

شرح منع الجاهل

عَلَى

مختار العلامة خليل

وَيْكَامُشُو

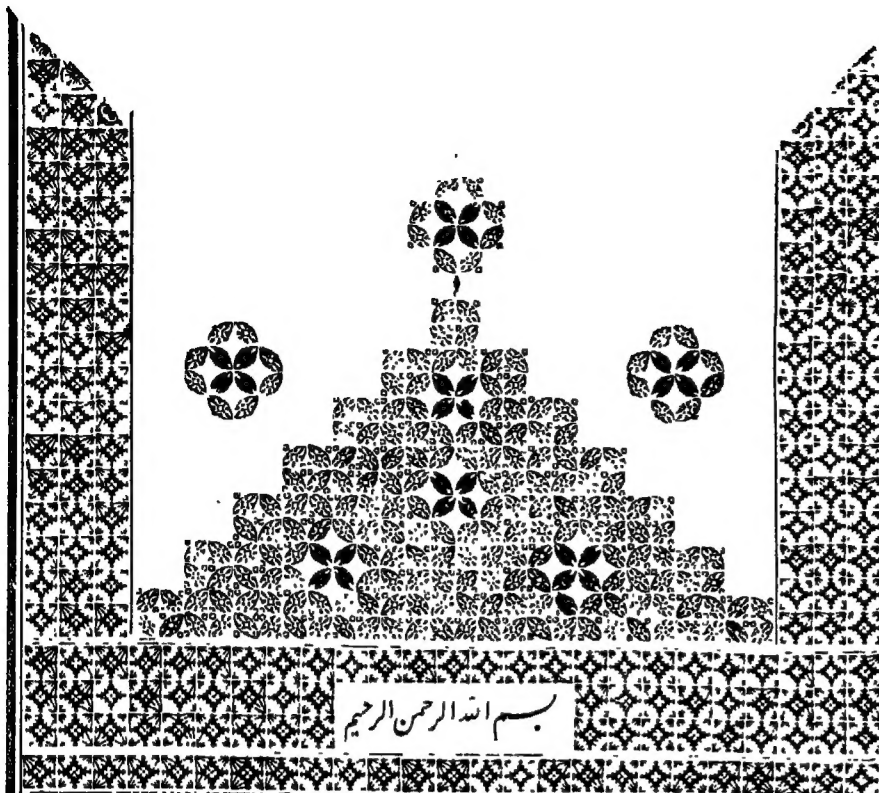
مَشِيَّةُ الْمَسْمُومَةِ تَسْمُومَةُ مَنْعِ الْجَاهِلِ

الْبَعْثُ الْفَنَاءُ

الجزء الثاني من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل خلاصة
المحققين وتايج المدة بين وارث علوم صفوة فريش
العلامة الشيخ محمد عيسى حفظه
الله وبلغه من كل
خير فوق
منتهاه
م
(وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل منخ الجليل)

(قوله نأثني) - إضافة فوقية أي
 منه (قوله لانه) أي راجح
 النسل (قوله له) أي الشكاح
 لتوقف النسل عليه عادة
 (قوله ومحل هذا) أي ذنب
 نكاح المحتاح له (قوله
 العنت) بفتح العين المهملة
 والنون أي لزنا (قوله والا)
 أي وان خاف العنت (قوله
 وجب) أي نكاحه (قوله
 ممتنع) بكسر الصاد (قوله
 هذا) أي الاتفاق من حرام
 (قوله نكاح) فاعل
 يتعين (قوله يكفه) بفتح
 فضم مثقلا (قوله وخير)
 بضم الخاء المعجمة وكسر
 المشددة مثقلا (قوله
 فيه) أي الشكاح (قوله
 الثلاثة) أي الصوم والنكاح
 والتسرى (قوله عنيما)
 بكسر العين والزون مثقلا
 أي صغير الذكرك جدا بحيث
 لا يتأق به وقاع (قوله
 حصورا) أي معترضاً
 لا ينتشر ذكره (قوله عقبا)
 أي لا ينسل (قوله فهو) أي
 النكاح (قوله ولا صبره)
 عليه حال (قوله وليس عنده
 الخ) حال (قوله وخشى على
 نفسه العنت الخ) حال (قوله
 فهو) أي النكاح (قوله
 وكذا) أي الرجل في التفصيل
 المتقدم (قوله منع) بضم
 فكسر أي النكاح (قوله

وایستخف سمنه) حال، قول و حال



• (فصل) في المصالح •

(مدب) بضم فسكسر (الرجل محتاج) أى راغب تائق له ورجا النسل أولا وأغبر راغب ورجا النسل لانه محتاج له حكى ومحل هذا ان لم يخش العنت والاوجب ولومع الاتفاق علمها من حرام أو مع وجود بعض مقتضى التحريم غير هذا قال فى الشامل بتعين ظروف عنت وعدم امكان تسر نسكاح من لم يكفه الصوم وخبر فيه وفى تسر قد رعايه فان كفه الصوم واجب احدها الثلاثة والنسكاح اولى وفى المقدمات النسكاح لا القادر عليه اذا لم تكن به حاجة اليه من ادوب الى الولد وان كان عينا رحمه ورأى وعقبا فهو مباح له والمحتاج له ولا صبر له عليه وليس عنده ما يتسرربه وخشى على نفسه العنت ان لم يتزوج فهو واجب عليه وان لم يتحججه وخشى ان لا يقوم بما واجب عليه فيه فهو مكروه وكذا المرأة اه وشهوة للخمى ونفله ابوالحسن وغيره ابن بشير يحرم على من لم يخف العنت ويجز عن الوطء او النفقة من كسب حلال وفى الشامل ومنع المضرب امرأة لعدم وطء او نفقة او لكسب حرم ولم يخف عنتا وقال ابن رحال خائف العنت مع مجزئه عن النفقة مكاف بترك الزنا لانه فى طوقه وبترك التزويج الحرام فلا يجل فعل محرم لدفع محرم وانما يصار لهذا عند الاضرار ك المرأة لا تجب ما يسد رمقه الا بالزنا وان علمت المرأة بهجزه عن الوطء ورضيت جازوكذا ان علمت الرشيدة بهجزه عن النفقة ورضيت ولا يجوزع الاكتساب الحرام وان رضيت به (ذى) اى صاحب (اهبة) بضم الهمزة وسكون الهاء اى قدر على صدق او نفقة ووطء فان كان عاجزا عن شئ منها فلا يندب له ويحرم عليه والحاصل ان الشخص امارا غلب فيه او لا والراغب امانا يخشى العنت او لا فالراغب ان خشى العنت ويجز عن التسرى ولم يكفه الصوم يجب عليه التزويج

ولو

(قوله لوجوبه) أى النكاح (قوله عالمها) أى المرأة (قوله وعدم) عطف على يجوز (قوله التداخل) أى دخول شئ في آخر (قوله استعماله) أى النكاح (قوله به) أى النكاح (قوله لكونه) أى العقد (قوله له) أى الوطء (قوله ثم قال) أى ابن حجر (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله وروده) أى النكاح (قوله لم يرد) بفتح فكسر (قوله له) أى العقد (قوله ولا يرد) بفتح فكسر (قوله لان شرط الوطء الخ) على لا يرد (قوله والعقد الخ) حال (قوله مفهومه) أى مدلوله (قوله ان هذا) أى العقد (قوله كاف) أى في التحليل (قوله بمجرد) أى من فردا عن الوطء (قوله لا بد) أى في التحليل (قوله بعد العقد) صلة ذوق (قوله العسيلة) بضم العين وفتح السين المهملة (قوله وجهه) أى قول (قوله انه) أى النكاح (قوله بينهما) أى العقد والوطء (قوله وهذا) أى كونه مشتركا بينهما (قوله وان كان الخ) حال (قوله انه) أى النكاح (قوله بالعكس) أى حقيقة في العقد مجازي الوطء (قوله عقد) جنس شامل الدكاح وسائر العقود (قوله على مجرد الخ) فصل مخرج كل عقد ليس على ذلك ومنه شراء أمة لتلذذها (قوله متعة التلذذ) إضافة لبيان فصل مخرج كل عقد على مجرد متعة منوية (قوله بآدمية) فصل مخرج اعارة غير آدمية لتلذذها (قوله غير موجب قيمتها) فصل مخرج اعارة أمة لتلذذها (قوله بينة قبله) أى التلذذ فصل مخرج العقد على مجرد التلذذ بآدمية غير موجب ٣ قيمتها بالآدمية قبله (قوله غير

عالم عقده حرمها) فصل مخرج العقد على مجرد تلذذ بآدمية غير موجب قيمتها بينة قبله عالمها بغيرها بالكتاب فهو زنا لنكاح ودخل عقد العالم بحرمها بالاجماع (قوله ان حرمها الكتاب) أى القرآن العزيز ومفهومه ان عقد العالم بحرمها نكاح ان حرمها بالاجماع (قوله على المشهور) راجع للاقتصاص على ان حرمها الكتاب (قوله او بالاجماع) أى وان حرمها الكتاب والاجماع فهو عطف على مقدم فاعل لشرط معطوف باو على ان حرمها الكتاب والمعنى غير عالم عقده بغيرها سواء حرمها الكتاب

ولو أدى للاتفاق من كسب حرام او مقتضى التحريم غيره وان لم يحشبه نكاح لرجاء النسل ام لا ولو عطله عن تطوع وغيره الرغب ان عطله عن تطوع كره له ولورجا النسل والاندب له ان رجاء النسل والا يبع له والاقسام الثلاثة المندوب والباطل والمكروه مقيدة بعدم موجب التحريم والاحرم ويجزى ما تقدم في المرأة ايضا وزاد ابن رجال وجهه لوجوبه عليها وهو يجوزها عن قوتها وعدم سترها بغيره ونائب فاعل نكاح (نكاح) ابن حجر النكاح لغة الضم والتداخل واكثر استعماله في الوطء ويسمى به العقد مجازا لكونه سبيلا ثم قال وشرعا حقيقة في العقد مجازي الوطء لكثرة وروده في الكتاب والسنة في العقد حتى قيل لم يرد في القرآن الا له ولا يرد مثل قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لان شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والعقد لا بد منه فعنى قوله تعالى حتى تنكح حتى تتزوج أى يعقد عليها وهو مفهومه ان هذا كاف بمجرد له لكن بينت السنة أنه لا عبرة بفهوم الغاية وأنه لا بد بعد العقد من ذوق العسيلة وفي وجهه عند الشافعية والحنفية أنه حقيقة في الوطء مجازي العقد وقيل مشترك بينهما وهذا الذي ترجع في نظري وان كان اكثر استعماله في العقد ١١ ابن عبد السلام الاقرب أنه لغة حقيقة في الوطء مجازي العقد وشرعا بالعكس ابن عرفة النكاح عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها بينة قبله غير عالم عقده حرمها ان حرمها الكتاب على المشهور والاجماع على الآخر فيخرج عقد تحليل الأمانة وقع بينة ويدخل نكاح الخصى والطارقين لانه بينة صدق فيها ولا يطل عكسه نكاح متعته بعد ثبوت وطئه بشاهد او فشق بانه باسم النكاح اقول ابن رشد عدم هذه الشبهة لاثبوت نكاحه ١٢ قوله على مجرد متعة من إضافة ما كان متعة والاصل متعة التلذذ المجردة مخرج بالمتعة البيع والكراه بالتلذذ المتعة المعنوية

او الاجماع (قوله على الآخر) أى الشاذ المقابل للمعروف وراجع لزيادة والاجماع (قوله فيخرج عقد تحليل الأمانة) أى اعازتها لمن يتلذذ بها أى بقوله غير موجب قيمتها فهو مفرغ عليه (قوله ان وقع بينة) لافهموله ولا حاجة اليه لسبق غير موجب قيمتها بينة (قوله ويدخل) أى في الحد (قوله نكاح الخصى) أى لتعبيه بالتلذذ (قوله والطارقين) عطف على الخصى (قوله لانه) أى نكاح الطارقين (قوله صدقا) بضم فكسر متعلا أى الطارقتان (قوله فيها) أى البينة (قوله ولا يطل) بضم فكسر (قوله عكسه) أى كون الحد يلزم من عدمه عدم محدود المترتب عليه كونه جاء ما وطئه كونه يلزم من وجوده وجوده فكأن ما نكاح (قوله نكاح) فاعل يطل (قوله مدعيه) أى النكاح (قوله بعد ثبوت وطئه) أى باقرار أو بينة صلة مدعي (قوله بشاهد) أى مع شاهد بالاعتدال مدعي (قوله او فشق) بضم الفاء والسين المجعولة وشد الواو أى اشتهاه (قوله بانه) أى دخوله بالمرأة واختلاعهما (قوله باسم النكاح) إضافة لبيان صلة بناء (قوله ليقول ابن رشد الخ) على لا يطل عكسه الخ (قوله المتعة المعنوية) أى العقد

(قوله قال) أى الرصاع (قوله انه) أى ابن عرفة (قوله به) أى بآدمية (قوله نكاح الجن الانس) من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله وبالعكس (قوله نقلا) أى عن الشارع (قوله والا) أى وان لم يصح نقلا (قوله اصل الجواز) اضافته للبيان (قوله العقل) فيه أن الجواز العقلي امكانه وان امتنع شرعا والجواز الشرعى الاذن فيه (قوله أورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله عليه) أى بينة (قوله وهو) أى الفسخ بطلقة (قوله بانه) أى الفسخ بطلقة (قوله أو أو بشكرير أو) أى وأولى عاطفة مقدراى أو ان حرمة الكتاب على ان حرمة الكتاب المذكور أو الثانية عاطفة الاجماع على الكتاب فى الجملة المقدرة المعطوفة بأولى وحاصله انه اشار الى قولين فى عقد نكاح عالم التحريم الاول أنه ليس نكاحا ان كان بالكتاب وان كان بالاجماع فهو نكاح فاسد وهذا هو المشهور والثانى أنه ليس نكاحا سواء كان بالكتاب أو بالاجماع (قوله الا انه) أى ابن عرفة الخ استدراك على صوابه

الخ لرفع ايمامه انه لا جواب عنه (قوله وفر) أى ابن عرفة عطف على اتكل (قوله ركاكة اللفظ) أى نقلة بشكرير أو بلا فاصل (قوله فاسد) أى لافادته ان الثانى يشترط فى كونه ايس نكاحا تحريمه بالكتاب والاجماع معا وليس كذلك اذ يكفى عنده تحريم الاجماع وحده ولا يخفى أن تحريم الكتاب يستلزم تحريم الاجماع بلا عكس وبم هذا ظهر وجه فساد تصويره بأوربواو عقب أو (قوله والأولى) يشترط الهمز (قوله وبكر) معطوف بالواو على نكاح (قوله لانه) أى كونه ابكرا (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لما برأه) وقوله صلى الله عليه وسلم (قوله قربوا) أى كونه ابكرا فاقسم أن أعذب اقواها وانتق ارحاما وارضى بالسير (قوله ان لم يعلم

كالحل والولاية وبالمجردة شراعية ملو طهما وقوله بآدمية قال الرصاع اخرج التلذذ بالطعام والشراب قال وزعم بعضهم انه اخرج به العقد على جنسية وهو بعيد ابن العربى نكاح الجن الانس جائز عقلا فان صح نقلا فيها ونعمت والابقى على اصل الجواز العقلي وقوله بينة الرصاع حال من التلذذ اخرج به صور الزنا وأورد عليه وعلى قوله ولا يطل عكسه ان ما وقع فيه الدخول دون اشتهاد بفسخ بطلقة وهو فرع النكاح واجيب بانه لا قراره بما بالعقد وقوله أو الاجماع صوابه أو أو بشكرير أو الا انه اتكل على ظهور المعنى وفر من ركاكة اللفظ وقول بعضهم صوابه والاجماع بأوربواو فاسد وكذا قول آخر صوابه والاجماع بأوربواو عقب أو والله اعلم اه بنافى (بكر) بكسر الواو وحدة أى مرأة لم تتزوج والاوى وبكر لانه مندوب ثان لقوله صلى الله عليه وسلم لما برأه صلى الله تعالى عنه هل لا تزوجت بكرا نلاعها وتلاعك وتضاعفها ونضاعفك (و) ندب لمريد تزوج امرأة (نظر وجهها) ليعلم هل هى حرة أم لا (و) نظر (كفيتها) ليعلم هل بدنها مختص بالأظهاره ما وباطنها ما الى كوعها بلا قصد تلذذ ان لم يعلم عدم اجابتها ان كانت رشيقة ووليها ان لم تكن رشيقة والاحرم ان شئى فتنه والا كره وان جاز نظر وجه الاجنبية وكفيتها مع الامن وعدم قصد التلذذ لان فعل هذا مظنة التلذذ (فقط) أى لا غير الوجه والكفين فيحرم نظره لانه عورة وهذا هو المراد لاني الندب الصادق بالجواز وحمل الندب ان كان نظره وجهها وكفيتها (يعلم) منها ان كانت رشيقة والا فليس وليها والا كره لثلاث طرق الفساق لنظر وجهها النساء وكفونهن ويقولون نحن خطاب وأشعر قوله نظره لانه لا يجوز له مسهم وان لم يكونا عورة وهو كذلك لما فى المس من زيادة المباشرة وانه لا يندب لها نظره وجهه وكفيتها الخط لانص فيه عندنا والظاهر ندب لان لها حقا فى جهالة وفاقا للشافعية ويجوز له تركيل امرأة على نظرها ويندب لها وما نظرهما زاد علم ما غياح من حيث كونها امرأة لا مندوب من حيث وكالتها عن الخطاب اذ لا يجوز له ذلك وان وكل رجلا على الخطبة فقال البرزلى انظر هل ينقض له فى النظر اليه ما على حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز ما لم يحقق فتنه من

عدم اجابتها بان علمها وظنها ارشاد فيها وتوهمها (قوله والا) أى وان علم عدمها (قوله حرم) أى النظر (قوله النظر والا) أى وان لم يخش فتنه (قوله كره) بضم فكسر أى النظر (قوله وان جاز نظره وجه الاجنبية الخ) حال (قوله مع الامن) أى من الفتنه (قوله لان نعل هذا الخ) علة اكراه (قوله نظره) أى الخطاطب من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله والا) أى وان لم تكن رشيقة (قوله والا) أى وان لم يكن يعلم منها او من وليها (قوله وان لم يكونا) أى الوجه والكفان الخ حال (قوله وانه لا يندب لها الخ) عطف على انه لا يجوز له مسهما (قوله له) أى الخطاطب (قوله ويندب) أى النظر (قوله لها) أى المرأة الوكيله (قوله وما نظرهما) أى الوكيله (قوله علمها) أى الوجه والكفين (قوله وان وكل) أى الخطاطب (قوله الخطبة) بكسر الخاء المعجمة (قوله يفرض) أى الخطاطب (قوله له) أى وكيله على الخطبة (قوله اليهما) أى الوجه والكفين (قوله ثم قال) أى البرزلى

(قوله ورده) اى استظهر الجواز لو كبل الخطاب (قوله يسوغ) اى النظر (قوله وبه) اى النذب صلة قرر ووا (قوله وبه) اى الجواز صلة عبر (قوله ارشاد) اى نصح (قوله الامر) عبد الهمز

نظر وجهها او كذا (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله صحيح) استترضا من الناس (قوله صحيح) لا يبيحه كنهكاح رقيق بلاذن سيده وسقيه بلاذن وليه (قوله قال ابن الجوزي انه موضوع) اى مكذوب خبره (قوله جواز) اى نظر الفرج بالنكاح الصحيح المبيح للوط (قوله وقديرى) اى احد الزوجين بخرج الآخر (قوله وان كالح) حال (قوله تختلف) اى تعاقب (قوله فيه) اى الاناء للاعتراف منه (قوله لا بعضه) محترز (النكاح) محترز المستقل به (قوله ومحرم نسب الخ) محترز بالامان محرمية (قوله ومعتدة لاجل الخ) محترز فهو (قوله ويجوز التمتع بظاهره) اى الدبر تفريع على تقدير وط (قوله فاوضت) اى شاذت وباحت (قوله اصحابنا) اى اقراننا (قوله كسائر) اى باقي (قوله متعلقين) نعت آية وحديث (قوله من الزوج) نعت خطبة (قوله فالفصل بين الايجاب والقبول الخ) تفريع على ثم من الزوج

النظر اليهما ورده بعضهم بان نظر الخطاب مختلف فيه فكيف يسوغ لو كبله ابناى وهو ظاهر والله اعلم الرامى ظاهر المصنف انه مستحب عطف على نكاح وبه قرر وهو الذى فى عبارة اهل المذهب الجواز وبه ع- بر فى توضيحه وفى الرسالة لا بأس وفى موضع اخر وجعل القرطبي فى المفهم قوله صلى الله عليه وسلم اذهب فانظر اليها على انه امر ارشاد ونقلا لابي واقره وقال عقبه وقبل انه امر ندب للاحاديث الامرة بذلك ابن عرفة مع ابن القاسم لم يدترج امرأة نظره اليها باذنهما ابن رشد رالى وجهها المازرى ويدينها ثم قال واختر ابن القطان كون النظر اليها ما مندوب اليها للاحاديث الواردة بالامر به اه فانت ترى الابى- كى النذب به سبعة التريض وابن عرفة لم ينسبه الا لابن القطان (وحل) اى جاز (اهما) اى لكل من الزوجين فى نكاح صحيح مبيح للوط نظر جميع جسد صاحبه (حتى نظر الفرج) وما فى الجامع الصغير اذا جامع احدكم زوجته او جاريته فلا ينظر الى فرجها الا ان ذلك يورث العمى قال ابن الجوزي انه موضوع وقال الذهبي فى الميزان عن ابن ابي حاتم انه موضوع لاصل له وقال ابن حبان هذا موضوع واقره غير زروق جوازه متفق عليه لكن كرهوه للطب لانه يؤذى البصر ويورث قلة الحياء فى الولة والله اعلم قال فى النصيحة يكرهه نظر كل واحد من الزوجين افرج صاحبه لانه يؤذى البصر ويذهب الحياء وقديرى ما يكره فيؤدى الى البغضاء وقالت عائشة رضى الله تعالى عنها ما رايت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا راى منى وان كلنا تغسل من اناء واحد تختلف ايدىنا فيه وشبهه فى جواز النظر حتى للفرج فقال (كالمالك) التام المستقل به بالامان محرمية ونحوها فيصل لكل من المالك والمملوكة نظر جميع الا- خرج حتى الذرج لاميضة ومشتكة ومحرم نسب اورضاع او صهر ومعتدة لاجل ومكاتب ومتروجة (و) حل لهما (تقع بغير) وط (دبر) فيجوز التمتع بظاهره البرزلى بعد ذكره تحريم الوط فى الدبر واما التمتع بظاهره فقد فاوضت فيه بعض اصحابنا لاشيؤ خالعدم الجساسة عليهم فى مثل هذا فاجاب بابا حنبله ولم يبدله وجهها ووجهه انه كسائر جسد ها وجميعه مباح اذ لم يرد ما يخص به من بعض بخلاف باطنه والامر عندى فيه اشتباه فان تركه فهو خير له والا فلا مرجع لاسر الاحتراز منه واعتدله الحط واللاقى ونظا هره كابن فرحون ولو باسئناء (و) ندب (خطبة) بضم الخاء المعجمة اى كلام مشغل على حمد الله تعالى وصلاة وسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآية من القرآن وحديث متعلقين بالنكاح والانتقال باما بعد لالتباس النكاح (بخطبة) بكسر الخاء المعجمة اى عقد القاس النكاح من الزوج ثم من الولي لاجابته او الاعتذار له (و) ندب خطبة ب(عقد) للنكاح من الولي بالايجاب ثم من الزوج بالقبول فهى اربع خطب ويمكن ضبط خطبته بصيغة جمع بضم الخاء وفتح الطاء مضافا لصيغة النكاح فافصل بين الايجاب والقبول بخطبة الزوج فتفرد وكذا بسكوت او كلام قد ردها (و) ندب (تقليها) أى الخطبة (و) ندب (اعلانه) اى اظهار عقد النكاح اقوله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه فى المساجد واخبروا عليه بالدف اخرج به الترمذى واما الخطبة بالكسر فيندب اخفاؤها كلنختان قاله الحط (و) ندب

بالقبول (قوله فيندب) اخفاؤها خوفا من افساد الحاسد (قوله كلنختان) تشبيهه فى ندب الاحفاء

(قوله وهو) أى النكاح (قوله كذلك) أى ذكر اوانثى (قوله لم يعرف) بضم الميم وفتح الراء (قوله حيثئذ) أى حين فقد
العدول (قوله عليها) أى المرأة لقرايتها له (قوله ودفع) عطف على السر (قوله واما قوله) أى الاشهاد (قوله فى دوامه) أى
النكاح (قوله بطلقة) صلة فصح (قوله لانه) أى النكاح الخ لانه لكونه طاعة (قوله لانها جبرية) أى وكل طلاق جبرى فهو
باطل الاطلاق المولى والمعسر بالنفقة (قوله سد الذريعة) علة لقضيه مع صحته (قوله حد الزنا) أى ان ثبت الوطء (قوله والتعزير)
أى ان لم يثبت الوطء (قوله فان) اراد معاشرته الخ) تفرع على بائنة (قوله يراه) أى عدم فضحه (قوله

٦

(تمنته) أى العروس ذكر اكان اوانثى أى ادخل السرور عليه عقب العقد والبناء فهو
سرى ما فعلت وهو من خير الاعمال وفيه البركة (و) نذب (الدعاه) أى العروس كذلك
بكارك الله لكما يجمع بينهما فى خير (و) نذب للمولى والزوج (اشهاد عدلين) فان لم يوجد
عدلان كفى من لم يعرف بالكذب واستحسن الاكثر من الشهود حيثئذ (غير المولى) أى
من له ولاية عقد نكاح المرأة فلا تعتبر شهادته ولو تولى غيره العقد لانها مأمرة بالسهر عليها ودفع
المعروف عن نفسه (بعقده) أى عند النكاح صلة اشهاد والنسب منه منسوب على كون الاشهاد
عند عقده واما كونه قبل البناء فواجب شرطى فى دوامه وتكفى الشهادة بعدون اشهاد افاده
ابن عرفة (رفسح) بضم فسح فكسر النكاح (ان دخلا) أى الزوجان خلوة فياه (بلاه) أى الاشهاد
بطلقة لانه صحيح بائنة لانها جبرية سد الذريعة اذ لا يشاء اثنان الاجتماع على فساد فى خلوة
الافعال وادعيا سبق عقد بلا اشهاد غير رفع حد الزنا والتعزير فان اراد معاشرتهما فلا بد له من
عقد جديد شرعى وتبقى له طمئنان ومحل الفسخ اذ لم يحكم بعده من يراه فان لم يشهد احدا
عنده العند ولو لقيامه بارجلين قبل البناء واشهداهما على وقوع العقد بينهما ما كفى فى
الواجب وفات المنسوب لانه كخسورهما العقد فى الجملة وان اشهد كل منهما شاهدين بعده كفى
ايضا وسماها فى المدونة شهادة الابداد بفتح الهمز وسكون الموحدة أى التفرق ان كان شاهدا
احدهما غير شاهدى الآخر والافلا تسمى بهذا وان كفت خلافا لعج لخصه تقبل شاهدين
عن شاهد ثم عن آخر فاحرى هذه هذا الذى افاده ابو الحسن ونص التهذيب يحيى بن سعيد
فيجوز شهادة الابداد فى النكاح والعقود ابو الحسن عياض الابداد المفترقون بان لا يجتمع
الشهود على اشهاد المولى والمثنا حين بان عقدا والنكاح وترفوا وقال كل واحد لصاحبه
اشهده من لقيت بهذا فاسره الشيخ فى المختصر فيكون على هذا شاهدان على الزوج وشاهدان
على المولى وشاهدان على المرأة ان كانت ثيبا وفى حكمها وان كانت بكرا ذات اب كانوا اربعة
وان اشهد احدهما شاهدين ثم لقيهما الآخر فاشهدهما ايضا فليست شهادة ابداد عياض
وهذا على اصلنا ومشهور مذهبنا ان الاشهاد ليس بشرط فى اصل العقد اه قوله فليست
شهادة ابداد أى لا تسمى بذلك لانه من التبدد أى التفرق ههنا لانهم لا تقبل كفاهمه عيج
قائلا لا ينتفع بها كاتفيمه عبارة التبصرة ونصها لابن فرحون بعد ذكره ان الزنا لا بد فيه من
اربعة ويلحق بهذا الاعان والمذهب ان اقل شهوده اربعة وشهادة الابداد لانهم لا ياربعة

يشهدا بضم الياء وكسر
الهاء أى الزوج والمولى
(قوله واقيا) أى الزوج
والمولى (قوله واشهداهما)
أى الزوج والمولى الربلين
(قوله بينهما) أى الزوج
والمولى (قوله لانه) أى
اشهادهما بعد العقد (قوله
وسماها) أى الشهادة بعد
العقد (قوله والا) أى وان لم
يكن شاهدا احدهما غير
شاهدى الآخر (قوله
بهذا) أى شهادة الابداد
(قوله وان كفت) حال (قوله
ثم عن آخر) أى ثم نقلهما
عن شاهد آخر (قوله هذه)
أى شهادة شاهدين على
المولى ثم شهادتهما على الزوج
او عكسه (قوله بان عقدا)
أى المولى والزوجة والزوجة
أى بلا اشهاد (قوله اشهد)
بفتح الهمز وكسر الهاء
(قوله او فى حكمها) أى
التيب فى عدم الطبع كالمشردة
(قوله كانوا) أى الشهود
(قوله اربعة) أى اثنان

على الزوج واثنان على المولى (قوله احدهما) أى المولى والزوجة (قوله لقيهما) أى الشاهدين (قوله ان
الاشهاد الخ) بيان للاصل والمشهور بحدف من (قوله بذلك) أى شهادة ابداد (قوله لانه) أى الابداد (قوله لانها لا تقبل) عطف
على لا تسمى بذلك (قوله كاتفيمه) أى عدم قبولها (قوله قائلا) حال من عيج (قوله ونصها) أى التبصرة (قوله لابن فرحون) أى
لغيره كالجمعي (قوله بعد ذكره) أى ابن فرحون (قوله ان الزنا) أى ثبوت (قوله فيه) أى ثبوت (قوله به) (قوله لم يشهدا) أى الزنا لانه لا بد
فيه من اربعة (قوله مشهوره) أى العان (قوله وشهادة الابداد) أى على عقد النكاح

(قوله فلا تسمى شهادة ابداد) نص صريح في ان المنفى انما هي التسمية وبقيهم منه فلهما فكيف يفهم منه انها لا تنفع (قوله
الدخول) اي باسم النكاح (قوله بوليعة الخ) صله فشا (قوله اوجا آت مستقيمين) عطف على ٧ فشا (قوله الشرط) اي ان فشا

(قوله عدمه) اي الفشو

(قوله غير مجبرة) نعمت ركنة

(قوله وهو) اي قول ابن نافع

(قوله فالمناسب) اي لا مطلق

المصنف تقرير على

مقتضى نقل ابن عرفة

(قوله والا) اي وان كان

الرديسبب خطبة الثاني

(قوله فتحرر) اي خطبة

الثاني (قوله سبع) اي كون

الاول عدلا او مستورا

سواء كان الثاني عدلا او

مستورا او فاسقا او كون

الاول فاسقا او الثاني كذلك

(قوله اثنتين) اي كون

الاول فاسقا والثاني عدلا

او مستورا (قوله لصدق

غير الفاسق الخ) علة لقوله

افادسة بمنطوق ركنة

اغير فاسق وثلاثة بفهومه

(قوله لا قراره) اي الذي

(قوله وشيخ لا يخطب احدكم

الخ) جواب عما يتوهم من

افادته بجواز خطبة ذمية

را كنة لذمي (قوله يفهم)

بضم فككون فكسر

(قوله اذعان) اي قبول

(قوله وارادة) عطف على

اذعان (قوله بطلاق) اي

لصحة بائن لانه جبري وقبل

الدخول (قوله وجوبا)

بيان لحكم فسخه (قوله

شاهد ان على الاب وشاهد ان على الزوج فان اشهد احدهما بالشاهد دين الا الذين اشهدهما
الاخر فلا تسمى شهادة ابداد اه اي مع قبولها وليس المراد انما لا تقبل ولا ينفع بها كما
فهمه عجم (و) ان ثبت الوطء باقرار او بينة (الاحد) عليهما (ان فشا) اي شاع واشهر
الدخول كما لابن رشد والنكاح كما لابن عبد السلام وابن عرفة طي وكل صحيح اذا المقصود
في الاستتار بوليعة وضرب دنف ودخان او كان على العقد او على ابتنائهما باسم النكاح شاهد
واحد غير الولي لاهو ولو تولى العقد غيره او جاء مستفتين قاله ابن عرفة ان جهلا وجوب
لا شهدا قبل الدخول بل (ولو علم) كل منهما وجوب الاشهاد قبله نظرا لافشو ومفهوم
الشرط الحد عند عدمه وظاهره ولو جهلا وجوب الشهادة وشارب ولو لقول ابن القاسم
الافشو مع العلم لا يقطع الحد (وحرم خطبة) بكسر الخاء الموحدة اي القاسم نكاح امرأة
(را كنة) اي مائة وراضية لخاطب سابق (غير فاسق) عدل او مستور حال غير مجبرة فان
كانت مجبرة فالما تبرز كون مجبرها ان قدر صدق من الخاطب السابق بل (ولو لم يدر) بضم
المائة تحت وفتح الفاف والذل (صدقا) من السابق وشارب ولو لابي قول ابن نافع لا يحرم
خطبة الرا كنة قبل تقدير الصداق في التوضيح وهو ظاهر الموطن في المواقف مقتضى نقل ابن
عرفة ان كلا القولين مشهور فالمناسب وهل ولو لم يقدّر صدق خلاف والله اعلم فان ردولي
المجبرة فلا يحرم خطبتها كخطبة غير المجبرة التي ردت قبل خطبة الثاني فلا يعتبر رد المجبرة مع
ركون ولها ولا ركونها مع رده ولا ركون ام او ولي غير المجبرة مع ردها ولا ردها ام او وليها مع
ركونها وشيخ الردي الثاني للحرمة كونه ليس بسبب خطبة الثاني والافلا ينفيها ومفهوم الغير
فاسق انه لا يحرم خطبة را كنة لفاسق وهذا كذلك ان كان الثاني عدلا او مستورا فان كان
فاسقا كالاول حرم عليه في المفهوم تفصيل والصور تسع لان الاول اما عدل واما مستور
واما فاسق والثاني كذلك فتحرر في سبع وتجوز في اثنتين افاد المصنف ستة بمنطوق قوله
را كنة اغير فاسق وثلاثة بفهومه لصدق غير الفاسق بالعدل والمستور فتحرر خطبة الرا كنة
لاحد هما من عدل او مستورا وفاسق ومفهوم جواز خطبة الرا كنة لفاسق من عدل
او مستور ومنعهما من فاسق والذمية الرا كنة لذمي تحرم خطبتها ولو من عدل لا قراره على
دينه وعدم اقرار الفاسق على فسقه وشيخ لا يخطب احدكم على خطبة اخيه خرج بخروج
الغالب زروق والمشهور ان الركون التقارب بوجه يفهم اذعان كل واحد لشرط صاحبه
وارادة عقده (وفسخ) بضم فكسر عقدا الثاني على را كنة لا الاول بطلاق وجوب الحق الله
تعالى وان لم يطلب به الاول وظاهره وان لم يعلم الثاني بخطبة الاول (ان لم يكن) الثاني حيث
استقر الركون او رجعت لخطبة الثاني فان رجعت لغيرها فلا يفسخ ويحله اذ لم يحكم بعدم
فسخ نكاح الثاني حاكم براه والافلا يفسخ اه عب البناي هذا احدا اقوال ثلاثة ذكرها
ابن عرفة واصله ابو عمر في فسخه ثالث الروايات قبل البناء اه ولم يذكر فيها اصطلاح ان
ابا عمر شهر الفسخ قبل البناء لكن قيده بالاستحباب والمصنف تبع تشهيره وفي التوضيح

لحق الله تعالى) علة فسخ (قوله وان لم يطلبه) اي الفسخ (قوله والا) اي وان حكم بعدم فسخه حاكم براه (قوله هذا) اي فسخه
ان لم يكن (قوله في فسخه) اي نكاح خاطب الرا كنة لغيره اي وعدمه (قوله قبل البناء) اي يفسخ قبله (قوله وايدكر) اي ابن عرفة

(قوله فيما) اي هنا والتوضيح (قوله بالتزوج) تنازع فمة بعد تعدد (قوله الجبر) نعت ولي (قوله وكذا) اي الجبر في تحريم خطبته الصريحة ومواعده (قوله وهو) ٨ اي كون غير الجبر الجبر (قوله لم يكن حكى ابن رشد الاجماع الخ) استدراك على قوله

وحذف منه الاستحباب فيما ونص اي عرفت كافيه والمشهور عن مالك وعليه اكثر اصحابه انه يفسخ نكاحه قبل الدخول استحبابا لانه تعدى ما ندب اليه فان دخل به امضى النكاح فلا يفسخ اه وبه يجمع بين ما هنا وقوله الاتي ونذب عرض را كنه اغبر عليه (و) حرم (صرح خطبة) بكسر الخاء اي القياس نكاح امرأة (معدة) من طلاق غيره ولورجها او مونة لان طلاقه هو اذله تزوجها في عدتها منه حيث لم يكن بالثلاث والتصریح التصبيص والافصاح (و) حرم (مواعدها) اي المعتدة بان يعدها وتعد بالتزوج وشبهه في التحريم فقال (ك) صريح خطبة ومواعدة (وايها) اي المعتدة الجبر ابن حبيب وكذا غيره وهو ظاهر المدونة عند ابن الحسن وابن عرفة لم يكن حكى ابن رشد الاجماع على ان مواعده غير الجبر مكرهه وتبعه في التوضيح والشامل فيه مدسا وان لقول ابن حبيب بل ارجحته عليه وبؤيده قول زروق ومواعدها حرام ولو كانت مستبرأة من زنا ووليها الجبر مثلها وغيره تكره مواعده على المشهور وشبهه في الحرمة ايضا فقال (ك) خطبة ومواعدة (ك) مستبرأة من زنا) ولومنه لان المتخلف من مائه لا ينسب اليه فهو كغيره والاولى وان من زنا ليشمل الغصب وغيره ولا يقال دخالت بالكاف لان التشبيه لا تدخل شيئا وانما المدخل كاف التمثيل نعم يقال اذا حرمت الخطبة والمواعدة في استبراء الزنا علمت حرمتها في استبراء غيره بالاحرى لان الاستبراء من الزنا اخفها صرح به في المقدمات فلا حاجة الى التصويب (وتأيد) بفتحات مثقلا (تجريحها) اي المعتدة من موت او طلاق غيره بانسا ومنه المستبرأة من غيره (بوطء) بنكاح بان عقد عليها او وطئها فيها بل (وان بشبهة) لنكاح بان وطئها فيها بلا عقد لظن از وجته وشمل كلامه ثمان صور لان من وطئت بنكاح او شبهته امام مستبرأة من زنا وغصب غيره ومعدة من نكاح او شبهته ولا يدخل فيه المستبرأة من مالك او شبهته لانها ما في قوله كرهه وقولنا من غيره لانها لو كانت معتدة او مستبرأة منه لم يأت بتجريحها عليه بوطئه فيها كما ياتي في قوله او بموتة قبل زوج وان كان يحرم عليه صريح خطبة المستبرأة وبائع على تأييد الوطء بنكاح فقال (ولي) كان الوطء بنكاح (بعدها) اي العدة نهى راجعة لقوله بوطء بان عقد عليها في العدة ثم وطئها بعدها مستند العدة عليها ولا ترجع لقوله وان بشبهة لان وطئها اشبهه بعد فراغ عدتها بدون عقد لا يؤيد تجريحها عليه ولو صرح لها بخطبتهما في عدتها ومن عقد علي مطلقة طلاقا رجعيًا من غيره ووطئها فلا يأت بتجريحها عليه عند ابن القاسم ولذا قيد نكاح غيره بالبائن وقال غيره في المدونة يتأيد وهو ظاهر اطلاق قول المصنف وتأيد تجريحها الخ ومصدر نت بالثاني واقصر احمد على الاول والذي يظهر من كلام ابن الحسن ترجيح عدم التأيد وفي الشامل انه الاصح لان وطئها كوطء التي لم تطلق كما يفيد قوله الرجعية زوجة الا فيما استثنى وليس هذا منه ولعل المصنف مال لقول ابن عبد السلام الاظهر في الرجعية التحريم والله اعلم (و) تأيد (بعدها) اي الوطء (فيها) اي العدة من وفاة وطلاق غيره البائن وكذا في استبراءها من زنا وغصب او ملك او شبهته في تأيد تجريحها في هذه الخمسة بالمقدمات المستندة لعقد نكاح دون المستندة لشبهته فمن قبل معتدة من غيره معتدة انهاز وجته فلا يتأيد

وهو ظاهر المدونة لرفع ايها امر رجعية قول ابن حبيب (قوله وتبعه) اي ابن رشد (قوله مساواته) اي قول ابن رشد (قوله ارجحته) اي قول ابن رشد (قوله عليه) اي قول ابن حبيب (قوله يؤيده) اي يقوي قول ابن رشد (قوله مائه) اي الزنا (قوله اليه) اي الزاني (قوله فهو) اي الزاني (قوله دخالت) اي المذكورات من الغصب وغيره (قوله المدخل) بضم الميم وكسر الخاء (قوله علمت) بضم العين (قوله حرمتها) اي الخطبة والمواعدة (قوله به) اي اخفية استبراء الزنا (قوله بانها) حال من طلاق (قوله ومثلها) اي المعتدة في تأيد تجريحها (قوله فيها) اي العدة تنازع فيه عقد ووطء (قوله كلامه) اي قوله بوطء وان بشبهة (قوله او شبهته) اي النكاح (قوله فيه) اي قوله بوطء وان بشبهة (قوله فيما) اي عدتها واستبراءها (قوله وان كان يحرم عليه صريح خطبة المستبرأة) حال (قوله تأيد الوطء) و

اضافة المصدر الفاعله

ومفعوله محذوف اي التحريم (قوله نهى) اي المبالغة (قوله ولا ترجع) اي المبالغة (قوله بالثاني) اي التأيد بوطء تجريحها الرجعية بعد العقد عليها في عدتها (قوله على الاول) اي عدم تأيدها (قوله التحريم) اي تأيده (قوله في قبل) بفتحات مثقلا

(قوله او ملك) اي اوشبهته
(قوله فان لو طأ) اي التي
عقد نكاحها في عدتها
واستبرأها من غيره (قوله
ففي التأييد) اي لم يرد
على العاقد (قوله عدمه)
اي التأييد (قوله فاعده)
اي عدم التأييد (قوله
وشبهته الملك) عطف على
الغصب (قوله عليه)
اي الملك (قوله مطلقا) اي
عن تقييده بكونه بعد ثبائه
بها (قوله لانه) اي كلامه
هنا (قوله في الاخيرتين)
اي الهارب والمفسد
(قوله فيهما) اي الاخيرتين
(قوله الخفاف) يضم فسكون
فكسر مخففا او يضم ففتح
فكسر مثقلا (قوله فيهما)
أي الهارب والمفسد (قوله
مخفف) يضم فسكون فكسر
مخففا او يضم ففتح فكسر
مثقلا ويتعين الثاني في
النظم للوزن واهمال الحاء
وتقديم القاف على القاء
أي مفسد (قوله قبل وبعد)
ببنائهما على الضم عند
حذف المضاف اليه ونية
معناه اي قبل البناء وبعده
(قوله بالخطبة) صلة تعريض
(قوله فجواز) أي التعريض
(قوله في غيرها) اي الرجعية
(قوله لمن يخال) خبر جواز

نصرهما عليه ويتأبد التحريم بالمقدمة المستندة للملك الواقعة في عدة نكاح اوشبهته من غيره
دون المستندة لشبهة نكاح او ملك وعطف على المبالغ عليه فقال (او) كان وطؤه (ملك)
اوشبهته بعدة من نكاح غيره اوشبهته فيتأبد التحريم في هذه الاربعة ايضا بالوطء وشبهة في
التأييد فقال (ككسها) اي وطئها بنكاح اوشبهته وهي مستبرأة من ملك اوشبهته يؤيد
تحريمها في هذه الاربعة ايضا فصور تأييد التحريم بوطء ست عشرة صورة هذه الثمانية
والثمانية المتقدمة في قوله وتأبد تحريمها بوطء وان بشبهة (لا) يتأبد التحريم (بعقد) على مقدمة
من نكاح اوشبهته او مستبرأة من ملك اوشبهته او زنا او غصب ابن الحاحب فان لم يوطأ في
التأييد قولان ابن عبد السلام الاظهر عدمه فاعده المصنف هنا (او) بوطء (زنا) او غصب
لمقدمة من نكاح اوشبهته او مستبرأة من ملك اوشبهته او من زنا او غصب فلا يتأبد التحريم
في هذه الاثني عشرة صورة (او) وطء (ملك) اوشبهته في استبراء (عن ملك) اوشبهته او عن
زنا او غصب فهذه ثمان اضاف الى اثني عشرة فتم عشرة صور لا تأيد فيها التحريم بالوطء
فالمحتمل من ملك اوشبهته او من زنا او غصب وكلاهما مستفاد من كلام المصنف على ما قررنا
من قياس الغصب على الزنا اوشبهته وشبهة الملك عليه وصور المقدمات والعقد زائدة عليها
(أو) وطء (مبتوتة) بقدم من خطبها في عدتها منه (قبل زوج) غيره فلا يتأبد تحريمها عليه
لان المناهضة ولا منعه منها ليس لعدم او انما هو ابعدهم وتزوجها غيره ولذا لو تزوجها غيره
وطءها بعد ثبائه بها او مات عمها مطلقا وتزوجها الا قبل في عدة الثاني ووطئها ولو بعد ثباته
تحريمها عليه وهذه هي قول زريق وشبهة في عدم التأييد فقال (ك) وطء (المحرم) بفتح
فسكون أي الذي لا تدوم حرمة كاخت الزوجة اذا اعتقد عليها ووطئها اذ فتح نكاحها
ولا يتأبد تحريمها عليه فان طأق زوجته او ماتت فله تزوجها او اذ اتم الحرمية كبتة واخوته
فلا يدخل في كلامه ههنا لانه فيمن يتأبد تحريمها بالوطء ويحذف ضبطه بضم ففتح مثقلا كنكاح
خامسة ونكاح بلاولي ويجمع بين محرمتي الجمع بنكاح او ملك بوطء او هارب بالمرأة
او مفسدة على زوجها فلا يتأبد تحريمها عليه على المشهور في الاخيرتين وقيل يتأبد فيهما ابن
عمر الهارب بالمرأة قيل يتأبد عليه تحريم تزوجها والمشهدورانه لا يتأبد فيهما التحريم وكذا الخفاف
الذي ينفذ المرأة على زوجها حتى يتزوجها فيقبل يتأبد فيهما التحريم والمشهور لا يتأبد لكن
افق غير واحد من متأجري الفاسيين بالتأييد فيهما ولذا قال في العمليات
واجب والتحريم في مخاف ه وها رب سبان في مخف
وذكر الابن في شرح مـ لم من ابن عرفة ان من شفي في فراق امرأة من زوجها بالتزويج فلا يمكن
من التزوج بها وان تزوجها انقض قبل وبعد (وجاز التعريض) بالامارات المجعولة بالخطبة في العدة
لمن في عنها او مطلقا غيره بان لا يبعث في صرم التعريض لها ابدا فاقطعه القرطبي وجوازه
في غيرهما من يميز بين التصريح والتعريض واما غيره فلا يجوز له قاطبة الشاذلي والاقهسي
في التوضيح التعريض عند التصريح مما خوذ من عرض الشيء بالهم وهو غائبه وضابطه ان
يذكر في كلامه ما يعطى للدلالة على المقتضى وغيره الا ان اشعاره بالمقتضى ومبني تلويحا

(قوله النجاشي بكسر النون أي سمائل السيف ١٠) (قوله مناهل) أي في عدم الرجوع عليهم بما أهداهم الخاطب لها ثم تزوجت غيره

(قوله ذلك) أي عدم الرجوع
(قوله قبلها) بكسر القاف
وفتح الموحدة (قوله لان
التمكين) أي من المرأة (قوله
كلاستيفاء) أي من الخاطب
لما أعطى لأجله (قوله
بالرجوع) تنازع فيه شرط
وعرف (قوله من المستشار)
صله ذكر (قوله إذا عرفها)
أي المساوي (قوله غيره) أي
المستشار (قوله والا) أي
وان لم يعرفها غيره (قوله
وجب) أي على المستشار
ذكر المساوي (قوله لانه) أي
ذكر المساوي (قوله والا)
أي وان لم يستنصره (قوله
والا) أي وان سأله عنها
(قوله لانه ربما الخ) علة
لذكره عدة الخ (قوله فبعد
متعلق بتزوج) تفريع على
المزج (قوله بما) أي الخطبة
(قوله فيها) أي العدة (قوله
وخر) أي الخاطب الاول
الذي ركنت له (قوله مطلقا)
أي سواء كان الثاني عدلا
او مستورا أو فاسقا (قوله
أو فاسق) عطف على عدل
(قوله وهذا) أي نيب العرض
(قوله الفسخ) أي لعقد
الثاني قبل بانه (قوله وان
أسقطه) أي النيب الخ حال
(قوله الاربعة) أي بعد الحمل
واحدا (قوله ركنين) أي
الزوج والزوجة (قوله

والفرق بينه وبين الكتابة ان التعريض ما ذكرناه والكتابة هي التعبير عن الشيء بلازمه كقولنا
في طول القامة والكرم طويل النجاد وكثير الرماد) كفيك راغب (و) جاز (الاهداء) للمعدة
من وفاة وطلاق غيره البائن لا الاتفاق عليها فيحرم كالمواعدة فان اهدى لها أو انفق عليها
ثم تزوجت غيره فلا يرجع عليها بشئ قاله أبو الحسن وتنت وفي التوضيح ان غير المععدة مثلها
وذكر اللقائي عن البيان ان ذلك اذا كان الاعراض منه فان اعرضت عنه فبرجع عليها لان
الذي اعطى لأجله لم يمت له وفي المعيار للرجوع بما انفق على المرأة او بما اعطى
في اخلاء عنها من الزوج الاول اذا جاء التعذر والامتناع من قبلها لان الذي اعطى من اجله
لم يثبت له وان كان التعذر من قبله فلا رجوع له عليها لان التمكين كلاستيفاء اه وامل هذا
كاه ان لم يكن شرط ولا عرف بالرجوع ولا عمل به اتفاقا (و) نذب على ظاهره راقظ الواضحة
عند عبد الملث (تقويض الولي) والزوج (العقد الفاضل) لرجاء بركنه ولا ائدة بالسلط الصالح
ومفهوم افاضل ان تقويضه لغيره خلاف الاول (و) جاز (ذكر المساوي) أي العيوب التي
للزوج او الزوجة من المستشار اذا عرفها غيره والاوجب لانه نصح للمستشير وهذه للجزولي
وقال القرطبي اذا استشاره وجب عليه ذكرها ولو عرفها غيره والاندب وقال عجب
لم يسأله عنها والاوجب لانه نصح (وكره) بضم فكسر (عدة) بخفيف الدال المهمة أي وعد
بالنكاح في العدة (من احدهما) أي الرجل والمعدة من غيره لا تخرم من غير ان يعده الا آخر
لانه ربما لا يحصل ما وعده فيكون من خاف الوعد او ظن شيئا عدة الاستخفاف المهرام (و) كره
(تزوج) امرأة (زانية) أي متجاهرة بالزنا من غير ثبوت عليها قاله عجب أي لان من ثبت عليها
تحدة تظهر والافه أي اولى بالكراهة أو أنها تحرم حيث لم تنب ولم تحدل لانه اقرار على المعصية
(او) تزوج امرأة (مصرح لها) بضم الميم وفتح الصاد المهمة والراثة مثله أي بالخطبة في عدتها
من غيره فيكره للمصرح تزوجها (بعدها) أي العدة فبعد متعلق بتزوج المقدر لا يصح
(ونذب) بضم فكسر (فراقها) أي المذكورة من الزانية والمصرح لها بها اذ تزوجها
بعدها (و) نذب (عرض) بفتح العين المهمة وسكون الراء آخره ضاد معجمة مرأة (راكنة)
قبل خطبته (الخاطب) (غير) أي مغاير للخاطب الثاني وهو عدل او مستور مطلقا أو فاسق
والثاني مثله ومثله عرض (عليه) أي الغير الذي كان ركن اليها وركنت اليه وهذا على
ان الفسخ استعجاب وهو الصواب كما تقدم عن السكاكي وان اسقطه المصنف من هنا والتوضيح
(وركنه) أي النكاح عام لا ركن الاربعة او الخمسة بعد الحمل ركنين باضافته للضيم أي التي
يتوقف وجوده عليها وان لم تكن داخلية في ماهيته (ولي) للمرأة بشرطه الا آتية فلا يتعد
نكاح بدونه (ومداق) بشرطه الا آتية أيضا فلا يتعد نكاح باسقاطه ولا بشرط ذكره عند
العقد لصحة نكاح التقويض والتحكيم (ومحل) أي زوج وزوجة معا وما كان خاليا من الموانع
الشرعية كالاحرام والمرض (ومبغلة) الحط الظاهران الزوج والزوجة ركنان والصيغة
والولي شرطان وأما الصداق والشهود فلا ينبغي عدلهما من اركانه ولا من شروطه لصحته
بدونهما لان المضراطة الصداق والمداق بلا شاهد اه البنا في قيمه نظر لان الزوجين
ذاتان والنكاح معنى فلا يصح كونهما ركنين له وبهذا اعترض ابن عرفة على ابن شاس وابن

باضافته) أي ركن صله عام (قوله وان لم تكن داخلية الخ) حال (قوله وبهذا) أي كون الزوجين ذاتين الخ صله اعتراض الخاجب

(قوله جعل) اي ابن الحاجب وابن شامس (قوله فقال) اي ابن عرفة (قوله جعل) بكون العين (قوله الكل) اي الادل
والحل والقصد (قوله) اي الطلاق (قوله يرد) يضم فتح خبر جعل ١١ (قوله بأنهما) اي الادل الخ (قوله

الحاجب حيث جعل اركان الطلاق الادل والحل والقصد فقال مانصه وجعل ابن شامس وابن
الحاجب تابعين للغزالي الكل اركان له يرد بانها خارجة عن حقيقة وكل خارج عن حقيقة شيء
غير ركن له اه ولا يجاب عن الخط بأنه اطلاق الركن مجازا على ما تنوقف عليه الماهية لانا
نقول تفصيله يمنع ذلك وانما يجاب بذلك من لم يقصد كإبن شامس وابن الحاجب والمصنف
والحق واقعه اعلم ان المراد بالركن ما لا توجد الماهية الشرعية الا به فقد دخل النجاسة التي ذكرها
المصنف كلها لان العقد لا يتصور الا من عاقدين وهما من الركن والولي والزوج وعلى معة وقد عليه
وهي الزوجة والصدوق فلا بد من وجوده وان لم يجب ذكره ولا يتصور العقد الا بصيغة وقد
خصها الشارع بما ذكره وكلام الخط انما ينزل على الحقيقة اللغوية وليس الكلام عليها
وبدأ بالكلام على الصيغة لقوله فقال (بأنكحت) اي هذا اللفظ من الولي (وزوجت) بفتح
الزاي والواو مشددة والواو بمعنى او فاحد اللفظين كاف ولو بدون ذكر مصادف (وبصداد
وهبت) الباء بمعنى مع داخله على مضاف مقدر اي ذكر والجار والجرور حال من وهبت المقصود
لفظه المعطوف على أنكحت اي ولفظ وهبت مع ذكر مصادف حقيقة بان قال وهبت لك بربع
دينار مثلا او حكايان قال وهبت لك نفويضا فان اقتصر على وهبت ولم يذكر صدقا لا حقيقة
ولا حكايان لم ينعقد كما في المدونة والتردد الا في ضعيف كما في الشامل ويشترط اللفظ من القادر
عليه وتقوم مقامه اشارة الاخرس او كتابته (وهل كل لفظ يقتضي البقاء) ملك الزوج عصمة
الزوجة (مدة الحياة) لهم (كعبت) وتصدقت ومنعت واعطيت وملكيت واحللت واجبت
وقصد به النكاح مع تسمية الصداق حقيقة او حكاي (كذلك) اي أنكحت وزوجت مطلقا
وهبت مع تسمية صداق في انعقاد النكاح بكل أو ليس كذلك فلا ينعقد النكاح به في الجواب
(تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين الرابع منه عدم الانعقاد لقوله الخط عن الشامل فان
لم يقصد اوله لم يسم صداقا فلا ينعقد به اتفاقا ابن عرفة صيغته ما دل عليه كلفظ الترويج
او الانكاح وفي قصرها عليهم ما نقله الباجي عن ابن ديارم المعيرة ومالك رضي الله تعالى عنهم
اه وفي التوضيح اختلف طرق الشيوخ في نقل المذهب فيما عدا اي أنكحت وزوجت
فذهب ابن القصار وعبد الوهاب في الاشراف والالباب وابن العربي في احكامه الى انه ينعقد
بكل لفظ يقتضي التأنيل دون التوقيت وذهب صاحب المقدمات الى انه لا ينعقد بما عدا
أنكحت وزوجت الا لفظ الهبة فاختلف فيه قول مالك رضي الله تعالى عنه اه فعلم ان
التردد بين ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا أنكحت وزوجت وهبت بصداد وقد قال
ابن عرفة في كون الصدقة كالهبة ولغوها قول ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا أنكحت
وزوجت وهبت بصداد اه فذكر التردد المذكور في لفظ الصدقة وقد صرح الخطيان
الصدقة داخله في التردد قال وهو الذي يظهر من كلام الشامل (وكقيل) من الزوج
والكاف للتشيل مدخله لما أشبه قبالت كرضيت ونفذت وأتمت فلا يشترط زيادة نكاحها
بما في الجواهر (و) ينعقد النكاح (ب) قول الزوج ابتداء للولي (زوجني فيجعل) الولي بان
يقول له زوجتك او فعلت فتي تلفظ الولي والزوج بلفظ الانكاح او الترويج فيمكن ان يجيبه

بشداقاه (قوله فلا يشترط) زيادة نكاحها) تنزيح على وكقيل

الآخر بما يدل على القبول بأي صيغة متى خلا لفظهما معا عنهما لم ينعقد الا لفظ الهبة مع
 الصدق ودل اتيانه بالقاء على اشتراط القور بين الايجاب والقبول وصرح به في القوانين
 ويغتنر التقريب بالسير ونصه والذكاك عقد لازم لا يجوز فيه الخيار خلافا لابي نوري بلزم فيه
 القور في الطرفين فان تأخر القبول يسيرا جاز اه وتقدم اغتقاره بالخطبة ولا يغتنر التقريب
 الكثير الا في الايصاء بالتزويج فيغتنر للاجماع وسياق في قوله وصرح ان مت فتمد زوجت ابنتي
 الخ وفي النهاية لحفيد ابن رشد واما تراخي القبول عن الايجاب في العقد من الطرفين فاجازه
 مالا رضي الله تعالى عنه ان كان يسيرا ومنعه مطلقا الشافعي وأبو نوري رضي الله تعالى عنهما
 واجازه مطلقا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه والفرقة بين الامد الطويل واليسير مالا رضي
 الله تعالى عنه اه ومثله في المعيار من جواب البرجيني الخط وهذا ظاهر جاز على قول ابن
 القاسم وفي المعيار أيضا عن الباغي ما يقتضي الاتفاق على صحة النكاح مع تأخر القبول عن
 الايجاب من الولي الجهر ومثله قول الشيخ أبي محمد بن أبي زيد في الرجل يقول زوجت ابنتي فلانا
 ان رضي ان له الرضا باجماع ابن غازي بعده نقله وقد قبل ما قاله أبو محمد بن رشد وغيره وهو
 موافق لما قاله الباغي اه وبهذا اتفق العبدوي والقوري فافلا ليس عندنا في المسئلة غير
 هذا الان يتأول ما في القوانين بان المراد القور بين القبول وعلم الايجاب أي العلم به فيرجع
 لما قاله الجماعة افاده البناء في قلت الظاهر من كلام الجماعة انه في الايصاء بالتزويج فلا يخالف
 ما في القوانين والنهاية لانه في العقد في الطرفين أي بين الولي والزوج الحاضر من مجلس واحد
 كما افاده عب والله أعلم (ولزم) الذكاك بتمام صيغته ان اسقرضاها ما به بل (وان لم يرض)
 احدهما به او هما به بعد تمامها بان ذكرها بقصد الهزل او بلا قصد لان هزل النكاح جسد
 وهذا هو المعتمد ولو قامت قرينة على ارادة الهزل من الجانبين كالطلاق والعنق والرجعة فما
 قاله القاسمي والتمى واقصر عليه أبو الحسن من عدم اللزوم اذا علم الهزل خلاف المشهور
 واختلف في تمكنه منها مع اقراره بعدم قصد النكاح حين الهزل فقبل بل يمكن منها ولا يضره
 انكاره وهو ما ذكره ابو عمران وهو موافق لقول المصنف وليس انكار الزوج طلاقا وقيل
 لا يمكن ويلزمه نصف الصداق قاله الخط وتمكنه منها مشكل مع اقراره بانه لم يرد النكاح
 الا ان يرد تمكنه ظاهرا وفيه شيء اه بل لا شيء فيه مع ما جعله الشارع من لزومه الهازل
 كن تلفظ بالطلاق ولم يقدسه حل العصة بان كان لا قصد له أو قدسبه الهزل فانه يلزمه على
 المشهور كما يأتي في قوله ولزم ولو هزل ورد بهوا القول بان الهازل لا شيء عليه (وجبر) الشخص
 (المالك) المسلم الحر والعبد المأذون له في البشارة ذكره كانا واثني (امة وعبداء) على النكاح
 (بلا اضرار) فلا يجبرهما معه كتزويج ربيعة بعبد أسود غير صالح او عبده بن لاخير فيها
 او تزويج أحدهما بذي عانة بكذا م وبرص وجنون (لا عكسه) أي لا يجبر الرقيق ماله كعبد على
 تزويجه ولو اضر الرقيق من عدم التزوج ولو قصد المالك بمنعه منه اضراره اذ لاحق للرقيق
 في الوطء ثم يندب للمالك تزويجه الا ان يخشى الزنا فيجبر على تزويجه او يبيعته بغير اضرار
 ولا ضرر اذ ذكره ابن عبد السلام والموضح (ولا يجبر) (مالك بعض) والبعض الآخر اويق
 لا تخرب منه ذكره كانا واثني (وله) أي مالك البعض (الولاية) على الامة التي بعثها رقه
 الرقيق (قوله فيجبر) أي ماله

(قوله ويتجتم رده) أي مالت البعض من أمة بعضها الآخر أو ملك لغيره (قوله قال) أي أحمد (قوله ولم يلزم) أي النكاح مالك البعض (قوله مساو) أي لشريكه الذي لم يعقد (قوله القائم) أي بفسخ العقد (قوله ولم يكتف) أي المصنف (قوله بها) أي الولاية المنقصة إلى اجازة ورد (قوله عنه) أي الرد (قوله لأنها) أي الولاية (قوله لا تستلزمه) أي الرد (قوله ان الاقرب غير المجبر لا يفسخ تزويج الابعد) أي مع ان الاقرب الولاية (قوله ولكنه) أي مالت البعض (قوله وذكر) أي الرماصي (قوله لقوله) أي ابن الحاجب (قوله وابن عبد السلام) عطف على التوضيح (قوله ثم قال) أي ١٣ الرماصي (قوله عتبهما) أي

تقريرى ابن عبد السلام
وضيح (قوله عتبهما) أي من
بعضها حر (قوله تكون)
أي من بعضها حر (قوله كاحد
الشريكين) أي وعقده بلا
اذن شريكه باطل (قوله
كلامه) أي المتيسى (قوله
ورده) عطف على اجازة (قوله
على هذا) أي تخيير السيد
بين الاجازة والرد (قوله
هذه) أي الحر بعضهما (قوله
فيها) أي المدونة (قوله
واستقر) أي س (قوله
ثم ذكر) أي س (قوله فيه)
أي نكاح المكتوبة بلا
اذن سيدها بين اجازته ورده
(قوله وهو) أي الخيار
(قوله قال) أي س (قوله
وانت) أي ايم الناظر
(قوله فيه) أي كلام طي
(قوله) أي طي (قوله ما
ادعاء) أي طي (قوله من
الاحروية) بيان لما (قوله
لان المكتوبة احزت
نفسها) علة لقوله لا نسلم ما
ادعاء وفيها ان احرازها
نفسها ليس بالنسبة الى

وبعضها الآخر فلا تزوج الاباذنه (وله) (الرد) لنكاح العبد المبعوض الذي عقده بلا اذنه
لادخاله عيبا في البعض الذي ملكه منه ويتجتم رده فنكاح المبعوضة بلا اذنه ولو عتدها احده
الشريكين أو اشركا فيها نكحها جدها قال ولم يلزم مع ان العاقد ولي مساو غير مجبر لان القائم
هنا أقوى من غيره ~~بأنه~~ بعضها وان اتفق الشركا على تزويج رقيقهم فلمهم جبره عليه
اصبروتهم كمال واحد عج لا يخفى ان الرد ليس قسما للولاية بل هو قسم منها وقسمها الآخر
الاجازة ولم يكتف بها عنه لانها لا تستلزمه الا ترى ان الاقرب غير المجبر لا يفسخ تزويج الابعد
الرماصي الخط في قول المصنف ولا مالك بعض الخ ابن الحاجب ومن بعضه حر لا يجبر ولكنه
كذلك الجميع في الولاية والرد ذكر تقرير التوضيح لقوله كمال الجميع وابن عبد السلام ثم قال
عقبها وهذا يقتضى ان من بعضهما حر اذا تزوجت بغير اذنه من له البعض فنكاحها باطل وهو
ظاهر اذا غايم ان تكون كاحد الشريكين ١١ وفيه نظر اذا اشتراك فيها الجبر عند اجتماع
الشركاء عليه والمعتق بعضها الاجبر فيها اصلا قال في المتبعية وان كانت نصفها حر ونصفها راق
فلا تزوج الاباذن سيدها ولا سيدها ان تزوجها الاباذنها ١٢ وظاهر كلامه ان السيد يخير
في اجازة نكاحها بغير اذنه ورده لا تختم رده وقد نص في المدونة على هذا في المكتوبة فاحرى
هذه وليد كرفم تختم الرد الا في المشتركة ان زوجها احد الشريكين وقد تبع من الخط على
مقاتله هذه واسبق عليها حتى قال في قوله ولا اثني بشأنة ينبغي انه لا بد من رد نكاح كل اثني
بشأنة تزوجت او زوجت بغير اذن سيدها ولو اجازته وله الخيار في الذكور كما تقدم في شأنة
التبعية اذ لا فرق بين شأنة وشأنة ثم ذكر كلامها في المكتوبة وقال يوهى العمة والخيار فيه
وهو ظاهر في الذكور قال بعده نامل ١٢ والمالم يتضح له شيء حال الناظر على التأمل وانت
غنى عنه بما قلنا ولو حل الكلام على ظاهره ما احتاج للتأمل والله اعلم البناني فيه نظر لان
قولهم كمال الجميع ظاهر فريما قاله الخط لان مالك الجميع مجبر فان تزوجت امته او زوجت
بغير اذنه وجب فضه ولا دليل له في كلام المتبعية ولا نسلم ما ادعاه من الاحروية لان المكتوبة
احزت نفسها فهي اقوى من المبعوضة فتأمل والله اعلم (والختار) للغمي من نفسه فللناسب
واختار (ولا) يجبر السيد (اثني بشأنة) من حرية غير التبعية السابق كام ولد
ويتجتم رد نكاحها بتزويجها لاجبرها أو تزويجها لغيره بغير اذنه على المذهب وقوله في باب أم الولد
وكرهه تزويجها وان برضاها واولدها وان مؤكدة قاله عج طي هذا ظاهر قولها السيدها

تزوجها والاجازة بدون اذن سيدها ولزمه واللازم باطل وايضا هي رقيق كلها ما بقي عليها شيء من النجوم ولو سير (قوله فهي)
أي المكتوبة (قوله فالناسب) أي لاصطلاح المصنف تفريع على من نفسه (قوله من حرية) بيان لشأنة (قوله بتزويجها) أي
السيد (قوله او تزويجها لغيره) أي السيد من اضافة المصدر لقوله وتكمل عمل برفع فاعله (قوله بغير اذنه) أي السيد (قوله على
المذهب) صلة بضم (قوله وقوله) أي المصنف (قوله) أي السيد (قوله تزويجها) أي أم ولده غيره (قوله للعالم) أي لا للمبالغة
لاقتضاء ما قبلها ان له جبرها بكره وليس كذلك (قوله هذا) أي كون سيد ام ولده ليس له جبرها (قوله قولها) أي المدونة

(قوله وعلى هذا) اي جبر السيد أم ولده صلة اقتصر (قوله به) اي جبرام الولد (قوله في اجبارها) اي السيد (قوله وجوبه) اي
ثبوت جبره (قوله ونحوه) اي وجوب جبره (قوله فيها) اي المدونة (قوله نفيه) اي الاجبار (قوله ونحوه) اي نفيه (قوله والفتيا)
اي المقتضى به (قوله انه) اي الشان (قوله انكاحه) اي السيد (قوله لهما) اي أم ولده (قوله وفي جبرها) اي أم الولد على النكاح (قوله
سماع ابن القاسم نفيه) ١٤ اي جبرها واضافة سماع من اضافة المصدر افعاله وتكمل عليه بنصب

فسخ نكاحها ان تزوجت بغير اذنه اذ لو كان له جبرها التحتم فسخه كنكاح القن وعلى هذا
اقتصر صاحب المعين وصدر به المتبسط ونصه وحكى عبد الوهاب في اجبارها أم ولده روايتين
احداهما وجوبه ونحوه فيما والاخرى نفيه ونحوه رواية يفتي عن ابن القاسم والفتيا انه ان
وقع انكاحه لها من غير نفقة ولا يفسخ ونحوه لصاحب المعين ونص ابن عرفة وفي جبرها
رجوع مالك الى سماع ابن القاسم نفيه عن رواية ابن حبيب ثبوته ابن رشد هو ظاهرها في ارخاء
الاستور وقول محمد اه وادارهم هذا القول في ارخاء الاستور واكره ان يزج الرجل أم
ولده فان فعل فلا يفسخ الا ان يكون أمر بين من الضرر ففسخ فتدبان ان مذهب المدونة
جبرها بكرامة وان الفتوى عليه وعليه نزج المصنف في بابها فهو على ظاهره بفعل الواو من
قوله وان برضاها للجال غير صحيح ونص بنصرة اللغوي اختلاف هل للسيد ان يجبر من فيه عقد
سرية بتدبير او كتابة او عتق لاجل او استيلاء فقبل اجبارهم وقيل ليس له اجبارهم وقيل
ينظر الى من يتزوج ماله فله جبره وما لا فلا وقيل له اجبارها لكونه دون الاناث والصواب منه
من اجبار المكتوبة والمكاتب بخلاف المدبر والمعتق لاجل الان ان يعرض السيد او يقرب
الاجل ويمنع من اجبار الاناث كام الولد والمذبر والمعتقة لاجل اه واجيب بان تفصيله
لما لم يخرج عن الاقوال التي نقلها اعبر المصنف عنه بالاسم والله اعلم احمد المختار مستد او غيره
ولا انني بشأبة أي ما يذكر وقوله ولا انني على تقديره مضاف أي ولا خالك عطف على مالك
البعض أي ولا يجبر مالك اني الخ (و) لا يجبر مالك (مكاتب) الانه اسر ز نفسه (بخلاف مدبر)
بفتح الموحدة فلما لم يجبره على النكاح (ومعتق) بفتح المنة (لاجل) فلما لم يجبره عليه
(ان لم يعرض السيد) مرضا ونحوه فاشترط في جبر المدبر (و) ان لم (يقرب الاجل) شرط في جبر
المعتق لاجل بالعرف كشره قاله احمد ابن عرفة في حده أي قرب الاجل بالاشهر والاشهر روي
مالك واصبغ اه وهذا يقتضي ترجيح الاول تصديره وعزوه والخدمة لا تزوج الابرضها
ورضا من له الخدمة ان كان مرجعها الحرية والا كفي رضا من له الخدمة (ثم) يجبر (اب)
رشيد والسقية ان كان ذاعقل ودين فله جبر ابنته والاطر وليمه في تعيين الزوج وتزوج بفته
كيتمة وهل يلى عقدها السقية او وليمه قولان وان عقد قبل نظر وليمه نظروا وليمه فانه حسن
امضاء والارده وللادب الرشيد الجبر ولو لم يقع منظر او اعى او اقل حالا ومالا او برع دينار
ومصادق مثلها ألف دينار ولا كلام لها ولا غيرها واه ابن حبيب عن الامام مالك رضي الله
تعالى عنه (وجبر) الاب الرشيد بنته (الجنونة) المطبقة ولولدت الاولاد والتي تنظر
اذا قمت ان كانت بالغة ثيبا فان لم يكن لها اب ولا وصى فالقاضي (و) جبر الاب الرشيد بنته

مفعوله (قوله عن رواية
ابن حبيب ثبوته) اي
جبرها صلة رجوع واضافة
رواية كاضافة سماع (قوله
هو) اي ثبوته (قوله وقول)
عطف على ظاهر (قوله
واشار) أي ابن رشد (قوله
بهذا) اي قوله هو ظاهرها
(قوله لقوله) اي مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله يكون)
اي يوجد (قوله من الضرر)
بيان لاهرين (قولها ان)
اي ظهر (قوله جبرها)
أي أم الولد (قوله عليه)
اي الجبر (قوله وعليه)
اي الجبر صلة درج اي
منى (قوله بابها) اي أم
الولد بقوله وكره تزويجها
وان برضاها (قوله فهو)
اي كلام المصنف في بابها
(قوله على ظاهره) من
المبالغة (قوله اختلف)
بضم التاء وكسر الادم
(قوله ينظر) بضم الباء وفتح
الطاء (قوله ويمنع) بضم
الباء (قوله تفصيله) اي
التفصيل (قوله بالعرف)
صلة يقرب (قوله الخدمة)

بضم فسكون ففتح اي الامة الموهوبة خدتم بالشخص (قوله ان كان مرجعها) أي رجوع الامة بعد
الخدمة (قوله والا) أي وان لم يكن مرجعها الحرية (قوله والا) اي وان لم يكن السقية ذاعقل ودين (قوله يلى) اي يتولى ويأمر
(قوله وان عقد) اي السقية نكاح بنته (قوله فيه) اي عقد السقية (قوله والا) اي وان لم يصح (قوله ومصادق مثلها الخ) حال
(قوله المطبقة) بفتح الموحدة اي دأمة الجنون (قوله لهما) أي الجنونة المطبقة

(قوله سنها) بكسر السين وشذ الذنون اى اقل عمرها (قوله قال) اى الباجى (قوله وهو) اى عدم جبرها للجصى (قوله والمحبوب) عطف على محبوب (قوله وسائر) اى باقى (قوله جبر) اى الاب ١٥ (قوله والفاسق) عطف على

مجنون (قوله تأيها) بنسخ
القائم والهمز وضم الياء
مثقلا اى خلوها من زوجها
بموته او طلاقه منه وم ان
صغرت (قوله كوثبة) بنسخ
فسكون اى فظة (قوله منه)
اى الحرام (قوله وظاهرها)
اى المدونة (قوله جبرها)
اى الثيب بربنا (قوله مطلنا)
اى ولو كررت (قوله بانه)
اى جبرها مطلقا (قوله
والثيب) اى بعدم التكرير
(قوله اى الفاسد) (قوله
للعوق الولد فيه) اى الفاسد
عنه لتزيله منزلة: الصحيح
(قوله ودرته) اى الفاسد
من اضافة المصدر لفاعله
وتكميل عمله بصب مفعوله
عطف على حقوق (قوله
وعدها بينه) اى الزوج
الذى فسد نكاحه عطف
على حقوق (قوله ولو وافته)
اى الزوج (قوله على عدمه)
اى صحتها (قوله انه) اى
المشأن (قوله ان علم) بضم
العين (قوله اجباره) اى
ايها (قوله بعد) بضم العين
(قوله من يجبرها الاب)
مفعول جبر (قوله صريحا)
اى امر اصر بها (قوله
ولو طرأه) اى الزوج
المعين (قوله هذا) اى
تزويج الزوجات وتسمى
السريات (قوله ويلزم الولى) اى تزويجها للمعين

(البكر) التى لم تنزل بكارتها ان لم تكن عانس ابل (ولو) كانت (عانساً) أى مقبلة عند ايها بعد
بلوغها مدة طويلة عرفت فيها ما صالح نفسها قبل خطبتها وهو - لسنها ثلاثون سنة او ثلاث
وثلاثون او خمس وثلاثون او اربعة وعشرين او خمسة واربعون او منها الى الستين اقوال ويجبرها
ولو زاد على سن التعميس لكل واحد غير كخصى ولو لا يلدق به لان شأن الاب الحنان والشفقة
وان لم يوجد بالفعال (الا لكخصى) أى مقطوع الذكرك فقط او الاثنين فقط حيث كان لا يلدق
فلا يجبرها (على الاصح) عند الباجى قال وهو الاظهر عندى لتحقيق ضررها به ظاهرها ولو كان
على النظر علمت به أم لا ودخل بالكاف مجنون يخاف عليها منه وابرص متسلخ واجذم مقطوع
منع الكلام وتغير ريحه ولو كانت مثله لانها قد تبرأ قبله والمحبوب والعندين وسائر المعيين
بغير يرد به الزوج افاده تت وقوله متسلخ ومقطوع منع الكلام الخ ليس بقيد اذا انعقد
ان البرص المحقق والجدام البين مسقطان جبرهما مطلقا والفاسق الشريب ان كرهته (و) جبر
أب (الثيب ان صغرت) عن البلوغ ولو ثبت نكاح صحيح فان بلغت بعد تأنيها صغيرة فلا
يجبرها هذا قول ابن القاسم واشتب واستحسنه اللخمي وقال سحنون يجبرها بعد بلوغها (او)
بلغت وثبت (بعارض) كوثبة او عود (او بحرام) من زنا او غضب ولو ولدت منه فيقدم
ابوها على ابنتها منه (وهل) يجبرها (ان لم تكرر الزنا) فان كررت حتى اشتهرت به وحدث فيه
فلا يجبرها ويجبرها مطلقا (تأويلان) وظاهرها جبرها مطلقا وصرح الفشتالى بانه المشهور
والثيب بعد ابل الوهاب وبقي على المصنف من ثبت نكاح صحيح وتأيت بالغه وظاهر فسادها
وجزواها عن صونها فيجبرها ابوها على النكاح وكذا غيره من الاولياء لكن الاحسن رفع
غير الاب للحاكم فان زوجها بالرفع مضى اقتصر على هذا ابن عرفة (لا) ان ثبت بالغه
(نكاح) فاسد مختلف فيه او يجمع على فسادها او لا يدخل فيه الزوج وازال بكارتها
ثم زالت عصمتها بنفسه او طلاق او موت فلا يجبرها تتر بلاه منزلة النكاح الصحيح للعوق الولد
فيه ودرته الحد وعتها بينه الذى كانت تسكنه ان كانت رشيمة قبل (وان) كانت (سقيمة)
اذ لا يلزم من ولاية المال ولاية البضع وامام لا يدرأ الحد في الحرام فلا يجبرها فيه قاله تت
(و) لا يجبر (بكرار شدت) بضم الراء وكسر الشين مشددة أى رشدها ابوها بقوله لها بحضرة
عدلين رشدها ورفعت اطرافك اوانت مرشدة او اطلقت يدك فى التصرف او نحو ذلك بعد
ثبوت رشدها عنده بالتجربة المتكررة وهى بالغه فتصرفها فى المال ماض ولا تزوج الا اذا
رضيت بالقول (او) أى ولا يجبر بكرا (اقامت) مع زوجها (بيتها) الساكنة معه فيه (سنة)
من حين دخولها ثم تأيت بموت او طلاق (وانكرت) من زوجها او ولو وافقها على عدمه
ومفهوم اقامت بيتها انه ان علم عدم خلوتها به وعدم وصوله اليها فلا يرتفع اجباره عنها ولو
اقامت معه وودا عليها منين وهو كذلك كفى المدونة (وجبروصى) ولو بعد كوصى وصى من
يجبرها الاب (امرء) اى الوصى (أب) مجبر (به) أى الجبر المدلول عليه بجر صريحا كاجبرها
اوضحنا كزوجها صغيرة او كبيرة (او عين) بفتحها مثقلا الاب للوصى (الزوج) ولو ذازوجات
اوسرار ولو طرأ له هذا وكان حين الايساء اعزب قاله ابن عرفة ويلزم الولى ان فرض مهر

(قوله فان عين) اي الاب (قوله في سائر) اي جميع (قوله على هذه الصورة) اي زوجهما من احببت (قوله البالغة العاقله)
 فعين للثيب (قوله فيها) اي المدونة (قوله وان زوج ولي الثيب) اي ولها وصي (قوله جاز) اي مضى التزويج (قوله يجوز)
 اي التزويج (قوله لاخ) ١٦ اي منه (قوله على الاب) اي غير الجبر (قوله وان زوجها) اي الثيب البالغة

منها وكان غير فاسق قاله اصبح فليس الوصي كالأب من مصل ووجه فان عين فاسقا شرعا
 فلا عبرة به اذ ليس للأب جبرها عليه وكذا من طرأ فقه (والا) أي وان لم يأمره بجبرها ولم يعين له
 الزوج بان قال له زوجهما من احببت (في جبره وعنده) خلاف نقل ابو الحسن عن كتاب ابن
 المواز والواضحة ان له جبرها بخلاف وصي فقط او وصي على بضع شاق او على تزويجهن فلا
 يجبر ثم قال ابو الحسن والقياس ان لا يزوج الابعد البلوغ في سائر هذه الوجوه ١٨ فقد رجع
 عدم الجبر وفي القلشاني ترجيح الجبر ونهيه وان قال الاب الوصي زوجهما من احببت
 فالشهور له الجبر وقال مكنون والقاضي وابن القصار لا يجبر ونهوه لابن عرفة فيجب حمل
 كلام المصنف على هذه الصورة هنا فقط بناء على ان الترجيح يكون به التثنية في كره الخطأ
 في الخطية وذكر ابن عرفة عن ابن رشد خلاف في قوله انت وصي على انكاح بناتي ونهيه ابن بشير
 فلو قال انت وصي على انكاح بناتي في جبرهن قولان لمجد وابن حبيب ١٩ لكن لعدم
 التثنية لا يصح ادخالها في كلام المصنف وبما ذكره في قول الرامضي الصواب في تحق
 قوله والاختلاف او بدله بالانقولان (وهو) اي الوصي (في الثيب) انكاح صحيح او داري الخ
 البالغة العاقله الموصى على تزويجها (ولي) من اولياتها من زوجها بوضاها في سيرة ايها فيها
 وان زوج ولي الثيب جاز على الوصي بجوازه لاخ على الاب وان زوجهما الوصي جاز على الولي
 (وصح) النكاح في قول الاب (ان مت) بضم التاء (فقد زوجت ابنتي) لقان وكان قوله
 (بمرض) مخوف أم لا طال ام لا اذا مات به اجماعا لانه من وصايا المسكين المصنف لولا الاجماع
 لكان القياس بطلانه لان المرض قد يطول فيتأخر القبول عن الايجاب سنة ونهوه او مفهوم
 بمرض انه لو قاله بمصحة لم يصح وهو قول ابن القاسم واصبح وابن المواز وضو به ابن رشد
 والفرق ان مسئلة المريض خرجت عن الاصل للاجماع وبني ما عداها على الاحتل فان صح
 من مرضه بطلت وصيته ولا يقاس السيد في أمته على الاب في بنته لذلك ولا تنقل الملك
 للوارث (وهل) مصحة (ان قبل) بكسر الموحدة الزوج النكاح (بقرب موته) اي عقب
 موت الاب ولا يشمل قبوله قبل موته بقرب دفعه بقوله ان مت او يصح وان قبل مع بعد في
 الجواب (تأويلان) والقرب بالعرف وقيل سنة البرموني لعلى القول الثاني مقيد بعدم علم
 الزوج بذلك حتى طال وقبل حين علم به فان تراخي قبوله بعد علمه فينبغي الاتفاق على عدم
 مصحة (ثم) بعد السيد والاب ووصيه (لا جبر) لاحد من الاولياء لبيعة لا وصي لها (فالبالغ)
 تزوج بادنائها وقبل قولها في بلوغها قاله البرزلي فيمن غاب ابوها غيبة انقطاع ولا يرجع
 قدومه او على كسهرين وزوجهما القاضي ويأتي للمصنف في زوج الحائض كمن كان فريضة ويأتي
 له ايضا في باب الجبر ومضى اي الشخص في دعوى البلوغ ان لم يرب اي شك في صدقه فان
 ارتيب فيه فلا يصح تزويجها بقيد كلام البرزلي واستثنى من مفهوم البالغ فقال (الايتمة)
 اي صغيرة ماتت ابوها ولا وصي لها اقترج اذا (خيف فسادها) بقسرا ونا ونهوه وذكر

العاقله (قوله النكاح)
 مفسرا فاعل صح المستتر
 فيه (قوله طال) اي المرض
 (قوله اذا مات) اي الاب
 (قوله به) اي المرض (قوله
 اجماعا) راجع لصح (قوله
 المصنف) اي في توضيحه
 (قوله بطلانه) اي النكاح
 (قوله لو قاله) اي ان مت الخ
 (قوله وهو) اي عدم مصحة
 (قوله عن الاصل) أي
 اشتراط عدم تراخي القبول
 عن الايجاب (قوله فان صح)
 أي الاب الخ مفهوم اذا
 مات به (قوله لذلك) اي
 خروج مسئلة الاب عن
 الاصل (قوله الزوج)
 مفسرا فاعل قبل المستر
 في (قوله النكاح) تقدير
 لقول قبل (قوله ولا يشمل)
 اي قوله بقرب موته (قوله
 بعد) بضم الموحدة اي
 بعد موت الاب بزمان
 طويل (قوله والقرب)
 اي على التأويل الاول
 (قوله بذلك) أي قول الاب
 ان مت الخ (قوله طال)
 اي الزمان (قوله وقبل)
 بكسر الباء اي الزوج
 النكاح (قوله به) اي قوله
 ان مت الخ (قوله فيمن غاب

ابوها الخ) صله قال (قوله او على كسهرين) عطف على غيبة انقطاع (قوله له) اي المصنف (قوله وصدق) من
 بضم فكسر متقلا (قوله الشخص) مثل المذكور والاتي (قوله يرب) بضم فتح (قوله بهذا) أي عدم الشك في صدقه صله يقيد

(قوله من الشروط) أى تزويج البتمة المهرلة (قوله وليست بتتمة) ١٧ حال (قوله مطلقا) أى عن

تقديمها بعد الخوف عليها
من الفساد (قوله وان لم تبلغ)
أى غير البتمة (قوله عشرة)
أى من السنين (قوله
وجوابه) أى قول عجم وظاهره
أن غير البتمة الخ (قوله انما)
أى البتمة المهرلة (قوله
تبلغ) أى الحلم (قوله لكن
العمل بما فى المتن) استدراك
على قوله ومذهب المدونة
والرسالة الخ لرفع ايمامه
ضعف ما فى المتن (قوله
وهو) أى المعمول به (قوله
ولذا) أى تقديم المعمول به
على المشهور صلة اقتصر
(قوله ونصه) أى المتبطل
(قوله ملحة) بضم فكسر
منقول الحاء المهملة أى
دائمة (قوله وهى فى سن من
توطأ) حال (قوله وهو)
أى جواز تكاها (قوله
وعليه العمل) حال (قوله
وبه الفتيا) حال (قوله ونص
على العمل فيها) أى بما فى
المتن (قوله والاول) أى عدم
جبرها (قوله الموجبات)
بكسر الجيم أى اسباب
جواز تزويجها (قوله
فان لم يدخل الزوج بها
الخ) مفهوم الشرط (قوله
فى هذا) أى قوله صح ان
دخل وطال (قوله تشهد)
خبر عمدة (قوله مع انه) أى
المتبطل (قوله الا ان يكون)
أى ابنها (قوله منه) أى الزنا

الشروط مبالها للرجال واحتياجها ومقتضى المصنف ان غير البتمة وليست بتتمة لا تزويج مطلقا
وقال ابن حارث لا خلاف ان غير البالغ اذا قطع ابوها النفقة عنها وخشي ضيعتها انما تزويج
والمشهور انه لا يزويجها الا السلطان او نائبه لانه حكم على غائب أى اذا كانت غيبته بعيدة
وظاهره وان لم تبلغ عشرة ولم تأذن بالقول قاله عجم وجوابه انه تفصيل فى مفهوم بتتمة
(وبلغت) البتمة (عشرة) من السنين تامة ومذهب المدونة والرسالة انما لا تزويج حتى تبلغ
لكن العمل بما فى المتن وهو مقدم على المشهور ولذا اقتصر عليه المصنف قال فى التوضيح
ما حكاه ابن بشير قال ابن عبد السلام العمل عليه عندنا بشرط بلوغها عشر سنين ومشاورة
القاضى وزاد غيره واذن بالقول وميلها الى الرجال المتبطل وبه جرى العمل اه لكن قوله
المتبطل الخ يوهم انه فى مسئلة خوف الفساد التى ذكرها ابن بشير وليس كذلك وانما قاله
فبين كانت محتاجة وبلغت عشرة ولم يخف عليها الفساد ونصه وان كانت الصغيرة تحت حاجة
ملحة وهى فى سن من توطأ فظاهر المذهب جواز تكاها باذن او هو قول مالك رضى الله تعالى
عنه فى كتاب محمد فى بنت عشر سنين وعليه العمل وبه الفتيا اه والحاصل انهما مسئلتان
فالتي خيف فسادها مسئلة ابن بشير ونص على العمل فيها ابن عبد السلام والحاجة هى التى
نص على العمل فيها المتبطل ولم يذكرها المصنف لكن قد يقال يؤخذ العمل بذلك فى خوف
الفساد بالاحرى افاذه البناتى على ان الشارحين ادرجوا الحاجة فى خوف الفساد
(وشور) بتخفيف الواو وضم الشين من المشاورة أى استئذان (القاضى) فى تزويجها
ليثبت عنده ينفقها ووفرها وخلوها من وصى وزوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفوها فى الدين
والحلال وان الصداق مهر مثلها وان الجهاز الذى جهزت به مناسب لها فباذن للولى فى
تزويجها وبقي شرط اذن بالقول ويأتى فى الابكار التى تأذن بالقول او يتيمة وظاهر تقرير
الشارح انها لا تجبر وظاهر البساطى جبرها والاول ظاهر اشتراط اذن بالقول وهو الظاهر
او المتعين وفى بعض التقارير انها تزويج بعشرة شروط خشية فسادها ووفرها وبلوغها عشرة
وميلها للرجال ومكافئة الزوج وصداق مثلها وجهاز مثلها وشروط عند القاضى ورضاها به
واذن بالقول فى العقدان يتولاه البناتى لم يذكر مشاورة القاضى ابن رشد ولا المتبطل ولا ابن
شامس ولا ابن الحاجب ولا ابو الحسن ولا غيرهم عن تكلم على المسئلة وانما نقله المصنف عن ابن
عبد السلام فائلا العمل عليه عندنا فان اودبه الرفع له ليثبت عنده الموجبات كما قال عجم
وتلا مذهبه فصحح والا فغير ظاهر اذ لم يقله احد (والا) أى وان لم تكمل الشروط المتقدمة
وزويجت مع فقدها كلها او بعضها (صح) تزويجها (ان) كان (دخل) الزوج بها (وطال)
الزمان بعضى مدة تلافى اولدين غيرهما توأمين ولدتهما بالفعلى اولا فان لم يدخل الزوج بها ولم يطل
فسخ على المشهور البناتى عمدة المصنف فى هذا تشهير المتبطل له مع انه لم يشهروا الا فى القنية
الا ان يكون رأى غيرها اخرى بذلك وقال ابو الحسن المشهور وهو القصر ابدامهما اختل
واحد من الشروط انظر الخط (وقدم) بضم فكسر منقلا فى قول عمدة نكاح غير الجيرة (ابن)
للخطوبة ولومن زنا ان ثبت بنكاح صحيح اودار الخدم ثم زنت فانت به منه فان ثبت بزنا
وانت به منه او كانت مجنونة قدم ابوها ووصيا على ابنتها (قائمه) أى الابن وان سفل على الخط

٣ منج فى أى المصنف (قوله اودار) أى اوفاسد أسقط (قوله به) أى ابنتها (قوله منه) أى الزنا

المقدمة لان عصبوبة في الميراث وغيره دون الاب (فاب) شرعى لان من خلقت من ماؤه لان الزاني لا ولده (فاخ) لغيرام (فابنه) أى الاخ وان سفل (فجد) على المشهور دنية (فم) لغيرام (فابنه) أى الم وان سفل (وقدم الشقيق) على الذى لاب في الاخوة وبنيتهم والاعمام وبنيتهم (على الاصح) عند ابن بشير صاحب المعتمد (والختار) عند اللخمي وهو قول مالك وابن القاسم ومحمّدون رضي الله تعالى عنهم ومقابل له رواية على بن زياد عن مالك رضي الله تعالى عنه ان الاخ الشقيق والاخ لاب في مرتبة واحدة فيزوجان معا او يقرعان عند تنازعهما فان الخلاف منصوص في الاخوين فقط قال وتقديم الشقيق احسن وشهره في المعتمد ويقدم الاخ للاب على ابن الاخ الشقيق والاخ للام ليس وليا كالجسد لها (فولي) اهلها على بدليل ما بهده ابن الحاجب ثم عصبته ثم معتمقه ثم عصبته ثم معتمقه ثم عصبته على ما مر اى في ترتيب العصبه احمد استغنى المصنف عن هذا كله بقوله فولي لشهره من ذكر بالجر فان قلت فانه الترتيب قلت لا يتصرفون بكونهم موالى حقيقة الا بهذا الترتيب فعتق المعتق مثالا ليس مولى مع وجود عصبته المعتق (ثم) ان لم يوجد مولى اعلى (هل) تنقل الولاية للعقيق وهو المولى (الاسفل) المذكور فقط اى تكون له ولاية العقد على من اعتمقه (وبه) اى كون الاسفل وليا (فسرت) المدونة بضم الفاء وكسر السين مشددة ابن عبد السلام يفسر بجسيع شرح المدونة ما وقع لما لا رضى الله تعالى عنه في نكاحها الاول والصحيح ان له حق في الولاية (اولا) ولاية له على من اعتمقه كما في الجلاب والكافي (وصح) اى صححه ابن الحاجب وشهره ابن راشد المصنف وهو القياس لانها انما تثبت بالتعصيب (فكافل) ذكر اى من قام بأمورها حتى بلغت عنده وهو اجنبى منها فيزوجها بانها كما هو سباق المصنف (وهل ان كفلا) لها (عشرا) من السفين (او اربعاء) لاحد باعوام بل كفلا (ما) أى زمنا (يشفق) فيه عليها بالفعل في الجواب (تردد) قال ابو الحسن قال أبو محمد صالح اقل ذلك اربع سنين وقيل عشر سنين والاولى ان لاحد الاما يوجب الخيانة والشقة (وظاهرها) أى المدونة (شروط الدانة) للمكفولة في ولاية كافلا فان كان لها قدر فقال مالك رضي الله تعالى عنه بلان زوجها الاولها او السلطان والمعتمد ظاهرها اذ هو عندهم كالنص وهو ظاهر كلام ابن ابي زيد أيضا كما في ابن عرفة وقال اللقاني المذهب الاول (فخكم) يقيم السنة ويعتق بما يجوز به العقد والافلا قاله ابن بابويه واقتصر عليه اللقاني فظاهرهما عقاده وظاهر المصنف الاطلاق فيزوجها الحاكم بعد ان ثبت عنده صحتهما واهما الها وخالوها من زوج وعدة ورضاهما بالزوج وانه كفؤا دينا وسرية ونسبا وطلا ومالا ومهر مثلها ان لم تكن رشيدة وبكارتها او ثوبيتها (فولاية عامة) اى كل رجل (مسلم) ويدخل فيها الزوج فبئى الطرفان كابن عهه او تقوه ووجه عمومها انها حق على كل مسلم فان قام بها واحد سقط عن الباقي على حد فرض الكفاية (وصح) الشكاح (بها) اى الولاية العامة (في) امرأة (دنية) كسالمانية وعنتقة وسوداء من قبض مصر القاذمين الى المدينة على ما بكتها افضل الصلاة والسلام ليس لها مال ولا جلال (مع) ولي (خاص) لم يجبر (ذى نسب) او ولد دخل الزوج بها الم لا تعبير يصح يفيد انه غير جائز ابتداء وهو مقتضى قوله الا تى ويابعد مع اقرب ان لم يجبر ولم يجز بالاحرى اذ ما هنا اشهد بما يأتى وفي شرح الرسالة

(قوله لانه) اى الابن (قوله وغيره) اى الميراث عطف عليه (قوله دنية) بكسر فسكون اى قريب مباشر لولادة الاب (قوله فقط) اى دون اخى الاخوين والعين وبنيتهم (قوله قال) اى اللخمي (قوله لها) اى الام (قوله لانها) اى الولاية (قوله وهو) اى الكافل الخ حال (قوله الاطلاق) اى عن التعيين بكونه يقيم السنة الخ (قوله كسالمانية) بضم الميم أى مدنية الاسلام (قوله ليس لها مال ولا جلال) حال (قوله دخل الزوج بها) اى الدنية الخ تعميم في صحبها في دنية الخ (قوله انه) اى العقد (قوله وهو) اى عدم جوازه ابتداء (قوله بالاحرى) صلة مقتضى (قوله اشد) اى لاجنبية العاقد

(قوله جواز) أي العقد في دنية الخ (قوله يكره) أي العقد في أهلية الخ (قوله أنه) أي الشأن (قوله وكان) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله للتشبيه) أي لفائدة العصة في التشبيه (قوله في المستثنين) أي المشبهين أو المشبهة (قوله أولى) أي لأنه المشهور فيهما (قوله أي ذات قدر) تفسير لشريعة إشارة إلى أنه ليس المراد بها خصوص شريعة النسب (قوله بعد الدخول) بقرينة قوله وفي نسخة أنه ان طال قبله (قوله من الذي تولى العقد) صلة الأقرب (قوله بعصوبة) ١٩ صلة تولى (قوله فان غاب)

أي الأقرب (قوله وقف) بضم فكسر (قوله وكتب) بضم فكسر (قوله حضر) بضم الياء وكسر الخاء (قوله فيه) أي شأن النكاح (قوله سكنت) أي الأقرب (قوله أنه) أي الشأن (قوله برضا الأقرب) أي يعقد الأبعد (قوله اذ لم يتول) أي الأقرب (قوله ولا قدم) بفتح ثمة لا أي الأقرب (قوله ورضاه) أي الشقيق (قوله منه) أي بعهده الخال (قوله بشئ) أي معتد به خير ليس (قوله حضوره) أي الشقيق (قوله لم يتول) أي الشقيق (قوله ولم يقدم) أي الشقيق (قوله إنما) أي التأويلين (قوله وهذا) أي تقييد التأويلين بعدم الطول بعد الدخول (قوله لتعديل أحد) بضم من إضافة المصدر لقاعله وتكمل عمله ينصب مفعوله (قوله بشبهة) أي عقد غير الأقرب (قوله لأنه) أي عقد غير الأقرب الخ

المشهور وجوازه ابتداء وفي الخط يكره ابتداء البناء في الجواز هو نص المدونة وابن قنوج وابن عرفة وغيرهم ونص ابن عرفة الرواية الثالثة ورواية علي مع المدونة أنه يجوز ابتداء النكاح بولاية الاسلام وان كان ثم سلطان وكان المصنف عبر بالعصبة للتشبيه ولو مشى على الجواز في المستثنين لكان أولى والله اعلم وشبه في العصة فقال (ك) تزويج امرأة (شريعة) بولاية الاسلام العامة أو بعاصب أبعدهم خاص أقرب غير مجبر أي ذات قدر (دخول) الزوج بها (وطال) الزمن بعد الدخول بأن مضى ما تلد فيه ولدين غير توأمين كـ ثلاث سنين (وان قرب) بفتح فضم الزمن في الشرقة بعد الدخول (ف) للولي (الأقرب) من الذي تولى العقد بعصوبة أو ولاية الاسلام (أو الخ) كم ان عدم الأقرب أو (غاب) على ثلاثة أيام فكثر (الرد) أي فسخ النكاح فان غاب غيبة قريية وقف الزوج عنها وكتب للغائب ومفهوم ان غاب أنه ان حضر ولم يدخل نفقه فيه بان قال لا تنكح فيه برد ولا مضاء فالتحليل الجا كم وكذا ان سكنت فقد ذكر ابن اب عن ابن الحاج أنه لا اعتبار برضا الأقرب اذ لم يتول العقد ولا قدم من يتولاه ذكره في نوازل في نكاح عقد خال مع - ضوراح شقيق ورضاه دون تقديم منه فليس حضور الاخذ عقد النكاح ورضاه بعقد الخال بشئ لحضوره كغيبته اذ لم يتول العقد ولم يقدم من يتولاه اه وقله الشيخ مباركة في شرح التفتة اه بناني (وفي تحتمه) أي الرد (ان طال) الزمن بعد العقد (قوله) أي الدخول سواء اطلع عليه بعد الدخول او قبله وعدم تحتمه فلا اقرب أو الخ كما جازته (تأويلان) الاول لابن التبان والثاني لابن سعدون يحتمل انهما ما لم يحصل طول بعد الدخول وهذا مقتضى تعليل احمد تحتم الفسخ بشبهة نكاح المتعة لأنه لما كان يفسخ وقت اطلاقه عليه اشبهه ما دخلا على تقييده مدة ويحتمل انهما ولو حصل طول بعد الدخول وهذا هو الظاهر فيقيد قوله كشرقة دخل وطال بما اذ لم يحصل ما لو قبله قاله عب (و) صح النكاح (ب) تولى (ب) عدم مع وجود (ب) اقرب) كعقد مع وجود اخ او اب مع ابن او اخ لاب مع اخ شقيق (ان لم يجبر) الأقرب بضم فسكون فكسر فان كان الأقرب مجبراً فغيبته تفصيل يأتي في قوله وان اجاز مجبر الخ (ولم يجز) القدوم على العقد في قوله وصح بها في دنية وما بعده وتقدم ان المشهور وجوازه وشبه في العصة فقط فقال (ك) عقد (احد المعتقين) لامة بلا اذن من الآخر فيصح دون عدم الجواز اذ يجوز ابتداء ومثله المعتقين كل ولدين متساويين كوصيين وابوين غير مجبرين الحقها القافة به - ما واخوين شقيقين اولاد وعمين كذلك واما عقد احد المجبرين كشر يكتن في امة او وصيين على يتيمة فيتعين فسخه ولو اجاز له الآخر (ورضا البكر) غير المجبرة بالزوج والصدوق (صحت)

لشبهة نكاح المتعة (قوله يفسخ وقت اطلاقه عليه اشبه) مفهومة ان ما لا يفسخ زوجه لا طول بعد الدخول لا يقتضيه فسخه لعدم شبه المتعة (قوله انهما) أي التأويلين (قوله فان كان الأقرب مجبراً) مفهومة الشرط (قوله دون عدم الجواز) في قوة التفسير لفظ (قوله اذ يجوز) أي عقد احد المعتقين (قوله الحقها) أي المرأة (قوله القافة) أي الذين يعرفون النسب بالشبهة (قوله بهما) أي الابوين (قوله كذلك) أي شقيقين اولاد

(قوله بالزوج) صله رضا (قوله
 اذا قصد الاخبار) الخ (قوله
 لكون الاصل صحتها رضا
 (قوله فقلب) بضم فكسر
 اى الكلام (قوله ذكاة
 الجنين ذكاة امه) اصله
 ذكاة ام الجنين ذكاة لان
 ذكاة الام هي فعل المكلف
 المشاهد المحسوس وهي
 المبيعة للجنين لا عكسه
 (قوله شبهه) اى رضاها
 بقول العقد (قوله به) اى
 رضاها بالزوج والمهر (قوله
 فيه) اى كفاية صحتها (قوله
 فهو) اى سكوتها (قوله
 وهذا) اى الاحتياج لاذن
 فى تولى العقد (قوله
 الاكتفا) اى فى الاعلام به
 (قوله ولو عرفت) بضم
 فكسر (قوله قبل) بضم
 فكسر (قوله مطلقا) اى
 سواء عرفت بالبلد ام لا (قوله
 عليه) اى المنع (قوله والا)
 اى وان زوجت مع منعها
 او نفرتها (قوله عليه) اى
 رضاها (قوله انه) اى بكاهها
 (قوله مجلسه) اى العقد
 (قوله فى هذا) اى تفويض
 العقد (قوله وعبر) اى
 المصنف (قوله استأمر)
 بضم التاء وفتح الميم اى
 تستاذن (قوله فاراد) اى
 انما كم (قوله منه) اى
 تزويجها

لا متناعه اغالبها من الاعراب بالقول لحياثها ومعترتها اعيانها للرجال واصل المعنى وصحت البكر
 رضا اذا قصد الاخبار عن الصحت بانه رضا لا عكسه فقلب مبالغة كغير ذكاة الجنين ذكاة
 امه ولما كان لا يلزم من كون صحتها رضا بالزوج والمهر كونه رضا بتولى وايضا عقد هاشميه
 به فيه فقال (كثويضا) اى البكر الغير المجبرة لعقد لوليا فصحتم ارضاها فاذا قبل لها
 نشهد عليك انك فوضت العقد عليك لوليك فلان اودل تفويض له العقد فسكتت فهو رضا
 غابت عن المجلس او حضرت واما ان لم تسأل وارادت التفويض لوليا فى العقد فلا بد من
 نطقها بل لا يتصور الا به وهذا فى الولاية العامة والخاصة مع التعدد والتساوى كشقيقتين
 اولاب اراد احدهما العقد لهما فان كان ويا خاصا واحدا ورضيت بالزوج والمهر فليس لهما
 منعه من مباشرة عقد هاشميه لئلا يحتاج لتفويضها له افاده عب (ونبد) بضم فكسر
 (اعلامها) اى البكر (به) اى بان صحتها رضا بان يقال لها خطبك فلان بصدق من نوع كذا
 قدره كذا حاله ووجه كذا فان صحت قبل لها صحتك رضا وسنقف ذلك ذلك وان لم ترضى
 فكل على وظاهره الا كتناء بكرة ولا بن شعبان ثلاثا (و) ان اسست وذات البكر فى ذلك فصحت
 نه قد عليها فانكرت وادعت عدم الرضا وانما جهلت كون صحتها رضا (لا يقبل) بضم
 فسكون وفتح (منها) اى البكر (دعوى جهله) اى كون صحتها رضا اشهر منه بين الناس فتتهم
 بالكذب فى دعوى جهله وتحميها على مسح النكاح لعارض عرض لها بعد الرضا (فى تاويل
 الا كتم) المدونة وظاهره ولو عرفت بالبلد وقوله المعرفة وقيل ان عرفت بالبلد قبل منها دعوى
 جهله ومفهوم المصنف ان تاويل الاقل قبول دعواها جهله مطلقا المصنف وله على ان
 اعلامها به واجب (وان منعت) البكر حين استئذنها بطرق او غيره مما يدل عليه (اونفرت)
 اى غضبت وكرهت ذلك (لم تزوج) بضم المثناة لعدم رضاها والافادت فائدة استئذنها فان
 زوجت فيفسخ ولو دخل وطال ولو اجازته لعدم اعتبار رضاها بعد منعهها (لا يمنع تزويجها
 ان ضحك او بكى) عند استئذنها لادلة ضحكها على رضاها بما اسست مؤذنت فيه صريحا
 وبكاهها عليه ضمنا لا حتمال انه على فقد أيها وان لو كان حيا لم يتج لاسئذنها فان اتت
 بمتأففين فالظاهر اعتبار الاخبار فان دلت قرينة على ان ضحكها اسست بها وبكاهها منع فلا
 تزوج وينبغى اطالة الجلوس معها حتى يتضح امرها (والثيب) غير المجبرة التى قد قدمت
 (تعرب) بضم فسكون فكسر اى تبين مرادها بصريح اللفظ من تعيين الزوج والصدق
 وتزويض العقد لوليا ان غابت عن مجلسه فان حضرت كفى صحتها فى هذا قاله ابن القاسم
 وقوله المواق عن المتطلى وعن السكاى لا يكون سكوت الثيب اذ نامتها فى نكاحها ولا تنكح
 الا باذنم اقولا واحدا وعبر بتعرب تبر كاجوديث البكر تستأمر واذنها صحتها والثيب تعرب
 عن نفسها بانسانها وشبهه فى الاعراب فقال (كبير رشدت) بضم فكسر مفعلا اى رشدها
 ابوها او وصيها بعد بلوغها فلا تزويجها الا بعد رضاها بالقول (او) بكرر (عضلت) بضم فكسر
 اى منعها ابوها من النكاح لانه لم يلزم ايل لاضرارها فرفعت شأنها للبط كفاة وتزويجها
 لا متناعه ايما منعه وعدم امتثال امره فلا بد من نطقها فان اراد ابوها تزويجها فلا يحتاج
 لاذن (او زوجت) بضم فكسر مفعلا اى اراد وليها غير الاب ووصيه تزويجها (ب) صدق

(قوله به) اي تزويجها (قوله وهي) اي البكر الخ حال (قوله به) اي العرض (قوله التي تعرب بالنطق) نعت النظائر (قوله المرشدة الخ) مفعول قول الغرناطي (قوله المصدقة) بضم فسكون ففتح ٢١ (قوله نسبت) بضم فسكون (قوله

وان كنت) في البيع حال
(قوله لانه) أي الصداق
(قوله ولوعلى انه) أي الرق
(قوله به) أي عبد ايها (قوله
تعدى) بضم الناء والعين
(قوله وعقد) بضم فسكون
(قوله به) أي العقد (قوله
منه) أي العقد (قوله بان
يعقد) أي النكاح (قوله
ويسار) بضم الياء (قوله
واليوم) أي الفصل به بين
العقد واخبارها (قوله عقد)
بضم فسكون (قوله فان
كانا) أي العقد والمرأة
مفهوم بالباد (قوله الولي)
أي العاقد نفسير لفاعله بقر
المستتر فيه (قوله فان اقربه
حاله) مفهوم ولم يقر (قوله
هذا) أي قول ابن رشد بشرط
الاحتمال ان لا يقر الولي
بالاقتيات حال العقد (قوله
ونصفه) أي الباجي (قوله
وذكر) أي الولي حال عقده
(قوله بعد) أي حال العقد
ولا قبله (قوله وانه) أي
الولي (قوله وانها) أي المرأة
المعقود عليها (قوله ان
اجازته) أي العقد (قوله
قال) أي الباجي (قوله ابو
الحسن) أي ابن القصار
(قوله انه) أي الشأن (قوله
فان ادعى) أي العاقد
(قوله الاذن) أي من

عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره ضاده حجة أي غير ذهب وقصة كله او بعضه
وهي من قوم لا يزوجون به فيستترط اعراجهما بالقول فان زوجها ابوها او وصيه به او كانت
من قوم يزوجون به فلا يشترط نطقها بقوله او زوجت بعرض في اليتيم المهملة وهو موافق
لقول الغرناطي في عقد النظائر التي تعرب بالنطق المرشدة واليتيمه المهملة غير المعنسة اذا
اصدقت عرضا ولقول المقر في قواعده كل بكر تستأمر فاذا تم اسمها الا المرشدة والمعنسة
والمصدقة عرضا ومثله لابن سألون لكن الذي في عبارة الباجي والميتي وابن عرفة وغيرهم
اليتيمه التي يساق لها مال نسبت معرفته لها وليس لها وصي فلم يخصوه بالعرض وليذكرو
خلافها والماصل ان مراد المصنف اليتيمه المهملة وتقييدها بكون تزويجها بعرض
موافق للغرناطي والمقرى وابن سألون وغيرهم بالتالي يساق لها مال نسبت معرفته لها وهذا
يشمل العرض والعين افاده البنائي ولا تكتفي اشارتها وان كفت في البيع لان الصداق
تابع للنكاح لانه ركنه او شرطه والنكاح لا تكتفي فيه الاشارة (او) بكر زوجت (!) زوج
(رق) وان بشايسة حرية كمكاتب ومبعض ومدبر ومعتق لاجل فيستترط نطقها بالقول
ولو بجبره ولو على انه كفو العرة في عدايم الزيادة معرفتها به وهل كذا عبد غيره وهو ظاهر
كلام غير واحد وعلى القول بانه غير كفو الا على انه كفوها احتمالا (او) زوجت بذى
(عيب) موجب غليظا بها كجنون وجذام ولو بجبره (او يتيمة) خفيف فسادها مهملة فشرط
تزويجها اذنها بالقول وهذا المبدأ كره في شروط تزويجها المتقدمة (او) بكر غير مجبرة (اقتيت)
أي تعدى (عليها) وعقد لها بغير اذنها ثم استؤذنت فلا بد من اذنها بالقول (وصح) عقد
المقتات (ان قرب رضاها) به من عيسى بان يعقد في المسجد والسوق ويسار اليها بالخبر من
وقته واليوم طول وقال يفتنون يعقدا القفل باليومين والخمسة كثيرة وفي المعيار عن ابن
ابن حدم قوم القرب بثلاثة ايام ويجرى به العمل وكان العقد (بالبلد) الذي به المقتات عليها
وظاهره ولو كان البلد كبيره امة في أحد طرفيه والمرأة في طرفه الآخر فان كانا يبلدين
لم يلزم ولو تقاربا (ولم يقر) بضم فسكون مفضل الراء الولي بالاقتيات حال العقد بان سكنت
حينه او ادعى اذنها فيه وخالفته فان اقربه حاله لم يفتح ويفسخ اتفاقا قاله ابن رشد ابن عرفة
هذا بخلاف ما فسره الباجي النكاح الموقوف ونصفه النكاح الموقوف المذكور في المدونة
وغيرها الذي عقده الولي على وليته بشرط اجازته وذكر انه لم يستأذن بعد وانه قد مضى
ما يعقده وانها ان اجازته فالنكاح قد نفذ من قبل الولي قال وقال القاضي ابو الحسن انه يصح
ان يعقده النكاح الموقوف على اجازة الولي او الزوج واذن المرأة فيه وقد ذكرنا صفة وقفه
على المرأة وهو الذي ذكرنا اصحابنا جوازه فان ادعى الاذن حاله ووافقته عليه صح مطلقا قربت
موافقتها او بعدت وبقي من الشروط ان لا ترد قبل رضاها وان لا يفتات على الزوج ايضا
والاقتيات على الزوج او الولي كالاقتيات عليها (وان) عقد نكاح مجبره ابن مجبرها واخوه
ابن يوم بلاذنه وقد ثبت بينة انها مجبره فوض للعاقد اموره (اجاز مجبر) بضم فسكون فكسر
اب او وضى او مالك العقد على مجبرته بلا اذنه (في) حال صدوره من (ابن) للمجبر (واخ) له

المرأة في عقدها (قوله حاله) أي العقد (قوله ووافقته) أي المرأة العاقد (قوله عليه) أي الاذن (قوله صح) أي العقد
(قوله اب الخ) بيان للمجبر (قوله العقد) تقدير لمفعول اجاز

(قوله واخ له وجد) واوهما بمعنى او (قوله هذا) اي قصر الجواز بالاجازة على الابن والاخ والجد (قوله بهم) اي الابن والاخ والجد (قوله سائر) اي باقي (قوله هذا المقام) اي تفويض الجهر اليهم امره (قوله وكذا) اي الاولياء في الجواز بالاجازة (قوله الاجنبي) اي الذي فوض الجهر اليه امره ٢٢ (قوله لان العلة) اي في الجواز بالاجازة (قوله تفويض الاب اي

وجد) واولى اب له هذا ظاهر المدونة والحق ابن حبيب بهم سائر الاولياء اذا قاموا هذا المقام الاجمري وابن عمرز وكذا الاجنبي لان العلة تفويض الاب فلا فرق وكلامها محقق موافقته ما ومخالفتهم ما وموافقة ابن حبيب خاصة قاله في التوضيح (فوض) الجهر بفتحات مثقلا بنص او عادة (له) اي المذكور من الابن والاخ والجد (امره) اي الجهر وثبت تفويضه له (بيضة) شهدت بانه قال له فوضت اليك جميع اموري واقبلت مقامي في جميع اموري او نحو ذلك ولم يصرح له بالانكاح والتزويج اذ لو صرح له باحدهما لم يمتنع لاجازة بعده وبانها رآته يتصرف له تصرفا عاما كتصرف الوكيل المفوض اليه فان شهدت بتصرفه في بعض اموره فلا تنكح وجواب ان اجازة الجهر (جاز) اي مضي النكاح ونفذ فلا يفسخ (وهل) محل جوازه باجازه (ان قرب) ما بين الاجازة والعقد قاله جديس او مطلقا قاله ابو عمران لان عائشة رضي الله تعالى عنها زوجت بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب بالشام ثم كالم فيه فامضاه ابن القاسم اظن انها وكت على العقد فيه (تاويلان) ويؤخذ من قول ابن القاسم اظن انها وكت على العقد ان الحكم في تزويج الثلاثة ما تقدم عقده او بانفسهم او ولو اغيرهم وعائشة رضي الله تعالى عنها صح نو كبل اخيها اياها على ان توكل على عقد بنته لاهي مباشرة فلها ولاية بالتوكيل كالوضعية ومفهوم في ابن الخ ان الاجنبي المفوض له اذا زوج بنت موكله بلاذنه لم يفسخ ويفسخ ولو اجازة الجهر وهو كذلك ومفهوم فوض له الخ ان عقد الابن ونحوه غير المفوض له لا بد من فسخه ولو اجازة الجهر وهو كذلك ومفهوم بيضة ان تفويضه باقراره لا يفسخ وهو كذلك ومفهوم ان اجازة انه ان لم يميزه لا يفسخ وهو المعتمد كالابن أبي زيد من ان المفوض له لا ينقض ابيته الجهر ولا يبيع دار السكنى ولا عبد الخدمة ولا يطلق الزوجة لموكله الا باذنه لعدم دخول هذه الاربعة في تفويض التوكيل عرفا بالا بالنص عليها هذا هو الموافق لما ياتي في باب الوكالة وعليه الخط وسالم خلافا لابن الحسن وابن شاس من ان المفوض له بالنص من هؤلاء الثلاثة له فعل هذه الاربعة ويحضي وان لم يفسخ موكله لانه ولي في الجملة بخلاف ما ياتي في الوكالة فانه اجنبي (وفسخ) بضم فسكسر (تزوج) بفتح تاء وفتح هاء اي الحاكم من الاولياء كابن واخ وجد من اضافة المصداق لفاعله ومفعوله (ابنته) اي الجهر بغير اذنه وتفويضه وكذا امته ولو اجازة ولم يقل بجهرته لاختصاص التقسيم الاتي بالحرية ومدة التزويج (في) غيبته القرية التي على مسافة (كعشر) من الايام ذهابا فقط وان اجازة الاب وولدت اولادا ان دامت نفقتها ولم يقبض ابن اضراره بغيره والا كتب له الحاكم امان تزويجها والازوجناها عليه فان لم يفعل زوجها الحاكم ولا يفسخ قاله الرباعي والا اذا عدمت النفقة وخيف عليها الضمة فزوجها الحاكم ولا يفسخ قاله سالم قياسا على قوله (وزوج) بفتحات مثقلا فاعله (الحاكم) مجرة اب غاب عن اغيبه انة قطاع (في كافر يقية) أي القيروان

الجهر امره للعاقلة (قوله فلا فرق) اي بين الولي والاجنبي (قوله وكلامها) أي المدونة (قوله موافقتهم) أي ابن حبيب والاجمري باعتبار التفويض سواء كان لمن ذكر أو سائر الاقارب او لاجنبي (قوله ومخالفتهم) اي ابن حبيب والاجمري بقصر الحكم على الثلاثة (قوله وموافقة ابن حبيب) اي باعتبار القرابة والتفويض (قوله جديس) بفتح فسكون فكسر (قوله زوجت) بفتحات مثقلا (قوله وهو) اي عبد الرحمن الخ (قوله كالم) بضم فسكسر مثقلا اي عبد الرحمن (قوله فيه) اي تزويج بنته (قوله انها) اي عائشة (قوله وكت) بفتحات مثقلا (قوله من ان المفوض له الخ) بيان لما (قوله هؤلاء الثلاثة) اي الابن والاخ والجد (قوله الاربعة) اي تزويج البنت وتطلاق الزوجة وبيع دار سكنى موكله وعبد خدمته (قوله لانه ولي في الجمل) ظاهر في خصوص تزويج البنت (قوله من الاولياء) بيان لغيره (قوله ولو اجازة) أي الجهر تزويج الحاكم او غيره مباغلة في فسحه (قوله ولم يقل) اي المصنف (قوله بجهرته) كانت

اي قبل ابنته ليشمل امته (قوله في غيبته) اي الاب صله تزويج (قوله وان اجازة) اي تزويج الحاكم او غيره (قوله ولم يميزه) اضراره اي الاب ابنته شرطا في فسح تزويجها الحاكم او غيره في كعشر (قوله والا) أي وان شين اضراره (قوله له) اي الاب (قوله مجرة اب) بفتح الموحدة مفعول

كانت محل الحاكم سابقا ومحملة الآن تونس وهما عمالنا واحدة وطالت أقامته بها بحيث لا يرجع قدومه بسرعة ولودامت نفقة ولم يحق عليها ضيعة هذا ظاهر المدونة وهو الراجح قاله الخط وقال مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد لا يزوجه الحاكم إلا إذا عدمت النفقة وخيف عليها الضيعة وأما قوله الرماصي (وظهر) بضم فكسر متعلا كون مبدأ المسافة إلى أفرقية (من مصر) العقيقة لأن ابن القاسم كان بها حين التنزيل بأفرقية حال إقراره بجماع عمرو بن العاصي وبينهما ثلاثة أشهر وقال الأكثر من المدينة المنورة أن أرسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لأن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه كان بها حين ذلك وبينهما أربعة أشهر واستقر به ابن عبد السلام لأن المسئلة للإمام لابن القاسم (وتوالت) بضم المثناة والهمز وكسر الواو ومثله وسكون تاء التانيث أي فتمت المدونة (أيضا) أي كما توالت بما تقدم (بشرط) الاستيعان) فهو أفرقية بالفعل فلا تكن مغلطة وأخر المصنف هذا التأويل لأن ابن رشد ضعفه وقال لا وجه له وأما من خرج لخصم تجارته في مثل تلك المسافة ناويا عوده ولم تطل أقامته فلا تزويج ابنته (تنبيه) تعارض مفهوم قوله كعشر ومفهوم قوله كافر بقيمة في غيبته فوق كعشر ودون ثلاثة أشهر أو أربعة والمعتبر مفهوم الثاني فلا يزوجه الحاكم فان تزويجها فلا يفسخ قاله غير واحد من شيوخ عجم فأتين كلام التوضيح بقيد وشبه في تزويج الحاكم فقال (كغيبته) الولي (الأقرب) غير المجهول (الثلاث) من الأيام فيزوج الحاكم إقامته مقام الغائب غالباً ولا يزوجه الأبعد فان تزويجها صح كما علم بالأولى من قوله وباعد مع أقرب لم يجبر وما زاد على الثلاث كالثلاث وما نقص عنها ينقل فيه للأبعد بعد الكتب للأقرب بأنه إن حضر والأزوجه الأبعد وظاهر المصنف تزويج الحاكم بمجردها وإن لم يثبت عضل الغائب تنزلاً لأغيبته منزلة عضله (وإن أسر) بضم فكسر أي الولي كان مجبراً أولاً (أو فقد) كذلك (ف) الولي (الأبعد) يزوجه ولو جرت عليها النفقة ولم يحق عليها ضيعة المتبطل وبه القضاء لا الحاكم وقال ابن رشد الاتفاق على أن الأسير والمفقود كذي الغيبة البعيدة فلا يزويج بينهما إلا الحاكم ولا ينقل للأبعد وصوبه بعض المؤرخين فإلا لا فرق بينهما لكن رد على المصنف أن المتبطل لم يقل ذلك إلا في المفقود ولم يتكلم على الأسير ونصه وأما أن كان الأب مفقوداً قد انقطع خبره ولا تعلم حياته ولا موته فيجوز انكاح الأولياء وظاهره برضاها وهذا هو المشهور وبه القضاء وقال عبد الملك في الثمانية ليس لهم ذلك الأبعد أربع سنين من يوم فقده وقال أصبح فيما لا تزويج بحال ١٨ وقياس الأسير على المفقود لا يصح له لم حياته الأسير وعدم صحة القياس مع النص واقفه أعلم أفاده البناني وسكت عن الجنون والمجنون والحكم لا تزويج بينهما لرجاء الأول وخروج الثاني وفي التوضيح أن هذا فين يفتق وأما المطبق فلا ولاية وفي ابن عرفة أن وصي الجنون يزويج بنته كتيمة ولهم ما اتفق الحق للأبعد انظر الخط وشبهه في تزويج الأبعد فقال (ك) ولي (ذريق) أي رقيق (و) ذى (صغر) أي صغير (و) ذى (عته) بفتح العين المهملة والمثناة أي ضعيف العقل ونقص التمييز (و) ذى (الوثة) أي التي الشارح يعنى أن الأقرب إذا كان متصفاً بوصف من هذه الأوصاف انتقلت الولاية للأبعد عنه وفي هذا الكلام مع ما يأتي إشارة لشرط الولي وهي غيبة الذكورة المجبوس (قوله ان هذا) أي عدم تزويج بنت الجنون (قوله وسى) أي شرط الولي لأخطوبة

(قوله بحث بضم فكسر) قوله فيه) أى كلام الشارح (قوله يأتى له) أى المصنف فى قوله وكانت مالكة الخ (قوله بنى الولاية الخ) تصوير لذكرها (قوله بضمها) ٢٤ أى المشروط (قوله غيره) أى من انصف بضمها (قوله والا) أى وان لم تقل مقصوده

والحرية والعقل والبسوخ وعدم الاحرام وعدم الكثرة للمسئلة وعدم المسئلة مع عدم الرأى وعدم الفسق ويبحث فيه بان الاشئ لا تنقل ولا يثبت الا بالبرهان لا يأتى له الجمل مراد المصنف رحمه الله تعالى ذكره شروط الولى بنى الولاية عن النصف بضمها فهو ومثبه بما تقدمه فى سقوط الولاية لافى الانتقال فقد لا يكون هناك غيره والا فبشكل ذكره الاثنية سواء قلنا التشبيه فى الانتقال او فى السقوط لان المرأة اذا لم تكن وصية ولا مالكة ولا معتقة لا يمكن وصفها بالولاية لان اوثنتها لا تفارقها بخلاف العبد والوصى والمعتوق فان المانع لهم عارض غير ذاتى يرتجى زواله والله اعلم (لا) يزوج الابهة فى ذى (فسق وسلب) الفسق (الكال) عن توليه العقد وصبره مكروها فيقدم عليه عدل فى درجة الفكاكه فى المشهور انه لا يساهم وظاهر كلامهم سواء كان مستترا او متسكا وقال البساطى انما الخلاف فى الفاسق المستتر الذى عنده شئ من الانفة واما المتهمة التى لا يأتى بها تنسب اليه وليته فانه مسلوب الولاية اتفاقا (ووكات) بفتح ميم مثقلا (مالكة) امة (وصية) على بنية حرة (ومعتقة) لامة ذكرنا مستوفيا لشروط الولى على تزويج الامة والبنية والمعتقة لان لهم حقوقا ولاية النكاح لكن منعتن الاثنية من مباشرته ان كان الذكر قريبا للحوكمة بل (وان) كان (اجنبيا) منها فى الثلاث ولومع حضور اوليائها او من الموكل عليها فى الاولى والثانية لافى الثالثة لان ولى النسب مقدم على المعتقة واما الذكر المملوك والمجور والعقيق المملوك واحدة من المذكورات مباشرة العقد له على المشهور ويقيد بقوله وصح توكيل زوج الجميع ويصح مباشرة العبد والمجور والعقيق العقد انفسه ان قلت قد تقرر ان التوكيل انما يصح فيما يصلح مباشرة الموكل له وهما ليس كذلك قلت ما تقرر فى الموكل الاصل والموكل هنا وكيل عن غيره فوكيله وكيل عن موكله وهو صالح للمباشرة وشبهه فى التوكيل فقال (كعبداوصى) بضم الهمزة وكسر الصاد على يتبعه فيوكل من يعقد عليها لعدم اهليته فوكيله نائب نائب ولا يضره رقبته السالبة لولايته على اية مثلا اذ لو ثبتت ولايته عليها كانت اصابة ولو وكل فيها كان وكيله نائب ولى اصيل والاصالة مسلوقة الى المكاتب الذى اشار له بقوله (ومكاتب) فيوكل (فى) تزويج (امة) له اذا (طلب) المكاتب (فضلا) أى زائدا على ما يجبر عيب تزويجها وعلى صدق مثلها معا كان يكون صدق مثلها عشرة وقيمة غير متزوجة خمسين ومتزوجة اربعين واداد أن يزوجه بضمه عشرة وعشرين فله ذلك ان احب سيده بل (وان كرم سيده) أى المكاتب ذلك لحراره نفسه وماله مع عدم تبذيره فيه وان تولى العبد المخصوص او المكاتب العقد بنفسه فسخ ولو اجاز له عاصب المجورة او سيد المكاتب (ومنع اسرام) بجمع او عمرة (من احد الثلاثة) أى الزوجة وولى او الزوج عقد النكاح وفسخ قبل البناء وبعده ولو ولدت الاولاد ولا يابى التحريم ولا يواكون ولا يجيزون ويستقر المنع فى الجميع اتمام الافاضة ان قدم سعيه والا فتمام سعيه كالعمره ويندب تأخيرها عن حلها او تصيرها فان عقده بعد تمام الافاضة وقبل صلاة ركعتيه فسخ ان قرب العقد من العاوف والا فلا يفسخ ولا فرق بين الحج الصحيح

النكاح (قوله ولا يجيزون عقده) بدون اذنهم (قوله والا) أى وان لم يقدم سعيه (قوله كالعمره) تشبيهه والافساد فى ان المنع اتمام سعيها (قوله تأخير) أى عقد النكاح (قوله حلها أى العمرة) (قوله فان عقده) أى النكاح

(قوله جاز) اي مطلق (قوله والعبرة) اي في الاحرام (قوله في الثلاثة) اي الولي والزوج والزوج (قوله فان وكل) اي احد الثلاثة (قوله حال) حال من فاعل وكل اي غير محرم (قوله فلم يعقد) اي الوكيل النكاح (قوله واحد هم) اي الثلاثة (قوله فسد) اي عقد النكاح (قوله وان وكل) اي احد الثلاثة (قوله محرم) حال من فاعل وكل (قوله والجيع) اي الولي والزوج والزوج (قوله صح) اي النكاح (قوله واستثنى) بضم التاء وكسر النون (قوله من ذلك) اي قوله ومنع احرام احد الثلاثة (قوله السلطان) نائب فاعل استثنى (قوله ولو فاضيا) مبالغة في نائب السلطان (قوله حصته) اي وكيل القاضى (قوله الخطبة) بكسر الخاء المعجمة اي القاضى (قوله لاشراعية) عطف على الخطبة (قوله ينفعه) اي الاحرام شرعية لوطئها (قوله رد) بضم الراء وشدة الدال اي القول بغيره شرعا (قوله لانه) اي الجارية (قوله لم يعقد) اي النصراني (قوله والاية) الخ (قوله ثم قال) اي ابو الحسن (قوله وهي منسوخة بقوله تعالى) ولو الارحام بعضهم اولى ببعض واستثنى من قوله وعكسه فقال (الا) ولاية مسلم (لامه) له كافر فلا تنفع في تزوجها كافر فقط سيدها المسلم (و) كافر (معققة) بفتح المنة من مسلم يولد الاسلام (من غير نساء) اهل (الجزية) بان اعتقها مسلم يولد الاسلام (له تزويجها) كافران كانت كفاية فان كانت من نساء اهل الجزية بان اعتقها مسلم يولد اسلام او اعتقها كافر ولو يولد الاسلام ثم اسلم فلا يزوجه الا ان تسلم هي (وزوج) بفتح التاء مثقلا (الكافر) كافر له ولاية نكاحها (المسلم) مع اجتماع اركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلامها وقيده بقوله لمسلم لثاوية منع فتزويجها كافر اخرى فان لم يكن للكافة ولي كافر ناسق فممنوع فان امتنع ورفعت امرها للسلطان جبره على تزويجها لانه من رفع الظلم الذي له نظره (وان عقد مسلم كافر) على كافر قريصة او معققة له او اجنبية منه (ترك) بضم فكسر عقده ولا يفسخ لانا اذا لم تعرض لهم في الزنا اذا لم يعلنوه فالولي النكاح القاسد ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لاعتائه اياهم على نكاح فاسد فان عقد المسلم فسخ ابدأ ولو اخذت العاقد الامعة معققة وامعة كما تقدم (وعقد السفينة ذوالرأى) اي الدين والعقل على وليته اذ سقته لا يمنع كونه ويا ولو مجبرا كما هو

والقاسد ابن عرفة الشيخ عن محمد بن القاسم ومن افاض ونسى الر كعتين فان نكح بالقرب فسخ بطلقة وان تباعد جاز نكاحه وقوله ابن رشد وقال القرب بحيث يمكنه ان يرجع فيه تدنى طوافه والعبرة بوقت العقد في الثلاثة او اقدم فان وكل فلا يعقد الا وادهم محرم فسد وان وكل محرم فلم يعقد الا والجيع حل صح واستثنى من ذلك السلطان المحرم يستنيب حلالا ولو قاضيا فيصح عقده حال احرام السلطان لضرورة عموم مصالح الناس وكذا القاضى خلافا لفتوى ابن السبكي بغيره بدم حصته وينع الاحرام الخطبة ايضا لاشراعية ولو لوطئها وقال بعضهم بغيره ورد والفرق بين النكاح والاشراعية انه لا يفسخ الا من يحل وطؤه ويشترى من لا يحل وطؤه وينع الاحرام حضور العقد وانظر هل يمنع الشهادة عليه قاله ابو الحسن وشبه في المنع فقال (ككفر) فيمنع عقد النكاح (مسألة) ولا ولاية للكافر سواء كان ذميا او ذميا او مرتدا على مسألة اقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان وقع فسخ ابدأ (وعكسه) اي لا يكون المسلم وليا للكافر فاقوله تعالى مالكم من ولايتهم من شئ في التهذيب لا يجوز ان يصيراني عقد نكاح مسلمة وبعده نكاح وليته النصرانية لمسلم ان شاء ولا بعدد ولها المسلم اقوله تعالى في اهل الكفر مالكم من ولايتهم من شئ ونعقبه ابو الحسن بقوله ليس في الامهات في اهل الكفر والاية انما تزلت فيمن اسلم ولم يهاجر فالكافر اولى وكانت الهجرة شرط في صحة الاسلام على احد الاقوال ثم قال ابن سهل انظر كيف استدلل مالك رضي الله تعالى عنه بهذه الآية وهي منسوخة بقوله تعالى ولو الارحام بعضهم اولى ببعض واستثنى من قوله وعكسه فقال (الا) ولاية مسلم (لامه) له كافر فلا تنفع في تزوجها كافر فقط سيدها المسلم (و) كافر (معققة) بفتح المنة من مسلم يولد الاسلام (من غير نساء) اهل (الجزية) بان اعتقها مسلم يولد الاسلام (له تزويجها) كافران كانت كفاية فان كانت من نساء اهل الجزية بان اعتقها مسلم يولد اسلام او اعتقها كافر ولو يولد الاسلام ثم اسلم فلا يزوجه الا ان تسلم هي (وزوج) بفتح التاء مثقلا (الكافر) كافر له ولاية نكاحها (المسلم) مع اجتماع اركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلامها وقيده بقوله لمسلم لثاوية منع فتزويجها كافر اخرى فان لم يكن للكافة ولي كافر ناسق فممنوع فان امتنع ورفعت امرها للسلطان جبره على تزويجها لانه من رفع الظلم الذي له نظره (وان عقد مسلم كافر) على كافر قريصة او معققة له او اجنبية منه (ترك) بضم فكسر عقده ولا يفسخ لانا اذا لم تعرض لهم في الزنا اذا لم يعلنوه فالولي النكاح القاسد ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لاعتائه اياهم على نكاح فاسد فان عقد المسلم فسخ ابدأ ولو اخذت العاقد الامعة معققة وامعة كما تقدم (وعقد السفينة ذوالرأى) اي الدين والعقل على وليته اذ سقته لا يمنع كونه ويا ولو مجبرا كما هو

٤ منح في غير نساء الجزية (قوله فاسق فمهم) بضم الهمز والذاف وسكون السين اي عالمهم يزوجهما قوله فان امتنع اي الاسقف من تزويجها (قوله جبره) اي السلطان الاسقف (قوله لانه) اي جبره عليه (قوله لانه) اي السلطان (قوله معققة له) اي من نساء اهل الجزية بان اعتقها بارضهم (قوله فان عقد مسلم) مفهوم لكافر (قوله على وليته) صلة عقد

٤ منح في غير نساء الجزية (قوله فاسق فمهم) بضم الهمز والذاف وسكون السين اي عالمهم يزوجهما قوله فان امتنع اي الاسقف من تزويجها (قوله جبره) اي السلطان الاسقف (قوله لانه) اي جبره عليه (قوله لانه) اي السلطان (قوله معققة له) اي من نساء اهل الجزية بان اعتقها بارضهم (قوله فان عقد مسلم) مفهوم لكافر (قوله على وليته) صلة عقد

(قوله فان عقد) اي السقي (قوله بغير اذنه) اي وليه (قوله صح) اي عقده ولم يلزم (قوله ونظر وليه) اي في عقده (قوله واماضه عيف ٢٦ الرأي) مفهوما ذوالرأى (قوله الا الحرم الخ) استثناء من الجميع (قوله تو كيه الزوج) من

نظر كلا ميهم ولا تنافي بين السقي والرأى اذ لا يلزم من الرأي العمل بقتضاء وصلة عقد باذن وليه اي السقي لكن ليس شرطاً في صحة عقده فان عقد بغير اذنه صح ونظر وليه فان رآه صواباً امضاه والا رآه فان لم يتطرمضى ومن لا ولي له عقده ماض بالانزع واماضه عيف الرأي فيضخ عقده في المواق وان كان ناقص التمييز خص بالنظر في تعيين الزوج وصيه وتزوج بنته كتيمة واختلف فيمن يلي عقدها هل الاب او الوصي ولو عقد حيث منع منه نظر فان كان نظراً مضى والا فوقف بينهما كعقد غير المولى عليه الذي لا رأى له (وصح تو كيل زوج) في العقد له على اني (الجميع) أي من اتصف بمنازع من مباشرة العقد على الاثنى ففي سماع عيسى لا بأس أن يوكل الرجل نصرانياً او عبداً او امرأة على عقد نكاحها الا الحرم والمعنونه وغير المميز ابن حبيب الصبي اذا عقل يصح تو كيه الزوج قاله من كاشفته عنه من اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه وقاله ابن القاسم وغيره المصنف بالعدة وان كان جائزاً ابتداءً ايضاً لاجل قوله (لا) يصح تو كيل رجل حر (ولي) لامرأة على عقدها (الا) شخصاً (كهو) اي ولي المرأة في الاتصاف بالذكورة والبوغ والعقل والحرية وعدم الاحرام وعدم الكفر للمسلمة وادخال المكاف على الغني قليل (وعليه) اي ولي المرأة غير الجبر والجبر الذي تبين عضله (الاجابة) مخاطب (كف) وضيت به وان لم يرض الولى به فان رضى به دونها فليس له جبرها ان لم يكن مجبراً (و) ان رضى بكف وليها بكف آخر (كفوها ولي) اي مقدم وجوباً ان لم تكن مجبرة او مجبرة وتبين ضررها لانه اقرب لدوام العشرة (فيأمره) اي الولى (الحاكم) ان يزوجه في المسنتين من رضى به (ثم) ان امتنع سأل عن وجه امتناعه فان رآه صواباً زجرها ووردها اليه والاعده عاض الا برادول مخاطب كف (و) (زوج) بفتحات مثقلاً الحاكم المرأة تخاطبها الذي رضى به ابن عرفة فان أي الولى زوجها عليه الحاكم المتبطل وابن فتوح على هذا عمل الناس في غير الاب في البنت البكر ووقته في البكر على ثبوت بكارتها وبوغها وكفاة الخاطب ورضاه به وبالمهر وأنه مهر مثلاً وخلافها من زوج وعدة وان لا ولي غيره وفي الثيب على ثبوت ثبوتها او ملكها امر نفستها وما بعد الكفاة سوى انه مهر مثلاً وفي الكفاءة قولان قال صاحب العمدة ويعقد السلطان لانه كالحاكم عليه وان شاء رده الى غير العاضل قال في التوضيح فصرح بأنها تنتقل للحاكم لا الى الأبعد وهذا ظاهر كلامهم ثم قال والمزوج مع عضل الاب الحاكم بلا اشكال نص عليه المتبطل وغيره وهو يبين انه ان امتنع الولى الاقرب تنتقل الولاية الى الحاكم لا الى الأبعد (ولا يعضل) بفتح الياء وسكون العين المهملة وضم الصاد المججمة اي لا يعده عاضلاً (اب بكر) مجعولة (برد) بالثنون (متكرر) تخاطب بين الخاطب واحداً لا يعضل عليه من الحنان والشفقة ولانه ادري بصالحها منها فيصم على علمه من حالها وحال خاطبها ما لا يوافق فلا يحكم ببعضه بل بالرد المتكرر (حق) يتحقق بضم ففتحات مثلاً لا عضله باقراره وقرينة ظاهرة فان تحقق ولو بردمه امر الحاكم بتزويجها فان امتنع زوجها الحاكم ولا يسأله عن وجه امتناعه اذ لامعق له بعد تحقق العضل وتقدم ان العضولة تعرب بالقول ومفهوم بكران من لا يجبر بعد عاضلاً ابرادول كف

(قوله فليس) أي الوصي الجبيل (قوله او امرأة) عطف على رجلا (قوله على تزويجها) صلة وكانت (قوله وانه) أي تعيينه (قوله لازم) أي لو كبل عطف على عدم (قوله فيها) أي المدونة (قوله والا) أي وان لم يعين ٢٧ (قوله وهو) أي العكس (قوله لزمه)

أي الزوج الموكل (قوله
تخلصه) أي الزوج (قوله
منه) أي النكاح (قوله
ذكره) أي تولى الطرفين
(قوله وان استقيم الخ)
حال (قوله للدخ) علة
لذكره (قوله عنه) أي العقد
صلة عزل (قوله وادعى)
أي الوكيل (قوله حصوله)
أي العقد (قوله فان لم يدعه
الزوج) مفهوم الشرط (قوله
عزله) أي الوكيل (قوله عنه)
أي العقد (قوله قبله) أي
العقد (قوله بانه) أي الوكيل
(قوله عقده) أي النكاح
(قوله الدرجة) كالقبوة
والاخوة وبوقته والعمومة
وبوقته (قوله والقوة)
كالشفاقة (قوله كذلك)
أي الاشقاء اولاد (قوله
في الاولى) بضم الهمزة
أي تنازعهم في تولى العقد
(قوله في الثانية) أي تنازعهم
في الزوج (قوله عين) بضم
فكسر مشقلا (قوله تعين)
بفتحات مشقلا أي تزويجها
له (قوله من نظر الحاكم عند
تنازعهم في العقد) بيان
لما (قوله خلاف) خبر ما
(قوله وجهه الخ) عطف
على جزم به (قوله من أنه
يقدم افضلهم الخ) بيان
لما (قوله فيه) أي السن

كالوصي الجبيل كما يفهمه ابن عرفة فليس كلاب في هذا فان زوجها الحاكم قبل تحقق عضله
فسح ابدا (وان وكلته) أي المرأة رجلا او امرأة على تزويجها (عين) بفتحات مشقلا الوكيل الرجل الذي
(احب) الوكيل او وكالة مفوضة واحب الوكيل رجلا (عين) بفتحات مشقلا الوكيل الرجل
الذي احبته لموكلته لاختلاف اغراض النساء في اعيان وصفات الرجال (والا) أي وان لم
يعينه وعقد لها عليه (فلها) أي الموكلة (الاجازة) أي الامضاء لعقد وكيلها ان قرب ما بين
عقده وعملها به بل (ولو بعد) بضم العين ما بين ما وظاهره ولو طال الزمن جدا وظاهره ايضا
ولو علم الزوج بعدم تعيينه وانه لازم وسواء تزويجها الوكيل لغيره او لنفسه هذا قول الامام
مالك رضي الله تعالى عنه فيها وفيما الابن القاسم ان زوجها لغيره لزمها وانفسه خيرت وان
وكلته على تزويجها ممن احببت عين والافصح ان قرب رضاها بالبدول لم يقرب حال العقد (لا)
يرد الزوج النكاح في (العكس) للصورة المتقدمة وهو توكيل الرجل رجلا او امرأة على
تزويجها ممن احبها الوكيل فزوجها بلا تعين فقد لزمه النكاح اتفاقا فان كانت الزوجة
لائقة بصالة قاله في المتقدمة لا مكان فخلصه منه بالطلاق بخلاف المرأة ولم ينظر والغرم نصف
الصداق لادخاله على نفسه بتفويض الامر لغيره الا اذا زوجته الوكيله نفسها فله رده لان
من وكل على شيء لا يجوز له فعله من نفسه الا باذن موكله فان وكل الرجل من زوجته ممن احبها
الموكل فزوجها بلا تعين فله الرد (ولا بن عم) لمرأة وكلته على تزويجها (ونحوه) أي ابن العم
في جواز تزويج ولينه كعتق وصاكم ووصى ومقدم وكافل وولي اسلام (ان عين) ابن العم
او نحوه نفسه لموكلته ورضيت به (تزوجها من نفسه) تزويجا موصورا (بتزوجك بكذا)
من المهر ولا يحتاج لقبول بعد هذا (وترضى) الزوجة بالمهر الذي سماها لها ويشهد عدلين على
تزوجها لنفسه ورضاها (وتولى) ابن العم ونحوه (الطرفين) أي الايجاب والقبول ذكره
وان استقيم دعما قبل للرد على من قال ليس له تولى الطرفين (وان) اقربت امرأته لولائها
في العقد عليها (انكرت العقد) أي حصوله وادعت عزل الوكيل عنه وادعى حصوله
(صدق) بضم فكسر مشقلا (الوكيل) في اخباره بحصول العقد بلا عين (ان ادعاه) أي
العقد (الزوج) لاقرارها بالاذن والوكيل قام مقامها فان لم يدعه الزوج صدقت في قيمه فان
وافقه على حصول العقد وادعت عزله عنه قبله وخالفها الوكيل بانه عقده قبل عزله اصدق
الوكيل ان كان ما بين التوكيل والتنازع ستة اشهر وان كان اكثر منه صدقت قاله عجم
(وان تنازع الاولياء) لمرأة (المتساوون) في الدرجة والقوة كالابناء والاخوة الاشقاء اولاد
والاعمام كذلك (في) تولى (العقد) مع اتفاقهم على عين الزوج (او) تنازعوا في تعيين
(الزوج) ولم تعين الزوجة واحدا او عينت غير كف (نظر الحاكم) فحين يتولى العقد منهم
في الاولى وفي تزويجها منه في الثانية فبما هم بتزويجها منه ولا تزويجها الحاكم فان عينت
كفوا وعين لها فرضيت به تعين بالرفع للحاكم وما ذكره المصنف من نظر الحاكم عند تنازعهم
في العقد خلاف ما جزم به ابن حبيب وجعله لتفسير المدونة من انه يقدم افضلهم فان تساوا
في الفضل فأسنهم فان استووا فيه أيضا تزويج الجميع (وان اذنت) غير محجرة (لوليين) معا

والظاهر ان ما ذكره المصنف لم يخالف ما جزم به ابن حبيب وفيه المدونة لان الحاكم اذا نظر انما يقدم الافضل ثم الاسن فان
استووا فيه ما فانه يقرع بينهم أو امرهم جميعا بتزويجها (قوله غير محجرة) بفتح الميم واحدة تفسيره لفاعل اذن المستتر فيه

(قوله مجبر) بكسر الواو وحده (قوله وعلم) بضم العين (قوله بدليل) أي على كون العقدين في وقتين وعلم الاول (قوله وبدليل الخ) عطف على بدليل (قوله بان يتلذذا صلا الخ) تصوير لأم يتلذذا بعلم (قوله او تلذذ) أي الثاني (قوله عليه) أي الثاني (قوله قبله) أي تلذذه (قوله بعلمه) أي بانه ثان (قوله ولا يجد) أي الثاني (قوله فان تلذذ بها الثاني غير عالم بالاول) مفهوم الشرط (قوله نهى) أي الزوجة (قوله له) أي الثاني (قوله ومعاوية) عطف على عمر (قوله ابسه) أي معاوية (قوله يزيد) بيان لابنه (قوله للثاني) أي الذي ٢٨ دخل غير عالم بالاول (قوله له) أي الثاني (قوله فهى) أي المباعدة الخ تفريع على

المرج (قوله في المفهوم) او مترتين او اذن مجبر لاثنتين يعقدان على مجبرته (فعقد) أي الوليان في وقتين وعلم الاول والثاني بدليل (قوله هـ) (قوله الاول) أي الزوج الذي تقدم العقد له وبدليل قوله الاتي وفسخ بلا طلاق ان عقد ابن من وقوله الاتي او جهل الزمن ومحل كونها الاول (ان لم يتلذذ) الزوج (الثاني) بالزوجة حال كونه (بلا علم) منه بانه ثان بان لم يتلذذا صلا او تلذذ بها عالم بانه ثان وشهدت عليه بيته باقراره قبله بعلمه فهي الاول في هاتين الصورتين ويفسخ نكاح الثاني بلا طلاق في التوضيح وبطلاق القوري ولا يجد بدخوله عالم بالاول قاله القوري فان تلذذ بها الثاني غير عالم بالاول فهي له قضى به عمر بحضور الصحابة رضى الله تعالى عنهم ومعاوية للحسن على ابنه يزيد ان تقدم تقويضه الوليا الذي عقد للثاني بل (ولو تأخر تقويضه) أي الثاني أي الاذن للولي الذي عقده فهي مباعدة في المفهوم أي اذا تلذذ الثاني بلا علم بالاول كانت له ولو كان الاذن للولي الذي عقده متأخرا عن الاذن لعاقده الاول وشارب ولو لقول المباحي ان فوضت لاحدهما بعد الاخر فالنكاح الاول ويفسخ نكاح الثاني ولو دخل وعلى ما مضى عليه المصنف يفسخ نكاح الاول بطلاق للاختلاف فيه ومحل كونها الثاني المتلذذ بلا علم (ان لم تكن) المرأة حال عقد او تلذذ الثاني بها (في عدة وفاة) للزوج الاول بان عقد عليها وتلذذ بها في حياة الاول او عقد عليها في حياة الاول وتلذذ بها بعد تمام عدته فان عقد عليها في عدة الاول وتلذذ بها فيها او بعدها او عقد عليها في حياة الاول وتلذذ بها في عدته ففسخ نكاح الثاني وردت لتكميل عدة الاول ان بقي منها شيء ورثته وتأت بدخولها على الثاني ان تلذذ بها في عدة الاول او وطئها بعد ها وقد عقد فيها والصورة العقلية عشر لان عقد الثاني اما في حياة الاول او في عدته فان كان في حياة الاول فاما ان يتلذذ بها بوطء او غيره في حياته او في عدته او بعدها فهذه ست صور في الاوليين والآخرتين هي للثاني وفي الوسطيين الاول وتأت بدخولها على الثاني ان تلذذ بها فيها بوطء او غيره وان كان في عدة الاول فاما ان يتلذذ بها بوطء او غيره فيها او بعدها فهذه اربع صور هي فيها الاول وتأت بدخولها على الثاني فيها الا اذا تلذذ بها بغير بوطء وبالغ في مفهوم الشرط أي فان كانت في عدة وفاة الاول فلا تكون للثاني اذا كان عقده في عدة الاول بل (ولو تقدم العقد) من الثاني على عدة الاول بان كان في حياته فلا تكون للثاني (على الاظهر) عند ابن رشد الخط اللائق بقاعدة المصنف الاشارة لابن رشد هذا بصيغة فعل لانه من نفسه لامن خلاف خرجته على مسئلة المفقود قاله ابن عرفة وقال ابن الموازن عقد الثاني عليها في حياة الاول وتلذذ بها في عدته فهي للثاني ولا تراث الاول بمقتضى عقده وتلذذه

اي بدليل الشرط بعدها (قوله الاول) أي في التقويض (قوله الثاني) أي في (قوله ولو دخل) التقويض (قوله ولو دخل) أي الثاني غير عالم بالاول (قوله ما مضى عليه المصنف) أي من كونها الثاني (قوله عقد او تلذذ) بلاثنتين (قوله بان) فيها مالاضافتهما (قوله بان عقد) أي الثاني الخ تصوير (للم تكن في عدة وفاة) قوله فان عقد أي الثاني الخ مفهوم الشرط (قوله ردت) بضم الراء وشد الدال (قوله منها) أي عدة الاول (قوله ورثته) أي الزوجة الاول (قوله تحريمها) أي الزوجة (قوله بعدها) أي عدة الاول (قوله وقد عقد) أي الثاني (قوله فيها) أي عدة الاول وبالجملة حال (قوله بوطء او غيره) صورتان (قوله الاوليين) أي تلذذه بها بوطء او غيره في حياته (قوله والآخرتين) أي تلذذه بها بوطء او غيره (قوله بوطء او غيره بوطء أو غيره في حياته) (قوله بوطء او غيره بوطء أو غيره في حياته) (قوله بوطء او غيره بوطء أو غيره في حياته)

وفي الوسطيين أي تلذذه بوطء أو غيره في عدته (قوله وان كان) أي العقد (قوله فيها) أي عدة الاول (قوله في او بعدها) أي عدة الاول (قوله هي) أي الزوجة (قوله فيها) أي الصور الاربع (قوله أي فان كانت في عدة وفاة الاول الخ) تفسير بمفهوم الشرط (قوله عقده) أي الثاني (قوله لانه) أي الاستظهار الخ (قوله حرجه) بفتح الحاء (قوله بفتحات مشقلا) ابن رشد كونها الاول (قوله وتلذذ) أي الثاني (قوله في عدته) أي الاول (قوله بعقد) أي الثاني (قوله وتلذذه) أي الثاني

(قوله في حياته) أي الأول تنازع فيه عقد وتلذذ (قوله قبله) أي الثاني (قوله واستشكات) بضم التاء الأولى وسكون الثانية (قوله بانها) أي المرأة صلبة استشكل (قوله تعينه) أي الولي (قوله والا) أي وان لم يعينه (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم تلذذ الثاني بما غير عالم (قوله لان عليها) أي المرأة علة للمعلول وعلمته (قوله الثاني) تنازع فيه علمها وعلم الولي (قوله كعلم الزوج الثاني) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله ينصب مفعوله والثاني نعت الزوج ومفعول العلم محذوف أي ثأفويته (قوله منهما) أي الوليين (قوله فلها) أي الزوجة (قوله عنه) أي استشكل تصويرها (قوله بجماعها) ٢٩

أي الوليين الزوجين حسين
استدأتهما (قوله ونسيانها)
أي المرأة (قوله واتفاقهما)
أي الخاطبين (قوله فظنهما)
أي المرأة الخاطبين (قوله
او عقدا) أي الوليان (قوله
لها) أي بلا انبها (قوله ولم
يذكر) بضم الميم وفتح
الكاف (قوله أحدهما)
أي الزوجين (قوله والوجه
الثاني) أي من وجهي
الاستشكل (قوله وجوابه)
أي الوجه الثاني (قوله
وجل) بضم فكسر (قوله
أيما امرأة الخ) بيان لخبر
أبي داود (قوله على عدم
الخ) صلة تحمل (قوله جمعا
الخ) علة لتحل الخ (قوله
الدائمين) أي الاجماع
والخبر (قوله الشارح)
أي جبرام (قوله منه) أي
الثاني (قوله بعد تلذذه)
صلة أقر (قوله بعلمه) صلة
أقر (قوله قبله) أي تلذذه
صلة علمه (قوله ويفسخ
نكاحه) أي الثاني (قوله
عليه) أي الثاني (قوله

في حياته وبق شرط ثالث في كون الثاني وهو ان لا يلهذا الأول به ما قبله واستشكلت مسألة
ذات الوليين من وجهين أحدهما من جهة تصويرها بانها ان اذنت لولي في العقد فلا بد من
تعينه الزوج والا فلها الخيار فان عين كل من الوليين الزوج الذي اراده فهي الأول مطلقا
لعلمها الثاني لان علمها وعلم الولي الثاني كعلم الزوج الثاني وان لم يعين كل منهما من اراده
فلها البقاء على من تريده سواء كان الأول أو الثاني واجيب عنه بجماعها على تعيينهما ونسيانها
اذن الأول حين اذنها الثاني واتفاقهما في الاسم فظنهما واحد او عقدا اله بالبلد وعرضا
عليهما العدين بالقوب ورضيت بأحدهما لم يذكر المتقدم ولا المتأخر بحيث تعلم ذلك
وتعمل به او عين لها أحدهما قبل العقد والاتخا بعده والوجه الثاني كيف يحكم بها للثاني
بشروطه مع تزوجه زوجة غيره وجوابه اتباع الاجماع وحل خبر أبي داود أي امرأة تزوجها
وليان فهي الأول على عدم دخول الثاني بشرطه جمعا بين الدليلين قاله في التوضيح (وفسخ)
بضم فكسر عقدا كل منهما (بلاطلاق) للاتفاق على فسادهما (ان عقدا) أي الوليان
على المرأة لزوجين (بمن) واحد حقيقة قارضا وشكرا ووهما قاله أبو الحسن على المدونة سواء
دخل معا واحدهما أو لم يدخل واحد منهما قاله ابن عرفة وقال الشارح ان دخل أحدهما فهي
له (أو) عقدا برئتين وفسخ عقد الثاني (الشهادة بينة) عليه (بعلمه) أي الثاني قبل تلذذه (انه
ثان) بلاطلاق ولا يبعد قاله القوري وتستبرئ منه ثم ترد للأول قاله المازري وكذا علم المرأة انه
ثان (لا) ترد للأول (ان أقر) الثاني بعد تلذذه بعلمه انه ثان قبله ويصح نكاحه بطلاق وتكمل
عليه المهر لانهم بالكدب وقال عبيد الملك بلاطلاق ولا يحد بالاولى من قامت عليه باقراره
بعلمه قبله (او جهل) بضم فكسر (الزمن) الذي عقدا فيه أي لم يعلم المتقدم ولا المتأخر مع
تحقق وقوعهما في زمنين فيفسخان بطلاق ان لم يدخل أحدهما والا فهو أحق به ونكاحه
ثابت هذا مذهب مالك فيها وهو المعتمد نقله الخط عن الثعني والبرجاسي والمواق عن ابن
رشد وقال ابن عبيد الحكم يفسخان بطلاق دخلوا واحدهما أو لم يدخل واحد منهما
فلا أوضح السابق (وان ماتت) ذات الوليين (وجهل) بضم فكسر الزوج (اللاحق) بهما من
الزوجين (فني) ثبوت (الارث) اهما معا فلها ما ميراث زوج واحد مقسوما بينهما نصفين
لتحقق الزوجية وعدم تعيين مستحقة لا يضر وعدم ارثها بالكلية بناء على ان الشك في عين
المستحق كالشك في سبب الارث (قولان) الأول لابن محرزوا كثر المتأخرين والثاني للتونسي
ومعهم في جهل السابق ودعوى كل منهما انه الأول (وعلى) القول بثبوت (الارث

لاتهامه) أي الثاني (قوله بالكذب) أي في اقراره بعلمه انه ثان قبله (قوله ولا يحد) أي الثاني المقر بعلمه انه ثان قبله (قوله والا) أي
وان كان دخل أحدهما (قوله فيها) أي المدونة (قوله فالأوضح السابق) أي بدل الزمن تقريع على أي لم يعلم المتقدم الخ (قوله)
فأما الوليين (تفسير لفاعل مات المستتر فيه) (قوله من الزوجين) بيان لللاحق (قوله مستحقة) أي الزوجة (قوله لا يضر) خبر عدم
(قوله وعدم ارثهما) محطف على الارث (قوله الأول) أي ارثهما (قوله والثاني) أي عدم ارثهما (قوله محلهما) أي القولين

زائد على الصداق (قوله فان شكك) أي في الاول (قوله انه) أي الشأن (قوله

٣٦

زائدة عند) أي كون الارث

فان صدق واجب على كل واحد منهما كاملا لا قراره بوجوبه عليه اهلا فلا يستحق شيئا
الا بعد دفع ما اقربيه (والا) اي وان لم تقل بالارث بل بعدمه (فزائدة) اي الصداق على
الميراث اي على كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه ان لو كان يرث فن لم يرصد صدقه
على ارثه فلا شيء عليه ولا يأخذ ما زاد على صدقه من الارث ان لو كان يرث وهذا محل
اختلاف القوانين فان زاد ما يرثه على صدقه فعلى الارث الزائد وعلى عدمه لاشئ له
فمتفقان على عدم اخذ شيء ان كان ارث كل منهما اقل من صدقه او قدره واختلافان
زاد ارث كل منهما على صدقه التوسعي هذا اذا ادعى كل منهما انه الاول فان شكك فلا غرم
فان لم تترك شيئا غرم كل واحد صدقه كاملا فاده عب البنائي تبين انه لا اختلاف بين
القولين من حيث الصداق بل في الارث خاصة فانظر ما وجهه مقابلة قوله والا فزائدة مع قوله
فان صدق وما احسن عبارة ابى الحسن وما احب للباب ونصهما من كان صدقه قدر ميراثه
فاقل فلا شيء عليه ومن كان ميراثه اقل غرم ما زاد على ميراثه لا قراره بثبوت ذلك عليه اه
لكن بقي علم ما الخلاف في زائد الارث على الصداق ومثاله تزوجهما احدهما بمائة والآخر
بخمسة وعشرين وخلفت زائدة على ذلك خمسين ولم تترك ولذا فصاحب المائة يدفع خمسة وعشرين
لان الواجب له من المائة وخمسين نصفها خمسة وسبعون وعليه مائة فالفضل بينهما خمسة
وعشرون ولا شيء على ذي الخمسين لان الواجب له من المائة خمسون وعليه خمسة وعشرون والله اعلم
وقوله فان لم تترك شيئا غرم كل واحد صدقا كاملا فيه نظر اذ الظاهر ان كل واحد انما يغرم
ما زاد من الصداق على قدر ارثه اه ويجاب بان مراده بغرمه كاملا ويرث فيه (وان مات
الرجلان) المتزوجان ذات الوليين عند جعل الاحق منهما ابن عرفة وموت احدهما اتمت ما
(فلا ارث ولا صداق) لهما منهما ان ماتا ولا من احدهما ان مات والفرق بين موتها وموتها
ان الزوجية في موتها محققة وكل يدعيها وفي موتها لا يمكنها التحقيق دعواها على كل منهما
وهذا حيث لم يقر احدهما قبل موته انه الاول وتصدقه والا فلها الصداق عليه وفي ارثه اه
ان مات قولان فان طلقه قبل الدخول فهل عليه نصف المسمى لا قراره ولا لقصاصه فان قيل
بأن ان الفاسد لعقد ولا خال في صدقه وهو مختلف فيه لانه في الارث قلت محله اذ لم يشك
في السبب وسكت عن العدة ولم أر من تعرض لها والظاهر انما تعدد عدة وفاة ان كان يفسخ
بطلاق بان حصل الاقرار بالنكاح وعقد في زمنين وان كان يفسخ بالاطلاق لعدهما بمن
واحد فان دخلاهما واحدهما فتستعبر بالاجماع على الفساد والافلا شيء عليها افاده ع
(واعدية) أي زيادة عدد الاحدى بينتين (متناقضتين) في شهادتهما بان شهدت احدهما
بسبق عقد زيد والاخرى بسبق عقد عمرو واحدهما عدل من الاخرى فزيادة عد التما
(ملغاة) اي غير مقتضية لتقدمها على الاخرى ان لم تصدقها المرأة بل (ولو صدقتها) اي البينة
الزائدة في العدة (المرأة) وكذبت الاخرى لان زيادة العدة لا يثبت شاهد واحد وهو لا يقيد
في النكاح وتسقط البينتان لمتناقضتهما وعدم مرجع فيقيد قوله ويمزج عدالة بغير هذا
وكالا عدلية باقي المرحمات وعارض ابو ابراهيم قولها هنا ولا قولها في كتاب الولاء
اذا قام رجلان كل واحد منهما ان فلانا مولاه واقربا احدهما فاقرباه له عامل وقرى ابو عبد الله

فأقل (أي من ميراثه) (قوله
اقل) أي من صدقه (قوله
فما زاد) أي من صدقه
(قوله عليه) أي أبي
الحسن وصاحب الباب
والاستعداد على قوله
وما أحسن عبارة ابى الحسن
الخ لزم ايه باسمه سلامتها
من كل وجه (قوله على قدر
ارثه) أي منه (قوله والا)
أي واباقر أنه الاول
وصدقه (قوله فان طلقها)
أي المقترب به الاول (قوله
ولا خال في صدقه) حال
(قوله وهو مختلف فيه)
حال (قوله لهما) أي الزوجة
(قوله ان كان) أي النكاح
(قوله والا) أي وان لم يدخل
بهما ولا احدهما (قوله
واحداهما عدل) حال
(قوله وهو) أي الشاهد
الواحد (قوله قوله) أي
في تعارض البينتين (قوله
بغير هذا) أي تعارض بينتي
النكاح صلبة يقيد (قوله
وكالا عدلية) أي في الالغاء
(قوله قولها) أي المدونة
(قوله ولا قول لها) أي
الزوجة هذا مقولها هنا
(قوله بقولها) أي المدونة
صلية عارض (قوله اذا قام
رجلان) الى عامل هذا
مقولها في كتاب الولاء
(قوله مولاه) أي عتيقه
بمثلا (قوله واقرب) أي فلان المشهود بولائه (قوله فاقرباه) أي فلان (قوله له) أي احدهما (قوله عامل) أي مجهول به

بمثلا (قوله واقرب) أي فلان المشهود بولائه (قوله فاقرباه) أي فلان (قوله له) أي احدهما (قوله عامل) أي مجهول به

(قوله البيهقي) أي المتناقضتين (قوله مجردت) الدعوى أي من المرأة وأخذ الزوجين بالنكاح (قوله لا فقرة) أي النكاح (قوله
وارتضاء) أي الفرق (قوله خلافه) أي اشتهب (قوله في كل بيئة) أي سواء كانت أعدل أم لا (قوله قصيره) أي قول اشتهب (قوله
من الزوج) صلة كتم (قوله عن كل احد) صلة كتم (قوله أبدا) صلة كتم (قوله على كنه) ٣١ صلة اتفق (قوله بذلك) أي كنه
(قوله العقد) اظهاري في عمل

الضمير (قوله ذاهل من فرضه)
أي نكاح السراح تفريع
على نص الباجي والمهونة
والجواهر (قوله في الشهود)
أي ايصالهم بكنهه (قوله
حين العقد) صلة احصر (قوله
ومحله) أي الفساد (قوله
مغرم) بضم ففتح فكسر
مثقلا (قوله وجعل) أي ابن
حبيب (قوله انه) أي جعل
ابن حبيب اليومين كالايام
(قوله القشوق) بضم اللام
والشين المحجمة وشدة الواو
أي الاشتباه (قوله انه)
أي نكاح السر (قوله
المصنف) أي ابن المطحون
(قوله فيهما) أي المدونة
والمبسوطة (قوله على
اطلاقه) أي عن التقييد
بعدم الطول (قوله انه)
أي ان ما حكاه ابن حبيب
تفسيرها (قوله ونص)
أي المأزري (قوله والا)
أي وان عذرا بجهل اولم
يدخل (قوله به) أي التأديب
(قوله فقها) أي المدونة
(قوله فعلة) أي نكاح
السر (قوله منهم) أي
الولي والزوج والشهود
(قوله ضارح) أي شبه
(قوله السفاح) أي الزنا

محمد المسناوي بان اذا الغضا البيهقي مجردت الدعوى فلا تقييد في النكاح لا فتقاربه الى
الشمادة والاقارب بالولاء استلحاق فكفي الاعتراف به وارتضاء الغريبي ابن عاشر المشار اليه
بولهنا قول اشتهب وخلافه في كل بيئة صدقها المرأة وعبارة المصنف تقييد قصيره على كون
اخذاهما اعدل فلو قال وتساقطت المتناقضتان ولو صدقتهما المرأة واحداهما اعدل لحرد
واقاد الخلاف في المستثنين (وفسخ) بضم فكسر نكاح (موصى) بضم الميم وفتح الصاد المهملة
بفتحهم من الزوج والزوجة والولي والشهود وسائر الطائفتين عن كل احد ابد ابل (وان) اوصى
الزوج (بكنتم شهود) فقط عن كل احد او (من امرأة) للزوج (او) من أهل (منزل) فقط ابد
(او) في (ايام) ثلاثة فقط الباجي ان اتفق الزوجان والولي على كنهه ولم يعلموا البيضة بذلك
فهو نكاح سر اه وفي المهونة واذا نواصوا بكنتم ان النكاح بطل العقد بخلافه لا في حنيقة
والشافعي رضي الله تعالى عنهم اه وصرح ابن شماس بان المشهور في نكاح السر هو
ما نواصوا فيه بالكتمان فلعل من فرضه في الشهود اراد التصريح على محمل الخلاف ابن
عزقة نكاح السر باطل والمشهور انه ما أمر الشهود حين العقد بكنهه ومحمل الفساد ان كان
الموصى بالكسر الزوج سواء وافقه الزوجية ووليه الاول ومحله ان كان الايصال قبل العقد
او حاله لا بعده وليكن تخوف من ظالم مغرم مالا او سحر وقوله او ايام فهو له لان حبيب وجعل
اليومين كالايام وظاهر المصنف انه مقابل ومحمل الفسخ (ان لم يدخل) الزوج بالزوجة (ويطل)
بان اتفقا معا او دخل ولم يطل او طال ولم يدخل ومفهومه ان دخل وطال فلا يفسخ وهل
الطول هنا كالطول المتقدم في نكاح البتية وهو الظاهر او بما يحصل فيه القشور في البيان
المشهور انه يفسخ بعد البناء الا ان يطول بعده فلا يفسخ وهكذا نقل ابن حبيب واصحابه واما
قول ابن المطحون يفسخ بعد البناء ان طال على المشهور فقال في التوضيح لم أر من قال يفسخ
بعد البناء والطول كما قال المصنف والذي لا يلتزمه رضي الله تعالى عنه في المدونة والمبسوطة
يفسخ وان دخلا ولم يقل وان طال ابن راشد فلعل المصنف حمل ما فيه على اطلاقه ولكن
نص ابو الحسن على ان ما حكاه ابن حبيب تفسير له مدونة وشار اليه المأزري ونص على ان
ما في المبسوطة يقيده ايضا بعدم الطول بعد البناء (وعوقبا) بضم العين وكسر القاف أي اذ
لزوجان ان لم يعذرا بجهل ودخلا ولا يفسخ ولا يعاقبان قاله ابن ناجي وقد يقال به ان لم يدخل
لا نكاحهما معصية حيث لم يعذرا بجهل وهذا في غير المجبرة والا عوقب مجبرها والزوج
(و) عوقب (الشهود) على نكاح السر ان لم يعذروا بجهل وحصل دخول والا فلا فقيها
لا يعاقب الشاهدان ان جهلا ذلك ابن عرفة روى ابن وهب يعاقب عامد فعله منهم الشيخ
ابو الحسن يعاقب الزوجان لدخولهما فافضاض ع السفاح والبيئة لا عاقمت اعلى ذلك وهذا
كاه بعد البناء اه (و) فسخ النكاح (قبل الدخول وجوبا) ان عقد (على) شرط (ان
لاتأنيه) أي الزوجة الزوج اولاً بآتيها (الانهارا) اوليلا وبعض ذلك ومفهوم قبل الدخول

(قوله والبيئة) عطف على الزوجان (قوله ذلك) أي مضارع السفاح (قوله عقد) بضم فكسر أي النكاح (قوله أي الزوجية
الزوج) تفسير للمستعتر ابارز (قوله ولا بآتيها) أي الزوج الزوجية اشارة الى ان كلام المصنف تمثيل (قوله اوليلا) فالتنم ارمثال

(قوله به) أى الدخول (قوله ولها) أى الزوجة (قوله وان كان فاسدا العقد) خال (قوله لثأيره) أى الشرط (قوله بالنقص) أى
ان كان الشرط من الزوجة تصوريا للخلل (قوله او الزيادة) أى ان الشرط من الزوج (قوله وثبت) أى النكاح (قوله لا لغائه)
بفتحات متعلاى المصنف (قوله وعلى الرد) عطف على ان قول الامام (قوله

٣٢

اى التبعض (قوله به)

مضيه به وهو كذلك عند ابن القاسم ويسقط الشرط ولها مهر مثلها وان كان فاسدا العقد
لثأيره خلا في صدقه بالنقص او الزيادة وثبت بالدخول لدخوله معا على دوام النكاح
وتبعض الزمن لا اثر له بعد الدخول لا لغائه بخلاف نكاح المتعة ونسبه بقوله وجوباً على ان قول
الامام رضى الله تعالى عنه لا خبير فيه محمول على الوجوب وعلى الرد على المخالف في المعطوف
الاخير وهو قوله وما فسد صدقه لان مذهب العراقيين ان فسخه قبل البناء مندوب
ومذهب المغاربة انه واجب وعليه من المصنف المواقى انظر هذا فانه مقعّم في غير محله من
المبيضة أى لان محله بعد قوله وعلى شرط يناقض العقد (او) عقد النكاح (ب) شرط (خيار)
في عقده يوماً او أكثر (لاحدهما) أى الزوجين اولهما معا (او) بخيار (غير) أى غيرهما
فيفسخ قبل البناء وجوباً لا خياراً للمجلس فيجوز انفاقاً قاله في التوضيح عن اللغوى وصرح
ابن رشد بجوازها أيضاً ويثبت في مسئلة المصنف بالدخول بالمسمى ان كان وهو حلال والا
فبصدّق المثل (او) عقد النكاح بصدّق مؤجل كله او بعضه (على) شرط (ان لم يأت)
الزوج (بالصدّق) كله او بعضه الذى عقد النكاح عليه (لكذا) أى اجل مسمى (فلا نكاح)
بين الزوجين (و) الحال انه قد جاء (الزوج) به (أى الصداق) في أثناء الاجل وعند انتهائه فلا
يصبره بحجته به صححوا ويفسخ قبل البناء فان أتى به بعد الاجل ولم يأت به أصلاً فيفسخ قبل
البناء وبعدده قال في البيان في هذه والتي قبلها وهذا الاختلاف اذا أتى بالصدّق الى الاجل
او اختار الزوج النكاح قبل انقضاء أيام الخيار واختارته المرأة ان كان الخيار لها قبل
انقضاء أيام الخيار وأما ان لم يأت الزوج بالصدّق الى الاجل ولم يخترم له الخيار من
الزوجين حتى انقضت أيام الخيار فلا نكاح بينهما اهـ وهكذا نقله ابن عرفة افاده طي والبيان
(و) فسخ قبل الدخول وجوباً (ما) أى نكاح (فسداً) فساد (صدقه) لكونه لا يملك شرعاً
كخمر وخنزير وميتة أو لا يصح بيعه ككلب وأبق وشارد وجوهر ضحية ويثبت بعده بصدّق
المثل (أو) عقد (على شرط يناقض) مقتضى العقد (ك) شرط (ان لا يقسم لها) في المبيت
مع زوجته السابقة عليها (أو) شرط أن (يؤثر) أى يفضل زوجته السابقة (عليها) في قسمة
المبيت بان يجعلها لالة ولا سابقة لثنتين فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدّق المثل
ويبقى الشرط فان كان الشرط لا يناقض مقتضى العقد بان كان يقتضيه كشرط انفاقه
عليها وقسمه لها فوجوده كعدمه او كان لا يقتضيه ولا يتأفمه كشرط ان لا يتسرى ولا يتزوج
عنها فذكره لانه محجور ويستحب الوفا به لخبراً حق الشروط ان توافها ما أحلتم به القروح
(والغنى) بضم الهمزة وكسر الغين المجعلة أى الشرط المناقض بعد الدخول ولا يفسخ النكاح
وفي بعض النسخ والا لئى اى وان لم يكن الشرط مناقضاً للعقد او كان مناقضاً ولم يطلع عليه
الابعد الدخول التى وهذا احسن لشعوره القسيتين (و) فسخ النكاح (مطلقاً) من تقييده

وهو) اى المعطوف الاخير
(قوله ان فسخه) اى
ما فسد صدقه (قوله انه)
اى فسخ ما فسد صدقه
(قوله وعليه) اى الوجوب
صله هو (قوله هذا) اى
قوله وقبل الدخول على
أن لا تأتية الانهارا (قوله
مقعم) بضم فسكون ففتح
اى مذكور (قوله بجوازها)
اى شرط الخيار في عقد
النكاح مادام المجلس (قوله
ويثبت) اى النكاح (قوله
في مسئلة المصنف) اى
المشروطية الخيار يوماً
او أكثر (قوله بالدخول)
اى بسببه (قوله بالمسمى)
صله يثبت وبأنه للعوض
(قوله ان كان) اى وجد
المسمى (قوله وهو) اى
المسمى الخ حال (قوله والا)
اى وان لم يكن مسمى او كان
براماً (قوله الزوج) تفسير
لفاعل بات المستتر فيه
(قوله فلا يصبره) اى النكاح
(قوله بحجته) اى الزوج
(قوله به) اى الصداق
(قوله قبل البناء) أى
ويضى بعده بالمسمى (قوله
فان أتى به بعد الاجل الخ)

مفهوم وجابه (قوله هذه) اى ان لم يأت به اسكذا (قوله والى قبها) اى المشروط فيهما خيار يوم
أو أكثر (قوله لا يملك) بضم فسكون ففتح (قوله يلقى) بضم الياء وفتح الغين المجعلة اى يترك (قوله فان كان الشرط لا يناقض
مقتضى العقد) مفهوم يناقض (قوله عليها) تنازع فيه يتسرى ويتزوج (قوله لخبر) اضافته للبيان

(قوله بعد) بضم العين (قوله بينه) أى النكاح لاجل بعيد (قوله ذكر) بضم فكسر (قوله بفساده) أى النكاح الذى قصده الزوج
تأجيله وليذكر (قوله عنه) أى جواز نكاح المتعة (قوله لما عند الناس) أى من منع ٣٣

أى بمنعه (قوله ويعاقب)
أى الزوج (قوله به) أى
الزوج (قوله الولد) أى
الناسى من نكاح المتعة
(قوله فيه) أى نكاح المتعة
(قوله عقد) بضم فكسر
أى النكاح (قوله فلو كان
هذا) أى ان مضى شهر الخ
مفهوم وقصد انبرام الخ
(قوله فيها) أى المدونة (قوله
لا يقام) أى لا يدام (قوله
المصنف) أى ابن الحاجب
(قوله فهمها) أى المسئلة
او المدونة (قوله هذا) أى
فهم ابن رشد (قوله قولها)
أى المدونة (قوله والاولين)
يكسر اللام جمع أول أى
الاثنين (قوله وهو)
أى الشرط (قوله مستقبلى)
ينسخ اللام منى مستقبلى
بلاون لاضافته (قوله
وقوله) أى ابن رشد (قوله
ونحوه) أى توجيه ابن رشد
(قوله فإلا) حال من اللخمى
(قوله وعدوها) أى العصة
عطف عليها (قوله فى
المذهب) صله اختلف
(قوله خلافا معتبرا) مفعول
مطلق مبين لنوع عامه
(قوله ولو كان فاسدا
عندنا) مبالغة فى كون
فحصه طلاقا (قوله ولو قال
الزوج فسخته بلا طلاق)
مبالغة فى كونه طلاقا (قوله فيها) أى المدونة

بما قبل الدخول فيفسخ بعده ايضا (النكاح) المعقود (لاجل) مسمى وظاهره كالمدة
وغيرها ولو بعد الاجل جدا بحيث لا يعيش احدهما اليه وافرقة بينه وبين الطلاق لاجل بعيد
ان المانع المقارن للعقد اشد تأثيرا فيه من الواقع بعده قاله ابن عرفة وظاهر كلام ابى الحسن
ان الاجل البعيد الذى لا يبلغه عمر احدهما لا يضر حقيقة نكاح المتعة الذى يفسخ مطلقا
النكاح الذى ذكر لاجل عند عقد الولي والامراة ولهما معا وأما ان لم يذكر ذلك ولم يشترط
وقصده الزوج فى نفسه وفهمت المرأة ووليها منه ذلك فانه يجوز قاله الامام مالك رضى الله
تعالى عنه وهى فائدة جلية تنفع المتغرب واقتصر عليه عجم تبعا لجاءه وصدرنا لشارح
فى شروحه وشامله بفساده ايضا ثم حكى عن الامام الصحة فان لم تفهم المرأة اراد الزوج صح
اتفاقا المازرى تقرر الاجماع على منع نكاح المتعة ولم يخالف فيه الا طائفة من المبتدعة ابو
الحسن ثبت عن ابن عباس وجوه عنه ابن عمر المشهور رجوع ابن عباس لما عند الناس
والمذهب لاحد نبيه ولوعلى العالم ويعاقب ويلحق به الولد وهل فيه المسمى بالدخول او صدق
المثل قولان ابن عرفة لوقيل بالمثل على انه مؤجل لاجل امكن له وجه اللخمى الاحسن المسمى
لان فسادا عقده اه وفيه انه اثر خلا فى مهره (او) أى وفسخ ان عقد بقول الزوج (ان
مضى شهر فانا أتزوجك) ورضيت الزوجة ووليها وقصد انبرام العقد بهذا اللفظ
ولا يأتى ثمان غيره فيفسخ لانه نكاح متعة تقدم فيه لاجل على المعاشرة فلو كان هذا منهم ما
وعدا فلا يضر فيها ومن قال لامراة اذا مضى شهر فانا أتزوجك فرضيت هى ووليها فهذا نكاح
باطل لا يقام عليه قال فى التوضيح فهم الا كثرون ان المنع لتوقيت الاباحة بزمان دون زمان
فكان كالمدة وهو الذى يؤخذ من كلام المصنف ونقله صاحب النكت عن غير واحد من
القرويين وفيهم ما صاحب البیان على أنه ليس هناك عقد منبرم وانما هو عقد فيه خيار
فالبيان فيه من اجل الخيار وبقوى هذا قولها فانا أتزوجك والعقد اذا وقعت بصيغة
المضارع لا يلزم بها احكام وغايتها أنه وعد ولو كان عقدا منبرما قال فقد تزوجتك والاولين ان
يقولوا الفرق بين الماضى والمضارع لانهم واقعا فى جواب الشرط وهو وجوبه لا يكونان
الامستقبلى المعنى اه وقوله عقد فيه خياراى لانها لما وضعت هى ووليها انبرم العقد من
جهتهم ما بقى الخيار للزوج ونحوه للخمى فإلا فان لم يلتزم بالثابت هى ووليها وانا أتزوجك
كان مواعدة من الجانبين وهى جائزة وقوله والاولين أن يقولوا الخ فيه نظر لان الاصل
فى صيغة الماضى الزوم دون صيغة المضارع لكن ذكر ابو الحسن انه يؤخذ من قولها فانا
أتزوجك ان لفظ المضارع فى النكاح كالماضى بخلاف البيع وهذا على تأويل الاكثر
افاده البنائى (وهو) أى القسح (طلاق ان اختلف) بضم المثناة وكسر اللام (فى) ههنا
أى النكاح المفسوخ وعدمها فى المذهب او خارجة خلافا معتبرا عند الاثمة ولو كان فاسدا
عندنا على المذهب ولو قال الزوج فسخته بلا طلاق والظاهر انه اى فسخ النكاح الفاسد
لا يفتقر الى حكم حاكم قال فى فى النكاح الذى عقده الاجنبى مع وجود الولي واراد الولي
فسخه ابن القاسم ان اراد الولي ان يفرق بينهما فعند الامام الا ان يرضى الزوج بالفراق

(قوله دونه) اي الامام (قوله ثم نقل) اي الخط (قوله ان تفاسخهما) اي الزوجين بالرفع لما كم بيان لمثله (قوله ثم قال) اي الخط
(قوله ومثل) بفتحات مثنلا ٣٤ (قوله كذا محرم) اجازته ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله فيه) اي صريح

دونه ٥١ ثم نقل مثله عن اللخمي ان تفاسخهما يكتفي ثم قال ومن وقت انفاسخه تكون
اعدة كما في التوضيح فان امتنع او الزوج من الفسخ رفع الى الحاكم وفسخه حينئذ الحاكم
٥١ فان عقد عليها شخص قبل الفسخ فهو باطل لانها ذات زوج ومثل للمختلف فيه بقوله
(كعقد محرم) يضم فسكون بحج او عمة كان وليا او زوجا او زوجة (و) صريح (شغار)
اي يضع بيضه بالامهر من الجانبين كزوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك ففيه خلاف بالصحة
وعندها بعد وقوعه واتفقوا على منعه ابتداء وماذا كرايو الحسن الخلاف فيه قال وهذا
الاختلاف انما هو بعد وقوعه ونزوله وما في الابتداء فلا اختلاف في منعه ومثله في التوضيح
عن ابي عمران ان الشغار لا خلاف في منعه وانما اختلف في فسخه ولذا قال المصنف لا اتفاق
على فساده ولم يقل على تحريمه (والتحريم) بالمصاهرة في المختلف فيه حاصل تارة (بعقده) اي
المختلف فيه فيما يحرم بالعدة كالام بالعدة على بنتها وهو محرم بنفسك فيفسخ نكاحه قبل
الدخول به فيحرم عليه نكاح امها وتحرم المفسوخ نكاحها على اصول الزوج وفصوله
(و) تارة (وطئه) اي المختلف فيه فيما يحرم بالوطء كعدة ماته كبت فتحرم بوطء امها فاذا
تزوج امرأة وهو محرم بنفسك وبغيرها وفسخ حرم عليه نكاح بنتها وان فسخ قبله فلا تحرم عليه
بنتها والحاصل ان المختلف فيه كالعصم (وفي) اي المختلف فيه (الارث) لاحد الزوجين من
الاستمر الذي مات قبل فسخه فان مات بعده فلا ارث لانه طلاق بان (النكاح) الشخص
(المريض) زوجا كان او زوجة فلا ارث فيه وان كان مختلفا فيه سواء مات المريض او الصحيح
لعصوني لو وقع النكاح في المرض ومات الصحيح فلا يرثه المريض (و) الا (النكاح العبد)
بنته او امته مثلا (و) الا نكاح (المرأة) نفسها او امها او محجورتا مثلا فلا ارث فيها ما وان
كانا من المختلف فيه الذي فسخه طلاق هذا قول اصبيغ واعقده ابن يونس ونصه قال في كتاب
محمد فيما عقده العبد على بنته او غيرها وفيما عقده المرأة في ابنتها او بنت غيرها او على نفسها
يفسخ قبل البناء وبعده وان ولدت الاولاد واطال زمنها اجازة الولي والا كان لها خطب او لا
ويفسخ بطلقة ولها المسمى ان دخل اصبيغ ولا ارث فيما عقده المرأة والعبد وان فسخ بطلاق
اضعف الاختلاف فيه ٥١ وفي التوضيح اصبيغ ولا ميراث في النكاح الذي تولى العبد عقده
وان فسخ بطلقة اضعف الاختلاف فيه ٥١ فقد اعقده قول اصبيغ ورجحه الشيخ ابو علي بان
ابن القاسم اضطرب قوله فيما في نكاح المرأة نفسها او غيرها والنكاح العبد فقال مرة لا طلاق
ولا ارث وقال مرة فيه الطلاق والارث وتوسط اصبيغ بين القواين فالتابع له لم يخرج عن
مذهبها وقد وجهه ابو الحسن بالاحتياط ونصه قول اصبيغ مشكل حيث الرزم الطلاق ونفي
الميراث الا ان يقال سلك به مسلك الاحتياط لان منعه ان الفسخ طلاق وان لا ميراث بشك
٥١ وبقي من المختلف فيه الذي لا ميراث فيه نكاح الخمار قاله فيها لانه كالعبد لا تخال له قوت
احدهما مختلف ساعة يبعث بخيار زمنه (لا) ان (اتفق) يضم المنة وكسر الفاء
(على فساده) اي النكاح في المذهب وخارجه (فلا طلاق) في فسخه ولو عبر به من فسخه

الشغار (قوله ان الشغار
الخ) بيان لمثله (قوله
بالمصاهرة) اي بسببها يضم
الميم وفتح الهاء اي مناسبة
النكاح (قوله وهو) اي
الزوج الخ حال (قوله
بنفسك) اي حج او عمة
(قوله فيفسخ) من قام
تصوير المسئلة لبيان
الحكمة او بيان قوله فيفسخ
عابه نكاح امها الخ (قوله
كالعصم) اي في التحريم
(قوله لانه) اي الفسخ
(قوله وان كان مختلفا فيه)
حال (قوله العصوني) يضم
العين والتون الاولى وسكون
الصاد والواو وكسر النون
الثانية وشدا ياء (قوله
فيهما) اي نكاح العبد
والمرأة (قوله وان كانا)
اي نكاح العبد والمرأة
الخ حال (قوله هذا) اي
عدم الارث بالنكاح العبد
والمرأة (قوله خطب) بفتح
فسكون اي شرف (قوله
وان فسخ بطلاق) حال
(قوله وان فسخ بطلقة)
حال (قوله فيها) اي المدونة
(قوله فقال) اي ابن القاسم
(قوله وقال) اي ابن القاسم
(قوله لانه) اي اصبيغ تقرير
على توسطه (قوله وقد

وجهه) اي قول اصبيغ (قوله حيث الرزم الخ) اي لانه الرزم الخ (قوله منه) اي الاحتياط (قوله فيها) ولا
اي المدونة (قوله لانه) اي نكاح الخمار (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله زمنه) اي الخيار

(قوله به) اى الطلاق
 (قوله فان كان) اى الفاسد
 (قوله نكاحها) اى المدونة
 (قوله من بالغ) صله وطء
 احتريزه من وطء صبي فلا
 يحرم (قوله لاحد عليه)
 نعت بالغ احتريزه من وطء
 بالغ موجب للجد فلا يحرم
 (قوله له قد) صله فاسد
 (قوله الحلال) نعت المسمى
 (قوله الزوج) صله المشمل
 (قوله قبله) اى الوطء (قوله
 فى تشطير) صله كاف
 التشبيه (قوله ويسقط)
 اى الصداق (قوله قبله)
 اى الفسخ (قوله ان فسد)
 اى النكاح (قوله مطلقا)
 اى عن تقييده بتأثير خلل
 في مهره (قوله قبله) اى
 الوطء (قوله محوما) بضم
 ففتح فكسر (قوله وقذفه)
 اى الزوج (قوله قبله) اى
 الوطء (قوله فيما) اى
 دعوى الرضاع والقذف
 (قوله الاول) اى لزوم
 نصفهما (قوله الثانى) اى
 عدم لزومه (قوله كحرم)
 بضم الميم (قوله ان هذا)
 اى تقييد ابن رشد (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله بعد
 الخلوة) صله تصادقا (قوله
 على نفي الوطء) صله تصادقا
 (قوله به) اى التصادق
 على نفيه (قوله قبل)
 بفتحات متقلا

(ولا ارث) فيه ان مات احد الزوجين قبل فسخه (كخامسة) مثال للمتفق على فساد
 وكراة على من يحرم جمعها معها الخط المجمع على فساد لا يحتاج الفسخ اصلا الى رضى
 ان وقع عقد صحيح بعد عقد فاسد فان كان مجمعا على فساد صح الثانى ولا يفتقر لفسخ الاول
 اذ لا حرمة له فى ثالث نكاحها من تزوج معتدة ولم يبين بها ثم تزوج امها واختم اقام على
 الثانية لان نكاح المعتدة غير منعقد اه (وحرم) بفتحات متقلا (وطؤه) اى
 المجمع على فساد (فقط) اى لا عقده فلا يشافى تحريم مقدماته ايضا من بالغ لاحد عليه
 له مثل (وما) اى النكاح الفاسد سواء كان مختلفا فيه او متققا عليه لعقده اوله واصداقه
 (فسخ) بضم فكسر (بعده) اى الوطء (ف) فيه الصداق (المسمى) بضم الميم الاول وفتح
 الميم له والميم الثانية الحلال (والا) اى وان لم يكن مسمى اصلا كصريح الشغار او كان حراما
 كحمر (ف) فيه (صداق المثل) بكسر فسكون اى للزوج والزوجة (وسقط) الصداق
 (بالفسخ) للنكاح الفاسد سواء كان مجمعا عليه او مختلفا فيه (قبله) اى الوطء فليس فسخ
 المختلف فيه كطلاق الصحيح قبله فى تشطير الصداق ويسقط بوث احدهما قبله ان فسد
 اصداقه متققا عليه او مختلفا فيه او مقدمه متققا عليه مطلقا او مختلفا فيه واثرا للزواج
 كنكاح محلل او على ان لا ميراث بينهما فان لم يؤثر فيه كنكاح محرم بنسك فيسقط صداقه
 بالموت (الانكاح الدرهمين) مثلا اى ما فسد لوقوع صداقه اقل من الصداق الشرعى
 وامتنع الزوج من اقامته (ف) فيه (نصفهما) اى الدرهمين بفسخه قبله كدعوى الزوج قبل
 الدخول رضا عنهما بلا بينة وكذبته الزوجة فيفسخ وعليه النصف او قذفه زوجته برؤيتها
 تزنى قبله فيلاعن او يفسخ النكاح وعليه النصف لاثامه فيع ما بالكذب لاسقاط نصف
 الصداق ابن عرفة وفى لزوم نصف الدرهمين فى فسخه نقلا الباجى عن محمد مع جماعة من
 اصحابنا والجلاب مع الايبانى وجماعة من المتأخرين وابن حجر وروى ابو القاسم الاول وابن
 الكاتب الثانى اه واقصر المصنف على الاول لقول المتبسطى قاله غير واحد من المؤثرين
 وشبهه فى ايجاب المسمى بعد الوطء والاسقاط قبله لانكاح الدرهمين نفسه فهم افعال
 (كطلاقه) اى النكاح المستحق للفسخ فاذا طلق (فيه) الزوج بعد البناء تحتار فيه المسمى
 ان كان والا فصداق المثل وان طلق قبله فلا شئ فيه لانكاح الدرهمين وقيد ابن رشد كون
 طلاقه قبله لا شئ فيه بالفاصل لصدقه اوله وعقده وله تأثير فى الصداق كنكاح محلل فان لم يؤثر
 فيه كحرم فلها نصفه بالطلاق قبله وجميعه بالموت ومقتضى التوضيح ان هذا هو المذهب وهذا
 فى المختلف فيه واما المتفق على فساد فلا شئ فى طلاقه قبله (وتعاض) بضم المثناة فوق آخره
 ضاده مجمة اى تعوض وجوب المرأة (المثلذ) بضم الميم وفتح المثناة واللام والذال المجمة
 الاولى اى التى تلذذ الزوج (بها) بغير الوطء ثم فسخ نكاحه فبعطها شيئا فى نظير تلذذه بها
 باجتماد الحماكم والناس ولو فى المتفق على فساد فيها اذا تصادق الزوجان فى النكاح الفاسد
 بعد الخلوة على نفي الوطء فلا تسقط العدة به لانه لو كان ولدا ثبت نسبه الا ان يتقيه بلعان
 ولا يس عليه صداق ولا نفقه وتعاض من تلذذه ان كان تلذذه بشئ وقيل لا تعاض اه
 وفى الوثائق لجمع وعدة وكذلك النكاح الفاسد اذا تلذذ النكاح فيه قبل او باشر ولم يطأ

(قوله فقارقه) اي تزده بخصائه (قوله حر) بدليل قوله الاتي والسيد رد نسكاح عبده (قوله بغير اذنه) اي الولي (قوله وله) اي الولي (قوله امضاؤه) اي عقد الصغير بلا اذنه (قوله فيما) اي فسخته وامضاؤه (قوله فاللام) اي في لولي تقر بيع على فان تعينت في احدهما تعين (قوله كبير) ٣٦ يكسر الموحدة اي بلغ (قوله الزلاية) اي الحجر (قوله جاز) اي لزم (قوله

ونصادق على ذلك فلا يكون عليه شيء من الصداق وتعوض المرأة المتلذذ بها وكذا الخصى اذا تلذذ بالمرأة ولم تعلم انه خصي فتدبره فتمعوض من تلذذ بها (ولولي صغير) حر عقد نفسه على زوجة بغير اذنه (فسخ عقد) اي الصغير وله امضاؤه ان استوت المصلحة فيه ما فان تعينت في احدهما تعين فاللام للاختصاص وفسخته طلاق لعمته قاله الحطقال ابن الموارا اذا لم يرد نكاح الصبي حتى كبير وخرج من الولاية جازا النكاح ابن رشد ينبغي ان ينتقل اليه النظر فيمضي ويرد ان قيل ما الفرق بين نكاح الصبي يصح ويخبر فيه وايه وطلاقه لا يصح قيل فرق القرافي بان النكاح سبب للإباحة والصبي من اهلها والطلاق سبب للتكريم وهو ليس من اهلها وقرى المشذلي بان الطلاق حد ولا حد على الصبي ولذا اشطر طلاق العبد والنكاح معاوضة فلذا اخبر فيه وايه واذا فسخ نكاح الصغير (فلامهر) على الصغير ولو كانت بكرا واقتضاها لانهم ساطقة اولياء على نفسها ابن عبد السلام ينبغي ان يكون اهلها ما شأنها حينئذ وجرم به ابو الحسن فلم يقتل ينبغي ومثله في نقل المواق ان كانت صغيرة (ولا عدة) على زوجة الصغير لفسخ نكاحه ولو وطئها وان مات عنها قبل فسخته فعليه عدة وفاة ولو لم يطأها (وان زوج) بضم فكسر فمقتلا اي زوج الصغير وايه (بشروط) تلزم البالغ كان تزوج او تسرى عليها طلق احدهما او عتقت الامة (او) زوج الصغير نفسه بها (والجيزت) بضم الهمزة اي اجاز وايه عقده بشروطه (وبلغ) الصغير وخرج من الحجر قبل دخوله بالزوجة ولم يدخل بها بعده عالما بها (وكره) بفتح الكاف الصبي الشروط ولم تسقطها الزوجة فيما لها سقاطه ككون امرها او امر الطارئة بيدها (فله) اي الصغير (التطليق) وتسقط عنه الشروط ونصف الصداق على احد القواين الاتيين ولا تعود عليه ان تزوجها بعد ذلك ولو بقي من العصة الاولى شيء وهذه فائدة التطليق بخلاف من تزوج بالغابشروط طلاقها بانما تزوجها فمعهود بشروطها ان بقي من العصة الاولى شيء فان كان دخل بها قبل بلوغه سقطت عنه الشروط لتكتمها من لا تلزمه وان دخل بها بعد بلوغه عالما بها لم تفسد الشروط (و) اذا طلقها (في) لزوم (نصف الصداق) وعدمه (قولان عمل) بضم فكسر (بهما) اي القولين ظاهره ان القولين مفرعان على النسخ وصرح به في التوضيح وهو تابع فيه للمتيطى وابن رشد وابن حرث وابن يونس وابن عات وابن بلون وغيرهم وذكرا البنا في نصوصهم فاعتراض طني عليه وعلى شراحه ساقط وان قال في آخر كلامه وخلقاء ما قلناه على الشراح خبطوا هذا خبط عشواء واجابوا باجوبة ليس اهلها جدوى اغترار منهم بظاهر المصنف (و) لو قال الزوج بعد بلوغه ان العقد على الشروط وانا صغير وخالفته الزوجة او وليها فقال ابن القاسم (القول لهما ان العقد وهو كبير) بينهما ولو سفيهة وعلى الصبي او وايه اثبات ان العقد وهو صغير لاتفاقهما على انعقاده وهي تدعى اللزوم وهو او وايه يدعى عدمه ويريد حلا ويؤخر عينا الصغيرة بلوغها فان كانت الدعوى من وايها حلف ابا كان او وصيا على الراعي كما افاده ابن

اليمه) اي الزوج (قوله النظر) اي الذي كان لوليه (قوله فيمضي) بضم الياء (قوله يرد) بفتح فضم اي النكاح (قوله وطلاقه) اي الصبي (قوله وهو) اي الصبي (قوله ولذا) اي كون الطلاق حداصلة تشطر (قوله حينئذ) اي حين اقتضاها (قوله ان كانت صغيرة) مفهومة لاشي للبالغة (قوله احدهما) اي القديمة والجديدة (قوله قبل دخوله) شرط اول صلة بلغ (قوله ولم يدخل بها بعده) اي بلوغه عالما بشرط ثان صادق بعدم دخوله اصلا وبدخوله بها بعده غير عالم (قوله بها) اي الشرط صلة عالما (قوله ولا تعود) اي الشروط (قوله عليه) اي الزوج (قوله وهذه) اي سقوط الشروط وانثته لتأنيث خبره (قوله بالغيا) حال من قاعل تزوج (قوله وطلقها) اي الزوجة (قوله فتعود) اي الزوجة (قوله بها) اي الشروط (قوله على النسخ) اي على ان له التطليق (قوله به) اي تقر بهما على

الفسخ (قوله وهو) اي الموضح (قوله فيه) اي تقر بهما على النسخ (قوله عليه) اي المصنف (قوله وان قال) اي طني عرفة الخ حله (قوله عشواء) بفتح الهمزة وسكون الهمزة اي ناقة لا تبصر ليلا (قوله جدوى) بفتح الجيم والواو وسكون المهملة اي دفع

(قوله الذي عقده الخ) نعت نكاح (قوله ان لم يمتنع) اي السبقة (قوله منها) اي الاجازة ٣٧ (قوله قبل) بالضم عند حذف

المضاف اليه ونية معناه
(قوله والا) اي وان كان
اجتمع منها قبلها (قوله
واللام) اي في السبقة (قوله
واما الاثنى) محترفا للذكر
(قوله قطع نعت النكرة)
اي اعرابه بخلاف اعرابها
(قوله متبوع) بضم فسكون
فتفتح اي مشاركا لها في اعرابها
(قوله قبله) اي النعت
الذي اريد قطعه (قوله
فان باعه) مفهوم الشرط
(قوله والا) اي وان كان
باعه عالمابه (قوله فلا) اي
لا يرد نكاحه (قوله عيب
التزويج) اضافته للبيان
(قوله بارشه) اي التزويج
(قوله به) اي الارش (قوله
عليه) اي البائع (قوله له)
اي المشتري (قوله فسخه)
اي النكاح (قوله عليه)
اي المشتري (قوله به)
اي عيب التزويج (قوله
وله) اي البائع (قوله وهو)
اي العبد (قوله والا) اي
وان لم يدخل او دخل صبيبا
(قوله على انه) اي ربيع
الدينار (قوله من ماله) اي
العبد (قوله من المسمى)
بيان لما (قوله ان دخول
الحرا الصغير الخ) بيان لما
يحذف من (قوله فممنين)
بفتح الميم (قوله ان لم يفرأ)
اي ومفهومة اتباعهما

عرفة واشهر كلام المصنف انهما لو اتفقا على وقوع العقد في حال الصغر واختلفا في التزام
الشرط بعد البلوغ فلا يكون القول قولها وهو كما اشهر اذا القول له بين وله ردها على صهره
قاله في الطرر (والسيد) اي المالك ذكر اكان او اثنى (رد نكاح عبده) الذكر القن ومن فيمنه
شائبة كمكاتب ومدبر ومعتق لاجل ومبعض الذي عقده بلا اذنه وله اجازته ولو طال به
العلم ان لم يمتنع منها قبل والا فله الاجازة ان قرب كما ياتي واللام للتخفيف لانه ولو كانت المصلحة
في ابقائه لانه لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده واما الاثنى فيتحتم رد نكاحها بلا اذنه
(بطلقة) لهضته (فقط) لا ازيد على المشهور فلو وقع طلاقين فلا يلزم العبد الا واحدة على
الراجح (بائنة) لانها جبرية ولان الطلاق الرجعي انما يكون في نكاح لازم حل وطؤه وهذا
ايمن لازما وطؤه ممنوع ولفظ بائنة ليس من مقول السيد عند الرد وانما هو من كلام المصنف
ليبين الحكم بدليل قوله فقط وعبارة المدونة لبيده ان يطلق عليه طلاقه بائنة اه ويتعين
جزمه بالتبعية لطلقة لا ممتنع قطع نعت النكرة التي لم تنعت بيعت متبوع قبله ومحل رد السيد
نكاح عبده بلا اذنه (ان لم يبعه) اي السيد العبد فان باعه فليس له رد نكاحه لخروجه عن
ملكه وليس للمشتري رده ايضا لسبق نكاحه ملكه واستثنى من مفهوم ان لم يبعه اي فان باعه
فلا رده في كل حال (الا ان يرد) بضم ففتح اي العبد لبايعة (به) اي التزويج فله رده ان كان باعه
غير عالمابه والا فلا على ظاهر المدونة وقيل له رده فان اعقته المشتري ثم اطلع على عيب التزويج
رجع بارشه على البائع لانه الذي مكنته من عتقه يبيعه له وقيل لا يرجع به عليه لقول البائع
له عتقتك منعني من فسخته ومفهوم به انه لو علم المشتري بتزوجه ورضيه ورده بغيره رجح
البائع عليه بارش عيب التزويج لانه كانه حدث عنده وليس للبائع رد نكاحه لاختذه ارشه
وان لم يعلم المشتري به فلا رجوع للبائع عليه وله رد نكاحه (او يعتقه) بضم اوله اي السيد
العبد عطف على بيعه فان اعقته فلا يرد نكاحه لسقوط حقه بعتقه (ولها) اي زوجة العبد
المردود نكاحه (ربيع دينار) من مال العبد فان لم يكن له مال اتبعته في ذمته (ان) كان
(دخل) العبد بزوجه وهو بالغ والا فلا شيء لها والدليل على انه من ماله قوله (واتبع) بضم
المثناة وكسر الموحدة (عبد) قن (ومكاتب) بعد عتقهما (بما يق) من المسمى بعد ربيع الدينار
والدليل على انه في البائع ما تقدم ان دخول الحرا الصغير لا يوجب شيئا ولو اقتصها فالعبد الصغير
اخرى (ان غرا) اي العبد والمكاتب الزوجة بانهما حرا نكاحا في بعض النسخ وهو الذي
اختصه عليه المدونة ابن ابي زيد والبرادعي وابن ابي زمنين ومفهوم الشرط عدم اتباعهما
ان لم يفرأ ان اخبر اباها بها او سكتا وفي نسخة وان لم يفرأ مبالغة في اتباعهما به وفي نسخة
ان لم يفرأ باسقاط الواو الاقحسى وهذه خط المصنف والتبجنان الاخيرتان جاريستان على
قول ابي بكر بن عبد الرحمن وعبد الحق وغيرهما باتباع العبد مطلقا سواء غرا ولم يفرأ
الا ان يسقطه السيد من ذمته (ان لم يطله) اي ما بقي عن العبد والمكاتب (سيد) قبل عتقه
(اوسطان) نيابة عن السيد الغائب لانه يذبح عن مال الغائب او رفع له السيد الحاضر
وطلب منه اسقاطه عن عبده مطلقا او مكاتبه ان لم يفرأ وغر ورجع رقيقا العجز فلا سيد
ابطاله عن العبد مطلقا وعن المكاتب ان لم يفرأ وغر ورجع رقيقا العجز فان غر وخرج حرا فلا

ان غرا بالاولى (قوله لانه) اي السلطان (قوله مطلقا) اي وان لم يفرأ

(قوله منها) اي الاجازة (قوله ٣٨ بطلانة) اي لانه صحيح ملة فسخ (قوله باقنة) اي لانها جبرية ولان الرجعية انما تكون

بعد طء جائز ولا يجوز
وطؤه قبل امضاء وليه
(قوله بعده) اي الدخول
(قوله الامر ان) اي الامضاء
والرد (قوله تم) اي الارث
للسفيه (قوله من قبل)
بكسر فتح اي جهة (قوله
قبل فسخ وليه) صلة موت
(قوله لامن وليه) عطف
على من قبل الشارع (قوله
ببحث) بضم فكسر (قوله
فيه) اي عدم ارثها (قوله
حينه) اي موت المورث
(قوله وتوقفه) اي لزومها
(قوله وانقطاعها) اي
الزوجية (قوله بموته) اي
السفيه (قوله ثمنها)
تنازع فيه يسلف ويهب
(قوله المكاتب) تنازع
فيه هبة واسلاف (قوله
واذنه) اي السيد (قوله
في شرائها) اي الامة (قوله
من ماله) اي السيد (قوله
للمكاتب) تنازع فيه اذن
وهبة واسلاف (قوله
فاشبهه) اي الاذن في شرائها
من ماله (قوله التحليل)
اي اعادة الامة لوطئها
(قوله هبته) اي السيد
(قوله ذاتها) اي الامة
(قوله له) اي غير المأذون
والمكاتب (قوله لانه) اي
هبته او ذكره لانه كبر خبره
(قوله لذلك) اي كونها

بعضه براسقاطه عنه (وله) اي السيد (الاجازة) لنكاح عبده بلا اذنه بعد امتناعه منها
(ان قرب) كيومين ومفهوم الشرط ان بعد ثلاثة ايام فليس له الاجازة وهو كذلك في نص
عباض (و) ان (لم يرد) بضم الياء وكسر الراء اي يقصد السيد بامتناعه (الفسخ) لنكاح العبد
بلا اذنه (او) لم (يشك) السيد (في قصده) اي السيد بامتناعه هل يقصد به الفسخ او مجرد
الامتناع فان شك فيه فامتناعه فسخ لا اجازة له بعده ويصدق السيد في عدم ارادة الفسخ
وعدم الشك فيه ما لم يتم (ولولي) اي اب او وصي او مقدم (سفيه) اي ذكر بالغ عاقل لا يحسن
التصرف في المال (فسخ عقده) اي السفيه النكاح بلا اذن وليه بطلانة بائنة ولا شيء للزوجة
من المهران فسخته قبل الدخول ولها بقسطه بعده ربع دينار فقط ولا يتبع بما بقي ان فك حجرة
لان حجر الولي عليه ملحق بنفسه وهو باق لم يزل ويجزى على العبد سلف سيد و قد زال عنه بعقده
وان لم يطع وليه على عقده حتى يخرج من حجره لزمه النكاح فليس له فسخته هذا هو الاصح قاله
في الشامل وقيل ينتقل له النظر الذي كان لولي له واللام للاختصاص فيتعين ما فيه المصلحة فان
استوى الامر ان خير الولي فيهما ان استمرت المرأة حية بل و (لومات) زوجة السفيه التي
تزوجها بلا اذن وليه اذ قد يكون صداقها أكثر من ميراثه منها ويرثها ان ماتت قبل الفسخ
فان امضى الولي تم وان رده رد ما ورثه لورثتها (وتعين) بفحشات مئة لا الفسخ من قبل الشارع
(بموته) اي السفيه قبل فسخ وليه لان في امضائه ترتب الصداق والميراث ولا مصلحة في ذلك
لامن وليه لزوال ولايته عليه بمجرد موته فلا ترثه ولا يتكامل لها المهر بل يسقط لفسخه بمجرد
موته وبحث فيه بتحقيق حياة الوارث حين موت مورثه وتحقق الزوجية بينهما حينه وعدم
لزومها وتوقفه على اجازة الولي وانقطاعها بموته لا يمنع الميراث واجيب بأنه لما تحتم فسخته بموته
اشبهه بالنكاح الفاسد وبأنه لما توقف على اجازة الولي اشبهه بنكاح الخمار وهو منحل ويلغزها
فيقال زوجان أحدهما يرث الآخر والآخر لا يرثه وهما حران لا مانع من ميراث الميراث
(ولمكاتب) اي معتق على مال مؤجل (و) لقن (مأذون) له في التجارة بحال نفسه (نسر)
من ماله ما ان كان باذن سيدهما بل (وان بلا اذن) من سيدهما بان منعهما أو سكت
وأما نسرهما من مال السيد فلا يجوز الا باذنه وهبته أو اسلافه عنهما لهما وأما غير المكاتب
والمأذون فلا يجوز له التسري بما يده من المال الذي اسديده ولو باذن سيده الا ان يسلفه او يهبه
عنهما فهبة السيد الثمن واسلافه جائز للمكاتب وماذون وغيرهما واذنه في شرائها من ماله بلا هبة
ولا اسلاف جائز للمكاتب والمأذون لانهم مملكان في الجملة دون القن لعدم تمام ملكه فاشبهه
التحليل وأما تسري القن من ماله باذن سيده فجائز ويجمع هبته ذاتها لانه تحليل وتجوز هبة
ذاته للمكاتب وماذون لذلك فالصور اثنتا عشرة لان السيد اما ان يهب ثمنها او يسلفه او يأذن
في شرائها من ماله الذي يبد العبد أو يهب ذاته او في كل العبد اما مكاتب أو مأذون أو غيرهما وقد
تقدمت احكامها (ونفقة) زوجة (العبد) القن أو من فيه شائبة حرة كيدبره وعق لاجل
لامكاتب وماذون أي اتفاق العبد على زوجته (في غير خراج) أي مال ملكه العبد في نظيره له
بنفسه كاجرة خياطته وحيا كته وبنائه وتجارته وصياغته وجره وحراسته ونحوها (و) غير
(كسب) اي ربح تجارة العبد في المال الذي يده لانها السيد فهو في هبة او صدقة او وصية

مالكين في الجملة (قوله تجارته) بالموت (قوله لانها) اي خراجها وكسبه (قوله فهو) اي انبعاثه او

(قوله كالعبد) أي القن (قوله بمنزلة العبد) أي القن (قوله ان اذن) بفتح الهمزة وشذ الذون (قوله طاعت) بضم فسكن مشقلا (قوله في ذلك) أي الاتفاق من خواجه وكسبه (قوله او ترضى) أي الزوجة (قوله بالمقام) بضم الميم (قوله وعسى رشيدة) حال (قوله ولو باشر) أي سيده (قوله جبره) أي السيد عبده (قوله عليه) أي النكاح (قوله فلا يضمنه) أي سيده المهر (قوله هو) أي السيد (قوله وان كان بيده مال) حال (قوله فهو في حكم المعدم) خبر العبد (قوله امره) أي الوصي ٣٩ (قوله به) أي الجبر (قوله او عين)

يفتحات مشقلا أي الأب (قوله له) أي الوصي (قوله لم ارا التقييد) بجبر الوصي بأمره الأب به او تعينه له الزوجة (قوله لاحد من اهل المذهب) يعني غير ابن فرحون ومن تبعه (قوله يدل على خلاف التقييد) خبر قول (قوله وكذا) أي قولهم في الدلالة على خلاف التقييد (قوله انه) أي الشأن (قوله ان زوج) بفتحات مشقلا (قوله الصغير) مفعول (قوله وصيه) فاعل (قوله من قبل) بكسر ففتح أي جهة (قوله فذلك) أي التزويج (قوله جائز) أي ماض (قوله عليه) أي الصغير (قوله فالحاقهم الخ) هذا كلام طي (قوله دليل) خبر الحاقهم (قوله له) أي المتبسطي (قوله لهما) أي ابيه ووصيه (قوله حينئذ) أي حين حدوث جنونه بعد رشده (قوله فيه) أي تزويجه (قوله غبطة) أي تقع للجنون دنيوى كتزويجه غنمة او ذات جاه اقرية له (قوله او ان يخذه) عطف على النكاح (قوله وان كان) أي الجنون (قوله له)

او نحوها والمبعض في زمن نفسه كالخروفي زمن سيده كالقن واما المكاتب والمأذون فيكالحا للخصم المدبر والمعتق لاجل كالعبد والمكاتب كالحر لانه بان عن سيده بماله فان عجز طلق عليه والمعتق بعضه في اليوم الذي يخصه كالخروفي اليوم الذي يخص سيده بمنزلة العبد وكرابن عاشر وابن رحال ان خراج العبد ما التزمه العبد لسيدته في كل يوم او جمعة او شهر مثلا وكسبه ما نشأ عن عمله وقد يتفاوتان فعنى كون نفقته في غير خواجه ان اذن سيده في تزويجه لا ينتقص خواجه فهو في معنى ولا يضمنه سيده باذن التزويج (الا عرف) بان نفقة زوجة العبد على سيده او في خواجه وكسبه فيعمل به فان لم يكن العرف بالاتفاق على سيده ولا من خواجه وكسبه ولم يجدهما ينقذه على زوجته طلق عليه الا ان باذن له السيد في ذلك او ترضى بالمقتسام معه بغير اتفاق وهي رشيدة او يتطوع بهما متطوع وشبه في السكون في غير خراج وكسب الا لعرف فقال (كالهر) لزوجة العبد (ولا يضمنه) أي المذكور من نفقة ومهر (سيدة) للعبد (باذن التزويج) ولو باشر العقد له او جبره عليه فلا يضمنه على المعتد كفي المدة ولا اعرف او شرط على السيد فليس هو كالأب الا في قوله وصد اقهم ان اعدموا على الأب بل كالوصي والحاكم والعبد وان كان بيده مال فهو في حكم المعدم لقوة نسل سيده على انتزاعه (وجبر اب ووصي) امره الأب به او عين له الزوجة قاله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وتبعه الخط وجاعة من الشارحين طي لم ارا التقييد لاحد من اهل المذهب وقول المؤثقين كالمبسطي وابن سلون وغيرهما انكح فلان بن فلان يقيم الصغير الذي الى نظره بايضا كذا يدل على خلاف التقييد وكذا الحاقهم مقدم القاضي بالوصي كائنص عليه المتبسطي وحكم الراه الوصية في تزويج الصغير كالوصي وتباشر عقده المتبسطي هذا هو المشهور المعمول به وهو في العتبية والواضحة وغيرهما ونص المتبسطي المشهور انه ان زوج الصغير وصيه من قبل اب او قاض فذلك جائز عليه ولا خيار له بعد بلوغه بخلاف الصغيرة واليه ذهب ابن القبطان وابن ابي زمنين وغير واحد من المؤثقيين فالحاقهم مقدم القاضي بالوصي دليل على الاطلاق اذ مقدم القاضي لا يجبر الاثنى وكذا قوله بخلاف الصغيرة فانه نص في ان غير الجبر الاثنى مجبر للذكور وايضا لو صح ما قاله ابن فرحون ما جبر الحاكم مع انه يجبرها هنا فاده البناءي (و) جبر (حاكم مجنوننا) مطية ا فان كان يفيق في وقت انتظرت افاقته وكان جنونه قبل رشده فان حر بعد رشده جبره الحاكم فقط لا ابوه ولا وصيه اذ لا ولاية لهما عليه حينئذ (احتاج) الجنون للنكاح وان لم يكن فيه غبطة او لم يجدهم ويعاينه ان تعين النكاح طرعا الصبانة من الزنا والضياع وان كان لا يجد له اعدم تكليفه (وصغيرا) في تزويجه غبطة ومصلحة كتزويجه شريفة او بنت عمه او غنية لا بالغار شيدا ابن رحال قيد الغبطة اذا كان الصداق من مال الولد والا فلا يعتبر كيدل عليه كلامهم ولا غير اب ووصي وحاكم كاخ فلا يجبر مجنوننا ولا صغيرا على

أي الزنا حال (قوله لا بالغار شيدا) مفهوم مجنوننا وصغيرا (قوله قيد الغبطة) اضافته للبيان (قوله اذا كان الخ) خبر قيد (قوله والا) أي وان لم يكن الصداق من مال الصغير (قوله فلا يعتبر) أي قيد الغبطة (قوله ولا غير اب الخ) مفهوم اب الخ

(قوله على تزويجه) تذازع فيه جبرو بترتب (قوله ولم يحج) اي السقية (قوله له) اي النكاح (قوله والصداق) اي ان يطلق
بعد دخوله (قوله او نصفه) ٤٠ اي الصداق ان طلق قبله (قوله بينهما) اي الصغير والسقية (قوله وان لم

المشهور فان جبر في فسحه وثبوته ان بنى وطال قولان (وفي) جبر (السقية) ان لم يترتب على
تزويجه مفسدة ولم يحج له وعدم جبره للزوم طلاقه والصداق او لصفه من غير فائدة (خلاف)
جبره لابن القاسم مع ابن حبيب وصرح الباقي بانه المشهور وعدمه مذهب المدونة وصحة
صاحب النكح وهو الصحيح قاله في التوضيح وعلى جبره فينبغي تقييده بالغبطة المتقدمة في
الصغير وقد يفرق بين ما بان شأن البالغ الاحتياج الى النكاح فان ترتب عليه مفسدة تعين
تركه اتفاقا وان خيف عليه الزنا جبر بالاختلاف وان لم يكن فيه غبطة (وصداقهم) اي المجنون
والصغير والسقية في نكاح تسمية او تقويض (ان) كانوا (اعدموا) اي معدمين حين جبرهم
الاب وخبر صداقهم (على الاب) وان لم يشترط عليه ولو اعدم في التوضيح فان كانا مع معدمين
فعن اصبيح لاشي منه على الاب الباقي الذي يقتضيه المذهب انه مع الابهام على الاب لانه
الذي تولى العقد ويؤخذ من ماله ان كان حيا بل (وان مات) الاب لانه قد لزمت ذمته فلا ينتقل
عنها بموته ومفهوم الشرط انه فيما لهم ان ايسروا ومفهوم الاب انه لا يـكون على الحاكم
والوصي وهو على الاب ان كانوا معدمين سواء استقروا ومعدمين (او ايسروا) اي الصبي
والمجنون والسقية (بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معنى المضاف اليه اي بعد جبرهم
ولو قبل تسمية المهر في التقويض ان شرط الاب ^{بهم} او سكنت بل (ولو شرط) الاب حال عقده
(ضده) اي كون الصداق عليهم (والا) اي وان لم يكونا معدمين حين جبرهم الاب بان كانوا
امهيا ولو يبيعه (فعليهم) الصداق وان اعدموا بعد دون الاب ان شرطه عليهم او سكنت
(الا شرط) بانه على الاب فيلزمه كالحاكم والوصي وصرح بمفهوم الشرط للاستثناء منه (وان
تطارحه) اي المهر وزوج (رشيد واب) اي اراد كل منهما الزام ذمة الآخر به اذا باشر الاب
عقده اياه الرشيد بانه بصدق مسمى ولم يبين انه على ايها فقال الرشيد انما اردت انه على
الاب وقال الاب انما اردت انه على الزوج الرشيد قاله الشارح تبعا للمدونة والتوضيح وابن
عزفة (فسخ) بضم فكسر النكاح (ولامهر) على واحد منهما ان لم يبين الرشيد بالزوجة وفسر
البساطي التطارح بقول الاب بشرطه على الابن وقول الابن شرطه على الاب ولا ينفقة
لاحدهما او لهما ما بينتان متكافتان او ماتت المينة او غابت او نسيت والا قضى به على
من شهدت عليه (وهل) محل القسح وسقوط المهر (ان حلفا) اي الاب والرشيد كل على طبق
دعواه ونبي دعوى الآخر يبدأ الاب بالحلف لانه الذي باشر العقد و قيل يقرع بينهما ان
يبدأ به (والا) اي وان لم يحلفا بان تكلاما او نكل احدهما فلا يفسخ النكاح و (لزم)
الصداق (الناكل) منهما ولا شيء منه على الحالف وان ^{تلك} كلاهما فعلى كل منهما نصفه
او القسح وعدم المهر مطلق عن التقييد بخلافهما (تردد) محله ان تطارحا قبل الدخول فان
كان بعده حلف الاب وبرئ ثمن كان المسمى اقل من صداق المثل غرم الزوج صداق المثل
بالعين كذا ويومها وان كان اكثر من صداق المثل حلف وغرم صداق المثل قاله للغمي وغرم
صداق المثل حيث كان المسمى اقل منه مع صحة النكاح لا لغاؤه المسمى بتطارحه ما وصار

يشترط) اي الصداق
(قوله عليه) اي الاب
(قوله ولو اعدم) اي الاب
مبالغة في كون الصداق
عليه (قوله فان كانا) اي
الاب والزوج (قوله انه)
اي الصداق (قوله الابهام)
اي السكوت عن اشتراطه
على الاب او الزوج (قوله
ويؤخذ) اي الصداق
(قوله من ماله) اي الاب
(قوله الشرط) اي ان
اعدموا (قوله انه) اي
الصداق (قوله وهو) اي
الصداق (قوله كالحاكم
والوصي) تشبيهه بالاب في
كون الصداق عليه بشرطه
عليه (قوله وصرح
بمفهوم الشرط) اي بقوله
والا فعليهم (قوله ولم يبين)
اي الاب (قوله انه) اي
الصداق (قوله فان كان)
اي التطارح (قوله بعده) اي
الدخول (قوله كذا فيهما)
اي المسمى وصداق تشبيه
في عدم الحلف (قوله وان
كان) اي المسمى (قوله
حلف) اي الزوج (قوله
وغرم) يحتمل انه ماض وانه
مصدر مضاف لمفعوله بعد
حذف فاعله (قوله حيث
كان المسمى اقل منه) اي

صداق المثل اي اذا كان المسمى الخ (قوله لا لغاؤه المسمى) غله غرم على انه ماض وخبره على انه مصدر
(قوله بتطارحه) اي الاب والرشيد على الغائه

(قوله قيمة ما) اي البضع الذي وهو صداق المثل (قوله فلا يقال لم يدفع) اي الزوج بكسر اللام وفتح الميم صلا يدفع نفرا بغير على
 غرم صداق المثل الخ (قوله بما) اي الصداق الذي (قوله ندعيه) اي الزوجة (قوله انني) بضم الهمزة وكسر الفين النجمة (قوله
 فلم) بكسر اللام وفتح الميم صلا يحلف اي الزوج (قوله كان) اي المسمى (قوله اكثر) اي من صداق المثل (قوله بان امر الزوج
 الاب) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله به) اي المسمى (قوله محتمل) خبران (قوله لرضاه) اي الزوج
 (قوله به) اي المسمى (قوله فيلزمه المسمى) اي الزوج عطف على رضاه ٤١ (قوله فيحطب) اي الزوج (قوله

زيادته) اي المسمى على
 صداق المثل (قوله وبانه)
 اي النكاح الذي تطارح
 الاب والرشيده صداقه
 عطف على بان امر الزوج
 الخ (قوله بتطارحه) اي
 الصداق صله اشبه (قوله
 بفسخ النكاح) اي الذي
 تطارح الاب والرشيده
 صداقه (قوله ولا شيء) اي
 من الصداق (قوله منهما)
 اي الاب والرشيده (قوله
 حلقهما) اي الاب
 والرشيده (قوله هذا) اي
 قول محمد بعد حلقهما الخ
 (قوله فاشار) اي المصنف
 (قوله هو) اي قول محمد
 (قوله فقيه) اي المذهب
 (قوله لانه) اي التردد
 كذلك اي بحضرته (قوله
 به) اي العقد (قوله ولو ادعى)
 اي المعقوده مباغته
 في حلقه (قوله فان انكروا
 بمجرد ذلك) اي علمهم ان
 العقد عليهم مفهوم الشرط
 (قوله ضعف) بضم فكسر
 مثقلا اي قول ابن رهب

المعتبر قيمة ما استوفاه الزوج فلا يقال لم يدفع لها اكثر مما تدعيه فان قيل اذا انفى المسمى فلم
 يحلف حيث كان اكثر اوجب بان امر الزوج الاب به محتمل لرضاه به بعد يلزمه المسمى فيحلف
 لاسقاط زيادته وبانه اشبه النكاح الفاسد لصداقه بتطارحه وقال السوادني على الزوج
 الاقل من المسمى وصداق المثل ولم يدفعه بنقل في التوضيح قال مالك رضي الله تعالى عنه بنفسه
 النكاح ولا شيء على واحد منهما محمد بعد حلقهما ومن نكل منهما كان الصداق عليه ابن
 بشير هذا محتمل انه تفسير لقول مالك رضي الله تعالى عنه وانه خلاف اه فاشار بالتردد لتردد
 ابن بشير في قول محمد هل هو تفسير لقول مالك رضي الله تعالى عنه فليس في المذهب الا قول
 واحد اوهو خلاف فقيه قولان وتقدم ان التردد قد يكون من واحد ولم يقل تأويلان لانه
 ليس في فهم المدونة (و) ان عقد شخص النكاح لابنه الرشيده بحضرته ولا جنبي كذلك او
 لامرأة كذلك غير مجبرة وانكر المعقوده الامر به والرضاه (حلف) ابن بالغ (رشيده واجنبي
 وامرأة أنكروا) اي الرشيده والاجنبي والمراة عقب فراغ العقد (الرضا) به (والامر)
 بالعقد والنوكيل عليه حال كونهم (حضورا) للعقد ساكتين ولم يبادروا بانكاره بمجرد علمهم به
 بان سكتوا بسرايدليل بقيمة كلامه فيحلف المعقوده انه لم يسكت راضيا به ولو ادعى انه لم يعلم
 بان العقد له الا بعد تمامه اذ هو محمول على علمه به لحضوره فان حلف سقط العقد والمهر وان
 نكل لزمه النكاح ومحمل حلقهم (ان لم يشكروا) حال العقد الرضاه (بمجرد علمهم) ان العقد
 عليهم فان أنكروا بمجرد ذلك فلا يمين عليهم لان العاقد لم يدع الوكالة حال عقده ولم يحصل من
 المعقوده ما يدل على رضاه به (وان طال) الزمن طولا (كثيرا) بعد علمهم به بان أنكروا بعد
 تمامهم والدعاء لهم أو بالعرف بان مضت مدة لا يسكت فيها الامن رضي (لزم) النكاح
 المعقوده وقال ابن وهب الطول يوم أو بعضه وضعف ولكن لا يمكن منهم الا بعد قد جديده
 ولزمه نصف الصداق ولو رجع عن انكاره في التهذيب من زوج ابنة البالغ المالك لامره
 وهو حاضر صامت فلما فرغ من النكاح قال الابن ما امرته ولم أرض صدق بيمينه وان كان
 الابن غائبا فأنكر حين بلغه سقط النكاح والصداق عنه وعن الاب وابنه والاجنبي في ذلك
 سواء اه اللخمى لا يخلو انكار الابن من احد ثلاثة أوجه اما ان يكون عند ما فهم ان بعقد
 عليه او بعد علمه وسكوته بعد تمام العقد او بعد تمامه وتنهته من حضوره وانصرافه على ذلك
 فان كان انكاره عند ما فهم ان العقد عليه كان القول قوله من غير يمين عليه لان لاب
 لم يدع انه فعل ذلك بوكالة من الابن ولا أنى من الابن ما يدل على الرضا وان كان بعد علمه انه نكاح

٦ من في (قوله ولكن لا يمكن) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة الخ استدراك على لزم لرفع
 ايهامه بتكينه منها بلا عقد (قوله ولو رجع عن انكاره) مباغته في توقف التسكين على عقد وغرم نصف المهر (قوله وهو) اي
 الابن الخ حال (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا اي الابن (قوله غائبا) اي حين العقد له (قوله فانكروا) اي الابن الاذن والرضا
 (قوله وتنهته) اي الابن من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله برفع فاعله

(قوله لا فرق بينهما - اوين الذكر في هذا) اي لزوم النكاح وان اختلفا في لزوم العدة ونصف المهر اذ لا يلزم ان الاتي (قوله او ذو قدر) عطف على الاب (قوله

٤٢

يعقد عليه وسكت ثم أنكره بعد الفراغ منه حلف كما قال في الكتاب انه لم يكن سكونه على الرضا به وان أنكر بعد تمام العقد وانصرف عليه والدعاء حسب عادات الناس فلا يقبل قوله وغيره نصف الصداق لان انظاره منه الرضا ولا يمكن منها الاقراره انه غير راض وانه لاعصمة له عليها ١١ نقله أبو الحسن ثم قال والاتى في عقد النكاح عليها وهي حاضرة على هذه الثلاثة المتقدمة لا فرق بينهما وبين الذي كرف في هذا وانما التي لا يلزمها النكاح الا بالانطق اذا عقد عليها وهي غائبة ثم استؤذنت وحكي عبد الحق في النكحت الاوجه الثلاثة المتقدمة ١٢ في التوضيح وينبغي على هذا ان الغائب ان أنكر بمجرد حضوره تسقط عنه المهر وان علم وطال فلا يقبل منه الا انكاره والله أعلم لانه بعد حضوره كالحاضر ١٣ قلت قياس الحاضر على الغائب لا يجري في الاتي لانهم ان كانت غائبة عن العقد فلا بد من نطقها كما تقدم عن أبي الحسن (و) ان زوجه الاب ايها المبالغ الرشيد او السقيم او الصغير وضمن صداقه او ذو قدر وغيره كذلك اواب بتمه وضمن لها الصداق فطلعت الزوجة قبل الدخول (رجع لاب) ضمن صداق ابنته (و) رجس (ذى) اي صاحب (قدر) يفتح فسكون اي شرف فاولى غيره (زوج) بفتحات مثقلا وذو القدر ذكرا (غيره) وضمن المهر عنه (و) رجس لاب (ضامن لابنته) صداقها عن زوجها لو فاعل رجس (النصف) من الصداق الذي سقط عن الزوج (بالطلاق) قبل البناء من الابن بعد بلوغه وعن زوجها غيره ومن زوج بنت الضامن لانهم انما التزموه على انه صداق وقد تشرط بالطلاق قبل البناء هذا على انها تلت بالعقد النصف واما على انها تلت الجميع فالقياس رجوع النصف للزوج قاله ابن رشد وتبعه ابن عبد السلام ابن عرفة فلو طلق قبله ففي كون النصف للامام والزوج قول ابن القاسم فيها مع سماعة مضمون وتخريج ابن رشد على وجوب كله للزوجة بالعقد (و) رجس (الجميع) اي المهر كله للاب او ذى القدر والضامن اذا فسخ النكاح قبل الدخول (ب) سبب (الفساد) لعدم استحقاق الزوجة شيئا منه حينئذ ومثل الفساد مخالفتها به قبله وفسخ سيد او لى نكاحه بعد او محجور فحمل صداقه شخص بلا اذنه فان فسخ بعد البناء فهو لها وان خالعه به بعده فهو للزوج وحمل رجوع النصف او الكل للمحمل ان تحمله على انه صداق او بلا قصد فان تحمله منه فاقبه فلا يرجع اليه شيء (ولا يرجع احد منهم) اي الاب وذو القدر والضامن لا يفتنه على الزوج المطلق قبل البناء بالنصف الذي أخذته الزوجة أو الذي دخل بالجميع الذي أخذته بالدخول في كل حال (الا ان يصرح) المحمل قبل العقد او حاله أو بعده (بالجملة) اي الضمان للزوج في المهر بان يقول على جملة المهر عن فلان (او يكون) اي ضمان من ذكر الصداق (بعد العقد) للنكاح على ان الصداق على الزوج فيرجع الملتزم على الزوج بالجميع ان دخل وبالنصف ان طلق قبله فان كان حال العقد وقبلة فلا يرجع عليه بشيء لا بشرط أو عرف او قرينة بالرجوع ويعمل به ايضا في عدمه وصور المسئلة خمس عشرة صورة نصريح بلنظ حمل او جملة او ضمان او دفع ودفع بلا لفظ وكلها ما قبل العقد او حاله أو بعده فان صرح بالجل فلا يرجع مطلقا وان صرح بالجملة فله الرجوع مطلقا وان صرح بالضمان أو

اواب) عطف على الاب (قوله فطلعت) بضم الطاء وكسر اللام (قوله عن) اي الزوج الذي (قوله زوجها) اي الاب (قوله لانهم) اي الاب في الطرفين وهذا القدر في الوسطى على رجوع النصف لهم (قوله هذا) اي رجوع النصف لهم (قوله على انها) اي الزوجة (قوله سماعة مضمون) من اضافة المصدر فاعوله وتكمل عمل برفع فاعله (قوله وتخريج) عطف على قول (قوله به) اي جميع الصداق (قوله قبله) اي البناء (قوله وفسخ) عطف على الفساد (قوله بلا اذنه) اي السيد والولى (قوله فان فسخ) اي الفساد (قوله فهو) اي الصداق كله (قوله اي الزوجة) (قوله بعده) اي البناء (قوله فهو) اي الصداق (قوله على الزوج) صلة يرجع (قوله والذى دخل) عطف على المطلق (قوله فان كان) اي ضمان الصداق (قوله حال العقد او قبله) مفهوم بعد العقد (قوله اي القرينة) (قوله عدمه) اي الرجوع (قوله ودفع بلا لفظ) عطف على نصريح (قوله مطلقا) اي سواء كان قبل العقد او حاله أو بعده في الموضعين

الدفع

(قوله انك) امر من النفي (قوله حل) اي التصريح به (قوله مطلقا) اي حال العقد او قبله او بعده (قوله جملة) اي التصريح بها (قوله ذا) اي الحل فيرجع مطلقا (قوله لفظ ضمان) اضافته للبيان اي التصريح به (قوله وبعده) اي العقد (قوله جملة) اي مقضية للرجوع (قوله على السكوت) بمنزلة اي عن شرط الرجوع او عدمه (قوله حكمه) اي الدفع على السكوت (قوله كالتصريح بالضمان) اي في عدم الرجوع (قوله غيره) اي الزوج فاعل التزم ٤٣ (قوله سواء كان) اي الملتزم (قوله به) اي الصداق (قوله من دخول الزوج عليها) اي ان كان لم يدخل عليها (قوله بعده) اي الدخول ان كان دخل بها (قوله وان لم تقبضه) مبالغة في مقدرة اي فان قررناها فليس لها الامتناع (قوله ان فرض) اي الزوج (قوله واي) اي الزوج (قوله يأخذها) اي الزوجة (قوله اليه) اي الزوج (قوله بوقت الحياكم المهر) اي على يد عدل (قوله بذات) اي نفسها ودعت له الدخول بها بشرط تسليمها (قوله لها) اي الزوجة (قوله حبس) اي منع (قوله نفسها) اي من دخول الزوج بها (قوله للفرض) اي تقدير المهر (قوله اختلاف) اي بين الزوجين (قوله دفعه) اي الصداق للزوجة (قوله يتبها) اي الزوج (قوله له) اي البناء (قوله ونص) عطف على ظاهر (قوله وظاهره) اي كلام ابن شاس

الدفع او دفع باللفظ فان كان بعد العقد فلا رجوع وان كان قبله او حاله فله الرجوع ونظم أبو علي أقسام المسئلة فقال

ان رجوعا عند حل مطلقا * جملة بعكس ذا حقا
لفظ ضمان عند عقد لا رجوع * وبعده جملة بلا نزاع
وكل ما التزم بعد عقد * فشرطه الحوز فانهم قصدي

طفي قول تت ومن تبعه الدفع على السكوت حكمه كالتصريح بالضمان يحتاج الى نقل ولم أره غيرهم وأقره البناني (ولها) اي الزوجة التي التزم صداقها عن زوجها غيره سواء كان يرجع به عليه أم لا (الامتناع) من دخول الزوج عليها والوطء بعده (ان تعذر أخذه) اي الصداق من التزمه (حتى يقرر) بضم المثناة تحت وفتح القاف والراء الاولى وفي نسخة بالدال المهملة اي يعين لها قدر الصداق في نكاح التقيوض وان لم تقبضه وقيل حتى تقبضه ابن عرفة ابن القصار ان فرض صداق المثل واي دفعه حتى يأخذها اليه وأبت أن تسلم نفسها اليه حتى تقبضه فالذي يقوى في نقبي ان يوقف الحساب المهر حتى تسلم نفسها اليه الا ان يجري عرف بتسليمها لها اذا بذات ابن شاس لها حبس نفسها للفرض لا تسليم المفروض قالت انظر هل الخلاف في تعجيل دفعه قبل البناء او قبل ان يتيمأه والاقل ظاهر كلام ابن محرز ونص كلام ابن بشير والثاني ظاهر كلام ابن شاس وظاهره ان الخلاف في النكاح في كل المهر اللغوي لها منع نفسها قبل قبضه الا ان تكون العادة انه مقدم ومؤخر فلا تمنع اذا فرض الزوج وقدم النقد المعتاد فان رضيت بتكليفه قبل ان يفرض شيئا جاز ان دفع ربع دينار ولم ار لفظ التقرير او التقدير في كلام أحد لا ابن الحاجب ولا غيره حتى صاحب الشامل الذي يتبع لفظ المصنف غالبا ونصه وان تعذر أخذه من الحامل ولم يدخل بها فلها الامتناع حتى تقبضه فان قلت قوله حتى يقرر بناي قوله ان تعذر أخذه لان الأخذ لا يتعاق به قبل تعيينه فقوله أخذه يدل على انه معين وقوله حتى يقرر يقتضي انه غير معين قالت لا ينافية لان تعذر الأخذ يتعلق بالمعين وغيره ألا ترى ان غير المعين يصح ان يقال فيه تعذر أخذه بخلاف الأخذ فلا يتعلق الا بالمعين فان مات الحامل اتبع تركته فان كان عديما ومكنت من نفسها ثم مات فلا شيء على الزوج وليس لها منع نفسها منه اذ لم يبق من تأخذ هي منه اللغوي لو كان صداقها مائة تصفها نقد ونصفها مؤخر ومات الحامل عن مال أخذت المائة منه حلها بما جوته وان لم يخاف شيئا فلا زوج ان أتى بالمجهول ان يبي بها وان خلف خسين أخذتم وللزوج البناء بها ان دفع خمسة وعشرين لان الخمسين التي أخذتم انصفها للخمسين المجهولة ونصفها للخمسين المؤخرة

النقد) اي الحال (قوله من الحامل) اي الملتزم (قوله ولم يدخل) اي الزوج بها حال (قوله لان الأخذ الخ) فيه ان الدعوى انتنافي بين التقرير وتعذر الأخذ (قوله فقوله أخذه بدل الخ) فيه ما في التعديل المفروض عليه (قوله الحامل) اي الملتزم (قوله فان كان) اي الحامل (قوله ثم مات) اي الحامل (قوله نقد) اي حال (قوله مؤخر) اي مؤجل بأجل معلوم كسنة (قوله أخذت) اي الزوجة (قوله من مال الحامل) اي مال الحامل (قوله وان لم يخاف) اي الحامل (قوله وان خلف) اي الحامل (قوله أخذتم) اي من مال الحامل

(قوله ثم قال) اي النخعي (قوله لو فلس) بضم فكسر مثقلا (قوله وقيله) اي البناء عطفت على بعد البناء (قوله فيها) اي المدونة (قوله في موته) اي الحامل عديا (قوله في عدمه) اي تقايسه (قوله لها) اي الزوجة (قوله منه) اي الزوج من الدخول بها (قوله يقبض) بضم فتح فكسر مثقلا اي الزوج (قوله وله) اي الزوج (قوله البناء) اي بزوجته التي تحمل غيره عنه بصداقها (قوله مؤجلة) اي الصداق (قوله ولو حل) اي مؤجلة (قوله تسليها) اي نفسها (قوله له) اي زوجها (قوله وثمنها) اي القرض (قوله على) بشد الياء (قوله ففلس) بضم فكسر مثقلا اي القائل (قوله قبضه) اي الثمن (قوله ولا شيء عليه) اي الزوج من الصداق (قوله عليه) اي قيد ٤٤ الحال اصالة (قوله عنه) اي النخعي (قوله ان منعت) اي الزوجة (قوله دفعه) اي

الزوج الصداق (قوله واتبعها) اي الزوج (قوله به) اي الصداق (قوله فلا يلزمه) اي الزوج تفريق على وله الترتيب (قوله دفعه) اي الصداق (قوله ولو كان) اي الزوج (قوله لانه) اي الزوج (قوله وهذا) اي عدم لزوم الزوج الدفع (قوله به) اي الصداق (قوله فان كان) اي الحامل (قوله به) اي الصداق (قوله عليه) اي الزوج (قوله مطلقا) اي سواء كان بعد العقد او قبله (قوله فان طلق) اي الزوج (قوله وان دخل) اي الزوج بزوجته (قوله الحمل) تفسير لفاعل بطل المستتر فيه (قوله اي التزام عطية المهر) تفسير للحمل (قوله كان) اي الوارث (قوله ابنه) اي الحامل (قوله مطلقا) اي قبل العقد او بعده (قوله عنه) اي الوارث (قوله فيه) اي مرضه (قوله هو) اي الضمان (قوله مثله) اي التبرع (قوله ههما) اي الضمان او والتبرع (قوله فكفاته) اي الوارث (قوله له) اي الوارث (قوله غير الوارث له) اي الحامل نعت زوج (قوله يجيزه) اي الزائد على الثلث (قوله دفعه) اي الزائد على الثلث (قوله من ماله) اي الزوج (قوله وترك) عطفت على دفع (قوله عليه) اي الزوج (قوله كونها) اي الكفاة الخ علة لطلبها (قوله ومعناها) اي الكفاة (قوله الدين) اي التعبد (قوله أصل الاسلام) اضافته للبيان (قوله لقوله) اي المصنف (قوله وليس لها الخ) حال (قوله علم) بضم العين (قوله من قوله) اي المصنف (قوله بالاولى) بفتح الهمزة صلة علم

ثم قال وان كان جميع الصداق مؤجلا فلا لزوم البناء بها وليس لها منع نفسها الدخول بها على تسليم نفسها واتباع ذمة أخرى نقلة في التوضيح ابن عرفة لو فلس الحامل أو مات عديا بعد البناء فلا شيء على الزوج وقيله فيما في موته وفي سماع مصنفون وابن القاسم في عدمه لها منعه حتى يقبض مجمله أو يطلق (و) حتى (تأخذ الحال) اصالة دون ما حل بعد الاجل قاله النخعي ونقوله ابن عرفة ونصه النخعي وله البناء دون دفع مؤجلا ولو حل لدخولها على تسليمها له واتباع غيره كقاتل بيع فورك لفلان وثمنها على السنة ففلس قبل قبضه ولا شيء عليه اه ويدل عليه أيضا ما تقدم عنه قريبا (وله) أي الزوج ان منعت نفسها للاجل دفعه الصداق لها واتبعها الحامل به (الترك) للنكاح بان يطلعا ولا شيء عليه فلا يلزمه دفعه ولو كان مليا لانه لم يدخل على غرم شيء وهذا اذا كان الحامل لا يرجع به على الزوج فان كان يرجع به عليه انصهر بجمه بالحالة مطلقا او الضمان او الدفع بعد العقد فان طلق غرم لها انصف الصداق وان دخل غرم لها جميعه (وبطل) الحمل أي التزام عطية المهر وصح النكاح (ان ضمن) الحامل بلقظ الحمل (في مرضه) اي الحامل الذي مات منه (عن) زوج (وارث) للعامل ابنه كان او غيره لانها وصية او عطية لو ارث في المرض واما ان صرح بالحالة مطلقا في المرض عن وارث او بالضماع عنه فيه بعد العقد فلا يبطل لا يقال الضمان تبرع بدليل قوله في الحجر وعلى الزوجة لزوجها في تبرع زاد على ثمنها وان بكفالة وقوله في الضمان وصح من أهل التبرع لانا نقول انما هو مثله في خروجه من الثلث والاذنهما متخافتان اذا تعلقا بوارث في المرض فكفالاته صحيحة والتبرع له باطل (لا) يبطل حمل الصداق في مرض الموت عن (زوج ابنته) اي الحامل غير الوارث له اجنبيا كان أو قريبا الا فيما زاد على الثلث فيبطل اتفاقا الا ان يجيزه الوارث الرشيد فان لم يجز خيرا الزوج بين دفعه من ماله وترك النكاح ولا شيء عليه (والكفاة) المطلوبة في النكاح لكونها منشأ لدوام المودة بين الزوجين ومعناها الغسة المماثلة والمقاربة وخبر الكفاة (الدين) اي المماثلة او المقاربة في الدين بشرائع الاسلام لاني مجرد أصل الاسلام لقوله ولها ولولي تركها وليس لها لولي (والحال) بالحال الممهلة اي المماثلة كما علم من قوله في موانع الولي ككفر لمسلمة بالاولى (والحال) بالحال الممهلة اي المماثلة

(قوله لا الحسب) بفتح الحاء والسين المهملين أي ما يحسب من مفاخر الآباء والامهات (قوله والنسب) أي الشرف (قوله بدليل قوله) أي المصنف وإضافة دليل للبيان (قوله والمولى) بفتح الميم والواو أي العتيق (قوله حررت) بضم فاء كسر مثقلا (قوله ينسبك) بضم الياء أي يتخبرك (قوله مفرد) بفتح الميم (قوله اليسار) أي الغنى (قوله اختص) بضم التاء وكسر اللام (قوله الكل) أي كل شرط منها (قوله والا) أي وإن لم يساوها في جميع الستة (قوله هنا) أي في هذا المختصر (قوله انها) أي الكفاءة (قوله والحال) عطف على الدين (قوله آمن) بضم الهمزة وكسر الميم (قوله والا) أي وإن لم يؤمن عليها منه (قوله رده) أي فسخ النكاح (قوله وإن رضيت) أي الزوجة بالفاسق الذي لا يؤمن عليها منه مباغاة في فسخه (قوله من تفسيقه) بيان لامشهور (قوله كفاسق الجارحة) أي في صحة نكاحه أن آمن عليها منه خبر عن ٤٥ فاسق الاعتقاد (قوله عليها)

أي الزوجة (قوله إن
يغير) أي فاسد الاعتقاد
(قوله رده) أي نكاحه
(قوله وإن رضيت) أي
الزوجة (قوله به) أي
فاسق الاعتقاد مباغاة
في رده (قوله عليه) أي
رده الحاكم (قوله انه)
أي فاسد الاعتقاد (قوله
لانه) أي فاسق الاعتقاد
(قوله واعتقاده) تفسير
لمذهبه (قوله أم لا)
مقابل رده الحاكم أي
لا يرد نكاحه الحاكم أن
رضيت (قوله وهو) أي
عدم رده (قوله وأما على
تكفيره) أي فاسد
الاعتقاد مقابل على
تفسيقه (قوله فيفسخ)
أي نكاحه (قوله مطلقا)
أي خيف عليها من تغيره
اعتقادها إلى اعتقاده

أو المقاربة في السلامة من العيوب الموجبة لغير لا الحسب والنسب بدليل قوله الآتي والمولى وغير الشريف والأقل جأها كف البناء الصفات التي تعتبر المكافاة فيها ستة ظمها القصار فقال

شرط الكفاءة ستة فدررت * ينسبك عنها بيت شهير مفرد
نسب ودين صنعة حربية * فقد العيوب وفي اليسار تردد

ابن الحاجب وقد اختلف في الكل إلا الإسلام ضيق فإن ساواها الرجل في جميع الستة فلا خلاف في كفاءته والأفان لا خلاف فيما عدا الدين فانظره واقتصر المصنف هنا على الدين والحال أقول عبد الوهاب المذهب أنها في الدين والحال ضيق والنسب يعبر عنه بالحسب فليس المولى كقول الجرة أصالة (وأما) أي المرأة الخطوبة (ولولي) معا (تركها) أي الكفاءة في الدين والرضا فاسق وفي الحال والرضا يعيب عوجب الخبر ويصح النكاح على المشهور أن آمن عليها من الفاسق والأردة الإمام وإن رضيت قاله أبو الحسن لحق الله تعالى لو جوب حفظ النفس وفاسق الاعتقاد على المشهور ومن تفسيقه كفاسق الجارحة وإن خيف عليها أن يغير اعتقادها إلى معتقده فهل يرد الحاكم وان رضيت به ويدل عليه قول المسائل المأخوذة أنه على تفسيقه أشد من فاسق الجارحة لأنه يجبرها المذهب واعتقاده أم لا وهو ظاهر كلامهم وأما على تكفيره فيفسخ مطلقا فأداه عب الدنيا في قولها لخط وغيره واستظهر ابن رحال منع تزويجها من الفاسق ابتداء وإن كان مأمونا وأنه ليس لها ولا لولي الرضا به وهو ظاهر لا مناع مخالطة الفاسق ووجوب هجره شرعا كيف بخالطة النكاح وتحصل من كلامه بعد العقد ثلاثة أقوال أحدها لزوم فسخه لنفسه وهو ظاهر التخي وأبن بشير وابن فرحون ثانيها صحته وشهره ألفا كهائي ثالثها لا يصح أن كان لا يؤمن عليها منه رده الإمام وإن رضيت به وظاهر الخط تر جميع الأول وعليه فبمعين إعادة ضمير تركها للكفاءة في الحال فقط ويؤيده قول ابن بشير لا خلاف منصوص أن تزويج الأب الفاسق لا يصح وكذا غيره من الأولياء أه وسأله

أم لا (قوله حال) بفتح الراء وشدة الحاء المهملة (قوله الفاسق) ظاهره سواء كان فاسقا بجارحة واعتقاد (قوله ابتداء) صله منع (قوله وإن كان مأمونا) مباغاة في المنع (قوله وإنه) أي الشأن الخ عطف على منع (قوله به) أي الفاسق (قوله وهو) أي منع تزويجه ابتداء والرضا به (قوله تحصل) بفتحات مثقلا (قوله كلامه) أي ابن رحال (قوله العقد) أي من الفاسق (قوله فسخه) أي نكاح الفاسق (قوله وهو) أي لزوم فسخه (قوله صحته) أي نكاح الفاسق (قوله وشهره) أي الثاني (قوله الأول) أي فسخه مطلقا (قوله وعليه) أي الأول (قوله تزويج الأب الفاسق) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنسب مفعوله (قوله وكذا) أي الأب في عدم صحة تزويجه فاسقا (قوله غيره) أي الأب (قوله من الأولياء) بيان لغيره (قوله وسأله) أي قول ابن بشير بفتحات مثقلا

(قوله وفي كونها) أي الكفاءة (قوله للولي والزوجة) أي معا (قوله فيصح إسقاطها) أي الكفاءة (قوله يرفع على كل من التولين (قوله وفي كونها) أي الكفاءة (قوله في الحال) أي فقط (قوله والمال) أي فقط (قوله فيهما) أي الحال والمال معا (قوله وفي الدين) أي مع الحال والمال (قوله وزوجه) بفحركات مثقلا أي الولي غير كنفها (قوله ثم أراد) أي مطلقا غير كنفها (قوله أولا) بشت ٤٦ الواو (قوله حقه) أي الولي (قوله برضاة) أي الولي (قوله به) أي غير كنفها (قوله أولا)

بشت الواو (قوله فان امتنع) أي الولي (قوله منه) أي المطلق (قوله عت) بضم العين وشت الدال أي الولي (قوله عاضلا) أي مضاررا المرأة (قوله له) أي الولي (قوله الحادث) أي مقتض لا امتناع والجملة خبر مفهوم (قوله بطلاق) بضم ففتح فكسر مثقلا أي بدل فطلق فهو صلة نضي (قوله ابنتها) أي الام والاب (قوله فيها) أي المدونة (قوله بحجري) أي حضاتي (قوله قال) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فصدر) بفحركات مثقلا أي افتتح الجواب (قوله فأورد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله انه) أي الجواب (قوله تنافض) أي ذو تنافض أو متناقض أو متناقض مباينة لأن جوابه بنعم عن فتري لي تكلم معه أرى لك تكلمًا فينا قضه لا أرى لك تكلمًا بالنفي (قوله لانه) أي الفقر (قوله عنه) أي كونها مطلقة (قوله اعتباره)

ابن شاس وغيره وما رأيت لابي الحسن الا ما ذكره ابن بشر فانظره مع نقل ز عنه ابن عرفة وفي كونها احق للولي والزوجة أو للزوجة الثيب دون ولها فيصح إسقاطها ثانياً لاحق لله تعالى وهو قول ابن القاسم وبه القضاء وفي كونها في الحال أو المال أو فيهما وفي الدين أو في الدين فقط خامسها في النسب لا المال ثم عزها القائلين فانظره (وايس لولي رضي) بتزويج وليته غير كنف وزوجه اياها (فطلق) ما طلاقاً ثانياً أو رجوعاً وانقضت عتة ثم أراد ان يتزوجها ورضيت به فليس لوليها الذي زوجها له أولاً (امتناع) من تزويجها له ثانياً (بلا عيب) (حادث) في الزوج بعد التزوج الا قول مقتض لا امتناع لسقوط حقه في الكفاءة برضاة به أولاً فان امتنع منه عتة عاضلا ومفهوم بلا حادث له الامتناع لحادث وهو كذلك وفي بعض النسخ بطلاق واللام للزوجة (التكلم في) رد تزويج الاب ابنتها (الموسرة) أي الغنية (المزويج في) تزويجها (لما لها وجهها ونسبها وحسبها) (من) رجل (فقير) فيها أتت امرأة مطلقة الى مالك رضي الله تعالى عنه فقالت ان لي ابنة في حجرى موسرة مرغوبة فاذا أراد أبوها ان يزوجهامن ابن أخ له فقير وفي الامهات معدم لامل له فتري في ذلك تكلم قال نعم اني لارى لك تكلمًا (ورويت) بضم فكسر أي المدونة أيضا (بالنفي) أي نعم لا أرى لك تكلمًا فصدر الامام بنعم على الروايتين فأورد على رواية النفي انه تناقض فاجيب بأن معني نعم ايجابك عن سؤال فلا يشاقبه النفي عقبه وفي سؤال الام أمور منها كون التزويج من ابن أخ للاب فقير فاقصر المصنف على الفقر لانه سبب تكلمها ولان غير ابن الاخ بالاولى ومنها كونها مطلقة وسكت المصنف عنه يحتمل لعدم اعتباره مفهومه (ابن القاسم) لا أرى لها تكلمًا وأراه ماضيا (الاضررين) بشت المثناة أي ظاهرها التكلم (وهل) قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام بحمل رواية الاثبات على ثبوت الضرر ورواية النفي على عدمه فله ابن محرز عن بعض المتأخرين ووفق أبو عمران بينهما بحمل قول ابن القاسم على ما بعد الوقوع وقول الامام على الابتداء لكن هذا انما يأتي على رواية الاثبات بخلاف بحمل كلام الامام على ظاهره وهو اطلاق الكلام على رواية الاثبات واطلاق عدمه على رواية النفي أي سواء كان فيه ضرر أم لا وقد فصل ابن القاسم بين الضرر وعدمه فيه (تأويلان) التوفيق لابي عمران وابن محرز عن بعض المتأخرين والخلاف لابن حبيب (و) الرجل (المولى) بفتح الميم واللام أي المعتق بالفتح (و) الرجل (غير الشريف) نسبا (و) الرجل (الاقل جاهها كس) للحره اصالة والشريفة نسبا وذات الجاه الزائد (وفي) كفاة (العبد) للحره وعدمها (تأويلان) في قولها قيل لابن القاسم ان رضيت بعبد وهى ثيب من العرب وابي أبوها ووايتها تزويجها منه فقال

أي المصنف (قوله مفهومه) أي كونها مطلقة (قوله بحمل الخ) صلة وفاق (قوله بينهما) أي كلاهما الامام وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (قوله بحمل الخ) صلة وفق (قوله وخلاف) عطف على وفاق (قوله وهو) أي ظاهره (قوله عدمه) أي الكلام (قوله فصل) بفحركات مثقلا (قوله فيه) أي الجواب (قوله وعدمها) أي الكفاءة (قوله قولها) أي المدونة (قوله وهى ثيب) حال (قوله من العرب) حال (قوله منه) أي العبد (قوله فقال) أي ابن القاسم

(قوله فيه) اي العبد (قوله من نسكاح الموالى) اي العتيق الخيانت لما (قوله وأعظم) اي ماله رضي الله تعالى عنه (قوله خير) بفصاحته مثلاً (قوله بريرة) بفتح فكسر (قوله حين عمت) صلة خير (قوله انه) اي تخيير بريرة (قوله انقصه) اي زوجها برقيقته (قوله عنها) اي بريرة (قوله وبانه) اي الشان عطف على بانه (قوله وهي) ٤٧ اي الحرة الخ حال (قوله لانه) اي الحرة

اي الحرة برقيقة خاطبها (قوله وان كانت) اي الحرة دنية مبالغة في استحقاقها رده (قوله ولذا) اي ترجيح اللغوي صلة قال (قوله ليس بكف) اي الحرة (قوله عاين) بفتح العين واللام (قوله فهي) اي البنت (قوله عليه) اي الزاني (قوله هذا) اي قول ابن الماجشون لا تحرم (قوله صراح) بضم الصاد المحملة واهمال الحاء اي خالص (قوله ليس) اي قول سحنون هذا خطأ (قوله أمه) اي ابن الزنا (قوله عليه) اي الزاني (قوله لانها) اي بنت الزنا (قوله بنتا) اي للزاني (قوله منتف عندنا) اي فاتفق ملزومها اي كونها بنته بخلاف أم ابن الزنا فيهم وقرنه وله الخلوة بها وولاية عقد دنكاحها عقد ما على أيها (قوله) وكالخلق من مائه اي الزاني في تحريمها عليه (قوله جعله) اي الذكر المخلوق من مائه (قوله حال وطئه) نعمت لبن او حال منه (قوله لانها) اي الراضعة (قوله بنته) اي الزاني (قوله لان

لم أع مع من ماله رضي الله تعالى عنه فيه شيئاً: لا ما أخبرتك من نسكاح الموالى في العرب وأعظم أعظما ما شهد الله الفرق بين عريسة ومولى وقال المغيرة وسحنون ليس العبد كفاً للعرة ويفسخ النكاح فقال اللغوي قول المغيرة وسحنون ليس العبد كفاً للعرة خلاف قول ابن القاسم وقال ابن سعدون وغيره هو وفاق وفي ضيق عبد الوهاب وغيره قول المغيرة هو الصحيح ورجحه اللغوي ايضا بأنه صلى الله عليه وسلم خير بريرة في زوجها حين عمت ولم يختلف المذهب انه لانه عنها ولا انه ليس بكف لها ولا خيارها اذا كثر حراً وبأنه لا خلاف في العبد يتزوج الحرة وهي لا تعلم فان ذلك عيب يوجب الرد وان كانت دنية ولذا قال ابن رجال المذهب من التأويلين ان العبد ليس بكف وانما اعتبر المصنف المقابل وذكره لكونه قول ابن القاسم والا فهو مرجوح غاية (وحرّم) على الذكر (اصوله) الاناث وان عاين لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم (وفصوله) الاناث وان سفلن لقوله تعالى وينهاكم ان كانت خلقت من مائه المستند الى ان نكاح او شبهته بل (ولو خلقت) الفصول بضم فكسر (من مائه) المجرد عن عقد وشبهته فن زني بأمرأة فحمت من مائه بنت فهي محرمة عليه وعلى اصوله وفروعه وأشار بولول قول ابن الماجشون لا تحرم سحنون هذا خطأ صراح خليل ليس بظاهر اذ لا يلزم من حرمة أمه عليه ان تحرم عليه بنته لانها لو كانت بنتا لورثته وورثها وجاز له الخلوة بها واجبارها على النكاح وذلك كانه منتف عندنا ونحوه قول ابن عرفة وفي نسخة نظران انصف وكالخلق من مائه بنت ذكر خلق من مائه عند من جعله كانه ومثلها ايضا من رضى عن ابن امرأته زني بها حال وطئه لانها بنته رضاها هذا الذي رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وهو الاصح وبه قال سحنون وغيره وهو ظاهر المذهب قاله ابن عبد السلام وقوله في ضيق ونفس ابن يونس وكما لا تحل ابنته من الزنا فلا تحل له من أرضعته المأزني بها لان لبنها له وتحرم بنت الزاني على ذكر خلق من مائه زناه لانها اخته وتحرم البنت المخلوقة من مائه زنا الابن على أبيه عند ابن القاسم وظاهر القرطبي ترجيحه وتجاوز المخلوقة من مائه زنا الاخ ذكره البجيرى على الارشاد ومقتضى كلام بعضهم ترجيحه واشهر قوله خلقت من مائه ان من زني بحامل فولدت بنتا فتجاوز له البنت التي ولدتم ابعده زناه ولكن صرح في القيس بحرمها كبنته لسقيم ابائهم (و) حرّم (زوجتها) اي الاصول الذكور على الفروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الاصول الذكور وكذا يحرم زوج الاصول الاناث على الفروع الاناث وزوج الفروع الاناث على الاصول الاناث فلو حذف التأنيلا فادانه يحرم على المرأة زوج اصلها وزوج نزعها اذ الزوج يطلق على الذكر والانثى والزوجة خاصة بالانثى قاله عب البنا في فيه نظرا لوجود حذفها وشمل الصورتين لكان قوله الاتي واصول زوجته ويتلوه الخ تكرر امع هذا وأهم كلامه هنا ان فصول زوجته تحرم بمجرد العقد عليها وليس

لبنها اي المأزني بها (قوله) اي الزاني (قوله وتجاوز المخلوقة من مائه زنا الاخ) انظره اذ القياس على ما سبق في عدم تحريمها فانها بنت أخيه (قوله البجيرى) بضم الموحدة (قوله فتجاوز) اي البنت (قوله) اي الزاني لانها لم تتح من مائه (قوله وأبهم كلامه) عطف على كان (قوله عاين) اي الزوجة

(قوله من غيره) أى آية (قوله قبله) أى آية (قوله له) أى الابن (قوله وبعده) أى آية (قوله ومحلها) أى الاقوال (قوله والا) أى وان لم ينقطع ابن آية (قوله فهى) أى بنت زوجة آية (قوله عليه) أى الابن (قوله الذى هو أبوه وأمه) نسب أول اصوله (قوله مطلقا) أى (قوله كذلك) أى مطلقا (قوله لتقدمه) ٤٨

أى الاصل الأول علة
لغير الاصل الأول (قوله
وان فصوله) أى الاصل
الأول عطف على لتقدمه
(قوله كذلك) أى عمة
أو خالة (قوله الفخار) بفتح
الفاء وشذ الخاء المجهمة (قوله
والا) أى وان لم يتركب
من الجانبين بان عدم
التركيب منهما ومن
أحدهما (قوله وان لم يكن)
بضم الكاف وشذ النون
أى الربيبات (قوله فى حجره)
أى تربية زوج الام بمبالغة
فى حجره (قوله فلا تحرم
فصول الزوجة بمجرد العقد)
تقرىع على وتلذذ الخ
(قوله بخلاف اصولها)
أى الزوجة فحرم بمجرد
العقد (قوله فى الثانى) أى
وجدان اللدة بلا قصد
(قوله به) أى النظر (قوله
شروطه) أى التحريم (قوله
كونه) أى التلذذ (قوله
يحرم) بضم ففتح فكسر
(قوله فيحرم) بضم ففتح
(قوله لا يحرم) بضم ففتح
(قوله هذا) أى عقد
النكاح (قوله عقده) أى
النكاح (قوله لذا) أى كون
عقد الملك غير الوطء صلة

كذلك فافعله المصنف هو عين الصواب * (تنبيه) * ابن عرفة ابن رشد بنت زوجة آية من
غيره قبله حل له اجاعا وبعده فى حلها وحرمها نالها تكملة ١٥ ومحلها بعد انقطاع ابن آية والا
فهى حرام عليه اجماعا لانها اخته رضاعا (و) حرم على الشخص (فصول اول اصوله) الذى
هو أبوه وامه وفصولها الاخوة والاخوات مطلقا وأولادهم وان نزلوا كذلك (وأول فصل من
كل اصل) غير الاصل الأول لتقدمه فى كلامه وان فصوله حرام وان سفلوا فالاصل الذى يلى
الاصل الأول الجدة الاقرب والجدة القرى وابن الاقل عم أو خال وبنته عمة أو خالة وابن الجدة
المذكورة وبنتها كذلك وأما فصل فصلها كبنت العمة وبنت الخالة فلال ابن الفخار ان
تركب لفظ التسمية العرفية من الجانبين حلت والاحرم أبو عبد الله القورى تأملته
فوجدته كما قال لان أقسام هذا الضابط أربعة التركيب من الطرفين كابن عم وبنت عم
وعدهم منهم كما وبنت والتركيب من قبل أحدهم ما فقط كبنت اخ وعمها وابن اخت
وخالته ١٥ (و) حرم بالعدة وان لم يدخل (اصول زوجته) أى امهاتهن وان عليهن من لها عليهن
ولادة مباشرة أو بواسطة من جهة أيها الامهات من نسب اورضاع قوله تعالى وأمهات
نساءكم (و) حرم على الزوج (ب) سبب (تلذذه) أى الزوج بن زوجته فى حياتها ابل (وان) تلذذ
بها (بعد موتها) أى الزوجة بوطء بل (ولو ينظر فصولها) أى الزوجة أى بناتها وان سفلن وان لم
يكن فى حجره وقوله تعالى الا فى حجوركم مخرج مخرج الغالب فلا يفهم له فلا تحرم فصول
الزوجة بمجرد العقد بخلاف اصولها والسرى هذا ان حب الام بفتها أشد من حب البنات
أمهاتهن وان ميل الام الى الزوج ضعيف وميل البنات اليه شديد فلا تبغض الام بفتها بمجرد العقد
وتبغض البنات امهاتهن بمجرد ونظاها كلام المصنف الحرمة بالتلذذ ولو بلا قصد وهو ما يفيد
كلام ابن حبيب وسله فى التوضيح فأفاد قوته والحاصل انه ان قصد اللذة ووجدوها ولو ينظر
حرمت البنات وان قصدوا فقط أو وجدوها فقط فتقولان اقواهما فى الثانى التحريم ولا فرق
بين باطن الجسد وظاهره وهو الوجه والكفا ان كان التلذذ بغير النظر فان كان به فشرط
كونه بباطن الجسد ابن شاس وفى معنى الوطء مقدما منه من نحو القبلة والمباشرة اذا كانت
ناذة وكذا النظر الى باطن الجسد بشهوة على المشهور ابن بشير النظر الى الوجه اغواتفا
واغيره يحرم على المشهور وشبهه فى التحريم فقال (ك) التلذذ بامه (الملك) ولو بعد موتها ولو
بالنظر الى باطن جسدها فيحرم اصولها وفصولها ويحرمها على اصول سيدها وفصوله وعقد
الملك لا يحرم والفرق بينه وبين عقد النكاح ان هذا لا يراد الا للوطء فتقام عقده مقام الوطء
واما عقد الملك فيكون اغير الوطء كالخدمة ولذا يجوز فيه لا يحل وطؤها كالعمة والخالة
ومثل الملك شبهته وشرط انتشار الحرمة بالتلذذ الملك بلوغ المسالك ابن عرفة فى اغوطء الصغير
رايجاب قبلته ومباشرة الحرمة ان يبلغ ان يتلذذ بالجماعية رواه محمد وقول ابن حبيب
(وحرم) بفتحات مثقلا (العقد) أى للنكاح على صغير أو كبير فى التلذذ فان فسخ السيد

نكاح

يجوز (قوله يجوز) أى عقد الملك (قوله قبلته ومباشرة) أى الصغير (قوله ان بالغ) أى وصل

فى السن الى حد يتلذذ به بالجماعية مع صباه

(قوله نكاح عبده) أي الذي عقده بدون إذنه (قوله قبل البناء) أي من العبد بزوجته صلة فسخ (قوله أمها) أي الزوجة التي فسخ سيده نكاحها (قوله ثم قال) أي البراءة (قوله روى) بضم فكسر (قوله بغير إذنه) أي الابن (قوله وهو) أي الابن (قوله ذلك) أي النكاح (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لا ينبغي) أي لا يجوز ٤٩ (قوله وان زوج) أي الشخص

(قوله أجنبيًا غائبًا) أي بدون إذنه (قوله فأجاز) أي الأجنبي التزويج (قوله إذا بلغه) أي التزويج الأجنبي (قوله ذلك) أي ما بين العقد والاذن (قوله ولا يتزوجها) أي المعقود عليها بعد فسخ نكاحها (قوله آباؤه) أي الأجنبي (قوله ولا ينكح) (هو) أي الأجنبي (قوله ويشكح) أي الأجنبي (قوله ان لم يكن) أي الأجنبي (قوله أو غائب) عطف على العبد (قوله زوج) بضم فكسر مثقلا (قوله غرضي) أي الغائب بالتزويج (قوله فسخ) أي تزويج (قوله وهو) أي الغائب (قوله بائن) منه أي آية أي لا يجزله عليه (قوله ان صح) أي المتفق على صحته (قوله فيه) أي عقد البيع (قوله فيحرم) بضم ففتح (قوله والا) وان لم يدر الحدة (قوله فلا يحرم) بضم ففتح (قوله الشرط) أي ان در الحدة (قوله وادمه) أي نشر الحرمة (قوله بنما) أي المزني بها (قوله ولا يبيح) أي الزاني (قوله تزويجها)

نكاح عبده قبل البناء فلا يحل للعبد ان يتزوج أمها ثم قال وقد روى عن مالك في رجل تزوج ابنه ابنا بالغ المالك لا حره بغير إذنه وهو غائب فرد ذلك الابن قال لا ينبغي للاب ان يتزوج ثلاث المرأة وان زوج أجنبيًا غائبًا جاز اذا بلغه لم يحزن طال ذلك ولا يتزوجها آباؤه ولا ابناؤه ولا ينكح هو أمها ولا ينكح بنتها ان لم يكن بالأم ٥٠ وعبرة ابن أبي زيد في مختصره وتقع الحرمة بنكاح العبد بغیر اذن سيده ثم يفسخه السيد أو غائب زوج فرضي بعد طول المدة ففسخ قاله مالك رضي الله تعالى عنه في غير المدونة وكذا اذا قدم الغائب فلم يرض ففسخ وهو أجنبي أو ابن كبير ياتئ منه ان صح بل (وان فسد) العقد على اختلاف بين العلماء وان كان المذهب عندنا فساد كحرم وشغار ونكاح عبده ومراة فعقده ينشر المصاهرة كما ينشرها الصحيح اتفاقا (ان لم يجمع) بضم الياء وفتح الميم (عليه) أي الفساد ومثل عقد النكاح عقد البيع فيحصل فيه بين المختلف في فساد فيحرم تلذذه والجمع عليه فيحرم وطؤه ان در الحدة والافلا يحرم والمقتدات كالوطء (والا) أي وان أجمع على فساد (فوطؤه) يحرم وكذا مدة تدمانه (ان در) أي دفع الفساد (الحدة) عن الواطئ كنكاح معتدة او ذات محرم او رضاع غير عالم فان كان عالما حتى ذات المحرم والرضاع وفي حدة في نكاح المعتدة قولان ومفهوم الشرط انه ان لم يدر الحدة فلا ينشر وطؤه الحرمة لشبهة الزنا (وفي) نشر الحرمة بوطء (الزنا) وادمه فلزاني تزويج بنتها وأمها ولا يبيح وابنه تزويجها (خلاف) أي قولان مشهران وفيه قول ثالث انه ينشر الكراهة رواه ابن المواز ابن ناجي اخلف المذهب في وطء الزنا على ثلاثة أقوال فقيل لا ينشر الحرمة قاله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ وجهه رضي الله تعالى عنهم وهو في المدونة والرسالة ابن عبد السلام هو المشهور وقيل ينشرها كالصحيح قاله في سماع أبي زيد ورواه ابن حبيب قال رجع اليه مالك رضي الله تعالى عنه عما في الموطأ وأفتى به الى ان مات فقيل لمالك رضي الله تعالى عنه لو محوت ما في الموطأ قال سارت به الركان والقول الثالث انه ينشر الكراهة رواه ابن المواز وتأول النخعي وابن رشد المدونة على الكراهة وغيرهما على الحرمة عياض والا كثرون على الكراهة ابو عمر في الكافي عدم التحريم هو الاصح وعليه العمل عند فقهاء المدينة فهو المعتمد والله أعلم (وان حاول) أي أراد الزوج (تلذذ) بزوجه فالتذبا بنتها منه أو من غيره بغير وطء في ظلام مثل انظر انما زوجه (في) تأييد حرمة زوجته عليه فيجب عليه فراقها وادمه (تردد) للاشياخ فذهب ابن شعبان في جماعة الى انه يفارقها لنشر الحرمة وظاهر اطلاقهم وجوب تزوات بابتان ففارق زوجته وذهب القابسي وابو الطيب عبد المنعم الى انه يفارقها استحيابا واختاره ابن محرز في ألف فيها تأييدا والفا المازري فيها كشف الغطاء عن لمس الخطأ قاله تتعبد مستوفى تلذذه بانتم بغير وطء وامابه فالراجح فيه حرمة زوجته عليه والذي ينبغي ترجيح فحرمها في التلذذ بغير أيضا البنائي

٧ من في أي المزني بها (قوله وفيه) أي لزنا (قوله كالصحيح) أي وطء النكاح (قوله قال) أي ابن حبيب (قوله اليه) أي نشرها (قوله وأفتى) أي مالك (قوله به) أي نشرها (قوله به) أي الموطأ (قوله عدم التحريم) أي بالزنا (قوله فهو) أي عدم التحريم (قوله وادمه) أي ان تأيد (قوله وألف) أي ابن محرز (قوله فيها) أي المصلحة (قوله وامابه) أي الوطء

(قوله انه) أى الاسترداد
 أى لغير الزوجة بها (قوله)
 قالتها أى بمجرد اللامس
 (قوله متضافرة) أى متفقة
 (قوله على ما قلناه) أى من
 ابن التردد فى التلذذ بدون
 وطء (قوله بنص) صلة
 ظهر (قوله فيها) أى
 المخطوبة والامة (قوله
 الاول) أى الوجوب
 (قوله والثاني) أى تأكيد
 التذب (قوله ملكها أبوه)
 من اضافة المصدر لقوله
 وتكمل عمله برفع فاعله
 (قوله عكسه) أى ملك
 الاب امة بعد ملكها ابنة
 (قوله واستحسنه) أى
 اللغوى المنع (قوله قال)
 أى اللغوى (قوله من
 الحرمة) أى الرابعة على
 العبد بيان لما (قوله ففى)
 أى للعبد الرابعة (قوله
 للرداخ) على معترضة (قوله
 لانه) أى النكاح (قوله
 يساوه) أى العبد الحر
 (قوله فيه) أى الطلاق
 (قوله انها) أى اية (قوله
 وصحتها) عطف على
 ما مضى قبله (قوله
 والمرأة وبنت زوجها)
 عطف على المرأة وامتها
 (قوله من يتوهم فيه منعه)
 أى الجميع بيان لمن (قوله
 البعل) بفتح الموحدة
 وسكون العين المهملة أى

(قوله على هذا) أى كونه التردد فى التلذذ بدون وطء (قوله بالاشتباه)

مثل هذا امت وس وعج والصواب انه فى التلذذ فقط من غير وطء كما فى الجواهر وابن
 الحاجب وابن عرفة وغيرهم واما الوطء ففيه الخلاف والمشهور التحريم وبعبارة المصنف تدل
 على هذا اذ لا يقال فى الوطء التلذذ ونص الجواهر فان كان الوطء بالاشتباه بلا عقد نكاح
 ولا ملك فقال ابو عمران لم اعلم خلافا بين اصحابنا فى انه يحرم الا ما روى عن سحنون انه قال
 فمين مديده الى زوجته فى ليل فوكت على ابنته منها فوطئها غلطا فلا تحرم عليه زوجته وفرع
 المتأخرون على قول الاصحاب فرغا اختلعا وفيه اختلاف كثيرا حتى ان بعضهم على بعض
 وهو اذا حاول وطء زوجته والتلذذ فوكت يده على ابنته منها قالتها ام ونص ابن
 الحاجب ان وطئ بالاشتباه حرم على المشهور ولو حاول التلذذ بزوجه فوكت يده على ابنتها
 قالتها فجميعهم حرم على تحريمها واختار المازرى خلافه ام ونحوه لانها كهي طئي فهذه
 النقول كما ترى متضافرة على ما قلناه وتترك المصنف مسئلة الوطء والاولى ذكرها وتقرير
 مسئلة التلذذ عليها كما فعل ابن شاس وابن الحاجب والله اعلم ونص الجواهر ظهر ان تعبير
 المصنف بتردد على اصطلاحه وسقط قول ابن عاشر ان الخلاف بين سحنون وغيره وهم من
 المتقدمين فالتردد محال لقاعدة المصنف والله اعلم واللواط باين الزوجة لا ينشر الحرمة عند
 الائمة الثلاثة وعند احمد ينشرها (وان قال اب) عند قصد ابنة نكاح امرأة كنت (نكحتما)
 أى عقدت عليها (أو) قال اب كنت (وطئت الامة) التى اراد ابنته وطأها بالملك والتلذذ بها
 بغير الوطء (عند قصد الابن ذلك) أى نكاح المرأة والتلذذ بالامة بالملك (وانكر) الابن
 ما قاله الاب (نذب) بضم فكسر لابن (المتزوج) عن نكاح المرأة والتلذذ بالامة ولا يجب لعدم
 صحة صدق ابيه (وفى وجوبه) أى التزوه (ان فشا) قول الاب بتكراره فيها وبفسخ عقد
 لابن ان وقع وعدم وجوبه لكن يتأكد بده (تاويلان) الاول اعياض والثانى لابي عمران
 وظاهره انه لا يتطرق قول الامة وان ملك ابن امة بعد ملكها أبوه او عكسه ولم يعلم المتأخر
 منهم اهل تلذذهم المتقدم ام لا فقال ابن حبيب لا فصل له ونقله الباجي واللغوى واستحسنه
 فى العلية قال ويندب فى الوحش ان لا يصيب (و) حرم على الحر والعبد (جمع شخص) من
 الزوجات فى عصمته وان كانت كلى واحدة بعقد (و) تجوز (للعبد) الزوجة (الرابعة) هذا
 مراده لما يوهمه العطف من الحرمة فهى جملة معترضة بين المتعاطفين للرد على الخالف
 وسأوى العبد الحر فى النكاح لانه من العبادات والطلاق من الحدود فلم يساوه فيه (أو) جمع
 (ثنتين) من الزوجات (لو قدرت) بضم فكسر مئة لاى فرضت (أية) بشدة المتشاة فتحت أى كل
 واحدة منهما او واحدة منهما وهى لا تتحقق الا بغيرهما معا البنائى الظاهر أنها هنا
 موصولة حذف ما ضيفت اليه وصلتها والتقدير لو قدرت أى ما اردت الخ أى لو قدرت التى
 اردت منهما ذكر احرم والله اعلم (ذكر احرم) وطوء الاخرى فتخرج المرأة وامتها فيباح الجميع
 بينهم مالا لانه اذا قدرت المالكة ذكر اجاز وطء أمته بالملك والمرأة وبنت زوجها وامه لانه اذا
 قدرت المرأة ذكر فلا يتنع وطؤها م زوجها وابنته لزال الزوجية وصيرورتها ام وبنت رجل
 اجنبى ونظم عجم من يجوز جمعها من يتوهم فيه منعه فقال
 وجمع امرأة وام البعل * ابنته اورقها ذوحل

فضايط امتناع الجمع حرمة الوطء بقدر الذكورة لاحداهما من الجانبين لامن جانب واحد
 كما في هذه الصور الثلاثة وشبه في حرمة الجمع فقال (كوطئهما) أي الثنتين اللتين لو قدرت
 ايهما ذكر أحرم وطء الاخرى (بالمالك) فيحرم احدوم قوله تعازي وأن تجتمعوا بين الاختين
 وآية او ما ملكت أيمانكم مخصصة بآية حرمت عليكم امهاتكم الخ وهذه لم تخصص وهي
 مبينة للاحكام واشهر قوله كوطئها مجمل جمعهما بالمالك للخدمة او احدهما لهما والاخرى
 للوطء (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من يحرم جمعها معها كاخوتها وخالاتها (فسخ) بالاطلاق
 بضم فكسر (نكاح) زوجة (ثانية صدقت) بفحات مثقلا الثانية على انها ثانية او ثبت انها
 ثانية بيينة بالاولى (والا) اي وان لم تصدق الثانية على انها ثانية بان ادعت انها الاولى او قالت
 لا علم عندي ولم يثبت كونها ثانية بيينة فسخ نكاحها بالطلاق (حلف) الزوج على انها الثانية
 (ا) دسقاط نصف المهر) عنه ان لم يدخل بها فان كان دخل بها فلا يحلف وتكمل عليه المهر
 بالدخول ويقارقه او يبيق على الاولى بدعواه بدون تجديد عقد ويقبل قوله انها الاولى عند
 أشهب ومحمد واقتصر عليه ابن الحارث وظاهره حلف للآخرى ام لا فان حلف سقط عنه
 نصف المهر وان نكح غرمة بمجرد نكوله ان قالت لا علم وبعد حلفها ان ادعت أنها الاولى فان
 نكحت فلا شيء لها هذا هو المعتمد وقال اللغمي الجاردي على مذهب المدونة وعدم قبول تعيين
 المرأة الا قبل من الزوجين في مسئلة الوليين عدم قبوله وقرق ابن بشير بينهما بوجهين احدهما
 ان الزوجة تنتم الثاني أن الزوج قادر على فسخ النكاح وابتنائه ورده ابن عرفة بأنه يتم أيضا
 لاحتمال خوف عدم اصابتها من يريد نكاحها منهم بعد الفسخ وبأنها قادرة على الفسخ بعد
 تعيينها فان ادعى الزوج جهل الاولى منهم ما فارقهما ولكل منهما ربع صداقها لان لهما
 نصف صداق غير معين فلكل من صداقها بنسبة الحاصل من قسم النصف عليهما ان ادعت
 كذاهما الجهل مثله فان ادعت كل واحدة انها الاولى فلكل واحدة نصف صداقها ان
 حلفت ولا شيء لمن نكحت منهما على الراجح وان ادعت احدهما انها الاولى وقالت الاخرى
 لم ادر حلفت المدعية واخذت نصف مهرها ولا شيء للاخرى فان نكحت فلكل ربع مهرها
 ان كان الزوج حيا فان لم يقيم عليه الا بعد موته فكما اذا قيم عليه في حياته وتجاهل فان ادعت
 كل واحدة انها الاولى حلفت واخذت جميع صداقها والميراث بينهما ومن نكحت لاشئ لهما
 وان ادعت احدهما الاولى وقالت الاخرى لا ادرى حلفت مدعية الاولى واستدعت
 الميراث والصداق فان نكحت قسم بينهما افاده عب البناني قوله فان ادعت كل واحدة
 انها الاولى فلكل واحدة نصف صداقها الخ هذا خلاف الجاردي على قول المصنف الا في وان
 لم تعلم السابقة فالارث ولكل واحدة نصف صداقها والجاردي علم ان يكون هنا في الحياة لكل
 واحدة ربع صداقها وما قولان ابن عرفة وان فسخ النكاح لجهل أو لاها ما قال اللغمي
 روى محمد لكل واحدة نصف مهرها وفي موته كله والارث بينهما ما وقيل نصف في حياته
 وصداق في موته بقسمانه وتحلف كل واحدة للاخرى وان نكحت احدهما ما فالصداق
 للمعلقة اه ومثله في ضيق ومشي المصنف فيما يأتي على قول ابن حبيب ان لكل واحدة بعد
 الموت نصف مهرها (بالطلاق) صله فسخ الاجماع على فساده واخره يشبهه فيه قوله (كلم

(قوله آية) اضافته
 للبيان (قوله مخصصة)
 بفتح الصاد خبر آية
 (قوله وهذه) أي آية
 حرمت عليكم امهاتكم
 (قوله لهما) أي الخدمة
 (قوله بالاولى) بفتح الهمز
 (قوله بالاولى) بضم الهمز
 (قوله وعدم) عطفا على
 مذهب (قوله عدم قبوله)
 أي قول الزوج خبر الجاردي
 (قوله بينهما) أي زوجة
 الوليين وزوج محرمي
 الجمع (قوله ورده) أي
 الفرق (قوله بأنه) أي
 الزوج (قوله وبأنها) أي
 ذات الوليين (قوله منهما)
 أي محرمي الجمع (قوله
 يقيم) بضم الياء (قوله
 وتجاهل) عطفا على قيم
 (قوله قسمي) بضم فكسر
 أي الصداق والميراث (قوله
 عليها) أي المسئلة الآتية
 (قوله وفي موته) أي الزوج
 (قوله كله) أي مهرها

٥٣ من إضافة المصدق له ومفعوله التحريم (قوله عهده) أي الزوج (قوله والا) أي وان لم

(قوله بجهله) أي الزوج
يدرا التحريم (قوله وعليه)
أي المصدق (قوله بالكس)
أي عقد على أم ثم عقد على
بناتها (قوله لانه) أي ما قبله
(قوله ولا يحرم) بضم ففتح
(قوله يحرم) بضم ففتح أي
عقده (قوله يحرم) بضم
الميم (قوله وقد جمعها)
أي الأم وبناتها (قوله حال
(قوله وان ترتبنا) أي الأم
وبنتها بان عقد على
احدهما ثم عقد على
الآخرى (قوله حكم دخوله
بهما) أي وهوتا يندحرمتها
(قوله ان كانت) أي من
فسخ نكاحها (قوله فان
كانت) أي من فسخ
نكاحها (قوله فان كانت)
أي المدخول بها (قوله
وان كانت) أي المدخول
بها (قوله وجهات) بضم
فكسر أي المدخول بها
(قوله وهما) أي الأم
وبنتها (قوله حال
تعيينها) أي المدخول بها
(قوله لغرمه) بضم الغين
المجدة (قوله فان جهل)
أي الزوج المدخول بها
(قوله انه) أي عجم (قوله
فيها) أي المسئلة (قوله
وإدعتها) أي ادعت كل
واحدة منهما انها المدخول
بها (قوله غير معروفة)
حال (قوله والاولى) بضم
الهمزة (قوله عليهما)

وابناتها تزوجهما (بعقد) واحد فيفسخ بلاطلاق قبل البناء بعده كتزويج محرمتي الجمع
بعقد واحد (وتأيد) بفقهاء متفلا (تحريرهما) أي الأم وبناتها على من تزوجهما (ان دخل)
الزوج بهما جاهلا بانهما أم وبناتها أو عالما بهما ذاء ودرأ الحد بجهله التحريم لقرب عهده بالكفر
والاجرى على الخلاف في وطء الزنا وعليه صدق كل منهما وعلى كل منهما الاستبراء كعدهما
(ولا ارث) لو احدهما من مات ولو قبل الفسخ للاجماع على فساد (وان ترتبنا) أي الأم وبناتها
في العقد عليهما بان عقد على بنت ثم عقد على امها أو بالعكس شرط حذف جوابه أي فكذلك
في الفسخ بلاطلاق وتأيد حرمتها ان دخل بهما ولو زوم الميراث وعدم الميراث ولا يصح جعله
مبالغة فيما قبله لانه جمعها بعقد وهذا بعدين فلو قال كان ترتبنا كان أحسن (وان لم
يدخل) الزوج (بواحدة) من أم وبناتها الجهم وعين في عقد واحد فسخ النكاح فيهما بلاطلاق
(و حلت الأم) للزوج بعقد جديد ولا يحرم عقده على البنت الأم للاجماع على فساد وقال عبد
المالك يحرم الأم اجراءه بحري الصحيح واذا حلت الأم فالبنت أولى لان العقد الصحيح على الأم
لا يحرم البنت فالفساد أولى وسكت عن دخوله بواحدة وقد جمعها بعقد فيفسخ نكاحهما
وتأيد تحريم من لم يدخل بها وتقبل التي دخل بها اما وبناتها بعقد جديد بعد استبراء وان ترتبنا
فذكر حكم دخوله بهما وسكت عن دخوله باحدهما وعدم دخوله بواحدة فان لم يدخل
بواحدة فيفسخ نكاح الثانية ويبقى على الاولى اما وبناتها وتأيد تحريم من فسخ نكاحها ان
كانت اما فان كانت بنتا فله اخذها به بطلاق امها وان دخل بواحدة فان كانت الاولى بنت
نكاحها بنتا واما وفسخ نكاح الثانية وتأيد تحريمها وان كانت الثانية فرق بينهما وحرمت
الاولى بوطء الثانية وكذا الثانية ان كانت اما لعقده على بنتا عقد صحيح لان كانت بنتا ذكره
الشارح والخط ولم تعرض الخط له لم الاولى والثانية ودخوله باحدهما وجهات وهما
بعقدين والظاهر تصديق الزوج في تعيينهما لغرمه فان جهل فله اقل المهرين كونه بلا
تعيين او مع الجهل والميراث بينهما في صورتين قاله عجم البناني قوله ولم تعرض له لم الاولى
الى والظاهر الخ يفيد أنه لم يقف فيما على نص والمسئلة ذكرها ابن رشد ونقلها ابن عرفة ونصه
ابن رشد ان بنى بواحدة وجهات وادعاهما صدق الزوج في تعيينهما لغرمه مهرها فان مات دون
تعيين فاقبل المهرين بينهما ما ايمانهما ولا ارث في الجميع هكذا ذكره ابن رشد في موضوع
جمعهما بعقد ويؤخذ من كلامه بعده أن ترتبنا كذلك ونص كلام ابن رشد فيما اذا ترتبنا
والوجه السادس وهو أن لا يعتز على ذلك حتى يدخل بواحدة منهما ما غلبه معرفة والاوى
معروفة فيفرق بينهما ولا تحمل له واحدة منهما ابدا والقول قوله مع يمينه في التي دخل بها
منهما ويعطيهما صدقها ولا شيء للآخرى فان نكل حلفت كل واحدة انها المدخول بها
واستحقت جميع صدقها فان نكلت احدهما فلا شيء لهما وان مات الزوج فقال مضمون
كل واحدة منهما نصف صدقها والقياس ان اقل الصداقين بينهما على قدر مهرهما بعد
ايمانها وتعد كل واحدة منهما ما اقصى الاجلين ونصف الميراث بينهما على مذهب ابن حبيب
ولا شيء لهما ما منه على مذهب ابن المواز وهو الصحيح لان المدخول بها ان كانت هي الاخيرة
لم يكن لواحدة منهما ميراث ولا يجب ميراث الا يقين والله اعلم (وان) عقد عليهما مرتبتين

(قوله ومات) أي الزيج (قوله أو أربعة) عطف على خمس (قوله أربعة أخماس صداقها) أي سواء كان مثل صداق غيرها أم لا (قوله خمسة صدقة) أي فليكل صداقها كله (قوله فاربعة صدقة) فليكل واحدة من الأربع صداقها كله (قوله رابعة قطعاً) فتكمل صداقها بموت الزوج (قوله فليغير المدخول بين صدقان ونصف) ٥٣ فتقسم على ثلاثة فليكل واحدة

خمس أصداف صداقها

(قوله وبواحدة فليكل واحدة

غيرها) أي المدخول بها

ثلاثة أرباع صداقها غير

صحيح والصواب سبعة

أعنان صداقها لأن لها

ثلاثة صدقة ونصف

وبسطها سبعة والحاصل

من ضرب عدد النساء

أربعة في مقام النصف

ثمانية ونسبة السبعة لها

ثمانية أسباع (قوله عليه)

أي قول ابن حبيب أي وهو

خلاف المشهور (قوله به)

أي التشبيه (قوله وهو)

أي المحقق وجوبه (قوله

في الأولى) بضم الهمز

أي المسئلة المشبه بها

(قوله للآخرى) أي التي

لم يدين بها (قوله واختاره)

أي قول محمّد بن جبيع

ما يجب الانصاف مهر

(قوله وعليه) أي جميع

ما يجب الانصاف مهران

كانت أي غير المدخول بها

(قوله أو اثنين) عطف على

واحدة (قوله أو ثلاثة)

عطف على واحدة (قوله

ولأربع) أي غير مدخول

بين (قوله سبعة أعنان)

ومات ولم يدخل بواحدة و (لم تعلم) بضم الفوقية (السابقة) منهما (فالارث) بينهما النعوت
سببه ولا يضر جهل مستحقه (ولكل) منهما (نصف صداقها) تساوى الصداقان واختلافا
لأن الموت كله وكل منهما مدعيه فيقسم بينهما وشبه في الارث والصداق في الجملة فقال
(كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدري مقرون بكاف التشبيه تزوج خمس نسوة
في خمسة عقود متعاقبة أو أربعة بعقد والخامسة بعقد و (لم تعلم) بضم المثناة فوق وفتح اللام
الزوجة (الخامسة) ومات الزوج قبل الدخول أو بعده لكن ان لم يدخل بواحدة فلهن أربعة
اصدقة يقسمهن على قدر اصدقتن فليكل أربعة أخماس صداقها وان دخل بالجميع فخمسة
اصدقة وارباع فاربعة اصدقة وان لم يدخل بها نصف صداقها لأنها تدعى أنما غير الخامسة
وانما إحدى الأرباع ويدعى الوارث أنما الخامسة فلا صداق لهما فيقسم بينهما صداقها وان
دخل بثلاث فلم يدخل بين اصدقتن والباقيتين صداق ونصف لأن احدهما أربعة قطعاً
وينازع الوارث في الأخرى فيقسم الصداق المتنازع فيه بينهما وبين الوارث فليكل واحدة
ثلاثة أرباع صداقها وان دخل باثنتين فليغير المدخول بين صدقان ونصف وبواحدة فليكل
واحدة غير هائل ثلاثة أرباع صداقها فإداه عب البناي قوله ان لم يدخل بواحدة فاربعة
اصدقة الخ هذا قول محمّد بن محمد وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل واحدة نصف صداقها
لاحتمال أنما الخامسة وظاهر التشبيه ان المصنف جاز عليه وجوابه ان المراد به انما هو خمسة
المحقق وجوبه وهو صداق واحد في الأولى يقسم على امرأتين فليكل نصف صداقها والمحقق
وجوبه في الثانية أربعة اصدقة تقسم على خمسة هذا الذي يفهم من صحيح وغيره وقوله
وبواحدة فليغير المدخول بها ثلاثة أرباع صداقها غير صحيح بل الصواب لكل واحدة من غير
المدخول بها سبعة أعنان صداقها كما صرح به ابن عرفة ونصه ابن رشد وان بني بعضهم فلن
بني بمهرها وفي كون الواجب للآخرى نصف مهرها أو أربعة أخماسه نالنا جميع ما يجب
الانصاف مهر لابن حبيب ومحمّد بن محمّد واختاره ابن أبية وعليه ان كانت واحدة فلها
نصف مهرها واثنين مهر ونصف لكل واحدة ثلاثة أرباع صداقها وثلاثة مهران ونصف
لكل خمسة أسداسه ولا ربع ثلاثة أمهر ونصف لكل واحدة سبعة أعنان هـ (و) من تزوج
امرأة وأراد وطأ من يحرم جمعها معها ذلك أو نكاح (حلت) بفتح الحاء المهملة واللام
مشددة أي جازله (الاخت) ونحوها التي أراد وطأها بنكاح أو ملك (ب) سبب (بنوثة) المرأة
(السابقة) في نكاحه بطلاق بائن أو انقضاء عدة طلاق رجعي فان كانت بالاقراء وأدعت تأخر
حيضها فتصدق بيمينها إلى تمام سنة فان ادعت بعد هجرته حبل فينظرها النساء فان صدقتها
فلا تحلل له الأخرى حتى تضعه والاحلت أحمد ولو قال وحل كالأخت لشغل كل من منع
جمعها معها ومفهوم بنوثة ان الطلاق الرجعي لا يحل كالأخت فيلزم الزوج التبرص إلى

أي صداقها لأن بسط ثلاثة ونصف سبعة تقسم على ثمانية حاصلة من ضرب أربعة عدد الزوجات المقسوم عليهن في اثنين مقام
النصف يخرج سبعة أعنان (قوله ملك أو نكاح) تنازع فيه وطأ وجمع (قوله بطلاق بائن) صله بنوثة (قوله فان كانت)
أي عدة رجعي (قوله بالاقراء) أي الاطهار (قوله وأدعت) أي الرجعية (قوله بعدها) أي السنة (قوله والا) أي وان لم
يصدقتم (قوله منع) بينهم فكسر (قوله لا يحل) بضم فكسر

(قوله عدته) أي الرجعي (قوله يسمى) بضم الداء وفتح الميم مثقلا أي الزوج (قوله وعالمها) أي تسميته معتدا (قوله وقيل لا) منفي (قوله لا محذور) أي لا يسمى معتدا ٥٤ (قوله به) أي زوال الملك (قوله ان لم تكن) أي الثانية (قوله بتأولا أما) أي الأولى (قوله

انتهاء عدته وهل يسمى معتدا قيل نعم وعليها فلهذا احدى ثلاث يعتد فيها الزوج والثانية من طلاق واحدة من اربع زوجات طلاقا وجعيا وارا أن يتزوج رابعة بدلها ان تبرص حتى يخرج المطلقة من عدتها والثالثة من مات ربيبه وادعى حمل زوجته ليرث أخاه لأمه فيجبته حتى يظهر حملها او تحيض ولا يقال قد يجنبها في غير هذه برنا وشبهة او احرام او اعتكاف او ايلاء او طهارا وتخيير او غليظ لان المراد تجنبها الغير معنى طارأ على بضعها او علم او قيل لا (او زوال ملك) عن السابقة (يعتق) لها تاجر بل (وان لاجل) فيجوز به الثانية ان لم تكن بقنا ولا أماما بل ما قدمه فيها ويؤخذ منه منع وطء المعتقة لاجل وصرح به في الرسالة لانه يشبهه نكاح المعتمة فان وطئها وحلت منه صارت ام ولد وتجزعت عنها لان كل ام ولد حرم وطؤها بنجس عتقها وقيل لايجوز لبقاء ارش الجنائية لانه ان جرحت وقيمتها ان قتلت ومثل العتق لاجل عتق البعض التحريم الوطء (او كتابة) عطف على يذونة او زوال لاعلى عتق لان الكتابة لا يزول به الملك فان عجزت فلا تحرم الاخرى كرجوع مبيعة بعيب او شراء او طلاق من زوجة او ميسية او ابقية اذ يكفي حصول التحريم ابتداء فلا يضر زواله بعجز او تأيم وتحريم عليه الرجعة المذكورة مادام وطئ من يحرم جمعها معها (او انكاح) أي تزويج السابقة بعد استبراءها من مائه لغيره (يحمل) بضم فكسر أي يجوز وطؤه (المبتوتة) لما تم بان يكون عقد صحيحا لازما وفاقدا مضى بالدخول او غير لازم واجيز كنكاح عبدا وصبي او مسقية بغير اذن او عيب بموجب خيار واعتراض الشارح قوله يحمل المبتوتة بقضائه ان العقد الصحيح غير كاف هنا وانه لا بد من دخول الزوج لانه الذي يحمل المبتوتة ولم أر من نص عليه فمراده مجرد العقد وتبعه البساطي واجاب غ بان عدوله عن نكاح الشلالي مجرد الصالح لان براديه الدخول الى انكاح الرابحي الذي لا يصلح ان يراديه الا العقد دليل ارادته فقط ولا يراد أن وصفه بقوله يحمل المبتوتة بعد هذا او يمنعه لان معناه يحمل وطؤه لكونه لازما وان لم يطأ انيسه او شأنه انه يحمل المبتوتة لو وطئ اه البناء في هذا الجواب يقتضي ان العقد الفاسد يحمل الثانية بمجرد ارادة العقد بضمي بالدخول لانه يصدق عليه انه عقد يحمل وطؤه المبتوتة (او اسر) للسابقة (او اباقي) السابقة اباقي (اياس) من رجوعها ان كان وطئها اياك فيحمل له ان يطأ تلك او نكاح من يحرم جمعها معها ولم يقيد الاسر بالاياس لانه مظنة فان كان وطء السابقة بنكاح واسر او ابقية اباقي اياس فلا يحمل له وطء من يحرم جمعها معها الا ان طلق السابقة طلاقا بائنا فان طلقها ارجعيا فان كانت امرت او فقدت بفور ولادتها حالت الثانية بضمي ثلاث سنين من طلاقها الا اذا كانت عادت الحيض قبل عام السنة فيعمل عليها وان كانت عادت الحيض في كل سنتين او خمس مثلا مرة فلا تحل الثانية حتى تتم المدة التي تحيض فيها السابقة ثلاث حبض وان شئت في حل السابقة فلا تحل الثانية الا بالاقصى من خمس سنين من ترك وطئها واطول عدتها ابن عرفة اصبح من اسر زوجته وعصى خبرها منع من تزويج من يحرم جمعها معا حتى يبت طلاق الاسيرة او بضمي اطلاقها غير بات خمس سنين من يوم سبها وثلاث من يوم طلقها الا حقا لرؤية البطن وناخر الحيض ولو سببت وهي نفسها وطلاقها بحد ثانه تبرص

فيهما) أي الام وربتها (قوله منه) أي وان لاجل (قوله به) أي منع وطء المعتقة لاجل (قوله لانه) أي وطء المعتقة لاجل (قوله فان وطئها) أي السبعة معتقة لاجل (قوله فنجز) بضم فكسر (قوله وقيل لايجز) أي عتقها (قوله له) أي سبها (قوله جرحت) بضم فكسر (قوله قتلت) بضم فكسر (قوله التحريم) أي عتق البعض الوطء من اضافة المصدر لفاعله وتكمل عمله ينصب مفعوله (قوله او ميسية) عطف على ميسية (قوله زواله) أي التحريم (قوله بعجز) أي عن اداء نجوم الكتابة (قوله تأيم) أي خلومن زوج بطلاق أو موت (قوله غير كاف هنا) أي في حل كالاحت (قوله لانه) أي الوطء الخ علة لاقتضائه (قوله ارادته) أي العقد (قوله لكونه) أي العقد (قوله لانه) أي الاسر (قوله مظنته) أي الاياس (قوله وعصى) بفتح فكسر أي جهل وخفي (قوله منسج) بضم فكسر

(قوله غير بات) حال من طلقها أي وغير خلع (قوله بحد ثانه) بكسر الحاء أي قرب نفاسها

(قوله لانها) أى السنة (قوله ترتفع) أى تناخر حضاها (قوله الابروية السابقة الدم) راجع للمواضعة (قوله ومضى الثلاث) راجع لعهد الثلاث (قوله وانبرام البيع) راجع للخيار (قوله جميعها) أى المستثنيات (قوله فان حلت) مفهوم لم يفت (قوله تقييده) أى ابن الحاجب فهو مصدر مضاف لفاعله (قوله حسن) خبر تقييد (قوله لانها) ٥٥

فقبح فكسر أى السابقة
(قوله حلت الثانية) أى بردة
السابقة (قوله بها) أى
ردتها (قوله لانها) أى عهدة
السنة (قوله يفرق) أى
بين عهد السنة واخدامها
(قوله للاستظهار) أى
من فت ان عهدة السنة
كهدة الثلاث وقياسا
على اخدام السنة (قوله
يخالف عهدة السنة) أى
في الاحكام (قوله وحلية
الوطء) أى للامة الخدمية
عطف على الملك (قوله
دونها) أى عهدة السنة
فلا يبقى فيها ملك ولا حلية
وطء (قوله لاني اكثر) أى
من سنة فلا تبقى فيه حلية
الوطء (قوله بايصانه) صلة
محجور (قوله عليه) أى
القيم تنازع فيه ايصاء
وتقديم (قوله فحل) بضم
فكسر (قوله ان كانت)
أى الهبة (قوله أوله) أى
الثوب (قوله وعوض)
بضم فكسر مثقلا (قوله
وان لم تفت) أى الهبة
عند الموهوب له (قوله
لانها) أى الهبة (قوله
جميعها) أى الذات
الموهوبة (قوله شراء الولي

سنة لانها عهدة التي ترتفع الحليضة لانها الشئ كله تكلم على فادى الدم بها وقد تطهر من
نقصها ثم تستراب فيجب تردها ثلاث سنين وامارية الحمل فلا تسقن ان لا جعل بها العدم
وطئه اياها بعد نقاسها اه (او يسع دلس) بفحركات مثقلا أى كتم البائع العيب الذي علمه
(فيه) أى المبيع فيحل به وطء من يحرم جمعها مع السابقة وأولى الذي لم يدلس فيه الاما فيه
مواضعة او عهدة ثلاث او خيار فلا تحل الثانية الابروية السابقة الدم ومضى الثلاث وانبرام
البيع لان الملك في جميعها للبائع والضمان منه ويدل على هذا قوله الاتي واستبراء وخيار
او عهدة ثلاث بناء على ان المراد بالاستبراء المواضعة (لا) تحل كالاخت يسكاح او يسع (فاسد)
للسابقة (لم يفت) بدخول في المزوجة فاسد او لا يجوز التسوق فاعلى في المبيعة فاسد فلا تحل
الثانية بقاء ملك البائع الاولى فان حلت (و) لا تحل الثانية بجمرة وطء السابقة (بعض)
ونقاس واحرام واعمة مكاف (وعدة) أى استبراء وطء (شبهة) ابن عبد السلام تقييده العدة
بالشبهة حسن لانها لو كانت من نكاح صحيح امكن النكاح وحده محرما والعدة من توابه
(و) لا تحل الثانية بجمرة السابقة (بردة) ان كانت امة مملوكة فان كانت زوجة حرة او امة
حلت الثانية لغيره السابقة بجمرة او المشهور واما على انها طلاق رجعي فتدخل الزوجة في
كلام المصنف (و) لا تحل الثانية بجمرة وطء السابقة (احرام) منها بجمرة او عهدة زوجة
كانت او امة (و) لا (ظهار) أى تشبيه الزوجة السابقة بتحررها ومثله الحلف على ترك
وطئها (واستبراء) من فحوزنا ومواضعة من مائه او في رابعة (و) يسع (خيار) يسع (عهدة)
بضم المهملة أى ضمان (ثلاث) من كل حادث فلا تحل بجمرة الجمع حتى ترى السابقة الدم
ويثبت بهها وتم الثلاث بلا حداث عجز احتراز بعهد الثلاث عن عهدة السنة فحل بها
بجمرة الجمع فت الظاهر انها كهدة الثلاث وقياسا على اخدام سنة عب يفرق بانها في
اخدام السنة على ملكه لاني عهدة السنة طئي لا وجه للاستظهار لان اخدام السنة يخالف
عهدة السنة بقاء الملك في الاخدام وحلية الوطء دونها مع ان القيد بالثلاث لمحمد واقره
وقوله وحلية الوطء في اخدام سنة لاني أكثر قاله ابن الماجشون ونقله ابن عرفة (و) لا
(اخدام سنة) او سنتين او ثلاث (و) لا (هبة ان يعترضها) أى يأخذ الواهب الهبة فهرابلا
عوض (منه) أى الموهوب له كوله ورقية ان كان رجوعه في هبته باع تصاربل (وان) كان
(بيس) لنفسه ما وهبه لمحجوره اليتم بايصانه او تقييده عليه فلا تحل بها بجمرة الجمع ظاهرا
وتحل بها فيما بينه وبين الله تعالى قاله الخط ومفهوم ان يعترضها منه ان هبته ان لا يعترضها
منه فحل للواهب بجمرة الجمع وهو كذلك ان كانت لغير ثواب وله وعوض عليه وان لم تفت
لانها كبعض الاجنبى او فانت ان كانت شراء الولي مال محجوره ممنوع قلت منعه فيما لم يهرمه
له واما ما وهبه له فيكرهه قاله ابو الحسن واعترض قول فضل بجمعه (بخلاف صدقة عليه) أى
فحوالود (ان حيزت) الصدقة عن المتصدق ولو حكى عتقها او هبته المتصدق عليه

مال محجوره) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله يهرمه) أى الولي (قوله له) أى محجوره (قوله فيكره)
أى شراؤه (قوله واعترض) أى ابو الحسن (قوله بجمعه) أى شراؤه ما وهبه له (قوله كفتقها) أى الذات الموهوبة من اضافة
المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله المتصدق) بفتح الدال

(قوله لاضية) اى انصرف المصدق عليه فيما ابعثه علة لكونه حوزا حكما (قوله فتحل) بضم الناء اى الصدقة المحوزة (قوله لانها) اى الصدقة (قوله لانها) اى الصدقة (قوله لتحل) بضم التاء (قوله ومثله) اى اخدا منها سنين فى الاحلال (قوله هذا) اى احلال اخدا سنين (قوله) ٥٦ مطلقا) اى عن التقييد بكونه سنين (قوله وبه) اى منع وطء

الخدمة مطلقا صرح (قوله لانه) اى وطأها (قوله وهذا) اى منع وطء الخدمة مطلقا (قوله وان اعتد الخ) مبالغة او حال (قوله بينها) اى الخدمة (قوله قاله) اى يجوز وطء المؤجرة (قوله المدة) اى لا يجاز (قوله لعله) اى الفرق (قوله لعله) اى عدم الاحلال (قوله المالك) تفسير لما تب فاعل وقف المستوفيه (قوله وكذا) اى المذكورين الموطوءين فى الايقاف عنهم (قوله لانه) اى الاستبراء (قوله عليه) اى الوطء (قوله وكذا) اى واطى محرمى الجمع بل كهم فى الايقاف عنهم (قوله لها) اى اماتته (قوله وحرم) بفتح مثله (قوله الاول) بضم الهمز (قوله وان كان حملها) اى الثانية الخ حال (قوله وهذه) اى الباء فى باخنها (قوله من ايقافه عنهم) الخ بيان لحكم الاول (قوله ان ابى الاول) بضم الهمز اى المملوكة (قوله ابان الثانية) اى يطلق التى تزوجها طلاقا ثانيا

الخدمة مطلقا صرح (قوله لانه) اى وطأها (قوله وهذا) اى منع وطء الخدمة مطلقا (قوله وان اعتد الخ) مبالغة او حال (قوله بينها) اى الخدمة (قوله قاله) اى يجوز وطء المؤجرة (قوله المدة) اى لا يجاز (قوله لعله) اى الفرق (قوله لعله) اى عدم الاحلال (قوله المالك) تفسير لما تب فاعل وقف المستوفيه (قوله وكذا) اى المذكورين الموطوءين فى الايقاف عنهم (قوله لانه) اى الاستبراء (قوله عليه) اى الوطء (قوله وكذا) اى واطى محرمى الجمع بل كهم فى الايقاف عنهم (قوله لها) اى اماتته (قوله وحرم) بفتح مثله (قوله الاول) بضم الهمز (قوله وان كان حملها) اى الثانية الخ حال (قوله وهذه) اى الباء فى باخنها (قوله من ايقافه عنهم) الخ بيان لحكم الاول (قوله ان ابى الاول) بضم الهمز اى المملوكة (قوله ابان الثانية) اى يطلق التى تزوجها طلاقا ثانيا

الخدمة مطلقا صرح (قوله لانه) اى وطأها (قوله وهذا) اى منع وطء الخدمة مطلقا (قوله وان اعتد الخ) مبالغة او حال (قوله بينها) اى الخدمة (قوله قاله) اى يجوز وطء المؤجرة (قوله المدة) اى لا يجاز (قوله لعله) اى الفرق (قوله لعله) اى عدم الاحلال (قوله المالك) تفسير لما تب فاعل وقف المستوفيه (قوله وكذا) اى المذكورين الموطوءين فى الايقاف عنهم (قوله لانه) اى الاستبراء (قوله عليه) اى الوطء (قوله وكذا) اى واطى محرمى الجمع بل كهم فى الايقاف عنهم (قوله لها) اى اماتته (قوله وحرم) بفتح مثله (قوله الاول) بضم الهمز (قوله وان كان حملها) اى الثانية الخ حال (قوله وهذه) اى الباء فى باخنها (قوله من ايقافه عنهم) الخ بيان لحكم الاول (قوله ان ابى الاول) بضم الهمز اى المملوكة (قوله ابان الثانية) اى يطلق التى تزوجها طلاقا ثانيا

(قوله وان ابى الثانية) اى التى تزوجها فى عصمتها (قوله الاول) بضم الهمز اى المملوكة (قوله ووكل) تلذذه بضم فكسر مخففا (قوله فيه) اى وطء الاول

(قوله اقولها) اى المدونة (قوله وحل) بضم فكسر اى لا يجهنى (قوله فهو) اى الطلاق (قوله وهو) اى الطلاق البائن (قوله محمل) بكسر اللام اى لسكحت الاولى (قوله تقدم) اى فى وحلت الاخت بيمينه السابقة (قوله بقصد) اى تخينه (قوله فكذلك) اى فعلها بلا قصد تخينه فى طلاقها ثلاثا (قوله وهو) اى قول اشهب ٥٧ (قوله ويؤاخذ) اى قول ابن القاسم (قوله قوله) اى المصنف (قوله الا فى) اى فى طلاق المريض ان مات منه وورثته دونها وان اخنته فيه قوله وان صدرت تت بقول اشهب

مبا لفة او حال (قوله قاتلا) حال من تت (قوله وحكاهما) اى قولى ابن القاسم واشهب (قوله ينكاح) أى سواء اراد وطأها بنكاح او ملك (قوله ابت) بفتحات متعلا (قوله ثم ملكها) اى البات مبتوتة (قوله به) اى ملكها (قوله فيه) اى الزوج البالغ (قوله وعلم) بضم العين (قوله شرط اسلامه) اضافته الاولى للسان (قوله من فساد انكحتم) بيان للمهور (قوله والحشفة) عطف على قدر (قوله مطلقا) اى عن تقييده بكونه فرضا وغير قضاء ولا نذر غير معين بدليل ما يأتى (قوله فان نقيضه) اى الزوجان الا يلاجم (قوله كونه) اى الا يلاجم (قوله والرضا) عطف على الاجازة (قوله به ذلك) اى المذكورين

فلذلك باختيارك لا يجوز ابتداء اقولها لا يجهنى وحل على التحريم ونهها من كانت له امة بطأها ثم تزوج اختها فاته لا يجهنى نكاحه ولا نفسه ويؤاخذ حتى يطلق او يحرم الامه اى قبل البناء فهو بائن وهو محمل كما تقدم (و) حرم (المبتوتة) اى المطلقة ثلاثا من حر او اثنين من عبد تكبيرا أو تعليقا على فعلها او فعلته بلا قصد تخينه فتطلق عليه ثلاثا اتفاقا او بقصد فكذلك عند ابن القاسم وقال اشهب لا تطلق ابو الحسن وهو شاذ ويؤاخذ قوله الا فى او اخنته فيه وان صدرت تت بقول اشهب قاتلا خلافا لابن القاسم وحكاهما ابن رشد وصاحب الشامل بالترجيح على باتها بنكاح او ملك فان ابنت حرا وعبد زوجة امة لغيره ثم ملكها فيحرم عليه وطؤها به (حتى يولي) بضم المثناة وكسر اللام اى يدخل زوج (بالغ) حين الايلاج ولو كان صبيحا حين العقد ولا يشترط فيه حرية وعلم شرط اسلامه من قوله الا فى لازم فلا تحل كناية يتم باسمه بالايلاج زوج كناية على المنهور من فساد انكحتم ومفعول يولي قوله (قدرا الحشفة) من لاحشفة له خلقة أو لقطعها والحشفة من هى له الايلاج (بلا منع) فلا تحل بالايلاج ممنوع كفى دبرا ومسجدا وفى فضاء مع استقبال أو استدبار وفى حمض أو نفاس أو صوم مطلقا أو احرام أو فى غير مطقة على ظاهر المدونة والموازية عند الباجي وغيره واخذه ابن رشد أو كل وطأ نهى الله عنه قاله ابن عرفة وقال ابن المباحسون الوطأ فى المبيض والصيام والاحرام يحلها وقبل محل القولين فى غير صيام التطوق والقضاء والنذر غير المعين والوطأ فى هذه يحلها اتفاقا واخذه اللغوى (و) الحال (لانكره فيه) اى الايلاج من احد الزوجين بان تصادق عليه أو سكا فان نقيضه أو أحدهما فلا تحل (بانتشار) للذكر ولو بعد الايلاج اذ لا تحصل العساية الا به ولا يشترط كونه تاما ويشترط كونه فى الفرج بلا حائل كفيف (فى نكاح) فلا تحل بوطء مالك لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره (لازم) ابتداء أو بعد الاجازة لنكاح محجور بلا اذن والرضا بعيب وحصل وطأ بعد ذلك فيحصل (و) بشرط (علم) اى ثبوت (خلوة) بينها وبين محلهما بامرأتين لا تصادقهما لاتباهما بالتكميل على رجوعهما البائنا (و) علم (زوجية) بالوطأ فان وطئت نائمة أو مجنونة أو مغمى عليها فلا تحل به (فقط) اى دون المحلل فلا يشترط علمه به فتحل بوطء مجنون أو مغمى عليه أو نائم مع الشروط المتقدمة ان لم يكن الموجع خصما يلى (ولو) كان الموجع (خصما) اى مقطوع الاثمين قائم الذكر وأولى فيها بعد علمها ورضاها بخصائمه وشبهه فى التكامل فقال (كتر ويح) ذى قدر لدنية مبتوتة من شخص غيره (غير مشبهة) نساء ذى القدر الذى تزوجها (لا) حصل (يمين) حلفها ليتزوجن وأولى فيها مع الشروط المتقدمة وطلقها أو مات عنها فقد حلت ابائتها وان لم تفعل يمين ذى القدر بتزويجها فان كانت مشبهة له فقد حلت بالاولى (لا تحل) وطأ مستند لنكاح (فاسدان لم يثبت) النكاح (بعده) اى البناء فان ثبت بعده حلت ابائتها (بوطء ثان) زائد على الوطأ الذى فات به فسخ النكاح (وفى)

٨ منخ فى الاجازة او الرضا (قوله حل) بفتح الحاء (قوله وان لم تفعل يمين ذى القدر) حال (قوله فان كانت مشبهة له) منهوم غير مشبهة (قوله بالاولى) بفتح الهمز اى والمحلل اليمين (قوله فان ثبت بعده) مفهوم الشرط

(قوله عقبه) أي الوطء الأول تنازع فيه طلق ومات (قوله بناء على أن النزاع وطء) علة لحملها بالاول (قوله وعدمه) أي حملها بالوطء الاول (قوله على أنه) أي النزاع (قوله أياه) أي الوطء (قوله الاحلال وعدمه) بيان للوجهين (قوله فقوله) أي المصنف تفريع على المزج ٥٨ السابق (قوله من المفهوم) بيان لمقدر (قوله لا يثبت) عطف على مقدر (قوله

حمله بالوطء الاول) الذي افات فسخ الفاسد وصح النكاح به ان طلقها الثاني أو مات عقبه بناء على أن النزاع وطء وعدمه بناء على أنه ليس إياه (تردد) للباجي قائل لا أرفيه نصا وعندى أنه يحتمل الوجهين الاحلال وعدمه فقوله بوطء مصلحة مقدر من المفهوم لا يثبت لاقتضائه توقيفه على وطء ثان وليس كذلك لحصوله بالاول وفي الحلية به تردد وأقاده قوله حتى يولج الخ انهم لا يتحل بمجرد العقد وهو مذهب الجمهور وذهب سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب لحمله به بشرط عدم قصد التحليل ثم تواتر رجوع الثاني لمذهب الجمهور ونقل بعض الحنفية رجوع الاول له أيضا فلا يتحل الفتوى ولا العمل عندهما الاقل اشد ورجوعهما عنه قاله أبو الحسن وغيره ولعدم علم ما يعتبر عندهما من الاركان والشروط اعدم تدوين مذهبهما فربما أدى ذلك الى التلقيق المؤدى لعدم صحة التقليد وهي حقوة من حكمها ومثل للفاسد الذي لا يثبت بعده فقال (ك) نكاح زوج (محال) يضم ففتح في كسر مشقة لاى قاصد التحليل المتبوتة لباتها فقط بل (وان) نوى تحليلها (مع نية امساكها) أي المتبوتة لنفسه (مع الاجاب) أي ان أعجبته فيفترق بينهما قبل الدخول وبعد بطلقة بائنة ولا يتحل به لباتها ولها المسمى بالبناء على الاصح وقيل مهر المثل المتعطى ويعاقب المحلل والزوجة والشهود والولى ان عاوا لم يحكم بعصته شافعي والافلا يفسخ وتحل به لرفع الخلاف به حلوا العمل عند قضاة تونس تكليف من أراد تزوج مبتوتة ان يثبت أنه من لا يتم نية تحليلها وبعد نائمها تكليفها باثبات بناءه بها وهو حسن ولا سيما مع فساد الزمان أفاد معيب البناني ان تزوجها بشرط تحليلها أو بدونه لكن أقربه قبل العدة فالفسخ بلاطلاق وان أقربه بعده فالفسخ بطلاق ابن عرفة مالك ويفسخ ان كان باقراره ولو ثبت قبل نكاحها فليس بنكاح صحيح يعنى فسخه بلاطلاق الباجي وعندى أنه يدخله الخلاف في فسخ النكاح الفاسد المختلف فيه هل بطلاق أم لا وهو تخريج ظاهر وان بنى ان لها المسمى على الاصح وقيل لها مهر المثل ابن رشد هذا الاختلاف في الصداق اذا تزوجها بشرط احلالها ولو نواه دون شرط لكان لها الصداق المسمى قولوا واحدا للخمعي ان لم يبين بها فان كان قريبا للعقد فلا شيء لها وان كان أقرب بعده فلها نصف المسمى (ونية) الزوج (المطابق) تحليلها بالوطء الزوج الثاني (ونيتها) أي المطلقة ذلك (لغو) أي ملغاة وغير مضررة في التحليل حيث لم ينو الثاني لان الطلاق يده فان نواه فقد دخل على نكاح متعة ولذا فسخ مطلقا فان شرط عليه تحليلها وقبله ظاهرا ونوى امساكها مطلقا فالظاهر صحة نكاحه فيما بينه وبين الله تعالى فان طلقها ومات عنها حلت لباتها (وقيل) يضم فكسر (دعوى) امرأة مبتوتة (طارئة) من بلد بعيد يعسر عليها جلب المينة منه الى بلد قدموها فقبل دعواها (التزويج) في البلد الذي قدمت منه

لاقتضائه) أي كونه صلا يثبت (قوله توقيفه) أي الثبوت (قوله به) أي الوطء الاول (قوله سلها) أي المتبوتة لباتها (قوله به) أي العقد (قوله الثاني) أي سعيد بن المسيب (قوله الاول) أي سعيد بن جبير (قوله له) أي مذهب الجمهور (قوله وعدم الخ) عطف على اشد وذه (قوله اعدم تدوين مذهبهما) علة لعدم علم ما يعتبر عندهما (قوله ذلك) أي العمل عندهما (قوله الاول) أي الفتوى عندهما (قوله بفتحات مشقة لا) بينهما) أي المحلل والمبتوتة (قوله بطلقة) لانه نكاح مختلف فيه (قوله بائنة) لانها جبرية ولم يتقدمها وطء حلال (قوله والا) أي وان حكم بعصته شافعي (قوله به) أي حكم الشافعي بعصته (قوله حلوا) يضم الحاء المهملة واللامين (قوله ان يثبت) يضم الباء (قوله تأيها) أي

خلوها من الزوج بطلاقه وموته (قوله به) أي قصد تحليلها (قوله بعده) أي العقد (قوله ان كان) أي وبناء قصد التحليل (قوله باقراره) أي الزوج بعد العقد (قوله ولو ثبت) أي قصد تحليلها (قوله ذلك) أي تحليلها لباتها (قوله في التحليل) أي عصته (قوله لم ينو) أي التحليل (قوله ولذا) أي دخوله على نكاح متعة علة فسخ (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم البناء (قوله ظاهر) أي في الظاهر (قوله مطلقا) أي عن التقييد بالبحايج إياه

(قوله وبناء الزوج بها فيه)
عطف على التزويج (قوله
ووطئه اياها) عطف على
التزويج (قوله فصل
لباتها) هذه غمرة قبول
دعواها (قوله وهذا) اي
قبول دعوى الطارئة
التزويج الخ (قوله وذلك)
اي الاستثناء (قوله
اثباتها) اي دعواها (قوله
مجرية) بفتح الراء (قوله
كذلك) اي بحيث يمكن
موت شهودها واندراس
العلم بذلك (قوله وعدمه)
اي القبول (قوله لمنافاة
الخ) علة لحرمه تزوج الملك
(قوله والرقبة) عطف على
الزوجية (قوله عدمه) اي
استحقاقها الوطء (قوله
به) اي الوطء (قوله آلى
منها) هذا الهمز اى حلف
على تركها **أ**كثر من
أربعة أشهر (قوله رفعه)
اي الى حاكم (قوله وعلى
الانثى) عطف على على
الذكر (قوله لقوة شبهة
الوالد في مال ولده) علة لحرمه
ملك الولد (قوله هذا) اي
كراهة في زوجها (قوله وان
علم) بضم العين الخ حال
(قوله وكذا) اي دفعها السيد
زوجها مالا ليعتقه عنها
في فسخ نكاحها بلا طلاق

وبناء الزوج بها فيه ووطئه اياها وانه مات عنها أو طلقها وقت عدتها ففصل لباتها وهذا
كالمستثنى من قولهم لا بد في الاحلال من شاهدين على التزويج وامرأتين على الخلو وذلك
لمشقة اثباتها وشبه في القبول فقال (ك) دعوى مرأة (حاضرة) اي مقبلة بالبلد ميتة انها
تزوجت ووطئت بلا منع ومات زوجها أو طلقها وقت عدتها فقبل وتحل لباتها ان (أمنت)
بضم فكسر اى كانت مأمونة في دينها مجربة بالصدق والتدين فنصدق (ان بعد) بضم العين اى
طال الزمن بينهما ودعواها المذكرة بحيث يمكن موت شهودها واندراس العلم (وفى) قبول
دعوى (غيرها) اي المأمونة الحاضرة انها تزوجت مع طول الزمن كذلك وعدمه (قولان)
لابن عبد الحكم وابن الموازي لم يطالع المصنف على أرجحية أحدهما (و) حرم على المالك ذكر
كان أو أنثى (ملكه) اي تزوجه فيحرم على الذكور تزوج أمته وعلى الانثى تزوج عبد لها المنفاة
أحكام الملك أحكام الزوجية وشمل الملك القن وهذا الشائبة كأم ولد ومكاتب ومبعض ومدير
ومعتق لاجل ابن يونس لان الذكر اذا تزوج أمته فقتضى الزوجية استحقاقها الوطء والرقبة
عدمه فان طابته به بالزوجية طابها بعدمه بالرقبة وان آلى منها فلا يصح لها رفعه فيضاف
الكتاب والسنة واجماع الامة ومثله لابي عمران عن عبد الوهاب والتأني في تزوج الانثى
عبد لها ظاهر (أو) ملك (ولده) اي من للزوج عليه ولادة ذكر كان لولد أو أنثى مباشرة
أو نازلا بواسطة ذكر أو أنثى وان سفل فيحرم على الذكور تزوج أمة ولده وأمة ولد ولده وعلى
الانثى عبد ولدها وعبد ولدها لقوة شبهة الوالد في مال ولده وسواء كان الوالد حراً أو رقيقاً
(وفسخ) بضم فكسر نكاح من تزوج ملكه أو ملك ولده ان طرأ نكاحه على الملك يل (وان
طرأ) ملكه أو ملك ولده لعله أو بعضه على التزوج بشراً وارثاً وغيرهما وفيه (بلا
طلاق) للاجماع على فساد وهله ووطؤها بالملك قبل استبرائهما قولان لابن القاسم وأشبه
وشبه في الفسخ فقال (كرأة) طرأ لها أو ولدها ملك (في زوجها) فيفسخ نكاحها بالطلاق
وذكره ذان علم من قوله وملكه الخ ليرتب عليه قوله هذا اذا كان طرأ نكاحها على زوجها
بشراً بل (ولو بدفع مال) من الزوجة لسيد زوجها (ليعتق) سيد زوجها زوجها (عنها) اي
الزوجة فأعتقه عنها فيفسخ نكاحها بالخول في ملكها تقدير اذبة ودانها اشتريه وأعتقه
وكذا سؤلها سيد في عتقه عنها ففعل وترغيبه فيه اذبة قدر انما قبلت هبته لها ومعهوم ليعتق
عنها انم الود فعت له مالا ليعتقه عن غيرها أو سألته أو رغبته في عتقه عن غيرها أو دفعت له مالا
ليعتقه ولم تعين المعتق عنه أو سألته أو رغبته في مجرد عتقه بلا تعين ففعل فلا يفسخ النكاح
ولو أعتقه عنها في هذه الصور وأولى ان أعتقه عن المجاناب لا سؤال لانهم لم يملكه ولاؤه لها
بالسنة قاله في المدونة وظاهر المصنف ولو كانت الزوجة أمة وهو صحيح والولاء للسيدة
وأشار بالوقول أشبه لا يفسخ النكاح ولا ولدها ذلم يستقر لها ملكه (لا) يفسخ النكاح
(ان) اشترت أمة زوجها بلا إذن سيدها (رد سيد) للامة (شراء من) اي أمة زوجها
(لم ياذن) السيد (لها) اي الامة فبها لان شرائها على هذا الوجه كالشراء ومعهوم لم ياذن
ان المأذون لها في شرائه ولو في عموم الاذن في التجارة أو في ضمن الكتابة يفسخ فيه النكاح
(أو) اي ولا يفسخ النكاح بشراء الامة زوجها من سيدها (قصدا) اي السيد والزوجة

(قوله بحث) اي استظهر (قوله قال) اي ابن عبد السلام (قوله ذلك) اي الفسخ (قوله ونازعه) اي ابن عبد السلام (قوله ولا دليل) اي لخط (قوله لانها) اي الزوجة (قوله فيها) اي الهبة (قوله لقصدها) اي الزوجة الفسخ (قوله على انه) اي الف التثنية (قوله اغتريا) باعتمام الغين ٦٠ اي قصدا (قوله فلا يجوز) اي ينمذ ويحضي (قوله ذلك) اي

الفسخ (قوله هذا الكتاب) اي مختصر ابن الحاجب (قوله ولا معنى له) اي عدم بدون الف لا يتوهم الفسخ بقصد السيد وحده الفسخ حتى ينص على عدمه (قوله هي) اي الزوجة ذلك اي الفسخ بشرائها زوجها (قوله لكان له) اي النص على عدم الفسخ (قوله وجه) لرفعها توهم فسخته بقصدها (قوله بها) اي ردتها فسخ النكاح فيتوهم فسخته فينص على عدمه وانه لا يفسخ (قوله ونستقاب) اي فان ثابت بقيت والا قتل (قوله فانها) اي الهبة (قوله ولو اراده) اي الفسخ (قوله بها) اي الهبة (قوله ارادة السيد) اي الفسخ بالهبة (قوله وعدمها) اي ارادتها (قوله وبه) اي الفسخ اذ لم يرد السيد ولم يقبل العبد الهبة (قوله اي فان لم يقصد السيد الخ) تفسير لا منهووم (قوله ولو اغتراه) اي قصد الفسخ (قوله ولا حجة له) اي العبد (قوله ان قال) اي العبد (قوله انه) اي السيد (قوله اغتراه) اي السيد (قوله وعده) اي الاغتراه (قوله القيمة) (قوله) اي تلذذها بامعة فرعه وانته لنا نثبت خبره (قوله في رقبته) اي العبد (قوله تلذذها) اي الجنانية (قوله بدمته) اي العبد (قوله بها) اي دية جنائيه (قوله وخص الابن) اي بالذكر (قوله بعوض

الامة او الحرة التي اشترت زوجها من سيده (بالبيع) اي يبيع زوجها لها (الفسخ) انكاح الزوج فلا يفسخ معاملة اهلها بنقيض قصدهما واحترز عن قصد السيد وحده ذلك فيوجب الفسخ على بحث ابن عبد السلام قال نعم لو تعددت هي ذلك دون سيدها البائع لكان له اي عدم الفسخ وجهه كالواردت قاصدة بذلك فسخ النكاح فلا يفسخ ونستقاب في مفهوم قصدا تفصيل فقصد السيد وحده يوجب الفسخ وقصد واحد الا يوجبها ونازعه الخط بقوله هذا الذي قاله فيما اذا قصدت وحدها ظاهر واما قوله اذا قصد السيد وحده فلامعنى له فغير ظاهر بل الحق قول ابن عرفة فيه نظر والظاهر انه لا يفسخ كافي الهبة الا قيمة وعلى هذا فيقرأ قوله قصدا بالالف البناء للمفعول ليعلم كل قصد قائله والله اعلم طئي وقد يقال الصواب ما قاله ابن عبد السلام ولا دليل في مسئلة الهبة لانها غير طائفة فيها فلم يلتفت لقصدها بخلاف مسئلة البيع البنائي فيه نظير بل الصواب ما في الخط ان مسئلة ابن عبد السلام وم مسئلة الهبة كل منهما ليس فيه الا قصد السيد وحده فلا فرق بينهما وعبارة ابن الحاجب فان تعدد فسخ نكاحها بالبيع فلا يفسخ ابن عبد السلام ينبغي ان تعدد بالالف التثنية على انه فاعل كما نص عليه محققون بقوله الا ان يرى انها وسيدها اغتريا ففسخ النكاح فلا يجوز ذلك وبقيت زوجة والواقع فيما رأيت من نسخ هذا الكتاب بدون ألف ولا معنى له نعم لو تعددت هي ذلك دون السيد البائع لكان له وجهه كالواردت قاصدة بها فسخ النكاح فلا يفسخ ونستقاب اه وشبه في عدم الفسخ فقال (كهيتم) اي الزوجة المملوكة للسيد من اضافة المصداق لقوله اي وهما سيدها (الزوجة) (العبد) المملوكة له ايضا (ليستزعا) اي السيد الامة من زوجها العبد اي قصدا بالهبة فسخ النكاح ليتوصل به الى انتزاعها منه ولم يقبل العبد الهبة بل ردها فانما تزدولانتم كذا البيع ولا يفسخ النكاح لقصد السيد الاضرا فلو قبل العبد الهبة انسخ نكاحه ولو اراده السيدها وانما تفترق ارادة السيد وعدمها اذ لم يقبل العبد الهبة وبه يتم قوله (فأخذ) بضم الهمز وكسر الخاء المجهمة من التفرقة المذكورة (جبر العبد على قبول الهبة) من السيد فالأخذ من مفهوم ليستزعا اي فان لم يقصد السيد الهبة انتزاعها منه فسخ النكاح ولو لم يقبل العبد الهبة فيؤخذ من هذا جبره على قبولها ابن عرفة عبد الحق بعض شيوخنا ان قبل العبد هبتها ففسخ نكاحه ولو اغتراه سيده ولا حجة له ان قال لم أظنه انه اغتراه انما يفترق اغتراه وعدمه اذ لم يقبل العبد الهبة (وملأاب) اي أصل ذكر وان عبد او هي جنانية في رقبته فيخير سيده في اسلامه وفداؤه ويحتمل تعلقها بدمته فيبيع بها ان عتق ومفعول ملأ قوله (جارية) اي فرعه وان ابنت وخص الابن لقوله وحرمت عليهم ما ان وطئها الا لخراج البنت (ب) سبب (تلذذه) اي الاب بها بوطء أو مقصدته (ب) عوض

القيمة) إضافة للسان وزاد لفظي سبب وعوض لدفع تهم تعلق حرفي نحو متحدى المعنى بعامل واحد (قوله ولولم تحمل) أي من وطء الأب مبالغة في ملكها أياها (قوله ويتبعه) أي الابن أباه (قوله بها) أي القيمة (قوله ان اعدم) أي الاب (قوله وتباع) أي الجارية (قوله فيها) أي قيمتها (قوله ان لم تحمل) أي ان لم تنجب من وطء الأب (قوله وعليه) أي الاب (قوله المنقص) أي لثمنها عن قيمتها (قوله وله) أي الاب (قوله الزيادة) أي لثمنها على قيمتها (قوله بها) أي الامة (قوله عدم) بضم فسكون (قوله آمن) بضم فكسراي الابن من تلذذها (قوله فان حلت) أي الجارية من وطء الأب (قوله ويستبرأها) أي الاب الجارية (قوله والا) أي وان كان استبرأها قبله (قوله فلا) أي يستبرأها (قوله واستبرأ أب الخ) بيان لما يأتي (قوله ولا يحد) أي الاب بوطئه جارية ابنه (قوله اشبهته) أي الاب (قوله لحديث الخ) علة لشبهته وإضافة حديث للبيان (قوله ولولم) أي الاب الخ مبالغة في نفي حده (قوله بوطئها ابنه) من إضافة المصدر لمفعوله وتكمل عمله برفع فاعله ٦١ (قوله ولانه) أي الاب الخ عطف

على اشبهته (قوله ملكها) أي الاب الجارية (قوله يؤدب) أي الاب (قوله فيها) أي عله بوطء ابنه قبله وعدمه (قوله يعذر) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله الاب) (قوله لمعصية الله تعالى) علة ليؤدب (قوله بالقول) صلة الشبهة وبأوه سببية (قوله بان له) أي الابن (قوله والا) أي وان لم يكن الاب بالغاً (قوله عنهما) أي المدونة (قوله انه) أي الاب الخ بيان لما يحذف من (قوله على انها) أي الامة (قوله فن) بكسر القاف وشدة النون أي تامة الرقية (قوله وفيها) أي المدونة (قوله عليه) أي الاب (قوله ويناقضها) أي المسئلة (قوله بجنائيتها)

(القيمة) معتبر يوم التلذذ فيها الاب لا يته ولولم تحمل ويتبعه بها ان اعدم وتباع فيها ان لم تحمل وعليه النقص وله الزيادة وللان التماسك بين الخدمة أو التجري في عدم الاب وقيل ولولم في يسره ان آمن فان حلت فلا تباع وتفي أم ولد للأب ويستبرأ من مائه الاول ان لم يستبرأ قبله والا فلا كما سيأتي عطف على ما لا استبرأ فيه أو استبرأ أب جارية ابنه ثم وطئها ولا يحد لشبهته في مال ولده لحديث أنت ومالك لا يحد ولولم بوطئها ابنه قبله على الرجوع ولانه ملكها بنفس تلذذ بها ثم يؤدب فيها ان لم يعذر بجهل لمعصية الله تعالى ولا يحد الابن بوطئها عالماً بوطء أبيه أياها للشبهة بالقول بان له التمسك بها ولو أيسر الاب قاله ابن رحيل بعد قوله لم أفت على نص (وسموت) الجارية أبداً (عليهما) أي الاب وابنه (ان وطئها) أي جارية الابن سواء تقدم وطء الابن على وطء الاب أو تأخر ان كان الابن بالغاً والا فلا يحرم على الاب (وعتقت) جارية الابن التي وطئها الاب وابنه ان حلت من وطء احدهما (على مولدها) بضم الميم وكسر اللام منه جماعة عتقاً ناجز الان كل ام ولد حرم وطؤها تجزئة عنها فان أولدها الابن عتقت عليه وله ولاؤها وغرم الاب له قيمتها على انهما في نص المدونة على نقل ابن يوسف وأبي الحسن خلاف ما في الشارح وت و ابن عرفة عنها انه يغرمها على انها ام ولد ونص ابن عرفة وفيها ان وطئ ام ولد ابنه غرم قيمتها ام ولد وعتقت عليه ولاؤها لابنه ويناقضها قول جنائيتها يقوم من فيه علة رقي في الجنابة قيمة عبيد والتقريق ببقاء متعة الولاء في وطء الاب بخلاف الجنابة يردانها قد تكون في البعض اه وفي المعيار اذا وطئ الاب أم ولد ابنه غرم قيمتها اخلافاً للتونسي ثم هل يغرم قيمتها أم ولد أو أمة قولان للكتاب وان أولدها اولاد بن عتقت على السابق ان علم ولاؤها والا فلعلمها ولاؤها الهما وان ولدت واحدا ولم يعلم من أيهما فان كان وطئها بغيرها فالقافة وان كانا بطهرين الحق بالاول الا ان كان استبرأها الثاني من ماء الاول ولدت بعد وطئها بستة أشهر فيلحق به فان لحق باحدهما

أي المدونة (قوله يقوم) بضم ففتح مثقلاً (قوله علة) بضم فسكون أي شائبة (قوله الجنابة) صلة يقوم (قوله والتقريق) أي بين المسئلتين (قوله متعة الولاء) إضافته للبيان (قوله في وطء الاب) صلة بتاء (قوله برد) بضم ففتح مثقلاً خبر التقريق (قوله بانها) أي الجنابة (قوله في البعض) أي للرفيق فتبقى المنفعة معها ايضاً (قوله غرم) أي للاب (قوله أو أمة) أي لا شائبة فيها (قوله للكتاب) أي المدونة (قوله ولدها) أي الابن وأبوه أمة الابن (قوله على السابق) أي بآيادها (قوله ان علم) بضم العين (قوله له) أي السابق (قوله والا) أي وان لم يعلم السابق (قوله فعليهما) أي الاب وابنه تعتق (قوله لهما) أي الاب وابنه (قوله ولم يعلم) بضم الياء وفتح اللام (قوله فالقافة) أي تنظره لتحقق باحدهما او بهما (قوله وان كانا) أي الوطنان (قوله الحق) بضم الهاء وكسر الحاء (قوله به) أي الثاني

(قوله والا) اي وان لم يلحق (قوله كان اشركتهما القافة) اي الاب وابنه في الولد (قوله فيبينهما) اي الاب وابنه (قوله لم توجد) اي قافة (قوله برضاها) اي السيد (قوله ورضاها) اي البنت (قوله على انها غير محبرة) راجع لرضاها (قوله وعلى انه) اي العبد (قوله غير كف) اي الحرة راجع لرضاها ورضاها (قوله لانه) اي تزويج العبد بنت سيده (قوله ذلك) اي تزويج العبد بنت سيده (قوله وهي) اي الكراهة (قوله من الجواز) بيان لما فيه ان الجواز قيد بالثقل فهو الكراهة فلا تنوهم المناقاة حتى تدفع (قوله لانها) اي البنت (قوله منه) اي العبد ٦٢ (قوله ومات) اي ولدها (قوله ترثه) اي البنت زوجها العبد بموت أبيها (قوله تعاقها)

عنت عليه وهي ام ولده والا كان اشركتهما القافة عنت عليهما فان اخذت القافة أخذ بقول الاعراف ان وجدوا لانيين ما كما اذا لم توجد (و) جاز (العبد) ولو مكاتباً (تزوج ابنة سيده) او سيده برضاها ورضاها على انها غير محبرة وعلى انه غير كف (بثقل) بكسر المثلثة وفتح القاف وسكونها اي بكراهة لانه ليس من مكارم الاخلاق وسبب التناظر والتمناط لان نفس الشريفة تأنف من ذلك وهي متعلقة بالزوجة ولأدها دون العبد فلا مناقاة بين ما أفادته الايام من الجواز وبين قوله بثقل فانه عيب البناني وجددت بخط المسماوي عن خط القنيسي لانها ان ولدت منه ومات عن مال كان ميراثه لاهل البيت المال لا لبيه لرقه ولا لجدته لاهل لاهل ذورحم وعبارة المدونة وجاز ان يتزوج العبد والمكاتب ابنة سيده عند ابن القاسم واستثقله مالك رضي الله تعالى عنهما ضج استثقال مالك رضي الله تعالى عنه على الكراهة ابن محرز ليس من مكارم الاخلاق ومؤداه الى التناظر لان الطباع يحبولة على الانتفاة من ذلك ابن يونس خوف ان ترثه فيمنع نسخ النكاح وهذا ان التعليم لا يفيد ان تعاقها بالعبد ايضا (و) لعبد تزوج (ملك غيره) اي العبد ان كانت مساة سوا عشي العنت أم لا وجد طول الحرة أم لا لان الامة من نسائه ولانه لنقصه بالرقبة لا عار عليه في رقية ولده وليس هذا باحاطة من رقية نفسه وشبهه في الجواز فقال (ك) تزوج (حر لا يولد له) اي الحر من جهته كخصي ومحبوب وشيخ فان وعقيم أو من جهة الزوجة كعقيمة وأيسة أمة غيره فيجوز لانتفاء خوف ارفاق ولده المانع من تزوجه أمة غيره وعطف على المشبه في الجواز مشبه آخر فيه فقال (و) تزوج (أمة الجدة) اي الاصل غير المباشر بالولادة ذكر اكان أو انثى فشمل الجدة سواء كان من جهة الاب والام وان علف فيجوز للحر بشرط حرية المالك وكذا أمة أبيه وامه وان وجد طول حرة ولم يخش عنتا واسلام الامة لانتفاء رقية الولد ولم يذ كر المصنف شرط حرية الاصل لعله من كون العلة انتفاء الرقية الذي لا يتحقق الا بحرية الاصل اذ لو كان رقاً كان ولد أمة رقاً سيده ولا شرط اسلامها العلاء من قوله وامهم بالملك ابن عرفة المخفي نكاح كل أمة ولدها به حر جائز كأمة الاب والام والجسد ولو بعدد أمة الابن على اجازة ابن عبد الحكم نكاحها والمالك حر في الجميع (والا) اي وان لم يكن الحر لا يولد له ولم تكن الامة مالكاً لم يعتق ولدها عليه كاجنبي وأحول رقيق (م) يجوز تزوجه الامة (ان خاف) الحر الذي يولد له (زنا) فيها أو في غيرها (و) ان (عدم) بفتح فكسر اي لم يجد الحر (ما) اي مالا (يتزوج) الحر (به حرة)

اي الكراهة (قوله بالعبد ايضا) قلت وهو مدلول جاز بثقل (قوله ان كانت) اي الامة (قوله سوا عشي) اي العبد (قوله وجد) اي العبد (قوله ولانه) اي العبد (قوله لنقصه) اي العبد صلة لنفي العار (قوله بالرقبة) صلة ننصه (قوله هذا) اي ارفاق ولده (قوله باحاطة) اي العبد (قوله امة) مفعول تزوج المقدر (قوله غيره) اي الحر (قوله المانع) نعت خوف (قوله من تزوجه) اي الحر (قوله فشمل) اي الجدة تفريع على تفسيره بما ذكر (قوله سواء كان) اي الاصل (قوله وان علا) اي الاصل (قوله فيجوز) اي تزوج امته (قوله وكذا) اي امة الجدة في جواز تزوجه الحر (قوله وان وجد طول حرة الخ) مبالغة في جواز احوال (قوله واسلام الامة) عطف على حرية المالك (قوله لا انتفاء رقية الولد) علة للجواز

(قوله لعله) اي شرط حرية الاصل (قوله له) اي في الجواز (قوله الذي) نعت انتفاء (قوله اذ لو كان) من اي الاصل (قوله ولا شرط اسلامها) عطف على شرط حرية الاصل (قوله لعله) اي شرط اسلامها (قوله به) اي النكاح (قوله جائز) خبر نكاح (قوله اجازة ابن عبد الحكم نكاحها) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله والمالك) اي الامة الخ حال (قوله فيها) اي الامة (قوله الحر) فقد جرى يتزوج على غير ما لم يبرز فيه لامن اللبس

المجيسة اى قبضى المنظر (تظهر شعرا السيدة) المالكه لهما وبقية اطرافها التى يتطرها محرما
منها وانخلوة بها ابن ناجى وهو المشهور ومنعه ابن عبد الحكم فلا يخفى لوجها فى بيت قاله الشيخ
سالم عج عبارة ابن ناجى فى شرح المدونة ما ذكره من ان العبد يجوز له ان يرى شعرا سيده ان
كان وغدا هو المشهور وقال ابن عبد الحكم لا يرى شعرها ولا يخفى لوجها فى بيت اه
ومفهومه لا يترك منع نظرها لانه شرك ولولزوجها واخرى مالا شئ لها فيه البناءى مثل
مال ابن ناجى لابن عبد السلام فالخلاف انما هو فى رؤية شعرها اما خلوته بما اقل ليس فيها الا
المنع خلافا لسلامه ذاهوا الظاهر وخص المصنف الشعر بغير واحد كالخصى وعبارة ابن
رشد ويجوز للعبد ان يرى من سيده ما يراه المحرم منها لقوله تعالى وما ملكك ايمانهم الا ان
يكون عبد له منظر فيكره ان ينظر ما عدا وجهها اه فيشهد لما ذكره سالم فى الاطراف وشبهه
فى الجواز فقال (ك) ينظر (خصى وغدا) مملوك (لزوج) شعر زوجته سيده فيجوز ومفهوم لزوج
ان الخصى الحوا والمملوك لغيره ما لا يجوز له ذلك وهو كذلك على المشهور ومفهوم وغدا
ان خصى الزوج الجليل لا يجوز له ذلك وهو كذلك (وروى) بضم فكسر عن الامام مالك رضى
الله تعالى عنه (جوازه) اى ينظر لخصى الوغد شعر الحرة ان كان ملكا لها ولزوجها بل
(وان لم يكن) لخصى ملكا (الهما) اى الزوجين بان كان لغيرهما ولفظ الرواية لا بأس للعبد
الخصى ان يدخل على النساء ويرى شعورهن ان لم يكن له منظر (وخيرت) بضم الخاء المججمة
وكسر المنة تحت الزوجة (الحرة مع) الزوج (الحرة) تزوجه فتجدهم زوجه امة لم تعلمها
حال عقده عليها فتخير الحرة (فى نفسها) لان علمها معرفة فى معادلتها امة ومفهوم فى نفسها انها
لا تخير فى امة ومفهوم مع الحرائم لا تخير فى نفسها مع العبد لان امة من نساءه فكان
الحرة علمت به او دخلت عليها ومفهوم زوجه انها لا تخير مع الحرة وان وجدت عنده امة له اذ
لا يلحقها عارها ومن شأن الزوجات التسرى مع الزوجات وتختار نفسها (بطاقة) فقط فان
أوقعت أكثر منها فلا يلزم الزوج الا واحدة وقال محمد ان أوقعت ثلاثا لم يمتها واسأت (بائنة)
نعت كاشف اذ كل طلاق جبرى يأتى الا على مول او معسر بثقة واذا كانت قبلى البناء فهل
لها نصف الصداق والا قولان حكاهما ابن عرفة واقتصر أبو الحسن على الثانى وشبهه
فى التخيير فقال (كتر ويح) الحرة (أمة عليها) اى الحرة فتخير الحرة فى نفسها بطلقة بائنة وفى
نسخة بلام التعليل وفى اخرى بياء السببية وعليها ما فهدا تقيم لتصوير المسئلة والجملوع
صورة واحدة فنسخة الكاف اولى لاشتمالها على مسلتين (او) تزوج الحرة بامة (ثانية) على
الحرة التى رضيت بتزوجه امة عليها او قبلها فتخير الحرة ايضا وكذا ان تزوج ثالثة (او عليها)
اى الحرة (ب) زوجه امة (واحدة) مخاطبها الحرة وتزوجه عليها (فألفت) بسكون اللام وبالفاء
اى وجدت مع الحرة الذى تزوجه (أكثر) من زوجه امة واحدة فتخير فى نفسها كذلك (و) ان
زوج المالك امة محررا وعبد وأراد تبويها عن مالكها (فلا تبوأ) بضم المنة فوق وفتح
الموحدة والواو مشددة آخره همز اى لا تقر ببيت (امة) متزوجة جبر على مالكها (بلا
شرط) من مخاطبها على سيدها تبويها (او) جريان (عرف) به لانه يعطل او ينقص خدمتها
سيدها فيقضى له يقيمها فى بيته ويأتمها زوجها متى شاء لدخوله على ذلك فان شرط او اعتد

(قوله وبقية) عطف على
شعر (قوله وانخلوة) عطف
على نظر (قوله وهو) اى
جواز الاختلاص بها (قوله
ومنعه) اى اختلاصها
(قوله ما ذكره الخ) خبر
عبارة (قوله من ان العبد
الخ) بيان لما (قوله هو
المشهور) خبر ما (قوله بلام
التعليل) اى الدخلة على
تزوج بدل الكاف (قوله
وعليها) اى اللام والباء
(قوله فهدا) اى تزويج
او بتزويج (قوله مسلتين)
اى وجود الحرة امة سابقة
عليها وتزوج امة عليها
(قوله لانه) اى تبويها
(قوله خدمتها) اى امة
(قوله له) اى سيدها (قوله
لدخوله) اى زوجها (قوله
على ذلك) اى ايمانها فى
بيت مالكها (قوله فان شرط)
بضم فكسر اى تبويها

(قوله عليه) اى التبوئ (قوله وثقتما) اى الامة المتزوجة (قوله كذلك) اى ولوالى بالبعدد (قوله فيها) اى سقر سيدها
وبعها لمن يسافر بها (قوله بعدمه) اى سقر زوجها معها (قوله له) اى سيدها (قوله اندايتها) اى الامة (قوله اياه) اى الدين
(قوله باذنه) اى سيدها له ليس له اسقاطه (قوله ودينه) اى السيد كدينها اى الامة لذى ليس لسيدها اسقاطه (قوله في منعه)
اى الاسقاط من صداقتها (قوله كل ما الخ) مفعول يضع (قوله في شرطه) ٦٥ اى ربيع الدينار (قوله وله)
اى سيدها (قوله رضاه) اى ربيع الدينار (قوله
بعده) اى البناء (قوله به) اى ربيع الدينار
وصورته) اى ربيع الدينار
(قوله وهذا) اى جواز
وضع سيدها من صداقتها
ان لم يمنعه دينها (قوله والا)
اى وان لم يتزوج مالها (قوله
وقد مرض السيد) اى مرضا
مخوفا (قوله قرب) اى أجل
العق (قوله له) اى سيدها
(قوله لصدقه) اى بعض
صداقتها (قوله بعده) اى
الدخول (قوله بكبر) بضم
ففتح (قوله وجهه) اى قول
ابن بكير (قوله وعزاه) اى
قول ابن بكير (قوله لها)
اى المدونة (قوله واجب) اى
اى عن قول ابن بكير لحن
الله تعالى (قوله لا اخذه)
اى ربيع الدينار (قوله
السيد) فاعل اخذ (قوله
ويكمل) اى صداقتها
(قوله عليه) اى زوجها
(قوله به) اى قتلها قبل
بنائها (قوله اذلايتهم)
بضم ففتح مثقلا اى سيدها
(قوله له) اى تكميل صداقتها

جبر السيد عليه وليد لها من خدمتها ما لا يعطل حق زوجها وثقتما على زوجها يوثق
تبرأ الامة كاتبة وام الولد فتبوا أن جبرا بالشرط او عرف والمبعضة في يومها كالحرة وفي يوم
سيدها كالقن (وللسيد السقرين) اى امة متزوجة (لم تبوا) ولوالى بالبعدد وبيعها لمن
يسافر بها كذلك ويقضى لزوجها بسقر معها فيهما الا عرف بعدد ومفهوم لم تبوا أنه
ليس له السقرين يوثق ولا يبيعها لمن يسافر بها الا عرف او شرط (و) للسيد (ان يضع) اى
يسقط عن زوج امته (من صداقتها) اى الامة لانه ما كسبه سوا يوثق أم لا ينجيها أم لا (ان لم
يمنعه) اى الوضع من صداقتها (دينها) اى الامة المحيط بها الذي ليس له اسقاطه لتدائها
اياء باذنه ومفهوم الشرط انه ان منعه دينها فليس له الوضع قبل البناء ولا بعده ودينه كدينها
في منعه كل ما أراد وضعه (الاربع دينار) فليس له وضعه قبل البناء لائق الله في شرطه في صحة
النكاح وله وضعه بعد اعدة النكاح به وصبر ورثه حق السيد وهذا اذا كان يتزوج مالها والا
كبدرة وقد مرض السيد ومعتقة لأجل قرب فلا وضع له ومن التبعية ضمنية لا تغنى عن
الاستثناء لصدقه بما زاد على ثلاثة ارباع دينار (و) للسيد (منعها) اى الامة من دخول
زوجها بما ان لم يدخل ومن وطئها بعده ان كان دخل بها (حتى يقبضه) اى السيد المهر من
الزوج (و) له (أخذه) اى المهر كانه لنفسه هذا قول ابن القاسم وقال ابن بكير الاربع دينار
لحق الله تعالى وجعله ابن الحاجب المنصوص وعزاه بعضهم لها واجيب بان المضر في ربيع
الدينار اسقاطه للزوج لا اخذه السيد وله أخذه (وان قتلها) اى السيد امته ولو قبل بناء
الزوج بم او يتكامل عليه به اذلايتهم بقتلها اذ الغالب نفسه عن قيمتها (أو باعها) اى السيد
امته لمن يذهب بها (بمكان بعيد) يشق على زوجها الوصول اليه في كل حال (الا) ان يبيعها قبل
البناء (لظالم) يمنع زوجها من وصوله اليها فلا يستحق البائع الصداق ويجب عليه وده للزوج
ان كان قبضه منه ومتى تمكن الزوج من وصوله اليها وجب عليه دفعه اياها قاله ابو عمران فان
باعها بعد البناء اظالم فله اخذه لتقرر على الزوج بالبناء وما سبق كله في كتاب النكاح من
المدونة وهو يقيد انه لا يلزم السيد فتحيزها به (وفيها) اى المدونة في كتاب الرهون (يلزمه)
اى السيد (تجهيزها) اى الامة (به) اى الصداق الذي ياخذ من زوجها (وهل) ما في الكتابين
(خلاف وعليه) اى كونها محتملتي (الاكثر) من شارحها (او) وفاء وعليه الاقل منهم
واختلف الموفقون فمنهم من قال (الاول) اى الذي في نكاحها من اخذه صداقتها في امة مقبضة
في بيت سيدها (لم تبوا) بضم ففتح مثقلا هموزا اى لم تقرر مع زوجها بيت والثاني الذي
في رهونها من لزوم تجهيزها به فيمن يوثق (او) اى ومنهم من قال الاول في امة (جهزها)
سيدها (من عنده) بمنزل ما تجهيزه من مقبوض صداقتها عادة والثاني فيمن لم يجزها من عنده

٩ مبح في (قوله نقضه) اى مهرها (قوله عليه) اى البائع (قوله مرد) اى صداقتها (قوله عليه) اى
زوجها (قوله دفعه) اى مهرها (قوله فله) اى البائع (قوله اخذه) اى مهرها (قوله لتقرر) اى مهرها (قوله انه) اى الشان
(قوله به) اى صداقتها (قوله الرهون) بضم الراء جمع رهن (قوله من اخذه) اى سيدها الخ بيان الاول (قوله في امة مقبضة في
بيت سيدها الخ) خير الاول (قوله من لزوم تجهيزها به) بيان الثاني (قوله فيمن يوثق) خبر الثاني

(قوله وثق) بضم فكسر مثقالا (قوله تقدم) انضم فكسر مثقالا (قوله بغيره) أي عبده سبده سراكا (قوله إلى دفع صداقها) صلة منع (قوله له) أي مشتريا (قوله لأنه) أي صداقها (قوله وهو) أي مالها (قوله وإن كان المهر له) أي بآئنها حال (قوله والا) أي وإن كان معتقها اشتراط مالها (قوله فلا) أي فليس لها منع نفسها (قوله لأنه) أي صداقها (قوله له) أي بآئنها (قوله أو بسبدها) أي الامة عطف ٦٦ على بسبده (قوله كذلك) أي الذي اعتقها بشرط تزوجها أباه ورضيت به (قوله أذ طوع

الجهاز المعتاد في الجواب (تأويلان) ووثق أيضا بان الأول فيمن بيعت فقدم حق البائع والثاني فيمن لم تبس فقدم حق الزوج وبان الأول فيمن زوجت بعبده سبدها والثاني فيمن زوجت بغيره (وسقط بيعها) أي الامة المتزوجة بغير زوجها (قبل البناء) وقبل قبض صداقها وقاعل سقط (منع تسليها) أي الامة لتزوجها إلى دفع صداقها بآئنها أما عدم منع مشتريها تسليها الزوج فلا لأن صداقها ليس له لأنه من مالها وهو آئنها إلا أن يشترطه المشتري وأما البائع ف(المسقوط تصرف البائع) فيم الظهور وجهان مذكور بيدها وإن كان المهر له وليس لها منع نفسها أيضا إذا صدق بآئنها فإن اعتقت فلها منع نفسها إن لم يشترط معتقها مالها والأفلا لأنه له (و) أن اعتق السيد أمته على شرط أن تزوجه أو اعتقت السيدة عبدها على شرط أن يتزوجها سقط عن العبد والامة أي لا يلزمه (الوفاء بالتزويج) بسبده الذي اشتراطه عليه قبل عتقه فرضى به أو بسبدها كذلك (إذا اعتق) العبد والامة (عابه) أي التزويج أذ طوع الرقيق كره وكذا من اعتق أمة على أن تنكح فلا نا غيره أو من أعطى سبدها مالا على أن يعتقه أو يزوجه فاعتقه فاعتقه أهسى حره وإلا أن لا تزوجه ولزم المال الدافع فلا يرجع به على المعتق أخاه ابن عرفة (و) سقط نصف (صداقها) أي الامة عن زوجها ببيعه له قبل بناءه وإن كان قبضه السيد رده لأن الفسخ من قبله فله فيها (وهل) يسقط الصداق عن الزوج (ولو يبيع سلطان) الامة لتزوجها قبل بناءه بها (أفلس) للسيد وكبيع السلطان يبيع غيره (أولا) يسقط ببيعه الزوجها الفلوس لأن تحريم الامة على زوجها وقسح النكاحها لم يتمده السيد ولم يحصل به له ولما أؤهم الحكم بسقوطه ببيع السلطان أفلس السيد رجوع الزوج به من الثمن أو محاصة الغرماء به وليس كذلك استدراكه لرفع هذا فقال (ولكن لا يرجع) الزوج المشتري زوجته من السلطان لفلس سبدها (به) أي الصداق على البائع أن كان دفعه له مقاصصا له (من الثمن) الذي اشترى به زوجته الامة ولا يحاصص به غرماء فيه ويتبع به ذمة السيد بمنزلة ذمة السيد بعد عقايده فله ابن عرفة ونحوه لابي الحسن فالمنق عند الموفق إنما هو الرجوع به في الثمن بحيث يكون أحق به من الغرماء أو يكون فيه أسوة الغرماء بحاصصهم فيه بدنه لأن فسح النكاح بعد البيع كأنه دين طرأ أفاده المواق وابن عاشر فهو استدراك على قوله ولو يبيع سلطان لفلس فاعل مخرج المبيضة أخر عن محله فعنى سقوطه عنه ببيعها له من السلطان لفلس السيد اتاعه ذمة سبدها به لا حبسه من الثمن وأما على عدم سقوطه عنه بذلك المشار به بقوله أولا فإنه يدفعه مع الثمن أن لم يكن دفعه ولا يتبع به ذمة السيد بحال فيه (تأويلان) لكلام العتبية لا لكلام المدونة فهم على خلاف اصطلاح المصنف وذلك أنه قال في المدونة من تزوج أمة

الرقيق كره بضم الكاف على لعدم لزوم الوفاء بشرط التزويج (قوله غيره) أي السيد حال من فلان (قوله أو من أعطى سبدها الخ) عطف على من اعتق (قوله أن لا تزوجه) أي من أعطى المال لسبدها (قوله وسقط نصف صداقها) أي لا يلزم زوجها (قوله له) أي زوجها (قوله قبضه) أي صداقها (قوله رده) أي السيد صداقها المشتري (قوله من قبله) بكسر ففتح أي جهته سبدها ببيعهها لتزوجها (قوله فيها) أي المدونة (قوله بسقوطه) أي صداقها عن زوجها (قوله ببيع السلطان) أي الامة لتزوجها (قوله رجوع) مقهول أوهم (قوله به) أي الصداق (قوله من الثمن) أي الذي اشترى الزوج الامة به من السلطان (قوله أو محاصة الغرماء) أي في الثمن (قوله أي في الثمن) أي الصداق (قوله عليه) أي الجسكم بالسقوط (قوله رفع هذا) أي المذكور من الرجوع

أو الخاصة به (قوله يكون) أي الزوج (قوله له) أي الثمن (قوله أو يكون) أي الزوج (قوله فيه) أي الثمن (قوله ثم بدنه) أي صداقه (قوله فهو) أي قوله ولكن الخ (قوله اتاعه) أي الزوج خبره (قوله وأما على عدم سقوطه) أي الصداق (قوله عنه) أي الزوج (قوله بذلك) أي يبيع السلطان لفلس السيد (قوله فانه) أي الزوج (قوله يدفعه) أي الصداق (قوله به) أي الصداق (قوله فهما) أي التأويلان (قوله أنه) أي الشأن

(قوله ابتاعها) اى اشتراها (قوله من زوجها) اى له صلة باع (قوله قبل بئانه) اى زوجها بها له باع (قوله منه) اى لزوجها (قوله وضعف) بفتح واى ابو عمران (قوله النقي) خبر ان (قوله القيد) بفتح القاء نعت النقي (قوله الا ان) بفتح الهمز الاول وسكون اللام ومد الهمز الثانى (قوله وليس مراده) اى ابن القاسم (قوله انه) اى الزوج (قوله مطلقا) اى عن تقييده بالان (قوله انتزاعه) اى ما لها (قوله سيدها) فاعل انتزاع (قوله وتبعيتها) اى الامة فى الخروج عن ملئس سيدها عطف على جواز (قوله ولم يشترطه) اى صداقها الخ حال (قوله لان بيعت) مفهوم ان عتقت ٦٧ (قوله الا ان يشترطه) اى صداقها

(قوله النكاح) مفسر
لفاعل بطل المستتر فيه
(قوله شرطه) اى تزوج
الامة عم شرطه باضافته
لضميره (قوله اى الزوج)
الامة مفسر للفاعل المستتر
والمفعول البارز (قوله
فيهما) اى الحلال والحرام
(قوله فى الحرام) بكل حال
خبر قولهم والجلة جواب
عن ايراده على قوله فقط
(قوله لهذا) اى قولهم
العقد على حلال وحرام
باطل فيهما (قوله قيد) بضم
فكسر مة تلا (قوله والا)
اى وان كانت ملكا للعرة
(قوله بطل) اى النكاح
(قوله فيهما) اى الحرية
والامة (قوله والعقد) على
الامة اى يجوز نكاحها
الخ مفهوم اى حرم تزوجها
(قوله فيهما) اى الحرية
والامة (قوله ولو سيدتها)
اى الامة (قوله فيبطل) اى
العقد (قوله احداهن) اى
الجنس (قوله والا) اى وان
كانت احداهن امة يحرم

ثم ابتاعها من سيدها قبل الباء فلا صداق لها وان قبضه السيد ردة لان الفسخ من قبله
وفى العتبية سمع ابو زيد بن القاسم من قبض مهر امته فباعها السلطان فى نفسه من زوجها
قبل بئانه فلا يرجع زوجها مهرها على ربه لان السلطان هو الذى باعها منه فاختلف هل
ما فى الكتابين خلاف وهو تاويل ائى عمران ورأى ان يبيع السلطان وصف طردى وضعف
ما فى العتبية او وفاق وان معنى قول ابن القاسم فى العتبية لا يرجع به النقي المقيد اى
لا يرجع به الا ان من الثمن وليس مراده انه لا يرجع به مطلقا وهذا تاويل بعضهم فقوله
ولو يبيع سلطان اشارة للوفاق وقوله ولكن لا يرجع به من الثمن هو وجهه الوفاق وقوله
اولا اشارة للخلاف اى ولا يسقط ببيع السلطان للامس فلا يرجع به مطلقا لان الثمن ولا من
غيره قرره الشارح وت (و) ان بيعت الامة لزوجها (بعده) اى البناء فصداقها (كأهلها)
اى الامة فى جواز انتزاعه سيدها وتبعيتها ان عتقت ولم يشترطه سيدها لان بيعت الا ان
يشترطه المشترى فلا يسقط عن زوجها ببيعها له من سيدا واسلطان الى غير هذا من احكام
مالها (وبطل) النكاح (فى الامة) اى حرم تزوجها فقد شرطه (ان جمعها) اى الزوج الامة
(مع حرة) فى عقد فيبطل العقد (فقط) اى دون الحرية فيصح العقد عليها وقولهم العقد على
حلال وحرام باطل فيهما فى ما فى الحرام بكل حال كبيع خل وخمر وشاة وخنزير وتزوج الامة
جاثر بشرطه وقال سحنون بطل فى الحرية ايضا لهذا وقيد المشهور بكون الامة ملكا لغير
الحرى والا بطل فيهما الملك الحرية الصادقين فلم يتميز الحلال من الحرام والعقد على الامة اى
يجوز نكاحها مع حرة صحيح فيهما ولو سيدتها (بخلاف) جمع (الجنس) من الزوجات العقد
واحده فيبطل فى جميعهن ويفسخ ولولدن اولاد اسواء كن حرائر او اماء او بعضهن حرائر
وبعضهن اماء وسواء جمعهن فى صداق ام لا اذ لم تكن احداهن امة يحرم نكاحها والا بطل
فيها فقط وقد شمل هذا قوله وبطل فى الامة الخ اذ المراد بكل منهما الجنس الصادق بالمتعدد
ايضا افاده عب البناء الظاهر فسخ النكاح فى هذه الصورة فى الجميع وكذا فى محرم
الجميع واحداهما مة محرمة لان التحريم فيهما ليس من جهة الامة بل من جهة جمع الجنس
المحرم بالاجماع وجمع محرمتى الجميع كذلك التحريم بنص القرآن فقد جمع العقد تحريم الامة
وتحريم الجميع المذكور فهو اولى بالابطال فى الجميع مما ليس فيه الامة (و) بخلاف جمع
(المرأة ومحرمها) اى من يحرم جمعها معها كاختها فى عقد فيفسخ فيهما ولو طال بعد البناء
ولم يبق بها صداقها المسمى ان كان والا فصداق مثلها وفسخ فى الجميع فيهما لعدم تعيين

نكاحها (قوله بطل) اى العقد (قوله فيها) اى الامة (قوله هذا) اى كون احداهن امة يحرم نكاحها (قوله منهما) اى الامة
وحرة لا لشمول هذا (قوله فى هذه الصورة) اى خمس احداهن امة يحرم نكاحها (قوله فى الجميع) اى الا ببيع الحرائر والامة
(قوله واحداهما مة الخ) حال (قوله فيهما) اى صورتين (قوله كذلك) اى محرم بالاجماع (قوله والا) اى وان لم يكن مسمى
(قوله فيهما) اى جمع خمس وجمع محرمتى الجميع

(قوله الامه) مفسر انما اذن المستتر فيه (قوله فيه) أي العزل (قوله هي) أي الامه (قوله لحقها) أي الامه على الاشتراط
اذنها (قوله وحقه) أي سببها الخ ٦٨ على الاشتراط اذنه (قوله والا) أي وان كانت لا تحمل (قوله الى تمام طهرها) غاية

لمقدر أي فلا يشترط اذنه في العزل في وطئها به (قوله) أي زوجها (قوله فيه) أي العزل (قوله فلا يشترط اذن وليها) أي الحرة تفريع على الافتصاح على اشتراط اذنها (قوله فيه) أي العزل (قوله له) أي ولي الحرة (قوله عليه) أي منع اخراجه قبل تمام الاربعين (قوله يجوز) أي اخراج الخ (قوله له) أي تمام الاربعين (قوله بغيره) أي ماء الزنا (قوله وهي بكر) حال (قوله بدليل قوله وامتهم بالملك) لان الاستثناء معيار العموم (قوله لانها) أي الكتابية الخ (قوله بكره) (قوله ولانه) أي تزوج الكتابية (قوله يشكم) أي معشر الازواج (قوله وذلك) أي السكون والتودد الى الكفار (قوله ممنوع لقوله تعالى الخ) فان قيل هذا يفيد منع تزوجها لآكراهته فالجواب ان المنع في موادة القلب من حيث الدين والكراهة في موادة الظاهرية والمعاشرة المدنية والله اعلم (قوله واجازه) أي تزوج الكتابية (قوله ان كان) أي لوط

الحرام بخلاف الامه مع حرة (ولزوجها) أي الامه (العزل) يفتح العين المهملة وسكون الزاي أي عدم انزاله فيها عند جماعها وكذا جعل خرقه في فرجها حاله تمنع وصول مائه لرحمها (ان اذنت) الامه لزوجها فيه هي (وسببها) أي حالها كذا كرا كان او نكحها في كمال التذاذها وحقه في ولدها ان كانت تحمّل والا كصغيرة وآيسة وبغلة وحامل فلا يشترط اذن سيدها قاله اللغوي ابن عرفة وكذلك ان اصحاب امرءة بانزال الى تمام طهرها وشبه في الجواز فقال (ك) عزله عن (الحرة اذا ذنت) الحرة له فيه ولو بلا عوض او صغيرة تجبر على النكاح لو تأيت فلا يشترط اذن وليها فيه الا لاحق له في ولدها واشعر كلامه يجوز عزل المالك عن امته بغير اذنها وهو كذلك ولو أم ولد اذ لاحق لها في الوطء وربما اشعر جواز العزل بان المني اذا صار داخل الرحم فلا يجوز اخراجه وهو كذلك واشد منه اذا تخلق واشد من ذا اذا نكحت فيه الروح فيعصرم اجماعا قاله ابن جزي وقوله لا يجوز اخراجه ظاهره ولو قبل تمام اربعين يوما وهو كذلك عند الجمهور نقله البرزلي وحكي ابن العربي الاتفاق عليه وقال اللغوي يجوز قبله وظاهره ولو في زوجة وظاهر قول الجمهور ولو لماء زنا وينبغي تقييده بغيره خصوصا ان خافت قتلها بظهوره وهي بكر ابن العربي لا يجوز لرجل ولا امرأة استعمال ما يقطع الماء او يبرد لرحم او يقلل النسل (و) حرم (الكافرة) أي وطئها بذلك ونكاح بدليل قوله وامتهم بالملك (الا الحرة السكّانية) فيجوز تزوجها (بكره) بضم فسكون أي كراهة عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه لمسلم حر او عبد قاله في الرسالة والجلاب لانها تنغذي بالخزير والخمر وتنغذي ولدها به ويقبلها ويضاجعها وليس له منعهما من سماء الدخول عليه ما وخوفان موتها حاملا منه فقد فن في مقسرتهم وهي حفرة من النار ولانه سكون الى الكوافر ومودة لهم لقوله تعالى وجعل بينكم صوة ورجة وذلك ممنوع لقوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الآية واجاز ابن القاسم بلا كراهة لقوله تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أي الحرائر وليس له منعهما من التغذي بالخزير وشرب الخمر ولا من نحو الكنييسة على الاصح ولا من صلاتها وصومها ولا يطأها صائفة ان كان ممنوعا في دينها لا قرارها عليه وان كان باطلا (وتأكد) بفحشاته مثلا أي اشتد وتوقى الكره في تزوجها (بدار الحرب) أي الكفر على كره تزوجها ببلد الاسلام لتقويها باهل دينها فيخشى تربيتها ولدها على دينها وعدم مبالاها باطلاع ابيه على ذلك هذا ان كانت الكتابية على دينها الاصل بل (ولو) كانت (يهودية تنصرت) أي ارتدت عن دين اليهودية الى دين النصرانية سواء أظهرت ذلك واخفته (وبالعكس) أي نصرانية تنصرت ومعهوم ان الصابئة ان ارتدت الى الدهرية او الجوسمية تحرم وهو كذلك قول واحد والظاهر ان الجوسمية والدهرية اذا تنصرت ارتدت تحل (والا) (امتهم) فهو بالنصب عطاف على الحرة أي الامه الكتابية فيجوز وطؤها (بالمالك) وظاهره بلا كراهة ومعهوم بالمالك منه بالنكاح وهو كذلك فلا تحل لمسلم ولو عبدا وهي مملوكة لم تلأذ به لارتقا ولدها المسلم للكافر الذي ملكها او يملكها الجوان

(قوله عليه) أي دينها (قوله وان كان) أي دينها الخ حال (قوله الدهرية) بضم الدال نسبة للدهر بفتحها (قوله لا يزوج الامه السكّانية) أي غير قياس (قوله فهو) أي امتهم تفريع على تقدير (قوله وهي مملوكة لمسلم) حال (قوله لتأذ به) أي تزوج الامه السكّانية

(قوله اي ابي واديم) تفسير اقرار (قوله الزوج الكافر) اي كايما كان او مجوسيا تفسير لنايب فاعل قررا المستتر فيه (قوله وهو متزوج بها) اي الحرة الكتابية حال (قوله وان كان) اي نكاحهم فاسدا حال (قوله ترغيبا له) اي الذي اسلم عليه اقرار (قوله في الاسلام) اي اقراره فيه (قوله وحصول) عطف على عدم (قوله فهمه) اي ابن راشد جري الفعل على ضمير غير ما ولا يس (قوله الانفاق) خير الذي (قوله التفصيل) اي بين استيفائهما شروط صحته فهي ٦٩ صحيحة والافتقار لعدة (قوله ونحمل)

اي انكحتم (قوله الجهل)
اي باسقيفا ثم الشروط
وعدمه (قوله لانه) اي
الفساد (قوله وان كان
لانفسخها) حال (قوله منع)
خبر فائدة (قوله توليها
المسلم) من اضافة المصدر
لمفعوله ثم رفع فاعله (قوله
وحضورها) عطف على
توليها (قوله لليود) صلة
شهادة (قوله على انكحتم)
صلة شهادة (قوله ومنهها)
أي الشهادة لهم على ذلك
عطف على جواز (قوله
وارد) خبر فرض (قوله
منعه) اي الذهاب الى
ديارهم (قوله لانه) اي عدم
الذهاب (قوله ليد) أي
معروف من الصواني
لشاهد (قوله سافت) أي
تقدمت (قوله ضرورة)
اي اقتضت الذهاب لدارهم
(قوله وان لم توجد شروط
الخ) مبالغة في تقريره عليها
ان اسلمت (قوله سببت)
اي زوجة الكافر (قوله
بعد قدمه) أي زوجها
(قوله ولم تعق) حال (قوله
فسخه) اي نكاحها (قوله

ببعض الكافر على دينها (وقرر) بضم فسكسر مثقلا اي ابي واديم الزوج الكافر (على)
نكاحها (ها) اي الحرة الكتابية (ان اسلم) الزوج وهو متزوج بها وان كان فاسدا ترغيبا له
في الاسلام وهل مع الكراهة كالابتداء وعليه ابن عبد السلام ولا بناء على ان الدوام
ليس كالابتداء وعليه البرزلي تردد وشروط اقراره عليه اعدم المانع الا في قوله الا المحرم
وحصول ما يمتدونه نكاحا بينهما قبل اسلامه (وانكحتم) اي الكفار (فاسدة) ظاهره
ولو استوفت شروط صحة النكاح وهو الذي في التوضيح تبعا لابن راشد فيما فهمه من قول
ابن شاس وابن الحاجب المشهور ان انكحتم فاسدة والذي افاده عبد الوهاب وابن بونس
واللغني وابو الحسن وابن قنوج وغيرهم الاتفاق على التفصيل وتحمل على الفساد عند
الجهل لانه الغالب فغير المستوفى الشروط فاسدة اتفاقا ومستوفى فيها فاسدة وعلمه
طريقتان وفائدة الحكم بفسادها وان كالا نفسخها ونقرهم عليها ان اسلموا منع توليها المسلم
وحضورها وشهادته عليها وذكر ابن عرفة اختلاف فتوى شيوخه في جواز شهادة المنتهين
لشهادة بين الناس لليهود على انكحتم بولي ومهر شرعي ومنعها والتف كل منهم على الآخر
والصواب ترجيح ابن عبد السلام منعها وفرض الخلاف في المنتهين وارجع على سؤال والا
فغيرهم كذلك وعلى صحتها فهل لهم ذلك والذهاب معهم الى ديارهم البرزلي الصواب منعها
لانه اعز للاسلام الاليد ملت او ضرورة (و) قرر الذي اسلم وهو متزوج امة كايمة او مجوسية
او حرة مجوسية (ان عقت) الامة الكتابية (واسات) المجوسية حرة كانت او امة وان لم توجد
شروط نكاح الامة لان الدوام ليس كالابتداء ومثله اسلام الحرة يهودها وتنصرها ابن
عرفة ابن حجر زلوسيت بعد قدمه واسلمت واسلمت ولم تعق احتمال فسخ نكاحها لان شرط
عدم فسخ نكاح الامة عدم العاقل وخوف العت والارج عدم فسخه كترجيح امة بشرطه
ثم وجد طول لا يفسخ نكاحه (ولم يعد) عتقها واسلمها من اسلامه ومثل لنفي البعد فقال
(كالشهر) فهو مثال للقرب على المعتمد فكانه قال وقرب كالشهر (وهل) اقراره عليها بشرطه
(ان غفل) بضم الغين المجتمة عن ايقافها هذه المدة فلم توقف حتى اسلمت بانسراح صدرها لانه فان
وقفت وقت اسلامه وطالب منها الاسلام فابته ثم اسلمت بعده بكشهر فلا يقر عليها (او يقر)
عليها ان اسلمت بعده بكشهر (مطلقا) عن التقييد بالغلة عنها اقبه (تاويلان) هذا ظاهره وبه
قره عجب وهو الصواب في التذيب وان اسلم ذمي او مجوسي وبه مجوسية عرض عليها
الاسلام فان ابته وقعت القرعة بينهما وان اسلمت تعينت زوجة ما لم يعد ما بين اسلامهما ولم
يجد البعد يجد وارى الشهر واكثر منه قليلا ابو الحسن قوله وقعت القرعة بينهما ظاهرا وانما لا
تؤخر ابن يونس روى ابو يزيد عن ابن القاسم انه يعرض عليها الاسلام اليومين والثلاثة ومثله

ومثل) بفصاة مثقلا (قوله بشرطه) أي عدم البعد (قوله فان وقعت الخ) مفهوما ان غفل (قوله ويحتمه مجوسية) حال (قوله
عرض) بضم فسكسر (قوله ولم يعد) أي مالم يرض الله تعالى عنه (قوله واكثر منه) أي مما يقرب منه (قوله انه) اي
الشان (قوله بعرض) بضم الباء وفتح الراء

(قوله الشهرين) أي أحد البعدين (أقوله قبل) بالضم مله عرض (قوله والا) أي وإن كانت حاملاً (قوله أو لا) بشد الواو (قوله) فان أسلم بعد تمام عدتها (قوله مفهوم في عدتها) (قوله مفهومه) أي المدخول بها (قوله بمجرد) أي العقد (قوله ولم يفارقها) حال (قوله أذهبوا) أي طلاقه (قوله لغو) ٧٠ أي غير لازم له (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلانون لضافته (قوله وبه) أي

في كتاب محمد وقوله ولم يجد البعد بعد الخ ابن يونس وفي بعض الروايات الشهرين ابن العباد إذا عقل عنها وجعلها ابن أبي زمنين على ظاهرها فأنزل المعروف إذا وقفت إلى شهر أو بعده فأسلمت أنها امرأته عياض ظاهره أنها توقف خلاف ما تأوله القرويون فقول ابن القاسم وفاق لقول مالك أنه كلام أبي الحسن وعلى تأويل ابن أبي زمنين أنها زوجة أن أسلمت بعده بشهر ولو عرض عليها الإسلام قبل وابته تقول ابن القاسم خلاف (ولا نفقة) لها على الزوج فيما بين الإسلام حالان المانع منها بتأخيرها الإسلام إذا لم تكن حاملاً ولا لغيرها نفقة الحمل (أو أسلمت) الزوجة المدخول بها قولاً (ثم أسلم) زوجها (في) نكاحها (أي استبرأ منها من مائة فية وعلمها) فان أسلم بعد تمام عدتها بآيات منه فلا يقر عليها وإذا قد قول في عدتها أنها مدخول بها وبأق مفهومه وإن أسلم في عدتها أقر عليها غائباً كان أو حاضراً ولا يقبضها دخول غيرها على المشهور كما في الشامل لأنها ذات زوج إلا إذا حضر عقد غيره عليها وسكت فدفعت عليه بمجرد إقامه في المدونة ويقر عليها أن أسلم في عدتها أن لم يطلقها حال كفره بل (ولو طلقها) حاله بعد إسلامها أو قبله ولم يفارقها أذهبوا لغواً فساداً تسكتهم فلو أسلم بعد عدتها عقد عليها بعصمة كاملة إقامه في المدونة (ولا نفقة) لقي أسلمت قبل زوجها ثم أسلم في عدتها في أخذ قول ابن القاسم لأنها التي منعته من نفسها بالإسلام واختاره النخعي وابن أبي زمنين ولذا قال (على المختار والاحسن) وقال ابن القاسم أيضاً النفقة وبه أفتى أصبح لأنه أحق بها مادامت في عدتها وإن كانت حاملاً فهي لها اتفاقاً في التوضيح القولان في النفقة سواء أسلم الزوج أو لم يسلم (و) أن أسلمت الزوجة الكافرة (قبل البناء) من الكافريها (بانت) الزوجية من زوجها (مكانها) ابن يونس وابن الحجاب اتفاقاً وظاهرهما قرب إسلامه أو بعد النكاح وابن بشير أن قرب إسلامه ففيه قولان على أن ما قرب النكاح يعطى حكمه أولاً ضيق وعلى هذا فالاتفاق في البعد والراجع في القرب البيهقي لحكاية الاتفاق عليها وإن لم تسلم وهذا هو الظاهر من نقل ابن عرفة (أو أسلمها) أي الزوجان الكافران معاً قبل البناء أو بعده فيقران على نكاحهما وكذا أن أسلمتا معاً قبلين وأطلعنا على إسلامهما في وقت واحد لأنه وقت ثبوت إسلامهما عندنا فلا عبرة بالتمتع قبله واستثنى من المسائل الثلاث (الألهم) بفتح الميم والراء لزوجها الكافر من نسب أو رضاع أو صهر فلا يقر على نكاحها فيها (و) إلا أن تزوجها في عدتها من زوج غيرهما وإسلامها أو أحدهما (قبل انقضاء العدة) قبل البناء أو بعده فلا يقر عليها وإن وطئها فيها بعد الإسلام تأيد تحريرها ابن عرفة فيها لو أسلم في العدة فارقها وعليها ثلاث حمض أن كان مسماً أه وكذا لو أسلمت دونه ووطئها في عدتها في كفره لغو وبعد إسلامه يحرمها وكذا بعد إسلامها ومفهوم قبل انقضاء العدة أنها ما أن أسلمت أو أحدهما بعده يقران عليه وهو كذلك ابن عرفة مع يحيى ابن القاسم لو أسلمت على نكاح عقداه في العدة فلا يفرق بينهما ابن رشيد بن الإسلام بعد طلاقها (و) إلا أن تزوجها إلى أجل وإسلامها

كونها لها النفقة صالحة أفتى (قوله لأنه) أي الزوج (قوله فهي) أي النفقة (قوله أسلم الزوج) أي في عدتها وأقر عليها (قوله) وظاهرهما) أي ابن يونس وابن الحجاب (قوله قرب إسلامه) أي الزوج من إسلامها (قوله أو بعده) بضم العين (قوله أن قرب إسلامه) أي الزوج من إسلامها (قوله نفقة) أي إقراره عليها وعدمه (قوله) أولاً أي أولاً يعطى حكمه (قوله) على نقل النخعي وابن بشير (قوله) فالاتفاق أي الذي حكاه ابن يونس وابن الحجاب (قوله والراجع) أي من القولين اللذين حكاهما النخعي وابن بشير (قوله) وإن لم تسلم حال (قوله لأنه) أي وقت اطلاعنا (قوله) من المسائل الثلاث) أي إسلام الزوج أولاً ثم عتقها أو إسلامها وإسلامها أولاً وإسلامه بعدها بالقرب وإسلامها معها (قوله فيها) أي المسائل الثلاث (قوله) فيها أي العدة (قوله فيها) أي المدونة (قوله لو أسلم) أي

زوج الكافرة (قوله في العدة) أي التي من غير تزوجها فيها (قوله وكذا لو أسلمت دونه) أي في العدة (قوله في عدتها) أو أي من زوجها السابق (قوله بعده) أي انقضاء العدة (قوله بعدها) أي العدة (قوله ولو وطئ فيها) أي العدة مباعدة في الأقرار

(قوله ذلك) أي تنادي على السكاح ابدار قوله في الصور الثلاث (أي تقدم اسلامه وتقدم اسلامها واسلامهما معا) قوله
المباينة (أي ولو طلقها) (قوله لا فوطلاقه) (قوله لا فوطلاقه) (قوله لا فوطلاقه) (قوله لا فوطلاقه) (قوله لا فوطلاقه)
المصدر اقامه (قوله ولذا) (أي اعتقاده ذلك على ما يليها) (قوله وهو كافر) ٧١ حال (قوله في الأقسام الثلاثة)

واحدهما قبل انقضاء (الاجل وتعداها) أي الزوجان على الزوجية (له) أي الاجل فلا
يقران على نكاحهما البناني حاصل ما ذكره ابن رحال انهما اذا تزوجا لاجل ثم اسلما فلا
يقران على نكاحهما الا اذا قالا في حال كفرهما تنادي على النكاح ابداسواء اسلما قبل
انقضاء الاجل او بعده واذا اسلما بعده فمواثقا لذلك قبل الاجل او بعده وقبل الاسلام
واذا قالا ذلك بعد الاسلام فذلك لا يقيدهما لانهما ان اسلما قبل الاجل فقد قارن المفسد
الاسلام فبمعين الفسخ وان اسلما بعد الاجل فلا نكاح بينهما يقران عليه وهما لا يقران الا على
ما يعتقد ان انه نكاح فاسدا كان أولا وبالغ على اقرارهما على النكاح في الصور الثلاث
فقال (ولو) كان (طلقها) وهو كافر (ثلاثا) ثم اسلم ثم اسلمت بعده بالقرب واسلمت ثم اسلم
في عدتها واسلما معا حقيقة او كتمان جأ آمسليين واعاد المباينة لقوله ثلاثا وقوله (وعقد)
أي الزوج النكاح بعد اسلامه على مطلقة ثلاثا (ان) كان (ابانها) أي فارقتها واخرجها
من حوزة (بلا) شرط (محال) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر اللام أي زوج غيره لا فوطلاق
طلاق ثلاثا لكفره حاله وأشار بولول قول المغيرة باشرط الحمل ولزم العقد لباينتها واعتقاده
قطعها النكاح ولذا لو ابانها بلا طلاق وهو كافر ثم اسلم فانه يقر عليه بعد اسلامه وان ابانها
انه ان طلقها ثلاثا ولم يبينها يقر عليها بلا عقدة في الأقسام الثلاثة وهو كذلك كما تقدم
(وفسخ) بضم فكسر النكاح (لاسلام احدهما) أي الزوجين الكافرين في غير ما تقدم بان
اسلم واستمرت على كفرها مجوسية مطلقة اوامة كابية لم تعتق واسلمت واعتقت بعده يبعد
او اسلمت ثم اسلم بعد تمام عدتها فيفسخ (بلا طلاق) على المشهور فساد نكحتهم وفي سماع
عيسى بطلاق الخلاف في انكحتهم واخرج من قوله بلا طلاق فقال (لاردته) أي احد الزوجين
عن دين الاسلام بعد تقرر رده (في طاعة) باقية (هذه) المشهور وقال ابن أبي اويس وابن
الماجدشون فسخ بلا طلاق وقال الخزومي طلاق رجعي وعلى الاولين فلا يس له رجعتها ان تاب
في عدتها وعلى الثالث له رجعتها فيها ولا شيء لها من الصداق ان اردت احدهما قبل البناء
على الثاني وهل كذا على الاول والثالث وهو المنصوص ابو الحسن وجهه انه مغلوب على
طلاقه ولا يلزم من وجود الطلاق وجود نصف الصداق بدليل انه ان ردها بموجب خياره
فلا شيء عليه مع ملكه الاقامة فكيف مع جبره على الفراق الجلاب لو ارتدت اسقط صداقها
وكذا ان ارتد الزوج ويخرج فيها قول بان لها نصفه وفرق على المشهور بين اسلام احده
الزوجين وبين رده بانها طرأت على نكاح صحيح فكانت طلاقا واسلام طرأ على فاسد فكان
فسخا وان اسلم من أهل الطلاق والكافر ليس من أهله وشرط كون ردها طلاقا عدم
قصدها فسخ النكاح بها والا فلا يفسخ اقتصر على هذا فت عند قوله وقصدها بالبيع
الفسخ والخط هنا والشامل اذ قال في الردة لو قصدت بردها ففسخ نكاحها فلا يفسخ وعليه
اقتصر القلب إلى قائل اقامه الاشياخ من الما، وثمة ابن يونس قياسا قطعه الردة استحب فيمن
(قوله بانها) أي الردة مله فرق (قوله وبان المسلم) عطف على بانها (قوله قصدها) أي الزوجية (قوله بها) أي الردة (قوله وبالا)
أي وان كانت قصدت بردها ففسخه (قوله اقامه) أي نهمة (قوله استحب) بضم التاء وكسر الحاء

أي اسلامه قبلها وعكسه
واسلامهما معا (قوله
مطلقا) أي حرة كانت اوامة
(قوله دين الاسلام) اضافته
للبيان (قوله تقرره) أي
الاسلام (قوله له) أي المرتدة
(قوله ففسخ) أي ردة احدهما
(قوله طلاق رجعي) أي ردة
احدهما (قوله وعلى
الاولين) أي كونها طلاقا
بائنا وكونها فسخا بلا طلاق
(قوله فيها) أي عدتها (قوله
على الثاني) أي كونها
فسخا بلا طلاق (قوله
وهل كذا) أي لا شيء لها
من الصداق (قوله على
الاول) أي كونها مطلقة
رجعية (قوله وجهه) أي
سقوط الصداق على الاول
(قوله انه) أي الزوج (قوله
مغلوب) أي مجبور (قوله
انه) أي الزوج (قوله ان
ردها) أي قبل البناء (قوله
بموجب) بكسر الجيم أي
سبب (قوله عليه) أي الزوج
(قوله الاقامة) أي على
عصمتها (قوله لو ارتدت) أي
قبل البناء (قوله فيها) أي
الردة (قوله على المشهور)
أي ان الردة طلاق بائن

ووجب عليه حدانه ان علم منه انه ارتد لاسقاطه فانه لا يسقط عنه وان ارتد لغير ذلك سقط
 وروي علي بن زياد عن مالك ان ارتدت الزوجة تريد فسخ نكاحها فلا تكون طلاقا وتبقى على
 عصمتها ابن يونس وبه اخذ بعض شيوخنا قال كاشترأها زوجها فتري فسخ نكاحها ولما
 توقف فيها ابن زرب قال له بعض من حضر نزلت بجارية فافتي فيها بان ارتدادها لا يكون طلاقا
 وفرق بين هذه ومن فعالت المعاق عليه لخصيته بان التعليق من الزوج بخلاف ردتها المذلل وذكر
 السعد في شرح العقائد كفر من يفتي امرأة بالكفر لتبين من زوجها وهو معلوم بالاولى من
 قول القرافي بكفر خطيب طلب كافر الاسلام عليه فامر به بالاصح الى فراغ خطبته وقال ابن
 رشد والقاشاني لا يكفر الخطيب وعلى هذا فهل لا يكفر المأثري او يكفر لان الرضا بكفر المسلم
 الاصل اشهد من الرضا بقاء الكافر الاصل على كفره الى فراغ الخطبة وبالفعل على ان ردة
 الزوج طلاق بائن فقال ان ارتد لغير دين زوجته بل (ولو) ارتد الزوج المسلم (لدين زوجته)
 اليهودية او النصرانية فتطلق منه طلاقا بائنا ويحال بينهما واشار ابو لؤلؤ قول اصبح لانتلق
 منه ولا يحال بينهما لان سبب الحيلولة بين المسألة والمرأة استيلاء كافر على مسلمة (وفي لزوم)
 الطلاق (الثلاث الذي طلقها) اي زوجته ثلاثا والثلاث ولم بينهما (وتراعى البينا) راضيين
 بحكمه اولا فتحل له الابعد زوج بشرطه سواء كان نكاحهما صحيحا في الاسلام باستيفاء
 شروطه وانتفاء موانعه ام لا قاله ابن عيشون (او) تلزمه الثلاث (ان كان) نكاحهما (صحيحا
 في الاسلام) بذلك فان لم يكن صحيحا فيه بانتفاء شرط او وجود مانع فلا تلزمه الثلاث قاله ابن
 أبي زيد (او) تلزمه (بالفراق جملا) بضم الميم الاولى وفتح الثانية وسكون الجيم اي من غير تعيين
 عدد قاله القاسمي (اولا) تلزمه شيئا قاله ابن اخي هشام وابن الكاتب وغير واحد واستظهره
 عياض (تأويلات) في قولها واذا طلق الذي امرأته ثلاثا ولم يفارقها فرفع امرها الى
 الامام فلا يعرض لهما ولا يحكم بينهما الا ان يرضيا بحكم الاسلام فهو بخير ان شاء حكمك وترك
 وان حكم حكمك بينهم بحكم الاسلام واحب الى ان لا يحكم بينهم وطلاق الشبهة ليس بطلاق
 عياض ظاهر المدونة عدم اشتراط رضا ساقتهم وهو قول سحنون وفي العتبية لابن القاسم
 اشتراطه ابن رشد هذا تفسير لما في المدونة لان تفسيرها بقوله اولى وقولها ولم يفارقها
 مفهومه لو فارقها لاقضى عليه لانه حوزها لنفسها ومفهوم ترافعا اليها ما اذا لم يترافعا اليها
 لان تعرض لهما لان طلاق الكفر غير معتبر ومحل التأويلات اذا ترافعا اليها وقالوا لا يحكم بينهما
 بحكم الاسلام في المسلمين او في الكفار او اقتصر على قولها بحكم الاسلام واما ان قالوا لا يحكم
 الاسلام على المسلمين فيحكم بينهم كالمسلمين قاله اللخمي فظاهره خروج هذه عن محل التأويلات
 ففرق بين في وعلى فان قالوا لا يحكم به على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق ولو قالوا
 بما يجب في دينهم او في التوراة فلا يحكم (و) ان تزوج كافر كافر بغير او ختم مثل اسمها
 (تحقق صدقهم القاسدا) عقدا بشرط عدم الصداق ثم اسمها (الاسقاط) ايضا
 (ان) كان (قبض) بصم فكسر القاسدا اي قبضته الزوجة او وليها قبل اسلامها (و) كان
 (دخل) الزوج بالزوجة كذلك في صورة القاسدا وفي صورة الاسقاط فيتران على نكاحهما
 في الصور الثلاث اما في الاولى فلان كلاً منهما قبض معاوض عليه في وقت يجوز له فيه ذلك

(قوله انه) اي الشان
 (قوله علم) بضم العين
 (قوله منه) اي من وجب
 عليه الحد (قوله فلا تكون)
 اي ردتها (قوله تفتري)
 بغين معجمة اي تفصد
 (قوله فيها) اي المسئلة
 (قوله بجارية) بضم الموحدة
 جيم ثم مشددة تحت (قوله
 (قوله فافتي) بضم الهمز
 وكسر التاء (قوله فرق)
 بضم فكسر (قوله هذا)
 اي من ارتد افسخ نكاحها
 (قوله تحببته) اي الزوج
 (قوله بان التعليق) صلة
 فرق (قوله لذلك) اي الفسخ
 (قوله هذا) اي عدم كفر
 الخطيب (قوله بينها) اي
 يخرج الزوج زوجته
 من حوزة (قوله فلا تحل
 له الابعد زوج الخ)
 تنزيح على لزوم الثلاث
 (قوله بذلك) اي استيفاء
 الشروط وانتفاء الموانع
 (قوله فان لم يكن صحيحا)
 مفهوم الشرط (قوله فيه)
 اي الاسلام (قوله فلا
 يعرض) بفتح الباء وكسر
 الراء (قوله اشتراطه) اي
 رضا ساقتهم (قوله لانه)
 اي الزوج (قوله حوزها)
 بفتحات مثقلة (قوله
 كذلك) اي قبل اسلامها
 (قوله في الاولى) بضم الهمز
 اي عدم القبض والدخول

(قوله والثانية) اى لم يدخل وقبض (قوله والرابعة) اى لم يدخل فى الاسقاط (قوله فيها) اى المدونة (قوله وفيها)
 اى المدونة (قوله لغيره) اى ابن القاسم (قوله وخبر) عطف على المشهور (قوله والمعروف من المذهب) عطف على
 المشهور (قوله ان دفع الخمر) اى اسلمها لشيء متقول (قوله المبيع) ٧٣ اى المسموع فيه (قوله انه)

اى قول غير ابن القاسم
 فيها وفاق لقوله فيها (قوله
 بجملة) اى قول غير ابن
 القاسم (قوله على
 استهلاكها) اى الزوجة
 (قوله فالاول) بفتح الهمز
 تقرير على قول ابن محرز
 هذا هو المشهور وخبر من
 قول ابن القاسم وقول
 اللخمي وابي الحسن المعروف
 من المذهب (قوله على
 هذا القول) اى الذى
 قاله غير ابن القاسم فيها
 (قوله قبله) اى الاسلام
 (قوله ذلك) اى عدم المهر
 (قوله وهم يستحلونه) اى
 عدم المهر حال (قوله انه)
 اى شرط الاستحلال (قوله
 لم يذكره على سبيل الشرط)
 ايضاح لقوله طردى (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله
 وهو متزوج أكثر الخ)
 حال (قوله معه) ولو حكما
 (قوله ولم تنقض عتقها)
 اى قبل اسلامه (قوله ولو
 محرما) اى بجمع او عمة حين
 اختياره (قوله او مريضا)
 اى مرضا بخوفا وقت
 اختياره (قوله يختار أمة
 مسئلة) حال من فاعل

بن عمه واما فى الاخيرتين فلان الزوجة مكنت من نفسها فى وقت يجوز لها فيه ذلك بنعمها
 وظاهر قوله مضى الاسقاط أنه لا شيء لها وهو قول ابن الموارى عياض وهو الصحيح ابن يونس
 وهو ظاهر المدونة (والا) اى وان لم يقبض القاسم ولم يدخل او لم يدخل وقبضت القاسم
 او لم يقبض ودخل او لم يدخل فى الاسقاط (فك) نكاح (التقويض) فى تخيير الزوج بين ان
 يسعى لها صداق مثلها فيقر عليها ويلزمه او ان يفسخ عن نفسه ولا شيء عليه فى الاول
 والثانية والرابعة ولزمه مهر مثلها فى الثالثة وهى دخوله بلا قبض القاسم هذا قول ابن
 القاسم فيها وفيها ايضا لغيره ان قبضه مضى ولا شيء لها لغيره بنى او لم يبن ابن محرز هذا هو
 المشهور وخبر من قول ابن القاسم اللخمي وابي الحسن والمعروف من المذهب ونص اللخمي
 ان دفع الخمر فالمعروف من المذهب ان لا قبض المبيع من غير ثمن ان يمتزله من باع خرا بئمن الى
 أجل ثم اسلمه فله قبض الثمن اذا حل الاجل هذا هو المعروف من المذهب اه ابو الحسن
 وقيل انه وفاق بجملة على استهلاكها القاسم ولو كان قائما لا يجيب بجواب ابن القاسم فالاولى
 التنبه على هذا القول والله اعلم (وهل) محل مضى صدقهم القاسم او الاسقاط (ان
 استحلوه) فى دينهم كفى المدونة فهو شرط مقصود لابن القاسم عند بعض الاشياخ اذ لو عقدوا
 به وهم لا يستحلونه لكان زنا لا نكاحا فلا يثبت بالاسلام الا ان يكونوا اعتمادا عليه قبله على
 وجه النكاح فى المفهوم تفصيل أو يعض مطلقا استحلوه أو لا (تأويلان) البساطى عندى
 ان قولها وهم يستحلونه قيد فى الاسقاط لافى الخمر والنسب والاعتكاف فمما على نكاح
 النصارى وهم يتقربون بالخمر فضلا عن التعامل به ولا يخفى حالهم على الائمة ونصها وان نكح
 نصرا فى نصرانية بغير مهر أو بغير مهر أو بشرط ذلك وهم يستحلونه ثم اسلمها بعد البناء ثبت
 النكاح ابن عبد السلام شرط فيها كونها مستحلالا للنكاح بذلك فرأى بعضهم انه مقصود
 ورأى غيره انه وصف طردى لم يذكره على سبيل الشرط ابن عرفة لا يشك من نظرا ونصف ان
 ذكر يستحلونه فيها لا مفهوم له لان عدم استحلاله لا يوجب كونه زنا فى الاسلام فضلا عن
 الكفر قلت رد الشرط للنكاح بالخمر والخنزير بعد اشتهار قولهم اياهما بل ظاهره رده للنكاح
 بغير مهر وشرط اسقاطه والا مرفى كل ذلك سواء (واختار المسلم) اى الذى أسلم وهو متزوج
 أكثر من أربع نسوة فيختار (أربعة) ممن ان شاء وان شاء اختار أقل من أربع وان شاء
 لا يختار شيئا ممن بشرط الاختارة اسلامها معه أو بعده بالقرب أو قبله ولم تنقض عتقها
 أو كونها كتابية حرة وأمة أعتقت بعده بالقرب وسواء كان فردا كل واحدة بعقد أو بجمعة
 بعقد واحد ولو محرما او مريضا او واجدا طول حرة ولم يخش زنا يختار أمة مسئلة كما استظهره
 ابن عرفة لان الدوام ليس كالابتداء فهو كالرجعة وقيل بامتناعه كالابتداء واقتصر عليه
 الموضح ان كانت الاختارات أوائل فى العقد بل (وان) كن (أو اخر) فيه بنى بن أو ببعضهن

واجدا (قوله فهو) اى الاختيار الخ تقرير على المبالغة
 ١٠ من فى واجدا (قوله فهو) اى الاختيار الخ تقرير على المبالغة
 (قوله بامتناعه) اى الاختيار حال الاحرام او المرض او وجود الطول وعدم النشبة اذا كانت المختارة أمة مسئلة
 (قوله كالابتداء) اى للنكاح (قوله عليه) اى الامتناع (قوله فيه) اى العقد

(قوله لما) بكسر اللام له لا اختار المسلم أربعة (قوله غيلان) بفتح الغين المجهمة وسكون المنة مفتحة (قوله سائرهن) أي باقيتين (قوله في الزامه الاوائل) أي فليس له ترك الاختيار بالكيفية (قوله من محرمتي الجمع) بيان لكلاختين (قوله كذا) بفتح القاف وسكون المنة مفتحة آخره ناي (قوله بكونهما) أي نحو الاختين (قوله والا) أي ولو كان للفاسد أثر (قوله مطلقا) أي سواء ٧٤ جفها ما بعد أو عقد على الام أولا أو عكسه (قوله ويحتمل ان الاصل الخ)

مقابل لجل واولا بنتها
جمعى أو (قوله مقامه)
بضم الميم (قوله هذين) أي
الاحتمالين الاخيرين
(قوله هو) أي الفرق (قوله
والا اتفاق) عطف على
الخلافا (قوله علمه) أي
التأييد (قوله والمراد) أي
بأنه أو آية (قوله فرعه
الخ) أي لا خصوص الابن
والاب فهو من عموم الجواز
(قوله من أسلم) مفسر لقائل
فارق المستتر فيه فهو عائذ
على غير ما لم يبرز لا من
اللبس (قوله وعليه) أي
التحريم صلة تحمل (قوله
قولها) أي المدونة (قوله
أرسلها) أي طلقها من أسلم
(قوله جملها) أي لا يعجبني
(قوله وتبعه) أي ت في
نعم كلام المصنف في
فارقها من الاكثرو
محرمتي الجمع والام وبنتها
(قوله فقال) أي من (قوله
انه) أي كلام المصنف
(قوله خلاها) بشدة اللام
أي فارقها (قوله تركها)
أي ما (قوله فان أراد)
أي ابن الحاجب بقوله

اولا لما اشترى غيلان الثقي رضي الله عنه أسلم على عشر وأسان معه فأمره رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان يسلك أربعة ويقارق سائرهن ففعل وفي بعض النسخ وان ائلا وفيه فائدة
أيضا الرد على الحنفية في الزامه الاوائل وعدم صحة اختيار الاواخر (و) اختيار المسلم
(أحدى) كذا (اختين) من محرمتي الجمع ان أسلم عليهما كغيره دليلي (مطلقا) عن التقييد
بكونهما باعدين مع اختيار اولاهما وعدم الدخول بهما أو احدهما (و) اختيار المسلم
(أما) أي أو (ابنتها) أسلم عليهما باعدا وعقد من مقدمتها عقد الام أو مؤخر (لم يسما) أي
الكافر الام وابنتها لان العقد الفاسد لا أثر له والاتباع تحريم الام مطلقا ويحتمل ان الاصل
واحدى ام الخ فذوق المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فخصه وفي بعض النسخ وأم بالجرح
عطف على اختين قالوا وعلى بابها عني هذين (وان) كان (مسما) أي الكافر الام وبنتها بوط
أو مقدمة ثم أسلم (حرمنا) علمه أبدا لانه وط شبهة وهو ينشر الحرمه فان قلت تقدم ان من
تزوج مع عدة ووطئها وتمت ثم أسلم باقر عليها فما الفرق قلت هو الخلاف في التأيد بالوطء في
العدة والاتفاق عليه بوطء الام وبنتها (و) ان من البكائر (أحدهما) أي الام وبنتها ثم
أسلم (تعيثت) المسوسة للبقاء وتابذ تحريم الاخرى لكن اتفاقا ان من البنت وعلى المشهور
ان من الام وقيل لا يتبعين بقاء الام فله فراقها وبقاء البنت (و) ان فارق من أسلم على
أكثر من أربع أو على محرمتي الجمع أو أم وابنتها جميعهن أو بعضهن (لا يترجح ابنه) أي من
أسلم على أكثر من أربع أو على محرمتي الجمع أو أم وابنتها فارق بعضهن أو جميعهن (أو أبوه)
والمراد فرعه أو أصله الذي لا يترجح (من) أي زوجة (فارقها) من أسلم ظاهره تحريما
وعليه سجل عياض قولها لا يعجبني ان يترجح البنت التي أرسلها ابن عبد السلام لا يبعد جعلها
على الكراهة أفاده تت وتبعه من فقال وكل من فارقها اختيارا أو وجوبا بعد العقد وقبل
المس حرمت على أصله وفرعه الرماضي والصواب انه خاص بمسألة الام وبنتها في المدونة فان
حبس الام فأراد اتيته نكاح بنتها التي خلاها فلا يعجبني ذلك اه ابن عرفة وقول ابن الحاجب
لا يترجح ابنه أو أبوه من فارقها عام في البنت والام تركهما أو احدهما فان أراد الكراهة
فهو ما فيها وظاهره الحرمه ولا أعرفها ورده ابن عبد السلام ايضا بما تقدم عنها ونقل اللخمي
عن محمد عن ابن القاسم وأشهب رضي الله تعالى عنهما ان مات كافر عن زوجة لم يسما أو
فارقها فلا تحرم على آية وابنه وليس ذلك بنكاح حتى يسلم قلت ومثله قولها قيل فذمي أو حربي
تزوج امرأة ماتت قبل ان يسما فتزوج امها ثم أسلم جميعا فلم يترك جوابا وأتى بتقليد ال
على جواز النكاح وثباته وهو اسلام مجوسى على أم وبناته أو في الرد على ابن الحاجب بهذه

لا يترجح (قوله وظاهره) أي ابن الحاجب (قوله ولا أعرفها) أي الحرمه حال (قوله ورده) أي كلام ابن
الحاجب (قوله عنها) أي المدونة من قولها لا يعجبني (قوله ونقل اللخمي) عطف على بما تقدم (قوله أو فارقها) عطف على مات
(قوله مثله) أي نقل اللخمي (قوله قولها) أي المدونة (قوله ثم أسلم) أي الزوجان (قوله جوابا) أي صريحا (قوله وهو) أي
النظير (قوله بهذه) أي مسئلة ذمي أو حربي تزوج امرأتين ماتت الخ ومثله محمد أي موت الكافر عن زوجة لم يسما الخ

ومسئلة محمد تعقب لان ما أسلم عنه أقرب للصحة اه فهذا = ليدل على الخصوص
 خلافا لتقرير من قاعدة كنية وتصريحه فيها بالحرمه واقتصاره على ذلك كانه المذهب
 اه البناني جل عياض وأبو الحسن قولها لا يعجبني على التحريم ونص أبي الحسن قوله
 لا يعجبني هو هنا على التحريم عياض جعل له هنا تأثيرا في الحرمه اه وفي التوضيح ظاهر
 كلام ابن الحاجب على التحريم والذي فيها لا يعجبني وفهم عياض التحريم منه وفي الشامل
 وفيه لا يعجبني وهل على المنع وعليه الا كثر ولا تأويلان وفي التوضيح عقب ما سبق عنه
 والذي لابن القاسم في الموازية خلافه وانه لا تحريم بعد عقد الشرك ثم قال وقال ابن عبد
 السلام لا يعد حمل لا يعجبني على الكراهة لبواقي ما في الموازية ولانه لو انشئت حرمة
 المصاهرة بين أبيه وابنه وبين هذه لا تنشئت بينه وبين أمها وأجاب عنه ابن عرفة بان الاسلام
 على الام والبنات أقرب للصحة لتخيرهما البناني هذا الجواب يقتضي طرد التحريم فبن
 أسلم على اختين أو أكثر من أربع كما شرح به ت والله أعلم ب ان كانت التي فارقتها
 مسها حرمت على فرعها وأصله لانه بمنزلة عقد صحيح فيصور المصنف بمساختين ونحوهما
 ما عدا الام وبناتها او مس إحدى الاختين وفارقتها فتعزم على أصله وفرعه ويصح تصويره
 بالام وبناتها اذا مسهما وحرمة عليه فتعزم ان على أصله وفرعه ايضا فان لم يمس واحدة منهما
 واختار احدهما وفارق الاخرى فلا أصله وفرعه تزوجها لانه لم يكن الا العقد وهو غير محرم
 وان مس احدهما فالتى فارقتها ليس فيها الا العقد الكفر ايضا فلا تحرم على ابنه أو أبيه بالاولى
 من ان وطء البنت في النكاح الصحيح لا يحرم امها على أصله وفرعه ولما كان الاختيار
 بصريح اللفظ واضحا لم يذكروا كراهة ما يستلزمه مما يتوهم انه فراق لا اختيار فقال (واختار)
 اى حكم عليه بانه اختار الزوجة التي طلقها أو ظاهرا أو آلى منها (ب) سبب إيقاع (طلاق) منه
 عليها لانه لا توقع الاعلى زوجة اذا العصمة من أركانها (أو) اختار (ب) ظاهرا اى تشبيه زوجته
 بمؤدة التحريم لذلك (أو) اختار (ب) آلى اى حلف على ترك وطء زوجة أو أكثر من أربعة
 أشهر وهو حر أو من شهرين وهو عبد لذلك ولزومه الطلاق والظهار والايلاء وفائدة الحكم
 عليه بانه مختار انه ليس له اختيار أربعة سوى التي طلقها أو ظاهرا أو آلى منها وهل يكون
 الطلاق بائنا لانه فسخ نكاح فامسدا ورجعا في المدخول بهما حيث لم يكن بتنا ولا خلاعا وهو
 الذي ذكره اللغوي ولعله لان الاسلام صحيح عقده ووطاء وللخلاف في فساد أنكحهم وأقوالهم
 الاسلام رجعة أو رجعة وانه لا يجب فيه استبراء فان طلق واحدة معينة اختار ثلاثا سواها
 واحدة مبهمه فهو كمن طلق أربعة فلا يختار شيئا من الزوجات وظاهر المصنف وابن عرفة وابن
 عبد السلام ان الايلاء اختيار مطلقا وقيل انما يكون اختيارا اذا قيد بزمان او بلد أو أطلق
 وجرى العرف وتقرر بانه لا يقع الاعلى زوجة (أو وطء) أو مقدمة بجرم به ابن عرفة واستظهره
 المصنف فاذا وطئ بعد اسلامه واحدة من زوجاته مسلمة أو كفاية عد محتملها وظاهره سواء
 نوى به الاختيار أم لا إذ لو لم يصرف للاختيار انصرف للزنا كيف والحديث ادرؤا الحدود
 بالنسب وان تظرفيه ابن عرفة (و) اختار (الغيب) اى غير الزوجة التي فسخ نكاحها (ان
 فسخ) الذي أسلم (نكاحها) اى الزوجة فليس الفسخ اختيارا فله اختيار أربعة سوى التي

(قوله الخصوص) اى بمسئلة
 ام وبناتها (قوله وتصريحه)
 اى س (قوله فيها) اى
 القاعدة (قوله واقتصاره)
 اى س (قوله له) اى عقد
 الكفر (قوله منه) اى
 لا يعجبني (قوله وانه) اى
 الشأن (قوله ثم قال) اى
 الموضح (قوله لانه) اى
 مسها (قوله بالاولى) بفتح
 الهمز (قوله يستلزمه)
 اى الاختيار (قوله ما
 يتوهم انه فراق) بيان لما
 (قوله منها) تنزع فيه
 ظاهرا وآلى (قوله لانه)
 اى الطلاق الخ عله لانه
 اختيارا (قوله لذلك) اى
 كونه لا يكون الا في زوجة
 (قوله عليه) اى الزوج
 (قوله وهو) اى كونه
 رجعا (قوله وانه) اى
 الاسلام (قوله مطلقا) اى
 عن تقييده بكونه مقيدا
 بزمان او بلد أو بجران
 عرف بانه لا يكون الا في
 زوجة (قوله به) اى كون
 مقدمة اختيارا (قوله به)
 اى الوطء (قوله وان نظرت)
 بفتحات مثقلا الخ حال

(قوله لانه) اى الفسخ الخ علة لكونه ليس اختيارا (قوله زوجا غير من أسلم عليهم) (قوله غيره) اى من أسلم عليهم (قوله فتن) بضم فسكون ففتح (قوله عليه) اى من أسلم عليهم (قوله كلامه) اى المصنف (قوله هنا) اى فى المختصر (قوله تزوجهن) اى عقدهن (قوله جعلها) ٧٦ اى مسئلة من اختار أربعاً فظهرن أخوات (قوله ومقتضاه) اى جعلها نظير ذات الوليين

فسخ نكاحها لانه يكون فى الجمع على فساد (أو ظهر أنهن) اى المختارات (أخوات) أو نحوهن من محرمات الجسح فله اختيار غيرهن وله اختيار واحدة منهن وثلاث من البواقي فلو قال واحدة من ظهرن كاخوات لكان أحسن ويختار من سواهن (مالم يتزوجن) اى مالم يتزوجن (قوله لا يلزمه) اى لا يلزمه (قوله لا يفيت الخ) فيه ان الاقتصار فى مقام البان يفيد الحصر (قوله فان كان دخلى) مفهوم الشرط (قوله قلها) اى المدخول بها كانت واحدة أو أكثر (قوله لذلك) اى جبره على الفسخ قبل بئانه (قوله واحد عليهن) لتكمله بعبارة (قوله غير معينات) نعم أربع (قوله لجهن) اى الزوجات اللاتي أسلم عليهن (قوله عدتها) اى الاصدقة الاربعة (قوله عدة جهن) اى الزوجات (قوله فان كن) اى الزوجات (قوله خمساً) معنى خمس بلاون لاضافته (قوله مثل الحاصل الخ) فان كن عشر ادخل بواحدة منهن فلها صداقها ولكل واحدة من التسع خمسة اداقها (قوله ان كان دخل بأكثر) فان كان دخل باثنتين من عشر فلكل واحدة من الثمانية خمسة اداقها وان كان دخل بثلاث منها فلكل واحدة من السبع خمسة اداقها (قوله الى تسع) فلهن تسعة اصدقة

ففسخ نكاحها لانه يكون فى الجمع على فساد (أو ظهر أنهن) اى المختارات (أخوات) أو نحوهن من محرمات الجسح فله اختيار غيرهن وله اختيار واحدة منهن وثلاث من البواقي فلو قال واحدة من ظهرن كاخوات لكان أحسن ويختار من سواهن (مالم يتزوجن) اى مالم يتزوجن (قوله لا يلزمه) اى لا يلزمه (قوله لا يفيت الخ) فيه ان الاقتصار فى مقام البان يفيد الحصر (قوله فان كان دخلى) مفهوم الشرط (قوله قلها) اى المدخول بها كانت واحدة أو أكثر (قوله لذلك) اى جبره على الفسخ قبل بئانه (قوله واحد عليهن) لتكمله بعبارة (قوله غير معينات) نعم أربع (قوله لجهن) اى الزوجات اللاتي أسلم عليهن (قوله عدتها) اى الاصدقة الاربعة (قوله عدة جهن) اى الزوجات (قوله فان كن) اى الزوجات (قوله خمساً) معنى خمس بلاون لاضافته (قوله مثل الحاصل الخ) فان كن عشر ادخل بواحدة منهن فلها صداقها ولكل واحدة من التسع خمسة اداقها (قوله ان كان دخل بأكثر) فان كان دخل باثنتين من عشر فلكل واحدة من الثمانية خمسة اداقها وان كان دخل بثلاث منها فلكل واحدة من السبع خمسة اداقها (قوله الى تسع) فلهن تسعة اصدقة

للاشارة خمسة اداقها (قوله فلكل) اى لكل واحدة منهن صداقها بتمامه عيب هذا اذا لم يدخل باحداهن من والا فلهم دخول بم اداق كامل واغيرها خمسة اداقها ولو دخل بأربع فلغيرهن خمسة اداقها ان كان دخل قبل الاسلام

(قوله فلهما صداقان) أي لكل واحدة منهما صداقها كاملاً (قوله عليهن) أي الباقيات فإن كن غائباً لكل واحدة ربع صداقها (قوله وللباقيات مثل الخارج من قسمة صداق عليهن) فإن كن سبعاً لكل ٧٧ واحدة سبع صداقها (قوله

من لم يدخل بهن وإن دخل بائنتين فلهما صداقان ولكل واحدة من الباقيات من صداقها مثل الخارج من قسمة صداق عليهن وإن دخل بثلاث تكملت لهن أصدقتهن وللباقيات مثل الخارج من قسمة صداق عليهن وإن دخل بأربع تكملت لهن أصدقتهن ولا شيء لغيرهن لأن الدخول بعد الإسلام اختيار وهذا مفهوم ولم يختار أفاده عب البناني الظاهر في مفهوم لم يختار أنه إن اختاراً بنتين ثم ماتت فإشئ لغيرهن لأن اختياره دل على فراق الباقي أقول الموضح بمجرد اختياره بين البواقي وكذا في كلام ابن عرفة قاله ابن رحال وانظر مع ما ذكره عب (و) إن مات من أسلم على أكثر من أربع زوجات قبل اختياره وبعد إسلام بعضهن (والأرث) للمسلات منهن (إن تخلف) بفتحات مثلاً عن الإسلام (الأربع) زوجات (كبايات) حرائر (عن الإسلام) لاحتمال أنه لو طالت حياته يختارهن دون المسلمات ففي سبب أرث المسلمات شك والأصل عدمه ومفهوم أربع أنه إن تخلف دونهن فالأرث للمسلمات لأن الغالب في اعتماد الأربع عدم اقتضائه على أقل منهن فلا يقال قد يختار المتخلفات فقط فالأرث للمسلمات أيضاً فإن كن عشر أو أسنان الواحدة قسم الميراث على تسع ولا شيء منه للمتخلفة ويجري الصداق على ما تقدم من تكمله للمدخل بها ولو ألبس واستحقاق غيرها من صداقها مثل الخارج من قسمة أربعة على جميعهن وهو خسان (أو) مات مسلم له زوجتان مسلمة وكفاية أحدهما مطلقة طلاقاً أو إناصاً أو بانقضاء عدة الرجعي (والتبست) الزوجة (المطلقة) بالتي لم تطلق (من) زوجتين (مسلمة وكفاية) فالأرث للمسلمة للشك في زوجتهما (لا) ينتفي أرث الزوجة (إن طلق) زوج (أحدى زوجتيه) المسلمتين طلاقاً ليس بتأولاً ولا خلا (زوجته) بضم فكسر المطلقة من الزوجتين (ودخل) الزوج (بأحداهما) أي الزوجتين وعلت (ولم تنقض العدة) قبل موته (فلا لزوجة) (المدخول بها) (المعلومة) (الصداق) كاملاً إذا منازع لها فيه (و) لها أيضاً (ثلاثة أرباع الميراث) لأنهم ادعوه كله وتقول المطلقة غير المدخول بها فالأرث لها وتنازعها غير المدخول بها في نصفه بدعواها أن المطلقة هي المدخول بها وإن الميراث بينهما نصفين فيقسم النصف المتنازع فيه بينهما فيصير للمدخل بها ثلاثة أرباع الميراث طئي ما درج عليه المصنف هنا تبعاً لابن الحاجب فهو في كتاب الأيمان بالطلاق من المدونة وقال في توضيحه أنه المشهور ودرج في آخر الشهادات أنه على خلافه وأنه يقسم على الدعوى كالقول وصرحوا بأنه مشهور أيضاً (ولغيرها) أي المدخول بها (ربعه) أي الميراث (وثلاثة أرباع الصداق) لأن الوارث تنازعها في نصفه بدعواها أنها المطلقة وهي تدعيه كله بدعواها أن المطلقة هي المدخول بها فيقسم نصفه بينهما وبين الوارث فيصير لها ثلاثة أرباعه وللوارث ربعه بعد حذف كل على ثبوت ما ادعاه ونفي ما ادعاه الآخر ومفهوم وجهلت أنها إن علت فلا التباس فإن كانت المدخول بها فالميراث بينهما نصفين ولكل صداقها كاملاً وإن كانت غيرها فلهما نصف صداقها ولا شيء لهما من الميراث ومفهوم ولم تنقض العدة أنها إن كانت انتقضت فلهما مدخول بها صداقها ولغيرها ثلاثة أرباع صداقها والميراث بينهما

وهي) أي غير المدخول بها (قوله تدعيه) أي الصداق (قوله نصفه) أي الصداق (قوله لهما) أي المطلقة (قوله فإن كانت) أي المطلقة (قوله بينهما) أي الزوجتين (قوله وإن كانت) أي المطلقة (قوله غيرها) أي المدخول بها (قوله فلهما) أي المطلقة غير المدخول بها (قوله أنها إن كانت انتقضت) أي والموضوع جهل المطلقة

(قوله ان كان) اى الطلاق (قوله فكل ثلاثة ارباع صداقتها) اى انا زعة الوارث كلا منهنما فى نصف صداقتها (قوله صداقتها كاملا) لتكمله لها بموته ٧٨ فلا منازع لها فيه سواء كانت مدخولا لها أم لا (قوله وثلاثة ارباع

نصفين وكذا ان كان بائنا وان لم يدخل بواحدة منهنما فكل ثلاثة ارباع صداقتها والميراث بينهما بالسوية وان كان دخل بكل منهما فكل صداقتها كاملا والميراث بينهما وان علت المطلقة وجهت المدخول بها ولم تنقض عدتها فذلك لم تطلق صداقتها كاملا وثلاثة ارباع الميراث وللمطلقة ثلاثة ارباع صداقتها وربع الميراث فان انقضت او كان بائنا فذلك لم تطلق جميع صداقتها والميراث وللمطلقة ثلاثة ارباع صداقتها وللميراث اربعة ارباعها وان جهلت المطلقة والمدخول بها فالمراث بينهما بالسوية ولكل سبعة اثمان صداقتها التسليم الوارث لهما صداقا ونصفا ونمازعهما فى نصف الزوجتان تدعيان ان المطلقة هى المدخول بها فلهما صداقان كاملان فيقسم النصف بينهما وبين الوارث فيصير لهما صداق وثلاثة ارباع فيقسم بينهما فيصير لكل سبعة اثمان صداقتها (وهل يمنع) النكاح (مرض احدهما) اى الزوجين (الخوف) الموت منه عادة وان لم يشرف عليه واحتاج لمن يخدمه أو للجماع ان لم ياذن له وارثه بل (وان اذن الوارث) الرشيد له فى النكاح لاحتمال موت الوارث قبل المريض وصيرورة وارثه غيره وهذا هو المشهور عند النجاشي عن ادخال وارث محقق ولم يمنع من وطء حليلته لعدم تحقق ترتب ذلك عليه (او) المنع (ان لم يتنجس) المريض للنكاح ولان يخدمه فان احتاج فلا يمنع وان لم ياذن الوارث وشهره فى الجواهر فيه (خلاف) وألحق بالمريض فى منع النكاح كل مجبور عليه من حاضر صف القتال ومقرب لقطع شئ موته منه ومحبوس لقتل وحامل ستة فلا يعدة عليهم امن خالعهما حاملا منه وأشعر قوله احدهما انهما لو كانا مريضين لمنع اتفاقا ويرشد له المعنى اذا المريضة لا تنفع المريض ولا عكسه غالباً ويستثنى من كلامه صحيح طلق حاملا منه طلاق خلع ثم مرض فيجوز له نكاحها قبل تمام ستة اشهر من حملها ولا يخالف هذا قوله الا ترى ولو اباها ثم تزوجها قبل صحتها فكالمتزوج فى المرض لان هذا مفروض فيها وغيرهما فيمن طلق قبل ثبوت ثبوتها مرضاً فادع بتمتع بها لم تنكح ومن ابن رحال لم أقف على ما ذكره بعد البعث عنه وقد رده القيسى وأصاب لان فيه ادخال وارث والله أعلم (وللمريضة) المتزوجة فيه (بالدخول) بها الصداق (المسمى) ولو بعد العقد تقويضا ماوى صداقتها لم لا ومثل الدخول موت احدهما قبل الاختلاف فيه وفساده العقد بدون تأخير خلل فى صداقة (وعلى المريض) المتزوج فى مرضه بتسليمه ولو بعد العقد تقويضا الذى مات قبل القسح دخل أم لا (من ثلث) مال (الاقبل منه) اى المسمى المتقدم (ومن صداق المثل) فعليه أقل الامور الثلاثة ثلثه والمسمى وصداق المثل فان كان دخل ثم مات فى العصفونى لهما المسمى ولو زاد على صداق مثلها من ثلثه مبدأ (وهل) بضم فكسرة فلا (بالقسح) انكاح الزوجين واحدهما مريض وقت الاطلاع عليه قبل البناء بعده ولو كانت حائضا فى كل حال (الا ان يصح المريض منهما) اى الزوجين صحة فلا يفسخ هذه رواية ابن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه التى رجع اليها وقال قبلها يفسخ ولو صح المريض منهما ثم أمر بمعه فلهذا احدى المعصوات الاربع (ومنع) بضم فكسرة (نكاحه) اى

الميراث لانها تدعيه كله وتنازعها المطابقة فى نصفه فيقسم بينهما (قوله ثلاثة ارباع صداقتها) لما زعة الوارث لهما فى نصفه فيقسم بينهما (قوله فان انقضت) اى العدة (قوله او كان) اى الطلاق (قوله والميراث) عطف على صداقتها (قوله الخوف) نعت المرض (قوله يشرف) بضم فسكون فكسر اى يقرب (قوله عليه) اى الموت (قوله واحتاج) اى المريض (قوله غيره) اى الاذن (قوله للنجاشي عن ادخال وارث محقق) عله يمنع (قوله ولم يمنع) اى المريض (قوله حليلته) اى زوجته او سريته (قوله ذلك) اى ادخال وارث (قوله عليه) اى وطئه (قوله فان احتاج) اى المريض لان يخدمه او للجماع (قوله فلا يمنع) اى مرضه الخوف (قوله لو كانا) اى الرجل والمرأة (قوله لمنع) اى مرضهما الخوف (قوله لان هذا) اى قوله ولو اباها الخ (قوله فيها) اى المدونة (قوله فيه) اى

مرضها الخوف (قوله قبله) اى الدخول (قوله الذى مات قبل القسح) نعت المريض (قوله فان كان المريض دخل ثم مات فى العصفونى لهما المسمى الخ) هذا خلاف التسميم المتقدم (قوله وقت الاطلاع) صلا يهل (قوله رجوع) اى الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بمعه) اى القسح بعد صحة المريض صحة بينة

(قوله كذلك) أي قبل موته فقمه ادخال وارث احتمالا * (فصل في أسباب الخيار) * (قوله لاحد الزوجين) صلة الخيار (قوله بسببه) أي الخيار (قوله عقد النكاح) مفعول يسبق (قوله بالعيب) تناسخ فيه مرض والرد (قوله بعد العقد) صلة علم (قوله صريحا ولا التزاما) راجعان لمرض (قوله بصاحبه) صلة يتلذذ (قوله بعد علمه به) صلة يتلذذ (قوله كذلك) أي بعد العقد (قوله فشرط الخيار الخ) تقرير على أن لم يسبق العلم الخ (قوله سبق العلم العقد) ٧٩ من اضافة المصدر فاعلة

وتكمل عمله بنصبه لمفعوله الخ بيان للاسباب الثلاثة (قوله احدها) أي الثلاثة (قوله لدلائله) أي احدها (قوله على الرضا) أي بالعيب (قوله وأسبق الخ) عطف على قول (قوله فبقى على المصنف الخ) تقرير على كلام ابن الحاجب (قوله وهو) أي التمكن (قوله ولا يغني عنه) أي التمكن التلذذ دفع به ما يوههم من أن المصنف استغنى عن التمكن بالتلذذ (قوله بالعكس) أي التمكن يغني عن التلذذ (قوله من ان مسقط الخيار الخ) بيان لما (قوله وما عداه) أي الرضا (قوله عليه) أي الرضا (قوله جعله) أي الرضا (قوله لها) أي سبق العلم والتلذذ والتمكن (قوله وأورد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله واحد) أي واثنين (قوله غيره) أي منها (قوله واستثنى) بضم التاء وكسر النون (قوله سبق) نائب فاعل استثنى (قوله وتمكنه) بيان مسقطه

المريض الحرة (النصرانية) أو إليه ودية لاحتمال اسلامها قبل موته فقمه ادخال وارث احتمالا (و) منع نكاحه (الامة) المسئلة لاحتمال عقدها كذلك (على الاصح) عند بعض البغداديين وعليه الاكثر (والختار) للغمي (خلافه) أي جواز نكاح المريض كناية حرة أو أمة مسلمة وهو قول أبي مصعب لأن اسلام النكابة وعتمق الامة خلاف الاصل والغالب عدمه ومن موافق النكاح عدم انصاح الذكورة والاثوثة ولم يذكره لندوره والله أعلم (فصل) * في بيان أسباب الخيار وأحكامه (الخيار) في ابقاء عقد النكاح ونقضه لاحد الزوجين اولهما معا (ان لم يسبق العلم) بسببه عقد النكاح (او لم يرض) مرير الرد بالعيب بعد علمه به بعد العقد صريحا ولا التزاما (او) لم يتلذذ مرير الرد بصاحبه بعد علمه به كذلك فشرط الخيار اتقاء الامور الثلاثة سبق العلم العقد والرضا والتلذذ بعده فان وجد احدها فلا خيار للاثوثة على الرضا ابن الحاجب الخيار مالم يرض بقول او تلذذ او تمكين او سبق علم بالعيب اه فبقى على المصنف التمكن وهو في المدونة ايضا ولا يغني عنه التلذذ بل الامر بالعكس والتحقيق ما سلكه ابن الحاجب من ان مسقط الخيار هو الرضا وما عداه انما هي دلائل عليه والمصنف جعله قسما لها أو ورد ان عطف المصنف يقيد بثبوت الخيار عند اتقاء واحد من الثلاثة ووجود غيره وليس كذلك واجيب بان أو بعنى الواو وبان أو بعد النفي أو النهى للاحد الماهم الدائر وهو لا ينتفى الا باتفاء الجميع كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا وقوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقل احدهما للآخر اختروا استثنى من مفهوم ان لم يسبق العلم سبق علم الزوجة بالاستراض وتمكينه من نفسه اراجية برأه فلم يحصل فلها الخيار ذكره ابو الحسن في شرحه المدونة ويدل عليه ما يأتي في مفهومه تفصيل بدليل ما يأتي (و) اذا اذ احدهما او كلاهما الرد فادعى المردود مسقطا للخيار من سبق علم اورضا وتلذذا وتمكين وانكره الراد ولا يثبت له ادعى (حلف) الراد (على نفسه) أي مسقط الخيار وثبت له الخيار وان نكل حلف المدعى وسقط الخيار فان نكل ايضا ثبت الخيار اذا القاعد ان النكول بعد النكول تصديق لنا كل الاقل وهذا اذا لم يكن العيب ظاهرا وادعى علمه به بعد البناء ابن عرفة الميسطي عن بعض المؤقتين ان قالت بعد البناء بكشتم علم عيني حين البناء وكذبها صدقت بيمنها الا ان يكون العيب خفيا كبرص يباطن جسدها ونحوه فيصدق بيمنه ويثبت الخيار لكل منهما (برص) بفتح الموحدة والراء ايض أو اسود وهذا أردأ لانه مقدمة للعدام ويشبهه في اللون البهق ولا يوجب الخيار الا بشرط السلامة منه والفرق بينهما ان النابت على البرص شعرا يبيض وعلى البهق شعرا أسود وان البرص اذا انقضى بآفة خرج منه ما وانما خرج من البهق دم وعلمة الاسود التقيشير والتفليس

أي زوجه عطف على سبق (قوله لم يحصل) أي برؤه (قوله مفهومه) أي ان لم يسبق العلم (قوله من سبق علم الخ) بيان مسقطه (قوله اورضا) عطف على سبق (قوله وانكره) أي المسقط (قوله وهذا) أي كون القول قول الراد بيمنه (قوله وادعى) أي المردود (قوله علمه) أي الراد أي فان كان ظاهرا وادعى علمه به بعده فالقول للمردود بيمنه (قوله وهذا) أي الاسود (قوله ويشبهه) أي البرص (قوله ولا يوجب) أي البهق (قوله بينهما) أي البرص والبهق

والمتزايد منه يسمى الطيار ولا فرق في المرأة بين كثيره ويسيره وفي يسير الرجل قولان وهذا
 في برص قبل العقد واما الحادث بعده فلا رد يسيره اتفاقا وفي كثيره خلاف ولذا أطلقه هنا
 وقيد الحادث بعده بالمعسر والجذام المحقق برديه وان قل قبل العقد او بعده فتقيد الجذام
 الحادث بعده بالعين فيه بحث فحصل العيوب فيهما ثلاثة عشر أربعة مشتركة وهي الجذام
 والبرص والجنون والعذبة وأربعة خاصة بالرجل وهي الخشاء والحب والعنة والاعتراض
 وخسة خاصة بالمرأة وهي القرن والرق والعقل والافشاء والجنون والمشاركة لا يضاف والمختص
 بأحدهما يضاف لغيره الرجاسي ان كانا معينين فلكل منهما ما انما في صاحبه اتحد جنس
 العيين أو اختلاف وفي التوضيح والشامل عن غير واحد ان اتحد جنسهما فله نظر ابن عرفة
 الاظهر ان لكل منهما ما لا كتباني عرضين ظهر لكل عيب في عرض صاحبه اللغوي ان
 اطاع كل من الزوجين على عيب بصاحبه مخالف لعيبه فلكل منهما القيام وان كانا من جنس
 واحد فله القيام دونما البذلة صدق السلامة فوجد من صدقها دونه (وعذبة) الملائم لعطفه
 على برص انه يفتح العين المهمة دون واومر عذبة اذا حدث حدث الغائط عند الجماع
 ابن عرفة اللغوي ترد بكونها عذبة اي تحدث عند الجماع ومثله في التوضيح والقاموس
 وغيرهما وهذا شامل للبول وهو أولى من العقل ولا رد بالريح قولوا واحدا الجزولي وفي الرد
 بالبول في النوم قولان الخط لا رد بكثرة القيام للبول الا بشرط السلامة منه (وجذام) محقق
 ولو قل قبل العقد او بعده ابن عرفة المتبني يعرف الجذام والبرص بالرؤية الا الذي بالعود
 فلا يرى وعن بعض المؤرخين يرى الرجال ما يعورنه والنساء ما يعورنهما وبه اثنى ابن علوان فيمن
 ادعت امرأته ان بحلقه دبره برصا (لا) خيار لاحد الزوجين (جذام اب) اي اصل لا آخر
 ذكرنا وأثنى ولو مباشر الولادة وان ثبت به الطيار لم يشرى الرقيق لبناء النكاح على المكارمة
 والبيع على المشاحة (وبخصائه) اي قطع الذكرا مطلقا والاثني ان كان لا ينفى والا فلا رد به
 خاله في الجواهر لتمام لذته بامانة وكقطع الذكرا قطع حشفته على الراجح قاله ابن عرفة وحرم
 خصاء آدمي اجماعا وكذا جارية وجاز خصاء بغل وجمار قاله ابن يونس اذ لا يجاهد عليه وما وفرس
 مكلوب وفي الحديث النهي عن خصاء الخيل فحمل على تحريمه لتبقيته قوتها واذا هابه نسلها
 وهذا خلاف قوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عسد والله وعدوكم (وجبه) اي قطع
 ذكره واثنيته معا او خلقه بدونهما وذكره وان علم من الخصاء بالاولى لنص على عين المسئلة
 واتباع اهل المذهب (وعنه) بضم العين المهمة وفتح النون مشددة اي صغر الذكرا حتى
 لا يتأق به جماع والعين لغة من لا يشتهي النساء والعينة من لا تشتهي الرجال (واعترضه)
 اي عدم انتشار الذكرا (وبقرنها) بفتح القاف والراء اي بروز شئ في الفرج كقرن شاة من
 عظم او لحم وهذا هو الغالب (ورفعها) بفتح الراء والمثناة اي انسداد مسلك الذكرا بعظم او لحم
 (وبخوها) بفتح الموحدة والهاء المجهمة اي تنبت فرجها (وعقلها) بفتح العين المهمة والقاء اي
 بروز شئ في القبل يشبه ادوة الرجل يرمح غالبا وقل حدوث رغبة فيه عند الجماع (وافضاءها)
 اي اختلاط مسلك البول بمسلك الجماع وصير ورثهما مسلكا واحدا وشرط ثبوت الخمار بما
 ذكر وجوده (قبل) تمام (العقد) فشمّل الحادث حينه واما الحادث بعده بالمرأة فخصيصة تزات

(قوله كثيره) اي البرص
 (قوله فيهما) اي الزوجين
 (قوله مشتركة) اي توجد
 في الرجل وفي المرأة (قوله
 جنسهما) اي العيين
 (قوله كتباني) بفتح العين
 منى متباعد بلان
 لاضاقته (قوله وان كانا)
 اي العيين (قوله فله) اي
 الزوج (قوله وهذا) اي
 قوامه تحدث (قوله وهو)
 اي حدث البول عند الجماع
 (قوله بالريح) اي عند
 الجماع (قوله بالرؤية) اي
 من اهل المعرفة (قوله وان
 ثبت به) اي جذام الاصل
 الخ حال (قوله مطلقا) اي
 عن تقيد به عدم الامناء
 (قوله والا) اي وان كان
 عني (قوله وان علم الخ) حال

(قوله فيفرق) بفتح الفاء والراء أي دين الزوجين (قوله إذا لم يشك فيه) أي إذا تحقق كونه جذاماً (قوله لانه) أي الجذام (قوله وان شك فيه) أي الجذام (قوله وإذا حدث) أي الجذام (قوله بعد العقد) أي وقبل الدخول بدليل ما يليه (قوله وان حدث) أي الجذام (قوله ثم قال) أي المتبطل (قوله وأما قبله) أي الوطء (قوله لم يتب) ٨١ أي الزوج (قوله فيه) أي الاعتراض

(قوله والا) أي وان تسبب فيه (قوله بالكاف) أي في قوله بكاعتراض (قوله والكبر) أي في السن (قوله الحادثة) نعت الخصاص والحب والكبر (قوله وكبر الادرة المانع منه) أي الجماع أي الحادث بعد الوطء عطف على الخصاص فلا ترد به عيج وادخلت الكاف ما يشبه العنة كما يحدث بعد الوطء من كبر الادرة بحيث يبقى من الذكر ما لا يتأتى به الجماع وبما لو تزوجته فرائه كبر الادرة بحيث لا يمكن معه الجماع فهذا كالعنة او منها ولها رده به حيث لم تعلمه فان كانت لا تقع الجماع فلا رد لها بها (قوله بها) أي الزوجة (قوله به) أي الزوج فلا يردها به (قوله به) أي الزوج (قوله مطلقاً) أي سواء حدث قبل الدخول او بعده (قوله والا) أي وان خافت زوجته اذاه (قوله زوان) بفتح الزاي وسكون الواو فنوناً بينهما (قوله لسماع عيسى رأي من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مقوله

بالزوج (واها) أي الزوجة (فقط) أي دون الزوج (الرد بالجذام البين) أي المحقق وان قل (والبصر المضى) أي الفاحش لا اليسير ونعت الجذام والبصر (الحادثين) بالرجل (بعده) أي العقد وظاهره كالمدة سواء حدث قبل البناء أو بعده المتبطل وأما الجذام فيعرق من قديمه قليلاً كان أو كثيراً ابن وهب إذا لم يشك فيه وان لم يكن فاحشاً ولا مؤذياً لانه لا تؤمن زيادته وان شك فيه فلا يفرق بينهما وإذا حدث بعد العقد فيعرق من قبله وان حدث بعد الدخول فيعرق من كسبه ولا يفرق من قبله حتى يشاهد ويتفاحش لاطلاعاً عليها فلا يجهل بالفراق وان لم يدخل بها ولم يطاع عليها فلا يمكن من كسبه ابشئ ما له إلى الفراق ثم قال في البصر قال ابن حبيب كل ما كان قبل العقد رقبته وان لم يكن فاحشاً مؤذياً وما حدث منه بعده فلا خيار لها فيه الا أن يكون فاحشاً مؤذياً قاله مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم وثبتت ردّها اما حالاً او بعد سنة ان ربي برؤهما كما يأتي ومنهما ما الجنون والظاهر أن العذبة كذلك (لا) ردّها (بكاعتراض) حدث بعد وطئه بالتشاور ولو مرة وأما قبله فله سبب ذكر أن لها الرتبة بعد سنة للحر ونسبها للعبد وهذا حيث لم يتسبب فيه والافلها الخيار بالحادث بعد الوطء كالحادث قبله وبعد العقد ودخل بالكاف الخصاص والحب والكبر المانع من الجماع الحادثة بعد الوطء قاله ابن عبد البر وكبر الادرة المانع منه وان تزوجته فوجدته كبير الادرة كبراً مانعاً منه فلها رده به والا فلا رقبته (ويجتمون) أحب (هما) أي الزوجين وأولى هما معاً المستقر بل (وان) كان يحصل (مرة في الشهر) ويؤول في باقيه القديم قبل العقد بل وان حدث بالزوج بعده (وقبل الدخول) (وبعده) أي الدخول فلها الخيار والجنون الحادث به بعد العقد قبل الدخول أو بعده مصيبة تزلت به هذا قول ابن القاسم وذهب للخمى والمتبطل إلى الغاء ما حدث به بعد الدخول وابن وهب إلى الغاء الحادث مطلقاً وحمل الخلاف فيمن تأمن زوجته أذاه والافلها الخيار اتفاقاً ابن عرفة في جنون من تأمن زوجته أذاه ثلاثة أقوال الأول الغاؤه لابن رشد عن سماع وزوان من أشهب وابن وهب والثاني اعتبار له سماع عيسى رأي ابن القاسم وروايته والثالث أن حدث بعد البناء النفي والافل للخمى فائلاً لاختلاف أن حدث بعد البناء فقال مالك رضي الله تعالى عنه ان لم يخف عليه امانته في خلواته النفي وقال أشهب ان لم يخف منه النفي وان كان لا يفيق يريدان احتاج اليها والافرق بينهما لان بقاء ضرر عليها دون منفعة واقتصر ابن رشد على الأولين واقتصر المصنف على طريقة اللخمى قد يغتفر لكن في اطلاقه نظر وقد ظهر ان الاعباء في عبادة المصنف متناول لوجهين وكأنه قال الخيار والمذكور ثابت وان كان الجنون مرة في الشهر وان طرأ قبل الدخول وبعد العقد قاله ابن غازي ابن عرفة ما حدث بالمرأة بعد العقد نازلة بالزوج وقال ابن عات الجنون اذا حدث بالمرأة بعد العقد فلا رقبته البناء رأي ابن زحل عن أبي الحسن ان حدثت بالمرأة بعد العقد كحدثت بالرجل ونسبه للمدونة فله فعل

١١ مع في (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على رأي (قوله ان حدث) أي الجنون بالزوج (قوله النفي) بضم الهمز وكسر الغين المجهمة (قوله عليها) أي الزوجة (قوله منه) أي الزوج (قوله والا) أي وان لم يحتج اليها (قوله فرق) بضم فكسر مثقلاً (قوله اطلاقه) أي عن تقييده بخوف اذاه (قوله ان حدثت) أي الجنون (قوله كحدثت بالرجل) أي في إيجاب الخیار

(قوله وهي) أي نسخة الواو (قوله أولى) بفتح الهمز (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله أنه) أي التأجيل (قوله بها) أي أحد الزوجين (قوله به) أي الزوج (قوله لهما) أي الزوج (قوله له) أي الزوج (قوله فيها) أي الجنون والجذام والبرص (قوله تأجيل) خبر ظاهر (قوله عليه) أي ظاهرها ٨٢ (قوله وان وافق) أي ظاهرها الخ بمباغلة واحال (قوله أرجاعه) أي ضمير التثنية

المصنف اعتمد (اجلا) بضم الهمز وشده الجيم أي الزوجان بدون واو وهو جواب شرط مقدر أي واذا قيل بالتأجيل في القديم والحديث بالنسبة للرجل وفي القديم فقط بالنسبة للمرأة أجلا (فيه) أي الجنون وفي نسخة واجلا بزيادة واو استثنائية وهي أولى لا يهاجم الأولى أنه خاص بما بعد العقد مع أنه فيما قبله أيضا حيث ربح برؤيه أي واجلا في الجنون القديم والحديث (وفي برص وجذام) محققين قديمين هما واحدان به لا به الأذخيار له والتأجيل في فرع الخيار وقد علم عدم خياره من قوله وإما فقط الخ ومحمل التأخير فيها أن (ربح) بضم فكسر (برؤها) أي الجنون والجذام والبرص هذا الذي يجب اعتقاده كما يفيد من عرفة وابن عات وظاهر المدونة تأجيل الجنون وإن لم يربح برؤيه ولا يعول عليه وإن وافق ظاهر ما في نسخة برؤها بضمير التثنية ويمكن أرجاعه للزوجين فيمثل الثلاثة ويؤيده أن أسناد الأبر للزوجين حقيقة وإلى الجذام والبرص مجاز والاصل الحقيقة وماله أجلا (سنة) قرينة للبرص ونصفها للرق قاله ابن رشد من يوم الحكم بعد العمة من دعوى المؤجل فيه ابن غازي أي واجل كل واحد من الزوجين سنة أن لم يرض الآخر بجنونه أو جذامه أو برصه ولا يخفى أن الأقسام أربعة الأول العيب الحادث بالرجل قال فيه في ثانی انكحها وإذا حدث بالزوج جنون بعد النكاح عزل عنها وأجل سنة لعلاجه فان صح والافرق بينهما وقضى به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ابن القاسم في الاجتماع بين الجذام أن كان مما يربح برؤيه العلاج وقد روي علاجه فليضرب له الاجل وفي كتاب يسع الخمار ويتلوم للعجنون سنة وينفق على امرأته من ماله فيها فان برئ والافرق بينهما الثاني العيب القديم في الرجل قال في جامع الطرر مفهوم قوله في النص السابق وإذا حدث أنه لا يؤجل في القديم وتخير المرأة وهو معنى ما في آخر الجزء الأول خلاف ما في خصال ابن زرب أنه يؤجل في الجنون كان قبل النكاح أو بعده اه وقوله أبو الحسن الصغير وقطع ابن رشد بما نسب لابن زرب في رسم نقدها من سمع عيسى وقوله ابن عات الثالث العيب القديم في المرأة قال القاضي أبو الوليد الباجي في وثائق ابن قنصون أن لم يعلم به الزوج إلا بعد النكاح ضرب له الاجل في معاناة نفسه من الجنون والجذام والبرص سنة وفي داء القرح بقدر اجتماد الخاك وقوله المتبسطي وابن عات واجل ابن قنصون في داء القرح نهرين في وثيقة له الرابع العيب الحادث بالمرأة لا يتصور فيه تأجيل إذ لا خيار للرجل قال ابن رشد والمتبسطي وغيرهما أن شاء فارقها وإما جميع صداقها بالدخول ونصه أن لم يدخل وقد خرج من هذا أن الرجل يؤجل في الحادث والمرأة في القديم وفي تأجيل الرجل في القديم اضطراب ولا يحتاج المرأة للتأجيل في الحادث فان قلت فعلا لم يحمل كلام المصنف قلت على التأجيل في الثلاثة الأول دون الرابع فان قلت وبم يخرج الرابع من كلامه قلت لا تأجيل إلا حيث الرد وقد فهمنا من قوله وإما فقط الرد بالجذام والبرص والمضر الحادثين أن الزوج لا يردّها بالحادث منها وإنما مصيبة نزلت به فان قلت استنباط هذا من كلام المصنف في الجذام

(قوله الثلاثة) أي الجنون والجذام والبرص (قوله ويؤيده) أي أرجاع الضمير للزوجين (قوله من يوم الحكم) أي بالتأجيل بيان لمبدأ السنة (قوله بعد العمة الخ) نعت سنة (قوله عزل) بضم فكسر (قوله فان صح) أي من جنونه أو جذامه أو برصه أي خلى بينه وبين زوجته (قوله والا) أي وإن لم يصح (قوله به) أي تأجيل سنة (قوله البين) أي المحقق (قوله في العلاج) أي بسببه (قوله فليضرب) أي الحاكم (قوله له) أي الاجتماع (قوله فيها) أي السنة (قوله فان برئ) أي من جنونه بقيت زوجته في عصمته (قوله والا) أي وإن لم يبرأ من جنونه (قوله الطرر) أصله جمع طرما كتب على طرف الكتاب (قوله أنه) أي الزوج (قوله وتخير المرأة) أي في البقاء والفرار (قوله أنه يؤجل في الجنون الخ) بيان لما يصف من (قوله وقبله) بكسر الموحدة أي كلام جامع الطرر (قوله وقبله) أي ما نسب لابن زرب

بكسر الموحدة (قوله به) أي عيبها القديم (قوله له) أي العيب (قوله معاناة) أي مداواة (قوله وقبله) والبرص أي ما في وثائق ابن قنصون (قوله واجل) بفتح تحت مشقلا (قوله خرج) أي حصل (قوله في الثلاثة الأول) أي قديم الرجل وحادثه وقديم المرأة (قوله الرابع) أي حادث المرأة (قوله وانها) أي الحادث وانته لتأنيث خبره

(قوله بين) يكسر الحشة منقولة (قوله اللازم كاللازم) أي حكم الجنون بحكم الجذام والبرص (قوله دور) أي التوقف تأجيله على
تخيرها أو توقف علم مختارها على علم تأجيله (قوله ويتوقف) أي لكل منهما على الآخر قلت لا دور لاختلاف جهة التوقف لأن
توقف التأجيل على التخيير توقف وجود توقف التخيير على التأجيل توقف علم وهذا مطرد بين كل ملزوم ولازمه والله أعلم (قوله
هه) أي افرض وقد رالا امر كما ذكر من توقف كل منهما على الآخر (قوله يشفع) أي يسوغ ويرخص (قوله في الثلاثة) أي
الجنون والجذام والبرص (قوله بوجه) يضم فقطع منقولة (قوله أخويه) أي الجذام والبرص (قوله بضيم الموث) أي أنه تقدم
أنه إذا قرئ برؤه ما بضيم المثنى الرجوع للزوجين شمل الثلاثة أيضا (قوله ٨٣ هذا) أي بشرط السلامة من

جميع العيوب أو من كل
عيوب (قوله بينهما) أي
العيوب السابقة وبين غيرها
(قوله الشرط) أي أن
شرط السلامة (قوله لها)
أي الزوجة (قوله اشتراطها)
أي السلامة (قوله ادعاء)
أي اشتراطها (قوله ولعله)
أي وجه كون العرف ليس
كالشرط هنا (قوله غيره)
أي الولي (قوله بضيمته) أي
الولي (قوله وهو) أي الولي
ساكت حال (قوله وإن لم
يسأله) أي الزوج الولي عن
صفاتها (قوله أن علمه) أي
الزوج عيها (قوله يرجع)
أي الزوج (قوله أن كان)
أي وجد زائد (قوله والا)
أي وإن لم يكن زائد (قوله
فلا يرجع) أي الزوج
بالبناء للقاء (قوله ولا
يرجع) بالبناء للنائب (قوله
عليه) أي الزوج (قوله
فليس) أي العيب الذي
يرد به بشرط السلامة منه
(قوله هذا) أي ثبوت الخيار

والبرص بين دون الجنون قلت اللازم كاللازم فإن قلت قد فوات المصنف التنبيه على خيار
الزوجة للجنون الحادث بالزوج بعد المدة قلت اغناء عن ذكر خيارها ذكر تأجيل زوجها وقد
علمت مما أسلفنا أن تأجيله فرع خيارها فإن قلت هذا دور وتوقف قلت هه كذلك ليس يشفع
له قصد إثارة الاختصار وتقريب الاقصى باللفظ الوجيز قال الشارح
فما يعرف الشوق الامن يكابده ولا الصباية الامن بعائنها
وظاهر قول ابن عرفة يؤجلان سنة للعلاج زوال عيبيهما إن رجا البر شرط في الثلاثة ولم
يشترطه المصنف في الجنون اتباعا لظاهر المدونة وقد يوجه بان يرى الجنون ابرص من بزه
أخويه ولو قرئ رجي برؤها بضيم الموث شمل الثلاثة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) الخيار
يثبت لاحد الزوجين (بغيرها) أي العيوب السابقة عما بعد عيبا عرفا كسواد وقرع
واستحاضة وصغر وكبر (أن شرط) احدهما (السلامة) من ذلك الغير سواء عين مباشر
السلامة منه أو قال من جميع العيوب أو من كل عيب فلا يعمل هذا على العيوب السابقة التي
يرد بها وإن لم يشترط السلامة منها والفرق بينهما أن السابقة تعافها النفوس وتنقض
الاستتاع المقصود من النكاح ومنهما ما يسرى في الولد مع شدته وعدم استطاعة الصبر عليه
كالجذام والجنون وغيرها ليس كذلك وشأنه الظهور وعدم انقضاء غير المسترط مقصر في
عدم استسلامه ومفهوم الشرط عدم الرد به إن لم تشترط السلامة منها وهو كذلك والقول
له في عدم اشتراطها أن ادعاء الزوج قاله ابن الهندي وظاهره كغيره أن العرف ليس كالشرط
ولعله لبناء النكاح على المكارمة إذا كان الشرط صريحا بل (ولي) كان (يوصف الولي) للزوجة
بانها ايضا ذات شعرة سليمة العينين أو يوصف غيره بضيمته وهو ساكت (عند الخطبة) يكسر
انتهاء المجبة أي التماس النكاح من الزوج أو وكيله وإن لم يسأله عند الخمي وعابه اقتصر في
التوضيح فتوجب سدودا وقرعاه أو عوراه فلزواج ردها ولا شيء عليه وابقاؤها وعابه جميع
صداقها أن علمه قبل الدخول وإن لم يعلمه الا بعده يرجع بزائد المسمى على صداق مثلها إن كان
والا فلا يرجع ولا يرجع عليه فليس كالعيب الذي يثبت به الخيار بالشرط هذا قول عيسى وابن
وهب ورد بول قول ابن القاسم ومحمد وأصبغ وقال ابن رشد لاختلاف انما هو إذا صدر الوصف
ابتداء وأما أن صدر بعد السؤال فقد اتفقا على أنه شرط موجب للخيار وعلى هذا فلا
تدخل هذه الصورة في كلامه للاتفاق عليها والاشارة بولول للخلاف غالبا إلا أن كانت مجرد دفع

يوصف الولي (قوله ورد) أي المصنف (قوله قول ابن القاسم ومحمد وأصبغ) أي بعدم ثبوت الخيار بوصف الولي (قوله إذا صدر
الوصف) أي من الولي (قوله ابتداء) أي من غير سبق سؤال من الزوج أو وكيله (قوله وأما أن صدر) أي الوصف من ولي
للمخطوبة (قوله بعد السؤال) أي من الزوج أو وكيله عن حال المخطوبة (قوله على أنه) أي وصف الولي (قوله وعلى هذا) أي
قول ابن رشد وأما أن صدر بعد السؤال (قوله هذه الصورة) أي الوصف بعد السؤال (قوله في كلامه) أي المصنف بعد المباشرة
والافقح داخله فيما قبلها وتقديره إذا كان الشرط صريحا أو ضمنا بوصف الولي بعد السؤال اتفاقا فمما بل ولو بوصف الولي
ابتداء (قوله للاتفاق عليها) أي هذه الصورة (قوله إلا أن كانت) أي ولو

(قوله قصره) أي كلام المصنف بعد ولو (قوله على غيرها) أي صورة الوصف بعد السؤال (قوله أذ قال) أي المشرح وثبت (قوله) أن لم يكن الشرط بوصف الولي (أي ابتداء) بأن كان صريحا أو ضمنا (قوله انما) أي الخطوبة (قوله مثلا) أي أو عوراء أو قرعاه (قوله فقال) أي الولي (قوله أو وصفها) ٨٤ أي الخطوبة (قوله غيره) أي وإياها (قوله بحضرتها) أي الولي (قوله وسكت) أي

الولي (قوله بل ولو كان الشرط بوصف الولي) أي ابتداء (قوله كذا) أي عشرة مثلا (قوله من كذا) أي الدراهم مثلا (قوله لعله) أي الموثق الخ لعله للرد (قوله على أنه) أي الموثق (قوله انما كتبها) أي العصة (قوله لشرطها) أي العصة (قوله وعدمه) أي الرد (قوله لعله) أي الموثق (قوله على أنه) أي الموثق (قوله زادها) أي العصة (قوله من عنده) أي الموثق (قوله بها) أي العصة (قوله بانه) أي الزوج (قوله شرطها) أي العصة (قوله وأنكره) أي شرطها (قوله لانه) أي عدم الرد (قوله به) أي عدم الرد (قوله عليه) أي عدم الرد (قوله يبيع على ترجيحه) (قوله فافقنا) أي الباجي والشخ (قوله تنقيحه) أي زيادة الموثق من عنده سليمة البسند (قوله وان شرط الزوج العصة) أي ووجدت بخلافها (قوله له) أي الزوج (قوله وهي) أي

التموه على خلاف الغالب ومقتضى الشارح وثبت قصره على غيرها أذ قال ان لم يكن الشرط بوصف الولي بان قال الخاطب قبل لي انما سوداء مثلا فقال ككذب القائل بل هي بيضاء أو وصفها غير بحضرتها وسكت بل ولو كان الشرط بوصف الولي الخ (وفي) ثبوت الخيار للزوج بين (الرد) للزوجة ولا شيء عليه من صداقها والابقاء وعليه جميعه (ان شرط) أي كتب الموثق في وثيقة عقد النكاح (العصة) للزوجة في عقلها وبدنهما بان كتب تزوج فلان بن فلان فلانة بنت فلان العصة في عقلها وبدنهما بصدق قدره كذا من كذا الخ فتوجد بخلاف ذلك لعله على أنه انما كتبها الشرطها بين الزوج والولي وعدمه لعله على أنه زادها من عنده بل جرى العادة وانزع الزوج الولي بانه شرطها وأنكره الولي ولا يثبت لاحدهما (تردد) للباجي وابن أبي زيد وكلام المبطل يدل على أن الراجح عدم الرد لانه ظاهر المدونة وبه افقتوى فالولي لا فاقصار عليه الخط فان كتب الموثق سليمة البدن فتوجد بخلافه فافقنا على أنه شرط لعدم تافقه عادة وان شرط الزوج العصة فله الرد اتفاقا وعطف على يبرص فقال (لا) يثبت الخيار (بخلاف) بضم الخاء المجهمة وسكون اللام أي يخلف (الظن) أي المظنون ويصح عطفه على معنى ان شرط السلامة أي وبغيرها بشرط السلامة لا يخلف الظن (ك) الاطلاع على (القرع) بفتح القاف والراء أي عدم نبات شعر الرأس من علة وهي من نساء ذوات شعر فظننا مثلهن (والسواد) وهي (من) نساء (بيض) فظننا مثلهن (ونتن) بفتح النون وسكون المثناة أي خبيث رائحة القدم وهي البجرا والائف وهي الخشما من نساء سالمت منه فلا خيار له وقال اللغوي له الخيار قيم بما قيسا على تنن الفرج بالاحرى بجامع التنوير وتنقيص اللذة وفرق الجمهور بان المقصود الا هم من الزوجة وقاعها في الفرج وتنه مانع منه ولا يمكن التحول عنه بخلاف القدم والائف وظاهر المصنف سواء كان تنن القدم من تغير المعدة أو قلح أي وسخ الأسنان (و) لا خيار (بالثبوتية) فيمن ظننها بكرا (الا ان يقول) الزوج اتزوجها بشرط كونها (عذراء) أي لم تزل بكارتها بجزيل فيجدها ثيبا فله ردّها ولا شيء عليه من صداقها واوله امساكها وعليه جميع مهرها سواء علم وليها ثيبا ولم يعلمها كانت ينكاح او غير فهذا استثناء منقطع (وفي) الخيار بشرط (بكر) بكونه فسكون فيجدها ثيبا وعدمه (تردد) لابن العطار مع بعض الموثقين وابي بكر بن عبد الرحمن وصوبه بعض الموثقين ان ثبت بغيره نكاح كوثبة وتكره يعض فقله ابن عرفة عن المنبسطي وابن قعقوع فان ثبت ينكاح فله الخيار مطلقا قطعاً ولم يعلم أبوها ثيبوتها ويكفها والا فله الخيار على الاصح ولم يجز العرف بمساواة البكر العذراء والا فله الخيار قطعاً قاله البرزلي ووقف الزوج على أنه وجدها غير بكر والا فاقول قولها أنه وجدها بكر اسواء

الخطوبة (قوله فيها) أي تنن القدم وتنن الائف (قوله من) أي وقاعها فيه (قوله منقطع) أي لان المستثنى منه خلف ادعت الظن والمستثنى خلف الشرط (قوله وعدمه) أي الخيار (قوله وصوبه) أي عدم الخيار (قوله فله) أي الزوج (قوله مطلقا) أي عن التقيد بجريان العرف بمساواة البكر العذراء (قوله ويعلم أبوها ثيبوتها ويكفها) عطف على ثبت بغير نكاح (قوله والا) أي وان كان أبوها عالم ثيبوتها وكفها (قوله فله) أي الزوج (قوله ولم يجز العرف الخ) عطف على ثبت بغير نكاح (قوله والا) أي وان كان جرى العرف بمساواة بكره ذرا (قوله ووافقت الزوج الخ) عطف على ثبت (قوله والا) أي وان لم توافق على وجودها ثيبا

(قوله لذلك) اى لانهم من
 نسائه وهو من رجالها (قوله
 بان لم يبطأها الخ) تصوير اثبوت
 الخيار لها فيه (قوله يومه)
 اى التراضى (قوله تبدا)
 راجع لتأجيله بسنة (قوله لفر
 عليه الفصول) اى تأجيله
 بها (قوله عليها) اى السنة
 (قوله كذلك) اى الذى ثبت
 لزوجه الخيار فيه لعدم
 وطئه سبق اعتراضه العقد
 او تأخر عنه واختارت
 فراقه (قوله واستظهر)
 بضم التاء وكسر الهاء (قوله
 نسب) بضم فكسر (قوله
 نقل) بضم فكسر (قوله
 وهم) بفتح الهاء اى غلط
 (قوله منه) اى المصنف
 رحمه الله تعالى (قوله
 ترضى) بضم التاء وفتح
 الصاد (قوله سبحانه) اى
 من صاله (قوله تبلا) بضم
 النون وسكون الواو واحدة
 اى شرفا وبكالا (قوله تعد)
 بضم ففتح مشقة لانه يدل
 على اعتباره (قوله فاجال)
 اى دد ابواسحق (قوله ولا
 يصح قياس المعترض على
 الجنون الخ) دفع به ما يتوهم
 من قياس المعترض على
 الجنون (قوله يعزل) بضم
 اليماء وفتح الزاى (قوله
 مرسل) بفتح السين (قوله
 بان مراده) اى المصنف
 (قوله يعهد) بضم فكسر (قوله
 اى فى المختصر

ادعت بقاء بكارهم اوانها ازاها هذا هو المشهور بيننا وسيأتى وعندى على اذ ان يقول عذراء
 فقال (والا تزوج الحرام) ولو بشايتهم حرية يظن حرة فيجدها مائة فله الخيار (و) الا تزوج
 الحرة) ابو الحسن وان دنيته (العبد) ولو بشايتهم انظروا فبين ان عذرها ان خيار (بخلاف
 العبد مع الامة) يظن احدهما مجرية الاخر حال عقد النكاح ثم تتبين رقيته فلا خيار له
 اذ الامة من نسائه وهو من رجالها (و) بخلاف (المسلم مع النصرانية) او اليهودية يظن امسلة
 أو تظنه نصرانيا او يهوديا حال العقد ثم تتبين كفاية أو يتبين مسلمانا فلا خيار له ولاها لذلك فى
 كل حال (الا ان بغرا) اى الامة العبد بان حرة والعبد الامة بان حرة او الكفاية المسلم بانها
 مسلمة او المسلم الكفاية بانها الكفاي ولا يحكم برده به لئلا يفرغ الخيار (واجل) بضم الهمز
 وكسر الجيم مثقال الزوج (المعترض) بضم الميم وفتح الراء اى الحر الذى ثبت لزوجه الخيار فيه
 بان لم يبطأها سواء سبق اعتراضه العقد وتأخر عنه واختارت فراقه في وجب (سنة) هلالية
 للتداوى فيها وابتدأوها (بعد) حصول (الصحة) للمعترض من مرض غير الاعتراض ان كان
 (من يوم الحكم) بتأجيله فان تراضيا على التأجيل فى يومه ابن رشد تعبد اللغوى اقر عليه
 الفصول الاربعة اذ التداوى قد يقيد فى فصل دون غيره ولا يراى ادعاء ان لم يرض فيها بل (وان
 مرض) فيها كلها بعد ابتداءها سواء قدر على التداوى فيها أم لا قاله ابن القاسم وقال اصبح
 ان استغرق المرض السنة ومنعه من التداوى فيها فقتل نفسه سنة اخرى وقال ابن رشد ان
 مرض فيها امر ضايد امنعه من التداوى زيد عليها بقدره فالمداسب ابدال ان يلو (و) اجل
 (العبد) المعترض كذلك (نصفها) اى السنة هذا مذهب المدونة ومالك واكثر اصحابه رضى
 الله تعالى عنهم وبه الحكم وقبل سنة كالحر واستظهر ومال اليه غير واحد ونسب لمالك ايضا
 المتعطى اختلف فى اجل العبد فقال ابن الجهم كاجل الحر ونقل عن مالك وجهه والفقهاء
 رضى الله تعالى عنهم وقبل سنة منهم وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه وبه الحكم اللغوى
 الاول ايب لان السنة جعلت لاختبر فى الفصول الاربعة فقد ينفع الدواء فى فصل دون فصل
 وهذا يستوى فيه الحر والعبد (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف انه (لأنفقها)
 اى زوجة المعترض (فيها) اى السنة التى اجل بها التداوى ابن غازى هذا وهم منه
 رحمه الله تعالى

ومن ذا الذى ترضى سبحانه كلها كفى المرتب لان تعدد معانيه

انما قال ابن رشد فى رسم الصلاة من معاصي من كتاب الصلاة قال ابواسحق التومنى وانظر
 اذا ضرب للمجنون اجل سنة قبل الدخول فهل لها نفقة اذا دعت الى الدخول مع امتناعها
 منه يجتونه كما اذا عسر بالصداق فانه يؤمر باجاء نفقتها مع امتناعها منه لعدم قدرته على
 دفع صداقها فاجال النظر ولم يبين فيه شيئا والظاهر انها لانفقها لانها منعه نفسها السبب
 لا قدرته على رفعه فهو معذور بخلاف الذى منعه نفسه حتى يودى اليها صداقها اذ لعل له
 مالا كتمه اه ولا يصح قياس المعترض على الجنون لان الجنون يعزل عنها والمعترض مرسل
 عليها الرماصى فى جواب تب بان مراده الظاهر عند المصنف نظر اذ لم يعهد له اعتقاده هنا
 على استظهاره ولو سلم فلا يشير به بالظاهر لانه مخالف لاصطلاحه وليس ولم يذكره فى توضيحه

(قوله يعهد) بضم فكسر (قوله اى المصنف) (قوله له) اى فى المختصر

(قوله المعترض) تفسير لنايب فاعل صدق المستترية (قوله فان ادعى بعدها) اي السنة مفهوم فيها (قوله الوطء فيها) اي السنة (قوله انه) اي المعترض (قوله لتدعيه) اي المصنف (قوله فيها) اي هذا اللفظ مقول تقديم المضاف لقاعله (قوله علل) بضم فكسر اي عدم تصديقه (قوله من الفراق) بيان لحقيقتها (قوله فيها) اي دعواها بعدها وطمها فيها (قوله المفهوم) اي لقبها (قوله تفصيل) اي بانه ان ادعى بعدها الوطء فيها ٨٦ صدق بيئته وان ادعى بعدها الوطء فلا يصدق (قوله انه لم يطاها

(وصدق) بضم فكسر مثقلا المعترض (ان ادعى فيها) اي السنة (الوطء) بهدا قراره باعتراضه وتأجيله سنة او نصفها فيه صدق (بيئته) فان ادعى الوطء بهدا فلا يصدق وان ادعى بعدها الوطء فيم افظاهن كلام المصنف انه لا يصدق لتدعيه فيها على الوطء وعلى باتهامه باسقاط حقتها من الفراق وفي ابن هرون ما يصدق تصديقه فيها بيئته وعلى هذا ففي المفهوم تفصيل (فان نكل) المعترض عن اليمين على وطئه فيها (حلفت) الزوجة انه لم يطاها فيها وافرقت بينهما قبل تمام الاجل قاله في المدونة لتصديقهها على عدمه يسكوله فسقط حقه في الاجل وفي الموازية يبقى تمام الاجل ثم يطلب باليمين فان نكل فرق بينهما (والا) اي وان لم تختلف الزوجة على انه لم يطاها فيها (بقيت) بفتح فكسر حال كونها زوجة ولا كلام لها لتصديقه على وطئها فيها يسكولها (وان لم يدعه) اي الزوج الوطء فيها بان اقرب عدمه او سكنت (طلقها) اي الزوج الزوجة ان شاءته الزوجة (والا) اي وان امتنع من طلاقها (فهل يطلق) بضم ففتح فكسر مثقلا (الحاكم) الزوجة (او يامرها) اي الحاكم الزوجة (به) اي طلاقها بنفسها بان تقول انت طالق او طلقك او طلقك نفسي منك وانا طالق منك وهو بائن لكونه قبل الوطء (ثم يحكم) الحاكم بوقوع الطلاق ليرفع الخلاف فيه على ان امر الحاكم بطلاقها نفسها ليس حكما افاده عب النساني بعضهم اي يشهد قاله ابن عات وغيره من المؤثرين فليس مراده ما يتبادر منه من الحكم به اذ ليس في النص ما يشهد له ابن عات يقول الحاكم لها بعد كمال نظره فيما يجب ان تثبت ان طالق نفسك وان تثبت التبرص عليه فان طلقك نفسك اشهد على ذلك المتطلي لا عذار في هؤلاء الشهود اذ لا اعذار فيما يقع بين يدي الامام من اقرار او انكار واشهاد في المشهور من المذهب فيه (قولان) لم يطالع المصنف على ارجحية احدهما لكن في ابن عرفة المتطلي في كون الطلاق باعيب بوقوعه الامام او يفوضه اليها قولان المشهور واي زيدا عن ابن القاسم اه الخط واقتى بالثاني ابن عات ورجحه ابن مالك وابن سهل (ولها) اي زوجة المعترض بعد رضاها بالمقام معه بعد تمام الاجل وتخيرها (فراقه) اي المعترض بطلاقها منه (بعد الرضا) منها باقامته لاجل آخر رواه ابو زيد عن ابن القاسم ومفهوم لاجل انها لو رضيت بالاقامة معه ابدأ وأطلقت فليس لها فراقه بعده وهذا هو الموافق لقوله اول الفصل ولم يررض ابن رجال ظاهر كلامهم انه لا مذهب له في التوضيح ان رضيت بالمقام مع الجذم ثم ارادت فراقه فقال ابن القاسم ليس لها ذلك الا ان يزيد وقال اشهب ليس لها ذلك وان زاد زادت اليان لها رد وان لم يزيد (بلا) ضرب (اجل) ثان وبلا رفع لها (و) لها (الصدق) كله (بعدها) اي السنة لانها مكنته من نفسها وطال مقامها معه وتلذذ بها

فيها) اي السنة (قوله فرق) بضم فكسر مثقلا (قوله لتصديقهها) من اضافة المصدر لقوله بعد حذف فاعله (قوله على عدمه) اي وطئها فيها (قوله لتصديقه) من اضافة المصدر لقوله بعد حذف فاعله (قوله فيها) اي السنة (قوله اي الزوج) تفسير للفاعل المستتر في يدع (قوله الوطء) تفسير للمفعول البارز (قوله فيها) اي السنة (قوله بان) اقرب عدمه او سكنت (تصوير لادعيه) (قوله ان شاءته) اي الطلاق (قوله انت) بفتح التاء (قوله طلقك) بفتح المكاف (قوله وهو) اي الطلاق (قوله اي يشهد) بضم الباء وكسر الهمزة تفسير ليحكم (قوله مراده) اي المصنف يحكم (قوله من الحكم) بفتح (قوله بيان لما) له اي كون المراد الحكم (قوله على ذلك) اي تطبيقه انفسها (قوله من اقرارا وانكارا) بيان لما (قوله لكن في ابن عرفة

الح) استدراك على لم يطالع المصنف الخ لرفع ابهامه انه لم يشهر احدهما (قوله المشهور) يقتضي ان المناسب وأخلق للمصنف الاقتصاد عليه (قوله الخط واقتى بالثاني) اي قول ابن القاسم اشارة للجواب عن المصنف بعدم ارجحية احدهما (قوله بالمقام) بضم الميم (قوله بعد تمام الاجل) صله رضا (قوله وتخيرها) عطف على تمام (قوله له) اي كون رضاها بالمقام معه لاجل (قوله ان رضيت بالمقام مع الجذم) سواء قبلت او اطلقت او ابدت (قوله يزيد) اي الجذام (قوله مقامها) بضم الميم

(قوله احدهما) أى طول الإقامة معه وتلذذهما (قوله فان طلقها قبل تمام الاجل) مفهوم بعدد ما (قوله لدخولهما) أى العنين
والجبوب الخ: على الاولى بفتح الهمز (قوله حصل) أى التلذذ (قوله لذا) ٨٧ أى دخولهما على تلذذهما

بدون وطء وحصوله صلة
انعقد (قوله فيهما) أى
العنين والمحبوب أى على
تكميل الصداق عليهما
(قوله دونه) أى المعترض
(قوله ان طلبته) أى الطلاق
(قوله زوجته) أى المعترض
(قوله تأخيرها) أى الطلاق
(قوله تمامها) أى السنة
(قوله وعدم تجهيلها) أى
الطلاق (قوله فيؤخر) أى
الطلاق (قوله فى اجله) أى
الايلاء (قوله يبطله) أى
اجل الايلاء (قوله غيره)
أى المولى (قوله كغيرها)
أى الرقعة مشبهة به فى
التأجيل (قوله من ذوات
داء الفرج) بيان لغيرها
بتقدير باقى ايساوى البيان
المبين (قوله باجتماع) صلة
تؤجل (قوله فيها) أى
الاصابة (قوله جبر) أى
الزواج (قوله عليه) أى
مداومها (قوله فان طلقها)
أى قبله (قوله به) أى
التداوى (قوله فلا يجبر)
أى الزوج (قوله عليه) أى
الزواج (قوله انه) أى الرق
(قوله والا) أى وان كان
يحصل به عيب فيها (قوله
من خصها) بكسر الخاء
المجته مقصودا الخ بيان

وأخلق شورتها قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه ابو عمران ظاهره انه ان عدم احدهما
فلا يتكامل فان طلقها قبل تمام الاجل فانها النصف ان لم تطل اقامته معها فله فى المدونة
وشبهه فى استحقاق كل الصداق فقال (كدخول) الزوج (العنين) بكسر العين المهملة
والنون مثقلة أى صغير الذكركم طلاقه باختياره فعليه الصداق كله (و) دخول الزوج
(المحبوب) أى مقطوع الذكركم طلاقه مختارا فعليه الصداق كله بالاولى من المعترض
لدخولهما على التلذذ بدون وطء وقد حصل ودخول المعترض على الوطء ولم يحصل ولذا
انعقد الاجماع فيها مادونه (وفى تجهيل الطلاق) على المعترض قبل تمام السنة (ان قطع) بضم
فكسر (ذكره) أى المعترض (فيها) أى السنة ان طلبته زوجته اذ لا فائدة فى تأخيرها الى
تمامها وعليه نصف صداقها وعدم تجهيلها فيؤخر الى تمامها العلهما ترضى بالإقامة معه
(قولان) لابن القاسم ومالك رضى الله تعالى عنهما وقيل تبقى زوجة ابداهى مصيبة تنزل
بها فان تعدد قطعها بطل الطلاق عليه اتفاقا وعليه نصف الصداق وقطع ذكر المولى فى اجله
يبطله وتبقى زوجة اتفاقا وكذا غيره بعد وطئه (واجلت) بضم السين المهملة وكسر الجيم مثقلة
الزوجة (الرقعة) أى المسدود مسالكها كغيرها من ذوات داء الفرج فتؤجل
(ل) لاسمه مال (الدواء) باجتماع العارفين واجلها به بضم السين المهملة وكسر الجيم مثقلة
وعليه نفقة التمكينة من استمتاعه بغير الوطء مع استرساله عليها (ولا تجهير) بضم التاء ففتح
الموحدة الرقعة (عليه) أى التداوى ان امتنعت منه (ان كان) الرق (خالقة) اشدة
نالمها به سواء كان يحصل به عيب فى الاصابة ام لا وان ارادته وابعاد الزوج فان كان لا يحصل
به عيب فيها جبر عليه فان طلقها فعليه نصف صداقها وان كان يحصل به عيب فيها فلا يجبر
عليه فان طلقها فلا شئ عليه ومفهوم ان كان خلقته أنه ان كان طارئا بالخلتان كمنات بعض
السودان فان كان لا يحصل به عيب فيها جبر عليه الا ترى منهم ما والاجبر ان طلبه الزوج
ولا يجبر ان طلبته افاده اللغوى (و) ان ادعت زوجة على فروجها انه محبوب او خصى
او عنين وانكر (جس) بضم الجيم وفتح السين المهملة مثقلة أى متى بظهر البسد (على ثوب
منكر) بضم فسكون فكسر (الجب) بفتح الجيم وشدة الموحدة (وفجوه) أى الجلب من خصاء
وعنة ولا ينظره الشهود وقال الباجي ينظره لانه لا يستواء النظر والجس فى المنع والنظر يحصل
به العلم القوى واجيب بأخنية الجس مع حصول العلم به (و) ان ادعت الزوجة انه معترض
او نكراه (صدق) بضم فسكون مثقلة الزوج بين قالة فى المدونة (فى) نقي (الاعتراض) وهذا
على الاول من قوله وصدق ان ادعى فيها الوطء بينه وصرح به ليرتب عليه ما بعده وللنص
على عين المسئلة سالم وصدق فى نقي داء فرجه من جذام او برص وشبهه فى التصديق فقال
(كالمراة) فتصدق (فى) نقي (داء فرجها) من افشاء وفجوه او جذام او برص بينهما ابو
ابراهيم ولها رد على الزوج ابن الهندي ايس لها رد على ما ينظره النساء ولا يقبض
السواكين كبرص بدبرها واماد غير الفرج مما ينظره النساء قبل فيه امرأتان وما يجوز
للرجال نظره كالوجه والكفين لا بد فيه من رجلين (او) نقي (وجوده حال العقد) بأن كانت

لعمره (قوله فلا ينظره) أى فرجها تفرد على تصديقها فى نقيها قوله مقصودا الذى فى المصباح والقاموس انه قد ولا غير

(قوله فرضه) أي النزاع (قوله قبله) أي البناء (قوله بعده) أي العقد (قوله ولا يحد) أي الزوج حد القذف (قوله بهذا) أي قوله لم أجدها بكرا (قوله فان قال) أي الزوج (قوله مقتضة) بالقاء والقاف (قوله حد) أي الزوج حد القذف (قوله لانه) أي الاقتضاء (قوله فهو) أي مقتضة (قوله يعني) أي المصنف بتصديقها في بكارتها (قوله الآن) أي وقت نزاعهم في بكارتها (قوله في الثانية) أي دعواها انها كانت بكرا وافتضاها زوجها (قوله ونظرها) من اضافة المصدر للمفعول وفاعله النساء (قوله لانه) أي عدم تصديقها في الثانية الخ ٨٨ (قوله في تصديقها) أي في نفيه (قوله وعدم نظر النساء اليه) أي ما بالفرج عطف

على تصديقها (قوله واثباته) أي ما بالفرج (قوله بنظرهن) أي النساء عطف على تصديقها (قوله اليه) أي ما بالفرج (قوله عنه) أي محنون (قوله تكشف) بضم التاء وفتح الشين المجهمة (قوله فان زعمت) أي الزوجة (قوله انه) أي الزوج (قوله ذلك) أي الاقتضاء (قوله عرضت) بضم فسكسرى الزوجة (قوله علمين) أي النساء (قوله عنده) أي الزوج (قوله ديت) بضم فسكسرى منقلا أي صدقت الزوجة (قوله وحلفت) أي الزوجة ان الزوج هو اقتضاها (قوله وان كان) أي الاثر (قوله بعيدا) أي قدما لا يمكن كونه من الزوج عادة (قوله ردت) بضم أي الزوجة (قوله به) أي الاقتضاء (قوله الزوجة) تفسير للفاعل المستتر في حلف (قوله انه) أي الزوج (قوله ان كانت) أي الزوجة (قوله فتمثل) أي لفظ سقيمة تفرج على تفسيره بجبرة (قوله وهذا) أي قوله وحلفت ان (قوله الثلاثة التي بعد السكاف) أي في قوله كالمراة في داتها ووجود حال العقد او بكارتها (قوله وحلف عبد وسقبة مع شاهده) أي هذا اللفظ فاعل ياتي (قوله فلم) يكسر اللام وفتح الميم (قوله وثقه يره) أي الاب (قوله اشهاد) أي الاب (قوله عليه) أي الاب (قوله فيصان) أي الاب (قوله ليدفعه) أي الغرم (قوله كونها) أي الميم من الاب والاخ (قوله لانه) أي عيب المرأة (قوله مما ينبغي) أي على ايها (قوله يشهد) بضم الباء وفتح الهاء (قوله ان مثله) أي العيب (قوله فيحلف) أي الاب

حدث بعده فلاخبار بسببه وقال الزوج كان موجودا حاله فيه الخياد فالقول قولها بيمينها ان تنازعا بعد البناء فان كان قبله فالقول له قاله ابن رشد مقيدا به اطلاق المدونة وفرضته في جدام وشعوه ويمكن فرضه في عيب الفرج بان اعقد الزوج على اخبارا المرأتين بوجوده قبله وادعت حدوثه بعده فالقول قول قبل البناء وقولها بعده (او) وجود (بكارتها) عند قوله لم أجدها بكرا وقد شرط كونها عذراء ولا يحد هذا فان قال مقتضة حد لانه بفعل فهو قذف قاله ابن عرفة البناء في معنى سواء ادعت انها الآن بكرا وانها كانت بكرا وازالها الزوج فصدق فيهما افاده نقل الحط خلافا لما في المشرعي هنا وفي زعمه قوله وفي بكر تردد من عدم تصديقها في الثانية ونظرها النساء فان قلن بها اثر قريب فالقول لها والافاقول له بيمينه لانه قول محنون وهو خلاف المشهور الذي عليه المصنف ابن عرفة وما بالفرج في تصديقها وعدم نظر النساء اليه واثباته بنظرهن اليه قولان الاول لابن القاسم مع ابن حبيب وبعض الاندلسيين عن مالك رضي الله تعالى عنه وكل اصحابه غير محنون والثاني لابن محنون عنه وابي عمران عن رواية علي وابن ابي اية عن مالك رضي الله تعالى عنه واصحابه المتبطين ان كذبته في وجودها ثيبا فلها عليه اليمين ان كانت مذكت امرها ولا يمين ان كانت حية ولا ينظرها النساء ولا تكشف الحرة في مثل هذا ابن ابي اية هذا خطأ وكل من بردها بالعيب يوجب امتعاضا بالنساء فان زعمت انه فعل ذلك لم اعرضت عليهن فان شهدن ان الاثر يمكن كونه منه ديت وحلفت وان كان بعيدا ردت به قبل دون عين الزوج وقال محنون بيمينه اه فكللام ابن ابي اية مقابل للمشهور (وحلفت) الزوجة انه وجدها بكرا ان كانت غير مجبرة (هي) فصل بل عطف (او ابوها) على ضمير الرفع المستتر في حلف (ان كانت) الزوجة (سقيمة) أي مجبرة فشمل الصغيرة والجمونة وهذا راجع للمسائل الثلاثة التي بعد السكاف فان قيل سيأتي في النعمادات وحلف عبد وسقبة مع شاهده فلم تحلف السقيمة ههنا وحلف أبوها قيل لعدم غرمها وثقه يره بعدم اشهادها على سلامتها فتوجه الغرم عليه فيحلف ليدفعه عن نفسه ابن رشد والاخ كالأب وغيرهما من الأولياء لا يمين عليهم بل عليها قاله ابن حبيب وهو صحيح وينبغي كونها على أي العلم لانه مما ينبغي الا ان يشهد ان مثله لا يكون يوم العقد الاظهار فيحلف على البت فان كل حلف الزوج على فهو ما وجبت على الاب هذا مشهور المذهب وقيل كل الايمان في ذلك على البت اه المتبطين بعض المؤثقة عن بعض شيوخه

مبالغة في كونه اعلم بالا
عليه (قوله لانه) اى الولي
(قوله قبله) اى الدخول
(قوله وان كان) اى الزوج
(قوله فعليه) اى وليها
(قوله والا) اى وان لم يكن
قريب القرابة (قوله فليس
نظرهما) اى المرأتين (قوله
فرجها) مفعول نظرس
ومضاف اليه (قوله بجرحة)
خبر ايس (قوله منه) اى
نظر فرجها (قوله بجواز)
اى نظرس فرجها (قوله
الخصم) اى المدعى عليه
(قوله بقدر) بضم الياء وفتح
الدا (قوله قبله) بكسر
فتح (قوله بين) بفتح
فكسر اى يظهر (قوله
نسب) بضم فكسر (قوله
لتقيده) اى قوله ولارد
الخ (قوله بها) اى النوبة
(قوله على اطلاقه) اى عن
التقييد بشرط الزوج
البكارة (قوله بالاول) اى
الاطلاق (قوله وبالثاني)
اى التقييد (قوله فعلم) بضم
العين (قوله مطلقا) اى
سواء كانت ثبوتها بنكاح
او غيره (قوله رده) اى الزوج
(قوله كونه) اى الرد (قوله
تبين) بفتحات مثقلا (قوله
قبل البناء) صلة لرد المقدر
(قوله وكذا) اى الرد بغير
بحرية (قوله حال العقد)
صلة المسمى (قوله بعده) اى

النساء

ان لم يدخل الزوج بم افا لعين اعلم الاعلى وليها وان كان قريب اقربا لانه لا غرم عليه قبله
وان كان دخل بها بحيث يجب الغرم على وليها فعليه العين ان كان قريب القواية
والاعليها (ولا ينظرها) اى العيوب التي بفرجها (النساء) جبر اعليها وهذا كالتا كيد لقوله
كلما في دائها فان رضيت فلهن النظر (وان اتي) الزوج (بامرأتين) مكنيتهما من نظرها
(تشمدان له) بعيب فرجها (قبلتا) بضم فكسر فليس نظرها فرجها بجرحة في عدالتهما لان
محل منه اذا لم ترض المرأة ومراعاة لقول مكنون بجواز جبر اعليها البناني الذي تلقينه من
بعض شيوخنا المقتين ان العمل جرى بقاس بقول مكنون ابن غازي المتبسطي ابن حبيب ان
أقربا من شهادته برؤية داء فرجها ولم يكن عن اذن الامام قضى بشهادتهما فان قيل منهما
من النظر يوجب كون نعمة بجرحة قيل هذا مما يعذران فيه بالجهل ابن عرفة لعل المانع من
نظرهما حقها في عدم الاطلاع على عورتها واطلاعهما عليها بتمكينها في الغالب فلا يكون
جرحة وفي تكليف الخصم امر الا يقدر على حصوله الا من قبله يمين به صدقه او كذبه خلاف
كن انكر خطأ نسب له فهل يكلف الكتب ليمين صدقه او كذبه (وان علم الاب) كغيره من
اوليائها (بثبوتها بلاوط) بنكاح بان كان ثبوتها او تكسر حيض او نحوهما (وكنم) الاب
ثبوتها عن الزوج حال العقد (فلزوج الرد) للزوجة (على الاصح) الذي هو قول اصبيغ وصوبه
ابن القصار وقال اشبه لارده ولا يعارض هذا قوله سابقا ولارد بالثبوت فيمن ظنها بكرا
لتقييده بعدم علم الاب بها وهل كلام المصنف هنا على اطلاقه او مقيد بشرط الزوج البكارة
قرره بالاول الشارح وهو الظاهر من نقل المواق فهذا يخص لقوله وبالثبوت كما تقدم
وبالثاني الخط فعمل من كلامه هنا وفيما امر انه ان وجد هاتين اذله خمسة احوال الاول ان
لا يكون هناك شرط فلا رد مطلقا واليه اشار بقوله والثبوتية الثاني شرطه انم اعدرا فله ردها
مطلقا واساره بقوله الا ان يقول عذراء الثالث شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بغير نكاح ولم يعلمها
الاب فقيم اتردها اشارة بقوله وفي بكر ترده الرابع شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بالانكاح وعلمها
الاب وكنم فله ردها على الاصح وهو الذي هنا الخامس شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بنكاح وسواء
علمها الاب ام لا فله ردها وهذا مفهوم بلاوط (ومع الرد) من احد الزوجين الآخر بعيب
مما تقدم سواء توقف على شرط السلامة ام لا (قبل البناء فلا صداق) للزوجة لانها ان كانت
معيبة فقد غرت الزوج ودلت عليه وان كانت سليمة فقد اختارت فراقه مع بقاء سلعتهما
وسواء رده بطلاق او غيره وشرط رده كونه بغير طلاق فان طلقها فعليه نصف صداقها وشبه
في عدم الصداق فقال (كرد احد الزوجين الآخر) (غرور) من احدهما للاخر ولورقينا
باخبار (بحرية) تبين عدمها قبل البناء فلا صداق للزوجة لانها ان كانت الغارة فظاهر
والانتهى المفارقة مع بقاء سلعتهما وكذا الرد بغير رياسلام او كناية (و) مع الرد من احدهما
للاخر (بعده) اى البناء او الخلوة ممن يتصور ووطؤه كبرص من غير منكرة في الوطء (فج)
الرد بسبب (عيبه) اى الزوج يلزمه الصداق (المسمى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية حال العقد
او بعده فان كان نفويا ولم يسم قبل البناء فلا صداق مثلها انه ليس به مع استيفائه سلعتهما
ولا صداق على من لا يتصور ووطؤه كجبوب وعين فانه ابن عرفة ولا يعارض هذا قوله سابقا

(قوله منه) أى العيب (قوله كذا) كتابة عن قدر مخصوص (قوله فلم يوجد) أى الجهل الذى سماه فلزواج الرجوع عليه بمازاده المسمى على صداق مثلها (قوله فقوله لاقية الولد) فى غير محله تقرير على قوله وكلام المصنف فى الحرة (قوله ولا يرجع) أى الزوج ٩٠ الغرور بحرية امة (قوله علمه) أى من تولى العقد (قوله ان غره) أى من تولى

العقد الزوج (قوله بحرية) كدخول العنسين لانه فيمن طلق باختياره (ومع) الرد بسبب عيب (ها) الذى ترد به بلا شرط صلة غر (قوله بقيمة الولد) صلة يرجع (قوله لحيته) أى ولدا للغرور (قوله والمسمى) عطف على قيمة (قوله فله) أى الزوج المغرور (قوله لانه) أى الغار (قوله فى غرمه) أى المغرور (قوله وهو) أى الغار (قوله وان تسبب) أى الغار الخ حال (قوله لكنسه) أى الوطء (قوله فاعله) أى الوطء (قوله بان يكون) أى الولي (قوله قبل البناء) صلة الظاهر (قوله فان غاب عنها) مفهوم لم يرغب (قوله وأما العيب الذى لا يظهر الابناء) مفهوم الظاهر قبل البناء (قوله فلا يرجع) أى الزوج (قوله فى عدم بضم فسكون) قوله واختاره) أى الرجوع عليها فى عدم الولي (قوله وجب) أى ثبت (قوله فلا يغرمه) أى الولي البعض الموجب (قوله لا بعد غرمه) أى الزوج (قوله بين) بفتح فسكون مثقلا (قوله ظاهر) قوله فلسه) أى الولي (قوله والا) أى وان شئى فلس الولي (قوله كذا) أى حين حضورها مجلس العقد ساكنة (قوله فى والمعتق الخ) بيان ما دلت بالكاف (قوله من كل ولي بعيد) بيان لكاتب العلم

(قوله ويرجع هذا) أي الأربع دينار (قوله في الرجوع عليه فقط) صلة كاف التشبيه (قوله أي الزوج) تفسير لفاعل حلف المستتر فيه (قوله الولي البعيد) تفسير لفعلة البارز (قوله فلا يرجع) أي

٩١

الزوج (قوله وعبر) أي

اللعن (قوله وهو) أي

مسئلة المصنف وذكره

أحمد كيرخبر (قوله بعدم

رجوعه) أي الزوج صلة

نصريح (قوله هل يرجع

أي الزوج) (قوله فنفعه)

أي رجوع الزوج عليها

(قوله وقال) أي ما لا يرضى

الله تعالى عنه (قوله وجب)

أي ثبت (قوله وكان) أي

الولي (قوله يرجع) أي

الزوج (قوله فادعى) أي

الزوج (قوله أنه) أي الولي

علم أي عيها (قوله يحلف)

أي الولي فإن حلف فلا

يرجع الزوج عليه ولا على

الزوجة بشئ لأن الولي يرى

بجلفه والزوجة سقطت

تباعته لها بدعواه على الولي

(قوله فإن نكل) أي الولي

(قوله يرجع) أي الزوج

(قوله وهو) أي قول ابن

حبيب (قوله بإخباره) أي

الزوج من إضافة المصدر

لفعله بعد حذف فاعله

صلة غار (قوله بسلامتها)

أي الزوجة (قوله

أو بحرية أمة) عطف على

بسلامتها (قوله بجميع

الصدائق) صلة ترجع المقدر

(قوله ولا يرجع) أي الزوج

(قوله عليه) أي الغار (قوله

العاقدة) نعت الغار (قوله

الزوج) مقول بغير (قوله فلا يرجع) أي الزوج

في منع عرق البضع عن الصداق ويرجع هذا القول وعليه أن زوجها الخ أيضا وقوله ثم الولي عليها الخ أيضا (فإن علم) الولي البعيد بعيها أو كتمه عن الزوج (فكنا) لولي (القريب) الذي لم يرغب في الرجوع عليه فقط إن غابت عن محل العقد وتخير الزوج بين رجوعه عليه أو عليها إن زوجها بحضورها كتمين (وحلقه) يفتحات مثقلا أي الزوج الولي البعيد (إن ادعى) الزوج (علمه) أي الولي البعيد بعيها وكتمه وحقق الزوج دعواه وشبه في تحليفه فقال (كأتممه) أي الزوج الولي بعلها عيها وكتمه به تحليفه (على المختار) ابن غازي كذا في النسخ التي رأيناها والصواب إسقاط قوله على أنه راذا ليس للخمى في هذا اختيار الرماصي في بعض النسخ ويرجع عليه على المختار وفي بعضها كآتممه على المختار وكلاهما لم يصح إذ ليس للخمى هنا اختيار (فإن نكل) الولي عن حلقه على عدم علمه عيها أو كتمه (حلف) الزوج (أنه) أي الولي (غره) أي الولي الزوج بعلها العيب وكتمه أن كان حقيق دعواه فإن كان أتممه فلا يحلف الزوج (ويرجع) الزوج إن شاء (عليه) أي الولي بجميع الصداق الذي دفعه للزوجة (فإن نكل) أي الزوج هذا ظاهره وصوابه فإن حلف أي الولي البعيد (يرجع) الزوج بما زاد على ربع دينار (على الزوجة على المختار) أذهب هذا هو الذي نفسه اختيار اللعني ثم هو ضعيف والمذهب أن الولي البعيد إذا حلف أنه لم يفر الزوج فلا يرجع على الزوجة لا قراره أن الولي هو الذي غره ابن غازي قوله فإن نكل يرجع على الزوجة على المختار هذا لم يذكره اللعني هكذا نكح اختيار اللعني أن يرجع الزوج عليها إن وجد الولي القريب عيها وحلف له الولي البعيد أنه لم يعلم وهو قول ابن حبيب في الفرعين وعبر عن اختياره بقوله وهو أصوب في السؤالين فتأمل في تبصرته تجده كما ذكرنا ذلك فلو قال المصنف فإن أعسر القريب أو حلف البعيد يرجع عليها على المختار كان جيدا أه الرماصي هـ هذا هو الصواب البناني أنصريح بالخمى في مسئلة المصنف وهو نكل الزوج بعدم رجوعه عليها ونص تبصرته اختلف إذا كان الولي عيها هل يرجع عليها فنفعه ما لا يرضى الله تعالى عنه وقال لم يكن عليها أن ترجع فخبير بعيها ولا أن ترسل إليه وقال ابن حبيب إن وجب الرجوع على الولي وكان عيها وهي موسرة يرجع عليها ولا ترجع هي به واختلف أيضا إذا كان الولي عيها وابن عم أو من العشرة أو السلطان فادعى أنه علم وغره وانكر الولي فقال محمد يحلف فإن نكل حلف الزوج أنه علم وغره فإن نكل الزوج فلا شئ على الولي ولا على الزوجة وقد سقطت تبعته عنها بدعواه على الولي وقال ابن حبيب إن حلف الولي يرجع عليها وهو أصوب في السؤالين جميعا أه ومراده بالسؤالين قول ابن حبيب يرجع الزوج على الزوجة إذا وجد الولي القريب عيها أو حلف له الولي البعيد أنه لم يعلم كافي غ والله أعلم (و) يرجع الزوج (على) رجل (غار) بالغين المجعنة وشد الراعي للزوج بإخباره بسلامتها من عيب أو بحرية أمة (غير ولي) خاص (قولي) يفتحات مثقلا لا يباشر الغار (العقد) للنكاح من جهة المرأة بجميع الصداق الذي أخذته الزوجة ولا يرجع عليه بقيمة الولد إن غره بحرية أمة كما تقدم في كل حال (إلا أن يخبر) الغار العاقدة الزوج (أنه) أي الغار (غير ولي) خاص للمرأة أو تأمينا بقدرها بولاية الإسلام العامة

والتوكيل منها فلا يرجع عليه ولا عليها ومثل اخباره علم الزوج ذلك ما لم يقل انا ضمن لك
 اني اليست سودا مثلا فيرجع عليه (لا) يرجع الزوج على الغار (ان لم يتوله) أي الغار العقد
 لانه غرور قولك ويؤدب الا ان يقول انا ضمن لك كذا فيرجع عليه بما زاد على صداق مثلها
 اذا لم يجدها على ما ضمن وليا كان او غيره نقله الخط عن التوضيح عند قوله ولو بوصف الولي
 فان كان الغار وليا خاصا مجبر ارجع عليه وان لم يتول العقد والافعلي من تولاه ولو غير الولي
 حيث علم غرور الولي وسكت (وولد) الزوج (المغرور) يفتح الميم ويكون الغين المجهمة أي
 لخبر بحرية امة منها او من سيدها حال عقده عليها (الحرقط) أي لا الرقيق وخبر ولد (سر)
 تبعه الا به باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فهو مخصص لقاعدة كل ذات رحم فولدها بمنزلة
 في الحرية والرقبة (وعليه) أي المغرور ان ردها بعد وطئها (الاقل من) الصداق (المسمى)
 بضم الميم الاولي وفتح الثانية مثقلة حين العقد او بعده تقويضا (و) من (صداق المثل) بكسر
 فسكون أي المماثل للامة لا احتياج الزوج بانه ان كان المسمى اقل فقد رضيت به هي وسيدها
 على انها حرة فالولي على انها امة وان كانا كثر يقول انما التزمت على حريتها وقد ظهرت رقيتها
 فلا يلزم في الاصل صداق مثلها فان امسكها الرمة المسمى ولو زاد على صداق مثلها وشرط جوازه
 خوف العنت وعدم طول حرة وكون العقد من سيدها او وكيله والافسخ ايدافيه بعد الوطء
 صداق المثل لادخاله ضررا على سيدها بترقيتها بدون اذنه قال في المدونة ان اراد امساكها
 فليس تبرها قال ابو الحسن ليعرق بين الماسين لان ما قبل الاطلاع على رقيتها الولد منه حر
 وما بعده رق ومفهوم الحرقط ان ولد المغرور العبد رق لسيده اذ لا يغير قيمته لعدم تمام
 ملكه افاده عب البنائي لم يجزم الخط هنا بشرط خوف العنت وعدم الطول بل نقل عن ابى
 الحسن تردده فيه والظاهر عدم شرطهما القول ابن حجر لا يرجع عدم فسخ نكاح من اسلم على
 امة أسلمت معها وبعده بقرب كثر زوج امة بشرطه ثم وجد طول حرة والظاهر المدونة هنا حيث
 خيره بين الفراق والامساك ولم يشترط خوف عنت ولا عدم طول بنا فيها على ان الدوام ليس
 كالاتداء والله اعلم ابن عرفة بعدد كسرية ولد الحر في كون ولد العبد كذلك طريقان
 والاكثر على انه رقيق قال فيها اذ لا بد من رقه مع احد ابويه بخلافه تبعه لانه لا يغير
 قيمته بغير اذن سيده ابو الحسن كانه قال سواء تبع امه او اباه لان العبد لا يدفع قيمته الا باذن
 سيده فيصير رقة قامة له والله اعلم الخط واما المغرور العبد فالمنصوص فيه اذا غرته الامة
 بحريتها انه يرجع عليها بفضل المسمى على مهر مثلها كما في النوادر وابن يونس وابن عرفة
 وغيرها اه البنائي أي فسرقي بين العبارتين قلت لا فرق بينهما والله اعلم (و) على المغرور
 الحر الذي اولد الامة قبل علمه برقيتها (قيمة الولد) لمباشرة اطلاقه على سيدها ان غرته غير
 سيدها بغير علمه فان غرته سيدها او غيره باذنه فتقال ابن عرفة في غرور السيد قولان في غرته
 له قيمة الولد (دون ماله) أي الولد فهو لايه وتعتبر رقيقه (يوم الحكم) جماعا على المغرور لان
 ضمان الاب سيده منع السيد من رقة الولد وهو لا يتحقق الا يومه اذا كان التنازع
 بعد ولادته فان كان قبلها فيومها قاله ابن الحاجب وغيره كاستحقاقها حاملا اتفاقا واستثنى
 من قوله وقيمة الولد فقال (الا) ان تكون الامة (الكجده) أي المغرور الحر وادخلت الكاف

(قوله عليه) أي الغار (قوله
 ذلك) أي كونه ليس وليا
 خاصا (قوله ما لم يقل) أي
 الغار (قوله فيرجع) أي
 الزوج (قوله عليه) أي الغار
 (قوله ويؤدب) أي الغار (قوله
 والا) أي وان لم يكن مجبرا
 (قوله حيث علم) أي من
 تولى العقد (قوله منها) أي
 الامة صلة المغرور (قوله
 حال عقده عليها) أي الامة
 صلة المغرور (قوله فهو)
 أي الاجماع (قوله لقاعدة
 كل الخ) اضافته للبيان
 (قوله حين العقد) صلة
 المسمى (قوله بانه) أي
 الشأن (قوله جوازه) أي
 امساكها (قوله وفيه) أي
 الفسخ (قوله كذلك) أي كولد
 الحر في الحرية (قوله
 العبارتين) أي الاقل من
 المسمى وصداق المثل
 ويرجع بفضل المسمى على
 مهر مثلها (قوله غرور
 السيد) من اضافة المصدر
 لفاعله (قوله وهو) أي منع
 السيد منها (قوله الا يومه)
 أي الحكم (قوله فان كان)
 أي التنازع (قوله قبلها)
 أي الولادة (قوله فيومها)
 أي الولادة

(قوله والده) أي الابن (قوله فيغرم) أي الولد (قوله قيمته) أي أمة أبنته (قوله عليه) أي الولد (قوله وتزويجها) أي الولد (قوله فيها) أي المدونة (قوله عليه) أي الابن (قوله وان غرا الحر) بضم الغين المجعلة (قوله بين موت سيده الخ) صلة الغر (قوله فيمخر) أي الولد (قوله بموته) أي سيده أمه (قوله وموته) أي الولد (قوله القارة) أي الزوج حر ٩٣ بحرفها (قوله قيمة الولد) أي

الذي ولدته من غرته (قوله وخوف) عطف على رجاء (قوله بموتها) أي الاولاد (قوله قبلة) أي السيد (قوله وظاهره) أي أبي الحسن (قوله جملة) أي قول مالك في الثمانية وابن حبيب (قوله على التفسير) أي المدونة (قوله وهو) أي جملة على التفسير (قوله انه) أي قول مالك في الثمانية وابن حبيب (قوله خلاف) أي للمدونة (قوله موته) أي ولد المدبرة (قوله حمل ثلثه) أي السيد من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بفتح ميمه (قوله جميعه) أي ولد المدبرة (قوله او بعضها) أي قيمة الولد عطف على قيمته (قوله منه) أي الولد (قوله بانيه) أي الولد (قوله او استغراقه) أي الولد من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بفتح ميمه (قوله جميعه) أي الولد (قوله قال) أي في التوضيح (قوله يغرم) أي المغرور والحز (قوله قولها) أي المدونة (قوله كذلك) أي معتق لاجل (قوله قيمة الولد)

بأن من يعتق ولدا عليه كايه وأمه وابنه فلا قيمة على الابل الكها (ولا ولادة) أي كالجدة على الولد تخلفه على الحرية ولم يعتق عليه وفائدة نفي الولد عن ذكر مع ارثهم بالنسب وهو مقدم على ارث الولد تظهر في جسد من جهة امه الذي لا يرث بالنسب وفي النساء ذوات الفرض فلا يرثن معه بالتعصيب محضون اذا غرت امة الابن والده فتر وجهها على انها حرة فيغرم قيمتها كوطئها بملكه وان حلت منه صارت ام ولده وابس لابنته اخذها ولا شيء عليه من قيمة الولد وتزويجها فاسد نقله ابن عبد السلام وابن عرفة عن المجموعة قال فيها ولا قيمة للولد ولا مهر مثل ولا مسمى ونكاحه لغو وذلك كوطئه اياها يظن انها امه او عدا ابن عبد السلام عن محضون واما الابن الذي غرته امة والده فكالاجني فيغرم صداق مثلها وياخذها الاب ولا قيمة عليه في الولد ابن عبد السلام وهذا كما صحح وفسر ابن بونس كلام المدونة بكلام المجموعة قاله ابو الحسن (و) ان غرا الحر بموتيه ام ولد او لدا فعليه قيمة ولدها (على الغر) بفتح الغين المجعلة والراء الاولى أي التردد (في) ولد (أم الولد) بين موت سيده قبله فيمخر بموته وموته قبل سيده على الرقي في المدونة مانته لو كانت القارة ام ولد فلا مستحق قيمة الولد على ايهم على رجاء معتقهم بموت سيده امهم وخوف ان يموتوا في الرق قبله ابو الحسن معناه ان لو جاز بيعهم وهذا الرجاء انما هو في خدمتهم اذ هي التي يملكها السيد في ولد ام ولده من غيره قال مالك رضي الله تعالى عنه في الثمانية وابن حبيب لا قيمة لمن لم يبلغ العمل منهم ٨١ وظاهر جملة على التفسير وهو ظاهر نقل عياض وظاهر ابن عرفة انه خلاف (و) في ولد الامة (المدبرة) بفتح الدال والموحدة مشقة اي المعلق عتقها على موت سيدها التي غر حر بغيرتها واولدها قبل علم رقيتها عليه قيمة ولدها على الغرور بين موته قبل سيده رقية او موت سيده قبله وحمل ثلثه قيمته فيعتق جميعه او بعضها فيعتق منه ما حمله الثلث ويرق باقية او استغراقه الذين يرق جميعه هذا مذهب المدونة وصرح في التوضيح بانه المشهور قال وقال ابن الموازي يغرم قيمة ولد المدبرة على انه قن المارزي وهو المشهور وعليه كثر الاصحاب ابن عرفة وولد المدبرة في كون قيمته على رجاء حرته بعتق التدبير او عدا قولها وقول محمد وولد المبيعة مبعض فيغرم المغرور قيمة بعضه الرق وولد المقيمة لاجل كذلك فيغرم قيمته على احتمال حرته بمضى الاجل (وسقطت) قيمة الولد عن المغرور (بموته) أي الولد (قبل الحكم) به عليه في جميع ما تقدم وهذا من غرات اعتبارها يوم الحكم وصرح به لقوة الخلاف فيه ويحتمل عود قيمته لاسد ام الولد والمدبرة لحرية الولد به بشرط حمله الثلث في ولد المدبرة (و) على المغرور (الآقل من قيمته) أي الولد يوم قتله (او دينه ان قتل) بضم فكسر أي الولد واخذ المغرور دينه من قاتله فان كانت القيمة اقل فلا يلزمه غيرها لانها يعتزل عنه ولو كان حيا سوزائد الدية ارث وان كانت الدية اقل فلا يلزمه غيرها لانها هي التي أخذها الغرور ومن القاتل فهي بمنزلة عين الولد فان اقصد الاب من القاتل او يجز عن أخذ الدية من القاتل فلا شيء عليه لانه كونه قبل الحكم وان عفا عن القاتل فهل يتبع السيد القاتل ام

تفسير لقاعل سقط المسترقبة (قوله اعتبارها) أي القيمة (قوله به) أي السقوط بموته (قوله لانها) أي قيمته (قوله لانها) أي الدية (قوله فهي) أي الدية (قوله يجز) أي الاب (قوله عليه) أي الاب (قوله لانه) أي قتله (قوله وان عفا) أي الاب

لا قولان ونما هو سواء كان القتل عداً أو خطأ ولو استلزم الاب الدية ثم اعدم فلا يتبع السيد
 القاتل بشئ لانه انما دفعها بحكم قاله امسبح وغيره وان كانت قيمته اقل اذاها الاب من اقل
 نجوم دية فان لم يف من الثاني وهكذا ولو صالح الاب باقل من دية فلا سيد الرجوع على
 القاتل بالاقل من تمام قيمته او دية ويختص الاب بقدر القيمة من دية الخطا والباقي بينه وبين
 باقي الورثة على القرائض (أو الاقل من غرته) بضم الغين المجعولة وشذ الرأى الجنيين التي
 أخذها اليوم المغرور من الجاني على أمه من عبد او ولادة (او عا نقص) قيمة (ها) اي الامة ابن
 غازی لم اعرف اعتبار ما نقصها لاحد من اهل المذهب وانما قال في المدونة ولو ضرب رجل
 بطنه قبل الاستحقاق او بعده فالقت جنيماً ميتاً فلا بل عليه غرة عبد او ولادة لانه حر ثم
 للمستحق على الاب الاقل من ذلك او من عشر قيمة أمه يوم ضربت واهل حرصه على الاختصار
 حمله على تعبيره عن عشر قيمته بما نقصه وفيه بعد وليس بكثير اختصار ويمكن ان ناقل المبيضة
 نصف عشر قيمته بما نقصه وهو الاشبه وقد نقله في الشامل كما هو هنا جرياً على عادته في تقليد
 المصنف في نقل ما لم يدركه فهما ولم يحط به علماً ابن الحاجب فلو وجبت فيه الغرة فعليه الاقل
 منها ومن عشر قيمة الام ابن عبد السلام لان الغرة في السقط بمنزلة الدية وعشر قيمة الام بمنزلة
 قيمته فليزمه اقلهما ابن وضاح كان في الخطة لطة عشر قيمته يوم استحققت فلم يجب مكنونا فامرنا
 ان نكتبه يوم ضربت لان القيمة انما تجب فيه اذا قتل يوم قتله فتمت قيمته الامة الا ان تعرف به
 قيمته والله اعلم (ان القته) اي استقطت الامة الجنيين بجنابة عليهم حال كونه (ميتاً) وهي حية
 فان القته حياً ففيه الاقل من قيمته وديته وشبه في لزوم الاقل فقال (بحر حه) اي ولد المغرور
 بحر جبري على شين واخذ الاب ارشه من جرحه فعليه للسيد قيمة ناقصة يوم الحكم والاقل عما
 نقصته قيمته ناقصة عن قيمته سالماً من الارش ابن غازی هذا كقول المدونة في كتاب
 الاستحقاق في ولد الامة المستحقة ولو قطعت يد الولد خطأ فاختذ الاب دية ثم استحققت امه فعلى
 الاب للمستحق قيمة الولد اقطع اليوم الحكم فيه ويتطركم قيمة الولد صحياً وقيمته اقطع اليد
 يوم جنى عليه فيغرم الاب الاقل مما بين القيتين وما قبض في دية اليد فان كان ما بينهما اقل فما
 فضل من دية اللاب (ولعدم) يفتح العيين والدال ما (ه) اي المغرور وراسه او موته ولا تركه له
 صله (تؤخذ) القيمة (من الابن) المومر عن نفسه لانها في معنى فدائه فهو اولى بدفعه ولا يرجع
 بها على ابيه ان ايسر ولا يرجع الاب بها عليه ان دفعها ويأتى في الاستحقاق انها ان اعسر
 اتبع بها اولهما ايسر او الاحسن ضبط يؤخذ بالتصية اي الواجب على الاب سواء كان قيمة
 او الاقل (و) ان تعدد ولد المغرور المعسر وهم موسرون (الا يؤخذ من) كل (ولد الاقطه)
 بكسر القاف اي نصيبه جمعه اقساط كحل واحال اي قيمة نفسه فقط التي لزمته لعدم ابيه فلا
 يؤدي عن أخيه المعدم بكل قيمته او بعضها البساطى في تعبيره بتسطه مساححة عب لا يهاجمه
 ان على الجميع قيمة واحدة تقسط عليهم وليس كذلك ووجه ابن عاشر تعبيره بالقسط بشهولة
 ما اذا دفع الاب بعضهم من قيمهم ويجز عن الباقي فلا شك في قسمه عليهم بقدر قيمهم (و) ان غر الحر
 بحررية مكاتبه واولداهم تبين مكاتبه غرم لسيدها قيمة ولدها قنوا (وقفت) بضم فكسر
 (قيمة ولد المكاتبه) عند عدل (فان ادت) المكاتبه المال الذي كوتبت به لسيدها وخرجت

(قوله اعدم) اي الاب
 (قوله ويختص الاب) اي
 عن باقي ورثة ولده (قوله
 بينه) اي الاب (قوله من
 عبد الخ) بيان اغرته (قوله
 عبد او ولادة) بيان اغرة
 (قوله لانه) اي الجنيين (قوله
 من ذلك) اي المذكور من
 الغرة (قوله امه) اي الجنيين
 (قوله ضربت) بضم فكسر
 (قوله حرصه) اي المصنف
 (قوله بعد) بضم الموحدة
 (قوله نقله) اي لفظ المصنف
 (قوله عادته) اي جبرام (قوله
 في نقل) صله تقليد (قوله
 وضاح) يفتح الواو والضاد
 المجعولة مقفلاً (قوله
 فيه) اي الولد (قوله به) اي
 تقويمها (قوله فان القته)
 اي الجنيين حيامة هم ميتا
 (قوله ويتطركم) بضم الياء
 وفتح الفاء المجعولة (قوله جنى)
 بضم فكسر (قوله وما
 قبض) عطف على ما بين
 (قوله فهو) اي الابن (قوله
 ولا يرجع) اي الابن (قوله
 بها) اي القيمة (قوله عليه)
 اي الابن (قوله ووجه بفتح
 مثقلاً (قوله بشهولة) اي
 القسط (قوله قسمه) اي
 الباقي (قوله وان غر) بضم
 الغين (قوله لسيدها) صله
 ادت

(قوله انما) اى الامه (قوله وقت العقد) اى للنكاح (قوله اخذها) اى القيمه الموقوفة عند العدل (قوله وهو) اى اخذ السيد القيمه (قوله له) اى الآخر (قوله ان كان) اى الآخر (قوله اشترط) اى حين شرائها ما لها (قوله لانه) اى ولد المكاتبه (قوله بيمين) صله قبل (قوله ونظر) بفتح مثله (قوله اى الزوج الزوجه) تفسير للثنا على ٩٥ المستتر والمفعول البارز (قوله

قبل اطلاعه على عيها)
 صله طلق (قوله وقبل بنيه
 بها) عطف على قبل اطلاعه
 على عيها (قوله وغرم لها
 الخ) عطف على طلقها (قوله
 وتكميل) عطف على الارث
 (قوله به) اى الموت (قوله
 وهو) اى عدم رجوعها
 (قوله ومذهب) عطف على
 ما (قوله ولكن سيد كر
 المصنف الخ) استدراك
 على ما قبله لرفع ايمه ان
 المصنف لا يذ كر خلافه (قوله
 به) اى ما خالفه به (قوله
 بتوله) اى المصنف صله
 يذ كر (قوله عاطفا) حال من
 الضمير المضاف اليه لان
 المضاف مصدر (قوله
 يرد) بضم الياء وفتح الراء
 (قوله ايها) اى المخالعة (قوله
 اول عيب خياريه) اى الزوج
 مفعول قول (قوله تبعها)
 صله يذ كر (قوله منها) اى
 المدونة (قوله وهذا) اى
 رجوعها به لعيبه (قوله يرد)
 اى الزوج (قوله لانها) اى
 الزوجه (قوله املاك) اى مالكة
 (قوله لفراقه) اى بلا عوض
 (قوله خطبت) بضم فكسر
 (قوله عن خاطبها) صله
 كتم (قوله من العيوب الخ)

حرة هي وولدها (رجعت) قيمه الولد الموقوفة عند العدل (للأب) لكشف الغيب انما كانت
 حرة وقت العقد عليها وان عجزت عنها او عن بعضها أخذها السيد لتبين رقيتها وهما ظاهرا
 رجوع بالرق الاول وأما بوق آخر فلا قاله (تتبع) قوله وهو ظاهر الخ يحتمل حمله على بيع كآبة
 امه لا آخر ثم عجزت ورقت لا آخر فقيمة ولدها له ان كان اشترط ما لها ويحتمل حمله على استحقاتها
 من كانتا فقيمة ولدها المستحقة وانظر لذكر ضمير رجوع ولم يقل رجعت اه وقوم ولدها قفا
 لا على غرره كولد ام الولد والمدة لانه ادخل في الرق منهما الا ترى قولهم المكاتب عبد ما بقي
 عليه درهم قاله د افاده عب (وقبل) بضم فكسر (قول الزوج) الحز كرا كان أو اثنى
 (انه غر) بضم الغين وشد الراء (بجربة) لا آخر بيمين قاله شارح الشامل ونظر الحظ فيه
 (ولو طلقها) اى الزوج الزوجه باختیاره قبل اطلاعه على عيها الموجب لنيابة وقبل بنيه
 بها وغرم لها نصف الصداق (او مانا) اى الزوجان معا ومعا قين (ثم اطلاع) بضم فكسر فتشعل
 اطلاع الزوج بعد الطلاق واطلاع الورثة بعد الموت (على موجب) بضم الميم وكسر الجيم اى
 سبب ثبوت (خياري) فى الزوجية (ف) الاطلاع عليه (كعدم) فان اطلاع الزوج على عيها بعد
 طلقها فلا يرجع عليها بالنصف الذى غرمه لها وان اطلاع ورثة أحدهما على عيب فى الآخر
 بعد موته ما فليس لهم فسخ النكاح واسقاط الارث وتكميل المهر به وان اطلاع احد الزوجين
 على عيب الآخر بعد موته فلا كلام له ان خانع الزوج زوجته بمال ثم تبين اها به عيب خياري
 فظاهر كلام المصنف هنا انها لا ترجع عليه بالمال الذى أخذ منها وهو ما فى كتاب النكاح من
 المدونة ومذهب ابن القاسم ولكن سيد كر المصنف فى باب الخلع رجوعها عليه به بتوله عاطفا
 على ما يرد به المال اليها ولعيب خياريه تبعها لارضاء المستور منها وهذا قول عبد الملك عجم وهو
 المعتمد لا ما هنا افاده عب البنى الذى فى النكاح الاول قال ابن القاسم وأ كثر الرواة كل
 نكاح لاحد الزوجين امضاؤه وفسخه فخالعها الزوج فيه على مال يأخذ منها فالطلاق يلزم
 ويحل له ما أخذها ابو الحسن ظاهره وان كان الخياري لها وفى ارضاء المستور فان خالعه على مال
 ثم انكشف ان بالزوج جنونا او جذا ما قال يرد ما أخذنا كانت املاك لفراقه عبد الحق ليس
 هذا جواب ابن القاسم انما هو بعد المالك وأ ما مذهب ابن القاسم فلا فرق فيه بين ان يظهر
 العيب بالزوج او بالزوجه فان خلع ماضى فى الوجهين اه ونحوه لا ينشأ ونقل العدوى اعتماد
 قول ابن القاسم وهو الظاهر مما تقدم والله أعلم (ولولى) لمرأة خطبت منه (كتم العمى)
 القائم بها عن خاطبها (ونحوه) أى العمى من العيوب التى لا يرد بها الا بشرط السلامة منها
 كالسواد والقرع والاقعاد ولا خفى فيه اذا لم يشترط الزوج السلامة منه لان النكاح مبنى
 على المكارمة بخلاف البيع ولذا وجب فيه تبين ما يكره واستشكل قال المصنف وجهه
 الاشكال ان المكارمة بحسب العادة انما هي فى الصداق قاله (تتبعه) اى الولي وجوبا
 (كتم انفسنا) بفتح اناء المجهمة والنون اى القعش الذى فى وليته من زنا وسرقة ونحوهما

بيان لنحو العمى (قوله ولا خفى فيه) عطف على لا يرد بها الخ (قوله اذا لم يشترط الزوج الخ) بشرطى جواز الكتم (قوله لان
 النكاح الخ) علة لجواز الكتم (قوله فيه) اى البيع (قوله واستشكل) اى التعليل ببناء النكاح على المكارمة

(قوله منه) أي ائتمنا (قوله حينئذ) أي حين اشتراط الزوج السلامة منه (قوله على نسب) أي على شرط انهما معرفة النسب
(قوله فليردها) أي ان شاء ٩٦ (قوله والا) أي وان لم يتزوجها على نسب (قوله فان ردها الخ) راجع لما قبل والا

في البيان يجب ستر القواحش على نفسه وعلى غيره لخبر من أصاب من هذه القاذورات شيئا
فليس يستر ستر الله فانه من يبد لنا صفحته نعلم عليه الحد وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة منه
والذي ينبغي حينئذ كنهه للستر ومنع الخاطب من تزويجها بان يقال له هي لا تصلح لك لان الدين
النصيحة قال في المدونة ومن تزوج امرأه فاذا هي اغية فان تزوجها على نسب فليردها
واللزمت فان ردها فلا صداق عليه ان لم ينجم او لا فعليه صداقها ويرجع به على من غره فان
كانت هي الغارة تزلها ربع دينها ووردت ما بقي اه قوله لغية بكسر اللام الجارة وفتح الغين
المججمة وشدا المشناة أي غير نكاح وحكي بعض اللغويين كسرا لغين أيضا وضده لرشدة أي
النكاح حلال بفتح الراء وكسرها والفتح أشهر قاله عياض ابوالحسن واللام في لغية لام جريد
من نفس الكلمة اه وفي القاموس ولدغية ويكسر زينة وفي التوضيح معنى لغية أي زينة
(والاصح منع) الرجل (الاجنم) أي شديد الجذام ابن رشد الاظهر قول ابن القاسم يمنع شديد
الجذام وطء امائه لانه ضرر الخطا فاما وفاق لاصطلاحه والظاهر منع الاجنم (من وطء
امائه) لانه يضمرهن وأراد بالمتع الحيلولة بينه وبينهن وكذا الابنوص كما في الطرر (والعربية)
أي الحسرة الاصلية ولو كانت اجمعية (ود) الزوج (المولى) بفتح الميم واللام أي المعتقد بالفتح
(المنتسب) للعرب حال خطبته ثم تبين عتمة القلم لانه يانتسابه كانه شرط كونه حرا أصليا فقد
غرها وما مر من قوله والمولى كفؤ لم يقع فيه انتساب فلا مخالفة بينهما (لا) رد (العربي) الذي
تزوجته على انه من قبيلة معينة فوجدته من غير هاشمها اودونها البناني أي ان لم يكن لها
شرط صريح والاردنه به ابوبكر بن عبد الرحمن فيمن شرطت في عقدتها على الزوج انه عربي
من انفسهم ثم وجد من موالهم فاجبت انا وجميع اصحابي اهلها القيام بشرطها وفسخ نكاحها
بعض الفقهاء لم يذكروا فيها هل هي عربية او مولاة والامر عندي سواء صح من ابن يونس عب
تعارض مفهوم اول كلامه وآخره في الفارسي مثلا المنتسب للعرب فقهوم قوله انه لا ترد
ومفهوم آخره انه لا ترد وهو المعتبر كما يفيد ابن عرفة (الا) المرأة (القرشبية) أي التي من
نسل قریش (تزوجها) أي العربي (على انه قرشي) أي من نسل قریش فتجده عربيا غير قرشي
فلها رده لان قریشا بالنسبة للعرب كالعرب بالنسبة للموالي

(فصل) * في خيار الامة بكامل عتقها تحت عتد (وان) أي الامة التي (كامل) مثلث الميم
والافصح فتقها أي تم (عتقها) بتخيير في مرة او اكثر او بادائهم اما كوتبت به او موت سيدها
وهي ام ولد او مدبرة حملها ثلثه او بانقضاء اجل عتقها او فسخ ذلك (فراق) زوجها (العبد) ولو
بشأنه حرة ويحال بينهما حتى تختار بلا حكم ان كانت بالغة رشيدة او سفية وبأدب باختيار
نفسها فان كانت صغيرة او سفية لم تبادر في فطر الخاكم لها فان رأى فراقها امره بطلاقها
فان امتنع فهل يطلق او يأمرها به ثم يشهد عليه قولان (فقط) أي لا الخراذع له أخبارها نقص
العبد وقال العراقيون علته جبرها على النكاح فلها الخيار في الحرا أيضا ومفهوم كمل عتقها
انه لا تخير بعق بعضا او تدبيرها وكذا بامه الوعة لها الاجل قبل انقضائه وايلادها سيدها

(قوله والا) أي وان ردها
بعد بناءها (قوله به) أي
عوض صداقها (قوله
فالوافق الخ) تفريع على
قوله ابن رشد الخ (قوله مثلها)
أي القبيلة التي انتسب اليها
في الشرف (قوله وفسخ) عطف
على القيام (قوله مقهوما)
مثنى مقهوم بلان لإضافته
(قوله اول كلامه وآخره)
اذم مقهوم المولى انه لا ترد
الحرا الاصل ولو كان مجمعا
انتسب للعرب ومفهوم
لا لعربي ان لها ردا الجمعي
المنتسب للعرب (قوله
مفهوم اوله) أي المولى الخ
عله لقوله تعارض مفهوم
الخ (قوله آخره) أي
لا لعربي وهو أي مفهوم
آخره

* (فصل) وان كمل عتقها
راق العبد * (قوله او بادائهم)
عطف على بتخيير (قوله
او موت) عطف على بتخيير
(قوله وهي) أي الامة الخ
حال (قوله او مدبرة) عطف
على أم (قوله حملها) أي
المدبرة (قوله ثلثه) أي مال
سيد هانت مدبرة فقط (قوله
او بانقضاء) عطف على بتخيير
(قوله بلا حكم) صلة فراق
(قوله أمره) أي الخاكم

الزوج (قوله فان امتنع) أي الزوج من تطلبتها (قوله فهل يطلق) أي الخاكم (قوله او يأمرها) أي
الخاكم الزوجة (قوله به) أي التطلق (قوله أو يلاها سيدها) من إضافة المصدر لقوله وتكمل عمله برفع فاعله

(قوله بوطم الخ) تصوير لا يلاذها سيدها (قوله منه) أي سيدها (قوله لحكمها) أي المطلقة (قوله صيغتها) أي الأمة (قوله والوا) أي ولو كان لفظ بائنة من صيغتها (قوله كان) أي الطلاق (قوله وسأوى قوله) عطف على كانتا (قوله واثنين) لأنهما بائنت العبد (قوله ووا) أي في قوله واثنين (قوله واليه) أي الثاني منه ٩٧ رجع: قوله هو) أي الخلاف (قوله

من كون اول التخيير) بيان لظاهره (قوله ففها) أي المدونة (قوله وقاله) أي كون الاختار الا واحدة (قوله انه) أي الثاني (قوله ذلك) أي اختيار أكثر من واحدة (قوله منها) أي المدونة (قوله التخيير) أي ابتداء (قوله وان جل) بضم فكسر أي الخلاف (قوله على انه) أي الخلاف (قوله لا يأتي التخيير) أي في امضاء البتات الذي اوقعته وعنده (قوله الابتسكاف) أي بان ينظر فيه الحاكم فله ان يرد عملا بقول الامام الاول وله ان يضمه على بقوله الثاني (قوله فان جل على ما بعد الوقوع فلا يأتي التنويع الابتسكاف) فيه نظر لانه يتأق بلا تسكاف وهو ظاهر (قوله واختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فيما تحمّل) بضم التاء وسكون الحاء المهملة وفتح الميم أي المدونة (قوله انما هو) أي الاختلاف (قوله بعد الوقوع) أي هل يضي او يرد (قوله انه) أي الاختلاف

بوطم بعد استبرائهم من ما زوجها حملت منه وتفرقه (بطانة) بان تقول طلقت نفسي او انا وانت طالق واخترت نفسي والفرق (بائنة) بيان لحكمها بعد وقوعها وليس من صيغتها والا كان بتا وسأوى قوله (واثنين) واولسكاية الخلاف قال قول اكثر الرواة والثاني قول المدونة واليه رجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه فلو قال وهل بطانة واثنين لكان ابن قاله ت وهو انما هو فيما بعد الوقوع واما ابتداء فتفق على امرها بايقاع واحدة والمشهور الاول لانه قول اكثر الرواة طفي صرح الشراح بمثل هذا وهو اخرج للكلام المصنف عن ظاهره بلا داح من كون اول التخيير وكونه على المرجوع اليه ففيها في التسكاف الاول مالك رضي الله تعالى عنه للامة اذا عتقت تحت العبد ان تحته انفسها بالبتات على حديث زيد وكن مالك رضي الله تعالى عنه يقول لاختتار الا واحدة بائنة وقاله اكثر الرواة وفي كتاب الايمان بالطلاق اول قول مالك رضي الله تعالى عنه انه ليس لها ان تختار باكثر من واحدة ثم رجع الى ان ذلك لها اه فقوله بطانة بائنة واثنين اشارة لقول مالك رضي الله تعالى عنه ذلك لها فان قلت هذا ان فهم منها التخيير كما قلت وان جل على انه بعد الوقوع لا يأتي التخيير الابتسكاف قلت فان جل على ما بعد الوقوع فلا يأتي التنويع الابتسكاف أيضا فكذلك ابتسكاف لتخيير مع بقاء كلامه على ظاهره واختلف فيما تحمّل عليه ابن عرفة ظاهر نقل الخمي وغير واحد ان اختلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه فيما زاد على الواحدة انما هو بعد الوقوع وظاهر كلام الباجي وابي عمران واقل كلام المنطقي انه قبل الوقوع وهو ظاهر كلام البرادعي في التسكاف الاول ابن عرفة والصواب الاول (وسقط) عن الزوج العبد (صادقها) كاه اي من كمل عتقها باختيارها فراقه (قبل البناء) لان الفراق جاء منها مع بقاء سلمتها ابن الحاجب فان اختارت فراقه قبل البناء فلا صداق ضيق يعني انه لا يكون لها انصفه وفيها وان اختارت فراقه قبل البناء فلامهر لها والله أعلم (و) سقط (الفراق) وتعني بقاؤها زوجة (ان) اعتقت قبل البناء وقد (قبضه) أي الصداق (السيد) قبل عتقها وانفقته (وكان) السيد (عديا) يوم عتقها كما في عبارة ابن شاس وابن عرفة واستمر عتقها الى وقت الحكم لانها ان اختارت الفراق رجع زوجها على سيدها بصداقها والامال له الا هي قيد عتقها الدين صداقها فترجع رقيقة فيسقط خييارها فتداني ثبوته لمفهومه وكل ما ادنى ثبوته لنفسه مستغف ومفهوم عديا انه ان كان مليا يوم عتقها اوبق صداقها يدها لخيار وهو كذلك ولو اعدم السيد بعد ذلك ويتبعه الزوج با في ذمته لطريان الدين بعد العتق فلا يطله (و) ان اعتقت (بعده) أي البناء ولو نكح تقويض فهو (لها) لاستحقاقها الاية بالبناء فهو من مالها ومال الرقيق يتبعه في العتق وشبهه في كونه لها فقال (كألو) تم عتقها ورفض زوجها لها صداقها (رضيت) الامة (و) الحال (هي منقوضة) بضم الميم وفتح التاء والواو ومنقلة اي

١٣ منخ ني (قوله قبل الوقوع) اي فيما تفرق باقاعه (قوله هو) أي كون الخلاف فيما قبل الوقوع (قوله الاول) اي كون الخلاف انما هو فيما بعد الوقوع (قوله وفيها) اي المدونة (قوله وتعين) بنتحات مثقلا (قوله فيرد) بضم الباء وفتح الراء (قوله لدين صداقها) اضافة دين للبيان (قوله ثبوته) أي خيارها (قوله لثبته) أي خيارها (قوله فو) أي صداقها

(قوله محله) أى الخيار (قوله وهى) أى المحل وانته لتأنيث خبره (قوله بالطلاق البائن) صله فوات (قوله اوقبه له) أى ولم تنقض عدنه (قوله منه) أى الطلاق (قوله تأخير) أى الطلاق (قوله المعتمد فواته الخ) أى نقوله ودخولها ضعيف (قوله وهو) أى سقوطه (قوله كونه) أى دخول الثانى (قوله له) أى السرق ٩٩ (قوله انه) أى الشان (قوله عرض) أى حدث (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب ثبوت (قوله أثر) أى موجب الخيار (قوله فيه) أى دخول الاول (قوله لم يعتبر) أى دخول الاول (قوله وضعف) بضم فسكون مثقلا (قوله انه) أى استحسان تأخيرها ثلاثة أيام (قوله لكونه) أى التأخير (قوله اذ هو) أى تأخيرها ثلاثة (قوله فيه) أى زمن التأخير (قوله الاحسن) مفعول تنظر (قوله من الامرين) أى البقاء والقراق بيان للاحسن (فصل الصداق) * (قوله وآخوه) بفتحات مثقلا

أى المصنف الصداق عن غيره من اركان النكاح (قوله الملتزم) بفتح الزاى (قوله لدلائله) أى الصداق (قوله انه) أى الصداق (قوله واسقاطه) أى الصداق (قوله له) أى النكاح (قوله لزومه) أى الصداق (قوله فيه) أى النكاح (قوله ولا يرد) بضم ففتح أى جعل امكان لزومه شرطا فى النكاح (قوله لزومه)

فعلى انهما حرة اولى (وصداق المنزل) على انهما حرة ان كان العبد صحيحا او فاسدا الدابة لا لصداقه فلها مهر مثلها اتفاقا قاله اللخمي وظاهره سواء اختارت القراق او البقاء وسواء علم العبد عتقها ام لا وهو ظاهر لاستيفائه بضع حرة ولا عترة بعدم علمه وطف على تسقطه قوله (او) الا ان (بينهما) اى العبد من كمال عتقها قبل اختيارها فلا خيار لها القوات محله وهى العصمة بالطلاق البائن ولها نصف الصداق ان ابانها قبل البناء (لا) يسقط خيارها (و) طلاق (رجعى) بعد كمال عتقها اوقبه اهدم تقوية العصمة وعكسه من رجعتها فلها ايقاع طلاقه بائنة فتكون مثبتة (او) الان (عتق) زوجه العبد بعد كمال عتقها (و) قبل الاختيار من القراق فقد سقط خيارها لزوال سببه وهو تزوجها وظاهره ولو لم تعلم بعقدها الا بعد عتقه (الا) عتقه قبل اختيارها (لتأخير) منها الطلاق (لحيض) به امنه هامنه فلا يسقط خيارها لوجوب تأخيرها شرعا ابن رشد فان طلقته حائضا فلا رجعة لها لانه بائن (وان) عتق العبد بعد عتق الامه ولم يعلم به واختارت فراقه (تزوجت) غيره (قبل علمها) بعقده (و) قبل (دخول) العبد (هاقات) على العبد (بدخول) اى تاذن الزوج (الثانى) بهما ولو بدون وطء الشارح المعتمد فواتها بتاذن الثانى ولو بعد دخول الاول غ سقط من بعض النسخ ودخلها وهو الصواب فان قيل تقدم فى ذات الوليين ان شرط كونها الثانى بدخوله غير عالم كونه قبل دخول الاول فما الفرق بينهم على الصواب قيل لعله انه لما عرض موجب الخيار هذا بعد دخول الاول اثر فيه خلافا فلم يعتبر ودخول الاول فى ذات الوليين لم يعرض بعده ما يحل به فاعتبر ولا تنوت عليه بدخول الثانى غير عالم والله اعلم (ولها) اى من كمال عتقها تحت عتد (ان اوقهها) العبد بحضرة الحاكم بعد كمال عتقها لتختار البقاء او القراق (تأخير) باجتهاد الحاكم وقال اللخمي والمأزرى استحسان تأخيرها ثلاثة أيام وضعف مع انه ليس منافيا لكونه بالاجتهاد اذ هو اجتهاد من بعض الحكام ولا نفقة له انية وان عتق العبد فيه سقط خيارها (تنظر) المرأة (فيه) اى التأخير الاحسن لها من الامرين فختار

(فصل) فى بيان احكام الصداق وآخيه ليمتدح له الطول الكلام عليه (الصداق) اى المال الملتزم للخطوب بثلث عصمتها بفتح الصاد افسح من كسرها ويقال له صدقة بضم الدال وفتحها قال الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن ماؤن من الصدق لدلائله على صدق الزوجين فى موافقة الشرع ويسمى مهر او طول بفتح الطاء واجرة ونفقة ونحلة بكسر النون وسكون الحاء المهملة ابن عرفة الاظهر انه غير ركن فى صحيح النكاح واسقاطه ماف له فامكان لزومه شرط فيه ولا يرد بلزومه فى نكاح التسمية لانه اعراض فلا ينافى الامكان الاصلى وقول ابن الحاجب وغيره ركن يرد بعده فى نكاح تفويض وقع فيه طلاق او موت قبل البناء لان ركن العاقم ركن الخاص وفيها والاستغنى من اعتق امته قبل البناء مهرها صبح فى نكاح التسمية وبطل

أى الصداق (قوله لانه) أى لزوم الصداق فى نكاح التسمية (قوله ركن) أى الصداق ركن (قوله يرد) بضم ففتح الخ خبر قول (قوله بعده) أى الصداق (قوله فيه) أى نكاح التفويض (قوله لان ركن العام ركن الخاص) عله يرد (قوله وفيها) أى المدونة (قوله استغنى) أى اشترط (قوله مهرها) مفعول استغنى (قوله صح) أى استثناه (قوله وبطل) أى استثناه

(قوله في شرط) أي اشتراط صلة كاف التشبيه (قوله به) أي الصداق (قوله وعلمه) أي الصداق (قوله عليه) أي الصداق نسليها
 واستلاما (قوله وعدم النهي) أي عن المعاوضة به بخصوصه احتراز عن كذب الصديق فيه الضحية (قوله والغور) بفتح المجهمة
 والراء عطف على النهي (قوله في الجملة) أي في بعض الصور قيد في عدم الغرر (قوله لا غشقا ريسير الغرر في الصداق) علمه لقوله
 في الجملة (قوله في الصداق) صلة اغتفار (قوله كصداق) بلا تنوين لاضافته للمثل الخ غشقا للغرر ليسير المفتحة في الصداق
 المحجمة وسكون الواو أي جهاز (قوله المثل) بكسر فسكون أي
 ١٠٠ (قوله وشورة) بفتح الشين

في التقويض قبل فرضه إذ ليس بمال لها في شرطه وخبر الصداق (كالثن) في شرط الطهارة
 والانتفاع الشرعي به وعلمه والقدرة عليه وعدم النهي والغرر في الجملة لا غشقا ريسير الغرر
 في الصداق كصداق وشورة المثل دون الثمن ومثل لما يجوز صداقا وغشقا قال (كعبد) من
 عبدا مثلا للغائب أو البائع حاضرين أو موصوفين (تختاره) أي العبد (هي) أي الزوجة
 أو المشترى فيجوز في النكاح والبيع لدخول العاقدين على اختيار أحسن لأنه شأن من
 يختار لنفسه من مال غيره فلا غرر فيه (لا) يجوز في الصداق والثمن عبدا يختاره (هو) أي
 الزوج للزوجة والبائع للمشتري البناء في التفريق بين اختيارها واختياره مقيدا بالعدد
 القليل وهو الثلاثة وهو مذهب ابن القاسم وأما العدد الكثير يختار منه رأس فيجوز
 اختيارها واختياره كالبيع ونص نكاحها الأول من نكح امرأة على أحد عبديه أيهما
 شاءت جاز وعلى أيهما شاءت جاز لا يجزى كالبيع اه فالمشترى له الاختيار مطلقا والبائع يمنع
 منه في القليل وهو الثلاثة ثم في التفريق بين اختيارها واختياره يختار كل من يختار منهما
 قائما يختار الأرفع لنفسه اه (وضمانه) أي الصداق الثابت تلقاه بلا تعد ولا تفریط من
 الزوجة بمجرد العقد الصحيح وبالقبض في النكاح الفساد وهذا إذا لم يملكها الزوج قبل
 البناء أو الأفساخ (وتلقاه) أي الصداق بدعوى من هو سيده من غير ثبوت كبيع الخيار فما
 يصدق فيه البائع والمشتري يصدق فيه الزوج والزوجة فلا يصدق في الزوج فيما يغاب عليه
 وكذا الزوجة فعلم حل قوله وضمانه على صورة الثبوت وتلقاه على صورة عدمه حتى يتغيرا
 وإن كان الضمان مسببا عن التلف أفاده عب البناء كلام المصنف إذا لم يقع طلاق ولا فسخ
 قبل الدخول والأفستسكام عليه وفيه مسامحة فإن البائع إن ادعى تلف ما يغاب عليه ولا يئنه
 له تغيرا المشتري في الفسخ وعدمه كما يأتي في قوله وخبر مشترى غيب أو عيب ولا خيار للزوجة
 هنا في الفسخ بل ترجع بقيمة أو مثله فهو في مطلق الرجوع وقوله وتلقاه يغني عنه قوله وضمانه
 لتسبيه عنه فحقه وضمانه إن تلف كالبيع وجواب زوج غيره يجعل ضمانه على ثبوت تلقاه
 وتلقاه على عدمه عمل باليد وقال بعض أصحاب ابن عازي في هذا محل الفقه ظاهر وكلام خليل
 لا يمس (واستحقاقه) أي الصداق المعين بعد العقد يوجب رجوعها عليه بقيمة ولا ينفسخ
 النكاح بخلاف البيع فيفسخ وأما المثل مطلقا والمقوم الموصوف فترجع بمنزله إن استحق
 والمقوم المعين من المسائل التي استثنى المصنف في فصل الاستحقاق بقوله وفي عرض بعرض

للزوجة (قوله دون الثمن)
 حال من الصداق أي منفردا
 باغتفار الغرر ليسير عن
 الثمن (قوله ومثل) بفتح
 مثقلا (قوله العاقدين)
 أي الزوجين أو المتبايعين
 (قوله لأنه) أي اختيار
 الأحسن (قوله وهو) أي
 التقييد بقوله العدد (قوله
 يختار) بضم الياء (قوله
 نكح) أي تزوج (قوله
 مطلقا) أي في القليل
 والكثير (قوله منه) أي
 الاختيار (قوله قائما يختار
 الأرفع لنفسه) اجابوا عنه
 بأن هذا الأصل عارضه
 في النكاح يناؤه على
 المكارمة وأظهار الزوج
 السخاوة غالبا فلا تدرى
 الزوجة هل يفعل الزوج
 بالأصل أو بالغالب (قوله
 من الزوجة) خبر ضمانه
 (قوله وبالقبض) عطف
 على مجرد العقد (قوله
 وهذا) أي كون ضمان
 الصداق من الزوجة

(قوله والا) أي وإن طلقها قبله (قوله فعلم) بضم العين (قوله الثبوت) أي التلقا (قوله عدمه) أي الثبوت
 (قوله وإن كان الضمان الخ) حال (قوله قبل الدخول) تنازع فيه طلاق وفسخ (قوله وفيه) أي تشبيهه بتلف الصداق بتلف
 المبيع (قوله فهو) أي التشبيه (قوله له) أي الضمان (قوله عنه) أي التلف (قوله فحقه) أي التعبير (قوله عمل باليد)
 أي استظهاره لاستئذنه من النكاح (قوله لا يمس) أي لا يفسد (قوله عليه) أي الزوج (قوله بقيمة) أي الصداق (قوله مطلقا) أي
 بهيئته كان أم لا

(قوله او قيمته) أى ما خرج من يده عطف عليه (قوله الانكاح) أى استحق صدقائه المعين المقوم (قوله فترجعه) أى الرجوع على زوجها (قوله بعوض) أى قيمة (قوله فتشبهه الصداق الخ) تقر بع على قوله يوجب رجوعها بقيمة الخ (قوله فى هذه) أى صورة الاستحقاق صلة التشبيه (قوله فى الجملة) خبر التشبيه (قوله به) أى الصداق (قوله ورده) أى الصداق (قوله به) أى العيب القديم (قوله فى الفسخ) صلة كفى التشبيه (قوله اذا استحققت السلعة) صلة الفسخ (قوله اوردت بعيب) عطف على استحققت (قوله ولم تزل) حال (قوله لان عقد النكاح الخ) علة لقوله لم يجعلوا النكاح الخ (قوله فافترا) أى النكاح والبيع فى الفسخ وعده (قوله بالباقي) أى بعد الاستحقاق (قوله ولو كان) أى المستحق ١٠١ او المعيب (قوله وفى رد الباقي) الخ

عطف على فى التماسك (قوله وان كان) أى الصداق الذى استحق او عيب يعرضه (قوله المهر) بفتح الميم نعت الدار (قوله فلها) أى الزوجة (قوله حبسها) أى ابقاء الدار لنفسها (قوله ورده بقيمة) أى الدار عطف على حبسها (قوله قيمتها) أى الدار (قوله أيسرها) أى اقل الدار (قوله نافه) أى يسير جدا (قوله رجعت بقيمة) أى ما استحق (قوله وكذا) أى الدار فى التفصيل (قوله ويسير المستحق) بفتح الحاء الموحدة من اضافة ما كان صفة (قوله من العبد) صلة المستحق او بيانه (قوله ككثيره) خبر يسير أى فى التخيير بين التمسك بالباقي والرجوع بقيمة المستحق ورده (قوله فليس الصداق

بما خرج من يده او قيمته الانكاح أى فترجع بعوض ما استحق لبايها من يدها وهو البضع فتشبهه الصداق بالبيع فى هذه فى الجملة (ونهيه) أى اطلاع الزوجة على عيب قديم فى الصداق يوجب خيارها فى التمسك به ورده على الزوج به رجوعها عليه بقيمة المقوم المعين ومثل المثل والمقوم الموصوف ابن يونس ونعت بقيمة يوم عقد النكاح عبد الحق لم يجعلوا النكاح كالبيع فى الفسخ اذا استحققت السلعة اوردت بعيب ولم تزل لان عقد النكاح قد تقررت به الموارثة وانتشرت به الحرمة على الآباء والابناء فلم يذبح فسخه والبيع لا ضرر فى فسخه فى قيام المبيع فاقترا (او) استحقاقا وعيبا (بعضه) أى الصداق فان كان مقوما معناه فلها الخيار فى التمسك بالباقي او بالسالم من العيب والرجوع بقيمة ما استحق واظهر عيبه ولو كان الاكثر وفى رد الباقي او بالسالم والرجوع بقيمة الجميع وان كان مثليا او موصوفا فلها الرجوع بمثل المستحق او المعيب قال فى المدونة ان استحق من الدار المهر ما فيه ضرر فلها حبسها واخذ بقيمة ما استحق ورده بقيمة او أخذ بقيمتها وان استحق أيسرها كبيت او نافه رجعت بقيمة فقط وكذا العروص والارض ويسير المستحق من العبد والامة ككثيره اه قلت وكذا يسير ما يفسده قسمة كالخبيصة والقميص وغامه فى الاستحقاق قاله ابن عرفة فليس الصداق كالبيع فى حرمة التمسك باقل ما استحق او عيبا أكثره لان التمسك به فى الصداق فى نظير العصبة لا فى نظير بعض الثمن الجهول الذى لا يعرف الا بالتقويم والنسبة كما فى البيع وخبر ضمانه وما عطف عليه (كالبيع) يتسامح فى بعضها كما تبين مما تقرر (وان وقع) النكاح (بقة خل) معينة حاضرة مطمينة (فاذا هى خيرة فخله) أى اخل يلزم الزوج ولا يفسخ النكاح كمن تزوجت بمهر فوجدت به عيبا فلها امثلة غير معيب ان وجد والا فقيمتها والبيع يفسخ ان وقع على عيبه وعكس صورة المصنف ان وقع بقة خيرة فاذا هى خل يثبت النكاح ايضا ان رضيا به بخلافنا كمن معتدة تظهر انقضاء عتبتها قبل عقده فهو لازم لها والفرق ان ذات المعتدة هى العين المعتدة عليهم وانما ظن تعالى حق الله تعالى بها فظهر عدمه وفى الاولى تقول ان كرهت لم تصدقنى خلا وكذا هو ان كره ابن عرفة فيها من تزوجت على قلال خل باعيانهم افوجدتها اخر اكن تزوجت على مهر ووجدت به عيبا ترده وتأخذ مثله ان وجد

كالبيع فى حرمة التمسك باقل الخ) تقر بع على قوله ولو كان الاكثر (قوله لان التمسك) بفتح السين علة لقوله ليس الصداق كالثن الخ وبيان للفرق بينهما (قوله النكاح) تفسير لما عطل وقع المستحب (قوله غير معيب) حال من مثل (قوله ان وجد) بضم فكسر أى المثل (قوله والا) أى وان لم يوجد مثله (قوله عيبه) أى اخل قتيبن خيرا (قوله وضياه) أى الزوجان اخل (قوله فهو) أى النكاح (قوله وفى الاولى) بضم الهمز أى النكاح بضم قتيبت خلا (قوله تقول) أى الزوجة (قوله وكذا) أى المذكور وهى الزوجة فى القول هو أى الزوج (قوله فيها) أى المدونة (قوله فوجدتها) أى القلال (قوله كمن تزوجت الخ) خبر من (قوله ترده) أى الموجود الخ بيان لوجه الشبه

(قوله لثبوت أثر العقد الخ) (قوله لا يفسخ الخ) (قوله ان لا يصح الخ) (قوله كالمستثناة) (قوله وبقر وغنم) بيان ما دخل بالكاف (قوله ونص عليه) اي الرقيق ولم يكتب بدخوله بالكاف (قوله فيه) اي الرقيق (قوله غزيره) اي الرقيق لكثرة أنواعه واحواله (قوله المتوهم) بفتح الهاء اي منه ١٠٢ (قوله وهو) اي غير الموصوف (قوله يتوهم) اي منه (قوله فيجب) اي يثبت (قوله

الاربع) اي الشورة وما بعده (قوله لكسب) اي فدية (قوله وعلى الثاني) اي وسط الاسنان من كسب البلد صله حمل (قوله وتصحيح ز الاقول) اي وسط ما يتناكح به الناس فلا تظر الى كسب البلد من اضافة المصداق الى فاعله وتكميل عمله بنصب منعه (قوله بتظر) بضم الياء وسكون النون وفتح الظاء الخ خبر تصحيح (قوله ولا خصوصية) اي في الحمل على الحلول (قوله وفائدته) اي الحمل على الحلول (قوله بقرينة) صله اراد اضافة البيان (قوله الواقع) نعم الرقيق (قوله من كونه) اي الرقيق حبشيا الخ بيان لجنسه (قوله لتقليد الخ) (قوله لا شترط ذكره) (قوله قاله) اي اشتراط جنس الرقيق (قوله لم يذكر) بضم الياء وفتح الكاف اي جنس الرقيق (قوله وعدم شرط ذكره) اي جنس الرقيق عطف على شرط ذكر الخ (قوله منه) اي ابن عرفة (قوله والا) اي وان كان

الافقيته ابو حفص وبدا الحق لا يفسخ النكاح بخلاف البيع اثبوت أثر العقد بحرمة المهر ثم ذكر اربع مسائل كالمستثناة من قوله كالمستثناة اذ لا يصح كون شيء منها غنما فقال (وجاز) النكاح (شورة) يفتح الشين المججمة وسكون الواو اي متاع بيت معروف بعادة الحضرية او بدوية واما بضمها فالجبال بفتح الجيم (و) (عدد) محصور كالثلاثة (من كابل) وبقر وغنم (اورقيق) وثياب ولو غير موصوف ونص عليه لثبوتهم المنع فيه لكثرة غزيره قالوا احسد من كابل اولى بالجواز طي المتوهم غير الموصوف وهو فرض المدونة وابن الحاجب وغيرهما اما الموصوف فلا توهم فيه البناء الموصوف يتوهم من حيث فيه السلم الحال واما بعدد من شجر فلا يجوز الان كان معينا او موصوفا وموضعه بملكه قاله ابن عبد السلام (و) (جواز النكاح) (صداق مثل) بكسر فسكون اي نظير للزوجة التي يطى يجوز النكاح بصداق المثل فيجب بالعدة ونصفه بالطلاق قبل البناء وجميعه بالموت الا ان يتفق على شيء فراجع اليكم له اه (راها) اي الزوجة في المسائل الاربع لا الاخيرة فقط (الوسط) اي المتوسط بين الاعلى والادنى من شورة مثله في حضرا وبدو وعدد من كابل اورقيق في سمن يتناكح به الناس ولا يظر ان كسب البلد على الاصح ومن صداق مثل يرغب به مثله في مثلهما ويكون الوسط من ذلك كله (حالا) بشد اللام اي غير مؤجل في التذيب وعليه الوسط من الاسنان الموضع وفي المدونة الاصلية وعليه الوسط من ذلك فقبل معاد وسط ما يتناكح به الناس فلا يظر رالى كسب البلد وقيل وسط الاسنان من كسب البلاد اه وكلام المصنف محتمل لهما وعلى الثاني حمل جسد عجم في حاشيته وتصحيح ز الاقول يظر من اين ولا خصوصية لهذه المسائل اذ كل صداق وقع على السكوت حمل على الحلول كما ياتي في قوله ولم يقيده الاجل وفائدته دفع توهم الفساد لو وقع على السكوت بنائي (وفي شرط ذكر جنس) اراد الجنس الغوي اي الامر المكي الشامل للجنس والنوع والصنف المنطقيات بقرينة اضافته الى (الرقيق) الذي هو صنف من الانسان الذي هو نوع من الحيوان الذي هو جنس الواقع صداقا من كونه حبشيا او نجيبا وروميا انما لا تغرر قاله مضمون فان لم يذكر فسد النكاح فيفسخ قبل البناء ويمضي بعده بصداق المثل وعدم شرط ذكره قاله ابن المواز ولها الصنف الغالب بالبلد فان استوى صنفان فلها النصف من كل منهما وان استوت ثلاثة فلها من كل صنف ثلث وهكذا (قولان) مستويان عند المصنف البنائي يؤخذ من ابن عرفة ان الثاني هو المشهور وهو ظاهر المدونة وذكر ابو الحسن ان ظاهرا نقل ابن تونس والخمى ان قول مضمون خلاف مذهب المدونة فالاولى الاقتصار على قوله وعدد من كابل اورقيق ويؤخذ منه ايضا ان قول مضمون ليس على اطلاقه كما عند المصنف بل مقيد بما اذا لم يكن للنكاح جنس معتمدا والا فلا يشترط ذكره ولا خصوصية للرقيق بذلك وقد اتى ابن عرفة بعبارة عامة انظر طي ابن عرفة

للكناح جنس معتمد (قوله انظر طي) نصه المراد بالجنس الصنف كما في عبارة ابن عرفة ولا خصوصية للرقيق وقد اتى ابن عرفة بعبارة عامة وانصافه في كونه مطلق من صنف غير موصوف جائزا ابتداء او بعد وقوعه وان خصص بجنس المراد به الاجوز لقول التلمذين يجوز على وصيف او بعد مطلق رجوعا الى حيث مع ظاهره تعالى عياض عن ابن القصار انه =

كنسكاح تفويض وظاهرها مع الصقلي وابن محرز عن غير واحد عن ابن عبد الحكم اه قدسب اظاهر المدونة الصفة
ثم قال وعلى المشهور مع عيسى ابن القاسم يقتضي بوسط المصنف اه فظهر ان ظاهرها هو المشهور وقالوا فتصير المصنف على قوله
وعدد من كابل الخ لكان جاريا على المشهور وعلى ظاهر قوله او من نسكح على جهازيت او خادم ولم يصف جاز ذلك ولها خادم
وسط وان نسكح على مائة بعيرا وشاة او بقرة ولم يصف جاز وعلمه وسط من الاسنان وكذا على عبد بغير عينه ولم يصفه ولا ضرب له
اجلا جاز ذلك وعلمه عبد وسط حال اه نعم على اختصاره اثنى سعيد وقول سحنون المشترط لذكر المصنف ليس هو مطلقا كما هو
عند المصنف بل هو مقيد بما اذا لم يكن للنسكاح جنس معتادا ولا فيجوز كما اشار له ابن عرفة وانما يعرف القول بالمنع مطلقا
لا بن عبد الحكم وقد حكى ما يشذوذه ولم يحسن المصنف سابق القولين لافي مختصره ولا في توضيحه (قوله وفي كونه) اي
الصادق (قوله بطلق) اي بشئ مطلق (قوله من مصنف غير موصوف) ١٠٣ اي كابل او بقرة او غنم او رقيق

وفي كونه بطلق من مصنف غير موصوف جائزا ابتداء او بعد وقوعه وان خصص بجنس له
رايه الا يجوز القول بالنقلين يجوز على وصيف او بعد مطلق وجهان بيت مع ظاهر نقل جياض
عن ابن القصار انه كنسكاح تفويض وظاهرها والصقلي مع ابن محرز عن سعدون وغير واحد
عن ابن عبد الحكم وفي كون قول ابن محرز ان كان للنسكاح جنس معتادا جاز والافسد خامسا انظر
وكونه بطلق من جنس اعم ممنوع لنقل الشيخ عن محمد نسكاح بعرض لم يوصف بأي عرض من
العرض يفسح قبل البناء حتى يقول بثوب كان او صوف وان لم يصفه فلها الوسط وكذا
في الاول قاله ابن القاسم قلت يريد انه يمنع بالثوب وغير موصوف مطلقا القوال ان كاتبه بالثوب
غير موصوف لم يجوز لتفاوت الاحاطة بصفته والكتابة اخف من النسكاح في الغرض وقول ابن
حرث انه قوافين تزوج امرأة على عبدان لها عبد او صفا خلاف نقلهم قول ابن عبد الحكم
اه طي فلا دليل في كلام ابن عرفة على مخالفة العرض للرقيق لان كلام المصنف في الصنف
وعبر عنه بالجنس لاضافته للرقيق فهي تبين ان مراده الصنف وتقدم في كلام ابن عرفة انه لا فرق
فيه بين الرقيق وغيره وان ابن عرفة عبر فيه بالصنف واتى بعبارة تم الرقيق وغيره ولم يفرغ
منه اتي بالجنس العام معبر فيه بعبارة تم الرقيق وغيره ايضا كما ترى فلا فرق بينهما وهذا ظاهر
لمن تأمل وانصف فوقوعه بثوب عام يفسح قبل البناء كوقوعه بجميوع عام ووقوعه بثوب
صوف او كان بأي فيه الخلاف كوقوعه برقيق (و) ان تزوجها بعدد من رقيق ولم يقيده بالاناث
ولاذ كورة للزوجة (الاناث منه) أي الرقيق الذي سماه مصدقا (ان اطلق) هو الزوج عن
التمقيده بالذ كورة والانوثة لان النساء غرض في الاختلاص بهن وخدمتهن طي الرواية في الرقيق
وبنت ذلك على عرف فيعمل في غير الرقيق به ايضا ونص الرواية سمع ابن القاسم من ثكبت
بارؤس اشترى لها الاماء لا العبيد ليس فيه سنة الا ما جرى به عمل الناس ومتهوم الشرط انه
ان قبله بذ كورة وانوثة عمل به وهو كذلك (ولا عهدة) أي ضمان للزوجة على الزوج في الرقيق

(قوله وان لم يصفه) أي ثوب الكنان والصوف مثالا لمبالغة في جوارحه واستغنائه شرط رجوعه ما يملكه (قوله وكذا) اي الجنس
الاعم في الامتناع (قوله انه) أي النكاح (قوله مطلقا) اي عين وزنه او عدده ام لا (قوله فهي) اي الاضافة (قوله مراده) أي
المصنف (قوله ووقوعه بثوب صوف او كان) يأتي فيه الخلاف كوقوعه برقيق طي فنقل ابن عرفة عن محمد في ثوب صوف
او كان لها الوسط ابن الموازي يقول كذلك في الرقيق والله أعلم (قوله لان النساء غرض في الاختلاص بهن وخدمتهن) اي في الخلوة
عنه للقضاء لهن بالاناث (قوله الرواية) اي في القضاء بالاناث (قوله وبنت) اي الرواية (قوله ذلك) أي القضاء بالاناث (قوله به)
اي العرف (قوله سنة) بضم السين وشذ النون اي حديث مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله الشرط) أي ان اطاع
(قوله عمل) بضم العين (قوله به) أي ما قبله

(قوله ان لم تشرطها) أى الزوجة العهدة (قوله عليه) أى الزوج (قوله به) أى الشرط (قوله وهو) أى عهدة الاسلام وذكرة
لتذكر خبره (قوله فان لم يعلم وقته) أى الدخول مفهوم ان علم (قوله فلا يجوز) أى النكاح المؤجل صداده كاه أو بعضه
للدخول (قوله فلا تنافى في كلام المصنف) تقرير على قوله أى تيسر الدنانير والدراهم وقوله ملأيا بغير الدنانير والدراهم كعقار
وعروض (قوله فان لم يكن ملأيا) مفهوم ان كان ملأيا (قوله تأجيله) أى الصداق (قوله بمسرة) أى الزوج (قوله وفى كون
تأجيله) أى الصداق (قوله بطايعه) ١٠٤ (قوله او التصديق) عطف على هبة (قوله ولا

المصداق ثلاثة أيام من كل حادث ولا سنة من جذون وجذام وبرص ان لم تشرطها عليه
والاعمال به كما سيأتى في باب خيار العيب عن ابن محرز واما عهدة الاسلام وهو ضمان الصداق
من عيب او استحقاق فثابتة وان لم تشرط (و) جاز النكاح بصداق معلوم مؤجل كله أو بعضه
(الى الدخول) من الزوج بالزوجة (ان علم) بضم فكسر وقته بعداتهم كقيام النيل عند بعض
اهل قرى مصر والربيع عند أرباب المواشى وهذا الثمار عند اربابها فان لم يعلم وقته كاهل
الامصار فلا يجوز بله الاجل ويفسخ قبل البناء بمعنى بعده بصداق المثل (او) الى
(الميسرة) أى تيسر الدنانير والدراهم للزوج فيجوز (ان كان) الزوج (ملأيا) بغير الدنانير
والدراهم كعقار وعروض فلا تنافى في كلام المصنف فان لم يكن ملأيا فلا يجوز تأجيله بمسرة
لزيادة الغرور وان وقع فسح قبل البناء بمعنى بعده بصداق المثل وفى كون تأجيله بطايعه كئاجيله
بالميسرة أو كئاجيله بموت او فراق قول ابن القاسم وابن الماجشون (و) جاز (على هبة العبد)
مثلا الذى فى ملكه (الفلان) كئاجيلها او ابنها او اخوها او اجنتى منها او التصديق به عليه ولا مهر
لها سواء لانه يقدر انهم ملكته ثم وهبته او تصدقت به على فلان فليس فيه دخول على اسقاط
الصداق ابن عرفة المباحى فان طلقها قبل البناء رجح في نصف العبد وان فات بيد الموهوب
له تبعه يتصف قيمته ولا يتبع المراءى (او) على ان يعتق الزوج (اباها) أى الزوجة مثلا
او ابنها او اخا او امها بمن يعتق عليها (عنها) أى الزوجة والولاء لها (او عن نفسها) أى الزوج
وله ولأولاه البساطى عتقه عن نفسه في نظير ملك عصمتهم يستلزم تملكها اياه قبله فلذا صح وقوعه
صدقا فليس فيه دخول على اسقاطه وان كان الولاء له فروعى احسان تقدير دخوله فى ملكها
فصح كونه صدقا وتقدير ملكها اياه بعد ملكها فعنت وكان الولاء له ثم قال فان قلت اذا استلزم
العتق القليل فقد استلزم عتقه عليها بمجرد صدقات الزوج فلا ولأولاه قلت الامور
العقدية تقع معا فعتقه عنه وتملكها اياه وعتقه عليها وقعت بها والاحسن ان تقدير دخوله
فى ملكها لا يستلزم عتقه عليها انما يستلزم ملكها له بالقول فلم يؤد اعتاق الزوج الى عدمه
والله أعلم اه فان طلقها قبل البناء غرمت له نصف قيمته (ووجب) على الزوج المكف وولى
غيره (تسليمه) أى المهر معجلا بلا تأخير الزوجة الرشيدة وولى غيرها (ان تعين) الصداق كعقار
أو حيوان أو عرض معين سواء اطاق الزوج أم لا بالغ الزوج أم لا ولا يجوز تأخيرها لانه غرر
اذ لا يدري هل يستمر بحاله أو يتغير وهذا يقتضى ان تعينه له حق لله تعالى وان العتق يقصد
بتأخير مطلقا والذى يفهمه كلام التيسير هو ان شاس فساد ان شرط التأخير والافتحيم له

مهر لها سواء) حال (قوله
لانه) أى الشأن (قوله
يقدر) بضم ففتح مثقلا
(قوله انما) أى الزوجة (قوله
ملكته) أى الزوجة المهر
(قوله فليس فيه) أى
النكاح على هبة الصداق
او صدقة الفلان (قوله
رجح) أى الزوج على
الموهوب له او المتصدق
عليه (قوله وان فات) أى
العبد (قوله تبعه) أى الزوج
الموهوب له او المتصدق
عليه (قوله الزوج) تقرير
لفاعل يعق المستتر فيه
(قوله وله) أى الزوج (قوله
قبله) أى ملك عصمتهم (قوله
وان كان الولاء له) حال
(قوله ثم قال) أى البساطى
(قوله العتق) مفعول
مقدم (قوله القليل) فاعل
استلزم (قوله فقد استلزم)
أى القليل (قوله عتقه) أى
الرقيق (قوله عليها) أى
الزوجة (قوله بمجرد) أى
التملك (قوله له) أى الزوج
(قوله له) أى عتقه عليها (قوله

للزوجة) صله تسليم (قوله وولى) عطف على الزوجة (قوله الصداق) تفسير فاعل تعين المستتر فيه (قوله حق
معين) راجع للعقار وما بعده (قوله لانه) أى تأخير (قوله لا يدري) بضم الياء وفتح الراء (قوله هل يستمر) أى الصداق المعين
(قوله وهذا) أى التحليل (قوله تعجيله) أى الصداق المعين (قوله بتأخير) أى الصداق المعين (قوله ان شرط) بضم فكسر
(قوله والا) أى وان لم يشترط تأخير

(قوله اسقاطه) اي التجهيل (قوله فيه) اي تأخيرها بالشرط (قوله لدخوله) اي الصداق المدين (قوله من معنى العروص الخ) بيان لما واصله من اضافة ما كان صفة (قوله فان المرأة) اي ١٠٥ الرشيدة الخ خبر ما (قوله او من بلى

عليها) اي يتولى على المرأة غير

الرشيدة (قوله تجهيل قبضه)

اي الصداق المدين من

العروض ونحوها (قوله

ثم قال) اي المديني (قوله

فيه) اي المدين (قوله

لا شرط) اي لتأخيرها (قوله

تؤخذ) اي اطلب (قوله

فقدكن) بضم ففتح مثقلا

(قوله على انه) اي الشان

(قوله به) اي تجهيله (قوله

ان طلبته) اي التجهيل

(قوله وتنازعا) اي الزوجان

(قوله في البدنة) بان طلب

الزوج الدخول قبل دفع

خال المهر وطلبت الزوجة

قبضه قبل الدخول (قوله

منه) اي الدخول (قوله

وهو) اي موتها (قوله

يكمله) اي المهر (قوله

عليه) اي الزوج (قوله

بلغته) اي السياق (قوله

لانها) اي النفقة (قوله

وهو) اي الاستمتاع (قوله

ان طلبه) اي الزوج السفر

(قوله فقيها) اي المدونة

(قوله يظعن) بالجاء الظاء

اي يسافر (قوله وان كرهت)

حال او مبالغة (قوله فلا

الخروج) اي السفر

(قوله به) اي صداقها (قوله

عدمه) بضم فسكون اي

فقر زوجها (قوله وأما ان

المصنف

فيها فيها اسقاطه اذ لا يحظر فيه لدخوله في ضمانه بالاعتدال هذا ظاهر كلامه - ومنه
المستطبة وما اصابه من معين العروص والقيق والحيوان والاصول فان للمرأة ان ومن بلى
عليها تجهيل قبضه من يوم العقد ثم قال ولا يجوز ذلك كاح باشرط تأخير القبض
فيه كما لا يجوز ذلك في البيع اه فقوله فان للمرأة الخ اشارة الى ان ذلك لها ولها التأخير اذ
لو كان واجبا لله تعالى اقال عليها او الحال انه لا شرط وحكم بيع العين الذي يتأخر قبضه - هذا
سبيله لكن فيه كلام وتفصيل يأتي ان شاء الله تعالى وفي الجواهر ان كان الصداق معيناً
كدار أو عبيداً ونحوهم انما أولوليه اطلب تجهيله وان لم تؤخذ بالتجهيل الدخول لان ضمان
ما كان معيناً منها اه بفعل الحق لها وعنده بان الضمان منها فيمكن من أخذ ما ضمنه لتصوره
فلم يرد له بالغركا عليه المصنف في توضيحه تبعه ابن عبد السلام ولولا كلامه في توضيحه لم
قوله ووجب تسليمه على انه يقضى لها به ان طلبته لانه لا يجوز تأخير كقول ابن الحاجب
ويجب تسليم حاله وما يحل منه باطاقة الزوجة وبلوغ الزوج اه لكن تغيير الاسلوب بقوله
ويجب تسليمه ان تعين وقوله والا فلا يمنع نفسها بادل على انه اراد كلامه في توضيحه قاله طيني
(والا) اي وان لم يكن الصداق معيناً وتنازعاً في البدنة (فأما) اي الزوجة (منع نفسها)
من دخول زوجها بها حتى يسلمها الصداق وكذا الامام مالك رضي الله تعالى عنه لها ان يمكنه
من نفسها قبل قبضه ما منه ربيع دينار طق الله تعالى ان كانت سليمة من العيوب الموجبة
لخيار الزوج بل (وان) كانت (معيبة) بعيب لا قيام له به لرصاه به أو حدوثه بعد العقد واصله
منع (من الدخول) اي اختلاف الزوج بها (و) ان كانت مكنته منه فلها منه من (الوطء
بعده) اي الدخول وليس للزوج امتناع من دفعه ولو بلغت السياق اذا غايته موته وهو
يكمله عليه بخلاف النفقة فلا يجب لمن بلغته لان في مقابلة الاستمتاع وهو متعذر من بلغته
(و) لها منع نفسها من (السفر) مع الزوج ان طلبه منها ولو دخلها او وطئها البساطى نظرت
في كلامهم فوجدته يعطى ان لها المنع من السفر وان دخل ووطئ اه طيني ما قاله صواب
غير ان فيه تفصيلاً لم يحسم حوله فقيها في ارضاء السطور وللزوج ان يظمن بزوجته من بلد الى
بلد وان كرهت وينفق عليها وان قالت حتى آخذ صداقي فان كان غيباً فله الخروج وتقبضه به
دينار ابن يونس يريد في عدمه وأما ان كان موثراً فليس له الخروج بها حتى تأخذ صداقها
وقاله أبو عمران قال عبد الحق بعد ذكره كلام أبي عمران وقال بعض شيوخنا من أهل بلدنا ان
كان يخرج بها الى بلد لا تجرى فيها الاحكام فلا كلام لها والا فلا يخرج حتى تأخذ
صداقها وهذا خلاف قوله في توضيحه الامتناع من السفر قبل قبض صداقها انما يكون قبل
الدخول به او بيع في هذا ابن عبد السلام وغاية المنع من المذكورات (الى تسليم ما حل) من
المهر بالاصالة أو بانقضاء أجله لانها بائنة والبائع لمنعه ما لم يبعها (لا) تمنع
نفسها من الزوج (بعد الوطء) أو التمكن منه وان لم يوطئها فليس لها منع نفسها منه معسراً
كان أو موثراً هذا ظاهر كلامهم خلافاً لتمييد بعض عدم منعها نفسها من وطء بها اذا كان
موثراً ولا يمنع لها ايضاً من سفره بها ان وطئها وهو معسر لان مكنته ولم يفعل فأفاده ابن عرفة

١٤ من في (كان) اي الزوج (قوله والا) اي وان كان يسافراً في بلد لا تجرى فيها الاحكام (قوله ويبيع) اي المصنف

واحد وجع وفي السط عن التوضيح والمدونة انه كالوط ثم انما يسافرهم البلد تجرى فيها الاحكام وهو حرم امن عليها والطريق ما مونة والبلد قريب لا ينقطع خبرها عن أهلها ولا خبر أهلها عنها فالعبد لا سفر له بزوجه ولو أمة وتجري هذه الشروط في سفره بما حال يصيرها أيضا فلها الامتناع قبل الوط حتى تقبض حال صداقها قاله أحمد عن ابن يونس الا ان يسافر لبلد تأخذ فيه الاحكام اه عب البناني أجحف ز هنا وفي التوضيح عن ابن عبد السلام وأما امتناعها من السفر معه قبل قبض صداقها فاما يكون لها قبل الدخول اه بفعل الدخول مسقطا فآخرى الوط قاله الخط وقال في ارخاء المستور من المدونة ولا زوج ان يظعن الى آخر ما سبق عنها وعن ابن يونس وعبد الحق ثم قال فقوله لا بعد الوط يرجع للسفر كما يرجع لما قبله لكن هل له بعد الوط السفر مطلقا وهو ظاهر المدونة وابن عبد السلام والتوضيح أو يقيد بكونه عديما وهو ما لا ينسأ أو يقيده بكونه يسافر الى بلد تجرى فيه الاحكام وهو ما لم يعض شيوخ عبد الحق وبه تعلم ان ما للساطي وقربه الخرشى من رجوع قوله لا بعد الوط لما قبل السفر فقط وان لها الامتناع من السفر معه ولو بعد الوط غير صحيح فليس لها منعه نفسها بعد وطئها في كل حال (الا ان) بفتح الهمزة حرف مضمة تدري صلتها (يستحق) بضم المثناة تحت وفتح الفوقية اى الصداق فلها الامتناع ولو بعد الوط حتى تقبض عوضه لان من بختها مكنه حتى يتم في فلم يتم ان غرها الزوج بان علم انه لا يستحق بل (ولو لم يغرها) اى الزوج الزوجة (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ابن غازي كذا قال ابن رشد في رسم العشور من معاص عيسى انه أظهر الاقوال وهو المعتمد وقيل ليس لها الامتناع بعد الوط سواء استحق أولا غيرها ولا وقيل ان غرها فلها المنع والا فلا وهو ما مضى عن عدوى (ومن بادر) من الزوجين بمكين صاحبه مما في جهته صداقا كان أو دخولا وطلب من الاثمة مكنه مما في جهته فامتنع (أجبر) بضم الهمزة وسكون الجيم وكسر الموحدة (له) اى المبادر ونائب فاعل أجبر الزوج (الاخر) بفتح الخاء المعجمة على مكنه مما في جهته صداقا كان أو دخولا بشرطين أحدهما بقوله (ان يبلغ الزوج) الحليم على المشهور ولا يجوز داطاة الوط لعدم كمال لذتها به وعكسه (وأمكن وطؤها) اى الزوجة وليس له من معين لاختلافه باختلاف أحوال البنات من وفور الجسم ونحافة فلا يشترط بلوغها الحليم الكمال اللذتها بدونه متى أمكن وطؤها وبلوغ الزوج شرط في الجبر سواء كان طالبا أو مطلوبا وامكان وطئها شرط فيه طالبا كانت أو مطلوبة وفي مفهوم هذا تفصيل فان كان عدم مكانه له مقرا أو مرض بلغت به السباق فلا جبر وان كان لمرض لم تبلغ به السباق فالجبر كما في المواق وهذا في الصداق غير المعين وأما المعين فقد تقدم حكمه أبو الحسن ان كان الصداق مضموفا فلا تستحق قبضه الا ان يكون الزوج بالغاً وهي في سن من يبنى بها وانما يستحق قبض الثمن عند قبض المثلون الاتجيلة قبل البناء بقدر ما تشتر فيه به (وقهل) بضم القوقية وسكون الميم وفتح الهاء اى الزوجة اى يجبر الزوج الذي يادر بطلب الصداق وطالب الدخول وهو بالغ رهي مطبقة على امهالها (سنة ان اشترطت) بضم المثناة وكسر الراء اى السنة في العقد سواء كان الشرط من الزوجة أو من أهلها (لتعربة) بفتح المثناة وسكون الغين المعجمة وكسر الراء اى ارادة الزوج الانتقال بها

(قوله انه) اى المتكين من الوط (قوله فانه بعد) محترز (قوله مطلقا) اى سواء كان ملباً او معدماً (قوله لان من بختها) اى الزوجة (قوله من الزوجين) بيان لمن (قوله بمكين) صلة بادر (قوله كان) اى ما في جهته (قوله على مكنه) صلة أجبر (قوله وعكسه) اى عدم كمال لذتها به (قوله له) اى امكان وطئها (قوله لاختلافه) اى امكان وطئها (قوله فلا يشترط بلوغها الحليم) تفريع على وأمكن وطؤها (قوله بها) اى من يمكن وطؤها (قوله بدونه) اى بلوغ الحليم (قوله هذا) اى امكان وطئها (قوله وان كان) اى عدم مكانه (قوله بضم) اى بضم الياء وفتح النون (قوله الاتجيلة) اى الصداق (قوله تشور) اى تجهز (قوله فيه) اى الزمن (قوله به) اى المهر (قوله وهو بالغ) حال (قوله وهي مطبقة) حال (قوله على امهالها) اى الزوجة صلة يجبر (قوله في العقد) صلة اشترطت

(قوله وهذا) اى امهالها سنة بشرط التغربة او صغر (قوله فيها) اى السنة (قوله شرط واعليه) اى فى عقد نكاحها (قوله ان كان) اى الشرط (قوله لتغربة) اى الزوج (قوله واستشكل) بضم الناء وكسر الكاف (قوله بان هذا الشرط) صلة استشكل (قوله عليها) تنزاع فيه يتزوج ويتسرى (قوله ونصه) اى ابن وشدة (قوله يحكم) بضم اليا وفتح الكاف (قوله وان لم يشترط) حال (قوله كالعيب) اى أجل مداوى عيب الخيار كالجنون والجدام (قوله والخراج) اى لارض موقوفة كعصر (قوله والعهد) اى ضمان الرقيق المبيع من جذون وجدام وبرص (قوله لانقضائهما) ١٠٧ اى المرض والصغريان

لغاية الامهال لهما (قوله وان لم يشترط) بضم اليا وفتح التاء والراء اى الامهال (قوله فيهما) اى المرض والصغري المانعين (قوله انهما) اى الزوجة لاتعمل (قوله ما ذكره) اى ابن الحاجب وخايل (قوله ومرضه) اى الزوج (قوله حده) اى السياق (قوله كمرضها) اى الزوجة (قوله اذا طلبته) اى الامهال للمرض (قوله عليه) اى الامهال للمرض (قوله فيها) اى المدونة (قوله لزمه) اى الزوج (قوله ذلك) اى المذكور من البناء والنفقة (قوله قال) اى فى المدونة (قوله واحدهما) اى الزوجين (قوله لزمه) اى الخصال (قوله فلا يلزمه) اى الزوج (قوله ذلك) اى الاتفاق والدخول (قوله عليه) اى الامهال للمرض (قوله واعترضه) اى كلام الخط (قوله انه) اى كلام الخط

لبلد غير بلدها (أو) (صغر) يمكن وطوؤها معه بدليل ما بعده وهذا كالمستثنى من قوله أجبير الآخر والظاهر لا نفقة لها فيها (والا) اى وان لم يشترط السنة فى العقد. مذكرت بعده أو اشترطت فيه لغربة وصغر (بطل) الشرط فلا يجبر الزوج على التوفية به وعطف على سنة بلا فقال (لا أكثر) من سنة فيبطل جميع ما اشترط لالا زائد عن السنة فقط والعقد صحيح قطعا فى المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه فى التى شرطوا عليه ان لا يدخل بها الى سنة ان كان اصغرا ولا يستمتع أهلها منها التغربة بها فذلك لازم والابطال الشرط اه وفى العتبية سئل عن تزوج بشرط ان لا يدخل خمس سنين قال بفسا صنعوا والنكاح ثابت وله البناء بها قبل ذلك واستشكل ما فى المدونة بان هذا الشرط لم يعلق عليه طلاق ولا غيره وكل ما كان كذلك فلا يلزم الا لا يقتضيه العقد ولا يشافيه كشرط ان لا يتزوج أو لا يتسرى عليها امثلا وفى كلام ابن رشد اشارة الى جوابه ونصه لما كان البناء قد يحكم بتأخيرها اذا دعت الزوجة اليه وان لم يشترط ألزم مالك رضى الله تعالى عنه الشرط فيما قرب كالسنة لانها حادثة فى أنواع من العلم كالعيب والخراج والعهد (و) تهمل (للمرض) بما قبل البناء (والصغر) بما (المانعين عن الجماع) لانقضائهما وان زاد على سنة وان لم يشترط فيهما وتبع فى المرض ابن الحاجب والذى فى المدونة انما لاتعمل للمرض الا اذا بلغت السياق وقد يقال ما ذكره وهو معنى قولها ومرضه البالغ حده كمرضها اه عب البناء فى سبع فى الاعتراض على المصنف الخط ونصه وأما امهال الزوجة للمرض اذا طلبته فذكره المصنف وابن الحاجب ولم ينص عليه فى المدونة ولا ابن عرفة وانما نص فيها على ان المريضة مرضا يمنع الجماع اذا دعت الزوج الى البناء والنفقة لزمه ذلك قال ومن دعت زوجته الى البناء والنفقة واحدهما مرضا لا يقدر معه على الجماع لزمه أن ينفق أو يدخل الا أن يكون مرضا بلغ حد السياق فلا يلزمه ذلك اه ثم قال الخط ولم أطلع الا على من نص عليه اه واعترضه طفى بأمرين احدهما انه قصور لنقل المتطلى عن محضون لا يلزمه الدخول اذا كان مريضا مرضا لا يمنعقة فيها معه وهى حينئذ كالصغيرة أبو الحسن النعمى وهذا أحسن وهو المذهب ومن قول مالك رضى الله تعالى عنه اه قلت وفيه نظر فان الذى لم يطلع عليه الخط هو امهال الزوجة اذا طلبته لمرضها وليس مسئلة المتطلى فلا قصور الا ان يثبت ان كل ما عجل فيه احدهما عجل فيه الآخر الا امر الثانى ان اعتراضه بكلام المدونة اغترام منه بإلفظ التهذيب ونص الام قال مالك رضى الله تعالى عنه ان كان مريضا مرضا يقدره على الجماع فيه لزمته النفقة قلت ان مرضت

(قوله لا يلزمه) اى الزوج (قوله فيها) اى الزوجة (قوله معه) اى المرض (قوله وهى) اى الزوجة (قوله حينئذ) اى حين المرض بها المانع من الوطء (قوله كالصغيرة) اى فى امهال الزوال مانعها (قوله قلت وفيه نظر الخ) غفلة عن قوله وهى حينئذ كالصغيرة فان المتبادر منه وهى حين كونها مريضة مرضا لا ينتفع بها مع كالصغيرة فى تأخيرها الزوال مانعها اذ لم يقل وهو حينئذ كالصغيرة (قوله ان اعتراضه) اى الخط (قوله منه) اى الخط (قوله ان كان) اى الزوج (قوله قلت) ضمير المصنف لهما (قوله لا يلزمه) اى لا يلزمه القام

(قوله قال) اي ابن القاسم (قوله لها) اي المريضة مرضا مانعا من وطئها (قوله دعاؤه) اي زوجها اي ولها الامتناع حتى ينزل مرضه انهذا نص في امهاله الزوال مرضه (قوله اقولا) بشذ الواو (قوله وعده) اي شرط امكان الوطء (قوله وعليه) اي اختلاف صفة اجل (قوله وجاها) ١٠٨ اي المدونة (قوله ومتبرعاه) اي ابن الحاسب وابن شاس (قوله هو) اي

المصنف (قوله وان تبع اللخمى الخ) حال (قوله بجدة السابق الخ) فيه نظر فانه مقدمه بدم بلوغه لقوله لها دعاؤه لابتاء الا ان تكون في السابق فلا درك على المصنف اذ هو وافي له والله اعلم (قوله بشرأه) بلا توين لا ضاقته لما (قوله من متاع البيت الخ) بيان لما (قوله وذلك) اي الزمن الذي يبيئ مثلها امرها فيه (قوله هو) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله او منه) اي الزوج (قوله فيقهى) بضم الياء وفتح الصاد (قوله له) اي الزوج (قوله به) اي الدخول في الليلة التي حلت على الدخول فيها (قوله الضررين) اي الفراق والدخول قبل التبيئ له (قوله ماله) اي الزوج (قوله بالدخول) صفة مطلق (قوله انه) اي الزوج الخ (قوله لما يحدف من) قوله لانه اي ما في أحد الخ علته لا يعارض الخ (قوله فان امهاله) اي الزوج (قوله انما هو) اي الامهال (قوله وهو حائض) حال (قوله

مرضالا بقدر فيه الزوج على وطئها قال بلغني عن مالك رضي الله تعالى عنه عن ائني به لها دعاؤه للبناء الا ان تكون في السابق ولم ينع منه عياض ظاهره الخلاف لشرطه او لا امكان الوطء وعده ما يبا عليه جل اللخمى وجله ما غير واحد من المختصرين على الوفاق اه فالمصنف ومتبرعاه لم يخالفوا المدونة بل تبعوا اللخمى في حمل الكلام الذي بلغ ابن القاسم على الخلاف اه قات هو وان تبع اللخمى في حله على الخلاف فان القول الثاني المقيد بجدة السابق ارجح لصراحته ولان ابن القاسم زاد به في الامهات وهو راي كافي في الحسن فعلى المصنف درك في مخالفته (و) تمهل (قدرما) اي زمن او الزمن الذي يبيئ بضم المثناة الاولى وفتح الهاء وكسر الثانية فهذه راي يجهز ويحضر (مثلها) اي الزوجة فاعل يبيئ (امرها) اي الزوجة مفعول يبيئ بشرأه وعمل ما يحتاج اليه من متاع البيت ونحوه وذلك يختلف باختلاف احوال الناس من غنى وفقير وحضر وبدو وكذا تمهل هو قدر ما يبيئ مثله امره ولا نفقة لها في زمن التهيئة منها او منه قاله في النوادر في كتب في وثيقة النكاح من نحو وفرض لها كذا في تطير نفقتها من يوم تاريخه لا يعتبر اذ لا يلزم شيء من القرض المذكور الابداع له للدخول بشرطه المذكور وتمهل قدر ما يبيئ فيه مثلها امرها في كل حال (الا ان يحلف) الزوج (ليدخلن الليلة) فيقضي له به ارتكابا لا خف الضررين فهذه امسثني من الامهال بقدر التهيئة وسواء ماله او لماله بالدخول أم لا كان حلقه بطلاق أو عتق أو بالله تعالى على ظاهر اطلاق المصنف تبعه اليه بضمهم اذ حذف المفعول يؤذن بعدمومه وقد اطلق البرزلي ايضا وقيد بضمهم بحلقه بطلاق أو عتق وبطل الرئي نذلة تت عن ابن عرفة وابن غازي ولا يعتبر حلف الزوجة على الدخول أو عدمه وحدها أو مع الزوج لان الحلق له ولا يقال مقتضى ومن يادرا بغيره الا تخرج به على الدخول ان حلفت ليدخلن عليا الليلة لانه يقول معنى جبر لها اذ ابادرت جبره على دفع حال الصدق لا على الدخول ولا يعارض ما في أحد انه يجبر على الدخول ايضا لانه مقيد بقضي قدر ما يبيئ فيه مثله امره وكلام المصنف هنا في الدخول قبله البناء في فيه نظرفان امهاله قدر ما يبيئ امره انما هو لسقوط النفقة عنه وأما الدخول فلا يجبر عليه اذ ادعته له انما يجبر على اجراء النفقة كما يفيد ان نص فكلام أحد غير ظاهر وكلام المصنف مذهبنا اذ الم يحلف على دخوله الليلة ليطؤها وهي حائض فان كان كذلك فلا يمكن من دخوله عليها الحقة بالمسانع الشرعي فلا يجبر على تمكينه منه اذ لا يجبر أحد على محرم اتفاقا وقوله السابق وفيه في لا انها قوطتها حائضا قولان فيما بعد الوقوع وهذه غير قوله (لا) تمهل (الحيض) به أو نفاس أو جنبان بان وطئها زوجها الا قول ومات وهي حامل ووضع عقب موته أو اعتدت بالاشهر ولم تغسل من جنبانها فلا تمهل لاستمناعه به بغير الوطء في الحيض والنفاس والجنبان لا تمنع الوطء (وان) دعوت زوجها للدخول بها وطلبت حال الصدق (لم يجده) اي الزوج الصدق غير المعين الذي لها الامتناع من الدخول حتى تقبضه وادعى العدم ولم تصدقه

ولم يثبت بينة وليس له مال ظاهر (أجل) بضم الهمزة وكسر الجيم مشددة أى الزوج أى أمهله
الحاكم (لا ثبوت عسرة) بضم العين المهملة وسكون السين المهملة أى فقر الزوج فيؤجل
(ثلاثة أسابيع) ظاهره دفعة واحدة والذي في المبطل وابن عرفة يؤجل بثمانية أيام ثم بسنة
أيام ثم بأربعة أيام ثم بثلاثة أيام ابن عرفة ليس هذا التحديد بل لازم وانما هو استحسان لاتفاق
قضاة قرطبة وغيرهم عليه وهو موكول لاجتهاد الحاكم فان كان الصداق معيناً فسيأتى وان
كان له مال ظاهر أخذ المهر منه جبراً عليه وأمر بالبناء من غير تأجيل وهذا أن لم يدخل بها
فان كان دخل بها فليس لها الا المطالبة به ولا يطلق عليه بأعساره به على المذهب وتأجيله
ثلاثة شروط الأول ان يأتي بمجمل وجه خشيمة نغيبه والابجين كسائر المدون ولا يلزمه مجمل
بالمال وان طلبته بلا تأجيل فلا يلزمه وتركه وقعت التتوى بهذا ووافق عليها ابن رشد قاله
البرزى الثاني ان لا يغلب على الظن عسره الثالث ان يجري النقصة عليها من يوم دعائه
للدخول والا فلها الفسخ بلا تأجيل على الرابع قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولا يجب
اليوم الذى يكتب فيه الاجل المصنف لا يعد ان يختلف فيه كالهبة والكراه (ثم) اذا ثبت
عسره أو صدقته فيه (تولم) بضم المثناة واللام وكسر الواو مشددة أى زيده في الاجل
(بالنظر) أى الاجتهاد من الحاكم فان لم يثبت عسره في الاسابيع الثلاثة ولم تصدقه فقد
سكتوا عن حكمه والظاهر حبه ان جهل حاله ليس بأمراً قاله الخط وهو ووافق لقول
المصنف فى الفاس وجب لثبوت عسره ان جهل حاله ولم يسأل العبرة بمجمل وجهه ثم قال
وأخرج المجهول ان طال سجنه بقدر الدين والشخص اه فيجوز مثله هنا بل أولى لكن يتجه
حينئذ ان يقال ما وجه تحديدهم مدة اثبات العسر بثلاثة أسابيع ثم ان لم يثبت فيها حبس
الى ان يستبرأ أمره وعدم جريان مثله في المدين اه وبجوابه ان النكاح مبني على المكارمة
فيكاد الزوج بتأجيله بثلاثة أسابيع قبل حبه مع جهل حاله وأما ظاهر الملاء فيحبس الى ان
يأتى ببينة تشهد بعسره حيث لم تطل المدة بحيث لا يحصل لها ضرر بذلك والاطلقت نفسها
ومع لوم الملاء يعطى أو تطلق عليه الابينة بذهاب ما كان بيده فيجمل مدة لاضرر عليها فيها اه
عب البنانى في جوابه نظره قد مر له نفسه انه ان لم يوطئ جيلاً بالوجه يحبس في الاسابيع
الثلاثة وما بعده وهو الذى في التوضيح وابن عرفة عن المبطل ونقله الخط وحينئذ لا فرق
بين الزوج والمدين (وعمل) بضم فكسر عند المؤثقتين في التلوم (بسنة وشهر) ابن عرفة
المبطل وابن قنوح يؤجل أولاً سنة أشهر ثم أربعة ثم شهرين ثم يتلوم له بثلاثين يوماً فان أتى
بشيء والا جهزه وانما حدنا التأجيل بثلاثة عشر شهراً استحساناً (وفى) وجوب (التلوم لمن)
ثبت عسره و (لا يرجي) يساره لان الغيب قد يكشف عن المحائب وهذا تأويل الأكثر
(ومصحح) بضم فكسر متعلاً أى التلوم لمن لا يرجي يسره أى صوبه المبطل وعباض (وعنده)
أى التلوم لمن لا يرجي فيطلق عليه ناجر أو تأويل فضل المدونة عليه (تأويلان ثم) بعد انقضاء
الاجل وظهور الهجر (طلق) بضم فكسر متعلاً (عليه) أى الزوج بان يطلق الحاكم والزوجة
ثم يحكم الحاكم بملزومه فان طلق عليه بلا تلوم فالظاهر حبه (ورجى) على الزوج المطلق لهجه
عن المهر أو الذى طلق عليه الحاكم أو الزوجة فيجب عليه (نصفه) أى الصداق يدفعه ان أبسر

(قوله ولم يثبت) أى عدمه
(قوله وليس له) أى الزوج
الخ حال (قوله لاتفاق الخ)
عده لاستحسان (قوله وهو)
أى التأجيل (قوله وان
كان له) أى الزوج (قوله
أخذ) بضم فكسر (قوله
وأمر) بضم فكسر أى
الزوج (قوله به) أى المهر
(قوله وتأجيله) أى الزوج
(قوله والا) أى وان لم يأت
بمجمل وجهه (قوله سجن)
بضم فكسر أى الزوج
(قوله وان طلبته) أى
لزوجته المهر (قوله وترك)
بضم فكسر كون ففتح أى
الزوجة (قوله يجري) بضم
الياء أى الزوج (قوله والا)
أى وان لم يجرها عليها (قوله
ولا يحبس) بضم الياء
أى من الاسابيع الثلاثة
(قوله جهل) بضم فكسر
(قوله يستبرأ) بضم الياء
وفتح الزاء أى يعلم (قوله
وهو) أى حبه (قوله
والا) أى وان طالت المدة
بحيث يحصل لها ضرر
(قوله أولاً) بضم الواو
(قوله عليه) أى عدم التلوم

(قوله به) اي الزوج نعت عيب (قوله أو بهما) اي الزوجة (قوله به) اي عيبه (قوله وحكمتهما) اي التفرقة بينهما (قوله المسمى)
 بضم الميم الاولى وفتح الثانية ١١٠ نعت الصداق (قوله بعد ان كان) اي الصداق صله تقرر (قوله

لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (لا)
 يلزم الزوج نصف المهر ان طلق عليه قبل البناء (في) اي بسبب (عيب) موجب للخيار به أو بهما
 أو طلقها الزوج بعد اطلاقها على عيبه وأراد تمسكها به وأمان طلقها قبله فعليه النصف
 وهذا مكررم مع قوله في الخيار ومع الرد قبل البناء فلا صداق ونكته التفرقة بين المهر من
 المهر والعيب وحكمتهما اتفاهم باخفاء المال (وتقرر) يقتضيان مثله لا يثبت كل الصداق
 على الزوج المسمى أو صداق المثل في نكاح التفويض (وطء) من بالغ في مطيعة ان جاز بل
 (وان حرم) الوطء كفي حيض أو صوم أو وبر بعد ان كان معرضا لسقوطه كله أو نصفه
 بالطلاق قبل البناء في التفويض والتسمية لاستيفائه سلعتا والتعويض بالتفويض ظاهر على القول
 بأنها لم تملك بالعقد شيئا من المهر وعلى القول بأنها ملكت به نصفه وكذلك على القول بأنها
 ملكت به جميعه لانه قبل الوطء متزلزل معرض لسقوطه كله أو نصفه ومهر اداء الوطء ولو حكما
 كدخول العنين والمحبوب ولو بدون انتشار قاله ابن ناجي وفي التوادر في الذي اقتض زوجته
 ماتت روى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهم ان علم أنها ماتت منه فعليه ديته وهو
 كالطما صغيرة أو كبيرة وعليه في الصغيرة الادب ان لم يبلغ حد ذلك وقال ابن الماحشون لاديه
 عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقلة ويؤذي في التي لا يوطأ مثلها وان أزال بكارتها
 باصبعه ففقه خلاف أفاده ابن عرفة بقوله وفي الزامه باقتضاضه اياها باصبعه بكل المهر أو
 ما شأنها مع نصفه ان طلقها نالها ان روى أنها لا تزوج بعده الا بمهر ثيب الاول للسمع ابن
 القاسم مع اللخمى عن محمد عنه والثاني له مع أصبغ مع اللخمى عنه والثالث لا خيار
 اللخمى (و) تقرر (موت واحد) من الزوجين أو موتهم ما ولو كان الزوج غير بالغ وهي غير
 مطيعة ان كان النكاح بتسمية ولو بعد العقد تفويضا فان مات أحدهما قبل التسمية
 في التفويض فلا شيء فيه كطلاقه قبلها وشمل قوله موت واحد قتلها بنفسها كراهة في زوجها
 نقله الشارح عند قوله وفي قتل شاهدة حق تردد قتل السيد أمته بقود عليها وتقدم وأخذه
 وان قتلها والموت الحكمي كما في معاص عيسى عن مالك رضى الله تعالى عنه في مفقود أرض
 الاسلام وهذا في النكاح الصحيح والفاصل لعقد ولم يؤثر في صداقه وهو مختلف فيه كعمر وبلا
 ولي فهو كالصحيح في المسمى بالموت ونصفه بالطلاق نص عليه ابن رشد في نوازل (و) تقرر بسبب
 (اقامة سنة) من الزوجة بيت زوجها بعد ثبائه بالوطء مع بلوغه واطاقتها لتزويجها
 منزله وظاهره ولو كان الزوج عبدا (و) ان اختل الزوج بزوجته في خلوة الاهداء وادعت
 انه وطمأفهم أو أنكرو (صدقت) بضم الصاد وكسر الدال مشددا اي الزوجة في دعواها
 الوطء (في خلوة الاهداء) من الهدء اي السكون لان كل واحد منهما اهتدى للاخر
 وسكن له واطمأن له وعرفت عندهم بارحاء السمو سواء كان هنالك ارجاسمورا وغلط باب
 أو غيره وانكاره الزوج يمين ان بلغت ولو سقيمة بكرا أو ثيبا ان اتفقا على الخلوة وثبت ولو
 بأمر آتين فان حلفت استحققت جميعه ولو كان الزوج صالحا وان نكحت حلف الزوج ولزمه
 نصفه وان نكل لزمه جميعه وان كانت صغيرة حلف الزوج وغرم نصفه ووقف النصف الاخر

معرضا) بضم الميم ففتح
 العين والراء متقلا (قوله
 لاستيفائه الخ) عله لتقرر
 (قوله ولو بدون انتشار)
 مبالغة في الوطء (قوله ان
 علم) بضم العين (قوله وهو)
 اي قتلها باقتضاضها (قوله
 كالخطا) اي في انديتها
 على عاقلة (قوله ذلك) اي
 الاقتضاض (قوله مع نصفه)
 اي المهر (قوله روى) بضم
 فكسر (قوله عنه) اي
 ابن القاسم (قوله قبلها)
 اي التسمية (قوله وقتل
 السيد) عطف على قتلها
 (قوله والموت الحكمي)
 عطف على قتلها (قوله ولم
 يؤثر في صداقه) حال (قوله
 وهو مختلف فيه) حال (قوله
 كعمر) بضم الميم (قوله
 فهو) اي القياس لعقده
 بلاخل في صداقه وهو
 مختلف فيه (قوله في المسمى)
 اي تقرر صله كاف
 التشبيه (قوله ونصفه)
 اي المسمى عطف عليه (قوله
 لتزويجها) اي اقامة السنة
 الخ عله لتقرر فيها (قوله
 منزلته) اي الوطء (قوله
 وانكاره الزوج) من
 اضافة المصدر لمفعوله
 وتكميل عله برفع فاعله
 (قوله يمين) صله صدقت
 (قوله ان اتفقا) اي الزوجان

لبلوغها

(قوله ولو كان الزوج صالحا) مبالغة في تصديقها

(قوله ذلك) ای و طو هاء مع المانع الشرعی (قوله ولو) ای بذل ان (قوله

الوطء (قوله ثبوته) اى
الوطء (قوله فيها) اى
الزوج والزوجة (قوله وان
صدق الخ) حال (قوله
فيلزمه) اى الزوج الخ
تقرىح على أخذ (قوله فى
أخذ الزوج الخ) صلة كاف
التشبيه (قوله فيلزمه) اى
الزوج تقرىح على أخذه
باقراره (قوله جميع مهرها)
اى الرشيدة (قوله لاحتمال
وطئها) اى الرشيدة نائمة الخ
علا لا أخذه باقراره ولزومه
جميعه (قوله ولذا) اى
احتمال وطئها نائمة الخ (قوله
عدم كذبها) اى
الرشيدة (قوله كسرطه)
اى عدم نكذب المقرله
المقر (قوله فى اقراره) اى
الرشيد (قوله غيرها) اى
زوجته الرشيدة (قوله فان
رجع) اى الزوج عن اقراره
مفهوم ان أدام الاقرار
(قوله فان كانت) اى
الرشيدة التى اقر زوجها
بوطنها (قوله وان كانت)
اى الرشيدة (قوله فى
الجواب) اى عن هل ان
أدام الاقرار الخ (قوله
محلها) اى التأويلين (قوله
وهو مدين لاقرار) حال
(قوله وان أقر) اى الزوج
(قوله و كذبته) اى
الزوجة الزوج فى اقراره
(قوله او نصفه) او تخييريه

(قوله فاعلم) اي قول مقتنون (قوله منهما) اي الزوجين بيان ان (قوله بالرجوع) صله سبق (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا
 جواب من (قوله اقام) اي بعد رجوعها القوله (قوله نزع) اي رجع (قوله اقامت) اي بعد رجوعه لقولها (قوله او نزع) اي
 رجعت عن قولها (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلا تون لاضافته (قوله منه) اي وسط الشيعر (قوله وكذا) اي المذكور من
 الدراهم في اشتراط الخلوص ١١٢ (قوله به) اي الخلوص (قوله فيه) اي ربيع الدينار (قوله وقول عر) اي في

حتى تصدقه فاعلم عبد الحق عن بعض شيوخه وابن رشد في المقدمات على الوفاق وغيرهما
 على الخلاف وقال ابن عرفة من سبق منهما بالرجوع الى قول صاحبه صدق ان سبقت
 بالرجوع لقوله وجب لها كل المهر دون عشرين اقام على قوله او نزع عنه وان سبق بالرجوع
 الى قولها سقط عنه نصفه ولا عين عليه اقامت على قولها او نزعت وقيل لها اخذ ما اقر لها به
 وان اقامت على انكارها هو احد قول مقتنون اه وهذا الاخير هو احد التأويلين والله
 اعلم (وقد) النكاح (ان نقص) صدقه (عن ربيع دينار) شرعى وزنه اثنتان وسبعون
 حبة من وسط الشعير (او) عن (ثلاثة دراهم) شرعية وبن كل درهم خسون وخساحية منه
 (خالصة) من خلطها بغير الفضة وكذا ربيع الدينار ولم يصرح به فيه لان الغالب خلوصه
 (او) عن عرض (مقوم) بضم الميم وفتح القاف والواو مشددة (ب) احد (هما) اي ربيع الدينار
 او ثلاثة الدراهم فان ساوت قيمته احد هما يوم العقد صح النكاح به وان نقصت عن الآخر
 ابن عرفة واكثر المهر لاحد له وقول عمر رضي الله تعالى عنه ورجوعه عنه لانصافه قصة
 مشهورة ابو هريرة يحنقه وافي اكثر لقوله تعالى او آتيت احداهن فطارا الآية الباجي عن
 الجلاب لأحب الاغراق في كثرة قلت حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من عين المرأة تسهيل أمرها او تسير أمرها وقلة صدقها قالت عائشة
 رضي الله تعالى عنها وأنا أقول من عندي ومن شوها تسير أمرها وكثرة صدقها أخرجه
 الحفاظان الحاكم وابن حبان والاقطال وذكر الحاكم أنه على شرط مسلم وأقله الشهر وربيع
 دينار أو ثلاثة دراهم او ما قيمته أحداهم او قيل ما قيمته ثلاثة دراهم فقط للخمى هو قول ابن
 القاسم في نصاب السرقه قال ولا بن وهب يجوز بالدراهم والوسط والتغليظ وعزى المتبسطي
 الثاني لابن شعبان وزاد عن ابن وهب في الواضحة يجوز بأدنى درهمين وبما تراضي عليه
 الاهلون وفي نكاحها الا قول ولا يزوج الرجل عبده أمة الاينة وصدق ومن فكج بأقل أقله
 أتمه والافسخ فيه ان فكج بدرهمين او ما يساويهم او لم يبين أتم ثلاثة دراهم والافسخ قالت
 أجزته قال لان من الناس من أجاز هذا الصداق (وأتمه) اي كمل الزوج ما ذكر ربيع دينار
 او ثلاثة دراهم او مقوما بأحدهما (ان) كان (دخل) بالزوجة قبل الاطلاع على نقص صدقه
 عما ذكر ولا يفسخ النكاح (والا) اي وان لم يدخل خير بين اتمه ربيع دينار أو ثلاثة دراهم
 او مقوما بأحدهما وعده فان أتمه فلا يفسخ (فان لم يتمه) اي الزوج المهر ربيع دينار الخ
 (فسخ) النكاح بطلاق لانه محتلف فيه ولزمه نصف ما ساء كما قدمه وقوله وسقط بالفسخ قبله
 الا نكاح الدرهمين فنصفهما وهذا مخالف لما حكى بفسخه قبل البناء من انه لا يصح
 الابتعاد بعد العقد ولا يخفى ان هذا المفهوم مناقض لمطوق قوله وقد ان نقص الخ اذ مقتضاه

خطبته على منبر المدينة من
 زاد في صداق زوجته على
 أربع مائة درهم جعلته في
 بيت المال (قوله ورجوعه)
 اي عمر (قوله عنه) اي
 قوله المذكور بقول امرأة
 ليس للتدليل بان الخطاب
 لقول الله تعالى او آتيت
 احداهن فطارا فلا
 نأخذ وامنه شيئا أنا خذونه
 به تانا واغمايينا فقال عمر
 رضي الله تعالى عنه وكان
 رجعا للحق امرأة أصابت
 ورجل أخطأ (قوله لانصافه)
 اي عمر له لرجوعه (قوله
 قصة) خير قول (قوله
 الاغراق) اي المبالغة (قوله
 شرط مسلم) اي المعاصرة
 (قوله قال) اي اللخمى
 (قوله يجوز) اي النكاح
 (قوله الثاني) اي ما قيمته
 ثلاثة دراهم فقط (قوله
 وزاد) اي المتبسطي (قوله
 وفي نكاحها) اي المدونة
 (قوله بأقل أقله) اي بأقل
 من أقله (قوله والا) اي
 وان لم يتم (قوله فيها) اي
 بالمدونة (قوله والا) اي
 وان لم يتم ثلاثة دراهم

(قوله لم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله أجزته) اي النكاح بدرهمين اذا أتمه ثلاثة دراهم (قوله من) فاعلم
 انه اي ما يفسخ قبل البناء (قوله لا يصح) لا يتجدد عقد بيان لمسلم سائر ما به يخفى قبل البناء (قوله هذا المفهوم) اي والا
 فان لم يتم ففسخ (قوله اذ مقتضاه) اي وقد ان نقص

(قوله الاول) أي لزوم النصف (قوله الثاني) أي عدم لزوم النصف (قوله لانها) أي الذميمة (قوله لا تملكها) أي انحر (قوله
خطابها) أي الذميمة (قوله وان لم تكنها) أي الذميمة الخ حال (قوله منها) أي انحر (قوله فلو قبضتها) أي الذميمة الخحر (قوله فلها)
أي الذميمة (قوله عليها) أي الذميمة (قوله فيما) أي انحر التي لانها لا قيمة لها ١١٣ شربا قوله لها) أي الذميمة (قوله وهو)

أي قول اشهب (قوله وهذا)
أي ربيع الدينار (قوله
عليه) أي الحر (قوله
بعوضها) أي النفقة (قوله
عليه) أي المانع (قوله
حياته) أي البائع (قوله
است) باهمال السنين من
السداد أي اصوب (قوله
هذه) أي بما لا يملك (قوله
المفهوم) أي ما يملك بالانه ان
كان يباع يجوز ولا فلا (قوله
وفيها) أي النكاح (قوله
بعده) أي البناء صدق
المثل (قوله فان وقع العقد
بصدق صحيح ثم اسقط)
بضم الهمز وكسر القاف
أي الصداق مفهوم بشرط
اسقاطه (قوله وسبأني وان
وهبت له الصداق الخ)
تأيد للمفهوم (قوله ثبت
له) أي الزوج (قوله عليها)
أي الزوجة (قوله بجناية
عليه) أي الزوج منها ومن
غيرها صله ثبت (قوله وعلى
وليه) أي الزوج (قوله ولا
رجوع له) أي الزوج (قوله
ويرجع) أي الزوج (قوله
له) أي الزوج (قوله ذلك)
أي ربيع الدينار مثلا (قوله
به) أي الذي تربى في ذمتها
(قوله وعقته) عطف على

فساده قطعا ابتداء وجواب المناقضة ان آخره مقيد لا قوله أي محل فساد قبل البناء بقصد
مقيد بعدم اتمامه فان أتمه فلا فساد وان كان لا نظيره في فساد قبله فاطلاق الفساد عليه
يجوز وأما وجوب اتمامه بعدة فظاهر وهو مخالف أيضا لما ثبت بعده بصدق المثل ومخلصه
انه ان بنى لزمه اتمامه وان لم يبن لزمه اتمامه ان اراد البناء فان لم يرد فسخ ان عزم على عدم
اتمامه والافله الخيار الا ان تقوم الزوجة بحقوقها لتضررها ببقائها على تلك الحالة ابن عرفة
وفي لزوم نصف الدرهمين في فسخه نقلا الباجي عن محمد مع جماعة من اصحابنا والجلاب مع
التابعي وجماعة من المتأخرين ابن محرز صوب القاسبي الاول وابن الكاتب الثاني لانه فسخ
بغير خلاف لوطا لانه محتمل (او) تزوجها (بما) أي بشئ أو الشئ الذي لا يملك) بضم المثناة
وسكون الميم وفتح اللام أي لا يجوز ولا يصح فسخها شرعا (كغيره) وخبر ولو لزمية تزوجها
مسلم لانها لا تملكها شرعا لخطابها بفروع الشريعة على الصحيح وان لم تكنها منها فلو قبضتها
واسم لكتبتها فلها بالدخول مهر مثلها عند ابن القاسم ولا شئ عليها فيما قبضته واسم لكتبتها وقال
اشهب لها ربيع دينار وهو احسن لقبضها حقها مستحقة له وهذا حق الله تعالى (وسر) بضم
الحاء المهملة وشدة الزا والراء الرق فان انقضت عليه قبل الفسخ رجعت بعوضها على الزوج كمر
باع دارا بالنفقة عليه حياته ومثل ما لا يملك ما لا يباع بكل خصية ومهينة مدبوغ وكلب صيد
او حراصة وعبارة الجواهر او بما لا يباع طي وهي استمن عبارة او بما لا يملك لاقتضاء هذه
الجواز بجلد المينة المدبوغ وليس كذلك اهـ ويجب ان هذا تفصيل في المفهوم والله اعلم
(او) وقع العقد (!) بشرط (اسقاطه) أي الصداق في فسخ قبل البناء وفيه بعده صدق المثل
فان وقع العقد بصدق صحيح ثم اسقط فلا يفسد النكاح وسبأني وان وهبت له الصداق
او ما يصدر عنها قبل البناء جبر على دفع اقله ما لم تقبضه ثم تبطل له بعده او بعوضه فالمرهوب
كالعدم (او) تزوجها بالدرمالا (ك) اسقاط (قصاص) ثبت له عليها وعلى غيرها بجناية عليه
او على وليه في فسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق مائها ولا رجوع له في القصاص بنى ام لا
ويرجع بالدية وادخلت السكاف قراءته اقرأنا بعد العقد سمعه او سمعته ثوابها او نحو
امها او ما لو استأجرته قبل العقد على القراءة ربع دينار او ثلاثة دراهم او مائة مائة درهم او قرا
وترتب له ذلك في ذمتها فترجوها به فانه قد صحح وعقده أتمه على ان يجعله صداقا او يعقد عليها
فان وقع فسخ قبل الدخول ومضى بعده بصدق مائها (او) تزوجها بما فيه غر شديد كزيت
(آبق) بعد الهمز وكسر الواو وحدة او بعير شارد او جنين او غير ذلك صلاحه على التيقية (او دار
فلان) او رقيقه او عرضه يشترطه من فلان ويسلمها فلا يصح النكاح للغرر الشديد اذ قد
لا يرضى فلان ببيع شئ ولو باعها بغيره (او) يتزوجها (بمسرها) أي الدار في بيعها ان
كانت لها او شرائها ان كانت لغيرها فلا يصح النكاح للغرر اذ قد يبيعها سر عليها ولا يباع وامان
مسرها على بيع شئ او شرائها ولزمها اجرة وكانت ربع دينار او ثلاثة دراهم او مائة مائة

قراءته (قوله على ان يجعله) أي العتيق (قوله عرضه) بفتح العين وسكون الراء (قوله او شرائها)
عطف على بيعها (قوله ولزمها) أي المرأة (قوله اجرة) أي السمسار (قوله وكانت) أي الابرة

وامان وقع اى التأجيل
بمجهول (قوله بعده) اى العقد
(قوله وعلم) بضم العين (قوله
به) اى التأجيل بمجهول
(قوله بشئ) اى اجل معين
(قوله فان جرى) اى العرف
(قوله فلا يفسد) اى النكاح
(قوله وان لم يذكر زمنه) اى
الاجل المعروف بالغة
فى الصحة (قوله وتقدم
للمصنف) اى بقوله والى
الدخول ان علم (قوله
الاولى) بضم الهمز اى
او بعضه لاجل بمجهول
(قوله عن الثانية) اى اول
يقيد الاجل (قوله لانه)
اى النكاح (قوله بعضه)
اى المهر (قوله كله) اى
المهر (قوله تطلبه) اى
الزوج (قوله به) اى المهر
(قوله وهو) اى الزوج
(قوله كونه) اى المهر (قوله
ككونه) اى المهر (قوله
بالاولى) بضم الهمز (قوله
ثم قال) اى البناى (قوله
هذا) اى وقوعه مطلقا
كأن تزوجك بمائة (قوله هذا)
اى فسخ المؤجل بخمسين
(قوله ولو كانا) اى الزوجان
(قوله يباغها) اى الخمسين
(قوله عمرهما) اى الزوجين
(قوله وطعنا) اى الزوجان
(قوله هذا) اى فسخ
المؤجل بخمسين

بأحدهما فزوجها بها قال النكاح صحيح (أو) تزوجه ابصداق معلوم مؤجل (بعضه) واولى كله
(لاجل بمجهول) كونه أحد الزوجين واقتراحهما ففسخ قبل البناء باتفاق الامام مالك
واصحابه رضى الله تعالى عنهم اجمعين ولو رضى بعد ذلك باسقاط المؤجل بالجهول ورضى
الزوج بتجديده على المذهب ويثبت بعده بالاكثر من المسمى الحال او المؤجل بمعلوم وصداق
مثلا ومحل كلام المصنف اذا وقع ذلك فى العقد او بعده وعلم دخوله ما عليه بنص او عادة
او احتمال دخوله ما عليه وعدمه حيث جرت عادة به وبعدمه وامان وقع بعده وعلم عدم
دخوله ما عليه بالنص ولم تجر العادة فيه فيعمل به والعقد صحيح (أو) تزوجه ابصداق مؤجل
كله او بعضه و(لم يقيده) بضم الياء الاولى وفتح الثانية (الاجل) كفى شئت ولم يجز العرف
بشئ فان جرى بمن معين يدفع الصداق فيه فلا يقيد وان لم يذ كر زمنه عند العقد كما افاده
أبو الحسن وتقدم له مصنف أيضا تت غنى الاولى عن الثانية لانه اذا فسد لم يهل اجل بعضه
فساده لم يهل اجل كله بالاولى واشهر قوله لم يقيد الاجل انه اذا وقع مطلقا كأن تزوجك بمائة
ولم يذ كر كونه حالة او مؤجلا فيصح النكاح وتجهل كفى الشامل وشرحه افاده عب طنى
قوله كفى شئت ليس هذا المراد بل المراد لم يذ كر الاجل الكالى كفى التوضيح وابن عرفة
وغريهما وامامتى شئت فيجوز وهو قول ابن القاسم فى التيسيطه والى ميسرة والى ان تطلبه
المرأة به وهو الآن ملى او معدم لا يجوز قاله ابن الماجشون واصبغ وقال ابن القاسم ان كان
ماليا جازاه ونحوه لابن الحاجب وقال ابن عرفة وللشيخ عن ابن حبيب عن ابن القاسم كونه
الى ان تطلبه ككونه الى ميسرة او ما جعلنا عليه كلامه هو الذى تعطينه عبارة ولا يستغنى
عنه بالاولى ولا يحتاج لتكلف جواب اه البناى هذا اذا ترك تعيين قدر تأخير قصدا
أمان كان ذلك انسيا من او غفلة فالنكاح صحيح ويضرب له أجل بحسب عرف البلد
فى الكوالى قياسا على بيع الخيل اذا لم يضرب له أجل فانه يضرب له أجله فى تلك الساعة
المبيعة بخيار او البيع صحيح وقد نقله ق عن ابن الحاجب وابن رشد وغيرهما ثم قال قوله واشهر
قوله الخ نحو فى المدونة وغيره او قال أبو الحسن الصغيران اتفق هذا فى زمننا فالنكاح فاسد
لان العرف جرى بانه لا بد من الكالى فيكون الزوجان قد دخلا على الكالى ولم يضرب له أجل
اه وانظر القائق (أو) تزوجه ابصداق مؤجل كله او بعضه و(زاد) أجله (على خمسين
سنة) صوابه اسقاط زاد وأن يقول او بخمسين سنة فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق
مثلا وهذا الذى رجح اليه ابن القاسم كما نقله ق خلاف ما فى الشارح وت انه يرجع الى
اربعين ويحجب عن المصنف بان مراده زاد على الدخول فى خمسين بان حصل تمامها والظاهر
الفسخ فى المؤجل بخمسين سنة ولو كانا صغيرين يباغها عمرهما إعادة وعدم فسخ المؤجل باقل
منها ظاهر ولو ينسب جذا وطعنا فى السن جدا البناى هذا ظاهر اذا أجل الصداق كله او محل
منه اقل من ربع دينار اما اذا جعل منه ربع دينار وأجل الباقي بخمسين سنة فالأخوذه من
تعليلهم الفساد هنا غلظة اسقاط الصداق ان هذا صحيح فانظره واقه أعلم (أو) تزوجه
(ب) صداق (معين) بضم الميم وفتح العين المهملة والياء مشددة عقارا وغيره غائب عن بلد العقد
(بعيد) جدا (كخراسان) بضم الخاء المعجمة فراء ثم سين مهمله ثم نون اسم بلد باقضى المشرق

(قوله وسواء كان) أى ما جعله صدقا معة دافيه (قوله فهو) أى النكاح (قوله للفر) أى فى صدقاته (قوله اذ لا يدري) بضم الياء
 وفتح الراء (قوله يدرك) بضم الياء وفتح الراء أى المعين (قوله البلدة المعينة) أى ١١٥ فقه طيبة ونايت (قوله مطلقا) أى

(من الاندلس) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة وضم اللام فسبى من مملكة باقى
 المغرب وسواء كان على وصف اورؤية سابقة فهو فاسد لاغررا اذ لا يدري هل يدرك على مسقته
 اولا (وجان) النكاح بعين غائب غيبة متوسطة (كسر) يمنع الصرف اذ المراد البلدة المعينة
 (من المدينة) المنورة بانوار اشرف خاق الله تعالى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ان وقع العقد
 مطلقا وبشرط الدخول بعد قبضه (لا) يصح ان وقع (بشرط الدخول قبله) أى قبض الصداق
 المعين الغائب غيبة متوسطة اذا كان غير عقار ووظايره ولو اسقط الشرط (الا) المعين الغائب
 (القريب) قريبا (جدا) بكسر الجيم وشدة الدال المهملة كيومين فيصبح النكاح به ولو بشرط
 الدخول قبله وهذا ان وصف اوسبقت رؤيته والا فلا خلاف فى فساد فيفسخ قبل الدخول
 ويمضى بعده بصداق مثله او لم يملك للقريب قبله بقوله جدا واستغنى عن تقييد البعده
 بالمثال (وضمته) أى الزوجة الصداق فى هذه الاثنية الفاسدة (بعد القبض) فيفسخ
 النكاح قبل البناء وترد الصداق ان لم يفت وعوضه من قيمة او مثل (ان فأت) الصداق بيدها
 بجواز السوق فاعلى وان يخبر اردت الصداق الممنوع او عوضه ورجعت بصداق مثلها ومضى
 النكاح وهذا فى الفاسد لصدقه او عقده واخر خلافا فى الصداق واما الفاسد لعقده ولم يؤثر
 خلافا فى الصداق كنكاح المحرم وانكاحها نفسها ابلاولى فضمن صدقاته منها بمجرد عقده
 كما يصح ان هاتين البيئتين او كان لا يغاب عليه والاثنان الذى هو بينه طى ليس القوان شرطا
 فى الضمان كما يتبادر من عبارة المصنف بل القبض كاف فيه والقوان مرتبة عليه أى وترد
 قيمته ان فأت فقوله فى البيوع الفاسدة وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض احسن وقال ابن
 الحاجب وتضمنه بعد القبض لا قبله كالساعة فى البيع الفاسد فلذا القوان فى بدن او سوق كان
 لها وتغرم القيمة ٨١ (او) تزوجها (بشئ) (مغصوب) من مالكة (علماء) أى الزوجان
 المغصوب قبل العقد او حاله وهما رشيدان لدخولهما على اسقاط الصداق والا فالمتبرع علم رلى
 غير الرشيد فيفسخ قبل البناء ويمضى بعده بصداق مثلها (لا) يفسد النكاح ان تزوجها
 بمغصوب علمه (اندهما) أى الزوجين دون الاخر سواء كان العالم الزوج او الزوجة لانه ليس
 فيه دخول على اسقاط المهر واذا اخذ المغصوب منه الصداق فترجع على الزوج بقيته او مثله
 (او) وقع النكاح (باجتماعه) أى النكاح (مع) عقد (بيع) او قرض او قراض او شركة
 او جملة او صرف او مساقاة فى عقد واحد فهو فاسد لصدقه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده
 بصداق مثلها وعلل الفساد بالجهل بما يخص البضع وبتنافى احكامهما فان النكاح ميق
 على المكاملة وغيره على المشاعة وسواء سمي للنكاح ما يخص بهام لا وان فأت المبيع فقط قبل
 البناء بجواز السوق او غيرها ففيه القيمة فان ثبت النكاح بصداق المثل والبيع بقيته المبيع
 وان لم يحصل فيه مقوت لتبعيته للنكاح المقصود ويلغزه فيقال بيع فاسد يمضى بالقيمة بلا
 مقوت ابن عرفه وعلى المشهور منع اجتماع مع البيع قال اللغوى قوت النكاح ان كان
 الجلى قوت للساعة ولو كانت قائمة وفوتها وهى الجلى ليس قوت له لانه مقصود فى نفسه ٨٢ وقوله

النكاح الخ بيان للمشهور (قوله ان كان) أى النكاح (قوله الجلى) بضم الجيم وشدة اللام أى الا كثر (قوله قوت للساعة) خبر قوت
 (قوله ولو كانت) أى الساعة (قوله وفوتها) أى السلعة (قوله وهى الجلى) حال (قوله ليس قوت له) أى النكاح (قوله لانه) أى النكاح

(قوله ومثل) بفحات مثلاً (قوله أقامه) أي فهم الجواز (قوله لو قال) أي أبو الزوجة (قوله لانه) أي الأب الخ عمله للزوج في
مسئلة ابن القاسم (قوله انما قصد) أي الأب (قوله بما اعطاه) أي الزوج (قوله معوته) أي الزوج (قوله لانه) أي الشان ليس
في صورة ابن القاسم بيع علة لقوله فهذه ليست صورة المصنف (قوله ولو قال) أي أبو الزوجة (قوله لكان) أي النكاح (قوله
بان عقده) أي الولي والزوج النكاح (قوله وقال الأب تزوج ابنتي ولك هذه الدار) تصوير لقوله عقده بلاذ كرمهر (قوله
لانه) أي التصوير (قوله كذلك) ١١٦ أي تصويرت (قوله وهو) أي تصوير التوضيح الذي تبعه فيه

أبو الحسن أيضا متمصرا عليه ومثل لاجتماعه مع البيع بقوله (كدار دفعها) أي الدار
(هو) تركيد للاستعتر في دفع لارادته العطف عليه للزوجة في نظير عهدهم ومائة دينار مثلا من
ماله فبعض الدار مقابل للعصمة وعقده نكاح وبعض في مقابل المائة وعقدها يبيع فقد
اجتمع النكاح والبيع في عقد واحد ففسد (او) دفعها (ابوها) أي الزوجة او هي للزوج
في مقابل مائة من ماله للدار والعصمة فبعض المائة للعصمة وعقده نكاح وبعض للدار وعقده
يبيع فقد اجتمع في عقد واحد (وجاز) اجتماع النكاح مع البيع (من الأب) أي أب
الزوجة او منها للزوج او من الزوج للزوجة او يها (في) نكاح (التفويض) كان يقول بعثك
داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا أقامه ابن رشد من قول ابن القاسم لو قال تزوج ابنتي
ولك هذه الدار بخلاف هذه ليست صورة المصنف لان هذه جائزة ولو لم يصدقها الزوج الا هذه
الدار ابن محرز لانه انما قصد بما اعطاه معوته لانه ليس في صورة ابن القاسم بيع ولو قال
ازوجك ابنتي بمائة على ان تبعتها الدار بمائة جاز لان المائة تقابل المائة والدار صدقها
ولو ان الولي قال للزوج ازوجك ابنتي بمائة على ان تبعتها دارك بمائة لكان فاسدا
لانه يبيع دار ومائة دينار يوضع ومائة دينار قاله في التبصرة اه عب البناني قوله وجاز من
الأب في التفويض صورة نت بمائه بان عقده بلاذ كرمهر وقال الأب تزوج ابنتي ولك
هذه الدار قال طي تصويرت هو الصواب لانه كذلك في التوضيح وهو الموافق للنقل ابن
عرفة سمع معنون ابن القاسم من انكح ابنته من رجل على ان اعطاه دارا جاز نكاحه ولو قال
تزوج ابنتي بخمسين واعطيك هذه الدار فلا خير فيه لانه من وجهه النكاح والبيع ابن رشد
يقوم منها معنى خفي صحيح وهو جواز اجتماع البيع مع نكاح التفويض بخلاف نكاح
التسمية اه قال طي وهذا هو الذي عند المصنف واما تصوير من تبعتها يقول
بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا فيحتاج لنقل بجوازها لانها أشد من في السماع
للمصنف بالبيع فيها بخلاف ما في السماع فانه تلفظ بالعطية وعليه يأتي تفريق ابن محرز اه
البناني قلت ما صور به من تبعتها هو الصواب نقلا وعقلا مائة لافلان ابن رشد سرح
به في نفسه مفرعاه على مسئلة ابن القاسم ونص كلامه في السماع المذكور ويقوم من هذه
المسئلة معنى خفي صحيح وهو ان البيع والنكاح يجوز أن يجتمعا في صفقة واحدة اذا كان
نكاح تفويض لم يسم فيه صدق مثل أن يقول ازوجك ابنتي نكاح تفويض على ان
أبيع منك داري بكذا وكذا اه من البيان فقول طي يحتاج الخ قصور وقد غره في هذا

ت (قوله ابن عرفة سمع
معنون ابن القاسم الخ)
بيان للنقل الذي وافقه
تصوير التوضيح وت
(قوله على ان اعطاه) أي
الأب الزوج (قوله ولو قال)
أي الأب (قوله لانه من وجه
النكاح والبيع) أي لان
الخمسين بعضها في مقابل
البضع وعقده نكاح
وبعضها في مقابل الدار
وعقده يبيع (قوله يقوم)
أي يفهم (قوله منها) أي
المائة (قوله وهو) أي
المعنى الخفي الصحيح (قوله
بخلاف نكاح التسمية)
أي فلا يجوز اجتماعه مع
البيع (قوله وهذا) أي
الفرق بين نكاح التفويض
ونكاح التسمية (قوله بان
يقول بعثك داري بمائة
وزوجتك ابنتي تفويضا)
بيان لتصوير من (قوله
فيحتاج لنقل بجوازها) أي
الصورة التي صور بها من
ومن تبعتها جوابا ما (قوله
لانها) أي صورة سالم (قوله

فيها) أي صورة سالم (قوله فانه) أي الأب (قوله وعليه) أي التعليل بالاشدية بان صورة سالم فيها نصريح اختصار
بالبيع والذي في السماع تلفظ بالعطية (قوله تفريق ابن محرز) أي السابق في قوله لانه انما قصد بما اعطاه معوته (قوله به)
أي ما صور به من (قوله بنفسه) تركيد لقوله به (قوله مفرعا) بكسر الراء حال (قوله من فاعل) صريح (قوله له) أي ما صور به من
(قوله ونص كلامه) أي ابن رشد (قوله لم يسم فيه صدق) صفة كاتفة لنكاح تفويض

(قوله مسئلة ابن القاسم) اي انكحه بآبته واعطاه دوا (قوله فعينها) اي مسئلة ابن القاسم (قوله قوله) اي ابن رشد (قوله جعل) بسكون العين مصدر مضاف لفاعله ومفعولاه مسئلة واصلا (قوله يحتاج الى بيان الفرع) خبر ليس (قوله وليس) اي الفرع الخ حال (قوله تقريري ابن محرز) اي بين الاعطاء بقصد المعونة والبيع (قوله قياس ابن رشد) اي البيع على الاعطاء والهبة (قوله فهو) اي قياس ابن رشد (قوله مقابله) اي تقريري ابن محرز (قوله وهو) اي مالا بن محرز (قوله ولا) بسكون الواو (قوله ليشمل هذه الصورة) اي عدم التسمية لكل منهما علة يقل (قوله لانها) اي هذه الصورة الخ علة لم يقل

١١٧

(قوله فيها) اي هذه الصورة

(قوله مطلق) اي عن

تقييده بتسمية صداق المثل

لكل منهما او لاحداهما

والاخرى تفويضا او

بكونهما معا تفويضا (قوله

او جوازه) اي جمعهما

(قوله الشرط المذكور)

اي شرط تزوج احدهما

بتزوج الاخرى (قوله فان

سمى لكل اقل منه الخ)

مفهوم ان سمي صداق المثل

(قوله في الصور الثلاث)

اي صور المفهوم اي تسميته

لكل دون صداق مثلهما

وتسميته لاحداهما دون

والاخرى صداق مثلهما

او عدم التسمية لها (قوله

ويستحق بضم الياء وفتح الفاء

(قوله وعدمها) اي التسمية

(قوله القسمين) اي القسم

المتفق على جوازه او القسم

المتخلف فيه (قوله في شرطه)

اي الزوج (قوله فليس

قوله وان سمي الخ مقابلا

لقوله ان شرط الخ) تفريع

اختصار ابن عرفة واماعة فلا يله لو كان مراد ابن رشد مسئلة ابن القاسم فعينها انكحه بآبته واعطاه دارا فاعني قوله يقوم منها ليس جعل ابن رشد مسئلة ابن القاسم أصلا يحتاج الى بيان الفرع وليس الا ما صور به من ومن تبعه وقول ز ابن محرز لانه انما الخ تقريري ابن محرز يمنع قياس ابن رشد فهو مقابله وقد اعتمد المصنف هنا على مالا بن رشد وفي التوضيح على مالا بن محرز وهو الظاهر (و) جاز (جمع امرأتين) او ثلاث او أربع في عقد واحد (سمى) الزوج المهر (لهما) اي المرأتين معا سواء تساوى المهران ولا (او) سمي (لاحداهما) اي المرأتين دون الاخرى ولم يسم مهر الكل منهما ولم يقل او لا بدل واحداهما ليشمل هذه الصورة لانها ليس فيها القولان المشار لهما بقوله (وهل) جواز جمعهما مطلق ان لم يشترط في تزوج احدهما تزوج الاخرى بل (وان شرط) الزوج في تزوج احدهما (تزوج الاخرى) حيث سمي لكل واحدة دون صداق مثلهما او سمي لاحداهما دون والاخرى صداق مثلهما او تسكحها تفويضا فهذه الصور الثلاث محل الخلاف (او) جوازه مع الشرط المذكور حيث حصلت التسمية لكل واحدة منهما واحداهما فقط (ان سمي) الزوج (صداق المثل) لكل واحدة منهما واحداهما والاخرى تفويضا وان تسكحهما معا تفويضا فان سمي لكل اقل منه ولو واحدة اقل منه والاخرى صداق مثلهما او تفويضا فلا يجوز في الجواب (قولان) في الصور الثلاث ويتفق على الجواز في ثلاث صور وهي تسميته لكل منهما صداق مثلهما وعدم تسميته لكل منهما وتسميته لاحداهما صداق مثلهما وعدمها الاخرى وموضوع القسمين في شرطه تزوج احدهما بتزوج الاخرى فليس قوله به ان سمي الخ مقابلا لقوله ان شرط الخ فلو قال عقب قوله واحداهما ان لم يشترط تزوج الاخرى والافهل يجوز مطلقة او ان سمي ولو حكما صداق المثل قولان لا فاد المراد بلا كفاية والمراد بالتسمية الحكيمة التفويض وصواب قولان تردد لانهم للمتاخرين الاول لابن سعدون والثاني لغیره كما لابن عبد السلام والتوضيح فظاهر ابن عرفة عزوه للخصي والله أعلم (و) في المدونة (لا يجب) اي ابن القاسم قاله الشيخ سالم (جمعهما) اي الزوجتين في مهر واحد لا يعلم ما يخص كل واحدة منه وسواء كان في عقد واحد أو عقدين وسواء كانتا حرتين أو متينين لما لا واحد أو ما لا كين واحداهما حرة والاخرى أمة لها أو لغيرها (والاكثر) من شرائح المدونة (على التأويل) لقوله لا يجب (بالمع) اي التحريم (والفسخ) للسكاح (قبله) اي البناء (وصداق المثل بعده) اي البناء لانه

على الشرح السابق وعلى وموضوع القسمين الخ (قوله فلو قال الخ) تفريع على فليس قوله الخ (قوله والا) اي وان كان شرط تزوج الاخرى (قوله مطلقا) اي ولو سمي لهما واحداهما اقل من صداق المثل (قوله وصواب قولان تردد) لاجابة للتصويب لاحتمال انه اشار لغريم اطلاعه على أرجحية احدهما وان كانا للمتاخرين وسبق مرارا ان معنى وبالتردد مثلا انه ان وجد في كلامي فهي اشارة الى كذا وليس معناه انهم متى ترددوا أشار اليه (قوله عزوه) اي الثاني (قوله يعلم) بضم الياء (قوله منه) اي المهر (قوله كان) اي جمعهما (قوله كاتتا) اي المرأتان (قوله لهما) اي الجيرة (قوله لانه) اي الجمع في مهر علة لمنعه

(قوله لذلك) أي تأديته للجهل بقدر رغن كل ساعة (قوله أو له) بفتحات مثقلا (قوله هذا) أي تأويل الكراهة (قوله فلا يفسخ) أي النكاح (قوله قبله) أي البناء (قوله الأول) أي المنع (قوله ويدفعه) أي السيد العبد (قوله موافقه) أي النكاح (قوله الملك) أي من أحد ١١٨ الزوجين للآخر (قوله لأن فساد) أي النكاح (قوله ويتبعه) أي العبد (قوله أذهو)

يؤدى للجهل بقدر صداق كل واحدة بجمع رجلين سلعتيها في بيع واحد وهو ممنوع لذلك كما يأتي (لا) على تأويله (الكراهة) التنزيهية التي أقولها الأقل وعلى هذا فلا يفسخ قبله ويقسم المسمى على صداق مثلها أو العقد الأول (أو) تزوجها بصداق (تضمن) بفتحات مثقلا (اثباته) أي الصداق (رفعه) أي فسخ النكاح (كدفع العبد) من إضافة المصدر لفعله بان يزوج السيد عبده بنائرا ودرهما أو عرض معلوم ويدفعه (في صداقه) أي العبد أو ولي جعله صداقا من أول الأمر فإذا ثبت هذا النكاح وملكت الزوجة زوجها انفسخ النكاح اذ من وانه الملك فيفسخ قبل البناء ولا شيء لهما (وبعد البناء فملك) أي الزوجة العبد وينفسخ النكاح أيضا لأن فساد لعقده لا لصداقه لوجوب المسمى فيه بالدخول ولو كان فسادا لصداقه لم يفسخ بعد الدخول ووجب فيه صداق المثل أو الحسن ويتبعه سيده بالصداق الذي دفعه فيه على مذهب مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم أذهو ضامن عنه وهو بمنزلة من له على عبده دين وباعه لمن يعلم ذلك خلافا لمن جعله بكنايته على مال سيده ولها ابقاؤه في ملكها وفي المعونة يجب عليها اخراجها عنه لئلا يذنبها ولها ان تزوجه بعد خروجه عن ملكها بعق أو غيره وبعد استبراء من مائه الفاسدان كان وطئها (أو) تزوجها (بدار) مثلا (مضمونة) أي غير معينة وهي في ملك غيره ولو وصقتها أو في ملكه لم يصفها فيه ففسخ قبل البناء ويثبت بعده بغيره مثلها فان كانت في ملكه ووصفها وصفا شافيا وعين موضعها جاز كما يفهم من كلام التتبعي والمدققة وقال ابن حجر لا يجوز تزويجها بدار مضمونة وصفتها اذ بد كرموضعها تتعين والمعين لا تقبله الذمة وتقوم يفهم من ابن يونس (أو) تزوجها (بألف) من الدنانير مثلا على انه لازوجه (وان) كانت له زوجة (غيرها حال العقد) (فما لصداق ألفان) فيفسخ قبل البناء للشك في قدر الصداق حال العقد ويثبت بعده بصداق مثلها لانه نكاح بغرر (بخلاف) تزوجها (بألف) من الدنانير مثلا بشرط ان لا يخرجها من دارها ولا يتزوج اولا يقسمي عليها (وان) خالف الشرط (أو) أخرجهما (أي الزوج الزوجة (من بلدها) أي الزوجة (أو تزوج) أو تمري الزوج (عليها) (ألفان) فالنكاح صحيح لعدم الشك في قدر المهر حال عقده وانما الشك في الزيادة بعده وعدمها والاصل عدمها والتوفيق بالشرط بخلاف التي قبلها فالشك في قدره حال عقده مع القدرة على رفعه بالبحث هل له زوجة أولا بهذا فرق فضل بينهما وبعبارة أبي الحسن لانها في المسئلة الاولى لا تدرى ما صداقها أعنده أم لا فلها ألفان أو لا فلها ألف وهذه لا غرو فيها وقد علمت ان صداقها ألف وانما بشرط لهما ان فعل زادها الفاق صداقها اه (ولا يلزم) الزوج (الشرط) أي التوفيق به وتستحب ومنه من تزوج ماشطة أو قابلة بشرط خروجها الصنعها فلا يلزم الوفاء به ويندب وقد أفق بهذا (وكره) بضم فكسرى أي القدوم على الشرط المذكور الذي لا يقتضيه

أي السيد (قوله وهو) أي السيد (قوله وباعه) أي السيد عبده المدين له (قوله ذلك) أي كون العبد مدينا لبائعه فليس للمشتري رده لعلمه به ولا إسقاطه عنه (قوله ولها) أي الزوجة (قوله اخرجها) أي العبد (قوله عنه) أي ملكها (قوله فان كانت) أي الدار (قوله على انه) أي الزوج (قوله له) أي الزوج (قوله كانت له) أي الزوج (قوله عليها) تنازع فيه فيزوج ويتسرى (قوله بعده) أي العقد (قوله وعدمها) أي الزيادة عطف عليها (قوله والتوفيق) عطف على عدم (قوله دفعه) أي الشك (قوله بهذا) أي الفرق المذكور صلة فرق (قوله فصل) بفتح الفاء وسكون الضاد المجبة فاعل فرق (قوله بينهما) أي المستثنين (قوله لأنها) أي الزوجة (قوله في المسئلة الاولى) أي التي معنى لها فيها ألفا وان كانت له زوجة فألفان (قوله وهذه) أي التي شرط فيها أن لا يخرجها أولا

يتزوج أولا يقسمي عليها وان فعل زادها القامة (قوله هل) أي الزوجة (قوله وتستحب) أي التوفيق به العقد

(قوله ومنه) أي الشرط الذي لا تلزم الترفيق به (قوله قابلة) بالوحدة أي التي تقابل المرأة حال ولادتها التلق المولود واصلح شأنه (قوله به) أي الشرط (قوله ويندب) أي الوفاء به (قوله أتق) بضم الهمز وكسر التاء (قوله بهذا) أي عدم لزوم الوفاء به

العقد ولا ينأقيه لانه تجبير وعدم الوفاء به بعد وقوعه (ولا تلزم الزوج (الالف الثانية) التي
 علقها الزوج على مخالفة الشرط (ان خاف) الزوج الشرط بأن أخرجهما أو تزوج أو تسرى
 عليهما في القاموس الالف من العدد مذكر ولوأنت باعتهما الدراهم لجاز وشبه في عدم اللزوم
 فقال (ك) قوله لمن في عصمته (ان أخرجتك) من بلدك أو بيتك أو تزوجت أو تسرى عليك
 (فأنت) على (الف) فان أخرجهما فلا تلزمه الالف وهذا ليس مكروها لانه ليس شرطا في عقد
 النكاح وعطف على أخرجتك فقال (أو) ان سمي لها الفين حال خطبتها أو (أسقطت) الخناوبة
 الرشيدة عن خاطبها (الفا) منهما (قبل العقد) للنكاح (على) شرط (ذلك) أي عدم إخراجها
 من بلدها أو بيتها أو تزوجها أو تسرى عليها وخاف ذلك بإخراجها أو تزوجها أو تسرى عليها فلا
 ترجع عليه بالالف الذي أسقطته عنه (الان تسقط) بضم التاء وكسر القاف الزوجة عن
 زوجها (ما) أي شيئا من صداقها الذي (تقرّر) لها على زوجها بعد عقد النكاح عليه بان عقد
 عليها بالالفين مثلاً فأسقطت عنه القاموس (بعد العقد) على شرط ان لا يخرجها أو لا يتزوج
 أو يتسرى عليها فان خالف بإخراجها أو التزوج أو التسرى عليها فلها الرجوع عليه بما
 أسقطته عنه ان كان الاسقاط (بلايين) بعق وطلاق أو مشى لمكة أو صوم شهر لا ينافيه
 كفارة بين لسهولتها (منه) أي الزوج على ان لا يخرجها أو لا يتزوج أو لا يتسرى عليها فان
 أسقطت بين بذلك وخاف فلا رجوع لها عليه لانه في مقابلة حلقه وقد حدث في يمينه فيلزمه
 موجبها من عتق وطلاق أو مشى أو صوم مثلاً وان كان حلقه بالله مثلاً ينافيه كفارة وحدث
 بالخالفه فلها الرجوع عليه لسهولتها وظاهر المصنف تزوج بقرب أو بعد ابن عبد السلام ينبغي
 تقييده بالقرب كمن أعطته مالا على ان لا يطلقها أو اعترضه الحط في التزاماته بان اللغمي قص
 على ان ترجع عليه تزوج بقرب أو بعد وهو ظاهر المدونة والمتيطى وابن قسكون وغيرهم (أو
 كزوجي) يحتمل ان الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على فاعل فسد وان المعطوف بأو
 محذوف والمعطوف عليه فعل الشرط وهو نقص أي فسد ان نقص أي أو كان نكاح شغار
 كزوجي (اختك) ونحوها مما لا يجبر عليها وأولى من له جبرها كبتك وأمتك (بمائة) مثلاً
 من نحو الدنانير (على) شرط (ان أزوجهك اختي) مثلاً أو بنتي أو أمتي (بمائة) مثلاً من نحو
 الدراهم (وهو) أي هذا النكاح (وجه الشغار) بكسر الشين وبالغين المجعول أي المسمى
 بهذا الاسم وهو فاسد فيصح قبل البناء ويضى بعده بالاكس من المسمى وصداق المثل
 واستواء قدر المهرين ليس شرطاً ولذا قال فيساوان قال زوجتي ابتك بمائة على ان أزوجهك
 ابنتي بمائة أو بخمسين فلا خير فيه وهو من وجه الشغار اه وقال ابن عرفة ولو عقدا به مهر
 مسمى لكل واحدة ففيها هذا وجه الشغار وافهم قوله على الخ انه لو لم يقع على وجه الشرط بل
 على وجه المكنانة من غير توقف احدهما على الاخرى لجاز وهو كذلك (وان لم يسم) بضم
 النحبة وفتح السين المهملة والميم مشددة لواحدة منهما صدق وشرط في تزوج احدهما
 تزوج الاخرى وجعل تزويج كل منهما مأمراً الاخرى كزوجتي بتك على ان أزوجهك بنتي
 (فهذا النكاح (صريحه) أي الشغار أي المسمى بهذا الاسم وهو فاسد (وفسخ) بضم
 فكسر النكاح قبل الدخول وبعده أبداً (فيه) أي الصريح الذي لا صدق فيه ولها بعد

(قوله لانه) أي الشرط
 المذكور (قوله وعدم الوفاء
 به) عطف على نائب فاعل
 كره (قوله بان أخرجهما الخ)
 تصوير لمخالفة الشرط (قوله
 وهذا) أي قوله ان أخرجتك
 الخ (قوله لانه ليس شرطا
 الخ) مسلم ولكنه وعد بند
 الوفاء به فهو تجبير كالشرط
 في العقد (قوله أو تزوجه)
 عطف على إخراج (قوله
 بإخراجها الخ) تصوير
 لمخالفة (قوله فلا ترجع) أي
 الزوجة (قوله عليه) أي الزوج
 (قوله فان أسقطت بينين)
 مفهوم بلايين (قوله بذلك)
 أي العتق أو الطلاق أو
 نحوهما (قوله لانه) أي
 الاسقاط (قوله موجبها)
 بفتح الجيم (قوله لمن عتق
 أو طلاق الخ) بيان لموجبها
 (قوله على فاعل فسد) أي
 الضمير المستتر فيه العائد
 على النكاح (قوله وان
 المعطوف الخ) معطوف
 على ان الكاف الخ (قوله
 فاسد) أي لصادقه (قوله
 فيها) أي المدونة (قوله
 وشرط) بضم فكسر (قوله
 وجعل) بضم فكسر (قوله
 فاسد) أي لعقده

اى يبعه قبل وجوده (قوله فهو) اى الولد (قوله ويبحث فيه) اى الحكم بان لها المسمى (قوله وهو) اى مقصوده (قوله قصده) اى الزوج (قوله وقد استوفاه) اى البضع (قوله ودوامه) اى النكاح (قوله او عدمه) اى الدوام (قوله محتمل) اذ يحتمل أن يموت احدهما او يطاقها (قوله وانته) اى الشأن الخ عطف على ان الفسخ الخ (قوله ذلك) اى حرية ولد الامة (قوله بعد العقد) صلة تطوع (قوله فمأخذ) اى صداق المثل (قوله الزائد) اى على المائتين وقد أشار ببولالى قول ابن القاسم (قوله منه) اى المسمى الحلال والحرام (قوله معهما) اى البعض الحال والبعض المؤجل بأجل مجهول (قوله به) اى البعض المؤجل بأجل معلوم (قوله فقدم) بفتحات مثقلا (قوله كان) اى المسمى (قوله تأولها) بفتحات مثقلا (قوله على الاول) اى كون المسمى من الجانبين (قوله أشاد) جواب لما (قوله له) اى تأويل ابن لبابة (قوله من عموم التسمية) لهما ولا احدهما (قوله ينان

البناء صداق مثلها ان كان عدم المهر فى المراتين بل (وان فى واحدة) كزوجى بنتك بمائة على ان أزوجك بنتى وهذا يسمى مركب الشغار فالمسمى لها يفسخ نكاحها قبل البناء ويغضى بعده بالاكثر من المسمى وصداق المثل والى لم يسم لها يفسخ نكاحها أبدا ولها بعد البناء صداق مثلها (و) فسخ النكاح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الامة) المزوجة فيفسخ (أبدا) اى قبل الدخول وبعده ولو طال لان بعض المهر فى مقابل حرية ولدها فأشبهه ببعه قبل وجوده وهو ممنوع للفرار وان ولدت فهو حر وولادته لسيد أمته ولها بالدخول المسمى قاله فى المدونة ويبحث فيه الموضح بان مقصود الزوج لم يحصل وهو بقاؤه فى عصمته فالظاهر ان لها الاقل من المسمى وصداق مثلها وأوجب بأن قصده حرية ولده وقد حصل والنكاح تبع وقد استوفاه ودوامه او عدمه محتمل وأشعر قوله على حرية ان الفسخ لذلك وأما العتق فلتشوف الشارع للحرية وانته ان تطوع سيد الامة بالتزام ذلك بعد العقد فلا يفسخ ويلتزمه العتق ايضا (ولها) اى الزوجة (فى الوجه) اى وجه الشغار وان فى واحدة الاكثر من المسمى وصداق المثل ان كان دخل الزوج بها ولا يفسخ النكاح (و) لها فى تزويجها (مائة) من نحو الدنانير (و) نحو (خبراً) (مائة) حالة من نحو الدنانير (ومائة) كذلك مؤجلة بمجهول كوت أو طلاق (الاكثر من المسمى) بفتح الميم الثانية مشددة الحلال (و) من (صداق) المثل ولا ينظر لنحو النحر ولا للمؤجل بمجهول ان لم يرد صداق المثل على المجموع بل (ولو زاد) صداق المثل (على الجميع) اى المائة الحالية والمائة المؤجلة بمجهول بان كان مائتين وخمسين مثلاً فمأخذها حالا وقال ابن القاسم لا تزاد على المائتين فمأخذها حاليتين ولا تعطى الزائدة لانها رضيف بالمائة لاجل مجهول فأخذها حالة أحسن لها فلو كان صداق مثلها مائتين أو مائة وخمسين أخذته لانه أكثر من المسمى الحلال وفى المائة الحالية فلوراد بالمسمى ما يشمل الحلال والحرام فلا يكون صداق المثل أكثر منه الا اذا زاد على الجميع فلا تصح المبالغة ولو كان صداق مثلها تسعين أخذت المائة الحالية لانها أكثر من صداق مثلها (وقدر) بضم القاف وكسر الدال مشددة اى صداق المثل اى اعتبر قدره الذى يقابل بالمسمى (بالتأجيل) بالاجل (المعلوم) ابعضه (ان كان فيه) اى المسمى الحلال مؤجل بأجل معلوم ابن الحاجب فان كان معها ما تأجيل معلوم قدر صداق المثل به فان كان مسمى لها مائة حالة ومائة مؤجلة بأجل معلوم ومائة مجهولة الاجل قيل ما صداق مثلها على ان فيه مائة مؤجلة بذلك الاجل المعلوم فان قيل مائتان فقد ساوى المسمى الحلال صداق مثلها فمأخذ مائة حالة ومائة الى الاجل المعلوم وكذا ان قيل مائة وخمسون وان قيل ثلثمائة أخذت مائتين حاليتين ومائة الى الاجل المعلوم ولم أقدم ان لها فى وجه الشغار الاكثر من المسمى وصداق مثلها وظاهره كان من الجانبين أو من احدهما وهو ظاهر المدونة ايضا ولكن تأويلها ابن لبابة يحتملها على الاول فقط أشار به بقوله (وتوالت) بضم الفوقية والهمز وكسر الواو ومشددة اى فسرت المدونة (ايضا) اى كما فسرت بحملها على ظاهرها من عموم التسمية لهما ولا احدهما فقط وهذا تأويل ابن أبي زيد وتأويلها ابن لبابة (فيما اذا سمى) الزوج الصداق (لاحداهما) ولم يسم الاخرى صداقا وشرط فى تزويج احدهما ان تزوج الاخرى وهو مركب الشغار (ودخل) الزوج (بالمسمى) بفتح الميم الثانية

لظاهرها (قوله وهذا) اى تأويلها بعموم التسمية لهما ولا احدهما

(قوله مع جريانه) اي تأويل ابن ابية (قوله فيها) اي التسمية لكل منهما (قوله لهما) اي التسمية لكل منهما والتسمية لاحدهما فقط (قوله مطلقا) اي سواء كان أكثر من صدقهما أو أقل منه (قوله وان كان فيهما التأويلان) حال (قوله فيها) اي غير المركبة (قوله على ذلك) اي لزوم الاكثر (قوله هنا) اي في المختصر (قوله فيها) ١٢١ اي المركبة (قوله معه) اي القول (قوله

أفرده) اي الثاني (قوله لاختصاصه) اي الثاني (قوله وهذا) اي النكاح بغير (قوله فيها) اي النكاح بمنافع والنكاح بتعليمه اقرأنا والنكاح باجتماعها (قوله به) اي الباء (قوله من منافع الخ) بيان لعمله (قوله من ابتدائه) اي العمل (قوله انه) اي النكاح (قوله قوله) اي لبناء (قوله وان منع ابتداءه) حال (قوله للاختلاف فيه) عليه المضى به (قوله نالما سب ابدال الخ) تفريع على وأما النكاح فلا يفسخ الخ (قوله بها) اي المنافع (قوله قبل البناء) صلة يعضى (قوله وفي كونه) اي النكاح (قوله كنهه) اي الزوج (قوله وتعليمه) اي الزوج (قوله منع) اي النكاح بمنافع (قوله وان وقع) اي النكاح بمنافع (قوله من المنع) بيان لما (قوله في يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله ثم قال) اي في التوضيح (قوله في حكمه) اي النكاح بمنافع (قوله

لها) وصله وثقات (بصدق المثل) سواء زاد على المسمى أو لا وافهم قوله لاحدهما ان هذا التأويل لم يجز في التسمية لهما مع جريانه فيها كافي توضيحه فلو قال وثقات ايضا فيها اذا دخل بالمسمى لهما بصدق المثل لشمهما أفاده عب البنيان فيه نظرونص التوضيح وأما الصورة الثانية أعنى اذا معنى لكل واحدة منهما فقال ابن عبد السلام المنهور ان لكل واحدة الاكثر من المسمى وصدق المثل ثم قال وأما الصورة الثالثة اذا معنى لاحدهما فقط فان دخل باقي لم يسم لهما لهما بصدق المثل وان دخل بالتي سمي لهما فتأويل ابن أبي زيد المدونة على ان لهما الاكثر وتأويل ابن ابية على ان لهما بصدق المثل لشمهما مطلقا قل ابن عبد السلام فلم يربو بين التأويلين الا في المركبة وأما غيرها فهي وان كان فيها التأويلان ايضا لكن ذكر ان المشهور فيها لزوم الاكثر فجري على ذلك هنا وخص التأويل الثاني بالمركبة فان قلت لم يذكر التأويلان بحقيقة في المركبة حيث كانا متساويين فيها قلت لانه لما جمع في التأويل الاهل المركبة وغيرها لم يأت له جمع الثاني معه فلذا أفرده وحده لاختصاصه بالمركبة فلا يكون انراده مفيدا لشمه (وفي منعه) اي النكاح او الصداق خبره قدم لقولنا الاتي (بمنافع) لدارأ ودارية أو ورق في عقد اجارة لاني عقد جعل فيمنع اتفاقا لان الجمهور له لترك متى شاء فهو نكاح بغير رهنه ممنوع (وفي منعه) (تعليمها) اي الزوجة (قرأ ما) محذوف وبجفظه وانظر (وفي منعه) (اجتماعها) اي الزوجة اي السقره معها العجم فيفسخ فيها قبل البناء ويعضى به ولها بصدق المثلها (و يرجع) الزوج على الزوجة (بقية) اي اجرة مثل (عمله) اي الزوج للزوجة من منافع وتعليم قرآن واجتماع من ابتدائه (للفسخ) اي للاجارة قبل البناء أو بعده وأما النكاح فلا يفسخ بعده هذا والمشهور انه لا يفسخ قبله ايضا ويعضى بالمنافع وان منع ابتداءه للاختلاف فيه فالمناسب ابدال ويرجع بقية عمله للفسخ بقوله ويعضى به بعده وقوعه قبل البناء وبعبه للاختلاف فيه قال ابن الحاجب وفي كونه بمنافع كنهه منه عينة او تعليمه قرآنه منه مال الله تعالى عنه ركه ابن القاسم وأجاز أصبغ وان وقع مضى على المنهور وقال في التوضيح قوله وان وقع مضى على المشهور هذا تفريع على مانسبه لما لك وضى الله تعالى عنه من المنع واما على الجوز والكراهة فلا يختلف في الامضاء ومضى على المشهور ولا يختلف فيه وما مشهور المصنف قال في الجواهر هو قول أكثر الأصحاب ثم قال وقول ابن راشد وابن عبد السلام ان لامضاء دليل على ان المشهور في حكمه ابتداء الكراهة ليس بظاهر لجواز ان يكون الحكم ابتداء المنع واذا وقع صح وهذا هو الظاهر من كلام المصنف لانه نسب المنع لما لك رضى الله تعالى عنه فكيف يكون المشهور خلافه اه كلام التوضيح فيقال حيث كان المشهور والمنع ابتداء والمضى بعده فلم يعدل منه هنا الى ذكر القولين المقابلين له مع ان عادته اتباع المشهور حيث وجده وابن عرفة مع ما علم من اطلاعه وحفظه لم يحك هذا الذي شهروه ابن الحاجب ولا عرج

١٦ مخ في ليس بظاهر خبر قول (قوله وهذا) اي كون الحكم ابتداء المنع وان وقع مضى (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله بعده) اي الوقوع (قوله عنه) اي المشهور (قوله القولين المقابلين له) اي المنع ابتداء والفسخ بعده وقوعه والكراهة (قوله علم) بضم العين (قوله من اطلاعه الخ) بيان لما (قوله لم يحك) اي ابن عرفة الخ خبره (قوله عرج) ان كانت متقبلا

(قوله اعترضه) اى شيخ (قوله به ذا) اى عدم حكاية ابن عرفة اياه (قوله حمل) بفحشاته مثقلا (قوله والا) اى وان لم يكن مع المنافع فقد (قوله فالثاني) اى يفصح ١٢٢ قبل البناء يثبت بعده بهر المثل (قوله ان لم يكن) اى مع

عليه بوجه وقد اعترضه اللقاني وغيره به ذا وقد حصل ابن عرفة خمسة أقوال الاول الكراهة فيبقى بالعقد والثاني المنع فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل الثالث ان كان مع المنافع فقد جازوا الا فالثاني الرابع ان لم يكن فالثاني والافصح قبل البناء ومنه بعد بالنقد وقيمة العمل الخامس بالنقد والعمل اه فانت تراه لم ينقل القول الذي قال المصنف انه المشهور وفسره به كلام ابن الحاجب فعمل المصنف ظهر له هناك ان العزاب ما فهمه ابن راشد وابن عبد السلام من كلام ابن الحاجب لا ما فهمه هو في التوضيح فلذا عدل عنه هنا لحكاية القولين المقابلين له فسقط قول زان المعتمد مع المنع المضى والله اعلم بشأني (وكرهته) اى التكاح بمنافع عطف على منعه وشبهه في الكراهة فقال (كالمغالة) بغير مبهمة (فيه) اى الصدقات فتسكروا أحوال الناس فيها مختلفة فرب امرأة يكون المهر بالنسبة لها كثيرا وان كان قليلا في نفسه وكذلك الرجال فالرخص فيه والغلوب باعتبار حال الزوج - بن والمغالة ليست على بابها فهي مثل سافر وعاقاه الله تعالى لانه لا يطلبه الزوج بل الزوجة ووليها (والاجل) في الصدقات مشبهة بما قبله في الكراهة ايضا فبكره تأجيله لاجل معلوم ولو الى سنة لئلا يتذرع الناس الى التكاح بلا صدقات ويظهرون انه مؤجل ثم تسقطه الزوجة ونخالته أن تكبته السلف ولان الحامل عليه المغالة اذ لو كان يسر لم يؤجل غالبا (قولان) في السكاح بمنافع (وان أمهر) اى الزوج وكيله أن يزوجه (بألف) مثلا من نحو الدنانير سواء (عينها) بفحشاته مثقلا اى الزوج الزوجية بأن قال له وكذلك على ان تزوجني فلانة بألف (أولا) اى أولي بين الزوج الزوجية لو كيله بأن قال له زوجني امرأة بألف (فزوجه) اى الوكيل الزوج (بألفين) مثلا من نحو ذلك ولم يعلم أحد الزوجين بتمتدى الوكيل قبل العقد ولا حاله (فان) كان (دخل) الزوج بالزوجة قبل علم كل منهما بتعدى الوكيل للزوجة (ألفان تعدى) اى ثبت تعدى الوكيل (باقراره) منه (اويئنه) حضرت فوكيل الزوج له بألف لانه غرور فعلى (والا) اى وان لم يثبت تعدى الوكيل باقراره ولا بيئته (فتخلف هي) اى الزوجة أن عقد التكاح بألفين (ان حلف الزوج) انه لم يوكل الا بألف فهو المبدأ باليمين لرد دعوى الوكيل انه وكاهم بألفين ثم يحلف الوكيل انه أمهر بألفين فان فكل حلفت أن الله قد بألفين وعقرت الوكيل الا ان الثانية فان حلف الوكيل بعد حلف الزوج سقطت الالف الثانية وهذا ان حقت عليه الدعوى والاغرمته الالف الثانية بمجرد نسكو له بعد حلف الزوج (وفي تخلف الزوج له) اى الوكيل (ان نكل) الزوج (وغرم) الزوج له ان يسكو له (الالف الثانية) فان حلف الوكيل استقر الغرم على الزوج وان نكل الوكيل غرم للزوج الالف الثانية التي غرمها للزوجة حين نكل وهذا قول أصبغ وعدم تحليفه وهذا قول محمد فاقول أن أصبغ غلط لان الوكيل لو نكل لا يحكم عليه الا بعد يمين الزوج والزوج قد نكل عن اليمين فكيف يحلف الوكيل واجيب بانه يحلفه لاحتمال رعيته من اليمين واقارره ورد باقتضائه ان أصبح لم يقل بغرم الوكيل ان نكل واپس كذلك اذ هو من تمام قوله (قولان) سبب ما أهل بين الزوج المتصحح قوله فقط أوله ولا بطل

المنافع فقد (قوله والا) اى وان كان معها نقد (قوله تراه) اى ابن عرفة (قوله هنا) اى في المختصر (قوله فيها) اى المغالة (قوله وان كان قليلا في نفسه) حال (قوله فيه) اى المهر (قوله لانه) اى الغلو (قوله عليه) اى التأجيل (قوله بتعديه) اى الوكيل (قوله لانه) اى عقد الوكيل باليقين (قوله فهو) اى الزوج (قوله والا) اى وان لم يتحقق الدعوى عليه (قوله غرمته) اى الزوجة الوكيل (قوله وهذا) اى تخلف الزوج الوكيل (قوله وعدم تحليفه) اى الزوج الوكيل عطف على تخلف الزوج له (قوله قائلا) حال من محمد (قوله لو نكل) اى عن الحلف على ان الزوج وكله باليقين (قوله لا يحكم عليه) اى الوكيل بغرم الالف الثانية (قوله الا بعد يمين الزوج) على انه لم يوكله باليقين (قوله يانه) اى الزوج (قوله يحلفه) اى الوكيل (قوله رعيته) اى الوكيل (قوله واقارره) اى الوكيل بتعديه (قوله ورد) بضم الراء اى الجواب (قوله باقتضائه) اى الجواب (قوله ان نكل) اى الوكيل عن اليمين (قوله اذ هو) اى غرم الوكيل ان نكل (قوله من تمام قوله) اى أصبح (قوله اوله) اى تصحيح قوله

قول (قوله من تمام قوله) اى أصبح (قوله اوله) اى تصحيح قوله

قول وكيله فحليفه الوكيل اذا نكل على الاول وعدمه على الثاني وكذا هو ان دخل فقال
(وان لم يدخل) الزوج بالزوجة ولم يعلم احد ما بالعدوى حال العقد (ورضى احدهما) اى
الزوجين بقول الآخر (لزم) النكاح الزوج (الآخر) بفتح الخاء المعجمة فان رضى الزوج
باقين لزم الزوجة وان رضى بالزوجة لزم الزوج سواء ثبت تعدى الوكيل باقراره او بيته أولا
لانه لم يحصل بتعديته تفويت (لا يلزم) النكاح الزوج (ان التزم الوكيل) الا ان الثاني ولو
رضيت الزوجة لتضرره بزيادة النفقة ولحقوق المنة ولانها عطية لا يلزم قبولها الا ان يلتزم
الوكيل الا ان لم يدفع العار من نفسه بفسخ عقد تولاد أو دفع العداوة بينه وبين أهل الزوجة
ولا ضرر على الزوج بزيادة النفقة فيلزمه النكاح (و) ان لم يدخل ولم يرض احدهما بقول
الآخر (المكمل) من الزوجين (تحليف) الزوج (الآخر) بفتح الخاء المعجمة ما أمر الابايف
وله تحليفهما لرضيت الابايفين (فيما) اى حال او الحال الذى (يفيد اقراره) اى من توجهت
اليمن عليه من الزوجين وهو التكليف والرشد فلا يحلف صبي ولا سفيه ولا رقيق اذ لا يؤخذون
باقرارهم وقيل الحال الذى يفيد اقراره فيه عدم البيعة وان قوله ان لم تقم بيعة يمان لقوله فيما
يفيد اقراره وهذا هو الذى يفيد ما توضيح ويؤخذ منه ان قوله فيما يفيد اقراره صادق
بملا ثلاث ضرر عدمها الكل منها وعدمها اماله واملاها ولو قال ان أفاد اقراره لكان أحصر
وأوضح (ان لم تقم) اى تشهد (بيعة) للزوج نه ما أمر الابايف ولا للزوجة انما ما رضىت الا
باقين أو لم تقم له وقامت لها او عكسه فكل تحليف الآخر فى الاولى فان حلفا ونكلا لم يرض
احدهما بقول الآخر فسخ النكاح وان حلف احدهما ونكل الآخر قضى للعائف على
الناكل ولها تحليفه فى الثانية فان حلف فكذا لث وان نكل لزمه النكاح بالاقين وله تحليفها
فى الثالثة فان حلف فكذا وان نكلت لزمه النكاح بالاقين (ولا ترد) بضم القاف وقفية وفتح الراء
وشد الدال اليمن المتوجهة على احدهما ان نكل عنها ويلزمه النكاح بما قاله الآخر بمجرد
نكوله (ان اتهمه) اى الطالب المطلوب فان حقق دعواه عليه ونكل المطلوب ترد على الطالب
فان لم يقدح له وان نكل ايضا فكيف القول (ورج) ابن يونس من عند نفسه (بداءة
حلف الزوج) على انه (ما أمره) اى الزوج وكيله أو زوجته (الابايف) بعد حلفه (للزوجة
الفسخ) للنكاح او الرضا به بالاقين (ان قامت) اى شهدت لها (بيعة على التزويج) من الوكيل
(باقين) وان نكل الزوج لزمه النكاح بالاقين واعترض قوله بداءة حلف الزوج بايهما
حلفا بعد مع بينهما ولا صحة له واجيب بان المراد بداءة حلفه على تخييرها وترجيح ابن يونس
ليس محققا لقوله ولا كل تحليف الآخر وانما هو ترجيح لاحد الشقين (والا) اى وان لم يكن لها
بيعة على التزويج بالاقين كما لا يبيته له على انه لم يأمر الابايف او أقام كل منهما بيعة على دعواه
(فالحكم هنا) (كالحكم فى الاختلاف فى) قدر (الحداق) من حلف كل منهما وبداءة
المرأة لانها باذمة فحلف ان العقد باقين ثم لزوج الرضا به ما او الحلف ما أمره الابايف فان
حلف ولم ترض فسخ النكاح ونكلها ما حلفها فى الفسخ ويقضى للجائف على الناكل ابن
غازى قوله ولا كل تحليف الآخر فيما يفيد اقراره ان لم يكن له بيعة هذا نص ابن الحاجب بيته
ولم يقع به حتى زاد بعده ما يدخله من كلام ابن يونس فقال ورج بداءة حلف الزوج ما أمره
بان لم يكن الاختلاف في قدر (قوله يقع) اى يكتف (قوله به) اى نص ابن الحاجب قوله من كلام ابن يونس بيان لما

وعلمه) ای تجلیه (قوله علی
 الثاني) ای کون ینبیه (تصحیح
 قوله رباط قول وکیل
 (قوله لانه) ای الوکیل
 (قوله بتعدیه) ای الوکیل
 (قوله لاضرره) ای الزوج
 (قوله ولانها) ای الانف
 وأئنه اتأثت خبره (قوله
 ولاضرره علی الزوج بزيادة
 النفقة) حل (قوله فیلزمه)
 ای الزوج (قوله وهو) ای
 الحال الذی یتعد الاقراء
 معه (قوله منه) ای تفسیر
 الحال بعدم العینة (قوله
 عدمها) ای البینه (قوله
 منها) ای الزوجین (قوله
 اما) بکسر الهمز (قوله
 عکسه) ای لم تقم لها وقامت
 له (قوله فی الاولى) بضم
 الهمز ای عدمها کل
 منها (قوله فی الثانية) ای
 قیامها لها دونہ (قوله
 فکذلک) ای ولم یرض
 احدهما بقول الآخر فسخ
 النکاح (قوله فی الثالثة)
 ای شهادتهما لله دونهما (قوله
 الیمین) تفسیرنا ثاب فاعل
 رد المسئلة تریه (قوله فان
 حقق دعواه علیه) مفهوم
 الشرط (قوله فان حلف)
 ای الطالب (قوله به) ای
 النکاح (قوله واعرض)
 بضم التاء وکسر الراء (قوله
 من حلف کل منهما الخ)
 من کلام ابن یونس) بیان ملط

(قوله لما فيه) أي والافسكال اختلاف ١٢٤ في الصداق عليه والمقصود الأهم الخ (قوله من زيادة البيان)

الابا فثم للمرأة الفسخ ان قامت بيعة على التزويج باللقين والافسكال اختلاف في الصداق لما فيه من زيادة والمقصود الأهم من كلام ابن يونس قوله والافسكال اختلاف في الصداق لما فيه من زيادة البيان وان كان كلام ابن الحاجب لا ياباه ولا يشافيه كما قاله في التوضيح بعدما ذكر الصور الأربع فقال في الرابعة واما ان لم يقيم لواحد منهما بيعة فنص ابن يونس على ان الحكم فيها كاختلاف الزوجين في الصداق قبل البناء فتختلف الزوجة ان العقد كان باللقين ثم يقال للزوج ارض بذلك أو احلف انك ما أمرته الابا فلف وينفسخ النكاح الا ان ترضى الزوجة بالالف وكلام ابن الحاجب لا يشافيه لان قوله ولكل تحليف الاخر دلالة فيه الا ان شامتهم ما أن يحلف صاحبه أولا زاد ابن عبد السلام لان قصارى الامر اذا لم تقيم بيعة لكل واحد من الزوجين أن يصيرا كالزوجين المعتقين وقد راعى الصداق قبل البناء وقد علمت ان المبدأ هنا في الزوجة فان قلت فما المراد بالبيعة في قوله ويرجع بداءة حلف الزوج قلت تبدءة عين الزوج على تخيير المرأة يظهر هذا بالوقوف على كلام ابن يونس ونصه ومن المدونة من قال لرجل زوجتي فلانة انا قد ذهبت المأمور فزوجها اياها باللقين فعلم بذلك قبل البناء قبل الزوج ان رضيت باللقين والافسكال ان ترضى المرأة بالف فيثبت النكاح ثم قال ابن يونس أرايريدان هذا بعد حلف الزوج انه انما أمر الرسول بالف فاذا حلف قبل للمرأة ان رضيت بالف والافسكال بينكما وان تسكن الزوج عن العيين لزمه النكاح باللقين وهذا اذا كان على عقد الرسول باللقين بيعة وان لم يكن على عقدهم ما يبيد الا قول الرسول فهذا حكمه كاختلاف الزوجين في الصداق قبل البناء فتختلف الزوجة ان العقد كان باللقين ثم يقال للزوج امان ترضى بذلك أو فاحلف بالله انك ما أمرته الابا فلف وينفسخ النكاح الا ان ترضى الزوجة بالف وبالجمله فتعدي بشوش الذهن في فهم كلام المصنف من وجهين احدهما ما يقادربادى الراى ان طريقة ابن يونس مخالفة لما قبلها اذ لم تجر عاداته بجميع النقول المتداخلة وقد علمت انه هنا تنفس وخالف عادته وثانيهما ما نسب لابن يونس من بداءة حلف الزوج وقد علمت معناه وما توقعني الا بالله تعالى وان علمت الزوجة قبل العقد والبناء (بالتعدي) من الوكيل في عقده باللقين ومكنت من العقد والبناء (ف) الصداق (الف) ويثبت النكاح لرضاها به (وبالعكس) أى علم الزوج بتعدي وكيله وعقده باللقين ودخل بها فالصداق (الفان) لرضاها بهما (وان علم كل) من الزوجين بتعدي الوكيل في عقده باللقين (وعلم) كل منهما (بعدم الاخر) بالتعدي (اولم يعلم) احدهما علم الاخر (ف) الصداق (الفان) تغليب العلم على علمها (وان علم) الزوج (بعلمها) أى الزوجة بالتعدي (فقط) أى ولم تعلم الزوجة بعلمه به (ف) الصداق (الف) وبالعكس أى علمت بعلم الزوج بالتعدي ولم يعلم بعلمها به (ف) الصداق (الفان) ابن عرفة ومن في منهما من قد ادعى العلم لزمه دعوى صاحبه ولو علم مع علم كل منهما علم الاخر او علمت علمه ولم يعلم علمها لزمه الف والعكس الف ولو لم يعلم احدهما علم الاخر فقال للخمى ظاهرها النان والقباس الف ونصف لا يجاب تعارض علمها قسم ما زاد على الف (و) ان اذنت امرأة غير مجبرة لولمها في تزويجها ولم تسلم له قدر مهرها فزوجها بدون مهر مثلها (لم يلزم تزويج) امرأة (آذنت) بذلك الله عز وكسر الدال المجهمة أى التى اذنت في تزويجها ولم تسلم قدر الصداق (غير مجبرة) بفتح الموحدة أى على التزوج واصله تزويج (بدون)

بيان لما (قوله وان كان كلام ابن الحاجب الخ) حال (قوله الصور الأربع) أى شهادة بينتين لهما وشهادتهم فقط ونهادتهما لها فقط وعدمها لهما (قوله فيها) أى الصورة الرابعة (قوله لا يشافيه) أى قول ابن يونس (قوله لان قوله) أى ابن الحاجب (قوله أولا) بسكون الواو أى ولا يخالفه (قوله قصارى) بضم القاف أى غاية (قوله يصيرا) أى الزوجان (قوله فعلم) بضم العين (قوله أراي) بضم الهمزة أى أظنه (قوله ان هذا) أى تخيير المرأة (قوله تنفس) بفتح تاء مثقلا (قوله منهما) أى الزوجين بيان ان (قوله مفتردا) حال من فاعل بنى (قوله العداء) أى من الوكيل في عقده باللقين (قوله ولوعلمه) أى الزوجان عداء الوكيل في عقده باللقين (قوله منهما) أى الزوجين (قوله لزمه) أى الزوج (قوله وعكسه) أى علمها ولم تعلم علمه (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله ونصف) أى من ألف (قوله لا يجاب تعارض علمها) أى الزوجين بعداء الوكيل يجاب مضاف لقاعله ومنه قوله قسم مضاف لما زاد على ألف

صدق المثل) سواء علم الزوج تعدى الوكيل ولا وذر غير محجوز بزيادة الايضاح اذ هو لازم
 لكونها آذنة ولا خارج الجبرة المستأذنة تدبا ومفهوم بدون انه ان زوجها بقدر مهر مثلها الزمها
 النكاح وهو كذلك ان كانت عيبت الزوج او عينه الوكيل وان اتفقا في السر على قدر من
 الصداق وعقد اعلى اكثر منه في العلانية ثم تنازعا فقال الزوج انما يلزمي ما اتفقتنا عليه
 في السر وقال الولي او الزوجة لزمك ما عقدنا عليه في العلانية (عمل) بضم فكسر (بصدق
 السر) القليل (اذا علمنا) اي اظهر الزوجان او الزوج والولي صداقا (غيره) زائدا عليه تفاخرا
 وتباها وكذا يعمل بصدق السر الزائد على صداق العلانية لخوف من ظالم يعلم عليه فيظلم
 الزوج والزوجة واهله او اكثره محمول حجة مثلا وحمله الشارحون على الاول نظر الغالب
 وظاهر قوله كابن شاس اذا علمنا غيره عدم اشتراط اعلام شهود العلانية بما في السر خلاف
 ما نقله ابن عرفة عن أبي حنيفة قاله احمد (وحلقته) بشد اللام اي الزوجة الزوج على عدم
 الرجوع عن صداق السر (ان ادعت) الزوجة على الزوج (الرجوع عنه) اي صداق السر
 القليل الى صداق العلانية فان حلف عمل بصدق السر وان نكل حلفت على الرجوع وعمل
 بصدق العلانية فان نكحت عمل بصدق السر وتحلفه في كل حال (الايبنة) تشهد (ان) الصداق
 (المعلن) بضم الميم وفتح اللام اي اظهر عند العقد (لاصل) اي حصة (له) وانما ذكر الابهة
 والفخر فلا حلقته ويعمل بصدق السر عياض سواء كان شهود السر شهود العلانية او غيرهم
 وحلقها الزوج ان ادعى الرجوع عن الصداق الكثير الايبنة تشهد ان المعلن اليسير لا اصل
 له (وان تزوج بثلاثين) دينار مثلا (عشرة) قد او عشرة الى اجل) معلوم غير بعيد جدا (وسكتا)
 اي الزوجان او الزوج والولي (عن عشرة) اي كونها حالة او مؤجلة (سقطت) العشرة المسكوت
 عنها من المهر لان نقصه بالهض نسخ اجاله الكثير كذا في كتابة الموثق وتلزم العشرة
 المسكوت عنها في البيع والفسق ان النكاح قد ينظر فيه قدره لما خاخرة وهو في السر دون
 ولا كذلك البيع (و) كتابة الموثق في وثيقة النكاح (نقدتها) بفحش اي الزوج الزوجة
 (كذا) من صداقها كعشرة (مقتضى) بضم الميم وكسر الضاد المجعلة اي مفهم (لقبضه)
 اي ذلك القدر من الزوج فهو شاهد للزوج في دعواه دفعه لها او لوليها فان كتب الموثق
 نقده بسكون القاف فلا يقتضى القبض لان المتبادر منه حاله المقابل لمؤجله وقيل يقتضيه
 كالماضي وان كتب النقده منه كذا والمؤجل منه كذا فلا يقتضى القبض لذلك قاله الجزي
 في وثائقه وان احفل ما كتبه الماضي والمصدر ولا قرينة تعين احدهما فالظاهر حمله على
 المصدر فيجرب فيه القولان وان جرى عرفهم في الكتابة باحد الامرين عمل به وهذا كما قبل
 البناء وما بعده فالقول له كذا (وجاز نكاح التفويض والتحكيم) وفسرهما بقوله (عقد)
 النكاح (بلاذ كرمه) لانه لما جعلا مفسرهما بالقدر المشترك بينهما ما هو عدم ذكر المهر
 ولكل منهما ما فصل عيظه عن الآخر فيما از التفويض بانه لم يصرف قدره مهر لكن احد
 والتحكيم بصرفه لكن احد فنيكاح لتفويض عقد نكاح بلاذ كرمه ولا اسقاطه ولا صرفه
 لحدكم احد البناحي هو جاز اتفاقا ووصفته ان يصرح بالتفويض او بسكتا عن المهر قاله
 اشهب وابن حبيب نقله ابن عرفة ونكاح التحكيم عقد نكاح بلاذ كرمه ولا اسقاطه

(قوله اذ هو) اي عدم
 الاجبار (قوله على الاول)
 اي قوله صدق السر وكثرة
 صداق العلانية (قوله
 لالذبة) بضم الهمزة وشد
 الموحدة (قوله والفخر) تفسير
 للذبة (قوله الكثير) اي
 السر (قوله يظهر) بضم
 الياء وفتح الهمزة وقوله وهو
 أي الصداق الخ) حال (قوله
 يقتضيه) اي القبض (قوله
 لذلك) اي كون المتبادر
 من النقده مقابل المؤجل
 (قوله القولان) اي باقتضائه
 القبض وعدمه (قوله
 الامرين) اي الماضي
 والمصدر (قوله له) اي
 الزوج (قوله لانه) اي
 المستنبأ (قوله جعلاهما)
 اي التفويض والتحكيم
 (قوله عقد) جنس واضائه
 لنكاح فصل مخرج عقد
 غيره (قوله بلاذ كرمه)
 فصل مخرج نكاح التسمية
 (قوله ولا اسقاطه) اي المهر
 فصل مخرج النكاح القاسد
 لاسقاط مهره (قوله ولا
 صرفه) اي المهر لحدكم أحد
 فصل مخرج نكاح التحكيم
 (قوله هو) اي نكاح
 التفويض

(قوله مع صرفه لهما) فصل يخرج النكاح التفويض (قوله واجزه) اي نكاح التكسيم (قوله اليه) اي جوازه (قوله كاتقويض) مثل سلك (قوله بها) اي الهبة (قوله فهو) اي العقد (قوله هذه) اي المسئلة المدلولة لوهبت نفسها الخ فربيع على قوله اي وهبها اولها الخ (قوله غير التي قبلها) اي المسئلة المقهومة من بلا وهبت التي عقد النكاح فيها ابوهبت بلا ذكر مهر للاحقة ولا (قوله لان تلك) اي السابقة (قوله لها) اي الهبة (قوله هبة الصداق) اي مع قصد

مع صرفه لهما احد واجزه الامام مالك ورجع اليه ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (بلا وهبت) اي بانكحت وزوجت ابوهبت بلا ذكر مهر لاحقة ولا حكمها وفاسد يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل فان عقد ابوهبت مع ذكر مهر حقيقة او حكما كالتقويض صحيح لانه ليس من اسقاط المهر (وفسخ) بضم فكسر اي النكاح (ان وهبت) بضم فكسر اي المرأة (نفسها) اي وهبها اولها للزوج ولم يقصد به اسقاط المهر ولا عقد النكاح بل عليك ذات المرأة للرجل فهو فاسد فيفسخ (قوله) اي البناء ويعضى بعده بصداق مثلها فهذه غير التي قبلها لان تلك قصد الولي بها هبة الصداق وقصد به هبة نفس المرأة لاسقاط المهر ولا النكاح ابن حبيب والسكيم فيهما ايضا الفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل واعتضه الباجي وقال يفسخ قبل البناء وبهذه وهو زنا يجب الحدية ولا يلحق الولد به واليه اشار بقوله (وصح) بضم فكسر منقلا (انه) اي العقد يثبت به نفس المرأة (زنا) موجب للحد والتفريق بينهما ابدا ولا يلحق به الولد ابن عرفة ان اراد الباجي انه يني بلا يثبت على العقد لا مقارنة ولا لاحقة فكونه سفاحا لا يمتص بعقد باقظ الهبة بل بهمه وغيره وان اراد انه يني بعد يثبت عليه فيكونه سفاحا بعيد عن اصول المذهب اه ولنا ان نختار الثاني ونعني بكونه سفاحا عن اصول المذهب وسنده ان البيهقي لم يشهد على النكاح بل على عليك الذات المنافي له فاذا كان سفاحا وفي قوله نفسه اشارة الى عدم قصد هبة الصداق والنكاح وانما قصد عليك نفس المرأة وما لولها وهبها اولها وقصد بها النكاح وهبة الصداق فهي التي قبل هذه ومذهب المدونة فيها فسخه قبل البناء وثبوته بعده بهر مثلها وايس كلام الباجي في هذا ونص ابن عرفة اللخمي عن ابن حبيب ان عني بنكاح الهبة سقوط المهر فقبحا فان امهر هارب ربع دينار فافسح وجرى عليه قبل البناء وبهذه وان عني بالهبة غير النكاح وغير هبة المهر بل هبة نفسها ففسخ قبل البناء وثبت بعده بهر المثل اللخمي به في الاول بالخيار في انما به ربع دينار وتر كهادون غرم ولا شطب في الموازية لهارب ربع دينار ان يني بها وهو احسن لان الزائد عليه وهبته قلت ظاهره انه خالف قول ابن حبيب وايس كذلك لتصریح ابن حبيب بربع دينار ولا يمكن سده وطه في بناءه الباجي عنه ان عني به غير النكاح لاهية المهر بل هبة نفسها ففسخ قبل البناء وثبت بعده بهر المثل وان عني به نكاحا دون مهر لم يجز وما صدقها ولور ربع دينار لزمها قبل البناء وبهذه الباجي فيما قاله اظروا الواجب في الضرب الاول كونه سفاحا حيا حيا ولم يلحق به نسب قلت ان اراد انه يني بها دون يثبت على عقد سفاحا لا مقارنة ولا لاحقة فيكونه سفاحا غير خاص بهذا العقد بل هو عام في عقد الهبة وغيره وان اراد انه يني بعد يثبت عليه فيكونه سفاحا بعيد عن اصول المذهب وفيها

عقد النكاح بها (قوله فيها) اي هبة نفس المرأة (قوله ويثبت) اي النكاح (قوله بعده) اي البناء (قوله واعتضه) اي كلام ابن حبيب (قوله يفسخ) اي العقد (قوله وهو) اي الوطء المستند لهبة ذات المرأة (قوله واليه) اي اعتراض الباجي صله اشار (قوله انه) اي الزوج (قوله بعقد) اي النكاح (قوله وغيره) اي انظر الهبة كاتكحت وزوجت (قوله عليه) اي العقد (قوله الثاني) اي بناءه بعد يثبت عليه (قوله وسنده) اي المنع (قوله) اي النكاح (قوله عطف على هبة) (قوله بها) اي الهبة (قوله بنكاح الهبة) اضافته لادنى ملاسة اي بالهبة التي عقد النكاح بها (قوله صح) اي النكاح (قوله وجرت) اي الزوجة (قوله عليه) اي النكاح (قوله جعله) اي ابن حبيب الزوج (قوله في

الاول) اي عقد النكاح به هبة مع قصد به اسقاط المهر (قوله في انما به) اي النكاح (قوله بربع) لابن اي انما به صداقا لاهار قوله وتر كهادون (قوله عليه) اي ربع الدينار (قوله ظاهره) اي اللخمي (قوله انه) اي قول اشهب (قوله عنه) اي ابن حبيب (قوله به) اي انظر الهبة (قوله لاهية المهر) اي ايس غير النكاح الذي عماد هبة المهر (قوله فيم قوله) اي ابن حبيب (قوله في المقرب الاول) اي الذي قد هبته نفس المرأة (قوله فيها) اي المدونة

عوقبا) اي اديب الزوجان

(قوله بجه الم) اي

يعذران في الايجاب

ولا يسلط المهر (قوله وتعاض)

اي تعلى شيئا عوضا عن

اصابتها (قوله وهي مطبقة

حبة) خال (قوله ولو حراما)

مبالغة في الوطء (قوله وان

ورث الحى منهم الميراث

حال (قوله قبل البناء)

تنازع طلق ومات فيه (قوله

قبل البناء) صليته طاب أو

التقدير على سبيل التنازع

(قوله قبله) اي التقدير

(قوله بتسليمه) اي المهر

(قوله حبس) اي منع (قوله

للفرض) بالقضاء وسكون

الراء اي تقدير المهر (قوله

قبل البناء) أي وبعد التمي

له (قوله الاول) اي كون

التجمل قبل البناء (قوله

ونص) عطف على ظاهر (قوله

والثاني) اي كونه قبل

التمني (قوله في النقد) اي

الحال (قوله النقد) اي

المندم (قوله فيهما) اي

التفويض والتحكيم (قوله

وفرض) عطف على سابق

(قوله منه) اي مهر مثلها

(قوله فلا يلزمها) اي

الزوجة الرضا به (قوله فيه)

اي تقدير المهر (قوله في

انه ان فرض المثل الخ)

صليته كاف (قوله في

منه) اي المثل (قوله سواء كان

اي المحكم

لابن وهبة المرأة نفسها الرجل لا تحل لانه خاص به صلى الله عليه وسلم فان اصابها ففرق بينهما
وعوقبا لهما المهر بجه التما ربيعة يفرق بينهما وتعاض ا (واستحقته) اي الزوجة مهر
المثل في نكاح التفويض (بالوطء) من زوجها البالغ وهي مطبقة حبة ذكر في النوادر عن
اشهب ولو حراما كفي حبس او دبر وانظر نكاح التحكيم هل تستحق فيه صداق مثلها بوطئها
أو لا تستحق الا ما يصحكم به المحكم ولو بعد موت او طلاق فان تعذر حكمه فلها صداق مثلها
بالدخول (لا) تستحق الزوجة مهر مثلها في نكاح التفويض (بموت) للزوج أو لها قبل البناء
وان ورث الحى منهم الميراث (او طلاق) قبل البناء في كل حال (الا ان يفرض) اي يقدر الزوج
صداقا دون صداق مثلها (وترضى) الزوجة الرشيدة بما فرضه الزوج ثم عرفت قد تحقه كله
او يطلعه قبل البناء فلها نصفه فان فرض لها مهر مثلها فلا يعتبر رضاها به وتستحق جميعه بمرته
ونصفه بطلاقه قبل البناء وان فرض لها دون المثل ثم طلقها او مات قبل البناء فادعت انها
كانت رضية به قبل موته وطلaque فانها تتمم (لا تصدق) بضم الفوقية وفتح الصاد الملهمة
والحال مشتد اي الزوجة (فيه) اي الرضا بما فرضه (بعد) احد (هما) اي الموت والطلاق
(واها) اي الزوجة (طالب التقدير) اي بيان قدر لاه في نكاح التفويض والتحكيم قبل
البناء يكره لها تحكيمه من نفسها قبله وان فرض لها مهر المثل او دونه ورضيت فهل لها منع
نفسها من البناء حتى تقبضه او لا خلاف ابن عرفة ابن محرز عن ابن القصار ان فرض الزوج
مهر المثل وايدفعه حتى يأخذها اليه وابت ان تسلم نفسها اليه حتى تقبضه فالذي يقوى في
نفسه ان يوقف الحساكم المهر حتى تسلم نفسها اليه الا ان يجري عرف بتسليمه لها اذا بذلت
ابن شاس لها حبس نفسها للفرض لا تسليم المفروض قلت انظر هل الخلاف في تجميل دفعه
قبل البناء او قبل ان تميلها والا قول ظا مرفقا ابن محرز نص كلام ابن بشير والثاني ظاهر
كلام ابن شاس وظاهره ان الخلاف في النقد لا في كل المهر التخيلى لها منع نفسها قبل قبضه
الا ان تكون العادة ان المهر مقدم ومؤخر فلا تنفع اذا فرض الزوج وقد دم النقد المعتاد فان
رضيت بتحكيمه قبل ان يفرض شيئا جزا ان دفع ربع دينار (ولزمها) اي الزوجة المفروض
اي الرضى به (فيه) اي التفويض (و) في (تحكيم الرجل) اي الزوج (ان فرض)
الزوج فيه مالها (المثل) به كسركون اي مهر مثلها تنازع فيه لزم وفرض (ولا
يلزمه) اي فرض المثل الزوج فله تطليقها ولا شيء عليه وفرض اقل منه فلا يلزمها وليس
المراد لا يلزمه ما فرضه لانه لزمه بمجرد فرضه فان كان المثل لزمه أيضا وان كان دونه فلا يلزمها
(وهل تحكيمها) أي الزوجة في تقدير المهر (او تحكيم الغير) اي غير الزوج والزوجة فيه
سواء كان وليا واجديا (كذلك) اي تحكيم الزوج في انه ان فرض المثل لزمه ولا يلزمه فرضه
ابتداء (وان فرض) المحكم (المثل لزمها) اي الزوجين الرضا به (و) ان فرض صداقا (ان
من المثل (لزمه) اي الزوج (نقط) اي دون الزوج فلا يلزمها وتخير في الرضا به وعده (و) ان
فرض (اكثر) منه (فالعكس) أي يلزمها فقط ويخير فيه الزوج (ولا يلزمه رضى الزوج والمحكم)
سواء كان الزوجة او غيرها فيلزمها ما رضاه به ولو اقل من المثل (وهو الاظهر) عند ابن رشد من
الخلاف في الجواب (تأويلات) ثلاثة الاول لبعض العقليين وحكاية في الواضح عن ابن القمام

(منه) اي المثل (قوله سواء كان) اي المحكم

(قوله بانهم اده) اى المجبر صلة

رشد (قوله فى المسئلتين)

اى مسألة المرشدة ومسئلة

الاب (قوله حيث كان اى

الرضا بدونه (قوله ودواها)

اى العشرة (قوله وهو)

اى عدم انتم اطرها مع

رضا وصيها (قوله منهج)

اى طريق وقاعدة (قوله

لا بعدد) اى الدخول

مفهوم قبله (قوله مقدم)

بضم الميم وفتح القاف والدال

منقلا (قوله يجوز) اى

رضى المهر حله بدونه (قوله

وطرحة) اى اسقطه (قوله

فوى) اى المفروض واتمه

لا كساب خيره التانيث

من المضاف اليه (قوله على

كل حال) اى سواء وطنها

قبل موته ام لا (قوله بعده) اى

الدخول (قوله من الثلث بيان

لا (قوله وابو الحسن) عطف

على المواق (قوله والمصنف)

عطف على المواق (قوله

واختلاف) بضم اء وكسر

اللام (قوله ان كان) اى

المسمى (قوله منه) اى صداق

مثالها (قوله وعادل) اى

ساوى (قوله انهما) اى

القرابين (قوله به) اى كونهم

منصوصين (قوله الشارحان

اى هزام والبساطى (قوله

المصاب) بضم الميم اى الوطاء

(قوله ونصه) اى ابن عرفة

(قوله عنه) اى ابن رشد

(قوله منه) اى المثل

واصبغ وابن عبد الحكم واثاني للقباسي والثالث لابي محمد وابن رشد وغيرهما (و) جازى
 نكاح التقويض (الرضى بدونه) اى صداق المثل (لا) انما (لرشدته) بضم الميم وفتح الراء والشين
 المجبة اى التى رشدها مجبرها بعد بلوغها وتجربتها بحسن تصرفها فى المال بانهم اده عدلين على
 رفع حجر عنها واطلاقها فى التصرف (و) جاز الرضى بدونه (للأب) فى مجبرته والسيد فى امته
 قبل الدخول بل (ولو بعد الدخول) بينا فى المسئلتين (و) جاز الرضى بدونه (للمنخص
 الوصى) فى مجبرته بشرط كون رضاه (قبلة) اى الدخول حيث كان صلاحها كرجاء حسن
 عشرة زوجها لها ودوامها وظاهره انه لا يعتبر رضاها مع رضى وصيها اعماض وهو الصحيح عند
 شيوخنا على منهج المذهب ومقاله يشترط رضاها معا وهو ظاهر المدققة واعقده ابو الحسن
 وصرح به ابن الحاجب لابعده ولو مجبر التقرير صدق المثل على الزوج بدخوله بها فاسقاط
 بعضه لاصحط فيه لها ومثل الوصى مقدم القاضى (لا) يجوز الرضى بدونه للبكر (المهر حله)
 التى مات ابوها ولم يوص عليها ولم يقدم القاضى عليها مقدم ما تصرف لها فى مالها ولم يعلم رشدها
 هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال غيره يجوز وطرحه مضمون (وان) تترجح صحيح امرأة
 مسلمة مرة تقوىضا (فرض) لها صداق (فى مرضه) الذى مات فيه قبل وطئها (ق) الذى فرضه
 (وصية لوارث) وكل وصية لوارث باطلة لانها تارثه بالنكاح الصحيح ولا تستحق صداقا بدونه
 قبل بنائه بها فهى محض عطية لوارث فان اجازها باقى الورثة نعطية منهم وترثه على كل حال
 واما ان تترجها وهو مريض تقوىضا وسمى لها صداقا فى مرضه الذى مات منه فلها الاقل
 من المسمى وصداق المثل والثلث دخل به الم لا لانها تارثه ولو دخل به الفساد فنكاحها وان
 عقد عليها تقوىضا وهو مريض ومات قبل التسمية والدخول فلا صداق لها وان مات بعده فلها
 الاقل من مهر مثلها والثلث (وفى) عقده وهو صحيح تقوىضا على المرأة (الذمية) اى الكتابية
 الحرة (والامة) المسلمة وفرض لها صداقا فى مرضه ومات منه قبل البناء (قولان) احدهما الاشئ
 لكل منهما مالا لانه انما فرض للوطء ولم يحصل فلم يفرضه على انه وصية بل على انه صداق وهى
 لا تستحقه بدونه ثانيا مالا لانه ما فرضه ولو زاد على مهر مثلها لانها غير وارثة من الثلث نقله المواق
 عن اللخمي وابو الحسن عن ابن يونس والمدنف فى التوضيح ونصه واختلاف ان لا يدخل وكات
 ذمية او امة فقال ابن الموارز ونقله عن مالك رضى الله تعالى عنهم مالا ما فرض من الثلث وقال ابن
 المباشون يطل لانه لم يسم لها على سبيل الوصية فان دخل فلها المسمى من رأس المال ان كان
 صداق مثالا بالاخلاق وان فرض لها اكثر منه فلها صداق مثالا من رأس المال ويطل
 الزائد الا ان يجيزه الورثة او عادل بين القواين مع ان الاقل للمالك رضى الله تعالى عنه لتصوب
 اللخمي الثانى وظاهر ما تقدم انهما منصوصان وصرح به الشارحان وهو ظاهر المتطبعة
 ايضا ونصها ابن الموارز لوصى للذمية او الامة فى مرضه ولم يبين به اقلها ذلك كله فى ثلثه
 تحاصص به اهل الوصايا وقال عبد الملك لاشئ لهذه لانه لم يسم لها الا على المصاب ابن الموارز
 لا يجزى ذلك اه فقد صرح بانها منصوصان فصيح ما قاله الشارحان ولا بن عرفة عن ابن رشد
 طريقة بانها مخرجان ونصه عنه ان فرض لها مهر مثلها او اقل ورضيت ومات بعد بنائه وجب
 لها ذلك اتفاقا وان كان فرض لها اكثر وصرح من مرضه فلها جميع ما فرض وان مات منه

سقط ما زاد على مهر مثلها الا ان يجيز وارثه لانها وصية لو ارث الا ان تكون ذممة او امانة في
ثبوت ذلك لها في ثلثه وسقوطه قولاً لمحمد وروايته وابن المباحثون ولومات من مرضه قبل
بنائه سقط ما فرضه الا ان يجيز الوارث ولو كانت امانة أو ذممة ففي ثبوته في ثلثه القولان تخريجاً
اه (و) ان عقد في صحته تقوية على حرة ولو كفاية او على امة مسلمة وفرض لكل ازيد من مهر
مثلها في مرضه (ردت زائد المثل) فقط لزوماً الا ان يجيز باقي الوارث (ان وطئ) ومات ولها مهر
مثلها من رأس ماله ودل قوله زائد المثل على ان لها الاقل منه ومن المسمى لانها اذا ردت من
المسمى ما زاد على مهر المثل فالى ان لا تستحق زائد مهر المثل على المسمى وكون لها اقلها من
رأس المال لا يخالف ما هر في نكاح المريض من انه من الثلث لان العقد هنا في الصحة وان مات
من عقد في صحته بعد وطئه ولم يسم فلها مهر مثلها من رأس ماله (ولزم) الزائد على مهر المثل
(ان صح) من مرضه الذي سمي فيه صحة بينة ثم مات ولو بعد موت اهل الزوج فيستحقه وارثها
(لا) يلزم الرشيدة ابراًؤها الزوج من الصداق في نكاح التقويض (ان ابرأت) الرشيدة زوجها
من جميع صداقها او بعضه (قبل الفرض) ثم فرض لها لانها اسقطت حقا قبل وجوبه وأشعر
كلامه بانه قبل البناء لانه بعده ليس ابراء قبل الفرض اذ البناء واجب لها مهر مثلها
(او اسقطت) الرشيدة عن زوجها (شرطاً) شرطه لها في عقد النكاح لها اسقاطه كان تزوج
او تسرى عليها واخرجها من بلدها او يئتم افا مراها يدها فاسقطته (قبل وجوبه) لها بتزوجه
او تسرى عليها واخرجها بعد وجود سببه وهو عقد عليها فلا يلزمها اسقاطه فان تزوج
او تسرى عليها واخرجها فامرها يدها وهذا مخالف لما ياتي في الرجعة من لزومها في قوله
ولان قال من يغيب ان دخلت فقد ارتجعتها كاختيار الامة نفسها وزوجها بتقدير عتقها
بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقه وفي المفقود في قوله والمطلقة لعدم النفقة
ثم ظهر اسقاطها ابن غازي اما التي ابرأت قبل الفرض فقال ابن الحاجب فيها يخرج على ابراء
عاجري سبب وجوبه دونها قال في التوضيح اختلاف هل يلزم نظر التقدم سبب الوجوب وهو
هنا العقد ام لا لانها اسقطت حقا قبل وجوبه كالتفويض يسقط الشفعة قبل الشراء فيه قولان
وكلمة تسقط نفقة المستقبل عن زوجها هل يلزمها لان سبب وجوبها قد وجد ولا يلزمها
لانها لم تجب بعد قولان حكاهما ابن راشد وكعقوا المخرج عما يؤل اليه الجرح وكأجزة
الورثة الوصية لو ارثا وبأكثر من الثلث لغیره في مرض الموت وامثلة هذا كثيرة اما ان لم يجز
سبب الوجوب فلا يعتبر اتفاقا حكاه القرافي واما التي اسقطت فرضا قبل وجوبه فلهذا اشار بها
لمسقطه النفقة المتقدم ذكرها وفي بعض النسخ او اسقطت بشرط قبل وجوبه ولا شك انه من
النظام المنخرطة في هذا السلك وقد عده القاضي ابن عبد السلام منها ولكن المشهور في ذات
الشرط ان اسقاطها اياه قبل وجوبه يلزمها وبهذا قطع المصنف في الرجعة اذ قال ولان قال
من يغيب ان دخلت فقد ارتجعتها كاختيار الامة نفسها وزوجها بتقدير عتقها بخلاف
ذات الشرط تقول ان فعله زوجي فقد فارقه وبسبب السؤال عن الفرق بين هاتين المسئلتين
قال مالك لابن المباحثون رضي الله تعالى عنهم ما أتت تعرف دارقدامة وقد صرح ابن عبد السلام
بان بعض نطاء هذا الاصل اقوى من بعض (ومهر) بفتح الميم اي صداق (المثل) بكسر فسكون

(قوله بانه) أي الاسقاط (قوله
لانه) اي الاسقاط (قوله
بعده) اي البناء (قوله لها
اسقاطه) نعم شرطاً (قوله
بتزوجه) صله وجوب (قوله
فان تزوج الخ) تفريع
على عدم لزوم الاسقاط قبل
الوجوب (قوله من لزومه)
اي اسقاط الشرط قبل
وجوبه (قوله في قوله) صله
ياتي (قوله لغیره) اي الوارث
(قوله وبسبب) صله قال
(قوله المسئلتين) اي ذات
الشرط التي قالت ان فعله
زوجي فقد فارقه والامة
المتزوجة بعد التي قالت ان
كسل عتق فقد فارقه (قوله
أتعرف دارقدامة) بضم
القاف وخفة الدال اسم
لداريغلب فيها الاحداث
بالحام توبيع بعدم الاعتناء
وقلة التنبيه

(قوله ويتظر) بضم الياء وفتح الظاء اي في مهر المثل (قوله ناحية) اي حالة (قوله يزوج) بضم الياء وفتح الواو (قوله وعدمها) اي المحافظة على ما ذكر (قوله وعدمه) ١٣٠ اي الجمل عطف عليه (قوله من مصر) بالتثنية لان المراد به غير

(ما) اي القدر الذي او قدر من المال (يرغب) اي يرضى (ب) يدفع (مثلة) اي الزوج في الغنى والفسر والتوسط بينهم او القرابة والاجنية والشرف والخسة والحسب والنسب قال في المدونة ويتظر ناحية الرجل فقد يزوج فقير لقرابته واجنبى لماله فليس صداقهما سواء ومثله لابن الحاجب (في تزوجه مثلا) اي الزوجة (باعتبار) اي النظر الى (دين) كاسلام وبنودية ونصرانية ومحافظة على امتثال المأمورات واجتناب المنهيات وعدمها (وجمال) ظاهري وباطني بحسن خاق وعدمه (وحسب) اي ما يحسب في المفاخرة من صفات الاصول كعلم وكرم وشجاعة ومروءة وهذا في المسئلة واما الكناية فيعتبر فيها المال والجمال لالتسدين والحسب حيث كان اصولها كفارا وكذا الامة المسئلة (ومال) لها (وبلد) لها الالعقد عليها من مصر وريف وبدوزاد الباجي وزمن (و) مهر (اخت شقيقة اولاب) موافقة لها في الصفات المتقدمة لا اخت لام من نسب آخر (لا) باعتبار مهر (الامو) لامهر (العمة) اي اخت ابيها من امه واما شقيقة وخته من ابيه فيعتبر مهرهما ابن غازي لفظ العمة معطوف على اخت وكانه قال وعمة شقيقة اولاب فانها معتبرة بخلاف الام ان لم تكن من نسب الاب وبهذا وافق ما لابن رشد في رسم الاطلاق من سماع القرنيين ولم اعلم احدا فرق بين الاخت والعمة اه ان قيل ان كانت اختها مثلها اغنى عنها ما تقدم والا ناقضه قيل هذا كالتقدم فيما تقدم فهو من جملة الصفات التي يعتبر بها صداق المثل كما يفيده كلام ابن رشد اذ قال المعتبر اختها وعمتها اذا كان صداقهما اكثر من صداق مثلهما من قوم آخرين اه اي اذا كان للمرأة أمثال في الاوصاف المذكورة من قبيلتها وامثال كذلك من غير قبيلتها اعتبر فيها ما يتزوج به امثالها من قبيلتها وان زاد على صداق مثلها من غير قبيلتها ارفقص انظر ابن عرفة وفي الخط عن ابن رشد مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ان يعتبر في فرض صداق المثل في نكاح التقويض بصداقات نسائها اذا كن مثل حالها من العقل والجمال والمال ولا يكون لها مثل صداق نسائها اذا لم يكن على مثل حالها ولا مثل صداق من لها مثل حالها اذا لم يكن لها مثل نسبها ودليل هذا من مذهبه قوله فيها ويتظر الى اشباهها في قدرها وجمالها وموضعها اي من النسب فاشترطه الموضع يدل على انه اراد بقوله فيها لا يتظر في هذا الى نساء قومها انه لا يفرض لها مثل صداقات نساء قومها اذا لم يكن على مثل حالها من العقل والمال والعقل فالا اعتبار عنه بالوجهين جميعا اذ قد تفرق الاختان في الصداق كما قال في باب ان يكون لاحداهما الجمل والمال والاشطاط والاخرى ايسر لهما شي من هذا فعنى قوله في هذه الرواية لا يقضى لها بصداق واحدة منهما ما يريد ان لم تكن على مثل حالها وفي زمتها ايضا اذ قد يختلف الصداق باختلاف الازمنة على ما قال وقد تأول بعض الناس على مالك رضي الله تعالى عنه انه انما يتظر الى امثالها من النساء في جمالها وماله وعقلها ولا يتظر الى نساء قومها وليس ذلك بصحيح على ما بيناه من مذهبه فيها من رسم الاطلاق من سماع اشهب من كتاب النكاح الثاني (و) اعتبر في تقدير مهر المثل (في) النكاح (الفاسد) سواء كان نكاح تقويض او تسمية (يوم الوطاء) لا يوم العقد لانه معدوم شرعا وهو كالعقد

معين الخ بيان لبلد (قوله وزمن) عطف على دين (قوله لا اخت لام الخ) مفهوم شقيقة اولاب (قوله شقيقة) اي الاب (قوله ان لم تكن) اي الام (قوله بهذا) اي عطف عمة على اخت صلالة به انفق (قوله عنها) اي الاخت (قوله والا) اي وان لم تكن مثلاً فيما تقدم (قوله ناقضه) اي اعتبار الاخت المخالفة ما تقدم (قوله قبل هذا) اي اعتبار الشقيقة (قوله اذ قال ابن رشد) (قوله اكثر) اي أو اقل (قوله بصداقات نسائها) صلالة يعتبر (قوله من العقل الخ) بيان لماله (قوله من مذهبه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله قوله) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله يتظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله اي من النسب) تفسير لموضعها (قوله فاشترطه) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله على أنه) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله بقوله) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله هذا) اي مهر مثلها (قوله

انه) اي الشأن (قوله من الجمل والمال الخ) بيان لحالها (قوله عنده) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله حسا بالوجهين) اي الحال والنسب (قوله كما قال) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي العقد

(قوله تقرير ابن عبد السلام قول) من اضافته المصدر فاعله وتكمل له نصب ١٣١ مفعوله (قوله خصمه) أي قول ابن

الحاجب (قوله فقال) أي
المصنف (قوله الصحيح) أي
من تكاح التفويض (قوله
بالمفهوم) صلة استغنى أي
مفهوم الفساد أن التفويض
الصحيح يعتبر يوم عقده (قوله
كلامه) أي ابن الحاجب
(قوله في الصحيح) أي من
التفويض (قوله اذا فانت)
أي سيد الموهوب له ولزمته
قيمتها (قوله وفرقوا هنا)
أي بين فاسد التفويض
وصحيحه (قوله اذبه) أي
العقد (قوله يجب) أي ثبت
(قوله النظر) أي في قدر
مهر المثل (قوله حليته)
بأعمال الحاء (قوله أي التي
يحل له وطوها) يتكاح أو
ملك (قوله مثل) بفتح
مثقلا (قوله له) أي اتحاد
الشبهة (قوله حاولو) بضم
الحاء المهملة واللامين (قوله
تعدده) أي مهر المثل (قوله
الشرط) أي ان اتحدت
الشبهة (قوله تعدده) أي
مهر المثل (قوله له) أي
الطلاق (قوله فلا اتحاد
نمرطان الخ) تفريع على
وشرط الاتحاد مع اتحاد
الشبهة الخ (قوله ثم تزوجها)
أي فاطمة (قوله وهي غير
عائلة) حال (قوله ايجاب
اختلاف) من إضافة
المصدر فاعله وتكمل
له نصب مفعوله (قوله

حساب ابن غازي شامل لكل نكاح فاسد كقول الجواهر والوط في النكاح الفاسد يوجب
صداق المثل باعتبار يوم الوطء لا يوم العقد وهذا مقتضى تقرير ابن عبد السلام قول ابن
الحاجب ومهر المثل في الفاسد يوم الوطء إلا ان المصنف في التوضيح خصمه بنكاح التفويض
فقال يعني ان نكاح التفويض الفاسد بخلاف الصحيح فإنه يعتبر فيه مهر المثل يوم عقده
والفاسد يعتبر فيه يوم وطئه واستغنى ابن الحاجب عن ذكر حكم الصحيح بالمفهوم على ما علم من
عادته وظاهر المذهب كفهوم كلامه وقيل في الصحيح يوم البناء ان دخل ويوم الحكم ان
لم يدخل ويتواءم الاختلاف على الاختلاف في هبة الثواب اذا فانت فهل قيمته يوم القبض
أو يوم الهبة وفرقوا هنا على المشهور كما فرقوا بين صحيح البيع وفاسده ابن عرفة عياض
اضطرب الشيوخ في وقت فرض المهر يوم العقد اذ به يجب الميراث ام يوم الحكم ان كان
النظر قبيل البناء اذ لو شامط ولا يلزمه شيء واما بعد البناء فيوم الدخول واما مهر المثل
في الفاسد فيفرض يوم الوطء اتفاقا (و) ان وطئ غير حليته هي ازا يظنها حليته لزمه مهر مثلها
يوم وطئها (و) اتحاد أي انه رد ولا يتعدد (المهر) بعدد الوطء في مرة واحدة (ان اتحدت الشبهة)
بالنوع بان ظنها في كل مرة زوجته او امته ولو تعددت بالشخص بان وطئ امرأة ظانها ان زوجها
هند ووطئها اخرى يظنها زوجته تعدد ووطئها اخرى يظنها زوجته زوجة اخرى يظنها زوجته
عائشة فعليه مهر واحد وكذا ان اشبهت عليه مرارا بامائه ولو كثرت ومثل له بقوله (كالفاظ
(ب) وطء من غير حليته (و) (غير عائلة) بأنه غير حليتها غلطها ايضا وغيبوبة عقلها فيكون
ا كثر من مرة وفي كل مرة ظنها زوجته او امته سواء اتحدت التي ظنها اباه او تعددت فعليه
مهر واحد كما أفاده الموضح والشارح وحاولوا واستظهر ابن عرفة تعدده بتعدد الزوجات
او الاما فياسا على مسائل القدية ومفهوم الشرط تعدده بتعدد نوع الشبهة بان ظنها مرة
زوجته ومرة امته فشبهة النكاح نوع وشبهة الملك نوع آخرون شرط الاتحاد مع اتحاد نوع
الشبهة ان لا يعقد عليها بين الوطئين بعد غلطه فيما فان عقد عليهما ووطئها ثم غلطها تعدد
مهرها عليه قال في التوضيح وينبغي التعدد اذا تداخل بين الوطئين عقد مباح ظاهر او باطنا فاذا
وطئها غلطاً ثم تزوجها ووطئها اولم يطلها ثم طلقها ووطئها غلطاً تعدد مهرها ما لم يكن وطؤها بعد
الطلاق بشبهة مستندة له كما قالوا اذا قال لاجنية ان تزوجتك فانت طالق وتزوجها ووطئها
فلا شيء عليه الا صدق واحد على المشهور اه فلا اتحاد شرط ان اتحاد نوع الشبهة وعدم تداخل
عقد بين الوطئين وصرح بمفهوم الشرط ليشبه به فقال (والا) أي وان لم يتعد نوع الشبهة كان
يطأ غير عائلة مرة يظنها زوجته ومرة اخرى يظنها امته وهي اجنبية مرة في نفس الامر (تعدد)
المهر عليه بعد عدد الظن ومما فيه التردد وطؤها يظنها زوجته فاطمة ثم طلق فاطمة طلاقاً تاماً
او رجعاً وانقضت عدته ثم تزوجها ثم وطئها موطوءة الاولى يظنها فاطمة زوجته ايضا كما
استظهره ابن عرفة ونصه ابن عبد السلام ظاهر كلام ابن الحاجب ان تعددت الشبهة تعدد
المهر كالموطئ الاول اليوم يظنها زوجته وآخري يظنها امته وهي غير عائلة قلت وكذا لفظ ابن
شاس وهو جار على ايجاب اختلاف سبب القدية تعددها حسب ما مر في الحج فان قلت لو وطئها
يظنها زوجته فلا تمة وتوطئها يظنها زوجته الاخرى او وطئها يظنها زوجته ثم ابان زوجته
تعددها) أي القدية (قوله لو وطئها) أي غير حليته (قوله ثم وطئها) أي غير حليته (قوله ابان زوجته) أي طلقها طلاقاً تاماً

(قوله ثم راجعها) أي تزوج مباحة (قوله زوجته) أي التي أبانتم تزوجها (قوله المعبر) بفتح الموحدة (قوله الاول) أي اعتبارها من حيث وحدة سببها بالشخص (قوله بان كانت نائمة الخ) قصو يراد غير عالمة (قوله في كل مرة) تنازع فيه نائمة ومعتقدة (قوله أنه) أي الواطئ (قوله ولذا) ١٣٢ أي كونه تعديا محضا (قوله سواء كان) أي واطئها (قوله المكروه) بكسر الراء (قوله

ثم راجعها ثم وطئ المغلوط بها ينظم ازواجه هل تعدد المهرام لاقت ان كان المعتبر في وحدة الشبهة وحدثها من حيث وحدة سببها بالشخص تعدد المهرام كان من حيث وحدته بالنوع الحقيقى فلا يتعدد ولا يظهر من مسائل تعدد القديرة الاول والله أعلم وشبه في التعدد فقال (كل زنا بها) أي غير العالمة الحرة ولو ظنها امة بان كانت نائمة او معتقدة في كل مرة انه تزوجها في تعدد عليه المهر بعد وطئها ودل قوله كل زنا انه لا غلط عنده بل محض تعدد وهو كذلك ولذا كان تشبيها ونسبته زنا باعتبار حال الرجل لا باعتبار حالها (او الزنى) الحرة (المكروه) بفتح الراء على وطئها في تعدد مهرها على واطئها سواء كان المكروه او غيره بل ولو كان مكروها بالفتح لان انتشاره دليل اختياره وطوعه باطنا فلا يدروى بعد على قول الاكثر فان اعدم واطئها او كان مكروها بالفتح أخذته من مكروها ولا يرجع به على واطئها ان ايسر ومفهوم المكروه ان الزنا باطاعة عالمة لا يوجب لها مهر او هو كذلك وكذا ان كان واطئها ذاشبهة فعلم من منطوق كلامه اربعة اقسام احدها علم مائة افلام مهرها وهو زنا محض ثانيا علمها دونه فهي زانية لامهرها وهذا منتهى ما غير عالمة ثانيا جهلها مائة او هو منطوق كالتعالط بغير عالمة رابعها علمه دونها فهو زان وعالمه المهر وهو قوله كل زنا بغير عالمة عب والظاهر به العلم ان المراد بالوطء ما فيه انزال ولا يعارضه قولهم الا يلاج يوجب ستمين حكما منها تكميل الصداق لان هذا في ايجاب اصل الصداق على الزوج وامات تعدد على واطئ شبهة او زنا فليس في كلامهم المعرض له قاله عجب المباني فيه نظر ظاهره الصواب ان مجرد الايلاج وطء يوجب الصداق وان لم يكن انزال ومحل قوله واتحد المهر الخ اذا كانت الموطوءة حرة والمهر المتحد والمتعدد لها ولا حق فيه لزوجه الا انه انما يستحق منها الاستمتاع بنفسه لا منفعتها واما الامة فعلى واطئها ما نكحها ابكر كانت او ثيبا ان اكرهها واطا وعنته وهي بكر فان كان ثيبا فلا شئ عليه وقال ابن يونس عليه ما نقصه او قال اشبه لاشئ عليه ان طاعته ولو بكر او انما يعلم اتحاد الشبهة وتعددها من قول الواطئ فيصدق فيه بلايين وان بعد ما بين الوطئات واختلاف مهر المثل عند كل وطئة فان تعدد بعدد مهر كل وطئة في وقتها وان اتحد فهل يعتبر وقت الاولى وهو ظاهر كلام الاصحاب والاخيرة والوسطى تردد (وجاز) في عقد النكاح (شرط ان لا يضر) الزوج (بها) أي الزوجة أي لا يحصل منه اضرار لها (في عشرة) بكسر فسكون أي معاشرة (او كسوة ونحوهما) من كل مائة قضيه العقد ولا ينافيه كنفقة وسكنى فان كان لا يقتضيه حرم ان نافاه ولا كره وقد اشار الى المكروه بقوله ولا يلزم الشرط وكره والعوام بقوله او على شرط ينافى ويحوز شرطه علم ان لا تضربه في ذلك ولو شرط امر زوجته الامة لمولاه فبات انتقال لورثته ولو شرطه لاجنبي فبات انتقالها ولو شرط تصديقها في دعوى الضرر بلا يئنة ولايين فروى محنون اخاف ان يفسخ النكاح قبل البناء فان دخل مضى ولا يقبل قولها

ولو كان) أي واطئها (قوله وطوعه) عطف على اختياره (قوله فلا يضر) أي واطئها باكرهه (قوله ويحد) أي واطئها المكروه بالفتح (قوله لو كان) أي واطئها (قوله ولا يرجع) أي مكروها (قوله به) أي صداق مثلها (قوله وكذلك) أي المذكور من العالمة الطائفة في نوطاها لا يوجب مهرها على واطئها (قوله واطئها) أي العالمة الطائفة (قوله فيه) أي المهر (قوله لانه) أي تزوجها (قوله فيه) أي الاتحاد (قوله فان تعدد) أي مهر المثل (قوله بعدد لها) أي الوطئات (قوله وان اتحد) أي المهر (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله فان كان) أي الشرط (قوله ان نافاه) أي الشرط العقد (قوله والا) أي وان لم ينافه (قوله ويجوز شرطه) أي الزوج (قوله علمها) أي الزوجة (قوله ان لا يضر) أي الزوجة (قوله به) أي الزوج (قوله في ذلك) أي المذكور من عشرة ونفقة وكسوة لان العقد يقتضيه ولا ينافيه

(قوله لمولاه) أي مالها (قوله فبات) أي مولاه (قوله انتقال) أي الشرط (قوله ولو شرطه) أي أمر (قوله لا يضر) أي الزوجة (قوله فبات) أي الاجنبي (قوله انتقال) أي الشرط (قوله لمولاه) أي زوجته (قوله تصديقها) أي الزوجة (قوله فروى محنون) أي عن ابن القاسم

(قوله به) اي مارواه مصنفون صله يفتي (قوله دحون) بفتح الدال وضم الحاء المهملة مئة لا آخره فون (قوله كانت) اي زوجته المشروط لها (قوله والسرية) مبتدأ (قوله اللاحقة) نعت السرية (قوله ناهي) ١٣٣ خبر السرية (قوله يصور) بضم الهمزة وفتح

الواو مشقة لا (قوله كون) نائب فاعل يصور (قوله منهما) اي ام الولد والسرية (قوله على قول سحنون) صله يلزم (قوله انه) اي عدم اللزوم في السابقة (قوله شرطه) اي الزوج (قوله عدمه) اي التسري (قوله نجا) اي مال (قوله يتابعها) اي سحنون وابن ابية (قوله من النوادر الخ) بيان لمعان ذلك (قوله قوي) بفتح فكسر اي ترجح (قوله وللرجل امهات اولاد) حال (قوله بعد ذلك) اي الشرط (قوله وانكر) اي سحنون (قوله وقال) اي ابن حبيب (قوله قال) اي ابن حبيب (قوله لان الاتخاذ فعل واحد الخ) علة للفرق بين لا تسرر ولا اتخذ (قوله فهو) اي التسرر (قوله وقد تضمن) اي كلام ابن حبيب (قوله وعليه) اي كلام ابن حبيب صله يحوم (قوله يحوم) بضم ففتح فكسر منقلا اي يدور ويقصد (قوله الا انه) اي المصنف (قوله في الصورةين) اي لا تسرر ولا اتخذ (قوله تعا كس بينهما المشهور) فهو في لا تسرر اللزوم في السابقة وعدمه في لا اتخذ (قوله ينقل ذلك) اي جواز وطئها

الا يبينه على الضرر به كان يفتي ابن دحون (ولو شرط) الزوج لزوجه (ان لا يطأ) معها (ام ولد) له (او سرية) بكسر السين المهملة من السر لانها تسر او يضمها من السرور وشدة الرأ وان فعل ذلك كانت طالق او امرها يدها وكانت الموطأ وحرة (لزم) الشرط الزوج (في) ام الولد والسرية (السابقة) على الشرط منهما (على الاصح) واولي في اللاحقة والسرية اللاحقة ظاهرة ويصور بتكاف كون ام الولد لاحقة بآية الزوجة المشروط لها بدون الثلاث ثم اولد امه ثم عقد على المطلقة فان وطئ أم ولده لزمه ما علقه على وطئها مادام شيء من العصمة المعلق فيها (لا) يلزمه شيء (في) وطئ (ام ولد) سابقة (في) حلقه لزوجه (لا تسري) عب فيه امر ان احدهما انه لامة موم لام ولد اذا السرية كذلك فيلزم في اللاحقة منهما الا في السابقة منهما على قول سحنون الذي مشى عليه المصنف الثاني انه ضعيف والمذهب قول ابن القاسم انه يلزم في السابقة منهما واللاحقة لان التسري الوطئ فحكم شرطه عدمه حكم شرطه عدم الوطئ واما ان شرط ان لا يتخذ عليها ام ولد او سرية فلا يلزم في السابقة منهما لان الاتخاذ التجديد والاحداث ابن غازي امام مسئلة لا تسري معروفة والذي ذكره فيها قول سحنون وفتح اليه ابن ابية ولم يتابعها عليه واما مسئلة ان لا يطأ فلم اقف عليها على هذا الوجه لاحد بعد مطالعة مظان ذلك من النوادر واسعة العتبية ونواز ابن سهل والمتبعية وطر ابن عات ومختصر ابن عرفة والذي قوي في نفسه ان لفظ بطأ مضعف من لفظ يتخذ اذا الياء في اولهما والتاء والخاء قد يلتبس بالطاء وقدر ينهيا والذال اذا علق تلتبس بالالف وان لفظ لزم صوابه لم يلزم فسقط لم وحرف المضارعة فصواب الكلام على هذا ولو شرط ان لا يتخذ أم ولد او سرية لم يلزم في السابقة منهما ويكون قوله لا في ام ولد سابقة في لا تسري اثباتا لان النفي اذا نفي عاداتنا وبهذا يستقيم الكلام ويوافق المشهور في المسائلين كما سترام يقول الله تعالى في النوادر روي يحيى بن يحيى عن ابن القاسم فيمن شرط لزوجه ان كل جارية يتسررها علم انها حرة وللرجل امهات اولاد فبطأهن بعد ذلك فانهم يعتقدون لان وطئها تسرر وقاله اصمغ وبوزيد وقال سحنون لاشي عليه في امهات اولاده وانما يلزمه الشرط فيما يستقبل ملكه وانكر هذه الرواية وروي ابن حبيب عن ابن القاسم واصمغ مثل ما روي يحيى وقال واما لو قال كل جارية اتخذها علمك حرة فلا شيء عليه فيمن عنده قبل الشرط وذلك عليه فيمن يستقبل اتخذهن قال وسواء علمت من عنده او لم تعلم لان الاتخاذ فعل واحد اذا اتخذ جارية فقد اتخذها وليس عودته لوطئها الاتخاذ والعود الى المسيس تسرر لان التسرر الوطئ فهو تكرر والاتخاذ كالنكاح يشترط ان لا ينكح عليها الا شيء عليه فيمن عنده وعليه فيمن ينكح من ذي قبل وقاله ابن القاسم واصمغ اه وقد تضمن الفرق بين التسري والاتخاذ وعليه يحوم المصنف الا انه قدم واخر وفي المتبعية زيادة بيان ان الخلاف في الصورتين ولكن نعا كس بينهما المشهور على حسب ما صوينا في كلام المصنف وبقول ذلك تبين الفائدة قال فيمن التزم ان لا تسري اختلف اذا كانت لسرية قبل النكاح هل له ان يطأها أم لا فذهب طائفة الى ان له وطأها وذهب طائفة أخرى الى انه ليس له وطأها فوجه الاول انه انما التزم ان لا يتخذ سرية فيما

اي كلام المتبني صله تتم (قوله قال) اي المتبني (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الاول) اي جواز وطئها

(قوله الثاني) أي منع وطئها (قوله وهو) أي الثاني (قوله ثم قال) أي الميطي (قوله به ذلك) أي شرط أن لا يتسرى (قوله فاختفت) بضم التاء وكسر اللام (قوله شيا) ١٣٤ أي معصدا به (قوله وبه) أي قول ابن القاسم صلة قال (قوله فانها) أي أم الولد

السابقة (قوله فيها) أي أم الولد (قوله وهذا) أي لزوم الشرط في أم ولد السابقة (قوله نوع) بفخات منقلا (قوله ماصوت) أي بقولك ولو شرط أن لا يتخذ أم ولد ولا سرية (قوله فيها) أي أم الولد والسرية (قوله لتعاكس المشهور فيها) لأنه في لا تسرى للزوم في السابقة وفي لا يتخذ عدمه (قوله وليس) أي التسري (قوله ونحوه) مقبول روي (قوله على) بكسر اللام وشدة الباء فاعل روي (قوله أنه) أي الزوج (قوله أن شرط) أي لزوجته (قوله وخالف) أي بوطء سابقة على شرطه (قوله لزمه) أي الشرط الزوج (قوله في السابقة) أي على شرطه تنازع فيه خالف ولزم (قوله في لا يبطأ) صلة لزم (قوله وعلى قول ابن القاسم) عطف على باتفاق (قوله في لا يتسرى) صلة لزم (قوله فيما) أي لا يبطأ ولا يتسرى (قوله وهي) أي الواسطة (قوله كلابطأ) أي في اللزوم في السابقة (قوله كلابطأ) أي في عدم اللزوم في السابقة (قوله نظم) بضم فسكم أي الحاصل (قوله علمنا) بضم العين (قوله وجدا) بضم الواو (قوله شرط) بضم فسكم (قوله على زوجته) تنازع فيه يترجح ولا يتسرى (قوله ولا يخرجها) أي من بيتها أو بلادها

بسته قبل ووجه الثاني وهو الاظهر أن معنى لا يتسرى لا يمس سره سره رامة فيما يستقبل فهذا أن وطئها أفقد من سره سره إلا أن يشترط التي في ملكه قبل تاريخ النكاح ثم قال في الذي التزم أن لا يتسرى أيضا إذا كان له أمهات أو لا تقدم اتخاذه أيا هن قبل نكاحه فوطئهن بعد ذلك فاختلف هل يلزمه الشرط أم لا فروي بجي عن ابن القاسم في العتبية أنه يلزمه الشرط لأن التسري هو الوطء ولأن التي اشترط أن لا يتسرى معها إنما أرادت أن لا يمس معها غيرها وقاله أبو زيد واصبغ وقال يحتمل لاشئ عليه في أمهات أو لا ده قال ابن لبابة قول محضون جسد وقال بعض المؤثرين قول ابن القاسم أصح عند أهل النظر وقاله أبو إبراهيم واختاره ابن زرب ولم يرقول يحتمل شيئا وبه قال ابن سهل قال فضل وهذا بخلاف شرطه أن لا يتخذ أم ولد إذا هو لم يقل ولا يتسرى ثم تظهور له أم ولد قديمة من قبل عقد النكاح فانما كالزوجة القديمة في هذا الاقايام للزوجة عليه بوطئها ولا حجة لها في منعها وإنما هذا في قبضه من أمهات الأولاد بعد عقد نكاحها ونزات هذه المسئلة فافتي فيها الباجي بهذا ويحتمل أن يلزمه الشرط فيها وإن كانت قديمة ابن عرفة وهذا هو الآتي على تعليل ابن القاسم بأن القصد بالشرط أن لا يجمع معها غيرها فان نوع المصنفات الاتخاذ إلى اتخاذ أم ولد وسرية على ماصوت ولم يتكلم في التسري الأعلى أم الولد السابقة عكس ما نقلت عن الميطية قالت لعل المصنف رأى أن الأمر فيهما واحد وإنما القصد التفريق بين الاتخاذ والتسري فظهر أن لا يتسرى أشد من لا يتخذ لهما كس المشهور وفيهما أو مالا يبطأ فهو أشد من لا يتسرى باعتبار ما نقله قال ابن نافع إنما التسري وعندنا الاتخاذ وليس الوطء فان وطئ جارية لا يريد اتخاذها للولد فلا شئ عليه إلا أن يكون الشرط أن وطئ جارية فيلزمه ونحوه روي على بن زياد وأنكره المدنيون طنجيخي فيما زعمه غ نظر فان ما نقله دليل لعمدة كلام المصنف فان حاصل ما نقله عن ابن القاسم ويحتمل أنهما لم يحتل في أنه يلزمه الشرط في السابقة من أم ولد أو سرية في لا يبطأ كما قال المصنف وإنما اختلفا في لا تسرى فله ابن القاسم على الوطء فالزمه في السابقة وحله يحتمل على الاتخاذ فلم يلزمه في السابقة وعلى هذا مشي المصنف فان ذات الاتفاق الذي ذكرته يعارضه قول المصنف على الأصح قلت يحتمل أن المصنف اطلع على قول لغيرهما على أن هذا وارد على غ أيضا واعتراض الخط على غ بأنه في آخر كلامه نقل عن ابن عاتق أن الوطء أشد من التسري فهو أولى باللزوم في السابقة وحاصل المسئلة أنه أن شرط أن لا يبطأ ولا يتسرى وخالف لزمه في السابقة باتفاق ابن القاسم ويحتمل في لا يبطأ وعلى قول ابن القاسم فقط وهو المشهور في لا يتسرى وأخرى في اللاحقة فيهما وأن شرط أن لا يتخذ لزمه في اللاحقة دون السابقة باتفاق فالمسئلة على طرفين وهما لا يبطأ ولا يتخذ وواسطة وهي لا يتسرى قال ابن القاسم هي كلابطأ وقال محضون كلابطأ وقد نظم فقيلا

وطء تسري مطلقا قد لزمنا * كلا حق مع اتخاذ علما

تخصيصه لزوم كل ما عدا * من سبقت مع اتخاذ وجدا

(و) أن شرط على الزوج أنه لا يترجح ولا يتسرى على زوجته ولا يخرجها وإن خالف فامرها

بيدها

بيدها

(قوله عطفها بالواو) كذا (قوله كذلك) اي عطفها بالواو (قوله ان اراد) اي
 الزوج (قوله جمعها) اي الزوج الشرط (قوله الزوجة) ١٣٥ تفسير لفاعل تلك المستتر فيه (قوله انه) اي

كلام المصنف (قوله ولذا)
 اي كون محله اذا طلقها قبل
 البناء صلا قال (قوله انه)
 اي الصداق (قوله اذا كان)
 اي الصداق (قوله على الثاني)
 اي انها تلك بالعتد الكل
 (قوله والثالث) اي انها
 لا تلك بالعتد شيئا (قوله لانه)
 اي الولد (قوله على هذا) اي
 ان حكم الولد حكم الصداق على
 كل قول (قوله لحكمه) اي
 ابن عرفة (قوله بانه) اي الولد
 كالمهر (قوله ثم ذكره) اي
 ابن عرفة (قوله فيها) اي
 الغلة (قوله وبثائه) اي
 الخلاف فيها (قوله بينهما)
 اي الزوجين (قوله لانه) اي
 انها لا تلك شيئا بالعتد الخ
 على قدر به (قوله فزيادته)
 اي المهر (قوله له) اي الزوج
 (قوله ونقصه) اي المهر (قوله
 عليه) اي الزوج (قوله وقد
 تلف) اي المهر حال (قوله
 في دفع) اي الزوج (قوله
 وان زاد) اي المهر (قوله
 فحسب) اي الزيادة (قوله
 او تلك) اي الزوجة بالعتد
 (قوله الجميع) اي جميع
 المهر (قوله فهما) اي زيادة
 المهر ونقصه (قوله لهما) اي
 الزوجة راجع للزيادة
 (قوله وعليها) اي الزوجة
 راجع للنقص (قوله وجعله)

بيدها وفعل بعض ذلك (لها) اي الزوجة (الخيار) في فراقه وعدمه (ب) بسبب مخالفته في
 (بعض شروط) بأن تزوج أو تسرى عليها أو أخرجها ان قبل حال الاشتراط ان فعل شيئا منها
 فاحرها بيدها بل (ولم يقل) بضم ففتح (ان فعل) الزوج (شيئا منها) اي الاشياء التي اشترط عليه
 عدم فعلها فلها الخيار بفعله بعضه في صورتين احدهما عطفها بالواو ثم يقول ان فعلت شيئا
 منها فاحرها بيدها والثانية كذلك لانه لم يقل ان فعلت شيئا منها بان قال متى تسريت وتزوجت
 عليك واخرجتك فاحرها بيدها ومثل هذا كتابة الموثق انه شرط على نفسه شروطا معينة وشرط
 لها الخيار بمخالفتها فلها الخيار بمخالفته في بعضها وهذه اموافق اقوله في اليمين وبالمعنى ولكنه
 ضعيف والمذهب انه لا خيار لها في الشروط المعطوفة بالواو ولم يقل ان فعلت شيئا منها الا بقوله
 جميعها وعلى هذا القرأني في شرح التتقيج والوانغى وبه افقى صر قائلان ابادان لا يلزمه
 شي من بعضها بجمعها بالواو ولا يقول ان فعلت شيئا منها وظاهر كلام هؤلاء ولو كتب لها بها وثيقة
 عند مالكي فان عطفها بأولها الخيار ببعضها ولو لم يقل ان فعل شيئا منها وكلام المصنف في تعليق
 خيارها او كون أمرها بيدها كما هو ظاهر فان علق طلاقا او عتقا وتبع بفعله بعضها بدون
 خيارها (وهل تلك) الزوجة (بالعتد) للنكاح (النصف) من المهر ولا تلك النصف الاخر
 الا بدخول او موت فان طلقها قبل البناء وتشطرا المهر (فزيادته) أي المهر (كنتائج) أي
 اولاد الصداق (وغلة) للصداق (ونقصه) اي الصداق بخمس مرة (لها) اي الزوجين راجع
 للزيادة (وعليهما) أي الزوجين راجع للنقص البناء الذي دل عليه كلامهم انه انما محله اذا
 طلقها قبل البناء ولذا قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشطرا الخ كصنيع
 ابن الحاجب واما ان فسح قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه وان دخل بها ومات أحدهما
 فالزيادة لها والنقص عليها والحاصل انه في التلف اذا كان لا يغاب عليه او شهدت بنية بتلفه بلا
 تعد ولا تقرب فضعف به من هو لها كان وكذا حكم الزيادة وهذا هو المشهور ورواها ما بنوه على
 الثاني والثالث فضعف وقد كرر المصنف حكم الضمان هنا وفي مواضع ومحمدا ما ذكرناه
 وقوله كنتائج ظاهره ان ابن الحاجب أن الولد كالثمة يأتي فيه التقرير بيع المذكور وليس كذلك
 بل الولد حكمه حكم الصداق على كل قول لانه ليس بغلة وصنيع ابن عرفة يدل على هذا حكمه
 بانه كالمهر ثم ذكره الخلاف فيها وبثائه على القولين وكذا صنيع المدونة في التوضيح ان كون
 الولد ليس بغلة هو المشهور في المذهب وقد نص في المدونة على ان ولد الامه ونسل الحيوان يكون
 في الطلاق قبل البناء بينهما (اولا) تلك الزوجة بالعتد النصف أي لا تلك شيئا وبه قررت
 لانه الذي شتره ابن شاس فزيادته ونقصه عليه فاذا طلقها قبل البناء وقد تلف فبدفع لها نصف
 قيمته وان زاد فحسب له أو تلك الجميع فهما لها وعليها وجعله تن زائد بعد قوله في الجواب
 (خلاف طئي) ذكر ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما الخلاف في انها هل تلك بالعتد النصف
 او الجميع وفرعوا عليهم ما هل الغلة بينهما أولها وثمر ابن شاس انها لا تلك بالعتد شيئا ولم يفرع
 عليه ان الغلة للزوج ولما تكلم على التشطير فرع على القولين المذكورين في كلام ابن الحاجب
 وابن عرفة ولم أر من فرع على انها لا تلك به شيئا كون الغلة للزوج سوى الشارح ومن تبعه

اي القول بانها لا تلك بالعتد الجميع (قوله بينهما) راجع للنصف (قوله اولها) راجع للجميع

(قوله وان لم يكن مشهورا) حال (قوله فخالفة اصطلاحه) في التعبير بخلاف (قوله له) اي الزوج (قوله بانها) اي الغلة (قوله
بينهما) اي الزوجين (قوله وعلى قول الغير) اي بانها تلك بالعقد الكلي (قوله تكون) اي الغلة (قوله لها) اي الزوجة (قوله
هذا) اي الاعتراض بخالفة المدونة (قوله لانه) اي ابن شاس (قوله عليه) اي انها لا تملك به شيئا (قوله كلامه) اي المصنف (قوله وبه)
اي ان الولد كالفلة يأتي فيه التفريق صرح (قوله وهو) اي كون الولد حكمه حكم الصداق على كل قول (قوله ان الولد
ليس بغلة) بيان لقواعد المذهب بحدف من (قوله هذا) اي ان الولد ليس بغلة (قوله لانه) اي ابن عرفة (قوله ثم ذكر) اي ابن
عرفة (قوله فيها) اي الغلة (قوله من زيادة تولادة) بيان لما (قوله مثله) اي المهر خبر ما (قوله وفي كون غلته) اي المهر (قوله ثمرة
الخ) بيان لغلته (قوله له) اي الصداق ١٣٦ صفة (قوله وهو) اي الصداق رقيق حال (قوله لها) اي الزوجة خبر كون

(قوله او بينهما) اي الزوجين
(قوله بناء على ملكها) اي
الزوجة (قوله بالعقد كله)
اي المهر راجع لقوله لها
(قوله او بعضه) راجع لقوله
بينهما (قوله من حيوان
الخ) بيان لما (قوله مما هو
بعينه) بيان لحيوان او غيره
(قوله فحال) اي تغير (قوله
تما) اي زاد (قوله من هذه
الاشياء) بيان لما ادرك
(قوله من نقص الخ) بيان
لما (قوله لانه) اي الزوج
(قوله شر يكتها) اي الزوجة
في الصداق (قوله بمحاطة) اي
يستأن (قوله معين) راجع
للمحاطة والعبد (قوله قبله)
اي البناء (قوله بينهما)
تسريما (قوله كان) اي
الصداق (قوله او كسبت)
اي الامة (قوله واغتات)
اي الامة (قوله وهب) بضم

فكسر (قوله لها) اي الامة (قوله مال) نائب فاعل وهب (قوله طلق) بضم فكسر مثقلا اي الزوجة (قوله والعنق
قبله) اي البناء (قوله بينهما) خبر هذا (قوله من ابل الخ) تنازع فيه غل وتناسل (قوله فهو) اي المعتل والمتناسل (قوله بينهما)
اي الزوجين خبر هو والجملة خبر كل (قوله لها) اي الزوجة (قوله بضمنا) اي بسبب ضمان الزوجة الصداق (قوله رأيت) بفتح
التاء (قوله لانه) اي صاحب المدونة (قوله المتبع) بفتح الموحدة (قوله الموفق) بكسر القاف (قوله والاحدام) اي هبة الصداق
الرقيق من الزوجة لغير زوجها (قوله كالهبة) اي في النفوذ وغير نصف قيمته للزوج خبر الاحدام (قوله وظاهره) اي كلام
المصنف (قوله ولومعسرة) اي يوم الهبة والاعتاق (قوله وقمعين القيمة) اي للتشطير بين الزوجين بالطلاق قبل البناء (قوله في
الهبة) اي من الزوجة للصداق لغير زوجها

(قوله والعق) اي للصداق الرقيق الناجز من الزوجة (قوله والتدبير) اي عتقه على موته (قوله والمبيع) اي من الزوجة للصداق (قوله ونحوها) اي المذكورات كالكاتب والاعتاق لاجل والاخذ (قوله افاتته) بفتح الهمزة الزوجة المهر بشئ مما تقدم (قوله ونصف عن المبيع) عطف على القيمة (قوله فالاول الخ) اي والثاني وهو اعتبار يوم القبض بناء على انهم ثلاث بالعقد شيئاً (قوله والا) اي وان كان بيعها بعبادة (قوله فله) اي الزوج (قوله بنصفها) اي المحاباة (قوله فيهما) اي المحاباة وعدمها (قوله ان لم يعلمه) اي الزوج اعماقها (قوله الابعد) اي طلاقها (قوله اليه) اي طلاقها (قوله رده) اي عتقها (قوله زاد) اي الرقيق (قوله لماسير به عليه) اي من قوله ثم ان طلقها الخ علة لقوله اقتصر على العسر (قوله لزوال حجر الزوج عليها) علة لعق نصفه (قوله به) اي الطلاق علة لزوال (قوله امرت) بضم فكسر ١٣٧ اي الزوجة تفسير لقوله عتق النصف

(قوله به) اي عتق نصفه
(قوله منه) اي عتقه (قوله
فرد الزوج الخ) تقر بيع
على ثم ان طلقها عتق النصف
(قوله الكتاب) اي المدونة
(قوله وعلى الاول) اي
الايقاف (قوله بعده) اي
البناء (قوله له) اي الزوج
(قوله هبها) اي الزوجة
الصداق لغير زوجها (قوله
وصدقها) اي الزوجة
بالصداق على غير زوجها
(قوله بالاولى) بفتح الهمز
(قوله يومهما) اي الهبة
والصدقة (قوله وان طلقها
اي قبل البناء او بعده (قوله
اومات) اي الزوج ولو قبل
البناء (قوله فلا تؤمر) اي
الزوجة (قوله به) اي
اي الصداق (قوله ولا
صدقة) اي التصديق
بالصداق (قوله وهو) اي
التشطر (قوله من ملكه)

والعتق والتدبير والمبيع ونحوها يوم افاتته وقبل يوم قبضته بناء عليها ونصف عن المبيع قال في التوضيح أي على القوانين السابقة أو التعالين أي هل ملكت النصف أو الجميع وهو ظاهر اه فالاول وهو اعتبار يوم الافاتة مبنى على انها ملكت النصف ونحوه لابن عبد السلام قال في التوضيح والمشهور اعتبار يوم الافاتة وهو مذهب ابن القاسم في المدونة (و) ان باعت الزوجة الصداق وطلقت قبل البناء فعليها (نصف الثمن) الذي باعت به الصداق (في المبيع) بغير محاباة والا فله الرجوع عليها بنصفها ومضى المبيع فيها وان لم يفت المبيع (ولا يرد) بضم التحتية وفتح الراء وشدة الدال (العتق) للصداق من الزوجة في كل حال (الا ان يرد الزوج) قبل طلاقها أو بعده ان لم يعلمه الابعد واستقر عسرهما اليه على المعروف عند اللحنى (لعسرها) اي الزوجة معتبرا (يوم العتق) فلا يعتبر عسرها قبله واقتصر على العسر مع ان للزوج رده متى زاد على ثلث مالها ولو أسيرت لماسير به عليه (ثم ان طلقها) اي الزوج زوجته قبل ثباتها وتشطر الصداق بينهما (عتق) بفتح العين والتاء (النصف) الذي ثبت لها بالطلاق قبل البناء لزوال حجر الزوج عليها أي أمرت بعتقه (بلا قضاء) عليها به ان امتنعت منه فرد الزوج نصف زوجته وذا يقف هذا مذهب الكتاب وقيل ابطال فلا تؤمر بعتق النصف وهذا مذهب أشهب وعلى الاول ان طلقها بعده أو مات أمرت بعتق جميعه بلا قضاء وله ردها وصدقها بالاولى ان كانت معسرة يومها وان طلقها اومات فلا تؤمر به بعتقه ولا بصدقته (وتشطر) بفتحات مثقلا اي انقسم الصداق شطرين اي نصفين نصف للزوج ونصف للزوجة وهو من ملكه على انهم لم يملك شيئاً منه بالعقد ومن ملكها على انها ملكت الجميع به وعلى ملكها النصف به فعني تشطر تعين تشطيره بعد تيممه للتكميل ببناء او موت (و) تشطر (مزيد) بفتح الميم وكسر الزاي اي ما زاده الزوج لها (بعد العقد) على انه من الصداق كان المزيدين جنسه ام لا لانصف بصفته من حلول وتأجيل ام لا قبضته ام لا وان مات الزوج او فليس قبل قبضه سقط فله حكم الصداق في الجملة ومفهوم بعده ان المزيدي قبله او جنسه صداق والمزيدي لاولى بعده له ولا يشطر وهذا في النكاح الصحيح والفاسد لعده ولم يؤثر خلا في صداقه كنكاح المحرم

١٨ من في اي الزوج (قوله منه) اي المهر (قوله ومن ملكها) اي الزوجة عطف على من ملكه (قوله على انها) اي الزوجة (قوله به) اي العقد (قوله تعين) بفتحات مثقلا (قوله من جنسه) اي المهر (قوله انصف) اي المزيدي (قوله بصفته) اي المهر (قوله من حلول الخ) بيان لصفته (قوله قبضته) اي الزوجة المزيدي (قوله فاس) بضم فكسر مثقلا (قوله قبل قبضه) اي المزيدي تنازع فيه مات وفلس (قوله سقط) اي المزيدي عن الزوج (قوله فله) اي المزيدي (قوله لاولى) صلة المزيدي (قوله بعده) اي العقد (قوله له) اي الولي خير المزيدي (قوله ولا يشطر) اي المزيدي لاولى بعده بالطلاق قبله (قوله المحرم) بضم الميم

(قوله نكحت) انضم فكسر (قوله جاء) ١٣٨ بكسر الجاء المهملة فوحدة عمودا (قوله علة) بكسر ففتح مخففا (قوله فهو) اى

(و) تشطرت (هدية اشترطت) بضم التاء وكسر الراء الهديّة (لها) اي الزوجة (اولولها)
 اولغيرها واوله اشترطت (قبلة) اي العقد او حاله وكذا الهديّة قبله له او حاله بلا شرط صريح
 لانها مشترطة بحكايته المواق ومفهوم قبله ان الهديّة بعده غير حاله لا تشطرت ويقوز بها من
 اهديت له لغير اي داودا اي امرأة نسكت على صداق او حياء او عدة قبل عصمة النكاح فهو
 لها وما كان بعده عصمة النكاح فهو لمن اعطيه واحق ما كرم عليه الرجل ابنته واخته
 واقسامها تسعة لانها امالها واولولها واما لغيرها وفي كل اما قبل العقد او معه او بعده فالتى
 قبله والتى معه تشطران بالطلاق قبل البناء كاتلها واولولها واغيرهما والتى بعده لا تشطرت
 ويقوز بها المهدى له ان كان وليا او غيرهما وان كانت لها فقيمها خلاف يأتى في قوله وفي تشطرت
 هدية بعد العقد وقبل البناء الخ (ولها) اي الزوجة (اخذه) اي المشتروط من مزيدا ومشتروط اي
 أخذ نصفه (منه) اي الزوج او غيره عن اخذه منه لانهم لما شرطوه جعلوا لها فيه مدخلا اليه
 ويأخذ الزوج الجميع او النصف الا تخون أخذه منه ولا يرجع به عليها لان الاعطاء ليس
 منها وانما هو من الزوج فلا يعارض ما مر من رجوع الزوج عليها بنصف قيمة الموهوب
 وتنازع تشطرت اخذه في قوله (بالطلاق قبل المس) اي الوطأ وما يقوم مقامه كاقامته سبعة
 بيته بعد دخوله بها (وضمانه) اي الصداق (ان هلك) اي تلف في محل يرجع نصفه للزوج
 (بينة) شهدت بها لا كذا كان مما يغاب عليه ام لا (او) لم تشهد ببينة بها كذا (كان) اي
 الصداق (مما لا يغاب عليه) اي لا يمكن اخفاؤه وتخبيته ودعوى هلاكه مع سلامته او كان
 مما يغاب عليه ولم تشهد ببينة بتلقه وهو يدا من وخبر ضمانه (منها) اي الزوجين ان طلقها
 قبل البناء فلا رجوع لاحدهما على الاسترقاق بنى بها او مات احدهما او فسح الفساد قبله
 فضمانه عن هوله ولو كان يده غيره لا تنفاه التهمة بالبينة او عدم البينة او كونه يسدا الامين فان
 كان يسدا الزوج وتكامل لها ببناء او موت وتلف فضمانه منها وهي مصيبة تنزلت بها وان
 كان يدها وفسح قبل البناء لقساده او عتق الامة تحت عبدا واعد من ذنولى السفينة وسيد
 العبد فضمانه منه وهي مصيبة تنزلت به وان تشطرت بالطلاق قبل البناء فضمانه منها فهي مصيبة
 تنزلت بها (والا) اي وان لم تشهد بها كذا ينة وهو مما يغاب عليه وليس يدا من (ف) ضمانه
 (من) الشخص (الذى) هو (في يده) أى حوزة سواء كان الزوج او الزوجة فان طلقها قبل البناء
 وتلف يدها غرمت له نصف عوضه ويده غرم لها ذلك وان فسح قبل البناء وتلف يدها غرمت
 له عوضه كله وان تكمل لها ببناء او موت وهو يده غرم لها عوضه كله وهذا في النكاح الصحيح
 والفساد لعقده الذى لم يؤثرا لا في صداقه (وتعين) بفحاش مثقلا اي للتشطير بالطلاق قبل
 البناء (ما) اي عرض او العرض الذى (اشترته) الزوجة (من الزوج) سواء كان صالحا لغيرها
 ام لا بدليل قوله (وهل) يتعين ما اشترته منه للتشطير (مطلقا) عن التقييد بقصد التخفيف
 (وعليه الاكثر) من شارحها (او) يتعين ما اشترته منه (ان قصدت) الزوجة بشرائه منه
 (التخفيف) عليه بأخذ العرض بذل العين المسمومة صداقا لعزتها عليه وهذا للقاضى اسعيل
 ورجحه ابن عبد السلام في الجواب (تاويلان) فيما اشترته منه صلح بلعها زها ام لا وقصرهما
 ت و د و س تبع الشارح على ما لا يصلح له لئلا يتكرر ما بعد مدحه وفائدة تعين تشطيرها

العین (قوله عليه) ای الزوج (قوله وهذا) ای التأویل الثانی (قوله وقصرهما) ای التأویلین (قوله) ای جهازها

ايس لاحدهما جبر الآخر على تشطير الاصل وان تراضيا على شئ عمل به وجعلها اسمعيل
 والمتطلى على التخفيف وابن شاس على عدمه ان جهل حالها افاده عب البناني قصرهما على
 ما لا يصلح هو الذى يدل عليه كلام ابن الحاجب الذى نسج المصنف على منواله غالباً ونصه ويتعين
 ما اشترته من الزوج به من عبد اودار وغيره نعماً او نقصاً او تلفاً وكأنه اصدقها اياه ولذا ليس لها
 ان تعطيه نصف الاصل الا برضاه بخلاف غيره وكذا ما اشترته منه او من غيره من جهاز مثلها
 وشرح في التوضيح الاول بقوله يعنى اذا اصدقها عينا فاشترت بها من الزوج شئاً لا يصلح
 لجهازها من عبد اودار وغيره ثم ذكر التأويلين وقال في الثانى واما اذا اشترت ما يصلح للجهاز
 فلا فرق بين الزوج وغيره فلا يرجع الاينصفه لانها مجبورة على شراء ذلك اه فهو ظاهر في ان
 محل التأويلين ما اشترته مما لا يصلح للجهاز فقط وبخلافه شرح الخطاب وهو الذى ينبغى في كلام
 المصنف لكن في ق ماوافق محتار ز (و) تعين (ما اشترته) من غير الزوج (من جهاز) مثلاً (ها)
 ان اشترته بالصادق بل (وان) اشترته (من غيره) أى بغير الصداق الذى قبضته من الزوج بان
 اشترته بما لها ويحمل ان الضمير للزوج والواو للجمال وان صله وعلى كل فلا تكرار (وسقط) عن
 الزوج المال (المزيد) بفتح الميم على الصداق بعد العقد (فقط) اى دون الميزيد قبله واحاله وصلة
 سقط (ب) سبب (الموت) والفاصل للزوج قبل بنائه وقبضه اشهد عليه ام لا لانها عطية لم تنجز
 الى حصول المانع ولو ماتت قبل البناء وقبض الميزيد فالجارية على ما يأتى في الهبة انه لا يسقط
 لقبولها اياها سواء اشهد الزوج عليه او لم يشهد قاله د وبجته فيه عجب بان موتها يكونه
 ولم يدعه بقل (وفي تشطير) بفتح الفوقية والشين المجهدة وضم الطاء المهمة مشددة اى تنصف
 (هدية) اهداها الزوج لها انطوعاً (بعد العقد) وقبضتها (و) طلقها (قبل البناء) والنكاح صحيح
 فيرجع الزوج عليها بنصفها ان لم تقب ونصف قيمتها او مثلها ان فأت ان شاء فان طلقها بعده
 فلا شئ له منها ولو لم تقب (اولا شئ له) أى الزوج من الهدية بعد العقد ان فأت في ملك الزوجة
 بل (وان لم تقب) الهدية في ملك الزوجة وهو الراجح لاقتصاها بن رشد عليه (الا ان يفسخ) بضم
 الياء النكاح (قبل البناء) من الزوج بها (فياخذ) الزوج (القائم) أى الذى لم يفت في ملكها
 (منها) اى الهدية ولا يرجع عليها بعوض الفات منها وهذا استثناء منقطع لان موضوع
 الكلام النكاح الصحيح (لا) يأخذ الزوج شيئاً من الهدية (ان فسخ) بضم فسح النكاح
 (بعده) اى البناء ولو لم تقب في ملك الزوجة (روايتان) فيما قبل الا ان يفسخ (وفي القضاء) على
 الزوج (بما يمدى) بضم اوله وفتح ما قبل آخره للزوجة بعد العقد وقبل البناء (عرفاً) ولم يشترط
 لان العرف كالشرط وعدمه لبناء النكاح على المسكامة (قولان) في المواق الاحسن في هذه
 روايتان وفي التي قبلها قولان وعلى القضاء به قيل يتكامل بالموت والبناء ويشترط بالطلاق قبله
 وقيل بسقط بهما وعلى عدمه فهي هبة تحتاج لحوز هو كالهبة المتطوع بها بعد العقد واما
 ما يمدى عرفاً في العقد او قبله فهو كالصداق وما شرط اهداؤه فيقضيه به اتفاقاً واجرى الموضح
 القولين فيما جرى العرف باهدائه في المواسم كالعبدان واستظهر القضاء به لانه كالشرط وذكر
 ابن سألون انه يقضى على الزوجة بكسوة ان شرطت او جرى بها العرف ونقل في الفائق نحوه
 عن نوازل ابن رشد لكن قال في التحفة وشرط كسوة من المخطور للزوج في العقد على المشهور
 المتطوع بها بعد العقد) اى في الخلاف في التشطير بالطلاق قبل الممنوع (قوله لانه) اى العرف (قوله شرطت) بضم فسح

من عبد اودار) بيان لما (قوله

وكانه) اى الزوج (قوله

اياه) اى ما اشترته (قوله ولذا)

اى تعين ما اشترته منه به

(قوله الاول) اى قوله

ويتعين ما اشترته من

الزوج من عبد اودار او

غيره الخ (قوله في الثاني)

أى قوله وكذا ما اشترته

منه او من غيره من جهاز

مثلها (قوله فهو) اى كلام

صحيح (قوله فهو) اى ما شرح

به الخط (قوله انه) اى الميزيد

(قوله والنكاح صحيح) حال

(قوله فان طلقها بعده)

اى البناء مفهوم قبل البناء

(قوله للزوجة) صلة يمدى

(قوله بعد العقد) صلة

يمدى (قوله ولم يشترط)

بضم الياء حال (قوله لان

العرف الخ) علة للقضاء بها

(قوله وعدمه) اى القضاء

بها عطف عليه (قوله في هذه)

اى مسألة الهدية (قوله

روايتان) اى بدل قولان

(قوله وفي التي قبلها) اى

تشطير هدية بعد العقد

(قوله قولان) اى بدل

روايتان (قوله به) اى

ما يمدى عرفاً (قوله بهما)

اى الموت والطلاق قبله

(قوله وعلى عدمه) اى

القضاء به (قوله وهو) اى

ما يمدى عرفاً (قوله كالهبة

(قوله وعليه) اي الحظر (قوله نديها) اي الوأمة (قوله وهو) اي نديها (قوله لجله) اي ابن القاسم نهى من اضافة المصدر لفاعل
والامر مفعوله (قوله وعليه) ١٤٠ اي النديب (قوله بها) اي الوأمة (قوله والجلوة) بالجمع (قوله وكذا يرجع

وعليه) اي الزوج (قوله بذلك) اي نصف نفقة الثمرة والعبء
اي نصف نفقة الثمرة والعبء
(قوله هذا) اي نصف
نفقة (قوله لانه) اي الاتي
(قوله لانه) اي الزوج
(قوله به) اي العقد (قوله
بجميعها) اي النفقة
(قوله لانها) اي الزوجة
(قوله نصفه) اي الصداق
(قوله عليه) بفتح مثقلا
(قوله وطلقت) بضم فكسر
مثقلا (قوله ارتفع) اي
زاد (قوله جريانها) اي
القوانين (قوله ولم يشترطها)
اي مؤنة الحمل الخ حال
(قوله المغاير) نعت بلد
(قوله من زوجها) صلة
قبضت (قوله من صداقها)
بيان لما (قوله كان) اي
ما قبضته (قوله فتكون)
يفتح القاء وسكون المثناة
فوق وضعم الحاء المهملة
آخرون (قوله فيه) اي
ما حل بعد مضي اجله (قوله
منه) اي الصداق بيان لما
(قوله فان حل) اي اجل
ما اجل بعد البناء (قوله
لأنه من معتاد الخ) صلة
تخلو اجله قبله مع كونه مؤجلا
بما بعده (قوله فلغير ما تمها)
اي الزوجة خبر اخذها والجلوة

جواب ان حل قبله (قوله ان قاموا) اي غرماؤها وعليها (قوله قبله) اي بناه (قوله وان لم يحل) بصداد
اي قبله (قوله فلهم) اي غرماها (قوله لاقتضاء) اي اخذ (قوله فكالنقد) اي الحال (قوله وان نجل) اي الزوج الخ مباغعة في
قوله فكالنقد (قوله فان تأخر القبض عن البناء) مفهوم ان سبق البناء

بصدائق آخر فلا يلزمها ان تجهز الابعاض قبضته من الصداق الثاني ونحوه ما سند وهذا ان كان
المقبوض قبل البناء عينا فان كان دارا او خادما فليس عليا يبعه للتجهيز يثمنه قاله ابن زرب
واللحمى وكذا ما يكال او يوزن وما في المسطرة عن الموثقين غير معلول عليه قاله احمد ابن عرفة
لو كان النقد عرضا او ثيابا من غير زينة او حيوانا او طعاما او كانا في وجوب يبعه للتجهيز به
نقل المسيطي وقوله قال اللحمى ان كان مكبلا او موزونا او خادما فلا يكون عليها ان تجهز به
ابن سهل عن ابن زرب ان كان مهرها اصلا او عرضا او عبدا او طعاما فلا يلزمها بيع شيء من
ذلك لتجهيز به (وقضى) بضم فكسر (له) أى الزوج (ان دعاها) أى الزوج الزوجة (لقبض
ما حل) من صداقها قبل يثا به بالتجهيز به الجهاز العتاد لثاها وامتنعت من قبضه وارادت
بناءه ما قبله ليسقط عنها التجهيز به فيقضى عليها بقبضه لذلك ما لم يكن الزوج على طلاقها
او طلاق من يزوجها عليها او عتق من يتسرى بها عليها على ابرائها له من قدره من من صداقها
الحال فان كان كذلك فلا يقضى عليها بقبض ذلك القدر المعلق على ابرائها منه ما ذكره المعلق
حقها ببقائه عليه ويقضى عليها بقبض ما زاد عليه ان كان ومفهوم حل انه ان دعاها القبض
المؤجل لتجهيز به فامتنعت فلا يقضى عليها بقبضه لعدم جواز لانه سلف بغيره ولو كان عينا
ابن قتيون ليس على المرأة ان تجهز بكالها وان قبضته قبل البناء واذا اراد الزوج دفعه وكان
عينا فليأخذها قبله دون التجهيز به وقيل بالعين لان غيرها لا يلزمها قبوله قبل اجله واما على انه
يلزمها ان تجهز فلا يجوز لها قبوله لانها ان قبلته لزمها ان تجهز به وذلك لا يجوز لان المجمل
مساق فقد سلف لينتفع بالجهاز واستثنى من قوله على العادة قبضته فقال (الا ان يسمى)
الزوج (شيئا) از يدعما قبضته او يجرى به عرف (فيلزم) المسمى او المتعارف الزوجة الرشيدة
وولي غيرها (ولا تنفق) الزوجة شيئا (منه) أى الصداق الحال الذى قبضته قبل البناء بها (و) لا
(تقضى) الزوجة منه (دينا) عليها (الا المحتاجة) للاتفاق منه لعدم وجودها غيره فتتفق منه
بالمعروف قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولا تستخرقه فان طلقها قبل البناء وهي معسرة
اتبع ذمتها (و) الا (كالدينار) من صداق كثير تقضيه عن دينها والا فبمسببه ابن عرفة سمع
يحيى ابن القاسم لا يجوز للمرأة ان تقضى في دين علمها من نقدها الا النافه اليسير ما لا خطب له
وقال قال مالك لا يجوز الا الدينار ونحوه ابن رشد قوله لا تقضى منه الا الدينار ونحوه مثل
ما في دياتهم او روى محمد بن محمد بن الدينارين والثلاثة وليس اختلافا بل على قلة المهر وكثرة فقد يكون
صداقها الدينارين والثلاثة قال الدينار الواحد منها كثير وقد يكون الف دينار والعشرة واكثر
منها قليل وهذا على اصله في وجوب تجهيزها به اه (ولو) تزوج حرأة بشرط تجهيزها بها كثر من
مهرها وماتت قبله و (طوب) بضم الطاء المهملة وكسر اللام الزوج أى طالبه وورثة زوجته
(بصداقها) أى غير ائتم منه (لموتها) وقد شرط تجهيزها بها كثر منه او جرى العرف به (فطالهم)
أى الزوج الورثة (بابراز) أى احضار (جهازها) الزائد على الصداق المشترط والعتاد او بابراز
قيمة لما اخذ ميراثه منه او بابراز ميراثه منه فقط وهو نصفه او ربعه (لم يلزمهم) أى ابرازا لجهاز
المشروط او المعروف الورثة قاله عبد الحميد الصائغ قائلا لان الاب يقول هب إن الآباء مجهزون
بناتهم باكثر من الصداق في حياتهم رفعا لقدرهن وتكبرا لشأنهن وحرصا على حظوتهم عند

(قوله وهذا) أى لزوم
تجهيزها بما قبضته قبل البناء
(قوله النقد) أى الحال
(قوله لذلك) أى تجهيزها
به (قوله المجمل) بكسر
الجيم مثقلا (قوله مساق)
بكسر اللام مثقلا (قوله
والا) أى وان لم يكن
صداقها كثيرا (قوله دياتها)
أى المدونة (قوله نصفه)
أى ان لم يكن لها فرع
وارث (قوله او ربعه)
أى ان كان لها فرع وارث
(قوله حظوتهم) أى
رفعتهن

ازواجهن فعدت لموت البنت يفتي ذلك كله واختاره تليذه المازري ولذا قال (على القول)
 مخالفا لخاله وشيخه اللخمي في لزوم ابرازهم جهازها المشروط والمعروف وعلى الاول فيسليم
 الزوج صداق مثلها على تجهيزها بقبض من صداقها قبل البناء لا جميع الصداق الذي سماه
 اذن من جهة ان يقول انما جعلت الصداق المسمى لما شرطته من الجهار او جرى به العرف ولم
 يحصل ذلك ولم يرثه من صداق مثلها ومن جهتها به فقط المازري نزلت مسئلة فاختلاف فيها
 شيخي وهي ماتت زوجة بكر قبل الدخول بها فما يطلب ابوها الصداق طالب زوجها ميراثه من
 الجهار الذي تجهز به فافتى عبد الحميد بان ذلك ليس على الاب وافتى اللخمي بان ذلك عليه وقال
 الاول هب ان الالكاه يفتي بان ذلك في حيات بناتهم دفعا لغيره ونكبير الشائخ وحرصا على
 حقوقهم عند ازواجهن فاذا ماتت البنت فعلى من تجهز ولا تناس عادية بعدة وقد تكلمت
 مع اللخمي لما خاطبني فيم اوسا في عن وجهها فاجبت به بما تقدم وجرى بيننا كلام طويل اه
 وسئل ابن رشد عن موت الزوجة قبل البناء بها وطلب والدها ميراثه من صداقها فقده
 وكائه ومن السيمات التي ساقها الزوج اليها واخي ان يبرز من ماله القدر الذي كان يبرز لها
 لو كانت حية فاجاب اذا ابى الاب ان يبرز لها من ماله ما يكون ميراثها الذي يجوز به مثلها
 الى مثلها على ما تقدم لها وساق اليها فلا يلزم الزوج الا صداق مثلها على ان لا يكون لها جهاز
 الا بقية فقدها اه وقال في اجوبته فيمن ساق لزوجته صداقها عند عقد النكاح وطلب من ابها
 تشويرها بشورة تقاوم ساقته اذا عرف جاره عندهم بذلك فابى الاب ما نصه اذا ابى الاب ان
 يجهرها اليه بما جرى به العرف والعادة ان يجهر به مثلها الى مثلها على ما تقدم وساقه اليها كان
 الزوج بالخيار بين التزام النكاح وردة عن نفسه فيسترد ما تقدم ويسقط عنه ما اكلا وساق
 اه غ وفي فتاوى العبد وسى الذي جرى به العمل في اغنياء الحاضرة اجبار الاب ان يجهر
 بنته بنتي فقدها فاذا فقدها الزوج عشرين جهازها الاب باربعين فيزيد عشرين من عنده وهذا
 اذا فات بالدخول واما ان طلبه الزوج قبله فلا يجبر الاب عليه وقال اما ان ترضى ان يجهرها
 للزوجة خاصة واما ان تطلقها ولا شيء عليك وبهذا القضاء والعمل اه (ولا يها) اي الزوجة
 الجبر (بيع رقيق ساقه الزوج لها) اي الزوجة وصلة بيع (لتجهيز) بثمنه وله عدم بيعه فلا يجبر
 عليه الا بشرط او عرف فيأتي الزوج عند البناء بالجهاز اما اذا ساقه الزوج للجهاز او جرى
 العرف بهذا جبر الاب على بيعه (وفي) يجوز (بيعه) أي الاب الجبر (الاصل) اي العقار
 المسوق في صداقها لتجهيزها بالمصلحة ومنعه اذا منعه الزوج (قولان) اذا الجبر العرف بالبيع
 ولا بعدد ولا عمل به وعلى المنع فيأتي الزوج بما يناسبهما من الجهاز المتبلى واما ما ساقه
 الزوج اليها من الاصول فهل لا يها بيعه قبل البناء ام لا حكم القاضي محمد بن بشير من اصحاب
 مالك انه ليس له ذلك للمنفعة التي للزوج فيه وقال غيره له ان يفصل فيه ما يشاء بوجه النظر
 ولا مقال للزوج ويجوز ذلك لهما ان كانت نيا فان طلقها قبل البناء بها كان عليها نصف ثمنه
 ان لم تصاب وان ادخلت المرأة على زوجها بجهاز ثم ادعى بعض اهلها ان بعضه له اعاره لها
 وخالفته المرأة او وافقته وهي سقيمة فلا تقبل دعوى غير الاب (وقيل) بضم فكسر (دعوى
 الاب) وكذا وصيه ولو اما (فقط) أي دون غيره من اهلها ان لم يكن وصيا وصلة دعوى

(قوله ولذا) اي اختيار
 المازري (قوله لخاله) اي
 المازري (قوله وشيخه) اي
 المازري (قوله اللخمي) بيان
 لخاله وشيخه (قوله وعلى
 الاول) اي عدم لزومهم ابراز
 جهازها المشروط والمعتاد
 (قوله من الجهار) بيان لما
 (قوله الاول) اي عبد الحميد
 (قوله فاجاب) اي ابن
 رشد (قوله وقال) اي ابن
 رشد (قوله كلا) اي اجل
 (قوله بنتي) بفتح اللام
 مثني مثل بكسر فسكون
 بالنون لاضافته (قوله والالا)
 اي وان جرى العرف ببيعها
 او عدمه (قوله عمل) بضم
 فكسر (قوله به) اي
 العرف (قوله بما يناسبهما)
 اي الزوجين (قوله من
 الجهار) بيان لما (قوله من
 الاصول) بيان لما (قوله
 انه) اي الاب (قوله ذلك)
 اي بيع الاصول (قوله
 فيه) اي الاصل (قوله ذلك)
 اي بيع الاصل (قوله
 ادخلت) بضم الهمز
 وكسر الخاء (قوله بعضه)
 اي الجهار (قوله له) اي
 بعض اهلها (قوله اما)
 بضم الهمز وشدا الميم اي
 للزوجة او صاها ابوها
 عليها (قوله ان لم يكن) اي
 غير الاب

(قوله شياً مفعول اعادة (قوله من حلى ونحوه) بيان اشياء (قوله كونها) اى الزوجة (قوله محجورة) اى لا يبيع ابصغرا وسفحة
 اوجنون (قوله يحلف) اى الاب (قوله ويطلب) بفتح اللام (قوله اصله) ١٤٣ اى مادعاء (قوله له) اى الاب (قوله

فيحلف) اى الاب ويقع
 بضم الياء وفتح الباء (قوله
 بالوفاء) اى بالجهاز المشترك
 او المعتاد (قوله من بكر
 اوثيب) بيان ان (قوله
 هذا) اى قوله في السنة بيمين
 (قوله الابنة) تنازع فيه
 وافقت وخالفت (قوله في
 دعواه) تنازع فيه وافقت
 وخالفت (قوله فان كان
 اشهد على ذلك) اى
 المذكور من الاعارة مفهوم
 ولم يشهد (قوله بعدها) اى
 السنة (قوله عليها) اى
 الاعارة (قوله علمت) اى
 الابنة (قوله به) اى الاشهاد
 (قوله بعده) اى وقوع
 الاعارة (قوله فان زاد) اى
 المعار (قوله له) اى الزوج
 (قوله يفرق) اى بين
 تصديقها اياها على الاعارة
 وبين تبرعها (قوله على
 الاول) اى رد الزائد على
 ثلث مالها (قوله بأن ما يأتى)
 صلة يفرق (قوله في خالص
 مالها) خبران (قوله وله)
 اى الزوج (قوله ذلك)
 اى الذى صدقت اياها في
 اعارته (قوله لانه) اى ايراده
 يمينها على اختصاصها به
 (قوله على ذلك) اى ايراده
 يمينها (قوله وخالفها الخ)
 بيان ما دخل بالكاف
 (قوله من) بضم فسكون (قوله سورة) بفتح الشين المعجمة اى بها

(في اعارته) اى الاب (لها) اى بنته حصة او مئة شيأ من حلى ونحوه بثلاثة شروط احدها
 كون دعواه (في السنة) معتبرة من يوم البناء ثانياً ~~ككونها~~ المحجورة ثالثاً ان يبقى بعد
 الاعارة ما يفي بجهازها المشترك او المعتاد فان لم يكن في الباقي وفاء به فقال ابن حبيب يحلف
 ويأخذه ويطلب باخضار ما يوفي بالصدق وقال ابن المواز في العينية لا يقبل قوله الا ان
 يعرف اصله له فيحلف ويتبع بالوفاء واقتصر عليه ابن عرفة والموضح والاب وغيره فيما عرف
 اصله له سواء في التوضيح لا تقبل دعوى الاعارة الا من الاب في ابنته البكر فقط واما الثيب
 فلا قضاء له في مالها ابن رشد ومثّل البكر الثيب التي في ولايته قياساً على البكر ومثّل الاب
 الوصى فيمن في ولايته من بكر اوثيب مولى علم اوصله قبل (بيمين) هذا تلقيب من قولين لان
 القائل بقبول قوله في السنة فقط قال يقبل قوله بلاعين ومن اشترط البين قال يقبل قوله
 في السنة وثلاثة اشهر عقبها افاده الخط وتقبل دعوى الاب الاعارة بالنسبة لثلاثة اشهر
 وافقته بل (وان خالفته) اى الاب (الابنة) بكسر الهمزة في دعواه الاعارة (لا) تقبل دعوى
 الاب اعارة لها (ان بعد) بضم العين اى تأخر طلبه عن السنة (و) الحال انه (لم يشهد) بضم
 المثناة وكسر الهاء الاب قبل البناء على ان هذا الشيء عارية فان كان اشهد على ذلك
 قبل قوله بعدها ولو مع بعد لكن ان اشهد عليها قبل البناء قبل بلاعين وان اشهد بعده في السنة
 قبل قوله بعد بيمين وسواء كان الاشهاد على اصل الاعارة ودفع الشيء المعار لها او على الاخبار
 بها بعد وقوعها علمت به ام لا وغير الاب اذا اشهد على اصل الاعارة نفهه لا على الاخبار بها
 بعده المتبطل فان اتلفته وقد اشهد فان كانت مقيمة فلا ضمان عليها وان كانت رشيدة ضمنته
 (فان صدقته) اى الرشيدة اياها في دعواه بعد السنة ولم يشهد (ففي ثلثها) فان زاد عليه
 فلزوجها رد اقرارها بما زاد على ثلثها عند ابن الهندي واقتصر عليه في التوضيح زاد الشارح
 وظاهر النوادر ان له رد الجميع كتبرعها بما زاد على ثلثها وهذا هو الموافق لقول المصنف وله
 رد الجميع ان تبرعت بثلثها قاله جميع قات قد يفرق على الاول بان ما يأتى في خالص مالها وله القمع
 بشورتها وما هنالك يحقق كون ذلك كله ملكها المذارة اياها فيه (واختصت) البنت عن بقية
 ورثة آيها (به) اى الجهاز الزائد على صدقها لا بقدره فقط اذ تنازع فيه الورثة (ان اورد)
 بضم الهمزة وكسر الزاء اى وضع الجهاز (بينهما) اى البنت الذى بنى الزوج به اياه لانه
 من اعظم الحيازة وان لم يشهد على ذلك (او) لم يورديهما واستقرت تحت يديها الى موته وقد
 (اشهد) الاب بان الجهاز الذى تحت يده (لها) اى البنت المحجورة له لصغرها وسفها اوجنون
 ولا يضر بقاؤه تحت يده بعد الاشهاد على انه لها (او اشتراه) اى الاب الجهاز (لها) اى البنت
 المحجورة (وضعه) اى الاب الجهاز الذى اشتراه لها (عند كاهها) وخالفها وعمتها مع اشهادها انه
 لها واقرار الورثة بذلك وهذا الاشهاد غير الاشهاد في التي قبلها لان ذلك على تملكها لها وهذا
 على تسميته لها كما دل عليه كلام ابن مزين الذى في التوضيح والموافق وغيرهما ونصه اماما كان
 من ذلك قد ساء لها فاشهد انه شورة لابنته ولم يشهد عليه الا ان الورثة مقررون ان ذلك لا يفته
 مسمى ومنسوبة اليه فلا دخول للورثة فيه وحوز مثل هذا ان يكون يدها او يداها اه قوله

(قوله من) بضم فسكون (قوله سورة) بفتح الشين المعجمة اى بها

قبل قبضه منه) صلة وهب
(قوله في الاولى) بضم
الهمز اي هبته له بعد
العقد وقبل البناء الصداق
الذي سماه اها (قوله قبله)
اي البناء (قوله اذ هو) اي
الصداق (قوله حينئذ)
اي حين وهبته بعد قبضه
(قوله بعده) اي البناء
(قوله في الاولى) بضم
الهمز اي هبته له ما سماه
اها (قوله واما في الثانية)
اي هبته له ما يصدقها به
من مالها (قوله فهو) اي
الاقل الذي يدفعه لها
(قوله من غيره) اي ما وهبته
له (قوله في الصورتين) اي
هبته له ما سماه اها وهبته له
ما يصدقها به (قوله وهو)
اي الاشهاد بالقبول (قوله
فيه) اي الصداق (قوله
قبله) اي الاشهاد (قوله
ويرده) اي الزوج المال
الذي وهبته له ليدققها به
(قوله في الثانية) اي هبته له
ما يصدقها به (قوله سئل)
اي ابن القاسم (قوله قال)
اي ابن القاسم (قوله
ثيبيا) اي رشيدة (قوله
في الاولى) بضم الهمز
اي هبته له بعد البناء جميع
الصداق (قوله في الثانية)
اي هبته له بعضه قبله
(قوله فان كان) اي الباقي

وحوز مثل هذا الخ انما يرجع للقسم الثاني وهو قوله ولم يشهد الا ان الورثة مقررون الخ الناصر
اللقاني لعل ما هذا من الاكتفاء بالتسمية مخصوص بالشورة لان الغالب انما تشتري وتسمى
للبيعة بقصد هبته اها وتلكها اياها والافتد نقل في التوضيح وغيره عن كتاب ابن مزين في الهبة
في رجل قال لولده اجعل في هذا الموضع كرما او جنانا وابن فيه دارا ففعل الابن ذلك في حياة
ابيه والاب يقول كرم او جنان او دارا بنى ان القاعة لا يستحقها الابن بذلك وهي مورثة وليس
للابن الاقيمة ما عمله منقوضا قال ابن مزين وقول الرجل في شيء يعرفه هذا كرم ولدى اوداية
ولدى ليس بشيء ولا يستحق الابن منه شيئا الا بالشهادتين او صدقته او يبعه له صغيرا كان
الابن او كبيرا وكذلك المرأة اه ووافق مسئلة الشورة هذه ما يأتي في الهبة من ان تحل
الصبي محمولة على الهبة لانها مظنة التملك (وان وهبت) اي الزوجة الرشيدة (له) اي زوجها
بعد العقد وقبل البناء (الصداق) الذي سماه لها قبل قبضه منه (او) وهبت من خالص مالها
قبل العقد او بعده (ما) اي متولا (يصدقها) بفتح الياء وسكون الصاد وضم الدال اي يجهله
صدقا قالها يتزوجها به او بضم الياء وسكون الصاد وكسر الدال اي يدفعه لها صدقا يتزوجها
(به) وصلة وهبت (قبل البناء) بضم الجيم وكسر الموحدة الزوج (على دفع اقله) اي
الصداق للزوجة فان كانت قبضته منه في الاولى ثم وهبته له قبله فلا يجب بر على دفع اقله اذ هو
حينئذ كالموهوب بعده وسواء كان الاقل الذي يدفعه لها بما وهبته له وهو معين او من غيره
في الاولى لانه ماله ملك لها بالعقد وصادم ملكه بالهبة واما في الثانية فهو من غيره لانه ماله اذفعته
له على ان يدفعه لها فخرجه من يدها وعوده لها لا يعتبر بر ومحل جبره في الصورتين على دفع اقله
حيث اراد البناء فان طلق فلا شيء عليه ويستقر الصداق ملكا له في الاولى ويلغز به ما في مال الزوج
طلق قبل البناء في نكاح نسعية صحيح ولا عيب باحدهما ولا يلزمه نصف الصداق المتبطل ولا بد
من اشهاد الزوج بالقبول وهو في معنى الحيازة فيه ان لم تكن قبضته فان مات قبله بطلت الهبة
على قول ابن القاسم وبه العمل اه ويردها في الثانية ان لم يدفعه لها قبل الطلاق وبها يلغز
فيقال زوج طلق قبل البناء ولزمه جميع الصداق وفي قولهم من سمع عيسى سئل عن بكر
او غيرها اعطت رجلا دينار على ان يتزوجها بم قال اذا كانت ثيبا فزادها على ما اعطته ربع
دينار فصا اعدا فلا بأس ابن الحاجب واذا وهبته جميع صداقها فلا يرجع بشيء ضيق اي اذا
طلقة قبل البناء فلا يرجع عليها بشيء ويصح قراءته ترجع بالقولية وهو ظاهر (و) ان وهبت
رشيدة صداقها الزوج (بعده) اي البناء (لو) وهبت له قبله (بعضه) اي الصداق الزائد على
ربع دينار وابتقت لنفسه من ربع دينار (فالموهوب) وهو الجميع في الاولى والبعض في
الثانية (كالمدم) اي لا تؤثر هبته خلافا في النكاح لثبوته في الاولى بالدخول في مقابلته الصداق
وصيرورة الباقي صداقا في الثانية فان كان اقل من ربع دينار وجب تكميله وان طلقها قبل
البناء وجب نصفه (الان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى صلته (تمبه) اي الرشيدة
الزوج جميع صداقها وبعضه (على) غرض (دوام العشرة) بكسر العين المهملة وسكون
الشين المعجمة اي معاشرتها وطلقة قبل حصول غرضها فبردها لعدم حصول غرضها الذي
وهبت لاجله وشبهه في الرد فقال (كعطيته) اي اعطاء الرشيدة زوجها مالا (لذلك) اي دوام

(قوله اذا فارقها بالقرب) شرط في قوله فلها الرجوع عليه الخ (قوله فان بعد) بضم العين اي فرائها (قوله وفيما بينهما) اي وان فارقها فيما بين اعطائه والسنتين (قوله وهذا) اي رجوعها بما اعطته (قوله والا) اي وان فارقها اليين نزلت به لم يتعمدها (قوله ففعل) اي تزوج او تسرى (قوله هذا) اي عدم الفرق بين القرب والبعد (قوله وهو) اي عدم الفرق بينهما (قوله في هذا) اي عدم الفرق بين القرب والبعد في اعطائه لعدم التزوج او التسرى فيفعل (قوله كلامهما) اي ابن عبد السلام وخليل (قوله وقوله) ١٤٥ اي ز (قوله قصارى) بضم القاف اي غاية (قوله عليه) الفراق (قوله فيما) اي اليين التي لم يتعمدها والفسخ (قوله فيه) اي الفسخ (قوله ويجبر) بضم الياء وفتح الموحدة اي الزوج (قوله عليه) اي اعطائها مثله من ماله (قوله ان امتنع) اي الزوج (قوله منه) اي اعطائها مثله (قوله لانها) اي الرشيدة الخ علة لتفسير فاعل وهبت المسترفيه بها (قوله فانتكل) اي المصنف في ارجاع الضمير لها (قوله وان خالف السياق) حال (قوله اذ هو) اي السياق علة لخالفته (قوله ردها) اي الهبة (قوله لخروجها) اي الزوجة (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة (قوله جميعه) اي الصداق تنازع فيه قبض وموهوب (قوله قبل الطلاق) تنازع فيه قبض وموهوب (قوله عليه) اي الموهوب له (قوله لان دفعه)

العشرة (فسخ) بضم ف. كسر النكاح جبر ا على الزوج فلها الرجوع عليه بما اعطته له واحرى ان طلقها وظاهره ولو كان فسخه لعيب بها تعمله اذا فارقها بالقرب فان بعد كسنتين بحيث ان غرضها حصل فلا ترجع عليه بشئ وفيما بينهما ترجع بقدره وهذا اذ لم يفارقها اليين نزلت به لم يتعمدها والا فلا ترجع عليه بشئ قاله اصبيح خلافا للحنفي افاده ز النياتي قوله اذا فارقها بالقرب ذكره الحنفى وابن رشد ونص عليه في سماع اشهب اذا اعطته مالا او اسقطت عنه من صداقها على امساكها فافارقها او فعات ذلك على ان لا يتزوج او يتسرى عليها فطلقها بالقرب فترجع بما اعطت او اسقطت راما ان فعات ذلك على ان لا يتزوج او يتسرى عليها ففعل يقال الخط في التزامه ظاهر المدونة ان لها الرجوع عليه سواء فعله بقرب او بعد وصرح بهذا الحنفى وهو ظاهر كلام المصطفى وابن قحون ولم اقف على خلاف في هذا الا ما اشار اليه الموضح عن ابن عبد السلام انه ينبغي ان يفرق فيه بين القرب والبعد كما فرق بينهما في الفراق وظاهر كلامهما انها لم يبقا على نص في ذلك وقوله اذ لم يكن فراقها اليين الخ غير ظاهر اذ قصارى امره كونه كالفسخ بجماع الجبر عليه فيها وقد ذكرنا فيه الرجوع فالظاهر قول الحنفى لا أصبغ (وان اعطته) اي الزوج زوجة (سفيهة) اي بالغة لا تحسن التصرف في المال (ما يشكها به) قدر مهر مثلها او اكثر (ثبت النكاح) ويرد لها ما اعطته (وبعطيها) اي الزوج الزوجة (من ماله مثله) وجوبا ويجبر عليه ان امتنع منه فان اعطته اقل من مهر مثلها رده لها واعطاها من ماله مهر مثلها لعدم اعتبار رضاها بدونه لسفهها (وان وهبته) اي الزوجة الرشيدة صداقها لانها التي تعتبر هبتها فانكل على ظهور المعنى وان خالف السياق اذ هو في اعطاء السفيهة وصله وهبته (لشخص اجنبي) اي غير زوجها ولو وليا (وقبضه) اي الاجنبي الصداق منها او من الزوج (ثم طلق) الزوج زوجته الواهبة قبل بناءه بها (اتبعا) اي الزوج الزوجة بنصفه وهبتها ماضية وليس للزوج ردها لخروجها من حجره بطلاقها لئلا يذهب ابن القاسم في المدونة كما افاده الحنفى وعبد الحق قال فيم ولو قبض الموهوب له جميعه قبل الطلاق فلا يرجع الزوج عليه بشئ أبو الحسن زاد في الامهات لان دفعه اليه اجازة لفعلا أبو الحسن فرض في الامهات المسئلة في هبتها قبل قبضها اياه فدفعه الزوج الى الموهوب له فقال لا يرجع على الموهوب له بشئ في رأيي ولكن يرجع على المرأة لانه قد دفعه الى الاجنبي وكان ذلك جائزا له يوم دفعه اليه لان الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على أحد امرين اما ان تكون

١٩ منخ في اي الزوج الصداق (قوله اليه) اي الموهوب له (قوله لفعلا) اي هبة الزوجة (قوله في هبتها) اي الزوجة صداقها لاجنبي (قوله قبضها) اي الزوجة (قوله اياه) اي الصداق من زوجها (قوله فدفعه) اي الصداق (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله في رأيي) اي اجتهادي (قوله ولكن يرجع) اي الزوج (قوله لانه) اي الزوج (قوله قد دفعه) اي الزوج الصداق (قوله ذلك) اي دفعه للموهوب له (قوله له) اي الزوج (قوله اليه) اي الموهوب له

(قوله مؤسرة) أى والصداق لا يزيد على ثلثها (قوله وهبته) أى الزوجة الاجنبى (قوله فذلك) أى هبتها وكذا كبر خيرة
(قوله جائز) أى ماض (قوله) ١٤٦. (قوله غنم) بضم

المرأة مؤسرة يوم وهبته هذا الصداق فذلك جائز على الزوج على ما أحب او كره او تكون معسرة
فان ذلك الزوج حين دفعه الى الموهوب له ولو شاء لم يجزه فليس له على الاجنبى قليل ولا كثير
بمنزلة ما لو تصدقت بما لها كالهالكه فاجازه اه ابو الحسن انظر لو قبضته ثم وهبته ودفعته الى الموهوب
له وعثر عليه بعد الطلاق هل يجزى على هذا الجواب او على الجواب الذى قبله فيما اذا لم يقبضه
حتى طلعت الزوجة يعنى من النقر يبين كونها من مؤسرة او معسرة يوم الطلاق على الاول
اختصرها اللخمي قال فان قبضها الموهوب له منها ومن الزوج وكذا الجواب الخ المسئلة وهو
ظاهر اختصارا في سعيد اه وهو ظاهر اطلاق المصنف وذ كر أيضا ابو الحسن عن عبد الحق ان
قول ابن القاسم يراعى معسرها ويسرها يوم الطلاق يدل على عدم اعتبار رجل الثلث الهبة قال
لانها زالت عن عصمة الزوج بالطلاق فلا يراعى الثلث اه ونقله ابن عرفة أيضا فدل هذا كله
على ان القصة مدبجعة للثالث خلاف مذهب ابن القاسم نعم في المدونة مثل عبارة التوضيح لكن
فيما قبل الطلاق لا في ما بعده كما هو موضوعنا ونصها فان وهبت مهرها لاجنبى قبل قبضها وهى
جائزة الاخر فان حمل الثلث جاز وان جاوز الثلث بطل جميعه الا ان يجيزه الزوج اه ابو الحسن
ظاهره انه على الرد الشيخ معناه اذا بطله لان مذهب ابن القاسم انه على الاجازة حتى يرد
بينه ما في كتاب الجمالة وقول ابن الماجشون ومطرف هو على الرد حتى يجيزه اه وبه تعلم ان ما
قاله احمد هو الصواب دون ما قاله عجم (و) ان وهبت الزوجة صداقها لاجنبى ودفعته له ثم
طلقت قبل البناء وغرمت للزوج عوض نصفه (لم) الاولى فلا (ترجع) الزوجة (عليه) أى
الموهوب له بنصف الصداق الذى غرمته للزوج فى كل حال (الا ان) بفتح الهمز وسكون النون
حرف مصدرى صلته (تين) بضم الفوقية وفتح الموحدة وكسرا التحسية مفعلة أى تظهر الزوجة
للموهوب له حين الهبة (ان) المال (الموهوب صداق) أو يعلم الموهوب له ذلك كذا ينبغي قاله
سالم فان يئته او علمه رجعت عليه بنصفه فقط فلا ترجع عليه بالنصف الذى ملكته ولو يئته أنه
صداق ابو الحسن فى الامهات ولا ترجع على الموهوب وفى كتاب محمد ترجع عياض قبل معنى
ما فيها وهبته هبة مطلقة وقالت لاه وهوب اقبضها من زوجى ولو صرح له ان الهبة من
الصداق فلها ان ترجع كما حكى محمد ورجل ابن يونس ما فى الكتابين على الخلاف ونحوه للخمى
واقصر المصنف على تأويل الوفاق والله اعلم (وان) وهبت الزوجة صداقها لاجنبى و (لم)
يقبضه أى الموهوب له الاجنبى الصداق الموهوب حتى طلقت قبل البناء (اجبرت) بضم
الهمز وكسر الموحدة (هى) أى الرشيدة الواهبة فصل به لارادة العطف على ضمير الرفع المستتر
على امضاء الهبة مؤسرة كانت يوم الهبة او الطلاق او معسرة للملكها التصرف فى الصداق
يوم هبتها (و) اجبر الزوج (المطابق) بفتح الطاء وكسر اللام مشددة قبل ثبانه بالواهبة على امضاء
الهبة فى النصف الذى رجعه له بالطلاق قبله (ان ايسرت) الزوجة بنصف الصداق الذى للزوج
قاله ابو الحسن فلا يشترط يسرها بجميع الصداق (يوم الطلاق) أى سرت يوم الهبة ايضا أم لا
فهذا اشترط فى جبره فقط ويشترط فيه ايضا عدم تبيينها انه صداق فان أسرت يوم الطلاق

فكسر أى اطلع (قوله على
الاول) أى جريانه على هذا
الجواب صلبة اختصر
(قوله قال) أى اللخمي
(قوله فان قبضها) أى الهبة
(قوله وهو) أى الجريان
على الاول (قوله ونصها)
أى المدونة (قوله جائز)
الامر) أى رشيدة (قوله
انه) أى اعطاها (قوله
الشيخ) أى ابو الحسن (قوله
اذا بطله) أى اعطاها (قوله
لان مذهب ابن القاسم الخ)
عنه لقوله معناه اذا بطله
الخ (قوله انه) أى اعطاها
(قوله يرد) بضم ففتح (قوله
بينه) بفتحات مفعلا (قوله
هو) أى تصرفها (قوله او
يعلم) عطف على تين (قوله
ذلك) أى ان الموهوب
(قوله ترجع) أى على
الموهوب (قوله فيها) أى
الامهات (قوله مطلقة) أى
غير مبينة انها من الصداق
(قوله له) أى الموهوب (قوله
فلها ان ترجع) كما حكى
محمد (أى فبين السكاين وفاق
(قوله قبل ثبانه بالواهبة)
صله المطلق (قوله على
امضاء الهبة) صله اجبر
(قوله قبله) أى البناء (قوله
فهذا) أى ان ايسرت يوم

الطلاق نفريه على سواء كانت مؤسرة الخ (قوله فى جبره) أى الزوج (قوله فيه) أى جبره (قوله فان أسرت) فلا
يوم الطلاق) أى بنصف الزوج مفهوما ان ايسرت يوم الطلاق

(قوله فلا يجبر) أي الزوج (قوله به) أي نصف الزوج (قوله فلو قال كالطلاق) تفريع على فهذا الشرط في جبره فقط (قوله في الأولى) بضم الهمزة أي مخالفته على كعبه (قوله وفي الثانية) أي مخالفته على كعبه (قوله فيها) أي الثانية (قوله والفرق) أي بين الخلع والطلاق (قوله بعده) أي الوطء (قوله وان علم من قوله السابق الخ) حال (قوله لدفع توهم سقوطه) عليه تلصص على هذا هذا (قوله من قوله وان خالعت الخ) صلة توهم (قوله به) أي عتقه عليها (قوله ١٤٧ وهي عامة) أي بعته عليها (قوله ولم يعلمها)

أي الزوجان بعته عليها
(قوله فان علم) أي الزوج
بعته عليها (قوله دونها)
أي الزوجة فلم يعلم بعته
عليها (قوله فلا يرجع) أي
الزوج (قوله وفي رجوعها)
أي الزوجة (قوله عليه) أي
الزوج (قوله وعلمه) أي
الرجوع (قوله ثم قال) أي ابن
القاسم (قوله التي) بشد الياء
(قوله انهما) أي الزوجين
(قوله عالمان) أي بعته
الصدوق عليها (قوله كانا)
أي الزوجان (قوله جاهلين)
أي عتقه عليها (قوله وان
علت) أي الزوجة عتقه
عليها (قوله دونه) أي
الزوج فلم يعلم بعته عليها
(قوله له) أي الزوج (قوله
نصفه) أي الرقيق فريد
عتقها فيه (قوله نصفها)
أي الزوجة (قوله الان
يشاء) أي الزوج امضاء
عتقها في نصفه واتباعها
أي الزوجة (قوله بنصف
قيمتها) أي الصدوق (قوله
فذلك) أي اتباعها بنصف
قيمتها (قوله له) أي الزوج
(قوله عتقه) أي الصدوق

فلا يجبر على دفع النصف الذي استحقه بالطلاق قبل البناء ولا يتبعها الموهوب له به قاله عجم
وقال أجد ظاهراً أن الموهوب له يتبعها به فلو قال كالطلاق كان أحسن لا فادته رجوع الشرط
لما بعد الكاف (وان خالعت) أي الرشيدة زوجها قبل بنائها بها (على كعبه) أي عشرة ولم تقل
هذا الخالع به (من صدقي) وطلقتها على ذلك (فلا نصفها) من صدقها وتدفع ما خالعت به
من مالها في الأولى باتفاق ابن القاسم واشهب وفي الثانية عند ابن القاسم وقال اشهب فيها الهما
النصف (ولو قبضته) أي الرشيدة صدقها من زوجها (ودنه) أي الرشيدة الصدوق للزوج
(لا) لأن نصفها قلها النصف (ان قالت) الرشيدة (طلقي على عشرة) ولم تقل من صدقي
وتدفع منه ما وقع عليه الطلاق والفرق ان الخلع يقتضي خلع مالها عليه وزيادة عشرة من
مالها بخلاف الطلاق قاله في التوضيح (اولم تقل من صدقي) صوابه وانما قلت من صدقي عقب
قوله خالعتني على عشرة واولى عقب قوله طلقها في علمها (قوله لها) نصف ما بقي به سداسا
العشرة من جميع الصدوق (وتقرر) جميع الصدوق على الزوج (بالوطء) فان خالعت على عشرة
بعده ولم تقل من صدقي فلها جميع الصدوق وتدفع العشرة فقط ونص على هذا هنا وان علم من
قوله السابق وتقرر بوطء وان حرم لدفع توهم سقوطه هنا من قوله وان خالعت على عشرة
ولم تقل من صدقي فلا نصفها (و) ان تزوج رجل امرأة وصدقها من يده عتق عليها ثم طلقها
قبل بنائها به (يرجع) الزوج على زوجته بنصف قيمة الصدوق (ان اصدقها) أي الزوج زوجته
(من يعلم) الزوج (بعته) أي الرقيق الصدوق (عليها) بمجرد دخوله في ملكها لكونه اصلاً
او فرعاً او حاشية قريبة لها أي وهي عامة ايضاً واولى ان لم يعلم وهي عامة ولم يعلمها فان علم
دونها فلا يرجع عليها وفي رجوعها عليه بنصف قيمته وعلمه خلاف فيما ان تزوجها على من
بعته عليها عتق عليها بالمد فان طلقها قبل البناء رجع بنصف قيمته ثم قال وقد بلغني عن مالك
رضي الله تعالى عنه استحسان انه لا يرجع الزوج على المرأة بشئ وقوله الاول احب الى اه
ابو الحسن معنى المسئلة انهما عالمان التخمى وكذا ان كانا جاهلين ثم قال ابو الحسن وان
علت دونه تخمى ابن يونس عن مالك رضي الله تعالى عنه ان له أخذ نصفه ومضى عتق نصفها
الا ان يشاء اتباعها بنصف قيمته بذلك ومضى عتقه كله وقاله عن كاشفة من أصحاب مالك
رضي الله تعالى عنه وقال أبو غمر ان لا يرجع في عين العبد وليس له الاتباعها ولو كان الزوج
عالمادونها لعتق عليه ويغرم لها قيمته فان طلق قبل البناء فعليه نصف قيمته اه وقد وقع في
لفظ المصنف ثلاث نسخ الأولى بالتحسية في يرجع ويعلم والثانية بالقومية في تعلم والتحسية
في يرجع الثالثة عكسها وكلها صحيحة غير ان الأولى تقيدها بالاختيارية بعد علمها فاذا
البنائي (وهل) العتق عليها في الاربع صور (ان رشت) أي كانت بالغة محسنة لا تصرف في

(قوله لا يرجع) أي الزوج (قوله قيمته) أي الرقيق ان بنى بها (قوله عكسها) أي بالتحسية في يعلم والقومية في يرجع (قوله غير ان
الخ) استدراك على وكلها صحيحة لرفع ايمامه استواءها (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله بعلمها) أي الزوجة (قوله في الاربع
صور) أي علمها وعدم علمها وعلمها ودونها وعكسها

(قوله اي تقييد العتق عليها برشدها) تفسيرنا ثب فاعل صوب المستتر (قوله وتاوها) اي المدونة (قوله وقيدته) اي عتقه على غير الرشيدة (قوله به) اي العتق عليها (قوله والا) اي وان علم وليها عتقه عليها (قوله عليه) اي الولي (قوله ويعتق) اي الصداق (قوله عليها) اي الزوجة (قوله علما) اي الزوجان عتقه عليها (قوله او جهلا) اي الزوجان عتقه عليها (قوله او احدهما) اي او علم احدهما عتقه عليها ولم يعلم الاخر ١٤٨ وهذا تحتمه صورتان علمه دونها وعكسه (قوله او ثيبا) اي رشيدة غير مجبرة (قوله

وهذا) اي العتق عليها (قوله والا) اي وان علم الولي (قوله قوله) اي ابن القاسم في المدونة (قوله ولا يتبع) بضم ففتح مثقلا (قوله ولا يرد) بضم ففتح (قوله ينكر) بضم فسكون اي الغريم عتق مديونه (قوله وقولي) اي في شرح ان رشدت (قوله يكون) اي الرقيق (قوله سواء علم وليها) اي عتقه عليها (قوله لانه) اي وليها (قوله معقول) بفتح الواو مثقلا (قوله عليه) اي وليها (قوله حينئذ) اي حين رشدها (قوله فالتناسب) حذف دونها (قوله فربيع على ولوعت) (قوله وعدمه) اي عتقه عليه عطف عليه (قوله عليه) اي الولي (قوله بقبينه) اي الصداق (قوله القرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله يكون) اي الصداق (قوله على ايها) اي على جعله صداقها (قوله او من يعتق عليها) اي غير ايها واخيها (قوله في ان النكاح) صلة اختلاف (قوله علما) اي الزوجان عتقه عليها

المال وهي ثيب غير مجبرة (وصوب) بضم الصاد المهملة وكسر الواو مشددة اي تقييد العتق عليها برشدها اي صوبه ابن يونس وعياض وابو الحسن قالوا تاوها اي لا تخرج من تاويل فضل بكلام ابن حبيب الا في (او) يعتق (مطلقا) عن التقييد برشدها وهذا قول ابن حبيب ومن كاشفه من اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه وتأوله افضل عليه وقيدته ابن رشيد بدم علم الولي به فان علم به فلا يعتق عليها واليه اشار بقوله (ان لم يعلم الولي) اي الاب او الوصي عتقه عليها والا فلا يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان ابن عرفة ابن رشد ويعتق عليها علما او جهلا او احدهما بـ **بـ** كرا كانت او ثيبا قاله ابن حبيب وهذا في البكر ان لم يعلم الاب او الوصي والالم يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان في الجواب (تاويلان) في فهم قوله وان تزوجها بن يعتق عليها عتق عليها بالعقد فان طلقها قبل البناء يرجع عليها بنصف قيمته كانت موسرة او معسرة ولا يتبع العبد بشيء ولا يرد عتقه كعسر اعتق بعلم غريمه فلم ينكر والزواج حينئذ صدقها اياه قد علم انه يعتق عليها فلذلك لم اوده على العبد بشيء وبلغني عن مالك رضي الله تعالى عنه انه استحسن عدم رجوع الزوج على المرأة بشيء وقولي وهي ثيب احسننا عن البكر والسفيه فلا يعتق عليها وان طلقها قبل البناء فهل يكون للزوج ويعطيه انصف قيمته وهو الظاهر وظاهر قوله ان رشدت سواء علم وليها ام لا لانه غير معول عليه حينئذ والمعول عليه اذنها (وان علم) الولي يعتق الصداق عليها (دونها) اي الزوجة (لم يعتق) الصداق (عليها) اي الزوجة ولو علمت فالتناسب حذف دونها (وفي عتقه) اي الصداق (عليه) اي الولي وعدمه (قولان) فعلى عتقه عليه يرجع الزوج والزوجة عليه بقبينه لان القرض انه طلقها قبل البناء وعلى عدمه هل يكون بين الزوجين او يكون كله للزوج وعليه لها انصف قيمته والقولان متفقان على عدم عتقه عليها ومحلها ما ان كانت بكر او سفيه فان كانت ثيبا رشيدة عتق عليها ولو علم وليها غ الضمير في علم وفي عليه يرجع للولي وهذا قسم ان لم يعلم واشار به كله لقول ابن رشد مقتضاه على طريقة ابن حبيب لاختلاف بينهم اذ تزوجها على ايها واخيها او من يعتق عليها في ان النكاح جائز ويعتق عليها علما او جهلا او علم احدهما دون الاخر **بـ** كرا كانت او ثيبا قاله ابن حبيب في الواضحة وهذا في البكر اذ لم يعلم الاب او الوصي وأما اذا علم فلا يعتق عليها واختلاف هل يعتق عليه هو ام لا على قولين اه الا ان المصنف اشترط انفرادها بالعلم دونها وليس ذلك في عبارة ابن رشد (وان) اصدقه اعياد او (جنى العبد) الصداق على نفس او طرف او مال وهو (في يده) اي حوز الزوج بميل تسليمه للزوجة وهذا نص على المتوهم فاجرى اذا جنى وهو في يدها بعد تسليمه لها (فلا كلام له) اي الزوج في فداء العبد واسلامه والكلام في هذا الزوجية (وان اسلمته) اي الزوجة العبد الخاني للعبي عليه او وليه في جنايته ثم طلق قبل البناء (فلا شيء له)

(قوله او جهلا) اي الزوجان عتقه عليها (قوله او علم احدهما) اي الزوجين عتقه عليها دون الاخر اي فلم يعلم (قوله اي وهذا) اي العتق عليها (قوله واختلف) بضم الناء وكسر اللام (قوله عليه) اي الولي (قوله لا ان المصنف اشترط الخ) استدراكه على واشار به كله لقول ابن رشد الخ لرفع ايها انه تبسح ابن رشد في قوله دونها (قوله طرف) بفتح الراء (قوله وهو) اي العبد

(قوله فيه) اى ارش جنائيه (قوله بنصفه) اى العبد صله الشركة (قوله المستحق الارش) صله الشركة (قوله وله) اى الزوج (قوله وهذا) اى التخيير (قوله فان فات) اى العبد بيد المستحق الذى استلمه (قوله غرمت) اى الزوجة (قوله لا يرجع) اى الزوج (قوله فرقوا) اى بين بيعها بالصادق بمحابة واسلامها الجاني بمحابة ١٤٩ (قوله بجميعه) اى الصداق (قوله ولايس) اى شراؤه (قوله فى اسلامه) صله المحابة (قوله قبله) اى البناء (قوله فليس تكرارا) اى ولا مناقضا تنصيرى على فى النسخ قبله تنصيرى على قوله فى نكاح لا يلزم فيه مهر الخ (قوله كتيب صغيرة) تشبيهه بالبكر فى جواز عسوائيهما (قوله لاغيره) اى الاب بيان لمفهومه (قوله الان يعفون) اى النسوة عن نصف الصداق (قوله الذى بيده عقدة النكاح) اى الولي وقيل الزوج فيعطيهما الصداق كله (قوله لا قبله) اى الطلاق (قوله فى قولها) اى المدونة (قوله وان كان) اى العفو (قوله وبهذا) اى ان ظاهر قول الامام لا يجوز وان كان نظرا صله يتجه (قوله خلافا) اى اقول مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فيها) اى المدونة (قوله المؤلف) اى ابن الحاجب (قوله من انه) اى الشان الخ بيان لما (قوله لم يحتلها) اى مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله

اى الزوج من العبد كله لا كسهاوى فى كل حال (الان تحاجي) بضم التوقية وبجاء منهلة وكسر الموحدة اى تساهل وتسامح الزوجة المجنى عليه او وليه فى اسلام العبد الذى تزيد قيمته على ارش جنائيه فيه (قوله اى الزوج) دفع نصف الارش) بفتح الهمز وسكون الراءشين مجتمة اى دية الجنابة للمجنى عليه او وليه (والشركة فيه) اى العبد بنصفه المستحق الارش وله اجازة اسلامها وهذا ان لم يفت العبد فان فات غرمت للزوج نصف المحابة عند محمد وحكى اللخمي لا يرجع عليها بشئ وتقدم انها ان باعته بمحابة ثم طلق قبله فليس للزوج الا نصف المحابة وفرقوا بجواريهها اولكتها تبرعت به بعض غنمه فلم يها نصف ما تبرعت به ككتبرها بجميعه وفداها الجاني كاشترائه ولايس واجبا عليها فان شاء الزوج فدى نصفه (وان فدتها) اى الزوجة الجاني (بارشها) اى الجنابة (فاقل لم يأخذ) الزوج نصفه (ه) اى الجاني من الزوجة (الاب) نصف ذلك) الفداء ان كان قدر قيمة العبد او اقل منها بل (وان زاد) الفداء (على قيمته) اى الجاني (و) ان فدتها (باكثر) من ارشها (فكالمحابة) فى اسلامه فيخير الزوج بين الاجازة وعدم رجوعه عليها بشئ ودفعه لها نصف الارش ومشاركتها بالنصف (ورجعت المرأة) ان شامت (بجميع ما انفق على عبد) او امة او نهييم (أو غرة) جهات صداقها فى نكاح لا يلزم فيه مهر كمنكاح تفويض طلق فيه قبل البناء ونكاح فاسد فسخ قبله غ فى بعض النسخ ورجعت المرأة فى الفسخ قبله بما انفق على عبد او غرة فليس تكرارا مع قوله قبل وترجع بنصف نفقة الثمرة والعبد (وجاز عفو ابى البكر) المجرة كتيب صغيرة لاغيره ولو وصيا مجبرا (عن نصف الصداق) اى مساححة الزوج منه (قبل الدخول وبعد الطلاق) لقوله تعالى الان يعفون او يعفوا الذى بيده عقدة النكاح لا قبله هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال (ابن القاسم) ويجوز عفو ابى البكر عن نصف الصداق قبل الدخول (قوله اى الطلاق) لمصلحة وهل قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام او خلاف فى الجواب (تاويلان) فى قولها لا يجوز عفو الاب قبل الطلاق ابن القاسم الالوجه كعسر الزوج فيخفف عنه ويظنه فيجوز ذلك اذا رضيت ابو الحسن ظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه وان كان نظرا ووجه ذاتيجه كون قول ابن القاسم خلافا وقال عياض فى كون قول ابن القاسم خلافا لقول مالك رضى الله تعالى عنه قولان لاشياخنا اه ونحو ما فيها لابن الحاجب ابن عبد السلام نقل المواف هو الصحيح لا ما قاله ابن بشير من انه لم يختلف مالك وابن القاسم فى جواز التخفيف قبل الطلاق اذا ظهرت المصلحة كما لم يختلفا فى عدم جوازه اذا علم انه لامصلحة فيه وانما اختلفا اذا جهل الحال اه وتبعه الموضح ومفهوم قبل الدخول انه لا يجوز عفو بعدد ويصحح فى الجواب واقصر عليه القرافى ووجهه والمصنف فى التوضيح ولا فرق بين الرشيدة وغير عاقل سماع محمد بن خالدان الصغيرة اذا دخل الزوج بها وافترضها ثم طلقها قبل بلوغها فانه لا يجوز العفو عن شئ من

فى عدم جوازه) اى التخفيف (قوله اذا علم) بضم العين (قوله انه) اى التخفيف (قوله جهل) بضم الجيم (قوله تبعه) اى ابن عبد السلام (قوله انه) اى ابى البكر (قوله بعده) اى الدخول (قوله وبه) اى منع عتوه بعده صله تنصيرى (قوله عليه) اى منعه بعده (قوله ووجهه) بفتحات مثقالا (قوله والمصنف) عطف على القرافى (قوله ولا فرق) اى فى منع عفو الاب بعد الدخول

(قوله ومثلها) اى الجبر

و الوصى فى استحقاق قبض
المهر (قوله مقدمه) بضم
الميم وفتح القاف والذال
منقلا (قوله على نيمة)
صلة مقدم (قوله مهملة)
بضم الميم الاولى وفتح
الثانية) اى لا وصى لها ولا
مقدم (قوله وان اؤهم
اقتصاره) اى المصنف الخ
بحال (قوله الحصر) مفعول
اؤهم (قوله فيهما) اى الجبر
والوصى (قوله ولى النكاح)
ظاهرا ولو يجبرا (قوله بعد
ذكره) صلة قال (قوله ذلك)
اى قبض صداقها (قوله
بما قاله الخ) صلة الخ لاص
(قوله يشتري) بضم الياء
وفتح الراء (قوله بتقدها)
اى محجل مهرها (قوله
او يتعين الخ) عطف على
بما قاله الخ (قوله ومحلها)
اى القولين (قوله بهذا)
اى نص ابن الحاج صلة
قال (قوله لا يصدقان) اى
الاب والوصى (قوله وان
الذى الخ) عطف على أن
مراد المصنف (قوله كما
يتبادر الخ) راجع لقوله
لا التلغ (قوله قبضه) اى
الاب (قوله منه) اى الاب
(قوله ضباع) اى من البنت
(قوله بذلك) اى اقرار
الاب (قوله عرفا) بضم
فكسر اى الاب والوصى
(قوله من اصدق) صلة يبره

صداقها لان الاب ولا من غيره ابن رشد هذا كما قال لانه اذا دخل بها واقتضاها فقد وجب
لها جميع صداقها بالميسر فليس للاب ان يضع حقا وقد وجب لها الا فى الموضع الذى اذن الله
له نفسه وهو قبل المسيس لقوله عز وجل وان طلقوهن من قبل ان تقسوهن الآية واذا منع
العقوى الصغيرة بعد الدخول فى السفينة اخرى (وقبضه) اى الصداق ولى (مجب)
بضم الميم وسكون الجيم وكسر الواو وحده تشمل الاب ووصيه الذى امره بالجبر (و) شخص (وصى)
من الاب على التصرف فى مال البنت ومثلها القاضى ومقدمه على نيمة مهملة وان اؤهم
اقتصاره على الجبر والوصى فى مقام البيان الحصر فيهما البناء المذهب ان ولى النكاح ليس
له قبض الصداق الا القاضى ومقدمه ابن عرفة بعد ذكره ان النيسة المهملة لا تقبض
صداقها قال والخلاص فى ذلك بما قاله بعضهم ان يحضر الولى والزوج والشهود ويشترى
بنقدها جهازها ويدخلونه بيتا ذكره المتسطين معزوا بعضهم وعزاه ابن الحاج فى نوازل
المالك رضى الله تعالى عنه قلت او يتعين الخاكم من يقبضه ويصرفه فيما يامره بما يجب وقاله
ابن الحاج فى نوازل اى كلام ابن عرفة وبه تعلم انه لا خصوصية للجبر والوصى وفى وثائق
الفرناطى لا يقبض الصداق الا احدهما الاب والوصى والقاضى لمن الى نظره والسيد لامتة
والمسألة امر نفسه ووكيلهم والخاص للبركة النيسة التى ليست فى ولاية اذا كان صداقها مما
تجهز به اى من ابى الحسن (و) ان قبض الاب الجبر او وصيه الصداق وغاب عليه وادعى
تلقه اوضياعه بلا تعد ولا تفرط منه (صداقا) بضم الصاد وكسر الدال المهملتين مشددا اى
الاب والوصى فى دعواهما قبضه وتلقه اوضياعه بلا تعد ولا تفرط ويرى الزوج ان شهدته
بنية يدفعه للجبر او الوصى بل (ولو لم تقم) اى تشهد (بنية) للزوج يدفعه لاحدهما ابن الحاج
ان ادعى الاب او الوصى القبض والتلف ولا يثبت على القبض فى رجوعها على الزوج قولان
اى ومحلها قبل البناء وما بعده فقال ابن رشد لا خلاف فى براءة الزوج بعد البناء باقرار
الاب او الوصى بقبضه ان ادعى تلقه اى وبهذا تعلم ان مراد المصنف التصديق فى قبضه
فغير الزوج وهو قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وقال اشهب لا يصدقان ويغرم
الزوج للزوجة صداقها وان الذى لم تقم عليه البنية هو القبض لا التلغ كما يتبادر من عبارة
المصنف ونص ابن القاسم فى سماع اصيغ فان قال الاب قبضته وضاع منى ولم يكن عند الزوج
بنية بالدفع الاقرار الاب وكانت البنت بكر الزمها ذلك وكان قبضه لها قبضا وضياعه منه ضياع
ولم يكن على الزوج شئ ابن يونس وهو القياس لان الاب الذى له قبضه بغيره وكيل اقرب قبضه
فوجب ان يبرأ بذلك الزوج (وحالها) اى الجبر والوصى على التلف والضياع بلا تفرط ولو
عرفا بالصلاح ولا يقال فيه تحلف الولد والده لانهما قول نعم تعلق حق الزوج فى تجهيزه ويحلف
السيد على القول بلزوم تجهيز الامة به صرح به حلوله ونقله احمد بابا (ورجع) الزوج عليها بنصفه
(ان طلقها) قبل البناء وهو ما يغاب عليه ولم تقم بنية على هلاكه (فى مالها ان ايسرت يوم الدفع)
اى دفع الزوج الصداق لمن له قبضه عن تقدم ولو اعسرت يوم اقيام وهي مصيبة تزل بها فان
اعسرت يوم الدفع لم يرجع الزوج عليها بشئ ومصيبة منه ولو ايسرت بعد ذلك (وانما يبره) بضم
التحسين وسكون الواو وحده اى الجبر والوصى من الصداق الذى قبضه من الزوج قبل البناء
(شراء جهاز) صالح لمثلها (تشهد بنية بدفعه) اى الجهاز (لها) اى الزوجة (او) (الحضارة)

(قوله لم يصح به) أي الشهود الجهاز (قوله اليه) أي بيت البناء (قوله انه) أي الجهاز (قوله اليه) أي بيت البناء (قوله صرف) أي الولي (قوله من جهاز) بيان لما (قوله ذلك) أي الجهاز الذي صرف النقدي به (قوله له) أي الزوج (قوله ويحلف) أي الولي على صرف النقدي في الجهاز (قوله اتهم) بضم التاء وكسر الهاء أي اتهمه الزوج (قوله تخلفه) ١٥١ أي تعوض الصداق (قوله

وتجهز به) أي ما جعلته من ماله اخلفا عن صداقها (قوله الاول) أي تصد بقها وعدم اخلافه من ماله (قوله من قوله وخلفته بالقض) بيان لما (قوله لان ذلك) أي الذي صرح له لقوله لا بشكل (قوله بهما) أي الزوجين صلة اللاتق (قوله بحال الصداق) صلة شراء (قوله ووضعه) عطف على شراء (قوله تعدى) أي القابض (قوله وهذا) أي الرفع (قوله فان حلف) أي الزوج (قوله وان نكل) أي الزوج (قوله المشهد) بضم فسكون فكسر أي على نفسه بقضه انه لم يقبضه (قوله واستحق) أي المشهد (قوله وان نكل) أي لا يستحق اخذه منه لان نكوله كحلف الزوج

* (باب تنازع الزوجين) *
(قوله تنازع) أي في الزوجية او الصداق او متاع البيت (قوله ثبوت) مقول دعوى المضاف لقضائه (قوله ونفيه) أي الثبوت عطف عليه (قوله بان ادعاها) أي الزوجية الخ تصوير للتنازع فيها (قوله القاشي) بقاء وشين مجع

أي الشائع المشتهر بين الناس (قوله بان قات) أي البيئة الخ تصوير لکیفیه شهادتها بالسماح (قوله نقده) أي مجع (قوله فيها) أي شهادة السماع (قوله لهما) أي الدف والدخان (قوله عاينهما) أي الدف والدخان

أي الجهاز (بيت البناء وتجهزه) أي الجهاز (اليه) أي بيت البناء وان لم يصح به اليه ولا يسمع دعوى الزوج انه لم يصل اليه ابن حميد للزوج سؤال الولي فيما صرف نقده فيه من جهاز وعلى الولي نفسه ذلك له ويحلف ان اتهم (والا) أي وان لم يكن للزوجة مجبر ولا وصي ولا مقدم قاض (فالمرأة) الرشيدة تقبض صداقها فان قبضته وغابت عليه وادعت تلفه او ضياعه صدقت بين فلا يلزمها تجهيز غيره وقال عبد الملك تخلفه من ماله وتجهز به ولا يشكل الاول بما مر من قوله وخلفته بالقض الخ لان ذلك بالنظر لرجوع الزوج عليه بنصفه ان طلقها قبل البناء وما هنا بالنظر لتجهيزه وان لم تكن رشيدة فالظاهر اجتماع الزوج والولي والشهود وشراء الجهاز للاتق بهما بحال الصداق ووضعه في بيت البناء كما تقدم (وان قبض) بضم فكسر أي قبض الصداق من ليس له قبضه من غير توكيلها له وتلف منه فقد تعدى في قبضه والزوج في دفعه فان شاعت (اتبعت) أي الزوجة القابض (او) اتبعت (الزوج) فان اخذته من الزوج رجع به على القابض وان اخذته من القابض فلا يرجع على الزوج وهذا على نصب الزوج بعطائه على هاء اتبعته ويصح رفعه بعطائه على فاعل اتبع المستتر فيه لوجود الفصل بالهاء والمعنى لو اتبع الزوج القابض فبأخذه منه ويدفعه للزوجة وهذا الولي لا فادنه ان الزوج اتبع القابض ايضا (ولو قال الاب) وكذا غيره عن له قبض الصداق كوصي ورشيدة (بعد الاشهاد) على نفسه (بالقبض) للصداق من الزوج ومفعول قال (لم اقبضه) أي الصداق من الزوج وانما اشهدت على نفسي بقضه لحسن ظني فيه ولتشر يفه بين الناس فلا ينفعه هذا القول و (حلف الزوج) لقد اقبضته ايما اذا كان التنازع (في) زمن قريب من الاشهاد كالعشرة الايام وادخلت المكاف خمسة فائدة على العشرة فان حلف برئ وان نكل حلف المشهد واستحق اخذ المهر من الزوج وان نكل فلا وان زاد على الخمسة عشر فلا يحلف الزوج وتعرف المتضايقيين مذهب الكوفيين وفي بعض النسخ بتعريف الثاني فقط وهذا مذهب البصريين وفي اكثرها تعريف الاول فقط وهذا لا يوافق واحدا من المذهبين والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

* (فصل) * في بيان احكام تنازع الزوجين وما يناسبه (اذا تنازعا) أي المتنازعان اللازمان للتنازع او الزوجان باعتبار دعوى احدهما اثبات الزوجية وصلة تنازعا (في) ثبوت (الزوجية) أي كون احدهما زوجا لآخر ونفيه بان ادعاها احدهما وانكرها الآخر وجواب اذا تنازعا فيها (ثبقت) الزوجية بينهما (ب) شهادة (بينة) لم دعيم ان شهدت بهما العدة بل (ولو) شهدت (بالسماح) القاشي بان قالت لم نزل نسع من الثقات وغيرهم ان فلانا تزوج فلانة بصداق قدره كذا انقده كذا وموجله كذا عقده عليه علم اولم اذ لان قاله الميطي فلا يكفي فيها الاجمال كما لا يكفي في بينة القطع (بالدف) بضم الدال المهملة وشدة القاء أي الطبل سواء كان بغربال او غيره من آلاته (والدخان) أي طعام الولية يحتمل ان مراده مع معانة بينة السماع لهما ويحتمل مع سماعهما او يحتمل ان مراده رجوعه لما قبل المبالغة والمعنى يثبت بشهادة القطع المستندة لمعانة العدة والدف والدخان فتجاوز شهادة من عاينهما بالنكاح

(قوله لقول ابن عرفة ويجوز الخ) علمه بجوز شهادته من عاينها الخ (قوله عليه) أي النكاح (قوله بذلك) أي السماع (قوله هذا) أي زوج بالدفع والدخان لما قبل المبالغة (قوله بان يقال الخ) تصوير لجل كلام المصنف عليه (قوله فالأول) أي في السماع (قوله والثانية) أي في الدفع (قوله وفيه) أي بالدفع (قوله فيها) أي الشهادة بالنكاح بالسماع بالنكاح (قوله شروط شهادة السماع) أي من طول مدته وكونه من الثقات وغيرهم وعدم انفرادهم به عن ذوي أسنانهم (قوله هذا) أي كون المعنى أن البيئة سمعت سمعا فاشيا من العدول وغيرهم ١٥٢ بعقد النكاح وعابت الدفع والدخان وحصل لها اليقين وشهدت

على سبيل القطع من غير اسناده الى سماع لقول ابن عرفة ويجوز للشاهدين أن يشهدا عليه بالقطع من ناحية السماع اذا حصل علمه بذلك اكثرته وقواته على ما في سماع أبي زيد ونوازل معنون اه بعض الشارحين هذا احسن محامل كلام المتبسط وفي شرح العاصمية ما يفيد ويمكن حمل كلام المصنف عليه بان يقال ثبتت بيئة قطع ولو معقدة على السماع بسبب معاينة الدفع والدخان فالأول يعني على والثانية سببية وفيه حذف مضاف أي بسبب معاينة الدفع والدخان واختار هذا طي ونصه يعني أن البيئة سمعت سمعا فاشيا من العدول وغيرهم بالنكاح وعابت الدفع والدخان وحصل لهم اليقين فجوز شهادتهم على القطع ولا يشترط فيها شروط شهادة السماع هذا هو المتعين في معنى كلام المصنف وهكذا المسئلة مفرضة في كلام اهل المذهب ففي العينية جل أصحابنا يقولون في النكاح اذا انتشر خبره في الجيران ان فلا تاتر قبح فلا تة وسمع الدقاق فله ان يشهد ان فلا تة زوج فلان زاد ابن عبد الجكم وان لم يحضر النكاح اه فقله ان يشهد كالصريح في انما بالقطع بدليل قول محمد وان لم يحضر وهذا ظاهر ولذا لم يذكر وطول المدة هنا مع اشتراطه في شهادة السماع في النكاح نص عليه ابن رشد وغيره وما ذاك الا لان هذه شهادة قطع والدخان فرض مسئلة والمدا وعلى انتشاره وكثرته ووجود الامارات المقيدة للقطع بالشهادة كما صرحوا به في شهادة السماع ولما ذكر ابن رشد هذه المسئلة قال تجوز الشهادة على القطع من جهة السماع اذا فاض باستقاضته اه السنووي مراد المصنف على الاحتمال الاول التنبيه على ان شهادة السماع كافية كشهادة القطع وان شهود السماع شاهدوا الدفع والدخان او سمعوه او اظهروا في كلام المصنف وهو مقصوده لانه محل الخلاف الا ان شهادة السماع كافية في النكاح ولو لم يكن هناك دفع ولا دخان لكن نقل المصنف هنا كلام المتبسط كما هو ولو حذف قوله بالدفع والدخان لانتفى الایهام واما الاحتمال فبجمله على شهادة القطع المستند لذلك فبعيد من قصده المصنف لان بيئة القطع هي قوله بيينة ولا علمنا في مستند القطع ما هو اه وايضا يصح التوضيح بقيدان كلام المتبسط في شهادة السماع لقوله عقبه قول أبي عمران انما تجوز شهادة السماع حيث يتفق الزوجان على الزوجية اه قلت قول أبي عمران يعني حمل كلام المصنف على الاحتمال الاخير الذي عينه الجمل عليه طي البرزلي محل ثبوته بيينة السماع حيث كانت المرأة في حوز مقبها او لا يبد احد فان كانت يدا حد بر زوجية فلا يثبت بيينة السماع لانها لا يتزعم بها من يد حائر اه

على القطع (قوله جل) بضم الجيم وشدة اللام (قوله) أي العدل الذي سمع انطبروغاين الدفع (قوله ان يشهد) أي على القطع (قوله وان لم يحضر النكاح) أي عقده مبالغة او حال (قوله هنا) أي في الشهادة بالسماع بالنكاح مع معاينة الدفع (قوله مع اشتراطه) أي طول المدة (قوله عليه) أي اشتراط طول المدة في شهادة السماع بالنكاح (قوله وما ذاك) أي عدم ذكرهم طول المدة (قوله الاحتمال الاول) أي ان مراد مع معاينة بيئة السماع ايها (قوله التنبيه) خبر مراد (قوله وهو) أي الاحتمال الاول (قوله وهو) أي الاحتمال الاول مقصوده أي المصنف (قوله لانه) أي الاحتمال الاول (قوله) الا ان شهادة السماع الخ استدلوا على وهو اظهر

الخ وهو مقصوده لرفع ايهاه ان معاينة الدفع شرط في شهادة السماع هذا (قوله لكن نقل المصنف وظاهره هنا كلام الخ) إشارة الى الجواب عن المصنف (قوله بجمله) أي كلام الخ تصوير للاحتمال (قوله فبعيد) جواب اما (قوله لانه) أي الموضح (قوله عقبه) أي كلام المتبسط (قوله يعني) بضم فقه فكسر مثقلا (قوله عين) بفتحات مثقلا أي لان اصل المسئلة ان تنازع في الزوجية (قوله ثبوته) أي النكاح (قوله مقبها) أي بيئة السماع (قوله فان كانت) أي المرأة (قوله فلا يثبت) أي النكاح (قوله لانه) أي بيئة السماع (قوله بها) أي بيئة السماع

(قوله للمدعي) اي الزوجة (قوله ولعندم ثمة توبعها) اي اليين عطاف على لار كل دعوى الخ (قوله لعدم انقلاب الخ) علة
للعلة (قوله اذ لا يقضى) بضم الياء وفتح المجرى الخ علة لعله العلة (قوله في سقوطها) اي الدعوى بلايين المنكر (قوله ولزوم)
عطف على سقوط (قوله ان كانت) اي الدعوى (قوله ويجز) اي الرجل (قوله عن اثباته) اي النكاح (قوله لانه) اي الشان (قوله
به) اي النكاح (قوله بها) اي الزوجة (قوله فان نكحت المرأة) ١٥٣ اي التي أنكرت الزوجة وشهد

عليها شاهدان عن اليين التي
توجهت عليها رد شهادته
عند ابن القاسم (قوله وان
نكل الزوج) اي الذي
أنكر الزوجة وشهد
عليه شاهدان عن اليين
رد شهادته عند ابن القاسم
(قوله شاهدا) اي بزوجة
منكرتها (قوله فلا يلزمها)
اي النكاح (قوله آت
الى مال) اي والمال يثبت
بالشاهد واليدين (قوله له)
اي الميث (قوله به) اي كونه
لا وارث له (قوله عليه) اي
تقييده بعدم وارث ثابت
(قوله ولا صدق لها) اي
المرأة التي ادعت الزوجة
وأقامت شاهدا عليها
وحلفت معه وورثت (قوله
سومتها) اي المرأة (قوله
على اصوله) اي الميث (قوله
من انه) اي الرجل الذي
ادعى على ميتة انه ازوجة
وأقام عليها شاهدا الخ بيان
لما يصح من (قوله فالاولى)
يفتح الهمز اي في عبارة
المصنف تفريع على وكذا
يقال الخ (قوله الصورتين)

وظاهره ولو كان هناك دف ودخان قاله أحمد (والا) تكن ميتة المدعى على منكرها (فلايين)
على منكرها منكما لان كل دعوى لا تثبت الا بعد اثنى فليدين بمجرد ادائها وعدم ثمة توبعها لعدم
انقلابها اذا نكل عنها اذ لا يقضى بشكول المدعى عليه مع حلف المدعى ابن عرفة ودعوى
النكاح على منكره دون شاهد ففي سقوطها ولزوم عين المنكر كغير النكاح فانما ان كانت
بين طارئين اه ونص ابن رشد ولولم تكن المرأة نكحت زوج وادعى رجل نكاحها وهما طارئان
ويجز عن اثباته للزمتها اليين لانه لو أقرت له به كانا زوجين وقيل لايين لانهم لو نكحت عنهما
يلزمها النكاح ان لم يقيم المدعى شاهدا بل (ولو أقام) الشخص (المدعى) للزوجة منكما
(شاهدا) لهما الخط ظاهره ولو طارئين وهو ظاهر كلام الشامل أيضا وأشار بالوقول ابن
القاسم يحلف رد شهادته فان نكحت المرأة فلا يثبت النكاح ولا تجبس وان نكل الزوج غرم
الصداق نقله الموضح وفي أبي الحسن عن ابن بونين ولو أقام الزوج شاهدا فاستجلبت المرأة
فنيكحت فلا يلزمها ولا تسجن كما يسجن الزوج في الطلاق (و) ان أقامت المرأة شاهدا على
ميت بزوجيته لها (حلفت) المرأة (معه) اي الشاهد الذي أقامته على زوجيته للميت ان
شهد بعد النكاح لا باقرار الميت به ومثل الشاهد المرأان قاله أحمد (ورثت) المرأة الميت
عند ابن القاسم لان دعواها آت الى مال وظاهره سواء كان له وارث ثابت أم لا وهو كذلك
خلافًا لبعضهم في تقييده بكونه لا وارث له ثابت قاله ت ومنى الخط على تقييده به وتبعه
سالم وهو الحق وكذا مشى عليه في التوضيح وأقره الناصر فانه لا يصح المصنف في باب
الاستحقاق بهذا القيد عن صاحب النوادر وغيره اه فحمل كلامه هنا على ما في توضحه
أولى ولا صدق لها وعليها العدة لحق الله تعالى والظاهر حرمة على أصوله وفروع له دعواها
وقياسا على قوله وليس لذي ثلاث تزويج خامسة الخ وكذا يقال فيما بعده ت وتبعه د وقال
الخط هو ظاهر عموم قوله في باب الشهادات ونكاح بعد موت من انه يحلف مع شاهده بعد
موتها ويرثها ولا صدق عليه لها فالاولى وحلف معه وورث ليشمل الصورتين ولم يؤخذ باقراره
بعد موتها باعتبار الصدق لانه من أحكام الحياة قاله ابن دحون ولا يرد الارث لنفسه على غير
الزوجة أيضا بخلاف الصدق وأيضا ثبت النكاح بترتيب عليه أحكام آخر غير المال كلعوق
النسب ولو ثبت النكاح بشاهد وعين فاما ان ثبت أحكامه كلها وهو باطل بالاتفاق أو ثبتت
المالية خاصة وهو تحكيم انظر التوضيح فان ادعى احدهما زوجية الآخر وهو حي ويجز عن
اثباتها ثم مات المدعى عليه فهل يعمل بدعوى المدعى أم لا لان دعوى نكاح والتي بعد الموت
دعوى مال (و) من ادعى على متزوجة بغيره انه تزوجها قبله وانها باقية على نكاحه وشهد له

٢٠ مخ في اي دعوى امرأة على ميت ودعوى رجل على ميتة (قوله ولم يؤخذ) اي الرجل المدعى زوجية ميتة (قوله
باقراره) اي بزوجيته (قوله باعتبار الصدق) صله يؤخذ (قوله لانه) اي الصدق الخ علة لم يؤخذ (قوله ولا يرد) بفتح فسكر
اي على التعديل بانه من أحكام الحياة (قوله لتسببه) اي الارث علة لا يرد (قوله على غير الزوجة ايضا) فيه ان غير الزوجة معدوم
هنا فلم يترتب الارث هنا الا على الزوجة (قوله وهو) اي الآخر (قوله انه) اي المدعى (قوله قبله) اي غيره (قوله وانها) اي المرأة

(قوله له) أي المدعي (قوله فحسب) أي المرأة (قوله بحيث لا ضرر الخ) تصوير لقربه (قوله لحيته) أي الشاهد (قوله مقبها) أي البيعة (قوله لشهولها) أي نسخة ١٥٤ والآن معناها وان لم يزعم قربه أو زعمه ولم يأت به (قوله لفرضها) بفتح

شاهد به ذاع على سبيل انقطع وزعم ان له شاهداً ثانياً غائباً (أمر) بضم الهمز و كسر الميم (الزوج) الجائر لها أمر بإيجاب (باعتزالها) أي ترك استمتاعه بالزوجة المتنازع فيها وان خيف تغيبها فحسب عنده أمينة ان لم تأت بكفيل (لا تيمان المدعي) (شاهد) يشهد له بان زوجه على القناع (زعم) المدعي (قربه) أي الشاهد بحيث لا ضرر على الزوج الجائر لها في اعتزالها لحيته وثقتهم في مدة اعتزالها على من يقضي لها فان ثبتت لمقيم البيعة فعليه نفقة في مدة اعتزالها واستبراءها ويصح نكاح الجائر وتزاد إلى عصمة مقبها ولا يستتبع بها إلا بعد استبراءها ان كان وطئها الجائر (فان لم يأت) المدعي (به) أي الشاهد الثاني (فلا عين على) واحد من (الزوجين) ردتهما الشاهد الأول كذا في نسخة الشارح وفي نسخة تت والافلا عين على الزوجين وهي أخصر وأشمل شمولاً زعمه بعد الشاهد الثاني قيل هذه المسئلة والله أعلم في دعوى الثاني انه تزوجها ودخل بها قبل الجائر لها وأما ان ادعى انه تزوجها ولم يدخل بها قبله فقد فات عليه بدخول الثاني غير عالم كما تقدم في ذات الوليين وقيل لا حاجة لهذا الجلي لفرضها في ذات ولي واحد ودخول الثاني لا يفيها نص عليه أبو الحسن وأعلم المرأة بالثاني المانع من فواتها بدخوله غير عالم ولو ذات وامين (و) ان ادعى رجل على امرأة خلية انه تزوجته وأنكرت (أمرت) بضم الهمز وكسر الميم المرأة (بانتظاره) أي المدعي وعدم التزوج بغيره (ل) بحضور (بيعة قريية) غيبها بحيث لا ضرر على المرأة في انتظارها واد أصبح زاد ويرى الامام لدعواه وجهان يشبه نسائه وسواء كانت بيعة قطع أو سمع فان أتت بها وشهدت له وسلمت المرأة شهادتها ثبت النكاح وان لم يأت بها أو بعدت غيبها فلا تؤمر بانتظاره وتزوج متى شئت في التوضيح وحيث أمرت بانتظاره فطلب الجميل بوجهها لقيم البيعة على عينا في وثائق ابن المنذر وابن العطار وغيرهما يلزمها ذلك المتطلى والذي جرى به العمل في هذا عند مشيخنا وانعقدت الاحكام عليه جعلها عند امرأة صالحة تحفظ عليها (ثم) اذا انقضت ومضى الاجل ويجز عن الاتيان بينته جاز للعالم كتهجيزه (لمسمع) بضم الفوقية (بينته) التي يأتي بها بعد التهجير (ان) كان (يجز) بفتحات مثله لا أي المدعي (فاض) حال كونه (مدعي حجة) وذكر مفهوم مدعي حجة لا قابل قوله ولم تسمع الخ فقال (وظاهرها) أي المدونة (القبول) لبيعة المدعي التي أقامها بعد تهجيزه (ان) كان (أقر) المدعي (على نفسه بالهجز) عن اقامتها حين تهجيزه فكانه قال فان أقر على نفسه بالهجز قبات بينته على ظاهرها وهذا على ان التهجير هو الحكم بهجزه أو برده دعواه بعد تبين لده وأما على انه الحكم بعدم سماع بينته بعد ذلك فلا تقبل بينته بعد ولو أقر بهجزه وهذا هو الرابع كما يأتي في باب القضاء والفرق على تسليم ما هنا بين ادعائه حجة واقراء بهجزه ان الحكم في الاول يبطلان ما يأتي به لادعائه وفي الثاني بهجزه أفاده عبط في ايس في الرواية تقييد الهجز بكونه مدعي حجة وليس قوله ان أقر على نفسه بالهجز من تمام ظاهر المدونة ففي الرواية سمع أصبح ابن القاسم من ادعى نكاح امرأة أنكرته وادعى بيعة بعيدة فلا تنظره الا ان تكون بيعة قريية لا يضر المرأة بانتظارها ويرى الامام لما ادعاه وجهها

أي اقراره بهجزه عطف على في الاول (قوله بهجزه) عطف على يبطلان (قوله في الرواية الخ) علة لانه ليس فان تقييد الخ (قوله لا يضر المرأة انتظارها) كاشف لمعنى قريية (قوله ويرى الامام) عطف على تكون بيعة قريية أو حال

القاء وسكون الرأ أي المسئلة (قوله لا يقيمها) أي ذات الولي الواحد (قوله) ولعلم المرأة الخ عطف على لفرضها الخ (قوله المانع) نعمت علم (قوله بحيث لا ضرر الخ) تصوير لقربها (قوله زاد) أي اصبح على شرط قرب البيعة (قوله بان تشبه نسائه) تصوير لوجه (قوله ذلك) أي الاتيان بجميل وجهها (قوله كونه) أي المدعي (قوله فسكانه) أي المصنف الخ تفريع على وذكراً مفهوم مدعي حجة (قوله قبات) بضم فكسر (قوله وهذا) أي التفصيل بين تهجير مدعي حجة وتهجير مدعي حجة (قوله وأما على انه) أي التهجير (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله وهذا) أي كون التهجير بالحكم بعد سماع بينته (قوله ما هنا) أي من ان التهجير بالحكم بهجزه أو برده دعواه (قوله بين ادعائه حجة) صلة الفرق (قوله في الاول) أي ادعائه حجة (قوله يبطلان ما يأتي به) خبران (قوله لادعائه) أي حجة علة لكون الحكم بالبطلان (قوله وفي الثاني)

(قوله فان عجزه) فيه الشاهد حيث أطلقته عن تقييده بكونه مدعى حجة (قوله تكسبت المرأة) أي تزوجها غيره (قوله أولا) يسكون الواو أي أولم تتزوج غيره (قوله مضى الحكم) جواب ان عجزه (قوله سماعه) أي أصبغ (قوله وظاهر المدونة) عطف على سماع (قوله اذ لم يفسر فيها) أي المدونة الخ (قوله لا يكوّن خلاف ظاهرها) (قوله وقال) أي ابن القاسم فيها (قوله بين تعجيزه) أي الطالب (قوله قبل أن يجب على المطلوب عمل) في قوة تفسير أول قيامه (قوله وبين تعجيزه) أي الطالب (قوله عليه) أي المطلوب (قوله ثم رجع) أي العمل (قوله عليه) أي الطالب المتسبب لوائي الطالب بشئ يوجب على المطلوب عملا فأنبت المطلوب ما ينقص ذلك العمل عنه فادعى الطالب دعوى واحتج بحجة عجزه عن اثباته بعد ضرب الأجل له فانه يسجل عجزه ويحكم بقطع حجه عن المطلوب ثم لا ينظر له حجة ولا يئنه بعد ذلك لذلك القاضي ولا غيره (قوله ولان) أي بالاضى وعدمه (قوله ثلاثة) أي بالمضى وعدمه فأنه اعلمه ان كان له وجهه (قوله قبل هذا) أي الخلاف ١٥٥ (قوله في القاضي الحاكم) أي في

النازلة (قوله من الحكم) بيان ان (قوله فيما) أي الحاكم ومن بعده من الحكم فلا يقبل منه ما أتى به الخ (قوله بعد ذلك) أي اتفاقا (قوله بعد ذلك) أي التعجيز (قوله من حجة) بيان لما (قوله بالقيدين) أي قيد عدم السماع مدعى حجة وقيد القبول باقراره بعجزه (قوله لتقييد ابن رشد) له أشار (قوله لكن حرف) بفتحات مثقلا أي المصنف الخ استمدرك على أشار بالقيدين لتقييد ابن رشد لرفع إمامه اتبانه به على وجهه (قوله ذلك) أي التقييد (قوله فاشكل) أي تقييد المصنف (قوله باقتضاء الخ) تصوير لا شكاه (قوله ما ذكره) أي المصنف من

فان عجزه ثم أتى بيئنه وقد تكسبت المرأة أو لامضى الحكم ابن رشد هذا خلاف سماعه من كتاب الصدقات وظاهر المدونة اذ لم يفرق فيما بين تعجيز الطالب والمطلوب وقال يقبل منه القاضي ما يأتي به بعد تعجيزه وقرق ابن الماجشون بين تعجيزه في أول قيامه قبل ان يجب على المطلوب عمل وبين تعجيزه بعد وجوب عمل عليه ثم رجع عليه في تعجيز الطالب ولان وفي تعجيز الطالب ثلاثة قيل هذا في القاضي الحاكم لا فبين بعده من الحكم وقيل فيهما والخلاف انما هو ان عجزه القاضي باقراره على نفسه بالعجز وان عجزه بعد النول والاعذار وهو يدعى حجة فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك من حجة لانه رقد من قوله قبل نفوذ الحكم عليه اه فأشار المصنف بالقيدين لتقييد ابن رشد يحمل الخلاف لكن حرف ذلك ولم يأت به على وجهه لشدة الاختصار فاشكل باقتضاء ما ذكره التوفيق بين السماع والمدونة وليس كذلك ابن رشد اختلف فيمن أتى بيئنه بعد الحكم عليه بالعجز هل تقبل منه أم لا على ثلاثة أقوال أحدها تقبل منه طالما كان أو مطلوبا إذا كان لذلك وجه وهو ظاهر ما في المدونة الثاني لا تقبل منه كان الطالب أو المطلوب الثالث تقبل من الطالب ولا تقبل من المطلوب وهو ظاهر قول ابن القاسم وفي المتبعية ابن الماجشون اما كل شئ لا يكلف فيه المطلوب تحقيقه لنفسه وانما كلفه الطالب فحجز عنه فلا يحكم بقطع دعواه ويترك وتحقيق مطلبه مهما أمكنه ولو أتى الطالب بشئ أو جوب على المطلوب عملا فأنبت المطلوب ما ينقص ذلك عنه فادعى الطالب دعوى واحتج بحجة عجزه عن اثباته بعد ضرب الأجل له فانه يسجل عجزه ويحكم بقطع حجه عن المطلوب ثم لا ينظر له بعد ذلك حجة ولا يئنه لذلك القاضي ولا غيره ثم قال ومذهب سحنون ترك تعجيز الطالب وانه متى حقق حقه قضى له به كذهب ابن الماجشون وقال في المطلوب متى حكم عليه بعد استقصاء حجه فلا يسمع منه بعده حجة ولا يئنه اذا لا تقطع حجة أحد أبدا فلم ضربت له الأجل ووسع عليه الا لا تقطع حجه قال ولا

القيدين (قوله التوفيق) معقول اقتضاء المصاف لما على قوله على ثمة أقوال (قوله لا تقبل منه) أي ولو كان له وجهه (قوله لا يكلف) بضم الياء وفتح الهمزة مثقلا (قوله المطلوب) نائب فاعل يكلف (قوله كلفه) بضم الكاف وكسر اللام مثقلا أي الشئ (قوله الطالب) نائب فاعل كلفه (قوله فحجز) أي الطالب (قوله عنه) أي الشئ الذي كلفه (قوله فلا يحكم بقطع دعواه) أي الطالب (قوله ويترك) أي الطالب (قوله وتحقيق) مفعول معه (قوله ذلك) أي الشئ الذي أوجبه الطالب (قوله عنه) أي الطالب (قوله واحتج) أي الطالب (قوله عجزه) أي الطالب (قوله عن اثباتها) أي الحجة (قوله له) أي الطالب (قوله فانه) أي القاضي (قوله بعجزه) أي الطالب (قوله حجه) أي الطالب (قوله له) أي الطالب (قوله ذلك القاضي) فاعل ينظر (قوله ولا غيره) أي من القضاة (قوله ثم قال) أي المتسبب (قوله وانه) أي الطالب (قوله قضى له) أي الطالب (قوله وقال) أي سحنون (قوله عليه) أي الطالب (قوله منه) أي الطالب (قوله بعده) أي الحكم (قوله اذا) أي اذ لو سمعت له حجة بعد الحكم عليه (قوله ضربت له) أي الطالب (قوله وسع) بضم فسكون مثقلا عليه أي الطالب (قوله لا تقطع حجه) أي الطالب (قوله قال) أي سحنون

(قوله فيه) اى الطالب (قوله اذ) اى سجدون (قوله روى) بضم فسكسر (قوله عنه) اى ابن القاسم (قوله من قوله) اى ابن القاسم الخ (قوله ان) اى الطالب بعد الحكم عليه (قوله قبل) بضم فسكسر (قوله منه) اى الطالب (قوله اتيانه) اى الطالب (قوله اولا) بشد الواو (قوله فوجد) اى الطالب (قوله فى كتاب السرقة) عطف على فى افضية المدونة (قوله يظفر) اى الطالب (قوله وفى كتاب الصيرة) بضم الصاء اى المدونة (قوله وسكون الموحدة عطف على فى افضية) (قوله ويجزى) اى المحكوم عليه بشهادة بينة (قوله يجرى) بضم قفح ١٥٦ فكسرة مثلاً (قوله ذلك) اى التجزى (قوله منه) اى المحكوم عليه (قوله وغيره)

اى الحاكم الذى حكم عليه من الحكم الذين رفعت اليهم المنازلة بعده (قوله فعل) بضم العين (قوله به) اى لفظ التجهيز (قوله به) اى التجهيز (قوله وعدمه) اى التلقظ به (قوله يذ كر) بضم الياء وفتح الكاف (قوله يكتب) بضم الياء وفتح التاء (قوله عليه) اى ذكر التجهيز وكتبه (قوله اذا ذكر) اى المدعى (قوله فهو) اى القضاء (قوله ما فى رسالة الخ) خبر الجملة (قوله من قوله) اى عررض الله تعالى عنه (قوله والا) اى وان لم يحضر بينته (قوله وجهه) بفتححات مثلاً اى الحكم (قوله عليه) اى المدعى (قوله فان ذلك) اى جعل الاجل (قوله بان) اى ظهر (قوله اولا) بشد الواو (قوله بمحل الاتفاق) اى على عدم قبول الدعوى بعد الحكم وهى دعوى الجملة

اقول فيه بقول ابن القاسم أبو الاصمغ أورد الذى روى عنه فى افضية المدونة من قوله ان اتي بآله وجه قبل منه مثل اتيانه اولا بشاهد عنه من لم ير العين مع الشاهد فوجد بعد الحكم شاهدا آخر وفى كتاب السرقة مثل ان يظفر بينته لم يعلمها وفى كتاب الصيرة ويجزى من حكم عليه بهم فيسمع ذلك منه الحاكم وغيره فلم من هذا ان الحكم هو التجهيز فلا يشترط التلقظ به ويجزى هذا الحكم عند التلقظ به وعدمه وانما يذ كر التجهيز ويكتب لمن سأله تأ كيد الحكم لان عدم سماع الجملة متوقف عليه وفى التوضيح اذا ذكر له حجة وتبين لده وقضى عليه فهو التجهيز ثم قال فى المتسببة والجملة لابن القاسم ومن وافقه على ابن المباحثون ومن تبعه فى تجهيز الطالب ما فى رسالة القضاء له عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه من قوله اجعل للمدعى أجلا ينتهى اليه فان أحضر بينته أخذ بحقه والا وجهه القاضي عليه فان ذلك اجلى للعمار وأبلغ فى العذر اليمنى قد بان ان المصنف جزم اولا بعدم القبول فى محل الاتفاق ثم ذكر من محل الخلاف ظاهر المدونة فقط مقتصر عليه وسا كاعلى الرواية وبه نسبة اظاها على انه محل الخلاف والله أعلم (وليس لزوم ذى صاحب ثلاث) من الزوجات فى عصمته ادعى نكاح رابعة وأنكرته ولا يشتهل (تزوج) امرأة (خامسة) بالنسبة للثلاث ادعاهن فى كل حال (الابعد طلاقها) اى التى ادعاهن الرجل وأولى طلاق احدى الثلاث ويصح طلاقها مع عدم ثبوت زوجيتها وهو انما يقع على عصمة مملوكة قبله بتحقيقاً أو بعد طلاقها ادعاهن فى عصمته وانما ظلمته فى انكارها قاله أبو عمران ابن راشد ويلزم على هذا ان المرأة ان ادعت زوجية رجل وأنكرها انها لا يمكن من تزويج غيره لاعترا فها انها ذات زوج وفهم من كلامه انه لا يكتفى فى حل الخامسة رجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه (و) ان ادعت امرأة زوجية رجل فأنكرها فأنبتها ابشاهدين (ليس انكار الزوج) زوجيتها (طلاقاً) لانه على اعتقاده انها ليست زوجية فله الاستمتاع بها وعليه نفقة بالانجديد عقد الا ان يكون نوى بانكاره طلاقها فليزومه ملكه عصمتها ولزومه بكل كلام نواه به وامان لم تثبتا فليس طلاقاً ولو نواه به اذ لم علا عصمتها قبله لا تحقهما ولا تعليقاً فان عقد عليها فهو مع بعضه عصمة تامة (ولو ادعاه) اى زوجية امرأة (رجلان) بان قال كل واحد منهما هى زوجية (فأنكرتها) اى المرأة زوجية الرجلين أو صدقتهما (أو) أنكرت (احدهما) وصدقت الاخر أو سكنت ولم تجب بشئ (وأقام) اى انهد (كل) واحد منهما (البينة) على زوجيتها ولم يعلم الا قول منهما واستوت البينتان

(قوله بمحل الخلاف) اى الاقرار بالتجهيز (قوله ونبه) بفتححات مثلاً اى المصنف (قوله بنسبته) اى القبول مع (فصحا) الاقرار بالتجهيز (قوله على انه) اى القبول مع الاقرار به (قوله ولا يثبت له) حال (قوله وهو) اى الطلاق الخ حال (قوله قبله) اى الطلاق (قوله لدعواه) اى الزوج علة يصح (قوله على هذا) اى التعديل (قوله انها) اى المرأة الخ فاعل يلزم (قوله يمكن) بضم ففتح مثلاً (قوله وفهم) بضم فسكسر (قوله انه) اى الشأن (قوله حل) بكسر الخاء المهملة (قوله لانه) اى الانكار (قوله فله الاستمتاع بها) تفريع على كون انكاره ليس طلاقاً (قوله فيلزمه) اى الطلاق (قوله ولزومه) اى الطلاق عطف على ملكه (قوله فان عقد عليها الخ) تفريع على ان لم تثبتا فليس طلاقاً الخ

(قوله كنكاحي) بفتح الكاء مشى نكاح ولا نون لضافته (قوله أفاده النسيه) لاقتضائه مغايرة المشبه المشبه به (قوله وقيد) بضم فكسر مثقلا (قوله الاول) اى قول الامام (قوله او عدمهما) اى التاريخين (قوله فان وجدا) اى التاريخين (قوله فغنى) بضم فكسر (قوله الاولى) بضم الهمز اى المؤرخة بالشهر (قوله بانه) اى عدمه ١٥٧ شهدت له (قوله هذا) اى الترجيح بالتاريخ أو سبقه (قوله

وهذا) اى عدم الترجيح بالتاريخ وسبقه (قوله فهو) اى الحائض (قوله اباحة) بضم اللام وموحدين (قوله وايد) بفتح فكسر (قوله فهو) اى من دخل بها (قوله انه) اى الشان (قوله زوجها) بفتحات مثقلا (قوله فقوله) اى المتبسط (قوله انه) اى الشان (قوله الغنىما) بكسر الغين المحجمة (قوله فهو) اى تورخ أحدهما (قوله عدمه) اى التاريخ (قوله يعلم) بضم الباء (قوله عدلت) بضم فكسر مثقلا (قوله وكان) اى الفسخ (قوله اذا كانا) اى العقدان المأذنان شيعت بهما البيعتان (قوله نقل) اى أبو الحسن (قوله المؤاخذه) الخ علة التورث (قوله وعدمه) اى التورث به (قوله محله) اى الخلاف (قوله بعدم ثبوت النكاح) صله أشعر (قوله اذا لا يثبت) اى النكاح (قوله زمنه) اى الاقرار (قوله بل ان أقرت) اى الزوج (قوله به)

(فسخا) بضم فكسر اى النكاحان المشهور بهما بطلاق لاحتمال صدقهما (ك) نكاحي ذات الوالدين (الذين جهل زمنهما ولا ينظر لدخول أحدهما بهما غير عالم لأن هذه ذات ولي واحد كما أفاده التشبيه ولا ينظر لاعدمية إحدى البيعتين عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه خلافا لمحمد وقيد الاول باستواء التاريخين أو عدمهما فان وجدتهما فتاوتين قضى بالسابق وان أرخت أحدهما فقط قضى به أقالة ابن الهندي وان أرخت أحدهما بشهر والاخرى يوم منه قضى بالثانية الا ان تقطع الاولى بانه قبل ذلك اليوم وانظر هل هذا هو المذهب أو لا يرجح بتاريخ ولا غيره في غير الاموال وهذا ظاهر قوله في باب الشهادات بخلاف مع كل مرجع وهو لا يكون في غير المال أفاده عب البناي قوله لا ينظر لدخول أحدهما الخ أبو الحسن ابن ابية وابن وليد وابن غالب مالم يدخل بها أحدهما فهو أولى بها وفي تم ذيب عبد الحق معنى مسئلة الكتاب في هذه انه زوجها ولي واحد بخلاف مسئلة ذات الوليين فعلى هذا ليس الداخل أولى بها ولا بد من الفسخ قوله أو ورختا جميعا الخ لا يخفى فساد الصواب انهما اذا ورختا معا قضى بالسابقة وان ورخت أحدهما فقط بطلت معا المتبسط لو ادعى رجلا نكاح امرأة وأنكرتهما أو أقرت بهما أو بأحدهما وأقام كل البيعة على ذلك فان لم يعلم الاول منهما فسخ نكاحهما بطلاق اه نقله الموضح وق فقوله فان لم يعلم السابق يفيد انه ان أرختا وسبق تاريخ أحدهما يعمل بالسابقة واذا ورخت أحدهما الغنىما ان لم يعلم السابق فهو بمنزلة عدمه منهما وفي المدونة اذا ادعى رجلان امرأتهما البيعة ولم يعلم الاول منهما وهى مقترنة بأحدهما أو بهما ومنكرة لهما فان عدلت البيعتان فسخ نكاحهما وكان طلاقه أبو الحسن معنى ما في الكتاب اذا كانا في مجلس واحد أو امانا كانا في مجلسين فلا تم اترين البيعتين فان ورخت البيعتان قضى بأقدم التاريخ وان لم تورخا فسخ النكاحان وسواء كانت أحدهما أعديل أو تساوت في العدل ثم نقل عن ابن العطار ما نقله زعن ابن الهندي وسكت عن تورخ أحدهما فقط لكن كلام ابن الهندي يشهد للقضاء بالمؤرخة وكلام أبي الحسن يشهدان ما ذكره من القيد هو المذهب المقرر بقرينة التاريخ وزيادة العدل والله أعلم (وفي التورث) اسكل من الزوجين من الاستحباب (ب) سبب (اقرار الزوجين) معا بالزوجية (غير الطارئين) بان كانا بالدين تصادقا على زوجتهما ومات أحدهما المؤاخذه المكلف الرشيد باقراره بالمال وعدمه خلاف محله ثلاثة أمور تقاررهما معا وفي صحتهما ولا ولدهما المستحقه وأشعر جعله الخلاف في التورث بعدم ثبوت النكاح وهو كذلك اذا لا يثبت بتقارر بلدين وظاهره ولو طال زمنه وفيه وقفة قاله أحدواحترا باقرارهما عن اقرار أحدهما وحده فلا تورث به اتفاقا فمن الجانبين بل ان أقر به ولم تقر به ولم تكذبه ورثته وان أقرت وحدها ولم يكذبها وسكت ورثتها واحتبرت بقولي في الصحة عما اذا تقاررت في المرض فلا تورث قطعا اذا اقرار به في نفسه كانشائه

اى النكاح (قوله ولم تقر) اى الزوجية (قوله به) اى النكاح (قوله ولم تكذبه) اى الزوجية الزوج في اقراره (قوله ورثته) اى الزوجية الزوج (قوله وان أقرت) اى الزوجية بالنكاح (قوله ولم يكذبها) اى الزوجية في اقرارها به (قوله وسكت) اى الزوج (قوله ورثتها) اى الزوجية الزوجية (قوله به) اى النكاح (قوله فيه) اى المرض

(قوله وهو) اى انشاء النكاح في المرض (قوله فانه) اى الشان (قوله والا) اى وان كان لها ولد اقرب به (قوله معه) اى الولد (قوله احتضر) بضم التاء وكسر الضاد المجهمة اى حضر الموت (قوله فذلك) اى الميراث (قوله لو قال امرأه) اى محضرة (قوله لم ترته) اى المقرب بها المقر ١٥٨ (قوله لان هذه) اى الحاضرة (قوله وكذا قال) اى عجم (قوله في قوله) اى المصنف

فيه وهو يمنع الارث ولو طارأين وبقولي ولا ولمعها استلحقه عما اذا كان معها ولد واستلحقه ولم تكذبه فانه يرث المستلحق بكسر الحاء المرأة بالزوجة ولو استلحقه في المرض أفاده عب البني قول ز ثلاثة امور الخ الصواب اسقاط تقاردهما كما يدل عليه كلامهم وكلامه قويا وكذا قوله وفي الصحة طئي قرض المستلحة في الجواهر يكون الاقرار في الصحة ولم يكن لها ولد اقرب به والا فالارث وتبعه ابن الحاجب في تقييد الخلاف بعدم الولد وظاهر كلامهم الارث معه بلا خلاف ولو كان له زوجة غير المقر بمقتضى ما ان كان له ولد وهو ظاهر تعليمهم بان استلحاق الولد قطع التهمة ثم قال في الجواهر ومن احتضر فقال في امرأته بكه سمها ثم ماتت فطلبت ميراثها منه فذلك لها وكذا لو قال امرأه زوجي فلان بكه فأتى بعد موتها ورثها باقرارها به اه ونقله في التوضيح وقال باثرة ابن راشد وعلى ما في الجواهر ان كان في عصمته غيرها لم ترته لان هذه قد حازت الميراث اه فقول عجم ومن تبعه الخلاف اذا تقاررا في الصحة اذا اقرار به في المرض كانشائه فيه وهو يمنع الارث قطعا وكذا قال في قوله بخلاف الطارئين قائلا كما يدل عليه نقل المواق ولادلالة فيه لاقتصاره على نقل كلام الجواهر في فرضها في الصحة ففهم أنه في غيرها لا ميراث فقال ما قال ولم يتنبه لكلام الجواهر في المحتضر اذ لم ينقله المواق البني قلت اعمل قوله من احتضر الخ مقيد بغيرية الزوجة كقرضه لصعاف التهمة حينئذ فان اقرب زوجة حاضرة قويت التهمة فليس في كلام الجواهر دليل واضح على رد كلام عجم لاحتمال كون المتقدم بالعصمة مقصودا أولا في محل الخلاف ويكون في الاقرار في المرض تفصيل أشار اليه آخر أو قال مسئله المحتضر أخص من مسئله المريض التي احترز عنها عجم لان وقت الاحتضار يبعد فيه الكذب وقول ز فانه يرث المستلحق بكسر الحاء المرأة الخ ينبغي ضبطه بنصب المستلحق مقصورا ورفع المرأة فاعلا والمراد انها ترثه مع الولد المستلحق من غير خلاف قال في التوضيح ان الخلاف حيث لا ولدا لها فان كان معها ولد فترثه اى المقترح الولد لانه لما كان الشارع مقسوما على حقوق النسب جعل استلحاقه فاطعا للتهمة اه ونحوه في واما ارثها فان ظهر رثته لا يخرج من الخلاف ولو كان معه ولد وانظر النص فيه (و) في التورث (ب) سبب (الاقرار بوارث) غير زوج وغير ولد ولو انثى وغيره متق كاخ أو ابن عم (و) الحال (ليس ثم) بفتح المثناة ظرف مكان اى في مسئله (وارث) للمقر (ثابت) نسبه للمقر بجميع ماله أو باقيه بان لم يكن له وارث أصلا وله وارث يحوز بعضه والظاهر رجوعه لقوله وفي اقرار الزوجين غير الطارئين أيضا كما يأتي قريسا عن ابن راشد لاعتماده في التوضيح والخط وعدمه (خلاف) فان كان ثم وارث يحوز جميع المال أو باقيه كابن أو أخ فلا تورث باقراره باتفاق وسببه الخلاف في بيت المال هل هو وارث أو حازر وخصه اللخمى بعدم طول زمن الاقرار واما الاقرار بزوجة فهو ما قبله والاقرار بالولد لا يسمى اقرارا عرفيا بل يسمى استلحاقا وسيأتي انه لا خلاف في الارث بسببه والاقرار بمعتق بالكسر وادعى كلامه فالأولى استثناء

(قوله فائلا) اى عجم (قوله ولادلالة فيه) اى نقل المواق حال (قوله لاقتصاره) اى المواق (قوله نفهم) اى عجم (قوله انه) اى الاقرار (قوله في غيرها) اى الصحة (قوله لا ميراث) اى به (قوله فقال) اى عجم (قوله ولم يتنبه) اى عجم (قوله اذ لم ينقله) اى كلام الجواهر في المحتضر (قوله كقرضه) اى ابن شاس (قوله حينئذ) اى حين غيبة الزوجة المقر بها (قوله فان اقرب) اى المحتضر (قوله أولا) بشدة الواو (قوله غير زوج) لان الاقرار بزوجة قد تقدم (قوله وغير ولد) لان الاقرار بالولد استلحاق موجب للارث اتفاقا (قوله ولو انثى) مع الغصة في الوارث (قوله وغير معتق) لان الاقرار بصحة لا خلاف في الارث به (قوله كاخ أو ابن عم) تمثيل للوارث غير ماذكر (قوله جميع ماله) اى ان لم يكن ذو فرض (قوله أو باقيه) اى المال ان كان ذو فرض (قوله بان لم يكن له) اى المقر الخ تصوير لمنطوق وليس ثم وارث ثابت

بصورتين (قوله رجوعه) اى وليس ثم وارث ثابت (قوله لاعتماده) اى رجوعه لاقرار غير الطارئين (قوله وعدمه) اذ اى التورث بالاقرار بوارث الخ اعطف عليه (قوله فان كان ثم وارث يحوز الخ) مفهوم وليس ثم وارث (قوله وخصه) اى الخلاف

(قوله ومحل) اى الخلاف (قوله من رجوع وليس ثم وارث لهما) اى اقرار الزوجين غير الطارئين والاقرار بوارث بيان لما (قوله قاله البدر) خبرهما (قوله وبعض الشارحين) عطف على البدر (قوله قال) اى البدر (قوله لكن لا يشترط الخ) استدراك على رجوع وليس ثم وارث ثابت لهما رفع ايهاهما استواءهما فى اشتراط حيازة الوارث الثابت للجميع أو الباقي فى مفهومه (قوله فى مفهومه) اى وليس ثم وارث ثابت (قوله فى اولاهما) بضم الهمزة اى المستثنين وهو اقرار الزوجين (قوله فقط) اى دون مفهومه فى ثابتهما اى الاقرار بوارث فيشترط فى مفهومه فيها كونه حائزا للجميع أو الباقي (قوله كون) نائب فاعل يشترط (قوله كونه) اى الوارث الثابت (قوله واستدل) اى البدر (قوله لذلك) اى اشتراط ١٥٩ المشاركة فى النصيب (قوله

ببحث) اى استظهر (قوله ونصه) اى ابن راشد (قوله لواقتر) اى المختصر (قوله غيرها) اى المقربة (قوله فلا ترقه) اى المقرب (قوله من ربع) اى عند عدم فرعه الوارث بان ميراث الزوجة (قوله أو غن) اى مع فرعه الوارث (قوله فتعليل ابن راشد) اى قوله لحيازة التى فى عصمته جميع ميراث الزوجة من ربع أو غن قلت وهذا معنى قوله وليس ثم وارث ثابت فتعليل ابن راشد أفاد ان المعتبر فى سقوط ميراث المقربة وجود وارث ثابت يستحق النصيب الذى يستحقه المقربة لو انقضى فلو كانت له بنت فى الفرض المذكور فلا تمنع الزوجة المقربة من ميراثها (بخلاف) اقرار الزوجين (الطارئين) على بلدة بزوجة هما فيثبت به الارث بينهما لثبوت النكاح به سواء قدمامعا أو مفترقين وسواء كان اقرارهما فى عصمة أو مرض غ لم يذ كر ثبوت زوجيتهما كما كفاه بقوله المتقدم وقبل دعوى طارئة التزويج اه والظاهر ان مراده انه لا فرق بين دعوى التزويج للاحلال ودعوى كونهم ازوجين وقد قبل قولها هناك فكذلك هنا (و) بخلاف (اقرار أبوى) الزوجين (غير البالغين) بزوجةيتهما ان ثبت به سواء كانا حين أو متين أو احدهما حيا والآخر ميتا فثبت الحى الميت به لقدرتهم على انشاء عقد النكاح الذى أقر به قاله الشارح وهو قاصر على حياته وسواء كانا طارئين أم لا (و) بخلاف (قوله) اى الزوج الطارئ للزوجة الطارئة (تزوجتك فقالت) المرأة بحبيبه له (بلى) أو نعم فانه اقرا لغة وعرفا فيثبت به نكاحهما وتوارثهما ما كانا بالدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (أو قالت) المرأة للرجل فى جواب قوله له اتزوجتك (طلقة أو خالعتى) بصيغة الامر أو طلقتنى أو خالعتنى بصيغة الماضى فهذا اقرار منها يثبت به نكاح الطارئ وتوارثهما ولا يثبت به نكاح البلدي وفى توارثهما الخلاف (أو قال) الرجل (اختلعت) بكسر التاء (منى) أو اختلعت أنا منك (أو أنا منك) بكسر الكاف (مظاهر أو حوام أو بائن فى جواب) قولها له وهما طارئان (طلقتنى) فيثبت النكاح والتوارث فان كانا بالدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (لا) يثبت النكاح (ان) قال تزوجتك أو قالت طلقتنى أو خالعتنى (و) لم يجز (بضم التحتية وفتح الجيم) اى البادئ منهما

(قوله انه) اى الشان (قوله للاحلال) اى للبات (قوله كونهما) اى الطارئين (قوله قولها) اى المبثونة (قوله هناك) اى فى الاحلال (قوله هنا) اى فى الارث (قوله بزوجةيتهما) اى غير البالغين (قوله فتثبت) اى زوجيتهما (قوله به) اى اقرارا بوجيها (قوله سواء كانا) اى غير البالغين (قوله لقد رتتهما) اى أبوى غير البالغين (قوله وهو) اى قوله لقد رتتهما الخ (قوله حياتهما) اى غير البالغين (قوله وسواء كانا) اى غير البالغين (قوله فان كانا) اى الزوجان (قوله فلا يثبت النكاح) اى بينهما بقوله تزوجتك واجابتهما بلى (قوله وهما) اى الرجل والمرأة طارئان حال

(قوله فليس) اي قوله أنت علي كظهر أمي (قوله به) اي تزوجها (قوله بينه) اي أنت علي كظهر أمي (قوله هذا) اي أنا منك
مظاهر (قوله به) اي الجنس ١٦٠ (قوله والصنف) عطف على النوع (قوله ولا بينة لاحدهما) حال

زوجا كان او زوجة بان قال لها تزوجتك فلم تجبه أو قالت له طلقني فلم يجبه فليس اقرار بالنكاح
ويصح ضبطه بكسر الجيم اي المسؤول السائل (او) قوله (أنت علي كظهر أمي) في جواب
قوله ائتزوجتك اولا في جوابه فليس اقرارا به والفرق بينه وبين أنا منك مظاهر أن هذا
لا يستعمل الا في زوجة بخلاف أنت علي الخ فيستعمل فيمن ليست زوجة (او أقرو) رجل
بزوجية امرأة (فأنكرت) المرأة زوجيته (ثم قالت) المرأة (نعم) انا تزوجتك (فأنكر) الرجل
زوجيتها فلا تثبت زوجيتهما بذلك ولو طارئين لعدم اتحاد زمن اقرارهما (و) ان تنازعا قبل
البناء والموت والطلاق (في قدر المهر) بان قالت ثلاثين وقال عشرين (او) تنازعا في (صفته)
اي المهر بان قال بعشرة دنانير يزيدية وقالت عجدية مثلا (او) تنازعا في (جنسه) اي المهر بان
قالت بعشرة دنانير محمدية وقال بعبد حبشي وصفه كذا وكذا والمراد به ما يشبه النوع كفتح
وشعر والصنف كسراة ومجولة ولا بينة لاحدهما اولهما ايتان متكافئتان (حلفا) اي
الزوجان الرشيدان وتبدأ الزوجة لانها كبايع ويقوم ولي غير الرشيد مقامه (وفسخ) بضم
فكسر اي النكاح بطلاق بحكم مظاهر او باطنا ان حلفا او نكلا فان حلف احدهما ونكلا
الاخر قضى بقول الحالف ولا يفسخ ان كان اختلافهما في القدر او الصفة فان كان
في الجنس فيفسخ حلفا او نكلا أو حلف احدهما ونكلا الاخر وسواء أشبه أو لم يشبه أو أشبه
احدهما فقط (والرجوع) مبتدأ خبره (للاشبه) اي موافق المعتادين أهل بلدهما ان كان
تنازعا في القدر أو الصفة لا في الجنس فلو قال عقب وفسخ ما نصه في الجنس مطلقا والقدر
والصفة الا ان يشبه احدهما فقط فتقوله بين وأسقط والرجوع للاشبه لا فادأحكام تنازعهما
قبل القوت بسموله (وانفساخ النكاح) مبتدأ ومضاف اليه (بقام التحالف) أو التنا كل
اي بدون احتياج الى حكم به خير المبتدأ قاله سحنون وبعض القرويين وقال ابن حبيب
وجاعة لا يفسخ الا بحكم وعليه عمل الاندلسيين واختاره اللخمي وصوبه ابن محرز (وغیره)
اي الانفساخ كالتيبدة باليمين (كالبيع) اي كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن أو صفته
الذي سبق قول فيه وبدئ البائع فتبدأ المرأة هذا لانها كالبائع أفاده فت وعب البناء الظاهر
ان قوله كالبيع خبر الرجوع والتشبيه بالبائع في الجملة لان الرجوع للشبه هناك يعتبر قبل البناء
لا بعده وفي البيع بعد القوت لا قبله فحل الاعتبار مختلف هذا مدلول كلام الموضع اذ ذكر
في مسئلة التنازع قبل البناء مانصه اذا ادعى احدهما ما يشبهه فهل يكون القول قوله أو
ينحالفان لما لا رضى الله تعالى عنه فيه قولان اللخمي والاول هو الصواب اه فدرج هنا
على ما صوبه اللخمي وفيه أيضا وكان الاظهر ان يتناول عقد النكاح منزلة القوت في البيع
اترتب تحريم المصاهرة عليه وكون المرأة ذراعا وغيرهما لكنهم لم يعترضوا الشيء من هذا فيما
رأيت اه وأما التنازع بعد البناء فقال فيه في التوضيح مانصه وانظر هل القول قول الزوج
مطلقا وهو ظاهر أكثر اطلاق نص واصل المذهب أو مة يدعوا فاقعة العرف وهو الذي ذكره
اللخمي ودليل تقييده ما تقدم يكون التنازع قبل البناء والموت في اطلاق قوله (الا) تنازعهما
في شيء مما ذكر (بعد بناء أو طلاق أو) تنازع احدهما مع ورثة الاخر بعد (موت) له اولها

اولهما

اي قدر المهر وصفته وحينئذ (قوله له) اي الزوج (قوله اولها) اي الزوجة

(قوله أولهما) أي الزوجين (قوله وتنازع في ذلك) أي نذر المهر أو صفته أو جنسه (قوله وارثها) أي الزوج (قوله مع وارثها) أي الزوجة راجع لأولهما (قوله لانه) أي البناء أو الطلاق أو الموت (قوله فان نكل) أي الزوج (قوله حلفت) أي الزوجة (قوله في القدر والصفة) فان كان في الجنس رداه المثل (قوله وان لم يشبه) أي الزوج مبالغته في نقوله بين (قوله ولانه) أي الزوج عطف على ترجيح (قوله وتقييد غ) أي قبول قوله (قوله تسع) أي غ ١٦١

والجمله خبره (قوله وتقييده) أي التقييد الخ عطف على تسع الخ (قوله لكن لم أره ن رجحه) أي التقييد استدراك على تسع فيه الخ لرفع ايمامه ترجيحه (قوله ان اعتادوه) أي التفويض (قوله وغاب) أي التفويض (قوله يدعي) بضم الياء وفتح العين (قوله انه) أي التنازع في التفويض (قوله الى ذلك) أي التنازع في القدر والصفة (قوله انه) أي ولو ادعى تفويض الخ (قوله ان كان) أي الزوج (قوله وهي) أي الزوجة (قوله عقد) بضم فكسر أي النكاح (قوله والا) أي وان لم يعقد في موضع قومه ولا في موضع قومها (قوله يغلب) بضم الياء وفتح الغين واللام مثقلا (قوله حينئذ) أي حين غلبت التسمية (قوله محمل) بفتح الميمين أي المعنى الذي حمل عليه (قوله على التسمية والتفويض) ظاهره ولوغلبت التسمية ويؤيده اقصاره في قسمه

أولهما وتنازع في ذلك وارثه مع وارثها (فقوله) أي الزوج ومثله وارثه (يعين) هو المولى به لانه كفوات الساعه في البيع فان نكل حلفت وقضى بقوله فان نكلت أيضا قضى بقوله اذا كان تنازعا في القدر والصفة كما يأتي وان لم يشبه عند الاكثر كما في التوضيح والتبسيط ترجح قوله بتكمينها لنفسها ولانه غارم وتقييد غ بما اذا أشبهه تسع فيه النعمى وتقييده الاحالة على البيع لكن لم أره ن رجحه وبالحق على قبول قول الزوج أو وارثه بعد الطلاق أو الموت فقال (ولو ادعى) الزوج أو وارثه انه نكحها (تقويضا) وادعت هي أو وارثها انه نكحها بصدق مسمى فالقول له بين حيث كان ذلك (عنده ناديه) أي التفويض بكسر الدال جمع معتاد حذف تونه لاضافته ان اعتادوه وحده اومع التسمية وغلبه عليها أو ساواها فان غلبت التسمية أو اعتيدت وحدها فالقول لها بيمينها وارث كل مثله وصله قوله (في) تنازعهما في (القدر والصفة) وفي قوله ولو ادعى تفويضاً أمورا حدها ان ما قبل المبالغة يجب صدقه عليها وهما ليس كذلك اذا تنازع في القدر والصفة لا يصدق على التنازع في التفويض والتسمية الا ان يدعي انه يؤل الى ذلك فالاحسن انه شرط حذف جوابه أي فكذلك في ان القول قوله الثاني ان كان من قوم اعتادوا التفويض وهي من قوم اعتادوا التسمية فان عقد في موضع قوم احدهما اعتبر والا فهل يغلب الزوج الثالث لتنازع في التفويض والتسمية قبل البناء فسخ مطلقا الرابع ان عبارته توهم ان القول قوله ولو غلبت التسمية وليس كذلك كما تقدم ولكن في التوضيح عن النعمى ما يفيد ان القول له حينئذ ونصه محمل قول مالك رضي الله تعالى عنه على ان العادة عندهم على التسمية والتفويض ولو كان عادتهم التسمية خاصة فلا يصدق الزوج (ورق) بفتح الراء وشدة الدال أي الزوج (المثل) بكسر فكسره أي صدق مثلها في تنازعها بعد بناء أو طلاق أو موت (في جنسه) أي الصدق ان حلفا أو نكلا فان حلف احدهما فقط قضى له فيه يتكامل ببناء أو موت ويشطر بطلاق قبل بناء (ماله يكن ذلك) أي المثل (فوق قيمة ما ادعت) الزوجة فلا تزد على ما ادعت (أو دون دعواه) أي الزوج فيعطيهما ما ادعاه بلا نقص (و) اذ اردت اصدقا المثل في تنازعهما في جنسه او حلف في تنازعهما في قدره وصفته بعد بناء أو موت أو طلاق أو تفويض وتسمية (ثبت النكاح) حساني البناء وحكماني الموت والطلاق أي ثبت أحكامه من ارث وغيره في التوضيح هذا هو المعروف من المذهب ورواه ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنه وفي الجلاب يفسخ النكاح (ولا كلام) في التنازع في الزوجة او قدر أو صفة أو جنس المهر (أ) امرأة (سقيمة) أي بالغة لا تحسن التصرف في المال وأولى صغيرة وكذا صفة وصغيره والكلام للولي ان كان والا فالحكم ان كان والاجماع المسلمين (ولو) ادعت امرأة على رجل انه تزوجها بتسمية ودخل بها ثم أنانها ثم

٢١ من في ٢١ على اعتياد التسمية خاصة (قوله فيكمل) أي المثل (قوله هذا) أي ثبوت النكاح المتنازع في جنس صدقه بعد بناء أو موت أو طلاق بالمثل (قوله يفسخ النكاح) أي المتنازع في جنس صدقه بعد بناء أو موت أو طلاق (قوله والا) أي وان لم يكن ولي (قوله والا) أي وان لم يكن حاكم

(قوله والا) اي وان لم تثبت أن ابائهما من الاول كانت بعد البناء وطلقها إلا أن قبل البناء (قوله وهذه) اي النسخة (قوله واستظهرها) اي الشارح هذه النسخة (قوله وهو) اي نسخة قامت بلامه وزد كره لتذكر خبره (قوله من انهما) اي المرأة الخ بيان لما (قوله وأقام) اي الزوج (قوله وزمن العقدين مختلف) حال لا مكان الجمع بين البيتين (قوله وصدقت المرأة دعوى الزوج) حال (قوله انه) اي الزوج (قوله والا) اي وان لم تصدقه وبينته (قوله فلا تأخذ) اي الزوجة (قوله ولو على انها مملكت بالعقد الكل) مبالغة في تكليفها ١٦٢ بيان انه بعد البناء (قوله يشطره) اي الصداق (قوله لا تلزم) بضم التاء وفتح الزاي

(قوله بمحقق) بفتح القاف
 الاولى (قوله بتقديره) اي
 الطلاق (قوله قبله) اي
 البناء (قوله قيسين) بضم
 التاء وفتح الموحدة وكسر
 الباء مثقلا اي فقيم الزوجة
 بينة (قوله انه) اي الطلاق
 (قوله بعده) اي البناء
 (قوله فهو) اي تكليفها
 بيان انه بعد البناء تقرير
 على ولو على انها مملكت
 بالعقد الكل (قوله الاقوال
 الثلاثة) اي انها قللت بالعقد
 الكل او النصف او اقل ذلك
 به شيئا (قوله تكليفها) اي
 الزوجة (قوله انه) اي
 الطلاق (قوله بعده) اي
 البناء (قوله انه) اي الطلاق
 (قوله قبله) اي البناء (قوله
 به) اي الاول (قوله وجهه)
 اي الاول (قوله مساوته)
 اي الاول (قوله قدر) بضم
 فسكس مثقلا (قوله تتخلل)
 اي توسط (قوله وفي تقديره)
 اي الطلاق (قوله أو قبله)
 اي البناء عطف على بعد
 البناء (قوله بعده) اي
 البناء (قوله سببه) اي

الخلاف (قوله انه) اي الطلاق المقدر (قوله قبله) اي البناء (قوله فيها) اي عدم الطلاق وعدم البناء (قوله ولو قلنا) وعق
 وجوب كله بالعقد مبالغة في مقتضى المذهب انه قبله (قوله لما ذكرناه) اي من ان الاصل عدم البناء (قوله يبطله) اي وجوب كله
 (قوله وبه) اي قول ابن عرفة مقتضى المذهب الخ مبالغة في مقتضى (قوله فكذلك) اي حلقهما او كونهما في علق الاب وكون ولانه
 لها (قوله فان صيغ) اي اظهر فساد (قوله قبله) تنازع فيه فصيغ وطلق (قوله ونصفها) اي قيمة الام (قوله بعده) اي البناء

وعتق الاب ولا يتأتى بعد البناء حلقة ما ولا تكون له ما اى لا يترتب عليه حكم لترجح جانبه بالبناء
فعلم ان النكاح يفسخ قبله ان حلقا او نكلا مع عتق الاب ويثبت قبله بما حلف عليه احدى
وكذا بعده وذ كره هذا وان كان من الاختلاف في الصفة السابق لينبه على من يعتق ومن له ولأوه
وافاد بقوله حاننا ان تنازعهما قبل البناء اذ بعده القول للزوج (بين) (و) ان تنازعا (في قبض
ما حل) من الصداق بان ادعى الزوج انها قبضته وانكرته (ف) يقبل (قبل البناء قولها) اى
الزوجة (و) يقبل (بعده) اى البناء (قوله) اى الزوج (بين فيهما) اى الزوج بعدد والزوجة
قبله لكن بربعة قبود في قبول قوله بعده على المذهب احدى قولها قال (عبد الوهاب) البغدادى
القاضى يقبل قول الزوج انها قبضت ما حل اذا تنازعا عليه بعد البناء في كل حال (الا ان يكون)
الصداق مكتوبا (بكتاب) وهو يبدى ما غير مخصوص عليه فيقبل قولها بلايين وثانيه ا قوله (و) قال
(اسماعيل) البغدادى القاضى قبول قول الزوج بعد البناء مقسدا (بان لا يتأخر) دفع حال
الصداق للزوجة (عن البناء عرفا) بان جرى عرفهم بتقديره عليه ولم يجز بشئ منه ما كان جرى
عرفهم بتأخير عنه فقوله بين لان العرف كشاهد وبقي قيد ان لا يكون يسدها وهن عليه
وان تكون دعواه بعد البناء انه دفعه لها قبله فانه القاضى عياض فان كان يسدها وهن عليه
فالقول قولها بين قاله يحيى واختاره اللخمي وغيره وقال يحسن القول قوله او ادعى دفعه
بعده فاقول لها كسائر الديون قال لانه اقرب دين في ذمة فلا يرا منه الا بينة على دفعه ومفهوم
ما حل انهما ان تنازعا في قبض المثل فالقول قولها سواء تنازعا فيه قبل البناء او بعده قاله
ابن فرحون (و) ان تنازعا قبل البناء او بعده مسلمين او كافرين او كافرة تحت مسلم حرين
اورقيتين او مختلفتين وهما في العصمة او بعد اطلاق او ايمان او فسخ ابن عرفة يكنى رفع احد
الكافرين لانهما مظلمة (في متاع البيت) السكائن فيه (فلا مراة المعتاد لانهما فقط) كلى وملبوس
امراة (بين) ان لم يكن في حوز الرجل المختص به ولم تكن فقيرة فان كان في حوزها الخاص به
كصدوقه وخزنته المحجور عليها بغلق او كانت فقيرة وادعت ما زاد على صداق مثلها فلا يقبل
قولها فيما زاد على صداقها نقلة الخط عن ابن فرحون (والا) اى وان لم يكن المتنازع فيه
معتاد النساء فقط بان كان معتادا للرجال فقط او معتادا لهما ولو محرم على الرجال كمناء ذهب
جرى العرف بالتخاذه الرجال قاله ابن عرفة (فه) اى الزوج المتنازع فيه (بين) الا ان
يكون في حوزها الخاص بها والرجل معروف بالفقر ويدعى ما لا يملك عادة ابن عرفة واختلاف
الزوجين في متاع البيت فيما ان اخذتاه ولو بعد الفراق قضى بما يعرف للنساء للمرأة وبغيره
للرجل لان البيت يمتعه بعد ايمانها ابن حارث اتفاقا فيما يختص باحد صنفين ما وفي غيره في كونه
للزوج او بينهما بعد ايمانها قولان ثم قال وفي سماع يحيى ابن القاسم رضى الله تعالى عنهم
الابل والغنم والبق للرجال الا ما قامت عليه بينة انه للمرأة او كان الرجل معها معروفا بالفقر
وهي معروفة بالغنى فينسب ذلك اليها ويذكر انه لها فاشيا بالسماع وقول عندول الجيران
فهو للمرأة وان لم تكن شهادة فاطمة ابن رشد في كون القول قول الزوج فيما ادعى من متاع
البيت مطلقا وقسمه بينهما ثالثا ما هو من شأن النساء خاصة للمرأة وغيره للرجل ورأى بها ما ليس
مختصا باحد منهما بينهما بعد ايمانها في الجميع ثم قال وفيها المعروف للنساء مثل التمور والطست

المصدر لفاعله وتكميل عمله
بنصب مفعوله (قوله هذا)
اى اختلافهما في انه
اصدقها اياها او امها (قوله
وان كان) اى هذا الخ حال
(قوله لينبه الخ) خبر ذ كره
(قوله اذ بعده) اى البناء الخ
علة افاد الخ (قوله وهو)
اى الكتاب (قوله منهما)
اى التقديم والتأخير (قوله
قال) اى عياض (قوله
يكنى) اى في جواز الحكم
بين الكافرين (قوله ورفع
احد الكافر) اى لحاكم
مسلم (قوله محترما) بضم فتح
مثقلا (قوله بالتخاذه) اى
خاتم المذهب من اضافة المصدر
لمفعوله وتكميل عمله برفع
فاعله (قوله فيها) اى المدونة
(قوله قضى) بضم فكسر
(قوله للمرأة) صلة قضى
(قوله وبغيره) اى ما يعرف
للنساء وهو ما يعرف
لخصوص الرجال اولهما
(قوله وفي غيره) اى المختص
باحدهما (قوله في كونه)
اى غير المختص باحدهما
(قوله ثم قال) اى ابن عرفة
(قوله مطلقا) اى من تقييده
بكونه ليس مختصا بالنساء
(قوله وقسمه بينهما) اى
مطلقا (قوله ثم قال) اى ابن
عرفة (قوله وفيها) اى المدونة
(قوله التمور غنما) اى الاناء
المفتوح من فحاش

(قوله الجبال) اى الناموسية (قوله والامرأة) جمع سرير (قوله والمرافق) اى المتسكات (قوله لشكل) اى هيئة وموصوفة (قوله للصنفين) اى الرجال والاناث (قوله والا) اى وان لم يكن شكل الخاتم لهم مختلفا (قوله كان) اى الخاتم (قوله ووافق) عطف على خلاف (قوله والرمل) يفتح الراء والميم اى الخليل (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله وقها) اى المدونة (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله لفظوها) اى المدونة (قوله وام ولد) عطف على رجل (قوله بعد صوت سيدها) صلة نازعها (قوله نازعها وارثه) اى فى متاع بيتها (قوله فلها) اى ام الولد (قوله من ثياب وحلى الخ) بيان لامعتان للنساء (قوله بشرط البشارة) نازعها (قوله فاعله) اى الكثير من اضافة المصدر لفعله وتكميل عابه برفع فاعله (قوله حائرة) اى اضافته لامان (قوله بمبته)

١٦٤

اضافته للبيان (قوله بهيته)

والقباب والجال والامرة والفرس والوسائد والمراقق وجميع الحلى والمعروف للرجال السيف
والمنطقة والريق ذكوراً واناثاً والخاتم الصقلي يريد خاتم الفضة قلت ما لم يعلم من الرجل مخالفة
السنة في تحشمه بالذهب فان كان شكل الخاتم للصنفين مختلفاً كعرقنا فواضح والا كان مشتركاً
سواء قول النخعي ان اثن العبد مشبه كونهن اهل ما جميعاً خلاف انهم او وفاق عرقنا وفي الواضحة
المصليات من مال النساء والمخفف من مالهما وكذا البقر والغنم والرمك وجميع الحيوان
والاطعمة والادم والنار وجميع ما يدخر من المعاش الشيخ اعلمه اراد بالدواب والرمك والبقرة
والغنم ما كانت سائمة غير المراكب مما يابى ودور ابو ادى ابن رشد المعتبر عرف كل بلد ثم قال
وفيها الدار للرجل لان عليه ان يسكن المرأة ابن رشد عرفنا في ذوات الاقدار ان المرأة تخرج
الدار ثم قال ابن حبيب الحصر للرجل كالدائر ثم قال لو ادعت درعا ونحوه فقال هو لقلان وديعة
عندي صدق دون عين لانه حائره لقولها ان البيت بينه وقاله ابن رشد اه ومثل الزوجين رجل
ساكن مع محرمه تنازع معها في متاع البيت وام ولد بعد موت سيدها نازعها وارثه فلها المعتاد
للنساء من ثياب وحلي وغطاء ووطاء بشرط اليسارة في الكثير الا يبينه تشبه بيمينته سيدها لها
ولو جميع ما في بيتها حائره ولو لم يجمل افعى عمل بها فان ادعى الوارث انه انتزعها منها بعد ذلك
حلفت يميناً وبقيت على اختصاصها به ولها رد اليمين عليهم كفاي دعن المفيد وللبدور سالة سماها
الاجوبة المحررة في هبة السيد لادم ولده والمدره افاده عب (ولها) اى الزوجة (الغزل)
المتنازع فيه قبل الطلاق او بعده يمينها اذ هو فعل النساء ما لم ياتي كل حال (الا ان يثبت)
ياقوارها او يمينه (ان السكنان) مثلاً (له) اى الزوج (فهما) شريكان في الغزل هو بقيمة نحو
تكاثره وهي بقيمة غزله ابن عرفة المتطبي لا يصح عن ابن القاسم ان تداعيا في غزل فهو لها بعد
حلفها قلت ان كان الزوج من الحالكه واشبه غزله غزله فاشتركوا والا فهو لمن اشبه غزله منها
وتنزه مع الفوار عن اصبح في الطست والابريق ونحوهما من الاثنية ان كان شأن النساء ان
لا يخرجنه لازواجهن قبل فيه قول الزوج مع يمينه ان كانت بكر او اختا فاقرب البناء وان
كانت ثيباً او كان البناء بالبكر بعيد او امكن ان تتخذ ذلك قبل قولها وقد تخرج المرأة لزوجها
دون ثقب ويقبل قولها بعد ذلك فيما للنساء لانها تكسبه مشكل الا ان يكون عسرف اخراج
المرأة في جهازها خلاف عرف كسبها بعده والانا ناض اول الكلام آخره (وان نسجت) المرأة

مافي بيتها حال منه (قوله
 بها) أى المينة (قوله انه)
 اى سيدها (قوله انتزع) اى
 الموهوب (قوله خلقت) اى
 ام الولد (قوله عينا) اى على
 عدم انتزاعه منها (قوله به)
 اى مافي بيتها (قوله ولها) اى
 ام الولد (قوله عليهم) اى
 الورثة فان خلّفوا اخذوه
 منها وان شاكلوا بقيت على
 اختصاصها به (قوله اذ هو)
 اى الغزل الخ علة لكونه
 لها (قوله فهم) اى الزوجان
 (قوله هو) اى الزوج (قوله
 وهى) اى الزوجة (قوله
 تداعبا) اى الزوجان (قوله
 فهو) اى الغزل (قوله
 الحاك) باهمال الحاء جمع
 حائك اى ناصح (قوله تشتت)
 اى الغزل بينهما (قوله والا)
 اى وان لم يتبه غزله غزها
 (قوله فهو) اى الغزل (قوله
 منهما) اى الزوجين بيان لمن
 (قوله وقلة) اى المتعطى
 يسكون القاف مصدر مضاف

لِقَاعِهِ (قوله عن اصبح) صلة تنقل (قوله في الطست) صلة تنقل (قوله من الآتية) بيان لحو (قوله ان كان شأن الخ) مفعول بيدها
نقل (قوله قبل) بضم فكسر الخ جواب ان (قوله ان كانت) اي الزوجة (قوله واختلفا في الزوجان الخ) حال او عطف على الشرط
(قوله وان كانت) اي الزوجة (قوله قبل) بضم فكسر الخ جواب ان الثانية (قوله وقد تخرج) اي تزف وتوجه (قوله لانها تنكسبه)
علة لمقبل قولها الخ (قوله متكمل) خبر نقل (قوله خلاف) خبر يكون (قوله والا) اي وان لم يكن عـ عرف اخراج الجلهـ از خلاف
عرف النكسب بعده (قوله ناقض اول الكلام اخوه) اي لاقادة اولهـ ان المتنازع فيه من متاع البيت للزوج واخرهـ انه للزوجة

(قوله وصنعتهما للنسج فقط) حال (قوله ان غزلها) اى الشقة التى نسجها ١٠٥ (قوله بان) اى الغزل (قوله قضى) بضم

فكسر (قوله والا) اى وان لم تشهد دينه بانه لها (قوله بان) اى الشقة (قوله له) اى الزوج (قوله فشرى كان) اى فى الشقة (قوله بقيمة مال الكل) فهو بقيمة كانه وهى بقيمة غزلها ونسجها (قوله لصنعت) اى الزوج (قوله فيها) اى الغزل والنسج (قوله والا) اى وان لم تشبه صنعة صنعتهم اذ لم يصنعوا (قوله ويجعل) صلة اندفع (قوله هذه) اى وان نسجت الخ (قوله لما تقدم) اى ولها الغزل الخ (قوله دفعت) بضم فكسر اى المخالفة (قوله انهما) اى الزوجين (قوله شريكان) اى فى الشقة بقيمة مال الكل (قوله ان كان اشتراه من غيرها) اى فان كان اشتراه منها فلا يحلف (قوله وعدمه) اى حلفها (قوله انه) اى القاسم (قوله فيها) اى المدونة اليمين (قوله عنها) اى اليمين (قوله بذكرها) اى اليمين (قوله بينهما) اى الرجل والمرأة (قوله لم يذكرها) اى اليمين (قوله فيها) اى المرأة (قوله لانها) اى اليمين (قوله لانزما) اى المرأة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ولى) بفتح فكسر اى باشر (قوله من متاع النساء) بيان لما (قوله يمينه) صلة ولى

بيدها شقة وصنعتهما للنسج فقط دون الغزل وادعت ان غزلها لها وادعى الزوج ان غزلها له قال قول قوله (كلفت) بضم الكاف وكسر اللام اى الزمت الزوجة (بيان ان الغزل لها) فان شهدت لها يمينه بانه لها قضى لها بالشقة بقامها والاقضى به الزوج ودفع لها اجر نسجها على المشهور واما ان كانت صنعتها الغزل والنسج معا فالشقة لها دون يمينه الا ان يثبت ان المكان له فشرى كان بقيمة مال الكل والا ان تكون صنعة الغزل والنسج معا فالقول قوله بيمين حيث اشبهت صنعة فيها صنعة والا نهى لمن انزله بالشقة ويجعل هذه على من صنعها للنسج فقط اندفعت مخالفتها تقدم ودفعت ايضا بان ما تقدم قول ابن القاسم وما هنا قول مالك رضى الله تعالى عنه ما افاده عب البنانى قوله قضى به الزوج ودفع لها اجر نسجها الخ مقتضى ما مر فى الغزل انهم باشرى كان وهو الذى فى نقل ق عن ابن القاسم ونصه سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن النسج تنسجه المرأة فيدعى زوجها ان الشقة له قال على المرأة يمينه ان الغزل كان لها وقال ابن القاسم النسج للمرأة وعلى الزوج يمينه ان المكان والغزل كان له فان اقامها كانت شريكة فيها بقدر قيمة نسجها وهو بقدر قيمة كانه وغزله الشيخ ابو زيد القاسمى قول ابن القاسم هو المتبادر من كون الغزل لها واهل وجهه قول مالك رضى الله تعالى عنه ان نسجها للشقة لباس الرجال قرية على ان الغزل له وانما لها فيه النسج خاصة (وان اقام) اى اشهد (الرجل يمينه على شراها) اى متاع البيت الذى هو متاع (لها) اى المرأة على النساء (حلف الرجل انه اشتراه لنفسه وانهم لم تعطه ثمنه ان كان اشتراه من غيرها) بضم فكسر (له) اى الرجل (به) اى الحلى مثلا وشبهه فى مطلق القضاء فقال (كالكسر) اى ان اقامت المرأة يمينه على شراها له قضى لها به (وقى حلقها) اى المرأة مع اليمينه الشاهدة لها بالشرا وعدمه لعدم بيان العادة بشراء المرأة للرجل (تاويلان) منشؤها انه ذكروا اليمين فى الرجل وسكت عنها فى المرأة فقال بعضهم سكت عنها اذ كانت كرها فى الرجل اذ لا فرق بينهم ما وقال بعضهم لم يذكرها فيها لانها لا تلزمها الان الرجال قوامون على النساء دون العكس ابن عرفة وفيه من اقام يمينه فيما يعرف للابن انما له قضى له به وما ولى الرجل شرا من متاع النساء يمينه اخذ به بد حلقه ما اشتراه لنفسه الا ان يكون لها اولوان يمينه انه اشتراه لها وما ولى شرا من متاع الرجال يمينه فهو لها وورثتها فى اليمين واليمينه بتزلفتها الا انهم انما يحلفون انهم لا يعلمون ان الزوج اشترى هذا المتاع الذى يدعى من متاع النساء وتحلف المرأة فى ذلك على البتة وورثة الرجل بهذه المنزلة عبد الحق فى لزوم حلف المرأة فى استحقاقها ما اقامت اليمينه بشراها من متاع الرجال قول بعض شيوخنا بانها كالرجل فانما لا تناسك فيها عن عينها لذكور ذلك فى الرجل وبعض شيوخنا فرق بان الرجال قوامون على النساء لا العكس اللحنى عن بعضنا انما يختص الرجل بما اشتراه من متاع النساء باليمينه على شراها لنفسه لا على مطلق شراها انما يشترى للنساء الرجال قلت ومقتضى ما سبق يمينه فيما اشتراه من متاع الرجال (الولية) الباطنى عن صاحب العين الولية طعام النكاح عياض عن الخطاى هى طعام الاملاك وقال غيره هى طعام العرس والاملاك فقط (مندوبة) ولو فى السفر ابن عرفة المازى وابن رشد وغير واحد المذهب مستحبة ابن مهمل الصواب القضاء على الزوج لقوله صلى الله عليه وسلم لم اؤلم

(قوله من متاع الزجال) بيان لما (قوله بينة) صلة وليت (قوله بانها كالرجل) أى فى الحلف (قوله فيها) أى المذقونة عن عينيها (قوله طعام جفيس) وإضافته للنكاح فصل مخرج طعام غيره (قوله الاملاك) جمع ملك بكسر فسكون أى يحدد الملك على تقوداس (قوله أولم) بفتح فسكون فكسر (قوله به) أى الحديث (قوله على انه) أى الشان (قوله وانه) أى الزوج (قوله فان قدمت) بضم فكسر مثقلا أى الوليمة (قوله عليه) أى ١٦٦ البناء (قوله فالاولى) وبعد البناء تفرج على وتندب بعد البناء (قوله انه) أى كونها

ولو بشاة مع العمل به عند الخاصة والعامة ثم قل ابن عرفة وسمع عيسى رواية ابن القاسم كاذر بعة بن عبد الرحمن يقول انما استحب الطعام فى الوليمة لظاهر النكاح ومعرفته لان الشهود لم يكونوا عاب المذهب نديها وقوله وصح القضاء بالوليمة ضعيف مبنى على وجوبها وفصل السنة بأى شئ اطعمه ولو بعدين شعير الماني الصحيح أو لم صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بعدين من شعيرة على بعض بخير وتروى على زينب بشاة ونقل عياض الاجماع على انه لا حد لافلها وانه بأى شئ أو لم حصلت السنة وتندب (بعد البناء) فان قدمت عليه حصل مندوب وفات آخر فالاولى وبعد البناء لم يقد انه مندوب ثان ابن عرفة وروى محمد انه يوم بعد البناء الباجى روى اشهب فى العتبية لا يأس ان يوم بعد البناء ابن حبيب كان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب الاطعام على النكاح عند عقده ونقطة عند تحتمل قبله وبعده وتقدم اشهاره قبل البناء افضل كالاظهار ويحتمل أن يكون مالك رضى الله تعالى عنه قال ذلك لمن فاته قبل البناء وانه اختاره لدلالته على الرضا بما رأى من حال الزوجة عياض واستحبها بعض شيوخنا قبل البناء (يوما) أى قطعة من الزمن يحصل الاجتماع فيها الا كاه واحدة وبكره تكرارها الا أن يكون المدعو ثانيا غير المدعو ولا (تجب اجابة من عين) بضم فكسر مثقلا لحضورها بشخصه صريحا ورضنا ولو بكتاب او رسول ثقة ولو صيا قبل له ادع فلانا واهل محل كذا وهم محصورون فوجب على من بلغه منهم لانهم معينون ضمنا لا غير محصورين كادع من لقيت او العلماء وهم غير محصورين ان كان المعين مقطرا بل (وان) كان (صافيا) الا أن يخبر الداعي بصومه والاجتماع والانصراف قبل الغروب وشرط وجوب الاجابة الحزم بالحضور لان شئت الاقرينة تأدب واستعطف مع رغبته فى حضوره وذكر المصنف له خمسة شروط اولها قوله (ان لم يحضر) بجاس الوليمة (من يتأذى) المعين (ب) حضور (ه) تأذيا شرعيا من الاراذل السقلة قاله فى الجواهر اذا ليا من معهم على الدين وتزوى محالستهم ومخاطبتهم ورؤيتهم لان كان التأذى لحظ نفسه فلا يبيح التخلف الا أن يخشى محالسته او خطابه او رؤيته اعتيابه او ذتيته وثانيها قوله (و) ان لم يحضر شئ (منكر) بضم الميم وسكون النون وفتح الكاف أى محرم شرعا كقرش حرير يجلس المعين عليه او رجل غيره يحضرته ولو فوق حائل كسائد الطرير وآنية ذهب او فضة بكفجرة وبققم وظروف وما يحرم اسقاعه وان وصله صوته وهو فى بيته فلا يلزمه التحول منه ثم يحرم اسقاعه وروخص بعضهم فى حضور وليلة المنكر اذا خيف سطوة صاحبها السلطانة فان كان المنكر فى محل آخر من دار الوليمة فلا يبيح التخلف حيث لم يسمع والا يا حله لان سماع المعصية حرام كظفرها وثالثها قوله (و) ان لم يحضر (صور) بحسدة طيوان عاقل او غيره كامل الاعضاء الظاهر الذى لا يعيش

بعد البناء (قوله ووقتها) أى الوليمة (قوله اشهاره) أى النكاح (قوله ذلك) أى تأخيرها عن البناء (قوله فاته) أى الايام (قوله اختاره) أى تأخيرها عنه (قوله أولا) بشد الواو (قوله بشخصه) صلة عين (قوله صريحا واضحا) تعميم فى عين (قوله وهم محصورون) حال (قوله والاجتماع الخ) حال (قوله ل) أى وجوب الاجابة (قوله المعين) تفسير لفاعل يتأذى المستتر فيه الرابع غير من واللبس غير مأمون فائتساب ابراره لدفعه (قوله من الاراذل السقلة) بيان لمن (قوله اذا ليا من) أى المعين (قوله وآنية ذهب) عطف على فرش (قوله بكفجرة) أى وعاء يجعل فيه بجر ويجعل عليه مالدخلة رائحة ذكبة (قوله ققم) بضم القافين بينهما ميم ساكنة أى اناه ضيق القم يجعل فيه ثغوما الورود ويرش به (قوله ظروف) أى لفنا جميل القهوة

(قوله وما يحرم اسقاعه) أى من صوت آلة او امرأة (قوله وان وصله) أى المكلف (قوله وهو) أى المكلف بدونها (قوله منه) أى بيته (قوله فى حضور وليلة المنكر) اضافته لادنى ملاسة أى حضور وليلة المنكر فى محلها (قوله اذا خيف سطوة صاحبها) أى لانه حينئذ كراه (قوله والا) أى وان (مع) (قوله اباحه) أى التخلف (قوله بحسدة) احتراز عن النقش (قوله الحيوان) احتراز عن صورة سفينة اويت او ثجرة (قوله كامل الاعضاء الخ) احتراز عن ناقص الراس او مخروق البطن

(قوله ممنهن) بفتح الهاء (قوله استثنى) بضم التاء وكسر النون (قوله الارجوحة) بضم الهمزة والجيم وسكون الراء (قوله انما) اي الارجوحة (قوله وكذلك) اي حضوره في الحرير في تجويز التخلف عن ١٦٧ الوليمة (قوله لغيره) اي ابن شاس (قوله والا) اي وان اراد

غير المجسدة (قوله فلا) اي ليس بصواب (قوله ذلك) اي ما ذكره ابن شاس (قوله ابو عمر) اي ابن عبد البر (قوله في ناحيته) اي البيت فيه صور (قوله ويرجع ابن مسعود) عطف على يرجوعه (قوله واي ايوب عطف على ابن مسعود (قوله لمثل ذلك) اي التصاوير (قوله الاسرة) جمع سرير (قوله القباب) جمع قبة (قوله المنابر) جمع منبر (قوله وليس) اي التصوير في الاسرة وما يليها (قوله كالسطح) بضم الموحدة جمع بساط اي التصوير فيها (قوله به) اي التصوير فيه (قوله تحصل) بفتحات مثلاً (قوله فيه) اي التصوير (قوله أربعة أقوال) فاعل تحصل (قوله ذلك) اي ذي الظل القائم (قوله ذلك) اي ماله ظل قائم وماله ظل (قوله وهو) اي الكراهة وذكره التذكري خبره (قوله وهو) اي الاباحة وذكره لذلك (قوله ذلك) اي التصوير المكروه والمباح (قوله يستند اليه) اي الرجال

بدونها ولما اظلم (على كجدار) لامبئية في وسطه لانه لا ظل لها كالنقش وبجزم تصوير ما استوفى الشروط المقدمة ان كان يدوم كخشب وطين وسكر وبجمن اجاعا وكذا ان كان لا يدوم كقشر بطيخ خلافا لاصيغ وغير ذي الظل بكره ان كان في غير عتق كحائط وورق فان كان في عتق من كصبر وبساط بخلاف الاولى واما تصوير غير الحيوان كشجرة وسقفة وجامع ومنارة فبائن ولو كان له ظل ويدوم واستثنى من المحرم لعبة بيضة بنت صغيرة تلبس بها البنات الصغار فيجوز تصويرها وبغيرها وشراؤها لتدريهم على تربية الاولاد وفي كتاب البركة يجوز نصب الارجوحة واللعب بها للرجال والنساء العراقي عن بعض العلماء انهم اتفق لوجع الظاهر ابن شاس وكذلك ان كان على جدران الدار صوراً أو ستائر أو لباس بصور الاشجار ابن عرفة لا يعرفه عن المذهب هنا لغيره فان اراد الصور المجسدة فصواب والا فلا وذلك يرجع عن غير المذهب محتجاً برجوعه صلى الله عليه وسلم عن بنت فاطمة رضي الله تعالى عن الفرائض رأ في ناحيته وقوله عليه الصلاة والسلام ليس لي ان ادخل بيتا فيه تصاویر او قال من وقا ويرجع ابن مسعود وأبي ايوب لمثل ذلك والذي في المذهب ما في كتاب الصلاة الاول وهو تكره القائل التي في الاسرة والقباب والمنابر وليس كالاشباب والبسط التي تمتهن وقال ابو سلمة بن عبد الرحمن ما كان يمتحن فلا بأس به وارجو ان يكون خفيفا ابن رشد تحصل فيه لاهل العلم بعد تحريم ماله ظل قائم اربعة اقوال الاول اباحة ما عد ذلك ولو في جدران او ثوب منصوب والثاني تحريم جميع ذلك والثالث تحريم ما في جدران او ثوب منصوب واباحة ما في ثوب مبسوط والرابع تحريم ما بالجدران واباحة ما بالثوب المبسوط والمنصوب ابن عرفة فظاهر المذهب ان في صور الثوب قولين الكراهة وهو ظاهر المدونة والاباحة وهو ظاهر قول اصبيغ وايا ما كان فلا يصل ذلك لرفع وجوب الاجابة وقول ابن شاس اوستائر ان اراد بغير ثياب الحرير فلا عرفه لغيره في المذهب وان اراد بالحرير فان كان بحيث يستند اليه فصواب واما ما لا يستند اليه وما هو مجرد الزينة فالظاهر حقه ولا يصح كونه مانعا من وجوب الاجابة (لا يجوز) التخلف عن اجابة دعوة الوليمة (مع ادب مباح) حقيق كدف وكبير يلعب به رجال ونساء ان كان المعين ليس ذاهية بل (ولو) كان (في ذي هيئة على الاصح) واحتراز عن غير المباح كشي على جبل او عكازين قسدر قامة وجعل خشبة على جهة انسان وصعود آخر عليها فانه يبيح التخلف قاله في سماع اشهب لكن قال ابن رشد هذا في الوليمة من ناحية ما رخص فيه من اللهو ثم قال والمشهور ان عمله وحضوره جائز للرجال والنساء وهو قول ابن القاسم ومذهب مالك رضي الله تعالى عنهم الا انه كره لذى الهيئة ان يحضر اللعب اه ورايه ا قوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة زحام) فان كانت فقد رخص مالك رضي الله تعالى عنه في التخلف لاجلها وخامسه ا قوله (و) لم يكن (اغلاق باب) لبيت الوليمة (دونه) اي عند وصول المعين له فان علم انه يغلق عند حضوره ولولا مشاورة عليه قبياح تخلفه فان اغلق لا حضوره بل لمنع الطقيلية ونحوهم فلا يباح التخلف لانه اضرورة وعبر

(قوله كبر) بفتح الكاف والموحدة اي طبل مدور مغشى بجلد من الجهتين يضرب عليه ما (قوله وجعل خشبة) عطف على مشي (قوله من اللهو) بيان لما (قوله ثم قال) اي ابن رشد (قوله الا انه) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) اي الاغلاق لمنع الطقيلية

(قوله من غلق) بيان لما (قوله لا أعرفه) أي مبيح الخلف (قوله أنكر) أي ابن عرفة (قوله فالاسم الثلاثي) أي الغلق (قوله والفعل) أي غلق (قوله مغلق) ١٦٨ اسم مفعول غلق المجهور في الفصحى (قوله ولذا) أي هجرت غلق الثلاثي

في الجواهر بغلق ونصه انما يؤمر باجابة الدعوة اذا لم يكن منكر ولا فرش حرير ولا في الجمع من يتأذى بمجالسته وحضوره من السفلة والاراذل ولا زحام ولا غلق باب دونه روى ابن القاسم سعة الخلف لذلك ابن عرفة ما ذكره من غلق لا أعرفه ولا لفظه والصواب اغلاق اه غ قلت انكر فقهه ولفظه وليس بمنكرين اما الفقه فقال ابن عبد الغفور وكذلك ان وجد زحاما او غلق دونه الباب رجح ايضا واما لفظه فالاسم الثلاثي مسبوغ باتفاق والفعل مجهور في الفصحى ولذا قال ابو الاسود الدبلي

ولا اقول انقدر القوم قد غلقت * ولا اقول لباب الدار مغلق

اي انه فصيح لا ينطق الا بالاستعمل وقيل اراد انه عفيف لا يتطفل وقد استوفينا الكلام عليه في تكميل التقييد وتحليل التعقيد ولذا عدل عن الثلاثي الاخصر الى الرباعي وبقي من شروط وجوب الاجابة كون الولية مسلم فلا يجب انكافر ابن عرفة الا صوب او الواجب عدم اجابته لان فيها اعزازه والمطلوب اذلاله ومن شروطها ايضا ان لا يعلم مكانه بحيث يشق على المدعو الحضور والشاغبة شدة الحر والبرد تبج الخلف واولى مرض او حفظ مال او خوف عدو وان لا يكون في الطريق شدة وحل او مرض وان لا ينحصر بالدعوة الاغنيا وان لا يكون على رؤس الاكابر من ينظر اليهم وان لا تنفع للمفاخرة والمباهاة وان لا يكون الطعام مما له رائحة كريهة تبج الخلف عن الجمعة والجماعة وان لا يكون الداعي فاسقا وشريطا لالمباهاة والفخر وان لا تكون الداعية من افعير محرم ولا امر دقش مشهورة او تمسمة وان لا يبقه داع الى ولية اخرى فان استوفينا ذلك والرحم ثم الاقرب رجحا ثم الاقرب دارا ثم من خرجت قوعة تقديمه (وفي وجوب الكل) الشخص (المفطر) من طعام الولية قدر ايسر قلب صاحبه فيها عرف وعدمه وعليه اقتصر في الرسالة قال وانت في الاكل بالخير (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين ابا جى لانص لاحكامنا جليا وفي المذهب مسائل تقتضي قولنا علماء خارج المذهب قاله ت ونص ابن عرفة الباجي لانص لاحكامنا في وجوب الكل الجيب وفي المذهب ما يقتضي القولين روى محمد عليه ان يجيب وان لم يأكل او كان صائما وقال اصمغ ليس ذلك بالوكيد وهو خفيف فقول مالك رضي الله تعالى عنه على ان الاكل ليس بواجب وقول اصمغ على وجوبه قلت رواية محمد يجيب وان لم يأكل نص فقهي في عدم وجوب الاكل وعليه جعل التخي في كيف يقول لانص التخي قول مالك لا يطعم خلاف الحديث قال صلى الله عليه وسلم فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليصل ولو جعل على صلاته المدعو كان حسنا فالرجل الجليل لا بأس أن لا يطعم لان المراد ان يشرف بجيشته وان لم يكن كذلك وهو ممن يرغب في اكله ويتحدث وحشة بتركه فاتباع الحديث اولى له وفي حديث الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من دعى فليجب في شاة طعم ومن شاة نزل واشعر كلامه بعدم كفاية الحضور والانصراف قبل وقت الطعام لغير مانع (ولا يدخل) اي يحرم ان يدخل بيت الولية انسان (غير مدعو) لحضورها بكل وجه (الا دخوله

في الفصحى صلة عدل (قوله عدل) أي المصنف (قوله فلا تجب) أي الاجابة (قوله لكافر) أي لوليته (قوله اجابته) أي السكافر (قوله فيها) أي اجابته (قوله فان استويا) أي الداعيان في زمن الدعوة (قوله وعدمه) أي وجوب الاكل (قوله وعليه) أي عدم الوجوب صلة اقتصر (قوله قال) اي الشيخ (قوله جليا) حال من ضمير لاحكامنا اي واضحا صريحا (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلانون لاضافته (قوله ذلك) اي الاكل (قوله وهو) أي الاكل خفيف (قوله فقول مالك) اي في رواية محمد وان لم يأكل او كان صائما (قوله وقول اصمغ) اي ليس ذلك بالوكيد (قوله على وجوبه) اي الاكل وجوب باخفيفا (قوله وعليه) اي عدم الوجوب صلة حل (قوله يقول) اي الباجي (قوله لا يطعم) بفتح الباء والعين (قوله فليطعم) بفتح الباء والعين اي يأكل طعام الولية (قوله فليصل) اي يدع (قوله حل) بضم فكسر

اي الامر في الاكل وعدمه (قوله صلة المدعو) اي ادخاله السرور على داعيه (قوله كان حسنا) جواب لو باذن (قوله وان لم يكن) اي المدعو (قوله كذلك) اي جابلا (قوله وهو) أي المدعو (قوله يرغب) بضم الياء وفتح الغين المجبة (قوله بتركه) اي اكله (قوله دعى) بضم فكسر (قوله فليجب) بضم الياء وكسر الجيم (قوله مام) بفتح فكسر اي اكل

(قوله ظاهره) أى حرمة دخوله بلا إذن (قوله وحفظه) أى العرض الخ حال (قوله ولو تابعا) أى ولو كان غير المدعو (قوله عرف) بضم فكسر (قوله الجواز) أى جواز دخول غير المدعو بلا إذن إذا كان تابعا الذى قد عرف عدم مجيبته وحده (قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم الخ) بيان الحديث (قوله دعى) بضم فكسر (قوله تاذن لفلان) ١٦٩ أى فى الدخول (قوله فقال) أى صاحب الوليمة (قوله اختلف) بضم الناء وكسر اللام (قوله

بضم الناء وكسر اللام (قوله اخراس) بجمع خرس بضم الخاء المهملة والراء المعجمة واللام المعجمة (قوله الولادة افاده فى لقاموس (قوله أى الطبل به) لانه لا تكليف الا بفعل اختياري (قوله والا) أى وان لم يخل عنها (قوله ويرادفه) أى الغريبال (قوله وقول) عطف على المشهور (قوله هذا) أى نفي الكراهة الصادق بالاباحة ومخالفة الاولى (قوله نديه) أى الغريبال (قوله فيها) أى وليمة النكاح (قوله لهما) أى الكبير والمزهر (قوله ومنهما) أى الكبير والمزهر (قوله وهو) أى منعهما (قوله وفسره) أى المنع (قوله ياهى) بضم فسكون فكسر (قوله من الجائز الخ) بيان الجواز قوله فهما) أى الزمارة والبوق (قوله وهو) أى كراهتهما * (فصل) فى بيان احكام القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما (قوله والنشوز) بضم النون والشين المهملة آخره رأى أى الخروج (قوله على زوج) لاهى سيد (قوله بلغ) لاهى صبي (قوله عاقل) لاهى مجنون (قوله حائس) لاهى

(بإذن) من صاحب الوليمة فى الدخول فيجوز دخوله مع حرمة مجيبته ثم ظاهره كل اولم يأكل وهو كذلك لان دخوله مؤذ لا حد أمرين نسبته للخسة والسقاطة والوقوع فى عرضه وحفظه واجب وظاهره ولو تابعا الذى قد عرف عدم مجيبته وحده لوليمة او غيرها العسوى الظاهر الجواز قلت بل الظاهر المنع للحديث الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى لوليمة فنبهه بعض الناس بلا دعوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحاب الوليمة أتأذن لفلان فانه قد تبعنى بلا دعوة فقال أذنت له (وكره) بضم فكسر (نظر اللوز والسكر) فى الوليمة واعند المقدس فيما يظهر ان احضره ربه للنسبة ولم يأخذ احدا شيئا مما حصل فى يد غيره والاحرم ابو عمران اختلف فى نهب اللوز والسكر وسائر ما يثرى الاعراس والختان واخراس الصبيان وكره مالك رضى الله تعالى عنه اكل شئ مما يحتلسه الصبيان على تلك الحال واجازه ابو حنيفة فترضى الله تعالى عنه ان اذن اهله فيه (لا يكره) (الغريبال) بكسر الغين المهملة أى الطارافشى بجلد من وجهة واحدة أى الطبل به فى الوليمة ان خلى عن الصراصير والاحرم طاله القرطبي ونقله فى المدخل والخط ويرادفه الدف والبنديران كان طبل الغريبال للمرأة (ولول رجل) هذا هو المشهور وقول ابن القاسم وأشار بولول قول اصبح انما يجوز للنساء هذا ظاهر والنص والحديث يدلان على نديه فيها (وفى) جواز (الكبر) بفتح الكاف والموحدة الشارح كانه المابل الكبير المدقور المغشى بجلد من الجهتين وقال الادنى اهله الطبل خاتم البناى هو طبلان متلاصقان احدهما كبير من الآخر بجلد من الجهتين على بجل فى الزفاف مباركة الكبير طبل صغير طويل بجلد من جهة واحدة (و) جواز (المزهر) كبرى أى الطبل المربع المغشى من الجهتين هذا قول ابن حبيب قبا سالهما على الغريبال ومنعهما وهو قول اصبح وفسره سالم بالكراهة (قالهما) أى الاقوال (يجوز فى الكبر) وينع فى المزهر وهو قول ابن القاسم وقال (ابن كثة) كسر الكاف ونونين بينهما الف علم منقول من وعاء السم (وتجوز الزمارة والبوق) أى النفير جواز مستوى الطرفين ان كان استعمالهما يسيرا لاهى كل اللهو وينع الكثير هذا هو المشهور وقيل من الجائز الذى تركه خير من فعله فهما مكرهان وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة اكره الدفاف والمعارف فى العرس وفيه والمعرف آله الله ومطلقا

* (فصل) فى بيان احكام القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما (انما يجب القسم) على زوج بالغ عاقل حاضر عبد او حر ذى آله او خصى أو محبوب صحيح او مريض يمكنه الانتقال (الزوجات) المطلقات كن مسلمات او كليات او مختلفات حرائر او اماء ومختلفات اجماعا وصلة القسم (فى المبيت) عند كل واحدة ليلة واليوم الذى يليها ويجوز باكثران رضيا به كجائزى واحترز بالزوجات عن السرارى وعن زوجة وسرية وفى المدونة ان يقيم عند ام ولد ما شاء ما لم يضر بالزوجة ابن عرفة ابن شاس لا يجب بين المستولات وبين الاماء ولا ينعن وبين المنكوحات الا ان الاولى العدل وكفى الاذى ابن عبد السلام الذى يدل عليه انظر المدونة ان

٢٢ مخ فى مسافر (قوله يمكنه الانتقال) لا عجز عنه (قوله المطلقات) لا غير حر (قوله اجماعا) راجع ليجب (قوله ويجوز) أى القسم (قوله له) أى الرجل الذى له زوجة وام ولد (قوله الاماء) أى غير المستولات ولا ينعن (قوله الاولى) بفتح الهمز

(قوله فقيها) اى المدونة (قوله برد) بضم مفتوح مثقلا (قوله مجموع الخ) فيه ان العدل ملزم لكف الاذى لا العكس فلا فائدة في ذكر كف الاذى عقبه (قوله ترك الاذى اولى) فيه ان الاذى حرام فليزمن تركه واجب (قوله ترضى) بضم التاء اى توثقن (قوله يتعين عليه) اى يتيقنه عندها ١٧٠ (قوله جوهرة) اى امكن بجاعها عادة (قوله فهما) اى المولى والمظاهر منها

(قوله في الكون) اى المبيت
(قوله وان لا يصيب) اى يطا
عطف على الكون (قوله
الى ان ينحل من الايلاء او
الظهار) غاية لترك اصابة
غيرهن (قوله وعليه) اى
الزوج (قوله منهما) اى
الايلاء والظهار (قوله
الاثن) اى بدون تربص
اربعة اشهر (قوله يحل)
بفتح الميم (قوله الآية)
اى قوله للذين يؤلون من
نسائهم تربص اربعة اشهر
(قوله خلوا) بكسر الخاء
المججمة وسكون اللام اى
خاليا (قوله فلها) اى المولى
منها (قوله اغيرها) اى المولى
منها (قوله فيترك) بضم الياء
وفتح الراء اى الزوج (قوله
فيه) اى الوطء (قوله اليه)
اى الوطء (قوله وهو عندها)
حال (قوله لانه) اى الكف
(قوله وفيها) اى المدونة (قوله
عليه) اى الزوج (قوله
بالقلب) اى حبه (قوله ان لم
يكن) اى تخصيه احداهما
بالنكاح (قوله انه) اى
الزوج الخ بيان للمعروف
بجذف من (قوله رواية)
اى عن الامام مالك رضى
الله تعالى عنه (قوله اخذ)

بضم فكسر (قوله من هذا) اى الاضرار (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الصاد المججمة (قوله عليه) وقيل
اى الزوج (قوله به) اى وطء واحدة (قوله بتركه) اى وطئها (قوله قضى) بضم فكسر (قوله لها) اى
الزوجة (قوله له) اى الزوج (قوله عليها) اى الزوجة (قوله ولا يتقيد) اى ما يقضى عليها

(قوله لانها) اى قسمة المبيت (قوله من زوجتيه) بيان ان (قوله وفيها) اى المدونة (قوله فيه) اى مرضه (قوله اى لا يقضى) بضم الباء وفتح الصاد (قوله كذلك) اى غير عذر (قوله لان القصد الخ) علة اقوائه (قوله وتحصين) اى صيانة عطف على دفع (قوله فلا يجعل ان فانت ليلتها الخ) تفريع على فانت ان ظلم فيه (قوله لانه) اى الزوج (قوله حينئذ) اى حين جعل ليلة للمظلومة عوض ليلتها (قوله مراده) اى اللغوى (قوله قبله) ١٧١ اى قسمه لتالمة المظلومة

(قوله كذلك) اى بعد قسمه لتالمة المظلومة (قوله تلامذته) اى ابن عرفة (قوله لان ظلمه) اى الزوج (قوله حقها) اى الثانية (قوله يليها) اى الالة التى ظلم فيها (قوله وهذا) اى الثانى (قوله عدا) اى تعدى الزوج (قوله وهى) اى صاحبها الخ حال (قوله مراده) اى اللغوى (قوله انه) اى الزوج (قوله لم يطاع) بضم الياء وفتح الهم (قوله عدا) اى الزوج (قوله اطاع) بضم الطاء (قوله عليه) (قوله عليه) اى عدا (قوله قبلها) اى القسمة لتالمة التى عدا عليها (قوله كذلك) اى بعد قسمه لتالمة (قوله والاول) اى كونه ارادانه لم يطاع عليه الا بعد القسمة لتالمة (قوله شبه) بفتحات متقلا (قوله فلا يحاسبه) اى مالك البهض الرقيق (قوله يستعمل) بضم الياء وفتح

وقبل ليلة من ثلاث اخذا من قوله تعالى لا ذكركم مثل حظ الانثيين وقضى عمر رضى الله تعالى عنه بمرثى الطاهر ليجبها (و) يجب (على ولى) الزوج البالغ (الجنون) الذى له زوجتان او اكثر (اطاقت) على زوجتيه او زوجاته بان يدخله على احدها مع غروب الشمس ويبقى عندها الى غروب شمس اليوم الذى يليها فيخرجها من عندها ويدخله على اخرى كذلك وهكذا كما يجب عليه نفقة من وكسوتهن لانهم من الحقة وفى البسنية التى يتولى وليه استيفاء حاله او كفائه منها حتى يستوفى ولا يجب على ولى الصبي اطاقته لعدم الاتفاغ بوطنه بخلاف الجنون (و) يجب القسم فى المبيت بين الزوجات (على) الزوج (المريض) الذى يستطيع الانتقال من محل احدها الى محل الاخرى فى كل حال (الا ان لا يستطيع) المريض الطواف عليهن لشدة مرضه (ف) لا يجب عليه القسم ويقيم (عند من شاء) المريض الاقامة عندها من زوجتيه او زوجاته لرأفها به فى مرضه واذا صح ابتداء القسم وفيما يقسم المريض بين نسائه بالعدل ان قدر ان يدور عليهن فيه وان لم يقدرا قام عند ايمن شاء لافاقته ما لم يكن خفيا فاذا صح ابتداء القسم (وفات) المبيت اى لا يقضى (ان ظلم) الزوج احدى زوجاته (فيه) اى المبيت بان يات عند احدها من ليلتين او اكثر لغير عذر او عند غيرهن كذلك ومعه وم ان ظلم فيه اخرى بقوائه كفره وبيانه عند غيرهن لعدولان القصد من المبيت دفع الضرر وتحصين المرأة وهذا يفتوت بقوات زمنه فلا يجعل ان فانت ليلتها عوضا عنها لانه يظلم حينئذ صاحبة تلك الليلة التى جعلها عوضا قاله اللغوى ابن عرفة انظر مراده ان لم يطاع عليه الا بعد قسمه لتالمة المظلومة ولو اطاع عليه قبل زمنه ليلة التى عدا عليها قبل تالمتها وهذا هو الظاهر او سواء اطاع عليه كذلك او قبل قسمه لتالمة واستظهر هذا بعض تلامذته لان ظلمه ببيانه عند غير التالمة لا يستطيقه افعيا يليها وهذا الظاهر اطلاق المصنف ابن عرفة اللغوى ان عدا بترك يوم احدها الا عند الاخرى فليس لمن ذهب يومها الحاسبة به لانها لو حاسبته لاختذت يوم صاحبته وهى لم يصلها الا حقة قلت انظر هل مراده انه لم يطاع على عداه الا بعد القسمة لتالمة التى عدا عليها ولو اطاع عليه قبلها لم يزد يوم التى عدا عليها قبل تالمتها او سواء اطاع عليه كذلك او قبل قسمه لتالمة والاول اظهر اه وشبه فى القوائ فقال (كخدمة) رقيق (معق) بفتح التاء (بعضه يابق) شهر او مالا ثم يجي المال بعضه فلا يحاسبه بخدمة ما ابق فيه ان يستعمل والا فيرجع على من استعمله باجرة ما يخصه من عمله وكذا رقيق مشترك قسمت خدمته مهايأة يخدم بعض الشر كافيته ويابق ثم يرجع فليس لمن ابق الرقيق فى زمن خدمته محاسبة شريكه فان لم تقسم فما عمل له وما فاق بالابق عليه

الميم اى الرقيق فى مدة اياقه (قوله والا) اى وان كان الرقيق استعمل فى مدة اياقه (قوله فيرجع) اى مالك بعضه (قوله من عمله) بيان لما (قوله مشترك) بفتح الراء (قوله قسمة) بضم فكسر (قوله مهايأة) اى بالزمن كخدمة شهر لهذا وخدمة شهر لا آخر (قوله فيه) اى شهره مثلا (قوله ويابق) اى فى شهر الاخر (قوله فيرجع) اى الرقيق للشرى يكون فيه (قوله بها) اى خدمته فى زمن اياقه ان لم يستعمل فيه والا فله الرجوع على من استعمله باجرة عمله (قوله فان لم تقسم) بضم التاء وفتح السين اى خدمة المشترك

(قوله وفيها) اي المدونة (قوله ان تعدد) اي الزوج (قوله المقام) بضم الميم اي الإقامة (قوله منهن) اي الزوجات (قوله فلا تحاسب) بفتح الحاء اي التي اقام عندها (قوله به) اي مقامه عندها (قوله ويرجر) بضم الياء وفتح الجيم اي الزوج (قوله عن ذلك) اي ممكنه عند احداهن هذا (قوله فان عاد) اي الزوج الى الإقامة عند بعض زوجاته زيادة عن حقها احقفا (قوله نكل) بضم فكسر منقلا اي ادب بما يجره عنه (قوله كالمعتق) بفتح التاء (قوله نصفه) اي مثالا (قوله انكسر) بضم الهمزة وكسر الكاف اي اعترض وتعقب (قوله بان اكثر) صلة انكسر (قوله المعتق) بفتح التاء (قوله كالفن) بكسر الفاء وشد الذنون اي خالص الرقية (قوله فليست الشركة بينه) ١٧٢ اي المعتق بعضه تقرب على التشبيه (قوله يرد) بضم ففتح منقلا اي انكار التشبيه

ابن عرفة وفيه ان تعدد المقام عند واحدة منهن شهر اربعة فلا تحاسب به ويرجر عن ذلك وابتدأ القسم فان عاد نكل كالمعتق نصفه يابق لا يحاسب بخدمة ما يابق فيه ابن عبد السلام انكر هذا التشبيه بان أكثر احكام المعتق بعضه كالقن فليست الشركة بينه وبين سيده حقيقة بغير خلاف الزوجتين ويرد بان الكثرة المذكورة انما هي في الاحكام التي تختلف فيها الرقية والحرية لا في الاحكام المالية في جنباياتها اذا جنى المعتق بعضه او جنى عليه فليس بده او عليه بقدر ملكه منه ولا بعد او عليه بقدر ما عتق منه (ونذب الابداء) في قسم الميت بين الزوجات (بالدليل) لانه وقت الايواء للزوجة واعتماد الصنف في النسب على ظاهر قول الباجي والظاهر من قول اصحابنا ان يبدأ بالدليل ٥ وبه يرد قول من قال ليس في نصوصهم الا التفسير وبقي القاد من سفرهم ارا عند ايمن احب ولا يحاسب وابتدئ القسم بالدليل لانه المقصود واحب الى ان ينزل عند التي خرج من عندها ليكمل لها يومها قاله ابن حبيب (ونذب الميت عند) الزوجة (الواحدة) سواء كان له اماء ام لا ابن شاس من له زوجة واحدة لا يجب مبيته عندها ابن عرفة الاظهر وجوبه او يبيته معها امرأة ترضى لان تركها وحدها ضرر ورعاية يتعين عليه من خوف المحارب والسارق (و) الزوجة (الامة) المسلمة (كالحرية) في وجوب القسم في الميت والتسوية بينهما فيه (و) من له زوجة او اكثر وتزوج اخرى (قضى) بضم فكسر على الزوج (اللزوجة) (البكر) ولو امة تزوجها على زوجة حرة (بسميع) من اللبالي بيتها عندها متوالية لانها حقها (و) قضى (الزوجة) (الثيب) التي تزوجها على غيرها ولو امة على حرة (بثلاث) من اللبالي متواليات بيتها عندها ويخبر بعد مقام السبع او الثلاث في البدء في القسم بمن شاء واستحب ابن المواز القرعة لمن قدم به امن سفر ابن عرفة ولذي زوجة ان يقيم عند من تزوجها بكثر اسبعا وثلاثة اوثا في كونه حقا لها اولة نقل الصقلي روايتا ابن القاسم واشبه النخعي في كونه حقا لها الا زمانها اولة نالها هو حق لها يؤمر به ولا يجبر عليه كالمعتق واي تبين وقول اصبخ المصطفى المشهور انه لا يلزمه وروى ابو الفرج لزومه ابن شاس في كونه حقا لها اولة روايتان وقبل هو حق لها ما قلت حكاه الباجي عن ابن القصار ابن شاس ثم في وجوبه واستحبابه روايتا ابن القاسم وابن عبد الحكم وعلى انه حق لها اولة ما قبل يقضى لها به عليه ام لا اصبخ

(قوله في جنباياتها) اي المدونة (قوله او جنى) بضم فكسر (قوله عليه) اي المعتق بعضه (قوله فليست الشركة بينه وبين سيده) راجع لجنى عليه (قوله او جنى عليه) اي سيده راجع لجنى المعتق بعضه (قوله ملكه) اي سيده (قوله منه) اي المعتق بعضه (قوله ولا بعد) راجع للجناية عليه (قوله او عليه) اي العبد راجع لجناية عليه (قوله لانه) اي العبد (قوله الايواء) اي السكون والاهتمام (قوله به) اي قول الباجي صلح يرد (قوله ولا يحاسب) اي انكر الإقامة (قوله لانه) اي اللبالي (قوله الى) بشد الياء (قوله ترضى) بضم التاء وفتح الراء اي مأمونة (قوله يتعين) اي مبيته عندها (قوله متوالية) نعت سبيع او حال منته (قوله ولا ذي زوجة) اي أو

اكثر تزوج اخرى (قوله بكرة) حال من هاتر زوجها (قوله وثيبا) عطف على بكرة (قوله اثا) عطف على سبعا لا (قوله وفي كونه) اي ميت السبع او الثلاث (قوله لها) اي الزوجة (قوله اولة) اي الزوج (قوله لازمالها) اي يجبر عليه ان امتنع (قوله اولة) اي يجبر عليه ان امتنع (قوله يؤمر) اي الزوج (قوله ولا يجبر) اي عن الامام رضى الله تعالى عنه راجع لا الاول والثاني (قوله وقول اصبخ) راجع للثالث (قوله انه) اي ميت السبع او الثلاث (قوله لا يلزمه) اي الزوج (قوله لزومه) اي ميت السبع او الثلاث (قوله في كونه) اي ميت السبع او الثلاث (قوله لهما) اي الزوجين (قوله في وجوبه) اي ميت السبع او الثلاث (قوله وعلى انه) اي ميت السبع او الثلاث (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الضاد (قوله لها) اي الزوجة (قوله به) اي ميت السبع او الثلاث (قوله عليه) اي الزوج

(قوله لا يقضى عليه) اى الزوج بميت السبع والثلاث (قوله به) اى ميت السبع والثلاث (قوله وله) اى الصقلى (قوله يقضى به) اى ميت السبع والثلاث (قوله وثبوتيه) اى حقها فى السبع والثلاث (قوله نص ابن حبيب الخ) راجع لسقوطه (قوله ونقل ابن شاس الخ) راجع اثبوتيه (قوله سمع ابن القاسم) اى ما لكارضى الله تعالى عنهما (قوله لا يخرج) اى لا الجمعة ولا صلاة جماعة (قوله وهو) اى مكثه عندها (قوله يريد) اى بعض الناس بقوله لا يخرج (قوله والجمعة) مبتدأ (قوله لا يدعيها) بفتح الياء واللام اى لا يتركها خيرا للجمعة (قوله وان كان خلوا من غيرها) مبالغة فى تركه الخروج (قوله وهم) بفتح الواو والهاء اى قلقوا واشتغال قلب (قوله يسبع) ١٧٣ يضم ففتح ففتح كسر مشددا

(قوله منه) اى الزوج من التيسيع (قوله وعكبه) اى الزوج منه (قوله نقل اللغوى) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله ينصب رواية (قوله وقول) عطف على رواية (قوله ونقله) اى قول ابن القصار (قوله بالنظر ان اختار الخ) اضافته للبيان صلة نقل (قوله سبع) بفتححات مشددا (قوله وقد التمت) اى طابت الخ حال (قوله منه) اى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ذلك) اى التيسيع عندها (قوله ان شئت) بكسر التاء (قوله عندك) بكسر الكاف (قوله درت) يضم فسكون (قوله فالتيسيع الخ) تفرج على الحديث (قوله فيجب شرط التيسيع الخ) تفرج على الحديث أيضا (قوله باختيارها) اى الزوجة (قوله لا يجبرداختياره) اى الزوج (قوله قال) اى

لا يقضى عليه القاضي ابو بكر الصريح القضاء به والصقلى عن اشهب كاصبع وله وللباجى عن محمد بن عبد الحكم يقضى به ومن ليس عنده غير من تزوجها فى سقوط حقها فى السبع والثلاث وثبوتيه طريقا الصقلى عن نص ابن حبيب مع ظاهر قول محمد ونقل ابن شاس عن ابى الفرج عن ابن عبد الحكم ابن القصار والامة كالخبرة التيسيع والذمية كالمسلة وسبع ابن القاسم لا يتخلف العروس عن الجمعة ولا عن الصلاة فى جماعة سمعون قال بعض الناس لا يخرج وهو حق لها بالسنة الصقلى بعض فقهاءنا يريد لا يخرج الصلاة الجماعة والجمعة لا يدعيها فى هذا القول اللغوى عن ابن حبيب يتصرف فى حوائجها الى المسجد والعادة اليوم ان لا يخرج ولا الصلاة وان كان خلوا من غيرها وعليها بخروجهم وهم وارى ان يلزم العادة (و) ان طلبت الزوجة القديمة ان يقضيها ويبيت عندها سبعا او ثلثا نقضاء عن السبع والثلاث التى باتها عندها الجديدة (ولا قضاء) لهما اى لاحق لهما فيه فلا تجب له (و) ان طلبت الثيب الجديدة اقامته عندها سبع ايام كالبكر (الانجاب) يضم الفوقية (السبع) ولو قال لا كرا ولا شئ لشم البكر التى طلبت اكثر من سبع ابن عرفة لو اراد ان يسبع للثيب ويقيم لثباته سبعا سبعا فى منعه وعكبه نقل اللغوى رواية محمد وقول ابن القصار ونقله ابن شاس بالنظر ان اختار التيسيع سبع ثم سبع لغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لام سلمة وقد التمت منه على الله عليه وسلم ذلك ان شئت سعت عندك وسعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت عليهن القرافى فالتيسيع يطل حقه فى الثلاث قلت فيجب شرط التيسيع باختبارها كقول ابن شاس لا يجبرداختياره كظاهر لفظ اللغوى قال عن محمد بن عبد الحكم ان زفت عليه امرأتان فى ليلة اقرع بينهما وقبله عبد الحق واللغوى وقال على احمد قولى ما لك رضى الله تعالى عنه ان الحق له دون قرعة فيخير قلت الاظهر ان سبعة احداهما بالدهاء البناء قدمت والا سابقة العقد وان عقدا معا فالقرعة (ولا يدخل) اى يحرم ان يدخل الزوج (على ضرتهما) بفتح الضاد المعجمة وشد الراء والضمير صاحبة اليوم وصلة يدخل (فى يومها) فى كل حال (الا) دخوله على ضرتهما فى يومها (الحاجة) غير الاستمتاع كاختناوب ونحوه فيجوز لو امكنته الاستنابة فيما على الاشبه بالمذهب وبما لا رضى الله تعالى عنه شرط عسر الاستنابة فيما وعم ابن ناجى دخوله لهما فى النهار والدليل محالة الشيعة فى تخصيصه بالنهار محمد لا يقيم عندهم دخل عليها الحاجة الا لعدركا نقضاء دين او تجروله وضع ثيابه

النسوى (قوله زفت) يضم ففتح مشددا (قوله عليه) اى الزوج (قوله اقرع) اى الزوج (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله وقال) اى اللغوى (قوله له) اى الزوج فى تقديم من شاء (قوله قدمت) يضم فكسر مشددا (قوله والا) اى وان لم تسبق احدهما بالدهاء البناء (قوله فيها) اى الحاجة (قوله شرط عسر الاستنابة فيما) اى الحاجة اى فى جواز دخوله على ضرته ذات النوبة فى يومها واطافة شرط للبيان او من اضافة المصدر لفعوله (قوله لها) اى الحاجة (قوله فى تخصيصه) اى الدخول للحاجة (قوله وله) اى ذى الزوجات

(قوله والامسالك) عطف على الاعطاء (قوله الضمير) اي في اعطائها (قوله النوبة) اي من الميث فهي من اضافة المصدر لفعوله (قوله وانه) اي المصنف الخ عطف على عود (قوله اشار) اي بقوله كاعطاء الخ (قوله ولو طلب) اي الزوج من احدى زوجتيه اوزوجاته (قوله ايثار غيرها) اي ١٧٤ علم في الميث (قوله نفيها) بفتح ناء مثله لاي الزوج زوجته (قوله وايتار غيرها عليها)

اي اذنها فيه (قوله فاذا نكح) اي الزوجة (قوله له) اي الزوج في ايثار غيرها عليها فيه (قوله ذلك) اي الضمير (قوله هذا) اي جوازه ومنعه (قوله وهذا الحل) اي ارجاع الضمير للنوبة (قوله من الحلين السابقين) اي ارجاع الضمير للزوجة وجعل الاضافة للفاعل او المفعول (قوله لاسلامته من التكرار) مفهومة ان الحلين السابقين فيهما تكرر وليس كذلك (قوله للضرة) بفتح الصاد المجعولة (قوله كان العوض عن الخ) نعميم في الجواز (قوله من شاء) اي من باقى زوجاته (قوله لان الاولى) بضم الهمز (قوله المسقط) بضم الميم وفتح القاف (قوله بكرايته) اي شراء اليوم (قوله لانها) اي المرأة المشترية (قوله من الوطء) بيان المقصود (قوله المدة الطويلة) اي شراؤها (قوله منها) اي الزوج والزوجة (قوله واخذ) بضم فكسر (قوله الوظيفة) اي كالاذان في مكان معين (قوله وهو)

عند واحدة دون الاخرى لغير مل ولا استمرار (وجار) للزوج (الاثرة) بضم الهمز وسكون المثناة وبفتحهما اي الايثار والزيادة في الميث لاحدى الزوجتين (عليها) اي الزوجة الاخرى (برضاها) اي المؤثر عليها سواء كان الايثار (بشي) اي مال تأخذ المؤثر عليها من الزوج او من غيرها (او) رضىت (بالا) شي بان رضىت بمجانا وشبهه في الجواز ان قال (كاعطائها) اي الزوجة من اضافة المصدر لفعوله ولا بد ان يعسكها الزوج في عصمة ولا يطلقها ويحفل امساكها) من اضافة المصدر لفعوله اي لاجل ان يسكها الزوج في عصمة ولا يطلقها ويحفل اضافة الاعطاء لفعوله والامسالك لقاعله اي ان يعطى الزوج زوجته مالا يسك ولا تطلب منه تطليقها البتة الظاهر عود الضمير للنوبة وانه اشار بقوله في توضيحه ولو طلب اذنها في ايثار غيرها فلم تاذن له نفيها بين طلاقها وايثار غيرها عليها فاذا نكح بسبب ذلك ففي هذا قولان اه فله ترجع عنده الجواز فاقتصر عليه هنا وهذا الحل اولى من الحلين السابقين لاسلامته من التكرار والله اعلم (و) جاز للزوج والاضرة (شراء يومها) اي احدى الزوجتين او الزوجات او يومها او ايامها (منها) كان العوض عن الاستمتاع او عن اسقاط الحق قاله ابن عبد السلام ويختص الضرة بما اشترته ويختص الزوج من شاء بما اشتراه وليس هذا مكررا مع قوله وجاز الاثرة عليها لان الاولى لم يدخل فيها على شراء وهما دخلا عليها وهما ذلك المسقط غير معين فهو اسقاط مالا ينحصر وما هنا في شراء مديدة معينة وفي تسميته شراء مساححة لان المبيع لا يكون الا ذاتا وانما هو اسقاط حق وان هذا من عطف الخاص على العام اه كما مبشأنه لضعف قول ابن القاسم بكرايته في العتبية ابن رشد في شرحها شراء المرأة ليلة واحدة من صاحبها الشدة كراهية من شراء الرجل ذلك منها عند ابن القاسم لانها قد يحصل مقصودها من الوطء تلك الليلة وقد لا يحصل والرجل متمكن من مقصوده وتكره المدة الطويلة منها للغرر اه واخذ من هنا جواز التزول عن الوظيفة وهو المذهب وقيل لا يجوز ونسبة الاول (و) جاز (وطء ضرثها) بفتح الصاد المجعولة اي صاحبة النوبة فيها (بأذنها) ولو قبل اعتسالة من وطء ذات النوبة (و) جاز (السلام) الشرعي والهرفي من الزوج على غير صاحبة النوبة وهو واقف (بالباب) من غير دخول عليها ابن المباحشون لا بأس باكله ما بعثت اليه اي بابها الا في بيت صاحبة النوبة لتأذيها به (و) يجوز (البيات) من الزوج (عند ضرثها) اي ذات النوبة مع وطئها وقبل لا يستمتع اقتصارا على قدر الضرورة (ان اخلقت) ذات النوبة (بابها دونه) اي الزوج (ولم يقدر) الزوج على ان (بيات) الزوج (بجبرتها) اي خارجها انما الباب المغلق لبرد وخوف من الحوسيع وظالم فان قدر على البيات بجبرتها فلا يجوز له البيات عند ضرثها ابن القاسم وان ظالمه وكثر منها وله تأديبها اصبح الا أن يكفر منها ولا ماوى له سواهما (و) يجوز (بشرط) (رضاهن) اي الزوجات (جميعهن) اي الزوجات (بغير اذن) مستعمل كل منهما عن الآخر بمحضه

اي جوازه (قوله وقيل لا يجوز) اي التزول عن الوظيفة (قوله ونسبة) اي الوظيفة (قوله باكله) ومطبخه اي الزوج (قوله ما بعثت) اي غير صاحبة النوبة (قوله ووطئها) عطف على البيات (قوله فان قدر على البيات بجبرتها) مفهومة ولم يقدر الخ (قوله وان ظالمه الخ) مبالغة في المنع (قوله ولا ماوى له) اي الزوج الخ حال (قوله سواهما) اي الزوجتين

ومطبخه (من دار) واحدة بن شعبان وليس عليه ابعاد منزل احدهما عن منزل الاخرى قال
 في توضيحه ولا يجوز اسكانهما في منزل واحد وان رضيتا به سيدي احمد بابا الانص في المذهب
 يوافق ما هنا ولا ما في التوضيح وهو ص المذهب قد دلت على ان له جبرهما على اسكانهما بمنزلة
 من دار وعلى جواز اسكانهما بمنزلة واحد برضاهما البتة وقد بحثت كثيرا على النص فلم اجد
 ما يشهد له مذهب الا كلام ابن عبد السلام ابن عرفة يجب استقلال كل واحدة بمسكنهما وفي
 كقيمتها عبارتان الجلاب والميتطى لا يجمع بينهما في منزل واحد الا برضاها ابن شعبان من
 حق كل واحدة انفرادها بمنزلة منفردا بالراحض وليس عليه ابعاد الدار بينهما اللجى وابن رشد
 يقضى على الرجل أن يسكن كل واحدة بيتا ويقضى عليه ان يدور عليهما في بيوتهم ولا يأتينه الا
 أن يرضي محمد بن عبد الحكم هذا صحيح على مذهب مالك رضى الله تعالى عنه فيقال لها انت
 طالق ان وطئت الا ان تاتيني انه مول اذ ليس عليها اتيانه اللجى لا باطاروجة ولا أمة ومعه
 احد في البيت صغيرا وكبير ولونا ما ونقله الصقلي عن ابن حبيب عن ابن الماجشون باقظ لا ينبغي
 قال ابن عريجنج الصبي في المهد وكره في بعض الاخبار ان يكون معه بهيمة قلت ما ذكره في
 بعض الاخبار لم اجد في كتب الحديث ومنع الوطء في البيت نائم غير زائر ونحوه غير الا
 البعض اهل السمة (و) جاز برضاها (استدعاؤهن) اى الزوجات اى طلبه منهن اتيانهم
 البيات معه (المحلة) اى الزوج المختص به ولا ينبغي هذا الاذ السنة دورانه هو عليهما في بيوتهم
 افعله صلى الله عليه وسلم هذا فان لم يرضي فلا يجوز له ذلك ويقضى عليه بدورانه عليهما (و) جاز
 برضاها (الزيادة) في قسم الميت بين الزوجات (على يوم وليلة) لا يجوز جمعها بمنزلة من دار
 ولا استدعاؤهن للحمل ولا الزيادة على ليلة ويوم (ان لم ترضيا) اى الزوجتان بذلك الشارح
 في الصغير مرة وجمعه اخرى لئنه على ان الحكم في ذلك غير مقصور على المراتب ومنه الى ما زاد
 عليهما وتقدم ما في جمعها بمنزلة (و) لا يجوز (دخول حمام) بشد الميم (بهما) اى الزوجتين
 ولو رضيتا للزوم اطلاع كل واحدة منهما على عورة الاخرى والايمان كالزوجتين وقضى ابن
 افرات الامر بجواز دخوله الحمام بجواربه خطاه فيها ابن عمر بن حفصمة السكفي بينهما فلوا استقرن
 او عين جاز ولو ادخل كاف النشيمة لكان ابن (ولا) يجوز (بجمعها) اى الزوجتين (في فراش)
 واحد ان كان بوطء بل (ولو بلاوطء) هذا هو المشهور وقال في الكافي يكره الرجل ان ينام بين
 امنيته او زوجتيه وان يطأ احدهما بحيث تسمع الاخرى وان يطأ الرجل حليلته بحيث يراه
 احد صغيرا وكبير وان يتحدث بما يخلو به مع اهله ويكرهها احديهما بما يخلو به مع بعلها (وفي
 منع) جمع (الامتين) بملك العين في فراش واحد بلاوطء (وكراهته) اقله غيرتهن والاول نظر
 لاصل الغيرة (قولان) فان كان بوطء محرم باقفاقهما تنبى جمع زوجته وامته في فراش والظاهر
 منه عب اى بلاوطء وامام به فخرام قطعا ابن عرفة وفي منع جمع الحريتين في فراش واحد دون
 وطء وكراهته نقل الخمي رواية محمد وقول ابن الماجشون وفي جمع الاماء كذلك القولان
 وثالثها الجواز لقول مالك وابن الماجشون الميتطى منع ابن سحنون دخوله الحمام بزوجتيه
 معا وازا جاز باحداهما قلت ذكر ابن الرقيق ان اسد بن افرات اجاب الايريجوز دخوله الحمام
 بجواربه وخطاه ابن عمر بن حفصمة السكفي بينهما (وان وهبت) احدي الضرتين او الضراوات

(قوله وائس عليه ابعاد الخ)
 هذا يقيد جواز جمعهما
 بمنزلة من دار وان لم
 ترضيا به (قوله وان رضيتا
 به) اى اسكانهما في منزل
 واحد بمبالغة في منعه
 (قوله كيفيته) اى
 الاستقلال (قوله في منزل
 واحد) مفهومه جواز
 جمعها بمنزلة من دار جبرا
 (قوله كل واحدة بيتا)
 ظاهره ولو جمعتهما دار
 واحدة (قوله يخرج) بضم
 الياء وكسر الراء (قوله
 الصبي في المهد) اى من
 البيت عند ارادة جماعه
 فيه (قوله معه) اى في محل
 الجماع (قوله غير) خبر منع
 (قوله خطاه) بفتح حاء
 مثقلا الخ خبر فتوى (قوله
 ادخل) اى على دخول
 (قوله يكره) الظاهر انه
 بمعنى يمنع (قوله اقله) اى
 ضعف (قوله رواية محمد)
 مقول نقل مضافا لقائه
 (قوله وقول) عطفا على
 رواية (قوله كذلك) اى
 في فراش واحد بلاوطء
 (قوله لقول) بفتح اللام
 مشى قول بلانون لاضافته

(قوله كالهبة) اى فى آن المنع له (قوله العلة) اى ان له عرضا فى البائنة (قوله وهب) بضم الواو (قوله لمكان) اى وجوده (قوله سئل) اى ما لك رضى ١٧٦ الله تعالى عنه (قوله غيرتها) بفتح المعجمة (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم

اسقطت (نوبتها) بفتح النون وسكون الواو اى قسمها من مبيت الزوج بدون اذن الزوج (من ضرة) فله اى الزوج (المنع) اى رد الهبة او الاسقاط لانه قد يكون له عرض فى عين الواهبة (لالها) اى الموهوب لها فليس لها رد الهبة ان امضاها الزوج ولا امضاها ان ردها الزوج (البمانى والظاهر ان البيع كالهبة بجامع العلة) وان امضى الزوج الهبة (تختص) الموهوب لها بما وهب لها ويصير لها نوبتان وليس للزوج جعلها غيرها (بخلاف) هبة احدى الزوجتين او الزوجات فوبتها (منه) اى للزوج فلا يختص بها بحيث يختص بها من شاء بل تقدر الواهبة كالعدم فان كن امرا يعاقدهم المبيت بين الثلاث الباقيات والظاهر ان شراء نوبتها ليس كهبتهما له لمكان المعاوضة فيختص بها من شاء وبه صرح ابن عرفة وفي سماع القرينين سئل عن رضى احد الزوجين وجنبه بعطية فى يومها ليكون فيه عند الاخرى قال الناس يفعلونه (واها) اى الواهبة فوبتها الضرتها والزوج (الرجوع) فى نوبتها الهجرتها عن الوفاء بها بسبب غيرتها وكذا البائنة لما ذكر ابن عبد السلام وينبغى انهما ان سكتا معا باختيارهما ان يكون القول قول من ارادت الخروج منهما (وان سافر) اى اراد الزوج ان يسافر باحدى زوجتيه وزوجاته (اختار) الزوج من تصلح لاطاقتها السقر او خفة جسمها او نحوها لامله لها (الافى) سفر (الحج والغزو) وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم (فمقرع) بينهما او بينهما اعظم المشاحسة فى سفر القربة (وقوات) المدونة (بالاختيار مطلقا) عن التقييد بغير سفر المقربة واختاره ابن القاسم وشرط القرعة صلاحية كل للسفر ومن اختار سفرها وتعين بالقرعة تغيير عليه ان لم يشق عليه اولى بهرها فان امتنعت لغير عذر سقطت نفقتها قاله ابو عمران (ووعظ) اى ذكر بشد الكاف الزوج (من) اى زوجة او زوجته التى (نشرت) بفتح النون والشين المعجمة والزى اى خرجت عن طاعته بمنعه من وطئها والاستمتاع بها او نحو وجهها بلاذنه وترك حقوق الله تعالى كفصل الجذابة والصلاة وصيام رمضان بما يلزمها من الرغبة فى نواب الطاعة والخوف من عقاب المعصية (ثم) ان لم يقد الوعظ (هجرها) اى ترك الاستمتاع بها والنوم معها فى فرش واحد والاولى كونه شهر اوله الزيادة عليه لكن لا يبلغه اربعة اشهر (ثم) ان لم يقد الهجر (ضربها) ضربا غير مبرح وهو الذى لا يكسر عظما ولا يشين جارية شيئا كالكسر ومثل غير المبرح اللكزة والقع ولا يضربها ضربا مبرحا ولو غلب على ظنه انها لا تترك النشوز لايه لانه تغير (ان ظن) الزوج (افادته) اى الضرب فان تحقق او ظن عدم افادته او شك فيها فلا يضربها الا بالوسيلة الى اصلاح حالها والوسيلة لا تشترع عند ظن عدم ترتيب المقصود عليها واما الوعظ والهجر فلا يشترط فيهما ظن الافادة لعدم تأثيرهما فى الذات فان قيل هما من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وشرطهما ظن قبل انه شرط فى وجوب ما لافى جوارهما فيلزم من عدمه عدم وجوبهما لعدم جوارهما وهذا حيث لم يبلغ نشوزها الامام او يلقه ورجى صلاح حالها على يد زوجها والا فالامام او من يقوم مقامه هو الذى يعظها ويضربها ابن شامس ان نشرت وعظها فان لم تقبل هجرها فان لم تقبل ضربها ضربا غير مخوف وان غلب على ظنه انها لا تترك الا يضربها المخوف فلا يجوز فى الزاوى ضرب الزبير بن العوام اسماء بنت ابي بكر رضى الله تعالى عنهم اجمعين

نعت ضرب (قوله فلا يجوز) اى ضربها المخوف (قوله وصاحبها) اى ضرة اسماء عطف عليها وصاحبها

(قوله واشهر) اي اظهر (قوله فشكته) اي اسماء الزبير (قوله وامرها) اي ابوبكر امها (قوله ثلاثا) اي من المال (قوله) اي الزوج في انه ادبها النشوزها (قوله الاول) اي كون القول قولها (قوله وقدمه) اي كون القول قولها (قوله والا) اي وان كان معروفا بالصالح (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ولا) اي الحاكم الزوجة (قوله فيها) اي الشؤن وعدمه (قوله وشقاق) بكسر الشين اي نزاع (قوله بدرة) اي دفع (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله قاضيا) ١٧٧ مفعول افق (قوله اليه) اي القاضي (قوله يبعث) صله افق (قوله)

اليهما) اي الزوجين (قوله وقاله) اي بعث الحكمين (قوله وفيها) اي احكام ابن زياد (قوله قاله) اي ارسال الحكمين (قوله وفيها) اي احكام ابن زياد (قوله ترددت) اي استفتاه قاض قائلا ترددت الخ (قوله ارسال الحكمين) اي الى الزوجين (قوله او ارساهما) اي الزوجين (قوله فهمنا سو اللث) الخ هذا جواب السؤال (قوله قاله) اي الجواب المذكور (قوله في هذا) اي اشكال امر الزوجين علي القاضي (قوله كشف الحاكم الخ) خبر قول (قوله بهما) اي الزوجين (قوله من اهل الثقة والامانة) بيان لاهل الخبرة (قوله وفيها) اي احكام ابن زياد (قوله الي) بشد الباء (قوله عبيد الله) فاعل (قوله قلت) بفتح التاء الخ مفعول كتب (قوله به) اي ارسال الحكمين (قوله

وصاخبته حاضر باشديد او عقد شعر اخدا هما بشعر الاخرى وكانت اسماء لا تنقي الضرب فكان ضربهما اكثر واشهر فشكته الى ابي بكر رضي الله تعالى عنهم اجعين فلم يشكره وامرها بالصبر عليه ابن شعبان والذي اختاره ان لحقت عليه او منعه نفسها وخالفت يا اوجب الله تعالى عليها وعظما مرة ومرة فان لم تنه هجر مضجعا ثلاثا فان لم تنه ضربها ضربا غير مبرح كما جاء في الخبر ولا يقبل قول الزوج في دعوى النشوز بالنسبة لسقوط النفقة بعض الشارحين ان ادعت العدا وادعى الادب للنشوز فالقول قولها وكذا العبد والسيد على خلاف فيها وقال القرطبي واجد القول قوله لان الاصل عدم العدا ونقل الخط الاول عن ابي محمد وقدمه ابن سلون بما اذا لم يكن الزوج معروفا بالصالح والاقبل قوله ومثله في مجالس المتكلمين وفي وجوب نفقة الناشز خلاف والذي ذكره المتبسطي ووقع به الحكم ان الزوج اذا كان قادرا على ردها بالحكم من القاضي ولم يفعل فلها النفقة وان غلبت عليه بحجة قومه او كانوا امن لا تنفذ فيهم الاحكام فلا نفقة لها والله اعلم (وبتدريه) اي الزوج على زوجته بضرب او غيره وثبوته عليه ولم ترد فرقه (زجره) اي الزوج (الحاكم) باجتماعه بوعظ فضرب فان لم يثبت زجره بوعظ فقط ولا يامر هاقم ما هجره ويذكرها ايضا ان ثبت ضررها بوعظ فضرب ابن عرفة وشقاق الزوجين ان ثبت فيه ظلم احدهما الاخر حكم القاضي بذكر الظالم منهما ثم قال وان لم يثبت ظلم احدهما ففيه اضطراب ابن سهل افق ابن لباية وابن الوليد قاضيا اشتكت اليه امرأة ضرر زوجها وكتبت على مطا ابته وعاودت الشكوى يبعث الحكمين اليها وقاله عبيد الله بن يحيى بعد ثلث يوم واستقصاء نظر كذا في احكام ابن زياد وفيها اذا اشكل على القاضي امر الزوجين ولم يصل الى معرفة المضار منهما ارسال الحكمين قاله ايوب وابن وليد وفيها ايضا ترددت شكوى امرأة باضر ازوجها فهل ارسال الحكمين او ارساهما الى دار امين حتى افهم كما كانت القضاة تفعل فهمنا سو اللث ونرى ان ترسل الحكمين كما قال الله تعالى لا يجوز غير ذلك لقول الله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم قاله محمد ابن الوليد وقال ايوب بن سليمان قول اهل العلم في هذا كشف الحاكم اهل الخبرة بهما من اهل الثقة والامانة فان اشكل الامر ولم يجد له ما ارسل الحكمين وفيها ايضا كتب الى عبيد الله بن يحيى قلت لي ان ابى وعي لم يحكما بارسال الحكمين ولم يجز به عمل ههنا انما كان الذي ينظر به القضاة اخراج الرجل وامرأة الى دار امين حتى يفهم به الحال فهل امضى الى الحكمين او بما كانت القضاة تفعله فقال عبيد الله بن يحيى لا ارى امر الحكمين لانك تحكم بما يحكم به من كان قبلك من أئمة العدل كعملك ووالدك واخريهما الى دار امين واسكن معهما امينة هذا هو الامر

٢٣ مخ في اخراج خبر كان (قوله بههم) بضم الباء وفتح الهاء (قوله امضى) بفتح فسكون فكسر (قوله الى الحكمين) اي بعثهما الى الزوجين (قوله او بما كانت) اي او امضى الى ما كانت الخ (قوله القضاة تفعله) اي اخراج الزوجين الى دار امين (قوله لا ارى امر الحكمين) زلل شنيع يخالف لنص الكتاب العزيز البديع (قوله من أئمة العدل) كيف يوصفون به هذا مع حكمهم بخلاف نص القرآن العزيز الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد الا ان يقال ان اشكال امر الزوجين الموجب بعث الحكمين لم يتفق لهم ولم يتحقق لزواله بسؤالهم ويحتملهم ولو اتفق لهم وبحق ادبهم ابعثوا الحكمين

(قوله وجهل) اي عبيد الله بن يحيى (قوله به) اي ارسال الحكمين (قوله على بن ابي طالب ومعاوية) بيان للحكمين (قوله بذلك)
اي بعث الحكمين (قوله ولو تدبر) اي عبيد الله (قوله وانقن) اي عبيد الله (قوله فهمه) اي السؤال (قوله لم يحج) اي عبيد الله
(قوله لانه) اي عبيد الله (قوله شغل) ١٧٨ اي عبيد الله (قوله وقت) اي اطلع (قوله غي) بضم الغين المجمة

الذي لم تزل القضاة تعقله ابن سهل اجوبتهم هذه مضطربة مختلفة غير محصلة عبيد الله هـ ذا
في جوابه وانكر امر الحكمين وقال للقاضي الذي سألته لاري امر الحكمين وعنى قوله بهما
في مسئلة أي تمام وقال انه لم يره لا فراده يحكم لم يحكم به احد من أئمة العدل وجهل ان عمر بن
الخطاب حكم به على ما حكاه ابن حبيب وان عثمان بن عفان بعث حكمين على بن ابي طالب
ومعاوية وحكم بذلك على بن ابي طالب في خلافته ولو تدبر السؤال وانقن فهمه لم يحج الى
انكاره لا يجوز انكاره لانه انما سئل عن شكك ضرر فقط فكان جوابه ان يسألها بيان
ضررها فلهذا منعها من الجأء وادبها على ترك الصلابة فان بنت ضررا لا يجوز فعلها اوقف
عليه زوجها فان انكرها امرها بالبيعة عليه فان عجزت وتكررت شكواها كشف القاضي
عن امرها جبرانها ان كان فيهم عدول فان لم يكونوا فيهم امره القاضي باسكانها في موضع له
جبران عدول فان بان من ضررها ما وجب تأديبه اذ به وان كان لها شرط اباح لها الاخذ به
وان غي عليه خبرها ورأى اسكانها مع ثقة يتفقد امرها فعمل هذا ما ذكره ابن حبيب عن
مطرف واصبغ وقال عيسى بن دينار وسحنون فيمن ادعت ضرر زوجها وادعى هو اضرارها
وسوء عشرتها وجهل صدقهما اخبر الحاكم امرهما بان يجعل عمل معهما او يجعلهما مع من
يتبين له به امرهما فعمل عليه وهذا كما يقتضي ان الحكمين انما يعثان عنه اذا شكك امر
الزوجين قلت هذا الذي عليه الاكثر وقاله ابن فتوح والمتيطي وابن قبيون (وسكنها) بفتح
مشقلا اي الزوج زوجته التي تكررت شكواها منه الاضرار وعجزت عن اثباته (بين قوم
صالحين) اي عدول تقبل منهم ادتهم (ان لم تكن) الزوجية ساكنة (بينهم وان اشكل) امر
الزوجين اي دام اشكاله اذا ساكنهم بينهم انما هو مع الاشكال ولم يقدر الحاكم على الاصلاح
بينهم ما (بعث) القاضي (حكمين) بفتح الحاء والكاف والميم مفتي حكم كذا لب اي عدلين فقيهين
يحكمان بين الزوجين المتيطي عن بعض الفقهاء آية بعث الحكمين محكمة غير منسوخة فالعدل
بها واجب لم يترك القول به عالم حاشي يحيى بن يحيى كان لا يرى بعث الحكمين ابن عبد البر
وانكر عليه وتبعه ابنه عبيد الله وانكر بعثهما على من استفاد ابن فتوح قال محمد بن احمد
لم يقض عندنا فيما ادركنا وبهنا بالحكمين لانه قل ما يبلغ امر الزوجين حيث يحتاج اليهما ابن
عرفة في بعث الحكمين بخبر تشاجر الزوجين وشكوى احدهما الاخر ولا يثبت وتكره مطلقا
لا ساكنهم مع من يقبل قوله الى تبين الظالم منهما ثالثها الواجب اسكانهم معه ان لم يقض مع
جبران كذا فان طال امرهما وتكررت شكواهما بعثهما اليهما ان كان دخل بهما بل (وان لم
يدخل) الزوج (بها) لعموم الآية لانها قد يكونان جارين فيقتارعا فيحكم الحكمان بينهما
ويدخلان عليهما المرأة بعد المرأة ولا يلزم ما وعت حكمين بقوله (من أهلها) أي الزوجين
(ان امكن) كونهم من أهلها وتردد اللحن في نقض الحكم اذا حكم القاضي اجنبيين مع
امكان كونهم من الاهلين وفي التوضيح ظاهرا الآية ان كونهم من الاهل مع الوجدان واجب

وكسر الميم مثقلا أي ستر
ويفتح العين المهمة وكسر
الميم محققا أي خفي (قوله
منه) اي الزوج (قوله عن
اثباته) اي الاضرار (قوله
اذا ساكنهم الخ) علة لقوله اي
دام (قوله كذلك) اي في فتح
الحاء والكاف (قوله محكمة)
بضم الميم وفتح الكاف (قوله
وانكر) بضم الهمزة وكسر
الكاف (قوله عليه) اي
يحيى بن يحيى (قوله وتبعه)
اي يحيى بن يحيى (قوله
وانكر) اي عبيد الله (قوله
لم يقض) بضم الياء وفتح
الضاد (قوله بالحكمين) صلة
يقض (قوله امر الزوجين)
اي اشكاله (قوله اليهما)
اي الحكمين (قوله الاكثر)
مفعول شكوى المضاف
لقائه (قوله ولا يثبت) حال
(قوله وتركه) اي بعث
الحكمين عطف عليه (قوله
مطلقا) اي عن تقييده بعدم
الطول وتكرره الشكوى
(قوله لا ساكنهم) اي
الزوجين (قوله معه) اي
القاضي (قوله كذلك) اي
في قبول قولهم (قوله بعثهما)
اي الحكمين (قوله لهما)
اي الزوجين (قوله لانهما)

اي الزوجين (قوله ويدخلان) اي الحكمين (قوله عليه) اي الزوجين (قوله ولا يلزم ما) اي الحكمين
الزوجين (قوله اذا حكم) بفتح الحاء (قوله كونهم) اي الحكمين

شرط فان لم يمكن كونهما من الاهلين وامكن كون احدهما من اهل احد الزوجين فقال
 اللخمي يضم له اجنبي وفي ابن الحاجب يمين كونهما اجنبيين (ونذب كونهما) اى الحكمين
 من الاهلين والاجنبيين (جارين) للزوجين وتا كذا النذب في الاجنبيين (وبطل حكم غير
 العدل) في الشهادة (و) بطل حكم (سفيه) فهو عطف على غير عطف خاص على عام اى مبدرا له
 في الشهور ولو مباحة (و) بطل حكم (امرأة) ولو كانت عدلا (و) بطل حكم (غير فقيه) اى
 عالم بالحكام الشرعية المتعلقة (بذلك) اى بالتشاور وضرر الزوجين اذ شرط صحة حكم من ولى
 الحكم في امر علمه باحكامه الشرعية ولو بالسؤال من العلماء (ونفذ) اى مضى ولزم بل وجاز
 ابتداء (طالقهما) اى الحكمين الذى حكم به بين الزوجين وهو بائن ان رضى الزوجان والحكم
 به بل (وان لم يرض الزوجان والحكم) به بعد ايقاعه ولو خالف مذهبه لرفع حكمهما خلافا له ان
 كان الحكم بعثهما بل (ولو كما) اى الحكمان مقامين (من جهتهما) اى الزوجين للحكم بينهما
 لانهما حكمان لا وكيلا عن بعثهما ولا شاهدان (لا يلزم طلاق (اكثر من) طلاق (واحدة
 او قعا) اى الحكمان الا كثر ولا يجوز لهما ايقاع الاكثر ابتداء لانه خارج عن الاصلاح
 الواجب عليهما فيها ولا يفرقان باكثر من واحدة وهى بائنة فان حكمه سقط لانه خارج عن
 معنى الاصلاح (وتلزم) الطلاق الواحدة (ان اختلفا) اى الحكمان (في العدد) للطلاق الذى
 اوقعاه بان قال احدهما اوقعت واحدة وقال الاخر اوقعت اثنتين ويحتمل ان المراد ان
 احدهما قال اوقعنا معا واحدة وقال الاخر اوقعنا معا اثنا واثنتين (ولهما) اى الزوجة
 (التطبيق) جبر على الزوج طلاق واحدة تبين بها (ب) سبب (الضرر) من الزوج لهما كقطع
 كلامه عنها وتولية وجهه عنها فى الفراش لانهما من حمام وتفرج على قطع الخليج والحمل
 والكسوة والموكب واتاديهما على ترك حق الله تعالى كالصلاة وغسل الجنابة والتسرى
 والتزوج عليها ان شهدت يمين بالضرر وتكرره بل (ولو لم تشهد يمين بتكرره) اى الضرر بان شهدت
 بمصولة مرة واحدة فلها التطبيق بها على المشهور ونحوه بالضرر ولا ضرر ويجوز هنا هل
 يطلقها الحكم او بامرها به ثم يحكم قولان ودل قوله لهما انهما الرضا به ولو تجوزة ولو لم يرض
 وليها وهو كذلك وكذا كل شرط شرط فيه امرها به يدها فليس لوليها اقيام به ان رضيت ذكره
 ابن عرفة (و) يجب (عليهما) اى الحكمين (الاصلاح) بين الزوجين مهما امكن لقوله تعالى ان
 يريد الاصلاح فقل الله بينهما ابن عباس ان يريد اى الحكمان اصلاحا وفق الله بين الزوجين
 وقيل ان يريد اى الزوجان (فان تعذر) بفحشاء مثقلا الاصلاح بين الزوجين على الحكمين
 (فان اساء الزوج) الزوجة ولم تسنه وطلبت الطلاق ولم ترض بالاقامة معه (طلقا) بفحشاء
 مثقلا اى الحكمان الزوجة (بلا خلع) بأخذائه منها له فى نظير حل عصمتها منه (وبالعكس) اى
 اساءت الزوجة الزوج ولم يسئها (اثمتناه) اى الحكمان الزوج (عليها) أى الزوجة وأوصياها بالصبر
 على اساءتها وبقيها فى عصمتها ان تحققا وظنة انه لا يتجاوز الحق فيما بعد اثمتناه عليه اذ لا يلزم
 من انقراضها بالاساءة فى الماضى عدم اساءته اياها فى المستقبل (او خالعه) اى الحكمان الزوجة
 للزوج اى طلقها عليه بحال منها له تقديره (بظنهما) اى الحكمين ولو زاد على صدد اقامتهما
 اراد الزوج فراقها واستوث المصلحة فيه وفي ابقائهما واتقانه فان تعينت المصلحة فى احدهما

(قوله فان لم يمكن كونهما)
 اى الحكمين الخ مفهوم
 ان امكن (قوله ولى) يضم
 فكسر مثقلا (قوله علمه)
 خبر شرط (قوله بائن) لانه
 جبرى (قوله خلافا) اى
 الحكم مفعول رفع المضاف
 لقاعله (قوله لانهما حكمان)
 عله لنفوذ حكمهما (قوله
 لانه) اى ايقاع الاكثر (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله به)
 اى الاكثر (قوله لانه) اى
 الحكم بالاكثر (قوله بان
 قال احدهما) اى الحكمين
 الخ تصوير لاختلافهما فى
 العدد (قوله بها) اى المرة
 من الضرر (قوله لا ضرر ان)
 اى لا تضر غيرك (قوله ولا
 ضرر) اى لا يلزم ان تحمل
 اضرارا غيرك لك (قوله به)
 اى التطبيق (قوله الرضا به)
 اى ضرر الزوج (قوله فيه)
 اى خلعها منه

(قوله وجب) أي على الحكمين (قوله توجه) بفتح ثاء مثقلا (قوله استقرأ) أي تنبج الحكمان (قوله أمورهما) أي الزوجين (قوله وسألا) أي الحكمان (قوله بطانتهما) بكسر الموحدة أي سرهما (قوله فرقا) بفتح فاء مثقلا أي الحكمان بين الزوجين بالطلاق (قوله فيها) أي المدونة (قوله كقيمتها) أي التفرقة (قوله فرقا) أي بلا خلع (قوله تركاهما) أي الحكمان الزوجين على زوجيتهما (قوله واقفاه) أي الزوج (قوله وأن كانت) أي الاساءة (قوله منهما) أي الزوجين (قوله لم يقدرا) أي الحكمان (قوله أو اسقطاه) أي الشيء (قوله منه) ١٨٠ أي الزوج (قوله وعكسه) أي كان الظلم منها فقط (قوله إن كان) أي الزوج (قوله فيها)

وجب (وان أسألا) أي الزوجاء أي ثبتت أساءة كل منهما الآخر تساوت أساءتهما أولا واستمر الاشكال (فهل يتعين) على الحكمين (الطلاق بلا خلع) أي مال من الزوجة للزوج هذا مهمل التعيين قاله الشارح (اولهما) أي الحكمين (ان يخالعا) أي يطلق أحدهما من الزوجة للزوج قدره (بالنظر) من الحكمين ولكن لا يسقطان عنه جميع الصداق (وعليه) أي انطلق بالنظر (الاكثر) من شراح المدونة في الجواب (تأويلان) ابن عرفة إذا توجه الحكمان استقرأ أمورهما وسألا عن بطانتهما فإذا وقف على حقيقة أمرهما أصليا بينهما أن قدرا والآخر قازا فيها ونحو فرقة ما دون الامام وفي كقيمتها اعتبارات الباجي ان كانت الاساءة من الزوج فرقا وان كانت من المرأة تركاهما واقفاهما عليها وان كانت منهما فرقا على بعض الصداق فلا يستوعبها له وعين بعض الظلم رواه محمد عن اشهب محمد وهو معنى قوله تعالى فلا جناح عليهما فيها افتدت به ابن فتحون ان لم يقدرا على الصلح فرقا بشئ من الزوجة أو اسقطاه عنه أو على المتناكدة دون اخذ واسقاط ولا ينبغي ان يؤخذ لهما منه شيء رجع المتبطل اللغوي ان كان الظلم منه فقط فرقا دون اسقاط شيء من المهر وعكسه ان كان لا يتجاوز الحق فيها عند ظلمها أو ثمنها عليها أو أقرت الا ان يجب فرقا في فرقا ولا شيء لهما من المهر واهب المال في المبسوط ولو حكم عليه باكثر من المهر جاز ان كان سدادا وان كان منهما أو اشكل أمرهما فرقا وقسم بينهما نصف المهر ان كان قبل البناء وجميعه ان كان بعده وفيه أربعة ان كان الظلم منه فرقا بغير شيء وان كان منهما أعطى الزوج بعض الصداق وان كان منها فقط جاز ما اخذ لهما أبو عمر ان هو وفاق ان تقول معنى قوله اضربهم في دعواها الصلة في ظاهره انه ان ثبت ضرره فلا يؤخذ له منها شيء وقول بعض شيوخ افرقية لا يجوز خلع الزوج على اخذ شيء منها ان كان الضرر منهما معا فانه متقدمو علمائنا وليس كسئلة الحكمين ان كان الضرر منهما معا لان النظر لغير الزوجين ان رأى الحكمان باحتمادهما اعطاء الزوج شيئا من مالها على خروجها من عصمتها جاز يدل على ان الحكمين أن يعطيا شيئا من مالها وان كان الظلم منهما معا أبو حنيفة ان كان خلعها اذا كان الظلم منهما مائة فان كان منهما جميعا اخذ له النصف وان كان الثلثان من قبلها والثلث من قبله اخذ له الثلثان وفي العكس العكس التخي لو انفردا أحدهما بالطلاق لم ينفذ ولو اجتمعا عليه وانفردا جدهما بالخلع جاز لم يلزما ولو امتصت الزوجة المال ففي زعم الزوج الطلاق خلاف (واتيا) أي الحكمان (الحاكم) الذي بعثهما (فاخبراه) أي الحكمان الحاكم بما حكياه من الاصلاح أو التطلق (ونفذ) بفتح ناء مثقلا أي امضى الحاكم (حكمهما) أي الحكمين وجوبا

أي الزوجة (قوله ظلمها) أي زوجها (قوله وأقرت) بضم فكسر ففتح مثقلا أي تركت زوجة (قوله الا ان يجب) أي الزوج (قوله ان كان) أي الحكمين (قوله وان كان) أي الظلم (قوله ان كان) أي التفريق (قوله وجميعه) أي المهر (قوله ان كان) أي التفريق (قوله وفيها) أي المدونة (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله هو) أي قول ربيعة (قوله تقول) بضم التاء والهمزة وكسر الواو مثقلا (قوله ظاهره) أي قوله في دعواها (قوله لا يجوز خلع الزوج الخ) مفعول قول المضاف لقوله (قوله فانه متقدمو علمائنا) خبر قول (قوله وليس) أي المخالعة بين الزوجين بلا حكمين قوله لان النظر أي في مسئلة الحكمين الخ علة لقوله وليس كسئلة الحكمين (قوله لغير الزوجين) أي للحكمين (قوله جاز) جواب ان (قوله يدل) أي جواز

اعطاهما شيئا من مالها على خروجها من عصمتها (قوله اذا كان الظلم منها) أي فقط (قوله فان كان) وان لم يرضه أي الظلم (قوله الثلثان) أي من الظلم (قوله قبلها) بكسر ففتح (قوله قبله) بكسر ففتح (قوله وفي العكس العكس) أي ان كان الثلث من قبلها والثلثان من قبله اخذ له الثلث (قوله أحدهما) أي الحكمين (قوله لم ينفذ) أي الطلاق (قوله عليه) أي الطلاق (قوله لم يلزما) أي لا الطلاق ولا المال (قوله الطلاق) فاعل الزام المضاف لمفعوله (قوله أي الحكمان الحاكم) تفسير للفاعل والمفعول (قوله من الاصلاح) بيان لما (قوله وجوبا) بيان لحكم تنفذ حكمهما

(قوله لها) اي الزوجين (قوله عزمها) اي الحكيان (قوله ان عزمها) اي الزوجان * (فصل في الخلع) * (قوله بلا كراهة) صلة
 جاز (قوله وكرهه) اي الخلع (قوله عليه) اي كره الخلع (قوله وجعله) اي ابن رشد الخلع (قوله من اقسام الطلاق) بيان لغيره
 بتقدير باقي (قوله تعريف المصنف) اي الخلع (قوله لم يشمله) اي الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض (قوله لارادته) اي المصنف الخلع
 لم يشمله (قوله شمله) اي تعريف المصنف الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض (قوله جريان) اسم ان (قوله ومنها) اي احكام الخلع (قوله
 وهذا) اي سقوط الثقة ايام العدة ١٨٢ (قوله وان لم يدخلها) اي الزوجان عليه حال (قوله فهذا) اي الطلاق

الحكيان (على الحكم) بين الزوجين فان استوعبا الكشف وعزم ما على الحكم فليس لهما
 الاقلاع ظاهره ولو عزم ما على الطلاق ورضى الزوجان بالبقاء وهو ظاهر الموازية وقال ابن
 يوسف ان عزم ما على البقاء فينبغي ان لا يفرق بينهما وهو ان اقاماهما انهما ان كانا موجهين
 من الحكم فليس لهما الاقلاع عنهما وان لم يستوعبا الكشف (وان طلقا) اي الحكيان الزوجية
 (واختلفا) اي الحكيان (في) كون الطلاق (بالمال) من الزوجية لا الزوج وكونه بلا مال بان
 قال احدهما طلقا بمال وقال الآخر طلقا بلا مال او قال احدهما طلقا بمالا بمالا
 وقال الآخر بلا مال (فان تلزمه) اي الزوجية المال (فلا طلاق) واقع وعاد الحال لما كان
 عليه ان لم يرض الزوج بعدم المال فان التزمه وقع الطلاق وان اتفقا على المال واجتلفا
 في قدره أو نوعه أو جنسه أو صفته رد الى خلع المثل ما لم ينقص عن قول اقلهما والله سبحانه
 رتب على اعلم * (فصل في الخلع)

(جاز الخلع) يضم الخاء المجهمة وسكون اللام بلا كراهة على المشهور وكرهه ابن القصار واقصر
 عليه في المقدمات وجعله بدعة (وهو) اي الخلع اي حقيقة شرعا (الطلاق) جنس شمل الخلع
 وغيره من اقسام الطلاق (بعوض) الزوج من الزوجية او غيرها فصل يخرج الطلاق بلا عوض
 وهذا هو الاصل وللخلع نوع آخر وهو الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض فليس تعريف المصنف
 لم يشمله لارادته تعريف الاصل المشهور وقال ابن عاشر بل شمله لان من لوازم كونه خلعاً جريان
 احكام الخلع عليه ومنها سقوط نفقة ايام عدتها وهذا عوض محقق وان لم يدخلها عليه فهذا
 طلاق بعوض ايضا والخلع لغة الازالة يقال خلع ثوبه اذا نزعها وازاله ولما كانت الزوجية كلباس
 للزوج في السهر والتوقية مما يضربى فراقها خلعاً قال تعالى هن لباس لكم والطلاق لغة
 الارسال والترك وشرعاً حل عقد النكاح وهو معنى جاهلي ورد الشرع بتقريره قال امام
 الحرمين وعرفه ابن عرفة بأنه صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته موجب تكرورها
 مرتين للعر ومرة لذي رق حرمتم اعلمه قبل زوج وعرف بعض تلامذته الخلع بأنه عقد معاوضة
 على البضع تلحق به الزوجية نفسها ويملك الزوج العوض به والرصاص بأنه صفة حكمية ترفع
 حلية متعة الزوج بعوض (و) جاز الخلع (بلا) حكم (حكم) فليس معطوفاً على بعوض لايامه
 توقف كونه خلعاً على عدم حكم الحاكم وليس كذلك (و) جاز الطلاق (بعوض من غيرها) أي
 الزوجية وظاهره كالدونية سواء قصد مصلحة او دونه مقسدة او مجرد اسقاط نفقة عن زوجها

بلفظ الخلع (قوله بعوض) اي في الحقيقة وقوله لم بلا
 عوض اي مدخول عليه
 في الظاهر (قوله في السر) صلة كاف التشبيه (قوله
 وهو) اي الطلاق (قوله
 وعرفه) بفحش متعلا اي
 الطلاق (قوله صفة) جنس
 (قوله حكمية) فصل يخرج
 الصفة الحسية (قوله ترفع
 حلية متعة الزوج بزوجته)
 فصل يخرج كل صفة حكمية
 لا ترفع ذلك كالطهارة
 والنكاح والاحرام (قوله
 موجب تكرورها) فصل
 يخرج الايلاء والظهار
 والصيام والاعتكاف
 وقبورها (قوله وعرف)
 بفحش متعلا (قوله
 تلامذته) اي ابن عرفة
 (قوله الخلع) مفعول عرف
 (قوله عقد) جنس واضافته
 لمعاوضة فصل يخرج كل
 عقد لا معاوضة فيه (قوله
 على البضع) فصل يخرج
 عقد المعاوضة على غيره

(قوله تلحق به الزوجية نفسها) فصل يخرج النكاح (قوله والرصاص) بشد الصاد المهملة عطف على بعض ايام
 (قوله بانه) اي الخلع (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل يخرج الصفة الوجودية (قوله ترفع حلية متعة الزوج) فصل يخرج
 كل صفة حكمية لا ترفعها (قوله بعوض) فصل يخرج الطلاق بلا عوض والظهار والايلاء (قوله فليس معطوفاً على بعوض)
 في هذا التفسير خفاء اذ لا يبيده الخلع (قوله لايامه) اي عطفه على بعوض (قوله قصد) اي غير الزوجية بانترامه عوض الطلاق
 (قوله مصلحة) اي للزوجية (قوله او دونه) اي دفع (قوله مقسدة) اي عن الزوجية (قوله او مجرد) عطف على مصلحة

(قوله وعليه) اي ظاهرها صالحة (قوله وبه) اي ظاهرها صالحة (قوله له) اي ابن ناجي (قوله بما اذا لم يقصد) اي غير الزوجة بالتزام العوض صالحة (قوله وتبعه) اي ابن عبد السلام (قوله والمصنف) عطف على ابن عرفة (قوله فيها) اي المدونة (قوله ففعل) اي طلق الرجل امرأته (قوله ذلك) اي الالف (قوله حملها) اي المدونة (قوله على ظاهرها) اي من شمولها قصد المصلحة او درء المفسدة (قوله اسقاط نفقته) اي عدمها (قوله به) اي ظاهرها (قوله خلافا) اي قصرها على قصد المصلحة او درء المفسدة (قوله يقيده) بضم الياء الاولى وفتح القاف والباء الثانية (قوله في الاجنبى) اي التزامه عوض الطلاق (قوله بكونه) اي التزام العوض (قوله ولم يقصد) اي الاجنبى (قوله به) اي التزام العوض (قوله يجعله) اي يلتزمه (قوله يختلف) بضم الباء وفتح اللام (قوله معروفه) اي تبرعه (قوله ١٨٣ مستقلا) اي بلا اذن الزوجة

(قوله باسقاط الخ) تصوير لضررها (قوله لان عوضه) اي المال المخالف به الخ (قوله لا اشتراط صحة معروفه) قوله (قوله) اي سبده (قوله رده) اي المال المخالف به (قوله فيضى) اي الخلع الخ (قوله ربيع على ان كان يتزوج ماله) قوله (قوله ويوقف) اي الخلع (قوله في مرضه) اي السيد (قوله فان مات) اي السيد (قوله ان جعلها) اي المدبرة (قوله وان صح) اي السيد (قوله فله) اي السيد (قوله رده) اي خلع ام الولد والمدبرة (قوله ويرد) اي السيد (قوله للجزء) اي المكتبة (قوله عن تأدية لمجومها) قوله (قوله باذنه) اي السيد (قوله فان أدت) اي المكتبة المال (قوله ولا يضمنه) اي مال الخلع (قوله باذنه) اي السيد (قوله فيه) اي

ايام عدمها وعليه حملها البرزلى وبه اتفق ابن ناجي ثم ظهر له ان الصواب تقييد ابن عبد السلام بما اذا لم يقصد اسقاط نفقة العدة وتبعه ابن عرفة بلفظ ينبغي والمصنف في توضيحه ابن عرفة فيها من قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم ففعل لم ذلك الرجل ابن ناجي جعلها شيخنا البرزلى على ظاهرها واقتيت به والصواب خلافه وفي التوضيح ابن عبد السلام ينبغي ان يقيده كلام اهل المذهب في الاجنبى بكونه مصلحة او درء مفسدة ولم يقصد به اضرار المرأة وامامنا يجمع له بعضهم لقصد مجرد اسقاط نفقة العدة فلا ينبغي ان يختلف في منعه وفي اتقاع المطلق به بعد الوقوع نظر ابن عرفة باذل الخلع من صح معروفه والمذهب يحتمل من غير الزوجة مستقلا قلت ما لم يظهر قصد ضررها باسقاط نفقة العدة فينبغي رده كشرع من العدة اهـ وذكر شرط ملتزم العوض زوجة كان او غيرها فقال (ان تأهل) بفتح التاء مثله لاى كان اهلا لا التزامه بان كان غير محجور عليه ابن عرفة باذل العوض من يصح معروفه لان عوضه غير مال اهـ وذكر مفهوم ان تأهل فقال (لا) يجوز ولا يصح العوض (من) زوجة (صغيرة) (سقيمة) اي بالغلة لا تحسن التصرف في المال مهلة او ذات اب او وصى او مقدم قاض بخبر اذنه فان اذن له او لم يصح وبار (و) لا من شخص (ذى رق) اي رقيق ولو بشائبة حرة بخبر اذن سيده وله رده ان كان يتزوج ماله فيضى من معتق لاجل قرب اجاله ويوقف من مدبرة وأم ولد في مرضه فان مات مضى من ام الولد والمدبرة ان جعلها الثلث وان صح فله رده ويرد خلع المكتبة بكثر ولو باذنه لتأديته للجزء او ينسب باذنه مضى وبغير اذنه يوقف فان أدت مضى وان عجزت فله رده على الراجح ابن شامس ولا يضمنه سيد باذنه فيه كالصداق (ورد) الزوج (المال) الذى خالعه به صغيرة او سقيمة او رقيق بلا اذن من وليها او سيده (وبانت) الزوجة منه ولا يتبع الامة بشئ بعد عتقها فان ارتجعها انظمه رجعيما او تعلقه منه من رآه رجعيما فرق بينهما ولو بعد الوطء وهو ووطء شبهة ان لم يحكم بعصتها احكم براها والا فلا لرفع الخلاف وظاهر قوله وبانت ولو قال بعد الطلاق ان لم يتم لي ما خالعت به فلا يلزم في طلاق فلا ينعقد لانه تعقيب برفع وامان على الطلاق على تمام ما خالعت به بان تم لي هذا المال وان صحت براءتك فانت طالق فان مضى الولي فعلمها

الخلع (قوله وليها) اي الصغيرة او السقيمة (قوله وسيده) اي الرقيق (قوله ولا يتبع) اي الزوج (قوله فان ارتجعها) اي الزوج الصغيرة او السقيمة التى خالعه بلا اذن وليها فرد وليها خلعها او الرقيقة التى خالعه بلا اذن سيدها فردا المال (قوله لظننه) اي الزوج الطلاق الخ (قوله ربيع على وبانت) (قوله او تعلقه) اي الزوج (قوله فرق) بضم فس كسر ميمه لا (قوله بينهما) اي المتخالفين (قوله بعصتها) اي الرجعة (قوله والا) اي وان كان حكم بعصتها احكم براها (قوله فلا) اي لا يفرق بينهما (قوله لرفع) اي الحكم (قوله ولو قال) اي الزوج (قوله خالعت) بكسر التاء اوضحها (قوله له) اي الزوج صالحة تمام (قوله بان تم لي هذا المال الخ) تصوير لتعليق الطلاق على تمام المال

(قوله لزومه) أى الزوج (قوله وإن رده) أى وإليه انقلها (قوله فلا يلزمه) أى الطلاق الزوج (قوله فان قال) أى الزوج (قوله) فإبرأته (أى الرشيدة الزوج (قوله لزومها) أى الرشيدة (قوله ولزومه) أى الزوج (قوله في مخالعتها) أى الرشيدة على صحة برائتها (قوله كعدمه) أى التعاقب في لزوم الأبراء ١٨٤ لها والطلاق له (قوله تأيبت) بفحشات مثله لاى خلت من النكاح

لزمه الطلاق وإن رده فلا يلزمه اذ لم يقل احد بوقوع المعلق بدون وقوع المعلق عليه فان قال
 لرشيدة ان صحت براءتك فانت طالق فإبرأته لزمته البراءة ولزومه الطلاق فالتعليق في مخالعتها
 كعدمه (وجاز الخلع (من الاب عن) بقره (الخبيرة) بفتح الموحدة اى من لو تأيبت بطلاق
 او موت لخيرها على الزواج لكونها بكر او ثيبا صغيرة او مجنونة من ماله ابدون اذن ولو بجميع
 مهرها حيث اقتضته مصلحتها وكالاب سيد الامة (بخلاف) الشخص (الوصى) فلا يجوز
 خلعها عن المجنونة الا برضاها اقيم يجوز خلع الوصى عن البكر برضاها نقله في الخط ظاهر كلام
 الرجاء اى انه لا خلاف في جواز خلعها عن برضاها ابن عرفة ابن قتيون والميت على للمجبرة
 ان تخالع باذن وليها او وصيها او يقول بعد اذنه لما رآه من الغبطة وفي اختصارها الواضحة فضل
 ابن القاسم في المدونة يجوز مبارأة الوصى عن البكر برضاها (وفي) جواز (خلع الاب عن)
 بقره (السقيمة) اى البالغة الثيب التى لا تحسن التصرف في المال من ماله باغير رضاها ومنعه
 (بخلاف) فان كان من ماله او برضاها فلا خلاف في جوازها ونص التوضيح في صلح الاب عن
 الميت السقيمة قولان الاول لابن العطار وابن الهندي وغيرهما من الموثقين لا يجوز له ذلك
 الا باذنها وقال ابن أبي زمنين وابن ابي عمير جرت القسيان الشيوخ بجواز ذلك ورواها بمنزلة
 البكر مادامت في ولايته على المشهور النعمى وهو الجارى على قول مالك رضى الله تعالى عنه
 في المدونة ابن راشد الاول هو المعلوم عليه ابن عبيد السلام وهو اصل المذهب ابن عرفة
 وفي خلع الاب عن ابنته الثيب في حجره كالنكر ووقفه على اذنها اختيار المتبسط مع نقله عن ابن
 ابي زمنين فان لا عليه جرت قنوى شيوخنا ووقفها ثما واختيار النعمى وقول ابن العطار مع ابن
 الهندي وغيرهما من الموثقين (و) جاز الخلع (ب) لى (الغرض) بفتح الغين المحجة اى التحير والتردد
 بين ما وافق الغرض وما لا يوافقه لكونه لا يوافق الغرض بلاشئ (بكتين) لامة او بهيمة في ملكها فان كان في ملك
 غيرها فلا يجوز فان انقش اولادته ميتة فلا شئ له ادخوله بجواز هذا (و) جاز الخلع بجواز
 او عرض او مثلى (غير موصوف) بصفاته التى تختلف الرغبة فيه باعتبارها (وله) اى الزوج
 على الزوجة التى خالعه بغير موصوف النوع (الوسط) اى المتوسط بين الجودة والرداءة من
 النوع الذى خالعه به لا بما يخالف الناس به عادة ولا يراعى فيه حال المرأة وكل خلع في جواز الغرر
 الهبة والرهن الا الجنين فلا يصح رهنه على المشهور وتظم عجم المسائل التى يجوز فيها الغرر
 فقال عطية ابراء ورهن كتابة * وخلع ضمان جاز في كلها الغرر
 وفي الرهن يستثنى الجنين وخلعها * به جائز ان ملك ام لها استقر

بموت زوجها او طلاقه
 (قوله من ماله) أى المجبرة
 صله خلع (قوله اقتضته)
 أى الخلع بجميع مهرها
 (قوله فيها) أى المدونة
 (قوله خالعه) أى الوصى
 (قوله ويقول) أى يكتب
 الموثق (قوله لما رآه) أى
 الوصى (قوله الغبطة)
 بكسر الغين وسكون الموحدة
 أى المنفعة الحاصلة النادرة
 (قوله فضل) بسكون الضاد
 قاعل للمحذوف أى قال
 وكذا ابن القاسم (قوله من
 ماله باغير رضاها) صله خلع
 (قوله ومنعه) أى خلع
 الاب من ماله باغير رضاها
 (قوله ذلك) أى صلح الاب
 عن بنته السقيمة (قوله
 ورواها) أى السقيمة (قوله
 الاول) أى المنع (قوله لجوازها)
 أى الطلاق على لجوازها بالغرر
 (قوله له) أى الزوج (قوله)
 لهذا) اى الانقشاش او
 ولادته ميتة (قوله وخلعها)
 أى الزوجة (قوله به) أى
 الجنين (قوله لها) أى الزوجة
 صله استقر المقدور قبل ملك
 (قوله فان اعسرت) أى
 الخالعة بشفقة حملها (قوله
 اتفق) اى مخالعتها (قوله

لزوجها) صله اسقاط (قوله له) اى الاب (قوله وجد) يضم فكسر (قوله يستحقها) أى الحضانة (قوله قبله) اى الاب لمن
 (قوله اقبامه) أى الاب مقام الام أى باسقاطها له حقه اذ لا تنقل الحق له مع وجود من هو مقدم عليه فيها (قوله وفيها) أى المدونة

قوله ان يسهلها) اى الحضانة (قوله قبله) اى الاب (قوله بجهته) اى فى الحضانة واخذ الحشون من اية (قوله لزومه) اى الاسقاط (قوله سببه) اى حق الحضانة (قوله الاخيرين) اى التساوى والنقصن (قوله لانه) اى الطلاق (قوله وكان تدفع له عشرة دنانير) مثال ثان لاجتماع الخلع والبيع معطوف على كان تدفع له عبدا (قوله سواء كان) اى البائع (قوله ويرد) بضم ففتح متعلا (قوله ما يقابلها) اى ما يبيع من العبد (قوله من العوض) بيان لما (قوله لمشتريه) ١٨٥ صا يرد (قوله منه) اى العبد بيان لما (قوله منه) اى الزوج صلة

لما (قوله منه) اى الزوج صلة
اخذ (قوله من الدنانير)
بيان لما (قوله من الزوج)
صلة رد (قوله لنفسها)
صلة رد (قوله فيصير) اى
العبد (قوله لرد) بضم الراء
وشد الدال (قوله يبيع)
نائب فاعل رد (قوله
عينا) بفتحات متعلا
(قوله من العبد) بيان
لقدرا (قوله للبيع) صلة
عينا (قوله غير النصف)
نعت قدرا (قوله عمل)
بضم العين (قوله به) اى
التعين (قوله المتبادر من
عبارة المصنف انما ترد
نصف المال الخ) فى تبادر
هذا من عبارته نظير
بل المتبادر ومنها رجوع
ضمير نصفه للعبد لانه اقرب
مذكور والمال لم يذكر
فيما (قوله ترده) اى المال
كاه (قوله رد) بضم الراء
(قوله العوض) نائب فاعل
رد (قوله له) اى الزوج
(قوله نصفه) اى العبد
(قوله فسخ) بضم فكسر
(قوله مناب) نائب فاعل
فسخ (قوله وردت) بضم
الراء اى العشرة (قوله له)

لمن يستحقها بعد الام قبله القيام بجهته قال فى القاتن هذا الذى به الفتوى وجرى به عمل القضاة
والحكام وقاله غير واحد من المؤرخين واختاره ابو عمران وشمل كلامه خلفه بالاسقاط حضانتها
لحل بها بعد ولادته الخط والظاهر لزومه لريان سببه وهو الحل (و) جاز الخلع (مع البيع)
كان تدفع عبدا على ان يطلقها ويدفع لها عشرة دنانير فالعبد بعوضه فى مقابلة العصمة
والعقد عليه خلع وبعضه فى مقابلة الدنانير والعقد عليه بيع وسواء كانت قيمة العبد زائدة
على الدنانير او مساوية لها او ناقصة عنها على الراجح فى الاخيرين فيقع الطلاق بالانه لا يرد بعوض
فى تراضيهما واستحسنته اللغوى وقضى به القضاة بطوار الغنى فى البيع وقبل رجعى كن طاق
واعطى وكان تدفع له عشرة دنانير فى مقابلة الطلاق وامة تأخذها منه وان كان فى المبيع مانع
من صحة البيع دون الخلع كباقي العبد فان البيع يفسخ ويرد ما يبيع من العبد لباقيته سواء
كان الزوجة او الزوج ويرد ما يقابلها من العوض لمشتريه ويعضى الخلع بما يقابل العصمة منه
والى هذا اشار بقوله (وردت) الزوجة (لكباقي العبد) الذى دفعته للزوج فى مقابلة عهدها
وما اخذته منه من الدنانير مثالا (معها) اى المبيع اى مع رد البيع وفسخه فترد للزوج ما اخذته
منه فى مقابلة بعض العبد ومفعول ردت (نصفه) اى العبد من الزوج لنفسها ويعضى الخلع
بنصفه فيصير مشتركا بينهما مع يفتونها فلو قال ورد لكباقي العبد يبيع نصفه لكان اوضح ومحل
كون المبيع نصفه ان عينا ذلك وقت الخلع او دفعته له فى مقابلة الدنانير والعصمة معا لان
القاعدة فى مثل هذا ان للمعلوم النصف وللجهول النصف فان كانا عينا قدرا من العبد للبيع
غير النصف عمل به افاده عب البنائى المتبادر من عبارة المصنف انما ترد نصف المال الذى
أخذته من الزوج وليس هذا امر اده بل ترده كله ويرد الزوج لها نصف العبد وتم الخلع بالنصف
الاخر فلو قال ورد فى كباقي العبد العوض وله نصفه لكان احسن وعبارة ابن عرفة ولو خالها
على آتى او غرة لم يبدلها على ان زادها عشرة دنانير فسخ من الغر مناب العشرة وردت
للزوج وتم له مناب العصمة منه (و) ان خالته بعد مد معلوم من نحو الدنانير الى اجل مجهول
كامطار السماء وقدم من لم يعلم وقت قدومه (مجهول) بضم العين وكسر الجيم مثقالا للزوج
العدد الخالع به (المؤجل) (اجل مجهول) فهو كقولها وان خالها على مال اى معلوم القدر
اكن اجل الى اجل مجهول كان حالا كمن باع الى اجل مجهول فالقيمة فيه حالة مع قوات
السلعة (وتقوات) بضم القوتية والهمز وكسر الواو مثقاله اى فهمت المدونة (ايضا) اى كما
فهمت بتجليل عدده تقوات (تجليل قيمته) اى المؤجل بمجهول يوم الخلع على غرره حالة احد
انظر كيف يقوم مع جهل اجله ووجه الاول ان المال نفسه حلال والحرام تأجيله بتجهول
فالغنى وجه الثانى انما كقيمة الساعة فى فاسد البيع الذى فات (وردت) بضم الراء (دراهم)
مثلا ظهرت وهى (ردية) خالته بها اى يردها الزوج للزوجة لباقيته اذ ادها درهم جيدة

٢٤ منخ فى اى لزوج (قوله منه) اى الاقوال او اثر (قوله يعلم) بضم الياء (قوله فهو) اى كلام
المصنف (قوله كفواها) اى المدونة (قوله كان) اى المال (قوله حالة) حال من قيمة (قوله ووجه لاول) اى تجليل العدد (قوله
فالغنى) بضم الهمز وكسر الغين المجعولة اى الاجل المجهول (قوله ووجه الثانى) اى تجليل القيمة (قوله انما) اى قيمة المؤجل بمجهول

(قوله لا تتعين) أي الدراهم (قوله بما) أي الأمانة والاشارة (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله رد) بضم الراء وشدة الدال (قوله وعرض الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله أي رفع) بضم فكسر (قوله في الأولى) بضم الهمز أي عدم علمها بما (قوله والرابعة) أي علمها وحدها (قوله في الثانية) أي علمها معاً (قوله والثالثة) أي علمه وحده (قوله فالصور غمانية) لأن الصدق امام عين واما موصوف ١٨٦ وفي كل ايمان يعلمها او لا يعلمها او يعلم وحدها او تعلم وحدها

(قوله او عارضة) عطف على اصلية (قوله خلق الله تعالى) علة لرد (قوله ان كان) أي الحرام (قوله أي) حكم الخ (قوله لرد) عطف على (قوله أي الحرام) عطف على (قوله أي الزوج الحرام) (قوله والالا) أي وان لم يقع الخلع على عينه (قوله من الحلال) بيان لثله (قوله فان تخلت) أي انخر (قوله فلم) بضم العين تفريع على الترح المقدم (قوله ان ردت) أي هذا اللفظ من قوله وردت دراهم الخ (قوله وفيه) أي رد (قوله اذا اقول) أي رد الدراهم (قوله والثاني) أي رد القيمة (قوله والثالث) أي رد الحرام (قوله لانه) أي تأخيرها الخ (قوله لرد) قوله بجل عصمتها الخ (قوله لرفعها) قوله لان تأخير الحال الخ (قوله علة لتسليف) (قوله فيرد) بضم ففتح مثقلاً (قوله وكذا) أي تأخير الحال في المنع والرد (قوله لتسليفها) أي الزوجة (قوله أي الزوج) قوله وتجهلها (قوله له أي الزوج (قوله مؤجلاً) نعت ديناً (قوله لانه) أي تجهيل المؤجل (قوله لتسليف) أي جرفها لاجل عصمتها الخ (قوله واعتدادها) عطف على خروجها (قوله عليها) أي الزوجين (قوله وفيه) أي مسكنها الذي سكنت فيه معه (قوله لانه) أي اعتدادها في مسكنها (قوله اجرته) أي مسكنها

ان شاء سواء ارته اياها حين الخلع ام لا لعدم تعيينها بالارائة ولا بالاشارة اليها كما لا تتعين بمسما في البيع والابارة ونحوه ما في كل حال (الالتسليم) منها انهم اريدت فلا ترد عمل بالشرط وكذا لو قالت له خذها دون تغليب ولا اعرف هل هي رديئة او جيدة ولو قال وردت رديئة لمخالع به لتسليم الدراهم وغيرها (و) رد للزوج من الزوجة (قيمة كعبه) وعرض وحيوان معين خالعت الزوجة به زوجها و (استحق) بضم التاء وكسر الحاء أي نحو العبد أي رفع ملك الزوج نفسه بثبوت ما يملكه لغير الزوجة او حرية فلا يفسخ الخلع وترد الزوجة للزوج قيمة المستحق بالفتح يوم الخلع ان لم يعلمها بما يستحقه فان علمها بما به او علم الزوج به وحده فلا شيء له وبات وان علمت به وخذها فلا خلع واما الموصوف والمثلي فتدفع له مثله في الاولى والرابعة ولا شيء له في الثانية والثالثة فالصور غمانية (و) رد (الحرام) حرمة اصلية الذي خالعت الزوجة زوجها به (كخمر) وخنزير (و) شيء (مقصوب) او عارضة خلق الله تعالى كام ولدان كان كل الخالع به بل (وان) كان (بعضاً) من المخالع به أي حكم بفسخه شرعاً (ولا شيء له) أي الزوج عوضاً عنه ان علمه وحده او مع الزوجة او لم يعلمها معاً ونحو الخمر فان لم يعلمها معاً المقتضوب فعليه امثله وان علمت وحدها فلا طلاق في نحو الخمر والمقتضوب ان وقع الخلع على عينه والابانت وعليها امثله من الحلال كحل وشاة وهل يقتل الخنزير او يسرح قولان وتراق الخمر وهل تكسر او انيتها وتشق رقاقها ولا خلاف فان تخلت فللزوجة وان قال ان اعطيتني هذا مشير الحرام على امرته فانت طالق واعطته اياها فالطلاق رجيح فعلم ان ردت بمعنى المفعول وان الراد للدراهم الزوج وللقية الزوجة وللحرام الشرع وفيه استعمال اللفظ في حقيقةته وبجازه اذا اقول رد لانه مقبوض لا خذبله والثاني دفع القيمة والثالث فسخ العقد قاله غ وشبهه في الرد قال (كأخيرها) أي الزوجة (ديناً) لها حالا (عليه) أي الزوج في مقابل طلاقها لانه تسليم جرائها انما يحصل عهدها وتخلصها من سوء عشرته لان تأخير الحال تسليم فيرد التأخير وتسحق دينها حالا وبات منه وكذا تسليمها له ابتداء وتجهلها اذ يناله عليها مؤبداً من بيع أو سلف على ان يعاقبها لانه تسليم (و) كخمرها على (خروجها) أي الزوجة (من مسكنها) الذي كانت ساكنة معه فيه واعتدادها خارجة فلا يجوز ويجب عليه ما سكنها فيه الى تمام عديته لانه حق لله تعالى فليس لاحد اسقاطه وقد باتت منه واما ان خالعه على انها تدفع اجرته من مالها مع سكنها فيه الى تمام عديته فهو جائز لازم لانه حق لها انفس السقاطه (و) كخمرها (تجهلها) أي الزوج (لها) أي الزوجة (ما) أي ديناً مؤجلاً عليه لها (لا يجب) عليها (قبوله) منه قبل حلول اجله كطعام او عرض من سلم فيبطل التجهيل لانه من باب حط الضمان وازيدك اذا الزوجة حطت عنه ضمان الدين الى الاجل وزادها عصمتها او يبقى الدين الى اجله وقد باتت منه فلا رجوع له في العصمة (وهل كذلك) أي

(قوله مطلقا) أي سواء كانت من يسع أو من قرض (قوله لانه) أي الزوج الخ لانه ففسخه (قوله محله) بفتحات مثقلا (قوله
ليست قط) بضم الياء وكسر القاف أي الزوج (قوله عن نفسه نفقة عدتها) أي فهو نسألف منه لها جرحه نفقا (قوله فهو)
أي التحجيل (قوله سلب) أي نسألف منه لها (قوله جرحه نفقا) أي له (قوله واعترض) بضم التاء وكسر الراء أي التعليل بالتسليف
الجرحه نفقا (قوله بقدرته) أي الزوج (قوله على اسقاطها) أي نفقة العدة (قوله بلفظ الخلع) اضافته للبيان (قوله لقولها) أي
المدونة صلة تأويلان (قوله محله) بكسر الحاء أي حلوه (قوله جاز) أي مضى ونفذ ١٨٧ (قوله ورث) بضم الراء وشدة الدال

(قوله فنهيم) أي الشارحين
(قوله من حملها) أي المدونة
(قوله وغيره) أي ما لا يجب
قبوله (قوله لانه) أي الزوج
(قوله وسو) عطف على
نفقة (قوله فهو) أي تحجيله
(قوله وحملها) أي المدونة
(قوله على خلافه) أي
اطلاقها (قوله وفصل)
بفتحات مثقلا (قوله ولا
يرد) بضم الياء وفتح الراء
(قوله وليس) أي تحجيله (قوله
ذلك) أي عطف على عليه
(قوله هو) أي على الرجعة
(قوله فانه) أي الطلاق
(قوله عنه) أي الحكم
وهي المبنونة (قوله فقبل)
بكسر الموحدة أي الزوج
(قوله ذلك) أي المال على
ان لا يراجعه (قوله وبانت)
أي انقلب الطلاق الرجعية
بأتم (قوله بذلك) أي قبول
الزوج المال على ان لا رجعة
له عليها (قوله من انقلاب
الخ) بيان لظاهر كلامه
(قوله وقرره) أي المتن (قوله

الخلع بما لا يجب قبوله في الفسخ الخلع بتجليل مالها عليه (ان وجب) عليه اقبوله قبل حلول
اجله كعين مطلقا وطعام وعرض من قرض لانه محله ليست قط عن نفسه نفقة عدتها وقيل ليست قط
عن نفسه سوء الخصومات وسوء الاقتضات فهو سلب جرحه نفقا واعترض بقدرته على
اسقاطها بطلاقها بلفظ الخلع (اولا) يكون الخلع بتجليلها ما وجب عليه اقبوله قبل اجله
كخلعها بتجليل ما لا يجب عليه اقبوله في المنع بل هو جاز وطلاقه رجعي لانه كمن طاق واعطى
في الجواب (تأويلان) لقولها عن مالك رضي الله عنه واذا كان لاحد الزوجين على الآخر مال
موجب ففصلها على تجليله قبل محله جاز الخلع ورد الدين الى اجماله فنهيم من حملها على اطلاقه
وقال لافرق بين ما يجب قبوله وغيره لانه محله ليست قط عنه نفقة العدة وسوء الخصومات وسوء
الاقتضات فهو سلف جرحه نفقا وجعلها بعض على خلافه وفصل في فقال الدين الذي لا يجب قبوله
لا يجوز الخلع على تجليله والذي يجب قبوله يجوز الخلع على تجليله لها ولا يرد الى اجماله والطلاق
رجعي وليس سلفا جرحه نفقا لقدرته على خلعها بالمال بان يطلعا بلفظ الخلع (وبانت) من خالعت
زوجها بعوض بل (ولو بلا عوض) حيث (نص) بضم النون وشدة الصاد الموحدة (عليه) أي
لفظ الخلع (او على الرجعة) لا يصح عطفه على قوله عليه لاقتضاء ذلك ان الطلاق بلا عوض مع
النص على الرجعة بائن وليس كذلك وانما هو معطوف على قوله بلا عوض أي وبانت ان طلقها
بعوض ولو نص على الرجعة بان اعطته شيئا وقالت له طلقني طلاق رجعية فآخذ منه ما طلقها
طلاق رجعية فانه يقع بائنا لان حكم الطلاق بعوض المبنونة فلا يخرجه عنه النص على الرجعة
وكذا اطلاقها بلفظ الخلع بلا عوض مع النص عليها وشبهه في المبنونة فقال (ك) طلاقها رجعي
بلا عوض ولا لفظ خلع و (اعطاء مال) للزوج (في العدة) من الطلاق الرجعي (على) شرط
(نقيا) أي الرجعة أي على انه لا يراجعه فقبل ذلك فلا رجعة له وبانت بذلك عند ابن وهب
هذا ظاهر كلامه من انقلاب الطلاق الرجعية بائنة وقرره الشارحان بقول مالك وابن القاسم
رضي الله تعالى عنهما انه خلع فيلزم به طلاق أخرى بائنة لان عدم الرجعة لازم للطلاق البائن
فالذي انشاء الاثنان غير الطلاق المتقدم وهذا هو المعتمد لظاهر ان قبل بلفظ وان قبل بغيره
فشكل بان من اركان الطلاق اللفظ واجيب بان ما يقوم مقامه في الدلالة على قبوله ينزل منزله
كالقر والدم الا في افاده عب البنا في محل الخلاف المذكور اذا اعطته على ان لا يرجع

الشارحان) أي بهوام والباطني (قوله انه) أي اعطاء المال الزوج على ان لا رجعة له (قوله فيلزم) أي الزوج (قوله به) أي قبول
المال على ان لا رجعة له (قوله لان عدم الرجعة الخ) على ان يلزم به طلاق بائنة (قوله فالذي انشاء) أي الزوج بقبوله المال على ان
لا رجعة له (قوله وظاهر) عطف على خبر ذا (قوله قبل) بكسر الموحدة أي الزوج المال على ان لا رجعة له (قوله بلفظ) صلة قبل
(قوله بغيره) أي اللفظ (قوله بان من اركان الطلاق اللفظ) صلة مشكلى اي ولا لفظ هنا والركن يلزم من عدمه العدم فكيف
يلزمه طلاق أخرى (قوله مقامه) أي اللفظ (قوله على قبوله) أي حل العصة ورفع حلية التمتع بها (قوله ينزل منزله) أي اللفظ خبر
ان (قوله الخلاف) أي في انقلاب الطلاق الرجعية بائنة ولزم طلاق أخرى بائنة (قوله اذا اعطته) أي الزوج مالا

(قوله وهى) أى المرأه الخ حال (قوله ففعل) أى قبل العشرة (قوله فقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله اراه) بضم الهـ مز
 أى قبوله المال على ذلك (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى قبوله المال على ذلك (قوله ولم يفرق) أى ابن
 القاسم (قوله يتأول) بضم الياء (قوله على أنه) أى الزوج (قوله ذلك) أى المذكور عن ابن القاسم واشتهر (قوله اختلافا من
 القول) لجل قول ابن القاسم على قبض الزوج العشرة وقول اشتهر على عدمه (قوله وقال) أى ابن رشد (قوله صلحا) أى خالها
 (قوله وبذلك) أى المتقدمه صلح تعلم ١٨٨ (قوله ونصه) أى ابن عرفة (قوله اخذه) أى الزوج (قوله منها) أى

واما اذا اعطته على ان لا رجعة له فبأنية اتفاقا هذا الذى يقيد به كلام ابن رشد فى البيان
 ونص السماع مثل مالك رضى الله تعالى عنه من الرجل يطلق امرأته واحدة ثم اعطته عشرة
 دنانير وهى فى عدتها على ان لا رجعة له عليها ففعل فقال اراه خالها قلت أنتراه تطليقة اخرى مع
 الاولى التى طلق قال نعم اراه ما تطليقتين ابن رشد اما اذا اعطته على ان لا رجعة عليها ففعل
 يقع به على تطليقة اخرى واما اذا اعطته عشرة على ان لا رجعة عليه ففعل ابن القاسم ذلك خلع
 ايضا يقع به على تطليقة اخرى ولم يفرق بين ان يكون قد قبض العشرة ولم يقبضها وقال
 اشتهر ان شاء راجعها فان راجعها رد عليها العشرة أى تركها لها ولا يأخذها منها ويحتمل ان
 يتأول قول ابن القاسم على أنه قد قبض العشرة فلا يكون ذلك اختلافا من القول وقال ايضا
 مائنه ولو قالت خذنى عشرة دنانير على ان لا رجعة لك على لكان صلحا باتفاق وبذلك كله تعلم
 ما فى كلام ابن الحاجب وابن عرفة ونصه اخذه مالا منها فى العدة على ان لا رجعة فى كونه
 خالها بالاولى او بالآخرى ثالثا ان رجع رد المال الاول اهتقد كى الخلاف فى محل الاتفاق
 واما كلام المصنف فيصل على أنه خلع ويشمل صورتين وقد رأيت لابن يونس مثل ما لابن
 عرفة ولعله ما طريقتان والله اعلم وشبه فى المينونة ايضا فقال (كبيها) من اضافة المصدر
 لمفعوله أى اذا باع الزوج زوجته مسغبة او غيرها فهو طلاق بائن (او تزويجها) كذلك أى اذا
 تزوج الزوج زوجته لرجل آخر فهو طلاق بائن وكذا بيعها او تزويجها من غيره وهو حاضر عالم
 ساكت اذ لم يكن هازلا فليجاء به بكل نكاح لا شديد ولا يمكن من تزويجها ولا من تزويج غيرها
 حتى تقهرت بتمه واصله مخافة بيعها او تزويجها ثانية فانه مالك رضى الله تعالى عنه فى البيع
 وقيس عليه التزويج انما يطى ابن القاسم من باع امرأته او زوجها هازلا فلا شئ عليه ويحلف
 فى التزويج انه لم يرد طلاقها وانه فى العتية ابو الحسن فان زوجت او بيعت بحضوره فانكر
 فلا شئ عليه (والمتنار) للغمى من الخلاف (ثنى) أى عدم (الزوم) أى لا يلزم الطلاق الزوج
 (فيهما) أى بيع الزوج وتزويجها وهذا قول ابن وهب والمذهب الاول وهو قول ابن القاسم
 (و) بآت بكل (طلاق حكم) بضم فكسر ونائب فاعله (به) أى الطلاق على الزوج اوقعته
 الزوجة او الحاكم بكعب او نشوزا واضرا او فقد او اسلام او كمال عتق فان اوقعه الزوج
 مختارا وتنازع فى صحته ولزومه فحكم به الحاكم فهو على اصله من كونه رجعا او بائنا (الا)
 الطلاق المحكوم به على الزوج (لا يلا) أى حلف الزوج على ترك وطء زوجته اكثر من اربعة

الزوجة (قوله فى كونه)
 أى اخذه المال منها على ان
 لا رجعة له (قوله بالاولى) بضم
 الهـ مز أى الطائفة الاولى
 الرجعية تنقلب بائنة (قوله
 او بالآخرى) بضم الهـ مز
 وابعاد الخاء أى بطائفة اخرى
 بائنة (قوله فقد كى) أى
 ابن عرفة (قوله على أنه)
 أى اخذه المال منها على نفيها
 (قوله ويشمل) أى كلام
 المصنف (قوله الصورتين)
 أى اخذه على ان لا يراجعها
 واخذه على ان لا رجعة له
 عليها اذ لم يحل خلافا (قوله
 ولعاهما) أى مالا بن يونس
 ومالا بن رشد (قوله لمسغبة)
 أى مجاعة (قوله فهو) أى
 بيعها (قوله كذلك) أى
 بيعها فى اضافة المصدر
 لمفعوله (قوله فهو) أى
 تزويجها (قوله من غيره) أى
 الزوج (قوله وهو) أى
 الزوج (قوله اذا لم يكن)
 أى الزوج (قوله فيهما) أى
 البيع والتزويج شرطى
 كون كل منهما طلاقا بائنا

(قوله بشكل) بضم قفتح مثقالا أى يؤدب الزوج الذى باع او تزوج زوجته (قوله قيس) بكسر القاف (قوله اشهر
 عليه) أى البيع فى تشكيل الزوج (قوله فانكر) مقهوماً انه ان لم ينكر وسكت عالما طاعت عليه طلاقا بائنا (قوله وهو) أى الاول
 (قوله بكعب) أى باحد الزوجين موجب للغيار (قوله او نشوز) أى من الزوجة (قوله او اضرا) أى من الزوج (قوله او اسلام)
 أى من احد الزوجين الكافرين (قوله او كمال عتق) أى لامة ونزوحا رقيق (قوله فان اوقعه) أى الطلاق الزوج مختارا مفهوماً
 حكم به (قوله صحته) أى الطلاق وعدمها (قوله او لزومه) أى الطلاق وعدمه (قوله به) أى الطلاق (قوله فهو) أى الطلاق

(قوله والاولى) بفتح الهمزة في عبارة المثنى (قوله عدم نفقة) اي بدل عشر نفقة (قوله عدمها) اي النفقة (قوله موسرا) حال من الزوج (قوله ولا مال له) اي الزوج حال (قوله يملدها) اي الزوجة (قوله لي قدومه) اي الزوج (قوله ثم قدم) اي الزوج (قوله فله) اي الزوج (قوله ومثله) اي شرطاني الرجعة (قوله اقر) اي الزوج ١٨٩ (قوله به) اي مالها عليه

(قوله او انكره) اي الزوج
ما ادعت عليه به (قوله وطن)
اي الزوج (قوله الصلح) اي
الخلع (قوله ثم رجع) اي ابن
وهب (قوله على الصورتين)
اي صورة الصلح عن دين في
ذمة ببعضه وصورة صلحه
على عطية منه لها بجهلا
ظاناً انه وجه الصلح (قوله
ارادته) اي الخلع (قوله
معناه) اي قصد الخلع
(قوله ذكره) اي الخلع
(قوله بينهما) اي الزوجين
(قوله قسمه) اي الخلع
(قوله في أنه) اي الطلاق
(قوله وهما) اي التأويلان
(قوله انه) اي الطلاق في
صورة الصلح والاعطاء (قوله
وفيها) اي المدونة (قوله
رجعية) اي طلقته (قوله
لانه) اي من طلق واعطى
(قوله روي) بضم فكسر
(قوله ذلك) اي طلاقه
(قوله وجه الخلع) اضافته
للبيان (قوله بينهما) اي
الزوجين (قوله ذلك) اي
الخلع (قوله فله) اي الزوج
(قوله وتأول) بفتح تاء
مشقلا (قوله بالبينونة) تصوير
للقول الذي فيها (قوله عليه)
اي فرق ابن المواز (قوله

شهر وهو حوا كثر من شهرين وهو رقيق فرجى (و) الا الطلاق المحكوم به على الزوج (رجع) من الزوج (نفقة) للزوجة فرجى والاولى وعدم نفقة ليشمل سر بمحرمها الغيبة الزوج ومرا غيبة بعيدة ولا مال له يملدها ولم يجد من يساقها الى قدومه فطلقها الحاكم عليه ثم قدم قبل انقضاء عدتها فله رجعتها (لا) بين الزوجة من زوجها (ان) طلقها طلاقا رجعيا (شرط) بضم فكسر (نق) اي عدم (الرجعة) حال كون شرطها (بلا عوض) سواء كان الشرط منها أو من ايام او منه ومثله انت طالق طلاقا يكتفي بها انفسك فرجى القراني انما ارجعية وافق جد عجم به قال وهو الارجح وقبل بانه وقيل ثلاث (اوطاق) الزوج زوجته طلاقا رجعيا واعطاه مالا فرجى (اوصالح) الزوج زوجته على مالها عليه سواء اقره او انكره (واعطى) الزوج زوجته مالا وطاها فرجى لان الطلاق بلا عوض في المسمتين ابن عاشر لم ارفى ابن عرفة ولا في غيره ما قرره تت من انه صالح عن دين في ذمته ببعضه بل الذي لابن عرفة الباجي ان صالحها على عطية منه لها بجهلا وطن انه وجه الصلح فروى ابن وهب انها طلاق رجعية ثم رجع فقال هو خلع وقاله ابن القاسم في المدونة اه وحمل الخط المصنف على الصورتين (وهل) يكون رجعيا (مطلقا) عن التقييد بعدم قصد الخلع (او) هو رجعي في كل حال (الا ان يقصد) الزوج (الخلع) فبائن لان الصلح قد يكون في غير مدة بالشيء اعليه في الجواب (تأويلان) وليس معنى قصد الخلع ارادته باللفظ الطلاق بل معناه جريان ذكره بينهما لوقصد باللفظ لم يكن نزاع في انه بائن قاله احمد وهما فيهما اذا صلح واعطى واما اذا طلق واعطى فرجى اتفاقا ثم لراجع انه رجعي افاده عب الباقى ابن الحاجب وفيها فيمن طلق واعطى اكثر الروايات رجعية ضيق لانه بمنزلة من طلق واعطى لزوجته المتعة قال في التهذيب وروى عن مالك رضى الله تعالى عنه انها واحدة بائنة وفرق ابن المواز فقال ان كان ذلك على وجه الخلع فهي طلاق بائنة وان لم يجز بينهما ذلك فله الرجعة وتأول ابن السكاتب القول الذي في المدونة بالبينونة عايشه ابو بكر ابن عبد الرحمن وعبد الحق وهذا الاختلاف انما هو في موطن ابن وهب والاسدية والموازية فيمن صلح واعطى لافين طلق واعطى قال في التمسك وهذا هو الصحيح والنقل الذي في المدونة ليس بصحيح ولا خلاف فيمن طلق واعطى انه له الرجعة لانه وجه لها به وطوقها وابست من الخلع في شيء ونقل ابن عبد السلام وغير واحد انهم صححوا الاقوال الثلاثة في كل من الثلاث مسائل المتقدمة وهي اذا طلق واعطى واذا صلح واعطى واذا طلق طلاق الخلع من غير عوض ثم قال والذي يدل عليه كلام ابن عرفة ان محلهما فيمن طلق واعطى لافين صلح واعطى لانه بعد ان ذكر اختلاف الرواة واعتراض ابن عبد الرحمن وغيره قال وفي الموازية فيمن طلق واعطى ان جرى الامر بينهما بمعنى الخلع والصلح فهي بائنة والافرجعية اه هذا هو الظاهر والله اعلم (وموجب) بضم الميم وكسر الجيم اي موقع طلاق الخلع بعوض ومثبه (زوج) او نائبه من ولي ووكيل (مكاف) بفتح الهمزة اي ملزم بما فيه كافة وهو البالغ العاقل ويحتمل

ابو بكر الخ) اي قال (قوله وهذا الاختلاف) اي في كون الطلاق رجعية او بائنة (قوله فيمن صلح واعطى) خبر هو قوله الاقوال الثلاثة اي كونها بائنة وكونها رجعية وقرئ بمحمد (قوله محلهما) اي التأويلان (قوله لانه) اي ابن عرفة (قوله واعتراض) عطف على اختلاف (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله من ولي) اي لصغير او مجنون (قوله ووكيل) اي عن رشيد

(قوله ان الضمير) أى فى وجبه (قوله فيه) أى فطلاقه بوض (قوله اولى) أى بالحوار (قوله يكمل) يضم الياء وفتح الكاف والميم
مقتلا (قوله) أى السفيه ١٩٠ (قوله يدونه) أى خلع المثل (قوله انه) أى الشأن (قوله له) أى السفيه (قوله لانه) أى المال الخالع

ان الضمير للمال الخالع به أى مصيره وجبا على ما تزمه روية وغيره فلا يجب بطلاق صبي
ولا يجنون ان كان المكاف رشدا بيل (ولو) كان (سقيها) لانه ان يطلق بلا عوض فيه اولى
الغنى ويكمل لمخالع المثل ان خالع بدونه ضيق ظاهر كلامهم انه لا يبرأ الخالع بتسليم المال
الخالع به له ابن عرفة ظاهر كلام الموثقين كابن قتيون والتبسطى براءة الخالع بدفع الخلع له قلت
لانه عوض عن غير مقول بسبقه السفيه به فهو كهبة والخلاف المشار اليه بل هو اصله لابن
الحاجب وابن شاس ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب اختلاف فى صحة خلع السفيه
لا عرفة ثم ذكر انه يجب صرف الخلاف الذى ذكره ابن شاس لتكميل خلع المثل (او) وجبه
(ولى) زوج (صغير) ويجنون حر اورق سواء كان الولي (ابا او سيدا او غيرهما) من وصى وحاكم
ومقدمه اذا كان خالع من ذكر على وجه المصلحة للصغير والجنون ولا يجوز لهم الطلاق عليهم
غير عوض عند مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وحكى عليه الرجاء فى الاتفاق ويرده
قول ابن عرفة اللغى ويجوز ان يطلق على السفيه البالغ والصغير ونشئ يؤخذ له وقد يكون
بقاء عصمة فساد الامر جهل قبل نكاحه او حدث بعده من كون زوجته غير محودة الطريق
او وولى الجنون الحاكم او مقدمه ان جن بعد بلوغه ورشده والاب ثم وصيه ان جن قبله وانصل
(لاب) زوج (سفيه) أى بالغ لا يحسن التصرف فى المال (و) لا (سيد) (عبد) بالغ فلا يجوز لهما
ان يخالعا عنهما بغير اذنهما ولو جبراهما على النكاح (ونفذ) أى مضى وزم (خالع) الزوج
(المريض) مرضا مخوفا ولا يجوز القدوم عليه لانه اخرج لوارث ولو كافرة او امة لاحتمال
اسلام الاولى وتحرر الثانية قبل موته ويجوز طلاق المريض مرضا غير مخوف ولو لمرة مسلمة (و)
ان مات المريض بمرضه الذى طلق فيه (ورثته) أى المريض زوجته التى طلقها فى مرضه المخوف
حتى يخالعه به لانه ملكه قبل موته (دونها) أى المطلقة فى مرض الزوج المخوف فلا يرثها ان
ماتت قبله ولو طلقها وهى مريضة مرضا مخوفا لانه الذى اخرج نفسه واسقط ما كان يستحقه
لان العصمة كانت بيده وشبه فى ارثها دونها فقال (ك) زوجة (مخيرة) يضم الميم وفتح الخاء المعجمة
والتيئة مثقلة أى خيرها زوجة فى البقاء فى عصمته وفراقه وهو صحيح أو مريض فاختار
فى مرضه المخوف فراقه فان مات منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة (ملكه)
يضم الميم الاولى وفتح الثانية واللام مثقلا أى ملكها زوجها عصمتا فى عصمته او مرضه المخوف
فطلقت نفسها (فيه) أى فى مرضه المخوف ومات منه فترثه وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة
(ولى منها) يضم الميم وفتح اللام أى حلف زوجها على ترك وطئها اكثر من اربعة اشهر وهو حر
او من شهرين وهو عبد فغرب له الاجل اربعة اشهر او شهرين وتم ولم يف ولا وعد بها فطلق عليه
فى مرضه المخوف وانقضت عدتها ثم مات من مرضه فترثه وان ماتت قبله فلا يرثها (او) زوجة
(ملاعنة) يضم الميم وفتح العين وكسرها أى لاعنها زوجها القذف بها حتى جعلها عنه او بالزنا وهو
مريض مرضا مخوفا فان مات منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (او) عاق طلقها على فعلها
فى عصمته او مرضه (وا) حنقه (أى) الزوجة زوجها (فيه) أى مرضه المخوف فان مات منه ورثته

به (قوله يستقل السفيه به)
نعت غير مقول (قوله فهو)
أى المثل الخالع به (قوله ثم
ذكر) أى ابن عرفة (قوله انه)
أى الشأن (قوله لتكمل)
صلة تصرف (قوله من وصى
الخ) بيان لغيرهما (قوله من
ذكر) يضم فكسر أى
الاب او وصيه او الحاكم
او مقدمه (قوله لهم) أى
الاب ووصيه والحاكم
ومقدمه (قوله عليهما) أى
الصغير والجنون (قوله عليه)
أى منع الطلاق عليهما
بلا عوض (قوله يردّه) بفتح
ضم أى حكى الاتفاق (قوله
ان يطلق) أى الولي (قوله
جهل) يضم فكسر أى
الاصرفته (قوله بعده) أى
نكاحه (قوله من كون
زوجته) أى الصغير او
الجنون الخ بيان لامر (قوله
قبله) أى بلوغه (قوله
وانصل) أى استقر حنونه
بعد بلوغه (قوله لهما) أى
اب السفيه وسيد البالغ
(قوله عنهما) أى السفيه
والعبد البالغ (قوله لانه)
أى خلع المريض (قوله
الاولى) يضم الهاء زى
الكافرة (قوله الثانية) أى
الامة (قوله قبل موته) تنازع

فيه اسلام وتحرر (قوله لانه) أى المريض (قوله ملكه) أى المريض الذى خالعه به (قوله وهو) أى الزوج وان
(قوله وتم) بفتح أى كمل الاجل (قوله يف) أى يغيب الحشفة فى قباها (قوله بها) أى الصيفة (قوله فطلق) يضم فكسر مثقلا

(قوله الاولى) بفتح الهمزة أى فى عبارة المصنف (قوله هذا) أى تزوجها غيره (قوله عليه) أى الخلع فى المرض (قوله لان مبرأتهما) أى
دعواه (قوله وانما هي) أى العدة (قوله وان كان قوله) أى ابن الحاجب الخ حال ١٩١ (قوله فى انما تزوجها الخ) صفة كلف

التشبيه (قوله لانما هو
بالكذب) علة كانشائه
(قوله ليخرجها الخ) لاعلة
الكذب (قوله فيه) أى
الاقرار (قوله والا) أى وان
كانت لهينة على تطليقها
فى صحتها السابقة (قوله على)
بضم العين (قوله بعتضاها)
أى البينة (قوله بها) أى
البينة (قوله اذا العدة فيه)
أى الاقرار فى الصحة بطلاق
متقدم انقضت كلها او
بعضها من الاقرار أيضا
علة لمفهوم موافقة (قوله
الالبينة) أى على تطليقها
فى الزمن المتقدم فالعدة من
يومه (قوله بهذا) أى ان
العدة من يوم اقرار الصحيح
(قوله ولم يرثها) أى الزوج
الزوجة (قوله ان انقضت)
أى عدتها قبل موتها (قوله
على دعواه) أى الزوج
(قوله وورثته) أى الزوجة
الزوج (قوله الالبينة
تشهد له) أى الزوج
بالطلاق فى التاريخ المتقدم
فلا ترثه ان مات بعد تمام
عدته (قوله فان قت) أى
عدتها المبتدأة من اقراره
(قوله ثم مات) أى الزوج
(قوله وهذا) أى موته بعد
تمام العدة من اقراره (قوله
لما تقدم الخ) علة لافتراق
اقرار الصحيح من اقراره

وان ماتت قبله فلا يرثها (او) تزوج فى صحته كناية وامة ثم طلقها ولو باننا فى مرضه الخوف
ثم (اسلمت) الكناية (او عتقت) الامة فى مرضه فان مات منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها
(او) طلقها فى مرضه الخوف وقت عدتها (وتزوجت) زوجها (غيره) فان مات المطلق من مرضه
لذى طلقه به ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها البناء والاولى وان تزوجت غيره لان هذا ليس
ببناء للخلع فى المرض وانما هو مرتب عليه (وورثت) المطلقة فى المرض الخوف (ازوجا)
تزوجها كل منهم فى صحته وطلقها فى مرضه الخوف ومات منه ان لم تكن فى عصمة زوج بل
(وان) كانت (فى عصمة) (لزوج) (وانما يقطع) ارث المطلقة فى المرض الخوف طلاقا رجعيا
أبائنا (١) (صحة) (للزوج) من المرض الذى طلق فيه (بينة) أى ظاهرة لاهل المعرفة
(ولو) طلق طلاقا رجعيا فى مرض مخوف ثم (صح) منه صحة بينة ولا يرثها (ثم مرض) مرضا
مخوفا (فطلقها) فى هذا المرض الثانى ثم مات منه (لم ترث) الزوجة زوجها فى كل حال (الا) ان
يموت (فى عدة الطلاق الاول) الرجعى الذى اوقعه فى مرضه الاول وكذا اذا طلق فى صحته
رجعيا ثم مرض مرضا مخوفا وطلقها فى عدة الاول ولو قال لا فى العدة لكان اولى اذ لعدة
لطلاق الثانى وعبارة التوضيح لان ميراثها قد انقطع بصحة البينة بعد الطلاق الاول ولا عبرة
بالطلاق الثانى لانها لا تستأنف العدة من يومه وانما هي من الطلاق الاول وان كان قوله قبل
عدة الاول بوجه ان ثم عدة أخرى ومفهوم ثم مرض فطلقها انما ان طلقها فى صحته البينة وفى عدة
الرجعى الاول ينقطع ارثها منه ان كان الثانى باننا ولو مات فى عدة الاول فان كان رجعيا
فيمكن طلق فى صحته رجعيا (والاقرار) من الزوج (به) أى الطلاق فى الصحة (فيه) أى المرض
بان قال وهو مريض مرضا مخوفا طلقها وانما صح قبل مرضى هذا (كانشائه) أى الطلاق
فى المرض فى انما ترثه دونها ولا يقطع ارثها الا بصحة البينة لاتهامه بالكذب ليخرجها من
الارث فان مات منه ورثته ولو انقضت عدته على دعواه وان ماتت قبله فان كان الطلاق رجعيا
ولم تنقض عدته ورثها والا فلا (والعدة) للطلاق الذى اقر فى مرضه بايقاعه فى صحته السابقة
ابتدائها (من) يوم (الاقرار) بالطلاق فى المرض ولو كان اقراره يقتضى انقضاء العدة كلها
او بعضها لاتهامه فيه والعدة حق لله تعالى فلا يسقطها كلها ولا بعضها اقراره واشهر قوله
اقراره انه ليس له بينة على ما اقربه والاعل بمقتضاها لارتفاع التهمة بها فالعدة من اليوم الذى
شهدت بوقوع الطلاق فيه فى العتبية فعين شهدت عليه البينة انه طلق زوجته منذ سنة
فخاضت فيها ثلاث حصص قال عدتها من الطلاق وان انكر المريض الطلاق وشهدت عليه بينة
به فالعدة من يوم الحكم فحصل انه ان اقر بما شهدت به البينة فمن يوم الطلاق وان انكره فمن
يوم الحكم افاده البناء ومفهوم فيه فهو موافقة اذ العدة فيه من الاقرار ايضا الالبينة
وفد صرح المصنف فى باب العدة بقوله وان اقرى الصحيح بطلاق متقدم استأنفت العدة
من اقراره ولم يرثها ان انقضت على دعواه وورثته فيها أى العدة المبتدأة من اقراره الالبينة
تشهد له اه فان تمت ثم مات فلا ترثه وهذا يحصل افتراق اقرار الصحيح من اقرار المريض الذى
نكلم عليه هنا لما تقدم انما ارث المريض فى العدة وبعدها الا ان يصح صحة بينة وقوله تشهد

المريض (قوله انما) أى الزوجة الخ بيان لما يهدف من (قوله المريض) أى الذى اقر فى مرضه بطلاقها قبله فى صحته

(قوله) اى الزوج حال من المرض (قوله من انما) اى الزوجة الخ بيان الحكم الطلاق فى المرض (قوله ان كان الطلاق) اى
 المشهود به (قوله لان موته) اى الزوج (قوله قلما) اى الزوجة (قوله اليه) اى عدة الوفاة (قوله وعدة طلاق) عطف على عدة وفاة
 (قوله ولو كان) اى الطلاق المأهول به (قوله طعنه) اى الزوج المشهود عليه بالطلاق بعد موته (قوله وبه) اى احتمال الطعن
 فى الشهادة لو كان حيا اصله يوجه (قوله يوجه) بضم الياء وفتح الواو والجيم مثقلا (قوله ارثها) اى المشهود بطلاقها بعد موته
 (قوله اياه) اى الزوج المشهود عليه بعده (قوله بايقاعه) اى الطلاق (قوله فى صحته) اى الزوج (قوله حيث اسندته) اى البيعة
 الطلاق المشهود به (قوله لها) اى ١٩٢ صحة الزوج (قوله وبان معاشرته الخ) عطف على به اى الزوج (قوله اياها) اى الزوجة

له وكذا عليه وهو صحيح متكررا لعد من اليوم الذى شهدت البيعة بوقوع الطلاق فيه فى الصور
 الاربع وهى اقرار به صحيحا او مريضا وانكاره اياه صحيحا او مريضا مع قيام البيعة عليه اولا
 واما ان انكر الصحيح وشهدت عليه البيعة فالحكمة من يوم الحكم (ولو شهد) بضم فكسر اى
 شهدت بيعة على زوج (بعد موته بطلاقه) البائن او الرجعى فى مرضه او صحته وانقضت العدة
 بحسب تاريخهم ومات وهو معاشر لها معاشرة الزوج لزوجته وكان تأخيرهم رفع الشهادة
 لئلا يحكم لعذر كغيبتهم (ف) حكمه (ك) حكم (الطلاق) الواقع من الزوج (فى المرض) الخوف
 له من انما ترثه ابد او تعتد من يوم وفاته ان كان الطلاق رجعا عدة وفاة لان موته نقلها من عدة
 الطلاق اليه او عدة طلاق ان كان الطلاق المشهود به باثنا وقال عجب ظاهر ما لابن القاسم انما
 تعد عدة وفاة ولو كان باثنا لاحتمال طعنه فى الشهادة لو كان حيا وبه هذا يوجه ارثها اياه مع
 شهادة البيعة بايقاعه فى صحته حيث اسندته لها وبان معاشرته اياها لموته منزلة منزلة تكذيبه
 البيعة فان لم تعذر البيعة فى تأخير ارفع بطلت شهادتها ولا تعذر بالجهل ولو شهدت بيعة على زوج
 ميتة بانها بائن منه قبل موته وحجز من تجربتها فلا يرثها (وان شهد) الزوج (به) اى انشاء
 الطلاق والاقرار به باثنا وبانها وصلة اشهد (فى سفر) مثلاى او حضر (ثم قدم)
 الزوج من السفر (ووطئ) الزوجة التى اشهد بطلاقها اى اقر بوطئها او ثبت بينه وبينها (وانكر)
 الزوج (الشهادة) اى الاشهاد وكذب البيعة فيه (فرق) بضم الفاء وكسر الراء مشددة بين الزوج
 والزوجة التى اشهد بطلاقها وتعد من يوم الحكم بالتفريق كما هو ظاهر المدونة (ولا حدة عليه)
 اى الزوج واستشكل عدم حده مع الحكم بقتضى الشهادة واجاب ابن الموار بانها لما كانت
 تعد من يوم الحكم بافراق كان كمن وطئ زوجته والابهرى بانها على حكم لزوجة الى الحكم
 بافراق بدليل اعتدادها من يوم الحكم به والمأزى بانها كمن اقر بزوجها مع عدمه وباحتمال
 نسبائه الاشهاد وفى المدونة واذا بطلت زوجهما الموت زوجها الغائب فعدتها من يوم موته فان لم يبايعها
 حتى انقضت عدتها فلا حدة عليها وقد حلت اه (ولو بانها) اى الزوج زوجته فى مرضه
 الخوف (ثم تزوجها) اى الزوج الزوجة التى اباها فى مرضه (قبل صحته) اى الزوج من المرض
 الذى اباها فيه (فكملتزوج فى المرض) الخوف فى الفساد واستحقاق الفسخ قبل وبعد لان
 فساد عدة مقدم عليها الاقل من المسمى وصادق المثل من الثالث ان مات بعد الدخول وبه حل فسخه

(قوله منزلة) خبر ان (قوله)
 تسكذيبه) اى الزوج من
 اضافة المصدر افعاله
 وتكميل عمله بنصبه البيعة
 (قوله ولا تعذر) اى البيعة
 فى تأخير ارفع بالجهل اى
 بوجوب ارفع (قوله بانها)
 اى الميتة (قوله منه) اى
 زوجها (قوله وعجز) اى
 الزوج (قوله عن تجربتها)
 اى البيعة (قوله فلا يرثها)
 اى الزوج الزوجة (قوله
 او الاقرار) عطف على
 انشاء (قوله به) اى الطلاق
 (قوله باثنا) حال من الطلاق
 (قوله دونها) اى الثلاث
 (قوله او حضر) اى لمفهوم
 سفر مفهوما موافقة (قوله
 ثبت) اى وطئها (قوله
 كذب) بفتحات مثله اى
 الزوج (قوله فيه) اى الاشهاد
 بالطلاق (قوله واستشكل)
 بضم التاء وكسر الكاف
 (قوله عدم حده مع الحكم
 بقتضى الشهادة) لان عدم
 الحدة يقتضى رد الشهادة

والعمل بمقتضاها يقتضى الحد (قوله بانها) اى الزوجة (قوله والابهرى) عطف على ابن الموار (قوله بنهما) اى الزوجين (قوله) الا
 بدليل الخ صلة متعلق على حكم واضافته للبيان (قوله به) اى الفراق (قوله والمأزى) عطف على ابن الموار (قوله بانها) اى الزوج
 قوله وباحتمال نسبائه) اى الزوج الاشهاد عطف على بانها الخ ولا يخفى ان جواب ابن الموار وجواب الابهرى معناها واحد (قوله)
 وقد حلت) اى بان اراد تزوجها بلا استئناف عدة (قوله فى الفساد) صلة كاف التشبيه (قوله قبل وبعد) بالضم فيها عند حذف
 المضاف اليه ومعناه اى البناء (قوله من المسمى الخ) بيان للاقل (قوله من الثالث) بيان للاقل (قوله ان مات) اى الزوج من مرضه

خبر كون (قوله لا كثر)
 راجع لنفسه (قوله
 والاقل) راجع للخلاف
 (قوله روى) بضم فسكون
 (قوله يرقف) بضم الياء وفتح
 القاف (قوله نقوله) اى
 خايل (قوله وان صحت من
 مرضها) وبالغلة ثانية الى الرد
 (قوله هو تاويل الخلاف)
 خبر قوله (قوله للاقل) حال
 من تاويل الخلاف (قوله
 والاولى) بفتح الهمز (قوله
 عليه) اى تاويل الوفاق
 (قوله وعليه) اى تاويل
 الوفاق (قوله يوم المانع)
 نائب فاعل يعتبر (قوله ان
 كان) اى المانع (قوله اليه)
 اى يوم موته (قوله فان
 كان) اى المخالف به الموقوف
 قوله اخذه اى الزوج
 لموقوف (قوله وان كان)
 اى الموقوف (قوله لا كثر)
 اى من ميراثه (قوله له) اى
 لزوج (قوله منه) اى
 لموقوف (قوله له) اى
 لزوج (قوله منه) اى
 لموقوف (قوله وان صحت)
 الزوجة من مرضه الذى
 اصابته زوجه مائة مئة

الا ان يصح صحة يئنة ولكن لها ميراثه بالنكاح الاول فان قلت علة منع نكاح المريض ادخل
 وارث وقد انتفت هذا لان ميراثه بالنكاح الاول ولولم يترجها قلت بل هي موجودة وذلك انه
 لولم يترجها احتمل انقطاع ارثها بصحة ميراثه اليئنة ولم يترجها اصابت ترثه ولو صح صحة يئنة فقد
 نكحها من ارث معرض لانقطاع الارث لا ينقطع (وليجز) بفتح الحقيقه وضم الجيم اى يحرم
 (خام) الزوجه (المريضة) مرضا مخفوا عليها لانه اخراج وارث وعليه لانها اعانة على معصية
 وان وقع لزوم الطلاق واقتنى التوارث بينهما ولو مات احدهما في عدتها اتفاقا (وهل يرد) بضم
 ففتح مثله لا يخلع اى المال الخالع به كله اياها ولو لم يترجها وظهر ولو صحته صحة يئنة وهذا تأويل
 الخلاف (او) الذي يرد (المجاوز) بضم الميم وكسر الواو آخره اى الى الزائد (لارثه) اى
 الزوج ان لو كان وارثا (يوم موتها) صله بالمجاوز (و) اذا كان المعتبر يوم موتها (وقف) بضم
 فكسر اى المال الخالع به (البسه) اى يرمي بموتها فى الجواب (تأويلان) فيها المالك رضى الله
 تعالى عنه ان اختلفت منه فى مرضها وهو صحيح بجميع ما هو الميراث يجوز ولا يرثها قال ابن القاسم
 وانا ارى لو اختلفت منه بما كثر من ميراثه منها لم يجوز ولا يرثها او اما على مثل ميراثه منها فاقبل بخلاف
 ولا يتوارثان عياض فى كون قول ابن القاسم تفسير او اختلفا فاقولان لا كثر او الاول وروى
 عن مالك رضى الله تعالى عنه وبوقف المال حتى تصح او غوت فقوله وهل يرد اى الخالع به على
 كل حال وان كان اقل من ميراثه منها وان صح من مرضها او تأويل الخلاف لا اقل وقوله
 او المجاوز لارثه الخ هو تأويل الوفاق لا كثر او الاولى الاقتصار عليه وعليه فاختلف هل يترج
 فى قدر الميراث يوم الخلع فيتمتع الزوج الخلع ان كان قدر ميراثه او يترجى يوم موته اقبووقف
 الخالع به كله اليه فان كان قدر ميراثه فاقبل اخذ وان كان كثر فقال ابن رشد لا شيء له منه ولا
 ارث به قال اللخمي له منه قدر ميراثه ويرد الزائد وان صح فباخذ جميع ما خالع به وبه يعلم
 ان ما اقتضاء كلام المصنف من ان التأويلين فى الرد وعدمه مع الاتفاق على المنع غير ظاهر بل
 هما فى الجواز وعدمه افاده البنانى (وان) وكل الزوج من يخالع له زوجته بقدر معلوم من نحو
 الدنانير (منقصر وكيله) اى الزوج على الخلع (عن سماعة) بضم الميم الاولى وفتح السين والميم
 الثانية مشددة اى القدر الذى سمع الزوج لو كبل بان خالعها باقل منه بدون اذن الزوج
 (لم يلزم) الزوج طلاق وزوجه باقية على عصمتها الا ان تم الزوجه او الوكيل المسحى وامن
 للزوج الامتناع من قبول اقسام الوكيل اذا تلحقه به منه (او اطلق) الزوج (له) اى الوكيل
 على الخلع (او) اطلق (لها) اى الزوجه عن التقيد بقدر معلوم (خالف) الزوج (انه) اراد خلع
 المثل بكسر فكسكون ولم يلزمه طلاق الا ان تم الزوجه او الوكيل ان لم يكن مستقيا والا قبل
 قوله بلا عيب ان كان قال لها ان اعطيتنى ما خالعته او ان دعوتنى الى الصلح بالتعريف فان كان

٢٠١٣ منع الجليل

(قوله اضاف) اي نسب الوكيل (قوله لها) اي الزوجة بان قال وكنتي على ان تحالها او تحالها بكذا (قوله اوله) اي الوكيل بان قال على ان تحالها (قوله اوله ايضا) اي التحالفة لاهلها ولاه بان قال على الخلع (قوله من رضاع ولدها الخ) بيان لما (قوله بلا يمين) اي من الزوجة على اضرارها زوجها اصله رد (قوله وصوب) بضم فس كسر مثقلا اي قول المتبسط يمين (قوله الذي الخ) نعت الضرر (قوله كونه) اي السماع ١٩٤ (قوله ان كانوا) اي الثقات وغيرهم (قوله فان قصد) اي ملتزم المال (قوله والا) اي

قال الى صلح بالتكثير وان خالعتني على مال لزمه مادته له ولواتها (وان) وكنت من تحالها زوجها او يثبت قدرا معلوما كعشرة او اطلقت (زادوكيها) على ما سمته له او على خلع المثل ان اطلقت (فعليه) اي وكيها (الزيادة) على المسمى او خلع المثل ولزم الاطلاق وليس عاها الا ما سميت او خلع المثل وسواء اضاف التحالفة لاهلها اوله ولم يرضها وان اطلقت حلفت على ارادتها خلع المثل (وردة) بضم الراء وشهد الدال (المال) الخالعة به للزوجة وسقط عنها ما التزمته من رضاع ولدها او نفقة جل او اسقاط حضنة (شهادة سماع) بلايين واولى بشهادة قطع قاله ابن رشد وقال المتبسط يمين رصوب (على الضرر) من الزوج لها الذي لها التطبيق به ولزمت البيئونة ولا يشترط كونه من الثقات وغيرهم فيكفي من احدهم ان كانوا مجاورين للزوجين عجم ان كان ملتزم المال غيرها فان قصد فداها من ضرره رد له والا فلا (و) رد المال الخالعة بها (يمينها) اي لزوجة عاها (مع) شهادة (شاهد) واحد قاطع بضرره لها بضرب او دوام شتم بغير حق او اخذ مال او مشاركة او اضرار عاها في مبيت لا يغضه لها قاله في الشامل (او) يمينها مع شهادة (امرأتين) قاطعتين بالضرر وعلى فيه بشاهد او امرأتين وعين لانه آله المال ومثله خلعها با. قاطع قصاص وجب لها عليه للثبوت في الجرح بشاهد وعين فان لم يؤل للمال كخلعها باسقاط حضنتها فلا يسقط التزامها بشاهد او امرأتين مع عين على الضرر فان كانت شهادة الواحد او المرأتين بالسماع فقط ولان في الشامل والخط وايس من الضرر تأديبها على ترك الهالة او الغسل من الجنابة فان شاء امسكها واذهبها وان شاء عاها ويثم له ما اخذ منها ولا يحل له مضاررتها ان علم زناها حتى تقتدى منه ورواه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما ويندب له فراقها وان ضاررها حتى اقتدت منه بمال فلا يثم له ما يأخذ منها الا ان تشقه او تخالف امره (و) من ضاررها زوجها اضررها لها التطبيق به ولم تقم من اثباته وهي في عصمة فارادت تحالفة واشهدت يمينه بضرر زوجها لها وانها تحالفة رضى عنها في الضرر وفي البيئنة لشاهدة به وانها غير ملتزمة لهذا الاسقاط وانما توصله الى خلاصها منه وتكفها من اثباته عليه ثم خالعة معترفه بالطوع وعدم الضرر وانما اسقطت حةها فيه وفي البيئنة الشهادة به وفي البيئنة التي استرعتها اي اشهدت اسرا بعتق بدم (لا يضرها) اي الزوجة (اسقاط البيئنة المسترعية) بضم الميم وفتح العين اذ عاها الف وكتبت بصورة الباء لتجاوزها خمسة احرف (على الاصح) عند ابن رشد كما كاله عن ابن الهندي وغيره والله بان ضررها يحملها على الاقرار بالطوع البتاني معني الاسترعا اشد اقبل الخلع انها متى اقتصدت من زوجها بشئ فليس طوعا منها ولا التزاما وانما يحملها عليه الضرر ورقة والرغبة في الراحة

وان لم يقصد فداها منه (قوله فلا) اي لا يرد المال للزوجة بل للزوجة (قوله عليه) اي الضرر (قوله قاطع) اي لا سماع (قوله بضرره) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجة (قوله بضرب الخ) صلة ضرر (قوله وعمل) بضم العين (قوله فيه) اي الضرر (قوله لانه) اي النزاع (قوله آله) اي الهه مزاي رجوع وصاروا انتهى (قوله ومثله) اي خلعها بمال في العمل في رد بشاهد واحد او امرأتين وعين (قوله وجبه) اي ثبت (قوله لها) اي الزوجة (قوله عليه) اي الزوج بلخانية عاها او على وليها (قوله لثبوت) اي الاصاص الخ علة لقوله ومثله خلعها باسقاط قصاص (قوله فان لم يؤل) اي الخلع (قوله في الشامل) نعت قولان (قوله ويتم له) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله ولا يحل له) اي الزوج (قوله زناها) اي الزوجة (قوله ويندب له) اي الزوج (قوله

فراقها) اي الزوجة التي علم زناها (قوله من اثباته) اي الضرر (قوله واشهدت) اي سرا (قوله بضرر زوجها) من اي اخبرتها به (قوله وانها تحالفة الخ) عطف على ضرر (قوله به) اي الضرر (قوله وانها غير ملتزمة الخ) عطف على الضرر (قوله به) اي الاسقاط (قوله منه) اي الزوج (قوله من اثباته) اي الضرر (قوله عليه) اي الزوج (قوله فيه) اي الضرر (قوله على الاقرار بالطوع) اي وامرها بخلافه (قوله لشهادة) اي الزوجة عدلين سرا

(قوله من ضرره) اى الزوج (قوله منه) اى الزوج (قوله عليه) اى الزوج بما سقطته عنه (قوله ابطل) بضم التاء وكسر اللام (قوله بالاحكام) اى تنفيذها (قوله الاولى) بضم الهمزة ١٩٥ انما ادها عديلين سرا على ما تقدم

(قوله وان كان الاسقاط في الجميع) حال (قوله قد ينسقط) بضم الياء وكسر القاف (قوله فانه) اى الاسقاط (قوله لانه) اى الخلع (قوله لانها) اى الرجعية (قوله ظهوره) اى فساد (قوله المملكة) بضم الميم الاولى وفتح الثانية واللام مثقلا اى التى ملكها زوجها عصمت (قوله وهو) اى خلعها (قوله بعد الخلع) صله ظهور (قوله ضعيف) خبر قول (قوله هذا) اى حله على عيب خيار به فقط (قوله وهو) اى عدم الرد (قوله لانه) اى الزوج (قوله ان صالحتك) اى خالعتك (قوله فصالحها) اى صالحها (قوله بالمصالحة) اى المصالحة (قوله لو قوعه) اى طلاق البتة (قوله للطلاق) اى البتة (قوله وبطل) اى اتى ولم يقع (قوله الطلاق) اى المعلق على المصالحة (قوله لو قوعه) اى الطلاق المعلق على المصالحة (قوله انه) اى ابن القاسم (قوله الطلاق) اى المعلق (قوله للمصالحة) اى المعلق عليها (قوله منكس) بضم الميم وفتح التثنية والكاف اى مقلوب

من ضرره بها وانما حتى حصلت لها النجاة منه ترجع عليه فانه صاحب القاتن وغيره وهذا ثلاث صور صرح بما في التوضيح عن ابن رشد ونصه وان اعترف في عقد الخلع بالطوع وكانت استرعت فلها الرجوع باتفاق وكذا ان لم تسترعت فقامت لها عينة لم تكن علمت بها او اما ان كانت علمت فقيه نظروا الذي قاله ابن الهندي وابن العطار وغيرهما ان لها الرجوع ولا يضرها ايضا اسقاط العينة المسترعية ولا غيرها وهو اوصوب لان ضرره بها يحتملها على ان تعترف بالطوع ومن ابتلى بالاحكام يكاد يقطع بذلك اهـ والاولى بحقيقة الاسترعا مجله على المسئلة الاولى وان كان الاسقاط في الجميع كما صرح به ابن رشد والله اعلم وقال ابو الحسن ولو كتب في الوثيقة طائفة غير مشتمكة ضررا واسقطت الاسترعا في الاسترعا الى ابد غايته واقصى حدوده ونهايته فلا يسقط ذلك حقها لانها تقول لو لم اقل ذلك لما تخلفت منه عجب يفهم من كلامهم هذا انها لو اسقطت كل عينة تشتملها بما ينافي ما اقربته من الطوع وعدم الضرر فانه لا يلزمها (تنبيه) قوله المسترعية هو في النسخ بالياء المثناة تحت وقاعدة الخط ان الالف المتجاوزة ثلاثة احرف وليس قبلها يات رسم ياء مطلقا سواء كانت عن واو او ياء وهذا هو الراجح من ثلاثة اقوال وتقرأ الفاقرة انتم يا ملحن فاحش فانه اللقائي (و) رد المال المخالغ به (ي) تبين (كونها) اى الزوجة المخالعة (بائنا) من مخالعتها وقت خلعها لانه لم يصادف محلا (لا) يرد المال المخالغ به ان تبين بعد الخلع انها كانت مطلقة طلاقا (رجعية) لم تنقض عدتها لانها زوجة مملوكة العصمة فيلحقها الطلاق (او اكونه) اى النكاح فاسد اجمعا على فساد (بضم الضمة) (بلا طلاق) كمنكاح خامسة ومحرم من نسب اورضاع او صهر فريد المال المخالغ به لعدم معادفة خالعه محلا واما المختلف فيه فلا يوجب ظهوره رد المال المخالغ به باصافته محلا عند القائل بعصمة وخلع المملكة صحيح وهو رد لخلعها ولا تعذر بحملها فانه ابن عرفة (او) ظهور (عيب خياره) اى الزوج كعنته واعتراضه وخصائه وجنبه وجنونه وجذامه وبرصه بعد الخلع فلها الرجوع بالمال المخالغ به هـ اذ هو المقتضى وقوله السابق ولو طلقها او ماتا ثم اطاع على موجب خيار فكالمعدم اهـ ضعيف او يجعل على الاطلاع على عيب خيارها فقط البناي هـ اذ هو المتعين راجع ما كتبناه فيما تقدم ومثل عيبه عيبها (او قال) الزوج زوجته (ان خالعتك فانت طالق ثلاثا) او اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة او واحدة وكان طلقها قبل اثنتين ثم خالعهما بمال ففرد له العدم وجود الخلع محلا لو قوع المعلق مع المعلق عليه في وقت واحدة هـ اذ قول ابن القاسم وقال اشهب لا يرد الزوج على الزوجة شيئا مما اخذه في الصلح ابن رشد وهو الصحيح في النظر والقياس لانه ان قال لامرأته انت طالق البتة ان صالحتك فمالحها انما يقع عليه الطلاق بالمصالحة التى يجعلها شرط لو قوعه فالمصالحة هي السابقة للطلاق اذ لا يكون المشروط الاتباعا للشرط فاذا تبعت المصالحة الطلاق صحت ومضت ولا يجب على الزوج رد ما اخذه منها وبطل الطلاق واحدة كان (و) ثلاثا لو قوعه بعد الصلح في غير زوجة ووجه ما ذهب اليه ابن القاسم على ما فسر عيسى انه جعل الطلاق سابقا للمصالحة وهذا منكس من قوله اذ لو تقدم الطلاق المصالحة لوجب ان يقع عليه بالمصالحة طلاق ثانية ان كان الطلاق المعلق واحدة في المدخول

ومنع كوس (قوله وهذا) اى وقوع طلاق ثانية بالمصالحة

(قوله هو) اي ابن القاسم (قوله وجعل) بسكون العين مصدر مضاف لفاعل (قوله انما بناء) اي ابن القاسم جعل الشرط تابعاً للمشروط الخ خبر جعل (قوله انه حر على البائع) مفعول قول المضاف لفاعل (قوله وليس ذلك) اي البناء (قوله لان قوله) اي الامام مالك رضي الله تعالى عنه ١٩٦ (قوله استحسنان) خبر ان (قوله بانه) اي البائع (قوله عليه) اي البائع (قوله منه) اي البائع (قوله بطاقة العين)

بها وهذا لم يقله هو ولا غيره وجعل ابن القاسم في هذه المسئلة الشرط تابعاً للمشروط انما بناء والله اعلم على قول مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لعبدك ان بعثك فانت حر فباعه انه حر على البائع وليس ذلك بصحيح لان قوله في هذه المسئلة استحسنان على غير قياس والقياس فيها القول بانه لا شيء عليه لان العتق انما حصل منه بعد حصول العبد للمشتري بالشرأه اه ابن عرفة اللخمي من قال انت طالق ان صالحته فكفها لحا حث بطاقة العين ثم رقع عليه طمقة الصلح وهي في عتقه يملك رجعتا فلا يرد ما اخذ منها اه قتيبن ان قوله او قال ان خالعتك الخ هو قول ابن القاسم وهو معترض (لا يرد المال المخالعة به ان لم يقل) الزوج (ثلاثاً) بان اطلق او قيد بواحدة ولم يطلقها قبل ذلك اثنتين (ولزمه) اي الزوج الذي قال ان خالعتك فانت طالق (طلقتان) واحدة بالخلع واحدة بالتعليق فان قيد باثنتين لزمه ثلاث واحدة بالخلع واثنان بالتعليق قاله اللخمي وانكره ابن رشد (وجاز) للخالع (شرط نفقة ولدها) اي ما تلده الزوجة لخالعة من زوجها الخالعة لها عليها وهو حمل في بطنها حين الخلع اي ما يحتاجه الولد مدة رضاعه فلا نفقة للحمل به اي فسقط نفقة حال حملها به اه سقوط مؤنة رضاعه مدته ولو قال وجاز شرط نفقة ما تلده مدة رضاعه فلا نفقة للحمل لكان أظهر فليس مراده ما يتبادر من لفظه من انما حامل ومرضع فخالعها بنفقة الرضيع فسقط نفقة الحمل لانها لا تسقط في هذه الصورة اتفاقاً وما ذكره المصنف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن القاسم وابن الماجشون والغيرة الخنزوي لها نفقة الحمل اللخمي وهو احسن لانها حقا ان سقطت احدهما فيبقي الآخر لصقلى وقاله سحنون وهو الصواب (و) ان خالعه ابرضاع ولدها ونفقة زوجها او غيره مدة رضاعه (سقط نفقة الزوج) المشروطة على الزوجة مع نفقة الرضاع (او) نفقة (غيره) اي لزوج كشرطه اتفاقاً اعلى ولده الكبير او على اجنبى اقاربه الشارح في الكبير وت د هذا يقتضى انما تلزمها اذ لم تنصف لنفقة الرضاع بان خالعه ابانم اتفق عليه او على ولده الكبير او ابيه او اجنبى متبين مثلاً وهو طاهر وقول الشارح في الوسط وهو مذهب المدونة اي سقوط المضافة بدليل ما في كبيره وما غير المضافة فلم يظهر من النقل سقوطها وان ادعاء عج (و) سقط (رائد) على مدة الرضاع (شرط) بضم فكسر من الزوج على الزوجة في عقد الخلع كنفقة اعلى ولدها سنة بعد مدة رضاعه فلا يلزمها الا نفقة مدة رضاعه ولا يجوز الاقدام على هذا الشرط وجاز بنفقة الرضاع ولزم وان كان فيها الغرر ايضاً لان الرضيع قد لا يقبل غيرها ولان ارضاعه قد يجيب عليه اذ لم يكن له ولا لايه مال والذي ذكره المصنف قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهم او قال الاكثر لا يسقط ما زاد على نفقة الولد مدة رضاعه وصوبه الاشياخ وبه العمل حتى قال ابن ابيية الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك البناني محل الخلاف اذ لم يشترط الزوج نفقة المرأة على من ذكر عايش الولد او مات والا فيجوز عند ابن

اي البائع (قوله بطاقة العين) اي المعلقة على الصلح (قوله وهي) اي الزوجة (قوله عليها) اي النفقة صلة (قوله وهو) اي ما خالعه بنفقة مدته رضاعه (قوله اي ما يحتاجه الولد) تفسير لنفقة (قوله فسقط) اي عن الخالعة (قوله مدته) اي الرضاع (قوله ولو قال) اي المصنف تفريع على شرح عبارته بما تقدم (قوله اظهر) اي في الدلالة على مراده (قوله فليس مراده) اي المصنف تفريع على الشرح المتقدم (قوله من لفظه) صلة يتبادر (قوله من انما حامل الخ) بيان لما (قوله لانها) اي نفقة الحمل الخ علة لكونه لم يرد لها (قوله وهو) اي عدم سقوط نفقة الحمل (قوله لانها) اي نفقة الحمل ونفقة الرضاع (قوله وقاله) اي عدم سقوط نفقة الحمل (قوله مدة رضاعه) اي ولدها تنازع فيه رضاع ونفقة (قوله انما) اي نفقة الزوج او غيره المشروطة على المرأة (قوله تلزمها) اي النفقة الزوجة (قوله

بان خالعه ابانم اتفق الخ) تصوير لها انما ابرضاع (قوله وهو) اي لزوجها (قوله اي سقوطها الخ حال) (قوله وان كان فيها) اي نفقة الرضاع الفردي (قوله لان الرضيع) تنازع فيه جازولزم (قوله ولان ارضاعه الخ عطف على لان الرضيع) (قوله وروايته) اي ابن القاسم عطف على قول (قوله من ذكره) اي من الزوج او غيره (قوله والا) اي وان كان شرط عليه نفقة من ذكر ولومات الولد

(قوله التزم) بضم التاء وكسر الزاي (قوله به) اي بنفقة (قوله عدم) بضم فكسر (قوله فثاتها) اي الاقوال (قوله ان كان) اي تزوجها شرط في مقدراي يلزمها عدم تزوجها (قوله والا) اي وان كان لا يضر الولد (قوله فلا يلزمها) اي واوها يلزمها مطلقا وثانيها لا يلزمها مطلقا (قوله ذلك) اي السقوط (قوله والا) اي وان لم يكن السقوط عاقبتهم (قوله استغناؤه) اي الرضيع (قوله مدته) اي الرضاع (قوله لانه) اي النفقة وذكره ائمة كبريى (قوله كسائر) اي باقى (قوله ولا يدفع) بضم الياء اي المأخوذ من تركتها (قوله موته) اي الرضيع (قوله تمامها) اي مدة الرضاع (قوله فبوقف) اي المأخوذ من تركتها (قوله يدفع) بضم الياء (قوله منه) اي الموقوف (قوله قبل تمام) صلة انقطع (قوله المخالعة) بفتح اللام ١٩٧ (قوله اي اجرة الخ) تفسير النفقة

الآبق او اشارد (قوله)
اي المخالعة (قوله ملكهما)
اي الآبق والشارد (قوله)
عنها اي المرأة (قوله ودخلا)
اي الآبق والشارد
(قوله في ملكه) اي الزوج
(قوله ذلك) اي المذكور
من اجر التحصيل والاطعام
والشراب (قوله يدفع)
بضم الياء (قوله به) اي
لشرط (قوله ومثله) اي
الشرط (قوله رجوعه) اي
لا لشرط (قوله وتقديم)
نطف على رجوع (قوله)
تعارضهما اي العرف
والشرط (قوله نفقته) اي
الجنين (قوله لدخوله) اي
الجنين (قوله في ملكه) اي
الزوج (قوله واحد) نفق
ملك ان نوتته ويضاف اليه
ان لم تنوته (قوله احدهما)
اي المتخالعين (قوله يعهما)
اي المتخالعين (قوله جمعهما)
اي الام ولدها (قوله)
فالاولى بفتح الهمز تفريع
على اي المتخالعين الخ (قوله)

القاسم وغيره قاله في صحيح وفي التفتة

وجاز قول واحد احيى التزم * ذال وان مخالجه عدم

ويصح حمل قوله وزائد شرط على ما يع غير النفقة كشرطه عليها ان لا تنزح بعد الحولين فانه لغو ابن رشد اتفاقا واما الى مدة فثاتها ان كان يضر الولد والا فلا انظر ابن عرفة وشبهه في السقوط عن الزوجة فقال (كونه) اي الولد قبل تمام مدة رضاعه فيسقط عن امه ما بقي حيث كانت عاقبتهم ذلك والارجع عليها قيمة النفقة افاد ما أبو الحسن على المدونة ومثل موته استغناؤه عن الرضاع قبل تمام الحولين (وان مات) المخالعة بنفقة الرضاع قبل تمام مدته فعليه التمام فيؤخذ من تركتها ما يقيم الحولين لانه دين ترتب في ذمتها كسائر الدين ولا يدفع لايه لاحتمال موته قبل تمامها فيوقف بيد عدل وكلما مضى أسبوع او شهر يدفع منه نفقته فان مات الولد فالظاهر رجوع الباقي لورثة امه يوم موتها فان لم تخلف المرأة شيئا فان نفقة الولد واجرة رضاعه على ابيه (وانقطع لبنها) اي المخالعة قبل تمام مدة الرضاع فعليه نفقة التمام فان عجزت عنها نعى الاب (او ولدت) المخالعة بنفقة رضاع حملها (ولدين) او اكثر فعليا نفقة جميع ما ولدت فان عجزت فعلى الاب ويرجع عليها ان ايسرت (وعليه) اي الزوج (نفقة) العبد (الآبق و) البعير (الشارد) المخالعة بهما اي اجرة او جعل خصمها وما وطعامهما وشرابهما من وقت وجودهما الى وصولهما لانه ملكهما اقر زال عنها بمجرد عقد الخلع ودخل في ملكه في كل حال (الشرط) من الزوج حال عقد الخلع ان ذلك عليها فيعمل به ومثله العرف والظاهر رجوعه لقوله وان مات وما بعده وتقديم الشرط على العرف عند تعارضهما (لا) يلزم الزوج (نفقة) ام (جنين) مخالجه به (الا) اي لكن تلزمه نفقته (بعد وضعه) اي الجنين لدخوله في ملكه بمجرد وضعه (وأجبر) بضم الهمز وكسر الواو اي المتخالعان بجنين (على جمعه) اي الجنين بعد وضعه (مع امه) في ملك واحد ما يبيع احدهما ما يملكه الا سوا بيعه على الواحد احد ولا يكتفى بجمعهما في حوزة التفريق هنا بعوض فالاولى واجبر بالالف التثنية ويحجب بانه استغنى عنها يجعل على جمعه الخ نائب فاعل اجبر وهذا يستلزم جبرهما معا (وفي) كون (نفقة) غرة (مخالجه) اي يظهر (صلاحها) قبل ظهورها او بعده من سقى وعلاج على الزوجة لتعذر تسليمها شرعا وعلى الزوج لان ملكه قد تم ولا جائحة فيها (قولان) لشيوخ عبد الحق

بانه اي المصنف (قوله عنها) اي الف التثنية (قوله وهذا) اي جعل على جمعهما نائب فاعل اجبر (قوله لجنين) اي المتخالعين (قوله قبل ظهورها) اي الغرة صلة مخالجه (قوله او بعده) اي ظهورها (قوله من سقى وعلاج) بيان لنفقة (قوله على الزوجة) خبر بكون المضاف لاسمه (قوله لتعذر تسليمها) اي الثمرة التي لم يبد صلاحها لكون نفقتها على الزوجة (قوله وعلى الزوج) عطف على الزوجة (قوله لان ملكه) اي الزوج الثمرة التي لم يبد صلاحها قد تم لكون نفقتها عليه (قوله ولا جائحة فيها) اي الثمرة المخالجه حال معناه ان نفقت او تافت باكل نحو جراد او سموم او برد فانه لا يدفع للزوج عوضها

(قوله فالمناسب لاصطلاحه تردد) أي لانه لما تأخرين لعدم نص المتقدمين تقرير على قوله لشيوخ عبد الحق (قوله وان هذا الخ) عطف على أن معنى الخ (قوله فان كان بداصلاحها الخ) مقهولم يبدصلاحها (قوله فعليه) أي الزوج (قوله واقتربت) أي المعاطاة (قوله ارادته) أي الخلع (قوله بها) أي المعاطاة (قوله ان قصد) أي الزوج (قوله اخذ) أي الزوج (قوله لها) أي الزوجة (قوله رواية ابن وهب) من اضافة ١٩٨ المصدر لفاعل (قوله من ندم الخ) مقهول رواية (قوله نردك الخ) أي وحصل الرد

قيل فالمناسب لاصطلاحه تردد ويحجب بان معنى وبالتردد الخ ان وجهه في كلامي فقد اشترت به الخ وان هذا داخل في قوله وحيث ذكرت قولين الخ فان كان بداصلاحها ولم تصح لكبيرة كفاية فعليه اجرة جذاها الشرط (وكفت) في عقد الخلع (المعاطاة) اذا جرى العرف بها في الخلع أو اقترنت بما يدل على ارادته بها في سماع ابن القاسم ان قصد الصلح على ان اخذ معاها وسلم لها متاعها فهو خلع لازم ولو لم يقل انت طالق وروى البايع رواية ابن وهب من ندم على نكاح امرأته فقال اهلها نردك ما أخذنا منك وتردنا اختنا ولم يكن طلاق ولا كلمة فهي تطليقة ابن عرفة فيتمتع بالفعول دون قول في المدونة ان اخذ شيئا منها وانقلب وقالت هذا بذل ولم يسمها طلاقا فهو طلاق الخلع اهـ وكن عرفهم انه اذا حصل منه ما يفضيها واخرجت سوارها من يدها ودفعها اليه وخرجت من الدار ولم ينعها فهو طلاق (وان علق) بضم فكسر مثقالاى الطلاق (بالا قباض او الاداء) بان قال الزوج ان اقبضتني أو أديتني كذا فانت طالق (لم يخص) الا قباض او الاداء (بالجلس) الذي علق فيه في اقبضته أو أدته ما قاله طلاق منه سواء قبلت منه في المجلس او لا عند المصنف وابن عرفة وقيد ابن عبد السلام بقبولها في المجلس وهذا ما لم يطل جدا بحيث يرى ان الزوج لي يجعل القليل اليه واستثنى من عدم الاختصاص بالمجلس فقال (الاقرينة) دالة على انه اراد الا قباض او الاداء في المجلس خاصة فيختص به كالتصريح به (ولزم في) الخلع (ألف) درهم مثلا وفي البادرهم مختلفة ولم يبين شيئا مما قيلت فيها (الغالب) في التعامل به ويلزمه قبوله فان لم يكن غالب فيلزم في الاثنين النصف من كل منهما ومن الثلاثة الثلث من كل منها ومن الاربعة الربع وهكذا فان لم يبين نوع الافصال على المتعارف ان كان ولا قبل تفسيرها ان واقعها بالعين والافيين ولم يقع طلاق ان نكحت افاده عبت وت وحكم غير التقدين كذلك كالمخالعة بعدد من شياء مثلا وهناك نوعان طلب اخذها فيلزم فان انت بغيره فلا يلزم (و) لزوم (اليمينونة) أي الطلاق البائن بمجرد تحقق المعلق عليه (ان قال) الزوج لزوجه (ان اعطيتني الف) من الدواهم أو الدنانير أو الضان أو الغنم أو النعم (فارقك) بصيغة الماضي (أو افارقك) بصيغة المضارع فان اعطته الف من غالب ما مشى في المجلس او بعده ان لم توجد قرينة تخصه بانت منه بالانشاء طلاق هذا ظاهر المدونة قال فيها ان قال لها ان اعطيتني كذا فانت طالق فلها ذلك ان اعطته قال مالك رضي الله تعالى عنه في امرئ يبدل أو الى اجل اهـ اذ لم يوافق أو توطأ فيبطل ما يدعا اهـ وفي سماع ابن القاسم وسئل مالك رضي الله تعالى عنه عن قال لا غنى أن اقبضتني ديني و افارقك فقبضته ثم قال لا افارقك حتى كان لي غنيتك فانه طليقة قال انني ذلك طلاقا ان كان على وجه التقدير فان لم يكن على وجهها احلف بالله انه لم يكن على وجهها ويكون القول قوله ابن رشد عنه اذا ثبت انه

منهما (قوله فهي) أي الرد منها وانته لتأنيث خبره (قوله فيتمتع) أي الطلاق (قوله ان اخذ) أي الزوج (قوله منها) أي الزوجة (قوله وانقلب) أي انصرفت الزوجة لاهلها مثلا (قوله هذا) أي الذي دفعته للزوج (قوله بذل) أي الطلاق (قوله ولم يسمها) أي الزوجان (قوله عرفهم) بضم فسكون (قوله انه) أي الشان (قوله منه) أي الزوج (قوله ما يفضيها) أي الزوجة (قوله اليه) أي الزوج (قوله فهو) أي المذكور (قوله بحيث يرى) بضم الياء الخ تصوير للطول جدا (قوله على انه) أي الزوج (قوله فيختص) أي الاقباض او الاداء (قوله به) أي المجلس (قوله به) أي الاختصاص بالمجلس (قوله قبوله) أي الغالب (قوله النصف) أي للمال الخالع به (قوله والا) أي وان لم يكن عتف (قوله قبل) بضم فكسر (قوله تفسيرها) أي الزوجة (قوله الخ) (قوله وان وافقها) أي الزوج

الزوجة على ما فسرت به (قوله والا) أي وان لم يوافقها على ما فسرت به (قوله كذلك) أي يحكم التقدين في لزوم الغائب كان دفعا وقبولا (قوله كالمخالعة بعدد من شياء مثلا الخ) فتمثل لغير التقدين (قوله نوعان) أي كضأن ومعرز وجر وسود وغراب وبخت (قوله تخصه) أي المجلس (قوله منه) أي الزوج (قوله فاهـ اذ ذلك) أي الطلاق (قوله فقبضته) أي الزوج الدين (قوله ثم قال) أي الزوج (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ا-لف) بضم الهمز وكسر اللام أي الزوج (قوله انه) أي الكلام

= (قوله وجهها) اي القدية (قوله قامت) اي شهدت (قوله عليه) اي البساط (قوله او اقرب) اي الزوج عطف على قامت به بينه (قوله به) اي البساط (قوله ذلك) اي البساط (قوله بقرينة حال) اضافته للبيان (قوله وانه) اي الزوج (قوله علقه) اي الزوج الطلاق (قوله في صورتين) اي ان اعطيتني فارقتك وان اعطيتني افارقك (قوله الشرط) اي ان ورطها (قوله عدم اللزوم) خبر مفهوم (قوله وهو) اي عدم اللزوم ان فهم الوعد ولم يورطها (قوله ١٩٩ من عدم لزوم الوفاء بالوعد) بيان للجمهور

(قوله مورد) بفتح فسكون
فكسر خبر قرائن (قوله فرق)
بفتح فسكون (قوله وكونها)
اي البينة (قوله به) اي
كونها بالثلاث (قوله
ومذهب المدونة) مبتدأ
ومضاف اليه (قوله انه)
اي الشأن الخ خبر مذهب
(قوله انها) اي الواحدة
(قوله وان لم يتم) حال (قوله
واستشكل) بضم التاء وكسر
الكاف (قوله شرطها) اي
اي الزوجة فهي من اضافة
المصدر لقاعا (قوله لينوتها)
اي الزوجة (قوله واحدة)
لانها في نظير الالف (قوله
بانه) اي الشأن (قوله لها)
اي الزوجة (قوله انه) اي
الشأن (قوله لا كلام لها)
اي اذا طلقها واحدة
بالالف وقد طلعت ثلاثا
(قوله به) اي اشتراط مالا
يفيد (قوله انه) اي اشتراطها
الثلاث (قوله تقيية)
بفتح فسكون مفعلا كما
في مدد القاموس اي اتقاء
(قوله غلبة) اي قوة وكثرة
(قوله كره) بضم فسكون
(قوله صح) اي تم ولزم المال

كان على وجهها ببساط قامت عليه بينة مثل ان نساها ان يطلقها على شيء تعطيها اياه فقال لها
اقضيني ديني افارقك وما اشبه ذلك او اقربه على نفسه فان ثبت ذلك بينة او اقربه على نفسه
كان خلعا ثابتا (ان فهم) بضم فكسر بقرينة حال او مقال كقبي شئت او الى اجل كذا واناب
فاعل فهم (الالتزام) للفرق وانه علقه على اعطائهم اماذا كره في صورتين (او) لم يفهم الالتزام
بل فهم (الوعد) بانه يطلقها ان اعطته ماذ كره فيهما فان اعطته ماذ كره فيلزمه تطلقها (ان) كان
(ورطها) بفتحات متعلا اي ادخل الزوج زوجته في ورطة اي كلفة ومشقة بسبب قوله
المدكور بان باعث متاعها المتدفع له عنه ابن الحاجب ومثل ان اعطيتني القافان طالق فان
فهم منه الالتزام لزم وان فهم منه الوعد ودخلت في شيء بسببه فقولان ومفهوم الشرط عدم
اللزوم وهو الجارى على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد ونظم عجم الفرق بين الوعد
والالتزام فقال قرائن الاحوال او سوق الكلام * مورد فرق بين وعد والالتزام
(او) قالت (طلقني ثلاثا باللف فطلقة) لها طاقة (واحدة) فتلزمها الالف لان قصدها البينة وقد
حصلت بالواحدة في مقابلة العرض وكونها بالثلاث لا يتعلق به غرض شرعي هذا قول ابن الموار
ومذهب المدونة انه لا يلزمها الالف الا اذا طلقها ثلاثا ولا يلزمها شيء من الالف في اطلاق
الواحدة التي وقعها والظاهر ان ما ثبته لوقوعها في مقابلة عرض وان لم يتم وقيل يلزمها ثلاث
الالف واستشكل مذهبها بان شرطها الثلاث لا فائدة فيه لبينة او واحدة واجاب ابو الحسن
بانه قد يكون لها غرض وهو عدم رجوعها اليه قبل زوج ان صالحها فاذه عب الباني
قول مذهب المدونة انه لا يلزمها الالف الخ فيه نظر وانظرن انه باطل وفي ايضاح المسالك
للوشرسي ومذهب انه لا كلام لها وصحح ابن بشير تخريج اللغوي على القاعدة يعني قاعدة
اشتراط مالا يفيد هل يجب الوفاء به أم لا واختار بعضهم انه يفيد تقيية غلبة الشفاعة لها في
مراجعتها على كره منها اه ومثله في التوضيح ابن عرفة اللغوي عن محمد ان اعطته مالا على
طلاقها ثلاثا فطلقة واحدة صح له ولا حجة لها لنيلها بالواحدة ما تنال بالثلاث وأرى ان كان
عازما على طلاقها واحدة فلها الرجوع بكل ما اعطته لان الملائتين اعطته وان كان راغبا في
امساكها فرغبت في الطلاق فلا قول لها (وبالعكس) اي قالت طلقني واحدة باللف فطلقة لها
بها ثلاثا فتلزمها الالف هذا مذهب المدونة وغيرها المحصول غرضها زيادة فالة نت واستظهر
ابن عرفة رجوعها عليه في هذه بالالف مع لزوم الثلاث ونصه عقب ما تقدم عنه وان كان رغب
في طلاقها فاعطته على ان تكون واحدة ان ترجع بمجموع ما اعطته لانها اعطته على ان
لا يوقع الاثنتين لتحل له من قبل زوج ان بد الهمما قالت الاظهر رجوعها عليه بما اعطته مطلقا لانه

(قوله له) اي الزوج (قوله ان كان) اي الزوج (قوله لا اثنتين) علة اعطته (قوله وان كان) اي الزوج (قوله بها) اي الالف (قوله
وغيرها) عطف على المدونة (قوله في هذه) اي طلقني واحدة باللف فطلقة لها ثلاثا (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله عنه) اي ابن عرفة
قوله وان كان) اي الزوج (قوله لهما) اي الزوجين التراجع (قوله مطلقا) اي عن التقييد برغبته في طلاقها (قوله لانه) اي الزوج

(قوله بطلاقه) صله يعينها (قوله بعده) اي الشهر (قوله لزمه) اي الطلاق الزوج (قوله باننا) خال من فاعل لزم (قوله ولا شيء له) اي الزوج (قوله كذلك) اي في الحال ٢٠٠ (قوله فهم) بضم فكسر (قوله بفهم) بضم فسكون ففتح (قوله عليه) اي الغد (قوله

أو آخره) اي الطلاق (قوله عنه) اي الغد (قوله ولزمه) اي الزوج (قوله تعميم) اصله تعميم فحدث منه احدي التامين بخفيضا (قوله كذلك) اي بفتح الميم وسكون الراء (قوله قصر) بفتحات مثله اي الزوج (قوله مقبوضة) حال من يد (قوله قال) اي ابن عبس (قوله لانه) اي السلام (قوله لانه) اي الزوج الخ علة اقرب (قوله بانها) اي الزوج الزوجة (قوله يجوزنا لذلك) اي خلويدها حال من فاعل ايمان (قوله والاكثر) عطف على ما لك (قوله لا تلزمه) اي البيئونة الزوج (قوله واستحسنه) اي عدم اللزوم (قوله ان كان) اي الطلاق (قوله شارحة) بشد الراء (قوله وعند الجدد) بكسر الجيم عطف على مشاركة (قوله قال) اي اللغوي (قوله مدعية) حال من فاعل خالعت (قوله كاذبة) حال من فاعل مدعية (قوله او يعين لها فيه شبهة) مفهوم مالا شبهة لها فيه (قوله بعوضه) اي مثل الموصوف وقيمة المعين الذي لها فيه شبهة (قوله

بطلاقه) ايها ثلثا يعينها الامتناع كثير من الناس من تزويجها خوف جعلها ايام معلقة فتسرى عشرته ليطلقها فتحل للاول (او) قالت المرأة لزوجها (أبني) بفتح الهمزة وكسر الموحدة والنون مشددا اي طلقني طلاقا باننا (بألف) من نحو الدراهم فقال طلقك بم الزمها الاثم ولزمه الطلاق (او) قالت له (طلقني نصف طلاقه) مثلاً بألف فقال لها انت طالق نصف طلاقه بم الزمها طلاقه كاملة ولزمها الاثم (او) قالت له أبني (في جميع الشهر) بألف اي اجعله نظراً له (ففعول) الزوج ما طلبته ومنه بانها في جميع الشهر فقد لزمها الاثم التي عينت فان طلقها به بعد لزمه باننا ولا شيء له (او قال) الزوج لزوجته انت طالق (بألف) من نحو الدراهم (غدا فقبلت) الزوج طلاقها بالالف (في الحال) لزمه الطلاق في الحال ولزمها المسمى كذلك ومشله اذا قالت طلقني بألف غدا فطلقها في الحال فيستحق الاثم ان فهم منها قصد تجميل الطلاق اولم يفهم منها شيء فان فهم تخصيص الغد فلا يلزمها شيء اذا قدم الطلاق عليه او اخره عنه ولزمه الطلاق البائن على كل حال (او) رأى في يدها ثوبا باطناً هروياً فقال لها انت طالق (بهمذا) الثوب الذي في يدها (الهروى) بفتح الهاء والراء وشدة الياء نسبة الى هرة احدى مدائن خراسان تصنع بها الثياب وكانت سادة العرب تعميم بعمامتها فاعطته ما في يدها (فاذا هو) ثوب (هروى) بفتح الميم وسكون الراء نسبة الى هروى كذلك بلد بخراسان يلبس ثوبها خاصة الناس ويقال في نسبة الادعي اليها هروى بزيادة الزاى على خلاف القياس فتلزمه البيئونة بالمروى الذي اعطته له لتعينه بالاشارة اليه وقد قصر في عدم تثبته وكذا به هذه الدراهم او الدنانير المحمدية فاذا هي بزيادة وأما ان خالعتها بثوب هروى موصوف قد فعلت له ثوبا فظهر هروى فاعلمها ابداله بهروى وان خالعه لازم وان قال ان اعطيتني ثوبا هروياً فانت طالق فاعطته مروياً فلا يلزمه طلاق (او) خالعتها (بما في يدها) مقبوضة (وفيه) أي يدها وذكرها باعتبار كونها عضو شيء (مقول) بضم الميم الاولى وفتح التاء والميم الثانية والواو مشددة اي شيء له قيمة شرعية ولو يسيراً كدرهم فتلزمه البيئونة بما في يدها فقط (اولاً) بسكون الواو مخففاً اي اوليس فيها مقول بان لم يكن فيها شيء او فيها نحو حصاة فتبين منه (على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال وهو الاقرب وهو قول عبد الملك لانه بانهم يجوز ذلك ولما لك رضى الله تعالى عنه والاكثر لا تلزمه واستحسنه اللخمي ان كان عن مشاركة وعند الجدد قال وانما يتسامح الناس في هذا عند الهزل واللعب (لا) تلزمه البيئونة (ان خالعتها) اي الزوجة زوجها (بما) أي مقول معين (لا شبهة لها) اي الزوجة (في) ملكه (ه) عالمة بذلك دون كسروق ومغصوب ووديعة وملك غيرهما مدعية اي صاهبه لها وهبته لها كاذبة فان خالعتها موصوف لا شبهة لها فيه او معين لها فيه شبهة بان اوصى لها به ثم رجع الموصى بعد الخلع اولم يحمله الثلث او هبه لها ابوها ثم اعصره منها واشترته ثم استحق بآنت ورجع عليها بعوضه وان علم دونها فلا يرجع عليها شيء (او) خالعتها (بناقه) اي قبل جدها هذا معناه في الاصل والمراد به هنا ما تنقص عن خلع المثل (في) قوله (ان اعطيتني ما) اي مقولاً (خالعتها) فلا تبين منه ويحلى بينه وبينها وان لم يدع انه اودخل المثل ولا يعين عليه في الفتوى ويختلف في

وان علم اي الزوج انها لا شبهة لها فيه (قوله دونها) اي الزوجة (قوله ويحلى) بضم ففتح مثقلاً (قوله المرافعة وان لم يدع) اي الزوج الخ مبالغة في التخلية بينهما (قوله عليه) اي الزوج (قوله ويحلف) اي الزوج انه اودخل المثل

(قوله في المرافعة) اى للقاضى
 (قوله لزمته) اى الواحدة
 الزوج (قوله مقصوده) اى
 الزوج (قوله قبولها والالف)
 بيان لسببتين (قوله في
 الاولى) بضم الهمز اى
 تنازعهما فى اصل العوض
 (قوله فى الاخيرتين) اى
 تنازعهما فى قدر أو جنس
 المتنازع به (قوله ولا) اى
 أو بغير عوض (قوله بين)
 صلة قوله (قوله وعلى الاول)
 اى ان القول قوله بين
 (قوله والا) اى وان لم يكن
 اى الطلاق المختلف فى عدده
 بعوض (قوله معارض)
 يفتح الراء (قوله ان المرأة الخ)
 بيان لما حذف من (قوله
 ذلك) اى طلاقها ثلاثا (قوله
 صدقت) بضم فكسر مثقلا
 (قوله فى ذلك) اى قولها
 كنت كاذبة الخ (قوله ولا
 تمنع) بضم التاء (قوله وبه)
 اى الجواب المذكور صلة
 يجمع (قوله النقلين) اى
 نقل ابن شاس وبمعنى عيسى
 (قوله بعده) بضم الموحدة
 اى الجواب (قوله انه) اى
 الزوج (قوله فيهما) دعوى
 الموت والعيب (قوله منه)
 اى الزوج (قوله والصفة)
 عطف على الروية

المرافعة انه اراد خلع المثل قاله ابن رشد (او) قال الزوج لزوجته (طلقتك ثم ثابا لى) من
 الدناير مثلا (فقبلت) الزوجة منها طلاقا (واحدة بالثلاث) من الالف فلا تلزمه البيئونة لان من
 حجه ان يقول لم رضى بخصامها لى الالف ولذا لو قبلت واحدة بالالف لزمته قاله ابن الحاجب
 وصوبه ابن عرفة لحصول مقصوده وهو حصول الالف ووقوع الثلاث لا يتعلق به غرض
 شرعى وانما يتعلق به غرض فاسد وهو تقيير الا زواج منها اذا سمعوا انها طلاقته ثلاثا ولم تلزمه
 الثلاث مع ناطقه بها نظرا لتعلقها فى المعنى على شيئين قبولها والالف ولم يحصل الا أحدهما
 وهو الالف وقال الشيخ سالم ينبغى ان تلزمه الثلاث لانه اوقعها وطلاق لا يرتفع بعد وقوعه
 وهكذا كان يقول الشيخ بحثنا اه وفيه انه اوقعه معلقا على شيئين فيتوقف على حصولهما ولم
 يحصل الا احدهما كما تقدم والله اعلم (وان) اتفقا على وقوع الطلاق (ادعى) الزوج (الخلع)
 اى ان الطلاق بعوض وانكرته الزوجة (او) اتفقا على الخلع (ادعى) الزوج (قدرا) من
 نحو الدراهم وادعت الزوجة قدر ادونه (او) اتفقا عليه (ادعى) الزوج (جنسا) من المال كنفقة
 وادعت الزوجة جنسا غيره كعوض (حلفت) الزوجة فى المسائل الثلاث بالله على نفي دعواه
 وتحقيق دعواها (وبات) من زوجها ولا تدفع له شيئا فى الاولى نظر الاقراره وتدفع له ما ادعت
 فى الاخيرتين فان نكلت حلف واخذ ما ادعى فى المسائل الثلاث فان نكل ايضا فلا نكاح له فى
 الاولى وله ما قالت فى الاخيرتين (والقول قوله) اى الزوج (اذا) اتفقا على وقوع الطلاق
 بعوض او لا (اختلفا) اى الزوجان (فى العدد) للطلاق بين هذا هو المقول وقال شيخنا بغير
 بين وبوجهه ان ما زاد على واحدة هي تدعيه وكل دعوى لا تثبت الا بعد ابن فلابين بمجرد ها وعلى
 الاول ان نكل يحبس فان طال حبسه فبعطى ولا تخلف لاثبات ما ادعت لان الطلاق لا يثبت
 بالسكول والحلف وبات منه باتفاقهما على الخلع والانه ورجعى البنى اصل هذا ابن شاس
 ونقله الخط ولم اجده لابن عرفة ولا لغيره بعد البحث عنه مع انه معارض بمال ابن القاسم فى رسم
 جاع فباع امرأته من سماع عيسى من النكاح الثالث واقروا ابن رشد ان المرأة اذا اقربت بالثلاث
 وهي بائن فلا تحل لطلقاتها الا بعد زوج فان تزوجته قبل زوج فرق بينهما ابن رشد فلا وادعت ذلك
 وهي فى عصمتهم ابانها فادعت ان تزوجته قبل زوج وقالت كنت كاذبة واردت الراحة منه
 صدقت فى ذلك ولا تمنع من تزوجه ما لم نذكر ذلك بعد ان باتت منه وقله ابن سلون وماحب
 الفائق وغيرهما واجيب بان فائدة كون القول قوله على ما لابن شاس تظهر اذا تزوجها بعد زوج
 فتكون معه على طلاقين بقيتا له فقط اعتبارا بقوله الاول لبقاء العصمة الاولى على قوله وبه
 يجمع بين النقلين ولا يخفى بعده والله اعلم وشبهه فى ان القول قوله يقال (كدعواه) اى الزوج
 (موت عبدا) غائب غير آتى بخاليع به مات فادعى الزوج موته قبل الخلع وادعت لزوجة وانه
 بعده فالقول قوله (او) لم يمت العبد وادعى الزوج (عيبه) اى العبد (قبله) اى الخلع تنازعه
 موت وعيب وادعت ان عيبه بعده فالقول له لان الاصل عدم انتقال الضمان اليه وبقاؤه
 عليها فهي المدعية فعليها البيان والظاهر انه يخلف فيهما (وان ثبت موته) اى العبد الغائب
 المتنازع به (بعده) اى الخلع (فلا عهدة) اى ضمان عليها ومصيبته منه بخلاف المبيع غائب على
 لرؤية السابقة ان لا يتغير بعدها والصفة او شرط الخيار بموت بعد البيع فعهدته وضمانه

(قوله آبقا) حال من إياه قيمته * (فصل طلاق السنة) (قوله عات) بضم العين (قوله منها) أي السنة (قوله وان كانت) أي التبروت الخ حال (قوله في) ٢٠٢ (الكتاب) أي القرآن العزيز (قوله جملة) حال من اسم كان المستتر فيه (قوله

ومصيبته من ياتمه فالمراد بالعهدة ضمان ما يطرأ على الغائب قبل قبضه قاله الناصر وهو ظاهر وأما الآبق الخالع به فعهده وضمانه على الزوج ومصيبته منه ولو تبين موته قبل الخلع به إلا أن يثبت أنها كانت عالمة به قبله فيرجع عليها ببقية آبقا وبأنت منه والله أعلم

(فصل) * في بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به (طلاق السنة) أي الذي علمت شروطه تفصيلا منها وإن كانت في الكتاب مجملة لسواء كان راجعا أو رجوعا أو مساويا والأصل فيه المرجوحية لقوله صلى الله عليه وسلم ابغض الحلال إلى الله الطلاق أي أقرب أفراد الحلال أي ماله من محرما ولا مكروها إلى البغض والمراد به هنا ما قابل طلاق البدعة المحرم أو المكروه لا تنقضاء شرط وان كره أو حرم لعارض كالهالة في الدار المغسوبة أو التي سرق أو نظر محرما فيها (واحدة) فالزائد عليها بدعي (بطهر) فالطلاق في حيض أو نفاس بدعي (لمبيض) بفحصات مثقلا أي يبطأ الزوج الزوجة (فيه) أي الطهر فالطلاق في طهر مسها فيه بدعي (بلا) أرداف في (عدة) من طلاق رجعي فالطلاق المردف فيها بدعي وبقي شرطان كون الطلقة كاملة وكونها على كل الزوجة فالطلاق المكسور كنصف وطلاق جزء الزوجة كنصفها بدعيان بدليل قوله الآتي وادب الجزئي كطلاق جزء كيد وزاد في التلقين كونها ممن تحبض احترازا عن طلاق صغيرة أو يائسة فليس سنيا ولا بدعيان من حيث الزمن بل من حيث العسد ففي ضيق نقل الباجي عن عبد الوهاب أنه قال من يجوز طلاقها في كل وقت كالصغيرة لا يوصف طلاقها بالسنة ولا بدعة اهـ وقال أبو الحسن وأما غير ذات الاقراء فأنما يكون طلاقها بدعة بالنظر إلى العسد اهـ ونحوه لابن عبد السلام واليه يرجع كلام ابن الحاجب وكونه تاليا حيا لم يطلق فيه احترازا عن طلاق في الحيض واجبر على الرجعة فراجعها وطلقة في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلق فيه فهو بدعي إذا السنة أمسا كها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسكها وإن شاء طلقها كما يأتي (والا) أي وإن لم يكن واحدة ولم يكن في طهر أو كان في طهر ومس فيه أو كان مردفا في عدة رجعي (ف) هو طلاق بدعي وكان الطلاق في الطهر والذي مس فيه بدعي لتلبسه عليها في العدة إذ لا تدري هل هي حامل فتعتد بوضعها ولا فتعتد بالاقراء والخوف تندمه إن ظهرت حاملا ولعدم يقينه نفي الحمل إن أتت بولد أو أراد نفيه (وكره) البدعي الواقع (في غير الحيض) والنقاس بأن كان أكثر من واحدة أو في طهر ومسها فيه أو مردفا في عدة رجعي البناء في ظاهره أن الزائد على الواحدة مكروه مطلقا وفيه نظر لقول النخعي إيقاع اثنتين مكروه وثلاثة ممنوع ونحوه في المقدمات واللباب وعبر في المدونة بالكراهة لكن قال الزجاج مراده بها التحريم ونقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على لزوم الثلاث لمن أوقعها ابن العربي ما ذهبت ديكا بدعي قط ولو وجدت من يرد المطلقة ثلاثا لنبهته بدعي (ولم يجبر) بضم ن فسكون ففتح الزوج المطلق طلاقا بدعي في غير الحيض والنقاس (على الرجعة) للزوجة التي طلقها لعدم ورود جبره عليها في السنة وشبهه في عدم جبره عليها فقال (ك) طلاقا بدعي بقاء علامة طهرها من الحيض بقصة أو جفرف (قبل الغسل منه) أي الحيض (أو) قبل (التيمم الجائز) به الوطء لرضها

سواء كان أي الطلاق راجعا أي على عدمه (قوله مرجوحا) أي وعدمه راجح (قوله مساويا) أي لعدمه (قوله فيه) أي الطلاق المرجوحية (قوله أي ماله من محرما الخ) نصير للحلال (قوله ب) أي طلاق السنة (قوله لا تنقضاء شرط) تنازع فيه المحرم والمكروه (قوله ون كره) أي طلاق السنة مباغلة (قوله لعارض) تنازع فيه كره وحرم (قوله سرق) أي المصلى (قوله نظر) أي المصلى (قوله فيها) أي الصلاة (قوله لم يسر) جرى على غير الموصوف ولم يبرز لمن اللبس (قوله وأدب) بضم فكسره مثقلا (قوله الجزئي) بضم ففتح فكسره مثقلا (قوله كطابق) بضم ففتح فكسره مثقلا (قوله كونه) أي الزوجة (قوله وكونه) أي الطلاق عطف على كونه (قوله ولا) أي أوليت حاملا (قوله ونحوه الخ) عطف على لتلبسه (قوله وأعدم يقينه) عطف على لتلبسه (قوله بان) كان أي الطلاق الخ تصوير لبدعي في غير الحيض (قوله مطلقا) أي سواء كان اثنتين أو ثلاثا (قوله وعبر في المدونة)

أب عن إيقاع الثلاث (قوله لكن قال الزجاج) رفع به إجماعها كراهة التنزيه (قوله أوقعها) أي الثلاث أو في صيغة واحدة (قوله لعدم ورود الخ) لأنه لا جبر عليها (قوله لمرضاها) لأنه لم يوافقها بالتميم

(قوله وان كان) اى طلاقه ابعدا رؤيته اعلامة طهرها وقبل غسلها او التيمم بها ثم طهرها به الخ حال (قوله بان رأته اعلامة الطهر الخ) تصوير لادحكا (قوله وان كان لا يجبر) اى الزوج (قوله على رجعتها) اى المطلقة بعد رؤيتها اعلامة الطهر وقبل غسلها او التيمم المبيح لو طهرها استدر النكاح على اوحكام رفع ايها منه جبره على رجعتها كالطلاق فى الحيض حقيقة (قوله فاعطى) اى الطلاق بعد العلامة وقبل الغسل (قوله وهذا) اى منع الطلاق فى الحيض (قوله به) أى الحيض (قوله او قبله)

ای الحیض (قوله به) ای
الزوج (قوله انها) ای

الزوجة (قوله فيه) أي الحايض

(قوله والا) ای وان لم یعلم

أَعْتَمَدُهَا فِيهِ (قوله فيها)

وحدها (قوله ان عبد...) (ع).

المرأة (قوله بتعلمه) ای

الطلاق على فعلها (قوله

حاضراً) حال من هاء اطلاقها

(قوله فابجلة) ای بضاف

سخ لهر لعل علی سعید راناب
فَاعِلٌ بِضَافٍ بِالْأَمْرِ دَقْرَابُ

واتمان) عطف علی معنی

الناقض ای لمقصه (قوله

لتمزيلا الخ) والله يحبر (قوله

الطهر) ای المناقص عن

الاعتماد (الاعتماد على الله تعالى)

(قوله واقل) عطف على اكثر

(قوله لأنه) ای الزوج الخ

عنه (قوله لم يعد) ای

لزوج في طلاقها (قوله عقل)

إصم قدس (قوله عنه) أي
الروح (قوله له) أي

اي وهو في الحمضة الثالثة

(قوله ذلك) أى طلاقها حائضا

(قوله فانه) أى الزوج (قوله

يقول صلى الله عليه وسلم لعمري

لہذا کہ (قولہ ان علی) ای ایسا کہ

(قوله مقامها) أي سنة الزوج

Abstract

او عدم ما وان كان ممنوعا على مذهب المدقنة (ومنع) يضم فكسر البدعي الواقع (فيه) أى
الحيض حقيقة او كحكايات رأيت علامة الطهر ولم تغسل ولم تنجم فيما جزأه الوطء ولكن لا يجبر
على رجعتها فاعطى حكم الطلاق فى الحيض من حيث المنع وحكم الطلاق فى الطهر من حيث
عدم الجبر على الرجعة ومثل الحائض النفساء وهذا فى المدخول به غير الحامل بدليل ما بآنى
ووقع) أى لزم الطلاق فى الحيض سواء كان بانشاء فيه او بحث فى تعليق فيه او قبله وتعلق
الحرمة به ايضا ان علم انها تحنث فيه والا فيها فقط ان علمت بتعليقه (واجبر) يضم الهمز وكسر
الموحدة الزوج (على الرجعة) للزوجة التى طلقها حائضا ونوع الطلاق حال نزول الدم بل
(ولو) وقع فى يوم ارتفاع الدم (لـ) زوجة (معادة) يضم الميم أى اعتادت عود (الدم) قبل تمام
الطهر خمسة عشر يوما (ما) أى فى من (بضاف) أى يضم الدم النازل (فبه) أى الزمن فالجمله
جارية على غير ما ولم يبرز الضمير لان اللبس وصله بضاف (لـ) للدم (الاول) الناقص عن اكثر
حيضها وايمان الثانى قبل تمام الطهر فيجبر على الرجعة لتزويل ايام الطهر منزلة ايام الدم لعدم
الاعتداد بهما فى الطهر (على الاربع) عند ابن يونس هذا قول ابى عمران وابى بكر بن عبد الرحمن
وصوبه ابن يونس (والاحسن) أى الذى استحسنه البابجى وهو قول بعض شيوخ عبد الحق
(عدمه) أى الجبر على الرجعة من الطلاق الذى اوقعه فى ايام انقطاع الدم قبل تمام اكثر
حيضها واقل طهرها لانه طلقها اظهارا فلم يتعد حدود الله تعالى ويستمر الجبر (لا آخر العدة) اذا
غفل عنه حين طلقها حائضا الى ان طهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم حاضت فعلم ذلك فانه يجبر عاها
مادامت فى هذا الحيض هذا هو المشهور وقال اشهب يجبر عاها ما لم تطهر من الحيضة الثانية
لانه صلى الله عليه وسلم اباح طلاقها فى الطهر الذى يليها فلا وجه لاجباره عليها فيه (وان ابى)
أى امتنع المطلق فى الحيض من الرجعة (ههـ) أى خوف بضم فكسر مثقالا بالسجن ان لم يرجع
(ثم) ان استمر آيا الرجعة (سجن) يضم فكسر (ثم) ان اسقر عتعا منها ههـ بالضرب ثم ان اسقر
كذلك (ضرب) يضم فكسر بالوسط باجتهاد الحاكيم ويكون ذلك كله (بمجلس) واحدا لانه
فى معصية يجب الاقلاع عنها فوراً (والا) أى وان لم يرجع (ارتجع الحاكيم) بان يقول ارتفعت
له زوجته والزمنه بها او حكمت عليه بها وذكرا لخطا شرط التهديد بالضرب فلن افادته فاولى
الضرب فان ارتجع الحاكيم قيل فعل شئ من هذه الامور صرح ان علم انه لا يرجع مع فعلها والا
لم يصح والظاهر وجوب تنبيهها فان فعلها كلها لا ترتب ثم ارتجع مع ابايته صح (وجاز) للزوج
(الوطء) للزوجة التى ارتجعها الحاكيم (به) أى ارتجاع الحاكيم ولو بغيرية الزوج لقيام نسبة
الحاكم مقامها (و) (جاز) (التوارث) أى ارث الحى من الزوجين الميت منهم ما بار تجاع الحاكيم

يجبر عليها) أى على رجعتها (قوله فى هذا المبيض) أى الثالث (قوله الذى يليها) أى الحيضة الثانية.
رضى الله تعالى عنه مرفوعه فاجمعها وبعدها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وان شاء طهر
(قوله عليها) أى الرجعة (قوله فيه) أى الطهر الذى يلي الحيضة الثانية (قوله صح) أى ارتجاع
(قوله انه) أى الزوج (قوله والا) أى وان لم يعلم انه لا يرتجع بعدها (قوله لم يصح) أى ارتجاع الحائض

(قوله فالاستحباب الخ) تفرع على وهذا الامسالك واجب فيجب امساكها مادامت حائضا (قوله لحديث الخ) علة والواجب الخ (قوله طلق) أي ابن ٢٠٤ عمر (قوله فذكره) أي طلاقها حائضا (قوله فتعظيم) بفتح تاء مثقلا أي غضب (قوله

(والاحب) أي المستحب لمن راجع مطلقته في الحيض محتارا او مجبورا او ار تجعها الحاكم له واراد ان يطلقها فالمندوب (ان عسكها) في عصمته بالطلاق ويعاشرها معاشرة الزوج (حق تطهر) من الحيض الذي طلقها فيه وهذا الامسالك واجب (ثم) اذا طهرت يستحب ان عسكها مادامت في هذا الطهر (حق) فيجب امساكها مادامت حائضا (ثم تطهر) من هذه الحيضة الثانية ثم يطلقها ان شاء قبل ان عسكها فالاستحباب منصب على المجموع لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم اطلق زوجته حائضا فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعظيم صلى الله عليه وسلم ثم قال من فليراجعها ثم عسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان بدله ان يطلقها فليطلقها قبل ان عسكها فذلك العدة التي امر الله تعالى بالطلاق لها وبهذا اخذ اهل الجواز فان طلقها في الطهر الاول كره ولا يجبر على رجعتها وفهم من قوله على الرجعة ان الطلاق رجعي وان البائن لا يجبر فيه على الارتجاع وهو كذلك وقيل يجبر ايضا عليه وكره طلاقها في الطهر الاول اتوقف تمام الرجعة على الوطء وهو مستلزم لتكرارها طلاقها في هذا الطهر ابن عرفة لو ارتجعها ولم يصبها كان مضرا بها آثما (وفي) كون (منعه) أي الطلاق في الحيض لتطويل العدة (اذ من الحيض ليس من العدة) رواها الاول الطهر الذي في الحيض الذي طلق فيه لان الاقراء هي الاطهار وعلل كون منعه فيه لتطويلها فقال (لان فيها) أي المدونة (جواز طلاق الحامل) في الحيض لان عدتها وضع جهلا فطلاقها فيه لا يطولها (و) فيها ايضا جواز طلاق (غير المدخول بها فيه) أي في الحيض لانها لا عدة عليها (او) منعه فيه (ليكونه) أي المنع (تعبدا) أي حكم شرعيا لم تطهر لنا حكمته وعلل كونه تعديفا قال (لمنع الخلع) أي الطلاق بعوض من الزوجة وهي حائض ولو كان معلا بطولها لجاز الخلع فيه لانها رضيت به وطلبته وعاضدت عليه (و) (لعدم الجواز) لالطلاق في الحيض (وان رضيت) الزوجة به ولو كان معلا لجاز اذا رضيت به (و) (لجبره) أي الزوج المطلق في الحيض (على الرجعة وان لم تقم) الزوجة على الزوج بطالب الرجعة (خلاف) شهر الاول ابن الحاجب وقال اللخمي الثاني هو ظاهر المذهب وذكر العلة هنا وان كان الكتاب ابيان مجرد الاحكام اترك احكام عليها قاله الموضع (وصدقت) بضم فكسر مثقلا الزوجة ان ادعت (انها حائض) وقت طلاقها وانكره الزوج وترافعا وهي حائض والظاهر يمين لدعواها عليه العدة والاصل عدته فيجبر على رجعتها ولا ينظرها النساء لانها على فرجها وهذا قول صحنون واحد وقول ابن القاسم (ورجع) بضم فكسر مثقلا (ادخال خرقه) في فرجها (وينظرها) أي الخرقه عقب اخراجها من فرجها (النساء) أي ما فوق واحدة لانه حق للزوج كعيب القريح فان راين بها اثر الدم صدقت والا فلا لانها على عيوبته فيجبر على رجعتها ولا ضرر عليها في ذلك ولا ينظرن لفرجها وهذا حكم ابن بونس عن بعض شيوخه فالما سب والارجح واستثنى من قوله وصدقت فقال (الا ان يترافعا) أي الزوجان الى الحاكم حال كونها (طاهرا) من الحيض (فقوله) أي الزوج هو المعمول به حينئذ فلا يجبر على الرجعة ابن عرفة مع اصبح ابن القاسم ان ادعت طلاقه اياها وهي حائض وقال بل وهي طاهرا فالقول قوله ابن رشد وعنه ان القول قولها ويجبر على الرجعة وقالة صحنون الصقلي

ثم قال أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بدا) أي ظهر (قوله فان طلقها) في الطهر الاول أي بعد رجعتها قوله كره بضم فكسراي لان الرجعة صلح وهو لا يتم الا بالوطء (قوله اذن من الحيض) أي الذي طلق فيه (قوله لان عدتها) أي الحامل الخ علة جواز طلاقها حائضا (قوله فيه) أي الحيض (قوله ولو كان) أي منعه (قوله به) أي التطويل (قوله لجاز) أي خلعها حائضا (قوله به) أي طلاقها حائضا (قوله به) بفتح تاء مثقلا (قوله الاول) أي كونه معلا بطولها (قوله الثاني) أي كونه تعبدا (قوله وان كان الكتاب الخ) حال (قوله عليها) أي العلة (قوله فيجب بر على رجعتها) تفرع على تصديقه (قوله وأحد) عطف على قول (قوله قول) بفتح اللام مثني قول بالافون لاضافته (قوله لانه) أي طهرها حال طلاقها (قوله والا) أي وان لم يرين اثر الدم بها (قوله فلا) أي لا تصدق (قوله لانها الخ) علة ورجح ادخال خرقه الخ (قوله في ذلك) أي ادخال خرقه ونظرها النساء (قوله

(قوله تداعيا) أي ترافع
 الزوجان للحاكم (قوله قين)
 يضم فكسر (قوله وان
 كانت) أي حين تداعيا
 (قوله بانه) أي الاشكال
 (قوله فهمه) أي طئي (قوله من
 اقتصار المصنف الخ) بيان
 لما (قوله انه انصدق الخ)
 بكسر الهمزة على انه محكي
 بالقول وبفتحها على انه بيان
 له بحذف من (قوله سواء الخ)
 بيان للاطلاق (قوله وهو)
 أي بعض ما صدق عليه
 كلامه (قوله تقييدا) أي
 لاطلاق ابن القاسم (قوله
 كذلك) أي تقييدا (قوله
 فجعله) أي قول ابن المواز
 (قوله خلافا) أي لاطلاق
 ابن القاسم (قوله محرم) بفتح
 الميم (قوله فيه) أي الحيض
 (قوله واستشكل) يضم التاء
 وكسر الكاف (قوله عليه)
 أي المولى (قوله منه) أي
 طاب الفتيمة (قوله بحمله)
 أي قول ابن المواز (قوله
 على طلبها) أي الفتيمة (قوله
 لانتهاء الاجل الخ) على طلبها
 (قوله قباه) أي الحيض
 (قوله لعاقده) أي النكاح
 (قوله فان اراد) أي المولى
 (قوله اخوه) بفتحات مثقلا
 أي القسح (قوله يؤخره) أي
 التفريق (قوله ولو عتيق)
 أي العبد الذي كمل عتيق
 زوجته وهي حائض (قوله قبل الطلاق)
 تنساز فيه عتيق ورشد

لو قال قائل ينظر رها النساء يادخال خرفة لرايشه صوابا قالت وفي طر راين عات مانصه حكى ابن
 يونس عن بعض الشيوخ ان النساء ينظرن اليها وقال ابن المواز ان كانت حائض تداعيا حائضا
 قبل قولها وان كانت طاهرا قبل قوله اه طئي ففي كلام المصنف اشكال لان ترجيح ابن يونس
 لا يأتي على قول ابن المواز الذي درج عليه اذ لا معنى لادخال الخرفة حينئذ اه واجيب بانه معنى
 على ما فهمه من اقتصار المصنف على قول ابن المواز وليس كذلك بل قوله وصدقت انه حائض
 يجعل على قول ابن القاسم انه انصدق في دعوى الطلاق في الحيض مطلقا سواء وقع الترافع
 وقت الطلاق او بعده بعدة وقوله ورجح ادخال خرفة مقابل لبعض ما صدق عليه كلامه وهو
 ما اذا كان الترافع وقت الطلاق وقوله الا ان يترافعا طاهرا استثنائا من العموم السابق اشار
 به الى جعل قول ابن المواز تقييدا كما جعله كذلك الباجي وابن عبد السلام واما ابن رشد وابن
 عرفة وابن راشد النقصي فجعلوه خلافا والحاصل ان ابن القاسم قال تصدق مطاقتا ترافعا وقت
 الطلاق او بعده بعدة فاستثنى منه ابن المواز صورة وهي ترافعهما بعد الطلاق وهي طاهرا فالتقول
 قوله ونسلم انه انصدق اذا ترافعا وقته وابن يونس رجح انه لا تصدق وقته بل تدخل خرفة وسكت
 عن الترافع بعده والله اعلم باني (وبجمل) يضم فكسر مثقلا (فسخ) النكاح (الفاسد) الذي
 يفسخ ابدا كنكاح خامسة والمعة ومحرم (في) حال (الحيض) لان الاقرار عليه الى وقت الطاهر
 اعظم حرمة من فسخه فيه فارتكب الخلف المفسدتين حيث تعارضا (و) بجمل في الحيض
 (الطلاق على) الزوج (المولى) يضم الميم وكسر اللام اي الذي حلف على تركه وطء زوجته اكثر
 من اربعة اشهر وهو حراً او اكثر من شهرين وهو ورق وانتهى اجسه وهي حائض وامتنع من
 الفتيمة والوعدها فيجعل الطلاق عليه فلا يكاتب الله تعالى (واجبر) يضم الهمزة سر
 الموحدة اي الزوج (على الرجعة) عمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر السابق
 قاله ابن المواز واستشكل بان الطلاق عليه انما هو بعد طاب الفتيمة والحيض مانع منه واجيب
 بحمله على طلبها قبل الحيض لانتهاء الاجل قبله وتأخر الحكم بالطلاق حتى جاضت (و) لايجمل
 في الحيض القسح (ا) ظهور (عيب) في احد الزوجين مقص للخيار في فسح النكاح بكنون
 وجدام وبرص وعذيمة ورق وعنة ولا اكمال عتق امة تحت عتق مؤخر حتى تطهر (ولا) بجمل
 فيه فسح (ما) أي نكاح صحيح (للمولى) لعاقده المحجور لرق او صبا او سفه (فسخه) واباة او فان
 اراد فسخه بعد البناء فظهرت حائضا اخره حتى تطهر ابن المواز واما للمولى اجازته وفسخه فان
 بنى فلا يفرق فيه الا في الطهر بطلقة بائنة يؤخره ولي السقية وسيد العبد حتى تطهر ثم يطلقها
 عليه بطلقة بائنة ولو عتيق او رشد السقية قبل الطلاق فلا يطلق عليه (او) الطلاق على الزوج
 (العسر) اي الزوج (بالنفقة) اذا حل اجل تلومه وهي حائض فلا يطلق عليه حتى تطهر وشبهه
 في عدم التجمل فيه فقال (كاللعان) اذا قذفها برأ أو نفي جها فلا يلاعنها وهي حائض
 يؤخر حتى تطهر فان لاعنها فيه اثم ولزم (وتجوزت) يضم النون وكسر الجيم مشددة اي لزم
 زوج بمجرد نفقة بما يأتي في غير الملق ويحصل الملق عليه في الملق الطلقات (الثلاث في)
 قوله لزوجه انت بكسر التاء طائلا في (شرط الطلاق ونحوه) كاسمجه بالجيم واقدره وانفسه

﴿فصل اركان الطلاق﴾ * (قوله يا اي الاركان (قوله من وكيل الخ) بيان لثانيه (قوله او زوجة) عطف على وكيل (قوله خيرة بضم فتحات متقلا اي خيرة ازوجها في الطلاق وعدمه (قوله او ملكة) بضم فتحات متقلا اي ملكها ازوجها عطف عطف على خيرة (قوله او موكلة) بضم فتحات متقلا اي وكلها ازوجها على تلبية ما عطف على خيرة (قوله عده) اي الاهل (قوله بانه) اي الطلاق صله اعترض ٣٠٦ (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل يخرج كل صفة وجودية (قوله ترفع

وايفضه واكثر واكمله واعظمه واقبحه سواء كانت مدخولا به أم لا (و) تجزئ الثلاث (في) قوله (أنت طالق ثلاثا للسنة) بضم السين وشدة النون (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة المقول لها ذلك لانه بمنزلة قوله أنت طالق في كل طهر طلاقة فينجز عليه حالاً حاملاً كانت أم لا على المذهب ولو حائضاً كما في المدونة (والا) اي وان كان لم يدخل بها (ف) طلاقة (واحدة) تلزمه لبيئته تمامها اقلاً يجد الزمان مدعاهم محلاً يقع فيه هذا عطف والمذهب لزوم الثلاث لانه لفظ واحد لا تقديم فيه ولا تأخير وشبهه في لزوم الواحد فقال (ك) قوله أنت طالق (بغيره) اي الطلاق او احسنه او اجله او افضله ولم ينبذ (ك) (او) أنت طالق طلاقة (واحدة عظيمة او تبيحة) او خفيفة او مشكورة او شديدة او طويلة (او) كبيرة (كالقصر) او الخبل او البلدا والمصر او الى البصرة او غلا الارض او ما ينتمى وما بين السماء ولم ينوا كثير محزون لوقال واحدة للبدعة او لا للبدعة ولا للسنة فواحدة وقال أنت طالق للبدعة والسنة او لا للبدعة ولا للسنة لزمه واحدة وكذا أنت طالق كما قال الله تعالى (و) لوقال (ثلاثا للبدعة وبعضها للبدعة وبعضها للسنة فثلاث فيهما) اي المستثنين دخل بهما ام لا

﴿فصل في بيان اركان الطلاق وما يتعلق بها﴾ (وركنه) اي الطلاق سنيا كان او بدعياً بعوض ولا (اهل) اي زوج او نائبه من وكيل او حاكم او زوجة خيرة او ملكة او موكلة واعترض ابن عرفة عده وما عطف عليه اركاناً للطلاق بانه صفة حكمية ترفع حلية تقع الزوج بنوعيته موجبات تكرارها مرتين من الحر ومرة من الرق حرمتها عليه قبل زوج والا اهل جسم محسوس والقصد عرض كالحمل والصيغة فهي خارجة عن ماهية ونس ابن عرفة ويشترط الطلاق اهل وحمل والقصد مع اللفظ وما يقوم مقامه من فعل او اشارة سبب وجعل ابن شاس وابن الحاجب تابعين للغير الى النكاح اركاناً له يرد بانها خارجة عن حقيقة منه وكل خارج عن حقيقة الشيء غير ركن له اه واجيب بانهم ارادوا بالركن ما توقف الماهية عليه وان لم يدخل فيها توسعاً ثم صار حقيقة عرفية وقوله تكرارها مرتين اي بعد واحدة اذا التكرار يستلزم سابقاً ولو قال ثلاثاً لا يقتضي انها تحمل بعد ثلاث بدون حمل وايس كذلك وكذا اية قال في قوله ومرة للرق والمفرد المضاف لمعرفة من صيغ العام فكانه قال واركانه فلذا عطف على اهل قوله (وقصد) اي ارادة النطق باللفظ الصريح او الكتابة الظاهرة وان لم يقصد به حل العصة وارادة حلها بالكتابة الخفية والمحرز عنه في الاولين سبق اللسان بلا قصد للنطق وفي الاخير عدم قصد الحل وان قصد النطق به (وحمل) اي عهدة ملوكة للزوج حقيقة او تقديرها كما يأتي في قوله وحمله ما عطف الخ (ولفظ) دال على ذلك العصة وضما كطالق او عرفاً كبرية او قصداً كاسقى فلا طلاق بفعل

حلية الخ) فصل يخرج كل صفة حكمية لا ترفع ذلك (قوله موجبات تكرارها الخ) فصل يخرج الابلوا والظهار (قوله مرتين) حال من هاء تكرر اها (قوله حرمتها) مقبول موجب (قوله كالحمل) اي العصة (قوله والصيغة) عطف على الحمل (قوله فهي) اي الاهل والقصد الخ تفرع على انه صفة حكمية الخ (قوله عن ماهية) اي الطلاق (قوله اهل وحمل) خبر بشرط (قوله من فعل الخ) بيان لما (قوله سبب) خبر القصد اي لطلاق (قوله وجعل) يكون العين مصدر مضاف لفاعل (قوله تابعين) بفتح العين حال من فاعل المصدر (قوله اكل اركاناً) اي الطلاق مفعول لا جعل (قوله بضم فتح من تلاخير جعل (قوله بانها) اي الاهل الخ (قوله حقيقة) اي الطلاق (قوله بانهم) اي ابن شاس وابن الحاجب وخليل (قوله وان لم يدخل فيها) اي الماهية حال (قوله

وقوله) اي بن عرفة في تعريف الطلاق (قوله فكانه) اي خليل (قوله فلذا) اي كون المفرد المضاف اعاماً عطف (قوله وان لم يقصد به حل العصة) مبالغة (قوله وارادة) عطف على ارادة (قوله لهما) اي العصة (قوله في الاولين) اي الصريح والكتابة الظاهرة اي بالقصد (قوله وفي الاخير) اي الكتابة الخفية (قوله كبرية) بفتح الموحدة وخفة الراء وشدة التعنية

(قوله فلا طلاق يفعل) تفريع على لفظ (قوله والقل) عطف على الإشارة (قوله فيها) أي العدة (قوله لم يشركه) بكسر فسكون
 أي كفره (قوله وبوقوعه) أي الطلاق (قوله عليه) أي الصبي (قوله أرند) أي الصبي (قوله بحكم الشارع) خبر وقوعه وبالجملة
 جواب ما أورد على ولا من صبي من أنه إن أوتيت بآنت منه زوجته (قوله لانه) ٢٠٧ أي الصبي (قوله له) أي
 الطلاق (قوله وهذا) أي

العرف أو قرينة ولا مجردنية وكلام نفسي على أحد القرائن ويقوم مقام اللفظ الإشارة
 والكتابة والكلام النفسي على القول الآخر والفعل مع العرف والقرينة (وانما
 يصح طلاق المسلم) فلا يصح من كافر كإفكاره إلا أن يصح كما ينبغي في قوله الماتة دم وفي
 لزوم الثلاث لذي طلقها وترافعا البنا المع ولا لمسة طلقها زوجها النكاح بعد اسلامها ثلاثا
 ثم أسلم في عدةها فهو باق في المدونة إذا سمات النصرانية وزوجها نصراني ثم طلقها في العدة
 ثم أسلم في عدة بعد طلاقه طلاقا ويكون على نكاحه وإن انقضت عدته فمكحها بعد ما جاز
 وبطل طلاقه في شركة النجس إرادان تركت صحته في الطلاق فإن قامت به ينقض من رجعه ثم إن
 فيه حقا لله تعالى وحقا لها نقله ابن غرقة (المكاف) بضم الميم وفتح الكاف واللام أي المزمع بما
 فيه كافة لباقه ووعده أنه لا يصح من مجنون ولو غير طلق حال جنونه ولا من صبي ولو هو أهقا
 ووقوعه عليه أن ارتد بحكم الشارع لانه هو الموقوع له وهذا أن طلق زوجته وأما الوكيل
 والقضوي فلا يشترط فيه ما أسلم ولا ذكورة ولا تكليف ويشترط فيهما التمييز لأن الموقع
 حقيقة الزوج الموكل والمجيز ويصح طلاق المسلم المكلف أن لم يسر كريل (ولو سكر) - كرا
 (حراما) بأن استعمله عالميا بغيره عقله أو شأ كافيه سواء كان عميا يسر كرجله كحرام لا كابن
 حامض ولذا قال حراما ولم يقل بغيره واحدا تزيده عما إذا تحقق أو ظن أنه غير منسكروا أنه لا يغيب
 عقله فغاب باسمه وطلق وعقله غائب فلا يصح طلاقه ولا يلزمه لأنه كالمجنون وإن نزع
 في سكره حراما وغيره فإن شهدته بانه غير حرام أو حرام عمل به بالإيمان والافالقول قوله بيمين
 فلم يدخل فيما قبل المبالغة السكر الحلال لأنه كالمجنون (وهل) طلاق السكران سكر حراما
 لازم في كل حال (الاحال) (أن لا يميز) بضم المثناة الأولى وفتح الميم وكسر الثانية مشددة بان
 لا يهيم الخطاب ولا يمحسن رد الجواب ولا يعرف السماء من الأرض ولا الرجل من المرأة فلا
 يلزمه طلاقه (أو) طلاقه لازم (مطلقا) عن التقييد بكونه مميزا في الجواب (تردد) أي طرق
 فطريق ابن يونس يلزمه اتفاقا أن ميزه على المشهور أن لم يميز وطريق المازري يلزمه على المشهور
 ميزا لا وطريق الباجي وابن رشد أن ميزه ولا فلا وفي نسخة وهل أن ميزه في أخرى وهل
 إلا أن يميز وهي صحيحة أيضا أي وهل الخلاف المشار به بالاول أن يميز فيلزمه بالخلاف ابن عرفة
 وطلاق السكران أطلق الصقلي وغير واحد الزوايات يلزمه وقال ابن رشد من لا يميز الأرض من
 السماء ولا الرجل من المرأة فهو كالمجنون اتفاقا ونحو قول الباجي أن لم يبق معه عقل جملة
 لم يصح منه نطق ولا قصد لفعل ولو علم أنه بلغ حد الانغماس لكان كالغمي عليه ابن رشد وأما
 السكران المختلط فطلاقه لازم وقال محمد بن عبد الحكم طلاقه لا يجوز وذكره المازري رواية
 شذذ (وطلاق) الشخص (القضوي) أي الذي لم يستنبه الزوج وليس وليا له ولا حاكما (كبعضه)
 أي القضوي في الصحة وعدم اللزوم فإن لم يميزه الزوج فلا يلزمه وينبغي أن يتفق هنا على امتناع
 قدومه عليه ولا يجري فيه الخلاف الذي جرى في القدوم على بيعه لأن العادة طلب الرجوع بالسلع

فلا يلزمه) أي الطلاق الزوج (قوله يتفق) بضم ففتحات متفصلا (قوله قدومه) أي القضوي (قوله عليه) أي الطلاق
 (قوله فيه) أي الطلاق (قوله به) أي القضوي

(قوله انه) اي افضولي (قوله او بائنا) عطف على اثنتين (قوله فلو كانت) اي الزوجة تفريع على والعدة من يوم الاجازة (قوله من يومها) اي الاجازة (قوله بايقاعه) اي بالتطبيق اي طلقها لاجازة (قوله او باطلاق لفظه) اي باستعمال لفظ الطلاق (قوله عليه) اي الطلاق ٢٠٨ غير فاصدا الطلاق لاجازة ولا هزل (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله هزل ايقاع

الطلاق) اي تطليقها هزلا لاجدا (قوله وهزل اطلاق لفظه عليه) اي هزله في استعمال لفظه فيه بلا قصد تطبيق لاجدا ولا هزلا (قوله وهما) اي الزوجان (قوله ويحلف) اي الزوج على عدم ارادته طلاقها (قوله وان اراد) اي الزوج (قوله وارى الخ) هذا اختيار اللحن (قوله ثالثها) اي الاقوال الخ اي واولها يلزم ولو قام دليل على الهزل وثانيها لا يلزم ولو لم يقيم دليل على الهزل (قوله فيه) اي هزل الطلاق (قوله دون تفصيل الخ) تفسير لما نقا (قوله قصور) خبر نقل (قوله فيه) اي القضاء (قوله ان ثبت) اي بينة (قوله والا) اي وان لم يثبت (قوله في القتيبة فقط) اي فهو لغو في القتيبة الا في القضاء (قوله عر) بضم العين (قوله عا) اي القرينة بلا جين (قوله والا) اي وان لم تقيم قرينة صدقه ولا كذبه (قوله العربي) نعت لفظ (قوله او العربي) عطف على الاجمعي (قوله غيب) بفتحات مثقلا (قوله على انه) اي المريض

لا بالزوجات والظاهر انه ان طلق اثنتين او ثلاثا فاجاز الزوج واحدة فقط او بائنا فاجاز الزوج جميعا فالله تعالى اجازة الزوج لاما واقعه افضولي والعدة من يوم الاجازة لا من يوم الايقاع فلو كانت حاملا فوضعت قبل الاجازة استأنفت العدة من يومها (ولزم) الطلاق المسلم المكلف ان لم يزل به بل (ولو هزل) بفتح الزاي وكسرها اي قصد اللعب والمزح لخبر الترمذي ثلاث جدهن جده وهزلهن جده الشكاح والطلاق والرجعة وفي رواية العتق بدل الرجعة ابن عرفة سوا هزل بايقاعه او باطلاق لفظه عليه ونصه وهزل ايقاع الطلاق لازم اتفاقا وهزل اطلاق لفظه عليه المبروف لزومه الشيخ في الموازنة عن ابن القاسم من قال لامرأة قد وليتكم امرئ ان شاء الله فقالت فارقتك ان شاء الله وهذا ما لا يعين لا يريدان طلاقا فلا شيء عليهما ويحلف وان اراد الطلاق على اللعب لزمه اه اللحن ابن القاسم هزل الطلاق لازم وارى ان قام دليل الهزل فلا يلزمه طلاق ابن الحاجب وفي الهزل بالطلاق والشكاح والعتق ثالثها ان قام عليه دليل لم يلزم اه ثم قال ابن عرفة ونقل الخلاف فيه مطلقا دون تفصيل كون الهزل في ايقاعه او اطلاق لفظه عليه قصور لما مر في نقل الشيخ اه فقد اشار المصنف بولوا الى القول بعدم لزوم الهزل مطلقا والقول بعدم لزومه ان دل عليه دليل (لا) يلزم الزوج الطلاق (ان سببه) (لسانه) اليه بلا قصد للتلفظ به بان قصد التلفظ بغيره فلفظه وقال انت طالق مثلا فلا يلزمه شيء فيقبل قوله سببه في لساني (في الفتوى) ويلزمه في القضاء ولا يتبعه فيه دعواه سبق اسانه اليه بلا قصد الا ان يثبت سبقه بينة قنينة فيه ايضا ابن عرفة فسبق اللسان اغوان ثبت والافى القتيبة فقط اه ولو نوزع في سبق اسانه فان قامت قرينة صدقه او كذبه حمل عليها والافى قوله بين (واقف) بضم اللام وكسر القاف مشددة اي الزوج الاجمعي افظ الطلاق العربي او العربي لفظه الاجمعي فمطابق به (بلافهم) لعناء فلا يلزمه طلاق في القضاء ولا في القتيبة ابن عرفة ابن شام ان اقن الاجمعي افظ الطلاق وهو لا يفهمه لم يلزمه شيء ابن الحاجب ولا اثر لفظ بجعل معناه كل جمعي لقن او عربي لقن (وهذا) بفتح الهاء والذال المجعولة اي تكلم بصيغة اطلاق وهو لا يشعر بها (امرض) قام به وغيب عقله واغى عليه بسببه ولما افاق انكر وقوعه منه وشهدت بينة على انه كان مغشى عليه او قامت عليه قرينة وقال لم اشعر بشيء اولا بينة ولا قرينة وقال لم اشعر بشيء ايضا فلا يلزمه طلاق في الصور الثلاث لا في القتيبة ولا في القضاء ويحلف فان شهدت بينة بانه كان صحيح العقل اودلت عليه قرينة كقوله وقع شيء ولم أعقله لزمه الطلاق قاله ابن ناجي ابن عرفة طلاق فاقد العقل ولو يوم لغو وسمع ابن القاسم جواب مالك رضي الله تعالى عنه ما عن مريض ذهب عقله وطلق امرأته ثم افاق وانكر ذلك وزعم انه لم يكن يعتل ماء نبع ولا يعلم شيئا منه انه يحلف ما كان يعقل ويتركها وله فاطمة الباجي وقال ابن رشد انما ذلك اذا شهد العدول انه يهذى ويحتل عقله وان شهدوا انه لم يستنكر منه شيء في صحة عقله

(قوله عليه) اي انما (قوله عليه) اي كونه كان صحيح العقل (قوله انه) اي المريض الخ صلة جواب بحذف الباء فلا (قوله يترك) بضم الدال وفتح الراء اي المطلق في مرضه (قوله واهله) اي زوجته التي طلقها في مرضه بلا شعور منه به (قوله فاطمة) اي عن تقييده بشهادة العدول به ذيانه واختلال عقله (قوله ذلك) اي حلقه وتركها واهله (قوله منها) اي المدة وقته

(قوله سبق) بضم فسكسر (قوله)
 السكيران (اي ولا يعلمه
 قوله وقاله) اي الفرق بين
 ادخاله على نفسه ايسكر به
 وبين سقيه وهو لا يعلمه (قوله
 وهو) اي الفرق (قوله عليه)
 أي النداء (قوله بها) أي
 القرينة (قوله على أحدهما)
 أي النداء والطلاق (قوله
 وادعى) أي الزوج (قوله
 قبل) بضم فسكسر (قوله
 في الفتيا) صلة قبل (قوله
 بدليل) أي على ارادته في
 النسيان فقط واضافته للبيان
 (قوله فلا يقبل منه) أي
 في الفتيا (قوله غيره) أي
 القصد (قوله اذا صرفه الخ)
 تفسير انتم (قوله ومنه) أي
 اللفت بعق الصنف بقصد
 (قوله فيه) أي كلام القاموس
 (قوله لا في التفت) أي الذي
 هو لفظ المصنف (قوله ورد
 بضم الراء) قوله لانه) أي
 التفتات (قوله غير الثلاث) أي
 التفت (قوله وهو) أي
 مصدر غير الثلاث (قوله على
 أنه) أي الاتفتات (قوله وله
 زوجتان) حال (قوله انه)
 أي لزوج (قوله في الفتيا)
 صلة المطلقة (قوله لانه) أي
 الزوج (قوله بقصد) أي
 الزوج صلة طلق (قوله
 بالصيغة) صلة طلاق (قوله
 بها) أي الصيغة

فلا يقبل. ل قوله ولزمه الطلاق قاله ابن القاسم في الغشوق في الايمان بالطلاق منه ما طلق
 المبرم في هذا بانه وعدم عقله لا يلزمه وسمع صرخ ابن القاسم فيمن س في السكيران
 خلف بعق او طلاق وهو لا يعلمه شيئا لاني عليه كابر سام وهو شئ لا يدخله على نفسه اذا كان
 انما يسقيه ولا يعلمه وقاله اصبح ولو ادخله على نفسه وشربه على وجه الدوام فاصابه ذلك
 ابن رشد قوله لاني عليه صحيح لا اختلاف فيه لانه كالجنون وقوله اذا كان انما يسقيه ولا يعلمه
 نفسه فظن لانه يدل على انه ان شربه وهو يعلم انه يغيب عقله لزمه العتق او الطلاق وان كان
 لا يقبل وهذا لا يصح ان يقال وانما الزم من الزم السكيران طلاقه وعتقه اذا كان معه
 بقية من عقله لانه ادخل السكر على نفسه وقول من قال لانه ادخل السكر على نفسه غير
 صحيح فان كان سكر شارب السكيران كسكر شارب الخمر ويختلط به عقله كالسكران من الخمر
 فله حكمه ويمكن ان يفرق فيه بين ان يدخله على نفسه ليسكر به او يسقيه وهو لا يعلم وقاله ابن
 الماجشون وهو على قول ابن وهب ان السكران انما الزم الطلاق لانه ادخل السكر على
 نفسه (او قال) الزوج (ان) اي زوجته التي اسمها طالق باللام (باطاق) فاصدا به نداءها
 فلا تطلق في الفتيا ولا في القضاء فان اسقط حرف النداء فان قامت عليه قرينة او على الطلاق
 عمل بها وان لم تقم قرينة على احدهما وادعى قصد النداء قبل قوله في الفتيا فقط ابن الحاجب
 ولا اثر لقصد النطق يظهر منه غير الطلاق كقوله من اسمها طالق ياتاق (وقبل) بضم فسكسر (منه)
 اي الزوج (في) نداء من اسمها (طارق) بالراء ياتاق باللام ونائب فاعل قبل (التفتات لسانه)
 من الراء باللام بلا قصد في النسيان فقط بدليل تغييره اسلوب ما قبله فان اسقط حرف النداء مع
 ابدال الراء لاما وادعى التفتات لسانه فلا يقبل منه ابن غازي وقبل منه التفتات لسانه التواتر
 وهو بقاء من مكشفين الاثبات ومن جعل بعد الالف تاء ثمانية من فوق فندصف اه ت هذا
 غير صواب في القاموس لفته يافته لو اه وصرفه عن رأيه اه طفي قيل لا لالة في كلام
 القاموس لان لفت مصحوب بالقصد وكلامنا في غيره لان لفته اذا صرفه عن رأيه بقصد لفته
 وتقبل ومنه قوله تعالى التفتا عما وجدنا عليه آياته وفيه نظير لفيه دلالة لان القصد في لفت
 لا في التفت لانه يقال لفته يافته فالتفت اي صرفه فانصرف اي قبل انصرفه عن المقصود
 ورد كلام ابن غازي بان في الصحاح ما يشهد المصنف فانه قال فيه التفت بالفتح الى وفي الحديث
 في قراء المنافقين يفتونه بالسنة كما تفت الدابة الخلل الحشيش ويقال التفت ملتفتا وتلفتا
 وهو الاكثر اه وفيه نظير لانه ليس فيه ما يدل على انه يقال التفتات والزناغ انما هو في هذا
 البناء لا وجه له هذا التنظير لانه مصدر غير الثلاث وهو قياسي وان لم يسمع كافي الالفية
 والمرادى وغيرهما على انه مصرح به في القاموس ونصه لفته يافته لو اه وصرفه عن رأيه ومنه
 الاتفتات والفت (او قال) الزوج وله زوجتان حفصة وعرة (يا حفصة فاجابته) اي الزوج
 (عرة) اظنه انه يريدان به طيهاش او يستقن بها (فطلقها) اي خاطب الزوج عرة التي اجابته
 بصيغة الطلاق ظان بانها حفصة التي ناداها (فالدعوة) اي حفصة التي دعاها الزوج هي
 المطلقة في النفس لا عرة الجيبة لانه لم يقصد طلاقها (وطلقها) بفتح اللام اي حفصة المدعوة
 بقصد طلاقها بالصيغة التي خاطب بها عرة وعرة بخطابها (مع) شهادة (البينة) عليه او اقراره

(قوله فلو قال) أى المصنف تبدل مع البيئة فترجع على أو أقراره الخ (قوله أحسن) لشعوله الاقرار (قوله التكرار) أى لطلاق المدعوة (قوله وزيادة فائدة) أى بإفادته طلاق طارق التي التفت اللسان فيه من الرأى للام في القضاء (قوله فقال) أى الزوج (قوله يحسبها) أى حال كون الزوج بطن - حفصة التي أجابته (قوله فأربعة) أى من الاقوال في المسئلة (قوله هذا) أى قول ابن الحاجب فأربعة (قوله بطلاقهما) أن - حفصة وعمرة (قوله وعكسه) أى طلاق حفصة دون عمره (قوله ولأعرفها) أى الاقوال الأربعة (قوله من قال يا عمر الخ) بيان ما قاله ابن شماس (قوله اغسلوا) بكسر الهمزة وبفتح الغين آخره فاف مصدر اغتسل (قوله حل) بضم فس كسر أى رفع ٢١٠ (قوله استكرهوا) بضم التاء وكسر الراء (قوله وقد حلف الخ)

بذلك عند القاضي فلو قال في القضاء كان أحسن ويحتمل ان الف طلقنا طارق التي التفت فيها السان إلى طارق وحفصة وهذا أحسن لسلامته من التكرار وزيادة فائدة ابن الحاجب لو قال يا عمر فاجابته حفصة فقال أنت طالق يحسبها عمره فأربعة ابن عرفه هذا يقتضي وجود القول بطلاقهما وبقيامهما وطلاق عمره دون حفصة وعكسه ولا عرفها إلا ما قاله ابن شماس من قال يا عمر فاجابته حفصة فقال أنت طالق يحسبها عمره طلاق وفي طلاق حفصة خلاف وعطف على سبق أيضا فقال (أو أكره) بضم الهمزة وكسر الراء أى الزوج على طلاق زوجته فطلاقها فلا يلزمه تلغيره لم لاطلاق في اغلاق أى أكره وتلغيره عن امتي الخطأ والذميان وما استكرهوا عليه ان كان الأكره ليس شرعا بل (ولو) أكره أكره شرعا (بكتة قوم جزء العبد) المشترك بينهما وبين آخر وقد حلف لا يشترط من شريكه أولا يبيعه له فاعتق الخائف نصيبه منه وهو على فقوم عليه نصيب شريكه لتكميل عقده عليه فلا يحنث أو اعتق شريك الخائف الموسر نصيبه منه فقوم نصيب الخائف لذلك فلا يحنث هذا قول المغيرة وأشار بولو إلى مذهب المدونة وهو المعتمد من الحنث لان أكره الشرع طوع فالصواب العكس ولو لا ما عطف عليه من قوله أو في فعل لكان وجه الكلام لا بكتة قوم جزء العبد قاله ابن غازي وقال قت شتم بالغ على عدم الزوم بقوله ولو كان الأكره بكتة قوم جزء العبد الذي حلف لا اشتراهما فأكراه على عتق نصيبه منه وقوم عليه القاضي بقتيه فلا حنث عليه ولا يلزمه الاصل ولا الفرع لانه مكره فيهما وهو صحيح لكنه بعيد ولا يلزم لمبالغة المشبهة للغلاف اذ لا خلاف في عدم الزوم في هذه الصورة ابن عاشر ظهر لي ان صواب وضع هذه العبارة اثر قوله أو في فعل لانهم من صور الفعل لا القول فصواب العبارة وأكره عليه وعلى فعل علق هو عليه لا بكتة قوم جزء العبد فتحذر لعبارة وتفيد المشهور وعطف على المبالغ عليه قوله (أو) ولو أكره في فعل أى عليه كلفه بطلاق زوجته لا يدخل دار فلان فأكره على دخولها فلا يحنث عند مدعيه وهو مذهب المدونة وهذا مقيد بفعل لا يتعاق به حق مخلوق كشرب خمر وسجود غير الله تعالى وزنا باطاعة لا زوج لها ولا سيد وبين البرو يكون المكره بالكسر غير الخالف وبعد عدم علمه حال العيين بالاكره وبما إذا لم يقل لا فاعله طاعة ولا مكرها وبعد فعله بعد زوال الأكره في العيين المطلقة فان اتفق قيد من هذه الستة حث وقال ابن حبيب يحنث اعدم نفع الأكره على الفعل وفرق

خال (قوله منه) أى العبد (قوله وهو) أى الخائف ملى حال (قوله فقوم) بضم فس كسر منقلا (قوله عليه) أى الخائف (قوله لتكميل عقده) أى العبد الخ علة أقوم (قوله عليه) أى الخائف (قوله الموسر) نعمت شريك (قوله فقوم نصيب الخائف) أى على شريكه (قوله لذلك) أى لتكميل عقده عليه (قوله هو) أى مذهب المدونة (قوله من الحنث) بيان لمذهب المدونة (قوله لان أكره الشرع طوع) علة وهو المعتمد (قوله فالصواب العكس) أى الفتوى بالحنث ورد مقابله بولو تفريع على وهو المعتمد الخ (قوله من قوله أو في فعل) بيان لما (قوله الاصل) أى عتق نصيبه (قوله ولا الفرع) أى قيمة نصيب شريكه (قوله فيهما) أى

عتق نصيبه وتقوم نصيب شريكه (قوله وهو) أى تقريرت (قوله هذه العبارة) أى لا بكتة قوم جزء العبد (قوله لانهم) أى صورة تقوم جزء العبد (قوله عليه) أى الطلاق (قوله هو) أى الطلاق (قوله عليه) أى الفعل (قوله لا بكتة قوم جزء العبد) أى لا ينتفى حنثه ان أكره أكره شرعا بكتة قوم جزء العبد (قوله وهذا) أى عدم الحنث بفعله مكرها ما حلف على عدم فعله (قوله وبين البر) عطف على بفعل لا يتعاق به الخ (قوله علمه) أى الخائف (قوله لم يقل) أى الخائف (قوله حث) أى بفعله مكرها (قوله يحنث) أى بفعل ما حلف على عدم فعله مع اجتماع القيود الستة

(قوله على هذا) أي قول ابن حبيب (قوله بأن المكروه) بفتح الراء مقلة ترقى (قوله أكره) يضم الهمزة وكسر الراء أي على كلمة الكفر
(قوله وقلبه مطمئن بالإيمان) حال (قوله وهذا) أي عطقه على مافي حيز (قوله وهذا) أي كون الأكره على الفعل مختلفا فيه
وكون المشهور أنه أكره (قوله طرق) يضم الطاء والراء جمع طريق (قوله ٢١١ الأولى) يضم الهمزة (قوله فأكره)

بضم الهمزة وكسر الراء (قوله
دخل) أي الخائف (قوله
ذلك) أي الدخول (قوله
الأيان) بفتح الهمزة جمع
عين (قوله حنثه) بفتح
مشقلا (قوله وجد) بضم
فكسر (قوله ينسب) بضم
فكسر (قوله ففتح) أي الفعل (قوله
والأخر) بفتح الخاء المهملة
(قوله لوجل) بضم فكسر
(قوله في حنثه) أي المكروه
على الفعل والترك أي
وعدمه (قوله ثالثا) أي
الاقوال (قوله في عين
الحنث) أي يبحث في عين
الحنث (قوله الإيمان) بفتح
الهمزة (قوله إذا قال) أي
المصنف (قوله ووجبت) أي
الكفارة (قوله به) أي الحنث
(قوله جل) بفتح الحاء مخدفا
(قوله الإيمان) بفتح الهمزة
(قوله فاختلاف) بضم التاء
(قوله أكره) أي مانع من
الحنث (قوله وهو) أي كونه
أكرها (قوله الثالث)
نعت نكاح (قوله ليس
أكرها) أي مانع من
الحنث (قوله في الأسير) أي
الذي كفر في أرض الحرب
قوله أن ثبت أكرها) أي

في الذخيرة على هذا بين الأكره على القول والأكره على الفعل بأن المكروه على كلمة الكفر مثلا
معظم لربه بقلبه بدليل قول الله تعالى الأمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان بخلاف المكروه على
الفعل كشرب الخمر والقتل والزنا ففسدته بحقيقة وعبرة ابن عازي قوله وفي فعل الظاهر أنه
معطوف على مافي حيز ولو هذا مع بيان الأكره على الفعل يختلف فيه وإن المشهور أنه أكره
وهذا صحيح غير أنه يقتصر إلى تحرير وذلك أن الأفعال التي ذكرها في الباب ضربان أحدهما
الفعل الذي يقع به الحنث وفيه طرق الأولى طريقة النعمي قال إذا حلف بالطلاق أن لا يفعل
شيئا فأكراه على فعله مثل أن يخاف أن لا يدخل دار فلان فحلف حتى ادخلها أو أكره حتى دخل
بنفسه أو حلف بحدوثه في وقت كذا فحلف بحدوثه ويزد ذلك حتى ذهب الوقت فهو في جميع
ذلك غير حائث فاما أن حل حتى ادخل فلا يبحث لأن ذلك الفعل لا ينسب إليه فلا يقال فلان
دخل الدار واختلف إذا أكره حتى دخل بنفسه أو حلف بحدوثه وبين الدخول إذا حلف بحدوثه
فنحل الإيمان على المقاصد لم يحنثه ومن حلف على مجرد اللفظ حنثه لأن هذا دخل ووجد منه
الفعل وينسب إليه والأخر حلف بحدوثه فلم يحنث لأن الفعل الطريقة الثانية لأن حرث
قال فحين حلف لا يدخل دار فلان لوجل فادخلها مكرها دون تراخ منه ولا مكث فيه بعد إمكان
خروجه منها لم يحنث اتفاقا وكذا لو ادخلته دابة حورا كعبه ولم يقدر على ردها زاد عيسى ولا
التزول عنها الطريقة الثالثة لأن رشد في نوازل أصح قال لا يبحث بالأكره في الأفعال اتفاقا
إلا في الخلاف في لافعلن والمشهور حنثه وقال ابن كنانة لا يبحث الطريقة الرابعة لأن رشد أيضا
قال في حنثه ثالثا في عين الحنث لا البرل رواية عيسى ومقتضى القياس والمشهور وهذا المشهور
اقتصر المصنف عليه في باب الإيمان إذا قال ووجبت به أن لم يكره ببر وهذا في الخائف على فعل
نفسه لا غيره الضرب الثاني الأفعال المحظورة شرعا ابن رشد في رسم جل صبيان سمع عيسى
من كتاب الإيمان بالطلاق واما الأكره على الأفعال فاختلف فيه فقال سحنون هو أكره وهو
في نكاح المدونة الثالث وقال ابن حبيب ليس أكرها كشرب خمر وكل لحم خنزير وسجود
لغير الله تعالى وزنا بائنة أو مكرهة لا زوج لها ونحوها مما لا يتعلق به حق مخلوق واما ما اتفق به
حق مخلوق كقتل وغصب فلا اختلاف أن الأكره عليه غير نافع زائد في الذخيرة والفرق بين
الاقوال والأفعال أن المفسد لا يتحقق في الأقوال لأن المكروه على كلمة الكفر معظم لربه بقلبه
والاقتضا ساقطة الاعتبار في حقه بخلاف شرب الخمر والقتل ونحوهما فإن المفسد متحقق
فيها وعبر عنه ابن عبد السلام بان القول لا تأثير له في المعاني والذوات بخلاف الفعل فإنه مؤثر
والذي في نكاحها الثالث قوله في الأسير أن ثبت أكرهاه بينة لم تطلق زوجته عليه قال في جامع
الطهر هذا يقتضي أن من أكره على شرب الخمر وكل الخنزير يأكل ويشرب كما أقامه ابن رشد
لأنه إذا أكره على النصراية فقد أكره على الخمر والخنزير ونحوهما وقبله أبو الحسن السعفي

على كفره (قوله هذا) أي قوله لم تطلق زوجته عليه (قوله أكره) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله يا كل) أي الخنزير (قوله ويشرب)
أي الخمر (قوله أقامه) أي فهمه (قوله لأنه) أي المكلف (قوله أكره) بضم الهمزة وكسر الراء أي عذري أكرهاه (قوله فقد
أكره) أي عذري أكرهاه (قوله قبله) بكسر الواو

(قوله الضرب بين) اي القسمة بين ما لاحق بالخوف فيه وما له فيه حق (قوله فهو) اي محمله على الضربين (قوله لقريظة) صله ارادة (قوله وجهة) بفتح فكسر (قوله والمراد بها) اي التورينة (قوله المختص) بفتح الميم واللام (قوله بهذا) اي ارادة البعيد لقريظة (قوله اعدم دهشته الخ) علة لمعرفتها (قوله وهذا) اي قوله الان يترك التورينة مع معرفتها (قوله يعلم) ضم

فاذا تقر هذا وامكن حمل كلام المصنف على الضربين هو اولي ولو بسووع يجوز ان يعليب وربما يستروح من كلامنا على الالفاظ بعد هذا ما ينذكر بيان ان شاء الله تعالى في هذا وبالله تعالى استعين واستغنى من عدم الحث بالاكراه على القول فقال لا يثبت المكروه على القول في كل حال (الا ان يترك) المكروه بالفتح على القول (التورينة) اصلها ارادة المعنى البعيد لقريظة كقوله طالق مریدا من وثاق او وجمعة بالطلق قرب وضع الحمل والمراد بها المختص سواء كان بهذا او بغيره كقوله جوزني طالق مریدا جوزة حلقه خالية من اقمة مثلاً (مع معرفتها) اي استحضارها لعدم دهشته بالاكراه وهذا ضعيف والمذهب لا يثبت ولو تركها مع معرفتها لت لو قدم الاستثناء على قوله او في فعل ليعلم انه تختص بالقول لكان اوضح لان التورينة لا تكون في الفعل غلامرية ان هذا الاستثناء راجع للقول كقول المكروه ان طالق ويريد من وثاق او وجمعة بالطلق واما الفعل بضربيه فلا يمكن التورينة فيه لمساكت من كلام القرافي وابن عبد السلام عجم من اكره على ان يطلق واحدة فطلق ثلاثا او زوجة فطلق جميع زوجاته او على ان يعتق عبد افاعتق اكثر او على طلاق زوجته فاعتق عبده وعكسه فالظاهر انه لا يلزمه شيء من ذلك لانه كالجنون والاكره يقتضي (بخوف) اي غلبة ظن - حصول شيء (مؤلم) بضم الميم وسكون الهاء زوكسر اللام اي موجب حالاً او ماسواً هدد اوليهم بدو طاب منه الخلف مع التخويف فان يادر قبل الطلب والتهديد فقال اللغوي اكره ان غلب على ظنه انه ان لم يادر به دوا الا فلا وظاهر كلام ابن رشد انه ليس اكره اهما مطلقا وبين المؤلم فقال (من قتل او ضرب او سجن) بغير حق شرعي والافليس اكره اهما وظاهر كلامه ولو قل الضرب او السجن وبه حزم فت فقال عقب او ضرب ولو قل (او قيد) اي قعيد بجديد في رجليه مثلاً ظاهراً ولو قل (او صفع) بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء اي ضرب يياطن كف على قفا (الشخص) ذي (اي صاحب) مروءة (بفتح الميم) اي همة عالية ونفس كاملة (ب) حضرة (ملا) بالقصر والهز اي جماعة من الناس وان لم يكونوا اشرفا على المعقدة في اللغة هنا وكذا في اللغة واحترزه عن صفعة في خلوة فليس اكرهها ولو لذي مروءة وقده ابن عرفة باليسير والافهوا اكرهه مطلقا واحترز المصنف بقوله بخوف مؤلم من قول ابن عبد السلام ظاهراً نصوح المذهب ان الاكره انما يكون بحصول الضرب او الصفع لا بخوف وقوعهما وفهم من قوله ذي مروءة ان غيره ليس صفعة بل اكرهها ومثله في الجواهر (او) بخوف (قتل ولده) ولو عاقا وكذا بعقوبة البار ان تألم بها كجائاً لم ينفسه او قرياً منسه ابن عرفة الشيخ عن اصبح من - ناف درة عن ولده لزمته يمينه انما بعد في الدرة عن نفسه وعن ابي القاسم اللبيدي انكار قول اصبح قائلاً اي اكره اشد من رؤية الانسان ولده تعرض عليه انواع العذاب وقال ابن شاس التخويف بقول الولد اكره مخملة ابن عبد السلام على خلاف المتن في المذهب قد كرر قول اصبح والاظهر انه ليس بخلاف لان الامر النازل بالولد

الياء وفتح اللام (قوله انه اي الاستثناء) (قوله كلام القرافي) اي قوله في الفرق بين الاقوال والافعال ان المفاسد لا تصح في الاقوال لان المكروه على كلمة الكفر معظم لربه بقلبه والالفاظ ساقطة الاعتبار في حقه بخلاف شرب الخمر والقتل ونحوهما فان المفاسد محقة فيها (قوله وابن عبد السلام) اي قوله ان القول لا تأثير له في المعاني ولا الذوات بخلاف الفعل فانه مؤثر (قوله هدد) بضم فكسر مثلاً اي خوف كذلك (قوله يمدد) بضم ففتح مثلاً (قوله طلب) بضم فكسر (قوله فان يادر) اي بالخلف (قوله والا) اي وان لم يغلب على ظنه تهديده ان لم يادر (قوله فلا) اي فليس باكره (قوله انه) اي لا يتسده بالخلف (قوله مطلقاً) اي عن التقييد بعدم غلبة ظن التهديد (قوله وبين) بفتحات مثلاً (قوله والا) اي وان كان يحق شرعي (قوله وبه) اي الظاهر (قوله والا) اي وان كثر الصفع (قوله مطلقاً) اي عن التقييد بكونه لذي مروءة لانه ضرب مؤلم (قوله

ان تألم) بفتحات مثلاً اي الوالد (قوله بها) اي عقوبة ولده (قوله درة) اي دوة (قوله فائلا) حال من ابي قد القاسم (قوله اي) بفتح الهمز وشد الياء (قوله تعرض) بضم التاء وفتح الراء (قوله مخملة) اي قول ابن شاس (قوله قد كر) اي ابن عبد السلام (قوله انه) قول ابن شاس

(قوله عليه) أي الولد (قوله يتعدى) الله (قوله فهو) أي النازل بالولد (قوله قتله) أي الولد (قوله لا هرتين) أي التعدي للاب وعتقة
(قوله في القاصر) خبر قول (قوله وهو) أي كون قول أصبغ في القاصر (قوله قوله) أي أصبغ (قوله لقوله) أي أصبغ (قوله
يشك) بضم الياء (قوله ذلك) أي المذكور عن أصبغ والتبدي (قوله لا دونه) أي القتل (قوله فان قل) منهوم ان كثر (قوله
عنه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لو انه) أي المكاتب (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله فهو) أي الخوف على المال
(قوله عليه) أي المال (قوله لقولي) بفتح اللام مثني بالنون لضافته ٢١٣ (قوله الاقول) أي قول مالك
(قوله والثاني) أي قول

(قوله والثاني) أي قول

أصبغ (قوله وهذا) أي جعل

قول ابن الماجشون تفسيراً

لهما (قوله وجعله) أي قول

ابن الماجشون (قوله لهما)

أي قول مالك وأصبغ رضي

الله تعالى عنهما (قوله قال)

أي ابن الحجاب (قوله

ثالثها) أي الاقوال ان كثر

أي وأولها اكرام مطلقاً

وثانيها ليس اكرام مطلقاً

(قوله بالاولى) بفتح الهمز

(قوله وان كانت غموساً)

حال (قوله فيها) أي الغموس

(قوله تكفر) بضم ففتح مثقلاً

(قوله وقتل) بضم فكسر

أي الاجنبي (قوله عليه)

أي تارك الحلف كاذباً (قوله

توقفه) أي التخليص (قوله

لخطرها) أي الغموس علة

لشرط عدم التوقف عليها

(قوله في نكاح الاكرام) أي

الذي اكره الولي على عقده

(قوله اكرامها) أي باكرام

الواطي والموطوءة (قوله

زنا) خبر الموطوءة (قوله من

الواطي المكروه) بفتح لراء

قد يكون المهم مقصوداً عليه وقد يتعدى للاب فهو في غير قتله معروض للامر من فقولي أصبغ
في القاصر على الولد وهو ظاهر قوله درة عن ولده لافي التعدي للاب لقوله انما يعذر في الدرة عن
نفسه وقول البيهقي انما هو في التعدي للاب اما في قتله فلا يشك في حرقه للاب والام والوالد
والاخ في بعض الاحوال فلا ينبغي حل ذلك على الخلاف بل على التخصيص بحسب الاحوال ٥١
واجاب في التوضيح بان ابن شاس قد قتل النفس لادونه أي وأصبغ قد مادونه (او) يخوف
الاخذ (للماله) او ائلافه بكسر القاف (وهل ان كثر) الم الذي خاف عليه فان قل فليس الخوف
عليه اكراماً قاله ابن الماجشون واستقر به ابن عبد السلام وجميعه ابن بزيرو او لوقل حاله مالك
رضي الله تعالى عنه وما كثر اصحابه في النواذر عنه لوانه ان لم يخلف اخذ بعض ماله فهو
كالخوف على البدن وقال أصبغ ليس الخوف عليه اكراماً (تردد) للمتأخرين في جعل قول ابن
الماجشون تفسيراً لقولي مالك وأصبغ رضي الله تعالى عنهما يجعل الاول على الكثير والثاني
على القليل فالمدح على قول واحد وهذا الابن بشير ومن وافقه وجعله خلافاً لما فقهه ثلاثة
اقوال وهذا لابن الحجاب قال في التخييف بالمال ثالثها ان كثر الاول مالك والثاني لا يصح
والثالث لابن الماجشون (لا) يكون المكلف مكرهاً يخوف قتل شخص (اجنبي) او اخذ ماله
بالاولى وتقدم في كلام ابن عرفة ان خوف قتل الوالد والاخ اكرام في بعض الاحوال فيؤخذ
ان المراد بالاجنبي ما عدا الولد والوالد والاخ في بعض الاحوال (وامر) بضم فكسر أي
الخائف قتل الاجنبي ندباً (بالخلف) كاذباً (ليسلم) الاجنبي من القتل وتجب كفارة اليمين بالله
وشحوها وان كانت غموساً تعلقها بالحال وقد تقدم ان المعقد فيها انتم انكفروا فعلق بالحال
او المستقبل وان الاقوال لا تكفر الا ان تعلقت بمستقبل وان كانت بطلاق او عتق او مشى لمكة
او نحوها الزمه ما حلف به فان لم يخلف وقتل فلا ضمان عليه لان طلب حلفه ندب فقط وجوب
تخليص المستملات شرطه عدم توقفه على يمين غموس لخطرها ابن رشد ان لم يخلف لم يكن عليه حرج
(وكذا) أي الطلاق في كون الاكرام عليه بما تقدم (العتق والنكاح) ابن عرفة والموطوءة في نكاح
الاكرام اكراماً زاناً من الواطي المكروه لا المكروه واجازته بعد وقوعه اختياراً كنكاح موقوف
(والاقرار) على نفسه بمال او جنابة (واليمين) بالله او بعتق ونحوهما (ونحوه) أي المذكور
من بيع وجارة ورهن ونحوها (واما الكفر) أي الاتصاف به بقول او فعل (وسبه) أي سيدنا
محمد (عليه الصلاة والسلام) عطف خاص على عام لا شديته بعد قبوله التوبة وكذا غيره من
سائر النبيين والملائكة الجمع عليهم والخور العين (وقذف المسلم) العنيف الحروب العصابة بغيره

لدلالة اقتضائه على اختيار (قوله لا المكروه) أي وليس زاناً الموطوءة المكروه (قوله واجازته) أي نكاح الاكرام (قوله اختياراً) أي باختياراً لمجهز (قوله كنكاح) أي من مجبور بلا اذن وليه (قوله موقوف) أي على
اجازة رايه ومقتضاه صحة نكاح المكروه وتوقف لزومه على اجازته اختياراً بعد زوال الاكرام وسيأتي ما يفيد الخلاف
فيه (قوله غيره) أي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله من سائر) أي باقي الخبيثات لغيره (قوله بغيره) أي القذف

(قوله جواز) أي تمكينا من يرتفع به البطعمها (قوله لا باحتم) أي الميتة (قوله هذا) أي عدم الجواز (قوله على شيء الخ) صلة المكروه (قوله عليه) أي القتل صلة صبر (قوله وعلى موت الخ) معطوف على عليه (قوله فهو) أي وصبره أجل تفريع على أي المكروه بالقتل الخ (قوله ٢١٤ بخوف القتل) صلة يجوز المتنق بلا (قوله فيجب عليه أي المكروه بتدبده

(فإنما يجوز) أي المذ كور من الكفر وسبه صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (أ) خوف (القتل) لنفسه وأما سب مسلم غير صحابي بغير قذفه وقذف غير مسلم فيجوز أن يخوف غير القتل وشبهه في الجواز بخوف القتل فقال (كلمة) التي (لا تجدها) أي طعنا (يسد) أي يحفظ (رمقه) أي حياته في كل حال (الا) حال تمكينه أنفسها (ان) أي رجل (يرتفع بها) فيجوز لها تمكينه من نفسه بقدر ما يشبهها والظاهر أن مثل سبدرمه سبدرمه صبيانه أن لم تجده إلا أن يرتفع بها أقبال على قوله أو قتل ولده ومعه قوم لا تجده الخ عدم جواز مع وجود صفة تسبدرمه مقها وهو كذلك لا باحتم الله مضطروقه ومعهوم المرأة أن الرجل إذا لم يجد ما يسد رمقه إلا أن يرتفع بمرأة تعطيه ما يسد رمقه فليس له ذلك نظر الانتشاره وهو الظاهر والامر إذا لم يجد ما يسد رمقه إلا أن يلوط به فهل يجوز له تمكينه ارتكابا لا خف الضررين أو لا لأن المرأة يباح الفعل فيها في الجملة بخلافه ويؤخذ هذا من تقديم الزنا بالأجنبية على الزنا بغيره عند تحتم أحدهما (وصبره) أي المكروه بالقتل على شيء مما تقدم عليه وعلى موت من لم يجد ما يسد رمقه أو خير صبر (أجل) أي أفضل له وأكثر نوابا من أقدمه على شيء مما تقدم فهو راجع لما قبل الكاف أيضا (لا يجوز) (قتل) الشخص (المسلم) ولو رقية للمكروه بالفتح بخوف القتل فيجب عليه الصبر على قتل نفسه ومعهوم المسلم جواز قتل الكافر الذي يخوف القتل (و) لا يجوز (قطعه) أي المسلم يخوف القتل ولو اغلغ فيمكن نفسه للقتل ولا يقطع أقله غيره وأما قطعه عضوا من نفسه فيجوز بخوف قتله ارتكابا لا خف الضررين (و) لا يجوز له (أن يرتفع) بمكرهه أو ذات زوج أو سيد بخوف قتله وأما بطاعة لزوج ولا سيما لها فيجوز به فقط ابن عرفة الشيخ عن أصحابنا أن أكره على كفر أو شتم النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف مسلم بقطع عضو أو ضرب يخاف تلف بعض أعضائه به لا تلف نفسه لا يجوز له ذلك إنما يسعه ذلك خوف قتله لا غيره وله أن يصبر حتى يقتل وهو أفضل له صبره وكذا لو أكره على أكل ميتة أو خنزير أو شرب خمر فلا يجوز له الانطوف قبله قال وأجمع أصحابنا وغيرهم على أنه لا يجوز له قتل غيره من المسلمين ولا قطعه بالأكراه ولا على أن يرتفع وأما على قطع يد نفسه فيسعه ذلك (أ) (وفي لزوم) بين حلفه على فعل (طاعة أكره) بضم الهمزة وكسر الراء الحالف (عليها) أي العيين بأن أكره يخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد على أن يحلف بطلاق زوجته ثلاثا وعق رقيقه أو صومه هاما أو حجه ماشيا أو صدقته بثلاث ماله على أنه لا يؤخر الصلاة عن مختار وقتها ولا يشرب مسكرا أو لا يسرق أو لا يرتفع ولا يغش المسلمين خلفا خائفا فهل تلزمه العيين وهو قول مطرف وابن حبيب أو لا تلزمه وهو قول أصبغ وابن الماجشون (قولان) محلها إذا حلف على مستقبل كما مثلنا فان حلف على ماض مكره لم تلزمه اتفاقا كراهه على الحلف بأنه صلى الله عليه وسلم أو صام رمضان ولم يفعل ذلك وانترق ان المستقبل يمكنه فعله وتر كبح خلاف الماضي فإنه لا يمكنه البوفيه ومعهوم طاعة أن أكره على عيين معصية كشراب مسكرا أو زنا أو قتل أو مباح كدخول دار أو سوق لم تلزمه اتفاقا وشبهه في القولين

بقوله على قتل مسلم تفريع على لا قتل المسلم (قوله فيمكن) بضم ففتح فكسر منقلا أي المكروه بالفتح وجوبا (قوله به) أي خوف قتله (قوله أكره) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله بقطع عضو) صلة أكره (قوله أو ضرب) عطف على قطع (قوله به) أي الضرب (قوله ذلك) أي المذ كور من الكفر وسب النبي صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (قوله يسعه) أي يجوز له (قوله لا غيره) أي خوف قتله (قوله يقتل) بضم الياء وفتح التاء (قوله وهو) أي صبره (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله على أنه) أي المكاف (قوله بالأكراه) أي ولو بالقتل بدليل حذف المفعول (قوله ولا على أن يرتفع) أي بمكرهه أو ذات حليل (قوله فيسعه ذلك) أي قطعهها بالقتل ارتكابا لا خف الضررين (قوله الحالف نفسه إنائب فاعل أكره المستتر فيه ولم يعرزه مع جريانه على غير الموصوف لامن الأبر (قوله بأن أكره) بضم الهمزة (قوله من قتل الخ) بيان لمؤلم (قوله على أن يحلف الخ) صلة أكره (قوله على أنه) أي المكاف الخ صلة يحلف (قوله ولم يفعل ذلك) أي الحالف عليه حال (قوله وشبهه) بفتح ش منقلا

فقال

يحلف الخ (قوله على أنه) أي المكاف الخ صلة يحلف (قوله خائفا) حال من فاعل حلف (قوله بغيره) بفتح ب منقلا

(قوله اسم) خبر الكاف (قوله حالها) أي الاجازة (قوله لا يصح) بضم ففتح مثقلا (قوله أولا) بشد الواو (قوله وعلى هذا) أي المضي (قوله من يوم الايقاع) خبر الاحكام (قوله النكاح) أي بأكراه (قوله فسخه) أي النكاح بأكراه (قوله المكروه والمكره) بالفتح فيهما (قوله المقام) بضم الميم أي الاستقرار (قوله لانه) أي ٢١٥

أمن) أي المكروه بالفتح (قوله وكذا) أي الزوج المكروه في جواز اجازته بعد امته (قوله يحد ثلثان) بكسر فسكون أي قرب (قوله ثلثان) أي عقد الاكراه (قوله اقوله) أي المصنف عليه لتقدير نفوذ (قوله واعتبر) بضم التاء وكسر الموحدة (قوله ولايته) أي الزوج (قوله عليه) أي المحل (قوله حال) نائب فاعل اعبر (قوله المرجوع) نعم قول (قوله وقول) عطف على الشافعي (قوله عليه) أي التعليق (قوله واما الاولى) بضم الهمزة أي قوله عند خطبتها أي طالق مقابل أي القائل ان دخلت الخ (قوله بساط) خبر وقوع (قوله نيته) أي التعليق (قوله لما) بكسر اللام (قوله لقوله) قوله من شروطها (قوله لما) بيان لما (قوله وهي) أي المحل وانشئ لتأنيث خبره (قوله وشروطه) أي المحل (قوله انشائه) أي الطلاق (قوله لامتناع وجوده) بشد اللام (قوله لمقارنة انشائه) أي المدونة (قوله قبله) أي الغد (قوله على تزويجها) صلة علق (قوله

فقال) كاجازته) أي المكروه بالفتح على طلاق او عتق من اضافة المصدرا فاعله والكاف في قوله (كأطلاق) والعنق الواقع منه حال اكراهه عليه اسم بمعنى مثل مفعول اجازته حال كونه (طائعا) بعد زوال الاكراه فهل يلزمه ما اجازته نظر الطوعه حالها أولا يلزمه لانه الزم نفسه ما يلزمه ولان الواقع فاسد لا يصح بعد وقوعه قولان لسكون قال ولا بعدم الزوم ثم يرجع الى الزوم (والاحسن) منهم ما عند بعض الشيوخ (المضي) أي الزوم وعلى هذا فاحكام الطلاق كالمدة من يوم الايقاع لامن يوم الاجازة ولا يدخل النكاح تحت الكاف فلا بد من فسحه في التوضيح اجمع اصحابنا على بطلان نكاح المكروه والمكره ولا يجوز المقام عليه لانه لم ينقد سمون ولو انفعه لبطل لانه نكاح فيه خيار وفي قياس بعض مذهب مالك رضى الله تعالى عنه ان للمكروه امضاء ذلك النكاح اذا امن وكذا الاولياء المرأة المكروهة وفي قياس بعض مذاهبهم انما تجوز اجازة المكروه بحد ثلثان ذلك (ومحله) أي الطلاق (ما) أي عصمة قائمة بالزوجة شرعا (مالك) بضم فكسر وذكرا العائد مراعاة للفظ (ما) (قبله) أي نفوذ الطلاق لقوله لا ياتي واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ ان ماله حقيقة قابل (وان) كان تعليقا أي معلقا عليه هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه المرجوع اليه وفا لا ياتي حقيقة وخلافا للشافعي رضى الله تعالى عنهم وقول مالك المرجوع عنه ان كان التعليق صريحا كان تزويجك فانت طالق بل وان دل عليه البساط (كقوله) أي الخطاب (لاجنمية) حال خطبتها (هي) أي المخطوبة (طالق) وصلة قوله (عند خطبتها) بكسر التاء المجهدة أي التماس نكاحها من وليها بسبب تعلمه مهرها مثلا (وان دخلت) بكسر التاء ان كانت المرأة حاضرة وخطبها او بسكونها ان كانت غائبة ومنعول دخلت محذوف ليم الدار وغيرها أي فانت طالق (و) قد نوى أي القائل ان دخلت فهي طالق (بعد نكاحها) واما الاولى فوقع التطبيق عند الخطبة بساط دال على التعليق من غير نية اذ لو نوى بعد نكاحها لم يحتج لقوله عند خطبتها فانه غ فاقسام التعليق ثلاثة احدها باللفظ كان تزويج فلا نية فهي طالق ولم يصرح به المصنف لوضوحه الثاني فلا نية طالق ونوى بعد نكاحها الثالث تعليق بالبساط كقوله عند خطبتها هي طالق لاسمعه من شروطها وشروط اهله ابن عرفة الثاني أي من شروط الطلاق التي عبر عنها ابن شاس وابن الحاجب بالاركان المحل وهي العصمة ونشرطه مقارنة انشائه حقيقة فالامتناع وجوده حال بدون محمل فيها مع غيرها لو قال لا جنمية انت طالق او طالق غدا فتزوجها قبل لم يلزمه الا ان يريد ان تزويجك وكذا انت طالق ان تكلم فلا نواكله بعد تزويجها (و) ان تزويج التي عاق طلاقها على تزويجها باللفظ او البساط او على دخولها ونوى بعد نكاحها (تطلق) بفتح الفوقية وسكون الطاء وضم اللام أي تصبح طالقا (عقبه) أي العقد في الاولين والدخول في الثالثة (وعليه) أي الزوج لكل منهن (النصف) من صداقها ان دخلت الثالثة قبل بنائها او الاقارب جميع صداقها

باللفظ) صلة علق (قوله او على دخولها) عطف على علي تزويجها (قوله ونوى بعد نكاحها) قيد في او على دخولها (قوله في الاولين) بضم الهمزة أي علق طلاقها على تزويجها باللفظ والتي علقها طلاقها على تزويجها بالبساط (قوله في الثالثة) أي التي عاق طلاقها على دخولها (قوله والا) أي وان كان دخل بها

(قوله ولو بعد العقد) تبعاً لغيره في التسمية (قوله والبهاء) عطفت على التسمية (قوله من التوضيح) بيان لهذا الحمل (قوله عين) بخصات متقلا أي المعلق ٢١٦ للطلاق على التزوج (قوله تكرار) أي الطلاق (قوله عليه) أي المعلق (قوله

وهذا في نكاح التسمية ولو بعد العقد ولا شيء عليه في التقويض حيث لم يمه الطلاق قبل التسمية والبناء وكلما بعد على من علق طلاقها على تزويجها تطلق ويلزمه النصف (ال) عقد عليه (بعد ثلاث) من المرات وقيل زوج فلا تطلق ولا نصف عليه لعدم العصمة وفساد العقد اجتماعاً (على الأصوب) عند التونسي وعبد الحميد وغيرهما وظاهر كلام ابن الموارزوم النصف غ ذكر هذا الفرع في هذا الحمل من التوضيح فقال لو أتى في القظة بما يقتضي التكرار فقال قبل النكاح كلف تزويج فلانة فهي طالق فظاهر كلام ابن الموارزوم يلزمه نصف المصداق ولو بعد ثلاث تطليقات وقال التونسي وعبد الحميد وغيرهما الصواب أنه لا شيء عليه بعد الثلاث اه والذي لا يصحق في شرح الموارزوم إذا علق قبلة تكرار عليه كلف تزويج منها ويلزمه نصف المصداق كلفا عقد النكاح في واحدة فمنه ان لا يتكرر نكاحه في واحدة ثلاث مرات في تزويجها رابعة قبل ان تزويج زوجا فلا يلزمه لها مصداق لانه نكاح باطل وهي طالقة ثلاثاً تزويجها قبل زوج وقارقتها قبل البناء فلا مصداق لها اه قال صاحب المنهاج هذا اذا لم يعتد عليه الا بعد الوقوع وقال ابن حجر وعبد ابن الموارزوم النصف كما امر تزويجها وله يرد في الموضع الذي يثبت ما لم يستكمل الثلاث او بعد استكمالها وبعد زوج لان العقد لا يثبت بعد الثلاث فاذا لم يثبت العقد فلا يجب المصداق (ولو دخل) الزوج بالزوجة التي علق طلاقها على العقد عليها (ف) المصداق (المسمى) بفتح الميم الثانية ان كان والا فمصداق المثل يلزمه (فقط) وقال ابن وهب عليه المسمى ومثل نصفه الذوق بالطلاق عقب العقد والمسمى بالوط موجه المشهور ان كل وطء استند له عقد فلا يوجب زائداً عما وجبه العقد ثم شبهه بالتقوية فقال (ك) زوج (وطئ) زوجته التي علق طلاقها على شيء (بعد حنثه) في تعلقه بحصول المعلق عليه (و) الحال انه (لم يعلم) بالحنث قبل وطئه فعليه المسمى فقط ولو تكرر وطؤه ومقهومه به انه ان وطئها بعد حنثه فيها تعدد عليه المهر بمعدد الوطء الحرام الذي لا شبهة له فيه ان لم تعلم بحنثه او اكرهها او الانفلا شيء الا انهم احيى نذرانية ابن عرفة وفيها ان نكحتك فانت طالق فتزويجها الزمة طلاقها ولها نصف المسمى فان بنى ولم يعلم فعليه مصداق واحد لا مصداق ونصف كن وطئ بعد حنثه ولم يعلم وليس عليه اعادة وفاة ان مات انما عليها ثلاث حيض وسهم ابو زيد كتب صاحب الشرطة لابن القاسم فيمن دخل باسراً حائفاً بطلاقها البتة ان تزويجها فكتب اليه لا تقرق بينهما بما بلغني عن ابن المسيب ان رجلاً قال حلفت بطلاق فلانة ان تزويجها فقال تزويجها وانما نكحاً في رقبتي ورعم ان تخزوني من حلفت على امه بمثل هذا ابن رشد مشهور المذهب انه يفرق بينهما على كل حال وان دخل او مراعاة ابن القاسم الخلاف فيه شدوذ ابو عمر عن رواية أبي زيد عن ابن القاسم ائقي ابن وهب وقال نزلت بالخزوي فانتاه ما لك بذلك وقاله محمد بن عيسى الحكم وحكي عن ابن القاسم انه توقف فيه في آخر أيامه وقال كان عامة مشايخ أهل المدينة لا يرون به بأساً وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نحو هذا القول احاديث كثيرة الا انها معلقة عند المحدثين

منها) أي القبيلة التي عينها (قوله منهن) أي نساء القبيلة التي عينها (قوله فلا يوجب) أي الوطء (قوله فيها) أي الزوجة (قوله والا) أي وان علمت واطاعت (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وليس عليها اعادة وفاة ان مات) لعدم الزوجية (قوله ثلاث حيض) أي استبراء من الوطء لان استبراء الحرة كعدها الا في لعان وزنا وردة (قوله صاحب الشرطة) بضم الشين المججمة وسكون الراء أي حاكم السياسة (قوله فكتب) أي ابن القاسم (قوله اليه) أي صاحب الشرطة (قوله فقال) أي ابن المسيب (قوله وزعم) أي ابن القاسم (قوله حلف) أي ابوه (قوله بمثل هذا) أي ان تزويجها فهي طالق أي ثم تزويجها وقرع على زواجها حتى ولدت له الخزوي (قوله الخلاف) منقول من رعاة المضاف لفاعله (قوله فيه) صلة الخلاف (قوله شدوذ) خبر مراعاة (قوله بمثل) صلة ائقي (قوله وقال) أي ابن وهب (قوله بذلك) أي عدم التقريق (قوله وقاله) أي عدم

التقريق (قوله حكى) بضم فكسر (قوله انه) أي ابن القاسم (قوله توقف) بفتح تاء متقلا (قوله فيه) أي ومنهم التقريق (قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله به) أي تزويج من علق طلاقها على تزويجها (قوله روى) بضم فكسر (قوله انما) أي الاحاديث (قوله بعضهم) أي الاحاديث (قوله احسنها) أي الاحاديث (قوله نخرج) بفتح ناء متقلا

(قوله على تزويجها) صلة المحلوف (قوله للعالم) صلة جواز (قوله ومنعه) أي نكاحها له عطف على جواز (قوله مضيه) أي نكاحها للعالم (قوله رابعها) أي الأقوال (قوله الوقف) أي التوقف في جواز وعدمه (قوله أو بدونه) أي التعليق (قوله وان كان صنفه منطقيا) حال (قوله والا) أي وان لم يبق مدة ينتفع بالزواج ٢١٧ فيها عادة (قوله هذا) أي عدم اللزوم

(قوله وخروج) بقضات متعلا
(قوله لزومه) أي الطلاق
مع عموم النساء (قوله عموم
اللزوم) أي في الابتكار
والثببات (قوله رد بضم
الراء وشدة الدال) أي التخرج
(قوله آل) بمد الهمز أي
صار (قوله هذا) أي الجواب
(قوله في صورة التفصيل)
أي قوله كل ثيب يتزوجها
حرام بعد كل بكر يتزوجها
حرام (قوله منعه) أي
العموم في صورة التفصيل
(قوله اما اللفظ الاول)
ككل بكر يتزوجها حرام
(قوله فواضح) أي عدم
عمومه لعدم تناوله الثيبات
(قوله واما الثاني) أي
ككل ثيب يتزوجها حرام
(قوله فكذلك) أي الاقول
في عدم العموم (قوله
تناوله) أي الثاني (قوله
الجنس) أي النساء (قوله
وهو) أي البعض الذي
لم يتناوله الثاني (قوله
متعلق) بفتح اللام أي
مدلول أي الابتكار (قوله
الاسقاط) أي عدم اللزوم
مع عموم النساء (قوله وهي)
أي المشقة (قوله هنا) أي

ومنهم من صحح بعضها ولم يروعه صلى الله عليه وسلم ما يحالفها أحسنها ما خرج فاسم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا من بعد نكاح وروى لا طلاق قبل نكاح وروى
لا طلاق فيما لا تملك قلت في احكام عبد الحق ابوداود عن مطرف الوراق عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق الا فيما تملك ولا تملك الا فيما تملك
ولا يبيع الا فيما تملك ولا يوفاء نذرا الا فيما تملك قال البخاري هذا اصح شيء في الطلاق قبل النكاح
ثم قال ابن عرفة في جواز نكاح المحلوف بطلاقها على تزويجها للعالم ومنعه مع مضيه بالعقد
او بالبنات رابعها يفسخ ابدا وخامسها الوقف وعزها للقائليها فانظر وشبهه في لزوم الطلاق
المستفاد من قوله كقوله لاجنبية الخ فقال (كان) طلق من يتزوجهن و (ابقي) المطلق لنفسه
(كثيرا) من النساء لم يطلقهن سواء كان طلاقه بتعليق بخوان فعت كذا وان لم افعله فمك
امرأة اتزوجها طالق الا من اقليم كذا أو الابد عام او بدونه فمك كل امرأة اتزوجها طالق
الا من اقليم كذا أو الابد شهر وسواء كان ما بقاء مساويا لما حلف عليه أو لا بين ابقاء الكثير
بقوله (بذكر جنس) لغوي وان كان صنفه منطقيا ككل تركبة يتزوجها طالق (او) بذكر
(بلد) ككل مصرية يتزوجها طالق (او) بذكر (زمان يبلغه) أي يصل اليه (عمره ظاهرا) أي
يشبه حياته اليه غالباً وهذا يختلف بحسب اختلاف عمر الحالف من شوية و ككهولة
وشيوخة ككل من يتزوجها في هذا العام طالق واحترز بقوله يبلغه عمره ظاهرا عن فمك كل
امرأة يتزوجها الى تسعين سنة طالق فلا تلزمه هذه اليمين ويشترط في اللزوم ايضا ان يبق مدة
بعد ما يبلغه عمره ظاهرا ينتفع بالزواج فيها عادة والا فلا يلزمه ابن عرفة وعلى المشهور ان عم
النساء دون قيد يلزمه الخروج ابن بشير هذا نص المذهب وخروج بعضهم لزومه من رواية عموم
اللزوم فين قال كل ثيب اتزوجها حرام بعد قوله كل بكر كذلك ورد بان العموم المقصود اشد
من العموم الذي آل اليه الامر قلت هذا اعتراف بتصور العموم في صورة التفصيل والحق
منعه اما اللفظ الاول فواضح واما الثاني فكذلك ضرورة عدم تناوله بعض الجنس وهو متعلق
اللفظ الاول وعله الاسقاط على هذه الرواية انما هي المشقة الناشئة عن اللفظ العام وهي هنا
عن لفظ خاص فم توجب العلة بحال واذا بقي كثيرا بذكر جنس او بلدا وزمان يبلغه عمره ظاهرا
وكان منزوجا (الا) تلزمه اليمين (فمن تحته) أي في عصمة الحالف من الزوجات فلا تطلق عليه
بهذه اليمين بناء على ان الدوام ليس كالا بداء والفرق بين هذا وبين من حلف لا يركب أو لا يلبس
وهو ركاب أو لا يلبس ودوام كالأول باسما فثبت به ان حقيقة التزوج انشاء عقد جديد ولم
يتحقق هذا في تحته وليست حقيقة الركوب واللبس قاصرة على انشاءهما فان كان نوى
انشاءهما فلا يثبت بدوامهما وفرق تب بضعف الالتزام في النكاح بقول اكثر الناس
لا يلزمه فلا تلزمه فيمن تحته في كل حال (الا اذا) بانها بعد يمينه ثم (تزوجها) فتدخل في يمينه

٢٨ من في صورة التفصيل (قوله به) أي دوام الركوب أو اللبس (قوله انشاءهما) أي الركوب أو اللبس
(قوله بدوامهما) أي الركوب أو اللبس (قوله وفرقت) أي بين من تحته ودوام الركوب أو اللبس (قوله بضعف) صلة فرق (قوله
في النكاح) أي الطلاق المعلق على النكاح (قوله بقول اكثر الناس) أي الاثمة بضعف (قوله فلا يلزمه) أي اليمين

(قوله وان كانت تطلق عقبه) اي العقد على حال (قوله وفائده) اي العقد قبلها (قوله والا) اي وان كانت الاداة التي علق بها تقتضي التكرار (قوله به) ٢١٨ اي وله نكاحها (قوله ان ما لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع)

ان عملها الفظه ابن عرفة ولو علق التحريم عايق كثير الزم ولا تدخل الزوجة الا اذا باتت وشملها الفظه (وله) اي من علق طلاق امرأة على تزوجها (نكاحها) اي العقد عليها وان كانت تطلق عقبه على المشهور وفائده حل يمينه فيتزوجها عقب طلاقها ولا تطلق عليه اذا كانت الاداة التي علق بها لا تقتضي التكرار والا فلا يباح له نكاحها اذا فائدة فيه حينئذ غايبه اشار به اقول ابن راشد القضي المذهب انه يباح له نكاحها وتطلق عليه عقبه والقصاص انه لا يباح له زواجها للقاعدة المقررة ان ما لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع والمقصود بالنكاح الوطء وهو غير حاصل بهذا العقد والى هذا ذهب بعض الفقهاء قال وهو بمنزلة قول المرأة تزوجك على اني طالق عقب العقد فانه لا يجوز ولا يستحق عليه صداق ان تزوجته ولا فرق بين كون الشرط منها او من غيرها فانه فائدة وهي انه يتزوجها عقب طلاقه ان شاء الا ان يعلق ذلك بلفظ يقتضي التكرار مثل كذا فلا يباح له زواجها اهـ وقبله في التوضيح (وله) اي الحر الذي يولد له وهو واحد اطول الحرية (نكاح) اي تزوج النساء (الاماء) المملوكات لمن يستقر ملكه على اولادهن (في) اي بسبب قوله (كل حرة) تزوجها فهي طالق اذا خشي على نفسه العنت تنزيلا ليمينه منزلة عدم الطول للحره لازوم يمينه في الحرث بابقائه الاماء عند ابن القاسم وابن حبيب (ولزم) التعليق (في) المرأة (المصرية) من لا غ لیس صورتها كل مصرية تزوجها طالق اهـ اي لا تقصر صورتها على ذلك قصور بذلث وبن حلف لا يتزوج مصرية او من مصر مثالا لاستفادة التكرار من تعليق الحكم بالوصف وان لم يأت بأداة تكرر او صلة (لزم) (في) اي امرأة (ابوها) كذلك اي مصري ولو كانت امها غير مصرية وولدت في غير مصر لان الولد ينسب لايه دون امه قال الله تعالى ادعوهم لآبائهم والظاهر ان في الاولى سببية (و) لزم في المرأة (الطارئة) على مصر (ان تخلقت) اي اتصفت غير المصرية الطارئة على مصر (بخلقهن) بضم الخاء المجع واللام اي بصفتها المصريات اذ لا تدخل لمصر في الذات وانما دخلها في الصفات فنخلق بخلق اهلها كمن ولد بها ومفهوم الشرط ان من لم يخلق بخلقهن لا تدخل في المصريات وان طالت اقامتها والذي في نص مخنون انقطع عن البادية ببدل تخلقت بخلقهن فان فسر الانقطاع عن البادية بتخلقها باخلاق المنطقة الميهم ساوى كلام المصنف والا فلا وهل المراد الاخلاق التي عميل المصرية بقلوب الرجال والاخلاق التي تحمل على الاجتناب وهذا هو الظاهر ولا يبعد اراهم ما معا (و) ان حلف لا يتزوج (في) نحو (مصر يلزم) التعليق (في) من يتزوجها في (عملها) اي البلاد الداخلة في حكمها (ان نوى) بمصر ما يعم عملها او جرى به عرف اودل عليه بساط وسوا تزوج في مصرية او غيرها (والا) اي وان لم ينو ما يعم عملها ولم يجز به عرف ولم يدخل عليه بساط بان نوى خصوصها ولائحة له (فلمعل لزوم) السبي الى (الجمعة) ثلاثة اميال وربع ميل في صورتين عند ابن القاسم وابن الماسجون وابن كثة يلزمه في الصورة الثالثة لحد ما تقصر فيه الصلاة وهو غائبة واربعون ميلا اصبح وهو القياس (وله) اي الحالف لا يتزوج في مصر (المواعدة بها) على الزواج في غيرها المصرية او غيرها لان المراعي عقد النكاح والمواعدة ليست عقدا (لا) يلزمه شيء (ان عم النساء) الحرث والاماء والشيئات والابكار

بيان للقاعدة المقررة بمحذف من (قوله والى هذا) اي منع نكاحها صلا ذهب (قوله وهو) اي العقد عليها مع طلاقها عقبه (قوله فانه) اي المقدر بشرط الطلاق عقبه (قوله منها) اي المرأة (قوله اومنه) اي الرجل (قوله له) اي العقد على من علق طلاقها على تزوجها (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله وهو واحد الخ) حال (قوله اذا خشي الخ) شرطي جواز نكاحه الامه (قوله تنزيلا الخ) على بطوان نكاحه امه اذا خشي ذلك (قوله لازوم يمينه في الحرث) على التثنية (قوله بابقائه الاماء) على لزوم اليمين في الحرث (قوله التكرار) اي لعنت وعموم اليمين في كل مصرية (قوله بالوصف) اي الاتساب لمصر المفهوم من الصيغة (قوله الاولى) بضم الهمز اي الداخلة على المصرية (قوله سببية) اي والثانية ظرفية فساغ تعلقها بما يلزم (قوله ولزم) اي التعليق (قوله بها) اي مصر (قوله فيها) اي مصر (قوله في صورتين) اي نية خصوصها وعدم النية (قوله الثالثة) اي عدم النية

الحضريات والبسديات بان قال كل امرأة يتزوجها طالق او ان فعت = د اقل كل امرأة
يتزوجها طالق وفعل المحلوف عليه فلا شيء عليه لرفع الحرج والمشقة قال الله تعالى وما جعل
عليكم في الدين من حرج ولم يعتبروا المكان القسري لانها ليست كالزوجة في التحصين والضمان
ولأنه بعض النفوس منها فان قلت سيأتي ان من قال لزوجة كل امرأة تزوجها عليك طالق
يلزمه مع انه عم النساء قلت لزمه وان عم النساء لان له مندوحة بطلاق المحلوف لها طلاقا ثانيا
(او ابني) الخالف بطلاق من يتزوجها عددا (قليل) في نفسه ككل امرأة تزوجها الا فائدة
او يات فلان او من قرية كذا وهي صغيرة جدا ومثل لا بقاء القليل فقال (ككل امرأة
تزوجه الا نفويضا) طالق فلا شيء عليه ظاهره ولو تيسر له التفويض ولو عسدم معتاديه اقلته
واما ان قال كل امرأة تزوجه اطلاقا فيلزمه لابقائه كسرا وهي التسمية (او) كل
امرأة تزوجه اطلاقا (من قرية صغيرة) دون المدينة المنورة باوارسا ~~تتبعها~~ عليه
الصلاة والسلام بحيث لا يجحد فيها من تلقى به (او) قال كل امرأة تزوجه اطلاقا (حتى
انظرها) اي الا ان انظرها (فعسى) فلا شيء عليه وله ان يتزوج من شاء ولا تعلق عليه
ولو لم يخش العنت لانه كمن عم النساء (او) انقلت بمنسه من الخصوص للعموم كمن علق
طلاق (الابكار) على تزوجهن بان قال كل بكرا تزوجه اطلاقا (بعد) تعليق طلاق (كل
ثيب) على تزوجهن بان قال كل ثيب تزوجه اطلاقا (او بالعكس) بان قال ~~كل~~ بكرا
أ تزوجه اطلاقا وكل ثيب تزوجه اطلاقا فلا يلزمه في الثاني منه ما على الاصح لانه هو الذي
حصل به الحرج ويلزمه الاول على الاصح وقيل يلزمه فيه ما وقيل لا يلزمه فيه ما حكاه
ابن الحاجب وغيره قال في التوضيح عن ابن راشد والاول هو الجاري على المشهور
وقال ابن عبد السلام هو ظاهر الاقوال لدوران الحرج مع اليقين الثانية وجود او عدمه ولو حرم
الثيبات وابقى الابكار فجزعن عن لعنونه فالظاهر انه ان خشى العنت ولم يقدر على التسري انه
يجوز له نكاح ثيب (او) علق طلاق كل من يتزوجها في اجل يبلغه عمره ظاهرا و (خشى) الخائف
على نفسه (في المؤجل) بضم الميم وفتح الهمز والجيم مشددة بان قال كل امرأة تزوجه في هذا
العام طالق ومفعول خشى قوله (العنت) بفتح العين المهملة والنون اي الزنا في العام (ومعذر)
بفتح حاء مشددة لاى لم يمكنه (التسري) فله تزويج حرقة لمدة خطر الزنا وخفة امر التعليق بقول
الاكثر بعد لزومه ابن عرفة وفيها ان قال كل امرأة تزوجه الى ثلاثين اواربعين سنة فهو
طالق لزمه ان امكنت حيا ته لما ذكر فان خشى العنت ولم يكن له مال يتسرى به فله ان يتزوج
ولا شيء عليه ولو ضرب اجله لم يعلم انه لا يبلغه او قال الى مائتي سنة لم يلزمه الباجي التعمير في ذلك
تسعون عاما ولمحمد بن ابن القاسم العشرون عاما كثيرا فله ان يتزوج اصبح بعد تصبر وتعفف
ابن وهب واشهب لا يتزوج في ثلاثين وان خاف العنت مالت رضى الله تعالى عنه يتزوج فيها ان
خاف العنت ابو زيد عن ابن القاسم ان قدر فيها على التسري فلا يتزوج وكذا ان لم يجسد الا ان
يخاف العنت انظر قمامه (او) قال (آخر امرأة) تزوجه اطلاقا فلا شيء عليه ابن القاسم لانه
كن عم جميع النساء لانه كلما تزوج امرأة احتمل ان تكون آخر اقلو فرق بينه وبينه لم يستقر
ملكه على امرأة هذا هو المذهب وما بعد منه ضعيف وهو قوله (وصوب) بضم الصاد المهملة
وكسر الواو ومشددة (وقوفه) اي منع الخائف (عن) وطء الزوجة (الاولى) بضم الهمز اي التي

(قوله لانها) اي السرية
(قوله منها) اي السرية (قوله
وان عم النساء) حال (قوله
لقلة) اي النفويضا
(قوله لانه) اي الثاني (قوله
والاول) اي اللزوم في الثاني
(قوله هو) اي الاول (قوله
عنهن) اي الابكار (قوله
وفيها) اي المدونة (قوله
فيها) اي الثلاثين (قوله
لانه كمن عم النساء) علة
لا شيء عليه (قوله لانه كلما
تزوج الخ) علة لانه كمن
عم النساء

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله في ضرب الاجل) ملة كاف التشبيه (قوله طلق) بضم فكسر مثلاً (قوله هذا) اى وهو في الموقوفة كالملوى (قوله اتبين انها مطلقة ٢٣٠ قبل البناء) علة للزوم نصف الصداق وعدم الارث (قوله وبلغزيم)

تزوجها اولاً (حتى ينكح) اى يتزوج زوجته (ثانية) فيصل له وطء الاولى (ثم) يمنع من وطء الثانية (كذلك) اى منعه من وطء الاولى حتى ينكح ثالثة فيصل له وطء الثانية وهكذا ابداً وهذا قول معنون وصوبه ابن راشد وظاهره ايقافه ولو قال ان لا تزوج ابداً وظاهره انه يعمل بقوله لانه ضرر عليها (و) ان تضررت المرأة الموقوفة عنها من ترك وطئها ورفعته (هو) اى القاتل آخر امرأه الخ (في) المرأة (الموقوفة) عن القاتل ملة كاف التشبيه في قوله (كالملوى) بضم الميم وكسر اللام اى الخالف على ترك وطء زوجته اكثر من اربعة أشهر وهو حواكث من شهريين وهو عبد في ضرب اجل الايلاء من يوم الرفع لانه لم يخلف على ترك الوطء فاذا انقضى ولم ترض بالاقامة معه يدون وطء طاق عليه والاوى تاخير هذا عن قول اللخمي الا في ليقيد رجوعه اليه ايضاً واذا مات زمن الايقاف فلها نصف الصداق ولا ترثه اتبين انها مطلقة قبل البناء ولا عدة عليها وبلغزيم ايقال مات زوج عن زوجة حرة مسلمة بنكاح صحيح بصداق مسمى واخذت نصفه ولا ترثه ولا تعتد منه ابن الماجشون ان تزوج امرأته ماتت وقف ارثه منها فان تزوج اخذته وتكمل صداقها والا فلا وبلغزيم ان ثلاثة أوجه (واختاره) اى اللخمي الايقاف عن السابقة حتى يتزوج بعدها في كل سابقة (الاى) الزوجة (الاولى) بضم الهاء من فلا يوقف عنها لانه لما قال آخر امرأه علم انه لم يعاق طلاق الاولى ابن عرفة ولو قال آخر امرأه أتزوجها طلاق في لغوه وزومه قول ابن القاسم ومحمد مع معنون وعليه بوقف عن الاولى حتى يتزوج غيرها فتحل له وكذا الثانية والثالثة زاد معنون ولم يوقف عنها رفعه لعدم وطئه لقدرته عليه بتزوج ثانية وله ابنة ولها اربعة ابن رشد نحوه لابن الماجشون قال وان ماتت من وقف عنها وقف ميراثه منها فان تزوج ثانية اخذته وان مات قبل ان يتزوج رد لورثته وان طاق عليه بالاى فلا رجعة له لعدم بئانه الشيخ ان مات في الوقف قبل بئانه فلا ترثه ولها نصف المهر فقط ولا عدة لو فاته ثم قال واعترض ابن دحون قول معنون بان قال اذا وقف عن وطء الاولى ثم تزوج لم يبع له وطء الاولى حتى يطأ الثانية كن قال انت طالق ان لم تزوج عليك فيمنع منها حتى يتزوج غيرها ويطلق لغيره في عينه وليس له وطء الثانية لاحتمال انها آخر امرأه يتزوجها فهو بمنوع من وطء الثانية حتى يتزوج ثالثة وكذا يلزم في الثالثة والرابعة فلا يتم له وطء البتة ابن رشد هذا اعتراض غير صحيح وهل فيه الشيخ على رسوخ علمه وثنا بذهنه ولا معصوم من الخطا الامن عصمه الله تعالى لان المسئلة ليست كمسئلة من قال انت طالق ان لم تزوج عليك وانما هي كمسئلة من قال ان تزوجت عليك فهي طالق لانه لم يطلق الا الثانية لا الاولى فوجب ان تطلق باقل ما يقع عليه اسم زوجة وهو العتيد على قواهم الخنث يدخل باقل الوجوه والبرائة يكمل باكمل الوجوه قلت الاظهر ما قاله ابن دحون ويانه ان تزوج الثانية اما ان يوجب طلاقاً وعدم وقوعه بيمين به والاول باطل اتفاقا فتعين الثاني وكل تزويج يوجب عدم وقوع طلاق بيمين به مشروط بالبناء فيه اصله الخالف بالطلاق ليتزوجن وقول ابن رشد فوجب ان تطلق باقل ما يقع عليه اسم زوج وهم لاتفق على ان التزوج في المسئلة لا يوجب طلاقاً ما لم يتيقن كونه آخراً والقرض

اى من ثلاث جهات (قوله وقف) بضم فكسر (قوله والاى وان لم يتزوج) قوله فلا اى لا يأخذ الموقوف ولا يتكمل الصداق (قوله علم) بضم فكسر (قوله الاولى) بضم الهاء (قوله وعليه) اى للزوم (قوله وقف) بضم فكسر (قوله ولها) اى الثانية رفعه لعدم وطئه لقدرته عليه (قوله بثلثة) اى تزوجها (قوله ولها) اى الثالثة رفعه الخ (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله بان قال) اى ابن دحون صلة اعترض (قوله وهل) بكسر الهاء اى غلط (قوله الشيخ) اى ابن دحون (قوله لان المسئلة) اى آخر امرأه تزوجها طاق (قوله لا الاولى) اى فلا يوقف على وطء الاولى على وطء الثانية (قوله تطلق) اى الثانية (قوله وهو) اى الاقل (قوله وقوعه) اى الطلاق (قوله به) اى الطلاق (قوله والاول) اى ايجابه طلاقاً (قوله الثاني) اى ايجابه عدم وقوع طلاق بيمين بطلاق (قوله به) اى الطلاق (قوله مشروط)

خبر كل (قوله فيه) اى التزوج (قوله اصله) اى قولنا بكل تزويج الخ (قوله وهم) بفتح الهاء اى غلط خبر قول عدم (قوله في المسئلة) اى آخر امرأه تزوجها طاق (قوله كونه) اى التزوج (قوله والقرض) بفتح القاف يسكنون الربا

(قوله عدم ثبته) أي كونه آخر (قوله وان كان متوجبه لعدم الطلاق) حال (قوله في الأولى) يضم الهمز أي الزوجة السابقة
(قوله عليها) أي مسئلة ان لم تزوج عليك (قوله وهي) أي اغاظها (قوله منها) أي مسئلة ان قوله وذلك (أي بين ان السابقة
ليست آخر امرأة (قوله فيها) أي مسئلة ان قوله لزمه) أي الطلاق الزوج (قوله في الأولى) يضم الهمز (قوله لا اختيار) عطف
على قول (قوله مثلا) راجع للمدينة (قوله انما) أي القضية (قوله هذا) أي قصر التطليق على تزوجه من غير المدينة قبل
تزوجه منها (قوله لفظه) أي المعلق بكسر اللام (قوله لتعليقه طلاق من يتزوجه من غيرها على عدم تزوجه منها) هذا لا يقتضي
طلاق من يتزوجه من غيرها قبل تزوجه من قبل وقله عنها حتى يتزوج ٢٢١ منها كما قال سحنون (قوله قبلها)

هذا ليس في الصيغة الأصلية
فانظر من ابن أبي به (قوله
الطلاق) أي في لزوم
طلاق كل من يتزوجها من
غيرها عن تقيده بكونه
قبل تزوجه منها (قوله
وان استقلت على ان) أي
هذا اللفظ حال (قوله
والتأويل) أي بانه انما يلزم
الطلاق اذا تزوج من غيرها
قبلها (قوله وفيها) أي
المدينة (قوله الفسطاط)
بضم الفاء أصله الخيمة
ثم نقل لمصر العسقة
لاختطاطها موضع فسطاط
عمر بن العاص رضى الله
تعالى عنه فهي المراد منه
(قوله لزمه الطلاق) فيمن
يتزوجها من غيرها (ظاهره
سواء تزوج من غيرها قبل
تزوجه منها او بعده (قوله
لا يثبت فيمن يتزوجها
من غير الفسطاط) أي
قبل تزوجه من الفسطاط

عدم ثبته وانما يقع بعدم ثبته في حكم الابلاء البناء وقد يجاب عن بحث ابن دحون بان
التزوج في مسئلة سحنون المذكورة وان كان موجبا لعدم الطلاق في الأولى كمسئلة ان لم
تزوج عليك الخ لكن القياس عليها لا يصح لان مسئلة ان لم تزوج بين مقصوديهما الغاظة
الخطابة وهي لا تحصل الا بوطء الثانية بخلاف مسئلة انما المقصود منها بين ان الزوجة
السابقة ليست آخر امرأة وذلك يحصل بمجرد العقد على أخرى بعد هان غير توقف على الوطء
وليس فيها عين حتى يقال البر لا يحصل الا باكمل الوجوه وان قال اول امرأة يتزوجها طالق وآخر
امرأة تزوجه طالق لزمه في الأولى وفي الثانية قول ابن القاسم وسحنون لا اختيار للخيم
(ولو قال) المكاف (ان لم تزوج) امرأة (من) نساء (المدينة) المنورة بانوارسا كنها عليه افضل
الصلاة والسلام مثلا (فهى) أي التي تزوجه من غيرها (طالق فترج) الخالف (من غيرها)
أي المدينة (بجز) يضم النون وكسر الجيم مثله لا يحصل (طلاقها) بمجرد عقد عليها سواء
تزوجه قبل تزوجه من المدينة او بعده بناء على انها قضية حالية في قوة كل امرأة تزوجه من
غير المدينة طالق هذا ظاهر المدونة والجواهر (وتوات) يضم المثناة والهمز وكسرا او منقلة
أي حلت المدونة (على انه) أي الشأن (انما يلزم الطلاق) فيمن تزوجه من غيرها (اذا تزوج من
غيرها) أي المدينة (قبل) تزوجه منها (أي المدينة) عجم هذا مدلول لفظه لتعليقه طلاق من
يتزوجها من غيرها على عدم تزوجه منها فان تزوج منها ثم تزوج من غيرها فلا طلاق فقد الشرط
ق بناء على انها شرطية في قوة ان تزوجت من غيرها المدينة قبلها فهي طالق فان تزوج من المدينة
ثم تزوج من غيرها فلا طلاق على هذا التأويل والمذهب الاطلاق فهي حالية وان استقلت على
ان والتأويل ضعيف افاده عب البناء ابن عرفة وفيها قال ان لم تزوج من الفسطاط فكل
امرأة تزوجه طالق لزمه الطلاق فيمن يتزوجها من غيرها الخيم عن سحنون لا يثبت فيمن
يتزوج من غير الفسطاط وتوقف عنها كن قال ان لم تزوج من الفسطاط فامرأة طالق والاول
اشبه لان قصد الخالف بمثل هذا ان كل امرأة يتزوجها قبل ان يتزوج من الفسطاط طالق ابن
محرز حسب لمحمد مثل ما فيها ابن بشيرهما على الخلاف في الاخذ بالاقول فيكون مستقنيا
او بالا كثر فيكون موليا وقول ابن الحاجب بناء على انه بمعنى من غيرها او تعليق بريدان

(قوله ولأول) أي لزوم الطلاق فيمن يتزوجها من غيرها (قوله فيها) أي المدونة (قوله هما) أي القولان (قوله في الاخذ) أي الحل
لما يؤخذ من الكلام على الأقل لانه الحق والاكثر لانه الأكمل (قوله فيكون مستثناة) أي فيكأنه قال كل امرأة يتزوجها
طالق الا من المدينة (قوله فيكون موليا) أي طالق بطلاق التي يتزوجها من غير المدينة ان لم يتزوج منها (قوله بناء) أي هما
مبينان (قوله على انه) أي قوله ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله من غيرها) أي كل امرأة يتزوجها من غيرها طالق (قوله
او تعليق) أي او قوله ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله تعليق) في قوة ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق (قوله
محقق) يضم الميم ففتح الخاء فالف الأولى مشددة (قوله يرد) أي ابن الحاجب الخ خبر قول

(قوله ان معناه) أى ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله على الاول) أى انه يعنى من غيرها (قوله وعلى الثاني) أى التعليق (قوله وتقريرهما) أى الجملة والشرطية (قوله مما تقدم) صلة واضحة (قوله من لفظ النخعي) بيان لما (قوله التأويلان) أى تأويلها يلزم طلاق من تزوجها من غير المدينة سواء تزوج من غيرها قبل تزوجه منها أو بعده وتأويلها بتقديم لزوم طلاق من تزوجها من غيرها بكونه قبل تزوجه منها (قوله مطلقا) أى قبل أو بعد (قوله وهو) أى قول أصحابنا (قوله من ان الاول هو المشهور) بيان لما (قوله وفيه) أى كونه الاول هو المشهور (قوله عليه) أى الاول (قوله كلاهما) أى النخعي وابن محرر (قوله وهو) أى تعويل ابن عبد السلام ٢٢٢ (قوله تبع الخ) راجع لوقوع المعاق (قوله لا حال التعليق) عطف على حال النفوذ

(قوله اذا كانت اليمين منعقدة) شرطى اعتبار حال النفوذ (قوله ولو فى الجملة) أى باعتبار بعض الاحوال كتعليق العبد الثلاث فانه منعقد من حيث اصل الطلاق والائتنان (قوله لا من حيث الثلاث) قوله فيشمل الخ) تفريع على ولو فى الجملة (قوله فان لم تنعقد) أى اليمين الخ مفهوم الشرط (قوله وفيها) أى المدققة (قوله والنوادر) عطف على ما فيها (قوله وليس له حينئذ) أى حين قوله ذلك الخ حال من فاعل قال (قوله ولم يفعل) أى المحلوف عليه (قوله حتى تزوج او ملكه) أى الرقيق ثم فعل المحلوف عليه (قوله بها) أى اليمين (قوله فلا تلزمه) أى اليمين (قوله بعدها) أى اليمين (قوله من زوجة او رقيق) بيان لما (قوله قبل وقوع الخ) صلة تجدد (قوله او بعده) أى وقوعه (قوله ولو واحدة) أى ولو واحدة (قوله لا تعلق) بفتح اللام لعت الطلاق (قوله لانه) الزوج (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ تفريع على وكذا ان حلف على فعل نفسه الخ (قوله وقت كذا) تنازع فيه يأتين ويقضين (قوله وطلقها) أى الخالف زوجته المحلوف بطلاقها (قوله لئلا ينفذ) أى الخالف (قوله او قصد) أى الخالف (قوله لانه) أى لغريمه فى ذلك الوقت او عدم قضائه فيه (قوله فلا تلزمه الثلاث) أى اذا جاء ولم يأت به او يقضيه فيه لعدم ملكه عصمتها فيه (قوله ويعقد) أى الخالف (قوله) عاها (قوله فى الصورتين) أى الخالف على الايمان والخالف على النكاح (قوله) أى الخالف (قوله فيها) أى زوجته

او بعده) أى وقوعه (قوله على ان لا تفعل كذا) صلة المحلوف (قوله ولو واحدة) أى ولو كان الطلاق الذى زوجه بانته واحدة الخ (قوله المعلق) بفتح اللام لعت الطلاق (قوله لانه) الزوج (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ تفريع على وكذا ان حلف على فعل نفسه الخ (قوله وقت كذا) تنازع فيه يأتين ويقضين (قوله وطلقها) أى الخالف زوجته المحلوف بطلاقها (قوله لئلا ينفذ) أى الخالف (قوله او قصد) أى الخالف (قوله لانه) أى لغريمه فى ذلك الوقت او عدم قضائه فيه (قوله فلا تلزمه الثلاث) أى اذا جاء ولم يأت به او يقضيه فيه لعدم ملكه عصمتها فيه (قوله ويعقد) أى الخالف (قوله) عاها (قوله فى الصورتين) أى الخالف على الايمان والخالف على النكاح (قوله) أى الخالف (قوله فيها) أى زوجته

(قوله غنير) حال اقامن فاعل معلق ففقه بكسر الباء وفتح الميم وهو يفصحها (قوله ثم بات) اي تزوجته (قوله المعلق) يشيخ اللام
فت المحلوف (قوله لعودها) اي الزوجة لعصمة الخالة لحنته (قوله معلقا) يشيخ اللام حال من جاء عودها (قوله فان لم يبق من
العصمة المعلق فيها شيء) مفهوم الشرط (قوله غير معلق) بفتح اللام حال من فاعل عاد (قوله لاختصاصه) اي التعليق (قوله
الاولى) بضم الهمز اي المعلق فيها (قوله انقضت) اي مع عدم فعل المعلق عليه (قوله ثم تزوجها) اي ثم فعلت المعلق عليه (قوله
ولولم يبقها) اي وفعلت المعلق عليه بعد انقضاء الزمن مبالغة في انه لا شيء عليه لانه لا يخلو عنها بانقضائه (قوله انه) اي الزوج
(قوله في الاولى) بضم الهمز اي كلما فعلت الخ (قوله فاخصص) اي الطلاق ٢٢٣ (قوله بها) اي العصمة المعلق فيها (قوله

وفي الثاني) اي كلما تزوجت
(قوله علقه) اي الطلاق
(قوله سائر) اي جميع (قوله
في ملك العصمة) صلة اعتبار
(قوله ان فعلت) محفل
الحركات الثلاث في التاء
(قوله فافعل) بضم الفاء
وكسر العين اي المعلق عليه
(قوله فلا يلزم) اي الظهار
(قوله لزمه) اي الظهار
الزوج (قوله والا) اي وان
لم يبق منها شيء (قوله فلا)
اي لا يلزمه الظهار (قوله
عليها) تنازع فيه التزوج
والقسري (قوله بطلاق)
صلة محلوف (قوله من العصمة
الخ) بيان اغيها (قوله
وهذا) اي قوله للمحلوف
لها فقيها وغنيها (قوله
اختصاصه) اي التعليق
(قوله فيعصمها) اي التعليق
العصمة المعلق فيها (قوله
عزة وزينب) بيان للزوجتين
(قوله فيها) اي عزة المحلوف
على ترك وطئها (قوله ولو

زوجته على فعلها او فعله غير مقيد بزمن ثم بات منه بفتح الخاء او انقضاء عدة طاعة رجعية
ثم (نكحها) اي تزوجها اراضة بصداق وولي وشاهدين (فتعلته) اي الزوجة المحلوف عليه
المعلق طلاقها عليه سواء كانت فعلته حال بينوثام لا (حنت) الزوج في تعليقه (ان بقي من
العصمة) بيان لشيء الا في (المعلق فيها شيء) اي طلاقه ان او طلاقه لعودها معلقا طلاقها الى تمام
عصمتها سواء تزوجها قبل زوج او بعد لان عقد الثاني لا يدم عصمة الاول فان لم يبق من
العصمة المعلق فيها شيء بان طلقها ثلاثا او ما يفهمها او تزوجها بعد زوج عادت اليه غير معلق طلاقها
لاختصاصه بالعصمة الاولى فان قيد بزمن انقضت وابانها ثم تزوجها فلا شيء عليه لان الحلال يمينه
بعضي الزمن المعين ولولم يبقها ولو اقي بادة تكرار ككلما فعلت كذا فانت طالق اختصت
بالعصمة الاولى المعلق فيها ولو قال كلما تزوجت كذا فانت طالق فلا يختص بالعصمة الاولى فكلمها
تزوجها اطلاق عقبه والفسر في انه في الاولى علق الطلاق من عصمة مملوك كحال التعليق فاخصص
بها وفي الثاني علقه على عصمة مستقبلة ففهم سائرهم وشبهه في اعتبار حال النفوذ في ملك
العصمة وما فرعه عليه واختصاص التعليق بالعصمة المعلق فيها انقال (كالظهار) فان قال ان
فعلت كذا فانت على كظهر امي ففعل حال بينوثام فلا يلزم وان تزوجها بعد فعل فان بقي من
العصمة المعلق فيها شيء لزمه والا فلا واخرج من الاختصاص بالعصمة الاولى فقال (لا تختص
اليمين بالعصمة المعلق فيها بالنسبة لزوجته) محلوف لها) على عدم الزوج او التسري عليها بطلاق
التي يتزوجها عليها او عتق التي يتسرها عليها (فيلزمه التعليق) فيها اي العصمة المعلق فيها
(وغنيها) من العصمة المستقبلة فان طلق المحلوف لها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج عاد عليه التعليق
فطلق التي يتزوجها عليها وتعتق التي يتسرها عليها وهكذا ابداء هذا معنى والذهب
اختصاصه بالعصمة المعلق فيها في المحلوف لها واما المحلوف عليها فلا يختص التعليق بالنسبة
لها بالعصمة المعلق فيها فاعصمها وغنيها فان كان له زوجتان عزة وزينب وقال ان وطئت عزة
فزينب طالق فزينب محلوف بطلاقها وعزة محلوف على ترك وطئها فيلزمه التعليق فيها ولو طلقها
ثلاثا وتزوجها بعد زوج مادامت زينب في العصمة المعلق فيها فان طلقها ثلاثا وتزوجها بعد
زوج فلا يعود عليه التعليق ولا يخفى ان الاكراه في عزة الايلاء كافي المدونة لا الطلاق الذي
الكلام فيه ولو اراد المصنف ذكر المسئلتين على المعقد انقال كمحلوف لها لا عليها فغنيها

طلقها) اي عزة (قوله وتزوجها) اي عزة (قوله فان طلقها) اي زينب (قوله وتزوجها) اي زينب (قوله الايلاء) اي الحلف على ترك
وطئها فان تركه خوفا من طلاق زينب وتضررت عزة من ترك وطئها فلها رفعه للحاكم وطلبه بوطئها فان امتنع منه ضرب له اربعة
اشهر ان كان حرا وشهرين ان كان عبدا من يوم اليمين لانه حلف على ترك وطئها فان مضى ولم يبطأ فاعلها التطلق عليه (قوله لا
الطلاق) عطف على الايلاء (قوله المسئلتين) اي المحلوف لها او المحلوف عليها (قوله كمحلوف لها) تشبيه بالمحلوف بها في الاختصاص
بالعصمة الاولى المعلق فيها (قوله لا عليها) اي لا محلوف عليها (قوله فقيها) اي فيلزمه التعليق في العصمة المعلق فيها وغنيها

(قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله منها) اي المدونة (قوله انما) اي المحلوف لها (قوله واعترضه) اي ابن الحاجب (قوله ذلك) اي الاختصاص في المحلوف لها بالعصمة الاولى (قوله هذا الحكم) اي الاختصاص بالعصمة الاولى (قوله استدلل) اي ابن عبد السلام (قوله منها) اي المدونة (قوله في مسئلة زينة وعزة) اي ان وطئت عزة فزنى بطلان (قوله نخصها) اي اليمين فيها (قوله حكمها) اي المحلوف عليها او ليمين اقول في استدلاله نظرا لان ما استدلل به في المحلوف عليها وكلام ابن الحاجب في المحلوف لها (قوله فذكره) اي عياض مالا بن عبد السلام (قوله وصحح) اي عياض (قوله تبعا) حال من ابن الحاجب (قوله لاسكن قال ابن عرفة) استدراك على قوله في تكميل التقييم مالا بن عبد السلام الخ لرفع ايها ما اعتقاده (قوله نقله الخ) خبر تضعيف (قوله مقدمه) اي ابن عبد السلام (قوله ٢٢٤ من القاسمين) بيان لمن (قوله وقرئ) اي بعض القاسمين

افاده عب البنا في قوله وهو ضعيف اي لان المصنف تسع فيه اعترض ابن عبد السلام على ابن الحاجب والحق مالا بن الحاجب وحاصل ما لهم هذا ان المحلوف عليها اتفقوا على تعلق اليمين فيها بالعصمة الاولى وغيرها وان المحلوف بطلاقها اتفقوا على اختصاص اليمين فيها بالعصمة الاولى وما المحلوف لها ففي الخلاف قال في كتاب الايمان منها انها كالمحلوف بها في الاختصاص بالعصمة الاولى وعليه ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام قائلا انكر ذلك ابن الموارز و ابن حبيب وغير واحد من المتأخرين المحدثين ورأوا ان هذا الحكم انما هو في المحلوف بطلاقها لا في المحلوف لها انما استدلل بظاهر ما في الايلاء منها حيث فرق في مسئلة زينة وعزة بين المحلوف بها بالخصم بالعصمة الاولى وبين المحلوف عليها فجعل حكمها مستمرا في العصمة الاولى وغيرها قال في تكميل التقييم مالا بن عبد السلام سبقه اليه عياض فذكره من تين وصحح ما في كتاب الايلاء وهذا هو الذي اعتمد المصنف هنا مخالفا لابن الحاجب تعالى ما في كتاب الايمان منها لاسكن قال ابن عرفة تضعيف ابن عبد السلام رواية ما في كتاب الايمان بظاهر ما في الايلاء منها نقله بعض من تقدمه من القاسمين وقرئ بين المسئلتين بان الايلاء مخالفا للطلاق لان الايلاء يلزم في الاجنبية ولا يزول بالملك والطلاق لا يلزم في الاجنبية ولا يزول بالملك وهذا الفرق ذكره ابو الحسن في كتاب الايلاء ونصه الفرق بينهما انه في الايلاء قصاراه انها اجنبية والايلاء في الاجنبية لازم والاضابط ان الملك الذي عقد فيه اليمين اما بانظها او بالطلاق او علق طلاق بالتزويج عايم متى طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج لا يعود عليه الا ان يكون ظاهرا مجردا او بشرط وقد وقع الشرط او يكون ايلاء فيلزمه كما يلزم في الاجنبية ابن عرفة يدل على صحة الفرق بعض القاسمين وان المدونة لا مخالفة فيما بين السكاكين قول ابن رشد في سماع ابن القاسم اصل ما لث رضي الله تعالى عنه في المدونة ان من شرط لاهر أنه طلاق الداخلة عليها لتحل عنه اليمين بخروج زوجته عن عصمة بالثلاث وهو خلاف رواية ابن حبيب ومطرف وقول ابن الماجشون وابن أبي حازم ان ان التحلل عنه لان الشرط في اليمين في الداخلة وليس هو فيها ابن عرفة فلو كان عنده مطلق كتاب الايلاء خلافا لقال ومثل قول هو لا في كتاب الايلاء وهو اذ كر الناس

(قوله بان الايلاء) صلة تفرق (قوله لان الايلاء يلزم في الاجنبية) فاذا حلف على تركه ووطأ اجنبية اكثر من اربعة اشهر وهو حرام وشهرين وهو عيب - ثم تزوجها فهي مولى منها (قوله ولا يزول) أي الايلاء (قوله بالملك) فاذا آتى من زوجته الرقيقة لغيره او اجنبية كذلك ثم ملكها فهي مولى منها (قوله ولا يزول بالملك) فاذا علق طلاق زوجته الرقيقة لغيره ثم ملكها سقط التعليق لزوال العصمة (قوله بينهما) اي ما في كتاب الايمان وما في كتاب الايلاء (قوله قصاراه) بضم القاف اي غايته (قوله اما بالظهار او بالطلاق) تفصيل وتوزيع لليمين التي عقدها (قوله او علق) بضم فكسر مثقلا وصلته محذوفة اي

فيه عطف على عقد (قوله مجردا) اي منجزا (قوله او بشرط) اي او معلقا بشرط (قوله قول) فاعل يدل (قوله اصل) اي قاعدة (قوله ان من شرط لاهر أنه طلاق الداخلة عليها) بان قال لها اكل من تزوجت اعليك طالق بيان لقول مالك بجحدف من (قوله تحلل عنه اليمين الخ) خبران (قوله بالثلاث) صلة بخروج (قوله وهو) اي اصل مالك (قوله وقول) عطف على رواية (قوله من انما) اي اليمين الخ بيان لقول ابن الماجشون (قوله لان الشرط الخ) علة لاتحل عنه (قوله في اليمين) صلة الشرط (قوله في الداخلة) خبران (قوله وليس هو) اي الشرط (قوله فيها) اي زوجته (قوله عنده) اي ابن رشد (قوله خلافا) اي لما في كتاب الايمان (قوله لقال) اي ابن رشد (قوله وهو) اي ابن رشد (قوله اذ كر الناس) اي اشد هم تذكر

(قوله في كلامها) اي المدونة اقول اذا كان ما في كتاب الايمان في المحلوف اياها كما حال الباني وما في كتاب الابلا في المحلوف عليها فارجحه توهم المخالفة بينهما والاحتياج للفرق ومثل هذا لا يخفى على امثال هؤلاء لانهم والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله بطلاق كل الخ) صلة المحلوف (قوله طلاقا ثانيا) مقول اطلاق مبین لنوعه (قوله قال) اي الامام وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا انويه) بضم الهمز وفتح التون وسر الواو ومثلا اي لاساله عن نيته ولا صدقه فيها ان ادعاه (قوله لنية) اي حين اليمين انه لا يتزوج عليها مادامت في عصمته ٢٢٥ (قوله لا قصد) اي الزوج بقوله كل امرأة تزوجها علمك

طاني (قوله اي يحمل) بضم الباء وفتح الميم قوله كل امرأة الخ (قوله على هذا) اي عدم الجمع (قوله فلا ينافي قوله وان ادعى نية تفريق على يعمل على هذا (قوله اشترطت) اي الزوجة (قوله عليه) اي الزوج (قوله ذلك) اي عدم التزوج على وان تزوج عليها طلاق الجديدة (قوله او تطوع) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجة (قوله به) اي التعليق (قوله قامت) اي شهدت (قوله واسرته) بالتخفيف اي شهدت عليه عند الحاكم (قوله اقبل) بضم فكك (قوله انها) اي النية (قوله وان وافقت الخ) حال (قوله فهي) اي النية (قوله له) اي ظاهر لفظه (قوله فلانة) تفسير لفاعل عاش المستتر فيه (قوله طالق)

لمسائل المدونة اه طاني فظهر لك ان لا تخاف في كلامه وان مسئلة الايلاء مباينة لمسئلة الطلاق وان كلام ابن الحاجب هو الصواب (ولو طلقها) اي المحلوف اياها بطلاق كل من يتزوجها علم اطلاقا ثانيا دون الثلاث ارجعها انقضت عدته (ثم تزوج) اجنبية (ثم تزوجها) اي الماطقة المحلوف اياها اي عقد عليها عقد اصدقا وولي وشاهدين (طلقت الاجنبية) التي تزوجها حال بينونة المحلوف اياها (ولا حجة له) اي الزوج معتبرة في دعواه (انه لم يتزوج) الاجنبية (عليها) اي المحلوف لها وانما تزوجها على غير هذا حال فيها الا انويه وبالبالغ على طلاق الاجنبية وعدم قبول حجة بانه لم يتزوج فقال ان لم يدعي نية بل (وان ادعى) الزوج نية لان قصده ان لا يجمع بينهما اي يعمل على هذا فلا ينافي قوله وان ادعى نية (وهل) عدم قبول نيته (لان اليمين على نية المحلوف لها) ونيت ان لا يجمع معها غيرها وظاهر هذا التأويل سواء اشترطت عليه في الله قد ذلك او تطوع لها به لانه صار حة الها وقبل لا يلزمه ان تطوع به (او) حله على ما ذكر لكونه (قامت عليه بينة) واسرته ولو جاء مسئلة عقبه القبل قوله في ذلك (تأويلان) الاول لابي الحسن الصغير والثاني لابن رشد فان قيل النية هنا موافقة لظاهر اللفظ فينبغي قبولها مع البينة بخلافها انها وان وافقت ظاهرها لفظه لغة فهي مخالفة له عرفا فكيف حلف لا يباطل اتمه ونوى بقصد (و) لزمه (في) قوله كل زوجة يتزوجها (ما عاشت) فلانة طالق التعليق (مدة حياتها) اي المحلوف لها على المذهب سواء كانت زوجة وقت الحلف ام لا وقال اشهب لا يلزمه حياتها لانه ضيق عليه وسرح ونحو كلام المصنف فيها وزاد المصنف العنت واعل المصنف استغنى عنه بما قدمه بقوله او خشى في المؤجل العنت ويلزمه فيما عاشت مدة حياتها في كل حال (الانيسة) الخالف بما عاشت مدة (كونها) اي المحلوف اياها (فحتمه) اي زوجة الخالف فان ابانها وتزوج وقال نويت مادامت زوجة لي قبل قوله في الفتيا والقضاء موافقة نيتهم العرف (ولو علق) بفجحات مشقلا (عبد) الطلاق (الثلاث) لزوجه (على الدخول) لداره لانه او منها او من غيرهما (فعتق) العبد اي صار حرا بعد التعليق (ودخلت) بضم فككسر الدار بعد عتقه (لزم) الطلقات الثلاث العبد لان المعتبر حال النفوذ فان دخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولا تحمل له الا بعد زوج ولو عتق بعده ابن عاشر هذا وان كان من القروع المرتبة على اعتبار حال النفوذ الا انه لا يظهر فيه فراق اي لانه لو لم يعتبر حال النفوذ واعتبر حال التعليق لزمه اثنتان ولا تحمل له

٢٩ منح في خبر كل (قوله التعليق) فاعل لزم (قوله مدة حياتها) صلة لزم المقدر قوله كانت اي المحلوف اياها (قوله وقال اشهب) مقابل المذهب (قوله لانه) اي الزوم حياتها (قوله فيها) اي المدونة (قوله وزاد) اي في المدونة (قوله عنه) اي ما لم يخص الخ (قوله قبل) بضم فككسر (قوله موافقة) علة لتقبل وهو مضاف لفاعل والعرف مقعوله (قوله منه) صلة الدخول (قوله ولو عتق بعده) اي الدخول مبالغة في التحمل له الا بعد زوج (قوله هذا) اي ولو علق عبد الثلاث الخ (قوله وان كان الخ) حال (قوله الا انه) اي هذا القرع استدراك على وان كان الخ لرفع ايهامه ظهور الفرق فيه بين الاحتياط بين (قوله فرق) اي بين اعتداد حال النفوذ واعتداد حال التعليق

(قوله ذلك) أي الفرق (قوله فليس مما يترتب على اعتبار حالة النفوذ) إذ لا تعلّق فيه (قوله بقيت له اثنتان) لأن المعتبر حال النفوذ ولو اعتبر حال التعلّق لبقيت له واحدة (قوله طلق طلاقاً وتصف طلاقاً) فليزّمه طلقان لتكميل النصف وبقيت له طاقة واحدة (قوله للملكة) أي الزوج (قوله كلها) أي أن لم يكن معه وارث (قوله بعضها) أي أن كان معه وارث (قوله ان عتقت) أي والفسرى بها أن ملكها كلها (قوله من أركانه) أي عند ابن شاس وتابعيه (قوله أو شروطه) أي عند ابن عرفة (قوله الصريح) نعم لفظ (قوله أشقل الخ) فصل مخرج ما يشقل عليها ٢٢٦ (قوله وحري العرف باستعماله الخ) فصل مخرج ما أشقل عليها ولم يجز العرف باستعماله فيه كما لوقة

الابعد زوج أيضاً نعم يظهر ذلك في المسئلة الثانية وهي قوله واثنين الخ وأما قوله كمالو طلق واحدة فليس مما يترتب على اعتبار حالة النفوذ اهـ (و) لو علق عبد (اثنتين) على فعل شيء فعتق ففعل ذلك الشيء لزمه اثنتان (و) بقيت له في طاقته واحدة (لأن المعتبر وقت النفوذ ولو اعتبر وقت التعلّق لم يبق له واحدة ولو علق واحدة فعتق ففعل المعلق عليه بقيت له اثنتان وشبهه في بناء واحدة فقال (كمالو طلق) العبد زوجته طلاقاً (واحدة ثم عتق) فعتق له طاقة واحدة لأنه طلق نصف طلاقه فصارت طلاقاً ونصف طلاقاً (ولو علق) بفتحات مثلاً حر مسلّم (طلاق) زوجته المملوكة لا يسه (الحر المسلم وصلة علق) (على موته) أي الأب بان قال أن مات أبي فانت طالق مثلاً ومات أبوه (لم ينقذ) الطلاق الذي علقه على موته للملكة زوجته كلها وبعضها بمجرد موته أبيه وانفساخ النكاح فلا يجزئ الطلاق محلاً يقع فيه وفائدة عدم النفوذ مع انفساخ النكاح أنه أن كان المعلق الثلاث فله تزويجها قبل زوج أن عتقت (ولفظه) أي الطلاق المعلوم من أركانه أو شروطه الصريح ما أشقل على الطاء واللام والقاف وحري العرف باستعماله في حل العصمة وهو (طالقت) بفتحات مثلاً (وانا طالق) منك (وانت) طالق مني (أو) أنت (مطلقة) بضم الميم وفتح الطاء الملهة واللام مشددة (أو اطلاقاً) صفة (لازم) وعطف على طالقت بالألّاخراج من لفظه فقال (لا) ما أشقل عليها ولم يجز العرف باستعماله في حلها وهو (منطلقة) ومطلوقة ومطلقة بسكون الطاء ابن عرفة ولفظه صريح وهو لا ينصرف عنه بنية صرفه وكذا بنية ظاهره وهو ما ينصرف عنه بها وخفية وهو ما توقفت دلالة علمه عليها وفي كون الصريح لفظ طالق وما ينصرف منه فقط أومع خفية وبرية وحيلت على غاربك وشبهها نقلاً ابن رشد عن القاضي وابن القصار زاد الباجي عنه السراح والإفراق والحرام قائلاً بعضهم آيين من بعض ونحو جهـ ما على اعتبار كونه لغة الخالص واعتبار كونه لغة البين وذكر ابن القصار في عيون المجالس تسعة الفاظ فزاد على ما سمعناه بنية وبائن واليه أشار ابن رشد ابن الحاجب وزاد ابن القصار خمسة في غير الحكم ابن هرون يريد في الفتوى فالحكم أخرى ثم قال ابن عرفة وخص ابن الحاجب الظاهرة بما لا ينصرف وجعل ما ينصرف كناية محتملة (وتلزم) طلاقاً (واحدة) بكل لفظ من الألفاظ الأربعة المتقدمة ويختلف أنه لم يتواكف منها أي ما شمره ابن بشير وقبله ابن عرفة ونصه وإن قال أنت طالق فهو ما نوى فإن لم ينو شيئاً فهو واحدة وفي حلقه على أنه لم يرد أكثر من واحدة نقل اللخمي عن ابن القاسم ورواية المدينيين ابن بشير المشهور والأول

باسعماله فيه كما لوقة (قوله عليها) أي الطاء واللام والقاف (قوله في حلها) أي العصمة (قوله ولفظه) أي الطلاق (قوله عنه) أي الطلاق (قوله بنية صرفه) أي عنه أصراً حتمه فيه بإشتماله على مادته ووضعها لغة واستعماله فيه عرفاً (قوله وكذا بنية) أي الطلاق (قوله بها) أي بنية صرفه (قوله وخفية) عطف على ظاهر (قوله عليه) أي الطلاق (قوله عليها) أي بنية (قوله لفظ) خبر كون وإضافته للبيان (قوله تصرف) أي أشقل (قوله منه) أي من مصدره (قوله عنه) أي ابن القصار (قوله السراح بفتح السين المهملة والهاء) (قوله قائلاً) حال من الباجي (قوله ونحو جهـ) أي ابن رشد والقوانين (قوله كونه) أي الطلاق (قوله البين) بكسر الميم مثلاً متقدمة (قوله ما سمعناه) أي من طالق

وما ينصرف منه وخفية وبرية وحيلت على غاربك ومسرحة (قوله واليه) أي بنية وبينة وبائن مثلاً أشار (قوله وأشار ابن رشد) أي بقوله وشبهها (قوله بما لا ينصرف) أي عن الطلاق بنية صرفه (قوله وجعل) أي ابن الحاجب (قوله ما ينصرف) أي عنه بها (قوله الألفاظ الأربعة المتقدمة) أي طالق وطالق ومطلقة وأطلاقاً (قوله ويختلف) أي الزوج (قوله أكثر منها) أي الواحدة (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله فهو) أي الطلاق الذي يلزمه (قوله ورواية) عطف على نقل (قوله الأول) أي حلقه أنه لم ينو أكثر من واحدة

(قوله وهما) أي القولان (قوله على عين التهمة) أي توجيهها وعدما واشهر بالاول (قوله فان نوى اخبارها) أي يلزم
 الاعتماد أي قتلهم واحدة (قوله والا) أي وان لم ينو اخبارها (قوله كملها) أي اعتمد على انت طالق (قوله حينئذ) أي
 حين العطف بالواو (قوله ونوى) بضم فكسر مثقلا (قوله في الاولى) بضم الهمز أي انت طالق اعتمد بلا عطف (قوله لانه)
 أي الاعتماد (قوله ذلك) أي الترتيب (قوله فيما بعده) أي او كانت ٢٢٧ موثقة الخ (قوله للرجال) خبر الواو

(قوله كونها الخ) بيان
 الوجهين (قوله فيصدق)
 بضم ففتح مثقلا (قوله ان
 سألته) أي قالت له اطلقني
 (قوله الاولى) بضم الهمز
 أي العبد بالالف (قوله فاما)
 بكسر الهمز أي هذه الكلمة
 (قوله اذ كونها) أي الزوجة
 الخ علة لقوله فاما مقدرة
 في الاول (قوله وعطفه)
 أي كونها موثقة (قوله
 انه) أي كونها موثقة (قوله
 منه) أي البساط (قوله
 وعدمه) أي تصديقه (قوله
 من جعلها) أي المدونة (قوله
 على الاول) أي التصديق
 (قوله على الثاني) أي عدم
 التصديق (قوله ارادته)
 أي الطلاق (قوله فان كان)
 أي بساط دال على عدم
 ارادته (قوله قبل) بضم
 فكسر أي نفي ارادته (قوله
 منه) أي الزوج (قوله لزومه)
 أي الطلاق (قوله ولوسأته)
 أي الزوجة الزوج اطلاقها
 من وثاقها (قوله لانها) أي
 الزوجة (قوله ليست) أي
 مطلانة (قوله كما قال) أي

وهما مبنيان على عين التهمة اه وانما اهران محل هذا الخلاف في القضاء وام في الفتوى فلا
 عين اه وتلزم واحدة بالصرح في كل حال (الائمية اكثر) من واحدة فليزومه ما نواه وشبه
 في لزوم واحدة الا ئمية اكثر فقال (كاعتمد) أي من الطلاق تلزمه واحدة الا ئمية اكثر فار
 قال انت طالق اعتمد أي فان نوى اخبارها والا فانتان كملها ابوا ولا ينوي حينئذ افاده
 الحط ونوى في الاولى لانه مرتب على الطلاق كترتب جواب الشرط عليه والعطف يشافي ذلك
 (و) ان قال لزوجه انت طالق او اعتمد وادعى انه لم يرد به الطلاق (صدق) بضم فكسر مثقلا
 أي الزوج المتكلم بانظ الطلاق الصريح أو باعتمد (في) دعوى (نفيه) أي عدم ارادة
 الطلاق به (ان دل بساط) أي حال مقارنة الكلام (على) ارادة الامر (بالعد) انصوا لدرهم كذا
 في نسخة الشارح فيما بعده جملة مستقلة معطوفة بأو على ما يصدق فيه ولا شيء عليه وفي نسخة
 على العداء بالف عقب الدال أي التعدي والظلم وعلى هذه النسخة قالوا وفي قوله (وكانت)
 المرأة (موثقة) بضم الميم وقع المثانة أي مقيدة بقديم للرجال فكيف للمتن الا انبوا - دة
 فاحتمل الوجهين كونها مما قبلها او مما بعدها (نفات اطلقني) من وثاق فقال انت طالق
 وقال اردت من الوثاق فيصدق بلا خلاف ان سألته ولو في القضاء وعلى النسخة الاولى فاما
 مقدرة في الاول والاصل ان دل بساط اما على العد او كانت موثقة الخ اذ كونها موثقة من
 البساط وعطفه بدون تقدير ما يوهم انه ليس منه ضرورة اقتضاء العطف المغايرة (وان) كانت
 موثقة (لم تسأله) أي الزوجة الزوج ان يطالبها من وثاقها وقال لها انت طالق وقال اردت
 من الوثاق (في) تصديقه بيمين وعدمه (تأويلان) اصله - ما قولان قال مطرف بصدق وقال
 اشبه لا يصدق فنه من جعلها على الاول ومنهم من جعلها على الثاني وجعلها في القضاء وانفتحا
 على تصديقه في الفتوى وان لم تكن موثقة فلا يصدق اتفاقا د قوله وصدق في نفيه الخ اشارة
 الى ان اللزوم في الصريح وما لم يلق به محله اذ لم يكن بساط دال على نفي ارادته فان كان قبل منه
 فان قبل الظاهر لزومه ولوسأته لانه ليست كما قال بل موثقة بخوابه انه يمكن كونه اخبارا
 باعتبار المال أي سطلق فان قبل سبق في تخصيص العام وتقييم المطلق وتبيين الجمل تقديم
 النية على البساط وانه تحويم عليها وهذا يقتضي صرف الفاظ الطلاق الصريحة او الكناية
 الظاهرة عنه بالاولى من البساط وقد صرحوا بانها لا تصرفها عنه وان البساط يصرفها
 عنه قبل شرط تقديم النية مساواتها عرفا للموضوع له وهي هنا بعيدة بالنسبة له وانضم لهذا
 خفاؤها فاحسب لا فرق بالغائها واعتبر البساط انظوره والله اعلم افاده عب البناء قول ز
 محلها في القضاء الخ هذا القيد حكماء في التوضيح بقبل وذلك انه ما ذكر ما تقدم قال وقيل ان

الزوج (قوله فجوابه) أي القيل (قوله نه) أي قوله انت طالق (قوله اخبارا) أي عن اطلاقها (قوله وانه) أي البساط (قوله
 عليها) أي النية (قوله وهذا) أي تقديم النية (قوله عنه) أي الطلاق (قوله بها) أي النية (قوله بانها) أي النية (قوله لا تصرفها)
 أي الفاظ الطلاق الصريحة (قوله عنه) أي الطلاق (قوله وهي) أي النية (قوله له) أي الموضوع له (قوله لهذا) أي بعدها (قوله
 بتقائها) أي النية (قوله بالغائها) أي النية (قوله انه) أي الموضوع

(قوله على كل حال) أي سواء سألته أطلاقها أم لا (قوله دون يمينه) في قوة تفسيره مجرد الطلاق (قوله يمينه) أي الطلاق (قوله واعقده) أي القيد (قوله وهو) أي القيد (قوله قلت لابن القاسم) القائل سكتون (قوله ولا يمينه عليه) أي قوله أنت طالق حال (قوله وجاء مستقبيا) حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله من ذلك) أي غير الطلاق بقوله أنت بريء (قوله فكذلك) أي في عدم نفع ما اراده غير الطلاق (قوله إلا أن يكون) أي قوله أنت بريء أو طالق جوابا (قوله دنيته) بفتح الدال والمثناة تحت مشقولة أي وكلمته إلى دينه (قوله ونويته) بفتح النون والواو مشقولة أي قبلت بيمينه (قوله تقييدهما) أي التأويلين (قوله سلم) بفتح السين مشقولة (قوله كلامها) أي المدونة (قوله فيه) أي كلامها (قوله فقال) أي القرافي (قوله فيها) أي المدونة (قوله أنه) أي الزام الطلاق فيما (قوله لأنه) أي قوله لا مؤثمة أنت طالق ٢٢٨ (قوله واران) أي بقوله هي طالق (قوله لا يلزمه) أي الطلاق بقوله

أي مستقيمة صادقة على كل حال الأعلى مذهب من رأى أن مجرد انظر الطلاق دون يمينه يوجب اه واعقده عجب ومن تبعه وهو خلاف نصها في ابن يونس ما نصه ومن المدونة قلت لابن القاسم فيمن قال لزوجه أنت طالق وقال نويت من وثاق ولم أرد الطلاق ولا يمينه عليه وجاء مستقبيا قال أرى الطلاق يلزمه وقد قال مالك رضى الله تعالى عنه فيمن قال لزوجه كلاما مبتدأ أنت بريء ولم ينوبه الطلاق فهي طالق ولا ينفعه ما أراده من ذلك بقلبه فكذلك مسئلتك وقال مالك رضى الله تعالى عنه يؤخذ الناس في الطلاق بالفاظهم ولا تنفعهم نياتهم في ذلك إلا أن يكون جوابا لكلام كان قبله فلا شيء عليه ابن يونس وقال مطرف إذا كانت في وثاق فقال أنت طالق يعنى من الوثاق دنيته ونويته ابن يونس ولا يخالف في ذلك ابن القاسم إن شاء الله وهذا صريح في جعل التأويلين في المستفتى فكيف يصح تقييدهما بالقضاء وقد سلم كلامها ابن يونس والخمى وعياض وابن الحبيب وابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهم وبحوث فيه القرافي فقال الزام الطلاق فيها الوكيل أنه خلاف الإجماع لم يعدل لأنه نظير من طلق امرأته فقبل له ما صنعت فقال هي طالق وأراد الأخبار فقال أبو الطاهر لا يلزمه في الفتوى إجماعهم قال القرافي فينبغي أن تحمل مسئلة الوثاق على لزوم في القضاء دون الفتوى اه واعقده طنى كلام القرافي ومال إلى تقييد عجب كلام المصنف بالقضاء وهو غير صواب إذ كيف يعدل عن كلامها مع تسليمه الشيوخ إلى مجرد بحث القرافي وقد قدم طنى قريبا وما بالعهد من قدم عند قوله لا يحلوف لها فقها وغيرها أن كلامها حجة على غيره وإن لم يقل به أحد كيف وقد سلمه هنا الشيوخ نعم بحث ابن عبد السلام في كلام ابن القاسم المتقدم بأن مسئلة مالك رضى الله تعالى عنه التي قاس عليها ليس فيها نية مخالفة لظاهر اللفظ لقوله في أول ينوبه الطلاق ولم يقل ونوي به غير الطلاق ومسئلة ابن القاسم فيها نية تمنع من وقوع الطلاق فلا يلزم من الحكم بالطلاق عند عدم المعارض الحكم به مع وجود المعارض ورده ابن عرفة بأن دعواه في قوله أنت بريء أنه ليس فيه نية من أجله للطلاق باطلة لقوله في لا ينفعه ما أراده من ذلك بقلبه فقد نص على أنه أراد بقلبه شيئا غير الطلاق وحكم بعدم نفعه أياد فان قلت المزاحم في أنت طالق يمين وهو إطلاقها من الوثاق

هي طالق مريدا الأخبار (قوله ومال) أي طنى (قوله تقييد عجب كلام المصنف) من إضافة المصدر لفعله وتكميل عمله بتعب مفعوله (قوله بالقضاء) صلة تقييد (قوله وهو) أي اعتماد طنى (قوله القرافي) (قوله تسليمه) أي كلامها من إضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله وهو الشيوخ (قوله إلى مجرد بحث القرافي) صلة يعدل (قوله وقد قدم طنى) بفتححات مشقولة (قوله قدم) بكسر ففتح مخففا والوجه حال (قوله عند قوله) أي المصنف صلة قدم المنقل (قوله أن كلامها) أي المدونة الخ مفعول قدم (قوله وإن لم يقل به) أي كلامها أحد مباغلة (قوله سلمه) بفتححات مشقولة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وهو غير صواب الخ

لرفع إيمانه سلامة ما قاله ابن القاسم فيما من البحث (قوله بحث) بفتححات مخففا (قوله بأن مسئلة مالك رضى الله تعالى عنه) أي قوله لزوجه أنت بريء غير ناييه إطلاقها صلة بحث (قوله قاس) أي ابن القاسم (قوله ليس فيما الخ) خبر إن (قوله لقوله) أي السائل الخ علة لقوله ليس فيما الخ (قوله ولم ينوبه الطلاق) أي وهذا صادق بعدم النية بالكلية ونية غير الطلاق (قوله عدم المعارض) أي نية غير الطلاق (قوله ورده) أي بحث ابن عبد السلام (قوله بأن دعواه) أي ابن عبد السلام صلة رد (قوله أنه ليس فيه نية من أجله للطلاق) مفعول دعوى المضاف لقاعله (قوله باطلة) خبر إن (قوله لقوله) أي مالك (قوله فيها) أي مسئلة أنت بريء (قوله فقد نص) أي الامام رضى الله تعالى عنه (قوله على أنه) أي القائل أنت بريء (قوله يمين) بكسر الميم مشقولة

(قوله فها هو) اي المزاحم للطلاق (قوله هو) اي المزاحم للطلاق (قوله احد) منه ول قول المضاف انما عليه (قوله لان البت هو القطع الخ) عليه لزوم الثلاث ببتة (قوله ولا تقبل) بضم التاء (قوله منه) اي المطلق بالمفظ البتة (قوله الاقل) اي من الثلاث (قوله بها) اي الزوجة (قوله فلم يرق) بضم الياء اي الزوج (قوله منها) اي عصمتها (قوله نظر الخ) عليه لزوم الثلاث بواحدة بائنة (قوله لفظ بائنة) اضافته للبيان اي لان البيوت بعد الدخول وعدم العوض لا تكون الا بثلاث (قوله والنماء) بغير مضافة (قوله احتياطاً للفروج) عليه لعله (قوله من الكليات الخفية) بيان لنحو (قوله هذه الاقفاط) اي بنة وحيلك على غارك وواحدة بائنة (قوله ولا ينوي) بضم ففتح مثقلا اي لا تقبل منه بنة اقل من الثلاث ٢٢٩ (قوله لا يحددا) اي حيلك

فها هو اي انت بريء فها هو كثير ككونه ابرية من الفجور والخير او غيرهما قاله في تكميل التقييد (و) تلزم (الثلاث في) قوله لها احد الاقفاط خمسة وهي قوله انت (بنة) بفتح الموحدة والفقوية مشددة لان البت هو القطع فقد قطع العصمة ولم يبق شيئا منها بيده ولا تقبل منه بنة الاقل ولولم يبق بها (و) كذا (حيلك) اي عصمتك (علي غارك) بغير مضافة اي كذالك فلم يبق شيئا منها بيده (او) قال لها انت طالق (واحدة بائنة) فتلزمه الثلاث نظر اللفظ بائنة والغاء لواحدة احتياطاً للفروج او تقدير واحدة صفة لمرة اي دفعة لا لظقة (او نواها) اي الواحدة البائنة (و) قوله (خليت) بفتح الخاء المعجمة واللام مشددة اي فرغت (سبيلك) اي طريقك فاذهبي حيث شئت فلا ملأ لي عليك (او) نواها بقوله (ادخلي) ونحوه من الكليات الخفية فتلزمه الثلاث غ ليست هذه الاقفاط سواء على المشهور اما بنة فتلا ثلاث دخل بها ام لا واما حيلك على غارك ففي كتاب التخيير والتعليك من المدونة هي ثلاث ولا ينوي لان هذا لا يقوله احد وقد ابقى من الطلاق شيئا للجمعي هذا يقتضي انه لا ينوي قبل ولا بعد وفي كتاب محمد ينوي قبل واما واحدة بائنة وادخلي ففي كتاب التخيير والتعليك منها وان قال لها بعد البناء انت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث او قال لها الحق باهلك او استتري او ادخلي او اخرجي يري بذلك كله واحدة بائنة فهي ثلاث فتقيد ذلك بما بعد البناء واصل المصنف سكت عن هذا التقيد لوضوحه وقد بان لك ان المصنف في قوله (او نواها) عائد على واحدة بائنة كافي المدونة واقتصر المصنف على لفظ ادخلي دون ما هو فيه لانه اخفاها فهي أخرى وكذلك الحق بها خليت سبيلك اذا نوى به واحدة بائنة وان لم ينو به ذلك فسبق قول فيه وثلاث الا ان ينوي اقل مطلقا في خليت سبيلك هذا امثل ما يحتمل عليه كلامه والله تعالى اعلم عب وهذه الثلاث مسائل يلزم فيها ثلاث في المدخول بها وواحدة في غيرها الا ان ينوي اكثر كما يقيد به سالم وهو المعقد (و) تلزم (الثلاث) في كل حال (الان ينوي) المطلق (اقل) منها كواحدة واثنين (ان لم يدخل) الزوج (بها) اي الزوجة (في) قوله انت على (كلمية والدم) ولعلم المستعزرو ان لم ينو بها الطلاق لان من الكليات الظاهرة فان كان دخل بها الزمة الثلاث ولو نوى بها اقل منها او او والدم بمعنى او (و) تلزمه الثلاث الا ان ينوي اقل في غير المدخول بها في قوله (وهبةك) نفسك او عصمتك او لايك او لاهلك (او يردك لاهلك) قوله (انت حرام) قال على اول يقبل ومثله انا حرام عليك (او ما

(قوله بها) اي الحق واستتري واخرجي وادخلي منويها الواحدة البائنة في لزوم الثلاث (قوله) اي خليت سبيلك (قوله ذلك) اي واحدة بائنة (قوله فيه) اي خليت سبيلك (قوله اقل) اي من الثلاث (قوله مطلقا) اي في المدخول بها وغيرها (قوله الثلاث مسائل) اي واحدة بائنة او نواها بخليت سبيلك او ادخلي (قوله وان لم ينو بها) اي انت كلمية الخ مبالغة في لزوم الثلاث ان لم ينو بها اقل في غير المدخول بها (قوله فان كان دخل بها) مفهوم ان لم يدخل بها (قوله بها) اي كلمية الخ (قوله منها) اي الثلاث (قوله ولا يسلك) عطف على تتسكن

(قوله الشرط) أي أن لم يدخل (قوله للاستثناء) أي إلا أن ينوي أقل والمعنى أنه أن نوى أقل من الثلاث لزمه ما فواء لا الثلاث أن لم يدخل بها (قوله هي) أي أنت كالميتة أو كالدّم أو كالحلم الخنزير (قوله وان لم ينويها الطلاق) مبالغة في لزوم الثلاث بها (قوله ولو كان) أي التطبيق بكالميتة (قوله وقال) أي الزوج (قوله نوى) بضم فكسر مثقلا أي قبلت نيته (قوله فيها) أي المدونة (قوله في الكتاب المذكور) أي كتاب التخيير ٢٣٠ والقليل بدل من فيها (قوله بمثل ما هنا) صلة صرح (قوله هو) أي لزوم الثلاث

الان ينوي أقل في غير المدخول بها (قوله فكذلك) أي يلزم به ثلاث إلا أن ينوي أقل قبل البناء (قوله قال) أي الزوج بعد حرام (قوله على) بشد الياء (قوله الوجه الذي ذكره المصنف) أي لزوم الثلاث إلا أن ينوي به أقل قبل الدخول (قوله حاشيت) أي أخرجت الزوجة بالنسبة مما انقلب اليه أولا (قوله سمى) أي ذكر (قوله كذلك) أي كخاتمة في ضبطه (قوله وتنويسي) بضم المنة والنون (قوله به) أي ماسبق (قوله عرفه) أي فاسبق (قوله وتبعه) أي القراني (قوله والمقرى) بفتح الميم والقاف مثقلا (قوله واعتبروه) أي العرف في غير الطلاق (قوله فيه) أي الطلاق (قوله من هذه) (الصبيغ) أي كالميتة وما بعدها (قوله لم يرد) بضم فكسر (قوله ممكن) بضم فكسر مثقلا (قوله منه) أي العقيد عليها (قوله منع) بضم فكسر (قوله فهم) بضم فكسر (قوله أنه) أي (قوله الزوج) (قوله قبلها) أي

انقلب) أي أرجع (اليه من اهل) أي زوجة بيان لما (حرام) خبر ما غ الشرط راجع للاستثناء فاما أنت كالميتة والدم والحلم الخنزير فقال في كتاب التخيير والقليل هي ثلاث وان لم ينويها الطلاق قال أبو الحسن الصغبر ولو كان قبل البناء وقال اردت واحدة نوى واما وهبتك ورد ذلك لاهلك وخليفة وبرية وبائث قال مني اولم يقل فصرح فيها في الكتاب المذكور بمثل ما هنا اللغمي هو المشهور ومن قول مالك واصحابه رضي الله تعالى عنهم واما أنت حرام فكذلك قال علي اولم يقله قاله اللغمي بخلاف ما يأتي واما ما انقلب اليه من اهل حرام فلم اقف عليه على هذا الوجه الذي ذكره المصنف ولكن قال اللغمي ان قال ما انقلب اليه من اهل حرام وقال ما انقلب اليه حرام ولم يذكر اهل فهو طلاق فان قال حاشيت الزوجة فلا يصدق اذا سمى الاهل ويصدق اذا لم يسمى الاهل (او) قوله أنت (خليفة) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وشدة التحتية او برية كذلك او أنا خلى أو برى منك (او) أنت (بائثة) قال مني اولم يقل (او أنا) خلى أو برى أو بائث منك تلزمه الثلاث بكل صيغة من هذه إلا أن ينوي بها أقل منها في غير المدخول بها القراني نحو خليفة وبرية وحبلك على غاربك ورد ذلك الحليم فيما عاين في عرف كان وتنويسي فلا يجعل للمفتي أن يفتي به إلا أن عرفه اصبر ورثهما من الكتابة الخفية فلا يجحد احدا يطلق بشئ منها وتبعه ابن عبد السلام والمقرى وابن راشد والمصنف وغيرهم واعتبروه في غير الطلاق ايضا وقالوا لا يجعل للمفتي أن يفتي في الطلاق حتى يعلم عرف البلد فيه وكذا جميع الاحكام المدنية على العوائد والعرف كالنقود والسكنى في المعاملات والمنافع في الاجارات والايمان والوصايا والذور (و) ان طلق غير المدخول بها بصيغة من هذه الصبيغ وقال نويت بها واحدة واراد ان يتزوجها (حلف) الزوج انه لم يرد بها الثلاث (عند ارادة النكاح) أي العقد عليها برضاها بمهر اقبله ربع دينار وولي وشاهدين فان حلف ممكن منه وان نكل منع منه ولزمته الثلاث وفهم من قوله عند ارادة النكاح انه لا يحلف قبلها اذ لعله لا يتزوجها (ودين) بضم الدال المهملة وشدة التحتية أي وكل الزوج الى دينه وصدق (في نفي) ارادته (و) أي الطلاق بقوله كالميتة والدم وما به هذه الى هنا يبين في القضاء وبغيرها في الفتوى (ان دل بساط عليه) أي نفيه بان يتقدم بينهما كلام في حسن راجحها وعدمه ونظافتها وعدمها وفي اشغالها على صفة وعدمه اوفي كونها متهمة باهمه وعدمه اوفي كونها متصلة به وعدمه في قولها ما ذكره في قول اردت بقولي كالميتة في المتن وسخت الزائفة وبقولي كالدّم في القذارة وبقولي كخنزير في الاتساع وبقولي خليفة أي من تلك الصفة وبرية أي من التهمة وبائث أي بيني وبينك فريحة قصص ولا يلزمه شيء احدا بالانكاح كره في المدونة في خليفة وبائثة وبرية وانظر من ذكره في الباقي (و) تلزم (ثلاث) في المدخول بها او ينوي في غيرها (في لاعصية لي عليك واشترتها) أي الزوجة العصمة (منه) أي الزوج فتلزمه ثلاث دخل بها

ارادة النكاح (قوله وكل) بضم مكسر أي ترك (قوله وصدق) بضم فكسر مثقلا (قوله يمين) صلة يمين (قوله ام لا وبغيرها) أي اليمين (قوله حسن) بضم فسكون (قوله وعدمه) أي حسن راجحها (قوله وعدمه) أي الاشتغال على الصفة (قوله متهمة) بفتح الهاء (قوله وعدمه) أي اتصالها به (قوله ما ذكر) أي كالميتة وخليفة او برية وبائث (قوله انما ذكره) أي الشرط

(قوله وهذا) أى اللفظ (قوله لانه) أى اللفظ (قوله عينه) أى واشترطه منه (قوله واحدة أو اثنتين) بيان لاقول (قوله فى المستثنى منه) أى كل حال (قوله فيهما) أى نية الثلاث وعدم النية (قوله وهذا) أى لزوم الثلاث إلا أن ينوى أقل مطلقاً فى خلية سبيلك (قوله ما تقدم) أى فى خلية سبيلك المنوى به الواحدة الباقية من لزوم ٢٣١ الثلاث وعدم التنوية فى المدخول بها

والواحدة فى غيرها ان لم ينو
اكثر منها (قوله رجعية)
نعت واحدة (قوله واحدة)
أى تلزم بقا رقتك (قوله
لزمه ثلاث) أى فى المدخول
بها وغيرها (قوله وانصه)
أى ان عرفه (قوله والخفية)
أى الكناية الخفية (قوله
الاخوين) أى مطرف وابن
المجاهشون (قوله قبولهما)
أى ابن حبيب والشيخ
(قوله اياه) أى قول اصبح
ان نوى الطلاق ولم يشوعدا
لزمه ثلاث (قوله بنيته)
أى الطلاق (قوله فهمي)
أى نيته (قوله كأنظ)
أى الصريح (قوله وهو)
أى الصريح (قوله فيه)
أى بحث ابن عرفة (قوله
بان اصبح) صله بحث
(قوله فقوله) أى اصبح
(قوله على مذهبه) أى اصبح
(قوله وان كان) أى مذهب
اصبح الخ حال (قوله والا)
أى وان لم ينو طلاقاً (قوله
ذكرهما) أى القولين
(قوله والتعدي) عطف على
القطع أى اتصال اللازم
الى نصب المفعول (قوله
فينوى) بضم ففتح مثقلاً
أى تقبل نيته (قوله فيه) أى

ام لا (اللفظ) أى خلع فتلزمه واحدة بائنة إلا ان ينوى الثلاث وهذا راجع لقوله لا عصمة على
عليك فالاولى تقديسه بلا صفة لاقوله واشترطه منه لانه عينه (و) تلزمه (ثلاث) فى كل حال (الان
ينوى أقل) منها واحدة أو اثنتين (مطلقاً) عن التقيد بالدخول او عدمه (فى) قوله (خليفة) بشد
اللام (سبيلك) ودخل فى المستثنى منه عدم نية عدد فتلزمه الثلاث فيما وهذا لا يأتى ما تقدم
لاختلاف موضوعيهما اذ موضوع ما تقدم نية الواحدة البائنة بخليفة سبيلك وموضوع ما هنا
نية الطلاق به لا الواحدة البائنة (و) تلزم طلاق (واحدة فى) قوله (فاو قتل) دخل به الم لا رجعية
فى المدخول بها وبائنة فى غيرها إلا ان ينوى اكثر منها او لما لك رضى الله تعالى عنه فى غير المدونة
وابن القاسم وابن عبد الحكم واحدة فى التى لم يبين بها وثلاث فى التى يبين بها وان قال لم ارد طلاقاً
لزمه ثلاث (ونوى) بضم فكسر مثقلاً أى تقبل نية الزوج (فى) ارادة الطلاق وارادة عدمه
(و) ان نواه نوى (فى عدمه) أى الطلاق من واحدة أو اثنتين أو ثلاث ومسه نوى (فى) قوله
(اذهبى وانصر فى او) قوله (لم اترق بك) وقاله (أى الزوج (رجل ألك امرأة) اذ رجعية
(قوله) (الزوج لا) ويخالف على عدم ارادة الطلاق فان قال اردت الطلاق ولم ارد عدده فقال
اصبح يلزمه الثلاث دخل به الم لا واخرضه ابن عرفة وافق بواحدة الى ان مات والظاهر انها
رجعية فى المدخول بها بائنة فى غيرها وانصه والخفية الفاظ الشيخ لابن حبيب عن الاخوين
اذهبى لامالك الى عليك أو لا تخلين أو احتمالى لنفسك وانت سائبة او اخرجى او انتقل على عنى
وشبه ذلك كله لا شئ فيه بنى اولين إلا ان ينوى طلاقاً فهو ما نوى اصبح ان لم ينو شيئاً ونوى
الطلاق فهمي ثلاث حتى ينوى أقل قلت فى قبولهما اياه نظراً لانه ان دل على الثلاث بذاته لم يقتدر
لنية الطلاق وان لم يدل الابنية فهمي كاللفظ وهو لا يوجب بنفسه عدداً اه وبحث فيه بعض
الشيوخ بان اصبح قال الفاظ الطلاق يلزم به الثلاث إلا ان ينوى أقل بخلاف اللام مشهور
فقوله هنا جار على مذهبه فى الفاظ الطلاق وان كان مقابلاً للمشهور (او) قوله (انت حرة) ولم
يقول معنى فينوى فيه وفى عدده والالزমে الثلاث على ما فى الثمانية ويخالف ما ارد طلاقاً على
ما لابن شهاب فى المدونة ذكرهم ابن رشد (و) كذلك قوله (انت معتقة) بفتح الفوقية (او) قوله
(الحق) بكسر همزة الوصل وفتح الحاء المهملة او بفتح همزة القطع والتعدي وكسر الحاء المهملة
ومفعوله محذوف أى نفسك (بأهلك او) قوله (انت) بفتح اللام وسكون السين وكسر التاء اصله
ليس فلما سكن آخره لاتصاله بقاء القاعل حذف الهمزة لاتقاء الساكنين (لى بامرأة) أى زوجة
فينوى فيه وفى عدده فى كل حال (الآن) بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدرى صلته
(بعاق) بضم اثنائة وفتح العين المهملة وكسر اللام مشددة الزوج بصيغة براوحت (فى) القول
(الاخير) أى است لى بامرأة بان يقول ان فعلت كذا او ان لم تفعل كذا فى هذا اليوم فلست
لى بامرأة او ما انت لى بامرأة ويحذف بمصطلح المعاق عليه او تركه فتلزمه واحدة إلا لنية أكثر
ان كان نوى الطلاق وان كان نوى غيره فلا شئ عليه يبين فى القضاء دون الفتوى فان لم ينو شيئاً

الطلاق (قوله بان يقول ان فعلت كذا) تصوير له عليه بصيغة بر (قوله وان لم تفعل كذا الخ) تصوير له عليه بصيغة حث
(قوله ويحذف) عطف على يقول (قوله بمصطلح المعاق عليه) أى فى صيغة البر (قوله او تركه) أى المعاق عليه أى فى صيغة الحث

(قوله وابن رشد الخ) عطف على ابن عرفة الخ وقبلة عطف معهما وين على معمولين لعملي واحد ولا خلاف فيه (قوله ولا ينوي) بضم ففتح مثقلا لا تقبل نيته غير الطلاق وينوي في عدده في الفتوى دون القضاء كما يأتي (قوله عليه) أي أنها لا تحل إلا بعد زوج أن لم ينو عددا (قوله وينوي) أي تقبل نيته (قوله في عدده الطلاق) فقوله فيما تقدم ولا تحل إلا بعد زوج يعني إذا لم ينويه واحدة أو اثنتين فإن كان نوى واحدة أو اثنتين ولم يقدم منه ما تكمل الثلاث فإنها تحل له بدون زوج هذا الذي يقده عب والذي يقده كلام ابن عرفة الآتي في الشارح أن معنى ولا ينوي أي في عدده وأن جاء مستقيا على ظاهرها وغيرها وقول ابن رشد هو بعد البناء ثلاث لا ينوي ٢٣٣ في أقل منها إلا أن يأتي مستقيا نص في أنه ينوي بعد البناء أن كان مستقيا كنقل

ابن سحنون خلافا لظاهرها وغيرها هـ وقد اصلحت الشرح على حسب هذا فقلت ولكن قال ابن عرفة قول ابن رشد وهو ثلاث بعد البناء لا ينوي في أقل من سمانص في أنه ينوي في المدخول بها الخ (قوله في الفتوى) مفهومة أنه لا ينوي في عدده في القضاء (قوله وفي غير المدخول بها) عطف على في المدخول بها أي وينوي في غير المدخول بها في عدده (قوله ولا شيء عليه) أي القائل وجهي من وجهك حرام هذا هو القول الثاني المبرجوح (قوله فطلق) بفتح الطاء وكسر اللام مثقلا (قوله يلغى) صلة مطلق واضافته للبيان (قوله وينوي) بضم ففتح مثقلا أي تقبل نيته أقل من ثلاث (قوله في غير المدخول بها) مفهومة لا ينوي في المدخول بها

فاسمظهر ابن عرفة لزوم الثلاث وابن رشد عدم لزوم شيء (وان قال) الزوج لزوجته (لانكاح) أي زوجية (ينوي وبينك) بكسر الكاف (اولادك إلى عليك ولا سبيل لي عليك) بكسر الكاف (فلا شيء عليه) أي الزوج (ان كان) أي قوله لانكاح الخ (عتابا) أي معاتبة وفيه يخاف ولم ينويه الطلاق (والا) أي وان لم يكن عتابا بأن قاله الهاء ابتداء فاصداه الطلاق (قبتات) في المدخول بها وينوي في غيرها قاله بعض بلقظ ينبغي (وهل تحرم) الزوجة على زوجها ولا تحل له إلا بعد زوج (قوله لها) وجهي من وجهك حرام ولا ينوي في المدخول بها وان جاء مستقيا على ظاهر المدونة وغيرها وقد سمي ابن رشد الاتفاق عليه فهو الرابع ولكن قال ابن عرفة قول ابن رشد وهو بعد البناء ثلاث إلا أن يأتي مستقيا نص في أنه ينوي في المدخول بها في عدده في الفتوى كنقل ابن سحنون خلافا لظاهرها وغيرها هـ وينوي في غير المدخول بها ولو في القضاء ولا شيء عليه (أو) قوله وجهي (على وجهك حرام) فهل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوج ولا شيء عليه وأما لو شدد بقاء على فطابق جزاءه بالفاظ حرام فتلزمه الثلاث وينوي في غير المدخول بها (أو ما يعيش فيه حرام) فهل تلزمه الثلاث (أو لا شيء عليه) لأن الزوجة ليست بما يعيش فيه فلم يدخل في إلفظه إلا أن ينويه فتلزمه وقبل لا شيء عليه وان أدخلها في عيشه قولان في كل من الفروع الثلاثة وبذلك من الأقاين دلالة الثالث غ اما الأول ففي سماع أصح من كتاب التفسيرين قال لا مراءه وجهي من وجهك حرام فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ابن رشد اتفاقا لأنه كقوله أنت على حرام وهو بعد البناء ثلاث لا ينوي في أقل منها إلا أن يأتي مستقيا ابن عرفة هذا نص في أنه ينوي بعد البناء أن كان مستقيا كنقل ابن سحنون خلاف ظاهرها وغيرها وليس قوله اتفاقا قصور نقل اللخمي عن محمد بن عبد الحكم لا شيء عليه وذبح في ذلك إلى ما عتاده الناس في قولهم عيني من عينك حرام وجهي من وجهك حرام يريدون به البغض والمباعدة فالأدق الجزم بما سمي عليه ابن رشد الاتفاق اذ هو ادل دليل على شذوذه مقابلها وما الثاني فقال اللخمي ان قال وجهي على وجهك حرام كان طلاقا وقوله ابن رشد وابن عرفة المصنف في التوضيح ان اللخمي نص فيه على عدم اللزوم بعد ان اشار بقول ابن رشد باللزوم فادعى الخلاف فيه وجرى على ذلك هذا وذلك كله وهم توقف على نصوص من ذكرنا يعضدك ما قررنا فالواجب القطع هنا باللزوم وأما الثالث فالقولان فيه معروفان اللخمي محمد بن عيسى قال ما يعيش فيه حرام

(قوله إلا أن ينوي) أي دخول الزوجة فيما يعيش فيه (قوله فتلزمه) أي الثلاث الزوج (قوله وحده) أي ولا شيء عليه لا (قوله الثالث) أي المذكور فيه على المحذوف من الأقاين (قوله أما الأول) أي وجهي من وجهك حرام (قوله وهو) أي أنت على حرام (قوله منها) أي الثلاث (قوله هذا) أي قوله إلا أن يأتي مستقيا (قوله قوله) أي ابن رشد (قوله وذبح) أي محمد (قوله اذ هو) أي قول ابن رشد اتفاقا (قوله وأما الثاني) أي وجهي على وجهك حرام (قوله قوله) أي (قوله فيه) أي وجهي على وجهك حرام (قوله أشار) أي المصنف (قوله فادعى) أي المصنف (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله باللزوم) أي وجهي على وجهك حرام عب ورد من ورد مع عليه وارضى بالان غازی (قوله وأما الثالث) أي ما يعيش فيه حرام

(قوله فلم تدخل) أي الزوجة (قوله في اللفظ) أي ما عيش فيه (قوله آخر) نعمت قولاً (قوله ان زوجته) أي من قال ما عيش فيه حرام (قوله لغيره) أي ابن عبد الحكم (قوله وقيل) أي عدم لزوم (قوله به) أي يحرام (قوله كانت محنت) بفتح الهمزة وكسر التاء ضمير منفصل والكاف للتشبيه في عدم اللزوم اذ لم يرد به طلاقاً وضمة السين ٢٣٣ وسكون الحاء أي حرام (قوله يريد) أي ابن يونس (قوله اذا كان)

أي ابن يونس (قوله اذا كان)

أي الزوج (قوله لا يريدون

الطلاق) يحرام (قوله

وهو) أي قوله يحرام زوجه

ذنب) أي حرام ومحت (قوله

فهذه) أي جميع ما ملك

حرام (قوله فيها) أي مثله

المحاشاة (قوله من اخرجها

أي الزوجة (قوله ولا) بشد

الواو (قوله) أي الزوج

(قوله فقول) ولم يرد ادخالها

خاص بقوله جميع ما ملك

تفسر بـ على قوله في

شرح في جميع ما ملك

(قوله الثلاثة) أي الحلال

حرام وحرام على وجميع

ما ملك حرام (قوله كتب)

اضم فكسر (قوله اشبهه)

بكسر الهمزة وسكون الشين

المجعة وكسر الموحدة وخفة

الثخينة الثانية من بلاد

الاندلس (قوله اختلت)

بضم التاء وكسر اللام (قوله

رواية) أي عن الامام واحد

من اصحابه رضي الله تعالى

عنهم (قوله يدخلها) بضم

الياء وكسر الخاء أي الزوج

الزوجة (قوله ان نوى) أي

بالاملاك (قوله فيها) أي

الاملاك (قوله الثلاثة

التي قبل الكاف) أي وجهي

من وجهك حرام او على

٣٠ مع في وجهك حرام او ما عيش فيه حرام (قوله نقلة) أي المصنف (قوله عنها) أي المدونة (قوله وهي) أي المدونة

(قوله هو) أي هذا الكلام (قوله فاذ خالف) أي هذا الكلام (قوله اصل) أي قاعدة (قوله مذهبه) أي مالك رضي الله تعالى

عنه (قوله لتوينة) أي قبول نيته في عدده الخ (قوله لثلاثة اصل مذهبه) (قوله ولذا) أي كونه لابن شهاب ومخالفه لاهل مذهب

مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله وانما ذكر) أي ابن عرفة (قوله هذه الالفاظ الثلاثة) أي سابعة وعشيرة وايس يني وبينك حلال

لا شيء عليه لان الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في اللفظ الا ان ينوي اقبله عبد الحق اعرف فيه قولاً آخر ان زوجته تحرم عليه واظنه في السليمانية وشبه في انه لا شيء عليه فقال (كقوله) أي الزوج (لها) أي الزوجة (يا حرام) فلا شيء عليه قاله ابن عبد الحكم ابو عمران ولا نص لغيره وقيل ابن يونس بما اذ لم يرد به طلاقاً كانت محنت غ يريد اذا كان في بلد لا يريدون الطلاق وهو كقوله انت حرام ومحت وكقوله لماله ذلك ذكره ابن يونس (او) قوله (الحلال حرام) ولم يقل على فلا شيء عليه عند ابن العربي (او) قوله (حرام على) ولم يقل انت غ الخمي لو قال الحلال حرام ولم يقل على او على حرام ولم يقل انت فليس عليه فيه شيء ولم يحك ابن عرفة خلافة (او) قوله (جميع ما ملك حرام ولم يرد) بضم فكسر أي لم ينو الزوج (ادخالها) أي الزوجة في جميع ما ملك بان نوى اخرجها اولاً بنوا دخالها ولا اخرجها (لا شيء عليه) وبه افنى أبو بكر بن عبد الرحمن فهذه غير مسئلة المحاشاة وهي الحلال على حرام فلا بد فيها من اخرجها اولاً والفرق بين الفرعين ان الزوجة لما لم تكن مملوكة لم تدخل الابنية ادخالها في قوله جميع ما ملك بخلاف الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتجج لان اخرجها من اول الامر فقوله ولم يرد ادخالها خاص بقوله جميع ما ملك فانه دوجد عجم وجعله غير حرام راجعاً للفرع الثلاثة غ المتبسط كتب من اشبهه الى القير وان في رجل قال جميع ما ملك حرام على هن هو كالحلال على حرام وتدخل الزوجة في التحريم الا ان يحاشيها ولا تدخل فقد اختلف فيها عندنا ولم توجد رواية فقال الشيخ أبو بكر بن عبد الرحمن قوله جميع ما ملك على حرام لا تدخل الزوجة فيه الا ان يدخلها ابنية او قول وقد قال ابن القاسم في الذي قال الاملاك على حرام لا تدخل الزوجة فيها وقال ابن المواز ان نوى عموم الاشياء دخلت الزوجة فيها كاتفاقي الحلال على حرام وقال الشيخ أبو عمران الزوجة ليست ملكاً للزوج وانما الاملاك الاموال والامه من الاموال فاذا قال جميع ما ملك على حرام فلا شيء عليه واذا قال الحلال على حرام سري التحريم الى الزوجات اذ لم يعزلهن بنيتيه واما الذي لفظ بغير جميع ما ملك فلا تدخل الزوجات في يمينه لانه لم يمكنه فاستغنى عن استثنائهم (قولان) راجع لفرع الثلاثة التي قبل الكاف (وان قال) الزوج لزوجته انت (سابعة معنى او) قال انت (عشيرة معنى او) قال (ايس يني وبينك حلال ولا حرام) وقال لم ارد بشيء منها طلاقاً (حلف) الزوج (على نفي) اراد نفي (يا حدى هذه الصبيغ الثلاثة ولا شيء عليه) فان نكل الزوج عن الحلف على نفسه (نوى) بضم فكسر مثقلاً أي قبلت نيته (في عدده) من واحدة او اثنتين او ثلاث طنى هذا الكلام نقله عنهم وهي انما ذكره عن ابن شهاب فليس هو مالك رضي الله تعالى عنهم ما فلذا خالف اصل مذهبه كما قال البساطي لتوينة بعد ادكاره اصل الطلاق ونكوله ولذا لم يذكره ابن الحاسب ولا ابن شهاب ولا ابن عرفة وانما ذكر هذه الالفاظ الثلاثة في الكفاية مع الفاظ آخر عن الاخوين انه لا شيء عليه فيها

٣٠ مع في وجهك حرام او ما عيش فيه حرام (قوله نقلة) أي المصنف (قوله عنها) أي المدونة (قوله وهي) أي المدونة (قوله هو) أي هذا الكلام (قوله فاذ خالف) أي هذا الكلام (قوله اصل) أي قاعدة (قوله مذهبه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لتوينة) أي قبول نيته في عدده الخ (قوله لثلاثة اصل مذهبه) (قوله ولذا) أي كونه لابن شهاب ومخالفه لاهل مذهب مالك رضي الله تعالى عنهم (قوله وانما ذكر) أي ابن عرفة (قوله هذه الالفاظ الثلاثة) أي سابعة وعشيرة وايس يني وبينك حلال

(قوله ولم يعرج) اي ابن عرفه (قوله لكونه) اي ما فيها (قوله ونصها) اي المدونة (قوله ويشكل) بضم ففتح مثقلا (قوله عقوبة) مفهول مطلق ليس بكل لانه من معناه مبين لنوعه نعمته (قوله موجهة) بكسر الجيم اي مؤلفة (قوله لانه) اي من قال هذا (قوله لبس) بفحركات مثقل الموحدة ٢٣٤ (قوله كذلك) اي الصادق الاله مال (قوله وكذبه) عطف على قصده (قوله في انكاره)

اي قصد الطلاق (قوله فان لم يكن) اي قوله انت بائنة او برية او خالية او نيسة بجوابها لتو لها اود الخ تفصيل في مفهوم قوله جوابا لقولها اود الخ (قوله والا) اي وان لم يتقدم كلام دال على عدم قصده (قوله لذلك) اي اود الخ (قوله مطلقة) اي عن التقييم بدئته (قوله لانه) اي الزوج الخ بيان لما يجذف (قوله قال) اي الزوج (قوله قولها) اي المدونة (قوله وان قالت) اي الزوجة لزوجه (قوله فقال) اي الزوج (قوله ثم قال) اي الزوج (قوله فلا يصدق) اي في دعواه انه لم يرد به طلاقا (قوله لانه) اي قوله (قوله جواب سؤالها) اي فيكونه جواب سؤالها اقرئته على قصده به الطلاق وكذبه في انكاره (قوله هذا المعنى) اي عدم تصديقه في انكار قصد الطلاق (قوله آخر كلامها) اي تعليلها بقولها لانه جواب سؤالها واضافة دليل للبيان (قوله وبفرض المسئلة) عطف على بدليل (قوله احالة) اي تغيير (قوله منه) اي عدده (قوله من كلامها الخ) بيان لما (قوله الفرض يفتح انقام) وسكون الراء (قوله منكسر) اي الطلاق (قوله المضارب) اي مواضع المصنف المضرب من الدابة (قوله يتصعب به) اي طئي من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بتصعب مقوله صله تبين (قوله لانه) اي الزوج

بني اول بين الا ان ينوي طلاقها وما نوى وقال اصبح ان لم ينوشيا ونوى الطلاق فهي الثلاث حتى ينوي اقل ولم يذكر عينا ولا نكولا وذكر به هذا يسير عن محمد في ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فيخلف ما اراد به طلاقا ويدين ولم يعرج على مسئلة المدونة بحال مع اعتناؤه بالنقل عنها وما ذاك الا لكونه ليس قول مالك ونصها قال ابن شهاب وان قال لها انت سائبة او مئنة عسقة او ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فيخلف ما اراد به طلاقا ويدين فان نكل وزعم انه اراد به طلاقا كان ما اراد من الطلاق ويخلف على ذلك ويشكل من قال هذا عقوبة موجهة لانه ليس على نفسه وعلى احكام المسلمين (وعوقب) بضم العين المهمله وكسر القاف على قوله انت سائبة او مئنة او شي مما بعده عقوبة موجهة لتبليسه على نفسه وعلى المسابن (ولا ينوي) بضم المثناة وفتح النون والواو مشددة اي لا تقبل نيته (في العدد) للطلاق (ان انكر) الزوج (قصد) اي نيسة (الطلاق) فتلزمه الثلاث (بعد قوله) اي الزوج لزوجه (انت بائنة او) قوله انت (برية او) انت (خالية او) انت (بئنة) حال كون القول المذکور (جوابا لقولها) اي الزوجة له (اود) يفتح الهمزة والواو وشدة الدال اي اتقنى (لو) مصدرية (فرج) بفحركات مشددة الراء آخره جيم اي رفع الكرب (اللهي) اي عني (من صحبتك) بضم الصاد الهمله وسكون الحاء كذلك اي عشرينك وزوجيتك لدلالة البساط على قصده الطلاق وكذبه في انكاره فان لم يكن جوابا لقولها اود الخ وانكر قصد الطلاق به فان تقدم كلام دال على عدم قصده فلا شيء عليه والالزمة الثلاث وان اقر بقصد الطلاق بما كان جوابا لذلك او ما لم يكن فتلزمه الثلاث في المدخول به اطلاقا ولا تقبل منه نية اقل منها وكذا في غير المدخول به في بئنة وينوي في غيرها في المفهوم تفصيل هذا وقال طئي ليس معنى المسئلة ما يتبادر من عبارة المصنف انه بعد انكار قصد الطلاق قال اردت واحدة واثنين كما قرره بهذا غير واحد بل معناها قولها في كتاب التخيير والتعليك وان قالت اود لو فرج الله لي من صحبتك فتنازلها انت بائنة او خالية او برية او بائنة او قال انما من بري او خلى او بائنة او بات ثم قال لم ارد به الطلاق فلا يصدق لانه جواب سؤالها اه فالصنف اراد تأدية هذا المعنى فقصرت به العبارة في قولها لا يصدق اي في عدم ارادة الطلاق بدليل آخر كلامها وبفرض المسئلة والمصنف فهم لا ينوي في العدد وفيه نظر لانه احالة فالمسئلة فلوح حذف لفظ العدد لابق نصها والمدونة مقصده كلامها انه لا يصدق في نية عدم الطلاق واماما يلزمه منه فاجره على ما سبق من كلامها وكلام المصنف في بئنة الثلاث بني ام لا وفي بائن الثلاث ان بني وكذا ان لم يبين لعدم نية الاقل لان الفرض انه منكسر وكذا خالية وبرية فالاصل انه يلزمه الثلاث في الجميع عملا بما تقدم ومفهوم ان انكر الطلاق هو ان تقدم قافهم وبه يتبين لك ان ما اطال به الشراح هنا خبط ومن عرف المضارب لا يطيل الهز والله الموفق وتبعه البنائى وسلمه اقول كلام طئي هذا كسر اب ببيعة يحسبه الظمان ما حتى اذا جاءه ليحده شيئا وتخصيله لزوم الثلاث في الجميع تبين انه لا ينوي في العدد كما قال

كلامها الخ) بيان لما (قوله الفرض يفتح انقام) وسكون الراء (قوله منكسر) اي الطلاق (قوله المضارب) اي مواضع المصنف المضرب من الدابة (قوله يتصعب به) اي طئي من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بتصعب مقوله صله تبين (قوله لانه) اي الزوج

(قوله وانه) اى المصنف (قوله يحل) بضم فكسر (قوله تنويته) اى الزوج (قوله فكلامه) اى المصنف (قوله كلامها) اى المدونة (قوله يحذفها) اى الياء (قوله انظره) اى الطلاق (قوله اذا نواه) اى الطلاق (قوله هذا) اى قوله وان قصده باسقى أو بكل كلام لازم (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله فاصده) اى الطلاق (قوله به) اى نحو واسقيني (قوله وهذا) اى نحو واسقيني المقصود به الطلاق (قوله انظره) اى الطلاق (قوله هذا) اى نحو واسقيني (قوله لانها) ٢٣٥ اى الكتابية (قوله استعمال

اللفظ الخ) اى واللفظ المستعمل في لازم ما وضع هو له (قوله هذا) اى تسمية نحو واسقيني كتابية (قوله وذلك) اى اللفظ المستعمل في اللازم (قوله لمطلقها) اى الكتابية ظاهرة او خفية (قوله مطلقا) اى غير مقيد بعدد حال من فاعل نوى او مقوله (قوله الاول) اى لزوم الطلاق المنوى بنحو واسقيني (قوله وقال) اى ابو عمر (قوله ولم يتابعه) اى يوافق ما لكا رضى الله تعالى (قوله عليه) اى على لزوم الطلاق بنحو اسقيني (قوله ولم يذكر) اى ابو عمر (قوله فيه) اى لزوم الطلاق المنوى بنحو اسقيني (قوله خلافا) اى لاعتن اشهب ولا عن غيره من الاصحاب (قوله قال) اى الباجي (قوله هذا) اى لزوم الطلاق بنحو اسقيني (قوله انه) اى الشأن (قوله في هذه المسئلة) اى نحو اسقيني مقصود به الطلاق (قوله لها) اى النية (قوله وان وجدت منه النية) حال (قوله بارادته) اى الطلاق

المصنف وانه لم يحل المسئلة اذ عدم تنويته في العديديه تلزم عدم تنويته في عدم قصد الطلاق فكلامه مفيد ما افاد كلامها وزيادة ختم الله لنا نجاة السعادة (ون قصد به) اى الزوج الطلاق (قوله لزوجه) اسقى الماء) خاطبها بصيغة أمر المذكر لئلا وصوابه اسقيني بانبات ياء الفاعلة او على ارادة الشخص او استهزاء به او تعظيما لها او مجازة فيها تخفيفا (او) قصده (بكل كلام) كادخلى او اخرجى او كللى او اشربى مما ليس من لفظه الصريح ولا كتابية الظاهرة وجواب ان قصده (لزم) الطلاق الزوج ويستثنى من كل كلام الكلام الصريح في غير الطلاق كالظهار فلا يقع به الطلاق اذا نواه به كما يأتي في قوله وصريحه يظهره ويذكر عيها ولا ينصرف في الطلاق الخ الا الصريح في العمق كقوله ومعتقة فيلزم الطلاق به وهذا هو المشهور ومذهب المدونة وقال اشهب لا يلزمه الطلاق بنحو واسقيني فاصده الا اذا قال اذا قلت اسقيني فانت طالق فاذا قاله طلقت بحشبه في التعليق لا بنفس لفظ اسقيني وهذا يسمى كتابية خفية عند الاكثرو قد حصره والفظه في صريح وكتابية ظاهرة وكتابية خفية وقال ابن الحاجب هذا ليس من الكتابية لانها استعمال اللفظ في لازم ما وضع له وهذا ليس كذلك واجيب بان هذا اصطلاح للفقهاء وذلك اصطلاح للبيانين ولا مشاحة في الاصطلاح ابن عرفة ومن الكتابية الخفية ما جعله ابن الحاجب قسما لمطلقها بنحو واسقيني وكللى واشربى وقول عتقه ادخل في الدار المشهور ان نوى به الطلاق مطلقا او عدد الزم منه منويه النجى وقال اشهب لاشئ عليه الا ان يريد ان طالق اذا قلت ادخل في الدار يريد ان الطلاق انما يقع عند ما اقول لا بنفس اللفظ وذكر ابو عمر الاول لما لكا رضى الله تعالى عنه وقال ولم يتابعه عليه الا اصحابه ولم يذكر لا شهب خلافا وكذا الباجي لم يذكر فيه خلافا قال اصحابنا هذا على وقوع الطلاق بمجرد النية ومذهب ابن القاسم يقتضى انه لا يقع الطلاق في هذه المسئلة بمجرد النية انما يقع باللفظ المقارن لها القول مالك رضى الله تعالى عنه من اراد ان يقول انت طالق فقال كللى واشربى فلا يلزمه شئ وان وجدت منه النية ثم قال ابن عرفة ففي لزوم الطلاق بارادته من لفظ لا يحذفه فالتام ان قصده تعليقه على النطق به المشهور ومطرف عن ابن الماحشون واشهب وفيه ما لكا رضى الله تعالى عنه ان قال تقضى او انت ترى يريد به الطلاق فهو طلاق والا فلا وفيها له كل كلام يريد به الطلاق فهو كما نوى قلت ظاهرهما مع سماع عيسى ان نية الطلاق بما ليس من لفظه يحال انما يلزم به ما يلزم بل لفظ الطلاق لا الثلاث الا ان ينويها (لا) يلزمه شئ (ان قصد) الزوج (الثلاث) اى النطق والتسليم (ب) لفظ (الطلاق) كانت طالق (فلان) اى نطق الزوج وتسليم (به) اى اسقيني مثلا (غضا) اى اذا غلط او غلط بان سبه لسانه الى ما تسلم به غير قاصد التعليق (او

(قوله لا يحذفه) اى الطلاق (قوله نالها) اى الاقوال اى وآقها للزوم مطلقا والمالى عدمه مطلقا (قوله تعليقه) اى الطلاق (قوله على النطق به) اى ما لا يحذفه (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ان قال) اى الزوج لزوجه (قوله فهو) اى تقضى (قوله والا) اى وان لم يرد به الطلاق (قوله فلا) اى لا يكون طلاقا (قوله وفيها) اى المدونة (قوله له) اى مالك (قوله ظاهرها) اى المدونة (قوله به) اى اللفظ الذى ليس من لفظه يحال (قوله ما يلزم بل لفظ الطلاق) اى الطلقة الواحدة (قوله ينويها) اى الثلاث به

(قوله عنه) أى قوله بالثلاث (قوله الثلاث) مقعول بنوى (قوله فتلزمه) أى الثلاث (قوله تقبل) أى نيته (قوله وفيها) أى المدونة (قوله أنه) أى الزوج (قوله لها) أى زوجته (قوله فى الطلاق بالنية) أى من عدم لزومه بها والاحتراز بهما وعليه فيلزمه الطلاق فى الصورة المذكورة (قوله وأنه) أى الطلاق بالنية غير لازم تفسير لاحد القولين الذى بنى عليه عدم الزوم (قوله أباه) أى الابن على القولين فى الطلاق ٢٣٦ بالنية (قوله لم يعقد) أى بقصد (قوله وفيها) أى المدونة (قوله قوله) أى الزوج

مخاطباً بزوجته (قوله خيته) أراد الزوج (ان ينجز) بضم التحتية وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره زى أى يوقع الطلاق الثلاث بآنت طالق ثلاثاً (فقال) الزوج (أنت طالق وسكت) الزوج عن قوله بالثلاث فلم يتكلم به مع استحضاره نادماً على نيته وراجعاً عنها أو ساهياً عنه فلا يلزمه الاطلاق واحدة فى القتية والقضاء إلا أن ينوى بقوله أنت طالق الثلاث فتلزمه وان اراد ان ينجز طليقة واحدة فقال أنت طالق ثلاثاً فقال مالك رضى الله تعالى عنه تلزمه الثلاث ولا تقبل نيته وقال سمعون تقبل فى القتوى وان اراد ان يعلق الثلاث على دخول دار مثلاً فقال أنت طالق وسكت فقال مالك رضى الله تعالى عنه لاشئ عليه عج أى فى القتوى عجب انظر هل معنى لاشئ عليه أى لا يلزمه تعليق الثلاث وتلزمه طليقة واحدة يقطعها او معناه لا تلزمه طليقة البنائى ليست المسئلة كما ذكره بل الذى فى المواق عن المتبسطى انه اراد ان يعلق الثلاث فقال أنت طالق ثلاثاً وسكت فلا شئ عليه فهو قد نطق بقوله ثلاثاً فقوله لاشئ عليه صريح فى انه لا يلزمه شئ فسقط تردد ابن عرفة وفيها الذى سمعت واستحسنه ان لو اراد ان يقول لها أنت طالق البتة فقال اخذك الله او اعنك الله فلا شئ عليه ابن حجر زمن المذاكرين من اجراء على احد قولى مالك رضى الله تعالى عنه فى الطلاق بالنية وأنه غير لازم ومنهم من اياه لان هذا لم يعقد على ان يطلق بتيمة بل على ان يطلق بلفظه (وسقه) بضم السين المهملة وكسر القاء مشددة أى نسب للسقه زوج (فأنت) لزوجته (يا اى ويا اختى) الواو بمعنى او ومثله يابنتى او عمى او خالتى ابن عرفة وفيها مالك رضى الله تعالى عنه قوله يا امه أو يا خيته أو يا عمته أو يا خاتمه لاشئ فيه وهو من كلام اهل السقه قلت كونه منه دليل حرمة او كراهته وروى ابو داود عن ابي نعيم ان رجلاً قال لامرأته يا خيته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أأختك هى فكره ذلك ونهى عنه ولا يعارض هذا قول سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام فى زوجته سارة رضى الله تعالى عنها انها اختى لانه قالة لضرورة دعته اليه واراد اخوته فى الدين وبوب عليه البخارى اذا قال لامرأته وهو مكروه فلا شئ عليه وحديث ابي داود مرسل لان ابانقة تابعى ورواه ابو داود من طريق آخر عنه عن فوقه من العصابة (ولزم) الطلاق (بالاشارة المفهومة) بضم فسكون فكسر أى التى شأنها ان يفهم منها التطبيق بان صاحبها قرينة يقطع من عاينها بدلائم عليه وان لم تفهمه الزوجة منها ولمن قادر على النطق على المعتمد وهى كاللفظ الصريح فى عدم الافتقارانية وهذا كالاتثناء والتخصيص لقوله ولفظ وغير المفهومة لا يلزمهم اطلاق ولو قصد لانهم افعل الاعرف جار بالتطبيق بها ابن عرفة وفيها ما علم من الاخرس باشارة او كتابة من طلاق او خلع او عتق او نكاح او شراء او قذف لزمه حكم المتكلم به وروى الباجى اشارة المتكلم بالطلاق برأسه اويده كلفظه لقوله تعالى أن تكلم الناس ثلاثة أيام الارض انما علم بضم العين (قوله من طلاق الخ) بيان لما (قوله لزمه) أى الاخرس خبرها (قوله بالطلاق) أى يحسن اليه صلة اشارة (قوله برأسه) صلة اشارة (قوله كلفظه) خبر اشارة (قوله لانه) أى الرمي (قوله آية) أى مجعزة (قوله له) أى ذكرى (قوله فكان) أى ذكرى عليه السلام

علم بضم العين (قوله من طلاق الخ) بيان لما (قوله لزمه) أى الاخرس خبرها (قوله بالطلاق) أى يحسن اليه صلة اشارة (قوله برأسه) صلة اشارة (قوله كلفظه) خبر اشارة (قوله لانه) أى الرمي (قوله آية) أى مجعزة (قوله له) أى ذكرى (قوله فكان) أى ذكرى عليه السلام

(قوله عليه) اي الاخرى (قوله وتبعه) اي ابن شاس ابن الحاجب (قوله وتبعه) اي ابن الحاجب (قوله بانه) اي الشان صلة
 تعقب (قوله اليه) اي الفعل (قوله من القرائن) بيان لما (قوله فان افادت) اي القرائن (قوله كانت) اي الاشارة (قوله والا) اي
 وان لم تعد القرائن القطع (قوله فهي) اي الاشارة (قوله منها) اي المتكلم والاخرى (قوله انها) اي الاشارة منها اي المتكلم
 والاخرى (قوله يرد) بضم فتح (قوله وهو) اي ما هو اقل منها (قوله بحال) صلة بـ (قوله بـ) اي المدونة

(قوله به) اي طلاقها (قوله
 بلغها) بفحركات مثقلا (قوله
 لصيغته) اي الطلاق (قوله
 بها) اي الصيغة (قوله فترت)
 بضم فكسر مثقلا (قوله
 كذلك) اي غير عازم (قوله
 فان لم يصل) مفهوم الشرط
 (قوله انه) اي الزوج (قوله
 مجمعا) بضم فسكون
 فكسرا عازما (قوله فيه)
 اي الطلاق (قوله له) اي
 الزوج حين الكتابة (قوله
 وجب) اي ثبت ووقع بمجرد
 الكتابة (قوله فذلك) اي
 النظر في انفاذه وعدمه (قوله
 ويختلف) اي الزوج (قوله
 على نيته) اي الاستخارة
 (قوله فان اخرج) اي
 الزوج الكتاب (قوله
 عازما) حال من فاعل اخرج
 (قوله وجب) اي ثبت
 الطلاق (قوله عليه) اي
 الزوج (قوله بخروجه) اي
 الكتاب (قوله واختلف)
 بضم التاء وكسر اللام (قوله
 رده) اي الكتاب (قوله ان
 بدله) اي ظهر للزوج رده
 (قوله ان خروجه) اي
 الكتاب (قوله منها) اي يده

يحسن هذا دليل الاخرى لانه آية له عليه السلام فكان لا قدرة له على الكلام في الثلاثة الايام
 وقياس السليم عليه فيه نظر ابن شاس الاشارة المفهومة بالطلاق هي من الاخرى كالصريح
 ومن القادر كالكتابة وتبعه ابن الحاجب وتعقبه ابن عبد السلام بانه تقرر في اصول الفقه ان
 الفعل لا دلالة له من ذاته الا ما ينضم اليه من القرائن فان افادت القطع كانت كالصريح
 كانت من اخرى او قادر ولا فقه كالكتابة منها قلت ظاهر نقل الباقي انهما سواء
 وما استدلل به ابن عبد السلام بربان دلالة القرائن مع الاشارة من الاخرى لا يراهما المكان
 ما هو اقل منها من غير نوعها وهو النطق بحال فكانت كالصريح ودلالة القرائن مع الاشارة
 من القادر يراهما المكان ما هو اقل منها من غير نوعها وهو النطق فلم تكن في حقه كالصريح
 (و) لزم الطلاق ووقع (بمجرد رسالته) اي الطلاق للزوجة (مع رسول) بان قال له اخبرها بانني
 طلقها ونحوه فليزم الطلاق حين قوله ذلك للرسول سواء اخبرها الرسول ولم يخبرها واضافة
 مجرد من اضافة ما كان صفة والاصل بارساله المجرى عن التبليغ ابن عرفة وفيها من قال لرجل
 اخبر زوجتي بطلاقها او ارسل اليها رسولا به ووقع الطلاق حين قوله ذلك بلغها الرسول او كتبها
 (و) لزم الطلاق ووقع (بالكتابة) لصيغته من الزوج حال كونه (عازما) اي ناولا الطلاق بكتابة
 صيغته من غير تلفظه بم الان القلم احد اللسانين فنزلت الكتابة منزلة اللفظ (او) كتبه (لا) اي
 غير عازم وبعبارة اليها كذلك فيلزمه الطلاق (ان وصل) الكتاب للزوجة فان لم يصل فلا يلزمه ابن
 رشد فيحصل القول في هذه المسئلة انه اذا كتب طلاق زوجته فلا يخلو من احد ثلاثة احوال
 احدها ان يكتبه جميعا عليه والثاني ان يكتبه على ان يستخيره فان رأى ان ينقذه انقذه وان
 رأى ان لا ينقذه لم ينقذه والثالث ان لا تكون له نية فاما اذا كتبه جميعا على الطلاق ولم تكن
 له نية فقد وجب عليه الطلاق واما اذا كتبه مستخيرا في انفاذه فذلك له ما يخرج به من يده قال
 في الواضحة وكتاب ابن المواز ويحذف على نيته فان اخرج من يده عازما على الطلاق ولم تكن له
 نية وجب عليه بخروجه من يده وصلها ولم يصلها واختلف ان اخرج من يده على رده ان بدله
 فقبل ان خروجه منها كالاشهاد فليس له رده وهي رواية أشهب وقيل له رده وهو قول المدونة
 فان كتب اليها ان ذلك كتابي فانت طالق فلا اختلاف في انه لا يقع عليه الطلاق الا بوصول
 الكتاب اليها فاذا وصلها طلق مكانها واجبر على رجوعه ان كانت حائضا وان كتب اذا وصلت
 كتابي هذا فانت طالق وارسله اليها تخرج على قولين احدهما ان ذلك ككتبه ان وصلت كتابي
 هذا والثاني وقوع الطلاق عليه مكانه على الخلاف فيمن قال لزوجته اذا بلغت معي موضع
 كذا فانت طالق حسبا في رجم سلف من سماع عيسى من الايمان بالطلاق وسماع عبيد الملك
 ابن الحسن منه اه ففرق بين ان واذا لان ان صريحة في الشرط واذا محتملة له وبخبرنا النظر في

(قوله كالاشهاد) اي على طلاقها (قوله في انه) اي الشان (قوله ان كانت حائضا) اي وقت وصوله (قوله يخرج) بفحركات مثقلا
 (قوله ذلك) اي كتب اذا وصلت (قوله مكانه) اي حين الكتابة (قوله اذا بلغت) بكسر التاء (قوله سلف) بفحركات مثقلا (قوله
 الايمان) بفتح الهمز (قوله منه) اي عيسى (قوله له) اي الشرط

(قوله الآن) بفتح فسكون فغداى وقت الكتابة (قوله جاهها) اى اذا (قوله فقط) اى دون الشريطة (قوله فكانه) بفتح الهمزة وشدة النون اى الزوج (قوله علقه) بفتح علقه مثقلا اى الزوج الطلاق (قوله آت) بعد الهمزة ومثناة فوق (قوله عدم تجيزه) اى الطلاق وقت كتابته (قوله ادهى) اى اذا (قوله عنده) اى صاحب المشهور (قوله بان اجري لفظة الطلاق) تصوير للطلاق بكلامه النفسى (قوله به) اى الكلام النفسى ٢٣٨ (قوله للتطبيق) صلة النية (قوله بها) اى النية (قوله عدمه) اى الطلاق (قوله لا وسوسة)

اى الشك فى كونه طلاق أم لا (قوله الخلاف) اى فى لزوم الطلاق بالكلام النفسى (قوله هو) اى الخلاف (قوله عقدت) بضم فكسر (قوله كذلك) اى بقول نية (قوله وفيه) اى تعليل ابن عبد السلام (قوله عقدها) اى العصمة (قوله بها) اى كلام نية (قوله غيره) اى الله تعالى (قوله ان دخل) اى سواء نسقه ام لا (قوله فان لم يدخل) مقهور ان دخل (قوله نسقه) اى وصل لزوم الطلاق ببعضه ببعض (قوله والا) اى وان لم ينسقه (قوله فلا) اى لا تلزمه الثلاث (قوله تبع) اى المصنف (قوله فى هذا الشرط) اى ان دخل (قوله مرضه) بفتحات مثقلا اى ضعه (قوله ظاهر) خبر ان (قوله اواص) اضراب (قوله فعين بنى) تنازع فيه ظاهر ونهى (قوله وهو) اى عدم الفرق بين من بنى ومن لم يبن (قوله وجهه) بفتحات مثقلا (قوله بان غير المدخول بها) اى (الخ) صلة وجهه (قوله يعترض) بضم الياء وفتح الراء (قوله على ذلك) اى التوجيه (قوله متنها) اى ثم والقائه (قوله فلا) اى لا يقيد ان المهلة (قوله لاستلزام الانشاء) الحال من اضافة المصدر ولقائه وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله واصله) اى التوجيه (قوله الا انه) اى ابن عبد السلام (قوله هذا) اى التوجيه

فن اوقع الطلاق بها الآن جاهها على الظرفية فقط فكأنه علقه على زمان آت فيجوز والظاهر على المشهور وعدم تجيزه ادهى عنده محمولة على الشرط (وفى لزومه) اى الطلاق الزوج (بكلامه) اى الزوج (النفسى) بان اجري لفظة الطلاق على نفسه واستحضرها بقلبه من غير تلفظ بها كما يجزى على لسانه وليس المراد به مجرد النية والقصد للتطبيق اذ لا يلزم بها طلاق اتفاقا وكذا من اعتقد انه طلقها ثم تبين له عدمه فلا يلزمه الطلاق اجماعا وكذا لا اثر بالوسوسة ولا لقوله فى خاطره اطلاق هذه واستخرج من سوء عشرتهم امثاله القرأى افاده عب البنى فى الخلاف انما هو اذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفسى والقول بعدم اللزوم لما لا فى الموازية وهو اختيار ابن عبد الحكم ونصره اهل المذهب وشهره اقرأى والقول باللزوم لما لا فى العتبية ومختمه فى البيان والمقدمات وشهره ابن رشد ابن عبد السلام الاول اظهر لان الطلاق حل للعصمة التى عقدت بقول نية فوجب كون حلها كذلك انما يكتفى بالنية فى التسكيف القلبية لا فيما بين الا قدمين وفيه نظر فان الكلام النفسى غير النية فالتطبيق به حل للعصمة بكلام نية فساوى عقد هاهما ولان اللزوم هنا فيما بينه وبين الله تعالى اذ لا يعلم احد غيره كلام النفس والله اعلم وعدم لزومه به فيه (خلاف) اى قولان مشهوران (وان كرر) الزوج (الطلاق بعطف) لبعض صيغه على بعض (بواو اوفاء او ثم) سواء اعاد المبتدأ مع كل معطوف ام لا (قوله يارمه) ثلاث من الطلقات (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة قبل طلاقها فان لم يدخل فثلاث ايضا ان نسقه على المذهب كمن اتبع الخلع طلاقا والا فلا فى المفهوم تفصيل ومعنى النسق ذكر اللفظ المتأخر عقب المتقدم بلا فصل غ تبع فى هذا الشرط ابن شاس وابن الحاجب مع انه مرضه فى توضيحه تعالى ابن عبد السلام وقال ابن عرفة من انصف علم ان لفظ المدقنة فى لزوم الثلاث فى ثم والواو ظاهر اوص فبين بنى ومن لم يبن وهو مقتضى مشهور المذهب فبين اتبع الخلع طلاقا ووجهه فى التوضيح ما قاله ابن شاس وابن الحاجب فى ثم والقائه بان غير المدخول بها تبين بالواحدة والعطف يقتضى التراخي وقد يعترض على ذلك بان المهلة المستفادة منها انما هى فى غير الانشاء كقوله فى الاخبار طلقت فلانة ثم فلانة طلاقها يخبر به عن امر قد وقع واما اذا كان الكلام انشاء فلا لاستلزام الانشاء الحال اه واصله لابن عبد السلام الا انه قال هذا مقصور على ثم دون القاء والواو وهو التحقيق وشبهه فى لزوم الثلاث فقال (ك) قوله انت طالق طلقة (مع طالقتين) فتلزمه الثلاث (مطلقا) عن التقييد بكونه دخل (و) ان كرره ثلاثا (بلاعطف) لزمه (ثلاث فى) الزوجة (المدخول بها) وان كرره مرتين لزمه طلقتان فيها وشبهه فى لزوم الثلاث فقال (كغيرها) اى المدخول بها (ان) نسقه اى وصل الزوج صيغ الطلاق بعضها ببعض بلا فصل حقيقة او حكايان فصل باهر

اضطرارى

بضم الياء وفتح الراء (قوله على ذلك) اى التوجيه (قوله متنها) اى ثم والقائه (قوله فلا) اى لا يقيد ان المهلة (قوله لاستلزام الانشاء) الحال من اضافة المصدر ولقائه وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله واصله) اى التوجيه (قوله الا انه) اى ابن عبد السلام (قوله هذا) اى التوجيه

(قوله مطلقا) اي عن تقييده

بكونه منسوبا (قوله

لتنافيهما) اي العطف

والثا كيد (قوله تنفع) اي

نية الثا كيد مع العطف

(قوله والا) اي وان طال

(قوله والا) اي وان لم ينسقه

(قوله فلا تنفعه) اي نية

الثا كيد (قوله فان علقه

بمعه) اي مفهوم في غيره معاق

بمعه) اي مفهوم في غيره معاق

فكسر (قوله ورفع) بضم

فكسر اي الزوج (قوله

به) اي قوله هي طالق (قوله

فهما) اي القولان (قوله

كتعين جوابه للاخبار

بان قال طلقتهما (قوله وان

فمحص) اي جوابه (قوله

للانشاء) بان قال هي طالق

طلقة ثانية (قوله فحلها)

اي القولين (قوله والرجعية

وبقاء العدة) قيد واحد

(قوله وهما) اي القولان

(قوله والثاني) اي لزوم

اثنين (قوله قبل) بضم

فكسر (قوله وحكي) بضم

فكسر (قوله اي) اي

امتنع من الحلف (قوله بساط

سواله) اضافته الاولى للبيان

(قوله لا شيء عليه) مفعول

قال (قوله بعد) بضم

الموحدة (قوله واعترض

بضم التام وكسر الراء) (قوله

المشهور) صفة توجيه (قوله

ومجموعهما) اي النصف

والثالث

اضطراري كعطاس وسعال ومفهوم ان نسقه انه ان لم ينسقه فلم يلزمه في غير المدخول بها
 الا الاول لينتهي به فلا يجد الثاني محلا يقع فيه والمتأخر يلزم في المدخول بها مطلقا وفي غيرها
 منسوبا في كل حال (الانسية تأكيد) لا قول بالثاني والثالث فلا يلزم الا الاول (فيهما) اي
 المدخول بها وغيرها في المكروبلعطف واما مع العطف فلا تنفع نية الثا كيد عند ابن القاسم
 لتنافيهما قال محمد تنفع نية الثا كيد مقبولة بين في القضاء وبغيرها في الفتوى ولو طال
 في المدخول بها وفي غيرها ان لم يطل والا فالثاني لا يلزمه ولو لم ينسقه قاله عجم وقال د
 ظاهر كلامه ان الثا كيد ينفع في المدخول بها سواء كان نسقا ام لا وينبغي تقييده بالنسق اي
 والا فلا تنفعه لان فصله يمنع التوكيد وقيد قبول التوكيد بقوله (في غير معاق) بضم الميم وفتح
 العين واللام مشددة (بمعه) بان لم يعاق اصلا او عاق بمعه كانت طالق ان كملت زيدا وكره
 ثلاثا ثم كلمة فثلاث الانسية تأكيد كيد فان علقه بمعه كانت طالق ان كملت زيدا انت طالق ان
 دخلت الدار انت طالق ان اكلت كذا وقل الجميع فثلاث ولا تنفع نية الثا كيد لعدد المحلوف
 عليه (ولو طلق) الزوج زوجته المدخول بها مطلقا فارجعها ولم تنقض عدته (فقبل له ما فعلت)
 فاجاب بالنسب يحتمل الاخبار والانشاء (فقال هي طالق) ورفع للقاضي (فان لم ينس) الزوج
 (اخباره) اي المستفهم ولانشاء طلاق آخر (ففي لزوم طلاقة) واحدة بعد حلقه ما اراد به انشاء
 طلاق آخر فان نكح لزمه اثنتان (او) لزوم طلقتين (اثنتين) جلا على الانشاء احتياطا (قولان)
 فهما في لزوم ثانية فلو قال في لزوم ثانية قولان لم يكن فان كانت غير مدخول بها او طلقها باثنا
 او انقضت عدتها فلا تلزمه ثانية اتفاقا كتعين جوابه للاخبار او بحجة مستقنيا وان فمحص
 للانشاء لزمته ثانية في مدخول بها رجعية لم تنقض عدتها فحلها ما قيد بقيد اربعة الدخول
 والرجعية وبقاء العدة واحتمال الجواب والقضاء وهما للغمي وعياض والثاني ظاهر المدونة
 ابن عرفة وفيها من طلق زوجته فقيل له ما فعلت فقال هي طالق وقال انما اردت اخباره
 بالطلقة التي طلقها قبل قوله الصقلي ويحلف وحكي عن بعض شيوخنا انما يحلف ان تقدمت
 له فيها طلاقة وحيث يجب حلقه قال عبد الحق فان اثنى فلا رجعة له وعابه تنقض في عدته الاقراره
 الا ان يقرانها اثالثا او يوقعها ابن شاس ان لم تكن له نية في لزوم طلاقة او طلقتين قولان
 المتأخرين قلت الاول قول الغني لوعلم عدم نيته لم يكن عليه غير طلبة لان بساط سواله دل
 على انه اخبر عاقل وقال مالك فيمن طلق امرأته فسدل عنهما فقال ما بيني وبينها عمل لا شيء
 عليه ويحلف ما اراد طلاقا قلت في حلقه في هذه بعد ابن محرز لو اجاب بالقيمة لم يحلف عياض
 ولو لم ينو اعلامه لانه اخبر عاقل (و) اللازم (في) قوله انها انت طالق (نصف طلاقة او) قوله
 انت طالق نصف (طلقتين او) قوله انت طالق (نصف) مثني نصف حذفت فونه لاضافته (الطلقة
 او) قوله انت طالق (نصف) بلا تنوين لاضافته لطلقة الا (وثلث) بلا تنوين لاضافته
 لطلقة محذوفة دل عليها (طلقة) المذكورة والاصل نصف طلاقة وثلث طلاقة فحذف لفظ طلاقة
 المضاف اليه ثلث واعترض بثلث بين نصف المضاف وطلقة المضاف اليه هذا توجيه التركيب
 المشهور في النحو والنقحاه بنوا فوامهم على عطف ثلث على نصف وضافة مجموعهما الى طلاقة
 المذكورة ومجموعهما خمسة اسداس طلاقة فيكمل الكسر وتلزمه طلاقة واحدة وكذا اذا

(قوله فان زاد) أي مجموعه هما (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يوجع) بضم فسكون ففتح (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله يصحفظ) بضم فسكون (قوله من أهل العلم) بيان أن من طلق الخ (صلة أجمع بحذف على) (قوله حكى) بضم فسكون (قوله ان من قال الخ) نائب فاعل حكى (قوله ان نزول الخ) بضم النون والزاي أي قلة فاعل تقرر (قوله نصي) بفتح الفاء مثني نصف بلانون لضافته (قوله استشكل منه) أي ابن الحاجب خبر قول (قوله عوده) أي الاستشكال (قوله لاوولي) بضم الهمز أي ربع ونصف طلقة (قوله الثانية) أي نصف طلقة وربع طلقة ٢٤٠ (قوله على اصل) أي قاعدة وضافته للبيان (قوله اشكال الاولي) بضم الهمز

أي نصف وربع طلقة (قوله ان تقرير لفظها أي الاولي الخ) خبر تقرير (قوله مضاف في النية) أي إلى طلقة (قوله فساوت الاولي) بضم الهمز أي نصف وربع طلقة (قوله الثانية) أي نصف طلقة وربع طلقة (قوله فافتراقهما) أي الاولي والثانية (قوله وجوابه) أي الاشكال (قوله واضح) خبر جوابه (قوله فهو) أي الاصل (قوله عليها) أي الطلقة (قوله على هيئته) أي المضاف (قوله الخم) بضم الهمز وسكون الفاء وكسر الحاء المهملة (أي زيد) قوله المعطوف (أي ورجل) قوله بين المضاف (أي يد) قوله والمضاف إليه (أي من قالها) (قوله وحذف) بضم فسكون (قوله وحذف) أي التنوين (قوله لانه) أي رجل (قوله وهو) أي من (قوله لفظ المستله) أي الاولي (قوله وقوله) أي ابن الحاجب

(قوله عزوه) أي الحكم (قوله ولا عزوه) أي الحكم الخ حال (قوله لكن اصول المذهب) استدلال على ولا بآعرفه لرفع إمامه ان اصول المذهب لا تقتضيه (قوله بما قرناه) تصوير لاصول المذهب (قوله تقتضيه) خبر اصول (قوله ان كان يعرف الحساب) أي وتكلم باعتباره لا باعتبار عرف العامة (قوله ولا) أي وان لم يعرف الحساب أو تكلم بعرف العامة (قوله متى فعلت) أي واولى ان فعلت وإذا فعلت (قوله اللفظ) أي متى فعلت (قوله والفعل) أي المعلق عليه كدخول الدار

(قوله بها) اي متى ما (قوله وجردها) اي متى (قوله عنها) اي ما (قوله فيها) اي المدونة (قوله بانيتها التكرار الخ) صله يستشكل
(قوله رجبه) اي التكرار (قوله باي انظمت) اذع فيه نية وتوجب (قوله لخصيصه) ٢٤١ اي التكرار (قوله اقترانها)

اي متى (قوله بها) اي
متى ما صله التكرار
(قوله نيتها) اي التكرار
(قوله فان ضبط) بضم
فكسر (قوله والالا) اي وان
لم ين للمنعول (قوله وكردت)
بناء التانيث لان الفاعل
ضمير متصل حقيق التانيث
(قوله فهم ابن يونس المدونة)
من اضافة المصدر لفاعله
وتكميل عمله بنصب مفعوله
(قوله في السابعة) اي طالق
ابدا (قوله وظاهرها) اي
المدونة (قوله انها ثلاثة) بفتح
الهمز مبتدأ من غير (قوله
وحكي) بضم فكسر (قوله
ان هذا) اي ما في غير المدونة
(قوله بميزه) بكسر الياء
مثلا (قوله فاستقل) اي
الكسر (قوله به) اي ميزه
(قوله ان عرف الحساب) اي
وتكلم باعتبار (قوله والالا)
اي وان لم يعرفه او تكلم
بعرف العامة (قوله به) اي
الظاهر بان قال الطلاق كله
الانصف الطلاق (قوله
لتكميل كسر الباقي) علة
غير مفيد (قوله عكس)
المنصف بان فان كل امرأة
اتزق بها من هـ هذه القرية
طالق ثم قال سائر ان

في باب الايمان اودل افظه بجمع او بكما او مهب الامتي ما يريد الان ينوي بها معنى كلما كما
في المدونة تنبيهه قرن المنصف متى في باب الايمان بما وجدها منها كما عند ابن رشد ابن
عرفه ويستشكل قوله فيها الان ينوي متى معنى كلما بانيتها التكرار وتوجبها باي انظمت لا وجه
لخصيصه متى اولذا لم يعتبر بن رشد اقترانها بـ ويوجب بان متى ما قريبة من كل فجرد ارادة
كونها بجمعها يثبت بها التكرار دون استحضار نية ثم قال غ فاذا تقرره هذا فان ضبط قول
المنصف او متى فعلت بضم الغاء كان كرمه بالفاعل وان ضبط بكسر ها كان كرمه مبني
للمفعول والاقبل وكردت بناء التانيث (او) قوله انت (طالق ابدأ) فاللازم (طلقة) واحدة
في السبع مسائل على فهم ابن يونس المدونة في السابعة يجعل الابدية مطلق الفراق الشامل
للسنن اذا المعنى انت طالق واستمر طلاقا ابدا او الى يوم القيامة وهو اذا طلقها واحدا وتولم
يراجعها فقد استمر طلاقها وهذا ظاهر المدونة عند ابن يونس وظاهرها عند ابن الحاج وجرم
به ابن رشد انه يلزمه ثلاث لمحل الابدية للفراق في ازمان العصمة المملوكة له وذلك بالثلاث
ونص ابن يونس ومن المدونة قال مالك رضي الله تعالى عنه فيمن خلع احدي امرأته فقات
الآخرى ستر اجمعها فقال هي طالق ابد او لانية له ان تزوجها طلقت منه مرة واحدة وكان خاطبا
ومن غير المدونة فيمن قال لا امرأته انت طالق ابد انتم اثنان وثكني عن بعض القرويين ان هذا
ليس بخلاف للمدونة وان معنى مسئلة المدونة انما وقع التأييد على الرجعة كانه قال لما قالت
له امرأته ستر اجمعها قال ان راجعتم ابد افي طالق فلذا الزمه طلقة وصوب بعض اصحابنا
هذا القول ابن يونس وظاهر المدونة خلاف هذا وانه انما اراد التأييد على الطلاق لانه لما قالت
له امرأته ستر اجمعها قال لا امرأته طالق ابد ايريد ان راجعتم افعلى هذا التأويل يصرفي قوله انت
طالق ابد اقولان قول انه واحدة وقول انه ثلاث (و) اللازم (انثتان في) قوله انت طالق (ربيع
طلقة ونصف طلقة) لاضافة كل كسر الى طلقة صريحا فاخذ كل كسر بميزه فاستقل به ولان
النكحة اذا اعيدت نكحة فالثانية غير الاولى كقوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر
يسرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغلب عسر يسرين ابن شاس وفي ثلث طلقة وربيع
طلقة وسدس طلقة ثلاث (و) اثنتان في قوله انت طالق طلقة (واحدة في) طلقين (انثتين)
ان عرف الحساب والاف ثلاث (و) اثنتان في قوله انت طالق (الطلاق كله) اي ثلاثا (الانصفه)
اي واحدة ونصفا فالباقي بعد الاستثناء واحدة ونصف وحكم كسر الطلاق تكميله واحدة
نت لعل المنصف اتي بالضمير موضع الظاهر لانه لو اتي به لزمه الثلاث لقولهم لو قال انت
طالق الطلاق كله الانصف الطلاق او ثلاثا لان الانصف الطلاق لزمه الثلاث لان الطلاق المبهم
واحدة فكأنه قال الانصف طلقة فاستثناؤه منها غير مفيد لتكميل كسر الباقي طلق قوله لعل
المنصف هذا الذي ذكره جزم به ابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة والمنصف في التوضيح
(و) اثنتان في قوله لاجنبية) انت طالق ان تزوجتك ثم قال كل من تزوجها من هـ هذه القرية
مشيرا الى قرية التي علق طلاقها على تزوجها (فهي طالق) ثم تزوجها فطلقتان واحدة بالذم وص
واحدة بالعموم واما عكس كلام المنصف فيلزم فيه واحدة على المعتمد لان ذكره

تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها

في

منح

٣١

(قوله اولاً) بقدر الواو (قوله صوب) بفتح الصاد مثقلاً (قوله بانه) اى الشان صله استبعده (قوله بينهما) اى الاصل وعكسه (قوله واستظهر) اى ابن ناجي (قوله يلزمه) ٢٤٢ اى فى العكس (قوله غير الشرعى) اى الثلاث (قوله والا) اى ولو قصد الشرعى

(قوله ذلك) اى الطلاق الا
تصفه (قوله واما حله) اى
الماتن (قوله لانه) اى الاول
(قوله المتوهم) بفتح الهاء
(قوله معنى الضرب) اضاقه
للبان وكذا معنى المعية (قوله
يتوقع) بضم الياء اى يرجى
(قوله لانه) اى الحيض
(قوله محتمل) اى جائز (قوله
من ان متى ما الخ) بيان له
(قوله نحوه فى النواذر)
شبراً (قوله واحدة) مفعول
طلاق المضاف لمفعوله الاول
(قوله ثلاث) فاعل لزم
(قوله كذلك) اى وقع
عليك طلاق فى لزوم الثلاث
(قوله وكان) اى صحت
(قوله وبه) اى لزوم اثنتين
صلة قال (قوله كونهما)
اى اذا ما ومتى ما (قوله
مثلها) اى كلما (قوله ونص)
عطف على نص (قوله
والحق) بقطع الهمزة (قوله
يلغى) بغير ميم (قوله لا
نصفها) اى الزوجة (قوله
بالحل) بكسر الحاء المهملة
(قوله الحق) بغير ميم
(قوله لفظ) اضافته للبيان
(قوله المترجمة) بفتح الجيم اى
المسمية (قوله بالسر بجملة)
بضم السين المهملة وفتح
الراء وكسر الجيم وشدة الياء

بخصوصها بعد دخولها فى عموم اهل القرية لا يريدها شيئاً بخلاف مسئلة المصنف فقد علق فيها
اولاً بخصوصها ثم علق فيها ثانياً بالعموم وتقدم نظيره فى باب اليمين فى لا كلمة غدا وبعد
ثم لا كلمة غدا وهكذا صوب شيخ ابن ناجي واستبعده ابن ناجي بانه لا فرق بينهما واستظهر انه يلزمه
طلقتان ايضاً (و) يلزمه (ثلاث فى) قوله انت طالق المطلق (الا نصف طلاق) كذا قد اشار اشرح
وتت وجهه انه لما استثنى نصف طلاق علم انه قصد بالطلاق غير الشرعى والانتقال نصفه ولو قال
ذلك لزمه طلاق واحدة لان استثناءه مستغرق حيث اشار الى هذا الشارح واما حله على قوله
انت طالق ثلاثاً الا نصف طلاق فظاهر ايضاً لكن الاول اولى لانه المتوهم قاله (و) يلزمه ثلاث
فى قوله انت طالق طلقتين (اثنتين فى) طلقتين (اثنتين) سواء اراد معنى الضرب ومعنى المعية
اولم يرد واحد منهما (او) قال ان تحيض بالحل او لصغيرة يتوقع حيضها انت طالق (كلمة
حضت) او كلما جاء يوم او شهر حيضك فتقع عليه الثلاث من وقت قوله عنه ابن القاسم لانه
محتمل غالب الحصول ولانه قصد التكثير كطالق مائة طلاق وقال صحتون يلزمه اثنتان اذا قاله
وهى طاهر فاذا حضت وقعت واحدة ثم اذا حضت وقعت ثمانية ثم اذا حضت خرجت من العدة
فلا تقع الثالثة (او) قال (كلمة طلقتك) فانت طالق (او) قال (متى ما) طلقتك فانت طالق
(او) قال (اذا ما طلقتك) فانت طالق (او) قال متى او اذا ما (وقع عليك طلاق فانت طالق
طلاقها واحدة) فى الاربع صور لزمه ثلاث وما ذكره من ان متى ما واذا ما مثل كلما فى اقتضاء
التركيز نحو فى النواذر وهو خلاف قوله اومتى فعلت وكرره خلاف قوله فى باب اليمين لامتى ما
غ حاصل ما فى النواذر انه اذا قال كلما اومتى ما واذا ما طلقتك او وقع عليك طلاق فانت
طالق لزمه بطلاقها واحدة ثلاث ولو قال طلقتك بدل وقع عليك طلاق فربح صحتون الى كونه
كذلك وكان يقول انما يلزمه اثنتان وبه قال بعض اصحابه اه وبمنى الخلاف هل فاعل
السبب فاعل المسبب ام لا بن عرفة ظاهراً ان اذا ما اومتى ما مثل كلما دون ارادة كونهما
مثالها خلاف نص المدونة ونص رواية ابن حبيب فى باب تكرير الطلاق وفى لفظ ابن شاس ان
مهما اومتى ما مثل ان فى عدم التكرار اه وتبع المصنف هنا ما فى النواذر وهو خلاف ما تقدم
فى قوله اومتى فعلت وكرره خلاف قوله فى باب اليمين لامتى ما وكأنه استشهد به هذا فى التوضيح
اذ قال والحق صحتون بكلمة افما ذكرناه اذا ما اومتى ما (او) قال (ان طلقتك فانت طالق قبله
ثلاثاً) فاذا طلقها واحدة او اثنتين لزمه ثلاث ويلغى قوله قبله لاتصافها بالحل الى وقت القطع
وفى وقته قدمضى ما قبله والمضى لا يعود فان لم يطقها فلا شئ عليه ابن عرفة ابن شاس من قال
ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثاً الى لفظ قبله فان طلقها لزمه تمام الثلاث قلت قال الطرطوشى
هذه المترجمة بالسر بجملة قال دهماء الشافعية لا يقع عايبها طلاق ابد او هو قول ابن سريج
وقالت طائفة منهم يقع المعلق عليه المخجذون المعلق منهم ابو العباس المروزي وابو العباس
القاص وقالت طائفة يتبع مع المجتزأ تمام الثلاث من المعلق قاله ابو حنيفة وضى الله تعالى عنه
ومن الشافعية ابو عبد الله المعروف بالحسن وغيره وابو نصر بن الصباغ من خيا ومتأخريهم

الثانية واسكان الاولى (قوله دهماء) بضم الدال المهملة وفتح الهاء حمود اى عظاماء (قوله منهم) اى الشافعية وهو
(قوله منهم) اى القائلين بوقوع المعلق عليه المخجذون المعلق (قوله القاص) بشدة الصاد المهملة

(قوله يعول) بضم ففتح مثله لا يفتقد (قوله نخصيها) اي السريحية (قوله وهو) اي ما يدل على نخصيها (قوله على من اعتمها)
اي العدلين صلة شهادة (قوله انه) اي من استعهم ماله ثم ادة بحدف باء (قوله غصبها) اي معتمهما العدلين (قوله بمن ادعاهما)
اي العدلين رقيقة ثبوتها (قوله لان ثبوتها) اي الشهادة الخ لانه عدم قبولها (قوله وعدم) عطف على عدم (قوله لهما) اي العدلين
(قوله عليه) اي من اعتمهما (قوله يبطل) بضم الباء وسكون الواو (قوله اي الدين) (قوله عتمهما) اي العدلين اي لان ثبوتها
يؤدى الى نفيها (قوله له) اي ماله رضي الله تعالى عنه (قوله على خلاف هذا) اي صحة السريحية (قوله وهو) اي خلاف هذا
(قوله منه) اي ما يدل على ثبوت ما يؤدى ثبوتها الى نفيه (قوله بتلا) بفتح الواو وسكون ٢٤٣ المثناة فوق (قوله الى نفيه) اي

ارثه (قوله وبطلانها) اي
عطيته (قوله وبطلانها) اي
حريته (قوله تطلقان) اي
القديمة والجديدة بشرط
لكل منهما طلاق الاخرى
(قوله الثانية) اي الجديدة
(قوله وقال) اي الطرطوشي
(قوله الاولى) بضم الهمز
اي القديمة (قوله وهي) اي
الاولى (قوله اوجب) اي
اثبت (قوله طلاق الاولى)
بضم الهمز (قوله فكانه)
بفتح الهمز وشد النون
(قوله قال) اي الطرطوشي
(قوله وهم) بفتح الهاء اي
غلط (قوله اصل) اي قاعدة
(قوله لم يذ كروه) اي الاصل
(قوله فيها) اي المسئلة (قوله
وهو) اي الاصل (قوله امر
مستقبل) اي كطلاقه المعلق
عليه (قوله طلاق مقيد بزمن
ماض) اي كطلاقتها انلا
قبله (قوله يلزم) اي الطلاق
المعلق المقيد بالزمن الماضي

وهو الذي تختاره وليس في هذه المسئلة لاصحابنا ما يعول عليه ومالك رضي الله تعالى عنه ما دل
على نخصيها وهو عدم قبول شهادة عدلين على من اعتمها انه غصبها بمن ادعاهما لان ثبوتها
يؤدى الى نفيها وعدم قبول شهادتهما يدين عليه يبطل عتمهما ووقع له ما يدل على خلاف هذا
وهو ثبوت ما يؤدى الى نفيه منه قوله من اعتم ولد او والد في مرضه بتلاصيح عتمه وورثه مع
ان ارثه يؤدى الى نفيه لان العطية في المرض كالوصية لا تصح لو ارث ثبوت ارثه يبطل
العطية له وبطلانها يبطل حريته وبطلانها يبطل ارثه الشيخ من شرط الامر انه ان كل امرأة
تزوجها عليها طالق فتزوج اخرى بشرط لها ان كل امرأة طالق فقال محمد واصبغ طلاقان
عليه وقال ابن القاسم لا تطلق الثانية وذكرها الطرطوشي وقال وجه قول ابن القاسم ان معنى
شرطه للاولى ان كل امرأة يتزوجها عليها وهي في عصمتها فهي طالق وعقد الثانية اوجب طلاق
الاولى فمكانه لم يتزوج الثانية على الاولى ولم يجعها معها والقصد كراهة ان يجع معها اخرى
قال وقال بعض اصحابنا اجواب ابن القاسم وهم والاصواب قول اصبغ لان شرط كل واحدة
اوجب طلاق الاخرى الطرطوشي هذه المسئلة هي المسئلة السريحية وقد وضعناها في كتاب
الطلاق قلت والمسئلة متوقفة على اصل لم يذ كروه فيها وهو جعل امر مستقبلي سببا في طلاق
مقيد بزمن ماض هل يلزم اعتبار اوقت التعليق او لا اعتبار اوقت حصول السبب سمع عيسى
ابن القاسم من قال لامرأة انت طالق اليوم ان دخل فلان غدا الحمام لا تطلق عليه حتى يدخل
وله مسها فقبلها الشيخ ولم يقيدها وقال ابن رشد في هذا اللفظ تجوز مثله في كتاب الظهار منها
وليس على ظاهره بل فيه تقديم وتأخير وحقيقة تركيبه من قال لامرأة اليوم انت طالق ان
دخل فلان الحمام غدا وقوله لمسها يريد فيما بينه وبين غدا ولا بن محرز عن ابن القاسم من
قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ام دخولك لزمه ابن عبد الحكم ان قال انت طالق
اليوم ان كنت فلانا غدا فكلمة فلاشي عليه الشيخ هذا خلاف اصل مالك رضي الله تعالى عنه
بل يلزمه الطلاق لانه لا يتعلق بزمن قلت في احوال المعلق مقيد بزمن قبل زمن سببه طريقا ابن
رشد مع نص ابن عبد الحكم وابن محرز مع الشيخ ونص ابن القاسم ثم قال ابن عرفة ومقتضى
طريقة الشيخ وهي اسعد بالروايات صحة ما فهمه الطرطوشي عن المذهب في السريحية

(قوله بوقت التعليق) اي الذي فيه ملك العصمة (قوله اولا) اي اولا يلزم (قوله بوقت حصول السبب) اي الطلاق المعلق عليه
المزى للعضمة (قوله وله) اي الزوج (قوله مسها) اي وطأ زوجها قبل دخول فلان الحمام ومتى دخله طلقت عليه وباني قوله
اليوم (قوله فقبلها) بكسر الواو (قوله المسئلة) (قوله تجوز) بفتح التاء والجيم وضم الواو مثله لا يفتقد (قوله منها) اي
المذكورة (قوله لزمه) اي الطلاق متى دخلت وباني قوله امس (قوله بل يلزمه الطلاق) اي على اصل مالك رضي الله تعالى عنه
(قوله لانه) اي الطلاق (قوله المعلق) بفتح اللام صفة لحدوف (قوله مقيدا) بفتح الباء حال من المعلق (قوله قبل زمن سببه) اي
المعلق عليه نعت زمن اي وعدم لغوه (قوله وهي) اي طريقة الشيخ حال (قوله بحجة) خبر مقتضى (قوله ما فهمه الطرطوشي) اي
من اقبله وزوم الثلاث ان طلقها (قوله عن المذهب) صلة فهم

(قوله وتبعه) أي الطرطوشي (قوله المشرك) بفتح الميم مثقلاً (قوله فان زاد) أي عدد الطلاق (قوله عليها) أي الرابعة (قوله هو) أي فكسرها (قوله فضهما) أي السنين هو الكثير (قوله واصله) أي معنى مضمون اللغوي (قوله حديث) أي قوى (قوله لقب) بضم فكسرها أي عبد السلام (قوله به) أي مضمون (قوله لمدة) أي قوة بكسر الحاء وشدة الدال المهملين (قوله فيكمل) بضم الياء وفتح الكاف والميم مثقلاً (قوله الفرعين) ٢٤٤ أي يسكن ثلاث طلاقات وشركته في ثلاث طلاقات (قوله سواء) أي في لزوم الثلاث

وتبعه ابن العربي وابن شاس (و) يلزم (طلقة واحدة في) كل امرأتين زوجات له (اربع قال) الزوج (لهن ينسكن طلقة) او طلقان او ثلاث او أربع وكذلك قوله زوجتين ينسكن طلقة او طلقان وقوله ثلاث زوجات ينسكن طلقة او طلقان او ثلاث طلاقات يلزم في كل زوجة طلقة (ما لم يزد) العدد لطلقات المشرك فيها (على) الطلقة (الرابعة) في مثال المصنف وعلى اثنين في الزوجتين وعلى الثلاث في الثلاث زوجات فان زاد عليهما بان قال خمس طلاقات الى ثمان طلاقات طلقت كل واحدة اثنتين وان قال تسع او أكثر منهن طلقت كل واحدة ثلاثاً قال (مضمون) فتح سنده هو الكثير عند الفقه ما في اللغة فضهما لقب واسمه عبد السلام واصله اسم طائر حديث النظر لقب به لمدة نهمة (وان شرك) بفتحات مثقلاً أي في الزوج بمبايدل على التثنية بين الزوجات في كل طلقة بان قال لأربع مثلاً شركته في ثلاث طلاقات (طلقن ثلاثاً ثلاثاً) أي طلقت كل واحدة ثلاثاً لعله اشتراكهن في كل طلقة من الثلاث فيخص كل زوجة ربع من كل طلقة فيكمل كل ربع بطلقة فتصير ثلاث طلاقات في كل زوجة ابن بنونس لو قال قائل ان الفرعين سواء لم اعبه ابن عرفة الشيخ عن ابن مضمون عنه لو قال لأربع نسوة ينسكن طلقة او طلقان او ثلاث او أربع لزمت لكل واحدة طلقة وفيها ابن القاسم وان قال خمسة الى ثمان طلقن اثنتين اثنتين وان قال تسع الى ما فوق طلقن ثلاثاً ثلاثاً ابن مضمون عنه لو قال شركته ينسكن في ثلاث لزمت كل واحدة ثلاث وفي طلقين طلقان وقال ابن عبد السلام اشار بعض المؤلفين ان في مسئلة التثنية قولاً مثل قول مسئلة ينسكن ان كان نصاً فلا كلام وان اراد انه يخرج من الاولى في الثانية فقد لخص مضمون على التفرقة بينهما والفرق بانه في الاولى انما الزم نفسه بما وجبه القسمة ولم يلزم نفسه قبلها شيئاً وفي الثانية الزم نفسه ما نطق به من الشركة وذلك يوجب لكل واحدة منهن جزءاً من كل طلقة لا يعرفه ونص الجتهيد على كمين مختلفتين في صورتين مختلفتين العلة لا يمنع تخريج قول احدهما في الاخرى وقد تقدم مثله في غير موضع وقاله ابن رشد غير مرة فان قلت لا فرق بين مسمى شرك ومسمى بين لئلا زهما صدقا وكذبا مثلاً لو كان لزيد عبد واحد وعبد كذب قولهما بينهما ما وهما شركة بينهما ولو ورثاهما من عهدهما مثلاً واحداهما اخوهما الامه والاخر اخوالا تنحلياً بينهما صدق كونهما بينهما ما وشركته بينهما قلت انما تلازم ما فيهما على ما مضى اليه بين كافي المتأين وما فيهما ليس كذلك من المؤلم وما نزل منزله فلا كقول السيد لعبدية بينهما كما سوطان او نطعان فهذا يصدق فيه بين دون الشركة والطلاق كما هو المؤلم ولذا اشطر كالمصدق اذا نص معه على الشركة صار كقوله ينسكن طلقة واحدة ما ذكره انما هو على العكس وهو وجود قول في ينسكن

في كل زوجة (قوله عنه) أي مضمون (قوله وفيها) أي المدونة لابن القاسم (قوله عنه) أي مضمون (قوله ان في مسئلة التثنية) صلة اشار بحدف الى (قوله بانه) أي الزوج (قوله في الاولى) بضم الهمزة أي ينسكن (قوله قبلها) أي القسمة (قوله وفي الثانية) أي شركته في ثلاث مثلاً (قوله من الشركة) بان لما (قوله وذلك) أي التثنية (قوله لا يعرفه) أي الفرق خبره (قوله صدقا) أي ثبوتاً (قوله وكذبا) أي انتفاء (قوله قول) اضافته للبيان (قوله وهما شركة بينهما) عطف على هما بينهما (قوله ولو ورثاهما) أي زيد وعمرو العبدان (قوله واحداهما) أي العبدان (قوله اخوهما) أي زيد وعمرو (قوله والاخر) أي زيد وعمرو (قوله كونهما) أي العبدان (قوله بينهما) أي زيد وعمرو (قوله انما تلازم) أي شركة

وبين (قوله بين) أي هذا اللفظ نائب عن اصل (قوله ليس كذلك) أي ملو كالمضيق اليه بين (قوله من المؤلم) مثل بيان لما (قوله منزله) أي المؤلم (قوله فلا) أي لا تلازم صدقا ولا كذبا (قوله ولذا) أي لان له حكم المؤلم صلة شطر (قوله شطر) بضم الشين المجهلة وكسر الطاء المهملة أي نصف بالرق (قوله فاذا نص) أي الزوج (قوله منه) أي الطلاق (قوله صار) أي نصه على الشركة معه (قوله ما ذكره) أي بعض المؤلفين (قوله وهو) أي العكس

(قوله نقله) أي القول في ينسكن مثل القول في شركتكن (قوله وعلاه) أي ابن رشد القول بالزوم الثلاث في كل زوجة في ينسكن ثلاث (قوله قال) أي ابن رشد (قوله ولم يذكر) أي ابن رشد ٢٤٥ (قوله اقتضى) أي نشر يكها (قوله

لها) أي الثانية (قوله فاقضى) أي نشر يكها مع الاولى (قوله ان لها) أي الثالثة (قوله ومع الثانية) عطف على مع الاولى (قوله في هذه) أي أنت شريكة مطلقا ثلاثا وانت شريكتها (قوله وفي السابقة) أي شركتكن في ثلاث (قوله وفي بعضها) خبر نقل بسكون القاف (قوله قولها) أي المدونة مفعول نقل المضاف لفاء له (قوله بها) أي البتة (قوله واصبح مع ابن حبيب) عطف على (قوله ورواية) عطف على ابن القاسم (قوله ومثله) أي نقل البيان (قوله فيه) أي بعضها (قوله فيه) أي الطلاق (قوله او غيره) أي القشر يك (قوله وهذا) أي تأديب الجزئي (قوله تحريمها) أي التجزئة (قوله معلقه) بكسر اللام أي الطلاق (قوله بتحريمه) أي التعليق (قوله تعليقه) أي الطلاق (قوله فاعله) أي التعليق (قوله ككها) أي كطلاقتها في حل عصمتها (قوله سائر) أي باقي (قوله اصبح) أي بالزوم (قوله ويصنون) بعده

مثل القول في شركتكن نقله ابن رشد في الثانية من فوازل اصبح وعلاه بقوله لان كل واحدة منهن حصل لها جز من كل طلاق قال وهذا الاختلاف على اختلاف فهم فيمن صرف دنانير بدراهم فوجد في الدراهم زائفا هل ينتقض صرف الدنانير كها او صرف دينار فقط ولم يذكر في مسئلة لفظ التشرية خلافا (وان قال) الزوج لاحدى زوجاته انت طالق ثلاثا وقال لآخرى (انت شريكة) زوجة (مطلقة) بضم فقحتين متعلا (ثلاثا) قال (ا) زوجة (ثالثة) وانت شريكتها (أي الاولى والثانية) (طلقت) الزوجة الثانية التي اشركها مع الاولى في الثلاث طلقين (اثنين) لانه لما اشركها مع الاولى اقتضى ان لها واحدة ونصفا فأكمل النصف (و) طلقت كل واحدة من (الطرفين) أي الاولى والثالثة (ثلاثا) اما الاولى فواضح واما الثالثة فلانه شر كها مع الاولى في ثلاث فاقضى ان لها طلاقا ونصفا فأكمل النصف ومع الثانية في اثنين فلها طلاقا مع اثنين وذلك ثلاث وهذه المسئلة ليست من كلام سحنون وانما هي لاصبح ومقتضى كلام سحنون طلاق كل زوجة من الثلاث ثلاثا ولكن المعتمد في هذه قول اصبح وفي السابقة قول سحنون كما ذكره المصنف ابن عرفة وفي فوازل اصبح من قال لاحدى نسائه الثلاث انت طالق ثلاثا البتة ثم لآخرى انت شريكتها ثم للثالثة انت شريكتها فهاهن طوالت البتة ولا ينفعه قوله ثلاثا لانها الغوم مع البتة قدمت واخرت وهي لا تتبع بعض ولو قال ثلاثا فقط وقع على الاولى الثلاث وعلى الثانية طلقتان وعلى الثالثة ثلاث من شركة الاولى طلقتان ومن شركة الثانية طلاقا وهذا صريح في عدم تبعيض البتة وانما امر ادفعه انت طالق باخرة الثلاث وفي بعضها نقل البيان عن اشهب وسحنون قولها بضم الشهادة بها للشهادة واحدة واصبح مع ابن حبيب عن ابن القاسم ورواية المبسوطة وشبه في الموازية وفي اختصاره المبسوطة اختلف فيه قول ابن القاسم وقول سحنون (وادب) بضم الهمز وكسر الدال مشددة الزوج (الجزئي) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الزاي مشددة للطلاق بتشريك فيه او غيره كطالق ربع طلاقه وهذا يفيد تحريمها ويؤيد معلقه على القول بتحريمه في الشامل وهل تعليقه مكروه او ممنوع ويؤيد فاعله خلاف وشبه في التأديب فقال (كطلق) بضم ففتح فكسر مثقلا (جزء) من المرأة ان كان شائعا كنصف وثلاث بل (وان) كان (كبدا) ورجل ابن عرفة وطلاق جزء المرأة ككها ابن حبيب يدها ورجلها ككها انقفا (ولزم) الطلاق (ب) قوله (شعرك طالق) حيث قصد المتصل بها ولم يقصد شيئا لان قصد المتصل كالشعر سائر محاسنها التي يلتزم اعادة كعقلها وروحها (او) قوله (كلامك طالق) على الاحسن لا يلزم الطلاق (ب) قوله (سعالك) او بصا (ك طالق) او دمك (ك طالق) وعلمها ونحوها لا يلتزم عادة كعلمها ووجنتها وشعر غير رأسها ابن عرفة وفي كلامك وشعرك طالق قول اصبح ويصنون ابن عبيد السلام قال بعضهم اختلف عندنا ان طلق بعض ما يتصل كالشعر والكلام والسعال والبراق ابن عبيد السلام لم اقف في السعال لانه متقدمين الاعلى عدم الزوم قلت ظاهرا ما تقدم من استدلال محمد بن عبد الحكيم على لغو تحريم الشعر والكلام بلغة وتحريم السعال والبراق الاتفاق على لغوهما ولا ينقص ما نصه

(قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله من استدل الخ) بيان لما (قوله الاتفاق) خبر ظاهر السعال والبراق

(قوله في الدمع) أي بخيرية وكذا الدم والرقيق (قوله قال) أي ابن القصار (قوله ركبته) أي حرم الدمع والدم والرقيق (قوله وخالف) أي بعض أصحابنا أي قال بعدم التحريم (قوله لانه) أي الحمل (قوله متصلا) أي بالمرأة (قوله لانه) أي الرقيق (قوله الرضاب) بضم الراء وإجماع الضاد آخره موحدة في القاموس الرضاب كغراب الرقيق المرشوف (قوله من ادواته) أي الاستثناء بيان غيرها بقدير باقي (قوله باليمن) أي صيغة المطلق (قوله او نحوهما) اغنت عنه كاف التثنية (قوله ونواه) أي الاستثناء (قوله به) أي الاستثناء (قوله فان استغرق) ٢٤٦ أي زاد المستثنى على المستثنى منه مفهوم ولم يستغرق (قوله او ساوى) أي

المستثنى المستثنى منه (قوله فلو قال) تفريع على او ساوى (قوله او اطلق) أي المصنف الخ اشار الى الجواب عن لو قال الخ (قوله او عكسه) أي كطالقي اثنين وربعا الا ثلاثا (قوله على فساد) أي المساوى (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وفيه) أي لزوم الاثنين (قوله منها) أي الثلاث الاولى (قوله الاولى) بفتح الهجر (قوله منه) أي الاستثناء الاول (قوله وتعليل ابن شاس) أي لزوم الاثنين (قوله لانه) أي المتكلم (قوله اخرجه) أي الاستثناء (قوله العكس) أي لزوم واحدة (قوله لان يخرج) أي الاستثناء (قوله منه) أي الاستثناء (قوله ولو قال) أي ابن شاس (قوله الثاني) أي الواحدة (قوله لانه) بفتح اللام وهو الثلاث الاولى (قوله لبطان تعلقه) أي الاول عليه لوجوب ود الثاني لمتعلق

لا اعرف في الدمع والدم والرقيق نصا قال ورأيت بعض أصحابنا قد ركبته وخالف اذا قال جملنا طالق لانه في وعاء ليس متصلا اتصال الخلقة اه وتحرم بتحريم الرقيق لانه انما يقع على ما في القم قبل مقارفة وهو عايلته وهو الرضاب (وصح استثناء) لعدم من الطلاق (بالا) او غيرها من ادواته (ان اتصل) الاستثناء بالمستثنى منه افادته وت وفي عبارة غيره هل المراد اتصاله باليمن او بالخوف عليه نحو انت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الا اثنتين او انت طالق ثلاثا الا اثنتين ان دخلت الدار قولان فان انفصل فلا يصح الاعتذار كسعال او عطاس او نحوهما (ولم يستغرق) المستثنى المستثنى منه ونواه ونطق به وان سيرا بجر كذا لسان كما تقدم في باب اليمن فان استغرق او ساوى لم يصح اجماعا وتلزمه الثلاث فلو قال ولم يساؤلفهم منه المستغرق بالاولى او اطلق المستغرق على ما يعم المساوى بدليل بقية كلامه ولا فرق بين المستغرق والمساوى بذاته او بتكميله كطالقي ثلاثا الا اثنتين وربعا وعكسه ابن عرفة الاستثناء شرطه الاتصال وعدم استغراقه في الموازية في طالقي ثلاثا الا اثلاثا وثلاث في المحصول وفيه الاجماع على فساد القصر في لان طلقة في انت طالق ثلاثا الا اثلاثا قولان احدهما بفتح استثناءه (في) قوله طالق ثلاثا الا اثلاثا واحدة) اثنتان ووجه لزوم الاثنين اعتبار استثناء الواحد من الثلاثة الاولى اللازمة والغاء الثلاثة المستثناة لاستغراقها ابن الحاسب وفيه نظروا والصواب ان لا تلزمه الواحدة باعتبار الكلام بآخره وان المراد ان الثلاث التي اخرج منها الواحدة مستثناة من الثلاث الاولى فالمستثنى منها اثنتان فبقيت منها واحدة ابن عرفة هذا هو الحق وعلى عكس القواين انت طالقي ثلاثا الا اثلاثا الا اثنتين فعلى الاول تلزمه واحدة وعلى الثاني اثنتان ابن عرفة وفي ثلاثا الا اثلاثا الواحدة ابن شاس اثنتان ابن الحاسب الاولى واحدة قلت وهو الحق بناء على اعتبار الاستثناء الاول بعد الاستثناء منه كالقول باعتبار اللفظ باعتبار تمام حكمه وتقريره لا بتمام نقطة حسبما ذكره ابن رشد في بيانه وتعليل ابن شاس بقوله لانه اخرجه عن الاستغراق بقوله الواحدة ينتج له العكس لان يخرج عن الاستغراق اخرج واحدة منه فيصير كقوله ثلاثا الا اثنتين ولو قال لوجوب رد الثاني لمتعلق الاول لبطان تعلقه لاستغراقه امسكن اعتباره (او) قال انت طالق ثلاثا الا اثنتين الا اثنتين واحدة فتلزمه اثنتان لان الاستثناء من الاثبات في ومن النقي اثبات فقوله ثلاثا اثبات وقوله الا اثنتين في اخرج به اثنتين فبقيت واحدة وقوله الواحدة اثبات لها فبقيت الواحدة الباقية (او) قال انت طالق (البينة الا اثنتين الواحدة) لزمه (اثنتان) ووجه ما تقدم ابن عرفة

الاول (قوله لاستغراقه) أي الاول عليه لبطان تعلقه (قوله امسكن اعتباره) أي تم استدلاله وانج لزوم الاثنين وسمع بجواب لو قال (قوله لان الاستثناء من الاثبات في الخ) اولان الكلام يؤخذ بآخره فخرج واحدة من اثنتين فبقيت واحدة اخرجها من الثلاث فبقي اثنتان (قوله اخرج به اثنتين) أي من الثلاث المثبتة (قوله اثبات لها) أي لا يخرجها من الاثنين بالمفهومين (قوله الباقية) أي من الثلاث (قوله ما تقدم) أي في قوله لان الاستثناء من الاثبات في الخ

(قوله على انها) اي البتة تدفع (قوله ما فيه) اي تبعية من الخلاف (قوله لما يكن اخر ارجحة) مفعول استثنى (قوله من مجموعهما) اي المعطوف عليه والمعطوف (قوله وهو) اي جواز استثناء الاكثر (قوله كذلك) اي وحده (قوله فيه) اي الفرع (قوله ونصه) اي ابن عرفه (قوله وفي جواز استثناء الاكثر) اي ومنعه (قوله معروف المذهب مع القاضي عن الجمهور) راجع للجواز (قوله ونقل اللخمي) عطف على معروف راجع للمنع المطوى (قوله في طالق ثلاثا الا اثنتين) صلة نقل (قوله يلزمه الثلاث) مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله منع) اي استثناء الاكثر مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله ونقل غير واحد) عطف على نقل (قوله المساوي) اي للباقي (قوله معروف المذهب) راجع للجواز (قوله وقول اللخمي) راجع للمنع المطوى عطف على معروف (قوله يختلف فيه) اي استثناء المساوي (قوله قوله) اي اللخمي (قوله يختلف ٢٤٧) فيه مفعول قول المضاف لفاعله (قوله فيما خلا فيه

مخرج) بضم ففتح مثقال خبر غاب (قوله ولم يعين) اي اللخمي (قوله ونحوه) اي قول اللخمي يختلف فيه (قوله لا يشترط) اي في صحة الاستثناء (قوله الاقل) اي استثنائه (قوله على المنصوص) مفهومه ان اشتراط الاقل مخرج (قوله عنه) اي معنون (قوله وان لم يرد) اي التوكيد (قوله فقال) اي معنون (قوله وفي) اي النسق بها (قوله اين) اي اظهر (قوله من نسقه) اي عطفه (قوله هما) اي قول معنون (قوله كدلول عليه بلفظ واحد) هذا مبني الاول اي انه ثلاث استثنى منها واحدة (قوله او من حيث انفراد كل منهما) اي المعطوف عليه والمعطوف الخ هذا مبني الثاني اي انها

وسمع عبد الملك اشهب في انت طالق البتة الا واحدة اثنتان هذا على انها تتبع بعض وقدم ما فيه (و) اذا استثنى بعد العطف ما يمكن اخر ارجحه من مجمل وعدهما الا من احدهما وحده كقوله انت طالق (واحدة واثنين الا اثنتين) (فان كان) نوى الاستثناء (من الجميع) اي مجموع الواحدة والاثنتين فكأنه قال ثلاثا الا اثنتين (ف) يلزمه طلاقة (واحدة) لاستثنائه اثنتين من ثلاث بناء على جواز استثناء اكثر المستثنى منه وهو الصحيح (والا) اي وان لم ينو الاخراج من الجميع بان نواه من المعطوف عليه وحده او من المعطوف كذلك او لم ينو شيئا (ف) يلزمه طلاقات (ثلاث) في الصور الثلاث لبيان الاستثناء باستغراقه المستثنى منه وكلام ابن عرفة يقيدانه لاتعتبر نيته وان فيه قوانين يلزم ثلاث ولزوم واحدة ونصه وفي جواز استثناء الاكثر معروف المذهب مع القاضي عن الجمهور ونقل اللخمي في طالق ثلاثا الا اثنتين يلزمه الثلاث مع نقل القاضي منه ونقل غيره واحد عن عبد الملك في الاقرار وفي جواز المساوي كطالق اثنتين الا واحدة معروف المذهب وقول اللخمي يختلف فيه وغاب قوله يختلف فيه فيما خلا فيه مخرج ولم يعين ما منه التخرج ونحوه قول ابن شاس وابن الحاجب لا يشترط الاقل على المنصوص الشيخ عن ابن عبيدوس وابن معنون عنه في انت طالق انت طالق انت طالق الا واحدة ان نوى بالتكرير التاكيد لزمته واحدة كقوله واحدة الا واحدة وان لم يرد فهي ثلاث استثنى منها واحدة ولو قال انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق الا واحدة وبالأوبدل ثم فقال مرة هي كاستثناء واحدة من ثلاثة وقال مرة هي ثلاثة ولا استثناء له وثم ابي من نسقه بالواقيات هي ابناء على اعتبار مدلول المعطوف وما عطف عليه من حيث مجموعهما كدلول عليه بلفظ واحد ومن حيث انفراد كل منهما واختصاصه بلفظه وظاهره انه لا اعتبار بنية رده للجميع او بعضه فنقول ابن الحاجب بعد ذكر شرط عدم استغراقه وعدم شرط الاقل ولذا لو قال انت طالق واحدة واثنين الا اثنتين فان كان من الجميع فطلقة والا فثلاث يرد بانه وان كان من الجميع فلا يلزم لغو ما زاد على الواحدة لجواز اعتبارهما بالحيثية الثانية (وفي الغاء) بغير مجة اي عدم اعتبار (ما زاد على الثلاث) من عدد الطلاق لا يستثنى منه لانه معدوم شرعا

ثلاث (قوله وظاهره) اي بناء القوانين المقتولين عن معنون (قوله انه) اي الشان (قوله رده) اي الاستثناء (قوله فنقول ابن الحاجب الخ) تقرير على وظاهره انه لا اعتبار بنية رده للجميع الخ (قوله يرد) بضم ففتح مثقال خبر قول (قوله بانه) اي الاستثناء الخ صله يرد (قوله وان كان) اي الاستثناء من الجميع حال (قوله لغو) اي عدم لزوم (قوله ما زاد على الواحدة) من الثلاث وهما المطلقان (قوله لجواز اعتبارهما) اي المعطوف عليه والمعطوف (قوله بالحيثية الثانية) اي انفراد كل منهما واختصاصه بلفظه فتلزم الثلاث حينئذ مع كون الاستثناء من الجميع (قوله من عدد الطلاق) اي ان لما (قوله فلا يستثنى منه) اي ما زاد عليها فنربع على عدم اعتبارها (قوله لانه) اي ما زاد على الثلاث الخ علة لعدم اعتبارها

(قوله فستثنى منه) أي ما زاد عليها نقر يسع على اعتباره (قوله لوجوده) أي ما زاد عليها له للاعتباره (قوله وإن كان معدوما) شرعا حال (قوله هذا) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله واستظهره) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله وهو) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله الأول) أي الغام ما زاد عليها (قوله الثاني) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله وهو) أي لزوم الثلاث (قوله من أكثر) صلة استثنى (قوله من ثلاث) صلة أكثر (قوله في اجرائه) أي الاستثناء (قوله على ظاهره) أي الكلام من كون الاستثناء من جميع العدد الذي ذكره (قوله فيجب) أي العمل ٢٤٨ بالعرف وترك ظاهر الكلام (قوله وقصره) أي الاستثناء عطف على اجرائه على

وهو كالعدوم حسا (واعتباره) أي ما زاد على الثلاث فيستثنى منه لوجوده لفظا وإن كان معدوما شرعا ويرجع مضمون إلى هذا واستظهره ابن رشد المصنف وهو الأقرب ابن عبد السلام وارجح في النظر (قولان) لسهنون فادأ قال أنت طالق خسا الاثنتين فتأزمه واحدة على الأول وثلاث على الثاني وهو المراجع والاحتياط للفروج وإن قال مائة الاتسعة وتسعين فتأزمه ثلاث على الأول وهو الاحوط واحدة على الثاني ابن عرفة لو استثنى من أكثر من ثلاث ففي اجرائه على ظاهره ما لم يعارضه عرف فيجب وقصره على ثلاث لغو الزائد عليها شرعا وكذا في المستثنى ثالث الطرق لغوه في المستثنى منه ما لم يكن المستثنى أقل من ثلاث لابن رشد وسهنون والمأزري في نازلة لسهنون في أنت طالق أربعة الاثلاث ثلاث كانت طالق ثلاثا لا ثلاثا لأنه يعد نادما وكذا طالق مائة الاتسعة وتسعين هي البتة لان الثلاث دخلت في العدة التي استثنى ابن رشد طالق أربعة الاثلاث استثناء لا كثيرا لجملة قيل بمنعه والصحيح جوازها وعليه في قوله أربعة الاثلاث تأزم واحدة ويحتمل أن يلزم عليه ثلاث لأن استثناءه الاكثر وإن جاز لغة فليس يستعمل عرفا واذ لم يستعمل عرفا فاجل فأنه على عدم ارادته بل على التدم وعلى منع استثناءه الاكثر تأزمه الثلاث هذا اجراء المسئلة على الاصول ولم يقله سهنون ونحيا لجعل الزائد على الثلاث كالعدم للغوه شرعا وهو بين من قوله لان الثلاث دخلت في العدة التي استثنى فعلى قوله لو قال طالق مائة الاطلاق كانت اثنتين لان الطلقة المستثناة على مذهبه اثنتان تقع مستثناة من الثلاث اذ قوله مائة عنده كقوله ثلاث والظاهر على مذهب ابن القاسم وغيره ان تكون ثلاثا ويحصل الطلقة التي استثنى مستثناة من المائة فتبقى تسعة وتسعون يلزم منها ثلاث المأزري من قال أنت طالق أربعة الاثلاث تأزمه ثلاث لان الرابعة كالعدم للغوها شرعا فصار كالقائل ثلاثا لا ثلاثا ولو قال مائة الاطلاقين لزمه ثلاث وقد يتصور على ما قلناه انه لا يلزمه الاطلاق كالقائل ثلاثا الا اثنتين لكن هذا المأزري بعد استثناءه ثلاثا استثناءه ولو قال ستا الاثلاث تأزمه ثلاث على الطريقين هما ان اعتبر ما بقي فتسدد في ثلاثا وإن روي كون الست كالثلاث صار كقوله ثلاثا لا ثلاثا (ونجيز) بضم النون وكسر الجيم مثله أي حكم الشرع بتجيز الطلاق حال النطق بصيغته بلا توقف على حكم حاكم به الا في مسئلة او يحرم كان لم يزن ومسئلة ان لم تطر السماء ومسئلة ما علق على محمل واجب كان صليت (ان علق) بضم العين المسئلة وكسر اللام مثله أي الطلاق (دثنى) ما ض (ماض) أي مقدر حصوله في الزمن الماضي

ظاهرة (قوله على ثلاث) صلة قصر (قوله لا لغو الزائد عليها) أي الثلاث على لقصره عليها (قوله وكذا) أي الاستثناء من أكثر من ثلاث في الخلاف في الاجراء على الظاهر والقصر على ثلاث (قوله في المستثنى) أي الزائد عليها فيه (قوله ثالث الطرق الخ) أي واوها لغوه مطلقا وثانيها اعتبارها مطلقا (قوله لغوه) أي الزائد على ثلاث (قوله لابن رشد) راجع لاجرائه على ظاهر (قوله وسهنون) راجع اقصره على ثلاث (قوله والمأزري) راجع للغوه في المستثنى منه ما لم يكن المستثنى أقل من ثلاث (قوله لانه) أي المطلق (قوله يعد) بضم المنة تحت وفتح العين وشدة الدال (قوله البتة) أي الثلاث (قوله العدة) بكسر العين وشدة الدال (قوله طالق أربعة الاثلاث) أي هذا اللفظ مبتدأ

(قوله استثناء خبره) (قوله بمنعه) أي استثناء أكثر المستثنى منه (قوله جوازها) أي استثناءه الاكثر (قوله وعليه) أي (ممنوع) جوازها (قوله عليه) أي قوله أربعة الاثلاث (قوله وإن جاز لغة) حال (قوله وعلى منع استثناءه الاكثر) صلة تأزم (قوله ونحيا) أي مال سهنون (قوله وهو) أي جعل الزائد على الثلاث كالعدم (قوله بين) بشدة المنة تحت مكسورة أي ظاهر (قوله قوله) أي سهنون (قوله كانت) أي اللازم واتته لتأني خبره (قوله ان تكون) أي الطلقات اللازمة بقوله مائة الاطلاق (قوله ما قلناه) أي من لغو الزائد على ثلاثة (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله بها) أي الثلاث (قوله حال النطق بصيغته) جملة بنجيز (قوله بلا توقف) صلة بنجيز (قوله به) أي الطلاق

(قوله وهو) أى التعليق على الممتنع فى الظاهر (قوله وانتفاءه) أى الممتنع (قوله فهو) أى التعليق (قوله فلذا) أى كون التعليق على واجب (قوله يجوز) أى الطلاق المعاق عليه (قوله جائز شرعا) ولا يكون الاجتزاع عقلا وعادة (قوله وهذا) أى تجيز الطلاق المعلق على ماض جائز شرعا (قوله فيه) أى الطلاق المعاق على ماض جائز شرعا (قوله وهو) أى عدم الحث فيه (قوله ونقله) أى عدم الحث (قوله ١٤) أى طلاق (قوله عاق) بضم فكسر مثقلا (قوله وايقاعه) أى الطلاق (قوله به) أى الطلاق (قوله مرتب) بفتح المثناة نعت فعل (قوله على فرض) مضافة مرتب (قوله ماض) نعت فرض (قوله لم يقع) أى الفرض الماضى المرتب عليه الفعل المحلوف عليه والجملة نعت ثان لفرض (قوله فى حثه) أى بمجرد حلقه وعدمه (قوله نأثما) أى الاقوال ر قوله ان كان فعلة) أى الفعل المحلوف عليه (قوله ممنوعا) أى عقلا وعادة او شرعا بحيث ٢٤٩ بمجرد حلقه ومفهوم عدم حثه

ان كان جائزا (قوله لابن

رشد عن اصبيغ) راجع

للاول وهو حثه مطلقا

(قوله مع نقله) أى اصبيغ

(قوله وسماع ابن القاسم)

راجع للثاني وهو عدم

حثه مطلقا (قوله ورواية

ابن المباحثون) راجع

للاثالث وهو حثه ان كان

فعلة ممنوعا (قوله مع دليل)

اى مدلول ومعنى (قوله

قوله) اى المدونة (قوله

اشرك) بفتح الشين المججمة

وكسر الراء مثقلا اى

مخاضة منك (قوله حث

جواب لو (قوله فسماع

ابن القاسم) فين قال لمن

نازعه الخ) تفصيل لقوله

وسماع ابن القاسم (قوله

وجبذ ثوبه) اى صعبه وجره

(قوله يشقه) أى ثوبه (قوله

امرأته طالق الخ) مقعول

قال (قوله ان لم يكن) اى

(ممتنع) اى مستحيل (عقلا) على وجه الحث وهو فى الحقيقة تعليق على انتفاء وجود ذلك الممتنع وانتفاءه محقق واجب فهو فى الحقيقة تعليق على واجب فلذا يجوز قوله ابن عاشر كزوجته طالق لو جاء فلان امس يلج عليه مع وجوده (او) ممتنع (عادة) كلو جاء امس لخسف الارض به او رفعه الى السماء (او) ممتنع (شرعا) كلو جاء امس لقتله او قطع يده (او جزئ) شرعا (ك) قوله (لو جئت) فى امس (قضيتك) حثك والحال انه لا يجب قضاؤه لعدم حلول اجله وهذا ضعيف والمذهب عدم الحث فيه وهو ظاهر المدونة ونقله الصقلي عن مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم واو احترز بقوله ممتنع عما علق بماض واجب عقلا كلو جاء امس ما جمع عدمه ووجوده او عادة كلو جاء امس ما خسف الارض به ولا رفعه الى السماء او شرعا كلو جاء امس لقضاء حقه الحال اجله فلا يجوز عليه ولا يحث فيه ولا يلزمه شئ ابن عرفة وايقاعه مععلقا اقسام لو حلف به على فعل مرتب على فرض ماض لم يقع فى حثه نأثما ان كان فعلة ممنوعا لابن رشد عن اصبيغ مع نقله عن ائمة فى اختصار المبسوط وسماع ابن القاسم ورواية ابن المباحثون مع دليل قولها لو كنت حاضر الشرك مع اخي لقتلت عينك حث لانه حلف على ما لا يبر فيه ولا فى مثله فسماع ابن القاسم فين قال لمن نازعه وجبذ ثوبه يشقه امرأته طالق البتة ان لم يكن لو انك شققتك لشققت جوفك ثم كرره بقوله شققت كبك الا ان لا اقدر عليك لاشئ عليه الا ان يشق الثوب يصحون هذه جملة تدبر دليلها ما يشبهها واختلف فى مثل هذا قوله وهو خلاف قوله فى المدونة اذ لا فرق بين المسلمتين واليه فحاقول يصحون ودل عليه قول ابن القاسم فى النفس بغير الثالث انه حث فى المسلمتين معا وقول ابن لباية المسلمتان مفترقتان ليس يصح اذ لا فرق بين دافعه على فقه عينه او شق كبده او شق ثوبه وذكرا القرافى عن الصقلي قول اصبيغ وقول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم ان امكن الفعل شرعا لم يحث والاحث وفى الجواهر ان شرطه ممكن عادة او شرعا حث عنه ابن القاسم ومالك رضى الله تعالى عنهما لا عند عبد المالك وممتنع عادة او شرعا او اد- حقيقة الفعل - مث وان اراد المبالغة لم يحث فنقل عن ابن القاسم خلاف نقل الصقلي وخلاف ظاهر الكتاب فيحتمل ان يكون سهوا

٣٤٢ في يوجب شق جوفك (قوله ثم كرره) اى الحالف شق جوف من نازعه (قوله لاشئ عليه) اى القائل لمن نازعه

ما ذكره هذا مقعول سماع المضاف لقوله (قوله الا ان يشق) اى المنازع الجائز استئنا من عموم الاحوال (قوله هذه) أى

المسئلة او الرواية (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا (قوله قوله) اى ابن القاسم فاعل اختلف والجملة بفتح قد (قوله وهو) اى قوله

لاشئ عليه الا ان يشق ثوبه (قوله قوله) اى ابن القاسم فى المدونة فين حاف لو حضرت شرك مع اخي لقتلت عينك حث

(قوله اذ لا فرق بين المسلمتين) اى مسئلة لو حضرت شرك لقتلت عينك ومسئلة لو شققت ثوبى لشققت جوفك (قوله واليه)

أى عدم الفرق بينهما صلة فحيا (قوله فحيا) اى مال (قوله عليه) اى عدم الفرق بين المسلمتين (قوله ان شرطه) اى علق الطلاق

(قوله وممتنع الخ) عطف على ممكن (قوله فنقل) اى ابن شاس (قوله ان يكون) اى نقل ابن شاس

(قوله عكسه) أي عدم حنثه (قوله نص) خبر قول (قوله نقله) أي ابن عبد السلام (قوله أو علق) بضم فس كسر مثقلا أي الطلاق (قوله وقوعه) تنازع فيه مستقبل ٢٥٠ ومحقق (قوله هذا) أي تعليق الطلاق على مستقبل محقق (قوله ان يكون) أي

أو ظن بنقل غريب وترك الجادة وعلى التقديرين فهو ردي وما قاله من الزام الحنث مع الامكان المناسب عكسه قلت وقول اصبح لودحاف الغريم لوجنتي امس لقضية حنث فهو حانث لانه غيب لا يدري مكان فاعلام لانص في خلاف قول ابن عبد السلام عن بعض المتأخرين لودحاف على واجب عليه لم يحنث اتفاقا ولم يعرفه الامن نقله وقد اطال ابن عرفة الكلام هنا فليستظر (او) علق بشئ (مستقبل محقق) بفتح الباء والقاف وقوعه (ويشبه) بضم فسكون فكسر أي يمكن (بالوجهما) أي حياة الزوجين معا (عادة) إلى حصول المستقبل المحقق المعلق عليه (ك) قوله انت طالق (بعد سنة) فينجز وقت تعليقه اشبهه بنكاح المتعة من كل وجه واما ان كان يشبهه بلوغ احدهما فقط فلا ينجز اذا بقي الاجل الا والفرقة حصلت بموت احدهما فلم يشبهه المتعة حينئذ ولذا قال ابو الحسن هذا على اربعة اقسام اما ان يكون مما يبلغه عمرهما معا فهذا يلزم او يكون مما لا يبلغه عمرهما او يبلغه عمرهما وعمرها فهذه الثلاثة لاشئ عليه فيها اذا تطلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق ابن يونس ومن العتبية عيسى عن ابن القاسم ومن طاق امرأته الى مائة سنة او الى مائتي سنة فلا شئ عليه ورواه من قول مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن الماجشون في المجموعة اذا طلقها الى وقت لا يبلغه عمرها ولا يبلغه عمره لم يلزمه (او) قال انت طالق (يوم موتي) او موتك فينجز عليه حين قوله وكذا قبل موتي او موتك يوم او شهر فينجز عليه وقت تعليقه لانه اشبهه بنكاح المتعة في جعل حملها الى وقت يبلغه عمرهما ظاهرا بخلاف ان او اذا أوتى متا ومتي فانت طالق فلا ينجز في هذه الثلاثة ولا شئ عليه الا ان يريدني الموت فينجز عليه وان قال انت طالق بعد موتي او موتك فلا شئ عليه لان العصمة تنقطع بموت احدهما فلا يجد الطلاق محلا بخلاف يوم موتي او موتك لصدقه بما قبل الموت فلذا تنجز واما ان علقه على موت غيرهما فينجز ذكره ابن الحاجب والموضح ولا فرق في التعليق عليه بين يوم موته او ان او اذا او قبل او بعد وقد ذكر ابن عرفة ان من قال لزوجه انت طالق يوم يموت اخي فينجز عليه ولم يحن فيه خلافا وتقدم الكلام على تعليق طلاق زوجته المملوكه لايه على موته وعطف على أمثله المستقبل المحقق فقال (او) قوله (ان لم امس السماء) فانت طالق فينجز عليه الطلاق لتعليقه بمحقق واجب عادي وهو انقضاء امس السماء (او) قال لزوجه انت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجرا) فينجز عليه لانه يتهم بالندم وتضييق الطلاق بما يرفعه وكذا ان اخرفات طالق لانه من الهزل لاستحالة انتفاء حجرية الحجر (او لهزله) أي الزوج في تعليق الطلاق (ك) قوله انت (طالق امس) فينجز عليه وقت قوله وفي نسخة حذف او فهو علة للتمييز في ان لم يكن هذا الحجر حجرا فانت طالق وقوله كطالق امس تشبيهه ابن عرفة ولو علقه على محال كان شاهدا الحجر في لزومه طلاقها نقل اللخمي عن سحنون وابن القاسم ونقلهما الصقلي عن القاضي ورواية ابن القاسم مرة كسحنون اللخمي وعليه ما قوله ان كان هذا الحجر ولحمه دهن اصبح من قال في مزارعة امرأته انت طالق ان كان هذا العمود هي طالق ان لم تكن مزارعته ما في العمود اللخمي ارى أن يحلف في جميع ذلك ويبرأ ان كانت عليه بيمه وان جاءه مستقيما فلا يمين عليه الا ان تدعى الزوجة ندمه

المعلق عليه (قوله عمرهما) أي الزوجين (قوله فهذا يلزم) أي الطلاق المعلق عليه (قوله عمره) أي الزوج ولا يبلغه عمرها (قوله او عمرها) أي الزوجة ولا يبلغه عمره (قوله عليه) أي الزوج (قوله فيها) أي الثلاثة (قوله مائتي) بفتح التاء مئتي مائة بلانون لاضافته (قوله ورواه) أي ابن القاسم عدم الزوم (قوله حملها) بكسر الحاء المهملة (قوله عليه) أي موت غيرهما (قوله على موته) أي ابيه (قوله لانه) أي الزوج (قوله يهتم) بضم الباء وفتح التاء والهاء مشددا (قوله فهو) أي لهزله (قوله تشبيهه) أي في التخيير (قوله ففي لزومه) أي الزوج من اضافة المصدر لقوله وتسكيل على برفع فاعله (قوله نقل) مصدر مبتدا مضاف لفاعله خبره في لزومه أي وعدمه (قوله عن سحنون) راجع للزومه (قوله وابن القاسم) راجع لعدمه (قوله ونقلهما) أي القواين (قوله روايتين) أي عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه حال من هاهنا نقلهما (قوله كسحنون) أي في قوله بالزوم (قوله وعليهما) أي

القولين (قوله قوله ان كان هذا الحجر) أي يخبر فيه قولان (قوله عليه بيمه) أي عند القاضي (قوله ندمه) أي على طلاقها فيحلف

(قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله وان علقه) اي الطلاق (قوله واضح نفيه) يلزمه استحالة المعلق عليه لاستحالة اجتماع النقيضين (قوله مؤخر) بفتح الخاء المعجمة حال من هاء علقه (قوله عنه) اي المعلق عليه (قوله فلا شيء عليه) اي الزوج جواب ان علقه الخ (قوله ومقدم) بفتح الدال مثقلا عطف على مؤخر (قوله حائث) اي بمجرد التعليق (قوله الاظهر انه) اي تعليقه على واضح نفيه مقدما كانت طالق ان لم يكن هذا الانسان انسانا ٢٥١ (قوله كان شاهدا الجهر) اي كانت طالق ان

شاهدا الجهر (قوله نقل) فاعل تقدم وهو مصدر مضاف لقاعله (قوله كاطلاقه) اي الطلاق خبر تقييد المضاف لقاعله بعد حذف فاعله والجملة مفعول نقل (قوله فان علقه) اي الطلاق (قوله بعد المعلق فيها ازالا) نعم ثان لحال (قوله حث) اي بمجرد تعليقه جواب ان (قوله كقوله انت طالق امس) تشبيهه في تخيير حثه لهزله (قوله فعل كلام ابن الحاجب بالحنث الخ) تفريع على قوله وان علقه على نفيه مؤخر اعنه الخ (قوله على ما اذا كان الطلاق مقديما) خبر محمل (قوله لانه) اي اقيام كالحق (قوله فان كان الموقوف عليه كسيما) مذهب ما لا صبر عنه (قوله تحيض) اي بالفعل (قوله في تجيله) اي بمجرد تعليقه (قوله اليه) اي حصول المعلق عليه (قوله عن المشهور) راجع لتجيله (قوله واثمب الخ) راجع

فيصاف ثم قال وان علقه على واضح نفيه مؤخر اعنه كان لم يكن هذا الانسان انسانا فان طالق فلا شيء عليه ومقدم ما ابن الحاجب حائث كانت طالق امس قلت الاظهر انه كان شاهدا الجهر وتقدم نقل اللغوي في انت طالق ان كان هذا العمود ولا بن محرز في طالق امس لا شيء عليه وتقدم في السريحية نقل الشيخ تقييد الطلاق بالماضي كاطلاقه ونص ابن الحاجب فان علقه على حال واضحة بعد المعلق فيها هازل لا مثل ان لم يكن هذا الانسان انسانا وهذا الجهر جبرا حث لهزله كقوله انت طالق امس اه فعل كلام ابن الحاجب بالحنث على ما اذا كان الطلاق مقديما بان قال انت طالق ان لم يكن هذا الانسان انسانا لانه بعد نادما (او) علق الطلاق (بما) اي شيء (لا صبر عنه) عادة (ك) قوله (ان قلت) فانت طالق واطلق اوقيد بمن يعسر تركه اقيام فيه لانه كالحق ويصح ضبطه بقاءت بالحركات الثلاثة فان كان الموقوف عليه كسيما فلا ينجز عليه الا ان يقدّر على اقيام به اليه (او) علقه بشيء (غالب) حصوله (ك) قوله لها (ان حثت) او اذا فانت طالق فينجز عليه بمجرد قوله لها انزى لا لغالب منزلة الحق اذا كانت تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة لايسة وبغلة ابن عرفة والمعلق على غالب الوجود كالحيض في تجيله وتأخيرها اليه نقل اللغوي مع غير واحد عن المشهور واثمب مع المخزومي وابن وهب وابن عبد الحكم والشيخ عن روايته ولا بن بشير وابن شاس ثالثها ان كان على حث (أو) علمه (ب) حجة مل واجب (كان صليت) فانت طالق فينجز ولو كاذرة أو صغيرة ويتوقف التخيير عليه في هذه على حكم حاكم كافي التوضيح (أو) علقه (بما) أي شيء (لا يهمل حالا) ويعلم ما لا (كان في بطنك غلام) فانت طالق فينجز عليه بمجرد قوله للشك في حثه بمجرد ولا بقاء عصمة مشكوك وان ولدت انثى فلا تعود لعصمته (أو) قال ان لم يكن في بطنك غلام فانت طالق فينجز عليه حين التعليق للشك في حثه فيه حينئذ ولا تعود له ولو ولدت ذكر اعقبه فان قلت المعلق على نحو دخول الدار مشكوك فيه أيضا ولا ينجز في الفرق قات الفرق ان المعلق على نحو الدخول لم يشك في الحث فيه في الحال بل في المستقبل والاصل عدمه واما المعلق على ما لا يعلم حالا فالشك في حثه حين تعليقه فالاستمرار عليه استمراره على عصمة مشكوك (أو) قال ان كان أو ان لم يكن (في هذه اللوزة) مثلا (قلبان) فانت طالق فينجز عليه بمجرد كسره حالاً وبين فيه اما بين به وظاهره التخيير في هذين ولو غاب على ظنه ما حلف عليه كتحريكها قرب اذنه وظنه ان فيها اقلبا أو قلبين (أو) قال ان كان فلان او ان لم يكن (فلان) بضم القاء وخفة اللام كناية عن اسم شخص معين كزيد (من أهل الجنة) أو النار فانت طالق فينجز عليه ان لم يرد فيه نص شرعي والا فلا يحنث كاعشرة الذين بشرهم الرسول الاعظام صلى الله عليه وسلم بانهم

لما أخبر اليه (قوله ان كان على حث) اي تجيله ان كان على حث (قوله عليه) اي الزوج صلة التخيير (قوله في هذه) اي مسئلة تعليقه على تحقل واجب (قوله على حكم حاكم) صلة يتوقف (قوله بمجرد) اي القول (قوله فيه) اي التعليق (قوله حينئذ) اي حين التعليق (قوله عدمه) اي الحث (قوله فيه ما) اي ان كان أو ان لم يكن (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله فيه) أي فلان (قوله والا) اي وان كان ورد فيه نص شرعي كاعشرة المبشرين بالجنة وكابى لهب الذي نص الكتاب على انه من اهل الدار

(قوله هذا) اى حنت من علق طلاق زوجته على ان فلانا من اهل الجنة او النار وليس من اهلها (قوله ومن شهد الاجماع بعد الله وصلاحه) عطف على من ثبت فيهم انهم من اهل الجنة (قوله انه) اى عمر بن عبد العزيز (قوله فيه) اى حنته (قوله وقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه ٢٥٢ (قوله هو) اى عمر (قوله ويرد) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله على هذا) اى

قوله هو رجل صالح (قوله ان لم يكن) اى القائل (قوله هي طالق ساعة ثم مفعول رواية المضاف لفاعله (قوله ومثله) اى ان لم يكن من اهل الجنة (قوله بينهما) اى ان لم يكن من اهل الجنة وان لم يدخل الجنة (قوله وقاله) اى انه لاشئ عليه (قوله يختلف) بضم الباء وفتح التاء (قوله فيه) اى تجبيل طلاقه (قوله على المعنى الاول) اى انه لا يدخل النام (قوله عليه) اى الاول (قوله على الثانى) اى انه لا يدخل النار (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله وسائر اى باقى (قوله ووقف) اى توقف (قوله بذلك) اى ان كونه من اهل الجنة (قوله فيه) اى عمر (قوله معصوم) اى من الخطا (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله بغير) بضم الميم وفتح الغين الموحدة والمنناة تحت مثقلة (قوله يمين) بفتح فكسر اى يظهر ويتبين (قوله بفس) صلة وقوع (قوله او بالحكم) عطف على بنفس (قوله هذا) اى تأخير تبينه (قوله فانظره) اى ابن عرفة (قوله حينه) اى قوله (قوله منه) اى

من اهل الجنة وابى لهب الذى ورد القرآن العزيز بانه من اهل النار فى التوضيح هذا فى غير من ثبت فيهم انهم من اهل الجنة كالعشرة وكل من اخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه من اهل الجنة كعبد الله بن سلام ومن شهد الاجماع بعد الله وصلاحه كعمر بن عبد العزيز ابن القاسم لا يحنت من حلف انه من اهل الجنة وتوقف فيه مالك رضى الله تعالى عنه وقال هو رجل صالح امام هدى ولم يرد على هذا ويرد على ابن يونس قول ابن القاسم ابن عرفة وسمع عيسى رواية ابن القاسم من قال لامرأته ان لم يكن من اهل الجنة فهى طالق هي طالق ساعة ثم مفعول رواية ابن ان لم يدخل الجنة ابن رشد مثل تسويته بينهما مالك رضى الله تعالى عنه فى المبسوط ان حلف عليه حقا وقال الليث بن سعد رضى الله تعالى عنه لاشئ عليه لقوله تعالى وان خاف مقام ربه جنتان وقاله ابن وهب فان نوى انه لا يدخل النار فتجبيل طلاقه ظاهر لان المسلم لا يسلم من الذنوب ولم يعصم منه الا نبي ولا ينبغي ان يختلف فيه لانه حلف على غيب وان نوى انه يدخل الجنة من الذين لا يدخلون فى النار فعنى بيمينه انه لا يكفر بعصاياه ويثبت عليه لموته فلاشئ عليه كمن حلف بالطلاق ليعتقن بهذا البلد حتى يموت لا ينبغي فيه خلاف وان لم تكن لنية فظاهر قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم ما حلفه على المعنى الاول والظاهر رجل قوله ان لم يكن من اهل الجنة عليه وحل قوله ان لم يدخل الجنة على الثانى ثم قال وسمع عبد الملك ابن القاسم من قال لامرأته ان لم يكن أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب من اهل الجنة فانت طالق لاشئ عليه وكذا عمر بن عبد العزيز بن رشد وسائر العشرة وكذا من ثبت بطريق صحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه من اهل الجنة كعبد الله بن سلام ووقف مالك رضى الله تعالى عنه فى تخنيث من حلف بذلك فى عمر بن عبد العزيز وقال هو رجل صالح امام هدى ولم يرد على هذا لعدم ورود نص فيه ووجه قول ابن القاسم ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انتم شهداء الله فى ارضه فمن اثبتتم عليه بخبر وجبت له الجنة الحديث وشبهه وحصل اجماع الامة على الثناء عليه والاجماع معصوم ثم قال قلت نفي وقوع طلاق الخائف على الجسزم بغير بين بعد ذلك يفتى حلقه او بالحكم ثالثها يؤخر ايمانه ورايهما هذا ان كان على بر كقوله ان امطرت السماء غدا فانظره (او) قال لزوجته (ان كنت) بكسر التاء (حاملا) فانت طالق (او) ان (لم تكن) كوني حامل فانت طاق فيخرج عليه حين قوله لاشئ فى حنته حينه (وجبات) بضم الحاء المهملة وكسر الميم الزوجة (على البراءة منه) ان كانت (فى طهر لم يمس) الزوج زوجته (فيه) اى الطهر او مسها فيه بلا اترال فلا ينجز عليه فى ان كان فى بطنك غلام وفى ان كنت حاملا وينجز عليه فى ان لم يكن فى بطنك غلام وفى ان لم تكن كوني حاملا (واختاره) اى التمسى الحمل على البراءة (مع) مسها والانزال (الغزل) وضعف يسبق الماء بلا شعور به (او) علقه بما (لم يكن) بضم فسكون فسكسر (اطلاعا عليه) كقوله انت طالق (ان شاء الله) او الا ان يشاء الله فيخرج فيهما ابن عروة ابن رشد وتعالى عنه على مشيئة الله تعالى كاطلاقه اتفاقا لانه تعليق على واقع لا تصار قوله

انحل (قوله فلا ينجز الخ) تفريع على جهات على البراءة (قوله ضعف) بضم فكسر مثقلا (قوله فيما) اى ان شاء الله او الا ان يشاء الله تعالى (قوله وتعلقه) اى الطلاق (قوله كاطلاقه) اى قبيح الطلاق فى وقوعه بجرد نطقه بصيغته

(قوله والاول) اي الارادة (قوله لارادته) اي القائل (قوله والثاني) اي شرعه (قوله كذلك) اي الاول في الوقوع (قوله فيه) اي الوقوع (قوله مرغوب عنه) خبر قول (قوله بلعله) اي بعضهم (قوله ذلك) اي طالق ان شاء الله تعالى (قوله غاب) اي زيد (قوله حيث لا يعلم) صله غاب (قوله وهو) اي الجعل المذكور (قوله مضاه) اي مشابا (قوله حالا) صله وقوع (قوله وعلى مشيئة ملك الخ) اي وتعلق الطلاق على مشيئة ملك بفتح اللام (قوله كان شاهدا الحجر) اي كنه عايقه على مشيئة الحجر في التحيز لهزله (قوله انه) اي ان شاء الملك والجن (قوله اذ لا مشيئة له) اي الحجر (قوله وجد) بضم فكسر (قوله وهذا) اي او صرف المشيئة على معلق عليه (قوله في صرفها) اي المشيئة (قوله منهما) اي المعلق عليه والمعلق (قوله اذا وجد) بضم فكسر (قوله فيهما) اي صرفه المعلق وعدم صرفه الواحد منهما (قوله والا) ٢٥٣ اي وان لم يوجد المعلق عليه (قوله فلا)

اي لا ينجز الطلاق (قوله مذهب القدرية) اي عدم عموم تعلق مشيئة الله تعالى كل حادث (قوله ومقابله) اي مذهب ابن القاسم (قوله مذهب اهل السنة) اي عموم تعلق مشيئة الله تعالى كل حادث (قوله لان قوله انت طالق الخ) علة قوله مذهب ابن القاسم الخ (قوله وصرف المشيئة الخ) حال (قوله ان الدخول) اي في ان دخلت (قوله او علمه) اي في ان لم ادخل (قوله وهو) اي وقوع الدخول او عدمه بخلاف المشيئة (قوله تفسيره) اي صرف المسئلة للفعل المعلق عليه (قوله به) اي الفعل المعلق عليه (قوله موجب تعلق الخلف به) اي ان حصل الدخول بمشيئة الله تعالى فانت

ان شاء الله في ان اراده او شرعه والاول واقع لان قوله ذلك ملزوم لارادته وكل مراد للبشر مراد لله تعالى لعدم ارادته تعالى كل حادث والثاني كذلك لشرع الله تعالى لزومه بقوله انت طالق وقول بعضهم انما الزمه ما لا يرضى الله تعالى عنه لان مشيئته تعالى مجهولة لنا لا يمكننا علمها فوقع الطلاق للشك فيه مرغوب عنه لاقتضائه تشابه مشيئته تعالى لمشيئة العبد بلعله ذلك كقول من قال امرأته طالق ان شاء زيد فغاب قبل علم مشيئته حيث لا يعلم وهو مضاه لقول القدرية بحدوث الارادة (او) قوله انت طالق ان شئت (الملائكة والجن) فينجز للشك في وقوعه حالا بن عرفة وعلى مشيئة ملك او بن ابن شاس كان شاهدا الحجر وقضى قول ابن رشد تمثيل بعضهم بان شاهدا غاب انه ليس مثل ان شاهدا الحجر اذ لا مشيئة له ولا ملك والجن مشيئة لا تعلم كزيد المفقود (او) قوله انت طالق ان دخلت ان شاء الله (صرف المشيئة على معلق عليه) وهو دخول الدار اي نوى ان المشيئة واجبة للدخول المعلق عليه ووجد الدخول فينجز وان لم يوجد فلا وهذا نص على المنوهم اذ التمييز في صرفه الاطلاق المعلق اولى كما تقدم وكذا ان لم يصرفها الواحد منهما اذا وجد المعلق عليه فيهما والا فلا هذا قول ابن القاسم وقال ابن الماجشون واشبه بالطلاق ولودخلت ابن رشد مذهب ابن القاسم على مذهب القدرية ومقابله على مذهب اهل السنة لان قوله انت طالق ان لم ادخل الدار ان شاء الله وصرف المشيئة للمعلق عليه معناه ان تركت الدخول بمشيئة الله فلا شيء على وكذا قوله انت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله معناه ان شاء الله دخولي فلا شيء على وقد علم في السمة ان كل واقع في الوجود فهو بمشيئة الله تعالى فلا يلزمه طلاق لان ذلك هو الذي التزمه واما القول بلزوم الطلاق فقطضاه ان الدخول او عدمه واقع بخلاف المشيئة وهو محال عند اهل السنة واجاب ابن عرفة بان صرف المشيئة للفعل في هذه المسئلة يحتمل تفسيره بان تعلق المشيئة به موجب تعلق الخلف به او بان تعلقها به يمنع تعلق الخلف به فابن رشد يشاء على الثاني فالزم ما لزم ولقائل ان يقول مجيبا عن ابن القاسم بانه يفي على المعنى الاول وحينئذ ينعكس الامر في جري ابن القاسم على مذهب اهل السنة وقول غيره على مذهب القدرية والاستثناء في العين

طالق (قوله او بان تعلقها) اي المشيئة (قوله به) اي الفعل المعلق عليه (قوله يمنع تعلق الخلف به) اي ان دخلت فانت طالق الا ان يشاء الله تعالى الدخول فلا يكون سببا في الطلاق (قوله بناء) اي صرف المشيئة للفعل المعلق عليه (قوله على الثاني) اي ان تعلقها به وصرفه له مانع من تعلق الخلف به (قوله فالزم) اي ابن رشد ابن القاسم (قوله ما لزم) اي من يشاء مذهب على مذهب القدرية (قوله مجيبا) حال من فاعل يقول (قوله بانه) اي ابن القاسم (قوله على المعنى الاول) اي ان تعلقها به موجب تعلق الخلف به (قوله في جري ابن القاسم الخ) تصوير لانعكاس الامر

(قوله هو الاصل) اي الاستثناء في الطلاق (قوله وهو) اي الاستثناء (قوله فيها) اي اليمين بالله (قوله على المعنى الثاني) اي جعل
 تعلق المشيئة بالفعل مانعا من كونه محلوقا عليه (قوله لا الاول) اي جعل تعلقها به موجبا كونه محلوقا عليه (قوله جعله)
 اي ان شاء الله (قوله وبه) اي جعله شرطا على ظاهره صله بسقط (قوله الاعتراض) اي على مذهب ابن القاسم ببقاءه على
 مذهب القدرية (قوله وان كان ما لا ينرشد الخ) حال (قوله معلقا) بفتح اللام وموصوفة بمحذوف اي طلاقا (قوله على امر)
 صله معلقا (قوله بشيئة الله تعالى) صله عاق (قوله استثناءه) اي تعلقه بشيئة الله تعالى (قوله مطلقا) اي عن التقييد بدم
 رد الاستثناء للمعلق عليه (قوله او ما لم يرد) بضم ففتح اي الاستثناء (قوله لا مشهور) راجع لغوه مطلقا (قوله وابن المتأشرون
 الخ) راجع لغوه ما لم يرد للمعلق عليه (قوله وصوبه) اي قول ابن المتأشرون ومن معه (قوله اعماله) اي الاستثناء المصروف
 للمعلق عليه (قوله لانه اذا صرفه) اي الاستثناء (قوله للفعل) اي المعلق عليه (قوله لانه علقه) اي الطلاق (قوله وهي) اي
 الصفة (قوله ان يفعل) بضم الياء (قوله والله الخ) حال من الفعل (قوله في قوله) اي بلغوا الاستثناء مطلقا (قوله درك) بفتح
 الدال والراء اي اعتراض (قوله ٢٥٤ هذه المسئلة) اي تعلق الطلاق المعلق على امر بشيئة الله

بالله هو الاصل وهو فيها على المعنى الثاني لا الاول فان رُشد جعل ان شاء الله في معنى الاستثناء
 مثل الا ان يشاء الله وابن عرفة جعله شرطا على ظاهره وهو الصواب وبه يستلزم الاعتراض وان
 كان ما لا ينرشد هو الموافق للاستثناء في اليمين فاذا بناه في نفس ابن عرفة ولو علق معلقا على
 امر بشيئة الله تعالى في لغو استثناءه مطلقا او ما لم يرد للمعلق عليه قولان للمشهور وابن
 المتأشرون مع اصريح وابن حبيب والشيخ عن اشهب وصوبه غير واحد ابن رشد اصح القولين
 اعماله لانه اذا صرفه للفعل فقد برز فلم يلزمه طلاق لانه علقه بصفة لا توجد وهي ان يفعل الفعل
 والله سبحانه وتعالى لا يشاؤه وذلك باطل الاعلى مذهب القدرية تجوس هذه الامة فعلى ابن
 القاسم في قوله درك عظيم قلت هذه امسئلة فرع بالنسبة لمسئلة الاستثناء في اليمين بالله تعالى لانه
 فيها متفق عليه وفي هذه مختلف فيه ورد لانه في هذه المسئلة يحتمل تفسيره بان تعلق مشيئة الله
 تعالى بالفعل موجب لتعلق الحلف به او بان تعلقها به يمنع تعلق الحلف به فان رُشد بناء على الثاني
 فالزم ما لزم واقائل ان يقول جميعا عن ابن القاسم بانه يبنى على المعنى الاول وحينئذ ينعكس
 الامر في جري ابن القاسم على مذهب اهل السنة وقول غيره على مذهب القدرية فان قلت
 الاستثناء في اليمين بالله تعالى هو الاصل وهو فيها على المعنى الثاني لا الاول قلت بل على الاول
 وهو تقييد المحلوق عليه بانه ان شاء الله تعالى سلمناه فنقول انما كان في اليمين بالله تعالى على
 الثاني لان جعله على الاول مناقض لحكم الشرع فيه انه يرفع مقتضى اليمين فوجب جعله على
 الثاني لموافقة مقتضى النص فيه وجعله على الاول في الطلاق المعلق هو فيه محل لالفاظ على

تعالى (قوله لانه) اي
 الاستثناء على هذه فرع
 بالنسبة الخ (قوله فيها) اي
 اليمين بالله تعالى صله متفق
 (قوله متفق) بفتح الفاء
 (قوله وفي هذه) اي تعلق
 الطلاق المعلق على امر بها
 (قوله مختلف) بفتح اللام
 (قوله ورده) اي الاستثناء
 (قوله يحتمل تفسيره) اي
 رده خبره (قوله او بان
 عطف على بان (قوله
 تعلقها) اي المشيئة (قوله
 به) اي الفعل (قوله فالزم)
 اي ابن رشد ابن القاسم
 (قوله ما لزم) اي ابن
 القاسم من بقاءه على مذهب

القدرية (قوله بانه) اي ابن القاسم (قوله على المعنى الاول) اي كون تعلق المشيئة بالفعل موجبا لتعلق الحلف به
 (قوله هو الاصل) اي للاتفاق على اعتبارها فيها (قوله وهو) اي الاستثناء (قوله فيها) اي اليمين بالله تعالى (قوله على المعنى الثاني)
 اي ان تعلق الاستثناء بالفعل مانع من تعلق الحلف به (قوله لا الاول) اي ان تعلقه به موجب لتعلق الحلف به اي فيكون
 الاستثناء في الطلاق كذلك ويكون مذهب ابن القاسم على مذهب القدرية كما قال ابن رشد (قوله بل على الاول) اي الاستثناء
 في اليمين بالله تعالى مبني على الاول (قوله وهو) اي الاول (قوله بانه) اي المحلوق عليه صله تقييد (قوله سلمناه) اي بناء الاستثناء
 في اليمين بالله تعالى على الثاني (قوله انما كان) اي الاستثناء (قوله لان جعله) اي الاستثناء (قوله فيه) اي الاستثناء (قوله انه) اي
 الاستثناء الخ بيان لحكم الشرع فيه بحيث من (قوله مقتضى) بفتح الضاد المججمة (قوله جعله) اي الاستثناء (قوله لموافقة)
 اي الثاني (قوله فيه) اي الاستثناء (قوله وجعله) اي الاستثناء (قوله على الاول) اي ان تعلقه بالفعل يوجب كونه محلوقا عليه
 قوله في المطلق المعلق صله جعل (قوله فيه) اي جعله على الاول خبر جعل الذي يليه والجملة خبر جعل الاول (قوله فيه) اي الاستثناء

(قوله امانه) اى الجمل على الاول (قوله ان شاء الله تعالى قيامى) اى برد المشيئة الى القيام المعلق عليه الطلاق (قوله فيه) اى القول المذكور (قوله شرط) اى ان شاء الله (قوله شرطا قبله) اى ان وقت (قوله على انه) اى الشرط الثانى (قوله متعلق به) اى الشرط الاول (قوله ان يؤثر) اى الشرط المخبر بالقاعدة (قوله اسناده) اى الفعل (قوله لان يؤثر) اى الشرط عطف على ان يؤثر (قوله هذا) اى القاذف مقول اضرب (قوله ان كان) ٢٥٥ اى القاذف (قوله ان كان) اى

القاذف (قوله وقفه) اى ضرب الاربعين (قوله وهو) اى الشرط الاخير (قوله وجله) اى الكلام (قوله على تأثير الشرط) اى الاخير وهو ان كان عبدا (قوله في وقف نقیض الاسناد) اى على الشرط (قوله وهو) اى نقیض الاسناد (قوله) اى الكلام المخبر جله (قوله) اى الخالف (قوله في صرفة) اى الاستثناء (قوله فيه) اى الاستثناء (قوله صرفة) اى الاستثناء (قوله ان قصد) اى الخالف (قوله به) اى الاستثناء (قوله لان صرفة) اى الاستثناء (قوله وصرفه) اى الاستثناء (قوله ولا عبرة بارادته) اى في المستقبل (قوله لان معناه) اى الاستثناء (قوله وكل) بضم فكسر (قوله وكذا) اى صرفة للطلاق في التنجيز (قوله عتقها) اى المدونة (قوله ذلك) اى اكاهها معه (قوله لا يدري) بضم الباء وفتح الراء (قوله فلا ترد) بضم التاء وفتح الراء اى زوجته (قوله وعقله)

ظاهر مع السلامة عن معارضة نص فيه امانه حل اللفظ على ظاهره فيسأله ان قوله انت طالق ان وقت ان شاء الله قيامى فيه شرط تعقب شرطا قبله على انه متعلق به والقاعدة ان الشرط اذا تعقب فعلا مسندا ان يؤثر في وقف اسناده على الشرط لان يؤثر في وقف نقیض الاسناد المذكور كقوله اضرب اربعين جلته هذا ان كان قد فسر واقفيا ان كان عبدا فقولته ان كان عبدا مؤثر في اسناد ضرب اربعين بمعنى وقفه على الشرط الاخير وهو ان كان عبدا وجله على تأثير الشرط في وقف نقیض الاسناد وهو عدم الضرب المذكور لانه على غير مدلوله لا يصبح الا معارض شرعى كما في اليمين بالله تعالى ان يشهد ان لم تكن له نية في صرفة للفعل او للطلاق فلم اعلم فيه نص رواية والنظر عندى صرفة للفعل ان قصده حل اليمين لان صرفة للطلاق لغو لا معنى له وصرفه للفعل له معنى صحيح وحل اللفظ على وجهه له معنى اولى من حله على ما لمعنى له (بخلاف) قوله انت طالق ان دخلت الدار (الا ان يفسد) اى يظهر (لى) ان لا اجعل دخول الدار سببا للطلاق والا ان اشاء والا ان ارى خيرا منبه او الا ان بغيرة تعالى ما في خاطري ونحو ذلك اذا كان ذلك (فى المعلق عليه فقط) فلا يجز عليه بل ولا يلزمه التعليق ولا عبرة بارادته لان معناه اى لم اصمم على جعل دخول الدار سببا للطلاق بل الامر موقوف على ارادتي في المستقبل فان شئت جعلته سببا وان شئت لم اجعله سببا فلذا نفعه لان كل سبب وكل الى ارادته فلا يكون سببا لا بتعديسه على جعله سببا واحترز بالمعاق عليه عن صرفة للمعاق وهو الطلاق فلا ينفعه لانه لا اختيار له فيه فيجوز وكذا اذا لم تكن له نية بصرفه الى احدهما فيجوز ابن عرفة وفي عتقها الاول ان قال لامر انه انت طالق ان اكات معى شهر الا ان ارى غير ذلك ففعدت بعد ذلك لنا كل معه فنهاهم اذن لها فاكت ان كان ذلك مراده وراى ذلك فلا شئ عليه (او) عاقبه على مستقبل لا يدري اوجده ام لا (كان لم عطر العجماء عدا) فانت طالق فيجوز ولا ينتظر وجوده وان امطرت بعد كلامه غدا فلا ترد اليه وعقله في المدونة بانه من الغيب فهو دائر بين الشك والهزل وكلاهما يوجب الحث في كل حال (الا ان يع الزمن) المستقبل فلا يجز عليه لان امطارها فيها محقق وعدمه محال عادة فهو متعلق على محال (او) الا ان (يخلف) على الامطار (اعادة) اعتادها (فيستظر) بضم المثناة فتحت وفتح الظاء المعجمة اى يهل ولا يجز عليه الطلاق حتى يضي الزمن الذى حلف على الامطار فيه فان امطرت فيه بر والا حث ويمنع منها سواء كانت صيغته برا او حثا لان في ارساله عليه ارسالا على مشكول في صحتها وظاهره انتظاره ولو طال الزمن واحترز بالعادة الشرعية عن غيرها ككتمانة وتنجيم فلا ينتظر ويجز عليه عياض في التنبيهات لو حلف له اذ عبرت له وعلامات عرفها واعتادها ليس من جهة التخرص وتأثير الجوع عند من زعمها لم يحث حتى يكون ما حلف عليه لقوله صلى الله عليه

اى التنجيز (قوله بانه) اى الامطار المعلق عليه (قوله فيه) اى جميع الزمان المستقبل (قوله محقق) اى واجب عاد (قوله والا) اى وان لم تطرفه (قوله ويمنع) بضم الباء اى الزوج (قوله منها) اى وطء زوجته التى حلف بطلاقها (قوله لو حلفت) اى على الامطار

وسلم اذا نشأت بحرية ثم تشامت قلت عين غدقة وبحرية صفة صعبة محذوفة أى منسوبة للبحر
لا تيانم من جهة ومعنى تشامت ما تشامت بالجهة الشام وغدقة بضم الغين المججمة وفتح الدال
المهملة وتحتية ساكنة فقف أى كثيرة الماء فهو تصغير عظيم والغدق بفتح الغين والدال المطاوع
الكبار وغدق اسم يرمع معروف بالمدينة المذكورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام قاله
في النهاية والذي فى رسم يوصى من معاصى عيسى من كتاب الايمان بالطلاق ومن قال لامرأته
انت طالق ان لم تطرا النماء غدا والى رأس الشهر وما شبه ذلك جعل عليه الطلاق ولا ينتظر به
استخبار ذلك وان وجد ذلك حقا قبل ان تعلق عليه لم تعلق عليه ابن رشد يتقسم ذلك الى
وجهين احدهما ان يرى بذلك صريح الغيب ويحلف على ذلك لا بد أن يكون أو أنه لا يكون
قطعا من جهات الكهانة او التنجيم او تقصم على الشك دون سبب من تجربة او توسم شئ ظنه
فهذا الاختلاف انه يجعل عليه الطلاق ساعة حلف ولا ينتظر به فان غفل عنه ولم يطلق عليه
حتى جاء الامر على ما حلف عليه فقال المغيرة وعيسى يطلق عليه وقال ابن القاسم هذا يطلق
عليه والثانى ان لا يرى بذلك شئ من الغيب وانما حلف عليه لأنه غاب على ظنه من تجربة
او شئ توسمه فهذا يجعل عليه الطلاق ولا يستأني به هل يكون ذلك ام لا فان لم يطلق عليه حتى جاء
الامر على ما حلف عليه فلا يطلق عليه هذا قول عيسى ودليل قول ابن القاسم فى معاصى ابي
زيد اه وفى المقدمات من حلف على ما لا طريق له الى معرفته جعل عليه الطلاق ولا يستأني به
واختلف ان غفل عنه حتى جاء الامر على ما حلف عليه على ثلاثة اقوال احدها انه يطلق عليه
والثانى لا يطلق عليه والثالث ان كان حلف على ظنه لامر توسمه مما يجوز له فى الشرع
فلا يطلق عليه وان حلف على ما ظهر له لكهانة او تنجيم او شك او توسمه الكذب طلق عليه
اه افاده غ (وهل ينتظر) بضم التحتية وفتح القاء المججمة أى جهل الحالف ولا ينجز عليه
الطلاق (فى صيغة البر) كقوله انت طالق ان امطرت السماء غدا (وعليه) أى الانتظار
(الاكثر) من شارحها (او ينجز) بضم المنة تحت وفتح النون والجيم مشددة الطلاق فى البر
(كم تنجزه فى) (الحنث أو يلان) محله ما اذا حلف لاعادة وقيد بزمن قريب كدون سنة
واما ان حلف لاعادة فيمنظر او قيد بزمن بعيد فينجز عليه لأنه لا بد أن تطر فى الاجل
البعيد والظاهر ان السنة زمن بعيد فى صيغة البر والحنث فينجز عليه ان قيد بها فى صيغة
البر ولا ينجز عليه ان قيد بها فى صيغة الحنث لأنه يندرجل يستحيل عادة يلدنا ونحوها ان
غضى سنة ولا يحصل مطر فيها بل ينبغى ان تكون الاشهر التى لا يتخلف المطر فيها عادة
كالقيد بزمن بعيد فيفتقر فيها صيغة البر والحنث اللغوى ان قال انت طالق ان امطرت السماء
كانت طالقا الساعة لان السماء لا بد ان تطر فى زمن ما وكذا ان ضرب اجل عشر أو خمس
سنتين اه كفى انما محل التأويل اذا حلف لاعادة وضرب الاجل القريب كانت طالق
ان امطرت السماء غدا وفى هذا الشهر ومن تأمل كلام اللغوى وما نقله فى توضيحه انضح له
ما قلنا وعليه شرح من يعتمد به من شارحه (او) علقه (ب) فعل (محرم) كقوله انت طالق (ان لم
ازن) او اشرب الخمر او اقتل فلانا غدا وعدا وانا فينجزه الحاكم عليه ولا ينجز عليه بمجرد التعليق
بدليل قوله (الا ان يتحقق) الفعل المحرم من الحالف بان زنى او شرب الخمر او قتل النفس (قبل

(قوله بحرية) ان كانت
الرواية بالرفع فهو فاعل
نشأ وان كانت بالنصب فهي
حال من فاعله المستتر فيه
(قوله لا تيانم) أى الصعبة
الخ علة التسمية (قوله من
جهة) أى البحر (قوله
فهو) أى التصغير تفرع
على التفسير (قوله الايمان)
بفتح المهملة (قوله جعل) بضم
فكسر مثقلا (قوله ولا
ينتظر) بضم الياء وفتح الظاء
(قوله به) أى الامطار
(قوله وجد) بضم فكسر
(قوله تطلق) بضم ففتح
مثقلا (قوله ذلك) أى تعليق
الطلاق على الامطار (قوله
انه) أى الحالف (قوله غفل)
بضم فكسر (قوله توسمه)
بفتحات مثقلا أى بر به
(قوله ودليل) أى مدلول
ومعنى عطف على قول (قوله
جعل) بضم فكسر مثقلا
(قوله اختلف) بضم التاء
وكسر اللام (قوله محلهما)
أى التأويلين (قوله وقيد)
بفتحات مثقلا أى الحالف
(قوله صيغتي) بفتح التاء
مثنى صيغة بلانون لضافته
(قوله بها) أى السنة (قوله
عشر) بلامتين لضافته
بيان لاجلا (قوله عليه) أى
لتمديد بمحاكمة لعادة وتقييد
بزمن قريب صله بشرح (قوله
يعتد) بضم الياء

التجيز) عليه فلا يجوز عليه الطلاق (او) علقه (بما لا يعلم) بضم التحتية وفتح اللام (حالا ولا ما لا) الشارح: نكر ارفع قوله او بما لا يمكن اطلاقا عليه اعاده ليرتب عليه ما بعده (ودين) بضم الدال المهملة وكسر التحتية مشددة أى وكل الزوج الى دينه وقبل قوله (ان أمكن) اطلاقا عليه (حالا وادعاء) كلفه انه رأى الهلال والسماء مطبقة بالغيم ليلة ثلاثين ويختلف في القضاء دون الفتوى (فلو حلف) زوجان (اثنان) بطلاق زوجتيهما (على) جنس (النقيض) الصادق بالنقيضين وهو المراد او المعنى حلف كل على النقيض لما حلف عليه الآخر (ك) قول احدهما (ان كان هذا) الطائر (غرابا) فزوجته طالق (او) قول الآخر (ان لم يكن) هذا الطائر غرابا فزوجته طالق وادعى كل انه مقيم ما حلف عليه فلا شيء عليهم ما ولا يلزم المدكلف بيقين غيره وكقول احدهما زوجته طالق لقد قلت كذا وقال الآخر زوجته طالق لم اقل ذلك وادعى كل منهما انه مقيم ما حلف عليه (فان لم يدعي) أى الزوجان الحالفان على النقيضين (يقينا) بان شك كل منهما فيما حلف عليه (طائفا) أى زوجة الحالفين وفي نسخة فان لم يدع يقينا طلق بالافراد فهم ما اى طلق زوجة من لم يدع اليقين سواء كان كل منهما او احدهما وادى اليقين الجزم اذ اليقين ما لا يمكن خلافه ولا يشترط هنا ومثل كلامه الظن والشك والوهم وسواء تبين صدق احدهما او لم يتبين شي وان ادعى البقية فلا طلاق عليهم ما لم يتبين خطأ احدهما فيحتمل اذا التمسوا بيقين غير عين الله تعالى ومفهوم اثنان انه لو حلف واحد على النقيضين بطلاق زوجتيه والتبس عليه الحلال وتعدرا التحديق اطلاقا اذ لا يمكنه تحقق النقيضين فان تبين له صحة احدهما لم تطلق الاى تبين له برعيتهما وطلقت الاخرى ابن عرفة وسبع يحكي ابن القاسم من قال امرأته طالق ان لم يكن فلان يعرف هذا الحق لحق يدعيه فقال المدعى عليه امرأته طالق ان كان يعرف له فيه حقا دينيا جعلا ولا حنث على واحد منهما ابن رشد مثله في الايمان بالطلاق منها والعق الاول ولم يذكروا كرمينا وروى محمد السباقي انه ما يدعيان ولا يحلفان ولعيسى عن ابن القاسم يدعيان ويحلفان ومثله في سماع استهب في نحو المسئلة وهذا الاختلاف انما هو ان طواب بحكم الطلاق وهو على الخلاف في عين التهمة وان اتياه سستة قمين فلا وجه لليمين وفي اختصار المسئلة لابن رشد سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن نازع رجل فقال انت كذا وكذا فانكر الآخر فقال الاول عيني في يمينك بالطلاق البتة ان لم يكن ما قلته حقا وقال الآخر طلق امرأته البتة ان كان ما ذكر حقا فقال مالك رضى الله تعالى عنه حنث الاول وطلقت عليه امرأته البتة وقال ابن نافع ان حلف الاول على ما سيقن فلا يحتمل وفي الايمان بالطلاق منها من قال لرجل امرأته طالق لقد قلت كذا فقال الآخر امرأته طالق ان كنت قلته فليس يدعيان ويتركان ان ادعيما يقينا وفي عتقها الاول ان كان عبدين رجلين فقال احدهما ان كان دخل المسجد امس فهو حر وقال الآخر ان لم يكن دخل المسجد امس فهو حر فان ادعيما علم ما حلفا عليه دينيا فيه وان حالا لم توفى ادخل ام لا وانما حلفنا ظنا فليعتقه بغير قضاء وقال غيره يجبران على عتقه وعبر الصقلي عن الغير بالشبه ونقلها التوثيق بلفظ حلفا على لشك بدل حلفنا ظنا ولفظ الام ان ادعيما علم ما حلفا عليه دينيا وان لم يدعيما علم ما حلفا عليه وبرعما انهما حلفا على الظن فانه ينبغي ان يتيقن عليهما الاثم لا ينبغي لهما ان يسترقا بالشك

(قوله وكل) بضم فكسر
(قوله وقبل) بضم فكسر
(قوله ولا يلزم) بضم الباء
(قوله ولا يشترط) اى اليقين
(قوله انه) أى الشان (قوله
ان كان) اى فلان (قوله له)
اى المدعى (قوله دينيا) بضم
فكسر مثقلا اى وكلا الى
دينهما (قوله منها) اى المدونة
(قوله والعق) عطف على
الايمان (قوله السباقي)
بكسر السين المهمة فوحدة
(قوله يدعيان) بضم ففتح
مثقلا (قوله ان طواب)
اى الزوج اى عند الحاكم
(قوله وهو) اى الاختلاف
(قوله في عين التهمة) اى
توجهها وعدمه (قوله منها)
اى المدونة (قوله عتقها)
اى المدونة (قوله هذه) اى
ان شاء هذا الحجر (قوله
يلزمه) أى الطلاق

(قوله بانهما) اي تحيز الطلاق ٢٥٨ وعنده (قوله وذكرهما) اي التحيز وعنده (قوله روايتين) أي عن الامام مالك رضي الله

ابن القاسم لا يقضي عليهم ما بذلك مكنون وقال غيره يجب ان على ذلك (ولا يحنث) الزوج (ان علقه) اي الطلاق (شيء) (مستقبل ممتنع) وجوده علقه لا كقوله ان جعلت بين الضدين فانت طالق او شرعاً بصيغة ترك قوله ان زيدت فانت طالق او عادة (ك) قوله (ان لمست) بثلاث التاء (السماء) فطالق (او ان شاء هذا الخبر) لان الضرر طحق عدمه ويلزم منه عدم مشروطه وعورضت هذه بلزومه بالهزل كانت طالق ان لم يكن هذا الخبر جراً واجباً بانهما قولان فهاهنا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن ابي زيد يلزمه الطلاق وبه قال مكنون وذكرهما عبد الوهاب روايتين وان لزومه أصح فاستوى مع ما تقدم في قوله ان لم يكن هذا الخبر جراً (او) أي ولا يحنث ان علقه بمشيئة آدمي (لم تعلم) بضم الفوقية وفتح اللام (مشيئة) الشخص (المعاني) بفتح اللام الطلاق (بمشيئته) اي عليم كقوله ان شاء زيد فانت طالق فانت زيد ولم تعلم مشيئته فلا يحنث ولو كان ميتاً حين التعليق وعلم عوته على احد القولين وهو ظاهر المدونة (او) علقه بمشيئة (لا يشبه) اي يمكن (البلوغ) اي الحياة منهم معا (الامه) عادة كقوله انت طالق بعد مائة سنة وان بلغ الزوجان مائة الطلاق عليه لا يشبه بلوغهما اليه فقال الخط ظاهر كلامهم انه لا يقع عب والظاهر وقوعه لقول ابن رشد التعمير من سبعين الى مائة وعشرين (او) اي ولا يحنث ان قال (طلقتك وانا صبي) او مجنون وكانت في عصمته وهو صبي او مجنون واتى باللفظ المذكور نسقاً بلا فصل (او) أي ولا يحنث ان علقه على امر تحصل به الفرق بينهما ما كقوله (اذامت) بضم التاء (أو متي) بآثبات الياء لاشباع الكسرة على لغة قليلة اورديته وفي بعض النسخ يحنثها وكسر التاء وجواب اذا محذوف اي فانت طالق (او) قوله (ان) مت بضم التاء او مت بكسرهما فانت طالق فلا يحنث في كل حال (الا ان يريد) الزوج بقوله ان مت او مت او اذامت او مت كما رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه تغليباً للشرطية على الظرفية ومفعول يريد (نفيه) اي الموت مطلقاً او من المرض عناد اجتناباً بقوله لا اموت ولا يموتين فينجزان عرفة وفيها الفوات طالق اذامت انا واثنت وثلاثة النخعي في ان قال وكذا اذا روى ابن وهب انهم اطلق عليه ورأى ان الطلاق يسبق الموت ويلزم مثله في ان قلت يرد بان ان حرف لا يدل على زمان فاخصت بوقوع الموت عملاً بالشرط واذا اسم يدل على زمان الموت الصادق على ما هو به قبله فصارت كقوله يوم موتي وفي النواذر عن الموازية انت طالق ان مت او اذامت سواء ووقف ابن القاسم في ان مت قال اصبح هما سواء وقاله مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ومجملهما واحد الا ان يعلم ببسائط يعلم انه حلف ان لا يموت عناداً او من مرض خاص فيجمل طلاقه مكانه وقول ابن الحارث رجع مالك رضي الله تعالى عنه الى ان اذامت مثل ان مت في انه لا يحنث لا عرفه الا في قواها ان قال لها انت طالق ان شئت واذا شئت فذلك يدها وان افتراقاً حتى توقف او يئذ من طاعة وكانت اذا عندهما للرضي الله تعالى عنه اشد من ان تمسوى بينهما (او) قال لزوجته الحق براءتها من الحمل (ان ولدت جارية) اي بنتاً فانت طالق فلا شيء عليه ان كانت في طهر لم يسها فيه او مسها فيه ولم ينزل او عزل على كلام اللخمي فوافق ما تقدم من قوله وجعلت على البراءة في طهر لم يس فيه طق هذا أصله ليعاض فانه قال في التنبيهات في قول المدونة ان لم يكن في بطنك غلام فانت

تعالى عنه (قوله وان لزومه) اي الطلاق عطف على مفعول ذكر (قوله وعلم) اي الزوج (قوله وفيها) اي المدونة (قوله في ان) اي التعليق بها (قوله قال) اي اللخمي (قوله وكذا) اي التعليق بان (قوله اذا) اي التعليق بها (قوله وراي) اي ابن وهب (قوله في ان) اي التعليق بها (قوله يرد) بضم ففتح اي قول اللخمي يلزم مثله في ان قوله بوقوع الموت اي توقف وقوع الطلاق على وقوع الموت فلا يقع الطلاق قبل الموت (قوله قبله) اي الموت (قوله وقف) اي توقف (قوله هـ ما) اي ان مت واذا مت (قوله مجملهما) اي ان واذا (قوله يعلم) بضم الياء اي يستدل (قوله يعلم) بضم الياء اي يثبت بعدلين (قوله انه) اي الزوج (قوله مكانه) اي حين تعليقه (قوله لا عرفه) خبر قول (قوله قولها) اي المدونة (قوله فذلك) أي الطلاق (قوله يدها) اي تصرف الزوجة (قوله وان افتراقاً) اي الزوجان اي قاما من مجلس التفويض بمبالغة في بقائه يدها الى احد الامرين (قوله فوافق ما تقدم) تفريع على ان كانت في طهر الخ (قوله من قوله وسجلت الخ) بيان لما (قوله هذا) اي ان ولدت جارية (قوله فانه) اي عياضاً طالق

كانت في طهر الخ (قوله من قوله وسجلت الخ) بيان لما (قوله هذا) اي ان ولدت جارية (قوله فانه) اي عياضاً طالق

(قوله وهذا) اي ان لم يكن في بطنك غلام (قوله لانه) اي ان ولدت جارية الخ (قوله وكذا) اي لانه تعليق بشرط (قوله بئنه) بفصحات مثقلا اي علله (قوله انه) اي عياضا (قوله على التفسير) اي للمدونة (قوله وكذا) اي حمل قول ابن حبيب على التفسير (قوله انه) اي قول ابن حبيب (قوله خلاف) اي لمدونة (قوله وكذا) اي انظار من كلام اللخمي من انه خلاف (قوله فانه) اي بن رشد (قوله قال) اي ابن رشد (قوله من قال لامرأته ان ولدت غلاما الخ) مفعول جماع المضاف لقاعله (قوله مانصه) مفعول قال (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله ان يجعل) اي الطلاق (قوله عليه) اي الزوج بمجرد تعليقه (قوله ولذا) اي حمل اللخمي وابن رشد قول ابن حبيب على الخلاف (قوله على انه) اي الشان ٢٥٩ (قوله كما بعده) اي اذا حملت

(قوله والفرض) بفتح الفاء
(قوله وسكون الراء) (قوله وتبعه)
اي عبد الرحمن (قوله ذهب)
بفتحات مثقلا (قوله بانه)
اي المصنف (قوله من
الاقتصار على المشهور)
بيان لعادته (قوله وذكر)
اي المصنف (قوله ولاهما)
بضم الهمز (قوله انه
يفجز) اي الطلاق عليه
بيان لطريقة اللخمي
بجذف من (قوله تبصرته)
اي اللخمي (قوله اختلاف)
بضم التاء وكسر اللام
(قوله نحو) مفعول مطلق
لاختلاف مابين لنوعه (قوله
انها) بفتح الهمز (قوله
مكانها) اي في مكان قوله
بلا تأخير (قوله في الوجهين)
اي ان ولدت جارية او ان
لم تلد غلاما (قوله ثم ذكر)
اي الخط (قوله عنه) اي
عياض (قوله وقال) اي
الخط (قوله فانه) اي

طالق فانما يطلق ساعة ثمذ مانصه وهذا بخلاف ان ولدت جارية واذا ولدت جارية فانت طالق فلا شيء عليه سقى لمدلانه تعليق بشرط وكذا ينبغي في كتاب ابن حبيب اه ابو الحسن فظهر من كلام عياض انه حمل قول ابن حبيب على التفسير وكذا اظهر من كلام ابن يونس وظهر من كلام اللخمي انه خلاف اه وكذا اظهر من كلام ابن رشد فانه قال في جماع عيسى من قال لامرأته ان ولدت غلاما فلك مائة دينار وان ولدت جارية فانت طالق فالطلاق وقع عليه مانصه يريد ان الحكم يوجب ان يجعل عليه وهذا قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة اه ولذا حمل الشيخ عبد الرحمن الاجهوري كلام المصنف على انه لا يفجز عليه الا ان يطاها مرة كما بعده والغرض انما غير حامل وتبعه من ذهب الخط كلام المصنف بانه جرى على غير عادته من الاقتصار على المشهور وذكر هنا طريقين اولاهما التي قدمها في قوله كان كان في بطنك غلام او لم يكن او ان كنت حاملا او لم تكوني وهذه طريقة اللخمي انه يفجز في قول مالك في صبغة البر والحنت وانصر تبصرته اختلافه فيمن قال ان ولدت جارية فانت طالق او ان لم تلدي غلاما فانت طالق فهو الاختلاف المتقدم في ان كنت حاملا او ان لم تكوني حاملا في قول مالك انها طالق مكانها في الوجهين اه والطريقة الثانية هي التي ذكرها الا ان وهي طريقة عياض ثم ذكر ما تقدم عنه اه وقال في قول المؤلف المتقدم او ان كنت حاملا او لم تكوني هذا من امثلة ما لا يعلم حاله وكذا قوله ان كان في بطنك غلام او ان ولدت جارية الى غير ذلك من الفروع فكلمها من باب واحد وقوله او ان ولدت جارية مع الفروع التي ذكرها في التوضيح وابن عبد السلام مبنية على خلاف ما شهره هناك اه وما قاله غير ظاهر اذا لا تخالف في كلام المصنف لان قصاره انه جرى على طريقة عياض اذ لم يخالف عياض الا في ان ولدت جارية واذا ولدت جارية حسب ما تقدم من نصه وامامات تقدم من قوله ان كان في بطنك غلام او لم يكن او ان كنت حاملا او لم تكوني فلم يخالف فيه عياض بل وافق اللخمي على ذلك وكيف يخالفه فيه والمدونة قالت في ان لم يكن في بطنك غلام ما تقدم عنها واقره عياض وانما قال وهذا بخلاف الخ وقال وان قال لها ان كنت حاملا او لم يكن بك حمل او اذا وضعت فانت طالق طلقت مكانها ولا يفتني به المنتظر ايم الحمل ام لا فلو مات احد هما قبيل ذلك فلا يتوارثان فهذا صريح لا يحتاج للتأويل والله الموفق

المصنف (قوله ههنا) اي في ان كنت حاملا او لم تكوني (قوله وما هاله اي الخط (قوله قصاره) بضم القاف اي غاية (قوله انه) اي المصنف (قوله جرى) اي في ان ولدت جارية (قوله من نصه) اي عياض بيان لما (قوله من قوله) اي المصنف بيان لما (قوله بل وافق) اي عياض (قوله على ذلك) اي التخصيص (قوله يخالفه) اي عياض اللخمي (قوله فيه) اي ان كان في بطنك غلام او لم يكن او ان كنت حاملا او لم تكوني (قوله والمدونة قالت الخ) حال (قوله ما تقدم عنها) اي قولها فانها اطلاق ساعته (قوله واقره) اي قولها فانما يطلق ساعة ثمذ (قوله وانما قال) اي عياض (قوله وهذا) اي ان لم يكن في بطنك غلام (قوله وقال) اي عياض (قوله قبل ذلك) اي ظهور حملها او عدمه (قوله فلو مات احد هما الخ) تفريع على طلقت مكانها الخ (قوله فلا يتوارثان) اي ان كان باقيا او رجعه اا تنقض عدته قبل الموت

(قوله فلا فيهما) اي اللغني وعباض (قوله ومجمله) اي اختلافهما (قوله اتفاقا) اي عياض واللغني وحاصل كلام البناني ان المصنف مشى على طريق عياض اولاً وآخر اقل يجمع بين طريقين ولم يخرج عن عادته رضي الله تعالى عنه (قوله فعامل) بضم العين (قوله فحنت) بضم فكسر مثقلاً (قوله عن ابن القاسم) اي قوله (قوله وروايته) اي ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما عطف عليه (قوله بينهما) اي قوله لزوجه ان حلت طالق وقوله لامته ان حلت فانت حرة (قوله يمنع) صلة تفرق (قوله له) اي الاجز (قوله والاستثناء) اي الا ان يطاها الخ (قوله للصورتين) اي ان ولدت جارية او اذا حلت (قوله قبله) اي الاستثناء ٢٦٠ (قوله بانه) اي الزوج صلة استشكل (قوله واقل) المناسب ثانياً لان كون المراد ان كت

تخلافهما انما هو في ان ولدت جارية ومجمله اذا قاله لمحنة الحمل او لمشكوك في جهلها فان كانت محنة البراءة فقد اتفقا على عدم التخييز لكن عند اللغني ينتظر الى الوطء وعند عياض الى الولادة (او) قال اغير ظاهرة الحمل (اذا حلت) فانت طالق فلا يحتمل الا بظهوره ولو كان موجودا حين يمينه لان معناه اذا ظهر بك حمل او حدث فعلم بالاحتياط فحنت بمجرد ظهوره بخلاف قوله لظاهرة الحمل فان قصده قطعا اذا حدث بك حمل غير هذا فلا يحتمل الا بحمل مستقبل واما ان قال لظاهرة الحمل ان كنت حاملا فينجز عليه ولا يحتمل في اذا حلت في كل حال (الا ان يطاها مرة) بعد يمينه بل (وان) كان الوطء (قبل يمينه) نقله عياض عن ابن القاسم وروايته فينجز عليه للشك في العصمة خلافا لقول ابن الماجشون له وطؤها في كل طهر مرة كقوله لامنه ان حلت فانت حرة فله وطؤها في كل طهر مرة ثم يسلك خوف أن تكون حلت وقرق ابن يونس بينهما يمنع النكاح لاجل وجواز اعتقوله والاستثناء في المتن راجع للصورتين قبله واستشكل الحنابلة بوطئها قبل يمينه بانه على الطلاق على حدوث حمل مستقبل وهذا لا يتصور الا بالوطء بعد اليمين ذكره ابو الحسن ثم قال اللهم الا ان يقال مراده بقوله ان حلت ان كنت حاملا وظهر حملك او مراده به الوضع ولكن هذا فيه اخراج اللفظ عن معناه وأول الجوابين هو المناسب اقله وان قبل يمينه افاده البناني وشبهه في عدم التخييز الا ان يطاها مرة وان قبل يمينه فقال (كم) قوله (ان حلت ووضعك) بكسر التاء او سكونها فيهما طالق وليس به حمل ظاهرة فلا ينجز عليه الا ان يطاها مرة وان قبل يمينه ولم يستبرها فان كانت ظاهرة الحمل لم ينجز عليه نظر اللغاية الثانية (او) اي ولا يحتمل ان علقه على أمر مستقبل (محتمل غير غالب) وقوعه ويمكن عمله فلا يلزم الابه وهذا معنى قوله (وانتظر) بضم المثناة وكسر الطاء المججمة اي امهل الزوج بالحلت الى وقوع المعلق عليه (ان اثبت) في تمايقه بان علقه بضيعة بر كقوله ان كان كذا فانت طالق وكره قوله انت طالق (يوم قدوم زيد) الغائب من سفره فاصداً لعليقه على نفس قدومه والزمن تبع له فان قدم ولوليد لا حنت فان قصد التعليق على زمن قدومه بغير التعليق وظاهر كلام النوادر وابن عرفة انه ان لم يقصد تسمية من يمتظر وانه لا ينجز عليه الا اذا قصد التعليق على نفس الزمن ابن عرفة والمعلق على نفس فعل غير غالب وجوده يمكن عمله فلا يلزم الابه فيهما من قال لزوجه انت طالق اذا قدم فلان فلا تطلق حتى يقدم وله وطؤها فان قصد وقت الفعل وهو

حامل يمين كون الوطء قبل اليمين فلا معنى لاجبا الغنة عليه (قوله فيهما) اي حلت ووضعك تنازع فيه كسر وسكون (قوله وليس بها حمل ظاهر) حال (قوله للغاية الثانية) اي وضعت (قوله فلا يلزم) اي الطلاق (قوله الابه) اي وقوع المعلق عليه (قوله امهل) بضم الهـ من كسر الهاء (قوله ينجز) بضم فكسر مثقلاً اي الطلاق (قوله عليه) اي الزوج (قوله انه) اي الزوج (قوله منهما) اي التعليق على القدوم والتعليق على زمنه (قوله وانه) اي الزوج (قوله لا ينجز) اي الطلاق (قوله قصد) اي الزوج (قوله والمعلق) بفتح اللام صفة لهذوف (قوله لا يلزم) اي الطلاق المعلق خبر المعلق (قوله الابه) اي الفعل المعلق عليه (قوله فيها)

اي المدونة (قوله له) اي الزوج (قوله فان قصد) اي الزوج (قوله وقت الفعل) اي التعليق عليه (قوله وهو) اي الفعل (قوله تبع) اي للوقت (قوله فكذلك على وقت) اي يمكن بلوغهما اليه عادة في التخييز بمجرد التعليق (قوله احدهما) اي الليل والنهار (قوله عند الفجر) اي اذا قدم نهرا (قوله والغروب) اي اذا قدم ليلا (قوله وفي التوارث) عطف على في العدة (قوله ورجوعها) اي الزوجة عطف على العدة (قوله عايشه) اي الزوج (قوله بعد الفجر) صلة خالعه (قوله في اليوم) راجع لبعده الفجر اي والليل راجع لما بعده الغروب (قوله هذا) اي المعلق على قدوم فلان

(قوله والاولا) اي وان لم يشاء (قوله فلا) اي لا يقع (قوله في التوقف) مصلة مثل (قوله عليا) اي المشيئة (قوله امكن في هذا)
اي ان شاء استدرالك على الا ان يشاء مثل ان شاء لرفع ايم سامه استواءه في الاتفاق (قوله واختلف) بضم التاء (قوله
لاقتضائه) اي الا ان يشاء (قوله وقوعه) اي الطلاق (قوله رفعه) اي الطلاق (قوله وهو) اي الطلاق (قوله فقياسه)
اي الا ان يشاء (قوله مشيئته) اي الشخص الذي علق الزوج الطلاق على مشيئته من اضافة المصدر لفاعله (قوله عدم
وقوعه) اي الطلاق مفعول مشيئة وهذا اشارة للقرين بينهما (قوله لكنه) اي الشأن استدرالك على فقياسه الخ لرفع
ايم سامه انه لا وجه للخلاف فيه (قوله نظر) بضم فكسر (قوله فيه) اي الا ان يشاء (قوله للتعليق معنى) فالان يشاء في
قوة ان يشاء (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام اي في الحكم (قوله فقبل الخ) تفصيل للاختلاف (قوله لانه) اي الطلاق
(قوله المنتخبة) بفتح الخاء المعجمة (قوله كقوله) اي الزوج انت ٢٦١ طالق (قوله فلم يشاء) اي

ابوه الطلاق (قوله واصله)
اي قوله انت طالق الا ان
يشاء اي (قوله يريد) اي
اصبغ (قوله منه) اي
الزوج (قوله مراسلا) بفتح
السين اي مطلقا منجزا
(قوله مثله) اي ما في المنتخبة
(قوله في نوازه) اي اصبغ
(قوله لقياسه) اي اصبغ
(قوله الاول) اي الا ان
يعني اي على الا ان يشاء
اي (قوله لاقياسه) اي
اصبغ (قوله الثاني) اي
الا ان يشاء على ان يشاء (قوله
انه) اي انت طالق الا ان يشاء
اي بيان لقياسه الثاني بحذف
من (قوله لان وقف الطلاق
الخ) عليه لاقياسه الثاني
(قوله رفع مشيئة الاب)
كل من المصدرين مضاف
لفاعله ومفعول ثانيا هما

تبع فكهما على وقت (وبين) بفتحات مثقلا اي ظهر (الوقوع) لالطلاق المعلق على قدوم زيد
(قوله) اي يوم قدومه (ان قدم) زيد (في نصه) اي اليوم او قبله او بعده اذا حدث بنفس قدومه
في ليل او نهار فاذا قدم اثناء اي اعتبر شبهة باقوله ومخرجه في العدة فلو كانت عند الفجر
او الغروب طاهرا وحاضرت وقت قدوم المحلوف عليه لم يكن الطلاق في الحيض وبحسب ذلك
اليوم من العدة وان كانت حاملا ووضعت وقت قدومه فقد خرجت من العدة وفي التوارث
ورجوعها عليه بما خالعه به بعد الفجر والغروب في اليوم لكن مقتضى كلام ابن الحاجب وابن
عرفة ان الحنفية في هذا ينقسم قدومه من غير مراعاة بين وقوعه اول اليوم والليل (و) لوعاق
الطلاق على مشيئة زيد بقوله انت طالق في كل حال (الا ان يشاء زيد) عدمه او الا ان تشاء
انت فلا يتجزأ ويتوقف على مشيئة المعلق على مشيئته على المشهور فان شاء وقوعه والا فلا
(مثل) قوله انت طالق (ان شاء) زيدا وان شئت انت بكسر التاء في التوقف عليها امكن في هذا
انفاقا فبقوله الا ان يشاء مبدء اخبر مثل ان شاء واختلف في الا ان يشاء لاقتضائه وقوعه حتى
يشاء زيد رفعه بعد وقوعه وهو اذا وقع لا يرتفع بقياسه الاتفاق على عدم اعتبار مشيئته عدم
وقوعه لكنه نظر فيه للتعليق معنى ابن عرفة اللغوي اختلف ان قال انت طالق الا ان يشاء
فان فقبل الطلاق لازم لانه لا يرتفع بعد وقوعه وقال اصبغ في المنتخبة من قال انت طالق الا
ان يعني اي فمعه فلا شيء عليه كقوله الا ان يشاء اي فلم يشاء واصله قوله انت طالق ان شاء اي
اللغوي يريد ان وقوع الطلاق منه لم يكن مراسلا بل موقفا على مشيئة ابيه مثله في نوازه ابن
و شد قياسه الاول صحيح لاقياسه الثاني انه كقوله ان شاء اي لان وقف الطلاق على مشيئة الاب
صحيح ورفع مشيئة الاب الطلاق غير صحيح ولا ينبغي جعل انظر رفع المشيئة الطلاق بمعنى وقف
الطلاق على مشيئته لانه ضده الا ان يدعى انه نوى ذلك فينوي ان جامسه مقبلا ولا يصح على
اصولهم ان ينوي مع البينة فضلا ان يحمل بيئته عليه اذ لم تكن لبينة ووجه قول اصبغ انه

محذوف اي عدم الطلاق (قوله الطلاق) مفعول رفع (قوله غير صحيح) خبر رفع (قوله انظر رفع المشيئة الطلاق) اي لا تظن الدال
على رفع المشيئة الطلاق وهو الا ان يشاء (قوله بمعنى وقف الطلاق على مشيئته) اضافة معنى للبيان وان شئت قدرت لفظ بين
معنى ووقف فتكون لامية اي بمعنى لفظ دال على وقف الطلاق على مشيئته (قوله لانه) اي وقف الطلاق على مشيئته (قوله
ضده) اي رفع المشيئة الطلاق - لانه لا ينبغي الخ (قوله الا ان يدعى) اي الزوج (قوله نوى) اي بالا ان يشاء (قوله
ذلك) اي وقف الطلاق على مشيئته (قوله فينوي) بضم ففتح مثقلا اي فقبل بيئته (قوله ان ينوي) بضم ففتح مثقلا اي فقبل
بيئته (قوله مع البينة) اي شهادتها عليه عند الحاكم (قوله فضلا) اي فضلا عن عدم صحة تنويته مع البينة على عدم صحة ان
يحمل على بيئته عليه اي وقف الطلاق على مشيئته (قوله له) اي الزوج (قوله انه) اي الشأن

(قوله قوله) اى الزوج (قوله لغوا) خبر كان (قوله لا اثر له في الطلاق) اى رفعه بعد وقوعه كالتة سير لاغوا (قوله جعل) بضم فكسر اى الان يشاء (قوله على ارادته) اى الزوج (قوله به) اى الان يشاء (قوله ان شاء ابى) اى وقف الطلاق على مشيئته (قوله هذه الاقفاظ) اى ان شاء والا ان يشاء والا ان يمنعنى (قوله فهذا) اى وقف الطلاق على مشيئته فى الان يشاء (قوله يفتى) بضم البناء وفتح التاء (قوله من قوله) اى اصبح خبر ان مقدم (قوله فى نوازل) اى اصبح (قوله ليست الجبهة باحسن حاله من العلم) اسم ان مؤخر (قوله فى الطلاق) صلة احسن اى وقول اصبح يقتضى ان الجبهة احسن من العلم فيه (قوله فقوله) اى اصبح (قوله من معنى لفظه) اى قول الزوج انت طالق الا ان يشاء فلان والا ان يمنعنى ابى بيان لما (قوله هو) اى ما ذكرناه الخ خبره (قوله محملاته) بفتح الميم الثانية اى معانيه التى يحتملها (قوله انه) اى الزوج (قوله اراد) اى الزوج بقوله انت طالق الا ان يشاء فلان (قوله ذلك) اى الطلاق (قوله واليه) اى ان معناه لا الزم نفسى ذلك الا ان يشاء فلان صلة (قوله فجعله) اى الا ان يشاء (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله جعلت) بضم فكسر (قوله والا) اى وان لم يرد الخالف احدهم الوجه (قوله فيختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله على اى) اى الوجود صلة يحتمل بضم فسكون فتح اى لفظه (قوله للمعلق) بفتح اللام اى الطلاق (قوله فان رده) اى الاستثناء (قوله للمعلق عليه) اى الفعل كدخول الدار (قوله فلا تناقض

٢٦٢

لما كان قوله الا ان يشاء والا ان يمنعنى لغوا لا اثر له في الطلاق جعل على ارادته به ان شاء ابى لعدم تفرقة العوام والجهال بين هذه الاقفاظ فهذا يشبه ان يفتى به الجاهل على ان من قوله فى نوازل ليست الجبهة باحسن حاله من العلم فى الطلاق فقوله بكل حال ضعيف وما ذكرناه من معنى لفظه هو اظهر محملاته ويحتمل انه اراد امر اى طالق لا الزم نفسى ذلك الا ان يشاء اى واليه نحا اصبح فجعله كان شاء اى ويحتمل وجه ثالثا وهو ان يريد امر اى طالق ان فعل فلان كذا وكذا وان لم يفعل ثم قال فان اراد الخالف احدهم هذه الوجه جعلت عينه عليه والا فيختلف على اى محمل اه واطال ابن عرفة هنا (بمخلاف) قوله انت طالق (الا ان يبدو) اى يظهر (لى) عدم طلاقك فيعجز الطلاق عليه حيث رد الاستثناء للمعلق فان رده للمعلق عليه ينفعه كما هو فى قوله ان دخلت الدار فانت طالق الا ان يبدو لى فى المعلق عليه فقط فلا تناقض بينهما ابن عرفة فى قولها فى النذور من قال على المشى الى بيت الله الا ان يبدو لى او ارى خيرا من ذلك فلا ينفعه استثناء الصلة وكذا فى الطلاق والعق اى القاضى مارواه ابن القاسم فى المشى انما هو فى قوله على المشى الا ان يشاء الله ولا يشبهه قوله الا ان يبدو لى او ارى خيرا منه واستحسنه بعض فقهاءنا وقال ما قوله الا ان يبدو لى الا كقوله الا ان يشاء فلان فكما لا يلزمه الا ان يشاء فلان فكذا لا يلزمه الا ان يشاء هو التوهم لم ينفعه استثناء ما قوله الا ان يبدو لى لانه

ينهما) اى قوله هنا بخلاف الا ان يبدو لى الدال على التحيز وقوله سابقا بخلاف الا ان يبدو لى فى المعلق عليه فقط الدال على عدمه تقرير على حيث رد الاستثناء للمعلق (قوله فى قولها) اى المدونة خبر مقدم لقوله من قال على المشى الخ (قوله فى النذور) صلة قول (قوله فلا ينفعه استثناء) جواب من ان كان شرطا وخبره ان كان موصولا وبالجملة متبعا لقصد لفظها (قوله وكذا) اى

الاستثناء فى النذور بالا ان يبدو لى او ارى خيرا منه فى عدم النفع (قوله فى الطلاق) اى الاستثناء فيه بالا ان يبدو لى او ارى خيرا منه نحو انت طالق الا ان يبدو لى او ارى خيرا منه (قوله والعق) اى الاستثناء فيه بذلك نحو انت حر الا ان يبدو لى او ارى خيرا منه (قوله مارواه ابن القاسم) اى من عدم نفع الاستثناء مبتدأ بصلته (قوله فى المشى) اى نذره صلة رواه (قوله انما هو) اى مارواه ابن القاسم (قوله فى قوله) اى الناذر خبره ووالجملة خبر ما (قوله على) بضم الياء خبر مقدم (قوله المشى) اى الى بيت الله (قوله الا ان يشاء الله) اى مستغنيا بالان يشاء الله لا بالا ان يبدو لى او ارى خيرا منه وجعله على المشى الا ان يشاء الله مقول قول المضاف لقوله (قوله ولا يشبهه) بضم فسكون فكسر اى مارواه ابن القاسم من عدم نفع الاستثناء (قوله قوله) اى قول اسماعيل القاضى مارواه ابن القاسم انما هو فى الا ان يشاء الا ان يبدو لى او ارى خيرا منه (قوله وقال) اى بعض فقهاءنا (قوله ما) اى ليس (قوله قوله) اى الناذر (قوله كقوله) اى الناذر (قوله فكما لا يلزمه) اى الناذر ما نذره (قوله الا ان يشاء فلان) اى زومه (قوله فكذا لا يلزمه) اى الناذر ما نذره وقال الا ان يبدو لى او ارى خيرا منه (قوله هو) اى الناذر زومه (قوله لم ينفعه) اى الناذر والمطلق او المطلق (قوله الا ان يبدو لى) اى او الا ان ارى خيرا منه (قوله لانه) اى الناذر والمطلق او المطلق الخ عمله لم ينفعه

(قوله لم يرضه) أي لم يرد الاستثناء (قوله لم يقع) أي لم يحصل (قوله ذلك) أي مشيئة عدم لزومه (قوله ثم قال ابن عرفة) نص
 ماتر كه الشارح من كلام ابن عرفة عقب كان له ذلك قلت ففي لزوم الطلاق بقوله أنت طالق إلا أن يشاء فلان ولا يمين له ووقفه
 على مشيئته ثالث وجوه ابن رشد لنقل التعمي مع فهم ابن رشد المذهب ومقتضى قول التونسي ونقل الصقلي عن بعض
 الفقهاء مع مقتضى قول المعيل القاضي وقول ابن رشد يختلف وجه ابن الحاجب الثاني الأشهر اتباع لقبول الصقلي قول
 بعض الفقهاء وقوله بخلاف إلا أن يبدولى على الأشهر خلاف نص تسويته بينهما (قوله خلاف) خبر قول (قوله تسويته)
 أي الصقلي (قوله بينهما) أي إلا أن يبدولى وإلا أن يشاء فلان (قوله ووجه تفرقه) أي ابن الحاجب بين إلا أن يبدولى وبين
 إلا أن يشاء فلان (قوله إن الرفع) أي لو جوب النذر أو الطلاق أو العتق (قوله هو الموضع) أي الناذر أو المطلق أو المعتق (قوله
 فكان) أي الرفع (قوله غيره) أي الموضع (قوله كونه) أي الاستثناء ٢٦٣ (قوله تفويضا) أي تعليقا

(قوله نذر) بالتسوين أي
 بدون تعيين القرينة التي
 يوجبها (قوله أو نذر كذا)
 أي كصلاة ركعتين صحرا
 أو صوم يوم أو مشي إلى مكة
 (قوله فخرج) بيان لعبد (قوله
 أن شاء زيدا وإلا أن يشاء
 زيدا راجع للصيغ الثلاثة
 (قوله كل ذلك) أي لزوم النذر
 المهم أو المعين أو العتق
 (قوله على مشيئته) أي زيد
 (قوله وكذا) أي أن شاء
 زيدا وإلا أن يشاء زيدا
 التوقف على المشيئة (قوله
 أن قال) أي الناذر والمعتق
 (قوله أن شئت) بضم التاء
 (قوله فان قال) أي الملتزم
 (قوله لزومه) أي الملتزم ما
 أوقعه من نذر أو عتق أو
 طلاق (قوله وان قال) أي

لم يرضه إلى فعل لم يقع بل إلى وجوب شيء قد الزمه نفسه فليس لذلك كالفائل أنت طالق إلا أن
 يبدولى ولو قال أنت طالق إن شئت كان له ذلك ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحاجب بخلاف
 إلا أن يبدولى على الأشهر خلاف نص تسويته بينهما ووجه تفرقه أن الرفع في إلا أن يبدولى هو
 الموضع فكان منه تلاعبا وفي إلا أن يشاء فلان غيره فاشبه كونه تفويضا وشبهه في جميع ما تقدم
 فبقال (كالنذر أو العتق) فإذا قال على نذر أو نذر كذا أو على عتق عبدي فخرج أن شاء زيدا وإلا
 أن يشاء زيد فيتوقف كل ذلك على مشيئته وكذا أن قال إن شئت فان قال إلا أن يشاء لزومه وإن
 قال إلا أن يبدولى فان رده للمعلق عليه نفعه والأفلا نفعه ابن عرفة ونص الروايات تسوية
 العتق والنذر بالطلاق في الاستثناء ابن شامس في الفرق بين الطلاق واليمين بالله في الاستثناء
 لأصحابنا طريقان الأول لفظ الطلاق يوجب فلا يرتفع بالاستثناء واليمين بالله تعالى لا يتعلق بها
 حكم الثمانية قول البغداديين تأخر الاستثناء عن الطلاق مع وقوعه بلفظه كاستثناء علق بماض
 يسقط كسقوطه في تعلقه به في اليمين بالله المازري تحققة أن أراد أن شاء الله أن يقع لفظي لزومه
 الطلاق عند أهل السنة وإن أراد أن شاء لزوم الطلاق للعاقب به لزومه قول واحد وإن أراد أن
 شاء الله طلاقك في المستقبل فانت طالق الآن جرى على الخلاف في تعليق الطلاق بشكوك فيه
 واليه أشار مالك رضي الله تعالى عنه بقوله علقه بمشيئة من لا تعلم مشيئته وإن أراد الزام
 الطلاق مع الاستثناء فهو أشكل الوجه والحق الرجوع فيه إلى اختلاف الأصوليين هل لله تعالى
 في القروع حكم مطلوب فعن غير عالين به فيرجع إلى تعليقه بالمغيبات أو ليس له حكم بل كل يجتهد
 مصيب فيكون الحق مع أقاويلهم إذا لم يفتى ما ذكره عن المازري ليس في شيء من التفريق بل
 هو بحث في أعمال الاستثناء ولغو والاقرب في التفريق أن مدلول الطلاق حكم شرعي فقط
 فاستحال تعليقه أقدمه ومدلول اليمين فعل أو كلف عنه فصح تعليقه لحذوئه والاولى قول بعضهم

الملتزم (قوله فان رده) أي إلا أن يبدولى (قوله وإلا) أي وإن لم يرد للمعلق عليه بأن رده للمعلق (قوله في
 الاستثناء) أي أحكامه صلبة تسوية (قوله في الفرق) خبر طريقان (قوله في الاستثناء) صلبة الفرق (قوله لأصحابنا)
 حال من طريقان (قوله الأولى) بضم الهمزة (قوله يوجب) أي يشبهه ويوقعه (قوله فلا يرتفع) أي الطلاق الواقع (قوله تأخر)
 بضم الخاء المججمة متغلا (قوله وقوعه) أي الطلاق (قوله باللفظه) أي الطلاق (قوله كاستثناء) خبر تأخر (قوله علق) بضم فكسر
 متغلا (قوله يسقط) أي الاستثناء المؤخر عن الطلاق (قوله كسقوطه) أي الاستثناء (قوله في تعلقه) أي الاستثناء (قوله به) أي
 الماضي (قوله أن أراد) أي الزوج (قوله أهل السنة) أي أقولهم لا يقع في العالم شيء إلا بمشيئة الله تعالى (قوله واليه) أي التعليق
 بشكوك فيه صلبة أشار (قوله فيه) أي الاستثناء بأن شاء الله (قوله من التفريق) أي بين الاستثناء في عين الله تعالى والاستثناء
 في الطلاق (قوله في التفريق) أي بين الاستثناءين (قوله عنه) أي الفعل (قوله والاولى) بفتح الهمزة أي في التفريق بينهما

(قوله ورد) بفحاش مخففا (قوله صريحا) كان لم يفعل كذا فانت طالق (قوله اوضحنا) كعلمه الطلاق ليعلم كذا (قوله يحصل) اي الشيء المعاق على عدمه (قوله لا يلزم الخ) على لزمه منها (قوله ينتظر) بضم الياء وفتح الظاء اي يهل (قوله فان رفعته) اي الزوجة زوجها الحاكم (قوله ترك وطئها) اي بسببه (قوله ضرب) اي الحاكم (قوله له) اي الزوج (قوله اجل الايلاء) اي اربعة اشهر ان كان حرا وشهرين ان كان مكرما (قوله لانه) اي الزوج الخ - علة لسكونه من يوم الحكم (قوله جبر) بضم فس كسر اي الزوج (قوله وهو) اي اقدم (قوله اولي) بفتح الهمز اي احسن (قوله لانه) اي المصنف (قوله حكم حلقه) اي الزوج (قوله ٢٦٤) (قوله جبر) بضم الهمز (قوله يهل) صله ترد (قوله فان

الاصل لغوا الاستثناء بشيئة الله تعالى في غير المعلق ورد اعماله في اليقين بالله تعالى وبقي غيره على الاصل وذ كر قسم ان اثبت فقال (وان نقي) اي حلف بصيغة حنت صريحا وضمنا (ولم يؤجل) بضم التحتية وفتح الهمز وكسر الجيم مشددة اي لم يذ كر ليمنه اجلا معينا بان اطلقها (ك) قوله (ان لم يقدم) زيد فانت طالق (منع) بضم فس كسر اي الزوج (من) وطئها اي الزوجية التي علق طلاقها على عدم التقدم مثلا حتى يحصل للايلاء الاسترسال على فرج مشكوك فيه وينتظر فان رفعته بترك وطئها ضرب له اجل الايلاء من يوم الحكم لانه لم يحلف على ترك الوطء وانما جبر على تركه بحكم الشرع وفي نسخة كان لم يقدم به منة المتكلم وهو اول لانه سيد كر حكم حلقه على فعل غيره بقوله وان حلف على فعل غيره الخ ويمكن رد النسخة الاولى الى الثانية بجعل فاعل يقدم ضمير الخالف فان اجل باجل معين كان لم يقدم بعد شهر مثلا فانت طالق فلا يمنع منها لانه على بر حتى يضيق الاجل فان فعل قبل انقضائه بر والاحتث ابن عرفة والتعليق على عدم فعل ممكن للخالف غير ممنوع ولا مؤجل يمنع الوطء حتى يقبله وان مات احدهما ولم يقبله ورثته وورثها اذ لا تطلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق وفي الايمان منها من قال انت طالق ان لم افعل كذا حيل ينسب وينها حتى يفعل ذلك والادخل عليه الايلاء اللغوي روى ابن شعبان من حلف بالطلاق ليعلم ان ترك وطئها محدث ليس من الامرا القديم يريد لم تكن الفتية ابنته وقول ابن كنانة يؤمر بالكف من يتوقع حشته في الحماية لامن لا يحنث الابوة او موت زوجته احسن الشيخ ان تعدي ووطئ فلا يلزمه استبراء الصقلي اضعف القول بجمعه والاختلاف فيه قلت برده وطء المعتسكة والمحرمه والصائغة فالاولى لانه ليس لحلف في موجب الوطء وقول استبراءها كل وطء فاسد لا يطاق بعده حتى يستبرئ يريد ما فسد بسبب حليته وهو دليل ما قبله من وطء الاب امه ابنة واستثنى من قوله منع منها فقال (الا) من كان بره في وطئها (ك) قوله (ان لم احبلها) فهي طالق بضم الهمز وسكون الحاء وكسر الواو (او) قوله (ان لم اطأها) فهي طالق فلا يمنع منها لان بره في وطئها فيرسل عليها فان ترك وطأها ورفعته فهو مول عند مالك واليه لا عند ابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ومحل قوله ان لم احبلها حيث يتوقع حبلها فان ايس منه ولو من جهته منع منها ونجس عليه طلاقها (وهل يمنع) من نقي ولم يؤجل في غير صورتي الاستثناء معنا

اجل الخ) مفهوم ولم يؤجل (قوله والا) اي وان لم يفعل حتى انقضى (قوله غير ممنوع) نعمت ثان لفعل (قوله بجمع) اي التعليق الخ خبره (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله ولم يقبله) حاله (قوله وفي الايمان) بفتح الهمز (قوله منها) اي المدونة (قوله والا) اي وان لم يفعل (قوله ترك) بسكون الراء مع دو مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله (قوله محدث) بضم فسكون ففتح خبر ترك (قوله ليس من الامر القديم) كالتفسير لمحدث (قوله يؤمر) بضم فسكون ففتح (قوله نالكف) اي عن وطء زوجته التي حلف بها حتى يفعل الخلو ف عليه (قوله من) نائب فاعل يؤمر (قوله يتوقع) بضم الياء اي يربح (قوله احسن) خبر

قول (قوله بجمعه) اي وطئه (قوله فيه) اي وطئه (قوله برده) اي التعليق بضعف القول بجمعه والاختلاف (مطلقا) فيه (قوله وطء المعتسكة والمحرمه والصائغة) اي لانه لا يوجب استبراء وليس منه ضيق ولا مختلفا فيه (قوله فالاولى) بفتح الهمز اي في تعليل نفي الاستبراء (قوله لانه) اي المنع (قوله استبراءها) اي المدونة (قوله يريد) اي به الخبر قول والجملة مستأنفة استثناء فاباينا (قوله حليته) اي جواز الوطء (قوله وهو) اي كون المراد به ما فسد بسبب حليته (قوله دليل) اي مدلول (قوله من وطء الاب امه ابنة) بيان لما (قوله فلا يمنع) بضم الياء (قوله بره) بكسر الباء (قوله فوسل) بضم الياء وفتح السين (قوله ورفعته) اي لها كم بترك (قوله منه) اي حبلها (قوله منع) بضم فس كسر (قوله نجس) بضم فس كسر مفعلا (قوله صورتي) بفتح التاء منفي صورة بلا نون لاضافته

(قوله معين) بضم ففتح مثقلا (قوله تقديمه) اى الفعل (قوله عليه) أى الوقت المعين (قوله وليس وقت سفر) حال (قوله الثانى)
 أى التقييد بكون الفعل المعاق عليه ليس له وقت معين لا يمكن فعله قبله (قوله وما) اى الفعل المعاق الطلاق على عدمه الذى
 (قوله اجل) اى وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (قوله فان قال) اى الزوج (قوله ذلك) أى الحج (قوله زمان) اى طويل (قوله
 احرم) اى بالحج (قوله واخرج) اى سافر الى مكة (قوله لانها) اى الزوجة (قوله ان رفعته) اى الزوج للعا كمتبركه وطاها
 (قوله له) اى الزوج (قوله اجل المولى) بضم الميم وكسر اللام اى أربعة اشهر ان كان حرا وشهرين ان كان عبدا ويطلق
 عليه بانقضائه (قوله ولو كان) اى الزوج (قوله فى المحرم) ٢٦٥ بضم ففتح مثقلا (قوله وان

وضيت) أى الزوجة (قوله
 بالمقام) بضم الميم (قوله
 ميس) اى وطء (قوله
 ظاهره) اى السماح (قوله
 فيها) اى المدونة (قوله بان)
 بكسر الهمزة وشدة الواو
 اى وقت (قوله غيره) اى
 ابن القاسم (قوله فيها) اى
 المدونة (قوله ضرره) اى
 الزوج (قوله بها) اى الزوج
 ترك وطئها (قوله ومعناه)
 أى امره بالاحرام والخروج
 (قوله صحابه) اى رفقته
 بسافر معهم الى مكة
 فى ذلك الوقت (قوله والا)
 اى وان لم يجد صحابه يسافر
 معهم اليها فى ذلك الوقت
 (قوله وروى ابن نافع) اى
 عن مالك رضى الله تعالى
 عنهما (قوله فان جاء) اى
 بان خروج الحج (قوله
 انقضائه) اى اجل الايلاء
 (قوله وان لم يحج) اى قبل
 انقضائه وانقضى الاجل

(مطلقا) غير مقيد بكون الفعل المعاق على عدمه ليس له وقت معلوم لا يمكن تقديمه عليه (أو)
 يمنع (الاف) ماله وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (ك) قوله (ان لم يحج) فى هذا العام فانت طالق
 (وليس) الوقت الذى علق فيه (وقت سفر) معتاد الحج فلا يمنع منها العدم تمكنه منه قبل وقته
 فى الجواب (تاويلان) ابن عبد السلام الظاهر الثانى اذ لا يقصد أحد الحج فى غير وقته المعتاد
 ابن عرفة وماله اجل عرفا سمع عيسى بن القاسم فيه من قال ان لم يحج فامرأته طالق البتة فلا
 ينبغي له وطؤها حتى يحج فان قال بين وبين ذلك زمان قيل له احرم واخرج لانها ان رفعته
 ضرب له اجل المولى ان لم يحرم ولو كان فى المحرم وان رضيت بالمقام دون ميس حج متى شاء ابن
 رشد ظاهر كظاهر قول ابن القاسم فيها يمنع الوطء من يوم حلفه وان رأت بان خروج النكاح
 للحج وان رفعته ضرب له اجل المولى وقال غيره فيها ان تبين ضررها قبل له اخرج واحرم وان
 كان فى المحرم ومعناه على ما قال عيسى بن دينار اذا وجد صحابه والا فلا يؤمر باحرام ولا
 يضرب له اجل الايلاء وروى ابن نافع لا يمنع من الوطء ولا يضرب له اجل حتى يأتي بان خروج
 الحج فان جاء ضرب له فان حج قبل انقضائه سقط عنه الايلاء وان لم يحج طلق عليه بالايلاء وان لم
 يخرج حتى انقضى اجل الايلاء طلق عليه عند انقضائه واذا انقضى اجل الايلاء قبل وقت
 الحج فلا يطلق عليه حتى يأتي فان اتى وحج بر سقط الايلاء وان لم يحج طاق عليه بها وان لم يؤجل
 للايلاء ولم يخرج حتى فاته الحج اجل للايلاء وقيل له اخرج واحرم على القول الاول وعلى القول
 الثانى قال ابن القاسم يطلق عليه وقال اشهب يرجع الى الوطء وقيل لا يرجع اليه ابد ويؤجل
 للايلاء متى قامت به امرأته وثالثه لا يمنع الوطء حتى يحشى فوات الحج فيمنع ويؤجل
 للايلاء ان قامت امرأته به وقيل اخرج فان امرع وحج سقط الايلاء وان لم يدرك طاق عليه
 بها ان انقضى اجلها او عند انقضائه ورا بها لا يمنع الوطء حتى يقوته الحج فان فاته وقامت
 به امرأته ضرب له اجل الايلاء فان خرج فلا طلاق عليه بانقضائه حتى يأتي وقت الحج فان حج
 بر وسقط عنه الايلاء وان لم يحج طلق عليه بها وان لم يخرج حتى انقضى اجل الايلاء طلق
 عليه بها وهذا وما قبله فاعلم ان المدونة وان كان يوم الحاق لم يبق بينه وبين وقت الحج ما يدركه
 فيه فلا يمنع من الوطء ولا يدخل عليه الايلاء فى بقية ذلك العام وهو دليل قوله فى السماع فان

٣٤ منخ فى (قوله طلق) بضم فكسر مثقلا (قوله عليه) اى الزوج (قوله واذا انقضى اجل الايلاء
 قبل وقت الحج الخ) هذا على غير رواية ابن نافع (قوله حتى يأتي) اى وقت الحج (قوله بها) اى الايلاء (قوله وعلى القول الثانى)
 اى الذى رواه ابن نافع (قوله وثالثه ما اى الاقوال فى أصل المسئلة اى قوله ان لم يحج فامرأته طالق (قوله به) اى الوطء (قوله
 وان لم يدركه) اى الحج (قوله بها) اى الايلاء (قوله اجلها) اى الايلاء (قوله ورا بها) اى الاقوال فى أصل المسئلة (قوله فان
 خرج) اى الرجل الى الحج (قوله بانقضائه) ان اجل الايلاء (قوله ما يدركه) اى الحج (قوله فيه) اى الزمان الباقي بينه وبين
 وقت الحج (قوله وهو) اى عدم منعه من الوطء (قوله دليل) اى مفهوم

(قوله وهو) أي الزوج (قوله ونفسه) أي ابن عرفة (قوله ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا) بان قال ان لم يطلق قبل الهلال ثلاثا فانت طالق ثلاثا (قوله الطلاقين) أي المعلن والمعلن عليه (قوله له) أي الزوج (قوله ان يصالح) أي يصالح زوجته التي حلف بطلاقها ثلاثا على عدم قطعية ثلاثا (قوله واحدة) أي طلقة الخلع (قوله هذه) أي أنت طالق إلى شهر ثم قال أنت طالق الآن الطلقة التي إلى شهر لم يلزمه الاطاقة (قوله ووقف) أي توقف محمد (قوله عما قبلها) أي حلفه بالثلاث ان لم يطلقها ثلاثا قبل الهلال (قوله وراها) أي محمد (قوله وقال) ٢٦٧ أي محمد (قوله رأيت) أي

أخبرني (قوله انجلى) بضم
التاء وفتح الجيم مثقلا أي
البتة (قوله عليه) أي
الزوج (قوله وهو) أي
الزوج (قوله بعدها) أي
السنة (قوله إلى الاجل)
أي قربه (قوله ظاهره) أي
قول محمد رأيت ان قال
أنت طالق البتة الخ (قوله
وكذلك ان لم يطلقك رأس
الشهر البتة فانت طالق
البتة) مفعول قول المضاف
إفعله (قوله يقتضي ان
فيها) أي ان لم يطلقك رأس
الشهر البتة فانت طالق
البتة الخ خبر قول (قوله
وكذا) أي فعل ابن الحاجب
مفعول فاعل (قوله على
هذا) أي وقوعه بعدمضي
زمنه (قوله وله) أي الزوج
(قوله وطؤها) أي الزوجية
التي علق طلاقها اليوم
على كلام فلان غدا قبل
كلام فلان (قوله وعلى
هذا) أي الأصل وهو
لزم الطلاق به مضي زمنه

واضح اذ لا وجه للتعجيل وهو محمد بن جابر لما سلمه ولم يعرف ابن عرفة القول بالتعجيل فضلا عن
كونه مشهورا ونصته اللغوي ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا لم يجز احد
الطلاقين قال محمد لان له ان يصالح قبل الاجل فلا يلزمه غير واحدة الشيخ روى محمد في أنت
طالق إلى شهر ثم قال أنت طالق الآن الطلقة التي إلى شهر لم يلزمه الاطاقة محمد هذه جديدة
ووقف عما قبلها وراها أي ما لا يجب فيه اطلاق وقال رأيت ان قال أنت طالق البتة ان لم
اطلقك إلى سنة البتة انجلى عليه وهو يقدر على ان يصالح قبل السنة ويتزوجها بعد ما فيسلم
من البتة ولا احرم عليه وطؤها إلى الاجل كقوله أنت طالق البتة لا اعتقن جاري في السنة
لا يحرم عليه وطؤها قلت ظاهره الاتفاق على عدم التعجيل في تعليق البتة على عدمها وقول
ابن الحاجب بعد ذكره القول بالتعجيل في أنت طالق ان لم اطلقك وكذلك ان لم اطلقك رأس
الشهر البتة فانت طالق البتة يقتضي ان فيها قول بالتعجيل ~~وهو~~ كذا فعل ابن بشير (ويقع)
الطلاق المعلق بصيغة الحنث المقيده بقوله الآن اذ لم يطلقها رأس الشهر البتة (ولومضي
زمنه) واو الحال ولو مؤكدة في قوله ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة
واستظهر على هذا بالقياس فقال (كطالق اليوم ان كنت فلانا غدا) قال ابو محمد اصل مالك
رضي الله تعالى عنه يلزمه الطلاق اذا كلمه غدا وليس لتعليق الطلاق باليوم وجه وفي العتبية
في أنت طالق اليوم ان دخل فلان الحمام غدا لم يكن طلاقا الا ان يدخل فلان الحمام غدا وله
وطؤها فله عياض وعلى هذا يلزمه البتة ولومضي زمنها فسقط قول ابن عبد السلام لا يلزم
الحالف شيء بوجه لانه اذا حلف على اي قاع البتة رأس الشهر بوقوعها الآن فله طلب تحصيل
الحلوف عليه وهو اي قاع البتة عند رأس الشهر فاذا اجاز من الشهر فله ترك ذلك الطلب
واختيار الحنث كما لكل حالف فاذا اختاره لم يمكن وقوع الحنث عليه لانعدام زمان البتة
الحلوف بها لانه انما التزمها في الزمن الحال الذي عاد ماضيا عند رأس الشهر قال في التوضيح
هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم فيمن قال أنت طالق اليوم ان كنت فلانا غدا وكلمه غدا لا شيء
عليه لان اليوم مضى وهي زوجته وقد انقضت وقت وقوع الطلاق ومثله لابن القاسم في
الموازية فيمن قال لامرأة ان تزوجك فانت طالق غدا وتزوجها بعد غدا لا شيء عليه لكن قال
ابو محمد قول ابن عبد الحكم خلاف اصل مالك رضي الله تعالى عنه وان الطلاق يلزمه اذا كلمه
غدا وايضا قال مسئلة المذكورة بآثر هذه مما يرد بحث ابن عبد السلام اذ لو صح للزم فيمن قال

الذي قيده به في تعليقه (قوله هذا) أي بحث ابن عبد السلام (قوله لا شيء عليه) مفعول قول المضاف إفعله (قوله ومثله)
أي قول ابن عبد الحكم لا شيء عليه (قوله لكن قال ابو محمد الخ) استندوا إلى علي قوله هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم
ومثله لابن القاسم لرفع ايهامه اعتقاده (قوله اصل) أي قاعدة (قوله وان الطلاق يلزمه اذا كلمه غدا) بيان لاصل مالك رضي
الله تعالى عنه (قوله فالمسئلة المذكورة بآثر هذه) أي ان لم اطلقك واحدة بعد شهر الخ (قوله يرد) بفتح فضم مثقلا (قوله صح) أي
بحث ابن عبد السلام

(قوله لما ذكر) اي ابن عبد السلام (قوله بعده) أي الشهر (قوله افعله) اي الزوج من اضافة المصدر لفاعله (قوله المحلوف عليه) مقول فعله (قوله لو كونه) اي فعل المحلوف عليه (قوله علم) بضم العين (قوله ان المنجز) بفتح الميم بيان لما (قوله وقف) بضم فكسر اي الزوج (قوله غفل) بضم فكسر (قوله عنه) أي الزوج (قوله ولا يمنعها) أي البتة (قوله الشامل الخ) نعت غير (قوله فزوجته) اي الحالف (قوله فيمتظر) بضم الياء وفتح الظاء اي الزوج الى حصول الفعل المعلق عليه الذي لا يغلب وقوعه ويمكن عليه (قوله ولا يمنع) ٢٦٨ بضم الياء اي الحالف (قوله في منعه) أي الحالف صله كاف التشبيه

(قوله وضرب) عطف على منع (قوله يحث) بضم ففتح مثقلا اي يحكم بحثه يلزمه الطلاق (قوله رجح) بضم فكسر مثقلا (قوله وعدمه) اي الضرب (قوله عليهما) اي القولين (قوله من المدونة) بيان لكتاب العتق (قوله بئعه) اي الزوج صله صرح (قوله معه) أي التلوم (قوله في الخط) خبر نصها (قوله والمعلق) بفتح اللام صفة لمحذوف اي الطلاق (قوله في كونه) اي المعلق على عدم فعل غيره محذوف اي اقوال والجملة خبر المعلق (قوله لعدم فعله) اي كالمعلق على عدم فعل الحالف اي منعه من وطئها وضرب اجل الايلاء (قوله او التلوم له) اي الزوج عطف على كون (قوله يري) اي الحاكم (قوله انه) اي الزوج (قوله اراده) اي الزوج بحلقه (قوله ثالثها) اي الاقوال (قوله يجمع) اي فلان (قوله فالاول) اي ضرب الاجل (قوله فالتالي) اي التلوم (قوله وعلى الثاني) اي التلوم (قوله في منعه الوطء) اي ابن عرفة (قوله في كونه) كعدم فعله او التلوم له بقدر ما يري انه اراده ثالثها ان حلف على غائب كانت طالق ان لم يقدم فلان او ان لم يجمع فالاول وان حلف على حاضر كقوله ان لم تهب لي دينار او ان لم تقضي شي فالثاني ثم قال وعلى الثاني في منعه الوطء ثالثها ان كان ليمينه سبب وقتا اراده قول ابن القاسم واشهب وعليه قال اللخمي في وقوع الطلاق بمضي الوقت الذي يري أنه اراده دون حكم قول ابن القاسم ان مضي قدر ما كان السلطان يتلوم له وقع حنثه فان ماتت بعده فلا يرثها وان مات وورثته مالم يفرق الحاكم وقال الاخوان لا يقع ولو طال الا بالحكم والقياس الاول ولا ميراث بينهما (وان اقر الزوج) (بفعل) بان قال تزوجت وتسريت او شهدت عليه بهينة (ثم) كذب نفسه في اقراءه او البيعة التي

فالتالي اي التلوم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله وعلى الثاني) اي التلوم (قوله في منعه الوطء) اي ابن عرفة (قوله في كونه) كعدم فعله او التلوم له بقدر ما يري انه اراده ثالثها ان حلف على غائب كانت طالق ان لم يقدم فلان او ان لم يجمع فالاول وان حلف على حاضر كقوله ان لم تهب لي دينار او ان لم تقضي شي فالثاني ثم قال وعلى الثاني في منعه الوطء ثالثها ان كان ليمينه سبب وقتا اراده قول ابن القاسم واشهب وعليه قال اللخمي في وقوع الطلاق بمضي الوقت الذي يري أنه اراده دون حكم قول ابن القاسم ان مضي قدر ما كان السلطان يتلوم له وقع حنثه فان ماتت بعده فلا يرثها وان مات وورثته مالم يفرق الحاكم وقال الاخوان لا يقع ولو طال الا بالحكم والقياس الاول ولا ميراث بينهما (وان اقر الزوج) (بفعل) بان قال تزوجت وتسريت او شهدت عليه بهينة (ثم) كذب نفسه في اقراءه او البيعة التي

(قوله فيجنز) بضم فكسر مثقالاى الطلاق الذى حلف به (قوله ان رفع) بضم فكسر للحا كم شرط في اليمين (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ولا يحنت) بضم ففتح مثقالا (قوله ولو اقر بعد يمينه) اى على ترك فعل كذا (قوله انه فعله) اى الفعل الذى حلف على تركه صلا اقر (قوله كاذبا) اى فى اقراره بفعله (قوله بالقضاء) تنازع فيه يتقع ولزم (قوله فيه) اى رسم الدور من السماع المذكور (قوله ينكره) واجمع لحق وفعل بخوضه من احدهما للدلالة (قوله ردين) ٢٦٩ بضم فكسر مثقالا (قوله ذلك) اى

حلفه على كذبهم (قوله منها) اى المدونة (قوله منها) اى المسئلة (قوله بين ان يتقدم اليمين على ما يناقضه) اى اليمين وذكرها باعتبار عنوان الحلف اى وبين ان يتقدم الفعل المناقض لليمين عليها (قوله هو) اى الفرق (قوله حكمه) اى اليمين (قوله بصدق) بضم ففتح مثقالا (قوله ابطاله) اى اليمين (قوله بتكذيب ذلك) اى الذى حلفه على تكذيب البينة او الاقرار (قوله حكم) فاعل يثبت (قوله اذ لم يقصد الحالف) اى باليمين عليه لم يثبت لليمين حكم (قوله الى) ايجاب (صلا يقصد) (قوله حكم الطلاق) اضافته للبيان (قوله الاصل) اى القاعدة (قوله ما بعده) اى الحلف من اقراره وينسب (قوله فكان) اى ما بعد الحلف (قوله اقرارا بالحنت) اى اوشهادة به (قوله وان تأخر) اى الحلف (قوله كان) اى الحالف (قوله ظاهره) اى قوله

شهدت عليه و (حلف) بالطلاق زوجته (ما فعلت) ذلك الفعل (صدق) بضم فكسر مثقالا (يمين) بالله تعالى انه كذب فى اقراره وان اليمينه زورت عليه ولا شئ عليه وان تسلك ليجز عليه ان رفع وان استبقى صدق بلايين ابن عرفة وفيها من اقر بفعل كذا ثم حلف بالطلاق ما فعله صدق بيمينه ولا يحنت ولو اقر بعد يمينه انه فعله ثم قال كنت كاذبا فلا يتقع ولزمه الطلاق بالقضاء قلت مثله فى رسم الدور وانزاع من سماح يحيى من كتاب النكاح وفيه من شهد عليه قوم بحق او فعل شئ ينكره فخلف بعد شهادتهم بالطلاق انهم شهدوا عليه بزور حلف انهم كاذبون ودين فان اقر بعد ذلك بتصديقهم او شهد آخرون بصدق شهادته الاولين حنت في عينه وكذا لو حلف بالطلاق ان كان لفلان عليه كذا أو كذا وان كان كام فلانا اليوم فشهد عليه عدول بالحق او بالكلام فقد حنت ابن رشد اصل هذه المسئلة فى الايمان بالطلاق منها وتكررت فى سماع ابن القاسم من كتاب الشهادات ولا خلاف فى شئ منها والفرق بين ان يتقدم اليمين على ما يناقضه هو ان اليمين اذا تقدم فقد لزمه حكمه ووجب ان لا يصدق فى ابطاله واذا تقدم الفعل بينة او اقرار لم يثبت لليمين بتكذيب ذلك حكم اذ لم يقصد الحالف الى ايجاب حكم الطلاق الذى حكم به على نفسه انما يقصد تحقيق نفي ذلك الفعل قلت الاصل ان ثلثي المتنافيين نامخ اولهما فمافيه النسخ ورافعه الى غير فان تقدم الحالف كان ما بعده رافعا للدلول ما حلف عليه فكان اقرارا بالحنت وان تأخر كان رافعا ما قبله فلا حنت للحنى فى الموازية ان قيل له فلان وفلان يشهدان عليك بكذا فخلف بالطلاق لا شئ عنده من ذلك ثم شهدا عليه لم يحنت وقال مالك رضى الله تعالى عنه من شهد عليه شاهدان بريح خرف بالخلاف بالطلاق ما شرب خمر اسدودين في يمينه ولا تطلق عليه قلت ظاهره دون يمين ولا ينقض فرع الموازية ما ذكرناه من الفرق لان حلفه فيه فى حكم المتأخر عن الشهادة لانه اتى به رد الها لما اخبر بها بخلاف اقراره اى الزوج بفعله ما حلف بالطلاق على عدم فعله ثم اقر انه فعله (بعد اليمين) بالطلاق انه لا يفعله ثم رجع عن اقراره بفعله واكذب نفسه فيه فلا يتقع (فينجز) عليه الطلاق لاقراره بالحنت فى اليمين بعد انعقادها عليه والتمزاه حكمها فليس له ابطالها ولا الرجوع عنها وتقدم قولها ولو اقر بعد يمينه انه فعله ثم قال كنت كاذبا فلا يتقع ولزمه الطلاق بالقضاء (و) ان حلف بالطلاق لا يفعل كذا ثم اقر بفعله ثم رجع عن اقراره واكذب نفسه فيه فلا يتمكن زوجته من استماعتها (ان سمعت اقراره) يحنثه فى اليمين ولم تشهد عليه بيته (وبانت) منه واوه الحال اى والحال ان الطلاق بائن ولودون الثلاث فان كان رجعا فليس عليها منعه لاحتمال انه ارجعها ويندب لها منعه حتى يشهد عليه بقوله واصابت من منعت له فلو منعت بيته اقراره فيجنز عليه وظاهر قوله سمعت ان لها تمكنه

دين في يمينه (قوله دون يمين) اى بالله تعالى على انه لم يحلف بالطلاق كاذبا (قوله من الفرق) بيان لما (قوله فيه) اى فرع الموازية (قوله به) اى الحلف (قوله لها) اى الشهادة (قوله به) اى الاقرار بالحنت (قوله فان كان رجعا) مقهوم وبانت (قوله منعه) اى من استماعتها (قوله عليه) اى ارجعها (قوله لقوله) اى المصنف فى باب الرجعة (قوله منعت) اى مطلقا رجعا ثم ارجعها ولم يشهد عليه من استماعتها (قوله له) اى الاشهاد على ارجعها (قوله فيجنز) بضم فكسر مثقالا (قوله الذى اقر بيمينه فيه)

(قوله به) اى اقراره بجنثه (قوله فسماعها) اى الزوجة اقراره بجنثه (قوله شهدتها) اى البيعة عليه بجنثه وهو يكذبها
 (قوله فيه) اى اقراره بجنثه (قوله به) اى قتله (قوله وعدم جواز) اى قتلها له عطف عليه (قوله والا) اى وان لم تثبت محاورتها
 (قوله به) اى الزوج (قوله بجواز) اى قتلها له (قوله اذ هو) اى جواز (قوله قال) اى ابن محرز (قوله لانه) اى الزوج (قوله
 فيخص الماعنى بعد افعته) تفرع على قول ابن محرز لاسيلا الى قتله الخ (قوله وهو) اى حمل الماعنى على مدافعة ونفى قصد قتله
 ابتداء (قوله الفرض) يفتح ٢٧٠ الفاء وسكون الراء (قوله فيها) اى المدونة (قوله على اقراره) اى الزوج

اذا شهدت عليه بيعة به ولم تسمعه هي لاحتمال كذبها عليه لنوع عدوة فسماعها اقوى من
 شهدتها ويحتمل ان يقال لا يمكنه ايضا بالاولى من سماعها اقراره لاحتمال كذبها فيه
 (ولا تترين) اى الزوجة التى سمعت اقرار زوجها بجنثه بطلاق بائن ثم رجع عنه واكذب نفسه
 فيه (الاكرها) اى مكرهه في تمكينها وتزويجها (ولتقدم منه) وجوب اداء سمعت اقراره ولا بيعة
 لها (وفي جواز قتلها) اى الزوجة (له) اى زوجها الذى ابانها بالبيعة (عند محاورتها) على
 وطئها ولو غنىر محض من اذا علمت او ظنت انه لا يندفع الابه لانه كالمائل الذى لا يندفع الابه
 وعدم جواز ظاهره ولو كان لا يندفع الابه لا يندفع الابه ولو امنت قتلها فيه ولكن لا تفكره الا اذا خافت
 قتلها ولا تقتل به ان قتله اذ اثبت محاورتها والاقاات به ولو على القول بجواز اذ هو حكم فيها
 بينها وبين الله تعالى لا يتا فى القصاص لاحتمال كذبها (قولان) الاول الحمد والثاني لسكون
 وصوبه ابن محرز قال لاسيلا الى قتله لانه قبل وطئها لم يستوجب القتل بوجهه وبعده صار حدا
 على الامام اقامته احسد بابا فيخص الماعنى بعد افعته وان ادت الى قتله لا قصد قتله ابتداء وهو
 خلاف الفرض ابن عرفه فيها ان لم تشهد بيعة على اقراره بعد الامين وعلم انه كذب فيه حل له المقام
 معها بيعة وبين الله تعالى ولا يسع امره انه المقام معها ان سمعت اقراره هذا الا لا تجوز بيعة
 ولا ساط لها فهى كمن طلق ثلاثا ولا بيعة لها قال فيها مالك رضى الله تعالى عنه لا تترين له ولا يرى
 شعرها ولا وجهها ان قدرت ولا يأتياها الا كارهة ولا تنفعها مدافعة ولا عين الا بشاهد ابن
 عبد السلام عبارة ولا يأتياها الا وهى مكرهه احسن من عبارة الا كارهة اذ لا تنفعها كراهة
 اتيانها لها انما ينفعها كونها مكرهه ابن محرز انما منعه من روية وجهها اقصد اللذة كالايجب
 لا تقير اللذة اذ وجه المرأة عند مالك رضى الله تعالى عنه وغيره ليس عورة وقد قال فى الظهار وقد
 يرى غيره وجهها الحمد ولتقدم منه بما قدرت ولو بشعر رأسها وتقتله ان خفى لها كغاصب المال
 اراد العادى عليه والمحارب وقال يحنون لا يحل لها قتله ولا قتل نفسها الاكثر ما عليها الامتناع
 والا يأتياها الا مكرهه ابن محرز هذا الصواب ابن بشير اخلف هل يباح لها قتله ان امكنها وخفى
 لها فقبل لها ذلك ورآه من باب تغيير المنكر وقبل لا ورآه من باب اقامة الحدود ويحتمل
 تخييرهما على الله لاف فى تغيير المنكر هل يقتل الى اذن ام لا وقاس محمد قتله على المحارب
 وانكره ابن محرز بان من طلب المحارب اخذ ماله مخير فى التسليم والمحاربة والمراة لا يجوز لها
 التسليم ولا سبيل لها الى القتل لانه قبل وطئها لا يستحق القتل بوجهه وبعده صار حدا والحد
 ليس لها اقامته والجواب انه من تغيير المنكر بعد افعته فان لم يندفع الا بقتله قتله قاتل تقرير

بجنثه فى الطلاق الذى
 حلف به (قوله وعلم) اى
 الزوج (قوله لانه) اى الزوج
 (قوله فيه) اى اقراره (قوله
 حل) اى جاز (قوله له) اى
 الزوج (قوله المقام) بضم
 الميم (قوله معها) اى الزوجة
 (قوله بيعة) صلة حل (قوله
 ولا ساط) بفتحة ساط
 اى تسلط وقدره (قوله فيها)
 اى المطلقة ثلاثا بالبيعة
 (قوله ولا يأتياها) اى يطوها
 (قوله ولا يبين) اى على الزوج
 رد دعواها طلاقا ثلاثا
 وهو منكره لان كل دعوى
 لا تثبت الا بعدلين فلا عين
 على المدعى عليه بمجرد
 (قوله الا بشاهد) اى على
 طلاقه ثلاثا فيحلف لرد
 شهداته (قوله منعه) اى الامام
 المطلق ثلاثا (قوله ان خفى)
 اى قتله بحيث لا يطلع عليه
 الناس (قوله اراد) اى
 محمد بغاصب المال (قوله
 العادى والمحارب) اى لاخذ
 (قوله هذا) اى قول يحنون
 (قوله قتله) اى المطلق ثلاثا

ابن
 (قوله ان امكنها) اى قتله (قوله وخفى) اى قتله عن الناس (قوله ذلك) اى قتله (قوله
 ورآه) اى القائل بجواز قتله (قوله لا) اى لا يجوز لها قتله (قوله ورآه) اى مائع قتله قتله (قوله تخير بجهما) اى القولين (قوله
 اذن) اى من الامام (قوله وانكره) اى قياس محمد قتله على قبل المحارب (قوله لانه) اى المطلق (قوله وبعده) اى وطئها (قوله
 صار) اى قتله (قوله لانه) اى قتله

(قوله بنحو الخ) خبر تقرير (قوله وفي جهادها) اي المدونة الخ شاهد لما قبله (قوله يريدون) اي النازلون (قوله اموالهم) اي
 الاخيرين المنزولين بهم (قوله ناشدوهم) اي المنزولين بهم النازلين (قوله فان ابوا) بفتح الموحدة اي النازلون ترك المنزولين بهم
 والانصراف بلا اذى (قوله فالسيف) اي يقاتل به المنزولين بهم النازلين (قوله وجوبا) بيان لنوع الامر (قوله ولكن لا يقتضي
 به) اي الفراق ان امتنع الزوج منه استدراك على الوجوب لرفع ٢٧١ ايمامه القضاء به (قوله الاول)
 اي الوجوب (قوله عنه)
 اي القاموس (قوله انه)
 اي صاحب القاموس (قوله
 وهذا) اي قول عجماني
 القاموس بغض لغة وديته
 (قوله بالضم) اي للموحدة
 (قوله بالكسر) اي للموحدة
 (قوله شدته) اي البغض
 (قوله ككرم) اي في ضم
 العين (قوله ونصر) اي في
 فتحها (قوله وفرج) اي في
 كسرهما (قوله نعم) بفتح
 فكسر (قوله عدوك) فاعل
 بغض (قوله الشيء) فاعل
 بغض (قوله فهو) اي الشيء
 (قوله مبغض) بضم فـ يكون
 ففتح (قوله البغض) اي
 بضم الموحدة (قوله بغضته)
 اي مخففة مائة مائة بنفسه
 (قوله بغض) اي وبغض
 بالتضعيف (قوله الاول)
 اي تأويل الاطلاق (قوله
 فيها) اي التصديق وعدمه
 (قوله اجابها) اي الزوجة
 (قوله بالموافقة) اي للزوج
 فيما يقتضي حننه (قوله ولم
 بوجوب) اي ابن القاسم
 (قوله فقال) اي ابن القاسم
 (قوله يومر) اي الزوج

ابن محرز بان المصوب بخير بخلاف المرأة ينتج كون القياس احويا في القتل والصواب ان
 امنت من قتل نفسه ان قتله او حاولت قتله ولم تقدر على دفعه الا بقتله وجب عليها قتله
 لا باحتنه وان لم تأمن قتل نفسها في مدافعتها بالقتل او بعده فهي في سعة وكذا من رأى فاسقا
 يحاول فعل ذلك بغيره وفي جهادها ان نزل قوم ياخوين يريدون اموالهم وانفسهم وحريةهم
 ناشدوهم الله فان ابوا فاسيف (وامر) بضم فكسر الزوج وجوبا قاله الشيخ سالم وقال د نبا
 ولكن لا يقتضي به على الاول كما في المدونة فان لم يطاق عصي بترك الواجب وبقيت عصيته غير
 منحلة (بالفراق) بانشاء الطلاق في تعليقه على امر قلبي لا يعلم الصدق فيه من الكذب كقوله
 أنت طالق (ان كنت تحبني او تبغضني) بضم التاء الفوقية من بغض فالة تب و ابو الحسن
 ونحوه في القاموس مع زيادة ان تبغض بفتح التاء الفوقية لغة رديئة وفي عجم عنه انه قال بغضه
 لغة رديئة وهذا هو نص القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء
 شدته وبغض ككرم ونص وفرج بغاضة فهو بغض ويقال بغض جسدك كتمس جسدك و ثم
 الله بك عينا وبغض عدوك عينا وبغضه وتبغضني بالضم اي ضم الغين مع فتح التاء لغة رديئة اه
 فليس قوله لغة رديئة راجعا لقوله وبغضه وتبغضني معا بل لقوله وتبغضني فقط والافعال لغتان
 واما قوله وبغضه فهو عطف على بغض جسدك اي ويقال بغضه ويدل على هذا قول المصباح
 بغض الشيء بالضم بغاضة فهو بغض وبغضته ابغاضا فهو مبغض والامم البغض قالوا
 ولا يقال بغضته بغير الهمزة فاذا كان اللازم بغض بالضم والمتعدي بغض وانه لا يقال تبغضني
 بفتح التاء وضم الغين أي في القصص فلا ينافي انما لغة رديئة كما في القاموس ذكره شيخنا على
 الشهراسي افاده عب (وهل) الامر بالفراق بلا جبر ثابت حال كونه (مطلقا) عن التقييد
 باجابه اجمالا لا يقتضي الحنث فلا يجبر سوا اجابته بما يقتضي به اوجنته او سكنت (او) الامر
 بالاجبر في كل حال (الا ان تجيب) الزوجة (بما يقتضي الحنث فينجز) عليه الطلاق جبرا
 وفي بعض النسخ فيجبر في الجواب (تأويلان) نقلهما عما مضى عن بعضهم (وفيها) اي المدونة
 (ما يدل لهما) اي التأويلين والمذهب الاول وان قال لهما ان كنت دخلت الدار فانت طالق
 فقالت دخلت فان صدقها جبر على فراقها وان كذب امر به بالاجبر وسواء فيه ما رجعت عن
 قولها او لم ترجع قال في المدونة وان قال لهما ان كنت دخلت الدار فانت طالق فقالت قد دخلت
 فكذبها ثم قالت كنت كاذبة او لم تقل فانه يومر بالفراق ولا يقتضي عليه به اه ابو الحسن انظر
 اجابته بالموافقة ولم يوجب طلاقها فقال يومر ولا يقتضي عليه به وقال فيما تقدم فيمن قال
 لزوجته ان كنت تحبين فراقى فانت طالق فقالت انا احبه قال فليفارقها وظهر بالقضاء فيقول
 ان يكون الفرق بينهما ان مسئلة المحبة لا يتوصل فيها الى تكذيبها وهذه المسئلة يتوصل فيها

بطلاقها (قوله به) اي طلاقها تنازع فيه يومر ويقتضي (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله فيمن قال الخ) بدل من فيما تقدم
 (قوله قال) اي ابن القاسم تأكيده لقال (قوله بينهما) اي المستثنين (قوله تكذيبها) اي معرفة كذبهم المتعلقة بامر قلبي (قوله
 وهذه المسئلة) اي ان كنت دخلت الدار الخ (قوله ذلك) اي تكذيبها

(قوله الشيخ) اي ابو الحسن اذ عاده التعبير عن نفسه بهذا (قوله وقد ذكر) اي ابو الحسن (قوله ان المؤول) بفتح الواو اي بالاطلاق والتقييد (قوله فليفاقها) اذ يحتمل بالجبر ويدونه (قوله الحمله) اي يفاقها (قوله مع انه) اي الجبر (قوله منه) اي فليفاقها (قوله لا تحمله) اي قبل زواج غيره (قوله في الاجبار) اي وعنده بيان للاصل (قوله ٢٧٢)

الى ذلك الشيخ وهذا الفرق لم يره لغيره اه وقد ذكر في مسئلة المحبة ان المؤول هو قولها فليفاقها وان الدال الحمله على عدم الجبر هو كلامها في مسئلة دخول الدار والدال الحمله على الجبر مع انه المتبادر منه هو قولها فبين شك كم طلق لا تحمله ولا سبيل له اليها فظاهر الجبر عياض وهذا كله اصل مختلف فيه في الاجبار في الطلاق المشكوك فيه انظر بابا الحسن افاده البنائي (و) امر (١) تنقيذ (الايان المشكوك) في حمله بها وحشيه (فيها) اشار به لقوله في كتاب الايمان من المدونة ومن لم يدرك حلف بطلاق او بعتاق او بعشي او بصدقة فطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بثلاث ماله ويمشي الى مكة يؤمر بذلك كله من غير قضاء قاله غ وفحواه اق واستحسنه ح وهو الايق بكلام المصنف وقولها يؤمر بذلك الخ ابن ناجي فهمه شيخنا ابو مهدي على الزوم وجوب او انما ارادني القضاء وفهمه شيخنا البرزلي على الاستحباب والاول هو الصواب لقريضة قولها من غير قضاء وهذه طريقة ابن رشد عزاه لابن القاسم في المدونة وسكى الاتفاق عليها ان كان شك لسبب قام عنده والافلا يؤمر ونقله ابن شاس وابن عرفة وطريقة ابن عمران وابن الحارث ابن المشهور الحنث ابن يونس ذكر عن ابن عمران ان هذا يؤخذ من المدونة فقد قالت في الذي حلف بطلاق زوجته ان كان فلانام شك بعد ذلك فلم يدركه ام لا ان زوجته تطلق عليه فظاهر هذا انه على الجبر وطريقة آبي محمد وللخمي ان المشهور عدم الحنث وانه لا يؤمر بالفراق بقضاء ولا قتياد كراتر في الثلاثة في التوضيح افاده البنائي (ولا يؤمر) بضم القصية وفتح الميم الزوج بالفراق (ان شك) الزوج ولم يدرك جواب (هل طلق) زوجته اي هل حصل منه ما يوجب الطلاق (ام لا) فيشمل شك هل قال انت طالق ام لا وشك هل حلف وحنث ام لا وشك بعد حاقه هل حنث ام لا وسواء حلف على فعل غيره او نفسه على ظاهر المدونة فلا يؤمر بالفراق في كل حال (الا ان يشك) الزوج في شكه لشيء يدل على فعل المخوف عليه (وهو) اي الزوج واوه للعال (سالم الخاطر) من الوسوسة وكثرة الشك (كرويه شخص) حال كونه (داخلا) داره مثلا (شك) الخالف (في كونه) أي الشخص الداخل (المخوف عليه) ان لا يدخل او غيره وغاب عنه بحيث تعذر عليه تحقيقه فيؤمر بالفراق (وهل يجبر) الزوج على الفراق ان اباه ويخبر عايمه الطلاق ولا يجبر عايمه (تأويلان) واحسنه بسلام الخاطرون الموسوس اي مستسكح الشك فلا يؤمر بالفراق اتفاقا بين عرفه للخمي اختلف اذا شك هل طلق ام لا فعلى وجوب وضوء من ايقن بالوضوء وشك في الحدث تحرم عليه هنا وعلى استحباب وضوءه يستحب فراقه وفي تخريجه الوجوب نظر لان الوضوء ايسر من الطلاق ولار اسباب تنقض الوضوء متكررة غالبا بخلاف اسباب الطلاق ولما كي ابن عبيد السلام الفرق بمشقة الطلاق دون الوضوء قال ما اشار اليه في المدونة من الفراق واحسن ذلك انه جعل الشك في الحدث من الشك في الشرط والشك فيه شك في شروطه وذا مانع من الدخول في الصلاة والشك في الطلاق شك في حصول المانع من استصحاب العصمة والشك في المانع لا يوجب

وحشيه) اي معه (قوله من المدونة) بيان لكتاب الايمان (قوله ب) اي باي شيء صلة حلف (قوله بطلاق الخ) بدل (ن) ب (قوله وسكى) اي ابن رشد (قوله والا) اي وان كان شك ليس لسبب قام عنده (قوله ونقله) اي كلام ابن رشد (قوله ان هذا) اي الحنث (قوله ان زوجته) نطاق (مفعول قالت) قوله (انه) اي تطلقها (قوله وانه) اي الزوج (قوله الزوج) تنسب لاتب فاعل يؤمر (قوله بالفراق) صلة يؤمر (قوله فيشمل شك الخ) تفرع على اي هل حصل منه ما يوجب الطلاق (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله تخبر بجه) اي للخمي من اضافة المصدر لانداعله وتكمل عليه بنصب مفعوله (قوله الوجوب) اي للفراق على وجوب الوضوء (قوله الفرق) اي بين الوضوء والطلاق (قوله قال) اي ابن عبيد السلام (قوله من الفراق) بيان لما (قوله وذلك) اي وجه الاحسن

(قوله والتمسك) أي الموصية للفرق بين الشك في الشرط والشك في المانع (قوله مطروح) أي لانه حادث والاصل عدمه (قوله
 وذا) أي طرح الشك (قوله يمنع الاقدام على المشروط) لان الشرط يلزم من عدمه عدم مشروطه (قوله ولا) أي طرح
 المانع (قوله للتمادي) أي في الشيء (قوله مطلقا) أي سواء تعلّق بشرط او مانع (قوله يؤيده) أي لغو الشك مطلقا (قوله قوله)
 أي ابن عبد السلام (قوله اعتباره) أي الشك في مسألة الوضوء (قوله بالاحتياط) صلة توجيه (قوله حاد) أي مال المصنف
 (قوله للاستناد) صلة تمثيل (قوله بقوله) أي ابن الحاجب (قوله لقول ابن عبد السلام) علة حاد (قوله في مثاله) أي ابن الحاجب
 (قوله به) أي بسببه (قوله وفي تنظيره) أي ابن عبد السلام (قوله ٢٧٣ ماقاله) ابن شاس وابن الحاجب

(قوله وهو) أي ماقاله
 (قوله لقولها) أي المدونة
 (قوله نشيها) مفعول
 مطلق مبين لنوع قولها
 (قوله وكذا ان حلف)
 بطلاق ولم يذراحت أم لا
 امر بالقراق مفعول قوله
 المضاف لفاعله (قوله وقوله)
 أي ابن عبد السلام (قوله
 لا يرد) بضم الراء مشقلا
 وكسرهما مخففا (قوله
 عليهما) أي ابن شاس وابن
 الحاجب (قوله ذلك) أي
 ان وجود اليقين مستلزم
 الشك في الحنف (قوله ابن
 رشد) خبر الذي (قوله
 ولعلهما) أي ابن شاس
 وابن الحاجب (قوله فيه)
 أي من حلف ان لا يدخل
 زيدا داره الخ (قوله بذلك)
 أي انه لا يؤمر فيه بطلاق
 أي بل يقولان يؤمر فيه
 بالطلاق (قوله احثت ام
 لا) أي امر بالقراق (قوله

التوقف بوجه والتمسك ان المشكوك فيه مطروح فالشك في الشرط يوجب طرحه وذا يمنع
 الاقدام على المشروط والشك في المانع يوجب طرحه وهذا وجب للتمادي قلت من تأمل
 وانصف علم ان الشك لغو مطلقا ويؤيده قوله التمسك الخ والمشكوك فيه في مسألة الوضوء انما
 هو الحلف لا الرضوخ فيجب طرحه اه وتقدم توجيه اعتباره بالاحتياط لا عظم اركان الاسلام
 بعد الشهادة مع خفة الوضوء وكذا راسا باب نقضه والله أعلم طئي حاد عن تمثيل ابن الحاجب
 تبعه لابن شاس للاستناد بقوله فان استندك حلف ثم شك في الحنف وهو سالم الخطا طرحت
 على المشهور لقول ابن عبد السلام وفي مثاله نظروا وليس مراد العلماء بالاستناد هذا المعنى لانه
 لا يلزم من وجود اليقين حصول الشك لان من حلف بالطلاق أن لا يدخل زيدا داره ثم شك هل
 دخلها لا يزال اقام لاف هذا من الشك الذي لا يؤمر به بطلاق وان رأى انسانا داخل تلك الدار
 وشبهه بزيد ثم غاب ذلك الانسان بحيث يتعذر عليه تحقّقه هل هو المحلوف عليه أم لا فقصيه
 الخلاف بين أبي حمزة وأبي محمد وفي تنظيره نظروا الصواب ماقاله وهو الموافق لقولها نشيها
 في القراق من غير قضاء وكذا ان حلف بطلاق ولم يذراحت ام لا امر بالقراق وان كان
 ذا وسوسة فلا شيء عليه وقوله لا يلزم من وجود اليقين حصول الشك لا يرد عليهم اذ لم يقلوا ذلك
 وانما قالوا اليقين اصل لاستناد الشك وهو كذلك وقوله لان من حلف بالطلاق الخ لا يرد ايضا
 لان هذا الذي قال لا يؤمر فيه بالطلاق ابن رشد ولعلهما لا يقولان فيه بذلك اخذنا بعوم
 قولها ثم لم يذراحت ام لا وقولها المتقدمة وكل عين بالطلاق أو غيره الخ ولئن سلم ماقاله ابن رشد
 وكلامهما في الحالف على فعل نفسه ولا يلزم من الغناء المشك في اليقين على فعل الغير الغناء
 فيه على فعل النفس وقد فرق ابن رشد بينهما وان كان ابن عرفة عارض بين كلاميه فتأمل
 منصفنا البناء في نظره والظاهر ماقاله ابن عبد السلام والمصنف وليس في كلام المدونة ما يرد
 عليهما بل الظاهر انه يدل لهما لان من يشك بلا سبب موسوم فلا واسطة بين من يشك لسبب
 وبين الموسوس وبين ذلك تسميم ابن رشد قال يتسمم الشك في الطلاق بحسنة اقسام منها
 ما يتفق على اغواه بلا امر ولا جبر كخلافه على شخص لا يفعل كذا ثم يشك في فعله بلا سبب يوجب
 شك فيه ومنه ما يتفق على الامر به بلا جبر كخلافه ان لا يفعل كذا ثم يشك هل حثت ام لا لسبب

٢٥ من في سلم بضم فكسر مئة لا (قوله وكلامهما) أي ابن شاس وابن الحاجب الخ حال
 (قوله الغاؤه) أي الشك (قوله فيه) أي الحلف (قوله بينهما) أي الحلف على فعل الغير والحلف على فعل النفس (قوله وان كان
 ابن عرفة الخ) حال (قوله بين كلاميه) أي ابن رشد (قوله فيه) أي تنظير طئي (قوله ما يرد) بضم الراء (قوله عليهما) أي ابن
 عبد السلام والمصنف (قوله انه) أي كلامهما (قوله يدل لهما) أي ابن عبد السلام والمصنف بان يقيد قولها امر بالقراق
 باستناده لامر كثر بتمه شخص اذا خلا عنه المحلوف عليه (قوله لان من يشك بلا سبب موسوم) أي وفيها وان كان ذا وسوسة فلا
 شيء عليه (قوله قال) أي ابن رشد (قوله يتفق) بضم ففتح (قوله على اغواه) أي الشك (قوله بلا امر) أي بالقراق (قوله ولا جبر) أي
 على القراق (قوله في فعله) أي المحلوف عليه (قوله فيه) أي فعل المحلوف عليه (قوله فيه) أي القراق (قوله ولا جبر) أي على القراق

(قوله على عدم الجبر) أي على الفراق به أي الشك (قوله به) أي الفراق (قوله فيها) أي زوجته (قوله يؤمر) أي بالفراق (قوله) ولا يجبر أي على الفراق (قوله ولا يؤمر) أي بالفراق (قوله في الجبر) أي على الفراق به أي الشك (قوله وعده) أي الجبر (قوله) على الجبر) أي على الفراق (قوله به) أي الشك (قوله لتدعيه) أي نقل ابن رشد (قوله تعارضا) أي نقل اللخمي ونقل ابن رشد (قوله وفيه) أي قول طئي (قوله ولا يؤمر) ٢٧٤ ان شك هل طلق) جار على نقل اللخمي الخ (قوله في القسم الثالث)

أي قوله ومنه ما يتفق على عدم الجبر به ويختلف في الأمر به كشك هل طلق زوجته أم لا أو هل حنت في عينة فيها فقال ابن القاسم يؤمر ولا يجبر وقال أصبغ لا يجبر ولا يؤمر ومنه ما اختلف في الجبر به وعده كطلاقه ثم شك هل طلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا وكأفقه وحنته وشكه هل حلف بطلاق أو مشى أو عتق أو قوله زوجته طالق ان كانت فلانة حائضة فقالت لست بحائضة أو ان كان فلان يبعثني فقال انا حبك أو ان لم يخبرني بالصدق فيخبره ويرغمه انه صدق ولا يدري حقيقة ذلك ومنه ما يتفق على الجبر به كقوله زوجته طالق ان كان أمسى كذا لشيء يمكن ان يكون وان لا يكون ولا طريق الى استعماله وكشكه في أي امرأة من امرأتين طلقها فيجبر على فراقها ما جبره ولا يجوز له ان يقيم على واحدة منهما طئي قوله ولا يؤمر ان شك هل طلق أم لا جار على نقل اللخمي والاولى الجري على نقل ابن رشد لتدعيه عند الشيوخ على نقل اللخمي اذا تعارضا البني وفيه نظرا ذلك كلام المصنف موافق لنقل ابن رشد فان ما ذكره ابن رشد في القسم الثالث عن ابن القاسم من انه يؤمر ان شك هل طلق أم لا خلافا لأصبغ محله اذا كان شكه اسبب والافلا يؤمر انفاقا كما يدل عليه ما ذكره في القسمين الاولين بل الاتفاق هنا اولى منه في القسم الاول كما يظهر بالنظر فابن رشد استغنى عن التقييم في هذا بالقيده فيما قبله فان حمل كلام اللخمي على غير السبب انتفى التعارض بينه وبين ابن رشد والله أعلم وقول ابن رشد في القسم الثالث أو يشك هل حنت في عينة فيها الخ قال أبو الحسن معناه هل حلف وحنت أم لا فهو لا محل للاختلاف هل يؤمر أم لا وليس المراد ظاهرا من تحقق الحلف والشك في الحنت لانه يناقض ما قدمه في القسمين الاولين من الاتفاق على الأمر بالفراق ان كان شكه لسبب والاتفاق على عدم الأمر به ان كان لغير سبب (وان) طلق إحدى زوجتيه أو زوجته بعينه أو (شك) الزوج بعد طلاق واحدة معينة في جواب (اهندي) المطلقة (أم) المطلقة (غيرها) أي هند وحلف بطلاق واحدة معينة وحنت وشك في عينها طلقها معا نأجزا من غير إهمال وقيل بهل لا يتذكر فان تذكرها فلا يطلق غيرها قاله في الشامل وان تذكرها في العدة فالظاهر تصديقه قياسا على الآية ويكون أحق بغير من ذكر عينها ويكون فوات هذا الغير كفوات امرأة المفقود (أو قال) الزوج لزوجه أو زوجته (أحدا) (كأ) أو أحدا كن (طالق) ولم يتوجه زوجة معينة طلقها أو طلق معا نأجزا ولا يختار واحدة للطلاق على المشهور بخلاف قوله لا متبه أحدكم محرقة فيختار واحدة للعق حيث لا متبه في واحدة معينة هذا قول المصريين وروايتهم وقال المديون وروايتهم واحدة للطلاق كالعق بمجدد الأول أحب الى ابن رشد وهو المشهور ورواية المدينين شذوذ والقياس ان العتق كالطلاق وتفرقة مالك رضي الله تعالى عنه أي بين العتق والطلاق

الله

طلقة أو اثنتين أو ثلاثا (قوله كفوات امرأة المفقود) أي بتلك الثاني غير عالم ان لم تكن في عدة وفاة الاول (قوله وروايتهم) عطف على قول (قوله والاول) أي قول المصريين وروايتهم (قوله إلى) (بشد الماء) (قوله وهو) أي الاول (قوله وزواية المدينين) مبتدأ مضاف اليه (قوله كالطلاق) أي في تجزئه في الجميع (قوله وتفرقة مالك رضي الله تعالى عنه) أي بين العتق والطلاق

(قوله واما ان نوى) اى الزوج بالطلاق (قوله فيها) اى صورية واحدة معينة ثم نسيها (قوله فى هذا) اى طلاق الجميع اذا نوى واحدة معينة ثم نسيها (قوله وكذا) اى طلاق زوجة معينة من زوجتين أو زوجات ثم نسيها فى طلاق الجميع انفاقا (قوله وكذا) اى نية واحدة معينة من زوجتين أو زوجاته ونسيها ثم نذر كراهات فصدقه بلا عين فى الفتوى (قوله علم) بضم العين (قوله والا) اى وان كان نوى المحو والوخش او من علم ٢٧٥ بغضه لها (قوله واضرب) اى

الله تعالى عنه استحسانا واما ان نوى واحدة معينة ونسبها فقال ابو الحسن اتفق فيها المديون
والمصريون على طلاق الجميع ابن يونس لا خلاف في هذا وكذا في العتق اذا قال احد عبدي
حر ونوى واحد امة فانه يعتق عليه جميعهم فان نوى واحدة معينة ولم ينسبها صدق
في القتوى بلايين وكذا في القضاء ان كان نوى الشابة او الجيلة او من علم ميله لها والا فبين
(او) قال لزوجة (انت طالق) ثم قال لآخرى (بل انت) طالق (طلقتا) معا للخمى لا يجابه
الطلاق فيهما واضرابه عن الاولى لا يرفع عنه (وان قال) لزوجة انت طالق ولاخرى (اوانت)
طالق (غير) بضم الخاء المججمة وكسر التختية مثله اى الزوج في طلاق ايتهما احب للخمى
الا ان يحسد الثانية بعد تمام قوله انت طالق فقطاق الاولى خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق بعد
وقوعه ولا تطلق الثانية لانه جعل طلاقه على خيار وهو لا يختاره لهما طلقت الاولى (و) لو قال
لزوجة انت طالق ولاخرى (لا انت طلقت الاولى) فقط للخمى لانه في الطلاق عن الثانية
الا ان يريد بقوله لانه انقصه عن الاولى ثم يلقى الثانية فيقول انت اى التى تطلق فيطلقان والى
هذا اشار بقوله (الا ان يريد) الزوج بلا (الاضراب) عن طلاق الاولى واثباته للثانية وصلة
يريد محذوفه فيحمل بلا او باو فيطلقان والاضراب باو اشهر منه بلا فهو راجع له ما اى قوله
اوانت ولا انت اى ان تحبيرة في قوله انت طالق اوانت محله الا ان يريد باو الاضراب فقط لكان
معا ويحمل كونه لاشئ عليه في الثانية في قوله لا انت الا ان يريد الاضراب فقط لكان معا (وان)
طلق زوجته و(شك) الزوج في جواب (اطلق) الهمز لا تنفهم اى هل طلق زوجته طلاقة
(واحدة او اثنتين او ثلاثا لم يحل) الزوجة المشكوك في عدد طلاقها للزوج الشاك (الا بعد
زوج) غيره بشرطه لاحتمال كون طلاقها ثلاثا (وصدق) بضم فكسره مثله اى الزوج
الشاك في عدد الطلاق (ان ذكر) اى تذكرانه كان طلاقها واحدة او اثنتين (في العدة) فله
رجعته اقبيا بالاعتدو بعد دهايه بلايين فليس كون التذكر في العدة شرطاً في التصديق وان
اوهمه ظاهر المصنف فقد زاد في المدونة وان ذكر ذلك بعد العدة كان خاطبا ويصدق في ذلك
(ثم ان تزوجها) اى الزوج الشاك في عدد الطلاق الزوجية التى شك في عدد طلاقها بعد زوج
(وطلقها) طلاقة او اثنتين (فكذلك) اى فكلم تزوجها بعد هذا الطلاق فكلم تزوجها بعد
الطلاق المشكوك في توقف حله على تزوجها بغير قبلة لاحتمال كون المشكوك فيه اثنتين
وهذه الثالثة وان طلقها اثنتين فلاحتمال كونه واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا
فصل الا بعد زوج لاحتمال كونه واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا يحل الا بعد زوج
لاحتمال كونه ثلاثا وهكذا قال في المدونة ولو بعد مائة زوج وقال عياض ولو بعد اثني
زوج (الا ان يت) بفتح فضعه مثله لا الزوج الشاك طلاقها حقيقة بان يطلقها ثلاثا او حكما بان

(قوله فليس كون التذكر الخ) تفريع على وجهين هاهنا (قوله وان اوهمه) اى كونه فيها اشرطافيه الخ حال (قوله ذلك) اى كونه ليس
ثلاثا (قوله في ذلك) اى تذكره (قوله في توقفه) اى تزوجه اصله كاف التشبيه (قوله لاحقال كون المشكوك فيه الخ) عليه
لتوقفه على تزوجه الخ (قوله كونه) اى المشكوك فيه

(قوله وهي في عصمته) قيد في بيت (قوله بأن تكون في عدة رجعي منه) أي الزوج تصوير لحكم (قوله فينقطع الدوران) تفرع على بيت (قوله تدبرته) أي قول اشهب (قوله هو) أي قول اشهب (قوله الدولايسة) بضم الدال (قوله قال) أي خابيل (قوله الاختلاف) أي في عدد الطلاق بأن يطلقها مرة طلاقاً ومرة طلاقين (قوله وان كان الخ) حال (قوله حصوله) أي الدوران (قوله معه) أي الاختلاف (قوله ذلك) أي انقطاع الدوران عند اختلاف العدد (قوله انه) أي الزوج (قوله فالاخيرة اولى عصمة) لان المشكوك فيه ثلاث وبعده ثلاث محقة (قوله وان فرض) أي المشكوك فيه (قوله فهذه الاخيرة ثالثة) لان المشكوك فيه اثنتان وبعده اثنتان محقتان فكانه طلقها اربعاً فيلغى منها واحدة فتبقى ثلاث بعصمة وبعدها طلاق ثم طلاقاً اخرى (قوله وكذلك) أي فرض المشكوك فيه اثنتين ٢٧٦ في ان الاخيرة ثالثة (قوله ان فرض) أي المشكوك فيه (قوله واحدة)

يقول ان لم تكن في مطابقة ثلاثاً فطلاقك ما يكملها وهي في عصمته ولو حكم بان تكون في عدة رجعي منه فينقطع الدوران وتحل له بعد زوج بعصمة كاملة هذا هو المشهور وقال اشهب ينقطع الدوران بعد ثلاثاً ازواج يحيى بن عمر بكبرته فوجدته خطأ وقال الفضيل هو خطأ واضح وتسمى هذه المسئلة الدولايسة وقيدها في التوضيح بان يطلقها واحدة واحدة واثنين اثنين قال ولا يحصل الدوران مع الاختلاف وان كان ظاهر كلام جماعة حصوله معه وبين ذلك انه ان طلقها في الثاني طلاقين وفي الثالث طلاقاً وفي الرابع طلاقاً فان فرض المشكوك فيه ثلاثاً فالاخيرة اولى عصمة وان فرض اثنتين فهذه الاخيرة ثالثة وكذلك ان فرض واحدة فاعلم انه انتهى غ يعني ان ما زاد على النصاب يلغى ويصير الامر فيه كمن طلق زوجته اربعاً والضابط هو ما يأتي ابن عرفة اللخمي ان شك هل طلق واحدة او ثلاثاً امر ان لا يرجع ولا يقربها احق تنسكح زوجها غيره فان تزوجها بعد زوج ثم طلقها كان له ان يرجع قولاً واحداً لانه ان كان طلاقه الاول ثلاثاً فادخلها الزوج الاخر وكانت هذه اولى عصمة وبقيت عنده الا ان على طليقتين وان كان طلاقه الاول واحدة كانت هذه طلاقاً ثالثة وبقيت عنده على واحدة فان طلقها اخرى فلا تحل له حتى تنسكح زوجاً غيره لا مكان كون الاول واحدة فهذه ثالثة وان شك هل طلق واحدة او اثنتين فله رجعهما الا ان فان ارتجعهما ثم طلق فلا يرتجعهما ولا يقربهما احق تنسكح زوجها غيره لا مكان كون الاول اثنتين وهذه الثالثة وان شك هل طلق اثنتين او ثلاثاً ولم يشك في واحدة انه اوقعها فلا يقربها الا بعد زوج لا مكان كون الاول ثلاثاً فان تزوجها بعد زوج وطلقها فلا يقربها الا بعد زوج لا مكان كون الاول اثنتين وهذه ثالثة فان تزوجها بعد زوج ثم طلقها واحدة فله رجعهما قبل زوج لانه ان كان الاول ثلاثاً فهذه ثالثة وبقيت له واحدة وان كان اثنتين فهذه اولى وبقى له اثنتان ابن عرفة وصوره في العدد اربع مسائل الكتاب والشك في واحدة او اثنتين والشك في واحدة او ثلاث والشك في اثنتين او ثلاث وضابط ما تحرم فيه قبل زوج ان يطلقها بعد ان تزوجها بعد زوج طلاقاً دون البتات كل ما لا ينقسم بمجموع طلاقه بعد زوج مع عدد طلاق كك شك بانقراده على ثلاث فلا تحرم وان انقسم عليها

أي لم يحتمل كون الاخيرة ثالثة بل ما اولى ان كان المشكوك فيه ثلاثاً وما ثالثة ان كان اثنتين او واحدة فقد انقطع الدوران وحلت بدون زوج غيره (قوله يعني) أي خابيل (قوله النصاب) أي الثلاث (قوله يلغى) بضم اليا وسكون اللام وفتح الغين المججمة أي لا يعتبر (قوله والضابط) أي للدوران وتوقف الحل على زوج آخر وانقطاعه وحلها بدون زوج (قوله يأتي) أي في كلام ابن عرفة (قوله واحدة او ثلاثاً) أي ولم يشك في انه طلقها اثنتين (قوله امر) بضم فكسر (قوله ان لا يرجع) أي المطلقة المشكوك في كون طلاقها ثلاثاً او واحدة (قوله أي

المشكوك فيه (قوله كون الاول) أي المشكوك فيه (قوله واحدة او اثنتين) ولو اي ولم يشك في ثلاث (قوله وطلقها) أي واحدة (قوله مسألة الكتاب) أي شك في واحدة واثنتين وثلاث (قوله طلاقاً) دون البتات مفهول مطلق لطلقها مبين لنوعه ومفعول منه انه لو يتم الانقطاع الدوران (قوله كل ما لا ينقسم الخ) خبر بضابط (قوله بعد زوج) حال من طلاقه (قوله مع عدد طلاق كل شك) صلة بمجموع (قوله بانقراده) أي عدد طلاق كل صورة من صور شك حال من عدد (قوله على ثلاث) صلة بيقسم (قوله فلا تحرم) أي الزوجية به قبل زوج اخر خبر كل (قوله وان انقسم) أي مجموع طلاقه بعد زوج مع عدد الطلاق المشكوك فيه

(قوله ولو في صورة واحدة) أي من صور عدد الطلاق المشكوك فيه (قوله حرمت) أي الزوجة على الزوج الشاك في عدد الطلاق قبل زوج آخر (قوله وأمره بفراقها دون قضاء) عطف على حرمتها الخ (قوله قولها) أي المدونة راجع لحرمتها الأبعد زوج (قوله ونقل الخ) راجع لأمره بفراقها الخ (قوله وعلى الأول) أي حرمتها قبل زوج (قوله بعد نكاحها) صلة طلقها (قوله بعد زوج) صلة تكاح (قوله ما لم يبت طلاقها الخ) قيد في لزوم الثلاث (قوله أو ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج) عطف على ما لم يبت الخ (قوله ثالثا) أي الأقوال (قوله قولها) أي المدونة راجع للأول (قوله ولو رواية الصقل الخ) راجع للثاني (قوله مع نقله) أي الصقل (قوله وأصبح وابن وهب) راجع للثالث (قوله ونحوه) أي الصقل (قوله عنده) أي الصقل (قوله الأخير) ٢٧٧ أي قول أصبح وابن وهب ما لم يطلقها ثلاثا ولو لم يمتزجها

يطلقها ثلاثا ولو لم يمتزجها
(قوله وما قبله) أي رواية
الصقل ونقله عن أشهب
ما لم يتزوجها بعد ثلاثة
أزواج (قوله أمر) بضم
فكسر (قوله بعده) أي
زوج غيره (قوله لا بد أن
تدخل) بيان للمحلو
عليه (قوله منهما) أي
الخالفين (قوله وإن أكره)
بضم الهمزة وكسر الراء
(قوله فلا يحنثان الخ) عب
ومحل حنثه أي الأول إن لم
يكهره أي الثاني شخص
على الدخول والامحنت
واحد منهما لوجود الدخول
فبإلصاقه ولو جودا كراه
الآخر في صيغة برأنتي
وانظر مع ما تقدم في شرح
قوله إن لم يكهره وبرؤنته
كلام المصنف في الإكراه
على نقض المحلوف عليه

ولو في صورة واحدة حرمت الطرطوشي أن شك في عدد طلاقه لزمه أكثره ولو يقين واحدة وشك في الثانية فلا يلزمه الا واحدة ابن عرفة لأن الأول شك في عدد ما وقع والثاني شك في الوقوع ٨١ كلام ابن عازي ونص ابن عرفة ومن شك هل طلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا في حرمتها الأبعد زوج وأمره بفراقها دون قضاء قولها ونقل الخسمى رواية ابن حبيب وعلى الأول أن يطلقها طلاقا بعد نكاحها بعد زوج في لزوم الثلاث ولو نكحها كذلك بعد ما تزوج ما لم يبت طلاقها ثلاثا دفعة أو ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج ثالثا ما لم يطلقها ثلاثا ولو لم يمتزجها ثلاثا ولو رواية الصقل مع نقله عن أشهب وأصبح وابن وهب ونحوه الخ الأقوال الثلاثة دليل مغايرته عنده والحق لا تغاير بين الأخير وما قبله ثم قال ابن عرفة الخسمى أن شك هل طلق واحدة أو ثلاثا أمران لا يقرهم أحق تسكح زوجها غيره فان تزوجها بعده ثم طلقها لزم رجوعها اتفاقا لا تفاءا الشك في الثلاث فان طلقها ثانيا فلا تجل له الأبعد زوج لتقرر الشك في الثلاث وإن شك في واحدة واثنتين فله رجوعهما فان ارتجعهما ثم طلقها جاء الشك في الثلاث فلت صور الشك في العدد راجع إلى آخر ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم (وان حذف) شخص (صانع طعام) مثلا (على) شخص معين (غيره) أي الخالف (لا بد) بضم الموحدة وفتح الدال المهملة مشددة (أن تدخل) الدار مثلا (كل الطعام) الخاف (الشخص) الآخر المحلوف على دخوله (لادخلته) لها وامتنع كل منهما من الحنث (حنث) بضم الحاء المهملة وكسر النون مشددة أي جبر الشخص (الأول) أي صانع الطعام على الحنث في عينه طلقه على ما لا يملكه فان رضى الثاني بحنث نفسه ودخل الدار مثلا فلا يحنث الأول أبوه في عينه بمحصل المحلوف عليه وإن أكره الثاني على الدخول فلا يحنثان الأول لوجود الفعل والثاني لأكراهه في عين البر (وان) علق الطلاق على أمرين مكررا إذا الشرطيان (قال إن قلت) بكسر التاء مخا طبا أزوجه والمفعول محذوف أي زيد أمثلا (ان دخلت) بكسر التاء أيضا أي دار زيد مثلا (لم تطلق) الزوجة (الان) مجموع (هما) أي الكلام والدخول سواء فعلت ما على الترتيب أو على عكسه غ هذا تعليق تعليق ابن عرفة وتعليق التعليق التعليق على مجموع أمرين كأن دخلت هذه الدار فالتى أن كانت تريد لا يحنث الأبدخوله أو كونه يريد ولو على التخصيص بالأقل اعتبارا بالتعليقين وعلى هذا الأصل اختلاف

وأما الإكراه على فعل المحلوف عليه فلا يبر به الخالف إلا أن كان نوى فعله ولو مكرها فيصديق في الفتوى فقط وهكذا الخالف على فعل غيره كيقوم زيدوا كرهه الخالف على القيام فلا يبر إلا أن ينوى ليوجدن منه القيام طاعة أو مكرها فيصديق في الفتوى فقط ٨٥ فان هذا صريح في عدم بر الخالف إذا أكره المحلوف عليه (قوله مكررا) بكسر الراء الأولى حال من فاعل علق (قوله تعليق تعليق) بإضافة الأول للثاني أي تعليق الطلاق مثلا على شيء وتعليق مجموعهما على شيء آخر (قوله لا بدخولها) أي الدار الممنوعة (قوله وكونها) أي الدار (قوله بالأقل) أي البعض (قوله اعتبارا) بالتعليقين عليه لتوقف الحنث على الأمرين

(قوله الترتيب) اى فى الذكر (قوله مطلقا) اى عن الترتيب بالترتيب او عكسه (قوله الثانى) اى حثه به بما عا بشرط
عكس الترتيب (قوله الدلالة على الجواب) اى الاول وجوابه دليل جواب الثانى (قوله لان المتقدم نفسه هو الجواب) اى
لان جواب الشرط لا يتقدم عليه عند البصريين (قوله خلسكان) بكسر الخاء المهملة واللام مثقلا (قوله فسأله) اى ابن
خلسكان ابن الحاجب (قوله عنها) اى ان قلت ان دخالت فانت طالق (قوله فاجابه) اى ابن الحاجب ابن خلسكان (قوله ثم
كتب) اى ابن الحاجب (قوله اليه) اى ابن خلسكان (قوله انه) اى الثانى (قوله فيها) اى المسئلة (قوله الاثنى واحد) اى
وهو فانت طالق (قوله ووجوب الفاء) عطف على لزوم (قوله ٢٧٩ الرابطة) اى داخله على الشرط الثانى

بشرط عكس الترتيب وقيل تطابق بينهما مطلقا وقيل بوقوع اى شرط كان واختار الفراء الثانى
ووجهه ان فانت طالق جواب فى المعنى الاول فيكون فى النية الى جانبه ويكون ذلك المجموع
جواب الثانى فيكون فى النية بعده ويعنى بذلك الدلالة على الجواب كما فى أنت ظالم ان فعلت
لان المتقدم نفسه هو الجواب واقتصر فى المعنى وابن مالك فى التسهيل على رأى الفراء
واختاره ابن الحاجب أيضا الدمامى فى دحل ابن الحاجب على القاضى بن خلسكان لاداء شهادة
فسأله عنها فاجابه بجواب مختصر ثم كتب اليه جوابا حسنا حاملا انه وجد فيها شرطان وليس
فيها ما يصلح للجواب الاثنى واحد فلا يخالوا ما ان يجعل جوابا بالهما معا ولا سبيل اليه لا لزوم
اجتماع عامين على معمول واحد وما ان لا يجعل جوابا لواحد منهما ولا سبيل اليه لا لزوم الاتيان
بما لا مدخل له فى الكلام وترك ما له مدخل فيه وما ان يجعل جوابا للثانى فقط ولا سبيل اليه
لا لزوم كونه مع جوابه جواب الاول ووجوب الفاء الرابطة ولا فاء فتعني انه جواب الاول
وهو وجوابه دليل جواب الثانى الدمامى وهذا وجه مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه
فى اشتراط عكس ترتيب الذكر ووجه مذهب مالك رضى الله تعالى عنه يمحذف واو
العطف كقوله

كيف أصبحت كيف أصبحت مما * يغرم الوذى فؤاد الليب

وضعت باختصاصه بالضرورة وذكر بعض الخذاق ان توجيه ابن الحاجب والتسهيل والمغنى
لوجه مذهب مالك رضى الله تعالى عنه ايضا ولا يقتضى عكس الترتيب كما قال الشافعى رضى
الله تعالى عنه الا لو ابقى الشرطان على الاستقبال فان اول الاول يعنى الثبوت شمل الاستقبال
وغیره وصار معنى المثال ان دخالت الدار فان ثبت كلامك فانت طالق وهذا شامل لوقوع
الكلام قبل الدخول وبعده وبحث فيه باقتضائه الخنب بكلامها قبل التعليق وليس كذلك
الظاهر انه لا حاجة لتأويل الاول بالثبوت وان مذهب الشافعى على استقبال الفعل الاول
باعتبار زمن المتوقفه عليه ومذهبه على استقبال كل من الفعلين باعتبار زمن التكلم
وهو الظاهر لان المتوقف على الثانى انما هو لزوم حكم التعليق لا المعلق عليه وظهوره ان توجيه
ابن الحاجب يصلح لكل من المذهبين والله اعلم ولا معارضة بين ما هنا وما تقدم من الخنب

اى الثانى (قوله استقبال الفعل الاول) اى الكلام فى المثال (قوله زمن الثانى) اى الدخول فى المثال (قوله لتوقفه) اى الاول
(قوله عليه) اى الثانى (قوله الفعلين) اى الاول والثانى (قوله باعتبار زمن التكلم) والمعنى ان تكلمى ان تدخل فى
المستقبل تطلق وهذا يشمل فعلا معا على الترتيب وعلى عكسه (قوله وهو) اى كون استقبالهما باعتبار زمن التعليق (قوله
حكم التعليق) اى الطلاق (قوله لا المعلق عليه) اى الفعل الاول فى الترتيب الذى كرى كالسكلام فى المثال (قوله وظهوره) اى
كون مذهب الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه على استقبال الفعل الاول باعتبار زمن الثانى ومذهب الامام مالك على
استقبال الفعلين باعتبار زمن التعليق (قوله ما هنا) اى توقف الخنب على الايمن معا (قوله من الخنب بالبعض) بيان لما تقدم

(قوله ولا فاء) اى داخله
على الثانى حال (قوله فتعني
انه) اى الشئ الواحد
(قوله وهو) اى الاول
(قوله عكس ترتيب الذكر)
اى فى الفعل للبر (قوله
مذهب مالك رضى الله تعالى
عنه) اى الخنب بهما معا
مطلقا (قوله وضعف) بضم
فكسر مثقلا اى التوجيه
بمحذف الواو (قوله
باختصاصه) اى حذف
الواو صلة ضعف (قوله
بالضرورة) اى الشعر
(قوله الخذاق) بضم الخاء
المهملة وبجاءم الذا لى
الاذ كياء (قوله عكس
الترتيب) اى اشتراطه
(قوله ابني) بضم الهمز
وكسر القاف (قوله اول)
بضم الهمز وكسر الواو
(قوله وبحث) بضم فكسر
(قوله فيه) اى تأويل
الاول بالثبوت (قوله انه)

(قوله لان ماتقدم الخ) علته لاتعارض الخ (قوله وحكم عليه الخ) اي بعد الاعذار اليه في الشاهد من وجوه عن ودشهادتهما بالوجه الشرعي (قوله اللفظين) ٢٨٠ اي حرام وبينة (قوله في المعنى) اي التطبيق بالثلاث (قوله والحكم)

بالبعض الذي قال فيه ابن رشد في الاميان لم يثبت قول مالك رضي الله تعالى عنه ولا قول احد من اصحابه فيما عدا ذلك من خلاف ان لا يفعل فعلين ففعل احدهما ولا يفعل فعلا ففعل بعضه انه حائث من اجل ان مانعه من ذلك قد حلف ان لا يفعله اذ هو بعض المحلوف عليه اه لان ما تقدم فيه تعليق واحد وما هنا فيه تعليق التعليق ومعلوم ان المعلق لا يوجد الا بعد وجود المعلق عليه وذلك يستلزم هنا توقف الطلاق على مجموعهما كما هو ظاهر افاده البناني (وان شهد شاهد عدل على زوج انه طلق زوجته) (ب) لفظ (حرام) شهد شاهد (آخر) عدل انه طلقها (ب) لفظ (بينة) لفت الشهادتين وحكم عليه بالطلاق الثلاث لاتفاق اللفظين في المعنى والحكم (او) شهد شاهد (بتعليقه) طلاقها (على دخول دار) مثلا وصلة تعليق (في رمضان) (و) شهد شاهد آخر بتعليقه (في ذي الحجة) وشهداها او غيرها بدخولها بعد ذي الحجة واقربه لفت ولزمه معلقه (او) علق طلاقها على دخول دار معينة وشهد شاهد وشهد شاهد آخر بدخولها (اي الدار التي علق طلاق زوجته على دخولها) (فيهما) اي رمضان وذي الحجة اي شهد عليه احدهما بدخولها في رمضان والاخر بدخولها في ذي الحجة والتعليق ثابت باقراره او بينة فتعلق ويلزمه الطلاق (او) حلف بطلاق زوجته لا يكلم زيدا وشهد عليه عدل (بكلامه) اي الحلف المحلوف عليه (في السوق) (و) عدل آخر بكلامه في (المسجد) فتعلق ويلزمه الطلاق (او) شهد عليه عدل (بانه) اي الزوج (طلق) زوجته (يوما بمصر) القاهرة في رمضان (و) شهد عليه عدل آخر انه طلقها (يوما بمكة) المشرفة في ذي الحجة (لقت) بضم الهمزة وكسر القاء مشددة جواب المسائل الخمس فلقد احسن في ترتيب امثلة القولين والفتلين المتفقين في المعنى وشرطه في الاخيرة فصل الفعليين بمن يمكن الوصول فيه من احاد المكائين لا تخول وتنقض في نفسه العدة والابطال شهادة الثاني ابن رشد لتلقي الشهادة على اربعة اوجه الاول تعلق فيه باتفاق وهو اذا اختلف اللفظ واتفق المعنى وما يوجب الحكم مثل ان يشهد عليه احدهما بالثلاث والاخر بالبينة او البرية او الخلية والثاني لاتعلق فيه باتفاق وهو اذا اختلف اللفظ والمعنى وما يوجب الحكم مثل ان يشهد احدهما بالثلاث والاخر انه حلف ان يدخل الدار فامر أنه طلق الثالث اختلف في تلقيها فيه والمشهور المتفق وهو ما اذا اتفق اللفظ والمعنى وما يوجب الحكم واختلفت الازمنة والامكنة كمصر ومكة ورمضان وذي الحجة والرابع اختلف في تلقيها فيه والمشهور عده وهو ان يختلف المعنى واللفظ ويتفق ما يوجب الحكم مثل ان يشهد احدهما أنه حلف لا يدخل الدار وانه دخل ويشهد الاخر انه حلف لا يكلم زيدا وانه كلفه ابن عرفة وفيها ابن شهاب ان شهد ثلاثة مترقون احدهم بطلقة واخر باثنتين واخر بثلاث لزمه طلاقان اللغوي هذا يصح في بعض وجوه المسئلة ان علمت التواريخ فكان الثاني في ثاني يوم الاول والثالث في ثالثها لزم طلاقان واحدة بضم الاولى للثانية في واحدة وثانية بضم باقي شهادة الثاني لشهادة الثالث في واحدة ثم قال ويختلف ان عدت التواريخ هل تلمزمه ثلاث أو طلاقان لان الرائد عليهم حان الطلاق بالشك

اي لزوم الثلاث (قوله هما) فوكيد لالتف شهد البصيح اعطفت عليه (قوله بدخولها) اي الدار (قوله او اقر) اي الزوج (قوله به) اي دخولها (قوله ولزمه) اي الزوج (قوله معلقه) اي على دخولها من طلبة او اكثر (قوله بدخولها) اي الدار المحلوف على عدم دخولها تنازع فيه شهد وشهد (قوله باقراره) اي الزوج (قوله متعلق) اي الشهادة (قوله وشرطه) اي التلقيق (قوله في الاسترة) اي طلاقها بمصر ومكة (قوله فيه) اي الزمن الفاصل (قوله والا) اي وان لم يقصر بينهما ما يمكن فيه الوصول من احدهما لا لاخر او انقضت العدة فيه (قوله بطات شهادة الثاني) اي ويختلف لرؤية الاول (قوله وفيها) اي المدونة (قوله لابن شهاب) اي محمد بن مسلم الزهري التابعي احد شيوخ مالك رضي الله تعالى عنهما (قوله هذا) اي لزوم طلقين (قوله علمت) بضم العين (قوله الثاني) اي الطلاق الثاني (قوله والثالث) اي الطلاق الثالث (قوله الاولى) بضم

وسئل

الهمز أي الشهادة الاولى (قوله للثانية) أي الشهادة الثانية (قوله ثم قال) أي اللغوي ويختلف بضم الياء (قوله عدت) بضم العين (قوله ثلاث) اي احتياطا للزوج (قوله عليهما) أي الطلقتين

(قوله فيها) أى المدونة (قوله) أى ابن رشد (قوله فاجاب) أى ابن رشد (قوله من تلقى الخ) بيان لما (قوله به) أى التلقين (قوله وهو) أى لزوم الطائفتين (قوله وروايته) أى ابن القاسم عطف على قول (قوله من تلقى الشهادة) بيان لما (قوله من يومه) أى التاريخ الذى اتفقا عليه (قوله وما فصله) بفصلات مثقلا (قوله من كون تاريخ الخ) بيان لما (قوله الشاهد) أى الشاهد بالواحدة والشاهد بالثنتين (قوله ليس له وجه) خبر ما (قوله وكذا) أى تنص له فى عدم ٢٨١ الحصة (قوله قوله) أى اللغوى

(قوله يرد) بضم ففتح مثقلا
خبر قول (قوله المذكورة)
أى فى قوله لوجب قبول
شهادة الشاهد فى تعيين
يومها لوجب قبول شهادة
قيما انشرد به من الطلاق
(قوله منها) أى الطائفة (قوله
وهذا) أى عدم اعتبار
زمن الطائفة فى كونه قيدا
منها (قوله اذ لو اعتبر) أى
اللغوى (قوله ذلك) أى
كون زمن اللفظ قيدا منها
(قوله لا بطل) أى اللغوى
(قوله متعلق) بفتح اللام
(قوله وانما اعتبر اللغوى)
أى الزمن (قوله خبرا) بفتح
الموحدة (قوله يقصد) بضم
الياء ففتح الصاد (قوله ولا)
أى اعتبار من حيث كونه
موصلا الخ صله الزمة
(قوله بعضها) أى الزمة
الطلاق (قوله ست) لانه
اما ان يكون يوم الطائفة
الاول وبليه يوم الطائفتين
فيوم الثلاث او يلى يوم
الواحدة يوم الثلاث فيوم
الاثنين واما ان يكون يوم
الاثنين لا قول والثانى يوم

وسئل ابن رشد عن قول ابن شهاب فيما من شهد عليه شاهد ثلاث وآخر باثنين وآخر بواحدة
قبل له وفى نسخة أخرى واحد بواحدة وآخر باثنين وآخر بثلاثة لزمه طائفتان فاجاب لا اثر
لاختلاف الترخيم فيما يوجب به الحكم من تلقى البينة على القول به والواجب على القول به لزوم
الطائفتين وهو قول ابن القاسم وروايته سواء اخرج كل واحد منهما أو لم يورخا فاجاب لا اثر
فى التاريخ أو اتفقا عليه لا اثر للتاريخ فيما يجب من تلقى الشهادة اذ لو قيل بشهادة الواحد
بانقراده فى تعيين يومها لوجب قبول شهادته وحده فى الطلاق الذى شهد به فلا يعتد بالتاريخ
اذا لآخرها الا ترى ان العدة فى ذلك لا تكون الا من يوم الحكم وان اخرج كل واحد منهم شهادته
ولو اجتمع شاهدان على تاريخ كانت العدة من يومه وما فيه اللغوى من كون تاريخ الشاهد
بالثلاث متأخر عن تاريخ شهادة الشاهدين أو معة ما علم ما على أحدهما ليس له وجه يصح
وكذا قوله يختلف ان عدمت التواريخ هل تلزمه طائفتان أو ثلاث لان الزائد علم ما من باب
الطلاق بالشك غلط ظاهر اذ لا خلاف ان الحاكم لا يحكم على المنكر بالشك انما الخلاف فى أنه
انما يحكم به اذ اقرب به على نفسه قلت قول ابن رشد لوجب قبول شهادة الشاهد فى تعيين
يومها لوجب قبول شهادته فيما انفرد به من الطلاق الخ يرد بان الملازمة المذكورة نعم تدل على
عدم اعتبار زمن الطائفة فى كونه قيدا منها وهذا لا يخالف فيه اللغوى اذ لو اعتبر ذلك لابطل
الضم معا لمنا لا خلاف منه فى الشهادات كنهادة أحدهما بشوب معين وآخر علة وانما اعتبر
اللغوى من حيث كونه موصلا الى كونه أحد الطائفتين بخبر به عن طلاق آخر اخبارا بقصد به
كمال الطلاق بشهادة رجلين ولذا لزمه فى الثلاث التى أولها الشاهد بواحدة وآخرها الشاهد
بالثلاث طائفتين وفى عكسه ثلاثا وهو فقه حسن وصورة تقديم بعضهما على بعض ضابطها
على ماخذ اللغوى وهو كون الطلاق بخبر به كما مر انه كلما تأخرت بينة الثلاث فطائفتان والا
فثلاث وشبهه فى التلقين فقال (كشاهد) عدل على الزوج (ب) طائفة (واحدة) شاهد (آخر)
عدل عليه (بازيد) من طائفة فتلقى فى الواحدة اتى اتفاق عليها الشاهدان فتلزم الزوج (و-انف)
الزوج (على) انفى الطلاق (الزائد) على الواحدة باسم الله تعالى ابو الحسن صورة عينية بالله لذي
لا اله الا هو ما طلقت البينة فتقدمه عينية فى سقوط اثنتين وتلزمه الواحدة أى يحلف ما طاق واحدة
ولا اكثر لاسقاط الزائد على الواحدة اللازمة بشهادتهم ما قبل للتعديل فان حلف سقط منه
الزائد (والا) أى وان لم يحلف وان كل (سجن) بضم فكسر أى حبس الزوج واسقر مدجونا
(حتى) أى الى ان (يحلف) اقدرته على اليمين رجع الى هذا الامام مالك رضى الله تعالى عنه عن
قوله فان كل طائفة عليه اربعة فى الاباب فان طال زمن حبسه وهو مصر على عدم المال

٢٦ بخ فى الثلاث وانما يوم الواحدة والثانى يوم الواحدة والثالث يوم الثلاث وان يكون الاول يوم لثلاث والثانى
للاثنتين والثالث للواحدة والثانى للواحدة والثالث للاثنتين (قوله ضابطها) أى أحكام الله وراست (قوله ماخذ) بفتح الميم
وسكون الهمز وفتح الحاء المجرمة (قوله وهو) أى ماخذ اللغوى (قوله انه) أى انشأن الخ خبر ضابط قوله والاى وان لم تتأخر بينة
الثلاث (قوله فتلق) أى الشهادة (قوله فتلزم) أى الواحدة (قوله البينة) أى أصلا لا واحدة ولا اكثر منها لانه انكر الطلاق بالكتابة

(قوله اطلق وترك و كل) بضم اولها (قوله لان اتحاده) اى المجلس (قوله تكاذبهما) اى الشاهدين (قوله ويحلف) اى الزوج (قوله على كذبهما) اى الشاهدين (قوله احدهما) اى القائلين (قوله والا) اى وان استلزم احدهما الاخر (قوله لفت) بضم فكسر مثقلا اى شهادتهما (قوله مختلفى) بفتح الفاء مفتى مختلف بلائون لاضافته (قوله متحدى) بفتح الدال مفتى متحد كذلك (قوله ولو تركها) اى الشاهدان الزوجة المعينة المطلقة (قوله وهما) اى الشاهدان الخصال (قوله مبرزان) بضم ففتح فكسر مثقلا اى زائدان فى العدالة على اقرارهما (قوله ومقتضى) بفتح الصاد (قوله قبولهما) اى المبرزين الذاكرين بعد نسيانهما (قوله وهو) اى قبولهما (قوله دين) بضم فكسر مثقلا (قوله فخرج) بفتح الخاء مفتى (قوله يسجن) ابد حتى يحلف اى لقدرة ٢٨٢ عليه بالامسقة هذه رواية (قوله او يطلقن) بفتح الطاء واللام مثقلا اى

اطلاق وترك و كل لدينه ولا يلزمه غير الواحدة ابو اسحق لم يذكروا خلافا فى لزوم الواحدة ان اتحد المجلس القزاقى فيه نظر لان اتحادهم يوجب تكاذبهم لان احدهما قال لفظ واحدة وقال الاخر باكثر (لا) تلتقى شهادة شاهدين عدلين على الزوج (بفتح غين) مختلفى الجنس كشهادة احدهما انه حلف بطلاق زوجته لا يدخل الدار وانه دخلها والاخر انه لا يركب الدابة وانه ركبها قاله قت وتبعه بعضهم فان قلت الشهادة من كل منهم ما يفعل وقول قلت اعتبر الفصل لانه المقصود ويحلف على كذبهما فى القضاء والقوى فان نكل جميع وان طال دين ويحلف قوله لا يفهمين ما لم يستلزم احدهما الاخر والا لفتت كشهادة احدهما ابريج خبر والاخر يشريها فيحلف وقوى مختلفى الجنس تجوز عن متحدى الجنس فتلتقى كما صرح فى قوله او يدخولها فيهما (او) اى ولا تلتقى شهادة (بفتح و) شهادة (قول) ولا يعين عليه قاله ابو الحسن عن ابن المواز (كواحد) شهد (بفتح هاء) اى الطلاق (بالدخول) لاداريد مثلا (واخر) شهد (بالدخول) لها فلا تلتقى (وان شهدا) اى العدلان على الزوج (بطلاق) زوجة (واحدة) معينة من زوجاته وانكره الزوج (ونسيها) اى الشاهدان الزوجة المعينة (لم تقبل) بضم فسكون ففتح شهادتهما ما اعدم ضبطهما وظاهره كالمدينة ولو تركها هو ما مبرزان ومقتضى ما يأتى فى الشهادات قبولهما وهو الذى ينبغى (وحلف) الزوج (ما طلق واحدة) من زوجاته فان نكل جميع وان طال دين ابو الحسن لو نكل فتخرج على روايتين مالك رضى الله تعالى عنه هل يسجن ابد حتى يحلف او يطلقن كاهن اللخمى وأرى ان يحال بينه وبينه ويسجن حتى يقر بالطلاق لان البيعة قطعت بان واحدة عليه حرام ابن عرفة مقتضى مشهور المذهب على قبول هذه البيعة طلاق جميعهن كن شهد عليه انه طلق احدى امرأته وهو يسكر تقدم انه كن لانية فان صدق الشهود وادعى النسيان طاقن كاهن وان عين واحدة صدق (وان شهد ثلاثة) على زوج كل شاهد (يعين) اى تغير طلاقة او حدث فيها وليس واحد من الثلاثة مع الاخر حلف لتكذيب كل واحد من الثلاثة ولا يلزمه شئ عند ربيعة فى غير التعليق كشهادة احدهما انه طلق واحدة واخر كذلك واخر كذلك ولم يسمع اثنان منهم طلاقها فى آن واحد

زوجات المشهود عليه كاهن هذه الرواية الثانية (قوله بينه) اى الزوج (قوله وبينهن) اى الزوجات (قوله ويسجن) اى الزوج (قوله حتى يقر) اى الزوج (قوله ابن عرفة) اى قال مقتضى بفتح الصاد ونصه قبل هذا افلوشهد رجلان بطلاقه واحدة معينة من نساءه ثم نسيها عينها فى لغوها ويحلف او دون عين ثالثها ثبت فى احدها من مبهمه ثم قال قلت مقتضى مشهور المذهب (قوله طلاق جميعهن) خبر مقتضى (قوله شهد) بضم فكسر (قوله وهو يسكر) اى الطلاق (قوله تقدم انه كن لانية) اى فى طلاق واحدة معينة بقوله احدى نساءه طاقن فى طلاق جميعهن ونصه المتقدم

وفيهما من قال احدى نساء طاقن او حدث بذلك فى عين فان نوى واحدة معينة طلقت فقط وصدق فى القضا والقضاء وان لم ينوها طلقن كاهن بغير ائتلاف طلاق ثم قال وفيها ان يحدث شهد عليه كان كن لانية (قوله فان صدق) اى الزوج (قوله الشهود) اى على تطلق واحدة معينة من نساءه (قوله وادعى) اى الزوج (قوله وان عين) اى الزوج (قوله واحدة) اى من نساءه وقال انه اى المطلقة (قوله فيها) اى طلاقة (قوله وليس واحد من الثلاثة) اى الشاهدين (قوله مع الاخر) اى شاهدا معه على الطقة اتى شهد بها (قوله حلف) اى الزوج (قوله ربيعة) تايى بجليل من شيوخ مالك رضى الله تعالى عنهم (قوله فى غير التعليق) صلة يلزم (قوله منهم) اى الشهود الثلاثة

(قوله والا) اي وان كان مع اثنين منهم طلاقها في وقت واحد (قوله وفي التعاليق المتقدمة) عطف على في غير التعاليق (قوله وفي التعاليق المختلفة) عطف على في غير التعاليق (قوله وهو) اي لزوم الثلاث (قوله وكذا) اي لزوم الثلاث ان نكل في المصنف (قوله وهذا) اي عدم لزوم واحدة ان حلف (قوله وتقول) عطف على قول (قوله ما رجع) اي ما لا رضى الله تعالى عنه من قوله من (انه) اي الزوج بخيانا (قوله وان طال) اي حبسه (قوله حمل) يسكون الميم مصدر مضاف الى منه قوله بعد حذف فاعله (قوله على هذه) اي غير التعاليق (قوله لا يصح) خبر حمل (قوله لان قوله) اي المصنف (قوله لا يشهها) اي غير التعاليق (قوله انه) اي المصنف (قوله تأويل القابسي المدونة) من اضافة المصدر لفاعل (قوله ٢٨٣) وتكملة لعمدة بضم منه قوله (قوله

قاصر) بضم فكسر اي المشهود عليه (قوله ان يحلف) اي لرد الشهادات (قوله بينهما) اي الزوجين (قوله وقضى عليه) عطف على نكل (قوله لو كان) اي اداء الشهادات عليه (قوله باجماعهم) اي الشهادة (قوله عليها) اي الطائفة (قوله يكون) اي قول ربيعة (قوله قولي) بفتح اللام مخني قول بلان للاضافة (قوله غيره) اي القابسي (قوله لان ظاهره) اي قول ربيعة (قوله انه) اي الزوج (قوله يلزمه) بضم الياء اي الزوج (قوله وهو) اي لزوم واحدة (قوله على انه) اي المصنف (قوله كلامه) اي المصنف (قوله وقوله) اي المصنف (قوله من انه يسجن الخ) بيان ما (قوله يحمل كلام ربيعة على العموم) تصوير للتأويل الثاني (قوله يشمل) اي كلام ربيعة (قوله

والا لزمه طلاق واحدة دون يمين وفي التعاليق المتقدمة كشهادة واحدة وحلف لا يدخل المدار ودخلها وآخر كذلك وفي التعاليق المختلفة كشهادة واحدة وحلف لا يركب الدابة وان ركبها وآخر لا يمس الثوب وان لبسه وآخر انه لا يدخل المدار وان دخلها (وان نكل) الزوج عن الحلف المتكذيب الثلاثة (ف) الطائفت (الثلاث) تلزمه عن ربيعة وهو ضعيف وكذا عدم لزوم طائفة مع حلفه وهذا قول ربيعة وقول مالك المرجوع عنه والمذهب ما رجع اليه من انه يلزمه طائفة واحدة لاجتماع اثنين عليها ويحلف على الزائد في غير التعاليق وفي التعاليق المتقدمة واما المختلفة فيحلف ولا يلزمه شيء فان نكل حبس في ذلك كله وان طال دين احبب البنيان في قول ربيعة في غير التعاليق الخ يحمل كلام المصنف على هذه لا يصح لان قوله بين لا يشهها والصواب انه أشار الى تأويل القابسي المدونة ونصها ربيعة من شهد عليه ثلاثة نفر كل واحد بطائفة ليس معه صاحبه قاصر ان يحلف فأي فليفرق بينهما وتقدم يوم نكل وقضى عليه القابسي معناه ان كل واحد شهد عليه بين حدث فيها لذلك اذا نكل طلق عليه بالثلاث فظاهر هذا انه يحلف لتكذيب كل واحد حال واما لو كان في غير يمين لزمه طائفة يرد باجماعهم عليها ويحلف مع الآخر اذ لم يرد فان نكل لزمه اثنتان فعلى هذا يكون وقفا للمذهب على احد قولي مالك في التطبيق عليه بالنكول وذهب غيره الى ان قول ربيعة خلاف لان ظاهره انه ان حلف فلا يلزمه شيء ومالك يلزمه واحدة لاجتماع اثنين عليها وهو قول مطرف وعبد الملك واصبغ اه فتعبير المصنف بيمين دل على انه ذهب الى تأويل القابسي بالوفاء وحينئذ يمين حمل كلامه على خصوص التعاليق المختلفة وقوله فان نكل فالثلاث هذا على قول مالك المرجوع عنه وما مر من انه يسجن فان طال دين هو المرجوع اليه واما تقرير ربيعة في التأويل الثاني بحمل كلام ربيعة على العموم بحيث يشمل الطائفت دون تعاليق والتعاليق المتقدمة والخاتمة فيكون خلافا للامام في التطبيق في الاولين وهذا تأويل ابن يونس لكن تعبيره بيمين ينعى ويعين الحمل على الاول والله سبحانه وتعالى أعلم

*(فصل) في احكام الاستنابة على الطلاق وهي اربعة اقسام فكل وارسال وتعليق وتخيير (ان فوضه) بفحشات مثقلا اي الزوج الطلاق (لها) اي الزوجة (توكيلا) اي جعل انشاء لها باقيا له منعهما منه ان شاءت فخرج بالانشاء الارسال وبقاء المنع القليل والتخيير

فيكون اي كلام ربيعة تفريع على حله على جموعه (قوله في الاولين) اي الطائفت دون تعاليق والتعالقات المتقدمة (قوله وهذا) اي حمل كلام ربيعة على العموم (قوله تعبيره) اي المصنف (قوله ينعى) اي حمل كلام المصنف على الثاني (قوله ويعين) بضم ففتح فكسر مثقلا اي تعبيره بيمين (قوله على الاول) اي التعالقات المختلفة وهو تأويل القابسي *(فصل) في الاستنابة على الطلاق (قوله وهي) اي الاستنابة عليه (قوله اي جعل) اي الزوج (قوله انشاءه) اي الطلاق (قوله لها) اي الزوجة (قوله له) اي الزوج (قوله معها) اي الزوجة (قوله له) اي انشاء الطلاق (قوله ان شاء) اي الزوج منعها منه

(قوله قبله) أي إيقاعه (قوله من عزل الموكل وكيله الخ) أي إيقاعه التوكيل (قوله قبل تصرفه) أي الوكيل صله عزله (قوله لها) أي الزوجة (قوله بإيقاعه) ٢٨٤ أي الطلاق (قوله له) أي الزوج (قوله عزلهما) أي الزوجة عن إيقاعه (قوله برفع ضرر

الضرر عنها) أي بتطليق من وكلها على طلاقها (قوله نصا وحكما) راجع لثلاثا (قوله راجح) حال من هاء انشائه (قوله يخص) يضم ففتح (قوله بمادونها) أي الثلاث (قوله بينهما) أي ما دونها (قوله الفرق) أي من حيث العزل وعدمه (قوله وغيره) أي التوكيل الشامل للتخير والتمليك (قوله والمملك والخير) بفتح ما قبل آخرهما (قوله والفرق) أي من حيث النص في الثلاث والرجحان فيها (قوله بإعكاسه) أي العرف (قوله فيه) أي الفرق بين التخير والتمليك (قوله يفتح) يضم فسكون فكسر (قوله كناية) أي خفية في الطلاق (قوله لاحتماله) أي التخير (قوله وغيره) أي الطلاق عطف عليه (قوله مانصه) منقول قال (قوله مربة) بكسر فسكون أي شك (قوله بالثلاث) أي في التخير (قوله اللفظ) أي التخير (قوله هذا) أي الثلاث (قوله فصار) أي التخير (قوله فيه) أي الثلاث (قوله غيرانه) أي الذي ظهر واتجه (قوله ويكون)

(فله) أي الزوج (العزل) أي معهما من إيقاعه قبله اتفاقا على قاعدة التوكيل من عزل الموكل وكيله قبل تصرفه في كل حال (الاتفاق حق) إلهابا لإيقاعه كقوله لها أن تزوجت عليك فقد وكلتك على طلاقك وطلاق التي تزوجها عليك ثم تزوج عايشا فليس له عزلها بالتعلق حقها برفع ضرر الضرر عنها (لا) أن فوضه لها (تخييرا) بأن جعل لها إنشاء ثلاثا نصا وحكما بلامنعه منه فليس له منه هاهنا قبل انشائه فخرج بالإنشاء الأرسال وبإا ص على الثلاث الخ التملك وبعدم المنع التوكيل (أو) فوضه لها (التمليكا) بأن جعل لها إنشاء لها بالامتنع راجح في الثلاث يخص بمادونها بفتح فليس له عزلها أيضا فخرج بالإنشاء الأرسال وبعدم المنع التوكيل وبرجحان الثلاث التخيير الخط الفرق بين التوكيل وغيره أن الوكيل يفعل على سبيل النيابة عن موكله والمملك والتخير يقع لأن عن نفسه المملكهما ما كان الزوج يملكه والفرق بين التخير والتمليك قبل عرفي لا دخل للغة فيه فنقولهم في المشهور يساكر الزوج المملك لا التخير مبني على عرف فينكسر الحكم بأعكاسه وقيل للغة فيه دخل لأن التملك اعطاء ما لم يكن حاصلًا فالأصل بقاء ملك الزوج العصمة فلا يلزمه إلا ما اعترف باعطائه والتخير لغة جعله الخبير بين شيئين للخير بالفتح فبني تخيير الزوجة أنه خيرها بين بقاء ما على عصمته وذهاها ما عنها وهذا إنما يكون في المدخول بها بالطلاق الثلاث الذي لا يبقى للزوج عليه أحكام أفاده ابن عبد السلام والموضح وقال القرافي بعد ذكر اتفاق أبي حنيفة وإنشائي واحد رضى الله تعالى عنهم على أن التخير كناية لا يلزم به شيء إلا بنية لاحتماله التخير في الطلاق وغيره وإن أراد الطلاق احتمال الواحدة وغيرها والأصل بقاء العصمة مانصه والصحيح الذي ظهر أن قول الأئمة الثلاثة هو مقتضى اللفظ لغة لا مربة في ذلك وإن ما لكارضى الله تعالى عنه ما في الثلاث على عادة كانت في زمانه أوجبت نقل اللفظ عن معناه المألوف إلى هذا المفهوم فصار صريحه في هذا هو الذي ينتجه وهو من الفرق بين التخير والتمليك غير أنه يلزم عليه بطلان هذا الحكم اليوم ووجوب الرجوع إلى اللغة ويكون كناية محضة كما قاله الأئمة الثلاثة لتغير العرف والقاعدة أن اللفظ متى كان الحكم فيه مبنيًا على نقل عادي بطل ذلك الحكم عند بطلان تلك القاعدة وتغير إلى حكم آخر إن شهدت له عادة أخرى هذا هو النقص اه وكتب عليه ابن الشاط ما قاله أن ما لكارضى الله تعالى عنه بني على عرف في زمانه هو الظاهر وما قاله من لزوم تغير الحكم بتغير العرف صحيح (وحمل) بكسر الحاء الملهمة له وسكون المثناة تحت أي فرق (بينهما) أي الزوجين في التخير والتمليك فلا يستقيم بها (حتى تجيب) الزوجة بما يقتضى بقاءها على عصمة زوجها أو فراقه لافي التوكيل لأن له عزلها إلا أن يتعلق حقها بالطلاق والنفقة زمن الحملولة عليها لأن الامتناع منها وإن مات أحدهما ورثه الآخر (وروقت) يضم الواو وكسر القاف الزوجة المخيرة والمملك أن أطلق الزوج بل (وإن قال) الزوج امرئ يدك (التي) تمام (سنة) م لا وصلة وقفت (متى علم) يضم فكسر أي علم الامام أو نائبه بانه خيرها أو ملكها فبقوقها حين علمه سواء كان في أول المدة أو بعده ولا يجهلها إلى تمام السنة مثلاً (فتقضى) الزوجة بإيقاع الطلاق أو رد ما جعله لها (والا) أي وإن لم تنقض

أي التخير (قوله محنة) أي خفية (قوله له) أي الحكم الآخر (قوله أن ما لكارضى الله تعالى عنه الخ) بيان بشئ ما يجزئ من (قوله فرق) يضم فكسر مثلاً (قوله وإن مات أحدهما) أي زمن الحملولة (قوله ورثه الآخر) لبقاء النكاح

بشي (اسقطه) اي ما جعله الزوج لها (الحاكم) وان رضى الزوج ببقائه يدها الى تمام السنة
 بحق الله تعالى اذ فيه التماضي على عصمة مشكوك (وعلى) بضم فكسر (بجوابها) اي الزوجة
 (الصريح في) اختيار (الطلاق) سواء كان صريحا في الطلاق او كتابا ظاهرة فيه واما الكتابية
 الخفية فاسقط ما يدها ولو نوت بها الطلاق في التوضيح ابن بونس لو اجابت المرأة بغير الفاظ
 الطلاق عند ما ملكها فلا يقبل منه انها رادت به الطلاق لانهم ادعية لكن نقل الخط عن ابن
 رشد ان جوابه في التملك بصيغة الظاهر اذ انوت به الطلاق فهو لازم مع انه كتابية خفية وثلث
 الجواب الصريح في الطلاق فقال (كطلاقه) اي الزوج من اضافة المصدر لقوله اي
 تملكها الزوج بان قالت طلقته او هو طالق او طلق نفسه منه او انا طالق منه (و) عمل
 بجوابه الصريح في (رده) اي ما جعله لها وبقائه في عصمة زوجها يقول بان قالت رددت اليك
 ما ملكته او فعل (كتمكينها) اي المملكة او الخيرة زوجها من الاستمتاع به وان لم يستمتع بها
 حال كونها (طائفة) عالة ما جعله لها من تخيير او تملك ولو جعلت الحكم لامكرهه او جاهله بما
 جعله لها فلا يسقط خيارها ولو طمها فان ادعى التمكن وانكرته صدق ان ثبت خلوة بها
 بامرائين وان ادعت الاكراه صدقت في المقدمات بين وصدق في الوطء بين قاله الخط
 (و) ك (مضى) بضم الميم وكسر الصاد المعجمة وشده الياء اي فراغ (يوم) اي زمن يوما كان او اقل
 او اكثر ولم يتغير فيه شيئا فقد سقط ما جعله لها سواء علمت بعصمة ام لا بان اغنى عليها او جنت حتى
 فات (و) ك (ردها) اي الزوجة من اضافة المصدر لقوله لعصمة زوجها الذي ملكها او غيرها
 ثم طلقها بخلع او بقات او برجعي انقضت عدته ثم ردها لعصمة (بعد زوالها) اي الزوجة منه
 فقد سقط ما جعله لها من تخيير او تملك الا اذا كان باداة تقضي التكرار في التوضيح ومفهوم
 بعد بينوتها انه ان طلقها طلاقا رجعيما وراجعها في عدته فلا يسقط ما جعله لها (وهل نقل
 فاشها) اي متاعها وجهها زهدها (كله او بعضه) ونحوه اي النقل فهو بالرفع عطف على نقل
 كتمطية وجهها من زوجها (طلاق) ثلاث في التخيير وواحدة في التملك وعلى هذا اقتصر ابن
 شاس (أولا) اي اولى طلاقا في الجواب (تردد) لامتاخر من في النقل عن الامام مالا يرضى الله
 تعالى عنه محله حيث لم تنزه الطلاق ولم يجز العرف بالطلاق به والانه طلاق اثنافا (وقبل)
 بضم القاف وكسر الموحدة من الزوجة او غيرها المقوض له امرها (تفسير) الجواب المحقق
 للطلاق والرد نحو (قيات) بدون زينة عليه (او قيات امرى) واحدا الامور اي شأني (او قيات
 ماملكتني) بفحش مثله لا مملكتني (برد) ما جعله لها وبقائه في عصمة زوجها وتطريفي
 تفسير القبول بالرد بانه ليس موضوعا له ولا هو من مقتضياته بل رافع لمقتضاه واجيب بانه لا كان
 الرد من آثار قبول النظر في الامر صريح تفسيره على سبيل المجاز لعلقة السبيمة قاله ابن عبد
 السلام وتبعه الموضع (او) ب (طلاق او) ب (بقاء) على ما جعله لها حتى تنظر في أمرها ما هو
 الاحسن لها ويقبل تفسير اختارت او اخترت امرى او شئت او اردت أيضا (وناكر) الزوج
 زوجة (بخيرة) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والمنشأة تحت مثقلة (لم تدخل) الزوجة بزوجها انطرط
 في منكرتها فان كان دخل بها فليس له منكرتها (و) ناكر زوجة (مملكة) بضم ففتحات مثقلا
 حال كونها (مطلقا) عن تقييدها بكونها مدخولا بها (ان زادت) اي الخيرة والمملكة في الطلاق

(قوله وان رضى الزوج الخ)
 مبالغة في اسقاطه الحاكم
 (قوله لحق الله تعالى) علة
 لاسقاطه (قوله اذ فيه) اي
 امهالها وابقائه يدها
 (قوله فاسقط) بضم التاء
 (قوله بها) اي الكتابية الخفية
 (قوله زوجها) منقول
 تمكين مضافا لعله (قوله
 من تخيير الخ) بيان لما
 (قوله في المقدمات) خبر
 مقدم (قوله بين) اي هذا
 اللفظ مبتدأ (قوله بان
 اغنى عليها الخ) تصوير
 لأم (قوله جنت) بضم
 الجيم وشده النون (قوله
 حتى فات) اي زمن تخييرها
 تنازع فيه اغنى وجن (قوله
 ملكها) بشده اللام (قوله
 الا اذا كان) اي التخيير او
 التملك (قوله وعلى هذا)
 اي كونه طلاقا صلا
 اقتصر (قوله محله) اي
 التردد (قوله به) اي النقل
 (قوله وانا) اي وان نوت
 الطلاق بالنقل او جرى به
 العرف (قوله ونظر) بضم
 فكسر مثقلا (قوله بانه)
 اي القبول صلا نظر (قوله
 له) اي الرد (قوله ولا هو)
 اي القبول (قوله مقتضياته)
 بكسر الصاد اي الرد (قوله
 انه) اي الشأن (قوله تفسيره
 اي القبول (قوله به) اي الرد

(قوله هذا) أي ان زادنا على الواحدة (قوله موضوع المناكحة) أي لا شرط فيها كما يتبادر من عبارة المصنف (قوله أي رد الزوج ما زاد على الواحدة) تفسيرنا كراخ (قوله لعدم ارادته) أي ما زاد على الواحدة (قوله ومفهومه) أي ان زادنا على الواحدة (قوله انه) أي الزوج (٢٨٦) (قوله لاينا كرها) أي الزوجة (قوله انه) أي الشان (قوله وهو) أي عدم بطلان

الذي اوقعناه (على) الطلقة (الواحدة) هذا موضوع المناكحة أي رد الزوج ما زاد على الواحدة لعدم ارادته بتخيرها وتعليكها ومفهومه انه لاينا كرها في الواحدة وهو ظاهر في المملكة واما الخيرة فعدم مناكرتها يقتضي انه لا يسلط بتخيرها ابن عبد السلام وهو اظهر لان غير المدخول بها اعتزلة المملكة لينتظم بالواحدة وهو المقصود بدليل تصديره الشرط الخمسة بان في قوله (ان) كان (نواها) أي الزوج الواحدة بالتخيير والتعليك فلا يلزم نواها به بل بعدها اولم ينوها اصل الزمة ما وقعته واولى ان نوى الاكثر (و) ان (بادر) الزوج للمناكحة مجرد عمله بالزيادة على الواحدة والالزمية ما وقعته ولا يعذر بالجهل (و) ان (حلف) الزوج انه نوى به الواحدة فان نكل لزمه ما وقعته ومحل حلفه حين المناكحة (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة واراد رجوعها (والا) أي وان لم يدخل بها او دخل بها ولم يرد رجوعها الا (ن) (فيحلف) (عند) ارادة (الارتجاع) (و) ان (لم يكرر) الزوج عند التخيير والتعليك قوله (امرها) أي حكم عصمتها (بيدها) في ملكها تنصرف فيها كيف شئت بطلاق وابقاء فان كرره حقيقة او حكيما بان أي باداة تفيد التكرار ككلما شئت فامر لك بيده فليس له مناكرتها فيما زاد على الواحدة في كل حال (الا ان ينوى) الزوج بتكرار امرها بيدها (التاكيد) فان كان نواها به فله مناكرتها فيما زادته على الواحدة هذا وقال الخط لا يشترط عدم تكرار امرها بيدها فان تكراره كعدمه في الحكم فالمناسب الاتيان به بصيغة المبالغة بان يقال وان كرر امرها بيدها والمعنى ان نوى الواحدة عمل بنيتها وان كرر امرها بيدها مثلاث قال ومن الشروط ان لا يقول كلما شئت فامر بيده والافلامنا كره له قاله ابن الحاجب ولو أشار المصنف الى هذا كان احسن مما ذكره اذ الفائدة كما علمت وشبهه في اعتبار نية التاكيد فقال (كنسها) أي تكرير المملكة او الخيرة غير المدخول بها نقولها طلقت نفسى مثلا بلا فصل فيتم عدد الطلاق بعدده الا ان تنوى التوكيد واما المدخول بها فلا يشترط **كون** تكريرها نسقا ويشترط كون ما بعد الاولى في العدة ومفهوم نسقها ان غير المدخول بها ان كررته لانسقا فسيلا يلزمه الا الاول لانقطاع العصمة به فلا يجيد ما بعده محلا فالصادره مضاف لفاعل ضمير الزوجة المؤكد بقوله (هي) أي الزوجة لدفع توهم عود المؤكد بالفتح على الطلقات الثلاث (وان لم يشترط) بضم المثناة تحت وفتح الراء أي المذكور من التخيير والتعليك للمرأة (في العقد) لنسكا حها فان كان اشترطها في نفسه لزمه ما وقعته ولو كانت غير مدخول بها وله رجعة المدخول بها ان كانت ايقنت شيئا من العصمة وقال مجنون ليس له رجعتها لرجوعه للتمتع لاسقاطها من صداقها للشرط (وفي محله) أي المذكور من التخيير والتعليك (على الشرط) أي كونه مشروطا في العقد فلا يناكرها فيما زادته على الواحدة (ان أطلق) الموثق أي لم يقيّد بشرط ولا تطوع بان كتب أمرها بيدها ان تزوج أو تسرى عليها لم يذ كر حصول هذا الشرط عند العقد او بعده قاله أبو الحسن ومثله لابن هرون في اختصاره المتيسية ونصه ولو

تخيرها (قوله وهو) أي البيئونة وذكرته كبر خبره (قوله بدليل الخ) صلة موضوع واضافه للبيان (قوله تصديره) أي المصنف من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله الشرط الخمسة) أي نية الواحدة والمبادرة والحلف ولم يكرر امرها بيدها ولم يشترط في العقد (قوله فلا يلزم نواها به) مفهوم ان نواها (قوله والا) أي وان لم يبادر لها مفهوم يادر (قوله به) أي التخيير أو التعليك (قوله فان نكل الخ) مفهوم حلف (قوله فان كره الخ) مفهوم ولم يكرر امرها بيدها (قوله قولها) مفهوم نسق المضاف لفاعل (قوله بلا فصل) صلة تكرير (قوله بعده) أي طلقت نفسى (قوله الاولى) بضم الهمزة أي أولى الطلقات (قوله ان كرهته) أي طلقت نفسى (قوله به) أي الاول (قوله ما بعده) أي الاول (قوله فالمصدر) أي نسق تفرّيع على المحل المتقدم (قوله المؤكد) بفتح الكاف (قوله

لدفع توهم الخ) على المؤكد (قوله فان كان اشترط لها فيه) مفهوم ولم يشترط (قوله لرجوعه) أي اشترطه في كتب العقد (قوله لاسقاطها الخ) على لرجوعه (قوله للشرط) على لاسقاطها منه (قوله بان كتب) أي الموثق الخ نصير لاطلاقه (قوله علمها) تنازع فيه تزوج وتسرى (قوله ولم يذكر) أي الموثق (قوله ونصه) أي ابن هرون

(قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فيها) أى الشروط (قوله فقال) أى الزوج (قوله انهما) أى الشروط (قوله على الطوع) أى التبرع بعد العقد (قوله وقالت) أى الزوجة (قوله) ٢٨٧ (هى) فصل به ليصح العطف

على ضم الرفع المتصل
(قوله انهما) أى الشروط
(قوله مقبل) بضم فكسر
(قوله هى) أى الشروط
(قوله ينظر) بضم فسكون
(قوله مدعية) أى
العرف (قوله ان ادعى نية)
أى وبإدراكه لم يكره أمرها
بيدها (قوله واما تعليق
الطلاق) فهو ان تزوجت
عليك فأتى تزوجها طلق
(قوله والعسق) لمحو
نسر بيت عليك فهى حرة
(قوله فلا يختلف فيه الطوع
من غيره) أى فى لزومه بمجرد
حصول العلق عليه (قوله
بتردد) أى بدل قولان
ولا يخفى عليك جواب هذا
بعد ما تقدم مرارا (قوله
أو على الطوع به الخ) عطف
على الشرط (قوله زوجته)
تنازع فيه ملك وخير (قوله
قبل البناء) قيد فى التخيير
فقط (قوله بين) صلة قبل
(قوله بعد قضاءها) صلة
قبل (قوله لاحتماله) أى
طلقت نفسى الخ علة سئات
(قوله لخروجها الخ) علة
بطأت (قوله لارادته الخ) علة
خروجها (قوله لا الواحدة)
عطف على صفتها (قوله
وهذا) أى بطلان صفتها
(قوله مطلقا) أى عن تقييدها

كتب العاقد هذه الشروط ولم يذكر انها فى عقد النكاح أو بعده ثم اختلف فيما افقال انها كانت
على الطوع وقالت هى أولها بل فى العقد فحكى ابن العطار فى وثائقه انها على الطوع وقال محمد
ابن عبد الله بن مقبل هى محمولة على ان النكاح انعقد عليها بعض الموثقين ينبغى ان ينظر فى ذلك
الى عرف الناس فى ذلك البلد فالقول قول مدعية فان لم يكن عرف فالقول قول الزوج وانما
يختلف حكم الطوع وغيره فى التملك خاصة فله ان ينكرها فيه ان وقعت أكثر من واحدة فيها
طاع به من الشروط ان ادعى نية ويختلف على ذلك ولا ينكرها فيها انعقد عليه النكاح واما تعليق
الطلاق والعسق فلا يختلف فيه الطوع من غيره هذا هو المشهور من قول مالك واصحابه رضى
الله تعالى عنهم وبه تعلم ان اللاتى التعبير بتردد والله أعلم افاده البناءى قال فى المدونة وان كان
تبرع بهذا الشرط بعد العقد فله ان ينكرها فيما زاد على الواحدة أو الحسن هذا يقتضى ان
التبرع فى اصل العقد كالشرط ونص عليه ابن الحاجب فدل على ان ما وقع فى العقد من غير شرط
له حكم الشرط اهناى أو على الطوع به بعد العقد فله المناكحة فيما زاد على الواحدة (قولان و)
ان ملك زوجته مطاقا وخبرها قبل بناءها فطلقت نفسها ثلاثا فقال لم اردها التملك أو التخيير
طلاقا فقبل لزمك الثلاث التى أوقعت فاقال اردت طلاقا واحدة (قبل) بضم القاف وكسر
الموحدة عند ابن القاسم من الزوج المملك أو التخيير زوجته فى العصة قبل البناء بين بعد قضائها
بأكثر من واحدة ونائب فاعل قبل (ارادة) الطلاق (الواحدة بعد قوله) أى الزوج (لم ارد) بضم
الهمزة وكسر الراء والتخيير والتملك (طلاقا) فقبل له ان لم ترد فقبل لزمك ما اوقعت فقال اردت
واحدة فقبل قوله لاحتمال نسبانه ثم تذكره وقال اصبح لائق قبل منه ارادة الواحدة وبعد نادما
ويلزمه ما وقعته والى هذا أشار بقوله (والاصح خلافه) أى قول ابن القاسم وأنه لا تقبل منه
ارادة الواحدة بعد قوله لم ارد طلاقا وصرح بفهم قوله لم تدخل فقال (ولانكثرة) بضم النون
وسكون الكاف أى منكرة (له) أى الزوج فيما زاد على الواحدة (ان) كان (دخل) الزوج
بنزجه وخبرها فاقعت زاندا على الواحدة (فى تخيير مطلق) عن التقييد بطلقة أو ما زاد عليها
وعن التقييد بصيغة مما يأتى اذ منه ما لا تنافى فيه المناكحة كاختارى فى طائفتين (وان قالت)
الزوجة الخيرة والمملكة (طلقت نفسى) أو زوجى قاله فى التوضيح (سئل) بضم السين وكسر
الهمزة الزوجة (بالجلس وبعدة) عما ارادته بقولها طلقت نفسى لاحتماله الواحدة والزائد عليها
(فان) كانت (ارادت) الزوجة بقولها طلقت نفسى الطلاق (الثلاث لزم) أى الطلاقات
الثلاث الزوج فلان منكرة فيما زاد على الواحدة (فى التخيير) اذا كانت مدخولا بها لقوله
السابق ولان منكرة ان دخل (وناكر) الزوج الزوجة فيما زادت على الواحدة (فى التملك) سواء
كانت مدخولا بها أم لا وفى التخيير لغير مدخول بها لقوله وناكر مخيرة لم تدخل ومملكة مطلقا (وان
قالت) الزوجة اردت بقولى طلقت نفسى طلاقا (واحدة بطأت) صفتها أى كونها مخيرة
لخروجها عما خبرها فيه بالكلية لارادته بينونها منه وارادتها بقاءها فى عصمته لا الواحدة فقط
وهذا فى المخيرة المدخول بها وأما الخيرة غير المدخول بها والمملكة مطاقا فتلزمه الواحدة فقط
فيهما (وهل يصح) بضم الباء وسكون الحاء المهملة وفتح الميم قولها طلقت نفسى (على) ارادة

بكونها غير مدخول بها (قوله فيهما) أى الخيرة غير المدخول بها والمملكة

(قوله منها) أي الزوجة (قوله به) أي طاعت نفسي (قوله وهذا) أي حمله على الثلاث (قوله فتلزمه) أي الثلاث الزوج (قوله وله) أي الزوج (قوله لانها) أي الواحدة (قوله فتلزمه) أي الواحدة الزوج (قوله وهذا) أي حمله على الواحدة (قوله تأويل عبد الحق المدونة) فيه إضافة المصدر لقوله ونصب مفعوله به بعده (قوله منها) أي الزوجة (قوله لعدد) صلة النية (قوله بقولها) صلة النية (قوله لانه) أي استظهره الله تعالى (قوله فيه) أي اختبرت الطلاق (قوله على اصولهم) صلة أرى (قوله لانها) أي الزوجة (قوله تسئل) بضم التاء ٢٨٨ أي عما أرادته به (قوله لاحتمال أل الخ) علة تسئل (قوله فيكون) أي الطلاق

(قوله بها) أي أل (قوله وهو) أي الماهود (قوله ارادت) أي به (قوله تخرج) بتحت مثلاً (قوله فيها) أي المسئلة (قوله بصيغة ظهر) بفتحات مثلاً وضافتها البيان (قوله وهو) أي الجواز (قوله فائلاً) حال من أبي عمران (قوله كرهه) أي التخيير (قوله يكره) بضم الياء (قوله وعدم جوازه) عطف على جواز (قوله يحقل المنع) بضم مقابل (قوله وهو) أي المنع (قوله يمنع) بضم الياء أي التخيير (قوله وتوكيله) أي الزوج عطف على إيقاع (قوله عليه) أي إيقاع الثلاث (قوله فان فعل) أي خیر الزوج زوجته (قوله انتزعه) أي الطلاق (قوله ليدها) أي تصرفها (قوله مالم توقع) أي الزوجة (قوله ويحقل) أي مقابل الجواز عطف على يحقل المنع (قوله وهو) أي الكراهة وذكره لتدبير خبره (قوله وسط) أي فهو الراجح (قوله لاحتمال لفظه الخ) علة تعلقه (قوله فانه) أي الطلاق (قوله يكون) أي الطلاق (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله فقال) وانه مالك رضي الله تعالى عنه أي محلفنا الزوج (قوله ذلك) أي اختاري في ان تطلق نفسك واحدة أو تقيمي (قوله قال) أي الزوج (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله قلت) فائله يكون (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله هي) أي المسئلة (قوله فاجاب) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله انه) أي ابن القاسم (قوله واها) أي مسئلة اختاري في ان تطلق نفسك واحدة أو تقيمي

الطلاق (الثلاث) - نهاية - وهذا مذهب ابن القاسم في المدونة عند ابن رشد فتلزمه في التخيير ان دخل له المناكرة ان لم يدخل وفي التعليل مطلقاً (أو) يحتمل على ارادة (الواحدة) لانها الاصل فتلزمه في التعليل مطلقاً والتخيير قبل المدخول ويطل تخيير المدخول به وهذا تأويل عبد الحق المدونة وصلة يحتمل (عند عدم النية) منها لانه في قولها طلقت نفسي في الجواب (تأويلان والظاهر) عند ابن رشد والمناسب للتعبير بالفسخ لانه من عند نفسه (أو أياها) أي الزوجة الخيرة والمأمنة (ان قالت طلقت نفسي) المناسب اختبرت الطلاق غ في بعض النسخ اختبرت الطلاق وهو الصواب اشارة لقول ابن رشد في المقدمات وأما ان قالت اختبرت الطلاق فالذي اراد فيه على اصولهم انها تسئل في التخيير والتعليل لاحتمال أل الاستعراق فيكون ثلاثاً وأراد بها له وهو الطلاق السني المشروع فيكون واحدة وإذا احتل الاقظ الوجهين وجب ان تسئل ايها أرادت فان قالت أرادت واحدة أو ثلاثاً واضح وان قالت لم أردها مائة مائة مائة مائة مائة تسئل فيها التأويلان السابقان كما في التوضيح فالأولى التعبير بصيغة ظهراً لانه من نفسه (وفي جواز) اقدام الزوج على (التخيير) لزوجته أو غيرها وهو نقل البابجي وعبد الحق عن أبي عمران فائلاً ما علمت من كرهه انما يكره المرأة إيقاع الثلاث وعدم جوازه (قولان) - وقابل الجواز في كلامه يحقل المنع وهو الظاهر من حيث المقابلة الجواز وهو مقتضى قول المخفى يمنع الزوج من إيقاع الثلاث وتوكيله عليه فان فعل انتزعه الحاكم من يدها مالم توقع الثلاث ويحقل الكراهة وهو نقل البابجي أيضاً عن أبي بكر التائبي ومن وافقه فتخلص في المسئلة ثلاثة أقوال البساطي والكراهة وسط (و) ان قال اختاري في واحدة أو ثلثاً وقال لم أردها لا طاعة (حلت) لزوج انه لم يرد الاطاعة واحدة (في) قوله لزوجته (اختاري في واحدة) فطلقت نفسها ثلاثاً وقالت اختبرت نفسي أو الطلاق فان حلف لزمته طلاق واحدة فقط رجعية في المدخول به الاحتمال انظر في مرة واحدة ولو ثلاثاً وان نكح لزمه الثلاث (أو) في قوله لها اختاري (في) ان تطلق نفسك طلاق واحدة (أو) في ان تقيمي فطلقت نفسها ثلاثاً فقال ما أردت الا واحدة فيحلف على هذا غ انظر الامهات اختاري في ان تطلق نفسك طلاق واحدة وفي ان تقيمي فقالت اختبرت نفسي فانه يكون ثلاثاً قال نزلت بالمدينة المنورة بانوار صلى الله عليه وسلم فقال مالك رضي الله تعالى عنه الله ما أردت يقول ذلك الا واحدة قال والله ما أردت الا واحدة قال هي واحدة قلت ما المسئلة التي تسئل عنها مالك قال هي رجل قال لا مرأته اختاري في واحدة فاجاب بما اخبرت عياض ظاهر كلام ابن القاسم انه سواها مع قوله اختاري في واحدة

(قوله وانه) أى الزوج (قوله وعليه) أى عدم الفرق بين المثلثين (قوله تأولها) أى المدونة بفصاحت مشعلا (قوله واختصرها) عطف على تأولها (قوله وكان المراد) بفتح الهمزة وشذ الفون (قوله عندهم) أى ابن أبي زيد ومن وافقه (قوله فى مرة واحدة) أى ولو بالثلاث (قوله فأنها) أى المرة (قوله سواء) أى الزوج فى صبغة تخيير (قوله عليه) أى ان المراد إيتاع الفرق بالثلاث فى مرة واحدة (قوله لا يبينها) أى ٢٨٩ المدخول بها الابعوض (قوله

وهى) أى المطلقة واحدة (قوله معه) أى الزوج صلة المقيد (قوله بعد) بالضم عند حذف الخاف اليه ونية معناه (قوله لفظه) إضافة لليان (قوله لانه) أى الزوج (قوله فلما زاد) أى الزوج (قوله استظهر) بضم التاء وكسر الهاء (قوله لذلك) أى زيادة وفى ان تقيى (قوله اسقط) أى الزوج من صبغة تخييرها (قوله هذا لفظ) أى وفى ان تقيى (قوله وقال) أى الزوج (قوله حلقه) بفتح الحاء (قوله يشكك) أى اتفقت (قوله السر) أى فى حلقه (قوله اسقاطه) أى او تقيى (قوله فقال) أى الزوج (قوله وليست) أى مسئلة فى طلاق الخ (قوله ما كان له) أى ماله كما عصمت ولا تصرف غيره فيها (قوله وبه) أى بطلان التخيير من أصله (قوله غير الصغير) أى قرر (قوله غير الصغير) أى

وانه يحلف ما أراد الا واحدة وعليه تأولها ابن أبي زيد وغيره واختصرها ابن أبي زيد وكان المراد عندهم بحمل لامضاء الفرق فى مرة واحدة فانها لا تحتاج للاعادة والتكرير سواء سمي التطبيق أم لا ويبدل عليه أو تقيى والواحدة لا يبينها وهى معه فى حكم المقيمة بعد وقال عبد الحق قال بعض القرويين يحلف لزيادة لفظه وفى ان تقيى لانه قد علم أنها مع الطالبة مقيمة على حالها فى عصمته فلما زاد وفى ان تقيى استظهر عليه باليمين لذلك فأما اذا اسقط هذا اللفظ وقال اختارى فى طابقة فهذا الاشكال فيه ان اليمين اسقطت عنه وقال ابن محرز انما حلفه ابن القاسم لقوله وفى ان تقيى لاحتمال ان يكون أراد اليمينونة لان ضد الاقامة اليمينونة فقد تضافرت هذه النقول على ان السر فى قوله أو تقيى فى المصنف فى اسقاطه الدورك فان حلف فلا تلزمه الا واحدة رجعية فى المدخول به وان نكل لزمه ما قضت به ولو لا زيادة أو تقيى ليقبل عليه كيف يحلف فى اختارى ان تطلق نفسك طلاقة واحدة ولا يحلف فى اختارى فى طابقة (لا) يحلف ان قال (اختارى طابقة) فاوقعت ثلاثا ان قال ما أردت الا واحدة فتلزمه واحدة فقط بلا يمين غ أشار لقول أبي سعيد ودان قال لها اختارى فى طابقة فقالت قد اخترتها واخترت نفسى فلا يلزمه الا واحدة وله رجعتا وليست فى الامهات (وبطل) ما جعله الزوج لها (ان قضت) الزوجة الخيرة (ا) طلاقة (واحدة فى) قوله لها (اختارى طلبيةتين) ويبقى الزوج على ما كان له قبل قوله لها (أو فى قوله) اختارى (فى طلبيةتين) بزيادة فى بلا يلزمه شئ ان قضت بواحدة وبطل ما جعله يدها قاله ت طفى ظاهرا انه يبطل التخيير من أصله وبه قرر الشارح فى غير شرحه الصغير وتبعه ت وس وقرر الشارح فى صغيره على بطلان ما قضت به مع بقاء التخيير وتبعه عجم وزعم ان هذا هو المطابق للنقل ونظر فى الاول ولم أر هذا النقل الذى زعم انه يطابقه بل ظاهر كلامهم أوصريه بخلاف ما زعمه فى المدونة وان قال لها اختارى طلبيةتين فاخترت واحدة أو قال لها اطلقى نفسك ثلاثا قالت طلقت نفسى واحدة لم يقع عليها شئ اه فتسويتها بين اختارى طلبيةتين وطلقى نفسك ثلاثا ليدل على بطلانه من أصله وبعبارة اللخمى فى اختارى طلبيةتين لها القضاء به ما فان قضت بواحدة لم يلزمه شئ ونقلها ابن عرفة والموضع (وان) قال لها اختارى (من طلبيةتين فلا تقضى) الزوجة (الا) طلاقة (واحدة) فان قضت بأكثر من الم تلزمه الا واحدة (نقل الخط) (و) ان خير المدخول به بالتخيير اطلاقا فاوقعت طلاقة أو اثنين ولم يرض به (بطل) التخيير لا ما قضت به فقط (فى) التخيير (المطابق) بفتح اللام عن التقييد بعد من الطلاق بان قال اختارى او خيرتك مثلا سواء تجوزه أو علقه على نحو دخول الدار (ان قضت) الزوجة (بدون) من الطلاق (الثلاث) فان قضت بواحدة تكمله

٣٧ منح فى الكبير والوسط (قوله وزعم) أى عجم (قوله هذا) أى بطلان ما قضت به دون التخيير (قوله نظري) بفتح نون مشعلا (قوله فى الاول) أى بطلان التخيير (قوله زعمه) أى عجم (قوله فتسويتها) أى المدونة (قوله بطلانه) أى التخيير (قوله نقلها) أى عبارة اللخمى (قوله بان قال اختارى الخ) تصوير للتخيير المطلق (قوله تجوزه) بفتح نون (قوله على نحو دخول الدار) أى وحصل (قوله ميم) بضم فكسر مشعلا (قوله لا يكمل) (قوله فان قضت بواحدة تكمله الثلاث) تفرع على ميم

(قوله وهذا) أي بطلان التخيير بقضاءها بدونها (قوله لعدمها) بضم العين أي الزوجة الخ علة لبطلان تخييرها به (قوله شرع) بضم فسكسر (قوله وهي) أي ما شرع لها أو أنشأه لتأنيث خبره (قوله فإن رضى) أي الزوج (قوله به) أي دون الثلاث (قوله جعل) بفتحات أي الزوج أو بضم فسكسر (قوله لخالقته) أي الزوج (قوله هذا) أي بطلان ما أوقعت وما يدها (قوله والا) أي وان لم تختري الحال (قوله اسقط) أي إلحاقكم (قوله ما جعل لها) أي تخييرها (قوله على المشهور) راجع لنفي التأخير (قوله على الأصح) راجع لعدم التأخير (قوله لأنه) أي الزوج (قوله إنما جعله) أي الخياط (قوله ان لم يرض الزوج بعمليتها) أي اختيار الطلاق بدخوله ٢٩٠ على ضررتها شرطاً وقفاً وعدم تأخيرها (قوله والا) أي وان رضى

الزوج بتعليقها (قوله بقاء) الثلاث لم يبطل ما قضت به وهذا في تخيير مدخول بها ولم يرض بما أوقعته وبصر معها كما كان قبل تخييرها بعد ولها ما شرع لها وهي الثلاث فان رضى به لزمه وشبهه في بطلان ما جعل لها فقال (ك) قوله (طلق نفسك ثلاثاً) ولم يقيده بعشيتها فطلقت نفسه أقل منها فيبطل ما أوقعته وما يدها لخالقته هذا مذهب المدونة (و) ان خيرها فاخترت الطلاق ان دخل على ضررتها (وقفت) بضم الواو وكسر القاف التخيير أي بوقفها إلحاقكم وبأمرها بالاختيار حالاً ولا اسقط ما جعل لها (ان اختارت) نفسها (د) شرط (دخوله) أي الزوج (على ضررتها) بان قالت ان دخلت على ضررتي فقد اخترت نفسي ولا تؤثر حتى يدخل على ضررتي ابن ناجي على المشهور وفي الشامل على الأصح لأنه إنما جعله لها ناجراً ان لم يرض الزوج بعمليتها والا لا تنظر بدخوله على ضررتها فان دخل عليها طلق بدون اختيارها قاله للحنفي (ورجع) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه عن قوله الاول في الخيرة والمملوكة ببقاء التخيير والطلاق المطلقين بيدها في المجلس فقط بقدر ما يرى الناس انهم يختارون في مثله فان تفرق عنه أو خرجا عن الكلام الى كلام آخر فيبطل ما بيدها فرجع عن هذا (الى بقاءهما) أي التخيير والطلاق (بيدها) أي ملك الزوجية وتصر فيها (في) التخيير والطلاق (المطلق) عن التقييد بزندان أو مكان (ما لم توقف) أي مدة تقاضا بقائها إلحاقكم فان أوقفها فلا يبقيا بيدها فاما ان تجيب أو يسقطه إلحاقكم (أو توطأ) أو تمكث منه أو من الاستمتاع عامة طاعة والاولى ذكره هذا - قب قوله المتقدم ومضى يوم تخييرها لأنه قسمه ويجعل هذا الخلاف ما لم تقل عمدة القايك أو التخيير بركات أخرى أو رضى ونحوه مما يبطل على أنها لم تترك ما بيدها فان قالته بقي بيدها ما لم توقف أو توطأ ابن رشد اتفاقاً ومع ابن القاسم من ملك امرأته فقالت لي النظر في امرئ فقال ليس لك هذا أو قال فانظري الآن والافلاشي لك قال مالك ذلك بيدها حتى يوقفها السلطان ابن رشد مضي لنا في هذه المسئلة عند من ادركا من الشيوخ انهم امينون على المدونة وان ذلك لها على القول بانها ليس لها القضاء الا في المجلس حتى يوقفها السلطان وان المسئلة تخرج من الخلاف اذا قالته بحضرة الزوج ولم ينكره عليها كقوله امرئ بك تنظرين لنفسك وان انقضى المجلس ولورد قولها بالحرث على القولين اه من ابن عرفة ثم ذكر عن البابي ان ظاهره خروجها عن الخلاف ولورد قولها خلاف مانعه

أي النظر في امرها (قوله حتى يوقفها السلطان) غاية لقوله وان ذلك لها على القول بانها ليس لها الخ (قوله ابن من الخلاف) أي في بقاء امرها بيدها في خصوص المجلس او ما لم توقف الخ (قوله اذا قالته) أي لي النظر في امرئ (قوله ولم ينكره) أي الزوج قولها لي النظر في امرئ (قوله كقوله) أي الزوج الخ تشبيهه في الخروج من الخلاف (قوله وان انقضى المجلس) من مقول الزوج وقام صبغة التخيير فهو مبالغة في نظرها لنفسها وهي التي أوجبت خروجها من الخلاف (قوله ولورد) أي الزوج (قوله قولها) أي الزوجة لي النظر في امرئ (قوله بالحرث) أي المسئلة (قوله على القولين) أي القول ببقائه بيدها في المجلس فقط والقول ببقائه بيدها ما لم توقف أو توطأ (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله ان ظاهرة) أي كلام البابي (قوله خروجها) أي المسئلة (قوله ولورد) أي الزوج (قوله قولها) أي لي النظر في امرئ

(قوله فانظره) اي ابن عرفة ونصه في رسم استأذن لو قيدت القبول كقولها قبلت لا تنظر في امرى كان يدها وان انقضى
المجلس اتفاقا حتى توقف ومع ابن القاسم من ملك امرأته فقالت قبلت لا تنظر في امرى فقال ليس لك ذلك او قال فانظرى
الا نوالا فاشي لك قال مالك رضى الله تعالى عنه ذلك بيدها حتى يققها السلطان ابن رشد كما يحضى لنا في هذه المسئلة
عنده من ادراك من الشيوخ انهم مبينة لمن في المدونة وان ذلك لها على القول انها ليس لها القضاء الا في المجلس حتى يققها
السلطان وان المسئلة تخرج من الخلاف اذا قالت بحضرة الزوج ولم شكره عليها كقوله امر لك بيدك تنظرين لنفسك وان
انقضى المجلس ولو رد قولها الجرح على القولين ولو قال امر لك بيدك على ان تقضى في هذا المجلس وتردى فلا يكون لها قضاء
بعده اتفاقا فتقوله بانقضائه بالمجلس لانه رأى مواجهته بالتعليك تقضى جوابها في المجلس كالمبايعة ولو قال وجب لا تنظر
بعتك ساعة بعشرة ان شئت فلم يقل اخذتها بما احق انقضى المجلس فلا يكون له شيء اتفاقا وقوله بعدم انقضائه به لانه رأى
التعليك خطيرا يحتاج لنظر وروية بخلاف البيع ثم قال وفيها اختيار ابن القاسم قوله الاول بانقضائه بانقضاء المجلس وعليه
جماعة الناس الشيخ لا شهب في المجموعة انما قال مالك لها ذلك بعد المجلس ٢٩١ مرة ثم رجع عنه الى ان مات

الباجي روى يحيى بن يحيى
القول الاول في الموطأ وهو
آخر من روى عنه وهذا يدل
على ان ما سكا كان يترجم
فيه واخذ ابو يعلى بن خيران
بقوله الثاني ابو عمر المشهور
المعول به الاول الباجي
وهذا ان لم نجب بشي ولو
قالت قبلت امرى فذلك
بيدها حتى توقف او يمكن
من نفسها في قولى مالك
معاقت الشيخ عن الموازية
انما لها القضاء في المجلس في
قول مالك القديم الا ان
تقول قبل الاقتراح قبلت
او رضىت او اخترت أو نحو

ابن رشد فانظره وشبهه في بقاء ما بيدها ما لم توقف او توطأ فقال (كقوله) متى شئت بكسر
التاء فامر لك بيدك واخترتارى نفسك فيه. فبان بيدها ما لم توقف او توطأ او يمكن (واخذ)
يفتح ان اي غلبك الامام عبد الرحمن (بن القاسم) تليد الامام مالك رضى الله تعالى عنه. ما
(بالسقوط) للتخير والتعليك بانقضاء المجلس او الخروج عن الكلام الى غيره الذي هو القول
الذي رجع عنه مالك رضى الله تعالى عنه المتبطل وبه القضاء وعليه جهوا بحباب مالك رضى
الله تعالى عنهم ورجع اليه الامام ثانيا باقيا عليه الى موته فهو الراجح فالاولى الاقتصار عليه
(وفي جعل) قوله (ان) شئت (او اذا) شئت فامر لك بيدك (كقوله) متى شئت فامر لك بيدك
في الاتفاق على بقاء ما بيدها ما لم توقف او توطأ او يمكن (او) جعله (ك) التخير والتعليك
(المطلق) في جريان قولى الامام فيهما (تردد) للمتأخرين حكاه ابن بشير وقال اصبح ان قال
ان شئت فالامر بيدها ما لم توطأ وان قال اذا بقيت بيدها ولو وطئت وفي المدونة ان قال لها
انت طالتي ان شئت واذا شئت فذلك بيدها وان افتراقا حتى توقف او توطأ وكانت اذا عند
مالك رضى الله تعالى عنه اشهد من ان ثم سوى بينهما ما قال بعض شارحيهما انما فرق بينهما اولا
لان اذا نظرت مستغرق للزمان المسئلة قبل بلاحد ولا حصر في فعل الطلاق بيدها في الوقت
الذي تشاؤ فيه ولم يجعل له حدا يسقط ما بيدها قبل الانتهاء اليه فوجب كونه بيدها ما لم توقف
او يكن منها ما يدل على اسقاطه وليس هذا المعنى في ان لا ن ان لا تدل على زمان وانما هي للشرط
خاصة عياض تفريق اذا وان جملة الشيوخ على اختلاف قولى مالك رضى الله تعالى عنه

كما يعلم به انهم تدع ما بيدها ولا يدري اهو فراغ او ترك ما بيدها فلا يزيل ما بيدها الا بقاف السلطان او يمكنه
من نفسها ولو قال لها الزوج لا افارقك حتى تبينى فراقك او ردك فلا يكون له ذلك الا بتوقيف السلطان وكذا مع ابن القاسم
ثم قال قلت ظاهرا كلام الباجي وما في الموازية ان تقيدها كلامها بالتأخير يوجب بقاء حقها بعد المجلس على القولين معا ولو
طلبها الزوج بالتجمل خلاف ما تقدم لابن رشد انه ان طلبها بالتجمل دخلها القولان (قوله) بنائهما (اي) التعليك والتخير (قوله)
تمكن (اي) من الوطأ أو الاستمتاع (قوله) في الاتفاق (الخ) صله كاف التشبيه (قوله) في جريان (قوله) كاف التشبيه (قوله)
قولى (بفتح اللام) معنى قول بلانون لضافته (قوله) فيهما (اي) اذا وان (قوله) سوى (بفتح السين) والواو مثقلا (اي) مالك
رضى الله تعالى عنه (قوله) بينهما (اي) ان واذا (قوله) أولا (بشد الواو) (قوله) فيه (اي) المستقبل (قوله) (اي) الوقت (قوله)
اليه (اي) الحد (قوله) كونه (اي) الطلاق (قوله) هذا المعنى (اي) استغرق الزمان المستقبل (قوله) هي (اي) ان (قوله) جملة
اي التفريق

في اذا هل تقتضي المهلة فتكون كتي او الشرط لمجرد فتكون مثل ان ابو الحسن
قوله اثم سوى بينهما ما اى جعل ان مثل اذا وان ذلك بيدها مالم توقف فلم يعتبر برضوعها
في كلام العرب ابو محمد صالح كلام القيين احدهما نحوى والاخر غ. يرشوى في الحاضرة
يقدم النوى فان خرج الى قياطين البرابر يكونان سواء وشبه في التردد فقال (كما اذا كانت)
الزوجة (غائبة) عن زوجها حين تخييرها او تملكها (وبلفها) اى التخيير او التملك الزوجة فهل
يبقى بسدها ان لم يطل باكثر من شهرين كفى التوضيح حتى يتبين رضاها با. قاطعه مالم توقف
او يوطأ وه. ذو طريقة ابن رشد وسكى الاتفاق عليها ويجرى فيها خلاف الحاضرة المتقدم
وهو طريق اللغوى فالتشبيه تام (وان عين) بفحش مثلاً الزوج للتخيير او التملك (امرا)
كتمه يده اختصارها بر. ان او مكان (تعين) بفحش مثلاً فاذا انقضت ما عينه سقط حقها وقد
تقدم هذا في قوله ومضى يوم تخييرها والمكان مثل الزمان بدليل تعميمه هنا كلاله ما قيد بما
اذا لم يطاع الحاكم والاوقفت كما تقدم وشبه كلامه نحو امرك بذلك متى شئت في هذا اليوم
او المجلس كفى التوضيح (وان قالت) الزوجة للتخيير او التملك (اخترت نفسى وزوجى او)
قالت كلاماً ملبساً (بالعكس) للترتيب السابق بان قالت اخترت زوجى ونفسى (فالمعنى)
المتقدم من النفس والزوج وبعد الثاني ندما فان قدمت النفس فقد اختارت الفراق وان
قدمت الزوج فقد اختارت البقاء على العصمة وردت ما جعلها قاله ابن يونس وان قالت
اخترت ما فكم تقدم نفسها ولا يتظر للمتقدم في مرجع الضمير الواقع في كلام الزوج ان تباطا
للفروج فان شك في المقدم فلا طلاق كمن شك هل طلق ام لا (وهما) اى التخيير والتملك (في)
التخيير) على الزوج فيكون امر الزوجة بيدها بمجرد فراغه من الصيغة (تعلقهما) اى التخيير
والتملك بلام التعليل وفي نسخة بالكاف وهى التعليل ايضا على حدها في قوله تعالى واذا كروه
كما هذا كم وقوله تعالى واحسن كما احسن الله اليك اى تعلية هما (و) شئ (منجن) بضم الميم
وفتح النون وكسر الجيم مشددة اى مقتضى للتخيير كتمه قبل تحقيقه يلفه انه عادة كامر كبدك
بعد شهر او عام او عشرة اعوام او بما لا صبر منه كان قت او محقق غاب كان حصة (و) هما في
(غيره) اى عدم التخيير لتعلية هما بغير منجن كتمه قبل عمتع كان ليست السماء او شربت الجمر
او حلت الجبل او محقق غير غاب كان قدم زيدا وان دخلت الدار وخبرهما في التخيير وغيره
(كالطلاق) فلا يثبت لها حق في التعليل على مستقبلي عمتع ويتوقف على حصول التمسك غير
الغالب (ولو علقهما) اى الزوج التخيير والتملك (بعقبه) اى غيبة الزوج عن زوجته (شهر) اى
بان قال ان غبت عنك شهر افامر بك بذلك تخييراً او تملكاً (ف) غاب (قدم) من سفره الى بلد
زوجته قبل فراغ الشهر (ولم تعلم) الزوجة بقدمه حتى تم الشهر فثبت تعلية وعيتمه وحلفت
انه لم يقدم لاسر ولا علانية وطلقت نفسها وانقضت عدتها (وترجعت) غيرة او وطئ الامه
سيدها ثم اثبت الزوج الاول قدمه الى بلدها قبل تمام الشهر (ف) حكمها (ك) حكم ذات
(الولين) في انها ان دخل او تلذذ الثاني به بغير عاين بقدم الاول فهى للثاني والا فلهى الاول
ومفهوم ولم تلذذ انما ان عات بقدمه قبل فراغ الشهر وطلقت نفسها وترجعت فلا تكون للثاني
وهو كذلك اتفاقاً والظاهر حدها اذا ثبت بينة اقرارها بعلمها به قبل عقد الثاني او قبل تلذذه

(قوله الجرد) اى عن الزمان
(قوله ذلك) اى الطلاق
(قوله موضوعها) اى ان
(قوله الفقيهين) اهل مراده
عباس وابو الحسن (قوله)
قياطين) اى بيوت الوبر
والشعر (قوله اى التخيير)
تفسير للفاعل المستتر (قوله)
وحكى) اى ابن رشد (قوله)
وكلاهما) اى الزمان
والمكان اى بقاؤه بيدها
فيهما (قوله تقدم) اى في
قوله وان قال الى سنة متى
علم (قوله حدها) اى قياس
السكاف (قوله ويتوقف)
اى ثبوت الحق لهما (قوله اى)
الزوج) تفسير للفاعل
المستتر (قوله في انما) اى
الزوجة صلة كاف التشبيه
(قوله الثاني) تنازع فيه
دخول وتلذذ (قوله عاين)
يقع الميم اى الثاني والزوجة
(قوله والا) اى وان لم يدخل
اوبة تلذذ الثاني بها او علم
احدهما بقدم الاول قبل
دخول الثاني او تلذذه (قوله)
به) اى قدوم الاول قبل
فراغ الشهر (قوله قبل عقد
الثاني) صلة اقراء

(قوله والا) أي وإن لم يثبت إقرارها قبل عقد الثاني أو لئذ يبينه (قوله غيره) أي الزوج (قوله متى علمت) صلة خبر (قوله) ولو بعد وطئها طائفة (مبالغة في بقاء أعلى خيارها) (قوله وهو) أي اعتبار تمييزاً لميزة مطلقاً (قوله سمع عيسى) من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف أي ابن القاسم (قوله إذا عرفت) أي الميزة ٢٩٣ (قوله فاعتبر) أي سمع عيسى

بها والأفلا يلتفت لقوله الاتهام بما عجبته الأول والتحليل على فسخ عقد الثاني قاله ابن عبد السلام (و) لعاق الزوج تمييز زوجته وتخليكها (بمحضوره) أي على قدم غائب غيره من سفره بان قال لها إن حضر فلان من سفره فأمر لك بذلك تخييراً أو عليك أو حضر فلان من سفره (ولم تعلم) الزوجة بمحضوره (فهي) أي الزوجة (على خيارها) في الطلاق وعدمه متى علمت ولو بعد وطئها طائفة حتى تمكنه عالمه بمحضوره طائفة غ يغتبي أن يكون تنكير محضوره يرمضاف للضمير إطباق قوله في المدونة وإن قال لا مر أنه إذا قدم فلان فاختار ذلك إذا قدم ولا يحال بينه وبين وطئها وإن وطئها الزوج بعد قدم فلان ولم تعلم المرأة بقدمه إلا بعد زمان فلها الخيار حين تعلم (و) إن ملك أو خير صغيرة وتختبأ باختيار باقاً أو طلاقاً (اعتبر) بضم الفوقية وكسر الباء (التمييز) الجواب التوكيد أو التخيير والتعليك سواء كان بطلاق أو بقاء على العصمة من زوجة مميزة (قبل بلوغها) السلم (وهل) يعتبر تمييزها (ارميزت) سواء أطاق الوطء أم لم تطقه وهو سمع عيسى إذا عرفت ما ذكرته وإن لم تبلغ مبلغاً أو طائفة فاعتبر التمييز فقط (أو) يعتبر تمييزها (متى) تبلغ سنناً (وطء) فيه زيادة عن تمييزها وهو قول ابن القاسم في الجواب (قولان) فإن لم تميز فلا يعتبر تمييزها ويستأنى بها التمييز وحده أو وطائفة الرط وفي عبارة المصنف إدخال هل على أن ميزت ولا خلاف فيه فالأولى تأخيرها عنه بان يقول هل مطلقاً ومتى وطئاً (و) يجوز له أي الزوج (التفويض) في عصمة زوجته أو كلاً أو عليك أو تخييراً (لغيرها) أي الزوجة سواء كان قريبها أو ألبانها أو ألبانها أو لا شرعاً معاً أو لا على مذهب المدونة وهو المشهور (و) أن وكل الزوج شخصاً على تفويض أمر زوجته لها أو كلاً أو تخييراً أو عليك (فهل له) أي الزوج (عزل وكيله) أي الزوج على تفويض أمر العصمة للزوجة أو كلاً أو عليك أو تخييراً أو ليس له عزله (قولان) هذا الوجه ذكره الخطاب وهو أحسن ما يحمل عليه المصنف وعليه فضمير وكيله للتفويض بمعنى التعليك أو التخيير وأما تقريره بجملة على الوكيل الحقيقي فغير صحيح إذ لا خلاف أن للزوج عزل الوكيل ما لم يقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بأنه متفق عليه وأما ما في الخط عن اللخمي وعبد الحق من ذكر الخلاف في عزل الوكيل ففيه نظر إذ الخلاف الذي ذكره اللخمي إنما ذكره فيما إذا قال الزوج لغيره طلق امرأتى فهل يحمل على التعليك فليس له عزله أو على التوكيد فله عزله هذا الذي يفهمه أبو الحسن وق وغ قال وجعل المصنف على هذا يحتاج إلى وحى يسفر عنه وبعبارة ابن غازي هكذا هو فيما وقفنا عليه من النسخ وهل له عزل وكيله بتدبير الضمير وهو مشكل فإنه إن حمل على الوكيل الحقيقي الذي هو تسميم الملك والتخيير والرسول فلا خلاف أن للزوج أن يعزله ما لم يقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بأنه متفق عليه وإن حمل على أنه يجوز فيه بطلان على الملك فهذا ليس له أن يعزله وقد قال في المدونة وإذا ملكها أمرها أو ملكه لا يجني

الخلاف في عزل الوكيل بيان لما (قوله قال) أي غ (قوله هذا) أي المقول له طلاق امرأتى (قوله يجوز) يقتضات متقلاً (قوله باطلاً) أي وكيله الخ تصور للزوج فيه (قوله فهذا) أي الملك (قوله وإذا ملكها) يقتضات متقلاً (قوله أو ملكه) بشد الألف

(قوله بداله) أي ظهر للزوج (قوله عزله) أي المملك كان الزوجة وغيرها (قوله ذلك) أي عزله (قوله والامر) أي الطلاق أو الإبقاء (قوله إيهما) أي الزوجة المملكة وغيرها كذلك (قوله في هذا الأصل) أي عزل المملك (قوله لثقتته) بفتح الخاء المعجمة أي أم زوجته (قوله فإني) أي الزوج (قوله وبداله) أي ظهر للزوج منع أمر زوجته من إخراجها من قريته (قوله فذلك) أي المنع (قوله له) أي الزوج (قوله لأول) ٢٩٤ بفتحات مثقلا أي شرح (قوله في سبب التملك) أي لافي نفس

ثم بداله عزله فليس ذلك له والامر أيهما ولم يذكر في هذا خلافا فان قلت كيف تنكر وجود الخلاف في هذا الأصل وفي النوادر عن ابن الماجشون ان قال لثقتته اذا تكاثرت لا يتكاثرون خرجت بها من القرية فامرها بذلك فتسكارت لها تخرجها فإني وبداله فذلك له ولا شيء عليه قلت قد ناول الباجي قول ابن الماجشون فقال معناه عندي ان الرجوع في سبب التملك بان يمنع امها من الخروج به ولو أخرجه لم يكن له الرجوع في التملك وقوله ابن زرقون وغيره كابن عرفة ولو سلمنا كونه خلافا لكان من الشذوذ يمكن فكيف يعادله المصنف بما في المدونة ولا بن محرز تحرير يعيب في التمييز بين النوعين قال رحمه الله تعالى التخيير والتمليك توصيل من الزوج على الطلاق وتعليق له الا انه لا يستطیع العزل فيه لما يتعلق للغيرة والمملكة فيه من الحق وان هو جعل امر امرأته بغير رجل اراقة موافقتها بذلك وادخال المسرة عليها فلذلك ينبغي ايضا ان يمنع من عزله لحقةها ويؤمر بهذا الذي جعل الامر يسده ان لا يقضي الاجابة لم انه يوافقها وان كان لم يرد بذلك موافقتها فهي وكالة كسائر الوكالات على أنواع المملوكات ان شاء اقر من وكاله وان شاء عزله اه فان كان المصنف فهم كلام ابن محرز هذا على خلاف لظاهر المدونة فاشار الى ذلك بالقولين فعبارة غير وافية بذلك مع ما فيه من البعد في المعنى نعم قال أبو الحسن الصغير انظر اذا ملك غير الزوجة وقالت الزوجة اسقطت حتى في التملك فهل للزوج ان يعزل المملك لانهم علموا عدم عزل الوكيل بتعلق حتى الغير وهما قد اسقطته أو يقال لا وكيل حتى في الوكالة فلا يعزله اه فلو اراد المصنف التخيير على هذا القول وهل له عزل مملكه ان اسقطت حقها تردد وأما جعل كلامه على قول الخمي واختلاف اذا قال طلق امرأتى هل هو تعليق او وكالة فيحتاج الى وحى يسفر عنه (و) ان فوض أمر زوجته لغيرها (له) أي يجب على غير الزوجة الذي فوض الزوج له أمر عهدها (النظر) أي التامل فيما تقتضيه مصلحة الزوجة من تطليقها أو إبقائها في عهدة زوجها فان لم ينظر لها لم ينظر لها (كم لها بها) (وصار) أي غير الزوجة المفوض له أمرها (كهى) أي الزوجة في جميع الاحكام السابقة (ان حضر) الشخص المفوض له شرط في قوله وله التقويض لغيرها (أو كان) المفوض له غيبة (قريسة كالبويعين) والثلاثة ذهابا بين البلدين (لا) ان كانت غيبته (أكثر) من كيومين (فلها) أي الزوجة النظر في أمرها اذ في انتظار قدومه ضرر عليها وجعله لغير آخر أو اسقاطه لا موجب له (الا ان تمسكن) بضم ففتح فكسر مثقلا الزوجة الزوج (من) اسقناعه (نفسها) فيسقط نظريها المفوض له ولو مكنته بغير علمه على الاصح قاله في الشامل ونحوه للشيخ سالم والذي في المدونة وأبي الحسن وابن عرفة والمواق أنه لا يسقط ما يده الا بتكليفها بعلمه ورضاه (أو) الا ان (يغيب) شخص مفوض فكسر (قوله فهي) أي

التملك (قوله بان يمنع امها من الخروج بها) تصوير للرجوع في سببه (قوله وقيله) بكسر الموحدة (قوله سلمنا) بفتحات مثقلا (قوله كونه) أي كلام ابن الماجشون (قوله من الشذوذ) بيان لمكان (قوله النوعين) أي من فوض له الطلاق تملكا أو تخييرا ومن وكل على إيقاعه (قوله قال) أي ابن محرز (قوله الا انه) أي الزوج (قوله اعزل) أي للمملك والغير (قوله من الحق) بيان لما (قوله وان هو) أي الزوج (قوله موافقتها) أي امرأته (قوله بذلك) أي جعل امرها بيد الرجل (قوله وادخال المسرة عليها) تفسير موافقتها (قوله فلذلك) أي اراقة موافقتها وادخال المسرة عليها (قوله منع من عزله) (قوله لحقةها) أي الزوجة (قوله عله) (قوله فإني) أي الزوج (قوله لم يرد) بضم فكسر (قوله فهي) أي

تفويض أمرها للرجل واتمه لتأنيث خبره (قوله ان شاء) أي الزوج (قوله عدم عزل لو كبل) إليه (إلى المملك (قوله الغير) أي الزوجة (قوله لا وكيل) خبر مقدم (قوله على هذا) أي ما قاله أبو الحسن (قوله من تطليقها الخ) بيان لما (قوله لها) أي الزوجة (قوله بها) أي المصلحة (قوله والثلاثة) فقد ادخلت السكاف يوما (قوله في انتظار) خبر متقدم (قوله لا موجب له) خبر جمل

(قوله لانه) اي ذهابه بعد التفويض له بالاقضاء (قوله على تركه) اي ما جعل له (قوله - بين - سفره) صله اشهد (قوله يبقائه) اي امر الزوجة بیده صله اشهد (قوله كذلك) اي في ضرب الاجل الخ ٢٩٥ (قوله عنها) اي المدونة (قوله فيها)

اي المدونة (قوله جعل)

بضم فكسر او بفتح

فسكر (قوله بان يقول

ان شئنا) تصوير للتقليد

(قوله انه) اي المصنف

(قوله امرهما) مقبول

اراد (قوله انه) اي الطلاق

(قوله به) اي التبليغ

(قوله وفيها) اي المدونة

(قوله امر) بفتح فسكر

اي طلاق (قوله امراني)

بفتح التاء والياء مثقلا

مثقلا في امرأة مضاف لباء

المتكلم (قوله بايديكما) خبر

امر (قوله فليكن) خبر قوله

(قوله الا اجتماعهما) اي

المخاطبين الموكنين (قوله

عليهما) اي المرأتين (قوله

اعلمنا) بفتح الهاء وكسر

اللام (قوله رسالة) خبر قوله

(قوله يحتل الخ) خبر قوله

(قوله غيرها) اي الرسالة

وهو التقليد (قوله فيلزم

الطلاق وان لم يعلمها)

تفريع على حمله على

الرسالة (قوله والوكالة)

عطف على الرسالة (قوله

كذلك) اي حتى يريد غيرها

(قوله فلا يلزم الطلاق الا

بتبليغ الخ) تفريع على

حمله على الوكالة (قوله

(قوله وما يتعلق بها) اي يناسب الرجعة (فصل الرجعة)

اليه حاضر) حين التفويض وغاب بعده فيسقط حقه ولو قوت غيبته لانه دليل على تركه ولا ينقل الحق لهما ومحل البطلان (ادالم يشهد) مضارع اشهد المقوض له (بقائه) اي امر الزوجة بیده حتى يرجع وينظر فيه (فان اشهد) المنقوض له امرها حين سفره ببقائه (ففي بقائه) اي امر الزوجة بیده (اي ملك المقوض له واستحقاقه حتى يرجع وينظر فيه سواء قصر صرف غيبته أو طالت وان رفعت امرها للجماع في غيبته ضرب لها اجل الايلاء ان رجع قدومه وارسل اليه فان تم الاجل ولم يقدم طلق وان لم يرج قدومه فهل كذلك أو قال بعد التلوم بالاجتماع قولان (أو يقتل) المظر (للزوجة) ان بعدت غيبته والا كتب له أو امرها بالاجابة ولا ينقل لهما ان أسقط حقه (قولان) الاول للامام مالك رضي الله تعالى عنه والثاني في الجواهر عن غيره (وان ملك) بفتحات مثقلا الزوج امر زوجته (رجلين) بان قال ملكة سكا أمرها أو امرها بايديكما نقله آت عنها أو طافاها ان شئنا نقله ابن يونس عنها (فليس) أحد (هما) اي الرجلين المملكين (الاقضاء) بطلاقها وحده لانهم منزلان منزلة وكيل واحد فلا ينع الطلاق الا اجتماعهما قاله فيها فان اذن له أحد هما في وطئها زال ما يدهما وان مات أحدهما فلا كلام للثاني فيما من ملك أمر امرأته رجلين لم يجز طلاق أحدهما دون الآخر الا ان يكونا رسولين كالو كيدان في البيع والشراء أبو الحسن قوله كالو كيدان راجع لقوله لم يجز طلاق أحدهما دون الآخر ففيه تقديم وتأخير وهو ظاهر (الا ان يكونا) اي الرجلان (رسولين) بان قال لكل منهما طلاقها فلا كل منهما الاستقلال بطلاقها في الشامل جل طلاقها على الرسالة حتى ينوي التقليد بان يقول ان شئنا ويحتمل انه اراد يكونهما رسولين أمرهما بتبليغها طلاقها وتقدم انه يقع حينئذ بمجرد أمرهما به وان لم يبلغا وفيها ان قال أعلماها في طلقهما فرسولان والطلاق واقع وان لم يعلماها اتفاقا البتة في والحاصل ان المسائل ثلاث واختصرها ابن عرفة ونصه قوله امر امرأتين بايديكما فليكن لا يقع طلاق الا اجتماعهما عليهما معا وعلى أحدهما اتفاقا وقوله أعلما امرأتين بطلاقهما رسالة والطلاق واقع وان لم يعلماها اتفاقا وقوله طلقا امرأتين يحتل الرسالة والتقليد وفي حمله على الرسالة حتى يريد غيرها فيلزم الطلاق وان لم يعلماها أو الوكالة كذلك فلا يلزم الطلاق الا بتبليغ من بلغهما ايام منهم اوله منعه ثالثها على التقليد كذلك الاول للمدونة والثاني لسماع عيسى والثالث لاصبيغ وقوله في المسائل الثلاثة امرأتين بلفظ المثني وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم آتم الله سبحانه وتعالى بفضل الجز الاول من شرح مختصر سیدی الشيخ خليل يوم الاثنين نجس بقيت من شهر المولد الشريف ربيع الاول المنيف من عام ستة وثمانين بعد ألف وما يتبين من هجرة من له غاية الشرف سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله أجمعين والحمد لله رب العالمين على يد أفقر العبيد وأوحشهم الى العفو والتسديد محمد بن أحمد بن محمد عيش تاب الله تعالى عليه واحسن اليه والى والديه والى المساكين أجمعين وسلام على النبيين والحمد لله رب العالمين

(فصل في أحكام رجعة الماطقة طلاقا رجعيًا وما يتعلق به الرجعة بفتح الراء افصح

فالشها) اي الاقوال (قوله كذلك) اي حتى يريد غيره

عطف عليها

منها بكسرها ابن عرفة الرجعة رفع الزوج أو الحاكم حرمة متعة الزوج بزواجه بطلاقها فخرجت
المراجعة وعلى رأى رفع ايجاب الطلاق حرمة متعة الزوج بزواجه بانقضائه عدتها الخطا اشار
الى الخلاف فى حرمة التمتع بالرجعية زمن عدتها وهو المشهور واباحته وهو الشاذ فى التعريف
الاول على الاول والثانى على الثانى ابن عرفة وقول ابن الحاجب رد المعتدة عن طلاق قاصر
عن الغاية ابتداء غير خلع بعد دخول ووطى مجازة قبله ويطل طرده بتزوجه اعقب انقضائه
عدتها اه وفيه ان من انقضت عدتها ليست معتدة بالاعتبار ما كان اذا سم الفاعل حقيقة
فى الحال فلا يطلان ويبحث فيه عن اربعة امور المرتجع والمرتجة وصيغة الرجعة والمطلقة
طلاقا رجعي قبل ارتجاعها وأما المراجعة فكثر الفقهاء والمؤلفين على اسمتها الهافى
تزوج المطلقة طلاقا بانها قاصرة عن الغاية المتوقفة على رضا الزوجين وأورد عليه قوله صلى
الله عليه وسلم فى حديث عمر رضى الله تعالى عنه مره فليراجعها حتى تظهر الخواجيب بانه وارد
على اللغة اذ لم يكن فى ذلك الزمن اصطلاح الفقهاء (يرتجع) أى نذبا وأباحه أوعلى تفصيل
النكاح البدر وهو انظاهر وفاعل يرتجع (من) أى الزوج الذى يجوز أو يصح انه (ينكح) أى
بعده النكاح لنفسه وهو البالغ العاقل ان كان حرا أو رقيقا اذن له سيد محصيا ليس محرما محج
ولا عسرة بل (وان) كان متلبسا (بكاحرام) محج أو عسرة والزوجة محرمة باحد هـ وادخلت
لكاف المرض الخوف اذ الرجعية زوجة وارثة فليس فى رجعتها ادخال وارث (وعدم
اذن سيد) لعمد فى الرجعة لان اذنه فى النكاح اذن فى توابعه ومنها الرجعة والسقه

طلاق (قوله قبله) بفتح فكسر خبر قول (قوله طرده) اى ملزومية الرجعة (قوله بتزويجها عقب انقضاء عدتها) والناس
فقد صدق عليه تعريفه وليس رجعة فهو غير مانع (قوله وفيه) اى ابطال ابن عرفة طر تعريف ابن الحاجب الرجعة بتزويجها
بعدها (قوله فلا بطلان) اى لطرده بما ذكر (قوله فيه) اى فصل الرجعة (قوله المرتجع) بكسر الجيم (قوله والمرجعة) بنفسها
(قوله وما المراجعة) بفتح الجيم اى هذا اللفظ (قوله فى تزوج المطاعة) من اضافة المصدر لقوله بعد حذف فاعله اى المطلق (قوله
لتوقعه) اى تزويجها الخ علة لاستعمال المراجعة فيه (قوله واودد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله عليه) اى قصر المراجعة على
تزوج المطلقة طلاقا بائنا فاصرا عن الغاية (قوله بانه) اى الحديث (قوله وادد على اللغة) اى مستعمل باعتبارها لا باعتبار
اصطلاح الفقهاء (قوله اذ لم يكن فى ذلك الزمن) اى الذى ورد فيه الحديث علة لوروده على اللغة (قوله اى ندبا) بيان الحكيم
الارتجاع (قوله تفصيل النكاح) اى من رغبته فيه الخ فتمتعها الاحكام الخمسة (قوله اذ له سنده) اى فى الرجعة (قوله صحيحا)
خبر بان لكان (قوله ليس محرما الخ) خبر ثالثها (قوله باحدهما) اى الحج والعمرة (قوله لان اذنه) اى السبيل لبعده (قوله قوا فيه)
اى النكاح (قوله ومنها) اى توابع النكاح (قوله والسفه) عطف على المرض

(قوله والفلس) بفتح الفاء واللام أى قيام الغرام وحكم الحاكم لمخالف المدين لهم (قوله الخمسة) أى المحرم والمر بص والعبء
والسقية والفلس (قوله ولذا) أى كونهم أهلا للنكاح (قوله وإن منعوا) بضم فكسر أى الخمسة المخال (قوله للعوارض
الطارئة عليهم أى التى هى الاحرام والمرض والرقبة والسقمة والفلس علة منعهم منه (قوله منه) أى النكاح (قوله بان كانت)
أى المطلقة المخ تصويرا لطلقة طلاقا غير بائن (قوله وقصر) بفتح فغم (قوله ٢٩٧ غايته) أى الطلاق وهى

ثلاث للحر واثنان للعبد
(قوله ولم يكن) أى طلاقها
(قوله لانها) أى الزوجة
(قوله هذا) أى صحيح حل
وطؤه تفرع على لانها بائن
(قوله لذلك) أى انها بائن
(قوله به) أى القول (قوله
وهو) أى صحة الرجعة
بالكلام النفسى وذكره
أتمد كبر خبره (قوله مخرج)
بضم ففتح مثقلا (قوله عنده)
أى ابن رشد (قوله قولى)
بفتح اللام (قوله بلزوم
الطلاق واليمين بها) أى
النية تصويرا لاحد القولين
(قوله وهى) أى النية (قوله
فى الباطن) أى ما بينه وبين
الله تعالى (قوله الظاهر)
أى ما بينه وبين الناس
(قوله فله) أى الزوج (قوله
وان رفع) بضم فكسر أى
الزوج المراجع بكلامه
النفسى (قوله منعه) أى
القاضى الزوج (قوله منها)
أى معاشر الزوج (قوله
وان مات) أى الزوجة
المراجعة بالنية (قوله بعد
انقضائها) أى عدتها (قوله

والفلس فهو لاء الخمسة تجوز رجعتهم لان قيم أهلية النكاح التى مداها على البلوغ والعقل
ولذا صحت المبالغة عليهم المقضية دخول ما بعد هاقبها وان منعوا من النكاح للعوارض
الطارئة عليهم المانعة منه ومفعول يرجع زوجة (طالقا) طلاقا (غير بائن) بان كانت مدخولا
بها وقصر طلاقها عن غايته ولم يكن خلعا واحترز عن البائن بعدم دخول أو بخلع أو بقاء فلا
تصح رجعتها واصله يرجع (فى عدة) نكاح (صحيح) لازم بدليل قوله (حل) أى جاز (وطؤه) أى
طالقت بعد دوط محلال فاحترز بالصحيح من النكاح الفاسد الذى فسح بعد الدخول فلا تصح
الرجعة فى عدته لانها بائن فذكر هذا بعد غير بائن لزيادة الايضاح واحترز على وطؤه عن وطئت
وطأ حراما كفى حيض أو بد برنكاح صحيح لازم ثم طلقت فلا تصح رجعتها لانها بائن وعن طالقت
قبيل البناء ليمين وثم او عن تزوجها رقيق أو سقية بلا اذن سيده ووليه ووطئها بلا اذن أياضام
طلقةها أو فسح نكاحه فليس له رجعتها لذلك فهذا الايضاح أيضا واصله يرجع (بقول) صريح
أو محتمل (معنية) لا يرتجعاها به فالصريح (كرجعت) زوجتى واربعتهما وارجعتهما وارجعتهما
لنكاحى (و) المحتمل (كأما سكنتها) اذ يحتمل لنكاحى ويحتمل لغيره (أو) (ب) (نية) أى كلام نفسى عطف
على قول فتصح الرجعة بها (على الاظهر) عند ابن رشد فى المقدمات وهو مخرج عنده وعند
الخنس على أحسنه قولى ما لا رضى الله عنه بلزوم الطلاق واليمين بها وهى رجعة فى الباطن لافى
الظاهر فاذا انقضت العدة فله معاشرتها معاشره الأزواج فيما بينه وبين الله تعالى وان رفع
للقاضى منعه منها وان ماتت بعد انقضائها حل له ارثها باطنا لا ظاهرا (وصحيح) بضم فكسر مثقلا
(خلافه) أى عدم صحة الرجعة بالنية ابن بشر هذا هو المذهب وهو المنصوص فى الموازية ورد
تخريج النعمى غ وقد وضعت الكلام على هذا فى تكميل التقييد وتحليل التعقيد (أو بقول)
صريح معنية يل و (لو) كان (هزلا) أى مجردا عن النية فهو رجعة (فى الظاهر) فنلزمه نفقة
وكسوتها والقسمة لها (لا) فى (الباطن) ولا يجوز لها الخلوة بهم ولا الاستمتاع ولا ارثها ان ماتت
بعد تمام عدتها ابن عاشر المطوى فى ولو ما ليس بهزل ولا جذاذ لا يتصور الجتمع فقد النية والذى
يظهر فى كلام المصنف ان قوله بقول معنية مخصوص بالمحتمل بدليل تمثيله بامكانها ورجعت بدون
زوجتى فانه من المحتمل وقوله او بقول ولو هزلا أى بقول صريح معنية بل ولو مجردا عنها وهو الهزل
اذ ظاهر كلام ابن رشد ان الصريح المجرد عن النية هو الهزل وبهذا ينقضى التكرار فيه (لا) تصح
الرجعة بقول محتمل لها واغبرها بالنية للرجعة به (كأعدت الحل) بكسر الحاء المهملة اذ يحتمل
لى ويحتمل لغيرى (ورفعت التحريم) يحتمل عنى ويحتمل عن غيرى (ولا) تصح الرجعة (بقول دونها)
أى النية (كوطء) بالنية رجعتا به واولى مقدماته وهو حرام ويجب عليها الاستبراء منه وليس له

٣٨ مخ فى ورد بضم ففتح مثقلا (قوله المطوى) أى المقدر قبل المبالغة (قوله فقد النية) أى
المفهوم من اوتى لاحد شيئين نية او قول (قوله عنها) أى النية (قوله وهو) أى المجرد عنها (قوله يحتمل لى) أى برفع حرمها
على بطلاقها (قوله لغيرى) أى بتطليق اياها ورفع عصمتى عنها (قوله عنى) أى بالرجعة (قوله عن غيرى) أى بالطلاق (قوله به
أى الوطء) (قوله وهو) أى ووطئها بالنية رجعتا

(قوله من الاستبراء) بيان لما (قوله هو) فصل به لصحة العطف على ضمير الرفع المستتر في تزوجها (قوله تمامه) أي استبراء (قوله ولا يتأبد بغيرها) أي لان الماء ماؤه (قوله فليس الاستبراء الخ) تفريع على فلا يتزوجها الخ (قوله وهو) أي العقد (قوله ومراجعة) عطف على رجعة (قوله به) أي الصداق (قوله باوجده) أي لا يجافات (قوله ونقله) أي لحوق الطلاق (قوله لانها) بآت منه بانقضاء عدتها بالرجعة) ٢٩٨ أي بناء على المشهور من غير مراعاة قول ابن وهب (قوله لحقها) أي

طلاقه (قوله عليه) أي الحقوق (قوله بانه) أي طلاقها بعد عدتها (قوله وهذا) أي الطلاق في المختلف فيه (قوله ولانه) أي الطلاق اللاحق عطف على لان القائل الخ (قوله اقراره) أي الزوج (قوله الاول) بضم الهمزة (قوله فهو) أي الطلاق اللاحق بعد العدة (قوله ومراعاة مذهب ابن وهب الخ) جواب ما يقال مراعاة مذهب ابن وهب يقتضي كونه رجعيا لصحة الرجعة عنده (قوله بالفعل) صلة الرجعة (قوله بلانية) سال من الفعل (قوله ومثبه) أي البناء (قوله وهو) أي ما تقدم (قوله وتقاررهما) أي الزوجين عطف على ثبوت (قوله لم ينقه) أي الزوج عن نفسه الحمل (قوله انفيه) أي الحمل الخ على لصحة الرجعة بظهور الحمل المفهوم من الاستثناء (قوله البتة) أي على ابتداء عقد بلاولي الخ مفعول في المضاف لقاعله (قوله تصادقهما) أي

رجعتهما الا في بقية عدة الطلاق لا فيما زاد عليهما من الاستبراء قاله ابن الموارزق تحت عدة الطلاق فلا يتزوجها هو ولا غيره حتى يتم استبراءهما قاله في التوضيح فان عدة عليهما قبل تمامه فسخ ولا يتأبد بغيرها عليه قاله في الشامل فليس الاستبراء من مائه كالعدة منه اذ من عقد على معتدنه فعدة صحيح لا يفسخ وهو رجعة ان كان الطلاق رجعيا ومراجعة ان كان بائنا (ولا صداق) على الزوج لو طقه رجعية بلانية رجعة ويحتمل ولا صداق للرجعية اذا اتجعتها ويرجع عليها به ان دعه لها ظن لزومه ام لا هذا ظاهر النقل ومقتضى بحث البرزلي انه انما يرجع اذا ظن لزومه ويرجع بما وجده (وان) وطى رجعية في عدتها بلانية رجعة (واسقر) الزوج على وطئها بلانية رجعة او على عشرتها معاينة الزوج بالوطء الاول بلانية رجعة (وانقضت) عدتها بوضعها او اقراء واشهر ثم طلقها او حنت فيها (لحقها) أي الزوجة (طلاقه) مراعاة لقول ابن وهب رجعة رجعة بوطئها بلانية (على الاصح) عند ابن عبد السلام لانه كطاق في نكاح مختلف فيه ونقله ابن يونس وابو الحسن عن أبي عمران وقال ابو محمد لا يلحقها لانها بآت منه بانقضاء عدتها بالرجعة ويحل الخلاف ان جاء مستقيما فان اسرته اليقينة لحقها اتفاقا قاله الوائلي ثم يبي وظاهر كلام المصنف والشارح ان التلذذ به بدون وطء بلانية رجعة ليس كالوطء فان تلذذ بها بدون وطء فيما بلانية رجعة واستقر حتى انقضت وطلقها فلا يلحقها طلاقه البنائي ويتعين كون الطلاق اللاحق بعد انقضاء العدة بائنا لان القائل بطوقه هو ابو عمران وقد علم بانه كالطلاق في النكاح المختلف فيه وهذا بائن ولانه لو كان رجعيا لزم اقراءه على الرجعة الاولى والمشهور بطلانها فهو بائن لانقضاء العدة ومراعاة مذهب ابن وهب اغاها في مجرد لحوقه لافي تصحيح الرجعة بالفعل بلانية (ولا) تصح الرجعة (ان لم يعلم) بضم التحتية وفتح اللام (دخول) من الزوج بزوجه قبل الطلاق بان علم عدمه او لم يعلم شيء ابن عرفة شرطها أي الرجعة ثبوت بآتائه به او مثبته ما تقدم في الاحلال وهو شاهدان على العقد وامرأتان على الخلوقة وتقاررهما على الاصابة فان لم يعلم الدخول فلا تصح الرجعة ان لم يتصادق قبل الطلاق على الوطء بل (وان تصادقا) أي الزوجان (على الوطء) وصلة تصادقا (قبل الطلاق) لانهم امها على ابتداء عقد بلاولي وصداق الا ان يظهر بها حمل لم ينقه انفيه التهمة واولى تصادقهما بعد علمه ومفهوم المصنف انه ان ثبت الدخول بعد ابلان على العقد وامرأتين على الخلوقة وتصادقهما عليه صححت الرجعة (واخذنا) بضم الهمزة كسر الخاء المحجمة أي الزوجان (باقرارهما) بالوطء أي حكم عليهما بقتضاء بالنسبة لغير رجعة الرجعة فيحكم على الزوج بنقضهما وكسوتها ونسكها ما دامت العدة وتسكبل صداقها وسرعة تزوج خامسة ما دامت العدة ويناتهما عليه ويجمع من يحرم جمعها معها ما دامت العدة ويحكم عليهما بالاعتداد ومنع تزوجها بغيره ما دامت العدة

الزوجين (قوله بعده) أي الطلاق (قوله عليه) أي الوطء (قوله المصنف) أي قوله ولان لم يعلم دخول البنائي (قوله وتصادقا) أي الزوجان (قوله عليه) أي الوطء (قوله يقتضاه) أي الاقرار بالوطء (قوله ويناتهما) أي الزوجة عطف على خامسة (قوله عليه) أي الزوج صلة حرمة (قوله ما دامت العدة) قيد في حرمة الجمع

(قوله اذا حل) بضم فكسر (قوله على مجرد الاقرار بالوطء) اي دون الرجعة (قوله به) اي الاقرار به (قوله وهو) اي اختصاصها به خلاف ما عليه عجم من ان ذلك في العدة وبعدھا وتعام عبارة البنائي وان حل على انه اقرار بالوطء وادعى الرجعة صح ما قاله عجم من التعميم وسقط الاعتراض عليه وعلى الاول فالصواب ان قوله ان تصديقا على التصديق خاص بما بعد المكاف كما جلد عجم وان حل على الثاني كان شرط التعادي راجعا لما قبلها أيضا لما يأتي من ان تصويبا بعد الحق قبول رجوعهما عن قوليهما انما هو في دعوى الرجعة وأما تفصيل عجم فيما قبل المكاف بين الرجوع في العدة والرجوع بعدها غير ظاهر (قوله في العدة) صلة الرجعة (قوله وصلته) اي المصدر (قوله من غير بينة) حال من دعواه (قوله مصدق) بكسر الدال منقلا (قوله مما يأتي) أي في قوله وصحت رجعة ان قامت بينة على اقراره او تصرفه ومبيته فيها بيان لمصدق (قوله لاتهمهما) اي الزوجين (قوله ويؤخذ) اي الزوج (قوله وكذا) اي الزوج في الاخذ بالافراد (قوله هي) اي الزوجة (قوله ان صدقته) اي الزوجة الزوج في دعواه بعد عدم رجعتها فيها (قوله ان حل) بضم فكسر (قوله كلامه) اي قوله ٢٩٩ وأخذ باقرارهما (قوله فقط) اي

دون دعوى الرجعة في العدة بعدها (قوله فيما بعد المكاف) اي دعواه الرجعة في العدة بعدها (قوله وهو) اي كونه شرطا فيما بعد المكاف خاصة (قوله من رجوع الشرط ونحوهما) بعد المكاف (بيان انقاعه) (قوله واستظهره) اي رجوع الشرط لما بعد المكاف خاصة (قوله فائلا) حال من عجم (قوله وأما الاولى) بضم الهمز اي تصادقهما (قوله فيها) اي الاولى (قوله مادامت العدة) قيد في لافرق الخ (قوله عليه) اي التصديق (قوله والا) اي وان لم يتباديا عليه

البنائي اذا حل كلام المصنف على مجرد الاقرار بالوطء فاما اخذ به مختصه بمن العدة كما ثبت وس وجه عجم وهو الصواب وشبهه في عدم صحة الرجعة والاخذ باقرارهما فائلا (كدعواه) اي الزوج (لها) اي الرجعة في العدة من اضافة المصدر لفاعلها وزيا: قال الام في مقعوله انقوته وصلته (بعدها) اي العدة عن غير بينة او مصدق مما يأتي فلا تصح رجعتها لاتهمهما على تجديد النكاح بلا عدة ولا ولي ولا مصدق ويؤخذ باقراره كما تقدم وكذا هي ان صدقته (ان عاديا) اي الزوجان (على التصديق) البنائي ان حل كلامه على الاقرار بالوطء فقط فالصواب ان قوله ان عاديا على التصديق شرط فيما بعد المكاف خاصة كما جلد عجم وهو الجاري على قاعدته الاغلبية من رجوع الشرط ونحوه لما بعد المكاف واستظهره عجم فائلا واما الاولى فلا فرق فيها بين تعاديهما على التصديق وعدمه مادامت العدة فان انقضت فلا بد من ان يتباديا عليه والا عمل برجوعهما او أحدهما كسئلته دعواه لها بعدها ولا يلزم ان بشئ البنائي فيه نظر بل بعد انقضاء العدة لا يؤخذ ان بشئ الا ان يكونا قد ارتجعا فتصير المسئلة حينئذ مثل دعواه لها بعدها ومفهوم ان تعاديا الخ ان من رجع منهما سقطت مؤاخذته باقراره وما ذكره عجم من انه اذا رجع احدهما سقطت مؤاخذته كل منهما غير ظاهر انظر طفي ونصه قوله ان تعاديا على التصديق فن رجع فلا يؤخذ باقراره كما فهم من قف وصرح به س وزعم عجم انه غير ظاهر فائلا اذا رجع احدهما سقطت مؤاخذته كل منهما وهو غير ظاهر في ابن عرفة ودعواه رجعت بعدها العدة لغو ولو وافقته الابدل في كون المينة على انه كان بخلاف بها في العدة ويثبت عندها واحدهما اقوالها ونقل ابن بشير ونقل اللغوي عن محمد بيت عندها

(قوله عمل) بضم العين (قوله كسئلته دعواه لها بعدها) تشبيه في العمل بالرجوع منهما او من احدهما واطافة مسئلة للبيان (قوله ولا يلزم ان) بضم الياء اي الزوجان راجعان عن تصادقهما (قوله فيه) اي قول عجم الاولى لا فرق فيها بين تعاديهما على التصديق وعدمه (قوله لا يؤخذ ان بشئ) اي وان تعاديا على التصديق (قوله حينئذ) أي حين الارتجاع (قوله ونصه) اي طفي (قوله فائلا) اي عجم (قوله وهو) اي قول عجم اذا رجع احدهما الخ (قوله رجعتا) اي في العدة (قوله بعد العدة) صلة دعوى (قوله لغو) بسكون الغين خبر دعوى (قوله ولو وافقته) اي الزوجة الزوج على دعواه بعدها انه راجعها فيها (قوله في كونه) اي الدليل خبر مقدم لقولها او ما عطف عليه والجملة نعت لدليل (قوله المينة) خبر كون (قوله على انه) اي الزوج صلة المينة (قوله كان) اي الزوج (قوله بخلاف) اي الزوج (قوله بها) اي الزوجة (قوله ويثبت عندها) اي فيها (قوله واحدهما) اي الخلو فيهما والبيان عندها فيها عطف على انه كان الخ (قوله قولها) اي المدونة راجع ليكون الدليل المينة على الخلو فيايبات معا فيها (قوله ونقل ابن بشير) راجع لكون المينة على احدهما (قوله ونقل اللغوي) مبتدأ مضاف اليه اضافة المصدر لفاعلها (قوله بيت الخ) مفعول نقل

(قوله في كونه) أي نقل اللغوي خبره مقدم لنظر والجملة خبره نقل (قوله ثالثا) خبر كون (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله تزويج) أي من ادعى بعد العدة الرجعة فيها (قوله اختها) أي الزوجة التي ادعى رجعتها بعد عدتها فيما لم يصدق في رجوعه (قوله أنه) أي الزوج الخ خبره مقتضى (قوله رجوعه) أي الزوج (قوله رجعتها) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله تجبر) أي المطلقة (قوله له) أي المطلق (قوله عدم) خبره مقتضى (قوله رجوعها) أي الزوجه (قوله ونقل) بفتحات (قوله قبول) مفعول نقل (قوله مراجعتها) أي قبل زوج غيره ٣٠٠ (قوله واكذبت نفسها) أي في دعواها أنها طلقها ثلاثا (قوله واختاره) أي

عبد الحق ما نقله (قوله إلى اختيار) صلة أشار (قوله قول) مفعول اختيار المضاف لقاعله (قوله يقبل الرجوع) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله على أنه) أي الزوج (قوله لأنه) أي الزوج (قوله بتركه) أي وطئها (قوله ما لزمها) أي منه ما من التزويج (قوله لما بعدها) أي دعواه بعد عدتها رجعتها فيها (قوله ومنع) بضم فكسر أي الزوج (قوله وهذا) أي الاتهام (قوله عقده) أي النكاح (قوله لأنه) أي الطلاق (قوله قبل الوطء) أي فهو بائن (قوله وعليه) أي الزوج (قوله جميع المهر) قاله في المدونة وقال ختمون لا يكمل لها حتى ترجع لتصديقه فقبل هو تفسير وقيل هو خلاف وإليه ما أشار في الصداق بقوله وهل ان اداها الاقرار الرشيدة كذلك وان كذبت نفسها

في بيت في كونه ثالثا انظر ثم قال قلت ومقتضى منع تزويج اختها أنه لا يقبل رجوعه عن قوله رجعتها ومقتضى قواهم تجبره على تجديد عقد اذا اعطاها ربع دينار عدم قبول رجوعها عن تصديقه ونقل عبد الحق عن بعض القرويين قبول رجوعها ما عن قولهما مكن ادعت ان زوجها اطلقها ثلاثا فأكذبها ثم خالفها ثم ارادت مراجعتها واكذبت نفسها فيقبل رجوعها واختاره وعن بعضهم لا يقبل رجوعها وإلى اختيار عبد الحق قول بعض القرويين يقبل الرجوع أشار بقوله (على الاصول) ان ادعى بعد العدة أنه راجعها فيها بلاينة ولا مصدق وصدقته الزوجة عليها (ل) الزوجة (المصدقة) بكسر الهمزة والميم (ل) ما لا ينقض رجوعها في دعواه بعد العدة أنه ارتجعها فيها (ل) النفقة والكسوة على الزوج ومفهوم المصدقة ان المكذبة لا نفقة لها الا ان شرط أخذ المقر باقراره تصديق المقر بالفتح ان ادعى بعد العدة رجعتها فيها وصدقته ثم قامت بحجتها (و) لا تطاق بضم المثناة فوق وفتح الطاء واللام المصدقة على أنه ارتجعها في العدة ان قامت عليه (لحقه في الوطء) لأنه لم يقصد بتركه ضررها ولا أنها ليست زوجته في حكم الوطء ولحقها من رجوعها في الوطء عن تصديقه فيسقط عنها ما لزمها بتصديقه قاله تيسر البناني الصواب رجوع والمصدقة النفقة ولا تطاق لحقها في الوطء لما قبل الكاف وما بعدهما ما اذا هو منه ووصف فيه ما وقد رد ابن عاشر ارجاعه جدي عجب لما بعدها فقط فانظره (و) ان لم يعلم الدخول وتصادق على الوطء او علم الدخول وادعى بعد عدتها رجعتها فيها او صدقته واراد الزوج تجديد عقد بصدائق وامتنعت منه (له) أي الزوج (جبرها) أي المصدقة ووليها وسيدها ان كانت أمة وصدقت السيد الزوج في دعواه بعد العدة أنه رجعها فيها فلا جبرهما (على تجديد عقد) للنكاح على المصدقة (ربيع دينار) شرعى لأنها في عصمتها ومنع منها الاتهامها في ابتداء نكاح بغير اركانها وهذا ينزل بالعقد فان ابى وليا او سيدها عقده الجارية كما لو ابى (ولا) تصح رجعتها (ان قر) الزوج (به) أي الوطء (فقط) أي دون الزوجة (في) خلوة (زيارة) منه لها وكذبته وطلقها لأنه قبل الوطء وعليه جميع المهر وعليها العدة وما في زيارتها اياه فيعتبر اقراره به فقط كخلوة البناء هذا على تسليم قوله (بخلداف) خلوة البناء اذ يعتبر اقراره به فيها وحده وهذا ضعيف والمذهب انه لا فرق بين خلوة الزيارة وخلوة البناء وأنه لا بد من اقراره ما عدا الوطء ويقوم مقامه جهالها ولم ينهه اقاده عب البناني ظاهر المدونة هو ما ذكره المصنف هنا وفي الخط هذا القول هو الذي رجح في توضيحه هنا وذكر في العدة أنه اذا اقر أحد الزوجين فقط فلا رجعة

تأويلان (قوله اقراره) أي الزوج (قوله به) أي الوطء (قوله فقط) أي مع انكار الزوجة فتصح الرجعة له (قوله اذ يعتبر) أي في صحة الرجعة (قوله اقراره) أي الزوج (قوله به) أي الوطء (قوله فيها) أي خلوة البناء (قوله وحده) أي منفردا عن اقرار الزوجة بحال من هاء اقراره (قوله وهذا) أي بخلاف البناء (قوله ضعف) والمذهب انه لا فرق الخ البناني انظر من ذكره هذا وظاهره عن المدونة هو ما ذكره المصنف هنا (قوله وأنه) أي الشأن (قوله مقامه) أي اقراره ما عدا به (قوله حملها) أي الزوجة (قوله ولم ينه) أي الزوج الخ من نفسه بلعان (قوله ما ذكره المصنف هنا) أي الفرق بين خلوة الزيارة وخلوة البناء (قوله هذا القول) أي ذكره المصنف هنا (قوله أنه) أي الشأن (قوله اقرار أحد الزوجين فقط) أي بالوطء

(قوله نعم) أي الرجعة أي بإقرار الزوج بالوطء (قوله مطلقا) أي عن التقييد بالأن فلا تصح قبل مجيئه ولا بعده (قوله بان علققت) بضم العين وكسر اللام مثقلا أي الرجعة (قوله لأنه) أي الرجعة وكذا كبر خبره (قوله ولا فتقارها) أي الرجعة (قوله مقارنته) أي لها (قوله وعلى هذا) أي بطلانها مطلقا (قوله وهو) أي صحة الرجعة وكذا كبر خبره (قوله لأنه) أي الوطء (قوله هذا) أي صحة رجعة بوطئهامة متقدما (قوله لأنه) أي أنت (قوله ذكره) أي الفرع (قوله بعدهما) ٣٠١ أي أنا وأويلين (قوله التعديل)

له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة والاعتداء وهو أحد الأقوال اهـ فليد كرا لخط ترجيحها وقال ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح في خلوة البناء لا الزيارة (و) أن قال في عدة رجعية أن جاء وقت كذا فقد رجعت فيه واقتصر على هذا حتى غت عدتها (أي ابطلها) أي الرجعة مطلقا (أن لم تجز) بضم الفوقية وفتح النون والجيم مشدداً بان علققت على شيء مستقبل محقق (كغد) بان قال أن جاء غدا فقد رجعت فلا تصح الآن ولا غدا لأنه ضرب من النكاح لا أجل ولا فتقارها النية مرة واحدة الخط وعلى هذا إذا وطئها معتقدا صحة رجعتها بعت رجعتها وهو واضح لأنه فعل مقارن لنية وسياق تب يقيد بتقريب هذا على كلاً التأويلين لأنه ذكره بعدهما البنائي ما فاده فت هو الذي يقيد الخط عن اللخمى وهو الظاهر من التعديل (أو) الإبطال انما هو (الآن فقط) وتصح رجعة في عدلانه حقه فلا تعدله وان غت عدتها بوضع واحد من أو شهر قبل عدل تصح الرجعة (تأويلان) الأول لعبد الحق والثاني لابن بحر (ولا) تصح الرجعة (أن قال من يغيب) أي يسافر عن بلد زوجته وقد كان علق طلاقها على فعلها شيئا وخاف أن تخونه في غيبته وتنقض عدتها قبل رجوعه (أن دخلت) الزوجة (الدار) التي علق طلاقها على دخولها أمثلا (فقد راجعها) ودخلت في غيبته فلا تصح رجعة لا فتقار الرجعة لنية بعد الطلاق لقوله تعالى لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وشبهه في البطلان فقال (كأختار الأمة) المترجمة عبيد داس إضافة المصدر لفاعل ومنه قوله (نفسها أو زوجها) أي أحدهما مهيئا (بعدة رعتها) قبل عتق زوجها فهو لغو ولو أشهدت عليه فان عتقت فلها اختيار خلاف ما اختارته قبل عتقها (بخلاف) الزوجة (ذات الشرط) أي التي شرط لها زوجها أنه أن تزوج أو تسر عليها أو أخرجها من بلد ما فامرها يسدها (تقول) ذات الشرط (أن فعله) أي المعلق عليه (زوجي فقد فارقت) أي اخترت فراقه بالطلاق أو بقيت معه فإنه قد لزمتها ما اختارته من فراق أو بقاء لأن الزوج أقامها مقامه وهو أعلق الطلاق على ذلك فليس بين المستثنين هو معروف قول مالك رضي الله تعالى عنه ابن عرفة ينفخ لزوم الفراق لا البقاء البنائي فرق المصنف بينهما في لزوم ما التزمناه قبل حصول سبب خياره أو عدمه ثالثها النقرة المذكورة لابن حارث عن أصبغ مع رواية ابن نافع والبايجي عن المغيرة مع فضل عن ابن أبي حازم ومعروف قول مالك رضي الله تعالى عنه ابن رشد حكيت هذه المسئلة عن ابن الماجشون سأل مالك لارضى الله تعالى عنه فيها عن الفرق بين الحرة والأمة فقال له انعرف دار قدامة وكانت دارا يلعب فيها بالجمام معزضه بقلة التخصيل فيما سأل عنه وهو بخاله على ترك أعمال نظره فيها حتى لا يسأل

عنه) راجع للفرقة (قوله حكيت) بضم فكسر (قوله سأل) أي ابن الماجشون (قوله فيها) أي المسئلة (قوله فقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله) أي ابن الماجشون (قوله انعرف) بفتح التاء وسكون العين وكسر الراء (قوله قدامة) بضم القاف وخفة الدال المهملة (قوله وكانت) أي دار قدامة (قوله يلعب) بضم الميم (قوله معزضه) بضم الميم مثقلا حال من فاعل قال (قوله) أي ابن الماجشون (قوله ومو بفتح) عطف على معزضه (قوله نظره) أي ابن الماجشون (قوله فيها) أي المسئلة

(قوله وهذا) اى قول الامام رضى الله تعالى عنه اعرف الخ (قوله قوله) اى الامام رضى الله تعالى عنه (قوله سأل) اى ابن القاسم
 بالكارضى الله تعالى عنهما (قوله اية) بفتح الهمز وكسر الموحدة وشذ المتأخرة اى شاذة رفيعة (قوله فهجروا) اى ابن الماجشون
 ما لكارضى الله تعالى عنهما ٣٠٢ (قوله استعصى) اى استصعب (قوله عليه) اى ابن الماجشون (قوله الفرق) بين مسئلتين

الا عن مشكل وهذا نحو قوله لابن القاسم فى سأل عنه انت - فى الساعة ههنا سأل عن مثل
 هذا عياض ابن حارث كانت لابن الماجشون نفس اية كماله رضى الله تعالى عنهما يوما
 بكلمة خمسة فهجروا عاما كاملا استعصى عليه الفرق بين مسئلتين فقال له تعزف دار قدامة
 وكانت دارا يلعب فيها الاحداث بالجام وقيل بل عرض له بالعجز بن رشد من انصف علم ان سؤال
 ابن الماجشون ليس عن امر جلى ولذا سوى مالك رضى الله تعالى عنه بينهما امره وبعض اصحابه
 (وصحت رجعتهم) اى الزوج اى ادعى بعد تمام العدة انها حصلت منه فيها (ان قامت) اى
 شهدت بعد تمام العدة (بينة) معتبرة (على) سماع (اقراره) اى الزوج فى العدة بانه وطئ زوجته
 فى عدتها وانا وبابه رجعتهم وقد علم دخوله قبل طلاقها (او) قامت بعد العدة بينة على معاينة
 (تصرفه) اى الزوج للزوجة (وميتته) اى الزوج معها وتذرع تصرف وميت (فيها) اى
 العدة وادعى انه نوى به الرجعة فقد صحت رجعتهم ولو كذبته الزوجة كفى المدونة واما شهادتها
 باقراره بذلك بلا معاينة فلا يعمل به اغ كذا ينبغي ان يقرأ وميتته معطوفا بالواو وفاقا للمدونة
 لا بأو خلا فالابن بشير وابن شاس وابن الحاجب وقد شبه ابن عبد السلام على مخالفة ابن الحاجب
 ظاهر المدونة فى ذلك وقوله فى التوضيح واستوفينا فى تكميل التقييد ان قرئ بالواو فالمراد
 بالتصرف التصرف الخاص بالزوج من اكله معها واختلاقتها وشقوها ما يكتفى وحده وان
 قرئ بالواو فالمراد به غير الخاص مما يفعله غير الزوج فلا يكتفى وحده ويشترط انضمامه للميت
 اكنه يوهم عدم كفاية الميت وحده فلو ليس كذلك الان يقال هذا تفصيل فى المقهورم (او) اى
 وصحت رجعتهم ان ارجعها (فقات) الزوجة عقب ارجعها (حضت) حيضة (ثالثة) تمت بها
 العدة (فاقام) اى اشهد الزوج (بينة) اى عدلين (على قولها) اى الزوجة (قبلة) اى قولها
 حضت ثالثة (بما يكذبها) بان شهدت بانها قالت لم احض اصلا او حضت حيضة واحدة
 او حضت ثالثة ولم يحضر ما يكتفى ان تحيض فيه ثالثة بين قولها فان لم يقمها لم يصح رجعتهم
 ولو كذبت نفسها قاله اشهب (او) اى وصحت رجعتهم اذا (اشهد) الزوج (برجعتهم) اى الزوجة
 (صحت) الزوجة يوما او بعضه كفى المدونة (ثم قالت) الزوجة بعد سكوتها يوما او بعضه
 (كانت) اى عدتها (قد انقضت) اى تمت وفرغت قبل اشهادك بالرجعة فبأنى قولها وتعد
 نادمة لان سكوتها مع علمها بالاشهاد على رجعتهم دليل على بقاء عدتها ومفهوم صحت انها
 لو انكرت حين الانهاد وقالت ان عدتها قد انقضت به لمضى مدة يمكن انقضائها فيها لم تصح
 رجعتهم (او) اى وصحت رجعتهم ان ادعى بعد انقضائها انه واجهها فيها وكذبته وتزوجت
 غيره (ولدت) ولدا كاملا (لدون ستة اشهر) من وطء الزوج الثانى فيطى بالزوج الاول لظهور
 كونه منه ويقسح نكاح الزوج الثانى (وردت) بضم الراء الزوجة الى الزوج (برجعتهم) التى

اى فسأل عنه ما لكارضى
 الله تعالى عنه (قوله فقال) اى
 مالك رضى الله تعالى عنه
 (قوله له) اى ابن الماجشون
 (قوله الاحداث) جمع حدث
 اى الصغار (قوله ولذا) اى
 خفاء الفرق على سوى بفتح
 السين والواو مثقالا (قوله
 بينهما) اى المسئلتين (قوله
 وبهض) عطف على مالك (قوله
 التى) نعت رجعة (قوله انها)
 اى الرجعة (قوله منه) اى
 الزوج (قوله فيها) اى العدة
 (قوله معتبرة) بفتح الموحدة
 اى شرع العدة انها او تضامها
 (قوله به) أى وطئها (قوله
 علم) بضم العين (قوله قبل
 طلاقها) صلة دخول (قوله
 وادعى) اى الزوج (قوله انه)
 اى الزوج (قوله به) اى تصرف
 وميتته واقر دلتا ويلهما
 بفتح كوبر (قوله واما شهادتها)
 اى البينة (قوله باقراره)
 اى الزوج فى العدة (قوله
 بذلك) اى الميت والتصرف
 (قوله وفاقا للمدونة) أى على
 اشتراط قيام البينة على
 التصرف والميت كما
 تقدم عن ابن عوف (قوله
 بخلاف ابن بشير الخ) اى فى

اكتفائهم بقيام البينة على احدهما (قوله وقيل) بكسر الموحدة (قوله شهدت) اى البينة (قوله بانها) اى الزوجة كذبته
 (قوله فان لم يقمها) اى البينة على قولها قبل ما يكذبها مة وم فاقام بينة على قولها قبل الخ (قوله فيلحن) بفتح ميمه (قوله ونعت)
 اى الزوجة (قوله نادمة) اى على رجعتهم (قوله فيها) اى عدتها (قوله فيطى) اى الولد (قوله كونه) اى الولد (قوله منه) اى الاول

(قوله لانه) أى الشان (قوله تبين) بفحركات مثقلا (قوله انها) أى الزوجة (قوله اخل) بفحركات مثقلا معجم الخاء أى لم يأت المصنف
(قوله والا) أى وان كان على طور يمكن كونه معه من الثاني (قوله به) أى الثاني (قوله لحوقه) أى الولد (قوله بان تاخر) أى الولد
(قوله اقصى) أى أطول (قوله من طلاقه) أى الاول (قوله به) أى الاول (قوله هذا) أى تأخره عن اقصى امد الحبل (قوله ولو
تزوجت الخ) أى هذا نص كلام المصنف فى نسخة (قوله وهذا) أى النص الذى فى هذه النسخة ٣٠٣ (قوله ظاهر) أى سالم من
الخشو (قوله انه) أى

ولو تزوجت (قوله من انه
راجعها الخ) بيان لما
(قوله وبما تقدم) صلة قرر
(قوله من فواته على الاول
الخ) بيان حكم ذات
الولين (قوله بمحضرة) أى
عقد الثاني (قوله به) أى
عقد الثاني (قوله فى وجوب
نفقتها) صلة كاف التشبيه
(قوله محرمة) بضم ففتحات
مثقلا (قوله ترجيح) بضم
النساء وفتح الجسيم (قوله
ونقل) بفحركات أو بسكون
القاف (قوله انها) أى
الرجعية مفعول نقل على
الاول وخبره على الثاني
(قوله يرد) بضم ففتح مثقلا
خبر الاستدلال (قوله
المحرمة) بضم فسكون
فكسراى بفتح أو عوة (قوله
بعد) بالضم عند حذف
المضاف اليه ونسبة معناه
(قوله وهذا) أى تحريم
كلامها (قوله عليه) أى
المطابق (قوله منهما) أى
الرجعية والاجنبية (قوله
وكذا) أى نظر الوجهه

كذبته فيها لانه تبين انها كانت سالما حين الطلاق وعدمه اوضح جمله او اخل بقيد من احد ما
كون الولد على طور لا يمكن كونه من الثاني والاطلق به ولم تصح رجعة الاول ثانية مما امكاه
لحوقه بالاقل فان لم يمكن لحوقه بالاول ايضا بان تأخره عن اقصى امد الحبل من طلاقه لم يلحق به ولم
تصح رجعته ولا ينال فى هذا قوله لدون ستة اشهر لان مراده من وطء الثاني الصادق بتأخره عن
طلاق الاول باقصى امد الحبل غ ولو تزوجت وولدت لدون ستة اشهر ردت برجعته وهذا ظاهر
كعبارة ابن الحاجب يعنى انه اجود من نسخة او ولدت لانه عطف على ما تصح الرجعة به فقوله
وردت برجعته خشو يصح تقرير المسئلة ايضا بما فى الجواهر من انه راجعها فادعت انقضائه
عدمه وتزوجت فولدت لدون ستة اشهر وهو ظاهر وبما تقدم قررهما الموضح وابن عرفة عن
بعض شيوخ عبد الحق اسكن قولهم ردت برجعته مشكلا على هذا واجيب بان معنى قولهم ردت
برجعته أى التى ادعى انه انشاها فى عدتها لقيام دليل صدقه فى دعواه انه كان انشاها فيها
(ولم تحرم) الزوجة المذكرة حرمة مؤبدة (على) الزوج (الثاني) لانه عقد عليه ابعده رجعة الاول
وانقطاع عدتها وصيرورتها ذات زوج وخروجهما من حكم العدة فان مات الاول او طلقها فللثاني
تزوجها بعد عدتها (وان) راجعها فى عدتها (لم تعلم) الزوجة (بها) أى الرجعة (حق) انقضت
عدتها (وتزوجت) الزوجة غيره (او وطئ) الامة سيدة (حكمها) (ك) حكم ذات (الولين) من فواتها
على الاول بتلذذ الزوج الثاني او السيد بلا علم برجعة الاول لا يجزى عقد الثاني الا ان يحضره
الاول ساكنا نفوت به ايضا نقله فى التوضيح عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه (و) المطلقة
(الرجعية كالزوجة) التى لم تطاق فى وجوب نفقتها وكسوتها والتوارث وغيرها (الافى) تحريم
الاستمتاع بالرجعية قبل رجوعها ولو ينظر ابن عرفة ومقتضى الروايات ان المطلقة الطلاق
الرجعى محرمة فى العدة حتى ترجع حسبما تقدم ليعاض ونقل ابن شيران على الاباحة حتى
تنقض العدة مثل ما تقدم للحنفى والاستدلال على ذلك بثبوت خواص الزوجية من النفقة
والارث برديان الزوجية أهم من الاستمتاع بدليل المحرمة والمعتكفة (و) حرمة الدخول
عليها والاكل معها) ولو كان معها من يحفظها فى هذين الامرين ومثاله ما كلامها ولو نوى رجعتها
بعد وهذا انشيد عليه لثلايذ كراما كان فلا يرد ان الاجنبى يباح له كلام الاجنبية الا لصدقت لئلا
او خشية فتنة أو ما نظر وجهه كل منهما وكفيه لجا تزوكذا السكنى معها فى دار جامعة لهما
وللناس ولو أعزب كما اقامه أبو محمد صالح من المدونة لكن قال بعده وهذا منكر عظيم عند اهل
فاس ابن ناجي وكذلك عند نابا فريقية ولا ينبغي ان يختلف فى منعه سواء كان العرف باستعطافه
ام لا والواجب على القضاة ان يقبضوا من يتطرق فى ذلك ونفترق الرجعية من الزوجية ايضا

والكففى فى الجواز (قوله لهما) أى المطلق والمطلقة (قوله اعزب) أى لا زوجة له (قوله اقامه) أى نهى (قوله لكن قال) أى
أبو محمد صالح (قوله وهذا) أى سكنى الاعزب مع المتزوجين فى بيت جامع (قوله منعه) أى سكنى الاعزب مع ذوى الزوجات فى دار
جامعة (قوله باستعطافه) أى استغفاه (قوله فى ذلك) أى سكنى الاعزب مع المتزوجين

(قوله في انها) أي الرجعية (قوله لان نفقة) أي الزوجة (قوله سقطت) أي النفقة (قوله عنه) أي الزوج (قوله وهذه)
 أي الرجعية (قوله انه) أي الشأن (قوله فيها) أي الرجعية (قوله يجنس القراء) أي الصادق بثلاثة للعدة واثنين للامنة (قوله فلا
 تصح رجعتها الخ) تقرير على ٣٠٤ تصديقها في انقضائها (قوله مؤمنات) بفتح الميم الثانية (قوله عل)

في انها اذا خرجت من منزلها بغير رضاها فلا تسقط نفقتها بخلاف الزوجة لان نفقتها في متابله
 الاستمتاع بها فلما منعت الاستمتاع بنشوزها سقطت عنه وهذه لا يستمتع بها ومن احكام الرجعية
 انه يصح فيها الايلاء والظهار واللعان والطلاق وان مطلقة لا يجوز له ان يتزوج معها من يحرم
 جها مادامت في العدة (و) ان ادعت الرجعية انقضاء عدتها بعد زمن يمكن انقضائها فيه
 (صدقت) بضم فكسر مشقة الرجعية ولوامة ولو خالفها الزوج (في) اخبارها (بانقضاء) عدتها
 بجنس (القراء) بفتح القاف أي الطهر (و) انقضائها (الوضع) لجلها الا لا حق لزوجها والذي
 يصح استلحاقه وصلة صدقت (بلايين) منها على انقضائها (ما يمكن) أي مدة امكان الانقضاء
 عادة فلا تصح رجعتها بعد قولها انقضت وتحلل للزوج وظاهره ولو وضعت سقطا خلافا
 للرجاعي ولايين عليها وان خالفت عادت ان النساء مؤمنات على فروجهن (و) ان ادعت
 انقضاء عدة القراء فيما يمكن الانقضاء فيه نادر الحضت ثلاثا في شهر (سئل) بضم فكسر (النساء)
 مان صدقتها أي شهدن ان النساء تحيض لثله عمل به وهل تخلف مع تصديقهن قولان ومفهوم
 ما يمكن انما ان ادعت فيما لا يمكن فيه فلا تصدق فليس قوله وسئل النساء ارجعها لقوله ما يمكن
 لانها ان ادعت فيما يمكن تصدق بالاسوال النساء فلاقسام ثلاثة فان قيل كيف يتصور
 انقضائها في شهر واول الطهر خمسة عشر يوما قلت يتصور بان يطلق عند رؤية الهلال طاهرا
 وتحيض عقبها الى قرب طلوع الفجر فطهر حتى تغرب شمس الخامس عشر فتحيض عقبه الى
 قرب طلوع الفجر فطهر الى غروب يوم ثلاثين فتحيض عقبه الى قرب الفجر (و) ان اخبرت
 بانقضاء عدتها فيما يمكن ثم كذبت نفسها (لا يقيد) ها (تكذيبها نفسها) وقد بانث فتعد نادمة
 ولا تحل لمطلقة الا بعد قد بي ومهر ويجاب وقبول (و) الا يقيد قولها (انهارات اول الدم) من
 الحيضة الثالثة فظنت دوامه فاخبرت بانقضاء عدتها (وانقطع) الدم قيل دوامه يوم او بعضا
 منه لبال وقد بانث بقولها الاول ويأخي قولها الثاني وقد تبع المصنف في هذا ابن الحاجب وقد
 قال ابن عرفة المذهب كله على قبول قولها انهارات اول الدم وانقطع اه أي فلها النفقة
 والكسوة وتصح رجعتها وقال د لانتبت له الرجعة وحمل كلام ابن عرفة على ما عداها لكن ان
 عاردها الدم عن قرب في أي الحسن عن عياض مانصه والذي ذهب اليه جمهور الشيوخ انها ان
 لم يناد بها الدم انها لا تحبس به حيضة ثم قال عياض واختلفوا اذا راجعها عند انقطاع هذا
 الدم وعدم تماديه ثم رجع الدم بقرب هل هي رجعة فاسد لانه قد استبان انها حيضة ثالثة
 صحيحة وقعت الرجعة فيهما فبطلت وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجوع الدم عن قريب أو بعد ثم ذكر
 أبو الحسن عن عبد الحق انه حكى القواين وقال بعدهما والاول يعني التفصيل عندى
 اصوب والقرب ان لا يكون بين المدين طهر تام اذا علم هذا فبين لك الجواب عن ابن الحاجب
 والمصنف لان مرادهما ان قولها انقطع الدم لا يثبت في صحة الرجعة وان كان مقبولا
 لانها ما فيها قبول قولها كما يفيد كلام ابن عرفة فاذهب والبنائي (و) ان قالت رأيت

بضم العين (قوله به) أي
 قول النساء (قوله انها) أي
 الرجعية (قوله ادعت) أي
 انقضائها (قوله فيما
 لا يمكن) أي زمن لا يمكن
 الانقضاء فيه (قوله فليس
 قوله وسئل النساء الخ)
 تقرير على الشرح السابق
 (قوله وانزل الطهر الخ) حال
 (قوله عقبه) أي غروب
 شمس الخامس عشر (قوله
 عقبه) أي غروب شمس
 ثلاثين (قوله في هذا) أي
 ولا انهارات اول الدم
 وانقطع (قوله وحمل) أي د
 (قوله على ما عداها) أي
 الرجعية (قوله انها) أي
 الرجعية (قوله لم يناد بها
 الدم) أي يوما أو بعضه ذابال
 (قوله لا تحبس به) أي الدم
 الذي لم يناد (قوله راجعها)
 أي زوجها (قوله لانه) أي
 الشأن (قوله انها) أي
 الدم النازل عليها متقطعا
 وانته لتأنيث خبره (قوله
 قبطلت) أي الرجعة (قوله
 لا تبطل) أي الرجعة (قوله
 القولين) أي بطلان الرجعة
 وعدمه (قوله وقال) أي عبد
 الحق (قوله التفصيل) أي
 بين رجوع الدم بقرب

ورجوعه بعد (قوله طهر تام) أي نصف شهر (قوله مرادهما) أي ابن الحاجب وخليل رجعهما الله
 تعالى (قوله وان كان مقبولا) أي في غيرها حال (قوله نفيا) أي ابن الحاجب و خليل

(قوله بينهما) أي الوضع والقرء (قوله أو ستين) إشارة إلى ادخال الكاف ثمة ثانية (قوله من يوم الطلاق) بيان لمبدأ السنة (قوله لكن الخ) استدراك على أو ستين (قوله نقل) يسكون الف مصدر مضاف لقائه (قوله يفيد ان الكاف استقصائية) أي دالة على ان ما دخلت عليه أقصى المسافة فلا تدخل زائد اعلمه خبر نقل (قوله لترثه) أي الزوج له قالت الخ (قوله اعتبارها) أي تأخر حبضها سنة (قوله وهذا) أي كون الاعتداد كالارضاع والمرض ٣٠٥ لظاهر النقل (قوله حينئذ) أي حين

اظهاره (قوله مدتها) أي الارضاع والمرض (قوله انقضت) أي العدة (قوله بعده) أي العام (قوله منين) بضم ففتح فسكون (قوله ان المريضة مرضا شأنه منع الحيض) أي التي ادعت عدم انقضاء عدها بعد صحتها منه (قوله كالمرض) أي في تصديقها بين ان عام لا بعده (قوله ومحل عدم تصديقها) أي التي قطعت والتي صحت في عدم انقضائها بعد عام من النظم والصحة (قوله تظهر) بضم التاء وكسر الهاء أي التي قطعت والتي صحت (قوله والا) أي وان اظهرنا عدمه بعد النظم والصحة (قوله انما) أي المطلقة (قوله ذلك) أي تأخر حبضها عن عادتها (قوله وهو) أي الزوج (قوله صدقت) بضم فكسر مثقلا (قوله ان كانت) أي المطلقة (قوله فان كانت) أي المطلقة (قوله يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله لا) أي الزوج

الحيضة الثالثة واكذبت نفسها او مكنت النساء من نظرفرجها فرائبها وصدقتها على عدم حبضها (الا) تفيدها (رؤية النساء لها) ولا يلتفت لقولهن وبانت حين قالت ذلك فيما يمكن لانقضاء فيه وظاهره كابن الحبيب عموم هذا في القرء والوضع بان قالت وضعت ثم قالت كذبت ورأيتها فلم يجدن اثر الولادة وفي التوضيح الظاهر لافرق بينهما ولو قال عتب ولا يفيد كذبها نفسها وان راتم النساء تقيمة لكان احسن (ولو مات زوجها) أي الرجعية (بعد كسنة) أو ستين من يوم الطلاق لكن نقل المواق يفيد ان الكاف استقصائية (فكانت) الرجعية (لم احض) بعد الطلاق الرجعي (الا) حبضة (واحدة) او اثنتين ولم ادخل في الحيضة الثالثة والمراد ان في العدة لترثه (فان كانت) الرجعية (غير مرضع و) غير (مريضة لم تصدق) بضم الفوقية وفتح الصاد والذال المهملين في قوله لم احض الواحدة ظاهره وظاهر النقل ولو وافق قوله اعادتها وقال بعض شيوخ عجب اعتبارها كالارضاع والمرض وهو معقول المعنى اقول وهذا هو المتعين لان الاعتداد داخل في الاظهار وعدم تصديق غير المرضع والمريضة في كل حال (الا ان كانت) الرجعية (تظهره) أي احتباس دمها وتكرار ذلك حتى ظهر من قولها في حياة مطلقها فتصدق بين وترثه اضعف انتم حجة تدل على اكثر من عامين ومفهوم غير مرضع ومريضة تصديق المرضع والمريضة مدتها بلايين وتصديق المرضع ايضا في عدم انقضائها بعد القطام بالقول ولو تأخر القطام عن مدته الشرعية الى عام بين ولا تصدق بعده كذا في النص قاله عجب وفي الشارح الوسط عن ابن حزمين ما يفيد خلافه والظاهر ان المريضة مرضا شأنه منع الحيض كالمرضع ومحل عدم تصديقها اذا لم تظهر اعدم الانقضاء والاصدقنا بين وفهم مات انها لو ادعت ذلك وهو حي قبل سنة او بعدها صدقت ان كانت بائنا لا عتبر فيها على نفسها فان كانت رجعية فلا يمكن من رجعتها مطلقا ولها النفقة ونحوها ان صدقها ولو ماتت بعد انقضائها مدتها المعتادة فادعى بقاها فيها وتأخر حبضها اليها فلا يصدق الا بقريضة دالة على صدقته وان ادعى جملها وعدم وضعها اصدق وعلى من خالفه اثبات عدم جملها او وضعه الا اذا اعتدت بمسكنها ثم تحوات منه لانقضاء عدتها وكذا ذلك فلا يرثها قاله الشارح وقت عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه افاده عب البناء في قوله لم تصدق الا ان كانت تظهره هذا قول المدونة وفي سماع عيسى تصدق بين مطلقا وحكام ابن رشد في دعواها ذلك في السنة وقربها ثم قال واما لو ادعته بعد هوانه باكثر من العام والعامين لا ينبغي ان لا تصدق الا ان تكون ذكركه في حياته قول واحد

٣٩ من في (قوله مطلقا) أي سواء ادعت تأخره قبل سنة او بعدها لانهم اهمها على تجديد نسك بدون اركانه (قوله ولو ماتت) أي الرجعية (قوله فادعى) أي الزوج (قوله بقاها) أي الرجعية (قوله فيها) أي عدتها (قوله فلا يصدق) أي الزوج (قوله وان ادعى) أي الزوج (قوله جملها) أي الرجعية منه (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا أي الزوج (قوله وعلى من خالفه) أي الزوج من ورثة الزوجة (قوله منه) أي مسكنها (قوله وكذا) أي المرأة (قوله ذلك) أي انقضائها عدتها (قوله قوله) أي المصنف (قوله مطلقا) أي عن التقييد باظهاره (قوله وحكام) أي الخلاف (قوله ذلك) أي عدم الحيض (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله ادعته) أي تأخر الحيض

(قوله قيد الاظهار) اضافته للميمان (قوله تقييده) اي المصنف (قوله بها) اي السنة (قوله درك) بفتح الدال والراء (قوله كلامه)
 أي المصنف (قوله الصورة الاخيرة المتفق عليها) أي دعواها عدم حبسها بعدموتها ~~بما~~ كثر من عام (قوله ويكون) أي كلام
 المصنف (قوله بمفهومه) صلة تجاريا أي مفهوما بعد سنة انما ان ادعته قبلها تصدق ولولم تظهره (قوله وقوله) أي ز في التي
 ادعت تأخر البعض بعد الفطام (قوله لا تصدق بعد عام) فيه نظر بل لا نظرية لقول ز بعد وحيث لم تصدق فافانما ذلك حيث لم
 تظهر اعدم الانقضاء والاصدق بما بين (قوله على احتباس دمها) صلة حلفت (قوله ونحوها) أي السنة بيان لما دخل بالكاف
 (قوله عما قبل السنة) بيان لنحوها (قوله ان عدتها الخ) مفعول حلفت (قوله وان لم تكن مرضعا الخ) مبالغة في ارضه
 (قوله لادخاله) اي العشر من اضافته ٣٠٦ المصدرة قوله والكاف فاعله (قوله وتبع) اي المصنف (قوله

طفي حيث جرى المصنف على قيد الاظهار فلا خصوصية للسنة ففي تقييدهم ادرلك علمه
 اه قلت يصح حمل كلامه على الصورة الاخيرة المتفق عليها ويكون بمفهومه جاري على ما في
 معاص عيسى فينتفي عنه الاعتراض والله اعلم وقوله لا تصدق بعد عام فيه نظر اذ الذي في ق
 عن ابن رشد ان حكم الموضع من بعد الفطام كالحق لم ترضع من يوم الطلاق اه اي فتصدق ان
 كانت تظهره (وحلفت) الرجعة التي مات زوجها وادعت عدم حبسها على احتباس دمها
 (في كالسنة) اشهر ونحوها مما قبل السنة ان عدتها لم تنقض ولو وافقت عادت اوروثة وان لم
 تكن مرضعا ولا مريضة ولم تذكره في حمانه (لا) تحلف ان مات المطلق (في كالاربعة) اشهر
 (وعشر) وتصدق في بقاء عدتها وتروثه ولو خالفت عادت اولا في حذف وعشر لادخاله الكاف
 وتبع في هذا التفسير بحث ابن رشد وظاهر السماع حلقها فيما دون العام البناء الذي في
 النسخ الصحيحة لاني كالاربعة اشهر وعلم ادرلك من جهة العربية ابن مالك في الكافية
 وان تعرف اذا اضافت فمع آتوا بحمل آل وغير ذلك المتبع

ونقل السيراني عن القرامجواز شيخو الافدينار (ونذب) بضم فسكسر (الاشهاد) على الرجعة
 وقيل يجب (واصاب من منعت) الزوج من اسقناعه بما بعد رجعتها (له) اي الاشهاد اي
 فعلت صوابا ورشدا ولا تكون به عاصية لزوجها بل توجب على منعه لانه حق لها خشية ان ينكر
 ارتجاعها ووطأها لانه تعالى والا لوجب ويؤخذ منه كراهة ترك الاشهاد ويندب اعلامها به
 (وشهادة السيد) بالرجعة لزوجته أمته (كعدم) للاشهاد في الكراهة وكذا الولي ولو غير محبر
 للثمة فالمنسوب اشهاد عدلين غيره (ونذب) (التمعة) على المشهور وهو ما يؤمر الزوج ولو عبدا
 باعطائه المطلقة ليحبر به ألم فراقتها فلا يقضى بها ولا يتحاصص به اغرماءه ولا حبلها بل (على
 قدر حاله) اي المطلق وظاهر ابن عرفة ان هذا من مذنب آخر وظاهر المصنف ولو كان الزوج
 مريضاً مضطرباً فهو كذلك لانه لما أمر به لم تكن تبرعاً لوارث ولما راعا القول بوجوب اوروحي
 حاله فقط لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ولان كسر خاطرها جاز من قبله ابن سعدون

التفصيل) اي الحلف
 في كالسنة لاني كالاربعة
 (قوله ببحث) اي استظهار
 (قوله فيما دون العام) شامل
 لكالاربعة (قوله نفع آخر
 اجعل ال) بان يقال اربعة
 الاشهر (قوله وغير ذلك) صادق
 بادخالها على الاول كعبارة
 المصنف وادخالها عليها
 كالاربعة اشهر (قوله
 لانه) اي الاشهاد عليها (قوله
 لها) أي الزوجة (قوله ان
 ينكر) اي الزوج (قوله لا
 لله تعالى) عطف على لها (قوله
 والا) أي ولو كان الاشهاد
 عليها حقاً لله تعالى (قوله
 منه) اي نذب الاشهاد
 (قوله به) أي الاشهاد (قوله
 وكذا) اي السيد في عدم
 اعتبار شهادته (قوله للثمة)
 اي بعدم الرجعة وشهادته

بما زور الدفع معرته (قوله وهو) اي المتعة وذكر كماله كبر خبره (قوله الزوج) فصل مخرج ما يؤمر غيره
 باعطائه (قوله المطلقة) فصل مخرج ما يؤمر الزوج باعطائه غيرها (قوله ليحبر به الخ) فصل مخرج ما يؤمر الزوج باعطائه
 المطلقة لغير هذا كنفقة وكه ووسكني (قوله الم) بقضات محققا (قوله فلا يقضى بها) اي المتعة على الزوج تقرير على نذرها
 (قوله ولا يتحاصص) اي الزوجة (قوله بها) اي المتعة (قوله غرماء) اي الزوج ان فاس او مات (قوله ولا احد) اي نذرها (قوله لها)
 أي المتعة (قوله هذا) اي كونها على قدر حاله (قوله لانه) اي الزوج (قوله لما) بفتح اللام وشدة الميم (قوله آخر) بضم فسكسر
 اي الزوج (قوله بها) اي المتعة (قوله ولما راعا القول بوجوبها) اي المتعة عطف على لانه الخ (قوله قبله) بكسر ففتح اي جهته
 (قوله سعدون) بفتح فسكون آخره نون

(قوله لانها) اي المتعة (قوله تزيتها) اي المطلقة (قوله اسفا) بفتح الهمزة والسين اي حونا وحسرة (قوله بتذكيرها حسن عشرته الخ) فيه انها واجب حبه ورفع حقه من قبلها وعذره في فراقها والقوله صلى الله عليه وسلم اد واتحوا واخذوا صا اذا كانت فقيرة محتاجة (قوله انها) اي المتعة (قوله عمل) بضم الميم وفتح العين واللام (قوله ان مات) اي المطلقة قبل اماتها (قوله ورثت) بضم فكسر اي المتعة (قوله فهذا) اي قول ابن القاسم ورثت (قوله بدل الخ) ممنوع لان من مات عن حق فهو ولورثته سواء استحقته للتسلي او غيره (قوله وتعطى) بضم التاء وفتح الطاء (قوله لياسها) اي البائن ٣٠٧ (قوله لانها) اي الرجعية (قوله فتضيع) اي المتعة (قوله عليه) اي الزوج (قوله لانها

اي المتعة (قوله قبضت) بضم فكسر اي في عدم الرجوع فيها (قوله بعد عدة الرجعية) راجع لاخذها ورثتها واوتها فلو ماتت الرجعية في عدها فلا متعة لورثتها للموت قبل استحقاقها افاده عج (قوله اي ورثتها) (قوله لمقامها) اي المطلقة (قوله عند ابن القاسم) راجع لاخذها ورثتها (قوله لاندفع) بضم التاء اي المتعة (قوله لهم) اي ورثتها (قوله لانها) اي المطلقة (قوله تسلت) اي بموتها (قوله ولو مات الزوج) اوردا الزوجة لعصمة اي اي قبل اماتها (قوله رجعية) حال من الزوجة (قوله سقطت) اي المتعة (قوله عنه) اي الزوج (قوله في اعطائها) اي المتعة (قوله لها) اي الزوجة (قوله

في قولهم المتعة للتسلي اعتراض لانها قد تزيتها اسفا بتذكيرها حسن عشرته وكريم صحبتها فانظروا انها تبرع غير عمل وقد قال ابن القاسم ان مات قبل اماتها ورثت عنها فهذا يدل على انها ليست للتسلي وتعطى المتعة للمطلقة طلاقا بائنا او طلاقا الياسها من الرجعية (وبعد) تمام (العدة للرجعية) لانها مادامت في العدة ترجو الرجعة ولئلا يضيع عليه لانها كهية قبضت (او) ياخذها (ورثتها) ان مات قبل اماتها بعد عدة الرجعية وعقب طلاق البائن لقيامهم مقامها عند ابن القاسم اصبح لا تدفع لهم لانها تسلت عن الطلاق ولو مات الزوج اوردا الزوجة لعصمة رجعية او بائنا سقطت عنه وشبهه في اعطائها لها ولو ورثها فقال (ككل مطلقة) اي غير رجعية بقرينة التشبيه حرة مسلمة او كفاية او امة فارقت عن مشاركة ام لا ابن عاشر هذه عبارة فلقطة والعبارة السليمة والمتعة على قدر حاله اكل مطلقة او ورثتها وبعد العدة للرجعية في نكاح لازم الخ (في نكاح لازم) صحيح او فاسد لازم بقوته كفايا لصدده طلاق بعد نيائه فان كان يفسخ بعده وطلقاتها باختياره فلا تمتع واحترز بل لازم عما فيه خيار (لا في فسخ) الارضاع ذكره ابن عرفة مقتصر عليه محترز مطلقة (كاهان) لا متعة فيه لانه فسخ (و) لا متعة في (مات احد الزوجين) كل الاخر لانه ان ملكها الزوج فلم يخرج عن حوزة وان ملكته فهو وماله لها واستثنى من كل مطلقة فقال (الامن اختلعت) من زوجها بعوض دفعته من عندها فلا متعة لها لانها المختارة لفرأقه ومعاوضة عليه فلا الهبة لها (او فرض) بضم فكسر (لها) صدق اتي ابتداء او بعد عدة عليها تفويضا (وطاقت) بضم فكسر مثقلا (قبل البناء) فلا متعة لها لاخذها نصف الصداق مع بقاءها فان لم يفرض لها وطلقت قبل البناء امتعت (و) الا (مختارة) نفسها (ا) كمال (عقدها) وزوجها رقيق (او) مختارة فراقه (لعيبه) اي الزوج فقط او لعيبها واختار فراقه (و) الزوجة (مختارة ومملوكة) او اوعى او طلقت نفسها فلا متعة لها لان تمام الطلاق جاء من قبلها والله سبحانه وتعالى اعلم

• (باب في الايلاء وما يتعلق به) •

(الايلاء) بكسر الهمزة وسكون المشاء تحت مدودا اي - عمة مقيمة شرعا (عين) اي حالف باسم الله تعالى او غيره جنس شمل المعروف وغيره من الايمان و اضافته لزواج (مسلم) فصل مخرج حالف غير

مشاردة) برأين اي منازعة ومخاصمة (قوله فان كان) اي الفاسد (قوله بعده) اي البناء (قوله فلا تمتع) بضم التاء الاولى اي المطلقة (قوله مما فيه خيار) كنكاح عبد يدون اذن سيده ومعيب بموجب خيار (قوله مقتصر) حال من ابن عرفة (قوله لانه) اي الشان (قوله عقده) اي النكاح (قوله فان لم يفرض لها الخ) مفهوم فرض لها (قوله واختارت) اي الزوجة المعيبة (قوله فراقه) اي الزوج المعيب (قوله قبلها) بكسر ففتح اي جهتها • (باب الايلاء) • (قوله في الايلاء) اي تعريفه وشرح ماهيته (قوله فيما يتعلق به) اي الايلاء من الاحكام والمستطردات (قوله المعروف) بفتح الراء اي الايلاء (قوله من الايمان) بفتح الهمزة بيان لغيره بقية برأين ليساوي المين بالفتح والافهوا اعم منه لشهولة الايلاء (قوله و اضافته) اي عين وذكره باعتبار عنوان الحالف

(قوله ونعته) أي الزوج (قوله اقوله تعالى) على لاخراج الكافر (قوله فصل) خبر نعته (قوله وكذا) أي السكران بهرام
 في انعقاد ايلائه (قوله والاعجمي) عطف على الاخرس (قوله والسفيه) عطف على الاخرس (قوله فصل) خبر نعته (قوله المجهوب)
 يمين أي مقطوع الذكروا الاثنين (قوله ان كان) أي المسلم المكلف المتصور وقاعه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب
 (قوله من حقوق الايلاء الخ) ٣٠٨ بيان لما (قوله مطلقا) أي عن التقيد يكون مرضه غير مانع من الوطء

لزوج ونعته بمسلم فصل مخرج حلف الزوج الكافر لقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم
 اذا الغفران والرحمة بالقيمة يخصان المسلم سواء كان حرا او رقا ونعته (مكلف) أي ما لم يملكه
 كافة وهو البالغ العاقل فصل مخرج حلف الصبي والمجنون والمغص عليه والثائم والسكران
 بحلال والسهم ~~سكران~~ بجرام مكلف لادخاله على نفسه وكذا الاخرس بإشارة منهمة وكافة
 والاعجمي بلغته والسفيه ونعته بجملة (يتصور) بفحش أي يمكن وبضم ففتح أي يعقل
 (وقاعه) بكسر الواو وبالفتح أي وطؤه فصل مخرج حلف المجهوب ومقطوع الذكروا الشيخ
 القاني والعنيد ان كان صحيحا بل (وان) كان الزوج الموصوف بما تقدم (مريض) ظاهره ولو منع
 مرضه الوطء ومثله لابن الحاجب ابن عبد السلام ظاهر المذهب مثل ما ذكره المصنف من حقوق
 الايلاء المريض مطلقا ورأى بعضهم انه لا تنعقد الايلاء على العاجز عن الوطء قال الا ترى ان
 الصحيح اذا آلى ثم مرض فلا يطالب بالقيمة بالجماع اه قدل على ان التفصيل في المريض
 خلاف ظاهر المذهب ابن عرفة وايلاء المريض لازم وان لم يقيمه بجملة مرضه والافلا الاول
 ص ابن شماس وغيره والثاني نص ابن رشد وغيره وقول ابن عبد السلام خالف في ايلاء المريض
 بعض الشيوخ ورأى بعضهم انه اذا كان عاجزا عن الجماع فلا معنى لانهقاد المين في ذلك لانه
 لو آلى صحيحا ثم مرض لم يطالب بالقيمة بالجماع ظاهره وجود خلاف فيه ولم اعرفه ومعنى قول
 من اسقطه انما هو اذا قيد بيمينه بجملة مرضه حسبا من نص عليه الجلاب اه وصلة يمين
 (يمنع) أي على ترك (وطء زوجته) وخروج يمنع الوطء وحلف الزوج المسلم المكلف الذي يمكن
 وقاعه على غير ترك الوطء وبإضافة الوطء الى الزوجة حلقه على ترك وطء ام ولده وسريته ان
 كان حلقه تحصيل ابل (وان) كان (تعلقا) يصح كونه مبالغة في عين وفي منع الوطء وفي زوجته
 لان المين تكون منجزة ومعلقة ومنع الوطء كذلك والزوجة كذلك كقوله لاجنمية ان تزوجت
 فلانة فوالله لا أطوئ سنة مثلا طي الظاهر ان مراده التعليق المختلف فيه وهو التعليق على
 التزويج ظاهره اوحكام كقوله لاجنمية ان تزوجت بك فوالله لا أطوئ او قوله لها ابتداء والله
 لا أطوئ فادارت زوجه الزمة الايلاء في صورتين على المشهور وهو مذهب المدونة خلافا لابن
 نافع محتج بقوله تعالى للذين يولون من نسائهم اه بحق المصنف التعبير بولود فعلا للخلاف
 المذكور ووصف زوجته (غير المرضعة) فلا يلاء عليه بحلقه لا يواطؤ زوجته المرضعة حتى تقطم
 ولدها عند مالك رضي الله تعالى عنه خلافا لاصبح الحمي هو اقبس لان لها حق في الوطء ومحل
 الاول ان قصد مصلحة الولد ولم يقصد شيئا فان قصد الامتناع من وطئها غول من يوم المين سواء
 كانت صبيغته لا يطوئها مادامت ترضع او حتى تقطمه او مدة الرضاع او الحولين فان مات قبل

(قوله انه) أي الشأن (قوله
 قال) أي بعضهم (قوله
 فدل) أي كلام ابن عبد
 السلام (قوله التفصيل في
 المريض) أي بان من منعه
 مرضه من الوطء فلا تنعقد
 ايلاءه ومن لم يمنعه مرضه
 منه تنعقد ايلاءه (قوله
 لازم) أي مطلقا (قوله او
 ان لم يقيمه الخ) أي ولازم
 ان لم يقيمه الخ وذكره
 لاعتبار عنوان الحلف
 (قوله والا) أي وان قيد
 بجملة مرضه (قوله فلا) أي
 فلا يلزمه (قوله الاول) أي
 اللزوم مطلقا (قوله والثاني)
 أي اللزوم ان لم يقيمه بجملة
 مرضه (قوله ظاهره) أي
 قول ابن عبد السلام (قوله
 وجود الخلاف فيه) أي
 ايلاء المريض خبر ظاهره
 والجملة خبر قول المضاف
 لقاعه (قوله ولم اعرفه) أي
 اختلاف فيه (قوله من
 اسقطه) أي قال لا تنعقد
 ايلاء مريض (قوله انما هو)
 أي الاسقاط الخ خبره على
 (قوله وانص) عطف على

هي او طالع (قوله وبإضافة عطف) على يمنع (قوله حلقه) أي الزوج المسلم المكلف (قوله معلقة) نحو تمام
 ان فعلت فوالله لا أطوئ سنة (قوله كذلك) أي يكون منجزا ومعلقا نحو فوالله لا أطوئ ان فعلت كذا (قوله مخنجا) حال
 من ابن نافع (قوله هو) أي قول اصبح (قوله الاول) أي علم الايلاء في المرضعة (قوله ان قصد) أي الزوج بحلقه على ترك وطء
 المرضعة (قوله من يوم المين) لانه حلف على ترك الوطء (قوله فان مات) أي الولد

(قوله الاولى) اي مادامت ترضع (قوله كالثانية) اي حتى تقطعه (قوله والثالثة) اي مدة الرضاع (قوله فبينما) اي الثانية والثالثة (قوله فكل رابع) اي لا يوطؤها حولين (قوله مدته) اي الايلاء (قوله بعد مائة) اي الولد (قوله للحر) اي اربعة اشهر (قوله للعبد) اي شهرين (قوله والا) اي وان لم يتبق مدته (قوله فلا) اي لا تنقضي الايلاء عليه (قوله لانها) اي الرجعية (قوله ورده) اي ان انعقاد الايلاء في الرجعية (قوله بانها) اي الرجعية (قوله فيه) اي الوطء (قوله له) اي الزوج (قوله يجبر) اي الزوج (قوله عليها) اي الرجعة (قوله يطلق) بفتح اللام (قوله واجاب) اي عن رد اللغوى (قوله بانه) اي الشان (قوله يكون) اي الزوج (قوله واخى) اي رجسته (قوله وانه) اي لزوم الايلاء في الرجعية ٣٠٩ (قوله فهو) اي انعقاد الايلاء

تمام مدة رضاعه حل له ووطؤها في الصيغة الاولى لانحلال الايلاء عنه كالثانية والثالثة الا ان ينزوي الزمان فيهما فكل رابعة فعليه الايلاء ان بقيت مدته بعد مائة للحر وللعبد والا فلا ان كانت الزوجة التي حلف على ترك وطئها غير مطلقة بل (وان) كانت مطلقة (رجعية) لانها كالزوجة غير المطلقة ورده اللغوى بانها لاحق لها في الوطء والاجل انما يكون لمن لها حق فيه ولا خلاف ان الرجعية حق له لاعلمه فكيف يجبر عليها البطا او يطلق عليه طلاقه اخرى واجاب ابن محرز وغيره بانه انما يلزم الايلاء مخيعة ان يكون ارتجعتها واخى اه او انه مبني على اباحة وطء الرجعية الى تمام عدتها فهو مشهور ومبني على ضعف فان انقضت عدتها قبل تمام الاجل فلا شيء عليه ابن عرفة فيها من آلى من مطلقة رجعية وقف لاربعة اشهر قبل مضي عدتها اللغوى الوقف بعيد اذ لاحق لها في الوطء وذكروا ابن محرز واجاب بانه لو طوف كونه ارتجعتها وكم وفيها من آلى من امرأته بعد البناء ثم طلقها واحدا وحل أجل ايلائها في العدة وقف اللغوى الصواب عدم وقفه عليه انه انما حلفها في طلاقه وقد جعله (أكثر من اربعة اشهر) للحر صلا لمنع الوطء مخروجة حلف زوج مكلف يتصور وقاعه بمنع وطئه وزوجته اربعة اشهر فليس ايلاء وروى عبد الملك انه ايلاء تسلك المشهور بماتعظيمه الفاء في قوله تعالى فان فاؤا فانما تستلزم تأخر ما بعدها عما قبلها فتفيد ان الفدية تطالب بعد تمام اربعة اشهر وبان ان تصير الماضي مسقة قبلا والمقابل بانها المجرد السببية ويحذف كان بعد ان وبقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر ويجاب بان تحديد التربص باربعة اشهر يفيد ان الايلاء على أكثر من اربعة اشهر لا جاز كونه على اقل منها وهذا ظاهر ولا عليها والاقيل للذين يؤلون من نسائهم اربعة اشهر تربصها والله اعلم ابن عرفة وفي كون الترك مشروط بان مدته أكثر من اربعة اشهر ولو يوم او بزيادة عليه مؤثرة ثالثا اعازاد على أجل التلوم واربعا بالاربعة فقط (و) أكثر من (شهرين للعبد) وظاهره كالمدة ولو يوم فيه ما به صرح في الموازية والمدنية التي افها عبد الرحمن الاندلسي بالمدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام ثم نقلها الى المغرب فرواها عنه أخوه عيسى ابن دينار ثم عرضها على ابن القاسم فرد فيها مسائل وقال عبد الوهاب لا بد من زيادة يئسة على الاربعة والاشهرين ابن عرفة وفي كون امده للعبد ازيد من شهرين او كالحر وصوب بان ضرر ترك الوطء في العبد والحر سواء قول اللغوى قال مالك رضي الله تعالى عنه امده للعبد شهران

ان عطف على بانها المجرد السببية (قوله وبقوله تعالى) عطف على بانها (قوله ويجاب) اي عن الاستدلال بقوله تعالى للذين يؤلون الآية (قوله منها) اي اربعة اشهر (قوله كونه) اي الايلاء (قوله وهذا) اي عدم كونه على اقل منها (قوله عليها) اي اربعة اشهر (قوله والا) اي لو جاز عليها (قوله الترك) اي المحلوف عليه (قوله مشروطا) في كونه ايلاء (قوله بان مدته) اي الترك (قوله عليه) اي اليوم (قوله مؤثرة) اي لها بال (قوله فيها) اي الحر والعبد (قوله وبه) اي الاكثاف بن ياد يوم على الاربعة والاشهرين صلا صرح (قوله ثم عرضها) اي عيسى المدنية (قوله كالحر) اي اربعة اشهر (قوله صوب) بضم في كبير مثقلا (قوله امده) اي الايلاء

(قوله يوهم الخ) خبر قول (قوله ومثله) أي قول اللخمي (قوله اعتبار ابعاله وقت حلقه) (قوله لا ينتقل) (قوله بحلقه على ترك الوطء) صله تقرر (قوله منها) أي الشهرين (قوله ويحكم الحاكم) عطف على بحلقه (قوله ان كان) أي العبد (قوله غيره) أي ترك الوطء (قوله وشرع) أي المصنف (قوله مقدما) بكسر الدال حال من فاعل شرع (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وهي في عدتها) نال (قوله طلق) بضم فكسر مثقلا ٣١٠ (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله منها) أي العدة (قوله انك) أي وطئها

يوهم عدم اعتبار الزيادة ومثله لفظ ابن القصار والطارطوشى (و) اذا حلف العبد على ترك الوطء زوجته اكثر من شهرين ثم عتق فز (لا ينتقل) العبد (يعتقه) لاجل الطر اعتبار ابعاله وقت حلقه اذا عتق (بعده) أي تقرر لاجل شهرين بحلقه على ترك الوطء اكثر من مائة او يحكم الحاكم بالايلاء ان كان حلف على غيره بصيغة حنث غير مؤجل ومفهوم بعده انه ان عتق قبل تقرر لاجل شهرين بان كان حلف على غيره بصيغة حنث مطلقة وعتق ثم رفعته فانه ينتقل للاربعة اشهر وشرع في الامثلة التي يلزم بها الايلاء والتي لا يلزم مقدما الاولى بقوله (ك) قوله أي الزوج للرجعية (والله لا اراجعه) فهو مول ان مضت اربعة اشهر والعز وشهران للعبد وهي في عدتها فان لم يفت ولم يرتجع طلق عليه طلاقه أخرى واقف عدتها الاولى وحلت اغتزاره وان قل ما بقي منها ولو يوما وساعة فانه تنبأ ابن عرفة الصقلي عن محمد بن قال لرجعية والله لا اراجعه تنكح مول (و) قوله والله (لا اطلقك حتى تستلمني) وطأك (او) حتى (تاتيني) لو تنكح فهو مول ولا يلزمها سؤاله ولا اتيانه لذلك ظاهره ولو كان لا يرى بها ولا تنكحها لمصلحة على غالب النساء ومعترين منه وليس رفعها للعاكم سؤالا يبره لانه ليس بخصوص طلب الوطء بل لرفع الضرر وقطع النزاع هذا قول ابن مكنون وقال مكنون ليس ببول وعاب قول ولده حين عرضه عليه ولكن قال ابن رشد لا وجه لقول مكنون فلذا درج المصنف على قول ابنه ابن عرفة العتيبي عن مكنون من حلف لاوطئ امرأته حتى تطلبه فتأتي بطلبه فليس ببول وان أقام اكثر من اربعة اشهر ابن رشد ابن مكنون قلت هو مول وليس قيامها به سؤالا حتى تسأله فعابه وقال منع الوطء بسببها وهو قول لاوجه لانه متعدد في حلقه لانها تستحي طلبه (او) قوله والله (لا اتقي معها) اللخمي هو مول بلاشك اذ يلزم من عدم التقائه معها عدم وطئها عقلا وهذا اذا قصدني الالتقاء للوطء او اطلاق فان قصده في مكان معين فليس ببول ويدين في الفتوى ولا تنفعه نيته في القضاء فانه في شرح الشامل ونقله ابن عبد السلام عن بعضهم وقيله وقال ابن عرفة ظاهر كلام عبيد الحق قبولها مطلقا (او) قوله والله (لا اغتسل من جنبه) من ابن عبد السلام حلقه على ترك الغسل محتمل لكونه كناية عن ترك الجماع كطويل الجهاد فاجله من يوم حلقه وليكونه على ظاهره بان يكون ارادني الغسل لانه لما كان مستلزما لترك الجماع لزمه الايلاء فاختلف هل يضرب أجله قبل جماعها او لا يضرب له الاجل حتى يجامعها على حسب اختلافهم في المولى اذا كان

(قوله ولو كان) أي سؤالا لها او اتيانها (قوله لمصلحة) أي سؤالا لها او اتيانها (قوله لا يلزمها سؤالا) أي سؤالا لها او اتيانها (قوله يبره) بفتح الهمزة (قوله المنفعة) والمصلحة أي الزوج في عينه (قوله به) أي رفع الحاكم (قوله لانه) أي الرفع (قوله طاب) أي مكنون (قوله عابه) أي مكنون (قوله ولكن قال ابن رشد الخ) استدراك على وعاب قول ولده لرفع ايمامه انه لا وجه للمروءة على قول ولده (قوله فلذا) أي قول ابن رشد لاوجه الخ (قوله تدرج) (قوله تطلبه) أي الوطء (قوله فتأتي) أي امرأته (قوله تطلبه) أي الوطء (قوله وليس قيامها) أي رفع المرأة للعاكم (قوله به) أي حلقه على ترك وطئها حتى تطلبه (قوله سؤالا) أي طلبا للوطء يبره الزوج في عينه (قوله فعابه) أي مكنون

قولي هو مول (قوله وقال) أي مكنون (قوله بسببها) أي الزوجة (قوله وهو) أي قول امتناع مكنون ليس مولى لان ترك الوطء بسببها (قوله لانه) أي الزوج (قوله لانها) أي الزوجة (قوله يدين) بضم الياء وفتح الدال والياء مثقلا (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله قبولها) أي نية (قوله مطلقا) أي عن التقيد بالفتوى (قوله منها) أي الزوجة (قوله فاجله) أي اربعة اشهر ان كان حرا واشهران ان كان عبدا (قوله من يوم حلقه) لانه على ترك الوطء (قوله وليكونه) لا لاغتسل من جنبه عطف على لكونه (قوله بان يكون ارادني الغسل) تصويره على ظاهره (قوله لانه) أي حلقه على ترك الغسل (قوله لزمه) أي الزوج (قوله فاختلف) بضم التاء وكسر اللام تفريع على كونه على ظاهره (قوله المولى) بضم الميم وكسر اللام

(قوله فيها) اي الزوجه (قوله ان وطئتك ذواته لا طؤك) مثال لحوفه انعقاد عين فيها وكذا حلقه لا يطؤها في السنة الامرة
(قوله ان وطئتك فكل مملوك الخ) مثال لحوفه انعقاد عين في ٣١١ غيرها (قوله فحوه) اي كلام ابن

عبد السلام (قوله لا حقال
الاول) أي كونه كناية عن
ترك وطئها (قوله لان وطئ
الفاسق الخ) علة ان لم يكن
الحالف الخ (قوله ولو كان)
اي الحالف (قوله لا انعقاده)
اي الحالف على ترك الغسل
قوله فان كان لا يتكلف
الخ) مفهوما اذا تكلفه
(قوله لقربها) اي الاخرى
علة لا يتكلف (قوله
وهي) اي الزوجه (قوله لا
يترك) على عدم خروجه
وتركه الوطء (قوله للمعزة)
علة لم يحسن (قوله والا) اي
وان لم يترك وطأها (قوله فلا
بد من تقييده) اي ان لم أطأك
فانت طالق (قوله ثم هو)
اي الفرع (قوله تعريفه)
اي المصنف من اضافة
المصدر لفاعله ونصبه الايلاء
بانه الحالف على ترك الوطء
بحيث به وهذا حالف على
فعله وحسنه بترك (قوله
وما قدمه آخر الطلاق) عطف
على تعريفه الايلاء (قوله
ومخلصه) اي من الحرام
(قوله بها) اي المستثناة (قوله
به) اي وطئها (قوله والا)
اي وان كانت الاداة
تقتضي التكرار ككلما
وطئت فانت طالق (قوله

امتناعه من الوطء خوف ان يعتقد عليه عين فيها وفي غيرها مثل ان يقول ان وطئتك ذواته لا
اطؤك ومثل ان يحلف أن لا يطأ امرأته في هذه السنة الامرة واحدة ومثل ان يقول ان وطئتك
فكل مملوك اشتريته من الفسطاط جرحا ونحوه للغمي ابن عروة نظاهر المدونة هو الاحتمال الاول
وهو اصوب ان لم يكن الحالف فاسقا بترك الصلاة لان وطئ الفاسق غير ملزم للغسل فلا يكون
نفي غسله كناية عن نفي وطئه لعدم الزوم فلا يلزم من وطئه حنثه لكنه يلزم منه انعقاد عينه على
عدم الغسل ولو كان حين حلقه جنبيا لم يلزمه ايلاء اذا اترك لو طئه في عقد يمينه على الغسل
لا انعقاده قبل وطئه (او) قوله والله (لا اطؤك حتى اخرج من) هذه (البلدة) فهو مولى (اذا
تكلفه) اي خروجه منها فان كان لا يتكلف في خروجه لاخرى اقربها اول كونه لامتناع له وهي
قادرة على المشي معه بلا كفة فليس ببول لكنه لا يترك ويقال له طان كنت صادقا بعد
خروجك (او) قوله والله لا اطؤك (في هذه الدار اذا لم يحسن خروجها) أي خروجهما من الدار
(له) أي الوطء بالنسبة لخالهما او حال احدهما للمعزة ومعه ومعه انه ان حسن خروج كل منهما
للوطء فليس ببول ونظايره ولو امتنع من خروجه له لانه بمنزلة عدم الحلف على ترك الوطء (او)
قوله (ان لم أطأك فانت طالق) وترك وطأها والا فلا ايلاء عليه لان بره في وطئها كما مر في قوله
الان لم احبها او ان لم أطأها فلا بد من تقييده بوقوفه عن وطئها ثم هو بعد تقييده ضعيف
والذهب كله انه ليس ببول كما يدل عليه تعريفه الايلاء وما قدمه آخر الطلاق وانظر على انه مولى
ما الذي يفعل اذا مضى الاجل فان مطأ البتة بالقيمة وهو لم يحلف على ترك الوطء لا تناق وعلی
تسليم كلامه تطلق عليه عند عزمه على ضده او عند ضررها (او) قوله (ان وطئتك) فانت طالق
واحدة او اثنتين قول ويباح له وطؤها ان نوى ببقية وطئه الرجعة ويقع عليه بمجرد الملاقاة وهل
بمغيب الحشفة او ولو لم يغيبها بناء على التخصيص بالبعث تردد وما زاد على ما حث به حرام ومخلصه
ما قاله المصنف وغيره (ونوى) الحالف ان وطئها فهي طالق (ببقية وطئه) أي ما زاد على مغيب
حشفته أو بعضه او بالترفع (الرجعة) ان كانت الزوجة مدخولا بها بل (وان) كانت (غير
مدخول بها) لانها اصارت مدخولا بها بمجرد تغيب جميع الحشفة ويلغزيم ابقال رجل وطئ
زوجته فحرمت عليه به وحلت له به وهذا اذا كانت الاداة لا تقتضي التكرار والا فلا يمكن من
وطئها ولها القيام بالضرر (وفي تعجيل الطلاق) الثلاث (ان حلف) على وطئها (ب) الطلاق
(الثلاث) بان قال ان وطئت فانت طالق ثلاثا (وهو) أي تعجيل الثلاث (الاحسن) عند
محنون وجاعة وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (او) عدم تعجيل الطلاق
الثلاث (ضرب الاجل) الايلاء لاحتمال رضاها بالقامعة بالوطء (قولان) مذكوران (فيها)
اي المدونة غ هذا كقول ابن رشد في معاج عيسى في كونه موافقا قولان هما في المدونة من ت
وفيها قولان آخران غير هذين (و) فيها (لا يمكن) بضم ففتح مثقلا أي قال ان وطئت فانت طالق
ثلاثا (منه) أي الوطء لانه يحث بتغيب حشفته ولا يتأق تخاصة من الحرمة بنية الرجعة ببقية
وطئه طق جعل الشارح لفظة فيها خبرا مقدما لقوله لا يمكن منه وخرج بأنه نعت لقولان معرضا

في كونه (اي من قال ان وطئت فانت طالق ثلاثا) (قوله لفظة فيها) باضافة البيان (قوله معرضا) بضم ففتح فكسر مثقلا
معجم الضاد خال من ابن غازي

(قوله وفيه) اي جزم ابن غازي وتعريضه (قوله اذ كلاهما) اي القولين ولا يـمكن من وطئها (قوله الامرين) اي القولين ولا يمكن الخ (قوله ابيه) ٣١٢ اي عتاب (قوله انه) اي الشان (قوله كلامها) اي المدونة (قوله

بـتقرير الشارح وفيه نظر اذ كلاهما فيها ولذا نصب تحتها الامرين وقوله وفيها قولان آخران هما انه مول ولا ينتظر أجل الايلاء ففي قامت طلق عليه والثاني تطلق عليه وان لم تقم وليس بـمول في ضيق ذكر عياض عن شيخه ابن عتاب عن ابيه انه تضمن كلامها أربعة أقوال احدها انه مول ولا تطلق عليه الا بعد الاجل الثاني انه مول ولا ينتظر أجل الايلاء ففي قامت طلقت عليه والثالث انها تطلق عليه وان لم تقم وليس بـمول والرابع تطلق عليه اذا قامت وليس بـمول أبو الحسن القول الاول كسائر الايمان في الايلاء ويـمكن من الفتيحة على احد القولين فيقع عليه الطلاق الثالث وان لم يفعل طلق عليه بالايلاء ولا يمكن وتطلق عليه بالايلاء واختلاف على القول بالتمكين في صفة ومعنى الثاني وهو المشكل منها انها تطلق عليه بطلقة الايلاء اذا قامت وكذلك نص ابن القاسم عند محمد ولا يضرب الاجل اذ لا يمكن من النية واما القول الثالث فبين انه خانت بمجرد عينة ساعة حلف كلفه على لمس السماء وما لا يمكن بـجمله وهو قول مطرف وابن كاذنه يطاق عليه بالنية والرابع انه ليس بـمول اذ لا يمكن من النية ولم يفعل ما حلف عليه ولكن تطلق عليه للضرر ويحتمل بالثلاث اه وهذا الرابع هو قول المصنف وفي تجميل الطلاق الخ وما ذكره عياض من ان الاقوال الاربعة كلها في المدونة خلاف قول ابن رشد وعلى انه ليس بـمول ففي تجميل طلاقه وان لم ترفعه لوقوعه عليه من يوم حلفه ووقفه على رفعها اياه للسلطان فيوقعه قولان لمطرف والقائم من المدونة واقامة بعضهم الاول منها غير بين اه ولعل البعض عتاب وقد قررنا لك المسئلة وحررنا فيها الاقوال لعدم تحرير الشراح اهاف شديدا كـعبه والله الموفق وشبهه في عدم التمكن من الوطء فقال (كم حلفه بـالظهار) على ترك وطئها كقوله ان وطئت ك فانت على كظهر ارمي فلا يقربها لانه يغيب حشمته يصير مظاهرا وما زاد عليه وطء في مظاهرها قبل التكنف وهو محرم وهو مول بمجرد عينة فان قيل ما فائدة ضرب الاجل له مع منعه منها فاجاب ان الفائدة رجاء رضاها بالاقامة معه بلا وطء فان تجرأ ووطئها انحلت ايلاؤه ولزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر قاله ابن القاسم في المدونة وان لم يوطأها فلا تطالبه بالنية لان الكفارة انما تجزى اذا كانت بعد العود وهو العزم على الوطء او معنية الامسالة وانما يكون بعد انقاده وهو لم ينعقد قبل وطئها فلا تطالبه بما لا تجزى وانما اطالبه بالطلاق أو بقاءها معه بلا وطء أفاده عب البنا في قوله وشبهه في عدم التمكن من الوطء مظاهرها انه غير تام وان القولين لم يجزيا فاما الذي في منهاج التحصيل للرجاء التصريح بجريانها هنا ونصه على القول بأنه لا يمكن من وطئها بـجمله هل يحتمل عليه بالطلاق أو يضرب له أجل الايلاء قولان قائمان من المدونة اه وعلى هذا فالقضية تام وفي الشرح الصغير بعد ان ذكر ان عبد الحق وابن حجر زجلا المدونة على انه لا يمكن من وطئها ما نصه وحكي التخصي فيه أربعة أقوال قول محمد بن جعفر منه بـجمله وقول عبد الله بأنه يغيب الحشمة وينزع فوراً والنسالة يطأ بلا انزال والرابع يطأ ولو انزل ومظاهرها المدونة ان له الاصابة التامة فالمناسب وهل كذا في الظهار أم لا تأويلان وعطف بالا على مسلم فقال (لا) بين زوج

منها) اي الاقوال الاربعة (قوله فبين) بـفتحات متقلا (قوله لوقوعه) اي الطلاق (قوله ووقفه) عطف على تجميل (قوله فيوقعه) اي السلطان الطلاق (قوله لمطرف) راجع للتجميل (قوله والقائم الخ) راجع لارقف (قوله الاقول) اي التجميل (قوله غير بين) خبر اقامة (قوله عليه) اي مغيب الحشمة (قوله وهو) اي وطء المظاهر منها قبله (قوله وهو) اي الزوج (قوله وانما يكون) اي العود (قوله انقاده) اي الظهار (قوله وهو) اي الظهار (قوله او بقاءها) عطف على طلب (قوله انه) اي التشبيه (قوله هنا) اي في تعليق الظهار منها على وطئها (قوله بجريانها) اي القولين (قوله بانه) اي الزوج الذي علق ظهاره منها على وطئها (قوله فيه) اي من علق ظهاره منها على وطئها (قوله بنوعه) اي الزوج (قوله منه) اي الزوج (قوله بانه) اي الزوج (قوله الاقوال) اي بالانزال

(قوله كذا) اي تعليق الثلاث منها على وطئها في جريان القولين (قوله في الظهار) اي تعليقه (كافر) منها على وطئها

(قوله أكل الخ) صله ترك (قوله زواج) لا سيدار قوله ما لا كافر (قوله مكانا) لا صيدا وحيونا (قوله محظوظة) لا محظوظ
 محبوب (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله في عينه) أي الكافر (قوله لانه) ٣١٣ أي الزوج (قوله إذا كان)

أي الزوج قوله (أ) أي
 يطؤها شرط في لا لا هجرها
 أولا كتمان (قوله فان وقف)
 أي الزوج (قوله عنه) أي
 وطئها قوله في الثانية (أي
 ذلكم) (قوله في الاولى) في
 الهمز أي لا هجرها (قوله
 لو حشمت) أي يترك مبيتها
 عندها علة تطليقها (قوله
 الغرياني) بكسر الغين الموحدة
 وسكون الراء مفتحة تحسية
 فنون (قوله بسنة) تصور
 نطو لها جدا (قوله وظاهر)
 عطف على أبي (قوله أو
 بثلاث سنين) عطف على
 بسنة (قوله اما ان يتدم
 الخ) منه قول يكذب (قوله
 فيه) أي ضررها بتركه
 (قوله لمن ماله) أي زوجها
 (قوله والا) أي وان لم يدم
 نفقة من ماله (قوله بطلاقها)
 أي زوجة الغائب (قوله
 ويحمل) بضم فسكون ففتح
 أي عدم الحكم بطلاقها
 (قوله فان ملك رقية قامنها الخ)
 مفهوم قبل ملكه منها (قوله
 في المفهوم) أي مفهوم
 قبل ملكه تفريع على فان
 ملك رقية قامنها الخ (قوله
 وان كان) أي الزوج (قوله
 فيه) أي الرقيق الذي ملكه
 حال تعليقه (قوله هذا) أي
 قوله (قوله فيها) أي المدونة

(كافر) ان استمر على كفره بل (وان اسلم) بعد حلقه على ترك وطئ زوجته اكثر من أربعة أشهر
 أو من شهرين فلا تلزمه العين في كل حال (الأن يتحاكموا اليها) راضين بحكمه نافذ حكم بينهم
 بحكم الاسلام ابن عرفة وشرط المولى كونه زوجا مسلما مكنتا محظوظة ثم مال ولو حلف كافرا
 ثم اسلم فاعول على المشهور في عينه (ولا) تنعقد الايلاء بقوله والله (لا هجرها) أي زوجته (أو)
 والله (لا كتمان) أي زوجته لانه لم يحلف على ترك وطئها ولا على ما يستلزمه اذا كان يمسها فاف
 وقف عنه فهو مولى قاله في المدونة في الثانية واللحى في الاولى (أو) قوله والله (لا وطئها الايلاء)
 لا يقاته النصارى (أو) قوله والله لا وطئها (نهارا) لا بانه الليل (واجتهد) الحاكم فيما يتلوم
 به للزوج (وطئ) الحاكم بعد التلوم (في) قوله والله (لا عزل) عن الزوجة ذواتهم (أو) قوله
 والله (لا استين) عندها لو حشمتا ومخالفة العادة في بيانه عندها (أو) ان (ترك) الزوج (الوطئ)
 بلا عين على تركه (ضررا) بزوجه فيتلوم له ويطلق عليه ان كان حاضرا بل (وان) كان غائبا أو
 سريدا (أي ادام الزوج) العادة (بصوم النهار وقيام الليل) ولا ينهي عن سرمدتها ونحوه يقال له
 طأها او طلقها فان استمر على حاله طلق عليه (بلا) ضرب (اجل) لا يلاء (على الاصح) في الفروع
 الاربعة وهذا لا ينافي التلوم له بالاجتهاد وهذا في الحاضر واما الغائب فالثلاث سنين ليست
 طولا عند الغرياني وابن عرفة وظاهر المدونة ان السنة طول وعليه ابو الحسن البرزلي طلاق
 زوجة الغائب المعلوم موضعه ليس بمجرد نهيها الجماع بل حتى تطول غيبته جدا بسنة عند
 أبي الحسن وظاهر المدونة اربعة ثلاث سنين عند الغرياني وابن عرفة ويكتب له ان كانت قبل الغد
 الكتابة اما ان يقدم او ينقل زوجته اليه او نطاق عليه فان امتنع من ذلك تلوم له بالاجتهاد ثم ان
 شامت طلق عليه واعتدت فان لم تبلغه الكتابة طلق عليه لضررها بترك وطئها وهي مصدقة
 فيه وفي خوفها زناها وهذا ان دامت نفقة حقيقة أو حكما من ماله بان ترك ما تنفق منه وان
 لم يعينه لها والاطلاق عليه لعدم النفقة وفي المعيار عن المازري لا يحكم بطلاقها لضررها بعد
 وطئها ويحمل على من لم تحش الزنا فوافق ما تقدم والله اعلم (ولا) ايلاء (ان لم يلزمه) أي
 الزوج (بيمينه) على ترك وطئ زوجته (حكم ك) قوله (كل مملوك اما كحر) ان وطئته لانها
 عين حرج ومشقة (أو) ان (خص) الزوج (بلدا) معنا كقوله ان وطئته فكل مملوك املاكه
 من بلد كذا حر فلا تنعقد عليه الايلاء (قبل ملكه) أي الزوج رقة (منها) فان ملك رقيقا
 منها فهو مولى الا اذا كان وطئها ثم ملك منها فلا ايلاء عليه ويعتق عليه كل مملوك منها بعد
 وطئها في المفهوم تفصيل وان كان مالا كارقية قامنها حال التعليق فلا يلزمه فيه شيء الا اذا
 خرج عن ملكه ثم عاد له هذا مذهب ابن القاسم في المدونة فاذ لا يبين لاحت فيه بالوطء
 فليست ايلاء وقال غيره فيها هو مولى قبل ملكه منها ذيلزمه بالوطء عقدين فيما يملكه من رأس
 أو مال وقاله ابن القاسم أيضا (أو) أي ولا ايلاء عليه ان قال والله (لا وطئته في هذه السنة
 الامرتين) لان له ترك وطئها ثم يطؤها ثم يتركها أربعة أشهر ثم يطؤها فيقضي من السنة
 أربعة أشهر وهي أقل من أجل الايلاء (أو) قال والله ان وطئته في هذه السنة الا (مرة) فلا

قوله ولان لم يلزمه بيمينه حكم الخ (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة
 (قوله من رأس) أي رقيق يان لها

ايلا عليه (حق بطلا) ها (وتبقى) بعد وطلته من السنة (المدة) المعتبرة للايلاء وهي اكثر من
 أربعة أشهر وهو حرا او اكثر من شهرين وهو عبد فتدخل الايلاء عليه وان وطئها وبقي منها أقل
 منها فلا ايلاء عليه (ولا) ايلاء عليه (ان حلف) الحر (على) ترك وطئها (أربعة أشهر) والعبد
 على شهرين (او) قال الحر (ان وطئتكم فعلى صوم هذه) الأشهر (الأربعة) والعبد صوم هذين
 الشهرين فان حلف على ترك وطئها بصوم لم يعين زمنه فهو مول ولو يوما (نعم ان وطئها في
 المدة الناقصة عن أجله كالأشهر الأربعة أو الشهرين (صام بقيتها) وجوبا وان حلف على ترك
 وطئها بصوم شهر معين ليس بينه وبينه المدة ووطئها قبله صامه وان وطئها قبله صام بقيته
 وان وطئها بعده فلا شيء عليه (والاجل) الذي يضر به الحاكم للايلاء الذي لها بعد تمامه طلب
 القيمة وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد مبدؤه (من) يوم (اليمن) على ترك الوطء صراحة
 كالأطول أو التزاما كالأقل (ان كانت يمينه) أي الزوج (صريحة في) المدة المعتبرة
 للايلاء وهي اكثر من أربعة أشهر للحر ومن شهرين للعبد بدليل قوله لان احتملت مدة يمينه
 أقل وكان حلفه على (ترك الوطء) صراحة أو التزاما بدليل قوله أو حلف على حنت طئي مراد
 المصنف ان الاجل من اليمين بشرطين كون يمينه على ترك الوطء صريحا أو التزاما و= ومنها
 صريحة في المدة المذكورة وهي اكثر من أربعة أشهر لكن عبارته غير واضحة بهذا فالصراحة
 ليست منصبة على ترك الوطء وانما هي منصبة على المدة المذكورة بدليل قوله لان احتملت
 مدة يمينه أقل ومعنى ذلك ان يمينه ان كانت على ترك الوطء صريحا أو التزاما باي عين كانت بالله
 تعالى أو بالتزام قريبة أو طلاق أو عتاق أو تعليق على فعل يمكن فاجله من اليمين بقصد معتبر
 عند المصنف وهو كونها صريحة في المدة المذكورة فان كانت غير صريحة فيها فقد أشار
 إليها بقوله لان احتملت مدة يمينه أقل وان كانت على غير ترك الوطء فقد أشار إليها بقوله أو كانت
 على حنت فالمراد بها الحلف على غير ترك الوطء كان لم ادخل دار فلان فانت طالق وهذا الذي
 تقدم له في الطلاق بقوله وان نفى ولم يؤجل منع منها هذا تحريك كلامه وهو المطابق للنقل ابن
 رشد الايلاء ثلاثة أقسام قسم يكون فيه موأيا من يوم حلف وذلك الحلف على ترك الوطء
 باي عين كانت فهو مول من يوم حلفه وقسم لا يكون فيه موأيا الا من يوم رفعه الى السلطان
 واية افعه وذلك الحلف بطلاقها ان تفعل فعلا فلا يكون مولى حتى يضرب له الاجل من يوم
 رفعه وقسم يختلف فيه وهو الايلاء الذي يدخل على المظاهر اه فالحاصل ان الحلف على ترك
 الوطء أجله من اليمين باي عين كانت سواء كانت بصيغة البر كوا لله لا وطئتكم او ان وطئتكم فانت
 طالق او بصيغة الحنت كانت يمينه بالله او بغيره ولذا قال في الجواهر من حلف على أمر يمكن
 لفعاله كقوله لا تدخلن الدار فانه يكون مولى قيا سا على الحلف على ترك الوطء و= يترقان في
 ابتداء الاجل فانه في حق هذا بعد الرفع حين الحكم وفي الاقل من حين الحلف اه فإذ كره
 المصنف في الشرط الاقل وهو كون الحلف على ترك الوطء صحيحا علمت واما الشرط الثاني
 الذي أشار إليه بخلق بقوله لان احتملت مدة يمينه أقل فتبجح فيه ابن الحاجب ابن عرفة قول ابن
 الحاجب يلحق بالمولى من احتملت يمينه أقل وأجله من يوم الرفع ابن عبد السلام قال في المدونة
 من قال ان لم أفعل كذا ولا فعان كذا فانت طالق ضرب له أجل الايلاء وفيها أيضا من حلف

(قوله عن أجله) أي الايلاء
 (قوله لها) أي الزوجة
 (قوله القينة) بفتح القاء
 وسكون القية أي تغيب
 الحسنة في قبورها (قوله
 وهو) أي الاجل (قوله
 وهي) أي المدة (قوله بدليل
 قوله لان احتملت مدة يمينه
 أقل) راجع لمعنى مجرور
 في المدة المعتبرة (قوله
 وكونها) أي اليمين (قوله
 لكن عبارته) أي المصنف
 الخ استدراك على مراد
 المصنف الخ لرفع إيهامه ان
 عبارته صريحة فيه (قوله
 بهذا) أي المراد (قوله بالله
 تعالى الخ) أيضا بقوله
 باي عين كانت (قوله
 فأجله) أي الايلاء (قوله
 كونها) أي اليمين (قوله فان
 كانت) أي اليمين (قوله
 فيها) أي المدة المذكورة
 (قوله بها) أي التي على حنت
 (قوله او بصيغة الحنت)
 كان لم أفعل كذا فلا أطول
 سنة (قوله فانه) أي ابتداء
 الاجل (قوله هذا) أي من
 حلف على فعل أمر يمكن
 (قوله وفي الاقل) أي الحلف
 على ترك الوطء (قوله ضرب له
 أجل الايلاء) أي من يوم الرفع

(قوله المؤلف) اى ابن الحاجب (قوله تفسيره) اى كلام ابن الحاجب (قوله بالثانية) اى قولها من حلف ان لا يأتا امرأته حتى يموت فلان او حتى يقدم أبوه (قوله وهم) ففتح الهاء اى غلط (قوله يتعقب) بضم الياء (قوله باطلاقة) اى عن التقييد بكون حلفه على غير ترك الوطء (قوله بالصورة الثانية) اى من حلف ان لا يأتاها حتى يقدم او يموت فلان (قوله وهما) بفتح الهاء اى غلطاً (قوله لنصفه) اى المصنف عليه ليتعين تقريره الخ ٣١٥ (قوله ولانه) اى المصنف

أن لا يبطأ أمر أنه حتى يموت فلان أو حتى يقدم أبوه وأبوه باليمن فهو مول فيمن جعل هذه
 المسئلة مثلا الكلام المؤثقات تفسيره بالثانية وهم أقول ابن الحاجب وأجله من يوم الرفع
 والاجل في الثانية من يوم القول وقول ابن الحاجب يتعقب بالاطلاق الصادق بالصورة الثانية
 اه كلام ابن عرفة فكلام المصنف يتبين بقرينة بالذي جعله ابن عرفة وهو النصه على الآخر
 بقوله أو خلف على حدث ولانه فسر في توضيحه بذلك فيرد عليه ما قاله ابن عرفة وبذلك فسر
 قت وغيره وفرقوا بين ان أموت أو توفى وبين موت زيد وأصله لابن الحاجب فانه قال اثر قوله
 والاجل من يوم الرفع فيمن احتملت مدة يمينه أقل ولذا فرقوا بين ان أموت أو توفى أو يموت زيد
 فقال ابن عرفة يريد وعينه فيها على ترك الوطء لا امتناع كونه فيها باطلاق على ايقاع فعل وإذا
 كان فيها على ترك الوطء كان قوله الاجل من يوم الرفع وهو محاسباً بيننا ثم قال وكلام ابن
 الحاجب وهو لا يبناء على ان الاجل في قوله والله لا أطوك حتى يموت زيد من يوم الرفع وهو
 غلط بل هو من يوم الخلف كما هو نصها وسائر المذهب اه فتدبان لك ان الخلف متى كان على
 ترك الوطء فالاجل من حين اليمين ولو احتملت يمينه أقل فالشرط الثاني في كلام المصنف غير
 صحيح تبين فيه ابن الحاجب على ان كلام ابن الحاجب يمكن تعميمه كما تقدم بخلاف كلام
 المصنف وقد نزع في توضيحه لهذا حيث قال ظاهر المدونة خلاف هذه التفرقة لقولها وان
 خلف ان لا يبطأ أمر أنه حتى يموت فلان أو حتى يقدم أبوه من السفر فهو مول فظاهره انه يضرب
 له الاجل من يوم اليمين (لا) يكون الاجل من اليمين (ان احتملت مدة يمينه أقل) من أجل الايلاء
 كوالله لا أطوك حتى يقدم زيد أو حتى يموت وعرفنا هذا الاجل من الرفع والحكم فانه ثبت
 وتبعه بعضهم وهو ظاهر كلام المصنف والمذهب انه في هاتين الصورتين من يوم اليمين كالصريحة
 في المدة (أو) كانت يمينه غير صريحة في ترك الوطء بان (خلف) بطلاقها (على حدث) بان قال
 ان لم افعل او تفعل كذا فأنات طالق وهذه السابقة في وان تقي ولم يؤجل كان لم يقدم منع منها
 (ف) جهدا الاجل (من الرفع والحكم) بالايلاء وماتة قدم من ان الاجل من اليمين في لاوطئتك
 حتى يقدم زيد مقدم يعلم تأخر قدمه عن مدة الايلاء فان شك في تأخر قدمه عنها فلا يكون
 موابيا كذا في النقل خلاف ما هو ظاهر المصنف ويوهم ايضا ان من خلف لا يبطأ زوجته حتى
 يدخل دار زيد أو حتى يقدم يكون موابيا الا والذي يفيد الجواهر وابن عرفة انه لا يكون
 موابيا الا بعد ظهور كون الامد أكثر من مدة الايلاء ابن شاس لو قال والله لا أطوك حتى يقدم
 فلان وهو بمكان يعلم تأخر قدمه على اربعة أشهر فهو مول ولو قال حتى يدخل زيد الدار فقت
 اربعة أشهر فلم يدخل فلها ايضاه وان قال الى ان أموت أو توفى فهو مول ولو قال الى ان يموت
 زيد فهو كالتعلق بدخول الدار ابن عرفة ما ذكره من الحكم في المسائل الاربعة صحيح

(قوله هاتين المورتين) أى لا أطولك حتى يقدم أو يموت فلان (قوله مقيد الخ) خبر ما تقدم (قوله شك) بضم الشين (قوله ويوهم) أى المصنف (قوله الآن) أى وقت خلة به حلة موليا (قوله انه) أى الخالف (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ما ذكره) أى ابن شامس (قوله من الحكم الخ) بيان لما

(قوله وظاهر قوله) أي ابن شاس (قوله أنه إيلاء) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله أن التعليق على الدخول الخ) خبر ظاهر (قوله مراده) أي ابن شاس (قوله الأول) أي التعليق على القدر وموت الزوجين (قوله والثاني) أي التعليق على الدخول وعنى موت زيد (قوله المالك) بدل الهمز (قوله وظاهر كون ابتداء الخ) تفسير للمالك (قوله التفرقة) أي بين التعليق على القدر وموت أحد الزوجين وبين التعليق على الدخول وموت زيد بان الأول إيلاء بنفس الحلف والثاني إيلاء باعتبار المالك (قوله وإن كان أجله من يوم ٣١٦ الحلف) حال (قوله هو مول) باعتبار المالك خبران (قوله وهو) أي الزوج الخ

وظاهر قوله في مسألة التعليق على القدر وموت الزوجين أنه إيلاء أن التعليق على الدخول وعلى موت زيد غير إيلاء ويجب فهمه على أن مراده أن الأول إيلاء بنفس الحلف والثاني إيلاء هو إيلاء باعتبار المالك وظاهر كون ابتداء الترتيب أكثر من أربعة أشهر اهـ فقد حصلت التفرقة مع استواء الجميع في أن الأجل من اليقين فاستفيد من كلام الجواهر وابن عرفة أن ما احتلت مدته أقل وإن كان أجله من يوم الحلف هو ول باعتبار المالك حتى يظهر كون ابتداء الترتيب حين يمينه أكثر من أربعة أشهر فتأمل اهـ وإنما طعن في هذه المسئلة لعدم تحرير الشرح لها وسلبنا فيها كلام ابن عرفة لما استقل عليه من التحقيق ومطابقة المنقول فتلحقه باليمين وشذعيه يد الضمين والحق أحق أن يتبع قاله طي وفائدة كون الأجل في الحلف على ترك الوطء من اليقين أنه إن رفعته بعد أربعة أشهر وهو حي أو شهرين وهو بعد لا يستأنف له أجل وإن رفعته قبل تمام ذلك جئ على ماضى منه وفائدة كونه في الحنث غير المؤجل من يوم الحکم استثناءه من يومه وإلغاء ماضى قبله ولو طول وعلم أن الأجل الذي يضرب غير الأجل الذي يكون به موأبا (وهـ ل) (الزوج المظاهر) من زوجته الذي سحر عليه وطؤها قبل الكفارة (أن قدر على التكفير) بالاعتاق أو بالصيام أو بالأطعام (وامتنع) منه ولزمه الإيلاء حينئذ فهل يكون ابتداء أجله (كلاول) أي الحالف على ترك الوطء في كونه من اليقين وهو هنا الظهار (وعليه) أي كونه كلاول (استصرت) بضم المثناة وكسر الصاد المدونة أي اختصرها البرادعي (أو كانا) أي الحالف بالطلاق بحنث غير مؤجل في كون أجله من الحکم (وهو الأرجح) من قول مالك رضي الله تعالى عنه عند ابن يونس قال لأنه لم يحلف على ترك الوطء وإنما لزمه الإيلاء بحكم الشرع كالحالف بحنث غيره مؤجل غ هذا كقوله في توضيحه ابن يونس القول الثاني أحسن وله في نسخة المصنف منه والأفلم يوجد وفحواه للمواق البني لم يستوعبا كلام ابن يونس وفيه الترجيح ونصه بعد كلام في المسئلة وروى غيره أن وقفه لا يكون إلا بعد ضرب السلطان له الأجل وكل لما لك والوقف بعد ضرب الأجل أحسن اهـ ثم رأيت في تهذيب البرادعي هذا الكلام ينصه فالنواب ابدال الأرجح بالاحسن والله أعلم (أو) أجله (من) يوم (تين الضرر) وهو يوم الامتناع من التكفير (وعليه تؤوات) بضم الفوقية والهمز وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة في الجواب (اقوال) ظاهر كلامهم ترجيح القول ومنه فهم الشرط أنه إن جهز عن التكفير فلا يدخل عليه الإيلاء وهو كذلك القيام عذره وقيده اللغوي بطرقه عن بعد عقد

(قوله ذلك) أي أربعة أشهر الأشهر أو الشهرين (قوله كونه) أي الأجل (قوله استثناءه) أي الأجل (قوله من يومه) أي الحکم (قوله وإلغاء) بغير مجمعة (قوله قبله) أي يوم الحکم (قوله وعلم) بضم العين (قوله بالاعتاق) مصله التكفير (قوله منه) أي التكفير (قوله حينئذ) أي حين اعتناؤه من التكفير (قوله في كونه) أي ابتداء الأجل (قوله صله كاف التشبيه) (قوله وهو) أي اليقين وذكره لذكير خبره (قوله في كون أجله) صله كاف التشبيه (قوله عند ابن يونس) صله الأرجح (قوله قال) أي ابن يونس (قوله لأنه) أي المظاهر (قوله هذا) أي قوله وهو الأرجح (قوله وله) أي قوله وهو القول الثاني أحسن (قوله منه) أي ابن يونس (قوله فلم يوجد) أي في جامع ابن يونس (قوله والقول الثاني أحسن) (قوله ونحوه) أي تعقب

غ (قوله لم يستوعبا) أي غ و ف (قوله وفيه) أي كلام ابن يونس الترجيح حال (قوله الظاهر ونصه) أي ابن يونس (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله وقفه) أي الزوج الذي ظاهر وامتنع من التكفير مع قدرته عليه (قوله الأجل) مفعول ضرب ماضاف لقاعله (قوله وكل) أي من الروايتين (قوله فالنواب ابدال الأرجح بالاحسن) لا وجه لهذا التصويب (قوله الشرط) أي أن قدر على التكفير (قوله وقيده) أي عدم دخول الإيلاء عليه (قوله عنه) أي التكفير

(قوله قد دخل) أي الأيلاء (قوله اختلف) يضم التاء وكسر اللام (قوله منه) أي التكثير (قوله منه) أي الصوم (قوله قال) أي غ (قوله حصل) بفتح الحاء مثقلا (قوله فيه) أي العبد (قوله وتوجيهه) أي الأول (قوله في المنتقى) بفتح القاف شرح البابجي على الموطأ (قوله والاستد كاد) شرحه لابن عبد البر (قوله أنه) أي العبد (قوله يذنه) أي العبد (قوله بذلك) أي عدم الفرق بينهما في جريانهما (قوله وان كان) أي ابن عبد السلام الخ حال (قوله كونه) أي العبد (قوله في المبدأ) حل من الأقوال (قوله فيه) أي العبد صلة جريان (قوله وتبعه) أي غ (قوله ثم قال) أي تت ٣١٧ (قوله مراده) أي المصنف (قوله هذه) أي

مسئلة العبد (قوله قال) أي الشارح (قوله هنا) أي في العبد (قوله وما قرر) أي الشارح (قوله ومثله) أي تقرير الشارح (قوله وهو) أي الوجه الثالث (قوله الأيلاء) أي غ (قوله وإني ذلك) أي جريان الأقوال الثلاثة في العبد (قوله قائلا) حل من تت (قوله يحتاج جريان الأقوال الثلاثة) أي في العبد (قوله وهو) أي بحث تت (قوله وان اقره) أي الشارح (قوله وهو) أي الشارح (قوله وان كان) أي الشارح الخ حال (قوله من عدم لزوم الأيلاء للعبد المظاهر مطلقا) أي عن تقييده بامتناعه من القيمة او منعه السيد الصوم بيان لما (قوله ظاهره) أي ما في الموطأ (قوله هذا) أي عدم لزوم الأيلاء للعبد مع اذن سيده له في الصوم (قوله على هذا التفسير) أي عدم لزوم العبد الأيلاء مع اذنه في الصوم حال من هذا (قوله ثم أول) بفتحات

الظهار وما ان عده عاجز عنه قد دخل عليه لقصد الضرر ثم اختلف هل يطلق عليه الآن ويؤخر الى فراغ اجل الأيلاء جاء أن يحدث لها رأي في ترك القيام وشبهه في دخول الأيلاء فقال (كالعبد) يظهر من زوجته و (لا يريد القيمة) بالتكثير قد دخل عليه الأيلاء كدخوله على الحر المظاهر اذا امتنع منه مع قدرته عليه (او) يريد هاء (يجمع) يضم التحتية العبد (الصوم) عند ارادته التكفير به أي عنه سيده منه (بوجه جائز) لضعافه عن خدمته الواجبة له عليه هذا ظاهر كلام المصنف وما قرره غ قال وقد حصل ابن حارث فيه ثلاثة أقوال الأول لا يدخل الأيلاء عليه قاله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ الثاني انه قول وهو الذي رواه محمد عن ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما الثالث ان منعه سيده الصوم فليس بمول وان لم يرد القيمة فهو مول وعلى الأول روح ابن الحاجب وتوجيه في المنتقى والاستد كاد على الثاني مشى المصنف هذا ولا يصح كلامه على الأول فاذا انقضى مول فلا فرق بينه وبين الحر في جريان الأقوال الثلاثة في مبدأ ضرب الاجل وفي كلام ابن عبد السلام تلويح بذلك وان كان لم يتناولها بالذات فقد ظهر من هذا ان التشبيه في قوله كالعبد افاد فائدتين كونه مولا وحر بان الأقوال الثلاثة في المبدأ فيه وباللغة تعالى التوفيق اه وتبعه تت في تقرير كلام المصنف ثم قال وقال اشرح مراده ان العبد لا يلحقه الأيلاء ان ظاهر من امره ولم يرد القيمة او ارادها ومنعه سيده لضرره به في عمله فالتشبيه واقع بين هذه وبين منهوم الشرط وتقديره وان لم يكن المظاهر قادرا على التكثير لم يلحقه الأيلاء كالعبد لا يريد الخ قال ولا يخفى الاقوال الثلاثة اسباغة هنا وما قرر به مسئلة لابن الحاجب وما قررناه هي رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ومثله للبساطي فالتشبيه في الوجه الثالث وهو تبين الضرر طفي لاشك ان تقرير تت هو الصواب الذي يدل عليه عبارة المصنف وقد سبق اليه غ الا انه جعل التشبيه في لزوم الأيلاء وجريان الأقوال الثلاثة وإني ذلك تت في كبره فائدة يحتاج جريان الأقوال الثلاثة الى نقل وهو ظاهر لان الذي في التوضيح عن ابن القاسم يضرب له الأيلاء ان رفعته اه فظاهره من يوم الرفع وبه تعلم ان جعل البساطي له من يوم تبين الضرر يخالف لما في التوضيح وان اقره تت واما تقرير الشارح فبعبارة من كلام المصنف جدد وهو وان كان تابع لابن الحاجب التابع لما في الموطأ من عدم لزوم الأيلاء للعبد المظاهر مطلقا فقد قال البابجي في المنتقى ظاهره وان اذن له سيده في الصوم ولكن لم يوجد هذا المالك رضي الله تعالى عنه ولا لاحد من اصحابه رضي الله تعالى عنهم على هذا التفسير ثم أول عبارة الموطأ انظره في التوضيح وابن عرفة

مثقلا أي البابجي (قوله انظره) أي تأويل البابجي (قوله وابن عرفة) نصه والعبد المظاهر قال ابن حارث ان تبين ضرره او منعه سيده الصوم في انقضاء الأيلاء عليه ولزوم ذلك ان منعه سيده الصوم للمالك في الموطأ ومج عن رواية ابن القاسم وابن حبيب عن اصبيغ وعن ابن الماجشون ولا يمنع الصوم لاذنه في تكاحه ابن عبدوس قلت لسبحون فاذا لم يدخل عليه ايلاء ماذا صنع المرأة قال بوقفه السلطان اما فاما وطلتي ولتظ مالك في موطنه لا يدخل عليه ايلاء لانه لو صام لظاهره دخل =

عليه طلاق الايلاء قبل ان يتم صومعه الباجي لان صومعه شهران واجل ايلائه شهران فلو افسد ساهيا او لم يرض ان يقضى اجل ايلائه قبل تمام الكفارة وتعديله يقتضى ان لا يضرب له اجل الايلاء ولو اذن له سيده في الصوم ولا يوجد هذا على هذا التفسير لما لك ولا احد من اصحابه واهله اراد ان هذا بعض ما يذوبه العبد في عدم تاجيله وان كان اراد انه اراد الصوم ومنعه سيده تاجيله وقاله اصبح ابو عمرو قول ما لك لو ذهب يصوم دخل عليه طلاق الايلاء وهو على

لانه يضربه فذلك عدد ينفع

وقد قبله حتى قال في التوضيح متوركا على ابن عبد البر في ابقائه كلام الموطا على ظاهره ظاهر كلامه انه حمل الموطا على انه لا يلزمه ايلاء البتة وهذا شئ لم يقله مالك رضي الله تعالى عنه ولا احد من اصحابه على ما قاله الباجي اهـ ولا شك انه على تقرير الشارح يلزم انه لا ايلاء على العبد مطلقا ولو اذن له سيده في الصوم اذ هو معنى قوله لا يريد القبيحة فيرد عليه انه شئ لم يقله مالك رضي الله تعالى عنه ولا احد من اصحابه (والحمل) بهمز الوصل وسكون النون وفتح الحاء المهملة واللام مشددة أى زال (الايلاء) بسبب (زوال ملك من) اى الرقيق الذى (حلف) الزوج على ترك وطء زوجته (بعته) بان قال لها ان وطئتك فقلان رقيق حرثم ياعه او وهبه او تصدق به او اعقه او باعه السلطان لنفسه او مات واستقر التحلل في كل حال (الا ان يعود) الرق مالك الزوج (بغير اوث) كاشتراء وقبول هبة وصدقة فتعود الايلاء ان كانت مطلقة او مؤقتة وبقى من الوقت أكثر من اربعة اشهر ومفهوم بغير اثار انه ان عادله بارث فلا تعود الايلاء وشبهه في العود فقال (ك) باعادة الزوجة المحلوف بطلاقها على ترك وطء زوجة أخرى بعد (الطلاق القاصر عن الغاية) أى الثلاث البائن والرجعي الذى انقضت عدته بعد جديده فتعود الايلاء ان كانت عينه مطلقة او مقيدة بمن بقي منه أكثر من اربعة اشهر (في المحلوف) طلاقا (ها) على ترك وطء غيرها بان كان له زوجتان زينب وعزة وقال زينب طالق ان وطئت عسرة وطاقت زينب طلاقا شاذون الثلاث او رجعيما وانقضت عدته انحلت عنه الايلاء في عسرة وحل له وطؤها فان تزوج زينب قبل زوج او بعده عادت عليه الايلاء في عسرة ان كانت عينه مطلقة او مقيدة بمن بقي منه أكثر من اربعة اشهر ومفهوم القاصر عن الغاية انه ان طلق زينب ثلاثا أو ما يكملها ثم تزوجها بعد زوج فلا تعود الايلاء عليه في عسرة وهذا التفصيل في المحلوف بها (لا) في المحلوف (لها) أى عليها كعسرة في المثال على حد قوله تعالى يخرون للأذقان أى عليها ولا يصح بقاء اللام على حالها اذ المحلوف لها كقوله لزوجة كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق لا يتصور تعلق الايلاء بها فالمراد المحلوف على ترك وطئها كعسرة في المثال فالعين منه قد فها ولو طلقها ثلاثا وتزوجها بعد زوج فتعود عليه الايلاء على الصحيح مادامت زينب في عصمته ونحوه في ايلاء المدققة (و) التحل الايلاء (بتجمل) الزوج المولى من زوجته مقتضى (الحنت) كعتق الرقيق المعين المحلوف بعته على ترك وطء الزوجة فقتله مضاف محذوف لان الحنت مخالفة للعين يفعل المحلوف على تركه وهو وطء المحلوف على ترك وطئها والمراد به هنا ما يترتب على الحنت كالتحق في المثال ويحصل أيضا بقوات دراهم معينة حلف بالصدق او بقوات زمن معين حلف بصومه غ قوله وتجمل هو كقوله في المدونة قال ابن القاسم وغيره واذا وقف المولى فجعل حنثه زال ايلاءه مثل ان يحلف ان لا يبطا زوجة بطلاق زوجة له أخرى او بعثت عبدا له بعينه فان طلق المحلوف بها او

القول بان بائنا حلف اجل
الايلاء يقع الطلاق فنقول
لو وقع الطلاق بائنا حلف اجل
ايلائه لم تصح له كفارة
فكونه مكفرا ويلزمه
الطلاق محال (قوله قبله)
يكسر الموحدة اى ابن عرفة
وخليل تاويل الباجي (قوله
عليه) أى تقرير الشارح
(قوله انه) أى عدم لزوم
الايلاء العبد المظاهر مطلقا
(قوله حلف الزوج) اشار
الى جريان الصلة على غير
الموصول ولم يبرز لامن اللبس
(قوله ان كانت) اى الايلاء
(قوله مطلقة) أى عن تقيد
بوقت (قوله بعد الطلاق)
صله اعادة (قوله بعد) صلة
اعادة (قوله زينب طالق ان
وطئت عسرة) فنزب محلوف
بطلاقها وعسرة محلوف على
ترك وطئها (قوله انحلت
عنه الايلاء في عسرة) أى
فادامت زينب بائنا منه
(قوله ونحوه) اى الحكم
المدكور (قوله مقتضى)
يفتح الضاد (قوله فقيه)
اى كلام المصنف تقرير
على تقدير مقتضى (قوله
لان الحنت) على انه تقدير مقتضى
اى المحلوف على تركه (قوله به)
قيل اى المولى (قوله حنثه) اى ما يترتب عليه

اعتق

(قوله بئنا حلف المحلوف على تركه) تصوير لخالفها (قوله وهو)

اى المحلوف على تركه (قوله به) اى الحنت (قوله ما يترتب على الحنت) أى فلا يقدر الخفاف (قوله وقت) بضم فسكن (قوله
قيل) اى المولى (قوله حنثه) اى ما يترتب عليه

(قوله لان هذا) أي وبشجيرة الحنث (قوله الذي قبله) أي زوال المالك (قوله من العتق والطلاق) بيان لبعض ما صدق عليه الذي قبله (قوله وينبغي) أي هذا (قوله بصدقه) أي الا قول (قوله ولها) أي الرقبة (قوله وقته) أي المولى من امته (قوله فلها) أي الامة (قوله والا) أي وان امتنع وطوها (قوله وتسبع) أي المصنف (قوله في هذا القيد) أي ان لم يتنع وطوها (قوله وانكره) أي القيد (قوله وذکر) أي ابن عرفة (قوله مطابقا) أي عن التقييد بعدم امتناع وطوها (قوله وهو) أي اطلاق استحقاقها المطالبة (قوله وقوله) أي قولهما عطف عليه (قوله ابن عبد السلام) ٣١٩ فاعل قبول المضاف لمفعوله

(قوله لا مطالبة للمريضة

الخ) مفعول قول المضاف

لفاعله (قوله لا اعرفه) خبر

قول (قوله ومقتضى) بفتح

الضاد (قوله قولها) أي

المدققة (قوله ينافيه) أي

قول ابن شاس وابن الحاجب

خبر مقتضى (قوله وأشار)

أي ابن عرفة (قوله بذلك)

أي قوله ومقتضى قولها في

الحائض (قوله لقوله) أي

ابن عرفة (قوله اجله) أي

الايلة (قوله وهي) أي

الزوجة حائض حال (قوله

وقف) أي المولى بضم فكسر

(قوله فان قال) أي المولى

(قوله امهل) بضم الهمز

وكسر الهاء (قوله فان أبي)

أي المولى من القينة (قوله

تجيب طلاقه) أي الايلة

وهي حائض وجب عليه على

رجعها أي وعدم تجيبه

حق تطهر (قوله الطلاق)

أي على المولى في الحيض

(قوله انه) أي المولى (قوله

في حاله) أي الحيض أي

وهذا يعارض قول ابن

شاس وابن الحاجب لا مطالبة

اعتق العبد او حنت فيه ما زال الايلاء عنه عياض معناه طلاقا بانا او آخر طلقة البنائي في كلام المصنف تداخل في هذه المعطوفات لان هذا يصدق على بعض ما صدق عليه الذي قبله من العتق والطلاق وينبغي بصدقه على المصوم كما يزيد الاول على هذا بصدقه على البيع (و) النحل الايلاء (بتكفير ما) أي عين يصح انه (بكفر) قبل الحنث فيه كفايه بالله تعالى او يندرج بهم لا يطوها وأخرج الكفارة قبل وطئ النكاح الايلاء على المنهم وروى قال اشهب لم تحل لاحتمال تكفيره عن عين سبقت له (والا) أي وان لم تحل الايلاء بسبب عياض (فلها) أي الزوجة المولى منها الحرة كبيرة او صغيرة مطيعة رشيدة او سفينة (واسيدها) أي الزوجة الرقيقة الذي له حق في ولدها ولها أيضا ابن عرفة الباجي عن اميرغ لوترك السيد وقته فلها وقته وسمع عيسى ابن القاسم لوتركت الامة وقف زوجها المولى منها السيد ها وقته (ان لم يتنع وطوها) انحو رفق ومرض وحيض والا فلا مطالبة لها وتسبع في هذا القيد ابن الحاجب وابن شاس وانكره ابن عرفة وذکر ان لها المطالبة مطاها وهو الموعول عليه الموافق لما تقدم في قسم الميوت اه عب البشائي نص ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام لا مطالبة للمريضة المتعذر وطوها ولا الرتقاء ولا الحائض لا اعرفه ومقتضى قولها في الحائض ينافيه اه وأشار بذلك لقوله قبل هذا وان حل أجله وهي حائض وقف فان قال انا في أمهل فان أبي نفي نجيب طلاقه روايتا ابن القاسم واشهب في عاينها اه وعلى رواية ابن القاسم جرى المصنف في طلاق السنة بقوله والطلاق على المولى واجاب في التوضيح عن هذه المعارضة بقوله الطلاق في الحيض يقتضى انه مطالب بالقيمة في حاله قيل لا يبعد كون قيمته على هذا بالوعد كنظر المسئلة حيث تنعذر القيمة بالوطء والتطابق عليه انما هو اذا امتنع من القيمة بالوعد اه فعلى جوابه تنتفي المعارضة ويكون المصنف وابن الحاجب وابن شاس موافقين للمدققة ولما تقدم اذ على جوابه يصير المعنى لها المطالبة ان لم يتنع الوطء اما ان امتنع فلا تطالبه بالقيمة بالوطء مع مطالبتها بغيره وهو الوعد فيقع الطلاق وان اباه والمعارضة انما أتت على نفي المطالبة رأسا طفي وبه يندفع قول ح عقب كلام التوضيح مانعه وما قاله في ضيق لا يدفع الاشكال لان كون القيمة بالوطء او بالوعد والزامه الطلاق ان امتنع فرع المطالبة به او قد نفي المطالبة بها اه لانه ليس المراد هنا نفي المطالبة رأسا بل نفي المطالبة بالوطء ولها المطالبة بالوعد وعليه يتفرع الطلاق السابق والله اعلم ولها (المطالبة بعد) تمام (الاجل) وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد (بالقيمة) بفتح الفاء وسكون التحتية (وهي) أي القيمة (تغيب الحشمة) بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة والفاء

للعائض (قوله فتمته) أي المولى (قوله على هذا) أي مطالبة في حاله (قوله بالوعد) خبر كون (قوله عليه) أي المولى وهي حائض (قوله المعارضة) أي بين كلام ابن شاس وابن الحاجب وكلام المدققة (قوله ولما تقدم) أي للمصنف في طلاق السنة (قوله وبه) أي الجواب (قوله وما قاله في التوضيح) أي الجواب بان قيمته في حال حيضها بالوعد (قوله وقد نفي) أي ابن شاس المطالبة بها وتبعه ابن الحاجب (قوله لانه) أي الشأن الخ لانه وبه يندفع قول الخط (قوله وعلمها) أي المطالبة بالوعد صلة يتفرع

كلها (في القبل) بضم القاف والموحدة في غير المظاهر لان قيمته تكثيره حرا كان او عبدا وفي غير المريض والمحبوس بدليل ذكرهما بعد وفي غير الممتنع وطؤها لحبها ولا يشترط كونه بانتشار لقول ابن عرفة وهي تغيب الحشفة حسب ما مر في الغسل وقال بعض شيوخ عجب يذبحى اشراطه كالتحليل لعدم تمام مقصودها وازالة ضررها بدونه (واقضا) بالقاف والاقاف اى ازالة بكاردة (البكر) بكسر الموحدة فلا يكتفى بتغيب الحشفة فيها مع بكارتها بان كانت غورا والحشفة صغيرة (ان حل) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة اى جاز تغيب الحشفة في القبل فان لم يحل كفى حيز لم يحل الا بلا به فلها مطابقة بالقيمة فان قيل الوطء الحرام يحث به وهو يستلزم التحلل الايلاء فالجواب ان التحلل الايلاء لا يستلزم سقوط طلبة بالقيمة ويكتفى بتغيب الحشفة الحلال (ولو مع جنون) للزوج انيها بوطئه في حال جنونه ما مثاله بوطئه في حال صحة عقله بخلاف جنونها فلا تحل معه الايلاء وان كان يحث به اى لا يسقط معه طلب النسيئة (لا) تحصل القيمة (بوطء) للمحلف على ترك وطئه (وبين نخذين) ولا يحل الايلاء به ولا بقسلة ومباشرة وليس ووطء بدر على المشهور قاله في الشامل (وحنث) المولى بالوطء بين الفخذين فتلزمه الكفارة ولا يسقط عنه ايلاءه بحنثه فان كفر سقط بمجرد تكفيره قاله ابن عرفة عن المدونة وان لم يكفر بقرى مولىا بحاله اذا حنث ثم كفر في تصديقه في انما عن بين الايلاء لا عن بين اخرى قولان الباجي يصدق فيما بينه وبين الله تعالى دون ما بينه وبين زوجته في كفارة بين بالله وظاهر التوضيح اعتماده وحنث بوطئه ابين فخذيه في كل حال (الا ان ينوى) يمينه انه لا يوطء (الفرج) بخصوصه فلا يحث بوطئه ابين فخذيه ولو مع قيام البينة لمطابقة نيته اظهاه لفظه الاقرينة دالة على ارادة الاجتناب فلا تقبل نيته قاله ثمت ونحوه في الشامل فيها ان جامع المولى زوجته في دبرها حنث وسقط ايلاءه الا ان ينوى الفرج بعينه نقله في وكان كذلك في كتاب الرجم منها عياض طرح صحت قوله يسقط ايلاءه بوطئه في دبرها ولم يقرأ ابن عرفة طرحه هو الجارى على مشهور المذهب في حرمته (وطائق) بفحاشات مثقلا الزوج المولى زوجته المولى منها (ان قال لا طوق) ها بعد تمام الاجل وطلبه بالقيمة (بلا تلوم) اى تأخير من الحاكم على الصحيح لانه قد ضرب له الاجل وتم اى امر به فان طلق والاطلاق عليه الحاكمان كان والاجماع المسكين وبأى هنا وهل يطلق الحاكم او امره به ثم يحكم القولان اليه باقان في زوجة المعترض (والا) اى وان لم يقل لا طأ ووعده (اختبر) بضم المثناة وكسر الموحدة اى جرب وامهل باجتهاد الحاكم (مرة ومرة) كفى التمسك فالمناسب ثلاثا متتاركة في البيان المعلوم من مذهب مالك رضي الله تعالى عنه انه يحتج بالمرتين والثلاث فان لم يطأ طلق والاطلاق عليه (ومصدق) بضم فكسر مثقلا اى الزوج المولى بين (ان ادعاه) اى الزوج الوطء بكرا كانت او ثيبا فان نكل حلفت وبقيت على حقه فان نكحت بقيت زوجة (والا) اى وان لم يدع الوطء او ادعاه ولم يحلف وحلفت (أمر) بضم فكسر اى الزوج المولى (بالطلاق) فان طلق (والا) اى وان لم يطلق (طلق) بضم فكسر مثقلا اى طلق الحاكم او جماعة المسكين (عليه) اى المولى بلا تلوم (وفية) المولى (المريض) مرضا مانعا من الوطء (والمحبوس) العاقر عن تخليص نفسه بما لا يجنبه وخبر فية (بما ينصل) الايلاء (به) عنه من زوال ملكه او تكفيرا و

(قوله كونه) اى التغيب
(قوله اشراطه) اى الانتشار
(قوله وازالة) عطف على تمام (قوله بدونه) اى الانتشار (قوله وهو) اى حنثه (قوله كسر) بفتح الحاء (قوله سقط) اى ايلاء (قوله في تصديقه) اى وعده (قوله في انما) اى الكفارة (قوله اعتماده) اى تفصيل الباجي (قوله في البيان) اى لابن رشد خبر مقدم (قوله انه يحتج بالخ) خبر المعلوم (قوله من زوال ملك الخ) بيان لما

فخوهم او مثلهم ابعيد الغيبة وكذلك كل من منع من الوطء لعذرية او بها كحيض فان أبي
 المريض او المحبوس من فبئس طلاق والاطلاق عليه والمريض القادر على الوطء والمحبوس
 القادر على خلاصه فبئس ما تغيب الحشفة (وان لم تكن عينه) أي المذكور من المريض
 والمحبوس (مما تكفر) بضم الفوقية فقحيتين منقلا أي يصح تكفيرها (قبلة) أي الحث
 (ك) حلقه على ترك وطئها (إطلاق فيه رجعة فيها) أي المحلوف على ترك وطئها بان قال لها ان
 وطئتك فأنت طالق ولم يطلقها قبل هذا (او) في (غيرها) أي المحلوف على ترك وطئها بان قال
 ان يئب ان وطئتك فـ (و) طالق ولم يطلق عزة قبل وان طلق المحلوف بطلاقها قبل وطء المحلوف
 عاينها طلاقه رجعية فلا تغل الايلاهم الا انه ان وطئها بعد طلاقه عليه المحلوف بطلاقها طلاقه
 أخرى (و) كحلقه على ترك وطئها (صوم) في زمن معين كرجب بان قال ان وطئتك فـ (و) صوم
 رجب (لم يأت) زعمه المعين اذ لو صام شهر اقبله ووطئها وجاء رجب لزومه صومه (و) كحلقه على
 ترك وطئها (هتق) لرقيق (غيره) بضم الميم وفتح العين المهمة والهاء مشددة اذ لو اعتق ولو
 مائة ثم وطئها لزومه عتق رقبة أخرى وجواب ان لم تكن عينه مما تكفر (ف) فبئس المذكور
 (الوعد) بالوطء اذا زال المانع في الاربع مسائل على المشهور في الاخيرة لا بالوطء مع المانع
 لعذره بالمريض والسجين ولا باطلاق والعتق والصوم اذ لو فـ (و) أعاده مرة أخرى فلا فائدة في
 فعله ولا يرفع بالمشي ولا بالصدقة قبله ولا خلاف قاله في البيان ولا يحنث كل بالوعد وانما يحنث
 بالوطء ومفهوم فيه رجعة انه ان لم يكن فيه رجعة بان كان قبل البناء او بلغ الغاية فان الايلاء
 تحمل عنه ونظاهـ ر قوله وصوم لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك والحكم انه
 لا يصوم حتى يطلق ومفهوم لم يأت انه اذا أتى لا يكون الحكم كذلك والحكم انه اذا انقضى قبل
 وقته فلا شيء عليه لانه معين فات (و) اذا تم أجل الايلاء والمولى غائب وقامت الزوجة المولى
 منها بحقها وطلبت الفدية (بعث) بضم فكسر رأى ارسلا (ل) لزوج مولى (الغائب) المعلوم
 موضعه وهذا فهم من عنوان البعث وقيد به الباج وغيره لأجل القصة ان كانت المسافة بين
 البلدين اقل من شهرين بل (وان) كانت متباعدة (بشهرين) ذهابا وعودا في المدونة وفهم من
 المسافة على الشهرين عدم البعث لمن هو على أكثر منها ما فله اطلب الطلاق بلا بعث وهو
 كذلك كماله اذ لا جهل موضعه لانه مفقود ولا ايلاء مع القند فله اطلب القيام بغيره او كانت
 رفعة لها كم قبل سفره ليمد منه نخاله وسافر فيطلق عليه اذا حل الاجل بلا بعث والشهران
 مع الامن فيما يظهر ومثلهما اثنا عشر يوما مع الخوف لان كل يوم معه مقام خمسة مع الامن
 واجرة الرسول عليها لانها الطائفة قال في التوضيح وان لم يعلم مكانه فحكمه كالفقود (واها) أي
 الزوجة المولى منها (العود) أي الرجوع للقيام بالايلاء (ان) كانت (رضيت) او لا باسقاط
 حقها من القيام فتعود لحقها وتطلب الفدية متى شئت من غير استئناف اجل ان لم تقيد
 اسقاطها بدمعينة والالزام بالصبر لتمامها اتمها القيام بلا اجل لانه امر لا يصبر النساء على
 تركه غالبا بخلاف اسقاطها فبئس ما قيل لانه بالحق بالانسية لضرر عدم الوطء (و) اذا طلق المولى
 او طلق الحاكم عليه فهو طلاق رجعي وان راجعها في عدتها (تم رجعتها ان انفصل) ايلاؤه
 بوطنها فيها او تكثيره او قضاء اجل او تجهيل مقتضى الحث (والا) أي وان لم تحصل ايلاؤه

(قوله ومثلهما) أي المريض
 والمحبوس (قوله ان
 وطئها) أي المحلوف عليها
 (قوله بعدها) أي الطلقة
 الرجعية (قوله لعذره)
 أي الوطء (قوله ولا يرفع)
 أي الايلاء (قوله بالمشي)
 أي المسكة المحلوف به (قوله
 ولا بالصدقة) أي المحلوف
 بها (قوله قبله) أي الوطء
 (قوله قبل وقته) أي تمام
 اجل الايلاء (قوله فلهما)
 أي الزوجتين (قوله ذلك)
 أي طيب الطلاق (قوله والا)
 أي وان كانت قيدت
 اسقاطها بدمعينة (قوله
 لانه) أي الوطء الخ لانه لها
 القيام ان رضيت

(قوله مطرف وابن الماجشون) بيان للاخوين (قوله وان صدر به تن) حال او بمبالغة (قوله قال) اي ابن عمر رفة (قوله وكذا حكمه) أي القاضي (قوله به) اي ٣٢٢ طلاق احدهما (قوله القرض) بفتح القاء وسكون الراء (قوله انه) أي الزوج الخ

بشيء مما تقدم (اغت) بفتح الغين المعجمة أي بطلت رجعة الان ترضى بالمقام معه بلا وطء فتم عند ابن القاسم والاخوين معارف وابن الماجشون وهو المذهب خلافاً للصحة وان صدر به تن (وان أبي) الزوج (القيسة) اي وطء زوجتيه (في) قوله لزوجتيه (ان وطئت احدا كما فلاخرى طالق) وامتنع من وطئها خوفاً من الطلاق (طلق) بفتح طاء مثقلاً (الحاكم) عليه (احدهما) اي الزوجتين بالقرعة عند المصنف وجبهره على طلاق احدهما بعشيئته عند ابن عبد السلام وباجتهاد الحاكم عند البساطي واستظهر ابن عرفة أنه مول منهما قال اذ تطايق احدهما حكمهم بهم وكذا حكمه على الزوج به دون تعيين المطلقة وان اراد بعد تعيينه بالوطء خلاف المشهور وفي طاق احدهما غير ناو تعيينها وان اراد بعد تعيينها بالوطء من خلاف القرض انه ابي القيسية واستدل على ما استظهره بما لابن محرز وفي الكافي ما يوافقه وفيما مر عن المصنف وغير قريباً جواب تشكيكه والمذهب ما استظهره ابن عرفة وعليه ان رفعته واحدة منهما ما ضرب له اجل الايلاء من يوم الرفع وان رفعته جميعاً ضرب له فيها اجل الايلاء من يوم الرفع ثم وقف عند انقضائه فان فاق واحدة منهما حدث في الاخرى وان لم يبق في واحدة منهما طلقنا عليه جميعاً ونفس الكافي ولو حلف لكل واحدة منهما بطلاق الاخرى ان لا يطأها فهو مول منهما فان رفعته واحدة منهما الى الحاكم ضرب له اجل الايلاء من يوم رفعته وان رفعته جميعاً ضرب له فيها اجل الايلاء من يوم رفعته ثم وقف عند انقضائه فان فاق واحدة منهما حدث في الاخرى وان لم يبق في واحدة منهما طلقنا عليه جميعاً وان كسر المكاف (قوله واستشكل) بضم التاء وكسر المكاف (قوله وهو) أي الاستثناء الخ حال (قوله به) أي الاقل (قوله المدونة) تفسير انائب الفاعل المستتر في جل (قوله فان كان مستقيماً) مفهوم روقع (قوله او صدقته) مفهوم ولم تصدقه (قوله ان الايلاء تفعل عنه) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله في السابقة) أي مسئلة الاستثناء (قوله عدمه) أي الالحلال (قوله في هذه) أي مسئلة التكفير (قوله وفيها) اي المدونة (قوله من حلف بالله) أي على ترك وطء زوجته اربعة أشهر وهو حر أو شهرين

بيان للعرض بحدف من (قوله واستدل) أي ابن عرفة (قوله وفيما مر عن المصنف) اي من تعيين واحدة بالقرعة (قوله وغيره) أي ابن عبد السلام والبساطي (قوله تشكيكه) أي تريد ابن عرفة (قوله ما استظهره ابن عرفة) أي من كونه مولياً (قوله وعليه) أي ما استظهره ابن عرفة (قوله من يوم الرفع) هذا خلاف ما تقدم ان الاجل من يوم العيدين متى حلف على ترك الوطء (قوله واستشكل) بضم التاء وكسر المكاف (قوله وهو) أي الاستثناء الخ حال (قوله به) أي الاقل (قوله المدونة) تفسير انائب الفاعل المستتر في جل (قوله فان كان مستقيماً) مفهوم روقع (قوله او صدقته) مفهوم ولم تصدقه (قوله ان الايلاء تفعل عنه) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله في السابقة) أي مسئلة الاستثناء (قوله عدمه) أي الالحلال (قوله في هذه) أي مسئلة التكفير (قوله وفيها) اي المدونة (قوله من حلف بالله) أي على ترك وطء زوجته اربعة أشهر وهو حر أو شهرين

(قوله لا يسقط) أى إيلافه (قوله الفرق) أى بين الاستثناء والتكفير (قوله ضعيف) خبر قول (قوله ولولاد) أى السقطى فى فرقه (قوله فترجع) ونها (قوله الكفارة) قوله لها (قوله لا) أى عين الابدال (قوله لثم) أى فرقه جواب لو (قوله بلوح) أى يظهر (قوله لازها) أى اليقين (قوله لانها) أى اليقين (قوله سبها) أى الكفارة * (باب الظهار) * (قوله فى الظهار) أى تعريفة (قوله وما يتعاقبه) أى يناسب الظهار من ٣٢٣ المستطردات (قوله وهو) أى الظهار

(قوله وهو) اى الركوب
(قوله عرفه) بفحاحات مثقلا
اى شرح حقيقة
فقها اى المدونة (قوله فى
الشرك) نعت طلاق (قوله
عليه) اى المشرک (قوله من
طلاق الخ) بيان لما
فوضوع اى ساقط (قوله
الوصفين) اى المسلم
والمكلف (قوله فى الاول)
اى لزومها كنفارة ظهار
(قوله فى الثانى) اى لزومها

كفارة يمين (قوله على) بشد
اليمين (قوله اها راض حيض)
اضافته لليمان (قوله باعتبار
قوله او جرته) أى المحرم بضم
ففتح فيدخل فيه انت على
كيد فلائنة الاجنبية ويدك
على كيد فلائنة الاجنبية
مثلا وليس انا هانا (قوله
بلفظ ظهور) اضافته لليمان
اى اذا شئت من تحل او
جزأها بظهور الاجنبية
(قوله صار) اى التعريف
(قوله تلروح التشبيه بظهور
الاجنبية) اى وهو ظاهر
والحاصل ان تشبيه من تحل
عمرم بفتح فسكون او جرته

مطلقا ظاهر وان اقسامه بالاجنبية واجزئها غير الطاهر ليس ظهرا وان التشبيه بظهرها ظهرا اقول تشبيهه من تحمل واجزئها بحرم
بفتح فسكون لا يدخل في التعريف على كل من الصيغتين فالمناسب تشبيهه من تحمل واجزئها بحرم واجزئها وظهر اجنبية كما قال ابن
عروة (قوله غير الطاهر) أى بقرينة العطف يقتضى مقابلة المعطوف بالمعطوف عليه فهو عطف مغاير لاعام على خاص باووفيه
خلاف (قوله فحمل) أى التعريف فتوزيع عليه (قوله تشبيه كل من تحمل بكل من تحرم) المناسب بكل محرم وبعد فسموه هذا بمنوع

ايلاؤه وقال اشهب لا يسقط - حتى يطا اذعله كفر عن اخرى الا ان يكون عيته في شيء بعينه
وقول الصقلي الفرقان الكفارة نسقط اليهين حقيقة والاستثناء لا يحلها حقيقة لاحتمال
كونه للتبرك ضعيف ولو زاد لان الاصل عدم صرف الكفارة عن عيى الايلاء لان الاصل عدم
حلقه فترجح كونها الها ولا مرجح - كون الاستثناء للعل لثم وقرق ابن عبد السلام بان المكفر ارقى
باشد الامور على النفس وهو بذل المال او الصوم فكان اقوى في رفع التهمة من الاستثناء
ويفرق بان تهمة في الكفارة ابعدا لانها اتوقف على وجود عيى اخرى ثم صرف الكفارة اليها
وتهمة في الاستثناء على مجرد ارادة التبرك فقط وما توقف على امر اقرب مما توقف على امرين
ويلوح من كلام ابن حجر زانق ريق بان الاستثناء مناقض لليمين لانه اياها ارفع الكفارة
لازمها ومناقض اللازم مناقض لمزومه والكفارة غير مناقضة لليمين لانها اسمها والسبب
لاناقض سنده

وهو مأخوذ من الظهور لان الوطء **مكروه** وهو في الغالب على الظهور وعرفه المصنف بقوله
(تشبيهه) جنس شمل الظهار وغيره من انواع التشبيه واضافه الى الزوج او السيد (المسلم)
فصل مخرج تشبيه الكافر فقيم ان تظاهر الذي من امره أنه ثم اسلم لم يلزمه ظهار كما لا يلزمه
طلاق في الشرك وكل ما كان عليه من طلاق واعناق او صدقة او نذر أو شيء من الاشياء
فموضوع عنه اذا اسلم (المكاف) فصل مخرج تشبيه الصبي والمجنون والغمى عليه والناثم
والسكران بحلال والمكروه وشمل تشبيه السفية والرقيق والسكران بحرام وتذكير الوصفين
مخرج تشبيه المرأة فقيم ان تظاهرت امرأة من زوجها فلا يلزمها شيء **ككفارة** تظهار
ولا كفارة عين خلافا للزهرى في الاول ولا سحق في الثاني ومفعول تشبيهه (من تحل) زوجة
كانت او امة كانت على كافي او تظاهرت في فصل مخرج تشبيه المسلم المكاف من لا تحل له
(او جرتاها) أي من تحل كبدله على كافي او كيداهي واراد من تحل اصله وان حرمت اعراض
حيض او نفاس او احرام او اعتكاف او طلاق رجعي واصله تشبيهه (بظهور) بفتح الظاء المحجمة
تخص (محرم) البناني ان ضبط بضم الميم وفتح الهاء صار التعريف غير مانع باعتبار قوله او جرتاها
لان التشبيه بجزء الاجنبية انما يكون تظاهرا بالفظ تظهروا ان ضبط بفتح فسكون صار غير جامع
لمخرج التشبيه بظهور الاجنبية قوله بظهور محرم الخ فصل مخرج تشبيه المسلم المكاف من تحل
او جرتاها بغير هذا كالتغيزر والامة والدلم (او جرتاها) أي المحرم غير الظاهر كانت او وجهك على
كرأس اختي وخبر تشبيهه (تظاهرا) فشمول تشبيهه كل من تحل بكل من تحرم كانت كافي وتشبيهه

مطلقا ظاهر وان اقسامه بالاجنبية واجزئها غير الطاهر ليس ظهرا وان التشبيه بظهرها ظهرا اقول تشبيهه من تحمل واجزئها بحرم
بفتح فسكون لا يدخل في التعريف على كل من الصيغتين فالمناسب تشبيهه من تحمل واجزئها بحرم واجزئها وظهر اجنبية كما قال ابن
عروة (قوله غير الطاهر) أى بقرينة العطف يقتضى مقابلة المعطوف بالمعطوف عليه فهو عطف مغاير لاعام على خاص باووفيه
خلاف (قوله فحمل) أى التعريف فتوزيع عليه (قوله تشبيه كل من تحمل بكل من تحرم) المناسب بكل محرم وبعد فسموه هذا بمنوع

(قوله يجوز من تحرم) المناسب يجوز محرم (قوله بكل من تحرم) المناسب بكل محرم (قوله تشابه زوج زوجته) مصدر خفض فاعله ونصب مفعوله (قوله اوذى) عطف على زوج (قوله حل وطؤه) نعت امة (قوله اياها) اي الامه عطف على زوجة (قوله محرم) يفتح فمكون صلة تشبيه (قوله منه) اي الزوج اوذى الامه صلة محرم (قوله او يظهر اجنبية) عطف على محرم (قوله في نفسه) اي الزوج اوذى الامه اي جرته صلة تشبيه (قوله بهما) اي المحرم وظهور الاجنبية (قوله والجزء) اي من الزوجة والامه والمحرم (قوله والمعلق) يفتح اللام اي من زوجة امانة كقوله لاجنبية ان تزوجتك او ملكتك فانت على كاهي او جرتهما او ظهر اجنبية (قوله كالحاصل) اي ٣٢٤ الزوجة التي في العصمة والامه التي في المالك (قوله منه) اي التعريف

كل من فعل يجوز من تحرم كانت كظهور اي وتشبيه جز من فعل بكل من فعل كظهورك كاي وتشبيه جز من فعل يجوز من تحرم كظهورك كظهور اي وقال ابن عرفة الظاهر تشبيه زوج زوجته اوذى امة حل وطؤه اياها محرم منه او يظهر اجنبية في نفسه بهما والجزء كالكل والمعلق كالحاصل واصوب منه تشبيه ذي حل منعة حاملة او مقدرة بائدية اياها او جرتهما يظهر اجنبية او بمن حرم ابدا او جرته في الحرمة (وتوقف) بفتحات مثقلا الظهار اي لزوجته على حصول المعلق عليه (ان تعلق) الظهار على حصول شيء مستقبل يمكن غير محقق ولا غاب يمكن الصبر عنه كتعليقه (بكم شيئا) اي الزوجة كقوله انت على كظهور اي ان شئت (وهو) اي الظهار المعاق عشرينها (بيدها) اي تصرف الزوجة بالجلس وبعد (مالم توقف) على يد حاكم او جماعة المسلمين فان وقفت فليس لها التأخير وانما لها المضام ما يسهلها حال او تركه قاله بعض الشيوخ شارحاه عبارة السدونة المماثلة لعبارة المصنف في التوضيح من السبوري انه لم يختلف في اذا اومتى شئت ان لها ذلك بعد المجلس مالم توقف او توطأ بخلاف ان شئت فقبل كذلك وقيل مالم يفترا وتوحيه في الشامل البنائي وهو مخالف لما تقدم في التوفيق في قوله وفي جعل ان شئت او اذا شئت متى او كاطلاق تردد (و) ان علقه (بشيء مستقبل محقق) حصوله كان طاعت الشمس من مشرقها غدا فانت على كظهور اي او علقه على زمان يبلغه عمرهما ظاهرا (تجيز) بفتحات مثقلا اي انعقد ولزم الظهار بمجرد تعليقه كالطلاق وقيل لا تجيز حتى يحصل المعاق عليه والظاهر انه يجري هنا قوله في الطلاق او بما لا يبر عنه كان فت او غاب كان حصة قاله عجم وصرح به في المقدمات ونصه ائذاه كلامه على الظهار المقيد فاجب تجبيل الطلاق فيه وجب تجبيل الظهار فيه ولم يكن له الوطء الا بعد الكفارة وما لم يجب فيه تجبيل الطلاق لم يجب فيه تجبيل الظهار اه وكذا كلام ابن عرفة يدل على انه لا فرق بين هذا الباب وباب الطلاق وقال ابن الحاجب وفي تجبيلها في الطلاق وتعميمه فيما يعمم فيه قولان اهما عبارة المصنف قاصرة والله اعلم (و) ان قيده (بوقت) كانت على كظهور اي في هذا الشهر او شهرا (تأبد) بفتحات مثقلا كالطلاق فيلحقه تقييده ويصير مظهرا ابد الوجود سبب الكفاءة فلا ينحل بغيرها وروى يصح موقتا (او) علقه (بعدم زواج) كان لم تزوج عليك فانت على كظهور اخي (فعدم الياس) من الزواج بعوت حر امة معينة حلق بغيره يكون مظهرا

السابق (قوله حل) بكسر الحاء المهملة اي جواز شمل الزوج والمالك (قوله مقدرة) اي بالتعليل (قوله بائدية) صلة متعة شملت الزوجة والامه (قوله اياها) اي الائدية مفعول تشبيه (قوله او جرتهما) عطف على اياها (قوله يظهر اجنبية) صلة تشبيه (قوله او بمن حرم ابدا) عطف على يظهر اجنبية (قوله او جرته) اي من حرم ابدا عطف عليه (قوله في الحرمة) صلة تشبيه (قوله الظهار) تفسير لفاعل توقف المستتر فيه (قوله اي لزوجته) اشارته لتقدير مضاف (قوله مستقبل لاماض) كلو جئتني امس لعلت بك كذا (قوله يمكن لا محال) بجمع الضدين وحل الجبل (قوله غير محقق لا محقق) كبعده سنة (قوله ولا غاب) كان حصة (قوله يمكن

الصبر عنه) لا تخوان فت (قوله فان وقفت) بضم فكسر (قوله او تركه) عطف على امضاء (قوله انه) من اي الشأن (قوله لم يختلف) بضم الهمزة وفتح التاء (قوله اذا اومتى شئت) اي فانت على كظهور اي (قوله ذلك) اي اختصارا لظهار (قوله ان شئت) اي فانت على كظهور اي (قوله كذلك) اي اذا اومتى في ان لها ذلك بعد المجلس مالم توقف او توطأ (قوله مالم يفترا) اي الزوجان من المجلس (قوله وفي تجبيلها) (قوله وتعميمه) اي الظهار (قوله فيما يعمم) اي الطلاق (قوله وروى بضم فكسر) (قوله يصح) اي الظهار (قوله موقتا) اذ ليس فيه بقا على عصمة مشكوك

(قوله ويمنع) بضم الياء أي الزوج (قوله من زوجته) أي التي علق عليها على عدم تزويجها (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله وليس) أي فهم ابن عبد السلام (قوله لهما) أي ابن الحاجب وخليل (قوله لانه) أي القرافي (قوله وهو) أي بحث طي (قوله منه) أي طي (قوله ولم يتنبه) أي طي (قوله والا) أي وان لم يضرب أجلا (قوله فلا) أي لا يجوز له وطؤها (قوله حينئذ) أي حين الرفع (قوله وقت) بضم فكسر (قوله لقامه) أي الاجل (قوله فان فعل) أي الفعل ٣٢٥ الذي علق الظهار على عدم فعله

(قوله بر) أي في تعلقه
ولا يلزمه الظهار (قوله
واخذ) أي شرع (قوله
ذلك) أي الظهار (قوله
دعي) بضم فكسر (قوله
أفي) بفتح الهاء وركس
القاء أي أغيب الحشفة
في القبل (قوله من الأيلاء)
بيان لما (قوله فة) أي
أين المواز (قوله) أي
المصنف (قوله ما يدل الخ)
مفعول نقل (قوله بها) أي
العزبة (قوله فانه) أي
ابن القاسم (قوله قال) أي
ابن القاسم في معارج أبي زيد
(قوله لانه) أي الزوج الخ
مفعول قال (قوله المقيد)
نعت فعل (قوله يفيد) أي
سقوطها الخ خبره (قوله
فهما) أي الحنف بالعزبة
وعلمه (قوله لكن تقدم
الخ) استدراك على فهمها
قولان لرفعها استواءهما
(قوله كمت) يحتمل فتح التاء
وكسرهما وضعها (قوله بكلام
زيد) صلة انعقاد (قوله لانه)
أي الظهار (قوله قبله)
أي كلام زيد (قوله وأما بعد
لزومه الخ) مفهوم قبل لزومه

من زوجته لا يتزوجها غيره أو اتفقا لها المكان لا يعلمه ويكون الياس أيضا باقضاء المدة التي عينها
للزواج فيها أو بهرمه المانع وطأه أذ يصير زواجا حينئذ كعدمه ويمنع من زوجته بمجرد اليمين
قال في التوضيح لم يتعرض المصنف لكونه هل يمنع من الوطء كالطلاق والوفاء الباجي على
ان الظهار كالطلاق وأنه يحرم عليه الوطء إذا كانت بينه على حث ويدخل عليه الأيلاء
ويضرب له الاجل من يوم الرفع وفهم ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب على انه لا يمنع من
وطئها قال في التوضيح وليس بظاهر لان كلام ابن الحاجب ليس فيه تعريض لحواز الوطء
ولا عدمه (أو) عند (العزبة) على عدم الزواج يكون مظاهرا من زوجته ويدخل الأيلاء
عليه ويؤجل من يوم الرفع واعتراض طي على المصنف في قوله والعزبة فقال لم ار من ذكر
الحنث بالعزبة غير ابن شام وابن الحاجب ولا جهة لهما في كلام القرافي في كفاية اللبيب لانه
يسبغ ابن شام مقلدا له الباقى وهو علة منه عن كلام ابن المواز الذي نقله ابن عرفة والخط
وطي نفسه ولم يتنبه له ونص ابن عرفة الشيخ في الموازنة من قال ان لم يفعل كذا فانت على
كظهار أي فان ضرب أجبلا فله الوطء اليه والافلا فان رفعت له أجل حينئذ ووقفت لقامه فان فعل
بروان قال التزم الظهار واخذ في كذا لانه لم يمت ذلك ولم يطلق عليه بالأيلاء حين دعي للقيشة
كسجود امرئ فان فرط في الكفارة صار كقول أبي فيختبر مرة بعد المرة ويطلق
عليه بما يلزمه من الأيلاء اه فقله وان قال التزم الخ صريح في الحنف بالعزبة ونقل الخط عن
سمعان أبي زيد عند قوله وقد عدت الكفارة ان عاذتم ظاهرا ما يدل على عدم الحنف بها فانه قال
فمن قال انت كظهر أي ان لم تزوج عليه لك انه اذا صام أياما من الكفارة ثم اراد ان يبر
بالتزويج سقطت عنه الكفارة اذا تزوج فسقوطها عنه بعد فعل بعضها المقيد بالعزم على الضد
في بيان الحنف لا يقع بالعزم فهم ما حينئذ قولان لكن تقدم في باب اليمين عن ابن عرفة ان
مقتضى المذهب عدم الحنف والله أعلم (ولم يصح في) الظهار (المعلق) بصيغة بر كان كمت زيد
فانت على كظهر أي فلا يصح (تقديم كفارته) أي الظهار (قبل لزومه) أي الظهار وانعقاد
بكلام زيد لانه لا ينعقد ولا يلزم قبله وأما بعد لزومه وانعقاده بكلامه فيصح تقديمها ان عزم على
العود ففي مفهوم الظرف تفصيل بدليل كلامه الا في فلا اعتراض به ولو قال قبل لزومها
أي الكفارة كان اولى لان المعلق بمعنى التعليق لزوم وانما الكلام في تقديم الكفارة قبل
وقوع المعلق عليه واعتراض ايضا به يقتضي عدم صحة تقديم كفارة المطلق قبل لزومها وليس
كذلك بدليل ذكره المعلق بعد فلا مفهوم للمعلق لمعارضته منطوق الا في قوله ويجب
بالعود ولا تجزى قبله فتكلم هنا على المعلق وتكلم على المطلق فيما يأتي وعلى المعلق بعد لزومه

(قوله تقديمها) أي الكفارة على الحنف بالوطء (قوله في مفهوم الظرف) أي قبل لزومه تقديمها على ان عزم الخ المقيد بمفهومه
عدم صحة تقديمها ان لم يعزم على العود (قوله به) أي عدم صحة تقديمها ان لم يعزم على العود (قوله لزوم) أي بمجرد نطقه بصيغته (قوله
بدليل ذكره) الاضافة الاولى للبيان والثانية اضافة المصدر لاقاءه (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله فلا
مفهوم للمعلق) أي مخالف للمعطوف تفريع على وليس كذلك الخ (قوله لمعارضته) أي مفهوم المعلق (قوله لصيرورته) أي المعلق

(قوله بعده) اي لزومه (قوله فالاثر اذ ان) اي الاعتراض بعدم صحته بعد لزومه وقبل عزومه على العود والاعتراض باقتضائه عدم صحة تقديم كفارة المطلق فتدبر على الجوابين السابقين (قوله ولذا) اي كونها كالزوجة له للنفي بعدها (قوله لحل) بكسر الحاء المهملة اي اباحة (قوله طهارة وطهين) اي المكتوبة ومن بعدها له لنفي صحته فيمن (قوله ان لم يقيد) اي تشبيهها (قوله والا) اي وان قيد تشبيهها (قوله بدليل) اي على ان مراده تأخر ظاهره عن اسلامه لان تقدم عليه (قوله هو) اي صحة ظاهره وذ كره لئلا يكره خبره (قوله هذا) اي صحته من الرتقاء وذ كره لئلا يكره خبره (قوله والا) اي كونه

٣٢٦

ظهوره وذ كره لئلا يكره خبره

لصيرورته بعد مطلقا فالاعتراضان مدونان وجعلنا كلامه في بين البر لصحة تقديم كفارة بين الحنف قبل لزومه كما هو في القولة التي قبل هذه افاده عب (وصح) الظهار (من) مطلقة (رجعية) لانها كالزوجة ولذا لم يكن التشبيه بظاهرها (و) صح من امة (مدبرة) لحل وطهها كام ولذا لمكتوبة ومبعضة ومعتقة لاجل ومشتكر كطهارة وطهين (و) صح من زوجة (محرمه) بضم فسكون يجمع او عمة ان لم يقيد بمدى احرامها والا فلا يلزمه شيء (و) صح من (مجنوس) اسم ثم ظاهر بدليل قوله تشبيهه المسلم من زوجته المجنوسية (ثم اسلت) الزوجة بعد ظاهره منها بالقرب كشهر كما هو ظاهر المدونة والبيان (و) صح من زوجة (رتقاء) هذا مذهب المدونة ولذا اقتصر عليه وان كان في صحة الظهار منها ومن نحوها الخلاف في صحته من المجرب ابن رشد فان امتنع الوطء على كل حال كالرتقاء والشيخ الثاني في لزوم الظهار اختلاف فن ذهب الى انه يحرم الاستمتاع مطلقا الزمة الظهار ومن ذهب الى انه يحرم الوطء فقط لم يلزمه الظهار هو الاول والمذهب والثاني لصحون واصبغ (لا) يصح الظهار في الله (مكتوبة) طهارة وطهها ان ادت كتابا بل (ولو يجرن) بعد الظهار منها (على الاصح) عندا غير واحد (وفي صحته) أي الظهار (من كجبوب) وخصي وشيخ فان عند ابن القاسم والعراقيين وعدم صحته عند اصبغ وصحون وابن زياد (تأويلان) فينبغي وقولان قاله ات طفي في عزومه وتقريره نظروا ان تبعه عليه جمع لانه ليس منصوبا لابن القاسم والعراقيين وانما هو اجراء ابن عرفة ذكر ابن محرز وغيره الاول على انه مقتضى قول ابن القاسم والبغداديين باقتضاء الظهار منع التلذذ بالظاهر منها به طه وغيره ثم قال ابن عبيد السلام الاول قول العراقيين من اصحابنا قلت هذا مقتضى انه انصهم ولم اعرفه الا اجزاء كما تقدم لابن محرز وعزا الثاني لاصبغ وصحون وابن زياد قائل لا يذكر الشيخ في النوادر غير قول صحون وكذا الباقي قائل لا يذكره على انه لا يحرم الاستمتاع بغير وطء فالمناسب الاقتصار على الثاني لانه المنصوص البني كلام ابن رشد المتقدم عند قوله ورتقاء يقيدان الاول هو المذهب لانه سوى الشيخ الثاني بالرتقاء الاول فيهما هو مذهب المدونة (وصريحه) أي الظهار موصور (ب) لفظ مشغل على تشبيهه من فصل (بظهر) امرأة (مؤبد) بضم الميم وفتح الهمزة والموحدة مشددة (تحريرا) على المظاهر بنسب اورضاع او مهر كانت على كظهر رآى نسبها اورضاع او مهر زوجه (او عضوها او ظهره ذ كره صوابه لعضوها او ظهره ذ كره بالنفي فليسا من الصريح

مذهبها على اقتصر عليه (قوله وان كان الخ) حال (قوله الخلاف) اسم كان (قوله في صحته) اي الظهار صلة الخلاف او نعتة (قوله انه) اي الظهار (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا اي الظهار (قوله مطابقا) اي عن تقييده بكونه وطئا (قوله والاول) اي تحريم الظهار الاستمتاع مطلقا (قوله والثاني) اي تحريمه خصوص الوطء (قوله وخصي الخ) بيان لما دخل في الكاف (قوله عند ابن القاسم) صلة صحة (قوله عند اصبغ الخ) صلة عدم (قوله فينبغي وقولان) تدبر على عند وعند (قوله وان تبعه الخ) حال او مبالغة (قوله اجراء) اي تحريم (قوله الاول) اي صحة ظهار المجرب ونحوه (قوله باقتضاء الظهار الخ) صلة قول مصدر مضاف لقاعله وناسب منع (قوله ثم

قال اي ابن عرفة (قوله هذا) اي قول ابن عبد السلام الاول للعراقيين (قوله ولم اعرفه الخ) على حال (قوله وعزا) اي ابن عرفة (قوله قائلان) حال من فاعل عزا (قوله وكذا) اي الشيخ في الاقتصار على قول صحون (قوله قائلان) حال من الباقي (قوله هذا) اي قول صحون (قوله على انه) اي الظهار (قوله على الثاني) اي عدم صحته من كجبوب (قوله لانه) اي الثاني (قوله الاول) اي صحته من كجبوب (قوله لانه) اي ابن رشد (قوله سوى) بفتح السين والواو او مثقلا (قوله والاول) اي صحته (قوله ثانيا) اي الرتقاء (قوله نديسا) اي التشبيه بعضوم مؤبدة النحر بم غير ظهرها والتشبيه بظهره ذ كره

(قوله فان جعل) بفتح الجيم وسكون العين (قوله في المصراحة) صلة كاف كالظاهر (قوله خلاف) خبر ان (قوله ظهر المذكور) اي التشبيه به (قوله بانه) اي التشبيه بظهر ذكر (قوله فقط) اي دون ظاهرا معه (قوله على المشهور) صلة لا ينصرف للطلاق قوله به) اي صريح الظهار (قوله الظهار) اي يؤخذ به (قوله والطلاق) اي يؤخذ به (قوله وهى) اي اخذ به بالطلاق مع الظهار اذا نواه بصريحه وانما تأييد خبره (قوله تأول) بفتح التاء مشعلا اي فهم (قوله عليها) اي رواية عيسى (قوله ولا تقبل) بضم التاء وفتح الموحدة (قوله منه) اي الزوج (قوله دونها) اي الثلاث (قوله من ان) ٣٢٧ التأويلين في القضاء بيان لظاهره

(قوله وهو) اي تقرير كلام المصنف على ظاهره (قوله عكسه) اي بقيد الاتفاق على عدم الانصراف في القضاء والتأويلان في الفتوى (قوله حواشيه) اي على التوضيح (قوله انه) اي صريح الظهار (قوله وانه) اي الزوج (قوله بهما) اي الطلاق والظهار (قوله انه) اي صريح الظهار الذي توى به الطلاق (قوله فيهما) اي الفتوى والقضاء (قوله مؤولة) بضم الميم وفتح الهاء مؤولة او المثلثة (قوله وبه) اي الحاصل (قوله من ان) التأويلين في الفتوى دون القضاء بيان لما (قوله من انهما) اي التأويلين المخبرين لما يوهمه كلامه في المختصر (قوله ليس على ما ينبغي) خبر ان (قوله) اصلح (قوله) اي الخط (قوله) وهل ينصرف (قوله بهما) اي الظهار (قوله بهما) اي الطلاق والظهار (قوله

على الصحيح بل من كفايته فان جعل كل عضو من المؤبدتحرهما في المصراحة كالظاهر خلاف المشهور ولم يعرف من اطلق ظهرا المذكور بالصريح على القول بانه ظهار (ولا ينصرف) صريح الظهار عنه (للاطلاق) بحيث يصير طلاقا فقط على المشهور ورواه ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهم فان توى به الطلاق لم يكن طلاقا في الفتوى (وهل يؤخذ) بضم التاء وخمسة وسكون الهاء مزوهم انهاء المعجمة الزوج (بالطلاق معه) اي الظهار (اذا نواه) اي الزوج الطلاق بصريح الظهار (مع قيام البينة) اي في القضاء الظهار لفظه والطلاق لنيته وهى رواية عيسى عن ابن القاسم وتأول ابن رشد المدونة عليها فتلزمه الثلاث ولا تقبل منه بنية مادونها خلافا لاصحون أو يؤخذ بالظهار فقط البنائي قرر ز وخش كلام المصنف على ظاهره من ان التأويلين في القضاء وهو يوهم الاتفاق على عدم الانصراف في الفتوى وكلامه في ضج عكسه وكلامه اغني صواب وقد حرر اللقاني في حواشيه المسئلة وكذا الخط ينقل كلام المقدمات اللقاني بعد كلام ابن رشد ما نصه خلاصه ان رواية عيسى عن ابن القاسم في صريح الظهار اذا توى به الطلاق أنه ينصرف للطلاق في الفتوى وانه يؤخذ بهما معا في القضاء وان رواية اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم انه ظهار فقط فيهما وان المدونة مؤولة عند ابن رشد برواية عيسى عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ برواية اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم ما يوهم ان ما يوهمه كلام ضج من ان التأويلين في الفتوى دون القضاء وكلامه في المختصر من انهما في القضاء دون الفتوى ليس على ما ينبغي اه وقد اطل الخط في بيان ذلك واصلح عبارة المصنف بقوله وهل ينصرف للطلاق فيؤخذ بهما معا مع البينة في القضاء أو لا يؤخذ الا بالظهار مطلقا وتأويلان واصلحها ابن عاشر بقوله ولا ينصرف للطلاق وتواتر الانصراف ليكن يؤخذ بهما في القضاء اه وهذا احسن لا فادته ان عدم الانصراف مطلقا ارجح وقد نقل في ضج عن المازري انه المشهور وكذا قال ابو ابراهيم الاعرج المشهور في المذهب ان صريح الظهار لا ينصرف الى الطلاق وان كل كلام له حكم في نفسه لا يصح ان يظهر به غيره كاطلاق فانه لو اضر به غيره لم يصح ولم يخرج عن الطلاق اه ونقله ابو الحسن عن ابن محرز وزاد عنه وكذا الوحط بالله وقال اردت به طلاقا وظهارا فلا يلزمه الا ما حلف به وهى البينة بالله تعالى وشبهه في التأويلين لا بقيد قيام البينة كما في ضج او مع قيامها كما في فت فقال (ك) قوله لزوجته (انت حرام) على (كظها راحى او) انت حرام على (كأى) فهل يؤخذ بالطلاق

مع البينة) تنازع فيه ينصرف ويؤخذ (قوله في القضاء) صلة يؤخذ ومعه وهم انه في الفتوى لا يؤخذ الا بالطلاق (قوله مطلقا) اي في الفتوى والقضاء (قوله واصلحها) اي عبارة المصنف (قوله ولا ينصرف) اي صريح الظهار (قوله لطلاق) اي لافي الفتوى ولا في القضاء (قوله بالانصراف) اي لطلاق في الفتوى والقضاء (قوله بهما) اي الطلاق والظهار (قوله انه) اي عدم انصرافه مطلقا (قوله بضمير) بضم اليا وفتح الميم اي ينوى (قوله اضر) بضم فسكون فكسر اي نوى (قوله وزاد) اي ابو الحسن (قوله عنه) اي ابن محرز (قوله لا بقيد قيام البينة) الاضافة الاولى للبيان والثانية للفاعل (قوله اومع قيامها) اي البينة (قوله على) يشد الياء

(قوله به) أي أنت حرام على كظهر راي او كاي (قوله فان لم ينوبه الطلاق) مفهوم اذ انوبى به الطلاق فقط (قوله انه) أي الزوج (قوله اذ انواهما) أي الظهار والطلاق (قوله في الآتي) أي أنت طالق ثلاثا وانت على كظهر راي (قوله هنا) أي أنت حرام كظهر راي او كاي (قوله فيما) ٣٢٨ أي أنت حرام كظهر راي او كاي (قوله ثم قال) أي الحط (قوله من باب اخرى) أي

مع الظهار اذ انوبى به الطلاق فقط او يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان) حذفه من الاول لدلالة هذا عليه وقوله او كاي ليس من الصريح لعدم اشتغاله على الظهار فان لم ينوبه الطلاق بان نوبى به الظهار فقط أو لم ينوشيا فظهر فقط باتفاق وظاهر كلامه انه اذ انواهما الزمة الطلاق في القضا والقضاء ونحوه لابن الحاجب وابن شاس بناء على ان التشبيه في القول الاول لا بقيد القيام فان قلت ما وجه لزوم الظهار مع انه قدم أنت حرام وسبق قول وسقط أي الظهار ان تعلق ولم يتجزأ بالطلاق الثلاث أو تاخر كانت طالق ثلاثا وانت على كظهر راي اه والمقصود منه قوله او تاخر الخ قلت الفرق بينهما انه عطف الظهار على الطلاق في الآتي فلم يجز الظهار محلا ولم يعطف هذا وجه كظهر راي أو كاي قيد فيما قبله وبيان الوجه التبريم قال في المدونة لانه جعل للعرا مخرجاً حيث قال مثل أي اه عب البنا في قوله وشبه في التأويلين الخ هو الصواب وبه قرره الحط قائل الا وقد صرح ابن رشد بجريان التأويلين فيه ما ثم قال ولم يذ كر في المدونة أنت حرام كظهر راي ولكنه يؤخذ حكمه من أنت حرام كاي من باب اخرى وقرره من تبعه خش على انه تشبيه في التأويل الاول فقط فيؤخذ به ما معا اذ انواهما فان نوبى احدهما الزمة ما نواه فقط وان لم تسكن لنية لزومه الظهار واصل له لابن الحاجب وابن شاس وتعبه في ضيق النظر الحط (وكنايه) أي الظهار الظاهرة ماسقط منه الظهار والحرم ابد (ك) قوله أنت كراي وانت (أي) يحذف الكاف فيلزمه الظهار في كل حال (للقصد الكرامة) لزومه بتشبيهها بابه في استعانة التوقيرو البر والطاعة فلا يلزمه الظهار ومثل قصد الكرامة قصد الاهانة ابن عرفة يحنون بن قال أنت على كظهره فلانة الاجنبية ان دخلت الدار ثم تزوج فلانة ثم دخل فلان شيء عليه النحى اختلف في هذا الاصل في روى حالة يوم اليمين او يوم الحنث والاول احسن ابن رشد لا يظهر حله على انه اراد ان أنت على كظهره فلانة اليوم ان دخلت الدار متى دخلها وهو الآتي على قوله اني ان كنت فلانا فكل عبيد ام لك حرا نعم ان لم يمينه فيما كان له يوم - م (او) أنت على (كظهر) امرأة (اجنبية ونوى) بضم النون وكسر الواو ومشددة أي قبلت نية الزوج (فيها) أي السكايه الظاهرة بقسمها (في الطلاق) أي اصله في الفتوى والقضاء فان نواه بها (فالبنات) أي الطلاق الثلاث لزومه بها في المدخول بها ولو نوى اقل منه وفي غير المدخول بها الا ان ينوى اقل منها وقال يحنون فتقبل نية اقل في المدخول بها ايضا واستظهره ابن رشد والاول اصح وشبهه في لزوم البثات فقال (ك) قوله لزوجه (أنت كفلانة) بضم الفاء وخفة اللام كناية عن امم امرأة كهذه (الاجنبية) من الزوج أي ليست محرمة ولا حليته فلزمه الثلاث في المدخول بها وغيره في كل حال (الا ان ينوبه) أي الظهار بقوله أنت كفلانة الاجنبية زوج (مستقت) فيلزمه فقط فيه ما ومنه فهم مستقت لزوم الظهار مع الثلاث في القضاء وهو كذلك فان تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر فيها ان قال لها أنت على كفلانة الاجنبية ولم يذ كر اظهره هو البثات ابن يونس بعض اصحابنا ان جاء مستقتبا

لان أنت حرام كظهر راي صريح ظهار وفي انصرافه عنه خلاف وانت حرام كاي كناية ظهار ولا خلاف في انصرافها عنه والله أعلم (قوله دخلت) بضم التاء وكسرها او فتحها (قوله دخل) أي المخلوف على عدم دخوله كان الخالف او غير (قوله اختلف بضم التاء وكسر اللام) قوله في روى الخ بدل مما قبله (قوله والاول) أي روى يوم اليمين (قوله وهو) أي اعتبار حال يوم التعليق (قوله قولها) أي المدونة (قوله في ان كملت الخ) صلة قول (قوله انما تلزم الخ) مقعول قول (قوله بقسمها) أي ما حذف منه الظاهر كانت كاي وما حذف منه مؤيدة التبريم كانت كظهر فلانة الاجنبية (قوله في الفتوى والقضاء) صلة نوى (قوله فان نواه) أي الطلاق (قوله بها) أي السكايه الظاهرة (قوله ولو نوى اقل منه) أي البنات (قوله منها) أي البنات (قوله فيلزمه) أي الظهار الزوج (قوله فقط) أي

دون الطلاق (قوله فيما) أي المدخول بها وغيره (قوله فان تزوجها بعد زوج الخ) تفريع على لزوم الظهار مع الثلاث (قوله فيما) أي المدونة (قوله فهو) أي اللازم له وقال

(قوله صدق) بضم فكسر مثقالاى فى ارادة الظهار ولزمه الظهار فقط (قوله به) اى انت كلالته الاجنبية (قوله بانوى)
 اى بنته (قوله على) بشد الياء (قوله وقاله) اى لزوم الظهار من قال أنت على كظهر اى اوغلاى (قوله لا يلزمه) اى من قال
 انت على كظهر اى اوغلاى (قوله وانه) اى انت على كظهر اى اوغلاى (قوله قال) اى ابن حبيب (قوله وان قال) اى الزوج
 (قوله انت على كظهر اى اوغلاى) اى بدون ذكر الظاهر (قوله فهو) اى انت ٣٢٩ على كظهر اى اوغلاى (قوله

تحرير) اى بتات (قوله
 واشدد) عطف على الام
 اى وهوان قال انت على
 كظهر اى لزمه الظهار
 اجماعا لزمه الظهار بالاولى
 ان قال انت على كظهر اى
 اوغلاى (قوله لا يلزمه
 ظهار ولا طلاق) اى ان
 لم يكن ظهرا بان قال انت
 على كظهر اى اوغلاى
 (قوله ذلك) اى الظاهر (قوله
 لم يكن ظهرا) عند ابن
 القاسم اى ويكون طلاقا
 عنده (قوله وهو) اى كونه
 طلاقا (قوله لانه) اى ابن
 وهب (قوله فيه) اى كظهر
 اوغلاى (قوله فكانه) بفتح
 الهمز وشد النون اى ابن
 وهب (قوله فاذكره
 المصنف) اى فى كظهر اى او
 غلاى من كونه طلاقا
 (قوله فى المدخول بها) اى
 ولونوى اقل (قوله وهو
 مستفت) حال (قوله من
 لزوم البتات) اى انما (قوله
 هذا) اى لزوم الظهار (قوله
 تهذيب الطالب) اى لعبد
 الحق (قوله فائلا) اى عبد
 الحق (قوله وخصه) اى
 ربيعة الظهار (قوله لانه)

وقال اردت الظهار صدق وانما معنى مسئلة الكتاب اذا لم تكن لنية او شهدت عليه بنيت به
 فقال اردت الظهار فقط على ما علمت ان تزوجها لزمه الظهار بما نوى فى اول قوله اه فظاهره
 فى المدخول بها وغيرها كظهار المصنف (او) قوله انت على (كظهر اى اوغلاى) ابن يونس ابن
 القاسم ان قال انت على كظهر اى اوغلاى فهو مظاهر وقاله اصبيغ وقال ابن حبيب لا يلزمه
 ظهار ولا طلاق وانه لم يكر من القول قال وان قال انت على كظهر اى اوغلاى فهو تحريم ابن
 يونس والصواب ما قاله ابن القاسم لان الاب والعلام محرمات عليه كالام واشدد ولا وجه لقول
 ابن حبيب لا فى انه لا يلزمه ظهار ولا طلاق ولا فى انه الزمه التحريم اذ لم يسم ذلك لان من
 لا يلزمه فيه شئ اذا سمى الظهار لا يلزمه شئ اذا لم يسم الظهر كتشبيهه بزوجته بزوجته لاه اخرى
 او امته اه ومن العتبية قال اصبيغ سمعت ابن القاسم يقول فى الذى يقول لاهر انه انت على
 كظهر اى اوغلاى انه ظهار وقال ابن رشد لو قال كظهر اى اوغلاى لم يسم الظهر لم يكن ظهرا
 عند ابن القاسم حكاه ابن حبيب من رواية اصبيغ واختاره وقال مطرف لا يكون ظهرا
 ولا طلاقا وانه لم يكر من القول والصواب ان لم يكن ظهرا ان يكون طلاقا وهو ظاهر قول
 ابن وهب لانه قال فيه لا ظهار عليه فكانه رأى عليه الطلاق اه فاذكر المصنف قول ابن
 القاسم واختاره ابن حبيب وصوبه ابن رشد (او كمثل شئ يحرمه الكتاب فالبتات) يلزمه بكل
 صيغة من هذه الصيغ فى المدخول بها كغيرها الا ان ينوى اقل فيما يظهر وظاهر كلام المصنف
 لزوم البتات ولونوى الظهار وهو مستفت المتانى ما ذكر من لزوم البتات هو مذهب ابن
 القاسم وابن نافع وفى المدونة قال ربيعة من قال انت مثل كل شئ يحرمه الكتاب فهو مظاهر
 ابن شهاب وكذا بعض ما جرمه الكتاب اه ابن يونس هذا قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم
 واصبيغ واختلف الشيوخ هل هو خلاف لابن القاسم واليه ذهب ابن ابي زمين او وفاق وهو
 الذى فى تهذيب الطالب قائلا قول ربيعة معناه انما يحرم عليه بالبتات ثم اذا تزوجها بعد كان
 مظاهرا وخصه بالذكور لانه قد يتوهم انها اذا حرمت عليه لا يعود عليه الظهار فراجع
 الى الوفاق ابن حجر زعمنى قول ربيعة انه جسد على كل شئ يحرمه الكتاب من النساء ومعنى قول
 ابن القاسم جسد على عومه قلت ولذا قال بعضهم لو قال انت على حرام مثل من حرمه الكتاب
 لزمه الظهار ولو قال مثل ما حرمه الكتاب لزمه الطلاق لان من لم يعقل وما لا يعقل كالميتة
 والخنزير وفى كل شئ يحرمه الكتاب لزوم الظهار والثلث نالهما ما قلت هذا اذا كان القائل
 يفرق بين من وما بعد ذكر وفى الزاوى انت كالى كبعض ما جرمه القرآن ظهارا وقات الاحوط
 لزوم الظهار والبتات ابن يونس والقاسم انه يلزمه الطلاق لا ظهارا وانه قال انت على
 كالى والميتة (ولزم) الظهار (بى كلام) ابو الحسن الصغير لاحكم له فى نفسه فهو كلى واشربى

١٤٣ متخ فى اى الشان (قوله اذا حرمت عليه) اى بالبتات (قوله فراجع) اى قول ربيعة (قوله
 الوفاق) اى لقول القاسم (قوله من النساء) اى خصه بالظهار (قوله عومه) اى للنساء وغيرهن اى جسد بها وظهارا (قوله لزمه
 الظهار) اى فقط (قوله لزمه الطلاق) اى فقط (قوله هما) اى الثلاث والظهار لزمه (قوله لاحكم له فى نفسه) نعمت كلام

(قوله بغير أبي الحسن) أي لا حكم له في نفسه (قوله نواه) أي الظهار (قوله بهما) أي صريح وكناية الطلاق (قوله سلمه) بفتحات مثقلا (قوله من نيته) بيان لما ٣٣٠: (قوله من لفظه) بيان لما (قوله نواه) أي الظهار (قوله واريد)

أو أخرجه أو أسقطه (نواه) أي الظهار (به) وهذه هي الكناية الخفية تخرج بغير أبي الحسن صريح الطلاق وكنايته الظاهرة فلا يلزم بهما ظهار نواه بهما ذكره الغرياني في حاشية المدونة ونقله في تكميل التقييد وسيله وفي المقدمة مذهب ابن القاسم إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق وقال أردت به الظهار لزمه الظهار بما أقربه من نيته والطلاق بما ظهر من لفظه ابن عرفة وكنايته الخفية ما معناه مباين له واريد منه أن لم يوجب معناه حكما اعتبر به فقط كاستيفي الما والافقيهما كانت طالق ثم قال ابن القاسم من قال لامرأته أنت طالق واراد به الظهار لزمه باقراره والطلاق بظاهر لفظه وفيها كل كلام نوى به الظهار ظهار (لا) يلزمه طلاق ولا ظهار (ب) قوله (ان وطئتكم وطئت أمي) ولم ينويه طلاقا ولا ظهارا نقله ابن عبد السلام والمصنف عن النوادر ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم من قال لجارته لا أعود لمسك حتى أمس أي لاشئ عليه ابن رشد لانه كقوله لا أمي أمي ابدألت انظر هل مثل هذا قوله ان وطئتكم فقد وطئت أمي نقل ابن عبد السلام انه لاشئ عليه ولم أجده لغيره وفي النفس من نقله الصقلي عن مكنون شك لعدم نقله الشيخ في نوادره وانظر هل هو مثل قوله أنت أمي سمع عيسى انه ظهار وهذا اقرب من لغوه لانه ان كان معني ان وطئتكم وطئت أمي لا طوئك حتى أطأ أي نهولغوان كان معناه وطئت أياك كوطأ أي فهو ظهار وهذا اقرب لقوله تعالى قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق أخ له من قبل والاما انكر عليهم يوسق عليه الصلاة والسلام بل معناه سرقة كسرقة أخيه من قبل ولذا أنكر عليهم اه الحط ما ذكره ابن عرفة ظاهرا من جهة البحث وأما من جهة النقل فنقله ابن عبد السلام وصحح ابن يونس ونصه وقال مكنون ان قال ان وطئتكم وطئت أمي فلاشئ عليه وكلام ابن عرفة متدافع لقوله والام أجده ثم قال نقله الصقلي عن مكنون وقوله في النفس من نقله الصقلي شك الخ غير ظاهرا لان امانة ابن يونس وثقته وجلالته معروفة ومن حفظ حجة على ان الشيخ لم يفت بوجوده اه على ان كلام ابن عرفة قصور اذ امانة الصقلي موجود لغيره في تعاليق أبي عمران مانصه روى ابن ثابت عن ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم في الذي يقول لامرأته لا طوئك حتى أطأ أي اولا أعود لو طئت حتى أعود لو طأ أي انه ظهار وقال مكنون لاشئ عليه اه وفي الوثائق المجموعة لابن فتوح مانصه قال مكنون ومحمد بن المواز عن مالك رضي الله تعالى عنهم ان قال أنت أمي في بين أو غيرهما فهو ظهار وان قال ان وطئتكم وطئت أمي فلاشئ عليه اه نقله أبو علي قلت لادليل له في كلام ابن عمران لما ذكره ابن عرفة من الترييد وقد ذكر بعض الثقات انه رأى في النوادر مثل مانقله الصقلي عن مكنون وبه يسل قول ابن عرفة لعدم نقله الشيخ في نوادره ونصر مانقله عنهم من آخر ظهار النصي والشيخ الثاني قال مكنون فين قال ان وطئتكم وطئت أمي فلاشئ عليه (او) قوله لزوجه او أمته (لا أعود لمسك حتى أمس أي) فلاشئ عليه ابن رشد لانه كقوله لا أمك أبدا عب ينبغي تقييده بما اذا لم ينويه طلاقا ولا ظهارا قياسا على التي قبلها (او) قوله لزوجه المطلقة طلاقا رجعا (لا أراجع حتى أراجع أمي فلاشئ عليه) أي القائل في الميخ الثلاثة الا ان ينوي بها ظهارا او طلاقا فيلزمه ما نواه (وتعددت الكسرة) على المظاهر (ان

أي الظهار (قوله منه) أي اللفظ (قوله معناه) أي اللفظ (قوله اعتبر) أي اللفظ (قوله فيه) أي الظهار (قوله والا) أي وان اوجب معناه حكما (قوله فقيهما) أي معناه والظهار باعتبار (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله لزمه) أي الظهار (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ولم ينويه طلاقا الخ) حال (قوله نقله) مصدر مضاف لمفعوله (قوله الصقلي) فاعل النقل (قوله شك) مبتدأ خبره في النفس (قوله لعدم نقله الشيخ) المصدر الاول مضاف لفاعله والثاني لمفعوله (قوله هو) أي ان وطئتكم الخ (قوله انه) أي أنت أمي (قوله وهذا) أي كونه ظهارا (قوله لانه) أي الشان (قوله وهذا) أي كون معناه وطوئك كوطئها (قوله والا) أي لو كان معناه لا يسرق الخ (قوله ولذا) أي ان معناه سرقة كسرقة أخيه من قبل علة انكر (قوله ونصه) أي ابن يونس (قوله اولا) بشد الواو (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله انه ظهار) مفعول زوى (قوله لادليل له في كلام

عمران) فيه نظر بل فيه ثبوت النقل عن مكنون (قوله والا) بشد الواو

(قوله كفر) بشد الفاء
 (قوله فلو قال) أي المصنف
 تفرع على وأما ان عاد
 بالعزم الخ (قوله وجهه)
 يقتضيه مثقلا أي خرج
 مثقلا (قوله في تعدد
 الكفارة) أي إذا عاد بالنسبة
 ولم يأتوا بكفر ثم ظاهر منها
 (قوله ولو قال) أي ابن
 الحجاب (قوله بعد العود)
 أي العزم على الوطء (قوله
 اتها) أي الكفارة (قوله
 زوجات) نعت أربع (قوله
 وهو) أي الحكم على عام
 (قوله فيها) أي المدونة
 (قوله قال) أي ابن القاسم
 (قوله تعجب) بضم التاء
 وسكون العين وكسر الجيم
 (قوله تفرقة) فاعل تعجب
 (قوله فيها) أي المدونة (قوله
 من) بفتح الميم (قوله كذلك)
 أي كل فرد (قوله فيها) أي
 المدونة

عاد بوطء أو تكفير (ثم ظاهر) من التي ظاهر منها ألابان قال لها أنت على كظها راحي ثم وطئها
 أو كفر ثم قال لها أنت على كظها راحي فلا يقربها حتى يكفر فإن وطئها أو كفر ثم قال لها ذلك لزمته
 كفارة ثالثة وهكذا وأما ان عاد بالعزم على الوطء ولم يأتوا بكفر ثم ظاهر فلا تعدد الكفارة
 عليه على المعتمد فلو قال ان وطئ أو كفر ثم ظاهر لكان اظهر ابن عرفة من وطئ في ظهاره
 ثم ظاهر منها فعليه كفارة أخرى وقول ابن الحجاب لو عاد ثم ظاهر لزم ظاهره دون خلاف
 وليس كذلك لان المباح وجهه الخلاف في تعدد الكفارة على الخلاف في ان العودة توجب
 الكفارة أو صحتم أو لو قال لو وطئ ثم عاد لاستقام ١٥ ومذهب ابن القاسم لا تعدد ان ظاهر
 بعد العود بل ولو شرع في الكفارة عن الاول الا اذا اتها أو وطئ ثم ظاهر ابن رشد وهو اشهر
 الاقوال وأولها بالصواب وهذا التفصيل اذا لم يختلف الظاهر فان اختلف فتعدد كما يفهم
 مما يأتي للمصنف (أو) أي وتعدد الكفارة ان (قال) الزوج (لاربعة) زوجات له (من دخات)
 منسكن (أو كل من دخات أو يتسكن) دخلت فهي على كظها راحي فكل من دخلت فعليه
 لها كفارة لتعلق الظهار بكل واحدة منهم لانه حكم على عام وهو كسبة محكوم فيها على كل فرد
 فسكانته قال ان دخلت فلانة فهي الخوان دخلت فلانة الأخرى فهي الخوان وهكذا حتى ينتهي
 ابن عرفة فيها من قال لاربعة نسوة من دخلت منسكن هذه الدار فهي عليه كظها راحي فدخلها
 كلهن فعليه كفارة واحدة أم أربع قال لم أجمع فيه شيئا وأرى عليه في كل واحدة كفارة بمنزلة من
 قال لنفسه الأربع ايتسكن كلتها فهي على كظها راحي في كل واحدة بانفرادها ظهارا وكذا من
 تزوجت منسكن ابن رشد اتها فاقوله محمد (لا) تعدد الكفارة ان قال لاربعة نسوة اجنبيات
 (ان تزوجتكن) فانتن على كظها راحي ثم تزوجهن في عقد أو عدة دفعه عليه كفارة واحدة فان تزوج
 أو واحدة منهم فلا يقربها حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلا شيء لان كل ظهاره بالكفارة
 الاولى ابن عرفة وفيه من قال لاربعة نسوة ان تزوجتكن فانتن على كظها راحي لزمه الظهار
 فيمن تزوج منهم فان تزوج واحدة منهم وكفر سقط ظهاره في جميعهن فان لم يكفر وسقط ظهارها
 أو مات فلا تلزمه كفارة ثم من تزوج من الباقيات فلا يقربها حتى يكفر وان وطئها
 نعمت الكفارة ولا يسقط ظهاره الا بكفارة واحدة في جميعهن (أو) أي ولا تعدد ان قال
 (كل امرأة تزوجها) فهي على كظها راحي فتلزمه كفارة واحدة في اول من يتزوجها
 ولا شيء عليه فيمن يتزوجها بعدها والفرق بين الطلاق الذي عم النساء فلم يلزم والظهار ان له
 في الثاني مخرجا بالكفارة دون الطلاق وكفته كفارة واحدة لان الظاهر كمين بالله تعالى في ان
 كفارة واحدة كفارة عن الجميع هذا هو المعتمد في الجلاب عن ابي الحسن تعدد الكفارة
 في كل امرأة تزوجها ابن عرفة لم تعجب ابا اسحق تفرقة فيما بين كل امرأة تزوجها وبين من
 تزوجت من النساء اذا لفرق بينهما في المعنى عياض الفرق ان اصل وضع من وای لا اتحاد
 فعرض لها العموم فعمت الاتحاد من حيث انها اتحاد واصل وضع كل للاستغراق فكانت
 كاليمين على فعل أشياء تفصل بفعل أحدها فالتصديق بالاقول عياض وليس كما فرق بعض الشيوخ
 ومدلول كل كذلك بقيد الجمعية منضمها الى التخصيص بالاقول عياض وليس كما فرق بعض الشيوخ
 ان من لا تبعض في قوله من النساء اذ ليست للتبعض بل لبيان الجنس ولا أثر لها اذ لو قال

كل من تزوجت من النساء فهو على كظهر اى كمن قال ذلك ولم يقل من النساء (أو) اى ولا تعدد
 ان (ظاهر من نسائه) الاربع بصيغة واحدة بان قال اهن انتن على كظهر اى فان كفر عن
 واحدة ممن جهل لانه اجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفاقا ابن عرفة فيهما من ظاهر من أربع
 نسوة في كلمة واحدة فكفارة واحدة تجزئه زاد في منع عيسى انه ان جهل فظن انه لا يجزئه
 الا كفارة كنارة فكفر عن احدها عن اجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفاقا (أو) اى ولا تعدد
 ان (كره) اى الظاهر لو واحدة بغير تعليق ولو في مجالس اولا كثر من واحدة في مجلس او مجالس
 ولم يفرّد كل واحدة بخطاب فان افرّد كل واحدة بخطاب في مجلس او مجالس تعددت ههنا هو
 الذى تدل عليه المدونة وشرح ابى الحسن عليه في حاشية جده عجب تعدد ههنا حيث كرره بمجالس
 سواء افرّد كل واحدة بخطاب ام لا وهو غير معتد لخالفه المدونة اه عيب البناني ما في حاشية
 جده عجب هو الذى في المدونة وهو الصواب ونصها ومن تظاهروا من أربع نسوة في كلمة واحدة
 تجزئه كفارة وان تظاهروا منهن في مجالس مختلفة أو في مجالس واحدة وخطب كل واحدة
 منهن بالظاهر دون الاخرى حتى اتى على الاربع او قال لاحدى امرائه انت على كظهر اى
 ثم قال لاخرى وانت مثلهما فعليه في ذلك كله كل واحدة منهن كفارة ابن تونس ومن تظاهروا من
 اربع نسوة في كلمة واحدة كفارة واحدة تجزئه وان تظاهروا منهن في مجالس مختلفة ففي كل واحدة
 كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة انت على كظهر اى ثم قال لاخرى وانت على
 كظهر اى حتى اتى على الاربع فعليه لكل واحدة كفارة (أو) اى ولا تعدد ان (علقه) اى
 اظهار مكررا (ب) شئ (معه) كقوله ان لم يست هذا الثوب فانت على كظهر اى ان لم يسته فانت
 الخ ان لم يسته فانت الخ فان لم يسته فعليه كفارة واحدة فان كرره وجع بين التعليق وعدمه ويسمى
 بسيطة كانت على كظهر اى وان لم يست الثوب فانت على كظهر اى فان لم يسته تعددت عليه
 سواء قدم البسيط على المعلق واخر ابن رشد مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا تظاهروا
 امرائه تظاهرا بعد تظاهرا فان كانا جميعا بغير فعل او جميعا بفعل واحد فليس عليه فيهما الا كفارة
 واحدة الا ان يريد ان عليه في كل تظاهر كفارة فيلزمه ذلك وان كانا جميعا بفعلين مختلفين
 أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل الاول منهما بفعل والثاني بغير فعل فعليه في كل واحد
 كفارة افاده الناصر البغافى ولعل في نقله تحريفه والذى رأيت في نسخة عميقة من البيان نصه
 مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا تظاهروا من امرائه تظاهرا بعد تظاهرا فان كانا جميعا بغير فعل
 وجميعا بفعل واحد أو الاول بفعل والثاني بغير فعل فليس عليه فيهما جميعا الا كفارة واحدة
 الا ان يريد ان عليه في كل تظاهر كفارة فيلزمه ذلك ثم قال وانما ان كانا جميعا بفعلين مختلفين
 أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل فعليه في كل واحد كفارة اه وهذا نفس ما في الخط وهو
 احفظ واثبت من الناصر ومفهوم يتعدا لوعلقه بتعدد كان دخلت فانت على كظهر اى ان
 لم يست الثوب فانت على كظهر اى فانما تعدد بحسبه واتفق عليه ان حدث ثانيا بعد اخراج
 الاولى وأما قبلها فقال اللغوى ظاهر المدونة كذلك وقال الخزرجى وابن الماجشون تجزئه واحدة
 ولا تعدد الكفارة في ان تزوجتكن او كل امرأة تزوجها او المظاهرة من نساء أو تكرير به بلا
 تعليق أو تكرير به معلقا بمعه في كل حال (الا ان ينرى) المظاهر بالمكررا البسيط والمعلق

(قوله الا كفارة كفارة)
 اى تعدد الكفارة بعدد
 (قوله ما في حش جده عجب)
 هو الذى في المدونة الخ (فيه)
 نظرا (قوله ويسمى) اى بغير
 المعلق (قوله بغير فعل) اى
 بـ لا تعليق عليه (قوله)
 واتفق) بضم فكسبه (قوله)
 عليه) اى التعدد

ويلزمها خدمته قبلها بشرط استئثارها ومفهوم ان امن عدم جواز كينونته معها في بيت ان
لم يؤمن خشية الوقوع في المحذور (وسقط) تعليق الظهار (ان تعلق) الظهار بشئ (ولم يتجزأ)
اي يحصل ما علق الظهار عليه وصلة تسقط (بالطلاق الثلاث) ولو حكي كواحدة باثنتي فان قال
لها ان دخلت الدار فانت علي كظهر أمي ثم طلقها ثلاثا او ما يكملها او قال لها انت باثة او طلقك
واحدة باثنتي قبل دخول الدار سقط عنه تعليق الظهار فاذا تزوجها بعد زوج ودخلت فلا ظهار
عليه لزوال العصمة المعلق فيها وهذه عصمة اخرى واولى ان فعلت الخلو فعليه حال بينونها
ومفهوم لم يتجزأ انه لو تجزأ بمحصول المعلق عليه قبل طلاقها ثلاثا ثم طلقها ثلاثا فلا
يسقط الظهار به فاذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (او تاخر) بفصاحات مثقلا
الظهار عن الطلاق الثلاث اي لم ينقض لعدم وجوده بحلا وهي العصمة (ك) قوله لزوجه (انت
طالق ثلاثا) او مقها او واحدة باثنتي (وانت علي كظهر أمي) فاذا تزوجها بعد زوج فلا ظهار
عليه وشبهه في السقوط فقال (كقوله) اي الزوج (الزوجة) غير مدخول بها انت طالق وانت علي
كظهر أمي) لانها باثنتي مجردة لظهورها فلم يجز الظهار بخلاف عقد عليها فلا ظهار عليه ظاهره ولو
نسقه واورد قوله لها انت طالق انت طالق انت طالق اذ يلزمه الثلاث على الشهور واجيب
بان الطلاق جنس واحد فجعلت صيغة المتلاحقة كصيغة واحدة والطلاق والظهار جنسان
متباينان فلا يمكن جمعهما في صيغة واحدة (لا) يسقط الظهار (ان تقدم) على الطلاق الثلاث
كقوله انت علي كظهر أمي وانت طالق ثلاثا فان تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر
(او صاحب) الظهار الطلاق في الوقوع بمحصول المعلق عليه (ك) قوله لاجنبية (ان تزوجتك
فانت طالق ثلاثا وانت علي كظهر أمي) فان عقد عليها طلق ثلاثا وصارت مظاهرا منها فان
تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر ابن عرفة ابن محرز لما لان الواو لا ترتب ولو عطف
الظهار به لم يلزمه ظهار لانه وقع على غير زوجة ابو الحسن لو قال ان تزوجتها فهي طالق ثلاثا ثم
هي علي كظهر أمي او قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم انت علي كظهر أمي لم يلزمه
الظهار لو وقع على غير زوجة لما وقع مرتبة على الطلاق القراني اذا قال ان دخلت الدار فانت
طالق وعبد جحر فدخلها فلا يمكن ان نقول لزمه الطلاق قبل العتق ولا العتق قبل الطلاق بل
وقعا معا مرتبة على الشرط الذي هو دخول الدار ولا ترتيب فلم يتعين تقديم أحدهما ثم قال
فلذلك اذا قال ان تزوجتك فانت طالق وانت علي كظهر أمي لا نقول الطلاق متقدم على الظهار
حتى يمتنع بل الشرط اقتضاهما اقتضا واحدا بالترتيب بينهما (وان عرض) بضم فكسر
(عليه) أي المكلف (نكاح امرأة) ليتزوجها (فقال) المكلف (هي) أي المرأة المعروضة (أي
في قوله هذا) (ظهار) معلق على العقد عليها بقرينة البساط ان نواه أو لم تكن لهنية فكانه قال
ان تزوجتها فهي كأمي فان تزوجها فهو مظاهرها فلا يقربها حتى يكفر فان أراد وصفها
بالكبر والكرامة او الالهانة فلا ظهار عليه وفهم منه لزوم الظهار المصرح به عليه على
الزواج بالاولى وبه صرح في المدونة وهي الصورة السابقة على هذه ومفهوم ان عرض الخ انه
ان قاله لاجنبية لم يعرض عليه نكاحها فلا يلزمه بتزوجها ظهار وهو كذلك (وتجب) كفارة
الظهار زوجا موسعا قابلا لسقوط (بالعود) للمظاهرها (وتتضمن) اي تخلل الكفارة في

(قوله قبلها) اي الكفارة
(قوله قبل دخول الدار) تنازع
فيه طلق وقال وقال (قوله
اي لم ينقض) تفسير لسقوطه
في تأخره (قوله اورد) بضم
الهمزة وكسر الراء أي على
منه ليل (قوله اذ يلزمه الثلاث)
علة لاورد (قوله يكفر) بضم
فتح فكسر مثقلا (قوله
المعلقين) بفتح اللام والقاف
اي الطلاق الثلاث والظهار
(قوله لزماه) اي الطلاق
الثلاث والظهار (قوله ثم
قال) اي القراني (قوله
فلذلك) أي وقوع المعلقين
على شئ واحد معا عند
وقوعه علة لا نقول الخ (قوله
ان نواه) اي الظهار (قوله
بالكبر) بفتح الموحدة (قوله
فهم) بضم الفاء (قوله منه)
اي وان عرض الخ (قوله
وبه) اي لزوم الظهار المعلق
على الزوج صراحة

(قوله فلا تسقط الخ) نفرض على تحتم الخ (قوله بنضم) الفوقية من أجزاء (قوله وفصحها) من تجزئ (قوله لانه) اي المصنف الخ
 عليه اعاده ليرتب عليه الخ (قوله لوحده) اي وتجب بالعود ان الثاني (قوله ان الضمير) أي في قبله (قوله اراد به) اي الوجوب
 (قوله ليراد فهما) اي الوجوب والتحم (قوله ولم يذكرنا التحتم بالوط) فيه انه ذكره ابن عبد السلام وقال ابن عرفة هو حق كما يأتي
 (قوله اجمع) اي عزم المظاهر (قوله عليه) اي الوط (قوله و ارادنه الخ) عطف على ارادة الوط (قوله سائرهما) اي باقيهما (قوله
 نفس الوط) اي العود نفس الوط (قوله للموطا) راجع للاول (قوله ولها) الثاني (قوله ورواية القاضي) الثالث (قوله انما) اي
 العود (قوله وان لم يذكر دوامها فيها) اي المدونة حال (قوله لكن لما كان مذهبها) اي المدونة استدراك على وان لم يذكر فيها
 لرفع ايمامه انه لا وجه لنسبته اليها (قوله سقوطها) اي الكفارة (قوله منه) اي ٣٣٥ سقوطها بأحدهما (قوله عندها)
 اي المدونة (قوله فلو كانت)

اي الكفارة تجب (قوله
 الى ذلك) اي أخذهم
 من سقوطها بأحدهما
 ان العود العزم عليه مع
 دوامها ونسبته اليها (قوله
 وكان مذهبها) اي المدونة
 (قوله الوجوب) اي الكفارة
 (قوله وهو العزم على الوط)
 اي فقط (قوله لكن
 الوجوب غير محتم) استدراك
 على الوجوب بالعود لرفع
 ايمامه انه محتم (قوله
 لكنه) اي الوجوب غير المحتم
 استدراك على لرفع ايمامه
 انه لا وجه للعدول عنه مع
 صحته وظهوره (قوله فلذا)
 اي كونه غير اصطلاحهم
 عليه قالوا الخ (قوله فاذكرنا)
 اي من ان مذهبها ان العود
 هو العزم عليه ودوامها الى
 تمامها (قوله الذي عليه جماعة
 اصحابه) نعت قول (قوله

ذمة المظاهر (بالوط) للمظاهر من اولها فلا تسقط عنه بموت ولا فرار (وتجب بالعود) اعاده
 ليرتب عليه قوله (ولا تجزئ) بنضم الفوقية وفصحها اي لا تصح (قبله) اي العود لانه لوحده
 اتوهم ان الضمير للوط وليس بمراد وفي بعض النسخ وتجب بالعود ولا تجزئ قبله وتصح بالوط
 وهو احسن طي نفريق المصنف بين الوجوب والتحم خلاف ما عليه الاثمة اذ كل من قال
 تجب بالعود اراد به التحم والتملق بالذمة وان ماتت او بان اترادفهما ولم يذكرنا التحتم بالوط
 هذا يحصل كلام اهل المذهب واختلافوا في تفسير العود فقال ابن زرقون تحصيل المذهب
 في العود في كونها ارادة الوط فان اجمع عليه وجبت الكفارة ولو ماتت او طلقها و ارادته مع
 دوام العصمة فان اجمع عليه ثم سقطت العصمة بموت او طلاق سقطت الكفارة وان عمل بعضها
 سقط سائرهما فانما انفس الوط للموطا ولها ورواية القاضي اه فاسبب للمدونة انما ارادة
 الوط والاجماع عليه ودوام العصمة وان لم يذكر دوامها فيها لكن لما كان مذهبها سقوطها
 بالموت والطلاق أخذوا منه ان العود عند العزم على الوط مع دوام العصمة الى تمام
 الكفارة فلو كانت تجب بالعود بلا تحتم لما احتاجوا الى ذلك وكان مذهبها الوجوب بالعود
 وهو العزم على الوط لكن الوجوب غير محتم بدليل سقوطها بالموت والطلاق كما قال المصنف
 لكنه غير اصطلاحهم فلذا قالوا ما ذكرنا ونحو قول ابن زرقون قول ابن رشد اصح الاقاويل
 وأجراها على القياس وأنها المظاهر القرآن قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة الذي
 عليه جماعة اصحابه ان العود هي ارادة الوط مع استدامة العصمة فني انفراد احدهما دون
 الآخر فلا تجب الكفارة وقال في سماع ابن القاسم ان اجمع على امسالك زوجة فصام فماتت
 او طلقها لا يرى عليه اتمامها منه قوله صحيح على المشهور ان العود ارادة الوط والاجماع
 عليه مع استدامة العصمة فان انفراد احدهما فلا تجب الكفارة بل لا تجزئ به ان فعلها غير عزم
 على الوط ولا يجمع عليه فالكفارة على هذا القول تصح بالعزم على الوط والاجماع عليه
 ولا تجب الا بالوط وعلى ما في الموطا انما ارادة الوط والاجماع عليه تجب الكفارة عليه ان
 اجمع على الوط وان ماتت او طلقها اه فانظر كيف صرح بان العود صحيح فقط لما

ان العود الخ) مفعول قول مضافا لفاعله (قوله انفراد احدهما) اي الارادة والا امة (قوله وقال) اي ابن رشد (قوله ان اجمع)
 اي عزم المظاهر الخ منقول سماع مضافا لفاعله (قوله فصام) اي شرع فيه (قوله فماتت) اي الزوجة اي في اثباته (قوله وطلقها)
 اي طلاقا بانها قبل كاله (قوله عليه) اي المظاهر (قوله اتمامها) اي الكفارة (قوله ان العود الخ) بيان للمشهور ويحذف
 من (قوله بل لا تجزئ به الخ) اضرب عن في الواجب الصادق بالجملة الى تقييدها (قوله على هذا القول) اي ان العود العزم عليه
 وادامتها (قوله ولا تجب) اي الكفارة (قوله انما) اي العود الخ بيان لما (قوله ارادة الوط والاجماع) اي العزم عليه فقط
 بدون زيادة ادامة العصمة الى تمام الكفارة (قوله عليه) اي المظاهر (قوله لما) بكسر اللام وفتح الميم له تصريح الخ

(قوله رأى) أى ابن رشد وعائده محذوف والحذف عندهم كثير منجلى في غائده متصل ان انتصب بفعل (قوله من السقوط) أى الكفارة الخ بيان لما (قوله وهذا) أى ان العود مصحح والوجوب بالوطء (قوله لها) أى المدونة (قوله باعتبار التصحيح) خبر نسبة (قوله بان وجوبها) أى الكفارة (قوله خاصة) أى بدون زيادة نسبة أمسا كلها (قوله شرطه) أى الوجوب (قوله بقاؤها) أى المظاهر منها (قوله في عصمته) أى المظاهر الى غام كفاوته (قوله وقرق) أى المصنف (قوله العود أى معناه وشرح ماهيته (قوله خاصة) أى بدون زيادة نسبة أمسا كلها في عصمته (قوله وفيها) أى المدونة أيضا (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله من انما) أى الكفارة الخ بيان لما (قوله وجعله) أى ما ذكره نائبا (قوله أولا) بشد الواو (قوله فليس المعنى) أى للمدونة الخ خبر ما (قوله عندهم) أى شارحها (قوله المصنف) ٣٣٦ (قوله لان وجوبها) أى الكفارة (قوله خيرة) بكسر الخاء

المجتمعة وسكون المثناة او فتحها أى نعيم بين التكفير واسقاطه بالتطليق (قوله هل تجزئ) أى الكفارة ان فعلت قبل العودة (قوله خاصة) أى ولم ينو أمسا كلها (قوله وجبت عليه الكفارة) أى وجوبها موسعا فان شاء كفر وان شاء طلقها فتنسقط الكفارة عنه (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة النون أى التكفير (قوله بحق الله تعالى) أى العودة (قوله ثم وطئ) أى المظاهر (قوله المظاهر منها) بفتح الهاء (قوله بقيت) أى المظاهر منها (قوله ام لا) بان ماتت او طلقت (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله أولا) بشد الواو (قوله في المعنى الاول) أى ما فيه خيرة المظاهر (قوله في المعنى

رأى من السقوط بالموت والطلاق وهذا الذى تدل عليه المدونة لقولها في موضع والعودة ههنا ارادة الوطء والاجماع عليه وفي آخر وانما تجب عليه كفارة الظهار بالوطء فاذا وطئ فقد لزمت الكفارة اه فتسببهم لها ان العود هو العزم على الوطء مع الامسالة باعتبار التصحيح لا باعتبار الوجوب وقد صرح في توضيحه بان وجوبها بالعزم على الوطء خاصة على مذهب المدونة شرطه بقاؤها في عصمته وقرق بين الوجوب والتجسس تبعاً لابن عبد السلام فان ابن الحاجب لما قال العود في المدونة العزم على الوطء خاصة وفيها وانما تجب الكفارة بالوطء قال ابن عبد السلام ما ذكره المصنف عن المدونة ثانياً من انها انما تجب بالوطء وجعله خلافاً لما حكاه عنها اولاً فليس المعنى عندهم على ما فهمه المصنف لان وجوبها في هذا الباب مقول بالاشتراك على معنيين احدهما للمظاهر فيه خيرة بوجه ما وهذا هو الوجوب الذى تشتط فيه العودة وبيان ذلك انه اذا ظاهر من امر أنه فان لم يشو العود فلا تجب عليه الكفارة ويبقى النظر هل تجزئ ام لا وان نوى العودة خاصة ولم يطرأ وجبت عليه الكفارة وهذه هي الخيرة التى قلنا في هذا الوجه وكأنه حق لا دى مشروط بحق الله تعالى والمعنى الثانى من معنى الوجوب وهو الذى لا خيرة للمظاهر فيه فحله اذا ظاهر ثم وطئ المظاهر منها فهذا تعتم عليه الكفارة بقيت في عصمته ام لا وهذا حق الله تعالى لما حكاه المصنف عن المدونة اولا مستعمل في المعنى الاول وما حكاه عنها ثانياً مستعمل في المعنى الثانى اه قال ابن عرفة حاصله فهمه المذهب على قصر معنى وجوب الكفارة بالوطء على تحتم لزومها ولو ماتت المظاهر منها او طلقها وقصر معنى وجوبها بالعودة بغير الوطء على عدم لزومها وسقوطها بطلاق او موت والاقل حق والثانى ليس كذلك لما تقدم من نقل ابن زرقون ان اجمع على الوطء وجبت عليه الكفارة وان ماتت او طلقها وان كان عمل بعضه اوجب عليه اتمامها وقول ابن رشد على ما فى الموطا ان اجمع على الوطء وجبت عليه الكفارة وان ماتت او طلقها ولو كان عمل بعضه اوجب عليه اتمامها وقول البابجى ان ذكر الخلاف فيمن ظاهري اثناء كفارة ظهار عليه والقولان عندى على ان

الثانى) أى ما لا خيرة فيه للمظاهر (قوله حاصله) أى كلام ابن عبد السلام (قوله فهمه) أى ابن الكفارة عبد السلام فهو مصدر مضاف لقاعله وناسب المذهب (قوله على تحتم لزومها) أى الكفارة صلة قصر (قوله وقصر معنى وجوبها الخ) عطف على قصر (قوله والاول) أى قصر معنى الوجوب بالوطء على تحتم لزومها الخ (قوله والثانى) أى قصر معنى وجوبها بالعودة الخ (قوله من نقل ابن زرقون الخ) بيان لما (قوله وقول ابن رشد) عطف على نقل ابن زرقون (قوله على ما فى الموطا الخ) مقول قول مضافا لقاعله (قوله وقول البابجى) عطف على نقل ابن زرقون (قوله ان الخلاف) مقول ذكر مضافا لقاعله (قوله عليه) نعت ظهار (قوله والقولان) أى القول بلزوم اتمام كفارة الظهار الاول التى ظاهريها وابتداء كفارة ثانية للظهار الثانى والقول بقطعها وابتداء كفارة ثانية لهما

الكفارة فوجب بالعودة أو نصح بها طفي . وهذا يؤيد ما قال ابن رشد أن العود على مذهب المدونة مصحح وعلى ما ينه عن ذلك والله الموفق (وهل هو) أي العود (العزم على الوطء) للمظاهر منها فقط . واءعزم على امساكها أو على تطبيقها الولي رزم على شيء منها (أو) هو العزم على الوطء (مع) العزم على (الامساك) للمظاهر منها في عصمة (تأويلان) للمدونة الأولى لابن رشد والثاني اعباض (وخلاف) أي قولان مشهوران قال في الشامل وفي العود أربع روايات العزم على الوطء أو مع الامساك وشهيرة وثقات المدونة عليهم أو الامساك وحده أو الوطء نفسه وضعف اهـ وذكر في التوضيح ان ابن رشد وعياضا شبرا أنه العزم على الوطء مع الامساك في طاب المصنف بن شهر الأول اذ لم أر من تبعه عليه من الشراح على ان في زو . التوضيح نظرا لاختصاصه ان ابن رشد وعياضا اتفق في التفسير والتأويل وليس كذلك لان ابن رشد كما علمت من كلامه السابق فهم المدونة على ان العود بمجرد العزم على الوطء مع بقاء العصمة ولم يتعرض للعزم على الامساك وعني هذا أنهم الموطأ وفهم عياض المدونة على انه العزم على الوطء مع الامساك وعلى ذلك فهم الموطأ والعزم على الامساك غير بقاء العصمة لا ترى ان من عزم على الوطء والامساك على تأويل عياض انهم الكفارة عنه . ولولم تدم العصمة بان مات او طاعت وعنه من اشترط بقاء العصمة تسقط بالموت أو الطلاق ولو عزم على الامساك والوطء وكان المصنف فهم تساويهما فارتب عليه عزوه حيث قال في قول ابن الحاجب والعود في الوطء العزم على الوطء والامساك معا ما انصه فهم المدونة ابن رشد وعياض على معنى ما نقله المصنف عن الموطأ وصرح بأنه المشهور ورويد له قلنا قول ابن عرفة مقتضى نقل البايع عن الموطأ ان العودة مجبوع العزم على امساكها وعلى الوطء ومقتضى نقل ابن زرقون وابن رشد انه ارادة الوطء والاجماع عليه فقط عياض . فذهبوا انه ارادة الوطء مع الامساك وهو ظاهر الموطأ وذكر بعض شيوخنا ان معنى الموطأ انه العزم على الوطء فقط وقال مرة في الكتاب وعلمه جملها بعضهم ونحو: انه الخمي اهـ و اراد عياض به ض شيوخه ابن رشد والله أعلم ابن عرفة ولا يجب الا بالعودة وفي كونها العزم على امساكها أو على وطئ أو عليه اراد بها الوطء . للبايع عن روايتي الجلاب والموطأ ورواية الجلاب وعليها يجوز الوطء مرة ثم يحرم حتى يكثروا . اهـ

(قوله على أنه) أى العود
(قوله وعلى ذلك) أى أن
العود العزم على الوطء
مع الامسالة صلة فهم
(قوله فهم) أى عياض
(قوله على تأويل عياض)
صلة تلزم (قوله عند) أى
عياض (قوله وعند من
اشتراط بقاء العصمة) صلة
تستلزم (قوله وكأن) بفتح
الهمزة وشدة النون (قوله
تساوياً) أى العزم على
لامسالة وبقاء العصمة (قوله
عليه) أى تساويهما (قوله
حيث قال) أى المصنف
(قوله والعود) أى تفسير
وشرح ما هيته (قوله
المصنف) أى ابن الحاجب
(قوله وصرحاً) أى ابن رشد
وعياض (قوله لما قلنا)
أى أن العزم على الامسالة
غير بقاء العصمة وإن ابن
رشد وعياض اختلفا فى
التأويل واتشبه (قوله
مقتضى) بفتح لسان (قوله

٢٢ * ٢ منير الحليل

(قوله فيها) أي المدونة (قوله البائن) نعت طلاق (قوله عدته) أي الرجعي فتسقط الكفارة به ليموتنهما (قوله بسقوطها) أي الكفارة (قوله انه) أي المظاهر (قوله بها) أي الكفارة (قوله مادامت) أي المظاهر منها (قوله منه) أي المظاهر (قوله فلا يقربها حتى يكفر) أي ولو كان طلقها ثلاثا وتزوجها بعد زوج كما تقدم (قوله بموته) أي المظاهر (قوله فيها) أي موتها وموته (قوله انه) أي الشأن (قوله كلامه) أي المصنف (قوله على ما شرحوه) أي المعنى الذي شرح الشارحون كلامه (قوله به) عائدا (قوله ثلاثة قول) خبران (قوله وكلاهما) أي الأقوال الثلاثة (قوله ولهما) أي ثانی النخعي وثالث عياض (قوله وعبارته) أي المصنف (قوله الأخيرين) أي المشار لهما ٣٣٨ جهل هو العزم على الوطء الخ (قوله على الاول) أي الوجوب بالعود (قوله

هم) أي الأخيران (قوله له) أي الاول اقول اذا كانا مبنيين للعود فسا هو العود فله الرجوع عن التشبيه والتوبة منه ولكنه خلاف قول ابن عرفة ولا تجب الا بالعودة وفي كونها العزم الخ فإنه نص في تفريع وهل هو العزم على الوطء الخ على العود وكذا قول الشامل وفي العود اربع روايات الخ فقوله وليس كذلك الخ غير صحيح بل هو كذلك كما طبق عليه الشارحون (قوله وتنقض) أي عبارة المصنف عليهم أي الأخيرين (قوله اللزوم) أي الذي لا يسقطه موت او طلاق قبل الوطء (قوله وتنقض) أي عبارة المصنف (قوله وهل تجب) أي الكفارة (قوله بالعزم على الوطء) أي فقط (قوله او به) أي العزم على الوطء (قوله أو تصح) أي الكفارة (قوله به) أي العزم على الوطء (قوله وتصح) أي الكفارة (قوله في الكفارة) صله شرع (قوله في اثنا عشر) أي الكفارة (قوله واقعا) أي الكفارة (قوله بعده) أي طلاقها البائن (قوله فاذا تزوجها الخ) تقرير على اجزائها (قوله انقضت عدته) أي قبل اتمام الكفارة (قوله فان اتها) أي الكفارة (قوله فيها) أي عدته الرجعي (قوله لمعلمها) أي التأويلين (قوله ولو طلقها) أي المظاهر المظاهر منها (قوله وقد عمل) أي شرع المظاهر (قوله اتمامها) أي الكفارة (قوله ان اتها) أي الكفارة (قوله فعله) أي قول ابن نافع (قوله على انه) أي قول ابن نافع (قوله وفاق) أي لقول ابن القاسم (قوله اذا كان) أي الطلاق (قوله ذلك) أي اتمامها

مجرد بقاء العصمة لابن رشد عن ظاهر قول ابن نافع فيها (وسقطت) الكفارة عن عادية الوطء فقط او معنية الامساك (ان لم يوطأ) المظاهر المظاهر منها وصلته سقطت (د) سبب (طلاقها) أي المظاهر منها البائن لا الرجعي الا ان تنقض عدته والمراد بسقوطها انه لا يخاطب بها مادامت بائنا منه فان تزوجها فلا يقربها حتى يكفر (و) سقطت الكفارة به (موتها) أي الزوجة بعد لعود وقبل اخراج الكفارة وكذا بموته قبل وطئها انهما البائن اعلم أنه وقع في كلام المصنف تخلط وذلك لان حاصل كلامه على ما شرحوه به ثلاثة أقوال وكلاهما يؤولان على المدونة الاول لابن رشد وهو قوله وتجب بالعود الخ والثاني للنخعي والثالث لعياض ولهما أشار بقوله وهل هو العزم على الوطء الخ وعبارته تنقض ان الأخيرين مفرعان على الاول وليس كذلك بل هما مباينان له وتنقض أيضا ان الوجوب عليهما كالوجوب على الاول وليس كذلك أيضا لان الوجوب على الاول بمعنى العصمة وعلى الأخيرين بمعنى اللزوم وتنقض ان قوله وسقطت ان لم يوطأ الخ مر تب على الأخيرين وليس كذلك وانما السقوط على الاول فقط والعبارة السالبة من هذه الامور وهل تجب بالعزم على الوطء او به مع الامساك او تصح به فقط وتصح بالوطء فتسقط ان لم يوطأ بموت او طلاق تأويلات والله أعلم ولو شرع المظاهر الذي غادى الكفارة ثم طلق المظاهر منها طلاقا بائنا في اثنا عشر أو غيرها بعده (هل تجزى) الكفارة المظاهر (ان اتها) أي المظاهر الكفارة بعد اتمام الكفارة المظاهر منها فاذا تزوجها فيجوز له وطؤها بلا كفارة أخرى أولا تجزى فان تزوجها فلا يقربها حتى يكفر (تأويلان) محلهما ان كان الطلاق بائنا أو رجعيا انقضت عدته أو لم تنقض ولم ينوارت جمعها قبل اتمام الكفارة فان اتها فيها ناويا رجعت او عازما على وطئها اجزأت اتفاقا وكلام المدونة وعبد الحق وأبي الحسن وابن رشد وغيرهم كالصريح في ان محلهما اذا اتها قبل مراجعتها وانقضت المدونة ولو طلقها قيسل ان يسها وقد عمل في الكفارة فلا يلزمه اتمامها قال ابن نافع ان اتها اجزأت ان اراد العود أبو الحسن انظر قول ابن نافع هل هو وفاق لقول ابن القاسم فعله عبد الله في التهذيب على أنه وفاق اذا كان الطلاق رجعيا وعلى الخلاف اذا كان بائنا عبد الله الخ هذا الاختلاف بين ابن القاسم وابن نافع انما هو اذا طلق طلاقا بائنا فعلى قول ابن القاسم لا يلزمه أن يقعها وان اتها لم يجز ذلك وكذلك

ذكر
به) أي العزم على الوطء (قوله وتصح) أي الكفارة (قوله فتسقط) أي الكفارة (قوله في الكفارة) صله شرع (قوله في اثنا عشر) أي الكفارة (قوله واقعا) أي الكفارة (قوله بعده) أي طلاقها البائن (قوله فاذا تزوجها الخ) تقرير على اجزائها (قوله انقضت عدته) أي قبل اتمام الكفارة (قوله فان اتها) أي الكفارة (قوله فيها) أي عدته الرجعي (قوله لمعلمها) أي التأويلين (قوله ولو طلقها) أي المظاهر المظاهر منها (قوله وقد عمل) أي شرع المظاهر (قوله اتمامها) أي الكفارة (قوله ان اتها) أي الكفارة (قوله فعله) أي قول ابن نافع (قوله على انه) أي قول ابن نافع (قوله وفاق) أي لقول ابن القاسم (قوله اذا كان) أي الطلاق (قوله ذلك) أي اتمامها

(قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله الشيخ) يعني أبو الحسن نفسه اذهى عاذته (قوله في الجميع) أي الرجعي والباثن (قوله واما اقامها) أي الكفارة (قوله ابتداها) بطلان الصوم بتفريقه ٣٣٩ (قوله وان كانت) أي الكفارة (قوله

ان تعذر) أي العتق (قوله ان تعذر) أي الصوم (قوله فيها) أي كفارة الظهار (قوله اولاً) بشد الواء (قوله على انها) أي الكفارة (قوله لانه) أي الجنين (قوله استئنافاً) اي واقعا جواباً لسؤال مقدر (قوله قوامها) أي المدونة (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله كلامه) أي ابن الحجاب (قوله وعبارتها) أي المدونة (قوله الجواب عن هذا) أي معنى قولها يعق بعد اذا وضعته نفوذ عتقه السابق (قوله لانه) أي منقطع الخبر الخ علة لعدم اجراء عتقه (قوله لما ذكر الله تعالى في كفارة القتل مؤمنة) أي ولم يذكر في كفارة غيره (قوله كان أي الرقيق) أي الذي يعتق (قوله كذلك) أي الرقيق الذي يعتق في كفارة الظهار في شرط ايمانه (قوله القصد) أي بالكفر (قوله القربة) خبران (قوله بنا فيها) أي القربة (قوله ذلك) أي شرط الايمان في كفارة غير القتل (قوله الاحتمال) أي لاحوال متبادلة (قوله

ذكر عنه بن المواز في لفظ ابن نافع ان أتمها اجراء ثم قال أبو الحسن الشيخ وحمله بعضهم على الوفاق في الجميع وبعضهم على الخلاف في الجميع وأما إتمامها بعد المراجعة فتعذر أبو الحسن من عاصمة متفلافة قال مانصه ثم ان تزوجها وما كانت الكفارة صوماً ابتداها وان كانت طعاماً بنى على ما كان أطعم قبل ان تميز منه بلواز تفرقة الطعام ابن المواز مذاق قول مالك وابن القاسم وابن وهب رضي الله تعالى عنهم وأصح ما انتهى اليه من كذا ذكره في التوضيح فرعاً مستقلاً وقال لا يبنى على الصوم اتفاقاً واختلاف هل يبنى على الطعام على أربعة أقوال ١ وكذا في الخط والله أعلم وان طأها ثم شرع في الكفارة فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه تجزئها اذا ارتجعتها وقال اشهب تجزئ ان ارتجعتها في العدة والافلا (وهي) أي الكفارة ثلاثة أنواع صريحة اولها (اعتداق رقية) أي ذات ابن عرفة كفارته المعروف انحصارها في العتق ثم الصوم ان تعذر ثم الاطعام ان تعذر البايح في النوادر من كسب واطعم عن كفارة واحدة فقال ابن القاسم في الاسدية لا يجزئ وفي الجالس يجزئ وقال اشهب لا يجزئ وفي الموازية من ظاهر من اربع نسوة فاطم لواحدة ستين مسكينا وكسب لاخرى كذلك ثم وجسد العتق فأعتق عن واحدة غيره عتقه ولم يدر على رقية الرابعة فليطعم او يكسب ويجزئ الشيخ انظر قول مجدي الكسوة ما عرفت غيره قالت نقل ابن القطان عن نوادر الاجماع اجماع وان المظاهر اذا لم يجد الرقية ولم يطبق الصوم ولم يجد الطعام لا يطؤها حتى يجد واحداً من تلك الاصناف ١ فظاهر اجماعهم على لغو الكسوة فيها وما ذكره البايح عن النوادر اقول لا غير مناسب لانه لم ينص فيه على انها للظهار ولذا لم ينقلها الشيخ في نوادره وانما نقل فيها ما تقدم عن الموازية فقط (لا) يجزئ اعتداق (جنين) لانه لا يهي رقية واستأنف استئنافاً بياناً فقال (و) ان اعتق جنيناً (عتق) فخصات مخففاً أي صار الجنين حراً (بعد وضعه) لتشوف الشارع للعربة أي نفذ العتق السابق فيه لانه لا يحتاج لاستئناف عتق الآن ابن عبد السلام قول ابن الحجاب لو اعتق جنيناً عتق ولم يجزئه اقرب من قولها يعق بعد اذا وضعته لان ظاهر كلامه أنه يعق حين عتقه وعبارته باندل على ان عتقه حين وضعه فيقال على هذا اذا وضعته صادرة رقية وعتقه حينئذ من الكفارة فيجزيه ولا يكن لا يحنى عليك الجواب عن هذا (ولا) يجزئ اعتداق رقيق غائب عن المظاهر (منقطع خبره) لا يدرى أي هو أوميت وعلى تقدير حيانه اسلم ام لانه ليس رقية بحقيقة فان علم ولو بعد عتقه انه كان بصفة من يعتق عن الظهار اجزأ بخلاف الجنين فلا يجزئ ولو ولد بصفة من يعتق لانه لم يكن رقية حين عتقه ووصف رقية بـ (مؤمنة) ابن يونس لما ذكر الله سبحانه وتعالى في كفارة القتل مؤمنة كان كذلك في كفارة الظهار وغيره من المكافآت خلاصاً لمطلق على المقيد ولان القصد القربة والكفر بنا فيها وفي حديث السوداء ما دل على ذلك اذ قال سيدها النبي صلى الله عليه وسلم على رقية فاعتقه او لم يذكرها الزمته ١ أبو الحسن وترك الاستفسار في حكاية الاحوال مع الاحتمال ينزل منزلة العدم في المقال ثم قال ابن يونس فلم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بعتقها حتى سألها ابن الله فقالت في السماء فقال لها من انا قالت رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعنتها فانهم مؤمنة وقولها في السماء أي العلو والارتفاع

سألتها) أي النبي صلى الله عليه وسلم (السوداء) (قوله أيم الله) هذه صيغة سؤاله صلى الله عليه وسلم إياها

لمعنى تعالى الله عن صفات الحوادث وقوله عليه السلام والاسلام الى الله من المشابه لان
 الله تعالى لا يشتمل عنه باين وله تأويلات ولا يلقى القاسم السهمي عليه كلام حسن منه السؤال باين
 ثلاثة اقسام اثنان جائزان في حقته تعالى وواحد لا يجوز الاول له قال بقصد اختيار المسؤل
 لمعرفة علمه وبعينه كقول الله صلى الله عليه وسلم في الامامة الثاني السؤال عن مسئلة وما كوت الله
 تعالى وموضع ساطانه كعرشه وكرسیه وملائكته كقول القائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 اين كان ربنا قبل خلقه العالم قال صلى الله عليه وسلم كان في عا ما فوقه هو ا وما تحته هو ا
 فهذا الـ قال فيه حذف وانما الـ عن مسئلة الملائكة وغيرهما من خلقه والاعمال هو الصحاب
 واذا جاز ان يعبر عن اذابة او اياته بقوله تعالى يجارون الله ويؤذون الله جاز ان يعبر بياهم عن
 ملائكة كعرشه وساطانه وملائكته قال هذا الحديث اخرجه الامام احمد وابن ماجه والترمذي
 وسنه عن ابي رزين رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله الحديث قال الترمذي قال احمد
 ابن منيع قال يزيد بن هرون العماليق مع شيء اه وهذا يعني عن تأويل السهمي ثم قال
 السهمي والثالث لسؤال باين عن ذات ربنا سبحانه وتعالى فهذا سؤال لا يجوز وهو قال فاسد
 لا يجاب عنه سائله وانما سبيل المسؤل ان يبين له فساد السؤال كما قال على كرم الله تعالى وجهه
 حين قيل له أين الله الذي أين الابن لا يقال فيه اين فبين للسائل فساد سؤاله بان الانية مخلوقة
 والذي خلقها كان موجودا قبل خلقها لا يحال ولا الانية له وصفاته تعالى له تتغير فهو بعد أن
 خلق الانية على ما كان قبل خلقها وانما مثل هذا السؤال كمثل من سأل عن لون العلم او عن
 طعم الظن والسك فيشال من عرف حقيقة العلم والظن ثم سأل هذا السؤال فهو متناقض لان
 اللون والطعم من صفة الاجسام وقد سالت عن غير جسم فسؤال كمال محال أى متناقض (وفي)
 اجزاء اعتاق الرقيق (الاجمى) أى المجرى مطلقا والكنى الصغير عن الظهار وعدم اجزائه
 (تأويلان) لقولها ويجزى عتق الصغير والاجمى في كفارة الظهار ان كان من قصر النفقة
 قال مالك رضى الله تعالى عنه ومن صلى وصام احب الى الله أبو الحسن أبو عمران معنى هذا في
 باب الاستصباة وأما في باب الاجزاء فيجزى وان لا يكن مع قصر النفقة وقال أبو ابراهيم في طرره
 قولها والاجمى ظاهرا أجاب الى الاسلام لا يوظا هو يجبر على الاسلام أم لا وقال سحنون
 معنى الاجمى الذى أجاب الى الاسلام وفسره بهذا في غير ما وبه فسرهما ابن اللباد وابن أبي
 زمنين وغيرهما واختصرها أبو محمد بقوله ويجزى عتق الاجمى الذى يجبر على الاسلام وان لم
 يسلم وفسره بهذا في كتاب محمد قال لانهم على دين من اشتهرهم وقال اشهب لا يجزى حتى يجيب الى
 الاسلام فلم ان التأويلين في الاجمى الذى يجبر على الاسلام ولم يسلم فتأولها أبو محمد على اجزائه
 وغيره على علمه وفي التوضيح بعد ما تقدم وهل الخلاف في الصغير والكبير أو الخلاف انما هو في
 الكبير وأما الصغير يشتري مفردا عن أبو به فلا خلاف انه يجزى طرية فان وتعمم الخلاف اولى

(قوله في غيرها) أي المدونة (قوله وبه) أي الذي أسلم صله قدس (قوله واختصرها) أي المدونة (قوله وبسره) أي
الاجمعي (قوله بهذا) أي الذي يجبر على الإسلام (قوله قال) أي محمد (قوله لأنهم) أي الذين يجبرون على الإسلام (قوله يجيب
إلى الإسلام) أي بسلم (قوله فعلم) بضم العين (قوله فتأولها) أي المدونة (قوله يشترى) بضم الياء

(قوله من التعميم) بيان لما (قوله هو الصواب) خبران (قوله فان مات) أى الاجمى (قوله وعنده) أى الوقف
عطف عليه (قوله لكونه) أى الاجمى الذى يجبر على الاسلام (قوله) ٣٤١

هـ وبه تعلم ان ما فى ح من التعميم هو الصواب وقوله اعلم افاده البنائى (و) على القول
باجرا ١٠ اعتاق الاجمى فان اعتقه عن ظهار (فى الوقف) للمظاهر عن وطء المظاهر منها حتى
يسلم الاجمى بالنعل احتياطاً للفرج فان مات قبل اسلامه لم يجزه حكمه ابن يونس عن
بعض اصحابه بالنظر ينسب على قول ابن القاسم وعنده لكونه على دين مشركه ويجبر على
الاسلام ولا يابا غالباً بن يونس انما قلته (قولان) وظاهر ما تقدم انهما غير منصوبين وعادته فى
مثل هذا ان يقول تردد افاده ت البنائى صوابه تردد لانه للمأخرين لعدم نص المتقدمين
الثانى لابن يونس والاول لبعض اصحابه وعبارة الشامل وعلى الاصح فهل يوقف عن امراته
حتى يسلم الاجمى وان مات ولم يسلم لم يجزه اوله وظواهرها ويجزى ان مات قولان (سلمية) أى الرقية
المؤمننة (عن قطع اصبع) واولى ~~أولى~~ ثرو لولها آفة وظاهره أى اصبع من يدا رجل اصلياً
او زناً احس وتصرف ونعمه به بقطع بقصد ان تقصه خلقه لا يضر وانظر فيه البساطى
وفيهوم اصبع ان قطع بعرضه لا يضر ولو أثنين وبعض الثالثة ويعارضه مفهوم غلة فيما
لا يمنع الاجزاء من ان قطع غلة وبهض اخرى يضر وفى الحط ما يفيد اعتبار مفهوم ما هنا فانه
قال وانظر اذا ذهب الغلمان والظاهر الاجزاء لان الخلاف فى الاصبع (و) سلمية من (عمى)
وغشاوة لا يصرهها الا بعسر لا حقيقة وعشى وجهر فلا تشتط السلامة منها (و) سلمية من
(بكم) بفتح الموحدة والكاف أى خرس (و) سلمية من (جنون) ان كثر بل (وان قل) كره
فى شهر (و) سلمية من (مرض مشرف) بضم الميم وسكون الشين المججمة وكسر الراء آخره
فاه أى قرب من الموت لشدة بانه بلغ صاحبه النزاع افاده الشارح وأبو الحسن ومفهومه
عدم اشتراط السلامة من مرض غير مشرف وهو كذلك (و) سلمية من (قطع اذنين) او
اذن واحدة وسواء كان القطع من أصلهما او من اطرافهما (و) سلمية من (صمم) أى عدم سمع
او ثقله جداً (و) سلمية من (هرم) بفتح الهاء والراء (و) سلمية من (عرج) بفتح العين والراء
شديدين) نعت هرم وعرج وفهومه ان الحقيقة لا تشتط السلامة منها (و) سلمية من
(جذام قليل) رأولى الكثير (و) سلمية من (برص) وان قل (و) سلمية من (فالج) بفتح الفاء واللام
آخره جيم أى يمس شق حال كون الرقية (بلاشوب) بفتح الشين المججمة وسكون الواو مصدر
شاب أى خلط (عوض) فى ذمة الرقيق بان يعتقه عن ظهاره ويبارى فى ذمته يدفعه بعد نحو شهر
واما عتقه عن ظهاره بشرط أخذ دينار مثلاً لا يسهه فيجزي لأن له انتزاعه قاله ت قال ويحتمل
ما فى المدونة من اعتق عبده عن رجل وعن ظهاره على جعل يأخذ منه فولاؤه للمعتق عنه
وعليه الجعل ولا يجزى به عن ظهاره وعطف على بلاشوب بعض محترزه على عادته فقال (لا)
يجزى عتق رقيق (مشتري) بفتح الراء بشرط كون شرائه (للعنق) عن ظهاره لشوب العوض
لأنه يترك البايع بعض ثمنه فى نظير رضا المشتري بشرط عتقه ونعت رقية به (محركة) بضم
الميم وفتح الحاء والراء أى معتقة (له) أى الظهار وعطف عليه بعض محترزه قوله لا يجزى
عتق (من) أى رقيق أو الرقيق الذى (يعتق عليه) أى المظاهر مجرد ما كره اقربائه

(قوله وعليه) أى المعتق عنه (قوله محترزه) أى بلاشوب عوض (قوله لشوب العوض) علة لا يجزى (قوله لتقدير ترك الخ)
علة شوب عوض (قوله عليه) أى محركة (قوله اقربائه) أى الرقيق لمشتريه علة يعتق عليه

(قوله كاصلة) أي المشتري قريبا كان أو بعيدا (قوله وفرعه) أي المشتري وإن سفل (قوله وتعلق عتقه على شرائه) عطف على قرابته (قوله لا عتقه الخ) علة لا يجوز من يعتق (قوله عنه) أيظهاره (قوله وعدمه) أي الأجزاء عطف عليه (قوله ولا يجوز به) أي المظاهر (قوله قال) أي المظاهر الخ نعت عبدا (قوله ان اشتريته) أي العبد (قوله فهو) أي العبد (قوله وهو) أي المشتري الخ حال (قوله على العموم) أي قوله عن ظهاري وعدمه (قوله في الموازية خلاف) أي لما في المدونة تقرير على جملة على العموم (قوله وجملة) أي المدونة (قوله فهو) أي ما في الموازية (قوله وفان) أي لا مدونة (قوله وجملة) أي التأويلين (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله المسئلة ان) أي تعلق عتقه عن ظهاري بعدمه وتعلقه عنه قبله (قوله في مسئلة محمد) أي التعليق بعده (قوله لحصول الظهار فيها) أي قبل التعليق (قوله أولا) بشدة الواو (قوله مستثنى) بفتح التاء مثني بلا نون لضافته ٣٤٢ (قوله وهو) أي الوصف المناسب للفرق بينهما (قوله انه) أي المظاهر (قوله في

مسئلة محمد) أي التعليق بعد الظهار (قوله عتقه) أي العبد (قوله لانه) أي المظاهر (قوله قاله) أي التعليق (قوله وفي مسئلة أبي عمران) أي التعليق قبل الظهار (قوله وهو) أي الوصف المناسب للتقرير بينهما (قوله أولا) بشدة الواو (قوله وقد سبقه) أي أبا عمران ونهس ابن عرفة الضعفى لمحمد عن ابن القاسم من قال ان اشتريت فلانا فهو حر عن ظهاري فاشترته أجزاء وعجز أبو عمران ان كان عليه ظهار قبل قوله ذلك لانه لا يستقر عليه ملكه بنفس شرائه يعتق قال ولو لم يكن ظهار لأجزاء وكانه قال ان اشتريتك فانت حر عن ظهاري ان وقع مني ونويت العود وان لم انوّه فلا يعتق ١٥ وقال ابن يونس المسئلان سواء نية العود في مسئلة محمد أمكن لحصول الظهار فيها وكل مكتر عن ظهاري فاعتبار بدع الظهار الذي منه الوطء ايطافه نية العود ابن عرفة جرى في لفظ أبي عمران أولا الإشارة الى وصف مناسب للتفريق بين مسئلتى محمد وأبي عمران وهو انه في مسئلة محمد اتزم عتقه للكفارة في وقت لا يستقر ملكه عليه لولم يكن له فانه بعد ظهاره وفي مسئلة أبي عمران اتزم عتقه للكفارة في وقت يستقر ملكه عليه لولم يكن له فانه قبل ظهاره وهو قول ابن عمران أولا لانه لا يستقر ملكه عليه بنفس شرائه يعتق ١٥ وقد سبقه الى هذا التعاليل أبو الحسن والله اعلم (و) بلاشوب (العتق) فهو عطف على عوض وفي بعض النسخ وعق بالتسكير أي خالية عن مخالطة العتق لغير الظهار لعتقه له وذ كرهت به بقوله (لا) يجوز عتق (مكاتب ومدبر وفحوا) ممن فيه شائبة حرية كام ولد ولدها من غير سيدها ومعتق لأجل عن الظهار لوجود شائبة الحرية في الجميع وهذا اذا اعتق المكاتب أو المدبر سيده واما

ظهار ان وقع مني ونويت العود وان لم ينو العود فلا يعتق عليه قبل له والذي في الموازية حصل منه الظهار فكانه اراد العود حين قال ان اشتريتك فانت حر عن ظهاري فقال ابن القاسم لا يراعى العود ظهرك ذلك منه في مسائل كثيرة انما يلزمه نية العود عبد المالك ومكثون العتق المسئلان سواء نية العود في مسئلة محمد أمكن بحصول الظهار فيها قلت تسليمه مع عبد الحق ما ذكره أبو عمران من الغاء ابن القاسم العود غير صحيح لان المنصوص له في الموازية وغيرها اعتبارها وجرى في لفظ أبي عمران أولا الإشارة الى وصف مناسب للتفريق بين مسئلتى محمد وأبي عمران وأعرض الثلاثة عنه وهو انه في مسئلة محمد اتزم عتقه للكفارة في وقت لا يستقر ملكه عليه بنفس شرائه يعتق لولم يكن له فانه بعد ظهاره وفي مسئلة أبي عمران اتزم عتقه للكفارة في وقت يستقر ملكه عليه (قوله فهو عطف على عوض) تقرير على تقدير بلاشوب (قوله من فيه شائبة حرية) بيان لجهوما بتقدير باني (قوله عن الظهار) صلة عتق (قوله لوجود شائبة الحرية) علة لعدم الأجزاء (قوله وهذا) أي عدم الأجزاء

(قوله بيه) أي المدبر (قوله ان لم يعتقه) أي المشتري المتبر بمفهومه انه ان اعتقه فلا يفسخ بيعه (قوله كالمكاتب) شبهه بالمدين في فسخته بيه ان لم يعتقه المشتري فان اعتقه فلا يفسخ بيعه (قوله فقبل يجزئه) أي ٣٤٣ عتقه عن ظهاره في التوكفير

(قوله من الحاكم) صله كحل

وعدم الاجزاء في هـ مذه

لخاططة العتق للتكميل

العتق للظهار (قوله وزاد)

أي عدد الرقاب (قوله

عليه) أي عدد النساء

(قوله لمثله) أي عدد

الكفارات صله صرف (قوله

من ظهار) بيان لمثله (قوله

مجزئ) خبر صرف (قوله ان لم

يقض) أي الصرف (قوله

شهرى) بفتح الراء (قوله

العددان) أي عدد الكفارات

وعدد الظهار (قوله وان

قل عدد الكفارات) أي عن

عدد الظهار (قوله مالم

يلغ) أي عدد الكفارات

(قوله الا واحدة) أي من

الظهار منهن بلا كفارة

(قوله احتملها) أي الحرمة

وعدمها (قوله ويجوز)

أي عتق المغصوب (قوله

طرف) بفتح الراء (قوله فان

لم يفتديا) مفهوم ان افتديا

(قوله اعتقا) بضم الهمز

وكسر التاء (قوله بدلي

في) اضافته للبيان أي هذا

الانط (قوله عنه) أي جدد

اذن (قوله لتعقبه) أي جدد

اذن فهو مضاف لنفسه

وفاعله عبد الحق (قوله بقوله

أي عبد الحق صله تعقب

(قوله ويجدد اذن لا يجزئ)

حال (قوله نقله) أي أبي

سعيد (قوله ونقله) أي تعقب عبد الحق

(قوله ما قال) أي عبد الحق (قوله على تعقبه) أي عبد

الحق (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

ان اشترى المظاهر مكاتباً او مدبراً او عتقه عن ظهاره وقلنا بجزي شرائه وعتقه كما صرح به
المصنف في باب التدبير في قوله وفسخ بيه ان لم يعتقه كالمكاتب فقبل لا (او) اي
ولا يجزئ ان (اعتق) المظاهر عن ظهاره (نصفاً) مثلاً من رقيق (فكحل) بضم فكسر مثلاً
عتقه (عليه) اي المظاهر من الحاسك (او اعنته) اي المظاهر النصف الآخر عن ظهاره
باختياره لان شرط الاجزاء عتق الرقبة دفعة واحدة (او اعتق) المظاهر (ثلاثاً) من الرقاب
(عن اربع) من النساء مظاهر منهن أو اثنتين عن ثلاث أو رقبة عن اثنتين فلا يجوز له الاستمتاع
بواحدة منهن حتى يعتق عن الباقي هذا اذا لم يقصد التثريب في كل رقبة وان قصد التثريب في
كل رقبة فلا يجزئ وان ساوى عدد الرقاب عدد النساء كما ربع من اربع او زاد عليه كما ربع
عن ثلاث وان بين اهل امر أمة رقبة أو أطلق حلال عن عدد من القادمين لاعداد شهاب بن عرفة
وصرف عدد كفارات مثله من ظهار مجزئ ولو دون تعيين ان لم يقض شركة في رقبة أو في شهرى
صوم أو في مسكين للزوم تنافع الموم وصحة تقرير اطعام المساكين فان تساوى العددان
فواضح وان قل عدد الكفارات منع الوطء مالم يباغ عدد الظهار ولو لم يبق الا واحدة لغلبة الحرمة
فيما احتملها (او يا) ويجزئ رقيق (او) اي عتقه عن الظهار لقيام العين الواحدة مقام
العينين هـ لزاماً من المدونة (و) يجزئ رقيق (مغصوب) من المظاهر باقائه على مالكه وان لم
يقدر على تخليصه من غاصبه ويجوز ابتداءه بن شاس عتق المغصوب يجزئ (و) يجزئ رقيق
(مرهون) في دين على المظاهر (و) رقيق (جان) على نفس او طرف او مال زان اقتدياً بضم
القوية وكسر الدال اي خلاص المظاهر المرهون من مرتهه والجانى من المجنى عليه او وليه
فان لم يفتديا وأخذ المرتين الرقيق في دينه أو بيع فيه وأخذ مستحق ارش الجناية الرقبة فلا
يجزئ عتقه هـ الا انفساخه طى وصورة المسئلة أن المرهون والجانى اعتقا عن الظهار قبل
افتدائهم ما فيجزي ان افتديا بعد ذلك والا فلا وفي بعض نسخ ابن الحاجب ويجزئ عتق
المرهون والجانى ان تفتداى العتق وفي بعضها ان افتديا ابن عبد السلام شرط النفوذ في الاجزاء
صحیح واما افتداء فليس شرطاً في الاجزاء مباشرة وانما هو شرط في العتق مباشرة وفي الاجزاء
بواسطته (و) يجزئ ذو (مرض وعرج) خفيين الواو ع (و) تجزئ مقطوع (انط)
ولو من ايهام على أحد قواين فيه (و) يجزئ ذو (جدع) بفتح الجيم وسكون الدال المهمله أي
قطع (في اذن) لم يوجها بدليل في اله نافي الذي في التذييب ويجزئ الجدع الخفيف كجدع اذن
اه وحاد المصنف عنه لانه عتقه عبد الحق بقوله وقع في نقل ابن سعيد بجدع اذن ويجدد عتق اذن
لا يجزئ وانما في الامهات والجدع في اذن يريد الجدع اليسير يكون فيه الانقطع الاذن كلها
كناية متضمنة نقله اه ونقله في التوضيح لكن قال طى تعقب عبد الحق غير مسلم اذا يلزم من
قول الامهات الجدع في الاذن عدم اجزاء مجدوعها لان قولها ايضا لا يجزئ مقطوع الاذنين
يدل بحسب مفهومه على خلاف ما قال وقد قال في الامهات وقطع في انطه فيلزم على تعقبه ان
يتعقبه في هذا أيضاً مع ان مقطوع الانطه يجزئ عند جميع المالكية فيكمل ما في الامهات

سعيد (قوله ونقله) أي تعقب عبد الحق (قوله ما قال) أي عبد الحق (قوله على تعقبه) أي عبد

الحق (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع الانط (قوله في هذا) أي قوله يجزئ مقطوع

(قوله انك المراد) أي اغتفار قطع الاذن أو انك لا كاهل (قوله والدليل على ذلك) أي المراد (قوله نصها) أي الامهات (قوله) مقطوع الاذنين أو الاصبغ) أي الدال بفتحهم ومعه على اجزاء مقطوع اذن أو انك (قوله ان كان) أي المظاهر (قوله له) أي غيره (قوله بقوله) أي ابن القاسم صله فسر (قوله يريد) أي مالك رضي الله تعالى عنه بقوله وعق من صلى وصام أحب الي (قوله عقل) أي عرف (قوله وتبعه) أي ابن القاسم (قوله وبه) أي تسيير ابن القاسم بقوله وفهم منه) أي قول الامام

رضي الله تعالى عنه وعق من صلى وصام أحب الي (قوله مطبقا) بفتح الموحدة (قوله يجوز) (قوله وهو) أي معسر (قوله وفن) أي انعسر عنه (قوله عليه) أي الاعتاق (قوله هذا) أي اعتبار وقت الاداء (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله وهو) أي وقت وجوبها (قوله ان من ظاهره وسرا الخ) بيان لما يجزئ من (قوله ولم يكن) أي بالعتق (قوله راختلف) بضم انا وكسر اللام (قوله هل هو) أي ما في الموازية (قوله فهو أي ما في الموازية الخ) فنرفع على كونه على ظاهره (قوله مؤول) بضم الميم وفتح الهمزة والواو مفتولا (قوله فيها) أي المدونة (قوله شرطه) أي الصوم (قوله فيها) أي المدونة (قوله لا فضل فيها) أي عن سكاها (قوله مطلقا) أي عن تقبيده بججز وقت الوجوب (قوله في عصره) صله صومه (قوله بعد

على اغتفار القطع وان استوعب الاذن الواحدة أو الاثنتي عشرة ويكرن اخضا را أبي سعيد بيانا لذلك المراد والدليل على ذلك نصها على عدم اجزاء مقطوع الاذنين أو الاصبغ والله الموفق (و) يجوز (عق الغير) ن اضافة اسم المصدر لنا له وبقوله حذف أي رقبته أي اعتاق غير المظاهر رقبته (عنه) أي المظاهر ان كان اذنه في اعتاقه عنه بل (ولو) يأذن المظاهر له فيه (ان) كان المظاهر قد (عاد) بعزمه على وطء المظاهر منها أو مع ما كرهه اقبل عتق غيره عنه (ورضيه) أي المظاهر عتق غيره عنه (وكره) بضم فكسر العبد (الخصي) أي اعتاقه عن الظهار وأولى الجبوب (ونذب) بضم فكسر (ان يصل ويصوم) الرقيق الذي أريد عتقه عن الظهار طفي فسر ابن القاسم في المدونة قول مالك رضي الله تعالى عنه وعق من صلى وصام أحب الى بقوله يريد من عقل الاسلام بالصيام والصلاة وتبعه ابن الماحب فال ومن عقل الصلاة والصيام أولى وبه فسر الشارح وغير واحد كلام المصنف وفهم منه ان اعتاق الصغير يجزئ ولو رضيهما وهو كذلك فان اعتق فكبر آخر من أو اسم أو مقة عدا أو مطبقا في العتبية عن أشهر لبس عليه بدله (ثم) مظاهر (معسر عنه) أي الاعتاق ومن معسر ما معنى عاجز عدا بهن وهو متعدي الياء وهو من لم يتدر عليه (وقت الاداء) أي فعل الكفارة هذا هو المشهور ومذهب المدونة وقيل وقت وجوبها وهو وقت العود على ظاهره ما لابن القاسم في الموازية ان من ظاهره وسرا لم يكفر حتى اعده فصام ثم يسرقه يدهق واختلف هو على ظاهره فهو خلاف ما في المدونة وهذا فهم النسخ ارمؤول النذب وهو افهم الباجي تأويان ابن عرفة وفيه اشترطه العجز عن العتق فيما عجزها من ظاهره ليس له الانحاط واحد أو دار لا فضل فيها أو عرض عن رقبته لا يجزئ الصوم لندوته على العتق وفي اعتبار عجزه وقت الاداء مطلقا أو وقت الوجوب ان يسرقه صومه في عصره بعد يسره معروف المذهب ونزل محمد عن ابن القاسم ان ظاهره وسرا لم يعق حتى اعده فصام ثم يسرقه يدهق الباجي على وجه الاستحباب والله ابن شاس على ظاهره قال الاعتبار بوقت الاداء وقيل بوقت الوجوب ان كان فيه موسرا بعض القرويين انما ذلك ان وطئ لم يمتسه الكفارة بالعق يسره لم يكفر حتى اعده فصام ثم يسرق (لا) يصح الصوم المظاهر (قادر) على الاعتاق وقت الاداء بلك ما لا يحتاج اليه بل (وان) كانت قدرته عليه (بذلك) نفي (محتاج) المظاهر (اليه) من رقبته وغيره (محتاج اليه) (كمصرص) وهو رم (ومنصب) وسكنى ومراجبة ونفقة على نفسه ومن تلزمه نفقته فلا يتبرك له قوته ولا قوت من تلزمه نفقته اظن يسره لا يانه بمسك من القول وزور (أو) كانت قدرته على الاعتاق (علا رقبته فقط) أي لم يملك الاهي (ظاهر منها) فلا يجوز لاسماع به احتي رقبته من ظاهره منها فان تزوجها بعد اعتاقها

يسره) نعت عصره (قوله ان ظاهره وسرا الخ) مفعول نقل مضافا لانه (قوله قال) أي ابن شاس (قوله ان كان) أي المظاهر (قوله فيه) أي وقت الوجوب صله موسرا (قوله انما ذلك) أي ما في الموازية عن ابن القاسم (قوله) فلم يكن (أي بالعتق) (قوله بلك ما لا يحتاج اليه) صله قادر (قوله من رقبته الخ) بيان للمحتاج اليه (قوله وهو رم) بيان لما دخل بالكاف (قوله ومراجبة) أي للمساثر (قوله من القول الخ) بيان لمنكر

(قوله وهو) أي الصوم (قوله اجزأ) أي الشهران جواب ان بدأهما اللادله (قوله الواضحة مع عبد الملك) راجع لا كماله ثلاثين (قوله وسخنون مع ابن عبد الحكم) راجع لا كماله بقدر ما فطر (قوله الشيخ عن المذهب) راجع لا كمال المبتدئ ثلاثين (قوله وتخرج عياض) راجع لا كماله ٣٤٦ بقدر ما فات منه (قوله ان كان) أي العبد (قوله قالوا) أي في ولم يؤد خواجه

(من) الشهر (الثالث) متصل بابن عرفه وهو شهران متتابعان بدأهما اللادله اجزأ ولو قصرنا عن ستين يوما فان افطر في شهر لم يذرف في كماله ثلاثين او بقدر ما فطر ثلث عياض عن الواضحة مع عبد الملك وسخنون مع ابن عبد الحكم ولو ابتدأ لغير الاله في اكمال المبتدئ ثلاثين او بقدر ما فات منه نقل الشيخ عن المذهب وتخرج عياض على قول ابن عبد الحكم (والسيد) للعبد المظاهر (المنع) لمن الصوم (ان أضمر) الصوم (بخدمته) ان كان للخدمة (ولم يؤد) العبد (خواجه) الذي جعله عليه سيد كل يوم اوجمة أشهر لضعفه عن تحصيله بالصوم ان كان عبد خراج قالوا وبعني أو التي تمنع الخلو فقط فان كان للخدمة والخراج معا والصوم بضعفه عن احدهما فله منعه منه هذا هو المشهور وقال ابن المباحشون ومن وافقه ليس له منعه منه لانه من توابع التكاح الذي اذن له فيه ومفهوم الشرط انه ان لم يضر بخدمته ولا خواجه فليس له منعه وهو كذلك (وتعين) بفتح مثقلا أي الصوم في كفارة الظهار (المظاهر) (ذى) أي صاحب (الرق) أي الرقيق أي عليه وشمل المكاتب والمدر والمعتق لاجل اذلاله وهو لازم للاعتاق ونفي الا لازم دليل على نفي ملازمه ومحل تعين الصوم عليه اذا قدر عليه فان عجز عنه أطم ان اذن له سيد في الاطعام والا تنظر قدرته على الصيام (و) تعين الصوم (لمن) أي مظاهر (طواب بالقيمة) أي كفارة الظهار (وقد التزم) قبل ظهاره أو بعده (عتق من) أي الرقيق الذي (عليه) (المظاهر) (انقسام) (عشر سنين) مثلاً ما يبلغه عمره مظاهر او مفهوم طواب بالقيمة انها ان صبرت انقامها لا يصوم وهو كذلك قاله سخنون ابن شاس ولو لم تطالبه باجزأ الصوم ونصير لانقضاء الاجل فيعتق (وان) شرع المظاهر في الصوم لعجزه عن العتق (أيسر) أي قدر المظاهر على العتق (فيه) أي الصوم في اليوم الرابع أو ما بعده (تصادى) على الصوم وجوباً في كل حال (الا ان يفسده) أي المظاهر الصوم ولو في آخر يوم منه فمتعين تكفيره بالعتق ولو لم يتعمد افساد الصوم (ونذب) بضم فسكسر (العتق) أي الرجوع للتكفير به ان قدر عليه (في كاليومين) والثلاثة قبل طلوع فجر الرابع ومفهوم في اليومين انه ان قدر عليه في اليوم الاول أو في ليلة الثاني قبل طلوع فجره يجب عليه الرجوع للتكفير بالعتق وهو كذلك المبني هذا وان لم يكن منصوباً بعينه يؤخذ من كلام المدونة الذي نقله في ومفهومه أيضاً انه ان قدر عليه في الرابع وجب تصديه فيه وهو ما تقدم ابن عرفة وفيه الغاية نظر لانه يوم يكفر لاني حاله قبل ذلك ولو ايسر به الصوم يومين ونحوهما احببت رجوعه لاعتق ولا أوجبه وان صام أياماً لم يعد مضى على صومه وكذا الاطعام وكفارة القتل الباجي روى جعفر بن زياد من صام يومين ثم وجب ذرقة فانه يعتق ولو صام أياماً لم يبق عليه الا يوم واحد لزمه العتق ولم يعزه الصوم (ولو تسكفه) بفتح مثقلا أي المظاهر المعسر الاعتاق عن ظهاره بان استوهب منه أو استدان (جاز)

تفريع على تقدير ان كان للخدمة وان كان للخراج (قوله فله) أي السيد (قوله منعه) أي العبد (قوله لانه) أي الصوم (قوله اذن) أي السيد (قوله له) أي العبد (قوله فيه) أي التكاح (قوله وشمل) أي ذوالرق (قوله اذ ولاه) أي ذى الرق علة لتعيينه عليه (قوله وهو) أي الولاء (قوله الا لازم) أي الولاء (قوله ملازمه) أي الاعتاق (قوله عليه) أي ذى الرق (قوله عليه) أي الصوم (قوله عنه) أي الصوم (قوله فله) أي فله تجرت على غير موصولة بدون ابراز ولا ليس (قوله انها) أي الزوجة (قوله منها) أي المدة التي التزم عتق من يملكه فيها (قوله ولولم تطالبه) أي الزوجة (قوله منها) أي المظاهر (قوله فله) أي فله تجرت بالتكفير عنه (قوله فله) أي فله تجرت بضم الياء (قوله والثلاثة) إشارة لادخال الكاف يوماً (قوله وان لم يكن منصوباً بعينه) حال (قوله يؤخذ من كلام المدونة) خبر هذا (قوله

انه) أي المظاهر (قوله فيه) أي الصوم (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله واجزأ) لخاله (أي المظاهر) (قوله يكفر) بضم ففتح فسكسر مثقلا (قوله اوجبه) بضم الهمز وكسر الجيم أي رجوعه له (قوله صام يومين) أي من كفارة الظهار (قوله لعدم) بضم فسكون او بفتحتين (قوله فافسد) أي صومه (قوله امرأته) أي المظاهر منها

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله فطر المرض والحيض) أي الفطر في الكفارة بينهما (قوله المتتابع) أي للصيام (قوله ويوجب) أي الفطر (قوله فضاءه) أي ما أفطره لمرض أو حيض (قوله بخلاف فطر السفر) أي في قطعه (قوله ومريضه) أي السفر (قوله أنه) أي المرض (قوله به) أي بسبب السفر (قوله يجوز به) أي صومه الذي أفطر فيه بمرض السفر (قوله وشهره) أي عدم القطع بفطر النسيان (قوله عليه) ٣٤٨ أي عدم البطلان بالنسيان (قوله وفي قطعه) أي صوم الظهار (قوله بالفطر

للشخص فيصم السفر وغيره والله أعلم وشبه في عدم الإفعال فقال (ك) فطر في كفارة قتل أو فطر في أداء رمضان له (حيض) أو نفاس ابن عرفة وفيه فطر المرض والحيض لا يقطع المتتابع ويوجب اتصال قضائه بتتابعه بخلاف فطر السفر ومريضه لأن أخاف أنه به العقل عن يحزنون يجوز به (و) لا يقطع فطر له (ذكرهم) يؤثم من قتل أو ضرب الخ (و) فطر له (ظن غروب وفيها) أي المدونة (و) لا يقطع بفطر له (نسيان) وشهره ابن الحاجب وحكي ابن رشد الاتفاق عليه وقال ابن ناجي لم أعلم فيه خلافا ابن عرفة وفي قطعه بالفطر نسيانا أو جهلا ثالثا به ثم قال ابن بشير في قطعه به نسيانا أو خطأ ثالثا خطأ ابن رشد المشهور لأعذر بتفرقة النسيان وعذره ابن عبد الحكم قوله بتفرقة النسيان أي فصل قضاء ما أفطره من المرض أو نسيان أو أكره نسيانا عنه والمراد فطره ناسيا بغير جماع أو به نهارا في غير المظاهر منها بدليل ما تقدم (و) انقطع المتتابع (ب) فطر يوم (العید) الأكبر وهو عاشور ذي الحجة (ان تعمدته) أي المظاهر صوم ذي الحجة وذی القعدة أو المحرم لظهاره (لا) تبطل الكفارة بفطر العیدان (جهله) أي المظاهر العیدان أي أتيانه في شهرى ظهاره بان ظن ذاك الحجة المحرم ونوى صومه مع صفر ثم تبين ان الاول الحجة فافطر يوم العید فلا يقطع بتابعه (وهل) محل عدم قطع المتتابع بجهل العید (ان صام) أي امسك (العید رأيا يوم التشريق) بالقاف وقضاهما متصلا بصومه (والا) أي وان لم يصمه أو افطره باطل صومه (استأنف) الصوم وهذا فهم ابن الكاتب لقول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وإذا صام ذاك القعدة وذاك الحجة عن ظهاره عليه وقتل نفس خطأ لم يجوز الامن فعله بجهالة وظن أنه يجوز فقهسي ان يجوز به وما هو بالبين واجب الى ان يتبدى (أو) لا يشترط صوم العید وایام التشريق (في فطره) أي أيام النحر (ويبقى) على ما صامه قبل ويقضيهم متصل وهذا فهم أبي محمد في الجواب (تأويلان) عب وفيه أمور أحدها ان قوله وهل ان صام العید يقضى قوة هذا القول ومساواته لما بعده مع أنه أضعف الاقوال أشار له الشارح والمراد بصومه امساكه الثاني انه يقضى جريان التأويلين في رابع النحر وليس كذلك لاتفاقهم ما على ان فطره يبطله ولذا قال د التعديل بایام التشريق يدل على انها ثلاثة بعد يوم العید وتقدم انها ثلاثة به اه وفيه نظر اذ الذي تقدم في الصوم والحج انها ثلاثة عقبه الثالث ظاهر قوله يقطرن أنه مأثور بفطر الثاني والثالث مع ان التأويلين متفقان على طلب صومهما وهل وجوباً أو ندباً والظاهر الثاني وانما اختلافنا اذا فطرهما أو أحدهما هل يبقى أو يستأنف فلو قال لاجله ان صام ثانی النحر وثالثه والافهل يستأنف أو يبقى وتأويلان اسلم من هذه الامور وعلى صومها فهل يقضى يوم العید وهو الرابع أفاده الشارح في الكبير أو يقضى الثلاثة وهو ما في الوسط والصغیرت أطلق الجهالة هنا مع ان في توضيحه عن عياض أنظر هل الجهالة التي عذره بها في المدونة الجهالة بالحلل

نسيانا أو جهلا) أي وعنده بهما (قوله ثالثا) أي الاقوال (قوله به) أي النسيان فقط (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله في قطعه) أي صوم الظهار (قوله به) أي الفطر (قوله نسيانا أو خطأ) أي وعنده بهما (قوله ثالثا) أي الاقوال (قوله خطأ) أي فقط (قوله وعذره ابن عبد الحكم) أي بتفرقة نسيانا (قوله منها) أي الكفارة بيان لما (قوله عنها) أي الكفارة صلة فصل (قوله وافطرها) أي لم يصم فيها فقهوم الشرط والظن لم صرح به (قوله واذا صام) أي المظاهر أو قائل الخطأ (قوله خطأ) راجع لقتل (قوله هو) أي الاجزاء (قوله بالبين) بكسر المشاة مثله أي الظاهر والباء زائدة في خبر ما (قوله الى) بشد الماء صلة أحب (قوله ان يتبدى) أي يستأنف صوم شهرين آخرين خبر أحب (قوله وفيه) أي كلام المصنف (قوله لاتفاقهما) أي التأويلين (قوله على ان فطره) أي رابع النحر (قوله

يبطله) أي الصوم (قوله ولذا) أي اقتضاء كلامه جريان ما في الرابع صلة قال (قوله انها) أي أيام التشريق (قوله به) أي او يوم العید (قوله عقبه) أي العید (قوله لصومه) أي الثاني والثالث (قوله الثاني) أي الندب (قوله وانما اختلافنا) أي التأويلان (قوله يوم العید) أي فقط (قوله أطلق الجهالة) أي عن تقييدها بكونها في الحكم أو في العدد (قوله هنا) أي في هذا المقصود

(قوله الثاني) أي تخصيص جهالة العدد (قوله وهذا) أي كلام أبي الحسن (قوله على الوجه المتقدم) أي من تخصيصهم بأبجهاالة الحكم وتعميمها فيها وفي جهالة العين (قوله من أنه) أي جهل رمضان الخ بيان لحكم جهل العيد (قوله ويصومه) أي رمضان (قوله الفرض) أي الأصلي المهدود من أركان الإسلام (قوله ويبنى عليه) أي صوم رمضان (قوله صوم الشهر الثاني) أي الباقي من الكفارة أن كان ابتداءهم لال شعبان (قوله متصل) أي رمضان (قوله أنه) أي المكفر (قوله لو علمه) أي رمضان (قوله لم يجزه) أي سواء صامه بنية الفرض للتقريب أو للكفارة لعدم قبولها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله لظهاره) أي مثلاً أو لفته خطأ أو فطره في رمضان (قوله لم يجزه لفرضه) أي لعدم نيته (قوله ولا ظهاره) أي لعدم قبوله (قوله كقولها في ذي القعدة وذى الحجة) أي في تقييد الأجزاء بجهالة الجهل (قوله هذا) أي صوم رمضان لفرضه خلال صوم شعبان وشوال لظهاره (قوله تفريق كثير) أي فإيس كقولها في ذي القعدة وذى الحجة (قوله والاول) أي كونه كقولها ٣٤٩ في ذي القعدة وذى الحجة (قوله

أبين) أي أظهر من قول بعض شيوخه (قوله لما أظفره) صلة القضاء (قوله من الكفارة) بيان لما (قوله المرض) صلة أنظر (قوله عنها) أي الكفارة (قوله فصل) قوله بما يجوز صومه (قوله فصل) قوله (قوله ما يجوز صومه) (قوله فصله) أي القضاء (قوله بذلك) أي فطر بما يجوز صومه (قوله الثاني) احتراز به عن النسيان الأول الذي أظفره في أثناء الكفارة فقد عذر به (قوله بفصل القضاء) تصوير للقطع (قوله بالنسيان) أي بسبب فطره ناسياً ما يجوز صومه بعد تمام الكفارة وقبل قضاء ما أظفره منها المرض

أو الجهالة بالعدد وتعيين الشهر وغفلته عن أن فيه فطراً فيكون كالناسي وفي الشامل تصحيح الثاني وقال أبو الحسن جهالة الحكم بجهالة العين بدعي وهذا أظهر (وجهل) أي حكم جهل رمضان على الوجه المتقدم (كحكم جهل العيد) من أنه لا يقطع التتابع ويصومه بنية الفرض ويبنى عليه صوم الشهر الثاني متصل ويجزه به لعدم بجهله (على الأرجح) عند ابن يونس ومعهوم جهل رمضان أنه لو علمه لم يجزه ابن عرفة وفيه من صام شعبان لظهاره على أن يقضى رمضان لم يجزه لفرضه ولا ظهاره ابن حبيب من صام شعبان لظهاره ورمضان لفرضه وأكمل ظهاره بصوم شوال أجزاء الصقلي يحتمل كونه كقولها في ذي القعدة وذى الحجة وقال بعض شيوخنا هذا تفريق كثير والاول أبين (و) انقطع تتابعه (بفصل القضاء) لما أظفره من الكفارة مرض ونحوه عنها بما يجوز صومه وأظفره وأما فصله بما لا يجوز صومه كالعيد فلا يقطع التتابع وسواء فصله بذلك عامداً أو ناسياً أبو الحسن فلا يعذر بالنسيان الثاني وإلى هذا أشار بقوله (وشهر) يضم فم كسر مثقلاً (أيضا للقطع) لتتابع الصوم بفصل القضاء بالنسيان) فليس هذا مقابلاً لقوله المتقدم وفيها ونسيان كيف وقد سكت ابن راشد الاتفاق على ما فيها وقال ابن ناجي في شرحها ما ذكره في النسيان لم أعلم فيه خلافاً والذي شهر القطع بفصل القضاء نسياناً ابن رشد ونصه تتابع كفارة الظهار والقتل فرض بنص التنزيل فلا يعذر أحد بتفريقهما نسياناً على المشهور وانما يعذر فيه بمرض أو حرج فان مرض فافطر في شهر صيامه أو كل فيه ما ناسياً قضى ذلك ووصله بصيامه فان ترك وصله به ناسياً أو جاهلاً أو متعمداً استأنف صيامه وعن محمد بن عبد الحكم أنه يعذر بالنسيان أه فلو كان تشهيره في مسألة المدونة كما زعم في ضيق وأنه يخالف للمدونة لأنه على مذهبه ولم يعزه لابن عيسى الحكم وكلامهما في الفطر نسياناً لا في فصل القضاء ولم يقع فيها خلاف كما علم من كلام ابن راشد وابن

أوجيض أو نسيان أو كراه (قوله فليس هذا) أي وشهر أيضاً للقطع بالنسيان تفريع على بفصل القضاء (قوله كيف) أي يكون مقابلاً (قوله وقد سكت الخ) حال (قوله في شرحها) أي المدونة (قوله لم أعلم الخ) تحري الصدق لاحتمال خلاف لم يعلمه (قوله فرض) أي واجب شرط (قوله التنزيل) أي القرآن العزيز الذي نزل به الأمين جبريل عليه السلام على خاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله بتفريقها) أي الكفارة (قوله فيه) أي التفريق (قوله فيها) أي شهرى ظهاره منها (قوله ذلك) أي الذي أظفره (قوله ووصله) أي القضاء (قوله به) أي صيامه (قوله استأنف صيامه) أي ابتداءه لبطالته (قوله أنه) أي المكفر (قوله بالنسيان) أي في فصل القضاء (قوله فلو كان تشهيره) أي ابن رشد (قوله بالنسيان) (قوله في مسألة المدونة) أي الفطر في أثناء الكفارة نسياناً (قوله وأنه) أي ابن رشد (قوله لأنه) أي ابن رشد (قوله على مذهبه) أي المدونة (قوله وكلامهما) أي المدونة الخ حال (قوله في الفطر نسياناً) أي قبل تمام الكفارة (قوله فيها) أي مسألة المدونة (قوله لم) يضم العين

(قوله لها) اى المدونة (قوله عزوا) اى نسب ابن عرفة وغيره (قوله عدم اعتقاره) اى القطر فيه انسيا (قوله لغيرها) اى المدونة
(قوله عنهما) اى الكفارتين (قوله منها) اى اربعة الاشهر (قوله من الاشهر) بيان لاربعة (قوله وقبل فطره الخ) عطف على
بعد صوم اربعة (قوله بعدها) اى المكفارة (قوله هل هما) اى اليومان اللذان افطر فيهما (قوله تو اليهما واجتماعهما) اى
اليومين (قوله واصلاحها) ٣٥٠ (قوله المسئلة) اى

ناجى ولم يعز ابن عرفة وغيره لها الا العذر بالنسيان وانما عزوا عدم اعتقاره لغيرها افاده طي
(فان) كان على المظاهر كفارتان اظهرا بن وصام عنهما اربعة اشهر وافطر في يومين منها ناسيا
وتذكرهما (لم يدرك) المظاهر (بعد) فراغ (صوم اربعة) من الاشهر (عن ظهاري) لزما وقبل
قطره في اليوم الذي بعدها ومعهول يدرك (موضع) اليومي (الذين افطرهما ناسيا هل هما
من الاولى او الثانية او اولها واولها آخر الاولى وثانيها آخر الثانية ولكن علم تو اليهما واجتماعهما
وجواب فان لم يدرك الخ (صامهما) اى اليومين متصلين باربعة الاشهر لاحتمال انهما من الثانية
واصلهما يمكن (وقضى شهرين) لاحتمال كونهما اوكون اولها من الاولى وقد بطلت بفصل
قضائهما الثانية فصوم اليومين مفرع على ان فطر النسيان لا يقطع التتابع وقضاء الشهرين
مفرع على ان فصل القضاء نسيانا يقطعه (وان لم يدرك اجتماعهما) اى تو الى اليومين (صامهما)
اى اليومين متصلين بالاشهر الاربعة لاحتمال اجتماعهما من الثانية واصلهما يمكن (وقضى
الاشهر) (الاربعة) بناء على ان القطر نسيانا يقطع التتابع وهو قول شاذ فرع ابن الحاجب
المسئلة عليه وتبعه المصنف وفرعها عليه أيضا ابن بشير واثبات ابن الحاجب وافصل ابن
الحاجب والمصنف ولا بد منه على التفرع ووجهه انه ان علم اجتماعهما لم تبطل على كل احتمال
الا كفارة واحدة لانهما ان كانا معهما من الاولى في اولها واثنائها واولها بطلت وحدها وان
كانا من اثناء الثانية بطلت وحدها وان كان الاول آخر الاولى والثاني اول الثانية لم تبطل الا
الاولى فلذلك لم يقض الاربعة وأما ان لم يعلم اجتماعهما فيحتمل ما ذكره فيحتمل أيضا أن يكون
احدهما من الاولى والثاني من اثناء الثانية فتبطلان معا فيقضى الاربعة فتحصل ان
التفصيل بشقيه مفرع على ان النسيان يقطع التتابع وأما ان فرعنا على المشهور من ان القطر
نسيانا لا يقطع التتابع وان فصل القضاء يقطعه فلا يقضى الاشهرين فقط مع صوم يومين علم
اجتماعهما أم لا وعليه فرع ابن رشد وهو الصواب وابن عرفة معرض عن تقرير ابن الحاجب
ثم صوم الاربعة عندهم قال به معيد بشك في أمسه هل هو من اليومين المذكورين أم لا فان
تحقق سبقهما فيحتمل بالعدد الذي صامه ولم يتخلله فطر ويبنى عليه بقية الاشهر الاربعة افاده
البناني (ثم) اذا جازع عن الصوم (تلك ستين) شخصا (مسكينا احرار) بالحر نعت ستين وبالنصب
حال منه لخصه بالتمييز (مسكين لكل) اى لكل واحد من الستين (مد) بضم الميم وشدة الدال
نبوي وهو ملحقان متوسط ووزنه رطل وثلاث بغدادى والرطل مائة وعشرون درهما
مكيا والدرهم خمسون شعيرة وخمسان من شعيرة من الشعير المتوسط (وثلاثان) من مد فجموع
الكفارة مائة مد نبوي (برا) بضم الموحدة وشدة الراء أى قمعا تيمم لمد والثلاثين وبيان بلخس

المشهور (قوله وعليه) اى المشهور صلة فرع (قوله وابن عرفة) عطف على ابن رشد (قوله معرضا) الطامع
بضم فسكون فكسر حال من ابن عرفة (قوله سبقهما) اى اليومين اللذين افطرهما (قوله ولم يتخلله فطر) حال (قوله منه) اى
ستين (قوله لخصه) اى ستين (قوله بالتمييز) اى مسكينا (قوله حقان) اى مجموع اليمين لاسم موطتين ولامة موطستين
(قوله متوسط) اى بين الكبير جدا والصغير جدا

(قوله اى مساوى) تفسير (قوله المذكور) توجيه لافراد الضمير الراجع لمدد الثلثين (قوله من المدد الثلثين) بيان للمد كونه
(قوله معناه) اى التعادل والتساوى (قوله مثل مكيه القمح) اى مدو ثلثان من غيره المقنات (قوله انه) اى الشان (قوله
لايجزى) اى فى التكفير عن الظهار (قوله فلا يعبد) اى لتكفير لاجزاء الغداء ٣٥١ والعشاء (قوله كلام الامام)

أى قوله لا احب الغداء

والعشاء (قوله وحله) اى

كلام الامام (قوله بقوله)

اى الامام (قوله وبقولها)

اى المدونة (قوله ذلك) اى

الغداء والعشاء (قوله من

الكفارات) بيان لما (قوله

فقهومه) اى يجزى فيما

سواها الخ (قوله فيها) اى

الغدية (قوله لا اظنهما) اى

الغداء والعشاء (قوله

يبلغانها) اى المدين

(قوله بان كان) اى المظاهر

(قوله حينئذ) اى حين

العودة (قوله وعلم) اى

المظاهر (قوله استمرار)

تنازع فيه علم وغلب (قوله

عنه) اى الصوم (قوله

وهو لا يجزى بدرجة) حال

(قوله فلا يدخل عليه الايلاء)

جواب ان تقادى به المرض

الخ (قوله افاقته) اى من

مرضه (قوله بعده) اى

المرض (قوله حينئذ) اى

حين علم عدم قدرته بعده

على الصيام (قوله من

القدرة) اى على الصيام

(قوله وهو مرض) حال

(قوله فليظن) بضم الياء

وفتح الظاء (قوله

يحتاج الى اهله) اى من حيث

الاصابة (قوله التردد) اى فى القدرة على الصيام فى المستقبل (قوله لا يمنع) اى من الاطعام (قوله واليه) اى الخلاف فلهذه

(قوله والى هذا) اى الوفاق وعدم الخلاف بينهما

الطعام المخرج فى كفارة الظهار ان اقتناوا البر (وان اقتناوا) اى اهل بلد لم يسكر كلهم واجله
(قرا او) اقتناوا طعاما (مخرجا) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء غير البر والتمر اى ما يجوز
اخراجهم (فى) زكاة (القطر) وهو شعير وسات وارزودرة ودخن وزبيب واقط وبر وغيره
التسعة التى تخرج زكاة القطر منها (فعله) بفتح العين المهملة اى مساوى المذكور من المدد
والثلثين من المقنات غير البر عياض معناه ان يقال اذا شبع الشخص بعد حنطة كم يشبعه من
غيرها وقال الباجى الاظهر عندي مثل مكيه القمح وظاهر كلام المصنف والمدونة انه
لا يجزى عرض ولا ثمن وهو كذلك قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه (ولا احب الغداء
والعشاء) اى للمسكين بدلا عن المدد والثلثين لاني لا اظنهما يبلغان المدد والثلثين وقال ابن
المواز لو غدي وعشى فلا يعبد فحمل أبو الحسن كلام الامام على الندب مستدلا بقول
ابن المواز وحله ابن ناجي على التحريم مستدلا بقوله لاني لا اظنه يبلغ ذلك وبقوله لا يجزى
ذلك فيما سواها من الكفارات فقهومه عدم الاجزاء فى الظهار وشبهه فى نفي أحجية
الغداء والعشاء فقال (كفدية الاذى) التى تجب على المحرم لترفيه أو زالت عنه اذى وهى
نسك يشاة فأعلى او صيام ثلاثة أيام او عليك ستة مساكين اكل مدان فقال مالك رضى الله
تعالى عنه لا احب الغداء والعشاء بدلا عن المدين فيما لا يلى لا اظنهما يبلغانها (وهل لا ينقل)
المظاهر عن الصوم الذى يجزى عنه الى الاطعام فى كل حال (الان أنيس) المظاهر عند العودة
الموجبة للكفارة (من قدرته) اى المظاهر (على الصوم) فى المستقبل بان كان مرضا حينئذ
ملا وعلم أو غلب على ظنه استمرار عجزه عنه الى موته (أو) ينقل (ان شك) المظاهر حين العود
فى قدرته فى المستقبل على الصوم فى الجواب (قولان) مذكوران (فيها) اى المدونة ففهم الابن
القاسم من صام عن ظهاره شهر اثم مرض وهو لا يجزى بدرجة لم يكن له ان يطعم وان تقادى به
المرض أربعة أشهر فلا يدخل عليه الايلاء لانه غير مضار وتفتقر افاقته فاذا صح صام الا ان يعلم
ان ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعده فيضرب حينئذ من اهل الاطعام وظاهر هذا انه
لا ينقل للاطعام الا بعد ايام من القدرة فى المستقبل وفيما ايضا من ظاهر من امره وهو
مريض بمثل الامراض التى يضر منها فليظن حتى يضر بصوم اذا كان لا يجزى بدرجة وكل
مرض يطول بصاحبه ولا يدري ايبأ منه أم لا وله يحتاج الى اهله فليطعم ويصيب اهله ثم ان
صح اجزاء ذلك الاطعام اه وظاهر هذا ان التردد لا يمنع عند ابن القاسم لقوله لا يدري ايبأ
منه أم لا فهذا انحالف الاول واليه ذهب جماعة من القرويين (وتوالت) بضم القوقية والهمز
وكسر الواو مشددة أى فهمت المدونة (ايضا) اى كما فهمت على الخلاف (على ان) المظاهر
(الاول) الذى صام شهر اثم مرض (قد دخل فى الكفارة) بصومه شهر اثمها والثانى
لم يدخل فيها وللدخول تأثير فى العمل بالقادى فلذا لا ينقل الاول الا اذا أنيس وللثانى الاعتقال
ولم ييأس فلا خلاف بين الماهين والى هذا ذهب جماعة من القرويين منهم ابن شبلون ابن عرفة

الاصابة (قوله التردد) اى فى القدرة على الصيام فى المستقبل (قوله لا يمنع) اى من الاطعام (قوله واليه) اى الخلاف فلهذه

(قوله والى هذا) اى الوفاق وعدم الخلاف بينهما

(قوله يا) اي اليمين بالله في ايجاب الكفارة من الخلف باليمين او الكفارة او النذر الميم (قوله العبد) تفسير له مفعول البارز (قوله ما اذن له سيده فيه) تفسير للفاعل المستتر (قوله من اطعام الخ) ما اذن له في ملك العبد (من اضافة المصدر لفاعله) اي كون العبد ملكا مقولا (قوله وفيها) اي المدقونة (قوله الى) بشد الباء ضمير المتكلم الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله ابن القاسم) اي قال (قوله بل هو) اي الصوم (قوله عليه) اي العبد اقدرته عليه (قوله قلت) اي قال ابن عرفة (قوله نقله) اي وجوب الصوم على العبد (قوله وزاد) اي اليابحي (قوله لا ادري ما هذا) اي قول مالك ان اذن له سيده فصومه احب الى الخ مفعول قول المضاف الى فاعله (قوله ولا يطعم من يستطيع الصوم) حال (قوله وما جوب مالك رضي الله تعالى عنه) اي قوله ان اذن له سيده فصومه احب الى (قوله الا وهم) بفتح الهاء اي غلط لساني او سكونها اي سم وقاي (قوله ولعله) اي ما ليكارضي الله تعالى عنه (قوله فحمله) اي جواب مالك رضي الله عنه (قوله ولتردده) اي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله استحب) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله حمله) اي جواب مالك رضي الله تعالى عنه (قوله استجابته) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله) اي العبد (قوله عليه) اي الصوم (قوله قال) اي اسمعيل (قوله فيه) ٣٥٣ اي اطعام الذي اراد العبد

التكثير به (قوله ولانه) اي السيد (قوله عن اذنه) اي للعبد في اطعام (قوله لان اذن سيده) اي له في اطعام (قوله لا يخرج) اي الاذن (قوله من ملكه) اي السيد (قوله الا لامساكين) اي دفعه اليهم (قوله يريد) اي ابن الماجشون بقوله لان اذن سيده لا يخرج اطعام من ملكه (قوله ان ملك العبد غير مستقر) مفعول يريد (قوله لان قول ابن الماجشون الخ) علة يريد ان ملك العبد غير مستقر (قوله ان العبد لا يملك) (قوله ان العبد لا يملك)

تعالى وما الحق بها (أجزأه) أي العبد ما اذن له سيده فيه من اطعام او كسوة (وفي قلبي منه شيء) أي كراهة وتفرقة والصوم ايتين عندي للاختلاف في ملك العبد ابن عرفة وفيه ليس عليه أي العبد المظاهر الا الصوم ولا يطعم وان اذن سيده له فصومه احب الى ابن القاسم بل هو الواجب عليه قلت نقله اليابحي عن مالك رضي الله تعالى عنه في المبسوط وزاد قول ابن القاسم لا ادري ما هذا ولا يطعم من يستطيع الصوم وما جوب مالك رضي الله تعالى عنه الا وهم ولعله اراد كفارة اليمين بالله تعالى فحمله ابن محرز على من منعه سيده الصوم ولتردده في محبة منعه استحب صومه اليابحي حمله القاضي اسمعيل على من يحجز عن الصوم ومعنى استجابته صومه قصر تكفيره عليه قال لان سيده التصرف فيه قبل اخرجه لامساكين ابن الماجشون ولانه لو شاء يرجع عن اذنه فلا يطعم لان اذن سيده لا يخرج اطعام من ملكه الا لامساكين الشيخ يريد ان ملك العبد غير مستقر لان قول ابن الماجشون ان العبد لا يملك عياض مثل توهم ابن القاسم مالكا طرحه صنفون لفظ احب الى وقال بل هو واجب وزاد اعتذارا آخر عن أبي اسحق يرجع احب الى السيد أي اذنه له في الصوم احب الى من اذنه له في اطعام ثم قال وقال القاضي والابهرى قال الصوم احب الى لانه يحجز عنه فاحب اليه ان يؤخر حتى يقدر عليه وعورض بانه ان لم يطل يحجز ويرجى برؤه ففرضه التأخير والافرضه الاطعام ثم قال قد تكون احب على بابهم ولا وهم ولا تجوز فيها بان يكون الصوم ارجح واولى وان منعه السيد منه مع قدرته عليه وهو

٤٥ من في خبر قول ابن الماجشون (قوله مثل) بكسر فسكون - بطرح مقدم (قوله توهم ابن القاسم مالكا) من اضافة المصدر لفاعله ثم نصبه مفعولا (قوله طرح) اي اسقاط مصدره ضاف لفاعله (قوله لفظ) مفعول طرح و اضافته للبيان (قوله وقال) اي صنفون (قوله بل هو) اي الصوم (قوله وزاد) اي عياض (قوله عن أبي اسحق) صلة زاد احوال من اعتذارا لخصه بنعته بالتأخر (قوله يرجع) اي ارجاع تصويره للاعتذار الآخر (قوله ثم قال) اي عياض (قوله القاضي) اي عبد الوهاب (قوله قال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) اي العبد (قوله عنه) اي الصوم (قوله اليه) اي العبد (قوله عليه) اي الصوم (قوله وعورض) اي قول القاضي والابهرى (قوله بانه) اي العاجز عن الصوم عرض (قوله التأخير) الى برئه من مرضه ثم يصوم (قوله والا) اي وان طال مرضه ولم يرج برؤه (قوله فقرضه الاطعام) فلم يبق لاحبيه الصيام يحمل (قوله ثم قال) اي عياض (قوله على بابهم) اي مستعملة في الندب (قوله وهم) بفتح الهاء او سكونها اي غلط او سهو (قوله فيها) اي احب تنازع فيه وهم وتجوز (قوله بان يكون الصوم) اي من العبد في كفارة الظهار الخ تصويرا لكون احب على بابهم بلا وهم ولا تجوز (قوله وان منعه) اي العبد (قوله منعه) اي الصوم (قوله مع قدرته) اي العبد (قوله عليه) اي الصوم (قوله وهو) اي جواز اطعامه مع قدرته على الصوم ومنعه السيد منه اللازم لارجحية الصوم

(قوله ان اذن له) اي العبد المظاهر الخ مشعول قول المضاف لفاعله (قوله اجزأه) اي الاطعام العبد (قوله حينئذ) اي حين منعه
السيد منه وهو قاد عليه (قوله وهذا) اي قول محمد ان اذن له سيد في الاطعام الخ (قوله في الكتاب) اي المدونة (قوله ان يطعم
او يكسو) اي في كفارة العين ٣٥٤ (قوله يجزى) اي باطعامه او كسوته (قوله منه) اي اجزأه اطعامه او كسوته (قوله

قول محمد ان اذن له سيد في الاطعام ومنعه الصيام اجزأه والاصوب ان يكفر بالصيام حينئذ
وهذا كقوله في الكتاب في كفارة العين ان اذن له سيد ان يطعم او يكسو يجزى وفي قاي منه
شي والصوم اي عندي فلم يرد له الاطعام والكسوة كما سنعرضه ان اذن له سيد ان يطعم او يكسو
الاطعام جوابا بينا اللخمى ان اذن له سيد في الاطعام اجزأه لانه ملكه حتى يتزعه سيد ولو
قد رنا انه ملك يتزعه لم ار سيد رجوعا ولا انتزاعا لعلق حق العبد فيه وادنى حاله انه يكن اطعم
عنه (ولا يجزى) بضم أوله وقسمه (تشرىك كفارتين) اظهارين (في) - فكل (مسكين) بان يملك
مائة وعشرين مسكينا كل مسكين مائة وثلثين عن كفارتين نوايان كل ما اعطاه لكل مسكين
للكفارتين مناصفة كذا في المدونة ونهه من عدم اجزاء التشرىك في الصوم بالاولى بشرطية
تتابعه بخلاف الاطعام وظاهر كلام المصنف عدم اجزاء ما فيه التشرىك سواء كان الجميع
أو البعض وهو كذلك (ولا) يجزى (تركيب) كفارة من (صنفين) كصيام ثلاثين يوما واطعام
ثلاثين مسكينا واحترز بصنفين من تركيبها من صنف واحد كقضاء عشاء ثلاثين وتلك
ثلاثين كل واحد مائة وثلثين فيجزي (و) لو نوى من عليه كفارتان أو أكثر وهجن عن الاعتاق
والصوم وأطعم مساكين كل واحد مائة وثلثين ومفعول نوى (أكل) من الكفارتين أو الكفارات
(عددا) من المساكين أقل من اثنين (أو) نوى بما أخرجه (عن الجميع) أي مجموع الكفارتين
أو الكفارات ولم ينو التشرىك في مسكين (ككل) بفتحه مثقلا المظاهر لكل كفارة ستين على
ما نواه كل واحد في الصورة الاولى وعلى ما ينوب كل واحدة من خمسة المجموع في الصورة
الثانية (و) ان مات واحدة من المكفر عنهن قبل التكميل (سقط حظ) اي نصيب (من ماتت)
فلا يجب عليه ان يكمل لها ولا يجزى ما أخرجه لها عن كفارة عن غيرها ومثل الموت الطلاق
البائن ومحل السقوط اذا لم يوطأها قبل موتها أو طلقها والا فلا يسقط حظها فيجب عليه ان
يكمل لها ستين (ولو اعتق) المظاهر (ثلاثا) من الرقاب (عن ثلاث من أربع) من النساء مظاهر
نهن وقد رزقه لكل واحدة كفارة ولم يرد من الثلاث المعتق عنهن (لم يوطأ واحدة) من الأربع
(حتى يخرج) الكفارة (الرابعة) لاحقال كون التي أراد ووطأها لم يكفر عنها ان لم تمت واحدة
من الأربع أو تطلق بل (وان مات واحدة) من الأربع (أو طلقت) بضم فكسر مثقلا فلا يجوز
له وطء واحدة من الباقيات حتى يخرج الكفارة الرابعة ولو مات ثلاث أو طلقت وبقيت واحدة
فلا يستمتع بها حتى يخرج الرابعة لاحقال انها التي لم يكفر عنها ومثل الاعتاق الصوم والاطعام
ومن لم يجد مساكين يملأه ينقل الطعام لبلد آخر قاله ابن عمر وفي الشامل ان اذهب المساكين
طعام الكفارة فان كانوا أكثر من ستين فلا يبنى على شيء منها والابن على واحد فان تحقق
في عددانهم أخذوا ما يجب لهم في عليهم والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وسلم

شي) اي نفرة وثقل (قوله
قلم بر) اي الامام رضى الله
تعالى عنه (قوله ملكه) اي
العبد (قوله لم يعطنا) اي لم
يجبنا ما لا رضى الله تعالى
عنه (قوله في الاطعام) اي
من العبد المظاهر عن
ظهاره (قوله لانه) اي
الطعام (قوله ملكه) اي
العبد (قوله يتزعه) اي
الطعام (قوله انه) اي ملكه
العبد الطعام (قوله مترقب)
بفتح الراء مثقلا اي ارتفاعه
بانتراع سبده (قوله وادنى
حاله) اي العبد في التكفير
بالاطعام (قوله انه) اي
العبد المكفر بالاطعام
(قوله اطعم) بضم الهاء
وكسر العين (قوله عنه)
اي في كفارة الظهار (قوله
بضم أوله) من اجزأ (قوله
وقسمه) من جزي (قوله بان
يملك) بضم فكسر مثقلا
مثقلا الخ تصوير لتشرىك
كفارتين في حظ كل مسكين
(قوله فنهه) بضم فكسر
(قوله منه) اي عدم اجزاء
التشرىك في الاطعام (قوله
لشرطية تتابعه) اي الصوم
الخ له لاولى (قوله كفارة)

بلاثونين لاضافة ثلاثين (قوله المكفر) بفتح الراء مثقلا (قوله قبل التكميل) صلة
مات (قوله عليه) اي المظاهر (قوله عن كفارة) صلة اخرجه (قوله عن غيرها) صلة يجزى (قوله مظاهر) بفتح الهاء (قوله وقد رزقه
الخ) جال (قوله المعتق) بفتح التاء (قوله والا) أي وان كانوا ستين أو اقل منها

(باب اللعان) (قوله بعد) بضم فسكون فسكسر (قوله حلف) جنس وإضافته لزواج فصل مخرج حلف غيره (قوله على زنا زوجته) فصل مخرج حلف زوج على غيره (قوله وأنني حملها) أي الزوجة باللازم له أي الزوج أو للتبويب (قوله وحلفها) أي الزوجة عطف على حلف زوج (قوله على تكذيبه) أي الزوج في دعواه زناها أو أنني حملها باللازم له فصل مخرج حلفها على غير ذلك (قوله أن أوجب نكولها) أي الزوجة عن الحلف (قوله بحكم قاض) فصل مخرج حلفها على ذلك بدونها (قوله وهو) أي الزوج (قوله فيه) أي حملها غير اللازم (قوله وبقوله وحلفها) عطف على باللازم (قوله لثبوت غصبها) علة لا يوجب الحد عليها (قوله وبقوله بحكم) عطف على باللازم (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله في حكمه) أي اللعان (قوله درست) بضم فسكسر أي تركت (قوله أنه) أي اللعان (قوله أن كان) أي وإن كان لرؤية الزنا (قوله تركه) أي اللعان (قوله بترك سببه) أي قذفها برؤية الزنا (قوله فإن وقع) أي سببه (قوله وجب) ٣٥٥ أي اللعان على الزوج (قوله وحده) بفتح الحاء وشدة الهمزة

عطف على معرفة (قوله مثله) أي الذي قلته في حكم اللعان (قوله سراج) بكسر السين آخره جيم (قوله بتأييد التحريم) صلة تباعد (قوله أو ذكر اللعنة) عطف على تباعد (قوله في خاصة) صلة ذكر (قوله مع ذكره) أي الغضب (قوله والسبقة) أي الزوج باللعان عطفاً على للذكر (قوله وتسببه) أي الزوج (قوله مكاب) لا صبي ولا مجنون (قوله مسلم) لا كافر (قوله لاسيد) مختار زوج (قوله شرط الزوج) أي لعانه (قوله وكذا) أي نكيبه في شرطته لللعان (قوله لغو) أي لا يمنع لعانه (قوله

(باب في أحكام اللعان)

هو لغة مصدر لاعتنائه كل من شخصين الآخر وأصل اللعان الابتعاد والمرد وكانت العرب تبعه المحدث الشرير مثلاً فتؤخذ بجرايره وتسميه أعياناً عرفاً قال ابن عرفة حلف زوج على زنا زوجته أو أنني حملها باللازم له وحلفها على تكذيبه أن أوجب نكولها أحدهما بحكم قاض واحترز باللازم عن حملها غير اللازم ككذلك أتت به لدون ستة أشهر من يوم العقد أو وهو خطي أو يجوب أَرْضِي فَلَا لَعَانَ فِيهِ بقوله وحلفها عن حلفه ونكولها الذي لا يوجب الحد عليها لثبوت غصبها وبقوله بحكم عن تلاعنهما بالأحكام فإنه ليس لعاناً شرعياً ثم قال ولا نص في حكمه ابن عاتل عن ابن الهندي فعوتب فقال أردت إحياء سنة درست والحق أنه إن كان لثني نسب وجب والا فلا ولي تركه بترك سببه فإن وقع صدقاً وجب لوجوب دفع معرفة القذف وحده ثم وجدت مثله في سراج ابن العربي ومناجبة تسمية هذا العاناً تباعدهما عن المكاح بتأييد التحريم أو ذكر اللعنة في خامسة الزوج ولم يسم غضاباً مع ذكره في خامسة تباعدهما عن المكاح بتأييد التحريم في لعانها (انما بالاعن زوج) مكلف مسلم لاسيد ابن عرفة شرط لزواج نكيبه فالواو كذا السلامه وفسقه لغو اللعني لو أسلمت تحت كافر أو تزوج مسلمة على القول أنه غير نافذ فذهبها إلا عن ولا تحددان نكحت لانها إيمان كافر الصقلي عن ابن عمران لورضي الزوجان الكافران بحكمنا فنكحت رجعت على قول عيسى لأعلى قول البغداديين أقساماً انكبتهم من أصح نكاحه بل (وان فسد نكاحه) أي الزوج ولو باجتماع دخل أم لا وسواء عدلاً (أو فسقاً) أي الزوجان كانا حريناً أو أحدهما (أو رها) بضم الراء وشدة القاف أي كانا رقيقين ابن عرفة فيها العبد كالحرفي نكاحها لأول أن قذفها في المكاح الذي لا يقر على حال إلا عن لثبوت النسب فيه المتطلى أجاب أبو عمران القاسمي بثبوتها فيما درى فيه الحد لشبهة النكاح وإن لم تثبت الزوجية والاستثناء في

لواست (أي الزوجية) (قوله أو تزوج) أي الكافر (قوله أنه) أي وطء الكافر المسلمة بزوجها (قوله بفسقها) أي الكافر زوجته المسلمة (قوله ولا تحدد) أي زوجة الكافر المسلمة (قوله أن نكحت) أي عن اللعان (قوله لانها) أي إيمان الزوج (قوله إيمان كافر) بفتح الهمز (قوله فنكحت) أي الزوجة بعد حلف زوجها (قوله رجعت) بضم فسكسر أي الزوجة (قوله انكبتهم) أي الكافرين (قوله عدلاً) أي الزوجان أي كانا عداوين (قوله فيها) أي المدونة (قوله العبد كالحرفي) أي في اللعان (قوله وفي نكاحها) أي المدونة (قوله أن قذفها) أي الزوج زوجته (قوله لا يقر) بضم الباء وفتح القاف وشدة الراء أي لا يترك بلا فسق (قوله إلا عن) أي الزوج زوجته جواب أن قذفها (قوله فيه) أي النكاح الذي يفسخ أبداً (قوله بثبوت) أي اللعان (قوله فيها) أي وطء (قوله درى) بضم فسكسر أي دفع راسقاً (قوله لشبهة النكاح) علة درى الحد فيه (قوله وإن لم تثبت الزوجية) حال

(قوله منقطع) خبر الاستثناء (قوله فيه) أي قوله تعالى (قوله فان الشخص الخ) (قوله منقطع) (قوله على حد قولهم) أي في انقطاع الاستثناء (قوله الصبر حيلة من لا حيلة له) أي من لا حيلة له فلا حيلة له إلا الصبر (قوله والجوع زاد من لازادله) أي من لازادله فلا زاد له إلا الجوع (قوله ورد) بضم الراء وشدة الدال أي جعل الاستثناء في الآية منقطعاً (قوله وشبهه) أي النفي وهو النفي والاستفهام (قوله واجب) خبر نصب (قوله جعل الا) أي في قوله تعالى الا انفسهم (قوله ظهر عرابها) أي الا (قوله ما بعدها) أي انفس (قوله لكونها) أي الا (قوله وحقق) بفتح الحاء (قوله الرضى) بفتح الراء وكسر الصاد المججمة (قوله س) أي سبويه (قوله ذلك) أي جعل الابعى غير (قوله بها) أي الا (قوله او تعذر) أي الاستثناء بها (قوله في اشتراطها) أي ابن الحاجب في جواز جعل الابعى غير (قوله تعذر) أي الاستثناء (قوله بها) أي الا (قوله الا ان يترافعا) أي الزوجان الكافران (قوله اليه) أي القاضي (قوله راضين) حال من الف بترافعا (قوله هذا) أي الحكم بينهما بحكم الاسلام ان ترافعا اليه راضين به (قوله في قبل اودبر) دليله حذف ٣٥٦ المتعلق (قوله ادعى) أي الزوج (قوله طوعها) أي الزوجة (قوله فيه) أي

قوله تعالى ولم يكن لهم شهدة الا انفسهم منقطع والمعنى فيه ولم يكن لهم شهدة غير قولهم فان الشخص لا يشهد لنفسه على حد قولهم الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زاد من لازادله ورد بلزوم تخريج القرآن على لغة ضعيفة اذ نصب المستثنى المنقطع بعد النفي وشبهه واجب عند الحجازيين وراجع عند القيمين فالمتعين جعل الابعى غير صفة شهدة ظهر عرابها على ما بعدها لكونها على صورة الحرف وحق الرضى ان مذهب من جواز ذلك في الاسواء صحيح الاستثناء بها أو تعذر خلافا لابن الحاجب في اشتراط تعذرهما (لا) يلاعن الزوج زوجته ان (كفرا) أي الزوجان معا الا ان يترافعا اليه راضين بحكمنا وقد تقدم هذا عن أبي عمران ويلاعن الزوج (ان قذفها) أي الزوج زوجته (ب) رؤية (زنا) في قبل اودبر ادعى طوعها فيه ورفعته لانه من حقها والا فلا لعان ابن عرفة وموجه فيها باحد امرين يجمع عليهما ان يدعى رؤية زناها كالمرود في المكحلة ثم يبطأها بعد ذلك أو ينفي محال قبله استبراء ولو قذفها بالزنا دون رؤية ولا نفي محال أو نفي محال دون استبراء فكثر الروايات ولا يلاعن ابن نافع يلاعن ولا يحد وقالهما ابن القاسم وصوب اللغوى الاولى الباجى هي المشهورة في لغو تعريضه ولعانه به قول المعروف ونقل الباجى مع عياض عن قذفها وعلى المعروف في حده كاجنبى أو تأديبه نقل محمد بن قول الله مع ابن القاسم الشيخ عن محمد بن عبد الحكم لوصرح بعد تعريضه لاعتن ثم قال وكون قول ابن القصار قذفها بوطء الدبر كالقبيل مقتضى المذهب واضح ثم قال وفي شرط الرؤية بكشف كائينة والا كنفاء برأيهما ترى سماع القرينين والشيخ عن ابن القاسم مع ابن رشد عن ابن نافع فقط وصلة قذفها (في) زمن (نكاحه) ويشترط كون الزنا المقدوف به في زمن نكاحه ايضا في

الزنا (قوله ورفعته) أي الزوجة زوجها للقاضي بقذفها به (قوله لانه) أي الرفع الخ عملة لا اشتراطه (قوله والا) أي وان لم ترفعها (قوله موجهه) بكسر الجيم أي سبب وجوب اللعان (قوله فيها) أي المدقونة (قوله بعد ذلك) أي النظر فان وطئها بعده فلا يلاعنها (قوله او ينفي محالا) عطف على يدعى رؤية زناها (قوله قبله) أي الجمل خبر استبراء والجملة نعت محالا (قوله يحد) بضم الياء وفتح الحاء وشدة الدال أي الزوج (قوله ابن نافع) أي قال (قوله وقالهما) أي القولين (قوله

وصوب) بفتحات منقلا (قوله الاولى) بضم الهمز أي رواية حده (قوله الباجى) أي قال (قوله هي) أي ق الاولى (قوله تعريضه) أي الزوج بقذف زوجته برؤية زناها او نفي محالها (قوله ولعانه) أي الزوج (قوله به) أي تعريضه عطف على لغو (قوله المعروف) راجع للقول (قوله ونقل الباجى) راجع للعانة به (قوله عن قذفها) أي المدقونة (قوله في حده) أي الزوج (قوله به) أي التعريض (قوله أو تأديبه) أي الزوج (قوله نقل محمد) راجع لحده (قوله وقول الله مع ابن القاسم) راجع لتأديبه به (قوله لوصرح) أي الزوج بقذف زوجته (قوله بعد تعريضه) أي الزوج بقذف زوجته (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله قذفها) أي الزوجة (قوله كالقبيل) أي قذفها بوطئه في إيجاب اللعان خبر قذفها الخ والجملة مفعول قول المضاف لفاعلها (قوله مقتضى) بفتح الصاد خبر كون من جهة عمله (قوله واضح) خبر من جهة ابتداءه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله بكشف) أي تبين وتفصيل للكيفية التي رآها عليها (قوله سماع القرينين) راجع لاشتراط الكشف (قوله والشيخ عن ابن القاسم) الخ راجع لذكر كنفاء برأيهما الخ

(قوله حد) بضم الحاء وشد الدال اى الزوج (قوله فى نكاحها) تنازع فيه قذف وزنى (قوله بلس) صله تيقنه (قوله ذلك) اى القيقن (قوله القريين) اى ائمه وابن نافع رضى الله تعالى عنهم (قوله الحس) اى صوت حركة الفرج فى الفرج (قوله هذا) اى السماع (قوله كقولها) اى المدونة (قوله) اى الاعمى (قوله من غير طريق) اى من اكثر من طريق (قوله من حس وجس) بيان لغير طريق (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله صوب) بفتحات ٣٥٧ مثقلا (قوله لا يلاعن) اى

الاعمى زوجته الخ مفعول
رواية المضاف انا على (قوله
وفيها) اى المدونة (قوله
فيحمل) اى الاعمى (قوله
ما يحمل) اى الزوج
(قوله غيره) اى ابن القاسم
(قوله يده) اى الاعمى
(قوله على المسيس) او
الوطء (قوله ويعقده) اى
الزوج فى امان زوجته
لقذفها بزناها (قوله على
يقينه) اى الزوج بزناها
(قوله بالرؤية) اى للمرود
فى المكحلة صله يقين اى
بجرد اخبارهم وان لم يبين
كيفية ما رأى (قوله وقيل
كالشهود) اى فى اشتراط
تبين كيفية ما رأى (قوله
كالشهود) راجع للوصف
(قوله وهذا القول) اى
الثانى (قوله والباجى)
عطف على ابن الجلاب
(قوله من المشهور) بيان
لما (قوله او حتى) عطف
على يدعى (قوله يدعى
استبراء قبله) نعت جلا
(قوله هذا) اى ما فيها
من تبين رؤية المرود فى

ق عن الباجى ان قال رأيتك تزني قبل ان تزوجك حدا اتفاقا اه وفى الجواهر ان قذفها
فى النكاح بزنا قبله فلا يلاعن وحده اه ونحوه لابن الحاجب ونقل عليه فى صحيح كلام الباجى
واذا قذفها بزنا فى نكاحها ثم أبانهم واقامت بحقتها فلا عنهم ولو تزوجت غيره وزمن العدة كزمن
النكاح (والا) أى وان لم يكن القذف والزنا معا فى نكاحها بان قذفها بعد يمينيها منه بزنا فى
نكاحه او قبله او بعده او قذفها فى نكاحه بزنا قبله (حد) الزوج بضم الحاء وشد الدال المهملين
ولا يلاعن ونعت زنا بجملة (تيقنه) بفتحات مثقلا اى تحقق الزنا المقذوف به زوج (اعمى)
بلس او سماع صوت او اخبار يقينه ذلك ولو لم يكن لا تقبل شهادته ابن عرفة وفى سماع
القريين يلاعن الاعمى يقول سمعت الحس ابن رشد هذا كقولها لان العلم يقع له من غير
طريق من حس وجس ثم قال قلت صوب اللغوى رواية ابن القصار لا يلاعن الا ان يقول است
فريسه فى فريجها وفيها يلاعن الاعمى فى الحل بدعوى الاستبراء وفى القذف لانه من الأزواج
فيحمل ما يحمل قال غيره بعلم يده على المسيس (ورآه) اى الزنا اى ادخال المرود فى المكحلة بعينه
(غيره) اى الاعمى وهو الزوج البصير ابن الحاجب ويعقده على يقينه بالرؤية وقيل كالشهود
قال فى التوضيح يعنى ان المشهور اعتماده على الرؤية وان لم يصف كالشهود وقيل لا يقبل منه
ذلك حتى يصف كالشهود وهذا القول لما رضى الله تعالى عنه فى القتيبة وقد سكت ابن
الجلاب وعبد الوهاب الروائين والباجى وصاحب البيهان وابن يونس وغيرهم اه طق انظر
ما حكاه من المشهور مع قول المدونة واللعان يجب بثلاثة أوجه وجهان يجمع عليهما وذلك ان
يدعى انه رأى تزنى كالمرود فى المكحلة ثم لم يظأ به ذلك او حتى فى حلال يدعى استبراء قبله والوجه
الثالث ان يذفها بالزنا ولا يدعى رؤية ولا حتى حمل أو كثر لرواية قالوا لا يلاعن اه قولها
ايضا ومن قال فى زوجته وجدتها مع رجل فى لحاف واحد أو تجردت له او ضاحكة فلا يلاعن
لقوله الا ان يدعى رؤية الفرج فى الفرج اه ورأيت للابى فى شرح مسلم شهيره هذا ونصه
وهل من شرط دعوى الرؤية ان يصف كالبيضة فيقول كالمرود فى المكحلة أو يكفى قوله رأيتها
تزنى والاول هو المشهور ولم يذكر ابن عرفة مشهورا وتقدم نصه (واتقى) عن الملا عن (به) اى
امان تيقن الاعمى ورؤية البصير نسب (ما) اى مولود أو المولود الذى (ولد) بضم فكسر كاملا
(استة أشهر) أو اقل منها بخمسة أيام هذا هو الصحيح وقيل بستة أيام من يوم الرؤية (والا) اى
وان لم تلده لستة اشهر الا خمسة أيام بان ولده كاملا لستة أشهر الا ستة أيام على الصحيح (لحق)
الولد (به) اى الملا عن اظهروا انها كانت حاملا به منه قبل زناها فى كل حال (الا ان يدعى) الملا عن
(الاستبراء) بضم طاء بظاها بعد هذا قبل رؤيتها تزنى فلا يلحق به ان اتت به لستة أشهر الا خمسة

المكحلة أو الفرج فى الفرج (قوله ونصه) اى الابى (قوله نصه) اى ابن عرفة اقول الظاهر ان اعمه اذ الزوج تكفى فيه رؤيته
اتفاقا وان الرواية بين فى اعمه اذ الحاء كم وتكفيه الزوج من اللعان فلما نسب ويمكن منه مجرد يقينه بالرؤية وقيل كالشهود
(قوله منها) اى ستة الاشهر (قوله من يوم الرؤية) أى لزمانها بيان لستة (قوله به) اى الولد (قوله منه) اى الملا عن (قوله بعدها) اى
البيضة (قوله قبل رؤيتها تزنى) صله الاستبراء

(قوله والوا) اي وان انت به لاقل من سنة اشهر الاخسة ايام من يوم استبرائها (قوله وفيها) اي المدقونة (قوله انتقي) اي الولد الذي ولدته اسنة اشهر الاخسة ايام (قوله عنه) اي الملاعن (قوله وينقي جل) الواو يعني أو (قوله ولا يؤخره) أي اللعان (قوله ولو قال) اي المصنف (قوله ولعله) اي المصنف (قوله به) اي الولد قبل موته (قوله لغيبته) أي الزوج (قوله عنها) اي الزوجة (قوله لعانه) أي بهد موت الولد (قوله عنه) ٣٥٨ أي الملاعن (قوله اتيانه) أي الزوج من غيبته (قوله اليها) اي

الزوجة (قوله كدعواها) اي الزوجة جعلها من زوجها ونقاء الزوج فلا يبرأ منه ومن الحسد الابلعان (قوله لمتعهما) اي الحيض والنفاس (قوله بعد وضعها) اي لجملها امنه (قوله بعد الوضع) اي لجملها منه حال من الوطء (قوله وهي) اي مدة الحمل (قوله بينهما) اي الوطء الثاني ووضع الولد (قوله قطعه) أي الولد الثاني (قوله بالسنه) اي من الاشهر (قوله فيعتمد) اي الزوج (قوله على هذا) اي الحاصل من نقص ما بين وطئها وولادتها من اقل مدة الحمل وتأخر الثاني عن الاول بسنة اشهر (قوله واجتمعا) أي ترك وطأها (قوله وان لم يدع رؤية) اي لزمانها (قوله ومقتضى) بفتح الضاد (قوله كلامه) أي المصنف (قوله انه) أي الزوج (قوله لا يعتمد) اي في نفي الولد (قوله عقمه) بضم فسكون اي كونه عقيم لا يولد (قوله ملق

أيام من يوم استبرائها والالحاق به اظهروا ما حاضت وهي حامل به منه وظاهر كلام المصنف انه ان ادعى الاستبراء يتعنى عنه باللعان الاول وهو قول اشهب وقال عبد الملك واصبغ يتعنيه بلعان ثان وفيها ما يدل للقوانين ابن رشد لو ادعى الاستبراء عند لعانه لرؤية انتفي عنه باجماع وعطف على بن ناقه (و) يلاعن الزوج ان قدفها (بنقي جل) ظاهر بشهادتها امرأتين ولا يؤخره لوضعها على المشهور ولو قال بنقي نسب لشمل الولد ايضا ولعله اعتبر الغالب ان لم يمت الولد (وان مات) الولد بعد ولادته حيا ونزل ميتا ولم يعلم به الزوج لغيبته عنهم امثلا وقائدة لعانه سقوط حد القذف عنه (او تعدد الوضع) اي الولادة لولدين او اكثر فيمكن في نفي نسبهم لعان واحد فتدفع عيسى ابن القاسم من قدم من غيبته فوجد امرأته ولدت اولادا فأنكرهم وقالت بل هم منك لم يبر منهم ومن الحسد الابلعان ابن رشد هذا ان امكن اتيانه اليها سرا كدعواها قبل البناء اه (او) وضع (التوأم) بفتح القوقية والهمز بينهما واوسا كنة اي ولدت متعددي جل واحد وينتفي نسب الحمل في جميع الصور (بلعان مجمل) قال في الشامل ولو لم يرضين واحدا منهما وتؤخر الحائض والنفساء الى الطهر ولمتعهما من دخول الجماع وشبهه في الاكتفاء بلعان واحد فقال (ك) قذف الزوج زوجته برؤية (الزنا) او تيقنه (و) بنقي نسب (الولد) سواء كانت رؤية الزنا سابقة على الولادة او متأخرة عنها (ان لم يطأ) الملاعن الملاعن اسنة (بعد وضع) الحمل منه سابق على هذا الحمل المنفي وبين الوضعين سنة اشهر الاخسة ايام فاكثر شرط في الملاعن نفي الحمل او الولد (او) وطئها بعد وضعها بشهر مثلا واتت بولد (لمدة) من الوطء بعد الوضع (لا يلحق الولد فيها) اي المدة التي بين وطئها ووضعها بالزوج (قله) بكسر القاف اي انقصها عن اقل مدة الحمل وهي سنة اشهر الاخسة ايام بان وضعته كاملا لاسنة اشهر من وطئها بعد وضعها فهذا الولد ليس للوطء الثاني لنقص ما بينه ما عن السنة الاخسة ولا من بقية الحمل الاول لقطعه عنه باسنة فيعتمد على هذا وبلاعن (أو) وطئها بعد وضع الاول واجتمعا ثم أتت بولد لمدة لا يلحق الولد فيها (لكثرة) عن أكثر مدة الحمل كمن سنين فيعتمد على هذا ويلاعن فيه (او) وطئها ثم استبرأها بجمضة ولم يطأها بعد ها وأتت بولد كامل اسنة اشهر من يوم الاستبراء فيعتمد في نفيه على استبرائها ويلاعن فيه وان لم يدع رؤية عياض وهو المشهور ومقتضى كلامه كغيره انه لا يعتمد على عقمه ولا ينتفي الولد بغير لعان ان تنازعا في نفيه بل (ولو تصادقا) اي الزوجان (على نفيه) اي الولد عن الزوج قبل البناء أو بعده ابن يونس فلا بد من لعان الزوج فقط ملق الولد فان لم يلاعن لحقه الولد ولا يعدل قذفه غير عفيفة وتعدى على كل حال لا قرارها بالزنا فيها اذ تصادق الزوجان على نفي الحمل بغير لعان حدثت الزوجة وان كانا معا قبل ذلك سنون قاله مالك والبيه رضى الله تعالى عنهم وقال اكثر الرواة لا ينتفي الابلعان ورووه عن مالك رضى الله تعالى

الولد) اي في الانقسام له (قوله كل حال) اي لاعن الزوج والا (قوله فيها) اي المدقونة (قوله لها) اي الزوجة (قوله عنه) اي الزوج (قوله ذلك) أي ظهور وجعلها الذي تصادقا على نفيه عنه (قوله ورووه) اي توقف اتفائه على لعان

(قوله ايضا) أى كروايتهم عنه حدها ويحتمل كروايتهم عنه انتفاءه عنه بلا لعان وعلى هذا يدل كلام ابن الحاجب (قوله فروايتان) أى فى رقف انتفاءه عنه على اعان وعدمه (قوله وصدقه) أى الزوجة الزوج على أنه ليس منه (قوله صدق) بضم فسكسر مشتقلا أى الزوج فى نفيه عنه (قوله لانه) أى الشأن (قوله لم تدم) بضم التاء (قوله له) أى الزوج (قوله بها) أى الزوجة صلة مخلوة (قوله ولم تدع) أى الزوجة (قوله ذلك) أى ان حملها منه (قوله ولو ادعت) أى الزوجة (قوله انه) أى حملها (قوله منه) أى زوجها (قوله فتحد) أى وينتفى عنه بلا لعان (قوله ولو اتفقا) أى الزوجان (قوله على نفيه) أى الولد عن الزوج (قوله قبل البناء) صلة اتفقا (قوله فى انتفاءه) أى الولد عن الزوج (قوله ونقله) أى اللغوى عطف على تخريج (قوله وصوب) بفتححات مشتقلا أى اللغوى (قوله الاول) أى انتفاءه عنه بلا لعان (قوله مقدرا) بفتح ادال مشتقلا (قوله لا ينتفى الخ) ٢٥٩ تفسير للمقدرا (قوله فينتفى) أى

الولد (قوله عنه) أى زوجها
(قوله اقيام) أى وجود
(قوله من لحوقه) أى الولد
بالزوج صلة المانع (قوله ان
اتفقا) أى الزوجان (قوله
فان اختلفا) أى الزوجان
(قوله به) أى تاريخ العقد
(قوله منه) أى زوجها (قوله
فيهما) أى الصبي والمحبوب
(قوله ومثل المحبوب) أى
فى الانتفاء عنه بلا لعان
(قوله ومقطوع) عطف
على ذاهب (قوله ثبت)
بضم فسكون او فتح فسكسر
مشتقلا ومخففا (قوله
منهما) أى الزوجين (قوله
كونه) أى الولد (قوله منه)
أى الزوج (قوله قولها)
أى الزوجة ان حملها من
زوجها (قوله بان يعقد)
بضم الباء وفتح القاف أى
النكاح صلة قرر (قوله

عنه أيضا) ابن الحاجب لو صادف على نفي الولد فروايتان والا كثيرا ينتفى الاب لعان اللغوى لو كانت الزوجة غير مدخول بها وظهر بها حمل فانكره الزوج وصدقه صدق بهيراعان عند مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون رضى الله تعالى عنهم لا ينتفى الاب لعان والاول احسن لانهم تعلم بها خلوة ولم تدع ذلك ولو ادعت انه منه لم ينتف عنه الاب لعان الا ان تأتى به لاقل من ستة أشهر من يوم عقده فتحد اه ابن عرفة ولو اتفقا على نفيه قبل البناء فى انتفاءه بغير لعان تخريج اللغوى على قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ونقله عن ابن الماجشون وصوب الاول اه فالمصنف درج فى هذه المسئلة على قول ابن الماجشون وأشار بلو لتخرج اللغوى والله اعلم افاده طنى واستثنى من مقدراى لا ينتفى الحمل والولد بغير لعان فى كل حال (الا ان تأتى) الزوجة (به) أى الولد الكامل (لاقل من ستة أشهر) من يوم عقد النكاح فله زائدة على خمسة أيام كسمة أيام فينتفى عنه بغير لعان اقيام المانع الشرعى من لحوقه ان اتفقا على المدة المأز كورة او ثبتت بالبينة فان اختلفا فى تاريخ العقد ولا يثبت به فلا ينتفى الاب لعان (او) الا ان تأتى به (وهو) أى الزوج (صبي حين) ظهور (الحمل أو محبوب) حينه فينتفى عنه بلا لعان لاسمها لاجلها منه فيهما عمادة ومثل المحبوب ذاهب الاتمين وان أنزل على الاصح فاله فى الشامل ومقطوع البيضة اليسرى وأما مقطوع اليمين فقام الاتمين ومقطوع اليمين فقط فيلعبان لان اليسرى تطبخ المني واليمين تنبت الشعر (أو ادعته) أى الولد زوجة (مغربية) مثلا (على) زوج لها (مشرق) مثلا وكل منهما ما يده لم يغب عنها غيبة يمكنه الوصول فيها الا آخر عادة فينتفى عنه بلا لعان لاسمها لكونه منه عادة ابن عرفة قرر اللغوى عدم امكان قولها بان يعقد بينهما وهو غائب وبينهما مسافة ان قدمها بعد العقد بقى أقل من ستة أشهر او ستة وشهد من هو بينهم بعدم غيبته طول المدة او غيبته ما لا يكون مدة لذهابه ورجوعه (وفى حده) أى الزوج حده القذف ومنعه من اللعان (بجحد القذف) لزوجه أى العادى عن رؤية اوتيقن ونفى حمل او ولد بان قال زنت (ولعانه) أى تكين الزوج منه فان لا عنها سقط حده لذهابها العموم آية اللعان اذ لم يذ كر فيها

بينهما أى الزوجين (قوله وهو) أى الزوج (قوله غائب) أى عن بلد الزوجة (قوله وبينهما) أى الزوجين الخ حال (قوله ان قدم) أى احد الزوجين على الآخر (قوله منها) أى المسافة (قوله بعد العقد) صلة قدم (قوله بقى) أى من المسافة جواب ان قدم والجله نعت مسافة (قوله اوسنة) أى من الاشهر عطف على اقل (قوله وشهد من هو) أى الزوج الخ حال من ستة (قوله بعدم غيبته) أى الزوج صلة شهد (قوله او غيبته) أى الزوج عطف على عدم (قوله ما) أى زمانا (قوله لذهابه) أى الزوج محل الزوجة (قوله ومنعه) أى الزوج عطف على حده (قوله عن رؤية) أى لزمانها (قوله تيقن) أى لزمانها (قوله ونفى) عطف على رؤية (قوله بان قال زنت) تصوير لجحد القذف (قوله ولعانه) عطف على حده (قوله القذفها) صلة حده (قوله العموم) آية اللعان على لعانه (قوله اذ لم يذ كر) أى الله سبحانه وتعالى (قوله فيها) أى آية اللعان

(قوله وهما) أي القولان (قوله فيها) أي المدونة (قوله منه للزنا) تنازع فيهما رؤية وتيقن (قوله لخلق) أي الولد (قوله به) أي الزوج (قوله منه) أي زوجها (قوله به) أي الولد (قوله كونه) أي الولد (قوله بان كان) أي اثباتها به (قوله من يومها) أي الرؤية (قوله بهذا اللعان) أي الذي حصل منه لرؤية أو تيقن زناها (قوله وله) أي الزوج (قوله نفيه) أي الولد (قوله وفسرها) أي المدونة (قوله بانه) أي الولد (قوله عنه) أي الزوج (قوله عليه) أي عدم اتقائه عنه ابد (قوله اللعان) أي لرؤية أو تيقن الزنا (قوله فقط) أي دون نفي ٣٦٠ الولد (قوله وعدوله) أي الزوج (قوله منه) أي الزوج (قوله باستلحاقه)

رؤية زنا ولا نفي حمل أو ولد (خلاف) أي قولان مشهران وهما فيما (وان لا عن) الزوج زوجته (الرؤية) أو تيقن منه للزنا (و ادعى) الزوج (الوطء) (للملاعنة) (قبلها) أي رؤية الزنا (و ادعى) (عدم الاستبراء) من وطئه ثم اتت بولد لاقل من ستة أشهر من رؤية أو تيقن زناها لخلق به قطعاً لتبين انها زنت وهي حامل منه فان اتت في زمن يمكن كونه من زنا الرؤية بان كان لستة أشهر من يومها (فا) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه (في الزامه) أي الزوج (به) أي الولد فيلحقه ولا ينتفي عنه بهذا اللعان وله نفيه بلعان آخر فانه في التوضيح تبها البعض شراح المدونة ونقله في التنبهات وفسرها أبو الحسن بانه لا ينتفي عنه لا بهذا اللعان ولا بغيره واقصر عليه ابن رشد وغيره بناء على ان اللعان لنفي الحد فقط وعدوله عن دعوى الاستبراء رضاهم باستلحاقه وهو اذا استلحقه فليس له نفيه بعد ذلك (وعدمه) أي الزامه به أي لا ينتفي عنه باللعان السابق لرؤية أو تيقن زناها وله نفيه بلعان آخر وله استلحاقه فهو موقوف حتى ينفيه أو يستلحقه فإداه في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام وقرره بت كلام المصنف وقرره أحمد بابا بانه لا يحق به حتى ينفيه بلعان آخر (ونفيه) أي الولد عن الزوج باللعان الاول بناء على انه لنفي الحد والولد معافان استلحقه لخلق به وحده (اقوال) ثلاثة في التوضيح مطلقة أي سواء كانت حامل يوم الرؤية أم لا (و) فصل (ابن القاسم) فقال (ويخلق) الولد باللعان (ان ظهر) حمله (يومها) أي الرؤية قال في التوضيح وتفصيله ظاهر لانه لا يلزم من لعانه لنفي الحد عنه نفيه الحمل الظاهر والظاهر انه لا يشترط الظهور وانما يشترط ان تأتي به لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية اه والذي يقيد به كلام المقدمات ان موضوع الخلاف اذا اتت به لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية والتميقن فانه ذكر فيه ان لمالك رضى الله تعالى عنه في المدونة قولين اتقاء الولد المطلقة واتقاءه ان اتت به لستة أشهر فالكثير ولم يعزل حرقه اذا اتت به لستة أشهر الا لابن الماجشون واشتهب وهذا ظاهر كلام الامهات ونصها في الحط والظاهر من كلام المصنف ما في التوضيح والله اعلم افاده البناني طي قال في المدونة وان قال رايت امرأتى اليوم تزني ولم اجامعها بعد ذلك الا اني كنت وطئتها قبلها في يومها او قبله ولم استبرها فانه يلاعنها قال مالك رضى الله تعالى عنه به ولا يلزمه ما تأتي به من ولد قال ابن القاسم الا ان تأتي به لاقل من ستة أشهر من يومها فيلزمه وقد اختلف في ذلك قول مالك رضى الله تعالى عنه به مرة ألزمه الولد ومرة لم يلزمه الولد ومرة قال ينفيه وان كانت حاملاً قال ابن القاسم وأحب ما فيه الى انه ان كان بها يوم الرؤية حمل ظاهر لا شك فيه

أي الولد (قوله وهو) أي الزوج (قوله له) أي الزوج (قوله بناء على انه) أي اللعان الاول (قوله مطلقة) خبر محذوف أي الاقوال وبالجملة المقصود لفظها مبتدأ خبره في التوضيح (قوله أي سواء كانت) أي الزوجة الخ تفسير مطلقة (قوله وفصل) بفتحات هـ ثـ لا (قوله وتفصيله) أي ابن القاسم (قوله لانه) أي الشأن (قوله من لعانه) أي الزوج (قوله عنه) أي الزوج (قوله نفيه) أي الزوج (قوله الحمل) مقول نفي المضاف لقاعله (قوله والظاهر انه) أي الشأن (قوله لا يشترط) أي في لحوق الحمل بالزوج (قوله الظهور) أي للعمل يوم رؤية زناها أو تيقنه (قوله به) أي الولد الكامل (قوله الخلاف) أي بالاقوال الثلاثة (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فيها) أي المقدمات (قوله في المدونة) حال من قولين (قوله مطلقاً) أي من تقييمه بانها به لستة أشهر من يوم الرؤية (قوله لستة أشهر) أي من يومها (قوله ولم يعز) أي ينسب ابن رشد (قوله لحوقه) أي الولد بالزوج (قوله وهذا) أي ان موضوع الخلاف اثباتها به لاقل من ستة أشهر (قوله ونصها) أي الامهات (قوله ما في التوضيح) أي من الاقوال المطلقة (قوله ذلك) أي زناها (قوله قبلها) أي رؤية زناها (قوله في يومها) أي الرؤية (قوله من ولد) بيان لما (قوله من يومها) أي الرؤية

أن الولد يلحق إذا التعن على الرؤية اه فأشار المصنف بقوله مالك في الزامه به إلى قولها
 مرة الزمه الولد فقال أت تبعاً للتوضيح أنه يلزمه إلا أن يتقيه بلعان ثان وعليه تأول بعضهم
 المدونة كافي تنبيهات عياض والذي اقتصر عليه ابن رشد وغيره أنه يلزمه على كل حال وليس له
 نفيه وبه فسر أبو الحسن وذكره عياض أيضاً وأشار بقوله وعدمه إلى قولها ومرة لم يلزمه
 الولد وفسره أت تبعاً للتوضيح بأنه موقوف امره أن استلحقه لمحق به وإن نفاه اتقى عنه ونحوه
 لابن عبد السلام ولم يفسرها بذلك لافي كلام عياض ولا في ابن رشد ولا ابن حجر زولا أبي
 الحسن ولا غيرهم وقد اقتصر ابن عرفة على كلام ابن رشد وعياض وكل هؤلاء فسر وأقوله ومرة
 لم يلزمه بأنه متني بلعان الرؤية ثم اختلفوا فيهم من فهم قول المدونة اختلف قول مالك مرة الزمه
 الولد ومرة لم يلزمه الولد ومرة قال بنقيه وإن كانت حاملاً اه على قولين كابن رشد وابن بسابة
 جعلوا أقوله ومرة قال بنقيه تأكيداً لقولها ومرة لم يلزمه ابن رشد في المقدمات اختلف هل
 يلتقي الولد بذلك اللعان أم لا أحد قول مالك في المدونة أنه يلتقي به على كل حال وإن ولد لأقل من
 ستة أشهر والثاني فيهما التفرقة بين أن يولد لأقل من ستة أشهر فيلحق به ولا كثيراً فمتني به ثم قال
 وفسرت بثلاثة على أن قوله ونفاه مرة وإن كانت حاملاً أي بلعان آخر أي هو ملحق به إلا أن
 يتقيه بلعان آخر ومنهم من فسرها كما حكاه ابن رشد بثلاثة أقوال وهو ظاهر المصنف جعلوا
 قوله ومرة قال بنقيه أي بلعان آخر أي هو ملحق به الآن يتقيه بلعان آخر وهذا عكس ما قاله
 أحمد بابا وإن كان ما قاله هو الظاهر وقوله أن ظهر يومها المراد ظهوره حقيقة كما يفهم من كلام
 ابن القاسم المتقدم في المدونة خلافاً لما قال المراد أن تأتي به لأقل من ستة أشهر (ولا يعتمد) أي
 الزوج (فيه) أي نفي الولد (على عزل) أي نزع ذكره حين امثاله من فرج زوجته وامثاله
 خارجة لأن الماء قد يسبقه في فرجها وهو لا يشعر به (ولا يعتمد فيه على) (مشابهة) من الولد
 (غيره) أي الزوج إن كانت بغير سواد بل (وإن كانت) (المشابهة) (سواد) ففي صحيح البخاري
 في باب ما جاء في التعريض حديثاً اسمعيل حديثي مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
 عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء أعرابي فقال يا رسول
 الله إن امرأتى ولدت غلاماً اسود فقال هل لك من أبل قال نعم قال ما لو أنما قال جرحاً هل فيها
 من أبل قال نعم قال فأتى كان ذلك قال أراء عرق نزعها قال فلعن ابنك هذا نزع عرق ابن عبد

٤٦ منخ في عطف على نزع (قوله وهو) اى الزوج (قوله به) أى سبق الماء (قوله فقال) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله من ابل) من خلد لنا كيد (قوله قال) اى الرجل (قوله قال) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله قال) اى الرجل (قوله قال) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فى القاموس الاورق من الابل ما فى لونه يابض الى سواد وهو من اجاب الابل للجالاسير او جملا اه (قوله قال) اى الرجل (قوله قال) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فأتى) بفتح الهجاء والنون مثقالا اى من اين (قوله قال) اى الرجل (قوله ارأه) بضم الهمز اى انظره (قوله صرق) بكسر السين فكأن اى اصل له اورق (قوله نزع) أى سرته اورقه له (قوله قال) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله وانها) اى المشابهة (قوله بذلك) اى الحديث (قوله وزاد) اى اللغوى (قوله فالزم) اى اللغوى (قوله عكس العلة) اى ان يلزم من عدمها العدم (قوله فقال) اى اللغوى (قوله ينفيه) اى الاب الولد ولا عن فيه (قوله بذلك) اى بياضه (قوله لانه) اى الولد (قوله لا يظن) بضم ففتح ٣٦٢ (قوله انه) اى الولد (قوله يعنى) اى اللغوى (قوله لا يظن انه كان فى آباءه) ابيض (قوله

السلام ففهم الاثمة من هذا الحديث ان المشابهة لا يعتمد عليها فى اللعان وانها لا تصلح مظنة فى ذلك ولا علة واراد اللغوى ان يثبت بذلك مسلك التعديل وزاد فالزم عكس العلة فقال لو كان الابوان اسودين قدما من الحيشة فولدت ابيض فانظر هل ينفيه بذلك لانه لا يظن انه كان فى آباءه ابيض يعنى انه لا يمكن ان يقال لعله تزعمه عرق ابن عرفة لا يلزم من نفي الظن نفي مطلق الاحتمال وهو مدلول قوله عليه الصلاة والسلام لعل ابنك هذا تزعمه عرق وقول ابن عبد السلام اشكر كلام اللغوى يعنى لا يمكن ان يقال هنا لعله تزعمه عرق واضح بطلانه ضرورية امكانه (ولا) يعتمد على (وطه) بين القنذين ان انزل لان الماسيالى (ولا) يعتمد على (وطه) فى القبل (بغير انزال ان) كان (انزل قبله) اى الوطه فى وطه اخرى واحتلام او ملاحظة (ولم يبدل) بعد الانزال لاحتمال بقاء شئ من المنى فى القصة انفصل فى القبل حال وطئه فحتمات منه فان كان بال بعده انتفى هذا الاحتمال لان البول ينفي القصة من المنى اللغوى ولا يبعد لان نفيه لظنه ان لا يكون عن وطئه حل اه وهو يجرى فى الصور الاربع (ولا عن) الزوج زوجته (فى) قدفها: (نفي) الحمل مطلقا عن التقييم سواء كانت فى العصة او فى العدة او بعدها حامية او ميتة (و) لاعنها (فى) قدفها: (الرؤية) للزنا وتيقنه وصلة الرؤية (فى العدة) واولى الرؤية قبل الطلاق ولا عن اقيم ما ولو بعد العدة ان كانت العدة من طلاق رجعى بل (ولو) كانت (من) طلاق (بائن) بخلع او بتات لانها تابعة للنكاح (وحد) بضم الحاء المهملة وشدة الدال الزوج حد القذف ان قدفها (بعدها) اى العدة برؤية الزنا ولو فيها او قبل طلاقها او شبهه فى الحديث فقال (كاستطاع الولد) الملاعن فيه فيجد لا عترة بالقذف ولا يحدده بتعدد الاولاد المستطعين بعده لانه فيهم سواء استطاعهم دفعة او واحد بعد واحد ولو بعده للاول لانه قذف واحد بنائى قال ظاهر المدونة كما قال ابن عرفة انما يحد المستطيق اذا لعن نفيه فقط اوله مع الرؤية واما اذا لعن للرؤية فقط ثم استطيق ما ولدته لانه لا يحد وقال ابن المواز لا يحد الا اذا لعن نفيه فقط ونص ابن عرفة بعد ذلك فى قوله فالحاصل ان لعن نفي جملها فقط حد باستطاعته والا فثالثا ان لعن نفي جملها مع الرؤية او قذف الجلاب ومحمد وظاهرها واستثنى من حده بالاستطاق بعد اللعان فقال (الا ان تزنى) الملاعنة لنفي جملها (بعد اللعان) وقبل الاستطاق فلا يحد لاستطاعته لزال عترة كقذف عترة لم يحد حتى زنى المقتوف ولا مع قوم اقوله بعد اللعان وكذا قبله كما فى المدونة (و) يحد الملاعن (تسمية الزانى) اى الذى اتهمه بالزنا (بها) اى الملاعنة فلعمري لا يحد حده لقذف غير الملاعنة فان حده قبل اللعان سقط عنه حد اللعان وان لعن قبله حده وان حدها ايتدا سقط حده لرجل قام ولم يرقم قاله الباجى (وأعلم) بضم الهمز وكسر اللام نائبه ضمير المسمى بالفتح وتسمية الملاعن لانه يقال له فلان قد ذك بزوجه فذلك سبيل (لحده) اى الملاعن حد القذف فان اعترف او عفى للسرة سقط حد القذف وظاهر نقل فى ان اعلامه واجب على الحاكم ان علم بالتسمية ولا يعلى من علمها من العدول ثم

انه) اى الولد (قوله لعله) اى الولد (قوله وهو) اى مطلق الاحتمال (قوله فان كان) بال بعده مفهوم ولم يبدل (قوله لان نفيه) اى الولد (قوله لظنه) اى الزوج (قوله وهو) اى قول اللغوى لا يحد (قوله فيها) اى رؤيتها قبل الطلاق ورؤيتها فى عدته (قوله لانها) اى العدة (قوله ولو فيها) اى ولو كانت الرؤية التى قدفها بها فى العدة (قوله الملاعن) بفتح العين (قوله المستطعين) بفتح الحاء (قوله قال) اى البنائى (قوله لانه) اى الولد نقط اى دون الرؤية (قوله اوله) اى اوله لعن نفي الولد (قوله ما ولدته لسته) اشهر اى من يوم الرؤية (قوله حد) بضم الحاء وشدة الدال اى الملاعن (قوله باستطاقه) اى الحمل (قوله والا) اى وان لعن للرؤية فقط او لجزء قدفها او لنفي جملها مع احدهما (قوله فثالثا) اى الاقوال يحد واقوله يحد فيها وثانيه لا يحد فيها (قوله للجلاب) راجع للاول (قوله ومحمد) راجع لثاني (قوله وظاهرها) اى المدونة راجع للثالث (قوله

لاستطاعته) علة يحد (قوله لزال عترة) علة لا يحد (قوله بتسمية) صلة اعلم (قوله فان اعترف او عفى) اى المسمى (قوله هذه ان اعلامه) اى المسمى (قوله ان علم) اى الحاكم (قوله والا) اى وان لم يعلم الحاكم (قوله علمها) اى التسمية (قوله من العدول) بيان بان

(قوله هذا) أي حد الملاءن بتسمية الزاني بها (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح (قوله أو تنازعه) أي الملبت (قوله بالصورتين) أي استلحاقه ميتة واستلحاقه حيا (قوله تبعه المدقنة) عليه لم يقل الخ (قوله ثم ادعاء) أي الملاءن الولد (قوله ضرب) بضم فكسر أي الملاءن (قوله وطلق) أي الولد (قوله به) أي الملاءن (قوله وان لم يترك) أي الولد (قوله قوله) أي الملاءن (قوله لانه) أي الملاءن (قوله ويحد) أي الملاءن (قوله ولا يرثه) أي الملاءن الولد (قوله ان كان) أي الولد (قوله لانه) أي اقراره (قوله وقيد) بفتحات منقلا أي المصنف (قوله ولد المستطلق) بفتح الحاء ٣٦٣ (قوله احترازا من كونه) أي ولد المستطلق عبدا أو كافرا

المستطلق عبدا أو كافرا
 عليه قيد (قوله لا يراحم) أي
 الولد (قوله المستطلق)
 بكسر هاء (قوله على أن لم أقف
 على هذا القيد) أي حر من لم
 في قوة استدلاله على قوله
 احترازا من كونه عبدا أو
 كافرا الخ لرفع إيهامه نسليه
 (قوله لغيره) أي المصنف
 (قوله عن يقتدى به) بضم
 الياء وفتح الدال بيان لغيره
 (قوله وهو) أي القيد (قوله
 من قول أشهب الخ) بيان
 لما (قوله ولو كان الولد عبدا
 أو نصرانيا صدق) بضم
 فكسر أي الملاءن وطلق
 أي الولد به أي الملاءن
 مفعول قول مضافا لقاعدة
 (قوله وقول أبي إسحق) عطف
 على قول أشهب (قوله لم
 يهتمه) أي الامام الملاءن
 في استلحاقه ملاءن فيه
 (قوله اذا كان له) أي
 المستطلق بالفتح (قوله وان
 كان) أي المستطلق
 بالكسر الخ حال (قوله

هذه احذى المسائل المستثناة من القيمة البنائي وعورض هذا بجوهر الخاوي وغيره عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان هلال بن أمية قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بشريك بن محمدا الى آخر الحديث فسمى الزاني به لم يقل ان هلالا حدم من اجله فقال
 الداودي مالك رضي الله تعالى عنه لم يبلغه الحديث واجاب بعض المالكية بان المقذوف لم
 يطالب حقه وذكرا عياض ان بعض المالكية اعتمدوا ذلك بان شريكا كان يهوديا قاله ابن
 جبرود كره قبل هذا خلافا في شريك وان النبي نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه كان
 يهوديا (لا يحد الملاءن) ان كرر بعد الملاءن (قذفها) أي الملاءنة به (أي ملاءنتها) بسببه فقط
 ومعه هو انه ان قذفها بغيره يحد (ورث) الاب (المستطلق) بكسر الحاء (الميت) المستطلق
 بقضها بعد موته كما في المدقنة واولى المستطلق في حياته فالميت امام مفعول المستطلق ومفعول
 ورث محذوف أو تنازعه ورث والمستطلق فاعمل الثاني في اللفظ لقربه والاول في ضميره وحذفه
 لانه فضله فكلام المصنف صادق بالصورتين ولا يرد ان الملاءن من موانع الارث لان الشارع
 لما جعل له الاستلحاق بعده صار كأنه لم يلعن ويرثه (ان كان له) أي المستطلق بالفتح الملبت
 (ولد) ذكر او انثى (حر مسلم) اضعف التهمة به لا بعدا أو كافرا لدم ارثه فهو كعدمه غ لم يقل ان
 كان له ابن تبعه المدقنة ونصها ومن تقي ولدا يلعن ثم ادعاء بعد ان مات الولد عن مال فان كان
 لولد ولد ضرب الحد وطلق به وان لم يترك ولدا لم يقبل قوله لانه يتم في ميراثه ويحد ولا يرثه وقد
 قال ابن عرفة ظاهره ولو كان الولد بنتا وذكر بعض المغاربة عن احمد بن خالد انه قال ان كان
 بنتا لم يرث معها بخلاف اقرار المرءض لصديق ملاطف ان ترك بنتا صح اقراره لانه ينقص
 قدرا منها وقيد ولد المستطلق بكونه حرا مسلما بحيث يراحم الملاءن في الميراث فتبعد التهمة
 احترازا من كونه عبدا أو كافرا بحيث لا يراحم المستطلق في الميراث فتعوى التهمة على أن لم أقف
 على هذا القيد لغيره عن يقتدى به وهو خلاف ما نقله في توضيحه عن ابن عبد السلام من قول
 أشهب ولو كان الولد عبدا أو نصرانيا صدق وطلق به وقول أبي إسحق لم يهتمه اذا كان له ولد
 وان كان يرث معه السدس فكذلك الولد العبد أو النصراني وان كان لا يرثان وهو ايضا
 خلاف ما في النوادر من قول اصبيغ واذا ترك ولدا أو ولدا ولدا وان كان نصرانيا صدق وطلق
 وحدوان لم يترك ولدا لم يطق به وحدوان يبرح ابن عرفة هنا على شيء من هذا بنى ولا اثبات طئي
 وقد ارتضى الخط تعقب غ ونقل في باب الاستلحاق عن نوازل مضمون ما يشهد له وتبعه

يرث) أي المستطلق (قوله معه) أي الولد (قوله فكذلك) أي الولد الحر المسلم في تهمته المستطلق (قوله وان كانا)
 أي العبد والنصراني الخ حال (قوله وهو) أي القيد (قوله من قول اصبيغ) بيان لما (قوله واذا ترك) أي المستطلق بالفتح
 (قوله وان كان) أي الولد أو ولد الولد (قوله صدق) أي المستطلق (قوله وطلق) أي الولد (قوله وحده) أي المستطلق بالكسر
 (قوله وان لم يترك) أي المستطلق بالفتح (قوله ولم يبرح) بضم فكسر منقلا (قوله ونقل) أي الخط (قوله أي غ) قوله
 وتبعه أي الخط

(قوله والاول) أى التقييد بالحرية والاسلام (قوله وقد يقال) أى فى جواب تعقب غ (قوله به) أى التقييد بهم ما (قوله لكنه) أى التقييد بما وفيه ان هذا الوسكت واولا يظهر مع نص اشهب وابى اسحق واصبغ بان النصر اى والعبء كالحرم المسلم (قوله تركه الولد المستحق) بالفتح (قوله فيرثه المستحق) بالكسر (قوله تركه) اى الارث اذ لم يكن ولد وقل المال (قوله ومن بد) صلة تأخذ (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله من تفصيله) أى المصنف (قوله به) اى المستحق بالكسر (قوله على كل حال) أى سواء كان للميت ولدا ام لا قل ماله أم لا (قوله ولهم) صلة نسب ٣٦٤ (قوله به) أى الولد (قوله انه) أى الولد (قوله يطقه) أى الولد الملاحن

عج والله اعلم عب والاول هو المعقول وقد يقال وان لم يقع فى كلامهم التصريح به لكنه مرادهم لدفع تقوى التهمة كما مر والله أعلم (اولم يكن) للميت ولد (وقل المال) الذى تركه الولد المستحق فيرثه المستحق اضعف التهمة غ ذكره ابو ابراهيم الاعرج القاسم عن فضل ومن يد اى ابراهيم أخذ ابن عرفة وفهم من تفصيله فى الارث دون الاستحقاق ان الولد لا حق به على كل حال بناء على ان استحقاق النسب ينشئ كل تهمة وهى طريقة القاسمين ولهم نسبها ابن عرفة ونصه ابن حارث اتفقوا فى ان لا عن ونفى الولد ثم مات الولد عن مال وولد فاقتر الملاحن به انه يطقه ويحد وانه ان لم يترك ولدا لم يطقه واختلقوا فى الميراث فقول ابن القاسم فى المدونة يدل على وجوبه وهو قوله ان لم يترك ولدا لم يقبل قوله لتهمة فى الارث وان ترك ولدا قبل قوله لانه نسب يلحق وروى البرقى عن اشهب ان الميراث قد ترك لمن ترك فلا يجب له ميراث وان ترك ولدا ثم قال وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم استحقاقه ان كان الولد قد مات ولم يترك ولدا مثله لابن المواز وابن القاسم واصبغ وقال ابو ابراهيم وغيره من القاسمين انما يتهم اذا لم يكن له ولد فى ميراثه فقط وامانسيه فتابت باعتراؤه (وان وطئ) الزوج الذى قد فز زوجته بنفى الحمل بعد علمه بوضعها او حملها امتنع لعانه (او آخر) بفتح مثقلا الزوج الذى قد فز زوجته به والمفعول محذوف أى لعانه (بعد علمه بوضع او حمل) من زوجته تنازع فيه وطء واخر (بلا عذر) يوما كافى المدونة (امتنع) لعانه فى الصور الاربع ولحق به الولد وبقيت له زوجة مسلمة كانت او كفاية وحدها قد فز الحرة المسلمة دون الامة المسلمة والحرة الكفاية فان كان له عذر فله القيام وليس من العذر تأخيرها لاحتمال انفشاشه وهذا فى نفي الولد وما الرى بالرؤية فلا يمنع لعانه الاوطؤها بعد ما (وشهد) اى يقول الزوج فى لعانه اشهد (بالله اربعا) الاولى تأخير عن قوله (رايتها) اى الزوجة (ترى) ليكون التكرا اربعا للصيغة بقاءها الا لا شهد بالله فقط كما يروى بتقديمه هذا فى البصير ويقول الاعمى اشهد بالله لعانتها اوتيتها ثم لا يشترط زيادة الذى لا اله الا هو ولا عالم الغيب والشهادة ولا الرحمن الرحيم ولا زيادة البصير كما روى فى المسحاة ولا يتم من نوالى خمسة قبل بداعتها هذا ان كان اللعان للرؤية او التيقن وان كان نفي الحمل فاشار له بقوله (او) يقول اشهد بالله (ما هذا الحمل منى) قاله ابن المواز وجماعة ومذهب المدونة وهو المشهور انه يقول فى اللعان لنفى الحمل اشهد لنفى ثم كانه عدل عن مذهبها لقوله فى توضيحه انظر مذهب المدونة فانه لا يلزم من قوله زنت كون حملها ليس منه اى ولا يلزم من

(قوله ويحد) اى الملاحن (قوله وانه) اى الولد (قوله ان لم يترك) اى الولد (قوله لم يطقه) اى الولد الملاحن (قوله وجوبه) أى ثبوت الميراث (قوله وهو) اى وجوبه (قوله قوله) اى ابن القاسم (قوله ان لم يترك) اى المستحق بالفتح (قوله قوله) اى الملاحن (قوله وان ترك) اى المستحق بالفتح (قوله قبل) بضم فكسر (قوله قوله) اى الملاحن (قوله لانه) اى ما اقربه (قوله قد ترك) بضم فكسر (قوله ان ترك) بفتحات اى لولد الولد الذى تركه الولد (قوله اى المستحق بالكسر) (قوله وان ترك) اى الميت (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله من الاتفاق الخ) بيان ما قوله مثله لابن المواز الخ خبر ما (قوله من القاسمين) بيان غيره (قوله انما يتهم) بضم فتح اى الملاحن (قوله اى الميت) (قوله فى ميراثه) صلة يتهم وهو المحصور فيه الاتهام

(قوله فقط) أى دون نسبته نو كيد لا نكاح (قوله وامانسيه) أى الميت (قوله باعتراؤه) اى المستحق (قوله به) كونه بالكسر (قوله بعد علمه) صلة وطء (قوله به) اى نفي الحمل (قوله يوما) صلة آخر (قوله فان كان له) اى الزوج عذراى فى تأخير اللعان مفهوم (قوله بعد ما) اى الرؤية (قوله الاولى) بفتح الهمزة (قوله تأخيرها) اى اربعا (قوله ليكون التكرا اربعا الخ) علة الاولى (قوله تقديمه) اى اربعا (قوله نجسته) اى الزوج (قوله يدعتها) اى الزوجة (قوله وهو المشهور) حال (قوله انه) اى الزوج (قوله كانه) بفتح الهمزة وشد الذنون اى المصنف (قوله عن مذهبها) اى المدونة (قوله فانه) اى الشأن الخ علة انظر

(قوله وجهه) يضم فكسر مئة لا (قوله فيها) اى المدونة (قوله عليه) اى الزوج (قوله فليس فيها) اى خامسته (قوله وقوله) اى المصنف عطف على الآية (قوله من انه) اى الملاعن لا ياتي بالشهادة فى الخامسة بيان لمذهب الرسالة ومختار المحققين (قوله وان كان) اى الايمان بان الاول حال (قوله بها) اى ان (قوله فان حمل) يضم فكسر اى الايمان بها (قوله على الاول) بفتح الهمزة (قوله هذا) اى ان كنت كذبتما (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله درى) يضم فكسر اى دفع (قوله عنهما) اى الواطئ والموطوءة (قوله سبحانه) اى الزوج (قوله فقال) اى ابو عمر (قوله يسجن) اى الزوج (قوله فيها) ٣٦٥ اى المدونة (قوله انه) اى

الزوج (قوله أولا) بشد الواو (قوله فان يرجع) اى عن قوله فى زوجته (قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله بالله الخ) خبر الايمان (قوله لالك) راجع للاجزاء (قوله واشهب) راجع لعدمه (قوله ولو فى المال) مباغاة فى عدم اجزائه عند اشهب (قوله وفى اشهد) اى تعينه (قوله ويعلم الله) اى كفايته عن اشهد (قوله رواية محمد) راجع لتعين اشهد (قوله واصل اشهب) راجع لكفايته يعلم الله (قوله وفى اقسام) اى كفايته (قوله الخرج) راجع للكفاية (قوله وقول القاضى) عطف على الخرج (قوله وفيها) اى المدونة (قوله فى لزوم ائى لمن الصادقين) اى وعدمه (قوله للموازاة) راجع للزومه (قوله ولها) اى المدونة (قوله لالك) راجع لعدمه (قوله اشهب) اى الزوجين (قوله وعزاه) اى الاول (قوله وهو) اى

كونه ليس منه زناها لاحتمال كونه من وط مشبهة او غضب لمكن وجهه ماقيم بالشهد عليه عسى ان ينكل فيثبت النسب المحبوب شرعا (ووصل) الملاعن (خامسته) بشماداته الاربع حال كون خامسته مصورة (بلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) فليس فيها اشهد بالله هذا ظاهر الآية وقوله وشهد بالله اربعا خلافا لاصبغ وعبد الحميد والاولى حذف ضمير خامسته ليكون ظاهرا فى مذهب الرسالة ومختار الجلاب والمحققين من انه لا ياتي بالشهادة فى الخامسة على المذهب وظاهر المصنف والجلاب والكافى عدم اشتراط الايمان بان الدخلة على لعنة فى الآية وان كان الاول وفى المدونة وابن الحاجب والارشاد الايمان بها فان حمل على الاول فلا خلاف (أون) يقول (ان كنت كذبتما) اى كذبت عليها وظاهره التخيير ابن حبيب هذا يجوزى والاحب المينا لفظ القسرا ان ابن عرفة وشروط اللعان ثبوت الزوجية لقولها مع غيرها واللعان بين كل زوجين ثم قال المباحى يكون اللعان مع شبهة النكاح وان لم تثبت الزوجية اذا درى الحد عنهما المتبطل اذا ثبتت زوجيتهما ومقاتلتهما معجبة الامام المباحى اختلف فى معجبه فسألت ابا عمر بن عبد الملك فقال يسجن اقول ما لث رضى الله تعالى عنه فيها انه قاذف فيموضع الزوج أولا فان لم يرجع ففيها ايديا فيشهد اربع شهادات بالله المتبطل قال فى كتاب الاقسام الايمان فى اللعان والقسامة والحقوق بالله الذى لا اله الا هو وخوفه فى الموازية وروى ابن كثة فى اللعان والقسامة وما بلغ ربع دينار بالله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وقاله ابن الماجشون فى الموازية يحلف بالله الذى احيا وامات النخى لوقال والله فقط او والله الذى لا اله الا هو فقط فى اجزائه قول ما لث واشهب ولو فى المال وفى اشهد ويعلم الله رواية محمد واصل اشهب وفى اقسام يدل اشهد وبالرحمن يدل بالله التخرج على قول ما لث رضى الله تعالى عنه وقول القاضى مقتضى النظر لا يجوز الا مانص عليه والصواب الاول وفيها ما تخلف به المرأة كالرجل المقسم عليه النخى فى لزوم ائى لمن الصادقين للزوج قولان للموازاة ولها والصواب الاول لوروده فى القرآن مع حديث البخارى امرهما صلى الله عليه وسلم ان يتلاعنا بما فى القرآن قلت وعزاه ابن حارث لسمع اصبغ ابن القاسم وهو فى الرؤية رايته اترنى وفى لزوم زيادة كالمرودى المسجلة قول اصبغ مع رواية محمد وقوله او صوب النخى الاول بان ايمانه كالمرودى ان نكلت وقوله اما رايته اترنى كاف قلت ظاهره لوزادت لمرود اجزاها والاقتصارا بلغ لانه اعم وفيها يقول فى الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ابن

اللعان (قوله وفى لزوم زيادة الخ) اى وعدمه (قوله قول اصبغ) راجع للزوم (قوله وقولها) اى المدونة راجع لعدمه (قوله الاول) اى لزومها (قوله بان ايمانه) بفتح الهمزة صوب (قوله كالينة) اى التى تذكر فى شهادتها كالمرودى فى المسجلة (قوله ان نكلت) اى الزوجية عن ايمانها (قوله لوزادت) اى المرافعة ايمانها (قوله والاقتصار) اى عدم زيادتها كالمرودى (قوله لانه) اى الاقتصار الخ على ابلغ (قوله اعم) اذ يشمل رؤيتها باى كيفية كانت (قوله وفيها) اى المدونة (قوله يقول فى الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) اى مقتصر على هذا بدون ذكر اشهد بالله لكذا

(قوله ويريد في الخامسة) على أشهد بالله كذا (قوله ورواية المدونة خلاف ذلك) أي الزيادة في الخامسة والاقتصار على ان اعنة الخ أو ان غضب الخ (قوله عنها) أي رواية المدونة (قوله قال) أي القاسمي (قوله وانكر) أي القاسمي الخ ابن عرفة نزلت بقرطبة أيام القاضي ابن زياد فشاور فيها أهل العلم فافتوا بما في هذا الكتاب ونصه يحلف الزوج قائما مستقبلا للقبلة يقول بالله الذي لا اله الا هو لقد نزلت فلانة هذه مشير اليها وما هذا الخ أو ما جعلها مني وان لم ينصف حلا يقول لقد نزلت فلانة هذه وقال قوم يقول أشهد بالله ٣٦٦ ثم يخمس باللعن وتحلف المرأة أربع أيمان على ما تقدم لما نزلت وان هذا الخ لمنه

عات الباجي يحلف أربع مرات ويريد في الخامسة ان اعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتحلف المرأة أربع مرات وتحلف خامسة بعد ذلك ترديد فيها ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقاله محمد واصبح ورواية المدونة خلاف ذلك سالت عنها الشيخ ابنا الحسن القاسمي قال نص كتاب الله نسيها مرة واحدة هم أربع شهادات بالله الآية وان تقول بشهد بالله خمس مرات ويريد في يمينه اللعنة والمرأة في يمينها الغضب فهذه ست أيمان وانكر ما ذكر محمد (واشار) الشخص (الاخرس) ذكرنا كان أو حتى بما يفهم منه شهادته الأربع والخامسة (او كتب) ما يدل عليها ويعلم قد فقه بإشارته قاله في المدونة وكذا يقال في باقي أيمانه وما يتعلق به أو الظاهر انه يكرر الاشارة والكتابة بعد تكرير الناطق في الشهادات في الشامل ان انطلق لسانه بعد ايمانه فقال لم أرد اللعن فلا يقبل قوله ولو بالقرب ابن ناجي ولا يعاد عليه اللعان ومن اعقل لسانه بعد القذف وقبل اللعان ويرجى زواله بالقرب ينتظر (وشهدت) أي تقول الزوجة أشهد بالله (ما رأيته) أي (لدي) لعنه لروية الزنى (او) تقول أشهد بالله (ما رأيته) في رد لعانه لثني الخ والولد (او) تقول في أيمان الأربع أشهد بالله (لقد كذب) على (فيهم) أي قوله لرأيته انزى في اعان الرؤية وقوله لزلت في لعان ثني الخ والولد ابن عرفة ابن الحاجب او لقد كذب ظاهره الاقتصار على هذا اللفظ وفيه نظر على ما في الجلاب لان فيه لقد كذب على فيمار ماني به وقوله لقد كذب على صادق بكذبه عليها في غير ما رماها به من الزنى فلعن المصنف عن هذا احتراز بقوله فيهم والله أعلم (و) تقول (في الخامسة غضب الله عليها ان كان) زوجها (من الصادقين) فيما رماها به بغير لفظ ان كما في الجلاب وفي المدونة وغيرها ان غضب وهو لفظ القرآن ويصح قراءة غضب فعلا ومصدرا فان قيل لم خولفت القاعدة هنا وفي القسامة لان الزوج والاولياء مدعون والقاعدة انما يحلف والا المدعى عليه قبل اما الملاعن فانه مدعى عليه ولذا حلف الزوجان وبدأ لا بداته بقذفها واما الاولياء المقبول فالوث قام مقام شاهد لهم والقاعدة حلف المدعى مع شاهده لتكميل النصاب وغلظت عليهم اليمين اعظم الدم والله أعلم (ووجب) على الزوجين في أيمان اللعان لفظ (أشهد) شرط في صحته فلا يجوز أحلف او اقسم او يهلم الله (و) وجب (اللعن) في خامسة الرجل لانه مبعده لاهله وولده فان خمس بالغضب فلا يجوز (و) وجب (الغضب) في خامسة المرأة لانها اغضبت زوجها وزوجها واهلها فان خست باللعن فلا يصح (و) وجب اللعان (باشرف) موضع في (البلد) وهو الجامع لانها أيمان مغلظة فان كان في مكة ففي المسجد الحرام الذي فيه الكعبة المشرفة وان كان بالبادية ففي مسجده صلى الله عليه وسلم

وتخمس بالغضب تقول غضب الله عليها ان كان من الصادقين قلت ظاهر هذا كالقاسمي وانظر هل خلاف القاسمي لمحمد في افراد اللعنة باثم فتكون الشهادات على قول محمد ستمائة وفي كون الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين لانها أشهد بالله لكذا ولعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والثاني أظهر فان قلت كيف يتقرر على الثاني قول القاسمي فتكون الأيمان ستة قلت يتقرر بان التعالمق ايمان على ما مر فاذا قال في الخامسة أشهد بالله لكذا واعنة الله عليه ان كان من الكاذبين كان قوله أشهد بالله عينا خامسة وقوله ان كان كذا الخ عينا سادسة ولذا قال تكون الأيمان ستة ولم يقل الشهادات (قوله يفهم) بضم الهمزة (قوله ويهلم) بضم الهمزة (قوله أيمانه) بفتح الهمزة (قوله لها) أي أيمانه (قوله انه) أي الاخرس (قوله عليه) أي الاخرس الذي تسكلم بعد

لعانه (قوله أيمانها) بفتح الهمزة (قوله على) بضم الهمزة (قوله لان فيه) أي الجلاب (قوله وقوله) أي ابن المشغل الحاجب (قوله ان) بكسر الهمزة وشدة النون (قوله القاعدة) أي لليمين وهي حلفها المدعى عليه أولا (قوله لان الزوج والاولياء مدعون) عليه تخولفت (قوله أولا) بضم الواو (قوله ولذا) أي كون كل من الزوجين مدعى عليه عليه حلف (قوله وبدأ) أي الزوج بالخلف (قوله في أيمان اللعان) بفتح الهمزة وضاقت له اليمين (قوله صحيتها) أي الأيمان (قوله فان كان) أي اللعان

(قوله لوقوعه) أى اللعان (قوله وظاهره) أى المصنّف (قوله انه) أى اللعان (قوله ان يكون) أى اللعان (قوله ان اراد) أى التعمى)
 بقوله لا يبعد (قوله سفته) أى اللعان (قوله وهذا) أى قول عياض سفته الخ (قوله انه) ٣٦٧ أى اللعان (قوله والاولى) أى

فى التعليل (قوله الغرض
 بفتح الغين المججمة والراء
 (قوله الى) بشد الماء (قوله
 فضل ماء) أى ما زاد عن
 حاجته (قوله فذعه) أى الماء
 الفاضل (قوله ابن السبيل)
 أى المسافر (قوله اقام سلعة)
 أى عرضها لبيعها (قوله
 وصدقه) بفتحات مثقلا
 المحلوف له (قوله شاهدنا) أى
 دليلنا على نذب اللعان بعد
 العصر (قوله وان لم يكن)
 أى الثالث اعما حال (قوله
 كونه) أى التخويف (قوله
 عندها) أى الخامسة (قوله
 وعزاء) أى كونه عندها أكد
 (قوله وظاهره) أى عياض
 (قوله انه) أى كونه عندها
 أكد (قوله على فيه) أى فم
 الملاعن (قوله ويتول) أى
 الرجل الواضع يده على فم
 الملاعن (قوله له) أى الملاعن
 (قوله انها) أى الخامسة (قوله
 موجبة) بكسر الجيم أى سبب
 ثبوت العذاب ان لم ينف عنه
 المولى الكريم (قوله وظاهره)
 أى الحديث (قوله قصره) أى
 القول بانهم موجبة العذاب
 (قوله من ان القول اسكل
 منها) بيان اظاهره (قوله اما)
 بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله
 فيه) أى الدليل (قوله وفيه)
 (قوله وعنده) أى الوجوب (قوله

المستقل على الروضة والقبر الشريف وان كان فى بيت المقدس فى المسجد الأقصى وان كان
 فى غيرها فى جامع الجمعة (و) وجب (بمضورية جماعة) عدول لوقوعه كذلك فى زمنه صلى الله
 عليه وسلم وظاهره انه لا يشترط حضوره الامام او نائبه عياض سفته أن يكون مشهورا بحضور
 الامام او من يستنبه على ذلك ابن عرفة وقول اللغوى لا يبعد ان يكون عند القاضي أو الفقيه
 الجليل ويحتاج الناس لذلك ان ارادوا ان الامام فواضح والاشكل لقول عياض سفته ان
 يكون بحضوره الامام او من يستنبه على ذلك من الحكم وهذا اجاع انه لا يكون الا بالسلطان
 (أقلاها) أى الجماعة (اربعة) لاحتمال تكلوها واقرارها ولا يتم الا بربعة الشارح وعلى هذا
 فلا بد من كونهم عدولا لا يثبت بغيرهم والاولى لان الغرض اظهره شريعة الاسلام وبهت
 وأما التسكول والاقرار فيكتفى بهما اثنتان (ونذب) اللعان (اثر صلاة) من الخمس ابن وهب وبعد
 العصر احب الى غير ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا ينزّلهم ولا ينزلهم ولا ينزلهم ولا ينزلهم
 على فضل ما بالطريق فذعه من ابن السبيل ورجل بايع اماما فلم يبايعه الا لدينافان اعطاه رضى
 وان لم يعطه شيئا محظ ورجل اقام سلعة بعد العصر فقال والله الذى لا اله الا هو لقد اعطيت
 فيها كذا وكذا وصدقه اه والثالث شاهدنا وان لم يكن لعانا (و) نذب للامام (تخويفهما) أى
 الزوجين قبل اللعان بعذاب التجربة الشديد الليم الذى لا يطيقه المخلوق لحزمنا بكذب احدهما
 وأما عذاب الدنيا تخفيف زائل (وخصوصا عند الخامسة) من الرجل والمرأة فحوله لابن
 الحاجب ابن عرفة لم أعرف كونه عندها أكد وعزاء عياض للشافعية وظاهره انه غير المذهب
 (و) نذب (القول) اسكل منهما (بانها) أى الخامسة (موجبة العذاب) على الكاذب نظير
 النساءى وابى داود اصر صلى الله عليه وسلم رجلا ان يضع يده على فيه عند الخامسة ويقول له
 انها موجبة العذاب وظاهره قصره على الرجل وقرره الشارح وت على ظاهره من ان القول
 اسكل منها ما وان لم يضع يده على فى كل منهما اما الدليل آخر فيه تخويفهما وفيه وضع يده على
 فى كل منهما عندها وبالقياض على الرجل وقوله موجبة أى هى محل تزول به فى ان الله بمقتضى
 اختياره يرب العذاب عليها او بمعنى مقمة للايمان والمراد بالعذاب الرجم او الجلد (وفى)
 وجوب (اعادتها) أى الزوجية ايمان اللعان (ان بدأت) الزوجية أى قدمت ايمانها على ايمان
 الزوج وعنده (خلاف) البنى ظاهره قولان مشهوران اما الاول فهو قول اشهب واختاره
 ابن الكاتب ورجحه اللغوى ونقله عياض عن المذهب وصححه ابن عبد السلام واما الثانى فهو
 قول ابن القاسم فى الموازية والعنتية قال بعض الشيوخ لم أؤمن شهره بعد البحث عنه وقيد ابن
 رشد الخلاف بما اذا حلفت أولا كالرجل بان قالت اشهد بالله واني لمن الصادقين ما زنت وان
 هذا الحمل منه وفى الخامسة غضب الله عليها ان كانت من الكاذبين واما ان كانت حلفت
 او لا على تسكيبه بان قالت اشهد بالله انه لمن الكاذبين وفى الخامسة غضب الله عليها ان كان
 من الصادقين اعادت انقاها (ولا عنت) (الزوجية) (الذمية) يهودية كانت أو نصرانية وزوجها
 مسلم أو كافروترافعا لينا وبجوسية ترافعت اليمامع زوجها الجوسى (بكنيسة) أى معبد
 أى الدليل (قوله يده) أى المحلوف (قوله عندها) أى الخامسة (قوله لا ايمان) بفتح الهمز (قوله وعنده) أى الوجوب (قوله
 وقيد بفتحات مثقلا) (قوله أولا) بشد الواو

(قوله دخوله) أي معبد الذميمة (قوله ونها) أي المدونة (قوله تعظم) بضم فتح فكسر مثقلا أي تعقد الذميمة عظيمة (قوله عليه) أي اللعان (قوله خصما) ٣٦٨ أي المصنف الذميمة (قوله به) أي في الجبر عليه (قوله ولعله) أي التخصيص

(قوله ولا يشتهر بذلك) حال (قوله ولو قاله) أي وجدتهما الخ (قوله لاجنبية) أي غير زوجته (قوله فيعالي) بضم الياء أي بلغز (قوله بها) أي المسئلة (قوله أي) بفتح الهمزة وضم الياء مثقلة (قوله بالقذف) أي لزوجته (قوله الغيرة) بفتح الغين المجعلة (قوله تعريفه) أي الزوج بقذف زوجته (قوله ولعانه) أي الزوج عطف على لغو (قوله به) أي تعريفه (قوله المعروف) راجع للغو (قوله ونقل البابي) راجع للعانة به (قوله عن قذفها) أي المدونة (قوله في حده) أي الزوج (قوله به) أي تعريفه (قوله أو تأديبه) عطف على حده (قوله نقل محمد) راجع للحد (قوله وقول أشهب الخ) راجع لتأديبه (قوله به) أي زوجها (قوله من وطء الغصب الخ) أي لما (قوله ويفرق بضم فتح مثقلا) (قوله وهو) أي لعانه سواء كان بها حمل أم لا (قوله وظاهر ابن شاس) مبتدأ (قوله أنه) أي الزوج الخ خبر ظاهر (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله أنه) أي الشان الخ بيان لظاهر ابن الحاجب بقذف من (قوله وجيء) أي الزوج حين كان يلاعنها كان بها حمل أم لا (قوله وهو) أي كون لعانه لفي الولد والجد عنه (قوله وعقبته) بفتح عين مثقلا (قوله هذا) أي تلاعنهما أن زناهما بغصب أو شبهة

الزوج أي (قوله وجيء) أي الزوج (قوله وعقبته) بفتح عين مثقلا (قوله هذا) أي تلاعنهما أن زناهما بغصب أو شبهة

(قوله وهو) أى عدم حده (قوله محجل) بفتح الميم أى المعفى الذى يحمل عليه (قوله وقال) أى البناء (قوله وتصديق) غطفت على الغصب (قوله والفرار) عطف على الحد (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله لذلك) ٣٦٩ أى قبول التونسى الخصلة

اعقد (قوله اعقده) أى المصنف قول محمد (قوله عليه) أى قول محمد (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله عليه) أى قول اللخمي (قوله تجب) أى الملاعنة على زوجها أم لا (قوله ووقفت) بضم فس كسر (قوله يعلم) بضم الياء (قوله به) أى تعد الزور (قوله وهو) أى الرجوع (قوله نفسه) أى الحكم (قوله وليست ظاهرة الحمل) حال (قوله بعده) أى شرائه (قوله بلا استبراء) أى من ماء نكاحه (قوله فى حقوقه) أى الولد صلة كاف التشبيه (قوله به) أى المشتري (قوله بعد الشراء) صلة وطفى (قوله فى اتفاقه بالاعان) صلة الكاف (قوله معقده) بفتح الميم الثانية (قوله وفى امتناع) عطف على فى أنه الخ (قوله والتأخير) أى اللعان (قوله به) أى الحمل (قوله لغو) خبر نى (قوله ولا ينق) بضم الياء وفتح الفاء (قوله بعده) أى استبراء (قوله به) أى وطئها (قوله ومن ثم) بفتح المثلثة صلة قال (قوله فحملها) للتسكاح (جواب من أخبره (قوله والا) أى وان لم تكن حاملا حين نرائها وانت

الزوج فلا يصح وهو ظاهر ان ثبت الغصب او صدقته وابن عرفة وكذا ان ادعى الغصب وانكرت ان يكون اصحاب الحد فلا يصح الزوج لان محجل قوله الشهادة لا التعريض افاده البناء وقال قول زوي يفرق بينهما وان نكحت رجعت الخ هو لمحمد أيضا وصوب اللخمي ان لا اعان عليها كما تقدم فان لا لم اعلم لرجها وجها لان الزوج لم يثبت عليها بالاعان زنا وانما ثبت عليها غصبا فلا اعان عليها كسبوت الغصب بالمينة ولولا عنته فلا يفرق بينهما لانه انما ثبت بالاعان الغصب وتصديق الزوج وهذا خارج عما ورد فى القرآن مما يوجب الحد فى النكول والفرار فى الخلف وابن عرفة قبل التونسى قول محمد وساقه مساق تفسير المذهب اهولعل المصنف لذلك اعقده واقتصر عليه واما ابن عبد السلام فقبل قول اللخمي كله واقتصر عليه وشبهه فى الاعان الزوج فقط فقال (ك) زوج زوجة (صغيرة) عن سن من تحمل (نوطا) أى يمكن وطؤها وطبقه عادة قذفها برؤية الزنا فيه لادن دونها وفى الشامل فان كانت فى سن من تحمل فله الملاعنة اتفاقا فان ادعى رؤيته وهل تجب قولان ووقفت فان ظهر رجها حمل فلا يلحق به ولا عنت فان نكحت حدثت البكر ولو لم يقم بحقه حتى ظهر رجها وجب لاعانها اتفاقا فان نكحت حدثت وان نكحت حدثت كالنكاح (وان شهد) زوج برنا زوجته (مع ثلاثة) من الرجال واطلع على انه زوجها اقبل حدها (التعن) الزوج (ثم التعن) الزوجية (وحد) بضم الحاء المهملة وتشديد الدال الشهود (الثلاثة) انقصهم عن اصاب شهادة الزنا (لا) تحدد الثلاثة (ان نكحت) الزوجية عن اللعان وتحديث زوجة ان كانت بكر وان رجعت يرثها الا ان يعلم انه تعد الزور لقتلها او يقربه فلا يرثها (اولم يعلم) بضم التميمية وفتح اللام (برزجته) أى كونهما زوجيان شهد عليهما مع الثلاثة بالزنا حتى رجعت بضم الراء وكسر الجيم المرأة المشهود عليهما بالزنا فلا تحدد الثلاثة ويلعن الزوج فان نكحت بعد دون الثلاثة ويرثها ولا تحدد الثلاثة لان نكوله كرجوعه بعد الحكم وهو يوجب حد الراجع فقط ولا دية على عاقلة الامام للاختلاف فيه فليس بخطا صريح قاله الشارح (وان اشترى) الزوج (زوجته) الامة وليست ظاهرة الحمل يوم شرائها ووطئها بعده بلا استبراء (فولدت) ولدا كاملا (الستة) من الاشهر ومن وطئه بعده ونفاه (ف) الولد (ك) ولد (الامة) التى اقرب سيدها بوطئها وانت بولد الستة اشهر فى حقوقه به وعدم اللعان وان كان استبراء بعد ووطئها بعد الشراء فولدت لستة بعد الاستبراء فهو كولد الامة التى استبراءها سيدها ثم انت بولد الستة اشهر فى اتفاقه بالاعان (و) ان ولدته (لاقل) من ستة اشهر او كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء اولم يطأها بعده (ف) ولدها (ك) ولد (الزوجية) فى انه لا يتفق الا بالعان معتد فيه على شئ مما تقدم انه يعقد عليه وفى امتناع اللعان فيه بالوطء والتأخير بعد العلم به ابن عرفة وفى حمل الامة المقر سيدها بوطئها الغوى بالعان ولا يتفق الا بالعان استبراءها ولم يطأها بعده فى حمل يمكن بعده ومن ثم قال ابن حبيب عن اصمغ من اشترى زوجته حاملا او غير ظاهرة الحمل وانت به لاقل من ستة اشهر من الشراء مهنون ولا كثر وانكروا وطأها بعد الشراء فحملها للتسكاح مهنون ولونفس سنين والانهو للمالك (وحكمه) أى غرة اللعان وما يترتب عليه ستة اشياء ثلاثة على اعان الزوج (رفع) أى عدم (الحد) عن الزوج لقذفه زوجته ان كانت

٤٧ من نى به لستة اشهر ولم ينكروا وطأها بعد شرائها (قوله فهو) أى الحمل (قوله لقذفه زوجته) على الحد

(قوله له) اي قدفه (قوله للنفقة) اي حمله اعلم لعانها (قوله ونص عليه) اي رد هاله بذلك (قوله واستظهره) اي رد هاله بذلك (قوله) واقله اي الاقصى (قوله محال) ٣٧٠ خبر ان (قوله عزاء) اي نسيه ابن عبد السلام (قوله وهذا) اي قبول

حرمة مسافة (او الادب) له (في) الزوجة (الامة او الذمية) الكفاية (و) ثانيا (ايحبابه) اي الحد
 او الادب (على المرأة) الحد على المسافة ولو امة والادب على الكفاية (ان لم تلاق عن و) ثالثا (قطع
 نسيه) اي الزوج عن حمل ظاهر او سيظهر وثلاثة مرتبة على لعان الزوجة احدها رفع الحد
 عنها ثانيا فسخ نكاحها ثالثا اشار به بقوله (و) يجب (بلعانها) من اضافة المصدر لرفعها (ثانيا
 حرمها) على ملاعنها ان لم يملكها واراد نكاحها بل (وان ملكت) بضم فكسر اي ملكها
 ملاعنها فلا يحل له الاستمتاع بها (او) اي وان (انفكس حملها) بعد اعانها النفقة فيمات بتحررها
 لاحتمال انما اسقطته خفية فانه في المدونة ومقتضاه انه ان تحقق الانفكس بالزمنة يئنة
 له الغاية اقصى امد الحمل لوجب رد هاله اليه تبين صدقهما معا ونص عليه ابن عبد الحد
 واستظهره بعض الشيوخ قاله ابن عبد السلام ابن عرفة من تأمل وانصف علم ان فرض
 ملازمة البينة لها بحيث لا تفارقها الا قضاء اقصى امد الحمل واقله اربعة اعوام محال عادة
 وتقدم في المنسوف انه ليس من شأن الفقهاء التكلم في خوارق العادات وما عزا لابن عبد
 الحكم وبعض الشيوخ لم يعرفه اه قلت من حفظ حجة اه عب البنا في قد يقال يمكن انفكسه
 بقرب اللعان بشهادة النساء انما بل بعدم حملها فلا يتوقف على مضى اربعة اعوام والله اعلم
 (ولو) نكل الزوج عن اللعان ثم (عاد) اي رجع الزوج (اليه) اي اللعان بعد نكوله عنه وقبل
 حده للقذف (قبل) بضم القاف وكسر الموحدة عوده اليه وشبهه في قبول العود الى اللعان بعد
 النكول عنه فقال (ك) عود (المرأة) اليه بعد نكولها عنه فيقبل (على الاظهر) عند ابن رشد
 وهذا مسلم لانه كرجوعها عن اقرارها بالزنا وهو مقبول واما قبول عوده اليه فضعيف بخلاف
 لاستظهار ابن رشد والمذهب عدم قبوله لانها به باسقاط حد القذف عنه وهو لا يسقط بالرجوع
 عن القذف فلو قال وقبل عودها فقط له او ولم يقبل عوده له بخلاف المرأة المشي على الراجح
 عب البنا في الطرق ثلاث الاولى لابن شاس وابن الحارث والمصنف ان رجوعه مقبول اتفاقا
 والخلاف في رجوع المرأة والثانية لابن يونس الخلاف فيها والثالثة لابن رشد الخلاف
 في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه ومشى المصنف في الرجل على الاولى وفي المرأة
 على ما لابن رشد وهو المذهب فانما سبب المشي عليه فيها (وان) لاعتن الزوج زوجته اني حمله
 فولدت توأمين فلا (استلحق) الملاعن اني الحمل (احد التوأمين) اي الولدين اللذين ليس بينهما
 اقل امد الحمل (لحقاه) معا لانهما كولد واحد ولو لاعتن في أحدهما فقط استقيم معا ويتوارثان
 كتوارث الشقيقين كتوأمين مسيبة ومستمائة بخلاف توأمين الزانية والمغصوبة فاختوان لام
 على المشهور (وان) ولدت ولدا ثم ولدت ولدا آخر فاستلحق الزوج أحدهما او في الآخر (كان
 بينهما) اي الولدين اللذين استلحق الزوج أحدهما او في الآخر (سنة) من الاشهر (ف) هما
 (بطنان) اي حملان لا يلقى أحدهما باستلحاق الآخر ولا يفتني بنفيه (الا انه) أي لكن الامام
 مالك رضي الله تعالى عنه (قال ان اقر اي الزوج (ب) الولد (الثاني) الذي تأخر عن الاول سنة
 اشهر بان قال هذا ولدي والفرض انه ان استلحق الاول (وقال) الزوج (المطاه) (بعد) ولادة
 الولد (الاول) وجواب ان اقر وقال (سئل) بضم فكسر (النساء) العارقات بذلك (فان قلن انه)

رجوع المرأة الى اللعان
 بعد نكولها عنه
 (قوله مسلم) بضم ففتح مثقلا
 (قوله لانه) اي رجوعها للامان
 بعد النكول عنه (قوله وهو)
 اي رجوعها عن الاقرار به
 (قوله عوده) اي الزوج (قوله
 اليه) اي اللعان بعد نكوله
 عنه (قوله وهو) اي الحد
 (قوله وقبل) بضم فكسر
 (قوله فقط) اي دون عود
 الزوج (قوله له) اي اللعان
 (قوله يقبل) بضم فسكون
 ففتح (قوله ان رجوعه)
 اي الزوج للعان بعد نكوله
 عنه (قوله رجوع المرأة)
 اي اللعان بعد نكولها عنه
 (قوله فيهما) اي رجوع
 الرجل ورجوع المرأة (قوله
 في المرأة) اي رجوعها
 (قوله على الاولى) بضم
 الهمز (قوله وهو) اي ما
 لابن رشد (قوله فيهما) اي
 الرجل والمرأة (قوله لانها)
 اي التوأمين (قوله
 ويتوارثان) اي يرث احد
 توأمين الملاعنة من الآخر
 (قوله كتوأمين) بفتح الميم
 مني توأمين بلا نون لاضافته
 تشبيهه في توارث الشقيقين
 (قوله والفرض) بفتح الفاء

وسكون الراء (قوله انه) اي الزوج

(قوله كونه) أي الثاني (قوله وان قلن انه لا يتأخر هكذا) مفهوم ان قلن انه يتأخر هكذا (قوله لانه) أي الزوج (قوله وهو) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله انها) أي الستة (قوله بانها) أي الستة (قوله نفيه) أي بقوله لم اطأ بعد الاول (قوله الستة شهر) أي بعد وضع الاول (قوله لجريانه) أي هذا الفرع (قوله اصل كونهما) اضافته الاولى للبيان (قوله المستشكل) بفتح الكاف (قوله فانه) أي الثاني (قوله يلزمه) أي الثاني الزوج (قوله وكانا) أي ٣٧١ الولدان (قوله جزم) أي الامام (قوله

اولا) بشد الواو (قوله ثم قال) أي الامام (قوله حد الزوج) أي درته عنه (قوله ثم قال) أي في التقييد (قوله وان اقربهما) أي الولدين الذين بينهما ستة اشهر الخ بيان لاختصار اللغوى (قوله فالتزاع) أي الاعتراض تفريع على اختصار اللغوى (قوله التنظير) أي البحث (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله فانه) أي الزوج الثاني (قوله لم اطأ بعد الاول) (قوله واليه) أي اختصار اللغوى (قوله فانه) صلة يرجع (قوله فانه) أي ابن عرفة (قوله يتأخر) أي ستة اشهر (قوله نفيه) أي الزوج (قوله اياه) أي الثاني (قوله كونه) أي الثاني (قوله واقاراه) أي الزوج (قوله به) أي الاول (قوله اياه) أي الثاني (قوله لوقه) أي الثاني (قوله الثاني) أي الزوج (قوله

أي التوأم) (قوله يتأخر) عن الاول (هكذا) أي ستة اشهر (لم) الاول فلا (يحد) بضم ففتح الزوج لانهما جل واحد وليس قوله لم يطأ بعد الاول نفيًا للثاني صريحًا لجواز كونه بالوطء الذي كان عنه الاول علامة ولهن يتأخر هكذا قاله ابن عرفة وان قلن انه لا يتأخر هكذا حد لانه لما اقر بالثاني ولحق به وقلن لا يتأخر هكذا صار قوله لم اطأ بعد الاول قد فاهوا واستشكل بان الستة ان كانت قاطعة فلا يرجع للنساء ويحد وان لم تكن قاطعة فيرجع اليهن ولا يحد وهو قد قال في الاول انها قاطعة ويحد وفي الثاني يرجع للنساء ولا يحد فاشكل الفرع الثاني على الاول واجيب بانها قاطعة ما لم يرضها اصل وقد عارضها هنا ثم ادة النساء وفي الحد بيت ادروا الحدود بالشبهات واما ان نفي الاول واقرب بالثاني وقال لم اطأ بعد الاول وبينهما ستة فانه يحد ولا يستل النساء لاستحقاقه الولد الثاني بعد نفيه فيحد على كل حال قاله الخطب ونص المدونة على اختصار أبي سعيد فان وضعت الثاني ستة اشهر فاكثروهما بطنان فان اقر بالاول ونفي الثاني وقال لم اطأ بعد الاول لاعتن ونفي الثاني اذ هما بطنان فسكت ابن الحاجب عن هذا الفرع لجريانه على اصل كونهما بطنين ثم جاء في المدونة بالفرع المستشكل فقال وان قال لم اجمعهما بعد الاول وهذا الثاني ولدى فانه يلزمه لان الولد لا يفرش ويستل النساء فان قلن ان الحمل يتأخر هكذا فلا يحد وكانا بطنا واحدا وان قلن لا يتأخر خذ ولحق به وقد اشار في التقييد لهذا الاشكال ثم انفصل عنه احسن الانفصال فقال جزم ولا يجمع لهما بطنين ثم قال يستل النساء وما ذلك الا لاجل حد الزوج حد القذف لان الحدود تدرك بالشبهات ثم قال واختصها اللغوى وان اقربهما جميعا وقال لم اجمعهما بعد الاول سئل النساء فالتزاع انما هو في الثاني يدل عليه التنظير اذ كانه نقاه وابنته اه واليه يرجع ما عتد ابن عرفة فانه قال انما لم يحد اذا قال النساء يتأخر لعدم نفيه اياه بقوله لم اطأ بعد الاول بلواز كونه بالوطء الذي كان عنه الاول علاما ولهن يتأخر وحده بقولهن لا يتأخر لنفيه اياه بقوله لم اطأ بعد الاول منضمات القولهن لا يتأخر فانه يمنع كونه عن الوطء الذي كان عنه الاول واقاراه به مع ذلك فأكلم امره لنفيه اياه واقاراه به فوجب لحوقه به وحده اه واما ابن عبد السلام فحمله على انه اقر بالثاني بعد ان نفي الاول ولا عن فيه وقرر الاشكال ولم يقبله ابن عرفة واعترضه بأنه تحرير بالمسئلة بقبض ما هي عليه مع وضوحها وشهرتها فانظره والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب في العدة وما يتعلق بها)

(تعتمد) بفتح القوقبة وشدة الدال زوجة (حرة) ان كانت مسالة بل (وان) كانت (كافية) طاقها زوج مسلم او اراد نكاحها من طلاق كافر لم يرض منه قدرها (اطاقت) الحرة (الوطء)

فيه) أي الاول *(باب العدة)* (قوله العدة) بكسر العين وشدة الدال ابن عرفة العدة مدة منع النكاح لفسخه او موت زوج او طلاقه فيدخل مدة منع من طلق زواجه من نكاح غيرها ان قيل هو له عدة وان اراد نكاحها قبل مدة منع المرأة الخ (قوله في العدة) أي انقسامها واحكامها (قوله او اراد) أي مسلم (قوله من طلاق كافر) أي او موته (قوله منه) أي طلاق الكافر (قوله قدرها) أي العدة

(قوله لانه) اي وطء غير المطبقة (قوله معدوم شرعا) اي وهو كالمعدوم حسا ابن عرفة وفيها تجب بخلوتهم ما ولو باى زيادة تفعل الوطء ولو انكراه (قوله وفيها) اي المدونة (قوله ومنها) اي المدونة (قوله قبلها) اي مسئلة من لا يوطأ مثلها (قوله وهي) اي من فيها بقية رفق الخ حال (قوله ومثلها يوطأ) ٢٧٢ حال (قوله وبنيها زوجها) حال (قوله ثلاثة أشهر) خبر عدة (قوله لا يجب استبرأؤها)

وان لم يكن جاهلا ولم تبلغ تسع سنين على المعقد لان لم تطقه وان وطئها زوجها لانه معدوم شرعا ابن عرفة وفيها ليس على من لا يوطأ مثلها عدة طلاق ومنها قبلها عدة من فيها بقية رفق في الطلاق وهي ممن لا تحيض اصغر ومثلها يوطأ وبنيها زوجها ثلاثة أشهر وفي المقدمات ابن لبابة الصغيرة التي ليست في سن من تحيض ويؤمن جاهلا لا عدة عليها وهو شاذ قلت قال اللخمي رواية ابن عبد الحكم في الامة تطبيق الوطء ولا تحمل غالبا كبرت تسع وعشر لا يجب استبرأؤها خلاف رواية ابن القاسم فيها وجوب الاستبراء وظاهر ترجيح اللخمي هذه الرواية بقوله قياد على الحرة الممتدة ان الحرة لا خلاف فيها ونقل الصقلي وابن حبيب عن جماعة من التابعين مثل رواية ابن عبد الحكم وقول ابن هرون رواية ابن عبد الحكم اشبه بقولهم في الصغير الذي لا يولد له لا تعتد زوجته ولو طأ في الوطء مريدان الصبي لأمه له قطعا فلا ولده قطعا ونفي الولد عن الصغيرة المطبقة للوطء لا ينقض للقطع بخفاء الاحتياط اللخمي ذكر بعض اهل العلم انه رأى جدته بنت احدى وعشرين سنة وعرفت ان في بلاد مكة مثل ذلك كثيرا كالذين وصله تعتد (ب) سبب (خلوة) زوج (بالخ) بها خلوة اهتداء او زيادة ولو هي ايضا مطبقة او وهي حائض او نفساء او صائمة لا يخلو صبي ولو قوى على الوطء خالف عنه ولبيه ابن عرفة وفيها ان كان الصبي لا يولد له ويقوى على الوطء فظهر بامر أنه جل فلا يلحقه وتحدد وان مات فلا تنقض عدته والواقفة بوضعه لان الحمل الذي تنقضه العدة بوضعه هو الا لاحق بآيه الا الملائنة تحل بوضعها وان لم يلحق بالزوج والمسوح ذكره وانتباهه مثله (غير محبوب) لا يخلو بالغ بمحبوب ولا يوطئه عند جمع وهو الرابع خلافا لقول عياض والرجح ان دنا من النساء والتذو عاج وانزل ثم طلق فتعتد زوجته ونعت خلوة بجملة (اهمكن شغلها) اي الخلوة (منه) أي البالغ غير المحبوب بالوطء واحترزه عن خلوته بمحضرة نساء متصفات بالعدالة والعفة او واحدة كذلك وعن خلوة مخطئة قصيرة عن زمن الوطء فلا توجب عدة قاله الفاكهاني وتجب العدة بما تقدم ان تصادق على الوطء في الخلوة او اختلافا فيه بل (وان نفيا) اي الزوجان الوطء فيها لانه حق لله تعالى فلا يسقط باتفاقهما على نفسه (واخذنا) بضم الهاء وكسر الهمزة الممجمة اي الزوجان (باقرارهما) اي الزوجين بتفقيه فيما هو حق لهما اقتواخذ الزوجية بعدم النفقة والكسوة ومدة العدة وبعدم تكميل المهر وبواخذ الزوج بعدم رجعتها ومنعه من تزوج من يحرم جمعها معها او اربعة سواها وبواخذان معا بان من تأخرت حياته لا يرث الميت قبله ابن عرفة وفيها من دخل بامر أنه وقال لم امسها وصدقته فلها نصف المهر وكذا ان تصادقانه قبل او بعد او وطئ دون الفرج الا ان يطول مكثه معها قال مالك رضي الله تعالى عنه فأرى لها جميع المهر وقال قوم لها نصف المهر (لا) تعتد الزوجة (بغيرها) اي الخلوة في كل حال (الا ان تقر) الزوجة فقط (به) أي وطء البالغ غير المحبوب في غير الخلوة فتعتد (او) الا ان (يظهر) بها (حـ) لم ينقه أي الزوج الحمل بلعان فتعتد

مفعول رواية المضاف لفاعل لقاعله (قوله خلاف) خبر رواية (قوله فيها) اي المدونة (قوله وجوب الاستبراء) مفعول رواية المضاف لفاعل (قوله هذه الرواية) مفعول ترجيح المضاف لفاعل (قوله) بقوله اي اللخمي صله ترجيح (قوله ان الحرة لا خلاف فيها) خبر ظاهر (قوله ونقل) بفتح القاف (قوله مثل) بكسر فسكون مفعول نقل (قوله) اشبهه خبر رواية والجملة مفعول قول المضاف لفاعل (قوله لا تعتد زوجته) مفعول قول المضاف لفاعل (قوله يرد) بضم ففتح منقلا خبر قول المضاف لفاعل (قوله لا يطأ) اي بنى المماء عنها (قوله لا يخلو صبي) مفهوم بالغ (قوله خالف عنه ولبيه) جواب عما يقال لا تصور عدة طلاق من صبي اذ لا يلزمه طلاق (قوله وفيها) أي المدونة (قوله بوضعها) اي جاهلا (قوله) مثله اي الصبي (قوله دنا) اي قرب المحبوب (قوله بالوطء) صله شغل (قوله به) اي امكان شغلها (قوله فيها) اي الخلوة (قوله لانه) اي العدة وذكروا

لتد كبر خبره (قوله فيها هو حق لهما) اي الزوجين صله أخذنا (قوله وفيها) اي المدونة (قوله تصادقا) بوضعه اي الزوجان (قوله لانه) اي الزوج (قوله قبل) بفتحات مثقلا اي الزوجة (قوله الا ان يظهر بها حمل ولم ينقه) ابن عرفة في امهات الاولاد منها مع غير ما ظهر ورجل يمكن كونه كالبناء في العدة والزوجة ولو بعد موته

(قوله فان نفاها) منهوم ولم ينقه (قوله فلا نفقة ولا كسوة لها) تفريع على لا تعتد وتسبى (قوله قبل وضعه) صلة الميت (قوله قدره) اى حيزها (قوله ثلاثة قروء) اى عدتها ثلاثة قروء (قوله اطلاقه) ٣٧٣ اى القروء (قوله انه) اى القروء (قوله

وربما) اى اللغوى ان القروء

هو الحيض (قوله ورده) اى

ترجيح اللغوى (قوله بانه) اى

اطلاق القروء على الحيض

(قوله وهو) اى انشئ (قوله

ولذا) اى كون الجميع للاستبراء

عنه لا يجب على مطلقة قبل

البناء (قوله لا الاول) عطفا

على الجميع (قوله والثاني)

اى ان الاول للاستبراء (قوله

وربما) اى الثانى (قوله

عنه) اى اى عمران (قوله

من ان من اعادته فى السنة

الخ) بيان لما (قوله وجوده)

اى ما نقله ابن الحاجب (قوله

شارحه) اى ابن الحاجب

(قوله والا) اى وان حاضت

لوقتها (قوله نقله) اى ابن

الحاجب مفعول تعقب

المضاف لفاعله (قوله عدم)

مفعول نقل المضاف لفاعله

(قوله بانفراده) اى ابن

الحاجب صلة تعقب (قوله

به) اى ما نقله (قوله حسن)

خبر تعقب (قوله لها) اى

المطلقة (قوله فيها) اى

سنة (قوله وقته) اى حيزها

(قوله والا) اى وان لم تحض

فى وقته (قوله فالباغية على

هـ) اى قول ابن الموارم

يختلف فى هذا الخ (قوله

طلاقا) مفعول مطلق للمطلق

مبين نوعه بنفسه (قوله

مريضها) مفعول به للمطلق (قوله صحيحها) خبر كان محذوف مع اسمها ضمير الزوج

بوضعه فان نفاها بلعان فلا تعتد وتسبى بوضعه فلا نفقة ولا كسوة لها ولا يرث الحى منها ما
لميت منها قبل وضعه وصلة تعتد (ثلاثة اقراء اطهار) بيان او بدل (و) عدة الشخص (ذى
اى صاحب) (الرق) اى الامة الرقيقة من زوجها الحرا والرقيق (قرآن) بفتح القاف على الاشهر
اى طهر ان ابن عرفة والمعتدات ست الاولى معتاد حيزها فى كل شهر دون دم غيره ولو اختلف
قدره ثلاثة قروء للحره وقرآن لغـيرها والمنصوص القروء الطهر واستقر اللغوى من اطلاقه
فى المذهب على الحيض انه الحيض وربما ورد ابن شبر بانه مجازات كيف هذا وهو مشترك
لغة بين الطهر والحيض (والجميع) اى الاقراء الثلاثة للحره والقرآن للامة (للاستبراء) اى
الاستدلال على براءة الرحم من الحمل فى مطلقة مدخول بها ولا لا يجب على مطلقة قبل
الدخول لانها لا تحتاج للاستبراء (لا الاول فقط) للاستبراء والباقي تعبد (على الاربع) عند
ابن يونس وهو قول الابهرى والثانى للقاضى وربما عبد الحق وتظهر فائدة الخلاف فى الكفاية
فتمارها الثلاثة على الاول وقرء الطلاق فقط على الثانى وتعتد المطلقة بالاقراء ان اعادت
الحيض فيمادون سنة بل (ولو اعادته) اى الحيض (فى كالسنة) مرة وادخلت الكاف ما زاد
عليها الى تمام عشر سنين على ما نقله د عن ابي عمران والى تمام خمس سنين على ما نقله ابو الحسن
والناصر عنه من اعادته فى كل عشر او خمس مرة تنظره فان جاء وقت مجيئه ولم تحض حلت
وان حاضت انتظرت الثانية فان جاء وقتها ولم تحض حلت وان حاضت انتظرت الثالثة او وقتها
واشار بولم يات فله ابن الحاجب من ان من اعادته فى السنة تحل بقامها وانما كره وجوده
شارحه ابن عرفة ابن رشد عن محمد بن حبيب من اعادته سنة او اكثر عدتها سنة يضاء ان لم تحض
لوقتها والا فاقراءها ولا يخالف من اصحابنا فتعقب شارحى ابن الحاجب نقله عدم اعتبار
انتظار الاقراء بانفراده به حسن وفى المدونة ولو تقدم لها حيض مرة لطابت الحيض فان لم ياتها
اعتدت بسنة من يوم الطلاق وبعبارة الشامل فاذا جاء الحيض فى السنة مرة انتظرت الاقر
على المعروف فى المذهب فان لم تحض فيها ومضى وقته حلت ولو حاضت من الغد محمد فان كانت
تحض بعد سنة انتظرت عادتها فان حاضت فى وقته حلت والافسنة بعد طهرها ولا تزال كذا
حتى يتاخر عن عادته وتسكمل ثلاثة اقراء (او) اى وتعتد المطلقة بالاقراء ولو (ارضعت)
وتأخر حيضها الارضاعها فلا تعتد بالسنة وتنتظر الاقراء حتى يحتملها او تقطم ولها او ينقطع
ارضاعها فتستقبل ثلاث حيض فان لم تحض حتى امت سنة من حين انقطاع الارضاع حلت
اظهار ان تأخره ليس للارضاع ابن الموارم يخالف فى هذا قول مالك واصحابه رضى الله تعالى
عنهم فالباغية على هذا الدفع التوهم والامة كالحرة قاله ابن عبد السلام (او) اى ولو
(استحضت) بضم الفوقية المطلقة (و) قد (ميزت) دم الحيض من دم المرض برائحة اولون او
تألم لا بكثرة اتبعها للاكل والشرب والحرارة والبرودة فتعتد بالاقراء لا بالسنة على المشهور وعن
مالك رضى الله تعالى عنه بسنة والامة كالحرة (وللزوج) المطلق طلاقا رجعا مرضعا بتاخر
حيضها لاوضاعها (انتزاع ولد) المطلقة (الرضع) بكسر الصاد المججمة (قرار من ان ترثه) اى
لزوجة زوجها ان مات قبل تمام عدتها ولو صحيحا لان الموت يقبأ (اوليت زوج اختها) ونحوها

مريضها) مفعول به للمطلق (قوله صحيحها) خبر كان محذوف مع اسمها ضمير الزوج

٣٧٤ (قوله لو جود مرضع الخ) علة لم يضر (قوله قبلها) بكسر الموحدة (قوله اولم يقبله) اي غيرها (قوله انتزاعه)

اي ولد المرضع (قوله غيرها) حال من وارث (قوله عنه) اي الزوج (قوله وشمله) اي جواز انتزاعه (قوله لها) صلة المعتاد (قوله لارضاعها) علة تاخر (قوله فان لم يتاخر) اي حيضها (قوله عنه) اي وقته المعتاد لها (قوله وله) اي الولد الخ حال (قوله واستشكل) اي قوله وللزوجة طهره لايه (قوله هذه) اي التي لا يجب عليها الارضاع (قوله فيه) اي رده (قوله من رضاع الخ) بيان للسبب واحترز بظاهر عن اختلاف من اجها فانه لازم لتاخره بالسبب ظاهر (قوله بسببه) اي المرض (قوله قبل الطلاق) صلة مرضت (قوله لزوال الخ) علة استبراء (قوله لانها) اي التسعة الخ علة كون تربصها يزول الرية قوله تعتبر اي التسعة (قوله انه) اي الخلاف في كون التسعة استبراء وعدة (قوله كالمريض) اي في اعتدادها بالاقرار بعد زوال مرضها (قوله بينهما) اي المرضع والمریضة (قوله او لطبعها) عطف على لصغر (قوله وهو) اي الخلاف قوله رجع اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله اولهما)

من يحرم جمعها معها (اورابعة) بدلها (اذ لم يضر) الانتزاع (بالولد) لوجود مرضع غيرها قبلها الولد فان لم يوجد غيرها ولم يقبله الولد فلا يجوز انتزاعه واذا جاز انتزاعه اقطع ارثها العائد نفعه على وارثه غيرها فاحرى انتزاعه لاسقاط نفقة ما عنه ومحلها اذا تاخر حيضها عن وقته المعتاد لها الارضاعها كافي مماع ابن القاسم فان لم يتاخر عنه فليس لها انتزاعه لتبين قصده اضارها ومثل ولدها ولغيرها الذي ترضعه ما لم يعلم باجارتها ويقربها قبل طلاقها وللزوجة طهره لايه لتجمل حيضها وتزوجها غير مطلقها ان قبل الولد غيرها وله وللايه مال قاله ابن رشد واستشكل بان الرجعية يجب علم الارضاع واجيب بحمله على من لا يجب عليها الشرفها فان قلت هذه لها رده وان لم يكن لها مصلحة فيه فلا يتم هذا الجمل قلت ليس في النقل تقييد ردها بمصلحتها فليست كالاب وعوزت مسئلة المصنف بقوله الا في الحضانة ولو وجد من ترضعه عندها بمجانا واجيب بان عدده هنا مقطوعة في ارضاعه وحضانتها باقية فيأق لها بمن ترضعه عندها فهذه مخصوصة للآثمة والله اعلم (وان لم تجز) المستحاضة دم المرض من دم الحيض (اوتأخر) الحيض (بلاسبب) ظاهر من رضاع او استحاضة (او مرضت) المطلقة فتأخر حيضها بسببه قبل الطلاق او بعده (تربصت) اي تأخرت بقنحات مثقلا (تسعة اشهر) استبراء على المشهور لزوال الرية لانهم امدوا الحمل غالبا وهل تعتبر من يوم الطلاق او من يوم ارتفاع حيضها قولان (ثم اعتدت بثلاثة اشهر) حرة كانت او امه وحلت بتمام السنة ولا ينظر لقول النساء وقيل التسعة عدة ايضا والصواب انه خلاف لفظي كما نفهده عبارة الاثمة هذا مذهب ابن القاسم وقال اشهب المريضة كالمرضع وفرق ابن القاسم بينهما بما بقدره المرضع على ازالة السبب فهي قادرة على الاقراء بخلاف المريضة فانها لا تقدر على رفع ذلك السبب فاشبهت بالناثية وشبهه في الاعتداد بالثلاثة فقال (كعدة من لم تر الحيض) لصغر وهي مطبقة الوطء او اطبعها وهي البغلة (وعدة) (الياتسة) من الحيض لكبرها في السن فعدة كل من هؤلاء ثلاثة اشهر ان كانت حرة بل (ولو) كانت متبسة (برق) واسار بولوا في الخلاف في المذهب وهو قولان احدهما شهران والاخر شهر ونصف ووجه المشهور ان الجمل لا يظهر في اقل من ثلاثة اشهر فلذا سارت الامة الحرة قاله الموضع (و) تعتبر الاشهر في العدة بالاهلة كاملة كانت او ناقصة ان وقع الطلاق في اول ليلة من الشهر وان وقع في اثنا عشر الشهر الثاني والثالث بالهلال (وقم) بضم فكسر مثقلا الشهر الاول ثلاثين يوما (من) الشهر (الرابع في) صورة (الكسر) للشهر الاول بالطلاق في اثنا عشر (ولغا) بفتح الفين المحجمة اي لا يحسب من العدة (يوم الطلاق) الذي وقع الطلاق به سطلوع فجره فان وقع ليلا قبل طلوع الفجر حسب اليوم منها وكذا عدة الوفاة وقيل لا يلني وتعتد الى مثل الساعة التي طلق او مات فيها والقولان لمالك رضي الله تعالى عنه رجع الى اولهما (ولو حاضت) المعتدة التي تربص تسعة وثلاثة (في السنة) ولو في آخر يوم منها رجعت الى اعتدادها بالاقرار (وانتظرت) الحيضة (الثانية) او تمام سنة بيضا فان تمت السنة ولم تحض حلت وان حاضت ولو في آخر يوم منها انتظرت تمام سنة (و) الحيضة (الثالثة) فصل بالسابق منها هذا في الحرة والامة تحل بالثانية او تمام سنة بيضا قبلها (ثم احتاجت) من تربصت تسعة واعتدت بثلاثة ولم يأتها دم لافها ولا بعدها (لعدة) من طلاق آخر (في) الاشهر

(قوله ايما) بفتح الهمز وكسر اليا مثة لا اى لازوج لها (قوله بنسب) صلة مجمع (قوله خامسة) اى كونها خامسة (قوله مع شبهة) حال من مجمع (قوله والا) اى وان لم تكن شبهة تدريجه (قوله لكن هذا) اى التربص الواجب بالوطء المستعمل للكساح المجمع على فساد مع شبهة داوثة الحد (قوله فهو) اى التربص استبراء والاستدراك على قوله بزنا وشبهة لرفع ايما منه انه استبرأ فيها (قوله والا) اى وان كانت ظاهرة الحمل منه حين زناها (قوله فقبل يكره) اى لزوجهها وطؤها (قوله ٣٧٥) ذكرها (اى الاقوال) قوله

وبه (اى التحريم صلة اجيب (قوله وعمله) اى التحريم (قوله بانه) اى الشان (قوله وهو) اى التعليل (قوله ايما) بفتح الهمز وكسر اليا مثة لا اى لازوج لها (قوله زمن استبرائها) صلة (قوله سواء كان) اى حريده العقد عليها (قوله واجنبيا) عطف على زوجها (قوله جهلا) اى يجهلونها (قوله من ذلك) اى السبي والشراء (قوله لانها) اى التي غاب السابى والمسترى عليها (قوله وولدها القراش زوجها) حال (قوله سقوط حد القذف) شبهة فائدة (قوله بانه ابن شبهة) صلة رعى (قوله ووجد من رعى الخ) عطف على سقوط (قوله منها) اى سمة الاشهر (قوله بذلك) اى انه ابن شبهة (قوله اذهى) اى شبهة (قوله لحوقه) اى الذنب (قوله تعريض) اى كونه معرضا بقذفه فلا يحسد (قوله منه) اى ماء الشبهة (قوله لاطلاقه) اى الماء الفاسد (قوله وحل) بضم فكسر او فتح فسكون

(الثلاثة) عدتها ابتداء بالتربص تسعة لصيرورتها ثلثة فان كان اناها دم ثم احتاجت لعدة جرى فيها ما تقدم والله اعلم (ووجب) على الحررة زوجة كانت او ايماء (ان وطئت) بضم الواو (بزنا او) وطئت (شبهة) لكساح كغلط او عقد نكاح فاسد مجمع على فساد بنسب او رضاع او صهر او خامسة مع شبهة تدريجا الحد والافه وزنا لكن هذا عدة فان لم تكن شبهة فهو استبراء (ولا يطاق الزوج) زوجته التي وطئت بزنا او شبهة زمن استبرائها اى يحرم عليه وطؤها حيث لم تكن ظاهرة الحمل منه والافقيل يكره وقيل يباح وقيل خلاف الاول ذكرها ابن عرفة وابن يونس وفي البيان ما يفيد ان المذهب التحريم وبه اجيب في نوازل ابن الحاج والمبارع بن العقبة وغيره وعمله بانه رجا ينقش الحمل فيخاط ما به غيره وهو ظاهر (ولا يعقد) احد نكاحا علم ان كانت ايماء زمن استبرائها سواء كان زوجها الذي فسخ نكاحه او طلقها بائنا او اجنبيا لان كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع العقد فيه الا الحميم والنفس والصيام والاعتكاف (او غاب) على الحررة غيبة يمكن الوطء فيها (غاصب او سب) بكسر الموحدة مخففة كافر حربي (او مشتر) جهلا او فسقا ثم خلاصت من ذلك لانها مظنة الوطء (ولا يرجع) بضم التحتية وفتح الجيم (لها) اى لا تصدق الحررة في نفيها وطء من ذكر لانها امها بالحيا ودفع المعرفة عن نفسها وفاعل وجب (قدرها) اى العدة بالتفصيل السابق فذات الحيض غير المتأخر عن زمنه او المتأخر لرضاع ثلاثة اقراء والبنات سنة والصغيرة والبغلة ثلاثة اشهر والمأخوذ حبيضا بالاسباب او لمرض والمستحاضة غير المميزة سنة وفائدة استبراء الحررة ذات الزوج وولدها القراش زوجها سقوط حد القذف عن رعى ولدها بعد ستة اشهر من نحو الزنا بانه ابن شبهة ووجد من رعى ولدها لاقل منها بذلك قاله في التوضيح واستشكله ابن عاشر بان الحد انما يقر بربن النسب لا باثبات الشبهة اذهى لا يستلزم نفي النسب بدليل لحوقه في نفس المسئلة اه وعبارة ابن عرفة ربعا تسلم من هذا البحث ونصها واستشكل لزوم الاستبراء مع وجوب لحوق الولد واجيب بافادته نفي تعريض من قال لذي نسب منه بائنا الماء الفاسد اه فان الماء الفاسد فيه تعريض يثنى النسب لاطلاقه على ماء الزنا ايضا بخلاف الشبهة وحل كلام المصنف على الحررة فقط لانه سب كراستبراء الامة في بابه والولاية عقب بان المتقدم في عدة الامة قرآن او ثلاثة اشهر او سنة واستبرأوها من نحو الزنا حيضة نقله عن المدونة ونصه وفيها لزوم ذات الرق العدة كالحررة واستبرأوها في الزنا والاشتباه حيضة اه ونقل فحوه عن ابن عمران والجلاب وقوله قدرها هو المشار اليه بقولهم استبراء الحررة كعدتها وقد استثنوا استبراءها لاقامة الحد عليها في الزنا او لقولها بالردة والذي يعقد عليه الملاعن فانه بحيضة ونظمها عجب بقوله

(قوله فقط) اى دون الامة (قوله لانه) اى المصنف الخ علة حمل على الاول وخبره على الثاني (قوله ولتلاية عقب) بضم فتحة مة مقلا عطف على لانه الخ (قوله وفيها) اى المدونة (قوله كالحرة) خبر لزوم (قوله حيضة) خبر استبرأوها

(قوله فانها) اى الحرة (قوله وقتت) بضم الواو (قوله وهو) اى جواز استمتاعه بغير وطئها (قوله فى العقد) اى محقق
 المفقود (قوله لكن نقل المواق الخ) استندرا الى قوله وهو مذهب ابن القاسم الخ لرفع ايهامه اعتقاده (قوله ما نقله) اى فى
 التوضيح والشارح (قوله ونقل) بسكون القاف (قوله سياقهم) الخ خبر نقل (قوله انه) اى ما نقله قى عن ابن عرفة (قوله ولها
 ولى الخ) حال (قوله وخير) ٣٧٦ بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة مثقلا (قوله نكاح الشريعة) مفعول

والحرة استبرأؤها كالعدة * لا فى لعان وزنا وردة
 فانها فى كل ذا تستبرى * بحبيضة فقط وقتت الضرا
 وظاهر قوله ولا يبطأ الزوج ان له الاستمتاع بغير الوطء وهو مذهب ابن القاسم نقله الموضح فى
 العقد والشارح ولا يخالف قوله وحرم فى زمنه اى الاستبراء الاستمتاع لانه فى امة يتجدد ملكها
 لم يسبق فيها استمتاع وما هنا فى زوجة سبق له فيها استمتاع لكن نقل المواق عن ابن عرفة المنع
 ولعله هو المعتقد اه عب البنانى ما نقله عن عياض لاعت ابن القاسم والفرق المذكور صحيح
 ونقل المواق عن ابن عرفة سياقهم يفيد انه فى الامة التى يتجدد ملكها لا فى مسنة لنا والله اعلم
 (و) اذا زوج اجنبى شريعة بولاية الاسلام ولها ولى غير محرم ودخل الزوج بها ولم يطل وخير
 وليها فى الفسخ والامضاء او تزوج عبدا بدون اذن سيده ودخل أو سقيه بغير اذن وليه ودخل
 وخير السيد والولى فى الامضاء والفسخ فاختلف (فى) ايجاب الاستبراء (امضاء الولى) نكاح
 الشريعة والعبد والسقيه من الماء الحاصل قبل الامضاء لانه حرام وهو لابن الماجشون
 ومحنون وعدمه لانه ماؤه وهو لما لك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم (او) ايجابه (فسخه)
 اى الولى النكاح المذكور واراد زوجهما باذن الولى او اذن السيد للعبد فى تزوجهما
 او لولى السقيه فى تزوجهما لذلك وعدمه (تردد) فان كان الامضاء او الفسخ قبل الدخول فلا
 استبراء وان اراد اجنبى تزوجهما بعد الفسخ بعد الدخول وجبت العدة عنه اتفاقا البنانى نقل
 التوضيح وقى انه ساقى الفسخ تأويلان وذكر ابن عرفة الخلاف فى المسئلتين ونسب وجوب
 الاستبراء لابن الماجشون ومحنون وعدمه لما لك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما ومقتضاه
 انه ما قولان ويظهر منه ان عدم الوجوب هو الراجح خلاف ما ذكره ز والله اعلم (واعتمدت)
 اى احسبت المطلقة فى طهر (بطهر الطلاق) لحكمة قرأ اول ان طال بعد الطلاق بل (وان)
 كان (الحظة) يسيرة جدا فاذا حاضت عقب الطلاق فقد تم قرؤها الاول فان طهرت نصف شهر
 وحاضت ثانية فقد تم قرؤها الثانى فان طهرت كذلك وحاضت ثالثة فقد تم قرؤها الثالث
 (فتحل) للزوج (باول الحيضة الثالثة) لان الاصل والغالب عدم انقطاع الدم فوراً ودوامه
 يوما فاكثرها مذهب ابن القاسم (او) اول الحيضة (الرابعة) بالقسبة لحيضة الطلاق (ان)
 طلقت بضم فكسر مثقلا (بكبحيض) ادخلت الكاف التماس لانها بالحيضة الثانية تم قرؤها
 الاول وبالثالثة تم قرؤها الثانى وبالرابعة تم الثالث (وهل ينبغى) للمعتدة الاقراء من الطلاق
 اى وهل معنى قول اشهب ينبغى (ان لا تحجل) المعتدة التزوج (هـ) مجرد (رؤيته) اى دم الحيضة
 انشأته ان طلقت بطهر او الرابعة ان طلقت ببحيض الوجوب فيكون خلاف قول ابن القاسم

امضاء المضاف لقاعله
 (قوله من الماء الخ) صلة
 استبراء (قوله لانه) اى الماء
 الخ علة لوجوب الاستبراء
 منه (قوله حرام) اى نشأ
 عن وطء حرام (قوله وهو)
 اى وجوب الاستبراء (قوله
 وعدمه) اى وجوب الاستبراء
 من الماء السابق على
 الامضاء (قوله لانه) اى
 الماء السابق الخ علة لعدم
 وجوب الاستبراء منه (قوله
 وهو) اى عدم الوجوب
 (قوله او ايجابه) اى
 الاستبراء (قوله لذلك) اى
 بعمه مائه علة لا يوجبها (قوله
 وعدمه) اى ايجاب لانه
 ماؤه (قوله بعد الفسخ) صلة
 تزوج (قوله بعد الدخول)
 صلة الفسخ (قوله انهما)
 اى الوجوب وعدمه (قوله
 فى الفسخ) اى لافى الامضاء
 (قوله فى المسئلتين) اى
 الامضاء والفسخ (قوله
 ونسب) اى ابن عرفة (قوله
 ومقتضاه) اى ابن عرفة
 (قوله انهما) اى الوجوب
 وعدمه (قوله منه) اى ابن

عرفة (قوله ان طال) اى الطهر (قوله كذلك) اى نصف شهر (قوله لان الاصل والغالب الخ)
 علة لحكمه باول الثالثة ودفع لما يقال كيف تحل باول الثالثة مع احتمال انقطاعها قبل درامها وما له بال (قوله هذا) اى -ها
 باول الحيضة الخ (قوله لانها) اى المطلقة (قوله بالحيضة) صلة تم (قوله من الطلاق) صلة المعتدة (قوله الوجوب) خبر معنى (قوله
 فيكون) اى قول اشهب ينبغى الخ

(قوله يحل بأول الخ) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله أو معناه) أي قول أشهب ينبغي الخ (قوله فلا يخالفه) أي قول أشهب ينبغي الخ قول ابن القاسم يحل بأول الحيضة الخ (قوله فاختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله هو) أي قول أشهب ينبغي الخ (قوله يحل ينبغي على الندب) تصوير للوفاق (قوله وهذا) أي تأويل للوفاق (قوله أو خلاف) عطف على وفاق (قوله بحمله) أي ينبغي على الوجوب تصوير للخلاف (قوله وهذا) أي تأويل للخلاف (قوله واليه) أي الخلاف صله ذهب (قوله لقوله) أي معنون (قوله هو) أي قول أشهب ينبغي الخ (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ولو في آخر ساعة) أي ولو طلعت في آخر ساعة (قوله منه) أي طهر الطلاق (قوله وفي انقضائها) أي العدة (قوله القرينان) أي أشهب وابن نافع (قوله قبل طهرها) صله تنزوح (قوله ولكن لا تجل الخ) استدراك على للمعدة أن تنزوح إذا حاضت الخ لرفع إيهامه بإباحة تنزوحها بجملة رد روية أول الدم (قوله تقيم أياها) أي والدم نازل عليها (قوله فتعلم) عطف على تقيم (قوله إنما) أي الدم وإنه لتأيت خبره (قوله والا) أي وإن لم يحل على الاستحباب (قوله تناقض) أي قوله للمعدة أن تنزوح إذا حاضت وقد يقال لا تناقض ٢٧٧ ولوحل على الوجوب لأن الثاني

استدراك على الأول ومبين للمراد منه (قوله فيها) أي المدونة (قوله أي يستحب الخ) خبر قول (قوله بمقاديرها) أي الحيضة صله تعلم (قوله يأتي على معناه) هذا خبر قول أيضا (قوله وعلى أن لا قل دم الحيض الخ) عطف على معناه (قوله هذا) اسم أن مؤخر (قوله في كونه) أي الحد (قوله ثلاثة أيام) خبر كون (قوله أو خمسة) أي من الأيام عطف على ثلاثة (قوله قولاً) مبتدأ في كونه (قوله ابن مسلمة) راجع لكون أقله ثلاثة (قوله وابن الماجشون) راجع لكونه خمسة (قوله لا قل) أي حيض العدة

تحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة أو معناه الندب فلا يخالفه في الجواب (تأويلان) وذلك أن في المدونة لابن القاسم يحل بعد رد روية الدم ولا يشهد ينبغي أن لا تجل بالشكاح أول الدم فاختلاف هل هو وفاق لابن القاسم بحمل ينبغي على الندب وهذا تأويل ابن الحاجب وأكثر الشيوخ أو خلاف بحمله على الوجوب وهذا تأويل غير واحد واليه ذهب معنون لقوله هو خبر من رواية ابن القاسم ولو قال المصنف وفيها لا يشهد ينبغي أن لا تجل برؤية وهل وفاق تأويلان كان أوضح والله أعلم ابن عرفة وفيها طهر الطلاق فوله في آخر ساعة منه وفي انقضائها بأول جرمها اضطراب مع القرينان للمعدة أن تنزوح إذا حاضت الحيضة الثالثة قبل طهرها ولكن لا تجل حتى تقيم أياها تعلم أنها حيضة ابن رشد قوله ولكن لا تجل على الاستحباب والالتناقض وقول أشهب فيها ينبغي أي يستحب أن لا تجل لتعلم أنها حيضة مستقيمة بمقاديرها يأتي على معناه هذا وعلى أن لا قل دم الحيض والاستبراء حد في كونه ثلاثة أيام أو خمسة قول ابن مسلمة وابن الماجشون ويأتي على أن لا قل حد أقوله أن انقطع وجب رجوعها إليهما ولزوجهما رجوعهما لأن ما رأته من الدم حيض في الظاهر يوجب اتقائها من مسكن الزوج ويصح تزويجهما بكرهه ويمنع ارتجاع زوجها إليها فان انقطع الدم ولم يعد عن قرب وكانت تزوجت فسح نكاحها وصحت رجعة زوجها إن كان ارتجاعها وله رجوعها إن لم يكن ارتجاعها وإن رجع عن قرب ثم نكحها أو بطلت رجعتها لإضافة الدم الثاني للأول وما بينهما من طهر أعو وعلى قول ابن القاسم فيها لأحد له والدفعه حيض يعتد به في الطلاق والاستبراء هو رواية فيها إذا دخلت الأمة المبيعة في الدم بأول ما تدخل تحلل للمشترى

٤٨ من في والاستبراء (قوله) أي أشهب فاعل يأتي (قوله أن انقطع) أي الدم قبل تمام ثلاثة أو خمسة أيام (قوله وجب رجوعها إليهما) أي لتقيم عدتها فيه (قوله ولزوجهما رجوعها) عطف على وجب رجوعها الخ (قوله لأن ما رأته الخ) علة لتقدير أي جاز اتقائها من بيتها ومنع معالقتها من رجوعها برؤية أول الدم (قوله من الدم) بيان لما (قوله حيض في الظاهر) خبر أن (قوله يوجب) أي أن شح الزوج وطلب اتقائها من مسكنه (قوله تزويجهما) أي لغير زوجهما (قوله ويمنع الخ) عطف على يوجب (قوله فإن انقطع الدم) أي قبل تمام ثلاثة أو خمسة (قوله عن قرب) أي قبل تمام خمسة عشر يوماً (قوله تزوجت) أي بزواج آخر (قوله تم) بثلاثة (قوله من طهر) أي ناقص عن خمسة عشر يوماً (قوله لما) خبر ما (قوله وعلى قول ابن القاسم) صله يجوز (قوله فيها) أي المدونة (قوله لأحد له) أي أقل الحيض في العدة والاستبراء الخ مفعول قول المضاف لقاعله (قوله يعتد بضم الياء) (قوله هو) أي كونه لأحد له الخ وإنه لتأيت خبره (قوله روايته) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله إذا دخلت الأمة المبيعة في الدم الخ) مفعول رواية المضاف لقاعله (قوله بأول) صله تحلل (قوله ما تدخل) أي في الدم

(قوله ومصبتها) اي الامعة عقب رؤية اول الدم (قوله منه) اي المشتري (قوله ولا معنى) اي وجهه وحكمته (قوله التأخير) اي للتزويج عن اول الدم (قوله قرب) اي قبل تمام نصف شهر (قوله فهو) اي الدم الثاني (قوله فكان) اي عوده عن قرب (قوله وان عاد) اي الدم (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله يعلم) بضم الياء (قوله بها) اي اقامتها (قوله انها) اي الدم وانته لتأنيث خبره (قوله واحتج) اي استدلل بحضون (قوله ولا تبين مطلقا) اي طلاقا رجعا الخ مفعول رواية مضافا لفاعله (قوله مستبرأة) اي بتجديد ملك او غيره (قوله مبتاعها) اي مشتري الامعة (قوله باول الدم) تنازع فيه تحل ويضعن (قوله يتماذى) اي الدم (قوله ويعلم) بضم الياء (قوله انها) اي الدم وانته لتأنيث خبره (قوله في استبرائها) اي المدونة (قوله طهرا) اي نصف شهر (قوله والا) اي وان لم يقان يكون ٣٧٨ هذا حذافا فلا يكون استبراء (قوله فلا) اي لا يكون استبراء (قوله وعليه)

ومصبتها منه يجوز للمرأة ان تتزوج باول ما ترا من الدم ولا معنى لاستصحاب التأخير لان الدم انقطع فان عاد عن قرب فهو من الاول فكان كدوامه وان عاد عن بعد فلا اول حيض مستقل وسهون اوجب عليهم ان لا يتزوج حتى تقيم في الدم اقامة يعلم بها انها حيضة واحتج برواية ابن وهب ولا تبين مطلقا ولا تحل أمة مستبرأة ولا يضمنها مبتاعها باول الدم حتى يتماذى ويعلم انها حيضة مستقيمة وقال ابن القاسم في استبرائها ان رأت الدم يوما او بعض يوم وانقطع بريد ولم يعد حتى مضى ما يكون طهرا يسئل النساء ان قلن يكون هذا حيضا يكون استبراء والا فلا وعليه ان قلن لا يكون حيضا يكون في حكمه على ما سمعه اشهب وعلى فصل هذا الدم محاقبه وما بعده وعدم اعتباره عدة لقلته في عدم قضا صلاة ايامه ووجوبه قولان اظاهر المذهب وقول صحنون وهو شذوذ المتسطين عن ابن سعدون روى ابن وهب لا تحل مطافة الاباة قطع دم الحيضة الثالثة كقول العراقيين قال بعض فقهاءنا وعليه فالأقراء الحيض وفي ارخاء السطور منها اذا رأت أول قطرة من الحيضة الثالثة ثم قرؤها - لذت للارواح اشهب اشهب ان لا تجمل حتى يتماذى دمها اعضاء كل المسئلة من اولها عندى لاشهب وعليه اختصرها ابن أبي زنين واختصرها الشيخ وغيره من القرويين على انها لابن القاسم وحمل اكثر الشيوخ قول اشهب على النفس يروى قال بعضهم هو خلاف وعليه صحنون وذكر ما قدم لابن رشد (ورجع) بضم فكسر (للساء) العارقات (في قدر) اقل زمن (الحيض هنا) اي في العدة (هل هو يوم او بعضه) الذي له بالاختلاف قدر زمن الحيض في النساء بالنظر الى البلدان فقد تعد العارقات اليوم حياضا باعتبار عادة نساء بلدهن وقد تعد عارقات آخر اقل منه حياضا باعتبار عادة نساء بلدهن أيضا وظاهر المصنف ان البومين لا يرجع فيهما للنساء والذي في المدونة ان البومين كاليوم ولا يعارض هذا قوله المتقدم فحل بأول الحيضة لان معناه ان مجرد الرؤية كافي نظرا الى ان الاصل الاستقرار فان انقطع رجوع فيه للنساء هل هو يوم او بعضه البتة الى حاصله ان ابن القاسم قال تحل بأول الحيضة فتأوله الجوهري انه قاله لان الاصل الاستقرار وان انقطع رجوع فيه

اي قول ابن القاسم صلة يكون المثلث (قوله ان قلن) اي النساء (قوله وعلى فصل الخ) عطف على ما سمعه (قوله وعدم اعتباره عدة) عطف على فصل (قوله لقلته) علة عدم اعتباره عدة (قوله في عدم قضا الخ) بدل من في حكمه (قوله ووجوبه) اي قضا صلاة ايامه عطف على عدم (قوله قولان) اسم يكون (قوله اظاهر الخ) راجع لعدم القضا (قوله وقول صحنون) راجع لوجوبه (قوله وهو) اي قول صحنون (قوله سعدون) بفتح السين (قوله لا تحل مطافة) اي في طهر (قوله وعليه) اي توقف حلها على انقطاع الحيضة الثالثة (قوله الحيض) بكسر ففتح (قوله منها) اي المدونة (قوله تم)

للنساء

بمناء (قوله ان لا تجمل) اي بعدد النكاح لزواج آخر (قوله يتماذى دمها) اي ثلاثة او خمسة

ايام (قوله وعليه) اي قول اشهب صلة اختصر (قوله اختصرها) اي المدونة (قوله من القرويين) بيان لغيره (قوله على انها) اي المسئلة (قوله التفسير) اي لقول ابن القاسم (قوله هو) اي قول اشهب (قوله خلاف) اي لقول ابن القاسم (قوله وعليه) اي الخلاف (قوله لا اختلاف قدر زمن الحيض) علة لرجوع في قدر الخ (قوله في النساء) صلة اختلاف (قوله تعد) بفتح ضم مثالا (قوله ان البومين) اي دمهما (قوله كاليوم) اي في الرجوع فيه للنساء (قوله هذا) اي قوله ورجع في قدر الحيض هنا الخ (قوله لان معناه) اي قوله المتقدم فحل بأول الحيضة علة لا يعارض الخ (قوله كاف) اي في حلها (قوله نظرا الى ان الاصل الاستقرار) علة ان مجرد الرؤية كاف

(قوله وعلى تأويلهم) مصنف (قوله وتأوله) بفحواش مثله (قوله على ظاهرها) صلة تأول (قوله أنها) أى المعتبرة
الخ بيان لظاهرها بحدف من (قوله وان انقطع) أى قبل دوامه يوما وما له بالبالغ في حليها به (قوله ورأوا) أى ابن رشد
وأبو عمران وغيرهما (قوله هنا) أى فى العدة (قوله كالعادة) أى فى قدر اقل الحيض ٣٧٩ وأنه لاحدله (قوله اقول

لما زرى الخ) على لم يجز (قوله
أنى التحديد) أى لقد راق
الحيض (قوله هذان) أى
الحكم فى مقطوع الذكر
والحكم فى مقطوع الانثيين
بالرجوع للنساء (قوله فى
الاقول) أى مقطوع الذكر
(قوله وفى الثانى) أى مقطوع
الانثيين (قوله اذ نقل) أى
ق (قوله لذلك) أى ان المراد
بأهل المعرفة النساء (قوله
فى ذلك) أى ولادة من لا ذكر
او انثيين له (قوله خلاف)
مفعول ثان لجعل (قوله واما
الثانى) أى مقطوع الانثيين
(قوله الشكت) بضم ففتح
(قوله اذا كان) أى الزوج
(قوله ونحوه) مفعول ح فقط
(قوله الخط) أى قال (قوله
هـ) أى كلام الخط (قوله
وكلامه) أى الخط (قوله وهو
مقطوع الانثيين) حال (قوله
وكان) بفتح الهمز وشد
النون (قوله لترجيح كلام
عبد الحق) أى على كلام
عباس (قوله من كلام
المدونة) بيان لما بعده
(قوله وهو) أى ما يشهد
للمصنف (قوله به) ضم
الياء (قوله ثم قال) أى
الخط (قوله فيها) أى المدونة

للفاء وعلى تأويلهم مشى المصنف وتأوله ابن رشد وأبو عمران وغيرهما على ظاهرها اسم المفعول بأول
الدم وان انقطع ورأوا ان مذهب ابن القاسم فى مقدس دار الحىض هنا كالعادة ولم يجز عليه
المصنف اقول لما زرى مشهور قول مالك رضى الله تعالى عنه فى التحديد واسناد الحكم لما
يقول النساء انه حيض نقله ابن عرفة (و) رجح للنساء فى ان المقطوع ذكره وانثياه هل (يولد
له فقتل ذروجه اولاً) يولد له فلا تله ذروجه عب هذان ضعيفان والراجح فى الاول سؤال اهل
المعرفة وفى الثانى اعتماد ادها بالسؤال البنى تبع فى الاول فى اذ نقل نص عباس بان الرجوع
فحين قطع ذكره وانثياه لاهل المعرفة واجاب طنى بان اهل المعرفة يرجعون للنساء لان هذا
شأن من فالمراد بأهل المعرفة النساء ولا مخالفة بين المصنف وعباس ويدل لذلك ان عباس جعل
قول ابن حبيب بالرجوع فى ذلك لاهل الطب والتشريح خلاف مذهب الكتاب فلم يبق
الا معرفة الولادات وهذا باب النساء وكلامه فى التوضيح يدل على انه اعتمد كلام عباس واما
الثانى فتبع فيه ح حيث اعتمد قول صاحب النكت اذا كان محبوب الذكر والخصيتين فلا
يلزمه ولد ولا تعد امرأته وان كان محبوب الخصيتين قائم الذى كرفعلها بالعدة لانه يطأ بذكره
وان كان محبوب الذكر قائم الخصيتين فهذا ان كان يولد لاهل فعلها بالعدة والافلا هذا معنى ما
المدونة ونحوه فقطت من بعض شيوخنا القرويين هـ والحق فى ذلك الذى يجمع ما فى كلام
المدونة هو كلام النكت وايه اعتمد الشيخ أبو الحسن هـ وكلامه غير ظاهر لان المصنف اعتمد
كلام عباس ونصه الخاص ان كان قائم الذى كرا وبعضه وهو مقطوع الانثيين او باقىهما او
احداهما فهو الذى قال فيه فى المدونة يستل عنه اهل المعرفة لانه يشك اذا قطع بعض ذكره
دون انثيه وانثياه واحداهما دون ذكره هل ينسل وينزل ام لا هـ فنسب المسئلة للمدونة
وكان ح لم يقف على كلام عباس وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلامه بعد الحق وقد
اقتصروا بن عرفة على كلام عباس وكذا أبو الحسن على ان ح نقل من كلام المدونة ما يشهد
للمصنف وهو قوله والخصى لا يلزمه ولد ان ات به امرأته الا ان يعلم انه يولد لاهل ثم قال وليس
فيما شئ يوافق ما ذكره المصنف وابن الحاجب والله اعلم (و) رجح للنساء (ما تراه الايسة)
أى المشكوك فى بأسها وهى من بلغت خمسين سنة ولم تبلغ سبعين (هل هو حيض) وصلة ترجع
(للنساء) العارقات بأحوال الحيض فن بلغت السبعين دما غاب عن حيض قطعها ومن لم تبلغ
الخمسين دما حيض قطعها فلا يستل النساء فيهما والظاهر ان المراد بذات السبعين الموافقة لها
وقوله للنساء الجع فيه غير مقصود فيكون بواحدة لانه من باب الخبر لا الشهادة بشرط سلامتها
من جرحة الكذب (بخلاف الصغير) المعتدة من الطلاق بالاشهر الثلاثة ترى الدم اثنا الاشهر
فهو حيض (ان امكن حيضها) لا نحو بنت سبع لخاتمة دم علة وفساد (واتقلت) الصغيرة التى
يمكن حيضها اذ ارات الدم اثنا عشر بالشهر (للاقراء) والفت ما تقدم من الاشهر ولو بقي منها
يوم واحد لان الحيض هو الاصل فى الدلالة على براءة الرحم ولا يرجع فى دمه للنساء (والطهر)

(قوله فيهما) أى من بلغت سبعين ومن لم تبلغ خمسين (قوله جرحة الكذب) اضافته لليمان (قوله لا نحو بنت سبع) مفهوم ان
امكن حيضها (قوله فاقراء) أى بنت السبع (قوله لان الحيض هو الاصل الخ) علة اتقلت للاقراء

(قوله او بعدها) اي حصة منها (قوله به) اي الولد كاملا (قوله نكاحه) اي الثاني (قوله له) اي الثاني (قوله الى اقصى امد (الجل) صلة تربصت (قوله اقصاصه) ٣٨٠ اي امد الحمل (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وجعلها) اي الاولى (قوله

في العدة اقله) (ك) اقل في (العبادة) نصف شهر (وان انت) معدة من طلاق او وفاة (بعدها) اي عدة الاقراء في الطلاق والاشهر في الوفاة (بولد لدون اقصى امد) اي مدة (الجل) من يوم انقطاع وطئه عن (الحق) الولد (به) اي المطلق والميت حيث لم تنزوج غيره او تزوجت غيره قبل حصة من عدتها او بعدها واثبت به لدون ستة اشهر من تزويج الثاني فيمنح نكاحه ويحكم له بحكم النكاح في العدة (الا ان ينفيه) اي لولد الزوج الحي (بلمان) انت ولا يضرها اقرارها بانقضاء عدتها لان دلالة القرع على براءة الرحم كثيرة لان الحامل تقيض واما ان تزوجها الثاني بعد حصة من عدتها واثبت به لستة اشهر من تزويج الثاني فانه يلحق به (وتربصت) بثقات مثقلا اي تأخرت معدة من طلاق او وفاة (ان اربابا) اي شكك وتخيرت (به) اي الجل الى اقصى امد (وهل) تربص (خسا) من السنين (او اربعا) من السنين في الجواب (خلاف) ابن عرفة في كون اقصاص اربع سنين وخسا ثاثة روايات القاضي بسبع وروى ابو عمر ستما واختار ابن اقصا الاول وجعلها النكاح في المشهور وعزا الباجي الثانية لابن القاسم وصنفون المبطل بانفس القضاء فان مضت المدونة ترد الرية حلت وان زادت مكثت الى ارتفاعها الحط فاذا مضت الخمسة والاربعة حلت ولو بقيت الرية ابن عرفة المرتبة في الجل بحس بطن عدتها بوضعه او مضى اقصى امد الجل مع عدم تحققه (وفيها) اي المدونة (لو تزوجت) المرتبة بالجل (قبل) تمام (الخمس) سنين (باربعة) شهر فولات الخمسة (اشهر من نكاح الثاني) (لم يلحق) الولد (بواحد منهما) وبمنح نكاح الثاني لانه نكح حامل لا يلحق بالاول زيارته على الخمس سنين بشهر ولا بالثاني لنتقصه عن اقل امد الجل شهر (وحدث) بضم الحاء المهملة وشد الدال المرأة حد الزنا (واستشككت) المسئلة من بعض شيوخ عبد الحق والغني بان تعدد اقصى امد الجل بخمس سنين ليس فرضا من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم فينبى الولد وتحد المرأة بمجاوزته بشهر وعزا ابن يونس استعظام هذا للقاسمي ونصه ~~بكي~~ كى انما بعض شيوخنا ان ابا الحسن القاسمي كان يستعظم ان ينفي الولد عن الزوج الاول وان تعدد المرأة حين زادت على الخمس سنين شهرا كان الخمس سنين فرض من الله ورسوله وقد اختلف مالك رضي الله تعالى عنه وغيره في مد الجل فقال مرة يلحق الى سبع سنين وقال الى دون ذلك فكيف ينفي الولد وزجر المرأة والخلاف فيها على ذلك وفرض في المدونة المسئلة في المرتبة وهي محل الاشكال واما غيرها فتحد قطعا والله أعلم (وعدة) الزوجة (الحامل) حرة كانت أوامة مسالة او كناية من زوج مسلم او كافر في وفاة او طلاق وضع حملها (الا حق بزوجه) او المني بلمان (كله) بعد الموت أو الطلاق ولو بالمظنة اتحد وتعدد واحترز بكاه عن وضع بعضه فلا تخرج به من العدة ولو اكثره احتياطا وقال ابن وهب تخرج بوضع ثلثه لتبعية الاقل الاكثر وعلى الاول ان طلقت او ماتت زوجها بعد وضع بعضه حلت بزوج باقية ولو الاقل لالاته على براءته فان شك هل طلقت او ماتت قبل خروج باقية أو بعده استأنفت العدة احتياطا ولا رجعت اقبل خروج بقيته على المشهور واحترز باللاحق او المني بلمان عن الجل الذي لا يصبح استلحاقه لكون الزوج صيبا او مجبويا مثلا فلا تخرج به من عدة الوفاة بل باقصى الامرين وضعه والاربعية الاشهر وعشرة فحصل بالمتأخر

الثانية) اي اربعا (قوله بانفس) خبر النضاء (قوله حلت) بشد اللام اي المعتمد (للازواج) (قوله وان زادت) اي الرية (قوله مكنت) اي المعتدة في عدتها (قوله الى ارتفاعها) اي ريتها (قوله ولو بقيت الرية) اي بجهاها (قوله عدم) صادق بتحقيق عدمه وبقائه بجهاها (قوله والتمنى) عطف على بعض (قوله بمجاوزته) تنازع فيه (قوله وهذا) اي ينفي ويحدد (قوله هذا) اي التقي والحد بزيادة شهر (قوله كان) بفتح الهمزة وشد النون (قوله في مدة الجل) اي اقصاصها (قوله فقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله يلحق) اي الجل بصاحب العدة (قوله وقال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله دون ذلك) صادق بسبب وبخمس واربعة (قوله فيها) اي المسئلة خبر الخلاف (قوله بعد الموت) صلة وضع (قوله وعلى الاول) اي توقف خروجها منها على وضعه كله (قوله دلالة) اي خروج باقية (قوله قبل خروج باقية) تنازع فيه طلقت وماتت (قوله او بعده) اي خروج باقية (قوله وله) اي المطلق (قوله واحترز) بضم

(قوله ان يستند) اي الحمل الذي لا يصح استلحاقه الخ استند منه (قوله بشكاح او ملك) صله وطء (قوله فتخرج به) أي وضع ما يصح استلحاقه المستند لوط صحيح من غير الزوج (قوله بانه) أي الشار (قوله هذا) أي حمل مستند لوط صحيح بشكاح او ملك او شبهة من غير زوجها (قوله لانه) أي الشان (قوله منه) أي الاول (قوله عنه) أي استشكل ابن عبد السلام (قوله بانه) أي الحمل اللاحق بغير الزوج (قوله المتني) بفتح فسكون فكسر مثلاً أي التبرع بموت زوجها ٣٨١ (قوله اذا اعتدت) أي

باربعة اشهر وعشرة ان كانت حرة وبشهرين وخسة ان كانت امة (قوله وترتوجت) أي وولدت من تزوجته أي او وطئها امالكها وحلت منه (قوله وردت) بضم الراء وشدة الدال (قوله له) أي الاول (قوله بثلاثة اقراء) أي ان كانت شابة يأنها الحيةض (قوله او ثلاثة اشهر) أي ان كانت صغيرة او بغلة أو بائسة (قوله قبله) أي وضع حملها (قوله من الدم) بيان للخارج (قوله ساون) بفتح فسكون فضم (قوله دحون) بفتح فضم مثلاً ممل الحاء آخره نون (قوله في كونها) أي عدتها بثلاثة اقراء وصلة كاف التشبيه (قوله والالا) أي وان كانت غير مدخول بها (قوله فيسه) أي فساد وعدمه (قوله او تراها) أي الذي ومطلقته (قوله النبا) أي واضعين بحكمنا (قوله وقد دخل) أي الذي (قوله بها) أي الذمية حال (قوله فيها) أي ارادته مسلم تزوجها بعد موت زوجها الذي او طلاقه وترافعهما

منهما وأما في الطلاق فتستأنف عدة الاقراء بعد وضعه ولا تخمس بيمينها وهي حامل به واختلف هل تعد وضعه قرأ اولاً الا ان يستند لوط صحيح من غير الزوج بشكاح او ملك او شبهة فتخرج به من عدة الطلاق واستشكله ابن عبد السلام بأنه لا يتصور هذا لانه ان كانت عدت عديتها من الاول قبل وطء الثاني بشكاح أو ملك فلا يعتد برطلاق الاول ولا وفاته وان لم تتم عدتها منه فكيف يأنها الثاني بشكاح صحيح او ملك واجاب عنه المصنف وابن عرفة بأنه يتصور في المتني لها زوجها اذا اعتدت وترتوجت ثم قدم زوجها الاول وردت له وان ولدت الاول من الثاني ولا يقربها الاول الا بعد العدة من ذلك الماء بثلاثة اقراء او ثلاثة اشهر او وضع حمل فان مات لقادم قبل وضعها اعتدت عدة وفاة ولا تحل بالوضع قبل تمامها ولا بتمامها قبل الوضع وان طلقها قبله كفأها وضعه ان كان مضغة او ما بعد دهايل (وان) كان الحمل (دما اجتمع) بحيث اذا صب عليه ماء حار لا يذوب وهي العاقلة أبو الحسن على المدونة اذا شك في أمر الخارج من الدم هل هو ولد او دم اخبر بالماء الحار فان كان دماً انحلت وان كان ولداً فلا يزيد ذلك الا شدة وظاهر قوله وضع حملها كله ولو بعد اقصى امد الحمل ان تحقق او ظن وجوده يضمن احين الطلاق او الموت ولو ميتا وكذا ان شك في وجوده عند جمع وصحبه ابن العربي وقال ابن ناجي المشهور الا كناية عن اقصى امد الحمل وضع حملها كله ولو مات في بطنها قاله ابن سلون عن ابن دحون ونسقا النفقة لانهم العمل وقدمات وقال بعضهم تنقض العدة عنه في بطنها (والا) أي وان لم تكن المتوفى عنها حاملاً (عدتها) (كم) عدة (الطالقة) في كونها بثلاثة اقراء كانت حرة وبقرة ابن ان كانت امة (انفسد) نكاحها باجماع وهذا اذا كانت مدخولاً بها والافلا عدة عليها وان كانت صغيرة أو بائسة استبرأت بالاشهر ويأتي حكم المختلف فيه وشبهه في اعتداد المتوفى عنها كالمطلة فقال (ك) الزوجة (الذمية) الحرة غير الحامل (تحت) أي زوجة زوج (ذمي) مات عنها او طلقها واراد مسلم تزوجها أو ترافعا البنا وقد دخل بها فعدتها ثلاثة اقراء فيمافان لم يدخل بها فعدة عليها في الطلاق والموت ومفهوم تحت ذمي انه الوص كانت تحت مسلم لم يبرأ على ثلاثة اقراء من طلاقه ان كان بعد الدخول وعلى أربعة اشهر وعشرة دخل بها ام لاني وفاته اراد مسلم تزوجها ام لالحق الله تعالى او الميت اما العموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية واما لانه حكم بين مسلم وكافر وهذا يغلب فيه جانب المسلم (والا) أي وان لم يكن النكاح مجمعا على فساد بان كان صحيحاً ثنائياً او مختلفاً فيه ولو نكاح مريض كافي التوضيح والشارح والافرض انه غير حامل مدخولاً بها ام لاني الوفاة لحر او بعد كبير او صغير كبيرة او صغيرة مسلمة أو كفاية (ف) عدتها (أربعة اشهر وعشر) من الايام لتحرك الجنين غالباً في الاشهر الاربعة وزيد العشر لانها قد تنقص او تأنخر حركة الجنين عنها ان لم تكن مطلقة بل (وان) كانت (رجعية) فتنقل

(قوله ان كان) أي طلاقه (قوله يغلب) بضم ففتح مثلاً (قوله والقرض) بفتح الفاء فسكون الراء (قوله لتحرك الجنين الخ) علة لكونه الاربعة اشهر وعشرة ايام (قوله لانها) أي اربعة اشهر (قوله عنها) أي الاربعة (قوله ان لم تكن) أي المتوفى عنها (قوله وان كانت) أي المتوفى عنها

(قوله من عدة الطلاق) أي بالاقراء (قوله لعدة الوفاة) أي بالاشهر (قوله للعدة) أي اربعة وعشرة (قوله والامة) أي شهران وخمسة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله لانها) أي عدة الوفاة لعدة الانتقال اليها (قوله ولانها) أي الرجعية زوجة (قوله وأمن) بضم فكسر ٣٨٢ (قوله فان تأخر) أي حبضها (قوله كتأخره لرضاع) أي في كفاية الاربعة وعشرة

من عدة الطلاق لعدة الوفاة للعدة والامة وتندم الاولى لانهما لا يستبعد ولا لا يستبعد ولانها زوجة واحترز بالرجعية عن البائن اذا ماتت مطلقا قبل انقضاء عدتها فلا تنتقل لعدة الوفاة وتسفر على عدة الطلاق بالاقراء وتكتفي المتوفى عنها اربعة اشهر وعشر (ان قلت) الاربعة والعشرة للعدة المدخول بها (قبل) محكي (زمن حبضها) بان كانت عادت ان تحبض بعد اربعة اشهر وعشرة ومات زوجها عقب حبضها او كانت عقيمة او تأخر حبضها لرضاع سابق الموت وامن حالها فان تأخر لمرض تربعت تسعة الا ان تحبض قبلها عند ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهم وهو الراجح وقيل كتأخره لرضاع وحكي عليه ابن بشير لان اتفاق (و) ان (قال النساء) عند رؤيتن اياها (لاربعة) حل (بها) قبل اول يقان شيئا (والا) اي وان لم تتم الاربعة والعشرة قبل زمن حبضها بان كانت تحبض في اثنتي عشرة او تحبضت ولم تقبض وتؤخر لمرض أو قال النساء اربعة حل او اربابا هي من نفسها (انتظرتا) اي الحبضة الواحدة او قام تسعة اشهر فان زالت الريبة حلت والا انتظرت رفعها او اقصى امد الحمل (ان) كان (دخل) الزوج قبل وفاته فان لم يدخل بها فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام تمت قبل زمن حبضها ام لا لانها انما كانت تنتظر الحبضة خشية الحمل (وتنصفت) عدة الوفاة (بالرق) للزوجة ولو بشاة حرة مائة زوج بها قبل البناء أو بعده فهي شهران وخمسة ايام ان كانت صغيرة او بائة او عقيمة او غير مدخول بها او حاضت فيها (وان) كانت مدخول بها او شأها الحيض ولم تحبض في الشهرين والخمسة ايام لعادتها تأخره وبلا سبب (ف) عدتها (ثلاثة اشهر) فان تأخر لرضاع او مرض مكثت ثلاثة اشهر اي كن عدتها شهران وخمسة ايام والباقي لرفع الريبة لعدة وفائدة هذا سقوط الاحداد عنها وحدها في السكنى ورفعت للثلاثة وان تمت قبل زمن حبضها لقصر زمن عدتها فلا يظهر الحمل فيها وان تأخر لغيره ما فعدتها ثلاثة عند غير ابن عرفة وعند غيره تسعة الا ان تحبض قبلها (الا ان ترتاب) بحسب ابن (ف) عدتها (تسعة) من الاشهر ان لم تحبض قبلها فان حاضت اثنا عشر حلت وان تمت التسعة حلت ان زالت الريبة فان بقيت انتظرت زوالها أو اقصى امد الحمل فان مضى اقصاه حلت الا ان يتحقق وجوده يعطنها على ما يفهم من التوضيح في الحرة المرتابة ويفهم من غيره انها تنتظر زوالها واقصاه فقطاه عيب البناء ما شرح به زمن انها تنتقل من الثلاثة ان اربابا في التسعة كما هو ظاهره فحواه للشارح تعالى التوضيح وهو غير صحيح وما استدله في ضيق من كلام المدونة في غير محله اذ كلامه فيمن طرأ على عدتها استبراء وينها وبين ما هناء فرق فالصواب شرحه بما في الخط من تخصيص قوله وان لم تحبض بالصغيرة التي يمكن حبضها ولم تحبض والبايسة امكن حملها ام لا وان قوله الا ان ترتاب الخ استثناء منقطع اذ من ذكر لا يمكن فيها ريسة والمعنى لكن ان كانت الامة ممن تحبض فيها ولم تحبض فيها لتأخره عن عادتها فانها لا تنتقل الى الثلاثة بل الى التسعة على المشهور قاله ابن عرفة وقيل الى

(قوله عليه) أي انما في (قوله قهسي) أي عدتها (قوله ان كانت) أي الرقيقة المتوفى عنها (قوله او حاضت) أي او كانت شابة مع مادة الحيض مدخولاً بها او حاضت (قوله فيها) أي الشهرين والخمسة (قوله لعدة) اي عدتها (قوله أي) ثلاثة الاشهر استدلوا على مكثت ثلاثة اشهر لرفع ايامها انها كلها عدة (قوله وفائدة هذا) اي ان العدة شهران وخمسة والباقي لرفع الريبة مع ان الحمل الابه (قوله سقوط الاحداد عنها) أي في الباقي (قوله وجدها في السكنى) عطف على الاحداد (قوله ورفعت) بضم فكسر (قوله اغبرهما) أي الرضاع والمرض (قوله وعند غيره) أي ابن عرفة (قوله فان بقيت) أي الريبة (قوله من انها تنتقل الخ) بيان لما (قوله ظاهره) أي المصنف (قوله فحواه للشارح الخ) خبر ما (قوله وهو) أي ما شرح به (قوله من كلام المدونة) بيان لما (قوله في غير محله)

ثلاثة

خبر ما (قوله اذ كلامها) أي المدونة الذي استدله به (قوله ترق) اي بطرو الاستبراء وعدمه

(قوله شرعا) أي المصنف (قوله من تخصيص الخ) بيان لما (قوله اذ من ذكر) أي من الصغيرة والبايسة الخ

منقطع (قوله لا يمكن فيها ريسة) فيه نظر (قوله فيها) أي الشهرين والخمسة

(قوله وعلى الاول) أى انتقالها الى التسعة (قوله الفرض) بفتح الفاء ٣٨٣ وسكون الراء (قوله تلك المدة) أى

شهرين وخمسة (قوله فيها)
 أى تلك المدة (قوله كذلك)
 أى التى لا يمكن حيزها فى
 اعتدادها بشهرين وخمسة
 (قوله فيها) أى الشهرين
 والخمسة (قوله قول اشهب)
 أى باتقائها المدة لثلاثة اشهر
 (قوله به) أى النفسيل (قوله
 ولبه) أى الزوج (قوله
 الامة) مفعول ينقل (قوله
 وهى فى عدة طلاق) حال
 من ماعتقها (قوله وهذا)
 أى انتقالها لعدة وفاة
 الحرة فى الصورة المذكورة
 (قوله لانها فى حكم البائن)
 أى وهى لا تنقل بموت
 زوجها لعدة الوفاة (قوله
 وردها) أى الزوج الخ
 جواب ما يقال حيث كانت
 فى حكم البائن فابوجه ردها
 ان اسلم فى استبراءها (قوله
 ان اسلم) أى زوجها (قوله
 فيه) أى استبراءها (قوله
 فان اسلم) أى الذى اقوله
 فيه) أى استبراء زوجها
 (قوله ثم مات) أى الذى مسلم
 (قوله انتقلت) أى المسلمة
 (قوله لانه) أى زوجها (قوله
 فى سفر او حضر) تنازع فيه
 اقروا (قوله ولا ينفقه)
 أى الزوج الخ حال (قوله به)
 أى الطلاق (قوله لانه) أى
 الزوجين (قوله وهى)
 أى العدة (قوله قبل علمها)

ثلاثة وهو قول اشهب وابن الماجشون وسحنون وعلى الاول فان مضت التسعة ولم تحض حلت
 لان الفرض ان الرية برفع الدم فقط لا يحض بطن ودخل فى قوله وان لم تحض فثلاثة من عاداتها
 ان تحض بعد تلك المدة ولم تحض فيها فانها تحل بثلاثة كما صرح به فى النوادر عن مالك رضى الله
 تعالى عنه والخاص لانه ان كانت صغيرة لا يمكن حيزها كبنات اعتدت بشهرين وخمسة
 أيام اتفاقا وان امكن حيزها كبنات تسع او كانت يائسة فقولان هل كذلك او ثلاثة اشهر
 وان كانت كبيرة من تحيض بعد تلك المدة فثلاثة وان كانت من تحيض فيها ولم تحض فالمشهور
 انها تنقل التسعة اشهر وظاهر المصنف اتفاق قول اشهب فى التى عادت الحيض ولم تحض
 والله أعلم (ولن) أى الزوجة التى (وضعت) حملها عقب موت زوجها (غسل) أى تغسلها
 (زوجها) ويقضى لها به ان نازعها وليه ان لم تزوج غيره بل (ولو تزوجت غيره) لكن بكراهة
 وتقدم للمصنف والاحب تنبيه ان تزوجت غيره (و) ان مات زوج الامة او طلقها رجعا ثم
 اعتقت فى عدته (لا ينقل العتق) لامة مطلقة رجعية او متوفى عنها زوجها الامة من عدتها
 بقرائن فى الطلاق او شهرين وخمسة أيام فى الوفاة (لعدة) الزوجة (الحرة) بثلاثة اقرار
 الطلاق وأربعة اشهر وعشرة أيام فى الوفاة فتستمر على عدتها لان العتق لا يوجب عدة وأما
 لو مات زوجها بعد عدةها وهى فى عدة طلاق رجعى فانها تنقل لعدة الحرة عدة وفاة وهذا منقول
 ومفهوم مما تقدم للمصنف وان طلقها رجعا ومات وهى فى العدة تنقل لعدة الامة فى الوفاة
 (و) ان اسلمت ذمية وزوجها ذمى ثم مات زوجها وهى فى استبراءها منه (لا ينقل) (موت) ذمى
 (زوج ذمية اسلمت) بعد البناء وشرعت فى الاستبراء من مائه مات فيه على كفره فلا تنقل عن
 الاستبراء لعدة الوفاة لانها فى حكم البائن وردها له ان أسلم فيه ترغيب له فى الاسلام فان أسلم فيه
 ثم مات انتقلت لعدة الوفاة لانه ابقى بها قاله الطحطاوى (وان اقر) زوج صحيح (بطلاق) بائن
 او رجعى (متقدم) على وقت اقراره فى سفر او حضر ولا ينفقه له (استأنفت) الزوجة (العدة من)
 وقت (اقراره) فيصدق فى الطلاق لافى اسناده للوقت السابق ولو صدقته المرأة لاتهم ما على
 اسقاط العدة وهى خلق لله تعالى فليس اهما ما قاما بها (و) ان انقضت العدة على دعواه ثم ماتت
 الزوجة (لم) الاولى ولا (يرحمها) أى الزوج الزوجة التى اقر بطلاقها فى زمن متقدم ان ماتت فى
 العدة المستأنفة (ان) كانت عدتها (انقضت) أى تمت (على دعواه) أى الزوج مؤاخذاة له
 باقراره وليس له رجعتها بعد انقضائها على دعواه (و) ان كان الطلاق الذى اقر به رجعا ومات
 الزوج فى العدة المستأنفة (ورثته) أى الزوجة الزوج ان مات (فيها) أى العدة المستأنفة ان
 كان الطلاق رجعا ولم تصدق فى اسناد الطلاق للزمن المتقدم الذى انقضت العدة فيه فان
 صدقته فيه فلا ترثه ايضا واخذة لها باقرارها (الا ان تشهد بينة له) أى الزوج بالطلاق السابق
 الذى اقر به فلا تستأنف العدة من اقراره ولا ترثه ان انقضت العدة من يوم الطلاق (و) ان
 طلق زوجته طلاقا بائنا ولم يعلمها به وانقضت على نفسها من ماله بعد رجوعها وانقضت منه بعد
 انقضائه (لا يرجع) الزوج (علا انقضت) الزوجة (المطلقة) من ماله بعد طلاقها البائن
 أو انقضت عدة الرجعى قبل علمها به ولو أقام بينة بصدق دعواه تقر بطلوعه بعد علمها به فان كان
 أعلمها او علمت بن بطل الطلاق به كشاهدين رجوع عليها من حينه لا يشاهدوا أمين فلا يرجع

عليها الان الطلاق لا يثبت بذلك ولا ينظر لثبوت المال بشاهد مدعيين (ويغرم) الزوج للزوجة عوض (مانسلة) الزوجة وانفقته على نفسها بعد طلاقه وقبل اعلامها به وكذا ما انفقته على نفسها من مالها انقله ح عن رواية اشهب عن مالك رضي الله تعالى عنه ما قال ابن نافع لا يغرم لها عوض ما انفقته من مالها ولا يلزم بعوض الف من اتفقا فامثل شرائمها ما قيمته دينار بدينارين (بخلاف) الزوجة (المتوفى) بفتح الفاء عنها زوجها متفق من ماله بعد موته غير عالمة به فيرجع عليها الورثة بما انفقته من تركته بعد موته (و) بخلاف الشخص (الوارث) الذي انفق من مال مورثه بعد موته غير عالمة به فلها في الورثة الرجوع عليه بعوض ما انفقته (وان اشترت) بضم القوقبة وكسر الراء (معدة طلاق) وهي عن تخصيص ولم ترتب فقد دخل استبراء على عدة فحل بقرأين للطلاق وخيضة للشراء فان كان الشراء قبل حيضها شأى من عدة الطلاق اندرج الاستبراء في العدة فحل بقرأين عدة الطلاق وان اشترت بعد حيضتها ماتت منها ما بالخيضة الثانية وان اشترت في العدة (فاو تفتت) اي تأخرت (حيضتها) لغير رضاع (حلت) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة لتريم اياقصي الاجلين اشار اياهم ما بقوله (ان مضت سنة للطلاق) اي منه عدة المراقبة (وثلاثة) من الاشهر (للشراء) اي منه فان اشترت بعد تسعة اشهر من الطلاق حلت بتمام السنة او بعد عشرة حلت بسنة وشهر وبعد احدى عشر شهرا حلت بسنة وشهرين فان ارتفعت لرضاع او استحضت وميزت حلت بقرأين عدة الطلاق واندرج استبراءها فيها اذ لا يتصور في هاتين تأخر استبراءها عن عقدتها فتبقى هاتين من كلام المصنف فان لم يميز تربعت تسعة للريية ثم اعتمدت بثلاثة واستبرأت بثلاثة من يوم الشراء فان كانت لا تحيض لصغر او يأس او عقم فعدها ثلاثة اشهر كاستبراءها فان كان الشراء في يوم الطلاق استويا والآخر موجب التأخر منها (او) اشترت امة (معدة من وفاة) عدتها (أقصي) اي ابعد (الاجلين) اي شهرين وخمسة ايام عدة الوفاة وحيضة استبراء تتجدد الملك فان حاضت قبل تمام العدة انتظرت تمامها وان تمت قبل الحيضة انتظرتا فان ارتابت تربعت تسعة اشهر من يوم الشراء فان زادت فلا توطأ حتى تزول الريية (وتركت) الزوجة (المتوفى عنها) زوجها بفتح الفاء (فقط) اي لا المطلقة ان بلغت بل (وان صغرت) وجوباً وبوتة لعل بولي الصغيرة ان كانت مسالة بل (ولو) كانت (كناية) مات زوجها المسلم ان تحقق موت زوجها بل (ولو) كان (مفقوداً) اي غائباً منقطع الخبر (زوجها) اتوفيه حكمها عدة وفاة ومعهول تركت (التزين بالمصبوغ) من ثياب سريرا وقطن او كان او صوف ان كان وردياً أو أحمر أو أصفر بل (ولو) كان (ادكن) بفتح الهمز وسكون الدال المهملة وفتح الكاف اي أحمر ما تلا الى السواد (ان وجد) بضم فكسر (غيره) اي المصبوغ ولو يبيعه وشراء غيره بمنزله (الا الاسود) فيجوز لبسه لغير ناصعة البياض وغير قوم هوز ينتم ويحرم على ناصعته وعلى من هوز ينتم كاهل مصر في الخبر (و) تركت وجوباً (الحلى) بكسر ط وسوار وخيلال وخاتم ولومن حديد قال في المدونة وتلبس رقيق البياض كله وغلظه قال في التوضيح ومال غيروا حدى الى المنع من رقيق البياض ابن رشد دلور جمع في امر اللبس للاحوال لكان حشداً قريب امرأة شائها لبس الحرير والخزفان لبست السكان فلا يكون زينتها اي لون كان خليل فقطع ناصعة البياض من السواد لانه زينتها وفي السكا في الصواب

(قوله وهي عن تخصيص) حال (قوله ولم ترتب) بفتح التاء من بينهما ما را ساكنة اي نشك في جعلها (قوله منها) اي عدة الطلاق (قوله منها) اي العدة والاستبراء (قوله فان ارتفعت) اي حيضتها (قوله فيها) اي عدة الطلاق (قوله هاتان) أي من تأخر حيضها لرضاع ومن استحضت وميزت (قوله فان لم يميز) اي المستحاضة (قوله للريية) اي زوالها (قوله موجب) بفتح الجيم (قوله منها) اي الطلاق والشراء (قوله تمامها) اي العدة (قوله وان تمت) اي العدة (قوله فان زادت) اي الريية (قوله وجوباً) بيان لحكم تركها (قوله وبوتة هلق) اي الوجوب (قوله هو) اي الاسود (قوله ويحرم) اي الاسود (قوله ناصعته) اي البياض (قوله وتلبس) اي المتوفى عنها (قوله كاه) اي من الحرير وغيره (قوله وغلظه) أي البياض (قوله رجع) بضم فكسر (قوله للاحوال) اي التي اعتادها النساء في التزين وعدمه

(قوله فان تطيب قبل وفاة زوجها) اي واتي الطيب في بدنها (قوله بينما) أي المتوفى عنها (قوله بادخال الخ) صلة تفرق (قوله صبح) بكسر الصاد المهملة * (فصل زوجه المفقود) * (قوله وانقطع خبره) ٣٨٥ فصل مخرج معلوم الخبر (قوله

نفرج الاسير والمحبوس الخ) تفرد مع على مع امكان الكشف عنه (قوله يولد الاسلام) صلة المفقود (قوله غيره) أي مفقود بولد الاسلام (قوله حرا كان) أي المفقود (قوله لخروجه) أي الساعي للتركية الخ (قوله تسميته الى الماء (قوله اول الصيف) تنازع فيه خروج واجتماع (قوله ولها) اي زوجه المفقود (قوله وظاهره) اي المصنف (قوله انها) اي زوجه المفقود (قوله الثلاثة) اي القاضي والوالي ووالي الماء (قوله لجماعة المسلمين) اي مع وجود الثلاثة أو أحدهم وهو القاضي (قوله فيها) اي الوالي ووالي الماء (قوله معهما) اي الوالي ووالي الماء (قوله وبه) أي عدم كفاية الواحد والاثنين صلة صرح (قوله طلبتها) اي الزوجة النفقة من ماله (قوله له) اي الدخول (قوله في وجوب) صلة اشتراط (قوله في الحاضرة فقط) اي دون الغائب خبر اشتراط والجله جواب ما به ال كيف يشترط دوام نفقة من ماله بشرط وجوبها فيه دعاؤه

انه لا يجوز لبسها شيئا تزين به بياضا او غيره (و) تركت (التطيب) بالطيب فان تطيب قبل وفاته زوجهها فقال ابن رشد يجب عليها نزع وغسله = ما اذا احرمت وللباحي وعبد الحق عن بعض شيوخلنا لا يجب عليها نزع وثقه التادلي عن القرافي وقرى عبد الحق بنم او بين من احرمت بادخال المحرمة الاحرام على نفسها (و) تركت (٤٤) اي الطيب لعلق رائحته بها كالطيب (و) تركت (التجريف) أي الطيب وان لم يكن لها صنعة غيره اذا كانت تباشره بنفسها فان كان يباشرها غيرها بياضها كخادها فلا تنفع من التجريف (و) تركت (التزين) في بدنها (فلا تقتشط بجماء) بالمد والتسوين (او كتم) بفتح الكاف والقوية صبغ يذهب حرز الشعر ولا يسوده (بخلاف نحو الزيت) الخالي عن الطيب (والسدر) ودخل بخودهن لا طيب فيه كدهن السمسم السمي بالسريج فيجوز امتشاطها به (و) بخلاف (استعدادها) أي حلق عانها فيجوز (ولا تدخل) الزوجة المتوفى عنها (الجمام) ابن نابي اختلاف في دخولها الجمام فقيل لا تدخله أصلا ظاهره ولومن ضرورة وقال أشهب لا تدخله الامن ضرورة (ولا تطلي جسدها) بنورة (ولا تنكح) ولو بغير مطيب (الا) نكحها (الضرورة) فيجوز نكحها لغير طيب بل (وان بطيب) وجوز الطبخي رجوع الاستثناء لدخول الجمام وطلى الجسد أيضا ويؤيده قول ابى الحسن ودين الله يسره وظاهر كلام ابن نابي السابق ان قول أشهب هو الرابع لانه نص ومقابل ظاهره فيؤيد تقرير الطبخي أيضا وتنكح للضرورة ليل (وتعصمه نهارا) ان كان بطيب والا فلا يجب مسحه على ظاهر المذهب قاله الابی

* (فصل) * في مسائل زوجه المفقود وما يناسبها (ولزوجة) الزوج (المفقود) أي الذي غاب وانقطع خبره مع امكان الكشف عنه نفرج الاسير والمحبوس الذي لا استطاع الكشف عنه يولد الاسلام بدليل ذكر غيره فيما يأتي حرا كان او عبدا صغيرا او كبيرا كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو كفاية مغيرة أو كبيرة (الرفع) في شأن زوجها (للقاضي والوالي) اي حاكم البلد وحاكم السياسة وهو الشرطي (ووالي الماء) اي الساعي لخروجه عند اجتماع المواشي على الماء اول الصيف ولها عدم الرفع والبقاء في عصمته حتى يتضح امره وظاهره انها تخير في الرفع لاحد الثلاثة والنقل انها حيث ارادت الرفع ووجدت الثلاثة وجب الرفع للقاضي فان رفعت لغيره حرم وصح وان رفعت لجماعة المسلمين لم يصح وان لم يكن قاض خيرت فيها فان رفعت لجماعة المسلمين معها صح على الظاهر (والا) اي وان لم يوجد واحد من الثلاثة (ف) ترفع لجماعة المسلمين (من عدول جيرانهم وغيرهم لانهم كالامام عند عدمه وتعيير المصنف كغيره بجماعة يقتضي ان الواحد لا يكفي وكذا الاثنان وبه صرح عجب (في وجوب) بضم التحتية وفتح الهاء و والجم المفقود الحر (اربع سنين ان دامت نفقتها) اي زوجه المفقود من ماله ولو غير مدخول بها ولم تدعه للدخول بها قبل غيبته حيث طلبتها الا ان واشترط الدعاء في وجوب اتفاق الزوج في الحاضرة فقط ويكفي في وجوبها في مال الغائب ان لا تظهر الامتناع منه فان لم تدم نفقة تها من ماله فانها تطالب لعدم النفقة بلا تأجيل وكذا ان خشبت على نفسها الزنا فيراد على

للدخول ولم يحصل (قوله في وجوبها) اي النفقة (قوله تظهر) بضم التاء وكسر الهاء اي الزوجة (قوله منه) اي الدخول ان حضر (قوله فان لم تدم نفقة تها من ماله) مفهوم ان دامت نفقتها (قوله

من القضاة الخ) بيان من (قوله في كون الحرة الخ) صلة كاف التثنية (قوله وان كانت) اي زوجة المفقود (قوله وبه) اي
تكميل الصداق خيرا لقضاء (قوله وان قدم) اي المفقود بعد عدتها وافتاء جميع مهرها ما قبل بئانه بها
وطلقها (قوله وبه) اي عدم رد ما قبضته ٣٨٦ خبر القضاء (قوله مر قوله الخ) بيان ما (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام

دوام نفقة اعدم خشيتها الزنا (و) يوجب الزوج (العبد) المفقود (نصفها) اي السنين الاربعه
في وجب العبد سنتين وابتداء السنين الاربعه ونصفها (من) يوم (العجز) ممن رفعت له الزوجه
(عن) علم (خبره) اي المفقود بعد البحث عنه والمكاتبه في أمره لمن عساه ان يعرف خبره من
القضاة والولاة وولاة الماء وجماعة المسلمين والراجح ان تأجيل الحر بأربع سنين تعبدى باجماع
الصحابه عليه (ثم) بعد العجز عن خبره (اعتدت) عدة (كعدة) (الوفاء) في كون الزوجه الحرة
بأربعة اشهر وعشرة يام والامة بشهرين وخمسة ايام كانت مبنيا بها ام لا كادل عليه لفظه ولا
يتأفيه قوله الا ترى وقد رطل الخ لانه تقدير فقط لما سألني وقال كالفاء لان هذا قوت لا موت
حقيقة وان كانت غير مذخور بها فهل يكمل لها الصداق وبه القضاء ولا رويان وان قدم
فهل ترد ما قبضته ام لا وبه القضاء ترد واذ كان الصداق وجب لافهل يعجل وهو المالك رضى
الله تعالى عنه اولا وهو المصحون وهو الراجح قولان لان هذه اتمويت فلا يتأني ما يأتي في الفلاس
من قوله ويجعل بالموت ما اجل اقامه عب البناني في نسبة الاول للمالك والثاني لمصحون نظرون
ابن عرفة اختلف في صداق من لم يدين بها فقال مالك رضى الله تعالى عنه لها جدهه وابن دينار
نصفه وبعض اصحابنا ان كان دفعه لها فلا ينزع منها والا اعطيت نصفه وعلى الاول فقال مالك
يعجل المعجل والمؤجل لاجله ولان المباحشون يعجل نصفه ويؤخر نصفه لموته بالتعمير ومصحون
يعجل جميعه اهو وقصوه في ضيق وح (وسقطت بها) اي الدخول في العدة (النفقة) للزوجه من
مال المفقود لان المتوفى عنها الانفقة اهل اولها ولا هو هذه متوفى عنها حكما (ولا تختاج) زوجه
المفقود (فيها) أي العدة (لاذن) ممن رفعت له ولا في تزويجها بعد الحصول اذ فيه ما بضربه
الاجل اولا (وليس لها) اي زوجة المفقود (البقاء) في عصمة (بعد) الشروع في (ها) اي العدة
على المعقل لانها قد وجبت عليها والاحد اقليل لها اسقاطهم اولها ذلك في الاجل او بعده قبل
الدخول فيها كما يفهمه الشامل ولفظه ثم اعتدت اذ ظاهره كغيره انها لا تدخل في العدة بمجرد
انقضاء الاجل قال في الشامل لها البقاء بعد انقضاء الاجل اي وقبل الشروع في العدة البناني
هذا قول ابي عمران ونص ابن عرفة أبو عمران لها البقاء على عصمتها في خلال الاربع سنين وليس
لهذا ذلك ان تمت الاربع اهو وعليه فالضهير للاربع سنين اذ بمجرد تمامها تدخل في العدة وقال أبو
بكر بن عبد الرحمن لها البقاء ما لم يخرج من العدة وتخل للاربع وهو المبادى ومن كلام المصنف
يجعل الضهير للعدة وقول ز او بعده وقبل الدخول فيها الخ فله نظر لما افاده ابن عرفة من انها
بنفس انقضاء الاجل تدخل في العدة وليس هذا تأخير لانها لا تختاج الى نية ولا اذن من الحاكم
ولذا قال ح كلام الشامل هذا مشكل مع كلام ابن عرفة فان حمل كلام الشامل على قول ابي بكر
ابن عبد الرحمن فلا اشكال (وقدر) بضم فسكسر مفعلا (طلاق) ممن المفقود حين الشروع في
العدة بقيتها عليه لاحتمال حياته ولكن انما يتحقق وقوعه حكما كما في الارشاد (بدخول) الزوج

(قوله من لم يدين) اي الزوج
قبل فقده (قوله ان كان
دفعه) اي الزوج الصداق
(قوله والا) اي وان لم يدفعه
لها (قوله وعلى الاول) اي
اعطائهم اجمعه (قوله المعجل)
اي المشتراط في العدة نجمله
(قوله والمؤجل) اي في
العدة (قوله لاجله) أي
يعلق له خبر المؤجل (قوله
لموته) اي الحكم به (قوله
بالتعمير) اي انقضاء مدته
(قوله فيهما) اي العدة
والتزوج (قوله اولا) بشد
الواو (قوله لانها) اي
العدة (قوله عليها) اي
زوجه المفقود (قوله
والاحداد) عطف على
الضمير المستتر في وجب
والفصل بهما (قوله
اسقاطهما) اي العدة
والاحداد (قوله ذلك) اي
البقاء في عصمتها (قوله فيها)
اي العدة (قوله ولفظه) أي
الشامل (قوله هذا) اي
انها ليس لها البقاء بعد
شروعها في عدتها (قوله
وعليه) أي قول ابي عمران
(قوله فالضهير) أي في قول
المصنف بعد هذا (قوله من

انها بنفس انقضاء الاجل تدخل في العدة) بيان ما (قوله لاجل) اي اربعة (قوله فان حمل) بضم فسكسر (قوله على الثاني
قول ابي بكر بن عبد الرحمن) بان يقال قوله ولها البقاء بعد انقضاء الاجل اي مادامت في عدتها (قوله حين الشروع في العدة) صلة
طلاق (قوله بقيتها) اي الطلاق الزوجه (قوله عليه) أي المفقود (قوله لاحتمال حياته) اي المفقود عدله قدر طلاق

(قوله فان جاء المفقود قبل دخول الثاني دلت له) اي المفقود تقرير على كون الطلاق المقدر وقوعه انما يصدق بدخول الثاني (قوله و بعد دخوله) اي وان جاء المفقود بعد دخول الثاني (قوله وهي في عصمة الاول) حال من دخول الثاني (قوله وبان العدة الخ) عطف على بعدم الخ (قوله بدخوله) اي الثاني (قوله لانها) اي المخلوقة (قوله وبما تقدم) صلة يندفع (قوله من ان وقوعه الخ) بيان لما قوله تأيت (بفتح تاء) بمقتضى مثله لا اي خلت (قوله منه) اي الثاني (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله فهي) اي الزوجة (قوله فيه) اي تبين حياته (قوله فيه) اي تبين موته (قوله ان مات) اي الاول فسبح خبره معنى ٢٨٧ (قوله في انه الاول الخ) صلة كاف

التشبيه (قوله أيما) بفتح
فكسر مثقلا (قوله لم
يتزوجها احد) كالنفسير
أيما (قوله فيها) اي زوجة
المفقود (قوله ان يعقد) اي
الثاني (قوله عليها) اي زوجة
المفقود (قوله في عدته) اي
المفقود (قوله بعدها) اي
عدة المفقود (قوله وفي كل
اي من الاقسام الثلاثة
قوله ان يعقد) اي الثاني
(قوله في حياته) اي المفقود
(قوله فان لم يدخل) اي
الثاني (قوله او دخل) اي
الثاني بها (قوله في حياته)
اي المفقود (قوله عالما)
حاز من فاعل دخل (قوله
بحياته) اي المفقود (قوله
او دخل) اي الثاني (قوله
في عدته) اي المفقود (قوله
عند العقد) صلة عالما (قوله
اولا علم عنده) اي الثاني
لاحياته ولا يموت (قوله
في هذه الصور) اي الخمسة
(قوله فان دخل) اي الثاني
(قوله في حياة الاول) اي

(الثاني) بزوجة المفقود فان جاء المفقود قبل دخول الثاني ردت له وبعد دخوله بآت من المفقود
تت واستشكل هذا الطلاق بعدم جريانه على الاصول لوقوعه بدخول الثاني وهي في عصمة
الاول وبان العدة قبل تحقق وقوعه ولا نظيره والمراد بدخوله خلوته وان انكر التلذذ بها لانها
مظنته وقائمة مقامه كما يفيدته تت عن ضج وبما تقدم من ان وقوعه حين الشروع في العدة
وانما المتوقف على دخول الثاني تحققه أي ظهوره برفع الاشكال (قوله) زوجة المفقود
(للاول) أي المفقود (ان) جاء وكان قد (طلقة) اثنين قبل فقدم وطئها الثاني وطأ بجل
المبتوتة ثم تأيت منه بموت أو طلاق فتحل للمفقود بعصمة تامة لتسام العصمة الاولى بالطلاق
الذي قدر وقوعه حين الشروع في العدة وحققه دخول الثاني (فان جاء) المفقود في العدة او
بعدها وقبل عقد الثاني او بعده وقبل دخوله او بعده عالما بجي المفقود او بعد تلذذ الثاني بها
بلا علم في فاسد يفسخ بطلاق فهي للعنة في هذه النجسة والثاني في صورتين دخوله غير عالم في
صحيح او فاسد يفسخ بطلاق (او تبين انه) أي المفقود (حي) فكذلك الوليين يجري فيه الصور
السبع المتقدمة (او) تبين انه (مات) فيجري فيه الصور السبع أيضا ومعنى كون الاول احق
بها ان مات فسخ نكاح الثاني واعتدادا عدة وفاة وارثها منسبه (فكذلك) ذات (الولين) في انما
للاول ان لم تلذذ بها الثاني غير عالم بجي المفقود او حياته او موته ثم ان كانت أيما لم يتزوجها احد
وتبين موت المفقود ورثته قطعان كان تزوجها احد فقسم الاقسام الثلاثة الاول ان يعقد عليها في
حياة المفقود الثاني ان يعقد عليها في عدته الثالث ان يعقد عليها بعد ما في كل صور فاقسم
الاول ان يعقد عليها في حياته فان لم يدخل بها او دخل في حياته أيضا عالما بحياته او دخل في عدته
عالما بحياته او موته عند العقد ولا علم عنده ورثت الاول في هذه الصور ولا تكون للثاني فان
دخل في حياة الاول غير عالم بحياته كانت للداخل ولا ترث الاول فان عقد قبل موت الاول ودخل
بعده العدة ورثت الاول وهل يتأبدت حررها على الثاني أم لا خلاف للخمسة وابن أبي زيد انقسم
الثاني ان يعقد في عدة المفقود وترث المفقود دخل الثاني بها عالما لافي العدة او بعدها او
لم يدخل ولا تكون للثاني في هذه النجس ويتأبدت حررها ان دخل بها في العدة او بعدها القسم
الثالث ان يعقد بعد عدة المفقود فهي للثاني دخل عالما بموت المفقود وانقضاء عدته أم لا او
لم يدخل وترث المفقود في هذه الصور الثلاثة وهي واردة على قوله (ورثت الاول ان قضى لها)
وذلك في الاحوال الاربعة ان يموت في الاجل او بعده ولم يخرج من العدة او خرجت منها ولم

المفقود الاول اي المفقود (قوله فان عقد) اي الثاني (قوله ودخل) اي الثاني (قوله بعد العدة) اي من المفقود (قوله ورثت
الاول) اي المفقود (قوله يتأبدت حررها على الثاني) اي لعدة علم في عدة الاول (قوله ان يعقد) اي الثاني (قوله عالما) اي بانها
في عدة المفقود (قوله في العدة) صلة دخل (قوله او بعدها) اي العدة (قوله وهي) اي الصور الثلاثة (قوله على قوله) اي مفهوم
ان قضى لها فان مفهومه انه لم يقض للاول بها لارثته وفي هذه الصور الثلاثة لم يقض للاول بها وورثته (قوله وذلك) اي
القضاء للاول بها (قوله ان يموت) اي الاول (قوله او بعده) اي الاجل (قوله ولم يخرج من العدة) راجع للصورتين قبله

(قوله او عقد) اي الثاني (قوله ولم يدخل) اي الثاني (قوله ويجاب) أي عن ورود الصور الثلاثة على مفهوم الشرط (قوله تفصيلا) اي بانه ان لم يقض له بها فقيه صور لا ترثه في بعضها كعقد الثاني ودخوله في حياة الاول غير عالم وترثه في بعضها الاخر كالصور الثلاثة (قوله منها) أي الاقسام الثلاثة المتقدمة بصورها (قوله انه) أي الشأن (قوله في فسخ الخ) صله كافي التثنية (قوله فيها) اي العدة (قوله منه) أي الثاني (قوله بدخوله) اي الثاني غير عالم بحياة الاول (قوله تقوت) اي بدخول الثاني غير عالم بحياة الاول (قوله به) أي موت الاول ٢٨٨ (قوله والفرق) اي بين المنع له او زوجة المفقود (قوله لما احتاجت الخ)

بعقد الثاني او عقد ولم يدخل ويجاب بان في مفهوم الشرط تفصيلا فلا اعتراض عليه ويستفاد منها ان العدة من يوم موت الزوج حقيقة وهو كذلك نص عليه في المدونة لا من يوم وصول الخبر اليها (ولو) تبين انه تزوجها الثاني في عدة وفاة) من الاول (في الثاني) كغيره) عن تزوج في العدة في فسخ نكاحه ان لم يدخل وكان خاطبا ان احب فان دخل به افيها وتلد به افيها او وطئها ولو بعد هاتين بغيرها عليه (واما ان نهي) بضم فكسر (لها) أي الزوجة (زوجها) أي اخبرته عن غير عدلين بموته فاعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول فلا تقوت عليه بدخول الثاني ولو ولدت منه الاولاد وسوا حكم ما حكم بموته أم لا على المشهور وقيل تقوت بدخوله كزوجة المفقود وقيل تقوت ان حكمكم به والفرق لانه مشهور ان زوجة المفقود لما احتاجت لاربعة سنين او نصفها احتاجت لحكم وتعتد من الثاني بثلاثة اطهارا واشهر او وضع حمل في بيته الذي كانت تسكنه معه ويحال بينه وبينه فان مات التادم فعدة وفاة قت ولا ترجم وان لم يقض موته لان دعواها شبهة افاده عب البناء قول ز سوا حكم بموته ما حكم لا الخ هذا لا ينزل على ما فرضه اولامن تخصيص الذي يخص غير عدلين اذ لا يتصور حكم الحاكم بغير عدلين والصواب كافي التوضيح والخط وغيرهما ان النهي انما هو الاختبار بالموت ساطعا كان من المعدول او غيرهم وعلى ذلك تنزل الاقوال ويكون محل الحكم اذا كان من عدلين وتعال التسلي في المشرق بين ذات المفقود وهذه مانصه والفرق ان الحكم في المفقود استند الى اجتهاد الحاكم بثبوت فقد لم يبين خطوه والمنع لها زوجها ان حكم بموته ما حكم فقد استند الى شهادة طهر خطوها وان لم يحكم بذلك ما حكم فواضح اه قوله لم يبين خطوه اي في وجود المفقود بدليل ما تقدم في المفقود وهذا الفرق خير مما في ضيق (او قال) زوج له زوجة حاضرة اسمها عمرة ولا يعرف له غيرها اسمها عمرة (عمرة طالق) حال كونه (مدعيها) ان له زوجة (غائبة) اسمها عمرة وانه قصدها بقوله عمرة طالق فلم يصدق (وطلق) الحاكم (عليه) الحاضرة فاعتدت وتزوجت بغيره ودخل بها (ثم اثبت) اي الزوج نكاح عمرة الغائبة فتد الحاضرة اليه ولا تقوت بدخول الثاني (و) زوج (ذو) اي صاحب زوجات (ثلاث) في عصمته (وكل) بقصات متعلا (وكيلين) مستقلين على ان يزوجه زوجة رابعة فزوجه كل منهما زوجة في وقتين ففسخ نكاح الاولى منهما ظنا انها الثانية وتزوجت بغيره ودخل بها ثم تبين بالبينه انها الاولى فلا تقوت بدخول الثاني وترد الاول (و) (الزوجة) المطلقة في حال غيبة زوجها من الحاكم او جماعة المسلمين (الدعواها) (عدم النفقة) من مالها بان ادعت انه لم يتزكها اتماتة ففسخ نكاحها (او طهر) من يتفق عليها وطلبت الخ لا فوجلت على ذلك فطاق

المناسب لما حكم بتأجيلها باربعة سنين وقد رطلها حنين شروعه في العدة وظهور وقوعه بدخول الثاني غير عالم فانت على الاول والمنع لها ليست كذلك (قوله وتعتد) اي المنع لها (قوله في بيته) أي الثاني لمحبها بسببه (قوله فان مات القادم) اي قبل تمام استبرائها من الثاني (قوله فعدة وفاة) اي تلزمها ايضا فتربص الى أقصى الاجلين (قوله ولا ترجم) اي المنع لها بوجهها الثاني (قوله وان لم يقض موته) أي الغائب مباحة في عدم رجوعها (قوله لان دعواها) اي موت زوجها الغائب الخ علة لا ترجم (قوله ولا) بشد الواو (قوله من تخصيص النعي الخ) بيان لما (قوله اذ لا يتصور حكم الحاكم بغير عدلين) علة لا ينزل على ما فرضه الخ (قوله ان النعي انما هو الاخبار الخ) خبر الصواب (قوله وعلى ذلك) أي ان النعي اخبار بالموت ساطعا صله تنزل قوله اذا كان الى الاخبار (قوله وهذا) اي المنع له (قوله عليه الحكم في المفقود) اي فوان زوجته بدخول الثاني غير عالم (قوله لم يبين خطوه) اي في حكمه بقلبه (قوله قوله) اي المتي على الفرق (قوله وهذا الفرق) اي الذي ذكره التبعلي (قوله ولا يعرف) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله مسماة) حال من غيرها (قوله فلم يصدق) بضم الياء وفتح الصاد واللام (قوله الاول) بضم الهمزة (قوله منها) اي الزوجة بين بيان الاول (قوله من الحاكم) صلة مطابقة

ذلك أي ان النعي اخبار بالموت ساطعا صله تنزل قوله اذا كان الى الاخبار (قوله وهذا) اي المنع له (قوله عليه الحكم في المفقود) اي فوان زوجته بدخول الثاني غير عالم (قوله لم يبين خطوه) اي في حكمه بقلبه (قوله قوله) اي المتي على الفرق (قوله وهذا الفرق) اي الذي ذكره التبعلي (قوله ولا يعرف) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله مسماة) حال من غيرها (قوله فلم يصدق) بضم الياء وفتح الصاد واللام (قوله الاول) بضم الهمزة (قوله منها) اي الزوجة بين بيان الاول (قوله من الحاكم) صلة مطابقة

(قوله فقامته) اي اشهاد الزوج (قوله على انها) اي الزوجة (قوله اسقطتها) اي النفقة (قوله عنه) اي الزوج (قوله وهي) اي الزوجة الخ حال (قوله كذلك) اي اقامته بينة على انه ترك لها نفقة امد غيبته او اسلمها او وصلت الخ في زدها له بعد دخول الثاني بلا علم (قوله وهو) اي كون قيام بينة على اسقاطها كذلك (قوله اوفى الاجل) ٣٨٩ اي الاربع سنين أو السنتين

(قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله وانقضت عدته) عطف على موت (قوله قبل عقد الثاني) تنازع فيه انقضاه وموت (قوله اليه) اي الثاني (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله قبله) أي نكاح الثاني (قوله عليه) اي الثاني (قوله غيره) اي الغائب مفعول تزوجت (قوله بعد تمام صله تزوجت) (قوله وان فقد) بضم فكسر (قوله ضرب) بضم فكسر (قوله والا) بشد الواو (قوله مع الاولى) بضم الهمز (قوله من قوله ان فن الخ) بيان لما (قوله فان ذلك) اي الاجل الذي ضرب للاولى (قوله يجوز بين) بفتح الباء من جرى وضه هامن اجزا (قوله يقتضي بظاهره الخ) خبر ما (قوله بعدها) اي العدة (قوله والا) اي وان لم تدم نفقتها من ماله (قوله وصوبه) اي تجيز عتقها (قوله بعد اثبات امومتها) صلة تجز (قوله امومتها) اي كونها ام ولد الغائب (قوله الاعذار فيها)

عليه الخ اكم او امرها يطليق نفسها وحكم به فاعتدت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم ظهر اسقاطها) اي النفقة عن الزوج الاول بان اقام بينة انه ترك لها نفقة امد غيبته او انه أرسلها لها او وصلتها او انه وكل من ينفق عليها وانفق عليها فلا يقيم له دخول الثاني وهل اقامته بينة على انها اسقطت ما عده مدة غيبته وهي رشيدة كذلك وهو ما نقله ابو الحسن عن عبد الحق وهو ظاهر تعبير المصنف باسقاط الاول لانها لا يتركها لانه من اسقاط الشيء قبل وجوبه وهو ما للقرافي واقره ابن الشاط (و) الزوجة (ذات) اي صاحبة الزوج (المفقة وتزوج) بعد الاربع سنين او السنتين (في عدتها) اوفى الاجل بالاولى (فيه نسخ) نكاحها لو وقع في العدة وقبلها فاستبرأت ثم تزوجت ثلثا ودخل بها ثم ثبت موت المفقة وانقضت عدته قبل عقد الثاني الذي فسخ وترد اليه ولا يثبت دخول الثالث (او تزوجت) زوجة غائب (بدعواها الموت) لزوجه الغائب ولم يعلم موته الا من قوله افسخ نكاحها فثبت موت الغائب واعتدت منه وتزوجت بثالث ودخل بها ثم ظهر ان دعواها الاولى موافقة للواقع وان نكاح الثاني صحيح لموت الاول وانقضت عدته قبله فلا نفوت عليه بدخول الثالث ولا تجادلان دعواها شبهة تدراعتها الحسد (أو) تزوجت زوجة زوج غائب غير بعد تمام عدتها (بشهادة غير عدلين) على موت الغائب (فيه نسخ) نكاحها لعدم عد التماسا ثم شهد عدلان بموته فاعتدت وتزوجت ثلثا (ثم ظهر انه) أي نكاح الثاني الذي تزوجته بشهادة غير العدلين (كل على الصحة) لم يثبت موت الغائب وانقضت عدته قبله بعدلين (فلا نفوت) واحسد قمين السبع (بدخول) من الزوج الثالث بها غير عالم بحواب اماني قوله واما ان نفي لها الخ (و) ان فقد ذوزوجا وتوفات واحدة ممنه وضرب لها الاجل وسكت باقين أو امتنع من الرفع ثم طلع الرفع في الاجل او بعده (الضرب) للاجل (لواحدة) سنين وهي التي قامت أولا (ضرب البقيتين) فلا يضرب لهن اجل آخر ان سكتن بل (وان ابين) اي امتنع من القيام مع الاولى فن قامت منهن بعد العدة فلا تستأنفها ولها التزوج بمجرد قيامها قال الخط بعد قول ما نصه وكلام ابن فرجون وما نقله ابن يونس والميتطى عن مالك رضي الله تعالى عنه من قوله ان فن بعد مضي الاجل وانقضت اعدته فان ذلك يجوز بين يقتضي بظاهره انهن لا يجزى لعدة اذا فن بعدها (وبقيت ام ولده) اي المفقة وليد الاسلام على حالها ولا يجزى عتقها انما يضمنه التعمير ان دامت نفقتها من ماله والا تجزى عتقها عند اكتمال الموتين وصوبه ابن سهل وتعمل للزوج بخصية بعد اثبات امومتها وغيبه سميدها وعدم امكان الاعذار فيها وعدم النفقة وما بعدى فيه من غير عين علم انه لم يخلف شيئا وذهب ابن الشقاق وابن العطار وابن المقفان الى انه لا يجزى عتقها وتسعى في مباحاتها حتى يثبت موته او تتم مدة التعمير وزاد ابن عرفة ثالثا انها تزوج ونصه ومن اعسر بنفقة ام ولده فقيل تزوج ولا تعق وقيل تعق وكذا ان غاب سميدها ولم يترك لها نفقة (و) (بقي ماله) اي البقية وليد الاسلام على ما سلكه فلا يورث

اي بالكفاية لانه فقود اما ان يرسل لها نفقة او اما ان يجزى عتقها (قوله وما بعدى) بضم الياء وسكون الدين وفتح الدال اي تجعل نفقتها من نحو ودية لانه فقود وعطف على النفقة (قوله عليها) اي الامة (قوله انه) أي الغائب (قوله الى انها) اي ام ولد المفقة (قوله انها) اي ام ولد المفقة (قوله ونصه) اي ابن عرفة

عنه لغاية مدة قصيره اذ لا ميراث يشك في موت المورث واذا تمت مدة التعمير فيحكم الحاكم بموته
ويقسم ماله على ورثته يومئذ لا يوم فقده ما لم يثبت موته يوم فقده او بعده وقبل تمام مدة التعمير
فيعتبر وارثه يوم ثبوت موته ويتفق من ماله على ولده ورقيقه لاعلى ابويه ان لم يقض بها عليه
قبل فقده ابن عرفة اقول المذهب واضحه بان مستحق ارثه وارثه يوم الحكم بقوته
لا يوم بلوغه سن قوته (و) يثبت (زوجه) الزوج (الاسير) اى الذى اسره الحريون وذهبوا به
اليادهم (و) بقيت زوجة زوج (مفقود ارض الشرك) بكسر الشين المججمة وسكون
الراء اى الكفر اى الذى ذهب لارض الكفار المحاريين وانقطع خبره وصله بقى (ا) تمام مدة
(التعمير) ان دامت نفقة ما والاها الما الطلاق واذا ثبت لهما الطلاق بذلك فخصيتهما الزنا
اولى لان ضرر ترك الوطء اشد من ضرر عدم النفقة الا ترى ان انسقاط النفقة يلزمها وان
اسقطت حقها فى الوطء فلها الرجوع ونفسه ولان النفقة يمكن تخصيمها بنحو تسلف وسؤال
بخلاف الوطء فاذا تمت مدة التعمير فيحكم بموته وتعد زوجته عدة وفاة ويقسم ماله على ورثته
وهو (اى التعمير) بمدة (سبعون) سنة من يوم الولادة وتسمى دفاقة الاعناق (واختار
الشيخان) أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيروانى وأبو الحسن على القابسى (ثمانين سنة)
والقريش بنان شهب وابن نافع والاخوان مطرف وابن الماجشون والقاضيان عبد الوهاب
واسماعيل البغداديان والمحمدان ابن سحنون وابن المواز وقال ثبت ابن المواز وابن عبد الحكم
وحكمهم بضم فكسر (بخمسة وسبعين) سنة ولعل الراجح عنده الاول ولذا صدر به ولم يعبر
باقوال او خلاف وفيه فقده بعد بلوغ سن التعمير خلاف ابن عرفة ابن عات اختلاف فى حد
تعميره فقال مالك وابن القاسم وأشهب رضى الله تعالى عنهم مائة وسبعون سنة واختاره
القاسمى وقال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم مائة وسبعون سنة واختاره الشيخ والقابسى
وابن حجرز وقال مالك وابن الماجشون رضى الله تعالى عنهما تسعون وعن أشهب وابن
الماجدشون أيضا مائة ولداودى عن محمد بن عبد الحكم مائة وعشرون وفى نظرنا رأى
عمران قبل ستون سنة ذكره ابن عيشون قال هذا يؤكده ما تقدم لابي عمران انه لا عمل على تأليف
ابن عيشون وعلى السبعين ان فقد لها زيدا عشرة اعوام ابو عمران وكذا ابن ثمانين وان فقد
ابن خمس وتسعين زيدا خمسة سنين وان فقد ابن مائة اجتهد فيما زاد له سحنون استحبابا
ان يزدل عشرة سنين وقيل العايم والعامان وان فقد ابن مائة وعشرين تلوم له العام ونحوه
اتقاهما اللخمي ان فقد وهو شاب او كهل فالسبعون احسن وان فقد لها زيدا قد مرى من
حاله يوم فقدوه بل بلغها وهو صحيح البنية اضعفها المتطعن عن البابى فى جعلاته قيل يعبر
خمس وسبعون وبه القضاء وبه قضى ابن زرب ابن الهندي وكان ابن السليم قاضى الجماعة بقرطبة
قضى بالثمانين واخبرنى بعض قضاة شيوخنا عن نفسه او عن بعض شيوخه انها نزلت بتونس فى
أواخر أو أواسط القرن السابع فحكم القاضى حينئذ بقوته بخمسة وسبعين سنة واشهد على
حكمه بذلك بعد ثبوت ما يجب فى ذلك شهيدان ورفع الرسم الى سلطانها فقبل له هذا القاضى
والشهيدان كل منهم جاوز هذا السن قالنى الاعمال به بعد ضمان اهل مجلسه تجب من حكم
القاضى وشهادة شهيديه قلت وهذا لا يلزم وهذه شبهة نشأت عن حكاية عامية (وان اختلف

(قوله يومئذ) اى يوم الحكم
بموته (قوله ان لم يقض)
بضم الباء (قوله بها) اى
نفقة ابويه (قوله نفقتهما)
اى زوجة الاسير وزوجة
مفقود ارض الشرك اى
من مال الاسير والمفقود
(قوله والا) اى وان لم تدم
نفقتهما (قوله يلزمها)
فاذا رجعت عنه فلا تكن منه
(قوله وتسمى) اى السبعين
(قوله والقريش بنان شهب
الح) تميم للقاء بيسان
اصطلاح اهل المذهب فى
معاني هذه الالفاظ المناسبة
ذكر الشيخين (قوله عنده)
أى المصنف (قوله ولذا)
أى وبما نيتة عنه مدة صلة
صدر (قوله به) أى الاول
(قوله فقد) بضم فكسر
(قوله اختلف) بضم التاء
(قوله تميمه) اى المفقود
(قوله لها) اى السبعين
(قوله زيد) بكسر الزاى (قوله
اجتهد) بضم التاء وكسر الهاء

مفقود المعتزك بين المسلمين

(قوله ويقيم) يضم الياء

وفتح السين (قوله يتلوم)

بعض دفعات مثلاً (قره

بصرف) ای پر جمع (قوله
شعاع) اعرف انتم منه

مقالہ (۱) اسی کی تفسیر
 (۲) اسی کی تفسیر

صلواتنا (قولہ نما) آی

في هذا المختصر (قوله ولم

تبعقبه) ای تعبیر این الحاح

بأنه يصل المصين (قوله

(من شراحه) ای ابن الحاجب

بیان اخیرہ (قولہ ہجۃ الامای)

ای چھا لکھ لہا پیر ابی یوں دس
وایتز شہر و اللخم و ایتز شاس

والمتمم (قوله واحط) أى

اللقاني (قوله تشرع في العدة

بعد انقضاءهما ونحسبهما من

يوم التقاتل) كلام متناقض

اذا الشروع بعد انقضاءهما

هو ابدا وها وحسبهم ان يوم
القيامة كماله

ان العدة لا تقصر انما هي سنة ولا

اذن من الملأكم (قوله وفمه)

أى جواب اللقائى نظرت قدم

وجهه (قوله لانه) أى الشأن

(قوله انه) ای المفقود (قوله

(حسبت) ای العدة (قوله لانه)

أى الشان (قوله اليوم

الاول) اى الذى مات فيه

عليها من يوم الانفصال

۱۰ (قوله كرم) مثال لما في

(c) (7)(D)

(الشهر وفي سنة) أي المفقود حين فقدته بان شهدت بيته بأنه اربعون سنة واخرى بأقل او أكثر
(قالاقل) من السنين المشهود بها هو المعمول به لأنه أحوط (وتجوز شهادتهم على التقدير)
بغاية الظن للضرورة (وحلف الوارث حينئذ) أي حين شهادتهم على التقدير بان المشهود به حق
الذي يظن به العلم على البت وظاهره انه يحلف وان لم يختلف الشهود في سنته (وان تنصر)
بفحش منقلا وتهموداً وتعجن شخص (أسير) مسلم (فهو محمول على الطوع) اذا جهل حاله
فتبين زوجته ويوقف ماله فان مات فهو وليت المال وان اسلم أخذه ولو تزوجت زوجته ثم ثبت
انه أكره فسكر زوجة المفقود وقيل كالمنع لها زوجها وان علم اكراهه بقيت زوجته وماله للتغير
(واعدت) الزوجة (في مفقود المعتك) بفتح الراء على الاعتراك في الفتن الواقعة (بين
المسلمين) بعضهم مع بعض قرب المحلل او بعد وصلة اعتدلت (بعد انفصال الصنفين) الذي في
المقتضات في هذا هو مانصه فتعد امرأته ويقسم ماله قيل من يوم المعركة قريبة كانت
أو بعيدة وهو قول سحنون وقيل بعد ان يتلوم له بقدر ما ينصرف من هرب وأنها زم فإن كانت
على بعد من بلد مثل افريقية من المدينة ضرب الامر أنه سنة ثم تعد وتتزوج ويقسم ماله اهـ
وفحوه لابن نونس وعز الثاني لابن القاسم ومالك رضى الله تعالى عنهم وشيوخه في النوادر وعزا
المسيطي الاقول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما والثاني للاعتبية ووافق في التوضيح ثم
قال جعل ابن الحاجب الثاني خلافاً لا الاول وجعله بعضهم تقسيم سيرته واليه اشار هنا بالتفسيرين
واختلفت عباراتهم في الاول فعبارة ابن نونس وابن رشد وعبد الحق من يوم المعركة عبارة
اللخمي والمسيطي وابن شاس من اتقاء الصنفين وعبر ابن الحاجب وتابعه المصنف بقوله انفصال
الصنفين ولم يتعبه ابن عرفة ولا غيره من شراحه وانما تعبها للافاق واجاب بان المراد تشرع في
العدة بعد انفصالهما وتحسبها من يوم الالتقاء اهـ وفيه نظر والصواب ان عبارة ابن الحاجب
هي التحقيق لانه اذا كان بين الالتقاء والانفصال ايام فيحصل انه انما مات يوم الانفصال فلو
حسبت من يوم الالتقاء لم يكن العدة غير كاملة فيجب عدّها من يوم الانفصال لانه يحتاط في
العدة قبل الغاء اليوم الاول ويشهد لهذا أقول اللخمي في تبصرون لو كان القتال اياماً وأشهرًا
في آخر يوم اهـ على ان قولهم من يوم المعركة وكذا من يوم الالتقاء يحصل من ابتداء المعركة
ويحصل من انتهائها فيصل على انتهائهما وكذا الالتقاء يحصل على انتهائه للاحتياط في العدة فما
ذهب ابن الحاجب والمصنف حسن والله أعلم (وهل يتلوم) يضم التحتية وفتح النوقية أى ينتظر
لمفقود المعتك بين المسلمين مدة بعد انفصال الصنفين (ويجتهد) كذلك في قدر مدة التلوم على
أن يقين حاله ثم تعدد زوجته وتعده بعد الانفصال بلا تلوم في الجواب بتفسيران (ورث) يضم
فكسر اى قسم بين ورثته (ماله) أى مفقود المعتك بين المسلمين (حينئذ) أى حين شروع
في العدة وشبه في الاعتبار بعد الانفصال وقسم المال حينئذ فقال (كالزوج المتصح) بكسر
الجيم اى الذاهب (البلد اطاعون او في زمنه) وما فى حكمه كفى فيفقده بعد زوجته بعد
ذهاب اطاعون وفحوه ويرث ماله حينئذ لحله على موته فيه (و) اعتدت الزوجة (في النقد)

قوله كذلات اي سلة في ضبطه (قوله حسنه) اي الشروع في العدة (قوله حكمه) اي الطاعو

حکمه (قوله فسقاً) يضم فسكون ففتح

6. *Chlorophyll a* and *Chlorophyll b* were determined using a spectrophotometer (Shimadzu UV-1601) at 663 nm and 646 nm, respectively. The concentrations were calculated using the following equations:

(قوله والاولى) يضم الهمز (قوله من وقف) اى طلق (قوله من اهل المذهب) بيان لمن (قوله ان السنة الخ) خبر ان (قوله قال) اى طلق (قوله وان يكن) اى المفقود (قوله والزوجة) عطف على ماله (قوله وذا) اى ضرب العام لمن مضى (قوله به) اى ضرب العام من يوم اليأس بموته لرجموع المرأة لمدة الوفاة والمعتدة للوفاة لا سكنى اهلها في مال الميت ان لم تكن معه في مسكن يملكه وادى كراهه خبر القضاء والجله خبر ذا ٣٩٢ (قوله في اندلس) صلة القضاء (قوله لمن مضى) حال من القضاء (قوله تأنس) بهمز

لزوجها في قتال (بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر) في امره من المطلق او نائبه ثم تترجى ويورث ماله حينئذ كذا في كثير من النسخ باضافة انظر الاول السنة وهو صمله اعتدلت المقدروا النظر الثاني صله محذوف نهت سنة وفي بعض النسخ باسقاط بعد الاول والاولى هي الصواب واعتراض طلق كلام المصنف بان الذى في عبارة المتبسطى وابن رشد وابن شام وابن عرفة ومعين الحكام وجميع من وقف عليه من اهل المذهب سوى ابن الحاجب والمصنف ان السنة من يوم الرفع للسلطان لامن بعد النظر قال ولم يتنبه غ ولا غيره لهذا الكمال لله تعالى البناني ما قاله المصنف تبعه لابن الحاجب نقله المتبسطى عن بعض المؤثقين ووقع القضاء به في الاندلس ونظمه صاحب التحفة راذا لا قول الآخر فقال

وان يكن في الحرب فالمشهور * في ماله ولزوجة التعجير
وقد اتى قول بضرب عام * من حين يأس منه لا القيام
وذاته القضاء في اندلس * لمن مضى بشفقة نأنس

قال ولده وفي المتبسطية قال بعض المؤثقين ينبغي ان يكون ضرب السلطان الاجل من يوم اليأس من المفقود لامن يوم قيام الزوجة عنده على ما استحسن من الخلاف وقال ولدا الناظم عقبه ما نصه ولا تعارض بين نقل ابن رشد قول اشهب انه يتلوم من يوم الرفع مع ما تقدم عن بعض المؤثقين لان يحمل نقل ابن رشد انما هو من يوم اليأس لانه يكون قريبا من يوم الرفع فعبر بالرفع عنه تجوزا اه فتأول عبارة ابن رشد ووردها المصنف (وللمعتدة المطلقة) طلاقا ثانيا او رجعا السكنى على مطلقها سواء استرجعا او مات على ما يأتى (أو) المرأة (المحبوسة) اى المحبوسة عن النكاح (بسببه) اى الرجل غير الطلاق كوطئه غصبا او غير عالمة بنوم او انحاء او جنون او طائنة انه زوجها واعاقه وفسخ نكاحه الفاسد او اعدان لرؤية او نفي حمل بعد الدخول واصله المحبوسة (في حياته) اى الرجل ومبتدأ للمعتدة الخ (السكنى) على الزوج في الطائفة وعلى المتسبب في الحبس في المحبوسة والاحسن تعلق في حياته بقدر اى اطلع على موجب الفسخ او فسخ أو فرق بينهما في حياته فتجب السكنى لهما ولو مات بهد ذلك كما سيأتى في قوله واسقر ان مات طرمة النسب ووجوب حفظه فلا يزول بالبينونة بخلاف النفقة لانها عوض الاستمتاع واحتراز بقوله في حياته عمالي اطلع على موجب بعد موته او قبله ولم يفسخ حينئذ فلا سكنى لهما مدة استمرارهما وهذا على تسليم قوله في حياته والمعتمدان لهما السكنى في استمرارهما من النكاح الفاسد ولو اطلع على فساد بعد موته سواء فسخ ما حقه الفسخ في حياته ام لا اه عب البناني مستنده في هذا الاعتماد قول الخط بعد تقرير الشارح وانظر كلام ابن

ساحكن بين فوقتين
ومتوحدين اى تمتد (قوله ولده) اى ابن عاصم (قوله عنده) اى السلطان (قوله استحسن) بضم التاء وكسر السين (قوله من الخلاف) بيان لما (قوله عقبه) اى كلام المتبسطى (قوله قول اشهب) مفعول نقل مضافا لفاعل (قوله انه) اى الحاكم الخ بيان لقول اشهب بمحذوف من (قوله مع ما تقدم) صله تعارض (قوله لان يحمل) بفتح الميم اى معنى الخ علة لا تعارض (قوله لانه) اى يوم اليأس (قوله فعبر) اى اشهب (قوله عنه) اى اليأس (قوله فتأول) بفتح ثاء مشقلا اى صرف ابن عاصم عن الظاهر (قوله وردها) اى ولد ابن عاصم عبارة ابن رشد (قوله ما يأتى) اى في قوله وللمتوفى عنها ان دخل بها والمسكن لهما أو نقد كراهه الخ (قوله غير الطلاق) نهت سبب (قوله كوطئه غصبا الخ) اهتله للسبب غير الطلاق (قوله واعاقه) عطف على وطئه

عبد السلام

بكسر الجيم

اى سبب (قوله فسخ) بضم فكسر (قوله فرق) بضم فكسر مشقلا (قوله طرمة النسب) علة لا سقر (قوله فلا يزول) اى حفظه (قوله بخلاف النفقة) اى فتزول بها (قوله لانها) اى النفقة (قوله موجب) اى الفسخ (قوله حينئذ) اى حين الاطلاع (قوله وهنأ) اى التفضيل المتقدم (قوله مستنده) بفتح النون اى ز

على ان النفقة تسقط بموته
 بحجة على ان السكنى تسقط به
 ايضا اذ لم يجب جميعه في ماله
 بطلاقه وانما يجب عليه شيء
 بعد شيء فالديات لم يجب عليه
 بعد ولا تقر في ذمته بايل
 انه لو اعسر في حياته تسقط
 عنه السكنى فوجب سقوطها
 بموته كسقوط النفقة به
 وقال يحيى بن عمار تنقطع
 السكنى بموته كاتقطاع
 النفقة به في جعل ابن
 القاسم جميع الكرام متقرا
 في ذمته بطلاقه وهوليات
 بعد نظر رواية ابن نافع عن
 مالك هي التي يوجبها النظر
 (قوله ثم قال) أي طفي (قوله
 لاصورتين) أي المطلقة
 والمحبوسة بسببه (قوله على
 مختار ابن رشد) أي سقوطها
 بموته وهي رواية ابن نافع
 (قوله لكن يبعده) أي رجوع

٥٠ من في حياته للصورتين استدرالى يمكن رجوعه اليه الرفع اجماعه انه لا بعد فيه (قوله ومخالفة) عطف على مخالفته (قوله وانه) اى المصنف عطف على لزوم (قوله الى ذلك) اى محتار ابن رشد (قوله انه) اى في حياته (قوله بينهما) اى المطلقة والمحبوسة (قوله يساعده) اى تقرير الشارح (قوله ان من حبست في حياته الخ) بيان لما يحذف من (قوله وهى في عصمته) حال (قوله وجبته) اى مدة معينة المبدأ والغاية (قوله او مشاهرة) أى كل شهر أو عام أو بركة أو يوم بكذا بدون تحديد للمجموع (قوله مدته) أى مائة سنة (قوله بقيتها) اى العدة (قوله فتدفعها) اى الزوجة أجرة البقية (قوله لها) اى المتوفى عنها (قوله ان اكتره) اى الزوج المسكن (قوله ومات) اى الزوج (قوله وهو) اى كونها لا سكن لها مطلقا (قوله اقيمها) اى الوجبة على تالها السكنى (قوله للزومها) اى الوجبة على قيامها مقام النقد (قوله لعدم اطاعتها) على لا يدخل عملها

(قوله وقيدته) أى استعفاها السكني (قوله عنه) أى ابن عبد الرحمن (قوله لقرض المسئلة) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله فيعمم) بضم الهمزة ففتح حاء مثقلا (قوله في أول كلام المصنف) أى الآن يسكنها بجعله شاملا للسكينة والصغيرة المطيعة والصغيرة غير المطيعة (قوله وأما المطيعة التى ٣٩٤ لم يدخل بها) أى سواء كانت صغيرة أو بالغة (قوله بأنه انما نقلها الخ) صلة اتهم

و بأثره معدية (قوله بقرينة) صلة اتهم وبأثره سببية (قوله تطلب) بضم التاء وفتح اللام (قوله اهله) أى الرضيع (قوله للسرقة) صلة قطع (قوله وزجج) بضم فسكسر (قوله فلو كانت) أى المتوفى عنها (قوله فابله) أى تقابل المرأة حال ولادتها لتتاقى المولود وتصلح شأنه (قوله أو ماشطة) أى لرؤس النساء وأصلاجهن بفتحهم لدخول الأزواج عليهم (قوله وقيدته) أى الماقي (قوله والى وان لم يكن له بال) (قوله بموضعها) أى الذى طلقت أو مات زوجها فيه (قوله ان كان) أى موضعها (قوله مستعنيا) بفتح النون أى مطروقا مأمونا فتر عليه القوانل دائما (قوله والى وان لم يكن موضعها مستعنيا) (قوله لان كانت) أى العدة الخ مفهوم ان بقى شئ من العدة (قوله بعدها) بضم الموحدة (قوله ولم تحرم) بضم فسكون أى لا يحج ولا بعصرة (قوله ويقام شئ منها) أى العدة الخ حال (قوله ضرورى) أى واجب عادة (قوله مقرب) بضم فسكون فسكرى أى قرب وضعها (قوله وزال) أى المانع (قوله من واذا النوافل) أى باقيها بيان غيره (قوله أو زيارة الخ) بيان لما دخل بالسكاف

(الا) ان (يسكنها) معه فى حياته وهى صغيرة لا يدخل بمنزلها ويموت فلها السكني فى عديتها عند ابن القاسم لان اسكانها عنده بمنزلة دخوله بها وقيدته ابن ناجي بسكناها معها والافلاسكني لها وان اسكنها معها فلها السكني فى كل حال (الا) ان يكون اسكنها معها (ليكنها) أى يحفظها ويعتنيها عما لا يليق فلا سكني لها بعد موته هذا على ما فى بعض نسخ التوضيح عن ابن عبد الرحمن بل لا م بعد الفاء والذى فى بعض آخر من نسخ التوضيح حكاه ابن عرفة عن الصقلي عنه ليكنها من السكفالة أى الحضنة وهذه النسخة هى الصواب لقرض المسئلة فى صغيرة غير مطيعة فيعمم فى قول كلام المصنف ويخص الاستثناء الثانى بالصغيرة التى لا يدخل بمنزلها وأما المطيعة التى لم يدخل بها واسكنها فلها السكني ولو قصد كفها ابن يونس والكبيرة يموت عنها قبل البناء وهى فى مسكنها فلتعتد فيه ولا سكني لها عليه الا ان يكون اسكنها داره أو نقد الكراء فتكون احدى ذلك المسكن حتى تنقضى عديتها (وسكنت) المطلقة والمتوفى عنها (على ما) أى فيها (كانت تسكن) وهى فى عصمة زوجها اشتاء وصبقا (ورجعت) المعتدة (له) أى مسكنها الذى كانت تسكنه (ان نقلها) الزوج (منه) ثم طلقها أو مات (واتهم) بضم التاء وكسر الهاء بأنه انما نقلها الاسقاط سكتها به فى العدة بقرينة ولم تطلب منه حين بان لم ينقلها ذلك احتياطاً فى العدة لانها حق لله تعالى كاحد ادا الصغيرة (أو) كانت مقيمة (بغيره) أى مسكنها حين الطلاق أو الموت فترجع له ان كانت اقامتها بغيره بغير شرط فى اجارة بل (وان) كانت اقامتها بغيره (بشرط فى اجارته) هال (رضاع) لولدها غيرها اشترط عليها اهل اقامتها اعتد بهم لارضاعه ثم مات زوجها أو طلقها فترجع لمسكنها لان حق الله يقدم على حق الاذى كقطع يد سارق قاطع يد اعمدا للسرقة دون القصاص (وانفسخت) الاجارة ويرجع للسبب ان لم يرخص اهل الرضيع بارضاعها بمسكنها فلو كانت فابله أو ماشطة فلا يجوز لها البقاء فى غير مسكنها ولو محتاجة (و) ان خرج الزوج بزوجه لمحج أو رباط بفتر ثم مات أو طلقها ورجعت لمسكنها (مع) رفيق (ثقة) محرم أو غيره (ان بقى شئ من العدة) بعد وصولها لمسكنها ظاهراً كالدونة ولوليله وقيدته الاضى بماله بال والأتمه بموضعها ان كان مستعنيا والافنا لموضع الذى خرجت له لان كانت تنقضى قبل وصوله أو عنده (ان خرجت) الزوجة مع زوجها حال كونها (ضرورية) بفتح الصاد المهملة أى لحجة الاسلام فمات أو طلقها ابانها أو رجعا فى الطريق وقيد على الضرورة وفاء النذر وكانت (فى) بعدها عن مسكنها (كالثلاثة الايام) ولم تحرم فان كانت احرمت بحج أو عرفة فلا ترجع واستشك كل قوله ان بقى شئ الخ مع فرضه طلاقه أو موته بعد ثلاثة أيام وبقاء شئ منها حينئذ ضرورى واجب بضرورة فى حامل مقرب وفيمن منعها مانع من الرجوع وزال فى آخر عديتها (و) ترجع لمسكنها ان خرجت منه (فى) الحج (القطع أو غيره) من النوافل مثل (ان خرج) زوجها (لكرباط) أو زيارة أو تجارة فخرجت معه ثم مات أو طلقها (لا) ترجع لمسكنها ان خرجت منه رافضة لمسكنها (لقيام) بضم الميم أى اقامته وسكني مع الزوج فى محل آخر

اى واجب عادة (قوله مقرب) بضم فسكون فسكرى أى قرب وضعها (قوله وزال) أى المانع (قوله من واذا النوافل) أى باقيها بيان غيره (قوله أو زيارة الخ) بيان لما دخل بالسكاف

(قوله منها) أي عدتها (قوله أو سنة) عطف على نحو (قوله بالحل الذي انتقلت له) ملة أقامت (قوله في الأشهر) بضم الهاء جمع شهر أي بعد أقامتها فيما انتقلت له (قوله قلل ما في المتن تحريف) تفريع على ما في التوضيح وغيره (قوله لا مكان الذي هي به) تنازع فيه أقرب وابتعد (قوله أحدهما) أي الموت والطلاق (قوله غيرها) أي مكانها والمنقل عنه والمنقل إليه (قوله لا يمكنه الثلاثة) أي مكانها والمنقل عنه والمنقل إليه (قوله لا جله) أي الزوج (قوله وكذا) ٣٩٥ أي رجوعه معها في كون الكراه

عليه (قوله ولزمها الرجوع) حال (قوله وعليه) أي الزوج (قوله كما أنه) أي الشأن (قوله وتغضى المحرمة) أي تسفر فاسفرها لتتيم نسكها (قوله ان اعتكفت) أي شرعت في اعتكاف وهي محرمة بحج أو عرة فقطع اعتكافها وتخرج لتتيم نسكها (قوله واعتكفت) عطف على المحرمة (قوله ان أحرمت) أي بحج أو عرة وهي معتكفة فيجب تقيم اعتكافها ثم تخرج لتتيم نسكها كالمعتدة ان اعتكفت في الحضي على السابق (قوله لان أحرمت) أي المعتدة فلا تبادى على عدتها وتخرج لتتيم نسكها الذي أحرمت به (قوله لو في بفتح مثقلا) (قوله بالصورة) است (شمول ومضت المحرمة صورتين طريان علة على أحرام وطريان اعتكاف عليه وشمول والمعتكفة صورتين طر وأحرام على اعتكاف وطر وعدة عليه (قوله سابقا) أي السابق

واذا قلنا ترجع في التطوع وغيره والرباط فيجب رجوعها ان لم تصل الحل المقصود للحج أو الرباط أو غيرهما بل (وان وصلت) الزوجة الحل الذي خرجت إليه ان بقي شيء منها بعد وصولها مسكنها ومات زوجها أو طلقها قبل طول أقامتها به (والأحسن) رجوعها لمسكنها ولو أقامت نحو السنة (شهر) أو سنة بالحل الذي انتقلت له في التوضيح ان محمدا استحسن الرجوع في الأشهر وفي السنة وهذا هو الموافق لعبارة التويمي وابن عرفة والتغبي فاعمل ما في المتن فخر يف والاصل ولو أقامت السنة أو الأشهر (والختار) للتعني من الخلاف (خلافه) أي انهم لا ترجع بعد أقامة نحو السنة وتعتد بعمل أقامتها (وفي) موت الزوج أو طلاقها أو ما أورجهما في سفر (الانتقال) من المسكن الأصلي والأقامة بغيره دائما (تعتد) الزوجة ان شاءت (بأقربهما أو أبعدهما) أي المكانين المنتقل عنه والمنقل إليه لا مكان الذي هي به حين الموت أو الطلاق (أو) تعتد (بمكانها) الذي هي به حين أحدهما أو حيث شاءت غيرها كما في المدونة فلو قال أو حيث شاءت لشمل غير الأمكنة الثلاثة مع الاختصار (و) حيث لزمها الرجوع لعدة طلاق (عليه) أي المطلق (الكراه) للدابة أو السفينة التي ترجع عليها لإدخاله الطلاق على نفسه حال كونه (راجعا) معها انهم ترجع لأجله وكذا إذا لم يرجع معها ولزمها الرجوع وعليه كراه المنزل الذي ترجع له فان اعتدت بمحلها أتم ولا يلزمه كراه رجوعها كما أنه في موته لا كراه لها الرجوع للمسكن الذي لزمها الانتقال إليه لا تنقل تركته لورثته وكلا كراه عليه إذا كانت تعتد حيث نشأ (و) ان خرجت المرأة من مسكنها إلى حج أو عرة وأحرمت ثم طلقها زوجها أو مات عنها أو خرجت لاعتكاف وشرعت ثم طلقها أو مات (مضت) أي استمرت في سفرها الزوجة (المحرمة) بحج أو عرة (أو المعتكفة) على اعتكافها ان مات زوجها أو طلقها فيجب عليها كمال حجها أو عرتها أو اعتكافها ويحرم عليها تركه والرجوع لمسكنها (أو) التي مات زوجها أو طلقها ثم (أحرمت) بحج أو عرة وهي معتدة من طلاق أو وفاة فتترك المبيت في مسكنها وتغضى على أحرامها التي هي معتدة (وعصت) الله تعالى بأحرامها وهي معتدة وتغضى المحرمة ان اعتكفت أيضا والمعتكفة ان أحرمت والمعتدة ان اعتكفت فتستقر على مبيتها في مسكنها ولا تخرج لمعتكفها البتة فلو حذف المصنف قوله وأحرمت وقال عوضه كالمعتدة ان اعتكفت لان الحرمت لو في الصورة است ونظمها بعضهم فقال وعدة عكوف أو أحرام * سابقها قطعاً التمام وطارئ ليس بدافع له * لكن مبيت ثالث باطله (ولاسكني) مستحقة (لأمة) معتدة من طلاق أو موت زوجها (لم تبرز) بضم الفوقية وفتح

منها (قوله وطارئ) أي منها على السابق منها (قوله بدافع) أي قاطع (قوله له) أي تمام السابق منها (قوله لكن مبيت) أي للأمة السابقة (قوله ثالث) أي أحرام طار عليه (قوله باطله) أي المبيت والاستدراك على سابقها التمام وطارئ ليس بدافع له لرفع إيهامه في طريان الأحرام على الأمة أيضا (قوله مستحقة) بفتح الحاء المهملة (قوله من طلاق) بالانوين لأضافته لزوج

(قوله فيه) اى قول ابى عمران

وليس لها الانتقال الخ
(قوله لقولها) اى المدونة
(قوله ومثله) اى قولها
(قوله ردها) اى الامة اسكنها
(قوله الا ان يخرجها) اى
السبادة (قوله من البلد)
يجاب عن ابى عمران بان
كلامه فى انتقالها المسكن آخر
بالبدليل قولها وقول
ابن يونس (قوله به) تنازع
فيه طلقت ومات (قوله
والا) اى وان لم ينعذر عليها
لحوق اهلها بعد عدتها (قوله
اتتوى) اى ارتحل (قوله
توفى) بضم التاء والواو
وكسر الفاء مثقلا (قوله
فلها ان تنقل معهم) اى
اذا كان يعسر عليها لحوقها
بهم بعد عدتها (قوله
وان كانت) اى المعتدة
(قوله لا ترتحل) نهت بدوية
(قوله لمسقة الخ) علة
لا ترتحل (قوله ولا تقدر
الخ) حال (قوله ردت)
بضم الراء (قوله فيه) اى
مسكنها (قوله عنهما) اى
قرب الفجر وعقب الغروب
وهما طرفا الليل (قوله بقرينة
النص) اى بان خروجها
لحوائجها قبيل الفجر
وعقب الغروب والاضافة
للبيان (قوله انه) اى الشأن
(قوله وفيها) اى المدونة (قوله
لها) اى المعتدة (قوله رفعه)
اى الضرر

الموحدة والواو مشددة اى لم تفرد بالسكنى مع زوجها عن سيدتها (ولها) اى الامة التى لم تبوء
(حينئذ) اى حين لم تبوء (الانتقال) من المسكن (مع ساداتها) لمسكن آخر ومفهوم لم تبوء ان
للمبوءة السكنى وليس لها الانتقال مع ساداتها حتى تتم عدتها على هذا اجل ابو عمران المدونة
ابن عرفة فيه نظر لقولها ان اتجبع سيدتها البلد آخرفه ان يخرجها معه ومثله قول ابن يونس
يجبر سيدتها على ردها حتى تنقض عدتها الا ان يخرجها من البلد وشبهه فى جواز الانتقال
فقال (ك) زوجة (بدوية) طلقت او مات زوجها (ارتحل) اى انتقل (اهلها) من المكان الذى
طلقت او مات الزوج به (فقط) اى دون اهل زوجها ويتعذر عليها لحوقها بهم بعد فراغ عدتها
فلها الانتقال مع اهلها والا فليس لها الارتحال معهم ومفهوم بدوية ان الحضيرة لا تنقل
من مسكنها مع اهلها وتعتد بمسكنها ومفهوم اهلها انه ان ارتحل اهل زوجها فقط فلا ترتحل
معههم ومفهوم فقط انه ان ارتحل اهلها واهل زوجها معا فان لم يفتروا ارتحلت مع اهل
زوجها والاعم اهلها اللغوى ان اتوى اهل زوجها خاصة فلا تتوى معهم اه وظاهره سواء
كان عليها مشقة فى عودها لاهلها ام لا وهو الظاهر وفى الجلاب اذا توفى البدوى عن امرأته
ثم انتقل اهلها فلها ان تنقل معهم وان انتقل اهل زوجها فقط فلا تنقل معهم وان كانت
فى حضر وقرار فلا يجوز لها انتقالها مع اهلها ولا مع اهل زوجها حتى تنقض عدتها اه
وتحوى فى الكافى (أو) اى وللمعتدة مطلقا الانتقال من مسكنها (لعدلا يمكنها) اى المعتدة
سواء كانت بدوية او حضرية حرة او اممة مبوءة (المقام) بضم الميم اى الإقامة والسكنى
(معه) اى العذر (بمسكنها) كخوف (سقوطه) اى المسكن واولى سقوطه بالفعل (او خوف)
ضرر (جارسو) بضم السين على نفسها او مالها فى حضرية وبدوية لا ترتحل لمسقة فتحويلها
ولا تقدر على دفع ضرره بوجه لافى عوديه ترتحل بلا مشقة (و) حيث انتقلت لعدر (لزم)
المعتدة المسكن (الثانى) فلا تنقل عنه الا لعدر ولا يمكنها الإقامة معه فيه فتنتقل عنه (و)
لزم (الثالث) وهكذا وان انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء ولو اذن لها المطلق لان بقاءها فيه
حق لله تعالى (و) للمعتدة من طلاق او وفاة (الخروج) من مسكنها (فى) قضاء (حوادثها) طرفى
بفتح الطاء المهملة والراء فى طرف بقصهما حذفت نونه لاضافته الى (النهادر) اى قرب الفجر
وعقب الغروب الى مغيب الشفق وعبر عنهما بطرفى النهار للعجاجة بقرينة النص ومفهوم
فى حوائجها انه لا يجوز خروجها فى الوقتين المذكورين لغير حوائجها ويجوز خروجها انفرادا
ولو اغتصب حاجة ولو امر من ادعت ان شامت ولا تتزين ولا تبيت الا بيتها ابن عرفة وفيها
التصرف تنهارا والخروج صحر قبل الفجر وترجع ما بينها وبين العشاء الاخيرة اللغوى قال مالان
رضى الله تعالى عنه لا بأس أن يخرج قبل الفجر وارى ان يحتمل الانساب فتؤخر خروجها الطلوع
الشمس وتأتى حين غروبها بعضهم كلام اللغوى هو اللاتى يعرف هذا الزمان فالمدار على الوقت
الذى ينتشر فيه الناس لا لا يطعم فيها اهل الفساد (لا) تخرج المعتدة من مسكنها (الضرر)
جوار (بالنسبة) (الحاضرة) عيكتها رفعه بالرفع للعاكم وقوله المتقدم وخوف جارسو فبين
لا يمكنها رفعه فلا منافاة بينهما (ورفعت) امرها للعاكم فان ثبت عنده ظلم الجار زجره فان لم
يشكف اخرجته من مسكنه وان ثبت ظلمها زجرها فان لم تشكف اخرجها (واقرع) اى ضرب

(قوله وهو) أي حق الله تعالى (قوله وفيه) أي قول ابن عرفة الصواب إخراج غير المعتدة الخ (قوله لانه) أي الشأن (قوله ثبت) أي في الحديث الصحيح (قوله إخراجها) أي المعتدة (قوله في العلة) أي قول ابن عرفة لأن أقامتهما حق لله تعالى الخ (قوله والا) أي وإن لم يكن النظر في العلة (قوله فلا) أي فلا يتجه النظر (قوله فإن وجد) بضم فكسرا أي الحاكم المنصف في البداية (قوله وإن عدم) بضم فكسرا أي الحاكم المنصف (قوله ضابطه) أي حكم الانتقال (قوله وحملها) أي المدونة (قوله بها) أي المدينة (قوله لانها) أي سكنى العدة الخ (قوله لا سكنى الخ) (قوله فيه) أي زمن عدتها ٣٩٧ (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط

(قوله محلهما) أي القولين
(قوله أطلقت) أي الزوجة
في إسقاط سكناها عنه (قوله
له) أي زوجها (قوله فيه) أي
زمن عدتها (قوله وإن شرط)
أي الزوج في عقد النكاح
(قوله فسد) أي النكاح
(قوله فيفسخ) أي النكاح
(قوله قبل ويثبت بعد)
بالضم فيهما عند حذف
المضاف إليه ونية معناه
(قوله وبأني) بضم الباء
وفتح الغين المجمة (قوله
قبل العقد) تنازع فيه
أكثر وملكت (قوله
والا) أي وإن كانت أكثره
أو ملكت بعده (قوله فلها
السكنى) أي زمن عدتها
(قوله فيه) أي زمن عدتها
(قوله لا يعلها) أي الزوج
الموضع (قوله أو يجز) أي
الزوج (قوله ثم طلبها) أي
الزوجة الفقة (قوله نفقته)
أي الولد (قوله عنه) أي
الزوج (قوله وزوجته
الخ) حال (قوله فيها) أي

الحاكم القرعة (لمن يخرج) من مسكنه من المعتدة وجارها (إن أشكل) الأمر على الحاكم
بأن ادعى كل منهما أنه مظلوم بلاينة أو أقامتا بينتين متعارضتين معادلتي قاله اللخمي ابن
عروة الصواب إخراج غير المعتدة لأن أقامتهما حق لله تعالى وهو مقدم على حق الأدنى اه
وفيه نظر لانه ثبت جواز إخراجها شرعا في حديث فاطمة بنت قيس قاله ح البنان هذا
النظر انما هو في العلة والافلالان الذي في الحديث انما هو إخراج من تبين شرها وبجست ابن
عروة فيمن أشكل أمرها وفي ح وبصرة اللخمي كانت فاطمة بنت قيس لسنة على الجيران
ومفهوم لما ضرة أن البدوية تنتقل لضرر الجار والفرق أن شأن الحضر وجود الحاكم
المنصف والبدوية عدمه فإن وجدت في البداية فلا تنتقل وإن عدم في الحضر فلها الانتقال فالمدار
على وجود الحاكم وعدمه في الحضر والبدو ابن عرفة قلت ضابطه أن قدرت على دفع ضررها
بوجه ما فلا تنتقل وحملها ابن عات على الفرق بين القرية والمدينة لأن من ترفع اليه أمرها
بجلاف القرية غابا (وهل لا سكنى) في زمن العدة (إن) أي زوجه (سكنت) بفتحات مثقلا
(زوجها) معها ببيت ادون كراه (ثم طلقها) لأنها تابعة للنكاح أولها السكنى في فيه لانتقاع
المكرامة بالطلاق في الجواب (قولان) لابن العطار وابن المكوي ابن رشد قول ابن المكوي
وهم محلهما إذا أطلقت فإن تبرعت لها بالسكنى زمن النكاح وبوابه فلا سكنى لها فيه اتفاقا
وإن قدمت بدة النكاح فقط فلها السكنى فيه اتفاقا وإن شرط عليها السكنى في العقد فسد
فيفسخ قبل ويثبت بعده المثل و يلغى الشرط فإن طلقها فلها السكنى ومحلهما أيضا إذا
أكثر المسكن أو ملكت قبل العقد والافلها السكنى قول واحد ومفهوم طلقها أنه إن
مات فلا سكنى لها زمن عدتها (وسقطت) سكناها فيه عن الزوج (إن أقامت) المعتدة في زمن
عدتها (بغيره) أي مسكنها الغير عذر وشبه في السقوط فقال (كنفقة ولد) للزوج (هربت)
الطلقة (به) مدة بوضع لا يعلم أو عجز عن ردّها منه ~~مسكنها~~ ثم طلبتها فلا شيء لها فإن
علم موضعها وقدر على ردّها وتركها مدة فلا تسقط نفقته عنه (والغرماء) بضم الغين المجمة جمع
غريم أي أصحاب الدين الذي على الزوج (يسع الدار) المملوكة للزوج وزوجته المعتدة ساكنة
فيها لاخذتها في ديونهم ومصلحة (في) عدة الزوجة (المتوفى) بفتح القاء (عنها) ولا يسقط به
حقها في السكنى ويشترط الغرماء على المشتري سكناها مدة عدتها الذي أحق منهم به التعلق
حقها بدين الدار وسقطهم بدة الميت وسيأتي المصنف يخرج من تركه الميت حق تعلق بعين
ثم تقضى ديونه ولا يجوز للغرماء بيعها بدون الشرط المذكور وكتم سكنى المعتدة وإن وقع صح
الدار (قوله لاخذتها) أي الدار على لبيعها (قوله به) أي بيعها (قوله حقها) أي المعتدة (قوله ويشترط) بفتح الباء
(قوله أذهني) أي المعتدة الخ (قوله يشترط الخ) (قوله منهم) أي الغرماء (قوله بها) أي السكنى (قوله حقها) أي
المعتدة (قوله وحققهم) أي الغرماء (قوله بيعها) أي الدار (قوله وكتم) عطف على دون (قوله وإن وقع) أي بيعها بدون الشرط
المذكور مع كتم سكنى المعتدة (قوله صح) أي البيع

(قوله بدون بيان) اي لكونه مكرية (قوله وعدمه) اي القسح (قوله اذا كان) اي يسح الوارث (قوله والا) اي وان كان في الدين (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الدار) اي التي بها معدة (قوله فاجازه) اي بيعها (قوله ومنعه) اي بيعها (قوله لانه) اي بيعها (قوله رخص) بضم فكسر مثقلا (قوله فيه) اي بيعها (قوله فان بيعت) اي الدار (قوله سكاها) اي المعدة (قوله شكت) بفتح الشاء (قوله لها) اي المعدة (قوله له) اي المشتري (قوله لدخوله) اي المشتري (قوله على جوارها) اي الرية (قوله به) اي المشتري (قوله بيعها) اي الدار مبتدأ للزوج (قوله انه) اي المبيع (قوله ووضع) عطف على الاقراء (قوله مدتها) اي الاقراء ٣٩٨ والوضع (قوله هذا) اي بيع دار المعدة (قوله محصلة) اي محدة (قوله وذلك) اي

كبيع دار مكرية بدون بيان ويخير المشتري في فسح المبيع وعدمه والصبر حتى تنقضي مدة الاجارة او العدة ومفهوم الغرماء انه لا يجوز للوارث بيعها وهو كذلك اذا كان في غير الدين والاجاز بشرط البيان واستثناء مدة العدة وقيل لا يجوز ابو الحسن اختلف هل للورثة بيع الدار واستثناء العدة فاجازه للغمي ومنعه غيره لانه غرا لا يدري المشتري متى يتصل بقبضها وانما رخص فيه في الدين (فان) بيعت بشرط سكاها مدة العدة و (اوتاب) اي شكت المعدة في حملها بجرعة بطن او تأخر حميض (فهى) اي المتوفى عنها (أحق) يسكن الدار لقيام عدتها اذ لا مدخل لها في التطويل (وللمشتري الخيار) عند الامام مالك الرضى الله تعالى عنه في فسح المبيع وعدمه وقال ابن القاسم لا خيار له لدخوله على جوارها وهي مصيبة نزلت به (وللزوج) الذي طلق زوجته المدخول بها المعقدة في داره بيعها واستثناء مدة عدتها (في) عدتها (بالاشهر) بضم الهماء جمع شهر بان كانت صغيرة ويايسة او عقيمة كبيعها واستثناء منفعتهما ثلاثة شهر ومفهوم في الاشهر انه لا يجوز في الاقراء ووضع الحمل لعدم انضباط مدتها ابن عرفة الباجي انما يجوز هذا في عدة الوفاة لانها أيام محصلة وذلك اذا دعا الغرماء الورثة لبيعها ولا يجوز في عدة الطلاق قلت في تهذيب عبد الحق ذكر لي أنهم ما سوا في الجواز زاد المتبسط قال بعض القرويين وليس بصواب للغمي ان قام الغرماء والمسكن ملك للزوج يسع واستثنى امد العدة كانت عدة طلاق أو وفاة وان كان بكراء وقد فهمى احق من ذلك الكراء بقدر عدتها ويسع الباقي للغرماء وان لم ينقده والعدة من طلاق فللمكرى اخذ مسكنه أو اسلامه فتكون الزوجة احق به ويضرب المكرى مع الغرماء فيما سواه وان كانت لوفاء لم يكن المكرى احق ولا الزوجة ويسع للغرماء والمكرى احدهم وان لم يكن عليه دين غريم يسع له وليس له اخذها ويسع الغرماء كبيع الزوج (و) ان طلق زوجته التي تعتد بالاشهر لصغرها او يأسها مع توقع حميضها كبت عشر سنين أو خمس سنين وقام عليه غرماءه وارادوا بيع الدار في ديونهم في جواز بيعها في الاشهر مع استثناء مدة العدة (مع توقع) اي ظن حصول (الحيض) من الماطة كبت ثلاث عشرة سنة أو خمس سنين لان الاصل عدمه ومنعه للغرماء (قولان) وعلى الجواز لا كلام للمشتري ان حاضت وانتهت الاقراء لدخوله بجوز اذ لا يمنع ان وقع يفسخ المبيع في الجواهر ان توقع طريان حميض ذات الاشهر في جواز المبيع الى البراءة خلاف ابن الحاجب

جواز بيعها (قوله ذكر) بضم فكسر اي حكى ونقل (قوله انما) اي دار المتوفى عنها والمطلقة (قوله وليس) اي كونهم معاه واه نفسه (قوله وان كان) اي المسكن (قوله ونقد) اي دفع الزوج كراء (قوله من ذلك الكراء) بيان لقد رعدتها (قوله الباقي) اي من منفعة الكراء (قوله وان لم ينقده) أي الزوج الكراء (قوله والعدة من طلاق) حال قوله فللمكرى اخذ مسكنه أي في كراءه الذي في ذمة الميت فيسقط الكراء عنه ان لم يسكن فيه هو ولا زوجته فان كان مسكنه هو وزوجته بعض المدة فللمكرى اخذ في الباقي ومخاصة غرمائه بكراء ما سكنه (قوله واسلامه) اي مسكنه (قوله به) أي المسكن من غرمائه (قوله ويضرب) اي يحاصص (قوله فيما سواه) اي كراء

الدار (قوله وان كانت) أي العدة (قوله ويسع) أي الباقي (قوله عليه) اي المتوفى (قوله يسع) اي الباقي (قوله وفي له) اي المكرى (قوله له) أي المكرى (قوله اخذ) أي الباقي (قوله في الاشهر) بضم الهماء اي التي فيها مطلقة تعتد بالثلاثة الاشهر (قوله لان الاصل عدمه) اي الحيض على جوارزه (قوله ومنعه) اي بيعها عطف على جوارزه (قوله للقرء) باحتمال حصول حميضها وانتهت الاقراء التي لا تعلم مدتها (قوله لدخوله) اي المشتري (قوله ذلك) اي حميضها وانتهت الاقراء (قوله ان وقع) اي المبيع (قوله البيع) اظهر في محل الضمير (قوله توقع) بضم التاء والواو وكسر القاف مثقلا اي ظن (قوله ذات الاشهر) اي التي تعتد بها من الطلاق (قوله الى البراءة) اي القراء من العدة

(قوله وفي المتوقع) يقع القاف مئة لا بيع الدار التي فيها مئة من طلاق بثلاثة أشهر ويظن حينها فيها وانتقالها للدار (قوله اذا اشتراطه) اي البائع على المشتري توقع حينها وانتقالها (قوله قولان) أي يجوز له لان الاصل عدمه ومنعه للغرر (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فيمن عدتها بالاشهر) اي يبيع الدار الساكنة بها من عدتها بالاشهر الخ (قوله فيها) اي الاشهر (قوله انه) اي الشأن (قوله يتأخر) صلة تظهر (قوله وقال) أي عاقدا لبيع (قوله وان استقرت) اي الرية أي طال زمنها (قوله بهذا) اي التقرير المقدم صلة قرر (قوله قال) اي خليل (قوله وهو) اي فساد البيع بشرط زوال الرية (قوله وعلى هذا) أي فساد بشرط زوالها صلة جرى (قوله وحاد) اي قضى المصنف (قوله فأتى) اي المصنف (قوله تقريره) أي في توضيحه (قوله وتبعه) أي المصنف (قوله على ذلك) أي تقريره عبارة ابن الحاجب (قوله من شرأه) اي المختصر بيان لمن (قوله مع انه) اي تقريره في توضيحه (قوله ذلك) أي الذي قرره كلام ابن الحاجب (قوله معناه) اي كلام ٣٩٩ ابن الحاجب (قوله فرضت) بضم فس كسر (قوله ولذا) اي كون معناه

بشرط البائع سكنى المعلقة الى زوال ريدته اصله عال (قوله بقوله) صلة عال (قوله لغرر كونها) اي الرية واطرافه غرر للبيان (قوله وعزوه) اي خليل (قوله غير صحيح) خبر عزوه (قوله يبين لنا) اي عدم صحته (قوله ابن القاسم) مفعول سماع مضافا لفاعل (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله وبشرطه) أي ما لها على مشترى (قوله سكنها) أي المعلقة (قوله له) أي ابن القاسم (قوله على ذلك) اي شرط سكنها الخ (قوله ارثاوت) اي شكت في جعلها (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله به) اي المشتري (قوله وان تبادت الرية) (الخ) مبالغة في ان السكنى

وفي المتوقع حينها اذا اشتراطه قولان ابن عبد السلام يعني اختلف فيمن عدتها بالاشهر ويتوقع حينها فيها واشتراط البائع انه ان ظهرت رية في العدة بآخر الحيض بعد حصوله وما أشبه ذلك هل يؤثر هذا الشرط في فساد البيع قولان (ولو) طلق من تعدتها بالاشهر ويمكن حينها فيها وتوفي عنها وحصلت لها رية حمل أو امكن حصولها فيها وما (باع) الغرماء الدار في المتوقع عنها أو الزوج في الاشهر وقال في عقد البيع (ان زالت الرية) الحاصلة حين البيع او التي تحصل بعده فالبيع لازم وان استقرت فالبيع مردود (فسد) البيع للغرر طئي بهذا قرر الموضوع قول ابن الحاجب والبيع بشرط زوال الرية فاسد قال وهكذا في الواضحة وهو اختيار ابن الموارز على هذا جرى في مختصره وحاده عن عبارة ابن الحاجب فأتى بعبارة تطابق تقريره وتبعه على ذلك جميع من وقفت عليه من شرأه مع انه تقرير غير صحيح وليس ذلك معنى كلام ابن الحاجب وانما معناه البيع بشرط البائع على المشتري مكث المعلقة الى زوال ريدتها هكذا فرضت المسئلة في كلام الائمة ولذا عال الثعالبي قول ابن الحاجب فاسد بقوله لغرر كونها تباد سنة او نحوها اقصى امد الحمل وعزوه الواضحة وابن الموارز غير صحيح يبين للثبوت كلام اهل المذهب ففي سماع ابي زيد ابن القاسم في رجل هلك وترك دارا وعليه دين قال تباع الدار ويشترط الامر أنه سكنها حتى تنقضي عدتها قبل له اذا بيعت على ذلك فلما مضى اربعة اشهر وعشر ارثاوت أتى لها السكنى حتى تخرج من الرية قال نعم وانما هي مصيبة نزلت به قال مصنون وان تبادت الرية الى خمس سنين لان المبتاع قد علم ان اقصى العدة خمس سنين فكانه قدم عالما به ابن رشد وروى عن مصنون انها ان ارثاوت المرأة كان المشتري مخيرا بين ان يفسخ البيع من نفسه أو يمسك على ان لا يرد البائع عليه شيئا ومثله في الواضحة وايضا اختار محمد بن الموارز قال لان البيع انما يقع على استثناء العدة المعروفة ولو وقع البيع بشرط الاسترابة كان فاسدا واعترضه ابو اسحق التوماني فقال اذا كان البيع بشرط الاسترابة لا يجوز ان لا يدري ان تكون

لها (قوله فكانه) بفتح الهمزة وشدة النون أي المبتاع (قوله قدم) اي على الشراء (قوله به) اي الاقصى (قوله فروى) بضم فكسر (قوله انها) أي القصص (قوله مخيرا) بفتح المثناة (قوله شيئا) أي من ثمن الدار (قوله ومثله) اي ما روى عن مصنون (قوله وايضا) اي ما روى عن مصنون مفعول اختار (قوله قال) اي محمد (قوله ولو وقع البيع بشرط الاسترابة) أي زوالها كان فاسدا هـ اذ نص صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية فهو عين ما قرره المصنف في توضيحه كلام ابن الحاجب ومضى عليه في مختصره وقرره به شارحوه وعزاه في توضيحه لعدم الواضحة فتقريره وعزوه صحيحان ولتعبه طئي غلظه عن هذا النص الصريح والله أعلم (قوله واعترضه) أي قول محمد لو وقع بشرط الاسترابة كان فاسدا (قوله فقال) اي ابو اسحق (قوله اذ لا يدري ان تكون) اي الاسترابة الخ لعله لا يجوز

(قوله فاذا ملك) أي المشتري (قوله في الاخذ) أي ابتاعه البيع والبيع الى زوال الرية (قوله أو الترك) أي فسخ البيع (قوله
 صكان أخذه) أي امضاه البيع (قوله على ذلك) أي سكتها الى انقضاء ريبها (قوله هذا) أي ما قاله محمد (قوله يخرج به) أي
 أبي اسحق (قوله في المسئلة التي ذكر) أي أبو اسحق وهي من خير بين شيئين فاختار أحدهما بعد منقلا (قوله فيها) أي
 المسئلة التي ذكرها (قوله احفظه) فعرض به الصدق لاحتمال الخلاف فيها ولم يحفظه (قوله في انه) أي الشأن (قوله يجوز
 ذلك) أي بيع سلعة بعشرة نقدا أو بخمسة عشر لاجل على لزوم البيع بأى الثمن شاء (قوله استرى سلعا) أي في صفقة واحدة
 بمن واحد (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله منها) بيان لما بقي (قوله بما ينوبه) صله يتناسك وبأوله للعوض وبما بقي
 صلته أيضا وبأوله للعدية (قوله من الثمن) بيان لما ينوبه (قوله وان كان مجهولا) حال (قوله انه خير بين ان يرد البيع أو يتناسك)
 مقبول قول المضاف لقاعله ٤٠٠ (قوله على انه بالخيار الخ) خبر يكون (قوله وهذا) أي حله على انه بالخيار الخ (قوله

حل) بضم فكسر أي كلام
 محمد (قوله يرد) بضم ففتح
 منقلا (قوله تعقبه) أي
 ابن رشد أبا اسحق (قوله
 بالاتفاق) صله تعقب (قوله
 لأنه) أي الاتفاق الخ علة
 يرد (قوله للفرع) علة يتعين
 (قوله لا للاتقال) عطف
 على للفرع (قوله ظاهر الخ)
 خبر قول (قوله) أي مضمون
 (قوله بلزوم البيع الخ)
 صله قول المضاف لقاعله
 (قوله به) أي المشتري (قوله
 بناء) صله يخرج (قوله قال
 في الجواهر لو وقع البيع
 بشرط زوال الرية كان
 فاسدا) نص صريح في ان
 فرض المسئلة البيع بشرط
 زوال الرية كاقترابه المصنف
 كلام ابن الحاجب وهو نص
 كلام ابن الحاجب أيضا

وقد غفل طفي عن هذا فذهب المصنف والله أعلم (قوله ثم قال) أي في الجواهر (قوله وهذا) أي الفساد وغيره
 بشرط زوال الرية (قوله الخيار) أي بين التمسك بالبيع ورده (قوله ذلك) أي البيع (قوله يعبر به) أي ابن شاس (قوله من
 فرض المسئلة) بيان لما قلناه (قوله ومحط) عطف على فرض (قوله لفرض المسئلة) اظهار في محل الضمير (قوله وقد نازعه)
 أي الموضح (قوله في خاشيته) صله نازعه (قوله في تقريره) صله نازعه (قوله فقال) أي الناصر (قوله لو قصر) أي الموضح كلام
 ابن الحاجب (قوله مكث) أي اقامه وسكنى (قوله طالت) أي الرية (قوله هذا) أي شرط مكث المعتدة (قوله قوله) أي الموضح
 (قوله واعتراض) عطف على قول وفيه ان اعتراض أبي اسحق صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية وان
 البيع بشرط مكث المعتدة الى زوالها متفق على صحته والله أعلم

والا ای رولوبعلو کاجرة

(قوله فیلزمه) ای مطابقها

(قوله فرغ) اي نزل ونهى (قوله به مطلقا) تاذع فيه عزل وفرغ (قوله والفرق) اي بين دار الخلية ونحوه ودار امام الصلاة (قوله بخلاف دار الامامة) اي امامة الصلاة بمسجد معين فانها من حبس المسجد ولاحق للمرأة فيه (قوله لابن العطار) خبر نحو (قوله وقيد) اي قول ابن العطار ٤٠٢ بخلاف حبس يده (قوله بكونها) اي الدار (قوله مطلقا) اي عن تقييدها امام

زوجة الميت او المطلق اذا عزل او فرغ عن وظيفة لغيره بعد مطلقها وقبل تمام عدتها والفرق ان دار الامارة من بيت المال والمرأة لها حق فيه بخلاف دار الامامة مثلا ونحو قوله بخلاف حبس مسجد يسهل لابن العطار وقيد ابن زرقون بكونها حبسا مطلقا فان كانت حبسا على خصوص امام مثلا فكل دار الامارة ارتضاء ابن عبد السلام وعج راد اجبت ابن عرفة في ارتضاءه الاطلاق اه عب البناي قول ز فلا امام القادم هذا ظاهر المصنف والذي في كلام غيره ان الاخراج يتوقف على جماعة المسجد في ق وكذا زوجة امام المسجد الساكن في داره تعد زوجته فيها الا ان يرى جيران المسجد اخرجها من النظر فذلك لهم قاله ابن العطار وقال ابن ناجي اختلف اذا مات امام المسجد وهو ساكن في الدار المحبسة عليه فقيل كسئلة الامير قاله بعض القرويين ابن عات وعليه جرى عمل قرطبة ولم يحك ابن شاس وابن الحاجب غيره وقيل يخرج منها ان اخرجها جماعة اه ل المسجد قاله ابن العطار وعليه اكثر الشيوخ ونحوه في عبارة ابن عرفة والتبسطي والخواهر وابن فتوح عن ابن العطار فانظر لم ترك المصنف هذه الزيادة وقوله والفرق ان دار الامارة الخ في التوضيح بعد ذكر الخلاف المتقدم واكثر الشيوخ كعبد الحق والبايجي وابن زرقون وابن رشد وغيرهم اقتصروا على ما قال ابن العطار وفرقوا بينه وبين مسئلة الامير فمنهم من فرق بان سكنى الامام على وجه الاجارة بخلاف الامارة والى هذا ذهب عبد الحق والبايجي وغيرهما ومنهم من قال اجارة الامام مكروهة واليه ذهب ابن المناصف ومنهم من قال لان امرأة الامير لها حق في بيت المال ودار الامارة من بيت المال بخلاف دار المسجد واليه ذهب ابن رشد وقوله فان كانت حبسا على خصوص امام مثلا الخ صوابه فان كانت حبسا على ائمة المسجد ابن عرفة بعد تفصيل ابن زرقون وقوله ابن عبد السلام وفيه نظر لان كونها حبسا على المسجد مطلقا اما ان يوجب حق الامام ام لا فان كان الاول فلا فرق بين كونها على المسجد مطلقا او على امامه وان كان الثاني فلا يجوز للامام سكناها بالاجارة مؤجلة فلا يخرج منها زوجته الاتمام اجلة كمكثرة من اجنبي وقال البرزلي عقبه يختار الاول وفرق بين دلالة المطابقة ودلالة التضمن لان الاول صريح والثاني ظاهر يقبل التأويل وبضعفه اذا كان حبسه مطلقا وقوته في الحبس على الامام اه ووجهه ما في المعيار ان ما حبس على المسجد لا يخرج منه الامام ونحوه كالمؤذن الاجافضل عن حصر المسجد وبناؤه ونحوه ما وما حبس على الامام يأخذه وحده على كل حال (ولام ولد يموت) سبيدها (عنها) او يعتقها (السكنى) حق واجب لمدة استبرائها وليس لها ولا لسيدها الحق او ورثته ان مات اسقاطه لانه في حقها كالمدة والظاهر انه لا تكون لها السكنى حيث مات السيد الا ان كان المسكن له او نقد كراء او كان الكراء وجبة واللام يعني على ولا يلزمها ميت فيه اه عب البناي الخي اختلف في ام الولد يموت عنها سيدها او يعتقها هل لها السكنى ابن القاسم في المدونة لها السكنى

المسجد (قوله وارضاء) اي قيد ابن زرقون (قوله رادا) حال من غير (قوله بحث) اي استظهار (قوله في ارتضاءه) اي ابن عرفة (قوله الاطلاق) اي لحبس المسجد عن تقييده بكونه مطلقا (قوله في داره) اي المسجد المحبسة عليه (قوله فيها) اي دار المسجد (قوله كسئلة الامير) اي في عدم اخراج زوجته الى تمام عدتها (قوله وعليه) اي عدم اخرجها ملة جرى (قوله غيره) اي عدم اخرجها (قوله وعليه) اي اخرجها (قوله هذه الزيادة) اي ان اخرجها اهل المسجد (قوله بينه) اي امام المسجد (قوله وقبله) بكسر الموحدة (قوله وفيه) اي تفصيل ابن زرقون (قوله حقا للامام) اي في سكناها (قوله الاول) اي ايجاب حق للامام في سكناها (قوله الثاني) اي عدم ايجاب حق للامام فيه (قوله فلا يخرج) بضم التاء وفتح الراء (قوله اجلة) اي الكراء (قوله الاول) اي ايجاب حق للامام فيها (قوله وبضعفه) اي حق الامام عطف على

لان الاول صريح (قوله حبسه) اي المسكن (قوله وقوته) اي حق الامام (قوله ووجهه) اي اشرق بالضعف وفي والقوة (قوله ان ما حبس الخ) بيان لما يحذف من (قوله يؤجر) بفتح الجيم (قوله على كل حال) اي فضل عساذ كراولا (قوله لانه) اي الاستبراء (قوله حقها) اي ام لولد (قوله له) اي السيد (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام

(قوله ذلك) أي لزوم المسكن (قوله على قولها) أي المدونة (قوله الشيخ) أي أبو الحسن (قوله له) أي السيد (قوله لها) أي أم الولد (قوله المواعدة) أي على النكاح (قوله فيها) أي مدة الاستبراء (قوله ولا تبيت إلا في بيتها) هذا هو الخلاف أقول ز لا يلزمها مبيت (قوله لم يكن قال ابن عرفة عقبه) أي لا تبيت إلا في بيتها (قوله من عتق أو وفاة) أي سواء كان استبرأؤها (قوله لها) أي أم الولد الخ بيان لكذا (قوله لأم الولد) ٤٠٣ صلة زيد (قوله من سيدها)

حال من الحمل (قوله ان كانت) أي أم الولد (قوله وهي حامل منه) أي سيدها حال (قوله فينفق) بضم الباء وفتح الفاء (قوله مدة حملها به) صلة ينفق (قوله بمبارئته من أبيه) صلة ينفق (قوله وهي حامل من زوجها) حال (قوله آخر) بضم فكسر مثقلا (قوله على واطئها) صلة مشبهة (قوله بحملته) صلة مشبهة (قوله وهي غير عالمة) حال (قوله من وطئه) أي المشبهة (قوله بثلاثة اقراء الخ) ته ويرلاستبرأها (قوله مدته) أي استبرأها (قوله محلهما) أي القولين (قوله والوا) أي وان نفاه بلاءن (قوله لشرأحه) أي ابن الحاجب (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله كاهنا) أي عليهما أو على واطئها (قوله وما وقفت الخ) عطف على التوضيح (قوله ولم اتف عليها غيرهما) أي ابن

وفي كتاب محمد لا سكني لها ولا عليها وروى أشهب ذلك لها وعليها من غير إيجاب وذلك رأي أصبغ أنه رأى ذلك لها وعليها نقله أبو الحسن زاد في التوضيح وحكي غيره فلا آخر أن السكنى حق لها إن شاءت تركه وقيل تركها مكروه وهو صريح في أن مذهب المدونة أنهما وعليها وفي أبي الحسن على قولها ولا تم ولدا السكنى في الحصة أن مات سيدها ما نصه الشيخ أن كان المسكن له أو بكره أقدمه على ما تقدم في الحررة قوله ولا يلزمها مبيت خلاف قولها ما لا يرضى الله تعالى عنه ولا أحب لها المواعدة فيها ولا تبيت إلا في بيتها ولا أحد ادعى الكفر قال ابن عرفة عقبه قلت قوله لا تبيت إلا في بيتها خلاف نقل ابن رشد عن المذهب أنها المبيت في الحصة في غير بيت من عتق أو وفاة وكذا نقل ابن يونس عن ابن المواز أنها تبيت في غير بيتها مات سيدها أو أعتقها (وزيد) بكسر الزاي لأم الولد على السكنى (مع) تمييز (العتق) من سيدها لها ونائب فاعل زيد (نفقة الحمل) من سيدها إن كانت حاملا ومفهوم مع العتق أنها لا تراد نفقة الحمل مع موت سيد وهي حامل منه وهو كذلك لأن حملها وارث من أبيه فينفق عليها مدة حملها به بمبارئته من أبيه وشبه في استحقاق السكنى ونفقة الحمل فقال (كذا الزوجة) المرتدة عن دين الإسلام وهي حامل من زوجها واستتبت فلم تنب وأخر قتلها حتى تضع حملها فإنها السكنى والنفقة على زوجها (و) كالمرأة المشبهة على واطئها بحملته وهي غير عالمة بنوم أو جنون أو غم أو اشتباه بحملها فإنها السكنى والنفقة على واطئها (إن حملت) من وطئه فان علمت فلا سكنى ولا نفقة لها لأنهم أزائية (وهل نفقة) المشبهة بالمرأة (ذات الزوج) الذي لم يدخل بها (إن لم تحمل) من وطئه المشبهة وخبر نفقة (عليها) أي المرأة من مالها مدة استبرائها من وطئه المشبهة بثلاثة اقراء للحررة وقرء الامة (أو) نفقة مده (على الواطئ) الغاطئ في الجواب (قولان) محلهما في التي لم يبين بها زوجها وأما التي بنى بها زوجها فنفقة أو سكنى على زوجها إن لم تحمل أو حلت ولم ينفق بلاءن والافعل من أحبلها ابن الحاجب وفي الغاطئ بغير العالمة ذات الزوج قولان غ لشرأحه في صفة القولين ثلاث عبارات الأولى كاهنا وهي التي في التوضيح وما وقفت عليه من نسخ ابن عبيد السلام ولم اتف عليها غيرهما الثانية على الزوج أو الواطئ ونسبها ابن عرفة لابن عبد السلام ووجهه فيها الثالثة عليها أو على زوجها وهي التي عند ابن عرفة والقولان على الأخيرة - كاهنا ابن يونس الأول عن أبي عمران والثاني عن بعض التابعين ورجح ابن يونس الأول فيه وابه الاقتصاد عليه أو أن يقول تردد والله أعلم بنائي غ إذا علمت ما تقدم علمت أنه كان الصواب أن يقول المصنف ونفقة ذات الزوج إن لم تحمل ولم يبين بها عليها إلا على زوجها على الأرجح

(باب في أحكام وأقسام الاستبراء ومن يلزمه والمواضعة وما يتعلق بها)

عبد السلام وخيل حال (قوله ووجهه) بفتح مة فلا أي غاطئ ابن عرفة ابن عبد السلام (قوله الأول) أي عليها (قوله عليه) أي الأول (قوله ذات الزوج) أي الموطوءة بشبهة (قوله إن لم تحمل) أي من وطئه المشبهة (قوله ولم يبين) أي زوجها *(باب الاستبراء)* (قوله ومن يلزمه) أي الاستبراء (قوله والمواضعة) عطف على أقسام (قوله لها) أي الأقسام

(قوله وهو) اي الاستبراء (قوله المكشف) جنس (قوله عن حال الرحم) فصل مخرج الكشف عن غير (قوله عند انتقال الملك) فصل مخرج العدة (قوله لحفظ النسب) بيان الحكمة مشروعية (قوله فيه) اي الاستبراء (قوله حائل) بهمزة ب الالف اي غير حامل (قوله واوطاس) بفتح الهمزة وسكون الواو واهمال الطاء والسين (قوله هو وزن) بفتح الهاء وكسر الزاي فنون (قوله حنين) بضم الحاء المهملة وفتح النون (قوله مدة) جنس وضافتم الدليل الخ فصل مخرج مدة غيره (قوله دليل) صادق بالحيض والوضع والاشهر والاضافة ٤٠٤ على الاولين لامية وعلى الاخير للبيان (قوله لالرفع عصمة) فصل مخرج العدة

(قوله فخرج العدة) تفرع على لالرفع عصمة (قوله اللعان) اي لارادته (قوله والموروثة) عطف على الحرة (قوله لانه) اي استبراء الموروثة (قوله لالذات الموت) المتاسب لالرفع عصمة (قوله جعل القسم) أي من رفع العصمة وهو الطلاق (قوله قسميا) اي لرفع العصمة (قوله لانه) اي الطلاق (قوله وورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله عليه) اي الحد (قوله لانه) اي الحد (قوله لصدقه) اي اقامه ام الولد بعد موت سعيدها او عتقه مع انها عدة على المشهور كما ذكره ابن عرفة وهو مذهب المدونة قوله والموروثة يعني اذا مات شخص عن أمة وانتقلت لوارثه فلا يقرب ما حيث يصح وطؤها حتى يستبرأ وليس هذا عدة لانه لتحديد الملك لالرفع عصمة النكاح بالموت و اراد بالاستبراء اللعان استبراء الزوج زوجته بعد وطئها اليه بعد عايشه في لعانها الا ما يكون لفرقة اللعان فانها عدة لاستبراء (ب) - (سبب) (حصول) أي تحدد (الملك) لامة بعوض والا كارت وهبة وانزاع من رقيق وسي ابن عاشر الظاهر انه انما يجب الاستبراء في التي يراد وطؤها او تزويجها وتكون عايشة او اقرباتها بوطئها ولم يستبرأها الباني هذا هو الظاهر من عبارات الاثمة في الجلاب من اشترى أمة يوطأ مثلها فلا يطأها حتى يستبرأها بغيره وفي المقدمات واستبراء الاما في البيع واجب لحفظ النسب ثم قال فوجب على كل من انتقل اليه ملك أمة ببيع أو هبة أو باي وجه من وجوه الملك ولم يعلم براءة زوجها ان لا يطأها حتى يستبرأها بغيره كانت اروضية وفي التنبيهات الاستبراء لتمييز ما المشتري من ماء البائع ثم قال فين لا تتواضع ممن لم يقرباتها بوطئها وهي من وخش الرقيق فهذه لامواضعة فيها ولا استبراء الا ان يريد مشترها ووطأها فيجب عليه استبرأؤها لنفسه مما لعانها احدته وفي المعونة من وطئ أمة ثم اراد بيعها فعليه ان يستبرأها قبل بيعها وعلى مشترها استبرأؤها قبل وطئها اه فحصل انه لا يجب استبراء المشتري الا اذا اراد الوطء ولا يجب استبراء البائع الا اذا وطئ وكذلك سوء الظن لا يجب استبراء المالك لاجله الا اذا اراد الوطء او التزويج (ان لم توقن) بضم القوقية وفتح القاف أي تيقن وتعلم (البراءة) لامة التي حصل ملكها من الوطء فان تيقنت براءتها منه أي غلبت على الظن واعتقدت فلا يجب استبرأؤها بان اودعت عنده وحاضرت ثم ملكها ولم يخرج ولم يلج عليها مودعها واشترأها بآدها من مشترها قبل غيبته عليها غيبة يمكن وطؤها فيها (ولم يكن وطؤها)

هذا اي الظاهر لابن عاشر قوله في عبارات الامعة اي ومن حديث لاوطأ حامل حتى تضع ولا حائل اي حتى تحيض (قوله ثم قال) اي في المقدمات (قوله ولم يعلم براءة زوجها) حال (قوله ثم قال) اي في التنبيهات (قوله ممن لم يقرب الخ) بيان ان (قوله وهي من وخش الرقيق) حال (قوله فحصل) بفتح الخاء (قوله فان تيقنت براءتها منه) اي والمعطى بالفتح والساجي (قوله الوطء) اي او التزويج (قوله من الوطء) صلة البراءة (قوله فان تيقنت براءتها منه) مفهوم الشرط (قوله بان اودعت عنده الخ) بضم الهمزة وكسر الدال وهو يرتيقن براءتها (قوله واشترأها) عطف على اودعت

(قوله فان كان وطؤها مباحا

له الخ) مفهوم ولم يكن
وطؤها مباحا (قوله فان
حرمت عليه فيه) اي
المستقبل مفهوم ولم تحرم
في المستقبل (قوله او
متزوجة) عطف على محرمه
(قوله هذا القيد) اي ولم
تحرم في المستقبل (قوله
بحث فيه ابن عاشر بانه غير
محتاج اليه الخ) فيه نظر
لانهم لم يذكروا من شروط
وجوبه ارادة وطئها استغناء
عنه بهذا الشرط وفي
مفهوم كل منهما تفصيل
وذلك انه اذا حرم وطؤها
في المستقبل اولى بدوها
فان اراد تزويجها لغيره وجب
عليه استبراؤها والا فلا شرط
وجوب استبرائها ان اراد
تزويجها لعدم اخبار بانها
باستبرائها فهذا الشرط محدد
والبحث فيه مكدر والله اعلم
(قوله وعقد) اي المنبسط
(قوله فيها) اي بنت ثمان
(قوله وجعلها) اي البكر
عطف على وطئها (قوله بقاءها)
اي بكارتها (قوله من بالغ)
تنازع فيه غصب وسبي (قوله
فيها) اي الغيبة (قوله وذكره)
اي الشراء (قوله وان دخل
في حصول الملك) حال (قوله
بها) صلة البناء (قوله ورجع)
بضم فكسر منقلا (قوله
فالا حسن الخ) تفريع
على واو العاد ولوصلة (قوله فيه) اي المفهوم (قوله به) اي الاستبراء الواحد

اي الامة (مباحا) ان حصل له ملكها فان كان وطؤها مباحا له قبله فلا يجب عليه استبراؤها
يمكن اشترى زوجته والمراد مباح في نفس الامر فقد سئل ابن ابي زيد عن وطئ امته فاستحقت
منه فاشترىها من مستحقة هاهل يسقر على وطئها او يستبرئها فاجاب لا يطؤها الا بعد استبرائها
اه اي لان الوطء الاول لم يكن مباحا في نفس الامر (ولم تحرم) الامة على من حصل له ملكها (في
المستقبل) فان حرمت عليه فيه فلا يجب استبراؤها كمن ملك محرمه بنسب او رضاع او صهر او
متزوجة بغيره فان طلقها زوجها او مات فليس لمن ملكها او طؤها الا بعد تمام عدتها فان طاعت
قبل البناء بها فلا يطؤها الا بعد استبرائها البناني هذا القيد ذكره الابهري وغيره وبحسب فيه
ابن عاشر بانه غير محتاج اليه لان الاستبراء انما يجب عند ارادة الوطء فان قيل يجب استبراؤها
ان تزويجها قيل انما لم يجب ان يخبره البائع باستبرائها فافذ كرههم هذا الشرط غير محدد ويجب
استبراء مستوفية الشرط والمقدمة ان كانت بالغة فتعمل عادة بل (وان) كانت صغيرة طاعت
الوطء) كبت تسع سنين بتقديم التام ونص المنبسط على ان بنت ثمان لا تطعمه وعقد فيها وثيقة
قاله في التوضيح (او كبيرة لا تحمل ان) اي الصغيرة المطمئنة والكبيرة (عادة) كبت تسعين سنة
(او) كانت (وخشا) يقع الواو وسكون الخاء المتجمة أي غير جملة شأنها فتعني للخدمة لا للوطء
(او) كانت (بكر) بكسر الواو أي عذراء لا مكان وطئها دون البكارة وجعلها مع بقاءها (او
رجعت) الامة لما سكتها (من غصب او سبي) من بالغ غاب عليها اغيبة يكتنه وطؤها فيها ولا تصدق
الامة ولا غاصبها او سايمها في نفى وطئها فان غصبها سبي او بالغ ولم يغيب عليها اغيبة يكتنه وطؤها
فيها فلا يجب استبراؤها وفي نظم المصنف هاتين في سلك حصول الملك تجوزا ذل لم يخرج واحدة
منهما عن ملك ما ملكها (او غنمت) بضم فكسر أي سبيت الامة من الكفار فيجب استبراؤها على
سايمها (او اشترت) بضم الفوقية وكسر الراء الامة وذكره وان دخل في حصول الملك ليرتب
عليه قوله (ولو) كانت وقت شرائها (متزوجة) بغير شريها او او للعالم ولوصلة (وطاعت) بضم
فكسر منقلا الامة بعد شرائها (قبل البناء) من زوجها بما فيجب على شريها استبراؤها قبل
وطئها هذا قول ابن القاسم وقال سحنون لا يجب عليه استبراؤها ورجع قول ابن القاسم بانها
لو آتت بولد لسعة اشهر من عقد النكاح لحق بالزوج وبان الزوج يباح له وطؤها بدون استبراء
اعتمادا على قول سيدها استبرأتها ولا يحل للمشتري ذلك فالاحسن حذف ولو وشبهه في وجوب
الاستبراء فقال (ك) الامة (الموطوءة) من سيدها البالغ الحر (ان بيعت) اي اراد سيدها بيعها
فيجب عليه استبراؤها من مائه ببيعة (أو تزوجت) بضم الزاي وكسر الواو مشددة اي اراد
سيدها تزويجها فيجب عليه استبراؤها من مائه ببيعة ومفهوم الموطوءة ان غيرها لا يجب
استبراؤها لبيعها ولو زنت ولا تزويجها الا ان تزني ففقه تفصيل (وقبل) بضم القاف وكسر
الموحدة بلايين (قول سيدها) اي الامة لزوجها عند ارادة تزويجها له انه استبرأها لانه امر
لا يعلم الامة فبيعة عليه الزوج ووطؤها بدون استبراء (وجازا) للشخص (المشتري) لامة (من)
مكلف مسلم (مدعيه) أي الاستبراء قبل بيعها وفعال جاز (تزويجها) اي الامة لغيره (قبله) أي
الاستبراء اعتمادا على اخبار البائع وكذا بيعها ويجوز لزوجه او طؤها اعتمادا على ذلك على
الشهور (و) جاز (اتفاق البائع) لموطوءة بالاستبراء (والمشتري) لها (على) استبراء (واحد)
على واو العاد ولوصلة (قوله فيه) أي المفهوم (قوله به) أي الاستبراء الواحد

(قوله ومعناه) أي الاستبراء
 الواحد (قوله قبل عقد البيع)
 صله وضع (قوله فالتعكس)
 أي فعل المشتري ما وجب عليه
 دون البائع (قوله القاعدتين)
 أي استبراء حريد البيع
 قبله والمشتري بعده (قوله)
 بزوجه أي غير سبدها صله
 اشتباه (قوله وزنا) عطف
 على اشتباه (قوله وتزوجها)
 عطف على وطء (قوله بجملة)
 صله استبراء (قوله استشكل)
 بضم التاء (قوله وجوبه) أي
 استبرائها (قوله بانه) أي
 استبرائها (قوله به) أي
 سبدها (قوله بجملة) أي
 استبرائها (قوله الوطء)
 المذكور (قوله وبان فائدته) أي
 (قوله وبان فائدته) أي
 استبرائها عطف على بجملة
 (قوله رمية) أي ولدها (قوله)
 به) أي سبدها (قوله والوا)
 أي وان كان يلحق به (قوله)
 ولا يمكنه) أي الغائب (قوله)
 انتقل) أي بشراء أو ارث
 أو قبول عطية (قوله وان
 خالفه اشبه) حال (قوله)
 إليه) أي البلد الآخر (قوله)
 عليه) أي الموكل (قوله فان
 قدم الامين بها) مفهوم
 ارسلها مع غيره (قوله على
 وارثه) صله يجب (قوله)
 قبله) أي عتقها تنازع فيه
 طاق ومات

لحصول غرضها به ومعناه وضعها عند أمين حتى تحيض قبل عقد البيع أو بعده فان قلت ان
 وضعت قبل البيع فقد فعل البائع ما يجب عليه دون المشتري وان وضعت بعده فالتعكس قلت
 لعل هذه المسئلة مستثناة من القاعدتين لوجود المواضعة فيها اه عب البناني المتبادر من
 النقل ان المراد استبرائها قبل البيع فقط فلا تنكح رمية المواضعة الا بنية وعطف على
 كالموطوءة ان بيعت أو زوجت فقال (وك) الامة (الموطوءة باشتباه) على غير سبدها بزوجه
 أو امته أو زنا أو غصب أو اسراوسبي فيجب استبرائها على سبدها قبل وطئه اياها أو تزويجها
 لغيره بجملة واستشكل وجوبه حيث كان سبدها مستبرئا لا فائدة فيه اذ ولدها
 لاحق به واجب بجملة على ما اذا لم يطأها سبدها أو استبرأها قبل الوطء المذكور ولم يطأها بعد
 وبان فائدته تظهر في رمية بانه ابن شبهة فان كان لا يلحق به فلا يمتد راميها والا حد وحمل وجوب
 استبرائها اذا لم تكن ظاهرة الحمل من سبدها قبل وطء الشبهة ونحوه (أو سوء الظن) من السيد
 بامته بانمازنت فيجب عليه استبرائها عطف على معنى يحصل الملك أي حصل الملك أو سوء
 الظن (كن عنده امة) مودعة أو موهوبة حال كونها (تخرج) من بيته لقضاء الحاجات أو
 يدخل عليها مودعاتهم انتقل ملكها من هي مودعة أو موهوبة عنده فيجب عليه استبرائها
 ان اراد وطأها أو تزويجها الا ان اراد بيعها (أو) كانت الامة (الكتائب) عن البلد الذي هي
 به ولا يمكنه الوصول اليها عادة فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها (أو) كانت (لحجوب)
 فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها ان اراد وطأها أو تزويجها الا بيعها وكذا من
 انتقل ملكها عن مبي أو امرأ أو محرما عند ابن القاسم ابن شاس وهو المشهور وان خالفه
 اشبه (و) امة (مكاتبة) سعت في تحصيل فحوم كتابتها (ثم عجزت) فيجب على سبدها
 استبرائها ان اراد وطأها أو تزويجها الا ان اراد بيعها (أو ابضع) بفتح الهمزة والاضاد المجمة
 أي دفع السيد بضاعة عرضا أو نقدا لأمين (في) شرائها (أي الامة من بلد آخر اراد الامين
 السفر اليه لنحو تجارة فاشترى الامين (وأرسلها) أي الامين الامة لموكاه (مع غيره) أي الامين
 بلا اذن الموكل فيجب عليه استبرائها ان اراد وطأها أو تزويجها من أرسلت معه بجملة في
 الطريق فان قدم الامين بها أو أرسلها مع غيره باذن سبدها أو أخبره الامين أو رموه بجملة في
 الطريق كفاه في استبرائها (و) يجب استبراء الامة (ب) سبب (موت سبدها) لها بالغ على وارثه
 ان اراد وطأها أو تزويجها الا ان اراد بيعها الا ان يعلم ان مورثه وطئها ولم يستبرأ بعده وان
 اراد الوارث وطأها وجب عليه استبرائها ان لم تستبرأ ولم تتم عدتها في حياة مورثه بل (وان)
 كانت قد (استبرأت) بضم القوية وكسر الراء قبل موت سبدها (أو) كانت متزوجة ومات
 زوجها أو طلقها و (انقضت عدتها) في حياة سبدها وحلت له قبل موته فيجب على وارثه
 استبرائها لاحتمال انه وطئها قبل موته فان مات وهي معتدة أو في عصمة زوجها فلا يجب عليه
 استبرائها (و) يجب الاستبراء (ب) سبب (العتق) لامة بجملة ان ارادت أن تتزوج غير معتقة
 ان لم يستبرأ معتقة قبل عتقها ولم تخرج من عدة زوج طلق أو مات قبله ولمعتقها تزوجها
 بدون استبراء كما يأتي في قوله أو عتق وتزوج اذا وطئها قبل عتقها الا ان اعتقها عقب شرائها
 فيجب استبرائها (و) ان وطئت أم ولد بكاشتباه واستبرأت منه واطاقت أو مات زوجها

(قوله الحار جملها) فصل يخرج الزيق جملها (قوله من وطء ما لكها) فصل يخرج الحرجها باعثة أو ما لكها اصله (قوله عليه جبراً) فصل يخرج امة عمتها منه واعتق سيدها جملها (قوله في غيبة سيدها) تنازع فيه الاستبراء والاعتداد (قوله فيها) اي غيبته (قوله في الموت) اي للسيد (قوله ولو كان) اي السيد (قوله علم) بضم العين (قوله انه) اي السيد (قوله في الامة) اي القن (قوله يخالف) اي غاذا ذكره فيه يخالف (قوله وهي) اي ام ولده (قوله او غاب) اي السيد (قوله عنها) اي ام ولده (قوله فحاضت) اي ام ولده (قوله بعده) اي في غيبته (قوله ٤٠٧) كثيرا اي حيضاً كثيراً (قوله

ثم مات) اي السيد في غيبته (قوله لها) اي ام ولده (قوله بعده) اي سيدها (قوله لانها) اي حيضتها (قوله عدة) خبر كون (قوله قول) مبتدأ في كون (قوله المشهور) راجع (قوله ونقل) راجع (قوله روايتها) اي المدونة (قوله ليس) انكاحها اي تزويجها (قوله فيها) اي حيضها (قوله بعد موت سيدها) اي يحرم (بضم) بفتح فكسر مثقلاً اي يؤيد التحريم (قوله بيان لاحدى روايتها) وقول ابن القاسم عطف على احدى (قوله لها) اي ام الولد (قوله فيها) اي حيضتها (قوله العتق) اي تحريمه (قوله ان ام الولد الخ) خبر الفرق (قوله كغيرها) اي ام الولد تشبيهه في استئناف الاستبراء (قوله ان مات) اي سيدها (قوله بعد استبراء أو عدة) اي القن (قوله فقط)

واعتمدت ثم يجوز عتقها او مات سيدها (استأنفت) أم الولد فقط الاستبراء بحيضة ان يجوز سيدها عتقها او مات وعقدت من رأس ماله (ان) كانت (استبرأت) بضم القوقية و كسر الراء او انقضت عدتها قبل عتقها فلا يكفيها الاستبراء ولا العدة قبله (او غاب) سيدها عنها في بلد بعد مدة تحيض فيها عادة و (علم) بضم العين (انه) او السيد (لم يقدم) بفتح التحتية والذال بينهما قاف ساكنة عليهما متما ولم يمكن ذلك خفية أو كان مسجونا حتى تجز عتقها او مات وتنازع استأنف واستبرأت في قوله (أم الولد) اي الامة الحرجها من وطئ ما لكها عليه جبراً قاله ابن مرفقة (فقط) دون غيرها فكيف في الاستبراء أو الاعتداد السابق على عتقها في غيبة سيدها اذا ارسل بعتقها او مات فيها لا في موته حاضر اقتسأنف الاستبراء لتجدد الملك كام الولد في التوضيح في شرح قول ابن الحار جبراً واستأنفت اي القن وأم الولد الاستبراء في الموت معا ولو كان غائباً الا غيبة علم انه لم يقدم منها مانعه قوله الا غيبة الخ وفي معنى الغيبة التي علم انه لم يقدم منها اذا كان مسجوناً وما ذكره صحيح في الامة واما في ام الولد فخالف للمدونة فقيها وان مات السيد وهي في اول دم حيضتها أو غاب عنها فحاضت بعده كثيراً ثم مات فلا بد لها من استئناف حيضتها بعد موته لانها عدة اه ابن مرفقة وفي كون حيضة ام الولد بعد موت السيد عدة أو استبراء قول المشهور ونقل الباجي عن القاضي وابن زرقون عن احدي روايتها ليس انكاحها فيها نكاح عدة يحرم وقول ابن القاسم لها المبيت فيما يغير بيننا الفاده البنانى والفرق بين ام الولد وغيرها في حالة العتق ان ام الولد فراش لسيدها فالحيضة في حقها كعدة للحرمة فكما ان الطرة تستأنف عدة بعد الموت فكذلك ام الولد بخلاف القن ولوزاد المصنف عقب فقط مانعه كغيرها ان مات عنها فقط لا فادان قوله وجوب سيدها مل الامة اي لا تقال الملك وأم الولد لتساويها فيه في وجوب الحيضة وانما يفتقران في العتق فالقن اذا استبرأت او انقضت عدتها ثم اعنت فلا استبراء عليها بخلاف ام الولد فيها وصله الاستبراء من قوله يجب الاستبراء (بحيضة) فهو راجع لجميع ما تقدم من أول الباب الى هنا ان كانت عن يمكن حيضتها وأنت في وقت المعتاد للنساء كحيضها في كل شهر مرة بل (وان تأخرت) الحيضة لقن أو أم ولده بالاسباب عن وقت المعتاد للنساء كالشهران كانت تحيض في كل ثلاثة أشهر مرة فاستبراءؤها حيضة وان كانت عادتھا الحيض بعد ثلاثة الى تسعة فحيضها قولان لابن القاسم قول بالاكتفاء بثلاثة أشهر وقول لا بد من الحيضة وان كانت عادتھا تأخرها تسعة أشهر فاستبراءؤها ثلاثة أشهر لم يختلف في هذا قول ابن القاسم ابن مرفقة ومن لا تحيض الا لا كثر من ثلاثة الى تسعة في كونها ثلاثة

اي لان يجوز عتقها بعد استبراءها او اعتدادها فلا تستأنف الاستبراء (قوله للامة) اي القن (قوله وام الولد) عطف على الامة (قوله لتساويهما) اي ام الولد والقن (قوله فيه) اي الاستئناف بوجوب السيد (قوله ثم اعتقت) بضم الهمزة (قوله فيهما) اي الاستبراء وانما عدة (قوله فهو) اي بحيضة الخ تقرير على جعله صلة الاستبراء (قوله ان كانت) اي المستبراء (قوله وانت) اي حيضتها (قوله عن وقتها) صلة تأخرت (قوله لابن القاسم) نعمت قولان (قوله في كونها) اي عتقها

(قوله سماعا) مبتدأ خبر في كونها (قوله في الاقسام الاربعة) اي التأخر لغير سبب والتأخر لمرض والاستحاضة
بلا تمييز (قوله يجوز) اي في استبراءها (قوله واستشكل) اي تعيين التسعة لاستبراءها (قوله قبلها) اي التسعة (قوله وان
بقيت) اي الرية (قوله فلا تحل) ٤٠٨ اي بقام التسعة (قوله مناس) بفتح الميم واهمال السين (قوله مع

بقائها) اي الرية (قوله
تحلها) بضم فكسراى تليج
الامة (قوله ذهبت الرية)
اي قبل تمام التسعة (قوله
وقبلوه) بفتح فكسراى
جواب ابن مناس (قوله وابن
رشد) عطف على واو قبلوه
وصح لافصل بالهاء (قوله
وقال) اي ابن رشد (قوله
ان زادت) اي الرية (قوله
بقيت) اي الامة (قوله في
اشتراط) صلة كاف التشبيه
(قوله والمكث) عطف على
اشتراط (قوله امده) اي الحمل
(قوله به) اي الحمل (قوله
والخلاف) عطف على اشتراط
(قوله في كونه) اي اقصى
امده (قوله كونه) اي الحمل
(قوله لاحقا) اي بالسيد
(قوله متعلقه) بفتح اللام
(قوله وخلوة) وان لم يقر بها
اي يستمتع بها نقله عب عن
نت واقره البناني وفيه
نظر فان الخلوة ليست من
الاستمتاع والحرمت بالهرم
والحرمة والصائمة والمعتكفة
(قوله ينما) بفتح فكسراى
منقلا أي ظاهرا (قوله
المودع) بفتح الدال (قوله
بعد ان حاضت عنده) أي
المودع بالفتح صلة اتباعها

أو حاضتها سماعا عيسى ويحيى ابن القاسم ومن لا تحيض الا لاكثر من تسعة اشهر فثلاثة فقط
(او) تأخر لسبب بان (ارضعت او مرضت) الامة فتأخر حيضها عن ثلاثة اشهر (او استحاضت)
الامة (ولم تميز) الامة دم الحيض من دم الاستحاضة وجواب وان تأخر الخ (و) استبراءها في
الاقسام الاربعة (ثلاثة اشهر) من يوم سبب الاستبراء وشبهه في الاستبراء بثلاثة اشهر فقال
(ك) الامة (الصغيرة) المطقة للوطى (و) الامة (الباتية) من الحيض عادة كبقت ستين
سنة فاستبراء كل منهما ثلاثة اشهر (ونظرا للنساء) فيمن تأخر حيضها لغير رضاع ومرض وفي
المستحاضة التي لم تميز ابن رشد ان كانت الامة من تحيض فاستحيضت او ارتفعت حيضها
فروى ابن القاسم وابن غانم ان ثلاثة اشهر تجزئ اذا نظر اليها النساء فلم يجدن بها حملا (فان
ارتين) اي شك النساء في حملها (و) استبراءها (تسعة) من الاشهر ابن عرفة فان ارتابت بحض
بطن فتسعة اثمها واستشكل بانها ان زالت ويثم اقبلها حالت وان بقيت فلا تحل فالتسعة
لغوا فاجاب ابن مناس بان التسعة مع بقائها دون زيادة تحلها وانما لغوها اذا ذهبت الرية
او زادت وقبلوه وابن رشد وقال ان زادت بقيت لاقصى الحمل (و) استبراءت الحامل (بالوضع)
لجميع حملها وان دما اجتمع (كالعدة) في اشتراط وضعه كاه والمكث لاقصى امده ان ارتابت
به والخلاف في كونه اربعا وخمسالا في اشتراط كونه لاحقا او يصح استلحاقه (وحرم) على
من ملك امة ووجب عليه استبراءها (في زمنه) اي الاستبراء متعلقه (الاستمتاع) بجميع
انواعه وطأ وقبله ومباشرة وخلوة بها وان لم يقر بها رائة او وخشا مسمية أو غيرها حاملا من
زنا أو غيره شابا أو شجعا هذا فيمن تجدد ملكها او املكه الحامل منه حملا ينما اذا زنت أو وضعت
فلا يحرم عليه وطؤها ولا الاستمتاع بها (ولا استبراء ان لم نطق) الامة التي انتقل ملكها
(الوطء) هذا مفهوم قوله اول الباب اطاعت الوطء (او) اطاعته (وحاضت) وهي (تحت يده)
اي من انتقل ملكها اليه (كودعة) بفتح الدال عنده وهرهنة عنده وامة زوجته وشريكه
وولده الصغير ثم انتقل ملكها اليه بناقل شرعي فلا يجب عليه استبراءها ان اراد وطأها ان لم
تخرج ولم يبلغ عليها سيدها البالغ وهذا مفهوم ان لم توفن البراءة قال كاف للتمثيل ويحتمل انها
للتشبيه والمعنى ان الامة المودعة اذا اردت لمودعها بالكسر فلا يجب عليه استبراءها قبل
وطئها والمستلطان في المدونة ونصها ومن رهن جاريته أو أودعها فلا يستبرأها اذا ارجعها ولو
ابتاعها منه المودع بعد ان حاضت عنده اجزاء عن الاستبراء ان كانت لا تخرج ولو كانت تخرج
للسوق لم يجزه (و) لاستبراء في امة (مبيعة) بشرط (الخيار) لاحد المتبايعين اولهما معا
اولغيرهما وقبضها المشتري وحاضت عنده وامضى من له الخيار البيع أو مضى زمنه وهي بيده
او مشتركة من فضولي وامضى بينهما بعد قبضها عنده مشتركة (ولم تخرج) الامة من بيت
المشتري للسوق (ولم يبلغ) بفتح القمية وكسر اللام آخره جيم اي لم يدخل (عليها سيدها) دخولا
يكن وطؤها منه فيه في ايام الايداع او الخيار فان كانت تخرج او يبلغ سيدها عليها فيجب

(قوله اجزاء) اي حيضها المودع بالفتح (قوله ان كانت) اي الامة (قوله زمنه) اي الخيار (قوله بيده)
اي المشتري (قوله أو مشتركة) عطف على مبيعة (قوله بعد قبضها) صلة امضى

(قوله ان كان المودع) بالفتح (قوله والا) اي وان كان امينا أو كانت وخشا (قوله سقط) اي الاستبراء (قوله ان كان) اي المودع بالفتح والمرتهن (قوله والا) اي وان لم يكن له

٤٠٩

المشتري عند بائعها (قوله بها) اي حيثما (قوله عليه) اي اللعان (قوله بانه) اي الاستبراء صلة على (قوله له) اي الاستبراء (قوله بدونه) اي اللعان (قوله ولانه) اي المشان الخ عطف على لان الولد (قوله اختلف) بضم الماء وكسر اللام (قوله انه) اي الزوج (قوله ولكنه) اي المصنف الخ استدرأ دفع به ما وهمه سواء اشتراها قبل بنائه او بعده من انه لا وجه لقصر المبالغة على شرائها بعده (قوله فائدة) اي الاستبراء (قوله بعده) اي البناء (قوله ظهور) خبر ان (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا يكون) أي وطؤها (قوله في حبيضا) تنازع فيه مصدقة وتصدق (قوله من انه) اي الاستبراء (قوله بعده) اي البناء (قوله له) اي المشتري الثاني (قوله وان أراد) أي المشتري الثاني (قوله فلا تحل) اي للزوج (قوله بهما) اي قرأين (قوله قبله) أي الدخول (قوله وكذا) اي وطؤها بالملك في حله بقرة واحدة (قوله اذ فسخ النكاح قبله) اي الدخول الخ علة ان اشتراها

استبرأؤها سواء اذن من له الخيار البيع جازا لما تعها وطؤها بالاستبراء لانها لم تخرج عن ملكه الا انه يستحب له الاستبراء وسيد كره بقوله ويستحب ان غاب عليها مشترجا له وتوقلت على الوجوب واطلقت في المودعة والمرهونة وقال اللغوي ان كان المودع والمرتهن غير أمين وجب في غير الخش والاسقاط ان كان ذا أهل والاستحب وربما اشهر قوله مبيعة بخيار بان المحبوسة للثمن اولادها اذا حاضت عند البائع ليست كذلك وهو كما اشعر فتأنتف حبيضة بعد نقد الثمن والاشهاد فان لم يحبس البائع ومكن المشتري منها فتركها وذهب لبايئه بنتمها فحاضت عند البائع فيكتفي المشتري بها (أو) أي ولا استبراء على السيدان (اعتق) أمته التي كان استبرأها بعد ملكها ووطئها (وتزوج) بها بعد عتقها وهذا محترز لم يكن وطؤها مباحا واسكن في هذه لم يحصل ملك بل زال واخبرني من ائق به ان في المسئلة قول آخر بالاستبراء ولم أره وهو اظهر ليقرب بين ولده بوط الملك الذي لا يحتاج نفيه الى لعان على المشهور وولده من وطء النكاح المتوقفت نفيه عليه وقد اشار لهذا ابو الحسن لما عمل عدم استبراء من اشترى زوجته بانه لا فائدة نفيه ما نصه وقد يقال له فائدة في تمييزها النكاح من ماء الملك لان الولد في النكاح لا يفتي الاباعان وفي الملك ينتفي بدونه ابن عبد السلام ولانه اختلف اذا اشتراها حاملا هل تكون به ام ولدا ام لا وعزاه لبعض نسخ الجلاب افاذه البناءي وأما ان ملكها واعقها قبل استبرائها فلا يجوز له ان يتزوجها الا بعد استبرائها (أو) اي ولا استبراء ان (اشترى) الزوج (زوجته) الرقيقة لغيرة وانفسخ نكاحه فيجوز له وطؤها بالملك بلا استبراء وهذا محترز لم يكن وطؤها مباحا ايضا هذا اذا اشتراها قبل البناء بل (وان) كان اشتراها (بعد البناء) وفي التوضيح عن ابن كثة انه يجب عليه استبراء زوجته بعد شرائها سواء اشتراها قبل البناء أو بعده ولكنه اقتصر هنا على المبالغة على ما بعده نذير بان الاشد على الاخف محجبا بان فائدة بعده ظهور كون الولد من وطء الملك فتصير به ام ولدا اتفاقا ومن وطء النكاح فتصير محتملا في كونها صارت به ام ولدا ولا غ فيهما من اشترى زوجته قبل البناء او بعده فلا يستبرئها عياض وقال ابن كثة في غير المدخول بها يستبرئها ابن القاسم لا يكون اليوم حلالا ولا وغدا حراما لا يزيد استبرأؤها الا خيرا ابو الحسن وجه قول ابن كثة انها كانت من غير استبراء حلالا بالنكاح الذي هو اوسع من الملك لانها تكون مصدقة والمالك اضيق لانها لا تصدق في حبيضا ابن عرفة مفهوم قول ابن كثة انه لا يستبرئ المدخول بها اه وعلى هذا فلا يحسن قوله وان بعد البناء وانما يحسن على ما استظهره في التوضيح من انه بعده اخرى عند ابن كثة وانما تبين بالاخف على الاشد الخ ولكنه خلاف فهم ابن عرفة البناءي وكلاهما صحيح والله سبحانه وتعالى اعلم (فان باع) الزوج زوجته (المشترأة) له (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها وانفسخ نكاحها ولزمها قرآن عدة فسخ النكاح وتجدد عليه الملك للمشتري الثاني موجب لاستبرائها بقرة فلا تحل له ان أراد وطئها الا بقراءين عدة فسخ النكاح وان اراد تزويجها فلا تحل الا بهما ومعه قوم قد دخل بها انه ان اشتراها قبله وباعها فحل للمشتري الثاني بقرة واحدة وكذا تزويجها اذا فسخ النكاح قبله لا يوجب عدة (واعق) الزوج زوجته التي اشتراها بعد دخوله بها فلا تحل لزوج

قبله فحل للمشتري بقرة واحدة

في

منح

٥٢

(قوله منه) أي وارثه (قوله وانتزعهما) أي أمة المكاتب (قوله منه) أي المكاتب (قوله له) أي السيد (قوله منه) أي السيد (قوله منها) أي البيع والعنق والموت والعجز (قوله فانها) أي الأمة (قوله في الجميع) أي البيع والاعتاق والموت والعجز (قوله ولا السيد) أي المشتري ٤١٠ الثاني والوارث وسيد المكاتب (قوله في غير مسألة العنق) أي البيع

والموت والعجز (قوله بشراد الزوج) صلة فسخ (قوله بعد الدخول) صلة شراء (قوله بعده) تنازع فيه باع واعتق ومات وانتزع (قوله قبله) أي بيعها (قوله لمن ذكر) أي الزوج أو السيد (قوله لانها) أي الحبيضة الثانية (قوله لانه) أي التزويج (قوله لا يوجب) أي التزويج الاستبراء (قوله بتقديمه) أي الاستبراء (قوله مطلقا) أي عن تقييده بعدم استبرائها قبله (قوله من حصول الملك الخ) بيان لأسباب الاستبراء (قوله به) أي الحيض الحاصل فيه موجب الاستبراء (قوله فيها) أي حبيضة الاستبراء (قوله وهو) أي ما يكفي فيها (قوله قابلهما) أي التأويين (قوله هكذا) أي الذي في المتن من الان يعضى حبيضة استبراء أو أكثرها (قوله وانما هذا) أي الان يعضى حبيضة استبراء (قوله به) أي عدم مضي حبيضة استبراء (قوله عنهما) أي التأويين (قوله وان يبعث) أي الأمة (قوله وهي في أول حبيضةها) حال (قوله لانه) أي حبيضة النازل حال بيعها (قوله للذهب) أي الماضي (قوله هذا القيد) أي ان لا يكون يوما الذهب قدر حبيضة استبراء (قوله بانه) أي الشان صلة صرح (قوله الباقي) أي من حبيضةها (قوله أكثر) أي حبيضة المعتادة لها

غير مشترى بالابقر أين عدة فسخ النكاح (أو مات) الزوج الذي اشترى زوجته المدخول بها فلا تحل لوارثه ومن اراد تزويجها منه الابقر أين عدة فسخ النكاح (أو عجز) الزوج (المكاتب) الذي اشترى زوجته المدخول بها عن اداء نجوم كفايته وانتزعهما سيده منه فلا تحل له ولا لمن اراد تزويجها منه الابقر أين عدة فسخ النكاح وقد تنازع باع واعتق ومات وعجز في قوله (قبل وطء الملك) ومفهومه انه لو حصل شيء منها بعد وطء الملك فانها تحل للزوج في الجميع ولا السيد في غير مسألة العنق بقدر واحد لانها عدة فسخ النكاح بوطء الملك وسيصرح به المصنف وجواب ان باع الخ (لم تحل) الأمة التي باعها زوجها أو مات عنها أو اعتقها أو انتزعهما سيده (السيد) اشتراها في مسألة البيع أو ورثها في الموت وانتزعهما في العجز (ولا تحل) الزوج (أراد تزويجها في الجميع) (الابقر أين) أي طهرين (عدة فسخ النكاح) بشراء الزوج بعد الدخول وصرح بمفهوم قبل وطء الملك فقال (و) ان باع الزوج زوجته المشتراة المدخول بها أو اعتقها أو مات عنها أو انتزعهما سيده بعد عجزه عن الكتابة (بعده) أي وطء الملك فانها تحل للسيد في غير العنق والزوج في الجميع (حبيضة) واحدة لان وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح ومعلوم مما تقدم ان من وطئ أمته وادار بيعها يجب عليه استبرائها قبله ويجوز اتفاقه مع المشتري على الاكتفاء بحبيضة واحدة وشبهه في حاله لمن ذكر بحبيضة فقال (كحصوله) أي المذكور من البيع والاعتق والموت والانتزاع بعد العجز (بعده حبيضة) بعد الشراء وقبل وطء الملك في جميع المسائل المذكورة فتحل لمن ذكر بحبيضة ثانية لانها تتم عدة فسخ النكاح (أو) حصول ما ذكر بعد (حبيضتين) بعد الشراء وقبل وطء الملك فتحل لمن ذكر بحبيضة لتتمام عدة فسخ النكاح بالحبيضتين بعد الشراء وهذا في غير العنق وأما فيه بان اعتقها بعد حبيضتين فتحل للزوج بالاستبراء لانه لا يوجبها الا اذا لم يتقدمه وهذا في القن وأما أم الولد فقد مر ان عتقها يوجب استبراءها مطلقا في قوله واستأنفت أم الولد فقط وعطف على قوله لم تطلق الوطء من قوله ولا استبراء ان لم تطلق الوطء فقال (أو) أي ولا استبراء ان (حصلت) اسباب الاستبراء من حصول الملك وما عطف عليه (في أول الحيض) للأمة فتكتفي به غير أم الولد (وهل) اكتمل أو هابه في كل حال (الآن يعضى) من الحيض قبل حصول موجب الاستبراء (حبيضة استبراء) أي قدر ما يكفي فيها وهو يوم أو بعضه الذي له بال (أو) الان يعضى (أكثرها) أي الحبيضة المعتادة للأمة وهل المراد بأكثرها أكثرها اندفاعا وهو البومان الاولان أو أكثرها انما في الجواب (تأويلان) طفي ظاهر كلامه بل صريحه ان قوله الان يعضى حبيضة استبراء أحد التأويلين وليس كذلك اذ لم ار من قابلهما هكذا وانما هذا المحمد قديبه المدونة خارجا عنهما ابن شماس وان يبعث وهي في أول حبيضةها فالمشهور من المذهب انه استبراءها واذا فرغنا على المشهور فقال محمد المعتبر في ذلك ان لا يكون الذهاب من زمن الحيض قدر حبيضة يصح بها الاستبراء وصرح ابن عبد السلام وبعثه في ضريح تفرعا على هذا القيد بانه اذا مضى قدر حبيضة استبراء لا يجوز الباقي ولو أكثر بان اعتادت ان يعضى

(قوله قلت) بضم فكسر (قوله خمسة) بالثنونين لاضافته لايام (قوله عظم) اى اكثر (قوله بكثرة) اى الايام (قوله ابن مناس) راجع لاعتبار كثرة الاندفاع (قوله وابن عبد الرحمن) راجع لاعتبار كثرة عدد الايام (قوله فقد علمت) اى من نص الجواهر وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح (قوله عنه) اى محمد (قوله ونصه) اى ابن عرفة ٤١١ (قوله منه) اى ما تأخر (قوله تساويا) اى

المتقدم على البيع والمتأخر عنه (قوله ومفهوماه) اى مفهوم قول محمد ما يستقل انه ان تأخر ما لا يستقل لا يكفي ولو كان مساويا للمتقدم ومفهوماه ما لم يتقدم اكثر منه انه ان تقدم مساويا أو أقل منه يكفي (قوله فيه) أى المساوى (قوله لغو) أى المساوى (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله قوله) اى المصنف (قوله وان أشار له ابن فرحون) مبالغة أو حال (قوله كونهما) اى حيضة الاستبراء (قوله وهذا) اى التقييد بان لا يعضى حيضة استبراء (قوله كلام محمد) اى وهذه هي ان اليومين ليسا حيضة استبراء (قوله نصريحه) اى محمد (قوله بخلافها) اى المدونة من ان اليومين لا يكفيا في حيضة الاستبراء (قوله وتبعا حرناه) صله ظهر (قوله انه) اى تاويل ابن عبد الرحمن (قوله عليه) اى قول محمد (قوله عنهما) اى التأويلين (قوله وان كان) اى كلام محمد تاويل الحال (قوله لانه) اى كلام محمد (قوله لكنه لم يبقاوه) اى

يوما وخمسة عشر فليست بعد خمسة أو أربعة أيام فلا تكتفى بقيمة هذا الدم للمتقدم حيضة استبراء وأما التأويلان فأشار لهما ابن عبد السلام والموضح بقولهما اختلف الشيوخ من القرويين في فهم المدونة فحكى ابن المطران ابن مناس قال عظم الحيضة اليوم الاول والثاني لان الدم فيهما أكثر اندفاعا ولا عبرة بكثرة عدد الايام وعن ابن عبد الرحمن مرعاة كثرة عدد الايام ابن عرفة وفي اعتبار العظم بكثرة اندفاع الدم وهو دم اليومين الاولين لا بما بعدهما وان كثرت ايامه أو بكثرتهم أقول ابن مناس وابن عبد الرحمن اه فقد علمت ان قول محمد لا يوافق واحدا من التأويلين هذا على نقل ابن شاس عن محمد ونقل عنه ابن عرفة خلافه ونصه وعلى المشهور قال محمد ان تأخر عن البيع ما يستقل حيضا كفى ما لم يتقدم أكثر منه ولا نص ان تساويا ومفهوماه متعارضان فيه والظاهر لغوه ثم قال الشيخ عن الموازنة ان لم يبق من حيضها الا يومان لم يجز وان بقي قدر ما يعرف انها حيضة اجزاء اه فصرح محمد بان اليومين ليسا بحيضة فلا يصح تفسير قوله الا ان يعضى حيضة استبراء بانهم يوم الخوان أشار له ابن فرحون وجمع من الشارحين لان كونها يوما الخ كلام المدونة وهذا كلام محمد فلا يفسر كلامه بكلامها ولا سيما مع تصريحه بخلافها وبما حرراه فظهر ان تقرير الشارح وابن غازي ومن تبعهما كلام المصنف على ظاهره غير ظاهر بل علمهم أحد التأويلين قول محمد والآخر قول ابن مناس وتركهم تأويل ابن عبد الرحمن مع انه هو المقابل لتأويل ابن مناس كما في ابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح والحاصل ان قول محمد يقيد في المسئلة وظاهر كلامهم الاتفاق عليه في المشهور وانما التأويلان المتقابلان اللذان لا يجتمعان قول ابن مناس وقول ابن عبد الرحمن وكلام محمد خارج عنهما وان كان تأويل لانه قيد للمدونة لكن لم يبقاوه بتأويل ابن مناس اذ هو يجامعه اذ يلزم من مضى حيضة استبراء مضى أكثرها اندفاعا ولا يلزم من مضى أكثرها اندفاعا مضى الأولان مضى حيضة استبراء عند محمد على انها ليسا في قولها أول الدم وانما هما في مضى عظم الحيضة أقول بحول الله تعالى وقوته من تأمل كلام طفي وجده كسر اب ببيعة يحسبه الظمان ما حقي اذا جاء لم يجده شيئا وذلك ان طفي اعترف آخر بان كلام محمد تاويل لها ولا يخفى ان قول المصنف وهل الا ان يعضى حيضة استبراء نص فيه وأنه نفسه على نقل الجواهر والتوضيح وان قوله أو أكثرها مقابل له شامل لتأويل ابن مناس بحمل الاكثر على أكثرها اندفاعا وتأويل ابن عبد الرحمن بحمله على أكثرها مدة كما شرحت به وقول طفي اذ هو يجامعه لا ينتج مدعا اذ يجامعه له في بعض الصور لا تمنع مقابلة له باعتبار عدم مجامعته له في بعض أخرى واتفاق المؤولين في شيء واختلافهما في غيره كثير في كلامهم لا يشكرو كون تأويل ابن مناس وابن عبد الرحمن في عظم الحيضة لا ينافي مقابلة التأويل محمد فتقرر كلام المصنف على ظاهره هو الصواب والله سبحانه وتعالى أعلم (او) أى ولا استبراء ان (استبراء) أب جارية ابنه) عند اذنه

تأويل محمد (قوله على انهما) اى تأويل ابن مناس وتأويل ابن عبد الرحمن (قوله قولها) اى المدونة اول الدم (قوله ههما) اى تأويل ابن مناس وتأويل ابن عبد الرحمن (قوله فيه) اى تأويل محمد (قوله نفسه) اى تأويل محمد (قوله وان قوله) اى المصنف عطف على ان قول المصنف (قوله) اى تأويل محمد (قوله على اكثرها) اى الحيضة (قوله يحمله) أى الاكثر

(قوله ولم يبطأها ابنه) حال (قوله من ماء غير ابنه) صلة استبراء اذ لو وطئها ابنه لتاب بحريتها على أبيه ولم تحل له ولولا استبراءها قبل وطئها
 ويتأيد فتحريجها على الابن بوطء أبيه كما تقدم (قوله ملكها) أي الاب جارية ابنه (قوله عليه) أي الاب (قوله لمانه) أي الاب (قوله لمانا
 له) بفتح اللام أي الاب علة للصيانة ٤١٢ (قوله من الشبهة) بيان لما (قوله لحديث) علة للشبهة وضافته للبيان (قوله وحصل

وطأها تعديا ولم يبطأها ابنه من ماء غير ابنه (ثم وطئها) أي الاب جارية ابنه تعديا فقد ملكها
 ووجبت عليه قيمته لا ابنه بجبر دونه عليه اوقرب به منها صيانة لمانه عن الفساد لما له في مال ابنه
 من الشبهة القوية لحديث انت وما لك لا يملك وحصل وطوءه في محله كونه فلا يحتاج لاستبراءها
 ثانيا (وتؤولت) بضم القوية والهمز وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة أيضا (على وجوبه)
 أي الاستبراء على الاب ثانيا من مائه الحاصل عقب الاستبراء الاول افساده لأنه قبل ملكها بناء
 على أنه لم يملكها بوضع يده عليها ولا بتلذذه به او بالوطء وان للابن التسليم الغير الوطء في عصر
 الاب ويسره (وعليه) أي التأويل الثاني (الاقول) فان لم يستبرأ الاب قبل وطئه الاول وجب
 عليه استبراءها اتفاقا وان كان وطئها الابن قبل وطء أبيه تأيد فتحريجها عليه سما ولا تقوم على
 الاب (ويستحسن) بضم التحتية وفتح السين الثانية أي يستحب عندما لا يرضى الله تعالى عنه
 استبراء البائع أمة بخيار (ان غاب عليها) أي الامة (مشتري) لها (ب) شرط (خياره) أي المشتري
 او البائع اولهما ولا يجزي ثم ردها على البائع (وتؤولت) المدونة (على الوجوب) للاستبراء على
 البائع (أيضا) قال في توضيحه وهو اقرب ولا سيما ان كان الخيار للمشتري الخط بعد نقول
 ظاهر المدونة ونقل التتبع عن ان استحسان الاستبراء انما هو اذا كان الخيار للمشتري فقط
 وظاهر نقله عن أبي الفرج وجوبه مطلقا كان الخيار له او لغيره وظاهر التتبع استحسانه
 الاطلاق وعلى هذا حمل الشارح كلام المصنف ونحوه للبساطي والاقهسي ويمكن فهم
 الاطلاق من قول التوضيح والاقرب حمل المدونة على الوجوب في مسئلة الخيار ولا سيما اذا
 كان أي الخيار للمشتري بعض الشيوخ قولها اذ لو وطئها المبتاع لكان محتارا به يدل على ان
 الاستحسان للاستبراء انما هو حيث الخيار للمشتري فقط وهو ظاهرها او صريحها وذلك ان
 الخيار اذا كان لغير المشتري وغاب عليها المشتري كان ممنوعا عن وطئها اشرا ولا يأتى فيه قولها
 اذ لو وطئها الخ اذ لا خيار له اصلا فان لم يراعوا المانع الشرعي فيلزمهم انها اذا كانت تحت أمين
 يلزمهم الاستبراء ولم يقولوا بل لو كان الخيار للمشتري مع غيره فلا يستحسن الاستبراء في غيبة
 المشتري عليها لأنه منوع منها شرعا ولا يقيد اختياره بوطئه وهذا ظاهر قوله بخياره افاده
 الجنائي (وتتواضع) بضم القوية الاولى من باب التفاعل والا كثر لزومه فاستعماله متعديا
 قليل ونائب فاعله الامة (العلية) بكسر العين وسكون اللام وتحقيف التحتية هذا هو الاشهر
 وقيل بفتح العين وكسر اللام وشدة التحتية فاعله عياض البنائي وعلى الاول فهو جمع الثاني
 كصية وصية ويجوز الوجهان في المتن ومعناها الجميلة التي تراد للفرش وتجب مواضعها ولو
 كان البائع استبرأها قال في المدونة وان وطئ أمته فلا يبيعه احق يستبرأها ثم لا بد ان باع
 الراتعة من مواضعها كان قد استبرأها ام لا وهذا بخلاف الوخش التي أقر بائعها بوطئها
 فلا مواضع فيها ان استبرأها البائع ولذا قال ابن عرفة او خش غير مستبرأة من وطئ ربه

(قوله وهذا) أي تخصيص
 الاستحسان بكون الخيار للمشتري (قوله قوله) أي المصنف (قوله لزومه) أي كون التفاعل قاصرا على رفع الفاعل وقال
 (قوله فاستعماله) أي التفاعل (قوله متعديا) أي ناصبا للمفعول به (قوله قليل) ومنه عبارة المصنف اذ القاصر لا يبنى للمفعول
 (قوله وعلى الاول) أي المصنف (قوله فهو) أي عاية بكسر فسكون (قوله الثاني) أي علية بفتح فكسر

وقال أبو الحسن إذا استبرأ الرأفة فلا بد من مواضعها وأما الوحش فإذا استبرأها فلا مواضع
 فيها أي يجعل عند شخص أمين حتى تحيض أو يظهر بها حمل (أو) أمة (وحش) بفتح الواو
 وسكون الخاء المحجمة آخره شين معجمة أي غير جملة ترادف للخدمة (أقر البائع) لها (بوطنها) ولم
 يستبرئها منه فان لم يقربه أو استبرأها قبل بيعها من وطنه فلا تجب مواضعها وإنما يجب على
 مشتريها استبرؤها ان أراد وطأها واصله تمواضع (عند من) أي شخص (يؤمن) بضم فسكون
 ففتح عليها امرأة كان أو رجلا (والشان) أي المستحب (النساء) فجعله عند رجل مأمون ذي
 أهل خلاف الأولى في المقدمات المواضع ان توضع الامة على يد امرأة عدلة حتى تحيض ونحوه
 في عبارة عبد الحق وعياض وبنو الحسن والتميطي والمصنف وغيرهم ابن عرفة المواضة ان
 تجعل الامة مدة استبرائها في حوزة مقبول خبره عن حبيضة اقل ظاهر كلامهم انها لا تكون في
 صغيرة ولا في يائسة مع انها فيهما بثلاثة اشهر فلو قالوا حتى تظهر براعتهم والشهلا عاب قد يقال
 معنى كلامهم جعلها عند من يقبل خبره عن حبيضة ان كان مدة استبرائها وعلم بما امر اخذ لافه
 باختلاف احوال الاماء بدليل قول ابن عرفة مدة استبرائها وانهم نظروا للغالب (واذا رضى
 أي البائع والمشتري) (ب) وضعها عند أمين (غيرهما فليس لاحدهما الانتقال) عنه بنزعها منه
 وجعلها عند أمين غيره ابن المواز الالوجه ومفهوم بغيرهما انهما اذا رضى باحدهما فليس
 منهما الانتقال ومفهوم لاحدهما ان لهما معا الانتقال ومفهوم اذا رضى انهما ان تنازعا فيمن
 توضع عنده فالقول للبائع لان ضمانها منه (وهل يكتفى) بضم التحية وفتح الفاء (بواحدة) من
 النساء توضع الامة عند ها وتصدق في حبيضة او عدمه (قال) المازري من نفسه (يخرج) بضم
 الفتح منقلا (على) الاكتفاء بواحد وعدمه في (الترجمان) بفتح الفوقية وضم الجيم وضهما
 وقبحهما فاقيل يكتفى فيه واحد لانه خبر وقيل لانه شاهد وهو الراجح في نفسه والراجح هنا
 الاكتفاء بواحدة ابن عرفة واجر التونسي وابن محرز على الخلاف في القائف الواحد
 والترجمان اه ولا شك انهما قبل المازري فالخبر يجلي من نفسه كما اوهمه المصنف (ولا
 مواضة) مطلوبة (في) أمة علية (متزوجة) مبيعة لغير زوجها الدخول مشتر بها على استرسال
 زوجها عليها (و) لامواضة في أمة (حامل) من غير سيدها برأنا وغصب او اشتباه مبيعة اعلم
 مشتر بها بشغل رجها (و) لامواضة في أمة (معدة) من طلاق ولم ترتفع حبيضة او ارتفعت
 الرضاع اذ لا بد من حبيضة بعده للعدة فلا معنى لاستبرائها ولا مواضعتها الدخولها في عدتها
 وان ارتفعت لغير رضاع فلا تحل الا بالمتأخر من سنة من الطلاق وثلاثة اشهر من الشراء
 أو وفاة اذ لا بد من تمام الاربعة اشهر وعشرة الايام ان حاضت قبل تمامها وانفت قبل
 حبيضة فلا بد من حبيضة (و) لامواضة في أمة (زانية) أو غصبة لدخول مشتر بها على انها
 مستبرأة وانها ان ظهر بها حمل فلا يلحق بائعها ولا غيره ويبحث في كلام المصنف بانه لا فائدة لثني
 المواضة في الامة المتزوجة والحامل من الزنا والمعدة والمستبرأة من الزنا لعدم توهمها فيها
 * (تقييه) * المتيطي فان ارتفعت حبيضة الجارية وطال على المشتري أمرها وأراد فسح البيع
 فقال في المدونة لم يصح ما لترضى الله تعالى عنه ما يكون له الرد به شهر ولا شهرين وفي كتاب
 محمد بن عبد شهرين وفيه بعد أربع اشهر ثم قال بعد اقول الباجي المشهور من المذهب انه اذا اتى

(قوله اي يجعل عند شخص
 أمين الخ) تفسيره توضع
 (قوله فجعله عند رجل
 مأمون الخ) تفرع على
 والشان النساء (قوله الاولى)
 بفتح الهمز (قوله انها) أي
 المواضة (قوله فيهما) أي
 الصغيرة واليائسة (قوله
 وعلم) بضم العين (قوله
 اختلافه) أي استبرائها
 (قوله بنزعها الخ) تصوير
 للانتقال عنه (قوله وهو)
 أي عدم الاكتفاء بالواحد
 (قوله فيه) أي الترجمان (قوله
 انهما) أي التونسي وابن
 محرز (قوله لغير زوجها)
 راولي المبيعة له اذ لا يستبرئها
 من مائه كما تقدم (قوله من غير
 سيدها) فان كان من سيدها
 لحرفه أي أم ولد لا باع (قوله
 بعده) أي الطلاق (قوله
 أو وفاة) عطف على طلاق
 (قوله ويبحث) بضم فكسر
 (قوله بانه) أي الشان (قوله
 توهمها) أي المواضة
 (قوله وفيه) أي كتاب محمد
 (قوله ثم قال) أي المتيطي
 (قوله الباجي) أي قال (قوله
 من المذهب) بيان للمشهور
 (قوله انه) أي الشان (قوله
 اتى) أي حصل

(قوله واستبراء) عطف على عدة (قوله الخ) يضم الميم وكسر الجيم (قوله لا عن مسائل الخ) عطف على عن ارادف (قوله بان كان الطاري أو المطر وعليه عدة وفاة) تصوير لمسائل اقصى الاجلين صادق بثلاثة انواع طر وعدة وفاة على عدة طلاق واستبراء وطرق واستبراء على عدة وفاة (قوله والاقصى هو الاول) حال (قوله لان الشيء) اي الاول والمطر وعليه الخ عله لا عن مسائل اقصى الاجلين (قوله مع غيره) اي الطارئ (قوله غير نفسه) اي الشيء خبران (قوله عليه) اي اقصى الاجلين (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله للاعدة السابقة) اي كلما طر او وجب قبل تمام عدة واستبراء انهدم الاول واقتنفت (قوله اذ لا يترجها) اي عطفه ثلاثا (قوله عدته) اي ٤١٦ المطلق الاول (قوله ولا التي طلة لها قبل الدخول) عطف على بالثلاث (قوله بخلع)

(ان طرأ) اي تجدد (موجب) يضم الميم وكسر الجيم اي سبب لوجوب عدة من طلاق او موت واستبراء كوطء شبهة وصلة طرأ (قبل تمام عدة) من طلاق او موت فهذه اربعة انواع (او) طرأ موجب لعدة طلاق او وفاة واستبراء قبل تمام (استبراء) فهذه ثلاثة انواع تمام السبعة الواقعية وجواب ان طرأ موجب الخ (انهدم) باعجام الذال واهمالها اي التي وتركها الموجب (الاول) غالبا (واقتنفت) اي استأنفت المرأة عدة واستبراء للموجب الثاني وقولي غالبا احتراز عن ارادف طلاق على رجعية في العدة بالرجعية فانتم عدة الاول وتلقي الثاني فلا تاتى له عدة لا عن مسائل اقصى الاجلين بان كان الطارئ او المطر وعليه عدة وفاة والاقصى هو الاول لان الشيء مع غيره غير نفسه فقد صدق عليه قوله انهدم الاول واقتنفت ومثل للعدة السابقة فقال (ك) رجل (متزوج) يضم الميم وكسر الواو ومشددة منونا ومضافا لمفعوله (بأنته) اي التي طلة لها بعد دخوله باطلا فانها ثلاثا اذ لا يترجها الا بعد زواج غيره بعد تمام عدته ولا التي طلة لها قبل الدخول اذ لا عدة عليها وتزوج بأنته بخلع في عدتها منته (ثم يطلقها) (بعد البناء) ايضا فتأنتف عدة من يوم الطلاق الثاني لانهدم عدة الاول بوطء الثاني فان طلة لها ثانيا قبل البناء تأنتف عدة الاول وحلت لغيره فهذه امثال لطريان عدة طلاق على مثله او عطف على يطلق فقال (او) اي ويكثر تزوج بأنته في عدتها ثم يموت عنها (مطلقا) عن تقييده بكونه بعد بنائها اذ البناء ليس شرطا في عدة الوفاة ثم ان كان مات عنها بعد بنائها بها فانها استأنفت عدة الوفاة اتفاقا وان كان مات عنها قبله فقال ابو عمران كذلك وقال سحنون والشيخ عليهما اقصى العدتين ابن الحجاب وكما تزوج بأنته ثم يطلقها بعد البناء ويموت عنها قبله او بعده فانها استأنفت وروى محمد بن محمد ان مات قبله فاقصى الاجلين وضعف وعزا في التوضيح التضعيف لابي عمران ونقل جوابه عن ابن يونس ابن عرفة ولا يهدم عدة البائن نكاحها زوجها بل بناؤه فلو مات قبله في لزوم الحائل اقصى العدتين وهدمها عدة الوفاة قول سحنون مع الشيخ عن رواية محمد والصفلي عن ابي عمران فانها والحامل وضعها للعدتين اه وهذه امثال لتجدد عدة وفاة على عدة طلاق واعتراض ابن عاشر هذا بان البناء فيه هو الهادم لا الاول لانما طرأ به من طلاق او موت واجاب عنه بعضهم بان طرأ والموجب قبل تمام العدة موجود فيه منقطعاً ولم يخلوا به ما الا له هذا وانما يتيم الاعتراض لومثلا به ما لطرأ والموجب قبل هدم الاول

صلة بأنته (قوله في عدتها) صلة تزوج (قوله الثاني) أي العقد الثاني (قوله فان طلة لها ثانيا قبل البناء) مفهوم بعد البناء (قوله اقتت عدة الاول وحلت لغيره) اذ لا عدة للثاني فلم يطر موجب على عدة فلم تنهدم الاولى (قوله فهذا) اي من تزوج بأنته ثم طلة لها بعد بنائها بها (قوله عن تقييده) اي الموت (قوله بكونه) اي موته (قوله قبله) أي بنائها بها (قوله كذلك) اي موته بعد بنائها بها في استئناف عدة وفاة (قوله اقصى) اي ابعد وطول (قوله العدتين) اي عدة الطلاق السابق وعدة الموت اللاحق (قوله قبله) اي البناء (قوله وضعف) بهم فكسر مثقلا (قوله جوابه) اي التضعيف (قوله عدة البائن) مفعول يهدم (قوله نكاحها) فاعل يهدم مضاف لقوله او مفعوله

(قوله بل بناؤه) اي زوجها عطف على نكاح (قوله فلو مات) اي زوجها (قوله قبله) اي بنائها بها (قوله الخائل) (و) يهزم عقب الالف اي غير الحامل (قوله وهدمها) اي عدة الطلاق من اضافة المصدر لمفعوله ثم رفعه فاعله (قوله عدة الوفاة) فاعل هدم (قوله قول سحنون) مبتدأ في لزوم وهو راجع للزوم الاقصى (قوله والصفلي) عطف على سحنون راجع لهدمها عدة الوفاة (قوله فانلا) حال من ابي عمران (قوله والحامل) يميم عقب الالف (قوله للعدتين) اي عدة الطلاق وعدة الوفاة (قوله وهذا) اي موت متزوج بأنته (قوله هذا) اي كمتزوج بأنته الخ (قوله عنه) اي اعتراض ابن عاشر (قوله قيمها) اي المتأين

(قوله لكن بقى المصنف الخ) استدراك على قوله الذي عند ابن الحارث الخ لرفع ايمامه عدم صحة ما قاله المصنف (قوله من ان حقيقة الاقصى الخ) بيان (قوله يجوز) بفتحات مثلاً (قوله فيه) أى الاقصى (قوله في عدتها) صلة من ترجع (قوله ان مسها) أى وطئها بعد ارتجاعها (قوله فيها) أى عدتها (قوله بقرينة) صلة يفهم (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله فان وطئها بعد رجعتها) مفعولان لم يمسها (قوله وهو) أى اثنتان فاعده من طلاقه الثاني (قوله فيها) ٤١٧ أى عدة الرجعية (قوله مطلقاً) أى عن

تقسيمها بعدم قصد تطويل
العدة (قوله فلا) أى لا تنهدم
عدتها برجعته فيها (قوله
وقوله) أى قول ابن القصار
عطف على قول (قوله هو) أى
ابن شاس فاعل قول مضافاً
لمفعوله (قوله والقراي) عطف
على هو (قوله وجعله) أى
قول ابن القصار (قوله ابن
الحارث) فاعل جعل مضافاً
لمفعوله الاول (قوله هو) فصل
(قوله المذهب) مفعول ثان
لجعل (قوله وقوله) أى جعل
ابن الحارث (قوله ابن عبد
السلام) فاعل قبول مضافاً
لمفعوله (قوله وابن هرون)
عطف على ابن عبد السلام
(قوله لا اعرفه) خبر قول
وما عطف عليه (قوله السنة)
بضم السين وشد النون أى
الطريقة الحمديدية (قوله
هدها) أى عدة الرجعي
بالرجعة فيها مطلقاً (قوله
وقد ظلم) أى المطلق (قوله
ولا حاجة لهما) حال (قوله
وقبله) بكسر الموحدة أى
ما في الموطأ (قوله شرأحه)
أى الموطأ (قوله وهذا) أى
وكترجع طلق ارمات (قوله
واعترضه) أى وكترجع طلق

(وك) زوجة (مستبرأة من) وطء (فاسد) بشبهة مثلاً (ثم بطله) هار ووجهها في زمن استبرائها فيندم
الاستبراء وتأنف العدة من يوم الطلاق الثاني الذي عند ابن الحارث وابن عرفة أنه متى
اختلف السبب فالواجب الاقصى وقد اعترض به مذاق على المصنف لكن بقى المصنف على
ما في ضيق من ان حقيقة الاقصى انما تكون فيما يمكن فيه التأخر والتقدم لا فيما لا يمكن
الامتياز افا المصنف نظراً الى حقيقة الاقصى وغيره تجوز فيه والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا مثال
لأمرين طلاق على استبراء (وك) زوج (مترجع) زوجة التي طلقها طلاقاً رجعيّاً في عدتها منه
ان مسها بل (وان لم يمسها) بعد ارتجاعها ثم (طلقة) لها وهي في عدتها (أومات) عنهما فأنشئت
العدة من يوم الطلاق او الموت في كل حال (الا ان يفهم) بضم التحتية وفتح الهاء بقرينة (ضرر)
أى قصده من الزوج مهوور (بالتطويل) للعدة على الرجعية بان يتركها الى قرب انقضاء عدتها
ويراجعها ثم يطلقها (فتبقى) الزوجة (المطلقة) على عدتها الاولى وتحل لغيره بخامها ان لم
يمسها بعد ارتجاعه معاملة له بغيره قصده فان وطئها بعد رجعتها ثم طلقها استأنفت العدة من
يوم الطلاق الثاني قاله ابن القصار ومشي عليه ابن شاس وابن الحارث والقراي وابن عبد
السلام وابن هرون السخاوي وهو المذهب ابن عرفة والرجعة تهدم عدة الرجعية كوت الزوج
فيهما مطلقاً وقول ابن شاس عن ابن القصار الا ان يريد رجعة به تطويل عدتها فلا وقوله هو
والقراي وجعله ابن الحارث هو المذهب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون لا اعرفه بل نص
الموطأ السنة هدمها وقد ظلم نفسه ان كان ارتجاعها ولا حاجة لهما بوقوله شرأحه وهذا قيل
لأمرين عدة طلاق او موت على عدة طلاق واعترضه ابن عاصم بن مجاهد الرجعة هو الهادم للاؤل
لاما طرأ بعدها من طلاق او موت واجيب عنه بان طرقوا الموجب قبل تمام العدة موجود فيها
قطعا ولم يخلوا به ما الا له وانما يتم الاعتراض لو مثلوا به الطرق الموجب قبل ان يندم الاول
(وك) زوجة (معتدة) من طلاق بائن او رجعي (وطئها) أى المعتدة الزوج (المطلق او) رجل
(غيره) في العدة وطء (فاسد) بكاشتهاء (لها عليه) بجملة له او نكاح فاسد او زنا فتأخى العدة وتأنف
الاستبراء من الوطء الفاسد اذا كانت حرة فان كانت أمة ووطئت قبل ان تحيض فلا بد من قرأين
كامل عدتها ولا يندم الاول (الا) معتدة (من وفاة) وطئت بكاشتهاء (فعلها) اقصى (أى ابعد
الاجلين) أى عدة الوفاة واستبراء وطء الاشتباه فان تمت ثلاثة الاقراء ولم تتم عدة الوفاة انتظرت
تمامها وان تمت عدة الوفاة لم تتم الاقراء انتظرت تمامها وشبهه في لزوم الاقصى فقال (ك) زوجة
(مستبرأة من) وطء (فاسد) بكاشتهاء (من زوجه) فعلها الاقصى من عدة الوفاة واستبراء
الفاسد وعطف على المشبه في لزوم الاقصى فقال (وك) أمة (مستبرأة) او موهوبة (معتدة) من
وفاة فعلها الاقصى من عدة الوفاة واستبراء مجد المثلث او من طلاق وارتفعت حيضها فعلمها

٥٣ منخى اومات (قوله بان مجرد الرجعة الخ) صلة اعترض (قوله من طلاق او موت) بيان (قوله عنه) أى اعترض
ابن عاصم (قوله فيها) أى المتأين (قوله لهما) أى المتأين (قوله له) أى طرقوا الموجب على العدة قبل تمامها (قوله تلتاني) بضم التاء
وكسر الغين المججمة أى ترك المرأة (قوله تمامها) أى عدة الوفاة (قوله تمامها) أى الاقراء (قوله أومن طلاق) عطف على من وفاة

(قوله هذا) أي وكشتراته معتدة (قوله بأشبع) أي أبسط (قوله أي الاستبراء) تفسيره غير (قوله بوضعه) أي جاهلها (قوله لانه) أي الاستبراء (قوله منه) أي وطئها بكاشتها (قوله وقد اتنى) أي خوف جاهلها منه (قوله بوضعه) أي الحمل (قوله او وطئت بشبهة) عطف على تزوجت ٤١٨ (قوله فيها) أي عدتها (قوله بعدها) أي حيضة (قوله منه) أي وطئها بالتزويج

الاقصى من سنة من يوم الطلاق وثلاثة أشهر من يوم الشراء فان لم ترتفع حيضتها اندرج الاستبراء في عدة الطلاق هذا تكرير للظهير لانه قدمه بأشبع من هذا حيث قال في باب العدة وان اشتريت معتدة طلاق فارتفعت حيضتها حلت ان مضت سنة لالطلاق وثلاثة للشراء او معتدة من وفاة فاقصى الاجلين (و) ان طلق زوجته او مات وهي حامل منه فيهما ثم وطئت قبل وضعها بكاشتها (هدم) باهمال الدال وابعامها أي اسقط (وضع حمل) من معتدة من طلاق او وفاة ووطئت وطأ فاسدا بكاشتها في عدتها قبل وضعه ونعت حمل بحمله (الحق) بضم الهاء وكسر الحاء نسيبه (ب) ذى (نكاح صحيح) وهو الزوج الذي طلقها او مات عنها فقد طرأ عليها موجب استبراء على موجب عدة ومفعول هدم (غيره) أي الاستبراء من الوطء الفاسد ففعل بوضعه ويسقط الاستبراء عنه لانه انما كان خوفاً من جاهلها منه وقد اتنى بوضعه (و) ان الحق الحمل (ب) ذى وطء (فاسد) بان تزوجت في عدتها بعد حيضة او وطئت بشبهة فيها بعدها وحلت منه فيهما فهدم وضعه (اثره) أي الفاسد فيخرجها من استبراءه (و) يهدم (اثر الطلاق) فيخرجها من عدته ايضاً البنائي الذي عند غيره واحد انه لا فرق بين كون الطلاق متقدماً على الفاسد او متأخراً عنه قاله ابو علي ونقل ما يشهد له ومفعول الحق يصحج او فاسداً من حمل الزنا لا يهدم اثر الطلاق ونص ابن رشد لا خلاف في ان حمل الزنا لا يبرئها من عدة الطلاق ولا يبدلها من ثلاث حتى بعد الوضع اه وخبره في سماع ابي زيد ابن عرفة مع أبو زيد ابن القاسم من غصبت امرأته فحمت منه فلا يطأها حتى تضع فان أبت تزويجها فلا بد لها من ثلاث - يرض بعد الوضع ثم قال ابن عرفة قول ابن رشد وقول ابن القاسم في هذا السماع نص في ان دم نفاسها لا يعتد به حيضة خلاف قول ابن حجر وقول محمد لا بد لها من ثلاث - يرض يعني وتحتسب دم نفاسها قرأ وجعله عياض محل نظير ثم نقل عن اصبح مثل لفظ ابن القاسم المتقدم (لا) يهدم وضع حمل الحق بفاسد اثر (الوفاة) فعليها اقصى الاجلين فان وضعته قبل تمام عدة الوفاة انتظرت تمامها وان تمت تسبل وضعه انتظرته وقد يتصور هذا في المنع لها ازواجها قال فيها والمنع لها ازواجها اذا اعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول ردت اليه وان ولدت من الثاني اذ لا حجة لها باجتهاد امام اوتيقن طلاق ولا يقربها القادم الابعاد العدة من ذلك الماء بثلاث حيض او بثلاثة اشهر او وضع حمل ان كانت حاملاً فان مات القادم قبل وضعها اعتدت منه عدة الوفاة ولا تحل بالوضع دون تمامها ولا بتمامها دون الوضع ابن عرفة فاذا علم أن وفاة الاول كانت وهي في خامس شهر من شهر حملها من الثاني امكن تأخر انقضاء عدة الوفاة لها عن وضع حمل الثاني اه (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من يحرم جهامها والتبست الثانية بالاولى ثم مات الزوج او طلق احده زوجتيه طلاقاً باتناً والتبست الماطقة بغيرها ثم مات الزوج (وهي كل) من الزوجتين المتوفى عنهما (الاقصى) أي الابعاد من عدة الوفاة والاستبراء او منها ومن عدة الطلاق (مع الالتباس) للمتوفى عنها بالامتنع او بالمطابقة (كمرأتين) تزويجها رجل (احداها) بنكاح فاسد (باجاع

او الشبهة) قوله فيهما) أي التزوج ووطء الشبهة) قوله وضعه) أي الحمل) قوله انه) أي الشأن) قوله منه) أي الغصب) قوله فان ابنتها) أي طلقها اثلاثاً) قوله نص) خبر قول وقول) قوله قول محمد الخ) مفعول قول المضاف لقاعله) قوله لا بد لها من ثلاث) حيض) مفعول قول محمد) قوله يعني الخ) خبر قول محمد وعائده محذوف أي به) قوله وجعله) أي حسب دم نفاسها قرأ) قوله ثم نقل) أي عياض) قوله تمامها) أي عدة الوفاة) قوله وان تمت) أي عدة الوفاة) قوله انتظرته) أي الوضع) قوله هذا) أي طرودة وفاة على وضع حمل لاحق بغير الزوج) قوله فيها) أي المدونة) قوله والمنع) بفتح فسكون فكسر مقل الياء أي المخبرة بفتح الموحدة بموت زوجها الغائب) قوله ردت) بضم الراء) قوله اليه) أي الاول) قوله وان ولدت من الثاني) مباغعة في ردها الى الاول) قوله بثلاث) حيض الخ) تصور لعدة منه) قوله منه) أي القادم) قوله تمامها) أي عدة الوفاة) قوله فاذا علم) بضم العين) قوله او منها) أي عدة الوفاة

والاخرى

(قوله او منها) أي عدة الوفاة (قوله المتوفى) بفتح الفاء

(قوله في الاول) اي من المثلين اي تزوج امرأتين احدهما بشكاح صحيح والاخرى بجمع على فساد (قوله في الثاني) اي من المثلين اي امرأتين احدهما بائنة (قوله اربعة اشهر الخ) بيان للاجلين (قوله منها) اي اربعة اشهر وعشرة ايام وثلاثة اقراء (قوله فان علمت) بضم العين مفهوما لا التباس (قوله فان مات) اي الزوج ٤١٩ (قوله بها) اي ذات الفاسد (قوله بعده) اي بنائه بها (قوله وعلمت)

بضم العين اي المدخول بها (قوله يوجب عليها) اي بموت زوجها (قوله بموته) اي سببها (قوله يجب عليها) بموت سببها (الاستبراء) اي ان تاخر عن تمام عدة وفاة الامة (قوله وتارة لا) اي يوجب عليها الاستبراء اي ان مات سببها في حياة زوجها أو في عدته (قوله شهرين الخ) بيان لعدة وفاة الامة (قوله الوجهين) اي كون بين موتها اكثر من عدة وفاة الامة ويجعل ما بينهما (قوله وحملها) عطف على موت (قوله قبل موته) صلة تمام (قوله ولا) بشد الواو (قوله منها) اي عدة وفاة الامة (قوله يوجب عليها) اي موت السبب وموت الزوج (قوله في الاكتفاء بعدة حرة) صلة كاف التشبيه (قوله في وجوب عدة حرة الخ) صلة كاف التشبيه (قوله وبالثاني) صلة فسر (قوله في القسم الاول) اي كون ما بينهما اكثر من عدة وفاة الامة (قوله وفي الثاني) اي جهل ما بينهما (قوله وفي الثالث) اي اقلية

والاخرى بشكاح صحيح كاحتين بعتدين مرتبين ولم تعلم السابقة منها (او) كاتين ما بشكاح صحيح و (احدهما مطلقا) بفتح الطاء مئة لاطلاقا بانها وجهات والاخرى غير مطلقة او رجعية ودخل بها او باحد اهما وجهات أيضا (ثم مات الزوج) في المثلين والتبست ذات الشكاح الصحيح بذات الشكاح الفاسد في الاول والباثن بغيرها في الثاني فيجب على كل اقصى الاجلين اربعة اشهر وعشرة ايام لاحتمال كونها المتوفى عنها وثلاثة اقراء لاحتمال كونها المطلقة أو المستبرأة فتكث لا اخير منها فان علمت ذات الفاسد فان مات قبل بنائه بها فلا شيء عليها وان مات بعده تربصت ثلاثة قرو وان لم يدخل بواحدة منهما فعلى كل عدة وفاة وان دخل باحدهما وعلمت مع جهل الباثن فعلى المدخول بها اقصى الاجلين وعلى غيرهما عدة وفاة (وهي) امة (مستولدة) بفتح اللام اي ام ولد لسببها الحر (متروجة) بغيره (مات السبب والزوج) في وقتين (ولم يعلم) بضم التحتية (السابق) موته منها فسبق موت السبب يوجب عليها عدة وفاة لتمام حررتها بموته وسبق موت الزوج يوجب عليها عدة وفاة امة يتم تارة يوجب عليها بموت سببها الاستبراء بحضة وتارة لا (فان كان بين موتيهما) اي السبب والزوج (اكثر من عدة) وفاة (الامة) شهرين وخمسة ايام (أو جهل) بضم فكسر اي لم يعلم هل بينهما اكثر من عدة وفاة الامة او قدرها او اقل منها (فعدة) وفاة حرة (حرة) تجب عليها في الوجهين احتياطا لاحتمال موت السبب أو لا فيكون الزوج مات عنها حرة (وما تستبرأ به الامة) وهي حضة لاحتمال موت الزوج أو لا وجعلها سببها بتمام عدتها قبل موته فلا تحل لزوج الا بعد مجموع الامرين غ قوله ويكس مولدة عطف على كرايين وفيه قان لانه لا يصح عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحدة الا ان يحمل على ان معناه وعلى كل من يذكر وفيه بعد (و) عليها (في) كون (الاقل) من عدة وفاة الامة بين موتيهما (عدة حرة) لاحتمال موت السبب أو لا وليس عليها حضة استبراء لانها لم تحل لسببها على احتمال موت الزوج أو لا (وهل) حكم ما اذا كان بين موتيهما (قدرها) اي عدة وفاة الامة (ك) حكم كون (اقل) منها بينهما في الاكتفاء بعدة حرة (او) حكم كون (اكثر) منها بينهما في وجوب عدة حرة وحضه استبراء في الجواب (قولان) ذهب الى الاول ابن شبلون وبالثاني فسر ابن يونس المدونة ومفهوم مستولدة ان غير ام الولد المتزوجة ان مات سببها وزوجها ولم يعلم السابق منهما نهيا في القسم الاول عدة امة وحضه استبراء في الثاني عدة وفاة فقط وفي الثالث القولان والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

• (باب في احكام الرضاع) •

بفتح الراء وكسر هاء مع ثبوت التامع منه في المصباح رضع من باب تعب في لغة نجد ومن باب ضرب في لغة تهامة وتكلم اهل مكة بهما ابن عرفة الرضاع وصول ابن آدمي للحل مظنة غذاء آخر تصرعهم بالسعوط والحقنة ولادليل الاسمى الرضاع ٥١ البناني ينبغي ان يراى من منفذ واسع

ما بينهما • (باب الرضاع) • (قوله لنجد) بفتح النون وسكون الجيم (قوله تهامة) بكسر الميم (قوله بها) اي للفتين (قوله وصول) جنس واصافته لابن فصل مخرج وصول غيره (قوله آدمي) فصل مخرج وصول ابن غيره (قوله للحل مظنة غذاء آخر) صلة وصول فصل مخرج وصول ابن آدمي لغير ذلك والحل مظنة غذاء مبهم (قوله تصرعهم بالسعوط والحقنة) صلة لقوله للحل مظنة غذاء آخر (قوله يراى) اي في الحد

(قوله مطلقا) اي حصل به اغذا أم لا (قوله بالسكسر) أي اللام (قوله يقال هو احق بلبان امه) شاهد على ضبطه بكسرها (قوله وذا) اي قولهم ابن النساء (قوله ورد) بضم الراء مثل الدال اي قول الجوهري لا يقال بلبان امه الخ (قوله واجيب) اي عن الرد بالحديث (قوله بانه) أي الحديث (قوله واستعاره) اي الفعل بعد تناسي التشبيه وادعاء ان الرجل من نفسه (قوله له) اي الرجل (قوله ورثتها) اي الاستعارة (قوله وهو) اي ما يستعمل لاثني الفعل (قوله ولو ذكر) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله مجردة) لان اللبان يستعمل لاثني الرجل المستعار له ٤٢٠ (قوله تأباها) اي المجردة (قوله بلاغته صلى الله عليه وسلم) فيه ان البلاغة مطابقة

الكلام لمقتضى حاله سواء كان بحقيقة او استعارة مرشحة او مجردة او مطلقا او غيرها (قوله عليه) اي الخارج من ثدي الا دى (قوله له) اي الحديث (قوله وتامله) اي قول ابن عبد السلام (قوله كثيرا) أي فان المتبادر منه ارادة الحقيقة بل كلامه نص في ارادتها اذ هو رد على منكرها (قوله يردده) بفتح فضم اي الصبي اللبن لواصل مخلقه بان ابتلعه (قوله وشوه) أي كلام ابن بشير (قوله فكذلك) اي الراضعين لبن بهيمة في انتقاء اخوتهم (قوله هما) اي الراضعان لبن رجل (قوله وفي لغو ابن الرجل) اي واعتبار (قوله يكره) أي نكاح الراضعين لبن رجل (قوله للمشهور) راجع لغوه (قوله وابن اللبان) راجع لاعتباره (قوله وابن شعبان) راجع للكرهة (قوله اراد بالسكراة التحريم) اي فيرجع الثالث للثاني (قوله علم) بضم العين (قوله وجوده) اي اللبن (قوله كالحمة) اي في التحريم (قوله اغوه) اي لبن الميثة (قوله وعزاه) أي لغو لبن الميثة (قوله وفيها) اي المدونة (قوله حرم) بفتحات مثقلا (قوله وقبوله) اي قول ابن الحاجب عطف عليه (قوله ابن عبد السلام) فاعل قبول (قوله لا اعرفه) اي المذكور خبر قول وما عطف عليه (قوله انما ذكر الاشياخ الخ) منقول قول (قوله بل لا اعرفه) خبر قول (قوله بل ما في مقدماته) اي ابن رشد ما سمع موصول مبتدأ أصلته في مقدماته (قوله تقع الحرمه الى اصغر) خبر ما (قوله وان كان) اي اللبن (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا خبر لبن (قوله مثل) خبر فهو م (قوله ما نقله) اي ابن عبد السلام

لاخراج الواصل من العين والاذن واشترط حصول الغذاء في التحريم بالحقنة لا ينافي تسميتها رضاعا مطلقا بل يؤيدها الجوهري اللبان بالسكسر يقال هو احق بلبان امه ولا يقال بلبان امه انما اللبن الذي يشرب من ناقة او شاة وبقرة ابن مكي قالوا تدأ ويت بلبان النساء وشيع الصبي بلبان امه وذا غلط انما يقال لبن الشاة ولبان المرأة اه وردت قوله صلى الله عليه وسلم لبن الفعل يحرم واجيب بانه من الاستعارة المرشحة فنسبه الرجل بالفعل واستعاره له ورثتها بما يستعمل لاثني الفعل وهو اللبن ولو ذكر اللبان لكانت استعارة مجردة تأباها بلاغته صلى الله عليه وسلم عياض اهل اللغة لا يطلق اللبن على الخارج من ثدي الا دى وانما يطلق عليه لبان وليكن جاء في الحديث كثيرا اطلاق اللبن عليه كقوله صلى الله عليه وسلم لبن الفعل يحرم ابن عبد السلام لا يعد حمله على المجاز والتشبيه وتامله مع قول عياض كثيرا (حصول) اي وصول وحلول (لبن امرأة) اي اثني آدمية الى وف صغيرا وحلقه ولم يرد في التحريم لابن بشير وصول اللبن من المرضعة الى حلق الرضيع اوجوفه ونحوه اعبد الوهاب وخروج اللبن الماء الاصفر والمرأة لبن غيرها من الحيوانات فان رضع صبي وصبيته من شاة مثلا قليسا اخوين من الرضاع اتفاقا وان رضعه ابن رجل فكذلك على المشهور وقال ابن اللبان هما اخوان ابن عرفة لبن انشاء اي الاكدي محرم اجاعا في لغو ابن الرجل ثالثها يكره للمشهور وابن اللبان الفرضي مع الخمي وبعض شيوخه وابن شعبان عن رواية اهل البصرة اللغمي يحتمل ان مال الكارضي الله تعالى عنه اراد بالكرهة التحريم ان كانت المرأة حية بل (وان) كانت ميثة علم بندها لبن كما في المدونة لان شك في وجوده كما قال ابن راشد وابن عبد السلام ابن ناجي فان علم وجود شي وشك في كونه لبنا او ماء اصفر مثلا فالاحوط التحريم ابن عرفة المعروف لبن الميثة كالحمة ابن بشير حرم في المذاكرة نقل لغوه عزاء ابن شام لنقل ابن شعبان وفيه ان رضع صبي ميثة علم بندها لبن حرم ان كانت المرأة كبيرة بل (و) ان كانت صغيرة لا تطبق الوطء ابن عرفة قول ابن الحاجب في لبن من نقصت عن سن الهيمض قولان وقبوله ابن عبد السلام لا اعرفه وقول ابن هرون انما ذكر الاشياخ الخلاف فيمن لم تبلغ حد الوطء صواب وقول ابن عبد السلام ابن رشد لبن الكبيرة التي لا توطأ من كبر لغولا اعرفه بل ما في مقدماته تقع الحرمه بلبن البكر والمجوز التي لا تلد وان كان من غير وطاء ان كان لبنا لا ماء اصفر ومفهوم قول أبي عمر في المكافى لبن المجوز التي لا تلد اذا كان مثلهما يوطأ يحرم مثل ما نقله عن ابن

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله كالرضاع) أي في التحريم (قوله مطلقا) أي عن تقييده بوصوله للجوف (قوله ابن حبيب) راجع للتحريم مطلقا (قوله وابن القاسم معها) أي المدونة راجع لتحريمه أن وصل للجوف (قوله ما قبلها) أي الوجور والسعوط فلا يشترط فيهما كونهما غذاء (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف إليه وثنية معناه (قوله وما غيرها) أي الحقنة من الوجور والسعوط (قوله هذا) أي رجوع تكون غذاء الحقنة فقط (قوله وعليه) أي رجوع تكون غذاء لخصوص الحقنة (قوله من المحققين) بيان لغير واحد (قوله من شراحه) بيان للمحققين (قوله والمذهب) الخ حال (قوله تحريم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله ويحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله سبقن) بضم فكسر أي الرضيع (قوله حرم) بفتح مكات مثقلا (قوله والا) ٤٢١ أي وان لم يكن غذاء له (قوله لا تحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله

رشدان وصل اللبن بصل بل وان وصل (بوجور) بفتح الواو أي ما يصب في وسط الفم وقيل ما يصب في الحلق أي بالوجور ابن عرفة وفيها الوجور كالرضاع (اوسعوط) بفتح السين المهملة أي مصبوب في أنف وصل للحلق ابن عرفة وفي التحريم بالسعوط مطلقا وان وصل للجوف قولا ابن حبيب وابن القاسم معها وكذا اللوداي المصوب من جانب النعم (أو حقنة) بضم الحاء المهملة وتسكون القاف أي مصبوب في دبر (تسكون) الحقنة فقط دون ما قبلها (غذاء) بكسر الغين المعجمة وإعجام الذال أي مشبعة للصبى ومغنية له عن الرضاع وقت حصولها وان احتاج له بعد ما يقرب ومه هوم تكون غذاء انما ان لم تكن غذاء فلا تحرم وهو كذلك واما غيره فلا يشترط فيه كونه غذاء طئي هذا هو المعين وعليه غير واحد من المحققين من شراحه ولا معنى لرجوع قوله تكون غذاء لثلاثة والمذهب ان المصة الواحدة في غير الحقنة تحرم قال في المدونة ويحرم الرضاع في الحوليز ولو مصة واحدة ثم قالت والوجور يحرم والسعوط ان وصل لجوفه فانه يحرم وان حقن لبن فوصل الى جوفه حتى كان له غذاء حرم والا فلا يحرم ابن القاسم لا تحرم الحقنة الا اذا وقع للطفل بها غذاء ابن الموارء معناه اذا كان العيش والحياة تحصل به ولو لم يطعم ولم يبق ابن مخرزا اذا كانت كذلك حرمت الحقنة الواحدة ابن حبيب وابن المباحشون يحرم على الاطلاق ابن المنذر عن مالك رضي الله تعالى عنه لا تحرم ابن عرفة وفي التحريم بالحقنة نسبة مطلقا او بشرط كونه غذاء ثالثها بشرطه ان لم يطعم ويسقى الا بالحقنة عاش ورابعها لغوها للباجي مع النعمى عن ابن حبيب ولها ولها معان محمد ولا بن المنذر حكى بعض المصريين عن مالك رضي الله تعالى عنه ان الحقنة لا تحرم ونقل ابن بشير قول محمد بن سيرين لها وابعده وجوده اه ولم ار من ذكر من اهل المذهب ان شرط الكون غذاء في غير الحقنة سوى الشارح ومن تبعه ودرج على ذلك في شامه فقال وفي السعوط والحقنة ثالثها الاصح ان حصل منها غذاء والا فلا اه ان لم يخاطب لبن المرأة (او) اي وان (خلط) بضم فكسر لبن المرأة بغيره كابن جهمية او عسل او لبن او طعام او شراب ان تساويا او غلب لبن المرأة (لا) ان (غلب) بضم فكسر لبن المرأة بان استملك في مخلوطه حتى لم يبق له طعم فلا يحرم فان خلط لبن امرأة بلبن امرأة اخرى صار ابتداء مطلقا بن عرفة والمخلوط

مع النعمى عن ابن حبيب) راجع للتحريم مطلقا (قوله ولها) أي المدونة راجع للتحريم بها بشرط كونهما غذاء (قوله ولهما) أي النعمى مع الباجي عن محمد راجع للثالث (قوله ولا بن المنذر الخ) راجع لرابعه (قوله وابعده) أي ابن بشير (قوله وجوده) أي قول محمد (قوله في غير الحقنة) خبران (قوله ودرج) أي الشارح (قوله وفي السعوط والحقنة) أي التحريم بهما وعدمه مطلقا فيهما (قوله منهما) أي السعوط والحقنة غذاء (قوله والا) أي وان لم يحصل منهما غذاء (قوله فلا) أي لا يحرم ان (قوله انتهى) أي كلام طئي (قوله ان تساويا) أي اللبن وغيره الخ بشرط في التحريم بالمخلوط (قوله بان استملك) أي اللبن (قوله له) أي اللبن طعم (قوله فلا يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله مطلقا) أي سواء استويا او غلب احدهما

(قوله والابن غالب) حال (قوله وعكسه) أي غير الابن غالب (قوله فيها) أي المدونة خبر لغوه أي عكسه وبالجملة خبره (قوله وحرم) بفحتمات منقلا (قوله به) أي عكسه (قوله الاخوان) أي طرف وابن المباحشون (قوله وصوبه) أي التحريم بعكسه (قوله غذاءه) أي الابن (قوله قال) أي اللغوى (قوله وغيره) أي غير مطلق غذاء الابن وهو مطلقه (قوله مشكل) أي حكمه (قوله الثاني) أي التحريم (قوله وعلى المشهور) أي لغوا للابن الغالب عليه مخالطه من لبن بهيمة او طعام او دواء (قوله خلطا) بضم فكسر أي اللبثان (قوله مطلقا) أي استويا اولاً (قوله تخريج ابن مخزوم) راجع للاعتبار مطلقا (قوله على اضافة) أي نسبة صله تخريج (قوله لهما) أي الزوجين صله اضافة (قوله ونقل الخ) عطف على تخريج راجع لاغذاء مغلوبهما (قوله تردد) مفعول نقل (قوله فيه) أي مغلوبهما (قوله والتخريج) ٤٢٢ أي المخرج وهو اعتبار ابني امرأتين مخلوطتين (قوله اخرى) أي احق واولى

بالحكم من المخرج عليه وهي اضافة ابن ذات زوج بمذزوج لهما (قوله الاخر) مفعول مقارنة (قوله في ابن المرأتين) صله تحققة (قوله وعدمه) أي تحقق المقارنة (قوله أواجر) بيان لما دخل بالكاف (قوله به) أي ابن امرأة (قوله توصله) أي الكحل (قوله ولغوه) أي الكحل به مخلوطا بهما (قوله قول ابن حبيب) راجع لشهر الحرم به (قوله وابن القاسم) راجع للغوه (قوله ولادته) أي الطفل (قوله بضم) الرأي المطلق (قوله له) أي الابن (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله فان كان) أي الرضا (قوله والا) أي وان كان بمدة قريبة (قوله نقولان) أي باعتبار (قوله ولغوه) (قوله فصل) بضم فكسر أي فطم الرضيع (قوله فان لم يستغن) أي

بطعام او دواء والابن غالب محرم وعكسه فيه الغوه وحرم به الاخوان وصوبه اللغوى في الطعام والدواء غير المطلق غذاءه قال وغيره مشكل وعز ابن حارث الثاني لابن حبيب عن اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه وعلى المشهور في اعتبار ابن امرأتين خلطاً مطلقاً والغايب المغلوب منهما كالطعام تخريج ابن مخزوم على اضافة ابن ذات زوج بعد زوج لهما ونقل عباس تردد بعضهم فيه والتخريج اخرى لتحقيق مقارنة وجود كل من اللبنين الاخر في ابن المرأتين وعدمه في ابن الرجلين (ولا) ان كان ما وصل لجوف الطفل من ثدي (كأصغر) او احر فلا يحرم (و) لا ابن (بهيمة) وصل لجوف صبي وصبيته فلا يصيرهما اخوين (و) لا كرا كتحال به أي لبن المرأة لطفل وطقله وكذا وصوله من اذن ومسام رأس ابن عرفة وفي السكيل به مخلوطا بعقار فوصله للجوف ولغوه قول ابن حبيب وابن القاسم وخبر حصول لبن امرأة (محرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (ان حصل) أي وصل لبن المرأة لجوف الطفل (في الحولين) من ولادته (او) حصل (بزيادة الشهرين) أي في الشهرين الزائدين على الحولين في كل حال (الا ان يستغنى) الصغير اطعمه من اللبن استغناءً بنبأ بحيث لا يكفيه اللبن اذا رده فلا يحرم رضاعه هذا اذا استغنى في الشهرين الزائدين (ولو) استغنى (فيهما) أي الحولين وسواء رضع فيهما بعد استغنائه بمدة قريبة أو بعد مدة على المشهور ومذهب المدونة ابن الحاجب فان كان في الحولين بعد استغنائه بمدة قريبة فاما بعد مدة قريبة أو بعد مدة فان كان بمدة بعيدة فلا يعتبر وان كان بمدة قريبة فقولان المشهور وهو مذهب المدونة انه لا يحرم والثاني لطرف وابن المباحشون واصبح يحرم الى تمام الحولين وأشار ببول قول الاخوين واصبح بالغذاء استغناءً فيهما ابن عرفة فان في الحولين لسقر الرضاعة محرم وفي لغوه فيما زاد عليهما مطلقاً وتخريجه في يسيره نزل الباجي عن ابن المباحشون مع رواية ابن عبيد الحكم ورواية ابى الفرج والمعروف وعليه في قدرها اللغوى خمسة في المختصر مالك رضي الله تعالى عنه الايام اليسيرة وله في الحواشي كتحنون نقصان المشهور ابن القصار شهر ورواه عبد الملك وفيها شهران وروى الوليد ثلاثة قال وهذا

بالحكم من المخرج عليه وهي اضافة ابن ذات زوج بمذزوج لهما (قوله الاخر) مفعول مقارنة (قوله في ابن المرأتين) صله تحققة (قوله وعدمه) أي تحقق المقارنة (قوله أواجر) بيان لما دخل بالكاف (قوله به) أي ابن امرأة (قوله توصله) أي الكحل (قوله ولغوه) أي الكحل به مخلوطا بهما (قوله قول ابن حبيب) راجع لشهر الحرم به (قوله وابن القاسم) راجع للغوه (قوله ولادته) أي الطفل (قوله بضم) الرأي المطلق (قوله له) أي الابن (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله فان كان) أي الرضا (قوله والا) أي وان كان بمدة قريبة (قوله نقولان) أي باعتبار (قوله ولغوه) (قوله فصل) بضم فكسر أي فطم الرضيع (قوله فان لم يستغن) أي

الرضيع بالطعام عن اللبن (قوله نشر) أي رضاعه (قوله وان استغنى) أي الرضيع بالطعام عن اللبن (قوله انه) أي رضاعه في (قوله الاخوين) أي طرف وابن المباحشون (قوله فيهما) أي الحولين (قوله فيها) أي اللبن الذي وصل (قوله المستقر الرضاعة) أي جوفه (قوله محرم) بضم ففتح فكسر خبر ما (قوله وفي غيره) أي الرضا (قوله عليهما) أي الحولين (قوله مطلقاً) أي سواء كان بعيداً او قريباً (قوله وتخريجه) عطف على لغوه (قوله في يسيره) أي قريبه (قوله نقل الباجي عن ابن المباحشون) راجع للغوه مطلقاً (قوله والمعروف) راجع لتخريجه (قوله وعليه) أي المعروف (قوله في قدرها) أي ايساره (قوله خمسة) أي من الاقوال (قوله وله) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ثلاثة) أي من الأشهر (قوله قال) أي اللغوى (قوله وهذا) أي الخلاف

(قوله والاكل) عطف على الرضاع (قوله معه) اي الرضاع (قوله ما) مفعول الاكل (قوله حرم) بفتحات مثقلا (قوله لكان) اي اللبن (قوله له) اي ابن القاسم (قوله وسادسها) اي الاقوال فيمن رضع بعد الحولين بدون طعام (قوله يومان) اي اليسير يومان والجملة مفعول نقل (قوله ولوا نقل) اي الرضيع (قوله وتحريمه) اي رضاعه عطف على لغو (قوله قولها) اي المدونة راجع للغو (قوله ونقل اللغوى الخ) راجع لتحريمه (قوله فائلا) ٤٢٣ حال من اصيبغ (قوله ان كان) اي

الرضاع (قوله رد) بضم
الراء (قوله يحرم) بضم
فكسر مثقلا (قوله في تمام
الحولين) اي بالرضاع (قوله
للابوين) خبر الحق (قوله
فان اتفقا) اي الابوان
(قوله على فطمه) اي الرضيع
(قوله قبله) اي تمام الحولين
(قوله ذلك) اي فطمه (قوله
وهي) اي محرمه النسب
وانتم لتأيت خبره (قوله
ولم يذكر) اي الله سبحانه
وتعالى (قوله منها) اي
السبعة (قوله فيه) اي
الرضاع (قوله من الرضاع)
راجع للام واما الاخ والاخت
فمن النسب (قوله امرأة)
اي اجنبية (قوله اخلك)
او اخلتك اي من النسب
(قوله وان حرمت عليك
الخ) حال (قوله لانها) اي
امه من النسب (قوله
اولام) (قوله وزوجة أهلك)
ان كان لاب (قوله كذلك)
اي لاما ولا زوجة اب
(قوله من الرضاع) راجع
لام (قوله وان حرمت عليك

في مستمر الرضاع والا كل معه ما يضر به الاقتصار على دون رضاع ولابن القاسم ان فطم ثم
ارضعته امرأة بعد فصاله يسومين او ما شبه ذلك حرم لانه لو اعيد اللبن لكان قوة في غذائه
قلت هو نصها ولولا ذلك رضى الله تعالى عنه ما في الحولين وبعدهما وسادسها نقل ابن رشد
يومان ولوا نقل اطعام قبل الحولين ففي لغو رضاعه بعد زيادته على يمين وتحريمه قوله او نقل
اللغوى عن الاخوين مع اصيبغ فائلا ان كان مصتبين فلا يحرم وان رد للرضاع دون طعام يحرم
اه والحق في تمام الحولين للابوين فان اتفقا على فطمه قبله فلهما ذلك اذا لم يضر الرضيع
ومفعول يحرم (محرمه النسب) وهي الانواع السبعة المذكورة في قوله تعالى حرمت عليكم
امهاتكم الى قوله وبنات الاخت ولم يذكرا من اصر يحافيه الا الام والاخت والنسبة الباقية
انما ثبت تحريمها بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم بالرضاع ما يحرم من النسب (الام اخيك) من
الرضاع (و) الام (اختك) من الرضاع فقد لا تحرم فان ارضعت امرأه اخلك او اخلتك فلا
تحرم عليك وان حرمت عليك امه من النسب لانها اما امك او زوجة ابيك وحرمة اخيك
واختك ليست كذلك (و) الا (ام ولدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك فخرصة ولدك ولدك
لا تحرم عليك وان حرمت عليك امه نسب لانها اما بنتك او زوجة ابنك وهذه ليست كذلك
(و) الا (جدة ولدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك جدته من النسب لانها
اما امك او ام زوجتك وهذه ليست كذلك (و) الا (اخت ولدك) التي رضعت معه من اجنبية
فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك اخته من النسب لانها اما بنتك او ربيبتك وهذه ليست
كذلك (و) الا (ام عمك وعمتك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك فخرصة عمك وعمتك لا تحرم
عليك وتحرم عليك امه وانما نسب لانها اما جدتك او زوجة جدك وهذه ليست كذلك (و) الا (ام
خالك وخالتك فقد لا يحرم) اي الامهات المذكورات (من الرضاع) وقد يحرم من
اعراض ككون ام اخيك واختك اختك او بنتك منه ابن عرفة وفي شرح العمدة للشيج
نقى الدين ما نصه استثنى الفقهاء من عموم قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب اربع نسوة يحرم من النسب وقد لا يحرم من الرضاع الاولى ام اخيك وام اختك
من النسب هي امك او زوجة أهلك كلتا هما حرام ولوا رضعت اجنبية اخلك او اخلتك فلا
تحرم عليك الثانية ام فقلت امك او زوجة ابنك كلتا هما حرام وفي الرضاع قد لا تكون
كذلك بان ترضع اجنبية فقلت الثالثة جدتك ولدك من النسب امك او ام زوجة ابنك
كلتا هما حرام وفي الرضاع قد لا تكون امك ولا ام زوجتك كما اذا وضعت اجنبية
ولدك فامها جدة ولدك وليست امك ولا ام زوجتك الرابعة اخت ولدك من النسب حرام
لانها بنتك او ربيبتك ولوا رضعت اجنبية ولدك فبنتها اخت ولدك وليست بنت ولا ربيبة

الخ) حال (قوله كذلك) اي بنتا ولا زوجة ابن (قوله من الرضاع) راجع لجدة (قوله كذلك) اي امك او زوجتك (قوله كذلك)
اي بنتا اوربيبة (قوله من الرضاع) راجع لام (قوله كذلك) اي جدتك او زوجة جدك (قوله منه) اي الرضاع (قوله الاولى)
بضم الهمز (قوله فائلا) اي ولد ولدك

(قوله غلط) خبر قول (قوله اداته) اى الاستثناء (قوله وهو) اى الاستثناء من العام بغير اداته الخ جملة معترضة (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله رسم) اى تعريف (قوله بقول) صلة رسم (قوله قصر جنس) واصله لالعام فصل مخرج قصر غيره (قوله على بعض مسمياته) بفتح الميم الثانية اى يوثبات العام فصل مخرج قصر العام على غير ذلك نحو انما الانسان حيوان (قوله وقول) عطف على قول (قوله اخراج جنس) واصله لبعض الخ فصل مخرج اخراج غيره (قوله وغيرهما) اى قول ابن الحناجب وقول ابى الحسين (قوله من التعريفات) بيان لغيرهما بتقدير باقى (قوله ان التخصيص) اى لانه صلة الملزوم (قوله فيه) اى ما يحرم من النسب (قوله اما المسئلة الاولى) اى أم أخيك وأم أختك (قوله وبالضرورة) صلة يصدق (قوله به) اى الرضاع (قوله غره) اى تقي الدين (قوله فى ذلك) ٤٢٤ اى قوله استثنى الفقهها الخ (قوله توهمه) اى تقي الدين (قوله صورتي)

بفتح التاء حتى صورة بلانون
قلت قوله هذا مع جلاله قدره وحاوله بالدرجة الرفيعة في الاصول واقرع غلط واضح
لان الاستثناء من العام بغير اداته وهو التخصيص انما هو فيها الندرج تحت العام لافيا
لا يندرج تحته حسبما اقرر في رسم التخصيص بقول ابن الحناجب وغيره قصر العام على
بعض مسمياته وقول ابى الحسين اخراج بعض ما يتناول الخاطب وغيرهما من التعريفات
الملزوم جميعها ان التخصيص انما هو فيها الندرج تحت العام والعام في مسئلتنا هو قوله صلى الله
عليه وسلم ما يحرم من النسب والاربع المذكورة لم تندرج فيه بحال اما المسئلة الاولى
فثبت التحريم فيها بالنسب الا بالاندرج تحت قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبنتكم وقوله
تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وبالضرورة ان المرأين المذكورتين في الرضاع
لا يصدق على واحدة منهما انها أم بالرضاع ولا منكوحة اب به وانما غره في ذلك توهمه ان التحريم
في صورتي النسب ثبت في المرأين من حيث كون احدهما أم أخيك ومن حيث كون الاخرى
أم أختك وذلك وهم يدركه من تأمل وانصف وتقرير هذا في سائر المسائل واضح فلا تطيل به واذا
ثبت عدم اندراجها تحت العام المذكور ما منع كونه مخصوصا بهم ولم اعلم من ذكر هذه المسائل
على انها مخصوصة للحديث كما زعمه انما أشار ابن رشد الى بيان اختلاف الحكم في معنى اللفظ
الاضافي وهو أم أخيك وأم أهلك فانه في المعنى النسبي التحريم وفي الرضاع ليس كذلك وكذا في
سائرهما اه وان ابن رشد فاذا قلنا ان حرمة الرضاع لا تسرى من قبل الرضيع الا الى ولده وولد
ولده من المذكور ان والاثاث خاصة فيجبوز للرجل ان يتزوج اخت ابنه من الرضاة وأم ابنه وان
علت من الرضاة وأم اخته من الرضاة اذ لا حرمة بينهما وبين واحدة منهما بخلاف النسب اه
فالمناسب لام أخيك بلا النافية عوض الا والله اعلم بنائى ابن عاشر زيادة من الرضاع مضرة بل
مخلة لان حاصل كلام ابن دقيق العيد ان موجب الحرمة اللازم لهؤلاء النسوة حيث يقرض
في النسب قديو جد اذا قرض في الرضاع وقدينتي فان جدته ولدك نسبا احوام على كل حال لانها
اما أمك أو أم زوجتك وجمدة ولدك رضاعا اما أمك من الرضاع فمحرم كالنسب واما أم اجنبية
ارضعت ولدك فلا تحرم فقد جعل المتن في هذه الصورة هو موجب الحرمة اللازم لها حيث

الرجل (قوله منهن) اى اخت ابنه وامه وأم أخته من الرضاع (قوله فالمناسب) اى في عبارة المصنف تفريع على تفرض
اعتراض ابن عرفة على تقي الدين الذي تبعه المصنف (قوله موجب) بكسر الجيم اى سبب ثبوت (قوله اللازم) نعت موجب
(قوله يقرضن) بضم الياء وفتح الراء اى هؤلاء النسوة (قوله قديو جد) اى الموجب الخ خبر ان (قوله قرضن) بضم فكسراى
هؤلاء النسوة (قوله وقدينتي) اى الموجب عنهن اذا قرضن في الرضاع (قوله فان جدته ولدك نسبا الخ) علة لزوم موجب
الحرمة لهن في النسب وعدم لزوم لهن في الرضاع (قوله أمك من الرضاع) اى أو أم زوجتك منه (قوله فقد جعل) اى ابن دقيق
العيد (قوله في هذه الصور) اى المقرضة في الرضاع (قوله هو موجب الحرمة) متعول ثاب لجعل (قوله لها) اى هؤلاء النسوة

(قوله تفرض) بضم التاء وفتح الراء اى هذه النسوة (قوله ولم يجعل) اى ابن دقيق العيد (قوله فبما تنفى بجهنم) لايخفى انه لا ينتفى بجعل من ظرفية وانه لا فرق بين كونها ظرفية وكونها يائية في ورود بحثه بان منقضى الدين المرجح ومنقضى المصنف الحرمه وجوابه ان الحرمه لازمة لموجبها ونفى الا لازم يستلزم نفي ملزومه بل عكس فقد افاد المصنف ما افاده نفي الدين وزيادة هي المقصود من الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله وما فروعه) اى الرضيع (قونه فهم كالرضيع الخ) اى فالتخصيص اضافى (قوله انزل) اى الواطئ (قوله ان كان) اى انقطاعه (قوله ولو طلقها) اى الواطئ ذات اللبن (قوله ومات) ٤٢٥ اى الواطئ (قوله فبما تنفى) اى المرضة (قوله فلهما)

٥٤ مع في (قوله محرما) بفتح الميم والراء (قوله جهلا) راجع للخامسة والمحرم (قوله مع العلم) راجع للخامسة وما بعدها (قوله واعقدوه) اى الذى رجع الامام اليه (قوله فاهوا) أى فى كلام المصنف تقرير على واعقدوه (قوله او محرم) بفتح فسكون (قوله فانه يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله قبل) بكسر ففتح اى جهة (قوله له) اى الرجل (قوله وان لم يلحق به) حال

(قوله من قبل) بكسر ففتح (قوله ثم رجع) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وهذا) أي التحريم (قوله ثم قال) أي ابن يونس (قوله بذلك) أي ابن المزني بها (قوله حرمة) أي من قبل الزاني (قوله عليه) أي الزاني (قوله ان كان) أي الولد (قوله وهذا) أي قول عبد الملك (قوله صراح) بضم الصاد أي صريح (قوله ونحوه) أي كلام ابن يونس (قوله لأمه رضعة) صلة محرم (قوله وفي الرجل) أي الواطئ وطأ سحاما (قوله به) أي الرجل (قوله حرم) بفتحات مثقلا (قوله) أي الرجل (قوله محرم) بفتح الميم وسكون الحاء (قوله على عدم حده) راجع لعمدا (قوله قائلا) أي ابن حبيب (قوله إليه) أي التحريم صلة رجع (قوله فويله) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بالثاني) أي التحريم صلة قال (قوله وقال) أي يحنون (قوله من اصحابنا) بيان (قوله سودة) بفتح فسكون (قوله لحقه) أي النبي الولد (قوله بآيها) أي سودة (قوله لولادته) أي الولد (قوله أمته) أي أبي سودة (قوله على فراشه) أي أبي سودة (قوله لما رأى) أي النبي صلى الله عليه وسلم بكسر اللام وخفة الميم علة او بفتحها وشد الميم ٤٦٦ أي حين صلة أمر (قوله من شبهه) أي الولد يان لماعلى كسر اللام وعلى فتحها

من قبل فله ثم رجع الى انه يحرم وهذا اصح ثم قال وقال عبد الملك لا تقع بذلك حرمة حين لم يلق به الولد ولا يحرم عليه الولدان كان ابنة يحنون وهذا خطأ صراح ما علمت من قاله من اصحابنا مع عبد الملك اه ونحوه في التوضيح ابن عرفة وابن وطأ الحرام لأمه رضعة محرم اتفاقا وفي الرجل قال اللخمي ان الحق به الولد حرم له كمن تزوج ذات محرم جهلا او عدا على عدم حده وفيما لا يلق به كالزنا والغصب قول ابن حبيب قائلا اليه رجع مالك واول قوله لا يحرم ابن رشد بالثاني قال يحنون وقال ما علمت من اصحابنا من قال لا يحرم الا عبد الملك وهو خطأ صراح وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سودة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ان تحجب من ولد الحقة بآيها لولادته أمته على فراشه لما رأى من شبهه بعنبة (و) ان زوجت امرأة رضيعا وطلعت عليه وتزوجت رجلا ووطئها بانزال فحدث لها البن وارضعت به الرضيع الذي كان زوجها (حرم) بفتح فضم الزوجة (عليه) أي زوجها (ان ارضعت) الزوجة بلبنه (من) أي رضيعا (كان) الرضيع (زوجا لها) أي المرزعة طلقها ووليها لمصلحة صورتها تزوجت طفلا بولاية آييه ثم طلقها عليه فتزوجت رجلا ووطئها بانزال فحدث لها البن فارضعت به الطفل الذي كان زوجها فقد حرمت على زوجها صاحب اللبن (لانها) أي المرزعة لما ارضعت الطفل بلبنه صار ابنا له وهي (زوجة ابنه) رضعا فالبنوة الطارية بعد وطأ الرجل حرمته عليه ويلغزها فبقا قال امرأة ارضعت صبيا فحرمت على زوجها وشبهه في التحريم فقال (كزوجة) (رضعة) بضم فسكون فكسر (مبائة) بضم الميم أي الزوج أي التي طلقها اطلاقا باننا صورتها تزوج رضيعا وطلقها فارضعت زوجها فقد حرمت عليه

من مؤكدة على جوازها في الاثبات وعلى منعه بتعين كسرها (قوله بعنبة) بضم فسكون صلة شبهه في الموطأ القضاء بالحاق الولد بآييه حديث مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان عنبة بن أبي وقاص عهدا الى أخيه سعد بن أبي وقاص ان ابن وليدة زمعة منى فاقبضه اليك قالت لما كان عام الفتح أخذته سعد بن أبي وقاص وقال ابن أبي شيحة فكان عهد الى فيه فقام اليه عبد بن

زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقسا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها فقال سعد يا رسول الله ابن أخي قد كان عهدا الى فيه وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمعة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وللعاهر الجحش ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسودة بنت زمعة احببي منه لما رأى من شبهه بعنبة بن أبي وقاص قالت لما آها حتى لقي الله تعالى (قوله ولبه) أي الرضيع (قوله لمصلحة) أي الرضيع (قوله طفلا) أي رضيعا (قوله آييه) أي الطفل (قوله ثم طلقها) أي ابو الطفل زوجة الطفل (قوله عليه) أي الطفل لمصلحة (قوله به) أي اللبن (قوله بلبنه) أي زوجها البالغ (قوله صار) أي الطفل (قوله) أي زوجها البالغ (قوله) بفتحات مثقلا أي البنوة الطارية المرأة (قوله عليه) أي زوجها البالغ (قوله فارضعت) أي الرضيع (قوله فقد حرمت) أي الزوجة (قوله عليه) أي زوجها ومبائة ان زوجته التي ارضعت زوجته الرضيع التي في عهده تحرم بالاولى فقد نهى على المتوهم

(قوله لانها) اى الرضيعة (قوله ربيته) اى الزوج (قوله قبل الدخول بها) دليله وان كان قد بقي بها محرم الجميع (قوله قبل الدخول) صلة فسخ (قوله به) اى الاقرار (قوله بعده) اى العقد (قوله لبغضه) من اضافة المصدر لقوله (قوله ان علما) اى الزوجان الرضاع قبل الدخول (قوله واجهلا) اى الزوجان الرضاع (قوله وعلم الزوج وحده) اى الرضاع قبل الدخول (قوله تعلم الزوجة فقط) اى قبل الدخول ٤٢٧ (قوله فى ان لها ربع دينار) صلة

كاف التشبيه (قوله انه)

اى النكاح (قوله قبله) اى

الدخول (قوله بعده) اى

صلة ادعى (قوله له) اى

الزوج (قوله به) اى

الرضاع (قوله وان كانت

القاعدة الخ) حال (قوله

لكن لما اتهم) بضم التاء

وكسر الهاء اى الزوج

استدرا على وان كانت

القاعدة لرفع ايهامه انه

لا وجه لاختصاص النصف

فى الصورة المذكورة

(قوله لزمه) اى نصف

المهر الزوج (قوله وفيها)

اى المدونة (قوله قبل

نكاحهما) صلة اقرار

(قوله اقراره) اى الزوج

بالرضاع المقتضى تحريم

زوجته عليه (قوله مطلقا)

اى عن تقييده بكونه

قبل عقده (قوله وعليه)

اى الزوج (قوله والا)

اى وان لم يبين (قوله فلا)

اى لاصح عليه (قوله ان

تقدم) اى اقراره (قوله

والا) اى وان لم يتقدم

اقراره به على عقده بان تأخر عنه (قوله كطلاقه) اى قبل بناءه فى ايجاب نصف المسمى (قوله ان كذبته) اى الزوجة

الزوج فى دعوى الرضاع (قوله والا) اى وان لم تكذب (قوله واقرارها) اى الزوجة بالرضاع الموجب للتحريم (قوله

يفرق) بضم فتح فكسر مثة لاى يوجب التفريق بينهما (قوله وبعبده) اى العقد (قوله ان صدقها) اى الزوج الزوجة

اوجب التفريق (قوله والا) اى وان لم يصدقها (قوله فلا) اى لا يفرق

لانها صارت ام زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (او) شخص اثنى (مرتفع) بضم الميم وكسر الصاد المججمة (منها) اى المبانة فالأثنى التى رضى عنها منها محرم على الزوج لانها ربيته صورتهما ايان زوجته المدخول بها ولا يباين لها وتزوجت غيره ووطئها بازال فحدث لها ابن فارضت به رضيعة فقد حرمت الرضيعة على من ابان المرزعة (وان ارضعت) اجنبية او مبانة قبل الدخول بها (زوجته) الرضيعة صارتنا اختين من الرضاع ويحرم الجمع بينهما (اختار) الزوج واخذت منه ما وهى اولاهما رضاعا وعقد ابل (وان) اختار (الاخرة) اى المتأخرة منها رضاعا وعقد (وان كان) الزوج (قد بقي بها) اى مبانة التى ارضعت زوجته الرضيعة (حرم الجميع) على الزوج الموضوعة لانها صارت ام زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (او الرضيعة) لانها صارتنا بينتين لزوجة مدخول بها والدخول بالامهات يحرم البنات (وادبت) بضم الهمز وكسر الدال مشددة المرأة (المتعمدة للافساد) للنكاح بالرضاع من ذكر (وفسخ) بضم فكسر (نكاح) الزوجين المكلفين (المصادق عليه) اى الرضاع الموجب للتحريم قبل الدخول وبعبده ولو سقيين وشبهه فى الفسخ فقال (كقيام) اى شهادة (بينه على اقرار اخذهما) اى الزوجين بالرضاع الموجب للتحريم (قبل العقد) صلة اقرار وشهدت البينة به بعده فيفسخ قبل الدخول وبعبده ومفهوم قبل العقد فيه تفصيل فان اقر الزوج به بعده فيفسخ وان اقرت الزوجة به بعده فلا يمتد اقرارها لاثامها بالكذب تحميلا على فراقه لبغضه (و) اذا فسخ النكاح (لها) اى الزوجة الصداق (المسمى) بفتح الميم الثانية اى المذكور المبين حال العقد او بعده تقوىضان كان والافساد المثل (بالدخول) ان علما أوجهلا أو علم الزوج وحده (الا ان تعلم) الزوجة (فقط) أى دون الزوج بالرضاع (ف) حكمها (ك) حكم الزوجة (الغارة) بالغين المججمة أى التى غرت خاطبها بكم هيها وفى عدتها من غيره بانقضائها فقد علموا وتبين بقاؤها فى ان لها ربع دينار فى نظير البضع ومفهوم بالدخول انه ان فسخ قبله فلا شئ لها (وان ادعاء) اى الزوج الرضاع الموجب للتحريم بعده عقده وقبل بناءه بها (فانكرت) الزوجة الرضاع ولا يثبت له به (أخذ) بضم فكسر الزوج (باقراره) اى الزوج بالرضاع فيفسخ نكاحه (ولها) أى الزوجة (النصف) من المسمى وان كانت القاعدة ان ما فسخ قبل الدخول لا شئ فيه لكن لما اتهم هنا بالكذب تحميلا على اسقاط نصف المهر لزمه معاملة له بنقض قصده ابن عرفة وفيها ان شهدت بينة باقرار أحد الزوجين برضاع قبل نكاحهما ففسخ التمسى اقراره يوجب فراقه مطلقا وعليه المهران بنى والا فلا ان تقدم على عقده والافساق لاقه ان كذبته والاسقاط النصف واقرارها قبل العقد يفرق وبعبده ان صدقها والا فلا والفرقة

اقراره به على عقده بان تأخر عنه (قوله كطلاقه) اى قبل بناءه فى ايجاب نصف المسمى (قوله ان كذبته) اى الزوجة الزوج فى دعوى الرضاع (قوله والا) اى وان لم تكذب (قوله واقرارها) اى الزوجة بالرضاع الموجب للتحريم (قوله يفرق) بضم فتح فكسر مثة لاى يوجب التفريق بينهما (قوله وبعبده) اى العقد (قوله ان صدقها) اى الزوج الزوجة اوجب التفريق (قوله والا) اى وان لم يصدقها (قوله فلا) اى لا يفرق

(قوله به) أي الرضاع (قوله فيجب) أي المهر (قوله قبله) بفتح فسكسر (قوله وهذه) أي صورة اقراره به قبله مع انكارها (قوله قاعدة كل نكاح الخ) إضافة قاعدة للبيان (قوله لذلك) أي اقتضاء دعواها فسخه قبله الخ (قوله ونحوهما) أي الصغيرين من يزوج بفتح الواو مثقال الخ بيان لنحوهما (قوله بلاذنه) كالجنون والبكر (قوله بالرضاع) صلة اقرار (قوله بينهما) أي الزوجين تنازع فيه الرضاع والحرمه ٤٢٨ (قوله فيمنع) بضم الميم وفتح النون أي النكاح تفريع على قبول اقرارهما

باقرارها تسقط مهرها اللخمى ولودخل لانها غارة الا أن يدخل عالمها فيجب ابن الكاتب أن غربة فلها ربع دينار وقبله الصقلي اه وهذه إحدى المستثنيات من قاعدة كل نكاح فسخ قبل الدخول لاشئ فيه (وان ادعته) أي الزوجة الرضاع بعد العقد قبل البناء أو بعده (فانكر) الزوج الرضاع (لم يندفع) الزوج عنها أي لا يفسخ نكاحه لانها مهابا بالكذب تحيلا على فراقه (ولا تقدر) الزوجة (على طلب المهر) وهي تدعى الرضاع (قبله) أي الدخول أي لا يمكن منه لاقتضاء دعواها فسخ النكاح قبله وهو مسقط للمهر وان طلقها قبله فلا شئ لها لذلك وافاده ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف وغيرهم (واقرار الابوين) للزوجين الصغيرين ونحوهما من يزوج بلاذنه بالرضاع الموجب للعروة بينهما خبر اقرار (مقبول) ان اقرا به (قبل) عقد (النكاح) فيمنع وان وقع فيفسخ (لا) يقبل اقرارهما به (بعده) أي النكاح فلا يفسخ كقرار ابوي الكبيرين ولو قبل العقد وهما كالأجنبيين فيجوز فيهما ما ياتي فيهما وشمل قوله الابوين ابائهما وامهاتهما أيضا لاصحهما طئي كلام المصنف فيمن يزوج بغير اذنه وهو الابن الصغير والبنات البكر كذا النقل في المدونة وغيرهما فلا وجه لتقييد البنات بالصغروان وقع في عبارة ابن عرفة وشبهه في قبول الاقرار قبله لا بعده فقال (كقول ابوي احدهما) أي الذكور والاشئ اللذين يزوجان بلاذنهما أي اخباره برضاعهما فقبل قوله قبله لا بعده (و) ان اقرار الابوان أو احدهما قبله ثم رجع عنه واعتذر بعدم ارادته النكاح (فلا يقبل) بضم المثناة وفتح الواوحدة (منه) أي المقر بالرضاع من ابويهما أو احدهما (انه اراد) باقراره به (الاعتذار) أي اظهر العذر لعدم التزوج لكرهته إياه لاحقية الاقرار بالرضاع ابن القاسم وان وقع العقد فسخ ظاهره ولولم يتوله المقر بأن رشده الولد وعقده لنفسه وهو أحد قولين وعلى الآخر مشى ابن الحاجب وظاهره ولو صدقته في اعتذاره قرينة وينبغي العمل عليها بخلاف قول) أي اقرار (أم احدهما) أي الزوجين بالرضاع الموجب للعروة بينهما قبله (فالتنزه) أي ترك العقد (مستحب) ولو استمرت على قولها تكفي في تكميل غ ظاهره ولو وصية وهو كذلك وقال أبو اسحق الوصية كالاب بلخيرها على النكاح (ويثبت) الرضاع بين الزوجين (ب) شهادة (رجل وامرأة) به (وب) شهادة (امرأتين) به (ان فشا) أي شاع الرضاع بين الناس في الصورتين (قبل العقد) من قولهما ابن عرفة وشهادة امرأتين به ان فشا قولهما به قبل نكاح الرضيعين ثبته اه وهو مثل لفظ المدونة ابن عرفة وفي كون القسوة المعتبر في شهادة المرأة قسوة قولها ذلك قبل شهادتها وفسوة عند الناس من غير قولها قولان اه وشمل كلامه أبوي غير المجبورين وام احدهما مع أجنبيصة فان لم يقم قبله فلا يثبت بما ذكر

(قوله وان وقع) أي النكاح (قوله فيفسخ) أي قبل البناء وبعده (قوله اقرارهما) أي الابوين (قوله به) أي الرضاع (قوله ولو قبل العقد) أي ولو كان اقرار ابوي الكبيرين (قوله وبهما) أي ابوي الكبيرين (قوله فيهما) أي ابوي الكبيرين (قوله فيهما) أي الاجنبيين (قوله وهو) أي من يزوج بغير اذنه (قوله والبنات البكر) أي ولو عانسا (قوله فلا وجه لتقييد البنات بالصغر) تفريع على ثبت البكر (قوله وان وقع في كلام ابن عرفة) حال (قوله قبله) أي البناء (قوله ثم رجع) أي المقر (قوله عنه) أي اقراره (قوله واعتذر) أي المقر من اقراره الذي رجع (قوله من ابويهما) أي الزوجين الخ بيان للمقر (قوله انه) أي المقر (قوله به) أي الرضاع (قوله لكرهته) أي المقر (قوله إياه) أي التزوج (قوله ولولم يتوله) أي العقد المقر

(قوله وعلى الآخر) أي عدم فسخه ان تولد غير المقر صلة مشى (قوله ولو صدقته) أي المقر (قوله عليها) (وهل) أي القرينة (قوله قبله) أي النكاح (قوله وصية) أي على الولد الذي اقرت برضاعه (قوله كالاب) أي في قبول اقراره به قبله لا بعده (قوله بلخيرها) أي الا الولد والخبير مضاف لفاعل (قوله به) أي الرضاع (قوله في الصورتين) أي شهادة رجل وامرأتين وشهادة امرأتين (قوله به) أي الرضاع (قوله ثبته) أي الرضاع خبر شهادة (قوله فان لم يقم قبله) مفهوم ان فشا

(قوله معه) أي الفشوة (قوله لقيامه) أي الفشوة (قوله مقامها) أي العدة (قوله الأول) أي اشتراط العدة (قوله فانه) أي اللحي (قوله والثاني) أي عدم اشتراطها معه (قوله فانه) أي ابن رشد (قوله والاول) أي وان لم يقش (قوله) وآخر) بفحاش مثقال أي المصنف (قوله هذا) أي شهادة الرجلين به (قوله تقييده) ٤٢٩ أي شهادة الرجلين (قوله وللتنبية

الخ) عطف على لدفع (قوله كذلك) أي فشاها (قوله كذلك) أي بلا فشو (قوله امرأته) أي التي في عصمتها لحنه فيها بعدم تزوجها من اراد تزوجها (قوله ولا يتزوجها) أي المرأة التي قالت امه ارضعها لان قولها شبهة (قوله وتزوجها) أي التي قالت امه ارضعها (قوله بطلاقها) أي التي قالت امه ارضعها (قوله لانه) أي الشان الخ علة لا يقضى عليه بطلاقها (قوله ايها) أي التي قالت امه ارضعها (قوله اخبر) بضم الهمز وكسر الموحدة (قوله فقبس) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وقال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله كيف) أي بتقيها (قوله وقد قيل) أي انها محرم من الرضاع (قوله وقال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله بغيره) أي بغيره (قوله وهذا) أي تزوجها من قالت امه ارضعها (قوله فقبس) بضم فكسر مثقالا (قوله كفا بليها) أي الاسلام

(وهل تشتط) بضم الفوقية الاولى وفتح الراء (العدالة) في الرجل والمرأة وفي المرائين (مع الفشو) أو لا تشتط معه اقسامه مقامها (تردد) الاول للحي فانه قال يثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين اذا انفك ذلك من قولهما والشافعي لا يثبت الرضاع لهما مع امرأتين عدلتين اذا انفك ذلك من قولهما (و) يثبت الرضاع (ب) شهادة (رجلين) عدلين به فلا يثبت بغير عدلين ان لم يقش والا فتردد الرجل مع المرائين كالرجلين وآخر هذا لدفع توهم تقييده بالفشو وللتنبية على ان الاصل في هذا الباب شهادة النساء (لا) يثبت الرضاع (ب) شهادة (امرأة) عدلة به ان لم يقش بل (ولو قش) من قولها قبل العقد على المشهور وشملت المرأة ام احدهما والاجنبية (ونذب) بضم فكسر (التزويج) أي ترك نكاح من شهد برضاها من لا يثبت الرضاع بشهادته (مطابقا) عن التقييد بكون الشاهد امرأة فشاها ولا اورجلا كذلك اورجلا وامرأة بلا فشو وامرأتين كذلك لانها شبهة من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه ابن عرفة مع عيسى ابن القاسم من قال في امرأة اراد تزويجها ان لم تزوجها فامرأته طالق فقالت امه ارضعها اري ان تطلق امرأته ولا يتزوجها فان اجترأ وتزوجها فلا يقضى عليه بطلاقها لانه لا يكون في الرضاع الا امرأتان ابن رشد لا يقضى بطلاقها لان تزويجها ايها مكره لا حرام لانه صلى الله عليه وسلم اخبر برضاع امرأة فقبس وقال كيف وقد قيل وقال الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات فن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه فندب صلى الله عليه وسلم الى اتقاء الشبهات ولم يحرمها او هذا من الشبهات اذ لا يوقن بحجة قول امه ولا يجب عليه نصدها للاحتمال ارا دهم ان يمنع نكاحها الا ان يكون فشاها قولها ذلك فيحرم عليه نكاحها أم (ورضاع) الرضيع حال (الكفر) لصاحبة اللبن وصاحبه (معتبر) بفتح الموحدة وكذا حال الرق فلو ارضعت كافرة صغرا مسلما قد رولد لها واصحاب لبنها ولو استمر على دينهما ابن عرفة وفيها المصصة الواحدة تحرم ورضاع الشرك والرق كفا بليهما (والغيلة) بكسر الغين المعجمة وقصها وقبل لا يصح الفسخ الامع حذف الهاء وسبى ابوهران وغيره من اهل اللغة الغيلة بالهاء والفتح والكسر معا هذا في الرضاع واما في القتل فبالكسر لا غير وقبل هو بالفتح من الرضاع المرة الواحدة قاله في المشارق ومجزم في الاكمال بان الفسخ للمرة وفي غيرهما بالكسر بنافي وخبر الغيلة (وط) المرأة (المرضع) بانزال أو لا وقيل بل بقيد الانزال وقيل هي ارضاع الحامل (وتجوز) الغيلة والاولى تركها ان لم يتحقق ضرر الرضيع والامتنع وان شك فيه كرهت وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم هممت ان انهي الناس عن الغيلة حتى سمعت ان الروم وقارس يصنعون ذلك فلا يضر اولادهم ابن عرفة والغيلة في كونها وطء المرضع او ارضاع الحامل قول مالك رضي الله تعالى عنه ونقل اللحي وعزاه ابو عمر

والطرية (قوله وقصها) أي مع الهاء (قوله هو) أي لفظ الغيلة (قوله وتجوز) أي على وجه خلاف الاول (قوله والاول) أي وان تحقق ضرره (قوله فيه) أي ضرر الرضيع (قوله وطء) خبر كون (قوله وارضاع) عطف على وطء (قوله قول مالك رضي الله تعالى عنه) راجع لوطء المرضع (قوله ونقل اللحي) راجع لارضاع الحامل

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله لا يكره) أي وطء الموضع (قوله وما هي) أي الغيلة (قوله منع ولي الرضيع) من إضافة المصدر لفاعله
وتكمل عمله بنصب مفعوليه (قوله مطلقا) أي عن تقييده بشرطه عدمه (قوله شرطه) أي الولي عدم وطئه زوجها (قوله
أوبان) أي ظهر (قوله ضررها) أي الغيلة من إضافة المصدر لفاعلها ثم نصبه مفعولا فشرط منعه أحد الأمرين (قوله ابن القاسم)
راجع لمنعه مطلقا وأصبح راجع لمنعه أن شرطه أوبان ضرره * (باب النفقات) * (قوله قوام) بكسر القاف أي استقامة
واعتماد في القوام من القوام بالفتح كصاحب العدل وما يماش به وبالضم داء في قوائم الشاة وبالكسر نظام الأمر وعماده
وملا كذاه (قوله معتاد) حال من إضافة ٤٣٠ ما كان صفة (قوله فتدخل) أي في حد النفقة (قوله وانظره) أي مختصر

ابن عرفة (قوله دخوله) لا تخش وفيها عزوه لناس والمذهب لا يكره الصلة في الواضحة لابن الماجشون الغيلة وطء
المرضع حملت أم لا العرب تقيمه شديدا أبو عمران ما أدري قوله أنزل أم لا وما هي الأمع
الانزال إلا أن يزيد ماؤها في تضعيف اللبن الباجي من استوجرت لارضاعها باذن زوجها في
منع ولي الرضيع زوجها وطءا مطلقا أو أن شرطه في العقد أوبان ضررها الرضيع قول ابن
القاسم وأصبح والله سبحانه وتعالى أعلم
* (باب) في النفقة بالسكاح والملك والقرابة *

ابن عرفة النفقة ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف فتدخل الكسوة ضرورة وانظره فقد
اطال في نقل الخلاف في دخوله فيها وخروج ما به قوام حال الآدمي غير المعتاد وما به قوام
معتاد حال غير الآدمي وما به قوام معتاد حال الآدمي وهو سرف فلا يسمى شي من ذلك نفقة
شرعا (يجب) زوجة (ممكنة) بضم الميم الأولى وفتح الثانية وكسر الكاف مشددة زوجها من
استمتاعه بها بعد دعائها أو دعاء مجبرها للدخول ولولم يكن عندها كم ومضى زمن ينتج فيه كل
منه ما عاذا أن كان الزوج حاضرا فإن كان غائبا وطلبت النفقة من ماله سأله الحاكم هل تمكنه
أن لو كان حاضرا فإن قالت تم فرضها لها أن كانت مطيقة وهو بالغ ابن عرفة وفي معام
ابن القاسم سئل عن سافر قبل البناء فطلبت زوجته بعد أشهر النفقة من ماله قال تلزمه نفقتها
ابن رشد قيل لانه نفقة لها أن كان مغيبه قريبا لانهم لا نفقة لها حتى تدعوه للبناء فإن طلبته وهو
قريب كتب له أما أن يبقى أو ينفق وقيل لها النفقة من حين الدعاء وليس عليها انتظاره وهذا
اقبس وهو ظاهر السماع اه اللغوي يحسن فرضها أن سافر دون علمها ومضى امد البناء
أو بعلمها ولم يعد في الوقت المعتاد اه (مطابقة للوطء) فلا تجب له غير ممكنة ولا غير مطيقة
اصغرا ورتق الآن يدخل ويتلذذ بها أو يبطأ الصغيرة غير المطيقة ومثله يجب (على) الزوج
(البالغ) سواء كان حرا أو عبدا ابن سلون وعلى العبد نفقة زوجته الحرة وكسوتها أطول
بقائها في عصمته من كسبه ولا يمنعه سيده من ذلك وإن كانت الزوجة أمة فنفقة لها على زوجها
جرا كان أو عبدا أو أها سيدها معه بيتا أم لا وانظر قوله من كسبه فإن كان ذلك لعرف جرى به
فلا اشكال والاف هو خلاف قول المصنف ونفقة العبد في غير خراج وكسب الاعرف فلا نفقة
لزوجة صغير ولو دخل بها واقتضا (وليس أحدهما) أي الزوجين (مشرقا) بضم الميم وسكون

ابن عرفة (قوله دخوله) لا تخش وفيها عزوه لناس والمذهب لا يكره الصلة في الواضحة لابن الماجشون الغيلة وطء
المرضع حملت أم لا العرب تقيمه شديدا أبو عمران ما أدري قوله أنزل أم لا وما هي الأمع
الانزال إلا أن يزيد ماؤها في تضعيف اللبن الباجي من استوجرت لارضاعها باذن زوجها في
منع ولي الرضيع زوجها وطءا مطلقا أو أن شرطه في العقد أوبان ضررها الرضيع قول ابن
القاسم وأصبح والله سبحانه وتعالى أعلم
* (باب) في النفقة بالسكاح والملك والقرابة *

(قوله فرضها) أي النفقة (قوله لها) أي زوجة الغائب في ماله (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله
تلزمه) أي الزوج الغائب (قوله نفقة لها) أي الزوجة (قوله فان طلبته) أي الزوجة البناء (قوله وهو) أي الزوج (قوله كتب)
بضم فكسر (قوله) أي الزوج (قوله يحسن) يفتح فسكون فضم (قوله فرضها) أي النفقة في مال زوجها الغائب (قوله
بعد) يفتح فضم أي يرجع (قوله طول بقائها) تنازع فيه نفقة وكسوة (قوله بواها) بفتحات مثقلا أي أفردا (قوله معه)
أي زوجها

(قوله اختصاصها) اي الشروط (قوله يعضده) بضم نفتح فكسر مثقلا اي يقوه (قوله وتجب) اي النفقة (قوله فيها) اي المدونة (قوله وليس احدهما) اي الزوجين (قوله وتسليمه) اي مالها المشتريه (قوله ذلك) اي دعاء زوجها بالبناء (قوله الاول) اي ان لاني البكر دعاء زوجها البناء به وان لم تطلبه ابنته (قوله في الاول) اي كون نفقتها على ايها (قوله والثاني) اي ان الدعاء لها فقط (قوله في الثاني) اي كون نفقتها على مالها (قوله كالدعاء للبناء) اي في ايجاب نفقة ٤٣١ الزوجه على زوجها اي وكونه ليس مثله

فيه (قوله ثالثا) اي الاقوال (قوله في البتة) اي كون العقد مثل الدعاء فيها (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله لغو) اي لا يوجب نفقة الزوجه على زوجها (قوله مه تبر) اي موجب نفقتها عليه (قوله فيهما) اي الدعاء في مرض السباق والدعاء في مرض لا يمنع الوطء (قوله بينهما) اي مرض السباق ومرض لا يمنع الوطء (قوله لها) اي المدونة راجع للغو (قوله واسجنون) راجع لاعتباره (قوله ورجحه) اي قول مضمون (قوله بر) بضم الموحدة (قوله من لحم) بيان لما (قوله الشورة) بفتح السين المجبة وسكون الواو اي الجهاز (قوله ومنها) اي الكسوة (قوله الغطاء والوطاء) بكسر اولهما (قوله من غنى الخ) بيان لحالها (قوله منها) اي الغنى والفقير (قوله منها) اي المدونة (قوله لنفقتها) اي الزوجه (قوله هي) اي نفقتها (قوله حالهما)

السين المجبة وكسر الراء عقبها فاء اي بالغاحد السياق وهو الاخذ في النزاع فلان نفقة لمسرفة ولا على مشرف قبل الدخول ودخول هذا وعدمه سواء قاله ابو الحسن على المدونة والاشراف العارض بعد الدخول لا يسقط النفقة البتة في ظاهر كلام المصنف ان هذه الشروط عامة في المدخول بها وغيرها وبه قرر غير واحد والذي قرر به ابن عبد السلام وضيح كلام ابن الحاجب اختصاصها بغير المدخول بها واستظهره الشيخ مياودة ونصه ورحل في ضيح السلامة من المرض وبلوغ الزوج واطاقة الوطء شروط في وجوب النفقة بالدعاء للدخول فاذا دعي اليه وقد اختل احداهما فلا تجب اما ان دخل فتجب من غير شرط وجهها الا في شرط وجوبها بالدخول والدعاء اليه ولم يعضده بنقل والظاهر الاول ابن عرفة وتجب بنكاح فيها مع غيرها بدعاء الزوج البالغ لبنائه وليس احدهما في مرض السباق اللغوي يريد به سدق در التبرص للنساء والشورة عادة عراض ظاهر مسائلها ان لاني البكر دعاء الزوج للبناء الموجب للنفقة وان لم تطلبه ابنته وهو المذهب عند بعض شيوخنا وقاله ابو المطرف الشيباني بخبره اياها على العقد ويبيع مالها وتسليمه وقال المأموني ليس ذلك الابداع انما اوتوا كليلها اياه ومثله لابن عتاب قلت ظاهره كانت نفقتها على ايها وعلى مالها والظاهر الاول في الاول والثاني في الثاني وفي كون العقد كالدعاء للنساء ثالثا في البتة ثم قال والدعاء في مرض السباق لغو وفي مرض لا يمنع الوطء معتبر اتفاقا فيهما وما وفيما بينهما قولان لها والسجنون ورجحه اللغوي وفاعل يجب (قوت) بضم القاف وسكون الواو اي طام مقتات من برا وغيره بالعادة (وادام) بكسر الهمزة اي ما يؤتمد به من لحم وغيره بالعادة (وكسوة) عطف على قوت ثقبها البرد والحر بالعادة (ومسكن) بفتح الميم وسكون السين وقع الكاف عطف على قوت اي موضع تسكن فيه (ب) بحسب (العادة) الجارية بين اهل بلدهما في الاربعة ابن عاشر انما تجب الكسوة اذالم يكن في الصداق ما تشور به او كان وطال الامد حتى خلقت كسوة الشورة قاله المتبسط ومنها الغطاء والوطاء اه والقوت وما بعده (بقدر وسعه) بضم الواو اي طاقة الزوج (وحالها) اي الزوجه من غنى وفقير وتوسط بينهما في الجواهر قال مالك رضي الله تعالى عنه والاعتبار في النفقة بقدر حال المرأة وحال الزوج في يسر واعسار ومثله لابن الحاجب واقره المصنف وغيره ابن عرفة في ارجاء المستور منها الاحد ان نفقتها هي على قدر يسره وعسره وفي الجلاب وغيره على قدر حالها من حاله اللغوي وغيره المعتبر حالها وحال بلدهما وزمنهما وسعرهما ونحوه مع عيسى بن القاسم ونقل ابن عبد السلام اعتبار حال الزوج فقط لاعرفه وواجبها ما يضرها فقده ولا يضره وفيما فوقه معتادا المثلها غير سرف لا يضره خلاف وفي تعيينه بمقتضى محل

اي الزوجين (قوله وضوءه) مفعول ثان لسمع (قوله لا اعرفه) خبر نقل (قوله وواجبها) اي نفقة الزوجه (قوله لا يضره) اي قصصه الزوج (قوله فوقه) اي ما يضرها ولا يضره تحصيله (قوله متادا) حال من ما (قوله لئلاها) اي الزوجه (قوله غير سرف) حال من ما ومن ضمير معتادا (قوله لا يضره) اي قصصه الزوج حال من احدهما (قوله وفي تعيينه) اي واجبها

(قوله قائلية) بكسر الهمزة جمع قائل بلانون لضافته اى بحسب عادة بلاد العلماء الذين عيشوه (قوله وعادته) اى جعل قائلية (قوله فصنف ما كوله) اى ماتا كاه الزوجة (قوله جل) بضم الجيم اى اكثر (قوله مثلها) اى الزوجة (قوله يلدها) اى الزوجة (قوله يرض) بضم الياء وفتح الراء اى يقدر (قوله لها) اى الزوجة (قوله من الطعام) بيان ما بعده (قوله اهل فاعل يقات (قوله بلدهما) اى الزوجين ٤٣٢ (قوله ذلك) اى اتفاق الشعير (قوله بينهما) اى الزوجين (قوله فلو كان)

اى الصنف الذى يجرى بينهما (قوله ويجز) اى الزوج (قوله الاغلى) اى من الشعير اى وعدم لزوم الاغلى منه (قوله والا) اى وان اشترط كونها غير كولة (قوله زمه) اى ارضاعها صله تزايد (قوله له) اى ما تقوى به (قوله يفرض) بضم الياء وفتح الراء (قوله وليست) اى المرزوع (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الضاء (قوله المجدمة) (قوله الفاضل) اى الزائد عن اكلها (قوله اكلها) اى الزوجة (قوله او كانت قليلة الاكل) اى طبعاً (قوله بذلك) اى الفرض الكامل (قوله مما يلزمه فى صحتها) بيان لنفقة (قوله من الاكل) بيان لما (قوله لها) اى الا كولة (قوله ذلك) اى ليس الحرير (قوله فهذا) اى لا يلزم الحرير (قوله سائر) اى جميع (قوله ووقاية) اى عصاية لراسها (قوله قناع) اى خمار لرأسها وما يليه (قوله وهى) اى التمسبص والوقاية والقناع (قوله قدرهما) اى الزوجين (قوله فى الوسط) اى محتزما به (قوله يردن) بضم الياء وفتح الراء (قوله لباسها) اى الزوجة (قوله خرفان) بكسر الخاء المججمة وسكون الراء جميع خروف (قوله قائلية) بفتح القاف واللام وسكون النون فوحدة اى مضربة محسوبة بخوف قطن (قوله سابغة) اى شاملة

قائلية وعادته مقالات فصنف ما كوله اجل قوت مثلها يلدها يفرض لها من الطعام ما يرى انه الشبع مما يقات به اهل بلدهما فى البلاد لا يتفق اهل شعير اجمال غنيهم ولا تفسيرهم ومنها من ذلك عندهم مستحب ومستحجاذ اللخمى المعبر الصنف الذى يجرى بينهما يلدها ما قعا اوشعير او ذرة او قمارا فلو كان قمارا ويجز عن غير الشعير فى لزوم الاغلى نقل ابن رشد عن سماع يحيى ابن القاسم ودليل سماع القرينين الباجى عن ابن القاسم يرعا قدرها من قدره وغلاء السعر (و) يعتبر حالهما بالنسبة الى (البلد) الذى هما به (والسعر) بكسر السين المهملة اى القيمة للقوت وما بعده من رخاء وغلاء وتوسط بينهما للاختلاف النفقة باختلاف ذلك ولا بد من كفايتهما ان لم تكن ا كولة بل (وان) كانت (ا كولة) اى كسيرة الا كل كثيرة خارجة عن المعتاد مثلها وهى مصيبة نزلت به فعليه كفايتها واطلاقها كما فى الحديث اذ لم يشترط كونها غير ا كولة والا فله ردها الا ان ترضى بالوسط (وتزاد) بضم القوفية الزوجة (المرزوع) على النفقة المعتادة (ما تقوى به) على ارضاعها زمه لاحتياجها له ابن عرفة قال مالك رضى الله تعالى عنه يفرض للمرضع ما يقوم بهما فى رضاعتها وليست كغيرها واستثنى من قوله بالعادة بالنسبة للقوت والادام فقال (الا) الزوجة (المريضة) ولو اشرفت بعد البناء (وقليلة الا كل) مخلقة (ولا يلزم) الزوجة (الا ماتا كاه على الا صوب) عند المتعطى وقال ابو عمران يقضى لكل من المريضة وقليلة الا كل بالوسط وتصرف الفاضل فيما تحب ابن عرفة ابن سهل انظر ان قل اكلها المرض وطلمت فرضا كاملاً او كانت قليلة الا كل يكفيا اليسير وطلمت فرضا كاملاً فهل يقضى لها بذلك ام بقدر حاجتها وكفايتها وفى كتاب الوقار ان مرضت لزمه نفقة الا ازيد مما يلزمه فى صحتها المتعطى الصواب ان ليس لها الا ما تقدر عليه من الاكل وذلك اسق فى المريضة اذا النفقة عوض المتعة قلت ولقول الاكثران كانت ا كولة فعليه ما يشبهها والاطلاقها وقال ابو عمران لا يلزمه لها الا المعتاد وان كانت قليلة الا كل فلها المعتاد تنصع به ما تشاء قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه (ولا يلزم) الزوج (الحرير) فى كسوة زوجته ولو اتسع حاله وهى غنية عادت ا ذلك فهذا كالتخصيص لقوله بالعادة بقدر وسعها وحالها فى الكسوة (وجل) بضم الجاء المهملة وكسر الميم قول الامام لا يلزم الحرير (على اطلاق) عن التميميد بالمدينة اى ابقاء ابن القاسم على عمومته فى سائر البلاد (و) جله ابن القصار (على المدينة) اى ساكنة المدينة المنورة بانوار النبي صلى الله عليه وسلم ولومن غير اهلها ان تخلقت بخاق اهلها (لقناعها) اى المدينة ابن عرفة اللباس اللخمى قميص ووقاية وقناع وهى فى الجوددة والدناءة على قدرهما ويسر الزوج ويزاد لبعض النساء ما يكون فى الوسط ويزدن فى الشتاء ما يقى البرد ابن حبيب ولباسها قميص وفرو وشتائم امن خرقان او قلنباة تحت قميص وفوقه آخر واقفاة سابغة لراسها ومقنعة

فوقها

(قوله فوقها) أي اللقافة (قوله تنقذه) أي تفضعه (قوله يقرض) بضم الياء وفتح الراء (قوله من الجبة الخ) بيان لباس (قوله ونى) بفتح فسكون أي مطرور بنحو حرير (قوله وان كان) أي الزوج (قوله سائر) أي باقي (قوله وان كان) أي الزوج (قوله سعة) بفتح السين أو كسرهما أي مالا كثيرا مباغاة (قوله المرتفع) أي كثير الثمن ٤٣٣ (قوله يبدله) أي يلبسه (قوله مثليها)

أي الزوجة (قوله والعصب)

ضرب من البرود قاموس

(قوله والشطوى) بفتح

السين المجبة والطاء المهمله

وكسر الواو وشد الياء نوع

من الحرير (قوله ان كانت)

أي الزوجة (قوله متسعة)

أي غنية (قوله وكانت) أي

الانواع المذكورة (قوله

لبسة) بكسر فسكون (قوله

فيها) أي الجمعة (قوله ولا

يفرض) أي اللحم (قوله

بردى) بضم فسكون فكسر

(قوله أصله) أي الزوج

(قوله الحر) نعت اصل

(قوله عليها) أي الزوجة

(قوله عايشه) أي الزوج

(قوله عنها) أي القابلة (قوله

وان كانا) أي الزوجان

يتفقان (قوله بها) أي

القابلة (قوله وعزها) أي

نسب ابن عرفة الاقوال

لقائلها (قوله المضوخ)

بضم النون والضاد المجبة

آخيه خاء مجبة أي ما تجعله

في شعرا ما عند ارادتها

تسريحه (قوله ذلك) أي

الطيب وما عطف عليه

(قوله الصبغ) بكسر الصاد

المهمله وانجام الغين أي

ما يصبغ به (قوله والسعة)

فوقها تجمع بهاراسها وصدورها فان لم تكن ممتعة فحار فان لم يكن فازا وتنقذه على راسها وتجمع به ثيابا وخفان وجوربان الخفان والقرولستين ثم تجدد وما وصفناه لسنة ثم تجدد وفي سماع عيسى ابن القاسم يفرض لها البامس الشتاء والصف من الجبة القردل والمقنع والازار والخمار وشبه ذلك مما لا غنى لها عنه وما يسترها ويرى اديم اللخمى لابن القاسم في الموازية لا يفرض خز ولاوشى ولاحرير وان كان متسعا ابن القصار انما قال مالا رضى الله تعالى عنه لا يفرض الخنز والوشى والعسل لقناعة أهل المدينة فاما سائر الامصار فعلى حسب أحوالهم كالثمن وفي سماع عيسى الكسوة على قدرها وقدره ليس فيها خز ولاحرير ولاوشى وان كان يجب دسعة ابن رشد معناه في الخنز والحرير المرتفع الذي لا يشبه ان يمتدله مثلها الذقد يكون في الخنز والعصب والشطوى ما يشبهه العصب الغليظ فيلزمه مثله ان كانت متسعة وكانت لبسة أهل البلد على ما في سماع يحيى بن وهب (قوله يقرض) بضم التحتية وفتح الراء أي يقدر للزوجة (الماء) اشربها ووضوئها وغسلها ولومن جنابة من غير وطئه وغسل عيود دخول مكة ووقوف عرفة واحرام وجعة وغسل ثياب وآنية ورش (والزيت) لا تدمام واستصباح وادهان (والخطب) الطبخ وخبز (والخ) لا تدمام واصلاح طعام (واللحم المرقبة مرة) في الجبة لتوسع المال ومرة قيم المتوسطه ابن القاسم ولا يفرض كل يوم الشارح ان لم يكن عادة تت لا يفرض غسل ولا سمن أي الا أن يكون ادا من عادة كقضاء وخيار (و) يفرض (حصير) تحت القراش أو هو القراش من حلقاء أو بردى أو سعف (و) يفرض (سبر) احتجيج له) لمنع عقرب أو برغوث أو فحوهما ابن عرفة في سماع عيسى ابن القاسم يفرض لها اللعاف لليل والقراش والوسادة والسبر ان احتجيج له لطوف العقارب وشبهها (و) يفرض (اجرة) امرأة (قابلة) أي التي تقابلها حال ولادتها الثاني الولد والقيام بها يحتاج اليه ولو مطلقة أو أمة أصله الحر واما الامة التي ولدها رقيق فعلى سيدتها مؤنة ولادتها ابن عرفة وفي كون جرة القابلة عليها وعليه ثلثها ان استغنى عنها النساء فعليه والا فله عليه وان كانا يتفقان بهامها فعليه على قدر منعة كل منهما وعزها فانظره (و) يفرض لها (زينة تستضر) أي تنضر الزوجة (بتركها) أي الزينة (ككحل ودهن معاديين) لها (وحناء) معتادة لها بالمدمصر قالان ألفه أصلية تت لرأسها الانخضب بدم اورجليم ولا طيب ولو جرى به عرف ابن رشد الطيب من الزينة التي يتلذذ بها ولا تنضر بتركها ابن عرفة واما الزينة فقال اللخمى عن محمد يفرض لها ما ينيل الشعث كالمشط والكحل والنضوخ ودهنها وحناء رأسها ولابن وهب في العنينة والطيب والزعفران وخضاب اليبدين والرجلين ليس عليه ذلك وقاله محمد في الصبغ وبالمالك رضى الله تعالى عنه في المبسوط على الغنى طيبها الا الصباغ الا ان يكون من أهل اشرف والسعة وامرأته كذلك والمراد بالصبغ صبغ ثيابهم ابن القاسم ليس عليه نضوخ ولا صبغ ولا مشط ولا مكحلة ولا يحيى عن ابن وهب لها حناء رأسها الباجي

منح ٥٥ في بالفتح والكسر أي الغنى (قوله كذلك) أي زوجها في كونها من أهل الشرف والسعة

(قوله ولا مشط) بضم الميم أي آلة تمشط بها راسها (قوله مكحلة) بضم الميم والحاء

(قوله المشط) بفتح الميم أى يجعل في شعر الراس قرب تشبيها (قوله بالحناء والدهن) تصوير للمشط بالفتح (قوله فتصنع) بفتح
منقلا (قوله القولان) أى قول ابن وهب وقول ابن القاسم (قوله من دهن وغيره) بيان لما (قوله أى الأخدام) تفسير للضمير
(قوله بان تكون) أى الزوجة الخ تصوير لاهليتها للأخدام (قوله هو) أى الزوج (قوله به) صلة تترى (قوله وفيها) أى المدونة
(قوله عليه) أى الزوج (قوله الأفي يسره) ٤٣٤ أى الزوج (قوله وبها واثان) أى الزوجان (قوله ان اتسع) أى الزوج في

معناه أنه ليس عليه من زينته إلا ما تستضر به كها كالسكل والمشط بالحناء والدهن لمن
اعتمدت ذلك والذي نقاه ابن القاسم انما هو المكحلة لا السكل نفسه فتضمن القولان ان
السكل يلزمه لا المكحلة وأنه يلزمه ما تنشط به من الدهن والحناء لا آلة المشط (و) يفرض لها
(مسط) بفتح الميم وسكون السين المجبة أى ما تخمر به رأسها من دهن وغيره (و) يفرض
(أخدام أهله) أى الأخدام بان تكون من ذوات القدر واللاق خدمتهم في البيت محتردا لأمير
والنهي أو يكون هو ذا قدر تترى خدمة زوجته به ابن عرفة وفيها ليس عليه خادم الأفي
يسره وبها واثان في الخدمة وفي أرخاء السطور منها ان اتسع أخدامها ابن الماسجشون وأصبح
عليه أخدامها ان كانت عن لا تخدم لهاها وخطي زوجها ان كان الأخدام بشرا وثقيلا
(وان) كان (بكره) لخدمه حرا ورقا كان بواحدة بل (ولو) كان (باكثر من واحدة)
ان لم تكف الواحدة وتقدم الكثرة بأربعة أو خمسة في مثل بنات السلطان أو الهاشميات ابن
عرفة المتبلى ذوالسعة في قصر وجوب اتفاقه على خادم ولزوم ثلثيته ان كانا من لا تصلحهما
واحدة فالثاني ان ارتفع قدرها جدا كبنات السلطان والهاشمية في عدد أخدامها الأربع والخمس
(و) ان دعت أخدامها خدامها ويكون عندها ودهى الزوج ليخدمها خادمه (قضى) بضم
فكسر (لها أخدامها) لان الخدمة لها قاله مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنه ما ابن عرفة
ولو طلبت نفقة خادما وقال أخدامها بخادى أو أكرى من يخدمها بقدر نفقة خادما أو أكرى
ففي قبول قولها أو قوله نقل الباجي رواية ابن القاسم مع فتوى ابن عبد الرحمن ونقل المتبلى
عن بعض الموثقين وقيد ابن شاس القضاء بخادما يكونها ما لوفقه مالك رضى الله تعالى عنه
وكذا ان أراد ان يكرى لها دارا ورضيت هي بالسكنى في دارها مثل ما يكرى لها اودون أجيبت
(الاربية) ثابتة بيينة أو بان يعرف جيرانها ربية في دين الخادم أو في سرقة ماله (والا) أى وان
لم تكن أهلا للأخدام (فعليها الخدمة الباطنة) أى التي تفعل في البيت (من عجن وكنس
وفرش) وطبخ ابن عرفة وان لم تكن ذات شرف ولا في صداقتها من خادم فعليها الخدمة الباطنة
العجن والطبخ والكنس والفرش واستقاء الماء وكذا ان كان ملبسا الا انه مثلها في الحال
وليس من أشرف الناس الذين لا يمتنون نساهم بخدمة وان كان معسرا فلا خدمة عليه
وان كانت ذات شرف وعليها الخدمة الباطنة ابن مسامة تحب عليها خدمة داخل بيتها ابن تافع
عليها ان تنظف وتفرش وتخدم ابن خوير من دأد عليها خدمة مثلها وخدمة ذات القدر لأمير
والنهي في مصالح المنزل وان كانت دينية فعليها الكنس والفرش وطبخ القدر واستقاء الماء
ان كان عادة البلد اهله يريد من يتردأها وأما قرب منها وخف (بخلاف) الخدمة الظاهرة

المال (قوله عليه) أى
الزوج (قوله أخدامها)
أى الزوجة (قوله ان كانت)
أى الزوجة (قوله لا تخدم)
بفتح فسكون فكسر أى
ليس شأنها الخدمة (قوله
لهاها) أى شرفها الخ علة
لا تخدم (قوله ان كان) أى
الأخدام (قوله وتقدم)
بضم الفوقية وفتح التحتية
منقلا أى تحدد (قوله في
مثل بنات السلطان) صلة
تقيد (قوله ان كانا) أى
الزوجان (قوله قدوها) أى
الزوجة (قوله طلبت) أى
الزوجة (قوله وقال) أى
الزوج (قوله يكونها) أى
خدامها (قوله ماله) أى
الزوج (قوله وان لم تكن)
أى الزوجة (قوله ولا في
صداقتها الخ) حال (قوله
العجن الخ) بيان للخدمة
الباطنة (قوله وكذا) أى
غير ذات الشرف التي ليس
في مهرها من خادم في لزومها
الخدمة الباطنة (قوله ان
كان) أى الزوج (قوله الا انه)
أى الزوج (قوله مثلها) أى

الزوجة (قوله وليس) أى الزوج الخ حال (قوله وان كان) أى الزوج (قوله عليه) أى الزوج (قوله وان كانت) (النسج
أى الزوجة الخ مباغاة في عدم وجوب الخدمة على المعسر (قوله وعليها) أى ذات الشرف في عسر زوجها (قوله لأمير) خبر
خدمة (قوله في مصالح) تنازع فيه لأمير والنهي (قوله وان كانت) أى الزوجة (قوله ان كان) أى استقاء المياه (قوله لاهله) أى ابن
خوير من دأد (قوله من يتردأها) أى الزوج (قوله منها) أى دارها

(قوله لانه) اي الخدمه الظاهره وذكركم كبر خبره (قوله تسكب) بضم السين مثقلا (قوله وهى) اي النفقة (قوله عليه) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجه (قوله من ثوب حرير الخ) بيان ثياب الخرج (قوله تلزم) ٤٣٥ أى ثياب الخرج (قوله منها) اي شورتها (قوله

بعضها) اي شورتها (قوله لانه) اي المذ كوز من يبعها وهبتها (قوله بها) اي شورتها (قوله بها) اي الزوجه (قوله فيه) اي مالها الخاص بها (قوله يرى) بضم الياء (قوله من فراش الخ) بيان لما (قوله ان كانت) اي الزوجه (قوله وملحف) بفتح الميم اي ما تلحف به (قوله بذلك) صلة الاستمتاع (قوله بذلك) صلة مضت (قوله السنة) بضم السين وشدة الثوب (قوله عن ذلك) اي التشوير (قوله عهد) اي زمن (قوله فعليه) اي الزوج (قوله مرفقة) بكسر الميم اي مخرجة يرتفق بها (قوله المشروب) اي الذى راى تحته كريمة (قوله يستعمل) اي الزوج (قوله ذلك) اي مكرهه والرائحة (قوله يكون) اي الزوج (قوله من ذلك) اي مكرهه الرائحة (قوله يوهن) بضم الياء وكسر الهاء اي يضعف (قوله من الصنائع) بيان لما (قوله به) اي المنع (قوله لا ابو بها) عطف على ما منعها بدون اعاده الخافض وفيه خلاف (قوله وسائر) اي باقى (قوله فان لم تكن مأمونة) مفهوم ان كانت مأمونة (قوله بالله الخ) لا يذان الحذف بالعموم

ك(الفسج والغزل) والطيطة والمارزقها ولولجوت بها العادة لانه تسكب بالنفقة وهى واجبة عليه لها (لا) نفرض (مكمله) بضم الميم والحاء أى الآلة التى يجعل المحل فيها (و) لا نفرض (دواء ولا حجامه) ولا أجر طبيب ابن عرفة ابن حبيب ليس عليه أجر الحجامه ولا الطبيب ونحوه قول أبى حصص ابن العطار يلزمه أن يداو بها بقدر ما كان لها من نفقة صحتها لا يزيد ابن زرقون فى نفقات ابن رشيق عن ابن عبد الحكم عليه أجر الطبيب والمداواة (و) لا يلزمه (ثياب الخرج) بفتح الميم والراء أى التى تترين بها عند دخر وجهها من بيت الزيارة أو عرس أو غيره مما من ثوب حرير أو غيره تلبسه فوق ثيابها وحبره أو غيرها تنقبضها وغيرهما ولو غنيا على ظاهر المذهب وفى المبسوط من رواية ابن نافع تلزم الغنى ابن عرفة للخمى ظاهر المذهب ان ثياب خروجهاء عاده والمهنة لا تلزمه وفى المبسوط يفرض على الغنى ثياب خروجهاء وعزاه ابن زرقون لرواية ابن نافع فى مختصر ما ليس فى المختصر قال مالك رضى الله تعالى عنه لا يقتضى عليه بدخول الحمام الا من سقم أو نقاس ابن شعبان يريد الخروج اليه لا أجرته (وله) اي الزوج (التمتع بشورتها) بفتح الشين المعجمة أى فراشها وغطائها ولباسها فيلبس ما يجوز له لبسه منها فله منعها من بيعها وهبتها لانه يفوت عليه التمتع بها والمراد به ما تجهزت به من مقبوض صدأقها وأما مالها المختص بها فليس له فيه الامنعها من التبرع بما زاد على ثلثها ابن زرب لا يبيع الزوجه شورتها حتى يمضى من المدة ما يرى انه يتفقع بها الزوج كما ربيع سنير وهى فى بيته (ولا يلزمه) أى الزوج (بدلها) ان خافت الا ما يلزمه من فراش وغطاء وآية ابن عرفة ابن سهل عن ابن حبيب ان كانت حديثه البنا وشورتها من صدأقها فليس لها غيرها لافى مجلس ولا فى مفرش وملحف بل له الاستمتاع بذلك معها بذلك مضت السنة وحكم الحاكم يريد الا أن يقل صدأقها عن ذلك أو كان عهد البناء قد طال فعليه ما لا يغنى لها عنه وذلك فى الوسط فراش ومرفقة وازار ولفاف وكبس تفترشه على فراشها فى الشتاء (وله) أى الزوج (منعها) أى الزوجه (من أكا) ها مالها رائحة كريمة (كالنوم) والبصل والتفجل وكذا المشروب الا أن يستعمل ذلك معها أو يكون لاشم له وليس لها منع من ذلك وله منعها من فعل ما يوهن جسدها من الصنائع وله منعها من الغزل الا أن يقصد خسر رهايه (لا) أى ليس له منع (أبو بها) أى الزوجه (وولدها من غيره) أى الزوج (ان يدخلوا) أى الابوان والولد (لها) أى الزوجه ومفهوم الابوين والولد ان له منع الجدد والجددة وولد الولد وسائر أقاربهم من الدخول لها (وحنث) بضم فكسر مثقلا الزوج أى قضى عليه بالحنث (ان حلف) ان لا يدخل لها أبواها وولدها من غيره وشبهه فى التحنث فقال (كلفه) أى الزوج على (أن لا تزور) زوجته (والديها) فخرج لزيارتهم (ان كانت) الزوجه (مأمونة) على نفسها ان كانت متجالة بل (ولو) كانت (شابة) فان لم تكن مأمونة فلا يخرج ولو متجالة أو مع أمينة (لا) يحنث (ان حلف) الزوج بالله تعالى أو بعنق أو طلاق (لا يخرج) زوجته من بيته ولم يقعد بزيارة والديها ولا غيرها فلا يقضى عليه بغر وجهها لبارت ما قصد اعفافها وصباتها الا اضرارها (وقضى) بضم فكسر (ا) اولادها من غيره (الصغار) بالدخول لها (كل يوم) مرة تنظرها حالهم

(قوله لقصد اعفافها) علة لا يقتضى فارقة بينه وبين ما قبله

(و) قضى (أ) أولادها من غير من البكار) بالدخول لها (كل جمعة) مرة وشبهه في القضاء بالدخول كل جمعة فقال (كالوالدين) فيقضى لهما بالدخول لهما كل جمعة مرة (ومع) مرة (أمانة) من جهةه وعليه أجرهما (ان اتهمهما) أى الزوج والديه بافادها عليه اه عب البنا في فيه نظربل الظاهر ان الاجرة على الابوين في المعيار عن العبدوسى ان الابوين محمولان في زيارة الزوجة على الامانة وعدم الافساد حتى يثبت خلاف ذلك فيمنعان من زيارتهما الامع أمينة اه واذا ثبت افسادهما فذهب ما ظالمسان وهذا مقتضى كونها عليهما وأيضا زيارتهما لمنعهما وقد توقف على الامانة ابن عرفة ومع ابن القاسم في كتاب السلطان ليس ان سألته امرأته ان تسلم على أبيها وأخيها سامنها ذلك ما لم يكن والامور التي يريد أن يمنعها الهناء ونحوه وليس كل النساء سواء اما المتجالة فلا أرى ذلك له وب امرأة لا تؤمن في نفسها فله ذلك فيهما ابن رشد هذا مثل سمع اشهب يقضى عليه أن يدعها انشده جنازة أبو يها وتزورهم والامر الذي فيه الصلة والصلاح فاما نبهود الجنائز والعبث والالعاب فليس ذلك عليه خلاف قول ابن حبيب لا يقضى عليه حتى يمنعها الزوج والخروج اليهم ودخولهم اليها فيقضى عليه باحد الوجهين ولا يحنث اذا حلف حتى يحلف على الاخرين فيحنث في أحدهما وانما هذا الخلاف في الشابة المأمونة ويقضى عليه في المتجالة اتفاقا لزيارة أبيها وأخيها والشابة غير المأمونة لا يقضى عليه بخروجها الى ذلك ولا الى الحج رواه ابن عبيد الحكم والشابة محمولة على الامانة حتى يثبت انها غير مأمونة ومع القرين ان حلف بالاطلاق أو بعق لا يدعها تخرج ابدا أبقضى عليه في أبيها وامها ويحنث قال لا التيطى له منعه من زيارة اهلها الا اذا حرم منها قال مالك ان اتهم ختمته بافساد أهله نظر فان كانت تهمه فله منعهها بعض المنع لا كل ذلك والا فلا تمنع وروى ابن أشرس وابن نافع ان وقع بينه وبين أخ امرأته كلام فليس له منعه منها قال مالك رضى الله تعالى عنه ولها أن تعود أخاها واختمها في مرضها ولو كان زوجها غائبا ولم ياذن لها سين خروجها (ولها) أى الزوجة (الامتناع من ان تسكن مع أقاربه) أى الزوج اضررها باطلاعهم على أحوالها وما تدرى بسترهم وان لم يثبت اضرارهم بها (الا) الزوجة (الوضعية) بالاضاد المجعة والعين المهمة أى الدنية القدر فليس لها الامتناع من سكناها مع أقاربه المتيطى الا ان يتحقق الضرر فيعزلها عنهم ابن عرفة وقال ابن الماسحون فيمن هي وأهل زوجها بادار واحدة تقول أهله يؤذوننى أفردنى عنهم رب امرأة ليس لها ذلك اقله صدقها اوضع قدرها وله ان يهزلها على ذلك تزوجها وفي المنزل سعة فاما ذات القدر واليسار فلا بد له ان يعزلها وان حلف أن لا يعزلها جمل على الحق أبره ذلك وأحنثه وليس بخلاف لقول مالك رضى الله تعالى عنه فيمن لا يشبه حالها من النساء أن يسكنها وحدها وله أن يسكنها في دار جلة وليس على زوجها ان يخرج أبويه عنها الا ان يثبت اضرارهما بها وشبهه في جواز الامتناع فقال (كم) امتناع من كل من الزوجين من سكناها مع (ولاصغير لاحدهما) أى الزوجين سواء كان الزوج أو الزوجة فلا تنكر الامتناع من السكنى معه (ان كان له) أى الصغير (حاضن) غير أحد الزوجين في كل حال (الا ان يبنى) أحدهما (وهو) أى الصغير (معه) والاخر عالم به ساكت عليه فليس له اخراجه ويحب على ابقائه كما اذا لم يكن له حاضن ابن عرفة ابن سهل أجاب ابن زبيب عن تزوج

امرأة

(قوله وعليه) أى الزوج اجرتها أى الامانة (قوله فيه نظربل) أى وعليه اجرتها (قوله وهذا) أى ظلمها بافسادها (قوله كونها) أى الاجرة عليها أى الوالدين (قوله تسلم) أى في غير بيتها (قوله ما لم يكن) أى خروجها لتسلم على أبيها وأخيها (قوله الهناء) أى التهنئة (قوله ونحوه) أى العزاء (قوله وليس كل النساء سواء) حال (قوله ذلك) أى المنع (قوله فيها) أى غير المأمونة (قوله مثل) يكسر فسكون (قوله يدعها) بفتحات أى يتركها (قوله ختمته) يكسر انداء المجعة أى أخاز وجهه مثلا (قوله نظربل) بضم فكسر (قوله والا) أى وان لم تكن تهمه (قوله اشرس) بفتح الهمز والراء وسكون الشين المجعة (قوله ذلك) أى الافراد بمنزل (قوله ضعة) بفتح الضاد المجعة أى خسة (قوله وله) أى الزوج (قوله على ذلك) أى سكناها مع اهلها صلة تزوجها (قوله وفي المنزل) أى الذى فيه اهلها (قوله بضم فكسر) أى الزوج (قوله وله) أى الزوج (قوله من غيرها) أى الزوجة

(قوله فاراد) أى الزوج (قوله امساك) أى ابقاه في مسكن زوجته (قوله وابت) أى الزوجة (قوله ذلك) أى سكتها معها (قوله ان كان له) أى الطفل (قوله من اهله) أى الزوج بيان لمن (قوله يحضنه) أى الطفل (قوله له) أى الزوج (قوله اجبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة أى الزوج (قوله على اخراجه) أى الطفل من بيت الزوجة ٤٣٧ (قوله والا) أى وان لم يكن له من يدفعه له

من اهله (قوله معه) أى الزوج (قوله ذلك) أى اخراجه (قوله وكذا) أى الزوج في التفصيل المتقدم (قوله الزمان) أى الذى تدفع فيه (قوله الرزق) بفتح الزاى جمع رزقة (قوله فى النفقة) أى زمنها (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله الوالى) أى الحاكم (قوله تحول) باهمال الحاء أى تغيير بالرخص نارة والغلاء اخرى (قوله ولم يؤد) أى التوسع (قوله الى ضرره) أى الزوج (قوله مقايضة) أى تنازع (قوله لى) أى الحاكم (قوله انه) أى الزوج (قوله والاول) أى مدة دوام القدر والقروض (قوله لتعيل) أى مدة تعجيله (قوله بان) أى الاسواق تحول لتعيل معنون (قوله) والثاني أى مدة تعجيله (قوله وتعليه) أى مقتضاه (قوله مثل) بضم فكسر أى معنون (قوله قال) أى معنون (قوله جلة) بكسر الجيم وفتح الدال مخففاً أى سعة (قوله فطلبها) أى الزوج زوجته (قوله

امراة وله ولد صغير من غيرها فاراد امساك بهد البناء وابت ذلك ان كان له من يدفعه اليه من اهله يحضنه له ويكذله اجبر على اخراجه والا اجبر على بقائه ولو بنى بها او الصبي معه ثم ارادت اخراجه لم يكن لها ذلك وكذا الزوجة ان كان لها ولد صغير مع الزوج حرقا بحرف (وقد رت) بضم فكسر مثقلا نفقة الزوجة من حيث الزمان (١) بحسب (حاله) أى الزوج فى الاكتساب (من يوم) ان كان من الصنائع ونحوهم الذين يقبضون اجرة عملهم كل يوم (او جمعة) ان كان من الصنائع الذين يقبضون اجرة عملهم كل جمعة (او شهر) كارباب الوظائف والجنه الذين يقبضون مرتباتهم كل شهر (أو سنة) كارباب الرزق والبائين الذين يقبضون مرتباتهم كل سنة ابن عرفه وفيها ان خاصت زوجه فى النفقة كما يقرض لها النفقة سنة او قبلها بشهر قال لم اسمع من مالك فيه شيئا وارى ان ذلك على اجتماد الوالى فى عصر الرجل ويسره ليس الناس سواء اللغوى اجاز ابن القاسم ان يفرض سنة وقال معنون لا يفرض سنة لان الاسواق تحول وارى ان يوسع فى المدة ان كان الزوج موسرا ولم يؤد الى ضرره لان الشأن ان القرض عند مقايضة الزوجين وقلة الانصاف وفى قصر المدة ضرر فى تكرير الطلب عند دده فان كان موسرا فالاشهر الثلاثة أو الاربعة حسن وفى المتوسط الشهر أو الشهران وان كان ذا صنعة فالشهر فان لم يقدر فعلى قدر ما يرى انه يستطيع ان يقدمه ابن عرفه هل مر ادهم بالمدة مدة دوام القدر المقروض أو مدة ما يقضى بتعجيله والاول ظاهر لتعيل معنون منع السنة بان الاسواق تحول والثاني نص اللغوى وتعليه لهم باعتبار حال الزوج وفى كتاب ابن معنون سئل عن لا يجد ما يجرى على امرأته رزق شهر هل يجرى عليهم رزق يوم يوم من خبز السوق قال نعم يجرى رزق يوم يوم بقدر طاقتهم قيل فانه كان له جدة وليس بالمالى فطلبها ان يرزقها جمعة بجمعة قال بقدر ما يرى السلطان من جده من الناس من يجرى يوما بيوم ومنهم جمعة بجمعة ومنهم شهر بشهر ابن عرفه انظر لم يقع لفظ الخبز الا فى كلام السائل مع اخراجه معنون عنه فى لفظ جوابه ومقتضى متقدم اقوالهم عدم فرض الخبز وفى نوازل ابن الحاج نقدي كون باليوم أو بالجمعة أو بالشهر وقد يكون بخبز السوق (و) قد رت (الكسوة) مرتين فى السنة فتكسى (بالشاه) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه ان لم تناسب كسوة كل الاتر عادة (ان خلقت) كسوة كل بحيث لا تكفى العام الثاني فان لم تخلق وكان فيها كفاية كالعام الاول اقرى سامنه فلا تفرض لها كسوة اخرى حتى تخلق والغطاء والوطاء شتاء وصيفا كذلك وعلمارة المنتخب فعلى الزوج كسوتها الشتاء والصيف عمالا غنى للنساء عنه فى ليلهن ونهارهن وصيفهن وشتائهن على اقدارهن واقدار أزواجهن فهى فى كل بلد بحسب عرف أهلها وعاداتهم فى اللباس وبحسب يسر الزوج وحال المرأة (وضعت) بضم الضاد المجهمة أى تضمن الزوجة نفقة الشاملة لكسوتها (بالقبض) من الزوج أو وكيله (مطلقا) عن تقييدها

قال أى معنون (قوله يوم) أى عقب (قوله لفظ الخبز) اضافته للبيان (قوله لفظ جوابه) اضافة لفظ لبيان أو من اضافة الدال (قوله متقدم) بكسر الدال اضافة من اضافة ما كان صفة (قوله عدم) خبر مقتضى (قوله يكون) أى اتفاق الزوج على زوجته (قوله المنتخب) بفتح الخاء المجهمة

(قوله حالة) بشد اللام (قوله كونه) اى الضياع (قوله بسببها) اى الزوجة (قوله الزوج) فاعل تصديق (قوله لانها) اى الزوجة الخ علة تضمنت الخ (قوله قبضتها) اى الزوجة النفقة (قوله منها) اى الحاضنة. (قوله مطلقا) اى عن التقيد بعدم بيعة بضاعتها بالاعتد ولا تقريظ (قوله وكذا) اى نفقة الرضاع في ضمانها حاضنته مطلقا (قوله لانها) اى نفقتها من مالها (قوله لها) اى الحاضنة (قوله او تداينتها) عطف على انفقتم الخ (قوله فهو) اى النفقة وذ كره لئلا يخرج (قوله فما قبضته عن الماضي الخ) حاصل التشبيه (قوله به) اى الضياع (قوله منها) اى الزوجة خير ضياع (قوله وهو) اى كون ضمان نفقتها وكسوتها منها (قوله ظاهرها) اى المدونة (قوله قال) اى اللخمى (قوله فيما) اى نفقة الزوجة التي ضاعت منها بالاعتد ولا تقريظ بعد قبضتها من زوجها (قوله انما) اى النفقة اى ضمان الخ فاعل يخرج (قوله منه) اى الزوج (قوله اذا كان عينا) اى وضاع من الزوجة بالاعتد ٤٣٨ ولا تقريظ وفسخ النكاح قبل البناء فان ضمانه من الزوج (قوله لان يحملها) اى

بكونها عن مدة ماضية أو حالة أو مستقبلة وعن كون ضمانها بالبيعة وعن كونه بسببها وعن عدم تصديقها الزوج لانها قبضتها الخ نفسها وشبه في الضمان بالقبض فقال (كنفقة الولد) بعد فطمه اى ما تنفقه عليه وهو في حضانتها اقتضت اذ قبضتها وضاعت منها في كل حال (الا) شهادة (بيعة) بضاعتها بالاعتد ولا تقريظ منها فلا تضمنها ويحلفها الاب واما نفقة الرضاع فتضمنها مطلقا لانها قبضتها الخ نفقها لانها أجز الرضاع وكذا نفقة الولد المدة ماضية سواء أنفقها من مالها لانها صارت دينها لها أو تداينتها من غيرها فهو دين عليها يتبع الاب بمثلها فما قبضته عن الماضي انما هو مالها فتضمنه مطلقا كما قاله الباطني ويايا والسوداني والبناني خلافا لمت وطني ابن عرفة وضياع نفقة الزوجة وكسوتها اللخمى عن محمد ولو قامت به بيعة منها وهو ظاهرها قال ويخرج فيها انما منه قياسا على الصداق اذا كان عينا لان حملها على انما تنكس نفس ذلك يعنى ما لم يعرف انها أمسكت له تلبس غيره وتبعه ولانه لو كساها بغير حكمه فلا تضمن وانما فعل الخا كم ما حقه ان تفعل بغير حكمه ويختلف اذا بليت الكسوة قبل الوقت الذي فرضت له فهل يكون حكمه مضي أم لا كخا رخص يتبين خطؤه ومن أخذ دية عينه ثم برئت وأرى ان يرجع الى ما تبين لان هذا حقيقة والاول ظن ولان من حق الزوج اذا انقضى أمه فرضها وهي قائمة ان لا شيء عليه حتى تبلي فكذا اذا بليت قبل ثم قال ابن حجر زعن محمدان ادعت تلف نفقة ولدها فلا تصدق ولو كانت لها بيعة فلا ضمان عليها الا في أجز الرضاع له لانه شيء أخذته على وجه المعاوضة ونفقة ولدها انما قبضتها للولد الا انه ليس بمحض امانة لها من الزوج فتصدق في عدم البيعة لانه لو امتنع من دفعها لحكم عليه به فصار ذلك حكم العواري والرهان والمسترى على خيار فان قامت بتلفها يائسة لم تضمنها والا تضمنتها ثم قال في ضمانها نفقتها الا لارضاع ونفقة ولدها نالها نفقتها فقط وعزاها فانظره (ويجوز) للزوج (اعطاء الثمن) للزوجة عوضا (عمالزمه) لها من الاعيان المتقدمة في قوله في فرض المأكل الخ الذي هو أصل

الزوجة (قوله نفس ذلك) اى الذي دفعه الزوج لها (قوله يعرف) بضم الباء وفتح الراء اى بشهادة بيعة او اقرار الزوجة (قوله امسكتها) اى ما دفعه الزوج للزوجة امسكتس به (قوله ولانه لو كساها بغير حكم الخ) عطف على قياسا (قوله ويختلف) بضم الهمزة وفتح اللام (قوله قبل الوقت الذي فرضت له) كفرضها انسنة قبلت لنفسها (قوله حكمه مضي) اى فلا يلزمه كسوتها حتى يتم ما فرضت له كالسنة (قوله ام لا) اى ام لا يكون حكمه مضي فيلزمه كسوتها حين يلائها (قوله كخا رخص يتبين خطؤه) فانه يعمل على ما تبين لاعلى تخريصه (قوله ومن أخذ دية) اى من جنى

عليها قبل برئها على شين (قوله برئت) اى على غير شين فانه مردديها للجانى (قوله يرجع) بضم الهمزة وفتح الجيم (قوله هذا) ما قبضى اى الرجوع لما تبين (قوله والاول) اى دفعها المالبية قبل تمامه (قوله فرضها) اى الكسوة (قوله هو) اى الكسوة (قوله قبل) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله ان ادعت) اى الحاضنة (قوله ولو كانت لها بيعة) اى على ضياع نفقة ولدها بالاعتد ولا تقريظ منها استئناف شرطا (قوله فلا ضمان عليها) اى الحاضنة جواب لو كانت الخ (قوله له) اى ولدها (قوله لانه) اى اجر الرضاع (قوله الا انه) اى ما قبضته ولدها (قوله فتصدق) بالنصب في جواب النفي (قوله لانه) اى الزوج الخ علة ليس بمحض امانة لها (قوله به) اى دفعها لها (قوله فصار ع) اى شبه (قوله ذلك) اى ما قبضته لنفقة ولدها (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله ضمانها) اى الزوجة الخ اى وعنده (قوله وعزاها) اى نسب ابن عرفة الاقوال الثلاثة لقائلها (قوله من الاعيان) بيان لما (قوله الذي هو) اى فرض الاعيان

(قوله عليه) أي الزوج (قوله ولو عن الطعام) مبالغة في جواز إعطاء الثمن (قوله على أنه) أي منع بيع الطعام قبل قبضه (قوله يعطى) أي الزوج زوجته (قوله ثمن) خبر كون مضافاً لاسمه (قوله أو نفسه) عطف على ثمن (قوله فيما) أي دفع ما فرض ودفع ثمنه (قوله للزوج) صلة الخبر (قوله للحاكم) أي الخبير فيهم (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وعلى الثاني) أي دفع نفسه (قوله ومنعه) أي دفع الثمن عن الجميع عطف على جواز (قوله أو دفعه) أي الثمن ٤٣٩ (قوله من فرض الطعام) بيان لما (قوله

وعليه) أي فرض الطعام وأثمان غيره صلة بحرى (قوله ويجاسها) أي الزوج زوجته بنفقة (قوله من دينه) أي الزوج على زوجته (قوله) والا) أي وإن لم تكن الزوجة موسرة (قوله فسلا) أي لا يجاسها بنفقة من دينه عليها (قوله ذلك) أي أكلها معه (قوله لأنه) أي أكلها معه (قوله هذه) أي سقوط نفقة ما بينهما أحدهما وأتت لتأنيث خبره (قوله عليها) أي هذه الرواية (قوله أنما) أي نفقة الزوجة (قوله به) أي المنع مما ذكر (قوله وهو) أي عدم سقوطها به (قوله ثم قال) أي التيطي (قوله وهو) أي السقوط بالمنع مما ذكر (قوله عليه) أي تقيدها بعدم جملها (قوله وجعلها) أي التقييد بعدم جملها (قوله واعترضوه) أي المتأخرون ابن عرفة (قوله وفي سقوط نفقتها بنشورها) أي وعدمه به (قوله ذلك) أي النشور (قوله والا) أي وإن كان مما

ما يقضى به عليه على ظاهر المذهب ولو عن الطعام بناء على أن عمله منع بيع طعام المعاوضة قبل قبضه التحيل على دفع قائم في كثير وهي مفقودة بين الزوجين وقبل الاطعام على أنه تعبد ابن الحاجب ويجوز أن يعطى عن جميع لوازمها ثمن الاطعام فتنبه قولان ابن عرفة وفي كون الواجب في فرض النفقة ثمن ما فرض أو نفسه ثالثها الخيار في مال الزوج ورابعها للجاء كم ولا يجوز في الطعام ثمن ثم قال وعلى الثاني ترددهم في جواز دفع الثمن عن الجميع ومنعه أو دفعه عن غير الطعام في محال المكاس الذي لا حيف فيه على الزوجين ما اختاره المتأخرون من فرض الطعام أي الحب وأثمان غيره دراهم وعليه جرى الحكم عندنا البتة وبه العمل بقاس من اذمان (و) تجوز له (المقاصة) للزوجة عن نفقة (بدينه) أي الزوج على الزوجة ان أراد أن يدفع لها ثمنها أو كان دينه من جنس الاعيان المقرضة لها في كل حال (الاضرر) لها بسبب فقرها بحيث يخشى ضياعها أو مشقة فلا تجوز مقاصتها ابن الحاجب ويجاسها من دينه ان كانت موسرة والا فلا (وسقطت) نفقة الزوجة المقرضة (ان اكانت) الزوجة (معه) أي الزوج ومعنى سقوطها أن لا شيء لها عليه سوى ذلك (ولها) أي الزوجة (الاستمتاع) من أكلها معه وطالب الفرض والاولى لها الاكل معه لأنه يودد وحسن معاشرة (أو) أي وسقطت النفقة ان (منعت) الزوج من زوجها (الوطء) لها غير عذر من أطول (أو) (منعت) الاستمتاع بها غير الوطء في التوضيح ابن شامس هذه الرواية المشهورة وذكر ابن بشر أن الأبهري وغيره حكى الإجماع عليها وفيه نظر لان في الموازية أن لا تسقط به التيطي وهو الأشهر ثم قال والسقوط هو اختبار الباجي والخمى وابن يونس وغيرهم وهو مقيد بما إذا لم تكن حاملاً نص عليه صاحب الكافي وغيره ٥١ وجعل ابن عرفة قولاً ثالثاً واعترضوه ونصه وفي سقوط نفقتها بنشورها ثالثها ان لم تكن حاملاً ورابعها ان خرجت من المسكن وخامسها ان يحجز عن صرفها عن نشورها وسادسها ان فعات ذلك بغضة لادعوى طلاق ٥٢ فان ادعت عذراً أو كذبها فان كان مما لا يطاع عليه الرجال اثبتته بامرأتين والاف بعدلين وان تنازع في المنع فقواها لاتباعه على اسقاط حقها كخروجها بلا اذن قاله صر (أو) أي وسقطت نفقتها ان (خرجت) من مسكنها (بلا اذن) من زوجها (ولم يقدر) الزوج (على ردها) أي الزوجة لمسكنها بنفسه ولا برسول ولا بجما كم منصف البتة في هذا القيد يرجع لصور النشور الثلاثة يدل عليه ما نقله ح عن الجوزي ولم يقدر على منعها ابتداءً والا فلا تسقط وكانت ظالمة لان كانت مظلومة ولا حاكم ينصفها وكان الزوج حاضراً وكانت غير مطلقة رجعيًا فلا تسقط نفقة الرجعية بخروجها بلا اذن (ان لم تحصل) والا فلا تسقط نفقتها بخروجها بلا اذن (أو) أي

يطالع الرجال عليه بان كان في وجهها أو كفيها (قوله فقواها) أي في عدم منعها (قوله كثر وجهها بلا اذن) أي بدعوى زوجها وادعت خروجها بذنه فقواها لذلك (قوله هذا القيد) أي ولم يقدر على ردها (قوله لصور النشور الثلاثة) أي منعها وطأها ومنعها الاستمتاع بخروجها بلا اذن (قوله منعها) أي من النشور (قوله والا) أي وإن قدر على منعها ابتداءً ولم يمنعها (قوله ظالمة) أي في خروجها (قوله والا) أي وإن كانت حاملاً

البائن الحامل (قوله في اوله)
 اى الحمل (قوله منه) اى الحمل
 (قوله وتقوم) بضم ففتح
 مفعلاى الكسوة (قوله
 وتنفذ) بضم ناء (قوله
 لانه) اى اسكانها (قوله
 بذمته) اى الزوج (قوله
 كسائر) اى باقى (قوله له) اى
 الزوج (قوله به) اى موت
 الزوج صلة تسقط (قوله
 فيشمل سبع صور) تفريع
 على ضبطه ببناء المفعول
 (قوله وهى) اى الزوجة
 (قوله فيها) اى موتها وموته
 (قوله وهى حامل) قيد فى
 البائن (قوله بعد قبض) صلة
 انفشاش (قوله وكذا) اى
 نفقته فى الرد (قوله
 وصدت) بضم فسكون
 (قوله اتفق) اى دفع النفقة
 (قوله والا) اى وان كان
 اتفق بلا حكم (قوله
 فروايتان) اى برجوعه
 وعدمه (قوله فى رجوعه)
 اى وعدمه (قوله ثم قال)
 اى ابن عرفة (قوله بقضاء)
 صلة اخذ (قوله فانه برد
 ما اخذته) ابن رشد ولهذه
 المسئلة نظائر تفوت العد
 منها من اتاب على صدقة
 ظانا انه يلزمه ومنه ما من
 صالح عن دم خطأ ظانا ان
 الدية تلزمه (قوله لا ترد)
 بضم التاء وفتح الراء مفعلا
 (قوله وهى فى العصة) حال
 (قوله شئ) نائب فاعل برد (قوله منها) اى الكسوة
 البائن

الماتن

(قوله شئ) نائب فاعل يرد (قوله منها) اى الكسوة

البائن الحامل (مرضعة) ولد الزوجها (فله نفقة) أي اجرة (الرضاع أيضا) أي كمالها نفقة
الحمل أقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن والبائن لا يجب عليها الارضاع
أبو الحسن وأجرة الرضاع نفقة دلائلها و يشترط ان لا يضر رضاعها الولد والا فاجرة لمن
ترضعه ولاحق فيها لأمه (ولان نفقة) الحمل بائن (بدعواها) الحمل لاحتمال كذبها فيها وتعد
الرجوع عليها ان ظهر كذبها (بل يظهر الحمل) بها بشهادة امرأتين عدلتين وهو لا يظهر في
أقل من ثلاثة أشهر (وحركته) أي الحمل في الارشاد وق ما يقيدان الواو بمعنى مع وأنه المشهور
وهو لا يتحرك في أقل من أربعة أشهر البائن هذا هو المتعين لأن المدارة على حركته في المشهور
ابن عرفة وفي وجوب نفقة الحمل يتحرك أو بوضعه روايتا المشهور وابن شعبان ثم يرجع للاولى
التي على وقع المالك رضى الله تعالى عنه في غير كتاب ان يظهر ويحب نفقة في الموازية ويحرك
فقال بعض الشيوخ هذا ثالث وايد به قول ابن رشد لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر ولا يتحرك
تحركا ينافي أقل من أربعة أشهر وعشر ٥٥ فالاعتماد على الظهور دون تحرك مقابل للمشهور
واذا تحرك الحمل بعد أربعة أشهر وعشر (فتجب) النفقة (من أوله) أي الحمل ان كان طلقها من
أوله والافن حين الطلاق فتجسس به بنفقة الماضي فينفقها لها (ولان نفقة) على ملاعن (الحمل
ملاعنة) لعدم حقوقه به ان كان رماها بقبه ولها السكنى لمسلم ايسر به فان استلحقه أو رماها
برؤية زنا وانت به لدون ستة أشهر الا خمسة ايام أو كانت ظاهرة الحمل يومها فعليه النفقة من
أوله (و) لان نفقة الحمل (امة) مطلقة طلاقا بائنا على ايسر حرا كان أو عبدا بل على سيدها لانه
ملكه والمالك مقدم على القرابة في ايجاب الانفاق لقوة تصرف المالك بالتزويج والتزاع المال
والعقود عن الجنابة وحوز الميراث وليس الاب كذلك (ولا) نفقة (على عبد) حمل مطلقة البائن
حرة أو أمة فشرط وجوب نفقة الحمل على ايسر لحقوقه به وحريتها (الا) المطابقة (الرجعية)
فتجب نفقة حملها على زوجها حرا كان أو عبدا لان الزوجة حرة (وسقطت) نفقة الزوجة
(بالعسر) الزوج أي لا تلزمه حاضرا كان أو غائبا وظاهره ولو كان قدرها كما ملكي فلا ترجع
بها عليه بعد يسره (لا) تسقط نفقة الزوجة (ان حبست) بضم فكسر الزوجة في حق عليها
(او) أي ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبسته) أي الزوجة زوجها في حق عليه لها (او) أي
ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبست القرص) ولو بلا اذنه ومفهوم القرص انها ان حبست القرص
فان كان باذنه فلا تسقط (ولها) أي الزوجة التي حبست القرص مطلقا أو انقل
بأذنه (نفقة حضر) ان كانت الزوجة غير معيبة بعيب يوجب الخیار بل (وان) كانت (رتقاء)
وتجوزها من كل معيبة بما يوجب الخیار ورضى به الزوج فيجب على زوجها لها ما يجب عليه
للسليمة من النفقة والكسوة والسكنى على التفصيل المتقدم (وان أعسر) الزوج في رمضان
مثلا (بعد يسر) له في شعبان مثلا ولم يتفق فيه على الزوجة (فالماضي) في زمن يسره وهي نفقة
شعبان دين (في ذمته) لا يسقط عنه بعسره بعده ان كان فرضه ما كم بل (وان لم يقرضه ما كم)
فلا يسقط العسر لان نفقة زمنه خاصة (ورجعت) الزوجة ان شاءت على زوجها (بما انفقت)
الزوجة (عليه) أي الزوج من مالها حال كونه (غير يسر) بالنسبة اليه والى زمن الانفاق
الا ان تصديه الصلة والان تقول انفقت عليه لارجع عليه ويوافقها فلها الرجوع بالسرف

(قوله الحمل بائن) بالاضافة
(قوله وهو) أي الحمل (قوله
المشهور) راجع لوجوبها
بتحرك (قوله وابن شعبان)
راجع لوجوبها بوضعه
(قوله ثم يرجع) أي الامام
(قوله للاولى) بضم الهمز
أي اعتبار حركته (قوله في
غير كتاب) أي اكثر من كتاب
(قوله هذا) أي اعتبار
التحرك (قوله والا) أي
وان كان بانها بعد مضى
مسدة من أوله (قوله فان
استلحقه) أي الملاءم حمل
ملاعنة (قوله به) أي الحمل
كاملا (قوله يومها) أي
الرؤية (قوله فله) أي
الملاءم (قوله به) أي ايسر
(قوله ويسر يتمها) أي الاب
ولده (قوله مطلقا) أي عن
تقييده بكونه باذنه (قوله
من النفقة الخ) بيان لما
(قوله الا ان تصد) أي
الزوجة (قوله به) أي
انفاقها على زوجها (قوله
الصلة) أي التباعد فلا
ترجع به

(قوله كبير) دليله وعلى الصغير الخ (قوله فقيه) أي كلام المصنف تفرّيع على تقدير الأصله في رجوع الزوجه وان كان معسرا في رجوع الاجنبي (قوله احتباك) لحذفه من مسئلة الزوجه الأصله وذكر نظيره في مسئلة الاجنبي وحذفه وان معسرا في الاجنبي وذكر نظيره في الزوجه (قوله فان اختلفا) أي المنفق والمنفق عليه (قوله يكون) أي المنفق (قوله اواب) عطف على مال (قوله حال الاتفاق) صلة علم (قوله له) أي المنفق (قوله عليه) أي الصغير (قوله منه) أي مال الصغير (قوله بان كان) أي مال الصغير عرضا (قوله عليه) أي المنفق (قوله له) ٤٤٣ أي مال الصغير (قوله واستمر) أي بقي مال الصغير (قوله لم يشهد) يضم

فسكون فكسر أي المنفق (قوله عنده) أي الاتفاق (قوله على أنه) أي المنفق (قوله ولا) أي صلة يشهد (قوله ولا) أي وان كان اشهد على أنه ينفق ليرجع (قوله في ماله) أي الصغير (قوله ذلك) أي الذي كان موجودا حال الاتفاق (قوله فلا يرجع) أي المنفق (قوله عليه) أي الصغير (قوله ويسر) يضم فسكون أي غنى (قوله كماله) أي الولد في رجوع المنفق خبر يسر (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله وهذا) أي رجوع المنفق (قوله وهو) أي المنفق الخ حال (قوله عليه) أي الصغير (قوله طائفا) حال من فاعل اتفق (قوله أنه) أي الشان (قوله ثم علم) أي المنفق (قوله ذلك) أي مال الصغير (قوله ويسر) يضم فسكون (قوله هما) أي القولان (قوله فائمان) أي مأخوذان (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله مطلقها) أي رجوع

ان كان حال اتفاقها عليه موسرا بل (وان) كان (معسرا) حال اتفاقها عليه * (فائدة) * قيل السرف صرف الشيء زائدا على ما ينبغي والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي وشبهه في الرجوع فقال (ك) شخص (منفق) من ماله (على) شخص (اجنبي) كبير فله الرجوع بما انفقه عليه غير سرف وان كان معسرا حال اتفاقه عليه في كل حال (الا) قصد (صلة) فقيه احتباك فان اختلفا في كون الاتفاق صلة أو للرجوع فالقول للمنفق بيمينه الا ان يكون اشهد انه يتفق ليرجع فلا يمين عليه (و) لمن اتفق (على) الشخص (الصغير) الرجوع عليه (ان كان له) أي الصغير (مال) حين الاتفاق عليه أو اب موسر (عليه) أي مال الصغير الشخص (المنفق) عليه حال الاتفاق ولم يتيسر له الاتفاق عليه منه بان كان عرضا أو نقدا ونعسر عليه الوصول له واستمر الى حين الرجوع (وحلف) المنفق (انه اتفق ليرجع) المنفق على مال الصغير أو بيه وكان الاتفاق غير سرف المصطفى انما يحلف اذا لم يشهد عنده على أنه يتفق ليرجع والا فلا يحلف ابن يونس فيرجع في ماله ذلك فان تاف ذلك المال وكبر الصغير واقداما فلا يرجع عليه بشئ ابن رشد ويسر أي الولد كماله ثم قال وهذا اذا اتفق وهو يعلم مال اليتيم أو يسر الاب ولو اتفق عليه طائفا انه لا مال لليتيم ولا لبيه ثم علم ذلك فلا رجوع له وقيل له الرجوع وهما قائمان من المدونة ابن عرفة والاولى تقييدها بطلاقها بيمينه فيكون قول واحد (ولها) أي الزوجه ولو محجورة (الفسخ) للنكاح بطلقة رجعية وتبع ابن شاس وابن الحاجب وعبارة غيرهم الطلاق (ان عجز) الزوج (عن نفقة حاضرة) سواء اثبت عجزه ام لا وكذا الكسوة (لا) أي ليس لها الفسخ ان عجز عن نفقة (ماضية) تركها وهو موسر ولها ما طالت به كالدائن ان كانا حريين أو احدهما بل (وان) كانا (عبدان) لا أي ليس لها الفسخ لعجز الزوج عن نفقة الحاضرة (ان) كانت (عات) الزوجه عند عقد النكاح (فقرة) أي الزوج ولو ايسر بعد ذلك ثم اعسر لدخولها على أنه لا يتفق عليها (أو) عات عنده (انه) أي الزوج (من السؤال) بشد الهمز جمع سائل أي الذين يسألون الناس ويطوفون بالابواب لذلك (الا ان يتركه) أي الزوج السؤال (أو يشهر) الفقير (بالعطاء) أي اعطاء الناس اياه ما ينفعه (ويقطع) اعطاؤه فلها الفسخ فيما واذا رفعت له عاتكم وطابت الفسخ (في امره) أي الزوج (الحاكم ان لم يثبت) بفتح الهمز الموحدة (عسره) أي الزوج بينة أو تصديقه وامره (بالنفقة أو الكسوة أو الطلاق) أي بامره بالاتفاق فان امتنع امره بالطلاق وحكم عليه به اذا لحاكم لا يحكم الاجمعي (والا) أي

المنفق على مال الصغير أو بيه الذي اطلقته المدونة عن تقييده به يعلم المنفق حين اتفاقه بجماله أو يسر بيه (قوله وان بيمينه) أي المدونة بذلك (قوله فيكون) أي ما فيها قول واحد (قوله وتبع) أي المصنف في تغييره بالفسخ (قوله غيرهم) أي ابن شاس وابن الحاجب وخليل (قوله اثبت) أي الزوج (قوله عجزه) أي الزوج عن نفقة الحاضرة (قوله وكذا) أي عجز الزوج عن نفقة زوجته في ان لها التطبيق به (قوله تركها) أي الزوج النفقة (قوله وهو) أي الزوج حال (قوله بها) أي النفقة الماضية (قوله عنده) أي عقد نكاحها (قوله لذلك) أي دخولها على عدم اتفاقه عليها (قوله اذا لحاكم الخ) علة أي بامره الخ

(قوله وان قبل الخ) حال (قوله منها) اي اليوم والثلاثة والشهر والشهرين (قوله بالمقام) بضم الميم اي الاقامة (قوله بعد اثبات العسر) تنازع فيه مرض وسجن (قوله بقدر الخ) صلة تزيد (قوله اذارجى الخ) شرط في زيد (قوله عن قرب) تنازع فيه بره وخلاص (قوله والا) اي وان لم يرج برؤه ولا خلاصه من السجن ٤٤٣ عن قرب (قوله ولا مال له الخ) حال (قوله حكم

العاجز) خبر حكم الغائب (قوله خلاف) خبر قوله (قوله انه) اي الغائب (قوله الملاء) بالمد اي الغنى (قوله العدم) بضم فـ يكون (قوله لها) اي الزوجة (قوله تنفق منه على نفسها) اي ثم ترجع به على زوجها اذا قدم (قوله جهلت) بضم فـ كسر (قول لانه) اي الشأن (قوله لا يصبر) بضم المثناة وفتح الموحدة (قوله عليه) اي ما يحفظ الحياة فقط (قوله ومراعاة حالها الخ) جواب ما يقال هذا يخالف ما تقدم من مراعاة حالها في النفقة والكسوة (قوله محلها) الخ) خبر مراعاة (قوله بها) اي النفقة (قوله رجعية) خبر طلقة (قوله حدها) اي النفقة التي تصح رجعتها يسره بها (قوله بشهر) اي نفقته (قوله وتصح) اي رجعة المطلق عليه يسره بالنفقة (قوله لادونه) اي ما يقوم بواجب مثلها (قوله بحره) اي الزوج عن واجب مثلها (قوله زال) اي بحره (قوله وهي رشيدة) حال

وان ثبت عسره ابتداء او بعد امره بالطلاق (تلوم) بتفحات مثقلا اي امهله الحاكم (بالاجتهاد) من الحاكم من غير تحديد يوم أو ثلاثة أشهر أو شهرين وان قيل بكل منها ولا نفقة لها زمن التلوم فان رضيت بالمقام معه ثم قامت فلا بد من تلوم آخر (وزيد) بكسر الزاي في زمن التلوم (ان مرض) الزوج (أو سجن) بضم فـ كسر بعد اثبات العسر بقدر ما يرجى له فيه شيء اذارجى برؤه من المرض وخلاصه من السجن عن قرب والاطلاق عليه بلا زيادة (ثم) بعد التلوم وعدم وجدان النفقة والكسوة (طلق) بضم فـ كسر منقلا عليه ويجزى فيه قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان ان كان حاضر ابل (وان) كان غائبا (ومعنى ثبوت عسر الغائب عدم وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه ابن الحاجب حكم الغائب ولا مال له حاضر حكم العاجز ابن عبد السلام يعني ان الغائب البعيد الغيبة وليس له مال أو له مال لا يمكن الوصول اليه الا بشقة حكمه حكم العاجز الحاضر ابن عرفة قوله الاشقة خلاف ظاهر أقوالهم انه لا يحكم عليه بطلاقها الا اذا لم يكن له مال بحال دون استثناء ابن رشد لا يخلو الزوج في مغيبه من كونه معروف الملاء او معروف العدم أو مجهول الحال فان كان معروف الملاء فالنفقة لها عليه على ما يعرف من ملاته ثم قال ولا خيار لها في فراقه كما يكون لها ذلك في المجهول الحال اذا كان لها مال تنفق منه على نفسها ولم تطل غيبته عنها ومثله لابن سائون ونص ابن قحون فان كان غائبا لم يلزم الحمل أو اسيرا أو قبيدا فانها تطلق عليه اذا ثبت عدمه أو جهلت حاله ولم يكن له مال حاضر أو كان له مال وتعسر الانفاق منه وثبت ذلك فلها ان تطلق نفسها ولا يعتد بحال الزوج في ملاته أو عدمه (او) اي وطلق عليه وان (وجد) الزوج (ما يملك الحياة) فقط من القوت لانه لا يصبر عليه ولا سيما ان طالت مدته (لا) يطلق عليه (ان قدر على القوت) التكامل المشبع ولو من خشن المأكل أو خيرا بالادام (وما يوارى) اي يستر (العورة) اي جميع بدنهما من صوف أو كنان أو جلد ولو دون ما يلبسه فقرا بملدهم فلا تطلق عليه ان كانت فقيرة بل (وان) كانت (غنية) ومراعاة حالها في النفقة والكسوة محلها مع القدرة وما هنا في حال العجز الموجب لفرار (وله) اي الزوج المطلق عليه اعدم النفقة (الرجعة) للزوجة المطلقة لانه طلاق رجعي ابن عرفة وطلقة المعسر بها رجعية اتما فلو شرط رجعته يسره بنفقة وفي حدها بشهر أو عجا كان يقرض عليه ثلثها بنصف شهر وتصح (ان وجد) الزوج (في العدة يسارا) بفتح التحتية اي مالا (يقوم بواجب مثلها) اي الزوجة لادونه فلا تصح رجعته لان الطلقة التي اوقعها الحاكم انما كانت لدفع ضرر رجعه فلا تصح رجعته الا اذا زال نعم ان اسقط حقها في النفقة كلها أو بعضها وهي رشيدة صحت رجعته وقاله صحت لانه لا تصح والاول ظاهر معنى واختلاف في قدر الزمن الذي اذا يسره بنفقته تصح رجعته فلا بن القاسم وابن الماجشون شهر وقيل نصفه وقيل اذا وجد ما لو قدر عليه او لم يطلق عليه ابن عبد السلام ينبغي تقييدها

(قوله لا تصح) اي رجعته باسقاط الرشيدة حقها فيها (قوله والاول) اي صحة رجعته باسقاطها (قوله واختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فلا بن القاسم وابن الماجشون شهر الخ) تفصيل للخلاف (قوله أولا) بشد الواو (قوله تقييدها) اي صحة رجعته يساره بواجب مثلها

(قوله قدرته) اى الزوج (قوله على ادايتها) اى النفقة (قوله ذلك) اى الشبه أو نصفه (قوله قبله) بكسر الموحدة أى تمهيدها بظن قدرته على ادايتها بعد ذلك (قوله المصنف) اى فى توضيحه والظاهر انه مر دود لما فاته التمهيد بشهر أو نصفه ابن عرفة وفى سماع عيسى اذا وجد نفقة شهر فهو أملاها ابن رشد معناه وان لم يطمع له بمال سوى ذلك وهو صحيح لانه اذا أيسر فى عدتها وجبت عليه نفقتها وان لم يرتجها قاله ابن حبيب وحكامه عن الاخوين وهو الاخرى على قولها كل طلاق يلازم الزوج فيه الرجعة فعليه النفقة لانه وان لم تكن ٤٤٤ حاملا وكذلك المولى فلا يصح ان يحكم عليه بالنفقة ويمنع من الرجعة

بظن قدرته على ادايتها بعد ذلك وقبله المصنف واختلف اذا كان يجزى بها قبل الطلاق مشاهرة وقدر به مده على اجرائها مياومة فهل له رجعتها ام لا قولان مستويان وظاهر المصنف الاول (ولها) أى المطلقة لعدم النفقة (النفقة فيها) اى العدة اذا وجد يسارا على ان يتركها ان ارتجها بل (وان لم يرتجها) لها لانها كل زوجة فى النفقة والارث ونحوهما (و) للزوجة (طلبه) اى الزوج (عند) ارادة (سقره) اى الزوج (بنفقة) الزمن (المستقبل) الذى أراد الغيبة فيه عنها (ليدفعها) اى نفقة المستقبل (لها) اى الزوجة قبل سفره (او) (يقيم) الزوج (لها) أى الزوجة شخصاً (كفيلاً) اى ضامناً يدفعها لها بحسب ما كان الزوج يدفعها فيه من يوم أو جمعة أو شهر وللبائى الحامل طلبه بنفقة الاقل من مدة الحمل والسفر فان لم يظهر حملها وخافه فلم ير ما لك رضى الله تعالى عنه طلبه بحميل وراءه اصبح واختاره اللغوى ان قامت قبل حيضة الاول ان قامت بعدها فان اتهم باقامتها كثر من المدة المعقودة حلف واقام حيل لا عجز فان امتنع من دفع نفقة المستقبل ومن اقامة كفيل بها عند سفره فلها التطليق عليه وتبعه عب البناى وفيه نظر اذ لم ينسبه لاحد وقد ذكر المسئلة ابن الحاجب وابن شماس وضح ابن عرفة والشامل وابن سهل والمطلى وابو الحسن وغيرهم ولم يذكرها هذا وانما ذكرها لان لها الطلب عند السفر ولا يلزم منه التطليق بل لا يصح قوله بعض الشيوخ (و) اذا سافر الزوج ولم يدفع لزوجه نفقة المستقبل ولم يقيم لها كفيلها ورفعت امرها للحاكم وطلبت نفقتها من ماله (فرض) بضم فكسر اى قدر الحاصل لها النفقة (فى مال) الزوج (الغائب) غير المودع (و) فى (وديعته) اى الزوج التى أودعها عند أمين (و) فى (دينه) اى الزوج على غيره من بيع او قرض وفى نسخة دينه بكسر الدال وفتح التحتية فقوية اى دينه وجبت على جان عليه او على وليه ومثلها الابوان والوالدى فرض نفقتهم فى هذه الثلاثة لافى بيع داره ذكره صر وذكرح قولين فى بيعها النفقة الولد والابوين (و) ان ادعت زوجة الغائب على شخص بدين لزوجهها وانكر فلها (اقامة البينة على) المدعى عليه (المنكر بعد حلقها) أى زوجة الغائب فى هذه وفى فرض نفقتها فى مال الغائب ووديعته ودينه (باحتقاقها) النفقة على الغائب لكونه لم يدفعها لها ولم يقيم لها كفيلها ولم تسقطها عنه غ فى بعض النسخ هكذا واقامت البينة بالفعل الماضى المتصل بقاء التائيت ونصب البينة على المفهومية وهو خير من النسخ التى فيها واقامة البينة بالمصدر المضاف المعطوف لما فيه من الفصل بين المعمول وهو بعد حلقها وعامله وهو فرض باجنبي ١١ والظاهر تنازع فرض واقامة فى بعد حلقها (ولا يؤخذ منها) اى

(قوله اذا كان) اى الزوج (قوله يجزىها) اى النفقة على زوجته (قوله قبل الطلاق) اى لعجزه عنها (قوله بعده) اى الطلاق (قوله قولان) ابن عرفة قوله اذ لم يجد النفقة الايام البسيرة العشرة والخمسة عشر وشبه ذلك لارجعة له معناه اذ لم يجد الا ذلك ثم يقطع واما لو قدر على ان يجزى عليها النفقة مياومة فان كان من يجزى عليها قبل الطلاق مياومة فله الرجعة واختلف اذا كان من يجزى عليها قبل الطلاق مشاهرة فقيس له الرجعة وقيس لارجعة له حكاهما ابن حبيب ١١ (قوله الاول) اى له رجعتها (قوله لانها) اى الرجعية (قوله عنها) اى الزوجة (قوله وخافه) اى الحمل (قوله وراءه) اى طلبه بحميل (قوله واختاره) اى قول اصنع (قوله الاول) اى قول الامام رضى الله تعالى

عنه (قوله بعدها) اى حيضة (قوله اتهم) بضم التاء وكسر الهاء اى الزوج (قوله باقامته) اى الزوج فى الغيبة الزوجة (قوله وفيه) أى قول عجم فان امتنع من دفع النفقة واقامة الكفيل فلها التطليق (قوله اذ لم ينسبه) اى عجم قوله المذكور (قوله المسئلة) اى طلبه من يد السفر بنفقة المستقبل (قوله هذا) اى التطليق عند الامتناع (قوله يقيم) بضم فكسر (قوله غير المودع) بفتح الدال نعت مال (قوله ومثلها) اى الزوجة (قوله الثلاثة) أى المال غير المودع والودعة والدين (قوله بيعها) اى الدار

(قوله كونها) اى الزوجة (قوله لا تسحقها) اى الزوجة النفقة (قوله فله) اى الزوج (قوله اثباته) اى المسقط (قوله له) اى الزوج (قوله غيرها) اى الدار (قوله الدار) مفعول ملك (قوله خروجها) اى الدار (قوله عنه) اى ملكه (قوله بها) اى الدار (قوله عن يعرف الخ) بيان لمن (قوله الواحد) اى من العارفين (قوله اما) بكسر الهمز حرف تفصيل (قوله الاولى) بضم الهمز اى الشاهدة بالملك (قوله عند القاضى) صلة شهدنا (قوله فلان) بضم الفاء كتابة ٤٤٥ عن اسم القاضى (قوله فانها) اى البينة

بالحيارة (قوله نقول) اى بالحيارة (قوله للبينة الموجهة) (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله الوجه الاول) اى كون بينة الملك هي بينة الحيارة (قوله وفي بعضها) اى النسخ (قوله أولى) بفتح الهمز (قوله الثانية) اى بينة الحيارة (قوله الاولى) بضم الهمز اى بينة الملك (قوله فكانت شهادتهم) أو لا الخ (بشد الواو تصوير لاختلاف الشهود به) قوله وان اتحدت البينة حال أو بمبالغة (قوله رصافة) بفتح الراء واهـ مال الصاد والفاء أى حسن (قوله لهما) صلة يقال (قوله فانهما) أى العديين الموجهين (قوله بشهادة الخ) صلة ثبتت (قوله لخصمها) اى الحيارة (قوله وبترك) صلة جرى (قوله فيها) اى الحيارة (قوله وجهه) بسكون الجيم وضم الهاء اى طريقه (قوله تعينه) بضم ففتح فكسر مقفلا (قوله من الحيوان الخ) بيان لكل شئ (قوله ولما) بكسر اللام وخفه الميم الخ علة استنباط (قوله من المشقة الخ) بيان لما (قوله عليه) اى القاضى (قوله ليعين بضم ففتح مقفلا) (قوله له) اى القاضى (قوله وان اجتزا) اى اكفى (قوله بواحد) اى وجبه (قوله مقامه) بفتح الميم اى القاضى (قوله فترك) اى القاضى (قوله قوله) اى المصنف (قوله مطابقا) اى فى التائب (قوله للخبر) اى التى

الزوجة (بها) اى النفقة التى تأخذها من مال الغائب ووديعته ودينه ونائب فاعل يؤخذ شخص (كقيل) خوفا من كونها لا تستحقها الدفعة الها واقامة كقيل لهما او اسقاطها عنه (وهو) اى الزوج (على حجة اذا قدم) من سقره وادعى مسقطا فله اثباته والرجوع عليها بما أخذته (ويستداره) اى الزوج الغائب فى نفقة زوجته التى طلبتها فى غيبته ان لم يكن له غيرها ولو احتاج لسلطانها (بعد ثبوت ملكه) اى الزوج الدار بشهادة عدلين (وانها) اى الدار (لم تخرج عن ملكه) اى الزوج (فى علمهم) اى الشهود وليس لهم ان يشهدوا بغير خروجها عن ملكه على القطع لاحتمال خروجها عنه بوجه لم يعلموه (ثم) بعد ثبوت الملكية تشهد (بينة بالحيارة) للدار بان يرسل الحاكم بينة تطوف بهم امن خارجها وداخلها تعان حدها وسواها كانت بينة الملك أو غيرها (قائلة) لمن يوجهه الحاكم معها عن يعرف العقار ويحدده بمحدوده والواحد كاف والاثنان أولى (هذا) العقار (الذى حرناه) أى طقنا به وعيانا حدوده (هى) الدار (التي شهد) بضم فكسر (عليكها للغائب) فان كان شاهد الحيارة هو اللذان شهدا بالملك احتج الى أربعة فقط اثنان يشهدان بالملك وبالحيارة واثنان يوجهان للحيارة وان شهد بالحيارة غير شاهدى الملك احتج الى ستة غ اى ثم لابد بعد ثبوت الملك واستمراره من بينة بالحيارة اما البينة الاولى واما غيرها فتقول للعديين الموجهين للعوز هذه الدار التى حرناها هى التى شهدنا بملكها للغائب عند القاضى فلان هذا ان كانت بينة الحوز هى بينة الملك وان كانت غيرها فانها تقول هذه الدار التى حرناها هى التى شهدت البينة الاولى بملكها الخ ووقع فى بعض النسخ شـ مدنا وهو قاصر على الوجه الاول وفى بعضها شـ مدنيا للمتعول وهو اولى اشموله للوجهين فان قلت اذا كانت الثانية هى الاولى فكيف عطفها عليها وهل هذا الا عطف الشئ على نفسه قلت لما اختلف المشهود به فكانت شهادتهم اولا بالملك واستمراره وشهادتهم ثانيا بالحوز حصلت المغايرة فجاز العطف وان اتحدت البينة فاذا قلنا كلامه على شمول الوجهين كان ايبين فى حصول المغايرة ورصافة العطف ولا يصح ان يكون اطلاق البينة هنا على العديين الموجهين لانهم لا يقولان لاحد شيئا بل لهما يقال وايضا فانهم ما ناثبان عن القاضى فى المظنية اذا ثبتت الحيارة عند القاضى بشهادة الشاهدين الموجهين لخصمها اذ عذر المحطوب فى مثل هذا الفصل واختلاف هل يعذر اليه فى مثل هذه الحيارة ام لا وجب ترك الاعذار فيه اجرى العمل لان حيارة الشهود دلائل وتعينهم اياه انما وجهه ان يكون عند القاضى نفسه حسبا يلزم فى كل شئ تعينه الشهود من الحيوان والعروض كلها او لما يكون من المشقة عليه استنباط مكان نفسه عدلين ليعين ذلك لهما حسبا كان يعين له وان اجتزا بواحد اجزاه والاثنان افضل والواحد والاثنان انما يقومان مقامه فيترك الاعذار فيه كما لا يعذر فى نفسه وجاء قوله هى مطابقا للخبر

شئ (قوله ولما) بكسر اللام وخفه الميم الخ علة استنباط (قوله من المشقة الخ) بيان لما (قوله عليه) اى القاضى (قوله ليعين بضم ففتح مقفلا) (قوله له) اى القاضى (قوله وان اجتزا) اى اكفى (قوله بواحد) اى وجبه (قوله مقامه) بفتح الميم اى القاضى (قوله فترك) اى القاضى (قوله قوله) اى المصنف (قوله مطابقا) اى فى التائب (قوله للخبر) اى التى

(قوله المفسر) بكسر السين اى هذا الذى حرمناه المفسر لى (قوله وهو) اى مطابقة الصغير خبره دون مفسره وذ كرم لتذ كبر خبره (قوله جائز) اى برحمان لان الخبر الجزم الماتم القائده فمطابقته اولى من مطابقة المفسر (قوله التنزيل) اى القرآن المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فى ثلاث وعشرين سنة مفرقا بحسب الوقائع (قوله هذا) اى الشمس وهى مؤنثة وذ كرامم الاشارة اليها لتذ كبر خبره (قوله وفيه) اى التنزيل (قوله فذا نك) اى اليد والعصا وهما مؤنثان وذ كرت اشارتهم مالتذ كبر خبرها (قوله هذا) اى توجيه عدلين للعبارة (قوله) اى الغائب (قوله) اى المذكور ومن الجيران والحدود (قوله ذ كرت) اى بينة الملك (قوله ذلك) اى المذكور من الحدود والجيران (قوله على الوجه المذكور) اى الشهادة به (قوله به) اى ذكر بينة الملك ذلك على وجه الشهادة به (قوله من الاماكن والمراقق) بيان لما (قوله واذا قدم) اى الزوج (قوله برأته) اى الزوج (قوله زوج) اى يجردها اى الدار (قوله فيخير) اى ٤٤٦ الزوج (قوله بين امضائه) اى يجردها (قوله فادعى) اى الزوج (قوله الاول) اى

دون المفسر وهو جائز وفى التنزيل العزيز فلما رأى الشمس بازغة قال هذا رى وفيه فذا نك برهانان من ربك احب ولعل هذا فيما اذا شهدت شهود الملك بان له دارا يعمل كذا ولم يذ كروا حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة به واما ان ذ كرت ذلك على الوجه المذكور كجأرى به العمل عندنا بصريح يزيدون صفة جدرانها وما اشتملت عليه من الاماكن والمراقق ونحوها فلا يحتاج لبينة الحيازة ويدل عليه نقل فى واذا قدم بعد بيع داره واثبت برأته بما يثبت فيه فلا ينقض البيع الا ان يجدوا لم تتغير فيخير بين امضائه او رده ودفع عنها قاله قوت وذ كرت عن البرزلى فى قدومه بعد بيعها فى دين ثلاثة اقوال احدها لا ينقض بجماله ويرجع على رب الدين واقتصر عليه ق (وان) طلبته بعد قدومه من مفسره بنفقة امدته غيبته و (تنازعا) اى الزوجان (فى عسره) اى الزوج ويسره (فى) مدة (غيبته) فادعى الاول وادعت الثانى (اعتسر) بضم المثناة وكسر الواو حدة فى تصديق احدهما (حال قدومه) اى الزوج من السقر فان قدم معسرا فقله بيمينه والافقوها بيمينها ومحل كلامه ان جهل حال خروجه والاحمل عليه حتى يتبين خلافه ونفقة الابوين والاولاد كنفقة الزوجة فى هذا (وان) تنازعا (فى ارسالها) اى النفقة الشاملة للسكوة بان ادعى وصولها اليها وانكسرت (فالقول قولها) ولو سفيهة بيمين (ان) كانت (رفعت) امرها (يومئذ) صلة قولها والتنوين عوض عن جملة مضاف اليها اى يوم رفعت (الحاكم) سلطان أو نائبه ولم يجده لا يقرض لها نفقة فافيه فاذا نكها فى انفاقها على نفسها من مالها أو من قرض وترجع عليه اذا قدم وحكم اولاده الذين تلزمه نفقة حكمها (لا) يكون القول قولها ان رفعت (الشهود) عدول وجيران مع تبسر الرفع لسلطان أو نائبه على المشهور وعليه العمل والفقهاء وروى قبول قولها ايضا وبه قال ابن الهندي وأبو محمد الوتد وصوبه اللغوى لثقل الرفع له على كثير ولحقه الزوج عليه اى اذا قدم وذ كرا بن عرفة ان عمل قضاة تونس ان الرفع للعدول كالرفع للسلطان والرفع للجيران لغو فان تعسر رفعها للسلطان

العسر (قوله الثانى) اى اليسر (قوله والا) اى وان قدم موسرا (قوله كلامه) اى المصنف (قوله جهل) بضم فكسر (قوله والا) اى وان علم حال خروجه (قوله جهل) بضم فكسر (قوله عليه) اى حال خروجه يسرا كان أو عسرا (قوله خلافه) اى حال خروجه (قوله وثيقة الابوين الخ) اى التى فرضها حكم (قوله فى هذا) اى حكم التنازع فى اليسر والعسر فى الغيبة صلة كاف التشبيه (قوله ان تنازعا) اى الزوجان (قوله فى ارسالها) اى النفقة للزوجة وعدمه (قوله بان ادعى) اى الزوج (قوله وثيقة) اى اليها اى الزوجة فى غيبته

(قوله فالقول قولها) اى الزوجة فى عدم وصول نفقتها اليها فى غيبته (قوله اى يوم رفعت) وبمحله يوم غاب ونائبه زوجها (قوله ولم يجد) اى الحاكم (قوله) اى زوجها (قوله فاذا نك) اى الحاكم (قوله وترجع) اى الزوجة (قوله عليه) اى زوجها بعض ما تنفقه على نفسها (قوله اذا قدم) اى زوجها من غيبته (قوله اولاده) اى الغائب (قوله حكمها) اى الزوجة (قوله وروى بضم فكسر) (قوله قبول قولها) اى الزوجة فى عدم وصول نفقتها اليها ان كانت رفعت امرها فى غيبته لعدول وجيران مع تبسر رفعها الحاكم (قوله وبه) اى قبول قولها ان كان رفعت لعدول صلة قال (قوله الوتد) بفتح الواو وكسر التاء (قوله وصوبه) بفتح التاء مقفلا (قوله) اى الحاكم (قوله ولحقه) اى غضب (قوله به) اى رفعها الحاكم (قوله اذا قدم) اى الزوج صلة تحقده

(قوله من ذكر) أي المردول والخبران (قوله مقامه) أي الحاكم (قوله أنه) أي الشأن (قوله فيه) أي ما قبل رفعها (قوله وهو) (قوله حال) (قوله إذا لم تكن) أي النفقة (قوله والام) أي وإن كانت مفروضة (قوله لأنها) أي النفقة (قوله حينئذ) أي حين كونها مفروضة (قوله منه) أي الزوج (قوله وهو) أي عدم وصولها إليها (قوله ويعقد) أي الزوج (قوله في عينه) أي على وصول نفقة الزوجة إليها (قوله على رسول أو كتاب) أي من الزوجة بوصولها إليها ٤٤٧ (قوله ونسب) أي الحاكم (قوله عزل)

بضم فكسر أي الحاكم
(قوله مات) أي الحاكم
(قوله ولم يسجله) أي لم
يكتب الحاكم قدر ما فرضه
للزوجة في سجله أي دفتره
الذي يكتب فيه الوقائع
تتأخر فيه نسي وعزل ومات
(قوله سواء كان) أي مدعي
الاشبه (قوله أنه) أي
الشأن (قوله على أنه) أي
مدعي الاشبه (قوله وهو)
أي حلف مدعي الاشبه
(قوله على قضاء القاضي)
تتأخر فيه الحلف والشاهد
(قوله ذلك) أي جواز
الحلف مع الشاهد على
قضاء القاضي (قوله نوما)
لابن القاسم الخ عطف
على ما قاله الخ (قوله مسئلة)
الكتاب) أي حلف مدعي
الاشبه (قوله هذا الأصل)
أي حلف مدعي القضاء مع
شاهد (قوله اذ قضاء
القاضي) أي في مسئلة
الكتاب (قوله باجتماعهما)
أي الزوجين (قوله عليه)
أي القضاء

● (فصل نفقة الرقيق

ونائبه قام من ذكر مقامه (والا) أي وإن لم ترفع للسلطان أو نائبه مع تيسر بيان لم ترفع لـ احد
أو رفعت لغيره مع تيسره (نقوله) أي الزوج هو المأمول به بيمينه ولو سقيها ومفهوم يومئذ أنه
لا يعمل بقولها فيما قبل رفعها ويعمل فيه بقول الزوج وهو كذلك وشبه في أن القول قوله فقال
(ك) الزوج (الحاضر) بالبدل مع زوجته ادعى الاتفاق عليها وادعت عدمه وهو موثر بالقول
قوله بيمينه ولو سقيها إذا لم تكن مفروضة والا فلا يقبل قوله إلا بيمينه لأنها حينئذ كالدين وإذا
ترد الاتفاق عليها وهو موثر ثم ادعى أنه دفع لها ما تجب عليه وأنكرته فلا يقبل قوله إجماعا
وهذا فبين في عهده وأما البائن الحامل فلا يقبل قوله والكسوة كالنفقة (و) حيث كان
القول قوله (حلف) الزوج (لقد قبضتها) أي الزوجة النفقة منه أو من رسوله (لا) يحلف أقدم
(بعثتها) أي النفقة للزوجة لاحتمال عدم وصول ما بعثه إليها وهو الأصل ويعقد في يمينه على
رسول أو كتاب (وان) تنازعا (فيما) أي قدر النفقة الذي (فرضه) الحاكم ونسب ما فرضه
أو عزل أو مات ولم يسجله (فقوله) أي الزوج مع ممول به (أن أشبه) أي وافق الزوج ما اعتيد
فرضه مثلها على مثله أشبهت هي أيضا أم لا (والا) أي وإن لم يشبه قوله (فقوله) أي الزوجة هو
المعمول به (أن أشبهت والا) أي وإن لم تشبه أيضا (ابتداء) الحاكم (القرض) لنفقة في
المستقبل ولها في الماضي نفقة مثلها (وفي حلف مدعي الاشبه) سواء كان الزوج أو الزوجة
وعدم حاقه (تاويلان) في التوضيح قبل مذهب ابن القاسم أنه لا عين على من أشبه قوله منهما
إذا يحلف على حكم الحاكم مع شاهد وجعل غيره المدونة على أنه يحلف عياض وهو الظاهر وهو
حجة بل جواز الحلف مع الشاهد على قضاء القاضي وقد نسب على ذلك ابن سهل خلاف ما قاله بعض
أصحاب مصنون ومال ابن القاسم في العينية عياض وعندي أن مسئلة الكتاب خارجة عن هذا
الأصل المتنازع فيه اذ قضاء القاضي ثابت باجتماعهما عليه ثم وقع الخلاف في مقدار ما فرض
فكانت دعوى مال في ذمة الزوج فالقول قول من أشبه منهم مع يمينه وليس على القضاء كما قيل
اه وفي أبي الحسن ابن رشد المشهور أن حكم الحاكم يثبت بشاهد وعين أو إليه أشار المصنف
في الشهادات بقوله أو بانه حكم له به والله أعلم

● (فصل) في نفقة الرقيق والداية والقريب وخادمه والحضنة وما يتعلق بها ● (انما تجب) على
المالك (نفقة رقيقه) لا رقيق رقيقه فالخصر بالنسبة لهذا (ودايتة) والخصر في هذا بالنسبة
لقوله (أن لم يكن) أي يوجد (مرعى) يكفيها والا وجب عليه رعيها بنفسه أو بأجرة البناي
الظاهر أن الخصم منصب على جميع ما بعده أي انما تجب النفقة بعد الزوجية على الرقيق
والداية والولد والوالدة حينئذ فلا يراد عليه شيء وشمل رقيقه الخدم وقيل نفقته على من له خدمته

والدواب) ● (قوله خادمه) أي القريب (قوله بها) أي المذكورات (قوله لهذا) أي رقيق الرقيق (قوله والا) أي
وإن وجد مرعى يكفيها (قوله حينئذ) أي حين كون الخصم على جميع ما بعده (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله عليه) أي الخصم
(قوله الخدم) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وقع الدال أي الذي وهبت خدمته لغيره فنفقته على واهبه (قوله نفقته) أي الخدم
(قوله على من) أي موهوب أو موهوب الذي خبر نفقته

(قوله وشهره) أي كون نفقته على من له خدمته (قوله على سيده) أي مطلقا (قوله أودى الخدمة) أي مطلقا (قوله ان كانت الخدمة يسيرة) أي فعل سيده وان كانت كثيرة فعلى ذي الخدمة (قوله انقل ابن رشد) راجع للاول (قوله والمشمور عـ دـ هـ) أي ابن رشد راجع للثاني (قوله ونقله) أي ابن رشد أيضا راجع للثالث (قوله والمستحقة) بفتح الحاء المهملة (قوله وهي حامل) حال (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله عليه) أي المالك (قوله لانه تركه) أي الاتفاق على دابته (قوله وسكت) أي المصنف (قوله وهو) أي القيام بالشجر الخ) حال (قوله لان تركه) ٤٤٨ أي القيام بالشجر (قوله والا) أي وان لم يوجد مشتربه أو لم يحمل بيعه (قوله وهب)

بضم فكسر أي لمن يتفق عليه (قوله اخرج) بضم الهمز وكسر الراء (قوله بوجهما) أي غير بيعه وهبته كاعتاقه (قوله ام الولد) أي الحرة عاجز عن نفقتها (قوله ينجز) بضم ففتح مثقلا (قوله تزوج) بضم ففتح مثقلا (قوله الا بعثقه) اماما لا تطيقه بالكيفية فلا يخرج به عن ملكه لاستحالة فلا ضرر به (قوله زيادة على مرتين) قيد في التكليف فلا يخرج عن ملكه بمرتين (قوله وبالقراية) غطت على المعنى أي تجب بالمالك (قوله الحر) لا الرقيق (قوله الموسر) لا المعسر (قوله لانه) أي الخطاب بالاتفاق (قوله أو صغيرا) قوله والأصح خطاب الكفار الخ) علة أو كافرا (قوله بما فضل الخ) صلة موسرا (قوله المباشرين) لا الخدم والخدمة (قوله الحرين) لا الرقيقين (قوله المعسرين) لا الموسرين

وشهره ابن رشد ابن عرفة وفي كون نفقة الخدم على سيده اودى الخدمة قالها ان كانت الخدمة يسيرة لنقل ابن رشد والمشمور عنده ونقله ايضا والمكاتب نفقته على نفسه والمستحقة بوق وهي حامل نفقتها على من استحقها عند ابن عبد الحكم وقال يحيى بن عمر على من حملت منه وهو الخدم قاله ابن عرفة قال والاظهار ان كان في خدمته اقدرة نفقتها انفق عليها منها وقول ابن عبد الحكم لا يقتضي على ان المستحق يأخذ قيمتها او مع قيمة ولداها ابن عرفة ويقضى عليه بالاتفاق على دابته لان تركه منكر واذا لم يجب القضاء بها خلافا لقول ابن رشد يؤمر بلا قضاء والهره العجماء التي لا تقدر على الانصراف تجب نفقتها على من انقطعت عنده وسكت عن القيام بالشجر وهو واجب لان تركه اضاءة مال (والا) أي وان لم يتفق على رقيقه او دابته بخلا او عزا (يسع) ان يوجد من يشتريه وحل بيعه والا وهب واخرج عن ملكه بوجه ما اؤذ كاه ما يؤكل وفي ام الولد ثلاثة أقوال قيل ينجز عتقها وقيل تسعى في معاشها وقيل تزوج وشبه في البيع فقال (كتكليفه) أي المملوك رقيقا او دابة (من العمل ما لا يطيقه) الا بعثقه خارجة عن العادة زيادة على مرتين (ويجوز) للمالك ان يأخذ (من لبنها) أي الدابة والامة (ما لا يضر بتاجها) أي ولداها (و) تجب (بالقراية على) الولد الحر (الموسر) كبيرا كان أو صغيرا ذكر كان أو أنثى واحدا أو متعددا مسلما أو كافرا صحيحا أو مريضا لانه خطاب وضع والأصح خطاب الكفار بقروع الشريعة بما فضل عن قوته وقوت زوجته ولو اربعها لانه نفقة خادمة ودابته والواجب بالقراية (نفقة الوالدين) أي الام والاب المباشرين الحرين ولو كافرين والولد مسلم أو كان الجميع كفارا اتفق دينهم واختلف (المعسرين) بنفقتهما وان كان لهما خادم ودار لأفضل فيهما وظاهره ولو كان الاب يقدر على الكسب وهو قول البناني ومن وافقه وقال اللخمي يجب على عمل صنعة وهو المعتمد وعليه صاحب الجواهر الخط وهو الظاهر قياسا على الولد فانه اشترط في وجوب نفقته على ابيه بحزمه عن التكسب بصناعة لا ترضى به بخلاف صناعة الابوين فيخير ان علموا ولو كان فيهما معرفة على الولد لا تصافهما بها قبل وجود الولد غالبا ومن له والد وولد فقيران وقدوعلى نفقة احدهما فقط فقيل يتحصان وقيل يقدم الولد وتقدم الام على الاب والصغير على الكبير والاثني على الذكر (وانبنا) أي الوالدان (العدم) بضم فسكون أي فقرهما بعدلين ان أنكره الولد (لا يمين) منهما مع شهادة العدلين لانه عقوق لهما (وهل الابن اذا طوب) من ابويه (بالنفقة) عليها وادعى العدم (محول على الملاء) بالمادى الغنى فعليه اثبات عدمه بعدلين ويين (أو) محمول على (العدم) فعليه ما اثبات ملائه لان نفقتهما انما تجب

(قوله لهما) أي الوالدين (قوله فيهما) أي الخادم والدار (قوله وظاهره) أي كلام المصنف (قوله وهو) في أي وجوب الاتفاق على الاب المعسر القادر على الكسب (قوله يجب) بضم الياء وفتح الموحدة أي الاب القادر على الكسب (قوله وهو) أي جبره على الكسب (قوله وعليه) أي جبره على الكسب (قوله اشترط) بضم التاء وكسر الراء (قوله لانه) أي تحليفهما على عدمهما علة لا يمين وان كان عدم غيرهما لا يثبت الابعدلين ويين

(قوله عليه) أي الولد (قوله كفايته) أي الولد (قوله يدعي) بضم فسكون ففتح (قوله له) أي الدخول (قوله فإرادته) أي المصنف
تفريع على أودعي له الخ (قوله بدليل) صلة مراد (قوله به) أي الرجوع (قوله لأنها) أي نفقة القريب الخ (قوله لا) قوطه بمعنى
زمنها (قوله الخ) بفتح الخاء المعجمة مثق إلا أي الحاجة (قوله حصل) أي سد الخلة (قوله في كل حال) صلة تسقط وهو المستثنى
منه (قوله أي إقرضها) أي تقدير النفقة (قوله لأنه) أي فرضها (قوله حكمه) أي الحكم (قوله بها) أي النفقة (قوله فصارت)
أي النفقة المقدرة (قوله أخذها) أي نفقة القريب عن وجبت عليه (قوله بها) أي النفقة (قوله له) أي المنفق (قوله عليه) أي
من وجبت عليه بعوضها (قوله قولها) ٤٥٠ أي المدونة (قوله الأبوان) أي المعسران (قوله وصغير ولده) أي الذي لا مال له

على ما لا يملكه والغنى نفقته في ماله والقادر على الكسب نفقته عليه إلا المرأة علمه أو على
أبيه في حرفته أو كساده فعلى الأب وإن اكتسب ما لا يكفي عليه وجبت على أبيه تمام كفايته
(و) تجب بالقرابة نفقة البنت (الأنثى) الحرة (حتى يدخل بها زوجها) البالغ ولو غير مطيعة
أودعي له وهي مطيعة فإرادته حتى تجب نفقته على زوجها البالغ بدليل ما تقدم هذا هو
المعتمد (وتسقط) نفقة القرابة (عن) الشخص (الموسر بعض الزمن) فإذا تحصيل الوالد أو الولد
المعسر في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه وأراد الرجوع بها على من وجبت عليه فلا
يقضى له به لأن السد الخلة وقد حصل في كل حال (الإلزامية) أي إقرضها من حاكم فلا تسقط
عن الموسر بعض الزمن لأنه حكمه به انصارت كالدين ابن الحاجب وتسقط عن الموسر بعض
الزمن بخلاف نفقة الزوجة إلا أن يقرضها الحاكم ويتعذر أخذها الغيبة من وجبت عليه
أولم يتعذروا فنق على الأب أو على الولد من لم يتبرع بها فله الرجوع عليه ابن عرفة ونبيه ابن
الحاجب يقولون فرضها القاضي على الجميع بين قولها في النكاح الأول أن انفق الأبوان وصغير
ولده وهو موسر ثم طلبوه بذلك فلا يلزمه وقولها في النكاح الثاني أن انفقت الزوجة على نفسها
وصغار ولدها وبكارها من مالها أو سلفها أو الزوج غائب فلها التسامع أن كان وقت نفقته موسرا
فجمعوا بينهما على أن ما في الزكاة قبل فرض القاضي وما في النكاح بعده قلت وفي زكاتها أيضا
مثل ما في نكاحها وهو قوله ويعطى الولد والزوجة ما تسامعا في يسره من النفقة وقول ابن
الحاجب إلا أن يقرضها أو يتفق غيره تبرع بقتضى أن نفقة الأجنبي غير متبرع بحكم القاضي
بما وليس كذلك أنما يقتضى للمنفق غير متبرع إذا كان ذلك بحكم فلو قال إلا أن يقرضها
الحاكم فبقضى بها لها أول أن نفق عليها غير متبرع لكان أصوب (أو) أي والأب (يتفق)
على الوالد أو الولد شخص (غير متبرع) بعد فرضها فلو أخر قوله بالإلزامية لوفي بالقيده في اتفاق غير
المتبرع فله ابن عرفة وفخوة لابن عبد السلام الخط ما قاله ظاهر بالنسبة لنفقة الوالدين وأما
نفقة الولد فليس ذلك بظاهر فيه لأنه منفق غير المتبرع الرجوع بها على أبيه الموسر ولو لم تفرض
من وجوده موسرا كوجود مال الولد وتبعه عب البنت وهو ظاهر (واسمقرت) نفقة الأنثى
على أبيها بمعنى عادت إذ حال دخول زوجها إلى بيتها على أبيها فتجوز عن عات باسمقرت بقرينة
قوله والأنثى حتى يدخل زوجها بها (أن دخل) الزوج بها حال كونها (زمنة) بفتح الزاى وكسر
الميم أي مريضة مرضا ملازما واسمقرت زمنة (تم طلق) الزوج أو مات وهي زمنة ولو بالغة

(قوله وهو) أي من وجبت
عليه النفقة (قوله ثم طلبوه)
أي الأبوان وصغير ولده من
وجبت عليه (قوله بذلك) أي
بعوض ما انفقوه (قوله فلا
يلزمه) أي من وجبت عليه
عوض ما انفقوه (قوله
وقولها) أي المدونة عطف
على قولها (قوله من مالها)
أي الزوجة صلة انفقت (قوله
إسقاطا) عطف على من مالها
(قوله فلها) أي الزوجة (قوله
اتباعه) أي الزوج بعوض
ما انفقته (قوله أن كان) أي
الزوج (قوله بينهما) أي
ما في السكابين (قوله وما في
النكاح) أي الثاني (قوله
بعده) أي الفرض (قوله وفي
زكاتها) أي المدونة (قوله
ما في نكاحها) أي الثاني
(قوله من النفقة) بيان لما
(قوله بها) أي النفقة (قوله
ذلك) أي اتفاقه (قوله فلو
قال) أي ابن الحاجب (قوله
لها) أي الوالد والولد (قوله

عليها) أي الوالد والولد (قوله بعد فرضها) صلة يتفق (قوله فلو أخر قوله بالإلزامية) أي عن قوله أو يتفق وكذا
غير متبرع (قوله بالقيده) أي كون الاتفاق بعد الفرض (قوله ما قاله) أي ابن عبد السلام وابن عرفة (قوله ذلك) أي ما قاله (قوله
بها) أي نفقة الولد (قوله لأن وجوده) أي الأب (قوله وهو) أي كلام الخط (قوله فتجوز) بفتححات مثق لا أي المصنف (قوله عن
عادت) أي معناه (قوله إذ حال دخول زوجها بها الخ) علة بمعنى عادت (قوله فتجوز) بفتححات مثق لا الخ تفريع على معنى عادت
(قوله باسمقرت) صلة تجوز وباؤه للتعبية (قوله بقرينة) صلة تجوز وباؤه مسببة واضافته للبيان

(قوله نعم) أى العجينة والزينة (قوله مصدق) بفتح الدال مثقلا (قوله فى الثانية) أى او عادت الزمانة (قوله لانه أمين) علة مصدق (قوله فى القسم الاول) أى لان عادت بالغة (قوله غير مضر) ٤٥١ خبر كون (قوله والثانية) أى

او عادت الزمانة (قوله فى المذكور) صلة منصوبة (قوله ونصه) أى ابن يونس (قوله وعليه) أى الاب (قوله لان ذلك) أى المذكور من العمى ونحوه (قوله فان صحا) أى المجنون والزمن (قوله سقطت) أى نفقة حاكم أىهما (قوله ثم لا تعود) أى النفقة على ايها (قوله ان عادت ذلك) أى المذكور (قوله عليه) أى نص ابن يونس صلة محل (قوله وهو) أى حكم الذكر (قوله لافرق) أى بين الذكر والإنثى فى هذا (قوله ودخل) أى ولدها معها (قوله فيها) أى كتابتها (قوله بان كانت حامله الخ) تصوير لدخوله معها بحكم الشرع (قوله بعده) أى عقد كتابتها (قوله المصنف) أى قال فى توضيحه (قوله غيرها) أى المكتوبة (قوله فى نظيرها) أى نفقة ولدها (قوله فان كان) أى الاب معها فى الكتابة (قوله الاب معها فى الكتابة) قوله (قوله لانها) أى الكتابة (قوله منوطه) أى متعلقة (قوله لانه) أى ارضاع المتروكة او الرجعية ولدها بلا اجر (قوله وقيل) بكسر

الموحدة

وكذا استمر نفقة الولد على ابيه ان طرأ للولد مال وذهب قبل بلوغه او بلغ زمانه ما رآه مال وذهب فتمود على ابيه وكذا اذا رشحها فتمود نفقة ما قاله المتطوع (لا تعود نفقة البنت على ابيها) (ان) دخل بها الزوج صغيرة صحيحة ثم (عادت) لا يباح طلاق او موت الزوج حال كونها (بالغة) ثيبا صحيحة قادرة على الكسب بغير سؤال (او) أى ولا تعود على ابيها ان دخل بها الزوج جهاز زمنة وصحت عنده (عادت الزمانة) لها عند زواجها وتأتى زمنة بالغة ثيبا فلو عادت واحدة منهما صغيرة او بكر عادت نفقة ما على ابيها الى ان تتزوج لالى البلوغ فقط خلافا لبعثهم والمصنف مصدق فى الثانية لانه أمين مطاع وكونه لم يذكر عن المتطوع عدم العود الى القسم الاول غير مضر البتة مقتضى ما فى عن المتطوع ترجيح ان عود نفقة الصغيرة على ابيها الى بلوغها فقط والثانية منصوصة لابن يونس فى المذكور ونصه قال مالك رضى الله تعالى عنه وعليه نفقة من ولد أمى او مجنون أو ذر زمانة ابن يونس لان ذلك يمنع التكسب فان صحا سقطت ثم لا تعود ان عادت لان نفقة نفقة انما تجب باستحقاق الوجوب اه وعليه محل كلام المصنف وهو يجرى فى الاتي من باب لافرق (وعلى المكتوبة نفقة ولدها) الرقيق لا على سيدها ان دخلته معها فى كتابتها ودخل فيها بحكم الشرع بان كانت حامله وقت عقدتها او حملت به بعده لانها أحزنت نفسها وولدها ومالها المصنف وليس لانا ان تجب عليها نفقة ولدها غيرها وهذا بحسب الظاهر وفى الحقيقة على السيد لتركها شيئا من الخوص فى نظيرها نفقة ديرا (ان لم يكن الاب) معها (فى الكتابة) فان كان فنفقة ونفقة ولدها عليه (و) ان عجزت المكتوبة عن نفقة ولدها او المكتوب عن نفقة ونفقة ولدها (ليس عجزه) أى المذكور من المكتوبة أو الاب (عنها) أى لنفقة على المكتوبة وولدها (عجز عن الكتابة) لانها منوطه بالربة كالجنابة والنفقة بالمال (وعلى الام المتروكة) بابي الرضيع (و) المطلقة (الرجعية رضاع ولدها) من الزوج الذى هى فى عصمته أو المطلق (بلا اجر) أى عوض مالى تأخذ لذلك لانه عرف المسلمين فى كل الامصار على تولى الاعصار فى كل حال (الا لعلو) يضم العين المهملة واللام وشذوا واى ارتفاع (فندر) بفتح فـ فتكون بكونهم من اشراف الناس الذين ليس شأنهم ارضاع اولادهم وكعلو القدر المرض وقلة اللبن وان ارضعت الشريفة فلها الاجرة من مال الاب ثم من مال الولد وشبهه فى عدم الوجوب فقال (ك) المطلقة (البائن) بخلع او بت او نقضا بعد رجعي فلا يلزمها الارضاع ولو غير شريفة وان ارضعت فلها الاجرة فى كل حال (الا ان لا يقبل) الولد (غيرها) أى امه الشريفة أو البائن فياثرهما ارضاعه فلها كان ابوه ام لا ولها الاجرة كفى المدونة (او) بقيل الولد غيرها (بعدم) يضم الياء وكسر الدال أى يقتصر (الاب او يموت) الاب (ولا مال للصبي) فان كان للصبي مال فلها الاجرة منه سواء ورثه من ابيه أو آتاه من غيره لانه حيث مات الاب فالنظر انما هو لمال الصبي فان وجد من ارث الاب او من غيره فله الاجرة والا فله الام (و) اذا وجب عليها الارضاع ولا مال للاب ولا للولد وقبل غيرها (استأجرت) الام من مالها من ترضعه سواء كانت عالية القدر أو بائنا ورجعية او غير مطلقة (ان لم يكن لها) أى الام (لبان) أولم يكفه (ولها) أى الام التى لا يلزمها الارضاع (اقبل) بفتح فـ فكسر الولد (غيرها) أى امه قبيل

(قوله والا) اي وان لم نقل قيد هذا الاجل المبالغة فهو مشكل لان له الاجرة اذا لم يقبل الولد غيرها (قوله فانه) اي ابن يونس (قوله قولها) اي المدونة (قوله قات) اي قاتل مذكور لابن القاسم (قوله قات قات) اي الام (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله به) اي ارضاع ولدها (قوله يريد) اي بما يرضعه ٤٥٢ به غيرها (قوله واليه) اي استخفافها اجرة مثله ارضاع (قوله لانها) اي المرضعة (قوله عندها)

بهذا الاجل المبالغة الاتية والافله اذا لم يقبل غيرها (اجرة المثل) اي مثلها كما في المدونة من مال الاب والابن ان لم يكن للاب مال وظاهره ولو زادت على قدر وسعه ان لم يجد الاب من ترضعه عندها مجانا بل (ولو وجد) ابوه (من) اي امرأة (ترضعه) اي الولد (عندها) اي امه (مجانا) اي بلا اجرة (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف (في التأويل) المدونة فانه قال قولها قلت فان قالت بعد ما طاعتها البتة لا ارضعه الا بمائة ووجد من ترضعه بمائة من قال قال مالك رضي الله تعالى عنه هي احق به بما يرضعه به غيرها وانص ابن يونس قول مالك رضي الله تعالى عنه الام احق به بما يرضعه به غيرها ويد باجرة مثلها وقال بعض النرويين واليه يرجع ابن الكاتب وهو الصواب وسواء وجد من ترضعه عندها ام لا لانها وان كانت عندها هي التي تباع بالرضاع والميت وذلك تفرقة بينه وبين امه فلذلك كانت الام احق به باجرة مثلها وهذا بين عياض ويشهد له قوله آخر الكتاب اذا وجد من ترضعه عندها باطلا وهو مومر لم يكن له اخذها وعلم ارضاعه بما يرضعه به غيرها ويجوز الاب على ذلك اه وقوله بما يرضعه به غيرها هو اجرة المثل كما قال ابن يونس والله سبحانه وتعالى اعلم (وحضانة) فسخ الحام اشهر من كسرهما مأخوذ من الحضان بكسر الحاء وهو ما تحت الابط للكشح وهو ما بين الخصرة والضلوع الخلف وهي لغة الحنظ والاصيانة وشرعا صيانة العاجز والقيام بمصالحه ابن عرفة محصول قول الباجي حفظ الولد في مية ومائة طمعه ولباسه ومضجعه وتنظيف جسمه الولد (الذكر) الحق ثابتة من ولادته (للبلوغ) ولو زنا او عاجزا عن الكسب او مجنوناً فقط حضانة الام وتستمر نفقته على ابيه ولا يخرج الخنثى المشكل عن حضانتها مادام مشكلا ابن عبد السلام المشهور في غاية امد الحضانة ان البلوغ في الذكور من غير شرط وفي التوضيح المشهور في الايات كونه علامة للبلوغ الحظ ظاهره مطلقة (و) حضانة (الانثى كالنفقة) في الجملة اذا حضانتها الى الدخول فقط والنفقة اليه او الى الدعاء وفهم من قوله كالنفقة انها اذا طالت قبل البناء لم تسقط حضانتها وانما الدخول زمنه واستمرت زمته حتى تابت لم تسقط حضانتها وان الزوج اذا دخل بها غير مطيعة الوطء سقطت حضانتها وهو كذلك الا ان يقصد الاب بتزويجها الفرار من الفرض واسقاط الحضانة فلا يسقط ولا الحضانة بالدخول حتى تطبق قاله الواشر يسي ولو التزمت الام حضانة ولد دائم تزوجت في زمنها فسخ نكاحها قبل البناء قاله ابن عبد الغفور وقال الا بمرى الشرط باطل فان حاضرت زمن رضاعتها ثلاث حقب ففي منعها من التزويج مطلقا مدة الرضاع وجوز مطلقا ومنعه ان شرط عدمه ومنعه ان اضرب بالصبي اقوال حكاه ابن عرفة وحضانة الذكور الانثى (للادم) المطلقة او التي مات زوجها واما التي في العصفه فهي اهل والاب معا قاله ابن عرفة ان كانت الام حرة بل (ولو) كانت (امة) متزوجة (عتق) بقتحات (ولدها) وطاقت او مات زوجها الحرة او اعادها حاضته ابن عرفة

اي امه (قوله هي) اي المرضعة (قوله بذلك) اي المذكور من مباشرة الرضاع والميت (قوله باطلا) اي بلا اجرة (قوله وهو) اي الاب (قوله ويجبر) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله على ذلك) اي تسليما لاه (قوله وهو) اي الكشح (قوله وهي) اي الحضانة (قوله العاجز) اي عن القيام بمصالح نفسه وحفظها (قوله محصول الخ) اي الحضانة المدة في المتحصل (قوله حفظ) جنس واضافته للولد فصل مخرج حفظ غيره (قوله في مية مية الخ) فصل مخرج حفظ الولد في ماله (قوله الحق) اي الذكورة (قوله في الايات) اي لشهر العانة (قوله مطلقا) أي عن التقييد بيقوف الله تعالى (قوله ان حضانتها الخ) حلة في الجملة (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله بتزويجها) أي غير المطيعة (قوله الفرض) اي لنفقتها (قوله فلا يسقط) اي الفرض (قوله في زمنها) اي الحضانة (قوله فسخ) بضم فكسر (قوله الشرط) اي التزامها (قوله باطل) أي لا يلزمها فله التزوج زمنه ولا يفسخ وتسقط حضانتها ان تزوجت

الان بغير مهرم المحضون (قوله فان حاضرت) أي الام (قوله مطلقا) أي عن تقييده بشرط عدمه او ضراره الولد (قوله مطلقا) أي عن عدم شرط عدمه وعدم ضراره الولد (قوله اقوال) أي أربعة (قوله فهي) أي الحضانة

(قوله وفرضه) بسكون الزاى القرع من اضافة المصدر لقوله (قوله فى الحر) اى الزوج الحر (قوله نص) خبر فرض (قوله المتوهم) بفتح الهاء اى فيه خلاف الحكم (قوله منه) اى سببه (قوله وسائر) اى باقى (قوله الماعلم) اى حرفة (قوله فيه) اى الزفاف (قوله قال) اى الاب (قوله وهو) اى عدم اشتراط انفرد من انتقلت ٤٥٣ الحضانة اليه بالسكنى عن انتقلت

عنه (قوله وبه) اى قول
 يحنون صله ائقى (قوله
 العواد) باهال العين والدال
 وشداواو (قوله انه) اى
 الشان (قوله بنها) اى
 التى سقطت حضانتها (قوله
 قال) اى ابن سلون (قوله
 تقدم) بضم ففتح مقفلا
 (قوله من جهة امها الخ)
 لانها شفق (قوله وقدم)
 بضم فكسر مقفلا (قوله
 بعد) بسكون العين وضم
 الدال عند حذف المضاف
 اليه الخ (قوله من نسب
 الام) بيان لما (قوله قبل)
 بكسر ففتح اى جهة (قوله
 امه) اى الاب (قوله ابيه)
 اى الاب (قوله وقال) اى
 ابن عرفة (قوله قبله) اى
 الاب بكسر ففتح (قوله منه)
 اى الاب (قوله وهو) اى
 الاب (قوله سائرهن) اى
 باقى قرابات الاب (قوله
 لنقل) بفتح اللام مشى
 نقل بلا نون لاضافته
 (قوله ولها) اى المدونة
 (قوله وعلى الاول) صله
 جرى (قوله تأخير) اى
 الاب (قوله عن جداته)
 اى جدات المحضون من
 جهة الاب (قوله مقاد)

الا ان يسرره السيد فتسقط حضانتها كالام اذا تزوجت وفرصه فى المدونة فى الحر نص على
 المتوهم وقوله علق ولدها لدفع توهم ان الامة لا تحضن الحر (او) كانت الام (ام ولد) فيجز
 سيد هاتعةها أو عتقت بموته فلها حضانة ولها ماله (وللاب) وسائر الاولياء (نعاهده) اى
 المحضون ذكر كان او انثى (وادبه) اى تأديب المحضون (وبعنه) اى ارسال المحضون
 (للمكتب) بفتح الميم والقوية اى محل تعلم الكتابة او الماعلم او العلمة وختمه وبعنه لامة وليس له
 زفاف البنت من عنده لميت زوجها بل من عند الام فالحق لولائه قاله ابو الحسن البنانى
 لخصوصية للام وان عبرهم ابو الحسن فالحق للحاضنة مطلقا فى الزفاف من عندها ابن عمر
 اذا قال تزف من عندي وقالت الحاضنة من عندي فالقول قول الحاضنة (ثم) اذا قام بالام مانع
 او اسقطت حضانتها فلها حضانة لرامها (اى الام) (ثم) (اجدة الام) ام امها او ام ابيها (ان انفردت)
 ام الام أو وجدتها (بالسكنى عن ام سقطت حضانتها) بتزويجها وغيره ويجزى هذا الشرطى
 كل من انتقلت لها الحضانة وهذا الشرط هو المشهور عند المصنف واقصر المصطفى على عدم
 اعتباره وهو قول يحنون وبه ائقى ابن الحاجب ابن سلون الذى ائقى به ابن العواد انه لا حضانة
 للجدة اذا سكنت مع بنتها قال وهى الرواية المشهورة عن مالك الرضى الله تعالى عنه وبه العمل
 واخبارها المتأخرون من البغداديين وغيرهم وتقدم جدة الام من جهة امها على جدتها من
 جهة ابيها ثم الخالة (اخت الام شقيقة) ولام اولاب على المعتمد وسأبى المصنف وقدم الشقيق
 ثم للام ثم للاب فى الجيع ونحوه فى المقدمات وابن عرفة (ثم) (ا) غائبا اى الام وأسقط مرتبة
 وهى عمة الام ابن عرفة وعلى هذا الترتيب ما بعد من نسب الام (ثم) (جدة) المحضون من قبل
 (الاب) سواء كانت ام الاب او ام امه او ام ابيه وان عات فليس المراد جدة الاب فقط كما توهمه
 عبارته وبجهة امه مقدمة على جهة ابيه فى المقدمات فان انتظمت قرابات الام فالجدة للاب ثم
 ام جدة الاب ثم ام ابى الاب ثم ام امه ثم ام ابيه ثم الاب ابن عرفة فان لم تكن للاب ام
 او كان لها زوج اجنبى فام امه وام ابيه وام امه ائقى من ام ابيه وقال فان لم تكن قرابات الام
 فى تقدم الاب على قراباته وعكسه فالثم البلدات من قبله ائقى منه وهو ائقى من سائرهن
 ثم على الصغرى ولها وعزاه فى البيان لابن القاسم اه وعلى الاول جرى فى التحفة (ثم الاب)
 تأخير عن جداته هو مذهب المدونة (ثم الاخت) للمحضون شقيقة ثم لامة ثم لايه (ثم العمة)
 للمحضون ثم عمة ابيه ثم خالة ابيه (ثم بنت الاخ) الشقيقة ثم لامة ثم لاب قاله فى المقدمات
 ومفاد نقل المواق انه الرابع (أو) بنت (الاخت) كذلك واختاره الرجاجى (أو) الشخص
 (الا كنى) من الكفاية اى الاشدى فى الكفاية وحفظ المحضون حال كونه (ممن) اى بنات
 الاخوة والاخوات (وهو الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد (اقوال) المناسب تردد فيه
 ثلاثة أشياء الاول ان اسم التفضيل التالى ال حققة مطابقة موصوفة فلما نسب الكفاية
 التالى جمعه بين من وال وهو شاذ الثالث جمعه ضمير ممن ومن جمعه اثنتان وجواب الاول

بضم الميم (قوله كذلك) اى شقيقة ثم لامة ثم لاب (قوله د) اى قال احمد الزرقانى بن لجة
 (قوله مطابقة موصوفة) اى فى التانيث والتثنية والجمع (قوله وهو) اى جمعه بينهما

(قوله والثاني) عطف على الاول (قوله ان من) بكسر الميم (قوله والثالث) عطف على الاول (قوله اليها) اي الاجوبة الثلاثة
(قوله المزج) بجمع (قوله فكذلك) اي وصي الذي كرفي شعول الانثى والذي كرمحرما ولا (قوله وان كانت) اي الانثى (قوله والا)
اي وان لم يكن محرما لها ٤٥٤ (قوله له) اي الوصي (قوله الشقيق) نعت الاخ (قوله كذلك) اي الشقيق ثم للام ثم للاب

اعتبار الموصوف الشخص والثاني ان من ليست داخلية على المقصود بل للتبعض ومعلقها
حال من الاكفي والثالث ان الجمع باعتبار تعدد بنات الاخ والاخت بالشفقة وغيرها كما اشترت
اليها في المزج (ثم) الشخص (الوصي) ذكره كرا كان وانثى ان كان. المحضون ذكره ان كان انثى
لا تطبق فكذلك وان كانت مطبقة والوصي ذكره كرفشرطه كونه محرما لها بنسب او صهر او رضاع
والا فلا حضنة له ووجه الموضوع وغيره ورجح ابن عرفة ان له الحضنة وسواء وصي الاب ووصي
وصيه ومقدم القاضي (ثم الاخ) للمحضون الشقيق ثم للام ثم للاب ثم للجد من جهة الاب كذا
في الموازية وهل الاقرب خاصة او وان علا احتمالا لان ابن رشد (ثم ابنه) اي الاخ كذلك (ثم
الم) كذلك (ثم ابنه) اي الم كذلك قرب كل او بعد ان ارى بالجد المتوسط بين الاخ وابن
الاقرب فقط ويكون ابو الجد متوسطا بين الم وابن الم وهكذا كما لابن عرفة وكذا ان ارى بين
الاعم فيما يظهر (لا) حضنة (الجد) للمحضون من نسب (لام) له عند ابن رشد (واختار) اللخمى
من نفسه (خلافه) اي ان للجد من جهة الام الحضنة لان له حضنة انا وشفقة وقد قدموا الاخ للام
على الاخ للاب لذلك وكذا الم مع ان الذي للاب عاصب وعلى هذا فعلى الجد للاب لقول الوثائق
اذا جتمع الجدان فالجد للاب اولى من الجد للام وهو قول ابن القصار قاله تمت عجم قد يقال
لا يفهم من قوله انه يليه الا ترى انه يقال الاخ اولى من الم وان كان بينهما مرتبتان (ثم المولى)
بفتح الميم واللام (الاعلى) اي المعتق بكسر التاء الذي كرمحرما ولا حضنة له لعمرة
بكسرهما ابن عرفة ابن محرر لا حضنة لولا ان عمرة اذ لا تعصيه فيها كذا ذكر قات الاظهر
تقدمها على الاجنبي (ثم المولى) (الاسفل) اي المعتق بفتح التاء من والد المحضون الذي لا حضن
له من النسب ولا من العتق (وقدم) بضم فكسر منقلا الشخص (الشقيق) ثم للام ثم للاب في
الجميع من الاخوة والاخوات والاعمام والعلمات والخلالات وأولادهم ابن ناجي ظاهر
المدة ان لا تخت لاب الحضنة وهو كذلك على أحد القولين وفي الذخيرة أسقط مالك وابن
انقاسم رضي الله تعالى عنهما ما لاخت والاخ للاب لان العادة تباغض اولاد الضرائر وقيل
لهما الحضنة وشعوه في تكميل التقييد ورجح الاول (و) قدم (في) الشخصين (المتساويين)
في المرتبة كاختين شقيقتين (ب) زيادة (الصيانة) اي حفظ المحضون مما لا يليق به يدنا وديننا (و)
زيادة (الشفقة) اي الحنان والرحمة فان كان في احدهما زيادة صيانة وفي الاخر زيادة
شفقة قدم زائد الشفقة فان تساوىا فمقدم الاسن لانه اقرب الى الصبر والرفق بالمحضون فان
تساوىا في السن أيضا فالقرعة فان تزوجت امه معه وأراد عم آخر اخذ فليس له ذلك لان كونه
مع امه واعمه اولى من كونه مع عم زوجته اجنبية وان تزوجت خاتمه معه وأراد ابوه اخذه قيل
له كونه مع خاتمه واعمه احسن من كونه عندك وزوجتك اجنبية لان الغالب عليهم بالانكحاف
والغالب منك ان تكله اليها او لما كانت الحضنة تنفق الى وفور المهر على احوال الطفل من
كثرة البكاء والتضرع وغيرهما من الهيئات العارضة له والى مزيد الشفقة والرفقة الباعثة

(قوله وهل الاقرب) اي
وهل الجد المتوسط بين الاخ
وابنه الجد الاقرب خاصة
واما البعيد فيقدم ابن الاخ
عليه (قوله او وان علا)
اي او بالجد متوسط بين الاخ
وابنه وان علا (قوله له)
اي الجد (قوله اعم) اي
من الاقرب وغيره (قوله
لذلك) اي الحنان (قوله
وعلى هذا) اي مختار اللخمى
(قوله فيلي) اي الجد للام
(قوله اذ لا تعصيه فيها)
كذلك (في) نظره (قوله
الذي) نعت المحضون (قوله
من الاخوة الخ) بيان
لجميع (قوله لهما) اي الاخ
والاخت للاب (قوله الاول)
اي لا حضنة للاخ والاخ
لاب (قوله أحدهما) اي
المتساويين (قوله فان تساوىا)
اي المتساويين (قوله فيهما)
اي الصيانة والشفقة (قوله
امه) اي المحضون (قوله له)
اي المحضون (قوله اخذه)
اي المحضون (قوله زوجته)
اجنبية (نعت عم) (قوله له)
اي ابيه (قوله كونه) اي
المحضون (قوله وزوجتك)
اجنبية (حال) (قوله عليها)
اي زوجته ابيه (قوله اليها)
اي زوجتك الاجنبية (قوله وفور)

على (قوله من كثرة البكاء الخ) بيان لحوال (قوله من كثرة البكاء الخ) بيان لحوال (قوله من كثرة البكاء الخ) بيان لحوال
الهيئات الخ بيان لغيرهما (قوله والى مزيد) عطف على الى وفور

(قوله به) اي المحضون (قوله خصت) بضم الخاء المعجمة اي الحضانة (قوله الانسلاك) اي الدخول (قوله اطوار) اي احوال (قوله ولا يلبس) عطف على الانسلاك (قوله وتحمل) بفتح التاء والحاء وضم الميم منه عطف على الانسلاك (قوله اشترط) بضم التاء (قوله لها) اي الحضانة (قوله فيها) اي الشروط (قوله في الحضانة) خبر لا (قوله وعدم القسوة) عطف على العقل (قوله علمت) بضم العين (قوله لم) بضم العين (قوله ورأفة) عطف على جفاء (قوله قدم) بضم فاء كسر مشددة لا اي الابد (قوله عليه) اي الاقرب (قوله ان كان) اي جفاء الاحق (قوله الولد) اي المحضون (قوله والا) اي وان لم يكن جفاء الاحق قسوة ينشأ عنها اضرار الولد (قوله من ذلك) اي القيام بما يحتاج اليه ٤٥٥ المحضون (قوله ذلك) اي الفساد

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله شريب) بكسر الشين المعجمة والراء منقلا اي كثير شرب مسكر (قوله ولولمصلحة) اي الاب مبالغة في اسقاط ادخال الرجال عليها حضانتهم (قوله وهبان) بفتح فسكون فوحدة ثم نون (قوله ادعى) بضم الدال وكسر العين (قوله عدم نائب) فاعل ادعى (قوله الضمير) اي هاتين (قوله هدا) اي تكليف الولي اثبات اماتته (قوله عليها) اي الشروط (قوله عدمها) اي الشروط (قوله وما في التوضيح الخ) دفع لما يتوهم من دفع الاعتراض بوانقته ما في ضيح (قوله الداعي) اي السائل دمه (قوله به) اي المحضون (قوله مثلها) اي تلك الامراض لانها اي تلك الامراض (قوله نفقته) اي المحضون

على الرقبه ولذا خصت بالنساء لما لان عاقبة الرجل تمنعه الانسلاك في اطوار الاطفال وملازمة الاقدار وتحمل الدناءة اشترط لها شروط شرع فيها فقال (وشروط) الشخص (الحاضن) ذكر كرا كان او انثى (العقل) فلا حق لمجنون ولا طائش في الحضانة ولو تقطع جنونه وعدم القسوة فلا حضانة لمن علمت قسوته ابن عرفة اللخمي ان علم جفاء الاحق لقسوته ورأفة الابد قدم عليه قلت ان كان قسوة ينشأ عنها اضرار الولد قدم الاجنبى عليه والا فالحكم المعلق بالمظنة لا يتوقف على تحقق المحكمة (والكفاية) اي القدرة على القيام بما يحتاج اليه المحضون (الا) حضانة لذات (كسنة) اي كبيرة السن كبرامانها من ذلك وادخلت الكاف الزمينة والمقعدة والعمياء والخرساء والصماء ذكر كرا كانت او انثى (وحرز) بكسر فسكون اي صيانة (المكان) الساكن به الحاضن (في البنت) المحضونة التي (يتخاف) بضم التحتية (عليها) الفساد وهي المطمئنة ابتداء أو عروضا ومثلها الابن الذي يخاف عليه ذلك كما استقره ابن عرفة من المدونة أو لا وآخرا (والامانة) في الدين فلا حضانة لفاسق قرب ابه شريب يذهب يشرب ويترك ابنته أو يدخل الرجل عليها ولو اصبحت كافي ابن وهبان (و) ان ادعى على مستحق الحضانة عدم اماتته (اثبتا) اي الحاضن أمانة نفسه وجعل البساطى الضمير للشروط السابقة اي ماعدا العقل واختاره البدر وشيخه الجيزي ويقال مثله في الشروط الاتية ق لم أر هذا في شروط الحضانة انه هو في الولي يريد السفر بالمحضون وفي ابن سائون ان من نفي الشروط فعليه اثبات دعواه والحاضن محمول عليها حتى يثبت عدمها اه وما في التوضيح معترض مثل ما هنا بنافي (وعدم كذا مضر) ربحه أو رقيقته وأذات الكاف كل عاهة مضرة بالولد كالبرص والحرب الداي والحكة ولو كان به مثله لانهم اذ تزايدت مضامها ما احتراز بمضمر عن التخصيف فلا يمنع استحقاق الحضانة (ورشد) أي حفظ المال لان للحاضن قبض نفقته فلا حضانة لسفيه ولا سفيه وهو ما أفتى به ابن عبد السلام والاجبي قاضي الانسكة بتونس وهو ما دكلام المصنف وقوى ابن هرون بانها الحضانة ضعيفة ولا يرجع ابن عبد السلام عن قتواه وانما كتب اقاضي باجدة بان للسفيه الحضانة حين أمره السلطان بالكتابة له بذلك خوفا منه لانه ولي منه فلا تسعه مخالفتهم غ التبطل اختاف في السفيه فقبل لها الحضانة وقيل لا حضانة لها ابن عرفة نزلت يلد باجدة فكتب قاضيها القاضي الجماعة يومئذ بتونس وهو ابن

(قوله وهو) اي شرط رشد الحاضن (قوله مفاد) بضم الميم (قوله لها) اي السفيه (قوله ضعيفة) خبر تنوي (قوله كتب) اي ابن عبد السلام (قوله بان الخ) صلة كتب (قوله حين) صلة كتب (قوله امره) اي ابن عبد السلام (قوله اي قاضي باجدة) (قوله بذلك) اي للسفيه الحضانة (قوله منه) اي السلطان (قوله لانه) اي ابن عبد السلام (قوله مولى) بضم ففتح مثقلا (قوله فلا تسعه) اي ابن عبد السلام (قوله مخالفتهم) اي السلطان (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله يلد باجدة) اضافته للبيان (قوله قاضيها) اي باجدة

(قوله فكتب) اي ابن عبد السلام (قوله اليه) اي قاضي باجة (قوله بانه) اي الشان (قوله لها) اي السفينة (قوله سلطانها) اي تونس (قوله فامر) اي سلطانها (قوله بالتصبة) اي حسن تونس (قوله جاتهم) اي فقهاء تونس (قوله القاضيان) اي ابن عبد السلام والابجي (قوله بانه) اي الشان (قوله لها) اي السفينة (قوله ورفع) بضم الراء ذلك اي المقتضى به (قوله وامر) اي السلطان (قوله قاضي الجماعة) اي ابن عبد السلام (قوله بذلك) اي فتوى ابن هرون (قوله ففعل) اي كتب ابن عبد السلام ذلك الى قاضي باجة (قوله وهو) ٤٥٦ اي ما افتي به ابن هرون وكتبه ابن عبد السلام الى قاضي باجة في المحلين (قوله وهو

عبد السلام فكتب اليه بانه لا حضنة لها فرفع المحكوم عليه امره الى سلطانها الامير ابجي ابن الامير ابجي زكريا فاجتمع فقهاء الوقت مع القاضي المذكور لينظروا في ذلك فاجتمعوا بالتصبة ومن جنتهم ابن هرون والابجي قاضي الانكحة بمونس فافقي القاضيان وبعض اهل المجلس بانه لا حضنة لها واتي ابن هرون وبعض اهل المجلس بان لها الحضنة ورفع ذلك الى السلطان المذكور فخرج الامر بالعمل بفتوى ابن هرون وامر قاضي الجماعة بان يكتب بذلك الى قاضي باجة ففعل وهو الصواب وهو ظاهر عموم الروايات في المدونة وغيرها (لا يشترط للحضنة اسلام) في الام ولا في غيرها ولو انتقلت من مسلم لم هذا هو المشهور وقال ابن وهب لا حضنة للكافرة لان المسلم اذا اتى عليها بشرف لا حضنة لها قال الكافراولى اللخمي وهو أحسن واحوط للولد ويجاب للمشهور بان الكافر الاملى يقر على دينه والفاسق لا يقر على فسقه مع مراعاة خبر الا لا قوله والدة عن ولدها وخبر من فرق بين ولادة وولد فافرق الله بينهما بين احبته يوم القيامة (وضمت) بضم الصاد المججمة وشدا الميم حاضنة اصاله كام أو عروضا كمن تحضن لذكر كافرة (ان خيف) على المحضون أن تربيته على دينها أو تغذيه بغيره وأخبر وصلة ضمت (البحران) (مسلمين) تبسج في الجمع المدونة قالوا وتكنى مسلمة واحدة (وان) كانت الام (مجوسية اسلام زوجها) طلق مباغنة في استحقة اها الحضنة لافي الضم الا لا تأتي المبالغة ابن عرفة فيها وان كانت مجوسية (و) شرط قبولها (الذكر) أن يكون عنده (من) اي امرأة (يحضن) اي تصلح للحضنة من زوجة أو مربية أو مائة خادمة أو مستأجرة لذلك أو متبرعة به وار يكون محرما للمطبعة ولو بصهر كزوج امها والا فلا حضنة له ولو ما موناذا أهل عند مال لا رضى الله تعالى عنه وأثبتها له اصبح (و) شرط قبولها (لا لا تني) الحضنة اما او غيرها حرة أو أمة (الخلو عن زوج دخل بها) فلا حضنة لان لها زوج دخل بها ولو غير باغ لا شتمها لاشؤنه عن القيام بشؤون المحضون فليس الدعاء للدخول مثله ووطء السيد امته الحضنة ولو مرة كدخول الزوج وهذا اذا لم يكن في نزاع المحضون ضرر عليه والا فلا تسقط بدليل قوله لا تني أرا لا يقبل الولد غير أمه وكونها ذات رحم ومحرم فلا حضنة لبنت الخالة ولا لبنت العم لعدم الحرمة وللا لعمرة بالرضاع او المهر اعدم الرحمة قاله في التقديمات فلا حضنة لمن دخل بها زوج في كل حال (الا ان يعلم) من له الحضنة بعد ما يدخل زوجها او سقوط حقها فيه (ويستكت) بعد عمله بذلك بلا عذر (العام) من يوم عمله فلا تسقط حضنتها (أو) اي والا ان (يكون) الزوج الذي دخل بالحاضنة (محرما) بفتح الميم والراء بالاصالة المحضون كزوج امه بعمه ان كان له حضنة

ظاهراً وعمداً الخ) في قوة عمله وهو الصواب (قوله ولو انتقلت) اي الحضنة (قوله هذا) اي ثبوت حضنة الكافرة المسلم (قوله اثني) بضم فسكون فكسر اي ذمت (قوله بشر) اي فسق (قوله وهو) اي عدم حضنة الكافرة مسلماً (قوله يقر) بضم ففتح مثقلاً (قوله الا) للتنبيه (قوله لا توله) بضم التاء اي لا تبعده واطافة خبر للبيان (قوله فرق) بفتحات مثقلاً (قوله تبسج) اي المصنف (قوله فيها) اي المدونة (قوله وان كانت) اي الحضنة (قوله من زوجة الخ) بيان لمن (قوله لذلك) اي القيام بما يحتاج اليه المحضون (قوله به) اي القيام بالمحضون (قوله وان يكون) اي الذكر (قوله والا) اي وان لم يكن محرماً لها (قوله وأثبتها) اي الحضنة (قوله له) اي الذكر غير المحرم ذي الاهل المأمور على المطبعة (قوله اما

بضم الهمز (قوله بشؤنه) اي زوجها (قوله فليس الدعاء) تفريع على دخل بها (قوله كدخول) خبر بل ووطء (قوله وهذا) اي سقوط الحضنة بدخول زوج بالحاضنة (قوله عليه) اي المحضون (قوله والا) اي وان كان في نزاع ضرر عليه (قوله وكونها) اي الاثني عطف على الخلو (قوله فيها) اي الحضنة (قوله به) اي دخول الزوج بها (قوله بذلك) اي دخول الزوج بها اصاله عمله (قوله بلا عذر) صله يستكت

(قوله من اهل الحضانة) بيان نحوها (قوله فلا يسهلها) اي الحضانة ٤٥٧ (قوله بها) اي الحاضنة (قوله والعبد)

اي الولد (قوله فانها)

اي القيد بين (قوله سواء)

اي غير العبد (قوله والا) اي

وان كان للمحزون حاضن

غيره اي به العبد (قوله

انتقلت) اي الحضانة عن

الام بدخول زوجها بها

(قوله له) اي من سوى

العبد (قوله وتجعل) اي

الوصية (قوله له) اي

محضونها (قوله جعلها)

اي التأويلين (قوله لها)

اي الام (قوله وان كان

الخ) حال او بالغة (قوله

لانها) اي المسئلة (قوله

وعنها) اي الام صلة مثل

(قوله عاينها) اي المسئلة

(قوله وعلى ذلك) اي فرضها

في الام صلة نقل (قوله

المقلد) بكسر اللام مخفلا

(قوله الوقف) اي الاقتصار

(قوله من آب الخ) بيان

لولى (قوله او ولاية) عطف

على ولاية (قوله وانسب)

عطف على سبب (قوله لانه)

اي العبد (قوله وقديباع)

اي لمن يساقربه في قوة

عنه ما قبله (قوله قبل)

بكسر الموحدة اي

الرضيع (قوله خبر) اي

حديث واصله للبيان

(قوله الخ) اي فرق الله

(قوله مخصوص) خبر اهل

(قوله هذا) اي الفروع (قوله سائر) اي باقي

بل وان كان المحرم (لأحضانه كالأهل) للمحزون تتزوج حاضنته من جهة ابيه كعمته
(او) اي والا اذا كان الزوج الذي دخل بالحاضنة (وليا) اي عاصبا للمحزون (كأب الم)
بشرط ان لا يكون للمحزون حاضنة فارغة عن زوج (او) اي والان (لا يقبل الولد)
المحزون (غير امه) ونحوها من اهل الحضانة فلا يسهلها بدخول زوج بها (أو) اي والا
ان (لم ترضعه) أي المحزون (المرضعة عند) بدل (امه) الذي انتقلت له الحضانة بدخول
زوج بامه فلا تسقط حضانه امه فكلامه على حذف مضاف غ صوابه بدل امه اي او الا
عند امه (او) اي والان (لا يكون للولد حاضن) غير حاضنته التي دخل الزوج
بها (أو) يكون له حاضن غيرها (غير مأمون أو) يكون حاضنه غيرها (عاجزا) عن
القيام بعصال المحزون لما نفع به أو غائبا (أو) اي والا اذا (كان الأب عبدا وهي) اي الام التي
دخل بها زوجها (حرة) أو أمة ولو تزوجت بغير سواء كان ولدها الرضيع حراً أو عبداً والعبد
أولى بعدم تزوجه لانه ملك سببه و كلامه مقيد بقيد بين أن لا يكون العبد قائماً بأمر ماله
فان كان قائماً بها انتقلت حضانه ولده له بتزوج امه فلو قال أو الأب عبد غير قائم بأمر سببه
مطلقاً وسر الولد عبد لوفى بذلك واقظة كان غير ضروريه الذكر فانها ما تكون الحضانة
الزوج العبد بعد الام اعدم وجود من يستحقها سواء والانتقلت له (وفي) سقوط حضانه
(الوصية) على المحزون بدخول زوج أجنبي به او عدم سقوطها وتجعل له يتما وما يصلحه
(روايتان) عن الامام رضى الله تعالى عنه في الام الوصية فقط نت جعلها الشارح في الام
الوصية ولا خصوصية لها طئي بل لها خصوصية وان كان ظاهر كلام ابن عبد السلام
والموضح العموم لانها مفروضة في الام وعنه اسئل مالك رضى الله تعالى عنه كما في رسم حالف بن
سماع ابن القاسم ورسم كتب عليه ذكر حق وفي رسم الوصايا من سماع اشهب وتكلم عليها ابن
رشد في هذه الحال وعلى ذلك نقلها الأئمة كابن أبي زمنين في منتخبه واللغمي في تبصرته وصاحب
معين الحكم وغيرهم من الأئمة وعلى المقلد الوقف مع نص من قاده والوقف حيث وقف والله
الموفق (و) شرط ثبوت الحضانة للحاضن ذكرها كان أو أنثى (ان لا يسافر) أي يريد السفر
(ولي) للمحزون ولاية مال من أب أو وصى او مقدم او ولاية مخصوصه بسبب كتمن بكسر التاء
وعصيته أو نسب من اخ او عم او غيرها اذا اعدمت ولاية المال ونعت ولي (حر) لا عبد فلا تسقط
سفره حق الحاضنة حرة أو أمة لانه لا تترك له ولا سكن وقد يباع واصله يسافر (عن) موضع (ولد)
ذكر أو أنثى او عن بعض الباء أي يريد سفره وليس ثم ولي حاضره سواء في الدرجة فتسقط
حضانه الحاضن فان وجد مساويه درجة كمن كان فلا تسقط حضانتها بإرادته سفره قاله
المصنف (حر) نعت ولد فان اراد السفر المذكور سقطت حضانتها أما لو غيها واخذته لم
يكن رضيعاً بل (وان) كان (رضيعاً) قبل غيرها ولعل خبر من فرق بين ولدها الخ مخصوص
بغير هذا وبغير سائر المسقطات المتقدمة (او يسافر هي) اي الحاضنة اي تريد السفر وكذا
الحاضن الذي ذكره اقصر على الاثني نظر الغالب فان ساقرت سقطت حضانتها وشرط سفر كل من
الولى والحاضنة ان يكون (سفره) ان يكون (بضم) فكأن أي انتقال وانقطاع (لا) سفر (تجارة)

(قوله فلا يأخذه) أي الولي المحضون (قوله رباخذه) أي الحاضنة المحضون (قوله من سما) بفتح الهاء (قوله بها) أي السلامة (قوله والوالا) أي وإن لم يكن السقر لامن وأمن في الطريق (قوله فلا ينزعه) أي المحضون (قوله ونزع) بضم فكسر أي المحضون (قوله إن لم يحض) بضم ففتح (قوله عليه) أي المحضون ضرر ينزعه منها (قوله وقبل) بكسر الموحدة (قوله غيرها) أي أمه وهذا لازم لما قبله (قوله إذا لم يغلب عطبه) بأن غلبت سلامته أو استوى بشرط في البحر فإن غاب عطبه فليس له أخذه معه (قوله ويراد) أي على أمن المنتقل إليه ٤٥٨ والطريق (قوله بزوجته) أي جبراعها (قوله آمنه) أي الزوج (قوله معرفته) أي

الزوج (قوله وسماه) أي الزوج (قوله منه) أي سفرها معه (قوله لأن أراد) أي الولي أو الحاضنة (قوله فلا يأخذه) أي الولي المحضون (قوله ولا تمنع) أي الحاضنة (قوله به) أي المحضون (قوله أما بضم الهمز) قوله يرضى أي من اتفقت الحاضنة له (قوله برده) أي المحضون (قوله فتعود) أي الحاضنة (قوله لها) أي أمه (قوله كان كانت) أي الحاضنة المطلقة أو المتوفى عنها التي رضى من اتفقت الحاضنة إليه بردها (قوله لها) أي الحاضنة (قوله والوالا) أي وإن كان فسخه قبل بئانه أو لم يدرا الجميع على فساد الحد (قوله عادت) فيه تسامح أذ لم تنقل الحاضنة عنها (قوله غيره) أي ابن يونس (قوله تعود) أي الحاضنة بعد فسخ النكاح (قوله لها) أي الحاضنة صلة إسقاط ولاه مقوية (قوله غيرها)

أو نزاهة أو طلب ميراث أو نحوها فلا يأخذه ولا يسقط حق الحاضنة وتأخذه معها ولو بغير إذن وليه (وسماه) الولي أنه أراد سفر المنتقلة لنزعه والحاضن أنه أراد سفر التجارة ليأخذه معه وحق المحضون باقي حين خروج الحاضنة للتجارة على ظاهر المذهب ولو طلبت الانتقال به إلى موضع بعيد فشرط الأب علم انفقته وكسوته واحدا أو متعدد أجاز ذلك ولو خاف خروجها به بلاذنه فشرط علمها أن فعلت ذلك فعلمها نفقة مقبلة وكسوته لزمها ذلك قاله بعض الأندلسيين وظاهر قوله سافمتها أم لا وقيل انما يحلف المتهمة دون غيرها واستحسنه بعض القرويين وارتضاء ق لا تنس وعج ويشتري أن تكون مسافة سفر كل (سنة برد) هذا هو الراجح (وظاهرها) أي المدونة أنه يكفي مسافة (بريدين إن سافر) الولي لنقله أو الحاضنة لتجارتها (لا من) أي لموضع مأمون (وأمن) بفتح فكسر كل من الولي والحاضنة (في الطريق) على نفسه وماله وعلى المحضون أي كان الغالب السلامة في الطريق والبلد ولا يشترط القطع بها قاله البدر والافلا ينزعه الولي ونزع من الحاضنة أن لم يحض عليه وقبل غيرها أن لم يكن في الطريق يهرب (ولو) كان (فيه) أي الطريق (بحر) لقوله تعالى هو الذي يسيركم في البر والبحر إذا لم يغلب عطبه ويراد لسفر الزوج بزوجته آمنه في نفسه وعدم معرفته بالسلامة عليها وقرب البلد المنتقل إليه بحيث لا يخفى خبرها عن أهلها وحريته فإن أراد الولي السفر المذكور سقطت حضانتها في كل حال (الأن تسافرها) أي الحاضنة (معه) أي الولي أو المحضون فلا تسقط حضانتها وليس لوليها منعها منه (لا) أن أراد أن يسافر (أقل) من ستة برد فلا يأخذها معها ولا تمنع من السفر به (و) إذا سقطت الحضانة بدخول زوج بالحاضنة وطلقاتها أو مات (ولا تعود) الحضانة للحاضنة أما كانت أو غيرها (بعد الطلاق) أو الموت فتسقط الحضانة (الأن يرضى برده لاهم فتعود لها ولا مقال لايه فان كانت أختا فلا ينسب منه لها (أو) أي ولا تعود بعد (فسخ) النكاح (الفساد) المختلف فيه أو الجمع عليه أن درأ الحد وكان فسخه بعد البناء والاعادت (على الأربع) عند ابن يونس من الخلاف وقال غيره فتعود لأن المدة موعدا شرعا كالعدم (حسا) أي ولا تعود بعد (الاسقاط) لها من الحاضنة لغيرها غير عذر بعد استحقاقها لها ثم أرادت أن تعود لها فلا تعود لها بناء على أن الحق لها وهو المشهور ويجوز إقدامها عليه وقبل تعود بناء على أن الحق للمحضون وعلى هذا فلا يجوز إقدامها على إسقاطها (الا) أن يكون سقوطها (لا) مذكر (كمرض) لا تقدر معه على القيام بالحضانة أو عدم لبن أو جفاف أو غير ذلك

حالة إسقاط ولاه معدية (قوله غير مذكر) صلة إسقاط ولاه معدية (قوله بعد استحقاقها) أي نزع المسقطه صلة إسقاط (قوله لها) أي الحاضنة صلة استحقاق (قوله ثم أرادت) أي المسقطه (قوله أن تعود) أي الحاضنة (قوله لها) أي المسقطه (قوله إنهما) أي الحاضنة (قوله لها) أي الحاضنة (قوله وهو) أي كونها حقة لها (قوله إقدامها) أي الحاضنة (قوله عليه) أي الإسقاط (قوله تعود) أي الحاضنة للمسقطه (قوله هذا) أي أنما ساق المحضون (قوله إقدامها) أي الحاضنة (قوله إسقاطها) أي الحاضنة

(قوله بنوالة) أي العذر (قوله وكذا) أي زوال عذرهما في عود الحضانة لهما (قوله به) أي المحضون (قوله تتركه) أي الحاضنة المحضون (قوله مامر) أي عذرهما أو سفر وليه به (قوله منها) أي من هو عندها (قوله والام خالية) حال (قوله لهما) أي الام (قوله وهذا) أي عود الحضانة لأمه الخالية بموت جدته (قوله أقوال ثلاثة) أي عودها للام وبغيرها وعدم عودها للام ولا لغيرها وعدم عودها للام دون غيرها (قوله وصدر) بفتح مثقلا أي ابن رشد (قوله وعزاه) أي نسب ابن رشد عدم عودها لهما (قوله بدخول الزوج) صلة علم (قوله بذلك) أي دخول الزوج (قوله فيها) أي (قوله فاعلم) ٤٥٩ الحضانة (قوله وعليه) أي ولي المحضون خبر قدر الاتي

المحضون خبر قدر الاتي (قوله وقت ميته) تنازع فيه غطاء ووطاء (قوله بنوبه) أي الولد (قوله وان كان) أي الولد (قوله عنها) أي أمه (قوله معها) أي أمه (قوله فعلية) أي وليه (قوله بكيفية) أي الولد (قوله لوليه) أي المحضون (قوله لهما) أي الحاضنة (قوله ابغضيه) أي المحضون (قوله موافقته) أي وليه (قوله ذلك) أي بعينه لوليه ليا كل عنده (قوله لانه) أي بعينه له (قوله كاه) أي المحضون (قوله والسكنى) أي أجزمتها (قوله توزع) بضم ففتح مثقلا أي تقسم (قوله هذا) أي توزيع السكنى عليهما (قوله يلزمه) أي الاب (قوله مسكنه) أي الولد (قوله عليه) أي الاب (قوله يجهتد) بضم التحتية وفتح الهاء (قوله الجاهم) أي الرأس (قوله وروى) بضم فكسر (قوله لاشئ)

زوجهم اغير طائفة فتعود لهما الحضانة بنوالة وكذا اذا رجع به وليه من سفره وسفره لانه الآن تتركه خذ بعد زوال مامر بلا عذر أو بألف الولد من هو عندها ويشق نقله منها فلا تأخذه (أو) أي والا (لموت الجدة) التي انتقلت لهما الحضانة بدخول زوج بالام (والام خالية) من زوج بموت أو طلاق فتعود الحضانة لهما كالجدة والام غيرهما وهذا أحد أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد وصدر بعدم عودها للام وعزاه لظاهر المدونة (أو) أي وتستقر الحضانة للام وبغيرها التي دخل بها الزوج (لأنها) أي خلوها عن الزوج بموت أو طلاق (قبل علمه) أي من انتقلت الحضانة اليه بدخول الزوج به سواء فهم قبل علمه أو حوى فاذا علم بذلك من انتقلت له وسكت حتى تأيت فلا حق له فيها (والحاضنة) أم أو غيرها (قبض نفقته) أي المحضون من أبيه أو وصيه وكسونه وغطائه وفراشه وجميع ما يحتاج اليه ابن عرفة وعليه في غطاء الولد ووطائه وقت ميته مع أمه قد رويما يتوبه وان كان بعزل عنها أو بلغ حذما لا يبيت الولد معها امتعز يافع عليه ما يكفيه منفردا وليس لوليه أن يقول لهما ابغضيه يأكل عنه لدى ويعود ذلك وليس لهما موافقته على ذلك لانه ضرر بالمحضون واختلال بصيانتهم اذ لا ينضب وقت أكله (والسكنى) توزع على أبي المحضون والحاضنة (بالاجتهاد) من أهل المعرفة فيما يخص المحضون فهو على أبيه وفيما يخص الحاضنة فهو عليها هذا مذهب المدونة وهو المشهور قال المتبسط فيما يلزم الاب لولده ما نصه وكذا يلزمه الكراء عن مسكنه وهذا هو القول المشهور والمعمول به المذكور في المدونة وبغيرها سحنون ويكون عليه من الكراء على قدر ما يجتهد بدو وقال يحيى بن عمر على قدر الجاهم وقد أفاد أن قول سحنون تفسير للمدونة كما فهمه المصنف في توضيحه ونصه والمشهور أن على الاب السكنى وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب وعلى المشهور فقول سحنون تكون السكنى على حسب الاجتهاد ويضوه لابن القاسم في المصاطبة وهو قريب مما في المدونة وقال يحيى بن عمر على الجاهم وروى لاشئ على المرأة ما كان الاب موسرا وقال أيضا انها على الموسر من الاب والحاضنة وسكنى ابن بشير قولاً بأنه لاشئ على الام من السكنى اه ابن عرفة فيما السكنى على الاب يحيى ابن عمر السكنى على قدر الجاهم قال وروى أيضا لاشئ على المرأة في يسر الاب سحنون السكنى عليهم ما ليس نصقين بل على قدر ما يرى ويجهتد وأرى أن كان الولد لا يزيد سكا على من يسكن معه من أب أو حاضن فلا شئ على أبيه ولا فعليه الاقل مما تزيد على أحدهما (ولاشئ) أي لأجرة ولا نفقة (الحاضن لاجلها) أي الحضانة هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع

أي من أجرة المسكن (قوله ما) مصدرية ظرفية (قوله وقال) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله انها) أي أجرة المسكن (قوله من الاب الخ) بيان للموسر (قوله بأنه) أي الشأن الخ تصويرا لقول (قوله فيها) أي المدونة (قوله عليهما) أي الاب والحاضنة (قوله يرى) بضم الياء (قوله ويجهتد) بضم التحتية وفتح الهاء (قوله من أب الخ) بيان أن (قوله والا) أي أن زادت سكا على من يسكن معه (قوله فعليه) أي الاب (قوله المرجوع) نعت قول

(قوله وبه) أي المرجوع اليه صلة أخذ (قوله وقال) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله أولا) بشد الواو (قوله يتفق) بفتح الفاء (قوله عليها) أي الحاضنة (قوله ماله) أي المحضون (قوله واختلاف) بضم القاء (قوله خدمته) أي المحضون (قوله فقيها) أي المفتونة (قوله لهم) أي المحضونين (قوله أخذهم) أي الاب المحضونين جواب ان (قوله عاياه) أي الاب للمحضونين (قوله وبهذا) أي عدم لزوم الاب اخدام المحضونين صلة قضى (قوله يعتبر) بضم التحتية وفتح الموحدة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم أكل الله بفضل له واحسانه النصف الاول من تسهيل منخ الجليل يوم الثلاثاء لخمس خلت من ذي القعدة من العام الثامن والثمانين من هجرة خاتم النبيين اللهم صل وسلم عليه وعلى آله أجمعين والحمد لله رب العالمين منفضا ليه على عبده محمد ابن أحمد بن محمد عيش عفا الله عنه وأحسن اليه والى والديه والى المؤمنين والمؤمنات بشقاعة سيد المخلوقات صلى الله عليه وعلى آله وسلم آمين * (باب في البيع) * أي أحكامه (قوله للصرف) أي بيع الذهب بالفضة (قوله والمبادلة) أي بيع ذهب بذهب متساويين عددا أو فضة بفضة كذلك (قوله والمراطلة) أي بيع ذهب بذهب متساويين وزنا أو فضة بفضة كذلك (قوله وهو) أي البيع (قوله لغة) أي استعمال او كلام (قوله قریش) بضم القاف وفتح الراء (قوله اخراج) جنس واصنافه لذات فصل مخرج اخراج منفعة (قوله عن الملك) بكسر ٤٦٠ فسكون فصل مخرج اخراج ذات عن غيره (قوله بعوض) فصل مخرج اخراج ذات

ابيه وبه أخذ ابن الفاسم وقال أولا يتفق عليهم من مال المحضون والاختلاف اذا كانت الحاضنة غنية اما الام النقية فينتفق عليهم من ماله اعسر هال للبخانة ابن عرفة واختلاف في خدمته فقيها ان كان لا يبلدهم من خادم لضعفهم عن خدمة أنفسهم والاب يقوى على اخدامهم أخذهم ولا ينوب لخدمة عليه وبهذا قضى أبو بكر على عمر رضي الله تعالى عنهم وأرى أن يعتبر في الخدمة منسل ما تقدم في الاسكان والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

* (باب في البيع) *

الشامل للصرف والمبادلة والمراطلة (بفتح الدال) أي يوجد (البيع) وهو في لغة قریش اخراج ذات عن الملك بعوض والشراء ادخالها فيه بعوض وهي أفصح وعلما اصطلاح الفقهاء تقريرا لانهم وشراء عرفه ابن عرفة بقوله البيع اعم عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة فتخرج الاجارة والكره والنكاح وتدخل هبة الثواب والصرف والمراطلة والسلم والغالب عرفا أخص منه بن زيادة ذومكايسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه فتخرج الاربعة

عن الملك بلا عوض (قوله والشراء) أي في لغة قریش (قوله ادخالها) أي الذات جنس واصنافه فصل مخرج ادخال منفعة (قوله فيه) أي الملك فصل مخرج ادخال ذات في غيره (قوله بعوض) فصل مخرج ادخال ذات فيه بلا عوض (قوله وهي) أي لغة قریش (قوله عاياه) أي لغة قریش (قوله اصطلاح) أي اتفق (قوله الفقهاء) أي العلماء بالاحكام الشرطية

القرعية (قوله تقريرا للفقهاء) علم اصطلاح (قوله وشراء) عطف على في لغة (قوله عرفه) بفتحات مثقلا أي شرح ودفع ماهيته (قوله بقوله) صلة عرف (قوله البيع) أي حقيقة شرعا (قوله اعم) أي الشامل للصرف والمراطلة والمبادلة والتولية والشركة والاخذ بالشفعة وهبة الثواب والسلم (قوله عقد) جنس واصنافه معاوضة بضم الميم واهمال العين وفتح الواو واجسام الضاد فصل مخرج الهبة والصدقة والاعارة والاعمار والاخذ بالتميس والايصاء (قوله على غير منافع) فصل مخرج الاجارة والاكراه (قوله ولا متعة لذة) فصل مخرج النكاح (قوله فتخرج الاجارة والكره) تقرير على ولا متعة لذة (قوله وتدخل هبة الثواب) أي العوض المالي لاطلاق العقد عن كونه ذامكايسة (قوله والصرف والمراطلة) لاطلاق العوضين عن كون أحدهما ليس ذهبا ولا فضة (قوله والسلم) أي العقد على دفع مقول مجمل في مقول من غير جنسه مؤجل لاطلاق غير العين من العوضين عن كونه معينين (قوله والغالب عرفا) أي والمعنى الذي غاب في عرف الفقهاء اطلاق البيع عليه (قوله منه) أي المعنى المشروح بالتعريف المقدم (قوله بن زيادة) صلة أخص وبأوسعية (قوله ذومكايسة) أي صاحب مغالبة بتقليل الثمن وتكثير الثمن من المشتري وعكسه من البائع (قوله أحد عوضيه) أي العقد (قوله معين) بضم ففتح مثقلا (قوله فيه) أي العقد وهذا آخر ما زاد على التعريف المقدم للبيع العام فيصير المجموع تعريفا للبيع الخاص (قوله فتخرج الاربعة) أي هبة الثواب وذومكايسة والصرف والمراطلة بأحد عوضيه الخ والسلم بعين الخ

(قوله في معلوم قدر ذهب) صلة دفع وإضافة معلوم من إضافة ما كان صفة وإضافة قدر يعني من أي في قدر من ذهب معلوم
(قوله لاجل) نعت قدر (قوله سلم) خبر دفع (قوله لا بيع) عطف على سلم (قوله لاجل) نعت بيع (قوله لانه) أي القدر المعلوم من
الذهب أو الفضة (قوله لو استحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة أي رفع عنه ملكه بآتيه بثبوت ملكه لغيره قبله (قوله فلا يفسخ
بيعه) أي ويلزم البائع مثله (قوله ولو يبيع) أي القدر المعلوم من الذهب أو الفضة (قوله معينا) بضم ففتح مثقلا حال من ضمير
بيع الخط انظر هذه الصورة التي قال فيها سلم لا يبيع فان الذي ظهر لي انها ذات في هذه البيعة ١١ وأجيب بأن غير
المسكوك من الذهب والفضة ليست عينا لانها لا تكون من مالم تكون منها فلم تدخل هذه الصورة في تعريفه البيعة (قوله عارض) اضافته
من إضافة ما كان صفة (قوله تأجيل) مصدر مضاف الى مفعوله (قوله عوضه) أي العقد و اضافته لادنى ملايسة (قوله العين)
نعت عوض أي الذهب أو الفضة (قوله ورؤية) عطف على تأجيل (قوله غير العين) صفة عوض (قوله حين عقده) صلة رؤية (قوله
وبه) أي العقد عطف على عارض (قوله وعدم ترتيب ثمنه) أي العقد عطف على عارض (قوله وصحته) أي العقد عطف على
عارض (قوله ومقابل) عطف على عارض (قوله منها) أي التأجيل ومقابلته التحجيل والرؤية الخ ومقابلها الغيبة حسنة والبت
ومقابلها اختيارا وعدم ترتيب ثمنه الخ ومقابلته ترتيب ثمنه الخ وصحته ٤٦١ ومقابلها فساد (قوله بعدده) بضم
ففتح فكسر مثقلا أي يصيره

متعدد الخ خبر حصول
(قوله المؤجل) راجع لتأجيل
عوضه (قوله ونقد) راجع
لمقابلته (قوله وحاضر)
راجع لرؤية عوضه وغائب
راجع لمقابلها وبت راجع
إليه وخيارا راجع لمقابلته
(قوله ومراعاة) راجع
لترتيب ثمنه على ثمن سابق
(قوله منها) أي الأنواع
الذكورة (قوله وأعم من
غيره) أي مقابلته (قوله من
وجهه) كبيع المؤجل

ودفع عوض في معلوم قدر ذهب أو فضة لاجل سلم لا يبيع لاجل لانه لو استحق فلا يفسخ بيعة
ولو يبيع معينا انفسخ بيعة باستحقاقه وحصول عارض تأجيل عوضه العين ورؤية عوضه
غير العين حين عقده وبه وعدم ترتيب ثمنه على ثمن سابق وصحته ومقابل كل منها بعدد المؤجل
ونقد وحاضر وغائب وبت وخيارا ومراعاة وغيرها كل منها ما بين مقابلته وأعم من غير من وجهه
١١ قوله وتدخل هيئة الثواب الخ ويدخل فيه أيضا المبادلة والتولية والشركة والأقالة
والاخذ بالشفعة وتخرج من الاخص بقوله ذومكايسة وهذا ظاهر فيما عدا الأقالة بزيادة
أو نقص فتدبر عليه ك بعض مسائل الصلح التي أوردها الخط على هذا الحد وقوله معين غير العين
فيه إضافة غير للعموم أي معين فيه كل ما غير المعين وأراد بالعين المسكوك من ذهب أو فضة
ولا ترد عليه صورة سلم عرض في آخر ولا صورة دفع عرض في ذهب أو فضة غير مسكوك لاجل
وهي سلم لا يبيع لاجل كما قال لان غير المسكوك من الذهب والفضة عرض لا عين لانها خاصة
بالمسكوك فصدق انه لم يمين فيه غير العين خلافا للخط وقوله فتخرج الاربعة أي تخرج هيئة
الثواب بقوله ذومكايسة أي مغالبة لانه يقضى على الواهب بقبول ما يباع به الموهوب وان لم
يرض فلا مكايسة فيها وخروج الصرف والمراطة والمبادلة بقوله أحد عوضه غير ذهب ولا فضة

وبيع الحاضر بجمعا في بيع مؤجل حاضر ويندرج بيع المؤجل في بيع مؤجل غائب وبيع الحاضر في بيع حاضر نقد وعلى هذا
قياس سائرهم (قوله فيه) أي التعريف (قوله وتخرج) أي المبادلة وما بعدها (قوله وهذا) أي خروج المبادلة وما بعدها ذومكايسة
(قوله فيما عدا الأقالة بزيادة أو نقص) أي ولا يظهر خروجه إذا كانت بزيادة أو نقص بذومكايسة لانها صفة ذات مكايسة
(قوله نترد) بفتح فكسر مخففة أي الأقالة بزيادة أو نقص (قوله عليه) أي التعريف لدخولها فيه أفاده البناء وفيه ان الأقالة
بزيادة أو نقص بيع اتمها فادخلها فيه متعين ليكون جامعاً وانما الخلاف في الأقالة بعين الثمن فقبل بيع الا فيما استثنى وقيل
حل (قوله كبعض مسائل الصلح الخ) تشبيهه في ورودها على الحد (قوله التي أوردها الخط) قال ويدخل فيه بعض أنواع الصلح
كما لو صلح عن دين له من ذهب أو فضة بعوض يساوي ذلك أو يقاربه بزيادة أو نقص ١١ وفيه ان هذا بيع وسبق قول المصنف
الصلح على غير المدعى به بيع فدخل فيه متعين لجمعه والله أعلم (قوله وقوله) أي ابن عرفة (قوله وأراد) أي ابن عرفة (قوله فلا ترد
الخ) تفرع على قوله إضافة غير للعموم وأراد بالعين الخ (قوله سورة) اصاقته للبيان (قوله وهي سلم) حال (قوله كما قال) أي ابن
عرفة (قوله من الذهب والفضة) بيان لغير المسكوك (قوله عرض) خبران (قوله لانه) أي العين (قوله انه) أي سلم عرض في قدر
معلوم من ذهب أو فضة غير مسكوك الى أجل معلوم (قوله وقوله) أي ابن عرفة (قوله لانه) أي الشأن (قوله وان لم يرض) أي
الواهب (قوله فيها) أي هيئة الثواب

(قوله بصفة) صليح (قوله فيه) اي البيع (قوله مبرور) اي لا غش فيه ولا خدعة ولا معصية فيه ولا به ولا معه قاله زروق
(قوله وجوبه) اي البيع (قوله ونديه) اي البيع (قوله لمقسم) بضم فسكون فكسر اي حالف (قوله عليه) اي البيع (قوله
فيما لا ضرر فيه) اي بيعه على ما لك (قوله وكراهته) اي البيع (قوله وتحريره) اي البيع (قوله مشروعيته) اي البيع
ابن عبد السلام باحتماله معلومة من الدين بالضررة فلا استدلال المذكو عليها بالكتب والمجالس تبطل بالآيات والاحاديث
وتقرين للطالبة اه (قوله عادية) اي عرفية ٤٦٢ (قوله سواء كان) اي الدال على الرضا (قوله كذلك) اي من الجانبين (قوله

مطلقا) اي عن التقييد
يكون المبيع فانها قليل
الثمن (قوله منه) اي
القول (قوله مطلقا) اي
عن التقييد بغير المحقرات
(قوله عقده) اي البيع
(قوله بعقده) اي البيع (قوله
فيها) اي غير المحقرات
(قوله في العقارات الخ) بدل
من فيها (قوله صح) اي
البيع (قوله ولا يلزم) اي
البيع (قوله رده) اي
الطعام الذي اخذه (قوله
فيه) اي اخذ بدله (قوله لما
قلت) علة ليس فيه الخ
(قوله من المحلل الخ) بيان
لما (قوله فرد) اي المأخوذ
(قوله) اي البيع (قوله
لذلك) اي بيع طعام
بطعام مشكوك في
تمامهما (قوله وله)
اي البيع (قوله اركان)
اي امور يتوقف هو
عليها وان لم تكن داخله
فيه وهذا اصطلاح فلا
مشاحة فيه (قوله في

جعلتها) اي المدونة (قوله فهم) اي علم بضم فسكون فهم (قوله من كفا الخ) بيان لما (قوله لزمه)
اي الاخر من خبر ما (قوله فهم) بضم فسكون (قوله لزم الخ) خبر كل (قوله ثم قال) اي الباي (قوله فهمي) اي يباعان زمانا (قوله
منه) اي غير لازمة من ارادها وفسخها من المتبايعين فانه يمكن منه جبر اهل الاخر (قوله قبل قبض المبيع) مفهومه
لزمها بقبضه فليس لاحد مما جعلها الا برضا الاخر (قوله الايجاب) اي اثبات وانشاء البيع من البائع وهذا هو الاصل

بها

(قوله على القبول) أي من المشتري لا مبيع بالثمن الذي تراضيا عليه (قوله بأن يقول المشتري للبائع الخ) تصويروا بتقديم القبول وفيه ما يجازي الأول (قوله ونحوه) أي بعثكم (قوله ولو رجع) أي المشتري (قوله وقال) أي المشتري (قوله لم أرض) أي بالشراء وانما أردت اختبارك هل يتبعه به أو الهزل (قوله وهو) أي لزوم المشتري الشراء (قوله ولكنه) أي اللزوم استدراك على عزو اللزوم لما ذكرين لرفع إيمانه اعتقاده (قوله أنه) أي الشأن (قوله انما يلزمه) أي المشتري (قوله ان اسقر) أي المشتري (قوله به) أي الشراء (قوله أو رجع) أي المشتري عن الرضا (قوله ولم يخلف) أي المشتري على عدم إرادة الشراء (قوله فان خلف) أي المشتري على عدم إرادته الشراء (قوله فلا يلزمه) أي الشراء المشتري (قوله بل الخلف) أي قبوله وحل المبيع به (قوله فيه) أي هذه المسئلة (قوله أقوى من دلالة الأمر عليه) أي الرضا (قوله على قوله) أي ابن القاسم (قوله في غيرها) أي المدقونة (قوله فيها) أي المدقونة أي وفي غيرها بالاولى (قوله لكن لما استند ابن القاسم الخ) استدراك على أن قول ابن القاسم فيما مقدم الخ لرفع إيمانه أنه لا وجه لاعتقاده المصنف على خلافه (قوله لا قياس) صلة استند (قوله قياسه) أي ابن القاسم (قوله اعتقدا المصنف الخ) جواب لما (قوله فيه) أي قياس ابن القاسم أي بان المشتري ٤٦٣ إذا قال بعني فقد طاب ذلك بلقظ

صرح وأما في التسوق
فيجوز أن صاحبها أوقفها
ليعلم مقدار ما تساويه ثم لا
يبيعها أو يبيعها من آخر
طلبها منه فإن قال له قائل
بكم يبيعها فقال بمائة فقال
السائل أخذتم منها فلأبد
من جواب البائع بما يدل على
الرضا صريحا وظاهرا لكن
لما كان كلامه الأول محتملا
لإرادته بيعها بها أحلفه
مالك رضي الله تعالى عنه
لرفع الاحتمال لاسيما وقد
تقوى بإيقافها في السوق
وهي قرينة حالية والقرينة

بحال (و) ينعقد المبيع بما يدل على الرضا ان تقدم الإيجاب على القبول بل وان تقدم
القبول على الإيجاب بأن يقول المشتري للبائع (بعني) هذا الشيء بكذا درهم ما
(فيقول) البائع (بعني) كعبه ونحوه في الدلالة على الرضا وظاهر لزوم المشتري الشراء ولو رجع
وقال لم أرض وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد وابن القاسم وعيسى بن دينار
في كتاب ابن مزيين واختاره ابن الموارز ولكنه خلاف قول ابن القاسم في المدقونة أنه انما يلزمه
الشراء ان اسقر على الرضا به أو رجع ولم يخلف فان خلف فلا يلزمه فتساوى هذه المسئلة مسألة
التسوق الآية بل الخلف فيها أولى من الخلف في الآية لأن دلالة المضارع على الرضا أقوى
من دلالة الأمر عليه ومثل قول المشتري بعني قول البائع اشتري في قول المشتري اشتري
البناء من المعلوم أن قول ابن القاسم في المدقونة مقدم على قوله في غيرها وقول غيره فيها لكن لما
استند ابن القاسم في هذه المسئلة للقياس على مسألة التسوق وكان قياسه مطعونا فيه اعتقد
المصنف البحث فيه وجزم باللزوم ولو رجع المشتري وخلف وهو المعتقد وقوله الخلف فيه أولى
من الآية فيه نظر فان دلالة الأمر على الرضا أقوى من دلالة المضارع عليه لأن صيغة الأمر
تدل على الإيجاب كافي أي الحسن وغيره ويقيد كلام ضيق وابن عرفة وغيرهما فهو يدل عليه
صرحا وإن كان في أصل اللغة محتملا (و) ينعقد بما يدل على الرضا وان يقول المشتري (ابتعت)

في بعني مقالية وهي أقوى من الحالية وأهل مالكا وسئل عن هذه لم يقبل فيها عين المشتري أشار إلى هذا أبو الحسن ولذلك
اختصرها البراءة وغيره على السؤال والجواب وانما يقع ذلك اذا كان جواب ابن القاسم بهم عدم المطابقة للسؤال
أو قياسه مشكلا وان سالت من ذلك ذكرها بلقظ مختصر وليذكر والسؤال والجواب وكذا قال ابن عرفة ولهذا والله أعلم
مشي المصنف على القول الأول ولم يجمعها مع مسألة السوم كما فعل ابن القاسم فلا اعتراض عليه في عدم ذكرها كافي فيما ولو
مشي على ما فيها فلا يعترض عليه أيضا ويقال تكلم على ما ينعقد به البيع ولم يسكك على انكار المشتري الرضا ولكن الحل
الأول هو الظاهر الرابع قاله الخطاب (قوله وجزم) أي المصنف (قوله بالزوم) أي لزوم البيع له مشتري (قوله وهو) أي اللزوم
(قوله وقوله) أي عب (قوله فيه) أي قول المشتري بعني الخ (قوله من الآية) أي مسألة التسوق (قوله فيه نظر) خبر قوله (قوله
فهو) أي الأمر (قوله عليه) أي الإيجاب (قوله وان كان) أي الأمر الخ حال (قوله في أصل اللغة) اضافته لبيان (قوله محتملا)
أي الرضا وعدمه الخطاب به المصنف على فائدتين الأولى أنه لا يشترط في انعقاد البيع تقدم دال الإيجاب على دال القبول
الثانية أن المعتبر العرف في الدلالة على الرضا ولو كان دالا على غيره أو محتملا ولا غير في اللغة فان قول الشخص لمن يده سلعة
بعنيها بعشر مثلا محتمل لرضا به وعدمه ويدل في العرف على رضاه وإرادته إياه فان أجابه البائع بما طلبه فقد تم له رضاه ولزمه

الباحي بقدر البيع الى ايجاب وقبول ويلزم وجودهما بالفظ الماضي وان قال بعني فقال بعثك فقال أجبنا العراقيمون
 ينقذه به وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنهما لا ينقذه حتى يقول المبتاع اشتريت ودليلنا ان ما ينقذه الشراعية
 ينقذه البيع به وليس للايجاب والقبول لفظ معين فكل لفظ أو إشارة فهم منه الايجاب والقبول لزوم البيع به وكذا سائر العقود
 الآن بعض الألفاظ صريح كبعثك بكذا فيقول الاتخر قبيل أو ابتعت منك فيقول الاتخر بعث فهذا يلزمهما وبعض المحقق
 فلا يلزمه البيع بمجرد حتى يقترن به عرف أو عادة أو ما يدل على البيع مثل قول شخص لا تخربكم فيقول الاتخر بديتار
 فيقول الاتخر قبيل فيقول الثاني لم أبعثك فان كان في سوق تلك الساعة فروى أنهم يلزمه البيع وروى ابن القاسم بخلاف أنه
 ما أراد البيع ولا يلزمه اه يتصرف ٤٦٤ (قوله ثم قال) اي البادي (قوله ولا يلزمه البيع) عطف على حالف (قوله

اي اشتريت منك كذا بكذا (أو) قول البائع (بعثك) كذا بكذا (وبرضى) الشخص (الاتخر)
 يقع الخاء المجعولة وهو البائع في الاولى والمشتري في الثانية (فيهما) أى المسئلتين (وحلف) البادي
 بصيغة مضارع بائعا كان أو مشتريا ثم قال بعد رضا الاتخر لا يلزمه البيع (والا)
 أى وان لم يحلف (لزم) به البيع ولا ترد الامين لانها عين تم حلفه فيحلف البائع (ان قال) البائع
 ابتداء (أيعها) أى الساعة بكذا فرضى المشتري بشرائها فيقال البائع لم أرض وانما أردت
 المساومة أو المزح فان حلف فلا يلزمه والالزيمه (أو قال) المشتري ابتداء (أناأشترتها) أى
 الساعة منك (به) أى الثمن المعلوم ورضى البائع ببيعها لله فيقال المشتري لم أرد الشراء وانما
 أردت الاختيار أو المزح فان حلف فلا يلزمه والالزيمه فان كان رجوع البادي قبل رضا
 الاتخر فله الرد بلا عين ولا ينافي هذا قول ابن رشد اذا رجع أحدهما عما أوجبه لصاحبه قبل
 أن يجيبه الاتخر لم يقدر رجوعه اذا أوجبه صاحبه بعد بالقول لانه في صيغة الماضي التي يلزم
 بها الايجاب والقبول وما هنا في صيغة المضارع فان بدأ أحدهما بماض كبعث واشتريت
 ورجع قبل رضا الاتخر فلا ينقذه رجوعه ولو حلف ومجمله أيضا اذا لم تتم قرينة على البيع
 أو على عدمه والاعمال عليها من غير حلف (أو) أى وحلف ان (تسوق) أى أحضر البائع ساعته
 في سوقها المعد لبيعها (فقال) له المشتري (بكم) تبيعها (فقال) البائع أبيعها (بمائة) من نحو
 الدراهم (فقال) السائل (أخذتها) أى الساعة بالمائة فقال المسروق لم أرد البيع وانما أردت
 المساومة مثلاً فيحلف ولا يلزمه البيع والافيلزيمه ولا مفهوم لتسوق على ما أفاده الخطاب
 والحاصل أنه ان قامت قرينه على عدم ارادة البيع فالقول للبائع بلا عين وان قامت على ارادته
 بان حصل فما كس وتردد في السوق أو سكت مدة ثم قال لم أرض فيلزمه البيع وان لم تتم قرينة
 على أحدهما فقول بيمينه سواء تسوق بها أم لا كما صرح به ابن رشد ونقله الخطاب واعتقده ابن
 عرفة وغيره ولم أر من ضعفه (كشرط) صحة عقد (عاقده) أى البيع بائعا كالأشترى (تبيين)
 أى فهم مقاصد العتلا بالكلام وحسن رد جوابه لا مجرد الاجابة بالدعوة والانصراف

ولا ترد الميسين) أى على غير
 البادي (قوله هذا) أى فان
 كان رجوع البادي قبل
 رضا الاتخر فله الرد بلا عين
 (قوله بعد) بالضم عند
 حذف المضاف اليه ونية
 معناه (قوله لانه) أى قول
 ابن رشد الخ علة لا ينافي
 (قوله ومجمله) أى الحلف
 (قوله والا) أى وان قامت
 قرينة على البيع أو عدمه
 (قوله والا) أى وان لم يحلف
 (قوله فيلزمه) الخطاب هذا
 قول مالك رضي الله تعالى
 عنه في كتاب الغرر ومن
 المسدودة ثم قال وله أيضا في
 أول رسم من معاصع أشهب
 من كتاب العيوب يلزمه
 وليس له أن يأتي ثم قال وقال
 الأبهري ان كان المسمى قدر
 قيمة السلعة وكانت تباع بمثل
 لزمها البيع والاحلف أنه

لاعب ولا يلزمه ابن عرفة من قال ان وقف ساعته لبيعها بكم فقال هي بكذا فقال أخذتها فقال لم أرض في لزوم بالزجر
 البيع واقفه اولفوه وان حلف مساومه على الايجاب ثالثها ان كان قيمته أو ما تباع به والا فالثاني ابن رشد وكذا قال السائمانا
 أخذها بكذا فقال البائع بعثك به فقال لا أرضى اه قالوا لانه ثلاثة نقلها ابن رشد (قوله على ما أفاده الخطاب) ونصه قوله
 يسوق لا مفهوم له على مذهبها الذي مدعى عليه لانه اذا لم يلزم البيع مع التسوق الذي هو فائدة ارادة البيع فاحرى مع عدمه فهو
 مفهوم موافقة وأيضا اذا لم يتسوق بها وحلف فلا يلزمه البيع اتفاقا على ما ارشاه ابن رشد فنص المصنف على الخلاف فيه ليعلم
 حكم المتفق عليه اه يتصرف (قوله كان) أى عاقده (قوله فهم) بفتح فسكون (قوله بالكلام) صلة مقاصد (قوله وحسن)
 بضم فسكون عطف على فهم (قوله جوابه) أى الكلام (قوله لا مجرد الاجابة) من إضافة ما كان صفة أى لا الاجابة المجردة
 عن فهم المقصود من الكلام وحسن جوابه عطف على فهم (قوله بالدعوة) صلة الاجابة (قوله والانصراف) عطف على الاجابة

(قوله بالزجر) صلة الانصراف (قوله لوجود هذا) اي المذكور من الاجابة بالدعوة والانصراف بالزجر المجردين عن الفهم وحسن الاجابة عنه لا بمجرد الخ (قوله ولا يثبت) اي التميز (قوله بسن) بكسر السين وشدة النون اي قدر مخصوص من العمر لاختلافه باختلاف ذكاء الاشخاص (قوله المقابل) خبر دليل (قوله ان الشرط الخ) خبر دليل (قوله فلا يصح البيع من غير مميز) تفريع على وشرط عاقده تميز (قوله كان) اي غير المميز (قوله عند ابن شاس الخ) صلة لا يصح الخ (قوله له) اي الجنون (قوله فيه) اي عقده (قوله بالاصح) صلة ينظر (قوله في انما هو وفسخه) صلة الاصلح (قوله ان كان) اي عقد المجنون (قوله من يلزمه عنده) اي الرشيد (قوله لقولها) اي المدونة الخ (قوله عقد المجنون ينظر له فيه السلطان) (قوله ولسماع عيسى الخ) عطف على اقوالها (قوله له) اي البائع اذا عقل (قوله ليس) اي بيع المريض الذي ليس ٤٦٥ في عقله (قوله دليله) اي ابن عرفة (قوله الاول) اي قولها

من حسن نظره السلطان (قوله بطرقه) اي الجنون (قوله فهو) اي قياس ابن عرفة من باع حال جنونه بمن جن بعد بيعه في زمن خياره (قوله دليله) اي ابن عرفة (قوله الثاني) اي سماع عيسى (قوله من ان شرط صحة الخ) بيان لما (قوله تباع فيه الخ) خبر ان (قوله صحته) اي البيع الخ خبر الذي (قوله وهو) اي صحته ولو من غير مميز (قوله انذ كبر خبره) قوله اذا لا موجب الخ) فيه نظر اذا موجب فسخه عدم تميز عاقده وجهله بالاعتقاد عليه (قوله والرواية) اي عن ابن القاسم (قوله كذلك) اي صحته عن لا تميز له (قوله مع عيسى الخ) بيان للرواية (قوله

بالزجر لوجود هذا في الهائم ولا يثبت بسن ودليل تقدير الصحة المقابلة بقوله الآتي ولزومه ودليل تقدير عقدان الشرط انما يكون لعقد أو عداة لالذات فلا يصح البيع من غير مميز أصغر أو انحاء أو جنون أو نوم بائعا كان أو مشتريا عند ابن شاس وابن الحاجب وابن راشد والمصنف وقال ابن عرفة وعقد المجنون بين جنونه ينظر له فيه السلطان بالاصح في انما هو وفسخه ان كان مع من يلزمه عنده اقوالها من جن في أيام الخيار نظره السلطان وسماع عيسى ابن القاسم ان باع مريض ليس في عقله فله ولو ارثه الزام المبتاع ابن رشد ليس بيعا فاسدا كبيع السكران واعتراض الخطاب دليله الاول بطرقه بعد العقد فهو قياس مع وجود الفارق اذا لم يقس الجنون به قبل العقد والمقيس عليه الجنون فيه طار بعد العقد ولعل دليله الثاني فيمن عنده نوع غير كالمعتوه طفي اعلم ان ما ذكره المصنف من أن شرط صحة العقد كون عاقده مميزا فلا يصح عن لا تميز له تباع فيه ابن الحاجب وابن شاس والذي لابن رشد والمازري وعياض وغيرهم صحته ولو من غير المميز وهو ظاهر ان لا موجب لفسخه شرعا والرواية كذلك مع عيسى ابن القاسم ان باع مريض ليس في عقله فله ولو ارثه الزام المبتاع ابن رشد لانه ليس بيعا فاسدا كبيع السكران عنده من لا يلزمه بيعه وقال المازري في المعلم شرط العقد اطلاق البداهة احترازا من المحجور عليه كالصغير والجنون والسفيه فسوى بين هذه الثلاثة ومراعاة شرط اللزوم وقال عياض في تنبيهاته في كتاب البيوع القاسدة ما نكلم على العلل العارضة للبيع مانعه وعائته في الاعتقادين كالسفيه والصغير والجنون والرق والسكران لأن العقد ههنا موقوف على اجازة من له النظر وليس يقاسد شرعا اه واقصر ابن عرفة على ما هو ولا معرضا عن كلام ابن شاس وابن الحاجب غير متعرض له بر دولا قبول وتقدم نصه وقول ابن رشد كبيع السكران تشبيه في أصل المسئلة في الاعتقاد وعدم اللزوم وليس تثملا للبيع القاسد قاله الخطاب وقوله والاولى ان يحمل كلامه على من عنده شيء من التميز كالمعتوه وأما من ليس عنده شيء منه فالظاهر ان بيعه غير منعقد لانه جاهل بما يبيعه ويشتريه فيه نظر لانه خلاف ظاهر كلامهم اه البناي بل

٥٩ من في يلزمه بضم الباء وكسر الزاي اي السكران (قوله المعلم) بضم فسكون فكسر (قوله ايد) اي في التصرف (قوله فسوى) بفتحات مثقلا اي المازري (قوله الثلاثة) اي الصغير والجنون والسفيه (قوله ومراده) اي المازري (قوله وعائته) أي البيع (قوله كاله الخ) خبر عائته (قوله الا ان العقد ههنا الخ) استدراك على وعائته الخ لرفع ايمامه اقتضاء فساد (قوله هؤلاه) اي ابن رشد والمازري وعياض (قوله معرضا) بضم فسكون فكسر حال من ابن عرفة (قوله غير) حال من ابن عرفة أو من غيره في معرضا (قوله له) اي كلام ابن شاس وابن الحاجب (قوله وقوله) اي الخطاب (قوله فيه نظر) خبر قوله

(قوله ومتبوعه) بفتح العين اي ابن شاس وابن الحاجب (قوله له) اي محل الخطاب (قوله عنده) اي ابن رشد (قوله له) اي محل الخطاب (قوله كالصغير) اي غير المميز (قوله او غير عالم) عطف على من لا يصح بيعه (قوله شره) اي التلقين (قوله الصغير) اي غير المميز (قوله وقول المقرى) ٤٦٦ بفتح الميم والقاف وكسر الراء منعلا عطف على قول عبد الوهاب (قوله عدمها) اي

ما جعل عليه الخطاب كلامهم هو الصواب ليوافق ما لم يصنف ومتبوعه ويدل له تشبيه ابن رشد بالسكران المختلف في بيعه ويبقى أن محل الخلاف عنده السكران الذي معه شيء من التمييز ويشهد له أيضا قول عبد الوهاب في التلقين ونفسا دال ببيع لوجوه منها ما يرجع إلى المتعاقدين مثل أن يكونا معا أو أحدهما بمن لا يصح بيعه كالصغير والمجننون وغير عالم بالبيع اه ابن بزينة في شرحه لا يخالف العلماء أن بيع الصغير والمجننون باطل لعدم التمييز وقول المقرى في قواعده أن العقد من غير المميز فاسد عند مالك وأي حنفية رضى الله تعالى عنه ما التوقف انتقال المالك على الرضا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس فلا بد من رضا معتبر وهو موقوف من غير المميز فهذه النصوص صريحة فيما قاله المصنف ومتبوعه على أن ما نقله طائفة عن المازري في العلم لا يدل على ما ادعاه واحتجني من مفهوم قوله تميز فقال (الا) أن يكون عدم تمييزه (سكر) حرام أدخله على نفسه بخوضه (في) عدم صحة بيعه (تردد) أي طريقة ثان فطريقة ابن رشد والباقي عدم صحة بيعه اتفاقا وطريقة ابن شعبان وابن شاس وابن الحاجب عدمها على المشهور فالأولى حذف قوله لا يسكر فتردد لان بيعه غير صحيح اما اتفاقا وعلى المشهور وعبرة المصنف توهم أن التردد في الصحة وعدمها وليس كذلك ومجمله في الطائفة الذي لا تميز عنده لأنه مستثنى من مفهوم ما قبله وكأنه قال فلا يصح من غير تمييز إلا أن يكون عدم تمييزه بسكر الخ ابن رشد سكران لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا خلاف أنه كالمجننون في جميع أحواله وأقواله إلا فيما ذهب رفته من الصلاة فقليل أنه لا يسقط عنه بجزء إلا من المجنون وسكران معه بقية من عقله قال ابن نافع يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وقبل تلزمه الجنايات والعق والطلاق والحدود ولا يلزمه الاقرار والعقود وهو مذهب مالك وعامة أصحابه رضى الله تعالى عنهم وهو أظهر الأقوال وأولها بالصواب اه قوله ثقيل أنه لا يسقط الخ ظاهر وجود الخلاف وقد بحث معه المصنف بأن الصلاة يضيقها بالخلاف فبين أن التمسك بالظاهر في النوع الثاني وما ذكره ابن رشد نحوه للباقي والمازري على ما في الخط خلاف ما في التوضيح عنه من إطلاقه الخلاف في النوعين وأطلق اللغوى الخلاف في لزوم بيعه وتبعه ابن بشير وتبع ابن شاس وابن الحاجب طريقة ابن شعبان على ما فهمه من كلامه ونص ابن شاس بالعاقلة شرطه التمييز لا ينعدم من فاقده أصغر أو جنون أو غيباء وكذلك السكران إذا كان سكره مقصدا للشيخ ويخلف مع ذلك بالله ما عقل حين فعل ثم لا يجوز عليه وقال ابن نافع ينعدم من السكران والجهور على خلافه أبو عبد الله وهو يسكره بقصر موزه في معرفة المصالح عن السقيفة والسقيفة لا يلزمه بيعه اه طائفة ظاهر قوله لا يسكر فتردد أنه في الاعتقاد وعدمه وهو ما عليه ابن الحاجب وابن شاس والذي نواطت عليه الطرق أنه في اللزوم وعدمه مع الاتفاق على صحة هذا الذي عليه ابن رشد والمازري والباقي وعياض واللغوى ونقل نص ابن رشد

الصحة (قوله ومجمله) اي التردد (قوله لانه مستثنى الخ) علة ومجمله الخ (قوله فتبين انه لا يسقط عنه) لعل مراده به مجرد العزول التضعيف (قوله يجوز عليه) اي يلزمه (قوله وقيل تلزمه الجنايات الخ) مراده مجرد العزول وبديل وهو أظهر الأقوال الخ (قوله فقوله) اي ابن رشد (قوله له) اي ابن رشد (قوله في النوع الثاني) اي الذي عنده نوع تميز (قوله عنه) اي المازري (قوله في النوعين) اي من لا تميز عنده ومن عنده نوع تميز (قوله وأطلق اللغوى الخلاف في لزوم بيعه) اي السكران اي من تمييزه يكونه ميم (قوله وتبعه) اي اللغوى (قوله فهماه) اي ابن شاس وابن الحاجب (قوله من كلامه) اي ابن شعبان (قوله العاقد) اي للبيع (قوله فلا ينعدم) اي البيع (قوله فاقده) اي التمييز (قوله مع ذلك) اي تصح سكره (قوله ثم لا يجوز عليه) اي لا يلزمه (قوله ينعدم) اي البيع (قوله وهو) اي السكران

(قوله بسكره) صلاة بقصر (قوله ميزه) اي تمييزه (قوله في معرفة المصالح) صلاة ميزه (قوله عن السقيفة) اي ميزه صلة المتقدم بقصر (قوله انه) اي التردد (قوله وهو) اي أن التردد في الاعتقاد وعدمه (قوله نواطت) أي توافق (قوله انه) اي التردد (قوله صحته) اي بيع السكران (قوله هذا) اي أن التردد في اللزوم وعدمه مع الاتفاق على صحته (قوله ونقل) اي طائفة

(قوله ثم قال) اى طنى (قوله ياعانه) اى السكران (قوله من التفصيل) بيان لما وعلى طريقه يفتح المشناه فوق مشفى طريقه
بالنون لضافته صلة اقتصر (قوله وفيه) اى السكر (قوله به) اى الخمر (قوله وعليه) اى قول صنفون (قوله غيره) اى قول
صنفون (قوله وزاد) اى ابو عمر (قوله ويحذف) اى السكران (قوله المصنف) ٤٦٧ اى ابن الحاجب (قوله وعليه) اى

جعل الخلاف فيمن لم يميز
(قوله بالعكس) اى الخلاف
في المميز والاتفاق على عدم
اللزوم في غيره (قوله له) اى
طنى (قوله مرادها) اى
الباحى وابن رشد (قوله انه)
اى الطائفة (قوله مثله) اى
المجنون (قوله له) اى مصطفى
(قوله لانه) اى الشأن
(قوله نفسه) اى رد مصطفى
(قوله له) اى مصطفى (قوله
ان كلامه) اى المازرى
بيان لما يحذف من (قوله
انه) اى المازرى (قوله
سد الذريعة) اى لم يصح
بيع السكران الخ (قوله
بلوغه) اى عاقده (قوله اى
ورشد وطوع) بيان
للعذوف (قوله وهو) اى
المميز (قوله وقوله) عطف
على قوله (قوله اجاعا) راجع
لثلايلزم (قوله فهو) اى
الشراء (قوله قال) اى
القشاشى (قوله ويرجع)
اى المشتري (قوله او
باعها) اى السلع التى
اشترها ودفعها فى المظلة
(قوله قال) اى القشاشى
(قوله ولم ارها) اى مسئلة
الجهر على الشراء (قوله

المقدم ثم قال وقال المازرى ياعانه فيها عندنا قولان وجه ورأى صاحبنا على أنهما لا تميزه وذهب
بعض أصحابنا الى اللزوم والباحى نحو ما لا ينشأ من التفصيل وأطلق اللغوى الخلاف فى لزوم
بيعه وتبعه ابن بشير وعلى طريقه اللغوى والباحى مع ابن رشد اقتصر ابن عرفة فقال والسكر
بغير خمر مثله اى الجنون وفيه طريقان اللغوى فى لزوم بيعه قول ابن نافع ورواية صنفون
قائلا وعليه ما كثر الرأى ولم يملك أبو عمر غيره وزاد ويحذف ما كان حين بيعه عاقلا ابن رشد
والباحى ان لم يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة فكأن الجنون اتفاقا وان كان له بقية
من عقله فالقولان اى اللذان فى طريقه اللغوى فقد ظهر لثان هذه الطريقة ممتدة على العدة
والخلاف فى اللزوم ثم قال فى التوضيح وجعل المصنف الخلاف فى السكران الذى لا يميز وكذلك
ذكر ابن شعبان وعياض وعليه فلا خلاف فى لزوم البيع لغير الطائفة وطريقه ابن رشد بالعكس
البيان لادليل له فى قول ابن رشد والباحى فى الطائفة انه كالمجنون لان مرادها كما فى الخطاب
انه مثله فى عدم الانعقاد ويدل عليه ما تقدم لاقى عدم اللزوم كما فهمه طنى بناء على ما تقدم له
لانه قد مر ما فيه ولا دليل له ايضا فى حكاية المازرى الخلاف فى اللزوم وعدمه لما فى الخطاب
وسلمه طنى ان كلامه فى الماهى لم يقتضى انه انما تكلم على من معه بقية من عقله وأما السكران
بحال كشر به خيرا اظننا غيرهما فكأن الجنون المطبق فى عدم صحته بيعه وانما لم يصح بيع السكران
بحرام ولم يلزم كاتراره وسائر عقوده بخلاف جنائنه وعقده وطلاقه وحده وسد الذريعة
لانه لو لم يميز مع شدة حرص الناس على أخذ ما بيده وكثرة وقوع بيعه وقبوله لادى الى انه لا يبي
له ثمن ولو لم يلزمه الجنائيات ولم يوافق الناس اكرام الناس وانفقوا الاموال والانفس وغيرها (وشرط
(لزومه) اى البيع للبائع والمشتري (تكاليف) اى بلوغه وعنده فى بيع ملك نفسه وما فى بيع
ملك غيره وكاله فلا يشترط بلوغه وفى كلامه حذف اى ورشد وطوع بذليل قوله فى الخبر
ولولى رد تصرفه ميز وهو شامل للسبقه وقوله لان ابي جبر عليه جبر احراما غ لوقال ولزومه
رشد بل كان أولى اى لاسه التزام الرشد التكليف (لا يلزم البيع للبائع ولا المشتري) (ان اجبر)
بضم الهـ حر وكسر الموحدة (عليه) اى البيع (جبر احراما) اجاعا ابو على لا فرق بين الجبر على
الشراء والجبر على البيع اهـ قلت هما متلازمان اذ يلزم من الجبر على بيع السائمة الجبر على شراء
ثمنا ومن الجبر على شرائها الجبر على بيع ثمنها الا وجهه للفرقة بينهما ما فى المعيار عن القشاشى
ان من اشترى سلعا يدفعها فى مظلة والبائع يعلم بضغطة فهو بمنزلة يبيع المضغوط قال ويرجع
على بائعها بالثمن أو باعها بها ان وجدت عند المضغط قال ولم ارها منصوصة وأما ان اجبر على
شئيه وهو طالب مال غلبا فهو المذهب عدم لزومه ايضا وقال ابن كثة يلزم وبه اثنى اللغوى
والسيورى واستحسنه مذاق المتأخرين ومال اليه ابن عرفة واثنى به ابن هلال والقشاشى
والسرقة طنى والقشاشى قاضى فاس نقى له فى المعيار ونقل القصار عن الماوسى مقضى فاس انه

وهو (قوله وبه) اى لزومه صلة اثنى (قوله اليه) اى اللزوم (قوله به) اى اللزوم (قوله والمقباض) بضم فسكون (قوله
السرقة طنى) بفتح السين والراء وسكون الفاف وضم السين وكسر الطاء المهملة ورشد الباء (قوله والقشاشى) بفتح الفاء وسكون
السين المعجمة فوق قيسة (قوله انه) اى اللزوم

(قوله ما أتى) بفتح التاء مفتوحة مائة (قوله أو المنفق) عطف على المديان (قوله أو ملتزم) بكسر الراء عطف على المديان (قوله بما لا) صلة ما تترى (قوله نه) أي المال (قوله فهو) أي يبيع المجبور وجبراً شرعياً (قوله شراً) أي المجبور على بيعه جبراً شرعياً (قوله تداولته) أي المبيع (قوله أعتق) بضم الهمزة وكسر القاف (قوله وهب) بضم فس كسر (قوله استولى) بضم التاء وكسر اللام (قوله حدد) بضم الحاء المهملة وشدة الدال أي المشتري حدد الزنا (قوله وان علم) أي المشتري (قوله يجبره) أي بائع أمته (قوله على سببه) أي البائع (قوله فلا يحدد) بضم لاء وفتح الحاء أي المشتري (قوله شبهة الخلاف) أي لزوم البائع عليه لا يحدد بيان للفرق بين العلم بالجبر على البيع والعلم بالجبر على سببه وإضافة شبهة للبيان (قوله يجبر البائع) أي على سببه (قوله به) أي جبر البائع على سببه (قوله عند ابن القاسم) ٤٦٨ صلة سواء (قوله ان علم) أي المشتري (قوله به) أي الجبر رد بلائع (قوله والوا) أي وان

لم يعلم المشتري به (قوله رد) بضم ففتح أي المبيع (قوله عليه) أي البائع (قوله انه) أي قول مكنون (قوله مقابل) أي لقول ابن القاسم (قوله المضغوط) أي أسكره على سبب البيع (قوله والوا) أي وان لم يقبض المضغوط الثمن (قوله فلا يغرمه) أي المضغوط الثمن (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بعدم علم المشتري بضغطه (قوله هذا) أي تقييد كلام مكنون بقبض المضغوط الثمن (قوله كلام والده) أي الدال على الرد بلائع (قوله بكلام مكنون) صلة قيد (قوله منه) أي التقييد (قوله انه) أي كلام مكنون (قوله ونسبه) أي ابن الناظم لتقييد بكلام مكنون (قوله ان كان) أي الثمن (قوله عنده) أي البائع (قوله أو تلف) أي الثمن (قوله بسببه) أي البائع (قوله تلفه) أي الثمن (قوله بلا سببه) أي البائع (قوله رد) بضم الراء أي المبيع (قوله مضى) أي (قوله عليه) أي البائع (قوله مضى) أي لزوم (قوله عليه) أي العامل (قوله على بيع ما يده) أي العامل صلة جبر (قوله ثمنه) أي ما يده (قوله ما ظلم) أي العامل الناس (قوله لانه) أي جبر السلطان العامل الخ لانه مضى (قوله هذا) أي التعليل بانه جبر شرعي (قوله جواز) أي جبر السلطان العامل على بيع ما يده لذلك (قوله فلو قال الخ) تنفري بيع على ويؤخذ الخ (قوله أحسن) أي من مضى لانه عدم جواز ابتداء (قوله والوا) أي وان كانت الاعيان المغصوبة باعيانها يده (قوله انه) أي العامل (قوله ضغط) أي على بيع ما يده لتوفية الحق الذي يملكه (قوله فبها) أي العامل (قوله به) أي المبيع (قوله وان كان) أي العامل (قوله لم يتصرف في هذا المال

جرى به الحكيمة في مدينة فاس أكثر من مائتي سنة وفي العسايات وبيع مضغوط له فهو داخل واحترز بقوله جبراً حراماً من الجبر الشرعي بجبر القاضي للمديان على البيع ولو فاء الغرماء أو المنفق للنفقة أو ملتزم الأقليم أو البلد بما لا فيجزئ منه فيجب بيعه على البيع لذلك أو الجزية أو الخراج الحق فهو لازم ويجوز زيارته لكل أحد وكالجبر على بيع الأرض أو تسعة الجامع أو مقبرة أو طريق والطعام المحتاج له وللكافر على بيع عبد المسلم أو الصغير أو المصحف الذي في ماله (و) ان جبر المالك على بيع شيء أو على سببه جبراً حراماً زاد جبر (رد) بضم الراء وشدة الدال أي المبيع بالجبر الحرام (عليه) أي البائع سواء أجبر على البيع أو على سببه ولو تداولته الاملاك أو اتفق أو وهب أو استولى وان علم المشتري جبر البائع على بيع أمته ووطنها حدد وان علم يجبره على سببه فلا يشبهه الخلاف (بلا رد ثمن) من المكروه في الجبر على سببه سواء علم المشتري بجبر البائع أو لم يعلم به عند ابن القاسم للمشتري منه وقال مكنون ان علم به والارد عليه بالثمن ومقتضى التوضيح انه مقابل وان قول ابن القاسم هو والمعتد وكلام مكنون اذا كان المضغوط هو الذي قبض الثمن والا فلا يغرمه مطلقاً هذا الذي دل عليه كلام ابن رشد وابن سالمون وقيد ابن الناظم كلام والده في التحفة بكلام مكنون فيظهر منه انه الراجح في المذهب وفيه لا ينرشد في نوازه وقد علمت ان العمل جرى بالمضى في الجبر على السبب وأما ان أجبر على البيع فيرد عليه بالثمن ان كان باقياً عنده أو تلف بسببه فان ثبت ببيته تلفه بلا سببه رد عليه بلا ثمن (ومضى) المبيع المجبور عليه من السلطان (في جبر عامل) للسلطان ترتب عليه مال من ظلم الناس على بيع ما يده لكونه من ثمنه ما ظلم فيه لانه جبر شرعي ويؤخذ من هذا جواز ابتداء فلو قل وجاز أو طلب كان أحسن ومحل البيع اذا لم تكن الاعيان المغصوبة باقية باعيانها يده العامل والاردت باعيانها ابن رشد الذي مضى عليه عمل القضاة ان من تصرف للسلطان في أخذ المال واعطائه انه اذا ضغط فبيعه جاز ولا رجوع له فيه وان كان لم يتصرف في هذا المال

الناظم لتقييد بكلام مكنون (قوله اجبر) بضم الهمزة وكسر الواو وحده أي البائع (قوله فريد) بضم الفاء وفتح الراء ولا أي المبيع (قوله عامه) أي البائع (قوله ان كان) أي الثمن (قوله عنده) أي البائع (قوله أو تلف) أي الثمن (قوله بسببه) أي البائع (قوله تلفه) أي الثمن (قوله بلا سببه) أي البائع (قوله رد) بضم الراء أي المبيع (قوله مضى) أي (قوله عليه) أي البائع (قوله مضى) أي لزوم (قوله عليه) أي العامل (قوله على بيع ما يده) أي العامل صلة جبر (قوله ثمنه) أي ما يده (قوله ما ظلم) أي العامل الناس (قوله لانه) أي جبر السلطان العامل الخ لانه مضى (قوله هذا) أي التعليل بانه جبر شرعي (قوله جواز) أي جبر السلطان العامل على بيع ما يده لذلك (قوله فلو قال الخ) تنفري بيع على ويؤخذ الخ (قوله أحسن) أي من مضى لانه عدم جواز ابتداء (قوله والوا) أي وان كانت الاعيان المغصوبة باعيانها يده (قوله انه) أي العامل (قوله ضغط) أي على بيع ما يده لتوفية الحق الذي يملكه (قوله فبها) أي العامل (قوله به) أي المبيع (قوله وان كان) أي العامل (قوله لم يتصرف في هذا المال

(قوله هذا) أي عدم فسخ ما ذكر (قوله بعذرا) بضم الياء وفتح الذال (قوله أو يبيع) عطف على (قوله ويتولاه) أي يبيع ما ذكر (قوله لانها) أي تولى الكافر يبيع ما ذكر واشتمل أن يث خبره (قوله للمسلم) أي ولو حكاه المصنف (قوله لاجنبي) أي كبير أو صغير (قوله اعتصارها) الخ أي أخذها بلا عوض جبرا (قوله لا تمنع) أي القدرة على الاعتصار خبرها (قوله بها) أي الهبة (قوله وهو) أي الاكتفاء بهيته الولد الصغير (قوله مناس) بفتح الميم والنون وإعمال السين (قوله فيه) أي الإخراج (قوله محتجا) حال من ابن مناس (قوله كفايتها) أي الهبة للولد الصغير (قوله الاعتصار) أي لإزالة التقي وهو الولد الصغير (قوله منه) أي اعتصارها ما ذكر بهد هبة لولدها الصغير (قوله يسلم) بضم الياء وكسر اللام (قوله وذ كره) أي ترجيح ابن يونس (قوله اشتراء الكافر المسلم) من إضافة المصدر لفاعل ٤٧٠ وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله مكانه) بفتح الهمزة وشدة النون أي المصنف

لا عيادهم فيكره (و) ان يبيع مسلم أو مصنف أو صغير أو كافر مضى به فلا يفسخ (اجبر) بضم الهاء مز وكسر الواو حدة الكافر الذي اشترى مصنف أو مسلماً أو صغيراً (على إخراجها) أي المذكور عن ملكه ولا يفسخ شراؤه ولو بع القيام ومقتضى ابن عرفة أن هذا هو الأرجح وان القول بفسخه مع القيام ضعيف ويعاقب المتبايعان أن لم يبع بغير ما يجهر به لوصوله إخراجها (يعتق) من المشتري الكافر للرقيق المسلم أو الصغير أو يبيع ويتولاه الامام لا الكافر لانها إهانة للمسلم (أو) (هبة) لاجنبي أو لولد كبير مسلم بل (ولو لولدها) أي الكافرة المشتريه ما ذكر (الصغير) المسلم بأن كان من ذريته المسلم أو أسلم الولد الصغير لصحة إسلامه وقدرته على اعتصار ما وهبته لولدها الصغير لا تمنع من الاكتفاء به في الإخراج (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف وهو قول ابن الكاتب وأبي بكر بن عبد الرحمن وأشار بولو لقول ابن مناس لا تنكح فيه هبته لولدها الصغير محتجا بعدم كفايتها في حصة الاخت وقرق ابن يونس بأن مالك الاختص له الاعتصار والكافرة بمنوعة منه فان اعتصرت أبهرت على الإخراج الخط الخلاف المذكور وترجيح ابن يونس إنما هو في عبد النصرانية يسلم وذ كره المصنف في اشتراء الكافر المسلم فكانه رأى أنه لا فرق بينهما وهو كذلك طق هذا لا ينبغي من المؤاخذة لأن قوله وهو كذلك ان أراد من جهة الثقل فلم يذ كر ما يدل عليه وان أراد من جهة النظر فيمنع ما بون فعلى المصنف المؤاخذة في تحليطه بين المسئلةين وجعل المباعدة على فرض في فرض آخر غيره وهب ان نظره يوجب مساواتهم ما فلا يعتد عليه بل عليه ان يذ كر كل مسئلة في محلها وحيث فرضها الاولون اذ هذه وظيفة المقلد والله الموفق الخط والذكر الكافر كاللاني فانها فرض مسئلة أبو علي هذا يحتاج الى نص وقياسه على الام لا ينض للذرق بان الاب تسلط على مال ولده بخلاف الام فلا يجزئها عليه غالباً وان شاركت الاب في الاعتصار فاعل فرضها في الام مقصود لذلك والله أعلم (لا) يكتفى بالإخراج (بكتابة) من الكافر للرقيق المسلم مع تولى الكافر قبض فجوهر الكتابة فتباع لمسلم ونسب قيمتها وجوب بيعها بقوله ومضت كتابة كافر مسلم وبيعت والاولى ككتابة ليشمل التدبير والاستيلاء ويؤاخر المدبر وصورة الاستيلاء ان أمته

(قوله انه) أي الشأن (قوله بينهم) أي اسلام الكافر وشراء المسلم (قوله هذا) أي وهو كذلك (قوله قوله) أي الخط (قوله ان أراد) أي الخط (قوله لم يذ كر) أي الخط (قوله فيمنع ما) أي اسلام الكافر وشراء المسلم (قوله بون) بضم وفتح الواو حدة وسكون الواو فون أي بعدد فرق ظاهر لا اعتبار الكافر في شرائه مسلماً وعدمه في اسلام عبده الذي كان على دينه (قوله على فرض) أي تقدير وهو اسلام العبد (قوله في فرض آخر) وهو شراء مسلم (قوله غيره) نو كيد لاخر (قوله هب) بفتح فسكون أي افرض وقدر (قوله ان نظره) أي المصنف (قوله مساواتهم) أي المسئلةين (قوله لا يعتد) أي المصنف

(قوله عليه) أي نظره (قوله عليه) أي المصنف (قوله وحيث فرضها الاولون) تفسير لمحلها (قوله هذه) أي ذكر المسئلة اسلت في محلها وانته لتأنيث خبره (قوله فانها) أي الاتق (قوله هذا) أي كون الذ كر كاللاني (قوله وقياسه) أي الاب (قوله لا ينهض) أي لا يتم خبر قياس (قوله للفرق) أي بين الاب والام (قوله لها) أي الام (قوله عليه) أي مال ولدها (قوله غالباً) صلة لا يجزئها عليه (قوله وان شاركت) أي الام الخ حال (قوله فرضها) أي المسئلة (قوله لذلك) أي عدم تسلطها وبجوها على مال ولدها غالباً (قوله فتباع) أي فجوهر الكتابة (قوله وسيفيد) أي المصنف (قوله مضىها) أي كتابة الكافر مسلماً (قوله ووجوب) عطف على مضى (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله أمته) أي الكافر

(قوله منه) أي الكافر (قوله عليه) أي الكافر لأن كل أم ولد حرم على مولدها وطؤها فينجز عتقها (قوله يسلّم) بضم فسكون فكسر
أي الكافر (قوله أو جات) عطفت على أسأت (قوله منه) أي الكافر (قوله فمعا) أي من أسأت قبل وطئها ومن جات قبل إسلامها
(قوله عنها) أي المدونة (قوله معتق) بفتح التاء (قوله من معتق بعضه) أي من شر يكف ولا يقوم عليه نصيب الكافر أعسر بيان
لما (قوله أسلم) أي معتق البعض بفتح التاء (قوله هو) أي الكافر (قوله بعضه) أي من أسلم أي وباقيه أشرك يكف (قوله قوم) بضم
فكسر مثقلا (قوله باقيه) أي معتق البعض الذي أسلم الذي أشرك الكافر (قوله عليه) أي الكافر صلة قوم (قوله إن أسير)
الكافر بقيمة باقيه (قوله فباع) أي الرقيق المسلم المرهون المسلم هو المرتن وأغیره ٤٧١ (قوله عليه) أي الكافر الراهن (قوله

حين عقد الرهن) صله علم
(قوله هذا القيد) أي أن علم
مرتته باسلامه (قوله
محرز) بضم الميم وسكون
الحاء المهملة وكسر الراء نزي
(قوله وهذا القيد) أي ولم
يعين (قوله وإن لم يعلم) أي
حين عقد الرهن (قوله عين)
بضم فكسر مثقلا (قوله
أن كان) أي الراهن (قوله
والدين الخ) حال (قوله بان
كان) أي الدين الخ تصوير
لما يجمل (قوله خبير) بضم
انحاء المعجمة وكسر القمية
مثقلا (قوله له) أي المرتن
(قوله لانه) أي إبقاء رهنا
(قوله وهو) أي القيد
(قوله فإن أراد) أي الراهن
(قوله تجب له) أي الثمن
(قوله فله) أي الراهن (قوله
ذلك) أي تجب لثمن الرهن
في الدين (قوله ولو كان) أي
ثمن الرهن (قوله ويتبع) بضم
الدال وفتح الموحدة أي الراهن
(قوله عند امره) تنازع فيه
عتقه ورهن (قوله وبهذا)

أسأت وطئها بعد إسلامها لحقات منه فينجز عتقها عليه إلا أن يسلّم قبل عتقها أو جات منه
وهي قن ثم أسأت كإرجاع إليه مالا كرضي الله تعالى عنه فيماد كره المطالب عنها وتباع خدمة
معتق لأجل ويبع عليه ما يملكه من معتق بعضه أسلم فإن أعتق هو بعضه قوم باقيه عليه أس
أسير (و) لا يكتفى بالأخراج (وهو) من الكافر للرقيق المسلم في دين عليه المسلم فيباع عليه
(وأن) أي باقى الكافر الراهن للمرتن (برهن ثقة) أي موف للدين (أن علم مرتته) أي المتوفى
بالرقيق في دينه (باسلامه) أي الرقيق الذي رهنه الكافر حين عقد الرهن هذا القيد لا ينحصر
(ولم يعين) بضم التحتية الأولى وفتح الثانية مثقلا أي لم يشرط في عقد البيع أو القرض رهنه
بعينه وهذا القيد لبعض القرويين (والا) أي وإن لم يعلم مرتته باسلامه سواء عين أم لا
أو عين للرهنية (يجل) الكافر الراهن الدين المرهون فيه إن كان موسرا والدين مما يجمل بان
كان عينان يبيع أو قرض أو عرضا من فرض فإن كان عرضا من يبيع خسر المرتن في قبول
التجمل وإبقاء ثمن الرقيق رهنا إلى الأجل والامتنان برهن ثقة وليس له إبقاء الرقيق رهنا لانه
استقرار المسلم في ملك الكافر وليس للراهن جبر المرتن على بقاء دينه بل رهن وتلك
المصنف قيدا في امتنان الراهن برهن ثقة وهو أن يرد الراهن أخذ ثمن الرقيق الذي يبيع به
فإن أراد تجمل في الدين فله ذلك قاله في التوضيح وظاهره ولو كان دون الدين لأن ثمن الرهن يقوم
مقامه ويتبع ياتي الدين وشبهه في التجمل فقال (كعتقه) من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله
محذوف أي الكافر رقيقه المسلم الذي رهنه عند امره باخر اجه عن ملكه فيجمل الدين
المرهون فيه سواء كان موسرا أو معسرا ولا يبقى الرقيق رهنا في عسره لانه لا يستقر المسلم في ملك
الكافر ولا يخفى أن تجمل الحق من المعسر انما يكون برد عتقه ويبع رقيقه في الدين وبهذا يعلم
أن قوله لا تقي في الرهن ومضى عتق الموسر وكاتبه وجل والمعسر يقي في غير الكافر الذي اعتق
الرهن المسلم قرره بعض شيوخ أحمد وأحمد بابا وهو ظاهر ورده عجم غير صحيح (و) أن باع الكافر
رقيقه المسلم أو الكافر أسلم ثم أسلم وظهر لمشتريه عيب قديم (جاز) له (رده) أي الرقيق المسلم
(عليه) أي الكافر (بعيب) بناء على أنه نقض للتبضع وهو المذهب وقتل لا يجوز ويرجع بأرض
العيب بناء على أنه ابتداء بيع لا يقال الذي يتولى بيعه السلطان وبيعه يبيع براءة فكيف يتأق
رده عليه بالعيب لانه نقول ببيعه هنا ليس يبيع براءة قاله عجم ورد بانه لا يمكن له من كلام الأئمة

أما أن تجمل الحق من المعسر الخ صله يعلم بضم الياء (قوله في غير الكافر) خبر أن (قوله قرره) أي المذكور من لا يخفى أن تجمل
(قوله ورده عجم) من إضافة المصدر لمفعوله وفاعله عجم (قوله غير صحيح) خبر رد (قوله المسلم) أي الذي اشتراه مسلما وأسلم عنده (قوله الخ
المسلم) أي الكافر على الصحيح من خطابه بقروع الشر بعة (قوله أنه) أي الرديا بعيب (قوله وهو) أي جواز رده لانه نقض للبيع
(قوله ويرجع) أي المشتري (قوله يبعه) أي المسلم (قوله وبيعه) أي السلطان (قوله رده) أي المسلم (قوله عليه) أي الكافر (قوله
بيعه) أي السلطان (قوله ورد) بضم الراء أي أن يبيع السلطان هنا ليس ببراءة (قوله بانه) أي أن يبيع السلطان هنا ليس ببراءة

(قوله القاعدة) أي أن بيع المملوك ببيع براءة (قوله عمومها) أي لبيعها هنا (قوله فرس) أي قدر وصور (قوله إسلامه) أي الرقيق (قوله فلا يرد) أي السؤال (قوله فإنه) أي المسلم (قوله فإن اختار) أي المسلم (قوله من خروج الرقيق الخ) بيان للمطلوب (قوله وإن اختار) أي المسلم رده أي الرقيق المسلم لاتباعه الكافر (قوله جبر) بضم فكسر (قوله لا حد لهما) أي البائع والمشتري (قوله لا يلزم بقاء المسلم الخ) أنه يستجمل الكافر (قوله هذا) أي بقاء المسلم في ملك الكافر (قوله في إسلامه) أي الرقيق خبر إذا (قوله فلم) بكسر اللام وفتح الميم ٤٧٢ (قوله أمهل) بضم الهمز وكسر الهاء أي المسلم (قوله والمالك الخ) تفسير له فقد

قال صواب إبقاء القاعدة على عمومها وإن السؤال انما يرد على من فرض المسئلة فيها يشمل إسلام الرقيق قبل بيعه كالمصنف وبعض من شرحه كالخط واما من فرضها في خصوص إسلامه بعد بيعه كابن رشد وابن شماس وابن عبد السلام وابن عرفة وق فلا يرد عليهم أقاد البناء (و) أن باع كافر رقه الكافر لمسلم بخيار للمشتري وأسلم الرقيق (في) زمن (خيار) شخص (مشتري مسلم) فإنه (يهل) بضم فسكون ففتح المشتري المسلم (لأنقضائه) أي لخياره فإن اختار امضاء البيع حصل المطلوب من خروج الرقيق المسلم من ملك الكافر وإن اختار رده جبر الكافر على أخرجه عن ملكه (و) أن باع كافر رقه الكافر لكافر بخيار لأحدهما وأسلم الرقيق في زمن الخيار فإنه (يستجمل) الشخص (الكافر) الذي له الخيار في امضاء البيع أو رده ولا يهل لأنقضائه ويجبر من يصير له على أخرجه عن ملكه بأنما كان أو مشتريا للثلاث لا يلزم بقاء المسلم في ملك كافر فإن قلت هذا في إسلامه في خياره مشتري مسلم أيضا فلم أمهل قلت سبق حقه ومراعاة القول بأن بيع الخيار من عقد المالك في زمن الخيار للمشتري وإن كان خلاف المشهور فيها لو باع نصراني عبدا نصرانيا من نصراني بخيار للمشتري أو للبائع فأسلم العبد في أيام الخيار فلا يفسخ ويقال للمالك الخيار اختار أو رده فباع على من يصير إليه وظاهر المصنف استجمل الكافر سواء كان العاقد معه مسلما أو كافرا والذي في نص ابن يونس أن محله إذا كان العاقدان كافرين ونصه قال بهض أصحابنا إذا كان المتبايعان كافرين يهل الخيار وإن كان أحدهما مسلما فلا يهل إذ قد يصير للمسلم منها وفي ابن عرفة التونسي انظر لو كان الثلاثة كفارا وأسلم العبد واتباعه فهل يهل تغيير الكافر كالأول أو أسلم العبد ودفعه أو يؤخر لأن المالك والخراج أسلم قات يريد أن الخيار للمشتري البناء لم أر في ابن عرفة ولا غيره ما يؤيد إطلاق المصنف ونقل في التوضيح كلام ابن يونس واعتده مقتصر عليه ولم يشر إلى ضعفه ونقل ابن عرفة عن ابن حجر زمثل الذي للتونسي وأقر كلامهما وشبهه في التجميع فقال (كبيعه) أي الرقيق من المملوك (أن أسلم) الرقيق المملوك الكافر في غيبة الكافر (وبعد غيبة سيده) بكونه على مسافة عشرة أيام مع أمن الطريق أو يومين مع خوفه وهل يتلوم له أن ربح قدومه أم لا نبيه الخلاف الذي ذكره في الخيار بقوله قتلوم في بعد الغيبة أن ربح قدومه كان لم يعلم موضعه وفيه انفي التلوم وفي حله على الخلاف تأويلان ومعه ووجه أن قرب غيبته فلا يباع ويكتب له لاحتمال إسلامه قبل إسلام الرقيق أو قبل بيعه فهو أحق به فإن بيع في بعد الغيبة وقدم السيد

السلطان في البيع ويؤخر مده بتأجيله (قوله له) أي الكافر بعد الغيبة (قوله قدومه) أي الكافر (قوله فيه) أي واثبت جواب الاستفهام (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وفي حله) أي ما فيها (قوله ومعه ووجه) أي بعدت غيبته (قوله فلا يباع) أي الرقيق الذي أسلم في غيبة ماله الكافر (قوله له) أي الكافر (قوله إسلامه) أي الكافر الغائب (قوله يبعه) أي الرقيق (قوله فهو) أي الغائب الذي أسلم قبل إسلام الرقيق أو قبل بيعه (قوله به) أي الرقيق

(قوله انه) اى السيد (قوله قبله) اى الرقيق (قوله يبعه) اى الرقيق (قوله اعتقه) اى الرقيق (قوله نقض) بضم فكسر (قوله هذا) اى امضاء البائع المسلم المشروط الخيار ببيع من اسلم في خياره ومشتريه كافر (قوله قوانين) اى جوارزه ومنعه (قوله خوجهما) اى القوانين (قوله او منبرم) عطف على منحل (قوله فيجوز) اى الامضاء (قوله الخلاله) اى بيع الخيار (قوله ثم قال) اى الموضع (قوله انه) اى بيع الخيار (قوله هنا) اى في المختصر (قوله مخرج) بضم ففتح مثقلا (قوله خلافه) اى المخرج (قوله واسلم العبد) اى في زمن خيار البائع ومشتريه كافر (قوله وبه) اى نص ابن حجر زمله نظرا بفتحات مثقلا (قوله وأيده) اى قوى ق نص ابن حجر (قوله نعم نقل ابن عرفة الخ) استدر على سابقه لرفع ٤٧٣ انه لامستند لام صنف في اقتصاره على المنع

(قوله انه) اى اللخمى (قوله قال) اى اللخمى (قوله امضائه) اى المسلم ببيع من اسلم في خياره ومشتريه كافر (قوله فان فعل) اى امضى البائع البيوع (قوله ومثله) اى كلام اللخمى (قوله فعدمه) اى الامضاء (قوله عندهما) اى اللخمى وابى الحسن (قوله نسح) بتقديم التاء (قوله منها) اى الثلاث (قوله فيه) اى البيوع (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله منها) اى التسع (قوله وهى) اى الست (قوله لاحدهما) اى البائع والمشتري (قوله منه) اى كلام المصنف (قوله التسع) بتقديم التاء (قوله انه) اى الشأن (قوله لهما) اى البائع والمشتري (قوله وان كان) اى المسلم (قوله اتفاقا) اى العاقدان (قوله على) بضم العين (قوله عليه) اى ما اتفاقا عليه (قوله وان

وأثبت انه اسلم قبله نقض يبعه ولو اعتقه المشتري نقض عتقه ولو حكم به كما لم يصادف محمداً لأفاده أبو الحسن (و) ان باع مسلم رقيقا كافر ~~ال~~ بغير خيار للبائع وأسلم الرقيق (في) زمن خيار (البائع) المسلم فانه (منع) بضم الباء البائع المسلم (من الامضاء) للبيوع الثاني ذكر ابن الحاجب في هذا اقوالين خوجهما ابن شاس والمأزرى على ان بيع الخيار منحل فبيوع الامضاء لانه كابتداء بيع أو منبرم فيجوز الموضع والمعروف من المذهب الخلاله ثم قال والظاهر المنع ولو قلنا انه منبرم اذ لا فرق بين ما يبداء المسلم رفع تقريره وبين ابتداء يبعه بجماع غلبك الكافر اسلم في الوجهين فاعتقد المصنف هنا ما هو مخرج على المعروف من المذهب مع ان المنصوص لابن حجر خلافه ونصه لو كان البائع مسلما والخيار له وأسلم العبد فواضح كون المسلم على خياره ولو كان الخيار للمشتري احتمل بقضاء الخيار لمده اذ المالك للبائع ونجس له اذ لا حرمه لعقد الكافر اه ونقل ابن عرفة وأقره وبه نظري في كلام المصنف وأيده بكلام ابن يونس المتقدم نعم نقل ابن عرفة عن اللخمى انه قال استحسن عدم امضائه فان فعل مضى ومثله لابي الحسن فعدمه عندهما مستحب والصواب العقلية في المسئلة تسع لان المتبايعين اما كافرين معا أو الكافر البائع فقط أو المشتري فقط فهذه ثلاث وفي كل منها الخيار فيه اما للبائع فقط أو للمشتري فقط أو لهما معا فهذه تسع أخذت ما تقدم حكم من منها وهى ما اذا كان الخيار لاحدهما فقط ومن تأمل كلام المصنف فهم منه حكم التسع كما هو ذلك انه ان كان أحدهما مسلما والخيار له ما فان كان المسلم بائعا منع من الامضاء على ما لا مصلح وان كان مشتريا باقى الخيار لمده لمحق المسلم ثم ان اتفق على الرد أو الامضاء عمل عليه وان اختلفا قضى لمن ردهما وفي ذلك ان صار للمسلم ظاهر ولا كافر أجبر على اخراجه ومثل ما قلناه باقى اذا كانا معا كافرين لكن مع الاستيحجال ومن صار له منهما ما يعمل عليه باخر اجه من ملكه والله اعلم (وفي جواز بيع من) أى رقيق كان كافرا أو (أسلم) في ملك كافر وأجبر على اخراجه عن ملكه فهل يجوز له يبعه (بخيار) له للاستقصاء في غنمه لانه حقه وهل مدته ثلاثة أيام فهو مستثنى من قوله ويحكمه في رقيق أو جهه طريقتان ذكرهما أبو الحسن عازيا الاولى لعمياض والثانية لابن رشد وعدم جواز يبعه بخيار (تردد) ت لا مأزوى وحده لعدم نص المتقدمين فان قيل القول بجواز يبعه بخيار

٦٠ منح في اختلافنا) اى العاقدان في الامضاء والرد (قوله منهما) اى العاقدين بيان (قوله وفي ذلك) اى الرد (قوله صار اى الرقيق المسلم) (قوله اجبر) بضم الهمز وكسر الواو كسر الواحد اى الكافر (قوله كانا) اى العاقدان (قوله باخر اجه) صلة بمحل (قوله له) اى الكافر لخطابه بقروع الشريعة على الصحيح (قوله للاستقصاء) اى طالب الاقصى والاكثر (قوله لانه) اى الاستقصاء في غنمه (قوله حقه) اى الكافر (قوله وهل مدته) اى الخيار (قوله فهو) اى مدة هذا الخيار وذكروا تذكيرا خبره (قوله وأوجعه) عطف على ثلاثة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وعدم جواز يبعه بخيار) عطف على جوارزه بغيره بخيار فهو عديله (قوله لعدم نص المتقدمين) انه التردد (قوله لما) بفتح اللام وشد الميم

(قوله حصل الاستقصاء في الثمن) أي بغير دفعه بخيار كتابي (قوله منع) بضم فكسر أي الكافر (قوله من يبعه) أي من
 أ لم (قوله له) أي الكافر (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله أنه) أي الشأن (قوله يسلم) بضم فسكون فكسر أي الرقيق (قوله وهو) أي
 طريان إسلامه عنده (قوله وجب) بضم فكسر أي الكافر (قوله له) أي الكافر (قوله فان كان) أي الصغير الخ مفهوم الشرط
 (قوله جاز يبعه) أي الصغير كان معه أبوه أم لا (قوله له) أي الكافر (قوله عن تقييده) أي الصغير (قوله بكونه) أي الصغير (قوله
 فان كان) أي الصغير الخ مفهوم الشرط (قوله فيه) أي البيع (قوله الصغير) أي يبعه الكافر (قوله لتبعيته) أي الصغير (قوله
 فان كان) أي أبوه (قوله جاز) أي يبعه الكافر (قوله والوالا) أي وان لم يكن أبوه على دين مشتريه (قوله منع) بضم فكسر أي
 يبعهما لكافر (قوله حكمه) أي الصغير (قوله هذا) أي المذكور من التأويلين (قوله تعسف) أي عدول عن الرابع (قوله
 سواء كان) أي الصغير (قوله والعلة) ٤٧٤ أي في المنع (قوله هذا) أي وهل منع الصغير الخ (قوله ثانيها) أي وأولها ومنع

يبيع صغير لكافر وثالثها
 والصغير على الأربع (قوله
 غمله) أي الصغير (قوله في
 هذا) أي وهل منع الصغير
 (قوله وما بعده) أي والصغير
 على الأربع (قوله قال) أي
 الخط (قوله والاول) أي
 ومنع يبيع صغير (قوله
 كذلك) أي المراد به الكتابي
 (قوله بعده) أي الاول (قوله
 وهو) أي ان المراد بالاول
 الكتابي (قوله مأخوذاً) أي
 من كلام المصنف (قوله لان
 مذهب المدونة الخ) علة
 الاسروية (قوله به) أي الاول
 (قوله ولكن يحتاج الخ)
 استدلال على ويحتمل ان
 يراد به الخ لرفع ايمامه بريان
 التأويلين في الجوسى ايضا
 (قوله وكأنه) بفتح الهمز
 وشد النون أي المصنف

(قوله قبل) بكسر الواو (قوله تقييدها) بضم فكسر (قوله يكون) صلة تقييد (قوله ان قوله) أي والخط
 المصنف (قوله التأويلين) أي تأويل الاطلاق وتأويل التقييد بما اذا لم يكن أبوه معه (قوله فلو قدمه) أي اذا لم يكن على دين
 مشتريه (قوله علمها) أي التأويلين (قوله مطلق) أي عن تقييده بكونه ليس معه أبوه (قوله آخره) أي اذا لم يكن على دين مشتريه
 (قوله عنهما) أي التأويلين (قوله هذا) أي ان اذا لم يكن على دين مشتريه شرط فيهما (قوله انظر ضريح الخط) نص الخط وكأنه
 رحمه الله قبل تقييدها من المستلثة بكون الصغير الكتابي ليس معه أبوه فكانه قال يمنع بيع الصغير الكتابي للكافر وهل منه اذا
 لم يكن الصغير على دين مشتريه وما اذا وافقه في الدين فيجوز ذكر بعضهم ولم يرتضه عياض او المنع مطلق سواء كان على دين
 مشتريه او لم يكن وارضاء عياض وقوله اذا لم يكن معه أبوه يعني =

ان منع بيع الصغار الكتابي الكافر اذا لم يكن معه ابوه جبره على الاسلام حينئذ فان كان ابوه معه فلا يمنع اعدام جبره عليه حينئذ
واما صغار الجوس فان لم يكن معهم ابوه لم يجبرون على الاسلام وينع بيعهم لكافر بلا خلاف وان كان معهم ابوهم فقيمهم
خلاف واختلاف في كبر الجوس هل يجبر على الاسلام ام لا ولم يختلف في الكبير من سبي اهل الكتاب انه لا يجبر على الاسلام
قاله ابن رشد وفي معنى الكبير من عقل دينه قاله في سماع محمد بن خالد وظاهر المدونة ان الجوس يجبرون على الاسلام وينع
النصارى من شرائهم مطلقا صغارا كانوا او كبارا ونصه ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنه ما في الجوس انهم اذا ملكوا
اجبروا على الاسلام وينع النصارى من شرائهم ومن شرائهم صغارا الكتابيين ولا يضمنون من شرائهم كبار الكتابيين وهذا في الجوس
المسيبيين واما الجوس الذين ثبتوا على مجوسيتهم بين ظهراني المسلمين فلا يجبرون على الاسلام قاله في سماع اصبح وقبله ابن رشد
وصحبه لان المسيبيين لم يفقهوا دينهم ولم يعلو بطلانهم فلم يملكهم حكمهم ٤٧٥ صغارا وقال لا خلاف انهم لا يجبرون

على الاسلام اه بتصرف
فتأمله تجده قر والمصنف
بظايره من ان التأويل
الاول المنع اذا لم يكن على
دين مشتريه والغاي المنع
مطلقا كان على دين مشتريه
ام لا اذا لم يكن معه ابوه
والله اعلم (قوله مطلقا) اي
عن تقييده بالصغير (قوله
الجريون) نعت الجوس
والكتابي (قوله جبر) بضم
فكسر اي الرقيق (قوله
يفد) بضم فكسر (قوله
كذا) اي التفسير المتقدم
بشرامن يجبر على الاسلام
(قوله فسر) اي قولها
وجبره تمديد وضرب (قوله
خل) بفتح الخاء المهملة وتشديد
اللام (قوله الشارحين) بفتح
الخاء اي بهرام والبساطي
(قوله كلامه) اي المصنف

والخط (و) اذا اشترى المسلم رقيقا يجبر على الاسلام وهو الجوس مطلقا والكتابي الصغير
الجريون جبر على الاسلام (جبره تمديد) اي تخويف بالضرب (وضرب) بالله لانه لم يفد
التمديد بمجلس واحد تمت كذا فسر اللغوي والمازري في الشارحين والافقه سبي كلامه
على انه راجع لقوله واجبر على اخرجه اذا امتنع جبره بالتمديد والضرب يحتاج انقل وان كان
واضحا في نفسه اه عا لم يراجعه لقوله واجبر الخ لان الذي يتولى ذلك الامام ولا يتولاه هو
فكيف يتأق جبره بما ذكر (وله) اي الكافر (شراء بالغ على دينه) اي معتقده الخاص فلا يكفي
موافقة في مطلق النصرانية او اليهودية لان كلامه ما مل من فسخ بشي منها حكمه بكفر غيره
وعاداه (ان أقام) الكافر المشتري (به) اي البالغ الذي على دينه اي شرط في عقد البيع اقامته
به في بلد الاسلام فان لم يشترط ذلك فلا يصح شراؤه ولو أقام به بالفعل وهذا خاص بالذكر
واما الاتي فيجوز بيعه لمن هي على دينه وان لم يشترط ذلك لكن ينبغي تقييدها بالتالي ليست
كالتدكري في كشف عورات المسلمين (لا) يجوز لكافر شراؤه (غيره) اي البالغ الذي على دينه وهو
الصغير مطلقا والبالغ الذي ليس على دينه (على المختار) للغمي من الخلاف ابن ناجي وهو
المشهور (والصغير) تت محتمل عطفه على بالغ أي وله شراء الصغير (على الاربع) عند ابن يونس
ونبه به على مخالفة المدونة ويحتمل عطفه على غير أي ولا شراء الصغير فهو موافق لقوله أولا ومنع
بيع صغير الكافر وأقربه للتنبه على اختياره ابن يونس ولم يقدمه هناك لئلا يتوهم عوده لثلاثة
وهذان الاحتمالان ذكرهما الشارح طفي يتعين الاحتمال الثاني وأما الاول فغير صحيح
والصواب ان يقول على الاصح فيكون اشارة لترجيح التأويل بالغ مطلقا كان على دين
مشتريه أم لا والمصحح هو عياض لانه استبعد التأويل الاخر واما ابن يونس فلم يوجد له هنا
ترجيح كما قال ابن غازي والخط ومن تبعهما (وشرط) بضم فكسر (ال) حصة بيع الشيء (المعقود
عليه) غنا كان أو ممتنا (طهارة) حاصلة بالفعل او يمكن حصولها كتوب تجب مع الاختيار واما

(قوله امتنع) اي من اخرجه (قوله يحتاج لقتل) خبر حل (قوله وان كان) اي حلهم الخ حال (قوله ذلك) اي بيع ما منع شراؤه
ايامن مسلم ومعتق وصغير (قوله ولا يتولاه) اي بيع المسلم والمعتق (قوله هو) اي الكافر (قوله جبر) اي الكافر على بيعه (قوله
بما ذكر) اي التهديد بالضرب ثم الضرب (قوله اي شرط) بضم فكسر (قوله اقامته) اي الكافر المشتري (قوله به) اي الرقيق البالغ
الذي على دينه (قوله ذلك) اي المذكور من الاقامة به فيها (قوله وهذا) اي شرط الاقامة به في بلد الاسلام (قوله تقييدها) اي الاتي
(قوله مطلقا) اي عن تقييدها به على غير دين مشتريه (قوله به) اي والصغير على الاربع (قوله مخالفة) اي ابن يونس (قوله فهو)
اي قوله والصغير على الاربع (قوله ابن يونس) فاعل اختياره ومضافا لقوله (قوله ولم يقدمه) اي التنبه على اختياره ابن يونس (قوله
عوده) اي ترجيح ابن يونس (قوله لثلاثة) اي المسلم والمعتق والصغير (قوله على الاصح) اي بدل على الاربع (قوله فيكون) اي على
الاصح (قوله لانه) اي عياض (قوله التأويل الاخر) اي بان المنع اذا لم يكن على دين مشتريه والا فلا (قوله مع الاختيار) حصة شرط

(قوله فدل) أي كلام المصنف (قوله حصل) بفحوات مثقلا (قوله يبعها) أي العذرة (قوله على ظاهرها) أي المدونة (قوله وفهمها) أي المدونة عطف على ظاهرها (قوله أبو الحسن) فاعل فهم مضافا لمفعوله (قوله لها) أي العذرة (قوله فيجوز) أي يبعها (قوله وعدمه) أي الاضطرار (قوله فيمنع) أي يبعها (قوله يجوز أن) أي يبيع الزيل (قوله فيها) أي المدونة (قوله وفهم) عطف على ظاهر (قوله به) أي أن العمل على يبيع الزيل (قوله عندنا) أي بقاس وكذا يصح (قوله سائر) أي باقي (قوله يمنع) بضم الياء أي يبعه (قوله في الأكثر) أي ٤٧٦ قولهم (قوله به وورثته) أي منع يبيع الزيت المتنجس (قوله وقابله) أي منعه

مع الاضطرار المبيع لا كل المبيعة وشرب الخبث فلا تشترط الطهارة لا بالفعل ولا بالقوة (لا) يصح بيع الخبث الذي لا يقبل الطهارة (كن بل) المحرم كفرس وبغل وحمارا ومكروه كسبوع وهر البناني مشي المصنف على قول ابن القاسم يمنع بيع الزيل قياسا على قول مالك رضي الله تعالى عنه يمنع بيع العذرة فدل على أن يبيع العذرة ممنوع بالاحروية وقد حصل الخط في بيعها أربعة أقوال المنع لما لك رضي الله تعالى عنه على فهم الأكثر المدونة والكراهة على ظاهرها وفهمها أبو الحسن والجواز لابن المباشرون والفرق بين الاضطرار لها فيجوز وعدمه فيمنع لاشبه في كتاب محمد وأما الزيل فذكر ابن عرفة في يبعه ثلاثة أقوال المنع لابن القاسم قياسا على منع مالك رضي الله تعالى عنه يبيع العذرة وقول ابن القاسم يجوز به وقول اشبه فيها المشتري أعذر من البائع وتزاد الكراهة على ظاهر المدونة في بيع العذرة وفهم أي الحسن وفي التحفة ونجس صفته محظوره * ودرخصوا في الزيل للضرورة

وهو يقيمان العمل على يبيع الزيل دون العذرة وصرح به ابن اب وهو الذي به العمل عندنا للضرورة (وزيت تنجس) بفحوات مثقلا وادخلت الكاف سائر المائعات المتنجسة التي لا تقبل التطهير ابن الحاجب والزيت المتنجس يمنع في الأكثر ثبنا على أنه لا يظهر ضيق صرح المازري بشهو ريته ومقاله رواية عن مالك رضي الله تعالى عنه وبها أفتى ابن اللباد اه وقال ابن رشد والمشهور عن مالك رضي الله تعالى عنه المعلوم من مذهبه في المدونة وغيرها يبعه لا يجوز ولا يظهر في القياس أن يبعه جاز من لا يفسد به إذا بين لأن تنجيسه بسقوط نجاسة فيه لا يسقط ملكه عنه ولا يذهب بجملة المنافع منه فيجوز أن يبعه من يصرفه فيما كان له هو أن يصرفه فيه وهذا في الزيت على مذهب من لا يجيز غسله وأما على مذهب من أجاز غسله وقد روى ذلك عن مالك رضي الله تعالى عنه فسيب له في البيع سبيل الثوب المتنجس واحترزه عن نحو ثوب تنجس فيصير يبعه ولكنه عيب في الجديد مطلقا كغيره أن أفسده الغسل الخطا انطاهر وجوب التبيين وإن كان لا يفسده الغسل وإن لم يكن عيبا خشيمة أن يصلي فيه مشتر به خصوصا أن كان ياتيه من يصلي لأنه يحمله على الطهارة تمت يجب بيانه أن كان الغسل يفسده أو كان مشتر به مصليا (واتقاع) به اتقاعا شرعيا حالا أو مالا كرقيق صغير أو بهيمة صغيرة (لا) يصح بيع ما لا يفتق به (ك) حيوان (محرم) بضم فتح مثقلا كله كبغل (أشرف) على الموت تبع في التقييد بالحرمان ابن عبد السلام وثقه ابن عرفة بأن ما أشرف على الموت لا يبيع

وهو جواز (قوله وبها) أي رواية الجواز صلة أفتى (قوله يبعه) أي الزيت المتنجس (قوله إذا بين) بفحوات مثقلا أي البائع للمشتري أنه متنجس (قوله لا يسقط) بضم الياء وكسر القاف (قوله ولا يذهب) بضم الياء وكسر الهاء (قوله أن يبعه) أي الزيت المتنجس (قوله له) أي مالكة الأصلي (قوله هو) تأ كيد للهاء (قوله وهذا) أي الخلاف في بيع الزيت المتنجس (قوله غسله) أي الزيت المتنجس (قوله روى) بضم فكسر (قوله ذلك) أي جواز غسله (قوله فسيب له) أي حكمه (قوله سبيل) أي حكم (قوله به) أي زيت (قوله ولكنه) أي المتنجس (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه يفسد بغسله (قوله كغيره) أي الجديد تشبيهه في

التعيب بالتنجس (قوله التبيين) أي نجاسة الثوب عند يبعه (قوله وإن كان) أي الثوب الخ مبالغته (قوله وإن لم يكن) يبعه أي تنجس الثوب المباحه (قوله لأنه) أي المشتري (قوله يحمله) أي الثوب (قوله يانه) أي تنجس الثوب (قوله يفسده) أي الثوب (قوله مشتر به) أي الثوب (قوله به) أي الماعود عليه (قوله مالا) بالهمز (قوله لا يفتق به) أي لا حالا ولا مالا (قوله تبع) أي المصنف (قوله وثقه ابن عرفة) بضم الفاء (قوله لا يبيع) مفهوم الصفة

(قوله فاتفق) بضم التاء وكسر القاء (قوله وزد) بضم الراء وشد الدال اى الجواب (قوله وان كان طاهر الخ) حال (قوله السراق) بضم السين جمع سارق (قوله ولا يتخذ) بضم ففتح مثقلا (قوله لخطئه) اى حواسنه (قوله السبعة) بكسر الشين المجبة وسكون المثناة تحت اى الخواارج (قوله فقبلى له) اى الشيخ (قوله فى ذلك) اى اتخاذه كلبا فى داره فى الحضر (قوله فقال) اى الشيخ (قوله يبعه) اى كلب الصيد (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وشهره) اى المنع (قوله ابيعه) اى كلب الصيد (قوله واج بئنه) مبالغة فى حله اذ الشأن خصوصاً من مثل سجنون أن لا يبيع الا بالحلل الذى لا شبهة فيه (قوله فى بيع المأذون فى اتخاذه) خبر الخلاف (قوله ويمنع قتله) بضم الميم اى لانه اتلاف مال ٤٧٧ (قوله ولا غيرهم) اى من أهل المذهب

سوى خليل وهذا يتوقف على اطلاع طنى على جميع موافقات أهل المذهب وهو محال عادة فالمناسب حذفه أو زيادة عن وقفت عليه ومعلوم ان خليل حافظ ثقة فهو حجة لاسيما على مثل طنى فاللائق به اتباع خليل وعدم تعقبه فى مثل هذا (قوله وادرجوه) اى عدم النهى (قوله فى شرط) اضافته للبيان (قوله كونه) اى المنة وقد عابه (قوله وهو) اى ادراجه فيه (قوله فقد) بضم فكسر (قوله منهى عنه) خبر ما وهذا التعليل صريح فى ان شرط عدم النهى عام وسيد هذا بقوله والعام لا يترك خاصا وكلاهما مناقض لقوله وادرجوه فى شرط كونه منتهى عابه وهو الصواب (قوله المعلم) بضم الميم وكسر اللام

بيعه سواء كان مباحا ومحروما واجب بحمل المشرى فى كلام ابن عبد السلام على الذى لم يبلغ حد السياق وأما البالغ حد السياق فاتفق على منعه محروما ومباحا ورد بان الذى لم يبلغ حد السياق يجوز بيعه مطلقا مباحا ومحروما كالحامل المقرب وذى الرض الخوف (وعلم منهى) عن بيعه وان كان طاهرا منتهى عابه مأذونا فى اتخاذه فلا يصح بيعه منهى عن بيعه (ككلب صيد) وسرقة زرع وبستان وما شبة ابو عمر فى تهيمه ويجوز اقتناء الكلب للمنافع كلها ودفع المضاد ولو فى غير البداية من المواضع الخوف فيها السراق ابن ناجى على قول الرسالة ولا يتخذ كلب فى الدور فى الحضر مانعه مالم يضر طرقة فيتخذ حتى يزول المانع وقد اتخذ الشيخ ابن أبى زيد كلبا فى داره - بين وقع حائط منها وخاف على نفسه من الشيعة فقبل له فى ذلك فقال لو أدرك مالك رضى الله تعالى عنه زمننا لاتخذنا سدا ضاريا واقتصر المصنف على بيع كلب الصيد للخلاف فيه فأولى غيره ومنع بيعه قول مالك رضى الله تعالى عنه ورواية ابن القاسم عنه وشهره ابن رشد وقال ابن كثة وابن نافع يجوز بيعه ممنون أبيعته وأج بئنه والخلاف فى بيع المأذون فى اتخاذه ويمنع قتله ولم يقل أحد بجواز بيع المنهى عن اتخاذه ويجوز قتله بل يندب طنى لم يجز ل ابن الحاجب ولا ابن شاس ولا المازرى ولا ابن عرفة ولا غيرهم عدم النهى شرطاً مستقلا فى المعقود عليه وادرجوه فى شرط كونه منتهى عابه وهو الصواب اذ ما تقدم منه شرط من هذه الشروط كلها منهى عنه كالتجسس وغير المنتفع به وغير المقتدر عليه قال فى الجواهر وأصله للمازرى فى العلم الشرط الثانى أن يكون المبيع منتهى عابه فلا يصح بيعه مالا منتهى عابه - لانه من أكل أموال الناس بالباطل بل لا يصح قتله وفى معناه ما نفعه كلها محرمة اذ لا فرق بين المعذور شرعا والمعدوم حسا وما تنوعت منافعه الى محلة ومحرمة فان كانت المنافع المقصودة منه أحد النوعين خاصة كان الاعتبار بهم واتباعها الحكم وصار النوع الآخر كالعدم وان توزعت فى النوعين فلا يصح المبيع لان ما يقابل المحرم منهما من أكل أموال الناس بالباطل وما سواه من بقية الثمن مجهول وهذا التعليل بطرد فى كون

(قوله معناه) اى مالا منتهى عابه (قوله تنوعت) بفتحات مثقلا اى انقسمت (قوله أحد النوعين) اى المحلة والمحرمة (قوله كان الاعتبار) اى فى جواز بيعه ومنعه (قوله لهما) اى المنافع المقصودة (قوله وتبهما) اى المنافع المقصودة الحكم اى جواز البيع أو منعه فان كانت المنافع المقصودة هى المحلة جاز بيعه وان كانت المحرمة منع بيعه (قوله وصار النوع الآخر) اى من المنافع (قوله وان توزعت) اى تفرقت المنافع المقصودة (قوله فى النوعين) اى المحلة والمحرمة (قوله لان ما يقابل المحرم) اى كانه (قوله منها) اى النوعين بيان للمعصوم (قوله من أكل الخ) خبران (قوله وما سواه) اى مقابل المحرم (قوله من بقية الثمن) بيان لما (قوله مجهول) خبر ما (قوله وهذا التعليل) اى ما يقابل المحرم منها من أكل أموال الناس بالباطل الخ

(قوله كما يطرد) أي في أحد شقيه وهو كل أموال الناس بالباطل (قوله وهذا النوع) أي ما تنوعت منافعه المقصودة في النوعين (قوله وان امتنع بيعه) حال (قوله للوجهين) أي كل مال الغير بالباطل والجهل (قوله تحقق) أي في الشيء (قوله كونها) أي المنفعة المحرمة (قوله منه) أي الشيء (قوله وقف) أي امسك ووقف (قوله كرهه) أي بيعه (قوله منه) أي بيعه (قوله أمثل) بضم المثناة جمع مثال (قوله بئى) بضم فكسر (قوله عدت) بضم فكسر مثقلا (قوله نظر) بضم فكسر (قوله فيها) أي منافعه (قوله جليتها) أي جميعها (قوله منع) أي بيعه (قوله أجاز) أي بيعه (قوله رآها) أي منافع الكلب (قوله نظر) بفتحات محققا (قوله وجعل) عطف ٤٧٨ على نظر (قوله محرمة) أي ومحلاة (قوله المقصود) أي من المحلل والمحرم

المحرمة منفعة واحدة مقصودة كما يطرد في كون المنافع كلها محرمة وهذا النوع وان امتنع بيعه للوجهين المذكورين فلهذا يصحح لينتفع به مالك بمنفعة المباحة ولو تحقق وجود منفعة محرمة ووقع الالتباس في كونها مقصودة منه أم لا فن لا نقن الاصحاب من وقف في حكم بيعه ومنهم من كرهه ومنهم من منعه ومن أمثل هذا الأصل المتسع بيع كلب الصيد فإذا بئى الخلاف فيه على هذا الأصل قيل في الكلب من المذاق كذا وكذا وعددت منافعه ثم نظروا فيها فمن رأى جليتها محرمة منع ومن رأى جميعها محلاة أجاز ومن رآها منوعة إلى محلاة ومحرمة فآمره المقصود المحرم أو المحلل وجعل الحكم للمقصود ولو لم تنفع واحدة محرمة ومن التمس عليه المقصود وقف أو كرهه ونقله الخط وكلام المازري وقد اعترف في توضيحه في قول ابن الحاجب وفي كلاب الصيد والسباع قولان بأنه راجع للقيود الثاني وهو كونه منفعة عابئة قائلا قاله ابن رشد والحاصل ان في جعله عدم النهي شرطا مستقلا نظرا وقد قال المازري وغيره يشترط في عقد البيع السلامة من المنهيات كلها فالعام لا يذ كر خاصا فتأمل اه كلام طئي ابن عاشر كأن المصنف لم يرض رجوع بيع الكلب بشرط الانتفاع لوجود الانتفاع في كلب الصيد والحراسة فبئى حكم بيعه هنا على شرط عدم النهي عن البيع وكأنه والله اعلم أراد به ما نهى عن بيعه مما لم يفتقد فيه شرط آخر اه البنائي وهو ظاهر لان المازري وابن شاس وغيرهما ذكر وان مثل ما لا منفعة فيه ممانعة كلها محرمة كالدوم او جل المقصود منه محرم كالزيت النجس بخلاف ما منافعه كلها او جليتها محلاة كالزيت فان كانت المنافع المقصودة منها محلال ومنها محرم ككلب الصيد اشكل الامر وينبغي أن يطلق بالمنوع اه ولعل المصنف لم يقنع باخذ من شرط الانتفاع لاشكاله وخفائه وهو واضح والله أعلم قوله وأدرجوه أي بيع الكلب لعدم النهي والانافي ما بعده المفيد أن عدم النهي هو العام والشروط كلها جزئياته وقوله فالعام لا يذ كر خاصا فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال الفقهاء النهي يقتضي الفساد وسياق المتن وفسد منهى عنه الدليل والله أعلم (وجاز) ان يباع (هر) بكسر

(قوله وقف) أي امسك
عن الحكم في بيعه (قوله
كره) أي بيعه (قوله ونقله)
أي كلام الجواهر (قوله
وكلام) عطف على هاتقله
(قوله وفي كلاب الصيد)
أي بيعها (قوله والسباع)
عطف على كلاب (قوله
قولان) أي المنع والجواز
(قوله بأنه) أي بيع كلاب
الصيد والسباع صلة
اعترف (قوله قائلا) حال من
فاعله اعترف (قوله جعله)
أي المصنف (قوله نظرا) اسم
ان مؤخر لان خبرها جار
ومحذور (قوله وغيره) لعله
أراد به خلاصة الحق بالصدق
(قوله يشترط) بضم الياء
وفتح الراء (قوله فالعام) أي
عدم النهي (قوله خاصا)
أي شرطا خاصا (قوله كأن)
بفتح الهمزة فشد النون

(قوله بيع الكلب) أي حكمه (قوله بشرط الانتفاع) إضافة للبيان صلة رجوع (قوله لوجود الانتفاع الخ) الهاء
عله لم يرض الخ (قوله فبئى) أي المصنف (قوله بيعه) أي كلب الصيد (قوله شرط عدم) إضافة للبيان (قوله وكأنه) بفتح الهمزة
وشد النون أي المصنف (قوله أراد) أي المصنف (قوله به) أي النهي (قوله نهى) بضم فكسر (قوله عالم يفتقد) بضم الياء
وفتح القاف بيان لما (قوله وهو) أي جواب ابن عاشر (قوله جل) بضم الجيم وشد اللام أي أكثر (قوله كالزيت) أي الطاهر
(قوله الامر) أي حكم بيعه (قوله يقنع) بفتح الياء والنون أي يكتف (قوله باخذ) أي حكم بيع الصيد (قوله لاشكاله
وخفائه) أي أخذ من الانتفاع (قوله قوله) أي طي

(قوله شرأوهما) أى الهى والسبع (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله لشهول كل مكروه) بكاف كهو (قوله والفضل لعظمه وقط الزباد لباده) بكاف بجلد (قوله نقل) مفعول اعتد (قوله الجواز) مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله بانه) أى جواز بيعهما (قوله غيرة) أى مرض السباق ومقاربة الموت نعت مرض (قوله يوجب قصر الخ) نعت مرض أيضا (قوله نقل ابن رشد) مبتدأ فى جواز (قوله قولها) أى المدونة (قوله فى الخيار) أى مجتهده (قوله ٤٧٩) اذ ولدت الامة الخ مفعول قول مضافا

لفاعل (قوله تسليمة) راجع للبايع (قوله وتسليمة) راجع للمشتري (قوله ومنه) أى المقدور عليه (قوله التحل) باهمال الخ الخ أى والحام فى برجه (قوله لانه) أى التحل (قوله وان لم يعلم عدده) حال (قوله امكانه) أى علم عدده (قوله وينبغي) بضم الباء (قوله شرأوه) أى التحل أو الحام (قوله نفسه) أى جبهه او برجه (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الراء أى التحل (قوله فيه) أى برجه (قوله تبعه) أى التحل فى الشراء (قوله الوجهين) أى شراء التحل وشراء البرج (قوله يعلم) بضم الياء (قوله أو علم) بضم العين (قوله انه) أى الا بيق (قوله الامام) أى سلطان يتعسر خلاصه منه (قوله وعلمت) بضم العين (قوله وجد) بضم فكسر أى الا بيق (قوله كان) أى ضمان (قوله بياضه) باهمال الحام والطاء أى حفظه (قوله وحفظه) أى الرجل الحافظ (قوله انه) أى الا بيق (قوله لم يجز) بضم الياء وكسر الجيم (قوله وان عرف المبتاع موضعه) مباغتة فى منع بيعه (قوله أن يكون) أى الا بيق (قوله لعدم القدرة عليها الخ) علة لا يصح بيعها (قوله اقر) أى الغاصب (قوله به) أى الغصب (قوله وانكر) أى الغاصب (قوله فيمنع) بضم الباء أى بيع المصوب

الهى وشد الراء (وسبع) قصد اخذ (البلد) للاتقاع به واللحم للمشتري واما شرأوهما للحم فقط اوله وللجلد فكسره ولو قال وجاز كهو للجلد لكان أخصروا حسن لشهول كل مكروه الا كل والفضل لعظمه وقط الزباد لباده البنائى الصواب ان قوله للجلد قيد فى بيع السبع واما الهى فيجوز ليقع به حيا وللجلد على ظاهر المدونة وبه شرح ق (و) جازان تباع (حامل) بجنسين (مقرب) بضم فسكون فكسر أى قريبة الولادة لان الغالب سلامتها فى غورها البنائى اعتد المصنف فى جواز بيع ذى المرض الخوف والحامل المقرب نقل ابن محرز وابن رشد عن المذهب الجواز وقطع ابن الحاجب وابن سلون بانه الاصح ابن عرفة ابن محرز ومرض السباق ومقارب الموت لا يجوز بيعه وفى جواز بيع ذى مرض غيره يوجب قصر تصرف الحر على نفسه نقل ابن رشد عن مذهب مالك الرضى الله تعالى عنه مع دليل قوله فى الخيار اذ ولدت الامة فى أيام الخيار فولد هامعها فى بيت البيع ورده انظر تمامه فى مختصره فقد اطال الكلام فيه (و) شرط للمعقود عليه ثمن كان او ممثلا (قدرة) لبايع ومشتريه (عليه) أى تسليمة وتسليمه ومنه التحل فى جبهه لانه مقدور عليه حيثئذ وان لم يعلم عدده لعدم امكانه عادة وينبغي شرأوه وهو طائر عنه وان اشترى وهو فيه تبعه الجبيع وان اشترى الجبيع دخل التحل الذى فيه ولا يدخل العسل فى الوجهين قاله ابن رشد (فلا) بفتح بيع (كأبى) عبد الله وكسر الموحدة أى رقيق هارب من مالك لم يعلم موضعه أو علم انه عند الامام ولا خلاف فيه خصومة فيمنع بيعه على المشهور فان علم انه عند من يتيسر خلاصه منه وعلمت صفته جاز بيعه التيسر يجوز بيع العبد الا بيق اذا علم المبتاع موضعه وصفته فان وجدته بصفته قبضه المبتاع وصح بيعه وان وجدته قد تغيرت ولتف كان من البائع ويسترجع المبتاع الثمن وقال «صنون انما يجوز ابتياع الا بيق اذا كان فى وثاق الصقلي اذا علم انه عند رجل فى سياطته أبو محمد صالح يريد وقد حاطه عاك وعلم انه لا استرازا من شراعه ما فيه خصومة وفى الوثائق المجموعة لم يجز صنون بيع الا بيق وان عرف المبتاع موضعه الا أن يكون موقوفا لصاحبه عند غير سلطان ولا خصومة فيه لاحد فان وقف عند السلطان او كانت فيه خصومة فلا يجوز بيعه (و) لا يصح بيع (ابل أهملات) بضم الهمز وكسر الميم أى تركت فى المرحى حتى توشى لعدم القدرة عليها وجهل صفتها (و) لا يصح بيع شئ (مقصوب) لغیر غاصبه اذا كان الغاصب لا يقضى عليه الاحكام اقرب به أم لا اتفاقا أو تأخذه الاحكام وانكر الغصب وعليه ينه فيمنع على المشهور لانه يبيع ما فيه خصومة وهو

باهمال الحام والطاء أى حفظه (قوله حاطه) باهمال الحاء أى امسكه وحفظه (قوله وعلم) أى الرجل الحافظ (قوله انه) أى الا بيق (قوله لم يجز) بضم الياء وكسر الجيم (قوله وان عرف المبتاع موضعه) مباغتة فى منع بيعه (قوله أن يكون) أى الا بيق (قوله لعدم القدرة عليها الخ) علة لا يصح بيعها (قوله اقر) أى الغاصب (قوله به) أى الغصب (قوله وانكر) أى الغاصب (قوله فيمنع) بضم الباء أى بيع المصوب

(قوله فان كان) أي الغاصب (قوله ببيع) أي الموصوب (قوله لغيره) أي غاصبه (قوله وهذا) أي شرط رد الموصوب لربه وبقيائه
بيده مدة في صحة بيعه لغاصبه (قوله علم) بضم العين (قوله عزمه) أي الغاصب (قوله ببيع) أي الموصوب (قوله له) أي غاصبه
(قوله فيها) أي صورة الاشكال (قوله منه) أي كلام المصنف (قوله يستروح) بضم الياء وفتح التاء أي يظن (قوله مطلقا) أي عن
التقييد برده لربه (قوله من كلامه) تنازع فيه مطوية وعلم (قوله وباعه) عطف على غاصب
٤٨٠ * واعطف على اسم شبه فعل فعلا *

غور فان كان ممن تأخذ الاحكام وأقرب جاز ببيع لغيره (الا) يبيع الموصوب (من غاصبه) أي
له فيجوز (وهل) جواز ببيع لغاصبه (ان رد) بضم ففتح مثله الموصوب (لربه) وبقي عنده
(مدة) حدها بغيرهم بستة أشهر فكثر وهذا طريق ابن عبد السلام وان علم عزمه على رده
جاز ببيع له اتفاقا وان لم يرد وان علم عزمه على عدم رده منع اتفاقا وان أشكل فقولان
مشهورهما الجواز وهذا طريقه ابن رشد (تردد) لا يقال دخول صورة الاشكال في التردد
لا يوافق اصطلاح المصنف لان القولين منصوصان فيها لانا نقول يصح لتردد المتأخرين في
نقلهما ثم الراجح عدم اشتراط الرد مدة اذا عزم عليه أو أشكل امره غ من يستروح ان
فرض المسئلة عزم الغاصب على الرد اه فتقدير كلامه وهل ان رد لربه او مطلقا تردد فالطريقة
الثانية مطوية للعلم بان كلامه (وا) الشخص (لغاصب) شيئا أو باعه او وهبه او تصدق به
(نقض) بفتح النون وسكون الفاف واعجام الضاد أي فسخ ببيع (ما) أي الموصوب الذي (باعه)
الغاصب او هبه او تصدق به أو صدقة ما تصدق به تصرفه فيما لم يملكه فهو فضولي وبيعه صحيح
غير لازم لملكه فله نقضه (ان ورثه) أي الغاصب الموصوب من الموصوب منه بنسب
أو زوجية أو ولاية لا انتقال ما كان لورثته ان أراد نقضه به ورثته فان سكنت ولو اقل من عام
فليس له نقضه ولا يعذر بجهله ولا خصوصية للغاصب بماذا كرفيجري في بيع كل فضولي في
سماح محضون من كتاب الغصب لو تعدى شريك في دار فباع جميعها ثم ورث شريكه فله نقض
بيع حصته شريكه وأخذ حصته بالشفعة (لا) أي ليس للغاصب شيئا أو باعه نقض ببيع ان
(اشترأ) أي الغاصب الموصوب من الموصوب منه بدينه اذ اشترا ليه لملكه او احتل
الامر شراءه لذلك وأما ان بين قبل شرائه انه يشتريه لملكه فله نقض ببيع قاله الخمي ابن
عاشر انظر كيف يتصور ورثته بعد بيعه على القول باشتراط رده لربه مبدئيل وعلى اشتراط
العزم عليه واجيب بان محل الاشتراط المتقدم الغاصب غير المتقدم وعليه الذي لا تنال الاحكام
والاجاز ببيع له بلا شرط وعليه ما هنا (و) ان باع الراهن الرهن بلا إذن مرتبه منه صح ببيع
(و) وقف بضم فكسر شي (مرهون) أي ببيع من رهنه (على رضا مرتبه منه) بضم الميم وكسر
الهاء أي المتوثق به في حقه اذا باعه الراهن بعد قبضه المرتبه فله اجازة ببيع له ولده ان كان
دينه عرضا من يبيع أو يبيع بغير جنس دينه أو بنقد لا يفي بالدين ولم يكمل له وكذا ان باعه قبل

الغاصب فالصلة جارية
على غير ما ولم يبرز لامن
الابن (قوله أو هبة)
عطف على بيع (قوله
انصرفه) أي الغاصب الخ
عله له نقض ما باعه (قوله
فهو) أي الغاصب (قوله
لمورثه) أي الغاصب (قوله
له) أي الغاصب (قوله فني
سماح محضون) علة
لا خصوصية الخ (قوله بعد
بيعه) صلة اشترا (قوله
ليتحلل منه) أي لصبر
بيعه مالا (قوله لذلك)
أي التحليل (قوله بين)
بفصاح مثقالا أي الغاصب
(قوله كيف يتصور ورثته)
بعد ببيع أي مع اتفاق شرطه
وهو رد لربه او عزمه عليه
(قوله عليه) أي الرد (قوله
الغاصب الخ) خبر ان
(قوله والا) أي وان لم يكن
الغاصب مجبوزا عنه
لا تنال الاحكام (قوله ببيع)
أي الموصوب (قوله له)

أي الغاصب (قوله وعليه) أي جواز بيع الموصوب لغاصبه المقدور عليه بلا شرط (قوله المرتبه) فاعل قبض مضافا قبضه
لمفعوله (قوله فله) أي المرتبه (قوله ببيع) أي الرهن (قوله وله) أي المرتبه (قوله رده) أي بيع الرهن (قوله دينه) أي المرتبه
(قوله او يبيع) بكسر الموحدة أي الرهن عطف على الشرط (قوله او بنقد الخ) عطف على بغير جنس دينه (قوله ولم يكمل)
بضم ففتح فكسر مثقالا أي الراهن (قوله له) أي المرتبه الدين المرهون فيه قيد في بيعه بنقد لا يفي بدينه (قوله وكذا) أي ببيع
بعد قبضه في ان لم يره ببيع (قوله باعه) أي الراهن الرهن

(قوله ولم يقرط) أى المرتهن فى قبض الرهن (قوله والاخر) أى من التأويلين (قوله يضى) أى يبيع الراهن الرهن قبل قبضه (قوله كبيعته قبل قبضه مع تقريطه) أى المرتهن فى قبضه تشبيهه فى مضيه (قوله افاد) أى المصنف (قوله هذا) أى التفصيل (قوله يبعه) أى الرهن (قوله والا) أى وان لم يقرط مرتته فى قبضه (قوله تأويلان) أى فى مضى يبعه وعدمه (قوله وبعده) أى ويبيع بعد قبضه (قوله فله) أى المرتهن (قوله وده) أى البيع (قوله ان يبيع) أى الرهن (قوله باقل) أى من الدين ولم يكمله الراهن (قوله اوديه) أى المرتهن (قوله وان أجاز) أى المرتهن يبيع الرهن (قوله تجل) أى المرتهن الدين (قوله ولذا) أى المذكور عليه قال (قوله اى يبعه) أى ملك غيره اشارة لقدر مضاف فى المتن (قوله والضمير) أى المضاف اليه غير (قوله فان أمضاه) أى المالك المبيع (قوله وهو) أى يبيع ملك غير بلا اذنه (قوله فهو) ٤٨١ اى يبيع الفضولى (قوله وظاهره) أى

المصنف (قوله والمبتاع يجهله) اى تعدى البائع حال (قوله لربه) أى المبيع (قوله أمضاه) أى البيع (قوله فيها) أى المدونة (قوله غصبه) أى البائع او المبيع (قوله أمضاه) اى البيع (قوله حمله) اى الخلاف (قوله انهما) اى المتبايعين (قوله مطلقا) أى عن تقييده بامضاه (قوله دخلا) أى المتبايعان (قوله تمكينه) أى ربه (قوله من حله) أى البيع (قوله لم ينبغ ان يختلف فى فساد) اى بليته فى عليه (قوله وفيها) أى المدونة (قوله علم) أى بعد ابتياعه (قوله فله) أى مبياعه (قوله رده) أى المبيع (قوله

قبضه ولم يقرط على أحد التأويلين والاخر يضى كبيعته قبله مع تقريطه وقد أفاد هذا فى باب الرهن بقوله ومضى يبعه قبل قبضه ان قرط مرتته والا تأويلان وبعده فله رده ان يبيع باقل اوديه عرضا وان أجاز تجل ولذا قال غ ما هنا تجل ويأتى تفصيله فى الرهن (و) ان باع شخص ملك غيره بغير اذنه صح يبعه ووقف (ملك غيره) أى يبعه والضمير للبائع (على رضاه) اى المالك فان أمضاه مضى على المشهور وهو ظاهر المدونة وان رده وهو صحيح ان لم يعلم المشتري ان البائع فضولى بل (ولو علم المشتري) انه فضولى فهو لازم من جهة المشتري حصل من جهة المالك وظاهره كإبنا الحاجب ولو كان المالك غائبا بعيد الغيبة وهو كذلك ابن عرفة ويبيع ملك الغير بغير اذنه والمبتاع يجهله المذهب لربه أمضاه وفيها كان باعته غاصبا أو متعديا المازرى لو علم المبتاع غصبه فى أمضاه بامضاه مستحقة قولان مشهوران وينبغى حله على انه ما دخلا على بت البيع مطلقا وعدم تمكين مستحقة من رده ولو دخلا على تمكينه من حله لم ينبغ ان يختلف فى فساد وفيها لو علم مبياعه ان المبيع مغضوب ور به غائب فله رده بخلافه بغيره اذ اقدم اه واطلاق فى المدونة الغيبة وقيد النعمى بالبعيدة وقبله أبو الحسن قاله ح واذا أجاز المالك فله مطالبة الفضولى فقط بتمسكه لانه باجازه صارو كماله وشرطى رده ان لا يسكت عامامع العلم والا فلا رده وله طلب الثمن ما لم يسكت مدة الحياة والا فلا شئ له وقيد كلام المصنف بثلاثة قيود أحدها ان لا يحضر المالك يبيع الفضولى فان حضره وسكت لزمه البيع ثانيا كون العقد غير صرف واما فيه فيفسخ وسيأتى فى قوله ان لم يخبر المصطفى ثانيا فى غير الوقت فيبطل فيه ولو رضى واقفه ومحل نقض بيع الفضولى ان لم يفت المبيع بذهب عينه فان فات بذهب عينه فعليه الاكث من ثمنه وقيمه والمعتد حرمته يبعه وشرائه قال القرافي هو المشهور ولا يجوز ان ولانده قاله الخط والحق انه يختلف بحسب المقاصد وما يعلم من حال المالك انه الاصلح له وحكم

منه ٦١ فى تجته) أى المبتاع (قوله قبله) يكسر الموحدة أى التقييد بالبعيدة (قوله فقط) اى دون المشتري (قوله لانه) أى الفضولى (قوله باجازه) اى المالك (قوله له) اى المالك (قوله بشرط) يضم فكسر (قوله رده) اى المالك (قوله يسكت) اى المالك (قوله العلم) اى بالبيع (قوله والا) اى وان سكت عاماما (قوله وله) اى المالك (قوله والا) اى وان سكت مدة الحياة (قوله له) اى المالك (قوله وقيد) يضم فكسر متغلا (قوله فان حضره) اى عالما به (قوله صرف) اى يبيع ذهب بفضة (قوله فيه) اى الصرف (قوله فيفسخ) اى وجوبا (قوله فيبطل) اى البيع (قوله فيه) اى الوقف (قوله فعليه) اى الفضولى (قوله يبعه وشرائه) اى الفضولى (قوله هو) اى الحرمة وذ كره لتد كبر خبره (قوله لا يجوز له) اى يبيع الفضولى عطف على حرمة الخ (قوله انه) اى حكم يبيع الفضولى (قوله المقاصد) اى ما قصد به الفضولى يبعه ملك غيره بلا اذنه فان كان قصدا باحدا المالك ونفعه =

بأنه وان كان قصد اضرارهم وان استوت مصلحة البيع وعدمه ولم يقصد نفعها ولا اضرار ارجاز (قوله اشترائه) اى
الفضولى (قوله وان اشترى) اى الفضولى (قوله ولم يجزه) بضم فس كسر اى المشتري له بفتح الراء شراء الفضولى (قوله
المشتري) اى الفضولى (قوله على البائع) اى بل يرجع على الفضولى (قوله به) اى الثمن (قوله بماله) اى فلان (قوله ذلك)
اى ان الشراء لفلان بماله (قوله اوصدق) ٤٨٢ اى البائع (قوله فيه) اى ان الشراء لفلان بماله (قوله للمشتري) له بفتح

الراء (قوله فان اخذته) اشترائه بحكم بيعه وان اشترى لغيره ولم يجزه لزم الشراء المشتري ولا يرجع مالك الثمن على
البائع به الا اذا اشهد المشتري ان الشراء لفلان بماله وعلم البائع ذلك أو صدق المشتري
فيه أو شهدت بنفث ان الثمن للمشتري له فان اخذته انتقض البيع اذا صدقه البائع انه
اشترى لغيره أو شهدت بنفث يعلم البائع ذلك ولا ينتقض اذا شهدت بان الثمن للمشتري
له ويرجع البائع على المشتري بجميع الثمن ويلزمه البيع هذا قول ابن القاسم واصبغ
(و) ان باع المالك عبده الجاني قبل تخليصه من جنانيته بلا اذن مستحقة لها صح بيعه ووقف
(العبد الجاني) على نفس او طرف او مال أى بيعه من سيده قبل تخليصه من جنانيته (على
رضاه مستحقة لها) أى ارش الجنانية سواء كان المجنى عليه او وليه فله رد بيع المالك
وامضاؤه الجناني لم يذ كر حكم الاقدام على البيع مع علم الجنانية وقال ابن عرفة وفي هياتها ابن
القاسم من باع عبده بعد دعاه بجنانيته لم يجز الا ان يعمل الارش والاحلف ما أراد حله اه
وقيل أبو الحسن عن الخصى الجواز واستحقة منه وهو ظاهر اه والظاهر ان الجواز بمعنى
المضى فليس فيه بيان لحكم الاقدام (و) ان باع المالك عبده الجاني عالما بجنانيته قبل
تخليصه منها فادعى عليه مستحقة انه رضخى بحمل ارشها وانكر السيد الرضا به (حلف)
السيد الذى باع عبده الجاني عالما بجنانيته انه لم يبعه راضيا بحمل ارش جنانيته (ان ادعى)
المستحق أو المشتري (عليه) أى السيد (الرضا) بحمل ارشها (ب) سبب (البيع) للجاني
مع العلم بجنانيته لدلالته عليه دلالة ظاهرة وكالمبيع الهبة والصدقة كفى المدونة فان نكل
لزمه الارش (ثم) بعد حلف السيد انه لم يرش بحمل الارش (للمستحق رده) أى البيع
وأخذ العبد في جنانيته (ان لم يدفع له) أى المستحق (السيد أو المبتاع) أى مشتري الجاني
(الارش) فان لم يارأ ولا للسيد اذا كانت الجنانية على غيره نفس عمدا كانت أو خطأ فان كانت
على نفس خطأ فكذا وان كانت عمدا فان لم يارأ ولا لولى فى القصاص والاستحياء فان
استحياء خير السيد فان امتنع السيد من دفع الارش خير المبتاع فى دفعه لقيامه مقام السيد
لتملق حقه بعين العبد فان امتنع أيضا من دفعه فللمستحق رده وبيعته وأخذ (وله) أى
المستحق امضاء بيعه و (أخذت منه) اى العبد الجاني الذى باعه سيده به والاولى تأخير ان لم
يدفع الخ عن قوله وله اخذت منه لانه شرط فيه أيضا ولذا قال السوادى فيه تقديم وتأخير
وأصله ثم للمستحق رده وأخذت منه ار لم يدفع الخ ثم ان دفع السيد الارش فلا اشكال (و) ان
دفعه المبتاع (رجع) المبتاع على البائع (به) اى الارش الذى دفعه للمستحق (او بئنه)
أى العبد الجاني (ان كان) الثمن (اقل) من الارش فله البائع بانه لا يلزمه الاماد فعه المبتاع
(قوله فان نكل) أى السيد

(قوله فان نكل) اى السيد (قوله اولاً) بشك الواو (قوله للسيد) اى البائع (قوله
كانت) اى الجنانية على غير النفس (قوله فكذا ذلك) اى فى ان الخيار للبائع اولاً (قوله خير السيد) اى البائع فى دفع الارش (قوله
مقام) بفتح الميم (قوله حقه) اى المبتاع (قوله فان امتنع) اى المبتاع (قوله به) اى الثمن (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله
لانه) اى ان لم يدفع الخ (قوله فيه) اى له اخذت منه (قوله فيه) اى المتن (قوله وان دفعه) اى الارش (قوله به) اى الارش اى ان

== كان اقل من الثمن (قوله بانه) اى البائع (قوله الاما) اى الثمن الذى (قوله له) اى البائع (قوله وانه) اى البائع (قوله اسلام العبد) اى تسليمه للمشتق فى جنائيه (قوله فلا يرجع) اى المبتاع (قوله الابه) اى الارش (قوله الاما) اى الارش الذى (قوله دفعه المبتاع) اى للمشتق (قوله للعبد) ملة مبتاع (قوله فيرجع) اى المبتاع على البائع (قوله منها) اى الثمن والارش (قوله وقيد) بضم فكسر مثقلا (قوله العبد الجاني) مفعول اسلام. هذا فالقاعله (قوله فان ساه) اى البائع العبد الجاني (قوله ولو كان) أى ثمنه (قوله الذى فداه) اى المشتري العبد (قوله بجنه) اى المشتري (قوله وسلمته) اى العبد (قوله فرد) بضم الراء وشدة الدال (قوله على) ٤٨٣ بشدة اليا (قوله بها) أى جنائيه العبد

(قوله لانه) أى جنائيه العبد
وذكره لئلا يظن كبر خبره (قوله
فى حلقه) أى المالك (قوله
قوله) أى بيعه (قوله ففتح
بضم فكسر) أى المالك (قوله
من بيعه الخ) أى رجاء جنائيه
ففتح الرقيق (قوله ففتح
بفتحات مثقلا) أى المالك
(قوله فيرد) بضم اليا وفتح
الراء (قوله علم) بضم العين
(قوله منه) أى قول ابن
يونس فان لم يرد البيع الخ
(قوله وضاعه) أى مشتريه
عطف على ملك (قوله بهذا)
أى رد الملك (قوله من رده
الخ) بيان لما (قوله جبره)
أى البائع (قوله به) أى ورد
الملكه (قوله بهذا) أى رده
لفعل ما يجوز ثم رد مشتريه
(قوله فان كان حلف بصوريته
على ما لا يجوز) مفهوم
يجوز (قوله رد) بضم الراء
(قوله ففتح) بضم فكسر
مثقلا (قوله يمكن) بضم ففتح

له وانه يختار حقيقته فاسلام العبد وان كان الارش اقل فلا يرجع الابه لحقة البائع بانه لا يلزمه
الامادفعه المبتاع للعبد فيرجع بالاقل منها وقيد قوله أو بثمنه باسلام البائع العبد الجاني
للمشتري ثم فداه المشتري فان سلمه للمشتق فدفع له المشتري الارش أو الثمن فلا يشتري
الرجوع بثمنه على البائع ولو كان **ك** ثمن من الارش الذى فداه به لان من بجنه ان يقول
للبائع أنت أخذت الثمن منى فى مقابلة العبد وسلمته للمشتق فرد على ما أخذته منى وهو
قيد معتمد كما افاده السوادنى (والمشتري رده) اى العبد الجاني على بائعه (ان) كان
(تعمدها) اى العبد الجاني ولم يعلم المشتري بها حين شرائه لانه عيب (و) ان قال المالك
لرقيقه ان لم افعل بك **ك** كذا مما يجوز له فعله به فانت حر ثم باعه قبل فعله به ذلك (رد) بضم
الراء وشدة الدال (البيع فى) حلقه قبله بجزية رقيقه ذكر اكان أو حتى بصيغة حدث (لا ضربته)
اى الرقيق أو احسنه أو افعل به (ما) اى فعلا (يجوز) ففتح من بيعه حتى يبرئ يمينه سواء
قبض يمينه باجل ام لا ففتح أو باعه قبل بره فى عينه فيرد بيعه فان لم يرد البيع حتى انقضى الاجل
انقضت يمينه ولا يرد البيع قاله ابن يونس الخط علم منه ان الرقيق قبل رد بيعه فى ملكه مشتريه
وضاعه (ورد) بضم الراء الرقيق المخلوف بعتقة بصيغة حدث على فعله به ما يجوز (الملكه) اى
الحالف المسترد فعليه ان يرد ما يتوهم من رد فعله ما يجوز ثم جبره على رد مشتريه وورده على
ابن دينار القائل بهذا فان كان حلف بصوريته على ما لا يجوز كضربه القسوط وبيع رديعه
وتجزعته ولا يمكن من فعله ما لا يجوز قال فى المدونة بعتقة اى بعد رديعه اذ لا يعق
عليه وهو فى ملكه مشتريه فان تجرأ وفعل به ما لا يجوز قبل تجزعته فان شأنه تجزعته والا
يبع عليه (وجاز بيع عود) مثلاً أو المراد به ما يعقد نعيم الخشبة والنجار (عليه) أى
العمود (بناء البائع) او غيره كسائر او مستعير (ان انتفت الاضاعة) المالك من له البناء الذى
على العمود النخعي بان اضعف المشتري الثمن الخط فيه انه لا يخلو عن الاضاعة الا ان يكون
له فى ذلك غرض صحيح والله اعلم فى الجواهر بعد ذلك حديث النهى عن اضاعة المال
مانعه واضاعة المال اتلافه غير غرض صحيح يقتضيه العقل وأما ما اقتضاه رأى لغرض صحيح
أخطأ فيه او اصاب فغير من ادب هذا الحديث ومما تنبى به الاضاعة امكان تعليق البناء وتدعيمه

مثقلا (قوله بعت) بفتح العين والجيم مثقلا وضم التاء اى حكمت بتجيب (قوله شأنه) اى عيبه ومثله (قوله والا) اى وان لم
يشنه (قوله يبيع) بكسر الموحدة اى الرقيق (قوله عليه) اى مالكة (قوله مثقلا) اى او خشبة او حجر (قوله به) اى العمود
(قوله فيم) اى العمود تفريع على المراد (قوله كسائر) بكسر الجيم (قوله من) اى الشخص الذى (قوله بان اضعف الخ)
تصوير لا تشاء اضعاف مال من له البناء الذى على العمود (قوله فيه) اى تصوير النخعي (قوله انه) اى التصوير (قوله اى)
المشتري (قوله ذلك) اى تضعيف ثمن العمود (قوله وتدعيمه) اى اسناده ورفع به شئ من تحت يحمله عوضا عن العمود حتى
يخرج العمود من تحتها ويجعل مكانه ما يحمل البناء وذلك كثير معناه فى مصر تفسيره لتعليقه

(قوله وكون الخ) عطف على امكان (قوله مشرفا) بضم فسكون فكسر (قوله اويسيرا) عطف على مشرفا (قوله فان لم تنتف الاضاعة) مفهوم ان انتفت الاضاعة (قوله وان وقع) اي يبيع العمود مع لزوم الاضاعة (قوله صح) اي بعه (قوله لهذا القيد) اي ان انتفت الاضاعة (قوله الغبن) اي في البيع (قوله حق الا دى) اي الذى له اسقاطه (قوله هنا) اي الاقدام على بيع العمود الذى عليه بناء (قوله يذكرك) بضم الياء وفتح الكاف (قوله بحيث) بضم فكسر (قوله فيه) اي قول ابن عبد السلام لاحاجة الخ (قوله في الغبن) صلة ضاع (قوله ينتفع به الاخر) خبر ان (قوله فهمي) اي نقض البناء واثمه لتأنيث خبره (قوله من الفساد المنهسى عنه) ٤٨٤ ثم تخصيص القرطبي المنهسى عنه بعدم غرض صحيح فيه يفيد عدم المنهسى عن

وكون البناء الذى عليه مشرفا على السقوط اويسيرا فان لم تنتف الاضاعة فلا يجوز وان وقع صح ابن عبد السلام لاحاجة لهذا القيد لان يبيع النقيض باليمن اليسير راجع الى باب الغبن او السفه وكل ذلك من حق الا دى والكلام هنا نعم هو في حق الله تعالى الذى لا يصح تركه ولو قاطا المتبايعان عليه فهذا الذى يذكرك في الشروط والاركان والموانع ٨١ وبحث فيه بان ما ضاع على أحد المتبايعين في الغبن ينتفع به الاخر ونقض البناء لا ينتفع به احد فهمي اضاعة محضة فهمي من الفساد المنهسى عنه قال عياض في التنيهات قالوا انما هذا اذا كان يمكن تدعيمه وتعليقه ولو كان البناء الذى عليه لا يمكن نزع العمود الا بهدمه لكان من الفساد في الارض الذى لا يجوز (و) ان (أمن) بضم فكسر (كسره) أى العمود حين اخراجه من البناء بشهادة أهل المعرفة فان خيف كسره فلا يصح بيعه لانه غرر (ونقضه) اي البناء الذى على العمود او علقه وادعه (البائع) اتفاقا فان انكسر العمود يمتد فضمانه منه واما قلعه من محله ففيه قولان مرجحان فحكى المازرى عن مالك رضي الله تعالى عنه انه على البائع ايضا واقتصر عليه في الشامل والاخر انه على المشتري ومصدره القرافي وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعزاه ابن بونيس للقباسي وعلى الاول فضمانه حال قلعه من بئعه وعلى الثاني من مشتريه ابن عرفة وفي غررها يجوز ان اشترى عمودا عليه بناء البائع وأنقض العمود ان احببت قال نعم اللخمي يريد ان قدر على تعليق ما عليه او كان يسيرا او على سقوط او اضعف له في الثمن والا فلا يجوز لانه فساد اه ثم قال وفي النكت اذا اشترى عمودا عليه بناء البائع فقلع العمود على البائع الصقلي في غير المدونة قلعه على بئعه عياض وظاهر قولها وانقض العمود ان احببت ان قلعه على بئعه الصقلي وعبد الحق عن الشيخ وابو الحسن انما عليه ازالة ما عليه وقلعه على مبياعه زاد بعض القرويين وما اصابه في قلعه فملى مبياعه التونسى كن باع غنما استثنى صوفها واصلها استثنى ثمرتها عليه ازالة الصوف والثمر المازرى لا وجه لاستبعاد كون اجر القلع على بئعه لان اتصاله بمبياعته يمنع تمكن مبياعه من اخذه عياض قيل في هذا

هذا وان كان من الفساد لوجود غرض صحيح فيه والله أعلم (قوله هذا) أى جواز بيع العمود الذى عليه البناء (قوله بشهادة أهل المعرفة) صلة آمن (قوله فان خيف كسره) مفهوم ان آمن كسره (قوله فان انكسر العمود حينئذ) أى حين نقض البناء الذى عليه تفريع على ونقضه البائع (قوله منه) أى البائع (قوله قلعه) أى العمود (قوله ففيه) أى قلعه (قوله انه) أى قلعه (قوله عليه) أى ان قلعه على بئعه (قوله انه) أى قلعه (قوله وصددر) بفتح ثمة لا (قوله به) اي ان قلعه على مشتريه اي والتصدير به يفيد ترجيعه (قوله وذكركه) اي ان قلعه

على مشتريه (قوله وعزاه) اي انه على مشتريه (قوله وعلى الاول) اي انه على بئعه (قوله فضمانه) اي العمود الباب (قوله وعلى الثاني) أى انه على مشتريه (قوله غررها) بفتح الغين المججمة اي المدونة (قوله يجوز) استقهام عن الجواز (قوله وانقض) عطف على اشترى (قوله احببت) بضم التاء (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله ان قدر) اي البائع (قوله او كان) اي ما عليه (قوله او على سقوط) اي مشرفا عليه (قوله اضعف) اي المشتري (قوله له) اي البائع (قوله والا) اي وان اتنى كل ما تقدم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله ظاهرها) اي ان احببت ان احببت أى لا جبر على قلعه وانما يجبر عليه بئعه (قوله وابو الحسن) عطف على الصقلي (قوله عليه) اي البائع (قوله وقلعه) اي العمود من محله (قوله وما اصابه) اي العمود (قوله اصلا) أى شجرة (قوله لان اتصاله) اي العمود الخ لانه لا وجه لاستبعاد الخ

(قوله قولان) نائب فاعل قيل (قوله ذلك) أي قلعة (قوله حوله) أي العمود (قوله بشرطه) أي جواز بيع العمود (قوله
أخذه) أي العمود (قوله والالا) أي وان كان فيه غرر (قوله حطه) أي هدم ما عليه (قوله هذا) أي قول التعمي الان بشرط
المشتري سلامته (قوله ولو اشترط) أي المشتري (قوله تمكن) بضم فسكون نعت سلامة (قوله من محل هوا) بيان لقدرة معين
(قوله فوق الخ) نعت محل المقدر قبل هوا (قوله متصل) نعت محل هوا (قوله او بناء) عطف على ارض (قوله بان كان لشخص
ارض الخ) تصوير للمسئلة (قوله او بناء) عطف على ارض (قوله عليه) أي البناء (قوله منه) أي ذي الارض او البناء (قوله
واعلى) أي من الاسفل (قوله ليقل الغرر) على ان وصف البناء ٤٨٥ (قوله وله) أي المشتري

(قوله بغير البناء) صلة
الانتفاع (قوله ولا مرفق)
بفتح الميم وكسر الفاء أي
ارتفاق وانتفاع (قوله
بان يبي المشتري الاسفل
الخ) تصوير لهوا تحت
هوا (قوله مفهوم موافقة)
أي في الجواز خبر ان (قوله
أي العقد) إشارة لتقدير
مضاف في المتن ليعتق
الجوازه (قوله عليه) أي
غرز الجذع فيها (قوله
بعوض) صلة غرز (قوله
على وجه البيع والاجارة)
حال من عقد واذن وجه
البيان (قوله من الحائط)
بيان لموضع (قوله على
المشتري) خبر غرز (قوله
أحدهما) أي صاحب
الحائط ووارثه (قوله أبدا)
صلة مضمون (قوله لبيعه)
أي صاحب الحائط (قوله
فان انهدم الحائط الخ)
تقر بيع على وهو مضمون

الباب كله قولان هل ذلك على البائع او المبتاع كبيع صوف على ظهر غنم ونحوه للتعمي ان كان
حوله بناء لمائة فعليه ازالته بشرطه كون اخذه بعد ازالة ما عليه لا غرر فيه والافلا يجوز
التعمي الا أن بشرط المشتري سلامته بعد حطه قلت هذا خلاف المذهب لان الغرر المانع مانع
ولو اشترط سلامة تمكن (و) جاز بيع قدر معين كعشرة اذرع من محل (هوا) بالمد أي الريح
المائي ما بين الارض والسما (فوق) محل (هوا) متصل بارض او بناء بان كان لشخص ارض
خالية من البناء اراد البناء بها او بناء اراد البناء عليه فيشتري شخص منه قدرا معيناً من الفراغ
الموهوم الذي يكون فوق البناء الذي اراد احداثه فيجوز (ان وصف) بضم فكسر (البناء)
الذي اراد احداثه اسفل واعلى ليقول الغرر لان صاحب الاسفل رغبته في خفة الاعلى
وصاحب الاعلى رغبته في ثبات الاسفل وليس للمشتري زيادة البناء على القدر الذي اشتراه
وله الانتفاع بما فوق بنائه بغير البناء وليس لصاحب الاسفل الانتفاع بما فوق بناء الاعلى
لا لالبناء ولا بغيره في المدونة ولا مرفق لصاحب الاسفل في سطح الاعلى اذ ليس من الاقنية
ت الظاهر ان مفهوم فوق وهو هو اعتقت هو امان يبي المشتري الاسفل والبائع الاعلى مفهوم
موافقة (و) جاز (غرز) بفتح الغين المجهمة وسكون الراء أي ادخال (جذع) بكسر الجيم وسكون
الذال المججمة أصله ساق الشجرة والمراد به ما يعم الجائزة أي جنسه الصادق بالعدد أيضا
(في حائط) لجار أي العقد عليه بعوض على وجه البيع والاجارة وتقر موضع الجذع من
الحائط على المشتري او المبتري (وهو) أي الغرز (مضمون) أي في ضمان صاحب الحائط
او وارثه او المشتري من أحدهما أبدا لبيعه موضع الغرز من الحائط كبيع علو على سفل
فان انهدم الحائط فعلى ربه او وارثه او المشتري من أحدهما اعلا بالغرر بناؤه ويسمى ملك
وضع الغرز للمشتري او وارثه او المشتري من أحدهما وان اختلف موضع الغرز فقط فاصلاحه
على صاحب الجذع والضمان في كل حال (الا ان يذكر) في العقد على الغرز (مدة) معينة كعشر
سنين (ف) العقد (اجارة تنفسخ) الاجارة (بانهدامه) أي الحائط قبل تمام المدة ويرجعان
حماصة فلا يلزم رب الحائط بناؤه (و) شرط للمعقود عليه (عدم حرمة) لتلك فلا يصح
بيع ما حرمت تلك كحرو ونيزروا ناء نقد هذا مقتضى هذا الشرط وليكنهم نصوا على صحة بيعه

(قوله عالما) حال من المشتري فان لم يعلم به حال شرائه فله رد الحائط على بائعه لعيب الغرز فيه (قوله بناؤه) أي الحائط مبتدأ
على ربه (قوله أحدهما) أي المشتري ووارثه (قوله فقط) أي دون باقي الحائط (قوله فاصلاحه) أي موضع الغرز (قوله
والضمان في كل حال) تقدير للمستثنى منه (قوله يذكر) بضم الياء وفتح الكاف وبالعكس أي العاقد وان كانت ألف
عقب الراء فهو ضمير العاقدين فاهل (قوله قبل الخ) صلة انهدام (قوله بشرط) بضم فكسر (قوله لتلك) بفتح الميم وكسر
اللام مثقلا (قوله هذا) أي عدم صحة بيع اناه التقدر (قوله مقتضى) بفتح الصاد المجهمة (قوله الشرط) أي عدم حرمة تلك
(قوله يبعه) أي اناه التقدر

(قوله فعله) اي انا النقد (قوله منه) اي مفهوم هذا الشرط (قوله بدليل خاص) اعلم كون حرمته تملكه لعارض صورته
لا ذاته او يقال مرادهم بعدم الحرمة صحة الثقل وان حرم بقريضة نصهم على صحة بيع انا النقد فيخرج الطرو والخزير وانظر
ونحوهما لا يصح تملكه ويدخل انا النقد ونحوه مما يصح تملكه وان حرم والله اعلم (قوله بحرمته) اي بعض العقود عليه (قوله
وملك) بكسر فسكون (قوله وحبس) بضم الحاء المهملة والموحدة (قوله الصفقة) اي العقد فاعل جمع (قوله جهلا) اي
العاقدان (قوله وجهه) اي أكثر (قوله الصفقة) اي متعلقها (قوله فعله) اي المشتري (قوله به) اي الحلال (قوله والا) اي
وان لم يكن الحرام وجهها (قوله لزمه) اي المشتري (قوله أبو الحسن) أي قال (قوله الاستحقاق) اي كتابه (قوله بعد) صلة قال
(قوله صفقة) اي عقد (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (قوله أحدهما) اي العبدین (قوله بخرية) اي كونه حرا
صلة استحق (قوله فان كان) ٤٨٦ اي المستحق يفتح الحاء (قوله وجهه) اي أكثر (قوله

قالوا لان ذاته مملوكة فله مستثنى منه بدليل خاص والله اعلم اذا كانت الحرمة لغيره
بل (ولو) كانت (لبعضه) اي العقود عليه مع علم العاقدين او أحدهما بحرمته كيبيع حر ورقيق
مع او ملك وحبس معا فيفسد العقد في الجميع لجمع الصفقة حلالا وحراما مع علمهما أو أحدهما
بالحرام وأما ان جهلا الحرام حال العقد فلا يفسد البيع ثم ان كان الحرام وجه الصفقة فعليه
رد الحلال وأخذ الثمن والفساد به بجميع الثمن والالزمه التمسك بالحلال بحصته من الثمن أبو
الحسن في الاستحقاق بعد قول التهذيب من ابتاع عبدين في صفقة فاستحق أحدهما بخرية
فان كان وجه الصفقة فله ود الباقي الخ مائنه انظر لم يجعلوا ذلك كالصفقة الجامعة حلالا
وحراما لانهم لم يدخلوا على ذلك وجعلوه من قبيل العيوب ففرقوا بين وجه الصفقة ووجهه اه
ففهم منه انهم ما ان دخلوا على ذلك أو أحدهما ففسد العقد وأشار بولو الى قول ابن القصار
تخريجا بابطال الحرام وامضاء الحلال بما يقابله (و) شرط للعقد عليه عدم (جهل) من
العاقدين أو أحدهما (بثمن أو ثمن) فلا يصح بيع شيء مجهول بجملة وتفصيلا كيبيع ما في بيت
او سائت او ما ورثه او ما وهب له وهما لا يعلمانه بل (ولو) جهل العقد عليه (تفصيلا) وعلمت
جملة (ك) بيع (عبدى) بفتح الدال منى عبد حذف ثونه لاضافته لرجلين بكذا) اي ثمن
معلوم مشترك بينهما في مقابلة العبدین وكل رجل منهما له عبد ولا أحدهما عبد والآخر مشترك
بينهما أو أحدهما نصف أحد العبدین وثالث العبد الآخر وللثاني نصف الاول وللثالث الثاني مثلا
وبعض صفقة واحدة من غير بيان مال كل عبد من الثمن المقابل لها فجعلته معلومة وتفصيله
مجهول ومحل الفساد مجهول المثلون اذا تيسر العلم به كشرائه حضري بخاضرة بمكيال بادية مجهول
له وشرا بادية بمكيال حاضرة مجهول له والاجاز كشرائه حضري ببادية بمكيالها المجهول له
وشرا بادية بخاضرة بمكيالها المجهول له والمراد علم المثل حقيقته او حكما كيبيع من اوزيت او
عسل وزن بظرفه كل رطل بكذا على ان يفرغ ويوزن ظرفه ويطرح وزنه من وزن المجموع او على

الصفقة) اي العبدین
قيمة (قوله فله) اي المشتري
(قوله مانعه الخ) مفعول
قال (قوله انظر) اي تأمل
(قوله ذلك) اي بيع العبدین
وأحدهما حر في نفس
الامر (قوله كاصفقة
الجامعة حلالا وحراما)
اي في الفساد ووجوب
رد الرقيق او الفسخ به
بجميع الثمن (قوله
لانهم) اي العاقدين
(قوله ذلك) اي جمع الحلال
والحرام عمله لم يجعلوا الخ
(قوله وجعلوه) اي العقد
المشكور (قوله ففهم)
بضم فكسر (قوله منه)
اي قوله لانهم لم يدخلوا الخ
(قوله تخريجا) بيان انواع
القول (قوله بابطال الخ)
صلة قول (قوله بما يقابله)

اي من الثمن (قوله وشرط) بضم فكسر (قوله وهب) بضم فكسر (قوله وهما) اي المتبايعان (قوله أن
لا يعلمانه) اي المبيع (قوله جهل) بضم فكسر (قوله وعلمت) بضم العين (قوله وثالث) عطف على نصف (قوله وثالثا) منى ثلث
بلا نون لضافته (قوله وبها) بكسر الموحدة اي العبدان (قوله من الثمن) بيان لما (قوله بجملة) اي الثمن (قوله مجهول
المثلون) صلة الفساد وبأوه سببية (قوله اذا تيسر العلم به) اي المثلون خبر محمول (قوله له) اي الحضري (قوله له) اي الباد (قوله
والا) اي وان لم تيسر العلم به (قوله اجاز) اي بيع المجهول (قوله بمكيالها) اي البادية (قوله له) اي الحضري (قوله بمكيالها)
اي الحاضرة (قوله له) اي الباد (قوله وزن) بضم فكسر (قوله يفرغ) بضم فسكون ففتح اي السمن والوزن والعسل في
ظرف آخر (قوله يوزن) بضم الباء وفتح الزاي (قوله ظرفه) اي فارغا (قوله يطرح) بضم الباء وفتح الراء

(قوله يتحرى) بضم ففتح منقلا (قوله الظرف) اى فارغا (قوله منه) اى وزن المجموع (قوله بجوازها) اى البيسع بالـ كـ شيعة
السابقة (قوله وظاهره) اى ما أفتى به ابن سراج (قوله زقا) بكسر الزاى وشد القاف اى جلدا (قوله وغيره) اى ابن سراج (قوله
خصه) اى الجواز فى الصورة المذكورة (قوله لان الناس قد عرفوا وزنها) اى للجواز فى تلك الصورة (قوله ذلك) اى وزن
الظرف (قوله ان كان) اى وجدنا ندعى وزن الظرف (قوله هبة) مقول بجمعون الثانى (قوله ليزيده) اى البائع المشتري (قوله
بعده) اى الوزن (قوله يرى) اى البائع (قوله انه) اى الزيد (قوله وفى) بفتح الفاء منقلا اى البائع (قوله اى المشتري) (قوله به)
اى الزائد (قوله حقه) اى المشتري (قوله منه) اى المذكور من التقيص والزيادة (قوله تعددها) اى الدراهم او الدنانير (قوله
اطلاقها) اى الدراهم او الدنانير (قوله واختلافها) اى الدراهم او الدنانير ٤٨٧ (قوله معين) بضم ففتح منقلا (قوله جملا)
بضم فكسر (قوله عليه)

اى المعين الذى غلب اطلاقها
عليه (قوله وان اتفقت) اى
الدراهم او الدنانير (قوله
نفاها) بفتح النون اى رواجها
واستعمالها بين الناس (قوله
وجبر) بضم فكسر (قوله
يدفع) بضم اليا وفتح الفاء
(قوله له) اى البائع (قوله
منها) اى الدراهم او الدنانير
المتفقة (قوله شقة) بضم
الشين وشد القاف (قوله
يدفعه) اى البائع (قوله منها)
اى الشقة (قوله ولاعادة لهم)
حال (قوله والا) اى وان كان
لهم عادة (قوله بها) اى العادة
(قوله وان اختلفا) اى
المتبايعان (قوله وفسخ) اى
البيسع (قوله كلفهما) اى
فى الفسخ (قوله منهما) اى
المتبايعين (قوله احدهما)
اى المتبايعين (قوله اذا علم
العالم الخ) خبر محمل (قوله والا)

أن يتحرى وزن الظرف ويظهر منه افتى بجوازها ابن سراج وظاهره وان لم يكن الظرف زقا
وغیره خصه بالزق قال مالك رضى الله تعالى عنه لان الناس قد عرفوا وزنها أى الزقاق اى فان لم
يعرفوه فلا يجوز ويحتمل ان شأن ذلك ان يعرفه الناس ويتساهلون فيه ويتساهلون الزائد على
الظرف ان كان هبة ولا يجوز للبائع تنقيص الوزن ليزيده بعده شيئا يسيرا يرى انه وفى له به حقه
وشد فى منه صاحب المدخل ومن جهل الثمن البيسع بدراهم او دنانير بلا بيان صفته مع
تعددتها فى البلد وعدم غلبة اطلاقها على شئ خاص واختلافها فى القيمة فان غلب اطلاقها على
شئ معين جملا عليه وان اتفقت نفاها وقيمة صح البيسع وجبر البائع على قبول ما يدفع له منها ومن
جهل الثمن يسع نصف شقة بلا بيان ما يدفعه للمشتري من اى ناحية منها ولاعادة لهم والاعل
بها وان اختلفا فى البيان حملنا وفسخ ونكولهما كلفهما ما يقضى للعالم وان لم يدع واحد
منهما بياناً ولا نية كاشرة يكتفى فى الشقة فتقسم بينهما بالقرعة على المعتد وان جهلت الجلة مع
علم التفصيل كبسع صبرة مجهولة القدر بتمامها كل صاع يكذا فيجوز ويحل الفساد اذا جهل
أخذهما التفصيل اذا علم العالم بجهل الجاهل والا فلا يقبـد وحكمه كبسع الخش والجدية
فالجاهل منهما اذا علم المتبايعين امضاء البيسع ورده وان ادعى الجاهل علم العالم بجهله كلف رد
دعواه وان نكل حلف المدعى وفسخ البناء فى هذا التفصيل هو الذى اختاره فى البيان وبحزم به
ونحوه فى المعيار اسكنه خلاف ظاهر اطلاق المدونة وهو مختار للخمى فلهل المصنف اعتمد على
ظاهره فيحصل على اطلاقه ويؤيد هذا مسألة العبدین ونظر أبو الحسن فى تفصيل ابن رشد
يدخلهما على الغرر فكيف يصح هذا العقد وقال الشيخ أبو علي ظاهر المصنف انه مهما جهلا
معا أو أحدهما علم العالم بجهل صاحبه أم لا كان البيسع قاسداً وهو الذى شهره عباس ابن محرز
ر هو أظهر القولين أبو علي وهو الصحيح فى النازلة وكلام ابن رشد خلاف المذهب وقال الشيخ
صبارة جل المصنف على الاطلاق هو الصواب وأشار بولواى قول أشهب وابن القاسم باعتماد
جهل التفصيل (و) لا يجوز شراء (رطل) مثلاً (من) لحم (شاة) مثلاً قبل تذكيتهما أو قبل سلخهما
للجهل بصفة اللحم الا أن يكون المشتري هو بائع الشاة عقب بيعها لعله بصفة لحمها بحسب علمها

اى وان لم يعلم العالم بجهل الجاهل (قوله وحكمه) اى البيسع فى حال علم احدهما التفصيل وعدم علم الجاهل (قوله حلف)
اى العالم (قوله وان نكل) اى العالم (قوله وهو) اى ظاهر اطلاقها اى عن التقييد بعدم علم العالم بجهل الجاهل (قوله وظاهرها)
اى المدونة (قوله هذا) اى حله على اطلاقه (قوله مسألة العبدین) اى اطلاقها (قوله ونظر) بفتح نون (قوله بفتحات منقلا) (قوله ويدخلهما) اى
المتبايعين صلة نظراً (قوله هذا العقد) اى الذى علم احدهما فيه التفصيل دون الآخر ولم يعلم العالم بجهل الجاهل (قوله انه) اى
الشان (قوله جهلا) اى المتبايعان الجله والتفصيل او التفصيل فقط (قوله وهو) اى الفساد مطلقاً فى المواضع الثلاثة (قوله
باعتماد) صلة قول (قوله المشتري) اى نحو الرطل (قوله عقب بيعها) صلة مشتري (قوله لعله) اى المشتري الخ لعله استثنائه

(قوله ولان الاحق الخ) عطف على لعلمه (قوله فيه) اي التراب (قوله فهو) اي المبيع (قوله والا) اي وان رؤى فيه شيء من النقد (قوله الكاف) اي الداخلة على تراب يعطفه على عبدي (قوله ليشمل) اي الماتن عليه بقدر الخ (قوله وكل) عطف على العطار (قوله بخله) اي التراب مما اختلط به (قوله وان وقع) اي يبيع تراب كصائع (قوله فسخ) بضم فكسرا يبعه (قوله ورده) اي تراب كصائع (قوله ان لم يرد) اي الاجر (قوله والا) اي وان زاد الاجر على قيمة الخارج (قوله له) اي مختص التراب (قوله وعلى الاول) اي ان له الاجر (قوله منه) اي التراب (قوله له) اي المختص (قوله عينه) اي تراب كصائع (قوله قيمته) اي تراب كصائع (قوله غره) اي تراب كصائع (قوله ٤٨٨ ببعه) اي تراب كصائع (قوله فاته) اي تراب كصائع (قوله بخله) اي تراب كصائع (قوله تصوير

لفواته (قوله اخذ) فاعل لزوم مضافا لمفعوله (قوله منه) اي التراب (قوله ودفع) عطف على اخذ (قوله وتخير) اي البائع (قوله على لزوم) (قوله في اخذه) اي ما خرج (قوله بذلك) اي اجر بخله (قوله وتركه) اي ما خرج عطف على اخذه (قوله بجانا) اي بلا عوض (قوله يبقى) اي الخارج (قوله قيمته) اي تراب كصائع (قوله ان تلفت) اي التراب (قوله بيده) اي مشتريه (قوله ياخذ) اي ما خرج (قوله للصقلى عن ابن حبيب مع المازري عن المشهور) راجع الاول (قوله ولاختيار الصقلى) راجع للثاني (قوله ولنقله) اي الصقلى الخ (راجع الثالث) (قوله وتخير) الخ (راجع الرابع) (قوله بخله) اي التراب (قوله وقال ابن ابي زيد على

المشتري قيمته الخ) اي ان خلاصه (قوله له) اي المشتري (قوله ذلك) اي الخلاف السابق (قوله على رده) سلخها
 أي تصليه (قوله ورد) أي الآبق (قوله يرجع) أي المشتري في الصورتين (قوله وأصل) أي ضابط (قوله والا) أي وان لم تكن
 للنفقة عين فاقعة (قوله بها) أي اجرة عمله (قوله ثم قال) أي في التوضيح (قوله علت) أي من عزو ابن عرفة (قوله بغير صنفه) صلة
 يبيع (قوله شدة الغرر في تراب الصائع) لأنه لا يترك فيه الا ما خفي عليه أو كان تأفها (قوله فيه) أي يبيع تراب المعدن (قوله
 مشروطه) أي يبيع الجراف (قوله ببعه) أي تراب المعدن (قوله فهو) أي تراب المعدن

(قوله لانه) اي بيعها وزنا (قوله لدخولها) اي الشاة الخ علة جواز بيعها (قوله فليس) اي بيع الشاة قبل سلخها (قوله وبيعها وزنا) عطف على رطل (قوله جملة) اي وشاة قبل سلخها (قوله على بيعها) اي الشاة (قوله جملة) اي جميعا جزافا (قوله لانه) اي بيعها جملة لا على الوزن (قوله لانه) اي رطل من شاة (قوله وليطابق الخ) عطف على لانه مذهب المدونة (قوله أصله) بفتحات مثقلا اي أسسه (قوله ان كل ما يدخل الخ) بيان لما يحدف من (قوله وعلى هذا) اي الذي أصله ابن رشد صله اقتصر (قوله فاعلة) نعت خنطة (قوله قتا) بفتح القاف والمثناة فوق مثقلا اي حرما سنبليها كله بلهجة ٤٨٩ واحدة بحيث يمكن رويته

وحرز حبه (قوله منقوشا) بفتح الميم وسكون النون وضم الشاء وبعجم الشين اي حرما سنبليها الى جهات مختلفة بحيث لا يمكن حرز حبه (قوله قبل درهما) راجع للقت والمنقوش (قوله فيهما) اي ما في سنبليها بصورة الثلاثة وما في تنبه (قوله ولم يتأخر تمام حصده الخ) له لا يلزم السلم في معين وهو غرر (قوله وجاز بيع قف) فهو عطف على خنطة (قوله مما ثمرته في رأسه) بيان لكقصح (قوله لا مكان حرزه) اي معرفة قدر كيه يتأمله له لجواز بيعه جزافا (قوله مما ثمرته) في جميع قصبة بيان لنحو القول (قوله وكالقت) اي في جواز بيعه جزافا (قوله فيجوز بيعه جزافا) ايضاح لمضمون التشبيه (قوله اتفاقا) راجع لجواز بيعه (قوله انه عليه الصلاة والسلام) بيان لما يحدف

سلخها) جزافا لا وزنا فيمنع كافي المواق والخط لانه بيع عرض ولحم وزنا لدخوله في ضمان المشتري بالعقد فليس من بيع اللحم المغيب بخلاف رطل من شاة وبيعها وزنا طق ينعين جملة له على بيعها جملة لا على الوزن لانه مذهب المدونة وهو المطابق لقوله ورطل من شاة لانه بيع لحم مغيب ويطابق ما أصله ابن رشد ان كل ما يدخل في ضمان المشتري بالعقد فليس من بيع اللحم المغيب كاشاة المدبوجة بخلاف ما لا يدخل في ضمانه بالعقد فانه من بيع اللحم المغيب وعلى هذا اقتصر الخط وغيره فتشهير البرزلي لا يعول عليه (و) جاز بيع (خنطة) بكسر الخاء المهملة وسكون النون واهمال الطاء اي فتح مثالا بعد يسيها (في سنبيل) بضم السين المهملة والموحدة جمع سنبلة كذلك فاعلة بارضها قبل حصدها او بعد قتا ومنقوشا قبل درهما (و) في (تبين) بعد درهما وقبل ثلثيها (ان) كان البيع (بكيل) فيمما ككل اردب بكذا ولم يتأخر تمام حصده ودرسه وتذريته أكثر من نصف شهر (و) جاز بيع (قف) بفتح القاف وشدة الفوقية اي مقتوت اي حرما رؤسها كلها في ناحية واحدة مما ثمرته في رأسه كقصح وشعير (جزافا) بثلاث الجيم وبعجم الزاي ثم بالقاف اي محذور اقدر كيه دون فعله لا مكان حرزه عند رؤيته لا تخوفول وحص وعدم مما ثمرته في جميع قصبته فلا يجوز بيع قته لعدم امكان حرزه عند رؤيته وكالقت القائم بارضه قبل حصده فيجوز بيعه جزافا لا مكان حرزه اتفاقا في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع غمر النخل حتى يزهي وعن غمر السنبيل حتى يمس وبأمن العاهة نهى البائع والمشتري وله أربعة شروط أحدها بيعه جزافا لا بالقدان ونحوه ثانيها كون غمرته في رأس قصبته ثالثها بيعه مع تنبه رابعها كون بيعه بعد يسيه (لا) يجوز بيع لزرج جزافا حال كونه (منقوشا) اي مجعولا لرؤسه الى جهات مختلفة لعدم امكان حرزه اذ لم يحز وهو قائم ومقتوت البئاني احوال الزرع خمسة لانه اما قائم او محصور والمحصول اما قف واما منقوش واما في تنبه واما مخلص منه والمبيع اما الحب وحده واما مع تنبه فان كان المبيع الحب وحده فيجوز بيعه بالكيل في الاحوال الخمسة كلها ويجوز جزافا في المخلص فقط وان كان المبيع المجموع جاز جزافا في القائم والقت لافي المنقوش وما في تنبه الباجي لا خلاف انه لا يجوز ان يقرد الخنطة في سنبليها في الشراء دون السنبيل وكذلك الجوز واللوز والباقل لا يجوز ان يقرد بالبيع دون تشريه على الجزاف مادام فيه وأما شراء السنبيل اذا ليس ولا ينفعه الماء بخارز وكذلك الجوز واللوز والباقل ومن القف جزافا لا اندر المجعول فرشة او فراشات فيجوز بيعه جزافا لا مكان حرزه

٦٢ منخني من (قوله يزهي) بضم الميم وسكون الزاي وكسر الهاء اي يحمر أو يصفر حتى يبيس مفهومه جواز بيعه بعد يسيه قائما بارضه (قوله العاهة) اي الموت من العطش (قوله نهى) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وله) اي جواز بيع القائم بارضه (قوله ونحوه) اي القدان كلقصبة والذراع (قوله منه) اي تنبه (قوله فقط) اي لافي القائم ولا في المقتوت ولا في المنقوش ولا في المدروس في تنبه (قوله المجموع) اي الحب والتبن (قوله جاز) اي البيع (قوله انه) اي الشان (قوله يقرد) بضم فسكون فكسراي المشتري (قوله السنبيل) اي التبن (قوله ان يقرد) اي شئ مما ذكر (قوله وأما شراء السنبيل) اي الحب وتنبه

(قوله عرف) بضم فكسر اى وصفه (قوله النقد) اى تجليل ثمنه (قوله فيه) اى ما عرف وصف زبته (قوله بشرط) اى واولى بدونه (قوله فان اختلف وصفه) مفهوم ان لم يختلف وصفه (قوله حينئذ) اى حين اختلافه وشرط تخيير مشتريه (قوله لترده) اى المجل (قوله ففيها) اى المدونة (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة النون اى المشتري (قوله وذلك) اى ما يخرج (قوله الشيخ) اى أبو الحسن (قوله الفساد) اى مفسده وهو شراء ما يخرج (قوله وبهذا) اى نص المدونة وأبى الحسن صله يرد بضم الباء وفتح الراء (قوله منعه) اى شراء نحو الزيتون ٤٩٠ على ان على بانه عصره (قوله وهو) اى اجتماعهما (قوله جعل) بضم الجيم اى مجتبه

وليس هو من المنقوش فتمثيل عياض لخدمة وش بما فى الاندر يعنى به ما ينقش ليس درس فيختلط فلا يمكن حزره فى هذه الحالة وقد نقل ابن عرفة عن ابن رشد ان الصواب جواز بيع القمح فى اندره قبل درسه لانه يرى من قبله فيجزى ويعرف قدره وهو نقل الجلاب عن المذهب (و) جاز بيع (زيت زيتون) اى قدره معلوم منه قبل عصره (وزن) كطل او قنطار (ان) لم يختلف (وصفه) بان عرف بحسب العادة ولم يتأخر تمام عصره من نصف شهر ويجوز النقد فيه بشرط كما تفيد المدونة فان اختلف وصفه فلا يجوز بيعه الا بعد عصره وعلم صفته فى كل حال (الا ان يخرج) بضم التحتية الاولى وفتح الثانية اى بشرط عند البيع الخيار للمشتري اذا علم صفته بعد عصره فيجوز البيع ولا يجوز النقد فيه حجة لترده بين السابقة والخفية وتاخر قوله زيت بانه لو اشترى زيتا على ان على ربه عصره لم يجوز وهو كذلك فقيم الا يجوز شراء موسم وزيتون وحسب نقل بعينه على ان على البائع عصره ووزع قائم على ان عليه حصة ودروسة وكأنه اتباع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول أبو الحسن فى شرح النص المذكور ما نصه الشيخ ان قال اشترى منك ما يخرج من هذا فهو فاسد وان قال اشترى منك هذا أو أجزأك بكذا على عصره فهذا جائز وهو بيع واجارة وان قال اشترى به منك على ان عليك عصره فانه لا يجوز لانه على الفساد اه وبهذا يرد قول ابن عاشر لم يظهر وجه منعه اذ غاية ما فيه اجتماع بيع واجارة وهو جائز (و) جاز بيع قدره معلوم كصاع او رطل من (دقيق حنطة) قبل طبعها ان لم يختلف وصفه فان اختلف وصفه فلا يجوز الا بشرط خيار المشتري كما فى جعل المدونة فالاولى تقديمه على الشرط والاستثناء ليعلم رجوعهما اليه أيضا وفيما وان ابتعت قمحا على ان يطحنه لك فاستخذه مالك رضى الله تعالى عنه بعد ان كرهه وكأنه رأى ان القمح يعرف ما يخرج منه وجعل قوله فى ذلك التخييف والاستحسان لا القياس (و) جاز بيع (صاع) مثلاً أو أكثر من صبرة معلومة بجهة ما فيها من الصيعان أو مجهولتها والمشتري عدده معلوم من صيعانها (أو كل صاع) اى جاز بيع كل صاع درهم مثلاً (من صبرة) بضم الصاد المهملة وسكون الواو المشتري جميعها ان علمت بجهة ما فيها من الصيعان بل (وان جهلت) بجهة صيعانها لانه تقدم اغتفر جهل الجهة اذا علم التفصيل فهذه عكس عبدى رجلين بكذا وكذا ذراع او كل ذراع من شقة ورطل او كل رطل من زيت أو سم أو عسل (لا يجوز) بيع صيعان او ذراع او رطل غير معلومة العدد (منها) أى الصبرة أو الشقة أو نحو الزيت (وأريد) بضم الهمز وفتح الدال (البعض) اى شراؤه فقط لا الجميع التعلق الجهل بالتفصيل أيضا والوال لال ومفهوم واريد البعض الجواز اذا

(قوله فالاولى) بفتح الهمز الخ تقرير على ان لم يختلف الخ (قوله تقديمه) اى ودقيق حنطة (قوله على الشرط) اى ان لم يختلف (قوله والاستثناء) اى الا ان يخرج (قوله ليعلم) بضم الباء وفتح اللام الخ علة الاولى الخ (قوله رجوعهما) اى الشرط والاستثناء (قوله اليه) اى دقيق حنطة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله فاستخذه) اى ابتاع القمح بشرط طحنه بانه (قوله كرهه) اى ابتاعه بشرط طحنه بانه (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة النون اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله يعرف) بضم الجيم بضم الجيم اى بفتح الراء (قوله ما يخرج منه) اى وصف دقيقه (قوله جعل) بضم الجيم اى كثر (قوله قوله) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فى ذلك) اى ابتاع الحب بشرط طحنه بانه صله قول (قوله التخييف) خبر جعل (قوله من

الصيعان) بيان لما (قوله او مجهولتها) اى صيعانها عطف على معلومة (قوله والمشتري) بفتح الراء (قوله من صيعانها) لم اى الصبرة بيان له عدد (قوله والمشتري) بفتح الراء (قوله جميعها) اى الصبرة (قوله علمت) بضم العين (قوله جهلت) بضم الجيم (قوله لانه) اى الشان (قوله علم) بضم العين (قوله فهذه) اى او كل صاع من صبرة جهلت صيعانها (قوله عبدى) بفتح الدال (قوله وكذا) اى صاع او كل صاع الخ فى الجواز (قوله التعلق الجهل بالتفصيل) علة لا يجوز (قوله ايضا) اى كنهه بالجهة

(قوله يرد) بضم ففتح (قوله ولم يبين) اى البائع (قوله ما باعه منها) اى الصبرة شمل ارادة بعضها وعدم ارادة شئ (قوله المعاصرين) اى لابي محمد (قوله وهو) اى فساد (قوله من) اى فى من هذه الصبرة (قوله زائدة) اى والمعنى ابيعك هذه الصبرة (قوله فيحمل) بضم الياء وسكون الحاء اى الحكم (قوله ذلك) اى زيادة من والمراد ابيعك هذه الصبرة فيجوز (قوله وهو) اى حمله على ذلك (قوله من حمله) اى الحكم (قوله من الجواز) بيان لما (قوله فى هذه) اى ابيعك من هذه الصبرة الخ ببيان ما باعه منها (قوله فلذا) اى اختياره جوازها (قوله قيد) بفتحات مثقلا اى المصنف (قوله وان كان القا كما فى الخ) حال (قوله بانه) اى قول القاضى صله اعترض (قوله لخالفته) اى قول القاضى (قوله فانها) ٤٩١ اى قاعدة العربية الخ علة

مخالفتها (قوله فان معيارها) اى من التبعية الخ علة
توجب الخ (قوله عند) صله معيار (قوله صحة) خبران (قوله تقديرها) اى من (قوله ذلك) اى تقديرها يبيع بعض (قوله كونها) اى من (قوله فيه) اى الكلام (قوله ارادة الكل) اى المقتضية الجواز (قوله ارادة البعض) اى الموجبة المنع (قوله انه) اى الشأن (قوله بها) اى الرؤية (قوله منها) اى الشاة (قوله ونحوها) اى اربعة الارطال (قوله عمادون) ثلثها اى الشاة بيان لنحوها (قوله فان بيعت) اى الشاة (قوله للمدونة) صله الروايات واحال منها (قوله وضاح) بشد الضاد المتجهة واهمال الحاء (قوله عليه) اى قولى اربعة او خمسة الخ (قوله قولها) اى المدونة (قوله فى ذلك) اى ما يجوز

لم يرد شئ كراداة الكل فى التوضيح عن ابن عبد السلام اذا قال ابيعك من هذه الصبرة حساب كل عشرة اقفز يدينار ولم يبين ما باعه منها فقال القاضى ابو محمد ما عات فيما نصا وقال بعض المعاصرين البيع فاسد وهو قول اصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه القاضى يحتمل أن تكون من زائدة فيصم على ذلك وهو أولى من حمله على الفساد اه فاعل المصنف اختار ما اختاره القاضى من الجواز فى هذه فلذا قيد المنع ب ارادة البعض وان كان القاص كما فى اعترض ما قاله القاضى بانه غير صحيح لخالفته لقاعدة العربية فانما توجب كون من هذا التبعية بعض فان معيارها عند الحاجة صحة تقديرها يبيع بعض فحوا كات من الرغبة ولا ريب فى صحة ذلك هنا وأيضا فان مذهب سيبويه ان من لا تزداد فى الايجاب والكلام هناموجب فلا يصح كونها فيه صله والفرق بين ارادة الكل و ارادة البعض انه ان اراد الكل امكن حزره برؤيته ولا يمكن حزر البعض المذهب ما والله أعلم (و) جاز يبيع (شاة) حبة او مذبوحة قبل سلخها (واستثناء اربعة ارطال) منها ونحوها عمادون ثلثها فان بيعت بعد سلخها جازا استثناء قدر ثلثها فقط الحاء التحديد باربعة هو الذى فى اكثر الروايات للمدونة وفى رواية ابن وضاح ثلاثة ارطال ابو الحسن اربعة او خمسة او ستة او اكثر عمادون الثلث بدل عليه قولها ولم يبلغ فى ذلك مالك رضى الله تعالى عنه الثلث الحط لم يبين المصنف قدر ما يستثنى من البقرة والبقرة وقال ابن عرفة استحسن بعض المتأخرين اعتبار قدر صغير المبيع او كبره كالشاة والبقرة والبقر وغيره لابس باستثناء الصوف والشعر الخفى اذا كان يجزى الى يومين او ثلاثة بخلاف كون الصوف هو المبيع فانه يجوز بقاؤه عشرة ايام او خمسة عشر يوما ابو الحسن هذا التقييد على ان المستثنى مبيع ومثله الاستثناء لا يتخلو من خمسة اوجه الاول استثناء الصوف والشعر فلهذا جاز بشرط ان يشرع فى الجز او يتأخر يوما او يومين كاستثناء ركوب الدابة يوما او يومين فى البيع الثانى استثناء جزء شائع فهذا جاز باتفاق ولا يجبر على الذبح الثالث استثناء الجلد والرأس وفيه اربعة اقوال ورواية ابن القاسم يجوز فى السفر ولا يجوز فى الحضر الرابع استثناء جزء معين كفضد وكبد منه نصافى الكتاب الخامس استثناء الارطال اليسيرة فى رواية ابن القاسم جواز اربعة ارطال وفى رواية ابن وهب ثلاثة وفى كتاب محمد خمسة وستة عمادون الثلث وهو قوله فى الكتاب ولم يبلغ به الثلث وقبل الثلث وقبل لا يجوز رأسا لانه فيه بيع لحم مغيب سوء

استثناءه من الشاة الحية او غيرها الملوحة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله اذا كان) اى الصوف او الشعر (قوله يجوز) بضم الياء وفتح الجيم وشد الزاى (قوله بقاؤه) اى بلا جز (قوله التقييد) اى يجزى الى يومين او ثلاثة (قوله مبيع) بضم ففتح مقفلا اى وما على انه مشترى فيجوز بقاؤه نصف شهر (قوله جزء شائع) اى كمنصف (قوله ولا يجبر) بضم الياء وفتح الواو وحدة اى المشتري (قوله يجوز) اى استثناء الجلد والساقط (قوله فى الكتاب) اى المدونة (قوله ولم يبلغ) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله به) اى ما يجوز استثناءه

(قوله لان المشتري) **بكم** الرأ (قوله فكانه) بفتح الهاء وزشد النون اى المشتري (قوله على انه) اى المستثنى (قوله وهو) اى اشتراء الجلة بعد الذبح وقبل السلق (قوله عوضا عنها) اى الارطال المستثناة (قوله لانه) اى اخذ بدلها (قوله الشاة) اى المستثنى منها ارطال (قوله على اصلها) اى معلقة عليه خلقة (قوله فيهما) اى الصبرة والتمر (قوله من الصبرة الخ) بيان ان قدر الثلث (قوله لاكثر) اى من ثلث (قوله ٤٩٢ الخضر) بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة (قوله مغيب) بضم الميم وفتح الخين المعجمة

والباء مثقلا (قوله عليهما) اى الكرش والكبد (قوله حكمه) اى التعم (قوله وهو) اى حكمه (قوله البطن) اى ما فيها (قوله منه) اى اللحم (قوله لقلوها) اى المدونة الخ علة لا كرشه الخ (قوله انه) اى يسفر (قوله له) اى ما ذكر من جلد ورأس (قوله هناك) اى السفر (قوله وكرهه) اى استثناء الجلد والرأس (قوله فذهبا) اى المدونة الخ تفريع على اقول المدونة الخ (قوله بينهما) اى الجلد والرأس (قوله اذ لا قيمة لهما في السفر) اى لانه الخ خبر تسوية (قوله لهما) اى الجلد والرأس (قوله يشق عليه) اى المسافر خبر جعل (قوله والى التسوية بينهما) اى الجلد والرأس صلة ذهب (قوله وهو) اى التسوية وذكرة لتذكير خبره (قوله في الكتاب) اى المدونة صلة التأويل (قوله النفرقة) اى بين الجلد والرأس فى الحكم (قوله

قيل ان المستثنى مشتري وهو ظاهر ومبني لان المشتري يجبر على الذبح فكانه اشترى ما زاد على المستثنى وهو مغيب ويجاب على انه مشتري بان اشتراء اللحم المغيب مغتصرا بائع الشاة كما تقدم وعلى انه مبني بان اشتراء ما زاد على المستثنى بمنزلة اشتراء جلة الشاة بعد ذبحها وقبل سلقها وهو جائز كما تقدم والله اعلم (ولا يأخذ) بائع الشاة المستثنى اربعة ارطال منها (لحم غيرها) اى الشاة المبيعة عوضا عنها ولو قال بدلها اى الارطال لشملى اخذ بدلها الجنا وغيره لانه يبيع طعام المعوضة قبل قبضه على ان المستثنى مشتري ويبيع لحم مغيب على انه مبني وان ماتت الشاة فلا شئ على المشتري وان ذبحها واكلاها فاعليه مثل الارطال (و) جاز يبيع (صبرة وتمر) على اصلها والواو بمعنى او جزا فافيهما (واستثناء) كيل او وزن او عدد معانوم (قدر ثلث) من الصبرة او التمرة لا أكثر ومثل التمرة المقايى والخضر ومغيب الاصل ومفهوم قدر ان استثناء الجزء الشائع جائز ولو زاد على الثلث وساقى في قوله وجزء مطلقا (و) جاز يبيع حيوان واستثناء (جلد وساقط) منه أى رأسه واكارعه لا كرشه **بكم** فانه من اللحم فيجبر عليه ما حكمه كما في المدونة وهو الجواز فيمادون الثلث ان استثنى منه ارطالا والمانع ان استثنى البطن كله او جزاء معيناً منه لقلوها لا يجوز ان يستثنى الفخذ والبطن او الكبد ولا بأس اى يستثنى الصوف والشعر (يسفر فقط) فظاهر انه قيد في الجلد والساقط وهو كذلك لقول المدونة واما استثناء الجلد والرأس فقد أجازهم مالك لرضى الله تعالى عنه في السفر اذا لخن له هاتك وكرهه في الخضر فذهبها التسوية بينهما ابو الحسن عياض وتسوية **بكم** الجلد والرأس اذ لا قيمة لهما في السفر وجعل المسافر لهما او عملهما يشق عليه والاعمال كلها طينه ويحمله ويتزوده وفي الخضر لهما قيمة وصناعات والى التسوية بينهما ذهب بعض المشايخ وهو الظاهر الذى يقتضيه التأويل عليه في الكتاب وذهب بعضهم الى التفرقة وان جوابه انما هو في الجلد واما الرأس فله حكم قليل اللحم المشتري وهو بعيد من لفظ الكتاب لافى السؤال ولا في الجواب ولا فى التعديل ابن حجر زومن المذاكرين من قال انما وقع جوابه على الجلد دون الرأس وان سبيل الرأس سبيل اللحم وليس كذلك اه وقال ابن يونس استثناء الرأس والا كارع لا يكرهه في سفر وحضر ابن الحاجب لو استثنى الجلد والرأس فثالثها المشهور في السفر لا في الخضر وقد صرح ابن عرفة بان كلام ابن يونس مخالف لها وقوله في الشامل وقوله قول ابن عبد السلام من الشيوخ من أشار الى ان الخصال في الجلد واختار جواز استثناء الرأس والا كارع في الخضر والسفر وفيه نظر اذ مقتضى القواعد المانع لان استثناء الرأس كاستثناء الفخذ فقد ظهر لك الحق ان كنت منصفاً قاله طي (و) جاز يبيع شئ واستثناء

وان جوابه اى ما لا ترضى الله تعالى عنه عطف على التفرقة (قوله المشتري) اى المستثنى (قوله وهو) (جزء) اى ما ذهب اليه هذا البعض (قوله لافى السؤال الخ) الاولى حذف لامنه فى المواضع الثلاثة وفى من الاخيرين صلة بعيد (قوله جوابه) اى الامام رضى الله تعالى عنه (قوله سبيل) اى **بكم** (قوله وليس) اى قول بعض المذاكرين (قوله فثالثها) اى واقرها جوازها فيهما وثانيها منه فيهما (قوله لهما) اى المدونة (قوله وفيه) اى اختيار جوازها فيهما

(قوله عن تقييده) أي الجزء (قوله وعن تقييده) أي الاستثناء (قوله باع) أي البائع المستثنى جزأ شائعاً (قوله بذيح) صلة تولاه (قوله لانه) أي المشتري الخ صلة تولاه (قوله صاراً) أي الجلد والرأس (قوله ذمته) أي المشتري (قوله وكان) بفتح الهمز وشدة النون (قوله وهذا) أي تولي المشتري المبيع (قوله وان لم يصر حوايه) حال (قوله وهذا) أي كون المشتري يتولاه (قوله من ان اجرة الذبح الخ) بيان لما (قوله وعلى هذا) أي ماصوبه ابن محرز صلة تجل (قوله فاندفع الخ) تفريع على وهذا لازم من كلامهم الخ (قوله الكلام) أي وتولاه المشتري (قوله لانهما) ٤٩٣ أي المتبايعين (قوله هذا

القرع) أي تولاه المشتري (قوله من اللحم) بيان لحقه (قوله به) أي ذبحه (قوله) اختلافاً أي المتبايعان (قوله من ثمنه) بيان لما (قوله في الجزء) أي استثنائه (قوله والارطال) أي استثنائها (قوله كونها) أي الاجرة (قوله وهو) أي كونها عليهم (قوله) أو على المشتري (عطف على عليهم) (قوله صوبه) أي كونها على المشتري (قوله) السلخ) أي اجرة (قوله في الجسد) أي استثنائه (قوله تكون) أي اجرة السلخ (قوله الى انها) أي اجرة السلخ (قوله عليها) أي المتبايعين (قوله بضمانه) أي الرأس (قوله فلو قال كرا) أي الساقط (قوله بناؤيله) أي الساقط (قوله) تفريع على وبقيصة ساقط (قوله وان كان مذكراً) حال (قوله اتفاقاً) راجع لمذكراً (قوله بناؤيله) أي الرأس صلة انت (قوله

جزء) شائع منه كربعه أو ثلثه أو نصفه (مطلقاً) عن تقييده بكونه ثلثاً وعن تقييده بالسفر وقد باع ما عدا المستثنى وسواء باع الحيوان على ذبحه أو استحيائه ويصير البائع شريكاً للمشتري بقدر المستثنى (وتولاه) أي المبيع المستثنى منه ارطال أو جلد ورأس بذيح وسلخ وعلف وسقى وحفظ وغيرها (المشتري) في صورة استثناء الجلد والساقط لانه لما كان لا يجبر على الذبح وله دفع المثل أو القيمة للبائع صاراً كأنه ما في ذمته وكان البائع لاحق له في المبيع وهذا لازم من كلامهم وان لم يصر حوايه وهذا ظاهر بناء على ماصوبه ابن محرز من ان اجرة الذبح على المشتري وحده وعلى هذا حاله في فاندفع قول طي انظر ما معنى هذا الكلام فانه مشكل سواء عاذ ضمير تولاه على الذبح أو على المبيع لانهما شريكان واجرة الذبح عليهم ما ولم ار هذا القرع بعينه غير المصنف وأما المستثنى منه جزء شائع فهو مشترك فيتمويلان مع علفه وسقمه بحسب ما دل كل منهما فاجرة ذبحه وسلخه عليهم ما كذلك (ولم يجبر) بضم التحتية وفتح الموحدة (المشتري على الذبح فيهما) أي مسئلة الجلد والساقط ومسئلة الجزء الشائع (بخلاف) استثناء (الارطال) فيجبر المشتري على الذبح لان البائع لا يتوصل لحقه من اللحم الذي استثناءه الابه وان اختلفا في الذبح في استثناء الجزء يبيع عليهم ما واعطى لكل منهما ما يخصه من ثمنه واجرة الذبح والسلخ عليهم ما بحسب ما لكل في الجزء والارطال وعلى المشتري في الساقط الخط وفي كونها في مسئلة الجلد والساقط عليهم ما بقدر ما لكل وهو اختيار ابن يونس وعلى المشتري لانه لا يجبر على ذبحه وصوبه ابن محرز قولان وأما السلخ ففي الجلد ان قلنا المستثنى مبيع فعلي البائع وان قلنا المشتري فاختلف على من تكون وأشار بعضهم الى انها عليهم ما ونقل ابن عاشر عن ابن عرفة ان اجرة السلخ في الرأس على المشتري بناء على القول بضمانه في الموت (وخير) بضم الخاء المحجمة وكسر التحتية مشددة (في دفع) بدل أو مثل (رأس) وبقيصة ساقط ومثل جلد ناوفاً كراش لشملة (أو دفع) (قيمتها) أي الرأس انتم وان كان مذكراً اتفاقاً بناؤيله ينضفة أو هامة حيث لم يذبح والاعتين ما استثناء البائع من جلد وساقط الا ان يقوت فقيمتها (وهي) أي القيمة (اعدل) لبعدها عن شائبة الربا (وهل التخير) بين المثل والقيمة (للبائع والمشتري قولان) الرجاء في ثبوت المدونة عليهما والقول بأنه للمشتري اسعد بظاها وصوبه ابن محرز طي الخلاف الذي ذكره المصنف مفروض في كلام عياض وابن عرفة والتوضيح في الجلد فعليه ذكره في محله لان مسئلة الرأس مقيسة فقيها قيل فان ابى المبتاع في السفر من ذبحها

حيث لم يذبح) صلة خير (قوله والا) أي وان ذبح (قوله من جلد الخ) بيان لما (قوله ثبوتاً) بضم التاء والهمز وكسر الواو مثقلاً (قوله عليها) أي تخيير البائع وتخيير المشتري (قوله بانه) أي التخيير للمشتري (قوله في الجلد) أي استثنائه (قوله فعليه) أي المصنف الخ تفريع على الخلاف الذي ذكره المصنف الخ خبر مقدم (قوله ذكره) أي الخلاف (قوله في محله) أي الجلد (قوله مقيسة) أي على الجلد (قوله فقيها) أي المدونة (قوله قيل) بكسر القاف وسكون الياء أي لابن القاسم (قوله في السفر) تنازع فيه ابى والمبتاع (قوله من ذبحها) أي الذات المستثنى منها

(قوله وقد استثنى البائع الخ) حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله وقف) أي عجز عن السير (قوله واستثنى) أي البائع (قوله فاستحيوه) أي ابني أهل المياه البعير حيا (قوله فعليه م) أي أهل المياه (قوله أو قيمته) أي بجلده عطف على شروى (قوله فكذلك) أي في التخيير بين المثل والقيمة (قوله وإن كان) أي الخلاف الخ حال (قوله لكن كلامها) أي المدونة الخ استدراك على وإن كان مقروضا الخ (قوله تقول) بضم التاء والهمز (قوله بم) أي التخييرين (قوله صريح) خبر كلام (قوله في الحكم) صلة تسوية (قوله فلا يقال الخ) تفريع على الاستدراك (قوله للبائع) صلة ضمن (قوله لعدم جبره) أي المشتري الخ علة لضمانه (قوله فيها) أي الجلد والساقط (قوله أطلق) أي المصنف (قوله في الضمان) أي عن تقييده بتقريب المشتري (قوله سواء كان الخ) إيضاح لاطلاقه فيه (قوله وهو) أي إطلاق الضمان (قوله مرضى) بفتح الصاد (قوله قال) أي ابن رشد (قوله أنه) أي المشتري (قوله يتقرر) بضم فسكون ففتح (قوله فإن ٤٩٤ كانت) أي قيمته (قوله لانه) أي البائع (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء

وقد استثنى البائع رأسها ووجدها قال قد قال مالك رضي الله تعالى عنه فيمن وقف بعبيره فباعه من أهل المياه ليخبروه واستثنى بجلده فاستحيوه فعليه م شروى بجلده بفتح الشين المهيمة وسكون الراء يحدوى أي مثله أو قيمته كل ذلك واسع فذلك مسئلة لك اه ولم يتعرض عياض ولا ابن عرفة ولا غيرهما عن وقف عليه لذكر الخلاف المذكور في الرأس اه البتة والخلاف وإن كان مقروضا في الجلد في كلام عياض وابن يونس وغيرهما لكن كلامها الذي تقول به ما صرح في تسوية الجلد والرأس في الحكم فلا يقال على المصنف ذكره في محله وهو الجلد (ولومات ما) أي الحيوان الذي يبيع (استثنى) بضم القوية وكسر النون (منه) جزء (معين) بضم الميم وفتح العين والتعمية مشددة وهو الجلد والرأس والارطال (ضمن) الشخص (المشتري) للبائع (جلد أو ساقط) لعدم جبره على الذبح فيه ما طنى أطلق في الضمان سواء كان من المشتري فخرط ام لا وهو مرضى ابن رشد قال وليس معنى الضمان انه يغرم للبائع قيمة الجلد أو مثله وانما معناه ان ينظر الى قيمته فان كانت درهماين وكان باع الشاة بعشرة دراهم رجع البائع على المبتاع بسدس قيمة الشاة لانه كمن باعها بعشرة دراهم وعرض قيمته درهماين فاستحق العرض من البائع وقد فانت الشاة عند المبتاع اه وقد نقل كلامه ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف وقبلوه فهو مراده بالضمان فقول من له دفع مثله اخلافه (لا) يضمن المشتري للبائع (لحما) وهو الذي عبر عنه قبل بالارطال بلجبره على الذبح ولما سكت عنه البائع كان مقروطا وتزب بالعين من الجزء الشائع فلا يضمنه لانه ما شري كان وهو في حصة شريكه كالودع في عدم الضمان (و) جاز يبيع (جزاف) في المسائل الملقوطة الجزاف مثلث الجيم فارسي معرب وهو يبيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد وحده ابن عرفة بانه يبيع ما يمكن علم قدره دون ان يعلم والاصل منه وخفف فيما شق علمه يريد من المعداد وقل جهله من المكيل والموزون اذ لا تشتط المشقة فيهما (ان رؤى) بضم فسكون وبكسر الراء

المهملة (قوله كلامه) أي ابن رشد (قوله قبلوه) بفتح فسكون (قوله فهو) أي ما قاله ابن رشد (قوله مراده) أي المصنف (قوله قبل) بضم اللام عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله بلجبره) أي المشتري الخ علة لالحما (قوله عنه) أي جبر المشتري على الذبح (قوله كان) أي البائع (قوله فلا يضمنه) أي المشتري الجزء الشائع (قوله له) أي البائع (قوله وهو) أي المشتري (قوله شريكه) أي البائع (قوله كالودع) بفتح الدال (قوله في عدم الضمان) صلة مكاف التشبيه (قوله الملقوطة) بقاء وطامهملة (قوله فارسي) أي وضعه واضع

اللغة الفارسية (قوله معرب) بفتح العين والراء مثقلا أي استعمله العرب فيما وضعه في لغة وسكون الفارسيين (قوله بلا كيل الخ) أي بافعل أي بالحزب فصل مخرج البيع بالمكيل أو الوزن أو العدد (قوله حده) بفتح الحاء والال مثقلا أي شرح حقيقة بيع الجزاف (قوله بانه) أي يبيع الجزاف صلة حد (قوله يبيع) جنس واصاقته فصل مخرج بيع ما لا يمكن علم قدره (قوله يمكن) بضم فسكون فكسر (قوله علم) بكسر فسكون (قوله دون ان يعلم) بضم الباء أي قدره فصل مخرج بيع معلوم القدر بكيل أو وزن أو عدد (قوله منه) أي يبيع الجزاف (قوله خفف) بضم فسكون مثقلا (قوله يريد) أي ابن عرفة (قوله من المعداد) بيان لما (قوله وقل) بفتح القاف واللام مثقلا عطف على شق (قوله من المكيل الخ) بيان لما (قوله اذ لا تشتط) بضم التاء وفتح الراء الخ علة تريد الخ (قوله فيها) أي المكيل والموزون

(قوله بليها) أي التحمية (قوله أبصر) بضم الهمز (قوله حال البيع) صلة رؤى (قوله واستقرا) أي المتبايعان (قوله لمن جواز بيع الصبرة الخ) أي المختار (قوله وهو) أي جواز بيعها برؤية سابقة (قوله ذلك) أي الصبرة والزرع الذي رآه (قوله وهو) أي الزرع والصبرة (قوله غائب) أي حين شرائه (قوله ذلك) أي شراؤه (قوله فرق) بفتحاء مخففة (قوله منع) عطف على فرق لا يوضحه (قوله برؤية متقدمة) صلة شراء (قوله واجازة) أي الشراء في الغيبة برؤية متقدمة (قوله أنه) أي الشأن (قوله في الحزر) صلة معرفة (قوله) أي الحزر (قوله في ذلك) أي علم قدره بالحزر (قوله مثله) أي توجبه المنع أي فلم يظهر وجه التفرقة (قوله أنه) أي الشأن (قوله لظهور التغير فيه) أي الزرع والثمار الخ (قوله أنه) أي حصل (قوله أن) أي التغير (قوله فتبين) بفتحاء مثقلا (قوله أنه) أي الشأن (قوله فيه) أي الحزاف ٤٩٥ (قوله من رواية ابن القاسم) عن مالك

رضي الله تعالى عنهما
(قوله يشترط) بضم الميم
وفتح الراء (قوله حضوره)
أي الحزاف (قوله منه)
أي الحزاف (قوله فيهما)
أي الزرع القائم والثمار
في رؤس شجرها (قوله
وبالشأن) أي مافي المدينة
صلة قرر (قوله فقال) أي
الحط (قوله مراده) أي
المصنف (قوله لأن الحاضر
لا يباع بالصفة) صلة يلزم الخ
(قوله رؤيته) أي الحاضر
(قوله المختومة) أي بشرط
كونها معلومة (قوله وفي
قبحها الخ) حال (قوله
يعهنا) أي لقال الخلل
(قوله شرط رؤيته) أي
المبيع جزاء (قوله قول)
مفعول قبول المضاف
إلى (قوله فيها) أي
المدونة صلة قول (قوله
وكذلك) أي ما تقدم فيها

وسكون التحمية بليها همز أي أبصر حال البيع أو قبله واستقرا على معرفته إلى حين يبيعه على مختار ابن رشد من جواز بيع الصبرة الغائبة برؤية متقدمة وهو قول ابن حبيب ابن رشد لو كان المتبايع رأى الصبرة والزرع ثم اشترى ذلك من صاحبه على رؤيته المتقدمة وهو غائب لجاز ذلك نص عليه ابن حبيب في الواضحة وقرئ في المدينة من رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما بين الصبرة والزرع القائم فنع شراء الصبرة غائبة برؤية متقدمة واجازة في الزرع القائم وهي تفرقة لاحظ لها في التفرقة فاعلم بصحتها ابن عرفة وجه المنع أنه يطلب في الصبرة معرفة قدرها زيادة على معرفة صفتها في الحزر حين العقد والرؤية المقارنة له أثر في ذلك ويلزم مثله في الزرع الغائب الخطأ الظاهر من المدينة أنه يغتفر عدم حضور الزرع والثمار حال العقد عليهما جازا لظهور التغير فيهما أن حصل بعد الرؤية المتقدمة بخلاف الصبرة وشعرها فتبين أنه لا يشترط في الحزاف الحضور مطلقا على قول ابن حبيب الذي اختاره ابن رشد وإنما يشترط فيه الرؤية بالبصر سواء كانت مقارنة له قد أو سابقة عليه وعلى مافي المدينة من رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما ما يشترط في بيع الحزاف كله حضوره حين العقد ويستثنى منه الزرع القائم والثمار في رؤس الشجر فقد اغتفر فيهما عدم الحضوران تقدمت الرؤية وبالشأن قرر الخطأ كلام المصنف فقال مراده بالمرئي الحاضر كما يقبضه كلام ضج ويلزم من حضوره رؤيته كله أو رؤية بعضها لأن الحاضر لا يباع بالصفة على المشهور إلا لعسر رؤيته كقلال الخلل المختومة وفي فتحها مشقة وفساد فيجوز بيعها دون فتح ابن عرفة شرط رؤيته مع قبول غير واحد قول مالك رضي الله تعالى عنه فيها وكذلك حوايط التمر الغائبة يباع ثمرها كالأجر أو على مسيرة خمسة أيام ولا يجوز النقد فيها بشرط وإن بعدها جذا كافر بقيمة من مصرف لا يجوز شراء ثمرها فقط لأنه يجذب قبل الوصول إليه إلا أن يكون ثمرها باسا متناف لاقتضائه جواز بيعها غائبة جزاء وفي كون الصفة تقوم مقام العيان في الحزر نظر اه واجب بانه لا منافاة لانها انما تباع برؤية متقدمة اذ لا يجوز بيع الحزاف بصفة قاله عياض وذكره ابن عرفة ايضا في موضع آخر (و) ان (لم يكثر) المبيع كثره (جدا) بكسر الجيم

في الجواز (قوله الغائبة) أي عن محل البيع نعمت حوايط (قوله وهي) أي الحوايط الخ حال (قوله النقد) أي تعجيل الثمن (قوله فيها) أي الحوايط (قوله بشرط) أي لتردده بين الثمن والسلقة ومفهومه جوازه بلا شرط (قوله وان بعدت) أي الحوايط (قوله فقط) أي دون اصوله (قوله لانه) أي ثمرها (قوله إلا أن يكون) أي ثمرها (قوله متناف) خبر شرط (قوله لاقتضائه) أي قول مالك فيها وكذلك حوايط التمر الخ متناف (قوله الصفة) أي ذكرها (قوله في الحزر) أي تقدير الحزاف بالظن (قوله نظر) مبتدأ في كون (قوله بانه) أي الشأن (قوله لا منافاة) أي بين شرط الرؤية وجواز بيع ثمر الحوايط الغائبة جزاء (قوله لانها) أي الحوايط الغائبة (قوله قاله) أي انما تباع برؤية متقدمة (قوله وذكر) أي شرط الرؤية المتقدمة في بيع ثمر الحوايط الغائبة

(قوله فان كثر جدا) مفهوم ان لم يكن جذا (قوله وان قل جدا) مفهوم شرط مقدراى ولم يقل جدا وفي مفهومه تفصيل (قوله اى العاقدان) تفسير للالتزام (قوله المبيع) تفسير للهام (قوله به) اى جهلا (قوله احدهما) اى المتبايعين فاعلم ان علم المضاف للمفعول (قوله حينئذ) اى حين علمهما المبيع (قوله المبيع) تقدير للمفعول جزرا (قوله وكانا) اى المتبايعين (قوله ولذا) اى شرط اعتمادهما الجزر على اسقط (قوله المفعول) اى الجزر (قوله ليؤذن) اى اسقاط المفعول على اسقط وعلمته (قوله اعتمادا) اى المتبايعان الجزر (قوله الامرين) اى ٤٩٦ الاعتماد والجزر بالفعل (قوله اى علم العاقدان الخ) تفسير للمراد من استوت

وشدد الدال اى كثرة مانعة من جزر قدره بالكيل أو الوزن أو العد فان كثر جدا منع بيعه جزافا لعدم جزره وان قل جدا فان كان موزونا ومكيلا جاز بيعه جزافا وان كان معدودا فلا يجوز بيعه جزافا (و) ان (جهلاء) اى العاقدان المبيع اى وزنه وكيله وعدده احتز به عن علم احدهما الا عن علمهما لخروجهما حينئذ عن بيع الجزاف (و) ان (جزرا) اى العاقدان المبيع اى عرفا قدره بالجزر اى الظن وكانا معتادين للجزر ولذا اسقط المفعول ليؤذن بالمعوم اى جزرا كل شئ اى اعتمادا وجزرا المبيع بالفعل فلا بد من الامرين (و) ان (استوت ارضه) اى المبيع التى هو عليها اى علم العاقدان او ظنا استوتوا بها حين المبيع فان علما او ظنا عدمه او شكافيه فسد للغير وان علما او ظنا الاستواء خاله ثم تبين عدمه فانما يار فى الانخفاض للبائع وفى الارتفاع للمشتري (و) ان (لم يعد) بضم التحتية وفتح العين المهملة وشدد الدال المبيع جزافا (بلا مشقة) منطوقه ثلاث صور الموزون والمكيل مطلقا والمعدود بمشقة فيجوز بيعها جزافا ومفهومة صورة المعدود بلا مشقة يمنع بيعه جزافا والفرق ان المعدود ليس لكل عيوز الكيل والوزن يفتقران لالة وتحرير (ولم تقصد) بضم الفوقية وفتح الصاد المهملة (افرادا) اى المبيع جزافا فان كانت افرادا تقصد وتختلف الرغبة فيما كالرقيق والدواب والسياب فلا يجوز بيعه جزافا فى كل حال (الا ان يقل ثمن) الافراد منه (هـ) كبيض وبطيخ ورمان القباب فى شرح يوسع ابن جماعة مانصه قبيد والجواز فى المعدود بما تلحق المشقة فى عدده لكثرة وتنسأوى افرادا كالجوز والبيض او يكون المقصود مباغته لا آحاده كالبطيخ فيجوز الجزاف فيه وان اختلفت آحاده والنصوص بذلك فى العتيبة والموازىة فى العتيبة سحنون عن ابن وهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم لا يباع الجوز جزافا اذا عرف عدده ولا بأس ببيع القشاة جزافا لانه مختلف فيه صغير وكبير والعدل الذى هو اقل عددا اكبر من العدل الذى هو اكثر عددا ابن رشد معرفة عدده القشاة لا اثر له فى المنع من بيعه جزافا اذا لا يعرف قدر وزنه بمعرفة عدده لاختلافه بالصغر والكبر بخلاف الجوز الذى يقرب بعضه من بعض وهذا بين ابن بشير المعدودات ان قلت أعانها جاز بيعها جزافا ابن عبد السلام ما يتعلق الغرض بعدده يمنع بيعه جزافا الا ان يقل عن هذا النوع فقد وقع فى المذهب ما يدل على جواز بيعه جزافا (لا يجوز بيع) (غير مرعى) جزافا الا الخلل الذى يقصد الفتح ان لم يكن مثل نظرف بل (وان) كان (مل) بكسر الميم وسكون اللام (ظرف) بفتح الظاء المعجمة وسكون الراء اى وعاء كغرابرة وقارورة ان كان فارغا

أرضه (قوله فان علما أو ظنا عدمه) اى استواء أرضه مفهوم استوت أرضه (قوله فيه) اى استواء أرضه (قوله فسد) اى بيع الجزاف (قوله للغير) اى ولعدم امكان جزره (قول حاله) اى المبيع (قوله عدمه) اى الاستواء (قوله مطلقا) اى عن التقييد بالمشقة راجع لهما (قوله بيعها) اى الثلاثة (قوله بصورة) اضافته للبيان (قوله الفرق) اى بين المكيل والموزون وبين المعدود (قوله فان كانت افرادا تقصد الخ) مفهوم ولم تقصد افرادا (قوله القباب) بضم القاف وموحدين مخففا اى قال (قوله الجواز) اى لبيع الجزاف (قوله بما تلحق) صلة قبيد (قوله لكثرة) صلة تلحق (قوله وتنسأوى) عطفا على تلحق (قوله أو يكون) عطفا على تلحق (قوله فيه) اى ما يقصد مباغته لا آحاده

(قوله وان اختلفت آحاده) مباغته فى الجواز (قوله بذلك) صلة بالنصوص (قوله فى العتيبة) خبر بالنصوص بل (قوله عرف) بضم فكسر (قوله القشاة) اى الذى عرف عدده (قوله لانه) اى صنف القشاة (قوله مختلف) بكسر اللام (قوله فيه) خبر مقدم (قوله والعدل) بكسر العين اى ما يجعل معادلا لغيره فى حال حاله على دابة (قوله لانه) اى المعرفة وذكر باعتبار صنوان العلم (قوله من بيعه) اى القشاة (قوله وزنه) اى القشاة (قوله عدده) اى القشاة (قوله لاختلافه) اى القشاة (قوله بين) بكسر الباء مثقالا لظاهر (قوله الغرض) بفتح الغين والراء (قوله قارورة) بقاء اى ما يتقر فيه نحو الزيت من الاوعية

(قوله انزل الخ) علة
قصدا الى الغرر (قوله
اذلا يعلم مبلغ) اى ما يبلغه
عنه فلا يجوز ان يقول له
بتمه الخ (قوله ذلك) اى
املاها يدنيار (قوله بعد
ان اشترها ملاى) صلة
بقول (قوله اذلا يعلم) اى
المشترى الخ علة فلا يجوز
ان يقول ذلك بعد الخ (قوله
من القصدا الى الغرر) بيان
سبب (قوله هجس) بفتح الهاء
والجيم والسين انه علة
اى خطر (قوله نه) اى
لشان (قوله ماأجازوه)
اى شراء ما وجد محظرا
(قوله وما منعوه) اى شراء
ما يحذف (قوله اذلا يختلف
الخ) علة لافرق الخ (قوله
نه) اى الزيت بيان للثما
(قوله جوابه) اى الاشكال
(قوله بان ماأجازوه الخ)
نصير لجوابه (قوله لم
قصدا) بضم الباء وفتح
اصاد (قوله فسه) اى

بل (ولو) كان ملائح وبيع ما فيه مع ماشه (ثانيا بعد تفرغه) ب درهم مثلا فلا يجوز ان يحد من رؤية ماشه ثانيا حين بيعه ما معا وليس الظرف ميكال معتاد او الالم يكن جزافا و اشار بولولما في سماع عيسى بن القاسم في رجل و يحد ميكال ملائح طعا ما فاشه تراهد بنار ففرغه ثم قال املا في ثمانية دينار فلا بأس به فان قال له اعطى الان كيلها بدينار ليكن فيه خير ولو وجد غرارة ملائح لم يكن بأس ان يشتريها بدينار ولو جاءه بغرارة فقال له املا في هذه الغرارة بدينار لم يكن فيه خير ابن رشد هذا كما قال انما يجوز شراء ذلك جزافا اذا لم يقصد فيه الى الغرر بان وجدته جزافا في وعاء او غيره فيشتريه كما وجدته فالفرق بين شراء الطعام بحجده في المكمل او الغرارة جزافا بدينار وبين قوله املا في ذلك ثمانية بدينار ان الاولى لم يقصد الدال الى الغرر اذا اشتراها كما وجدته جزافا والثاني قصد الدال الى الغرر اذ ترك ان يشتريه بميكال معلوم فاشترى بميكال مجهول ولا يجوز الشراء بميكال مجهول الا في موضع ليس فيه ميكال معلوم على ما قاله في المدونة ودل عليه قوله في هذه الرواية ان كان بموضع فيه ميكال فلما كان لا يجوز ان يقول له ابتداء املا في هذه الغرارة بدينار اذ لا يعلم مبلغ كيلها فلا يجوز ان يقول ذلك بعد ان اشتراها املا في كل واحد اذ لا يعلم كيلها بقديم شرائه اياها جزافا ولو قال رجل لا تحضر بولى من طعامك ههنا ماصيرة وانا اشتريها منك جزافا لما ينبغي ان يجوز ذلك ما فيه من القصد الدال الى الغرر على قياس ما قلناه ويجوز شرائه ما في الميكال المجهول على انه جزاف بشرطه لا على انه مكمل به مع تيسر الميكال المعلوم المازري هجس في نفسه انه لا فرق بين ما اجازوه وما منعهوا اذ لا يختلف حذر الحماز من زيت في قارورة وبقدر ان لم يمانه و اشار ابن رشد لما يقيد جوابه بان ما اجازوه لم يقصد فيه الى الغرر لصوره تخف امره بخلاف ملئه ثانيا فانه غرر مدخول عليه ويمكن الجواب بان الرخصة انما وردت في الحاضر ولا يقاس عليها وذكر غ عن القباب ان ما جرت العادة به من اعطاء البزار درهمين ليعطيه به انرا فحوقل فيجعل شيئا في ورقة ويطويها عليه وياخذها المشتري من غير حزم ولا رؤيته لا يجوز ان فتحه وراه جازواخذ بعضهم من جواب ابن رشد ان شرط الجزاف مصادفته فلا يجوز المدخول عليه لا يجوز ان تعطى القول او الالطارد درهم ما على ان يعطيك شيئا جزافا وخصوصا مع عدم رؤيته وعدم حزمه وقد اعترض ابن علل ومعا صوره قول القباب فان فتحه وراه جاز بان فيه جزافا واشترى منك وقد نص في البيان على منعه قال

٦٣ منخ فی ما أجازوه (قوله لحضوه) ای الجزاف علیه لم یقصد الخ (قوله فانه) ای ملامه ثانیاً (قوله یمكن) بضم فسكون (قوله الجواب) ای ایضا (قوله ولا یقاس علیها) ای الرخصة حال (قوله من اعطاء الخ) بیان لما (قوله البزار) بفتح الموحدة وشد الزای فراء ای بائع الابزار (قوله فیجبل) ای البزار (قوله لا یجوز) خبر ان (قوله علال) بفتح العین المهملة وشد اللام (قوله بان فیه جرف) بفتح الجیم وکسر الزای مشقلا صله اعترض (قوله وقد نص الخ) حال (قوله منعه) ای الدخول علی التجزیف (قوله قال) ای ابن علال

(قوله فان كان على الخيار جاز) اي وعده ببيع سمل قول القباب فيسقط الاعتراض عليه (قوله وزيب) بيان لما دخل بالكاف المقسود خولها على تيز (قوله وقربة ماء الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله راوية) اي الجلالة الذي يحمله البعير بجنبه بماء ماء (قوله مجارى العرف الخ) بيان لخواها (قوله لانه بمنزلة المكمل المعلوم) انه يجوز (قوله يتداخل) اي يدخل به فيه تحت بعض بيان لخوا (قوله من الطير) بيان لما ٤٩٨ (قوله لعدم امكان حرره) اي حمام البرج علة تمنع بيعه (قوله فان حرره) اي حمام

وعندي ان معنى ما في البيان اذا كان على وجه الالتزام فان كان على الخيار عند رؤيته جاز واستثنى من وان مل عطف الخ فقال (الا) ان يقع بيع مل عطف ثانيا بعد تقريره (في كسلة) بفتح السين المهملة وشدة اللام اي انا مضقور من خشب رقيق او قصب فارسي (التين) وزيب وقربة ماء وروية وخواها مجرى العرف يجعله كالمكمل المعلوم فيجوز بيع ملته فارقا وبيع ملته الحاضر مع ملته ثانيا بعد تقريره لانه بمنزلة المكمل المعلوم (و) لا يجوز بيع (عصافير) وخواها بما يتداخل من الطير (حمة بقفص) لانه يدخل به فيه تحت بعض فلا يمكن حرره ومفهوم حمة جواز بيع المذبوح جزافا (وهو كذلك) ولا يجوز بيع (حمام) بتخفيف الميم (برج) بضم الموحدة وسكون الراء آخره جيم بناء من قواديس لسكنى الحمام لعدم امكان حرره فان حرره جاز قاله ابن القاسم في العتبية من سماع اصمغ من ابن القاسم انه اجاز بيع البرج بما فيه وبيع جميع ما فيه اذ ارآه واحاط به معرفة وحررا اه ابن عرفة محمد عن ابن القاسم لا بأس ببيع ما في البرج من حمام أو بيعه بجماعه جزافا والمنع فيه ما لا ينفع في المدينة الخطاب ورجح في الشامل الجواز وهو الظاهر لانه قول ابن القاسم في الموازية والعتبية (و) لا يجوز بيع (ناب) ورقيق وواب وخواها جزافا لقصد افرادها (و) لا يجوز بيع نقد اي ذهب او فضة جزافا (ان سكت) بضم السين المهملة وشدة الكاف اي صمغ بالكيفية الخاصة وختم اي النقد بختم السلطان (والتعامل) به بين الناس (بالعدد) وحده او مع الوزن لقصد افراده وكذا فلو سالت النحاس المتعامل بها عددا قال ابن ناجي انه المشهور وكذا الجواهر الكبار وخص النقد لكثرة غرضه لمصلحة من جهة الكمية وجهة قصد الاحاد ولا يعال بكثرة الثمن لثلا ترد الجواهر المنة غار واللؤلؤ وخواها التي تباع جزافا (والا) اي وان لم يكن النقد مسكوكا سواء نعمل به وزنا او عددا او كان مسكوكا وان لم يتعامل به عددا بان نعمل به وزنا (جاز) ببيعته جزافا لعدم قصد احاده البنائي المصواب رجوع قوله واللاقيدين معاى وان لم يتحقق الشرطان بان فقد أحدهما جاز قيد خلت والاثلاث صور لكن يقتضى الجواز في غير المسكوك المتعامل به عددا مع ان حكمه المنع وقد يقال لبعده هذه الصورة لم يستثنها على ان ابن عبد السلام بحث في جواز في المسكوك المتعامل به وزنا بان أحاده مقصودة للرغبة في كثرتها لسهولة شراء السلع اليسيرة كنصف درهم وربعه واقاد تنصلا في مفهوم قوله وجهلاه فقال (فان) تبايعا شيئا جزافا وأحدهما يعلم قدره دون الآخر ثم (علم أحدهما) اي المتبايعين جزافا بعد البيع (بعلم الآخر) حين البيع (بقدره) اي المبيع جزافا (خير) بضم الخاء المعجمة

البرج (قوله انه) اي ابن القاسم (قوله ما فيه) اي من الحمام (قوله وحررا) بسكون الزاى عطف على معرفة (قوله من حمام) بيان لما (قوله أو بيعه) اي البرج (قوله فيهما) اي بيع ما فيه وبيعه بما فيه (قوله لابن نافع) خبر المنع (قوله الجواز) اي فيما اذا رآه واحاط به حررا (قوله لقصد افرادها) علة تمنع بيعها جزافا (قوله لقصد افراده) اي النقد علة تمنع بيعه جزافا (قوله وكذا) اي النقد المسكوك في منع بيعه جزافا (قوله انه) اي منع بيع فلو سالت النحاس جزافا (قوله وخص) اي المصنف (قوله النقد) اي بالذكر (قوله لمصلحة) اي الغرض فيه (قوله من جهة الكمية) اي العدد وضاقت له البيان (قوله ولا يعال) بضم ففتح متفلا اي منع بيع النقد جزافا (قوله ترد) بفتح فكسر اي

على التعليل بكثرة الثمن (قوله للقيدين) اي ان سكت والتعامل بالعدد (قوله بان فقد) بان لم يسك والتعامل بالوزن (قوله أو أحدهما) بان لم يسك والتعامل بالعدد أو سكت والتعامل بالوزن (قوله سكتهم) اي بيع غير المسكوك المتعامل به عددا جزافا (قوله لبعده) بضم الباء اي ندور (قوله جوازه) اي بيع الخراف (قوله بان أحاده مقصودة) صلة بحث (قوله للرغبة الخ) علة مقصودة (قوله لسهولة الخ) علة الرغبة ويحاج بان كثرت بالمعنى الذي لاحظه ابن عبد السلام تستلزم قلة ثمنها وهي مسوقة لبيعها جزافا كما تقدم والله اعلم (قوله واقاد) اي المصنف (قوله بعد البيع) صلة علم

(قوله في فسخ البيع) صلة خير (قوله بعد) بضم الياء (قوله في الجهل) صلة استواء (قوله لانه) اي الشان (قوله ذلك) اي العدد
 الكيل او الوزن (قوله علم) بضم العين (قوله فيه) اي الجوز (قوله لا يعرف قدر وزنه الخ) صلة فلا تمنع الخ (قوله هذا) اي
 الفرق بين الجوز والقشاع العلوي العدد (قوله بين) بكسر الياء متعلا اي ظاهر (قوله اي العالم) تفسير لافاعل اعلم المستتر فيه
 (قوله الجاهل) تفسير لافعله البارز (قوله بعلمه) صلة اعلم اي العالم (قوله بقدره) صلة علم (قوله او علم) اي الجاهل (قوله به) اي علم
 العالم (قوله من غيره) اي العالم (قوله فيفسخ) اي البيع (قوله برد) بضم فقطح ٤٩٩ (قوله ان كان) اي المبيع (قوله فان

فان) اي المبيع (قوله
 ردت) بضم الراء (قوله
 قيمته) اي المبيع (قوله
 التغيير) اي في فسخ بيعه
 (قوله وفان) اي المبيع
 حال (قوله يلزم المشتري
 الخ) خبر ما (قوله فان كان)
 اي الخيار (قوله لاستزادة
 ثمنها) صلة شرط (قوله فهو)
 اي بيعها (قوله فاسد) لان
 الغشاء ليس منفعة شرعية
 (قوله فان لم يشترط) اي
 غشاء الامة (قوله وظهر)
 اي غشاء الامة (قوله خير)
 اي المشتري (قوله وان
 كان) اي شرط غشاء الامة
 (قوله للتبري) اي منه
 (قوله للاستزادة) اي في ثمنه
 صلة شرط (قوله الروباني)
 بضم الراء والمثناة تحت
 وكسر الذون (قوله عدم)
 خبر اهل (قوله به) اي
 العبد (قوله مما اصله الخ)
 بيان للكاف (قوله لخروج
 الخ) صلة لا يجوز (قوله
 مما اصله الخ) بيان لخصو
 (قوله لخروجهما) صلة

وكسر التحتية مثقلة غير العالم بقدره في فسخ البيع لان العالم بقدره غيره ابن رشد ما يهد
 او يكال او يوزن لا يجوز بيعه جزافا الامع استواء البائع والمبتاع في الجهل بعد ما يهد منه ووزن
 ما يوزن وكيل ما يكال لانه متى علم ذلك احدهما وجهه الاخر كان العالم بذلك قد عثر الجاهل
 وعشه فاذا علم عدد الجوز فلا يجوز ان يبيعه جزافا وان كان العرف فيه انه يباع كيلا لمعرفة
 كيلاه بعرفة عدده واما معرفة عدد القشاع فلا تمنع من بيعه جزافا لا يعرف قدر وزنه بعرفة
 عدده لاختلافه بالصغر والكبر بخلاف الجوز الذي يقرب بعضهم من بعض وهذا بين اه (وان
 اعلم) اي العالم الجاهل بعلمه بقدره او علم به من غيره (ففسد) البيع للغير والخطر فيفسخ ويرد
 المبيع لبائعه ان كان قائما فان ردت قيمته وما قبله التغيير وفان يلزم المشتري الاقل من ثمنه
 وقيمته ان كان الخيار له فان كان البائع فله الاكثر من الثمن والقيمة وشبهه في الفساد فقال (ك) بيع
 الامة (المغنية) بضم الميم وفتح الغين المججمة وكسر النون مشددة بشرط كونها مغنية لاستزادة
 ثمنها فهو فاسد فان لم يشترط وظهر للمشتري بعد الشرا مخير في ردها وان كان للتبري فالبيع صحيح
 ولا خيار للمشتري ولا يفسد بيع العبد المغني بشرط غناه للاستزادة نقله الروابي عن المالكية
 واهل وجهه مع كون المنفعة ليست شرعية عدم خشية تعلق القلوب به غالبا (و) لا يجوز بيع
 (جزاف حب) كقمة مما اصله ان يباع كيلا (مع وكيل منه) اي الحب كاردب لخروج احدهما
 عن اصله (او) مع وكيل (ارض) وشوها مما اصله المبيع جزافا لخروجهما معا عن اصلهما
 (و) لا يجوز بيع (جزاف ارض مع وكيله) اي المذ كور وخرج احدهما عن اصله (لا يمنع
 بيع جزاف ارض مع وكيل حب) لمجي كل منهما على اصله (ويجوز) ان يباع (جزافان) صفقة
 واحدة سواء كان اصلهما ان يساعا جزافا او كيلا واحدا او احدهما كيلا والاخر جزافا لانهم جافي
 بمعنى جزاف واحد (و) يجوز ان يباع (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (و) يجوز ان يباع
 (جزاف) على غير كيل بدليل قوله الا في ولا يضاف لجزاف على كيل الخ سواء كان اصله ان يباع
 جزافا كقطعة ارض او كيلا كصبرة حب (مع عرض) لا يباع كيلا ولا وزنا كرقيق وحيوان
 (و) يجوز ان يباع (جزافان) صفقة واحدة (على كيل ان اتحد الكيل) اي ثمنه كبيع صبر في
 قمع كل يودب من كل منهما بدينار (و) اتحدت (الصفة) للجزافين المبيعين على كيل لانهم جافي
 معنى صيرة واحدة وجزاف واحد واحترز باتحاد الكيل من اختلافه كصبرة قمع احدهما
 ثلاثة ارباب بدينار والاخرى اربعة به وباتحاد الصفة من اختلافهما كصبرة قمع وصبرة شعير
 كل منهما كل ثلاثة ارباب منها بدينار وعله المنع مع الاختلاف انه جزاف على كيل معه غيره

عدم الجواز (قوله اي المذ كور) توجيه لتدكير الضمير مع تأنيث مرجعه (قوله لخروج احدهما الخ) صلة لا يجوز (قوله
 لمجي الخ) صلة لا يمنع (قوله لانهما) اي الجزافين الخ لانه يجوز جزافان (قوله كذلك) اي الجزافين في العموم (قوله بدليل)
 اضافته لبيان (قوله اصله) اي المبيع جزافا (قوله لا يباع كيلا الخ) نعت عرض (قوله به) اي دينار (قوله لاختلاف)
 اي في الكيل او الصفة

(قوله ولا يظهر) أي في المراء (قوله ان اتحدت الصفة الخ) خبر لا يظهر (قوله وثمنها) أي السلعة الخ حال (قوله لجهل ما يخصها) أي السلعة لا يضاف (قوله منه) أي الثمن بيان لما (قوله وهو) أي بيع مكيلين (قوله هذا) أي امتناع بيع جزاف على كل مع غير (قوله بارضه) أي معها (قوله ذرع) أي كل ذراع بكذا (قوله اللبن) أي بيعه (قوله الزبد) أي بيعه (قوله لانه) أي بيعهما (قوله علم) بضم العين (قوله مشاركة ٥٠٠ المقوم المثلي) أي في جواز بيعه برؤية بعضه (قوله وان لم يكسر شيء) بمبالغة

في جوازه (قوله منه) أي الصوان (قوله ليري ما بداخله) أي الصوان علة يكسر (قوله الباقي) أي من المبيع المثلي الذي لم يره المشتري حيز شرائه (قوله مخالفا) أي لما رآه في الصفة (قوله بما لا ينفك) أي عن المثلي كبطل فاع المظمورة والاندرا (قوله والا) أي وان خرج الباقي مخالفا ~~شرا~~ أو قابلا بما ينفك (قوله خير) أي المشتري في فسخ المبيع (قوله الموافق لاوله) أي المثلي في الصفة (قوله والا) أي وان كان الاول معيبا (قوله لانه) أي المشتري (قوله وهذا) أي تقييد عبدا الحق (قوله وبدء) أي العيب (قوله عدل) بكسر العين أي ما يعادل به مثله في حله على دابة (قوله مدرج) بضم فسكون ففتح أي ملفوف بشئ (قوله الرفيع) من الرفعة أي اسمن (قوله على الصفة) صله بيع (قوله لان العدول

والا يظهر ان اتحدت الصفة وثمن الكيل (ولا يضاف لجزاف) بيع (على كيل) كصبرة قمح كل أردب منها بدرهم (غيره) أي الجزاف كسلعة كذا بدون تسمية ثمن لها وثمنها من جلة ما اشترى به المكيل لجهل ما يخصها منه (مطلقا) عن تقييد السلعة بكونها من غير جنس الجزاف لا يقال الجزاف على كيل مع مكيل من جنسه من بيع مكيلين وهو جائز لانه لا نقول الجزاف على كيل ليس حكمه حكم المكيل فعلى هذا لا يجوز بيع الزرع جزافا على كيل بارضه وقوله على كيل أي أو وزن أو عدد فلا يضاف لجزاف على وزن أو عدد أو ذرع وغيره مطلقا كما في المقدمات وقال القصاب اصل اللبن الكيل واصل الزبد الوزن فلا يتباع قربة ابن جزافا مع رطل زبد لانه من جمع الجزاف وما في حكم المكيل اذا الموزون كالمكيل ولان تباع القرية بزبد ما على ان كل رطل من زبدها بكذا لانه جزاف على وزن مع غيره وما شرا كل منها جزافا فاجزا لانهم ما جزافان (و) جاز البيع الذي علم وجه مبيعه (برؤية بعض) المبيع (المثلي) أي الذي يكال كقمح أو بوزن كقطن أو يعد كبيض واحترز بالمثلي عن المقوم فلا تنكسر في رؤية بعضه على ظاهر المذهب كما في التوضيح وقال ابن عبد السلام ظاهر الروايات مشاركة المقوم المثلي (و) جاز برؤية بعض (الصوان) بكسر الصاد الههههه وضعتها وخففة الواو أي ما يصون الشيء كقشر رمان وبيض ويطبخ وجوز ولو زبد ونقد وان لم يكسر شيء منه ليري ما بداخله ولا كلام للمشتري اذا خرج الباقي مخالفا لعله لا ينفك كما يأتي والاخر عبدا الحق انما يلزم الباقي الموافق لاوله اذا لم يكن الاول معيبا والا فلا يلزم لانه يقول ظننت الباقي سليما فاغترت عيب الاول الذي رأيته اه وهذا في عيب يحدث مثله في الاول وتغلب السلامة منه في الباقي كسواد باعني مظمورة وما العيب الذي لا يحدث في الاول الا يحدث مثله في الباقي كسوس فلا كلام للمشتري اذا وجدته في الباقي بعد وجوده في الاول (و) جاز بيع عروض او طعام في عديل يكسر العين مع الاعتقاد في معرفتها (على) رؤية أو سماع ما كتب في (البرناج) بفتح الموحدة ويسكون الراء يلحقون وكسر الميم آخره جيم اسم جنس اعجمي معناه الدفتر والظاهر ان البائع اذا حفظ ما في العدل ووصفه للمشتري كفي عن البرناج ولا يجوز بيع ثوب مطوى كساج مدبرج وهو الطبايان وقيل الثوب الرفيع على الصفة لان العدول عن نشره وقيل عليه مع امكانه بلا ضرر غير كثير قال في الموطا فرق بينهما أي العدل والثوب عمل الماصين فان كان في نشره افساده اذا لم يرضه المشتري جاز بيعه بالصفة كما في العدل صرح به ابن رشد فان باع عدلا على البرناج عدلة ما فيه خسون فوجدتها المشتري أحدا وخسين فان اتفقت صفقة وثمنها رد للبائع واحدا وان اختلفت كخمسة اصناف كل صنف عشرة ووجدوا احدا زائدا في صفته منها كان البائع

عن نشره) أي بسطه الخ علة لا يجوز (قوله غرر) خبر ان (قوله فرق) بفتح فاق (قوله شره) عمل فاعل فرق (قوله الماصين) أي المصايف والتابعين (قوله في نشره) أي الثوب المطوى (قوله بيعه) أي الثوب المطوى (قوله به) أي جوازيه بالصفة (قوله فان اتفقت) أي الثياب التي في العدل (قوله رد) أي المشتري (قوله وان اختلفت) أي الثياب التي في العدل

(قوله) اى المشتري (قوله منه) اى الصنف الزائد واحدا (قوله كان) اى البائع (قوله الاخوان) اى مطرف وابن المباحثون (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله غلطه) بفتح غاء مثقلا اى ابن القاسم (قوله عنه) اى ابن القاسم (قوله انه) اى ابن القاسم (قوله ولم ير ضه) اى الاعتذار (قوله لانها) اى اللقافة علم لم ير ضه (قوله ولانها) اى اللقافة الخ عطف على لانها الخ (قوله فيها) اى المدونة (قوله معه) اى المشتري (قوله منها) اى الثياب (قوله وجدته) اى الثوب (قوله فيه) اى العدل (قوله قوله) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله الى) بشد الياء (قوله غمنا) اى الثياب التى فى العدل (قوله اتفق) اى غمنا (قوله لكن قول ابن القاسم الخ) استدراك على حل بعضهم لرفع ايهامه اتفاقهما (قوله الخلاف) ٥٠١ اى بين القولين (قوله فى كونهما)

اى الروايتين (قوله وحكى) بضم فكسراى التوفيق (قوله وضع) بضم فكسراى اسقط (قوله عنه) اى المشتري (قوله من الثمن) بيان جزأ الخ (قوله فيه) اى العدل (قوله قال) اى ابن القاسم (قوله من الثياب) ببيان اكثر (قوله اكثر) مفعول وجد اى من نصف (قوله ماسى) اى حين الشراء (قوله لزمه) اى الموجود المشتري (قوله بمحضته) اى الموجود (قوله من الثمن) بيان محضته (قوله وان كثر النقص) بان كان نصف المسمى بقية ماقبله (قوله لم يلزمه) اى المشتري (قوله ورد) اى المشتري (قوله به) اى النقص الكثير (قوله يريد اكثر من النصف) يلزم عليه تعارض مفهومى اول الكلام وآخره فى نقص النصف فالمناسب ما تقدم

شريكه بجزء من احد عشر جزأ منه وان اتفقت صفاتها واختلفت ثمنها لاختلفت بالجلود والرداءة كان شريكها بجزء من احدى وخمسين جزأ واد الاخوان عن مالك رضى الله تعالى عنهم وروى ابن القاسم عنه رضى الله تعالى عنهما كونه شريكها بجزء من اثنين وخمسين جزأ وغلطه ابن حبيب واعتذر ابن اللباد عنه باحتمال انه ادخل اللقافة فى العدد ولم ير ضه ابن يونس لانها ليست من جنس الثياب ولانها ملقاة للمشتري كحبال الشدق ومن اشترى عدلا بربنا بوجه على ان فيه خمسين ثوبا فوجد فيه احدا وخمسين قال مالك رضى الله تعالى عنه يكون البائع شريكا معه فى الثياب بجزء من واحد وخمسين جزأ من الثياب ثم قال مالك رضى الله تعالى عنه يرد ثوبا منها كيف وجدته فيه ابن القاسم قوله الاول اعجب الى اه ابو الحسن حل بعضهم الاول على ما اذا اختلفت ثمنها والثانى على ما اذا اتفق لكن قول ابن القاسم الاول اعجب الى يبدل على الخلاف وقال ابن عرفة بعد ذكر الروايتين عياض فى كونها خلافا او رقفا قولا لا اكثر محتجين بقول ابن القاسم الاول اعجب الى والاقول وحكى عن ابي عمران اه وهذا يجرى ايضا وجود الزائد فى صنف من اصناف وقوله ليرد ثوبا منها ابن يونس بعض القسرويين يرد ثوبا من اوسطها وقال ابو عمران اى ثوب شاء بقوله يرد ثوبا كيف وجدته فان وجد تسعة واربعين وضع من ثمنها جزء من خمسين وان نقصت اكثر من النصف فلم يشتري رد المبيع ونصها عقب ما تقدم وان وجد فيه تسعة واربعين ثوبا بوضع عنه من الثمن جزء من خمسين جزأ قبل فان وجد فيه اربعين ثوبا قال ان وجد من الثياب اكثر مما سى لزمه بمحضته من الثمن وان كثر النقص لم يلزمه اخذ ورد به المبيع ابو الحسن قوله كثر النقص يريد اكثر من النصف اه (و) جازييع غير الخراف (من) الشخص (الاعى) اى له هذا هو الذى يتوهم عدم جوازه واما بيعه ماملكة فلا يتوهم منعه وقال د و جازا العقد فشم المبيع والشراء حقيقة الاعى من ولد بصير اثم عى واما من ولد غير بصير فهو اكه ولكن حكمهما واحد وقال الاميرى يمنع المبيع لمن ولد اعى او عى قبل تمييز الألوان والخلاف فيها يتوقف على الرؤية واما المشعوم كسك والمدوق كهمسل فلا خلاف فيه ومحله ان لم يكن الاعى اخر اصم والامنة معاملته ومناكحته الامن ولبه المجبر (و) جازا المبيع والشراء المعتمد فى معرفة مبيعته (برؤية) سابقة على وقت العقد (لا يفسر) المبيع (بعدها) الى حين العقد عادة ولو حضر فى البلد او فى مجلس العقد فان كان يتغير بعدها

وانه أعلم (قوله غير الخراف) مفهومه لا يجوز بيع الخراف للاعى وهو كذلك لعدم شرط رؤيته (قوله هذا) اى المبيع له (قوله ولد) بضم الواو (قوله ولكن حكمهما) اى لا عى والا كنه استدراك على ما قبله لرفع ايهامه اختلاف حكمهما (قوله يمنع) بضم الياء (قوله فيه) اى يبيع للاعى (قوله ومحله) اى الخلاف (قوله والا) اى وان كان الاعى اخر اصم (قوله يمنع) بضم فكسراى (قوله المعقد) بفتح الميم الثانية (قوله لا يتغير المبيع) صفة جرت على غير موصوفها بالابرار الامن اللبس (قوله الى حين العقد) صلة لا يتغير (قوله عادة) راجع لعدم تغيره (قوله ولو حضر) اى المبيع بالرؤية السابقة مبالغة فى جواز بيعه بها (قوله فان كان) اى المبيع الخ مفهوم لا يتغير بعدها

(قوله فلا يجوز) أي يبيعه بالرؤية السابقة (قوله ويجوز) أي يبيعه (قوله خياره) أي المشتري (قوله بالرؤية) أي عندها (قوله وان
بيع) بكسر الهمزة والموحدة (قوله عدل) بكسر العين (قوله وقبضه) أي العدل (قوله وغاب) أي المشتري (قوله عليه) أي العدل
(قوله أني) أي المشتري (قوله وادعي) أي المشتري (قوله أنه) أي المشتري (قوله وجدها) أي الثياب في العدل (قوله وانها) أي
الثياب (قوله كتب) بضم فكسر (قوله اعتقد) أي المشتري (قوله وقد ضاع البرنامج) حال فلا يقال تقابل صفة الثياب بمافيه
فان تقابلا فلا كلام للمشتري والافله ٥٠٢ ردها ولا يحلف البائع (قوله وأبقي) أي البرنامج (قوله وأنه) أي ما وجدته في

العدل (قوله من فهو
الثياب) بيان لما (قوله
ثابتة) خبر ان (قوله فان
حلف) أي البائع (قوله
وان نكل) أي البائع
(قوله فان حلف) أي المشتري
(قوله فله) أي المشتري (قوله
رده) أي ما أتى به من الثياب
(قوله وان نكل) أي المشتري
(قوله لزمه) أي المشتري
(قوله أني) أي المشتري
(قوله له) أي المشتري (قوله
فان كان) أي الشأن (قوله
قبضه) أي العدل (قوله
على أنه) أي المشتري (قوله
صدق) بفتح الدال (قوله
أو على أنه) أي المشتري
(قوله يقاب) بضم ففتح
فكسر مثقالا أي مافي
العدل (قوله ويظهر) أي
المشتري مافي العدل (قوله
قوله) أي المشتري بلايين
مالم يدع البائع عليه التغيير
(قوله وان يبيع) بكسر
الهمزة والموحدة (قوله

عادة فلا يجوز بقاء خياره بالرؤية (و) ان يبيع مافي عدل على البرنامج وقبضه
المشتري على تصديق البائع وغاب عليه ثم أتى بثياب وادعي أنه وجدها في العدل وانها مخالفة
لما كتب في البرنامج الذي اعتد عليه وقد ضاع البرنامج وأبقي وادعي البائع ان المشتري غير
ما وجدته في العدل وأنه موافق لما في البرنامج فالقول قول البائع و(حلف) أي يحلف البائع
ان مافي العدل موافق لما كتب في البرنامج (ليبيع) أي في صورة يبيع ما كتب صفاته (برنامج)
ومعمول حلف (ان موافقته) أي ما وجد في العدل من ثبوت الثياب (للمكتوب) في البرنامج
ثابتة فان حلف فلا شيء عليه وان نكل حلف المشتري أنه لا يغير ما وجدته في العدل فان حلف
فله رده على البائع وان نكل لزمه ما أتى به ولا شيء له على البائع فان كان قبضه المشتري على أنه
مصدق فيما يجده أو على أنه يقبل ويظهر فالقول قوله نه له أو الحسن عن اللحنى (و) ان دفع
شخص لا يخبر دنانير ودراهم صرفا أو ثمن ساعة أو قضاء دين أو ما قوبضها المدفوع له مصدقا
دفعها في عددها وجودتها وغاب عليها ثم ردها كلها أو بعضها وادعي أنه وجدته رديا أو ناقص
وزن أو أنه وجدها ناقصة وعدد وانكر دفعها ذلك حلف دافع مدع (عدم دفع ردي أو ناقص)
أنه ما دفع الا جديدا في علمه وأنه لا يعلم ما أتى به القابض من نقده الا ان يتحقق أنه ليس منه فيحلف
على البت كحلف على عدم نقص العدد فان نكل حلف قابضها على ما ادعاه فان حلف فيلزم
الدافع اتمام العدد وابدال ما اتفق النقاد على ردها لئلا ما اختلفوا فيها وان كان قبضها غير
مصدق دافعها في عددها وجودتها فالقول قول قابضها بيمينه وان اختلفا في كون قبضها على
التصديق أو عدمه فالقول قول دافعها بيمينه وان اختلف النقاد في جودة نقد أو ادفعه قضاء
عن دين فلا يلزم المدفوع له قبوله (و) ان يبيع شيء برؤية سابقة لا يتغير المبيع بعدها عادة وقبضه
المبتاع ظانا بقاءه على صفته التي رآها ثم ادعي أنه تغيرت صفته قبل قبضه وخالفه البائع
وادعي بقاءه بصفته التي رآها (حلف) البائع (على بقاء الصفة) التي رآها المشتري بها (ان
شك) بضم الشين المجبة أي شك أهل المعرفة هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه ام لا كافي التوضيح
وغيره عن اللحنى من ان المعتبر ما بين الرؤيتين لان ضمانه من بآئنه حتى يقبضه المشتري وقد
يتأخر قبضه عن العقد بما يمكن التغيير فيه فلا ينافي ان الشرط كون الرؤية لا يتغير بعدها قبل
العقد فان قطع بعدم التغيير بين الرؤيتين فالقول للبائع بلايين وان قطع به فالقول للمشتري كذلك
وترجيح قول أحدهما كالتقطع به كما يقيده قوله ان شك قاله عجم وفي بعض الشراح يحلف

وقبضه) أي المبيع (قوله ثم ادعي) أي المشتري (قوله أنه) أي المبيع (قوله هل يتغير) أي المبيع
(قوله رؤيته) أي السابقة (قوله من ان المعتبر الخ) بيان لما (قوله لان ضمانه) أي المبيع الخ علة اعتبار ما بين الرؤيتين
(قوله بما يمكن الخ) صلة يتأخر (قوله فلا ينافي الخ) تقرير على هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه (قوله فان قطع) بضم فكسر الخ
مفهوم ان شك (قوله يه) أي التغيير فيما بينهما (قوله كذلك) أي قول البائع في عدم اليقين (قوله كالتقطع به) أي قول
أحدهما في نفي اليقين

(قوله المربع) بفتح الجيم (قوله وهو) اى - انه من ربح قوله (قوله لقوله) اى المصنف (قوله يقطع) بضم الياء (قوله بالرؤية) اى عند - دها (قوله لاعلى اللزوم الخ) مفهوم على خياره (قوله السكوت) بمثابة أى حين يسه عن شرط الخيار واللزوم (قوله فيفسد) اى البيع (قوله سلها) بفتح السين واللام اى المدونة (قوله انه) اى الشأن (قوله لا يحتاج) اى لا يشترط اى فى صحة البيع الغائب بشرط خيار المشتري بالرؤية (قوله وان كان) اى صاحب المدونة الخ حال (قوله ذكر) اى صاحب المدونة (قوله هذا) اى عدم الاحتياج لذكر جنس السلعة (قوله اذا لفرق بينهما) اى التولية الخ على لا يحتاج (قوله هذا) اى عدم الاحتياج لذكر الجنس (قوله لخط) اى قال (قوله يفهم) بضم الياء وفتح الهاء (قوله انه) اى صاحب المدونة (قوله فرق) بفتح الفتح (قوله فاعنفه) اى عدم ذكر الجنس (قوله جنسها) اى السلعة (قوله فى البيع) اى لبيانه على المكايسة (قوله ثم نقل) اى الخط (قوله سلها) بفتح السين (قوله مثلاً) (قوله لخط) اى الخط (قوله طنى) فاعل سلم (قوله وهو) اى قول الخط الذى يفهم من كلام المدونة انه فرق الخ (قوله مسلم) بفتح السين واللام مثلاً (قوله نقل) بضم فكسر ٥٠٣ (قوله فى انه) اى الشأن (قوله الوصف) والرؤية اى السلعة (قوله

فى المنع) صلة تسترى (قوله ولا دليل فيه) اى ما نقل عن سلها (قوله من التفرقة) بيان لما (قوله وليتم) فيه التفقات من الغيبة الى الخطاب (قوله ولم تسجها) اى السلعة (قوله له) اى الرجل (قوله احدهما) اى السلعة او غنما (قوله الزمته) اى الرجل (قوله اياها) اى السلعة (قوله لم يجز) اى العقد (قوله وان كان) اى العقد (قوله على غير الزام) مثل شرط خياره برؤية والسكرت عن شرط احدهما (قوله جاز) اى العقد (قوله منه) اى الرجل (قوله ولم تصفه) اى العبد (قوله له)

المربع قوله وهو الموافق لقوله وسلف من لم يقطع بصلقه (و) جاز بيع معين (غائب) عن محل العدة مقدم عرف بوصف بل (ولو بلا وصف) لنوعه ووجنسه (على شرط خياره) اى المشتري فى الامضاء والرد (الرؤية) للمبيع لاعلى اللزوم والسكرت فيفسد الجعل بالمبيع ابن عبد السلام ظاهر سلها الثالث انه لا يحتاج لذكر جنس السلعة اى ثوب او عبد مثلاً وان كان ذكر هذا فى التولية اذا لفرق بينهما وبين البيع فى هذا الخط الذى يفهم من كلامه فى المدونة انه فرق بين البيع والتولية فاعنفه فى التولية لانهم من المعروف ولا بد من ذكر جنسها فى البيع ثم نقل نص سلها وسلم له طنى البتاتى وهو غير مسلم لان ما نقل عن سلها صريح فى انه عند فقد الوصف والرؤية تستوى التولية والبيع فى المنع على الزام والجواز على خيار الرؤية ولا دليل فيه لما ذكر من التفرقة اصلاً ونص ما نقل عن سلها واذا اشترت سلعة ثم وليتها رجلاً ولم تسجها ولا غنماً او سميت احدهما فان كنت ازمته اياها لم يجز لانه بخاطرة وقاروان كان على غير الزام جازاً وما ان بعث منه عبد فى بيتك بمثابة دينار ولم تصفه له ولا رآه قبل ذلك فالبيع فاسد ولا يكون المبتاع فيه بالخيار اذا نظره لان البيع وقع فيه على الايجاب والمكايسة ولو كنت بهلته على الخيار اذا نظره جازاً وان كان على المكايسة اهـ وبه تعلم ظهور ما قاله ابن عبد السلام والله أعلم وفى بيع الغائب تسع صور لانه اما ان يباع على صفقة او رؤية متقدمة او بدونهما وفى كل منها اما ان يباع على خيار او بآسكوت وكلاهما جائزة الا اثنتين وهما البت والسكرت فيجاء ببيع بدونهما فقوله او غائب اى على صفقة او رؤية متقدمة بتا وخيار او سكونا وقوله او على خيار بالرؤية قيد فيما بعد ولو فقط وما ذكره هو المشهور ومذهب المدونة عزاء لها غير واحد و اشار بولوا الى القول بان الغائب لا يباع الا على صفقة او رؤية متقدمة قال فى المقدمات

اى الرجل (قوله ولا رآه) اى الرجل العبد (قوله ذلك) اى البيع (قوله فيه) اى البيع صلة الخيار (قوله اذا نظره) اى البائع العبد (قوله فيه) اى العبد (قوله الايجاب) اى الزام عند السكوت عن شرط خياره اذا رآه (قوله والمكايسة) اى لا المعروف (قوله جعلته) اى الرجل (قوله اذا نظره) اى الرجل العبد (قوله جاز) اى البيع (قوله وان كان) على المكايسة حال (قوله وبه) اى نصها صلة تعلم (قوله ظهور ما قاله ابن عبد السلام) أقول بعون الله تعالى دل نصها السابق على التسوية بين التولية والبيع فى المنع اذا كانا بشرط الزام والجواز اذا كانا بشرط الخيار والتفرقة بينهما اذا كانا على السكوت عن شرط الزام وشرط الخيار فتجوز التولية لطلوها عن المكايسة وينجح البيع لاشتماله على الله سبحانه وتعالى أعلم (قوله تسع) بتقديم المثناة (قوله لانه) اى الغائب (قوله بدونهما) اى الصفقة والرؤية (قوله فيما بعد ولو فقط) اى ما بيع بالرؤية سابقة ولا وصف (قوله ومذهب المدونة) عطف على الشهور (قوله لها) اى المدونة

(قوله وهو) أي أنه لا يباع إلا على وصف أو رؤية سابقة (قوله دليله) أي أنه لا يباع إلا على وصف أو رؤية سابقة (قوله وهو) أي دليله (قوله قولها) أي المدونة (قوله فهو) أي أو على يوم تفرع على عطف الخ (قوله في امتناع بيعه بالصفة) صلة كاف التشبيه (قوله لسهولة إحضاره) أي امتناع بيعه بها (قوله باقتضائه) أي بمفهوم على يوم (قوله إن الحاضر بالبلد) أي والغائب عنه بأقل من يوم (قوله يجوز) أي يسه (قوله هذا) أي جواز بيع الغائب عن مجلس العقد بالصفة ولو كان بالبلد ولا مشقة في إحضاره (قوله هذا) أي كون حاضر ٥٠٤ المجلس لا يباع به أو غيره يباع به (قوله المفهوم) أي من على يوم (قوله من غير

بأنه) صلة الصفة (قوله) بأن وصفه بأنه) تصوير لا تنافي وصف غير بأنه (قوله فهو) أي أو وصفه غير بأنه (قوله تفرع على عطف) على وصف الخ (قوله لأنه) أي بأنه (قوله يجوز) أي يزيد (قوله لتتفق) أي تتبين على يتجوز (قوله) فإن بعد مفهوم أن لم يمد (قوله بأحداهما) أي الصفة والرؤية المتقدمة (قوله) بدونهما أي الصفة والرؤية (قوله كذلك) أي المبيع بأحداهما في كونه على الخيار (قوله فتحصل) بفككت مثلاً (قوله ومفهومه) أي لم يمكن إلا بالمشقة (قوله) فإن كان أي المبيع (قوله) وإن غاب أي المبيع (قوله عنه) أي محل المبيع (قوله بها) أي الصفة (قوله ولو كان) أي المبيع (قوله ففقهه) أي المفهوم تفرع على (قوله) فإن كان حاضر الخ (قوله فلا يعترض) بضم الباء وفتح الراء تفرع على ففقهه تفصيل (قوله عليه) أي المصنف (قوله بالشرط) إيضاح لتطوعا (قوله فيمنع النقد فيه ولو تطوعا) يصلح أي لتأديته لفتح ما في الذمة في معين متأخر قبضه (قوله وإن بعد) بضم العين أي العقار مباغلة في الجواز (قوله لأنه) أي العقار على جواز النقد فيه مع شرطه (قوله فلا يجوز النقد فيه بشرط) أي لترده بين الساقية والثنية (قوله ويجوز) أي النقد فيه (قوله تطوعا) أي وإن تردد بينهما لعدم اقتضائه منع التطوع (قوله وقيدته) أي جواز النقد في العقار (قوله جوازاً) أي لا تنافي ضمائه مشترطه مجرد شره أنه فلا يؤدي النقد فيه لفتح ما في الذمة في معين متأخر قبضه (قوله فإن يبيع مذارعة فلا

وهو الصحيح وفي كتاب الغرر من المدونة دليله وهو قولها في بيع الدور والأرضين الغائبة لا تباع إلا بصفة أو رؤية متقدمة أو عطف على الوصف فقال (أو) أي ولو يبيع بالصفة على اللزوم غائب (على يوم) ذهبا فقط فيجوز فهو في حين المباغلة رد على قول ابن شعبان ما على يوم فتدون كالحاضر في امتناع بيعه بالصفة لسهولة إحضاره واعتراض الخط كلام المصنف باقتضائه إن الحاضر بالبلد لا يباع بالصفة مع أن الذي يقيد به النقل إن حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته إلا ما في فتحه ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بالصفة ولو بالبلد على المشهور وإن لم يكن في إحضاره مشقة ويؤخذ هذا من المدونة من خمسة مواضع قلت هذا تفصيل في المفهوم فلا بأس به وعطف على وصف فقال (أو) أي وجاز يبيع غائب بالصفة من غير بأنه بل ولو بلا (وصفه) أي المبيع من إضافة المصدر لمفعوله وفاعله (غير بأنه) بأن وصفه بأنه فهو في حين المباغلة أيضا رد على من قال لا يجوز بيع غائب بوصف بأنه لأنه قد تجوز في صفاته لتتفق سلطته (أن لم يمد) الغائب المبيع يتا بصفة أو رؤية متقدمة فإن بعد فلا يجوز أما المبيع بأحداهما على الخيار بالرؤية أو بدونهما كذلك فيجوز ولو بعد فتحصل أن ما يبيع برؤية متقدمة يشترط فيه أن لا يتغير بعدها وأن لا يمد وما يبيع بصفة يشترط فيه أن لا يمد وأن المبيع على الخيار لا يشترط فيه قرب ولا عدم تغير ومثل للبعد فقال (كخراسان) بضم الخاء المعجمة واهمال السين مدينية بأقصى المشرق (من إفريقية) بتخفيف الثانية وتشديد هاء مدينية بوسط المغرب فلا يجوز وعطف على لم يمد فقال (و) (أن لم يمكن رؤيته) أي المبيع بالصفة باللزوم (بلا مشقة) بأن أمكنت بمشقة كالغائب عن البلد ومفهومه أنها إن أمكنت بلا مشقة فإن كان حاضر في محل المبيع فلا يجوز بيعه بالصفة وإن غاب عنه جاز بيعه بها ولو كان حاضر بالبلد على المشهور وفقهه تفصيل فلا يعترض عليه خلافا للخط ومن تبعه (و) جاز (النقد) أي تحصيل دفع الثمن للبائع تطوعا بلا شرط (فيه) أي يبيع الغائب على اللزوم عقارا كان المبيع أو غيره لا على الخيار المبوب له أو الاختيار فيمنع النقد فيه ولو تطوعا (و) جاز النقد مع الشرط (من البائع على المشتري) التحصيل الثمن وأولى بلا شرط (في) يبيع (العقار) على اللزوم بوصف غير بأنه وإن بعد لأنه لا يسرع تغييره بخلاف غيره وأما بوصف بأنه فلا يجوز النقد فيه بشرط ويجوز تطوعا في ضيق انما يجوز اشتراط النقد في العقار على المذهب إذ لم يشتره بصفة صاحبه ونحوه في عبارة ابن رشد وقيدته في التوضيح يبيع العقار جزافا فإن يبيع مذارعة فلا

الرائع يبيع على ففقهه تفصيل (قوله عليه) أي المصنف (قوله بالشرط) إيضاح لتطوعا (قوله فيمنع النقد فيه ولو تطوعا) يصلح أي لتأديته لفتح ما في الذمة في معين متأخر قبضه (قوله وإن بعد) بضم العين أي العقار مباغلة في الجواز (قوله لأنه) أي العقار على جواز النقد فيه مع شرطه (قوله فلا يجوز النقد فيه بشرط) أي لترده بين الساقية والثنية (قوله ويجوز) أي النقد فيه (قوله تطوعا) أي وإن تردد بينهما لعدم اقتضائه منع التطوع (قوله وقيدته) أي جواز النقد في العقار (قوله جوازاً) أي لا تنافي ضمائه مشترطه مجرد شره أنه فلا يؤدي النقد فيه لفتح ما في الذمة في معين متأخر قبضه (قوله فإن يبيع مذارعة فلا

يصلح النقد فيه) أي لانه لا ينتقل ضمانه لاشترائه الا بذره فيلزم على النقدية فسخ ما في الذمة في مؤخر والله أعلم (قوله وهو)
 أي التفصيل بين الجزاف والذرع (قوله خلاف) خبران (قوله بدليل) اضافته للبيان (قوله جواز) مفعول اطلاق المضاف
 لفاعل (قوله بينه) بفتحات مثقلا (قوله بان معناه) صلة بين (قوله وصفها) أي الدار (قوله حد) بفتح الحاء وشدة الدال أي نهاية
 (قوله ساحتها) أي فسحتها (قوله بان يقول فيها كذا وكذا ذراعا) تصويرا لتذريعهما المكتنفي عنه بد كوصفتها (قوله والاول) أي
 الجمع بين وصفها وتذريعهما (قوله انه) أي الشان (قوله ذلك) أي شراؤها على الصفة ٥٠٠ كل ذراع بكذا (قوله الا ان يكون)
 أي المشتري (قوله قدرأي

الدار ووقف عليها) أي لان
 شراؤها حينئذ من شراء
 الجزاف على كيد ومن
 شرطه رؤيته كما تقدم
 (قوله لانه) أي ابن رشد
 (قوله بينه) بفتحات مثقلا
 (قوله معتمدا له) حال من
 فاعل بينه (قوله ولذا) أي
 اعتماد ابن رشد عليه اعتمد
 (قوله منه) أي له (قوله
 فقبل ان ذلك) أي شراء
 الدار والارض والخطبة
 او الشقة على ان فيها كذا
 وكذا ذراعا (قوله المستحق)
 بفتح الحاء المهملة (قوله
 فان كان) أي النقص (قوله
 لزمه) أي المشتري (قوله
 من الثمن) بيان لما (قوله
 وان كان) أي النقص (قوله
 كان) أي المشتري (قوله
 رقب ان ذلك) أي بيع الدار
 أو الارض أو الخطبة
 أو الشقة على ان فيها كذا
 وكذا ذراعا عطف على قبل
 الاول (قوله كان) أي

يصلح النقد فيه قاله اشهب في العينية ومالك رضي الله تعالى عنهم ما رتبته في الشامل لخط وهو
 ظاهر في الارض البيضاء واما الدار فلا بد من ذرعها كما يأتي وذرعها كصفة لها ط في الظاهر
 ان قول اشهب هذا وما روى عن مالك رضي الله تعالى عنه خلاف المعتمد بدليل اطلاق المدونة
 وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم جواز اشتراط النقد في العقار قول الخط فلا بد من ذرعها
 هكذا في سماع القرين وقاله صكون وينه ابن رشد بان معناه لا بد في وصفها من تسعة ذرعها
 بان يقال الدار التي في بلد كذا بوضع كذا وحدها كذا وصفها كذا وذرع ساحتها في الطول
 كذا وفي العرض كذا وطول بينها كذا وعرضه كذا حتى يأتي على جميع مساكنها ومنافعها
 بالصفة والذرع ولو ذ كوصفتها واكتفي عن تذريعهما بان يقول فيها كذا وكذا ذراعا لحاز ذلك
 والاول احسن وايس المعنى انه لا يجوز ان يشتريه على الصفة الا كل ذراع بكذا ما بلغت
 بل لا يجوز ذلك الا ان يكون قدرأي الدار ووقف عليها كالارض لا يجوز شراؤها على الصفة
 كل ذراع بكذا دون ان يراها او كالصبرة لا يجوز شراؤها كل قفيز بكذا دون ان يراها وظاهر
 كلام ابن رشد ان هذا هو المعتمد لانه بينه معتمد الوعاده في البيان ان ما كان من العينية خالفا
 للمذهب به عليه ولذا اعتمده الخط ومن تبعه ابن رشد اختلاف اذ اباغ منه الدار والارض
 أو الخطبة أو الشقة على ان فيها كذا وكذا ذراعا فقبل ان ذلك بمنزلة قوله اشترى منك كذا وكذا
 ذراعا فان وجد كذا كان البائع شريفا وان وجد أقل كان مانقصة بمنزلة المستحق فان
 كان يسير الزم الباقي بما ينوبه من الثمن وان كان كثيرا كان مخيرا في الباقي بين اخذه بما ينوبه
 أو رده وقيل ان ذلك في معنى الصفة لا مبيع فان وجد كذا كان مانقصة وان وجد أقل كان
 المبتاع بالثمن بين اخذه بجميع الثمن ورده والقولان قائمان من المدونة (وضمنه) أي العقار
 المبيع غائب جازا فافاد ركنه الصفة سالما (المشتري) بمجرد العقد يبيع بشرط التقدم لا في
 ضيق بعد ذكر الخلاف في ضمان العقار هذا الخلاف اذ لم يكن في المبيع حق توقيف فان بيعت
 الدار مذارعة فالضمان من البائع بلا اشكال ابن عرفة لو كان دارا على مذارعة أو مزارعة على
 عددها في كونه من البائع والمبتاع رواية المازري ونقله عن ابن حبيب مع الاخيرين فخرجهما
 على ان الذرع والعقد حق توقيف او مجرد صفة اه وعطف على في العقار فقال (و) جازا التقدم
 الشرط (في غيره) أي العقار المبيع غائبا (ان قرب) محله (كاليومين) ذهابا وبيع على اللزوم
 برؤية مقدمة أو بوصف غير بانه لم يكن فيه حق توقيف والكاف استقصائية (وضمنه) أي

٦٤ من في الزائد (قوله اخذه) أي ما وجدته (قوله بمجرد العقد) صلة ضمن (قوله يبيع) يكسر فسكون أي العقار (قوله
 اذ لم يكن الخ) خبر ذ (قوله حق توقيف) اضافته للبيان (قوله فالضمان من البائع) أي الحق التوقيفية (قوله لو كان) أي المبيع
 (قوله كونه) أي ضمان الدار والنخل (قوله رواية المازري) راجع لكونه من البائع (قوله ونقله) أي المازري الخ راجع
 لكونه من المبتاع (قوله فخرجهما) بفتحات مثقلا أي المازري القولان (قوله حق توقيف) بمعنى الاول (قوله بمجرد صفة) بمعنى
 الثاني (قوله يبيع) عطف على قرب (قوله برؤية) صلة يبيع (قوله استقصائية) فلا تدخل زائدا على اليومين

(قوله ان ضمانه) أى غير العقار (قوله حينئذ) أى حين تنازعهما (قوله فلا يتقل) أى الضمان (قوله اليه) أى المشتري (قوله) فى كلامه (أى المصنف الخ) تفريع على ارجاع الا لشرط اغير العقار أو منازعة للعقار (قوله لهما) أى العقار وغيره أى وأما ومنازعة فهو راجع لخصوص العقار لا تشويش فى التشرع حاصل على هذا أيضا باعتبار رجوع الا لشرط اغير العقار (قوله واستشكله) أى اتقال ضمان العقار للبائع بشرطه عليه واتقال ضمان غيره للمشتري بشرطه عليه (قوله غير من هو عليه) أى من بائع فى العقار ومشتري غيره (قوله بجهة من الثمن) أى زادها المشتري للبائع فى ثمن العقار لضمانه بآثر كها البائع المشتري من ثمن غيره لضمانه مشتريه (قوله ما لزمه على قول) أى فلم يكن ضمانه يجعل (قوله وشرطه) أى الاتيان به (قوله ضمانه) أى المبيع حال اتيان البائع به (قوله منه) أى بآثره (قوله يقصد ببعده) بضم الياء لانه ضمان يجعل اذ يصير الثمن موزعا على السلعة والاتيان بها وضمانها ٥٠٦ (قوله وان كان ضمانه) أى المبيع (قوله فى اتيانه) صله ضمانه (قوله يبيع واجارة)

غير العقار المبيع غائبا بشرط التقدم لا (بائع الا لشرط) من بائع غير العقار ان ضمانه على مشتريه فلا يضمنه البائع (أو منازعة) من المشتري للبائع فى ان العقد صادق العقار المبيع غائبا قايما وهذا السكاسا لما أومع بآثره ضمانه حينئذ من بآثره لان الاصل انتفاء ضمانه عن المشتري فلا يتقل اليه الا بآثر محقق فى كلامه لف وتشر غير مرتب قاله جديع وتبعه د وقال غيره الا لشرط راجع لهما واستشكله فى صحيح بانه ضمان يجعل لان نقل الضمان الى غير من هو عليه لا يكون الا بجهة من الثمن وأجيب بانه انما اشتراط كل واحد على الآخر ما لزمه على قول وحاصله هو اعاءة الخلف اه (وقضه) أى المبيع الغائب غير العقار أى الخروج للاتيان به (على المشتري) وشرطه على بآثره مع كون ضمانه منه يقصد ببعده وان كان ضمانه فى اتيانه من مبتاعه بخائن وهو يبيع واجارة قاله ابن عرفة ونصه مع اصح من ابن القاسم من اشترى سلعة غائبة بعينها وهو يبيده على ان يوفى بها بموضعه لا خير فيه للضمان ابن رشد هذا بين لان بعض الثمن وقع للضمان وهو حرام باجماع ابن عرفة لا يثبتون ان هذا خلاف المذهب من جواز شرط الضمان على البائع فى الغائب لان ذلك فى مدة الوصول اليه لا فى مدة ايصاله الا لخمى الاتيان بالغائب على مبتاعه وشرطه اياه على بآثره مع ضمانه يقصد ببعده وضمانه فى وصوله من بآثره وان شرط ضمانه فى اتيانه من مبتاعه جاز وكان يبيع واجارة (وحرّم فى) يبيع (نقد) أى ذهب أو فضة بنقد (و) فى يبيع (طعام) بطعام (ربا) بكسر الراء مقصورا (فصل) أى زيادة (و) ربا (نساء) بفتح النون ممدودا أى تأخير وضايفته للبيان ودليل حرمة ربا الفضل فى النقد خبر لا تشقوا الذهب والقضبة بضم الفوقية وكسر المعجمة وضم الفاء مقلد أى لا تفضوا وحرمة ربا النساء فيه خبر المذهب بالذهب ربا الاها وهاء بالمد أشهر من القصر وتفتح الههزة حال المد وكسر الههزة وهو اسم فعل أصله هال أبدا بالكاف ههزة ودليل حرمة ما فى الطعام وفى النقد خبر المذهب بالذهب والقضبة بالفضة والبر بالبرو الشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمشلا بمثل وسواهما عيدا

اتوز ببع الثمن على السلعة والاتيان بها (قوله يوفى بها) أى البائع السلعة (قوله) بين بكسر الياء مقلد أى ظاهر (قوله وهو) أى وقوع الثمن للضمان (قوله هذا) أى منع شرط الاتيان والضمان حاله على بآثره (قوله من جواز شرط الضمان على البائع) بيان للمذهب (قوله ذلك) أى الضمان (قوله ذلك) أى الضمان الذى يجوز بشرطه على البائع (قوله اليه) أى الغائب (قوله ايصاله) أى الغائب الى مشتريه (قوله) وشرطه (قوله) أى مبتاعه (قوله) اياه أى الاتيان بالغائب (قوله ضمانه) أى بآثره فى اتيانه (قوله وضمانه) أى الغائب (قوله وصوله) أى الغائب أى الوصول اليه

(قوله من بآثره) خبر ضمانه (قوله وان شرط ضمانه) أى الغائب (قوله فى اتيانه) أى فى صورة شرط اتيان البائع به الى يده مشتريه (قوله من مبتاعه) صله ضمانه (قوله جاز) أى يبيع بالشرطين الاتيان على البائع والضمان حاله من المشتري بجواب الشرط (قوله وكان) أى العقد (قوله يبيع واجارة) مقابلة الثمن الغائب والاتيان به (قوله وضايفته) أى ربا (قوله خبر) خبر دليل وضايفته للبيان (قوله وحرمة) عطف على حرمة (قوله فيه) أى النقد (قوله خبر) خبر دليل باعتبار تعلقه بالمعطوف وضايفته للبيان (قوله حرمة) أى ربا الفضل وربي النساء (قوله خبر) خبر دليل وضايفته للبيان (قوله بمثل) (قوله بمثل) كذلك عيب قوله مثلا بمثل خبر المبتدأ وسواهما كيدله ويحتمل ان الخبر بمجموع مثلا بمثل وسواهما وبسواهما والمثلية بالنسبة للموزون والمساواة بالنسبة للمكيل وقوله يدايد حال أى تقابضا ذكره شيخ الاسلام الانصارى فى شرح كتاب الاعلام فى

الفقه البنائي قوله لا بمثل خبر المبتدأ غير صواب والظاهر أنه حال مثل ما بعده والخبر الجار والمجرور رأى بالذهب
 أو بالفضة الخ أو محذوف أي جازز العدمي قوله خبر المبتدأ الأحسن أن يعرب بالذهب مبتدأ وبالذهب خبر وهذا حال أو يعرب
 الذهب مبتدأ والخبر محذوف والتقدير الذهب المبيع جازز في حال كونه كذا الأمير قوله خبر هذا على رواية الرفع وأما على رواية
 النصب فهو حال والخبر الجار والمجرور رأى الذهب يباع بالذهب الخ أقول الظاهر أن في الخبر اختصارا بمحذوف ربا لا قبل مثلا
 بمثل بدليل الذهب بالذهب بالآهـ وهـ وفحوهـ من الأخبار (قوله فإذا اختلفت هذه الاجناس) أي كذهب بفضة وبر بقر وملح
 بشعير (قوله كيف شئتم) أي بمثل أو أقل أو أكثر (قوله الاتفاق) أي بين العوضين (قوله والتقديرية) أو بمعنى أو أي وما
 اختلافهما فيهما فلا يشترط في جواز البيع كونه يدايد (قوله لا انعقاد الاجماع الخ) علة أي مع الاتفاق الخ (قوله التأييد)
 أي لاحد العوضين فإن جعل النقد فسلم وإن جعل الطعام فبيع لاجل ٥٠٧ ولا يجوز تأخيرهما لأنه دين بدين

(قوله اعترض) بضم التاء
 وكسر الراء (قوله الربا) أي
 بقسميه (قوله لاختصاص
 النقدية) أي المسكوك علة
 يوههم قصر الخ (قوله الحرمة)
 أي للربا بقسميه (قوله
 عنه) أي الأول (قوله أنه)
 أي النقد (قوله وهو) أي
 عموم النقد في المسكوك
 (قوله والحرمة الخ) حال
 (قوله عنه) أي الثاني (قوله
 مطلقا) أي عن تقييده
 باتحاد جنسه (قوله منهما)
 أي النقد والطعام بيان لما
 (قوله فيهما) أي النقد
 والطعام (قوله عنه) أي
 الثالث (قوله المماثلة)
 أي فيما بين الدينارين
 والدرهمين (قوله باحتمال)
 صلة عدم أي بسببه (قوله

يد فإذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد أي تقابضا أي مع الاتفاق
 في الماطعية والنقدية لانعقاد الاجماع على جواز بيع الطعام بانه يقدم مع التأخير واعتراض
 كلام المصنف بثلاثة أمور الاول قوله نقد يوههم قصر حرمة الربا على المسكوك لاختصاص
 النقدية مع ان الحرمة في التسبر والمصوغ والمكسور أيضا واجب عنه بان اختصاص النقد
 بالمسكوك طريقة لابن عرفة وطريقة غير انه يعم غير المسكوك وهو صريح قول المصنف سابقا
 ونقد ان سك وقوله الثاني أو غاب رهن أو ودبعة ولو سلك الثاني ان قوله ربا فضل يشمل فضل
 الصفة والحرمة خاصة بزيادة القدر في العدد أو في الوزن وأوجب عنه بأن قوله الثاني وجاز
 قضاء قرض بماء أو أفضل صفة الخ قرينة على ان مراده هنا الفضل في القدر دون الصفة
 الثالث ان ظاهره ان ربا الفضل يدخل النقد مطلقا والطعام مطلقا وليس كذلك وانما يدخل
 فيما اتحد جنسه منهما ويجوز فيما اختلف جنسه فيهما يدايد واجب عنه بان كلامه هنا
 كالترجمة ما بعده فهذا الجمل والاتق تفصيل له (لا يجوز أن يباع دينار ودرهم) بدينار ودرهم
 لعدم تحقق المماثلة باحتمال رغبة أحدهما في دينار الآخر فيقال به دينار ودرهم بعض درهمه
 ويصير باقي درهمه في مقابلة درهم الآخر والشك في التماثل كتحقق التفاضل والفضل
 المتوهم كالفضل الحق ابن شامس توهم الربا كتحقيقه فلا يجوز أن يكون مع أحد النقيدين
 أو مع كل واحد منهما غير نوع أو ساعة لانه يوههم القصد الى التفاضل واليهذا يمنع الدينار
 والدرهم أو غيره بمثلهما (أو أن يباع غيره) أي المذكور من الدينار والدرهم كشاة ودينار
 أو درهم (بمثلها) أي دينار ودرهم بالنسبة للمثال الاول وشاة ودينار ودرهم بالنسبة للمثال
 الثاني فأولى بأكثر وأقل منهما من جنسهما لتحقيق الفضل فيه ابن عرفة البابجي منع مالك
 والشافعي رضي الله تعالى عنهما ببيع دينار ودينارين للفضل بين الذهبين لأن السلعة
 تنقسم مع دينارها على الدينارين فيصيب كل دينار نصفها وأوجبا كانت قيمة السلعة أكثر

أحدهما) أي المتبادلين (قوله في مقابلة) أي الراغب دينار لا آخر (قوله أي المذكور) توجيهه لافراد الضمير مع ثنائية
 مرجعه (قوله من الدينار والدرهم) بيان للمذكور (قوله كشاة الخ) مثال لغيره (قوله فأولى) بفتح الهـ حمز
 أي في المنع (قوله بأكثر) أي ابدال دينار ودرهم بأكثر منهما (قوله من جنسهما) أي الدينار والدرهم راجع
 للأكثر والأقل (قوله لتحقيق الفضل فيه) أي الأكثر والأقل علة أولى بأكثر أو أقل (قوله الذهبين) أي الدينارين الذي مع
 الثوب والدينارين (قوله لان السلعة) أي التي مع الدينار كالثوب (قوله تنقسم) أي تنقسم (قوله دينارها) أي المصاحب
 لها (قوله نصفهما) أي نصف الساعة ونصف دينارها

(قوله فاهرك) أي الرجل الذي عقد الصرف لك (قوله وقام فذهب) أي الرجل الوكيل قبل قبضك (قوله في ذلك) أي الصرف (قوله بمحضرة) صلة قبض (قوله لا يفسد) أي الصرف (قوله يكره) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله فيه) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله لا يفسخ) أي الصرف (قوله ان وقع) أي قبض الوكيل بمحضرة (قوله به) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله طاق) بفتح طاء مثقلا (قوله ونص) عطف على رسم (قوله انه) أي عاقد الصرف (قوله أن يوكل) أي عاقد الصرف (قوله المسئلتين) أي توكيل الاجنبي وتوكيل الشريك (قوله ويذهب) أي عاقد الصرف قبل قبض وكيله (قوله الا أن يقبض) أي الوكيل (قوله بمحضرة) أي عاقه (قوله فيهما) أي المسئلتين (قوله ٥٠٩) فان لم يطل) مفهوم وطال (قوله بان اقترضه

من رجل بجنبه الخ) تصو
اعدم الطول (قوله ويكره)
أي الصرف مع غيبة نقد
أحدهما بلا طول (قوله
والا) أي وان حصل افتراق
بدن (قوله حرم) أي فسد
الصرف (قوله فيحرم) أي
يفسد الصرف (قوله وان لم
يحصل طول الخ) مبالغة
(قوله فيها) أي المدونة (قوله
واقترض) أي الرجل (قوله
اليه) أي الرجل (قوله
فيه) أي الصرف (قوله
بالعكس) أي الدينار معك
واقترض الدراهم (قوله
لذلك) أي الاتيان بما في
جهته (قوله جاز) أي
الصرف (قوله وليجزه)
أي الصرف اذا غاب نقدهما
بلا طول ولا فرقة بدن (قوله
انهما) أي المتصارفين (قوله
تسلفا) أي المتصارفان
(قوله لانه) أي تسلفهما
(قوله لا يتخلف) أي لا يتبدل
ولا ينتفي (قوله تخلف) أي

فاهرك بالقبض وقام فذهب فلا يخفى ذلك ولا يصلح للرجل أن يصرف ثم يوكل من يقبض له
ولكن يوكل من يصرف له ويقبض له اه ويقع من قوله ذهب انه لو كان حاضرا جاز ابن
عرفه ولو يوكل على قبض ما عقده بمحضرة فطريقان ابن رشد واللمخي عن المذهب لا يفسد زاد
ابن بشير ويكره المازري عن ابن القاسم لا يخفى فيه أشبه لا يفسخ ان وقع ابن وهب لا بأس
به فاخذ بعضهم من قول ابن القاسم اشتراط كون العاقد هو القابض واذا كان دينارا مشتركا
بين رجلين فصرفاه معا ثم وكل أحدهما شريكه في القبض وذهب فقال ابن رشد ظاهر المدونة
انه لا يجوز الا أن يقبضه بمحضرة وانه لا فرق بين أن يوكل شريكه أو واجنبيا وهو الصواب
وظاهر رسم طلق من سماع ابن القاسم ورسم البيهقي والصرف من سماع اصبيغ ونص سماع
أبي زيد انه جائز فحصل في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها انه يجوز له ان يوكل على القبض في
المسئلتين ويذهب والثاني لا يجوز الا ان يقبض بمحضرة فيهما والثالث الفرق بين توكيل
الاجنبي فلا يجوز الا ان يقبض بمحضرة وبين توكيل الشريك فيجوز ولو قبض بعد ذهابه افاده
الحط وعطف على شرط ولو هو كان المحذوفة مع اممها فقال (أو) أي وحرم صرف مؤخران
غاب العوضان معا بل ولو (غاب نقد) أي ذائبا أو دراهم (أحدهما) أي المتصارفين (وطال)
زمن غيبته فيفسد الصرف فان لم يطل بان اقترضه من رجل بجنبه أو حل صرته فلا يحرم ويكره
ان لم يحصل افتراق بدن والاحرم كما تقدم وعطف على نقدا أحدهما فقال (أو) غاب (نقدا أحدهما)
أي دينار ودراهم المتصارفين معا فيحرم وان لم يحصل طول ولا فرقة بدن فيها ان اشترت من
رجل عشر دينار ودرهما دينارا ثم اقترضت دينار من رجل الى جانبك واقترض الدراهم من بجانبه
فدفعته اليه دينار وقبضت الدراهم فلا يخفى فيه ولو كانت الدراهم معه واقترضت الدينار
أو بالعكس فان كان امرأ قريبا كحل صرة ولا يبعث وراءه ولا يقوم من مجلسه لذلك جاز ولم يجزه
أشبه اه قال في التوضيح والحاصل أنهما ان تسلفا فاتفقا ابن القاسم وأشبه على الفساد
لانه مظنة الطول فلا يجوز وان لم يطل لان التعديل بالظن لا يتخلف الحكم فيه عند تخلف
العله وان تسلف أحدهما وطال فلا يجوز عندهما وان لم يطل فالتخلاف واختلاف الاشياء
هل الخلاف في تسلف أحدهما مقيم بعدم علم من عقد على ما عنده بان الاخر عقد على ما ليس
عنده فان علم به اتفقا على البطلان والخلاف مطلق علم أم لا طريقان نقلاهما المازري وعطف

اتفقا (قوله عندهما) أي ابن القاسم وأشبه (قوله فالتخلاف) أي بين ابن القاسم وأشبه فاجازه ابن القاسم ومنعه أشبه
(قوله هل الخلاف) أي بين ابن القاسم وأشبه (قوله في تسلف أحدهما) صلة الخلاف (قوله مقيد) بضم الميم وفتح الياء مثقلا
خبر الخلاف (قوله علم من عقد) من اضافة المصدر لقاعله (قوله بان الاخر) صلة علم (قوله فان علم) أي من عقد على ما عنده
الخ مفهوم المقيد (قوله به) أي ان الاخر عقد على ما ليس عنده (قوله اتفقا) أي ابن القاسم وأشبه (قوله والخلاف) أي بين
ابن القاسم وأشبه (قوله علم) أي من عقد على ما عنده بان الاخر عقد على ما ليس عنده

(قوله فحرم) أي المواعدة (قوله وشهره) يفتح مدة لا أي التحريم (قوله هو) أي التحريم (قوله ونسبها) أي الكراهة (قوله به) أي القول بالكراهة (قوله ونسبها) أي القول بالكراهة (قوله ذلك) التواعد (قوله يفسخ) أي الصرف بالمواعدة (قوله يتراوضا) أي يتفق المتصارفان (قوله وانما قال) أي أحدهما (قوله راوضه) أي وافقه على السوم (قوله وحلت) بضم فسكسر (قوله والثلاثة) أي المنع والكراهة والجواز (قوله منعهما) أي المواعدة (قوله وان وقعت) أي المواعدة (قوله يرد) بضم فقفح (قوله ابن مناس) بفتح الميم وإهمال السين مخدة فاعطف بيان لأن موسى (قوله التعريض) بإيهام الضامه قول الجاز (قوله خليل) أي قال (قوله وهو) أي جواز ٥١٠ التعريض بالصرف (قوله ولا آخر) أي الذي عليه الدناير (قوله عليه) أي

من له الدناير (قوله كذلك) أي الدناير في التأجيل (قوله الجاهل) أي الاجلين (قوله بأن اسقط كل منهما الخ) ته ويرتصارفهما (قوله لأن الحق في أجل دين العين للمدين وحده) أنه تلصق التأخير في الصرف بالدينين المؤجلين أو المؤجل أحدهما (قوله سواء كان) أي الدين (قوله فليس لربه) أي الدين (قوله أخذه) أي الدين (قوله قبل أجله) أي فإذا باعه قام مشتربه مقامه في أنه ليس له أخذه قبل أجله فقد اشتراه على أنه لا يأخذه إلا بعد حلول أجله (قوله فان تأجلا) أي الدينين المصروف أحدهما بالآخر (قوله منهما) أي المتصارفين (قوله على أنه لا يستحقه حتى يحل أجله) لقيامه مقام بائنه الذي لا يستحقه حتى يحل أجله (قوله بالصرف) صلة اشتراه ونصو يره (قوله عن عقده) أي الصرف صلة تأخر (قوله بمدة الاجل) صلة تأخر وإضافته للبيان (قوله مصروفة طالت) أي المدة (قوله وان تأجل) أي الدين (قوله المؤجل) بفتح الجيم متعلا (قوله ما هو عليه) تنازع فيه اشتري ومؤجل (قوله على أنه) أي المشتري (قوله قبضه) أي الدين المؤجل عليه (قوله بها) أي مدة الاجل (قوله كذلك) أي طالت أو قصرت (قوله الشرط) أي أن تأجل الخ (قوله انهما) أي الدينين (قوله رهنا) مفعول صرف المضاف لفاعله (قوله بعد وفاء) صلة تصرف (قوله أو مودع) عطف على مرتين (قوله ودعيه) عطف على مودع عاملين على معمولين لعامل واحد وهو جاز اتفاقا

على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو كان التأخير بصرف مرتين من رهن مصروف (أو ودعيه) عطف على مودع عاملين على معمولين لعامل واحد وهو جاز اتفاقا

(قوله عن مجلس الخ) صلة غاب (قوله فيحرم) اي الضرف (قوله لناخر الخ) (قوله يحرم) (قوله من الرهن) راجع للرهن (قوله والمودع) عطف على الرهن راجع للوديعة (قوله اصاله) راجع للضمان (قوله ضمانهما) اي الرهن والوديعة للمرتن والمودع بالفتح (قوله لا قبضهما) اي الرهن والوديعة (قوله من انقسمهما) اي المرتن والمودع بالفتح (قوله بعد وصولهما) اي المرتن والمودع بالفتح (قوله قبضهما) اي الرهن والوديعة (قوله تأخر) (قوله من الرهن والوديعة) بيان للمذكور (قوله ختم) يضم فكسر (قوله غائبين) حال من الرهن والوديعة لان المضاف اليهما مصدر (قوله الخط) اي قال (قوله ظاهره) اي الماتن (قوله الجميع) اي المصوغين والمسكوكين (قوله المبتاع) اي المودع بالفتح (قوله البائع) اي المودع بالكسر ٥١١ (قوله يصل) اي المبتاع (قوله محلها)

اي الوديعة (قوله فلا يجوز)

اي الصرف (قوله قبله)

بكسر الموحدة (قوله انها)

اي الوديعة (قوله جاز) اي

الصرف (قوله واعترضه)

اي الجواز (قوله ان لا يجوز)

اي الصرف (قوله اي او معار)

اشارة الى ان الواو بمعنى او

والصدر بمعنى اسم المفعل

(قوله هلاكه) اي المغصوب

(قوله ولزوم قيمته) اي

المغصوب والاضافة الاولى

من اضافة المصدر لفاعله

وتكميل عمله بنصب مفعوله

عطف على احتمال علة يحرم

(قوله لا لحاقه) اي المغصوب

المصوغ (قوله بصياغته)

صلة التحاق علة لزوم قيمته

(قوله وصرفه) اي المغصوب

المصوغ (قوله كونه) اي

صرفه (قوله من قيمته)

تنازع فيه اقل واكثر (قوله

وهما) اي صرفه وقيمتيه

مصرفه عن مجلس عقد الصرف فيحرم اتاخر القبض عن العقد لان حيازة المرتن والمودع بالفتح حيازة امانة وضمان الرهن والوديعة من الرهن والمودع بالكسر اصاله ولا يتنقل ضمانهما الا قبضهما من انقسم ما بعد وصولهما الى المحل الذي هما به فقد تأخر قبضهما عن صرفهما ان كان الرهن او الوديعة مصروغا بل (ولوسك) المذكور عن الرهن والوديعة يضم السين المهملة وشدة الكاف اي صبغ ذنابيه وادراهم وختم عليه بختم السلطان وشارب لولوى القول يجوز صرف الرهن المسكوك والوديعة المسكوك وكذا غائبين عن مجلس الصرف الخط ظاهره ان الخلاف انما هو في المسكوكين لا في المصوغين وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كما في التوضيح عن الجواهر ومفهوم غاب انه لو حضر الرهن او الوديعة جاز صرفهما وهو كذلك لعدم التأخير اللغوي لشرط المبتاع ان ضمان الوديعة من البائع حتى يصل الى محلها فلا يجوز اتقا لعدم المناجزة وقوله سند وغيره ولو شرط البائع ان ضمان المبتاع بنفس العقد قال اللغوي جاز اتقا واعترضه سند قائلا ينبغي ان لا يجوز عند ابن القاسم وشبهه في منع الصرف مع الغيبة فقال (ك) صرف حتى ذهب او فضة (مستأجر) بفتح الجيم (وعارية) اي او معارف يحرم صرفهما غائبين لما تقدم في الرهن والوديعة (و) كصرف نقد غائب (مغصوب) من ماله كسواء صرفه غاصبه او غيره فيحرم (ان) كان قد (صبغ) المغصوب لاحتمال هلاكه ولزوم قيمته الغاصب لا لحاقه بالمقوم بصياغته وصرفه يحتمل كونه اقل او اكثر من قيمته وهما جنس واحد فادى صرفه في غيبته لاحتمال ربا الفضل وهو كتحقيقه فان حضر المغصوب جاز صرفه لغاصبه كغيره ان كان الغاصب مقرابه وتناوله الاحكام لا تنافي العلة المذكورة ومفهوم ان صبغ انه ان كان مسكوكا وتبرا او نحوهما انما لا يعرف بغيره فيجوز صرفه غائبا وهو كذلك على المشهور قاله ابن الحاجب لترتب مثله في ذمة غاصبه بمجرد غيبته لا لا وصرف ما في الذمة الحلال جائز وهذا على ان الذنابيه والدرهم لا تتعين والافهسي كالمصوغ الذي يتنعى صرفه في غيبته على كل حال (الا ان يذهب) اي يخرج المغصوب المصوغ من يد غاصبه بتلاف او غيره (فيضمن) الغاصب (قيمته) حالة (فهى) كالدين (الحال) في جواز الصرف وما ذكره من لزوم

(قوله فادى) بفتحات مثقلا (قوله صرفه) اي المغصوب المصوغ (قوله لاحتمال ربا الفضل) صلة ادى (قوله وهو)

اي احتمال الربا (قوله كتحقيقه) اي في المنع (قوله كغيره) اي غاصبه تشبيهه في الجواز (قوله العلة المذكورة) اي احتمال

ربا الفضل (قوله انه) اي المغصوب (قوله مما لا يعرف بغيره) بيان فنحوهما (قوله لترتب مثله الخ) علة يجوز صرفه غائبا (قوله

خال) بشد اللام حال من مثله (قوله الحال) بشد اللام (قوله جائز) خبر صرف (قوله لا تتعين) اي في حق الغاصب (قوله والا)

اي وان كانت تتعين بالنسبة لغاصبها (قوله فهى) اي الذنابيه والدرهم (قوله حالة) بشد اللام (قوله الحال) بشد اللام (قوله

في جواز الصرف) صلة كاف التشبيسه (قوله من لزوم القيمة) بيان لما

(قوله قال في ضيق الخ) خبر ما (قوله هو) أي لزوم القيمة (قوله لان المثل الخ) أنه لزوم القيمة (قوله ومقابلته) أي المشهور (قوله يلزمه) أي الغاصب (قوله مثله) أي المغموص بالمصوغ (قوله فان تعيب) بثبوت مثله (قوله الخيار) مفعول بوجوب (قوله فان اختار) أي صاحبه (قوله أخذه) أي المغموص (قوله لانه) أي المصدق بكسر الدال الخ (قوله الخ لانه) (قوله يختبره) أي النقد الذي أخذه (قوله تفرقهما) أي المتصارفين (قوله فيرجع) أي بعوضه (قوله يجوز) أي التصديق في الصرف (قوله ان كان) أي دافع الصرف (قوله والا) ٥١٢ أي وان لم يكن ثقة صادقا (قوله فلا) أي لا يجوز تصديقه (قوله الى التفاضل)

القيمة اذا ذهب المصوغ قال في التوضيح هو المشهور لان المثلى اذا صيغ صار من المقومات ومقابلته يلزمه مثله فتصح مصارفة وزنه والله أعلم فان تعيب المغموص بعيب يوجب لصاحبه الخيار في أخذه وتضمن الغاصب قيمته فان اختار أخذه جاز صرفه ان أحضره اتفاقا وان لم يحضره فلا يجوز على المشهور وان اختار قيمته جاز صرفه على المشهور قاله في التوضيح (و) حرم الصرف (بتصديق) من احد المتصارفين الآخر (في) عدد أو وزن أو جودة نقد (ه) الذي يدفعه له لانه قد يختبره بعد تفرقهما فيجده ناقصا أو رديا فيرجع فيؤدى الى صرف مؤخر وقيل يجوز وقال اللخمي ان كان ثقة صادقا جاز تصديقه والا فلا وقيل يكره التصديق سكي الاربعة ابن عرفة وشبهه في منع التصديق فقال (كبدالة) شخصين بشيئين (ربو بين) نقدين كدنانير بثلثها أو دراهم بثلثها أو طعامين متعدي الجنس أو مختلفيها أي يدخلهما الربا ولور بالانسان لا يوجب نقص فيؤدى الى التفاضل ان لم يرجع أو التأخير ان يرجع ابن رشد فان وقع الصرف أو مبادلة الربو بين بتصديق فلا يفسخ للاختلاف فيه وقال ابن يونس ولا يجوز التصديق في الصرف ولا يبدل الطعامين فلا يجوز ان يصارفه سوارين على ان يصدقه في وزنه ما و ينقض البيع وان افرقا ووجدتهما كذلك فلا بد ان ينقض فلو وزنهما قبل التفرق فوجد نقصا فرضيه أو زيادة فتركها الآخر فذلك جائز قاله محمد وقال اشهب في اقترانهما على التصديق فيجوز زيادة أو نقصا فيترك الفضل من هوله جاز ذلك وان كانت دراهم فوجد فيها رديئة أو دون ما قال من الوزن فيترك ذلك ولا يتبعه فذلك جائز بينهم ما افاده الخط (و) ككل شيء (مقرض) بضم الميم وسكون القاف وفتح الراء سواء كان طعاما أو نقدا أو غيرهما فيحرم التصديق فيه لاحتمال وجود نقص أو عيب فيه فيغتنقه لم حاجته أو عوضا عن معروف التسليف فيلزم السلف بزيادة (و) ككل شيء (مبيع) بثن (لاجل) معلوم سواء كان طعاما أو غيره فيحرم التصديق فيه لئلا يجرد نقصا فيغتنقه لتأجيل الثمن فيؤدى لا كل المال بالباطل (و) ككل (رأس) أي اصل (مال سلم) أي مسلم فيه فيحرم التصديق فيه لئلا يجرد نقصا فيغتنقه لتأجيل المسلم فيه فيلزم كل المال بالباطل واعتراض المصنف بان المعتمد جواز التصديق في رأس مال المسلم وجوابه أن جمع النظائر يغتنقه فيه المشي على غير المعتمد (و) ككل دين (مجهل) بفتح الجيم (قبل) حلول (اجله) فيحرم التصديق فيه لئلا يجرد نقصا فيغتنقه لتأجيل فيصير سلفا جاز نفعه لان المجمل مسلم (و) حرم ان يجمع (بيع وصرف) في عقد واحد كببيع ثوب ودينار بعشر من درهم أو صرف الدينار عشرة دراهم لتنا في احكامهما

أي بين النقيدين المتعدين جنسا أو الطعامين كذلك (قوله ان لم يرجع) أي واحد النقص بالمتم (قوله أو التأخير) عطف على التفاضل (قوله ان يرجع) أي واحد النقص بالمتم (قوله بتصديق) صلة وقع (قوله ووجدتهما) أي السوارين (قوله كذلك) أي الذي قاله دافعهما وصدقه فيه (قوله أن ينقض) أي بينهما (قوله فلو وزنهما) أي السوارين (قوله فذلك) أي بينهما (قوله جاز) أي مضى (قوله وان كانت) أي العين المصروفة (قوله جائز) أي ماض (قوله فيه) أي المقرض (قوله فيغتنقه) أي المقرض العيب أو النقص (قوله أو عوضا) عطف على حاجته (قوله عن معروف التسليف) إضافة للبيان (قوله فيه) أي المبيع لأجل (قوله فيغتنقه) أي المشتري النقص (قوله أي مسلم) بضم فسكون

فتفتح (قوله فيه) أي رأس مال السلم (قوله فيغتنقه) أي المسلم اليه النقص (قوله وجوابه) أي اعتراض المواق (قوله يجوز) النظائر أي المسائل المتشابهة في الحكم (قوله فيه) أي جمع النظائر (قوله فيه) أي المجمل (قوله فيغتنقه) أي المجمل له النقص (قوله لان المجمل مسلم) بكسر الجيم واللام أو بفتحها مع أنه يصير سلفا الخ (قوله ان يجمع) بضم الراء وفتح الميم (قوله كببيع ثوب ودينار الخ) مثال لجمع بيع وصرف (قوله وصرف الدينار الخ) حال (قوله لتنا في احكامهما) أي البيع والصرف أنه حرمة جمعهما

(قوله لجواز الاجل) اى التأجيل للثنى أو المثنى الخ علة تنافى احكامهما (قوله والخيار) اى شرطه (قوله فى البيع) صله لجواز (قوله وامتناعها) اى الاجل والخيار والتصديق (قوله ولتأديته) اى جمع البيع والصرف عطف على تنافى الخ (قوله لاحتمال استحقاق فيما) اى السعة المبيعة مع الصرف علة تأديته الى الصرف الموزع (قوله فلا يعلم) بضم الياء وفتح اللام (قوله ما ينبو به) اى الصرف (قوله هذه) أى العلة (قوله جهالة) اى فيما يخص الدينار من الدراهم (قوله لانسنة) لقبض الدينار والدراهم حال العقد (قوله فان وقع) اى جمع البيع والصرف (قوله نسخ) اى العقد (قوله الخطا) اى قال (قوله وهو) اى منع جمعهما (قوله هو) اى جمع البيع والصرف (قوله فيفسخ الخ) ابضاح للتشبيه ٥١٣ (قوله وهو) اى فسخه مع التمام وعدمه مع القوات (قوله هو) اى جمع السلف والصرف (قوله لانه) اى

الاشان (قوله مشروط السلف) اى مع البيع (قوله أورده) اى السلف (قوله تابعها) اى البيع اى يقابله أقل من نصف الدينار (قوله متبوعا) اى يقابله أكثر الدينار (قوله وصرف الدينار الخ) حاله يقابل الذوب دينار ونصف والدراهم نصف دينار فقد اجتمع البيع والصرف فى دينار (قوله بشرط) بضم الياء وفتح الراء (قوله الصورتين) اى كون الجميع دينارا واجتماعهما فى دينار من أكثر منه (قوله لانها) اى السعة (قوله كالتقيد) اى وجوب التججيل (قوله بمصاحبه) اى التقيد فى العقد (قوله كل) اى من البيع والصرف المجتمعين فى عقد (قوله على حكمه)

لجواز الاجل والخيار والتصديق فى البيع وامتناعها فى الصرف ولتأديته الى الصرف المؤخر لاحتمال استحقاق فيما فلا يعلم ما ينبو به الا بعد التقويم سند هذه جهالة لانسنة فان وقع ففسخ مع القيام ومضى مع القوات على المذهب قاله ابن رشد الخطا اى وحرم اجتماع بيع وصرف وهو المشهور خلافه لاذهب فى التوضيح وعلى المشهور فان وقع فتبطل هو كالعقد والفساد فيفسخ ولو مع القوات وقيل من البياعات المكروهة فيفسخ مع القيام لامع القوات ابن رشد وهو المذهب ولا يجوز السلف والصرف ابن رشد هو اوضح من البيع والسلف لانه اذا ترك مشروط السلف شرطه أو رده جاز المبيع على المشهور واذا كانت السعة قائمة واذا ترك مشروط السلف شرطه فى السلف والصرف فلا يجوز ولا بد من فسخه بالاخلاف واستثنى اهل المذهب من منع جمع البيع والصرف صورتين اولاهما قوله (الا ان يكون الجميع) اى النقد الذى اجتمع فيه البيع والصرف (دينارا) واحدا كأن يشتري سلعة ودراهم دينار وسواها كان الصرف تابع او متبوعا ومتساويين والثانية قوله (أو) يكون الجميع أكثر من دينار و (يجتمعها) اى البيع والصرف (فيه) اى الدينار كأن يشتري ثوبا وعشرة دراهم دينارين وصرف الدينار عشرون درهما ويشترط فى جواز الصورتين تججيل السعة لانها صارت كالتقيد بمصاحبه وقال السيورى كل على حكمه القرأى لا يجتمع مع البيع سعة عقود يجتمعها بصحة منقش فالجميع للجعل والصاد للصرف والميم للمساواة والنون للتعاضد والقف للقراض والشين للشركة لتضاد احكامها واحكام البيع وقد نص على هذا فى كتاب الصرف من المدونة فقال لا يجوز صرف وبيع فى صفقة ولا شركة وبيع ولا نكاح وبيع ولا جعل وبيع ولا قراض وبيع ولا مساواة وبيع اللخمى بعد ذكر قول مالك رضى الله تعالى عنه بالمنع وقد اختلف فى جميع ذلك وزاد فى المسائل المقروطة السلم والاقالة وقال ابو عمران حصروه ان تقول كل عقد معاوضة لا يجوز ان يقارنه السلف وان كان غير معاوضة كالصدقة نظرت فان كانت من المساقف جاز ولا منع لانه اساقفه لم يصدق عليه والسلف لا يكون الا لوجه الله تعالى ونظمها الشيخ ميارة فقال

عقود منعا ثلثين منها بعة بركة * تكون معانيها معان تفرق
لجعل وصرف والمساواة شركة * نكاح قراض قرض بيع محقق

٦٥ منح فى وحكم البيع جواز التأجيل والصرف حرمة فلا يجب تججيل السلعة (قوله يجتمعها) اى السعة (قوله لتضاد احكامها) اى السعة علة منع جمعها مع البيع (قوله هذا) اى منع جمع أحد السعة مع البيع (قوله من المدونة) بيان لكتاب الصرف (قوله بالمنع) اى لجمع البيع واحد السعة (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فى جميع) ذلك تنازع فيه بالمنع واختلف (قوله وزاد) اى على الست (قوله حصروه) اى ضابط المنع (قوله يقارنه) اى فى العقد (قوله وان كان) اى العقد (قوله فان كانت) اى الصدقة (قوله والا) اى وان كانت من المساقف

(قوله يقوم) أى يقوم (قوله منها) أى المدونة (قوله منها) أى الدرهمين (قوله فيمنع) بضم الميم أى البيع (قوله لأن الصرف مراعى حيثئذ) أى حين زيادة المستثنى على درهمين على منعه مع تعجيلها (قوله وانما يجوز) جمع البيع والصرف اذا كان الجميع دينارا (قوله لأنه) أى العقد الخ على حرم سلعته بدينار الادرهين (قوله فى الاولى) بضم الهمزة أى تأجيل الجميع (قوله وبعضهما) أى العوضين ٥١٤ (قوله فى الثانية) أى تأجيل السلعة (قوله وهى) أى السلعة الخ حال (قوله

أو أحد النقيدين أو بعضه)

أى فيمنع لأنه بيع وصرف

تأخر أحد عوضيه أو بعضه

(قوله لئلا يته) أى تعجيل

السلعة (قوله اجملها) أى

النقيدين (قوله منع) بضم

فكسر أى العقد (قوله

بالاولى) بفتح الهمزة (قوله

فذكره) أى تعجيل الجميع

الخ نفس بيع على بالاولى

(قوله ولو كان المستثنى

أكثر من درهمين) بما لغة

فى الجواز (قوله الخط) أى

قال (قوله هذه المسئلة)

أى سلعته بدينار الادرهين

(قوله من مسائله) أى جمع

البيع والصرف بيان

اخرها (قوله فيها) أى هذه

المسئلة (قوله هنا) أى سلعته

بدينار الادرهين (قوله

الاستثناء) أى المستثنى

(قوله فيها) أى المدونة (قوله

ذلك) أى السلعة والدينار

والدرهم (قوله ان كان

الدينار والدرهم نقدا

والسلعة مؤخره فثان) هذا

خلاف ما فى المتن من منعه

(قوله الانقضاء) أى للسلعة

ابن ناجى فى شرحها يقوم منها ان السنة التى لا يجوز اجتماعها مع البيع لا يجوز اجتماعها فيما بينهما فى كتاب الشر كمن المدونة ولا يصلح مع الشر كمن صرف ولا قراض (و) حرم (سلعة) أى بيعها (بدينار الادرهين) فدون لا أكثر منها فيمنع مع تعجيل السلعة أيضا لأن الصرف مراعى حيثئذ وانما يجوز مع تعجيل الجميع ومحل الحرمة (ان تأجل) بفتح التاء أى تأخر عن العقد (الجميع) أى الدينارين المشتري والسلعة والدرهمان من البائع (او) تعجيل الدينار والدرهمان وتأجلت (السلعة) لأنه بيع وصرف تأخر عوضا فى الاولى وبعضهما فى الثانية وتأجيل بعض السلعة كاجلها كلها لا يقدر خباطتها أو بعضها يأخذها وهى معينة قاله فى التوضيح (او) تعجلت السلعة واحد النقيدين وتأجيل (أحد النقيدين) أو بعضه (بخلاف تأجيلها) أى النقيدين باجل واحد وتعجيل السلعة فهذا جائز لئلا يته على قصد البيع وتبعية الصرف مع يسارته فان اختلف أجلها ما منع (او) أى وبخلاف (تعجيل الجميع) فيجوز بالاولى من تعجيل السلعة وحدها فذكره تميم للاقسام ولو كان المستثنى أكثر من درهمين لأنه من صور كون الجميع دينارا الخط هذه المسئلة من مسائل اجتماع البيع والصرف وخصها بالذكر لانهم جوزوا فيها ما لم يجوزوه فى غيرها من مسائله لانهم اجازوا فيها تعجيل السلعة مع تأجيل النقيدين قال فى التوضيح فان قلت لم يجوزوا هنا ما لم يجوزوه فى غيرها من مسائله فالجواب انه سؤال حسن ولعلمهم راعوا ان الاستثناء اصله ان يكون يسيرا والضرورة داعية اليه وتعجيل السلعة دل على قصد البيع وتبعية الصرف وعدم قصده بخلاف غيرها فالبيع والصرف مقصودان فيه فيها لا باس بشرأسلعة بعينها بدينار الادرهين ان كان ذلك كله نقدا فان تأخر الدينار والدرهم أو السلعة وثم نقدا الباقى لم يجوزوه اشبه عن مالك رضى الله تعالى عنه ما ان كان الدينار والدرهم نقدا والسلعة مؤخره فثان ابن القاسم فان تأخر الدينار والدرهم الى اجل واسدوعجلت السلعة فثان وكذلك ان اشتراها بدينار الادرهين فى جميع ما ذكرنا فان كانت بدينار الادرهين درهم لم احب ذلك الانقضاء وجعل ربيعة الثلاثة كالدرهمين ولم يجوز مالك رضى الله تعالى عنه الدرهم والدرهمين الا زحنا واما الدينار الا خمسة دراهم او عشرة فيجوز هذا نقدا ولا ينبغي التأخير فى شئ منه للغرر ابو الحسن قوله لم احب فى الامهات لاخبر فيه فظاهره ان ذلك مع التأخير حرام وقوله الزحنا أى استثناء لا وكرهه وقوله ولا ينبغي التأخير فى شئ من ذلك يعنى لا يجوز بدليل تعليله بالغرر ولو تعددت الدينارين والدراهم على حالها كاشتراء سلعة بدينارين أو أكثر الادرهين فالحكم كما تقدم وشبهه فى مطلق الجواز فقال (ك) استثناء (دراهم من دينارين) بشرط (المقاصة) أى كليا يجمع من الدراهم المستثناة صرف دينار سقط

والدينار والدرهم (قوله الثلاثة) أى من الدراهم المستثناة من الدينار (قوله كالدرهمين) أى المستثنيين له من الدينارين الجواز ان تعجل الجميع أو السلعة (قوله واما الدينار) أى شراء سلعة به (قوله نقدا) أى للسلعة والدينار والدرهم المستثناة منه (قوله منه) أى العقد وعليه (قوله فظاهره) أى لاخبر فيه (قوله الدينارين) أى المشتراة سلعة (قوله والدرهم على حالها) أى اثنين (قوله فى مطلق الجواز) الجواز ما بعد الكاف مع تأجيل الجميع

(قوله ثنها) أي الساع (قوله تسعة) بالاثنتين لاضافته إلى دنانير المذكورة (قوله أو ثمانية) بالاثنتين أيضا لاضافته إلى دنانير مقدرة (قوله ويبقى درهم) أن كان المستثنى مع الدراهم عشرا (قوله أو درهمان) أن كان خسا (قوله من شراء الخ) بيان للمتقدم (قوله من أنه أن تعجل الجميع الخ) بيان لحكم المتقدم (قوله بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهما ونصفه) تصوير لفضل أكثر (قوله من الجواز الخ) بيان لحكم اجتماع البيع والصرف (قوله أن اجتمعا) أي البيع والصرف (قوله بشرط) اضافته للبيان حالة الجواز (قوله انهما) أي المتصرفين ٥١٥ (قوله عدمها) أي المقاصة (قوله مطلقا) أي سواء كان

المستثنى درهما أو درهمين أو أكثر (قوله عنها) أي المقاصة (قوله فإن زاد) أي المستثنى (قوله ذلك) أي درهمين (قوله ونقص) أي المستثنى (قوله وان كان) أي المستثنى (قوله مطلقا) أي ولو تعجل الجميع (قوله وان كان) أي المستثنى (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم تعجيل الجميع (قوله وفسرها) أي معاقبته (قوله من الدنانير الخ) بيان للزنة (قوله الحلي) صلة للزنة (قوله أو لسيكة) عطف على الحلي (قوله فهو) أي اعطاء الزنة تفريع على حلي أو لسيكة (قوله أو لسيكة) عطف على سيكة ذهب (قوله تقار) بكسر النون عطف أي قطعاً من فضة (قوله عنده) أي الصانع (قوله له) أي المشتري (قوله عطف على الصانع) أي المشتري (قوله بوزنه) صلة يشتري (قوله ذهباً) أن كان الحلي

له دينار (و) الحال أنه (لم يفضل) نفي من الدراهم بعد المقاصة فيجوز كشراء عشر سلع كل سلعة بدينار الادريهما أو درهمين وصرف الدينار عشرة دراهم وشرطا للمقاصة فيكأنهما دخلا على أن عنهما تسعة أو ثمانية دنانير فيجوز نقداً وإلى أجل لتعجز البيع بالدنانير وانتهاه الصرف (و) الحكم (في) فضل الدرهم (و) الدرهمين بعد المقاصة كشراء عشر سلع كل سلعة بدينار الادريهما أو خمس درهم فجمعوع الدراهم المستثناة أحد عشر أو اثنا عشر يسقط بالمقاصة عشرة في نظير اسقاط دينار ويبقى درهم أو درهمان (ك) حكم (ذلك) المتقدم من شراء سلعة بدينار الادريهما من أنه أن تعجل الجميع أو السلعة جازوا لا منع (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من درهمين بعد المقاصة بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهما ونصفه فجمعوع الدراهم المستثناة خمسة عشر تسقط عشرة بالمقاصة ويبقى خمسة (ك) حكم اجتماع (البيع والصرف) من الجواز أن اجتماع في دينار بشرط تعجيل الجميع ومفهوم بالمقاصة انهما أن شرطاً عدمها منع مطلقاً للدين بالدين أن أجل الجميع واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار أن يعجل الجميع وأن سكتاها جاز مع تعجيل الجميع أو السلعة أن كان المستثنى درهما أو درهمين فإن زاد على ذلك ونقص عن صرف دينار جاز أن يعجل الجميع فقط وان كان صرف دينار منع مطلقاً له عجز وقال د وأما لو سكتاها فيجوز أن كان المستثنى درهما أو درهمين نقداً أو إلى أجل وان كان أكثر من صرف دينار أو صرف ديناراً لا تجوز مطلقاً على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما وهذا هو المأول عليه الخط هذا تحصيل ابن رشد ونقله في التوضيح (و) حرم (صائع) أي معاقبته وفسرها بقوله (يعطى) بفتحطاء الصائغ (الزينة) من الدنانير والتبر أو الدراهم أو تقار الفضة الحلي مصوغ عنده أو لسيكة ذهب أو فضة عنده يصوغها حلياً (و) يعطى (الابرة) الصياغة فهو صاغة بصورتين أحدهما أن يشتري من صائغ سيكة ذهب بوزنها دنانير أو تبر أو لسيكة فضة بوزنها دراهم أو تقار أو تبر أو لسيكة عنده على أنه يصيغها حلياً مثلاً ويريد أجر الصياغة وفي هذه الأقسام ورى بفضل والثانية أن يشتري منه حلياً مصوغاً عنده بوزنه ذهباً أو فضة ويريد أجره وفي هذه رى بالفضل فقط فإن لم يرده الأجر جازت الثانية وامتنعت الأولى للنساء فإن اشترى الذهب بفضة والفضة بذهب جازت الثانية ولو زاده الأجر وامتنعت الأولى ولو لم يعطه أجره للتأخير أيضاً في الواضحة لا ينبغي له أن يبيع من لك الأفضلك أو ذهبك وأما عمل أهل السكة في جمعهم ذهب الناس وسكة محبة فإذا فرغت أعطى كل واحد بقدر ذبحه وقد عرفوا ما يخرج من ذلك بعد التصفية

ذهباً (قوله أو فضة) أن كان فضة (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله للنساء) بفتح النون (قوله ولو زاده الأجر) لاختلاف جنس المعوضين (قوله سكال) بفتح السين المهملة وشدا الكاف أي صانع الدنانير والدراهم (قوله أهل) أي صناع (قوله في جمعهم الخ) بيان لعدم لهم (قوله وسكة) عطف على جمع (قوله فإذا فرغت) أي صنعة السكة (قوله واحد) أي من اصحاب الذهب (قوله بقدر ذبحه) أي من المسكوك (قوله وقد عرفوا) أي أهل السكة من ذهب الناس

(قوله فلا يجوز) جواب اما عمل الخ (قوله فما اذا عرفوا الخ) اى فى اعطاء كل واحد بقدر ذممه اذا عرفوا الخ (قوله قولين) مفعول ذكر (قوله الاول) اى الجواز (قوله او بفقها) اى الصاد (قوله منه) اى الحب (قوله من الزيت) بيان لما (قوله بالتحرى) صلة قدر (قوله فيمنع) بضم الياء (قوله لعله المذكورة) اى عدم تحقق المماثلة فى القدر (قوله وينع) بضم الياء (قوله ثم قسمه) عطف على جمع (قوله زيتها) اى الحبوب (قوله عليها) اى الحبوب (قوله دفعه) اى الحب (قوله له) اى معصره (قوله ويدفع) اى المعصر . ٥١٦ (قوله له) اى ذى الحب (قوله ويعطيه) اى ذوالحب المعصر (قوله ذوات)

وحقه فلا يجوز **هذا** قال من لقيت من اصحاب مال الله رضى الله تعالى عنهم اه وذ كرى التوضيح فيما اذا عرفوا ما يخرج من ذلك بعد التصفية وحقه قولين بالجواز وعدمه وصوب ابن يونس الاول وشبهه فى المنع فقال (ك) دفع (زيتون) ومسموم وبزر كنان وقسطم وحب بخل اجرو قصب (و) دفع (اجرة) عصر (معهصره) بضم الميم وكسر الصاد المهملة اسم فاعل اعصر مضاف لضمير الغائب او بفقها آخره ما تأنيث بتقدير مضاف اى الذى معصرة وبأخذ صاحب الحب من المعصر قدر ما يخرج منه من الزيت بالتحرى أن لو عصر الآن فيمنع لعدم تحقق المماثلة فى القدر والظاهر انه لا مفهوم لدفع الاجرة لعله المذكورة وينع ايضا جمع الحبوب وعصرها جلة ثم قسمه زيتها عليها بحسبها للنسبة ايضا والجائز دفعه له على ان يعصره وحده ويدفع له ما يخرج من زيتها ويعطيه اجرة عصره ابن عرفة وفى جواز جمع حبوب ذوات زيت لناس شتى بعد معرفة ما لكل منهم ثم يقسم زيتها على اقدار ما سماع ابن القاسم وقول مكنون لخير فيه مع قول ابن حبيب سألت عنه من لقيته من المذنبين والمصر بين تسليم برخصه قات يتفق اليوم على منعه لكثرة المعاصر ويستخف جمع ما لا يمكن عصره وحده لقائه مع اتحاد ارض الزيتون وأخرج من المنع فقال (بخلاف تبر) كسر القوقية وسكون الموحدة آخره راء اى ذهب تراب غير مسجول ومثله سبيكة وحلى ومسكوك بسكة لا يتعامل بها فى محل الحاجة للشراء بها كسكة غرب بمصر والجهاز (يعطيه) اى التبر الشخص (المسافر) يعطى (اجرته) اى اجرة مسكه (دار الضرب) اى اهله (لما أخذ) المسافر من اهل دار الضرب (زنته) اى التبر مسكوكا عاجلا فيجوز وان كان فيه ربا الفضل لاحتياج المسافر للرحيل وظاهره وان لم يشتد (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) اى الجواز وهو منعه ولو اشتدت حاجته اذا لم يخف على نفسه الهلاك ولم يبلغ له كل المنة والاجاز قاله ابن رشد البناءى لا مفهوم لتبر وانما عبر به تبعا لابن الحاجب وقد عبر فى العينية بالمال والمأزى وابن عرفة وضح بالذهب والفضة وكذا غيرهم من اهل المذهب (وبخلاف) اعطاء (درهم) شرعى أو ما يروج رواجه زاد وزنه عنه أو نقص كثن ريال (بنصف) اى لدرهم اى ما يروج رواج النصف زاد وزنه أو نقص (وفلوس) اى يدفعه لياخذ بنصفه فضة ويأقيه فلوسا (او غيره) أى المذكور من الفلوس كطعام او عرض فيجوز ذلك ببيعة شروط الخط تعرف هذه المسئلة بمسئلة الرد فى الدرهم وصورته ان يعطى درهمه أو يأخذ (قوله وهو) اى الخلاف

نعت حبوب (قوله لناس) نعت حبوب (قوله شتى) اى متفرقين نعت ناس (قوله بعدم معرفة الخ) صلة جمع (قوله سماع ابن القاسم) راجع للجواز (قوله وقول مكنون) راجع للمنع (قوله لآخر فيه) مفعول مكنون (قوله سألت عنه الخ) مفعول ابن حبيب (قوله قلت) اى قال ابن عرفة (قوله يتفق) بضم الياء وفتح الفاء (قوله يستخف) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله المجبة) قوله اتحاد ارض الزيتون (قوله اذا لم يزمه اتحاد قدر الزيت) اذ اخرج منه (قوله تراب) نعت ذهب (قوله ومثله) اى التبر (قوله للشراء) صلة الحاجة (قوله عاجلا) صلة يأخذ (قوله وان كان الخ) حال (قوله لاحتياج المسافر الخ) صلة يجوز (قوله يشتد) اى الاحتياج (قوله اى الجواز) تفسير للضمير (قوله وهو) اى الخلاف

(قوله منعه) اى اعطاء المسافر الخ (قوله حاجته) اى المسافر (قوله والا) اى بدل وان خاف على نفسه الهلاك (قوله جائز) اى اعطاء المسافر الخ (قوله رواجه) اى الدرهم الشرعى (قوله وزنه) اى الدرهم المتعامل به (قوله عنه) اى الدرهم الشرعى (قوله أو نقص) عطف على زاد (قوله كثن) بضم الميم (قوله وزنه) اى ما يروج رواج النصف عن وزن نصف الدرهم (قوله يدفعه) اى الدرهم (قوله بنصفه) اى بدله من الفلوس بيان للمذكور (قوله كطعام الخ) مثال غيره (قوله ذلك) اى اعطاء الدرهم الخ (قوله الخط) أى قال (قوله تعرف) بضم التاء وفتح الراء اى تسمى

(قوله فيها) أي مسئلة الرد في الدرهم (قوله انه) أي الشأن الخ بيان لما جهذف من (قوله لانه) أي ضم جنس آخر لاحد النقيدين في الصرف علة لا يجوز الخ (قوله وهو) أي جهل التماثل (قوله لكن استثنيت) أي مسئلة الرد في الدرهم استدر الخ على الاصل فيها المنع لرفع ايمامه أنه لا وجه لموازها (قوله من القاعدة) أي منع ضم جنس آخر لاحد النقيدين في الصرف (قوله للضرورة) علة استثنيت (قوله بكرة) أي منع (قوله خفقه) أي الرد (قوله اليه) أي الرد (قوله وبذا) أي التخفيف صلة اخذ (قوله وهو) أي التخفيف (قوله ومنعه) أي الرد (قوله واجازة) ٥١٧ أي الرد (قوله ومنعه) أي اشبه الرد

(قوله كونه) أي الرد (قوله القباب) أي قال شاهدنا قبله (قوله ذلك) أي الرد (قوله اصل المنع) اضافته للبيان (قوله وهذا الشرط) أي كونه في درهم واحد (قوله منه) أي بخلاف درهم (قوله انه) أي الشأن (قوله وهذا) أي منع الرد في دينار (قوله نفسه) أي الذهب (قوله ولم يوجد) لغيره (قال (قوله جوازه) أي الرد مقبول نقل المضاف لفاعله (قوله فيه) أي الذهب (قوله لا عرفه) خبر نقل (قوله المدرسين) نعت عدول (قوله بجوازه) أي الرق (قوله فيه) أي الذهب (قوله اليه) أي بعض العدول (قوله به) أي جواز الرد فيه (قوله وقولها) أي المدونة الخ دفع لا يراده على الثاني وما نزع عليه (قوله واخذه) أي الثاني (قوله كونه) أي الرد (قوله من

بدل نصفه فلو ساو طعما او عرضا والنصف الباقي قضية والاصل فيها المنع لما تقدم انه لا يجوز أن يضاف لاحد النقيدين في الصرف جنس آخر لانه يؤدي للجهل بالتماثل وهو كتحقق التفاضل لكن استثنيت من القاعدة المذكورة للضرورة وقال مالك رضي الله تعالى عنه بكرة اية الرد ثم خفقه اضرورة الناس اليه وبذا أخذ ابن القاسم وهو المشهور ومنعه صحتون واجازة اشبه حيث لا فلو وس منعه في بلد فيه فلو وس هذا طريق أكثر الشيوخ وجعل ابن رشد الخلاف في بلد فيه الفلو وس وعلى المشهور وقد ذكرنا الجواز شرطاً ذكر المصنف غالبها الا قول كونه في درهم واحد فلو اشترى بدرهم ونصف فلا يجوز أن يدفع درهمين وبأخذ نصفاً وان اشترى بدرهمين ونصف فلا يجوز أن يدفع ثلاثة وبأخذ نصفاً وعلى هذا القياس القباب الثاني ان يكون ذلك في الدرهم الواحد استرازا من أن يدفع اليه كبيرين أو ثلاثة أو أكثر ويسترد درهما صغيرا فيرجع الى أصل المنع نص عليه ابن رشد ونقله عياض عن ابن أبي زمين وهذا الشرط يستفاد من قوله بخلاف درهم ويستفاد منه حكم آخر وهو انه لا يجوز الرد في الدينار وهذا هو معروف المذهب ابن ناجي والمعرف منع رد الذهب في مثله ونقل بعضهم جواز الرد فيه ولم يوجد لغيره ابن عرفة عقبه نقل منع الرد في الدينار قلت نقل بعضهم جوازه فيه لا عرفه وأفتى بعض عدول بلدنا المدرسين بجوازه فيه فبعث اليه القاضي ابن عبد السلام فسأله عن ذلك فأنكر فتواهم به الشرط الثاني كون المرد ونصفا قل فلا يجوز زرداً أكثر من النصف خلافاً للشبه وقولها وان أخذت بثمنه أي الدرهم طعما وباقية فضة فذكره اه قال أبو الحسن أي حرام وفي الامهات فلا يجوز وأخذه المصنف بقوله بنصف الثالث كونه (في بيع) أو ماني معناه من اجارة أو كراء فلا يجوز في هبة ولا صدقة ولا قرض القباب انما يجوز الرد في الكراء والاجارة بعد استيفاء جميع المنفعة فلا يجوز أن يعطى له أو دولو مان يخرزه على أن يعطيه درهم كبير أو يرد اليه العامل درهم ما صغير أو يترك عنده شيئا حتى يصنعه ويجوز ذلك بعد تمام العمل ان لم يدخل عليه في أصل العقد الرابع قوله (وسكا) بضم السين المهملة وشدة الكاف أي الدرهم والنصف فلا يجوز في غير مسكو كين ولا في مسكوك وغيره الخامس قوله (واتحدت) سكة الدرهم ونصفه الخط انظر ما معنى هذا الشرط وما المراد منه هل هو كونه مسكة مائة واحدة أو سكة مائة واحدة وان تعددت الملوكة اذا كان التعامل بين الناس بملوك السكاك أو ولو كان الدرهم سكة ملك والنصف سكة ملك آخر وجري التعامل بين الناس بان هذا نصف هذا وعلى هذا تدل

اجارة أو كراء) بيان لما (قوله فلا يجوز) أي الرد تقرع على في بيع لبيان مفهومه (قوله القباب) أي قال (قوله فلا يجوز أن يعطى نعله الخ) أي لتأديته لنفسه دين في دين (قوله ذلك) أي الاعطاء المذكور (قوله عليه) أي الرد (قوله أصل العقد) اضافته للبيان (قوله فلا يجوز) أي الرد (قوله في غير مسكو كين الخ) أي قصر الاختصاص على موردها (قوله الخط) أي قال (قوله كونهما) أي الدرهم والنصف (قوله او ولو كان) أي المراد ولو كان الخ (قوله وجري التعامل الخ) حال (قوله وعلى هذا) أي ان المراد ولو كان الدرهم سكة ملك والنصف سكة آخر الخ صلة تدل

(قوله) اي اتحاد السكة (قوله عكسه) اي دفع درهم من سكة يتعامل بها وورد نصفه من سكة لا يتعامل بها (قوله من سكتين) اي الدرهم ونصفه من سكتين (قوله لانه) اي الرد (قوله القباب) اي قال شاهدنا قبله (قوله والا) اي وان لم يعرف الوزن (قوله منعه) اي للشك في التماثل (قوله الخط) اي قال (قوله الاول) اي كون وزن نصف الدرهم قدر وزن نصف الدرهم (قوله لا يخرج) اي في التعامل به (قوله بالنفاق) اي التعامل (قوله ولذا) اي كون الظاهر الجواز علة لم يذكر (قوله هذا الشرط) اي عرف الوزن (قوله ولا الذي قبله) اي اتحاد السكة (قوله من النصف والفلوس) بيان لمقابلته (قوله فلا يجوز) اي الرد (قوله منها) اي الدرهم ونصفه وغيرهما (قوله في الجواز) ٥١٨ صلة كافي التشبيه (قوله ان يتقد) بضم اليا وفتح القاف اي يجعل (قوله الدرهم

والدرهمين) اي استثناءهما
 من الدينار (قوله هذا) اي
 الذي ذكره في توضيحه
 (قوله لكن لم أر هذا الاجراء
 لغيره) اي المصنف
 استدل على هذا الذي
 اراد في مختصره برفع ايمامه
 اندفاع التعقب عنه به
 (قوله بشرط) اضافته للبيان
 (قوله المناجزة) اي تجميل
 الجميع (قوله في الرد) اي
 جوازه صله شرط (قوله
 ولذا) اي عدم وجود هذا
 الاجراء لغيره علة حاد (قوله
 عنه) اي هذا الاجراء (قوله
 فقال) اي في الشامل (قوله
 فاقول) عطف على نصف (قوله
 وفلوس) عطف على نصف
 (قوله من الشارحين) بكسر
 الحاء بيان لمن (قوله على انه)
 اي الشأن (قوله ولذا) اي
 اطباق الشارحين المعتمد
 بهسم الخ علة قال بعده (قوله
 الدرهم الكبير الخ) بيان

للجميع (قوله منها) اي الدرهم الكبير والسلعة والدرهم الصغير (قوله فلا يجوز) اي الرد (قوله فهذا بخلاف من ولا
 اشترى سلعة بيد دينار الادرهمين) تفريع فان تأخر شي منها فلا يجوز (قوله فكان خايل الخ) تفريع على فهذا بخلاف من اشترى
 الخ (قوله اذ تقدمت) اي مسئله سلعة بيد دينار الادرهمين علة ثانية لكان خليل في غنى الخ فالمااسب عطفا بها بالواو (قوله) اي
 خليل (قوله وهي) اي مسئله سلعة بيد دينار الادرهمين (قوله صوبه) اي كلام المصنف (قوله بقوله) صوبه (قوله اي وان
 لم تتوفر الشروط الخ) تفسير لوالافلا (قوله فلا يجوز الرد في الدينار) عب صورة الرد في الدينار ان يدفعه وياخذ بنصفه ذهبها
 ونصفه الاخر غيره (قوله ولا في الدرهمين) عب صورة الرد في الدرهمين ان ياخذ بنصفه ذهبها ونصفه الاخر غيرهما =

والواو في قوله ودرهمين بمعنى أول تعدد ما دخل في مقهوره قوله قبل بخلاف درهمين نصفه وقلوس فاحترز المصنف بدرهمين عن درهمين وعن دينار فقوله كدينار ودرهمين مقهوره قوله درهم وصرح به لانه جعله غير شرط ولا يقال هاتان الصورتان جائزتان داخلتان تحت الآن يكون الجميع دينار الان يقول ليس ما هنا مما اجتمع فيه بيع وشرط وانما فيه بيع نصف الدينار بسبعة وأخذ بدل نصفه الثاني ذهب والصرف بيع الذهب بقضة (قوله ولا ينقض) ٥١٩ بضم الياء وفتح القاف (قوله فيها)

أي المدونة (قوله وردها)

أي الدراهم الأصلية عطف

على اطلع (قوله عليه) علة

مقدرد كما أشرت في المزج

وفيه شبه استخدام (قوله

لانها) أي الزيادة الخ علة

لردها (قوله لاجله) أي

الصرف (قوله له) أي أخذ

الزيادة (قوله عن تقييده)

أي عدم ردها ليعيها (قوله

بتعيينها) أي الزيادة (قوله

وعدم ايجابها) أي الزيادة

على دفعها (قوله في ما الخ)

تفريع على مطلقا (قوله

الكنايين) أي المدونة

والموازاة (قوله بان يعطيه

الخ) تصوير لا ايجابها عليه

(قوله أو بان بقوله بعده

قوله الخ) عطف على بان

يعطيه الخ (قوله فتد ليعيها)

عطف على يوجبها (قوله

فيصير) بضم الياء وفتح الميم

الخ تفريع على الآن يوجبها

(قوله فيبينها) أي مافي الكنايين

تفريع على فيصير الخ (قوله

وعليه) أي تعيينها صله يحتمل

(قوله وعليه) أي عدم

تعيينها صله حمل (قوله الثالث

أي تأويل المدونة بتعيين الزيادة (قوله بان قولها)

أي ناقص الوزن (قوله ونحاس الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله بتكميل الوزن الخ) تصوير لا تعامه (قوله

دفعه) أي المغشوش (قوله النقد) أي الدينار والدراهم (قوله وهو) أي مطلقا (قوله ولا ينافيه) أي مطلقا (قوله من الجبر الخ)

بيان لما (قوله لان الكلام هنا الخ) علة لا ينافيه ما بعده (قوله بما ذكر) أي سواء كان النقد معيننا من الجانبين أو أحدهما أم لا

ولا ينقض الصرف قاله في المدونة وقوله نقد او الى أجل يقيد أن الزيادة كالهبة لامن جملة الصرف ثم قال فيها ثم ان اطلع على عيب في الدراهم الأصلية وردها (ردت) بضم الراء (زيادة بعده) أي الصرف المردود (لعيبه) أي المصروف لانها زيدت لاجله (لا) ترد الزيادة بعده (لعيبها) أي الزيادة قاله في المدونة وقال في الموازية له ردها لعيبها (وهل) عدم ردها لعيبها ثابت (مطلقا) عن تقييده بتعيينها وعدم ايجابها فبين مافي الكنايين خلاف (أو) عدم ردها لعيبها في كل حال (الآن يوجبها) دفعها على نفسه بان يعطيه له بعد قوله نقضتني عن صرف الناس فردني أو بان يقول له بعد قوله عن صرف الناس انما زيدت لرد لعيبها فيصير مافي المدونة على عدم ايجابها مافي الموازية على ايجابها فيبينها ما وافق (أو) عدم ردها لعيبها (ان عيبت) بضم العين الموحدة وكسر الكسبة منقولة الزيادة عند دفعها وعليه يحتمل مافي المدونة فان لم تعين ردت لعيبها وعليه حمل مافي الموازية فلا خلاف أيضا في الجواب (تأويلات) ثلاثة الاول بالخلاف والثاني والثالث بالوفاق وتعقب المازري الثالث بان قولها فزاد درهمها نقد او الى أجل يرد لان المؤجل غير معين قال في التوضيح في كلام عبد الحق اشارة الى جوابه بان معنى قوله الى أجل انه قال له انما نأخذك عند أجل كذا انما عند أجل فاعطاه درهم ما فوجده انما فليس عليه بدله لانه رضى بما دفعه اليه ولم يلتزم غيره بخلاف قوله انما نأخذك درهمين فيصير على الجيد (وان) صرف شخص من آخر دائره بدرهم ثم اطلع أحدهم على عيب فيما قبضه (رضي) واجده العيب (بالحضرة) أي المصرف وهي ملزمة لمحضرة الاطلاع على العيب وصلته رضى (بنقص وزن) في الدينارين والدراهم التي قبضها صح الصرف لان له الصرف به ابتداء وفي بعض النسخ بنقص قدر وهو أحسن لشموله نقص العدد والوزن (أو) رضى (بكرصاص) بفتح الراء ونحاس وحديد هما ناقص الصفة (بالحضرة) أي حضرة عقد الصرف ويلزمها حضرة الاطلاع صح الصرف وقوله ولا بالحضرة يعني عن هذا الانصاف على جميع ما بعده (أو) لم يرض وجد العيب به و (رضي) دافع العيب (بالتامه) أي الصرف بتكميل الوزن والعدد وتبديل كالمصاص بحضرة العقد صح (أو) رضى أخذ المعيب (ب) نقد (مغشوش) بادنى منه كدينار مغشوش بنقصة أو نحاس ودرهم مغشوش بنحاس أو رضى دفعه يابده صح الصرف سواء كان الرضا بالمغشوش أو يابده بالحضرة العقد ام لا (مطلقا) أي سواء كان النقد معيننا من الجانبين أو أحدهما أو غير معين قاله ابن الحاجب وقزوين وعج وهو راجع لجميع ما سبق ولا ينافيه ما بعده من الجبر والتأويل في المصنف لان الكلام هنا في الرضا به والآخر فيما اذا لم يرض به ويدل على تفسير الاطلاق بما ذكر قوله واجبر عليه ان لم تعين وجواب ان رضى

أي تأويل المدونة بتعيين الزيادة (قوله بان قولها) أي الثالث (قوله جوابه) أي تعقب المازري (قوله به) أي ناقص الوزن (قوله ونحاس الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله بتكميل الوزن الخ) تصوير لا تعامه (قوله دفعه) أي المغشوش (قوله النقد) أي الدينار والدراهم (قوله وهو) أي مطلقا (قوله ولا ينافيه) أي مطلقا (قوله من الجبر الخ)

(قوله وحذفه) أي صح (قوله الثلاثة) أي رضى بنقص وزن أو بكرصاص أو بتمامه (قوله عليه) أي المحذوف (قوله مطلقا) أي عن تقييده بالحضرة (قوله ٥٢٠ عند عقده) صله لم تعين أقوله بأن قال بعني عشرة دنانير بمائة درهم (تصويرا لعدم تعيين

الحضرة الخ) (صح) الصرف وحذفه من الثلاثة قبله دلالة هذا عليه والفرق بين المغشوش وغيره أن المغشوش هو العوض بتمامه وقد قبض فكان له الرضا به مطلقا كما أثر العيوب بخلاف نقص القدر فإن العوض لم يقبض بتمامه فلذا اشترط في الرضا به كونه بالحضرة أفاده ثم وان تصار فاد ينار بدراهم ووجد أحدهما عيبا فبما قبضه وقام بحجة بحضرة العقد في نقص القدر ونحو الرصاص وفي المغشوش مطلقا وتنازعا في اتمام الصرف وفسخه (اجبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة المتع منهما من اتمامه (عليه) أي اتمام العقد بتكميل القدر وتبديل نحو الرصاص والمغشوش (ان لم تعين) بضم القوقية وفتح العين والتحتية مثقلة الدنانير والدراهم للصرف عند عقده بأن قال بعني عشرة دنانير بمائة درهم أو لم يعين ما وجده العيب وعين السليم فان عيناهما أو ما وجده العيب فلا يجبر عليه (وان طال) ما بين الاطلاع على العيب وعقد الصرف ولو حكما بان افترا بالبدن بالاطول (نقص) بضم النون وكسر القاف أي فسخ الصرف في جميع ما تقدم ان له الرضا به بالحضرة (ان قام) واجد العيب (به) الخط هذا مقابل قوله بالحضرة والمعنى انه ان ظهر في أحد النقيدين بعد عقد الصرف نقص قدر أو نحو رصاص أو مغشوش بعد مقارنة أو طول وقام واجده بطالب بتكميل القدر وتبديل نحو الرصاص والمغشوش فنقص الصرف غ ومفهوم قوله ان قام انه ان رضى به صح فان قلت هذا خلاف مفهوم قوله أولا بالحضرة قلت قصاراه تعارض مفهومي في حكم مختلف فيه فخطبه سهل اه قلت لم يبين أي المفهومي يعتمد عليه والمقدمة منه ما هو المفهوم الأخير وهو انه اذا رضى به صح وان طال لانه مفهومي شرط والاول مفهومي ظرف الا اذا كان النقص في العدد فلا بد من نقص الصرف ولا يجوز الرضا به وسيصرح به المصنف اه وقوله ان قام به أي واخذ به وامان قام به بعد الطول فارضا به شيء ولم يبدله فلا ينقص الصرف قاله ابن الموارز ابن عرفة اللخمي في جواز الصلح عن الزائف بعين أو عرض مطلقا او حتى يتفاسخا قولنا لا يجوز ان يشعبان وشبهه في النقص لا بقيد القيام فقال (كنقص العدد) اذ وجد في أحد النقيدين يسيرا كان أو كثيرا بعد مقارنة أو طول فلا يجوز الرضا به وينقص الصرف هذا مذهب المدونة وفي التوضيح انه المشهور فيها وان صرفت من رجل دينار بدراهم ثم أصبغت به الدنقرق زيوفاً وناقصة فريضتها جاز ذلك وان لم ترضها لنقص الصرف وان تأخر من العدد درهم فلا يجوز ان ترضى بذلك لوقوع الصرف فاسدا أبو الحسن قوله زيوفاً أي مغشوشه وقوله ناقصة أي ناقصة الاتحاد لاقصة العدد والفرق بين نقص العدد ونقص الاتحاد ان نقص العدد انما يكون عن تقريظ في الأغلب ونقص الاتحاد ليس كذلك اه ونحوه في التنبيهات وفي الزوائد وألحق اللخمي نقص الوزن فيما تعامل به وزنا بنقص العدد (وهل معين) بضم الميم وفتح العين والتحتية مشددة (ما) أي النقد الذي (غش) بضم الغين المحجمة وشدة الشين المحجمة وسواء كان التعيين من الجانبين كبعني هذا الدينار بمائة الدراهم العشرة أو أحدهما كبعني هذا الدينار بعشرة دراهم أو هذه الدراهم العشرة بدينار (كذلك) أي نقص العدد في تعين نقص الصرف ان قام به بعد مقارنة

النقد من الجانبين (قوله أو لم يعين) بضم الياء وفتح العين والياء مثقلا (قوله وعين) بضم فكسر مثقلا (قوله فان عيننا) بضم فسكسر مثقلا أي النقدين الخ مفهومي ان لم تعين (قوله عليه) أي الاتمام (قوله بأن افترا بالبدن) تصوير للطول حكما (قوله ما تقدم) أن له الرضا به بالحضرة أي من نقص الوزن ونحو الرصاص (قوله انه) أي الشان (قوله بعد مقارنة) أو طول (قوله انه) أي واجد العيب (قوله ان رضى به) أي بعد الطول أو افتراق البدن (قوله هذا) أي الحكم بالصحة ان رضى به بعد الطول أو الفرقة (قوله أولا) بشد الواو (قوله قصاراه) بضم القاف أي غايته (قوله مفهومي) أي مفهومي بالحضرة ومفهومي ان قام به (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله مطلقا) أي تناسخا أولا (قوله لا بقيد القيام) اضافته للبيان (قوله يسيرا) كان أي النقص (قوله بعد مقارنة) صله وجد (قوله به) أي نقص العدد

(قوله انه) أي مذهبا (قوله فيها) أي المدونة (قوله زيوفا) بضم الزاي جمع زائف (قوله ذلك) أي الصرف (قوله او ناقصة الاتحاد) أي وزنها (قوله في تعين نقص الصرف) صله كاف التشبيه

(قوله بلبل) بضم الجيم وشدة اللام أى أكثر (قوله زراجحه) أى التردد (قوله انه) أى العيب (قوله القباب) أى قال (قوله وان الرضا بالزائف الخ) عطف على خلاف (قوله وهو) أى جواز الرضا بالزائف بعد المقارنة (قوله وظاهر) عطف على نص (قوله فيها) أى الدنانير (قوله من الدراهم) بيان لما (قوله وهو) أى الاكبر (قوله يتعداه) ٥٢١ أى ما فيه العيب من الدراهم

الاكبر (قوله من الاكبر والا صغر) بيان للجميع (قوله لان كل دينار الخ) علة نقض الاصغر للجميع (قوله كانه) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله منفرد) أى فى الصرف (قوله اذ لا يختلف صرفه الخ) علة انفراده (قوله وعن ابن القاسم) صلة ينقض (قوله ذلك) أى نقض الاصغر فقط (قوله الخط) أى قال (قوله انه) أى الشأن (قوله فانه) أى المصنف الخ علة ذكره يشترط النهم (قوله انهم) أى المتقدمين (قوله وهو) أى نقض صرف لاصغر وحده (قوله سواء) جميعا لكل دينار عددا أم لا راجع للقولين (قوله الى انه) أى اشان (قوله اما اتفاقا) أى على نقل الباجى مع التسمية (قوله أو على الرابع) أى عند عدم التسمية على نقل الباجى أو مطلقا على نقل ابن رشد والمازرى (قوله حتى يشير اليه) أى ترجيح نقض الجميع (قوله بالتردد) فانه لا يشير به لذلك فالمناسب كما يوهمه تعبيره بالتردد (قوله بضمها)

أو طول وعزاهذه فى الجواهر لجل المتأخرين وأصلها لابن الكاتب (أو يجوز فيه) أى المعين المغشوش (البديل) وهذه طريقة اللخمي وأصلها لابي بكر بن عبد الرحمن قائلا ان المذهب كله على اجازة البديل فى المعين لانهم لم يترقا ودمه أحدهما مشغولة فى الجواب (تردد) أى طريقة ثان للمتأخرين فى النسقل عن المة قدمين على حد سواء فى المعين من الجانبين وواجهه النقض فى المعين من جانب ان قام بحقه فى التوضيح اذا كان الصرف على دراهم ودنانير غير معينة كعشرة دنانير بمائة درهم وقولان النقض المازرى وهو المشهور والثانى جواز البديل لابن وهب وكاهما اللخمي فى التعيين من جهة واحدة البذل حاصل التوصل المذكور انه ان اطلع عليه بعد طول أو تفرق فى الغش ومثله نقص الوزن فى متعامل به عددان رضى ولم يتم صح وان طلب البديل نقض الان كلا معينا فى جواز البديل تردد وفى نقص العدد ومثله نقص الوزن فى متعامل به وزنا ينقض الصرف مطلقا رضى به أو طلب الاتمام فان وجد سد كمرصان فظاهر المصنف انه كالمغشوش له الرضا به وقال ابن الحاجب مثل نقص القدر الثقات وأكثرا الشيوخ على خلاف مرضى ابن الحاجب وان الرضا بالزائف بعد المقارنة جائز ولو كان لحاسا أو رصا خالصا وهو نص المازرى وظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة والعقبة وغيرهما (وحيث نقض) بضم النون وكسر القاف أى حكم بفسخ الصرف (ف) الذى ينقض صرفه (أصغر دينار) لاجمعها اذا كان فيها كبير وصغير كدينار صرفه خمسة دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم ما كان العيب فى درهم الى خمسة فالذى ينقض صرفه دينار خمسة (الا ان يتعدا) صرفه أى الاصغر ما فيه العيب من الدراهم كسنة الى عشرة (ف) الذى ينقض صرفه دينار (أكبر منه) أى الاصغر وهو ذو العشرة لا أن يتعداه كأحد عشر الى عشرين فينقض ذو العشرين (لا) ينقض (الجميع) من الاكبر والاصغر على المشهور لان كل دينار كانه منفرد بنفسه اذ لا يختلف صرفه سواء صرف وحده أو مع غيره وعن ابن القاسم ينقض الجميع (رهل) فسخ الاصغر فقط الا أن يتعداه فاكبر منه مطلقا إذا سمي لكل دينار عدد من الدراهم بل (ولولم يسم) بضم التسمية (لكل دينار) أو انما ذلك حيث سمي لكل دينار عدد من الدراهم فان لم يسم فينقض صرف الجميع فى الجواب (تردد) للمتأخرين فى نقل المذهب الخط والذى يظهر انه لا حاجة لذلك وهذا التردد بل ذكره يشوش الفهم فانه ذكر فى التوضيح طريقين أحدهما المازرى وابن عبد السلام انهم اختلفوا هل ينقض صرف الجميع أو انما ينقض صرف أصغر دينار وهو المشهور وسواء سمي الكل دينار عددا أم لا والطريق الثانى للباجى انهما ان سمي الكل دينارا شيئا فلا خلاف انه انما ينقض صرف دينار وان لم يسمي فقولان مشهورهما انه لا ينقض الا صرف دينار فانه متفقان على انه لا ينقض الا صرف دينار اما اتفاقا أو على الرابع وليس هناك من يرجح نقض الجميع حتى يشير اليه بالتردد فافهمه والله أعلم بحجاب بان المصنف يشير بالتردد للطرق وان كان بعضها

٦٦ مخ فى أى فقط أقول الطريقان المشار لهما بالتردد هما مشهوران ومتفقان على تشهير نقض الاصغر وحده واعتراض الخط بضعف أحدهما وانما هو بإيهام ترجيح نقض الجميع أيضا وليس كذلك فلم يدفعه هذا الجواب والله أعلم بالصواب

(قوله واذا صرفت) بضم فكسر (قوله والا) أى وان لم يعلم عيبها (قوله فامر) بضم فكسر (قوله وعلى هذا) أى فسخ الاعلى (قوله وهذا) أى فسخ أعلاها (قوله ترجيه) أى فسخ الجميع (قوله والا) أى وان كانا اشتراطا عند العقد شيئا (قوله هل) بضم فكسر (قوله به) أى المشروط (قوله وكالبديل) أى فى اشتراط الجنسية (قوله أطلقه) أى البديل (قوله ما يشمله) أى ما يكمل به العدد (قوله بان يكونا) أى المبدل ٥٢٢ والبديل (قوله لانه) أى الابدال بغير الجنس على لا يجوز ابدال دينار بدراهم

مشهورا (و) اذا صرفت دنانير من سكة مختلفة بالعلق والدانة وظهر عيب فى الدراهم مقتضى نقص الصرف (هل ينفسخ) الصرف لوجود نقص او غش أو فحور رصاص (فى) الدراهم التى صرفت بها الدنانير ذات (السكة) المختلفة بالعلق والدانة فيمنفسخ (أعلاها) أى الدنانير لان دافع الدراهم ان علم عيبها او كتمه فهو مداس والافهمه قصر فى النقد فامر برد الاعلى تأديسا له وعلى هذا فان زادت الدراهم المبيعة عن صرف الاعلى وفى الدنانير متوسط وأدى فسخ المتوسط لانه أعلى من الأدنى وهذا قول أصبغ (أو) ينفسخ (الجميع) الاعلى والأدنى لاختلاف الأغراض فى السكة المختلفة فانه مضمون وظاهر ابن يونس وابن رشد والبايجى ترجيحه فى الجواب (قولان) محلها ان لم يشترط شي والاعمل به كذا ينبى ويجرى مثله فى قوله وحيث نقص فامر دينار (وشرط) بضم فكسر (للبديل) عن المبيع بغش أو نقص وزن أو فحور رصاص وكالبديل ما يكمل به نقص العدد فاعله أطلقه على ما يشمله (جنسية) أى كونه من نوع المبدل منه بان يكونا ذهبا أو ورقين فلا يجوز ابدال دينار بدراهم ولا دراهم بدينار ولانه يؤدى الى بيع دنانير ودراهم بدراهم أو دينار ودراهم بدينار ولا ابدال دينار ودراهم بعرض الا أن يكون يسيرا يقتصر اجتماع البيع والصرف فيه ابن الحاجب شرط البديل الجنسية والتجمل خلافا لاشبه فيه بما ابن عرفة هذا يقتضى منعه بعرض مطلقا وليس كذلك بل يشترط عدم يسارة العرض المقبولة فى البيع والصرف ويقتضى هجوم قول أشهب فى الخصومة وغيره وليس كذلك بل تشترط الخصومة او توقعها بقربة عيب ولا يشترط اتفاق الصنفية على المعقد خلافا للشارح د فيجوز ابدال الزائف باجود منه أو اردأ او ازيد أو نقص لان البديل انما يجوز بالحضرة ويجوز الزايف فيها بائنه أو اردأ البنانى ما منعه الشارح من اختلاف الصنفية هو مادار فيه الفضل من الجانبين لانه مثل بصرف دراهم متوسطة فى الجودة اطلع فى بعضها على زائف وأخذ عنه درهمه أجود وأقصر فى الوزن أو أدنى صفة وأرج وزنا وأصله لابن عبد السلام ونسبه لانه لو لم يكن من جنسه لادى الى التفاضل المعنوى أو الحسى فانه اذا أعطى عن الدرهم الزائف ذهبا مع زنة الدراهم التى دفع فقد خرج من يده فضة وذهب وأخذ بها وهذا تفاضل معنوى وأما التفاضل الحسى فقد تكون المصارفة عن دراهم متوسطة فى الجودة مثلا فاطلع أخذها على درهم زائف فبرده ويدفع عنه أجود وأنقص وزنا أو أدنى صفة وأرج وزنا وهذا تفاضل حسى قلت ما ذكره ظاهر الوجه الان خروج بالشرط الاول غير ظاهر لاقتضائه ان المراد بالجنسية اتحاد الصفة وهذا يقتضى منع الاجود والاردأ وفيه نظر (و) شرط للبديل (تجمل) للسلامة من ربا النساء وأجازا شهب

الخ (قوله الا ان يكون) أى العرض (قوله يقتضى الخ) بيان لا يسر (قوله هذا) أى شرط البديل الجنسية (قوله منه) أى البديل (قوله مطلقا) أى عن تقييده بكثرة (قوله يشترط) أى فى منع الابدال بعرض (قوله يقتضى الخ) عطف على يقتضى الخ (قوله ولا يشترط) أى فى البديل (قوله ابدال الزائف باجود منه) أى كبديل زائف يزيدى بجيد محمدي (قوله او اردأ) أى كبديل زائف محمدي بجيد يزيدى (قوله او ازيد) أى وزنا كبديل زائف بجيد ازيد وزنا (قوله أو ناقص) أى وزنا كبديل زائف بجيد ناقص وزنا (قوله فيها) أى الحضرة (قوله من اختلاف الصنفية) بيان لما (قوله هو مادار فيه الفضل من الجانبين) خبر مانعه (قوله لانه) أى الشارح (قوله مثل) بفتحات مثقلا (قوله عنه) أى الزائف (قوله اجود) أى جوهرية (قوله واصله) أى مانعه

الشارح (قوله لانه) أى البديل (قوله من جنسه) أى المبدل (قوله فانه) أى دافع الزائف (قوله ويدفع) أى المردود (قوله الأخير اليه) (قوله عنه) أى الزائف (قوله بالشرط الاول) أى الجنسية (قوله لاقتضائه) أى ارجاه بالشرط الاول (قوله وهذا) أى ان المراد بالجنسية اتحاد الصفة (قوله يمنع الاجود) أى المساوى وزنا لخالفته فى الصفة (قوله والاردأ) أى المساوى وزنا لذلك (قوله فيه) أى منعهما (قوله نظر) لان الاجود حسن قضاء والاردأ حسن اقتضاهما من باب المعروف المندوب

(قوله قال) أي أشهب (قوله لانه) أي ابدال الزائف (قوله ولا يرد) بفتح فكسر (قوله قولها) أي المدونة (قوله نفسه) أي الطوق (قوله بانه) فاعل صالح (قوله فانه) أي الصلح (قوله لان) ٥٢٣ هذا الخ (قوله لا يرد الخ) (قوله وكذا)

أي المعين في تعيين الفسخ
(قوله غيره) أي المعين قوله
وكذا أي المسكوك في
وجوب النقص (قوله أو
طول) عطف على مفارقة
(قوله لانه) أي المصوغ الخ
علة نقض صرفه (قوله غيره)
أي المصوغ (قوله الخط) أي
قال (قوله فيه) أي النقص
(قوله لانه) أي نقض صرف
المسكوك (قوله يجوز)
أي ابداله (قوله فيه) أي
المسكوك المعين (قوله لانه)
أي البديل (قوله عليه) أي
البديل (قوله مطلقا) أي عن
تقييده بتراضيهما (قوله
المدور استحقاقه) إشارة للترك
بينه وبين العيب (قوله
وعليه) أي جريان التردد في
غير المعين أيضا (قوله المستحق)
بفتح الحاء (قوله الأولى)
بضم الهمز (قوله هذا) أي
المسكوك المعين (قوله
حكمه) أي المسكوك غير
المعين (قوله به) أي نفي
الخلافا (قوله وان لم يقرها)
أي المتصارفان (قوله ولم
يطل) أي الزمان (قوله لانه)
أي الصرف (قوله وهو)
أي نفي الخلافا في عدم
نقضه (قوله فيه) أي نقضه

التأخير قال لانه من رفع الخصومة والبراع لا معاوضة حقيقية ولا يرد على قوله بفسخ قولها
في بيع طوق ذهب بدرهم فوجد فيه عيب فصالح باعته بدرهم نقدا فانه جائز لان هذا صلح عن
عيب لا يبدل (وان استحق) بضم القوقية وكسر الحاء المهملة تقدم مصرف (معين) بضم
الميم وفتح العين والتخفيف مشقة وكذا غيرة على المعتد (سك) بضم الميم له وشدة الكفاي
مسكوك وكذا مسكور وتبر واصله استحق (بعد مفارقة) بين المتصارفين بالبدن أو طول
في الزمن (أو) استحق مصرف (مصوغ مطلقا) عن التقييد بالمفارقة أو الطول (نقض)
بضم فكسر الصرف لانه يراد لعينه فلا يقو غيره مقامه ولان أخذ عذوه بعد استحقاقه
بثابة من عقد وكل في القبض الخط استحقاق المصوغ يوجب نقض الصرف كما ذكره
المصنف ولم أرفعه خلافا ابن عبد السلام لانه يراد لعينه فبني نقضه به باستحقاقه فكيف
بصرفه وأما المسكوك المعين المستحق بعد مفارقة أو طول فاستقاض صرفه هو المشهور
عند ابن شمس وابن الحاجب وغيرهما وظاهر كلام الجرجاني وابن الكاتب انه لا خلاف فيه
وظاهر كلام المصنف ان معنى استقاضه فسخه وأنه لا يجوز ابداله ولو رضايه وهكذا قال
الجرجاني وقال اللخمي يجوز زعم المراضاة ولو بعد افتراق أو طول (والا) بكسر الهمزة وشد
اللام مركب من ان الشرطية ولا النافية أي وان لم يكن استحقاق المسكوك المعين بعد مفارقة
أو طول بان استحق بالخضرة (صح) الصرف (وهل) محل الصحة فيه (ان تراضيا) أي المتصارفان
بالبدل ومن أباه من لا يجبر عليه أو يصح مطلقا ومن أباه يجبر عليه لندور استحقاقه بخلاف
وجود عيب فيه في الجواب (تردد) للمؤخرين في النقل عن المتقدمين وأما غير المعين فلا يشترط
فيه التراضي اتفاقا لقوله في العيب وأجبر عليه ان لم تعين وجعل بعضهم التردد جارا في غير
المعين أيضا وعليه فالفرق بين الاستحقاق والعيب ان الاستحقاق لا ينشأ غالبا عن تفریط
وتدليس بخلاف العيب الخطأ أي وان استحق المسكوك المعين ولم يحصل طول ولا
مفارقة بل استحق بالخضرة فان الصرف صحيح لا ينتقض ويعطيه بدل المستحق ثم اختلف
المؤرخون في نقل المذهب هل عدم انتقاض محله اذا تراضيا بالبدل وان لم يراضيا به فلا يجبران
عليه ويقسخ الصرف أو يجبر صاحب المستحق على ابداله ويصح الصرف في ذلك طريقان الأولى
لابن يونس واللتخمي والمازري والجرجاني وغيرهم والثانية لابن الكاتب وابن عبد السلام هذا
أقرب ما يعمل عليه كلام المصنف ولم يتكلم على المسكوك غير المعين وحكمه انه ان استحق
بعد مفارقة أو طول انتقض الصرف بالاختلاف على ظاهر كلام اللخمي والجرجاني وصرح به
ابن الكاتب وان لم يشترقا ولم يطل في التوضيح عن بعضهم انه لا ينتقض بالاختلاف وهو ظاهر
كلام اللخمي والمازري وابن عبد السلام وابن الكاتب وظاهر كلام ابن الحاجب ان فيه خلافا
والمشهور عدم النقض وظاهر كلام الجرجاني انه منتهى نقض على قول ابن القاسم ويجوز البديل
وظاهر المدونة ان مذهب ابن القاسم ان استحقاق الدراهم قبل المفارقة والطول يقتضي
الفسخ سواء عيبت أم لم تعين وان أبدلها بالخضرة وتراضيا جاز وأن أشهب قال بالفسخ في المينة

(قوله لانه) أي الصرف (قوله جان) أي معنى الصرف (قوله وان أشهب الخ) عطف على ان مذهب ابن القاسم

(قوله والمصوغ) عطف
على خبره (قوله مطاوعا)
أى عن تقييده بفارقة أو
طول (قوله والحالة) عطف
على الحالة (قوله اجازة) أى
المستحق الصرف (قوله
أخذ) أى المستحق (قوله ثمة)
أى المصروف (قوله بمن
باعه) لأنه صار وكيله
بإجازته به (قوله للمستحق
منه) بفتح الحاء (قوله الحالة
الثانية) أى التى لا ينقض
الصرف فيها (قوله لأن
بيع الفضولى الخ) علة
ليس للمستحق منه الخ (قوله
وله) أى المستحق منه (قوله
فى الحالة الاولى) أى التى
ينقض الصرف فيها (قوله
للمضيق) أى لتخصيره
(قوله لظهوره) أى الشق
الثانى علة لحذفه (قوله
بأن صارفه الخ) صلة بخبر
(قوله بناء على ان العليا راجح)

علة المستحق إجازته الخ (قوله الحكيم) أى الذى اقتضاه الحكم الشرعى بدون شرطه (قوله الشرطى) استحقهما
أى المشروط فى العقد (قوله فان أخبر) بضم الهاء وكسر الموحدة أى المستحق منه منهوم ان لم يخبر المصطرف (قوله بتعديده)
أى الصارف (قوله تعين) بتفحطات مثقلا (قوله لدول المصطرف الخ) علة تعين الخ (قوله فهو) أى دخوله على خيار المستحق
(قوله منعه) أى شرط الخيار (قوله حضور) مفعول شرط (قوله وحضور) عطف على حضور (قوله فيها) أى المدونة (قوله)
بدنانير) أى والخلفان فضة وذهب من اطله أ (قوله أو دراهم) أى وهما ذهب أو فضة من اطله (قوله استحقهما) أى الخلفين
(قوله واراد) أى الرجل المستحق (قوله ذلك) أى ما أاراده المستحق

(قوله واختار) أي المستحق (قوله وأخذ) أي المستحق عطف على خضرت (قوله بهما) أي الخلفاء (قوله فلا يجوز) أي رضا المستحق بالبيع (قوله وان غابا) أي الخلفاء (قوله لو أمضاء) أي المستحق البيع (قوله هو) أي الجواز (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله طرز) بضم فكسر مثله (قوله بأحدهما) أي الذهب والفضة (قوله تسع) بضم فكسر (قوله فان كان لا يخرج منه ذهب ولا فضة) مفهوم يخرج منه (قوله وهو) أي المحلى الذي لا يخرج منه ذهب ولا فضة (قوله منها) أي الحلية (قوله فيجوز بيعه) أي ما لا يخرج منه ذهب ولا فضة تفريع على التشبيه لا يضاعه (قوله وهذا) أي بيع المحلى بأحد النقيدين (قوله به) أي أحد النقيدين (قوله المشتل) نعت بيع (قوله ومن الجمع بين البيع والصرف) عطف على من يبيع أحد النقيدين الخ (قوله وليس الخ) حال (قوله فهي) أي يبيع المحلى الخ وأنه لتأنيث خبره (قوله لها) ٥٢٥ أي الرخصة (قوله فان حرمت) مفهوم

ان أبيحت (قوله فلا يجوز بيعه) أي المحلى بأحدهما (قوله الجميع) أي ثمة (قوله فيها) أي المدونة (قوله من سرج الخ) بيان لما قوله جرز بضم الجيم وسكون الراء نزي نوع من السلاح (قوله وان قلت) بفتح القاف واللام مثقلا مبالغة في المنع (قوله الصرف) أي المنهى عنه بقوله تعالى ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين (قوله من السيف) أي المعد للجهاد الخ بيان لما قوله ان يحلى بضم الياء وفتح الطاء واللام مثقلا (قوله وكان) أي ماله رضى عنه الله تعالى عنه (قوله يكره) بفتح الياء وسكون الكاف أي يمنع (قوله وان كانت) أي الحلية (قوله تبعاً) أي للمحلى مبالغة في المكراهة (قوله وكره) بفتح فكسر أي

استحق ما قبله تفرق المتبايعين واختار أخذ الثمن فلا بأس به ان حضر الخلفاء وان أخذ الثمن مكانه ولو كان المبتاع بعث بهما إلى بيته فلا يجوز ولو افترا لم انظر إلى ذلك الافتراق ولكنه اذا حضر الخلفاء وان أخذ المستحق الثمن من البائع أو من المبتاع مكانه جاز وان غابا فلا يجوز التولس لو أمضاء في غيبة البائع ورضى المبتاع بدفع ثمنه يرجع على بانه جاز ابن عرفة هو ظاهرها (وجاز) ان يباع ثمن المحلى بضم الميم وفتح الحاء المهملة واللام مشددة أي من بين يذهب أوفضة كتحف وسيف بل (وان كان) المحلى (توبا) طرز بأحدهما أو تسع به حيث كان المحلى (يخرج منه) أي المحلى ذهب أوفضة (ان سبك) بضم السين المهملة وكسر الموحدة أي حرق فان كان لا يخرج منه ذهب ولا فضة اذا حرق فلا تعتبر حليته وهو كالجرز منها فيجوز بيعه بجنس حليته فقد أوالى أجل وتنازع يبيع المقدور محلى في قوله (بأحد النقيدين) أي الذهب والفضة وهذا مستثنى من يبيع أحد النقيدين مع غيره به المشتري ربا انضل ومن الجمع بين البيع والصرف وليس الجميع ديناراً ولم يجهده في دينار في رخصة لها شروط أفاد أولها بقوله (ان أبيحت) بضم الهاء المز الحلية كتحف وسيف جهاد وملبوس مرأة فان حرمت كدواة وآلة حرب غير الـ سيف وسرج وركاب وملبوس رجل فلا يجوز بيعه بأحد النقيدين بل يعرض الا ان يكون الجميع ديناراً أو ثقل الحلية عن دينار في مال محلى بفضة من سرج وقدر أو سكين أو لحام أو دركاب موه أو مخروزة أو جرز موه أو شبه ذلك فلا يجوز بيعه بفضة وان قلت حليته لان اتخاذ هذه الاشياء من السرف بخلاف ما أبيع اتخاذ من السيف والمحفف والطاقم وكان ماله رضى الله تعالى عنه لا يرى بأساً ان يحلى المحفف وكان يكره هذه الاشياء التي تصاغ من الفضة مثل الابريق ودهان الفضة والذهب ومجامر الفضة والذهب والاقداح والجمع والسكاكين المفضضة وان كانت تبعاً وكره ان تشتري اه والجرز بضم الجيم وسكون الراء وآخره زى نوع من السلاح عياض ظاهره فيما لم يبيع اتخاذه يبيع بالذهب ونحوه في كتاب ابن حبيب وجوزوها بالعروض وانما منع بيعها بما فيها السكن قوله بعد وكره ان تشتري يرفع الاشكال والاحصل فيما لا يجوز اتخاذ من ذلك انه لا يباع عاقبه ولا بغيره من العيز لجمعه بها

منع ماله رضى الله تعالى عنه (قوله انه) أي عالم يبيع اتخاذها الخ خبر ظاهر (قوله يبيع بالذهب) أي يجوز بيعه به أي وهو مشكل لانه يبيع ذهب وعرض بذهب وهو ربا فضل (قوله وجوزوها) أي بيعها (قوله وانما منع) أي ماله رضى الله تعالى عنه (قوله بكن قوله) أي ماله رضى الله تعالى عنه (قوله بعد) بالضم عنه حذف المضاف اليه ونية معناه استدلال على قوله ظاهره فيما لم يبيع انه يبيع بالذهب لرفع ايهامه انه لم يذكر بعده ما يرفع اشكاله (قوله من ذلك) أي الاقداح والجمع والسكاكين ونحوها بيان لما (قوله انه لا يباع بمافيته) أي لانه يبيع ذهب وعرض بذهب أوفضة وعرض بفضة (قوله ولا بغيره) أي مافيته (قوله من انعين) بيان غيره (قوله لجمعه) أي العقد

(قوله ببعها وصرفا) اي وليس الجميع دينار ولا اجعافيه (قوله وذلك) اي منع بيعه بغير ما فيه (قوله اصل ما تقدم) اضافته للبيان (قوله من جمع البيع والصرف) بيان ما تقدم (قوله وثانيها) اي الشروط عطف على اولها (قوله حائله) اي علائقه (قوله جفته) بفتح الجيم وسكون الفاء اي وعائه (قوله الثلاث) اي من الدنانير والدرهم (قوله نظمه) اي في سلك (قوله انه) اي الشأن (قوله في ردها) اي الحلية (قوله ان كانت) اي الحلية (قوله لها) اي الحلية المسهورة (قوله وان كانت) اي الحلية المحلى بها (قوله فبها) اي اعتبرها (قوله وثالثها) اي الشروط عطف على (قوله بفساده) اي العرض ٥٢٦

وصرفا غير ضرورة وذلك على اصل ما تقدم من جمع البيع والصرف والله أعلم وثانيها بقوله (و) ان (سمرت) بضم السين المهملة وكسر الميم مشددة الحلية في المحلى البابي كانه خصوص المصوغ عليه او حلية السيف المسهورة عليه وحلية السيف المسهورة في حائله وجفته وأما الثلاث التي لا تقصد عند نظمها فظاهر المذهب انه لا تأثير لها في الاباحة وذكر ابن راشد عن المتأخرين قوانين بالجواز والمنع اذا كان يغرم ثمنها في ردها بعد قطعها للخصي ليحتملوا ان الحلية المنقوضة لا تباع مع السيف يجنسها نقد اولها الى أجل وأرى ان كانت قائمة بنفسها بان صبغت ثم ركبت وسمرت ان لها حكم المنقوض اذ ليس فيها أكثر من تسهيرا بمسماه ابن بشير ان أمكن تمييز الدين من العرض دون فساد ولا خسارة في رده فغير معتبر وان كانت لا تقول الاباحة بفساده فهي معتبرة وان كانت تزول بغير فساد ولكن يؤدي على ردها ثمة فقيه قولان للمتأخرين وثالثها بقوله (و) بضم فاء كسر مثقلا المبيع الشامل لكل من العوضين فان أجل امتنع بالنقد وجاز بغيره (مطالنا) عن التمسك بكون الحلية تبعه ما وفي بعض النسخ بغير صنفه مطلقا وهذا هو المأثم لما بعده فينبغي تقديره في نسخة سقوطه ليتناسب الكلام (و) جاز ببيع المحلى (بصنف) حليته (ان كانت) الحلية (الثالث) من مجموعهما مع المحلى فان كانت أكثر منه امتنع ببعه بصنفه وهذا الشرط معتبر مع الشروط الثلاثة السابقة المشروطة في البيع بغير صنفه (وهل) يعتبر كون الحلية الثالث (بالقيمة) له الا بوزنها (أو) يعتبر كونها ثلثا (بالوزن) لها في الجواب (خلاف) اي قولان مشهران الاول قال ابن يونس هو ظاهر الموطا والموازية وصدر به ابن الحاجب وعطف الثاني عليه بقليل والثاني قال البابي هو ظاهر المذهب فاذا بيع سيف محلى يذهب بسبعين دينارا ووزن حليته عشرون دينارا او قيمتها ثلاثون دينارا لصداقتها وقيمة السيف أربعون دينارا جاز على اعتبار الوزن وامتنع على اعتبار القيمة قال في التوضيح ما ذكرناه من نسبة قيمة الحلية أوزنها الى مجموع ثمن المبيع فان كانت ثلثه جاز ولا امتنع هو المذهب الذي قاله الناس كسأض المساقاة ونسب ابن بشير ذلك الى قيمة المحلى فان كانت ثلثه جاز ولا امتنع وليس كذلك لانها اذا كانت ثلث المحلى كانت ربع الجميع اه ميارة حاصله ان المذهب ضم قيمة الحلية أو وزنها الى قيمة المحلى ثم تنسب الحلية الى المجموع ونسب ابن بشير الحلية اقيمة المحلى وحده ابن عرفة والثلث من مجموع وزن الحلية أو قيمتها مع قيمة النصل والحقن وتعقب ابن عباد السلام تفسير ابن بشير بنسبتها للنصل والحقن فقط محتجا بعبارة المساقاة حسن (وان حلى) بضم الحاء المهملة وكسر اللام مثقلا شئ (بهما) أي الذهب والفضة (لم يجز) ببعه (بأحدهما)

أولها (قوله فان أجل) مفهوم محلى (قوله تقديره) اي بغير صنفه (قوله فان كانت) اي الحلية الخ مفهوم ان كانت الثالث (قوله منه) اي الثالث (قوله) بعه اي المحلى (قوله وهذا الشرط) اي ان كانت الثالث (قوله الشروط الثلاثة) اي الاباحة والتسوير والتجليل (قوله لها) اي الحلية (قوله الاول) اي اعتبار قيمتها (قوله وعطف) اي ابن الحاجب (قوله الثاني) اي اعتبار وزنها (قوله ووزن حليته عشرون دينار الخ) حال (قوله جاز) اي البيع بصنف الحلية (قوله وامتنع) اي البيع به (قوله من نسبة قيمة الحلية الخ) بيان لما (قوله هو المذهب) خبر ما ذكرناه (قوله ذلك) اي قيمة الحلية أو وزنها (قوله فان كانت) اي الحلية (قوله ثلثه) اي المحلى (قوله جاز) اي ببعه بصنفها

(قوله والا) أي وان كانت أكثر من ثلثه (قوله امتنع) اي ببعه به (قوله دنيا) اي الحلية (قوله الجميع) اي أي المحلى والحلية ككون قيمة المحلى ستين والحلية عشرون فهي ربع الثمانين مجموعهما (قوله تعقب ابن عباد السلام) تفسير من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله محتجا) حال من ابن عبد السلام (قوله حسن) خبر تعقب (قوله ببعه) اي المحلى بهما (قوله منهما) اي النقدين بيان الاقل (قوله ببعه) اي المحلى بهما

(قوله فيجوز) أي يبيع المحلى بهما (قوله كان) أي المبيع به (قوله وزاد) أي ابن حبيب (قوله شرط التجبيل) إضافته للبيان (قوله الشرط الذي ذكره المصنف) أي تبعيتهما الجوهر (قوله ما تقدم في بيعه بصنفه) أي كون الحلية الثالث وفيه ان كونها ثلثا ملزوما تبعيتهما الجوهر فكيف يتصور زيادته عليه (قوله بأقلهما) أي النقيدين (قوله بهما) أي ذهب وفضة (قوله وهو) أي المنع (قوله واختاره) أي ابن القاسم المنع (قوله له) أي المنع (قوله وهو) أي المنع (قوله على) أي بكسر اللام وشدة الباء (قوله جوازها) أي بيعه (قوله واختاره) أي الجواز (قوله والا) أي وان كان لا يجوز (قوله منع) بضم فس (قوله وهما) أي العوضان (قوله من نوع واحد) كذهبين أو فضتين (قوله كذلك) أي الذنان في إبدالها ٥٢٧ بمثلها عددا (قوله بشرط) صلة جاز (قوله وثانيتها) عطف على أولها (قوله وبين) بفتحات مشقلا (قوله بان يكون) أي المبدل (قوله فلا تجوز) أي المبادلة (قوله بأوزن منها) أي السبعة (قوله لزيادةها) أي السبعة (قوله على أن لا تجوز في سبعة الخ) (قوله أقل الجمع) أي ثلاثة (قوله ولا تجوز) أي المبادلة (قوله جوازها) أي المبادلة (قوله بينهما) أي الثلاثة (قوله السبعة) (قوله التحديد) أي بدون سبعة (قوله فيه) أي دون سبعة (قوله موضوع الشروط) أي كون أحد البدين أوزن من الآخر (قوله به) أي أوزن (قوله من الزيادة في العدد) أي لأحد البدين على الآخر (قوله ونصه) أي القباب (قوله الناقص) أي في الوزن (قوله منع) بضم فس (قوله أي الإبدال) (قوله وعلى هذا) أي شرط تساوي

أي النقيدين تساوي أيام لا (الان تبعاً) أي النقيدان المحلى بهما (الجوهر) أي الذات المحلاة بهما بان كانتا لث الجبيع فيجوز بيعه بالأقل منهما قاله صاحب الأكمال وفي بيعه بصنف الاكثر منهما قولان قاله الخطيب فيجوز بأحدهما كان تابعا للآخر ومتبوعا عنه ابن حبيب وزاد شرط التجبيل والظاهر أن الشرط الذي ذكره المصنف زائد على ما تقدم في بيعه بصنفه ويعني ان يقيد كلام المصنف ببيعهما بأقلهما متبوعا للثمن وصاحب الأكمال وذكر ابن بشير القولين وهل التبعية بالوزن أو بالقيمة خلاف ومفهوم بأحدهما امتناع بيعه بهما إلا ببيع عرض وذهب وفضة بذهب وفضة وفيه ريب بفضل معنى ومفهوم ان تبع الجواهر ان المصوغ من ذهب وفضة من غير عرض لا يجوز بيعه بهما ولا بأحدهما بحال وهو ما رواه ابن القاسم واختاره ويرجع الامام له وهو المشهور وروى على جوازها اذا كان أحدهما الثلث ويباع بصنف الأقل واختاره القسبي ومحل هذا الخلاف فيما يجوز كلبوس امرأة والامنع ولو بالتابع انظر (وجازت مبادلة) النقد المسكوك (القليل) أي إبدال بعضه ببعض وهما من نوع واحد كدنانير بمثلها عددا ودراهم كذلك بشرط أفاد أولها بقوله القليل فلا تجوز في لكثير وثانيتها بقوله (المعذور) أي المتعامل به عددا وبين القليل بقوله (دون) أي أقل من (سبعة) بتقديم السين على الموحدة بان يكون سبعة أو أقل منها فلا تجوز في سبعة بأوزن منها لزيادةها على ضعف أقل الجمع وتجوز في الثلاثة اتفاقا لأن أقل الجمع ومذهب المدونة جوازها فيما بينهما توضيح ابن عبد السلام لأصل هذا التحديد لادلالة العادة على المسامحة فيه وأفاد ما يتضمن بيان موضوع الشروط مع الشرط الثالث (دون سبعة مسكوك) (أوزن) أي أزيد في الوزن واستتر به من الزيادة في العدد فلا تجوز قاله القباب وحكاها عن المازري ونصه الشرط الثاني ان يتساوى عدد الناقص والوازن فان اختلف العدد منع وعلى هذا اعتمد المازري وقال انه معروف المذهب وان أهل المذهب لم يذكروا غيره وان كان القسبي نسب للمغيرة اجازة بدل دينار بدينارين من سكة واحدة ولم يرض المازري هذا ورأى انه مأخوذ من المسئلة التي تكلم عليها أشهب مع الخزومي في جعل نقدا بجملين مثله أحدهما نقدا والآخر الى أجل فالزمه دينار بدينارين أحدهما نقدا والآخر الى أجل فالترمه وعابه وبينهما خلاف في الملتزم من هو اه وصلة أوزن (منها) أي دون السبعة وبشرط كون الاوزنية (بسدس

الناقص والزائد في العدد صلة اعتقد (قوله وقال) أي المازري (قوله انه) أي شرط تساويهما عددا (قوله وان كان القسبي الخ) مبالغة أو حال (قوله ولم يرض المازري الخ) حال أو علة للماقبله (قوله هذا) أي مانسبه القسبي للمغيرة (قوله ورأى) أي المازري (قوله انه) أي مانسبه القسبي للمغيرة (قوله في جعل نقد الخ) بيان للمسئلة التي تكلم عليها (قوله فالزمه) أي مانعها يجيزها (قوله دينار الخ) أي جوازها (قوله فالترمه) أي يجيزها جوازها (قوله وعابه) أي مانعها ما التزمه بجيزها (قوله في الملتزم) بكسر الزاي (قوله من هو) أي من أشهب والخزومي

(قوله فلا يجوز) أي المبادلة (قوله ذكره) أي شرط كون الزيادة سدسا (قوله أطلق) أي عن التقييد بالسدس (قوله وهو) أي الإطلاق (قوله هؤلاء) أي اللخمي ومن عطف عليه (قوله الاتفاق) خبر ظاهر (قوله منعه) أي الابدال (قوله ولم يجدوا) أي اللخمي ومن عطف عليه (قوله فيه) أي النقص الكثير (قوله وهو) أي عدم التحديد (قوله بلغ) أي أكثر (قوله من النقص) بيان ما (قوله سدس دينار) خبر بلغ (قوله الأول) أي ان الابلغ سدس (قوله وفيه) أي عزوه لها (قوله لانه) أي صاحب المدونة (قوله لم يذكره) أي السدس (قوله ونصم) أي المدونة (قوله به) أي الابدال (قوله هذا الشرط) أي كون النقص سدسا (قوله وقد جاء الخ) ٥٢٨ حال (قوله وهو) أي ما في المدونة (قوله منعهما) أي المبادلة (قوله على

الوجه الذي ذكره) أي سدس أي ان تكون زيادة كل دينار ودرهم على مثله سدسا أو فل فلا يجوز بماز يادته أكبر من السدس كخمس فأعلى ذكره ابن شاس وابن الحاجب وابن جماعة التومسي ابن عرفة أطلق اللخمي والصقلى والمازرى والجلاب والملقين وغير واحد القول في قدر النقص وهو ظاهر ما نقله الشيخ فظاهر كلام هؤلاء وابن رشد الاتفاق على منعه في الدنانير السكينة النقص وليست وفيه حذو وهو اختيار بعض من لقيناه وقال ابن شاس بلغ ما غنقر من النقص سدس دينار وقيل دنانير دنانير تنص سدسا سدسا بستة وازنة فلا بأس به اه القباب أكثر الشيوخ لم يذكر هذا الشرط وقد جاء لفظ السدس في المدونة وهو محتمل للتشيل والشرطية اه وقال ابن عبد السلام عندى ان السدس كثير ولا ينبغي ان يجوز لا ما جرت العادة ان يسمع به عند رخص الفضة أو كساد البيع اه ابن عبد السلام النظر يوجب منعها على الوجه الذي ذكره لان الشارع شرط المساواة في القدر في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وهى غير حاصلة فيها وقصد المعروف وحده لا يصلح كونه مخصوصا بالمعوم الحديث الدال على شرطها فانها حق الله تعالى فلا ينفكها قصد المعروف اه وقال في التوضيح الاصل منعها الا انهم رأوا الله ما كان التعامل بالعدد أو ان النقص في الوزن يجزى مجزى الرادعة وكما يجزى مجزى البردة وانه حيث كان التعامل بالعدد فالكيل في الوزن لا ينفع به فصار ابدال الناقص وزنا بالكمال وزنا بخمس معروف والمعروف يوسع نيسه ما لا يوسع في غيره وانه يخص عوم الحديث كما في القرض الا ترى ان بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة نية متمتع فان كان على وجه القرض جاز للمعروف ابن عمرسة ابن بشير المبادلة يبيع نقد بمثل نقد والذهب حرمة يبيع دينار بدينارين اللخمي واجازه الخنزرى وعنى المعروف ان التحدى في التدوير والصقة والعادى فواضح يريد التعامل بالعدد فان كان التعامل بالوزن فلا يجوز لاني الوزن وتصير مراطلة في التوضيح من شروط المبادلة عقدها بلفظ المبادلة وكونها بخير مراطلة وكونها واحدا واحدا احترازا من واحد بدينارين اللخمي وكون السكة واحدة القباب وزاد بعض المتأخرين في شروطها كونها على وجه المعروف لا على وجه المكايسة وهو مأخوذ من لفظ المدونة وان تكون بدا بيد ولا اظنه يختلف فيه واشعر قوله بالوزن عن انه لو كانت الدراهم والدنانير من الجانبين

الوجه الذي ذكره) أي من زيادة أحد البديلين سدسا (قوله لان الشارع الخ) علة النظر بوجوب منعها الخ (قوله وهى) أي المساواة (قوله فيها) أي المبادلة بزيادة سدس (قوله وقصد المعروف الخ) جواب ما يقال جازت قصد المعروف فهو مخصص للحديث (قوله كونه) أي قصد المعروف (قوله شرطها) أي المساواة (قوله فانها) أي المساواة (قوله منعها) أي المبادلة بزيادة السدس (قوله الا انهم الخ) استدراك لرفع ايهام انه لا وجه لتجوزها (قوله انه) أي الشأن (قوله وكما له) أي الوزن (قوله مجزى الجوده) أي فهو في الصفة لاني القدر (قوله وانه) أي الشأن عطف على ان النقص (قوله وانه) أي المعروف (قوله فان كان)

أي يبيع الذهب بالذهب نسيئة أو الفضة بالفضة كذلك (قوله وجه القرض) اضافته للبيان (قوله يبيع متساوية جنس) و اضافته فصل يخرج يبيع غيره (قوله بمثله) فصل يخرج يبيع نقد بغيره (قوله عددا) فصل يخرج يبيع نقد بمثله وزنا (قوله واجازه) أي يبيع دينار بدينارين (قوله ان التحدى) أي التقيد (قوله باللفظ المبادلة) اضافته للبيان (قوله مراطلة) أي موازنة (قوله في شروطها) أي المبادلة (قوله وجه المعروف) اضافته للبيان (قوله وجه المكايسة) اضافته للبيان (قوله وهو) أي شرط كون المعروف (قوله انه) أي الشأن

(قوله متساوية في الوزن) أي بأن يكون كل دينار أردرهم من أحد المتباعدتين من دينار كل دينار أو درهم من الآخر لا مساواة
الجموع المجموع في الوزن مع اختلافهما في العدد كما لو هم فانه بمجموعة في هذا الاختلافهما عددا (قوله لا تنقص المعروف)
عنه ممنوع (قوله بدوران الفضل من الجانبين) أنه لا تنقص قوله وهو (أي لا يوجد كمال حال (قوله لا يزداد) أي لا تنقص
تفريع على وهو انقص وزنا (قوله فقيه) أي المتن تفريع على حذف هذا من هنا الخ (قوله شبه) بكسر فـ يكون لان المحذوف
من الاول ليس مثل المذكور في الثاني (قوله لذلك) أي انتفاء المعروف الخ ٥٢٩ (قوله فيها) أي المدونة (قوله

فقال) أي ابن القاسم
(قوله فتعجب) فأنه ابن
القاسم (قوله منه) أي قول
مالك رضي الله تعالى عنه
لاخبرني هاشمي الخ (قوله
ابن كامل) فاعل قال
ونص ابن عرفة فقـ الى
طبيب بن كامل لا تعجب
منه فانه ربيعة (قوله
لا تعجب) أي من قول مالك
لاخبرني هاشمي (قوله فانه)
أي لاخبرني هاشمي الخ (قوله
ربيعه) أي الفقيه الامام
التابعي شيخ مالك رضي الله
تعالى عنهما (قوله ابن
القاسم) أي قال (قوله
اخذه) أي ربيعة المنع
فيما ذكر (قوله به) أي
ابن هاشمي ينقص خروبة
بقائم عتيق وازن (قوله
ذكر) بفتح مـ مثقال (قوله
وهي وثقة) حال (قوله
باعتبار) صلة ذكر (قوله
كونهما) أي العيينين
(قوله مختلفين) أي احدهما
مسكوك والاخرى غير
مسكوك (قوله كانت) أي

متساوية في الوزن جازت في التقليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة غير المناجز وهو
كذلك (و) النقذ (الاجود) أي الاحسن ذهبية أو فضية حال كونه (أنقص) وزنا
ممنوع ابداله بنقد ردي ذهبية أو فضية كامل وزنا لا تنقص المعروف بدوران الفضل من
الجانبين (أو) نقذ (اجود) أي أحسن (سكة) وهو انقص وزنا لا يزداد هذا من هنا لالة
انقص السابق عليه وحذف ما قبله جوهرية لالة سكة المذكور هنا عليه فقه شبه احتياك
(ممنوع) ابداله بنقد ردي السكة كالوزن لذلك فيها قال يحسنون لابن القاسم فان كانت
سكة الوازن أفضل فقال قال مالك رضي الله تعالى عنه لاخبرني هاشمي ينقص خروبة بنقائم
عتيق وازن فتعجب منه فقال لي ابن كامل لا تعجب فانه ربيعة ابن القاسم لأدري من اين
أخذه ولا بأس به عندي ابن عبد السلام وجه قول مالك رضي الله تعالى عنه ان العتيق جيد
الجوهرية وردي السكة لانه ضرب بن أمية والهاشمي ردي الجوهرية وجيد السكة لانه
ضرب بن العباس فبطل تعجب ابن القاسم اه وتبعه ابن عرفة (والا) أي وان لم يكن
لا يوجد جوهرية أو سكة انقص وزنا بان كان مساو بالادنى في الوزن او وزن منه (جاز)
الابدال المعروف لتمعن الفضل من جانب واحد (و) جازت (مراد العين) أي ذهب ارضية
(ب) عين (مثله) أي ذهب بذهب وفضة بفضة وذكروا العين وهي مؤنثة باعتبار كونها نقدا
ولا فرق بين كونها مسكوكين أو غير مسكوكين أو مختلفين وواء كان التعامل بالـ مسكوك
بالعدد أو الوزن وواء اتحدت السكة واختلقت وواء كانت بين كبار من الجانبين أو بين كبار
من جانب وانصاف أو اثلاث أو ارباع أو خمس أو سدس أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أو عشرة
(بصحة) بفتح الصاد المهملة وبالسین المهملة افصح أي مثقال معلوم القدر كطل أو نصفه
أو أوقية أو درهم مثلا توضع في كفة الميزان ونقد احدهما في السكة الاخرى فاذا اعتدلتا
أخذت نقدا احدهما من السكة ووضع نقد الاخر فيهما فاذا اعتدلتا أخذ كل نقد الاخر
(أو) (بكفتين) للميزان يوضع نقدا احدهما في كفة ونقد الاخر في الكفة الاخرى فاذا
اعتدلتا أخذ كل نقد الاخر والسكة بكسر الكاف افصح من فتحها اسم لكل ما استدار
وأول كتابه الخلاف ورجح المتأخرون الاول لحصول التساوي به بين المتدين وان لم تتساو
الكفتان ابن الحاجب والوزن بصحة جائز وقيل في كفتين وتعهبه ابن عبد السلام والموضع
بأنه لا خلاف في جوازهما وانما الخلاف في الارجح ابن عرفة كلام ابن الحاجب بقتضى
وجود قول بعمه في الصحة ولا عرفه ورده طي بقول عياض في الاكمال اختلاف في جواز

٦٧ مع في المراطلة (قوله كـ) بكسر الكاف افصح من فتحها (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله وضع)
بضم فكسر (قوله الاول) أي مراطلة الصنعة (قوله به) أي الاول (قوله تعقبه) أي ابن الحاجب (قوله بانه) أي الشأن
(قوله جوازهما) أي مراطلة الصنعة ومراطلة الكفتين (قوله بانه) أي التراطلة (قوله ولا عرفه) أي القول بعمه (قوله
ورده) أي قول ابن عرفة لا عرفه (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام

(قوله لا يجوز) أي المراطلة (قوله وهو) أي - وازها بالمثاقيل (قوله لهما) أي عياض والمأزى (قوله لانه) أي التراطل بدون معرفة الوزن (قوله وهو) أي بيع المسكوك (قوله قدرها) أي الصنعة (قوله وهو) أي الخلاف في الصنعة (قوله اذا كان) أي وجد (قوله فهو) أي الآخر (قوله بينهما) أي الاجود والادنى (قوله لاتتقاء المعروف) أي لانه لا ادنى واجود (قوله ذلك) أي الحكم في المراطلة بالمتقنين في الجودة ٥٣٠ والرداءة (قوله المنفردة) أي في الصنعة (قوله فامنع) أي المراطلة (قوله والا)

اي وان لم تكن متوسطة (قوله فاجز) أي المراطلة (قوله في دوران الفضل بها) صلة كاف التشبيه (قوله اذا قابلتها) أي السكة الجوده (قوله جديدها) أي الجوهرية (قوله في أحدهما) أي التقدين (قوله تقابلتها) أي الصياغة والجوده (قوله جديده) أي المعدن (قوله الخسلاف) أي في تنزيل السكة والصياغة منزلة الجوده ونقصه (قوله نقص هذا) أي عدم تنزيل السكة والصياغة منزلة الجوده (قوله أو غيرهما) أي المبادلة والمراطلة وهو الصرف ان كان احد المغشوشين دنانير والآخر دراهم (قوله وهو) أي يجوز بيع مغشوش بمغشوش مع عدم تساويهما في الغش (قوله ولعله) أي جواز بيع مغشوش بمثل (قوله لانه) أي ابن عبد السلام الخ لانه لم يلتفت (قوله به) أي شرط تساوي غشهما (قوله ولعسر تحقق ذلك) أي تساوي غشهما عطف على لانه الخ (قوله جماعه)

المراطلة بالمثاقيل فقبل لا تجوز الا بكفتين وقيل تجوز بالمثاقيل وهو اوصوب اه وما صوبه سبقه اليه المأزى وصرح به ابن شاس تبعاً لهما والمراد بالمثاقيل الصنعة قاله الابن وتجوز بكفتين ان وزن النقدين قبل وضعهما في الكفتين بل (ولو لم يوزنا) أي العينان قبل وضعهما في الكفتين (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف المتبسط أبو الحسن القابسي وأبو القاسم ابن محرز اذا كان الذهبان مسكوكين أو أحدهما فلا تجوز المراطلة بهما في كفتين الا بعد المعرفة بوزن أحدهما لانه من بيع المسكوك جزافاً وهو خطر لا يجوز اه لكن تعديله بالخلاف يفيد الخلاف في الصنعة أيضاً اذا جهل قدرها وهو ظاهر في التوضيح عياض وعلى قول القابسي اذا كان عدداً فلا بد من معرفة وزن وعدداً الدراهم من الجهتين أو الدنانير بخلاف الوزن فتسكن معرفة وزن أحدهما لان معرفة وزن الآخر وتجوز المراطلة ان استوى النقدان جودة أو رداءة قبل (وان كان أحدهما) أي النقدان كما أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بدنانير مصرية أو سكندرية (أو بعضه) أي أحد النقدان (أجود) وبعضه الآخر مساو ولا يخفى جودته كدنانير مغربية ودنانير مصرية بمصريين (لا) يجوز المراطلة ان كان نقداً أحدهما وبعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) من الآخر فهو متوسط بينهما بان كان نقداً أحدهما وبعضه مغربية وبعضه سكندرية وجميع نقداً الآخر مصرية لاتتقاء المعروف بدوران الفضل من الجانبين ابن يونس تحصيل ذلك ان كانت المنفردة متوسطة بان تكون أجود من بعض مقابلهما وأدنى من بعضه الآخر فامنع والا فاجز (والاكثر) من أهل المذهب (على تأويل) أي تنزيل (السكة) في أحد النقدين المراطل بهما كالجوده في دوران الفضل بها اذا قابلتها فلا تجوز مراطلة مسكوك ردي الجوهرية بغير مسكوك جيد هذا الدوران الفضل من الجانبين (و) الاكثر على تأويل (الصياغة) في أحدهما (كالجوده) في دوران الفضل بها اذا تقابلتها فلا تجوز مراطلة مصوغ دني المعدن بغير مصوغ جيد وفي الذخيرة تجوز مراطلة المسكوك بالمصوغ على هذا الخلاف غ انما نسب ابن عبد السلام للاكثر نقيص هذا وتبعه في التوضيح والطرق في هذا متشعبة وقد استوفاه ابن عرفة (و) جازان يباع نقد (مغشوش) كدنانير فيها فضة أو نحاس أو ذاهم فيها نحاس (مغشوش) مثله مراطلة أو مبادلة أو غيرهما الخط ظاهره ولو لم يتساو غشهما وهو ظاهر كلام ابن رشد ولم يلتفت المصنف لقول ابن عبد السلام ولعله مع تساوي الغش لانه لم يجزم به ولعسر تحقق ذلك ولا نهم جعلوا كالعديم وأجازوا مراطلة المغشوش بخالص فقول الشامل وقيد بتساوي الغش والافلا غير ظاهر البتة في نفسه فظهر قد صرح أبو عمر بانه لا يجوز بيع بعضه ببعض الا ان يحيط العلم أن الداخل سواء كنسكة واحدة (و) جاز بيع نقد مغشوش

أي الغش (قوله فقول الشامل الخ) تفريع لم يلتفت المصنف الخ (قوله قيد) بضم فكسر مثله أي بيع المغشوش (بخالص) مثله (قوله والا) أي وان لم يتساو في الغش (قوله فلا) أي لا يجوز بيع المغشوش بمثل (قوله غير ظاهر) خبر قول الشامل (قوله فيه) أي قول الخط ظاهر الخ (قوله بانه) أي الشأن (قوله بعضه) أي المغشوش (قوله الداخل) أي في الدنانير والدراهم

(قوله اى جواز بيع النقد المغشوش الخ) تفسير للخبر (قوله منعه) اى بيع المغشوش بالخالص (قوله الاول) اى الجواز (قوله فقال) اى صاحب الشامل (قوله وصح) بضم فكسر مثله (قوله منعه) اى بيع المغشوش (قوله جوازه) اى بيع المغشوش بخالص (قوله هو) اى جواز بيع المغشوش بخالص (قوله اذا كان) اى المغشوش (قوله كلامهما) اى الموضح وبهرام (قوله انه) اى بيع المغشوش الجارى بين الناس بالخالص (قوله فيه) اى بيع

٥٣١

بناخالص (قوله ونصه) اى
ابن عرفة (قوله المشوبة)
اى الخلوة (قوله به) اى
التماس (قوله فيها) اى
المشوبة (قوله فى المراطلة)
تنازع فيه معتبرة واعتبار
(قوله قائلهم) اى القائل
منهم (قوله بالاول) اى
اعتبارها بما فيها كوزن
خالص (قوله بقول اشهب)
صله مستدلا (قوله فى
صرفها) اى المدونة (قوله
والثاني) اى اعتبار قدر
الخالص فيها فقط (قوله
قول اشهب) اى الذى استدلل
للاول به (قوله لقوله) اى
اشهب الخ علة معنى قول
اشهب فى اليسير المعروف
(قوله شيخنا) فانه ابن رشد
(قوله من التقييد) اى لقول
اشهب باليسير بيان لما
(قوله قال) اى المازرى
(قوله منهم) اى الشيوخ
(قوله لقوله) اى اشهب
علة عام الخ (قوله هو)
اى تعميم قول اشهب لليسير
والكثير (قوله هو) اى
الدرهم القديم (قوله درهم)
جنس روى الضرب فصل

(بناخالص) من الغش الخط يعنى تجوز مراطلة المغشوش بالخالص على القول الرابع المأخوذ
من كلام المدونة وغيرها (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) اى جواز بيع النقد
المغشوش بالنقد الخالص من الغش وخلافه منعه وجعل صاحب الشامل الاول هو المذهب
فقال وصح منعه بخالص والمذهب جوازه وقال ابن عرفة هو اختيار ابن حجر قال فى التوضيح
بعد ذكر الخلاف اذا تقرره هذا علم انهم اتفقا على كماله فى المغشوش الذى لا يجرى بين الناس
ويؤخذ من كلامهم جواز بيع المغشوش بصفه الخالص اذا كان يجرى بين الناس كما عندنا
بمصر اه وبه جزم فى الشامل فقال بعد كلامه السابق اما مغشوش يتعامل به فيساع بصفته
وزنا اه قلت فظاهر كلامهما انه يجوز بلا خلاف وظاهر ما نقله ابن عرفة عن ابن رشد دخول
الخلاف فيه ونصه فى اواخر المراطلة ابن رشد فى كون الدنانير المشوبة بقصة او نحاس
والدراهم المشوبة به معتبرة كلها اعانها كوزن خالص واعتبار قدر الخالص فيها فقط فى
المراطلة والشكاح والزكاة والسرقة قولان لا يسيو بخ مستدلا قائلهم بالاول بقول اشهب
فى صرفها والثانى الصحيح لئيمه صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب والقصة بالقصة الامثالا
بمثل وانما معنى قول اشهب فى اليسير على وجه المعروف لقوله وانما يشبه هذا البديل وكان
شيخنا ابن رزق يقول لا يجوز على مذهب مالك رضى الله تعالى عنه مراطلة الذهب العبادية
بالعبادية ولا الشرقية بالشرقية لانه يبيع ذهب وقصة بذهب وقصة وذهب ونحاس بذهب
ونحاس وذكر المازرى ما ذكره ابن رشد من التقييد ودليله لبعض الشيوخ قال وقال غيره
منهم قول اشهب عام فى القليل والكثير لقوله لا بأس بذلك اذا بيع وزنا بوزن واعتبار اليسير
فى المبادلة انما هو اذا كانت عددا لا وزنا قلت هو اختيار ابن حجر روى على هذا الخلاف اختلاف
شيوخ شيخنا فى جواز الرد فى الدرهم القديم وهو درهم روى الضرب فيه قدر من النحاس
بناء على اعتقاده واعتباره وهو غير موجود بل الدارم هو شرط جواز بيع المغشوش
مراطلة او مبادلة او غيرهما ولو بعرض ان يباع (لمن يكسره) اى المغشوش ليصير حليا
(او) لا يكسره ويقيم بحاله (لا يشبه) بان يدخره لعاقة او بين غشه عنده يبعه غ وان
يكسره او لا يغش به كذا هو بواو العطف فى اوله فهو اعم من أن يكون فى بيع او صرف
او مراطلة الخط والموجود فى النسخ بغيره وهو صحيح لانه وان كان سباق الكلام فى
المراطلة لحكم البيع به وصرفه يستلزم ذلك لان العلة انما هى خوف الغش به د وعلى
نسخة غ فهو معطوف على جملة مراطلة عينه لانه اى جازت معاودة مغشوش لمن يكسره
اعم من كونه فى بيع او غيره والمغشوش الذى لا فائدة فيه الا الغش لا يجوز بيعه بحال (وكره)
بضم فكسر يبعه (لمن لا يؤمن) بفتح الميم غشه به بان شك فيه كالمصارفة كفى البيان واقتصر

مخرج غير روى الضرب (قوله فيه قدر من النحاس) فصل مخرج درهم روى الضرب ليس فيه ذلك (قوله فهو) اى شرط كسره
او عدم الغش به (قوله لانه) اى الشان (قوله وان كان سباق الكلام الخ) حال (قوله به) اى المغشوش (قوله وصيرفه) اى
المغشوش (قوله من ذلك) اى حكم المراطلة به (قوله يبعه) اى المغشوش

(قوله يفسخ) أي يبيع المغشوش له (قوله لتأزيم الخ) علة جعل الخ (قوله في جعلهم) أي الصيارفة (قوله يبعه) أي المغشوش (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله ان كان) أي مريد شراء المغشوش (قوله ذلك) أي جواز يبعه له (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله لفظ لا أرى) إضافة لليمان (قوله المنع) خبر ظاهر (قوله كانوا) أي الصيارفة (قوله ان كان) أي المغشوش (قوله قائما) أي عند مشترية (قوله علمه) أي مشترية ٥٣٢ (قوله لانه) أي المغشوش الذي فات علة للتفسير (قوله علمه) أي وجد به مذاهبه

عليه الشارح وق و عج وجعلت الصيارفة ممن يفسخ تبعاً للمنازعة ابن عرفة ابن رشد في جعلهم ممن يكره يبعه لهم قال لفظ الرواية ان كان ممن يغربها الناس كالصيارفة وغيرهم فلا أرى ذلك قال فظاهر لفظ لا أرى المنع الذي هو أشد من الكراهة اه وظاهر التلقين مسلمين كانوا وغيرهم (وفسخ) بضم فس كسر يبعه (من) يعلم انه (يغش به) ان كان قائماً وقد رعلمه فيجب فسخه (الان يذوت) المغشوش حقيقة بذهاب عيئه أو حكمه بذهاب مشترية كما في البيان واذا فات (فهو يملكه) أي ممن المغشوش بأدبه أي يستقر ملكه لانه لا يفسخ ولو عثر عليه بل يباع على المبتاع فلا يلزمه التصديق به ويندب فقط (أو يتصدق) بأدبه وجوباً (بالجمع) أي جميع عوض المغشوش لان يبعه لم ينعقد فيجب تنه المبتاعه ان علم والواجب التصديق به (أو) يتصدق وجوباً (بالزائد) من تنه (على) تنه لو باعه لمن لا يغش به وبالباقى ندباً في الجواب (أقول) أعد لها ثالثاً اذ لم يخرج الا فيه ما تعدى به وهو الموافق لقوله في الاجارة وتصديق بالكراهة أو بقضائه الثمن على الأرجح الخط جعل المصنف الاقسام اربعة الاول يبعه لمن يكسره فهذا جائز ابن رشد اتفاقاً وقيد ابن الحاجب بمن يؤمن غشه به بعد كسره قال في التوضيح فان لم يؤمن فلا بد ممن سبكه وهو ظاهر وأصله في المدونة قال فيه او اذا قطعه جاز يبعه لمن لا يغش به الناس ولم يكن يجوز بينهم اه فالمدار على انتهاء الغش به الثاني يبعه لمن يعلم انه لا يغش به وهذا جائز اتفاقاً ايضاً الثالث يبعه لمن لا يؤمن ان يغش به ابن رشد كالصيارفة فهذا يكره له ذلك الرابع يبعه ممن يعلم انه يغش به فهذا لا يحل له ذلك وزاد ابن رشد خامساً وهو يبعه لمن لا يدري ما يصنع به اجازه ابن وهب وكرهه ابن القاسم ورواه عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما دخل هذا في قول المصنف وكرهه لمن لا يؤمن (و) جاز (قضاء قرض) بفتح القاف وسكون الراء ونقط الضاد أي متسلف بفتح اللام سواء كان عينا أو طعاماً أو عرضاً وسواء كان حالاً أو مؤجلاً (بشيء) (مساو) لما في الذمة قدراً وصفة (و) (أفضل) مما في الذمة (صفة) لانه حسن قضاء وفي الحديث رد صلى الله عليه وسلم عن سلف بكر رباعياً وقال خير الناس احسنهم قضاء ان لم يشترط في عهد القرض والا فهو سلف جرت عهده العادة كالشرط الخط فيها من اقرضته قعاً وقضاه دقة كما مثل كيله جاز وان كان أقل من كيله فلا يجوز ابو الحسن قوله جازير بد ما لم يكن الدقيق اجود فقيمته لانه باع ربيع القمح بجودة الدقيق وقوله وان كان أقل من كيله فلا يجوز أي خلافاً لا شطب في اجازته قال فيها عنده لو اقتضى دقة عن قع والدقيق اقل كيلاً فلا بأس به الا ان يكون الدقيق اجود من القمح (وان حل) بفتح الحاء المهملة ويشد اللام أي حضر وأنى (الاجل) لدين القرض أو كان حالاً ابتداء جاز قضاؤه (بشيء) (أقل) منه (صفة وقد را) معها

(قوله فلا يلزمه) أي بأدبه (قوله يبيع على يملكه) (قوله ويندب) أي التصديق به (قوله وجوباً) بيان لحكم التصديق (قوله لان يبعه) أي المغشوش الخ علة يتصدق بالجميع (قوله تنه) أي المغشوش (قوله علم) بضم العين (قوله والا) أي وان لم يبع لم يبتاعه (قوله يخرج) بضم الياء وسكون الحاء المهملة وفتح الراء بضم اي يضيق (قوله وهو) أي الثالث (قوله وقيد) أي الجواز (قوله بذكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف فراء (قوله أي ثنى من الابل) (قوله رباعياً) بفتح الراء أي بعيراً بلغ سبع سنين (قوله وقال) أي الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم (قوله قضاء) أي للمعليه من سلف أو يبيع (قوله ان لم يشترط) أي القضاء باحسن صفة (قوله في عهد القرض) إضافة لليمان (قوله والا) أي وان اشترط

فيه (قوله فهو) أي القضاء بالفضل صفة (قوله جرت عهده) أي للمسلف فلا يجوز (قوله والعادة) أي كدصف الجارية بقضاء القرض بالفضل صفة (قوله كالشرط) أي في ايجاب التحريم للقضاء بالفضل صفة (قوله فيها) أي المدونة (قوله جاز) أي قضاؤه (قوله وان كان) أي الدقيق (قوله من كيله) أي القمح (قوله لانه) أي المترض بكسر الراء (قوله ربيع) بفتح الراء وسكون المثناة تحت أي زيادة دقيق القمح على كيله (قوله فيها) أي المدونة (قوله عنه) أي اشيب (قوله او كان) أي دين القرض

(قوله اوردب) عطف على دينار (قوله اوشقة) عطف على دينار (قوله ردی) نعت نصف (قوله كامل) اوردب اوشقة (قوله لانه) اي القضا باقل صفة وقدرا (قوله واولی) بفتح الهمزة في الجواز (قوله الشرط) اي ان حل الاجل (قوله المنع) اي للقضاء باقل صفة وقدرا (قوله لانه) اي القضا باقل صفة وقدرا (قوله تسليف) اي واسقاط بعض الحق نفع للمسلم (قوله ولو قل) اي الزائد في العدد (قوله لانه) اي القضا بازيد عددا (قوله وزنها) اي وزن كل واحد منها (قوله وازنة) اي كاملة الوزن كل واحد وزنه ووزن درهم (قوله بغير شرط) صلة قضالك (قوله وان قضالك) اي عن المائة التي وزن كل واحد منها نصف درهم (قوله ثم قال) اي في المدونة (قوله انصافا) اي وزن كل واحد منها نصف درهم (قوله وأمل) اي ٥٣٣ ضابط وقاعدة (قوله كانت) اي المدفوعة قضاء (قوله

العيون) جمع عين اي المدفوع عنها والمدفوعة اي في الصفات (قوله الاولى) بضم الهمزة اي قضا مائة وازنة عن مائة انصاف (قوله هذا) اي الجواز (قوله عددا) اي بلا وزن بحيث يساوي نصف الدرهم (قوله القيمة) اي حين اعتبار (قوله هذا) اي حين اعتبار (قوله في التام) اي في التام (قوله المدونة المذكورة) اي القضا عن مائة انصافا (قوله مائة كاملة) اي وان كان معتبرا نصف درهم (قوله منع) بضم فكسر اي قضا المائة الكاملة عن المائة (قوله مطلق) اي عن التقييد باعتبارها (قوله علم) بضم العين (قوله انه) اي الثابت (قوله عن المائة درهم) اي الكوامل (قوله مائتي)

ك نصف دينار اوردب اوشقة ردی عن كامل جسد لانه حسن اقتضاء واولی باقل صفة فقط او اقل قدرا فقط ومفهوم الشرط المنع ان لم يحل الاجل لان فيه ضلع ونحوه اي أمقط بعض الحق وبجمله لك وهذا يؤدى لسلف جرنقعا لان التجبيل تسليف (لا يجوز قضاء قرض بشئ ازيد منه) عددا ولو قل على المشهور لانه سلف بزيادة ويجوز قضاء مثل العدد الذي عليه في المتعامل به عددا ولو كان زائدا وزنا قال في المدونة وان اسلفت رجلا مائة درهم عددا وزنها نصف درهم فضالك مائة درهم وازنة بغير شرط جاز وان قضالك تسعين وازنة فلا خير فيه ثم قال وان اقضك مائة درهم وازنة عددا فقتضيه خمسين درهما انصافا جاز ولو قضيته مائة درهم انصافا ونصف درهم فلا يجوز وان كانت أقل وزنا واصل هذا انك اذا اقترضت دراهم عددا لم تكن تقضيه مثل عددها كانت مثل وزن دراهمه او اقل واكثر ويجوز ان تقضيه اقل من عددها في مثل وزنها او اقل اذا اتفقت العيون فان قضيته اقل من عددها في اكثر من وزنها او قضيته اكثر من عددها في اقل من وزنها فلا يجوز اه ابو الحسن في شرح المسئلة الاولى هذا في بلد تجوز الدرهم فيه عددا واما في بلد لا تجوز فيه الدرهم الا وزنا فلا يجوز بيعها ولا قرضها الا وزنا فيجوز حينئذ ان يقضى بك عن مائة انصافا خمسين درهما عددا مثل وزنها اه ابن عرفة اختلف في مسئلة المدونة المذكورة فقول الجواز مقيد بكون الانقص معتبرا درهما لان نصف درهم والامنع كزيادة كثيرة في العدد وقيل مطلق اه الخط علم من كلام المدونة انه لا يصح ان يقضى به عن المائة درهم مائتي درهم انصافا ولا عن المائة نصف خمسين درهم او لا عن درهم نصفين ولا درهما عن نصفين وهو ظاهر والله أعلم وعطف على عددا قال (او) اي ولا يجوز قضاء فرض بازيد (وزنا) في المتعامل به وزنا حل الاجل ام لا لسلف بزيادة (الا) ان تكون زيادة لوزن بسيرة جدا (كرهان) احد النعدين على الآخر في (ميزان) واسموا ثمماني ميزان آخر فيجوز في المتعامل به وزنا فان كان التعامل بالعد فقط جاز القضا بازيد وزنا مع تساوي العدد كما تقدم وعطف على معنى ازيد عددا اي لان زادا نعد فقال (او) اي ولا يجوز قضاء قرض ان (دار) اي حصل (فضل) بفتح القاء وسكون الضاد المججمة اي زيدا (من الجانبين) اي المقرض والمقترض لخروجهم من باب المعروف الى باب المكايسة كقضاء تسعة مائة عن عشرة زيدة وهذا كالتقييد لقوله وان حل الاجل الخ (وبمن) النشي (المبيع) المترتب في ذمة المشتري حال

بفتح التام مائتي مائة بلانون لضافته (قوله خمسين درهما) اي كاملة (قوله ولا عن درهم) اي كامل (قوله ولا درهما) اي كاملا (قوله وهو ظاهر) اي وقيد به ابو الحسن باعتبار التعامل بالنصف كالسكامل في القيمة اعتبارا بالعدد لا الوزن وحكي ابن عرفة خلافا في نقيده بذلك والملافة والله أعلم (قوله للسلف بزيادة) علة لا يجوز بازيد وزنا (قوله فيميزان) اي رجحان الميزان (قوله اي زيدا) بفتح الزا اي زيادة (قوله تسعة مائة) هذه جملة (قوله عشرة زيدة) هذه ذمة فقد تفضل المقرض باسقاط واحد والمقترض بجودة المحمدية (قوله وهذا) اي اودا فضل من الجانبين (قوله كالتقييد) اي بعدم دوران الفضل من الجانبين (قوله المترتب نعت عن

(قوله كونه) أي الثمن (قوله قضاؤه) أي الثمن (قوله في جواز) صله كاف التشبيه (قوله مطلقا) أي عن التقييد بمحاول الاجل (قوله عددا) أي فيما يتعامل به عددا (قوله وزنا) أي فيما يتعامل به وزنا (قوله منعه) أي الاكثر (قوله وهي) أي العلة (قوله فان حل الاجل جاز) أي قضاؤه باقل (قوله ان كان) أي الثمن (قوله فان كان) أي الثمن (قوله جاز) أي قضاؤه (قوله والا) أي وان جعل الاقل في جميع الاكثر (قوله منع) بضم فكسر أي قضاؤه (قوله وهذا) أي التفصيل المتقدم (قوله ان قضاؤه) أي عن المبيع غير العين (قوله غير طعام) فان كان طعاما ممتعا لم يبيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله يبيعه) أي الثمن (قوله بالمأخوذ) أي قضاؤه لان لم يجوز يحكيوان بطعم جنسه ٥٣٤ (قوله وسلم) عطف على يبيع (قوله فيه) أي المأخوذ قضاؤه فلا يجوز قضاؤه دراهم

كونه (من العين) أي الدنانير والدرهم أي قضاؤه (كذلك) أي قضاؤه القرض في جواز به بأفضل صفة. ظلفا وبأقل صفة وقدرا ان حل الاجل (وجاز) قضاؤه عن المبيع العين (بأكثر) عددا أو وزنا حل الاجل ولا لا تفتاؤه منعه في قضاؤه القرض وهي سلف جوازها واحترز بقوله من العين عن العرض والطعام فيجوز قضاؤه قبل اجله بمساويه قدر او صفة لا ان يدلحط الضمان وازيدك ولا أقل اضع وتبجل فان حل جاز ان كان عرضا فان كان طعاما وجعل الاقل في مثله وبراء من الباقي جاز والامنع للمفاضلة في الطعام وهذا ان قضاؤه ينجسه فان قضاؤه بغير جنسه جاز ان كان الثمن غير طعام وجاز يبيعه بالمأخوذ من اجرة وسلم رأس المال فيه (ودار) أي حصل من الجاني (الفضل) في قضاؤه القرض (بسكة) في احد العوضين ووجوده في الآخر فلا يجوز قضاؤه مسكوكا دني عن غيره جدي وعكسه (و) (بصياغة) في احدهما (وجوده) في الآخر فلا يجوز قضاؤه مصوغا دني عن غيره جدي ولا عكسه واختلاف في قضاؤه المسكوك عن المصوغ وعكسه ومذهب ابن القاسم جواز ابن الحاجب والسكة والصياغة في القضاؤه كالجودة اذ اقا ضيق الاتفاق الذي سكا المصنفا انما هو فيما بين المسكوك والمصوغ وغيرهما لا فيما بين المصوغ والمسكوك لانه اختلاف في جواز اقضاؤه احدهما عن الآخر على قولين حكاهما ابن عبد السلام وغيره ومذهب ابن القاسم الجواز قالوا في قوله ومساغة بمعنى او (وان بطلت فلوس) بضم القاء جمع فلس بفتحها وسكون اللام أي النحاس المسكوك الذي يتعامل به ومعنى بطلانها ترك التعامل بها بعد ترتبها في ذمة شخص بقرض أو بيع ومثلها الدنانير والدراهم في التلقين ومن اتياع بقدره واقترضه ثم بطل التعامل به لم يكن عليه غيره ان وجد والافقيته ان فقد اه وفي الجلاب ومن اقترض دنانيرا ودراهم او فلسا أو باع بها وهي سكة معروفة ثم غير السلطان السكة وابدلها بغيرها فانما عليه مثل السكة التي قبضها ولزمته يوم العقد القراني في شره ولو انقطع ذلك النقد حتى لا يوجد له قيمته يوم انقطاعه ان كان حالا والا فيوم يحل الاجل لعدم استحقاق المطالبة قبله وقوله مثل السكة التي قبضها يعني في القرض وقوله لزمته يوم العقد يعني في البيع فهو واف ونشر مرتب وبهذا ائق ابن رشد وغيره من الشيوخ وفي المدونة من لك عليه فلوس من يبيع او قرض فاسقطت لم تتبعه الا بها وقاله ابن المسيب في الدرهم اذا سقطت اه (فالمثل) لما بطل التعامل به على من ترتب في ذمته واولى ان تغيرت قيمتها مع

عن الثمن غير العين دراهم ورأس المال دينار (قوله عن غيره) أي المسكوك (قوله جدي) نعت غير (قوله عكسه) أي قضاؤه غير مسكوكا جدي عن مسكوكا دني (قوله عكسه) أي قضاؤه غير مصوغ جدي عن مصوغ دني (قوله عكسه) أي قضاؤه المصوغ عن المسكوك (قوله في القضاؤه) صله كاف التشبيه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله لانه) أي الشان (قوله اختلف) بضم التاء (قوله احدهما) أي المسكوك والمصوغ (قوله ومثلها) أي الفلوس (قوله الدنانير والدراهم) أي التي بطلت (قوله في التلقين) خبر مقدم (قوله واقترضه) أي النقد (قوله به) أي النقد (قوله عليه) أي النقد (قوله المتاع او المقرض) قوله غيره) أي النقد الذي بطل

(قوله ان وجد) بضم فكسر أي النقد الذي بطل (قوله والا) أي وان لم يوجد النقد الذي بطل (قوله فقيته) استقرار أي النقد الذي بطل تازم من هو عليه من النقد المتعامل به (قوله وهي) أي الدنانير والدراهم الخ حال (قوله عليه) أي المقرض أو المشتري (قوله يوم العقد) تنازع فيه قبض ولزم (قوله له) أي المقرض أو البائع (قوله قيمته) أي النقد (قوله ان كان) أي الدين (قوله بهذا) أي لزوم مثل ما بطل ان وجد وقيته ان لم يوجد صلة ائق (قوله فاسقطت) بضم الهاء وكسر القاف أي ترك التعامل بها (قوله بها) أي مثلها (قوله على من ترتب في ذمته) خبر المثل (قوله اولى) بفتح الهاء (قوله قيمتها) أي الدنانير والدراهم

(قوله فيها) المدونة (قوله ففسدت) أي تركه التعامل بها (قوله بفلس إلى أجل) أي ففسدت قبل حلول الأجل (قوله من بلد المتعاقدين) صلة عدم (قوله وان وجدت في غيرها) مبالغة أو حال (قوله مما تجدوا التعامل به) بيان للقيمة (قوله وذلك) أي وقت استحقاقها (قوله ولا يجتمعان) أي الاستحقاق والعدم (قوله هذا) ٥٣٥ أي اعتبار القيمة يوم اجتماع الأمرين (قوله وعليه) أي مختارهما صلة اقتصر

(قوله عليه) أي المدين (قوله فيهما) أي السكة التي تركت (قوله واختاره) أي اعتبره يوم الحسب (قوله البرزلي) أي قال (قوله وهو) أي اعتبار يوم الحسب (قوله مطلق) أي المدين وبالدین (قوله بها) أي الدنانير أو الدراهم أو الفلوس (قوله وقيدها) أي المدونة (قوله بما إذا لم يكن الخ) صلة قيد (قوله والا) أي وان كان مطل من المدين (قوله من السكة الجديدة) بيان لما (قوله وله) أي رب الدين (قوله واخذه) أي الدين (قوله منه) أي المدين (قوله دخل) أي رب الدين (قوله معه) أي المدين (قوله قال) أي البدر (قوله فيه) أي تقييد الوانغی (قوله غايته) أي المماطل (قوله لب) بضم اللام وتشديد (قوله النازلة) أي مطل المدين حتى يطل ما عليه (قوله فاجاب) أي ابن اب (قوله بانه) أي الشان (قوله

استقرار التعامل بها وفيها ومن اساقته فلوسا فاخذت به ارضا ففسدت الفلوس فليس لك عليه الا مثل فلوسك وبأخذ درهمه وان بعته سلعة بفلوس الى أجل فاعا لك مثل هذه الفلوس يوم البيع ولا يلتفت لك سادها وكذلك ان اقرضته دراهم فلوسا وهي يومئذ مائة فلس بدرهم ثم صارت مائتي فلس بدرهم فاعا لك مثل ما اخذ لا غير ذلك (او عدت) بضم العين وكسر الدال الفلوس والدنانير او الدراهم بعد ترتيبها في ذمة شخص يبيع أو قرض من بلد المتعاقدين وان وجدت في غيرها (فالقصة) واجبة على من ترتب عليه مما تجدوا التعامل به معبرة (وقت اجتماع الاستحقاق) لاخذها ممن هي في ذمته وذلك يوم حلول أجلها (والعدم) لهما ولا يجتمعان الا وقت المتأخر منهما فان استحققت ثم عدت فالتقويم يوم العدم وان علمت ثم استحققت قومت يوم استحقاقها هذا مختار للخمى وابن محرز وعليه اقتصر ابن الحاجب وغيره وقال ابن اب نونس عليه قيمته يوم الحسب واختاره ابو اسحق التونسي وابو حفص وصوبه ابو الحسن البرزلي وهو ظاهر المدونة وظاهر كلام المصنف والمدونة سواء مطل بها ام لا وقيدها الوانغی واقره المشدالي وخ في التكميل بما اذا لم يكن من المدين مطل والاوجب عليه ما آل اليه الامر من السكة الجديدة قال صاحب التكميل المنهاج هذا ظاهر اذا آل الامر الى الاحسن فان آل الى الاراد فاعا عليه بما ترتب في ذمته والله اعلم وبجواب الدين القرافي مع الوانغی بان تقييده لم يذكره غيره من شراح المدونة وشراح ابن الحاجب وللبحث فيه مجال ظاهر لان مطل المدين لا يوجب زيادة في الدين وله طلبه عند الحاكم واخذه منه جبرا كيف وقد دخل عند المعاملة معه على ان يتقاضى حقه منه كما دفعه وان يطله وعلى ان يقاس ويعوت ففلسا قال وبجواب فيه بعض اصحابنا بان غايته ان يكون كالغاصب والغاصب لا يتجا وزمعه ما غصب اه قال بعضهم اذا علمت ان اطلاق المدونة يقوم عند الشيوخ مقام النص كما قال ابن عرفة خصوصا وقد تابع الشيوخ بعضهم بعضا على اطلاقها وابقوه على ظاهره فظهر ما قاله البدر وبعض اصحابه وقد ذكر في المعيار ابن اب سئيل عن النازلة نفسها فاجاب بانه لا عبرة بالماطل ولا فرق بين المماطل وغيره الا في الاثم بنائي (وتصدق) بضم القوقبة والصاد المهملة وكسر الدال مثقلة جوازا (بما غش) بضم الغين المعجمة وشد الشين اي احدث فيه الغش واعد غش الناس به فيحرم بيعه الخط لا يجب فسخ بيع الغش اتفاقا قاله ابن عرفة وتصديق به على من علم انه لا يغش به ادبا للغش خبر من غشنا فليس منافا ان احدث فيه الغش لغير بيعه او بيعه مينا غشه ممن يؤمن غشه به او يشك فيه فلا يتصدق به فان باعه لمن لا يغش به بلا بيان فله مشترى التمسك به والرجوع بما بين الصحة والغش ان علم قدره والافسدي به وافهم قوله تصديق بما غش انه لا يكسر الخبز ولا يراق اللبن وطرح حجره في الارض اجتمعت منه رضى الله تعالى عنه لموافق عليه الامام وجل على القليل ابو الحسن ولا قائل بجواز اراقة الكثير البنائي هذا هو المشهور

جوازا بيان لكم التصديق (قوله احدث) بضم الهمزة وكسر الدال (قوله اعد) بضم الهمزة وكسر العين (قوله به) أي المغشوش (قوله علم) بضم العين (قوله والا) أي وان لم يعلم قدره (قوله له) أي اللين المغشوش (قوله وجل) بضم فسكراي طرح حجره

(قوله به) اي المذكور ومن طرح اللبز وحرق الملاحة الردية (قوله تذلل) اي الملاحة الردية (قوله فيما علمت) يجوز بالصدق (قوله من الخطا) بفتح الخاء المعجمة ٥٣٦ ضد الصواب (قوله الخطا) بضم الخاء المعجمة جمع خطوة (قوله رغن خيل الخ) عطف

وقيل يراق الابن ويحرق الملاحة الردية قاله ابن العطار واقى به ابن عتاب وقيل تقطع خرقا وتعطى للمساكين قاله ابن عتاب وقيل لا يحل الادب في مال امرئ مسلم ابن ناجي هذا الخلاف في نفس المغشوش واما الوزني رجل مثلاً فانه لا قائل فيما علمت انه يؤدب بالمال وما يعمله الولاة فهو جور لا شك فيه اه وقال الواشليسي العقوبة بالمال نص العلماء على انها لا تجوز بهال وقوى البرزلي تحليل المغرم الملقب بالخطا لم يزل الشيوخ يعدونها من الخطا ويقبضون عن متابعتها الخطا والخلاف في طرح المغشوش والتصدق به وحرق الملاحة الردية القسج وشبهه ذلك انما هو من باب العقوبة في المال لا من العقوبة به ومنه التصديق باجرة المسلم نفسه للكافر على عصر خراور عي خنزير وعن خيل وسلاح مبيع لمن يقاتل بها المسلمين وما روى عن مالك رضي الله تعالى عنه من حرق بيت الخمار فهو شاذ وراجح لذلك لان المراد البيت الذي يباع فيه الخمر فهي عقوبة في المال الذي عصى الله تعالى فيه واستحسان البرزلي اغرام مرسل البهائم في الكرم شيئاً جار على مذهبه الا ان يكون ما يغرمه قدر ما أثقلت به البهائم فيكون من باب غرم المتلف لا من باب العقوبة بالمال اه ويجوز التصديق بالمغشوش ان لم يكثر بل (ولو كثر) المغشوش قاله مالك رضي الله تعالى عنه وأشار بولول قول ابن القاسم لا يتصدق بالكثير يؤدب صاحبه ويترك له ان امن غشبه والا يسع لم يؤمن الخط قول ابن القاسم احسن من قول مالك رضي الله تعالى عنه مالان الصدقة به من العقوبة والعقوبة بالمال كانت في أول الاسلام ثم نسخت وصارت في البعد فقول ابن القاسم أولى بالصواب والقيام ان لا يتصدق بكثير ولا قليل واستثنى من تصديق باغش فقال (الا ان يكون) المغشوش (اشترى) بضم الفوقية وكسر الراء (كذلك) اي مغشوشاً فلا يتصدق به ولا ينزع منه ولكن لا يمكن من بيعه واستثنى من اشترى كذلك فقال (الا) الشخص (العالم) يغشه يشتره (ليبيعه) اي المغشوش غاشبه فيصدق به عليه ومفهوم لبيعه انه ان اشترى لياً كله او يدخره فلا يتصدق به عليه ومثل للغش فقال (كبل) بفتح الموحدة وشدة اللام (الخمر) بضم الخاء المعجمة والميم جمع خمار بكسر هاء ما تخمر به المرأة رأسها من خراوحر او غيرهما (بالنشا) بكسر النون واجحام الشين اي الصمغ والعجين ونحوهما ابن رشد فان علم المشتري بيهاب بالنشأ وأنه يصفقها ويشد هافلا كلام له وان لم يعلم ذلك فله الخيار بين ردّها والتمسك بها فان فاتت ردت الى القيمة ان كانت اقل من الثمن وكذا ان علم بيهابيه ولم يعلم انه يشده وهذا نحو قول ابن حبيب ما يصنعها الخاكة من تصميغ الديباج غش لانه وان كان لا يخفى على المشتري فقد يخفى عليه قدر ما حدث فيها من الشدة والصفقة والله أعلم (وسبك ذهب جيد بردي) ليوهم جوده بجمعه وكذا القضة ويكسر ان خيف التعامل به ومن خط الردي بالحبس خط الحزم الاتي بلحم الذكروا الهزيل بالسمين والمعز بالضان والشعير بالقمح (ونفخ اللحم) بعد سلخه ليرتفع قشره الاعلى فيظهر انه سمين وهو ليس كذلك في سماع ابن القاسم فيمن فجر في سوق المسلمين فجعل في مكانه زفتاً انه يخرج من السوق وذلك لشد عليه من الضرب ابن رشد ظاهر قوله انه يخرج ادباً له وان لم يمتد به وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الساجشون من غش في اسواق المسلمين يعاقب بالسجن والضرب وبالاخراج من السوق ان كان

على اجرة (قوله من حرق بيت الخمار) بيان لما (قوله لذلك) اي التأديب في المال لابه (قوله شيئاً) مفعول اغرام المضاف لمفعوله الاول (قوله مذهبه) اي البرزلي في التأديب بالمال المعدود من الخطا (قوله والا) اي وان لم يؤمن غشبه به (قوله ومثل) بفتحات مثقلاً (قوله له) اي المشتري (قوله وان لم يعلم) اي المشتري (قوله ذلك) اي بيهاب بالنشأ وأنه يصفقها ويحبسها (قوله ردت) بضم الراء أي الخمر (قوله ان كانت) اي القيمة (قوله ان علم) اي المشتري (قوله بلها) اي الخمر (قوله به) اي النشا (قوله انه) اي النشا (قوله من تصميغ الديباج) بيان لما (قوله غش) خبر ما (قوله لانه) اي التصميغ (قوله وان كان) اي التصميغ الخ حال (قوله عليه) اي المشتري (قوله فيها) اي الخمر (قوله من الشدة) بيان لما (قوله يكسر) اي المسكول من ذهب جيد وذهب دني (قوله فجر) بفتحات وجيم مخففاً اي فسق (قوله زفتاً) اي ليمتعلق به بعض الحب

المكيل (قوله يخرج) بضم الياء وفتح الراء (قوله وذلك) اي اخرجه من السوق (قوله وان لم يمتد به) اي الغش اعناد

(قوله يرجع) يضم الياء وفتح الجيم (قوله وقيدته) أي أخرجه من السوق (قوله الرجوع) أي إلى السوق (قوله ولا يعرف) يضم الياء وفتح الراء حال (قوله ولا) أي وإن كان ينكره الرجوع ولا يعرف (قوله دب) يضم فكسر مثقلا * (فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام) * (قوله من الطعام) بيان لما قوله منه أي الطعام بيان لما قوله وما يصير الخ (عطف على ما يحرم) (قوله والبياعات) عطف على ما يحرم (قوله البر) يضم الموحدة (قوله مثلا ٥٣٧) بثل أي يباع حال كونه مثلا بثل بكسر فسكون فيهما (قوله

الآخذ) بضم الهاء وكسر
الخاء المعجمة (قوله والمعطى)
بكسر الطاء (قوله فيه) أي
الربى صله سواء (قوله
وقصر) بفتح خاء مثقلا
(قوله الحكم) أي منع الربا
(قوله لا نفهم) أي الظاهرية
من إضافة المصدر لفاعله
(قوله عليها) أي المذكورات
في الحديث (قوله واختلفوا)
أي الجمهور (قوله عليها)
أي المسهمات ما شاركتها
في علته المنع (قوله فيها) أي
العلة (قوله وعليه) أي
كون العلة الاقتيات
والادخار (قوله وهو) أي
كونها الاقتيات والادخار
(قوله ناول) بفتح ناء مثقلا
أي حمل (قوله عليه) أي أنها
الاقتيات والادخار (قوله
وهو) أي أنها الاقتيات
والادخار (قوله قيام) أي
إقامة (قوله لمنه) أي
الادخار (قوله فيه) أي
الادخار (قوله حده) أي
الادخار (قوله كونه) أي

اعتاد الغش ولا يرجع إليه حتى تظهر رتبته وقيدته بعض أهل النظر بما إذا كان لا يمكنه الرجوع ولا يعرف والادب بالضرب ونقله ابن عرفة والله سبحانه وتعالى أعلم
* (فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام وبيان ما هو جنس أو اجناس منه وما يصير به الجنس الواحد جنسين وما لا يصير والبياعات المنهى عنها وما يتعلق بها) * (عله) أي علامة حكمية حرمه ربا (طعام الربا) أي الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل فإن العلة الشرعية علامة جعلها الشارع غير مؤثرة الخط والأصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام البر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بثل أي يبدل ربا أو استزاد فقد أربى فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يبدل يبدل وفي رواية الآخذ والمعطى فيه سواء وقصر الظاهرية الحكم على هذه المسهمات لتفهم القياس والجمهور القائلون بالقياس لم يحتلوا في أن الحكم ليس مقصورا عليها واختلفوا في العلة المقتضية للمنع حتى يقاس عليها وقد اختلف فيها على عشرة أقوال ذكر المصنف قولين منها الأول (اقتيات) أي اكتمل لقيام البنية به (وادخار) أي تأخير له وقت الاحتياج إليه ابن الحاجب وعليه الأكثر قال بعض المتأخرين وهو المعول عليه وتأول ابن رشد المدونة عليه بعض المتأخرين وهو المشهور من المذهب ومعنى الاقتيات قيام البنية به مع الاقتصار عليه ومعنى الادخار التأخير المقتضي لفساد ابن ناجي لاحد زمنه على ظاهر المذهب ويرجع فيه للعرف وحكي التماس في حده بسنة أشهر ولا بد من كونه معتادا فلا يعتبر ادخار الجوز والمان لندوره والحق بالاقتيات إصلاح المقنات وإفادها بعطف بالواو ان العلة مجموع الأمرين والقول الثاني ان العلة الاقتيات والادخار وكونه متخذاً للعيش غالباً وهذا القول لابن القصار وعبد الوهاب وغيره عياض بالمقنات المدخنة الذي هو أصل للمعاش غالباً ونسبه للبغداديين قال وتأول ابن رزق المدونة عليه ثم قال وذو ذهب كثير من شيوخنا إلى أنه لا يلزم التعليل بكونه أصلاً للعيش غالباً والمادة على ادخاره غالباً وكونه قوتاً وأشار المصنف إلى هذا الخلاف بقوله (وهل) يشترط كون ادخاره (غالبية العيش) الخط معناه هل العلة الاقتيات والادخار ويشترط مع ذلك كونه متخذاً للعيش غالباً أو لا يشترط معهما اتخاذ للعيش غالباً في الجواب (تأويلان) الأول لابن رزق والثاني لابن رشد واقصر المصنف على هذين القولين لأن القروع التي يذكرها مبنية على ما فسدها كان التمين ليس بربوي وهذا على القول الثاني وإن البعض ربوي وهذا على القول الأول وترك المصنف بقية الأقوال لضيقها عنده ولا بأس بذكرها الثالث قول اسمعيل الاقتيات والإصلاح الرابع قول ابن نافع

٦٨ من في
الادخار (قوله الحق) يضم الهاء وكسر الخاء (قوله وأفاد) أي المصنف
(قوله الأمرين) أي الاقتيات والادخار (قوله وغير) بفتح ناء مثقلا (قوله ونسبه) أي عياض الثاني (قوله قال) أي عياض
(قوله وتناول) بفتح ناء مثقلا (قوله عليه) أي الثاني (قوله ثم قال) أي عياض (قوله إلى أنه) أي الشأن (قوله القول الثاني)
أي اشتراط اتخاذ للعيش غالباً (قوله القول الأول) أي الاكتفاء بالاقتيات والادخار (قوله والإصلاح) أي للمقنات من غير شرط الادخار

(قوله الادخار) اي من غير شرط الاقتيات (قوله غلبة الادخار) اي بدون شرط الاقتيات والادخار بالقول (قوله فيخرج) اي مما يحرم فيه ربا الفضل (قوله ويدخل) اي فيما يحرم فيه ربا الفضل (قوله الربا) اي حرمة (قوله كرطب) بفتح فسكون (قوله الحط) اي قال (قوله هذا) اي المقتات المدخر (قوله ما) جنس (قوله غلب اتخاذه لا كل آدمي) فصل يخرج ما لم يغلب اتخاذ ذلك (قوله اولاصلاحه) عطف على لا كل والضمير لما كوله غلب اتخاذه لا كل آدمي لادخال نحو الملح (قوله اولشربه) اي الاذي عطف على لا كل لادخال مشروبه ٥٣٨ (قوله فيدخل الملح الخ) تفريع على اولاصلاحه (قوله وان اصلح) حال (قوله اهدم

الادخار الخ) غلبة الادخار من غلبة الادخار روى عن مالك رضي الله تعالى عنه ويظهر الفرق بينه والذي قبله في الغنم الذي لا يرب فيخرج على الادخار ويدخل على غلبته السادس قول الاجمري لاقتيات والادخار والتفكه والادخار السابع المالبة فلا يباع ثوب بثوبين ونسب لابن الماجشون ابن بشير هذا يوجب الربا في الدور والارضين ولا يمكن قوله الثامن قول ربيعة رضي الله تعالى عنه مائة الزكاة التاسع قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الكيل العاشر قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الطعم وما علة ربا الفساق في الطعام فخير المطعومية على غير وجه التدوي سواء كان مقتا تامدخرا ام لا كرطب القواكه والبقول الحط هذا تفسير الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل والنساء وما الطعام الذي يحرم فيه ربا النساء فقط ولا يحرم فيه ربا الفضل فهو كما قال ابن عرفة ما غلب اتخاذه لا كل آدمي اولاصلاحه اولشربه فيدخل الملح والفاقل ونحوهما واللب لا الزعفران وان اصلح لعدم غلبة اتخاذه لاصلاحه والماء كذلك والاول الذي يحرم ان فيه هو الذي يسمى ربويا بخلاف الثاني فلا يسمى ربويا وان دخله نوع من الربا وكأنه والله اعلم لما استكمل الاول نوعي الربا بالنسب اليه في الذخيرة مسائل الربا وان انشئت وتشعبت فبناؤها على قاعدتين وجوب المناجزة ووجوب المماثلة مع اتحاد الجنس والبحث في القروع انما هو في تحقيق هاتين القاعدتين هل وجدتا أم لا (كتب) اي جمع لانه الذي ينصرف الحب اليه عند اطلاقه لشهرته فيسه ولقوله وهي جنس فلا يقال الحب يشمل القمح وغيره فكيف يقول وهي جنس (وشعير وسات) بضم السين المهملة وسكون اللام آخره مثناة فوقية حب بين القمح والشعير لا تشير له تسمية المغاربة وبعض المصريين شعير الذي ولما كان اتحاد الجنس هو المعبر في تحريم ربا الفضل بين الطعامين واختلافه هو المعبر في اباحته بينهما بين ما هو جنس واحد وما هو اجناس فقال (وهي) اي الثلاثة (جنس) واحد على المعتد لتقارب منفعتهما ابن الحاجب المعول في اتحاد الجنسية على استواء المنفعة او تقاربها قال في التوضيح فان استوى الطعامان في المنفعة كاصناف الخنطة أو تقاربها كالقمح والشعير فهما جنس وان تباينافهما كالقمح والخنطة والتمص في المذهب ان القمح والشعير جنس واحد لتقارب منفعتهما وقال مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ بعد ان ذكر ذلك عن جماعة من الصحابة الامر عندنا على ذلك وقال المازري في المعتمد لم يختلف المذهب انهما جنس واحد وقال السيوري وتليده عبيد الحميد هما جنسان واختاره ابن عبيد السلام يحتج بان القمح يفرق بين الشعير والقمح اذ يختار لقمة القمح على لقمة الشعير ورده الياسجي بان هذا من حيث

غلبة الخ) علة لا الزعفران (قوله والماء) عطف على الزعفران (قوله لذلك) اي عدم غلبة اتخاذ ذلك (قوله والاول) اي الطعام المقتات المدخر (قوله وان دخله نوع من الربا) حال (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشد النون اي الشأن (قوله نسب) اي الاول (قوله اليه) اي الربا (قوله وان انشئت) حال (قوله مع اتحاد الجنس) قيد في وجوب المماثلة (قوله لانه الذي ينصرف الحب اليه عند اطلاقه) علة تفسيره بالقمح (قوله لشهرته) اي الحب وقوله فيه أي القمح علة انصرفه اليه عند اطلاقه (قوله ولقوله وهي جنس) عطف على لانه الذي الخ (قوله فلا يقال الحب يشمل الخ) تفريع على اي جمع (قوله بينهما) اي الطعامين (قوله بين) بفتحة متغلا جواب لما (قوله لتقارب منفعتهما) علة بجنسيتها (قوله على استواء المنفعة) علة

المعول (قوله وتقاربها) اي المنفعة عطف على استواء (قوله وان تباينا) اي الطعامان (قوله فيها) اي الترفة المنفعة (قوله ذلك) اي اتحاد القمح والشعير في الجنس (قوله انهما) اي القمح والشعير (قوله هما) اي القمح والشعير (قوله واختاره) اي قول السيوري وعبيد الحميد (قوله القمح) بضم القاف وشد الطاء (قوله يفرق) بفتح فسكون (قوله اذ يختار) اي القمح يفرق الخ (قوله ورده) اي قول السيوري وعبيد الحميد (قوله بان هذا) اي الفرق بين القمح والشعير

(قوله والنظر) اى فى اتحاد الجنس الخصال (قوله له) اى الترفه (قوله وهى) اى مسئلة اتحاد جنس القمع والشعير (قوله فيها) اى
الثلاث مسائل (قوله كالقمع) اى فى الجنس (قوله فيه) اى السلت (قوله عدمه) اى اجراء قول السيورى فيه (قوله يعنى) اى
ابن عرفة (قوله حب) جنس (قوله مستطيل) فصل يخرج الحب المكعب كالذرة ٥٢٩ والمبط كالترمس (قوله عليه زغب)
فصل يخرج فهو القمع

والشعير (قوله بالثلاثة)
اى القمع والشعير والسلت
(قوله ورواه) اى الحاقه
بها فيها (قوله وحكاها) اى
الحاقه بها فيها (قوله هذا)
اى ان الارز والدخن والذرة
اجناس (قوله انها) اى
الارز والدخن والذرة (قوله
عنه) اى ابن وهب (قوله
الحاقها) اى الارز والدخن
والذرة (قوله نقله) اى
الحاقها بالقمع فيها (قوله
ومال) اى اللغى (قوله
اليه) اى الحاقها بالقمع
فيها (قوله مصدع) بضم
ففتح فكسر مقلد اى مشير
للمصدع (قوله مسهل) اى
للطن (قوله مبول) بضم
ففتح فكسر مقلد اى
مدر (قوله الاول) نعت
قول (قوله لاختلاف
صورها الخ) علة لكونها
اجناسا (قوله ولان المرجع
الخ) عطف على اختلاف
صورها الخ (قوله وهو) اى
ان القطنى جنس (قوله
انثانى) نعت قول (قوله
قوله) اى مالئ رضى الله
تعالى عنه (قوله انها) اى

لترفه والنظر ليس له بل لاصالة المنفعة وهى احدى ثلاث مسائل حلف عبد الحميد بالمشى الى
مكة انه لا يفتى فيها بقول مالك رضى الله تعالى عنه والثانية شمار المجلس والثالثة التذميسة
البيضاء واما السلت فالمذهب انه كالقمع وفى اجراء قول السيورى فيه نظر ابن عرفة الاظهر
عدمه لانه اقرب الى القمع من الشعير الشيخ زروق يعنى فى طعمه ولونه وقوامه وان خالفه فى
خلقه (وعلى) بفتح العين واللام حب مستطيل عليه زغب حبك منه فى قشرة قريب من
خلة البرطعام اهل صنعاء الذين اخطا اختلاف فى العلى فاشهور المعروف من المذهب انه
جنس منفرد وقيل ملحق بالثلاثة فى الجنسية وهو قول المدنيين ورواه ابن حبيب وحكاها ابن
عبد البر عن ابن كنانة اه (وارزودخن وذرة وهى) اى الثلاثة (اجناس) فيجوز الفصل بينها
الخط هذا هو المشهور وذكرا الباجى عن ابن وهب انه اجنس واحد لا يجوز الفصل بينهما وذكر
ابن محرز عنه الحاقها بالقمع ومعه فى الجنسية ونقله اللغى عن الليث ومال البسه (وقطنية)
بضم القاف وكسرها وسكون الطاء المهمل وكسر النون وتشديد التحتية وتخفيفها وهى عدى
ولوى ساو حص وفول وترمس وجلبان وبسيلة (ومنها) اى القطنية (كرسنة) بكسر الكاف
والسين المهمل وسكون الراء وشد النون وتسمى كسنى بوزن بشرى نبت شجرة صغيرة لها ثمر
فى غلاف مصدع مسهل مبول للدم مسهل للدواب نافع لاسعال فاله فى القاموس واهل عدها
فى الربويات لاقتياتها وادخارها فى بعض البلاد والاختلاف قد يقتضى انها دواء تترى من
البسلة وفى لونها حجرة الباسجى هى البسلة (وهى) اى القطنية (اجناس) فيجوز الفصل بينها
الخط المشهور من المذهب ان القطنية اجناس متباينة يجوز الفصل بينها وهو قول مالك رضى
الله تعالى عنه الاول واختاره ابن القاسم صاحب الطر لا اختلاف صورها واسماها الخاصة
بها ومنافعها وعدم استعمال بعضها الى بعض ولان المرجع فى اختلاف الاجناس الى العرف
وهى فى العرف اجناس لا ترى انما الاتجمع فى القسم بالسهم وقيل جنس واحد وهو قول مالك
رضى الله تعالى عنه الثانى وفى الرسالة والقطنية أصناف فى البيوع واختلف فيه اقوال مالك
رضى الله تعالى عنه ولم يختلف قوله فى الزكاة انه اجنس واحد وذلك والله اعلم لان الزكاة
لا يعتبر فيها المجانسة العينية وانما يعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بخلاف البيع
الترى ان الذهب والفضة جنس واحد فى الزكاة وهما جنسان فى البيع وقيل الجنس واللوى
جنس وبسيلة والجلبان جنس وباقيها اجناس مختلفة ونسب لابن القاسم واشتب رضى الله
تعالى عنه ما تم قال واختلف فى الكرسنة والمشهور انهما من القطنى وقيل انه اغبير طعام وهو
ظاهر قول يحيى بن يحيى لانه فى ابن رشد وهو الاظهر لانه علف لاطعام ثم قال سند وعده مالك
رضى الله تعالى عنه فى المختصر الترمس مع القطنية وذكره ابن الجلاب فى تفريره والله اعلم
(وتر) بفتح التاء وسكون الميم واصنافه كلها جنس واحد لا اختلاف (وزيب) ولا خلاف ان

القطنية (قوله وذلك) اى وجه اختلاف قوله فى البيوع وعدم اختلافه فى الزكاة (قوله وان اختلفت العين) اى الذات مباغلة
(قوله وهما) اى الذهب والفضة (قوله تم قال) اى الخط (قوله وهو) اى ان الكرسنة ليست طعاما (قوله فيها) اى الكرسنة
(قوله لانه) اى الكرسنة وذكره كبر خبره (قوله وذكره) اى الترمس مع القطنية (قوله واصنافه) اى الترمس

اصنافه جنس واحد وانه مع التخرج من جنس واحد (ولحم طير) حكماء ودجاج واوز ونعام (وهو) أى لحم الطير (جنس) ان انفقت مرقته بل (ولو اختلفت مرقته) كلحم طير بل وخبيصة ولحم طير آخر يامية يارفع ما أوفى احدهما أم لا وشبهه في اتحاد الجنس ولو اختلفت المرققة فقال (ك) لحم (دواب الماء) الحلو والمالح كله جنس واحد ولو اختلفت مرقته ولو آدميه وكليه وخنزيره (و) كلهم (ذوات) الارجل (الاربع) ان كان انسيا كقنم وبقر وأبل بل (وان) كان (وحشياً) كغزال وحمار وحش وبقره كله جنس واحد وان اختلفت مرقته (و) (ك) الجراد (وهو) جنس غير الطير فيها لا بأس بالجراد بالطير (وفي رويته) أى الجراد وعدمها (خلاف) أى قولان مشهوران سند اللحوم عند مالك رضى الله تعالى عنه أنه أورد في اجناس لحم ذوات الاربع جنس على اختلاف اسماء الحيوان انسيها ووحشها ولحم الطير جنس مخالف للحم ذوات الاربع على اختلاف اسماء الطيور وحشها وانسيها ولحم الحوت جنس ثالث مخالف للجنسين الاولين على اختلاف اسماء الحوت ما كان له شبه في البر وقوا ثم يشي عليه او ما لا شبه له والجراد جنس رابع فكل جنس من هذه الاربع يجرى به بالجنس الآخر مع فضل احدهما وبأبسا بطري ولا يجوز في الجنس الواحد فضل ولا بأس بطري خلا الجراد فانه قال فيها الجراد ليس بلحم وذ كرا بن الجلاب انه جنس رابع عند مالك رضى الله تعالى عنه وهو مقتضى مذهبه لانه يفتقر عنده الى ذكاة ويمنع منه المحرم وبالجمله فظاهر المذهب انه جنس ربوى وقال المازري المعروف من المذهب ان الجراد ليس بربوى خلافا لجمهورهم وفي الموازية كل ما يسكن الماء من الترس فادونه والصير يخافه صنف لا يباع مئة اضلا ثم قال وأشار بولواى قول النخعي القياس انه يجوز الفضل بين قلبية العسل وقلبية الخلل لان الاغراض تختلف فيها وما هذا ليس خاصا بلحم الطير بل الحكم جار في لحم دواب الماء وذوات الاربع ولحم الجراد ويستفاد هذا من تشبيه هذه الثلاثة بلحم الطير في الاخير في الصير بلحم الحيتان مئة اضلا ولا في صغار الحيتان يكادها مئة اضلا في الطراز لا فرق في الجنس بين صغيره وكبيره وخشنة وناعمة كما لا فرق بين الجمل والجل ولا بين النعام والحمار ولا بين حوت الماء العذب وحوت الماء المالح ثم قال وكبود السمك ودهنه وودكه له حكم السمك وليس البطارخ من ذلك وهو يبيض السمك فانه في حكم المودع فيه حتى يتصل عنه كبيض الطير ولبن النعم وفيه ما أضيف الى اللحم من شحم وكبد وكرش وقلب وورثه وطحال وكلى وحلقوم وخبيصة وكراع ورأس وشبهه فله حكم اللحم فيما ذكرنا فلا يجوز ذلك باللحم ولا بعضه ببعض الامثلة عند مالك ولا بأس بكل الطحال اه في الطراز والجلد له حكم اللحم اذا كان ما كولا وكذلك العظم والعصب والبيض ليس من اللحم كاللبن ويجوز بيع اللحم بالشحم وزنا يوزن بالاختلاف (وفي) اتحاد (جنسية) اللحم (المطبوخ من جنسين) كلحم طير ولحم نعم في انا أو انا من يارن اقله لكل منهما عن التي فيصيران بالطبخ بها جنسا واحدا يحرم الفضل فيه وعدم اتحادهما ويقاومهما جنسين على اصلهما (قولان) قال في التوضيح قال في الجواهر المذهب ان الامراق واللحوم المطبوخة صنف واحد ولا يلتفت الى اختلاف اجناس اللحوم ولا الى اختلاف ما يطبخ به وتعقب هذا بعض المتأخرين ورأى ان الزير باج مخالف للطباهاجة وما يعمل من لحم الطير مخالف لما يعمل من لحم الغنم واختار ابن يونس والنخعي ان اللحمين

المختلف

(قوله اصناف) أى الزبيب
(قوله وانه) أى الزبيب
(قوله فيها) أى المدونة
(قوله انه) أى الجراد (قوله
ثم قال) أى الخط (قوله انه)
أى الشأن (قوله وهذا)
أى الخلاف (قوله هذا)
أى عدم الاختصاص بلحم
الطير (قوله هذه الثلاثة)
أى دواب الماء وذوات
الاربع والجراد (قوله فيها)
أى المدونة (قوله والجل)
بإجمال الحما وسكون الميم
أى الجنين (قوله ثم قال)
أى الخط (قوله ولبن النعم)
عطف على يبيض (قوله
هذا) أى ما في الجواهر

(قوله خلاف) اي بدل

قولان (قوله ترجيح الخ)

عنه الجارى الخ (قوله

فيبيع) اي المرق (قوله

ومرق ولم) عطف على

نائب فاعل يباع (قوله

يتجرى) بضم ففتح (قوله

من مرق) بيان لما (قوله

هذا) اي كون العظم كاللحم

(قوله والاول) اي عدم

تجرى العظم (قوله فيها)

اي المدونة (قوله لانه) اي

الصوف (قوله عرض)

بسكون الراء (قوله

ان لا يجوز) اي يبيع شاة

مذبوحة بشاة مذبوحة

(قوله والا) اي وان لم

يستثنى كل واحد جلد شاة

(قوله هذا) اي قول ابن ابي

زمنين (قوله فان قشر بيض

النعام عرض) عنه لوجوب

استثنائه (قوله في بيعه)

اي بيع النعام (قوله

اصناف) اي الا في المتن

(قوله السكّن) بفتح الكاف

(قوله روي) اي وكونه ليس

روي (قوله رواية زكاته)

راجع للاقول (قوله ونقل)

بسكون القاف عطف على

رواية راجع للثاني (قوله

لا زكاة فيه الخ) مفعول

(قوله وهو) اي كونه

لا زكاة فيه (قوله فيها) اي

المدونة (قوله انه روي)

مفعول اتفقوا بحدف على

(قوله لا يباع) اي لانه طعام (قوله قبل قبضه)

المختل في الجنس اذا طبخا لا يصيران جنسا واحدا بل يبقيان على اصلهما ٨١ والجارى على
قاعدة المصنف خلاف لترجيح كل من القولين (والمرق) اللحم كاللحم فيباع بمرق مثله ولحم
مطبوخ ومبرق ولحم ومرق ولحم مثلهما متماثلان في الصور الاربع ابن يونس ابو محمد يتجرى في
بيع اللحم المطبوخ بمثله اللحمان وماعهما من مرق لان المرق من اللحم وقال غيره يتجرى
الحمان خاصة وهما نياح ولا يلتفت اليهما بعد ذلك ولا الى ماعهما من مرق كما لا يتجرى في
الخبز بالخبز الا الدقيق (والعظم) المتصل باللحم والمنفصل عنه الذي يؤكل كاللحم في يبيع اللحم
بلحم فاذا يبيع لحم فيه عظم بلحم خال من العظم فلا بد من تساويهما في الوزن هذا هو المشهور
واحتجوا به ببيع القر بالقر من غير اعتبار نواه وقال ابن شعبان يتجرى ما فيه من اللحم ويسقط
العظم والاول مذهب المدونة فيما عني اختصار سند قلت هل يصلح الرأس بالرأسين قال لا يصلح
في قول مالك الا وزن او وزن او على التحرى قلت فان دخل رأس وزن رأسين او دخل ذلك في
التحري لا بأس به قال نعم لا بأس به عند مالك سند ظاهر قوله لا يصلح الخ ان العظم له حكم اللحم
ما لم يتصل عنه وقاله الباجي وغيره اللحمي والقول الآخر لا يجوز الا يتجرى اللحم والقولان
في عظم اللحم وغيره (والجلد) الذي يؤكل منفصلا عن اللحم ولو في بعض البلاد (كهو) اي اللحم
فتباع شاة مذبوحة باخرى ولا يستثنى الجلد بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه لانه عرض
والجلد المدبوغ عرض في المدونة لا خيري شاة مذبوحة بشاة مذبوحة الا مثلا بثل تجر يا ان قدر
على تحريم ما قبل سطحهما ابن ابي زمنين فبني على اصولهم ان لا يجوز الا ان يستثنى كل واحد
جلد شاته والا فهو لحم وسبعة بطم وسبعة سند وروي يحيى بن يحيى نحو عن ابن القاسم الباجي
هذا ليس بصحيح لان الجلد لحم يؤكل مسموطا سند على هذا اي الصوف في مرق بين الجوزين
وغيرهما (ويستثنى) بضم التثنية وفتح النون (قشر بيض النعام) من الجانبين اذا يبيع مثله
ومن جانب صاحبه اذا يبيع ببيض غيره فان قشر بيض النعام عرض له قيمة وفيه منافع فان لم
يستثنى لم يبيعه بمثله يبيع طعام وعرض وفي بيعه ببيض غيره يبيع طعام وعرض
بطعام وكلاهما ممنوع للفضل المعنوي ومثل بيض النعام يبيع غسل يشمه بمثله او يغسل بدون
شمه فيستثنى الشحم من الجانبين أو جانب (وذو زيت) كذا في بعض النسخ ذو بالو او على انه
مبتدأ خبره اصناف وفي بعضها وذو بالو على انه معطوف على الجوز وقوله (كعب) بفتح الخاء
وسمى وزيتون وقرطم فهي ربوية وكل واحد منهما جنس مستقل يجوز بيعه بالاخر مع فضل
أحدهما ابن عرفة وفي كون بز السكّن روي رواية زكاته ونقل اللخمي عن ابن القاسم لازكاة
فيه اذ ليس بعيش القرافي وهو ظاهر المذهب (والزيتون) المأ كولة (اصناف) اي اجناس
ابن عرفة وفيها زيت الزيتون وزيت القبل وزيت الجبلان اجناس لا اختلاف منافعها ابن
حارث اتفقوا في كل زيت يؤكل انه روي واجاز ابن القاسم الفضل في زيت السكّن لانه لا يؤكل
وقال اشهب لا يباع قبل قبضه وقال اللخمي زيت الزيتون والجبلان والقرطم وزيت
زريعة السكّن والجوز واللوز اصناف يجوز بيع صنف منها بالاخر مع فضل أحدهما ويجوز
الفضل في زريعة السكّن لانه لا يراد لاكل غالبها وانما يراد لعلاج ويدخل في الادوية وكذلك
زيت الجوز عندنا اه ونقله في التوضيح وقوله فلم من هذا ان الراجح في بز السكّن وزينه انهما

(قوله لا يباع) اي زيت السكّن المشتري (قوله قبل قبضه) اي لانه طعام (قوله قبل قبضه) يكسر الموحدة

(قوله وكان) بفتح الهمزة وشد التنوين (قوله انهما) اي بزيت السكبان وزيته (قوله ذلك) اي زيت السكبان (قوله فانتظره) انصه في الطراز لما تكلم على الزيوت فما كان منها يؤكل عادة فهو على حكم الطعام وان دخل في غير الاكل فزيت الزيتون جنس مع اختلاف صفاته يباع بعضه ببعض كبا لا الان يجمد وتضم اجزائه وينقص فيمنع بيعه بغير جامد لانه رطب يابس اذا تحقق نقص الجامد عن المائع او شك فيه وزيت البطيخان جنس فيجوز بيعه بزيت الزيتون بفضل احدهما وكذلك زيت الفجل لانه يؤكل بارضنا في الطبخ والقلي وهو صبيغ الا سكان بالصعيد ومنع مالك رضي الله تعالى عنه بيعه قبل قبضه ووجب فيه الزكاة وهو عنده جنس واختلف في زيت زريعة السكبان فظاهر المذهب انه ليس على حكم الطعام لمنع ابن القاسم زكاته اذ ليس بعيش وقال اصبيغ فيه الزكاة ورواه ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنه ما هو لا تجب في غير الطعام وان عمت منه عته كالقطن والقصب والقمار بل في الحبوب والتمر والعنب ٥٤٢ فايجاب زكاته في بزيت السكبان واخذها من زيته يقتضى كونه على حكم الطعام وهو

غير رويين وكان المصنف يرجح عنده انهما رويان بحسب عادة بلده فان كثير من الناس يصنعون زيت السكبان في قلى السمك ونحوه وقد قال ابن رشد زريعة الفجل وزريعة السكبان من الطعام لا يباع حتى يستوفي ولا يباع منها اثنان بواحد وقاله في المدونة ومعه في ذلك في البلد الذي يفتات فيه ذلك افاده الخط ونقل عقبه كلام الطراز وهو حسن مبسوط فانتظره وشبهه في تعدد الجنس فقال (كالهـ سول) بضم العين المهملة جمع غسل من فحل وقصب ورطب وزبيب وخروب فهي اجناس يجوز بيع بعضها ببعض مع فضل احدهما ويستفاد كونها رويين من كونها اجناسا وسيصرح برويينها واخرج من تعدد الجنس فقال (لا) يتعدد جنس (الخلول) بضم الخاء المعجمة جمع خل من عنب وخل زبيب وخل قراكلها جنس واحد (و) لا يتعدد جنس (الانيسة) بكسر الهمزة جمع نبيذ اي ماء منبذ وفيه قمر ونبيذ زبيب ونبيذتين وغيرها كلها جنس واحد والخلول مع الانيسة جنس واحد على المعقول لقارب منه عتم او ذكر السارح ان الخلول جنس والانيسة جنس آخر ابن رشد يحتمل ان يقال النبيذ لا يصلح بالقرن اقرب ما بينهما ولا بالخل الامثلة بل لان الخل والقرن طرفان بعيدا بينهما والنيذ واسطة بينهما قريب منهما فلا يجوز بالقرن على حال ولا بالخل الامثلة بل وهذا أظهر ولا يكون سماع يحيى مخالفا للمدونة (و) لا يتعدد جنس (الخباز) الخاء والزاي المجهمين جمع خبز فهي جنس واحد (ولو) كان (بعضها قطنية) وبعضها غير قطنية على المشهور (الا السكبان) المعجون او الملطخ (بابزار) بفتح الهمزة جمع بز بكسر الهمزة وقته الغلة ويجمع ابن زار على ابا زير وهي التوابل الاتية والمراد بالجنس الصادق ببز واحد كسهمس والحق اللحي الدهن بالابزار فقال يجوز بيع الاسفنج بالخبز مع فضل احدهما والاسفنج الزلاية وقال ابن جماعة يجوز بيع الاسفنجية والمسنة بالخبز مع فضل احدهما (و) (ك) بيض (فهو بالجر عطف على حب فهو روي على المشهور وقال ابن شعبان يجوز الفضل فيه وفي الموازنة بيض الطير كله صنف الطعام

يؤكل بارضنا عادة ويبيع بهما له كانه سهمين او مقسوا واختلف فيه الشافعية فقال بعضهم فيه الربا لانه ما كول كزيت الفجل واذا طرح فيه ملح ساغ اكله وقال بعضهم لا ربا فيه لانه لا يستطاب لخبث ريحه ويعدأ كله سهما يخرج عن الماكول ولا يلزم من ايجاب زكاته على قول كونه ما كولا لانها انما تجب في حبه وهو ما كول مستلذ غير مستحب واخذت من زيته لوجوبها في حبه قياسا على غيره ولان الربا انما يحرم فيها يفتات ويدخر او يصلح الاقتات وزيت السكبان ليس كذلك عادة ولا ربا في زيت السلم لانه لا يؤكل حبه ولا زيته وزيت الخس ما كول من

نبت ما كول ويدخر بارضنا عادة من عوم الناس وزيت الجوز ما كول من ما كول يدخر عموما والطاوس بخواسان والعراق وكذلك زيت القرطم وزيت البطم اي الحببة الخضراء وهو كثير بالشام وبالجملة فكل زيت يدخر فان كان يؤكل هو حبه غالب ففيه الربا وان كان حبه لا يؤكل كل كزيت الفجل ففيه الربا اعتبارا بزيته وان كان يؤكل كل حبه وهو لا يؤكل ففيه خلاف اه ابن رشد عن مالك رضي الله تعالى عنه لا يخرج الزيت المطيب بشجر من جنسه ويخرج عنه الزيت المطيب بالمسك والعنبر والعود وشبهها (قوله شبه بفتحات) مثقلا (قوله فحل) باعمال الخاء (قوله النبيذ لا يصلح بالقرن) اي على كل حال لانه رطب يابس من جنسه (قوله بينهما) اي التمر والنبيذ (قوله بينهما) اي التمر والخل (قوله منهما) اي التمر والخل (قوله فلا يجوز) اي النبيذ (قوله فهي) اي الخباز (قوله المراد) اي بالابزار (قوله المسنة) انظر ما ضبطها وما معناه (قوله فيه) اي ابن الاذى

(قوله وفيها) أي البان الانعام (قوله والفضل) عطف على بيع ٥٤٣ (قوله وفيها) أي الحلبة (قوله فان

كانت يابسة) مفهرم ان
اخضرت (قوله ذلك) أي
المذكور من بيعها قبل قبضها
والفضل فيها (قوله هذا) أي
قول اصبغ (قوله انه) أي
قول اصبغ (قوله لهما) أي
الاولين (قوله المصنف) أي
ابن الحاجب (قوله ذلك) أي
الخلاص في ربويته (قوله
لانه) أي المصنف (قوله انه)
أي الشان (قوله فانه) أي
ابن عبد السلام (قوله مطلقا)
أي عن تقسيمه اياها بكونها
خضراء (قوله قدما) أي
مطعوميتها (قوله انها) أي
الحلبة صلبة تظهر بحذف
في (قوله الاول) أي اطلاق
مطعوميتها (قوله وعلى الثاني)
أي تقسيمها بالخضراء (قوله
وان كانت طعاما) حال (قوله
قال) أي ابن عبد السلام
(قوله اعتمد) أي هنا (قوله
هذا) أي كلام ابن عبد
السلام (قوله وهو) أي الشيء
(قوله انه) أي المصلح (قوله
به) أي المقتات في حرمة الربا
(قوله هو) أي المصلح (قوله
طعام) أي ربوي (قوله الحكم)
بضم فسكون ففتح اسم كتاب
في اللغة (قوله همزة) أي
ابدل ألفه همزا (قوله
ومثل) بفتح (قوله بها)
أي الخضراء (قوله السنبل)
بضم السين والوحيدة
وبينهما نون ساكنة

والطاموس فادونها مما يطير أو لا يطير يستحي أو لا يستحي صغيره وكبيره فلا يباع الا مثلا
بمثل خرباوان اختلاف العدد كيهن يا كثر (و) (كسكر) بضم السين المهملة وفتح الكاف
مشددة فهو ربوي وكله جنس واحد (و) (كسسل) فهو ربوي وتقسم انه اجناس
(و) (كحلق) بضم فسكون ففتح (ابن) من ابل او بقرا وغنم حليب أو مخض أو مضروب وكله
جنس واحد ولو من آدمي فلا يجوز بيعه بابل آدمي أو نعم بفضل أحد من ماله عليه المشدالي
في حاشية المدونة ابن ناجي ابن الأديمي كاحد البان من الانعام فيحرم الفضل فيه وفيها
والله أعلم (و) (كحلبة) بضم الحاء المهملة واللام وتحذف بالسكون فهي ربوية (وهل) محل
ربويتم (ان اخضرت) أي كانت خضراء فيمنع بيعها قبل قبضها والفضل فيها فان كانت يابسة
فليست ربوية فلا يمنع ذلك فيها وربوية مطلقا (تردد) الحظ اختلاف في الحلبة هل هي طعام
قاله ابن القاسم في الموازية أو دواء قاله ابن حبيب وقال اصبغ الخضراء طعاما واليابسة دواء
ورأى بعض المتأخرين ان هذا تفسير للاولين وان المذهب على قول واحد وبضمهم انه
خلاف لهما وان المذهب على ثلاثة أقوال ولذا قال تردد قال في التوضيح الخلاف في الحلبة
انما هو في كونها طعاما أو دواء لافي كونها ربوية وكلام المصنف يؤهم ذلك لانه انما تكلم
في الربوي اه وقد اعترض الشارح على المصنف بمثل ما اعترض المصنف به على ابن الحاجب
ويظهر من كلام ابن عبد السلام انه يستفاد من الخلاف المذكور الخلاف في كونها ربوية أم لا
فانه قال بعد ذكر الخلاف المتقدم وتظهر ثمة الخلاف بين من أثبت مطعوميتها مطلقا وبين من
قيد بها بالخضراء انما على الاول ربوية لانها تدخل للاصلاح وعلى الثاني الذي قيد بها بالخضراء
لانها لا تكون ربوية وان كانت طعاما قال والاقرب عندي انها ليست بطعام وانما غالب
استعمالها في الادوية اه والظاهر ان المصنف اعتمد هذا (ومصلح) أي الطعام ربوي فهو
مبتدأ أخيره محذوف وعطفه على حب فيه شيء وهو انه ليس مقتنا بل هو ملحق به نعم هو طعام
للنهي رواية المدونة ان التوابل طعام ولذا قال ابن عرفة الطعام ما غلب اتخاذه لا كل آدمي
أو لا صلاحه أو شره (كلم) بكسر الميم (وبصل وثوم) بضم المثلثة وتبدل فاء اخضرين أو يابسين
الشارح لا خلاف في ربوية النوم والبصل وهما جنسان عند مالئرضي الله تعالى عنه ولم أرفى الملح
خلافا أيضا وهو جنس آخر (وتابل) أو له مثناة فوقية ويلى ألفه موحدة مفتوحة أو مكسورة
وفي الحكم ان بعضهم همزه ومثله فقال (كفلل) بضم القاف من حب معروف والحق به ابن
عرفة الزنجبيل (وكزبرة) بضم الكاف والموحدة وفتح وتبدل الزاى سينان كانت يابسة
لاخضراء الاعرف بالاصلاح بها كالساق (وكرويا) كزكريا وكتيماء (وآيسون) بدل الهمز
أوله ياء نون مكسورة فثناة فتحية فسین مهمله آخره نون (وشمار) بشين معجمة كصحاب
(وكونين) بفتح الكاف وضم الميم مشددة أخضر وأسود ويسمى الثاني حبة سوداء وشونيزا
بفتح الشين المعجمة وهذا أكثر استعمالا ابن القاسم الشعراو الكمونان والآنيسون طعام محمد
واصبغ هذه الاربعة ليست طعاما هي دواء وانما التابل الذي هو طعام القافل والكرويا
والكزبرة والقرفا والسنبل ابن حبيب الشونيزا والخردل من التوابل لا الحرف وهو حب
الرشاد ابن عرفة قول النجاشي يجوز كراه الاوض بالمطبخي نص في انما غير طعام (وهي) أي

(قوله اتفق) بضم التاء وكسر القاء (قوله وجودها) أي العلة (قوله والا) أي وان لم نعلم تردده، لعدم اقتيانه في الجواز (قوله فهو) أي التين (قوله فيه) أي التين (قوله الليم) بكسر اللام وسكون اليماء أي اللامون المالح (قوله لانه) أي النارنج (قوله بها) أي الابرار (قوله الجلاب) ٥٤٤ بفتح الجيم وشد اللام آخره موحدة (قوله ليس) أي الزعفران (قوله ساقه) أي لم

الزعفران (قوله ضرب) بضم فكسر (قوله عن هذا) أي قول ابن سحنون من منع ساقه الخ (قوله وهو) أي الإجماع القطعي (قوله نقل) بضم فكسر عطف على بلغ (قوله فيه) أي استنباه (قوله ثأنها) أي وثأنها لا يستتاب (قوله ان كان) أي ما اجمع عليه (قوله العبادات الخمس) أي الشهادة والصلاة والزكاة وصوم رمضان وحج البيت (قوله من الإجماع الخ) بيان لما (قوله أوعبها) بفتح الهمز وسكون الواو وفتح العين المهملة فكسر الموحدة أي اجمعها (قوله مع بقاء أصله) أي مزور عابثه (قوله أو بقلع أصله) عطف على شيا (قوله وان كانت طعاما) حال (قوله كغاث) بضم الميم فغين معجمة آخره مثلثة (قوله حزيل) بضم الحاء المهملة والراء وسكون النون وضم الموحدة (قوله فليس) أي الدواء (قوله انه) أي التين (قوله وكذلك) أي العنب في منع الفضل بينه (قوله فيه) أي المذكور من العنب والتين (قوله الأول)

الفواهل المذكورة (أجناس) الشارح وفي الكمونان جنس واحد (لا) ك(خردل) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة بينهما راء ساكنة فليس من المصلح فلا يدخله ربا الفضل وكالخردل بزا البصل والخزروا نبطيخ والقرع والكراث وحب الرشاد الشارح ظاهر كلام ابن الجلاب ان الخردل ربوي ونصه بعد ذكر الأقوال في علته ربا الفضل فلما اتفق على وجودها فيه ربوي كالحنطة والشعير ثم قال والخردل والقرطم وتردد ما لك رضي الله تعالى عنه في التين لعدم اقتيانه في الجواز لانه وأظهر في القوة من الزبيب قال في التوضيح الخردل بالدال المهملة والظاهر في التين انه ربوي لما قاله المصنف وقد ذكر صاحب التلقين خلافا فيه الرماح وابن عرفة الليم طعام لا النارنج لانه انما يستعمل في المصبغات ونحوها الرماح اشربة الحكيم كلها ربوية على اختلاف في ربويتها ولا تباع بطعام مؤخر أبو حنيفة لا يجوز الفضل في الاشربة كلها شراب الورد وشراب البنفسج وشراب الجلاب وغيرها التقارب منفعتهما ولا يجوز غسل القصب بالقصب فاذا صار شرابا جاز لدخول الابن ارفيه فصار مثل اللحم المطبوخ بها بالنيء والمصطكي ليست بطعام والجلاب طعام (و) لا (زعفران) ابن يونس ليس بطعام اجماعا ابن سحنون من منع ساقه في طعام يستتاب فان لم يذب ضرب عنقه لاجماع الامة على اجازته بعد الحق سألت أبا عمران عن هذا فقال ان ثبت عنده ذلك الإجماع بخبر واحد فلا يستتاب وان ثبت عنده بطريق يحصل له به العلم به يستتاب ابن عرفة الصحيح ان الإجماع الذي يستتاب منكره ما كان قطعيا وهو ما بلغ عدد قائله عدد التواتر ونقل متواتر على خلاف فيه ثأنها ان كان نحو العبادات الخمس وما نقل من الإجماع في الزعفران لم أجده في كتب الإجماع ومن أوعبها كتاب الحفاظ أبي الحسن القطان وقتت على نسخة منه بخطه فلم أجده فيها بحال اه (وخضر) بضم الخاء وفتح الصاد المعجمين جمع خضرة بضم فسكون أي شئ أخضر يؤخذ شيا فشيئا مع بقاء أصله ككأمية ومالوخية وباذنجان وقرع ويقل أو بقلع أصله كخس ويقل فليست ربوية وان كانت طعاما (ودواء) كغاث وحزيل وجوب لا يعصر منها زيت ما كول فليس بطعام (وتين) بمثنائين فوقية فتحنية والراجح انه ربوي كما في نقل ق ونص ابن الموار قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز في العنب التفاضل بعضه ببعض وان كان أحدهما لا يترتب وكذلك التين وأحدهما لا يبيس ويحكم فيه بالأغلب فهذا نص مالك رضي الله تعالى عنه ان التين ربوي اه وظاهره شموله للأخضر واليابس وقيل الأول غير ربوي (وموز وفاكهة) كخوخ واجاص وتفاح وكثير ورمان فليس ربوية ان لم تدخول (ولو ادخرت) بضم الدال وكسر الخاء المعجمة (بقطر) بضم القاف وسكون الطاء المهملة أي ناحية من البلاد كادخار التفاح وقوه يدمشق وغيرها وكالبطيخ الأصفر بخراسان لفسد رادخارها وعدم اقتيائها (وكبندق) وجوز ولوز ونسقت فليست ربوية على المشهور وان ادخرت في الاقطار كلها لانه ليس للاقتينات ابن عرفة وحكم ربا الفضل أصل في الاربعة البر والشعير والتمر والمخ وفي علته اضطراب الباجي في كونها

أي الأخضر (قوله اجاص) بكسر الهمزة وشد الجيم واهمال الصاد (قوله يدمشق) بكسر الدال وفتح الميم الاقتينات وسكون الشين المعجمة ففارق مدينة الشام العظمى (قوله لانه) أي ادخارها (قوله علته) أي بحكمة حرمة (قوله في كونها) أي العلة

(قوله الأول) اى الاقتيات (قوله علمته) اى ثبوتها الفصل ٥٤٥ (قوله لا يصح) اى التعديل بالادخار

للعيش غالباً (قوله وهو) اى
اللويز (قوله متقدم) اضافته
من اضافته ما كان صفة (قوله
تعديل) مفعول رد المضاف
افاعله (قوله الاتفاق) خبر
ظاهر (قوله انهما) اى الجوز
واللويز (قوله ترجيح) نائب
فاعل يؤخذ (قوله لكن) فى
تكميل الخ) استمدراك
على يؤخذ من كلام الباجي
الخ (قوله لانه) اى البلج
الصغير الخ علة لا بلج صغر
(قوله واخرى) اى من البلج
الصغير فى رويته (قوله
الطالع) بفتح الطاء المهملة
وسكون اللام (قوله اغريض)
بكسر الهاء وسكون الغين
المججمة وكسر الراء مفتحة
تحتية فصاده مججمة (قوله
لاجل) اى سواء كان المؤجل
الماء أو الطعام (قوله ويصح)
اى الماء المشتري (قوله
الاجاج) كغراب (قوله
فأراد بصاقه) اى الترمس
تقرئ على اذ انقع الخ (قوله
منه) اى الصاق (قوله وكذا)
اى التمسك فى عدم النقل
(قوله فينقل) اى التخلي
(قوله فيجوز به) اى الخ
(قوله به) اى اصله من تمر
وتجوز تقرئ على فينقل
(قوله بدونها) اى الأبرار
(قوله عنه) اى التى (قوله
فينقل) اى الخبز (قوله

عنه) اى العجين

الاقتيات أو الادخار لا كل غالباً ثالثها الأول والادخار لا تعديل القاضى وابن نافع مع رواية
الموطأ ورواية غيره الخمي عن الأبهري عن بعض أصحابنا علمته فى البراقتيات وفى التمر التمسك
الصالح للقوت وفى الملم كونه مؤتمداً ابن القصار والقاضى الادخار للعيش غالباً الخمي لا يصح
لان اللوز شبهه غير متخذ للعيش غالباً وهو روى ثم قال ابن عرفة واختلاف فى أنواع لاختلافهم
فى العلة فى كون الجوز واللوز روى بين ثمة لا ابن بشير ومخوقول الباجي من جعل العلة
الاقتيات والادخار لم يجعل الجوز واللوز روى بين وظاهر متقدم رد الخمي تعديل ابن القصار
والقاضى الاتفاق على انهما روى ان اه يؤخذ من كلام الباجي المتقدم ترجيح ما مشى عليه
المصنف فى اللوز والجوز لا يمكن فى تكميل التقييد ان مذهب المدونة منع الفضل فى الجوز
واللوز القسوق والبندق ومخوقولها ونقل فى نص ابن يونس بان الجوز واللوز روى ان (و) لا بلج
ان صغر) يضم الغين المججمة أى انه قد واخضر لانه علف لاطعام واخرى الطلع والاغريض
ومراتب غير الخليل سبع بفتح السين طالع فاغريض قبل صغير فزهر فزهر فزهر فزهر فزهر
جعت أو نالها فى طاب زبرت فالطعام من الطالع والاف من الاغريض وهكذا الخ وصور يسع
بعضها بعض تسع وأربعون صورة من ضرب سبعة فى مثله لا يتكرر منها احدى وعشرون
صورة والباقي بعد اسقاطها ثمان وعشرون صورة وهى يسع كل مثله وبما بعده يمتنع خمسة
منها وهى يسع كل من الزهر والبسر والرطب والقرويسع الرطب بالتمر والثلاث والعشرون
كلها جائزة وهى يسع كل من الطالع والاغريض والبلج الصغير مثله وبما بعده فثماني عشرة
صورة ويسع الزهر مثله وبالبسر ويسع كل من البسر والرطب والقرويسع مثله قال فى المدونة لا يجوز
تمر برطب أو بيسر أو بـ كبير البلج ولا كبير البلج برطب ولا بيسر برطب على حال لا مثله لا يمتنع
ولا منقاض لا (و) لا ماء بالماء فليس يروى بل ولا طعام فيجوز به بعضه بعض مع فضل أحدهما
يدايدو يساويه لاجل لا باكثر منه مؤبلاً لانه سلف جرفه ولا باقل منه لاجل لانه ضمان
يجعل (ويجوز) يسع الماء (بظعام لاجل) ويسعه قبل قبضه والماء العذب وما فى حكمه
مما يشرب عند الضرورة جنس واحد والاجاج الذى لا يشرب بحال كما البحر المالح جنس آخر
(والطحين) حلب لا ينقل دقيقه عن جنسه (والعجن) لدقيق لا ينقل بعينه عن جنسه (والصلق)
حلب لا ينقله عن جنسه (الالترمس) فبنقله اذا انقع بالماء حتى حلا فاراد بصلقه الهيممة المججمة
منه ومن نفعه بالماء (والتميد) لقرأ وزيب أو تين أى نفعه بالماء حتى يحلو لا ينقل المنبوذ فيه
من جنس المنبوذ فلا يباع به ولو قماثلا وكذا العصر فى تبصرة اللغى لا يجوز يسع زيتون
يزيت قال الامام مالكا رضى الله تعالى عنه ولو كان الزيتون لا يخرج منه زيت (بخلاف خله)
أى تخليل ما ينبت من شعور فبنقل الخلل عن جنسه فيجوز يسعه به مع فضل أحدهما (و) بخلاف
طبخ لحم بـ جنس (ابزار) فبنقله عن جنس المطبوخ بدونها وعن التى وظاهر كلام ابن بشير
(ان كل ما يطبخ بـ ازارا ينقل عن أصله سواء اللحم وغيره والمراد بالـ ازار ما يجعل البصل والثوم نقله
ابو الحسن عن أبى محمد صالح لا المالح (و) بخلاف (شبه) أى اللحم بـ ازار فبنقله عن التى
(و) بخلاف (بجقيقه) أى اللحم بـ ازار أو شمس أو هوا (بها) أى الأبرار فبنقله عنه (و) بخلاف
(الخبز) بفتح الخاء المججمة وسكون الواو اخره زى العجين فبنقل الخبز عنه وعن الدقيق والحلب

فى

منح

٦٩

(قوله الحق) يضم الهمز وكسر الخاء (قوله به) أي القلى (قوله فيمنه) أي النسويق السويق (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله فيمنه) أي أخرج السمن (قوله أخرج) يضم الهمز وكسر الراء (قوله باحدهما) أي الخض والضرب باليد (قوله التاء) يضم اللام وشذ التاء (قوله والاسوقة) ٥٤٦ أي سويق القمح وسويق الشعير وسويق الذرة مثلاً (قوله مقانين) أي

(و) بخلاف (قلى) بفتح القاف وسكون اللام (قمح) ونحوه من الحبوب فيمنه عن أصله والحق به تنبئت القول وتدميسه (و) بخلاف (سويق) أي طحين الحبوب بعد قليه أو صلته وتجنيفه فيمنه عن أصله بالاولى من نقله بمجرد القلى (و) بخلاف (سمن) أي أخرجه من الحليب بنض أو ضرب يسد فيمنه السمن عن اللبن الذي أخرج سمنه باحدهما الحط يحتمل أن مراده أن السويق والسمن إذا تصارا جنسا غير السويق غير الملتوث فالواو بمعنى مع ويحتمل أن مراده أن السويق غير جنس حبه لانه إذا كان القلى وحده ناقلا فآخرى القلى والطين أما السمن فنأقل بالنسبة إلى ابن أخرجه زبده بالنسبة إلى زبده نص عليه في المدونة والاسوقة كلها جنس واحدة قوله القباب عن ابن رشد والله أعلم (وجازة) بفتح المثناة وسكون الميم أي يهيمه أن كان حديده بمثله أو قدما بمثله بل (ولو قدم) يضم الدال (بئر) جديد مقانين هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأشار بولو لقول عبد الملك يمنع بيع القديم بالجديد واستحسنه اللخمي اهدم تحقيق مما ذكروا لهما اشد جنافا القديم ان اختلف صنفاهما كصيفاني وبرني نقله ابن عرفة ونقله الموضوع والشارح بدون قوله ان اختلف الخ الحط وفي كلام النفاين نقص لان ظاهر كلام اللخمي انه اختار منع بيع الرطب بالرطب والبسر بالبسر اذا كان نقصهما يما يختلف فانه قال بعد ذكر اختلاف في هذه المسائل والمنع في جميع ذلك أحسن اذا كانا من جنسين كصيفاني وبرني وما يعلم انهما يمتثلان في النقص اذا صارا ثمر الحديث (و) جازان (حليب) من ثم بمثله الحط سيأتي ان شاء الله تعالى الكلام عليه بما فيه الكفاية عند قوله وزبده من وجبن راقط (و) جاز (رطب) يضم الراء وفتح الطاء بمثله عند ابن القاسم وهو المشهور ومنعه ابن الماسحون (و) بلج (مشوى) بمثله (و) بلج (قديد) بفتح القاف وكسر الدال المهملة تخفة بمثله (و) بلج (عقن) بفتح العين المهملة وكسر الهمزة بمثله في كتاب القسمة من المدونة اذا تبادل لاجع عقنا بعقن مثله فان تشابه في العقن فلا بأس به وان تباعد فلا يجوز أبو الحسن ابو عمران معناه اذا كان العقن خفيفا واستدل بمسئلة الغلت قال فيها وان كانا مغشوشين او كان احدهما او كلاهما كثيرا التبن والتراب حين يصير خطرا فلا يجوز أن يتبادلا في الغلت الخفيف او يكونا ثقيلين وليس حشف الثمر بمنزلة غلت الطعام لان الحشف من الثمر والغلت ليس من الطعام اه قلت ليس العقن كالغلت فان الغلت ليس من الطعام وأما العقن فهو وصف للطعام وليس شيئا زاد على الطعام ابن رشد يجوز مبادلة الطعام الماء كقول أي المسوس والعقن بالصحيح السلام على وجهه المعروف في القليل والكثير ومنهها اشبه وهو دابل ما في قسمة المدونة واجازه مجنون في العقن وكرهه في الماء كقول اذا كانت الحبة قد ذهب أكثرها وقوله قول اشبه بمثل ما في قسمة المدونة غير ظاهر لانه اذا كان العقن من الجانبين كان من المكايسة فلا يجوز الا بالتماثل وان كان من جهة واحدة كان معروفا محضا والله اعلم افاده الحط (و) جاز (زبد) يضم الزاى وسكون

كلا او وزنا (قوله هذا) أي جواز بيع الثمر القديم بالقر الجديد (قوله استحسنه) أي المنع (قوله النفاين) أي نقل ابن عرفة ونقل خليل والشارح (قوله فانه) أي اللخمي (قوله للحديث) علة والمنع في جميع ذلك أحسن (قوله نهم) أي ابل وبقرة وغنم (قوله ومنه) أي الرطب بمثله (قوله تشابها) أي القمحان (قوله تباعدا) أي القمحان في العقن (قوله واستدل) أي ابو عمران على تقييده بخفة العقن (قوله الغلت) بكسر اللام أي بيع ما فيه غلت بفتحها (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان كانا) أي الطعامان المبيع احدهما بالآخر وهما من جنس واحد (قوله أحدهما) أي الطعامين (قوله كلاهما) أي الطعامين (قوله خطرا) بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء المهملة أي ما ناعا من معزقة قدر كسل الطعام (قوله الغلت) بفتح اللام (قوله يكونا) أي الطعامان (قوله ومنهها) أي مبادلة

الموحدة

الماء كقول والعقن بالسالم (قوله وهو) أي منهها (قوله دليل) أي مدلول (قوله واجازه) أي التبادل

(قوله كرهه) أي الابدال (قوله وقوله) أي ابن رشد (قوله لانه) أي الشان (قوله كان) أي الابدال (قوله وان كان) أي العقن (قوله كان) أي الابدال

(قوله ابن جنس) قوله اخرج زبده فصل مخرج الحليب (قوله يمس) فصل مخرج الخيض والمضروب (قوله خصه) اي الاقط
(قوله بالاضان) اي لبنه (قوله ابن مستحجر يطبخ به) هذا يشمل المخرج زبده (قوله بما بعده) اي في هذا الترتيب فلا يباع حليب
بزبد ولا بسم ولا بجين ولا باقط ولا زبد بسم ولا بجين ولا باقط ولا بسم بجين ٥٤٧ ولا باقط ولا جين باقط فهذه عشر صور

(قوله لانه من بيع الرطب
بالبابس) عله لا تجوز الخ
(قوله بمحقق) بضم الباء
(قوله ثلثهما) اي العوضين
(قوله اخذ) بضم الهمزة
وكسر الخاء (قوله فهذه
عشر صور) تفريع على
بيع كل واحد من الحليب
الخ (قوله لاتحادهما) اي
الخيض والمضروب (قوله
بالجواز) صله اختلف (قوله
تخرج الاقط من الخيض
والمضروب) اي فيبعه
بأحدهما ببيع رطب بابس
من جنسه (قوله وهو) اي
الامتناع فيها (قوله غير
انه) اي الشان الخ استدراك
على فيحسن الخ لرفع ابهامه
انه لم يقفه شي من الحسن
(قوله فلا يستقيم) اي قوله
لارطبها بضمير المؤنث (قوله
من جعل رطبها الخ) بيان لما
(قوله فاعلا حذف) اي
لا يجوز (قوله وفيه) اي جعل
رطبها بالرفع فاعلا لحذف
(قوله والمناسب) عطف على
الحاري (قوله لفظ رطبها)
اضافته للبيان (قوله لم يطابقه)
اي ضمير المؤنث ما بعد الكاف
(قوله وان عطفته) اي
رطبها (قوله تخرج الزيتون

الموحدة بزبد مثله (و) جاز (يمن) بفتح فسكون مثله (و) جاز (جين) بضم الجيم وسكون
الموحدة مثله (و) جاز (اقط) بفتح الهمزة وكسر القاف وسكونه وبكسر الهمزة وسكون القاف
أو كسره وهو لبن اخرج زبده ويبيع وخصه ابن الاعراب بالاضان وقيل ابن مستحجر يطبخ به
فان اخرج زبده ولم يبيع فمخيض بقرينة او مضروب بيد قانواع الاين وما تولد منه سبعة حليب
وز بدوسمن ومخيض ومضروب وجين واقط الحط وصور بيع هذه الانواع السبعة بعضها
بعض من نوعه واخلاف نوعه تسع واربعون صورة بتقديم الفوقية من ضرب سبعة في مثلهما
يتكرر منها احدى وعشرون والباقي بعد اسقاطها ثمان وعشرون صورة فيجوز كل واحد بنوعه
بشرط التماثل فهذه سبع صور وبيع كل واحد من الحليب والزبد والسمين والجين والاقط
بما بعده لا يجوز تماثلا ولا متفاضلا كما صرح به اللغوي لانه من بيع الرطب بالبابس فلا
يحقق تماثلها واخذ من مفهوم كلام اي اسحق جواز بيع الجين بالاقط مقامين فهذه
عشر صور ويجوز بيع مخيض بمضروب مقامين على المعروف لاتحادهما في الحقيقة واجاز
في المدونة بيع الحليب بالمضروب تماثلا فيجوز بيع الحليب بالخيض ايضا لانهم ماثنى واحد
في الحقيقة فهذه ثلاث صور واجاز فيها ايضا بيع السمين بلبن اخرج زبده وهذا يشمل صورتين
لان الذي اخرج زبده يشمل الخيض والمضروب وذ كر ابن عرفة عن الشيخ اي محمد ان مالك
رضي الله تعالى عنه اجاز بيع الزبد بالمضروب فيجوز بيعه بالخيض ايضا لاتحادهما فهاتان
صورتان ايضا وذ كر ابو اسحق انه اختلف في بيع الجين بالمضروب بالجواز والكراهة وعزا
ابن عرفة الجواز لابن القاسم فيجوز عنده بيع الجين بالخيض فهاتان صورتان ايضا فاجله
الصور المذكورة ست وعشرون صورة فبقى صورتان ببيع اقط بمخيض او مضروب وظاهر كلام
اللغوي والجوزي وابن عمر والزناقي جوازهما ويؤخذ مما ذكره ابو الحسن الصغبر عن أبي
اسحق امتناعهما لخروج الاقط من الخيض والمضروب وهو الظاهر (عنهما) اي المذكوران
من قوله وحليب (وزيتون ولحم) الحط كذا رأيت في نسخة به طغ الزيتون بالواو فيحسن
قوله لارطبها بضمير المؤنث العائد الى المذكورات جميعها غير انه لو اخر قوله بمثلها عن قوله
وزيتون ولحم لكان أحسن واما على النسخة المشهورة وهي كزيتون ولحم فيجوز بتون بالكاف
فلا يستقيم الاعلى ما قاله غ من جعل رطبها بالرفع فاعلا لحذف والكلام من عطف الجمل
وفيه تكاف ونص غ كزيتون ولحم (لارطبها بما يابسهما) كذا هو في اكثر النسخ بثنية
الضميرين فلفظ رطب مجرور وعطف على ما بعد الكاف وهو الجاري على اصطلاحه فيما بعد
كاف التشبيه والمناسب لعبارة ابن الحاجب وفي بعض النسخ لارطبها يابسها بضمير المؤنث
العائد على اكثر من اثنين فيدخل رطب الجين يابسها والرطب بالقر وحيث يندى بالكلام
لانك ان عطف لفظ رطبها على ما بعد الكاف لم يطابقه وان عطفه على المرفوعات قبل
الكاف خرج الزيتون واللحم واليهما انصب معظم القصد لكن يمكن ان يجعل رطبها فاعلا

واللحم اي من رطبها يابسها (قوله واليهما) اي الزيتون واللحم صله انصب (قوله القصد) اي لارطبها يابسها (قوله ليكن
يكن ان يصح لي الخ) استيدرك على وحيث يندى بالكلام الخ لرفع ابهامه انه لا ينبغي مجال

(قوله بجذوف) اي لا يجوز (قوله والا) اي وان كان في احدهما ابرار (قوله من الماء) بيان ما بعدة (قوله كثرة) خبر الفرق (قوله وقتله) اي الاختلاف عطف على كثرة (قوله ونظر) بفتحات مثقلا (قوله فيسه) اي الفرق (قوله وينسه) اي المبالول عطف على ينسه (قوله لهما) اي المتبادلين (قوله وان المبالول) عطف على ان العفن (قوله احدهما) اي المبالولين (قوله وقيد) اي المنع (قوله ولم يعتبره) ٥٤٨ اي القيد (قوله هذا القول) اي باعتبار قدر الدقيق في خبر مثله (قوله

مطلقا) اي عن تقييد
الخبرين بكونهما من
جنس واحد (قوله واعتزضه)
اي ذكره مطلقا (قوله قيده)
اي اعتبار قدر الدقيق (قوله
بكونهما) اي الخبرين (قوله
انه) اي الشأن (قوله قال)
أي في التوضيح (قوله ان
كانا) اي الخسبان (قوله
والا) اي وان كانا من
صنفين (قوله في الاولى)
بضم الهمز أي عجين بجنطة
(قوله في الثانية) اي عجين
بدقيق (قوله أصلهما) اي
العجين والدقيق (قوله والا)
اي وان لم يكن أصلهما
واحدا (قوله جاز) اي
الإبدال (قوله بدقيقهما)
اي العجين والجنطة (قوله
وهو) اي التقييد بوزنهما
(قوله مطلق) اي عن التقييد
بوزنهما (قوله اختلاف)
بضم التاء وكسر اللام (قوله
تقيمه) اي الجواز (قوله
كذلك) اي الجواز في
إطلاقه (قوله ان هذا)
اي الجواز بالوزن لا بالكيل
(قوله هذا) اي كون الثالث
تفسير الاولين (قوله

قولي) بفتح اللام مثني قول بلانون لضافته (قوله جميع) اي ابن القصار (قوله بينهما) اي القولين (قوله بان لم
القول الخ) صله جميع (قوله وهذا) اي الجمع (قوله لانه) اي ابن القصار (قوله بما نص) اي ما لا يرضى الله تعالى عنه (قوله
من ان القمح لا يباع وزنا) بيان لخلافه

(قوله بيعه) أي القمح (قوله مما هو مخالف للسلطنة) بيان أنها (قوله خشية الغرر) علم لم يجز بيعه وزنا الخ (قوله للعدول به عن مغياره) علم خشية الغرر (قوله بيعه) أي القمح (قوله وهو) أي ما يمنع فضله (قوله عنه) أي ابن القصار (قوله في بيعه) أي بغير جنسه (قوله لأن المعروف كيله) علم للغرر (قوله منه) أي القمح (قوله فيؤدي) أي بيعه وزنا (قوله وهو) أي اتحاد قدرهما (قوله من كيل في الحبوب الخ) بيان ٥٤٩

الوارد عن الشارع (قوله عنه) أي الشارع (قوله وان خالفها) أي الدرهم (قوله والدينار الخ) (قوله اعتبدا) أي الكيل والوزن (قوله وتساويا) أي الكيل والوزن (قوله قدر) بضم فكسر مثله ذلك الجنس (قوله بأيهما) أي الكيل أو الوزن (قوله وان غلب احداهما) أي في تقدير ذلك الجنس (قوله به) أي الغالب منه - ما كيل كان أو وزنا (قوله هو) أي الوزن (قوله لعدم آله) أي الوزن علمه عشره (قوله في سفر) صله عدم (قوله الشارح) أي بهرام قال (قوله لا) فاعل سقط لقصد لفظه (قوله ان) مضاف اليه لقصده لفظه (قوله انوقف الخ) علمه لعل الخ (قوله جواز) أي تحرى الوزن مع تسره (قوله هذا) أي جواز تحرى الوزن مع تسره (قوله من جواز تحرى الكيل مطلقا) أي وان لم يعبر (قوله من الربوي) بيان ما (قوله

لم يجز بيعه وزنا بالدرهم وقومها مما هو مخالف لجنسه خشية الغرر للعدول به عن مغياره فكيف يجوز بيعه وزنا بما يمنع التفاضل بينه وبينه وهو حقيقة واجاب عنه ابن عرفة بأن في بيعه وزنا غررا لان المعروف كيله والوزن منه مجهول القدر بالكيل فيؤدي الى جهل قدر المبيع والمقصود في مبادلة القمحين مثلا الاتحاد قدر ما يأخذ وما يعطى وهو حاصل بالوزن (واعترفت) بضم القوقبة وكسر الموحدة (المائلة) المسترطفة في ابدال ربوي بربوي من جنسه (بعبارة) بكسر الميم أي الكيفية الواودة في (الشرع) من كيل في الحبوب ووزن النقود والعم والسمن والعسل والزيت فلا يجوز بيع قمح بقمح وزنا ولا ذهب بذهب كيلا ولا يشترط في الكيل خصوص المد والصابغ والسوق الواردة عن الشارع بل العبرة بما وضعه السلطان واعتاده الناس وان خالف ذلك بزيادة او نقص ولا يشترط في الوزن الدرهم والدينار والوقية والرطل الواردة عنه بخصوصها بل المدار على ما وضعه السلطان واعتاده الناس للوزن به وان خالفها بزيادة او نقص (والا) أي وان لم يرد في الشرع وزن ولا كيل في نوع من الربويات كالفضل والثوم والملح والتوابل (ف) تعتبر المائلة فيه (ب) معيار (العادة) الذي اعتاده الناس في معرفة قدره سواء كان كيلا او وزنا فان اعتداه في جنس ربوي وتساويا فيه قدره بأيهما وان غلب احداهما قدر به (فان عسر) بضم السين المهملة أي شق (الوزن) فيما هو معياره لعدم آله في سفر أو بآديه (جواز التحرى) لوزنه (ان لم يقدر) بضم التحتية وفتح الدال المهملة (على تحريه) أي الشيء الذي معياره الوزن (لكن كثره) جدا الشارح لعل قوله ان لم يقدر معصم وأصله ان لم يتعد تحريه أو سقط منه لا قبل ان والاصل لان لم يقدر على تحريه لكثرة جدا لتوقف صحة الكلام على أحد الوجهين ومفهوم عسر الوزن عدم جواز تحسري الوزن مع تسره وهو قول الأكثر وفي المدونة وابن عرفة جوازه ابن رشد هذا في المبيعة والمبادلة ابتداء واما من وجب له على رجل وزن من طعام فلا يجوز له أن يأخذه منه تحريا الا عند الضرورة بعدم الميزان على ما قاله في نوازل مجنون من جامع البيوع ومفهوم الوزن عدم جواز تحسري الكيل والعدد ولو عسرا وهو خلاف ما تقدم في بيع الخراف من جواز تحسري الكيل مطلقا والعدد ان عسر البناني حاصل ما لا ينشأ من ما يباع وزنا فقط من الربوي تجوز فيه المبادلة والقسمة تحريا وهو في المدونة وما يباع كيلا فقط منه لا تجوز فيه المبادلة ولا القسمة تحريا بالا خلافا وما ليس بربوي يختلف في جواز قسمته ومبادلته تحريا ما وزنا كان أو مكيلا على ثلاثة أقوال احدها جوازه فيما يباع وزنا لا كيلا وهو مذهب ابن القاسم فيما حكاه عنه ابن عبدوس والثاني جوازه مطلقا وهو مذهب أشهب وقول ابن القاسم في العتبية وابن جبيب والثالث عدم جوازه مطلقا وهو الذي في آخر السلم الثالث من المدونة اه ومقتضاه ترجيح القول

تحريا) أي لو زنه مع تسره (قوله وهو) أي جواز تحسري الوزن المتيسر فيما يباع وزنا في المبادلة والقسمة (قوله منه) أي الربوي بيان ما (قوله اختلاف) بضم الناء وكسر اللام (قوله على ثلاثة أقوال) صله اختلاف (قوله جوازه) أي التحرى (قوله مطلقا) أي فيما يباع وزنا وفيما يباع كيلا (قوله وقول) مطلقا على مذهب (قوله ومقتضاه) أي من النسبة (قوله ترجيح القول

الثالث) أي لانه الذي في المدونة (قوله فالصور اربع) فكيف روى، ووزون روى، مكمل غير روى، ووزون غير روى (قوله وهو) أي الواحدة وذكرة كبر خبره (قوله كخبر) أي عقد عليه (قوله والصلاة) عطف على صوم (قوله يدين) بضم الياء (قوله فان كان) أي النهي (قوله فهو صحيح) خبر النهي عنه الخ ودخلت الفاء في خبره باعتبار آل الاستغراقية (قوله والأي) أي وان لم يدل على صحته دليل (قوله يلحقه) أي العقد (قوله عارض) أي يقتضي صحته ٥٥٠

الثالث ونقل ابن عرفة عن الباقي ان المشهور بجواز التحري في الموزون دون المكمل والمعدود رواء محمد وغيره. ٥١ وهو القول الاول في كلام ابن رشد فالصور اربع واختلف في واحدة وهو الموزون من غير الروي ابن رشد في رسم أخذ شرب خمر من سمع ابن القاسم التحري فيما يوزن جائز قبل فيما قل أو أكثر ما لم يكن جذا حتى لا يستطاع تحريه وهو ظاهر هذه الرواية وقيل لا يجوز ذلك الا فيما قل واليه ذهب ابن حبيب وعزاه لما لك رضى الله تعالى عنهم (٥١) (وقد) عقد أو عمل (منه) عنه (لذاته) كخبر روى ودم وإصفتة كخمر أو لخارج عنه لازم له كصوم يوم العيد المستلزم الاعراض عن ضيافة الله تعالى والصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها المستلزم التشبه بمن يسجد لها أو للشيطان الذي يدين رأسه منها عند ذلك والصلاة والبيع ونحوه وقت خطبة الجمعة المستلزم التمسك عن استماعها فان كان لخارج غير لازم كالصلاة في الدار المغصوبة والظهارة بما معصوب فلا يقتضي الفساد الخطأ اختلاف الأصوليون هل النهي يدل على فساد المنهي عنه أم لا والمذهب انه يدل على فساد ابن شاس عندنا ان مطلق النهي عن العقد يدل على فساد الا ان يقوم دليل على خلافه هكذا حكى عبيد الوهاب عن المذهب فالمنهي عنه الذي قام دليل على امضائه وترتب أثره عليه من غير فوات فهو صحيح والا فهو فاسد وفي التنقيح فساد العقد خال يمنع ترتب أثره عليه الا ان يلحقه عارض على أصلنا في البيع الفاسد وفي شرح التنقيح آثار العقود الممكن من البيع والهبة والوقف والاكل وغيرها من التصرفات وأما العوارض التي تلحقه فذلك ان النهي يدل على الفساد عندنا وعند الشافعي وعلى العينة عند الحنفي فطرد الحنفي أصله وقال اذا اشترى جارية شرافا فسادا جازله وطورها وكذا سائر العقود الفاسدة وطرد الشافعي أصله وقال يحرم الاتفاق مطلقا وان باعه ألف بيع وجب نقضه وفحق خالفنا أصلنا وراعينا الخلاف وقلنا البيع الفاسد يثبت شبهة المالك فيما يقبله فالحق أحد أربعة أشياء تنقز المالك بالقيمة وهي حوالة السوق وتلف العين ونقصانها وتعلق حق الغير بما على تفصيل في ذلك في كتب القروع فهذه هي العوارض والله أعلم ابن عبد السلام هذا هو المشهور في مذهبا وقال ابن مسامة يقتضي الفساد المختلف فيه ابن عرفة قبل ابن شاس نقل القاضي المذهب دلالة على الفساد ما لم يقم دليل بخلافه ونحوه قول ابن التماساني في شرح المعالم قول مالك رضى الله تعالى عنه اطلاق النهي يقتضي الفساد قطاهره في نفس ما أضيف اليه لا يفصل عنه الا بدليل منه فصل يعرف النهي الى المجاور المقارن القرافي تقرير المذهب على انه يدل على شبهة الصحة وقاعدتهم انه يدل على الفساد ومعنى الفساد في المعاملات عدم ترتب آثارها عليها الا أن يتصل بها بما يقرر آثارها على أصولها في البيع وغيره

وترتب أثره عليه (قوله أصلنا) أي قاعدتنا (قوله من التصرفات) أي نأقيا بيان لغيرها (قوله سائر) أي باقي (قوله يثبت) بضم الياء (قوله ملحقه) أي المبيع (قوله حوالة) أي فاسدا (قوله السوق) أي تغير القيمة بزيادة أو نقص (قوله تعلق حق الغير بها) أي برهن أو اجارة (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله دلالة) أي النهي خبر المذهب والجملة مفعول نقل المضاعف لفاعله (قوله بخلافه) أي الفساد (قوله ونحوه) أي نقل القاضي (قوله اضيف) أي النهي (قوله لا يفصل) أي ما أضيف النهي اليه (قوله لا يفصل عنه) حال من نائب فاعل اضيف (قوله لا بدليل منه فصل الخ) استثناء من قوله النهي يقتضي الفساد في نفس ما أضيف اليه (قوله المجاور المقارن) أي

لما أضيف النهي اليه كالتجش والتصريفة في حديث نهى عن بيع الخيش والمصراة (قوله وجه القرافي) أي قال (قوله على انه) أي النهي الخ خبر تقرير (قوله شبهة) بكسر فسكون أو بفتحهما (قوله وقاعدتهم) أي أهل المذهب (قوله انه) أي النهي الخ خبر قاعدة (قوله الا ان يتصل بها) أي المعاملات مستثنى من قاعدتهم انه يدل على الفساد (قوله على أصولها) أي الآثار (قوله في البيع وغيره) بيان لإصولها

(قوله شبهة الملك) أي في المنهى عنه (قوله ما يمتثل بها) أي ويقرز وترتب الا^٣ نارة على اصولها (قوله تقرز) أي ثبت (قوله وهو) أي احد الاربعة (قوله والعين) أي ذات المسيح (قوله او هلا كهها) أي العين (قوله بها) أي العين (قوله واحد) أي من الائمة الاربعة (قوله طرد اصله) أي جعل قاعدته كاية لا يخرج منها شيء (قوله فقال ابو حنيفة الخ) ايضاح لطرد الائمة الثلاثة اصولهم ومخالفة مالك اصله في بعض الاحوال (قوله وهذه) أي جواز التصرف وانته لتأنيث خبره (قوله لا يثبت) أي المنهى عنه ويفسخ في كل حال (قوله وبعدمه) أي الفساد (قوله فلم يطرد) أي مالك (قوله اصله) أي لم يجعله كايا ٥٥١ (قوله متصل) أي بدليل المنهى

فوعصى وصحت ان ابس
حري او سرق او تظن محرما
فيها وصح بالحرام وعصى
(قوله او منفصل) أي عن
دليل النهي (قوله ويخصص)
أي الدليل الدال على صحة
المنهى عنه (قوله القاعدة)
أي كل ما نهى عنه فهو
فاسد (قوله كتفريق الام
من ولدها) أي عقد مؤد
اليه (قوله جمعا) بضم
فكسر أي الام ولدها
(قوله ومثل) بفتحات مثالا
(قوله لافاسد) أي للنهي
عنه ولم يدل دليل على صحته
(قوله فان طبخ اللحم) أي
ولو بغير ابن ارمه وم ان لم
يطبخ (قوله ماسيل) بفتح
الميم جمع مرسى فمفسكون
ففتح أي ما حذف من
سند الصحابي الذي رواه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم (قوله ابو عمر) أي
الحافظ ابن عبد البر قال
(قوله لاعلمه) أي حديث
النهي عن بيع الحيوان

وحجة شبهة الملك مراعاة الخلاف وأما متصل بها على اصولنا فلان البيع المحرم اذا
انصل به عندنا أحد أمور أربعة تقر فيه الملك بالقيمة وهو تغير السوق والعين او هلا كهها
او تعلق حق الغير بها على تفصيل مذكور في كتب الفقه قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل
رضي الله تعالى عنهم النهي يدل على الفساد وقال ابو حنيفة يدل على الصحة فكل واحد طرد
اصله الا ما لا كف الا قال ابو حنيفة يجوز التصرف في البيع بما فاسدا ابتداء وهذه هي الصحة
وقال الشافعي ومن وافقه لا يثبت اصلا ولو تولد اولته الاملاك وهذا هو الفساد وقال مالك
بالفساد في حالة عدم الامور الاربعة المتقدمة ذكرها وبعدمه وتقرر الملك اذا طرأ أحد هاتلم
بطرد اصله والله اعلم (الادليل) شرعي متصل او منفصل يدل على صحته كبيع النجس والمهرأة
فيحكم بصحته ويخصص القاعدة او على صحته مطلقا في حالة دون أخرى كتفريق الام من ولدها
فانه يضي اذا جمعا بلك واحد فالمنهى عنه ثلاثة اقسام فاسد مطلقا وهو ما لم يدل دليل على صحته
اصلا وصحيح مطلقا وهو ما دل دليل على صحته مطلقا وفاسد في حال وصحيح في آخر وهو ما دل
دليل على صحته في حال دون آخر ومثل للفساد فقال (ك) بيع (حيوان) مباح (بالحكم جنسه ان لم
يطبخ) اللحم فان طبخ جاز ببيعهم بحيوان من جنسه لان اللحم ينقل بالطبخ عن جنسه ويجوز فيه
التفاضل فلا يجوز بالحيوان من باب اولى ونقل ابن الحاجب قولين في ذلك فقال ابن
عبد السلام ظاهر كلامه انه ما الجواز والمنع والذي حكاه ابن المواران ابن القاسم اياه
واشبه كرهه الخطا وروى مالك في مرسيل ابن المسيب عن زيد بن اسلم عن سعيد بن المسيب ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان أبو عمر لاعلمه ينقل من وجه ثابت
وأحسن أسانيد مرسى سعيد هذا ابن عبيد السلام عن ابن المسيب من ميسر الجاهلية بيع
اللحم بالاشاة والشافعي ابوالزناد قلت لابن المسيب ادأيت رجلا اشتري شارقا بهشرا شيئا فقال
ان كان اشتراها ليخبرها فلا خيرة ابوالزناد وكان من ادركت يتهون عن بيع اللحم بالحيوان
وكان ذلك يكتب في عهود العتال في زمان ابان بن عثمان وهشام بن اسمعيل والحديث عام في
كل لحم ببيعوا ان كن خصه الامام مالك رضي الله تعالى عنه ببيع اللحم ببيعوا من نوعه لانه
بيع معلوم مجهول من جنسه فهو من المزانية المختص منعها بالجنس الواحد ولذا قال بالحكم
جنسه وأما لحم طير بغير غنم بطير فخا^٢ قال في التوضيح شرط منع المزانية اتحاد الجنس وفي
هذا اشارة الى انه لو كان غير مباح الا كل لحاز بيعه باللحم وهو كذلك فيجوز بيع الخيل باللحم

باللحم (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح (قوله ثابت) أي متصل السند (قوله ميسر) بفتح فسكون فكسر أي ربا (قوله
شارفا) أي ناقة مسنة (قوله فقال) أي ابن المسيب (قوله اشتراها) أي الشارف (قوله ذلك) أي النهي عن بيع الحيوان باللحم
(قوله عهود) أي شروط (قوله العمال) بضم العين وشد الميم جمع عامل أي نائب عن الخليفة في الحكم في جهة (قوله ابان) بفتح
الهيم وخفة الموحدة (قوله بيع معلوم) أي اللحم (قوله مجهول) أي الحيوان من حيث صفة لحمه (قوله اتحاد الجنس) أي بين
العوذين (قوله الى انه) أي الحيوان (قوله لو كان) أي الحيوان

(قوله روى) بضم فكسر (قوله عنة) اى اشهب (قوله فيها) اى المدونة (قوله لموضع الفضل) اضافته للبيان (قوله فيه) اى الصنف الواحد (قوله والمزاينة) عطفت على موضع (قوله وسائر الدواب) اى الجرمية (قوله كشرى) بضم فسكون فكسر (قوله انه) اى الشان (قوله عناق) بفتح العين ٥٥٣ اى شاق من المعز (قوله كريمة) اى هينة حسنة (قوله يشترط) اى فى منع

لعدم المزاينة حينئذاه وروى عن اشهب جواز بيع اللحم بالحيوان ابن عرفة والمعرف عنه كقول مالك رضى الله تعالى عنه وفيها محل النهى عن اللحم بالحيوان اذا كان من صنف واحد لموضع الفضل فيه والمزاينة فذوات الاربع الانعام والوحش كلها صنف واحد ثم قال ولا بأس بلحم الانعام بالخيل وسائر الدواب نقداً أو مؤجلاً لانها لا تنزى كل لحومها وأما بالهر والشعاب والضبيغ فيكره لاختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم في أكلها والله تعالى رضى الله تعالى عنه يكره أكلها من غير تحريم (أو) كحيوان (بما) أى حيوان من جنسه (لا تطول حياته) كشرى على الموت (أو) بحيوان (لأنه من جنسه) كخصى معز (أو) بحيوان (قلت) بفتح القاف واللام مشددة منفعة كخصى ضان ومفهوم الصفات الثلاثة أنه يجوز بيع الحيوان الذى تطول حياته وفيه منفعة كثيرة غير اللحم بمثله من جنسه وهو كذلك ولو علم أن البائع يريد بيع ما ذكر قال فيها من اراد بيع عناق كريمة او حيوان او دجاج فأبدها رجل منه بكش وهو يعلم أنه يريد بيعه بخاتر البائى قوله او بما لا تطول حياته الخ يشترط اتحاد الخ لئلا يفسد في هذه الاقسام كما يشترط في بيع اللحم بالحيوان لتقدير الحيوان في هذه الاقسام لها (فلا يجوز ان) اى ما لا تطول حياته وما لا منفعة فيه الا اللحم وما قاتل منفعة به جعل الاخير من واحد التمنية الضمير أى بيعها (بطعام لاجل) لأنه طعام بطعام نسيئة ولا يؤخذ منها أكرأ أرض الزراعة ولا تؤخذ في غن طعام ومثل لما قاتل منفعة بقوله (كخصى ضان) الا ان يقتنى لصوفه وكذا خصى معز اقبنى اشعره قاله فى التبصرة والزقاقية وفى قى ما ظاهره خلافه وهو ربيع اللحم بمثله وبحيوان وحيوان بمثله خمس وعشرون صورة من ضرب خمسة فى مثاها لحم حيوان كثير المنفعة تطول حياته حيوان لا تطول حياته حيوان لا منفعة فيه الا اللحم حيوان قليل المنفعة يباع كل منها بمثله وبالأربعة سواء يتكرر منها عشر صور والباقي خمس عشرة الجائز منها اثنتان يبيع لحم بمثله متساويين وبيع كثير المنفعة الذى تطول حياته بمثله والمثلث عشرة كلها ممنوعة وهى يبيع اللحم بحيوان منفعة كثيرة وتطول حياته او لا تطول حياته او لا منفعة فيه الا اللحم او قاتل منفعة فهذه أربعة وبيع كثير المنفعة الذى تطول حياته بما لا تطول حياته او لا منفعة فيه الا اللحم او قليل المنفعة فهذه ثلاثة وبيع ما لا تطول حياته بمثله وبما لا منفعة فيه الا اللحم وبما قاتل منفعة فهذه ثلاث وبيع ما لا منفعة فيه الا اللحم بمثله وقليل المنفعة فهاتان صورتان وبيع قليل المنفعة بمثله (وكبيع) شئ بوجه (الغرر) بفتح الغين المجمية والراء أى الخطر والردد بين ما يوافق الغرض وما لا يوافق فبالاضافة لادنى ملايسة المازرى يبيع الغرر ما تردد بين السلامة والعطب ابن عرفة يرد بغيره انعكاسه لخروج غرر فاسد صور يبيع الجوزاف اى لعدم شرطه كغير مرعى أو كثير يحد او غير محز وراو غير مستوى الارض (قوله وبيعتين فى بيعه) كبيعها بمساوية نقداً او عشرة لاجل عطفت على فاسد (قوله اذ لعطب فيها) اى فاسد يبيع

البيع (قوله الاخير من) اى جلا منفعة فيه الا اللحم وما قاتل منفعة (قوله تمنية) الضمير) علة جعلها واحداً (قوله لانه طعام بطعام نسيئة) علة لايحوز (قوله منها) اى ما لا تطول حياته وما لا منفعة فيه الا اللحم او قاتل (قوله ومثل) بفتحات مثلاً (قوله وكذا) اى خصى الضان المقتضى اصفوفه فى عدمه من كثير المنفعة (قوله الغرض) بفتح الغين المجمية والراء (قوله فالاضافة) اى فى بيع الغرر تفريع على المزج (قوله تردد) اى مبيعته (قوله يرد) بضم ففتح أى تعريف يبيع الغرر بما تردد بين السلامة والعطب (قوله انعكاسه) اى استلزام عدمه عدم معرفه فيكون جامعاً لافرادها كلها (قوله لخروج الخ) علة لعدم انعكاسه (قوله غرر فاسد صور يبيع الجوزاف) اى لعدم شرطه كغير مرعى أو كثير يحد او غير محز وراو غير مستوى الارض (قوله وبيعتين فى بيعه) كبيعها بمساوية نقداً او عشرة لاجل عطفت على فاسد (قوله اذ لعطب فيها) اى فاسد يبيع

الجوزاف وبيعتين فى بيعه ونحوه علة بخروجها (قوله والاقراب) اى فى تعريف يبيع الغرر (قوله شك) بضم الشين المججمة (قوله او مقصود) عطفت على احد (قوله هو) اى يبيع الغرر

(قوله وهو) أي يبيع الغرر (قوله وان كان) أي يبيع الغرر الخ حال (قوله اذا) أي كونه كايامه مثله بفتحات مثقلا (قوله له) أي يبيع الغرر (قوله فينعكس الامر) أي يوافق غرض البائع ويخالف غرض المشتري (قوله لذلك) أي عدم معرفة كل منهم اما يحكم به (قوله من الثمن) بيان ما (قوله فيها) أي المدونة (قوله قبله) ٥٥٣ أي قول النخعي الا ان يقوم دليل الخ (قوله هذا القيد) أي الا ان

يقوم دليل الخ (قوله شئت) بفتح التاء (قوله سقط) أي البائع (قوله اعطاه) أي المشتري (قوله فان اعطاه) أي المشتري البائع (قوله لزمه) أي البائع (قوله معناه) أي كلام ابن القاسم (قوله فان كانت) أي السلعة (قوله محله) أي البيع (قوله ان القيد) أي الا ان يقوم دليل الخ (قوله قال) أي البناني (قوله وهو) أي القيد (قوله وكر) أي البناني (قوله ثم قال) أي الثاني (قوله فقيدها) أي المدونة (قوله به) أي كلام ابن القاسم (قوله وهو) أي القيد (قوله فقيدها به) أي كلام المدونة وكلام ابن القاسم (قوله لها) أي المدونة بكلام ابن القاسم (قوله والا) أي وان لم يرضيا (قوله السراج) بكسر السين رخفة الراء فخم (قوله الاول) أي الحكم (قوله والثاني) أي الرضا (قوله فيذكر) أي الا في الثمن (قوله فهو) أي يذكر (قوله

الخديعة وهو كافي في نفسه وان كان يبرئ بالنسبة لما فسد لثمنه ولذا مثل له المصنف بامثلة متعددة فقال (كبيعها) أي السلعة (بقيتها) التي يقومها بها أهل المعرفة اذا لا يرى كل من العاقلين هل تقوم بقيل فيوافق غرض المشتري ويخالف غرض البائع او كسبر فينعكس الامر (أو) أي يحكمه موقوف قدره (على حكمه) أي العاقد الصادق بالبائع والمشتري لذلك (أو) (على حكمه) شخص (غير) للعاقلين المأزري فاسد للجهل بما يحكم به من الثمن ويحتمل كونه ضمير حكمه للبائع وكون غير شامل للمشتري والاجنبي اللغوي للجهل بالثمن (أو) أي يحكمه موقوف قدره (على رضاه) أي أحد العاقلين أو الاجنبي فيه لا يجوز شراء سلعة بعينها بقيمتها أو على حكمه أو حكم البائع أو رضاه أو رضا البائع أو على حكم غيرهما أو رضاه لانه غرر أبو الحسن اللغوي الا ان يقوم دليل على ان القصد بالتحكيم المكارمة فيجوز كالهبة للثواب وقيله في الشامل فقال الا كرامة قريب ونحوه افاده الخطاب طفي هذا القيد لا يطابق كلام المدونة وانما ياتي على مذهب ابن القاسم ونص ابن عرفة الباجي واللغوي عن ابن القاسم من قال بعتكها بما شئت ثم مضى ما اعطاه فان اعطاه القيمة لزمه محمد معناه ان كانت الباجي حله ابن القاسم على المكارمة كهيئة الثواب واعتبر محمد انما البيع اه وارتضى البناني ان القيد في محله كما افاده الخط قال وهو الموافق لما جمل عليه الباجي كلام ابن القاسم وكذا نص ابن عرفة المتقدم ثم قال والحاصل ان ظاهر المدونة مع ظاهر كلام ابن القاسم مختلفان لكن ابن اوزار كلام ابن القاسم لظاهر المدونة واللغوي وأبو الحسن ردا كلامها لظاهر كلام ابن القاسم فقيدها به وهو ظاهر كلام الباجي فهموافق عند الجميع وبه تعلم ان اعتماد عجم وطفي على ظاهر المدونة غير ظاهر تقييد اللغوي وبني الحسن اهما والله اعلم وبالفريق بين الحكم والرضا ان الحكم يرجع الى الالتزام والجزء بعينه ان الحكم يلزمهما البيع جبراء عليهما بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما ذلك فان رضا فظاهر والا رجعا وليس له الالتزام الثاني هذا الفرق غير صواب لانه يناقض قوله بالزام وقرى السراج بان الاول من العارف بقيمة المبيع والثاني من الجاهل اه قالت لمانقضة لان الالتزام من العاقلين والله اعلم (أو) كقولك (يحق له) انه من اضافة المصدر فاعوله فيذكر بالتجسية وانه مضاف لفاعله فهو بالقومية (سلعة) اشتراها غير له على الاول واشترتها انت على الثاني ثم معلوم ومعنى قولنا يبيعها بثمن الثمن الذي اشتريته به (لم يذكرها) أي المولى بالكسر السلعة للمولى بالفتح حال التولية سواء ذكرتها أو لم يذكر (أو) ذكرها أو لم يذكر (عنها) وبحال الفساد في البيع بالقيمة أو على حكمه أو حكم غير او رضاه أو تولية بدون ذكر الساعة أو غيرها اذا كان بالزام) أي شرط أن البيع لازم فان كان بشرط الخيار صرح في الجميع وان لم يشترط لزوم ولا خيار صرح في التولية وله الخيار لان امره وفقد في غيرها والمضرة الزامها أو احدهما

٧٥ منج في الاول أي الاضافة للمفعول (قوله الثاني) أي الاضافة للفاعل (قوله اشتريت) بضم التاء أي السلعة (قوله فان كان بشرط الخيار) مفهوم بالزام (قوله وله) أي المولى بالفتح (قوله لانها) أي التولية (قوله وفقد) أي البيع (قوله في غيرها) أي التولية (قوله المضرة) بضم الميم وكسر الصاد المجعلة (قوله الزامها) أي العاقلين

(قوله في بيعها) أي الساعة (قوله أو رضاه) أي غيرهما (قوله أو رضاه) أي أحدهما (قوله منهما) أي العاقلين (قوله لنشره) أي قصه وبسطه (قوله فيها) أي المدونة (قوله والملاسة) أي بيعها (قوله مدرجا) بضم فسكون فتفتح أي ملقوفا بشئ (قوله يكتفي) أي في لزوم بيعه مشترطه (قوله وهو) أي شرط إلا كتناهيا به (قوله بين) بفتح فكسر مثة لأى ظاهر (قوله لوفعلا) أي العاقدان (قوله هذا) أي البيع لولا أو يبيع المدرج بالنشر (قوله على أن ينتظر) أي المشتري بعد الشراء (قوله اليها) أي الساعة (قوله فان رضى) أي المشتري الساعة (قوله امسك) أي المشتري الساعة لنفسه وان لم يرضها ردها (قوله جاز) أي البيع لانتفاء الغرر بالشرط المذكور (قوله معرفتهما) أي المتبايعين (قوله صفتها) أي الثوبين (قوله منهما) أي العاقلين (قوله وعن أبي سعيد) عطف على عن أبي هريرة (قوله يبعثين) أي الملاسة والمداينة (قوله ولبيستين) بكسر اللام أي الاحتيا

بشوب غير ساتر للقبيل والصماء
(قوله بشرط) بضم فسكون
(قوله اختلاف) بضم التاء
وكسر اللام (قوله تفسيره)
أي بيع الحصاة (قوله من
الأرض) بيان ما (قوله وبين)
عطف على يبيع (قوله للغرر)
علة نهى (قوله بالقرب
والبعد) أي التردد بينهما
تصوير الغرر (قوله قوة
الراي) أي وضعفه (قوله
وصفة رمية) عطف على قوة
(قوله بالزام) أي شرطه وشلا
السكوت لأن الأصل في البيع
اللزوم (قوله فان كان) أي
البيع (قوله بخيار) أي
شرطه (قوله صح) أي البيع
(قوله بكايسة) أي مرادة
في قدر الثمن (قوله فيه) أي
البيع (قوله انه) أي
البيع (قوله أحدهما) أي
العاقلين (قوله لانه يبيع

لأجل مجهول) علة للنهي عنه (قوله معناه) أي لزوم البيع بوقوع الحصاة (قوله إذا سقطت) أي الحصاة (قوله بشرط
باختياره) أي من هي في يده بائعا كان أو مشتريا أو غيرهما (قوله فهو) أي البيع (قوله إذا وقع) أي سقوطها باختياره (قوله
موجباً) أي بأجل معلوم قدر زمن الخيار (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله اليه) أي البيع (قوله يقصده) أي البيع ومفهوم
باختياره أنه ان جعل لزومه بوقوعها باختياره أو بغيره كسهو ونعاس فسد ومفهوم موجباً لانه ان جعل لزومه بسقوطها
باختياره بلا تأجيل فسد لجعل زمن وقوعها فقيه تأجيل بأجل مجهول (قوله وهو) أي بيع الحصاة (قوله هي) أي الحصاة
(قوله ومفهوم) أي بلا قصد (قوله انه) أي وقوعها (قوله ان كان) أي وقوعها (قوله يقصده) أي من هي معه (قوله جاز) أي
البيع (قوله ان كان) أي من هي معه

(قوله فان اتفقت الاشياء) اي التي يبيع واحد منها في الجنس والعصاف (قوله جاز) اي البيع لما تقع الخصاصة عليه (قوله وهو) اي يبيع الخصاصة (قوله بقوة) اي من الراي صلة مرمية بحيث تنكسر كسرين او اكثر (قوله لهما) اي الخصاصة (قوله لما خرج) اي من اجرائها بسبب رمية (قوله عزاه) اي هذا التصوير (قوله للمعلم) بضم فسكون فكسر اي شرح لما زري صحيح مسلم (قوله له) اي المعلم (قوله وابن شاس) عطف على المصنف (قوله بالخصاصة) اي جنسها الصادق بجمعه مدد وهو المراد اي في واقع منكم (قوله بعدده) اي الواقع (قوله وتبعهما) اي ابن شاس وخليل (قوله الشارحان) اي بهرام والباطي (قوله معناه) اي ما عزاه ابن شاس وخليل للمعلم (قوله انه) اي الشخص (قوله ويحركها) اي الى اعلى ٥٥٥ ويتلقاها بكنية او كفة (قوله وما يقع) اي

من الخصص (قوله المقبلي) بفتح الميم وكسر القاف والذم (قوله يندو) اي يبعد (قوله عنه) اي ما عزاه ابن شاس للمعلم (قوله تعبيره) اي الحديث (قوله ثم قال) اي عبر (قوله لان فيه) اي هذا التعبير الخ على احسنه (قوله اتفقا هما) اي المتبايعان (قوله له) اي البائع (قوله من يده) اي الراي (قوله لان هذا) اي الاشارة بالتأريلات لانهم الشارحين المدونة وذكره لتذكير خبره على يتوهم (قوله عليهما) اي الابل (قوله وان كان الحكم عاما) حال (قوله لهما) اي الابل (قوله ولغيرها) اي الابل من البقر والغنم والخيل والحمير والاماء (قوله لا تنزو) اي الذي كور (قوله يستأجرها) اي الذي كور (قوله منه) اي المشتري تنازع فيه يستأجر ويستعير (قوله فهو)

وشرط ان يار للمشتري فان اتفقت الاشياء جاز كان وقوعها بقصد او لا (او) هو يبيع شي معين بدرهم او دنائير عددها (بعدد ما يقع) من اجرائها الخصاصة المرمية على الارض بقوة بان يقول البائع للمشتري ارم بها فما خرج نلي بعدده دنائير او دراهم عزاه بعضهم للمعلم وعزاه المصنف في توضيحه وابن شاس ان يقول ارم بالخصاصة فلك بعدده دنائير او دراهم وتبعهما الشارحان عب ولعل معناه انه يأخذ حيلة من الخصاصة بكنية او بكف واحدة ويحركها امرات معلومة وما يقع قالين بعدده وفسره المقبلي بعدد ما يقع من المشتري في رمية بعشر حصيات مثلا لا على ويتلقاها بظهر كفه ولفظ الحديث يندو عنه لتعبيره بالمفرد ثم قال والاحسن ان معناه ان يقول له ارم بالخصاصة فما خرج اي وقع من اجرائها المتفرقة بسبب الرمي فلك بعدده دراهم لان فيه ابقاء الخصاصة على الافراد البناء احسن ما يفسر به اتفاقهما على رعي الخصاصة لا على ولقها عددا معلوما كذا في حريوان له بعدد سقوطها من يده فان سقطت منها امرتين لدرهمان وهكذا وان لم تسقط منه فلا تثنى له قاله بعض في الجواب (تفسيرات) للحديث وعدل عن تاويلات الملا يتوهم انها افهام لشارحي المدونة لان هذا اصطلاحه (وكبيع ما) اي الاجنسة التي في بطون (اثاث) الابل اقتصر عليهم سائر كابل لفظ الحديث وان كان الحكم عاما لهما ولغيرها (او) يبيع الماء المتكسكون في (ظهور) ذكر كور (ها) اي الابل بحيث لا تنزو والاعلى اثاث المشتري او من يستأجرها ويستعيرها عنه (او) يبيع نئ معلوم بنئ معلوم ورجل (الى ان ينتج) بضم التحتية وسكون الذون وفتح الفوقية آخره جيم اي يلد فهو من الافعال الملازمة لميغة المبني للمفعول وان كانت بمعنى المبني للفاعل كفي وز كم ونص القاموس تجب الناقاة كفي واتجبت وقد تجبها اهله او صرح بذلك في الصحاح فقال تجب الناقاة على ما لم يسم فاعله تنتج نتاجا وقد تجبها اهلهما تجب اي يلد (النتاج) بكسر الذون اي الولد وهو جنين حين البيع والتاجيل بولادته قالين مؤجل بأجل مجهول فلذا فسد البيع وأما لو أجل بامدة أجل امرأة فصحيح ويحمل على الغالب وهو تسعة أشهر وان أجل بامدة أجل دابة ما كولة او غيرها فكذلك (وهي) اي المذكورات مما في البطون الذي فسر به (المضامين) التي في الحديث يفتح الميم والصاد المجمة وتخفيف الميم الثانية جمع مضمون اي محمول في البطن ابن عرفة نقله العقلي لا بقسم كونه من الابل (و) ما في الظهور الذي فسر به (الملاقح) بفتح الميم جمع ملقوح وتناج التناج الذي فسر به (حبل) بفتح الحاء المهملة والموحدة أي محمول (الحيلة) كذلك اي المحمول في خبر الموطا

اي ينتج الخ تفريع على تفسيره يلد (قوله وان كانت الخ) حال (قوله كفي وز كم) بضم فسكون فيهما (قوله وهو جنين حين البيع) حال (قوله فلذا) اي تأجيله بمجهول علة تسد (قوله اجل) اي الثمن (قوله فيصح) اي البيع (قوله ويحمل) بضم فسكون ففتح اي امدحها (قوله فكذلك) اي المؤجل بامدة أجل امرأة في العجة والحمل على الغالب (قوله نقله) اي تفسير المضامين مما في البطون (قوله كونه) اي ما في البطون (قوله وما في الظهور) عطف على ما في البطون (قوله وتناج التناج) عطف على ما في البطون (قوله كذلك) اي حبل في فتح الحاء الباء (قوله في خبر الموطا) حال من المضامين والملاقح وحبل الحيلة

(قوله نهي) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فيه) أي الحيوان (قوله ونقله) أي تفسير المصنفين والملاحق وحبل الحبله (قوله) وخرج بفتح خاء مثقلا (قوله لانه) أي البيع بالنفقة على البائع (قوله حياته) أي البائع (قوله ينفق) بضم الهمزة وفتح الفاء (قوله عليه) أي البائع (قوله فيها) أي حياته (قوله وان وقع) أي البيع بالنفقة عليه (قوله فسخ) بضم فسح (قوله فكمسر) بضم كسر (قوله رد) بضم راء (قوله ان كان) أي ما نفقه المشتري (قوله مثلها مجهولا) ومورد الرجوع بقيته انه يرجع بقيمة ما يكاد عاده (قوله كان) أي البائع (قوله عياله) أي المشتري (قوله فيرجع) أي المشتري (قوله مطلقا) أي معلوما كان أو مجهولا (قوله ما يكاد) أي البائع (قوله فهم) بضم فاء (قوله ٥٥٦) (قوله انه) أي المشتري (قوله ليس له) أي المشتري (قوله في النفقة) صلة

عن سعيد بن المسيب لا يباي الحيوان وانما نهي فيه عن ثلاثة المصنفين والملاحق وحبل الحبله والمصنفين ما في بطون الابل والملاحق ما في ظهور الفحول وحبل الحبله يبيع الجزور الى ان ينتج نتاج الناقة وكانت أهل الجاهلية يبيعون الجزور الى حبل الحبله وحبل الحبله ان تنتج الناقة ثم تحمل التي تجت ونقله الصفة الى عن مالك رضى الله تعالى عنه مطلقا لا يقيد كونه في الابل وخرج مالك رضى الله تعالى عنه في الموطأ ومسلم عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي عن حبل الحبله (وكبيعه) أي المالك عقارا او حيوانا او عرضا (بالنفقة) من المشتري (عليه) أي البائع (حياته) أي البائع فلا يصح لانه غير مجهول مدة حياته وما ينفق عليه فيها (و) ان وقع وانفق المشتري على البائع مدة فسخ البيع ورد البيع لبايعه (ورجع) المشتري على البائع (بقيمة ما نفقه) عليه ان كان بضم فاء وكسر المثل الذي انفق عليه فيرجع بقيمة المقوم مطلقا وبقيمة المثل المجهول وبمثل المثل المعلوم والرجوع بالقيمة مختلف فالمقوم المعلوم يرجع بقيته والمجهول من مقوم او مثلي يرجع فيه بقيمة ما يكاد كل يوم وفهم من قوله ورجع الخ انه ليس له حبس المبيع مع قيامه في النفقة والغلة له على قاعدة البيع الفاسد فيه ان اشترى دارا على ان ينفق على البائع حياته لم يجز فان وقع وقبض المبتاع واستعملها كانت الغلة له بضمها وورد الدار الى البائع ويرجع عليه بقيمة ما انفق عليه الا ان تقوت الدار به دم او بناء فيغرم المبتاع قيمتها يوم قبضها اه عبد الوهاب فسد البيع للجهل بالعوض لان النفقة وقعت الى غير مدة معلومة ولو انفق على تهيئ مدة معلومة لحاز اذا كان يرجع لورثته ما بقي من المدة ان مات قبل تمامها ونحوه لابن عمر عن اشهب ومعنى قيمة ما انفق يريد اذا كان في جلة عياله واما لو دفع المشتري اليه مكيلة طعام أو وزنا معلوما من دقيق أو دراهم لرجع بذلك ابن يونس انما يرجع عليه بقيمة ما انفق اذا كان لا يحصى النفقة او كان في جلة عياله واما لو دفع مكيلة معلومة من الطعام أو دراهم أو دراهم معلومة لرجع عليه بمثل ذلك وقوله الا ان تقوت الدار اي ويتقاصان ولو اسكنه اياها على ان ينفق عليه حياته فهو كراء فاسد فيرجع بقيمة ما انفق وعليه كراء مسكن ويتقاصان أيضا قاله ابو الحسن وله الرجوع

(قوله له) أي مثله (قوله اذا كان) أي المشتري (قوله عياله) أي البائع (قوله لودفع) بضم فاء (قوله) أي المشتري الى البائع (قوله من الطعام) بيان مكيلة (قوله أو دراهم) عطف على مكيلة (قوله لرجع) أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله يتقاصان) أي بقيمة الدار وقيمة النفقة فان تساوى فلا شيء للاحدهما على الآخر والرجوع من له الفضل به على الآخر (قوله اسكنه) أي المالك (قوله اياها) أي الدار (قوله على ان ينفق) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله حياته) أي المشتري (قوله فيرجع) أي المشتري (قوله ويكسره) أي المشتري (قوله له) أي المشتري (قوله الكراء) (قوله له) أي المشتري

(قوله للمنفق) بفتح الفاء (قوله ان كان) أى مادفعه (قوله فان فات) أى مادفعه له وهو سرف (قوله فلا يرجع به) أى السرف ولا عوضه أى السرف البنى لما ذكر ابن يونس بيع الذات ذكر انه لا يرجع بالسرف الزائد الا فى قيامه ولا يرجع به فى فواته (قوله ومقابلته) أى الاربح (قوله بالمعروف فى مثله) أى لا بالسرف ظاهره ولو كان قائما وفيه نظر (قوله الرجوع) أى بالسرف (قوله وانما ذكره) أى ترجيح الرجوع بالسرف (قوله ولم يذكرها) أى مسألة السكر احوال أى فقد ذكر ترجيح ابن يونس فى غير محله (قوله بجماس) أى القيمة أو المثل (قوله ولو سرفاقت) أى كان ما نفقه سرفاقت (قوله والفرق) أى بين البيع والكره (قوله لا يملكها) أى الغلة (قوله انه) أى المشتري (قوله به) أى السرف (قوله ثم ذكر) أى ابن يونس (قوله لا يجار) أى بالانفاق على الموجب (قوله اختاف) بكسر اللام (قوله انفق) أى المبتكرى (قوله عليه) ٥٥٧ أى المبتكرى (قوله يرجع) أى المبتكرى

(قوله عليه) أى المبتكرى
(قوله الوسط) أى التى
لا سرف فيها (قوله بها) أى
الهيئة (قوله وله) أى البيع
(قوله الاول) أى الرجوع
بالسرف (قوله العلة) أى
لان الزائد كهيئة من اجل
البيع الخ (قوله شموله)
أى قوله الاول اقبس واول
(قوله للمستثنين) أى البيع
والاكره (قوله ظاهره)
أى التعليل (قوله بينهما)
أى المستثنين (قوله فيهما)
أى المستثنين (قوله قال)
أى ق (قوله وفيه) أى
الايجار (قوله ويرج) أى
ابن يونس (قوله لانه) أى
السرف (قوله كلامه) أى
ابن يونس (قوله أصله) أى
جامع يونس (قوله ما قاله)
أى ابن يونس (قوله أولا)
بشدة الواو (قوله فى بيع
الذات) صله قال (قوله نقله

بهيئة ما أنفق أو مثله ان لم يكن سرفا بل (ولو) كان (سرفا) بالنسبة للمنفق عليه ان كان قائما فان فات فلا يرجع به ولا عوضه قاله ق (على الاربح) عند ابن يونس من الخلاف ومقابلته يرجع بالمعروف فى مثله ف لم يذكر ابن يونس ترجيح الرجوع فى بيع الذات وانما ذكره فى من اكرى داره لمن يتفق عليه حياته ولم يذكرها المصنف عيب قوله وكسبه به شمل بيع الذات والمنافع ويرجع فى الاكره بجماس ولو سرفاقت قاله ق وانه فرق ان مشتري الذات له الغلة والمبتكرى لا يملكها ويلزمه كراه المثل البنى لما ذكر ابن يونس بيع الذات ذكر انه لا يرجع بالسرف الزائد الا فى قيامه ولا يرجع به فى فواته ثم ذكر الاجبار وقال بعده ما نصه واختلف اذا انفق عليه سرفا هل يرجع عليه بالسرف فقال بعض أصحابنا يرجع عليه لان الزائد على نفقة الوسط كهيئة من أجل البيع فاذا انتقض البيع وجب الرجوع به او قال غيره لا يرجع الا بنفقة وسط مكن أنفق على قيمته وله مال فانما يرجع عليه بالوسط فكذلك هذا ابن يونس الاول اقبس وأولى اه والظاهر من العلة شموله للمستثنين بل ظاهره فى بيع الذات فلا وجه للفرق بينهما وحينئذ يجزى ولو فاتت فيهما والماتل ق كلام ابن يونس قال ما نصه لم يذكر خليل الاجبار وفيه ذكر ابن يونس الخلاف فى الرجوع بالسرف ويرجى الرجوع لانه كهيئة من أجل البيع فانظر قوله من اجل البيع ولم يقل من اجل الكراه ولم يذكر الخلاف فى البيع وقد نفقات كلامه بنصه فانظره البنى لم ينقل ق كلام ابن يونس بنصه وقد راجعت كلامه فى اصله فوجدت ما قاله أولا فى بيع الذات نقله عن ابى اسحق التومنى وقوله بعد ذكره المستثنين واختلف الخ هو كلامه من عنده عزاه لنفسه فيه فهم انه راجع لاصل المسئلة وهو البيع ولا يخص الاجارة كما فعل الموافق وقد نقل ابو الحسن كلام ابن يونس اثره مسألة البيع ونصه وانظر هل يرجع عليه بالزائد على نفقة المثل من السرف حكى ابن يونس فى ذلك قولين وكذلك ابن بشير قال وليس اختلاف بين القولين فحين سلط على ماله غير غلط منه هل يرجع بذلك ام لا فانت تراه رد الخلاف الى البيع وكذلك عبيد الحق ذكر الخلاف فى البيع وصح الرجوع مطلقا نقله عنه ابو على والله اعلم (ورث) بضم الراء وشدة الدال المبيع بالنفقة على البائع حياته ذاتا كان او منفعة فى كل حال (الا ان يقوت) المبيع

عن أبى اسحاق الخ مقعول ثان لو جد (قوله وقوله) أى ابن يونس (قوله كلامه) أى ابن يونس (قوله عنده) أى ابن يونس (قوله فيهم) بضم اليماء وكسر الهاء (قوله انه) أى كلامه (قوله وهو) أى اصلها (قوله ولا يخص) أى كلامه (قوله اثر) بكسر فسكون أى عقيب صله نقل (قوله ونصه) أى أبى الحسن (قوله من السرف) بيتان الزائد (قوله وكذلك) أى ابن يونس فى حكاية القولين (قوله قال) أى ابن بشير (قوله منه) أى المساط صله غلطاً (قوله تراه) أى أبى الحسن (قوله وكذلك) أى أبى الحسن فى رد الخلاف الى المبيع (قوله ذكر الخلاف فى البيع) ايضاح للتشبيه (قوله وصح) أى عبيد الحق (قوله مطلقا) أى ولو سرفا (قوله كان) أى المبيع

(قوله قيمته) أي المبيع (قوله ويقاصصه) أي المبتاع البائع في قيمة المبيع (قوله بما اتفق) أي المبتاع على البائع فان تساوا باذلا يرجع احدهما على الآخر بشئ ٥٥٨ والارجع ذو الفضل على الآخر به (قوله يعضى) أي بالقيمة (قوله يفسخ)

بضم الباء أي يسقط عن مشترى (قوله ويقاصصه) أي البائع (قوله بكسر ها) أي السين (قوله انه) أي عقود (قوله احتريز) بضم التاء أو فتحها على التجريد (قوله هو به) أي عقود (قوله حائل) بالهمزة بدل الميم أي غير حامل (قوله ضد) أي من الاسماء الموضوعية للضدين (قوله أو هو) أي اطلاق عقود على غير الحامل (قوله للجهل) على التام (قوله الآخر) أي صاحب الفعل (قوله قدر) بضم فسكسرة مثقلا (قوله في هذا الاصل) أي الجمع بين الزمان والمرات (قوله وعلامته) أي جعلها (قوله انه) أي ان اعقت انفسخت (قوله وهو) أي رجوعه لهما (قوله انه) أي ان اعقت انفسخت (قوله وهذا) أي انفساخ الاجارة باعقاقات الاتي (قوله قاعدة) اضافته للبيان (قوله وسبب) أي الاستثناء منها (قوله فسخت) بضم فسكسرة (قوله محمله) بفتح الميم أي معناه الذي يعمل عليه (قوله وكذا) أي اختلاف الثمنين في القدر في ايجاب الغرر (قوله انه) أي المبيع (قوله جاز) أي يعتان في بيعه (قوله الى شهر) حال من دينارين (قوله بد دينارين) عطاف على بد دينارين بد دينارين

يهدم أو بناء فيغرم المبتاع قيمته يوم قبضه ويقاصصه بما اتفق الحط ظاهر قوله الا ان يفوت انه اذا فات المبيع فان البيع يعضى وليس كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد يفسخ في القيمة فيرجع البائع بقيمة المبيع يوم قبضه ويقاصصه المشتري بما اتفق عليه وقدرته على هذا البساطي وهو ظاهر والله اعلم (وك) ببيع (عسب) بفتح العين المهملة وكسر السين المهملة يليها تحتية فوحدة وفي لغة عسب بسكون السين وسقوط تحتية واقصر علمها في النهاية والقسط الان في أخرى بكسر ها بالتحسية أي ضرب اوما (الفعل) بفتح الفاء وسكون الحاء المهملة أي الذكروفسر بيعه بقوله (يستاجر) بضم التحتية وفتح الجيم أي الفعل (على عقود) الحط الظاهر انه بفتح العين وبفتح وفيه نظر لان المصادر الاتية على فاعول بالفتح خمسة وهي القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء وما عداهن بالضم كالدخول والخروج ويجوز الضم قياسا فياورد بالفتح واحترز بالصادر من الصفات فانها انت كثير اعل فاعول بالفتح كصبر وشكور وغفور وودود وعطوف ورؤف الينافي صوابه اعقاقات بالقط مصدر الرباعي او عقاق كصبا وكاب واما عوق بالفتح فوصف كصبر ولا مصدر في القساموس فرس عقود كصبر وحامل وحائل ضدا وهو على التفاضل الجمع عقود بضمعين وقدرت تعق عاقا فاعقنا محركة واعقت والعقاق كصبا وكاب الحبل بعينه ا أي احبال (الاتي) للجهل لاحتمال حملها من مرة فيعين صاحبها او من اكثر ولا تحمله فيعين الآخر (وجاز) القدر (العقد على عسب) الفعل ان قدر (زمان) كيوم واسبوع (او مرات) كثلث او سبعة ولا يجوز الجمع بين الايام والمرات الشيخ عن الواضحة لوسمي يوما وشهر الم يجوز ان يسمى نزوات ابن عرفة في هذا الاصل خلاف (فان) سمى زمان او مرات و (اعقت) بفتحات مثقلا أي حلت الاتي قبل تمام الزمان او المرات وعلامته اعراضها عن الفعل (انفسخت) الاجارة وعلى صاحب الاتي من الاجرة بحسب ماضى من الزمان او حصل من المرات الحط ظاهر كلامه انه راجع الى الصورتين الزمان والمرات وهو الذي ارتضاه ابن عرفة خلاف ما ذكره ابن عبد السلام انه راجع للمرات فقط والله اعلم وهذا مستثنى للضرورة من قاعدة عدم انفساخ الاجارة بتسديد ما استوفى به المنفعة وسأتي في قوله ونفسخت بفتح ما يستوفى منه لايه الاصبى تعلم ورضع وفرس نزور ومن (وكبعتين في بيعه) أي عقد واحد او بسبب بيعه او ببيعة متضمنة بيعتين في المواطنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعه ومحمله عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه على صورتين اشار المصنف لاحداهما بقوله (بيعهما) أي المالكات السلعة المبيعة (شرط الزام) للمشتري او للبائع بالشرع او انه ليس له تركه على وجه يتردد فيه النظر ويحصل به الغرر كبيعها (بعشرة) من الدراهم مثلا (نفسدا) أي حالة (او باكثر) منها كعشرين (لاجل) كشهرو كذا اختلاف الثمنين في الجنس كدراهم ودنانير وفي الصفة كعبدية ويزيدية كما في النوضيح ومفهوم الزام انه لو كان بخيار في الاختذار والترك جاز وهو كذلك ولو باعها بالزام بعشرة لاجل او باكثر نقد الجاز اعدم الغرر اذا لا يختار العاقل الا الاقل لاجل قال في المدونة لا يجوز بيع سلعة على انها بالنقد بد دينار الى شهر بد دينارين وكذلك على انها الى شهر بد دينار او الى شهرين

انه أي المبيع (قوله جاز) أي يعتان في بيعه (قوله الى شهر) حال من دينارين (قوله بد دينارين) عطاف على بد دينار بد دينارين

(قوله لهما) أي العاقدتين (قوله تعجيل النقد) أي بعد عقد البيع فاسدا (قوله وان كان) أي البيع (قوله فان كان) أي
 البيع (قوله ذلك) أي اختيار المشتري الجيدة (قوله ذلك) أي المختلفة ان بجودة ورداة (قوله فيهما) أي الطعامين (قوله لانه)
 أي المشتري (قوله احدهما) أي الطعامين (قوله بقدر) بضم ففتح مثقلا (قوله انه) أي المشتري (قوله عنه) أي ما اختاره أولا
 (قوله وبيع) عطف على بيع (قوله الطعامان) أي المبيع احدهما (قوله جاز) ٥٥٩ أي بيع احدهما (قوله اختلافا) أي
 الطعامان (قوله وانفقنا)

بدينا من على الالتزام لهما أولا احدهما وليس للمبتاع تعجيل النقد لاجازة البيع لانه عقد فاسد
 وان كان على غير الالتزام جازا ونحوه لابن الحاجب و اشار الى الثانية بقوله (او) يبيع احدي
 (سليتين مختلفتين) في الجنس كعبد وثوب او في الصفة كثوبين هروى ومروى يثن واحد على
 للزوم لهما ولما كان على اختيار لهما جازا لم يشمل قوله مختلفتين مختلفتي الجنس
 والصفة والرقم والجودة والرداة وكان الاختلاف بالجودة والرداة لا يقتضي الفساد لعدم
 الغرور به استثناء فقال (الا) المختلفتين (بجودة) لاحدهما (ورداة) للآخرى ونعمنا واحدا
 هو موضوع المسئلة فيجوز بيع احدهما على اللزوم لان المشتري لا يختار الا الجيدة والبائع
 داخل على ذلك فلا غرور (وان اختلفت قيمتهما) أي الجيدة والردية واد للجال لان اختلاف
 القيمة لازم لاختلاف الجودة والرداة فلا تصح المبالغة ولما ذكر ان السليتين المختلفتين بجودة
 احدهما ورداة الاخرى يجوز بيع احدهما ما يثن واحد على اللزوم وشمل ذلك الطعام
 والحيكم فيهما المنع اخرجهما فقال (لا) يجوز بيع (طعام) غير معين من طعامين مختلفين بجودة
 احدهما ورداة الاخرى مع اتفاقهما جنسا واختلافهما كميلا لانه اذا اختار احدهما يقدر انه
 اختار الاخر قبله ثم انتقل عنه لانه لا يترتب لزوم بيع طعام بطعام متحدى الجنس مع فضل احدهما
 وبيع طعام معاوضة قبل قبضه ان يبيع بكيل فان اتفق الطعامان بجودة او رداة وكيل
 وجنسا جاز والمشتري جازا اذا اختلفا بجودة ورداة وانفق فيهما احدهما هذا هو الذي نسب
 فضل لظاهر المدونة ابن زرقون قال فضل بن مسلمة طاهر المدونة يدل على انه ان اتفق الكيل
 والصنف جاز ابن عرفة لم اجد فيه ما يدل على ما قاله فضل بحال غ ما قاله فضل يؤخذ من قولها
 في تعليق المنع كانه يدع هذه الصبرة وقدمت اختيارها او ياخذ هذه و بينهما افضل في الكيل
 ومن قولها وكذلك ان اشترى منه عشرة اصح محولة بدينار وتسعة مائة على الالتزام لم يجز
 اذ مقهورها لوتساوي الكيل لجاز قال ابو ابراهيم ما نسبته فضل لظاهر المدونة هو المشهور
 وعلمه اقصر ابن جماعة في مسائله والقباب في شرحه وقد ضبط ابن عرفة هذا الفصل فقال
 وشراؤه الطعام على الاختيار لزم ولا يجوز في غير معنيين مطلقا ولا فيهما بوبين جزافا
 ولا كيلا ان اختلف قدره فلا يجوز ان لم يكن معه غيره بل (وان) كان الطعام (مع غيره) كصبرة
 وثوب وصبرة وثوب آخر يبيع احدهما بدينار على ان المشتري يختار احدي الصبرتين
 والثوب الذي معها بالزام وبالغ على هذه الصورة لدفع توهم جوازها لتبعية الطعام غيره ومثل
 للطعام مع غيره فقال (ك) يبيع (نخلة مثمرة) غير معينة بثمن معلوم حال او مؤجل على اللزوم
 يختارها المشتري (من مختلفات) مكررات فلا يجوز بانه على ان خير بين شيئين بعد منقلا فاذا

(قوله مطلقا) أي سواء كانا بوبين أم لا جزافا أو كيلا (قوله ولا فيهما) أي المتماثلين (قوله قدره) الطعام المختار منه (قوله فلا
 يجوز) أي شراء احد طعامين على اللزوم (قوله معه) أي الطعام المشتري (قوله يبيع) بكسر الموحدة (قوله احدهما) أي
 المذكورين (قوله بالزام) صلة يبيع (قوله هذه الصورة) أي الطعام مع غيره (قوله لدفع الخ) علة بالغ (قوله لتبعية الخ) علة
 توهم (قوله ومثل) بفتح ان (قوله على اللزوم) صلة يبيع (قوله خير) بضم فسكسر مثقلا (قوله بعد) بضم ففتح

(قوله بقدر) بضم ففتح (قوله عنها) أى التى اختارها أولا (قوله وفيه) أى يبيع طعام وعرضه بثمنه الخ حال (قوله معنى) نعت ربا (قوله فيها) أى المدونة (قوله منه) أى الطعام (قوله على ان يختار) أى المشتري صبرة (قوله من صبر) بضم ففتح جمع صبرة (قوله عددا) مفعول باعتبار تسلطه على من يخيل (قوله يسميه) أى العدد العاقد (قوله عذفا) بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة فقفاف أى عرجونا (قوله ان كان) أى البائع (قوله فيه) أى الكيل (قوله وكذلك) أى اشترا صبرة من صبر أو عددان من نخيل أو شجر مثمر بالزام في المنع (قوله على الالزام) صلة اشترى (قوله ما ذكرنا) أى التفاضل في بيع الطعام من صنف واحد (قوله ويبيع) ٥٦٠ أى الطعام المشتري على كيل (قوله وكذلك) أى اشترا عشرة أصح مجهول بدينار

اختار واحدة بقدرانه اختار قبلها غيرها وانقل عنها الى هذه فيؤدى الى بيع طعام وعرض بطعام وعرض وفيه رافض معنى فيما أواما الطعام فلا يجوز ان يشتري منه على ان يختار من صبر صبرة أو من نخيل أو شجر مثمر عدد ايسره انفق الجنس واختلاف أو كذا وكذا عذفا من هذه الخلة يختارها المبتاع ويدخله التفاضل في بيع الطعام قبل قبضه من صنف واحد مع بيعه قبل قبضه ان كان على الكيل لأنه يدع هذه وقدم تلك اختيارها وبأخذ هذه وبينها فاضل في الكيل ولا يجوز التفاضل فيه وكذلك ان اشترى منه عشرة أصح مجهول بدينار وتسعة سمرات على الالزام لم يجز ويدخله ما ذكرنا ويبيع قبل قبضه وكذلك هذا القمح عشرة بدينار وهذا القمح عشرة بدينار الزاما ويدخله بيعه قبل قبضه وهو من بيعتين في بيعة واحدة ولما كانت العلة المذكورة موجودة فيمن باع بستانه المثمر واستثنى منه عدد نخلات مثمرة يختارها أو كان جائزا استثناء فقال (الا البائع) جنانه المثمر بمنع ما لم يحل حال أو مؤجل (يستثنى خمسة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الميم من النخلات المثمرات (من جنانه) الذى باعه على شرط أن يختارها منه فيجوز كما أجاب به الامام مالك رضي الله تعالى عنه بعد توقعه فيها أربعين البستان المستثنى مبقى اربان البائع به لم يجد حائطه والمشتري داخل على انه لا يختار الا الجيدة فلا يختار ثم ينقل ولا بد ان يكون ثمر النخس قدر ثلث الثمر كيلا ينفى الذى في المدونة أربع نخلات أو خمسة قد أجازها مالك رضي الله تعالى عنه وجعله كمن باع غنمه على ان يختار البائع منها أربعة كباش أو خمسة اه وزاد ابن الحاجب التقييد بالسارية وفسر في ضيق اليسير بالثلث طق لم يجز به في المدونة ولا ابن عبد السلام ولا ابن عرفة قلت هذا قصور في التيسير وان لم يعين النخلات وشرط اختيار لنفسه جاز عند مالك رضي الله تعالى عنه ان كانت الثلث فدون وان كان النخل المبتاع لم يجز وفي ابى الحسن بن عبد الحق انما قال مالك رضي الله تعالى عنه في البائع لاصل حائطه يجوز ان يستثنى منه خيار أربع نخلات أو خمس معذور قدر الثلث فاقل وان كان اكثر لم يجز في التوضيح لم يكتف المصنف بالإربع عن التقييد باليسير لان الحائط قد تكون نخلاته يسيرة ومراة باليسير قدر الثلث (وكبيع) انتهى أدعية أو غيرها (حامل) يجيز في بطنه (بشرط الحل) ان قصد به استزادة الثمن بان كان مثلها اذا كان غير حامل يباع باقل مما بيعت به فان قصد التبري جاز في الحل الظاهر

أو تسعة سمرات على الالزام في المنع (قوله هذا القمح) أى شراؤه (قوله العلة) المذكورة (قوله أى يبيع طعام وعرض بطعام وعرض الخ) (قوله منه) أى البستان (قوله وكان) أى يسميه بستانه واستثنى منه عدد نخلات يختارها (قوله يختارها) أى البائع النخس التى استثنىها (قوله منه) أى بستانه (قوله به) أى الجواز (قوله بعد توقعه) أى الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) أى المسئلة (قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم حرف تفصيل (قوله مبقى) بضم ففتح مثقلا أى غير مببيع (قوله فلا يختار) أى البائع نخلا تفرع على علم جيد حائطه (قوله ينقل) أى يحا اختاره أو لاى غيره (قوله النخس) أى المستثناة (قوله الثمر)

أى لجميع الحائط (قوله اجازة) أى البائع المستثنى فيه الاربع أو النخس (قوله بالسارية) أى ثمر المستثنى (قوله لم يجز) فى بفتح الياء وضم الخاء المهملة (قوله به) أى الثلث (قوله هذا) أى قول طق لم يجز به الخ (قوله وان لم يعين) أى البائع النخلات التى استثنىها من جنانه حين يبيع (قوله وشرط) أى البائع (قوله الخيار) أى اختيار النخلات التى استثنىها (قوله جاز) أى البائع (قوله ان كانت) أى النخلات المستثناة (قوله الخيار) أى اختيار النخلات المستثناة (قوله لاصل) أى شجر وضاقة للبيان (قوله وان كان) أى المستثنى (قوله أكثر) أى من الثلث (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله مراده) أى ابن الحاجب (قوله قصد) أى البائع (قوله به) أى شرط الحل (قوله التبري) أى من الحل (قوله جاز) أى البائع بشرط الحل

(قوله ثنها) أي الوحش (قوله به) أي الحمل أي فلا غرر في بيعها بشرطه (قوله دون الرائحة) فلا يجوز بيعها بشرط جعلها الخفي (قوله لنقصه) أي الحمل (قوله من ثنها) أي الرائحة (قوله فيكثر الغرر) أي بشرطه في بيعها التردد المشتري في عدمه فلا ينقص ثمنه أو وجوده فينتص (قوله فان لم يصرح) أي البائع (قوله بما قصد) أي بشرط الحمل من استزادة ثمن أو تبر (قوله حمل) يضم فكسر أي البائع (قوله على الاستزادة) أي قصدها فيفسد البيع (قوله لزيادة ثنها) أي الوحش وغيره لا أدعية (قوله به) أي الحمل (قوله وعلى التبري) عطف على الاستزادة (قوله فان نص) أي البائع (قوله والا) أي وان لم ينص البائع على أحدهما (قوله - شترها) أي الأمانة (قوله فشرطه) أي الحمل (قوله وان كان) ٥٦١ أي شترها (قوله فليس) أي شرطه (قوله

أكثرهم) أي البدو (قوله للضرورة) علة غنقر (قوله والمبني به) عطف على عاق (قوله واجارته) أي العقار عطف على بيعه (قوله وجبة) عطف على أساس (قوله وشرب) عطف على أساس (قوله الشرب) أي المشروب بالقله والكثرة (قوله والاستعمال) أي الماء الجاهل بالانقص والاسراف والتوسط بينهما (قوله بقيد البير) إضافة للبمان (قوله وبقيد عدم القصد) صلة تخرج وإضافة قيد للبمان (قوله في المجلس) نعمت ثمان اثوب (قوله لا يفسد) أي الثوب (قوله برؤيته) أي الثوب (قوله كذلك) أي الثوب في كونها في المجلس ولا تفسد برؤيتها (قوله بحسوها الجاهل) أي معه (قوله وعلى فساد) عطف

في العلي والوحش وفي الخفي في الوحش اذ قد يرد ثمنها به دون الرائحة لنقصه من ثنها كثيرا فيكثر الغرر فان لم يصرح بما قصد حمل على الاستزادة في الوحش وغيره لا أدعية لزيادة ثنها به وعلى التبري في الرائحة الثاني الذي في تكميل التقييم فان نص على شرط الحمل براءة أو رغبة فواضح والافعال اللغوية ان كان مشتريها حضر بافشرطه براءة وان كان بدويا فليس ببراءة لرغبة أكثرهم في نسل الاماء (واعنقر) يضم الفوقية وكسر الفاء اجاء (غرر) بفتح الغين المججمة والراء (يسر) للضرورة كأساس عقار فيجوز بيعه وشراؤه من غير معرفة عمق أساسه وعرضه والمبني به واجارته مشاهرة مع احتمال نقص الشهر وكاله وجبة محشوة ولطاف فيجوز بيعهما مع عدم معرفة حشوهما وشرب من سقاء ودخول حمام فيجوز ان لا يبين مع اختلاف الشرب والاستعمال وصلة غنقر (للعاجة) ونعت غرر بجملة (لم يقصد) يضم التحبسة وفتح الصاد الملهمة - جهلة - الفرد الميسر يخرج بقيد البير الكثير كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء فلا يغتفر اجاءه وبقيد عدم القصد يخرج بيع الحيوان بشرط الحمل وبقيد الحاجة يخرج بيع غير المحتاج اليه كبيع ثوب في جراب في المجلس لا يفسد برؤيته وقوله تخل مطبقة كذلك ابن عرفة الاتفاق على صحة بيع الجبة المشوة بحسوها الجاهل وعلى فساد بيع ثياب قيمتها ضعف قيمة الجبة مع حشوها الجبة دونها صنفة واحدة ولا فرق غير الحاجة للعشوف بيعه مع جبة وعدمها في بيعه مع الاثواب وعبر المازري عن قيد الحاجة بالضرورة الاخص من الحاجة والخطب سهل (وكبيع مشتمل على) (مزاينة) يضم الميم فزاي فوحدة فنون من الزين وهو الدفع يقال للناقة التي تدفع من يحملها زبون ولها لاسكة الموكاب بالناز زبانية لدفعهم الكمار في النار في الحديث نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزاينة وهي بيع تمر برطب كيل أو بيع زبد بعنب كيل أو عن كل غر بخبره وفسرها أهل المذهب بما هو أعم مما في الحديث لشهوه بيع غير الربوي واليه أشار بقوله بيع شئ (مجهول) قدره (شئ) معلوم) قدره من جفسه ربويا كان أو غيره (أو) بيع شئ مجهول قدره بشئ (مجهول) قدره (من جنسه) فان كان المعلوم أو المجهول من غير جنسه كقمح بارد ب اوصيرة قول فلا مزانية تت ان كان تفسير المزانية المذكور في الحديث من كلامه صلى الله عليه وسلم فلا يجوز العدول عنه وان كان مدرجا من رايه فلا مزانية

٥٦١ منجني على صحة (قوله ضعف قيمة الجبة) أي قدرها مرتين (قوله مع حشوها الجبة) أي المجهول نعمت ثمان اثوب (قوله دونها) أي الجبة (قوله ولا مفرق) أي بين المثلتين (قوله في بيعه) أي الحشو (قوله وعدمها) أي الحاجة (قوله في بيعه) أي الحشو (قوله غر) أي مهلك على أصله (قوله بخبره) يكسر الخاء المجهمة وسكون الراء أي قدره بالمرز (قوله وفسرها) أي المزاينة (قوله لشهوه) أي تفسير أهل المذهب (قوله واليه) أي تفسير أهل المذهب له أشار (قوله كقمح) أي مصبر (قوله بارود) بلا توين لإضافته لقول المذكور (قوله أو صيرة) بلا توين لإضافته لقول المذكور (قوله فلا مزانية) جواب ان (قوله وان كان) أي تفسير المزاينة (قوله مدرجا) يضم فيه كون ففتح أي مدخلا (قوله من رايه) أي الحديث (قوله غله) أي تفسير الراوي

(قوله عنه) أي الدين (قوله أجله) أي الدين (قوله أو بعده) أي حلول أجل الدين (قوله سلعة) مدفوع بأخذ (قوله ولوج) أي دخول (قوله وإن كان) أي المأخوذ (قوله فإن كثر) أي الطعام المدفوع فيه الدين (قوله ذلك) أي الاستيفاء (قوله لكثرة) أي الطعام (قوله أخذه) أي الطعام (قوله فإن انفصل) أي أخذه (قوله وطال) أي الفصل (قوله صرفها) أي المدونة (قوله غريمك) أي مدينك (قوله تعده) يضم فكسر أي الدين (قوله إليه) أي الغريم (قوله أسلم إليه دنائير) أي في شيء موصوف ان نصف شهر (قوله قضا كلها) أي المسلم إليه الدنانير (قوله بحد ثمان) بكسر ٥٦٣ فسكون أي قرب قبضها منك (قوله من دين) صلة قضاء (قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله بغير شرط) صلة قضى (قوله هذا) أي منع فسخ (قوله في الزمة في العقار المعين الغائب مطابقا (قوله فيه) أي شرائه بالدين (قوله فيا يسقط) بضم الياء وكسر القاف تفريع على الجواب (قوله وإن دخل في ضمانه بالصدق) مبالغة (قوله حاضرا) حال من هاتمه (قوله كثر) خبران (قوله فترك) أي البائع (قوله ما بينهما) أي هاتمه حاضرا (قوله لبيان) قوله وتناول (قوله لا) مثذلا (قوله على انه) أي الشأن (قوله إذا أخذ) أي العقار (قوله تدرع) أي قياس بالذراع (قوله فاما ان كان) أي أخذ (قوله عن الدين) قوله فهو (قوله هو) أي (قوله فسخته) أي

وهاتان الصورتان كثير وقوعهما بين الناس تحيلا على الربا المبطل من دين من سيع أو فرض فلا يجوز له ان يأخذ عنه قبل حلول أجله أو بعده ساعة معينة يتأخر قبضها ساعة لا يقدر ولوج البيت وإن كان طعنا ما فسد وما يأتي بحمال أو يكال فإن كثرة غائب الشمس قبل استيفائه استوفاه من الغدا شهب ولو تمادى ذلك شهر لكثرة إذا اتصل أخذه فإن انفصل وطال فقال ابن المواز برد أخذ ويرجع إلى دنائير ابن عرفة التهمة على فسخ الدين معتبرة ففي صرفها ان قبضت من غريمك دينًا فلا تده إليه مكالما في شيء ولو أسلمت إليه دنائير ثم قضا كلها بحد ثمان من دين لك عليه بغير شرط فلا يجوز أن كان المفسوخ فيه غير معين بل (ولو) كان المفسوخ فيه شيئا (معينا) بضم الميم وفتح العين والياء (يتأخر قبضه) عن وقت الفسخ (كشيء غائب) عقار أو غيره يبيع العقار مذارعة أو جوا فاهذا تاويل ابن يونس والخمى وابن محرز فان قيل العقار الغائب المبيع جوا فإيدخل في ضمان مشتريه بالعقد فليس فيه بيع معين يتأخر قبضه قلت تأخر القبض الحسي هو المعتبر هنا فإيدخل في ضمان لا يتنزل هاهنا منزلة القبض فلا يجوز له أن يأخذ في دينه عقارا غائبا إن دخل في ضمانه بالعقد لأن غنمه حاضرا أكثر من غنمه غائبا فترك ما بينهما المكان التأخير وتناول المدونة فضل وابن أبي زمنين والاندلسيون وأبو إسحق التوماني على أنه انما يمنع فسخ الدين في العقار الغائب إذا أخذه على صفة أو تدرع أو يرضه إلا بعد قبضه ووجوده على صفته فاما ان كان على رؤية ومعرفة ولم يشتره على التدرع فهو قبض ناجز كالقصد وهو من المشتري ويحجوه لاشبه عن مالك رضي الله تعالى عنه ما في العينة واقتصر على هذا التأويل ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح والشرح وس (و) كلمة متواضعة فلا يجوز لزيد الدين على مشتريه افسخته فيها قبل قبضها لانهم لا تنتقل لضعفانه حتى قبض فهو فسخ دين في مؤخر ويمنع فسخ الدين في أمة عليه أو تخش أقر المدين برطه ولم يستبرها لذلك (أو) كان المفسوخ فيه (منافع عين) أي ذات معينة كركوب دابة معينة وخدمة رقيق معين وسكنى عقار معين وذرع أرض معينة وعمل مدين معين لتأخر استيفاء تمامها عن وقت الفسخ وقبض الاول لا ينزل منزلة قبض الجبيع هذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب يجوز لتزويد قبض الاول منزلة قبض الجبيع واقضاء على منع فسخته في منافع غير العين فيها ومن لك عليه دين حال أو إلى أجل فلا تكثر منه داره سنة أو أرضه التي رويت أو عبده شهرا أو تستعمله هو به عملا يتأخر ولا يتباع به منه ثمرة حاضرة في رؤس الخيل قد أزهت أو رطبت أو زرعاً قد أفرل لا يستجارهما ولو استجد الثمرة

الدين (قوله فيها) أي الأمة (قوله لانها) أي الأمة (قوله لضمانه) أي مشتريه بالدين (قوله ويمنع) يضم الياء (قوله لذلك) أي انها لا تنتقل لضعفانه حتى قبض (قوله تمامها) أي المنافع (قوله هذا) أي منع فسخ الدين في منافع العين (قوله يجوز) أي فسخ الدين فيها (قوله واتفقا) أي ابن القاسم وأشهب (قوله فسخته) أي الدين (قوله فيها) أي المدونة (قوله تستعمله) أي المدين (قوله هو) نا كيداه تستعمله (قوله به) أي الدين تنازع فيه تكثر وتستهمل (قوله به) أي الدين (قوله منه) أي المدين (قوله أو زرعاً) عطف على ثمرة (قوله لا يستجارهما) أي الثمرة والزرع (قوله ولو استجد) أي رب الدين

(قوله من المسافة) بيان ما بقي (قوله من الكراء) بيان ما تاب (قوله له) اي المكتري (قوله لانه) اي أخذ آخرى غير معينة (قوله وفي روايته) اي ابن القاسم عطف على عند ابن القاسم (قوله تحول) يضم فكسر أي تبيح (قوله أخذه) اي المكتري (قوله خدم) اي عمل (قوله بغير شرط) اي خدمته بالدين الذي عليه صلة خدم (قوله فانه) اي الشان (قوله تقاصصه) اي انعام (قوله عند الفراغ) اي من خدمته معك (قوله من الدين) اي باجرة خدمته معك (قوله وبهذا) اي ما قاله ابن سراج صلة أفق (قوله عنده) اي ابن رشد (قوله فان كان) اي ٥٦٤ المفسوخ فيه (قوله لغيره) اي المدين (قوله فلا يمنع) اي فسخ الدين في مؤخر (قوله

واستحصد الزرع بلا تأخير جازاه ابن رشد من ا كثرى دابة بعينها فلهكت انفسخ الكراء ووجب للمكتري الرجوع عما تاب ما بقي من المسافة من الكراء ولا يجوز له ان يأخذ دابة اخرى غير معينة باجماع لانه فسخ ما وجب له الرجوع به في ركوب لا يتجمل ولا معينة عند ابن القاسم وفي روايته عن مالك رضي الله تعالى عنه ما الا عند الضرورة اقل تحول كل الميتة مثل كونه في صحراء لا يجيد فيها كرا ولا شر او يخاف هلاك نفسه ان لم يأخذ منه دابة يتبلغ علمه او اجاز اشهب أخذ دابة بما بقي له وان لم تكن ضرورة في ابن سراج اذا خدم معك من لك عليه دين بغير شرط فانه يجوز لك ان تقاصصه عند الفراغ من الدين الذي عليه وبهذا أفق ابن رشد في نوازل اظهروا عنده اذا كان ابن رشد يخفى عليه قول ابن القاسم ومحل منع فسخ الدين في مؤخر ان كان المفسوخ فيه للمدين فان كان لغيره فلا يمنع كما يفهم من قولها فلا تسكرى منه ولا تباع منه وفيما اعقب ما تقدم ولو بعث دينك من غير غريمك بما ذكرنا جاز وليس كغيرك لانك انتفعت بتأخير في ثمن ما فسخت فيه ما عليه بخلاف الاجنبي اه فظاهره انه يجوز لجميع ما تقدم ذكره وقد صرح في الامم بجوازها ما واضعة والغائب والتمرة التي أزهت والزرع الذي أفرق ولم يذكر فيها بيعه بما نفع عين وظاهر كلام البراذعي جوازها لدخاله في العموم الخمي اختلاف فقهاء الدين فباعه من اجنبي بما نفع عبدا ودابة افاده المصنف واذا قسم الثاني من اقسام الكالني بالكالني بقوله (وبيعه) اي المدين ولو حالا (بدين) لغير المدين ومفهوم بدين انه لا يمنع بعين متأخر قبضه ولا بمنافع معين وهو كذلك كما تقدم وأقل ما يتحقق به بيع الدين لغير المدين ثلاثة اشخاص واذا قسم الثالث بقوله (وتأخير رأس مال المسلم) أكثر من ثلاثة أيام وهو نقد وسعى ابتداء الدين بدين لانه لا تعمم الزمة به الا بالعقد وهو أخف من بيع الدين بالدين لاقتفاء التأخير فيه ثلاثة أيام (ومنع) يضم فكسر (بيع دين ميت) اي عليه (و) منع بيع دين على (غائب) ان بعدت عينته بل (ولو قرئت غيبته) وثبت بيئته وعلم ملاؤه (و) منع بيع دين على شخص (حاضر) ولو ثبت بيئته في كل حال (الا ان يقر) يضم التحتية وكسر القاف وشذراء أي يعترف الحاضر بالدين فيجوز بيع الدين الذي عليه ان كان الدين مما يباع قبل قبضه وبيع بغير جنسه وليس ذهباً بفضة ولا عكسه وليس بين مشتريه وبين مدينه عداوة ولا قصد اعتائنه واشترط حضوره ليعلم حاله

يفهم) يضم الياء وفتح الها (قوله منه) اي المدين (قوله وفيها) اي المدونة (قوله ما تقدم) اي من قولها من لك عليه دين حال أو موجب فلا تسكرى منه داره سنة أو أرضه أو عبده شمر أو أن تستعمله به عملاً يتأخر ولا تباع به منه ثمرة أزهت أو زرعاً أفرق (قوله بما ذكرنا) اي من التمرة المزهية في رؤس الخمل أو الزرع المقلد في أرضه أو منفعة معين (قوله جاز) اي البيع (قوله وليس) اي بيع دينك لغير غريمك بما ذكرنا (قوله كغيرك) اي بيع دينك له بما ذكرنا في المنع (قوله بتأخيره) اي غريمك (قوله في ثمن ما فسخت فيه) اي من التمرة أو الزرع صلة انتفعت (قوله عليه) اي الدين الذي على مدينك أي قال اسلف جرتها (قوله بخلاف الاجنبي)

اي بيع دينك له بما ذكرنا فلا يول اسلف بتمتعة اذا لادين لك عليه (قوله فظاهره) اي ما فيها (قوله انه) اي من بيع دينك لغير غريمك (قوله بجوازه) اي بيع دينك لغير غريمك (قوله فيما) اي الام (قوله بيعه) اي دينك لغير غريمك (قوله جوازه) اي بيعه بما نفع عين (قوله لا دخاله) اي بيعه بما نفع عين (قوله لغير المدين) صلة بيع (قوله انه) اي بيع الدين لغير المدين (قوله كما تقدم) اي في قوله ومحل منع فسخ الدين في مؤخر ان كان المفسوخ فيه الخ (قوله وهو) اي رأس المال (قوله سعى) يضم فكسر مثقلا اي تأخير رأس المال النقد (قوله لانه) اي الشان (قوله به) اي الدين (قوله وهو) اي ابتداء الدين بالدين (قوله فيه) اي ابتداء الدين بالدين (قوله وثبت) اي الدين (قوله ملاؤه) اي بالمدى غنى المدين (قوله عكسه) اي فضة بذهب (قوله مشتريه) اي بالدين (قوله قصد) اي مشتري الدين (قوله اعتائنه) اي اضرب المدين (قوله واشترط) يضم التاء وكسر الراء (قوله حضوره) اي المدين

(قوله فيه) أي الدين (قوله بهما) أي غنى الدين وفقره (قوله نقص الثمن) أي عن الدين (قوله بخمسة) أي له ستة بل سبعة بزيادة
عدم عداوة المشتري المدين (قوله محركة) أي مفتوحة العين والراء (قوله من البائع) صلة شرط (قوله لانه) أي يبيع العربون (قوله
فان وقع) أي يبيع العربون (قوله وفسخ) أي يبيع العربون (قوله جاز) أي يبيع العربون (قوله يحنم) بضم التحتية وفتح القوقبة
(قوله عليه) أي العربون (قوله ان كان) أي العربون (قوله لا يعرف) بضم فسكون ٥٦٥ ففتح (قوله يجعل) بضم الياء
وفتح العين أي العربون
(قوله بالولادة) أي
لا بالرضاع (قوله فيما) أي
المدونة (قوله بشرق) بضم
فتح مشقة لا أي يجوز التفريق
(قوله متى شامسده) صلة
يقرب (قوله ذلك) أي انتهى
عن التفريق (قوله اختلاف)
بضم القاء وكسر اللام (قوله
به) أي التفريق بين الأب
وولده (قوله منعه) أي
التفريق بين الأب وولده
(قوله وهو) أي المنع (قوله
وان كانت) أي الام الخ
حال (قوله موجودة) بفتح
فسكون فكسر أي حونا
على قراني ولدها (قوله من
ذلك) أي التفريق بينه
وبين ولده (قوله ويقارب)
أي الأب (قوله أشد) أي
موجدة من الام (قوله
هذين) أي الام والأب (قوله
التفرقة) أي بين الام وولدها
(قوله انما) أي التفرقة بين
الام وولدها (قوله لا تجوز)
أي في البهائم (قوله حدها) أي
تفرقة البهائم (قوله يستغنى
أي الولد (قوله خرجته)
بفتحات مشقلا (قوله فرق)
بفتحات مشقلا (قوله قال) أي الترمذي (قوله أخرجه) أي الحديث (قوله وقال) أي الحديث (قوله مشتركين) بكسر الراء (قوله
فيهما) أي الام وولدها (قوله لهما) أي الاخوين (قوله ابناؤهما) أي الام وولدها (قوله ويههما) أي الام وولدها (قوله
(قوله بهما) أي في ذلك واحد (قوله فيما) أي المدونة

(قوله فارادا) اى الاخوان (قوله وشرطا) اى الاخوان (قوله فقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وان كانا) اى الاخوان (قوله يبيعاهما جميعا) اى لواحد (قوله الشمل) اى للاخوين (قوله هبة الولد) اى قبل ان يغار دون أمه (قوله كبيعه) اى فى الفساد ٥٦٦ (قوله رده) اى المعيب (قوله فيها) اى المدونة (قوله والولد) اى غير

ورثا اما وولدها غيرا فاراد ان يتقاوما الام وولدها فباخذ احدهما الام والآخر الولد وشرطا
 ان لا يفرقا بينهما حتى يبلغ الولد فقال لا يجوز ذلك اهما وان كانا فى بيت واحد وانما يجوز لهما
 ان يتقاوما الام وولدها فباخذ احدهما الام بولدها او يبيعاهما جميعا ابن حبيب فان وقع
 القسم فسخ كالبيع كان الشمل واحدا او مقترقا فيه اهمة الولد للشواب كبيعه ومن ابتاع
 اما وولدها صغيرا ثم وجد باحدهما عيبا فليس له رده خاصة وله ردهما معا بجميع الثمن
 (أو) اى ولو كان التتريق (ببيع احدهما) اى الام وولدها (العبد سيد الآخر) ولو غير
 مأذون له فى التجارة فيما لا يفتنى بيع الام من رجل والولد من عبد مأذون له لذلك الرجل لان
 ما يبد العبد ملك له حتى يتزعه منه سيده اذ لو رقه دين كان فى ماله فان يبيها كذلك امرها بجميعهما
 فى ملك السيد او العبد او يبيعهما معا للمالك واحد والافسخ البيع أبو الحسن معنى لا يفتنى
 لا يجوز بدليل فسخه البيع وقوله مأذون له لانه مضمون له اللحن ان كانت الامه لرجل وولدها
 لعبد اجبرا على بيعهما فى ملك احدهما او يبيعهما من رجل واحد لان العبد مالك ان اعتق
 تبع ماله وقال مطرف وابن الماجشون يجوز ان يجمعهما فى شمل واحد لان الشمل واحد
 أبو الحسن لا يجوز ان تكون الامه لرجل وولدها الصغير لولده الصغير وقد حرمة التتريق
 بين الام وولدها فقال (مالم يشرع) يفتح قوله وثانيه مشددا ثامه مثلثة أو تامه شاذة لان انفر بشد
 المثلثة اقل عمل اصله اثنعشر فيجوز ابدال فائه المثلثة من جنس تاء الاقعمال وادغامها فيها وابدال
 تاء الافتعال من جنس الفاء وادغامها فيها ويجوز سبويه الاظهار على الاصل قال وهو عربى
 جيد ويجوز ضم اوله وسكون ثانيه المثلث فقط اى ثبت بدل رواضه بعد سقوطها والظاهر
 ان المراد نباتها كلها وان لم يفته نباتها وان زمن سقوطها المعتاد وان لم تسقط بالفعل ورواضه
 اسنانه التى ثبتت له زمن رضاعه ولا بد من كون الاثغار (معتادا) فلا تقرىق اذا انفر قبل وقته
 المعتاد فيها اذا بيعت امه مسلمة او كافرة فلا يفرق بينها وبين ولدها فى البيع الى ان يستغنى عنها
 الولد فى كله وشرابه وعناقه وقيامه مالك رضى الله تعالى عنه وحده ذلك الاثغار مالم يعمل
 به جوارى كن او غلمانا بخلاف حضانه الحرة وقال السيت حذ ذلك ان يتفع نفسه ويستغنى
 عن امه فوق عشرين او نحوها او يروى ابن حبيب حده بسبع سنين وعن ابن وهب
 عشرين وروى ابن غانم عن مالك رضى الله تعالى عنه انه ينتمى الى البلوغ وعن ابن عبيد
 الحكم لا يفرق بينهما معايشا (و) ان سميت حرة مع ولد صغيرا وادعت انها امه (صدقت)
 المرأة الحرة (المسيبة) فدعواها انها امه فلا يفرق بينهما اتحدت بايها او اختلفت صدقتها
 السباى ام لا القرينة تكسبها وتختلف فى حالة الاشكال فقط وان بلغ فلا يحتل بها فيها اذا
 قالت المرأة من السباى هذا ابني فلا يفرق بينهما ابن محرز فى الكتاب اذا زعمت ان هؤلاء
 الصبيان ولدها فلا يفرق بينهما وبينهم يحيى بن عمر والظاهر كبر الاولاد صغيرا من الخلوة بها لانهم
 لم يكونوا محرمات لها ابن محرز هذا كما قال انما صدقت فيما لا يثبت حرة بينهما وبينهم الا ترى انها لو

المنفر (قوله رقه) اى
 ملق العبد المأذون (قوله
 نكان) اى الدين (قوله
 فى ماله) اى العبد (قوله فان
 يبيها) اى الام وولدها (قوله
 كذلك) اى احدهما للسيد
 والآخر لعبد (قوله امرأ)
 يضم فكسر اى السيد
 وعبد (قوله والا) اى
 وان لم يجمعهما بملك واحد
 (قوله اجبرا) يضم الهمز
 اى الرجل وعبد (قوله لان
 العبد مالك الخ) على اجبرا
 الخ (قوله اعتق) يضم
 الهمز اى العبد (قوله
 تبعه) اى العبد (قوله
 يجمعهما) اى الرجل
 وعبد الام وولدها (قوله
 ثامه مثلثة) حال من ثانيه
 (قوله وأنه) اى الاثغار
 (قوله فيها) اى المدونة
 (قوله ذلك) اى منفع
 التتريق (قوله كن) اى
 الاولاد (قوله تختلف) اى
 المسيبة على انه ولدها
 (قوله الاشكال) اى الشك
 فيه صدقتها (قوله وان بلغ)
 اى الولد المذكور (قوله بها)
 اى المسيبة (قوله فيها)
 اى المدونة (قوله الكتاب)

اى المدونة (قوله اذا زعمت) اى المسيبة (قوله صدقت) يضم فكسر مثقلا اى المسيبة (قوله يثبت) قالت
 يضم فكسر (قوله انها) اى المسيبة

(قوله فيها) أى المدونة (قوله كلامها السابق) أى قولها إذا قالت المرأة من السبي هذا بى فلا يفرق بينهما (قوله ولا يتوارثان) أى المسبية ومن زعمت أنه ولدها (قوله بذلك) أى قولها أنه ولدها (قوله أما) يفتح الهمزة ويشد الميم (قوله إنما) أى المسبية (قوله لم يكن) لا ترثه (أى الولد) (قوله فمين) بكسر الميم ثمانية أمثلة (أى ظاهر) (قوله أنه) (أى الولد) (قوله لا يرثها) ٥٦٧ (قوله فى الكتاب) أى للمقرر (قوله فى الكتاب)

أى المدونة (قوله من الطرفين) أى من المسبية ولولدها ومنه لها أى وهذا لا ينافى بثبوته من أحدهما (قوله لأنه) أى عدم التفريق (قوله والا) أى وان فأت المبيع (قوله ويجبران) أى المتبايعان (قوله جمعهما) أى الام ولولدها (قوله لعدم التفريق فى الملك) أنه لا اجارة الخ (قوله يضرب) بضم الباء وفتح الراء (قوله أحدهما) أى الام ولولدها (قوله فى) بضم الكاف التشبيه (قوله لافى الفسخ الخ) عطف على فى الجبر (قوله فالتشبيه فى الجملة) تفرع على لافى الفسخ الخ (قوله هذا) أى الاكتفاء بجمعهما فى حوز (قوله علم) بضم العين (قوله قولها) أى المدونة (قوله وهما) أى التاويلان (قوله فيما قبل الكاف) صلة تاويلان (قوله منعه) أى جمع سلعتى شخصين فى عقد (قوله دفعه) أى البحت (قوله بقولهما) أى الام ولولدها (قوله بانه) أى جمعهما

فأت هذا زوجى وقال هذه زوجتى فلا يصدقان ما يتبعهما من الحرم (ولا توارث) بين المسبية وما دعت أنه ولدها فيها أثر كلامها السابق ولا يتوارثان بذلك ابن يونس لأنه لا ميراث بالشك أبو الحسن الصغير أما أنهما لا ترثه فمين إذا اتصلت إلى صدقها وأما أنه لا يرثها فليس على إطلاقه إذا لم يورث يورث إذا لم يكن وارث معروف وانما فى الكتاب الميراث من الطرفين وقيد حرمة التفريق بين الام ولولدها بقيد آخر فقال (مالم ترض) الام بالتفريق فيجوز لأنه حق لها على المشهور واستحسنه اللخمي وقيل للولد واختاره ابن يونس والمازرى وغيرهما وان وقع البيع المشتق على التفريق (فسخ) بضم فس كسر (ان لم يجمعاهما) أى المتبايعان الام ولولدها فى ملك ان لم يفت المبيع والام يفسخ ويجبران على جمعهما فى حوز قاله اللخمي ومثل البيع هبة الثواب ودفع أحدهما صداقا أو خلعاً لا اجارة أحدهما أو تزويج الام لعدم التفريق فى الملك ويجبران على جمعهما فى حوز ابن حبيب يضرب بأثر التفرقة ومبتاعها ضرباً جدياً أى ان علم أحدهما وظاهر اعتناها أم لا (وهل) التفرقة فى الملك بين أم ولولدها (بغير عوض) كهبة أحدهما أو الام لشخص والولد لا نحو (كذلك) أى التفريق بعوض فى الجبر على جمعهما فى ملك بجامع مطلق التفريق فى الملك وكونه بعوض وصف طردى لافى الفسخ ان لم يفت فالتشبيه فى الجملة (أويكتفى) بضم التحيته وفتح الفاء فى جمعهما (بحوز) الشيخ هذا ظاهر المدونة لان السبيل لا بد بفعل المعروف علم أنه لم يقصد الضرر فناسب التخفيف وشبهه فى الاكتفاء بحوز فقال (كالتق) لاحدهما فيمكن فى بيعة جمعهما فى حوز اتفاقاً فى الجواب (تاويلان) أى فهمان لشراهما فى قولها لو وهب الولد وهو صغير بغير ثواب جاز وترك مع أمه ولا يفرق بينهما وهما قولان لما لا رضى الله تعالى عنه فيما قبل الكاف فى التوضيح ان فأت يلزم على التأويل الأول فى التفريق بغير عوض وفى التفريق بعوض جمع شخصين سلباً بينهما فى البيع وتقدم منه لجهل التفصيل قلت يمكن دفعه بقوله ما قبل بيعهما أو بانه أجزأنا للضرورة الداعية اليه أجاب بالأول غير واحد وبالثنائى عياض البنائى أصل السؤال غير وارد إذا لا يلزم بيعهما فى صفقة واحدة والله أعلم (وجاز بيع نصفهما) أى الام ولولدها الصغير أو ثلث أحدهما وربيع الآخر لو أحدهما أو أكثر (و) جاز (بيع أحدهما) أى الام ولولدها الصغير (للعق) المنجز للكتابة أو تدبير أو عتق لاجل وهذا قد فى بيع أحدهما فقط ابن بطال معنى قولها لا بأس ببيع الام دون ولدها ولولدها دونها للعق ببيع أحدهما على أنه نفس البيع من غير احتياج لاحداث عتق بعده وقال غيره معناه ليعتق بغيره أبو الحسن يجبر المشتري على العتق على كذا الوجهين والأول أقوى واقفه أهم قال تفصيل المسئلة أن تقول ان كانت التفرقة بالبيع فلا بد من جمعهما فى ملك وان كانت بعق كنى جمعهما بحوز وان كانت بصحبة ففيه الخلاف اللخمي إذا اعتق أحدهما جاز بيع الآخر ويجمعان فى حوز وان اعتق الولد فليس له اخراجه عن أمه

(قوله بجمعهما) أى الام ولولدها (قوله قولها) أى المدونة (قوله بيع أحدهما الخ) خبر معنى (قوله غيره) أى ابن بطال (قوله معناه) أى قولها لا بأس (قوله قال) أى أبو الحسن

(قوله وان باعها) أى امه (قوله كونه) أى الولد (قوله معها أى الام) (قوله به) أى الولد (قوله وكراؤه) أى الولد فى سقينة اودابة
(قوله ويشترط) أى البائع (قوله عليه) أى المشتري الام (قوله نفقته) أى الولد (قوله ثم قال) أى اللخمى (قوله له) أى الولد
(قوله مبيته) أى الولد (قوله عندها) ٥٦٨ أى امه (قوله وله) أى السيد (قوله به) أى الولد (قوله اخدهما) أى الام

وان باعها شرط على المشتري كونه معها وعندها وان سافر بالام سافر به معها وكراؤه على
المشتري ويشترط عليه نفقته ثم قال وان أعتق الام وأخرجها عن حوزة ترك ولدها فى
حضانتهما ان كان لا خدمة له وان كان له خدمة كان مبيته عندها وبأوى اليها فى نهاره وفى وقت
لا يحتاجه السيد لخدمته وان باعها شرط على المشتري كونه عندها وله السفر به وتبعه امه حيث
كان نقله الحظ (و) ان كاتب السيد أحدهما جاز بيع (الولد مع) بيع (كاتب أمه) لو أخذ
وبيع الام مع بيع كاتب الولد لو أخذ ويشترط عليه ان لا يفرق بينهما اذا عتق المكاتب منهما قبل
الانقار (و) جاز (أ) كافر حربي (معاهد) بضم الميم وفتح الهاء أى مؤمن بفتح الهمزة والميم
الثانية مشدد او معه أمة ولدها الصغير (التفرقة) بين الام ولدها ببيعها وغيره (وكره) بضم
فكسر أى حرم قاله أبو الحسن (الاشترائه) بالتفرقة ويجوز اشتري والبائع على وجههما
فى ملك مسلم مشترأ وغيره ولا يفسخ البيع لئلا يعود الى ملك المعاهد وقال ابن حجر يفسخ
ومفهوم معاهد منع الذى منها الاتزامه أحكام الاسلام ابن عرفة المازرى ارى ان كانا معا
انصرانى ذى فباع أحدهما من نصراى أن يجبر على الجمع لانه من النظام هذا ان كانت
التفرقة عندهم ممنوعة لا تجوز فان كان ذلك سائغا فى دينهم فقيه نظر وبعض الشياخى اطلق
الحكم عندهم اه وادواته أعلم ببعض اشياخه اللخمى (وكبيع وشرط يناقض) الشرط
(المقصود) من البيع للتمسك به عنه فقد روى عبد الحق فى احكامه عن عمرو بن شعيب عن جده
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وجعل اهل المذهب على وجهين أحدهما
الشرط الذى يناقض مقتضى العقد والثانى الشرط الذى يعد دخلا فى الثمن فاما الشرط الذى
يناقض مقتضى العقد فهو الذى لا يتم معه المقصود من البيع (ك) شرط (ان لا يبيع) المشتري
المبيع لاحد من الناس الا من نفر قليل وأما ان شرط عليه ان لا يبيعه لفلان أو نفر قليل
فيجوز اللخمى ان باعه على أن لا يبيعه من فلان وحده جاز وان قال على أن لا يبيعه بجلد الا ولا
تبيعه الا من فلان فسد ثم قال وان قال على أن لا يبيع من هؤلاء النفر جاز وفى سماع على بن
زياد سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن باع عبدا او غيره وشرط على المبتاع أن لا يبيعه ولا يهبه
ولا يعتقه حتى يعطيه ثمنه قال لا بأس بهذا لانه بمنزلة الزهر اذا كان اعطاء الثمن لأجل مسمى
اه ومثل ان لا يبيع ان لا يهب أو لا يخرج من البلد او على ان يتخذها ام ولد او يعزل عنها او لا
يجزها البحر الحظ ومن البيع والشرط المناقض للمقصود بيع الثنيا وهو من البيوع الفاسدة
قال فى المدونة ومن ابتاع سبعة على ان البائع متى رد الثمن فالساعة له فلا يجوز لانه بيع وسلف
مجنون بل سلف بجرعة نعمة أبو الحسن هذا الذى يسمى بيع الثنيا واختلف اذا نزل هل يتلافى
بالحكمة كالبيع والسلف أم لا على قولين اه يعنى باسقاط الشرط لرجاى اختلاف اذا
اسقط المشترط الثنيا شرطه فهل يجوز البيع أم لا على قولين أحدهما ان البيع باطل والشرط

ولدها (قوله ويشترط)
أى البائع (قوله عليه) أى
مشتري أحدهما وكاتبه
الاخر (قوله ومعه) أى
المعاهد (قوله يعود) أى
الصغير (قوله منها) أى
التفرقة (قوله ان كانا) أى
الام ولدها (قوله يجبر)
أى البائع والمشتري (قوله
الجمع) أى فى ملك (قوله
ذلك) أى التفرقة (قوله
اطلاق) أى عن التقيد
بامتناعه فى دينهم (قوله
واراد) أى المازرى (قوله
عنه) أى بيع وشرط (قوله
وجله) أى النهى عن بيع
وشرط (قوله ان شرط)
أى البائع (قوله عليه) أى
المشتري (قوله على أن
لا يبيعه) أى المبيع (قوله
جلدا) بفتح الجيم واللام أى
مطابقا (قوله ثم قال) أى
اللخمى (قوله قال) أى
مالك رضى الله تعالى عنه
(قوله الثنيا) بضم المثناة
وسكون النون (قوله رد
الثمن) أى لا يشتري (قوله
له) أى البائع (قوله بيع
وسلف) أى متردد بينهما
(قوله سلف بجرعة نعمة) أى

ان كانت الساعة نعمة كذا ارتسكن وارض تزرع وتوب يابس وحيوان يستعمل (قوله هذا) أى الابتاع باطل
بشرط متى رد البائع الثمن فله المبيع (قوله واختلف) بضم التاء (قوله نزل) أى حصل بيع الثنيا (قوله يتلافى) بضم الباء أى
يتدارك (قوله بالحكمة) أى التصحيح باسقاط الشرط (قوله على قولين) صله واختلف

(قوله قوله) أي الإمام رضي الله تعالى عنه (قوله فسحنا) أي المتبايعان بإسقاط الشرط (قوله حكم البيع) والسلف في القوائم من أنه ان كان السلف البائع فله الأقل من الثمن والقيمة وان كان المشتري فعليه الاكثر منهما (قوله الملك) بكسر فسكون (قوله الاصول) أي العقار (قوله غلته) أي مبيع الثياب (قوله فهو) أي شرط الاعتاق في البيع (قوله وان كان منقضا الخ) حال (قوله لتشوف) أي رضاعه جوارزه (قوله بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء فتحت سا كنة اسم أمة صحابية كوتبت بنسج أواق فضة والواقبة اربعون درهما واثنتي عشرة أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تستعينها عليها فقالت لها ان شاء أهلك ان أصيبا لهم صبة واحدة ولولا ذلك لي فآخبرت أهلها فابوا الا أن يأخذوا الاواق والولاء لهم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثهم بذلك فأمر عائشة بدفع الاواق لهم على ان الولاء لهم وأخبرها انه شرط باطل وان الولاء لمن أعطى الورق وخطب في شأن ذلك خطبة قال فيها ما بان أقوام يشترون شروطا ليست في كتاب الله تعالى وقضاء الله أحق بشرط الله أو وثق وانما الولاء لمن أعتق أو كما قال صلى الله عليه وسلم ولفظ الموطأ مالك ٥٦٩ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت بريرة فقالت اني كانت اهللى على تسع اواق في كل عام أوقية فاعينني فقالت عائشة ان احب أهلك ان اعداها لهم عددتها ويكون لي ولولا ذلك فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فابوا اعلم الغفوات من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لعائشة اني قد عرضت عليك سم ذلك فابوا على ان يكون الولاء لهم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها

بطل وهو المشهور والثاني انه جائز اذا أسقط شرطه وهو قوله في كتاب محمد الشيخ وقد فسحا الاول أبو الحسن معنى قوله فيها يسع وسلف انه تارة يكون بيعا وتارة يكون سلفا لانه له حكم البيع والسلف في القوائم بل فيه القيمة ما بلغت ان قامت السلعة وفي معنى الحكم لا يجوز بيع الثياب وهو أن يقول أبيعك هذا الملك أو هذه السلعة على اني ان أثبت بالثمن الى مدة كذا أو متى أتيك به فالبيع مصروف عني ويفسخ ما لم يفت بيد المبتاع فتلزمه قيمته يوم قبضه وفوت الاصول لا يكون الا بالبناء والهدم والغرم والمحو ذلك هذا هو المشهور من المذهب والراجح ان غلته للمشتري واستثنى من الشرط المناقض للمقصود فقال (الا) شرط ملتبسا (بتجيز العتق) من المشتري للربيق الذي يشتريه فهو جائز وان كان منقضا لمقتضى العقد لتشوف الشارع للحرية ولحديث بريرة وقال في المدونة لان البائع تجل الشرط بما وضع من الثمن فلم يقع فيه عور واحتراز بالتجيز من التدبير والعتق لاجل والايلاد فان ذلك لا يجوز للغير دون السيد او الامه قبل ذلك ويجوز دين برد المديون فان فات المبيع فلباته الا اكثر من قيمته يوم قبضه المبتاع ومن ثمنه والظاهر ان شرط تجيز العتق شرط الهبة والهدية عند مالك رضي الله تعالى عنه على هذا وفي الذخيرة مثل شرط تجيز العتق شرط الهبة والهدية عند مالك رضي الله تعالى عنه (و) ان باعه بشرط تجيز العتق وامتنع المشتري منه بعد العقد (لم يجبر) بضم التحتية وشكون الجليم وفتح الموحدة المشتري عليه (ان) كان البائع (ايهم) أي اطلق في شرطه تجيز العتق أي لم يقيده بأجواب ولا بخيار ولا بانه حر في نفسه الشرع ان قال له أبيعك بشرط ان تعتقه واقتصر على هذا فان امتنع المشتري فلا يجبر عند ابن القاسم وقال اشهب ومحنون يجبر الذمي وهو احسن وشرط النقذ في هذا يفسده لتردده بين الساقية والتمنية لتخير المشتري في العتق فيتم

٧٢ من في واشترى لهم الولاء فاعلم الولاء من اعنت ففعلت عائشة ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال اما بعد ما بال رجال يشترون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق بشرط الله او ثق وانما الولاء لمن اعنت (قوله ففعلت) بفتح فاء معقلا أي ملك (قوله وضع) أي ترك واسقط (قوله من الثمن) بيان لما (قوله فيه) أي البيع بشرط العتق (قوله السيد) أي المشتري (قوله دين) أي على المشتري (قوله ففتح فاضم) بفتح الموحدة (قوله المدبر) أي الى الرقية (قوله فان فاعلم المبيع) أي بشرط التدبير ونحوه (قوله ومن ثمنه) عطف على من قيمته (قوله هذا) أي ان شرط التحييس كشرط تجيز العتق (قوله منه) أي تجيز العتق (قوله بعد العقد) صله امتنع (قوله عليه) أي العتق (قوله بان قال) أي البائع الخ تصويروا للاجرام (قوله له) أي المشتري (قوله على هذا) أي كذا الخ (قوله النقذ) أي تجل الثمن للبائع (قوله في هذا) أي شرط العتق منها

من في واشترى لهم الولاء فاعلم الولاء من اعنت ففعلت عائشة ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال اما بعد ما بال رجال يشترون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق بشرط الله او ثق وانما الولاء لمن اعنت (قوله ففعلت) بفتح فاء معقلا أي ملك (قوله وضع) أي ترك واسقط (قوله من الثمن) بيان لما (قوله فيه) أي البيع بشرط العتق (قوله السيد) أي المشتري (قوله دين) أي على المشتري (قوله ففتح فاضم) بفتح الموحدة (قوله المدبر) أي الى الرقية (قوله فان فاعلم المبيع) أي بشرط التدبير ونحوه (قوله ومن ثمنه) عطف على من قيمته (قوله هذا) أي ان شرط التحييس كشرط تجيز العتق (قوله منه) أي تجيز العتق (قوله بعد العقد) صله امتنع (قوله عليه) أي العتق (قوله بان قال) أي البائع الخ تصويروا للاجرام (قوله له) أي المشتري (قوله على هذا) أي كذا الخ (قوله النقذ) أي تجل الثمن للبائع (قوله في هذا) أي شرط العتق منها

(قوله ويوجب) أي المشتري العتق (قوله فيها) أي الأقسام الأربعة (قوله به) أي الشرط (قوله كالاولين) أي في جبر المشتري على الاعناق (قوله كالثالث) أي في تخيير المشتري في الاعناق (قوله به) أي السلف (قوله وهو) أي الانتفاع (قوله شرطه) أي السلف (قوله وان كان) أي ٥٧٠ السلف (قوله به) أي السلف (قوله به) أي المثلن (قوله وهو) أي المثلن (قوله

ثمن أيضا) أي فشهله كلام المصنف فلا قصور فيه (قوله يقابله) أي الانتفاع بالسلف (قوله وبعضه) أي المثلن (قوله وهو) أي بعض المثلن المقابل للمثلن (قوله ادنى) أي السلف من المشتري (قوله باقية) أي الثمن (قوله وهو) أي باقي الثمن (قوله ادنى) أي السلف من البائع (قوله قبل فوات المبيع) ضله حذف (قوله انه) أي الشأن (قوله الاسقاط) أي لشرط السلف (قوله انه) أي الشأن (قوله اسقاطه) أي شرط السلف (قوله حيثئذ) أي حين فوات المبيع بيد المشتري صله رجعت (قوله عليه) أي المشتري (قوله بعده) أي وجوب القيمة على المشتري والفرق بين اسقاطه قبل فوات المبيع واسقاطه بعده انه قبل فواته يخير من شرط السلف من اسقاطه وامضاء البيع بثمنه من فواته ولزوم القيمة المشتري لا يتأق تخيير المشتري بين اسقاط شرطه وامضاء البيع بالثمن الاكثر من القيمة ان كان البائع (قوله يخرج) بفتح مثقلا (قوله حذف)

البيع وفي عدمه فيخير البائع في رده وامضائه فان رده بعد القوات فعلى المشتري القصة وشبهه في عدم الجبر على العتق فقال (ك) المشتري (الخيار) يضم الميم وفتح الخاء المعجمة والتخية مشددة أي الذي خيره البائع بين العتق ورده لمبايعته فانه لا يجبر على عتقه وان امتنع من عتقه فللبائع الخيار بين امضاء البيع ورده ويمتنع التمسك بشرط اترده بين السلفية والتمنية (بخلاف الاشتراء) لرقيق بشرط تميز عتقه (على) شرط (اجاب العتق) على المشتري والزامه به ورضى المشتري بهذا الشرط ثم بعد الشراء امتنع من تميز العتق فانه يجبر عليه فان لم ينجزه فجزءه الحاكم وشبهه في تميز العتق فقال (ك) بيع الرقيق بشرط (أنها) أي الذات المبعة أي كانت أو ذكرا (حرقه) نفس (الشراء) فتصير حرقه بلا احتياج لاحداث عتق من المشتري النسخي البيع بشرط العتق أربعة أقسام الاول ان يبيعه على أنه حر بالشراء الثاني يبيعه بشرط ان يمتعه ويوجب على نفسه ويلتزمه الثالث يبيعه على ان المشتري بالخيار بين ان يمتعه أولا الرابع ان يقع الشرط مبهما او البيع صحيح فيها وانما يفتقر الجواب في صفة وقوع العتق وفي شرط النقد ففي الوجه الاول يعتق بنفس الشراء وفي الثاني ان امتنع المشتري أعتقه الحاكم وفي الثالث لا يجبر المشتري على العتق ولا يجوز شرط النقل للغير لانه تارة يبيع وتارة يسلف وللمشتري الخيار في العتق وعدمه فان اعتقه تم البيع وان أي خسر البائع بين ترك شرطه واتمام البيع والقيام به وورد البيع واختلاف في الرابع هل هو كالاولين وهو قول أشهب أو كالثالث وهو قول ابن القاسم وعليه مشي المصنف وعطاف على يناقض المقصود فقال (أو يخل) يضم التخية وكسر الخاء المعجمة وشدة اللام أي يوجب الجهل (ب) بقدر (الثمن كبيع و) شرط (سلف) من احد العاقدين للآخر فان كان السلف من المشتري فالانتفاع به من جهة الثمن وهو مجهول فقد أوجب شرطه الجهل بقدر الثمن وان كان من البائع فالانتفاع به من المثلن وهو مجهول فقد أوجب شرطه الجهل به وهو ثمن أيضا ولان تقول ان كان السلف من المشتري فالانتفاع به يقابله بعض المثلن وبعضه لا يخير يقابل الثمن وهو مجهول فتد أدى الى جهل في المثلن وان كان السلف من البائع قابل الانتفاع به بعض المثلن وقابل باقية وهو مجهول المثلن فقد أدى الى جهل المثلن (وصح) البيع (ان حذف) يضم فكسر شرط السلف قبل فوات المبيع بيد المشتري في التوضيح ظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين كون الاسقاط قبل فوات السلعة أو بعد فواتها لكن ذكر المازري ان ظاهر المذهب انه لا يؤثر اسقاطه بعد فواته في يد المشتري لان القيمة حينئذ قد وجبت عليه فلا يؤثر الاسقاط بعده اه قوله لان القيمة أي من كانت أكثر من الثمن في اسلاف المشتري او اقل في اسلاف البائع كما يأتي من المازري ان بعض الاشياخ خرج قولنا بالجملة ان اسقط الشرط ولو مع القوات واعتزضه وترى مخوف الاطالة اه كلام التوضيح وذكر في الشامل كلام المازري وهو مراد المصنف بقوله انه ان زلت الاكثر من الثمن الخ (أو) أي وصح البيع بشرط التدبير ان

(حذف)

بقضات مثقلا (قوله)

بشرط التدبير صله البيع

(قوله وكذا) أي شرط التدبير في صحة البيع بحذفه (قوله ان مات) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله وكذا) أي شرط
الصدقة عليه به ان مات في ان اسقاطه لا يؤثر الصحة (قوله ان مات) أي المشتري (قوله ورثته) أي المشتري (قوله من امد الخبار)
بيان لما (قوله وان اسقط) أي الشرط مباغلة (قوله اسقاطه) أي الشرط ٥٧١ (قوله به) أي الشرط (قوله

(حذف شرط التدبير) وكذا كل شرط يناقض المقصود الا اربعة شروط احدها من ابتاع
ساعة بثلثين مؤجلا على انه ان مات قائلين صدقة عليه فانه يفسخ البيع ولو اسقط هذا الشرط
لانه غير قوله في النواذر وكذا شرط ان مات فلا يباطل البائع ورثته بالثلث ثانيا شرط ما لا يجوز
من امد الخيار فيلزم فسخه وان اسقط لجواز كون اسقاطه اخذاه ثالثة من باع امة وشرط
على المتنازع ان لا يبطاها وان فعل فهي حرة وعليه دينار مثلا فيفسخ ولو اسقط الشرط لانه
بين قوله ابن رشد رابعها شرط الثباني فسد البيع ولو اسقط وبقي خامس وهو شرط النقد
في بيع الخيار ابن المطايع لو اسقط شرط النقد فلا يصح وشبه في الصحة لكن مع بقاء الشرط
ولزومه فقال (ك) يبيع بثلثين مؤجلا (شرط رهن) من البائع على المشتري في الثمن (و) شرط
(جمل) أي ضامن للمشتري في الثمن (و) كشرط (اجل) معلوم للثمن وهذه من الشروط التي
لا يقتضيها العقد ولا ينافيها وحمل كلامه في الرهن والجمل الحاضرين او قريبي الغيبة فان بعدت
غيبتها ما في الجمل لا يجوز البيع ويقسد ولعله في الجمل المعين وفي الرهن يجوز بيعه وتوقف
السلعة حتى يقبض وقال اشهب يمنع كالجمل وفي النواذر الجواز في الرهن البعيد اذا كان
عقارا وقبض المشتري السلعة المبعة قاله حنبلو وبالغ على صحة البيع اذا اسقط شرط السلف
فقال (ولو غاب) المتسلف على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به فيها فيصنع البيع ويرد السلف لربه
فهو راجع لقوله ووضح ان حذفه لا يوجب كرهه عنده (وتوالت) بضم القوية والهزة وكسر
الواو مشددة أي فهمت المدونة (بخلافه) وهو نقض البيع مع الغيبة على السلف ولو اسقط
الشرط لتسام الرابعتان الاول هو المشهور وقول ابن القاسم وتأول الاكثر المدونة عليه
وهو تابع للشارح واصله في التوضيح وقصده صرح ابن عبد السلام بمشهوريته طئي فيه نظره
لان ابن عبد السلام صرح بمشهورية الصحة باسقاط شرط السلف في غير الغيبة وذكر الخلاف
مع الغيبة ولم يصحح مشهور وانما سبب الصحة لا يصح فانه لما عزي عدمها الصحة وان
حبيب ويحيى عن ابن القاسم قال وخالف اصبح ورأى ان الغيبة على السلف لا تمنع تخيير
المشتري اهـ وكذا فعل عياض ثم قال وذهب أكثر شيوخ القرويين الى ان قولهم يحتمل
وفاق للكتاب وجه له بعضهم خلافا فانظروا كيف عز اللا أكثر خلاف ما عزاهم المصنف ومن
تبعه اذا علمت ذلك ظهر ان المعتمد عدمها في الغيبة (وفيها) أي المبيع بشرط السلف (ان
فان) المبيع بيد المشتري (أكثر) شقين (الثلث) الذي وقع البيع به (والقيمة) التي يحكم بها
أهل المعرفة يوم قبض المبيع (ان اسلف المشتري) البائع لاتمامه بانه اخذها بناقص عما تباع به
لاسلافه فيعامل بنقيض قصده (والا) أي وان لم يكن المسلف المشتري بان كان البائع (فالعكس)
أي فيه أقل الثمن والقيمة لاتمامه على انه زاد في ثمنها عما تباع به لاسلافه فيعامل بنقيض قصده
الحط ينبغي ان يقيد هذا بعدم غيبة المشتري على السلف مدقري انه القدر الذي أراد الانتفاع
بالسلف فيها والا فقيمة القيمة بالغ ما بلغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الاتي في شرح قول

أخذها أي السلعة (قوله لاتمامه) أي البائع (قوله ثمنها) أي السلعة (قوله هذا) أي لزوم الأقل ان أسلف البائع المشتري (قوله
والا) أي وان كان المشتري قد فاق به على السلف غيبة اتفع به فيها كما أراد (قوله ففيه) أي المبيع بشرط السلف

المصنف في فصل العينة وله الاقل من جعل مثله او الدرهمين او تيممه من وعج ومن بعدهما
 طفي هذا قصورا وهو قول مقابل لما شى عليه المصنف ابن عرفة وفي ايجاب الغيبة على السلف
 لزوم فسخه والقيمة ما بلغت في فوته وبقاء تعجبه باسقاط الشرط ثانيا ان غاب عليه مدة
 اجله او قدر ما يرى انه اسلفه اليه للباجي مع غير واحد عن سحنون مع ابن حبيب وعن اصمغ
 وتفسير ابن رشد قول ابن القاسم عيب لم يتعرض المصنف لحكم فوات ما فيه شرط مناقض
 للمقصود وهو ان للبائع الاكثر من الثمن والقيمة يوم القبض لوقوع البيع بانقص من الثمن
 المعتاد للشرط ثم قال وتعبيره بالقيمة يشعر بان كلامه في المقوم وأما المثني ففيه مثله الثاني قسم
 ابن رشد الشروط في البيع أربعة اقسام وأشار المصنف الى جميعها وانذ كر طرفا من احكامها
 القسم الاول شرط ما يقتضيه العقد كنسليم المبيع وضمان العيب والاستحقاق ورد العوض عند
 انتقاض البيع أو ما لا يقتضيه ولا يتنافيه ككونه لا يؤل الى غررا وفساد في الثمن او المثمن ولا الى
 اخلال بشرط من الشروط المشتركة في صحة البيع وفي مصلحة احد المتبايعين كاجل وخيار
 ورهن وجعل واستثناء سكنى الدار المبيعة أشهر معلومة واستثناء ركوب الدابة المبيعة ثلاثة
 ايام أو الى مكان قريب فهذا صحيح لازم يقضى به ان شرط والا فلا الا ما يقتضيه العقد فيقضى
 به ولو لم بشرط ويتأ كد بالشرط وأشار المصنف الى هذا بقوله كشرط رهن الخ القسم الثاني
 ما يؤل الى الاخلال بشرط من شروط صحة البيع كشرط ما يؤدى الى جهل وغرر في العقد
 أو في الثمن أو في المثمن أو الى ربا فضل أو نساء كشرط مشاوره شخص بعينه أو الخيل الى مدة
 مجهولة أو تاجيل الثمن الى اجل مجهول فهذا اوجب فسخ البيع فانت السلعة أو لم تقف وليس
 للمتبايعين امضاؤه فان لم تقف السلعة ردت بعينها وان فانت ردت قيمتها بالغة ما بلغت الا البيع
 بشرط السلف فلم يشترطه تعجبه باسقاط شرطه وأشار المصنف الى هذا القسم بالشروط
 المتقدمة مع قوله بعدها وفسد منهي عنه الدليل القسم الثالث ما يتنافى مقتضى البيع كشرط
 ان لا يبيعه الا ولا يهبها وان يتخذها م ولد والمشهور في هذا النوع فسخه مادام البائع متمسكا
 بشرطه فان تركه صح البيع ان كانت السلعة قائمة فان فانت ففيه الاكثر من الثمن والقيمة يوم
 قبضه الا شرط عدم وط الامت وان وطها فهي حرة او فعله كذا فيفسخ على كل حال وليس
 للبائع اسقاط الشرط لانها عين لزمت المشتري والاشترط الخيار الى امد بعينه فيفسخ على كل
 حال ولو ترك الشرط لانه يعد اختيارا لا تركا له قاله في البيان وأشار المصنف الى هذا القسم
 بقوله وكبيع وشرط يناقض الخ القسم الرابع شرط غير صحيح الا انه خفيف لا يخل بالثمن فيصح
 معه البيع ويلغى الشرط وأشار المصنف الى هذا بقوله في فصل التناول كشرط زكاة ما لم يطب
 وان لا عهد ولا مواضعة الخ هذا تفصيل الامام مالك رضي الله تعالى عنه في البيع والشرط
 وذهب الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه الى تحريمه مطلقا ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع وشرط وذهب الامام ابن شبرمة رضي الله تعالى عنه الى جواز مطلقا عما في
 الصحيح ان جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما باع ناقه للنبي صلى الله عليه وسلم وشرط - لابن
 وظهرها الى المدينة وذهب الامام ابن ابي ليلى الى بطلان الشرط وصحة البيع لحديث عائشة
 رضي الله تعالى عنها امر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى بريرة وعاقتهما وان شرط

(قوله اذ هو) أى التقييد
 بما ذكر (قوله لزوم)
 مفعول ايجاب المضاف
 لقاعله (قوله فوته) أى
 المبيع بشرط السلف بيد
 مشتريه (قوله وبقاء) عطاف
 على ايجاب (قوله تعجبه)
 أى البيع بشرط السلف
 (قوله ثانيا) أى ايجاب
 الغيبة لزوم فسخه والقيمة
 ما بلغت (قوله وهو) أى
 حكمه (قوله لوقوع البيع
 الخ) علة ان للبائع الاكثر
 الخ (قوله للشرط) علة
 وقوعه بانقص الخ (قوله ثم
 قال) أى عيب (قوله
 طوفا) بفتح الراء (قوله ان
 شرط) بضم فسكسر (قوله
 والا) أى وان لم بشرط
 (قوله ردت) بضم الراء (قوله
 تعجبه) أى البيع (قوله
 تحريمه) أى البيع والشرط
 (قوله مطلقا) أى عن تقييده
 بكون الشرط مناقضا
 للمقصود أو مخالفا بالثمن
 (قوله جوازه) أى البيع
 والشرط (قوله مطلقا) أى
 ولو مناقضا أو مخالفا
 ان جابر بن عبد الله الخ
 بيان ما يحذف من

(قوله وعرف) بفتحات مخففا (قوله وتأولها) بفتحات مثقلا (قوله يعن) بضم فسكون فكسر أى يدقق (قوله يحسن) بضم فسكون فكسر (قوله وفسره) أى التجش (قوله وهو ظاهر) أى العسوم (قوله وهو) أى الاطلاق (قوله وليس في نفسك الخ) حال (قوله ليقضى الخ) علة أن تعطيه في ساعة أكثر الخ (قوله قول المازري) أى في تنبيه ٥٧٣ التجش (قوله قول مالك رضي الله تعالى عنه) أى في

تعريف التجش (قوله أنه) أى الشأن (قوله بلغها) أى السلعة بفتحات مثقلا (قوله ورفع) أى الساجش عطف على بلغها (قوله فهو) أى التجش (قوله وله التسليم) أى بجمع الثمن (قوله أن كانت) أى القيمة (قوله وهذا) أى تقييد القيمة بالقلبية (قوله أشرأها) علة أرادوا الزيادة الخ (قوله يقتدى به) بضم الباء وفتح الدال (قوله وثبت) أى سؤال الجميع (قوله خسر) بضم الخاء المحجمة وكسر المنة مثقلا (قوله أنه) أى البائع (قوله ولزمه) أى القائل (قوله في إجازته) أى ابن رشد (قوله الديار) أى إعطاه أو أخذه (قوله أنما يجوز) أى سؤال الترتك للزيادة (قوله في الواحد) أى لافي الكل أو لا أكثر (قوله أن الترتك) للزيادة (قوله تفضلا) أى تبرعا بلا عوض من سائله (قوله وان كان) أى الترتك (قوله على أن له) أى تارك

أهلها الولاء فان الولاء من اعتق فجاز البيع وبطل الشرط وعرف مالك رضي الله تعالى عنه الأحاديث كلها واستعملها في مواضعها وتأولها على وجهها ولم يعن غيره النظر ولم يحسن التأويل قاله ابن رشد (وك) بيع (التجش) بفتح النون وسكون الجيم فشين مججمة وفسره بقوله (يزيد) في سوم ساعة وهو لا يزيد شراها (اليعر) أى يحدع غيره فيقتدى به ظاهره سواء كانت الزيادة على ثمنها الذي تباع به عادة أو على أقل منه وهو ظاهر قول المازري وغيره الناجش هو الذي يزيد في ساعة ليقضى به غيره وهو خلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ والتجش أن تعطيه في ساعة أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراؤها ليقضى بك غيرك ابن عرفة قول المازري وغيره اعم من قول مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن العربي الذي عنده أنه ان بلغها الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو مأجور ولاخبارا لبيعها ومعهوم يزيدان استفتاح الثمن للدلالا ليعني عليه في المناذاة من شخص عارف جائز لا يستفتح من يجهل القيمة بسوم قليل جدا فيتعجب الدلال ابن عرفة كان بالسكتيين بنونس رجل مشهور بالصلاح عارف بالكتب يستفتح للدلالا ما يبنون عليه في الدلالة ولا غرض له في الشراء وهذا جائز على ظاهر تفسير مالك رضي الله تعالى عنه واختيار ابن العربي لأعلى ظاهر تفسير المازري فحصل فيمن زاد على دون القيمة المنع على ظاهر قول الأكر والجواز لدليل قول مالك رضي الله تعالى عنه والاستصحاب لابن العربي واستبعده ابن عبد السلام (فان علم) البائع بالتجش واعتبره وبني البيع عليه (فلم يشتري رده) أى المبيع ان كان قائما وله التسليم به (فان فات) المبيع يرد المشتري (فالقمية) يوم القبض وان شاء دفع الثمن لصحة البيع قاله ابن حبيب بن نونس يزيدان كانت أقل بدل على ذلك قوله يؤدي القيمة ان شاء ولا يشاء احداث يؤدي أكثر مما عليه فصح ان ما عليه الأقل من الثمن الذي اشتراها به أو القيمة اه وهذا معنى تقييد ابن الحاجب بما اذا لم ترد على الثمن (وجاز) لحاضر سوم سلعة أراد شراها (سؤال البعض) من الحاضرين الذين أرادوا الزيادة في سومها الشرائها (ليكف) بفتح التحتية وضم الكاف وشهد الفاء نفسه (عن الزيادة) في سومها البشريها السائل برخص (لا سؤال) الجميع ولو حكما كالاكثر والواحد الذي يقتدى به في الزيادة فان وقع سؤال الجميع ولو حكما وثبت بيعة أو اقرار خيرا البائع في قيام السلعة بين ردها وعده فان فات فله الاكثر من ثمنها وقيمتها ابن رشد لو قال كف عن ذلك دينار جاز ولزمه الدينار اشترى ولو بشر ولو قال كف عن ذلك بعضا على وجه العطاء مجازا لم يجوز لانه اعطاه على الكف ما لم يملك ابن عرفة في إجازته الدينار فظن ان اعطاه ليس على الكف لانه بل لرجاء حصول السلعة وقد لا تحصل وظاهر قول المازري أنما يجوز في الواحد ان كان الترتك تقصلا وان كان على ان له نصفها بما لم يجوز لانه دلسة منه بالدينار وهو خلاف ظاهر نقل ابن رشد اه قلت قديفر في بان الدلسة في الشركة محقة لعله ذلك عقد الشركة بخلاف الدينار فلا دلسة فيه تتعلق بالمبيع لتحقيق وجوده

الزيادة (قوله نصفها) أى السلعة (قوله مجازا) أى بلا ثمن (قوله لم يجوز) أى سؤال الكف عنها (قوله لانه) أى سؤال الكف بالنصف (قوله دلسة) أى تدليس (قوله منه) أى سؤال الكف خبر ظاهر (قوله بالدينار) صله ما منه (قوله وهو) أى منه بالدينار (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح بين الكف بنصفها مجازا أو الكف بالدينار (قوله ذلك) أى كف ولأن نصفها مجازا

(قوله قول ابن رشد) أي لو قال كفعي ولشد ينار جاز ولزمه الذي نارا شترى أو لم يشتر (قوله في حاضره) صله يسع (قوله سلعة) مقول يسع المضاف لقاعله (قوله ونقله) أي القيد (قوله واعتدله) أي القيد (قوله تركه) أي القيد (قوله اعتماده) أي القيد (قوله ويؤيده) أي عدم اعتماده (قوله الخلاف) مقول ذلك مضافا لقاعله (قوله أحدهما) أي المصري والمديني (قوله وهو) أي الوارد (قوله بأسعاره) أي البلد (قوله غبنه) أي الوارد (قوله منه) أي الوارد (قوله ربحه) أي الوارد (قوله فيما أتى) أي الوارد (قوله فلم ينج) أي الامام رضي الله تعالى عنه تقرير على ربحه فيه (قوله استرخاضه) أي ما أتى به (قوله عدم اعتباره) أي القيد (قوله ونصه) أي كلام الباجي ٥٧٤ (قوله عنه) أي يسع حاضر لباد (قوله لا يسع حاضر لباد) بيان للحدث (قوله ومن

الآن معه أعرب غ استشكل ابن هلال قول ابن رشد بأنه من كل أموال الناس بالباطل ولا سيما إذا لم يبيعها ربحا وقال العبدوسني لا اشكال فيه لأنه عوض على تركه وقد ترك (وكبيع) شخص (حاضر) بجماعه مسلة وضاد مجمعة أي ساكن حاضرة ضد ابادية أي مديني في حاضره سلعة مملوكة (لا) شخص (عودي) بفتح العين المهمله نسبة للعمود لنصيب بيته من نحو الشعر عليه أي ساكن يادية وقيد الحافظ ابن عبد البر بما لا يثنى له في البادية ونقله الابي في شرح مسلم واعتدله س وعج ولم يذكر ابن عرفة ولا ابن عبد السلام ولا الموضع ولا الشارح في شروحه الثلاثة ولا في شامله ولا صاحب الجواهر ولا غيرهم عن وقت عايشه واطبا قههم على تركه دليل على عدم اعتماده ويؤيده ذلكهم الخلاف في يسع البلدي للبلدي فقد روى محمد لا يسع مديني لمصري ولا مصري لمديني وحمل المازري هذه الرواية على ورود أحدهما على بلد وهو جاهل بأسعاره بحيث يمكن غبنه ويتفق أهل البلد بالنسبة لأمته مع ربحه في الغالب فيما أتى به فلم ينج استرخاضه قاله طي البناني كلام الباجي في المنتقى ظاهر في عدم اعتباره ونصه والاصل في المنهي عنه الحديث الذي أخرجه الشيخان لا يسع حاضر لباد ومن جهة المعنى أنهم لا يعرفون الأسعار فيوشك إذا تناولوا البيع لا تقسم استرخض ما يبيعون لأن أكثره لأرأس مال لهم فيه لأنهم لم يشتروه وأنما صار لهم بالاستقلال فالرفق بمن يشتريه أولى مع أن أهل الحواضر أكثر أهل الاسلام وهي مواضع الأثمة فيلزم الاحتياط لها والرفق بمن يسكنها أهف قوله أكثره لأرأس مال لهم فيه ظاهر في عدم اعتباره بل صريح في الإطلاق وقيد المنع أيضا بعدم معرفة البادية سعرها بالحاضرة البتاني قول الباجي البدوي لا يباع له سواء عرف السعر أو لم يعرفه صريح في عدم اشتراط جهل البدوي السعر ونقل ق عن ابن رشد مثله الابي في شرح مسلم ليس من يسع الحاضر للبادي يسع الدلال اليوم لأن الدلال إنما هو لأشهار الساعة فقط والعقد عليها إنما هو ربحا وبيع الحاضر المنهي عنه هو أن يتولى الحاضر العقد أو يقف معه ليزيده في الثمن ويعلم أن السلعة لم تبلغ ثمنها ونحو هذا والدلال بالعكس لرغبته في البيع ح وانظره مع قوله في الحديث لا تكن له ميسارا طي في أجوبته المراد بالميسار في الحديث من يتولى العقد كالميسر في الحانوت فلا معارضة ومنع يسع الحضري سلعة البدوي إذا قدم بها بل (ولو) كان

جهة المعنى عطف على مقدر أي من جهة النص الحديث (قوله أنهم) أي البدو (قوله الأسعار) أي بالحاضرة (قوله فيوشك) أي يقرب (قوله إذا تناولوا) أي باشر البدو (قوله استرخض) بضم التاء وكسر الخاء (قوله لأن أكثره) أي ما يبيعونه على المقدار أي ولا ضرر عليهم في استرخاضه (قوله لأنهم لم يشتروه) على لأرأس الخ (قوله فالرفق بمن يشتريه) أي ما يبيعونه من أهل الحاضرة تقرير على على أكثره لأرأس مال لهم فيه الخ (قوله وهي) أي الحواضر (قوله الأثمة) أي العلماء المقسدي بهم في الدين (قوله لها) أي الحواضر (قوله يسكنها) أي الحواضر (قوله فقوله) أي الباجي (قوله عدم اعتباره) أي القيد (قوله بل

(بارسالة)

صريح) عطف على ظاهر (قوله في الإطلاق) أي لسلع البادية عن تقيدها بكونها لا يثنى لها (قوله) (بارسالة) (قوله عرف) وقيد بضم فكسر منقلا (قوله المنع) أي ليسع الحاضر للبادي (قوله سعرها) أي السلعة (قوله لا يباع له) أي عنه (قوله عرف) أي البدوي (قوله صريح) خبر قول (قوله السعر) مقول جهل المضاف لقاعله (قوله مثله) أي قول الباجي (قوله بالعكس) أي لا يتولى العقد ولا يقف للزيادة في السعر (قوله لرغبته) أي الدلال (قوله في البيع) أي لياخذ آخره (قوله وانظره) أي قول الابي ليس من يسع الحاضر للبادي يسع الدلال (قوله مع قوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فلا معارضة) أي بين الحديث وكلام الابي تقرير على المراد الخ (قوله ومنع) بفتح فبكون الخ دخول على المتن (قوله قدم) أي البادية (قوله بها) أي سلعة الحاضرة

(قوله هذا) أي منع بيع ما أرسله البادي للحاضر (قوله بيعها) أي السلعة المرسله من البادي للحاضر (قوله الحاضر) فاعل
 بيع المضاف لمفعوله (قوله لصورتها) أي السلعة الخ جواز بيعها الحاضر (قوله عنده) أي الحاضر (قوله عليه) أي
 الجواز (قوله ونصه) أي الابي (قوله يبيع الحاضر) أي المنهي عنه (قوله يمنع) بضم الباء (قوله محلها) أي القولين (قوله والا)
 أي وإن لم يجهل القروي سعرها بها (قوله الباجي) أي قال شاهد لقوله محلها الخ (قوله الاسعار) أي لما أتى به بالحاضرة (قوله له)
 أي عنه (قوله جوازه) أي البيع (قوله كانت) أي السلعة (قوله وهو) أي جواز بيع الحاضر سلعة المدنى (قوله ذلك) أي بيع
 الحاضر سلعة القروي (قوله ونصه) أي الشامل (قوله ولو بعته) أي المبيع ٥٧٥ (قوله والا) أي وإن فاتت (قوله مضى)
 أي البيع (قوله والا) أي

وإن لم يعتده (قوله زجر)
 بضم فكسر (قوله لانه)
 أي الشراء له بالسلع (قوله
 هذا) أي تقييد جواز
 الشراء بكونه بالتقدي (قوله
 هذا) أي جواز الشراء
 (قوله كالبيع) أي في المنع
 (قوله اليه) أي البلد (قوله
 قبل وصولها) أي السلع
 صلة شراء (قوله لم يخر) أي
 عنه منع التلقي (قوله فنهانا)
 أي عن تلقي الركان لشراء
 الطعام (قوله يهبط) أي بضم
 الياء وفتح الموحدة أي
 يوصلها (قوله الاسواق)
 أي التي تباع بها عادة (قوله
 الملائب) بالجمع أي السلع
 المجلوبة إلى الحاضرة (قوله
 تساق) أي تجلب (قوله
 إليها) أي الحاضرة (قوله
 منها) أي الملائب (قوله
 حله) أي التلقي (قوله له)
 أي التلقي (قوله فيمنع) أي
 التلقي (قوله وهذا) أي

(بإرساله) أي العمودي السلعة للحضري ليبيعه هذا هو المعروف من المذهب وأشار بولو لقول
 الامام رضي الله تعالى عنه بجواز بيعها الحاضر أصبر ورتها امانة عنده واقتصر عليه الابي
 في شرح مسلم ونصه وليس من يبيع الحاضر ان يبعث البدوي سلعة ليبيعه الله الحاضر (وهل)
 يمنع بيع الحاضر سلعة مملوكة (أ) شخص (قروي) أي ساكن قرية صغيرة ولا يمنع في الجواب
 (قولان) للامام مالك رضي الله تعالى عنه محلها ما إذا جهل القروي سعرها بالحاضرة والاجاز
 اتفاقا الباجي والقروي ان كان يعرف الاسعار فلا بأس ان يباع له وإن كان لا يعرفها فلا يباع له
 ومفهوم لقروي جوازه إذا كانت مدنى وهو أحد قولين والاخر المنع الخط يظهر من كلام
 الشامل ترجيح القول بجواز ذلك ونصه وكبيع حاضر لباد عمودي خاصة وقيل وقروي وقيل
 كل وارد على محل ولومدنيا وقيد بمن يجهل السعر ولو بعته مع رسول على الاصح (ونسخ) بضم
 فكسر يبيع الحاضر سلعة العمودي ان لم تفت بفتوت البيع الفاسد والامضى بالثمن وقيل
 بالقيمة (وأدب) بضم فكسر مثقال كل من الحاضر والبادي والمشتري ان لم يعتد بجعل وهل
 وإن لم يعتده وإن اعتاده والازجر قولان (وجاز) للحاضر (الشراء) أي العمودي بالنقد
 لا بالسلع لانه يبيع لها هذا هو الظاهر من كلام الامام قاله الثاني فت هذا هو المشهور وعن مالك
 رضي الله تعالى عنه أيضا الشراء كالبيع (وككتلى) بفتح القوية واللام وكسر القاف أي
 الخروج من البلد لشراء (السلع) المجلوبة اليه قبل وصولها الى سوقها الذي تباع به عادة لخبر
 البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كما تلتقى الركان تشتري منهم الطعام فنهانا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ابن رشد بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي السلع حتى يهبط
 الى الاسواق فلا يجوز للرجل ان يخرج من الحاضرة الى الملائب التي تساق اليها يشتري
 منها ضحيا ولا ما يؤكل ولا تجارة ابن الحايب في حله ثلاثة أقوال ميل وفرسخان ويومان وقال
 الباجي لا حله فيمنع فيما بعد وفيما قرب وهذا ظاهر المصنف (او) تلقي (صاحبها) أي السلع
 قبل وصوله البلد يشتري منه ما وصل قبله أو يصل بعده على الصفة لنص مالك رضي الله تعالى
 عنه على انه من التلقي في الثانية وقال الباجي في الاولى لم ارفها نصا وعندي انها من التلقي
 وشبه في المنع فقال (كأخذها) أي شراء السلع من صاحبها المقيم بالبلد والقادم عليه (في البلد)
 قبل وصول السلع له أو لسوقها إن كان لها سوق ويكون أخذها (بصفة) من بائعها وفي برنامج

قول الباجي لا حله (قوله يشتري) أي التلقي (قوله منه) أي صاحبها (قوله ما وصل) أي من السلع (قوله قبله) أي صاحبها (قوله)
 بعده) أي صاحبها (قوله على الصفة) صلة يشتري (قوله لنص مالك رضي الله تعالى عنه) عله أو صاحبها (قوله على انه) أي تلقى
 صاحبها لشراء منه (قوله من التلقي) أي المنهي عنه (قوله في الثانية) أي شراء ما يصل بعده (قوله في الاولى) بضم الهمز أي
 شراء ما وصل قبله (قوله فيها) أي الاولى (قوله انها) أي الاولى (قوله عليه) أي البلد (قوله له) أي البلد (قوله وفي برنامج) عطفت
 على من بائعها

(قوله او بشرط خيار) عطف على بصفة (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله هذا) اي انه معقول المعنى (قوله لهما) اي اهل البلد والجناب (قوله يختص) اي المتلقي (قوله بها) اي السلع التي تلقاها واخذها في البلد بصفة (قوله وشهره) اي اختصاصه بها (قوله وشهره) اي التثنية (قوله وروى) بضم فكسر (قوله تباع) اي السلع المتأقاة والمأخوذة في البلد بصفة (قوله لهم) اي اهل البلد (قوله فعليه) اي المتلقي الخسر وحده (قوله فجميع) اي الربح (قوله تقسم) اي السلع (قوله بينهم) اي المتلقي واهل البلد (قوله انه) ٥٧٦ اي المتلقي (قوله ينهي) بضم الياء وفتح الهاء اي عن التلقي (قوله فان عاد) اي للتلقي (قوله

او بشرط خيار المشتري برؤيته فان لم يكن لها سوق جاز شرأؤها به ودولها البلد ولو قبل مرورها على يده ولولا التجارة وهو من اهل البلد واختلف هل النسي عن التلقي تعهد او معقول المعنى وعلى هذا فهل لحق اهل البلد وهو لما لا يرضى الله تعالى عنه أو الجالب وهو للشانعي رضى الله تعالى عنه أو له ما وهو لابن العربي رحمه الله تعالى (و) ان تلقى السلع او صاحبها أو أخذها في البلد بصفة (لا يفسخ) بضم التحتية البيع لصحته وهل يختص بها وشهره المأخوذة أو يشترك من شاء من اهل البلد وشهره عياض روايتان وروى تباع لهم فان خسره فعليه وان ربح فجميع وقيل تقسم بينهم بالثمن الاول وروى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما انه ينهي عنه فان عاد ادب وأشعر قوله تلقى السلع ان الخرج للبساتين لشراء ثمرها الذي يلحق بأربابه الضرر بتقريب بيعه ليس من التلقي المنهي عنه سواء الطعام وغيره وهو كذلك فقد روى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنه الابا من به وقاله أشهب وكذلك شراء الطعام وغيره من السفن بالساحل الا ان باقى من ذلك ضرر وفساد نكاح حكار في الظاهر جواز تلقى كراه الدواب والخدم قبل وصولها الموقوف المعتاد وانظر شراء الخبز من الفرن وتلقي جمال السفائين من البحر (وجاز لمن) منزله أو قريته خارج البلد الجلوب اليه (على كسنة اميال اخذ) اي شراء شئ (محتاج اليه) لقوته لا للتجارة ان كان لها سوق بالبلد الجلوب اليه والا فله الاخذ ولو للتجارة بل قال ق ان كان على مسافة زائدة على ما يمنع التلقي منه فله الاخذ ولو للتجارة ولها سوق واعقده عجم وان كان على مسافة تمنع التلقي منها فله الاخذ مع ما له سوق لقوته لا للتجارة وعما لا سوق له ولو للتجارة (وانما ينتقل ضمان) مبيع البيع (الفاصد) على البت الذي لم ينع عنه بيعه الى المشتري وصلة ينتقل (بالقبض) المستقر من المشتري للمبيع سواء نقد ثمنه ام لا وقولى الذي لم ينع عنه بيعه مخرج للميتة والزبل فضمانه من بائعه ولو قبضه مشتريه بل ولوا ثلثه اذا قيمه له شرعا فيرجع بجميع ثمنه ان كان قبضه والاسقط عنه وللكاب المأذون في اتخاذه اذا قبضه مشتريه وتلف بسماوى فضمانه من بائعه على المشهور فان اتلفه مشتريه ضمن قيمته كاتلافه جلد ميتة وقولى على البت لخراج المبيع فاسد بخيار وقبضه مشتريه فضمانه من بائعه وقولى المستقر لخراج الامة المبيعة فاسد وقبضها مشتريه ثم وضعت عند امينة لكونها عليه او وطئها بائعه ولم يستبرئها فضمانه من بائعه والاسعة المبيعة بها فاسد وقبضها مشتريه ثم ردها لبائعه امانة او رهنها في ثمنها أو لاتقاعه مع المشتري في بيعها فضمانه من بائعه البائى

ادب) بضم فكسر متقلا اي المتلقي (قوله به) اي الخرج للبساتين لشراء ثمرها (قوله وكذا) اي الخرج للبساتين لشراء ثمرها في الجواز (قوله فمكاح حكار) اي للطعام في المنع (قوله لها) اي السلع (قوله والا) اي وان لم يكن لها سوق به (قوله فله) اي من على كسنة اميال (قوله ان كان) اي من منزله خارج البلد (قوله ولها سوق) حال (قوله على البت) صلة البيع فان كان بخيار فلا ينتقل ضمانه بقبضه مشتريه بالاولى من بيع الخيار الصحيح (قوله الذى لم ينع عنه بيعه) فان كان منهيا عن بيعه فلا ينتقل ضمانه بقبضه له (قوله الى المشتري) صلة ينتقل (قوله المستقر) فان لم يستبرئان دفعه لامين الموضوعة أو رده لبائعه فلا ينتقل اليه ضمانه (قوله من المشتري)

لعت القبض أيضا (قوله للمبيع) صلة القبض (قوله نقد) اي اشتري (قوله ثمنه) اي المبيع (قوله فيرجع) اي المشتري على البائع (قوله والا) اي وان لم يقبضه (قوله سقط) اي الثمن (قوله عنه) اي المشتري (قوله ولكاب) عطف على للميتة (قوله قبضه) اي الكلب (قوله وتلف) اي الكلب (قوله فضمانه) اي الكلب (قوله فان اتلفه) اي الكلب (قوله قيمته) اي الكلب (قوله كاتلافه) اي المشتري (قوله فضمانه) اي المبيع فاسد بخيار (قوله وضعت) بضم فكسر (قوله والاسعة) عطف على الامة (قوله لاتقاعه) اي بائعها (قوله المشتري) بفتح الراء نعت اتقاع (قوله فضمانها) اي السلعة

(قوله عليه) أي حصده أو جذه (قوله في سماع معنون الخ) أنه لا يتوقف القبض الخ (قوله ابن القاسم) مفعول سماع المضاف
لفاعل (قوله فضمانه) أي الزرع (قوله منه) أي مشتريه (قوله لانه) أي مشتريه (قوله قابض له) أي حكا (قوله يتركه) أي
بارضه إلى يده (قوله فيه) أي الفاسد (قوله به) أي قبضه (قوله بهما) أي قبضه وفواته (قوله عدم رده) خبر فائدة (قوله وإباحة
الانتفاع به) عطف على عدم (قوله بهما) أي قبضه وفواته (قوله رده) أي المبيع المقبوض الفاتت (قوله به) أي المقبوض
الفاتت (قوله لبقائه الخ) أنه يجب رده الخ (قوله وضممانه) أي ربه عطف ٥٧٧ على بقائه (قوله وهذا) أي عدم انتقال

ملكه بهما (قوله فيما) أي
المدونة (قوله وهبه) أي
المشتري العبد (قوله تغيره)
أي العبد (قوله وكذا) أي
قولها من باع الخ في إفادته
أن المبيع الفاسد ينقل
المالك (قوله قولها) أي
المدونة (قوله واشترائه) أي
القائل العبد (قوله لانه) أي
العبد (قوله عليه) أي
المشتري (قوله وجوبا) بيان
لمحكم رده (قوله لبقائه)
أي المبيع الخ علة وجوب
رده لبقائه (قوله استغله)
أي المبيع (قوله لان ضمانه)
أي المبيع (قوله منه) أي
المشتري (قوله الخراج) أي
الغلة (قوله بالضممان) أي
يستحق به (قوله عليه) أي
المبيع (قوله فلا يرجع)
أي المشتري (قوله فله) أي
المشتري (قوله عين) أي
ذات (قوله فائقة) أي
محسوسة (قوله فيرجع)
أي المشتري (قوله له) أي
المشتري (قوله بهما) أي

لا يتوقف القبض على الحصد وجذ الثمرة أن كان المبيع حين بيعه مستحقا للحصد أو الجذ فان
بيع قبل استحقاقه توقف انتقال ضمانه عليه في سماع معنون ابن القاسم فمن اشترى زرا
بعده يسه بمن فاسدا فاصابته جائحة اتلفته فضمانه منه لانه قابض له وان لم يحصده فان كان
اشتراه قبل بدو فصله على أن يتركه فيفسد واصابته عاهة خصميته من بائعه لان المشتري
لا يقبضه الا بحصده ابن الحاجب ابن القاسم لا ضمان الا بالقبض اشبهت او بالتمكين منه او بتقيد
التمن اه واصلة في الجواهر ومفهوم الضمان أن ملك الفاسد لا ينتقل بقبضه بل لابد من
فواته وهو كذلك في ابن الحاجب والتوضيح ابن الحاجب لا ينتقل الملك فيه الا بالقبض والفوات
التوضيح يعني إذا قلنا بانتقال ضمان المبيع فاسدا بقبضه فكذلك لا ينتقل به بل لابد من ضميته
فواته اه وفائدة نقل ملكه بهما عدم رده وإباحة الانتفاع به بخلاف أن قال لا ينتقل ملكه بهما
فيجب رده ويعزم الانتفاع به لبقائه على ملك ربه وضممانه أن هلك عنه لمشتريه بيعة وهذا
مقابل المشهور الذي أشار إليه ابن رشد وفيها من باع عبده بغير فاسد انهم وهبه لرجل قبل تغيره
في سوق أو بدن جازت الهبة اه ابن نابي يؤخذ من هذا أن المبيع الفاسد ينقل الملك وكذا
قولها فمن قال لعبد أن يبعثك فانت حر واشترته ثم افاسد انه يبعثك عليه (و) أن قبض
المشتري فاسدا المبيع (رد) بضم الزا وشدة الدال المبيع لما قبضه وجوب بالبقائه على ملكه
(و) أن كان المشتري استعمله بعد قبضه فلا يرد (غلة) لان ضمانه منه والخراج بالضممان وان
كان المشتري اتفق عليه فلا يرجع على بائعه بنفقة فان لم يكن للمبيع غلة فلا الرجوع بالنفقة
فان أحدث المشتري بالمبيع فاسدا ماله عين فائقة كبنائه وصبيغ فيرجع بنفقته والسكنى واللبس
له وظاهر قوله ولا غلة ولو علم المشتري بالفساد وجوب الرد وقبضه من وقت بدهم علم بهما
وهو مخاب لا طلاق المدونة وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح طفي
الاطلاق هو المطابق للخراج بالضممان اذ علم بهما لا يخرج به عن ضمانه نعم القيد معتبر في
استحقاق الوقف فمن اشترى عقارا فظهر حبسا فله غلته حيث لم يعلم بتجديسه فان كان عالما به
رجع عليه بغلته الا اذا كان البائع المحبس عليه وهو ربه دعالم بتجديسه فلا رجوع على مشتريه
بغلته ويرجع المشتري بثمنه على بائعه فان أعدم استوفاه من غلته فان مات المحبس عليه قبل
ضاع باقي غلته وانتقل الحبس إلى من يليه بشرط واقفه ومحل رد المبيع الفاسد أن لم يمت (فان
فان) المبيع فاسدا لم يشتريه فلا يرد لبائعه (مضى) أي صح المبيع (المتناف) بفتح اللام

٧٣ من في الفساد وجوب الرد (قوله وهو) أي تقيدهما (قوله اذ علم) أي المشتري (قوله بهما) أي
الفساد وجوب الرد (قوله لا يخرج به) أي المبيع (قوله ضمانه) أي المشتري (قوله القيد) أي بعدم علم المشتري بالفساد وجوب
الرد (قوله فله) أي المشتري (قوله غلته) أي العقار (قوله لم يعلم) أي المشتري (قوله يرجع) بضم فكسر (قوله عليه) أي المشتري
(قوله المحبس) بفتح الموحدة (قوله وهو) أي المحبس عليه (قوله بغلته) أي الحبس (قوله بثمنه) أي الحبس (قوله فان أعدم) أي
بائعه (قوله استوفاه) أي الثمن (قوله من غلته) أي الحبس (قوله فله) أي المشتري (قوله من يايه) أي الميت

(قوله عند ما) أى الصحة (قوله السلم) بفتح السين واللام (قوله بعد) دز هو (صلة السلم) (قوله بشرط أخذه) أى القرض (صلة السلم (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشد الذون (قوله وفى بيع حب الخ) عطف على فى خصوص (قوله لأن مضيه بقبضه) على تجرد الخلف فيه (قوله واجتماع البيع والصرف فى أكثر من دينار) عطف على السلم (قوله وجميع الشخصين الخ) عطف على السلم (قوله وما ذكره المصنف) أى من مضى ٥٧٨ الخلف فيه بالثنى (قوله لانه) أى الشأن الخ (قوله أكثرى) (قوله وبأى له) أى المصنف

(في) صفة وعدمها ولو كانت الصفة خارج المذهب والمذهب كله على عدمها واصله مضي
(بالتن) الذي يبيع به مثال المختلف فيه السلم في غير حائط معين بعد زهوه بشرط أخذه غير افيقوت
بقبضه نقله في التوضيح عن ابن القاسم وكأنه المشهور في خصوص هذا الفرع وفي بيع حب
افرله قبل يسميه وهو مثال لجراد المختلف فيه لان مضيه بقبضه وكلام المصنف في مضيه بقواته
واجتماع البيع والصرف في اكثر من دينار وجمع الشخصين سلعتين في البيع وما ذكره المصنف
اكثري لانه تقدم للمصنف ان البيع وقت الجمعة ان فات مضى بالقيمة وهو مختلف فيه ويأتي له
في بيع الاجال وصح أول من يبيع الاجال فقط الا ان يقول الثاني فيفسد حان وهو مختلف
فيه ويأتي له في العينة ما يخالف ما هنا أيضا (والا) أي وان لم يكن القاسد الذي فات بمختلفا فيه
بان كان مجع ساعا على فساد (ضمن) المشتري (قيمة) أي المبيع معتبرة (حينئذ) أي حين القبض
كما قدمه في باب الجمعة وهذا مذهب المدونة وهو المشهور وعليه درج ابن الحبيب وهذا اكثري
أيضا اذ قد تعتبر يوم البيع كما يأتي في قوله وفي بيعه أي المبيع فاسد اقبل قبضه مطلقا تأويلان
من انه على القول بالقوات تعتبر قيمته يوم بيعه (و) ضمن (مثل) يكسر فسكون (المثل) المبيع
بكيل أو وزن أو عدد ولم ينس وجود مثله والاضمن قيمته معتبرة يوم القضا عليه بالرد وان علمت
مكيله الجراف بعد قبضه رد مثله وجوب باوصلة فات (بتغير سوق) أي سعر بغلاء أو رخص مبيع
(غير مثلي) مكيل أو موزون أو معدود (وغير عقار) كحيوان وعرض ومقهوم غير مثلي الخ ان
الذلي والعقار لا يقيمتا بتغير سوقهما وهو كذلك على المشهور وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيهما
بتغير السوق البناني كون المثلي لا يقيمه حواله السوق مقيدهما اذ المبيع جزافا والا فيقوت
بحواله السوق وغيره ان في النواذر من اتباع حليما به فاسد اذان كان جزافا فان حواله السوق
تقيمه ويرد قيمته وان كان على الوزن فلا يقوت بحواله سوقه ولا يرد له أو مثله وان كان سيفا محلي
فضته الاكثر فلا تقيمه حواله السوق ويقيمه المبيع والتلف وقيل فضته فيرد قيمته محمد وليس
بالقياس اه (و) يقوت المبيع فاسدا (بطول زمان) اقامة (حيوان) بيد المشتري ولو ادعى
(وفيهما) أي المدونة الطول (شهر) قيمه ايضا لا يكتفي في الطول (شهران) هذا امر اده والاعنى
عنه ما قبله ولم يصح قوله (واختار) اللحنى من نفسه (انه) أي المذكور (خلاف) معنوى
(وقال) المازري من نفسه (بل) هو خلاف (في شهادة) أي بسبب اختلاف الحالة المشاهدة
فالحن الذي فيه الشهر طول مبنى على مشاهدة حال حيوان صغير شأنه التغير في الشهر والمحل
الذي فيه الشهر ان ليس بطول مبنى على مشاهدة حال حيوان كبير كابل وبقري ليس شأنه التغير
فيهما البناني نص كلام المازري بعد ذكر ما في الموضعين من المدونة اذ قد بعض اشياخ

(قوله وليرده) أي المشتري الخلى (قوله وان كان) أي المبيع فاسدا (قوله ولو آدميا) أي كان الحيوان المبيع فاسدا أنه آدميا (قوله هذا) أي كون الشهرين ليسا طولاً (قوله والوا) أي وان لم يكن هذا من أده واراد ظاهراً بعبارة من أن الشهرين طول (قوله عنه) أي وشهران (قوله ناقبله) أي وفيما أشهر لأنه يعلم منه بالاولى ان الشهرين طول (قوله المذكور) أي وفيما أشهر وشهران (قوله فيهما) أي الشهرين (قوله من المدونة) بيان للموضعين (قوله اعتقد الخ) خبر نص (قوله بعض اشياخ) أي النحوي

(قوله وغيرها) أي حوالة السوق (قوله من أوجه القوت) بيان لغيرها (قوله ولو يبيع) أي الطعام (قوله و يرد) أي المشتري (قوله مثله) أي الطعام (قوله وهذا) أي عدم قوت المثل المبيع بكيل أو وزن (قوله به) أي ثقل كلفة (قوله لاستلزامه) أي وطئها (قوله وهو) أي طول الزمان (قوله عليها) أي الامة (قوله بدونه) أي وطئها (قوله وان قال) أي المشتري (قوله وطئتها) أي الامة (قوله صدق) بضم فكسر (قوله نضاه) أي المشتري الوطء (قوله فانه) أي المشتري (قوله فانت) أي العملية (قوله بها) أي الغيبة (قوله كعقار الخ) أمثلة غير المثلي ٥٨٠ (قوله قيد) أي المصنف بفحاحات مثقلا (قوله بغير المثلي) صله قيد (قوله جري الخ) صله قيد

واحد قاله الخمي إذا كان الثقل (بكلفة) بضم الكاف وسكون اللام أي مؤنة ومشقة أي شأنه ذلك وان لم يتكلفه المشتري بجهله على دوابه وخدمه ويضمن مثل المثل بموضع قبضه في الزوائد مانصه ومن ابتاع طعاما جازافا بغير فاسد اوقات بحوالة السوق وغيرها من أوجه القوت ولو يبيع بكيل أو وزن لم يفتسه شيء ويرد مثله بموضع قبضه وكذلك ما يكال أو يوزن من سائر العروض كالحناء وغيره لا فوت فيه اه وهذا هو الجارى على قوله ومثل المثلي وهي طريقة كما ستعرفه واحتريزة عالم ليس في ثقله كانه كحيوان يتحمل بنفسه فليس ثقله بفوت الا ان يكون خوف من تجو مجارب او اخذ مكس فنقله فوت (و) بفوت المبيع فاسدا (بالوطء) لامة بكر او ثيب من مشتريه البالغ وهي مطبقة لاستلزامه واضعته المستلزمة طول الزمان وهو فوت ومفهوم الوطء أن الغيبة عليه ابدونه ليست فوتا وهو كذلك في الشامل وطء الامة فوت لا غيبته عليه وان قال وطئتها صدق عليه كانت او وخشا صدقه البائع او كذبه وان نقاه صدق في الخش ولو كذبه البائع فله ردها كعملية ان صدقه البائع فله ردها فان كذبه فانت بها (و) بفوت المبيع فاسدا (بغير ذات) مبيع (غير مثلي) كعقار وعرض وحيوان فيفوت العدة ارباها بدم والبناء والارض بالفرس والقلع والعرض والحيوان بنقص او زيادة ومفهوم غير مثلي ان المثلي لا يفتسه بغير ذاته اقيام مثله مقامه الحط قيد بتغير الذات بغير المثلي جري على ما نقله في توضيحه فانه قال في قول ابن الحاجب والقوت بتغير الذات ظاهر كلامه ان تغير الذات يفت المثلي وقاله ابن شاس والذي في الخمي والمازري وابن بشير انه لا يفوت لان مثله يقوم مقامه اه والظاهر ما قاله ابن الحاجب وابن شاس لان ردم مثله مرتب على فواته لقوله سابقا والاضمن قيمته ومثل المثلي ولو كان لم يفت لرد عينه وهم قد صرحوا به بمرده مثله اه البنائي طريقة الخمي والمازري وابن بشير غير الطريقة التي جرى عليها المصنف أو لافي قوله والاضمن قيمته ومثل المثلي طفي اعتمد المصنف هنا قوله في توضيحه الذي للخمي والمازري وابن بشير ان المثلي لا يفوت لان مثله يقوم مقامه اه وهو غير ملتزم مع قوله والاضمن قيمته ومثل المثلي لان ضمان مثل المثلي هو المترتب على فواته وتلك طريقة ابن شاس وابن الحاجب وتبعهما المصنف واصلا لابن يونس وعزاها لابن القاسم في غير المدونة فهما طريقتان احدهما لابن يونس ومن تبعه ان اللازم في القوت القيمة في المقوم والمثل في المثلي الا ان عدم كثر في غير اياته فقيمه والثانية لابن رشد وابن بشير والخمي والمازري ان اللازم مع القوت هو اقيمة مطلقا في المقوم والمثل وهو ظاهر قواها ومن اشتري شيئا بغير فاسد اوقات عنده فعليه قيمته يوم قبضه وهذه الطريقة هي التي اتحلها ابن عرفة وغيره من المتأخرين وعليهم ما يأتي

(قوله فانه) أي المصنف (قوله كلامه) أي ابن الحاجب (قوله وقاله) أي قوت المثلي بتغير ذاته (قوله انه) أي المثلي (قوله لا يفوت) أي المثلي بتغير ذاته (قوله ما قاله ابن الحاجب وابن شاس) أي من ان تغيب الذات بقيت المثلي (قوله لان ردم مثله الخ) صله الظاهر الخ (قوله ولو كان) أي المثلي (قوله لم يفت) أي بتغير ذاته (قوله وهم) أي اهل المذهب (قوله مثله) أي المثلي الذي تغيرت ذاته (قوله اولاً) بشد الو او صله جرى (قوله هنا) أي في قوله بتغير ذات غير مثلي (قوله ان المثلي لا يفوت) أي بتغير ذاته (قوله هو) أي ما اعتمد به هنا (قوله وتلك) أي الطريقة التي قدمها في قوله والاضمن قيمته ومثل المثلي (قوله وتبعهما) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله وعزاها) أي ابن يونس (قوله

فهما) أي قوله والاضمن مثل المثلي وقوله بتغير ذات غير مثلي (قوله ان اللازم في القوت الخ) بيان لاحداهما المصريح (قوله الا ان عدم) بضم فكسر أي المثلي (قوله في المقوم والمثل) تفسير لمطلقا (قوله وهو) أي لزوم القيمة في القوت مطلقا (قوله قولها) أي المدونة (قوله وهذه الطريقة) أي الثانية (قوله اتحلها) أي اختارها واقتصر عليها ابن عرفة وغيره (قوله من المتأخرين) بيان لغيره وحدا عن طريقة ابن شاس وابن الحاجب وابن يونس (قوله وعليهما) أي هاتين الطريقتين صله يأتي

(قوله فيه) اي المثل (قوله بعظم فواته) اي المثل بحالة السوق والنقل والتغير (قوله بقواته) اي المثل باحدها (قوله رده) اي المثل (قوله به) اي رده بعينه (قوله وان توهمه عج) حال (قوله قال) اي طي عقب مائة له عنه البنان (قوله ومن معه) اي المازري وابن بشير (قوله حكموا) اي اللخمى ومن معه (قوله بعدم فواته) اي المثل اي بتغير ثباته ونقله وتغير سوقه (قوله بتغير العين) اي ولا يتغير السوق ولا ينقله (قوله ان يسع) اي المثل (قوله فوات) اي بتغير العين والسوق والنقل (قوله لانه) اي المثل المبيع جزافا (قوله لغو) اي لا يمتد مقبوتا (قوله وفي فواته) اي المثل (قوله بحالة السوق) اي وعدم فواته بها (قوله ثالثا) اي الاقوال فواته بها (قوله للعقل عن ابن وهب) راجع للاول (قوله مع اللخمى عنه) اي ٥٨١ ابن وهب وعن غيره اي ابن وهب

راجع للثاني المطوى (قوله والمازري عنه) اي ابن وهب مع قول ابن رشد الخ راجع للثالث (قوله وشار) اي ابن عرفة (قوله بهذا) اي قوله مع قول ابن رشد مقتضى النظر (قوله ان يقيمه) اي المثل المكمل أو الموزون (قوله انه) اي المشتري (قوله القيمة) اي للمكمل أو الموزون (قوله لما قال) اي ابن رشد (قوله لانه) اي المشتري (قوله اذا اعطى) اي المشتري البائع (قوله المثل) اي مثل المثل (قوله العين) اي عين المثل (قوله غبن) بضم فكسر (قوله احدهما) اي المتباين وهو البائع ان رخص المثل والمشتري ان خلا (قوله هذه الطريقة) اي لزوم قيمة المثل بقواته (قوله فاته) اي ابن عبد السلام (قوله في تغير

التقريب والخلاف في حواله السوق والنقل والتغير هل تقب المثل ام لا فن اوجب فيه المثل وهو المشهور قال بعدم فواته لقيام مثله مقامه ومن اوجب فيه القيمة قال بقواته واما رده بعينه متغيرا وحده او مع ارش نقصه فلا قائل به وان توهمه عج النظر طي ٨٠ كلام البنان قال ولما رأى اللخمى ومن معه ان تغير المثل بوجوب غرم مثله حكموا بعدم فواته ابن بشير لا يفوت المكمل والموزون بتغير العين لان مثله يسد مسد عينه لكن ان يسع جزافا فالات لانه يقضى بقيته ولما ذكر المازري قول ابن وهب بقوات المثل بحواله سوقه قال مقتضاه وجوب قيمته ابن عرفة ذهاب عين المثل مع بقاء سوقه لغو لقيام مثله مقامه وفي فواته بحواله سوقه ثالثا ان ذهبت عينه للعقل عن ابن وهب مع اللخمى عنه وعن غيره والمازري عنه مع قول ابن رشد مقتضى النظر وشار به هذا القول ابن رشد الذي يوجب النظر في المكمل والموزون ان يقيمه حواله السوق كالمروض اه فلو لانه تلزمه القيمة مع القوات لما قال مقتضى الخ لانه اذا اعطى المثل او العين مع حواله السوق غبن احدهما وكلام ابن عبد السلام يدل على هذه الطريقة فانه لما ذكر الخلاف في تغير السوق وان المشهور كونه ليس فواتا في المثل قال اعتمد للمشهور باعتبار ان الاصل في ذوات الامثال سد المثل مسد مثله وانما يعدل للقيمة عند تعدل المثل فالمثل كالاصل والقيمة كالفرع فاذا امكن القضاء بالاصل كان اولى ونحوه في التوضيح واطلنا هنا لاننا نرمن تعرض لهما من الشراح وح اشار لا شكها ولم يحررها و بما ذكرناه نعم ان قول عج وعلى ما لمصنف وابن بشير يرد المبيع مع ارش تغيره غير صحيح لتصرح ابن بشير وغيره برد مثله ولا قائل برده متغيرا والله اعلم (و) يفوت المبيع فاسدا (خروج) للمبيع (عن يد) اي حوز للمشتري يبيع صحيح او هبة او صدقة او تحبيس عن نفس المشتري واما اذا وصى شخص بشراء عقار وتحبيسه فاشترى الوصى شراء فاسدا وحبسه فالذي يظهر على ما ياتي في الرد بالعيب فسخ البيع قاله الحط قال اذا باعه مشتريه لبائعه فهل ذلك فوات كبسه لا جني ذكر الفقيه راشد فيه قولين لابي اسحق وابن رشد وفيما لا تجوز التولية في البيع الفاسد وترد ابو الحسن لانه يتنزل منزلة مولاه والشركة كالتولية لان التولية لبعض المبيع وانظر الاقالة (و) يفوت المبيع فاسدا (معلق حق) بالمبيع لغو مشتريه (كرهه) اي المبيع فاسدا في دين على مشتريه

السوق) اي هل يعد فواتا ولا (قوله كونه) اي تغير السوق (قوله قال) اي ابن عبد السلام (قوله اعتمد) بضم التاء وكسر الدال المحجمة (قوله باعتبار ان الاصل الخ) صلة اعتذر (قوله يعدل) بضم الياء وفتح الدال (قوله لهما) اي المسئلة (قوله ما لمصنف وابن بشير) اي من ان تغير المثل ليس فواتا (قوله غير صحيح) خبر ان (قوله مثله) اي المثل (قوله يبيع صحيح) صلة خروج (قوله فسخ البيع) خبر الذي يظهر (قوله قال) اي الحط (قوله اذا باعه) اي المبيع فاسدا (قوله لبائعه) صلة باعه (قوله ذلك) اي يبعه لبائعه (قوله به) اي يبعه لبائعه (قوله قولين) مفعول ذكر (قوله وفيما) اي المدونة (قوله وترد) بضم وفتح اي التولية (قوله لانه) اي المولى بالفتح (قوله لانها) اي الشركة (قوله لغو مشتريه) صلة تعلق أو نعت حق

(قوله الا ان يقدر) اي مشتريه (قوله لانه) بالمدى غنى المشتري (قوله فيما) اي المدونة (قوله فسحقها) اي الاجارة (قوله اما) بكسر الهمزة وشد الميم (قوله بتراضيها) اي المتاجرين على فسحقها (قوله او كونها) اي الاجارة (قوله بتراضيا) اي المخدم بالكسر والمخدم بالفتح (قوله فسحقه) اي الاخذام (قوله فيما) اي البئر والعين (قوله لانه) اي عظم المؤنة (قوله شأنها) اي البئر والعين (قوله سمها) اي البناء او الغرس (قوله منها) اي الارض (قوله سائرها)

الا ان يقدر على فسحقه من الرهن للمائة فانه فيما (و) كراجارته) اي المبيع فاسد اقيم الا ان يقدر على فسحقها ابو الحسن اما بتراضيها او كونها مائة وودخل بالكاف اخذامه الا ان يتراضيا على فسحقه (و) تقوئ الارض المبيعة فاسد بغير (ارض) حقر (بئر) فيها الغير سقي ماشية (و) فتق (عين) فيها ولو لماشية ولا يشترط فيها عظم مؤنتها لانه شأنها (و) (غرس) لشجر فيها (و) (بناء) فيها (عظيم) بفتح الميم معنى عظيم حذف تونه لاضافته الى (المؤنة) نعمت لغرس وبناء فقط والقلع كالغرس والهدم كالبناء ومحل افائة البناء او الغرس اذا عمارها كلها او معظمها او احاط بها كلها فان كان فيما دون جملها فاشارة بقوله (وفات) (ب) احد (هما) اي الغرس والبناء (جهة هي الربع) او الثلث او النصف عند ابي الحسن وابن رشد ونصه واذا كان الغرس بناحية منها او جملها لا غرس فيه وجب ان يقوت منها ما غرس ويفسخ البيع في سائرهما اذا ضرر على البائع في ذلك اذا كان المغربوس منها يسيرا كما لو استحق من يد المشتري في البيع الصحيح لزمه الباقي ولم يكن له رده اه فانت تراه احوال القدر الذي يقوت بالغرس على القدر الذي لو استحق من المشتري في البيع الصحيح لزمه الباقي وقد قال المصنف ورد بعض المبيع بجمته الا ان يكون الاكثر ثم قال وقل بعضه واستحقاقه كهيبة وظاهر ابن عرفة ان غرس او بناء نصفها كغرس او بناء جملها وقوله (فقط) راجع لقوله جهة اي لا الجميع فلم يحتز به عن الثلث والنصف (لا) تقوت بهما جهة هي (اقل) من الربع فلا يثبت شيئا منها ولو عظمت مؤنته ويعتبر ككون الجهة الربع او اقل او اكثر بالقيمة يوم القبض لا بالمساحة ابن رشد وجه العمل في ذلك ان ينظر الى الناحية التي فوتها بالغرس ما هي من جميع الارض فان كانت الثلث او الربع فسحق المبيع في الباقي بنائى الثمن او ثلاثة ارباعه فسقط عن المتاع ان كان لم يدفعه ورد اليه ان كان دفعه وصح البيع في الناحية الفاتية بالقيمة يوم القبض فن كان له منها على صاحبه فضل في ذلك رجع به عليه اذ قد تكون قيمة تلك الناحية اقل مما ناله من الثمن او اكثر وهذا هو القياس (و) ان كان الغرس او البناء في اقل من الربع ورد المشتري بجميع المبيع (له) اي المشتري على البائع (القيمة) للغرس او البناء معتبرة يوم الحكم حال كونه (فائما) مؤبدا لانه فعلة بشبهة كمن يفي او غرس في ارض فاستحققت منه قاله التونسي (على القول) اي مختار المازري من الخلاف (والمصحح) بفتح الحاء الاولى اي مختار ابن محرز منه (وفي) معنى (بيعه) اي المبيع يعا فائدة لمن المشتري او البائع يعا صححا (قبل قبضه) من بائعه او مشتريه بان باعه المشتري قبل قبضه من بائعه او البائع بعد قبضه المشتري وقبل رده وعدمه (مطلقا) عن تقييده بكونه عقارا او عرضا او حيوانا او مثليا ولم يحصل فيه مفوت (تاو) يلان (الاول لابن محرز وجماعة والثاني لفضل وابن الكاتب وعلى الاول فان كان البائع له المشتري لزمه قيمته

اي باقيها (قوله في ذلك) اي مضى البيع فيما غرس او بني ورد الباقي (قوله استحق) بضم التاء (قوله في البيع الصحيح) صله استحق (قوله لزمه) اي المشتري (قوله رده) اي الباقي (قوله فلا يثبت) اي بناء او غرس الاقل من الربع (قوله منها) اي الارض (قوله في ذلك) اي معرفة ككون الجهة المبنية او المغروسة (قوله فوترها) بفتح التاء مثله فلا اي المشتري (قوله فان كانت) اي الناحية (قوله فسقط) اي القدر المذكور من ثلثي الثمن او ثلاثة ارباعه (قوله لورد) بضم الراء اي القدر المذكور (قوله اليه) اي المشتري (قوله بالقيمة) صله صح (قوله منها) اي المتبايعين (قوله في ذلك) اي المذكور من القيمة وجره الثمن (قوله من الثمن) بيان لما ناله (قوله لانه) اي المشتري (قوله فعلة) اي البناء او الغرس (قوله منه) اي الخلاف (قوله

من المشتري) صله يبعه (قوله يعا صححا) مفعول مطلق مبدى نوع يبعه (قوله من بائعه) صله قبضه (قوله او البائع) عطف على المشتري (قوله المشتري) فاعل قبض المضاف للمفعول (قوله له) اي البائع (قوله وعدمه) اي الماضي (قوله عن تقييده) اي المبيع (قوله ولم يحصل فيه) اي المبيع حال (قوله وعلى الاول) اي الماضي (قوله له) اي المبيع فاسد (قوله

(قوله وهذا) أى لزوم القيمة يوم البيع (قوله مخصص) بكسر الصاد الأولى (قوله أنه) أى المشتري الخ بيان ما يحذف من (قوله تلزمه) أى المشتري (قوله قيمته) أى المبيع (قوله وإن كان) أى البائع له (قوله فيه) أى البائع أو المبيع (قوله فبذل) أى البائع (قوله وسقط) أى الثمن (قوله عنه) أى المشتري (قوله يقبضه) أى البائع الثمن (قوله منه) أى المشتري (قوله وعلى الثاني) أى عدم مضيه (قوله ويرد) أى المبيع (قوله ويرد) أى بائعه (قوله كان) أى بيع البائع (قوله فيه) أى المبيع (قوله وفى بيع البائع) عطف على فى بيع المشتري (قوله وقبل رده) أى المبيع (قوله) أى البائع (قوله يبعه) أى المبيع فاسدا (قوله البائع) فاعل بيع المضاف لقوله (قوله تمكنه) أى مشتريه (قوله منه) أى قبضه (قوله لو باع) أى ٥٨٣ المشتري (قوله قبل قبضه) أى المبيع من بائعه فاسدا أصلا باع

يوم يبعه أى المشتري يبع صحيحا وهذا مخصص لما تقدم أنه تلزمه قيمة يوم قبضه إن قامت وإن كان البائع قبضه نقض البيع الفاسد فيرد للمشتري فاسدا ثم أنه إن كان قبضه منه وسقط عنه إن لم يقبضه منه وعلى الثاني فإن كان الذى باعه المشتري يفسخ بيعه ويرد لبائعه الأول ويرد ثمنه إن كان قبضه وإن كان الذى باعه البائع كان بمنزلة ما إذا لم يحصل قبضه يبع من بائعه بعد قبض مشتريه فالتأويلان فى بيع المشتري قبل قبضه من البائع وفى بيع البائع بعد قبض المشتري وقبل رده وبقيت صورة الثالثة فيها التأويلان أيضا وهى بيع البائع يبع صحيحا بدهة كين مشتريه فاسدا من قبضه وقبل قبضه بالتأويلين وأما قبل تمكنه منه فباض باتفاق فلا تدخل هذه فى كلامه الخط فى التوضيح عن الجواهر لو باع ما اشتراه فاسدا قبل قبضه فقد رأى المتأخرون فى نفوذ بيعه وهو يبداهه قولان قالوا وكذلك عكسه وهو يبع البائع ما باعه يبع فاسدا بعد قبض من اشتراه فاسدا أو يبع ما سبب الخلاف كون البيع الفاسد ينقل شبهة الملك أم لا ثم قال وعكس ابن بشير هذا الخلاف أيضا ٨٥ ونص ابن بشير وإن كان القوتان بان أحدث المشتري فيه حدثا من عتق أو أعطاه أو بيع فإن كان فى يد البائع فهل يفسخ فعل المشتري ويكون فوتا قولان وهما على الخلاف فى البيع الفاسد هل ينقل شبهة الملك أم لا ولو كان الأمر بالعكس فأحدث البائع فيه عقدا وهو فى يد المشتري فى مضيه قولان وهما على الخلاف فى نقل شبهة الملك فلا يفسخ أو عذمه فبعضى ٨٦ ثم قال الخط والظاهر من القولين فيما إذا باعه مشتريه قبل قبضه الامضاء فبعضى ٨٧ العتق والتدبير والصدقة ككافى كلام ابن يونس وإلى اسحق التونيسى قال فيها وكل بيع فاسد فضمان ما يحدث بالسلعة فى سوق أو بدن من البائع حتى يقبضها المبتاع وإن كانت جارية فاعتهن المبتاع قبل قبضها أو كتبها أو دبرها أو تصدق به فذلك فوت إن كان له مال ٨٨ ابن يونس إن أحدث به عيب أو تغير سوق أو بدن قبل القبض فذلك من البائع بخلاف العتق وماءه فإن أحدثه المبتاع فبعضى بما أحدث إذا كان يقدر على عتقها واختلاف إن باعها قبل قبضها فبعضى عن ابن أبي زيد أنه ليس بقوت بخلاف العتق لأن له حرة وحكى عن ابن بكير بن عبد الرحمن أنه فوت وإن لم يقبضها المبتاع كالصدقة ابن يونس وهذا أشبه بظاهر الكتاب لأنه أمر أحدثه المبتاع ولأن الصدقة تفتقر لالقبض والبيع لا يفتقر له فإذا كانت فوتا

يوم يبعه أى المشتري يبع صحيحا وهذا مخصص لما تقدم أنه تلزمه قيمة يوم قبضه إن قامت وإن كان البائع قبضه نقض البيع الفاسد فيرد للمشتري فاسدا ثم أنه إن كان قبضه منه وسقط عنه إن لم يقبضه منه وعلى الثاني فإن كان الذى باعه المشتري يفسخ بيعه ويرد لبائعه الأول ويرد ثمنه إن كان قبضه وإن كان الذى باعه البائع كان بمنزلة ما إذا لم يحصل قبضه يبع من بائعه بعد قبض مشتريه فالتأويلان فى بيع المشتري قبل قبضه من البائع وفى بيع البائع بعد قبض المشتري وقبل رده وبقيت صورة الثالثة فيها التأويلان أيضا وهى بيع البائع يبع صحيحا بدهة كين مشتريه فاسدا من قبضه وقبل قبضه بالتأويلين وأما قبل تمكنه منه فباض باتفاق فلا تدخل هذه فى كلامه الخط فى التوضيح عن الجواهر لو باع ما اشتراه فاسدا قبل قبضه فقد رأى المتأخرون فى نفوذ بيعه وهو يبداهه قولان قالوا وكذلك عكسه وهو يبع البائع ما باعه يبع فاسدا بعد قبض من اشتراه فاسدا أو يبع ما سبب الخلاف كون البيع الفاسد ينقل شبهة الملك أم لا ثم قال وعكس ابن بشير هذا الخلاف أيضا ٨٥ ونص ابن بشير وإن كان القوتان بان أحدث المشتري فيه حدثا من عتق أو أعطاه أو بيع فإن كان فى يد البائع فهل يفسخ فعل المشتري ويكون فوتا قولان وهما على الخلاف فى البيع الفاسد هل ينقل شبهة الملك أم لا ولو كان الأمر بالعكس فأحدث البائع فيه عقدا وهو فى يد المشتري فى مضيه قولان وهما على الخلاف فى نقل شبهة الملك فلا يفسخ أو عذمه فبعضى ٨٦ ثم قال الخط والظاهر من القولين فيما إذا باعه مشتريه قبل قبضه الامضاء فبعضى ٨٧ العتق والتدبير والصدقة ككافى كلام ابن يونس وإلى اسحق التونيسى قال فيها وكل بيع فاسد فضمان ما يحدث بالسلعة فى سوق أو بدن من البائع حتى يقبضها المبتاع وإن كانت جارية فاعتهن المبتاع قبل قبضها أو كتبها أو دبرها أو تصدق به فذلك فوت إن كان له مال ٨٨ ابن يونس إن أحدث به عيب أو تغير سوق أو بدن قبل القبض فذلك من البائع بخلاف العتق وماءه فإن أحدثه المبتاع فبعضى بما أحدث إذا كان يقدر على عتقها واختلاف إن باعها قبل قبضها فبعضى عن ابن أبي زيد أنه ليس بقوت بخلاف العتق لأن له حرة وحكى عن ابن بكير بن عبد الرحمن أنه فوت وإن لم يقبضها المبتاع كالصدقة ابن يونس وهذا أشبه بظاهر الكتاب لأنه أمر أحدثه المبتاع ولأن الصدقة تفتقر لالقبض والبيع لا يفتقر له فإذا كانت فوتا

(قوله فى نقل) أى البيع الفاسد (قوله فلا يفسخ) أى عقد البائع (قوله أو عذمه) أى النقل (قوله فبعضى) أى عقد البائع (قوله الامضاء) خبر الظاهر (قوله فيها) أى المدونة (قوله فى سوق) صلة يحدث (قوله من البائع) خبر ضمان (قوله وإن كانت) أى السلعة (قوله) أى المبتاع (قوله بها) أى السلعة (قوله فإن أحدثه) أى العتق أو ماءه (قوله فيضن) أى المبتاع (قوله إذا كان) أى المبتاع (قوله ثمنها) أى الجارية (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله إن باعها) أى السلعة المشتراة فاسدا (قوله فبعضى) بضم فكسر (قوله أنه) أى يبعها قبل قبضها (قوله لأن له) أى العتق (قوله وحكى) بضم فكسر (قوله أنه) أى يبعها قبل قبضها (قوله وإن لم يقبضها) أى المبتاع مبالغة (قوله وهذا) أى كونه فوتا (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله له) أى القبض (قوله فإذا كانت) أى الصدقة

(قوله فهو) اى البيع (قوله كلامه) اى ابي الحق (قوله ثم قال) اى الخط (قوله وكذلك) اى القول بنقود البيع وانه مقوت
 فى الترجيح (قوله وهو) اى العكس (قوله يبيعه) اى المبيع فاسدا (قوله وهو) اى المبيع (قوله قبل قبضه) اى المبيع (قوله
 منه) اى مشتريه (قوله برده) اى المبيع صلا قبضه (قوله اليه) اى البائع (قوله الامضاء) خبر الظاهر (قوله لكن محل التأويلين
 الخ) استدلال على الخلاف فى بيعهما رفع ايهاه ان التأويلين فيهما ايضا (قوله وفيه) اى يبيع المشتري (قوله قال) اى
 عياض (قوله كونه) اى البيع (قوله واليه) اى شرط كونه بعده (قوله وعليه) اى المشتري (قوله قيمتهما) اى السلعة (قوله يبيعهما)
 اى السلعة المبيعة فاسدا يبيعهما (قوله ثم قال) اى طئي (قوله كلامه) اى عياض (قوله عيها) اى التأويلين (قوله
 واستدل) اى الخط (قوله وهو) ٥٨٤ اى ابن شاس (قوله فاذا) اى ذكره الخلاف دون التأويلين على عموم (قوله ما اشتراه)

فهو اخرى ان يكون قوتا اه ونحوه لا يبي الحق ونقـ ل الخط كلامه وكلام عياض ثم قال
 فاصل كلامهـ م ترجيح القول بنقود البيع وانه مقوت وكذلك الظاهر من القولين
 اللذين فى العكس وهو ان يبيعه بائعه وهو يبيد مشتريه قبل قبضه منه برده اليه الامضاء
 أيضا طئي الخلاف فى بيع البائع والمشتري لكن محل التأويلين فى بيع المشتري كما فى كلام
 عياض وغيره وفيه أيضا قولان لما لك رضى الله تعالى عنه فى الموازية قال فى التقييدات
 واختلافوا فى تأويل المدونة فى البيع الذى بقيت البيع الفاسد هل من شرطه كونه بعد
 القبض واليه ذهب بعضهم واحتج بقوله فى العيوب وعليه قيمته يوم قبضها ومثله لما لك رضى
 الله تعالى عنه فى كتاب محمد وقال آخرون يبيعه فوت على كل حال قبضها أو لا وفى كتاب محمد
 لما لك مثله أيضا ثم قال وقد نقل الخط كلامه ولم يفتنه محل التأويلين وعمه ما استدل بكلام
 ابن شاس وهو انما ذكر الخلاف ولم يترض للتأويلين فلذا هم والله أعلم ومحل كون بيع
 المشتري شرعا فاسدا ما اشتراه يبيعهما فاصح بعد قبضه أو قبله على الراجح فتا البيع الفاسد اذا لم
 يقصد يبيعه افاته (لان قصد) المشتري (بالببيع) الصريح بعد القبض أو قبله (الافاته) للبيع
 الفاسد فلا يفتنه معاملة له بقبض قصد وهو يقضى وجوباً كببيع فاسد لم يقصد ل فيه بيع
 ولا غيره من المقوتات افاده الشارح وفى قى ان للبائع اجازة فـ له وتضمنه قيمة المبيع يوم
 قبضه لان بيعه رضاه بالترامها وله رده وأخذ مبيعها وليس له اجازته وأخذ ثمنه اذ ليس بمعد
 صرف لبيعه ما فى ضمانه قوله لان بيعه رضاه بالترام القيمة الخ فيه انها مجهولة فرضاه بها شراء
 بمن مجهول والتزام الممنوع لا يلزم فالظاهر انه ليس للبائع الزام القيمة لكن ان تراضا عليها
 بعد معرفتها فذلك لهما والله أعلم قاله البناني هذا كله ان كان يبيع المشتري قبل قيام البائع
 بفساد البيع وارادته فسخه فان كان بعده فسخه فسخه لانه متعدي ببيعه بعد القيام عليه لانه انما
 جازله ذلك قبل القيام عليه لانه ملكه بالببيع الفاسد قاله ابن رشد وهو احد ثلاثة اقوال
 والثانى للحنفى بقوت مطلقا وقال انه المذهب والثالث لا يقوت مطلقا وحكى عياض عليه
 الاتفاق وهو ظاهر كلام المصنف لكن اعترض ابن ناجى بحكاية الاتفاق والله أعلم ومثل البيع

مقبول بيع المتضاف لفاعله
 (قوله يبيعهما) مبين
 لنوع بيع (قوله فتا)
 خبر كون (قوله اذا لم يقصد
 الخ) خبر محل (قوله ويقضى)
 اى البيع الاول الفاسد
 (قوله وجوبا) بيان حكم
 فسخه (قوله فعلة) اى
 المشتري (قوله وتضمنه)
 اى المشتري (قوله منه) اى
 المشتري (قوله بالترامها)
 أى القيمة (قوله وله) اى
 البائع (قوله رده) اى فعل
 المشتري (قوله وليس له)
 اى البائع (قوله اجازته)
 اى فعل المشتري (قوله
 ثمنه) اى المبيع (قوله اذا
 ليس) اى المشتري (قوله
 صرف) بكسر فسكون
 (قوله لبيعه) اى المشتري
 (قوله ما فى ضمانه) اى
 المشتري (قوله انما) اى
 القيمة (قوله فرضاه) اى

المشتري (قوله بها) اى القيمة (قوله ترضيا) اى المتبايعان (قوله عليهما) اى القيمة (قوله لهما) اى المتبايعين الهبة
 (قوله فان كان) اى يبيع المشتري (قوله بعده) اى قيام البائع بفساد البيع الخ (قوله لانه) اى المشتري (قوله ذلك) اى يبيعه (قوله
 عليه) اى المشتري (قوله لانه) اى المشتري (قوله ملكه) اى المشتري (قوله وهو) اى التقييد بكون يبيعه قبل قيام البائع
 عليه (قوله يقوت) بضم ففتح فسكون مثقلا اى يبيع المشتري (قوله مطلقا) اى عن تقييده بكونه قبل قيام البائع عليه (قوله
 وقال) اى للحنفى (قوله انه) اى تقويته مطلقا (قوله مطلقا) اى عن تقييده بكونه بعد قيامه عليه به (قوله عليه) اى عدم
 تقويته مطلقا (قوله وهو) اى انه لا يقوت مطلقا (قوله ومثل البيع) اى المقصود به الافاته

(قوله لا العتق) أى المقصود به الافاتة (قوله مقيت) فاعل حصل (قوله قيمته) أى المبيع (قوله دفع) أى المشتري (قوله ذلك) أى المثل أو القيمة (قوله ولم يحكمكم) أى لم يحكمكم حال (قوله وهو) أى الحكم (قوله فيكون) أى المبيع (قوله رده) أى المبيع (قوله عوده) أى المبيع (قوله باختاره) أى المشتري (قوله ثم عاد) أى السوق (قوله حكمه) أى المقيت (قوله لان تغيره) أى السوق (قوله فلا يتم) بضم ففتح مثقلا أى المشتري (قوله فيه) أى تغير السوق (قوله ورده) أى الفرق بين تغير السوق وغيره (قوله بان رجوعه) أى المبيع (قوله له) أى المشتري (قوله بينهما) أى تغير السوق والارث (قوله ولذلك) أى اشتراك الارث وتغير السوق فى ثنى السببية عليه قال الخ (قوله بعدم الارتفاع) أى يحكم المقيت والله سبحانه وتعالى اعلم * (فصل فى بيعوع الاجال) *
 (قوله بيعوع الاجال) أى هذا اللفظ (قوله يطلق) بضم الياء وفتح اللام (قوله مركبا اضافيا) أى عام المفهوم فيكون كليا (قوله ولقبيا) أى اسم حقيقة كلية فيكون من قبيل علم الجنس (قوله فالاول) أى المركب الاضافى (قوله ما) أى بيع جنس (قوله اجل) بضم فكسر مثقلا فصل مخرج بيع حاضر بحاضر (قوله ثمنه العين) فصل مخرج ٥٨٥ ما اجل ثمنه غير العين (قوله وما اجل ثمنه غيرها) أى العين (قوله سلم) بضم السين واللام خبر ما (قوله فى سلمها) أى المدونة الخ شاهد وما اجل ثمنه غيرها سلم (قوله ورعيا) تقليبية (قوله أطلق) بضم فسكون فكسر (قوله انه) أى ما اجل ثمنه العين (قوله بجازا التغليب) صلة أطلق (قوله وادافته للبيان) (قوله من خبطة) بيان ارادب (قوله وعشرة) عطاف على عشرة (قوله أى السلم) (قوله ولو اختلف اجلهما) أى الارادب والدراهم حال أو مبالغة (قوله انه) أى ما اجل ثمنه غير العين (قوله منها) أى المدونة (قوله جعل) أى ابن عرفة

الاهية والصدقة المقصود بهما الافاتة لا العتق لتشوف الشارع للحرية (و) ان حصل فى المبيع فاسداه مقيت ووجب قيمته أو مثله دفع ذلك أم لا ولم يحكمكم حالكم بعدم رده ثم عاد المبيع لحاله (ارتفع) أى زال الحكم الذى اقتضاه (المقيت) وهو مضى البيع ووجب القيمة والمثل (ان عاد) المبيع لما كان عليه فيكون بمنزلة ما لم يحصل فيه مقيت فيجب رده بائنه الاصلى سواء كان عوده باختياره كشرائه بعد بيعه أو بغيره كإرضائه (الا) اذا كان القوات (بتغير سوق) ثم عاد لما كان عليه فلا يرتفع حكمه لان تغيره ليس بسبب المشتري فلا يتم فيه بخلاف غيره قاله عبد الحقيق وابن يونس ورده المازرى بان رجوعه لبارث ليس من سببه ايضا وقد بانوا منه ما فى الحكم ولذلك قال اشهب بعدم الارتفاع فى عودته الى السوق وغيرها
 * (فصل) فى بيان أحكام بيعوع الاجال * ابن عرفة يبيع يبيع الاجال يطلق مركبا اضافيا ولقبا فالاول ما اجل ثمنه العين وما اجل ثمنه غيرها سلم فى سلمها الاول يجوز سلم الطعام فى القلوس ورعيا أطلق على ما اجل ثمنه العين انه سلم بجازا التغليب فى سلمها الاول من أسلم ثوبا فى عشرة ارادب من خبطة الى شهر وعشرة دراهم لشهر آخر فلا يأمن به ولو اختلف اجلهما ورعيا أطلق على ما اجل ثمنه غير العين انه يبيع فى البيع منها لا يأمن ببيع ساعة غائبة بعهدهم يسلمة الى اجل أو بدنا نأمن الى اجل أه قوله وما اجل ثمنه غيرها الخ جعل المقدم هو المأمن سواء كان العين وغيرها وبعضهم قال وما اجل ثمنه فهو سلم والكل قريب لانه يطلق على كل من العوضين انه غن ومن كانه يطلق على كل من العاقدين انه بائع ومشتري ثم قال ابن عرفة والثانى لقب لتكرار بيع عاقدى الاول لاجل ولو بغير عين قبل انقضائه البائى يفسد طرده بصدقه على عقدهما فانابا بعد عقدهما ولا لغير اجل لكن رأيت فى نسخة من ابن عرفة زيادة لاجل بعد قوله عاقدى الاول وبه يندفع

٧٤ منح فى فيه (قوله المقدم) بضم ففتح مثقلا أى رأس المال (قوله سواء كان) أى المقدم (قوله والكل) أى من الجعلين (قوله لانه) أى الشأن (قوله كما انه) أى الشأن (قوله والثانى) أى بيع الاجال اللقب (قوله لتكرار) بضم ففتح فكسر مثقلا كان صفة لبيع مقدم عليه واضيف له والاصل لبيع عاقدى البيع الاول المتكرر فيبيع جنس وادافته فصل مخرج بيع غيرهما (قوله والمتكرر) فصل مخرج بيعهما الاول (قوله عاقدى) بفتح الدال مثنى عاقد بلانون لادافته (قوله لاجل) حال من الاول فصل مخرج متكرر بيع عاقدى الاول النقد (قوله ولو بغير عين) مبالغة فى بيع (قوله قبل انقضائه) أى اجل الاول صله بيع فصل مخرج متكرر بيع عاقدى الاول لاجل بعد انقضائه (قوله يفسد طرده) أى لازومية التعريف بصدقه (قوله بصدقه) أى الحد عليه يفسد بفتح الياء (قوله على عقدهما) أى عاقدى الاول (قوله ولا يشد الوار) (قوله لغير اجل) هذا مبني على حذف لاجل عقب الاول وذكره متعين لعوده عليه ضمير انقضائه ولخرج بيعهما ثانيا بعد انقضائه (قوله لكن رأيت فى نسخة الخ) استدراك على يفسد طرده لرفع أيما أنه ليس فى الحد ما يفسد (قوله يبيع) أى لاجل عقب الاول صله يندفع

(قوله الحد) أى عكسه أى ملزومية مقدمة عدم محدود (قوله بأنه) أى الحد صلة نقض (قوله مسئلة القراض) أى يبيع عاملة
 سلعة له لأجل وشراؤها رب المال قبل انقضائه فان آمن بيوع الأجل والحد لم يتناولها لأن البيع لم يتكرر من عاقدى الأول
 لأجل قبل انقضائه فقد انتهى فيها الحد ولم ينفذ محدود (قوله والشركة) أى يبيع أحد الشريكين سلعة الشركة لأجل وشراؤها
 شريكه قبل انقضائه فان آمن وقد خرجت بها قدى الأول (قوله اذا باع العامل) أى سلعة القراض (قوله باذن رب المال) صلة
 باع (قوله لأجل) صلة باع (قوله أو أحد الشريكين) عطف على العامل أى سلعة الشركة لأجل (قوله فلا يجوز لرب المال) أى فى
 مسئلة القراض (قوله ولا للشرىك الآخر) أى فى مسئلة الشركة (قوله ان يتبعه) أى ما باعه العامل أو الشريك لأجل قبل
 انقضائه (قوله باقل نقدا) أى اولدون لأجل أو لا بعد (قوله وكذا) أى المذكور من رب المال والشريك الآخر في منع
 الشراء باقل نقدا (قوله البائع) ٥٨٦ أى لأجل (قوله اذا مات) أى البائع لأجل قبل انقضائه فلا يجوز لوارثه شراء مبيع

البحث ونقض الوانغى أيضا الحد المذكور بأنه غير جامع لثبوت المحدود وانتفاء الحد فى مسئلة
 القراض والشركة اذا باع العامل باذن رب المال لأجل أو أحد الشريكين فلا يجوز لرب المال
 وللشريك الآخر ان يتبعه باقل نقدا حسيما فى المدونة وغيرها وكذا وارث البائع اذا مات
 بخلاف موت المشتري فيجوز للبائع شراء مبيع من وارثه لمحلل ديون المشتري كما صرح به غير
 واحد قلت يجب بان كون البيع أو باذن المشتري فائدا مع أنه له حق في المبيع نزل منزلة الواقع
 منه فهو متكرر من عاقدى الأول حكما وبدا المصنف رحمه الله تعالى ببيان موجب فساد
 بيع الأجل على وجهه الأجمال فقال (ومنع) بضم فس كسر كل يبيع جائز في الظاهر مؤدى الى
 ممنوع فى الباطن كثر قصده فيمنع (للثمة) لعاقديه على التوصل به لأن يحصل بينهما (ما) أى
 ممنوع (كثرت قصده) من الناس (كبيع وشروط) كبيع شيئين يدينارين لأجل ثم يشتري
 البائع من المشتري قبل حلول الأجل أحدهما يدينار ثمة وقاعدة مذهب مالك وأصحابه رضى
 الله تعالى عنهم ان ما يخرج من اليد ثم يعود اليه لا يعتبر فاسدا الامر الى ان البائع الأول يخرج
 من يده عرض ودينار يأخذ من المشتري اذا حل الأجل يدينارين أحدهما عن العرض والآخر
 قضاء عن الدينار فيتم ما ن على انهما قصد الجمع بين البيع والسلف بشرط وتوصل الى ذلك ببيع
 الشئين يدينارين لأجل ثم شراء أحدهما يدينار حال بلواز هذا يقتضى الظاهر الخط وأعلم أنه
 لا خلاف فى منع صريح بيع بشرط سلف وكذلك ما أدى اليه وهو جائز فى الظاهر لا خلاف
 فى المذهب فى منعه صرح به هذا ابن بشير وتابعوه وغيرهم البنائى الصور ثلاث بيع وسلف
 بشرط ولو بجريان العرف وهى التى ذكرها فى البياعات الفاسدة قلنى عنها بقوله كبيع وسلف
 وبيع وسلف بلا شرط لا صراحة ولا حكما وهى التى أجازوها هناك وتمت ببيع وسلف بشرط
 وذلك حيث يتكرر البيع وهى التى تكلم المصنف عليها هنا وأدخلت الكاف الصرف المؤخر
 والبدل كذلك والدين بالدين كما يأتى (و) ك(سلف بمنفعة) للسلف مثال ثان للمتنوع الذى كثر

قبيله باقل نقدا أو دون
 الأجل أو باكثر لا بعد (قوله
 المشتري) أى لأجل قبل
 انقضائه (قوله مبيع) أى
 البائع (قوله من وارثه)
 أى المشتري (قوله لمحلل
 ديون المشتري) أى بونه
 قصار شراء البائع من وارثه
 بعد انقضاء أجل الأول
 نفوذ من بيع الأجل
 (قوله أولا) بشدة الواو
 (قوله مع أنه) أى المشتري
 ثانيا (قوله نزل) بفتح
 مشدداى البيع الأول الخ
 خبران (قوله منه) أى
 المشتري ثانيا (قوله فهو)
 أى البيع (قوله ببيان
 موجب) بكسر الجيم أى
 سبب ثبوت صلة بدا (قوله
 على وجهه) صلة بيان
 وإضافته للبيان (قوله كثر

قصده) أى المتنوع صفة (قوله فيمنع) بضم الياء أى البيع الجائز فى الظاهر المؤدى الخ (قوله به)
 أى البيع الجائز فى الظاهر (قوله أحدهما) أى الشئين مفعول يشتري (قوله يدينار نقدا) صلة يشتري (قوله فاسد) بضم الفاء
 أى صار (قوله فيتم ما ن) بضم الياء أى المتباعدان (قوله بشرط) صلة الجمع (قوله وتوصل) أى المتباعدان (قوله الى ذلك) أى
 الجمع بين البيع والسلف بشرط (قوله هذا) أى يبيع الشئين يدينارين لأجل ثم شراء أحدهما يدينار حال (قوله أنه) أى
 الشأن (قوله وكذلك) أى صريح بيع بشرط سلف فى الاتفاق على منعه (قوله اليه) أى يبيع بشرط سلف (قوله وهو) أى
 بما أدى اليه (قوله لا خلاف فى المذهب فى منعه) أيضا لوجه الشبه (قوله بهذا) أى فى الخلاف فى منع ما أدى اليه (قوله تابعوه)
 أى ابن شاس وابن الحاجب وخليل (قوله كذلك) أى المؤخر

(قوله اليه) أي السلف بمنفعة (قوله اذا ماله) بعد الهمز أي البائع أو البيع (قوله البيع والسلف) مقبول قصد مضافا فاعله (قوله فيهما) أي البيع والسلف (قوله من الزيادة) أي في المال كيان ما (قوله حيا) أي زيادة المال (قوله آثم) بعد الهمز (قوله) آ كل بعد الهمز (قوله لان هذا) أي بيع وسلف الخ علة يكتفى (قوله منع) بضم فكسر (قوله لادائه) أي بيع وسلف (قوله لانا نقول الخ) علة لا يقال (قوله هو) أي البيع والسلف (قوله وان كان مؤديا اليه) أي السلف بمنفعة حال (قوله الا انه) أي البيع والسلف (قوله أبين) أي من السلف بمنفعة (قوله لانه) أي السلف بمنفعة (قوله فكلن) أي التعليق بالبيع والسلف (قوله للثمة الخ) علة يمنع المنق بلا (قوله به) أي البيع الجائز ٥٨٧ في الظاهر (قوله عاقديه) أي البيع الجائز (قوله ذلك) أي ما يؤدي الى ما قل قصده

(قوله مختلفا) بفتح اللام (قوله حكمهما) أي القسمين (قوله عليه) أي حكمهما (قوله وهو) أي ماقل قصده (قوله فآل) بعد الهمز (قوله أمره) أي البائع أو البيع (قوله ليضمن) أي المدفوع له (قوله له) أي الدافع (قوله أحدهما) أي التوطين (قوله بالآخر) صله يضمن (قوله لاجل) صله يضمن (قوله فبسه) أي البيع المؤدى الى ضمان يجعل (قوله وسكاهما) أي القولين (قوله الا انه) أي خله لا (قوله جوازه) أي البيع المؤدى الى ضمان يجعل (قوله لبعده) بضم الموحدة (قوله قصده) أي ضمان يجعل (قوله عليه) أي الجواز (قوله ان الخلاف)

قصده فالبيع المؤدى اليه ممنوع اتفاقا كبيع سبعة بعشرة لاجل ثم شرا ثم اجمانية حالة اذ ما له الى تسليم ثمانية بعشرة وكثر قصد الناس البيع والسلف والسلف بمنفعة لما فيهما من الزيادة والنفوس مجبولة على حبها ولا فرق بين ان يكون المتبايعان قصد الممنوع وتحملا عليه بالجائز في الظاهر أو لم يقصدها وانما آل امرهما الى ذلك قال في التوضيح المتسم به في هذا الباب كالمدخل عليه انتهى الا ان الداخل عليه آثم كل للربا كما اخبرت عائشة رضي الله تعالى عنها لا يقال ينبغي ان يكتفى بقوله سلف بمنفعة عن قوله بيع وسلف لان هذا انما يمنع لادائه الى السلف بمنفعة لانا نقول هو وان كان مؤديا اليه الا انه ابي في بعض الصور لانه بالظنة فكان أصح بط والله اعلم افاده الخط (لا) يمنع البيع الجائز في الظاهر المؤدى لممنوع قل قصده للثمة على التوصل به الى ان يحصل بين عاقديه (ما) أي ممنوع (قل) بفتح الصاد واللام مشددا قصده من الناس (كضمان يجعل) للضامن الخط لما كان مفهوم قوله كثر قصده ان ما أدى الى ماقل قصده لا يمنع وكان ذلك مختلفا فيه ومنقسم الى قسمين أحدهما أضعف من الآخر وكان حكمهما على المشهور واحدانه عليه بقوله لا قل قصده اليه وهو على قسمين ما يبعد قصده جدا وما يبعد قصده لاجل أو الثاني كضمان يجعل كبيع شقين بدنيا لاجل ثم شرا أحدهما عند الاجل بدنيا قال أمره الى دفع ثوبين ليضمن له أحدهما بالآخر لاجل وحكي ابن بشير وابن شاس فيه قواين مشهورين وحكماهما ابن الحاجب بالانتماء الا انه قال في توضيحه ظاهر المذهب جواز لبعده قصده واقتصر عليه في هذا المختصر ولا خلاف في منع صريح ضمان يجعل لان الشارع جعل الضمان والقرض والجاء لا تفعل الا الله بغير عوض فاخذ العوض عليه ساحت قاله في التوضيح ابن بشير ينبغي ان الخلاف خلاف في حال حتى ظهر قصده منع ومتى لم يظهر جازاه وهو بين فانه قد يقصد ذلك لخوف أو غرر طريق ونحوه والله أعلم وأشار الى الاول الذي ساعد قصده جدا بقوله (أو) كزاسلفنى بفتح الهمز (وأسلفك) بضمها وال نصب بان مقدرة بعد الواو وجوب في جواب الامر والرفع أي وأنا أسلفك كبيع شيء بدنيا من لاجل ثم يشتريه بدنيا رحا لا بدنيا من الاجل قال الامر الى دفع البائع بدنيا نقدا أو أخذه عند الاجل بدنيا من أحدهما قضاه عن الدينار الاول والثاني سلف من المشتري يرد له البائع عند الاجل الثاني فقد اسلف كل منهما

أي في البيع المؤدى الى ضمان يجعل (قوله قصده) أي ضمان يجعل بالبيع (قوله منع) بضم فكسر أي البيع المؤدى الى ضمان يجعل (قوله لم يظهر) أي قصده ضمان يجعل بالبيع (قوله لاجل) أي البيع المؤدى الى ضمان يجعل (قوله وهو) أي تفصيل ابن بشير (قوله بين) بكسر اليا مشقلا أي ظاهر (قوله فانه) أي الشأن (قوله قد يقصد) بضم الياء وفتح الهاء (قوله ذلك) أي الضمان يجعل (قوله لنفوس) بالتووين لضافته (قوله وجوبا) بيان لحكم تقديرهما (قوله والرفع) عطف على النصب (قوله ثم يشتريه) أي الشيء البائع (قوله واخذه) أي البائع من المشتري (قوله يرد) أي الدينار (قوله له) أي المشتري (قوله منهما) أي البائع والمشتري

(قوله عدم اعتبار هذه التهمة) أى فى منع البيع المؤدى اليها فيجوز^٤ (قوله ومقابلها) أى المشهور (قوله اعتبارها) أى هذه التهمة خبر مقابلة (قوله ومنع) عطف على اعتبار (قوله اليها) أى تهمة اسلفنى واسلفك (قوله فقصده) أى اسلفنى واسلفك (قوله بين) بفتح مثقلا (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب (قوله فرع) بفتح مثقلا (قوله صورها) أى يوسع الاجال (قوله عليه) أى موجب المنع (قوله ٥٨٨ هذا) أى كون البيع الاول لاجل (قوله اذلو كان) أى البيع الاول

(قوله نقدا) أى بمن حال (قوله التهمة) أى على السلف بمنفعة او البيع والسلف بشرط (قوله أى البائع ما بعه) نقب لئلا اعل المستر والمقصود البارز (قوله ثلاثة شروط) أى كون المشتري ثانيا هو البائع او لا والمشتري بالفتح ثانيا هو المبيع أولا والبائع ثانيا هو المشتري أولا (قوله فيها) أى يوسع الاجال (قوله وبينه) بفتح مثقلا (قوله جنس ثمة) قوله صنفا أى ذهب او ورق (قوله صنفا) أى كجعدى أو زبدى (قوله فيها) أى البيع والشراء (قوله وصنفته) أى الطعام كسرا أو مجعولة (قوله كذلك) أى متفق صنفا وصنفه (قوله والقصد) أى بقوله يجنس ثمة من عين أو طعام او عرض (قوله اجل) بضم فكسر مثقلا (قوله منها) أى الاربعة (قوله اثنتا عشرة صورة) من ضرب اربعة فى ثلاثة (قوله بين) ففتح مثقلا (قوله

الاتر فاشهر ور عدم اعتبار هذه التهمة لضعفها بقوله قصدها جذا ومقابلها لابن المباحثون اعتبارها ومنع ما أدى اليها ولا خلاف فى منع اسلفنى واسلفك ويبحث ابن عبيدا اسلام بان العادة المكافاة بالسلف على السلف فقصده لا بد فيه واجيب بان العادة قصد السلف عند لا ضرر ارا اليه وما الدخول على ان يسلفه الا ان يسلفه بعد شهر مثلا فليس معتادا فقصده بعينه وادخلت الكفا يدل دنا نير حالة بدنا نير اقل منها لاجل فلا تعتبر التهمة به بل بعد جدا كبسيع شئ بعشرة دنانير لاجل وشرا ثمة بخمسة عشر دنارا حالة ولما بين موجب منع يوسع الاجال فرع صورها عليه فقال (قن باع) شيئا عينا مقوما او منليا بمن معلوم (لاجل) معلوم هذا شرط فى يوسع الاجال اذلو كان نقدا لا تنفت التهمة الا اذا كان البائع من اهل العينة الذين يتعاملون على دفع قبل فى كثير (ثم اشتراه) أى البائع ما بعه عن اشترا منه فهذه ثلاثة شروط فيها أيضا (يجنس ثمة) الذى باعه به هذا شرط فيها أيضا وفى منهومه تفصيل بأق ان شاء الله تعالى وبينه بقوله (من عين) أى نقدا متفق فى البيعتين صنفا وصنفه (وطعام) من صنف واحد فيهما وصنفته والواو بمعنى او (وعرض) يفتح فسكون كذلك الخط والقصدان ههنا المسائل التى يذكرها الآن فيما اذا كان الثمن الثانى موافقا للاول من كل وجه كبسيعه بدرهم وشرا ثمة بدرهم من نوعها وسكنها او باعه بذهب واشتره بذهب من نوعه وسكنه او باعه بطعام واشتره بطعام من صنفه وصنفته او باعه بعرض واشتره بعرض من صنفه وصنفته (فاما) بكسر الهاء وشرا الميم ان يكون الثمن الثانى (نقدا) أى حالا (او) مؤجلا (لاجل) الذى اجل اليه الثمن الاول (او) مؤجلا لاجل (اقل) من اجل الاول (او) مؤجلا لاجل (أكثر) من اجل الاول فهذه اربعة احوال للثمن الثانى باعتبار حاله وتأجيله وفى كل منها اما ان يكون الشراء الثانى (بمثل) بكسر فسكون أى قدر (الثمن الاول او) (أقل) منه (او) (أكثر) منه فهذه اثنتا عشرة صورة بين احكامها بقوله (بمنع) بضم النحبة (منها) أى الاثنتى عشرة (ثلاث) من الصور (وهى) أى الثلاث الممنوعة (ما) أى صور (تجمل) بفح مثقلا أى تقدم (فيه) أى الصور الثلاث وذكرنا هذا ماعادة اللفظها وفاعل تجمل الثمن (الاقل) كما على كل الاكثر بان باع شيئا بعشرة لشهر ثم اشتراه بشمائية حالة اولى نصف شهر او باثنتى عشر لشهرين وعلة منه هاتمة قصده سلف بمنفعة ويبحث ابن الحاجب فى منع الثالثة وان كان نص المدونة بانها ادت الى سلف غير منجز وقصده قليل وقد تقدم ان ظاهر المذهب جواز ما يؤدى الى ما يبعد قصده ومفهوم ثلاث ان التسع الباقية من الاثنتى عشرة جائزة وهو كذلك وهى شراؤه ما بعه لاجل بأقل للاجل او لاي بعد او بمثل الثمن نقدا او لاجل او لا قرب منه او ابعدا وبأكثر منه نقدا او لاجل او لا قرب

احكامها) أى الاثنتى عشرة صورة (قوله منها) أى الثلاث (قوله سلف بمنفعة) لانه آلا الامر فى الاولين منه الى دفع البائع الاول غناية نقدا أو نصف شهر فى عشرة الى شهر وفى الثالثة الى دفع المشتري الاول عشرة الى شهر وفى اثنتى عشر الى شهرين (قوله الثالثة) أى يبعه بعشرة الى شهر وشراؤه باثنتى عشر الى شهرين (قوله وان كان) أى منه الخ حال (قوله بانها) أى الثالثة صلة يبحث (قوله وقصده) أى السلف غير المتجز (قوله وهى) أى التسع

(قوله الماذون) أى له فى التجارة
(قوله ان كان) أى عبدك
(قوله وان تجر) أى العبد
(قوله بخانز) أى سر او مباحه
سيده لاجل باقل نقدا (قوله
فيها) اى المدونة (قوله البائع)
أى لاجل (قوله السلعة)
أى باقل نقدا (قوله قبله) أى
الاجل (قوله احتراز) خبر
قولى (قوله اذا باعه) أى
المبيع (قوله ثم اشتراه) أى
المبيع (قوله ثم ابتاعه) اى
المبيع (قوله منه) أى الثالث
(قوله لا بعد الخ) عليه جعل
الثالث محلا (قوله ولا تبعده)
اى التهمة (قوله عنهما) اى
الاولين (قوله به) أى الثالث
(قوله له) أى المشتري الاول
(قوله بعشرة نقدا) صلة اشتر
(قوله بها) أى العشرة نقدا
(قوله فتدفع) اى الثالث

منه قال في الجواهر اصل هذا الباب اعتبار ما خرج من اليد وما عاد اليها فان جازا التعامل عليه مضى والا بطل فان كان المبيع ثوبا مثلا فاجعله ما في كانه لم يقع عليه عقد ولا يتبدل فيه ملك واعتبر ما خرج من اليد مسددا تقولا للقل الملك به وما عاد اليها او قابل احدهما بالآخر فان وجدت في ذلك وجهما محرما واقرا انهما عقد اعلمه فسخت عقدهما فانع من هذا البيع لما تقدم من وجوب حاية الذرائع وان لم يتجدد اجرت البياعات ثم تنهم مع اظهار القصد الى المباح وتقع وان اظهر اعدم القصد اليه حاية ان يتوصلا او غيرهما الى الحرام اه للنعني ان وكل البائع اجنبيا واشترائه باقل نقدا اولدون الاجل او باكثر لا بعد لم يجوز ويفسخ وفيها ان ثبت سلعة بئس لاجل لم يجوز ان يشتريه ابعده المأذون باقل من الثمن نقدا ان كان يتجرلك وان تجبر على نفسه فخرنم قال فيها وان باع عبدا سلعة بئس لاجل لم يعجبني ان تبناها باقل من الثمن نقدا ان كان العبد يتجرلك ابو الحسن معنى لم يعجبني لم يجوز يفسره قوله المتقدم لم يجوز ان يشتريه ابعده المأذون لانه وكيل ويكره شراء البائع السلعة لابنه ولا جنبي وكاه على شرائها ابن القاسم لومات مبيعتها الى اجل قبضه جاز للبائع شرائها من وارثه لخلول الاجل بوعه ولومات البائع فلا يجوز لوارثه الا ما جاز لمن شرائها وقولي عن شرائها منه احتراز اما اذا باعه المشتري لثالث ثم اشتراه البائع الاول من الثالث فيجوز الا ان يكون الثالث ابتاعه من المشتري الاول بالمجاس بعد القبض ثم ابتاعه الاول منه بعد في موضع واحد فيع لاتباعهم ما يجعل الثالث محللا لابعاد التهمة عن انفسهم ولا تبعه عنهم ما لا مكان ان يقول البائع لثالث اشتري هذه السلعة التي بعته اليه بخمسة عشر لاجل بعشرة نقدا وانا آخذها منك ما او برح ديثار فتدفع اليه العشرة التي تأخذها مني ولا تدفع شيئا من عندك فيقول الامر الى رجوع السلعة الى الذي باعها والود دفعه عشرة نقدا ياخذ منه بداهة خمسة عشر عند الاجل واعطى الثالث ديثار اعانته على الربا قال ابن رشد في شرح معارج ابن القاسم ما لا كاري الله تعالى عنهم ما جوبه بلاخبر فيه لما سئل عنه والله

(قوله البه) أى المشتري الأول (قوله ودفعه) أى بائعها أولاً (قوله ياخذ) أى بائعها أولاً (قوله منه) أى مشتريه أولاً (قوله بلها) أى البهة المنقودة (قوله واعطى) أى بائعها أولاً (قوله جوابه) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بلاخريفه) أى الفرع المذكور تصويراً (قوله الماسئل) أى مالك رضى الله تعالى عنه صلة جوابه (قوله عنه) أى الفرع ونصه سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن رجل عن يعين يبيع السلعة من الزجل يئن الى أجل فاذا قبضها منه ابتاعها منه رجل حاضر كان قاعداً معهما فباعها منه ثم إن الذى باعها الأول اشتراها منه بعد ذلك فى موضع واحد قال لاخريفه ورآه كأنه محلل فيما بينهما وقال انما يريدون اجازة المكروه قال يصنعون اخبرني ابن القاسم عن ابن دينار قال هذا مما يضرب عليه عندنا وهو لا يتجلى فى أنه مكروه ووروى انه يزجر وانه يؤدب من فعله ابن القاسم وهو عند مالك من المكروه البين ان رشد هذا صحيح على طرد القياس

في الحكم المنع من الذرائع لان المتباين اذا اتهم على ان يظهر ان أحدهما باع ساعة من صاحبه بخمسة عشر الى اجل ثم اشتراها منه بعشرة نقدا المتوصلا به الى دفع عشرة في خمسة عشر الى اجل وجب ان يتم ما على ذلك وان اشتراها الذي باعها من غير الذي ابتاعها منه اذا كان ذلك في محاسن واحد لاحتمال ان يكونا انما ادخلا هذا الرجل فيما بينهم البعدا المهمة عن انفسهم ما ولا تبعده عنهما به لان التحليل به يمكن ان يقول بائع الساعة بخمسة عشر لاجل رجل ثالث اشتراها بعشرة نقدا وانا ابتاعها منك بمائة او بربيع دينار فتدفع اليه العشرة التي تاخذها مني ولا تزن من عندك شيئا فترجع الساعة الى بائعها الاول ويدفع عشرة دنائير ياخذها بخمسة عشر الى اجل وان اربيع الثالث دينار فقد اعطاه غنا لموتته على الربا (قوله وانهم) يضم السين وكسرهما أي نكتب ٥٩٠ (قوله لها) اي الاثنى عشرة صورة (قوله جدولا) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة وفتح الواو أصله النهر الصغير استعمل لما بين الخطوط للمشابهة للصورة ثم صار حقيقة عرفة (قوله يكتشفها) أي بين الجدول الصور الاثنى عشرة واحكامها برؤية العين (قوله المسائل) اي الاثنى عشرة أي صورها واحكامها (قوله منه) أي الجدول (قوله بان تاخذ للسطر الاول) صلة يظهر (قوله من الاسطر الثلاثة) اي المكتوب فيها صور المسائل (قوله ما يقابله) أي السطر الاول مقعول تاخذ (قوله من الايات التي تليه) اي السطر الاول بيان لما (قوله منها) أي الايات التي تليه (قوله من جازع ومنع) بيان لما في كل بيت (قوله من نقد الخ) بيان الذي فوقه (قوله وبقيته

أعلم تت ولترسم لها جدول ولا يكشفها ويظهر لك استخراج المسائل منه بان تاخذ للسطر الاول من الاسطر الثلاثة ما يقابله من الايات التي تليه وتنظر ما في كل بيت منها فاستجده من جازع أو ممنوع فهو حكم البيت الذي فوقه من نقد او اجل وبقيته الاسطر كذلك وهكذا الاستخراج في بقية الجدول وهذه صورته

نقدا	لشهر	لنصفه	لشهرين
بائع شيئا بعشرة لشهر ثم اشتراه بعشرة	جائز	جائز	جائز
بائع شيئا بعشرة لشهر ثم اشتراه بثمانية	ممنوع	جائز	ممنوع
بائع شيئا بعشرة لشهر ثم اشتراه باثني عشر	جائز	جائز	ممنوع

ولما ذكر احوال تعجيل الثمن الثاني كله وتأجيله كله ذكر احوال تعجيل بعضه وتأجيل بعضه في كل الصور الى اجل الاول واو اقرب او ابعد فهذه ثلاث وفي كل الثمن الثاني كله اما قدر الثمن الاول واقل أو أكثر فهذه تسع صور وسقطت صور النقد الثلاثة اذا الموضوع أعجل البعض مشبهافي المنع لبعض الصور والجواز لبعض فقال (وكذا) اي المذكور من نقد الثمن الثاني كله او تأجيله كله في الامتناع لبعض الصور والجواز للباقي (لواجل) يضم الهمز وكسر الجيم مشددا (بعضه) اي تأجيل بعض الثمن الثاني وبين الصور المتمنعة منه بقوله (ممنوع) من صور التسع أربيع صور اثنان في قوله (ما) اي عقد (تعجل) بفتح التاء مثقلا (فيه) اي بسببه الثمن (الاقل) كله على كل الاكثر كبيع شيئا بعشرة لشهر وشرائه بثمانية أربعة نقدا واربعة لنصف شهر او على بعض الاكثر كبيع بعشرة لشهر وشرائه باثني عشر خمسة نقدا او سبعة لشهرين واثنان في قوله (او) تعجل فيه (بعضه) اي الاقل على كل الاكثر كبيع شيئا بعشرة لشهر وشرائه بثمانية أربعة نقدا واربعة لشهر او لشهرين والخمس الباقية جائزة وهي بيعه بعشرة

المهملة وفتح الواو أصله النهر الصغير استعمل لما بين الخطوط للمشابهة للصورة ثم صار حقيقة عرفة (قوله يكتشفها) أي بين الجدول الصور الاثنى عشرة واحكامها برؤية العين (قوله المسائل) اي الاثنى عشرة أي صورها واحكامها (قوله منه) أي الجدول (قوله بان تاخذ للسطر الاول) صلة يظهر (قوله من الاسطر الثلاثة) اي المكتوب فيها صور المسائل (قوله ما يقابله) أي السطر الاول مقعول تاخذ (قوله من الايات التي تليه) اي السطر الاول بيان لما (قوله منها) أي الايات التي تليه (قوله من جازع ومنع) بيان لما في كل بيت (قوله من نقد الخ) بيان الذي فوقه (قوله وبقيته

الاسطر) اي الثلاثة وهي السطر الثاني والسطر الثالث (قوله كذلك) أي السطر الاول في أخذ ما يقابله مما يليه وتنظر ما في كل بيت منها وما وجد فيه من جازع ومنع فهو حكم ما فوقه من نقد أو اجل (قوله وهكذا) اي الاستخراج المتقدم (قوله في كل الصور) تنازع فيه تعجل وتأجيل (قوله الى اجل) صلة تأجيل (قوله تسع صور) من ضرب ثلاث في ثلاث (قوله الثلاثة) اي المساوي والاقل والاكثر (قوله اذا الموضوع الخ) علة سقطت صور النقد (قوله مشبهافي) يضم ففتح فكسر حال من فاعل ذكر (قوله والجواز) عطف على المنع (قوله في الامتناع) صلة كاف التشبيه (قوله والجواز) عطف على الامتناع أي تأجيل بعض الثمن لان لو مصدرية (قوله وبين) بفتح التاء مثقلا (قوله منه) أي تعجيل بعض الثمن الثاني وتأجيل باقيه (قوله من صورة) أي تعجيل البعض وتأجيل الباقي (قوله أو على بعض الاكثر) عطف على كل الاكثر (قوله والخمس الباقية) أي من التسع (قوله وهي) أي الخمس

قوله الاثنا عشرة صورة المتقدمة لان الردية امانة اولدون الاجل اوله ولا بعد منه فهذه أربع وفي كل ما قدر الجيدة
أواقل أو أكثر (قوله وكذا) أي البيع بجيدو الشراء بردي في كون الصور اثنتي عشرة صورة (قوله اذا باع برديته) أي لاجل
(قوله الشارحان) أي مبرام والبساطي (قوله فان اختلفا) أي الثمان (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله اولي) بفتح الهمز (قوله
هذه) أي فان اختلفا بالجودة والرداءة امتنع (قوله نقدا) أي أول نصف شهر مثلا (قوله وقوله) أي ابن الحاجب في النسخة
الاولى (قوله الامران) أي تجميل الاقل وتجميل الادنى (قوله مسائل الاجل الثمانية عشر) أي لان الشراء اما لاجل البيع
الاول أو اقرب أو ابعد وفي كل الثمن الثاني اما قدر الاول أو اقل أو أكثر فهذه تسع وفي كل امان يبيع بجيدو يشتري بردي
او عكسه (قوله مسائل النقد الست) ٥٩٢ لان الثمن الثاني اما قدر الاول أو اقل أو أكثر فهذه ثلاث وفي كل امان

يبيع بجيدو يشتري بردي
أو عكسه (قوله والذي
اشترى به اجود مما باع به)
تحال (قوله والاربعة الباقية)
أي شراء باقل نقد او هو
أجود وشراؤه باذن نقدا
سواء كان مثل الاول قدرا
أواقل أو أكثر (قوله بقوله
تأجيل فيه الاقل أو الردي)
أي ابن الحاجب (قوله فان
اشترى بالردي) أي نقدا
(قوله وان اشترى بالجيد
الاقل) أي نقدا (قوله في
الصور الاثني عشرة) لان
الفضة امانة أو الاجل
أو اقرب أو ابعد وفي كل أما
قدر صرف الذهب أو اقل
أو أكثر (قوله ومثله) أي
بذهب وشراؤه بفضة
في المنع (قوله فيها) أي الاثني
عشرة صورة (قوله بان يزيد
المجمل الخ) تصوير لكثرة
المجمل جدا (قوله نصفه)

الاثنا عشرة صورة المتقدمة وكذا اذا باع برديته واشترى بجيدته فبعت يبيع ما يجمل فيه الاقل
يبيع ما يجمل فيه الردي وحيث جاز يجوز قراره الشارحان ومثله في بعض نسخ ابن الحاجب وفي
بعضها فان اختلفا بالجودة والرداءة امتنع قال في التوضيح والنسخة الاولى أولى لاقتضاء هذه
المنع فيما اذا باعه بعشرة يزيدية الى شهر ثم اشتراه بعشرة محمية نقدا اه وقوله يبيع ما تجمل فيه
الاقل والادنى يقتضي ان ما اتى منه الامران يجوز والذي يظهر من كلامهم كما سيأتي
في مسئلة اختلاف السكتين ان مسائل الاجل الثمانية عشر كلها بمنفعة لاشغال الذمتين
فيؤدي للدين بالدين لانه لا يجوز لهم له حينئذ بالمقاصة واما مسائل النقد الست فيجوز منها
صورتان وهي شراؤها بمثل الثمن أو أكثر نقدا والذي اشترى به اجود مما باع به والاربعة
الباقية بمنفعة عملا بقوله يبيع ما تجمل فيه الاقل أو الردي فان اشترى بالردي امتنع سواء كان
مثل الاول أو اقل أو أكثر وان اشترى بالجيد الاقل امتنع افاده الحط وصرح ببعض مفهوم قوله
يجوز نفسه فقال (ومنع) بضم فكسر يبيع شي (بذهب) لاجل (و) شراؤه (بفضة) في الصور
الاثني عشرة ومثله بذهب بفضة لاجل وشراؤه بذهب في الاصل الموقوف في كل حال (الا ان
يجمل) بضم التخمينة وفتح العين والجيم (اكثر من قيمة المتأخر جدا) بان يزيد المجمل على المؤخر
بقدر نصفه فيجوز لاقتضاء التهمة الا في الموقوف كبيع شي بدينارين لشهر ثم شراؤه بستين درهما
نقدا وصرف الدينارين عشرون والمراد بالقيمة ما جعله الامام صرفا للدينارين الدراهم فيها ان
بعته بثلاثين درهما الى شهر فلا تفتقر بدينارين نقدا فيصير صرفا مؤخرا ولو ابتعته بعشرين
دينارا جاز ليعاد كإيمان التهمة وان بعته باربعتين الى شهر جاز ان تبتاعه بثلاثة دنانير نقدا البان
فضلها ولا يوجب بدينارين وان ساوياها في الصرف اه ومنع ان يشبه ذلك مطلقا مبالغة في
الاحتياط لمنع الصرف المؤخر وقيل يجوز اذا ساوى المجمل قيمة المؤخر او الحسن لتحصيل
المسئلة ان كان النقدان الى أجل لم يجوز قولوا واحدا وكذا ان كان احدهما نقدا والاخر
مؤجلا والنقد أقل من صرف المؤخر وان كان مثله او أكثر نقلا وان أشبه لا يجوز مطلقا
ومذهب ابن القاسم في الكتاب ان كان مثل صرف المؤخر أو أكثر بشي قليل لم يجوز ان كان

أي المؤخر (قوله من الدراهم) بيان (قوله فيها) أي المدونة (قوله لبيان) أي ظهور (قوله فضلا) أي أكثر
زيادة الدنانير أي الثلاثة (قوله وان ساوياها) أي الدينارين الأربعين درهما حال (قوله ذلك) أي البيع بذهب لاجل والشراء
بفضة وعكسه (قوله مطلقا) أي عن تقييده بعدم تجميل الاكثر (قوله يجوز) أي البيع بذهب لاجل والشراء بفضة وعكسه
(قوله اذا ساوى المجمل قيمة المؤخر) أي واولى اذا زاد المجمل على قيمة المؤخر ومفهومه يمنع اذا انقصت قيمة المجمل عن قيمة المؤخر
(قوله النقدان) أي الدنانير والدراهم مبيعا باحدهما ومشتريا بالآخر (قوله وكذا) أي التقدين المؤجلين في الاتفاق على المنع
(قوله احدهما) أي التقدين (قوله وان كان) أي النقد (قوله مثله) أي صرف المؤخر

أكثر بشئ كثير جاز قال ومفهوم قوله بعشر ين دينار انه لو كان اقل من عشر ين لم يعد
عن التهمة وليس كذلك بل يعد ان بعشرة اه قلت وبأقل منها كما يفهم من آخر كلامه فيها
ابو الحسن قوله لبيان فضله الان أربعين درهما صرف دينار ين ويبقى دينار وهو هذا على
ما جرت به عادته فيها ان صرف الدينار عشر درهما اه (و) منع بيع شئ ثم شراءه (بمسكتين)
مختلفتين بحمدية ويزيدية (الى اجل) من الجاهلين سواء استوى الاجل ان اول (كشراة)
اي البائع من المشتري (للاجل) الذي باع اليه واولى لدونه وابعده منه واصله شراءه (بحمدية)
ومفهوم شراء المضاف لعاقله (مبايع يزيدي) لاجل قبل انقضائه للدين بالدين الحط وهذا
شامل لثمان عشرة صورة لان الثمن الثاني اما لاجل الاول ولا قرب منه وابعده وهو اما قدر
الثنى الاول او اقل او أكثر فهذه تسع صور وفي كل منها اما ان تكون السكة الثانية اجود او اردأ
ومثل المصنف بصورة يتوهم جوازها من ثلاثة اوجه اتفاق الثمين عددا او اجلا وكون
المحمدية اجود ابن غازي وهو عكس فرض المدونة اذ قال وان بعث ثوبا بعشرة محمدية الى شهر
فلا تتبعه بعشرة يزيدية اليه زاد ابن يونس لرجوع ثوبك اليك فكانت بعث يزيدية بمحمدية
الى الاجل وقصد المصنف بالعكس بيان مختاره من الخلاف فيه وذكر المازري ان في كون عدله
منع مسئلة المدونة اشتغال الذميتين بمسكتين مختلفتين اولان اليزيدية دون الحمدية طريقتين
للاشباخ وعليهما منع عكس مسئلة المدونة وجوازها وعز ابن حجر زالاوى لاكثر المذاكرين
والثانية لبعضهم والظاهر في علة المنع اشتغال الذميتين لان اليزيدية دون الحمدية لان
غاية ذلك انه بمنزلة القلة وقد تقدم انه اذا تساوى الاجلان جاز سواء كان الثمن الثاني اقل او أكثر
او مساويا ولكن تقدم انهما ان شرط ان في المقاصة امتنع هذه الصور واختلاف المسكتين
كاشتراط نقيها لانه لا يقضى بها حينئذ والله اعلم ومفهوم الى اجل انه اذا اشتراها نداء جاز
وفيه ست صور لانه اما بمثل الثمن عددا او أكثر او اقل وفي كل الاول اما اجود سكة او اردأ
وليس على اطلاقه في نظر فان كان الاول اجود سكة امتنع وان كان الثاني اجود فان كان
اقل عددا من الاول امتنع أيضا وان كان مثل الاول او أكثر جاز والله اعلم وهذا جدول
ليان احكام الاربع والعشرين صورة مغن عن وضع مثله لاختلافها بالجوهر والرداءة

٣١ * ٢ منہج التحلیل

(قوله وفي كل) أي من الأربعة (قوله قيمته) أي العرض المشتري به ثانياً (قوله وهي) أي الثلاث (قوله ومفهومة) أي النقد (قوله التسع) لأنه أجل أو أقرب أو أبعد ٥٩٤ وفي كل قيمته أما قدر الأول أو أقل أو أكثر (قوله الدين بالدين) علة الامتناع

نقدا	لشهر	لنصفه	لابعد
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	ممتنع	ممتنع	ممتنع
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	ممتنع	ممتنع	ممتنع
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع

(وان) باع شيئاً بقدر أو عرض لأجل ثم اشتراه (بعرض مخالف عنه) أي المبيع جنساً نقداً أو لأجل أو أقرب أو أبعد وفي كل قيمته أما قدر الأول أو أقل أو أكثر فلهذه اثنتا عشرة صورة (جائز ثلاث) صور (النقد فقط) وهي كون قيمة العرض الذي اشتري به ثانياً نقداً قدر الأول أو أقل أو أكثر ومفهومة امتناع صور الأجل التسع وهو كذلك الدين بالدين غ المراد بالثمن هنا ثمن المبيع في الصفقة الأولى أي فإن اشتري ما باعه بعرض مخالف في الجنس للثمن الذي باعه به كبيع ثوب بجمد ثم اشتراه بغيره ما هو مخالف للجمد في الجنس جائز صور النقد الثلاث وهي كون قيمة العرض الثاني مساوية لقيمة الأول أو أقل أو أكثر وبه بقوله فقط على منع صور الأجل التسع للدين بالدين والدليل على أنه أراد هذا أنه لما شرع في توضيحه قول ابن الحاجب فإن كان نوعين جائز الصور كلها إذ لا ينافي العروض قال مراده بالصور كلها صور النقد الثلاث وأما صور الأجل التسع فممتعة لأنه دين بدين قال وكنه أطلق في قوله لا ينافي العروض ومراده نفي ربا الفضل لوضوحه إذ لا يخفى على من له أدنى مشاركة أن ربا النساء يدخل في العروض حكاه عن شيخه المنوفي وقال ابن عبد السلام وابن عرفة قول ابن شاس أن كان الثمنان عرضين من جنس جائز الصور التسع تباع فيه ابن بشير وتبعهما ابن الحاجب وهو وهم اه ومراده من الصور التسع اثنتا عشرة لأنهم عدوا ما كان لدون الأجل والنقد واحداً واستدل ابن عرفة على توهم الجماعة بقول المدونة وإن بعثت ثوباً بمائة إلى شهر جاز أن تشتريه بعرض أو طعم نقداً كان ثمن العرض أقل من مائة أو أكثر فإن اشتريته بعرض مؤجل إلى مثل أجل المائة أو دونه أو أبعد منه لم يجز لأنه دين بدين ثم وهذه صورة الجدول المكشوف لها

نقدا	لشهر	لنصفه	لابعد
جائز	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	ممتنع	ممتنع	ممتنع

باع ثوباً ببيع شهر ثم اشتراه بقرس قيمته عشرة كذلك
باع ثوباً ببيع قيمته عشرة لشهر ثم اشتراه بقرس قيمته ثمانية
باع ثوباً ببيع قيمته عشرة لشهر ثم اشتراه بقرس قيمته خمسة عشر

(قوله على أنه) أي المصنف (قوله هذا) أي الذي شرحنا كلامه به (قوله أنه) أي المصنف الخ خبر الدليل (قوله فإن كانا) أي الثمنان (قوله قال) أي المصنف في توضيحه (قوله مراده) أي ابن الحاجب (قوله صور النقد) خبر مراده (قوله التسع) نعت صور (قوله لأنه) أي المبيع بجنس والشرع بمخالفته (قوله قال) أي المصنف (قوله وكنه) بفتح الهمز وشد النون أي ابن الحاجب (قوله وضارده) أي ابن الحاجب الخ حال (قوله لوضوحه) أي ما اراده (قوله إذ لا يخفى على من له أدنى مشاركة الخ) علة كونه أطلق الخ (قوله حكاه) أي المصنف دخول ربا النساء في العروض (قوله تباع) أي ابن شاس (قوله فيه) أي قوله المذكور صفة تباع والجملة خبر قوله (قوله وتبعهما) أي ابن بشير وابن شاس (قوله وهو) أي قولهم أن كانا عرضين من جنسين جائز الصور التسع (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله عدوا) بفتح العين وضم الدال مثقلاً (قوله توهم) أي تغايط (قوله الجماعة) أي ابن بشير وابن الحاجب وابن شاس (قوله لها) أي الاثنتي عشرة صورة (و)

(قوله صفة) تميز مثل المقدّر قبل المثل (قوله المشتري) يفتح الرافعت مثل المقدّر (قوله لاجل) صلة يبيع (قوله قبل انقضائه) اى
الاجل صلة المشتري (قوله في جريان) الخ صلة كاف التشبيه (قوله وامتناع) عطف على جريان (قوله منها) اى الاثني عشرة
(قوله واشترى) اى البائع (قوله مثله) اى المثل (قوله امتنع) اى الشراء (قوله ويمنع) يضم الياء (قوله منها) اى الاثني عشرة
(قوله افادهما) اى المصنف الصورتين (قوله أولا) يشد الواو (قوله يمكنه) اى مشتري المثل (قوله به) اى المثل (قوله فيها) اى
الغيبه (قوله للسلف بمنفعة) علة تمنع باقل الخ (قوله لان الغيبه على المثل الخ) علة السلف بمنفعة (قوله وقد انتفع الخ) حال
(قوله في نظير الاسلاف) صلة انتفع (قوله ثم اشترى) اى البائع (قوله منه) اى المشتري ٥٩٥ (قوله فيمقتضيان) اى المتبايعان

(قوله فصارت الصور
المنوعة خمسة) تفريع
على امتنع باقل نقد الخ (قوله
ولذا) اى امتناع الصورتين
الاخريين مع الثلاث علة
كانت الواو انصب اى من
الذات في فيمنع (قوله والشرط)
اى ان غاب مشتريه (قوله
بالصورتين الاخريتين) اى
شراؤه باقل لاجله او لا بعد
(قوله منعهما) اى الصورتين
الاخريتين (قوله انهم يعدون
الغيبه الخ) بيان لما يحذف
من (قوله فصار) اى الشان
(قوله كان) يفتح الهمز وشد
النون (قوله منه) اى الشهر
(قوله ثم قال) اى الخط (قوله
اذا غاب) اى المشتري (قوله
ما يعرف بعينه) اى من
المقومات (قوله فقد انتفع)
اى المشتري (قوله به) اى
ما يعرف بعينه (قوله فلم يعد
سلفا) اى فيمنع شراؤه باقل
للاجل او لا بعد (قوله العين)

(و) مثل المبيع لاجل (المثل) المكيل أو الموزون أو الممدود (صفة وقدرا) المشتري بعد بيع
المثل لاجل قبل انقضائه (كثله) اى كعين المثل المبيع في جريان الاثني عشرة صورة فيه
وامتناع ما يمنع منها وجواز ما يجوز فاذا باع مثليا لاجل واشترى من المشتري مثله قدرا وصفة
امتنع باقل نقد أو ولدون الاجل أو باكثر لا بعد ويمنع صورتان منها ايضا افادهما بقوله (فيمنع)
بضم التحتية شراء مثل المثل (ب) ممن (أقل) من عن المثل المبيع أولا موجلا (لاجله) اى المثل
المبيع أولا (ولا بعد) من أجل المثل المبيع أولا (ان غاب) على المثل المبيع أولا (مشتريه)
اى المثل غيبه يمكنه الانتفاع به فيها للسلف بمنفعة لان الغيبه على المثل تعد سلفا وقد انتفع
البائع الاول بزيادة الثمن الاول في نظير الاسلاف مثاله باعه أردب قمح يدسارين لشهر ثم اشترى
منه أردب قمح آخر مثل الاول وصفه يدسار لشهرا ولشهرين فيمقتضيان في دينار ويدفع المشتري
للبيع دينار في نظير تسليفه الارذب فصارت الصور المنوعة خمسة من الاثني عشرة صورة
الخط معنى المسئلة ان من باع مثليا الى أجل ثم اشترى من المشتري مثله في الصفة والمقدار فكانه
اشترى عين ما باعه فتمتنع الصور الثلاث المتقدمة وصورتان أخريان أشارا اليهما بقوله فيمنع باقل
لاجله أو لا بعد ولذا كانت الواو انصب قاله غ والشرط يختص بالصورتين الاخريتين وعلة
منعهما ما في التوضيح انهم يعدون الغيبه على المثل سلفا فصار كان البائع اسلف المشتري اردبا
على أن يعطيه دينار بعد شهر ويقاصمه يدسار عند الاجل اه وذلك لان فرض المسئلة فيما
اذا باع اريد يدسارين الى شهر ثم اشترى مثله يدسار الى الشهر يريد أو الى بعده منه ثم قال ولا يقال
اذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتفع به والسلف لا يعين فيه رد المثل ويجوز فيه رد العين فلم
لم يعد سلفا لانا نقول لما رجعت العين فكانهما اشترطنا ذلك فخرجنا عن حقيقة السلف وفيه نظر
اه ومفهوم قوله صفة وقدرا انهما لو اختلفا في الصفة أو في المقدار كان الحكم خلاف ذلك
وهو كذلك أما اذا خالفه في الصفة فسيصرح بحكمه في قوله وهل غير صنف طعامه الخ وأما
اذا خالفه في المقدار فلا يخلو ما ان يشتري أقل مما باعه أو أكثر فان اشترى أقل مما باعه فهو
كبيع سلعتين الى أجل ثم اشتراهما وسأق حكمه في كلامه وانه يمنع فيما خمس صور
وهي شراء احدهما لا بعد بثمن الثمن أو أكثر لانه سلف بفتح أو باقل لا بعد لانه يبيع وسلف

اى ذات ما يعرف بعينه لبايعها (قوله فكانهما) اى المتبايعان (قوله ذلك) اى رد ما يعرف بعينه لبايعه (قوله انهما) اى
المثلين المبيع أولا والمشتري ثانيا (قوله ذلك) اى الحكم المذكور (قوله أما) يفتح الهمز وشد الميم (قوله وانه) اى الشان (قوله
فيما) اى صورة يبيع سلعتين لاجل وشراء احدهما (قوله لانه سلف) اى من المشتري الاول للبائع (قوله بفتح) هو السلعة الباقية
للمشتري وحدها ومع زيادة الثمن الثاني (قوله أو باقل لا بعد) كبيعها لشخص شيتين بعشرة لشهر ثم شراؤه احدهما بمخمس
لشهرين (قوله لانه يبيع وسلف) لان المشتري يدفع للبائع اذا تم الشهر عشرة خمسة منها ثمن النسي الباقى له وخمسه سلف يأخذ
قضاها من البائع عند تمام الشهرين

(قوله أو أقل نقدا أو إلى دون الأجل) كبيعهم بعشرة لشهر وشراء أحدهما بخمسة نقدا أو لدون شهر (قوله لأنه يبيع وسلف)
 أي من البائع لأنه دفع خمسة نقدا أو لدون شهر ليأخذ من المشتري عشرة خمسة عن الثمن الباقي وخمسة قضا الخمسة (قوله لكن
 لا بد في المثل من زيادة تفصيل) استدراك على فهو كبيع سلعتين الخ لرفع أيهما استواءهما في الحكم من كل وجه (قوله لأنه)
 أي المشتري (قوله عليه) أي المثل (قوله فان لم يغب) أي المشتري عليه أي المثل (قوله وان غاب) أي المشتري (قوله عليه) أي
 المثل (قوله فيه) أي المثل (قوله شراءه) أي المثل (قوله فاصه) أي البائع (قوله بما في ذمته) أي الباقي وهو الثمن الثاني الأقل
 (قوله ثم يعطيه) أي المشتري البائع (قوله ما بقي) أي من الثمن الأول (قوله ثمنا) حال مما بقي (قوله للمتأخر) أي بعض المثل الذي
 لم يشتريه البائع من المشتري ٥٩٦ (قوله واختاف) بضم التاء (قوله يتناع) أي البائع طعاما بعشرة أشهر (قوله منه) أي

أو بأقل نقدا أو إلى دون الأجل لأنه يبيع وسلف لكن لا بد في المثل من زيادة تفصيل لأنه إما أن يغيب
 عليه أولا فان لم يغب عليه فحكمه حكم ما يعرف به في امتناع الخمسة المتقدمة وان غاب
 عليه امتنع فيه صورة أخرى وهي شراءه بأقل إلى مثل الأجل لأنه يبيع وسلف لان ما يرجع للبائع
 فهو سلف وإذا حل الأجل فاصه المشتري بما في ذمته ثم يعطيه ما بقي ثمنا للمتأخر واختلاف في
 صورة سابعة وهي ان يتناع منه بمثل الثمن أقل من الطعام بقاصة فاختلاف في قول مالك رضي
 الله عنه إلى عنه واضطرب فيها المتأخرون والله أعلم وان اشترى أكثر مما باعه فهو يبيع سبعة
 لاجل ثم اشترى سبعة أخرى وسأقي حكمه في المقنن وأنه يمتنع منه سبع صور وهي شراءه
 نقدا أو إلى دون الأجل بمثل الثمن أو أقل أو أكثر فان كان بمثله أو أقل فلا يبيع سبعة بخمسة وان
 كان بأكثر فهو يبيع وسلف أو بأكثر لا يبيع وسلف لكن لا بد في المثل من تفصيل
 وهو ما أن يكون الشراء قبل الغيبة عليه أو بعده فان كان قبلها فحكمه حكم ما يعرف
 بعينه وان كان بعدها فتمتنع الصور كلها الساف بخمسة أو ليسع وسلف اه وهذا جدول لبيان
 صور شرائ المثل والمثل والمثل

نقدا	لا قريب	لاجل	لا بعد
جائز	جائز	جائز	جائز
ممتنع	ممتنع	ممتنع	ممتنع
جائز	جائز	جائز	ممتنع

(و) ان باع طعاما لاجل ثم اشترى من المشتري قبل حلول الأجل طعاما من غير صنعه ولكنه من
 جنسه (هل غير صنف طعامه) أي البائع الذي باعه لاجل (كبيع أردب قمح لاجل (و) شراء
 أردب شعير) من المشتري قبل حلوله وخبر غير صنف طعامه (مخالف) بكسر اللام أي ينزل
 منزلة المخالف لمبايعه في الجنس كبسعة ثوبا لاجل وشراؤه عبد في جواز صوره كلها (أولا)
 ينزل منزلة مخالف الجنس بل ينزل منزلة شرائه في امتناع الصور الثلاث ان لم يغب والخمس

(قوله أو بأكثر لا بعد لأنه يبيع وسلف) أي من المشتري لدفع عشرة عند الأجل الأول ثم يأخذ خمسة عشرة ان
 عند الأجل الثاني عشرة قضا عن العشرة وخمسة منها ثمن السلعة الزائدة (قوله لكن لا بد في المثل من تفصيل) استدراك على
 فهو يبيع سبعة إلى أجل ثم اشترى سبعة أخرى لرفع أيهما تمام التشبيح (قوله الغيبة) أي من المشتري (قوله عليه) أي
 المثل (قوله أو بعده) أي الغيبة (قوله فان كان) أي الشراء (قوله قبلها) أي الغيبة (قوله وان كان) أي الشراء (قوله بعدها)
 أي الغيبة (قوله ثم اشترى) أي البائع (قوله قبل حلول الأجل) صله اشترى (قوله من غير صنعه) أي الطعام الذي باعه (قوله
 في جواز صوره كلها) صله ينزل (قوله في امتناع) صله ينزل (قوله الصور الثلاث) أي شرائه بأقل نقدا أو لدون الأجل أو بأكثر
 لا بعد (قوله والخمس) أي الثلاث السابقة وشراؤه بأقل لاجل أو لا بعد

(قوله ان اختمها) اي المبيع اولاً والمشتري ثانياً (قوله فهما) اي الجودة والرداءة (قوله الذي اشتراه البائع) نعت المقوم (قوله اولاً) بشد الواو (قوله في جواز) صلة كاف التشبيه (قوله مقام) بفتح الميم (قوله قبل حلوله) اي الاجل صله اشتراها (قوله امثله) عطف على المبيع (قوله بعضه) اي المبيع (قوله قبل حلوله) اي الاجل صله اشتري (قوله بئس مؤجل) صله (قوله امتنع) اي الشراء جواب ان (قوله لما في الاكثر) كيهما بعشرة لاجل وشراء ٥٩٧ أحدهما قبله بخمسة عشرة لا بعد

(قوله والمساوي) كيهما بعشرة لشهر وشراء أحدهما بعشرة لشهرين (قوله من سلف بمنفعة) بيان لما (قوله عليهم) اي المائتين اي او المائة (قوله ولما في الاقل) كيهما بعشرة لشهر وشراء أحدهما بخمسة لشهرين عطف على لما في الاكثر (قوله من بيع وسلف) لان المشتري الاول يدفع عشرة عند تمام الشهر وخمسة منها ثمن الثوب الباقي له وخمسة سلف يأخذها عند تمام الشهر الثاني بيان لما (قوله للمبيع والسلف) لان البائع الاول يدفع خمسة نقداً أو بعد شهر ويأخذ بعد شهرين عشرة نخبة قضاء وخمسة الثوب الباقي (قوله لاجل) كيهما بعشرة لشهر وشراء أحدهما بعشرة نقداً أو نصف شهر (قوله او اكثر) كيهما بخمسة لشهر وشراء أحدهما بعشرة نقداً أو نصف شهر (قوله فيهما) اي شرائه بثمنه وشرائه باكثر (قوله مطلقاً) اي سواء كان الثمن الثاني قدر الاول أو اقل او اكثر (قوله فاما امتنع

ان غاب في الجواب (تردد) الاول لعبد الحق عن بعض القرويين والثاني لغيرهم ابن عاشر الظاهر ان من قال انه غير مخالف في الجنس جعله من المخالف في الصفة بالجودة والرداءة ابن الحاجب ان اختلافاً في الجودة والرداءة فهما كالزيادة والنقص ضيق اي حكمه حكم شراء ما باعه مع زيادة في الجودة وحكم شراء أقل مما باعه في الرداءة لان الجودة زيادة والرداءة نقص (وان باع) شيئاً (مقوماً) بضم الميم وفتح الواو مثلاً لا كتب لاجل ثم اشترى من المشتري ثوباً مثله قبل حلوله (فثله) أي المقوم الذي اشتراه البائع (ك) شراء (غيره) أي المبيع أو لافي جواز الصور كلها لان ذوات القيم لا يقوم فيها المثل مقام مثله هذا مذهب المدونة وهو الاصح وشبهه في المغيرة أو الجواز الذي تضمنته فقال (كتغيرها) أي الذات المقومة بالمبيعة لاجل عند المشتري تغيراً (كثيراً) بن زيادة أو نقص ثم اشتراها بائعها قبل حلوله فتجوز الصور كلها ولما قدم حكم شراء المبيع لاجل كله أو مثله أتبعه بحكم شراء بعضه فقال (وان) باع ثوبين مثلاً لاجل و (اشترى) البائع من المشتري قبل حلوله (أحد ثوبيه) اللذين باعهما بمائة لشهر مثلاً بئس مؤجل (ل) لاجل (ابعد) من الشهر امتنع (مطلقاً) عن التقسيم بكون الثمن الثاني أقل من الاول أو أكثر منه أو مساوياً له لما في الاكثر والمساوي من سلف بمنفعة لان المشتري الاول يدفع مائة عند تمام الشهر الاول يأخذ عند تمام الشهر الثاني مائتين أو مائة وزاد له الثوب الباقي عليهما ولما في الاقل من بيع وسلف (او) اشترى أحدهما بئس (أقل) من الثمن الاول (نقداً) أولدون الاجل (امتنع) للبيع والسلف (لا) امتنع شراء أحدهما (مثله) أي الثمن الاول (أو اكثر) من الثمن الاول نقداً أولدون الاجل فيهما ولا لاجل مطلقاً فاما امتنع خمس صور من الاثنى عشرة صورة والجائز السبعة الباقية منها وهي صور الاجل الثلاثة والاكثر والمساوي نقداً أولدون وت وهذا جدول يكشفها

نقداً	للاجل	لاقرب	لابعد
جائز	جائز	جائز	ممتنع
ممتنع	جائز	ممتنع	ممتنع
جائز	جائز	جائز	ممتنع

(وامتنع) شراء أحد ثوبيه (بئس) (غير صنف ثمنه) أي البائع الذي باع به بيان باعهما بذهب لاجل واشترى أحدهما بفضة أو عكسه للبيع والصرف المؤخر أو بمعدنية واشترى أحدهما بيزيدية أو عكسه للبيع والمبادلة المؤخرة فيمنع في كل حال (الا ان يكثر) الثمن (المجمل) بفتح الجيم مشددة جذا في شراء أحدهما بالنسيئة لئلا يجوز لاتنفاها من الصرف أو بالمبادلة والبيع كيهما

خمس) تفريع على لا بعد مطلقاً أو اقل نقداً أو ولدون الاجل (قوله والجائز السبعة) تفريع على لا بئس أو أكثر ولا لاجل (قوله منها) اي الاثنى عشرة (قوله وهي) اي السبع (قوله عكسه) أي ياعهما بفضة لاجل واشترى أحدهما بذهب قبل حلوله (قوله عكسه) اي ياعهما بيزيدية لاجل وشراء أحدهما بمعدنية قبله (قوله جذا) بكسر الجيم راجع لبكثر (قوله بالنسيئة لئلا يكثر

(قوله وصرف الدينار الخ) خال (قوله بن زيادة الخ) صلة بعد واؤه سببية (قوله قبل حمله) اي الاجل صلة اشتراء (قوله نقدا
اولا تقرب مطلقا) فهذه ست صور (قوله نقدا) هو السلعة الزائدة على سلعته وحدها في شرائها بمثل الثمن ومع زيادة الثمن الاول
في شرائها باقل منه (قوله للبيع والسلف في شرائها) اي سلعته وما زاد على ما (قوله نقدا اولدون الاجل) كبيعته ثوبا بخمسة
لاجل وشرائه الثوب وسبقه عشرة ٥٩٨ نقدا اولدون الاجل قبل دفع المبالغ الاول عشرة نقدا اولدون الاجل خمسة

بدينارين اشهر وصرف الدينار عشرون درهما ثم شرائها بدينارين درهمين درهم نقدا البعدهم
الصرف حيث نبت زيادة الدراهم على صرف الدينارين (ولو باعه) أي الثوب مثلا (بعشرة) لاجل
(ثم اشتراه) أي المبالغ مبيعته من المشتري قبل حمله (مع سلعة) بثمن (نقدا) أو اقرب (مطلقا)
عن التقييد بمساواة الثمن الثاني الاول أو عدهما (أو) اشتراء مع سلعة (الاجل) (أبعد) من اجل
الاول (ب) ثمن (أكثر) من الثمن الاول امتنع للسلف الذي جرتفع في شرائه بمثل أو اقل نقدا
اولدون الاجل والبيع والسلف في شرائها بأكثرت نقدا اولدون الاجل ولا بعد منه فالصور
الممنوعة اجمالا اربع وتقتضي سابع ثلاث لدون وثلاث نقدا والسابع باكثر لا بعد والباقي من
الاثنى عشرة صورة خمس جائزة غ (قوله ولو باعه بعشرة ثم اشتراه مع سلعة نقدا مطلقا أو لا بعد
باكثر اطلق النقدا على الحال وما كان لاجل دون الاجل فاشقل هذا الكلام على سبع صور
وسيصرح بمفهوم قوله باكثر حيث يقول وبمثل أو اقل لا بعد وسكت عن الثلاث التي للاجل
نفسه لوضوح جوازها فغير يخفى من كلامه ان سبعة ممنوعة وخمس جائزة وصورة
جدولها هكذا

نقدا	عام	لاقرب	لا بعد
ممنوع	جائز	ممنوع	جائز
ممنوع	جائز	ممنوع	جائز
ممنوع	جائز	ممنوع	جائز

(أو) اشترى ما باعه بعشرة لشهر من مشتريه قبل تمامه (بخمسة وسبعة) نقدا اولدون الشهر
أولا بعد منه (امتنع) للبيع والسلف وللشهر جائز (لا) يمتنع شرائها باعه بعشرة لشهر (بعشرة)
أو باكثر منها (وسبعة) نقدا اولدون الشهر أو له فيها لا لا بعد فيمنع فيها للسلف بن زيادة وبما
قررنا علم احتمال قوله أو بخمسة وسبعة مع قوله لا بعشرة وسبعة على اثني عشرة صورة
وهذا جدولها

نقدا	لشهر	لدونه	لا بعد
ممنوع	جائز	ممنوع	ممنوع
جائز	جائز	جائز	ممنوع
جائز	جائز	جائز	ممنوع

وعطف على قوله باكثر من قوله أو لا بعد باكثر مفهومة فقال (و) لو باعه بعشرة لشهر ثم اشتراه

سلفا يقتضيها عند الاجل الثاني (قوله فيها) أي شرائها ما باعه بعشرة وسبعة أو باكثر منها وسبعة (بمثل) (نقدا)
ست صور جائزة (قوله لا لا بعد فيمنع فيها) أي عشرة وسبعة أو باكثر منها وسبعة فان صورتان (قوله للسلف بن زيادة) لان
المشتري الاول يدفع عشرة عند حلول الاجل الاول ويقتضيها عند الاجل الثاني عشرة أو باكثر منها وازداد الساعة الثانية عليها
(قوله ويما قرنا) صلة على بضم العين (قوله مفهومة) أي (كثيرة) فعول عطف

منها ثمن السيف وخمسة
سلف ياخذ قضاءها عند
الاجل (قوله أولا بعد منه)
أي الاجل كبيعته ثوبا بخمسة
لاجل وشرائه مع سيف
بعشرة لا بعد منه فيأخذ
المبالغ الاول عند الاجل
الاول خمسة سلفا ويدفع
عند الاجل الثاني عشرة وخمسة
قضاء عن الخمسة وخمسة ثمن
السيف (قوله ثلاث لدون)
أي شرائها بمثل أو اقل
أو أكثر (قوله وثلاث نقدا)
أي شرائها بمثل أو اقل أو
أكثر (قوله خمس) أي
شرائها بمثل أو اقل أو أكثر
لاجل وشرائها بمثل أو
اقل لا بعد (قوله من مشتريه)
مسألة اشترى (قوله قبل
تمامه) أي الشهر صلة اشترى
(قوله للبيع والسلف) لان
المبالغ الاول يدفع خمسة
نقدا اولدون الشهر سلفا
وياخذ عند تمامه عشرة
خمس قضاء عن الخمسة وخمسة
ثمن الساعة الثانية ولان
المشتري الاول يدفع عند
الاجل الاول عشرة وخمسة
ثمن الساعة الثانية وخمسة

(قوله فهو) اى لا يمثل فاقول (قوله شرائه) اى ما باعه (قوله واخره) بفتحات منه لا اى لا يمثل فاقول لا بعد (قوله الثلاث) اى شرائه مع سبعة يمثل او اقل او اكثر للاجل (قوله جوازهما) اى يمثل او اقل ٥٩٩ لا بعد (قوله منه هما) اى يمثل او اقل لا بعد (قوله له) اى

منه هما (قوله قبل تمامه) اى الشهر صله اشترى (قوله قبل تمام اجله) صله التججيل (قوله هذا) اى المنع (قوله ومثل) يكسر فسكون (قوله فى القولين) صله مثل (قوله بتأخير) اى الاكثر (قوله بتأخير) اى الاقل (قوله له) اى الاجل (قوله وكذا) اى شرائه ما باعه لاجل باقل نقدا اولدونه ثم رضى بتأخير له فى المنع ا قوله بتجمله اى الاكثر (قوله وشبهه) بفتحات مثله اى المصنف (قوله لاجل) صله باع (قوله اناقه) اى المبيع (قوله قبل تمامه) اى الشهر صله اناقه (قوله فقوم) بضم فكسر مثله اى المبيع المتلف (قوله عليه) اى البائع (قوله وغرمها) اى البائع الخمسة (قوله يمكن) بضم فتح مثله اى البائع عطف على يمكن (قوله منها) اى الزيادة (قوله لاتهمها) اى البائع (قوله فان اناقه) اى البائع المبيع (قوله بعد غيبة) صله استرد (قوله عليه) اى القرض (قوله لا بعد) (قوله له) اى القرض (قوله فيها) اى الغيبة (قوله المقرض) بكسر الراء (قوله لاتهمها) بفتح

(يمثل) بكسر فسكون اى للعشرة التى باعه بها ان اشترا بعشرة مع سلعة (فاقول) من المثل موجب المثل أو الاقل (الاجل) (ابعد) من أجل العشرة التى باعه بها فهو جائز فهو يقيم لصور اشترايه مع سلعة واخره هذا لما ذكرته ما قبله فى الجواز فهناك صورتان وصورا للاجل الثلاث جائزة وتقدمت سبع مئة فصورها اثنا عشرة أفاده عب وعبارة غ قوله ويمثل وقل لا بعد هذا ما قبل ما قبل ما يليه فهو تصريح بمقوله ولا بعدنا كثر كما قدمنا فى الكلام تلخيص غير مصر تب وقد ظهر لك أن قوله لا بعد راجع للمثل والاقول قال فى التوضيح وقد نص ابن محرز والمأزرى على جوازهما وذكر ابن بشر منه هما وتبعه ابن الخياط ولا وجهه (ولو) باع شيئا بعشرة لشهر ثم (اشترى) البائع من المشتري ما باعه قبل تمامه (بثمن) (اقل) من الثمن الاول كنيسة مؤجلة (لاجله) اى الثمن الاول وهذا جائز على المشهور (ثم رضى) المشتري الثانى الذى هو البائع الاول (بالتججيل) للثمن الثانى الاقل قبل تمام اجله وهذا ممنوع لتأنيته اسلف بزيادة فهل يستمر الجواز نظر المال العقد والغاء للطارئ أولا يستمر فيمتنع ويحلقة المنع نظر المآل اليه الا هم من دفع قليل فى كثير ابن وهبان ينبغي ان يكون هذا هو الرابع فى الجواب (قولان) للمتأخرين ومثل ما ذكره المصنف فى القولين شرائه ما باعه لاجل باكثر نقدا ولا لاجل اولدونه ثم رضى بتأخير له بعد ما عكس كلام المصنف وهو شرائه ما باعه لاجل باقل نقدا اولدونه لاجل ثم رضى بتأخير له فالظاهر من كلامهم منه لو وقع فاسدا ابتداء وكذا شرائه ما باعه لاجل ثم رضى بتجمله وشبهه فى القولين فقال (كتمكين) شخص (بائع) بالتقنين (متلف) بالتقنين بضم الميم وكسر اللام نعت بائع وتنازع بائع ومتلف (ما) اى شيئا (قيمه) اى الشئ المبيع (اقل) من ثمنه الذى باعه البائع به لاجل كبيعه شيئا بعشرة لشهر ثم اتلفه البائع عمدا قبل تمامه فقوم عليه بخمسة وغرمها حالة فهل يمكن البائع (من) اخذ (الزيادة) التى زادها الثمن على القيمة (عند) حلول (الاجل) فباخذ العشرة التى باعه بها وعدم تمكنه منها فباخذ الخمسة التى غرمها فقط لاتهم بالتججيل على تسليف خمسة بعشرة قولان الاول للامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المجموعة والثانى لابن القاسم فى العتبية فان اتلفه خطأ فله جميع الثمن بخلاف لعدم التهمة (وان اسلم) شخص اى دفع لآخر (فرسا) مثله رأس مال سلم (فى عشرة اواب) لشهر مثله (ثم استرد) مسلم القرض بعد غيبة المسلم اليه عليه غيبة يمكنه الاتفاع به فيها (مثله) اى القرض (مع) زيادة (خمسة اواب) مثله من المسلم اليه (منع) بضم فكسر السلم (مطلقا) عن التقييد بكون خمسة الاواب نقدا ولا لاجل اولدونه او بعد للسلف بزيادة لان القرض فى مثله قرض واتفع المقرض بخمسة الاواب ومفهوم قوله مع خمسة انه لو استرد مثله فقط لجازت الصور كلها لعدم استئنافها ببيعها غير الاول بخلاف رد مثله مع خمسة فقد انقضا البيع الاول فتقويت تهمة السلف قاله ابو الحسن وشبهه فى المنع فقال (كما لو استرده) اى المسلم القرض بعينه مع خمسة اواب نقدا اولدونه لاجل ولا بعد فيمنع فى الصور كلها (الا ان تبقى) الاواب (الخمس لاجلها) بصفتها المشروطة لا أجود ولا يمكنه اى المسلم اليه (قوله له) اى القرض (قوله فيها) اى الغيبة (قوله المقرض) بكسر الراء (قوله لاتهمها) بفتح

الاول اى وتجرد السلف عن جواز النفع

(قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله يقتضيهما) أي المسلم إليه الاثواب الخمسة (قوله وتأخيرها) أي الاثواب الخمسة (قوله معناه) أي اجتماع البيع والصرف (قوله يبعه) ٦٠٠ أي الحمار مثلا (قوله واسترداده) أي المبيع (قوله بالعكس) أي يبعه بزيادة

أدنى فيجوز وعلة منع ما قبل الاستثناء ببيع والسلف لأن رد القرض شرائها من المسلم إليه بخمسة اقواب من العشرة التي عليه وتنجب الاثواب الخمسة المردودة مع القرض تسليم من المسلم إليه للمسلم يقتضيهما من نفسه إذا حل أجل العشرة وتأخيرها لا بعد تسليم من المسلم فقد اجتمع البيع والسلف (لأن) الشخص (المجمل) بضم الميم وفتح العين وكسر الجيم مشددة (لما في الذمة) بأن رده حالاً وأدون الأجل كالمسلم إليه الذي دفع للمسلم مع القرض خمسة اقواب حاله أولادون الأجل قضاء الخمسة من العشرة التي في ذمته سلف (أو) الشخص (المؤخر) بكسر الخاء المعجمة لما في الذمة كالمسلم الذي أخر المسلم إليه بخمسة اقواب بما في ذمته لا بعد (مسلف) بكسر اللام (وان باع) شخص (حاراً) مثلاً (بعشرة) من دنائير مثلاً (لأجل) معلوم كشهري (ثم استرده) أي البائع الحمار من المشتري بالاقالة (و) زاد عليه المشتري (ديناراً) نقداً منع مطلقاً كان الدينار من جنس الثمن الذي باع به الحمار أو لا لأنه يبيع وسلف لأن المشتري ترتب في ذمته بالبيع الأول عشرة دنائير دفع عنها الحمار وديناراً نقداً يأخذ من نفسه عند حلول الأجل عشرة دنائير تسعة عن الحمار وهذا يبيع وديناراً عن الدينار الذي يحمله مع الحمار وهذا سلف (أو) زاده مع الحمار ديناراً (موجباً) بضم فكسر أيضاً (مطلقاً) عن تقييده بكونه للأجل أو اقرب أو أبعد للبيع والسلف في كل حال (ال) أن يكون الدينار المؤجل (في) أي من (جنس الثمن) الذي يبيع به الحمار أي مئة مائة في السكة والجوهرية والوزن حال كونه موجباً (لأجل) الذي حل إليه عن الحمار لادونه ولا لا بعد منه فيجوز لأنه آل الأمر إلى أن البائع اشترى الحمار تسعة دنائير من العشرة التي في ذمة المشتري وابتقى الدينار العاشر لأجله ولا يحظور في هذا ولو زاده دراهم لزم اجتماع البيع والصرف المؤخر فيمنع إلا أن يجعل المجمل جداً عن صرف المؤخر وفي معناه يبعه بمحمدية واسترداده مع بزيادة أو بالعكس إلا أن يجعل أكثر من المناخر جداً وقولي بعشرة دنائير احتراز من يبعه بعرض موجب ثم رد الحمار وديناراً نقداً فيجوز لبيعهم أبا العرض الموجب فان أجل الدينار منع لفسخ دين في دين (وان زيد) بكسر الزا أي مع رد الحمار المبيع بنقد موجب (غير عين) كقرص أو بقرة أو ثوب جاز أن يجعل المزيد مع الحمار لأن البائع اشترى الحمار والعرض المزيد معه بما في ذمة المشتري فان أخر المزيد امتنع لفسخ دين في دين (و) ان (بيع) بكسر الموحدة الحمار (بنقد) أي دنائير أو دراهم حالة (لم يقبض) بضم التحتية وفتح الموحدة حتى رد الحمار مع عرض أو نقداً وموجب ورد الحمار مع عرض أو نقداً بعد حلول أجل الثمن (جاز) الرد في المسئلتين (ان يجعل) بضم فكسر مثلاً (المزيد) مع الحمار كان عيناً أو غيرها في الثانية بشرط كونه أقل من صرف دينار فان أخر منع لأنه ان كان من جنس عن الأول فهو وتأخير في بعض الثمن بشرط وهذا سلف مع البيع للحمار يباقي الثمن وان كان من غير جنس الثمن الأول فهو صرف مؤخر ان كان عيناً وفسخ دين في دين ان كان غيرها واحتراز بقوله لم يقبض عما اذا قبض فيجوز ولو تأخر المزيد واحتراز بالتقدم يبعه بعرض فيجوز مطلقاً ان كان عيناً كغيزه ان جعل المزيد

واسترداده مع محمدية (قوله ايتهما) أي الحمار والدينار (قوله منع) بضم فكسر (قوله بنقد) صلا المبيع (قوله موجب) نعمت نقد (قوله معه) أي الحمار (قوله دين) أي ما في ذمة المشتري (قوله في دين) أي المزيد (قوله أو موجب) عطف على بنقد (قوله بعد حلول) صلا رد (قوله في المسئلتين) أي يبيع الحمار بدينار يبعه بموجب حل (قوله كان) أي المزيد (قوله وغيرها) أي العين (قوله في الثانية) أي يبيع الحمار بموجب حل راجع غيرها (قوله بشرط كونها) أي العين المزيدة (قوله فان أخر) بضم فكسر مثلاً أي المزيدة فهو ان يجعل المزيد (قوله لأنه) أي المزيد المؤخر أو الشان (قوله ان كان) أي المزيد (قوله وهذا) أي التأخير (قوله وان كان) أي المزيد (قوله ان كان) أي المزيد (قوله دين) أي باقي الثمن الأول (قوله في دين) أي المزيد (قوله ان كان) أي المزيد (قوله غيرها) أي العين (قوله قبض) بضم فكسر أي النقد المبيع به الحمار (قوله فيجوز)

أي رد الحمار مع المزيد (قوله عن يبعه) أي الحمار (قوله فيجوز) أي رد الحمار مع غيره (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بتجمل والا المزيد (قوله ان كان) أي العرض الذي يبيع الحمار به (قوله كغيره) أي العين تشبيهه في الجواز

(قوله والا) أى وان لم يجعل المزيد (قوله منع) بضم فكسر أى رد الحمار مع المزيد (قوله للبائع والسلف) أى ان كان المزيد من جنس العرض لاخذ الحمار فى بعض العرض وهذا بيع وتأخير باقية تسليف (قوله أو فسخ دين) أى باقى العرض (قوله فى دين) أى المزيد ان كان من غير جنس العرض (قوله وجب) أى ثبت (قوله له) أى البائع (قوله فيه) أى اشتراه الحمار بالواجب والزائد (قوله لانه ساف) أى من المشتري الا قول (قوله بزيادة) هى برأيه مما وجب عليه للبائع (قوله مسئلتنا) مثنى مسئلة بلانون لضافته (قوله ليستا من بيوع الاجال) ظاهر فى مسئلة القرض المشتري مثله لان شرط بيوع الاجال كون المشتري ثانيا هو المبيع أولا والمشتري فى مسئلة القرض مثل المبيع لاجنبه وتقدم ان مثل المقوم ليس كعينه وأما مسئلة الحمار والقرض المشتري عينه ٦٠١ فظاهر انهما من بيوع الاجال

لاشتراء البائع الاول عين ما باعه لاجل قبل حلوله وقد صدق عليه متكرر بيع عاقدي الاول لاجل قبل انقضائه (قوله ولكنه) ذكرهما أى مسئلتى القرض والحمار الخ استدراك على مسئلة القرض والحمار ليستا من بيوع الاجال لرفع ايهامه انه لا وجبه لذكرهما فى كتاب بيوع الاجال (قوله لانشاهما) أى بيوع الاجال والمستثنى (قوله يبيع سلعة بثلثين الى اجل) أى ثم شرائها قبل انقضائه (قوله ولا شك ان كلام القرض والحمار يبيع بالاثواب الى اجل) مسلم ولكن الحمار اشتراه بآثمه قبل الاجل فدخل

والامنع للبائع والسلف أو فسخ دين فى دين وهذا كله فى زيادة المشتري وما زيادة البائع بخاتمة على كل حال لانه اشتري الحمار بما وجب له على المشتري وزيادة شئ آخر وليس فيه مانع الا ان تكون الزيادة مما اذا فجزئ فقد الا الى اجل لانه ساف بزيادة قاله الشارح وق * (تقنيات) الاول مسئلتنا القرض والحمار ليستا من مسائل بيوع الاجال ولا كذا ذكرهما فى المدونة فى كتاب بيوع الاجال لانشاهما فى بناءهما على سد الذرائع قاله فى التوضيح وتبعه الخط ويبحث فيه الناصر بان يبيع الاجل حقيقة ببيع سلعة بثلثين الى اجل ولا شك ان كلام القرض والحمار يبيع بالاثواب الى اجل ولا مانع من كون رأس المال مبيعاً لانه على ان كلام العوضين مبيع بالاثواب البتة تعريف ابن عرفة يشمل بعض صورهما الثانى تسهى مسئلة القرض مسئلة البرزون لانهم افترضوا فى المدونة فى برزون وفرضوا البرادعى فى قرض والثانية مسئلة حمار ربعية لانه ذكرها اولاً كتم موافقة لاصول المذهب الثالث البتة مسئلة القرض متفق على منعها وكذا ما أشبهها مما أخذ فيه من جنس الدين ومن غير جنسه الا انه رأى فى المدونة ان اتحاد الجنس فى البعض كاتحاده فى الجميع فعال منعها بشاغل علل المبيع والسلف وضع وتبطل وحط الضمان وازيدك ورأى عبد الحق وغيره ان اختلاف الجنس فى البعض ليس كاختلافه فى الجميع فلا يدخل وضع وتبطل ولا حط الضمان وازيدك لاختلاف شرطهما الذى هو اتحاد الجنس وانما المنع لاجتماع البيع والسلف لا غير وأيضاً لو اعتبرت العلتان لمعت المسئلة ولو بقيت الخمسة لاجلها الرابع البتة قوله وان باع حماراً بعشرة لاجل هذا بآثمه هو قوله كما لو اشتد الخ لكن هذه مقروضة فيها اذا كان الثمن عينا وثلاث مقروضة فيها اذا كان غير عين فى كل فائدة الخامس البتة حاصل مسئلة الحمار اربعة وعشرون وجهاً لان البيع والقرض انه بدائى لا يتخلوا ما ان يكون الى اجل او نقد فان كان الى اجل فالمرود مع الحمار ما دينا رآه اودراهم او عرض فهذه ثلاثة وفى كل اما ان

٧٦ منخ فى بيعه وشراؤه فى بيوع الاجال والقرض لم يشتره بآثمه قبله فلم يدخل فيها (قوله بعض صورهما) أى مسئلة الحمار (قوله لانه) أى ربعية (قوله ذكرها) أى مسئلة الحمار لانه لتسليمها (قوله ولكن موافقة لاصول المذهب) استدراك على لانه ذكرها لرفع ايهامه انه لا وجبه لذكرها فى كتب المذهب لان ربعية ليس من اصحاب مالك بل من شيوخه ورضى الله تعالى عنهم (قوله مما أخذ فيه من جنس الدين الخ) بيان لما (قوله لانه) أى الشأن (قوله منعها) أى مسئلة القرض (قوله العلتان) أى وضع وتبطل وحط الضمان وازيدك (قوله هو قوله) أى فى مسئلة القرض (قوله لكن هذه) أى مسئلة الحمار استدراك على هذا بعينه الخ لرفع ايهامه خلو التكرار عن الفائدة (قوله فى كل) أى من قوله كما لو اشتد وقوله وان باع حماراً الخ تقرير هذه مقروضة الخ (قوله والقرض) بفتح القاء وسكون الراء الخ حال (قوله فان كان) أى البيع

(قوله والصور العشرة) أي صور كون المزيد دراهم نقداً أو لدون الأجل أو له أولاً ولا بعد وكونه ديناراً نقداً أو لدون الأجل أو له أولاً ولا بعد (قوله ست) لأن المزيد المجهل أما ديناراً ودرهم

٦٠٢

بكون المزيد نقداً أو لدون الأجل أو للاجل نفسه ولا بعد منه فهذه ثلثا عشرة صورة لا يجوز منها الا صورتان كون المزيد ذهباً من جنس الثمن مؤخر الاجل نفسه او عرضاً معجلاً والصور العشرة كلها ممنوعة للبيع والسلف في زيادة الذهب والصرف المؤخر في الورق وفسخ الدين في دين في العرض وان كان البيع نقداً فالمزيد امان به يكون نقداً او مؤجلاً وفي كل اما ذهب او ورق او عرض فهذه ست وسواء في جميعها انتقد البائع أم لم ينتقد على تأويل ابن يونس فهذه ثلثا عشرة صورة ايضاً فنصور المزيد النقد وهي ست تجوز كلها لكن يشترط في الورق كونه اقل من صرف دينار وصور المزيد المؤجل ست ايضاً منها ثلاث فيما اذا لم ينتقد البائع وتمنع كلها العمل المتقدمة وثلاث منها فيما انتقدتها اجازها ابن ابي زيد وهو ظاهر تقييد المصنف كابن الحاجب بقوله لم يقبض قال في ضيق وخالفه غيره كابن يونس ورأى ان المنع متصور في المسئلة وان نقد لانه يقدر ان البائع الاول اشترى الحمار بتسعة على أن يسلف قابضها العاشر الى الاجل ٨٥ يعني ان البائع عند الاقالة ودله المشتري العشرة على أن يأخذ منه ديناراً مؤخراً فهو يبيع وسلف فان كانت الزيادة المؤخرة من المشتري ورقاً كان صرفاً مؤخراً نعم ان كانت الزيادة عرضاً مؤخراً فلا يظهروا وجه المنع لان غايته ان البائع اشترى بالعشرة الحمار والعرض المؤخر ونص ابن عرفة الصقلي قيد الشيخ بانه لم ينقد ولا وجه له المازري تابع الشيخ على تقييده بعض الاشياخ وأنكره بعض المتأخرين وقال بتصويره في البيع والسلف وان نقد لانه يقدر ان اشترى الحمار بتسعة من الدنانير التي قبض على أن يسلف قابضها الدينار العاشر قلت ان كانت الزيادة من المتاع عيناً فواضح منعها ولو بعد النقد بل هو اوضح منه قبل النقد بحيث لا يخفى على من دون الشيخ وان كانت غير عين امتنعت قبل النقد لانه فسخ دين في دين وجازت بعده على حكم ابتداء البيع فتقييد الشيخ انما هو لعموم سلف جواز الزيادة في العين وغيرها فقول الصقلي لا وجه له ليس كذلك ٨٥ هذا كله في بيع الحمار ونحوه مما يعرف بعينه فان كان المبيع مما لا يعرف بعينه كالطعام فحكمه قبل الغيبة عليه حكم ما يعرف بعينه في الصور المذكورة كلها وأما بعد الغيبة عليه وذلك كبيع وسق من طعام وغيبة المشتري عليه ثم استقالة البائع على أن يزده شيئاً فلا يجوز لان الزيادة حينئذ يرجع السلف وكذا استقالته قبل كبل الطعام على زيادة المشتري شيئاً لبيع الطعام قبل قبضه هذا كله في الاقالة بزيادة من المشتري فان كانت من البائع جازت في جميع ما تقدم من الاصوره وهو ناجل المزيد من منصف المبيع فيمنع لانه سلف بزيادة هذا المخلص كلام أبي الحسن (وصح) يبيع (اول من يبيع الاجال) الواقعة على الوجه الممنوع كبيع شئ بعشرة لشهر وشرائه بثلثة نقداً أو لثمنه أو بأشئ عشر لشهرين اذا اطلع عليه قبل فوات المبيع فقد صح بيعه بعشرة (فقط) اي دون بيعه الثاني فيفسخ لان الفساد انما جاء منه وهو دائر

أولاً ولا بعد وكونه عرضاً لدون أو عرض وفي كل اما بعد انتقاد البائع أو قبله (قوله للعل المتقدمة) أي البيع في زيادة دينار والصرف المؤخر في زيادة الدراهم وفسخ دين في زيادة عرض (قوله وهو) أي اجازتها وذكره لتذكير خبره (قوله وخالفه) أي ابن أبي زيد (قوله لانه) أي الشان (قوله يقدر) بضم ففتح مثقلاً (قوله قيد) بفتح تاء مثقلاً أي المنع (قوله بانه) أي المشتري (قوله لم ينتقد) أي المشتري الثمن للبائع (قوله له) أي التقييد (قوله وانكره) أي التقييد (قوله فيه) أي الفرع (قوله وان نقد) أي المشتري البائع الثمن (قوله لانه) أي الشان (قوله يقدر) بضم ففتح مثقلاً (قوله انه) أي البائع (قوله منها) أي الزيادة (قوله هو) أي منعها بعد النقد (قوله منه) أي منعها (قوله قبل النقد) أي لانه يلزمها بعده بيع وبدل او صرف مؤخر (قوله وان كانت) اي الزيادة (قوله فتقيد الشيخ الخ) تفريع على قوله قلت الخ (قوله سلف) أي متقدم وضاقتهم من اضافة ما كان صفقة (قوله منه) أي يبعه الثاني معه (قوله وهو) أي الفساد

(قوله معه) اى البيع الثانى (قوله فيه) اى البيع الثانى (قوله ولا ضعيفا) اى بعدم الفسخ (قوله وهو) اى عدم فسخ الاول (قوله انهما) اى المتبايعان (قوله اختلف) بضم التاء (قوله هو) اى البيع الاول (قوله فسخ) اى البيع الاول (قوله لانهما) اى المتبايعان (قوله نظرا) بفتح نون (قوله ثمة) اى توصلا (قوله والى هذا) اى ان الفوات انما هو بالعيوب المفسدة صله ذهب (قوله وحيث) اى حين فسخهما (قوله لاحدهما) اى المتبايعين (قوله ضمانه) اى المبيع (قوله منه) اى بائعه (قوله ثمة) اى المبيع (قوله لرجوعه) اى المبيع (قوله فيرجع) اى المشتري الاول (قوله به) اى الثمن الاول على بائعه (قوله دفعه) اى المشتري الاول الثمن لبائعه الاول (قوله لم) بكسر ففتح (قوله اعتبر) بضم المثناة وكسر الموحدة ٦٠٣ (قوله فواته) اى المبيع (قوله

يعتبر) بضم الياء وفتح الموحدة اى سريان الفساد (قوله وهو) اى البيع الثانى (قوله فضعف) اى البيع الثانى الفاسد فلم يفسد فساد الاول (قوله بينهما) اى المتبايعين (قوله وهو) اى الربا (قوله لانهما) اى الباعين عله فسخهما مطلقا ان فات المبيع بيد الثانى (قوله لارتباط احدهما) اى الباعين الخ عله كونهما كعقد واحد (قوله فان كانت) اى القيمة الخ مفهوم ان كانت القيمة اقل (قوله مثله) اى الثمن الاول (قوله منه) اى الثمن الاول (قوله فان فات بيد المشتري الاول) مفهوم يفوت الثانى (قوله وان كانت القيمة) اى التى لزمت البائع الاول لفوات المبيع بيده (قوله فسخا) اى الباعان

فصل بيع العينة

معها اى ما فسخ الثانى فقال ابن الحاجب وغيره باتفاق وحكى اللغوي فيه قولنا ضعيفا واما عدم فسخ الاول فهو قول ابن القاسم وهو الصحيح وقال ابن الماجشون يفسخ الباعان معا الا ان يصح انهما لم يتعاملا على العينة فيصح الاول فقط في كل حال (الا ان يفوت) مبيع المبيع (الثانى) بيد المشتري الثانى وهو البائع الاول ابن رشد اختلف فيما تفوت به السلعة فقل تفوت بحواله السوق وهو مذهب سحنون والصحيح ان التفوت لا بالعيوب المفسدة اذ ليس هو يبيع فاسدا ثمن ولا مضمون وانما يفسخ لانهما نظرا به الى استباحة الربا والى هذا ذهب ابو اسحق التومنى وغيره من فقهاء المتأخرين (فيفسخان) اى البيع الاول والثانى لسريان الفساد من الثانى للاول وحيثئذ فلا طلب لاحدهما على الآخر لرجوع المبيع فاسد البائعه فصار ضمانه منه وسقط ثمنه الا قل عن مشتريه الاول لرجوعه لبائعه فيرجع به ان كان قد دفعه وسقط الثمن الثانى عن المشتري الثانى لفساد شراعه باتفاق فان قلت لم اعتبر سريان الفساد فى فواته بيد المشتري الثانى ولم يعتبر فى فواته بيد المشتري الاول قلت لان فواته بيد الثانى قد حصل بعد تقوى البيع الثانى بالقبض وهو الفاسد واذا فانت بيد الاول لم يحصل للثانى قوة بالقبض فضعف ولم يفسد الفاسد هنا بالثمن على قاعدة الفساد المختلف فيه للتأخير الربا عنهم ما هو دفع قليل فى كثير (وهل) فسخ الباعين بفوات الثانى (مطلقا) عن تقييد القيمة فى الثانى بكونها اقل من الثمن الاول لانهما كعقد واحد لا ارتباط احدهما بالآخر (أو) انما يفسخ الاول (ان كانت القيمة) للمبيع التى تلزم البائع الاول يوم قبضه (أقل) من الثمن الاول فان كانت مثله أو أكثر منه فلا يفسخ الاول فى الجواب (خلاف) الاول لابن القاسم وشهره ابن شاس والثانى لسحنون وغيره ابن الحاجب بالاصح وبعضهم بالشهور فان فات بيد المشتري الاول فسخ الثانى فقط ولا يفسخ الاول باتفاق القولين وان كانت القيمة اقل من الثمن الاول فسخا باتفاق القولين والله سبحانه وتعالى أعلم

فصل فى بيان أحكام مسائل بيع العينة وأصلها عوننة لانها من العون قلبت الواو باء اسكونها عقب كسر سمي بها الاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل مقصوده أو الحصول العين أى النقد لبائعه أبو عمر يبيع العينة هو بيع ما ليس عند بائعه ابن عمره مقتضى الروايات انه أحصى مما ذكر فالصواب انه البيع التحيل به على دفع عين فى أكثر منها عياض هو بيع السلعة

(قوله العينة) بكسر العين المهملة وسكون المثناة فتون (قوله وأصلها) اى كلمة العينة (قوله عوننة) بكسر فسكون (قوله لانها) اى العينة الخ عله اصلها عوننة (قوله العون) بفتح فسكون (قوله سمي) بضم فكسر مثقلا اى المعنى الاصطلاحى الا فى قوله بها اى عينة (قوله مقصوده) اى البائع (قوله يبيع العينة) اى حقيقة شرعا (قوله يبيع) جنس (قوله ما ليس الخ) فصل يخرج يبيع ما هو عند بائعه (قوله انه) اى يبيع العينة (قوله بمأذ كر) اى ابو عمر (قوله فالصواب) اى فى تعريف يبيع العينة (قوله انه) اى يبيع العينة (قوله البيع) جنس (قوله التحيل الخ) فصل يخرج البيع بمثل الثمن او اقل مع انه قد يكون يبيع عينة كما يأتى فهو غير منعكس وكثيرا ما تحيل بغير يبيع العينة على دفع قليل فى كثيره وغير مطرد والله اعلم (قوله هو) اى يبيع العينة

(قوله الى اجل) اي معلوم (قوله ثم شرؤها) اي السلعة بآثارها (قوله منه) اي مشتريها (قوله منه) الثمن (قوله من اجنبي) صلة
 شراء (قوله منه) اي الثمن الذي ٦٠٤ اشترت به من الاجنبي (قوله الى اجل) صلة بيع (قوله هذا المشتري الاخير) فاعل

يؤمن معلوم الى اجل ثم شرؤها منه باقل منه نقداً وشراً وأما بحضرة طالبها من اجنبي ثم بيعها
 لطالبها بئمن أكثر منه الى اجل ثم بيعها هذا المشتري الاخير بآثارها الاول نقداً باقل مما اشتراها به
 وخفف بعضهم هذا الوجه ورآه أخف من الاول وقسم ابن رشد بيع العينة الى ثلاثة أقسام
 جائز ومكروه ومعنوع وزاد في التنبيهات رابعاً وهو المختلف فيه قال الخزانة غير الرجل بالرجل من
 أهل العينة فيقول له هل عندك سلعة كذا ابتاعها منك فيقول لا فينقل قلبه عنه على غير مرأوضة
 ولا موعدة فيشتري المسؤول تلك السلعة التي سأل عنها ثم يلقاه فيغيره أنه قد اشترى السلعة التي
 سأل عنها فيبيعها منه بمساواة من نقداً أو نسيئة اه وتكون في التنبيهات عن مطرف ابن حبيب ما لم
 يحصل تعرض أو موعدة أو عادة قال وكذا ما اشتراه الرجل لنفسه بعد ما لم يشتريه منه ثم يقد
 أو كالي ولا يواعد في ذلك أخذاً يشتره منه ولا يبيعه له وكذلك الرجل يشتري سلعة لحاجته ثم
 يبدلها فيبيعها أو يبيع دارسكاه ثم تشق عليه النقلة منها فيشتريها أو الجارية ثم تتبعها بنفسه
 فهو لاء ان استقالوا أو زادوا في الثمن فلا بأس به والمكروه ان يقول اشترى سلعة وأنا أرى بحتك فيها
 واشترىها منك من غير أن يراؤضه على قدر الزميج قاله في المقدمات وفي التنبيهات المكروه ان
 يقول اشترى سلعة كذا وأنا أرى بحتك فيها واشترىها منك من غير مرأوضة ولا نسيئة ربيع ولكن
 يعرض به ابن حبيب فهذا يكره فان وقع مضى ورواه ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنه ما
 قال ولا يمنع به الفسخ قال في المقدمات والمحذور أن يراؤضه على الربح فيقول اشترى سلعة كذا
 بكذا وكذا وأنا أرى بحتك فيها وابتاعها منك بكذا ونحوه في البيان وفي التنبيهات الحرام الذي
 هو ربا صراح أن يراؤض الرجل الرجل على ثمن السلعة الذي يساومه فيها ليعبها منه الى اجل
 ثم على ثمنه الذي يشتريها به منه بعد ذلك نقداً أو يراؤضه على ربيع السلعة التي يشتريها ليعن
 غيره فيقول أنا اشترىها على أن تربحني فيها كذا أو للعشرة كذا ابن حبيب هذا حرام اه
 والرابع المختلف فيه الذي زاد عياض ما اشترى ليعبها بئمن بعضه مؤجل وبعضه معجل فظاهر
 من ائل الكتاب والامهات جوازها وفي العقيقة كراهته لأهل العينة اه وفيها عن ابن عريضي
 الله تعالى عنهم ما أتى علينا زمان لا يرى فيه أحد أنه أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم ثم ذهب
 فسكانت هو اساة السلف ثم ذهب فسكانت العينة ابن رشد يشهد له خيركم قرني ثم الذين يلونهم
 وأخرج البيهقي عن ابن عريضي الله تعالى عنهم ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا باع
 الناس بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله تعالى أنزل الله تعالى عليهم بلا
 فلا يرفعهم عنهم حتى يراجعوا دينهم وذكر المصنف هذه الاقسام مدخلا ما زاد عياض في الجائز
 تبع الظاهر الكتاب والامهات مبتدئاً بالجائز فقال (جازاً) شخص (مطلوب منه سلعة) ليعبها
 طالبها وليست عنده وهو من أهل العينة وفاعل جاز (أن يشتريها) أي المطلوب منه السلعة
 (ليبيعها) أي المطلوب منه السلعة لطالبها منه (يؤمن) وفي نسخة بحال وعلى كل فهو صلة يشتري
 لا يبيع ان اشتراها المطلوب منه يؤمن كما حال أو كما مؤجل اتفاقاً بل (ولو) ثمن (مؤجل بعضه)
 لا بل معلوم وبعضه معجل ظاهر أنه مقرر على مسئلة المطلوب منه سلعة كما قد يوهمه لفظ
 عياض اذ قد قال الوجه الرابع المختلف فيه ما اشترى ليعبها بئمن بعضه معجل وبعضه مؤجل

بيع المضاف لمفعوله (قوله
 ليعبها) صلة يبيع (قوله
 باقل مما اشتراها) اي
 المشتري الاخير (قوله
 الاول) اي بيعها لاجل
 وشرائها منه باقل نقداً
 (قوله من نقداً أو نسيئة)
 بيان لما (قوله قال) اي
 عياض (قوله وكذا) اي
 شرائها ما سئل عنه ثم يبعه
 بنقد أو نسيئة في الجواز
 (قوله يبعه) بفتح ضم
 مثقلاً (قوله وكذلك) اي
 المذكور في الجواز (قوله
 أو الجارية) عطف على دار
 سكاها (قوله استقالوا) اي
 طلبوا ربيعهم اليهم بئمنه
 (قوله يعرض) بضم ففتح فكسر
 مثقلاً (قوله به) أي الربح
 (قوله صراح) بضم الصاد
 (قوله ما اشترى) بضم التاء
 وكسر الراء (قوله وفيها)
 أي المدونة (قوله مواساة
 السلف) اضافته للبيان
 (قوله مدخلا) بضم الميم
 وكسر الخاء حال من
 المصنف (قوله في الجائز)
 صلة مدخلا (قوله تعالى الخ)
 علة مدخلا (قوله الكتاب)
 أي المدونة (قوله مبتدئاً)
 حال من المصنف (قوله
 وليست عنده) أي المطلوب
 منه حال (قوله وهو) أي
 المطلوب منه الخ حال (قوله وعلى كل) أي من الله فلهو (قوله فهو) أي يؤمن أو بحال

فظاهر

المطلوب منه الخ حال (قوله وعلى كل) أي من الله فلهو (قوله فهو) أي يؤمن أو بحال

(قوله ذلك) أي تعلقه ببيع (قوله بمراد) أي والمراد تعلقه بشترى (قوله اذ لم يقضوها) أي الأئمة المسئلة الخ عمله ليس ذلك بمراد (قوله هكذا) أي لتباع بمن بعضه حال وبعضه مؤجل (قوله بعده) أي الرابع المختلف فيه الخ (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشد النون أي البائع (قوله قال) أي البائع (قوله له) أي المشتري (قوله خذنه) أي المبيع عشرة حالة وعشرة مؤجلة (قوله بما تريد أن تنقذني) أي العشرة الحالة (قوله وما بقي) أي من المبيع أي وهو مجهول فقيه غرراذ لا يدري ما يبقى له منه بالعشرة المؤجلة (قوله وهو) أي منه (قوله فروج) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله فيما) أي المسئلة (قوله فقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله انا قلته) أي وحدي (قوله نحوه) أي المنع (قوله ونزل) بفتح نون مثقلا (قوله ٦٠٥ من الجواز والمنع) بيان لما (قوله على

التفريق) صلة نزل (قوله فجوز) بضم فسكون مثقلا (قوله ومنع) بضم فسكون (قوله في حقهم) أي أهل العينة (قوله تسلف) بفتح نون مثقلا (قوله على أن ينقذ) أي الرجل المشتري (قوله فكره) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله علم) بضم العين (قوله ذلك) أي الفساد (قوله منه) أي للمشتري (قوله ان يبيع) أي المشتري (قوله منه) أي الطعام (قوله في دفعه) أي المشتري الدينار (قوله اليه) أي البائع (قوله الباقي) أي من الطعام (قوله له) أي المشتري (قوله اذ لا يدري) أي المشتري (قوله اذ باع) أي المشتري (قوله منه) أي الطعام (قوله انه) أي المشتري والشان (قوله

فظاهر مسائل الكتاب والامهات جوازها وفي العينة ٨١ فقد يسبق لوهوم ان قوله بمن متعلق بقوله لباع وليس ذلك بمراد اذ لم يقضوها هكذا بل زاد عياض بعده متصلا به ما نصه قال ابن حبيب اذا اشتري طعاما أو غيره على أن ينقذ بعض عنه ويؤخر بعضه إلى أجل فإن كان اشترا عليه كما حاجته لئنه فلا خيرة وكأنه اذا باعه بعشرة نقدا وعشرة إلى أجل قال له خذنه فبيع منه بما تريد أن تنقذني وما بقي فهو لك ببقية الثمن إلى الأجل وانما يعمل هذا أهل العينة وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه فروج فيما غيره من نقدا قال انا قلته قاله ربيعة وغيره قبل قال محمد بن لبابة يعني بغيره ابن هرم بن ذكوان عبدوس نحوه من رواية ابن وهب وابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهم ونزل ابن لبابة ما جاء في ذلك من الجواز والمنع على التفريق بين أهل العينة وغيرهم فجوز في غير أهل العينة ومنع في حقهم وفي رسم تسلف من سماع ابن القاسم من كتاب السلم والاحمال سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن رجل من أهل العينة باع من رجل طعاما بمن إلى أجل على أن يقدم من عنده ديناراً فكره ذلك وقال لست أول من كرهه فقد كرهه ربيعة وغيره ابن رشد هذه بيعة واحدة صحيحة في ظاهرها اذ يجوز للرجل بيع سلعة بدينار نقدا وديناراً إلى أجل فلا يمتهم بالقساد في الامن علم ذلك من سيرته وهم أهل العينة والذي يخشى في ذلك أن يكون الذي تراوضا عليه وقصد اليه ان يبيع منه الطعام على ان يبيع منه ديناراً في دفعه اليه ويكون الباقي له بكذا أو كذا ديناراً إلى أجل وذلك غرراذ لا يدري ما يبقى له من الطعام اذ باع منه ديناراً وقد قال بعض أهل العلم انه لو دفع اليه الدينار من ماله لم يكن بذلك بأس وفي سماع سكون انه لا يجوز وان دفع اليه الدينار من عنده لانه يخلفه من الطعام يريد ان التهمة لا ترتفع عنه بذلك لانه ان كان البيع وقع على ان ينقذه الدينار من عن الطعام فلا يصح دفعه من عنده كما انه اذا وقع على الصحة فلا يفسده نقده من عن الطعام اه واذا تأملت هذه النقول علمت ان كلام عياض المذكور فيه تقديم وتأخير وان تقديره ما اشتري بمن بعضه مؤجل وبعضه ليماع فقوله بمن متعلق باشتري لا يباع فهي اذا مسئلة أخرى غير مفرقة على مسئلة المطلوب منه سلعة وقد نقل في التوضيح كلام عياض ولم يزد ما بعده مما فيه البيان ما قررنا والظن بالمصنف انه لا يفهمها على غير ما فرضها عليه الاثمة فهذا عجيب فتدبره وقد نقلها ابن عرفة

لو دفع أي المشتري (قوله اليه) أي البائع (قوله من ماله) أي المشتري (قوله بذلك بأس) أي لا نقضاء الغرراذ يصير الطعام كله له بما دفع وما بقي (قوله لانه) أي المشتري (قوله يخلفه) بضم فسكون فكسره أي يعوض المشتري الدينار الذي دفعه للبائع (قوله من الطعام) أي يبيع منه بقدره والباقي له ببقية الثمن فما زال الغرراذ (قوله لانه) أي الشان (قوله ينقذه) أي المشتري البائع (قوله فلا يصح) أي البيع القاسد (قوله دفعه) أي الدينار (قوله من عنده) أي المشتري (قوله كما انه) أي الشان (قوله اذا وقع) أي البيع (قوله فلا يفسده) أي البيع (قوله نقده) أي الدينار (قوله مما فيه البيان) بيان لما (قوله يفهمها) أي المسئلة

على ما فرضه عليه الأئمة وذكره فأنظره البناي وقد تبين به أن على المصنف در كامن وجهين
تقر به المسئلة على مسئلة المطلوب منه سلعة وليست مفرعة عليه وان هذه مقيدة بما اشترى
ليباع منه الحاجة وقد اخل بالقيس والله أعلم (وكره) بضم فكسر قول من طالب منه سلف غائبين
بمائة لشهر مثلاً (خذ) أى اشترى (بمائة) اليه (ما) أى شيئاً يباع (بمائتين) نقداً (أو) قول
من طالب سلعة من انسان وليست عنده (اشترها) أى الساعة المطلوبة (ويوى) بضم التحتية
وكسر الميم أى يشترى الطالب (لترىحه) أى شرائها من المطلوب منه بريح فى البيان والمكروه ان
يقول أعندك كذا وكذا أتبيعك منه بدين فيقول لا فيقول ابتع ذلك وأنا ابتاعه منك بدين
وأرجحك فيه فيشتري ذلك ثم يبيعه منه على ما تواعدا عليه وفى المقدمات المكروه ان يقول
اشتر سلعة كذا وأنا أرجحك فيها واشترى منك من غير أن يراوضه على الربح اهـ (و) ان وقع
المكروه (لم يفسخ) بضم التحتية أى به مع علمه من حكمه بالكره لرفع توهم ان المراد بها
التحريم للتجمل بدفع قليل فى كثير فى التنبهات المكروه ان يقول اشتر سلعة كذا وأنا أرجحك
فيها واشترى منك من غير مراوضة ولا تسمية بريح ولا تصريح به ولكن يعرض به ابن حبيب
فهذا يكره فان وقع مضى وكذا قال ابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنه كما قال ولا يبلغ به
الفسخ وقال فضل يجب الفسخ على قول ابن القاسم وهذا خلاف المشهور (بخلاف) قول
من طلب سلعة من شخص ليست عنده (اشترها) أى السلعة المطلوبة (بعشرة) أنا (أخذها)
أى اشترى منك (بائى عشر لاجل) معلوم كشهري الشارح يحتمل انه أراد بخلاف كذا فيمنع
وانه أراد فيفسخ ح والظاهر الاول فان هذا هو القسم الممنوع وقد كروا ست مسائل منها
ما يفسخ ومنها لا يفسخ على ان فى اطلاقهم المنع على هذا القسم تجوز فان بعضه مكروه وأجاز
كما سأتى قال فى المقدمات والمخطوئان يراوضه على الربح فيقول اشتر سلعة كذا أبكدا وكذا
وأنا أرجحك فيها كذا وأبتاعها منك بكذا ونحوه فى البيان فى التنبهات الحرام الذى هو ربا
صراح أن يراوض الرجل الرجل على ثمن السلعة التى يساومها فيها لبيعها منه الى أجل ثم على
ثمنه الذى يشترى بها منه بعد ذلك نقداً أو يراوضه على ربح الساعة التى يشترى بها من غيره
فيقول أنا اشترى بها على أن ترحبى فيها كذا وللعشرة ابن حبيب فهذا حرام فى المقدمات
والبيان فى هذا الوجه ست مسائل مفترقة الاحكام ثلاث فى قوله اشترى وثلاث فى قوله اشتر
لنفسك أو قوله اشتر ولا يقول لى ولا لنفسك نقول المصنف بخلاف اشترها بعشرة نقداً وأخذها
بائى عشر لاجل يعنى به انه يمتنع ان يقول له اشتر ساعة كذا بعشرة نقداً وأخذها بائى عشر
لاجل سواء قال اشترها لى أو لنفسك أو لم يقل لى ولا لنفسك فهذا ممنوع ولكن لكل واحد
حكم يخصه ينسب بقوله (ولزمت) الساعة الشخص (الآمر) بمد الهمز وكسر الميم بشرائها
بالعشرة نقداً أو يسقط عنه الزائد ان علمها (ان قال) الأمر اشترها (لى) بعشرة نقداً وهل
للمأمور الاقل من جعل مثله والدرهمين والثنى له خلاف يأتى فى المتن (وفى الفسخ) للبيع
الثانى المدلول عليه بقوله وأخذها بائى عشر لاجل (ان لم يقل) الأمر (لى) بان قال اشترها
لنفسك أو قال اشتر ولم يقل لى ولا لنفسك بعشرة نقداً وأخذها أو اشترى بها وأبتاعها منك
بائى عشر لاجل فيفسخ الثانى فى كل حال فيرد المبيع بعينه (الآن يفوت) المبيع بيد الأمر

(قوله وذكر) أى ابن غازى
(قوله نفسه) أى ابن عرفة
(قوله به) أى كلام ابن غازى
(قوله در كا) بفتح الدال
(قوله اليه) أى
والراء (قوله فى البيان) خبر
الشيء (قوله فى) أى لى
مقدم (قوله فى) أى لى
(قوله منه) أى له (قوله وفى
المقدمات) خبر مقدم
(قوله به) أى لم يفسخ (قوله
بها) أى الكراهة (قوله
للتجمل الخ) عمله فوهم ان
المواظبة التحريم (قوله فى
التنبهات) خبر مقدم (قوله
يعرض) بضم ففتح فكسر
منقلاً (قوله به) أى الربح
(قوله قال) أى مالك رضى
الله تعالى عنه (قوله فضل)
بفتح الفاء وسكون الضاد
المجبة (قوله وهذا) أى
وجوب الفسخ (قوله انه
اراد) أى المصنف بقوله
بخلاف الخ (قوله الاول)
أى انه اراد يمنع (قوله
تجوزاً) أى بتعليق (قوله
أولاً عشرة) أى كذا (قوله
بينه) بفتح تان مثلاً
الحكم

(قوله وفيه) أي إلا ان يقوت فالقيمة (قوله مطلقا) أي فانت أولم تنق (قوله فلو اسقطه) أي إلا أن تقوت فالقيمة (قوله وعلم) بضم العين (قوله وهو) أي المختلف فيه (قوله هذا) أي ذوات المختلف فيه بمئة ٦٠٧ (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله على هذا)

أي مضي البيع الثاني ولزوم

الاثنى عشر الأمر (قوله

وروايته) أي ابن القاسم

عطف على قول (قوله

الأمر) فاعل أخذ (قوله

من المأمور) خبر ضم

قوله (أي المأمور) قوله

الزامة) أي الأمر (قوله

بها) أي السبعة (قوله أي)

أي الأمر (قوله بأنها) أي

أو (قوله لأنه) أي الأمر

(قوله) أي المأمور (قوله

وهذا) أي التعليل (قوله

أي الأمر) قوله فان كان

النقد من عند الأمر (الخ)

مفهوم أن نقد بشرط (قوله

وان كان) أي النقد (قوله

إذا كان) أي السلف (قوله

أن فيه) أي البيع الفاسد

الخ بيان لمذهب ابن حبيب

(قوله فللمأمور هنا اجرة

مشله الخ) تقرير على

مذهب ابن حبيب (قوله

وان كانت) أي اجرة مثله

(قوله أنه) أي المأمور (قوله

وهذا) أي أنه لا اجرة له

(قوله فالأقوال ثلاثة) أي

له الأقل من جعل مثله

والدرهمين له أجر مثله

بالفا ما بلغ وان زاد على

الدرهمين لأجله (قوله

عنه) بضم فكسر أي اطاع

(قوله ورد) بضم الراء (قوله

يعثر) بضم الباء وفتح المثناة (قوله يرى) بضم الباء (قوله إنما) أي المتبايعين (قوله فيها) أي المسئلة الأقولان

(فالقيمة) تلزم الأمر للمأمور معتبرة يوم قبض الأمر حاله وفيه مساحة لا قضاؤه إنما إذا
هانت لا يفسخ البيع وليس كذلك لفسخه مطلقا على هذا القول فان تفت ردت بعينها وان
فانت ردت قيمتها فلو اسقطه أو قال بدله مطلقا كان أبين وعلم مما تقدم أنها ان لم تفت ترد عينها وان
فانت ترد قيمتها فان قيل هذا مختلف فيه وهو يقوت بالثمن بخوابه ان هذا أكثرى كما تقدم
(أو أمضاها) أي البعثة الثانية من المأمور للأمر باني عشر (ولزومه) أي الأمر (الاثنى عشر)
أي دفعها للمأمور إذا حصل أجلها سواء كانت السلعة قائمة أو فانت لان ضمانه منه لو تلفت
بيده قبل بيعها للأمر ولو أراد الأمر عدم شرائها منه كان له ذلك والاولى الاقتصار
على هذا لانه قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنه ما ويستحب للمأمور على
هذا القول التورع عن أخذ الزائد على ما تقدم وضمها قبل أخذها الأمر من المأمور وللأمر
تركها له وليس للمأمور الزامه بها ان أخذها (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لابن القاسم
وروايته عن مالك والمناسب وأمضاها بالواو إذا اختلفا في الفسخ والامضاء لا في أحدهما
كما نسبده أو واجب بانها بمعنى الواو (وبخلاف) قول الأمر (اشترها لي بعشرة نقد أو أخذها
بائني عشرة نقد) فيمنع (ان نقد) أي دفع (المأمور) بشراء السلعة العشرة لبايعها (بشرط)
من الأمر لانه جعل له الدرهمين في نظير ثمنه العشرة وثمنه الشراء له فهي اجارة وسلف
بزيادة وهذا يفيد انه ان أسقط الشرط يصح وان شرط النقد كالنقد بشرط وان وقع لزمت
الأمر بالشرة حاله لقوله لي ويقسح بيعها له بائني عشر لانه انما اشتراها له بقوله أنا اشتريتها منك
لغولا معنى له لان العقدة لم يبايعه فان كان النقد من عند الأمر أو من عند المأمور بغير
شرط جاز وان كان من عند المأمور بشرط فاجارة فاسدة لانه انما أعطاه الدينارين على ان يتنازع
له السلعة وينقدها الثمن من عنده فانه في المقدمات (وله) أي المأمور (الأقل من جعل مثله)
في قوله الشراء نيابة عن الأمر (أو الدرهمين) اللذين سماهما له والاولى والدرهمين بالواو لان
الاقلية لا تكون الا بين اثنين ابن رشد للمأمور أجره مثله الا ان تكون أكثر من الدينارين
فلا يزال ادعاه على مذهب ابن القاسم في البيع والسلف اذا كان من البائع وفانت السلعة ان
له الأقل من القيمة والثمن وان قبض السلف وعلى مذهب ابن حبيب في البيع الفاسد ان فيه
القيمة بالغه ما بلغت فللمأمور هنا أجره مثله بالغه ما بلغت وان كانت أكثر من الدينارين
والاصح انه لا أجر له لانه ان أعطى الاجرة كانت ثمن التسليف وتجب المأجرا وهذا قول سعيد بن
المسيب فالأقوال ثلاثة اذا عثر على الأمر بعد ثمنه ورد السلف الى المأمور قبل يتنفع به الأمر
واما اذا لم يعثر على الأمر حتى انتفع الأمر بالسلف قدر ما يرى انما كانا قصدا وليس فيها
الأقوالان أحدهما ان للمأمور اجارة بالغه ما بلغت والثاني انه لا شيء له ولو عثر على الأمر بعد
الابتاع وقبل نقد المأمور الثمن لكان النقد من الأمر وان كان فيا يكون للمأمور قولان
أحدهما له اجارة مثله بالغه ما بلغت والثاني له الأقل من أجره مثله أو الدينارين من المقدمات
(فيهما) أي اشترى لي بعشرة نقد أو أخذها بائني عشر لأجل واشترها لي بعشرة وأخذها بائني عشر
نقد (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والاصح) عند ابن زرقون من الخلاف (لأجل

يعثر) بضم الباء وفتح المثناة (قوله يرى) بضم الباء (قوله إنما) أي المتبايعين (قوله فيها) أي المسئلة الأقولان

له) أى المأمور فيه ما لا نه تقيم للقاسد الشارح وهو قول ابن المسيب واختاره ابن رشد وابن
 زرقون (وجاز) نقدا المأمور العشرة (بغيره) أى الشرط وشبهه فى الجواز فقال (كنقد الآخر)
 بعد الهـمز وكسر الميم العشرة للمأمور أى نقدها للبائع السلعة التى أحمره بشرائها والمأمور
 الدرهمان (وان لم يقل) الآخر للمأمور اشتراها بعشرة نقدا (لى) بأن قال له اشتراها بعشرة نقدا
 لنفسك أو اشتراها بعشرة ولم يقل لى ولا لنفسك وأخذها بأثنى عشر نقدا (فقى الجواز) أى
 لشراؤها منه بأثنى عشر نقدا (والكراهة) لذلك (قولان) للإمام مالك رضى الله تعالى عنه
 فإجازه مرة وكراهة مرة للمراوضة الواقعة بينهما فى السلامة قبل دخولها فى ملك المأمور قاله
 فى المقدمات والبيان فى إطلاق المنع على هذا القسم تسمح والراجح الكراهة محلها ما إذا نقدا
 الآخر أو المأمور بالشرط (وبخلاف) قول الآخر (اشترها لى بأثنى عشر لأجل وأشترها) منك
 (بعشرة نقدا) فلا يجوز لأنه سلف بزيادة ولا تنافى بين قوله اشتراها لى وقوله واشترها لان المعنى
 اشتراها لنفسك لأجل بيعها لى وان وقع (فتسلم) الساعة الآخر (ب) الثمن (المسمى) بضم الميم
 الأولى وفتح الثانية أى الاثنى عشر لأجل (ولا تجل) بضم القوية وفتح العين والجيم مشددة
 (العشرة) للمأمور لأنه سلف بزيادة لان الآخر استأجر المأمور على شراء السلعة بتسليمه
 عشرة بنتفع بها الى الأجل ويقضى عنها أثنى عشر قاله الشارح وهو يقيده بجواز تجبيلها
 للبائع الاصلى والمأمور على أنه اذا حل أجل الاثنى عشر يدفعها الآخر وفى المقدمات المسئلة
 الثالثة ان يقول اشتراها لى بأثنى عشر لأجل وأنا ابتاعها بعشرة نقدا فهذا حرام لا يجوز لأنه
 استأجر المأمور على ان يتباع له الساعة بسلف عشرة دنانير يدفعها اليه بنتفع بها الى أجل ثم
 يردّها اليه فاذا وقع ذلك لزم الساعة الآخر بالأثنى عشر الى الأجل ولا يتجمل المأمور العشرة
 منه وان كان قد دفعها اليه ردها اليه ولا يتركها عنده الى الأجل وله جعل مثله بالغام بلغ فى هذا
 الوجه باتفاق اهـ (وان عجلت) بضم العين وكسر الجيم مثقلا العشرة للمأمور (أخذها) أى
 الآخر العشرة من المأمور ولا يتركها عنده الى الأجل ولا يقصد العقد بتججيلها لأنه سلف
 مستعمل بعد بيع صحيح (وله) أى المأمور (جعل مثله) ولو زاد على الدرهمين لان المسلف هنا هو
 الآخر فعومل بقبض قصده (وان) قال اشتراها بأثنى عشر لأجل وأخذها بعشرة نقدا (لم
 يقل) الآخر (لى) سواء قال لنفسك أو لا واشترها المأمور بأثنى عشر لأجل وباعها لآخر
 بعشرة نقدا (فهـ ل لا يرد) بضم التحتية وفتح الراء وشدة الدال أى لا يقسخ (البيع) الثانى من
 المأمور لآخر بعشرة نقدا (إذا فأت) المبيع يـد الآخر (وليس على) الشخص (الآخر)
 بعد الهـمز وكسر الميم (الاعشرة) التى اشترى بها السلعة من المأمور رواء يحنون عن ابن
 القاسم قال واحب الى ان يزيد الدينارين ومفهوم اذا فأت فسخ البيع الثانى اذا لم يفت
 (او يقسخ) بضم التحتية البيع (الثانى) من المأمور لآخر بعشرة نقدا فسخا (مطلقا) عن
 التقييد بعدم القوات وتردعيها (الان تقوت) السلعة يـد الآخر (فالقيمة) لها يوم قبضها
 الآخر يردّها لها وهذا قول ابن حبيب * (تنبيهان) * الاول قوله فى الموضوعين وأخذها وفى
 الثالث واشترى ما يجوز فيه النصب بان مضرة وجوب باعدها وفى جواب الآخر والرفع بتقدير
 مبتدأ أى وأنا الثانى من هذا الباب ما يقع له بعض الناس من الخيل على السلف بزيادة

(قوله فى إطلاق المنع الخ)
 تفرع على فى الجواز
 والكراهة (قوله هذا
 القسم) أى اشتراها بعشرة
 نقدا وأخذها بأثنى عشر
 نقدا (قوله والراجح) أى
 من الجواز والكراهة (قوله
 محلها) أى القولين (قوله
 بتسليمه) أى الآخر
 المأمور (قوله بنتفع) أى
 المأمور (قوله بها) أى
 العشرة (قوله ويقضى)
 أى المأمور (قوله عنها) أى
 العشرة (قوله تجبيلها) أى
 العشرة (قوله وللمأمور)
 عطف على البائع (قوله على
 انه) أى الشأن (قوله
 يدفعها) أى الاثنى عشر
 (قوله قال) أى ابن القاسم
 (قوله يردّها) أى القيمة (قوله
 بدلها) أى السلعة

(قوله سئل) أي مالا رضي الله تعالى عنه (قوله أخبره) أي المبيع معه بفتح الصاد المبيع بكسر ها (قوله أنه) أي المبيع معه (قوله وسأله) أي المبيع معه المبيع (قوله يبيعه) أي المبيع معه الطعام (قوله له) أي نيابة عن المبيع (قوله فقال) أي مالا رضي الله تعالى عنه (قوله وان تحقق قبضه) أي بالغة (قوله من الطعام والشراب) ٦٠٩ بيان لما (قوله جزافا) حال من هاء ابتعته

(قوله سائر) أي جميع (قوله او مضروبا) عطف على بعينه (قوله من عطر الخ) بيان لسائر العروض (قوله فلا بأس ببيعه الخ) خبر ما ابتعته (قوله من بائعك) أي له صلة ببيع (قوله وغيره) أي بائعك عطف عليه (قوله وتقبله) أي غير بائعك الذي بعته (قوله عليه) أي بائعك

(فصل الخيار)

(قوله هو) أي حديد بيع الخيار (قوله وقف) بضم فكسر (قوله بئس) بفتح الموحدة وشدة المثناة فوقه (قوله لا يردد) أي لزومه (قوله العقد) على كونه من بيع الغرر (قوله لا يمكن إجازته) أي بيع الخيار استند إلى كونه من بيع الغرر رفع إيمانه أنه لا وجه لإجازته (قوله الشافعي الخ) تأييد لما قبله (قوله كونه) أي بيع الخيار (قوله رخصة) أي أوعز به (قوله لاستثنائه) أي بيع الخيار (قوله فأنذنه) أي الخلاف في كونه رخصة أو عزيمة (قوله إباحته) أي بيع الخيار

بان يدفع للمتسلف نقد او يقول اشتريه سلعة لي وأبيعها لك بربح لا جمل كذا ولا اشك ان في منعه وفي العينية سئل عن ابضع مع من يشتري له طعاما ثم أخبره أنه ابتاع طعاما أو كآله وسأله ان يبيعه له فقال ما احبه وما يعجبني ابن رشد كرهه لعدم تحققه ابتاعه واكتسبه لاجتماع كذبه ولو تحققه ما كرهه الا أن يكون الوكيل في هذه المسئلة هو المبتاع للطعام بالنظر الذي دفعه له موكله فلا يجوز بيعه منه بأكثر مما دفعه له وان تحقق قبضه ولا بد ان كان دفع له دراهم ولا بد راسم ان كان دفع له ذنانير الا ان يكون البخش في العرف على رب الطعام فترفع التهمة في ذلك قاله ابن دحوت وهو صحيح اه وفي النوادر روى اشهب عن مالك رضي الله تعالى عنه ما في الرجل يبيع مع الرجل يتنازع له طعاما فآخبره أنه فعل وأنه امره ببيعه فقال ما يعجبني ذلك اه وفي المسلم الثاني من المدونة وما ابتعته بعينه من الطعام والشراب جزافا أو اشتريته من سائر العروض بعينه أو مضروبا على كيد أو وزن أو جزاف من عطر أو ثياب أو مسك أو حديد أو نوى وشبهه فلا بأس ببيعه قبل قبضه من بائعك أو غيره وتقبله عليه الا ان يكون من اهل العينة فلا يجوز بأكثر مما ابتعت والله سبحانه وتعالى اعلم

*(فصل) في البيع بشرط الخيار ابن عرفة هو بيع وقفته او لا على امضاء يتوقع قوله بيع جنس مثل بيع الخيار وبيع البت وقوله وقفته فصل يخرج بيع البت وقوله ولا يشترط الوار من واصله وقف فصل يخرج بيع خيار العيب وقوله يتوقع بضم التحتية نعت امضاء أي يربح وقوعه في التوضيح وهو مستثنى من بيع الغرر للتردد في العقد ولا سيما من لا خيار له اذ لا يدري ما يؤول له الامر لكن أجازة الشارع ليكون من له الخيار على بصيرة في الثمن والمثل وينتفي الغبن عن نفسه الشافعي رضي الله تعالى عنه لولا الظاهر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز الخيار أصلا ابن عرفة المازري في كونه رخصة لاستثنائه من الغرر وجبر المبيع خلاف الواوغي يظهر فائدته من وجهين الاول الدليل الدال على إباحته فعلى أنه عزيمة فهو الدليل الدال على إباحته سائر البيوع وهو قول الله تبارك وتعالى احل الله البيع وعلى أنه رخصة فدلل إباحته دليل خاص به وما رواه سفيان واصلح عن ابن القاسم من منع اشتراط الخيار لانه لا معنى على أنه رخصة مستثناة من الغرر والمخاطرة فلا يتعدى إلى غيرها والمشهد ومنع الجمع في عقد واحد بين بيع البت والخيار قاله الموضع (انما) يثبت (الخيار) في امضاء المبيع ورد له لاحد المتبايعين او لهما أو لغيرهما (بشرط) في عقد البيع ويسمى الخيار الشرطي وخيار التروى أي النظر واتفقوا في امضاء المبيع ورد له هذا القسم هو الذي ينصرف إليه بيع الخيار عند إطلاقه في عرف الفقهاء والقسم الثاني الخيار الحتمي وهو ما موجه ظهوره في المبيع أو استحقيقه ويسمى خيار النقيصة أيضا وسألتني المصنف بالحصر على ان خيار التروى انما يكون بالشروط فلا يثبت بدوام اجتماع المتبايعين هذا قول الفقهاء السبعة الا ابن المشيب وقيل له

منح في (قوله سائر) أي جميع (قوله لفلان) أي غير المتبايعين (قوله ويسمى) أي شرط الخيار (قوله في عرف الفقهاء) تنازع ينصرف وإطلاق (قوله موجه) بكسر الجيم أي سمي بثبوته (قوله واستحقاق) عطف على ظهور (قوله الفقهاء السبعة) جمع بعضهم اسماء هم في قوله الاكل من لاقة دى بأثمه فقسمته ضمير عن الحق خارجه فخذهم عبيد الله مروية قاسم سعيد ابو بكر سليمان خارجه وهم من التابعين رضي الله تعالى عنهم اجمعين (قوله له) أي ابن المشيب

(قوله ووافقهم) أى الفقهاء السبعة (قوله وذكره) أى حديث خيار المجلس (قوله فيه) أى الموطأ (قوله أنه) أى حديث خيار المجلس (قوله لم يبلغه) أى حديث خيار المجلس ما سكارضى الله تعالى عنه (قوله وشرطه) أى خيار المجلس فى البيع (قوله يفسد) بضم الياء (قوله الحديث) أى - حديث خيار المجلس (قوله وجعله) أى مافى الموازية والواضحة (قوله تفسيراً) أى ما فى المدونة (قوله وابن الحاجب) ٦١٠ عطف على ابن يونس (قوله خلافاً) أى للمدونة عطف على تفسير (قوله وثلاثة) أى

قولان ووافقهم مالك وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنهم وماذا كفى الموطأ حديث خيار المجلس قال عقبه والعمل عندنا على خلافه أى وعمل أهل المدينة كالتواثر فيه قدم على خبر الأحاد وذكره فيه لئلا يتوهم أنه لم يبلغه وشرطه يفسد البيع لجهل مدته وهو - هذه إحدى المسائل الثلاثة التى حلف عبد الحميد المصانع بالمشى الى مكة أنه لا يفتى فيها بقول مالك رضى الله تعالى عنه والثانية التدمية البيضاء والثالثة جنسية القمح والشعير ونقل ابن يونس عن اشهبان الحديث منسوخ بن عرفة فى ثبوت الخيار مدة المجلس دون شرطه ولا ابن حبيب والمشهور ومدة الخيار (كشهر) ودخل بالكاف ستة ايام كما فى المدونة (فى) بيع ك (دار) وهذا مذهب المدونة وفى الموازية والواضحة وشهر بن وجعله ابن يونس وابن رشد تفسيراً وابن الحاجب خلافاً وفى التوضيح الارض كالدار وقال ابن عبد السلام ينبغى ان الارض ليست كالدار لان الحاجة الى اختيار الدار اكثر وفى الشامل كشهر فى دار على المشهور وقيل وشهرين وحمل على التفسير وقيل وثلاثة والرابع والارض - كذلك وعن مالك فى الضيعة سنة (ولا يسكن) المشتري بشرط خياره الدار باهله ومتاعه وله دخوله بانفسه وبياته بها ابن عرفة التونسى له ان يقيم بالدار لانه لا خبرة بجيرانه ادون سكنى غ ابن محرز قالوا واما الدار فاعماله ان يدخلها بنفسه لا اختياراً حوالها ومبيتها فاما انتقاله اليها باهله ومتاعه فلا يمكن منه ومتى فعله أدى كراءه للبائع لان الغلة للبائع فى ايام الخيار قبل المشتري اورد ولو شرط المشتري سكنها باهله مدة الخيار بجنانا فسد البيع لانه من العريان الخصى واما الدار يسكنها المشتري فى مدة الخيار فقسقط الاجرة عنه اذا كان فى مسكن يملكه او يكرهه ولم يخله لاجل سكنه فى الدار المشتراة ولم يكرهه فان كان سكنه فى مكترى فاخلاه او اكرهه فلا يجوز ان يسكنه بغير كراء البنانى يحصل من كلامه ان السكنى باجرة جائزة بشرط وبغيره كثيرة كانت او يسيرة للاختبار ولغيره فهذه ثمانية وتمتع السكنى الكثيرة بلاجرة بشرط وبغيره للاختبار وبغيره فهذه اربعة وفسد البيع فى صورتى الشرط والميسرة لغير الاختبار بشرط وبغيره ويتجاوز الميسرة للاختبار بشرط وبغيره فهذه اربعة ايضا (وبكسمة فى) بيع (رقيق) ابن عرفة الخصى لا يغيب أحدهما على الامة وخدمة العبد للمبتاع لغو وأجرة منفعة وخراجه غلة وفى الشامل وحيل بين الامة والمتبايعين فى زمنه والمشتري استخدامهما دون غيبة عليهما (واستخدامه) أى المشتري الرقيق استخداما يسيراً لاختبار حاله ان كان للخدمة فان كان ذامناً أو تاجراً فلا يستعمله ان امكن معرفته ببدونه والاستعمال عليه اجرة ولا يجوز اشتراط شئ من كسبه او ربحه للمشتري قال ابو اسحق لما تكلم على الدار العبد ولا يجوز اشتراط الانتفاع بذلك اذا كان له ثمن وفيه له انتفاع ولا ينتقل الى الدار بحيث يسكنها ويصرف عن نفسه مؤنة كراء دار كان يسكنها وانما يمضى

من الاشهر (قوله كذلك) أى الدار فى مدة الخيار (قوله الضيعة) أى ارض الزراعة (قوله الدار) أى المشتراة بشرط خياره مفعول يسكن (قوله وله) أى المشتري (قوله دخوله) أى الدار (قوله وبياته) أى المشتري (قوله بها) أى الدار (قوله له) أى المشتري (قوله لبلا) صلة يقيم (قوله جيرانها) أى وجناتها (قوله فلا يمكن) بضم ففتح مثقلاً (قوله قبل) يكسر الموحدة (قوله واما الدار) أى المشتراة بشرط خياره مشتريها (قوله صورتى) بفتح التاء منى صورة بلا تون لاضافته (قوله والميسرة) عطف على السكنى (قوله أحدهما) أى المتبايعين (قوله على الامة) أى المبيعة بشرط خيار لأحدهما أو أهما (قوله فى زمنه) أى ان خيار (قوله استخدامهما) أى الامة (قوله ان كان) الرقيق (قوله فان كان) الرقيق (معرفته) أى صنعة

الرقيق (قوله بدونه) أى استعماله (قوله ولا) أى وان لم يمكن معرفته ببدونه (قوله وعليه) أى المشتري (قوله وحده اجرة) أى الرقيق (قوله كسبه) أى الرقيق (قوله على الدار) العبد (قوله بالذات) أى الدار أو العبد (قوله له) أى الانتفاع (قوله وفيه) أى المبيع (قوله له) أى المشتري (قوله ولا ينتقل) أى المشتري (قوله الى الدار) أى التى اشتراها بغير ثمنه (قوله ويصرف) أى بسقط المشتري (قوله يمضى) أى المشتري

(قوله فيها) أي الدار (قوله من هذا) أي السكنى والاستعمال (قوله له) أي الأهر (قوله وله) أي المشتري (قوله فيه) أي الأهر (قوله) فلا يلزم بضم الياء (قوله له) أي المشتري (قوله خدمته) أي في مدة الخيار (قوله معرفتها) أي صنعة العبد (قوله سيده) أي البائع (قوله والا) أي وان لم يقدر المشتري على معرفة صنعة العبد وهو عند بآئعه (قوله جعل) ٦١١ بضم فكسر أي العبد (قوله) وعليه أي المشتري (قوله) وان كان أي العبد (قوله) له أي المشتري (قوله بعثه) أي العبد (قوله ذلك) أي ما يكتب به (قوله وما يكتبه) أي العبد (قوله) وان شرط بضم فكسر أي ما يكتبه العبد (قوله) كونه أي العوض (قوله) قبل بكسر الموحدة أي المبيع (قوله بعد انقضاء الامد) صلة قبل (قوله به) أي المبيع (قوله له) أي المبيع (قوله بآئعه) (قوله بقدر ما انتفع) أي المشتري (قوله انه) أي الشأن (قوله قصد) بضم فكسر (قوله منهما) أي الدار والعبد (قوله اعتبر) بضم المثناة وكسر الموحدة (قوله به) أي الخيار (قوله) منها أي العرضين (قوله) امد بفتحة أي بفتحة أي زمن (قوله فيها) أي الدابة (قوله) (قوله) (قوله) مطلقا أي بشرط أو لا لاخبارها أو لا تنازع فيه تسكن وتلبس (قوله لها) أي الدابة (قوله بخوه) صلة تفسر (قوله فقال) أي ابن يونس (قوله هذا) أي هذا التفسير (قوله يجب) بضم الياء وكسر الجيم (قوله من أمد الخيار) بيان لما (قوله) يعن بفتح الياء وسكون العين (قوله وهو) أي ما فيها (قوله كلامه) أي المصنف (قوله وابن عبد السلام) عطف على الياء (قوله) وبه أي اختلاف امد الخيار في الدابة باختلاف ما يراد منه صلة قرر (قوله وفيها) أي المدونة (قوله والا) أي وان لم يقدر الركوب (قوله في الكتاب) أي المدونة (قوله بشرط) أي المشتري (قوله اذا قال) أي ابن يونس (قوله ذلك) أي الركوب (قوله فيها) أي الدابة

وسمه فيقيم فيها البلاء ليختبر أهر جيرانهم امن غير انتفاع به او لا نقل فرش اليه او كل أهر من هذاه ثمن وله فيه انتفاع فلا يصح شرطه ولا فعله بغير شرط وما لا قدر له بخا تر شرطه فان لم يشترطه فلا يلزم البائع بدفع المبيع الى المشتري ليختبره اه اللحنى العبد على ثلاثة أوجه عبد خدمة وعبد صناعة وعبد خراج فعبد الخدمة له خدمته فيما لا يستأجر فيه بغير عوض ولا يكون له خدمته فيما يستأجر فيه الا بعوض وعبد الصناعة ان قدر المشتري على معرفتها وهو عند سيده فعل والا جعل عند المشتري وعليه اجرة الا الشئ اليسير الذي لا تكون له اجرة وان كان من عبيد الخراج واراد المشتري معرفة كسبه كل يوم كان له بعثه كل يوم في مثل ذلك وما يكتبه لبائعه وان شرط للمشتري لم يجز واذا ثبت العوض عن هذه الاشياء سكنى أو غيرها فانه ينبغي كونه معلوما فان قبل المشتري بعد انقضاء الامد فللبائع الثمن والاجرة وان قبل قبل الانتفاع به سقطت الاجرة وان قبل بعد مضى بعض ذلك الامد فله من الاجرة بقدر ما انتفع وسقط ما سواه والله أعلم فان بيعت دار برقيق بشرط الخيار فان ظاهرا انه ان قصد الخيار في كل منهما اعتبر ما أمد أطول منها وهو الدار وان قصده احداهما اعتبر المقصود به منهما ابن محرز لو باع عرضا بعرض بخيار اعتبر امد المقصود منهما بالخيار والله أعلم (وكذا لانه) من الايام (في) بيع (دابة) وكوب (ركوبها) أي الدابة غ يعنى ان امد الخيار فيها ثلاثة كالثوب فاذا شرط ركوبها للاختبار فله ركوبها بيوم فليست بمنزلة الدار التي لا تسكن والثوب الذي لا يلبس مطلقا ولا بمنزلة العبد الذي يستخدم مطلقا بل لها حالة بين حالتين بقدر الحاجة الى الاختبار ويحوي هذا افسر ابن يونس قوله في المدونة والدابة تركب اليوم وشبهه فقال قال ابن حبيب يجوز الخيار في الدابة اليوم واليومين والثلاثة كالثوب ويحوي في السكت وعاب أبو عمران هذا على من قاله اذ يلزم عليه أنه لم يجب في المدونة ما سئل عنه من امد الخيار في الدابة وانما أجاب عن امد الركوب أبو الحسن الصغير ولم يعن في المدونة ركوب النهار كله بل الركوب اليسير اه وهو راجع لقول الباجي يحتمل أن يريد ركوب اليوم في المدينة على حسب ركوب الناس في نصرقاتهم والبريد والبريدين لمن خرج من المدينة ليختبر سيرها اه طنى ظاهرا كلامه هنا والتوضيح وابن عبد السلام ان مدة الخيار في الدابة تختلف باختلاف ما يراد منها وبه قرر قول ابن الحاجب وفيها تركب الدابة اليوم وشبهه ولا بأس ان يشترط البريدين هذا في الركوب والا فيجوز الثلاثة اه وقصد ابن الحاجب اختصار قول الجواهر والدابة في الكتاب تركب اليوم وشبهه عبد الحق يشترط في الدابة اليومين والثلاثة كالثوب من غير ركوب وانما اشترط في المدونة اليوم للركوب مع بقاء امد الخيار ثلاثة أيام ونحوه لابن يونس اذ قال في قولها المذكور ابن حبيب الخيار في الدابة اليوم واليومين والثلاثة كالثوب وانما ذكر مالك رضي الله تعالى عنه اليوم في شرط ركوبها واماعلى غير ذلك فلا فرق بينها وبين الثوب اه

(قوله وضاح) بفتح الواو وشد الضاد المججمة (قوله الكتاب) أى كتاب الخيار (قوله لذكر) صله التأويل (قوله أول) صله ذكر (قوله الكتاب) أى للخيار (قوله فى الدابة) صله ذكر (قوله تساوى الدابة وغيرها) أى فى امد الخيار (قوله وانه) أى الشأن الخ عطف على تساوى (قوله وان ما يشبه اليوم الخ) ٦١٢ عطف على تساوى (قوله مثله) أى اليوم فى انه امد خيار (قوله جزمه) أى عياض

وعاب أبو عمران هذا على من قاله الخ ما تقدم فانت ترى أبا عمران فهم ان تأويل عبد الحق وابن يونس ان اليوم وشبهه طرف للركوب فقط مع بقاء امد الخيار وهو ما قلناه وفى التنبيهات قوله فى الدابة تركب اليوم وشبهه كذا فى رواية شيوخى وكذا رواه ابن وضاح وفى آخر الكتاب جواز شراء الثوب والدابة تختار ثلاثة أيام ومثله فى كتاب ابن حبيب وغيره وهو يقطع اختلاف التأويل لذكر اليوم أول الكتاب فى الدابة فقد قيل انما ذكر اليوم لامتداد الركوب لا لامتداد الخيار وقيل قوله وما أشبهه يدل على تساوى الدابة وغيرها وانه ليس امد خيارها هو ما فقط وان ما يشبه اليوم مثله اه فانتظر جزمه بان اليوم ليس امد الخيار وانما هو للركوب ولم يعرج على غيره أصلا وهذا الذى قاله ابن يونس وعبد الحق الذى اعقده ابن شاس وابن الحاجب ينسج على منواله وهذا كله خلاف ما قاله ابن عبد السلام والمصنف ولولا ما فى التوضيح لا يمكن حمل قوله وكיום لركوبها أى لا شرطه مع بقاء الخيار الى ثلاثة أيام مع كون كلامه فى تحديد امد الخيار يبعده (ولا بأس بشرط) ركوب الدابة المشتراة بشرط الخيار (البريد) عوضا عن اليوم وقال (أشهب و) لا بأس بشرط ركوبها فى (البريدى وفى كونه) أى قول أشهب (خلافًا) لقول ابن القاسم بحمل البريدى كلام ابن القاسم على الذهاب والبريدى فى كلام أشهب كذلك وألبريد فى الاول على الذهاب والاياب وفى كلام الثانى البريدان كذلك أو وفاقا بحمل البريدى الاول على الذهاب والبريدى فى الثانى على الذهاب والاياب (تردد) حقه تأويلان التوفيق لابي عمران وفهم الخلاف لبعضهم (وكتلاثة) من الايام (فى) بيع (ثوب) وسائر العروض والثليات (تنبيهات) * الاول أى بالكاف فى قوله كسهر وما به من لادخال ما قاربها فهو كقول ابن الحاجب وغيره السهر ونحوه والجمعة ونحوها * الثانى ظاهر كلامه انه لا فرق بين كون الخيار لاختبار المبيع أو التروى فى ثمنه وهو ظاهر كلام أهل المذهب وقال اللخمي ان كان للتروى فى الثمن استوى فيه الثوب والعبء والدابة وكان الاجل على قدر الثمن وليس الامدادا كان الثمن دينارا كالأمد اذا كان عشرين ولا العشرة كالمائة ولا المائة كالألف ونقل ابن عرفة عن التونسي انه ثلاثة أيام ونصه التونسي واللخمي يختلف مدته بحسب المبيع ان كان خبرته وان كان للتروى فى ثمنه فقال التونسي ثلاثة أيام فقط فلو شرط فى الدار شهر لم يحز الا ثلاثة وقال اللخمي التروى بحسب قدر الثمن ليس الدينار كالعشرة ولا هى كالمائة ولا هى كالألف اه ونعقبه الخط فيما نقله عن التونسي فانظر * الثالث اذا كان الخيار له مشورة لا للاختبار هل يختلف امد باختلاف المبيع ام لا ذهب ابن رشد الى اختلافه باختلافه وذهب عياض الى انه لا يختلف وان امد ثلاثة أيام فقط فى كل مبيع * الرابع لم يذكر المصنف امد الخيار فى القواكه والخضر وفى المدونة ومن اشترى شيئا من رطب القواكه والخضر على انه بالخيار فان كان الناس يشاورون فى هذه الاشياء غيرهم ويحتاجون فيه الى رأيهم فله من الخيار فى ذلك بقدر الحاجة

(قوله الذى اعقده ابن شاس) خبر هذا (قوله ينسج على منواله) أى ابن شاس خبر ابن الحاجب (قوله ما قاله ابن عبد السلام والمصنف) أى من ان امد الخيار فى الدابة يختلف باختلاف ما يراد منها (قوله مع كون الخ) صله أمكن (قوله كذلك) أى البريدى كلام ابن القاسم فى الحمل على الذهاب (قوله فى الاول) أى كلام ابن القاسم (قوله الثانى) أى أشهب (قوله كذلك) أى البريدى كلام ابن القاسم فى الحمل على الذهاب والاياب (قوله وفاقا) عطف على خلافا (قوله فى الاول) أى كلام ابن القاسم (قوله فى الثانى) أى كلام أشهب (قوله فهم) بفتح فسكون (قوله سائر) أى باقى (قوله فى) أى المصنف (قوله ما قاربها) أى الشهر والجمعة والثلاثة (قوله فهو) أى كسهر وجمعة وكثلاثة (قوله لذكر) أى الشأن (قوله لافرق) أى فى امد الخيار (قوله لى عدم الفرق بينهما) (قوله ان كان) أى الخيار (قوله فيه) أى امد

الخيار (قوله انه) أى امد الخيار (قوله ونصه) أى ابن عرفة (قوله مدته) أى الخيار (قوله ان كان) أى الخيار (قوله خبرته) أى المبيع (قوله وان كان) أى الخيار (قوله ونعقبه) أى ابن عرفة (قوله امده) أى الخيار (قوله الى اختلافه) أى امد الخيار (قوله باختلافه) أى المبيع (قوله الى انه) أى الامد (قوله وان امده) أى الخيار (قوله رطب) بفتح فسكون (قوله على انه) أى المشتري

(قوله هو المعروف) خبرنا (قوله مدته) أي الخيار (قوله انما) أي مدته (قوله انقول ابن بشير الخ) علمه معناه (قوله انه) أي أمده
الخيار (قوله أغنى) أي كفى (قوله لاحد العاقلين) ملة الخيار (قوله وجاز) أي شرط الخيار بعدت (قوله وعليه) أي شرط كونه
بعد النقد (قوله فان لم ينقد) مفهوم ان نقدر (قوله لاخذ البائع الخ) أي لا نقلا به مشتريا (قوله وجب) أي ثبت (قوله له) أي
البائع (قوله ساعة) مفهوم أخذ (قوله وهذا) أي أخذ ساعة بخيار فيما وجب (قوله لانه) ٦١٣ أي شرط الخيار بعدت (قوله

به) أي شرط الخيار (قوله
جعل) بضم فكسر (قوله
والا) أي وان صرح البائع
باخذها في الثمن الذي له
(قوله منع) بضم فكسر
(قوله لانه) أي المشتري
(قوله منه) أي المشتري
(قوله فقيه) أي الضمان
(قوله انه) أي الضمان
(قوله لاغيره) بضم الميم
وكسر الغين المججمة وهو
الخزوي (قوله على ان
الاحقات) أي الخلاف
على ان الاحقات الخ (قوله
لايعلم) بضم الياء (قوله
وكذا) أي البيوع بشرط
مشاورة بعيد في الفساد
(قوله خياره) أي البعيد
(قوله شرط) بضم فكسر
(قوله فان كان) أي من
شرط خياره أو رضاه أو
مشورته (قوله فسد) أي
البيع (قوله ولو ترك) أي
مشرط المشورة (قوله ليحيز
البيع) أي يصيره جائزا
(قوله بعيدا) من إضافة
ما كان صفة (قوله ذكر)
أي ابن عرفة (قوله انه) أي

علا يقع فيه تغيير ولا فساد الخامس ما ذكره المصنف في امد الخيار في الدار وما بهداه هو
المعروف وفي الباب مدته غير محدودة على المشهور وحكاها عياض ومعناه انم الياس اها احد واحد
لا يختلف باختلاف المبيعات لقول ابن بشير ومذهبه ان لا يمس محدودا من مؤقت بل يختلف
باختلاف المبيع فبطول ان احتياج للطول ويقصر اذا أغنى فيه القصر (وصح) ان يشترط
(الخيار) في البيع (بعد) عقده ب (بت) لاحد العاقلين أولهما الاول اجبي وجاز ابتداء (وهل)
محل الصحة والجواز (ان) كان (نقد) أي دفع المشتري الثمن للبائع وعليه أكثر الشيوخ وعلمه
اقصر ابن بشير فان لم ينقد فلا يجوز لاخذ البائع عن الثمن الذي وجب له بعقد البت ساعة
بخيار وهذا لا يجوز لانه فسخ ما في الذمة في مؤخر أو الصحة والجواز سواء نقدا لا وهو ظاهر
كلام اللغوي لانه ليس بيعا حقيقة وانما القصد به تطيب نفس من جعل الخيار له في الجواب
(تاويلان) والثاني مقيد بما اذا لم يصرح البائع باخذها عن الثمن الذي له في ذمة المشتري والا
منع اتفاقا ففسخ ما في الذمة في مؤخر الخط والظاهر من كلام التوضيح ترجيح التأويل الاول
والله أعلم (وضمنه) أي المبيع (حيث) أي حين وقوع شرط الخيار بعدت البيع الشخص
(المشتري) لانه صار بائعا بخيار الخط فان كان المشتري هو الذي جعل الخيار للبائع فالضمان
منه اتفاقا وان كان البائع هو الذي جعل الخيار للمشتري فقيه قولان مذهب المدونة انه من
المشتري وروي الخزوي انه من البائع وعزاه ابن عرفة للمغيرة وفي الشامل وضمنه حيث
المشتري ولو جعل البائع الخيار له على الاصح في التوضيح على ان الاحقات للعقد هل تقدر
واقعة فيها ام لا (وفسد) البيع بشرط مشاورة شخص غائب يعمل (بعيد) لا يعلم ما يشربه الا
بعد تمام مدة الخيار في المبيع الخط وكذا بشرط خياره ورضاه من باب اخرى اللغوي اذا كان
من شرط رضاه أو خياره أو مشورته غائبا بعيد الغيبة لم يجوز البيع في الشامل فان كان بعيدا
فسد ولو ترك المشورة ليحيز البيع لم يصح ومفهوم بعيد جواز شرط مشاورة قريب وهو كذلك
(او) اي وفسد بشرط الخيار في (مدته) (مدته) عن مدة الخيار المقدرة له مبيع بان شرط الخيار
فيما زاد على الشهر ونحوه في الدار وعلى الجمعة ونحوه في الرقيق وعلى الثلاثة ونحوه في الدابة
والعرض ابن عرفة ولو شرط بعيدا مطلقا نص فسخ البيع ثم ذكر عن اللغوي انه خرج امضاء
من القول بامضاء يوع الاجال حيث لم تكن العادة جارية بما اتهم عليه قال ورده المازري
بان فساد بيع الخيار مع الل بالغرر وعلى الفسخ فلا يفسخ البيع قال في الجواهر لو زاد
في مدة الخيار على ما هو امد الخيار في العادة فسد العقد القاضي أبو محمد ولا يصح العقد باسقاط
مشرطه له بخلاف مشرط السلف اذا اسقطه لانه اشترط كون الخيار له بين الامسالة والرد
طول هذه المدة فاذا اختار الامضاء فقد عمل بمقتضى الشرط الفاسد وخرج المازري الامضاء

اللغوي (قوله خرج) بفتحات معقلا (قوله امضاء) أي البيع بشرط الخيار امد بعيدا (قوله انما) بضم التاء وكسر الهاء أي
المتبايعان (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله ورده) أي تخريج اللغوي الامضاء من القول بامضاء يوع الاجال الخ (قوله بالغرر)
أي لا بالبيع والسلف أو السلف بنفع (قوله اسقط) بضم الهاء وكسر القاف أي شرط الخيار امد بعيدا (قوله بخيارها) أي
الساعة (قوله مشرطه) أي الزاشر (قوله فاذا اختار الامضاء) أي في المدة المشروعة (قوله وخرج) بفتحات مشقلا

(قوله ورده) أي يخرج المازري مضى البيع باسقاط الشرط (قوله يبت) أي امضاء (قوله واطلق المصنف الفساد) أي عن
تقسيمه بطول المدة الزائدة (قوله بالمدة الزائدة) أي شرط الخيار فيها (قوله) وقيد ما يفسد (قوله بكثرتها) أي المدة (قوله
والا) أي وان قصرت (قوله ولم يذكره) ٦١٤ أي قيد الكثرة (قوله واصله) أي قيد الكثرة (قوله قال) أي اللخمي (قوله وقته) أي

القديم (قوله وكقولهما) أي المتبايعين (قوله عندهما) أي المتبايعين (قوله عنده) أي فلان (قوله يتفق) بضم فسكون فكسر أي يروج (قوله انما) أي السلامة (قوله فعلم) بضم العين (قوله منه) أي كلام الجواهر (قوله اذا علم) بضم العين (قوله جاز) أي إلى أجل (قوله جاز) أي تأجيل الخيار به (قوله وان أسقطه) مبالغة في فساد (قوله أي البيع والسلف) أي ما يعرف بعينه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من قبل) بكسر ففتح أي جهة (قوله من مكبل الخ) بيان لما (قوله ثم قال) أي يحتمل فيها (قوله وذلك) أي شرط الغيبة (قوله قال) أي في التوضيح (قوله وتكرن) أي تحفظ الذات المبيعة بالخيار في مدته (قوله عندهما) أي المتبايعين (قوله حاصل) أي في غيبة البائع (قوله ويقدّر) بضم ففتح متقلا (قوله التزمه) أي المبيع (قوله واسلفه) أي المشتري

إذا أسقط الشرط ورده ابن عرفة المازري وهذا إذا أسقطه ببت البيع ولو أسقط الزائد على المدة المشروعة ففيه نظر وأطلق المصنف الفساد بالمدة الزائدة وقيد في الشامل بكثرتها ولا كرهت ونصه وعبارة جهات كقدوم زيد وازدادت كثيرا والاكراه ولم يذكره الموضع ولا ابن عرفة واصله للخمي قال لأجل على ثلاثة أوجه جائز ومكروه وعنوع فان كان مدة تدعو الحاجة إليها جازان زادي سيرا كره ولا يفسخ وان بعد لأجل منع وفسخ هذا أقول مالك رضي الله تعالى عنه اه وفي التوضيح عن ابن الموارنة قال ان وقع الخيار في الرقيق إلى عشرة أيام فلا يفسخه وفسخه في الشهر وفي الجواهر قال محمد الأربعة الأيام والخمسة ولا يفسخه في عشرة أيام وفسخه في الشهر (أو) أي وفسد بشرط الخيار في (مدة مجعولة) كالأمر بالسما أو قدوم زيد من سفر لا يعلم وقته في الجواهر كقولهما إلى قدوم زيد ولا أمانة عندهما على قدومه أو إلى أن يولد فلان ولا أجل عنده أو إلى أن يتفق سوق السلعة ولا أن يغلب على الظن عرفا انما اتفق في غير ذلك مما يرجع إلى الجهل بالمدة فيفسد البيع اه فعلم منه أن الأجل إذا علم بالعرف كقدوم الحاج ونحوه جاز أن لم يكن زائدا على المدة المفسدة في تلك السلعة والله أعلم بالطرطوشي ان شرط خيار بعبء أو جلا مجعولا ولا يفسد وان أسقطه (أو) أي وفسد بشرط (غيبية) من بائع أو مشتري (على ما) أي مبيع (لا يعرف) بضم الغيبة وفتح الزاء (بعينه) لتردده بين السلف والبيع ومفهوم لا يعرف بعينه أن شرط الغيبة على ما يعرف بعينه جائز لعدم تردده بينهما لأن الغيبة عليه لا تعد سلفا سحنون فهم الماذكر الخيار في الفواكه والخضر قال من قبل ان يغيب المشتري على ما لا يعرف بعينه من مكبل او موزون فيصير تارة سلفا وتارة بيعا ثم قال وذلك جائز فيما يعرف بعينه اه الموطأ وظاهر التعليل المذكور فساد البيع ونحوه لابن الحاجب وغيره قال في التوضيح أطلق المصنف الغيبة ومراده الغيبة بشرط فان تطوع البائع بإعطاء السلعة للمشتري جاز لأن التعليل يرشد إليه لأنه انما يكون تارة بيعا وتارة سلفا مع الاشتراط كما في الثمن وظاهر قوله أو غيبية أن غيبة البائع ممنوعة أيضا قال في التوضيح وقد نص في الموازية على امتناع غيبة البائع أيضا على ما لا يعرف بعينه قال وتكرن عندهما جميعا والتعليل المذكور حاصل ويقدر ان المشتري التزمه واسلفه فيكون بيعا ان لم يردده وسلفا ان رده وأجاز بعض الشيوخ بقاء يده لان عنده شياء * (تبيينان) * الأول فساد البيع بشرط الغيبة على ما لا يعرف بعينه مخالف لما قاله اللخمي ونقله ابن عرفة وقبله واقتصر عليه ونصه وفيه لا يغيب مشتري على مثلي اللخمي الا ان يطبع فان غاب دونه بشرط فلا يفسد البيع ويجوز تطوعا اه ونص كلام اللخمي والخيار في الفواكه الرطبة والخم جائز إلى مدة لا يتغير فيها ولا يغيب عليها البائع ولا المشتري الا ان يطبع عليها أو يكون الثمر في شجره فان غاب عليها أحدهما فلا يفسد

المبيع البائع (قوله يردده) بفتح فضم مثقلا أي المشتري المبيع من بائعه (قوله بقاءه) أي المبيع (قوله يده) أي بائعه البيع (قوله كانه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله وقبله) بفتح فكسر (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يطبع) بضم فسكون ففتح أي عليه (قوله فان غاب) أي المبتاع على مثلي (قوله دونه) أي الطبع (قوله بشرط) أي الغيبة (قوله ويجوز) أي غيبة المبتاع على مثلي (قوله عليها) أي الفواكه

(قوله ولا يتهم) بضم فتح أى البائع (قوله ان يقصد) أى البائع صلة يتهم بحذف الجار (قوله وان كان) أى الخياط (قوله أن يتسلفها) أى فلا يتهم بان يتسلفها الخ (قوله فعلا) أى غابا أحدهما عليه (قوله فليس له) أى المشتري (قوله لانه) أى المشتري (قوله منه) أى الغلاء (قوله وهو) أى المبيع (قوله وان كان) أى الخياط (قوله له) أى المشتري (قوله قبضه) أى المبيع (قوله حمل) بضم فكسر (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله فان قال) أى المشتري (قوله ساه) أى المبيع (قوله له) أى المشتري (قوله ذلك) أى التسليم (قوله فليس له) أى المشتري (قوله وان كان) أى الخياط (قوله له) أى المشتري (قوله فله) أى المشتري (قوله وقال) أى البائع (قوله عنه) أى المشتري (قوله اليه) أى المشتري (قوله فذلك) أى الامتناع ٦١٥ من دفع المبيع للمشتري (قوله له) أى البائع (قوله ولا يدفعه) أى

المبيع ولا يتهم ان كان الخيار للبائع ان يقصد بالمبيع هذه او مثاها وان كان للمشتري ان يتسلفها ويرد مثلها وكذلك كل ما يبيع بالخيار مما يكال او يوزن كالقطن والكتان والقمح والزيت فلا يغيب عليه بائع ولا مشتري فان فعلا مضى ولا يقضى به الثاني هل يقضى بتسليم ما يعرف بعينه للمشتري اذا طلبه اللغوى الخيار لثلاث التروى في الثمن واسلم غلاته من رخصه والثاني ليوأمر نفسه في العزم على الشراء مع علمه بغلاء الثمن أو رخصه والثالث لاختيار المبيع فان كان للتروى في الثمن فليس له قبض المبيع لانه يتمكن منه وهو عند بائعه وان كان له ما ود نظره في الثوب أو العبد أو ما أشبههما وليختبر المبيع فله قبضه فان لم يبين ما أراد بالخيار جعل على غير الاختيار لان المفهوم من الخيار انه في العقد فان شاء رد وان شاء قبل فان قال ساه لى لاختباره لم يكن له ذلك الا بشرط اه وفي الباب ان كان الخيار للتروى في الثمن فليس له قبض السلعة وان كان له ما ود نظره في المبيع او لاختباره فله قبضه اه التروى ان امتنع البائع من دفع المبيع للمشتري وقال انما فهمت عنه المشورة لان أدفع اليه عدي فذلك له ولا يدفعه الى المشتري لاختباره الا بشرط لان الخيار تارة يكون للمشورة وتارة يكون للاختبار ولا يلزم البائع الاختبار الا بشرط (أو) أى وفقد بشرط (ليس ثوب) مبيع بخيار لغير قياسه عليه مجانا (و) أى الدية (رد) أى دفع المشتري (أجرته) أى الثوب للباسه الكثير المنقص قيمته لان ضمانه من بائعه فغايته له (و يلزم) المبيع بخيار من هو بيده من المتبايعين (ب) سبب (انقضائه) أى زمن الخيار وما الحق به وهو بيده بدليل قوله (ورد) من له الخيار المبيع بعد انقضاء زمنه ان شاء (في كالفرد) لزمن الخيار وادخلت الكاف اليوم التالى للفرد فيما وان كان بعد غروب الشمس من آخر أيام الخيار أو كالفرد أو قبل ذلك فذلك له ابو الحسن يعنى بالقرب اليوم واليومين والبعده ثلاثة أيام (و) فسد بيع الخيار (بشرط نقد) أى تحصيل الثمنه على تمام زمن الخيار وان لم ينقده على المعتقد تردده بين السلفية والثنية ونزل شرطه منزلة حصوله معه غالباً ومفهوم بشرط ان النقد تطوعاً لا يفرضه وهو كذلك فقيم او النقد فيما بعد من أجل الخيار أو قرب لا يحل بشرط وان كان بيع الخيار بغير شرط النقد فلا بأس بالنقد فيه اه قال في التوضيح اضعف التهمة ابن الحاجب لو اسقط شرط النقد فلا يصح البيع بخلاف اسقاط شرط السلف وقيل مثله قال في التوضيح وعلى المشهور فالفرق ان المساد بشرط النقد لا يعرف في الثمن والقساد بشرط السلف لا يعرف موهوم ولو طلب البائع وضع الثمن عند أمين حتى يتبين ما ل امر البيع هل يتم فيما أخذه البائع او لا فيرجع الى المشتري فلا يلزم المشتري قبيل اتفاقا وقيل فيه قول بائعه كتمن المواضعة

امضائه وأخذه منه (قوله فيما) أى المدونة (قوله وان كان) أى الرد والامضاء (قوله فذلك) أى الرد والامضاء (قوله له) أى من له الخيار بائعاً كان او مشترياً (قوله وان لم ينقده) مبالغة في القساده (قوله ونزل) بضم فكسر مثلاً (قوله شرطه) أى النقد (قوله لم يحصله) أى النقد (قوله معه) أى شرطه (قوله فيما) أى المدونة (قوله لا يحل) بفتح فكسر أى لا يجوز (قوله وان كان) أى حصل (قوله فالفرق) أى بين بشرط السلف وبشرط النقد (قوله ما ل) بعد الهمزة (قوله فيما أخذه) أى الثمن (قوله فيرجع) أى الثمن

(قوله فرق) بضم فكسر (قوله بيعهما) أى المواضعة والغائب (قوله ويمنع) بضم الميم (قوله مطلقاً) أى عن تقييده بكونه بشرط (قوله من جواز الخ) بيان لما ٦١٦ (قوله ومن شرط الجعل) أى صحة عقده (قوله ان لا ينقد) بضم فسكون ففتح أى

لا يجعل (قوله الجعل) أى المال المجعول للعامل في نظيره عمله (قوله لانه) أى الشأن (قوله خصه) أى الكراء (قوله به) أى المضمون (قوله ثم قال) أى غ (قوله مذهب ابن القاسم) أى من ان قبض الارل ليس قبضاً للآخر (قوله المشهور) أى مذهب ابن القاسم (قوله المسائل الاربع) أى بيع مواضعة وبيع غائب والكراء والسلم (قوله لتأديته) أى النقد مطلقاً (قوله لفسخ ما في الذمة) أى ذمة البائع عند تمام امدان الخيار قبل قبض الامة وقبض الغائب وتتمام المنفعة وحاول المسلم فيه وهو الثمن الذي قبضه (قوله في مؤخر) أى الامة التي لا ينتقل ضمانها للمشتري الا بقبضها والغائب الذي لا يضمنه المشتري الا بقبضه ومنفعة المكتري والمسلم فيه (قوله سواء كان) أى النقد (قوله وانما يمنع) بضم الميم أى ان امضى البيع مضى والافلا فليس له الاستبدال لان هذا اللفظ يقتضى توقيف البيع على اختيار فلان نقله في التوضيح عن المازري عن ابن مزين عن ابن نافع ونقله الخسعي وابن رشد وعياض بزيادة القيد قوله على ان فلانا الخ هو القيد الذي أوقفه على اختيار فلان (لا) يستبد بالامضاء أو الرد من باع أو اشتري (على خياره) أى غيره (ورضا) ولانه أعرض عن نظره نفسه

والغائب و فرق بان بيعهما منبرم وبيع الخيار غير منبرم وشبهه في الفساد بشرط النقد سبع مسائل فقال (ك) يبيع شئ (غائب) عن بلد العاقدين غيبة بعيدة غير عقار له وسابقة ومع الشرط في العقار وفي غيره ان قرب (اليومين) (و) يبيع رقيق (بعهدة ثلاث و) يبيع أمة (مواضعة و) كراء (أرض) لزراع (لم يؤمن) بضم التحتية وسكون الهاء وفتح الميم (ديها) بكسر الراء وفتحها من مطراً ويجوز (وجعل) بضم الجيم وسكون العين على تحصيل شئ ابن يونس ويمنع في هذا النقد تطوعاً أيضاً البنا في هذا هو الظاهر من الضابط الا في ما يمنع النقد فيه مطلقاً فم عبارات الامة تدل على ما أقامه المصنف من جواز التطوع بالنقد في المنتقى مانصه ومن شرط الجعل ان لا ينقد الجعل ورواه ابن الموزان وابن حبيب عن مالك رضي الله تعالى عنهم ابن حبيب الا ان يطوع بذلك لانه قد لا يتم ما جعل له عليه فيرد ما قبض وقد يتم فيصير له فائدة يكون جهلاً وتارة يكون سلفاً ابن ناجي قال بعض المغاربة يجوز مع التطوع ابن الفاكهاني لا يجوز بشرطه واختلف اذا تطوع به فقال اشهب لا خبير فيه (واجارة لمرز) بكسر الحاء المهملة وسكون الراء يلهم ازاى أى حفظ وحراسة (زرع) لا حقال تلقه بجائحة فتفسخ الاجارة لعدم لزوم خلقه فيرده وسلامته فلا يرد فتردد بين السلفية والتمنية وفي نسخة بلز بالجيم والزاى المشددة أى حصد غ عدأ بواحق الغرناطي في وثاقه الاجارة على حراسة الزرع من هذه النظائر ونقل الشعبي عن ابن الهندي ان من استأجر أجيراً يحرس له زرعاً لا يجوز ان ينقذه الاجارة بشرط لان الزرع ربما تلف فتفسخ فيه الاجارة لا يملك (تأخر) بفتح تاء مشقلاً وشروعه في العمل (شهر) وكذا تأخره أكثر من نصف شهر (ومنع) بضم فكسر النقد بشرط بل (وان بلا شرط في) يبيع أمة (مواضعة و) في بيع شئ (غائب و) في (كراء ضمن) بضم الصاد أى وصف متعلقة ولم يدين غ خصه به تبعاً للتمني ثم قال وقال أبو الحسن الصغير الكراء المضمون والمعين سواء يتي على مذهب ابن القاسم في المدونة وقد ظهر لك ان المصنف لم يقيده الكراء بكونه مضموناً للكان أو لي يجزى على المشهور ولو افاق قوله المتقدم أو منافع عين (و) في عقد (سلم) رقيب المسائل الاربع بقوله (بخيار) لتأديته لفسخ ما في الذمة في مؤخر سواء كان بشرط أو تطوعاً واللازم في المسائل الثمانية السابقة التردد بين التمنية والسلفية وانما يمنع اذا كان بشرط (واستبد) بمثابة فوقية وموحدة مفتوحة وشد الدال أى استقل بالامضاء أو الرد شخص (بائع أو مشتري) شياً (على) شرط (مشورة) بفتح الميم وضم الشين المججمة أى مشاورة (غيره) مشاورة مطلقة فله ترك مشاورته والاستقلال بنفسه في امضائه وورده وأما المقيده بان باع على مشورة فلان على انه ان امضى البيع مضى والافلا فليس له الاستبدال لان هذا اللفظ يقتضى توقيف البيع على اختيار فلان نقله في التوضيح عن المازري عن ابن مزين عن ابن نافع ونقله الخسعي وابن رشد وعياض بزيادة القيد قوله على ان فلانا الخ هو القيد الذي أوقفه على اختيار فلان (لا) يستبد بالامضاء أو الرد من باع أو اشتري (على خياره) أى غيره (ورضا) ولانه أعرض عن نظره نفسه

له (أى من باع أو اشتري على مشورة غيره) (قوله لان هذا اللفظ) أى ان امضى البيع مضى والافلا (قوله مزين) بضم مخلاف الميم وفتح الزين وسكون المثناة فتون (قوله أوقفه) أى اقتضى ايقافه (قوله لانه) أى البائع أو المشتري على خيار غيره أو رضاه

(قوله على هذا) أي نفي الاستبعاد في شرط الخيار دون شرط الرضا (قوله لغيره) أي المصنف (قوله ومن تبعه) عطف على هاء غيره (قوله من التأويلات) بيان لما (قوله ولم يذكره) أي هذا التأويل (قوله ما ذكر) أي ابن عرفة (قوله من الخلاف) بيان لما (قوله ولم يفرق) أي ابن عرفة (قوله بينهما) أي الخيار والرضا (قوله وان تبعه عليه من) ٦١٧ مبالغة أو حال (قوله لأن المصنف ذكره) أي الفرق الذي ذكره

ذكره تن (قوله روى) بضم الراء (قوله من منع البيع على خيار الغير أو رضاه) بيان لما (قوله وأصله) أي التعديل بأنه رخصة الخ (قوله فأنه) أي عياضا (قوله هذا القول) أي منع البيع على خيار غيره أو رضاه (قوله قال) أي عياض (قوله كانه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله في نفوذ الخ) صلة كاف التشبيه (قوله مطلقا) أي عن التقيد بعدم القبض من الثاني (قوله على مال مؤجل) صلة اعتق (قوله في زمن الخيار) صلة كاتب (قوله فكتابه) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله بشرائه) أي الرقيق (قوله فليس له) أي المشتري (قوله رده) أي الرقيق (قوله بعدها) أي الكتابة (قوله على أنها) أي الكتابة (قوله وأولى) بفتح الهمز أي في الدلالة على الرضا (قوله أو وهب) أي المشتري المبيع بخياره (قوله أو تصدق) أي المشتري بالمبيع بخياره (قوله مطلقا) أي عن عقيدته

بخلاف مشروط المشورة فأنه اشترط ما يقوى نظره ولأن المشاورة لا تستلزم الموافقة لحديث شاوروهن وخالفوهن (وتوالت) بضم المثناة والهمزة وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة (أيضا) أي كما فهمت على نفي استبعاد من شرط خيار غيره أو رضاه سواء كان بائعا أو مشتريا (على نفيه) أي الاستبعاد (في مشتر) بشرط خيار غيره أو رضاه ومفهوم في مشتر أن البائع بشرط خياره أو رضاه الاستبعاد لقوة تصرفه في المبيع عنده وضمائه (و) توالت أيضا (على نفيه) أي الاستبعاد (في) البيع والشراء بشرط (الخيار) لغيره (فقط) أي لافي البيع أو الشراء بشرط رضا غيره فله الاستبعاد طئي انظر من تأويلها على هذا فاني لم أره لغيره في توضيحه ومن تبعه وقد اشبع عياض في تنبيهاته الكلام في المسئلة واستوفى ما فهم من التأويلات ونسبها القائلين ولم يذكره واقتصر ابن عرفة على أن الخيار مثل الرضا بعد ما ذكر ما في الخيار من الخلاف ولم يفرق بينهما والفرق الذي ذكره تن بين الخيار والرضا فيه نظره وان تبعه عليه من لأن المصنف ذكره في توضيحه على ما روى عن ابن القاسم من منع البيع على خيار الغير أو رضاه وهو مذهب أحمد رضي الله تعالى عنه لأن الخيار رخصة فلا يتعدى المتعاقدين وأصله عياض فأنه لما حكى هذا القول عن ابن القاسم قال كانه رأى الخيار رخصة مستثناة من الغرر والمخاطرة فلا يتعدى لغير المتبايعين وهو قول أحمد وبعض أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم (و) توالت أيضا (على أنه) أي المجهول له الخيار والرضا (كلوكيل فهمما) أي الخيار والرضا في نفوذ تصرف السابق إلا أن ينضم لتصرف الثاني قبض لقوله في الوكالة وان بعث وياع فالاول لا يقبض وظاهر تقرير الشارح وجماعة أن المعتبر تصرف الاول مطلقا (ورضى) بفتح الراء وكسر الضاد المجهمة شخص (مشتري) شيئا بشرط خياره (كاتب) أي اعتق الرقيق الذي اشتراه بشرط خياره على مال مؤجل في زمن الخيار فكتابه رضائه بشرائه فليس له رده بعدها بناء على انه اعتق وأولى العتق النسخ والتدبير والعتق لأجل الخط أو وهب أو تصدق في الشامل ولو تصدق مشتري أو وهب لغير ولد صغير وقيل مطلقا أو بنى أو غرس الأرض واعتق ولو بعضا أو لأجل أو بدفعه ورضا اه وقال النخعي من اشتري على خيار فوهب أو تصدق أو اعتق أو دبرا وكاتب أو ولدا أو وطئ أو قبل أو باشر أو نظر إلى القرح كان رضاه وقبولا للبيع ثم قال وعتق من له الخيار من بائع أو مشتري ما هو من البائع ودون المشتري قبول (أو زوج) بفتح حاء منقلا المشتري الأمة التي اشتراها بشرط خياره فهو رضاه بشرائه اتفاقا قبل (ولو) زوج (عبدا) كذلك فهو رضاء على المشهور وظاهره أن مجرد العقد رضاء ولو فاسدًا لمختلفا فيه لا يجمع عليه على الظاهر (أو قصد) المشتري بتجريد الأمة (تالذا) به الظاهر كالمدونة وإن لم يتسديدها بالفعل فإن قصد به تعليمه فليس رضاء ظاهرا كالمدونة ولو التزم بالفعل ابن حبيب قرضها أو مس بطنها أو يديها أو خضب يديها بجنساء أو ضفر رأسه أو ليل على الرضا لأفعله ذلك

٧٨ منح في بغير الصغير (قوله فهو) أي تزويجها المشتري (قوله كذلك) أي الأمة في اشتراؤه بخياره (قوله فأن قصد) أي المشتري (قوله به) أي تجريدها (قوله فليس) أي تجريدها (قوله قرضها) أي الأمة المشتري بخياره (قوله على الرضا) أي من المشتري بشرائه فليس له ردها بعده (قوله لافعلها) أي الأمة (قوله ذلك) أي خضب يديها بجنساء أو ضفر رأسها

(قوله دون امره) أى المشتري (قوله بائعا) حال من ذى الخيار (قوله ومبتاعا) عطفت على بائعا (قوله فان كانت) أى الامة (قوله يحمل) أى المشتري (قوله وتوقف العلمية) أى ثمنها (قوله ومع) أى المصنف (قوله في هذه العبارة) أى او قصدت لذلك (قوله وقد قبل) بكسر الموحدة الخ حال (قوله فيه) أى قصدت لذلك (قوله الفعل) أى التلذذ (قوله يريد) أى ابن الحاجب (قوله بذلك) أى قصدت لذلك (قوله هذا) أى اقراره بقصد التلذذ ٦١٨ (قوله يقر) أى المشتري (قوله في دين) صلة ترهن (قوله عليه) أى المشتري (قوله وان

دون امره ابن عرفة وطء ذى الخيار بائعا ودومبتاعا فان كانت وخشا يحمل الثمن وتوقف العلمية للاستبراء اللخمى اتفاقا كما يبيع بت غ تباع في هذه العبارة ابن الحاجب وقد قبل في توضيحه قول ابن عبد السلام فيه تجوز فان قصدت مجرد دون الفعل لا يدل على الاختيار أو يدل عليه ولكنه لا يعلم حتى يرتفع النزاع بسببه الا ان يريد ان القاصدا قرع على نفسه بذلك ولعل هذا امراده لان في المدونة وان كان الخيار للمبتاع في الجارية بفجردها في أيام الخيار ونظر اليها فليس ذلك رضا وقد تجرد للقلب الا ان يقرانه جردها متلذذا فهذا رضا (اورهن) المشتري الشيء الذى اشتراه بشرط خياره في دين عليه ظاهره وان لم يقبضه المهرتم قاله د ويبحث ق بانه ان لم يجز المهرتم فهو أخف من البيع الذى لا يعد رضا (أو أجر) بعد الهمز المشتري الشيء الذى اشتراه بشرط خياره فهو رضا ولو لم يماومة (أو أسلم) أى دفع المشتري الرقيق الذى اشتراه بشرط خياره لم (الصناعة) كخياط ولوهيسة أو للكتابة (أو تسوق) بفتح تاء مثقلا أى وقف المشتري في السوق (بها) أى الساعة التى اشتراها بشرط خياره لبيعها ولو لمرة لفظ المدونة أو ساوم بهذه الاشياء بالبيع وعبر ابن يونس واللخمى بالسوق وهو مرادف للمساومة خلافا لمن توهم اقتضاه التكرار وليس بشرط (أو جنى) المشتري على ما اشتراه بخياره فهو رضا (ان نعمد) ها فان أخطأ فليست رضا (أو نظر) الرجل المشتري (الفرج) للامة قصد الانه لا يجرد للشراء في المدونة ونظر المتباع الى فرج الامة رضالا نه لا يجرد في الشراء ولا ينظر اليه الا النساء ومن يحمل له الفرج (أو عرب) بفتح تاء مثقلا أى قصد المشتري (دابة) فى اسافلها (أو ودجها) بفتح تاء مثقلا ويحجم أى قصدتها فى اوداجها (لا) يعد رضا (ان جرد) بفتح تاء مثقلا المشتري (جارية) من ثيابها لقصد ثقلها كما في المدونة ابن يونس ظاهرها انه جائز لتقليدها وهو كذلك فقد يكون عيب بجسمها (وهو) أى المذكور من قوله كاتب الى هنا (رد) للبيع اذا حصل (من) الشخص (البائع) شيئا بشرط خياره فى زمنه (الا الاجارة) والاسلام لتعليم الصناعة بعهده فليست ردا لان الغل له ما لم تزد مدهما عن مدة الخيار الخط بقى عليه شئ لو استثناء لكان حسنا وهو اسلامه للصناعة فان اللخمى استثناء مع الاجارة ونقله ابن عرفة عنه اللخمى وان اعتق من لا خيار له افترق الجواب فان اعتق البائع والخيار للمشتري وقف فان قبل المشتري سقط وان رد مضى وان اعتق المشتري والخيار للبائع سقط سواء رد البائع أو مضى لاعتقائه ما لم يرد في ملكه ولا فى ضمانه (ولا يقل) بضم التثنية وفتح الموحدة ممن كان له الخيار بائعا كان أو مشتريا دعواه بعدم مضى زمن الخيار وما للحق به وليس المبيع بيده (انه اختار) فيه الامضاء للبيع (أو) اختار فيه (رد) البيع وصلة لا يقبل (بعده) أى زمن الخيار وما للحق به (الا بيمينه) تشهد له بما ادعاه البائى هذا يتم لقوله سابقا ويلزم باقتضائه وهو يشمل من له الخيار من بائع أو مشتري وليس بيده المبيع

لم يقبضه) أى الرهن (قوله لم يجزه) أى الرهن (قوله فهو) أى الرهن (قوله فهو) أى ايجاره (قوله وهو) أى التسوق (قوله اقتضاءه) أى التسوق (قوله وليس) أى التكرار (قوله فهو) أى جنائيه وذكرا من ذكر خبره (قوله ان نعمدها) أى المشتري الجارية (قوله فان أخطأ) مفهوم ان نعمد (قوله لانه) أى الفرج (قوله لا يعد) بضم المثناة وفتح العين وشهد الدال أى المشتري (قوله انه) أى تجردها (قوله من قوله كتاب الى هنا) بيان للمذكور (قوله خياره) أى البائع (قوله فى زمنه) أى الخيار (قوله بعهده) أى الرقيق صلة التعليم (قوله له) أى البائع (قوله مدتهما) أى الاجارة والتعليم (قوله عليه) أى المصنف (قوله استثناءه) أى الاسلام للصناعة (قوله وقف) بضم فسكسرى الرقيق (قوله فان قبل) بكسر الموحدة (قوله سقط)

أى بطل اعتاق البائع (قوله وان رد) أى المشتري المبيع (قوله مضى) أى نفذ اعتاق البائع (قوله سقط) وشمل أى بطل اعتاق المشتري (قوله لاعتقائه) أى المشتري (قوله فيه) أى زمن الخيار (قوله وهو) أى لا يقبل انه اختار أو رده (قوله وليس بيده) أى من له الخيار المبيع حال بان كان الخيار للمشتري والمبيع بيد بائعه وانقضى زمن الخيار وادعى المشتري بعده

انقضائه انه اختار في زمنه الامضاء واراد اخذ من رد البائع فلا يقبل الابينة أو كان الخيار للبائع والمبيع بيد المشتري وادعى
البائع بعد انقضائه انه اختار الرد فيه واراد اخذ من المشتري فلا يقبل الابينة (قوله وشمل) أي لا يقبل انه اختار او رد بعده
(قوله وقدم) أي الغائب (قوله وهو بائع) حال من له الخيار (قوله انه امضى) أي البائع في زمن الخيار مفعول ادعى (قوله
او مشتري) عطف على بائع (قوله انه رد) عطف على انه امضى (قوله في زمنه) تنازع فيه امضى ورد (قوله وفيها) أي المدونة (قوله
من المتبايعين) بيان لمن (قوله رد) مفعول اختار (قوله وصاحبه غائب) حال من ٦١٩ فاعل اختار (قوله واشهد) أي من

له الخيار (قوله عليه) أي
على اختيار الرد او الاجازة
(قوله جاز) أي مضى ونفذ
اختياره (قوله له) أي البائع
(قوله لم يحتج) أي البائع
(قوله ان اراد) أي البائع
(قوله وان اراد) أي البائع
(قوله عليه) أي الامضاء
(قوله ان كان) أي الثوب
(قوله واراد) أي المشتري
(قوله فلا يحتاج) أي المشتري
(قوله وان اراد) أي المشتري
(قوله رده) أي الثوب
(قوله فليشهد) أي المشتري
على رده (قوله وهو) أي
المبيع (قوله في زمن الخيار)
صلة بيع (قوله ما اشتراه)
مفعول بيع (قوله لانه)
أي ما اشتراه الخ على لا يبيع
(قوله المنتخب) بفتح الخاء
المججمة (قوله قبل ان
يختاره) صلة يبيع (قوله
وهو) أي المنع (قوله لانه)
أي يبعه (قوله من دلالة
التسوق) بيان لما (قوله
أولى) بفتح الهمز (قوله

وشمل كون الخيار لاحدهما وغاب الآخر وقدم بعد انقضاء زمنه فادعى من له الخيار وهو بائع
انه امضى أو مشتري انه رد في زمنه فلا يقبل الابينة وفيما ان اختار من له الخيار من المتبايعين
ردا او اجازة وصاحبه غائب واشهد عليه جاز على الغائب ابن يونس بعض اصحابنا اذا كان
الثوب بيد البائع والخيار له لم يحتج بعد امد الخيار الى اشهاد ان اراد الرد وان اراد الامضاء
فليشهد عليه وان كان بيد المشتري واراد الامضاء فلا يحتاج لاشهاد ان اراد رده فليشهد اه
تعني كلام المصنف على هذا ولا يقبل من البائع ذي الخيار انه اختار الامضاء والمبيع
بيده او الرد وهو بيد المشتري الابينة ولا يقبل من المشتري ذي الخيار انه اختار الرد والمبيع
بيده او الامضاء وهو بيد البائع الابينة فهذه اربع صور تقرر الى ابينة فان اراد البائع
ذو الخيار الرد والمبيع بيده أو الامضاء والمبيع بيد المشتري او اراد المشتري ذو الخيار الرد
وهو بيد البائع او الامضاء وهو بيد المشتري لم يحتج الى بينة فالجزم وعثمان صور حصلها ابو الحسن
(ولا يبيع) بتقديم التحمية على الموحدة وجرم المضارع بلا الناهية وفي نسخة يبيع برفعه بالجر
ولا نافية وعلى كل منهما فهو مناسب لقولها ولا ينبغي ان يبيع حتى يختار شخص (مشتري) في زمن
الخيار ما اشتراه بشرط خياره لانه في ملك البائع وضمانه البناء مقتضى لا ينبغي الكراهة لكن
عبارة المنتخب تفيد المنع ونصه ولا يجوز لرجل ان يبيع شيئا اشتراه على ان له الخيار فيه قبل ان
يختاره اه وهو ظاهر لانه تصرف في ملك غيره والله اعلم وفي نسخة بتقديم الموحدة فهو مصدر
عطف على الاجارة اي ولا يدل على الرضا يبيع مشتري وهي مخالفة لما تقدم من دلالة التسوق على
الرضا فالبيع اولي فالصواب نسخة المضارع مجزوما ومر فوعلموا فقامت ما تقدم وهو مذهب
ابن القاسم والله اعلم (فان فعل) اي باع المشتري في زمن الخيار ما اشتراه بخياره قبل اخبار
البائع باختياره الامضاء ان حضر او الاشهاد عليه ان غاب ثم ادعى انه كان اختار الامضاء
ونازعه البائع (فهو يصدق) بضم التحتية وفتح الدال في دعواه (انه) كان (اختار) الامضاء
(يعين) وهذا المالك واصحابه رضي الله تعالى عنهم (او) لا يصدق و(لها) اي بائع السلعة
(نقضه) اي فسخ ببيع المشتري لتعديبه واخذ السلعة واجازته واخذ الثمن رواه علي بن زينا
عن مالك رضي الله تعالى عنهم في الجواب (قولان) الخطأ في المدونة اثر كلامه السابق فان
باع فان يبعه ليس باختيار ورب السلعة بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء نقض
البيع وهذا القول الثاني في كلام المصنف والقول الاول في كلامه انه يصدق مع عينه ان

وهو أي ما تقدم (قوله قبل اخبار الخ) صلة فعل (قوله ان حضر) أي بائعه (قوله والاشهاد عليه) أي الامضاء عطف على
اخبار (قوله ان غاب) أي بائعه (قوله ثم ادعى) أي المشتري (قوله ونازعه) أي المشتري (قوله لتعديبه) أي المشتري (قوله به) أي
المبيع (قوله واخذ السلعة) عطف على نقضه (قوله واجازته) أي البيع عطف على نقضه (قوله كلامه السابق) أي لا ينبغي
ان يبيع حتى يختار (قوله فان باع) أي المشتري بشرط خياره ما اشتراه قبل اختياره (قوله فان يبعه) أي المشتري ما اشتراه
بخياره (قوله ورب السلعة) أي البائع (قوله انه) أي المشتري

(قوله قال) أى أبو محمد (قوله غان اختاروا) أى الغرماء (قوله والاخذارجح) حذ (قوله فلا يجبرون) أى على الاخذ (قوله وعليه) أى المشتري الخ حال (قوله ومات) أى المشتري (قوله فيه) أى الخيار (قوله فيمكن) بضم ففتح منفلا أى الوارث (قوله قبل مضي زمنه) أى الخيار صلة الميت (قوله والوصي) أى على الوارث المقيم (قوله مع الكبير) أى الوارث (قوله كوارث) خبر الوصي في انتقال الخيار له (قوله ون اختلاف) أى فى امضاء البيع ورده (قوله ومات) أى المشتري بخياره فى زمنه حال (قوله لهم) أى الورثة (قوله واختلقوا) أى الورثة (قوله وهو) أى القيس (قوله فى حكمه) أى المعلوم المحمول عليه صلة حال (قوله مساواته) أى المعلوم المحمول (قوله له) أى المعلوم المحمول عليه (قوله فى علمه) أى ٦٢١ الحكم (قوله عند الحامل) صلة مساواة أى سواء مساواة

مساواة أى سواء مساواة
فيم فى الواقع أم لا (قوله
وان خص) بضم الخاء
المجتمعة وشدة الصاد المهملة
أى الحد (قوله بالصحيح) أى
من القياس (قوله حذف)
بضم فكسر (قوله
الاخير) أى عند الحامل
(قوله واجازة) أى يسهل
(قوله فيجبر) بضم الياء
وفتح الموحدة (قوله لا تنقل
حصة الراد للبائع الخ) علة
جبر الجيز على الرد (قوله
ولا يلزمه) أى البائع (قوله
ومورثهم) بضم ففتح
فكسر مشددة لا الخ حال
(قوله له) أى مورثهم (قوله
فقياسهم) أى الورثة
(قوله عليه) أى مورثهم
(قوله بجامع) صلة يقتضى
واضافته للبيان (قوله
ضرر) اضافته للبيان (قوله
فى شرح البرهان) خبر
مقدم (قوله الفسخ) أى

للميت واوفر لتركته قاله فى المدونة زاد أبو محمد كون الربح للميت والنقص على الغريم قال فان
اختاروا الرد والاخذ ارجح فلا يجبرون (و) من اشترى شيئا بخياره وعليه دين محيط بماله ومات
فى زمن خياره قبل ان يختار قال كلام نفسه لغرمائه (ولا كلام لوارث) للمشتري فى كل حال
(الان ياخذ) الوارث المبيع (عـ له) أى الوارث بعد رد الغرماء ويدفع عنه للبائع فيمكن من
الاخذ (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره ومات فى زمنه قبل اختياره انتقل خيار الميت غير
المفاس البائع او المشتري بخياره قبل مضي زمنه (لوارث) واحداً ومعددة متفق قال فى الشامل
والوصي مع الكبير كوارث وان اختلف الاوصياء فالنظر للحاكم (و) ان تعدد ورثة الميت
بخيار ومات فى زمنه قبل اختياره وانتقل الخيار لهم واختلقوا فى الاجازة والرد (القياس)
عند أشبه وهو محل معلوم على معلوم فى حكمه مساواته فى علمه عند الحامل وان خص
بالصحيح حذف الاخير قاله فى جمع الجوامع وخبر القياس (رد الجميع) أى الباقي وهو الجيز من
ورثة الميت بخيار (ان رد) يسهل (بعضهم) أى الورثة واجازة بعضهم فيجبر الجيز على الرد مع
من رد لا تنقل حصة الراد للبائع بمجرد الرد ولا يلزمه تبعض المسفقة ولا يسع نصيب من رد ان
اجازو ورثهم انما كان له أخذ الجميع او رد الجميع فقياسهم عليه يقتضى رد الجميع بجامع ضرر
التبعض وفى شرح البرهان أشبه اذا اشترى رجل ساعة بخيار ثم مات وله ورثة فاختلقوا فقال
بعضهم نرد وقال بعضهم نختار الامضاء فالقياس الفسخ لان الذى ورثوا عنه الخيار لم يكن له رد
بعض الساعة وقبول بعضها بل اذا رد البعض تعين عليه رد الجميع وهم فى ذلك بمنزلة مورثهم
فقتضى القياس عند رد بعضهم ان يفسخ البيع فى الجميع (و) والاستحسان) عنده ايضا وهو
معنى يتدح فى ذهن المجتهد تقصر عبارته عنه والمراد بالمعنى دليل الحكم الذى استحسنته
لانفس الحكم لانه يذكر وهو هنا (اخذ) الوارث (الجيز) شراء مورثه (الجميع) أى جميع ما اشتراه
مورثه ويدفع عنه من ماله وان لم يرض البائع اذا لضرر عليه فيه وقد دخل عليه مع المورث فان
ابى اخذ الجميع جبر على الرد مع من رد وليس له أخذ نصيبه فقط بغير رضا البائع لانه ضرر عليه
بتبعض صفقته (و) ان باع شخص بخياره ومات فى زمنه قبل اختياره واجاز يسهل بعض ورثته
ورده بعضهم (هل ورثة) الشخص (البائع) شيئا بخياره ومات فى زمنه قبل اختياره المختلقون

رد الجميع المبيع (قوله الذى ورثوا عنه) أى المشتري (قوله وهم) أى الورثة (قوله عنده) أى اشبه (قوله وهو) أى الاستحسان
(قوله عبارته) أى المجتهد (قوله عنه) أى المعنى (قوله لانه) أى المجتهد (قوله يذكره) أى الحكم (قوله وهو) أى الحكم
(قوله الجميع) مفعول أخذ (قوله عليه) أى البائع (قوله فيه) أى أخذ الجميع (قوله وقد دخل) أى البائع (قوله عليه)
أى أخذ الجميع (قوله فان أى) أى الجيز (قوله جبر) بضم فكسر أى الجيز (قوله له) أى الجيز (قوله لانه) أى أخذ نصيبه فقط
(قوله عليه) أى البائع (قوله ومات) أى البائع (قوله فى زمنه) أى الخيار (قوله قبل اختياره) أى البائع (قوله المختلقون)
نعت ورثة

(قوله فيهما) أى الاجازة والرد (قوله في جريان الخ) صلة كاف التثنية (قوله فيهم) أى ورثة البائع صلة جريان (قوله انه) أى الشان (قوله فى انه) أى الشان (قوله فيهم) أى ورثة البائع وورثة المشتري (قوله لكن ينزل الراداع الخ) استمر الراداع على لافرق بين ورثة البائع وورثة المشتري الخ الرفع ايها من الراداع من ورثة البائع كالراداع من ورثة المشتري والمجيز من ورثة البائع كالجيز من ورثة المشتري (قوله بجامع الخ) ٦٢٢ اضافته للبيان (قوله ان كلاً) أى من المجيز من ورثة المشتري والراداع من ورثة البائع

(قوله ان كلا) اى من الراد
من ورثة المشتري والمجيز
من ورثة البائع (قوله
فمقال القياس فى ورثة
البائع الخ) تفريع على
ينزل الراد من ورثة البائع
منزلة المجيز من ورثة
المشتري الخ (قوله وهو)
اى ببعض الصفة (قوله
فليس له) اى الراد (قوله
ويدفع) اى الراد (قوله
اوليس ورثة البائع كورثة
المشتري الخ) هذا هو
النأويل الثانى (قوله وانما
يدخلهم) اى ورثة البائع
(قوله لانه) اى المجيز (قوله
فى زمن خياره) صلة بين
(قوله وعلم) بضم العين
(قوله فى الاصلح) صلة نظير
(قوله له) اى المضمون (قوله
فى المدونة) خبر مقدم
(قوله فاطبق) بضم الهمز
وكسر الباء (قوله فى أيام
الخيار) صلة بين (قوله
واختياره) حال (قوله
أو يوكل) اى السلطان
(قوله بذلك) اى المضمون
(قوله من ورثته) اى
المضمون بيان لمن (قوله فى

في الامضاء والرّد (كذلك) أى المذكور من ورثة المشتري المختلفين فيهما في جريان القياس والاستحسان فيهم الخط ظاهر المدونة انه لا فرق بين ورثة البائع وورثة المشتري في انه يدخل فيهم القياس والاستحسان لكن ينزل الراد من ورثة البائع منزلة المجيز من ورثة المشتري بجماع ان كلا مدخل السعة في ملكه وينزل المجيز من ورثة البائع منزلة الراد من ورثة المشتري بجماع ان كلا يخرج السعة من ملكه فيقال: القياس في ورثة البائع اجازة للجميع ان اجاز بعضهم الملك المشتري حصة المجيز قبلزم الراد الاجازة في حصته لئلا تنبعض الصفقة وهو ضرر على المشتري فليس له الاخذ بغير نصيبه والاستحسان اخذ الراد الجميع ويدفع للمجيز حصته من الثمن او ليس وورثة البائع كورثة المشتري في جريان القياس والاستحسان وانما يدّخا لهم القياس فقط دون الاستحسان فليس لمن رد اخذ نصيب المجيز لانه انما اجاز لا جنى اى المشتري لالوارث بخلاف ورثة المشتري فان المجيز منهم يقول للبائع انت رضيت باخراج سلمتك للمورق في هذا الثمن وانا قائم مقامه في دفعه لك ولا يمكن الراد من ورثة البائع ان يقول هذا لمن صار له نصيب المجيز وهو المشتري في الجواب (تاويلان) الاول لابن ابي زيد في غير المختصر والثاني لبعض القرويين (وان) باع او ابتاع شخص بخياره و (جن) بضم الجيم وشهد الذنون له ان الخيار بائعا كان ومشتري باقيا زمن خياره قبل اختياره ولم يعلما انه لا يفيق أو يفيق بعد زمن طويل يضر بالعاقلة الاخر (نظر السلطان) اى ذو السلطنة والحكم خليفة كان او نائبه في الاصلح له من امضاء او رد في المدونة ابن القاسم من جن فاطبق عليه في ايام الخيار والخيار له فان السلطان ينظر في الاخذ او الرد او بكل بذلك من يرى من ورثته او غيرهم من ينظر في ماله ويتفق منه على عياله (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره واغنى عليه فيه قبل اختياره (نظر) بضم فكسر اى انتظر الشخص (المقضى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية عليه في زمن خياره قبل اختياره حتى يفيق وينظر لنفسه ولو تأخرت افاقته عن ايام الخيار على المشهور ان لم يطل زمنه حتى يضر بالاخر (وان طال) زمن انغمائه بعد زمن الخيار (فسخ) بضم فكسر البيع في المدونة ومن اغنى عليه في ايام الخيار انتظرت افاقته ثم هو على خياره الا ان يطول انغمائه اياما فينظر السلطان فان رأى ضررا فسخ البيع وليس له ان يرضيه بخلاف الصبي والمجنون وانما الاغناء مرض اه البناء ولا يحصل الضرر للبائع الا بالاطول الزائد على امد الخيار لان ايامه مدخول عليها بينهم ما بدليل قول النعمى اذا كان الخيار ثلاثة ايام فافاق بعد يومين اختار في اليوم الباقي ويومين بعده لانه انما اشترى على ان يواصر نفسه ثلاثا لا مضرة على البائع في زيادته من نقله ابو الحسن وقال اشهب له الرد والاجازة في ايام الخيار وليس له بعد زوالها الا الرد الخط وهل المفقود كالنعمى او كالمجنون قولان وظاهر كلام ابن عرفة ترجيح الثاني (والملك) للمبيع بخيار

ثالثه) أى المجنون (قوله على عماله) أى المجنون (قوله فى زمن خياره) صله المعنى فى
(قوله حتى يقيق) صله انظر (قوله فى المدونه) خبر مقدم (قوله فان رأى) أى السلطان (قوله فسبح) أى السلطان (قوله وليس له) أى
السلطان (قوله ان يضربه) أى البسيع (قوله بينهما) أى المتبايعين (قوله له) أى السلطان (قوله وليس له) أى السلطان (قوله
ذوالها) أى أمام الخيلار (قوله المقة قود) أى فى زمن خياره قبل اختياره

(قوله في زمنه) أى الخيار صله المالك (قوله من البائع) صله نقل (قوله لكنه) أى مالك المشتري في زمنه (قوله فإذا) أى عدم تمام ملك المشتري عليه كونه ضمانه من بآئعه (قوله ضمانه) أى المبيع في أمد المار (قوله باتفاقهما) أى القولين (قوله في زمنه) أى الخيار صله يوجب (قوله فله) أى المشتري (قوله به) أى الخيار (قوله زمنه) أى الخيار صله جنى (قوله لغيره) أى البائع مشتريا كان أو أجنبيا (قوله لأنه) أى الولد (قوله ومثله) أى الولد في كونه للمشتري (قوله في زمنه) أى الخيار صله الضمان (قوله إذا قبضه) أى المبيع (قوله فيه) أى زمن الخيار تنازع فيه تلف وضياح (قوله إذا كان) أى المبيع (قوله له) أى البائع (قوله وألغيره) أى البائع (قوله متى ما يفتح الهاء) (قوله كان) أى المشتري (قوله بأن يقول) أى ٦٢٣ المشتري المتهم في حلقه تصويره (قوله في كل حال) صله

حلف (قوله تلف أو ضياح) بلا تنوين فيهما لا ضافتهما (قوله بشهادة مئة) صله يظهر (قوله برؤيته) أى المبيع (قوله عنده) أى المشتري (قوله أو بإيداعه) أى المبيع عطف على برؤيته (قوله أو ببيع) أى المبيع (قوله أو تكذيب) عطف على شهادة (قوله تلقاه) أو ضياحه (قوله أى المبيع) فلا تقبل دعواه (قوله أى المشتري تلقاه أو ضياحه) تقرير على يظهر كذبه (قوله ويضمن) أى المشتري (قوله عوضه) أى قيمة المقوم ومثل المثل (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ان ادعى) أى المشتري (قوله موته) أى الحيوان (قوله أى المشتري بخياره) (قوله عنه) أى الموت (قوله لأنه) أى موته (قوله كذبه) أى المشتري في دعواه (قوله

في زمنه) (البائع) فالامضاء نقل ملك من البائع للمشتري لا تقرير وقيل للمبتاع فالامضاء تقرير لا نقل لكنه غير تام فلما كان ضمانه من البائع باتفاقهما قاله المازري (وما) أى المال الذى (يوجب) بضم التحتية وفتح الهاء (للعبد) المبيع بخيار في زمنه للبائع في كل حال (الان يستثنى) أى يشترط المشتري مال العبد فله ما يوجب زمنه (والغلة) الحاصلة أيام الخيار للمبيع به كبيضر وابن واجة عسل للبائع (وارش ما جنى أجنبى) على مبيع بخيار زمنه (له) أى البائع ولو كان الخيار لغيره واستثنى المشتري ما له بدليل تأخير عن الاستثناء (بخلاف الولد) الذى تلده الانثى المبيعة بخيار زمنه فليس للبائع لأنه كجزء المبيع لأغلة ومثله الصوف التام (والضمان) للمبيع بخيار في زمنه إذا قبضه المشتري وادعى تلفه أو ضياحه فيه (منه) أى البائع إذا كان مما لا يغاب عليه ولم يظهر كذب المشتري أو ما يغاب عليه وثبت تلفه بيينة كان الخيار له وألغيره (و) ان اشترى شخص شيئا بخيار وقبضه من بآئعه وادعى تلفه أو ضياحه ولم يصدقه بآئعه في دعواه (حلف) شخص (مشتري) ما لا يغاب عليه بخيار وادعى ضياحه أو تلفه بعد قبضه متى ما كان ام لا وقيل انما يخاف المتهم بان يقول لقد ضاع قبل أن اخذار وما فرطت ويقول غير المتهم ما فرطت فقط في كل حال (الان يظهر كذبه) أى المشتري في دعوى تلف أو ضياح ما لا يغاب عليه بشهادة يئنه برؤيته عند بعد الزمن الذى ادعى التلف أو الضياح فيه أو بإيداعه أو ببيع وتكذيب من استشهده على معاينة تلقاه أو ضياحه فلا تقبل دعواه ويضمن عوضه في المدونة ان ادعى موته بموضع لا يخفى موته فيه سئل عنه أهل ذلك الموضع لأنه لا يخفى عليهم فان تبين كذبه ولم يعلمه أحد ضمن بخلاف الاباق فيصدق بلا بيينة فان قيامها عليه متعذر إذا العبد لا يرد لابقه الا الخلو قوله حلف مشتري بعد ما إذا لم يتنازعا بعد انضاء امد الخيار هل هلك فيه و بعده والا فالقول للبائع ببيئته انه هلك بعده ويضمن المشتري ابن عرفة محمد عن ابن القاسم من اتباع عبد الخيار له فلهالك فقال هلك في امد الخيار وقال البائع بعد صدق لان المبتاع طلب نقض البيع فعليه البيينة الشيخ يعنى واقف على مضى الامد ولو قال المبتاع لم ينقض صدق مع ببيئته لان البائع اراد تضمينه وعطف على يظهر فقال (او يغاب) بضم التحتية (عليه) أى المبيع بخيار بان يمكن اخفاؤه مع وجوده سالما كثوب فيضمه المشتري المدعى تلفه أو ضياحه (الايينية) تشهد له بضياحه أو تلفه بغير سببه وتقر يظه فيها ان رد المشتري المبيع في مدة الخيار

اولم يعلمه) أى موته (قوله ضمن) أى المشتري (قوله فيصدق) بضم ففتح مثقلا أى المشتري في دعواه (قوله عليه) أى الاباق (قوله والا) أى وان تنازعا بعد امد الخيار في هلاكه فيه أو بعده (قوله يقال) أى المبتاع (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا أى البائع (قوله فعليه) أى المبتاع (قوله يعنى) أى ابن القاسم (قوله صدق) أى المبتاع (قوله بان يمكن اخفاؤه) أى المبيع الخ تصوير ليغاب عليه (قوله فيضمه) أى المبيع (قوله وتقر يظه) أى المشتري في حفظ المبيع عطف على سببه (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم

(قوله كان) أي المبيع (قوله لا يغاب عليه) بيان لما (قوله كذبه) أي المشتري في دفعه أو التلف أو الضياع (قوله له) أي المشتري (قوله لأن له) أي البائع الخلة لا يستحقها أكثرهما (قوله أن كان) أي الأكثر (قوله والد) عطف على الأمضاء (قوله استفساره) أي سؤال البائع عما اختاره (قوله وعليه) أي كون المشتري إذا حلف يضمن خصوص الثمن (قوله تساوبا) أي الثمن والقيمة (قوله غرم) أي المبتاع (قوله منهما) ٦٢٤ أي الثمن والقيمة (قوله فإن كان) أي الأقل (قوله وإن كان) أي الأقل (قوله يمينه)

فقال البائع ليس هذا المبيع صدق المبتاع يمينه كان يغاب عليه أم لا (وضمن) الشخص (المشتري) بخيار ما تلقه أو ضيعه لا يغاب عليه أن ظهر كذبه أو ما يغاب عليه ولم تقم له يمينه (أن خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثله الشخص (البائع) أي كان الخيار مشروطاً له ومفعول ضمن (الأكثر) من الثمن والقيمة يوم قبضه لأن له اختيار الأمضاء أن كان الثمن والردان كانت القيمة أكثر الباطي الذي يقبضه النظر استفساره قبل الزام المشتري فإن أمضى فليس له إلا الثمن وإن رد فله القيمة (الأن يحلف) المشتري أن ما يغاب عليه تلف أو ضاع بغير سببه وتقرطه (فالثمن) يضمنه دون القيمة الزائدة وعليه فإن كانت القيمة أقل أو تساوى غرم الثمن ولا يمين وشبهه في ضمان الثمن فقال (ك) تلف أو ضاع ما في (خياره) أي المشتري فيضمن ثمنه ولو كانت قيمته أكثر ابن عرفة اشبه أن كان الخياراً للمبتاع غرم الأقل منهما فإن كان الثمن فبدون يمين وإن كان القيمة فبدون يمينه وإن كان الخياراً لهما فالظاهر تغليب جانب البائع وعطف على المشبه في ضمان الثمن مشبه آخر فيه فقال (وكغيبية) شخص (بائع) على مبيعه بخيار وادعى تلقه أو ضيعه (والخيار) مشروط (لغيره) أي البائع من مشتري أو جاني فيضمن البائع ثمنه ولو أقل من قيمته لقوة تصرفه بملكه وضمائه وسواء كان ما يغاب عليه أم لا بعد حلفه لقد ضاع أو تلف قال اللخمي فعلى قول ابن القاسم يحلف البائع لقد ضاع ويبرأ أه أي أن لم يقبض الثمن والارده ومفهوم والخيار لغيره أنه أن كان الخياراً له فكذلك بالاولى (وأن جاني) شخص (بائع) على مبيعه زمن الخيار (والخيار) مشروط (له) أي البائع وجاني (عسدا) ولم تلقه (فهو) (رد) للبائع عند ابن القاسم وقال اشبه ليس رداً بقدرته على ردها ما فرده للبائع بواسطة تعيبه المبيع لا يصدر من عاقل (و) أن جاني بائع والخيار له (خطأ) فله أمضاء المبيع بحاله من خيار التروى لأن جنائمه خطأ ليست رد للبائع لعدم دلالة عليه لما فاة الخطأ قصد الفسخ فإن أمضى البائع المبيع (فلا مشتري خيار العيب) بين التماسك ولا شيء له والردواخذته لأن العيب الحادث زمن الخيار كالقديم (وأن تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار له (انفسخ) البائع (فيهما) أي العهد والخطأ (وأن خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثله (غيره) أي البائع وهو المشتري (وتعمد) بفحش مثقلاً البائع الجنائية على المبيع بخيار في زمنه ولم تلقه (فلا مشتري الرد) للمبيع على البائع واخذته لما له من خيار التروى والنقص (أو) أمضاء المبيع و (أخذ) أرض (الجنائية) وهو ما حده الشارع كنصف عشر القيمة في الموضوعة برأس أو حتى أعلى والعشر ونصفه في منقلاهما والثالث في الأمانة أو الجائفة وأن برثن على غير شين وما نقصته قيمته مع عيباً عن قيمته سليماً في غيرها ما ليس فيه شيء مسمى أن يرى على شين والأقل شيء فيه واستشكل أخذ المشتري أرض جنائية البائع بأنه جاني على ملكه ومضمونه

أي المبتاع (قوله لهما) أي المتبايعين (قوله فيه) أي ضمان الثمن (قوله من مشتري أو جاني) بيان لغيره (قوله تصرفه) أي البائع في مبيع الخيار (قوله بملكه) أي البائع المبيع صلة قوة وبأوه سببية (قوله وضمانه) أي البائع المبيع (قوله وسواء كان) أي المبيع (قوله بعد حلفه) أي البائع صلة يضمن (قوله أنه) أي الشأن (قوله) أي البائع (قوله فكذلك) أي كون الخيار لغيره في ضمان الثمن (قوله بالاولى) بفتح الهمزة (قوله زمن الخيار) صلة جاني (قوله والخيار له) حال (قوله فرده) أي المبيع (قوله له) أي البائع (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله لأن جنائمه) أي البائع (قوله عليه) أي الرد (قوله لما فاة الخطأ الخ) حال لعدم دلالة عليه (قوله بخيار) صلة مبيعة (قوله بجناية البائع) صلة تلف (قوله في زمنه) أي الخيار له جنائية (قوله

والخيار له) أي البائع حال (قوله لما له) أي المشتري (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله والنقص) واجب عطف على التروى (قوله وهو) أي أرض الجنائية (قوله في منقلاهما) أي الرأس والحي الأعلى (قوله وما نقصته قيمته) عطف على ما حده الشارع (قوله في غيرها) أي الموضوعة وما بهدها (قوله بما ليس فيه شيء مسمى) بيان لغيرها (قوله أن يرى) أي غيرها (قوله والإلا) أي وإن يرى بلا شين (قوله بانه) أي البائع (قوله ومضمونه) عطف على ملكه

(قوله بانه) أى الشائب (قوله وهو) أى المشتري (قوله فكأن) بفتح الهمزة وشد النون (قوله بخيار) صلة مبيعة (قوله بجناية البائع) صلة تلفت (قوله في زمنه) أى الخيار صلة جناية (قوله والخيار للمشتري) حال (قوله ووافي) أى الاجنبي المشتري أى على اختيار الرادو الامضاء (قوله فكذلك) أى كون الخيار مستثني في ضمان البائع الاكثر (قوله والا) أى وان لم يوافق الاجنبي المشتري (قوله فان رد) أى الاجنبي البيع (قوله وان اجاز) أى الاجنبي البيع (قوله ولم تناف) بضم فسكون فكسرة الجناية البيع (قوله وهو) أى الخيار (قوله لغيره) أى البائع (قوله بجميع الثمن) صلة أخذ (قوله لها) أى الجناية (قوله ويرث) أى الجناية أى أثرها على شين في حيز المبالغة (قوله لجناية البائع على ملكه) علة لانتفاء الارش ٦٢٥ (قوله ينظر) بضم الياء وفتح

اظهار (قوله به) أى المبيع (قوله أعذر) أى البائع (قوله له) أى المشتري (قوله من خيار الخ) بيان لما (قوله والخيار للمشتري) حال (قوله في زمنه) أى الخيار صلة جنى (قوله والخيار له) حال (قوله له) أى المشتري (قوله به) أى المبيع (قوله لانه) أى المشتري والشان (قوله تبين) بفتح تين (قوله أى باخرة) بارة التمسك (قوله انه) أى المشتري (قوله لانه) أى المبيع (قوله ووجه) بفتح تين (قوله الاول) أى المصنف (قوله غرمه الارش) عدم غرمه الارش (قوله بينائه) أى الاول (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله وارث الجناية) أى بدل (قوله ارش نحو) وما نقص (قوله ارش نحو الموضحة) أى مما عصى الشارع (قوله ارشاً لا يتوقف على برته) على نقص (قوله في زمن خياره) صلة جنى (قوله من بائع واجنبي) بيان لغيره

واجب بانه لما كان الخيار للمشتري وهو متمكن من امضاء البيع فكان البائع جنى على مال للمشتري فيه حق واجب د باتهام البائع على قصد الرد بخلاف جناية الاجنبي (وان تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار للمشتري (ضمن) البائع للمشتري (الاكثر) من الثمن لحجة المشتري باختيار الرادو له من خيار التروى والقيمة اذ للمشتري الامضاء بذلك وان كان الخيار لاجنبي ووافق المشتري فكذلك والافان رد فلا كلام للمشتري وان اجاز ضمن البائع الثمن (وان اخطأ) البائع في جنيته على المبيع بخيار في زمنه ولم تلف وهو لغيره (فله) أى المشتري (أخذه) أى المبيع حال كونه (ناقصاً) بلا اخذ ارش من البائع بجميع الثمن ولو كان له اذية مقدرة وورثت على شين لجناية البائع على ملكه ولم ينظر لعلق حق المشتري به اعذر بما اخطأ (أوردته) أى المبيع لماله من خيار التروى وخيار النقص (وان تلفت) الذات المبيعة بجناية البائع عليها خطأ والخيار للمشتري (انفسخ) البيع (وان جنى) شخص (مشتري) على شئ مبيع بخيار في زمنه (والخيار) مشروط (له) أى المشتري (ولم يلفها) أى المشتري الذات الجنى عليها بجنيته عليها (عمداً فهو) أى فعل المشتري (رضاً) باشرائه (و) ان جنى مشتري والخيار له (خطأ فله) أى المشتري (رده) أى المبيع بحاله من خيار التروى (و) دفع ارش (مانقص) لبائعه لان الخطأ كالعمد في مال الغير وله التمسك به مع عيب الارش لانه تبين انه جنى على ملكه ويغرم الثمن للبائع المصنف والقياس ان يغرم المشتري الارش للبائع ان تماسك لانه في ملك البائع وضمه له ووجه الاول بينائه على ان الملك للمشتري زمن الخيار والاولى وارث الجناية ليشمل ارش نحو الموضحة (وان آتلفها) أى المشتري الذات التى جنى عليها عمداً وخطأ في زمن خياره (ضمن) المشتري (الثمن) للبائع (وان خير) بضم اطاء المججمة وكسر التثنية مثقلة (غيره) أى المشتري من بائع أو اجنبي (وجنى) المشتري على المبيع بخيار في زمنه (عمداً او خطأ) ولم يلفه (فله) أى البائع بحاله من خيار التروى رد المبيع و (أخذ) ارش (الجناية او) امضاء البيع وأخذ (الثمن) ظاهره كائن الما يجب وابن شام فيهما وبه صرح الشارح وت ومن تبعها والذى يفيد نقل ح عن ابن عرفة ان هذا فى العمد ويخير المبتاع فى الخطأ بين دفع الثمن وأخذ المبيع وتركه ودفع ارش الجناية فى الحالين (وان تلفت) الذات بجناية المشتري عليها عمداً أو خطأ فى زمن خيار البائع (ضمن) المشتري (الاكثر) من الثمن الذى بيعت به اذ للبائع امضاه والقيمة اذ لده رده فان كان الخيار لاجنبي ووافق فكذلك والافلا الاجازة

٧٩ منح فى (قوله بحاله) أى البائع (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله فيهما) أى العمد والخطأ (قوله وبه) أى تعميم العمد والخطأ صرح (قوله هذا) أى تخيير البائع بين الارش والثمن (قوله وتركه) أى المبيع (قوله فى الحالين) أى أخذ المبيع وتركه (قوله فى زمن خيار البائع) صلة جناية (قوله امضاه) أى البيع (قوله اذله) أى البائع (قوله رده) أى البيع (قوله ووافق) أى الاجنبي المشتري على اختيار الامضاء والرد (قوله فكذلك) أى خيار البائع فى ضمان المشتري الاكثر (قوله والا) أى وان لم يوافق الاجنبي المشتري (قوله فله) أى الاجنبي

(قوله والزامه) أى المشتري (قوله غلب) بضم فكسر مثقلا (قوله والخيار له) أى المشتري حال (قوله لغو) خبر جناية (قوله فان رد) أى المشتري المبيع (قوله القليل) أى من الشين (قوله وفى غرمه) أى المشتري (قوله للمفسد) أى لاجل الشين المفسد للمبيع (قوله غنمه) أى المبيع مفعول غرم (قوله أقلهما) أى غنمه وقيمته (قوله لابن القاسم) راجع لغرم غنمه (قوله وصنعون) راجع لغرم غنمه (قوله وقول النخعي الخ) راجع لأقلهما (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله والخيار له) أى البائع حال (قوله كونها) أى الجناية (قوله رده) أى البائع المبيع (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله والخيار للبائع) حال (قوله كاجنبى) أى جناية فى إيجاب ارشها (قوله للبائع أخذ ٦٢٦ الجناية والثمن) مفعول قول (قوله لأعرفه) خبر قول (قوله ويضر) أى أخذ البائع

الارش والثمن (قوله والزام المشتري الثمن والرد والزامه القيمة وان كان الخيار مشروطا للبائع والمشتري غلب جانب البائع ابن عرفة جناية المشتري والخيار له خطأ لغو فان رد غرم نقص القليل وفى غرمه للمفسد غنمه أو قيمته فائتها أقلهما لابن القاسم وصنعون فائدها ويعتق عليه وقول النخعي لو قيل لكان وجهان حال وجناية البائع والخيار له خطأ توجب تخصيص البائع وعمدا فى كونها دليل رده قولا ابن القاسم وانتهى ثم قال وجنابته أى المشتري والخيار للبائع خطأ كاجنبى وقول ابن الحاجب للبائع أخذ الجناية والثمن لا يعرفه ويضر بالبائع وعمدا للبائع الزامه المبيع أو ارش الجناية وجناية البائع والخيار له مبيع بقتل خطأ فسخ وعمدا يلزمه فضل قيمته على غنمه ونقص خطأ لغو لأنه فى ملكه وضمنه وعمدا للمبيع أخذ مع الارش ٥١ (وان اشترى) شخص (احد فوبين) مثلا غير معين (وقبضهما) أى المشتري الثوبين (لخيار) أى يعين المشتري واحد منهما للشراء ويرد الآخر واشترط الخيار لنفسه فيما يعينه بين امساكه ورده (فادعى) المشتري (ضياعهما) أى الثوبين معا بالبينة كما قدمه بقوله أو يغاب عليه البينة وهو أحد قولين والثانى يضمن واحدا بالثمن ولو قامت له بينة عليه الرجعى وهو ظاهر المدونة وسبب الخلاف هل ضمانه ضمان تهمة أو اصاله (ضمن) المشتري (واحدا) منهما (بالثمن) الذى يسع به ولا يضمن الآخر لأنه أمين عليه فان كان الخيار للبائع فيضمن المشتري واحدا بالثمن والقيمة الا ان يحلف فيضمن الثمن خاصة (فقط) راجع لو اسد الاقوله بالثمن لا يضمنه ضمان الآخر بالقيمة وليس كذلك فان كان اشترى احدهما بالزام وقبضهما اختارا واحدا منهما وادعى ضياعهما فكذلك وان ادعى ضياع احدهما فليس له اختيار الباقي ولزمه نصف القلاف قاله ابن يونس نقله الموافق ويضمن المشتري واحدا بالثمن ان لم يسأل البائع اقباضهما بل (ولو سأل) المشتري البائع (فى اقباضهما) أى الثوبين لهذا احد قولى ابن القاسم وأشار بولوى قوله الثانى الذى فرق فيه بين تطوع البائع بدفعهما له فيضمن واحدا بالثمن وبين سؤال المشتري تسليهما فليضمنهما نقله فى التوضيح البدائى واظهاره على الثانى ضمان الثانى بالثمن أيضا لان المردود بولوى قول ابن القاسم فى الموازنة والذى تقدم من مذهبه فى قوله كخياره هو الضمان بالثمن وان القائل يضمن الاقل بعد حلفه هو أشبه والله أعلم (او) ادعى (ضياع واحد) منهما فى القرض المذكور (ضمن) المشتري (نصفه) أى الضائع لعدم العلم بكون الضائع المبيع أو غيره فضمن النصف عملا بالاحتمالين واستشكل بان ضمانه أى المشتري (قوله ضمان

الارش والثمن (قوله وعمدا) عطف على خطأ (قوله الزامه) أى المشتري (قوله والخيار له مبيع) حال (قوله بقتل) صلة جناية (قوله فسخ) خبر جناية (قوله وعمدا) عطف على خطأ (قوله يلزمه) أى البائع (قوله فضل) أى زائد (قوله قيمة) أى المبيع (قوله ونقص) عطف على بقتل (قوله أخذه مع الارش) أى وله رده (قوله غير معين) حال من أخذ (قوله واشترط) أى المشتري (قوله بين امساكه الخ) صلة الخيار (قوله وهو) أى التقييد بكون دعواه ضياعهما بالبينة (قوله له) أى المشتري (قوله عليه) أى ضياعهما (قوله وهو) أى ضمان واحد بالثمن مع البينة على ضياعهما (قوله ضمانه) أى المشتري (قوله ضمان

تهمة) أى فينتفى بقيام البينة (قوله أو اصاله) أى فلا ينتفى به (قوله يحلف) أى المشتري على ضياعهما (قوله ان فكذلك) أى فى ضمان واحد فقط بالثمن (قوله قولى) بفتح اللام حتى قول بلانون لاضافته (قوله الى قوله) أى ابن القاسم (قوله فيضمنهما) أى الثوبين أحدهما بالثمن والآخر بقيمته (قوله على الثانى) أى ضمانهما (قوله ضمان الثانى) أى من الثوبين والظاهر ما قدمته لان المبيع احدهما والآخر أمانة غير مبيع والله أعلم (قوله منهما) أى الثوبين (قوله القرض) بفتح القاء وسكون الراء أى التقدير (قوله بالاحتمالين) أى احتمال كون الضائع المبيع المقتضى ضمانه كله واحتمال كونه غيره المقتضى عدم ضمانه (قوله بان ضمانه) أى المشتري (قوله ان كان) أى الضمان

(قوله فكان) أى المشتري (قوله جميعه) أى الضائع (قوله وان كان) أى منه (قوله لغيرها) أى التهمة (قوله فلا يضمن نصفه) اذ لا موجب له غيرها (قوله ورده) أى الاشكال (قوله بان شرط) صلة ردواضا فتمت لامية (قوله 'ايجاب تهمته) أى المشتري واطافة ايحاب من اضافة المصدر الى فاعله (قوله ضمائه) أى المشتري مفعول ايحاب (قوله كونها) أى التهمة خبران (قوله فى مشتري) بفتح الراء (قوله له) أى المشتري صلة مشتري (قوله ومشترا) أى المشتري (قوله احدهما) أى الثوبين (قوله مبهما) بفتح الهاء خال من احدهما (قوله فقط) بضم الفاء وشدة الضاد أى قسم أى المشتري بفتح الراء (قوله عليهما) أى الثوبين (قوله فكان) أى صار مشترا أى المشتري (قوله منهما) أى الثوبين (قوله فصار) أى التالف (قوله ادعى) أى المشتري (قوله لانهما) أى الثوبين فيضمن المبيع دون الوديعة ونص ابن عرفة ولو ادعى ضياع أحدهما والثوبين ٦٢٧ ففيها يضمن عن التالف وله أخذ

الثاني اوردته وقال محمد ليس له الاخذ نصفه لانه لم يبعه ثوبا ونصفا للخصي قول أشهب أحسن لردده الباقي ويفسر في التالف الاقل أو حبسه بالثمن وفي النقص ما بلغت واستشكل قولها يفرم نصف التالف على أصلها أنه ضمان تهمته لاستحالة تهمته في نصف فقط فان عتبرت تهمته ضمن جميعه والا فلا يضمن ويرد بان شرط ايحاب تهمته ضمائه كونها فى مشتراه وهو أحدهما مبهما فقطض عليهما فكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثوبين أحدهما مشتري بخيار والاخر وديعة ادعى تلفهما (قوله وهو) أى كون المبيع ثوبا ونصفا (قوله الفرض) بفتح الفاء

ان كان التهمة فكان يضمن جميعه لاستحالة تهمته في نصفه وان كان لغيرها فلا يضمن نصفه وره ابن عرفة بان شرط ايحاب تهمته ضمائه كونها فى مشتري له ومشتراه احدهما مبهما فقطض عليهما فكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثوبين احدهما مشتري بخيار والاخر وديعة ادعى تلفهما (وله) أى المشتري (اختيار) جميع الثوب (الباقى) وله رده وليس له اختيار نصف الباقي على المشهور لانه ضرر على البائع وقال محمد انما له اختيار نصف الباقي وهو القياس لان المبيع ثوب واحد واذا اختار جميع الباقي لزم كون المبيع ثوبا ونصفا وهو خلاف الفرض واجيب بانه امر بغير اليه الحكم الشرعى وبما لا يقنع في الامور الظنية وفي اختيار نصفه ضرر الشركة فلا يرتكب فان قال اخترت الباقي ثم ضاع الاخر فلا يصدق قاله في المدونة وان قال اخترت التالف منه بتمامه واشعر ذكره ثوبين وتعتبر مبادى ان المبيع يغاب عليه ولا يثبت على ضياعه فان كان لا يغاب عليه أو قامت بينة به كقبضه عبدين ليختار أحدهما وهو قيم يختاره بالخيار وادعى ضياعهما فلا ضمان عليه فيهما أو ضياع واحد فقط فلا ضمان عليه فيه وخير في أخذ جميع الباقي ورده وان مضت مدة الخيار ولم يختار ثم أراد الاختيار بعد هافان كان بعد ايام الخيار فليس له ذلك وان قرب منها فذلك له ابن تونس ومن المدونة قال ابن القاسم ولا ممتناع أخذ أحد الثوبين بالثمن الذى سميما قرب من أيام الخيار وان مضت وتباعدت فليس له اختيار أحدهما وينقض البيع الا ان يكون قد اشهر سدانه اختيار أحدهما في أيام الخيار أو ما قرب منها أو الحسن القرب يومان والبعده ثلاثة بعد امد الخيار ومفهوم قوبن انه لو اشترى أحد كعبدين بمالا يغاب عليهما وقبضهما ليختار فضاعا أو ضاع أحدهما فقال ابن تونس ومن المدونة قال ابن القاسم ولو كانا عبدين ونحوهما ما لا يغاب عليه فادعى ضياعه صدق بيمينه ولا شئ عليه الا أن يأتي ما يدل على كذبه أو شبه في مطلق الضمان فقال (كم) شخص (سائل) أى طالب من آخر (دينارا) قرضا وقضاء عن دين (فيعطى) بضم التحتية وفتح الطاء المهملة السائل (ثلاثة) من الدنانير ليختره ارمنها واحدا

وسكون الراء أى تقدير المسئلة (قوله يقتنع) بضم الياء وفتح النون أى يكتفى (قوله لا يرتكب) بضم الياء وفتح الكاف (قوله فان قال) أى المشتري (قوله فلا يصدق) بضم ففتح مثقلا أى المشتري لانهما بالكذب لدفع الغرم عن نفسه (قوله ولا يثبت على ضياعه) حال (قوله فان كان) أى المبيع (قوله به) أى الضياع (قوله كقبضه) أى المشتري (قوله وهو) أى المشتري (قوله وادعى) أى المشتري ضياعهما أى العبدين (قوله عليه) أى المشتري (قوله فيهما) أى العبدين (قوله فيه) أى الضائع (قوله وخير) أى المشتري (قوله ولم يختار) أى المشتري (قوله ثم اراد) أى المشتري (قوله بعدها) أى مدة الخيار (قوله فان كان) أى زمن ارادته الاختيار (قوله فليس له) أى المشتري (قوله ذلك) أى الاختيار (قوله منها) أى أيام الخيار (قوله فذلك) أى الاختيار (قوله له) أى المشتري (قوله وبه فقطض) بضم الياء وفتح القاف (قوله يكون) أى المشتري (قوله لانه) أى المشتري

(قوله لم يعلم) يضم الياء (قوله قوله) أي القابض (قوله واسقطه) أي قول سحنون ولم يعلم الامن قوله (قوله واعترضه) أي قول سحنون ولم يعلم الامن قوله (قوله ولذا) أي اعتراضه (قوله انه) أي الشأن (قوله ان لا يعلم) يضم الياء (قوله ذلك) أي الضياع (قوله قبضها) أي الدنانير الثلاثة (قوله قول سحنون في الدنانير) أي تقييد ضمان القابض بكون الضياع لم يعلم الامن قوله فان قامت به يئنة فلا يضمن كسئلة الثياب (قوله لانه) أي الشأن (قوله لمن لزوم الضمان في مسئلة الثياب مع البينة) ظاهره ان الضمان معها من المشتري وليس كذلك بل يقتضي الضمان بمساعدة وتكون المصيبة من البائع كما نقله ابن عرفة فهذا هو منه عنه (قوله لزومه) أي الضمان القابض (قوله فان أحد الثوبين الخ) انه لا يلزم من لزوم الضمان (قوله واجب) أي ثبت وتعين ولزم (قوله باختباره) أي المشتري (قوله لم يجب له) أي قابضها (قوله أحدها) أي الدنانير (قوله ما يجب له) أي قابض الدنانير (قوله منها) أي الدنانير (قوله على كونه) أي ما يجب منها وازنا فيه نظرا لما أتى أنه ان قبضها البريم أو ينزها فان وجد فيها طيبا وازنا أخذها والارذ جميعها وغاب عليها ثم رجع زاعما ثلاثة كلها أو بعضها فلا شيء عليه لأنها أمانة بيده فهذا صريح في أن فرض المسئلة في أخذها يختار منها واحدا على ٦٢٨ لزوم كقر صر مسئلة الثياب فلم يتم الفرق بينهما فضلا عن كونه سهوا عن المنصوص

انفسه ويرد اثنتين (فزع تلف اثنتين) من الدنانير الثلاثة هكذا في المدونة زاد سحنون في الامهات ومعناه ان تلف الدينارين لم يعلم الامن قوله واسقطه ابو محمد بن أبي زيد واعترضه علي سحنون غير واحد ولذا قال ابن يونس الصواب انه لا فرق بين ان لا يعلم ذلك الامن قوله أو بالبينة أي لانه قبضها على وجه الالتزام وقال ابن عرفة لا يظهر قول سحنون في الدنانير لانه لا يلزم من لزوم الضمان في مسئلة الثياب مع قيام البينة لزومه في الدنانير مع قيام البينة فان أحد الثوبين وجب للمشتري بالعقد وارتب باختباره تعيينه لانه من حيث كونه أحدهما أو الدنانير لم يجب له أحدهما من حيث هو أحدهما بمجرد قبضها التوقف ما يجب له منها على كونه وازنا (فيكون) قابض الدنانير (شريكا) فيها الدافعا (بالثلث) في السالم والثالثين ثلث السالم وعليه ثلث كل من الثالين وان لم يصدق الدافع في تلف الاثنين فيصالح عليه فان حالف فلا يضمن الثلثين والا فيضمنهما فان قبضها البريم أو ينزها فان وجد فيها طيبا وازنا أخذها والارذ جميعها وزعم ثلثها أو بعضها فلا شيء عليه لأنها أمانة بيده وان قبضها وهما عنده سقي يقبض منها أو من غيرها ضمنها كلها الا ان ثبت الضياع ببينة وان اختلفا في كقيمة القبض فالقول للذي خذ بين (وان كان) أي الشخص اشتراهما معا على ان له فيهما خيار الثروي وقبضهما (ليختارهما) للشرع معا ويرد هما معا (فكلهما) أي الثوبين (مبيع ولزمه) أي الثوبان المشتري (بعضي المدة) للخيار (وهما) أي الثوبان (بيد) أي المشتري فان مضت المدة وهما بيد البائع فلا يلزم

والله أعلم ونص مختصر ابن عرفة وسحنون قال فيما تلف في أحدهما وقد لزمه ان قامت بينة على التلف فالمصيبة من البائع كالمشتري يختار لانه جعل ذلك كمن اشترى شيئا على الكيل وتلف قبله يقوم هذا من قوله فيهما ومعناه أن التلف لم يعلم الا بقوله في مسئلة أخذ ثلاثة دنانير ليقتضي واحدا منها ويرد الباقي فتلف أحدها فيها شريكا وسواء على قول ابن القاسم وروايته قامت على تلف الدينارين أم لا عبد

الحق غير واحد من شيوخنا قوله في مسئلة الدنانير معناه لم يعلم التلف الا بقوله ليس بصحيح على ما قيدنا في مسئلة المشتري الثياب اذا كان أحدهما على الإيجاب فسواء لم تلف الدينارين بينة أو لم يعلم الا بقوله زاد الصقلي وقاله ابو موسى بن مناس وغيره من الثرويين واسقط الشيخ وغيره قوله معناه ان تلف الدينارين لم يعلم الا بقوله وهو الصواب قلت لا يظهر ما قاله سحنون في الدينارين لانه لا يلزم من لزوم الضمان في مسئلة الثياب مع قيام البينة لزومه في الدينارين فان أحد الثوبين وجب للمشتري بالعقد والمترقب باختباره تعيينه لانه من حيث كونه أحدهما أو الدنانير لم يجب له أحدهما من حيث هو أحدهما بمجرد قبضها التوقف ما يجب له منها على كونه وازنا وهذا ما خرب به ابن رشد في الثياب لسحنون من قوله ذلك في الدنانير وقوله انه جعله كالكيل مجرد دعوى يكفي في رد هاتمه (قوله في السالم الخ) مسئلة شريكا (قوله فله) أي القابض (قوله وعليه) أي القابض (قوله وان لم يصدق) أي القابض (قوله فيصالح) أي القابض (قوله عليه) أي التلف (قوله فان حالف) أي القابض على التلف (قوله والا) أي وان لم يحالف عليه (قوله فان قبضها) أي الدنانير (قوله والا) أي وان لم يجد فيها طيبا وازنا طيبا (قوله اشتراهما) أي الثوبين (قوله على ان له) أي المشتري (قوله فيهما) أي الثوبين (قوله فان مضت المدة وهما بيد البائع) مفهوم وهما بيده

(قوله وان كانا) أى الثوبان (قوله الهالك) أى من الثوبين (قوله لزماه) أى الثوبان المشتري بجميع منهما (قوله هذا) أى قول بعض القرويين والمذاكرين لو كان الهالك وجه الصفقة الخ (قوله لان ضمائه) أى الهالك بثمنه الخ علة تصوير رده الباقي مطلقا (قوله وليس) أى ضمائه الهالك (قوله يحتم) بضم ففتح فكسر مفعلا (قوله عليه) أى المشتري (قوله انه) أى المشتري (قوله احتبسه) أى التألف (قوله ذلك) أى احتباسه لنفسه (قوله لا يكون له) أى المشتري (قوله الباقي الخ) أى لانه تبع بعض الصفقة البائع (قوله وتباعدت) فان قربت فله اختيار أحدهما (قوله وهما) أى الثوبان (قوله منهما) أى الثوبين (قوله أحدهما) أى الثوبين (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله كونه) أى المشتري (قوله فيهما) أى الثوبين (قوله وكذا) أى مضى زمن الخيار ولم يختبر لزومه نصف كل (قوله اذا اشترى أحد الثوبين على الايجاب) ٦٢٩ أى وقبضهما ليختار واحدا

منهما (قوله واحدهما) عطف على الف ضامعا لمسوغ الفصل بجمعهما (قوله بينهما) أى المتبايعين (قوله وهما) أى الثوبان (قوله ولا خيار له) أى المبتاع (قوله لزومه) أى المبتاع (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله كونه) أى المبتاع (قوله فيهما) أى الثوبين (قوله يختار) أى فى أخذهما معا وردهما معا (قوله باختيار) أى لاحدهما (قوله وحده) أى الاختيار محض عن الخيار فى الأخذ والرد (قوله بخيار) أى فى الأخذ والرد (قوله فى الاختيار) أى لاحدهما (قوله ويتقضى) بضم الياء وفتح القاف أى يفسخ (قوله بالخيار) أى بين امساكه ورده (قوله وهما) أى الثوبان (قوله يسده) أى المشتري

المشتري شئ وان كانا يبدى المشتري واحدعى ضامعهما اضمهما معا بالثنى الذى اشتراه معا به وان ادعى ضامعا واحدا لم يصبه من الثمن قاله فى المدونة بعض القرويين والمذاكرين لو كان الهالك وجه الصفقة لزماه جميعا ويعمل على انه غيبه ابن حجر زهدا غلط والصواب ان لرد الباقي كان الوجه والتباعد لان ضمائه بثمنه انما هو من اجل التهمة وليس يحتم عليه انه احتبسه لنفسه ولو حتمنا ذلك عليه لا يكون لرد الباقي كان الوجه او اتبع (و) ان شترى احد ثوبين او عدين وقبضهما ليختار واحدا منهما وهو فيما يختاره (فى الزوم) أى به لا بالخيار (لا احدهما) ومضت ايام الاختيار ولم يختار واحدا منهما وتباعدت وهما يسده المبتاع او البائع (فانه يلزمه) أى المشتري (النصف من كل) منهما لان احدهما مبيع ولم يله ما هو فوجب كونه شريكا فيهما الخط وكذا ان ضامعا او ضامعا احدهما ابن يونس بعض فقهاء ان اذا اشترى احد الثوبين على الايجاب فضاعا جميعا او احدهما بيدا المبتاع فالتف بينهما وما بين بينهما وسواء قامت بينة على الضامع ام لا ولا خيار للمبتاع فى اخذ الثوب الباقي كله ولو ذهبت ايام الخيار وتباعدت وهما بيدا البائع او المبتاع لم يمه نصف كل ثوب ولا خيار له لان ثوبا قد لزومه ولم يعلم ايها هو فوجب كونه شريكا فيهما اه ونحوه فى الجواهر ابو الحسن شراء الثوبين على ثلاثة اوجه اما بخيار وحده او باختيار وحده او باختيار وضمه فبعض ايام الخيار ينقطع خياره وينقض البيع اذ بعض ايام الخيار ينقطع اختياره (و) ان اشترى احدهما ليختاره وهو فيما يختاره بالخيار وهو المراد بقوله (فى الاختيار) مضت مدة الخيار وما لحق بهما وهما بده ولم يختار واحدا منهما ف (لا يلزمه) أى المشتري (شئ) منهما اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب احدهما ما يكون شريكا ومن باب اولى اذا كانا يبدى البائع الخط ابن يونس باثراء مقدم عنه وهذا بخلاف شرائه احد الثوبين على غير الزام فاذا مضت ايام الخيار وتباعدت فليس له اخذ احدهما كانا يبدى البائع او المبتاع اذ بعض ايام الخيار ينقطع اختياره ولم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب اخذ فشاركه فى ذلك على ثلاثة اوجه فى شرائهما يلزمه وفى اخذ احدهما بايجاب يلزمه النصف من كل وفى اخذهما على الخيار لا يلزمه شئ منهما والاولى وفى

(قوله ولم يختار) أى المشتري (قوله منهما) أى الثوبين (قوله فيلزمه) أى المعين المشتري بالنصب فى جواب النفي (قوله فيكون) أى المشتري بالنصب كذلك (قوله اذا كانا) أى الثوبان (قوله يسده البائع) أى حين تمام امد الخيار (قوله تقدم) أى فى شرح فانه يلزمه النصف من كل (قوله عنه) أى ابن يونس (قوله فليس له) أى المشتري (قوله كانا) أى الثوبان (قوله ذلك) أى الشراء المتعلق بالثوبين أو أحدهما (قوله فى شرائهما) أى الثوبين معا ليختار فيهما معا (قوله يلزمه) أى بالنقض امد الخيار ولم يختار (قوله يلزمه) أى المشتري بالنقض بلا اختيار (قوله وفى أخذه) أى أحدهما (قوله لا يلزمه) أى بالنقض بلا اختيار (قوله والاولى) بفتح الهاء أى فى عبارة المصنف

(قوله وتحصل) بفحش مثقلا (قوله فيما) أى مسئلة الثوبين (قوله خيار واختيار) أى بان يشتري ثوبا منهما على اختياره أحدهما ثم له الخيار في أخذه ورده (قوله أو خيار فقط) أى بان يشتريهما بشرط خياره قيمهما (قوله أو اختيار فقط) بان يشتري أحدهما ابنا ويختاره منهما (قوله وينظر) بضم فسكون ففتح (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله فيما) أى الاولى (قوله المجرد) أى عن الاختيار (قوله المجرد) أى عن الخيار (قوله من المبتاع) صلة مشروط (قوله له) أى المبتاع (قوله كان) أى الوصف المشروط وجوده فيه (قوله ولا) ٦٣٠ أى أولان يندى قيمة المبيع (قوله له) أى مشتريهما (قوله ويصدق) بضم ففتح مثقلا أى

الاختيار ليس له شيء وتحصل من كلام المصنف ان مسئلة الثوبين اما ان يكون فيه اختيار واختيار أو خيار فقط أو اختيار فقط ويتطرق في كل مسئلة في ضياعهما معا وفي ضياع أحدهما وفي مضي أيام الخيار وهما باقيا بيده فاشتمل كلامه على ثلاث صور الاولى الخيار والاختيار اشارة الى حكم ضياع الثوبين أو أحدهما فيما بقوله وان اشترى أحد قوين يريد بضيقا وقبضهما البتة أحدهما الى قوله وله اختيار الباقي واشار الى حكم مضي أيام الخيار والاختيار فيها بقوله في آخر المسئلة وفي الاختيار لا يلزم شيء والثانية وهي الخيار المجرد فاشار اليها بقوله وان كان لاختيار فكلاهما مبيع ولزمه بعض المدة وهما بيده واشار الى الثالثة وهي الاختيار المجرد بقوله وفي الزم لاحدهما يلزمه النصف من كل سواء ضاع معا وضاع أحدهما وبقي أحق مضت أيام الخيار والله اعلم (ورد) بضم الراء وشد الدال المبيع المعلوم من السياق اي يجوز لهما المشتري رده لباثمه (ب) سبب (عدم) وجود وصف (مشروط) وجوده في المبيع من المبتاع وله (فيه غرض) صحيح باهمام القدين والصادق الراع سواء كان يندى في القيمة ككونه أمة طبخة ولم توجد كذلك أولا (ك) شرط (ثيب) بفتح المثلثة وكسر التحتية مشددة اي كون الأمة ثيبا (اليمين) من مشتريهما انه لا يظا بكرة (فيجدها بكرة) فله ردها لباثمها ويصدق في دعوى اليمين ولا يصدق في غيرها الا بينة أو وجه كاشتراط كونهم نصرانية ايزوجها اعيده النصراني الثابت فيجدها مؤمنة والفرق خفاء اليمين غالب وفي التمثيل غ وثبت بواقعه لا يملك بكرة انظر لحننه بجزء شراء الثيب ولو فاسدا ولو على ان الرد بالبيع نقض للمبيع مراعاة للقول انه ابتداء بيع للحنث بادنى سبب فلا يمكن من الرد قاله عجب البناء في تعبيرهما بان لا يملك هو الموافق لعبارة ابن عرفة واصلا في اليمان عن ابي الاصمغ بن سهل ونصه قال القاضي ابو الاصمغ كتب الى من فاس بمسائل منها رجل ابتاع جارية وشرطها ثيبا فانها بكرا افاراد ردها هل له ذلك فاقبت ان كان شرط انها ثيب لوجه يذكروه معروف من يمين عليه ان لا يملك بكرة اولانه لا يستطيع اقتضاها وشبه ذلك من العذر الظاهر المعروف فله ردها والا فلا رده كما في الواضحة اه طئي فقول عجب في التمثيل به فطر لانه بجزء الشراء يحنث كمن حلف لا يشتري فاشترى شراء فاسدا غير ظاهر وقياسه غير صواب اه البناء في وهو ظاهر لان من حلف ان لا يشتري فاشترى فاسدا او جردت منه حقيقة الشراء وحلف ههنا ان لا يملك بكرة واشترى بشرط الثبوتية فحنث انتهى الشرط فلا يلزمه الشراء فلم يملك بكرة احتج بحنث وهذا يرد ما اختير من الحنث مع الدرجة بين المنصوص وما العج ويرد ايضا بان المبتاع انما ثبت خياله خشية حنثه

مشتريهما (قوله غيرها) أى اليمين (قوله كونها) أى الأمة (قوله الثابت) نعمت عبيد أى بينة (قوله فيجدها) أى الأمة (قوله والفرق) أى بين اليمين وغيرهما (قوله وفي التمثيل) خبره مقدم (قوله بطلانه) أى المشتري (قوله لحنثه) أى الحالف لا يملك بكرة (قوله ولو فاسدا) أى لشمول الملك الشرعي الفاسد (قوله بانه) أى الرد ببيع (قوله للحنث الخ) علة حنثه فالفاسد (قوله فلا يمكن) بضم ففتح مثقلا أى المشتري (قوله تعبيرهما) أى غ و تث (قوله ونصه) أى البيان (قوله كتب) بضم فكسر (قوله معروف) نعمت ثان لوجه (قوله وشبهه) عطف على يمين (قوله ذلك) أى المذكور من اليمين وبجزءه من الاقتضا (قوله من العذر) بيان لشبه ذلك (قوله فقول عجب الخ) تفريع

على تعبيرهما بان لا يملك هو الموافق الخ (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله وهو) أى رد طئي على عجب (قوله الشرط) أى المشروط وهي الثبوتية (قوله وبهذا) أى قولنا حيث اتسنى الشرط الخ (قوله يرد) بضم ففتح (قوله من الحنث الخ) بيان لما (قوله بجمع الخ) علة اختيار (قوله المنصوص) أى الرد (قوله وما العج) أى الحنث (قوله ويرد) بضم ففتح أى ما اختير بجمع الخ

(قوله يفيدانه) أى المشتري الخ خبر قول (قوله وانه) أى الشان (قوله ثبوتها) أى اليمين وغيرها (قوله من تصديقه الخ) بيان لما (قوله عل) بضم فكسر (قوله فيحلفه) أى البائع المشتري (قوله علمها) أى إزالة بكارتها (قوله حلف المبتاع) أى انه وجدها ثيبا (قوله ويرد) بضم ففتح أى المبيع (قوله ان شرط) بضم فكسر (قوله ٦٣١ وان كان) أى شرطه (قوله بعده) أى الوصف المادى به (قوله

فاذا حثت فلا موجب لتلاديه وقول ابن سهل لوجه يذكرة معروف من بين علميه الخ يفيدانه لا يصديق في اليمين كما لا يصديق في غيرها وانه لا بد من ثبوتها وهو خلاف ما ذكره ح من تصديقه في اليمين واذا كان شرط الشيو به مملولا به فاولى شرط البكارة فان ادعى انه وجدها ثيبا والبائع انه وجدها بكر انظرها النساء فان قطع بشئ عمل به بلا يمين وان لم يقطع ورأى أن قرىسا حلف البائع انه باعها بكر الا ان يتحقق إزالة المشتري بكارتها فيحلفه عليها وان لم يرين أثر احلف المبتاع وردها فان نكل لزمه بعد حلف البائع ويرد بعدم مشروط فيه غرض ان شرط صريح محال (وان) كان مصورا (عناداة) من الدلال مستفدة لزعم الرقيق يامن من يشتري من تزعم انها طبخة مثالا لمشتري ردها بعده ح اشار الى ما في رسم حلف من سمع ابن القاسم من كتاب الرد بالعيب قال وسئل عن الذي يبيع الميراث فيبيع الجارية فيصاح عليها ويقول الصايح انها تزعم انها عذراء ولا يكون ذلك شرط منهم انما يقولون انها تزعم ثم يجدها غير عذراء فيردا قال أرى ذلك قبل له فانهم يزعمون اننا لم نشترط وانما قلنا بأمر زعمته قال أرى ان يردا الا ان يكونوا لم يقولوا شيئا فاما ان قال مثل هذا ثم اشترى المشتري وهو بطل ذلك فارى له أن يردا وكذا لو قال انها تنصب القدور وتخبز ويقولون انها تزعم ولا يشترطون ذلك فاذا هي ليست كذلك فاني أرى له ان يردا الا أن لا يخبروا شيئا فلا أرى عليهم شيئا قال محمد بن رشيد مثل هذا في رسم البيوع من سمع اصبغ وفي رسم بوضي من سمع عيسى وهو مما لا اختلاف فيه اعلمه سواء قال في الجارية ابيعها على انها عذراء أو على انها رقاقة أو زيادة أو مصفها بذلك فقال ابيعها منك وهي عذراء أو رقاقة أو مصفها منك وهي تزعم انها عذراء أو رقاقة أو خبازة ذلك كله كالشرط لانه اذا قال انها تزعم انها على صفة كذا وكذا أو قالت عند بيعها اني على صفة كذا ولم يكذبها ولا تبرأ فقد اوهبهم انها صادقة فيما زعمت فكأنه قد باع ذلك بشرطه المبتاع وانما يفتقر الشرط من الوصف في النكاح (لا) يرد المبيع بعدم مشروط (ان اتقى) الخط كذا في النسخة المقابلة على خط المصنف بالافراد وهو الموقوف في أكثر النسخ والضمير للغرض ويلزم من اتقائه اتقاء المالية لان من الغرض وفي بعض النسخ لان اتقيا بضمير التثنية وهو ظاهر من حيث المعنى لان المراد انه اذا شرط ما لا عرض فيه ولا مالية فانه يلغى كشرطه في العبد انه أى فوجده كاتبا وفي الامه انما يثيب فيجدها بكر او لا عذر له لكن لم يتقدم في كلام المصنف الا الغرض الخط في السلم عند قول المصنف والافسد ما يناله لا الجميع في التنبيه الرابع وقد اختلف في شرط شرط الدليس بقاسد ولا يتعلق بالوفاء به منفعة هل يلزم الوفاء به أم لا كتممين الدراهم والدنانير التي لا تختلف الاغراض فيها نقله عن اللخمي (و) رد المبيع (ب) وجود (ما) أى عيب فيه (العادة السلامة منه) منقص للثنى كالباقى وسرفة أول الذات كخصاء العبد أو التصرف كعسر وتخت أو مخوف العاقبة كجذام أصل (كعور)

انتقاه) أى الغرض (قوله يلغى) بإجماع الغنى أى لا يعتبر الشرط (قوله لكن لم يتقدم الخ) استدرالك على وهو ظاهر لرفع ايمامه سلامته من الخدش (قوله فيه) أى المبيع (قوله أول الذات) عطف على للثنى (قوله أو للتصرف) عطف على للثنى (قوله كعسر) بفتح العين والسين أى قوة اليد اليسرى وضعف اليمين (قوله أو مخوف) عطف على منقص

وأشار) أى المصنف بقوله وان يناداة (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله وسئل) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى كونها عذراء (قوله يجدها) أى المشتري الامه (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى الرد (قوله له) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فانهم) أى الذين باعوا الامه (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أن يردا) أى المشتري الامه (قوله ان قال) أى البائع (قوله مثل هذا) أى تزعم انها طبخة مثالا (قوله وهو) أى المشتري (قوله ذلك) أى الوصف المنادى به المنسوب لزعها (قوله له) أى المشتري (قوله اعلمه) يخبر به الصدق لاحتمال خلاف ليعلمه (قوله سواء) قال أى البائع (قوله رقاقة) بفتح لراء وشدا القاف أى طرازة (قوله لا يرد المبيع) بضم ففتح (قوله الخط) أى قال (قوله للغرض) بفتح الغين المعجمة والراء (قوله من

(قوله ان كان) أى العود (قوله فان كان) أى العود (قوله الكتاب) بضم الكاف وشدة التاء (قوله بذلك) أى اياقه من الكتاب (قوله عيب الرد) أى العيب الذى للمشتري رد المبيع به (قوله لا يرد) بضم ففتح (قوله صغير) أى رقيق يسع فى صغره قبل أن وان كلامه المعتاد (قوله وجد) بضم فكسر أى بعد بلوغه سن الكلام المعتاد (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله ذلك) أى صممه أو خرسه (قوله منه) أى الرقيق (قوله وقطع) حذف معه وله يؤذن بعمومه كل جرح ولو أخله (قوله وفيها) أى المدونة (قوله وان حضر) أى المبيع المقطوع منه (قوله العقد) أى ولم يعلمه المشتري إلا بعد (قوله مقابله) أى عدم الرد بالقطع ان حضر العقد (قوله انه) أى مقابله (قوله نص) أى ٦٣٢ منصوص (قوله والجلب) بفتح الجيم (قوله وان زاد) أى الخصاص أو الجلب مبالغة

وأولى عى والمبيع غائب أو المبتاع لا يبصر ان كان ظاهرا فان كان خفيا ردمع حضوره وبصار مشتريه وذهاب بعض نور العين كذهابه كما حيث كانت العادة السلامة منه وأدخلت الكتاب الاياق والسرقة ولو فى صغير روى أشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم فى صبي يابى من الكتاب ثم يباع كبيرا فالعيب باع رده بذلك ابن عرفة الباقى عيب الرد ما نقص الثمن كعود وياض عين وصم ونخر الشخ عن الموازية لا يرد صغير ورجدا صم أو خرس الآن يعرف ذلك منه فى صغره (وقطع) لبعض الجسد ابن عرفة وفيها ولو لا صبع اه الخط وانظر قوله ولو لا صبع فان ظاهرا ان قطع دون الاصبع خفيف وليس كذلك بل ذهاب الانملة عيب وفى الشامل وقطع وان حضر العقد على المنصوص اه الخط ظاهرا ان مقابله تضيح والظاهر انه نص انظر التوضيح (وحصاء) بكسر الحاء المججمة والمد ابن عرفة ابن الجلاب والخصاء والجلب والرقى والافضاء زاد فى الشامل وان زاد فى غنمه أى لانها منفعة غير شرعية كزيادة ثمن الامنة الغنية فتد وان زاد ثمنها قاله فى الجلاب والجلب كالخصاء وهذا فى غير محل غنم أو بقره مدعمل فسا ليرد بخصائه ان كان منفعة لا يستعمل منه الا نصى وقيل لحم فحل الغنم اطيب من لحم خصيه والحق الرجوع فى هذا المعروف قاله عجم (استحاضة) فى على أو وخش فى التوضيح وهو طاهر المذهب وهو الصواب وفى الشامل وقيل بدنه وتم اعسدا البائع فان حاضت عند المبتاع حيضة استبراء وتمادى به الدم فهو من البتاع ولا رد بها ان قبضها فى تقاض من حبضها فان قبضها فى أوله وتمادى استحاضة فله رد هانقله ابن عرفة عن الخصى ابن عرفة الباقى روى محمد بن محمد الاستحاضة التى هى عيب شهوان (ورفع) أى تأخر (حيضة استبراء) عن وقت مجيئها زمانا لا يتأخر لئلا ابن سهل فى نوازله الذى فى المدونة ارتفاع الحميض انما هو عيب فى المرتفعة التى فيها المواضعة لا فى الوحش التى لا مواضعة فيها وكذلك فى المقرب والمختصر ثم أن ابن عتاب أفتى بانه عيب حتى فى الوحش التى لا مواضعة فيها واحتج بان المبتاع يقول لا أصبر على ارتفاع حميضها كما ان حملها عيب وان كانت وخشا والى هذا ذهب ابن العطار وقد رأيت لأصبع عن ابن القاسم ما قاله ابن عتاب انتمى هذا كله اذا ارتفع حميضها فى الاستبراء ولم يعلم قدمه فان علم قدمه فهو عيب مطلقا ابن يونس ابن القاسم ان علم أنها لا تحيض وسنه است عشرة سنة وشبهها فعيب فى جميع الرقيق فارهة أو دنية أو من سبي العجم وفى الشامل لا تزد فى الايام اليسيرة

فى رده به (قوله لانها) أى قنينة العبد المخصى أو المحبوب للدخول على النساء وشهد من (قوله فتد) بضم التاء وفتح الراء أى الامنة بالنساء (قوله وان زاد) أى الغناء (قوله وهذا) أى الرد بالخصاء والجلب (قوله فلا يرد) بضم الياء وفتح الراء (قوله على) بكسر اللام وشدة الياء أى جملة (قوله وهو) أى الرد بالاستحاضة فى العلية والوخش (قوله وقيل) بضم فكسر مثقلا أى الرد بالاستحاضة (قوله بثبوتها) أى الاستحاضة (قوله فهو) أى الضمان (قوله ولا رد بها) أى الاستحاضة الحادثة عند المشتري بعد الحميض (قوله ان قبضها) أى المشتري الامنة (قوله فى أوله) أى الحميض (قوله وتمادى) أى

الدم بعد تقاض أكثر حميضها (قوله فله) أى المشتري (قوله مجيئها) أى الحيضة (قوله لا يتأخر) أى ولم
الحميض (قوله المرتفعة) أى العلية (قوله المقرب) بضم ففتح مثقلا (قوله بانه) أى تأخر الحميض (قوله واحتج) أى استدلى ابن عتاب (قوله حملها) أى الامنة (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله علم) بضم العين (قوله مطلقا) أى فى الجملة والوخش (قوله أنها) أى الامنة

(قوله وعنه) أي قال رضي الله تعالى عنه (قوله شهرين) صلة ارتفاع (قوله عيب) خبران (قوله له) أي المشتري (قوله القتل) بفتح الفاء والتاء (قوله بميل إحدى الحدقتين الخ) ٦٣٣ تصوير للقتل (قوله والصور) بفتح الصاد

المهملة والواو (قوله والزور) بفتح الزاي والواو (قوله بميله) أي المنسكب الخ تصوير للزور (قوله والصدور) بفتح الصاد والدال مهملين (قوله بأشرف) أي ارتفاع الخ تصوير للصدر (قوله كالحلبة) ففتح الحاء المهملة والدال فوحدة أي الأرض المرتفعة على غيها (قوله والغزر) بفتح الغين الهمزة والزاي (قوله بأشرفه) أي ارتفاع الظاهر أو ما بين الكتفين تصوير للغزر (قوله فيها) أي المدونة (قوله ووطوها) أي الامة (قوله واخذ الامة) من إضافة المصدر للمفعول وفاعله محذوف أي الحاكم أو جماعة المسلمين (قوله وفيها) أي المدونة (قوله فيه) أي الزعر (قوله ولا يحلف المبتاع الخ) أي أنه يصدق في عدم رؤيته حال العقد باليمين لأن شأنه الخفاء (قوله بعده) أي الشراء (قوله قبل) بكسر ففتح أي جهة (قوله خلق) بضم فكسر أي الرقيق (قوله منهم) أي الابوين (قوله

ولم يحدمالك رضي الله تعالى عنه شهرًا ولا شهرين وعنه أن ارتفاعها شهرين عيب وقيل شهر ونصف وقيل أربعة أشهر وقيل ينظرها النساء بعد ثلاثة أشهر فإن لم يكن بها حمل حل له ووطوها فإن لم يوطأها حتى طال طولاً بطن معه أنه آمن لا تخمض فعيب انتهى (وعسر) بفتح عين وهو العمل باليد اليسرى وضعف اليمين في ذكر أو أنثى على أو وخش ابن حبيب من العيوب القتل في العينين أو في أحدهما بميل إحدى الحدقتين إلى الأخرى في نظرها والميل في الحدين بميلان كل منهما عن الآخر إلى الجهة الأخرى والصورة بميل العنق عن الجسد إلى أحد الشقين مع اعتدال الجسد والزور في المنسكب بميله كله إلى أحد الشقين والصدور بأشرف وسط الصدر كالحلبة والغزر في الظهر أو بين الكتفين بأشرفه كالحلبة والساعة بفتح فاحش (وزنا) ابن عرفة فيها الزنا ولو في العبد والخش عيب محمود ووطوها غصبا عيب (وشرب) لمسكر ابن عرفة وشرب المسكر وأخذ الامة أو العبد في شربه ولم تظهر بهم ماراً تحت عيب (وبخر) بفتح الموحدة والخاء المعجمة ابن عرفة وفيه البخار القم عيب ابن حبيب ولو في عبد دنيء وفي الشامل وبخر فم أو فرج وقيل بخار الفرج عيب في الرائحة فقط (وذر) بفتح عين في توضيح الجوهرى الزعر قوله الشعر بعض الموثقين الذكروا لأنثى فمه سواء في الشامل وكرعروا نجا جبين أو وقع بكظام وقيل ليس عيباً في غير العانة وسواء الذكروا لأنثى (وزيادة سن) وراء الأسنان أو طول أحدها لذكر أو أنثى على أو وخش بمقدام القم أو غيره حيث علت الزائدة على الأسنان أما زيادتها بموضع من الحنك لا يضر بالأسنان فلا (وظفر) بفتح عين ابن عرفة ابن حبيب الظفر لحم نابت في شحم العين ومع عيسى رواية ابن القاسم والشعر في العينين ولا يحلف المبتاع أنه لم يره وفي الصحاح الظفر جلدة تنبت على بياض العين من جهة الأنف إلى سوادها وبخر بضم العين وفتح الجيم فسر المصنف بكبر البطن وابن عرفة بعقدة على ظهر الكف أو غيره من الجسد والشارح بما يعقد من العصب والعروق (وبخر) بضم الموحدة وفتح الجيم ما يعقد على ظاهر البطن المباني يصح ضبطهما في المتن بفتح مصدرين ففي الصحاح البحر بالتحريك خروج السرة وتنوؤها وغلظ أصلها والبحر بالتحريك يخرج في الصحاح البحر بالتحريك خروج البطن (و) وجود أحد (والدين) دنية وأولى وجودهما معا وبقتد أحد اندفع توهم أن وجود أحدهما لا يرد به ولعل المراد بوجودهما ظاهرهما يلدشراء الرقيق ذكرًا كان أو أنثى لا محبة ما من بلدهما بعده (و) وجود (ولد) وان منفصل وكذا وجود زوج لامة حراً وعبد وزوجة للعبد حرة أو أمة قاله ابن الحاجب (لا) يرد الرقيق بوجود (جد) له من قبل أبيه أو أمه (ولا) يرد بوجود (أخ) له شقيق أو لأم (و) يرد الرقيق (بجذام) له وان علا أو أم وان عات لأن المني الذي خلق منه منهما السريانه ولو بعد أم بعين وكالجدام البرص الشديد وسائر ما تقطع العادة بسريانه للفرع (أو) (بجنونه) أي الأصل ذكرًا كان أو أنثى (بطنع) يسكنون الموحدة أي جعله بكسر الجيم والموحدة بيان كان بغلبة السوداء أو اللوسواس الساكن في الإنسان فخلق الله تعالى خلق معه سكانه فصرعهم ووسوسهم بالطبع أي من أصل الخلقة

٨٠ في منح (قوله لسريانه) أي الجدام (قوله أربعين) أي فرعا (قوله خلقه) أي الأذى (قوله له) أي الإنسان (قوله) سكانه أي الإنسان (قوله فصرعهم) أي السكان الإنسان (قوله لسريانه) أي جنون الطبع (قوله ترد) بضم ففتح

(قوله سقوطها) أى الواحد: (قوله غيرها) أى الرائحة (قوله يرد) بضم فتح (قوله لغو) خبر نقص (قوله مطلقا) أى
فى مقدم أو مؤخر (قوله فيها) ٦٣٤ أى العبد والوصيفة (قوله الاكثير) أى من الشيب (قوله فيها)

أى المدونة (قوله لانه) أى
تجعب الشعر (قوله ذلك)
أى صهوبة الشعر (قوله
فيها) أى المدونة (قوله
سود) بضم فكسر مثقلا
(قوله جعد) بضم فكسر
مثقلا (قوله ترد) بضم
فتح (قوله وكان) أى
تجعبه (قوله رد) أى
المشتري (قوله به) أى
التجعب (قوله نافع) بضم
فتح مثقل الفاء (قوله لان
الجعد الخ) علة يلف (قوله
السيط) بفتح فكسر (قوله
لانه) أى تجعبه شعرها
(قوله أو كان) أى تجعبه
شعرها (قوله النفوس)
فاعل كراهة (قوله ان كان)
أى الرقيق (قوله رجوعه)
أى الاغباء (قوله بوله) أى
الرقيق (قوله فيه) أى
الوقت (قوله لانه) أى البول
وهو نائم (قوله به) أى البول
فى الفرس (قوله ليعلم) بضم
الياء (قوله ولى) بفتح
الهمزة (قوله ببولها) أى
الامة نائمة (قوله ان بات)
عند أمين (أى بدل ان أقرت
الخ (قوله على انهما) أى
المتبايعين (قوله وجوده) أى
البول (قوله فان اختلفا)
أى المتبايعان (قوله حدوثه)

اسم يانه للفرع عادة (لا) يرد الرقيق يحزنون أصله (بس جن) أجنبي عارض ليس بساكن فيه
ويعرض أحيانا ويقارقه أحيانا ناله دم سريانه للفرع (و) يرد الرقيق (سقوط سنين) بفتح النون
مثقلة مشئى سن ولومن غير الاضراس فى وخش وفى غير مقدم القم (وفى) الامة (الرائحة) أى
الرائدة فى الجبال (الواحدة) من الاسنان سقوطها عيب ترد به ولومن غير المتقدم ومفهوم الرائحة
أن سقوطها من غيرها لا يرد به الا التى من المتقدم فيرد به فى وخش وذكر ابن حبيب نقص السن فى
العبد والوصيفة من مؤخر القم لغو ونقص السنين وزيادة الواحدة عيب مطلقا فيها (و) ترد
(نشيبها) أى الرائحة الشابة التى لا يشيب مثلها عادة (فقط) أى لا وخش أو ذكر الا الكثير الذى
ينقص الثمن ان كثرت شيب الرائحة بل (وان قل) شيب الرائحة قاله فيها ابن المراز وهذا كله فى
الشابة (و) ترد الامة العلية والخش بظهور (جعودته) أى تجعبه شعرها بلفه على نحو عودته
نظهر مرسل خلة لانه من عدم مشروط نفسه غرض لان جعودته خلة جبال تزيد فى الثمن
(و) ترد الرائحة فقط (بصهوبته) أى قبل لون شعرها الى الحمرة ان لم ينظره المشتري حين الشراء
ولم تكن من شأنه ذلك فيها من اشتري جارية فوجد شعرها قد سود أو جعد فانه عيب ترد به
الخنثى أن جعد شعرها وكان يزيد فى ثمنه رتبة أو الحسن التجعب يكون شعرها أسبط فيناف على
عود لان الجعد أحسن من السبط ان كانت رائحة لانه غش وقد ليس أو كان عيبا يضاع من ثمنها
(وكونه) أى الرقيق (ولذنا) لسكراهته النفوس ان كان عليا بل (ولو) كان (وخشا) أى خسبا
دنبا لخط الظاهر رجوعه الى المسائل الثلاثة قبله أى الجعودة والصهوبة وكونه ولد ذنا (و) يرد
الرقيق (بول) منه (فى فرس) وهو نائم (فى وقت ينكر) بضم التحتية وسكون النون بوله فيه
وهو نائم ابن عبد السلام وهو الذى ترعرع وفارق حد الصغير جدا أو أما الصغير جدا فلا يرد به
لانه شأنه ويرد المكبير به (ان ثبت) بيئته بوله فى فرسه (عند) الشخص (البائع والى) أى وان لم
يثبت بوله فيه عند البائع (حالف) البائع انه لم يبل عنه فى فرسه ولا يرد عليه ومحل حلقه (ان
أقرت) بضم الهمزة وكسر القاف أى وضعت الذات الرقيقة مائة (عند غيره) أى المشتري ليعلم
هل تبول فى نومها ام لا وبالت عند الامين والاولى غيرها أى المتبايعين من امرأة امينة أو
رجل امين له زوجة ان كانت امية ويقبل خبر المرأة والزواج عن زوجها ببولها قاله ابن حبيب
وهو ابن رشد وحالف البائع مع انه مصدق فى نفي العيب بلايين لقوى دعوى المشتري باخبار
الامين غ ولو قال ان بات عند امين لكان أمين ودل قوله ان أقرت الخ على أنهم سمانتافعا
وجوده وعدمه فان اختلفا فى حدوثه وقدمه فالقول بان شهد له أهل المعرفة بلايين فان رجحوا
قول أحدهما فالقول له بيمين وان شكوا أو عدموا فلا يأتى بيمين د مثل اقرارها شهادة ببولها
عند المشتري فى الشامل أو وضعت عند من أخبر ان ذلك بيا أو نظر رجلان مرقداهما ببولها ابن
عرفة ابن حبيب لا يحلف المتبايع بآثمه بمجرد دعواه بل حتى يوضع بين امرأة أو ذى زوجة فيقبل
خبر المرأة والرجل عن زوجته ولو اتى المتبايع بنظر مرقداهما بالغد ببولها فلا بد من رجلين لانها
شهادة (و) رد الرقيق (تخت عبدا) (فعله) بضم الفاء أى تشبه (أمة) بالرجل (ان اشتهرت)

أى البول (قوله عدموا) بضم فكسر أى أهل المعرفة (قوله اقرارها) أى جعل الذات عند أمين (قوله وضعت) بضم
فكسر (قوله ان ذلك) أى البول (قوله لا يحلف) بضم فتح فكسر مثقلا (قوله دعواه) أى المتبايع

(قوله هذا) أى ان الاظهر اشهر (قوله لكنه) أى مانقله عن الواضحة استدراكا عليه لرفع ايمامه موافقة ما فى المدونة (قوله عنها) أى المدونة (قوله بهذا القيد) أى الاشهاد (قوله فيه) أى القيد ٦٣٥ (قوله به) أى التذكير (قوله على ذلك) أى

جعل على الاشتراك قيد ايماما
(قوله الافراد) بكسر الهمزة
أى افراد ضمير اشتمرت
(قوله يؤتى) بفتح الفوقية
(قوله وهو) أى الفعل
(قوله تأول) بفتح التاء مثقلا
(قوله عليه) أى الفعل
(قوله وعليه) أى التأويل
بالفعل (قوله فلا يردان)
بضم ففتح أى العبد والامة
(قوله تقييده) أى عدم الرد
بالتشبيه (قوله فجعله) أى
ما فى الواضحة (قوله لها)
أى المدونة (قوله وابن أبي
زيد) عطف على عبد الحق
(قوله خلافا) عطف على
تفسير (قوله له) أى الخلاف
(قوله بأنه) أى الشأن (قوله
لأراد) أى صاحب المدونة
(قوله قيد الاشتجار) اضافته
للبیان (قوله ان كانا) أى
الذكر والانثى (قوله بها) أى
بالد الاسلام (قوله وقته) أى
الزمان (قوله منها) أى
الذكر والانثى (قوله به) أى
الرقيق (قوله اقامته) أى
الرقيق (قوله عنده) أى بانه
(قوله ومشتري) بفتح الراء
(قوله ولم يبين) أى البائع
بالعهدة (قوله انه) أى الرقيق
(قوله اقول) أى مشتريه
(قوله لانها) أى عهدة المشتق

الصحة من العبد والامة والاظهر اشهر باب الف الاثنين لا يهام الافراد عود الضمير لخصوص
الامة هذا على مانقله عن الواضحة لكنه خلاف ظاهر المدونة كما نقله عن ابى الوعران
خص الامة بهذا القيد ولم يجعل العبد مشاركا لها فيه لان تحت العبد بضعة عن العمل
ويذهب نشاطه وتذكر الامة لا يمنع جميع الخصال التى فى النساء ولا ينقصها فان اشتمرت به كان
عبدا لغيرها فى الحديث وجعل فى الواضحة الاشتجار على العبد والامة عياض ورأيت
بعض المختصر بن اختصر المدونة على ذلك فبين ان الافراد هو الموافق لظاهر المدونة ونحوه
لا ينحجب (وهل هو) أى المذكور من التخت والقوله (الفعل) بان يؤتى العبد وتسحق
الامة وهو ما فى الواضحة وتأول عبد الحق المدونة عليه وعليه فلا يردان بالتشبيه فى الكلام
والحرركات المصنفة ينفى تقييده بالوخش واما المترفعة فتشبهها عيب اذا المراد منها التأنيث وقاله
عياض (او هو) (التشبه) بان يؤتى كلامه وسو كانه وتذكر الامة كلامها وسو كاتها وهذا
لا ينزى زيدا لفعل اخرى (تأويلان) سيمما ان عبارة المدونة بتخت العبد وتذكر الامة
وصرح فى الواضحة بردهما بالفعل دون التشبيه فجعله عبد الحق تفسيرها وابن ابى زيد خلافا
واحتج له ابو عمران بانه لو اراد بالفعل لكان عبدا ولو مرة واحدة ولا يحتاج الى قيد الاشتجار فى
الامة نقله فى التوضيح (و) رد الرقيق (قلف) بفتح القاف واللام أى عدم ختن (ذ كرو) عدم
خفص (انثى) وان كانا مسلمين رقيقين او وخشيين على المعتمد فى الانثى من ثلاثة اقوال (مولد)
بضم الميم وفتح اللام والواو مثقلا كل منهما يابد الاسلام وفى ملك مسلم (او طويل الاقامة) بها
بين المسلمين وفى ملكهم وفات وقته من حابان بانها طورا يخشى مرضهما ان ختمت فانه شر وط
ثلاثة اسلام الرقيق وولادته فى بلد الاسلام او طول اقامته بها فى ملك مسلم وفوات وقت الختن
(و) رد الرقيق (ب) عتن مجلو بهما (اى الذكر والانثى خوف كونه رقيق مسلم ابق اليهم والخن
يطاق على ما يفعله بالذكرك كثيرا وبالاتى قليلا قاله فى المصباح وروى احمد وابوداود عن ام عطية
رضى الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر خاتمة تحتين فقال اذا خنت فلا تنكحى
وشبه فى الرد فقال (كبيع بههدة) اى ضمان من عيب قديم ومفعول بيع (ما) اى رقيقا (اشترى)
اى البائع الرقيق (ب) شرط (براة) من عيب لا يعمله البائع مع طول اقامته عنده سواء كانت
البراة صراحة او حكما كوهوب وموروث ومشتري من ميراث ولم يبين عند البيع انه هبة او
ميراث فليشتره رده اقله لو علمت انك ابتعته ببراءة او ملكته بهبة واشترته من ارث لم اشتره
ملك بههدة اذ قد اصيب به عيبا وقت مفلس او عديم فلا يرجع على بائعك او واهبك ولا يصح
تفسير العهدة بضمن المبيع من استحفاق لانها تثبت ولو اشترط سقوطها فان شرط سقوطها
فى الشراء ثم باع بشرط ثبوتها فلا يرد عليه اذ لو استحق من المشتري ولم يتمكن من رجوعه بمنه
على بانه رجوعه على البائع الاول لانها شرط سقوطها ولا بههدة الثلاث أو السنة لان
ما يحدث فيها من المشتري الاول والتسليم من البائع الاول وعكس كلام المصنف ببيع براءة
ما اشترى بههدة قيل يرد به لانه داع للتدليس وظاهر مختصر المتبعية ترجحه وقيل يضى مع

بفتح الحاء (قوله ولو اشترط) أى البائع (قوله فان شرط) بضم فكسر (قوله سقوطها) أى عهدة المشتق (قوله فلا يرد) بضم ففتح
(قوله رجوع) أى المشتري (قوله به) أى عنه (قوله فيها) أى عهدة الثلاث أو السنة (قوله ببيع براءة ما اشترى بههدة) بيان العكس
كلام المصنف (قوله قبل يرد به) خبر عكس (قوله ترجحه) أى الرد به

(قوله أنه) أي الشان (قوله له) أي المبتاع خبر مقدم (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله من المنافع) بيان لما (قوله فيه) أي الرد (قوله ان ثبت) أي العثر (قوله أنه) أي العثر (قوله يبعها) أي الدابة (قوله بقرائها) أي الرجل الدابة (قوله وأغريها) أي قوائها (قوله والالا) أي وان لم يثبت عند بائعها ولم يقل أهل المعرفة لا يحدث بعد بيعها وليس بمأثره (قوله حدوته) أي بعد بيعها (قوله ماعله) أي العثار (قوله عنده) ٦٣٦ أي البائع (قوله ورد) أي المبتاع الدابة (قوله ان حقق) أي المبتاع (قوله دعواه)

السكره ولو ابتاع أمين في صفقة ثم تبين أنه يحرم بيعه ما في الوطء كاختين فقيل له ردهما لانه أن وطئ أحدهما حرم عليه وطء الاخرى حتى يحرم الاولى وهذا غرض وقيل لا يردهما اذ يبقى له في الاخرى ما سوى الوطء من المنافع ابن يونس والاوّل أبين وعطف على المشبه في الرد مشبها آخر فيه فقال (و) ترد الدابة (بكرهص) بفتح الهاء والراء فصادمه له أي دمل في باطن الطافر من وطء حجر (و) (عثر) بفتح العين والمثلثة في القاموس عثر كضرب ونصر وكرم عثرا وعتارا وعترا ان ثبت عند البائع أو قال أهل النظر انه لا يحدث بعد بيعها أو كان بقوائها أو غيرها أثره والا فان امكن حدوته حلف البائع ماعله عنده فان نكل حلف المبتاع ووردان حقق دعواه والارد مجبور ذكول البائع (و) (حرن) بفتح الحاء المهملة والراء ياء انون أي عصيان وعدم انقياد ووقوف عند اشتداد الجري يقال حرن يحرن حرونا وحرن بالضم صار حرونا وفي مختصر العين حرن الدابة تحرن حرونا فالأحق عليه ما حرونا او حرن قاله غ ودخل بالكاف الدبر وتقويس الذراعين وقلة أكل ونفور مفرطين وفي المسائل الملقطة ترد الدابة بالخوف والنفار المقروط اذا فرط قلة الاكل في الدابة فهو عيب تردبه وعدم حرن في مشتري له أو في ابائه بثمن حارث وسرته بعينه وقد اشترى على أنه يحرن برأسه (و) (بهدم جل) على ظهرها (معتاد) مثلها في وثائق ابن فتحون من ابتاع دابة أو ناقه وجل عليه اجل مثلها ولم تنقص به ولا يبعدها عنه بحرف ظاهر فله ردها به عند مالك رضي الله تعالى عنه (لا) يرد الرقيق (بضبط) بفتح الصاد الموحدة أي عليه يديه على السواء وفي عيونه قوتها المعتادة لانه زيادة لا نقص وماضيه كفرح والرجل أضبط والمرأة مضبط (و) لا ترد الامه (بضم ياء) ولوراة (الافين) أي امة (لا يقبض مثلها) لصغرهما فترد الرائة مطلقا والوخش ان اشترطت عذارتهما ذكره في توضيحه من عقبا به اطلاق ابن الحاجب ثم تبعه هنا (و) لا ترد الامه (بعدم فحش) بضم القاء وسكون الحاء أي نقاحش (ضيق قبل) بضم القاف والموحدة لانه من الصفات المستحسنة ومفهومة ردها بضيقه المتفاحش ان كانت تراد للوطء وكذا بسببته المتفاحشة وفي بعض النسخ صغر وهذا أولى لانه عيب ولغظ رواية أشهب عن مالك رضي الله تعالى عنهما والصغيرة القبل ليس بعيب الا ان يتفاحش فيمضير كالتقص (و) عدم فحش (كونها) أي الامه (زلاء) بفتح الزاي واللام مشددا ممدودا أي قليلة لحم الايتين وتسمى الرضعا برافسين فخامهم ملات ابن الحاجب وفيها كونها زلاء ليس بعيب وقيد باليسير وفي التوضيح الزلاء بالمصغرة الالية ولا بد من التقييم باليسير ولذا قال في الموازية والواضحة الا أن تكون ناقصة الخلقة (و) لا يرد رقيق ولا يهيم (كي) بفتح الكاف وشدة الياء (لم ينقص) القيمة والارديه وان لم ينقص الخلقة ولا

أي المبتاع علم البائع عثارها عنده (قوله والالا) أي وان لم يحقق المبتاع دعواه بان اتهم البائع (قوله رد) أي المبتاع الدابة (قوله حرن) بفتح الحاء (قوله يحرن) بضمها (قوله حرونا) بضم الحاء (قوله حرن) بكسر الراء (قوله تحرن) بفتحها (قوله حرونا) بكسر الحاء (قوله الدبر) بفتح الدال والباء (قوله ترد) بضم ففتح مثقلا (قوله النقار) بكسر النون (قوله في مشتري) بفتح الحاء (قوله له) أي الحارث (قوله ابائه) بكسر الهمز وشدة الموحدة أي وقت الحارث المعتاد (قوله وحرنه) أي الثور (قوله وجل) بفتحات مخففا (قوله جل) بكسر فسكون (قوله يبعدها) بضم فسكون فكسر أي يضعفها (قوله عنه) أي جل مثلها (قوله وفي عيونه) أي الحيوان الخ حال (قوله لانه) أي الضبط الخ لعله لعدم الردبه (قوله وماضيه) أي الضبط (قوله

مطلقا) أي عن التقييم باشتراط عذارتهما (قوله ذكره) أي التفصيل المتقدم (قوله ثم تبعه) أي المصنف ابن الحاجب الجمال (قوله هنا) أي في المختصر على الاطلاق (قوله لانه) أي ضيق القبل غير المتفاحش (قوله صغر) أي بدل ضيق (قوله لانه) أي صغر البتل (قوله عيب) أي ولم ترد به لیسارته (قوله وفيها) أي المدونة (قوله قيد) بضم فكسر مثقلا (قوله والالا) أي وان نقص الكي القيمة (قوله رد) بضم ففتح (قوله به) أي البكي

الجال في الشامل لا كخف ولم ينقص الثمن وقيل لأن الأنا يخالف لون الجسد أو يكون متفاسحا
في منظره أو كثيرا متفرقا أو في الفرج أو ما والا في الوجه وقيل ان كان من البر فلا رده
بخلاف الروم أي لان عادة البر البر الكي الغير له بخلاف الروم فلا يكون الالعله (و) لا يرد
الريق (تممة) له وهو عند بانه (بسرقة حبس) بضم الحاء وكسر الموحدة الرقيق (فيها) أي
بسبب تمهته بها وأولى ان لم يحبس (ثم ظهرت براءته) أي الرقيق منها ثبت أن السارق غيره
قاله ابن يونس أو قول المسروق منه وجدت متاعى عند آخر على وجه السرقة أو غيرها أو عندى
ومفهوم ظهرت أنه لم تظهر براءته بردها وهو كذلك وأولى ان كان مشهورا بالعداء (و) لا
يرد المبيع بظهور (ما) أي عيب باطنى (لا يطلع) بضم التحتية وفتح اللام (عليه) أي العيب
(الابتغير) في ذاته حيوانا كان أو غيره كغش بطن الحيوان (و) (كسوس الخشب) وقيل
يرده وهي رواية المدنيين وقال ابن حبيب لا يرد به ان كان من اصل الخلقة ويرده ان كان طارئا
كوضعه في مكان ندى وهل هو وفاق وإليه ذهب المازرى أو خلافه وإليه ذهب ابن يونس
تأويله لان وقيل يغتفر اليسير (و) (فساد بطن) (الجوز) هندى وغيره والبندق والتين (ومر)
بضم الميم وشد الراء أي مرارة (قضاء) وخيار وياض بطبخ هذا هو المشهور في الشامل وثانها
ان كان قلسا لا يمكن اختياره بالخضرة كقضاء تين أو جوز تين دون كسر رد لا ما كثر الا ان يكون
كاه فاسدا أو كثره وإن كان المعيب يسيرا في كثير فلا يرد ولا تظهر انه ان شرط الرد مع
وجوده من او غير مستحوي في له بشرطه اه والعادة كالشرط على الظاهر وان كان خلاف
قول الام واهل السوق برده اذ اوجدوه من والا ادري بم ردوا ذلك انكارا لرد اه قاله
الخط (ولا قيمة) للمشتري في العيب الذي لا يرد به كسوس الخشب والجوز ومر القضاء (ورد) بضم
الراء وشد الدال (البعض) لظهور عيبه لانه يطلع عليه بدون كسره قال فيه لانه مما يعلم فساد
قبل كسره فان كسره المشتري رده مكسورا ورجع بجميع ثمنه ان كان بانه قد داس والارجع
عليه عاين قيمته ان كانت له قيمة يوم بيعه بعد كسره والارجع بثمنه كله وهذا اذا كسره
بخضرة بيعه وان كسره بعد ايام فلا يرد لانه لا يدري افسد عند البائع ام عند المشتري والله
اعلم (ولا) رد للمبيع بسبب وجود (عيب قل بدار) الخط عيب الدار لانه اقسام يسير لا ينقص
ثمنها فلا ترد به ولا يرجع بقيته كسقوط شرافة وخلع بلاطة وخطير يستغرق معظم ثمنها ويخشى
منه سقوطها فترده ومتوسط بينهما لا ترد به ويرجع بثمنه من الثمن كصدع حائط والظاهر ان
المصنف أراد المتوسط بدليل ورجع بقيته باضافة قيمة الى ضمير العيب كما في اكثر النسخ ونبه
عليه ابن غازي ويعلم منه عدم الرد باليسير بالاولى في الشامل واعتقده سقوط شرافة ونحوها
واستحقاق حمل جذوع أو جدارا لان يشترط اربع جدران فيرجع بقيته كاستحقاق اقلها
وترد العروض بالعيب اليسير وقيل كالدور اه وقيل ان الدور ترد باليسير والفرق على
المشهور بين الدور وغيرها ان اليسير فيها لا يعيب الامو ضعه ويصلح ويوزل بحيث لا يبق شي منه

(قوله وانما) أى الدور عطف على ان اليسير (قوله رد) بضم الراء أى العقار (قوله وان الدور) عطف على ان اليسير (قوله رد) بضم ففتح (قوله سائر) أى باقى (قوله فى العيوب) صله نرد (قوله وسعته) أى ابن رزق (قوله وما دونه) أى المعظم (قوله حكم الرد) مقعول ايجاب واضافته لليسان (قوله وتخصيصه) أى حكم الرد (قوله فى الدور) صله تخصيص (قوله الموائف) بفتح اللام (قوله الحكم) بيان لامير المؤمنين (قوله رواية) مقعول نقل (قوله من وجد الخ) مقعول رواية (قوله يخرج) أى الخرق اليسير (قوله فى القطع) أى تفصيل الثوب (قوله ونحوه) أى الخرق اليسير الذى يخرج فى القطع (قوله من العيوب) بيان لنحوه (قوله وضع) بضم فكسر أى اسقط (قوله قدر العيب) ٦٣٨ أى من الثمن (قوله نقله) أى ابن سهل (قوله المختصر الكبير) أى لابن عبد

الحكم (قوله لا يرد) بضم ففتح أى المبيع أو بالعكس أى المشتري (قوله وعياض) عطف على هاتقله (قوله عن ابن رزق) أى نحو ما فى المختصر (قوله متأولا) حال من عياض (قوله عليه) أى ما نقله عن ابن رزق (قوله محجبا) حال من عياض او من ضميره فى متأولا (قوله له) أى ما نقله عن ابن رزق (قوله بفتح قولها) أى قول المدونة المتقدم (قوله ونقل) عطف على مقدم (قوله وعلمه) أى نقل الاكثر صله قال (قوله لغو) خبر يسير (قوله معظمه) أى الثمن (قوله يثبت به الرد) خبر خطير (قوله يرجع بجنابه الخ) خبر متوسط (قوله من الثمن) بيان لجنابه (قوله انها) أى الدار (قوله به) أى صدع الجدار (قوله وبه) أى عدم ردها به صله (قوله وهو) أى عدم ردها به (قوله وتاولوا) أى عبد الحق وموافقوه (قوله انه) أى الشان (قوله ان خشي) بضم فكسر (قوله فيه) أى الحائط (قوله انه) أى الشان فى (قوله يجب) أى يثبت (قوله اذا كان) أى هدم الحائط (قوله له) أى المشتري (قوله بانه) أى الحائط صله استدلال (قوله أى المشتري) (قوله به) أى الحائط (قوله فرق) بفتحات مخففة أى بين صدع الحائط واستحقاقه (قوله بانه) أى المشتري الخ صله فرق (قوله عليه) أى المشتري (قوله لاخذه) أى المشتري (قوله وفيها) أى المدونة (قوله وشبهه) أى الصدع عطف عليه (قوله منه) أى الصدع (قوله رد) أى المشتري ان شاء (قوله به) أى الصدع (قوله والا) أى وان لم يحتج ان يهدم الدار به

بمخلاف غيرها فمعيبه ولا يزيل بالاصلاح وانما لا تنفك عن عيب فلورده باليسير لا ضرر بالبايع وان الدور تشتري للقنية فيتسامح في عيبها اليسير بخلاف غيرها وعن ابن رزق مسئلة الدور اصل برد اليه سائر المبيعات في العيوب وسعته يذكر التفرقة المتقدمة ويقول مسئلة الدار ضعيفة فلذا احتاج الناس الى توجيها (وفي قدره) أى العيب المتوسط الذى لا يرد به ويرجع بقيمته (تردد) نقيل بالعادة فاقضت بقلمته فقليل وما قضت بكثرة فكثير وهو الاصل وقيل ما نقص معظم الثمن فكثير وما دونه فيسير قاله أبو محمد وأما نقص عن الثلث قاله أبو بكر ابن عبد الرحمن أو ما نقص عن الربع ابن عرفة وفى ايجاب مطلق العيب المؤثر فى الثمن حكم الرد ولو فى الدور وتخصيصه بغير يسيره فى الدور وغيرها ثنائها فى غيرها فقط للباجى عن بعض الاندلسيين وابن سهل عن نقل الكتاب الجامع اقوال مالك رضى الله تعالى عنه المؤلف لامي المؤمنين الحكم بن عبد الرحمن رواية زياد من وجد فى ثوب ابتاعه يسير خرق يخرج فى القطع ونحوه من العيوب فلم يرد به ووضع قدر العيب وكذا فى كل الاشياء مع نقله عن المختصر الكبير لا يرد الا لعيب كثير يخاف عاقبته وعياض عن ابن رزق متأولا عليه مسائل المدونة وغيرها محتجالة بفتح مقدم قولها فى الكي ونقل الاكثر عن المذهب وعليه قال الميضى عن الشيخ وعبد الحق عن بعض شيوخه عيوب الدور ثلاثة يسير لا ينقص من الثمن لغو وخطير يستغرق معظمه أو يخشى سقوط حائط يثبت به الرد متوسط يرجع بجنابه من الثمن كصدع يسير بجناط وفى حد الكثير بثلاث الثمن أو ربعه ثنائها ما قيمته عشرة مثاقيل واربعة عشرة من مائة وخامسها لاحد لما به الرد الاجماع (ورجع) المشتري على البائع (بقيمه) أى العيب المتوسط (كصدع) بفتح الصاد وسكون الدال المهملين أى شق (جدار لم يخف) بضم التحتية وفتح الحاء المعجمة (عليها) أى الدار الانهدام (منه) أى بسبب صدع الجدار ظاهره انما الارتدبه ولو خفيف سقوط الجدار من صدعه وبه صح اللغوى وهو ظاهر المدونة وقال عبد الحق وابن شهاب وغيرهما تردبه وتاولوا انه ان خشي هدم الحائط من الصدع فيه انه يجب الرد به وقيل يرد بخوف هدم الحائط اذا كان ينقص الدار كثيرا عياض وهو صحيح المعنى واستدل من لم يرد به الرد بهدم الحائط بانه لو استحق لم يكن له رد فكيف يرد اذا كان به صدع وقرق الاسخرو بانه فى الاستحقاق لا ضرر عليه لاخذه قيمته من البائع بخلاف صدعه فانه يضطره الى بئائه والنفقة فيه ونص ابن الحاجب وفيها الصدع فى الجدار وشبهه ان كان يخاف على الدار ان تهدم منه رديه والا فلا قال

الحق وموافقوه (قوله انه) أى الشان (قوله ان خشي) بضم فكسر (قوله فيه) أى الحائط (قوله انه) أى الشان فى (قوله يجب) أى يثبت (قوله اذا كان) أى هدم الحائط (قوله له) أى المشتري (قوله بانه) أى الحائط صله استدلال (قوله أى المشتري) (قوله به) أى الحائط (قوله فرق) بفتحات مخففة أى بين صدع الحائط واستحقاقه (قوله بانه) أى المشتري الخ صله فرق (قوله عليه) أى المشتري (قوله لاخذه) أى المشتري (قوله وفيها) أى المدونة (قوله وشبهه) أى الصدع عطف عليه (قوله منه) أى الصدع (قوله رد) أى المشتري ان شاء (قوله به) أى الصدع (قوله والا) أى وان لم يحتج ان يهدم الدار به

(قوله وكذا) أى الامة فى ان دعواها الحرية عيب تردبه (قوله قولهما) أى الاثنى والذكر (قوله ذلك) أى انا أم ولد أو حرة (قوله قبل البيع) صلة قول (قوله أو بعده) أى المبيع (قوله وهما) أى الامة والعبد الخ حال (قوله أم ولد) أى أوسرة (قوله على المشتري) صلة تجرم (قوله لاتهمها) أى الامة (قوله بالكذب) أى فى دعواها انها أم ولد أو حرة (قوله لانه) أى قوله انا أم ولد أو حرة (قوله انه) أى قولها انا أم ولد أو حرة (قوله هذه المنزلة) أى دعوى الامة أمومة الولد فى كونها عيبا تردبه (قوله ولوعلم) بضم العين (قوله كذبها) أى الامة والعبد فى دعواهما ٦٤٠ حريتهما ما بالغته (قوله فانه) أى قولهما المذكور (قوله التعرض) أى القدرح

(قوله بعرضه) بكسر فسكون أى موضع ذمه ومدحه (قوله بها) أى الحرية (قوله قضى) بضم فسكون (قوله ان احب) أى المبتاع (قوله لانه) أى قوله انا حر (قوله فلو قال) أى المصنف (قوله واغنا) بفتح الغين المجرى أى لا يعتبر (قوله قوله) أى الرقيق (قوله وله) أى المشتري (قوله به) أى قوله انا حر (قوله ان قاله) أى اما حر (قوله وبينه) بفتحات مثله أى قوله انا حر (قوله مطابقا) أى سواء قاله وهو فى ضمان بانه أم ومشتريه (قوله لمعظم ضررها الخ) علة تأخير (قوله ثم بيعها الخ) عطف على تأخير (قوله لانه) أى التصريه وذكره لتدبير خبره (قوله فعلى) بكسر فسكون فكسر مثقلا فهو تامفسوب للفعل نسبة جزئى لكليه نعت غرور (قوله الخط) أى قال (قوله العبد) فاعل فعل المضاف

حرة وكذا المذكور ثبت قولها ذلك قبل البيع أو بعده وهما فى ضمان البائع بعهدته ثلاث أو مواضعة أو خيار (لم تجرم) الامة بقولها أم ولد على المشتري لاتهمها بالكذب لترجع لباتعها (لكنه) أى قولها أم ولد (عيب) فلما يشتري ردها به (ان رضى) المشتري (به) أى عيب دعوى أمومة الولد او الحرية واراد بيعها (بين) بفتحات مثقلا لم يدرأها انها ادعت ذلك وعجزت عن اثباته لانه مما تنكره النفوس وروى المديون عن مالك رضى الله تعالى عنه انه ليس بعيب ابن عبد السلام ودعوى العبد الحرية ينزل هذه المنزلة لان النفوس تنكره لاقدام على مثل هذا الاحتمال صدق العبد والامة ولوعلم كذبهما فانه يوجب تشويشا على مالكهما والتعرض بعرضه وقال غير واحد من الاندلسيين اذا اقام العبد أو الامة شاهدا بجرىته فلا يحكم لهما وقضى للمبتاع بالرجوع بالثمن على بانه ان احب لانه عيب فلو قال واغنى قوله انا حر ونحوه وله رده به ان قاله فى ضمان بانه وبينه ان باعه مطلقا وفى المسئلة وكان أظهر وأبلغ وظاهر المصنف عدم الحرمة ولو قامت قرينة على صدقها فى الامومة أو فى الحرية كشبهة الاغارة على الاحوار وبيعهم مع شرائهم من تلك الجهة وفيه خلاف فقيل كذلك وقيل على مشتريها اثبات الرقبة (وتصريه) أى تأخير عاب (الخبوان) شاة كان أو بقرة أو ناقة أو فرسا أو حمارا أو أمانة لارضاع لمعظم ضررها ويكثر حيلهم ان يبيعها على ذلك الحال (كالشرط) لكون ذلك لاتبها فى كل سائمة ثم تظهر بخلافه فلم يشتريها ردها لانه غرور فعلى الخطا يعنى أن التعجير الفعلى كالشرط وهو ان يفعل بالمبيع فعلا يظن المشتري به كمالا فلا يوجد فانه ابن شاس ابن عرفة هذا اذا ثبت أن البائع فعلا أو امر به لاحتمال فعله العبد دون سعيه لكرهاته بقاءه فى ملكه ومنه صبح الثوب القديم أيوهم أنه جدي ومنه رقم أكثر ما ابتاع به السلعة عليها ويبيعها برقا ولم يقل قامت على بكذا شد ما لك رضى الله تعالى عنه كراهته واتقى فيه وجه الخلافة ابن أبي زمنين ان وقع خير فيه مبعاه وان فات رد قيمته وقاله عبد الملك الصفة على ابن أبي شاس يبيعها فى قيامها وفى فواتها فلا قل من قيمتها وفى المسائل الملقوطة الغرور بالقول لا يضمن به وفيه خلاف وبالفعل يضمن بلا خلاف فالاول كصير فى نقد الدراهم ثم يظهر فيها ازانف والخطا يقيس الثوب ويقول يكفى فيه فله فينقص والدليل يخطئ الطريق والغار فى تزويج الامة يقول انها حرة ومن أعار شخصا ناه مخروفا عما به فائلا انه صحيح ومن قال لرجل فى رمضان فان الفجر لم يطالع وقد علم طلوعه فعلى الضمان يؤدب ويأ كذا أدبه على المشهور من أنه لا يضمن واذا ضمنه يلزمه

لفعله (قوله بقاءه) أى العبد (قوله ملكه) أى سعيه (قوله ومنه) أى الغرور الفعلى (قوله عليها) أى المثل السلعة صلة رقم (قوله خير) بضم فسكون مثقلا (قوله فيه) أى المبيع بين رده والتسليم به ان كان قائما (قوله وان فات) أى المبيع (قوله رد) أى دفع المشتري (قوله بخير) أى المشتري (قوله فى قيامها) أى السلعة بين ردها والتسليم بها بتمها (قوله وفى فواتها) خبر مقدم (قوله لا يضمن) أى الغار (قوله يضمن) أى الغار (قوله فالاول) أى الغرور القولى (قوله ينقد الدراهم) أى ويخير بحدوثها (قوله به) أى يترك الابناء (قوله وقد علم) أى القائل (قوله من انه لا يضمن) بيان للمشهور

(قوله والثاني) أي الغرور الفعلي (قوله لقم) بفتح اللام (قوله ومن الأول) أي الغرور العقلي (قوله كالآتين) بضم
 الهمز والمنافعة جمع اتان (قوله تسليمة) أي من المالكة (قوله بها) أي التصرية (قوله المصري) بضم ففتح مثقلا (قوله كان) أي
 المبيع (قوله لا يدل) أي تكرر الحلب (قوله وهو) أي اتحاد الصاع مع تكرار الحلب (قوله لا تصروا) بضم ففتح فضم مثقلا (قوله
 فن ابتاعها) أي فوجد هامصرة (قوله فهو) أي مبتاعها (قوله النظرين) أي امساكها بئنها ووردها (قوله امساكها) أي بئنها
 (قوله به) أي حديث المهرأة أي من حيث رد الصاع (قوله لانه) أي حديث المصرة ٦٤١ أو الشان (قوله منه) أي حديث

المصرة (قوله الخراج
 بالضم) أي المقتضى عدم
 رد الصاع (قوله يقضى به
 على العام) أي يخصه
 فيخصص حديث الخراج
 بالضم بغير المصرة (قوله
 اذار) أي المبتاع المبيع
 (قوله لغولبها) أي عدم
 اعتباره فيعوز به بمبتاعها بلا
 عوض لانه خراج والخراج
 بالضم (قوله بدله) أي لبئها
 (قوله سماع القرينين) أي
 أشهب وابن نافع راجع لغول
 لبئها (قوله والمشهور)
 راجع لرد الصاع بدله (قوله
 بناء على نسخ الخ) راجع
 لغولبها (قوله وتخصيصه)
 أي حديث الخراج بالضم
 (قوله به) أي حديث المصرة
 (قوله لان حديث المصرة)
 علة لتخصيصه حديث
 الخراج بالضم وهذا
 راجع لرد الصاع بدله (قوله
 ضعف) بفتحات مثقلا
 (قوله غير واحد) فاعل
 ضعف (قوله ولو كثر)
 أي اللين (قوله ان اختلف

المثل أو القيمة بموضع ما هلك والثاني كمن لقم شخصاً يده في رمضان بعد الفجر ومسائل التمدليس
 وصنع الثوب القديم وتلطيج ثوب عبد بعد ادوئحو ذلك ومن الأول ما في مسائل اجوبة القرويين
 في القائل بيع سلمتك اذ لان لانه ثقة وملي فوجدته بخلاف ذلك فلا يغرم شيئاً الا ان يغرم وهو
 يعلم بحاله المازري لو كانت التصرية في غير الانعام كالآتين والادميات فلا يعتب معقال لان زيادة
 لبئها تزيد في ثمن التعديدية ولدها قاله الشافعية ويجب تسليمة ابن زرقون عن الخطابي التصرية في
 الادميات كالانعام وقال بعض اصحابنا لا ترد الامت بها وشبه في الكون كالشرط فقال (كتلطيج
 ثوب عبد بعد اد) أو جعل دواة قلم يده ان فعله السيد أو أحمره (فبرده) أي المشتري المبيع
 المصري كان من النعم أم لا (بصاع) أي معه ان كان من النعم وظاهر اتحاد الصاع ولو تكرر
 الحلب حيث لا يدل على الرضا ونحوه لابن حجر وهو ظاهر قوله وتعد بدله وادليل رد الصاع
 ما في الصحيح من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الا بل والغنم فن ابتاعها فهو
 بخير النظرين بعد ان يحلها ان رضيا امساكها وان سخطها اردها وصاعا من غرو وقال اشهب
 لا تأخذ به لانه قد جاء ما هو اثبت منه وهو الخراج بالضم ابن يونس حديث الخراج بالضم
 عام وحديث المصرة خاص والخاص يقضى به على العام ابن عرفة اذار دله التصرية في لغولبها
 ورد بصاع بدله سماع القرينين والمشهور بناء على نسخ حديث المصرة بحدوث الخراج بالضم
 وتخصيصه به الباجي لان حديث المصرة اصح قات ضعف حديث الخراج بالضم غير واحد
 اه وذكر ابن حجر ان حديث المصرة اصح وأثبت وشرط الصاع كونه (من غالب القوت) لاهل
 بلد المشتري عوضا عن اللبن الذي حلبه ولو كثر جدا أو قل جدا ان اختلف قوتهم كخطة وقر
 وأرزدن هذا مذهب المدونة الباجي وهو المذهب وقيل يتعين رد القوت لاهل البلد
 رضي الله تعالى عنه في خبر لا تصروا الا بل والغنم الخ هذا حديث متبع ليس لاحد فيه رأى ولذا
 صدر به ابن شاس وابن الحاجب واجيب له مشهور بانه اقصر على غالب قوت المدينة اذ ذلك
 ونصروا بضم أوله وفتح ثانيه والا بل مفعوله هذه رواية المتقين قاله عياض والابن من صرعى
 رباعيا كزى قال الله تعالى فلا تزكوا أنفسكم والرواية بفتح أوله وضم ثانيه ومصدرها النووي
 من صر ثلاثيا وروى أيضا بالاضمة الأول ورفع الا بل بالنيابة عن الفاعل من صر ثلاثيا أيضا ولو
 كان غالب قوتهم اللبن فانظروا رد صاع من لبن غيرها وان لم يكن في القوت غالب فقال الساطي
 يدفع صاعا ما شاء وقيل من الوسط (وحرم) بفتح فضم (رد اللبن) الذي حلب من المصرة للبائع
 لانه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه لوجوب رد الصاع عوض اللبن وهذا يقيده حومة رد غير اللبن
 من نقد أو عرض بالاولى واقتصر على اللبن لدفع توهم جواز رده اذ الاصل ان يرد على البائع عين

٨١ من في قوتهم شرط في كونه من غالب قوتهم (قوله متبع) بفتح الموحدة (قوله مصدر)
 بفتحات مثقلا (قوله به) أي تعين القوت (قوله بانه) أي الحديث (قوله روى) بضم فكسر (قوله لانه) أي رد اللبن (قوله لطعام
 المعاوضة) أي الصاع (قوله لوجوب رد الصاع الخ) علة لبيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله وهذا) أي التعليل ببيع طعام
 المعاوضة قبل قبضه (قوله من نقد الخ) بيان لغير (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله اذ الاصل الخ) علة توهم جواز رده

(قوله قال) أى س وعج
 (قوله بعد حلبها) صلة
 المردودة (قوله وهو) أى
 تعدده بتعدددها (قوله عليه)
 أى تعدده بتعدددها (قوله
 وهو) أى كثرة اللبن وذكرو
 التذكير خبره (قوله بدليل)
 اضافته لليمان (قوله وعليه)
 أى كونهما قولين (قوله
 قال) أى اللخمي (قوله
 وطائفة) أى جماعة من
 أهل المذهب عطف على
 المازري (قوله بحمله) أى
 مافى الموازية (قوله وعليه)
 أى الوفاق (قوله وهذا)
 أى كون الحلبة اليوم (قوله
 وهو) أى كونها اليوم
 (قوله ذلك) أى مقدار
 حلبها المعتاد لها (قوله
 وقال) أى عراض (قوله
 من ذكر ثلاثة أيام) بيان
 لما (قوله وجعلها) أى الأيام
 الثلاثة (قوله وهو) أى
 ما تختبر فيه (قوله في مكان)
 يفتح الهمز وشدة النون
 (قوله وعليه) أى اعتبار
 الحلبات (قوله غيبته) أى
 المشتري (قوله فله) أى
 المشتري (قوله بصاع) أى
 معه صلة رد (قوله وبحله) أى
 وان حلبت ثالثة الخ (قوله
 فيه) أى زمن الخصاص

عبد السلام وقال أشبه له ردها في الوجهين لأنه عيب والعلم وعدمه انما يظهران في حكم
 التدليس اه فابن العيب اذا كانت تحلب حلب امثالها اه ونقله البناني واقره أقول فيه نظر
 فان قول المدونة حلوا بصريح في أن الشروط في ظن كثرة اللبن وكذا قولها فان كانت الرغبة فيها
 انما هي في اللبن وكذا أقول الجواهر لو ظن غزارة اللبن الخ اذا التاخر رجوع قوله الآن يعلم البائع
 الخ له ولا يشبه به وتقييد س وعج بحلبها حلب مثلها ظاهر لا ينبغي التوقف فيه لان نقصها عن
 حلب امثالها عيب العادة السلامة منه فيرد به بدون اعتبار الشروط الثلاثة كما قالوا والله أعلم
 (ولا) يجب رد صاع ان رد المصرة بعد حلبها (ب) عيب (غير عيب التصريفة على الاحسن) عند
 التونسي من الخلاف وروى اشهب يرد معها صاعا لانه يصدق عليه انه رد مصرة (وتعدد)
 الصاع (بتعدددها) أى المصرة المردودة بالتصريفة بعد حلبها (على المختار) عند اللخمي
 (والارجح) عند ابن يونس من الخلاف والظاهر عند ابن رشد وهو قول ابن السكاتب ابن زرقون
 وليس عليه العمل وقال الاكثر يكتفى بصاع واحد لجمعها اذ غاية ما يفيد تعدد كثرة اللبن وهو
 غير منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها ومحل الخلاف في المشتراة بعهدة واحد فان
 تعدد العقد تعدد الصاع بعددها اتفاقا (وان حلبت) بضم الحاء المهملة وكسر اللام المصرة
 حلبة (ثالثة فان حصل) لمشتريها (الاختبار) بالموحدة لقد رتبها (ب) الحلبة (الثانية فهو) أى
 حلبها ثالثة (رضاهما) فليس له ردها (وفي الموازية) أى المشتري (ذلك) أى ردها بعد الحلبة
 الثالثة بعد حلقة انه مريضها (وفي كونه) أى مافى الموازية (خلافا) لما في المدونة فهما قولان
 وعليه المازري واللخمي قال ومافى الموازية احسن وطائفة أو فاقا بحمله على ما اذا لم يحصل
 الاختبار بالثانية وعليه الصقلي (تأويلان) * (تنبيهات) * الاول عجب المراد بالحلبة اليوم وهذا
 ظاهر كلام س طفي وهو غير ظاهر لخالقته لكلام اهل المذهب في المدونة اذا حلبها المشتري
 مرة لم يمين ذلك فاذا حلبها الثانية وفي الجواهر حتى يحلبها ثالثة فاذا حلبها الثالثة وفي ابن
 عرفة وفي الحلبة الثانية ناقصة عن ابن التصريفة له ردها فان حلبها ثالثة وكذا في عبارات أهل
 المذهب ولم أر من عبر بالايام وقال عياض في الاكمال ظاهر المدونة ان الحلبة الثانية لا تمنع الرد
 لان ما لكارضى الله تعالى عنه لم يأخذ بثلاثة أيام اذ لم تكن في روايته لكن هو معنى الثلاث
 حلبات ونقله الابن واقره وقال في تنبيهاته لم يأخذ ما لك رضى الله تعالى عنه بما في الحديث من
 ذكر ثلاثة أيام اذ لم تكن هذه الزيادة في روايته وجعلها الخالفون أملا في أجل الخيار وما لك
 رضى الله تعالى عنه لم ير له أجلا محدودا الا بقدر ما تختبر فيه وهو يختلف باختلاف أنواعها
 وقد تكون الثلاثة الايام في هذا الحديث المراد بها ثلاث حلبات وهو نهاية ما تختبر به المصرة
 اه فكأن عجب ومن معه غاب عنهم هذا كله البناني بعض شيوخنا وعليه فلا بد ان يقيدها حلب
 المعتاد كبقرة وعشيمة مثلاً * الثاني ابن عاشر اذا نامت كلام المصنف والمدونة وما فيها من
 التفصيل وجدتها لا تقبل التأويل لتصريحتها بالتفصيل وتبين لك ان التأويلين في كلام الموازية
 لاني كلام المدونة على خلاف اصطلاحه والله تعالى أعلم * الثالث محل قوله وان حلبت ثالثة
 الخ اذا حلبت بحضور المشتري وأما اذا حلبت في غيبته فلا ردها اذا قدم ولو حلبت مرارا بصاع
 فقط وما زاد خارجا بالضممان نقله ابن عرفة عن ابن محرز ومحلها في غير زمن الخصاص

(قوله وان كثر) أى حاليها فيه (قوله فيه) أى زمن الخصام (قوله لنوفية دينه) أى المدين صلة يبيع (قوله أو غائمين) عطف على مدين (قوله غنمه) أى المبيع (قوله بينهم) أى الغائمين (قوله وصيته) أى الميت (قوله وعلى اعتبار بيع الميراث) أى مانعاً من الرد بعيب قديم (قوله منه) أى الميراث (قوله أو وما يبيع) أى او كونه ما يبيع منه لقضاء دين وما يبيع منه لقسمته على الورثة (قوله انه) أى البيان (قوله فى الوارث) أى يبعه (قوله الرقيق) مفعول بيع المضاف لفاعل (قوله فى الديون) صلة بيع (قوله يبيع براءة) خبر أى البيان (قوله فى الوارث) أى يبعه (قوله الرقيق) مفعول بيع المضاف لفاعل (قوله فى الديون) صلة بيع (قوله يبيع براءة) خبر أى البيان (قوله فى الوارث) أى يبعه (قوله الرقيق) مفعول بيع المضاف لفاعل (قوله فى الديون) صلة بيع (قوله يبيع براءة) خبر

ببراءة (قوله اذا ذكر) أى الوارث (قوله انه) أى المبيع (قوله لم يذكر) أى بشرط الوارث (قوله مطلقاً) أى عن تقييده بذكره انه ميراث (قوله انه) أى البائع (قوله فرق) بضم فكسر مخففاً (قوله بينهم) أى الحاكم والوارث (قوله هذا) أى ان البيان شرطى يبيع الوارث للاحكام (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله اذا ثبت الخ) علة على هذا قوله بعد الخ (قوله جهله) أى المشتري (قوله انه) أى بائع الرقيق (قوله فلواراد) أى المصنف (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله وكان) أى وخير مشترط لم يعلم (قوله على اطلاقه) أى عن تقييده بعلم المشتري انه حاكم (قوله ولذا) أى قوله وخير مشترطه غيرهما صلة حل (قوله كلامه) أى المصنف (قوله ونصه) قال مالك رضى الله تعالى عنه يبيع الميراث ويبيع السلطان يبيع براءة الا ان يكون المشتري لم يعلم انه بيع ميراث أو سلطان فيخير بين ان يرد أو يتجسس بالعهدة ابن ونس هذا الحسن من قول ابن حبيب انه يبيع براءة وان لم يذكر متوليه انه يبيع ميراث أو مقلد اه فهذا هو الذى اعتمد المصنف بدليل قوله ظنه غيرهما وبه تبين لاث قول المصنف بين انه ارث مراده به ما يشمل حقيقة البيان وحصول العلم للمشتري من غيرهما اذا مراد حصول العلم وعليه المدار كما صرح به فى التنبينات وان هذا القيد محذوف من الاول لدلالة الثانى عليه وانه لا فرق بين الحاكم وغيره فاحمله عليه تت هو الصواب ورد عجز عليه غير صواب (تنبيهات) الاول شرط كون يبيع الحاكم والوارث يبيع براءة عدم علم الحاكم والوارث العيب فان علمه وكنه فليس يبيع براءة لانه تدليس * الثانى مفهوم رقيقة فقط ان يبعهما غيرهم من عرض ودابة ليس يبيع براءة ولو شرطها فلا ينفع شرطه والمشتري رده بعيبه القديم اذا ظهر * الثالث ابن عابد السلام معنى البراءة التزام المشتري فى عقد البيع للبائع انه لا يطالبه بشئ من سبب عيوب المبيع التى لم يعلمها قديمة كانت أو مشكوكا فيها وقال ابن عرفة البراءة ترك القيام بعيب قديم (وخير)

بضم المصنف (قوله ونصه) أى ابن الموانر (قوله فيخير) أى المشتري (قوله ان يرد) بفتح فضم أى المشتري المبيع (قوله هذا) أى تفصيل مالك رضى الله تعالى عنه فى بيع الحاكم والوارث (قوله انه) أى يبيع الحاكم والوارث (قوله متوليه) أى البيع (قوله فهذا) أى التفصيل فيهما (قوله وبه) أى قوله ظنه غيرهما صلة تبين (قوله وحصول) عطف على حقيقة (قوله لمن غيرهما) أى الحاكم والوارث (قوله وعليه) أى العلم بهما (قوله وان هذا القيد) أى بين الخ عطف على ان قول المصنف الخ (قوله الاول) أى الحاكم (قوله وانه) أى الشأن الخ عطف على ان قول المصنف (قوله ولو شرطها) أى البراءة الحاكم أو الوارث (قوله فى عقد البيع) صلة التزام (قوله للبائع) صلة التزام (قوله انه) أى المشتري (قوله لم يعلمها) أى البائع عيون المبيع

(قوله في الرد) صله خير (قوله وان لم يظهر له) أي المشتري الخ مباغاة (قوله صوابه) أي ظنه غيرهما (قوله عن ابن الموان) أي قوله قال مالك رضي الله تعالى عنه ببيع الميراث وبيع السلطان ببيع براءة الا ان يكون المشتري لم يعلم أنه ببيع ميراث أو سلطان فيخير (قوله وتنفعه) أي المشتري (قوله جهلهما) أي الحاكم والوارث (قوله وهو) أي قول ابن حبيب ٦٤٥ (قوله به) أي العيب (قوله ان

ظهر) أي العيب (قوله حدث) بضم الحاء المهملة وشدد الدال أي الاقامة الطويلة (قوله ولم يطلع) أي البائع (قوله على عيبه) أي الرقيق (قوله ظنه) أي البائع (قوله به) أي الرقيق (قوله له) أي البائع (قوله وجوز) أي البائع بفتحات مثقلا (قوله ان به) أي الرقيق (قوله أخفاء) أي الرقيق العيب (قوله منها) أي عيوبه (قوله فان كان) أي البائع (قوله علمه) أي البائع عيب الرقيق مفهوم لم يعلمه (قوله ولم يطلع) أي البائع (قوله علمه) أي البائع (قوله شرط) أي عيوبه عطف على كتم (قوله وغيره) أي الرقيق (قوله من عيب قديم) بيان لما (قوله وجب) أي ثبت (قوله حلقه) أي البائع (قوله وان لم يدع المبتاع علمه) أي البائع العيب مباغاة (قوله وهو) أي حلقه (قوله مطلقا) أي عن تقميد بالخفي (قوله قوله) أي ابن العطار على البت في الظاهر ونفي العلم في الخفي (قوله بانه) أي المشتري أو

بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مشددة في الرد والتمادي (مشتري) رقيقا من حاكم أو وارث (ظنه) أي المشتري البائع (غيرهما) أي الحاكم والوارث وان لم يظهر له عيب قديم البتاني وصوابه مشتري جهلهما البتاني عدم ظنه شيئا يدل ما تقدم عن ابن الموان وتنفعه دعواه جهلهما وقال ابن حبيب ليس له الرد لان جهل الحكم لا يمنع من توجبه ابن عبد السلام وهو اقرب (و) منع من الرد (تبري غيرهما) أي الحاكم والوارث (في) بعه (ه) أي الرقيق (بما) أي عيب (لم يعلمه) البائع المتبري منه فلا يرد به ان ظهر بعد الشراء (انطالت اقامته) أي الرقيق عند بآتعه حدث بستة أشهر ولم يطلع على عيبه وغلب على ظنه انه لو كان به عيب لظهر له وجوز ان به عيبا أخفاه لان الانسان مجبول على اخفاء عيوبه واطهار براءته منها فان كان علمه ولم يطلع اقامته عنده فلا ينفعه تبريه من عيوبه وحتى ظهر فيه عيب قديم فالمشتري يردده على بآتعه ومفهوم فيه ان تبري غيرهما في غير الرقيق لا يمنع من رده وهو كذلك والفرق بين الرقيق وغيره العقل وعدمه فالرقيق يمكنه كتم عيوبه لرغبته في بقائه في ملك بعض ساداته واطهارها لكرهه في بقائه في ملك غيره وغيره ليس له عقل فظهر العيب في نفسه دليلا على تدليس بآتعه (تنبيهان) * الاول الباجي والمازري لا يجوز التبري في القرض لانه ان ائلف رقيقا وتبرأ من عيبه كان سلفا قرضه ما واما قضاء القرض فلا وجه لمنع التبري فيه الا اذا وقع التبري في قضائه قبل حلول أجل ائتمه وضع وتجهل وهي ترجع لسلف بقرنه ان الثاني ابن عرفة لا يرد في بيع البراءة بما ظهر من عيب قديم الا يئنه أن البائع كان عالما به فان لم تكن بينه وبينه حلقه ما علمه وان لم يدع المبتاع علمه على رواية ابن حبيب ونقله عن اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه المتطبي وهو المشهور وفي كون حلقه على البت في الظاهر ونفي العلم في الخفي أو نفي العلم مطلقا قول ابن العطار وابن الفخار متعقبا قوله بانه انما يرد في البراءة بما علم وحكي ابن رشد الاتفاق على الثاني (واذا علمه) أي البائع عيب مبينه كما كان أو وارثا أو غيرهما (بين) بفتحات مثقلا البائع وجوبا (انه) أي العيب (به) أي المبيع (ووصفه) أي البائع العيب للمشتري وصفا شافيا بعد اعلامه به ان كان خفيا كالسرقة والابق كاشفا حقيقة لان منه ما يغتفر ومنه ما لا يغتفر (أو اراه) أي البائع العيب (له) أي المشتري ان كان مما يرى قطع وكتم (ولم يعلمه) أي البائع العيب حين بيانه بان يذكره وحده مفصلا بان يقول يسرق كذا من كذا أو يأتني كذا أو يغيب كذا ثم يأتي بنفسه أو يوثق به اذا خاف مثلا أو بلا سبب أو يشرب كل يوم او كل مرة أو يرنى بالماء فقط أو بالحراثر أو مطلقا فان أجله وحده كسارق أو أبق أو سارق أو شارب أو مع غيره كسارق زان وفيه أحدهما فقط فلا يكفي البساطى نكتة تمسك بعض المعاصرين بظاهر قولهم اذا أجل لا يفيد فقال لا يفيد مطلقا ولو ظهر انه سرق درهمًا ونازعه وقلت انه

الشان صله متعقبا (قوله يرد) أي المشتري الرقيق المبيع براءة (قوله بما علم) أي البائع أي فلا فرق بين الظاهر والخفي (قوله على الثاني) أي الحلف على نفي العلم مطلقا (قوله اعلامه) أي المشتري (قوله به) أي العيب (قوله ان كان) أي العيب (قوله منه) أي العيب الخفي (قوله بان يذكره) أي البائع العيب الخ تصوير لعدم اجاله (قوله فان أجله وحده الخ) مفهوم ولم يجعله (قوله وفيه) أي الرقيق الخ حال (قوله فلا يكفي) جواب ان أجله (قوله ونازعه) أي بعض المعاصرين (قوله انه) أي قوله سارق

(قوله يسرق) بضم الياء وفتح الراء (قوله ومات) اى بعض المعاصرين (قوله ولم يرجع) اى المعاصر عن قوله (قوله ما قاله) اى البساطى (قوله لا يشك) بضم ففتح (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة الذون اى البساطى (قوله فى ذلك) اى ما قاله البساطى (قوله فيه) اى ما قاله البساطى (قوله ونصها) اى المدونة (قوله فان كانت) اى دبراته (قوله منغلة) بضم الميم وفتح الذون وكسر الغسين المعجمة مشقة اى مدودة ٦٤٦ (قوله مثل العوالى) اى فى القرب من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله فيوجد) اى العبد
(قوله ينتقب) اى الجدران
لسرقة ما فيها (قوله مثل
مصر والشام) اى فى
البحر من مدينته عليه
الصلاة والسلام (قوله
منه) اى العيب (قوله من
ذلك) اى المنقسم الى
فاحش وخفيف خبر مقدم
(قوله سائر) اى باقى قوله
وفيهما اى المدونة (قوله
ففيهما) اى المدونة (قوله
يريه) اى البائع المتاع
(قوله اياه) اى العيب (قوله
ويوقفه) اى البائع المتاع
(قوله عليه) اى العيب
(قوله والا) اى وان لم يره
اياه ولم يوقفه عليه (قوله
فله) اى المتاع (قوله به)
اى العيب (قوله ونزول
ماء) اى من العين (قوله
وابن المواز) عطف على ابن
حبيب (قوله وكذلك)
الخيول (قوله فى الحطول
ارضية ولا تفسيره) (قوله
التي دخل) اى العبد (قوله
اذ الاقوال الثلاثة)
الا تسمي فى الزوجة الخ
هله أو الزوج (قوله فيه)

يقصد فيما يسرق عادة لان ظهراته نقب أو أى من ذلك بالعظيم الذى لا يحيط بالبال فلا يقيد
ومات ولم يرجع وأما باقى على قولى لم يرجع عنه اه الحظ ما قاله هو الظاهر الذى لا يشك فيه
وكانه لم يقف على نص صريح فى ذلك وكلام المدونة والوادى كالمصريح فيه ونصها من باع
بغير اقتبر آمن دبراته فان كانت منغلة مفسدة لم يبرأ وان اراد اياها حتى يدكر ما فيها من نغسل
وغيره وكذلك ان تبرأ فى عبد من سرقة أو باق والمتاع يظن باقى ليله أو الى مثل العوالى أو سرقة
رغيف فيوجد ينقب أو باقى الى مثل مصر والشام فلا يبرأ حتى يبين امره اه فقهره انه
لو وجد باقى ليله أو يسرق رغيفاً برئ وفى النوادر ومن الواضحة قال مالك رضى الله تعالى عنه
وصحابه ومن تبرأ من عيب منه فاحش ومنه خفيف فلا يبرأ من فاحشه حتى يصف نقاشه
من ذلك الا باقى والسرقة والذبر بالبعير ومثله من تبرأ من كى أو آثار بالجد أو من عيوب
فرج فهو بدمه تناح فى ذلك كله له رد وكذلك سائر العيوب وذكره ابن القاسم فى كتاب
مسند اه وفيه ما اذا تبرأ من محبوب المخرج فان كانت مختلطة ومنها المتفاحش لم يبرأ حتى
يدكر اى عيب الامم ليسير فانه يبرأ اه وان أى بلقظ يشمل العيوب كلها كثيرة وليس له
وهو يعلم بعضها فيه كالعبد عظماء فى قفة وسكر فى ماء فلا ينفعه هذا فى شئ فقيم امن اكثر
فى براءته ذكر اسماء العيوب لم يبرأ الامن عيب يريه اياه ويوقفه عليه والا فله الرد ان شاء اه
(و) منع من الرد (زواله) اى العيب بعد البيع وقبل اتيام به (الا) عيباً (محمل العود) بفتح
العين المهملة وسكون الواو اى الرجوع بعد زواله كبول بفرش فى وقت ينكر وسلم بول
وسعال مفروط واستحاضة ونزول دم من قبل ذكر ويبيض عين ونزول ماء مستمر وجدام وبرص
حيث قال أهل المعرفة انه يعود فان زواله ولو قبل البيع لا يمنع الرد قول ابن حبيب على
البائع ان يبين حصول المول فى الفرس وان انقطع لان عودته لا تؤمن وابن المواز ابن القاسم
وان انقطع البول عن الجارية فلا يبيعها حتى يبين لانه لا تؤمن عودته وكذلك الخيول فهو
عيب ترديه وقال أشهب فى البول فاذا انقطع انقطاعاً بينامضى له السنون الكثيرة فباع عليه
ان يبين وأما انقطاع لا يؤمن فان لم يبينه فلا مبيع له الرد اه (وفى زواله) اى عيب التزويج
(بموت الزوجة) للعبد الذى دخل بها والزوجة لامة الذى دخل بها اذ الاقوال الثلاثة فيه
أبضاً ولو قال الزوج اشملهما او يقول وطلاقه أى الزوج الشامل لهما باضافة اسم المصدر الى
فاعله او مقعوله ابن رشد اما عيب الزوجة فى الامة والعبد فاختلاف هل يذهب بارتفاع
العصمة بموت أو طلاق أو لا ثلاثة أقوال ومثله فى التوضيح (وطلاقها) أى الزوجة وكالطلاق
الفسخ والواو بمعنى أو (وهو) أى الزوال بالموت أو الطلاق (المتأول) بفتح الواو مشددة أى
الذى دهمت المدونة عليه عند فضل (والاحسن) عند التنويع فى قولها واذا اشترى أمة وهى

اى الزوج خبر الاقوال (قوله فلو قال) اى المصنف (قوله شملهما) اى الزوجة والزوج (قوله ويقول) اى المصنف فى
مع التعبير بالزوج (قوله اسم المصدر) اى الطلاق اذ المصدر التليق (قوله عند فضل) صلة المتأول (قوله فى قولها) اى المدونة
(قوله وهى) اى الامة الخ حال من امة بالاسوغ

(قوله فلم يعلم) أي المشتري بتزويجها (قوله له) أي المشتري (قوله من زوجية) بيان لما (قوله بوجت الخ) صلة زال (قوله لان الموت يقطع التعلق الخ) علة للقرق بينهما (قوله فرضها) أي الأقوال الثلاثة (قوله انتزعاها) أي السيد الامة (قوله منه) أي العبد (قوله علة) اضافته للبيان (قوله به) أي العيب صلة الرضا (قوله اطلعه) أي المشتري ٦٤٧ (قوله عليه) أي العيب (قوله صراحة

الخ) بيان انوحي الرضا (قوله من قول الخ) بيان لما (قوله الاول) أي الاستغلال قبل الاطلاع على العيب (قوله مطلقا) أي منقضاء (قوله الثاني) أي الاستغلال بعد الاطلاع على العيب وقبل الخصام (قوله الثالث) أي الاستغلال في زمن الخصام (قوله فان كان) أي الاستغلال (قوله وقت) انضم في كسر أي المبيع (قوله وكذا) أي ما ذكر في عدم دلالة على الرضا (قوله سكوتية) أي المشتري (قوله بعده) أي العلم بالعيب (قوله ولو في زمنه) أي الخصام (قوله لان شأنه) أي استعمال الرقيق والدابة (قوله هذا) أي ان استعمال الرقيق والدابة بعده رضا (قوله ان الغلة للتمسح له) أي المشتري بيان لما ياتي بمحذوف من (قوله لانه) أي ما ياتي الخ علة لا ينافي الخ (قوله عن رده) أي المبيع صلة سكت (قوله في اليوم) صلة سكت (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله علمه) أي المشتري بعيب المبيع (قوله يرد) بفتح فضم أي يمكنه الرد (قوله لقربه) أي الوقت علة (قوله لم يكن)

في عدة من طلاق فلم يعلم حتى انقضت عدتها فلا رد له بما زال من زوجية بوجت أو طلاق (أو) يزول (بما وقت فقط) دون الطلاق قاله أشهر وأبواب حبيب (وهو لا يظهر) عند ابن رشد من الخلاف لان الموت يقطع التعلق دون الطلاق الخط ظاهره سواء كانت رائحة أم لا وفي التوضيح القول الثاني لأشهب وابن حبيب انه يذهب بالموت دون الطلاق ابن حبيب الا ان تكون رائحة أي في الموت ابن رشد وهذا أعدل الأقوال (اولا) يزول عيب التزويج بموت أو طلاق لان من اعتاده لا يصبر عنه قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه البساط لا ينبغي أن يعدل عن هذا (أقوال) ثلاثة في التزويج باذن السيد بدون تسلط العبد عليه مع الوطء لا يغبر اذنه أو مع تسلط عليه فلا يزول ولو لم يوطأ ولا بذنه بدون تسلط ووطء فيزول بأحدهما انفاقا أو اذنه فرضها في التزويج ان من وهب لعبد امه ووطئها ثم انتزعاها منه فلا يلزمه بيان عند بيعه وبه صرح التونسي وبحث فيه ابن عبد السلام بجريان علة تعلق القلب فيه (و) منع رد الرقيق وغيره بعيب قديم (ما) أي شيء (يدل على الرضا) من المشتري به بعد اطلعه عليه صراحة أو ظهورا من قول كرضيت أو فعل كركوب واستخدام وكتابة وتزويج واجارة واسلام لصنعة (الاما) أي شيء (ألا ينقص) بضم التحتية وفتح النون وكسر التاني فمشددة أو بفتح فسكون فضم ومفعوله محذوف أي المبيع البناء الاستثناء هنا منقطع بان ما لا ينقص لا يدل على الرضا ولو دل عليه لم يمنع الرد والحاصل من كلام ز وغيره ان الاستغلال اما قبل الاطلاع على العيب أو بعده وقبل الخصام أو في زمن الخصام اما الاول فليس رضا مطلقا وأما الثاني فهو رضا مطلقا وأما الثالث فان كان منقضا كالركوب فهو رضا وان كان غير منقص فليس رضا (كسكني الدار) بنفسه أو بكانها غيره على ما يفيد قوله لا في ووقف في رهنه واجارته خلاصة وادخالت الكاف القراءة في المحجف والمطالعة في الكتاب واعتدلال الحائظ زمن الخصام أي انه يخصص البائع بعد الاطلاع على العيب وكذا ما نشأ لاعتدال الحائظ من كائن وصوف فلا يدل على الرضا ولو في غير زمن الخصام الا ان طول سكونه بعده علم العيب فلا يرد بعده كسكني دار واعتدال حائظ بعده وقبل الخصام وكاستعمال دابة أو رقيق ولو في زمنه فرضي لان شأنه التمتع بخلاف السكني ونحوها ولا ينافي هذا ما ياتي ان الغلة للتمسح له لانه في غلة لا تنقص كائن وفي غلة قبل الاطلاع على العيب منقصة أم لا لا فيما ينقص بعده علم العيب ولو في زمن الخصام ولا في التي لا تنقص قبل الخصام وبعده علم العيب (و) ان اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع به شراؤه وسكت مدته ثم اراد رده على بائعه به فلم يقبله وادعى ان سكوتيه رضا بعيبه وانكر المشتري كونه رضاه (حلف) المشتري ان سكوتيه ليس رضا (ان سكت) المشتري بعد علمه بعيب المبيع عن رده (بالعذر) مانع له من رده (في اليوم) ونحوه فان حلف فله الرد وان نكل فلا في المدونة وكذلك لو مضى بعد علمه وقت يرد في مثله ولا يمكن لا يرد رضا لقربه كيوم ونحوه وبالحلف بالثقة ان لم يكن شبه رضا ولا كان الا

لا يرد رضا بانه رده فيه (قوله ويحلف) أي المشتري (قوله ان) بفتح فسكون وانهما خبر الشان محذوف (قوله لم يكن) أي تركه الرد فيه (قوله منه) أي المشتري صلة رضا (قوله ولا كان) أي سكوتيه

(قوله على القيام) أى قصد الرد (قوله طلقا) أى عن تقييده بقربه (قوله وهو) أى الحسب (قوله كذلك) أى المذكور (قوله فيهما) أى المفهومين (قوله ونحوه) أى السفر كالأكراد على ترك الرد (قوله ومكره) بيان لما دخل بالكاف (قوله لم يمكنه ردها) أى بلا خشقة (قوله وعذر) بضم فكسر (قوله ويندب) بضم فكسر (قوله) أى المسافر (قوله كالذابة) أى فى العذر بالسفر فى ترك رده المشق (قوله هذا) أى جواز ركوب الذابة واستعمال الرقيق فى السفر بلا ضرورة ووجهه (قوله وروايته) أى ابن القاسم عطف على قول ٦٤٨ (قوله وبه) أى عدم منع ركوب واستعمال المسافر رده بعد

رجوعه صله أخذ قوله
فيشهد بضم فسكون
فكسر أى المشتري عدلين
(قوله عليه) أى الاضطرار
لاستعمالها فى سفره (قوله
وهذا) أى قول ابن نافع
(قوله جله) أى كلام المصنف
(قوله على الاول) أى قول
ابن القاسم (قوله لانه) أى
الاول (قوله لبعده غيبته)
أى البائع عليه يحجز (قوله له)
أى البائع (قوله فحوه)
أى كلام المصنف (قوله
وظاهره) أى كلام المذكورين
(قوله اشهاد) أى المشتري
(قوله عنه) أى المشتري
(قوله وانه) أى المشتري
(قوله يرد) بفتح فضم (قوله
عليه) أى الغائب (قوله ان
كان) أى البائع (قوله أوله) أى
البائع الغائب (قوله وكيل)
أى حاضر (قوله فان يحجز)
أى المشتري (قوله غيبته)
أى البائع (قوله فانه) أى
المشتري (قوله وانه) أى
المشتري (قوله) أى القاضى

(قوله اذا قدم) اي البائع (قوله وهو) اي الحبيكم المذكور (قوله لان سقط) بضم فسكون انتظاره
فكسر (قوله عبد) فاعل اقام (قوله ستة) صلة اقام (قوله ويرفع) اي مبتاعه (قوله) اي المبتاع خبر مقدم والجملة جواب
من (قوله ويعذر) بضم فسكون ففتح (قوله لنقل الخ) اعلة له الرجوع الخ (قوله ولانه) اي مبتاعه الخ لعطف على الثقل الخ
(قوله ولا عرفه) اي قوله استشهد شهيدين (قوله وله) اي المبتاع (قوله فله) اي المبتاع

(قوله انتظاره) اي البائع (قوله ان كان) اي البائع (قوله هلك) اي البائع (قوله وان لم يشهد) مبالغة (قوله انه) اي البائع الخ
 بيان ما (قوله والا) أي وان لم يحضر بآئعه (قوله به) اي رده (قوله ذلك) اي الحكم برده (قوله به) اي البائع (قوله وان لم يقل) اي
 البائع (قوله به) اي الرضا (قوله فيستثنى) بضم الهمزة وفتح النون (قوله بان كان) أي ٦٤٩ البائع الخ تصوير لبعده غيبته (قوله

وهو) اي التلوم لمجهول
 القدر (قوله ذلك الله تعالى
 اسرها) اي من العدو وأهلكه
 الله تعالى بدهله (قوله فلا
 يقضى عليه) اي بالرد (قوله
 بحيث) اي مكان (قوله لانه)
 اي الشان (قوله يكلف)
 بضم الياء وفتح الكاف
 واللام (قوله حيث) اي
 مكان (قوله من قد) نائب
 فاعل يجعل (قوله اتنى) اي
 تبرا (قوله من علمه) صلة اتنى
 (قوله من المدونة) بيان
 لسكان التجارة لارض الحرب
 (قوله غيبته) اي البائع
 (قوله قضى) بضم فكسر
 (قوله منها) اي المدونة (قوله
 من التلوم) اي بعبء
 الغيبة مرجع القدر بيان
 ما (قوله من قوله) واما البعبء
 الغيبة الخ بدل من قوله من
 التلوم له (قوله ثم يبيعه) اي
 العبد (قوله عليه) اي
 الغائب (قوله ويقضى) اي
 الامام (قوله انه) اي المبتاع
 (قوله نقد) اي دفع للبائع
 (قوله وهو) اي الثمن (قوله
 فافضل) اي من ثمن العبد
 (قوله وان كان) اي وجد
 (قوله نقصان) اي الثمن الذي
 باع الامام به العبد عن الثمن

انتظاره عند بعد غيبته وعدم وكيله حتى يحضر فيرد المبيع المعيب عليه ان كان قائما ويرجع
 عليه بارش العيب ان هلك وان لم يشهد وليس له الرجوع بجميع ثمنه ان هلك لما يأتي انه
 لا يدخل في ضمان بآئعه الا بالرضا برده او ثبوت العيب عندها كما ان حضر البائع والا فلا بد من
 الحكم به وقيل ذلك ضمانه من المشتري وللبائع اذا قدم ثمن المشتري على عدم رضاه به
 وان لم يقل أخبرني به مخبر فيستثنى الغائب من قوله الا في ولا الرضا الخ وعطف على أعلم قوله
 (قتلوم) بفتح ثاء مثقل الواو أي ترى بص القاضي زعمنا يسيرا (في) الحكم بالرد على بائع (بعبد
 الغيبة) بان كان على عشرة أيام مع الامن ويؤمن مع الخوف (ان ربحي) بضم الراء وكسر الجيم
 (قدومه) اي بعبد الغيبة من غيبته غ كذا في النسخ الصحيحة على ان رجاء قدومه شرط في
 التلوم ومفهومة عدم التلوم لمن لم يرج قدومه ومفهومة بعبد الغيبة ان قريب الغيبة كيومين
 مع الامن لا يتلوم له وحكمه حكم الحاضر فيكتب له يحضر او يوكّل فان ابي حكم عليه بالرد
 كالحاضر افاده غ عن المدونة وأبي الحسن عليها وشبه في التلوم فقال (كان) بفتح الهاء
 وسكون النون حرف مصدرى ضامته (ليعلم) بضم التاء وسكون العين وفتح اللام (قدومه)
 اي الغائب فيتلوم له (على الاصح) عند أبي الاصمغ بن سهل وهو قول أبي مروان بن مالك من
 أئمة قرطبة فلك الله تعالى اسرها وقال أبو عمر بن الفطان مجهول الموضع كقريب الغيبة فلا
 يقضى عليه حتى تزيدا المينة غيبة بعبدته ويقولون بحيث لا يعاون وهذا محال في النظر لانه
 لا يجوز أن يكلم من قال لا أعلم حيث غاب ان يزيد غيبا بعبد ابي جعل عالما من قد اتنى من
 علمه وهذا اذا قض واستدل أبو الاصمغ على صحة ما صوب بجسائل من المدونة والاسمعة وبسطها
 في نوازل وفي المبتعية أفاده غ (وفيها) أي المدونة في كتاب التجارة لارض الحرب (ايضا) اي كما فيها
 التلوم لبعبء الغيبة المرجع القدر في كتاب العيوب (نفي) اي عدم ذكر (التلوم) لمن بعدت
 غيبته ورجى قدومه غ اشارهم بهذا القول المبطل قد قال في كتاب التجارة لارض الحرب من
 المدونة ان بعدت غيبته قضى عليه ولم يذكر التلوم ونحوه لابن القاسم في كتاب القسم منها (وفي
 حله) اي ما في كتاب التجارة لارض الحرب الذي سكت فيه عن التلوم لبعبء الغيبة المرجع قدومه
 (على الخلاف) لما في كتاب العيوب من التلوم له من قوله واما البعبء الغيبة فيتلوم له اذا كان
 يطمع بقدومه فان لم يأت قضى عليه برده العبد ثم يبيعه عليه الامام ويقضى المبتاع ثمنه الذي
 نقد بعد أن تقول يستثنى انه نقد الثمن وهو كذا وكذا دينار فاذا فضل حسبه الامام للغائب عند
 امين وان كان نقصان رجع المبتاع على البائع بما بقي له من ثمنه اه فمهما بعض الشيوخ
 على الخلاف وقال المبطل عن بعض المؤثرين الموضعان متفقان وكأنه قال يتلوم له الامام
 ان طمع بقدومه ولم يخف على العبد ضيعة فان خاف عليه ذلك ولم يطمع بقدومه الغائب باع
 العبد اه فقوله نفي التلوم فيه حذف مضاف اي نفي ذكر التلوم ولو قال وفيها ايضا السكوت
 عن التلوم لكان أبين أو لوافق بحمل المطلق على المقيد (تأويلان) البتاني ونحو ما للمبطل

٨٢ من في الذي نقده المبتاع للبائع (قوله فمهما) اي ما في السكاكين منها (قوله فقوله) اي المصنف (قوله او لوافق)
 عطف على الخلاف (قوله بحمل المطلق) اي المسكوت فيه عن التلوم (قوله المقيد) اي المذكور فيه التلوم تصوير للوافق

(قوله احكامه) بفتح الهمزة اصله جمع حكم ثم سمي ابن سهل كتابه به (قوله فانه) اي ابن سهل (قوله بعدد كره) اي ابن سهل صله قال
(قوله قال) اي ابن سهل (قوله قال) اي صاحب المدونة (قوله وقال) اي صاحب المدونة (قوله وكتب) اي السلطان (قوله له) اي
قريب الغيبة (قوله في ذلك) اي شان العبد (قوله وان كان) اي السيد (قوله يسبح) اي العبد (قوله عليه) اي الغائب (قوله ولا
يتنظر) بضم الميم وفتح الظاء (قوله ان كان) اي زوجها (قوله في ذلك) اي شان زوجها الغائب (قوله ان يكون) اي زوجها (قوله
وان كان) اي زوجها (قوله وهو) اي عدم الانتظار (قوله فقوله) اي المصنف (قوله ويتأق التوفيق معه الخ) جواب ما يقال اذا
حل على ظاهره فلا يتأق التوفيق ٦٥٠ اذ هما عليه نقيضان فلا يظهر قوله وفي حله على الخلاف تأويلان (قوله

بجمله) اي نفي التلوم تصوير
للتوفيق (قوله بالرد) اي
للبيع العيب (قوله عيب
الريق) اي الذي علم البينة
بغيره منه لم يعلم به بعد طول
اقامته عنده (قوله قبلت)
بضم فكسر (قوله وان
كانت بالنفي) اي عدم حال
(قوله المتعلقة) اي النفي الخ
علة قبلت هذا معناه والظاهر
ان البينة لا تشهد هنا بنفي
العلم بل ببايت وعلمها عدم
تبريه مما لم يعلم به لحضورها
عقد هما ولم يشترط البائع فيه
عدم العهدة والتبري من
عيب لم يعلمه أو تشهد بعلمها
شرط المبتاع العهدة على
البائع فليست شهادتها بالنفي
الابنة (قوله فليس المراد عهدة
الثلاث الخ) تفريع على اي
ان المبتاع لم يتبرأ من عيب
الريق (قوله وهي) اي
عهدة الاسلام (قوله درك)
اي ضمان (قوله لان البراءة
منها) اي عهدة الاسلام

الخ علة ليس المراد عهدة الثلاث وهو قاصر على التبري من عهدة الاسلام (قوله بتبريه) اي البائع
(قوله منه) اي الاستحقاق (قوله الشرط) اي التبري من عهدة الاسلام (قوله فلا يحتاج المشتري الخ) تفريع على لان البراءة
الخ (قوله عليها) اي عهدة الاسلام ولا مانع من حل العهدة في كلامه على عهدة الثلاث والستة او هما معا بل وعلى عهدة الاسلام
فان المشتري انما يدعي اشتراطها ويكلف اثباته بينة وان لم يتحجج اليه ابتداء والله اعلم (قوله بعده) اي اطلعه على عيبه (قوله
هذه الفصول) اي العهدة وصحة الشراء وعدم الرضا بالعيب وعدم الاستخدام الخ

الاول

(قوله احدها) اي الشروط التسعة (قوله نقده) اي دفع الثمن للبائع (قوله امد) اي وقت وتاريخ (قوله انه) اي العيب (قوله انه) اي العيب أيضا (قوله بعدها) بضم الموحد اي الغيبة (قوله لم يتبرأ) اي البائع (قوله ولم يبينه) اي البائع العيب (قوله به) اي العيب (قوله وله) اي المشتري (قوله جعلها) اي الايمان الثلاثة ٦٥١ (قوله ملك) مفعول زاد (قوله

وابن عبد السلام) عطف
على فاعل زاد (قوله صحة)
عطف على ملك (قوله انه)
نقده الثمن) مفعول الاثبات
(قوله اذ لم يرض الخ) خبر
محل (قوله من الزمن) بيان
ما بعده (قوله فلم) بكسر ففتح
(قوله الزم) بضم الهمز وكسر
الزاي (قوله عليها) اي
صحة (قوله فيها) اي المدونة
(قوله ذلك) اي القيام بالعيب
(قوله قال) اي ابن القاسم
(قوله ان اقام) اي المشتري
(قوله حكم) بضم فكسر
(قوله فيه) اي البيع الفاسد
(قوله وان فات) اي المبيع
يجوز التسوق مثلا (قوله جعله)
اي المبيع (قوله عليه) اي
المشتري (قوله بقيته) اي
المبيع (قوله يترادان) اي
يتقاص المتبايعان بالثمن
والقيمة فان استويا فلا شيء
لاحدهما على الآخر
والا غرم الفضل من هو
عليه (قوله انه) اي المشتري
(قوله وفات المبيع) عطف
على اقام بينة وحال (قوله
اقام ارحال) (قوله وفيها) اي
القيمة الخ حال (قوله فان

الاول البناي قوله ان اثبت عهد شرط في قوله فتلوم في بيع الغيبة الخ لان التلوم انما يكون
بعد اثبات الموجبات ابو الحسن يثبت الحكم في هذه المسئلة بتسعة شروط وثلاثة أيمان
احدها ان يثبت انه ابتاع الثاني مقدار الثمن الثالث نقده الرابع امد التبايع الخامس
ثبوت العيب السادس انه يتقص من الثمن السابع انه اقدم من احد التبايع الثامن ثبوت
الغيبة التاسع بعدها واما الايمان الثلاثة فخلقها انه ابتاع بيعا صحيحا وان لم يتبرأ اليه من
العيب ولم يبينه له ولا اراه اياه فرضيه والثالث انه لم يرض به حين علمه وجعله في عين واحدة
الثاني زاد في التوضيح على التسعة المتقدمة عن ابن الحسن ملك بائعه لوقت بيعه وابن عبد
السلام صحة ملك البائع الى حين الشراء الثالث محل اشتراط الاثبات بينة انه نقده الثمن
اذ لم يرض من الزمن ما لو انكر البائع قبضه كان القول للمشتري بيمينه انه دفعه له كعام عند
ابن حبيب وعشرين عاما ونحوها عند ابن القاسم الرابع د لقاتل أن يقول الزد بالعيب
يكون في القاسد أيضا فلم الزم المشتري اثبات صحة ثرائه أو الحلف عليها البناي ابن عرفة
فيما قلت ان كان ذلك في بيع فاسد قال لم أسمع به واري ان اقام البينة انه ابتاعه بيعا حراما
ونقده عنه ولم يقب بوجوه التسوق حكم فيه كالحكم وان فات جعله القاضي عليه بقيته و يترادان
الفضل متى التقيا ١١ وبه يرتفع الاشكال وفي النكت اذا اقام المشتري بينة انه ابتاع
فاسد او فات المبيع وحكم بالقيمة على المشتري وفيها فضل على الثمن الذي اخذه البائع فان
السلطان لا يأخذه بل يقيمه في ذمة المشتري لان السلطان لا يحكم للغائب في اخذ ذبونه الا ان
يكون مقفودا او مولى عليه او يقول الذي عليه لا اريد بقاءه في ذمتي ١١ ونحوه لابن الحسن
(و) منع الرد بالعيب القديم (قوته) اي المبيع (حسا) بكسر الحاء المهملة وشد السين أي فوات
محسوسا بتلف اوضاع او غصب او حكا (ككتابة وتدبير) وتخيير عتق وصدقة وهبة لغير
ثواب من المشتري قبل اطلاع على العيب فليس له رده وتعين له الارش وهو الواهب
او المتصدق اذ لم يرب او يتصدق الاب المبيع ابن الحاجب اذا فات المبيع حسا بتلف او حكا
بعثت او استبدل اذ اكتابة او تدبير فاطلع على العيب تعين الارش وفي المقدمات اذا فات المبيع
من يد المشتري بغير عوض فان كان مغلوبا عليه من غير اختياره مثل كونه عبدا فموت او يتقبله
المشتري خطأ او يغصب منه فلا خلاف ان له الرجوع بقيته وان كان باختياره كقتله هذا
او هبته او عتقه فروى ابن زياد انه لا رجوع له بقيته عيبه ١١ وفي التوضيح في شرح قول
ابن الحاجب فان تعذر له قد آخرفان كان بغيره معاوضة فالارش اي كالهبة والصدقة وهذا
هو المشهور وروى ابن زياد عن مالك انه اذا تصدق به او عتقه فموت ولا رجوع له بقيته
العيب وهه ذافي غير هبة الثواب اذهي كالبيع قاله في المدونة وعلى المشهور فقال صحتون
وعيسى الارش للمتصدق لا للمتصدق عليه وفي الشامل لو اخذ الارش لمرض العبد عنده

السلطان الخ) جواب اذا (قوله لا يأخذه) أي الفضل (قوله أو يقول) عطف على يكون (قوله من المشتري) راجع
للكتاب وما بعدها (قوله وهو) أي الارش (قوله فاطلع) أي المشتري (قوله بقيته) أي العيب (قوله وان كان) أي فواته
(قوله باختياره) أي المشتري (قوله كان) أي المبيع

بقربانها بوطنها أو استبرأها قبل

(قوله وأجارته) اى المبيع
(قوله ثم علم) اى المشتري
(قوله عيبه) اى المبيع (قوله
له) اى المشتري (قوله رده)
اى المبيع (قوله به) اى
العيب (قوله قبل علمه عيبه)
صلة رهنه (قوله كاخدامه)
اى هبة خدمة المبيع
(قوله واعارته) اى المبيع
(قوله وابراءه) اى المدين
الراهن (قوله منه) اى
الدين (قوله أو تمام عمل
الاجارة) عطف على دفع
(قوله وانتهاء) عطف على
دفع (قوله فى الله) اى الشان
(قوله له) اى المشتري (قوله
اصاب) اى وجد المشتري
(قوله العيب) اى بالمبيع
(قوله بعدهن) اى الرهن
والاجارة والبيع (قوله فلا
أبراه) اى الرهن والبيع
والاجارة (قوله فوتا) اى

للمبيع مانعاً من رده ببيعته (قوله ومتى رجعت) أي السلعة (قوله اليه) أي
المشتري (قوله فإني له) أي المشتري (قوله إن يردّها) أي السلعة (قوله إن كانت) أي الساعة (قوله فأن دخلها) أي
حدث بالسلعة (قوله ثم قال) أي الخط (قوله إن يشهد) بضم فسكون فكسر أي المشتري (قوله الآن) أي حين
إصابته الغيب (قوله به) أي الغيب (قوله ذلك) أي الشهاد على عدم رضائه به (قوله وهذا) أي عدم لزوم الشهاد (قوله
إذا لم يقم) أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله ولم يحكم بينهما) أي المتبايعين (قوله ففضى عليه) أي المشتري (قوله
لا يرجع عليه) أي البائع (قوله ذلك) أي البيع

(قوله وهذا) أي غدر رجوعه عليه ان كان قام عليه وحكم بينهم ما بعد رجوعه عليه لخروج المبيع من يده (قوله يريد) أي أبو محمد (قوله انه) أي المشتري (قوله الرد) أي بعد رجوع المبيع له (قوله لانه) أي المشتري (قوله منع) بضم فسكون أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله له) أي خروج المبيع من يده (قوله بارفعها) أي العلة (قوله في الرد) أي جواز (قوله بعد بيعه) من المشتري صلة عود (قوله غير عالم) أي المشتري حال بيعه (قوله من المشتري) صلة (قوله سواء كان) أي العيب (قوله او حدث) أي العيب (قوله والمبيع في ضمان البائع الاول) حال (قوله او بتقليص) عطف على بعيب (قوله واخذه) أي المبيع (قوله له) أي المشتري الاول (قوله له) أي المشتري الاول (قوله ولو اشتراه) أي المشتري المبيع المعيب (قوله له) أي المشتري (قوله لانه) أي المشتري (قوله انما اشترته) أي المبيع ٦٥٣ (قوله له) أي المشتري الاول (قوله فلا قيام له) أي المشتري

(قوله فيها) أي المدونة (قوله خصوصته) أي البائع (قوله اذ لو ثبت) أي العيب (قوله ارجعك) أي أحكم (قوله بالرجوع) (قوله ثم قال) أي فيها (قوله ولو هبة) به أي العبد (قوله لك) أي بامشترية الاول (قوله مشتريه) أي العبد (قوله منك) بامشترية الاول (قوله ثم) علم (قوله مشتريه الثاني منك) (قوله عيبه) أي العبد (قوله لرجع) أي مشتريه منك (قوله وهبه لك) أي مشتريه منك (قوله ثم لك) أي بامشترية الاول (قوله منه) أي بآثرك الاول (قوله له) أي بآثرك (قوله ولا يحاسبك) أي بآثرك الاول (قوله لان مابق في يدك) أي من الثمن الاول (قوله غيره) أي البائع الاول وهو المشتري

رجوع له أبو محمد وهذا بعد من أصولهم ابن يونس يريد انه له الرد قام عليه أو لم يقم لانه انما منع من القيام عليه لعله فارتفع الحكم بارتقاعها وشبهه في الرد ان لم يتغير فقال (كعوده) أي المبيع (له) أي المشتري بعد بيعه غير عالم بعيبه وصلة عوده (بعيب) ظهر للمشتري من المشتري سواء كان قديما من عند البائع الاول او حدث عند المشتري الاول والمبيع في ضمان البائع الاول فلهذا او موضحة فلهذا المشتري الاول رده على البائع الاول او يثبت ان المشتري الثاني قبل دفع ثمنه واخذه المشتري الاول فلهذا رده على بائعه ان لم يتغير (أو) عوده له (عك) بكسر الميم وسكون اللام (مستأنف) بضم الميم وفتح النون (كبيع) من غير المشتري الاول له ابن يونس ولو اشتراه عالما بعيبه فلهذا رده على بائعه لانه يقول انما اشترته لارده عليك (او هبة) من غير المشتري الاول له (وارث) من غير المشتري الاول له (فان باعه) أي المشتري المبيع المعيب غير عالم بعيبه (لا جنبي) أي غير بائعه فلا قيام له بالعيب (مطلقا) عن تقييده ببيعته بمثل ثمنه او أكثر وعدم تدليس بائعه مادام لم يرد عليه فان عاد اليه فقد تقدم فيها وان اشترت من رجل عبدا ثم بعته فادعيت بعد بيعه ان العيب كان بالعبد لم يرد عليه لانه قد علمت لك خصوصته الا ان اذ لو ثبت لم ارجعك عليه بشئ فان رجع العبد اليك بشرا او هبة أو غير ذلك فذلك القيام بعيبه ثم قال لو وهبه لك مشتريه منك ثم علم عيبه لرجع عليك بقيمة العيب من الثمن الذي بعته به منه ثم لك رده على بائعك الاول واخذ جميع ثمنه ولا كلام له ابن يونس ولا يحاسبك بقيمة الثمن الذي قبضت من واهبك بعد الذي رددت اليه منه بقيمة العيب لان مابق في يدك انما وهبه غيره ابو الحسن وهذا معنى قوله ولا كلام له اما اذا باعه بمثل الثمن او أكثر فواضح لانه لو رده على بائعه فلا يرجع الا بثمنه الذي دفعه واما اذا باعه بأقل فلانه اما ان يكون عالما بعيبه ورضا به بعيبه وان لم يعلم فالتقص لحالة السوق لا للعيب هذا قول ابن القاسم واختاره ابن المواز قال الا ان يكون التقص من اجل العيب مثل بيعه به ظانا حدوثه عنده ولم يعلم انه كان عنده بائعه وباعه وكيله ظانا ذلك ف يرجع على بائعه بالاقل عما نقصه من الثمن بقيمة العيب المصنف وظاهر كلام ابن يونس ان قول محمد تقييد لقول ابن القاسم وبذلك صرح غيره ولم يذكره ابن الجلاب

الثاني (قوله وهذا) أي قول ابن يونس ولا يحاسبك بقيمة الثمن (قوله اما اذا باعه) أي المشتري العبد لا جنبي (قوله فلانه) أي المشتري (قوله عالما) أي بعيبه حين بيعه (قوله وان لم يعلم) أي المشتري عيبه حين بيعه (قوله قال) أي ابن المواز (قوله له) أي العيب (قوله حدوثه) أي العيب (قوله عنده) أي المشتري (قوله ولم يعلم) أي المشتري (قوله انه) أي العيب كان به عند بائعه (قوله أو باعه) أي المبيع المعيب (قوله وكيله) أي المشتري (قوله ذلك) أي حدوث عيبه عند موكله (قوله فيرجع) أي المشتري الاول (قوله من الثمن) بيان لما (قوله ان قول محمد) أي الا ان يكون التقص من اجل العيب الخ (قوله وبذلك) أي كون قول محمد تفسير لقول ابن القاسم صلة صرح (قوله ولم يذكره) أي قول محمد

(قوله دلس) أي علم البائع الاول العيب وكتمه (قوله رده) أي المبيع (قوله عليه) أي البائع الثاني وهو المشتري الاول
(قوله اذا لم يدلس) أي البائع الاول (قوله ان باعه) أي المشتري الاول المبيع (قوله لانه) أي اطلاع عليه قبل بيعه لبايعه (قوله
حدوثه) أي العيب (قوله عنده) أي المشتري الاول (قوله ولا يشد الواو) (قوله كذلك) أي رد الاول في ضبطه بفتح الراء وضعها
(قوله رده) أي المبيع (قوله به) أي عيبه (قوله فان كان) أي البائع الاول (قوله والا) أي وان لم يدلس (قوله وله) أي المشتري الثاني
(قوله فان رده) أي المشتري الثاني ٦٥٤ (قوله عليه) أي المشتري الاول (قوله به) أي عيبه (قوله وتبعه) أي ابن عبد

السلام (قوله يفرق) أي
بين بيعه لاجنبي وبيعه باقل
لبايعه (قوله بانه) أي الشان
صلة يفرق (قوله فان باعه)
أي المشتري المبيع (قوله
لبايعه) صلة باع (قوله فلا
يكمل) أي البائع الثمن الاول
(قوله له) أي المشتري (قوله
لرضاه) أي المشتري (قوله
به) أي المبيع (قوله لم)
بكسر ففتح (قوله لم) بفتح
فكسكون (قوله يحكم) بضم
الياء وفتح الكاف (قوله
بالرد) أي من المشتري الثاني
وهو البائع الاول على
المشتري الاول (قوله ان لم
يدلس) أي البائع الاول في
شرائه باقل (قوله كيبعه
له) أي البائع الاول (قوله
باكثر) أي من الثمن الذي باعه
به ولم يدلس (قوله انما يكون)
أي الرد (قوله باختباره)
أي المشتري الثاني (قوله
اختباره) أي المشتري الثاني
(قوله والتسك) عطف على
الرد (قوله فلذا) أي الشان
صلة عبر (قوله في الاول) أي

على انه تفسيد اه ابن عرفة جعل ابن رشد وعياض قول محمد تفسير القول ابن القاسم وعزاء
عبد الحق لابن القاسم في الموازية (او) باعه المشتري (له) أي بايعه (عجل فنه) الذي اشتراه منه
به فلا رجوع له على بايعه الذي اشتراه الا ان سواه باعه له قبل اطلاعه على العيب او بعده دلس
ام لا لكن للمشتري الثاني الذي هو البائع الاول رده عليه اذا لم يدلس في بيعه ان باعه له بعد
اطلاعه على عيبه لانه بمنزلة حدوثه عنده (او) باع المشتري المبيع قبل اطلاعه على عيبه
لبايعه (باكثر) من ثمنه الذي اشتراه منه به (ان دلس) البائع الاول أي لم يبين العيب عالما به
حين بيعه اولاً (فلا رجوع) للمشتري الثاني الذي هو البائع الاول على بايعه الذي هو المشتري
الاول برأيه الثمن الثاني على الثمن الاول لشرائه عالماً بعيبه (والا) أي وان لم يدلس البائع الاول
بان لم يعلم العيب حين بيعه (رد) بفتح الراء وضعها وشد الدال أي للمشتري الثاني الذي هو البائع
الاول رد المبيع بالعيب على المشتري الاول (ثم رد) كذلك أي للمشتري الاول رده به (عليه)
أي البائع الاول فان باعه المشتري الاول بعد علمه عيبه لبايعه باكثر فان كان دلس فلا رجوع
والا فلا يشتري الثاني رده على المشتري الاول وله التسك به فان رده عليه فليس للمشتري الاول
رده على بايعه لان بيعه له بعد علمه عيبه رضاه (و) ان باعه المشتري قبل علمه عيبه
(له) أي لبايعه (باقل) من ثمنه الذي اشتراه به منه (كمل) بفتح التاء مثقالا البائع الاول الثمن
الاول دلس ام لا ابن عبد السلام في تصحيحه له ان لم يدلس نظراً لاحتمال كون النقص من
حواله سوق كحجة ابن القاسم اذا باعه باقل لاجنبي وتبعه في التوضيح المسناوي قد يفرق بانه
لا ضرر على البائع في رجوع سلعة له بخلاف بيعه لاجنبي فقيمة ضرر عليه فان باعه بعد
علمه عيبه باقل لبايعه فلا يكمل له ولو دلس لرضاه به فان قيل لم يحكم بالرد ان لم يدلس كيبعه له
باكثر فالجواب ان الرد من المشتري الثاني للعيب انما يكون باختباره والشان اختياره الرد ان
اشترى باكثر والتسك ان اشترى باقل فلذا عبر في الاول بالرد وفي الثاني بالتكميل (وتغير) بفتح
القوية وضم التحتية مثقالا (المبيع) المبيع بعيب قديم عند المشتري سواء خرج من يده ثم
عاد اليها لم يخرج وسواء كان التغير في ذاته بسببه او بغير سببه اوفي حاله كالتزويج والسرقة (ان
توسط) بفتح التاء مثقالا أي التغير الحادث عند المشتري بين المخرج عن المقصود والقليل (فه) أي
المشتري التسك بالمبيع (واخذ) ارش العيب (القديم) من البائع (و) له (رده) أي المبيع
لبايعه (ودفع) ارش العيب (الحادث) عنده لبايعه الحط تغيره تارة يكون بنقص وتارة بزيادة
وتارة بهما والنقص خمسة اوجه الاول التغير بنقص في قيمته كحواله سوق وهذا لا يعتبر صريح به

بيعه باكثر (قوله وفي الثاني) أي بيعه باقل (قوله عند المشتري) صلة تغير (قوله نخرج) أي المبيع (قوله يده) أي في
المشتري (قوله عاد) أي المبيع (قوله في ذاته) أي المبيع (قوله بسببه) أي المشتري (قوله حاله) أي المبيع (قوله بين المخرج) صلة
توسط (قوله عنده) أي المشتري (قوله لبايعه) صلة دفع (قوله بهما) أي النقص والزيادة معا (قوله في قيمته) أي المبيع (قوله
كحواله) أي نقص (قوله سوقه) أي قيمته (قوله لا يعتبر) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله به) أي عدم اعتباره بنقص قيمته

(قوله عين) أى ذات واضافته لليمان (قوله اباره) بكسر الهمزة وشدة الواو وحدة (قوله اوبعد) أى اباره (قوله اوعبد) عطف على نخل
(قوله عيبه) أى النخل او العبد (قوله ان هذا) أى تلف غير النخل او مال العبد (قوله ويخير) بضم الياء الاولى وفتح الثانية معقلا أى
المشتري (قوله به) أى عدم اعتبار تلف الثروا مال ويخير المشتري بين تمسكه ولاشئ له ورده ولاشئ عليه (قوله نقصه) أى المبيع (قوله
عليه) أى نقص المبيع بجناية مشترية عليه (قوله ذكرها) أى الاقسام الخمسة (قوله ٦٥٥ وصرح) أى الرجراجى (قوله فقال)
أى الرجراجى (قوله ويخير)
أى المشتري (قوله ولم اعلم
الخ) بحرى به الصدق (قوله
حواله) أى السوق (قوله
المشتري) بفتح الراء (قوله
والا) أى وان قبله البائع بلا
ارش (قوله فيخير) أى المشتري
(قوله هذا) أى القيمة
بعدم قبول البائع المبيع بلا
ارش (قوله استثنى) بضم التاء
وكسر الفون (قوله سمن)
بكسر ففتح نائب فاعل استثنى
(قوله بقديم) صلة معيبة
(قوله وان عده الخ) حال
(قوله من المتوسط) صلة عده
(قوله يقوم بالمسا الخ) بيان
للقوميات الثلاثة (قوله
بهما) أى القديم والحادث
(قوله فان اختار) أى
المشتري (قوله ينظر) بضم
الماء وفتح الظاء (قوله امسك)
أى المشتري المبيع لنفسه
وقام بحقه فى العيب (قوله
قوم) بضم فكسر مثقلا أى
المبيع (قوله واخذ) بفتح
فسكون عطف على التمسك
(قوله ويخير) أى المشتري (قوله
يقوم) أى المبيع (قوله
ياخذ) أى المشتري (قوله

فى المدونة الثانية تغير حاله دون بدنه كزواج وزنا وسرقة وباقى الكلام عليه عند قوله
وتزويج امة الثالث نقص عين المبيع وهو الذى تسلم عليه هنا وقسمه الى خفيف ومتوسط
ومعيب الرابع نقص غير عين المبيع مثل شراء نخل ثم قبل اباره او بعده او عبدا له فيذهب
المال وتلف أو غير النخل بجماعة ثم يعلم المشتري عيبه فلا خلاف ان هذا لا يعتبر ويخير بين الرد
ولا شئ عليه والتمسك ولا شئ له صرح به فى المقدمات وذكره فى المدونة وعزاه الباجى اعيسى
الخامس نقصه بجناية المبتاع وباقى الكلام عليه عند قوله وقرى بين مدلس وغيره ان نقص
ذكرها فى المقدمات والمنتهى والرجراجى وصرح بنفى الخلاف فى الوجه الاول فقال وأما النقص
بجوه السوق فلا عبرة به ويخير بين الرد ولا شئ عليه والامسك ولا شئ له ولم اعلم فى المذهب
نقص خلاف ان حوالته ليست فوتا فى الرد بعيب المشتري الا رواية شاذة لابن وهب عن مالك
رضي الله تعالى عنهم انهم افوت فى الطعام اه وأما التغير بالزيادة فباقى الكلام عليه عند قوله
وله ان زاد بكسب الخ والتغير بالزيادة والنقص باقى الكلام عليه عند قوله وجبر به الحادث
(تبيين الاول) محل تخيير المشتري على الوجه المذكور ان لم يقبله البائع بالحادث بلا ارش
والافخير بين التمسك ولا شئ له والرد ولا شئ عليه وباقى هذا فى قوله الا لا يقبل له بالحادث
(الثانى) استثنى من التغير المتوسط سمن الدابة المعيبة بقديم فيخير بين التمسك واخذ ارش
القديم والرد ولا شئ عليه على المعتد وان عده المصنف فجاء باقى من المتوسط (وقوما) بضم
القاف وكسر الواو ومشدة أى العيبان القديم والحادث تقريعا مصورا (بتقويم) الشئ
(المبيع) ثلاثة تقويمات ان اختار المشتري رده يقوم سالم او معيبا بالقديم ومعيبا بهما
فان اختار التمسك يقوم سالم او معيبا بالقديم فقط ابن الحاجب يقوم القديم والحادث بتقويم
المبيع يوم ضمنه المشتري ابن عبد السلام والمصنف يعنى انه يتطرق قيمة العيب القديم وقيمة
العيب الحادث اذا احتج الى قيمتهما معا او قيمة القديم وحده يوم ضمن المشتري المبيع لايوم
الحكم ولا يوم العدة ولا القديم يوم ضمان المشتري والحادث يوم الحكم ابن الحاجب فان
امسك قوم صحيحا وبالعيب القديم الموضح أى فان اختار المشتري التمسك بالمعيب واخذ قيمة
القديم حيث يخير فيكتفى حينئذ تقويمان يقوم صحيحا بمعيبا بالقديم وياخذ نسبة النقص من
الثنى فان كانت قيمته سائما عشرة ومعيها ثمانية فقيمة العيب خمس الثنى فيرجع المشتري به على
البائع فان كان اشتراه بخمسة عشر فيرجع بخمسة ثلاثة ابن الحاجب وان رد قوم ثالثا بهما
الموضح أى وان اختار الرد قوم تقويم ثالثا بالعيبين معا القديم والحادث فانقصته القيمة
الثالثة عن القيمة الثانية نسب للقيمة الاولى ويرد المشتري على البائع تلك النسبة من الثنى

نسبة النقص) أى لقيمتهم سليما (قوله من الثنى) قوله ياخذ (قوله قيمته) أى المبيع (قوله خمس الثنى) أى لان نسبة النقص وهو
اثنان للعشرة خمس (قوله به) أى خمس الثنى (قوله وان رد) أى المشتري المبيع (قوله يقوم) أى المبيع (قوله بهما) أى القديم
والحادث (قوله القيمة الثالثة) أى قيمة المبيع معيبا بالقديم والحادث (قوله القيمة الثانية) أى قيمته معيبا بالقديم
وحده (قوله نسب) بضم فكسر (قوله للقيمة الاولى) بضم الهمزة أى قيمته سالم (قوله من الثنى) صلة يرد

(قوله فان اراد) أى المشتري (قوله فالقيمة ثمان المتقدمة ثمان) أى قيمته سألما وقيمته معيبا بالقديم وحده (قوله اصلا) أى ينسب اليه نقص قيمته معيبا بها (قوله مثالنا) أى قيمته سألما عشرة ومعيبا بالقديم وحده ثمانية (قوله علم) بضم العين (قوله بعينه) أى القديم وحده (قوله بذلك) أى الربع (قوله الباقي) أى من خمسة عشر عنه (قوله بالعيب القديم) حال من هاء ثمنه (قوله وذلك) أى ربع ثمنه به (قوله وهو) أى كون تخييره قبل التقويم (قوله وفرق) بضم فـ كسر مخفقا (قوله هذا) أى القيام بالعيب (قوله فانه) أى المبيع المقوم المعين الخ علة الاحتياج للفرق بينهما مع اشتراكهما فى الجهل بما ينوب الباقي فى الاستحقاق والسلام ٦٥٦ فى العيب من الثمن (قوله منه) أى المقوم المعين (قوله بما ينوبه)

وهكذا قال الباجي ونصه فان اراد الرد فالقيمة ثمان المتقدمة ثمان لا بد منهما فاذا تقدمتا جعلت قيمة السلعة بالعيب القديم اصلا ثم يقومها بقيمة ثالثة بالعيبين القديم والحادث فيرد من ثمن المعيب بقدر ذلك فلو قيل فى مثالنا قيمته ثمان بالعيبين ستة علم ان العيب الحادث عند المشتري نقص من قيمة المبيع بعينه الربع فيرجع من ثمنه بذلك وقد علمت ان الباقي بعد العيب الاول اثنا عشر فيرد مع المعيب ربع ثمنه بالعيب القديم وذلك ثلاثة وهذا معنى ما ذكره ابن القاسم فى المدونة وغيرها اه وان شئت قلت يرد خمس الثمن اه كلام التوضيح * (تفنيه) * الخط ظاهر ما تقدم ان المشتري يخير قبل التقويم أبو الحسن وهو ظاهر المدونة وقرئ بين هذا وبين استحقاق اكثر المبيع المقوم المعين فانه لا يجوز التمسك بالباقي منه للجهل بما ينوبه من الثمن بان العيب لما فات بعضه ووجب أن لا يرد الا بما نقصه سويع فى امساكه والرجوع بقيمة العيب القديم وفى الاستحقاق لا يجب عليه غرم شئ اذا رد الباقي وقال بعض القرويين لا يخبر فى المعيب الا بدفع ثمنه لانه ان اختار التمسك قبل تقويمه لزم شراؤه بثمن مجهول وهذا مخالف لظاهر المدونة وغيرهما من نصوص المذهب والله اعلم ويعتبر التقويم (يوم ضمنه) أى المبيع (المشتري) أى لا يوم الحكم ولا يوم البيع ولا القديم يوم ضمنه المشتري والحادث يوم الحكم كما قال احمد بن المعدل ابن عبد السلام اكثر عباراتهم يوم البيع وعدل عنها المصنف لان المبيع قد يحتاج لمواضعة وعبرة يوم المبيع تشمله وشبهه ابن عرفة المازرى يعتبر وقت ضمان ذات المواضعة والغائب والمحجوبة بالثمن والفاقد اتفاقا واختم لا فلا (وله) أى المشتري (ان زاد) البيع عنده (بك صبح) بكسر الصاد المهملة ما يصبغ به كزعفران المصنف وهو مراد ابن الحاجب واختار ابن عاشر ضبطه بالفتح مصدر وهو الظاهر من عبارة المدونة ونصها ولو فعل بالثوب ما زادت به قيمته من صبح أو غيره فله حبسه وأخذ قيمة العيب أو يرد ويكون بما زادت الصنعة شريكاه اه ولو بالقاء الریح المبوب فى الصبح بالكسر وخياطه وكندوكل ما أضافه للمبيع من ماله ولا يفصل عنه اصلا أو لا يقسا وللبتداء الخبر عنه بقوله له المصدر المنسبك من قوله (ان يرد) بفتح ضم المشتري المبيع المعيب بعيب قديم لماتعه (ويستترك) المشتري مع البائع فى المبيع (ب) مثل نسبة (ما زاد) من قيمته بصبغه او خياطته او كسده

أى الباقي تنازع فيه التمسك والجهل (قوله من الثمن) بيان ما (قوله بان المعيب) صلة فرق (قوله يرد) أى المعيب (قوله نصه) أى المعيب (قوله سويع) بضم فسكور فكسر جواب لما (قوله امساكه) أى المعيب (قوله عليه) أى المشتري (قوله عنها) أى عباراتهم (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله تشمله) أى المحتاج لمواضعة أى وقيمته انما تعتبر يوم ضمانه المشتري برؤية الدم (قوله وشبهه) أى ما يحتاج لمواضعة فى عدم انتقال ضمانه للمشتري بمجرد البيع عطف أعلى هاء تشمله (قوله يعتبر) أى فى التقويم (قوله والمحجوبة بالثمن) أى السلعة التى شرط بآئعها ان لا يسلمها المشتريها حتى يدفع له ثمنها (قوله

اتفاقا واختم لا فلا) نعم فى الفاسد (قوله عنده) أى المشتري صلة زاد (قوله المصنف) على أى خليل فى توضيحه (قوله وهو) أى ما يصبغ به (قوله وهو) أى المصدر (قوله ولو فعل) أى المشتري (قوله من صبح) بيان ما (قوله له) أى المشتري (قوله حبسه) أى التمسك بالمبيع (قوله أو يرد) أى المبيع (قوله ويكون) أى المشتري (قوله بما زادت الصنعة) صلة شريكاه (قوله له) أى البائع (قوله وخياطه الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله وكل) أى وباقي كل (قوله ما أضافه) أى المشتري (قوله من ماله) أى المشتري بيان لما (قوله ولا يفصل) أى المضاف (قوله عنه) أى المبيع (قوله من قيمته بصبغه) بيان لما

(قوله على قيمته) صله زاد (قوله خاليا) حال من هاء قيمته (قوله معيبا) حال من هاء قيمته أو من ضمير خاليا (قوله عن ذلك) أي الصبغ ونحوه (قوله مشتلا) حال من هاء قيمته (قوله على ذلك) أي نحو الصنع (قوله فان قوم) أي المبيع (قوله مصنوعا) حال من نائب فاعل قوم (قوله وغير مصنوع) عطف على مصنوعا (قوله شاركة) أي المشتري البائع في المبيع (قوله بتسلك) أي المذاق ترى بالمبيع (قوله فهو) أي المبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله وانه ان نقص) ٦٥٧ عطف على انه ان لم يزد ولم ينقص

(قوله وفي خطه) أي تت (قوله وتخريج) أي تأديب (قوله وهما) أي زيادة القيمة بجوالتسوق وزيادتها بالتعليم (قوله فقها) أي المدونة (قوله أو برد) أي ولا شيء عليه (قوله واستشهد) أي استدلل بعض القرويين (قوله بنقل المبيع) أي من محل لاخر زادت قيمته به (قوله وزيادته في عين المبيع بغير إحداث شيء فيه) هذا هو القسم الثالث (قوله وزيادته مضافة للمبيع من غير جنسه) هذا هو القسم الرابع (قوله لا يوجب خیارا) أي بين التسلك وأخذ الارش والرد مع المشاركة (قوله ويخير) أي المشتري (قوله وزيادته أحدثها المشتري) هذا هو القسم الخامس (قوله سالما) أي خاليا من الزيادة (قوله اليها) أي الثانية (قوله عند المشتري) صله تحبث (قوله عند المشتري) صله الحادث (قوله فان ساواه) أي الزائد العيب (قوله تسلك) أي

على قيمته خاليا عن ذلك معيبا لقيمته مشتلا على ذلك فان قوم مصنوعا بخمسة عشر وغير مصنوع بعشرة شاركة بثلثه دلس بآبعة أم لا أو يتسلك ويأخذ ارش القديم ومفهوم ان زاد انه ان لم يزد ولم ينقص بالصنع فهو بمثابة ما لم يحدث فيه شيء فله رده ولا شيء عليه والتسلك به ولا ارش للعيب قاله في المدونة وانه ان نقص فبأق في قوله وقرق بين مدلس وغيره ان نقص ويعتبر لقيمة (يوم المبيع على الاظهر) صوابه على الأرجح والحكم على الاظهر كذا في نسخة صحيحة من غ بعضها بخط تت وفي خطه في شرحه الكبير عن القوري لا الحكم على الاظهر والظاهر ان المراد يوم المبيع يوم ضمان المشتري الخط في المقدمات الزيادة على خمسة أوجه زيادة بجوالتسوق وزيادة حال المبيع بنحو قديم صنعة وتخريج تزيد قيمته به وهما لا يعتبرا ولا يوجبان خيارا للمبتاع فقها ولا يثبت الرد بالعيب حواله السوق ثم قال فقها ومن ابتاع عبدا عيبا فعليه ايمان او صنعة فقيصة فارتفع عنه او ابتاع أمه وعلمها الطبخ والغسل أو نحوهما فارتفع عنها ثم ظهر على عيب فليس ذلك فوتا وله ان يجيز ولا شيء له أو يرد بعض القرويين كان يجب ان يتسلك ويرجع بقيمة العيب لما اخرج في تعليمها واستشهد بنقل المبيع الا في زيادة في عين المبيع بغير إحداث شيء فيه كسكن الدابة وكبر الصغير أو بشيء من جنسه مضاف اليه كولد وفيه خلاف يأتي عند قوله أو سمنها وزيادته مضافة للمبيع من غير جنسه كاتساق الرقيق مالا يهبة أو صدقة أو تجارة أو غار الخمل والشجر فهذا لا يوجب خيارا اتفاقا ويخير بين رد العيب وماله والخمل وغره ما لم يطب ويرجع بقيمة سقيمة وعلاجه على مذهب ابن القاسم والامسالك ولا شيء له في الوجهين وزيادته أحدثها المشتري كالصنع والخياطة والكمد وما شابهها مما لا ينقص الا بفساد فلا اختلاف انه يوجب تخييره بين التسلك والرجوع بقيمة العيب والرد والمشاركة اه والوجه الخامس هو الذي تسلك عليه المصنف هنا ولم يتسلك على الاول والثاني والرابع ويأتي الكلام على الثالث عند قوله وسمنها غ وكيفية القوم اذا حدثت زيادة عند المشتري ولم يحدث عنده عيب واختار التسلك ان يقوم المبيع بقوع عين سالما معيبا وله من الثمن بنسبة ما يثبت لقيمته سالما وان اختار الرد قوم بالعيب القديم غير مصنوع ثم قوم مصنوعا ونسب ما زادته الثانية اليها وشارك المشتري البائع بنسبته في المبيع فان كانت الاولى ثمانين والثانية تسعين شارك بتسعة وتعتبر القيمة يوم بيعه عند ابن يونس ويوم الحكم عند ابن رشد (و) اذا حدث بالمبيع العيب عند المشتري عيب وزيادة (جبر) بضم الجيم وكسر الموحدة (به) أي الزائد العيب (الحادث) بالمبيع عند من تربيته فان ساواه فقال ابن يونس ان تسلك فله ارش القديم وان رده فلا شيء عليه وان نقص ورده غرم تمام قيمته معيبا وان تسلك به فله أخذ ارش القديم وان زاد وتسلك به فله ارش القديم وان رده شارك بالزائد الخط وان حدث عند المشتري عيب وزيادته فان

٨٣ مخ في المشتري بالمبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله وان نقص) أي الزائد عن ارش العيب الحادث (قوله ورده) أي المشتري المبيع (قوله غرم) أي المشتري (قوله معيبا) أي بالعيب القديم (قوله به) أي المبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله وان زاد) أي الزائد على ارش العيب الحادث

(قوله سلم) أي خالما من الزائد (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله شك) بضم الشين المجعولة (قوله فان جبرت) أي الزيادة (قوله لم يحدث عند المشتري) أي نقص ولا زيادة (قوله وان زاد) أي الزائد على ارش العيب (قوله واعترضه) أي ابن عبد السلام (قوله بانه) أي الشأن (قوله هل جبرت المصنعة العيب) أي جوابه (قوله العيب الحادث) أي ارشه (قوله هذا) أي قدر العيب من الثمن (قوله انه) أي الشأن ٦٥٨ (قوله شك) بضم الشين (قوله وذلك) أي الشك في الزيادة (قوله كلامه) أي ابن

اختار التمسك قوم تقويين سالما ومعيبا بالقديم وان اختار الرد فقال ابن الحاجب يقوم أربع تقوييات سالما ثم معيبا بالقديم ثم بالحادث ثم بالزيادة ابن عبد السلام لاحاجة لتقوييه سالما ولا لتقوييه بالحادث وانما يقوم معيبا بالعيب القديم ثم بالزيادة فيشارك في المبيع بقدر الزيادة ثم قال نعم يحتاج لثلاث تقوييات اذا شك في الزيادة هل جبرت العيب الحادث أم لا فيقوم سالما ثم بالعيب القديم ثم بالزيادة فان جبرت العيب الحادث فالحكم كما لو لم يحدث عند المشتري وان زاد حصلت المشاركة بالزيادة وان نقصت المصنعة عن قيمة العيب الحادث كان كعيب مستعمل اه واعترضه المصنف وابن عرفة بانه لا يعرف هل جبرت المصنعة العيب أم لا الا بعد معرفة قدر العيب الحادث من الثمن ولا يعرف هذا الا بعد معرفة قيمته سالما والحق انه ان شك في الزيادة هل جبرت الحادث أم لا فلا بد من أربع تقوييات كما قال ابن الحاجب وذلك اذا لم تزد قيمته بالزيادة على قيمته بالعيب القديم وقول ابن عبد السلام يكفي ثلاث تقوييات غير ظاهري كما يدل عليه آخر كلامه حيث قال وان نقصت المصنعة عن قيمة العيب الحادث اه وان تحقق ان الزيادة جبرت العيب الحادث بان زادت قيمته بالزيادة على قيمته بالعيب القديم فلا يحتاج الى تقويين كما لو لم يحدث عند المشتري عيب والله سبحانه وتعالى اعلم وبهذا تعلم معنى قوله وجبر به الحادث (وفرق) بضم الفاء وكسر الراء المحققا (بين) بائع (مدلس) بضم الميم وفتح الدال المهملة وكسر اللام أي كاتم العيب مبيعه عالما به ذا كراهة (و) بائع (غيره) أي المدلس (ان نقص) المبيع المعيب عيبا قديما عند المشتري بصيغة مثالا لا يصح به مثله فان كان البايع قد دلس وورده المشتري فلا ارش عليه انقصه وان تمسك فله ارش القديم وان كان غير مدلس فان رد أعطى ارش الحادث وان تمسك اخذ ارش القديم البنا في هذه المهوم قوله زاد بكسب أي وان نقص بكسب فوق بين مدلس وغيره كما يدل عليه كلام التوضيح قال في قول ابن الحاجب وان حدثت زيادة كالصبيغ أخذ الارش أو يرد ويكون شريكا في ما نقصه فلو كان الصبيغ منقصا كان لمرده بغير غرم ان كان البايع مدلسا أو حبيسا واخذ الارش اه وهذا امراده في مختصره ولا يصح تعميمه في كل نقص حصل بسبب فعل المشتري لان كلامه الا انما هو في الزيادة وتفصيلها واستحكام على التغير الحاصل بسبب فعله انظر طي قال وعلى هذا المنوال نسج ابن شاش وابن الحاجب فتعميم كلامه تخلط للمسائل وايضا لا دفع في كلامه وذلك ان كلامه هنا في تخيير المشتري بين التمسك واخذ ارش القديم والرد بلا دفع ارش النقص والقطع المعتاد الا في وان كان مقيدا بالتدليس جعله المصنف في حيز التدليس الذي هو كالعديم وان المشتري يخير بين التمسك بلا شيء والرد كذلك فادخله هنا لوجوب التناقض في كلامه ثم قال وعلى ما قلنا فكلام المصنف محرر غنى عن التعميد سالما من التدافع والله اعلم وشبه في الفرق بين المدلس وغيره فقال (كهلاكه)

عبد السلام (قوله قال) أي ابن عبد السلام (قوله وبهذا) أي ما تقدم صلة تعلم (قوله عند المشتري) صلة نقص (قوله بصيغه) صلة نقص (قوله مثلا) أي او كده أو نظيره (قوله بما لا يصح به مثله) صلة صبيغ (قوله ورده) أي المبيع (قوله عليه) أي المشتري (قوله وان تمسك) أي المشتري بالمبيع (قوله كان) أي البايع (قوله فان رد) أي المشتري بالمبيع (قوله أخذ) أي المشتري (قوله هذا) أي وفرق بين مدلس وغيره ان نقص (قوله قال) أي الموضع (قوله كانه) أي المشتري (قوله او حبيسا) أي السلامة عطف على رده (قوله وهذا) أي قوله فلو كان الصبيغ منقصا الخ (قوله مراده في مختصره) أي بقوله ان نقص (قوله تعميمي) أي ان نقص (قوله قال) أي طي (قوله وعلى هذا المنوال) أي تخصيص

النقص يكونه بكسب صلة نسج (قوله فتعميم كلامه) أي للنقص بفعل المشتري (قوله وان كان مقيدا أي بالتدليس) حال (قوله جعله المصنف الخ) خبر القطع (قوله كذلك) أي بلا شيء (قوله فادخله) أي القطع المعتاد (قوله ثم قال) أي طي (قوله ما قلنا) أي من تخصيص كلامه هنا بنقصه بكسبه

أقامته) أى الرقيق (قوله
عنده) أى البائع (قوله
فان كان) أى البائع (قوله
كذلك) أى لم يعلم العيب
وطالت أقامته عنده (قوله
نفعته) أى البائع (قوله
وان كان) أى البائع (قوله
علمه) أى العيب (قوله
عليه) أى البائع (قوله
يعلمه) أى البائع (قوله
أى العيب (قوله ثم رد)
بضم الراء (قوله عليه) أى
البائع (قوله فبرده) أى
السهمار الجعل (قوله له)
أى البائع (قوله ان رد)
بضم الراء (قوله فان قبله)
أى المبيع (قوله كآقامته)
تشبيهه فى عدم الرد (قوله
فى رد الجعل) صله كاف
التشبيه (قوله فمكذلك)
أى فى عدم رد الجعل (قوله
فله) أى السهمار (قوله رد)
بضم الراء (قوله له) أى
السهمار (قوله علمه) أى
السهمار (قوله يرد) بضم
ففتح (قوله فان رد) بضم
(قوله له) أى السهمار (قوله
ورد) أى المشتري (قوله

اى المبيع العيب (من) اى بسبب عيب (التدليس) وبسبب عيب غير التدليس فان سرق
 الرقيق المبيع فقطع يده او ابني او حارب فهلاك فيه امان كان البائع قد دلس بذلك فلائق
 على المشتري ويرجع بمجموع غنمه وان لم يدلس من المشتري وله ارض العيب وما هلك بسماوى
 زمن عيب التدليس فهو كما هلك بعيب التدليس وعطف على هلاكه فقال (واخذته) بفتح
 الهمزة وسكون الخاء المحجمة اى شراء البائع المبيع (منه) اى المشتري (من) (أكثر) من
 الثمن الذى باعه له به فان كان البائع مدلسا فلائق له والافلار دده على المشتري ثم للمشتري رده
 عليه وقد تقدمت هذه فى قوله اوباكتر ان دلس والارد ثم رد عليه وأعاده الجمع مع نظائرها
 وعطف على هلاكه فقال (وتبر) بفتح الفوقية والموحدة وشد الراء من بائع رقيق (مما) اى عيب
 (لم يعلمه) (البائع بحسب اخباره) وقد طالت اقامته عنده فان كان فى نفس الامر كذلك
 نفعته برأته وان كان علمه وكتمه وكذب فى قوله لم اعلم به عيبا فلا تنفعه برأته ويقتين كذبه باقراره
 او شهادته عليه بعلمه به حال بيعه (ورد) بفتح الراء وشد الدال (سمسار) بكسر السين وسكون الميم
 اى دلال توسط بين البائع والمشتري فى بيع المعيب وهو فاعل رد ومنعه قوله (جعل) اخذه من
 البائع ثم رد عليه المبيع بعيب قديم فبرده له ان لم يدلس البائع دلس السمسار أم لا ابن يونس ان
 رد المبيع بحكم فان قبله البائع متبرعا فلا يرد السمسار جعله كقائله والاستحقاق كالعيب فى
 رد الجعل ان دلس البائع فان دلس البائع ورد عليه المعيب فلا مرد السمسار الجعل ان لم يعلم
 السمسار العيب فان كان علمه فكذلك عند ابن يونس الا ان يتواطع البائع على التدليس فله
 جعل مثله رد المبيع ام لا وعند القاسى له جعل مثله فى حال علمه ان لم يرد المبيع فان رد فلائق له
 وان كان السمسار أخذ الجعل من المشتري ورد المبيع بعيب فله أخذ الجعل من البائع وللبيع
 الرجوع على السمسار ان لم يدلس والمأخوذ من المدونة ان جعل السمسار على البائع عند
 عدم الشروط والعرف وعطف على هلاكه فقال (وراء مبيع) بمعيب نقله المشتري لمحه ثم علم عيبه
 واختار رده لبائعه فرد (لمحله) اى المبيع الذى قبضه فيه المشتري على بائعه المدلس (ان رد)
 بضم الراء وفتح الدال المبيع على البائع (بعيب) قديم وعليه اجرة نقل المشتري له الى بيته مثلا
 ولا يرجع المشتري على البائع باجرة جعله سافره الا أن يعلم البائع ان المشتري أراد السفر به
 (والا) أى وان لم يكن البائع مدلسا (رد) بضم الراء المبيع أى رده المشتري على بائعه بعيب قديم
 (ان قرب) الموضع الذى نقله المشتري اليه وهو مالا كلفة فى نقله اليه (والا) أى وان لم يقرب
 (فات) الرد ولا يشتري ارض العيب الخط ويقرق المدلس من غيره فى مستلقين أيضا احدهما
 تأديب المدلس وعدم تأديب غيره ففى سماع ابن القاسم قال مالك رضى الله تعالى عنه من باع
 عبدا او وليدة به عيب غزبه ودلسه فانه يعاقب ويرد عليه ابن رشد هذا كما قال وهو ما

فله) أى المشتري (قوله ان لم يدلس) أى البائع (قوله ثم علم) أى المشتري (قوله وعليه) أى البائع (قوله له) أى المبيع (قوله
 حله) أى المبيع (قوله سافر) أى المشتري (قوله به) أى المبيع (قوله ولادة) أى أمه (قوله وبه) أى الرقيق الخ حال (قوله غر)
 ى البائع المشتري (قوله به) أى العيب (قوله ودلسه) بفتحات متعلا أى كتمه عما ياب (قوله فانه) أى البائع (قوله ويرد) بضم ففتح
 أى المبيع (قوله عليه) أى البائع (قوله وهو) أى ما قال

(قوله أو غيره) أي المسلم من ذمي ومعاهد (قوله لأنهما) أي النأديب والرد (قوله أحدهما لله تعالى) أي وهو التأديب (قوله والآخر للمدلس) بفتح اللام أي وهو الرد (قوله فلا يتداخلان) أي لا يدخل أحدهما في الآخر (قوله في الباب) خبر مقدم للنص الذي يليه (قوله من الأحكام) خبر مقدم للحكم (قوله وادي) أي المشتري (قوله ثم علم) أي المشتري (قوله وأراد) أي المشتري (قوله رده) أي الجار (قوله به) أي المكس (قوله فيه) أي الرجوع بالمكس (قوله فله) أي المشتري (قوله به) أي المكس (قوله عليه) أي البائع (قوله والا) أي وإن لم يدلس البائع (قوله مبيع) أي شقصة عقار له شقصة (قوله وادي) أي المبتاع (قوله أخذ) بضم فسكون أي الشقصة (قوله منه) أي المبتاع (قوله دفعه) أي المكس (قوله وأجرى) بضم فسكون فكسر أي خرج الخلاف (قوله على من اشترى) أي مسروفا ٦٦٠ (قوله يأخذه) أي المقدي منه (قوله ربه) أي المسروق منه (قوله أو به) أي الثمن

لاختلاف فيه أن الواجب على من غش أخاه المسلم أو غيره أو دلس له بعيب أن يؤدي على ذلك مع الحكمة عليه بالرد لأنهما أحقان مختلفان أحدهما لله تعالى لتناهي الناس عن حرمانه تعالى والآخر للمدلس عليه فلا يتداخلان * الثانية في الباب من الأحكام التي يفترق فيها المدلس من غيره حكم ما يأخذه المكس بان اشترى حمارا وأدى مكسه ثم علم عيبه وأراد رده والرجوع به على بائعه فلم يحضر في نقل فيه والظاهر أنه إن كان البائع مدلسا فله الرجوع به عليه والأفلا وقد أشار ابن بونس إلى الخلاف في مبيع أدى مكسا ثم أخذ منه بالشفقة هل يلزم الشفيع دفعه أم لا وأجرى على من اشترى من أصل هل يأخذه ربه بلا عن أو به ويمكنه أن يقال أنه ظلم فهو ممن أخذ منه ويأتي للمصنف في الشفقة وفي المكس تردد وتقدم له في الجهاد والاحسان في المقدي من أصل أخذ منه بالفساد والظاهر من كلام ابن راشد أن من رد بعيب يرجع بما غرمه للسلطان إن كان بائعه مدلسا والأفلا * (تنبيهان) * الأول في المقدمات البائع محمل على عدم التدليس حتى يثبت عليه يمينة أو اقرار * الثاني فيها وإن ادعى المشتري أن البائع دلس له فأنكره أحلفه فان قال عامته وانسيته حين البيع حلف أنه نساه وفي المقدمات فان ادعى نسيانه حلف عليه ثم يخير المبتاع عن داب ابن القاسم وبكى ابن الموارن مالكا رضي الله تعالى عنهم أنه لا يخلف إلا بعد اختيار المبتاع الرد إذا لمعنى يمينه إذا اختار التمسك والرجوع بقيمة العيب فان نكل البائع حكم عليه بحكم التدليس نقله في التوضيح ثم مثل للعيب المتوسط الحادث عند المشتري مع وجود عيب قديم عند البائع فقال (كهف) بفتح العين المهملة والجيم أثرها فاء أي هزال (دابة) من النعم أو غيره (وسمها) الخطأ ما ألحقت فالتشبه ورأته من المتوسط الموجب لطلب المبتاع بين الرد ودفع أرش الحادث والتمسك وأخذ أرش القديم وقال ابن مسلة أنه من المقتضى الذي يوجب الرجوع بقيمة ويمنع الرد وقال ابن رشد لم يخلف في هزال الدابة أنه فوت يخيره المبتاع بين الامسك والرجوع بقيمة العيب والرد ودفع ما نقصه الهزال اه في هزال الدابة طريقتان وأما سمنها فقال ابن رشد اختلف قول مالك رضي الله تعالى عنه في سمن الدواب فراه مرة فونايخير المبتاع به بين الرد والامسك والرجوع بقيمة العيب ومرة لم يره فوناي وقال ليس له إلا الرد اه وزاد في المقدمات قولنا ثالثا أنه فوت خرجه على الكبير ابن عرفة ابن

(قوله أنه) أي المكس (قوله يرجع) أي على بائعه (قوله والا) أي وإن لم يكن مدلسا (قوله في المقدمات) خبر مقدم (قوله يحمل) بضم فسكون ففتح (قوله يثبت) أي التدليس (قوله فيها) أي البائع (قوله المدونة) خبر مقدم (قوله فأنكره) أي البائع المدلس (قوله أحلفه) أي المشتري (قوله فأن البائع على عدمه) (قوله فأن قال) أي البائع (قوله وانسيته) أي العيب (قوله حلف) أي البائع (قوله نسيه) أي العيب (قوله فان ادعى) أي البائع (قوله نسيانه) أي العيب (قوله حلف) أي البائع (قوله عليه) أي البائع (قوله أنه) أي البائع (قوله يمينه) أي البائع (قوله اختيار) أي

المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله مثل) بفتح مث (قوله فقال) عطف على مثل (قوله أثرها) أي عيبها (قوله المدونة) خبر مقدم (قوله وقال ابن مسلة) أنه أي الهف الخ مقابل المشهور (قوله لم يخلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله أنه) أي هزال الدابة (قوله فوت) الخطأ فوت في كلام المدونة وغيرها بطلت وقته على المتوسط الموجب للخيار بين التمسك وأخذ أرش القديم والرد ودفع أرش الحادث (قوله وأما سمنها) أي الدابة (قوله به) أي بسبب السمن (قوله الرد) أي ولا شيء عليه (قوله له) أي المبتاع (قوله لا الرد) أي أو الامسك بلا أخذ أرش العيب القديم (قوله أنه) أي سمن الدابة (قوله فوت) أي يوجب تخيير المبتاع بين التمسك وأخذ أرش القديم والرد ودفع أرش الحادث (قوله خرجه) بفتح خ (قوله الكبير) بكسر الكاف وفتح الواو (قوله المتحدة

(قوله في لغو السمن) أى عدم اعتباره فليس له مسترى الا الرد بالاشئ او القسك بالاشئ (قوله من الثالث) الخط أى المتوسط (قوله او الثاني) الخط أى المقيمت (قوله بين) بكسر الباء مثقلا أى ظاهر واضافه من اضافته ما كان صفة (قوله لغو) خبر صلاح (قوله هذا) أى عدتزدج الامة من المتوسط (قوله كذلك) أى الامة فى ان ٦٦١ تزويجه متوسط (قوله فى المقدمات)

خبره قدم (قوله مما تنقص به قيمته) بيان اشبهه (قوله فاختلاف) بضم التاء وكسر اللام الخ جواب اما (قوله ولا يرد لها) أى المشتري الامة بعيها القديم (قوله الوجهين) أى التزويج والزنا (قوله يعلم) بضم الياء (قوله لا يدرى) بضم الياء وفتح الراء (قوله فيه) أى العبد (قوله ثم قال) أى الرجرجى (قوله يرد) بفتح فضم أى المشتري (قوله فله) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله لها) أى المدونة (قوله جبره) أى تزويج الامة (قوله لكونه) أى الولد (قوله فكانه) بفتح الهمز وشدة الذون أى التزويج (قوله بجبره) أى التزويج بالولد صلة لم يكن (قوله لم يكن) أى لم يوجد التزويج خبر كان (قوله ومقتضاه) أى قوله لكونه عن عيب النكاح (قوله انه) أى الولد (قوله به) أى الولد (قوله عيب) منه عول جبر مضافا لقاعله (قوله مطلق) خبر جبر (قوله سواء كانت قيمة الخ)

رشد فى لغو السمن وكونه من الثالث أو الثاني ثلاثة لابن القاسم وابن حبيب والخبر يرجع على الكبير * (تنبهات) * الأولى بادر لفتحهم من جمع المصنف الهزال والسمن ان السمن عيب يرد ارشعه مع الدابة اذ ردت بعيب قديم وليس كذلك كما تقدم عن ابن رشد وقال الباجى لما تكلم على زى زيادة البدن بالسمن المشتري بخير بين أن يملك ويرجع بقيمة العيب أو يرد ولا شئ له من الزيادة * الثاني ابن عرفة صلاح البدن بغير بين السمن لغو * الثالث مفهوم دابة ان هزال الرقيق وسمنه ليسا قوتا وهو كذلك ابن رشد اما هزال المذكور من الرقيق وسمنه فلا اختلاف انه ليس بقوة وامامه من الجوارى وبمقتضاه من فلم يمتنع قول مالك رضى الله تعالى عنه انه ليس بقوة ورأه ابن حبيب بخير به المتاع بين الرد والامه المأخوذة بقيمة العيب (وعبى وشلل وتزويج امة) الخط هذامذهب المدونة ولا مفهوم لقوله امة فالعبد كذلك فى المقدمات وأما المدونة بتفسير حال المبيع كتزويج الامة أو العبد والزنا والسرقة والشرب وشبهه مما تنقص به قيمته فاختلف فيه فقال فى المدونة ان تزويج الامة نقصان ولا يرد لها الا وما تنقصها النكاح أى او يملك ويرجع بقيمة العيب وقال ابن حبيب ما أحدث العبد من زنا أو شرب أو سرقة فليس ينقص وقد يفرق بين الوجهين بان التزويج عيب يعلم حدوثه بعد الشراء بخلاف الزنا والشرب والسرقة لا يدرى له له كان فيه قبل شرائه اه وقال الرجرجى وأما النقص بتفسير حال المبيع مثل تزويج الامة أو العبد وزنا أو سرقة أو شبهه مما ينقص قيمته فلا خلاف فى المذهب ان تزويج الرقيق عيب مع بقاء الزوجية وذكر الخلاف المتقدم فى زوالها بوجوه وفراق ثم قال فاذا كانت الزوجية الباقية عيبا اتنا فالزنا على احد الاقوال فهى قوت فيخير المشتري بين رد المبيع مع ما تنقصه عيب التزويج والقسك والرجوع مما تنقصه العيب القديم وأما عيوب الاخلاق كالزنا والسرقة وشرب الخمر اذا حدثت عند المشتري وقد اطاع على عيب قديم فالمذهب على قولين أحدهما انه اعيب يرد ارشها ان رد المبيع وهو المشهور والاخر انه ليست بعيب فله رده ولا شئ عليه قاله ابن حبيب اه واقصر المصنف على التزويج تبعاله ولا يرب عليه جبره بالولد (وجبر) بضم الجيم وكسر الموحدة تزويج الامة (بالولد) الذى ولدته الامة من تزويج المشتري ابن عرفة المازرى وعنده ان الجبر بالولد لكونه عن عيب النكاح فكانه بجبره لم يكن ومقتضاه انه لا يجبر به غير عيب النكاح وفى الموازية يجبر به غير عيب النكاح اللخمى موت الولد كعدم ولادته وهل جبر الولد عيب التزويج مطلق سواء كانت قيمته كقيمة عيب التزويج أو اقل أو أكثر وهو الذى فهم ابن المواز كلام ابن القاسم عليه أو انما هو اذا كانت قيمة الولد كقيمة عيب التزويج أو أكثر وان كانت أقل فلا بد أن يدفع ما بقى مع الولد وهو الذى فهمه الاكثرون وهو الصحيح قاله فى التوضيح ونقله فى الشامل غ أبو اسحق وابن محرز المازرى صفة التقويم ان يقال قيمته مائة مائة وبالعيب القديم ثمانون ثم ان كانت قيمته اياه وبالعيب النكاح وزيادة الولد

تدبير لاطاق (قوله وهو) أى جبر الولد عيب التزويج مطلقا (قوله وانما هو) أى جبر الولد عيب التزويج (قوله ان يدفع) أى المشتري (قوله ما بقى) أى من ارش عيب التزويج (قوله فهمه الاكثرون) أى من كلام ابن القاسم (قوله وهو) أى تقييد الجبر بكون قيمة الولد قد ارش عيب التزويج أو أكثر (قوله المائة) أى من العيب القديم ومن التزويج (قوله به) أى العيب القديم

(قوله حبسها) أى ابقاؤها لنفسه (قوله بما ذكر) أى عيبتها لتقديم وعيب النكاح وزيادة الولد (قوله خير) أى المشتري (قوله من سمع ابن القاسم) خبر مقدم (قوله وحدث فيه) أى المبيع الخ حال (قوله نقصا) أى من قيمة المبيع (قوله فى التوضيح) خبر مقدم (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله واليه) صلة أشار (قوله فيه) أى الثمن (قوله واليه) صلة ذهب (قوله ولفظها) أى المدونة (قوله نعماء) أى زيادة فى عين المبيع ككبر صغير وانما رنخل (قوله عنده) أى المشتري (قوله نقصه) أى المبيع (قوله ذلك) أى الخفيف غير المفسد (قوله أنه) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله عليه) أى المشتري (قوله هذا) أى الخفيف غير المفسد (قوله المسلمتين) أى العيب ٦٦٣ المتوسط الحادث عند المشتري الذى قبله البائع بلا ارش والعيب القليل الحادث

عنده (قوله ومثل) بفحركات مثقلا (قوله فى الشامل) خبر مقدم وفاؤه لتعديل دخول الموضحة ونحوها بالكاف (قوله عنده) أى المشتري (قوله ورده) أى المشتري المبيع بعيب قديم (قوله عليه) أى المشتري (قوله ولو أخذ) أى المشتري (قوله أى الموضحة) ونحوها (قوله المنتقى) بفتح القاف (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله اثر) بكسر فسكون أى عقب (قوله ما سبق عنها) أى قولها ولا يثبت الرد بالعيب نحو السوق ولا نعماء ولا عيب خفيف حدث عنده ليس بنفسه كرمه وكى ودمل وحى وصداع وان نقصه ذلك فله رده ولا شئ عليه فى مثل هذا انتهى (ق) هو (كاعدم) فى المسلمتين فيخير المشتري بين التمسك ولا شئ له والرد ولا شئ عليه ومثل للقليل فقال (كوعك) بفتح الواو وسكون العين المهملة أى مرض يعارض بعضه بعضا فيخفف المله ودخل بالكاف الموضحة ونحوها فى الشامل ولو حدث عنده موضحة أو منقصة أو راجعة ثم برئت على غير شين ورده فلا شئ عليه ولو أخذ ارشها وأما ان برئت على شين فان رده ردمعه ما شأنه فقله فى المنتقى ومثله فى ابن عرفة (ورمى وصداع) بضم الصاد المهملة (وذهب ظفر) فيها اثر ما سبق عنها وكذلك ذهب الظفر ثم قال وأما زوال الاغلة فكذلك فى الوحش خاصة أبو الحسن يعنى انه خفيف فى الوحش خاصة ظاهره وان كانت اغلة الابهام (وخفيف حى) وهى ما لا تمنع التصرف (ووطء ثيب وقطع) أى تفصيل لشقة ونحوها (معتاد) للمشتري او يولد الخبير به الحظ ظاهر كلامه ان القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد ارشه سواء كان بائه مداسا أم لا وليس كذلك انما ذكر ذلك فى المدونة فى المداس وكذلك ابن الحاجب ومفهوم معتاد فوته بغير المعتاد قال فيها فان قطع الثياب قصا أو عراويلات أو أقبية ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فالمبتاع مخير فى حبسه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فان دلل به البائع فلا شئ على المبتاع ما نقصه القطع ان رده ثم قال وكذلك الجلود تنقطع خفافا أو نعالا وسائر السلع اذا عمل المشتري

عنده (قوله ومثل) بفحركات مثقلا (قوله فى الشامل) خبر مقدم وفاؤه لتعديل دخول الموضحة ونحوها بالكاف (قوله عنده) أى المشتري (قوله ورده) أى المشتري المبيع بعيب قديم (قوله عليه) أى المشتري (قوله ولو أخذ) أى المشتري (قوله أى الموضحة) ونحوها (قوله المنتقى) بفتح القاف (قوله فيها) أى المدونة خبر مقدم (قوله اثر) بكسر فسكون أى عقب (قوله ما سبق عنها) أى قولها ولا يثبت الرد بالعيب نحو السوق ولا نعماء ولا عيب خفيف حدث عنده ليس بنفسه كرمه وكى ودمل وحى وصداع وان نقصه ذلك فله رده ولا شئ عليه فى مثل هذا انتهى (ق) هو (كاعدم) فى المسلمتين فيخير المشتري بين التمسك ولا شئ له والرد ولا شئ عليه ومثل للقليل فقال (كوعك) بفتح الواو وسكون العين المهملة أى مرض يعارض بعضه بعضا فيخفف المله ودخل بالكاف الموضحة ونحوها فى الشامل ولو حدث عنده موضحة أو منقصة أو راجعة ثم برئت على غير شين ورده فلا شئ عليه ولو أخذ ارشها وأما ان برئت على شين فان رده ردمعه ما شأنه فقله فى المنتقى ومثله فى ابن عرفة (ورمى وصداع) بضم الصاد المهملة (وذهب ظفر) فيها اثر ما سبق عنها وكذلك ذهب الظفر ثم قال وأما زوال الاغلة فكذلك فى الوحش خاصة أبو الحسن يعنى انه خفيف فى الوحش خاصة ظاهره وان كانت اغلة الابهام (وخفيف حى) وهى ما لا تمنع التصرف (ووطء ثيب وقطع) أى تفصيل لشقة ونحوها (معتاد) للمشتري او يولد الخبير به الحظ ظاهر كلامه ان القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد ارشه سواء كان بائه مداسا أم لا وليس كذلك انما ذكر ذلك فى المدونة فى المداس وكذلك ابن الحاجب ومفهوم معتاد فوته بغير المعتاد قال فيها فان قطع الثياب قصا أو عراويلات أو أقبية ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فالمبتاع مخير فى حبسه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فان دلل به البائع فلا شئ على المبتاع ما نقصه القطع ان رده ثم قال وكذلك الجلود تنقطع خفافا أو نعالا وسائر السلع اذا عمل المشتري

بها أى المشتري (قوله ذلك) أى كون القطع المعتاد من الخفيف (قوله وكذلك) أى صاحب المدونة فى ذكر القطع المعتاد من الخفيف اذا دلل البائع فقط (قوله فوته) أى المبيع (قوله فيها) أى المدونة (قوله فان قطع) أى المشتري (قوله نقصا) بضم القاف واليم جمع قبض (قوله واقبية) جمع قباه أى ما يلبس سائر البدن كاه مقمر جامن أمام (قوله ثم ظهر) أى اطلع المشتري (قوله لم يعلم به) أى العيب (قوله حبسه) أى المبيع (قوله ورده) أى المبيع (قوله نقصه) أى المبيع (قوله به) أى العيب (قوله ان رده) أى المشتري المبيع (قوله ثم قال) أى فى المدونة (قوله وكذلك) أى المذهب كورين الثياب فى أن تقطيعها المعتاد من المتوسط ان لم يداس البائع ومن الخفيف ان دلل (قوله سائر) أى باقى

(قوله بعمل) بضم الياء وفتح الميم (قوله مما ليس فيه فساد) بيان لما (قوله فان فعل) أى المشتري (قوله فيه) أى المبيع (قوله بفعل) بضم الياء وفتح العين (قوله الوشى) بفتح فسكون أى المطروز (قوله تباين) جمع تباين بضم ففتح مثقلا أى سراويلات قصارا جدا يلبسها خادمة السفن (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله وذلك) أى تقطيع الثوب الوشى خرق أو تباين (قوله ويرجع) أى المشتري (قوله بقيمة العيب) أى القديم (قوله من الثمن) بيان للقيمة (قوله وفى المقدمات) خبر مقدم (قوله مما جرت العادة الخ) بيان ما (قوله يحدث) بضم فسكون ففتح (قوله فى مثله) أى المبيع (قوله فى قصص) عطف على مسبق فهو منصوب بأن مقدرة (قوله فهذا فو) جواب ما (قوله فعند المصنف القطع المعتاد) أى مطلقا ٦٦٣ (قوله غير ظاهر) خبر عدا (قوله هذا) أى كون المعتاد خفيا

بهما ما يعمل بمثلها مما ليس فيه فساد فان فعل فيه ما لا يفعل فى مثله كقطع الثوب الوشى خرقا أو تباين فليس لرده وذلك فو ويرجع على البائع بقيمة العيب من الثمن اهـ وفى المقدمات وأما النقض عما أحده المبتاع فى المبيع مما جرت العادة ان يحدث فى مثله كصبغ الثوب وتقطيعه فى قصص عنه فهذا فو بتفاسق ويخبر المشتري بين التمسك والرجوع بقيمة العيب ورده ودفعت اربش نقصه عنده الا ان يكون البائع مدلسا فلا يدفع له اربش نقصه الخط اذ اعلمت هذا فعد المصنف القطع المعتاد فى العيب الخفيف الذى يرد به بلائى غير ظاهر لان هذا انما هو فى حق المدلس واما غيره فهو فى حق من العيب المتوسط الذى يوجب له الخيار فى التمسك والرجوع بارش العيب القديم والرد ودفعت ما نقصه القطع المعتاد (و) التغيير الحادث بالمبيع المعيب عند مشتربه (الخروج) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء المبيوع (عن) الغرض (المقصود) منه (مقيد) بضم الميم وكسر القاء لرده بعينه القديم واذا فوات رده (فالارش) للعيب القديم حق المشتري على البائع دلس أم لا فيقوم سالما ومعيبا بالقديم والمشتري من الثمن بنسبته ما نقصته الثانية للارش وظاهره تعين الارش ولو قبله البائع بالحادث الذى لم يذهب عنه ويرد جميع الثمن وعليه يطلب الفرق بينه وبين المتوسط وظاهره كغيره أيضا ولو حدث عند المشتري جابر للحادث عنده اذ لم يذكره الا فى المتوسط وليس هذا مكررا مع قوله وفوته حسا الخ لانه فيما خرج من يده وما هنا فيما بقي فيها وحدث فيه تغيير مقيد ومثل المخرج فقال (ككبر) حيوان (صغير) آدمى او غيره ولو بعير الا ان الصغير جنس والكبير جنس الخط هذا مذهب المدونة وفى الموازية لما لك رضى الله تعالى عنه متوسطا وادخلت الكاف هدم العقار أو بناءه فى مختصر المتبعية نفقة عشرة ذنان فو ان كان الثمن يسيرا فان كان كثيرا فليس بفو الا ان يفيق النفقة الكثيرة واما يسيرا لهدم فبرده به مع ما نقصه (وهرم) بفتح الهاء الزاء أى ضعف قوة عن جميع المنفعة او اكثرها وقيل متوسط وشهره فى الجواهر وقيل خفيف وانكر واختلاف فى حده فنقل الابررى عن مالك رضى الله تعالى عنه انه ضعف قوته وذهب منفعة كلها او اكثرها وقال عبد الوهاب ضعفه ضعفه الا لمنفعة فيه الباجى الصحيح عندي ضعفه عن منفعة المقصودة منه وعدم تمكنه من الاتيان بها (واقتراض) بالقاف أو الفاء وضادين

ورضاء بر جميع الثمن (قوله يطلب) بضم السين وفتح اللام (قوله يئنه) أى المخرج عن المقصود (قوله اذ لم يذكره) أى حدوث الجابر الخ (قوله هذا) أى المخرج عن المقصود مقيد (قوله لانه) أى فوته (قوله فيها) أى يد المشتري (قوله ومثل) بفتح مثقلا (قوله هذا) أى عدد الكبر مخرجا (قوله فى مختصر الخ) علة اذ حل هدم العقار وبنائه (قوله نفقة عشرة ذنان) أى فى هدم عقار أو بنائه (قوله فان كان) أى الثمن (قوله فليس) أى انفاقه عشرة (قوله فبرده) أى المبيع (قوله به) أى الهدم اليسير (قوله وشهره) بفتح مثقلا أى عدد الهرم متوسطا (قوله انكسر) بضم الهمز وكسر الكاف (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله حده) أى الهرم (قوله انه) أى الهرم (قوله فوته) أى الحيوان (قوله ضعفه) أى الحيوان (قوله وعدم) عطف على ضعف (قوله تمكنه) أى الحيوان (قوله بها) أى منفعته

(قوله مخالف) خير عدد (قوله من أنه) أي الاقتضاض الخ بيان المنصوص (قوله وقيدته) أي الاقتضاض (قوله نص) مصدر مضاف لقاعله (قوله واقتضاض الخ) مفعول نص (قوله سواء كان البائع مدلساً أم لا) نعمه في كون القطع غير المعتمد مقبلاً للرد (قوله بان علمه) أي البائع العيب الخ تصوير للتدليس (قوله كتدليس) أي البائع (قوله بجوابه) أي الرقيق (قوله فخارب) أي الرقيق (قوله فقتل) بضم فكسر أي الرقيق فليست به الرجوع بجميع غنسه (قوله بان اقتحم) أي عام (قوله تردى) بفتح تاء مثقلاً أي سقط (قوله شاهر) أي عال (قوله غات) راجع لاقتحم وتردى ودخل (قوله أومات) أي في زمن أباقه (قوله وأانقطع) عطف على مات (قوله يدر) بضم الياء ٦٦٤ وفتح الراء (قوله وأدلس) أي بآتعه (قوله غات) راجع لاقتحم وتردى (قوله

أو يجمعها) أي الأمة عطف على يحنونه (قوله ف يرجع المشتري بجميع غنسه) تقرير على يملكه ببيع التدليس أو بسماعى زمنه (قوله فضائه) أي العبد (قوله ف يرد) أي بآتعه (قوله غات) أي العبد (قوله به) أي المرض (قوله فيسرق) أي العبد (قوله به) أي القطع (قوله فيأبى) أي العبد (قوله وهذا) أي رد البائع غنمه (قوله فيما حدث) أي عليه (قوله من سبب التدليس عيب صلة حدث (قوله به) أي العبد (قوله فلا يرد) أي المشتري العبد (قوله ذلك) أي غير عيب التدليس (قوله أو يحنونه) أي المشتري العبد (قوله ف يرجع) أي المشتري (قوله عرف) بضم فكسر (قوله بين) بكسر الياء مثقلاً أي ظاهر (قوله به) أي ضمانه يحنون أباقه (قوله نصهما) أي ابن رشد والخنمي قال الخط ونص ابن رشد وإذا دلل بالآباق فابق العبد ولم يرجع كان على البائع ان يرد الثمن ويطلب عبده اه ونص الخنمي ومن باع عبداً وبه عيب فله أن يرد الثمن إلى أكثر من لم يردل رجوع بقيمة العيب ان هلك وان تناسى إلى أكثر من كان له ان يسلك ويرجع بقيمته أو يرد ويرد قيمة ما تناسى عنه وان دلل بالعيب رجوع بجميع الثمن ان مات وله ان يرد ان تناسى ويرجع بجميع الثمن وان دلل عرض غات منه رجوع بجميع غنسه ثم قال وان دلل بآباقه فابق رجوع بجميع الثمن بنفس أباقه وان كان حيا فلي بآتعه ان يطلبه ثم قال لانه بنفس الآباق وجب رقتنه لانه الوجه الذي دلل به وذهب به من يدع شتره اه (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله انه) أي الشان (قوله انه) أي المشتري (قوله لا يرجع) أي المشتري على البائع الابقية الآباق فقط نائب فاعل فهم

ظاهر (قوله به) أي ضمانه يحنون أباقه (قوله نصهما) أي ابن رشد والخنمي قال الخط ونص ابن رشد وإذا دلل بالآباق فابق العبد ولم يرجع كان على البائع ان يرد الثمن ويطلب عبده اه ونص الخنمي ومن باع عبداً وبه عيب فله أن يرد الثمن إلى أكثر من لم يردل رجوع بقيمة العيب ان هلك وان تناسى إلى أكثر من كان له ان يسلك ويرجع بقيمته أو يرد ويرد قيمة ما تناسى عنه وان دلل بالعيب رجوع بجميع الثمن ان مات وله ان يرد ان تناسى ويرجع بجميع الثمن وان دلل عرض غات منه رجوع بجميع غنسه ثم قال وان دلل بآباقه فابق رجوع بجميع الثمن بنفس أباقه وان كان حيا فلي بآتعه ان يطلبه ثم قال لانه بنفس الآباق وجب رقتنه لانه الوجه الذي دلل به وذهب به من يدع شتره اه (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله انه) أي الشان (قوله انه) أي المشتري (قوله لا يرجع) أي المشتري على البائع الابقية الآباق فقط نائب فاعل فهم

(قوله قال) أي ابن يونس (قوله السبعة من فقهاء التابعين) أي الذين جمعوا في هذا البيت
 نفعهم عبد الله عروة قاسم * سعد أبو بكر سليمان خارجة (قوله فهاك) أي العبد أو الامة (قوله بذلك) أي عيب
 التدليس (قوله فهو) أي ضمائه (قوله منه) أي البائع (قوله تغر) بفتح التاء وضم الغين المججمة (قوله من نفسها) أي بكم عيها
 عن خاطبها حاضرة مجلس عقده (قوله لانها) أي المرأة (قوله ثم قال) أي ابن يونس ٦٦٥ (قوله اذ ادلس) أي البائع (قوله به)
 أي الاباق قوله من المشتري

البائع الا بقية الاباق فقط ونحوه في التلقين ونحوه لابن يونس قال روى سحنون ان السبعة من
 فقهاء التابعين قالوا فيمن داس بعيب في عبدا وامة فذلك بذلك فهو من البائع ويأخذ منه
 متاعه عنه كله بعض البغداديين دليله المرأة تغرم نفسها فزوجها الرجوع عليها بجميع
 الصداق الا ما يستحل به فرجها لانها مداسة بعيبها فكذلك هذا ثم قال قال ابن القاسم عن مالك
 رضي الله تعالى عنه ما اذ ادلس بالاباق فابق العبد فقام المبتاع به فقال البائع لم يابق منك وقد
 غيبته أو بعته فلا يقبل قول البائع وليس على المشتري أكثر من يمينه انه ما غيبه ولا باعه راقد أبى
 منه ثم يأخذ منه وليس عليه يمينه أنه أبق منه اه (وان باعه) أي المبيع المعيب بعيب قد علم
 (المشتري) قبل علمه عيبه (وهلك) المبيع عنده مشتريه من المشتري الاول (بعيبه) أي التدليس
 من البائع الاول (رجع) المشتري الثاني (على) البائع الاول (المدلس ان لم يمكن) رجوعه (على)
 بائعه) وهو المشتري الاول لعدمه او موته او غيبته بعيبه ولا مال له واصله رجوع (بالثمن) الاول فان
 ساوى الثمن الثاني فواضح (فان زاد) الثمن الاول على الثمن الثاني (ف) الزائد (البائع الثاني)
 فبرده المشتري الثاني للمشتري الاول المصنف وفي قبض المشتري الثاني الزائد على غيبته نظر اذ ليس
 وكسلا عن المشتري الاول وقد يبرئ الثاني البائع الاول منه (وان نقص) الثمن الاول عن ثمن
 المشتري الثاني ولم يعطه المدلس غير الثمن الاول (فهو يكمله) أي الثمن الثاني للمشتري الثاني
 البائع الثاني) لانه قبض منه الزائد فيرجع عليه به او لا يكمله له لرضاه باتباع البائع الاول فلا
 رجوع له على الثاني قولان فان قيل انما رضى باتباع الاول لعدمه كان رجوعه على الثاني بخوابه
 انه كان يمكنه الصبر حتى يتيسر له الرجوع على بائعه فلما لم يصبر لم يكن له رجوع عليه وقد الموضع
 القول الثاني بان لا يكون الثمن الاول اقل من قيمة العيب من الثمن الثاني والا كل له قيمة العيب كما
 لو باعه الثاني بمائة وكان قد اشتراه بعشرة ونقصه عيبه عشرين خمس المائة فيكمل الثاني للثالث
 ارش العيب بعشرة ومفهومان ان لم يمكن على بائعه انه ان امكن رجوعه عليه فلا يرجع على
 المدلس بشئ وانما يرجع بالارش على بائعه ثم يرجع ثمنه على المدلس بالارش من الارش او كمال
 الثمن الاول قاله د وهذا قول ابن المواز وقال الطخيني يرجع على المدلس بجميع ثمنه وهذا
 قول ابن القاسم في سماع أصبغ (و) ان ظهر للمشتري عيب قديم فيما اشتراه واراد رده به فادعى
 عليه بائعه انه اشتراه عالما بعيبه وانكر المشتري علمه به حين شرائه (لم يختلف) بضم التحتية وفتح
 الخاء واللام مشددة ويفتح فسكون فكسر شخص (مشتري) شيئا علم عيبه القديم بعد شرائه واراد
 رده به على بائعه (ف) ادعت (بضم الدال وكسر العين) (رؤيته) أي المشتري العيب حين شرائه
 فانكرها المشتري فالقول قوله بلا يمين وله رده به في كل حال (الا) أن يحقق البائع عليه دعوى

البائع الثاني الثمن الاول (قوله ولا) أي وان كان الثمن الاول
 اقل من قيمة العيب من الثمن الثاني (قوله كس) بقتحات مثلاً أي البائع الثاني (قوله له) أي المشتري الثاني (قوله وهذا)
 أي رجوع المشتري الاول بالارش وما يكمل الثمن الاول (قوله يرجع) أي المشتري الثاني (قوله وهذا) أي رجوع
 المشتري الاول على المدلس بجميع ثمنه (قوله رده) أي المبيع (قوله به) أي عيبه القديم (قوله العيب) مفعول رده مضافا للفاعل
 (قوله حين شرائه) صله رؤيته (قوله فانكرها) أي رؤيته العيب حين الشراء (قوله قوله) أي المشتري (قوله وله) أي المشتري

(قوله فيحلف) أي المشتري على عدم رؤيته حال شرائه (قوله في الثلاثة) أي دعوى الاراء وظهور العيب واقرار المشتري بالتقليب (قوله اوله) أي المشتري (قوله فان نكل) أي المشتري عن البين على عدم رؤيته حين شرائه (قوله فيها) أي الثلاثة (قوله وان كان) أي العيب (قوله وافر) أي المشتري (قوله نقيما) أي الرتبة (قوله من الحلف والرد) بيان لما (قوله خلاف) خبر ما (قوله له) أي عب (قوله قوله) أي المصنف (قوله وخلاف) عطف على خلاف (قوله به) أي الظاهر الذي لا يخفى (قوله وحكي) أي ابن عرفة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله مشترك) يفتح الراء أي لفظي بمعدد وضعه لاكثر من معنى كعين (قوله مشكك) بضم ففتح فكسر مشكلا أي مشترك معنوي بوضعه لكلي متفاوت في جزئياته كالبياض (قوله يطلق) أي العيب بضم الياء وسكون الطاء وفتح اللام (قوله تقليبا) تمييز للنسبة اختبر الى مقعوله أو بزعم خافضه (قوله مقعدا) بضم فسكون ففتح أي عاجزا عن القيام (قوله وعلى ما يخفى الخ) ٦٦٦ عطف على الظاهر (قوله على غير المتأمل) صلة لا يخفى (قوله كسكونه) أي الحيوان

رؤيته (بدعوى الاراء) من البائع العيب للمشتري حين شرائه أو كان العيب ظاهرا لا يخفى على غير المتأمل أو خفيا وأقر المشتري بتقليب المبيع ومعاينته فيحلف في الثلاثة وله الرد فان نكل فلا رد له فيها وان كان ظاهرا وأقر بالعينة والتقليب والرضا فلا رد له ولو حلف على نقيها أعاد البائني ما ذكره في الظاهر الذي لا يخفى على غير المتأمل من الحلف والرد خلاف ما سياتي له عند قوله وحلف من لم يقطع بصدقه وخلاف ما حقه ابن عرفة من عدم الرد به وحكي عليه الاتفاق ونصه كلام المتقدمين والمتأخرين يدل على ان العيب الظاهر مشترك وأمشكك يطلق على الظاهر الذي لا يخفى غالباً على كل من اختبر المبيع تقليبا كسكون الغنم مقعداً أو مطموس العينين وعلى ما يخفى عند التقليب على غير المتأمل ولا يخفى غالباً على من تأمل ككونه أعشى وهو قائم العينين فالاول لا قيام به والثاني يقام به اتفاقاً فيما ثم استدلل على ذلك بكلام اللغوي انظر غ فيسه عن ابن عرفة ومما يدل على ذلك قول اللغوي قال مالك رضي الله تعالى عنه يريد بالعيب القديم من غير عين كان مما يخفى أو ظاهراً لا يخفى قال محمد طالت اقامته أو لم تطل ابن القاسم لا عين عليه الا ان يكون من الظاهر الذي لا يشك أنه لا يخفى مثل قطع اليد والرجل أو العور قال اللغوي أما العور فان كان قائم العين وقد ذهب نورها فيه صح أن يرد به وان طال وان كان مطموس العين فلا يرد به وان قرب الا ان يكون بقور الشراء ولو قيل لا يصدق أنه لم يرد له لكان وجهاً وكذا قطع اليد اذا كان قد قلب يديه وان قال كتمى العبد هذه اليد حلف على ذلك فيما قرب وقطع الرجل ايبين ان لا يمكن من الرد الا ان يكون بقور ما تصرف بين يديه عند العقد وكان الشراء وهو جالس وقال مالك رضي الله تعالى عنه لو ابتاع بعض الخاسين عبداً فقام عنده ثلاثة أشهر حتى ضرع ونقص حاله فوجد عيباً لم أر ان يرد لانه يشتري فان وجد رجلاً بجابح والا خاصم فأرى ان يلزم هؤلاء فيما علموا وفيما لم يعلموا قال ابن القاسم والذي هو أحب الى أن كان

(قوله وهو) أي المبيع الخ حال (قوله قائم) أي صحيح (قوله فالاول) أي الظاهر الذي لا يخفى على كل مختبر (قوله والثاني) أي الظاهر الذي لا يخفى على المتأمل ويخفى على غيره عند التقليب (قوله فيها) أي الاول والثاني (قوله ثم استدلل) أي ابن عرفة (قوله ذلك) أي المذكور من عدم القيام بالاول والقيام بالثاني (قوله فيه) أي غ خبر مقدم (قوله يرد) بفتح فضم أي المشتري المبيع (قوله من غير عين) صلة يرد (قوله كان) أي العيب الخ تعميم في الرد به (قوله اقامته) أي المبيع عند مشتريه قبل علمه به (قوله عليه) أي

المشتري (قوله يكون) أي العيب (قوله فان كان) أي المبيع (قوله وقد ذهب نورها) حال (قوله يكون) أي عيباً ظاهراً أو العور (قوله لا يصدق) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله لم يره) أي العور بطمس العين (قوله وكذا) أي طمس العين في عدم الرد به (قوله اذا كان) أي المشتري (قوله قلب) بفتححات مشقلا (قوله يديه) أي الرقيق (قوله وان قال) أي المشتري (قوله حلف) أي المشتري (قوله على ذلك) أي كتمان العبد يده عنه (قوله الا أن يكون) أي الرد بقطع الرجل (قوله تصرف) بفتححات مشقلا أي الرقيق (قوله يديه) أي المشتري (قوله وهو) أي الرقيق جالس حال (قوله الخاسين) باهجام الخاء واهمال السين الدالين (قوله ضرع) بفتححات مخففاً مهم الضاد (قوله ونقص حاله) أي الرقيق تفسيراً لضرع (قوله فوجد) أي المشتري الخاس (قوله لانه) أي الخاس (قوله والا) أي وان لم يجد رجلاً بجابح (قوله ان يلزم) أي الشراء (قوله هؤلاء) أي الخاسين (قوله الى) بشد الياء (قوله ان كان) أي العيب الذي وجدته في المبيع بعد اقامته عنده ثلاثة أشهر

(قوله أحلف) بضم الهمز وكسر اللام (قوله أنه) أي النخاس (قوله ورذ) أي النخاس (قوله وإن كان) أي العيب (قوله على غير ذلك) أي لا يحنى (قوله لزمه) أي الشراء النخاس (قوله وإن كان) أي العيب (قوله لزمه) أي الشراء المشتري (قوله وإن لم يشهد) أي المبتاع (قوله الأهرين) أي ما يحنى مثله وما لا يحنى مثله (قوله بعد علمه) صلة الرضا (قوله بعد العقد) صلة علمه (قوله فأنكره) أي المشتري الرضا به (قوله ذلك) أي الرضا (قوله عليه) أي المشتري (قوله برضا المشتري) صلة اخبار (قوله فيحلف) أي المشتري (قوله وهو) أي تحليفه (قوله أولا) بشد الواو (قوله وله) أي المشتري (قوله أو كان) أي المخبر (قوله فإن سمعاه) أي البائع المخبر (قوله وكان) أي المخبر (قوله حلف البائع) أي على رضا المشتري (قوله فإن لم يشهد) ٦٦٧ أي المخبر برضا المشتري (قوله أو كان) أي المخبر (قوله خبر) (قوله خبرت)

بضم الهمز وكسر
الموحدة (قوله مطلقا)
أي عن التقييد بتعيين
المخبر وكونه غير مسخوط
(قوله إن عين) أي البائع
(قوله أو حلف) أي البائع
(قوله هذا) أي إن حلف
البائع أن يخبر أخبره (قوله
لا يحلف) أي المشتري
(قوله عنده) أي المبتاع
(قوله فادعى) أي المبتاع
(قوله و أراد) أي المبتاع
(قوله قدمه) أي الأباقي
(قوله عنده) أي البائع
(قوله أذهب هذا) أي أباقه
بالقرب الخ لعله لا يحلف بائع
الخ (قوله ولولا الخ) عطف
على أذهب الخ (قوله يعننه)
بضم فسكون فكسر أي
يتعب ويضرب المشتري البائع
(قوله بتحليفه) أي البائع
الخ تصوير لاعتنايه (قوله
من عيب) بيان ما (قوله

عيبا يحنى أحلف أنه ما رآه ورد وان كان على غير ذلك لزمه ثم قال ابن عرفة ابن أبي زمنين
من اشترى شيئا واشهد أنه قاب ورضي ثم وجد عيبا يحنى مثله عند التقلب حلف ما رآه ورده إن
أحب وإن كان ظاهرا لا يحنى مثله عند التقلب لزمه ولا رده وإن لم يشهد أنه قاب ورضي رده
من الأهرين معاقلة عبد الملك وأصبغ (و) إن أراد المبتاع رد المبيع بعينه القديم فادعى عليه
بأنه أنه رضى به بعد علمه به بعد ابتياعه وأنكر المبتاع رضاه به بعده فلا يحلف مشتري ادعى عليه
(الرضا به) أي العيب بعد علمه به بعد العقد فأنكره (الا) إن حلف البائع ذلك عليه (بدعوى)
البائع اخبار (مخبر) بضم الميم وسكون الخاء المجهمة وكسر الموحدة برضا المشتري بالعيب
بعد علمه به فيحلف كافي المدونة وهو المعتمد وقال ابن أبي زمنين يحلف البائع أولا إن أخبر بصادق
أخبر برضا ثم يحلف المشتري أنه ما رضى به وله رده وهذا إذا لم يسم البائع المخبر أو كان غير عدل
فإن سمعاه وكان عدلا وسئل المخبر فشهد برضا المشتري حلف البائع ولا رده للمشتري فإن لم يشهد
أو كان غير عدل حلف المشتري ورد البائع هذا التفصيل كله خلاف ما عراه ابن عرفة للمدونة
والواضحة ونصه في حلفه أي المشتري يقول البائع أخبرت برضا العيب مطلقا نالتم إن
عين المخبر ولو مسخوطا أو حلف أن يخبر أخبر به ورابعها هذا إن يادة خبر صدق وخامسها
لا يحلف إلا بتعيين مخبر مستودع للمدونة والواضحة والثاني لا تنهيه والثالث لا ين أبي زمنين مع
ابن القمام فهو مقابل المذهب المدونة والله أعلم (و) من ابتاع عبدا فأبى عنده فادعى قدمه
وأرا رده مخالفه البائع وأنكر قدمه فلا يحلف (بأنه) أي العبد (لما أبى) عنده (لأباقه) أي
العبد عند مشتريه (بالقرب) من شرائه أذهب لا يستلزم قدمه ولئلا يعننه بتحليفه كل يوم على
ما شاء من عيب يسميه أنه لم يسمعه وهو به قاله في المدونة وظاهرها سواء اتهمه بأنه أبق عنده
أو حلف عليه الدعوى بأخبار مخبر صادق بأباقه عنده وقال اللخمي وصححه في الشامل يحلف
البائع في تحقيق الدعوى وهو مفهوم قوله لأباقه بالقرب والظاهر أنه يجري في تعيين المخبر هذا
لحوم ما تقدم وأصل اللغة أن الأبق من هرب بلا سبب والمهارب من فزل زيادة عمل أو شغل
والفقهاء يستعملون الأبق فيهما وعبارة الشامل لو قال المشتري لبائع عبده يمكن أنه أبق
أو سرق عنده ولم يحصل ذلك عنده فلا يعين له عليه اتفاقا وفيه الأبق يقرب بيعة فقال أخشى أنه

يسميه أي المشتري العيب (قوله أنه) أي البائع الخ يدل من على ما يشاء يحذف على (قوله لم يسمعه) أي العبد (قوله وهو) أي
العيب (قوله به) أي العبد (قوله اتهمه) أي المشتري البائع (قوله بأنه) أي العبد (قوله عنده) أي البائع (قوله أو حلف) أي
المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله يحلف البائع في تحقيق الدعوى) مفعول قال (قوله وهو) أي تحليف البائع في تحقيق
الدعوى (قوله أنه) أي الشان (قوله ما تقدم) أي في تعيين المخبر برضا المشتري بالعيب (قوله وأصل اللغة) أضافته للبيان (قوله
فيهما) أي من هرب بلا سبب ومن هرب لزيادة عمل ونحوها (قوله أنه) أي العبد (قوله لك) أي الأباقي (قوله عنده) أي البائع
(قوله له) أي المبتاع (قوله عليه) أي البائع (قوله وفيها) أي المدونة (قوله فقال) أي المشتري (قوله أنه) أي العبد

(قوله فقال) أي المشتري (قوله له) أي البائع (قوله لزمه) أي البائع (قوله ذلك) أي الخلف انه لم يبق عنده (قوله ان قال) أي المشتري (قوله انه) أي العبد (قوله ان علم) بضم العين (قوله حلقه) بفتح حاء (قوله حلقه) أي حلقه (قوله وهو) أي تحليفه (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله بان يقوم) بضم قاف (قوله مفتوح مثقلا أي المبيع تصوير لما يتوصل به الرجوع بارش الزائد (قوله واعتضه) أي والزائد مطلقا (قوله انما فرضه) أي ابن يونس الثاني (قوله ويحتمل ان يوافق) أي قائل الثاني بالرجوع بالزائد في بيان النصف (قوله ما قبله في بيان الاكثر) أي فيقول يرجع بالزائد أيضا (قوله والاقل) أي فيرجع بالجميع أقول في هذا الاحتمال نظر وانظروا ان يقال مفهوم النصف ٦٦٨ شيان بيان الاكثر ويرجع فيه بالزائد بالاولى وبيان الاقل ويرجع فيه بالجميع الثمن

آبق عندك فلا عين عليه وان قال اخبرت أنه آبق عندك وقد آبق عندى أو ثبت أنه آبق عند المبتاع فقال له أحلف أنه لم يبق عندك لزمه ذلك على الاصح وكذا ان قال علمت أنه آبق عندك اتفقا فان علم اباقه عند المبتاع وفي الموازية ان قال آبق عندك أو سرق أو زنا أو جن أو نحو ذلك حلقه خلافا لاشبه وهو ظاهرها اه (و) ان بين البائع وبعض عيب مبيعه وكم بعضه وهلك المبيع عند المشتري بسبب عيبه (هل يفرق) بضم التثنية وسكون القاف وفتح الراء (بين) بيان (أكثر العيب) بان قال آبق خمسة عشر وهو آبق عشرين (يرجع) المشتري (ب) ارش العيب (الزائد) على ما بينه البائع وهي الخمسة في المثال بان يقوم معيبا بالمعين فقط ثم يقوم معيبا بالمعين والمكتوم معا وينسب نقص القيمة الثانية للقيمة الاولى ويرد البائع مثل تلك النسبة من الثمن فاذا اقل قيمته بالمعين وحده عشرة وقيمة ما ثمانية يرجع بخمسة منه (و) بين بيان (أقله) أي العيب خمسة من عشرين فيرجع المشتري (بالجميع) أي ثمنه ولا فرق بين هلاكه فيما بينه وهلاكه فيما كتمه (أو) يرجع (ب) ارش العيب (الزائد) على ما بينه (مطلقا) عن التقييد ببيان الاكثر والاهلاك فيما بين أو فيما كتم واعتضه ق بان الذي نقله ابن يونس في هذا الثاني انما فرضه في بيان النصف قاله عب زاد طفي ويحتمل ان يوافق ما قبله في بيان الاكثر والاقل وظاهر كلام المصنف الرجوع بالزائد مطلقا وقد أحسن في الشامل مساقاة فقال لو كتم بعض عيبه فقال آبق شهر أو قد آبق سنة أو ذكر دون مساقاة اباقه فذلك في اباقه فقيس ان هلك فيها منه له فالارض فقط وفيما كتمه فالقن كله وقيس ان قال آبق مرة وقد آبق مرتين فقيمة ما كتم وقيل ان بين له الاكثر فقيمة ما كتم والاقل بالجميع الثمن اه كلام طفي الثاني وهذا اعترافه بما بول كلام ابن يونس وليس كما فهموا نص ق وأما القول بأنه يرجع بالزائد مطلقا فلم يعتبره ابن يونس أيضا ونصه وقال غيره اذا قال آبق مرة وقد كان آبق مرتين فأبق عند المشتري فهلك بسبب الاباق فانما يرجع بقدر ما كتم بخلاف ان دلس بالجميع الاباق اه فانظر قوله بخلاف الخ فانه دليل على ان المراد بالنصف ما عدا الجميع فيصدق على الاقل والاكثر كما فهم المصنف فلم يشترق بما ذكر للاعتراض نعم فيه اعتراض آخر ونصه هذه الاقوال في ابن يونس ليست في صورة واحدة ومقتضى اطلاق خليل ان كل صورة من الثلاث فيها ثلاثة أقوال فانظر في ذلك اه وجوابه ان مقتضى المصنف ان الاقوال فيما اذا بين بعض العيب فبعضها

(قوله وظاهر كلام المصنف) فيه انه نصه وصريحه (قوله دون مساقاة اباقه) أي قال آبق يريد او قد كان آبق أربعة برد (قوله بينه) بفتح حاء (قوله أي المشتري) قوله وهذا أي الاعتراض قوله منها) أي عيب وطفى (قوله وليس) أي الامر (قوله كما فهمها) أي عيب وطفى (قوله واما القول بأنه يرجع بالزائد مطلقا) هذا نص صريح بوجوده كما قال المصنف ولا يضر عدم اعتباره ابن يونس (قوله ونصه) أي ابن يونس (قوله اذا قال) أي البائع (قوله آبق) أي العبد (قوله وقد كان) أي العبد آبق مرتين (قوله فانما يرجع) أي المشتري (قوله بخلاف ان دلس بالجميع الاباق) أي وأبق عند المشتري وهلك في اباقه فيرجع بالجميع ثمنه

(قوله على الاقل) أي بيانه فقط (قوله والاكثر) أي بيانه فقط (قوله بما ذكر) أي نص ابن يونس (قوله ينظر للاعتراض) أي على أو الزائد مطلقا (قوله فيه) أي في (قوله الاقوال) أي الرجوع بالزائد ان بين الاكثر والجميع ان بين الاقل أو الزائد مطلقا أو ان هلك فيما بينه يرجع بارشه وان هلك فيما كتمه يرجع بجميعة (قوله كل صورة من الثلاث) أي بيان الاكثر وبيان النصف وبيان الاقل (قوله فيما ثلاثة اقوال فانظر في ذلك) ان ليس في بيان الاقل والرجوع بالزائد والتقصيل بين هلاكه فيما بين فيرجع بارشه وهلاكه فيما كتم فيرجع بالجميع (قوله فبعضها) أي الاقوال

(قوله وبعضها لا) صادق بالرجوع بالرائد مطلقا والتفصيل في الهلاك ابن عرفة ابن عبد الرحمن من ثبوت أن باقى ذكر قدره فأبقى
عند مستأجره فهلك في إياقه ثم اطلع على أنه أبى عنده أكثر مما بين أن هلك فيما بين فهو من مبقاعه الصقلي أراد ويرجع عليه بما
بين القيتين وإن هلك في أكثر منه أو فسادا من فيه فن بآئعه ويرجع عليه بكل ثمنه الصقلي عن غيره أن قال أبى هو وكان أبى
مرتين فهلك بسبب إياقه رجع بقدر ما كتمه فقط وقال غيره يرجع بجميع الثمن (قوله المتعدد) خرج به المتعدد فليس له المشتري رد
بعضه وانما له رده كله أو التمسك به كله (قوله المقوم) خرج به المثل وسأق حكمه (قوله المعين) خرج به الموصوف وسأق حكمه
(قوله في عند واحد) صلة المبيع خرج به ظهور عيب في بعض مقوم معين متعدد مبيع ٦٦٩ بقود فله رد المبيع والرجوع

بنفسه مطلقا (قوله بعض
المبيع) أى المبيع (قوله
عليه) أى بآئعه (قوله من
ثمن الجميع) بيان لحصته
(قوله منه) أى عن الجميع
(قوله منها) أى القيتين
(قوله لجمعهما) أى
القيتين (قوله أو تقويمهما)
أى السليم والمعيب (قوله
منها) أى السليم والمعيب
(قوله من ثمنها) أى السليم
والمعيب بيان مثل (قوله
للمجموع) أى من القيتين
(قوله الثمن) أى للسليم
والمعيب (قوله وإن كان)
أى الثمن (قوله عليه) أى
البائع تنازع فيه رجع ورد
(قوله بنسبة) أى بمثلها
(قوله لقيمة المجموع) أى
أو لمجموع القيتين (قوله
من قيمة السلعة) بيان لمثل
النسبة (قوله الثمن) نعت
السلعة (قوله كسنة كتب)
أى بيعها معا (قوله بأحدها)
أى الكتب (قوله ورد)

ينظر للاقل والاكثر وبعضها الاوذلك صحيح والله اعلم (أو) يفرق (بين هلاكه) أى المبيع (فيما
بينه) البائع للمشتري فيرجع المشتري عليه بقيمة العيب الذى كتمه فقط (أولا) يملك فيما بينه بل
فيما كتمه فيرجع عليه بجميع ثمنه في الجواب (أقوال) * (تنبيهات) * الاول نت في كلامه
أجمال في القول الآخر لانه لم يعلم منه عن الحكم الثانى نت لم يذكر هنا حكم بان النصف
الثالث عيب لو قال بدل أو لا أو غيره لسكان أظهر اذ رجعا يسرى للذهن ان قوله أو لا قول رابع
وانه قسم قوله يفرق ويسلم من عطفه بأومع البينية التى لا تكون الا بشئين واجب بان أو
بمعنى الواو كقول جده الهالى الصحافى رضى الله تعالى عنه
قوم اذا سمعوا الصريح يخبروا بآئعهم * ما بين ملهم مهره أو سافح
قوله (و) ان ظهر عيب في بعض المبيع المتعدد المقوم المعين في عقد واحد فالمشتري (رد بعض
المبيع) على بآئعه والرجوع عليه (بعضه) أى البعض المردود من ثمن الجميع ويلزمه التمسك
بالبعض السليم بخصته منه وذلك بتقويم السليم وحده والمعيب وحده وجمع القيتين ونسبة
كل منهما المجموعهما أو تقويمهما معا ثم تقويم كل منهما وحده ونسبة قيمته لقيمتها معا وعلى
كل فملك واحد منهما من ثمنها ما مثل نسبة قيمته للمجموع أو لقيمتها معا هذا اذا كان
الثمن مثليا عينيا أو غيرهما (و) ان كان مقوما (رجع) المشتري على البائع اذ ارد البعض المعيب
عليه (؟) حصصة البعض المعيب من (القيمة) للثمن المقوم (ان كان الثمن) للمبيع المقوم المعين
المتعدد الذى ظهر عيب في بعضه (سلعة) بكسر السين وسكون اللام أى شيئا مقوما
في الشارح وتوافقا وتوضيح بنسبة قيمة المعيب لقيمة المجموع من قيمة السلعة الثمن
نت كسنة كتب بدار ظهر عيب بأحدها ورد فيرجع بنسبة قيمته لقيمتها من قيمة الدار لا بجزء
من الدار على الاصح اضربا الشركة فان قومت الستة بستمائة والمعيب بمائة رجع بدس من قيمة
الدار لا بدس من الدار خلافا لانهب وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الحكم ويلزمه التمسك بالسليم
بخصته من الثمن أو قيمته في كل حال (الا ان يكون) البعض المعيب (الاكثر) من النصف ولو
يسير فليس له رده والرجوع بخصته من الثمن أو قيمته بل اما أن تملك بالجميع أو يرد به البعض
السليم بجميع الثمن * (تنبيهات) * الاول اذا لم يكن المعيب الا كثر فليس له المشتري رد الجميع
الابرضا البائع وليس للبائع ان يقول اما ان تأخذ الجميع أو ترد الجميع قاله ابن يونس ابن عرفة
هذا خلافا قول التومنى ان قال له البائع اما ان تأخذه كله أو ترده قال قول قول البائع

أى المشتري المعيب (قوله فيرجع) أى مشتريها (قوله بنسبة قيمته) أى المعيب أى مثله (قوله لقيمتها) أى الكتب الستة أى أو
لمجموع قيمها صله نسبة (قوله لا بجزء من الدار) عطف على بالقيمة (قوله رجع) أى المشتري (قوله ويلزمه) أى المشتري (قوله من
الثمن) أى المثل (قوله أو قيمته) أى الثمن المقوم (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى المعيب (قوله والرجوع بخصته من الثمن)
أى لا تقساح البيع برده الا كثر فيلزم ابتداء شراء الاقل بثمن مجهول حين التمسك اذ هو ما يخصه من ثمنه ولا يعلم الا بعد التقويم
والنسبة (قوله يرد) أى الجميع (قوله الجميع) أى السليم والمعيب

(قوله اشياء) أى مقومة معينة (قوله الفاء) أى وجد (قوله له) أى المبتاع (قوله الا الرضا بالمعيب) أى أو بالسليم بجميع
 ثمنهما (قوله فان كان) أى المعيب (قوله بان يقع له) أى يقابل المعيب (قوله من الثمن) صله يقع أو حال من ستون (قوله وهو) أى
 الثمن الخ حال تصوير لوجهها (قوله فليس) أى المعيب (قوله فهو) أى المعيب (قوله ثم قال) أى ابن يونس (قوله وان كان) أى
 المعيب (قوله فله) أى البائع (قوله ذلك) أى قوله للمشتري اما ان تاخذ الجميع أو ترد الجميع (قوله غير مثلى) أى وهو معين حال
 من المبيع (قوله والعيب باعلاء) أى المبيع حال (قوله فقيها) أى المدونة (قوله سلمها) أى مقومة معينة فى صفقة واحدة (قوله له)
 أى المبتاع (قوله ان لم يكن) أى المعيب ٦٧٠ (قوله فان كان) أى المعيب (قوله بالمعيب) أى مع السليم أى أو بالسليم وحده

الثاني اذا كان المعيب الاكثر فليس للمبتاع الارجاء للجميع أو الرضا للجميع أو الرضا بالسالم
 وحده بجميع الثمن ابن يونس القضاء ان من ابتاع اشياء فى صفقة واحدة فالق فى بعضها عيبا
 فليس له الارجاء للمعيب بخصته من الثمن الا ان يكون المعيب وجه الصفقة ووجه رضاء الفضل
 فليس له الا الرضا بالمعيب بجميع الثمن أو رد جميع الصفقة وكذا من ابتاع اصنافا مختلفة فوجد
 بصنف منها عيبا فان كان وجه الصفقة بان يقع له من الثمن ستون أو سبعون وهو مائة فليرد
 الجميع ابن المواز ان وقع المعيب نصف الثمن فاقبل فليس وجه الصفقة ولا يرد الا المعيب بخصته
 وان وقع له أكثر من نصف الثمن فهو وجهها ثم قال وان لم يكن المعيب وجهها فليس للمبتاع ان
 يقول اما ان تاخذ الجميع أو ترد الجميع وان كان وجهها فله ذلك اه ابن عرفة ان تعدد المبيع
 غير مثلى والعيب باعلاء فقيها لابن القاسم من ابتاع سلعا فوجد فيه عيبا فليس له الارجاء
 للمعيب ان لم يكن وجه الصفقة فان كان وجهها فليس له الارجاء جميعها أو الرضا بالمعيب
 الثالث اذا كان المعيب الاكثر فلا يجوز التمسك بالسالم اذا كان المبيع مقوما وان رضى البائع
 ابن عرفة اللخمي من ابتاع عبد بن ظهر باعلاء ما عيب فذبح ابن القاسم ان رد الاعلى أو استحق
 ان يحبس الادنى لانه كسراء بثن مجهول واجاز ابن حبيب الرابع قوله الا ان يكون الاكثر
 يقتضى انه اذا زادت حصته بالمعيب على النصف ولو يبيع فهو وجه الصفقة وهو كذلك
 كما تقدم فى كلام ابن المواز وصرح به أبو الحسن الخامس ما تقدم من التفريق بين وجه
 الصفقة وغيره انما هو اذا كان المبيع قائما فاما اذا انتقص وظهر العيب فى الباقي فلا تفريق
 اذا كان الثمن عينا أو عرضا وفات قال فى النكت اذا اشتري عبيدين فلهما احدهما والى
 الآخر مما يرد بالمعيب ويرجع بما يخصه كان وجه الصفقة أم لا اذا كان الثمن عينا أو عرضا
 قد فات فان كان عرضا لم يفت فلهما يفتق وجه الصفقة من غيره فان كان المعيب وجه الصفقة
 رده وقيمة الهالك ورجع فى عين عرضه وان لم يكن وجهها رجع بخصته من قيمة العرض لافى عينه
 لضرر الشريعة هذا مذهب ابن القاسم ولم يفتق وجه الصفقة من غيره اذا كان الثمن عينا لا
 ان كاف ان يرد قيمة الهالك اذا كان المعيب وجه الصفقة ردها عينا ويرجع فى عين فلا فائدة فى ذلك
 فاما ان كان عرضا قد فات صار كالعين لانه يرجع الى قيمته وهى عين اه ونقل ابن عرفة خلافا فى
 ذلك السادس فيها ان اختلفا فى قيمة الهالك من العبدین وصفاه فان اختلفا فى صفته فالقول
 للبائع مع قيمته ان كان انتقدوا الا للمبتاع بيمينه وقال الشهاب واصبغ القول للمبتاع انتقد

(قوله بالسالم) أى بخصته
 من الثمن (قوله مقوما) أى
 معيناً (قوله وان رضى
 البائع) مبالغة فى المنع لان
 الحق لله تعالى فى منع الشراء
 بثن مجهول (قوله ان رد
 الاعلى) أى يعيب (قوله
 ان يحبس) أى المبتاع (قوله
 الادنى) أى السالم من
 العيب بخصته من ثمنهما
 (قوله لانه) أى حبس الادنى
 بخصته منه (قوله كسراء
 بثن مجهول) أى لانفساخ
 بيعه ما برد أو استحقاق
 اعلاهما وصيرورة الحبس
 ابتداءا يتباعد بخصته من
 الثمن وهى مجهولة لا تعلم
 الا بالاقويم والقسبة (قوله
 واجاز) أى حبس الادنى
 بخصته منه (قوله فهو) أى
 المعيب (قوله انتقص) أى
 المبيع (قوله فلا تفريق)
 أى بين وجه الصفقة وغيره
 فى جواز التمسك بالسالم
 بخصته من الثمن (قوله

والق) بفتح الفاء أى وجد المشتري (قوله يرد) بفتح فضم أى المشتري (قوله بما يخصه) أى من الثمن (قوله أولا
 كان) أى المعيب (قوله وان لم يكن) أى المعيب (قوله بخصته) أى المعيب (قوله كلف) بضم فكسر مثله أى المشتري (قوله
 فى عين) أى الثمن (قوله فى ذلك) أى رد عين والرجوع بعين (قوله فاما ان كان) أى الثمن (قوله فيها) أى المدونة (قوله اختلفا) أى
 المتبايعان (قوله من العبدین) أى المبيعين فى صفقة واحدة وهما واحد أو اثنان (قوله وصفاه) أى المتبايعان الهالك
 لاهل المعرفة بالقيمة ليقوموا (قوله ان كان) أى البائع (قوله انتقد) أى قبض الثمن (قوله والا) أى وان لم ينتقد البائع

(قوله وبه) أى القول للمبتاع مطلقا صلا اخذ (قوله لا يستغنى) بضم الياء وفتح النون الخ صفة كاشفة لمزدوجين (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى احد المزدوجين (قوله برضاها) أى المتبايعين (قوله لا مكان الخ) علة الجواز الذى تضمنه الاستثناء (قوله يشتري) أى كل منهما (قوله لتأديته) أى رده وحده (قوله المحرمة) نعت التفرقة (قوله ترض الام) أى بالتفرقة (قوله والا) أى وان رضيت الام بها (قوله جاز) أى ردا حدهما (قوله فيها) أى المدونة (قوله مما لا يفتقر) ٦٧١ بيان شبه ذلك بتقدير باقى (قوله فاصاب) أى وجد

أولاً وبه اخذ محمد (أو) يكون المعيب (احد) شيئين (مزدوجين) بضم الميم وفتح الجيم لا يستغنى باحدهما عن الآخر حقيقة كخفين ونعلين ومصرعين أو حكاكسوارين وقرطين فليس له رده بخصته والتسك بالسليم بخصته البرضاها لا مكان ان يشتري فردة أخرى يتم بها الانتفاع فلا يلزم اضاعة المال (أو) يكون المعيب (اما) رقيقة (ولها) الرقيق غير المنغر المبيعه في صفقة واحدة والواو بمعنى أو أى احدهما فلا يجوز رده وحدهم تأديته للتفرقة بين الام وولدها المحرمة ان لم ترض الام والا جاز فيها من اتباع خفين أو نعلين أو مصرعين أو شبه ذلك مما لا يفتقر فاصاب باحدهما عيبا بعد قبضهما أو قبله فاماردهما جميعا أو قبله ما جميعا وأما ما ليس باخ لصاحبه أو كانت نعالا فردى فله رد المعيب على ما ذكرنا في شراء الجمله ابن يونس أى ان لم يكن وجه الصفقة والافلاس له الارد الجميع أو حبسه ولائى له وحكم الام بتاع مع ولدها فيوجد باحدهما عيب حكم ما لا يفتقر ابن رشد كل زوجين لا يفتقع باحدهما دون صاحبه كخفين ونعلين وسوارين وقرطين فوجود العيب باحدهما كوجوده بهما جميعا في التوضيح ولهذا كان الصحيح فيمن ألتف أحد من زوجين غرمه قيمته ما واختلف فيمن ألتف سفرا من ديوان سفرين فقبل يرد السالم وما نقص بان يقال ما قيمته كاملا فان قيل عشرون قبل ما قيمة السالم وحده فان قيل خمسة رده وخسة عشر وظاهر كلام عبد الوهاب يغرم قيمتهما الخط والظاهر اذا بيع الديوان وظهر عيب في احد سفريه ردهما معا أو التسك بهما معا والله أعلم (و) ان اشترى اشياء مقومة كتياب يثنى واحد في صفقة واحدة فاستحق أكثرها من الاجور التسك به بعض (اقل) أى قليل من مبيع مقوم متعدد استحق أكثره أى المبيع بخصته من ثمنه لانفساخ المبيع باستحقاق أكثر المبيع التسك بالباقي بخصته انشاء شرا يثنى مجهول اذا يعلم حصة الباقي من الثمن الابعة قويم المستحق والباقي ونسبة قيمة الباقي لمجموع القيمتين واجازه ابن حبيب ورأى انها جباله طرأت بعد تمام الشراء كالجباله الطارئة بظهور عيب في بعض المبيع وفيه نظر اذا يقتضى مخالفة العيب الاستحقاق وهو لا يخالفه (وان كان درهمان وسلعة) عطف على درهمان أو مفعول معه (تساوى) السلعة (عشرة) من الدراهم مثلا والجملة نعت سلعة بيعا (بشوب) فقيته بحسب تراضيها اثنا عشر درهما (فاستحققت) بضم القاء وكسر الحاء أى ظهرت (السلعة) ملكا لغير بائعها او ظهر بها عيب قديم وردها مستتر به ففى وجه الصفقة اذ هي خمسة اسداسها (و) قد فات الثوب الذى هو ثمن الدرهمين والسلعة بيد مشترى بهما بجواز التسوق فاعلى (قوله) أى مشترى السلعة التى استحققت الدرهمين بالثوب (قيمة الثوب) الفائت (بكاه) وهى اثنا عشر درهما (ورد) مشتري السلعة والدرهمين وجوبا (الدرهمين) الباقيين بيده بعد استحقاق السلعة وله التسك بالدرهمين واخذ خمسة اسداس قيمة الثوب وهى عشرة دراهم (قوله تراضيها) أى المتبايعين (قوله به) أى عيبها (قوله ففى) أى السلعة (قوله اذهى) أى السامة (قوله اسداسها) أى الصفقة (قوله بها) أى السلعة والدرهمين (قوله بجواز التسوق) صلة فات (قوله والدرهمين) عطف على السلعة (قوله بالثوب) صلة مشترى (قوله وهى) أى قيمة الثوب بحسب تراضيها (قوله وجوبا) بيان لحكم ردهما (قوله له) أى مشتري السلعة

(قوله ذلك) أى التمسك بالدرهمين في سدس الثوب (قوله وان كان تمسكا بالبح) حال (قوله لان شرط حرمة) أى التمسك باقل
 ما استحق أكثره الخ جواز ذلك (قوله انه) أى الشان (قوله يرجع) أى بائع الثوب (قوله ان كان) أى الثوب (قوله وبقيمتها)
 أى خمسة اسداس الثوب (قوله ان فات) أى الثوب (قوله منها) أى الخمسة عشر (قوله قيمته) أى الثوب (قوله هذه) أى يسع
 ثوب بساعة ودرهمين فاستحققت السلعة وفات الثوب (قوله مبنى) خبر تفريع (قوله الفسخ) أى المبيع باستحقاق أكثر المبيع
 (قوله فواته) أى العوض (قوله ولم ينهوا) أى الشارحون (قوله على هذا) أى بناء تفريعها على الشاذ (قوله عن ابن الحاجب)
 صله ذكر (قوله قال) أى ابن عرفة ٦٧٢ (قوله لغيره) أى ابن الحاجب (قوله وما ذكره) أى ابن الحاجب في يسع ثوب بدرهمين

وجازله ذلك وان كان تمسكا باقل ما استحق أكثره لان شرط حرمة عدم فوات الثمن وقد فاتهما
 الخط يعنى انه لما استحققت السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكافه فقد استحق الاكثر فيرد
 الدرهمين ويأخذ ثوبه ان كان قائما وقيمته ان فات على المشهور وعلى قول ابن حبيب يرجع في
 خمسة اسداس الثوب ان كان باقيا وبقيمتها ان فات فلو كانت قيمة الثوب خمسة عشر فاصصه
 بدرهمين منها وورد له ثلاثة عشر على المشهور وعلى مقابله يرد له خمسة اسداس القيمة وهى اثنا
 عشر ونصف ولو كانت قيمته تسعة فاصصه بدرهمين وورد له سبعة على المشهور وعلى مقابله يرد
 سبعة ونصف وان كانت قيمته اثني عشر يرجع بعشرة اتفاقا ويقاصص بالدرهمين على المشهور
 وعلى كهم على مقابله بغير مقاصصة قاله في التوضيح طي تفريع هذه على قوله ولا يجوز التمسك
 باقل استحق أكثره مبنى على ان الفسخ مطلق فات العوض أم لا مع ان المعقد عدم الفسخ مع
 فواته في العيب والاستحقاق ولم ينهوا على هذا وما ذكر ابن عرفة مسألة الدرهمين هذه عن ابن
 الحاجب قال ونفس هذه المسئلة لم اعرفها لغيره وما ذكره من القولين تقدم ما في العيوب فيرد
 أعلى العيب وفات ادناه لان المردود كالمستحق وفوات الادنى كالدرهمين ١١ ونص ما تقدم له
 في العيوب واذا رد أعلى المبيع وفات ادناه وعوضه عين أو غير مثلى فات في مضى الادنى بمنايه
 من الثمن وورد قيمته لاخذ كل الثمن مطلقا ثالثها ان لم تكن أكثر من منايه من الثمن ١٥ وفيه
 ترجيح عدم الفسخ مع القوات لكن قوله لم اعرفها لغيره اعترضه في بان ابن يونس قد ذكرها
 وذكر نصه فانظره فيه قلت والعذر لابن عرفة ان ابن يونس لم يذكرها في باب الاستحقاق الذي هو
 مظنتها وانما ذكرها في أوائل كتاب الجعل والاجارة من ديوانه (و) ان اشترى شخصان شيأ من
 واحد ووجد فيه عيبا جاز (رد أحد المشتريين) لشي ظهر فيه عيب قديم في صفقة واحدة نصيبه
 منه دون صاحبه ولو أتى بآبائه وقال لا أقبل الاجميعه هذا هو المشهور بناء على تقدير تعدد الشراء
 بتعدد المشتري واليه رجع الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال قبله انما لهما الردهما
 أو التمسك معا وهما في المدونة (و) ان اشترى شخص شيأ من شخصين في صفقة واحدة ووجد
 فيه عيبا قديما جاز رد مشتر من بائعين شيأ ظهر فيه عيب قديم (على أحد البائعين) نصيبه منه
 دون نصيب الآخر المازرى وتعد صفقتهم باصفة قديم (و) ان ادعى المشتري عيبا قديما في المبيع
 خفيا كزنا وسرقة وابق وانكره البائع ف(بالقول) للبائع (في) نفي وجود (العيب) القديم الخفي

وساعة فاستحققت الساعة
 وفات الثوب (قوله من
 القوانين) بيان ما (قوله
 تقدما) خبر ما وثني ضميرها
 مرعاة معناها (قوله فيمن
 ردأ على المبيع) صله تقدم
 (قوله وفات ادناه) حال
 (قوله لان المردود) أى بعيب
 كالمستحق على تقدم ما في
 العيوب ودفع لما يتوهم
 من ان المتقدم في العيب
 وماهنا في الاستحقاق (قوله
 له) أى ابن عرفة (قوله وفات
 ادناه) أى المبيع حال (قوله
 وعوضه) أى المبيع عين
 حال (قوله فات) نعمت غير
 مثلى (قوله من الثمن) بيان
 منايه (قوله وورد قيمته) أى
 الادنى عطف على مضى (قوله
 مطلقا) أى عن تقييدها
 يكونها ليست أكثر من
 حصته من الثمن (قوله فيه)
 أى نص ابن عرفة (قوله
 لكن قوله) أى ابن عرفة
 (قوله وذكر) أى في (قوله
 نصه) أى ابن يونس (قوله
 فانظره) أى نص ابن يونس

(قوله فيه) أى في (قوله لشيئ) صله مشتر بين الام مقبولة (قوله فيه) أى الشيء (قوله في
 في صفقة واحدة) صله مشتر بين (قوله نصيبه) أى أحد المشتريين مقبول ردهما فالفاعل (قوله منه) أى الشيء بيان نصيبه (قوله
 ولو أتى بآبائه) أى الشيء مباغلة (قوله وقال) أى بآبائه (قوله هذا) أى جواز رد أحد المشتريين (قوله واليه) أى جواز رد أحدهما
 صله ترجع (قوله وقال) أى الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله قبله) أى جواز رد أحدهما (قوله لهما) أى المشتريين (قوله
 وهما) أى القولان (قوله نصيبه) أى أحد البائعين (قوله منه) أى الشيء (قوله تعدد) بضم ففتح متغلا أى تعدد وتعتبر

(قوله لتسكه) أى البائع الخ عمله كون القول له (قوله وهى) أى الأصل وانشئه لتأنيث خبره (قوله قوله) أى البائع (قوله وهذا) أى كون القول للبائع فى نفي قدم العيب (قوله فيه) أى المبيع (قوله والا) أى وان كان فيه قديم آخر (قوله لانه) أى الشأن (قوله فى العيب) أى نفيه (قوله لان البائع قد وجب عليه الخ) عمله كون القول للمشتري (قوله فصار) أى البائع (قوله وبه) أى تقييد كون القول للبائع فى نفي القدم بان لا يكون فى المبيع عيب قديم آخر صله أخذ (قوله سبقة) ٦٧٣ أى ابن رشد (قوله به) أى التعليل (قوله له) أى المشتري (قوله قطعت) أى جازمت العادة (قوله بصدقه) أى المشتري فى قدمه (قوله من بائع او مشتري) بيان من (قوله بها) أى العادة (قوله النظر) أى المعرفة (قوله يسقطان) أى المختلفان (قوله لانه) أى اختلافهما (قوله تكافؤ) أى المختلفان (قوله والا) أى وان لم يتكافؤ فى العدالة (قوله الغير) أى غير ابن القاسم (قوله فيها) أى المدونة (قوله تقديم) خبر الجارى (قوله لانها) أى بيئة الرد (قوله لقولها) أى المدونة الخ (قوله زادت) (قوله وبهذا) أى تقديم بيئة الرد (قوله قائلان) حال من ابن القطن (قوله بحدوث أو قدم) غير متونين لاضافتهما (قوله ويوجوده) عطف على يحدث (قوله لانه) أى قولهم قديم أو حادث أو موجود أو معدوم (قوله اليه) أى غير العدل (قوله سلامته) خبر الواجب (قوله بجرحة الكذب) اضافته للبيان

فى المبيع بلا عين لتسكه بالأصل وهى سلامة المبيع الا لضعف قوله فيكلف كما قدمه فى قوله وبول فى فرش فى وقت ينكر ان ثبت عند البائع والاحلف ان اقرت عند غير (أو) أى ان ادعى المشتري قدم العيب وانكره البائع فالقول للبائع فى نفي (قدمه) أى العيب بين تارة ودونم تارة كما يلقى وهذا اذا لم يكن فيه قديم آخر والا فالقول للمشتري بين ان المتنازع فيه قديم ونص التوضيح واعلم انه لما يكون القول قول البائع فى العيب المشكوك فيه اذا لم يصاحبه عيب قديم وأما ان صاحبه عيب قديم فالقول قول المشتري انه ما حدث عنده مع عينه لان البائع قد وجب الرد عليه بالعيب القديم فصار مدعى على المتنازع فى الحادث وبه اخذ ابن القاسم واستحسنه اهـ ومثله لابن عرفة عن ابن رشد قائلان المتنازع قد وجب له الرد بالقديم واخذ جميع الثمن والبائع يريد نقصه منه بقوله حدث عنده فهو مدعى ابن عرفة سبقة به الباجى واستثنى من قوله أو قدمه فقال (الابشهادة) أهل (عادة للمشتري) يقدمه فالقول له بلا عين ان قطعت به صدقه (وحلف من لم يقطع) بضم التحتية (بصدقه) من بائع أو مشتري فان ظنت قدمه حلف المشتري وان ظنت حدوثه أو شكك حلف البائع ومفهومة انها ان قطعت بقدمه فله مشتري بلا عين ويحدوثة فله بائع بلا عين ومعنى شهادة العادة شهادة أهلها مستدلين بها وأولى شهادتهم بالمعانة وهذا فى عيب يخفى عند التقلب كالعمى مع سلامة الحدقة وأما الظاهر الذى لا يخفى على من قلب المبيع كالأقدام وطعن العينين فلا يتبع المشتري شهادة العادة بقدمه ولو قطعت لجلسه على علمه حين شرائه ورضاه به ابن عرفة ان اختلف أهل النظر فى العيب فقال بعضهم بوجوب الرد وقال بعضهم لا يوجبها فله تطلى عن الموازية وابن جرير وغيرهما يسقطان لانه تكاذب بعض الموثقين ان تكافؤ فى العدالة والاحكام بالأعدل قلت الجارى على قول الغير فيها تقديم بيئة الرد لانها زادت لقولها الأصل السلامة ثم وجدت لابن سهل ان ابن القطن أفتى بهذا قائلاً هو معنى المدونة والعتبة الخط من اشترى شيئاً ورده بعيب فقال البائع ليس هذا مبيعى فقال ابن الماجشون القول قول البائع بيمينه فان نكل حلف المشتري انه هو ما غير ولا بدله (وقبل) بضم القاف وكسر الموحدة فى الاخبار بحدوث أو قدم العيب وبوجوده أو عدمه (للتعذر) من العدول ونائب فاعل قبل (غير عدول) ان كانوا مسلمين بل (وان كانوا مشركين) أى كفار الآية خبر لاشهاد قزاد ابن عرفة والواجب فى قبول غير العدل عند الحاجة اليه سلامته من جرحة الكذب والا فلا يقبل اتفاقاً ويكفى الواحد على المشهور بشرط المذكور ومفهوم التعذر عدم قبول غير العدل مع وجوده وهو كذلك عند الباجى والمأزى وكلام ابن شاس يقتضى ان الترتيب بينهما على وجه الكمال وفى الاكتفاء بشهادة امرأتين على ما بدا اخسل جسد الجارية غير فرجها والبقر عنه ونظر الرجال له قولان وما يقربها قاهر آنان وقيل

منح فى (قوله والا) أى وان كان كاذباً (قوله بالشرط المذكور) أى السلامة من الكذب (قوله مع وجوده) أى العدل (قوله بينهما) أى العدل وغيره (قوله وجه الكمال) اضافته للبيان (قوله والبقر) بسكون القاف أى الشق عطف على الاكتفاء (قوله عنه) أى ما بدا اخسل جسدها (قوله له) أى ما بدا اخسل جسدها (قوله وما يقربها) أى الجانية (قوله قيد) بضم فسكس منقلا

(قوله بتوجيه القاضي) من اضافة المصدر لقاعله ومفعوله محذوف أى الواحدة صلة قيد (قوله للاطلاع) صلة توجيه (قوله فان أشهد المشتري الخ) مفهوم توجيه القاضي الخ (قوله به) أى العيب (قوله بنفسه) أى المشتري بالارفع لقاض (قوله اوحده) عطف على عدم (قوله وما هو) أى العيب (قوله عدم اوحده) غير منونين لاضافتهما (قوله لان ضمان العيب الحادث الخ) صلة زيادة واقبضته (قوله قبلها) أى التوفية (قوله من بانه) خبر ان (قوله عليه) أى عدم العيب (قوله به) أى العيب (قوله ليس كذلك) أى لان دعوى المشتري قدم ٦٧٤ العيب ولم يحلف البائع على نفيه ولا على حدونه (قوله هو) أى ما حلف عليه

البائع من بيعه وما هو به (قوله لنقيضها) أى الدعوى (قوله فيها) أى بين المشتري (قوله فيهما) أى الظاهر والخفى (قوله كالبايع) أى فى الحلف على البت فى الظاهر والباطن (قوله فى الخفى) (قوله اللازم) استرازا عن بيع الخيار (قوله برضا) أى باقعه (قوله برده) أى المبيع (قوله اليه) أى بانه (قوله أو يثبت العيب) عطف على رضا (قوله علم المشتري) أى بانه فضولى (قوله أى المشتري) قوله لانه أى المشتري (قوله حينئذ) أى حين علمه فضولية بانه (قوله ان جذها) أى ازال المشتري الثمرة عن أصلها (قوله أو بعده) أى زهوها (قوله فهو) أى جذها (قوله من المتوسط) أى الموجب لتفسيره بين التمسك بالمبيع والرجوع بأرض القديم والرد ودفع أرض الحادث والرجوع بجميع الثمن (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله ثم ردت) بضم الراء (قوله بعيب) بضم العين (قوله فانه يرد معها ولها) بضم الفاء (قوله أى المشتري) أى المشتري (قوله أى ولادتها) أى ولادتها (قوله والا) أى وان نقصت بم اوليها (قوله ولها) (قوله ردت) أى المدونة (قوله والا) أى وان لم تردها مع ولها

الاكتفاء بواحد بتوجيه القاضي للاطلاع على عيب عبد حتى حاضر فان أشهد المشتري عليه بنفسه أو غاب العبد أو مات فلا بد من اثنين اتفاقا (ويعينه) أى البائع على عدم العيب اوحده وبه صفتها (يعنه) وما هو به أى الشيء الذى ادعى المشتري قدم عيبه وشهدت العادة بحدوثه ظنا أو شكك (و) يزيد (فى) يعينه على عدم اوحده عيب المبيع (ذى) أى صاحب (التوفية) أى المكمل أو الوزن أو العدد (واقبضته) أى المبيع للمشتري (وما هو) أى العيب موجود (به) أى المبيع لان ضمان العيب الحادث بذى التوفية قبلها من بانه ومثل ذى التوفية الغائب والمواضعة والتمار على رؤس الشجر وذو عهدة الثلاثة والخيار ويحلف البائع (بما فى) عدم اوحده عيب (الظاهر) كالعمى والمرج والعور وضعت البصر (وعلى نفى العلم فى) عدم اوحده عيب (الخفى) كالزنا والسرقة فان قيل تقدم ان القول للبائع بعدم العيب بلايين وكلامه هنا قيد حلفه عليه قبل يحلف ما هنا على شهادة واحد به ونكول المشتري عن البين فثبت على البائع فان قيل قاعدة البين كونه على نقيض الدعوى وما هنا ليس كذلك قبل هو متضمن انقيضها وسكت عن بين المشتري وفيها ثلاثة أقوال قيل يحلف على العلم فيهما لان التدليس وصف البائع لا المشتري وقيل كالبايع وقيل على البت فيهما (والفائدة) الناشئة من المبيع العيب التى لا يدل استيفاءها على الرضا بالعيب سواء نشأت بالتحريك كابن وصوف أو عن تحريك قبل الاطلاع على العيب أو بعده فى زمن انقضاء كسكنى دار لا تنقص (له) أى المشتري من حين العقد اللازم (للقسح) البيع بسبب العيب أى ادخال المبيع فى ضمان بانه برضا برده اليه أو يثبت العيب عند حاكم وان لم يحكم كما يأتى واما البيع غير اللازم كبيع الفضولى مع علم المشتري فلا غل له لانه حينئذ كغاصب الا أن يجيز المالك البيع وشمل كلامه الثمرة غير المؤبرة حين الشراء ان جذها قبل زهوها أو بعده قبل ردها بالعيب وان جذها لم يطبقها فهو من المتوسط (ولم) أى ولا (ترد) بضم التاء وقبضة ونسخ لراء الغل للبائع مع المبيع المرد وله بعيب قديم صرح به لافادة عود ضميره للمشتري وليخرج منه قوله بخلاف ولد لهجة أو أمة اشترى حامل أو حلت به عند المشتري ثم ردت بعد ولادتها بعيب قديم فيرد ولها معها ولا أرض عليه لولادتها ان لم تنقص بها أو جبرها الولد والاردا ردها معها الخط والمعنى أن من اشترى شيئا من اناث الحيوان سواء كان ماعيا عقل أم لا ثم ردها بعيب فانه يرد معها ولها. واما اشتراها حاملا أو حلت عنده لان الولد ليس بغل فانه فى التوضيح وفيها اذا ولدت الامة عندك ثم ردت بعيب ردت ولها معها والا فلا شئ لك وكذلك ما ولدت

والغنم (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله ثم ردت) بضم الراء (قوله بعيب) بضم العين (قوله فانه يرد معها ولها) بضم الفاء (قوله أى المشتري) أى المشتري (قوله أى ولادتها) أى ولادتها (قوله والا) أى وان نقصت بم اوليها (قوله ولها) (قوله ردت) أى المدونة (قوله والا) أى وان لم تردها مع ولها

(قوله تنقصها) أي الولادة لا شيء عليك في الولادة إلا أن تنقصها أنت رد ما نقصها ابن يونس يريد أن كان
 الثمرة المؤبرة (قوله في البيع) أي أصلها (قوله به) أي الشرط على لا بشرطها (قوله فإن رد) أي المشتري (قوله ردها) أي الثمرة
 (قوله معه) أي أصلها (قوله لالها) أي الثمرة المؤبرة (قوله من الثمن) بيان حصة (قوله لا يرد لها) أي المشتري الثمرة المؤبرة (قوله
 وإن كان) أي اللبن (قوله وذلك) أي اللبن (قوله قاله) أي عدم رد اللبن (قوله فيها) أي المدونة (قوله يرد لها) أي الثمرة
 المؤبرة (قوله وإن قامت) أي الثمرة (قوله علمت) بضم العين أي مكملتها ٦٧٥ (قوله وقيمتها) أي ما يقره أصلها إعادة
 (قوله تعلم) بضم التاء

(قوله ونمنا) أي الثمرة
 (قوله فبرده) أي المشتري
 الصوف التام (قوله له) أي
 الصوف التام (قوله وإن
 جزء) أي المشتري الصوف
 التام (قوله وفات) أي
 الصوف (قوله علم) بضم
 العين أي وزنه (قوله والوا)
 أي وإن لم يرد له (قوله
 من الثمن) بيان حصتها
 (قوله بينه) أي الصوف
 التام (قوله مفردة) أي عن
 أصلها (قوله وهو) أي
 بيعها مفردة قبل بدو
 صلاحها (قوله بشروط)
 أي أن اشترط هذا وكانت
 ينفع بها ولم يتألا على
 بيعها مفردة الخ (قوله وأخذ
 القيمة ليس ببيع) جواب عما
 يتوهم من أنه بيع فلم أجزم
 لزوم بيعها مفردة قبل بدو
 صلاحها (قوله فيها) أي
 المدونة (قوله وجزء) أي
 المشتري الصوف (قوله ثم
 اطلع) أي المشتري (قوله

الغنم والبقر والابل ولا شيء عليك في الولادة إلا أن تنقصها أنت رد ما نقصها ابن يونس يريد أن كان
 الولد يجبر النقص جبره على قول ابن القاسم كما قال في الامسة تلد ثم يرد لها ببيع (و) بخلاف
 (ثمرة ابن) بضم الفاء وكسر الموحدة مثله حين شراء أصلها واشترطها معه ألا تدخل
 في البيع إلا به فأن رد الأصل ببيعها ردها معه لأن لها حصة من الثمن وقال أشهب لا يرد لها إلا بها
 غلة وتنفق ابن القاسم وأشهب على عدم رد اللبن وإن كان في الضرع يوم البيع وذلك خفيف
 قاله فيها أبو الحسن الآن تكون مصرية يوم شرائها فغير مدعها صاعا من غالب القوت إن ردها
 بعبب تصريتها اه وعلى قول ابن القاسم يرد لها إن كانت قائمة وإن قامت رد مكملتها
 إن علمت وقيمتها إن لم تعلم ونمنا إن كان باعها قاله في المقتدات (و) بخلاف (صوف تم) وقت
 الشراء فبرده مع الغنم إن ردها ببيع لأن له حصة من الثمن وإن جزءه وفات رد وزنه إن علم والارد
 الغنم بحصة من الثمن والفرق بينه وبين الثمرة أن رد الأصل بحصته من الثمن وإبقاء الثمرة
 يبيع للثمره مفردة قبل بدو صلاحها وهو ممنوع الابدن بشرط منتقبة هنا وأخذ القيمة ليس ببيع
 الخط فيها من اشترى غنما عليها صوف ثم وجزء ثم اطلع على عيب فأنه يرد فان قامت رد مثله ابن
 يونس وإن لم يعلم وزنه رد الغنم بحصة من الثمن كاشترى ثوبين بفوت أحدهما عنده ثم يجد الباقي
 عيبا وفي كتاب محمد إذا لم يعلم وزنه رد قيمته والاشبه ما قدمنا وهذا على قياس من قال إذا فات
 الأدنى من الثوبين رد قيمته مع الارتفاع العيب لأنه يقول إن نقصت صفقتي فلا يلزم من العيب في
 الأدنى اه الخط الجارى على المشهور ما في كتاب محمد (فرع) الخفى أن وجد العيب بعد
 أن عاد إليها الصوف ووردها فلا شيء عليه للصوف الأول لأن هذا كالقول وهو ابن في هذا من
 جبر العيب بالولد لأن الولد ليس بغلة وليس له حصة بغيره بماله حصة أولى (تنبيهات) الأول
 فيها إن رددت الثمرة مع النخل ذلك أبرس قيلك وعلاجك وفي المقتدات فيما إذا اشترى النخل
 بالثمره المؤبرة ثم وجد العيب قبل طيبها فأنه يرد لها بغير تمام عند الجبيع ويرجع بالسقي والعلاج
 عند ابن القاسم وأشهب وإن لم يطلع على العيب إلا بعد طيب الثمرة فأنه يرد لها على مذهب ابن
 القاسم ويرجع بالسقي والعلاج وقال أشهب إذا جدد الثمرة نهى عنه الثاني فهم من قوله
 ثمرة أبرت أنها لو كانت طابت يوم الشراء فأنه يرد لها إذا ردا أصولها من باب أخرى وفهم منه أيضا
 أنها لو كانت يوم الشراء لم تفرق فلا ترد وهي غلة للمشتري وهو كذلك أن كان قد جدد أسواء
 كانت موجودة يوم الشراء أو لم تكن عند المشتري فإن لم يجد هذا فلا يخلو ما إن يطلع على

فأنه أي المشتري (قوله يرد) أي الصوف (قوله مثله) أي أن علم وزنه (قوله ما قدمنا) أي رد الغنم بحصة من الثمن (قوله وهذا)
 أي رد قيمته (قوله لانه) أي المشتري (قوله ما في كتاب محمد) أي رد قيمته (قوله إن وجد العيب) أي بالغنم التي اشترىها بصوف تام
 وجزء (قوله عليه) أي المشتري (قوله هذا) أي الصوف الثاني (قوله وهو) أي كونه لا شيء عليه (قوله في هذا) أي الفرع (قوله
 لأن الولد الخ) على ابن (قوله له) أي المشتري (قوله حصة) أي الولد (قوله بماله حصة) أي الصوف الثاني (قوله فيها) أي
 المدونة (قوله غلة) أي فلا يرد لها ولا شيء له في سقيها وعلاجها (قوله فهم) بضم فسكون (قوله إنما) أي الثمرة (قوله فلا ترد) بضم
 ففتح (قوله إن كان) أي المشتري (قوله على

ذلك) أى عيب أصلها (قوله فان كان) أى اطلاع عامه (قوله قبله) أى طيبها (قوله وان كان) أى اطلاع عليه (قوله فهي) أى
الثمرة (قوله لو جند) أى المشتري (قوله وبعد تأبيرها) أى ثم رداً أصلها بعيب (قوله انه) أى جذ الثمرة (قوله فوث) أى تغير متوسط
(قوله لانه) أى جذها (قوله فبرده) أى الاصل ونقصه أى ويرجع بجميع عنقه (قوله أو يحسكه) أى الاصل (قوله وكذا) أى جذها
قبل طيبها فى التخصير المذكور (قوله ولا صوف عليها) حال (قوله أو تم) عطف على حدث (قوله فلا يرد) أى المشتري الصوف (قوله
جزء) أى المشتري الصوف (قوله اطلاع) أى المشتري (قوله قبله) أى رقت جزء (قوله يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله فيه)
أى الصوف (قوله قالوا) أى المتأخرون عن الخصى (قوله اذا قال) أى الخصى (قوله فهو) أى قوله يختلف (قوله منه) أى الخصى
(قوله لانه) أى الصوف غير التام (قوله ٦٧٦ قال) أى ابن رشد (قوله عليها) أى الغنم (قوله والفرق) أى بين الخل والغنم

ذلك قبل طيبها أو بعده فان كان قبله فبردها مع أصلها سواء أبرت أو لم تؤثر ويرجع بسقيها
وعلاجها عند ابن القاسم واشتهب وان كان بعد ازها ثم انتهى للمشتري ولو لم يجز - الثالث
لو جذ الثمرة قبل طيبها وبعد تأبيرها فى المقدمات لم أعلم لاصحابنا انصافه والذى يوجب النظر
على أصولهم انه فوت لانه يعيب الاصل وينقص قيمته فبرده ونقصه أو يحسكه ويرجع بقيمة
العيب وكذا جذها قبل ابارها الرابع مفهوم قوله انه لو اشتراها ولا صوف عليها أو عليها
صوف غير تام ثم حدث الصوف عنده أو تم فلا يرد وهو كذلك اذا جرد قبل اطلاع على العيب
الخصى سواء جرد فى وقت جزائه أو قبله فان اطاع على العيب قبل جزء فقال الخصى يختلف
فيه هل يكون غلة بتمامه أو حتى يغسل أو يحجز قياساً على الثمرة هل هى غلة بطيبها أو بيبسها
أو يجزأها فالتمام كالطيب والتعجيل كاليبس والجزء كالجزأ اه قالوا اذا قال يختلف فهو
يخرجه من الغلة والذى فى المقدمات انه مالم يجز فهو تبع للغنم قال ولا يرجع المبتاع بشئ من ناقصه
عليها بخلاف الخل والفرق أن للغنم غلة تبغى منها غير الصوف ولو جرد المبتاع بعد اطلاع
على العيب اسكان رضاه اه وهذا هو الظاهر قاله الخط وشبهه فى عدم رد الغلة فقال
(ك) مشترقة فى اصول مثمرة بثمره مؤبرة واشترطها ثم يثبت أو جذها ثم أخذت منه الاصول
(ب) شفعة (فقدها فازيرها) (واستحقاق) أى رفع ملك بائع لاصول مثمرة بثمره مؤبرة واشترطها بمشترتها
ويثبت عنده أو جذها بثبوت ملكها الغنم قبله فقدها فازيرها بمشترتها فى كتاب الشفعة من
المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه اذا ابتاع الخل والثمره مأبورة أو مزرعية واشترطها ثم
استحق حل نصفها واستشفق فله نصف الخل ونصف الثمرة باستحقاقه وعابه للمبتاع فى ذلك
دعوى ماسق وعالج ويرجع المبتاع على البائع بنصف الثمن فان شاء المستحق أخذ الشفعة فى
النصف الباقي فذلك له وله أخذ الثمرة بالشفعة مع الاصل مالم يجزأ أو تبس ويغرم فية العلاج
أيضا وان قام بعد اليبس أو الجذأ فلا شفعة له فى الثمرة كالمبيع حيث نفذ أو أخذ الاصل
بالشفعة بخصته من الثمن بقيته من قيمة الثمرة يوم الصفقة لان الثمرة وقع لها حصة منه (و) من

(قوله تبغى) بضم التاء
وفتح الغين المجعلة أى تطلب
(قوله شفعة) بكسر الشين
المجعلة وسكون القاف أى
جزأ (قوله واشترطها) أى
المشتري الثمرة (قوله يثبت)
أى الثمرة (قوله فازير) أى
المشتري (قوله لها) أى
الثمره (قوله واشترطها) أى
الثمره (قوله مشترتها) أى
الاصول (قوله ويثبت)
أى الثمرة (قوله عنده) أى
مشتري اصولها (قوله بثبوت
ملكها) مسلة رفع (قوله
اغبره) أى بآنها (قوله قبله)
أى بآنها (قوله فى كتاب)
خير مقدم (قوله من المدونة)
بيان اسكان الشفعة (قوله
والثمره مأبورة) حال (قوله
واشترطها) أى المبتاع
الثمره (قوله نصفها) أى
الخل (قوله واستشفق) أى

أخذ المستحق نصف الخل وغرم بالشفعة (قوله فله) أى المستحق (قوله وعليه) أى المستحق (قوله ذلك) أى النصف ابتاع
المستحق (قوله بنصف الثمن) أى فى نظير النصف المستحق ويدفع الشفع للمبتاع نصفه فى نظير النصف الذى أخذ بالشفعة (قوله
الباقي) أى بعد النصف المستحق (قوله فذلك) أى الاخذ (قوله له) أى المستحق (قوله له) أى المستحق (قوله أخذ الثمرة) أى
نصفها (قوله مع الاصل) أى نصفه (قوله ويغرم) أى المستحق للمبتاع (قوله العلاج) أى للنصف المأخوذ بالشفعة (قوله وان
قام) أى المستحق (قوله الاصل) أى نصفه (قوله بخصته) أى نصف الاصل (قوله بغيره) أى بثلثه قيمة نصف الاصل (قوله
من قيمة الثمرة) أى نصفها مع نصف الاصل من نصف الثمن (قوله يوم الصفقة) بيان لوقت اعتبار القيمة (قوله لان الثمرة) الحجة
اعتبار قيمتها مع قيمة الاصل (قوله منه) أى الثمن

صله لاتردد (قوله ورد) أى التمرة (قوله معها) أى اصولها (قوله قال) أى ابن غازى (قوله انه) أى الشان (قوله وانه) أى الشان
(قوله يخرج) أى ففتح منقلا (قوله وقبله) أى مارا بعض اشباخي صله اقتصر

(قوله من القضاء) أي الحكم بالرد (قوله وافقه) أي البائع المشتري (قوله لانه) أي البائع (قوله انه) أي المشتري (قوله منه) أي العيب (قوله وانه) أي المشتري (قوله به) أي العيب (قوله لانه) أي المبيع الخ عليه ليس لبايعه رده (قوله انه) أي المبيع (قوله برد) بضم ففتح ٦٧٨ مثقلا (قوله مصل) بضم ففتح مثقلا أي شيئا يقرش للصلاة عليه (قوله فقال

تأويلها بقول المفسرة ومن وافقه ومعنى اتقى اختير وهو موقوف لمالم يسلم فاعله والقائه في تجدد للتقليد والجسم وحدها ومع ذلك البند والعين والقائه في عقد العيب والمبيع القاسد والراي للزهو والشين والسين في شيئا للشفعة والاستحقاق والماء ليس واختصرتها في بيت من البحث فقلت

ضمن يخرج وقيا * تجدد عفا شيا

على انما مبوقون بهذا التركيب الذي هو تجدد عفا شيا سبق اليه الوانخي (ودخلت) السلعة المردودة بعيب (في ضمان البائع ان رضى) بائعها (بالقبض) لها من مبتاعها ولو لم يقبضها ولم يرض زمن يمكن قبضها فيه (أو) لم يرض بقبضها (ثبت) عيبها الموجب لردّها (عند حاكم) وحكم به بل (وان لم يحكم) الحاكم (به) أي الردان كان الرد على حاضر والا فلا بد من القضاء ومفهوم ان رضى الخ انه ان لم يرض به ولم يثبت عند حاكم لا تدخل في ضمانه ظاهره ولو وافقه على قدم العيب وهو كذلك لانه قد يدعي انه تبرأ له منه أو انه رضى به (ولم) أي لا (يرد) بضم التحيّة وفتح الراء وشد الال المبيع (بغلط) أي جهل باسمه الخاص به (ان معنى) بضم السين وكسر الميم مشددة المبيع (بامه) أي المبيع العام الذي يعمه وقبضه كبيع حجر معين بثمن قليل فتمين ياقوتاً أو زمرداً أو المسافة قد فاز به المشتري وليس لبايعه رده لانه يسمى حجراً وأولى ان لم يسمه أصلاً ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذهب وور من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر ومفهوم باسمه أنه لو سمي باسم غيره يرد وهو كذلك كبيع شيء باسم ياقوتة فتوجد حجراً فالمشتري رده وكبيع زوجة فتوجد ياقوتة فللبائع ردها سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن باع مصل فقال المشتري أنكردى ما هذا المصلى هو والله نزع فقال البائع ما علمت انه خز ولو علمته ما بعته بهذا الثمن قال مالك رضي الله تعالى عنه هو للمشتري ولا شيء للبائع لو شاء لتثبت قبضه وكذا لو باعه مروياً ثم قال لم أعلم أنه مروى انما ظننته كذا وكذا لو قال مبتاعه ما اشتريته الا ظناً لا خز وليس بخز فهذا مثله وكذا من باع حجراً بثمن يسير ثم اذا هو ياقوتة أو زمرداً بجدد تبلغ مالا كثيراً لو شاء استبرأ قبيل البيع بخلاف من قال أخرج لي ثوباً مروياً بدينار فأخرج له ثوباً أعطاء اياه ثم وجدته من أثمان أربعة دنائير هذا يختلف فيه وبأخذ ثوبه ابن رشد في سماع أي زيد خلاف هذا أن من اشترى ياقوتة وهو يظنها حجراً ولا يعرفها البائع ولا المشتري فيجدد على غير ذلك أو يشتري القروط يظنه ذهباً فيجدد فحسباً فان البيع يرد في الوجهين وهذا الاختلاف انما هو اذا لم يسم أحدهما الشيء بغير اسمه وسماه باسم يصلح له على كل حال مثل قول البائع أبيعك هذا الحجر أو قول المشتري بعني هذا الحجر فيشتريه وهو يظنه ياقوتة فيجدد غير ياقوتة أو يبيع البائع يظنه غير ياقوتة فاذا هو ياقوتة فيلزم المشتري الشراء وان علم البائع أنه غير ياقوتة والبائع البيع وان علم المشتري أنه ياقوتة على رواية أذهب

المشتري) أي للبائع (قوله لوشاء) أي البائع (قوله ثم قال) أي البائع (قوله لوشاء) أي البائع (قوله استبرأه) أي سأل أهل المعرفة عن حقيقة المبيع (قوله يحلف) أي البائع ان غلط في اخراج الثوب (قوله في سماع) خبر مقدم (قوله ان من اشترى ياقوتة الخ) بيان خلاف هذا بحدف من (قوله وهو) أي المشتري الخ حال (قوله ولا يعرفها) أي الياقوتة الخ حال (قوله القروط) بضم القاف وسكون الراء أي ما يجعل في ثوب اذن المرأة للزينة (قوله يظنه) أي المشتري القروط (قوله فيجدد) أي المشتري القروط (قوله أحدهما) أي المتبايعين (قوله الشيء) أي المبيع (قوله وسماه) أي المبيع (قوله أو يبيع البائع) أي الشيء فسميها له حجراً (قوله يظنه) أي البائع المبيع الخ حال (قوله فإيهو) أي المبيع (قوله فيلزم المشتري الشراء) أي في قوله بعني هذا الحجر وشراءه يظنه ياقوتة فيجدد غيرها (قوله وان علم البائع انه غير

ياقوتة) مبالغة في لزوم الشراء المشتري (قوله والبائع البيع) عطف على المشتري الشراء أي في قول البائع ولا

أشترى في هذا الحجر يظنه غير ياقوتة فاشترى المشتري فاذا هو ياقوتة (قوله وان علم المشتري انه ياقوتة) مبالغة في لزوم البيع

البائع (قوله على رواية أذهب) صله يلزم

(قوله المصلي) بضم الميم وفتح اللام مثقلا أي الذي يبيع بأممه العام ثم ظهر خزا (قوله ولا يشترط) أي المشتري (قوله إنه) أي المشتري (قوله رده) أي القرط (قوله إن كان) أي القرط (قوله أو عدل) بضم فكسر مثقلا أي طلي (قوله لغز) بفتح الغين المججمة أي عني بفتح الميم مثقلا (قوله أحدهما) أي المتبايعين (قوله وحكي) بضم فكسر (قوله أنه) أي شريحا (قوله اختصم) بضم التاء وكسر الصاد (قوله إليه) أي شريح (قوله فاجاز) أي أمضى شريح (قوله قال) أي شريح (قوله ولو استطاع) أي صاحب الثوب (قوله لأنه) أي البائع الخ لأنه للزوم البيع (قوله انما يباعه هروى ٦٧٩ الصبيغ) فظاهر ان بينه ذلك ولا فقد غشه فالظاهر قول ابن

حبيب والله اعلم (قوله ذلك) أي قوله هروى هراة (قوله ان باعه الجحر في سوق الجوهر) أي بئمن الجوهر (قوله فوجده) أي المشتري الجحر (قوله وان لم يشترط) أي المشتري (قوله أنه) أي المبيع مباينة في استحقيقه القيام (قوله وقصر) بفتحات مثقلا (قوله صدقة) أي في ان ما أخرجه باربعة دنابر (قوله من رسم) أي كتابة الخ بيان دليل (قوله ماصار) أي المخرج بالفتح (قوله به) أي الاربعة (قوله إليه) أي المخرج بالكسر (قوله في مقاسمة) أي بين ورثة أو شركاء أو غانمين صلة صار (قوله والا) أي وان كان وكلا (قوله رد) بضم الراء أي المبيع (قوله عنه) أي الثمن المعتاد (قوله وافق) أي الغبن (قوله غبن) بضم فكسر (قوله يجب) أي ثبت (قوله اذا كان) أي الغبن (قوله وأقامه) أي

ولا يلزم ذلك في الوجهين على ما في سماع أبي زيد وأما اذا هي أحدهما الذي بغير أممه مثله قول البائع أي علمه هذه المياقوتة فيجدها غير ياقوتة أو يقول المشتري يعني هذه الزاجحة ثم يعلم البائع أنها ياقوتة فلا خلاف في أن الشرع لا يلزم المشتري والبيع لا يلزم البائع وكذا القول في المصلي وشبهه وأما القرط يظنه المشتري ذهب ولا يشترط أنه ذهب فيجده فحاشا للاختلاف أن له رده ان كان قد صيغ بصفة اقراط الذهب أو عدل بذهب واختلاف اذ الغزأ أحدهما صاحبه في التسمية ولم يصرح فقال ابن حبيب ذلك يوجب الرد كالنصر يبيع وحكي عن شريح القاضي أنه اختصم إليه في رجل مرير جل معه ثوب مصبوغ الصبيغ الهروى فقال له بكم هذا الهروى فقال بكذا فافشاه ثم بين انه ليس بهروى وانما صبيغ مصبوغ الهروى فاجاز بيعه قال ولو استطاع أن يزين ثوبه باكثر من هذه الزينة قال عبد الملك لأنه انما يباعه هروى الصبيغ حتى يقول هروى هراة فعند ذلك يرده وعندى ان ذلك اختلاف من قوله وقال بعض الشيوخ ان باعه الجحر في سوق الجوهر فوجده مصغرة فلا مبياع القيام وان لم يشترط انه جوهز وان باعه في ميراث أو في غير سوق الجوهر لم يكن له قيام وعلى هذا القيام وهذا يجري عندى على الخلاف الذي ذكرته في الاغزاز ووجه تفرقة ما لا رضى الله تعالى عنه بين الذي يبيع المياقوتة جاهلا بها وبين من قصد اخراج ثوب يدينار فخرج ثوبا باربعة ان الاقول جهل وقصر اذ لم يسأل من يعلم ماهو والثاني غلطا والغلط لا يمكن التوفيق منه فله الحلف وأخذ ثوبه اذا دل دليل على صدقه من رسم أو شهادة نيئة على حضور ما صار به إليه في مقاسمة أو ما شبه ذلك والرجوع بالغلط في بيع المراجعة متفق عليه وفي بيع المكايسة يختلف فيه اه وحمل كلام المصنف اذ لم يكن البائع وكبلا والاربد بالغلط بلانزاع (ولا ير المبيع) بفتح الغين المججمة وسكون الموحدة أي زيادة على الثمن المعتاد بالنسبة للمشتري ونقص عنه بالنسبة للبائع ان وافق العادة بل (ولو خالف) الغبن (العادة) ابن رشد وأما الجهل بقيمة المبيع فلا يعذر فيه واحدا من المتبايعين اذا غبن في بيع المكايسة هذا هو ظاهر المذهب وقد حكى بعض البغداديين عن المذهب أنه يجب لرد بالغبن اذا كان أكثر من الثالث وأقامه بعضهم من سماع أشهب في كتاب الرهون وليس يصح لانهم مسئلة لهماع عن من أجله وجب الرد بالغبن اه وقال في كتاب الرهون من سماع ابن القاسم لو باع جارية قيمتها خمسون دينارا بألف دينار وارتهن رهنا وكان مشتريها من غير أهل السنة جازا ابن رشد هذا يدل على أن لا قيام في بيع المكايسة بالغبن ولم أعرف في المذهب نص خلاف في ذلك وحمل بعضهم سماع أشهب في كتاب الرهن على الخلاف وتناول منه وجوب

فهمه (قوله الرهن) بضم الراء جمع رهن أي مال جعل وثيقة في حق الى توفيقه (قوله وليس) أي فهمه منه (قوله لأنها) أي مسئلة سماع أشهب (قوله وجب) أي ثبت (قوله وارتهن) أي باعها (قوله رهنا) أي في الالف (قوله جاز) أي البسج جواب لو (قوله هذا) أي لو باع الخ (قوله بالغبن) صلة قيام (قوله في ذلك) أي عدم القيام بالغبن (قوله على الخلاف) أي لسماع ابن القاسم (قوله وتناول بفتحات مثقلا) أي فهم (قوله منه) أي سماع أشهب (قوله وجوب) أي ثبوت

(قوله وليس) أي تأوله (قوله لانه) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله رأى) أي في سماع (قوله له) أي المغبون (قوله لا يضطراره) أي المغبون (قوله بخافة الحنث على ما في الرواية) أي ما في الرواية (قوله بطلاق زوجته ثلاثا لم يبعن امته فلم يجلمن بشرها منه الا بغير مخالف للعادة فباعها له ثم ماتت زوجته أو بآيات منه فله رد الامة) (قوله وجوب) أي ثبوت (قوله اذا كان) أي الغبن (قوله وليس) أي ما حكاه ابن القصار (قوله على انه) أي الشان (قوله يجب) أي يثبت (قوله القيام) أي القسم (قوله على ذلك) أي عدم القيام بالغبن (قوله ٦٨٠ بضمير) أي حبل مضفور من نحو شهر (قوله لا تشتره) أي القرس الذي

تصدقت به يا عمر على من لم يحسن القيام بموته ووطنه أنه يعيبك برخص (قوله وهذا) أي الحديثان (قوله للعالم به) أي الثمن صله يستسلم (قوله ويخبره) أي الجاهل الخ تفسير يستسلم (قوله له) أي المستسلم (قوله به) أي الغبن (قوله والامر) أي الواقع (قوله بخلافه) أي قوله قيمته كذا (قوله وترك) أي هنا (قوله منها) أي الثلاث (قوله انه) أي الشان الخ بيان طريقته عبدا الوهاب فيها (قوله لاستخفافها) أي الطرق الثلاث (قوله واجب) أي ثابت (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله يوجب) أي يثبت (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله في لزوم البيع) أي وعده خبر قولان الاتي (قوله يتقارب) بضم الياء (قوله وأحدهما) أي المتبايعين

القيام بالغبن في بيع المكايسة وليس بصحيح لانه رأى له رد الغبن لا يضطراره الى البيع بخافة الحنث على ما في الرواية وقد حكى بعض البغداديين عن المذهب وأرام ابن القصار وجوب رد الغبن اذا كان أكثر من الثالث وليس بصحيح لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يريزق الله بعضهم من بعض وفي قوله صلى الله عليه وسلم غبن المسترسل ظلم دليل على انه لا ظلم في غبن غير المسترسل ومالم يكن فيه ظلم فهو حق يجب القيام به وقد استدلل بعضهم على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في الامة الزانية يبعوها ولو بضعير وبقوله عليه الصلاة والسلام عمر رضي الله تعالى عنه لا تشتره ولو أعطاك بذرهم وهذا لا دليل فيهما لخروجهما على المبالغة في القلة مثل قوله صلى الله عليه وسلم في العتيقة ولو بعصفور وقوله صلى الله عليه وسلم من بنى لله مسجدا ولو بقدر مقصص قطاة بنى الله تعالى له بيتا في الجنة وما أشبههما كثير (وهل) لا يرد الغبن في كل حال (الأن يستسلم) الجاهل بالثمن من المتبايعين للعالم به (ويخبره) أي الجاهل العالم به (يجهله) بالثمن ويقول له بغير كما يبيع الناس أو اشترى في كذا تشترى من الناس فاني لم أعلم الثمن فيغبنه بالزيادة في البيع والنقص في الشراء فله الردية (أو يستأنس منه) أي الجاهل العالم بتويع لعطف التفسير أي ان الاستسلام هو الاخبار بجهله أو استئمانه فيقول له قيمته كذا والامر بخلافه فلا رده أو لارديه مطلقا عن التقييد بعدم الاستسلام (تردد) غ اقتصر هنا على طريقتي من الثلاث التي ذكر في التوضيح وترك منها طريقته عبدا الوهاب في المعونة انه لا خلاف في ثبوت اخبار غير العارف وفي العارف قولان فلو قال هنا وهل مطلقا أو لا غير عارف أو لا ان يستسلم الخ لاستوقفاها ابن رشد والقيام بالغبن في البيع والشراء اذا كان على الاسترسال والاستئمان واجب باجماع لقوله صلى الله عليه وسلم غبن المسترسل ظلم وذكر ابن عرفة في القيام بالغبن طرقا الاولى طريقة ابن رشد والثانية طريقة ابن عرفة عن عبد البر ونصه أبو عمر الغبن في بيع المستسلم المستصحب بوجوب للمغبون الخيار فيه ثم ذكر الطريقة الثالثة عن الباجي ونصه الباجي عن القاضي في لزوم البيع بما لا يتغابن بمثله عادة وأحدهما لا يعلم سعر ذلك اذا زاد الغبن على الثالث أو خرج عن العادة والمعارف فيه قولان لاصحابنا بالاول قال ابن حبيب وحصل في التوضيح ثلاث طرق طريقة ابن رشد ان وقع البيع أو الشراء على وجه الاسترسال والاستئمان فالقيام بالغبن واجب وان وقع على وجه المكايسة فلا قيام بالغبن اتفاقا الطريقة الثانية لما زرى فان أخبره أنه غير عارف بقيمته فقال البائع قيمته كذا فله الردوان كان عالما بئمنه فلا رده ولا خلاف في هذين القسمين وفيما عداهما قولان ابن عبد السلام

مشهور

الخ حال (قوله فيه) صلة المتعارف (قوله بالاول) أي لزوم صلة قال (قوله وحصل) بفتحات منقلا (قوله ان وقع البيع أو الشراء الخ) بيان طريقة ابن رشد (قوله وجه) اضافته للبيان (قوله واجب) أي ثابت (قوله فان أخبره) أي المشتري البائع (قوله قيمته كذا) أي الواقع خلافه (قوله فله) أي المشتري (قوله وان كان) أي المشتري (قوله عداهما) أي القسمين

(قوله انه) أي الشأن الخ بيان طريقة عبد الوهاب (قوله ما عزا) أي غ (قوله فيها) أي المدة (قوله ونصها) أي المعونة (قوله منها) أي المتبايعين بيان المعنوي أي سواء كان عارفا أم لا (قوله فيه) أي الغبن (قوله به) أي الغبن (قوله تحصل) بفحركات مثقلا (قوله في غيره) أي الاستئذان (قوله علم) بضم العين (قوله لا قيام به) أي اتفاقا (قوله اتفق) بضم التاء وكسر الفاء (قوله من وكيل ووصي) بيان للثائب (قوله به) أي الغبن (قوله نقض البيع) أي وقيل ليس له نقضه وله المطالبة بتسليم الثمن (قوله بالبيع) أي من المشتري لا شرا وعبارة الحط إذا قلنا بالقيام بالغبن في بيع الوصي والوكيل فهل للقائم نقض البيع أو المطالبة بتسليم الثمن وما الحكم إذا باعه المبتاع سئل ابن رشد عن يمين باع ٦٨١ وصيه حصته من عقار لشريكه بموجب بيعه ثم باع المشتري نصف

جميع العقار ثم رشد القيم وأثبت أن حصته كانت تساوي يوم بيعها المثل ثمنها وأراد نقض بيعها والشفعة من ابتاع من شريكه فافق بأن له نقض البيع فيما قام بيد المبتاع من وصيه وهو نصف حصته لأفيا باعه المبتاع منها فإنه يعضى وله فيه فضل قيمته على ثمنه يوم بيعه لقوته بالبيع لأنه يبيع جائز فيه غبن على التمييز مرد مادام قائما على اختلاف فيه فقد قبل للمبتاع أن يوفي تمام القيمة ولا ينقض البيع وقيل يعضى له بقدر الثمن من قيمته يوم البيع ثم قال والنصف المردود على اليمين من حصته انما يرجع اليه بملك مستأنف لا بالملك الاول فلا شفعة له على المبتاع الثاني لا في بقية حصته ولا فيما ابتاعه من شريك اليمين ولأه على التيم شفعة في الحصة المردودة إذ ليس ببيع

مشهور المذهب عدم القيام بالغبن اه والطريقة الثالثة لعبد الوهاب في المعونة انه لا خلاف في ثبوت الغبن بغير العارفين وفي العارفين قولان اه الحط ما عزا للمعونة عكس ما فيها ونصها اختلف أصحابنا في بيع السلعة بما لا يتغابن به الناس كبيع ما يساوي الفاعانة أو شرا ما يساوي مائة بالغبن منهم من نفى خيار المغبون منهم ما ومنهم من قال لا خيار إذا كان من أهل الرشاد والبصر بتلك السلعة وإن كانا أو أحدهما بخلاف ذلك فلامغبون الخيار اه ونحوه في التالفين * (تفهيمات) * الاول الحط قوله وهل الآن يستسلم الخ يقتضى ان فيه ثلاث طرق الاولى لا قيام به ولو استسلم واخبره بجهله أو استأمنه ولم أقف على هذه الطريقة الا ان تحمل على طريقة عبد الوهاب التي تقدمت عن المعونة وجعل القول الاول فيما هو المشهور ولم أقف على ذلك * الثاني الحط تحصل مما تقدم أن القيام بالغبن في بيع الاستئذان والاسترسال هو المذهب وأنه لا قيام به في غيره اما اتفاقا وعلى المشهور فلا وقال المصنف ولا يقين ولو خالف العادة الا المسترسل امكن مقتصر على راجع المذهب والله أعلم * الثالث في الشامل الغبن ما خرج عن العادة وقيل الثلث وقيل ما زاد عليه * الرابع علم ان ما يتغابن به الناس لا قيام به وعبارة الجواهر إذا قلنا بإثبات الخيار بالغبن القاحش فاختلاف الأصحاب في تقديره فمنهم من حده بالثلث فأكثر ومنهم من قال لأحده وانما المعتبر فيه العوائد بين التجار كما علم انه من التغابن الذي يكثر وقوعه بينهم ويختلفون فيه فلا مقال فيه للمغبون باتفاق وما خرج عن المعتاد فلاه مغبون نفسه الخيار * الخامس اتفق على القيام بالغبن فيما باعه الانسان عن غيره ابن عرفة أبو عمر اتفق أهل العلم ان الثائب عن غيره في بيع أو شرا من وكيل أو وصي إذا باع بما لا يتغابن به الناس انه مردود وكان أبو بكر الأبهري وأصحابه يذهبون الى ان ما يتغابن به هو الثلث فأكثر من قيمة المبيع وما كان دون ذلك لا يرد فيه البيع اذ لم يقصد اليه ويعضى باجتهاد الوصي والوكيل وأشباههما ثم قال ابن عرفة وظاهر قول أبي عمر أن قدر الغبن في بيع الوصي والوكيل كقدره حين باع ملك نفسه وكان بعض من لقيناه يكره ذلك ويقول غبن يبيع الوصي والوكيل ما نقص عن القيمة وان لم يبلغ الثلث وهو صواب لأنه مقتضى الروايات في المدونة وغيرها كقولها إذا باع الوكيل أو ابتاع بما لا يشبهه من الثمن فلا يلزمك * السادس إذا قلنا بالقيام بالغبن في بيع الوصي والوكيل وغيرهما فالذي رجحه ابن رشد أن للقائم به نقض البيع في قيام السلعة وأما في فواتها فلا نقض له وان القيام بالغبن يثبت بالبيع والله أعلم (ورد) بضم الراء وشدة الدال الرقيق

٨٦ من في محض لانه ما تراخى عليه المتبايعان والمأخوذ منه الحصة هنا مغلوب على آخرها من يده فهو يبيع في حق التيم لا خذله باختاره ونقض يبيع في حق المشتري لانه مغلوب على ذلك والقول بان يبيع الغبن بغيره البيع واضح لأنه إذا باع البيع الفاسد وقد قبل انه ليس ببيع فاصري يبيع الغبن لانه لا ينقض الا باختيار أحدهما والبيع الفاسد ينقض جبرا عليهم اه الحط تحصل من هذا ان الرابع عنده من الأقوال أن للقائم بالغبن نقض البيع في قيام السلعة وأما في فواتها فلا نقض له وان القيام بالغبن يثبت بالبيع والله أعلم

(قوله من كل) ضمه (قوله به) أي الرقيق (قوله فيها) أي الثلاث (قوله سواء كان) أي العيب (قوله يدينه) بكسر الهمزة (قوله الرقيق كسكر أو زنا) بضم الحاء المعجمة أي الرقيق كخونه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من الرقيق) يان لما (قوله فهو) أي مصيبه (قوله كان) أي ٦٨٣ ضمائه (قوله جرح) بضم فكسر أي الرقيق (قوله قطع) بضم فكسر (قوله له) أي

خاصة (في) بضم بشرط (عهدة) أي ضمان البائع له في الميالي (الثلاث) أي ما هما من كل ما يحدث به فيما بالمشترى رده (بكل) عيب (حادث) به فيما سواء كان يدينه أو خلقه أو يدينه ولو مونا أو غرقاً أو حرقاً أو سقوطاً من عال أو قتل نفسه قال فيها وما يبيع من الرقيق لغير براءة فمات في الثلاث أو أصابه مرض أو عيب أو ما يعلم أنه داء فهو من البائع ولا يبيع رده ولا شيء عليه وكذلك ان مات أو غرق أو سقط من حائط أو خلق نفسه أو قتل نفسه كان من البائع ولو جرح أو قطع له عضو كان أرشه للبائع ثم يخير المشتري في قبوله عيباً بجميع ثمنه أو رده أو ومن العتبية ابن القاسم ما حدث بالعبد في الثلاث من زنا أو سرقة أو شرب خمر ابن الموزا أو باق فلا يبيع رده بذلك وكذلك ان أصابته حتى أو عيش أو يياض بعينه وما ذهب قبل الثلاث فلا رده به اشبه أما المجبي فلا يعلم ذهابها وليستأن به فان عاودته بالقرب رده وان بعد الثلاث لان بدو ذلك فيها ونصها قبل ما تقدم عنها اذا أصاب العبد حتى في الثلاث أو يياض ثم ذهب فيها فلا يرد ابن عرفة في سماع يحيى ابن القاسم لا يرد العبد بذهب ماله في الثلاث ابن رشد لانه لاحظ له من ماله ولو تلف العبد في العهدة وبقي ماله اتفق بضم بيه فليس لمشتريه حرج من ماله بتمنه افاده الخط (الان يبيع) المسالك رقيقه (ب) شرط (براءة) من كل عيب قديم لم يعلم به مدلول اقامته عنده فلا يرد بحدوث فيها أحد بابا يحتل انه متصل والمعنى الان يبيع ببراءة من عيب معين كالباقي والسرقة فلا رده اذا حدث به مثله فيما ويرده بجماعه وبهذا قرره تت وانه منقطع والمعنى الان يشترط سقوطها وقت العقد بغيره من جميع العيوب اذ لا عهدة عليه حينئذ وبهذا قرره بعضهم وهو الموافق لها وهذا أولى من الاول لدخوله في هذا ولا عكس مع الاستثناء عن الاول بقوله سابقا واذا علمه بين انه بالخ ابن عرفة فيها من ابتاع عبداً باق في الثلاث فهو من بائعه الان يبيع ببراءة اه وخص اللقائي قوله الان يبيع ببراءة بالعهددة المعتادة فقط قائلان أما يبيع بالعهددة المسترطة أو التي حمل السلطان الناس عليها فيرد فيها بالحدوث دون القديم الذي باع بالبراءة منه فالأقسام ثلاثة قسم يرد فيه بالقديم والحادث ان اعتدت العهدة ولم يتبرأ من قديم وان كانت معتادة وتبرأ من جميع العيوب سقط حكمها فلا يرد بقديم ولا حادث وان اشترط أو حمل السلطان الناس عليها بالحدوث فيها دون القديم على ما لللقائي ولا رد على ما يأتي للمصنف وهو ظاهر المدونة قاله عيب (ودخلت) عهدة الثلاث (في الاستبراء) أي المواضعة لانها التي توجب ضمان البائع ابن رشد اذا أقامت في الاستبراء ثلاث ليال أو يزيد فان كان أقل من ثلاث فلا يرد من تمام الثلاث ولا تدخل عهدة الثلاث والمواضعة في السنة انما تكون عهدة السنة بعد مضي الثلاث والاستبراء قاله في سماع ائمه وحصل ابن رشد في هذا ثلاثة أقوال أحدها انه لا يدخل شيء منها في شيء فيبدأ بالاستبراء ثم الثلاث ثم بالسنة وهو قول الفقهاء السبعة رضي الله تعالى عنهم والثاني انهم يتسدا خان فتبدأ المواضعة وعهدة الثلاث

الرقيق (قوله من زنا الخ) يان لما (قوله وان بعد الثلاث) مبالغة في رده أي وان كان عودها له بعد الثلاث (قوله بذو) بضم الموحدة والبدال أي ظهور (قوله فيها) أي الثلاث (قوله ونصها) أي العتبية (قوله فيها) أي الثلاث (قوله ماله) أي العبد (قوله لانه) أي المشتري (قوله له) أي المشتري (قوله من ماله) أي العبد (قوله لم يعلمه) أي المالك العيب (قوله افادته) أي الرقيق (قوله عنده) أي المالك (قوله فلا يرد) أي المشتري الرقيق (قوله فيها) أي الثلاث (قوله انه) أي الاستثناء (قوله به) أي الرقيق (قوله مثله) أي العيب المعين الذي تبرأ البائع منه (قوله فيها) أي الثلاث (قوله وانه) أي الاستثناء منقطع عطف على انه متصل (قوله لها) أي المدونة (قوله لدخوله) أي الاول (قوله فيها) أي المدونة (قوله فهو) أي ضمانه (قوله فائلا) حال من اللقائي (قوله لانها) أي المواضعة

الخ لعله تفسير الاستبراء (قوله اقامت) أي الامه (قوله فان كان) أي الاستبراء (قوله وحصل) بفتحات مثقلا وعهدة (قوله في هذا) أي تدخل عهدة الثلاث والمواضعة وعهدة لسنة (قوله انه) أي الشأن (قوله منها) أي عهدة الثلاث والمواضعة وعهدة السنة (قوله في شيء) أي منها (قوله وهو) أي عدم دخول شيء منها في شيء منها (قوله الفقهاء السبعة) أي من التابعين

رضي الله تعالى عنهم أجمعين الذين جعلت أسماءهم في قول بعضهم نخدم عبيد الله عمرو قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجه
(قوله من يوم البيع) صلة تبدأ (قوله ودليل) أي معنى (قوله والفرق بين العهدين) أي المقتضي تدخل عهدة الثلاث
والمواضعة دون عهدة السنة (قوله بعد انبراه) أي البيع خبر عهدة الثلاث والاستبراء (قوله زمناها) أي عهدة الثلاث صلة
النفقة (قوله ومنا) أي النفقة (قوله عاميه) أي الرقيق (قوله زمناها) أي عهدة الثلاث ٦٨٣ صلة الجنابة (قوله زمناها) صلة

الموهوب (قوله فله) أي
مشتريه (قوله) أي الرقيق
(قوله في زمن عهدة الثلاث)

صلة النفقة (قوله المبتدا)
أي النفقة (قوله لهم) أي

عليهم (قوله اللفظ الواحد)

أي اللام (قوله حقه فقه)

أي المالك (قوله وبجازه) أي

الاستعلاء (قوله والفصل)

عطف على استعمال (قوله

بالخبر) أي له (قوله بين

المستثنى) أي الاستثنى

ماله (قوله والمستثنى منه)

أي الموهوب (قوله حذف)

بضم كسر (قوله أي

عليه) تفسير الخبر المحذوف

(قوله جنى) أي جان (قوله

قبوله) أي العبد (قوله فيها)

أي العهدة (قوله عليه)

أي العبد (قوله غنا) أي زاد

(قوله ماله) أي العبد (قوله

فهو) أي الموهوب له أو

المصدق به عليه أو ربح

ماله (قوله ماله) أي العبد

(قوله فذلك) أي الموهوب

له أو المصدق به عليه

أو ربح ماله (قوله له) أي

المشتري (قوله انه) أي

وعهدة السنة من يوم البيع وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في الواضحة وابن الماجشون
والثالثان الاستبراء وعهدة الثلاث يتداخلان فيمتد آن من يوم البيع وعهدة السنة بعد
تمامهما وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في رسم الاقضية من سماع انهب ودليل قوله في هذه
الرواية والفرق بين العهدين ان عهدة الثلاث والمواضعة يتفقان في ضمان كل حادث بخلاف
عهدة السنة * (تنبيهان) * الاول عهدة الثلاث والاستبراء في بيع الخيار بعد انبراه قاله
في سماع ابن القاسم ونقله ابن عرفة * الثاني لا يحسب من الثلاث اليوم الذي عقد فيه البيع
على المشهور نقله المصنف وابن عرفة وغيرهما (والنفقة) على الرقيق المبيع بعهدة الثلاث
زمناها ومنها الكسوة (عليه) أي البائع (وله) أي البائع (الارض) للجنابة عليه زمناها وشبهه في
الكون للبائع فقال (ك) المال (الموهوب له) أي الرقيق زمناها (الا) الرقيق (المستثنى) بفتح
النون أي المشتري (ماله) لمشتريه فله الموهوب له زمناها كذا في بعض النسخ وهو جار على
قاعده الاكثرية من رد الاستئنا للمبعد الكاف وضميره الثاني للعبد وفي بعض النسخ والنفقة
ومنها الكسوة على الرقيق في زمن عهدة الثلاث على بائعه والارض للجنابة عليه زمناها وشبهه
في حكم الارض فقال كالمال الموهوب للرقيق زمناها وخبر الارض له أي البائع غ وعلى
هذا فله خبر المبتدأ وضميره للبائع ولامه للمالك بالنسبة للارض والموهوب وجمع على بالنسبة
للفقعة كقوله تعالى لهم العنة فقه استعمال اللفظ الواحد في حقه فقه وبجازه والفصل بالخبر
بين المستثنى والمستثنى منه الخط ويحتمل ان خبر النفقة حذف لعل به أي عليه وقوله والارض أي
إذا جنى على العبد في زمناها فارض الجنابة للبائع وقد تقدم هذا في لفظ المدونة وان للمشتري
حينئذ الخيار في قبوله مع ما يجمع عنه ورده وقوله كالموهوب أي ما وهب للعبد فله أو تصدق به
عليه يريد أن يخاله بربح فهو لباؤه إذا اشترط المشتري ماله فذلك له فله في سماع عيسى ابن رشد
القياس انه للبائع وما قاله ابن القاسم استحسان والذي في المدونة انه للبائع لكن قيد الشيوخ
بما في سماع عيسى * (فرع) * لم يتكلم المصنف على غلة الرقيق في أيام العهدة وقال ابن الحاجب
غلته للمشتري على المشهور والموضع هذا قريب من كلام الجواهر وفي نقلهما انظر لان في العتبية
ان ما ربح في الثلاث أو وصى له به وان لم يستثن المشتري ماله فهو للبائع ثم ذكر عن المازري أن
القاضي أباعمد أشار الى ارتفاع الخلاف في الغلة وانما للمشتري قال ولكن المنصوص هنا ان
ذلك للبائع اه وقال ابن عرفة لم اعرف في الغلة نصا لما تقدم وتجري على غناه ماله بالعطية
للبائع وابن شامس الغلة لمبتاعه ورأي بعض المتأخرين انه للبائع لان الخراج بالضمان اه وفي
الشامل وفي الغلة خلاف والله اعلم (و) رد الرقيق (في) بيعه بشرط (عهدة) أي ضمان البائع
له (السنة) من جذام وبرص وجنون (?) حدوث (جذام وبرص وحنون) قال فيها ولوج

الموهوب أو المصدق به أو ربح (قوله هذا) أي قول ابن الحاجب عنه للمشتري (قوله نقلهما) أي ابن شامس وابن الحاجب
(قوله أو وصى) بضم الهمز وكسر الصاد (قوله له) أي الرقيق (قوله وان لم يستثن المشتري ماله) حال (قوله ثم ذكر) أي الموضع
(قوله قال) أي الموضع (قوله لما تقدم) صلة نصا (قوله وتجري) أي الغلة (قوله ماله) أي الرقيق (قوله للبائع) حال من غناه (قوله
انها) أي الغلة (قوله من جذام) صلة عهدة (قوله فيها) أي المدونة (قوله ولوجن) بضم ففتح مثله أي الرقيق المبيع بعهدة سنة

(قوله ثم لم يعاوده) أى الجنون الرقيق (قوله لرد) بضم الراء أى الرقيق (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله ذهابه) أى الجنون (قوله انقطع) أى جنونه (قوله عودته) أى جنونه (قوله أصابه) أى الرقيق (قوله المبتاع) فاعل علم المضاف لمفعوله (قوله فلا يرد) بضم فسكون أى الرقيق (قوله أهل) فاعل يخاف (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى الرقيق (قوله في السنة) راجع للجرب وما بعده (قوله معه) أى الرقيق (قوله الثلاثة) أى الجنون والجنان والبرص (قوله منها) أى الثلاثة بيان لما بعده (قوله من العادة) بيان لما (قوله باختصاص الخ) صلة ٦٨٤ العادة (قوله وقيد) بفتحات مثقلا (قوله الطبايع الاربعة) أى البلغم والصقرا والدم

في رأس شهر واحد من السنة ثم لم يعاوده لرد اذ لا يعرف ذهابه ولو جن عنده مرة في السنة ثم انقطع فلا يجوز بيعه حتى يبين اذ لا يؤمن عودته ولو أصابه في السنة جذا ام او برص وبرئ قبل علمه المبتاع فلا يرد الا ان يخاف عودته أهل المعرفة وليس له رده بحرب او حرة وان انسح وورم ولا يلهق في السنة ولو أصابه صم او خرس فلا يرد اذا كان معه عقله ابن شامس انما اختصت هذه السنة بهذه الثلاثة لان هذه الادواء تقدم اسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون فصل بحسب ما جرى الله تعالى فيه من العادة باختصاص تأثر ذلك السبب بذلك الفصل وقيد الجنون بقوله (ب) قساد (طبع) من الطبايع الاربعة كغلبة السوداء (أو) (ب) حس جن الرقيق اى دخوله فيه وتغيبه عن احساسه لانه لا يزول وان زال فالغالب عوده (لا) ان كان الجنون (ب) كضربة) وطرية وخوف فلا يرد به لامكان زواله بعاجلة وامن عوده وقدم رده بجنون اصله بطبع فقط اسريانه لا يس جن او ضربة لعدم سريانه وذكره ثارده بالاولين حيث يبيع بعهد سنة فان يبيع بغيرها فلا يرد بالمحدث ويرد بالقديم ان كان بطبع او من جن لا بكضربة لقوله وبما العادة السلامة منه ومحل العمل بالعهدين (ان شرطا) بضم الشين المججمة وكسر الراء وجود الفعل من ناء التأنيث الواجبة في رافع ضمير المؤنث ولو مجازي التأنيث باعتبار عنوان الضمانين (أو) لم تشرطوا (اعتيدا) في بيع الرقيق الخطير يرد او جهل السلطان الناس عليهما ولعله اكتفى بقوله اعتمدا ولا بد في اشتراطهما من التصريح بهما ولا يكفي قوله اشترى على عهدة الاسلام فانها الضمان من العيب والاستحقاق قال في النوادر قال ابن القاسم واذا كتب في الشراء في غير بلد العهدة وله عهدة المسكين لم ينفعه ذلك اذ لم تجز فيهم اه ونقله ابن يونس أيضا ومفهوم الشرط عدم العمل بهما ان لم تشرطوا ولم تعتمد او لم يعمل السلطان الناس عليهما وهذه رواية المصريين وروى المدنيون انه يقتضى به في كل بلد وان لم يكن شرط ولا عادة وفي البيهان قول ثالث لابن القاسم في الموازية لا يحكم بهما بينهم وان اشترطوا وعلى رواية المدنيين يجب حل الناس عليهما وعلى رواية المصريين قروى ابن القاسم يستحب جعلهم عليهما وروى أشهب لا يحكم أهل الآفاق عليها انظر التوضيح بنائى (والمشتري اسقاطهما) أى العهدتين عند البائع بعد وقوع العقد عليهما بشرط أو إعادة لانه حق له فله ترك القيام بما يحدث زمنهما لا يقال هذا اسقاط لشي قبل وجوبه لانه قول سبب وجوبه جرى وهو زمان العهدة للبائع ذلك قبل البيع لا بعده ولا يخالف هذا قوله وان لا عهدة أى لا يعمل بشرط

والسوداء (قوله الرقيق) مفعول من مضافا لفاعله (قوله أى دخول) أى الجن (قوله فيه) أى الرقيق (قوله لانه) أى جنون الطبع أو من الجن (قوله وقدم) بفتحات مثقلا أى المصنف (قوله رده) أى الرقيق (قوله بجنون أصله) أى الرقيق (قوله بطبع) صلة جنون (قوله لسريانه) أى جنون الطبع للقرع (قوله سريانه) أى جنون الضربة ومن الجن للقرع (قوله وذكر) أى المصنف (قوله رده) أى الرقيق (قوله بالاولين) أى جنون الطبع (قوله بغيرها) أى عهدة السنة (قوله فلا يرد) بضم فسكون أى الرقيق (قوله ان كان) أى الجنون (قوله وبجد) بفتحات مثقلا أى المصنف (قوله الفعل) أى شرطا (قوله باعتبار) صلة مجرد (قوله عنوان الضمانين) اضافته للبيان (قوله ولعله) أى المصنف (قوله عنه)

أى حل السلطان (قوله اعتمدا) أى لاستلزام الحل الاعتماد (قوله بهما) أى عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله عندهما فانها) أى عهدة الاسلام (قوله في غير بلد العهدة) أى البلد الذى لم تعتمد فيه عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله له) أى المشتري (قوله لم ينفعه) أى المشتري في اثبات عهدة الثلاث وعهدة السنة (قوله ذلك) أى كتب له عهدة المسكين (قوله الشرط) أى ان شرطا أو اعتيدا (قوله بهما) أى العهدتين (قوله بهما) أى العهدة (قوله بعد وقوع العقد عليهما) صلة اسقاط (قوله لانه) أى القيام بهما (قوله له) أى المشتري (قوله وهو) أى سبب الوجوب (قوله ذلك) أى اسقاطهما (قوله هذا) أى للبائع ذلك الخ

(قوله اسقاطهما) أي العهدين (قوله ان ذلك) أي اسقاطهما (قوله له) أي البائع (قوله بالشرط) أي شرط اسقاطهما (قوله فيها) أي مسائل الالتزام (قوله اذا كانت) أي العادة (قوله اسقاطها) أي العهدة (قوله عنه) أي البائع (قوله له) أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله له) أي البائع (قوله به) أي الشرط (قوله الاول) أي صحة البيع والتوفية بالشرط للبائع فلا عهدة عليه للمشتري (قوله وخروج) بفتح خاء مثقلا أي التخصي (قوله بفساد البيع) تصوير ٦٨٥ للثالث (قوله ورده) أي تخريج

الثالث (قوله بان هذا) أي

فساد البيع افساد الشرط

(قوله ثم قال) أي الخط (قوله

وفيها) عطف على بعدهما

(قوله واقتصر) أي المصنف

(قوله عليه) أي كونه من

المشتري (قوله هنا) أي في

المختصر (قوله مع تعقبه)

أي المصنف (قوله له) أي

ما اقتصر عليه هنا (قوله

ذكرها المصنف) جوابا لما

(قوله عاطفا) حال من فاعل

قال (قوله أي رد بما مر الخ)

تفسير للمقدر (قوله فيه)

أي الرقيق المنكح به (قوله

لبنائها) أي النكاح

او الصداق (قوله ولانه)

أي الصداق (قوله من

الغرو والجهل) بيان لما

بعده (قوله سماء) أي

الصداق (قوله ان لم تسترط)

أي العهدة نان (قوله فيه)

أي المهر (قوله والا) أي

وان اشترطت فيه (قوله

عمل) بضم العين (قوله بهما)

أي العهدين (قوله فيه)

أي المنكح به (قوله لان فيه)

أي شرطهما (قوله هذا)

عدمها لان المراد بهما عهدة الاسلام وهو ضمان المبيع من عيب قديم أو استحراق والكلام هنا في ضمان ما يحدث بالمبيع في الثلاث أو السنة الخط انظر اذا شرط البائع اسقاطها ما حكى في التوضيح هنا عن ابن رشد ان ذلك له وحكي بعده في الكلام على ثياب مهنة العبد انه لا يوفي له بالشرط وعليه اقتصصر في المختصر هناك فقال وهل يوفي بعدهما أولا لا تمس شرط ز كما لم يطب وان لا عهدة الخ وقد بسطت القول في ذلك في تحرير الكلام على مسائل الالتزام ومخلص ما فيها اذا كانت جارية بالمبيع على العهدة واشترط البائع في عقد البيع اسقاطها عنه فقبل يصح المبيع ويوفي له بالشرط ولا عهدة له عليه وقبل يسقط الشرط ولا يوفي له به حكاهما التخصي واختار الاول وخروج ثالثا بفساد البيع افساد الشرط ورده لما زير بان هذا في الشرط المتفق على فساده وأما المختلف فيه اختلفا فاشهر واقل يوجب فسادا ثم قال والحاصل ان كلامن القوانين الاولين قوی مرجح وأما الثالث فضعيف والأظهر من القولين الاولين ما اقتصر عليه خليل في مختصره لانه من باب اسقاط الحق قبل وجوبه (و) ان يبيع رقيق بعهدة ثلاث أو سنة وظهر فيه عيب بعد مضي مدتهم احتمل حسدونه في مدتهم أو بعدهما فالعيب الذي ظهر بالرقيق المبيع بالعهدتين بعد زمانهما (المحتمل) حدوته (بعدهما) أي العهدين وفيها ضمانه (منه) أي المشتري ابن الحاجب على الاصح واقتصر عليه هنا مع تعقبه له في توضيحه ولما استثنى بعض أهل المذهب مسائل ليس فيها عهدة ثلاث ولا سنة وعدها المتبسطي احدى وعشرين مسئلة ذكرها المصنف فقال عاطفة اعلی مقدار أي رد بما مر في غير رقيق منكح به (لا في) رقيق (منكح) بضم الميم وفتح الكاف وسكون النون أي مزوج بفتح واو (به) أي يجعل صدقا فالعهدة نان ساقتان فيه لبنائها على المكارمة ولانه يجوز فيه من الغرو والجهل ما لا يجوز في البيع وقد سماه الله تعالى نخلة والنخلة العطية بلا عوض ان لم تسترط فيه والاعمل بهما فيه وقفا بالشرط لان فيه غرض او مالية قاله ابن حجر وهذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب فيه العهدة قياسا على البيع قال مالك رضي الله تعالى عنه أشبهه بشئ بالبيع النكاح (أو) رقيق (مخالع) بفتح اللام أي خالعت به الزوجة زوجها فلا عهدة فيه له عليها لان سبيله المناجزة عابا ولا غنقارا الغرو فيه ولان المرأة لما كانت تثلب به نفسها ملكا تاما ناجزا لا يعتقه رده ولا فسخ وجب ان يملك الزوج العوض ملكا تاما ناجزا قاله ابن رشد (أو) رقيق (مخالع) بفتح اللام به (قد مد) فيه قصاص على انكار أو على اقرار فلا عهدة فيه لهذا وأما المصالح به عن عمد لا قصاص فيه بل شبهة التلف كالامة أو خطا فان كان على انكار فلا عهدة فيه أيضا وان كان على اقرار أو بينة ففيه العهدة لانه يبيع قاله في الذخيرة ابن رشد وأما المصالح به فغنما المصالح به على الانكار وأما المصالح به على

أي عدم العهدة في المنكح به الذي مشى عليه المصنف (قوله فيه) أي الرقيق المنكح به (قوله فيه) أي المخالع به (قوله له) أي الزوج (قوله عليها) أي الزوجة (قوله فيه) أي المخالع به (قوله به) أي الخلع (قوله على انكار الخ) صلة مصالح (قوله لهذا) أي التعليق السابق في المخالع به من أن سبيله المناجزة (قوله أو خطا) عطف على عمد (قوله فان كان) أي الصلح (قوله فيه) أي الرقيق المصالح به (قوله ففيه) أي الرقيق المصالح به (قوله لانه) أي الصلح على اقرار أو بينة

(قوله لشبهه) أى الصلح على انكار (قوله ولاقتضائه) أى الصلح (قوله لاخذنه) أى المصالح به المصلحة (قوله فلا تجوز لهما) أى المتصالحين (قوله فيه) أى الرقيق المصالح به (قوله ولو استحق) بضم القاف وكسر الهمزة أى المصالح به (قوله انقضاء) أى اجتماعهما (قوله سقوطها) أى العهدة (قوله دليل) خبر تعديله (قوله على أنه) أى الشأن (قوله الانكار) أى الصلح عليه (قوله والاقرار) أى الصلح عليه (قوله ٦٨٦) وان ما ذكره عطف على أنه (قوله أولا) بشد الواو (قوله من العهدة الخ) بيان لما (قوله

الاقرار فيبيع فقيمة العهدة ولم يكن في الصلح على الانكار عهدة لشبهه الهبة في حق دفعه ولاقتضائه المناجزة لاخذنه على ترك الخصومة فلا تجوز له ما فيه عهدة ولو استحق لما رجع بالعوض على حكم البيع وأما ما أخذ عن دين أو دم فلا عهدة فيه لوجوب المناجزة فيه انقضاء للدين بالدين اهـ البنائى تعديله سقوطها في المأخوذ عن دين دليل على أنه لا فرق بين الانكار والاقرار وأن ما ذكره وأما من العهدة في المصالح به على الاقرار فمحمول على الاقرار بعين لافي الذمة (أو) رقيق (مسلم) بفتح اللام أى مدفوع (فيه) رأس سلم الى نصف شهر مثلاً فلا عهدة فيه للمسلم على المسلم اليه وقال ابن حبيب فيه عهدة لأنه مشتري ابن رشد ووجه قول ابن القاسم بعدم العهدة أنه ليس مشتري بعينه وانما هو ثابت في الذمة بصفة فاشبهه القرض (أو) رقيق مسلم (به) أى مجعول رأس مال سلم ابن رشد عن ابن العطار ان الرقيق اذا كان رأس مال لا عهدة فيه ابن رشد وهو صحيح لان السلم يقتضى المناجزة وهذا قائم من المدونة (أو) رقيق (قرض) أى مقرض بفتح الراء فلا عهدة فيه فاذا اقترض شخص رقيقاً سلباً ثم حدث به عيب يرد به في العهدة أن لو كانت فيه فانه يلزمه رد مثله سلباً الا ان يرضى المقرض برده مبيعاً فيجوز لانه حسن اقتضاء وهو معروف ابن رشد لا اختلاف أنه لا عهدة في الرق المقرض اذا ليس بمبيعاً والعهدة انما جاءت فيما اشترى من الرقيق (أو) رقيق مبيع وهو غائب (على صفة) أى وصفه من بالعه أو غيره فلا عهدة فيه ابن رشد وأما العبد المشتري على صفة فلا عهدة فيه لان وجه بيعه يقتضى اسقاطها لاقتضائه المناجزة اذا كان الناس يتابعون الغائب على ما أدركت الصفة حياً مجموعاً فهو من المبتاع فان اشترط الصفة لم تكن فيه عهدة لان بيع الصفة بيع مخبر قاطع للضمان والعهدة وان لم يشترط ذلك فحمل مالك رضي الله تعالى عنه البيع على ذلك مرة ومرة جعل السلعة في ضمان البائع حتى يقبضها المبتاع فيكون قبضه لها على هذا القول قبضاً تاماً لا عهدة فيه اهـ الخط معنى كلامه أن البائع ان شرط على المبتاع ان ضمان المبيع منه اـ أدركته الصفة وان لم يشترط ذلك فاذا واصل للمشتري وقبضه كان ذلك مسقطاً لضعفانه وعهدة (أو) رقيق (مقاطع) بفتح الطاء المهملة (به) أى الرقيق رقيق (مكاتب) معنق على مال مؤجل عن المال المؤجل الذى اعتق على أدائه فلا عهدة فيه للسيد على المكاتب ابن رشد لانه اذا كان عبداً بعينه فكانه انتزعه منه واعتقه وان كان بغير عينه فقد أشبهه المسلم فيه الثابت في الذمة فسقطت العهدة وفي الواضحة لا عهدة في الرق الموهوب للشواب لبيعته على المسكرمة لا على المسكينة وهو يشبه العبد المتكح به فيدخله الاختلاف الذى في المتكح به واختلف في العهدة

محمول) خبر ان (قوله للمسلم) بكسر اللام (قوله فيه) أى الرقيق المسلم فيه (قوله لانه) أى المسلم فيه (قوله مشتري) بفتح الراء (قوله بعدم العهدة) تصوير لقول ابن القاسم (قوله أنه) أى المسلم فيه الخ خبر وجه (قوله وهذا) أى عدم العهدة في المسلم به (قوله قائم) أى مفهوم (قوله به) أى الرقيق (قوله يرد) بضم ففتح أى الرقيق (قوله به) أى العيب (قوله كانت) أى العهدة (قوله فيه) أى الرقيق (قوله فانه يلزمه) أى المقرض (قوله مثله) أى الرقيق (قوله برده) أى مثله (قوله لانه) أى الرضا بالمعيب (قوله وهو) أى حسن الاقتضاء (قوله انه) أى الشأن (قوله المقرض) بفتح الراء (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله من الرقيق) بيان لما (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله اسقاطها) أى العهدة (قوله

لاقتضائه) أى وجه بيعه على يقتضى اسقاطها (قوله اذا كان الناس الخ) علة اقتضائه المناجزة (قوله مجموعاً) أى سلباً في (قوله فان اشترط) أى المبتاع (قوله ذلك) أى الصفة (قوله على ذلك) أى شرط الصفة (قوله منه) أى المبتاع (قوله ان أدركته الصفة) أى حياً مجموعاً (قوله عن المال المؤجل) صفة مقاطع (قوله اعتق) بضم الهاء وكسر التاء (قوله فيه) أى المقاطع به (قوله اذا كان) أى المقاطع به (قوله فكانه) بفتح الهاء وشدة النون أى السيد (قوله انتزعه) أى المقاطع به (قوله منه) أى المكاتب (قوله وان كان) أى المقاطع به (قوله لبيعته على المسكينة) علة لا عهدة في الرق الموهوب للشواب (قوله وهو) أى الموهوب للشواب

(قوله اتقد) أى البائع الثمن قبل الاقالة (قوله ايجابه) أى العتق على مشترته (قوله على أنه) أى الرقيق (قوله التخيير) أى
 مشترته بين اعتاقه ورده لبايعه (قوله ثابت) نعم دين (قوله لانه) أى رده بالعيب ٦٨٧ (قوله من الورثة) بيان لمن (قوله فى
 القسمة) صلة أخذه (قوله
 على باقهم) أى الورثة صلة
 قسمة (قوله وهذا) أى
 التعليل بالمودة (قوله
 واشتراه) أى زيد الرقيق
 (قوله لانها) أى العهدة
 (قوله بها) أى الوصية (قوله
 لذلك) أى انهما جاتاؤدى
 بطلان الوصية (قوله
 معين) بفتح الياء (قوله
 معيناً) بفتح الياء حال من
 مكاتبه (قوله لان رده)
 أى بالفساد (قوله المقال
 منه) بضم الميم (قوله فاعله)
 أى المقال منه (قوله وكاتبه
 الخ) بيان ما دخل بالكاف
 (قوله للرقيق) تنازع فيه
 عتق وكاتبه وتدبير (قوله
 المشتري) بفتح الراء (قوله
 بهما) أى العهدين (قوله
 من مشترته) تنازع فيه
 عتق وكاتبه وتدبير (قوله له)
 أى مشترته (قوله على أحد
 الخ) صلة سقطنا (قوله
 وقال) أى ابن القاسم (قوله
 هو) فصل به ليصح العطف
 على المشتري قال (قوله
 وهو) أى الرجوع بقيمة
 العيب (قوله على أنه) أى
 الشأن (قوله السنة) بقطع
 الهمز جمع لسان (قوله أنه)
 أى الشأن (قوله وجد)
 بضم فكسر (قوله لا يعدل)
 بضم الباء وفتح الدال (قوله
 مبياعه) فاعل يقبضه (قوله فهو)
 أى ليقبضه بكيل (قوله ولا
 يحصل) أى التوفية (قوله بذلك)
 أى السكيل أو الوزن أو العبد

فى الرق المستقال منه فقال ابن حبيب وأصبح فيه العهدة وقال محنون لعهدة فيه وهذا
 اذا اتقد والافلاعهدة فيه قولاً واحداً لانه كما اخذ عن دين أفاده الخط (أو) رقيق (مبيع
 على كفلس) فلاعهدة فيه ان علم المشتري ان البائع حاكم ودخل بالكاف لمبيع على نفسه
 أو غائب لو فادى دين أو نفقة كزوجة (أو) رقيق (مشتري) بفتح الراء (للعق) سواء كان على ايجابه
 أو على أنه سر بالشراء أو على التخيير أو على الإيهام لعهدة فيه للتشوف للحرية وللتساهل في غنمه
 (أو) رقيق (ماخوذ عن دين) من فرض أو بيع ثابت بينة أو اقرا أو على انكاره على وجه
 الصلح أو قضاء القرض أو عن المبيع لان تحليص الحق بقعة رفيه مثل هذا وأكثر منه عادة
 وللعتق على حسن الاقتضاء ولوجوب المناجزة لا يكون ديناً بين (أو) رقيق بيع و (رد) بضم
 الراء وشد الدال على بائعه بعيب قديم فلاعهدة على مشترته لبايعه لانه فسخ للمبيع لا بيع ثان
 (أو) رقيق (ورث) بضم الواو وكسر الراء فلاعهدة فيه لمن أخذه من الورثة فى القسمة على باقهم
 (أو) رقيق (وهب) بضم الواو وكسر الراء لثواب فلاعهدة فيه فاحرى لغير ثواب (أو) امة
 (اشترها زوجها) فلاعهدة له على بائعها المودة بينهما المقتضية عدم ردها بما يحدث فيها
 فى الثلاث أو السنة وهذا يقيد أن شرائها زوجها كذلك والمعتد خلافه كما يقيد بخصيص
 الامة فلها العهدة على بائعه لمصول المباعدة بينهما بانفساخ النكاح وليس لهما عهدة كمنه من
 نفسهما بالملك بخلاف العكس (أو) رقيق (موصى ببيعه من زيد) مثلاً واشترى مالاً بالوصية فلا
 عهدة له لانها جاتاؤدى لبطلان الوصية (أو) رقيق (موصى ببيعه) (عن احده) الرقيق فلاعهدة
 لمشتريه عالماً بذلك (أو) رقيق معين موصى (بشرائه للعق) فلاعهدة فيه فان لم يعين ففيه
 العهدة (أو) رقيق (مكاتبه) معيناً رقيق فلاعهدة فيه (أو) الرقيق (المبيع) بيعها (فاسداً)
 المردود على بائعه بالفساد فلاعهدة فيه لبايعه على مشترته لان رده فسخ للمبيع * (قبضه) * جملة
 المسائل التى ذكرها المصنف هنا عشرون مسألة وكذا فى التوضيح وقد نبه عليه اللقائى فى
 حاشيته طى وانما أسقط المصنف فى توضيحه ومختصره مما عده المبطل المقال منه ولذا لما
 عدها فى كتابى المبطل قال وماترأ خليل المقال منه فاعله سقط من النسخة لمبطل
 (وسقطنا) أى العهدين (بكعة) ناجر وكاتبه وتدبير الرقيق المشتري بهما من مشترته (فيهما)
 أى العهدين فليس له قيام بعيب حدث فيه بعد كعته على أحد أقوال ابن القاسم وقال أيضاً
 هو وسخنون وأصبح بقيمة العيب اللخمى وهو أحسن على أنه اشترى على السنة الشيوخ
 أنه متى وجد قول لابن القاسم وسخنون لا يعدل عنه قاله تمت (وضمن) بفتح فكسر شخص (بائع)
 شيئاً (مكلاً) كحب وغاية ضمانه (ليقبضه) أى المكمل مبتاعه (بكيل) الظاهر ان الباء سببية
 أو بمعنى بعد صلة قبض فهو كقول ابن الحاجب والقبض فى المكمل بكيل وشبهه فى الضمان
 فقال (ك) شئ (موزون) فيضمنه بائعه فى حال وزنه (و) شئ (معدود) فيضمنه بائعه فى حال عده
 (والاجرة) للمكمل أو الوزن أو العبد الذى يحصل به التوفية للمشتري (عليه) أى البائع
 لوجوب التوفية عليه ولا تحصل الا بذلك واجرة كيل الثمن أو وزنه أو عده على المشتري لانه

بضم فكسر (قوله لا يعدل) بضم الباء وفتح الدال (قوله مبياعه) فاعل يقبضه (قوله فهو) أى ليقبضه بكيل (قوله ولا يحصل)
 أى التوفية (قوله بذلك) أى السكيل أو الوزن أو العبد

(قوله بخلاف) تنازع فيه شرط وعرف (قوله في المثلثين) أي مسئلة المثلث ومسئلة النمر بان شرط أو عرف ان أجرة الاول على المشتري والثاني على البائع (قوله بالفتح) أي للام المولى وراء المشتري (قوله ولذا) أي كون فاعل المعروف لا يغرم (قوله السائل) أي الطالب الاقالة أو التولية أو الشراكة (قوله فالاولى) بفتح الهمزة تعريج على ولذا الخ (قوله يقال) أي في الشارح (قوله لانه) أي المقرض (قوله قضائه) أي ٦٨٨ القرض (قوله منه) أي البائع (قوله منه) أي المشتري (قوله حكماء) أي الاتفاق (قوله

فيهما) أي المثلثين
(قوله ونازعه) أي ابن رشد
(قوله في الاولى) بضم الهمز
أي تولى البائع الكيل أو
الوزن والافراغ (قوله
فقال) أي ابن عرفة (قوله
قوله) أي ابن رشد (قوله
في هلاكه) أي المبيع (قوله
انه) أي الضمان (قوله منه)
أي بانه (قوله خلاف)
خبر قوله (قوله في كونه)
أي الضمان (قوله منه)
أي المشتري (قوله ويريد)
أي المشتري (قوله اذا
امتلا) أي ثم هلك ما فيه
قبل افراغه في وعاء المشتري
(قوله بسببه) أي البائع
المبيع (قوله في القمع)
بفتح السين القاف وفتح الميم
وتسكن تخفيفا أي الآلة
التي لها طرفان واسع يصب
فيه وضيق يدخل في الاناء
الضيق حين الافراغ فيه
(قوله فأريق) أي المصبوب
(قوله فأجاب) أي ابن رشد
(قوله ضمانه) أي المراق
(قوله بوجوب التوفية)
أي على البائع (قوله قال)

أي ابن رشد (قوله وان كان) أي القمع من منافع المشتري الخ مباغنة في تضمين البائع وعمله بقوله فان البائع لما وافرغ
التزم الخ (قوله له) أي المشتري (قوله فقال) أي ابن رشد (قوله قوله) أي البائع (قوله واختاره) أي جواب ابن رشد (قوله غيره)
أي السائل متعقبا قول السائل وابن رشد القمع من منافع المشتري تطوع له به البائع الخ (قوله القمع يلزم البائع كالمكيل
بغير ان العرف بذلك) عبارة الخط وتعب غير السائل هذا الحكم الاخير وقال الصواب الزام القمع له لانه عرف الناس وعادتهم

كما يلزمه احضار الميكال فيما يكال اذا كان عرف الناس لان المبتاع ترتب له في ذمة البائع التكيل كما يفعل الناس والتزم
 المتعقب هذا القول فقال السائل الاول احب الى والفرق ان الكيل يلزم البائع قوله فاوفوا السكيل والقمع تفضل لا يلزمه
 الا ان يلزمه نفسه في مختصر فتاوى ابن رشد لابن عبد الرقيق التولسي لا يضمن المشتري الزيت حتى يصير في انائه ولو صبه
 البائع في القمع على القول بالتوفية واختلف المتأخرون اذا قال البائع لا اصب الا في اناء واسع لا يحتاج الى قمع فهل له ذلك اولاً ولا
 (قوله وافرغ) يضمن الهمز وكسر الراء (قوله ثم وجدت) يضمن فكسر (قوله يد) يضمن الياء (قوله حكم) يضمن فكسر (قوله
 الموجب) بكسر الجيم أي المتيث نعت قبض (قوله بينهما) أي العقار ومبتاعه ٦٨٩ (قوله وتكينه) أي المبتاع (قوله

فيه) أي العقار (قوله
 منه) أي العقار (قوله
 اخلائها) أي الدار (قوله
 منها) أي أمة البائع
 (قوله مقود) بكسر فسكون
 فقطح (قوله دخوله) أي
 المبيع (قوله فأنذنه) أي
 بيان القبض (قوله فلو
 قدمه) أي بيان القبض
 (قوله نبه) بفتح نون
 أي المصنف (قوله بماليس
 فيه حق توفية) بيان لغيره
 واصله حق البيان (قوله
 وان كان الضمان فيه بالعقد
 الصحيح) حال (قوله لانه)
 أي المصنف الخ علة فيه على
 القبض (قوله قدم) بفتح
 مثلاً أي المصنف (قوله
 ان ضمانه) أي مبيع البيع
 الفاسد الخ مقول قدم
 (قوله ولم يبين الخ) حال
 (قوله أنزله) أي البائع
 المشتري (قوله فيه) أي
 العقار (قوله منزله) أي

وافرغ على زيت في اناء المبتاع ثم وجدت فأرقيه ولم يدرفي أي الزيتين كانت حكم بانها كانت
 في زيت المبتاع لانها في انائه (وقبض) بسكون الواو مدة مصدر قبض بفتحها مضاف المقعوله
 (العقار) المبيع بفتح العين المهملة أي الارض وما اتصل به امن بناء وشجر الموجب لنقل ضمان
 للمبتاع وخبر قبض مصور (بالخليفة) يضمن ما وتكينه من التصرف فيه بقسائم من اتيحه ان
 كانت وان لم ينقل البائع أمتعته منه الادار سكنى البائع فلا بد من اخلائها منها (وقبض غيره)
 أي العقار المبيع (بالعرف) بين الناس كميزاة الثوب واستلام مقود الدابة في بيان كيفية
 القبض لا فائدة له في البيع الصحيح الذي لا توفية فيه لدخوله في ضمان مشتريه بالعقد وانما
 تظهر فأنذنه في الفاسد وفي كل ما يحتاج لحوز كوقف وهبة ورهن فلو قدمه عند قوله وانما ينقل
 ضمان الفاسد بالقبض لكان مناسبا لخط تنبيهات الاول نبه على القبض في العقار وغيره
 مما ليس فيه حق توفية وان كان الضمان فيه بالعقد الصحيح كاتيه عليه بعده بقوله وضمن بالعقد
 لانه قدم في آخر البيوع المنهي عنها في الكلام على البيع الفاسد ان ضمانه لا ينقل الا بقبضه
 ولم يبين ههنا ان القبض ما هو في نفسه هنا والله أعلم الثاني التمكن من القبض هو معنى قول
 المؤرخين أنزله فيه منزله فان تأخر أنزله عن وقت البيع أنزله بعد ذلك ومعناه أمكنه من قبضه وحوز
 اياه اه (وضمن) يضمن فكسر أي ضمن المشتري ما اشتراه صحيحا بلا خيار ولا توفية فيه ولا
 عهدة ثلاث (بالعقد) الصحيح اللازم من الجانبين فلا يضمن المشتري من فضولي أو رقيق أو سفيه
 أو صغير بالاذن وليسم أو بخيار الا بعد اجازة المالك والسيد والولي وبث البيع واستثنى من
 الضمان بالعقد فقال (الا السلعة) المحبوسة أي المؤخرة عند بائعها (القبض) (التمن) الحال
 من مشتريها (أولاد الشهاد) من بائعها على تسليمها لمبتاعها أو على أن تمنها حال في ذمته لم يقبضه أو
 مؤجل (ف) يضمنها بائعها ضمانا (ك) ضمان (الرهن) في التفصيل بين ما يغاب عليه وما لا يغاب
 عليه وبين ما هلك بيئته وما هلك بدونها طي الاستثناء في كلام المصنف صحيح بالنسبة لماعدا
 المحبوسة للتمن أو للاشهاد لان ضمان غيرهما من البائع أصالة (قوله فقيه) أي الاستثناء بالنسبة لهما نظرا (قوله لان كونه)
 في استثناء المحبوسة لذلك ابن الحاجب لكن ابن الحاجب لم يقل كالرهن ومراده الضمان فيه ما

٨٧ من في البائع (قوله فقيه قول) أي يكتب المؤنق (قوله ومعناه) أي أنزله منزله (قوله اجازة المالك) أي بيع
 الفضولي (قوله والسيد) أي بيع الرقيق (قوله والولي) أي بيع الصغير والسفيه (قوله وبث البيع) أي بخيار (قوله ذمته) أي
 مبيعها (قوله لم يقبضه) أي البائع منه (قوله أو مؤجل) عطف على حال (قوله في التفصيل) صلة كاف التشبيه (قوله بالتسليم)
 عدا المحبوسة للتمن أو للاشهاد لان ضمان غيرهما من البائع أصالة (قوله فقيه) أي الاستثناء بالنسبة لهما نظرا (قوله لان كونه)
 أي المحبوس للتمن أو للاشهاد (قوله عن ضمان المشتري) أي أصالة (قوله وتبع) أي المصنف (قوله لذلك) أي التمن أو للاشهاد (قوله
 ومراده) أي ابن الحاجب (قوله فيها) أي المحبوس للتمن والمحبوس للاشهاد (قوله وهو) أي كون ضمانهما من البائع أصالة

(قوله قولي) بفتح اللام مفتي قول بلانون لاضافته (قوله وعليه) أي كون ضمانهما أصالة من البائع صلة قرره أي كلام ابن الحاجب (قوله في كلامه) أي ابن الحاجب (قوله ثم قال) أي طي (قوله قوليها) أي المدونة (قوله إن ضمانهما) أي المحبوسة للفن والمحبوسة للاثم اذ الخ بيان لاحد قوليهما بحدف من (قوله كلامه) أي خليل (قوله له) أي خليل (قوله فانه) أي خليل (قوله فيه) أي السلم (قوله على هذا) أي ان ضمانهما من البائع أصالة (قوله وكأنه) أي خليل (قوله بفتح الهمزة وشدة النون) (قوله غره) أي خليل (قوله تضمن) بضم التاء (قوله مع انه) أي خليل (قوله عنه) أي قول ابن عبد السلام المشهور بالخ (قوله ذلك) أي المشهور بالخ (قوله وفيه) أي أخذه من قول ابن رشد المذكور (قوله من قوله) أي ابن القاسم (قوله مشهورا) أي في المذهب وغيره شاذ (قوله على صفة) صلة المبيع (قوله ٦٩٠ فيضمنه) أي المشتري (قوله ان اتفقا) أي المتبايعان (قوله مبيعا) فاعل ضمان

من البائع أصالة وهو أحد قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وعليه قرره في توضيحه فجاء الاستثناء في كلامه حسنا ثم قال فلودرج المصنف على أحد قوليه ان ضمانهما من البائع أصالة بخلاف الاستثناء في كلامه حسنا ووافق ما يأتي له في السلم فانه جرى فيه على هذا وكأنه غره قول ابن عبد السلام المشهور ان المحبوسة للفن تضمن ضمان الرهان اه مع انه حد عنه في باب السلم ولعل ابن عبد السلام أخذ ذلك من قول ابن رشد المشهور من قول ابن القاسم انها كالرهن اه وفيه نظرا ذلا يلزم من كونه مشهورا من قوله **ك**ونه مشهورا (والا) المبيع (الغائب) على صفة أو رؤية سابقة لا يتغير بعدها (فبالقبض) بضمه مشترية الا للعقد المبيع على صفة أو رؤية سابقة بحر افا فيضمنه به بالعد قد الصحيح اللازم من الجانبين ان اتفقا على سلامته حين العقد فان بيع مزارعة أو تنازع في سلامته حينه فبقبضه كغيره الا بشرط ضمانه مبيعا فاده عب (والا) الامة (المواضعة فبخر وجها) أي الامة (من المحبوسة) تدخل في ضمان مشتريةا الخط تبع في هذا ابن عبد السلام فانه قال في شرح قول ابن الحاجب وقيل لا ينتقل الا بالقبض **ك**الغائب والمواضعة ما نصه ذكر المواضعة هنا ليس بالبين لان ضمانها انتهى الى خروج الامة من المحبوسة لا الى قبضها مشتريةا اه زاد في التوضيح والذي نقله الباجي ان ضمانها الى رؤية الدم قال لان ابن القاسم في المدونة أجاز للمشتري الاستمتاع برؤية الدم اه ثم قال وظاهر كلام التوضيح والشارح ان الباجي انما أخذ ذلك من كلام ابن القاسم وأن المشهور خلافه وليس كذلك وقد صرح في المدونة بأنها تخرج من ضمان البائع برؤية الدم ونصها وأكره ترك المواضعة واقتناع المبتاع على الاستبراء فان فعلا أجزأ أن قبضها على الامانة وهي من البائع حتى تدخل في أول دمها اه ونقله الباجي على أنه المذهب ونصه اذا ثبت أن الاستبراء والمواضعة يرتفع بظهور الحيض فانه باقول الدم قد خرجت من ضمان البائع وسقطت سائر أحكام المواضعة وتقرر ملك المشتري عليها وهل يحصل له الاستمتاع بها أولا قال ابن القاسم ذلك لما قول ما تدخل في الدم ويجب على قول أنهم به انه يستحب له أن يؤخر حتى يعلم أن ما رآه من الدم حيض اه وقال ابن يونس بعض

المضاف لمفعوله (قوله هذا) أي فيخر وجهان المحبوسة (قوله فانه) أي ابن عبد السلام (قوله ذكر) بكسر فسكون مصدر مضاف لمفعوله (قوله هنا) أي فيما ينتقل بالقبض (قوله ليس بالبين) بكسر الباء مثقلا أي الظاهر خبر ذكر (قوله مشتريةا) فاعل قبض مضافا لمفعوله (قوله قال) أي الباجي (قوله في المدونة) صلة أجاز (قوله ثم قال) أي الخط (قوله ذلك) أي اتهام ضمان المواضعة برؤية الدم (قوله خلافه) أي ما أخذه الباجي من كلام ابن القاسم (قوله وقد صرح في المدونة الخ) في قوة التعليل لو ليس كذلك (قوله بأنها) أي المواضعة (قوله ونصها) أي المدونة (قوله واكره) بفتح الهمزة والراء (قوله

المقروين

واقتناع عطف على ترك (قوله فان فعلا) أي المتبايعان اقتناع المبتاع على الاستبراء (قوله ان قبضها) أي الامة المبتاع (قوله وهي) أي الامة أي ضمانها (قوله ونقله) أي نصها (قوله على أنه) أي نصها (قوله ونصه) أي الباجي (قوله والمواضعة) عطف تفسير (قوله فانه) أي الشأن (قوله باقول) صلة خرجت أي الامة (قوله سائر) أي جميع واضافته للبيان (قوله عليها) أي الامة (قوله له) أي المشتري (قوله بها) أي الامة (قوله أولا) أي أولا يحصل له الاستمتاع بها (قوله ذلك) أي الاستمتاع بها (قوله له) أي المشتري (قوله ويحيى) أي يخرج (قوله انه) أي الشأن (قوله له) أي المشتري (قوله يؤخر) أي المشتري الاستمتاع بها (قوله من الدم) بيان لما

(قوله باول) صلة صارت (قوله وحله) أي المشتري عطف على صارت (قوله تقييلها) أي الامنة (قوله وتلدن) أي المشتري (قوله بها) أي الامنة (قوله وخالفه) أي ابن القاسم (قوله وقال) أي ابن وهب (قوله تسقم) أي تدوم (قوله فلا تدخل) أي الامنة (قوله استحقاق) أي تحقق (قوله فلم يحك) أي ابن يونس (قوله باستقرار الضمان) أي من البائع (قوله بتناهي طيبها) تصوير لا من الجائحة (قوله كفصب معين) بالاضافة (قوله من المبتاع) خيران (قوله فالارضح) أي في عبارة المصنف تقرير على ومفهوم الخ (قوله بالجبر) صلة بدئي (قوله في الدفع) صلة تنازع (قوله أولا) بشد الواو ٦٩١ (قوله لانه) أي المثنى (قوله في يده) أي البائع (قوله هذا) أي جبر المشتري

(قوله هذا) أي جبر المشتري على دفع الثمن أولا (قوله المعقود عليه) أي البيع (قوله ثمن ومثنى) أي منقسم اليهما (قوله العقد) أي البيع (قوله في شيء من المثلثات بشئ من الاثنان) أي وتنازع البائع والمشتري في الدفع أولا (قوله أولا) بشد الواو (قوله وقال) أي سند (قوله قبله) أي الكلام السابق (قوله دنائير بدراهم) هذا صرف (قوله دراهم بدراهم) هذه مبادلة ان كانت المماثلة في العدد ومما طلة ان كانت في الوزن (قوله منهما) أي العقادين (قوله الصرف) أي التبادل (قوله علاقة) بكسر العين (قوله وفي الدراهم بالدنانير) أي أو الدراهم بمثلها أو الدنانير بمثلها أعددا (قوله في الاقباض) أي أولا (قوله ما تقدم في الذهب والورق) أي من توكيل عدل يقبض منه وما ويسلم لهما (قوله عنه) أي العقد (قوله من مجله) أي العقد (قوله

القره بين باول دخولها في الدم صارت الى ضمان المشتري عن ابن القاسم وحله تقييلها وتلدن بها وخالفه ابن وهب وقال حتى تسقم الحصة لا مكان انقطاع لدم فلا تدخل في ضمان المشتري الا بعد استحقاق الدم واستقراره اه فلم يحك قولنا باستقرار الضمان الى خروجه من الحصة والله أعلم ونفقة الواضحة على البائع قاله في الرسالة ومفهوم الواضحة أن ضمان المستبرأ من المشتري وهو كذا لا يصرح به الجزولي (والا الثمار) المبيعة بعد بدو صلاحها على رؤس شجرها فيضمن بائعها (لا) وقت أمن (الجائحة) بتناهي طيبها ومفهوم للجائحة أن ضمانها من غير الجائحة كفصب معين من المبتاع وهو كذلك كما في وقالارضح والا الثمار فضمن جائحة الاثمن (و) ان بيع عرض أو مثلي غير عين بعين وقال البائع لا ادفع الثمن حتى اقبض الثمن وقال المشتري لا ادفع الثمن حتى اقبض الثمن (بدئي) يضم الموحدة وكسر الهمزة مشددة (المشتري) بالجبر على دفع الثمن النقدي (للتنازع) أي عند تنازعه مع البائع لعرض أو مثلي غير عين في الدفع أولا لانه في يده كالمثل في الثمن لخط هذا في غير الصرف وأما فيه فلا يجبر واحد منهما سند المعقود عليه ثمن ومثنى فالثمن الدنانير والدراهم وما عداهما مثنى فان وقع العقد في شيء من المثلثات بشئ من الاثنان فقال ابن القاسم يلزم المبتاع تسليم الثمن أولا وقال قبله ان وقع العقد على دنائير بدراهم أو دراهم بدراهم وقال كل منهما لا ادفع حتى اقبض فلا يتعين على واحد منهما التسليم قبل الآخر وقيل لهما ان تراخي قبضكما فسح الصرف وان كان بحضورهما كل واحد ان يأخذ عين صاحبه وفي الدراهم بالدنانير يوكل عدلا يقبض منهما ويسلم لهما فقبض من هذا في وقت قبضه من هذا فان وقع العقد على شيء من المثلثات بشئ من المثلثات كعرض بعرض وثلاث في الاقباض فعلى ما تقدم في الذهب والورق الا أن العقد لا يفسخ بترخي القبض منه ولا بافتراقهما من مجلسه اه * (فرع) في المسائل المقبوضة في المقيد يستل من رجل ابتاع من آخر دابة أو عرضا وزعم انه معيب وامتنع من دفع ثمنه حتى يحكم له في العيب وقال البائع لا أحاكمك فيه حتى أقضي عنه فقال ابن مزين ان كان من العيوب التي يقضي فيها من ساعته فلا يقدم حتى يحكم بينهما وان كان يتناول أمره فإنه يقضي عليه بدفع ثمنه ثم يبتدئ الخصومة بعد عبد الحق وبهذا قال القرويون ابن مغيث وبه مضت القتيبان شيوخ قرطبة وغيرها من الاندلس ورأيت أبا المطرف يفتي به غير مرة وحكاها عن خلف بن عبد الغفور عن أهل المذهب في كتابه المسمى بالاستغناء * (فرع) في الزوادران

في المائل خبر مقدم (قوله في المقيد) خبر مقدم (قوله وزعم) أي المبتاع (قوله انه) أي المبيع (قوله وامتنع) أي المبتاع (قوله فيه) أي العيب (قوله عنه) أي المبيع (قوله ان كان) أي العيب (قوله وان كان) أي العيب (قوله وبه) أي الذي قاله ابن مزين صلة قال (قوله وبه) أي ما أفتى به ابن مزين صلة مضمة (قوله من الاندلس) بيان لغيرها (قوله المطرف) بضم ففتح فكسر مثة لافقاء (قوله وحكاها) أي أبو المطرف ما أفتى به

(قوله النقاد) بضم النون وشدة القاف جمع ناقد (قوله بعضهم) أى النقاد (قوله والمختلف) بفتح اللام (قوله بتوفيقه) أى كبل أو وزن أو عدله ضمان (قوله ثابت) نعت سماوى (قوله فيلزمه) أى المسلم اليه (قوله لثقله) أى المسلم فيه (قوله بذمته) أى المسلم اليه (قوله ولم يثبت) أى هلاك المبيع (قوله وتيسر) أى المشتري بالمبيع عطف على الفسخ (قوله بمثله) أى المبيع المثلى (قوله أو قيمته) أى المبيع المقوم (قوله من قوله ومنك الخ) قال المصنف قبله وإن أسكت عرضا فهلك يدينه فهو منه إن أهمل أو أودع أو على الاتقاع الخرشى يعنى أن المسلم إذا جعل رأس المال عرضا يغاب عليه طعنا ما أو غيره ودفعه للمسلم اليه فترك في يد المسلم فهلك في يده فضمانه من المسلم اليه لا يتقاه لما بعد العقد الصحيح أن كان تركه عند المسلم على سبيل الإهمال أى على السكت لتمكنه من قبضه أو على سبيل الوديعة لأنه صار أميناً فيه أو على سبيل الاتقاع بأن كان المسلم استغنى منفعة العرض المجعول رأس مال سلم حين أسلمه أو استأجره من المسلم اليه وأما لو استعاره فيضمنه ضمان الرهان كالأرض والتموتى كما يأتي ص ومنك أن لم تقم بئمة بوضع التوثيق ونقض السلم وحلف الأخير الآخر الخرشى يعنى أن المسلم إذا وضع عنده رأس المال الذي يغاب عليه لأجل أن يتوثق على المسلم اليه بأشهاد أو وهن ٦٩٢ أو جعل ثم ادعى ضياعه فإن ضمانه منه حيث لم تقم بئمة بئمة لا كونه يتقضى

اختلاف النقاد في الدائير والدرهم فقال بعضهم جيداً وبعضهم رديئة فلا يعطى إلا ما اجتمعوا على جودته وما لا يشك فيه والمختلف فيه صار معيباً باختلافهم فيه فليس له أن يعطيه به معيباً أه أفاده الخط (و) أن يبيع شئ معين بعبارة صحيحة وتلف وهو في ضمان بآئعه (الملك) المبيع المعين بعبارة صحيحة منبرما (وقت ضمان البائع) بتوفيقه أو خوف جائحة أو مواضعة أو غيبة وكان تلقاه (بسماعوى) ثابت أو متصادق عليه وخبر التلف (بفسخ) بيه فلا يلزم البائع الاتيان بغير المبيع المعين بخلاف تلف المسلم فيه عند احضاره وقبل دفعه للمشتري فيلزمه مثله لثقله بذمته وتقدم حكم المحبوسة للثمن أو للاشهاد وبيع الخيار (و) أن لم يثبت السماوى ولم يتصادق عليه (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مشددة نائب فاعله (المشتري) بتا صحيحاً (ان غيب) بفتح الغين المعجمة والتحية مشددة أى أخفى البائع المبيع وادعى هلاكه ولم يصدقه المشتري ولم يثبت بينة ونسك البائع عن اليمين فيخير المشتري بين الفسخ لعدم تمكنه من قبض مبيعه وتيسر وتكسك وطالب بآئعه بمثله أو قيمته فإن حلف البائع تعين فسخه كما يأتي في السلم من قوله ومنك أن لم تقم بئمة بوضع التوثيق ونقض السلم وحلف الأخير الآخر فاتفق ما هنا وما يأتي فيه ثم أن ما يأتي في السلم من التخيير فيما وضع للتوثيق جار على قول مالك رضى الله تعالى عنه أن الضمان في المحبوسة للثمن من البائع أصالة ولذا ثبت الخيار للمشتري وهو أحد قولين في المدونة كما تقدم وعلى هذا القول تدخل في قوله والتلف وقت ضمان البائع بسماعوى بفسخ وأما على ما مشى عليه المصنف من أن المحبوسة للثمن كالرهن فلا تدخل هنا إذا

السلم في هذا الوجه بعد أن يحلف على ما ادعاه من هلاك رأس المال لآئمه على تعميمه فإن تكلم عن اليمين بخبر المسلم اليه في نقض السلم وبقائه وأخذ قيمته فالحلف شرط في نقض السلم وأما أن قامت بئمة للمسلم فالسلم ثابت ففاعل حلف ضمير المسلم المخاطب بقوله ومنك والتلف لأن قوله وحلف والأخير ليس من كلام المدونة وإنما هو تقييده للتواصي والاولى أن يقول وحلف ونقض السلم لأن النقص متأخر عن الحلف لكن الواو لا ترتب على

المعقد (قوله ومنك) بضم النون ضمان رأس المال الذي ادعت تلقاه يدينك (قوله أن لم تقم بئمة) لك لا تخيير على تلقاه (قوله ووضع) بضم فكسر أى رأس المال عندك (قوله للتوثيق) على المسلم اليه بأشهاد أو وهن أو جعل وبالجملة حال (قوله ونقض) بضم فكسر أى فسخ السلم فسقط المسلم فيه عن المسلم اليه (قوله وحلف) أى المسلم على تلف رأس المال بلا تعد ولا تقييد شرط في نقض السلم فقيمة التفتات من الخطاب إلى الغيبة (قوله والا) أى وإن لم يخلف المسلم (قوله خير) بضم بلا تعد ولا تقييد شرط في نقض السلم فقيمة التفتات من الخطاب إلى الغيبة (قوله والا) أى وإن لم يخلف المسلم (قوله خير) بضم انخاء وكسر المثناة منقلاً (قوله الآخر) بفتح الخاء أى المسلم اليه في فسخ السلم وعدمه واتباع المسلم بمثل أو قيمة رأس المال (قوله فاتفق ما هنا وما يأتي فيه) أى السلم تقر ببيع على وخبر المشتري أن غيب ونسك البائع فإن حلف تعين فسخه الخ (قوله من التخيير) بيان ما (قوله جار) خبران (قوله ولذا) أى كون الضمان من البائع علة ثبت (قوله وهو) أى كون ضمان ما وضع للتوثيق من البائع أصالة (قوله وعلى هذا القول) صلة تدخل (قوله تدخل) أى المحبوسة للثمن (قوله من أن المحبوسة للثمن كالرهن) أى في أن ضمانها أصالة على الرهن (قوله فلا تدخل) أى المحبوسة للثمن

(قوله فيها) أى المحبوسة للثمن (قوله وانما له) أى المشتري (قوله منه) أى المشتري أصالة (قوله لتخيره) أى المشتري (قوله لها) أى المحبوسة للثمن (قوله هنا) أى فى وخير المشتري ان غيب (قوله غير ظاهر) خبر ادخال (قوله لنسبى) بضم النون وفتح الباء (قوله من شره) بيان من (قوله فيه) أى تحقيق طنى (قوله ان ضمانها) أى المحبوسة للثمن الخ مفعول قول المضاف لقوله (قوله أيضا) أى كما يجزى على أن ضمانها من البائع (قوله وعليه) أى ما صرح ٦٩٣ به ابن رشد (قوله تحصل) بفحركات

مثقلا (قوله انه) أى الشأن (قوله مصدق) بفتح الدال (قوله تصديقه) أى مثقلا (قوله ويكون) أى بآنها (قوله من قول ابن مبتاعها) (قوله من قول ابن القاسم) بيان المشهور (قوله من أن السلعة المحبوسة للثمن الخ) بيان قول ابن القاسم (قوله بدفعها) أى القيمة فى أكثر منها (قوله فيخير) أى المبتاع (قوله وعدمه) أى تصديقه (قوله من المبتاع) خبر ان (قوله ونقله) أى كلام ابن رشد (قوله بقوله) أى ابن رشد (قوله أن تخير المشتري الخ) فاعل تبيين (قوله يجزى على القول الخ) خبر ان (قوله مشى عليه المصنف) أى سابقا (قوله وان المحبوسة للثمن الخ) عطف على ان تخير الخ (قوله هنا) أى فى وخير ان غيب (قوله وأن مسألة السلم) عطف على ان تخير الخ (قوله لكن التخيير فى كلام ابن رشد الخ) استدرار على وأن مسألة السلم الخ لرفع ايمامه موافقة المصنف ابن رشد على أن

لا تخير للمشتري فيها وانما له القيمة بالغة ما بلغت كما تقدم لان الضمان منه فلا موجب لتخيره فادخل من ومن تبعه لها هنا غير ظاهر فالودرج المصنف سابقا على ان المحبوسة للثمن ضمانها من البائع أصالة لصح ادخالها هنا فاعلم ما قلناه فى هذا الحل محل ما سبق اليه وشديد عليه اذ لم نمن حقيقة من شره قاله طنى البنائى فيه نظير صرح ابن رشد بأن تخير المشتري بين الفسخ والقيمة يجزى على قول ابن القاسم ان ضمانها كالرهن أيضا وعليه فمدخل المحبوسة للثمن هنا فى قوله وخير مشتري ان غيب وعليه يجزى ما يأتى فى السلم ويتفق الحلان ونص ابن رشد الذى تحصل فى تلف السلعة المحبوسة للثمن أنه ان قامت بينة على تلفها فنفى قولان أحدهما أن مصيبتها من بآنها وينفسخ البيع والثانى أن مصيبتها من مشتريها يلزمه الثمن وان لم تقم بينة على تلفها فأربعة أقوال أحدها ان بآنها مصدق بيمينه على تلفها كانت قيمتها مثل ثمنها أو أقل أو أكثر وينفسخ البيع قاله مضمون وثانيها تصديقه بيمينه وينفسخ البيع الآن تكون قيمتها أكثر من ثمنها فلا يصدق الآن يصدقه مبتاعها ويكون بالخيار بين أن يصدقه فيفسخ البيع أو يضمه القيمة ويثبت البيع وهو قول ابن القاسم وهذا القولان على قياس القول بأن المصيبة من البائع وينفسخ البيع اذا قامت بينة على التلف وثالثها تصديق بآنها بيمينه على تلفها وتلزمه قيمتها كانت أقل من ثمنها أو أكثر وثبت البيع وهو الذى يأتى على المشهور من قول ابن القاسم من ان السلعة المحبوسة للثمن حكمها حكم الرهن ورابعها أن بآنها مصدق بيمينه فى تلفها وعليه قيمتها الآن تكون أقل من ثمنها فلا يصدق لآتهامه بدفعها فى أكثر منها الآن يصدقه المبتاع فيخير بين تصديقه وأخذ قيمتها ودفع ثمنها وعدمه وينفسخ البيع وهذا القولان على قياس القول بان مصيبة السلعة المحبوسة للثمن من المبتاع اذا قامت بينة على تلفها على حكم الرهن ونقله الموضع وابن عرفة وتبين لك بقوله وهذا القولان الثالث والرابع ان تخير المشتري بين الفسخ وأخذ القيمة مع عدم البينة يجزى على القول بان ضمان المحبوسة كالرهن وهو الذى مشى عليه المصنف كما يجزى على مقابلة وان المحبوسة يصح ادخالها هنا وان مسألة السلم الآتية تجزى على ما هنا أيضا لكن التخيير فى كلام ابن رشد بعدد من البائع والمصنف ذكر فيما يأتى أنه بعد نكوله على طريقة ابن أبى زيد ونقلها عنه ابن يونس واجرى مسألة السلم على حكم ضمان الرهن وذكر فيه التخيير المشتري بعد نكول البائع كما ذكره المصنف والله أعلم (أو عيب) بضم العين المهملة وكسر الهمزة مثقلا نائبة ضمير المبيع بسماعى وقت ضمانه بآنها فيخير مبتاعه بين القسمة بجميع ثمنه ولا أرض له ورده والرجوع بجميع ثمنه طنى ينبغى أو يتعين قراءته بالبناء للناصب عن الفاعل أى تخير المشتري ان تعيب المبيع بسماعى زمن ضمان بآنها بطابق ما قلناه وهكذا فرضا فى الجواهر ونصه واذا

تخير المشتري بعد حلف البائع (قوله انه) أى التخيير (قوله نكوله) أى البائع (قوله ونقلها) أى طريقة ابن أبى زيد (قوله عنه) أى ابن أبى زيد (قوله واجرى) أى ابن يونس (قوله وذكر) أى ابن يونس (قوله فيها) أى مسألة السلم (قوله ما قبله) أى والتلف بسماعى (قوله فرضها) أى المسئلة فى الجواهر

(قوله زمن ضمانه) أي المبيع صله تعيب (قوله الخيار) أي بين رد المبيع واقتسكه به (قوله فإن أجاز) أي المشتري البيع (قوله فبكل الثمن) أي بفضي البيع (قوله لا أرى له) أي المبتاع على بآئعه أي وإن رد فله الرجوع بجميعه عنه (قوله له) أي ابن شاس (قوله فهو) أي ما في الجواهر (قوله قوله) أي ابن الحاجب (قوله البت) مثله الخيار (قوله بسماوى) صله تناف (قوله وقت ضمان البائع) صله تلف (قوله يفسخ المبيع) خبر تلف (قوله وتعيبه) أي المبيع بسماوى وقت ضمان البائع (قوله يثبت) يضم فسكون فكسر (قوله الخيار) أي للمبتاع بين التمسك به بجميعه عنه بالأرض ورده واخذ منه كله (قوله على ضبطه) أي تعييبه (قوله معيناً) بفتح الياء حال من المبيع لمصدرية المضاف (قوله قبل) الخ صله هلاك (قوله بغير سبب بآئعه) صله هلاك (قوله كاستحقاقه) خبر هلاك (قوله يفتقر بيعه) خبر ثان لهلاك موضح لوجه الشبه (قوله وتغيره) أي المبيع (قوله حينئذ) أي حين ضمان بآئعه (قوله بفتح) صله تغير (قوله كعدمه) ٦٩٤ أي تغير وخبره (قوله يوجب تخيير مبتاعه) أي في تمسكه به بجميعه عنه ورده

تعيب المبيع بآفة سماوية زمن ضمانه من البائع فله المبتاع الخيار فإن أجاز فبكل الثمن لا أرض له وإن الحاجب تابع له فهو معنى قوله وتلف المبيع البت بسماوى وقت ضمان البائع يفسخ البيع وتعييبه يثبت الخيار اه على ضبطه بعين مهمله وقال ابن عرفة وهلاك المبيع معينا قبل ضمان مبتاعه بغير سبب بآئعه كاستحقاقه بفتح بيعه وتغيره حينئذ بفتح كعدمه بوجب تخييره مبتاعه وقت أو يتعين لأن تقريره على أن البائع عيبه بوجب التناقص مع قوله ألا ترى وكذلك تعييبه أي المبيع في التفصيل بين كونه من البائع أو أجنبي فوجب غرم الأرض وكونه من المشتري فيكون قبضاً وبثوث الكلام على العيب السماوى اه عب ويخير المشتري هنا مع أن السلعة في ضمان بآئعه لا انبرام العقد هنا فالسلعة على ملك المشتري وله ردّها لأنما في ضمان البائع (أو استحق) يضم التوقيف وكسر الخاء المهملة من مبيع معين في ضمان بائع أو مشتر جز (شائع) فيه ان كثر كئلته بل (وان قل) الجزء الشائع المستحق كسبب عشره فيخير المشتري بين التمسك بالباقي فيرجع بجملة المستحق من الثمن ورده فيرجع بجميعه عنه ان كثر المستحق كئلته سواء قبل القسمة أم لا كان متخذاً للغلة أم لا كان قل عن ثلث ولم ينقسم ولم يتخذها فان انقسم أو اتخذها فلا يخير ويلزمه باقيه بجمسته من ثمنه فالصور رعاية الخيار في خمس منها أربع صوراً كثيرة وهي التي قل المبالغة والخامسة القليل مما لا ينقسم ولم يتخذ لها وهي صورة المبالغة ولزم الباقي بجمسته في ثلاث قليل المنقسم اتخذها أم لا وقليل غيره اتخذها ثبت واحتراز بشائع عن استحقاق جز معين فيلزم التمسك بآئعه بجمسته من الثمن ان لم يكن المستحق الاكثر والاحرم (وتلف) بفتح اللام مصدر تلف بكسر هاء مضاف لناعه (بعضه) أي المبيع المعين وهو في ضمان بآئعه (أو استحقاقه) أي بهض المبيع المعين في ضمان بائع أو مشتر (ك) ظهور (عيب) قديم به في أنه ينظر للباقي فان كان النصف أو أكثر لزم التمسك به بجمسته من ثمنه ان تعدد المبيع وان اتخذ خيراً المشتري كما تقدم في قوله وبما العادة السلامة منه

وأخذ جميع ثمنه (قوله تقريره) أي كلام المصنف (قوله عيبه) أي المبيع (قوله ويقوت) يضم فقط فكسر مثقلاً عطف على يوجب (قوله من مبيع معين) صله استحق (قوله في ضمان بائع) الخ صله استحق أو نعت مبيع (قوله فيه) أي المبيع المعين (قوله المستحق) بفتح الخاء (قوله بالباقي) أي بعد الاستحقاق (قوله فيرجع) أي المشتري (قوله من الثمن) بيان لحصة (قوله ورده) أي الباقي عطف على التمسك (قوله ان كثر المستحق) شرط في بخير الخ (قوله قبل) بكسر الموحدة أي المبيع (قوله كانه) أي المبيع (قوله كان) بفتح الهمز وسكون النون

تشبيهه في التخيير (قوله قل) أي المستحق (قوله ولم ينقسم) أي المبيع (قوله ولم يتخذ) يضم الخاء (قوله له) أي الغلة (قوله فلا يخير) يضم (قوله لها) أي الغلة (قوله فان انقسم) أي المبيع (قوله أو اتخذ) يضم التاء وكسر الخاء (قوله لها) أي الغلة (قوله فالصور رعاية) لأن المبيع إما أن يكون متخذاً للغلة أم لا وفي كل ما قابل للقسمة أم لا وفي كل المستحق منه اما قليل واما كثير تقرير على ان كثر المستحق الخ (قوله أربع صوراً الكثير) أي مما قبل القسمة أم لا اتخذ للغلة أم لا (قوله المبالغة) أي وان قل (قوله والا) أي وان كان المستحق الاكثر (قوله سزم) أي التمسك بالقل بجمسته من ثمن الكل (قوله في انه) أي الشان صله كاف التشبيه (قوله ينظر) يضم الياء بفتح الخاء (قوله فان كان) أي الباقي (قوله وان تعدد) أي المبيع

(قوله وان كان) أى الباقي (قوله أقل) أى من النصف (قوله لا تنسخ البيع الخ) على حرم التمسك بالآقل (قوله يتلف أكثر المبيع الخ) سبب انفساخه (قوله انشاء) خبر التمسك (قوله اذ لا يعلم) بضم الياء الخ على شراء مجهول (قوله ما يخصه) أى الآقل (قوله منه) أى الثمن (قوله وما هنا) أى وحرم التمسك بالآقل (قوله أعم) أى لشموله الآقل مما تناف بعضه في ضمان بآئعه والآقل مما استحق بعضه مطلقا (قوله وذكره) أى وحرم التمسك بالآقل (قوله أيضا) أى كإذ كره لا عيشته ومخالفته فرضه (قوله انفسخ) أى برد الباقي وأخذ جميع غنمه (قوله في تلف أو استحقات) غير منوتين لضافتهما ٦٩٥ (قوله بعضه) أى المثلى (قوله وورده) أى

الجميع (قوله وليس له) أى المشتري (قوله بالسليم) أى من العيب (قوله فيها) أى المدونة (قوله وورده) أى ما بقي (قوله أوورده) أى الجميع (قوله به) أى ما تقدم (قوله منها) أى المدونة (قوله أيضا) أى كما صرح به في كتاب العيب (قوله وهو) أى القليل (قوله عنه) أى العيب (قوله لكونه) أى العيب (قوله عليه) أى المبيع غير داوة محله (قوله يصط) بضم ففتح (قوله عنه) أى المشتري (قوله بسببه) أى القليل الذى لا ينفك (قوله اذ قال) أى ابن رشد (قوله في الطعام) أى بهديعه (قوله كونه) أى الفساد (قوله الأهرار) بفتح الهمز وسكون الهاء بمدودا جمع هراء (قوله والبسوت) أى التى يخزن الطعام فيها تسير للأهرار (قوله الذى) نعت الفساد (قوله عنه) أى الطعام (قوله

(و) ان كان أقل (حرم التمسك بالآقل) من نصف المبيع العيب الذى تلف أو استحق بعضه لا تنسخ البيع يتلف أكثر المبيع أو استحقاقه فاقه التمسك بالآقل بخصته من غنمه انشاء شراء بثن مجهول اذ لا يعلم ما يخصه منه الا بعد التقويم والنسبة وما هنا أعم من قوله سابقا ولا يجوز التمسك بالآقل استحق أكثره وما هنا مقروض فيما يعرض في ضمان البائع وما تقدم فيما يعرض بعد انتقاله الى المشتري وذكره هنا أيضا ليرتب عليه قوله (الا) المبيع (المثلى) أى المكمل أو الموزون أو المعدود الذى تلف بعضه في ضمان بآئعه أو استحق بعضه في ضمان بآئعه أو مشتريه فلا يحرم التمسك بالآقل فيخير المشتري بين الفسخ والتمسك بالآقل بخصته من غنمه ابن الحاجب بخلاف المثلى فيها الموضع أى في التلف والاستحقاق فيخير المشتري في التمسك بالآقل الباقي وفي الفسخ والفرق ان ما ينوب بعض المثلى من غنمه معلوم فلا يتوقف على تقويم ونسبة (تنبيه) * فهو رعيب قديم في بعض المثلى ليس الخيارات فيه كالخيار في تلف أو استحقات بعضه اذ الخيار في العيب بين التمسك بالجميع وورده وليس له التمسك بالسليم بخصته قال فيها من اشترى مائة اردب فاستحق منها خمسة وخمسون خيرا المبتاع بين أخذ ما بقي بخصته من الثمن وورده وان أصاب بخمسين اردباً منها عيباً أو بثلاث الطعام أو بربعه فاعماله أخذ الجميع أو وورده وليس له رد العيب وأخذ الجيد بخاصة اه وصرح به في كتاب التداين منها أيضاً فأفاده الخطا (ولا كلام) مشتركة ثلثا (واحد) عيبا بالجميع وفي نسخة البساطى بالطاء المهملة أى لاحد المتبايعين في عيب (قليل) وهو المعتاد وجوده في المبيع بحيث (لا ينفك) أى لا يخرج المبيع عنه عادة لكونه من طراوة الارض لامن أمر طارئ عليه (ك) بال طعام (قاع) أى الطعام الذى في أسفل البيت الذى به الطعام من طراوة أرضه فلا يحيط عنه نقي من غنمه بسببه غ قوله ولا كلام لو أخذ في قليل لا ينفك الخ اشقل هذا الكلام مع شدة اختصاره على الاقسام الخمسة التى ذكرها ابن رشد اذ قال الفساد الموجود في الطعام خمسة أقسام أحدها كونه مما لا ينفك الطعام عنه كالفساد اليسير في قيعان الأهرار والبسوت الذى جرت العادة به فهذا لازم للمشتري ولا كلام له فيه (وان انفك) العيب القليل عنه ولا خطب له كإتلاف بعضه بغير أذى ابن رشد الثانى ما ينفك عنه الطعام لأنه يسير لا خطب له فان أراد البائع أن يلتزم المبيع ويلزم المشتري السالم بما ينوبه من الثمن كان له ذلك بلا خلاف وان أراد المشتري أن يلتزم السالم ويزد المبيع بخصته من الثمن لم يكن له ذلك على ما في المدونة وروى يحيى عن ابن القاسم أن ذلك له (فلا يأتع ولا خطب له) أى القليل المنفك حال منه (قوله بعضه) أى الطعام (قوله الثانى) أى من الاقسام الخمسة (قوله الا انه) أى الفساد (قوله ان يلتزم المبيع) أى بما ينوبه من الثمن (قوله ويلزم) بضم الياء وكسر الزاى أى البائع (قوله بما ينوبه) تنازع فيه يلتزم ويلزم (قوله من الثمن) بياناً (قوله كان له) أى البائع (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بما ينوبه من الثمن (قوله بخصته) تنازع فيه يلتزم ويرد (قوله من الثمن) بيان حصته (قوله لم يكن له) أى المشتري (قوله ذلك) أى رد المبيع (قوله له) أى المشتري

ولا خطب له) أى القليل المنفك حال منه (قوله بعضه) أى الطعام (قوله الثانى) أى من الاقسام الخمسة (قوله الا انه) أى الفساد (قوله ان يلتزم المبيع) أى بما ينوبه من الثمن (قوله ويلزم) بضم الياء وكسر الزاى أى البائع (قوله بما ينوبه) تنازع فيه يلتزم ويلزم (قوله من الثمن) بياناً (قوله كان له) أى البائع (قوله ذلك) أى الزام المشتري السالم بما ينوبه من الثمن (قوله بخصته) تنازع فيه يلتزم ويرد (قوله من الثمن) بيان حصته (قوله لم يكن له) أى المشتري (قوله ذلك) أى رد المبيع (قوله له) أى المشتري

(قوله من الثمن) بيان حصته (قوله والزام) عطف على الزام (قوله من الثمن) بيان ما ينوبه (قوله الثالث) أي من أقسام الفساد (قوله كونه) أي الفساد (قوله كاره له) أي البائع (قوله ذلك) أي الزام المشتري السالم بما ينوبه (قوله لم يكن له) أي المبتاع (قوله ذلك) أي رد المبيع بخصته (قوله الرابع) أي من أقسام الفساد (قوله كونه) أي الفساد (قوله لم يكن له) أي البائع (قوله ذلك) أي الزام المشتري السالم بخصته (قوله وله) أي البائع (قوله ذلك) أي الزام المشتري السالم بخصته (قوله واختيار) عطف على مذهب (قوله الخامس) أي من ٦٩٦ أقسام الفساد (قوله كونه) أي الفساد (قوله الجبل) بضم الجيم وشد اللام

(الزام الربع) المبيع من المبيع (بخصته) من الثمن والزام المشتري السالم بما ينوبه من الثمن
 ابن رشد الثالث كونه مثل الخمس والربع ونحوهما فان أراد البائع أن يلزم المشتري السالم بخصته من الثمن ويسترد المبيع كان له ذلك بلا خلاف اذ لا اختلاف في أن استحقاق ربع الطعام أو خمسة لا يوجب للمبتاع رد باقيه وان أراد المبتاع أن يرد المبيع ويلتزم السالم بخصته من الثمن لم يكن له ذلك بلا خلاف أيضا (لا أكثر) من الربع ابن رشد الرابع كونه ثلثا أو نصفا فان أراد البائع الزام المشتري السالم بخصته من الثمن لم يكن له ذلك على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنه ما وله ذلك على مذهب أشهب واختيار سحنون ولم يكن للمبتاع الزام السالم ورد المبيع بخصته من الثمن الخامس كونه أكثر من النصف وهو الجبل فلا اختلاف انه ليس للبائع الزام المشتري السالم بخصته من الثمن ولا للمبتاع رد المبيع بخصته منه اه غ فأشار المصنف الى الاول بقوله ولا كلام لواحد في قليل لا ينفك كقاع والى الثاني والثالث بقوله وان انفك فللبائع الزام الربع المبيع فبادونه ان نفسه بما ينوبه من الثمن والى الرابع والخامس بقوله لا أكثر أي ليس للبائع الزام المبيع ان نفسه اذا كان أكثر من الربع كالثالث فما فوقه وانطبق قوله وليس للمشتري الزامه بخصته مطلقا على الاربعة التي بعد الاول المشار له بقوله ولا كلام لواحد في قليل لا ينفك اه كلام غ (وليس للمشتري الزامه) أي البعض السالم من العيب (بخصته) من الثمن ورد البعض المبيع على بائعه والرجوع عليه بخصته منه (مطلقا) أي في الاقسام الاربعة التي بعد القسم الاول لان من حجة البائع أن يقول أي حجة ما يحمل بعضه بعضا (و) اذا كان المبيع مقوما متعدد كعشر شياه بمائة كل شاة بعشرة واستحق منها بعضها أو ظهر معيبا وليس الاكثر وجب التسك بالباقي أو السالم بخصته من ثمنه (رجع) بضم فكسر فيما يخص كلامهم (القيمة) التي يحكم بها العادون للمستحق والباقي والمبيع والسالم وتنسب قيمة أحدهما لجموع قيمتهما وبذلك يخصه من الثمن فان قوم المستحق أو المبيع بعشرين والباقي أو السالم بثلاثين رجع بخصمى الثمن وان كانت قيمة كل منهما عشرين رجع بنصفه وان كانت قيمة الاول عشرين والثاني أربعين رجع بثلثه وعلى هذا القياس (لا يرجع) للتسمية عند العقد لكل سلعة لاختلاف السلع بالجوذة والرداغة واعتبرت زيادة المسمى للردى لنقص مسمى الجيد وعكسه (وصح) البيع ان شرط الرجوع للقيمة على تقدير طريان استحقاق أو ظهور عيب للبعض بل (ولو سكت) بضم

(قوله انه) أي الشان (قوله منه) أي الثمن (قوله على الاربعة) صلة انطبق (قوله ورد) عطف على الزام (قوله والرجوع) عطف على الزام (قوله عليه) أي البائع (قوله منه) أي الثمن (قوله واستحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله منها) أي العشر (قوله واطهر) أي بعضها (قوله معيبا) حال من فاعل ظهر (قوله وليس) أي المبيع أو المستحق الخ حال (قوله بالباقي) أي بعد الاستحقاق (قوله والسالم) أي من العيب (قوله بخصته) أي الباقي أو السالم صلة التسك (قوله منها) أي المستحق والباقي أو المبيع والسالم بيان كلا وبيان ما يحذف أي من الثمن (قوله للمستحق) بفتح الحاء صلة يحكم أو نعت القيمة (قوله وتنسب) بضم التاء وفتح السين (قوله قوم) بضم فكسر مفعلا (قوله

رجع) بضم فكسر (قوله بخصمى) بفتح السين مثنى خمس بلانون لضافته (قوله منهما) أي المستحق والباقي أو فكسر السالم والمبيع (قوله بنصفه) أي الثمن (قوله الاول) أي المستحق أو المبيع (قوله والثاني) أي الباقي أو السالم (قوله بثلثه) أي الثمن (قوله عند) صلة التسمية (قوله لكل سلعة) صلة التسمية (قوله لاختلاف السلع) لعل القيمة للتسمية (قوله واعتبرت) بضم التاء وكسر الفاء (قوله لنقص الخ) لعل اعتبرت (قوله وعكسه) أي اغتفر نقص المسمى للجيد وزيادة المسمى للردى (قوله بشرط) بضم فكسر (قوله بفتح الحاء أو ظهور) كلاهما مضاف لا يتون

(قوله عنده) أي البيع (قوله لها) أي القعية (قوله والآخر) أي وان لم تخالف التسمية القيمة (قوله صح) أي البيع الذي شرط فيه الرجوع للتسمية (قوله فهذا) أي ورجع للقيمة الخ (قوله اتلافه) أي المبيع (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله تقديمه) أي اتلاف المبيع من أحدهم (قوله عنده) أي تلقاه بسماوى (قوله المبيع) مفعول اتلاف المضاف لفاعله (قوله وقت صلة) اتلاف (قوله اتلافه) أي المشتري (قوله بابها) أي الخيار (قوله ضمانه) أي البائع (قوله ٦٩٧ العوض) أي المثل أو القيمة (قوله للمناف) بفتح اللام (قوله على البائع) صلة يوجب (قوله ولا خيار للمشتري) أي في أعضاء البيع ورده (قوله نفيا) أي المدونة (قوله فعليه) أي البائع (قوله ولذلك) أي اعطاء طعام مثله (قوله عليه) أي البائع (قوله زى) بكسر الزاى وشذالياء أي صفة (قوله ودفع) أي المبتاع (قوله له) أي البائع (قوله دفعه) أي الطعام (قوله إليه) أي المبتاع (قوله قال) أي ابن زرب (قوله يلزمه) أي البائع (قوله فان كان) أي البائع (قوله استأجره) أي البائع (قوله الطعام) أي البائع (قوله بثله) أي البائع (قوله ثمنه) أي المطلوب (قوله منه) أي الطعام (قوله ليس له) أي الطالب (قوله وانما له) أي الطالب (قوله قيمته) أي الطعام على المطلوب وللمطلوب ابتاع الجاني بثله (قوله بعزه) أي الطالب (قوله عن اخذه) أي الطعام (قوله ولم يختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله بضم الصاد المهملة وسكون الواو) أي جلد من مثل طعام أو غيره كخنزير وكان وعصفر

فكسره عنده عن بيان الرجوع لها والتسمية ويرجع للقيمة (لا يصح البيع ان شرطاً) أي المتبايعان (الرجوع لها) أي التسمية ان خالفت القيمة والاصح فهذا يتم لقوله ورد بعض المبيع بحصته ولما ذكر أن تلف المبيع بسماوى وقت ضمان بائعه يفسد ذكرهما اتلافه من مشتري أو بائع أو أجنبي والاولى تقديمه عنده فقال (واتلاف المشتري) المبيع بتاوقت ضمان بائعه (قبض) من المشتري لما أتلفه مقوماً كان أو مثلياً فلزمه عنه هذا في اتلاف كل المبيع وقد تقدم حكم اتلافه مبين بالخيار في باب (و) اتلاف (البائع) المبيع بتاوقت ضمانه أو ضمان مبتاعه (و) اتلاف (الأجنبي) أي غير المتبايعين المبيع بتاوقت ضمان بائع أو مشتري (يوجب) بضم التحتية وكسر الجيم (الغرم) بضم الغين المججمة وسكون الراء العوض للمتلف على البايع أو الأجنبي ولا خيار للمشتري فقيم في كتاب الاستحقاق ومن ابتاع من رجل طعاماً بعينه وفارقه قبل اكتماله فتهدى البايع على الطعام فعليه الاتيان بطعام مثله ولا خيار للمبتاع في أخذ نائيره ولو هلك الطعام بأمر من الله تعالى انتقض البيع وليس للبائع أن يعطى طعاماً مثله ولذلك عليه اهـ وسئل ابن زرب عن ابتاع قمحاً وشعبراً ورأى زى الطعام وسأوه عليه ودفع له عر بانه وبني الطعام عند بائعه ولم يحجزه المشتري ولم يكن له حتى ارتفع سعر الطعام وغلا فطلب المبتاع الطعام فأبى البايع فدفعه إليه قال يلزمه البيع فيما قدمه قلب لا كان أو كثيراً فإن كان قد استهلكه فعليه الاتيان بمثله اهـ وقوله في القباب وفي المسائل المقبوطة من عليه طعام فأبى الطالب من قبضه وبرائة ذمته ومكنه المطلوب منه من اراد أخفى جان على الطعام فقال مالك رضى الله تعالى عنه ليس له المسكلة وإنما له قيمته يوم يحجزه عن أخذه ولم يختلف في هذا (وكذلك) أي اتلاف كل المبيع في كونه من المشتري قبضاً ومن الأجنبي والبائع يوجب الغرم (اتلافه) أي المشتري أو البايع أو الأجنبي بعض المبيع ومنه تعيبه فان كان من المشتري فهو قبض لما أتلفه أو عيبه وان كان من بائع أو أجنبي أو يجب غرم عوضه والأجنبي يغرم العوض لمن الضمان منه مشترياً أو بائعاً والبائع يغرمه للمشتري ان كان الضمان منه فان كان من البايع خير المبتاع كما قدمه في قوله وخير المشتري ان غيب أو عيب ففي العمدة يخبر بين التسليم والرجوع بالارش والررد وفي الخطاي يخبر بين التسليم بلا ارش والررد أفاده عب البستاني ابن عاشر الذي في ابن الحاجب وكذلك تعيبه ومثله في نسخة ابن مرزوق واظهار أن نسخة اتلافه تحريف قال في ضيق أي تعيب المبيع كاتلافه في التفصيل فيه بين كونه من المشتري أو البايع أو أجنبي (وان) باع شخص صبرة على كيل كل أردب بكذا وأهلك قيل كيلها فما أهلك أي أتلف عهد شخص (بائع بالتأمين صبرة) بضم الصاد المهملة وسكون الواو أي جلد من مثل طعام أو غيره كخنزير وكان وعصفر

٨٨ مخ ني في كونه) أي الاتلاف صلة الكاف (قوله ومنه) أي اتلاف بهضبه (قوله فان كان) أي التعيب أو الاتلاف (قوله وان كان) أي اتلاف البعض أو تعيبه (قوله بخير) أي المبتاع (قوله والرجوع) أي على الجاني بأنما كان أو أجنبياً (قوله والررد) عطف على التسليم

تتأزع فيه أهلاً وبائع بيعت الصبرة (على الكيل) كل صاع بدرهم أو الوزن كل رطل بدرهم) مثلاً أو أعدل كل عشرة بدرهم مثلاً وأهلكها البائع قبل كيلها أو وزنها أو وعدّها (فالمثل) بكسر فسكون للصبرة المهيكة (تحويا) لصيغتها أو رطالها أو عددها يلزم البائع (أي وفيه) أي البائع المثل بكيله أو وزنه أو وعدّه للمشتري (ولا خيار لك) يا مشتري في فسخ البيع والتسليم وأخذ قيمته ولو برضا البائع لأنه بيع لطعام المعادضة قبل قبضه وهو المثل الذي وجب على البائع ومعه يوم أهلك البائع أنه لو هلكت بسماوى فسخ البيع وقد تقدم في قوله والتلف وقت ضمان البائع بسماوى يفسخ ومثله هلاكها بجناية البائع خطأ كما يظهر من تعبير المصنف والمدونة بأهلك وجعله س كالمعروف في لزوم المثل البائع لأن الخطأ في أموال الناس كالعمد تت فهم منه أنه لو أهلكها المشتري لكان قبضاً فتلزمه قيمته القول ابن الحاجب واتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول كيلي وجب القيمة لا المثل خليل تبع في هذا ابن بشير وجعل المازري هذا في الاجنبي وأما المشتري فأتلافه قبض لمكيله تحرياً ابن عرفة اللخمي عن المذهب من أتلف طعاماً ابتاعه على الكيل قبله وعرف كيله فقبض له وإن لم يعرف كيله فعليه عن القدر الذي يقال أنه كان فيه ومثله للمازري فقول ابن الحاجب أتلاف المشتري الطعام المجهول كيله يوجب القيمة لا المثل ولا يفسخ على الأصح وقبول ابن عبد السلام نقله إيجاب القيمة وهم وتعليقه عليه مقابل الأصح صواب (أو) أي وإن أهلك (أجنبي) صبرة يبعث بكيل قبله (فالقيمة) للصبرة يوم أتلافها تلزمه (إن جهات) بضم فكسر (المكيله) بفتح فكسر أي قدر كيل الصبرة فإن صرفت المكيله لزومه مثلاً (ثم) إذا غرم الاجنبي قيمة الصبرة (اشتري البائع) بها (ما) أي مثلاً (يوفي) قدر الصبرة تحرياً للمشتري (فإن فضل) شيء من القيمة لحدوث رخص المثل (ة) التفاضل (للبائع) إذا لاحق للمشتري فيه ولأن البائع لما كان عليه النقص كانت الزيادة له (وإن نقص) ما اشتراه به عن قدر الصبرة تحرياً لحدوث غلّام (فكلاً لا مستحقاً) لبعضها فإن كان ثلثاً فأكثر فلم يشتري الفسخ والتسليم بما يخص ذلك من الثمن وإن كان أقل منه سقطت عنه حصته من الثمن وفهم من قوله اشتري البائع أنه هو الذي يتولى الشراء ابن أبي زئبين وهو مدلول لفظ الكتاب وقيل المشتري وقيل الحاكم أو نائبه فإن أعدم الاجنبي أوقفه لا غرم على البائع ويخبر المشتري بين فسخ البيع وعدم فسخه وانتظار الاجنبي ابن عرفة التوتنسي لو لم يوجد المتعدي لكان للمبتاع

صواب (خبر تعقب (قوله قبله) أى قبلها صلة اهلاك (قوله تلزمه) أى الاجنبى (قوله فان عرفت
المكيلة) مفهوم ان جهلت (قوله لزمه) أى الاجنبى (قوله مثلها) أى الصبرة كيلا (قوله بها) أى القبة (قوله لا مشترى) صلة
يوفى (قوله فان كان) أى النقص (قوله وان كان) أى النقص (قوله منه) أى الثالث (قوله عنه) أى المشتري (قوله فهم) بضم
فكسر (قوله انه) أى البائع (قوله وهو) أى تولى البائع الشراء (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله لعدم) بفتح الهمزة والdal (قوله
فقد) بضم فكسر

الخاصة في فسخ البيع عنه لضرره بتأخره لوجود المتعدي المازرى وكذلك لو كان المتعدي معسر المكان للمبتاع الفسخ والتأخير ولو تطوع البائع بالزم المتعدي ارتفع خیارا اشتري والله أعلم (وجاز) لمشتراؤه وهو بشتيا (البيع) للشيء الذي اشتراه أو وهب له حيوانا كان أو غيره مقوما كان أو مثليا (قبل القبض) له من بئنه أو واهبه (الامطاق طعام المعاوضة) أى الذى ملك بعوض مالى أو غيره كصدق وخلع وارث جنائيه وأراد بطلانه الربوى وغيره ان ملك الطعام بمعاوضة مالية كسراء وقبول هبة ثواب بل (ولو) كان (كرزق) أى طعام مرتب (قاض) من بيت المال في نظير قضائه وادخلت الكافر رزق امام المسجد ومؤذنه وشيخ السوق والقسام والكاتب والجند من بيت المال والعالم في نظير التعليم والقوى وأشار بالاول قول يجوز بيع رزق القاضى قبل قبضه لانه على فعل غير محصور فاشبه الصدقة * (تسبهات) * الاول الصحيح عند اهل المذهب ان تحريم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه تعبدى لما فى الموطا والبخارى ومسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكفله وقيل معقول المعنى لان أهل العينة كانوا يتوصلون الى الربا ببيعه قبل قبضه فهى عنه سد الذريعة وقيل لان للشارع رخصة في ظهوره لقناعة به واتقاع الكيال والشيال ونحوهما ولو اجيز بيعه قبل قبضه لتبايعه أهل الاموال مخزنونا في مطاعمه فيحصل الغلاوة القحط (الثانى) المواعدة على بيع طعام المعاوضة قبل قبضه كالمواعدة على النكاح في العدة والتعريض به كالتعريض به فيها في سلمها الثابت وما ابتعت من الطعام بعينه أو بغير عينه كيدلاووزنا فلا تؤاخذ فيه أحد قبل قبضه ولا تباع طعاما تعبدى ان تقضيه من هذا الطعام الذى اشترى (الثالث) قبض الوكيل كقبض موكله فيجوز له بيعه به فانه فى رسم بيع ولا نقصان عليه من سماع عيسى وفى اول رسم من سماع ائمه من الوكالات ما ظاهره خلاف هذا وتكلم على ذلك ابن رشد ومحل منع بيع الطعام قبل قبضه اذا (اخذ) بضم الهمزة وكسر اللام المعجمة الطعام (بكيل) او وزن أو عدد فيجوز بيع المأخوذ جزا قبل قبضه على الاصح لقبضه بنفس شرائه لعدم التنوية فليس فيه نوى على بيع لم يتكلمها قبض وعطف على أخذ بكيل فقال (أو) كان الطعام (كبن جنس) شاة فلا يجوز اشتريه به قبل قبضه على المشهور عن ابن القاسم لانه يشبه المكيل نظر الكونه في ضمان بئنه وأجازه اشهب نظر الكونه جزا فاقا وفى باب السلم جواز شرائه من شاة من شاة مدعة معلومة اذا علم قدرها بما تحترقا اذا عنت وكثرت كعشرة فى ارباب كحلهم كفضل الربيع طفى لوقال أو كبن شاة بصيغة الجمع لكان أسعد بالنقل او قال كبن غنم لان الحكم يمنع البيع قبل القبض فرع

قبل القبض الخ) علة لوقال الخ (قوله فرع) خبران

(قوله جائزا) خبر كون مضافا لاسمه (قوله وشراء ابن شاة الخ) خال (قوله غير) خبر شراء (قوله انما يجوز) اي الشراء (قوله الا ان يراد بالشاة الجفص) اي فيسقط الاعتراض بمخالفة العقل (قوله واقره) اي تت كلام المصنف (قوله على ظاهره) من ان المبيع لبن شاة مع انه لا يوافق في المدونة (قوله ففيها) اي المدونة الخ دليل وانما يجوز في العدد الكثير (قوله شرا) نعم لبن (قوله فان كانت) اي الغنم المشتري لبنها (قوله لم يجز) اي شراء لبنها (قوله بما مونة) اي من جائحة كوت أو جفاف لبن (قوله وذلك) اي شراء اللبن (قوله من الغنم) بيان ما (قوله ان كان) اي الشراء (قوله عرفه) بفحركات مثقلا اي البائع المشتري (قوله وان لم يعرفه) اي المتبايعان (قوله وجهه) اي حلالها أو الحسن فالشرط خمسة أن يكون الشراء الى اجل وان يكون الاجل لا ينقض اللبن قبله وان تكثر الغنم وان يعرفوا وجهه حلالا وان يكون الشراء في الابان وكلها مأخوذة من المدونة (قوله انما جائز) اي شراء اللبن (قوله وان لم تؤمن ٧٠٠ فيها جائحة الموت) حال وازدافه جائحة للبيان (قوله لانها) اي الكثيرة (قوله آمن) عدا الهمز اي أكثر ما من

عن كون العقد المشترط فيه القبض جائزا وشراء ابن شاة أو شاتين جزافا غير جائز انما يجوز في العدد الكثير كالعشرة كما في المدونة الا أن يراد بالشاة الجفص وقد حمله تن على الواحدة لقوله شاة أو شاة وأقره على ظاهره ففيها في كتاب التجارة لارض الحرب ومن اشترى لبن غنم باعيانها جزافا شرا أو شهرين أو الى أجل لا ينقص اللبن قبله فان كانت غنما يسيرة كشاة أو شاتين لم يجز اذ ليست بمأمونة وذلك جائز فيما كثر من الغنم كالعشرة ونحوها ان كان في الابان وعرفه وجهه حلالا وان لم يعرفوا وجهه فلا يجوز اه عياض انما جائز في الكثيرة وان لم تؤمن فيها جائحة الموت ونحوها لانها آمنة من القليلة لان الكثيرة ان مات بعضها أو جفأ منه بقي بعض وقد يقل لبن واحدة ويريد لبن اخرى غ قوله أو كان شاة عطف على قوله اخذ بكيل أي أو كان كان شاة وهذا مناسبا لاجتماعهما في كونهم ما في ضمان البائع قبل القبض ولو عطف على قوله كرزق قاض لكان في حيز لو المشعرة بالخلاف ولكنه يؤدى الى تشبث في الكلام ويقتضيه التنبية على مناسبتهم ما في الضمان المذكور (ولم يقبض) من أراد بيع طعام المعاوضة أي لا يعتبر قبضه (من نفسه) لنفسه في جواز بيع طعام المعاوضة فن وكل على شراء طعام فاشتراه وصار يبيده أو على بيعه وقبضه من موكله لبيده ثم اشتراه من موكله في الصورتين فلا يجوز له بيعه فيهما مكتفيا بقبضه من نفسه لنفسه لانه كالا قبض على هذا اجل ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب والمواق كلام خليل الناصر وهو المتعين ولم يذ كر غيرهما شراء الوكيل الطعام من موكله وقال فلا يجوز له في الصورتين بيعه لنفسه ولو اذن له موكله ولا اخذه في دين له على موكله ولو باذنه لانه في كلا وجهي بيعه لنفسه وقبضه في دينه يقبض من نفسه لنفسه وليس ممن يتولى الطرفين فقبضه كالا قبض فهذه اربع صور متممة ثلثان في وكيل البيع وثلاثان في وكيل الشراء فان قلت قد جعل علة المنع فيه اقبضه من نفسه لنفسه وليس ممن يتولى الطرفين ولم يجعل علة بيع الطعام قبل قبضه الذي الكلام فيه قلت هي آيلة اليه الا ان قبضه من نفسه لها ضعيف

بما الهمز اي أكثر ما من الجائحة (قوله ولو عطف) اي كلب شاة (قوله ولكنه) اي عطف كلب شاة على كرزق قاض (قوله تشبثت) اي للزوم الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف باخذ بكيل ولزوم الفصل بين المشروط فيه والشرط بالمعطوف عليه (قوله به) اي العطف على كرزق قاض (قوله على مناسبتهم) اي الماخوذ بكيل ولبن الشاة (قوله وكل) بضم فكسر مثقلا (قوله وصار) اي الطعام (قوله يبيده) اي الوكيل يقبضه من بائعه (قوله أو على بيعه) اي الطعام عطف على شراء طعام (قوله وقبضه) اي الوكيل

الطعام (قوله لبيده) أي الوكيل الطعام (قوله فلا يجوز له) اي الوكيل (قوله في الصورتين) اي التوكيل على الشراء وقبضه من بائعه والتوكيل على البيع وقبضه من موكله (قوله بيعه) أي الوكيل الطعام الذي يبيده (قوله لنفسه) اي الوكيل (قوله ولو اذن له) أي الوكيل (قوله موكله) أي في بيعه لنفسه (قوله ولا اخذه) اي الطعام عطف على بيعه لنفسه (قوله في دين له) أي الوكيل (قوله ولو باذنه) أي موكله في اخذه عن دينه (قوله لانه) اي الوكيل (قوله في كالا) بكسر الكاف مخفف اللام (قوله وجهي) بفتح الهاء مفتي وجهه بالانون لاضافته اضافة بيان (قوله يقبض من نفسه لنفسه) خبر ان (قوله وليس) أي الوكيل الخ حال وهو ممنوع اذ هو ولي يتولى الطرفين من ولي المحجورين اذا احيد الطرفين هتائفه (قوله فيها) أي الاربع (قوله علمته) اي المنع (قوله هي) اي علة قبضه من نفسه لنفسه (قوله اليها) اي يبيع الطعام قبل قبضه (قوله فيه) اي الجواب المذكور

(قوله وجودهما) اى يبيع الطعام قبل قبضه وقبضه من نفسه لنفسه (قوله فيحمل) اى التوكيل على البيع (قوله اشتراه) اى الموكل (قوله ولم يقبضه) اى الموكل الطعام (قوله وقبضه) اى الطعام الذى اشتراه موكله (قوله ثم اشتراه) اى التوكيل الطعام (قوله قوله) اى المصنف (قوله وفسره) اى كلام ابن الحاجب (قوله المصنف) اى فى توضيحه (قوله ما تقدم) اى فى كلام عب من ان التوكيل على شرائط طعام او بيعه وقبضه من بائعه او موكله لا يجوز له شراءه لنفسه او اخذه فى دين له على موكله (قوله واستدل) اى المصنف (قوله له) اى تفسيره بما تقدم (قوله يقولها) اى المدونة (قوله وان اعطاك) اى من اسلمته فى طعام الى اجل معلوم (قوله وقال) اى المسلم اليه (قوله لك) اى يا مسلم (قوله به) اى المعطى بالفتح من عين او عرض (قوله حقه) اى الذى اسلمته فيه (قوله لانه) اى الاعطاء المذكور (قوله يبيع الطعام) اى المسلم فيه للمسلم اليه قبل قبضه منه (قوله فيجوز) اى اعطاء المسلم اليه المسلم مثله (قوله بمعنى الاقالة) اضافة للبيان (قوله وهو) اى هذا التفسير (قوله من صورته) اى الارباع (قوله وكل) بضم فكسر (قوله ويده) اى التوكيل (قوله فليس فيه بيع اصلا) اى قبل بيع التوكيل لنفسه ٧٠١ (قوله وليس) اى التوكيل الخ حال

(قوله هذا) اى منع بيع التوكيل لنفسه ماوكل على بيعه (قوله فيباع) تحرى به الصدق فى نقي قوله احد (قوله كتب) بضم الكاف والياء جمع كتاب (قوله بجواز) اى يبيع التوكيل لنفسه ماوكل على بيعه (قوله مع الاذن) اى من موكله فى بيعه لنفسه (قوله ومنه) اى يبيع التوكيل لنفسه ماوكل على بيعه (قوله مع عدمه) اى الاذن من موكله فيه (قوله له) اى المصنف (قوله فى كلامها) اى المدونة (قوله فيه) اى كلامها (قوله الدين الطعام) اضافة للبيان اى المسلم فيه (قوله شرائه) اى الطعام (قوله وقبضه)

فهو كالا قبض فقد وجد فى الطعام عقدنا يبيع لم يتخللهما قبض ويبحث فيه بعدم وجودهما فى توكيله على بيعه فيحمل على ان الموكل وكاه على بيع طعام اشتراه ولم يقبضه وقبضه التوكيل ثم اشتراه لنفسه انما دعى البنائى قوله ولم يقبض من نفسه فهو لا بن الحاجب وفسره المصنف بتفسيرين احدهما ما تقدم واستدل به يقولها وان اعطاك بعد الاجل عينا او عرضا وقال لك اشتريه طعاما وكاه ثم قبض حقه لم يجز لانه يبيع الطعام قبل قبضه الا ان يكون رأس المال ذهابا او رقا فيجوز بمعنى الاقالة اه وقد اعتمد الشارح هذا التفسير وتبعه قت وهو غير صحيح وليس فى شئ من صورته يبيع قبل القبض اما ماوكل على شرائه فباعه لنفسه فقد قبضه التوكيل قبل بيعه لنفسه ويده كيد موكله واما ماوكل على بيعه فباعه لنفسه فليس فيه بيع اصلا وقد علل المنع فى ضيق به كونه يقبض من نفسه لنفسه وليس ابلا وصبا طفى هذا لم يبق له احد فيباعه وكتب المالكية مصرحة بجواز بيع الاذن ومنعه مع عدمه كما يأتى فى الوكالة ولا دليل له فى كلامه الوجود على المنع فى بيع الطعام قبل قبضه فيه لان من له دين الطعام اذا وكاه مدينه على شرائه وقبضه لنفسه يتم على عدم الشراء وامسالك الثمن لنفسه فيكون قد باع به الدين قبل قبضه فليست على المنع فيما هى القبض لنفسه بل اتهامه على بيعه ما فى ذمة موكله من الطعام قبل قبضه ويحتمل على بعد حمل كلام ابن الحاجب والمصنف على مسئلة المدونة المذكورة ويكون معناه انه لا يجوز له اخذ ثمن من المسلم اليه ليشترى به طعاما ويقبضه من نفسه واما التفسير الثانى الذى فى ضيق عن ابن عبد السلام فهو ان كان عنده طعام وبيعة وشبهها فاشتراه من مالكة فلا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لانه ليس قبضا تاما اذ لو اراد به ازالته من يده كان له ذلك الا ان يكون قبضا قويا كقبض الوالد لولديه الصغيرين فاذا باعهم من احدهما الى الآخر متويا البيع والشراء كان له بعد ذلك بيعه على

اى الطعام (قوله لنفسه) اى ذى الدين (قوله يتم) بضم ففتح مقفلا اى من له الطعام الخ خبر ان (قوله فيكون) اى ذودين الطعام الموكل على شرائه ما يستوفيه (قوله به) اى الثمن الذى وكل على الشرائه (قوله الدين) اى الطعام (قوله فيها) اى مسئلة السلم (قوله اتهامه) اى رب الطعام المسلم فيه (قوله من الطعام) بيان ما (قوله قبل قبضه) صله ببيعته (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله حمل) فاعل يحتمل (قوله معناه) اى كلام ابن الحاجب (قوله انه) اى المسلم (قوله ويقبضه) اى الطعام الذى اشتراه (قوله وشبهها) اى الوديعة كطعام موكل على بيعه (قوله فاشتراه) اى المودع او الموكل بالفتح فيما الطعام (قوله كان له ذلك) اى رفع يده عنه هذا ظاهرا قبل شرائه اما بعده فلا والظاهر ان قبضه من نفسه لها اقوى من قبض ولحقه محجوبه من نفسه لا آخر (قوله فاذا باعه) اى الاب ما اشتراه لاحدهما وقبضه له من بائعه (قوله من احدهما) اى ولديه (قوله الى الآخر) اى من ولديه (قوله متوليا) حال من فاعل باع (قوله كان له) اى الاب (قوله ذلك) اى الشراء من احدهما لا آخر (قوله ببيعته) اى الاجنبى

(قوله وكذا) أي الأب في الاكتفاء بالقبض من النفس في جواز البيع (قوله والأب) عطف على الوصي (قوله فيما بينه) أي الأب بالاشتراك (قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الأب لولدين والوصي لمجوريه والأب في مشترك بينهما وبين ولده المجور له (قوله فيما) أي هذه المسئلة (قوله قوله) أي ابن عبد السلام (قوله ما ذكره ابن الحاجب) صلة رد (قوله سلها) أي المدونة (قوله وعليه) أي تفسير ابن عبد السلام صلة حمل (قوله بإصائه) تنازع فيه وصي ويتصرف (قوله عليه) صلة إصاء (قوله من أبوهم) صلة إصاء (قوله والد) عطف على وصي (قوله ويصدق) عطف على وصي (قوله لرقبه) متنى رق بلا نون لاضافته (قوله فاذا باع) أي الوصي والأب والسيد (قوله أحدهما) أي المجورين (قوله جازله) أي الولي (قوله يبعه) أي الطعام (قوله لانتقاله) أي الجواز فله جاز (قوله ٧٠٢ بمجرد) صلة انتقال (قوله أذ ليس فيه توفية) علة انتقاله الخ (قوله فصار) أي

من اشتراه قبل قبضه قبضا ثانيا حسبا وكذا الوصي في مجوريه والأب فيما بينه وبين ابنه الصغير وفي النفس شئ من جواز هذه المسئلة سيما والصحيح عند أهل المذهب أن النهي من بيع الطعام قبل قبضه تعبدى فإن لم يكن فيها اتفاق فاصول المذهب تدل على جريان الخلاف فيها والأقرب منعها والله أعلم ورد ابن عرفة قوله والأقرب منعها بأن ما ذكره ابن الحاجب وابن شاس هو ظاهر سلها الثالث وذكر الناصر أن تفسير ابن عبد السلام هو المتعين وعليه حمل ق كلام المصنف (الأ) أن يكون القابض من نفسه من يتولى الإيجاب والقبول معا (ك) شخص (وصي) يتصرف (التيه) المجورين له بإصائه عليه ما من أبوهم أو والد الولد الصغيرين وسيد لرقبه فاذا باع طعام أحدهما لا يخرج جازله يبعه لاجنبي قبل قبضه من اشتراه قبضا حسبا وذكر مفهوم أخذ بكيل ل فقال (جواز) يبيع طعام معاوضة (ن) مجرد (العقد) عليه وهو (جواز) لا انتقال للضمان المشتري بمجرد العقد أذ ليس فيه توفية فصار كالباقية بوضوح حسا فلا يلزم على بيعه بمجرد العقد تولى عقدى يبيع لم يتخللهما قبض وذكر مفهوم معاوضة فقال (وكصدقة) بطعام وهبه لغير ثواب فيجوز للمتصدق عليه والموهوب له يبعه قبل قبضه من المتصدق به وواهبه أذ ليس فيه تولى يبعه ليس يبيع ما قبض أذ لم يكن المتصدق أو الواهب اشتراه وتصدق به أو وهبه قبل قبضه من بآئعه والأفلا يجوز للمتصدق عليه والموهوب له يبعه الأبعد قبضه في الجلاب من ابتاع طعاما بكيل ثم أقرضه رجلا أو وهبه له أو قضاه عن قرض له فلا يبعه أحد من صار له الطعام حتى يقبضه والكاف اسم جمع مثل عطف على فاعل جاز بتقدير مضاف أى يبيع (و) جازين كاتب رقه بطعام (يبيع ما) أى الطعام الذى (على مكاتب) له الكتابة (منه) أى المكاتب بعين أو عرض قبل قبضه منه لأنه يفتقر بينهما ما لا يفتقر بين غيرهما (وهل) محل جواز يبيع ما على مكاتبه منه (ان يحل) بضم العين وكسر الجيم (العتق) للمكاتب بأن باعه جميع ما عليه أو بعضه وحل عتقه على أن الباقي في ذمته فإن لم يحل عتقه فلا يجوز قتاله سجنون أو الجواز مطلق عن التقييد بتجمله لأن ما عليه ليس ديناً ياتى في ذمته فلا يحاصص به السيد

الجواز (قوله فلا يلزم على يبعه) أي الجواز (قوله عقدى) يفتح التاء متنى عقدى بلانون لاضافته التى للبيان (قوله وهبه) بيان لما دخل بالكاف (قوله لغير ثواب) فإن كانت لثواب فيبيع لا تجوز الأبعد قبضها (قوله للمتصدق) بفتح الدال (قوله يبعه) أي الطعام فاعل يجوز (قوله من المتصدق) بكسر الدال (قوله فيه) أي يبعه قبل قبضه (قوله أذ لم يكن المتصدق الخ) شرطى يجوز يبعه قبل قبضه (قوله اشتراه) أي الطعام (قوله والا) أي وان كان المتصدق أو الواهب اشتراه وتصدق به أو وهبه قبل قبضه من بآئعه (قوله في الجلاب الخ) علة أذ لم يكن

المتصدق أو الواهب الخ (قوله ثم أقرضه) أي المبتاع الطعام (قوله من صار له الطعام) بيان أحد (قوله والكاف) أي في كصدقة (قوله بالكتابة) صلة متعلق على مكاتب (قوله منه) صلة يبيع (قوله بعين) صلة يبيع (قوله قبل قبضه) صلة يبيع (قوله لأنه) أي الشأن الخ علة جاز يبيع ما على مكاتب منه (قوله يفتقر) بضم الياء وفتح القاف (قوله يبيع ما) أي السيد ومكاتبه (قوله بأن باعه جميع ما عليه الخ) تصوير التحميل العتق (قوله على أن الباقي) أي ما عليه (قوله في ذمته) أي المكاتب (قوله فان لم يحل عتقه فلا يجوز) مفهوم أن يحل عتقه (قوله قتاله) أي الجواز بشرط تحميل العتق (قوله بتجمله) أي العتق (قوله لأن ما عليه) أي المكاتب علة الجواز مطلقا (قوله به) أي ما على المكاتب لسيد

(قوله في فلسفه) أى المكاتب (قوله وعليه) أى المكاتب (قوله يبعه) أى ماعلى المكاتب للمكاتب (قوله وهذا) أى يبيع ماعلى مكاتب منه (قوله كالمستثنى) لعدم التصريح بإداة الاستثناء (قوله من قوله ولم يقبض من نفسه) أى يجوز للمكاتب يبيع الطعام الذى اشتراه من سيده قبل قبضه من نفسه قبضا حسيما (قوله قبل قبضه) صله اقراض (قوله قبل قبضه) صله وفاؤه (قوله عليه) أى المشتري (قوله فيهما) أى الاقراض والوفاء عن قرض (قوله لتؤا اليهما) أى البيعين (قوله بالا) أى القبض (قوله عكس هذا) أى وفاء طعام يبيع بطعام قرض (قوله على انه) أى الشان (قوله قال) أى ابن المواز (قوله ولا يبيعه) أى طعام البيع (قوله هو) أى من له طعام البيع (قوله الان ياخذ) أى من له طعام من يبيع (قوله فيهما) أى طعام البيع (قوله مثل رأس المال) أى على معنى الاقالة كما تقدم (قوله ووجهه) أى منع وفاء طعام البيع بطعام القرض (قوله ان المشتري منك) أى الطعام (قوله اذا احلته) أى على طعام لك من قرض (قوله ولم يقبضه) أى المقترض الطعام (قوله المقترض) بفتح الراء (قوله باعه) أى المقترض الطعام (قوله لانه) أى المقترض (قوله ملكه) أى الطعام (قوله بالقول) ٧٠٣ أى بعد القول بقول المقترض اقترضك أو سافقتك مثلا

عنه لجواز بيعه لمقرضه
أو غيره (قوله فيه) أى يبعه
قبل قبضه (قوله عقدنى)
بفتح التاء مثنى عندة بلا
نون (قوله والا) أى وان
اقترضه ممن اشتراه ولم
يقبضه (قوله في المدونة)
خبر مقدم (قوله قبضه)
أى اراد قبضه (قوله تبيعه)
أى تشتره (قوله منه) أى
المسلم (قوله قبل قبضه)
أى من باعه لك (قوله ووجه
السلم) اضافته للبائ (قوله
قبل قبضه) صله اقالة
(قوله بتركه) أى الطعام
الخ تصوير لاقالة (قوله
لبائعه) فصل مخرج تركه
لغير بائعه (قوله بمنه)

في فلسفه أو موته وعليه دين ويجوز بيعه يؤجل في الجواب (تأويلان) وهذا كالمستثنى من قوله ولم يقبض من نفسه (و) جازى اشترى طعاما بكييل (اقراضه) أى تسليف الطعام الذى اشتراه قبل قبضه من بائعه (أو وفاؤه) أى الطعام الذى اشتراه قبل قبضه (عن قرض) عليه اذ ليس فيه ما تولى بيعه بل قبض بينهما ومفهوم عن قرض امتناع توقيته عن بيع وهو كذلك اتوا اليهما بلاه في وأما عكس هذا فقد نص ابن المواز على انه لا يجوز ان يحبل بطعام عليه من يبيع على طعام لك من قرض على شخص قال ولا يبيعه هو قبل قبضه الا أن يأخذ فيه مثل رأس المال ووجهه ان المشتري منك اذا احلته فقد باع الطعام الذى له في ذمة ثلث من يبيع بغيره قبل قبضه منك وهو ظاهر والله أعلم (و) من اقترض طعاما ولم يقبضه من مقرضه جاز (بيعه) أى الطعام المقترض (للمقترض) أى منه صله يبيع أو اللام على حقيقة ماصلة جازا المقدر وسوا بائعه اقترضه ولغيره لانه ملكه بالقول وليس فيه نوى عقدنى يبيع بلا قبض مالم يقترضه ممن اشتراه ولم يقبضه والآفة لا يجوز لمقترضه يبعه الا بعد قبضه في المدونة وان انتهت طعاما فلم يقبضه حتى اساقفه رجلا فقبضه المتسلف فلا يجزى ان تبينه منه قبل قبضه (وجاز) ان اشترى طعاما على وجه السلم أو البيع (اقالة) لبائعه (من الجميع) أى جميع المبيع قبل قبضه بتركه لبائعه بمنته وصحة عقده لانه حل للبيع واحتراز بقوله من الجميع من الاقالة من بعضه قبل قبضه فلا تجوز ونحوه لابن جماعة القباب الشرط الثانى ~~ككونها~~ على جميع الطعام ولا يختص هذا الشرط به بل هو فى الاقالة من كل مسلم فيه وفى سلمها الثالث ومن أسلم الى رجل دراهم فى طعام أو عرض أو باقى الاشياء فاقاله بعد الاجل أو قبله من بعضه وأخذ بعضه فلا تجوز ودخله فضة نقدا بفضة وعرض الى أجل ويبيع وسلف مع ما فى الطعام من يبعه قبل قبضه اهـ لكن انما تمنع الاقالة من بعض الطعام اذا كان رأس المال لا يعرف بعينه وغاب عليه المسلم

فصل مخرج تركه لبائعه بخلاف غنمه (قوله وصفة عقده) اصل مخرج لتركه لبائعه بمنته وصفة غير عقده (قوله لانه) أى الاقالة وذكره لاند كبير خبره (قوله من بعضه) أى الطعام (قوله القباب) بضم القاف وخفة الباء (قوله الشرط) أى لجواز الاقالة من الطعام قبل قبضه (قوله كونها) أى الاقالة (قوله به) أى الطعام (قوله فى سلمها) أى المدونة الخ دليل ولا يختص هذا الشرط الخ (قوله سلم) أى دفع رأس مال سلم (قوله فاقاله) أى المسلم المسلم اليه (قوله من بعضه) أى المسلم فيه (قوله وأخذ بعضه) أى المسلم فيه (قوله فلا تجوز) أى الاقالة (قوله دخله) أى التقابل (قوله نقدا) أى حالة وهو رأس المال الذى يحل (قوله بفضة) وهى المردودة عن البعض المقال منه (قوله وعرض) هو بعض المسلم فيه الذى لم يتقايلا منه (قوله ويبيع) أى بالنسبة للبعض الذى لم يقل منه (قوله وسلف) بالنسبة لبعض رأس المال المردود (قوله من يبعه قبل قبضه) بالنسبة لبعض المقال منه (قوله لكن انما تمنع الاقالة من بعض الطعام اذا كان رأس المال لا يعرف بعينه) استدراك على نصهم السابق لرفع ايجابها امتناع الاقالة من بعضه مطلقا

(قوله والا) اي وان كان رأس المال يعرف بعينه اولم يغيب عليه المسلم اليه (قوله جازت) اي الاقالة من بعض الطعام المسلم فيه قبل قبضه (قوله ففي سلها) اي المدونة الخ علة الاستدراك (قوله او ما لا يعرف بعينه) بضم فسكون يفتح اي غير العين والطعام من باقي المناسبات (قوله وقبضه) اي رأس المال (قوله وغاب) اي البائع (قوله عليه) اي رأس المال (قوله ثمك) اي المسلم فيه (قوله لانه) اي أخذ نصف رأس المال وأخذ نصف المسلم فيه (قوله من الثمن) اي رأس المال بيان لما (قوله وان لم تقترقا) اي يامتنبا يعان (قوله جاز ان تقبله من بعض) اي من المسلم فيه (قوله وتترك بقبضة السلم) اي المسلم فيه الى اجله اي لعدم السلف مع البيع (قوله وكان) يفتح الهمزة وشدة ٧٠٤ النون (قوله فيها) اي المدونة (قوله من عروض الخ) بيان خلافها (قوله جاز) اي لانتفاء السلف (قوله

المه والاجازت ففي سلها الثاني واذا كان رأس المال عيناً او طعاماً او ما لا يعرف بعينه وقبضه البائع وغاب عليه فلا يجوز ان تأخذ بعد الاجل أو قبله نصف رأس المال ونصف ثمك لانه يسع وسلف ما ارتفعت من الثمن فهو وسلف وما مضت فهو بيع وان لم تقترقا جاز ان تقبله من بعض وتترك بقبضة السلم الى اجله اه ابن يونس وكان البيع انما وقع على ما بقي ثم قال فيها ما بعد التفرق فلا تأخذ الا ما اسلفت فيه أو رأس مالك ثم قال فيها وان كان رأس المال عروضاً تعرف باعيانها اسلمت الى تلافها من عروض أو حيوان او طعام وأقلته من نصف ما اسلفت فيه على ان تأخذ نصف رأس مالك بعينه بعد اقتراحكما وقبله جاز على العقد الاول * (تنبيهات) * الاول ابن عرفة الاقالة ترك المبيع لباثعه بتمنه وأكثر استعما لها قبل قبض المبيع وهي رخصة وعزيمة الاولى فيما يمنع بيعه قبل قبضه وشرطها عدم تغير الثمن بما يختلف فيه الاغراض غالباً فيها لا تجوز بغير الثمن ولا عليه وأخذ غيره ولا به مع زيادة عليه ولا مع تأخير ولو ساعة ولو برهن او حصيل او حوالة (الثاني) يشترط في الاقالة من الطعام قبل قبضه ان لا يقارن ببيع قاله ابن يونس وتجهيل الثمن (الثالث) في القباب جواز الاقالة من بعض الطعام بعد قبضه وهو ظاهر واذا جازت فيه جازت في غيره بالاحرى وتجوز الاقالة من الجميع على رد رأس المال ان لم يتغير سوقه بل (وان تغير سوق) أي قيمة (شباك) يامشترى الذي دفعته ثمناً للطعام بزيادة او نقص لان المعبر عنه وهي باقية (لا) تجوز الاقالة من الجميع قبل القبض ان تغير (بدنه) أي شباك (كسمن) بكسر السين وفتح الميم (دابة) جمولة ثمناً للطعام (وهو الهما) اي الدابة فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه بعد تغيرها باحداهن لانه حينئذ يبيع مؤتمف لتغير الثمن في ذاته فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (بخلاف) سمن وهزال (الامة) الجمولة ثمناً للطعام واولى العبد فلا يمنع من الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه وقرق بان الدابة يقصد لجه وشحمها بخلاف الرقيق وقال ابن عرفة الاظهر ان رقيق الخدمة كالدابة وقال يحيى الرقيق والدابة سواء في المنع وصوبه ابن يونس ومفهوم سمن وهزال ان تغير الرقيق بهور او قطع عضواً وولادة الامة مانع منها وهو كذلك فان مات ولدها وصحت من نفاسها جازت الاقالة بها (و) من ابتاع طعاماً مجئى ثم اراد لباثع الاقالة منه قبل قبضه على رد مثل المثل فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه المبيع بثلث مثلي على ان يرد عليك البائع (مثل مثليك) يامشترى الذي دفعته ثمناً لاط

لانتفاء السلف (قوله ترك) جنس واضافه للمبيع فصل مخرج ترك غيره (قوله لباثعه) فصل مخرج ترك المبيع لغير باثعه (قوله بتمنه) فصل مخرج ترك المبيع لباثعه بخلاف ثمنه (قوله وهي) اي الاقالة (قوله الاولى) بضم الهمزة الرخصة (قوله وشرطها) اي الرخصة (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا تجوز) اي الاقالة (قوله ولا عليه) اي الثمن (قوله ولا به) اي الثمن (قوله عليه) اي الثمن (قوله تأخير) اي الثمن ولو ساعة (قوله وتجهيل الثمن) عطف على ان لا يقارن ببيع (قوله واذا جازت) اي الاقالة من البعض بعد القبض (قوله فيه) اي الطعام (قوله بزيادة) صلة تغير (قوله باحدهما) اي السمن والمهزال (قوله لانه) اي

الاقالة وذكروا كذا كبر خبره علة لا تجوز (قوله حينئذ) اي حين تغير رأس المال (قوله لتغير الثمن في ذاته) هذا علة كونه بيعاً مؤتمفاً (قوله سمن وهزال) غير منونين لاضافتهما (قوله واولى) يفتح الهمزة (قوله العبد) أي سمنه وهزاله (قوله فلا يمنع) اي السمن والمهزال في الرقيق الجمول عن طعام (قوله وقرق) بضم فكسر مخففاً اي بين الرقيق والدابة (قوله رقيق الخدمة كالدابة) اي في اعتبار تغير بدنه بسمن وهزال (قوله المنع) أي من الاقالة من جميع الطعام اذا تغير بدنه بسمن وهزال (قوله وصوبه) أي قول يحيى (قوله منها) اي الاقالة من جميع الطعام (قوله بها) اي الامة

(قوله هذا) أي امتناع الاقالة على رد مثل المثل (قوله مما يوزن الخ) بيان ما (قوله من عرض او طعام) بيان ما (قوله وتدفعه) أي المثل (قوله وان حالت الاسواق) مباغاة في تجوز (قوله فلا فرق بين البيع والسلم) أي في امتناع الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه على رد مثل المثل (قوله وكلامهما) أي المدونة (قوله لا دليل فيه) أي لا فرق بينهما (قوله فيه) أي كلامها (قوله انه) أي الشان (قوله لانها) أي العين الخ (قوله الا العين الخ) (قوله لتعين الدنانير الخ) (قوله اذ لم يكن الخ) (قوله له) أي ذى الشبهة (قوله لعدم الخ) (قوله تعين الخ) (قوله فيها) أي الاقالة (قوله شروطه) أي البيع (قوله وتمتعها) أي ٧٠٥ الاقالة (قوله موافقه) أي البيع (قوله به) أي العيب (قوله

الابعد لها) أي الاقالة (قوله له) أي البائع (قوله رده) أي المبيع (قوله به) أي العيب (قوله لها) أي الاقالة (قوله حكمه) أي البيع (قوله ان وقعت) أي الاقالة (قوله عنه) أي الثمن الاول (قوله خلا) بفتح الحاء وشد الهمزة أي فسحها (قوله لانها) أي الاقالة (قوله نظير) بفتح اللام وضم الخاء المعجمة وكسر الميم تحت مثقلا (قوله انه) أي الشفيع (قوله بها) أي الاقالة (قوله فهي) أي الاقالة (قوله لثبوت الشفعة) (قوله كونها) أي في الجلة (قوله وحل في الجلة) عطف على بيع في الجلة (قوله لتعين الخ) (قوله كونها) (قوله لا يمكن) أي الاقالة (قوله لانها) أي المتبايعين (قوله بها) أي الاقالة (قوله انما) أي الاقالة (قوله وليس) أي الحكم (قوله

هذا في السلم وأما في البيع فتجوز الاقالة على مثل المثل قاله في أو آخر السلم الثاني من المدونة ونفسها وكلما انتهت مما يوزن أو يكال من طعام أو عرض قبضته فأنلفته فبأن تقيده منه وترد مثله بعد علم البائع به لا كونه بعد كون المثل حاضر عندك وتدفعه اليه بوضع قبضه منه وان حالت الاسواق اه البناء في نفسه نظرا لافرق بين البيع والسلم وكلامها لا دليل فيه لان الاقالة فيه بعد القبض وكلامنا في الاقالة من الطعام قبل قبضه وأيضا المردود مثله في كلامها هو المثل وفي مدونة الثمن اه وفي شرح شب الظاهر انه لا فرق بين السلم والبيع واستثنى من الثمن المثل فقال (الالعين) أي الدنانير والدرهم فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على رد مثله (قوله) أي البائع (دفع مثله) أي العين ان لم تكن بيده بل (وان كانت) العين (بيده) أي البائع ولو شرط المشتري ردها بعينها لانها لا ترد لعينها اذ لم يكن البائع من ذوى الشبهات لتعين الدنانير والدرهم بالنسبة له لعدم البركة فيما اكتبه (والاقالة) أي رد المبيع لبائعه بمنته (بيع) فيشترط فيما شرطه وتمتعها موافقه وان حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع ابعد هذا رده به (الا الاقالة) (في الطعام) قبل قبضه فليس لها حكمه ان وقعت بمثل الثمن الاول فان وقعت بزيادة أو نقص عنه فيبيع مؤتلف (والا الاقالة في الشفعة) أي الاخذ بها فليست بيعا مطلقا ولا حلا مطلقا وانما هي بيع في الجلة وحل في الجلة لانها لو كانت بيعا مطلقا لنظر الشفيع في الاخذ بالمبيع الاول أو الثاني ويكتب عهده على من أخذ يبيعه مع انه انما يأخذ بالمبيع الاول ولو كانت حلا مطلقا اسقطت به الشفعة فهي بيع في الجلة لثبوت الشفعة وحل في الجلة لتعين الاخذ بالاول ولم تكن حلا حقيقيا مسقطا للشفعة لاتباعهما على التحمل على اسقاط الشفعة به قاله عجب وقال دظاهر المصنف انه ساجد الاخذ بالشفعة صحيحة ولكن لا تعد بيعا وليس كذلك بل هي حينئذ باطلة لاعبرتها اه ونحوه قول فن ابتاع شقة الشفيع ثم اقاله منه فالشفعة للشفيع وتبطل الاقالة الخطا اختلاف في الاقالة هل هي حل بيع أو بيع مبيع أو المشهور انها بيع الا في الطعام فليست بيعا وانما هي حل للبيع السابق ولذا جازت فيه قبل قبضه والا في الشفعة فن باع حصه من عقار مشترك فلشريكه الشفعة ولو تعدد البيع فله الخيار في اخذ به أي بيع شاء وعهده على المشتري الذي يأخذه منه فلو اقال المشتري البايع الاول فلا تسقط الشفعة واختلف قول مالك رضي الله تعالى عنه في العهدة فذهب المدونة انه لا خيار له وعهده على المشتري وبه أخذ محمد وابن الليث وقال

٨٩ من في هي) أي الاقالة (قوله حينئذ) أي حين الاخذ بالشفعة (قوله لاعبرتها) أي الاقالة كالتفسير لباطلة (قوله ونحوه) أي كلام د (قوله شقفا) بكسر الشين المعجمة وسكون القاف واهمال الصاد أي بعض عقار (قوله له) أي الشقة (قوله منه) أي الشقة (قوله تبطل) أي لا تعتبر (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله انما) أي الاقالة (قوله ولذا) أي كونها حل بيع (قوله فيه) أي الطعام (قوله له) أي الشفيع الخ جواب لو (قوله في اخذه) أي الشفيع (قوله وعهده) أي ضمان الشفيع (قوله انه) أي الشفيع (قوله به) أي كون عهده على المشتري بإخياره له أخذ (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه

(قوله يخبر) أي الشفيع (قوله فان شاء) أي الشفيع (قوله جعلها) أي العهدة (قوله المستقيل) أي طالب الاقالة (قوله) واستشكل) بضم الشاء وكسر الكاف (قوله الاول) أي كون العهدة على المشتري (قوله بانها) أي الاقالة (قوله فيخير) أي الشفيع (قوله الاول) أي انما احل (قوله لاتمامها) أي المتبايعين (قوله بالتجمل) أي بالاقالة (قوله عن اسقاطها) أي الشفيع (قوله الاول) أي انما احل (قوله انما) أي الاقالة (قوله اليها) أي الاقالة (قوله بانها) أي الاقالة (قوله تقابلا) أي المتبايعان (قوله فلا يبعه) أي الشئ الذي اشتراه بعشرة الخ (قوله ويبيعه) أي الشئ (قوله بها) أي المراجعة (قوله وأما ان باعها) أي السعة التي اشتراها بعشرة بخمسة عشر (قوله ثم اشتراها) بخمسة عشر او اقل أو أكثر (قوله على الثمن الذي اشتراه به) أي ثانيا (قوله في الثمن) تنازع فيه زيادة ونقص (قوله لكرهاها) أي الاقالة من اضافة المصدر لقوله وفاعله المتنازع (قوله فأنظر) أي الحط قال في السلم الثالث من المدونة ٧٠٦ في ترجمة النمرة والتولية وان اسلمت الى رجل في طعام ثم ألت ان توليه اياه

مري يخبر فان شاء جعلها على المشتري وان شاء جعلها على البائع وسواء كان المستقيل هو المشتري أو البائع واستشكل الاول بانها الماحل فتسقط الشفعة أو يبيع فيخير كتمديد البيع فلا وجه لحصر العهدة في المشتري وأجيب باختصار الاول وثبتت الشفعة وتعينت على المشتري لاتمامها بالتجمل على اسقاطها في الاول انما ملغاة فلا يلتفت اليها ولا يحكم بانها احل ولا يبيع والله أعلم (و) الا الاقالة بالنسبة الى (المراجعة) فليست يباعا فان اشترى شيئا بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم تقابلا فلا يبيعه بالمراجعة على خمسة عشر الا ببيان الاقالة ويبيعه بها على عشرة مع بيان الاقالة ايضا لكرهاه النفوس المقال منه استظهره د وأما ان باعها ثم اشتراها فلا يبيعها بالمراجعة على الثمن الذي اشتراه به ولا يمان وكذلك كانت الاقالة بزيادة أو نقص في الثمن والله اعلم قاله الحط ابن عرفة الاقالة في المراجعة يبيع ويجب التبيين لكرهاه المتنازع الحط في كلام بعضهم ان الاقالة لا تكون الا بلفظها أو امرادهم والله أعلم الاقالة من الطعام قبل قبضه واما الاقالة من غيره فيبيع بغيره فيسقط شرطه على الرضا يظهر هذا بكلام المدونة والسيوخ وساقها فانظره وزاد في تكميل التقييد على الثلاث المستنباة من كون الاقالة يبيع الاقالة من امة متواضع (و) جاز (تولية) في الطعام قبل قبضه أي تركه لغير بائعه بثمنه (و) جاز (شركة) في الطعام قبل قبضه أي جعل جزء منه بخصته من ثمنه لغير بائعه لانهم امن المعروف ونظير أبي داود وغيره من اتباع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية واقالة ومحل الجواز في الشركة (ان لم يكن) عقد الشركة في الطعام قبل قبضه (على) شرط (ان ينقد) من اشركته في الطعام عن حصته منه (عنك) فان شرطت عليه النقد عندك فلا تجوز الشركة فيه لانه يبيع وسلف بشرط فيفسخ ان وقع الا ان يسقط شرط النقد هذا تقرير الشارح وق و ح وهو الذي يظهر من التعديل بالبيع والسلف لان المولى بالفتح لا يرجع عما يدفعه اللخمي ابن القاسم فيمن ابتاع سلعة ثم سأل رجل ان يشركه فيها فقال اشركتك على ان تنقد عني فلا يجوز وهو يبيع وسلف فان نزل فسخ الا ان يسقط

قبلت جازا اذ نقدك وهي اقالة وانما التولية لغير البائع أبو الحسن عياض اجازها بغير لفظها وهم لا يجيزونها بلفظ البيع ابن حجر لان التولية لفظ برخصة كلفظ الاقالة فذهب باحدهما عن الآخر بخلاف البيع وفيه اذا أعطا السبع الا لاجل عينا او عرضا فقال للشارع طعاما وكله ثم قبض حقه منه لم يجز لانه يبيع الطعام قبل قبضه الا ان يكون رأس المال ذهباً او ورقاً فيعطيك مثله صفة ووزناً فيجوز بعمى الاقالة أبو الحسن عبد الحق انظر اجاز دفع مثل رأس المال في الطعام وجعله اقالة ولم يلنظا بلفظها فهل يضمن

هذا قول القائل اذا قال له يبيع الطعام الذي على بعشرة دنانير ورأس ماله عشرة دنانير فلا يجوز حتى يلفظ بانظ الاقالة (قوله الاقالة) مفعول زاد (قوله لغير بائعه) فصل يخرج الاقالة (قوله بثمنه) فصل يخرج تركه لبائعه بخلاف ثمنه (قوله بخصته من ثمنه) فصل يخرج جعل جزء منه بخصته من ثمنه لبائعه (قوله لانهم امن المعروف) على جوازهم في الطعام قبل قبضه (قوله ونظير) عطف على لانهم امن المعروف (قوله ثمن) مفعول ينقد (قوله لانه) أي الشركة بشرط النقد عندك وذكره كبر خيره (قوله فيفسخ) أي التبريك (قوله يسقط) بضم الياء وفتح القاف (قوله هذا) أي تخصيص الشرط بالشركة (قوله وهو) أي تخصيص الشرط بالشركة (قوله لان المولى بالفتح الخ) وهو الذي يظهر من التعديل الخ (قوله سأل) أي المتنازع (قوله فيها) أي السلعة (قوله فقال) أي المتنازع (قوله وهو) أي شريكه بشرط النقد عنه (قوله يبيع وسلف) أي بشرط

(قوله ثم قال) أي سائل التشريك (قوله قدرا) تمييزا لنسبة استوى (قوله في الطعام قبل قبضه) تنازع فيه التولية والشركة (قوله هذا) أي جوازهما إذا كان رأس المال مثليا غير عين (قوله إذا كان) أي رأس المال المثلي غير العين (قوله وقصره) أي جوازهما (قوله لأنهما) أي التولية أو الشركة (قوله هذا) أي شرط كون رأس المال مثليا (قوله موانعه) أي البيع (قوله ومنها) أي موانع البيع (قوله فيه) أي المعين (قوله منه) أي المعين (قوله بلاتنا) أي ٧٠٧ بين الشين والراء (قوله وأشار) أي المصنف (قوله به) أي

المصنف (قوله به) أي
 وضعن المشرک المعین (قوله
 فيها) أي السلعة المعينة
 (قوله قبل قبض المشرک)
 أي نصيبه منها (قوله
 فيه) أي الطعام (قوله ولم
 تقاسمه) أي في الطعام
 (قوله فضجائه) أي المعين
 المشرک فيه طعاما كان
 أو غيره (قوله منكما) أي
 الشريكين (قوله عليه)
 أي المشرک (قوله على أنه)
 أي الشأن (قوله كونه) أي
 المشرک (قوله وانما) أي
 مسئلة الشركة (قوله ان
 كانت الهلاك بينة) أي ضمن
 المشرک حصته (قوله والا)
 أي وان لم يكن الهلاك
 بينة (قوله نصها فوقه)
 أي وان ابتعت سلعة
 بعينها الخ (قوله وفيها) أي
 المدونة خبر مقدم (قوله
 فيه) أي الطعام (قوله أو
 وليته) أي الرجل الطعام
 الذي اكتلته (قوله
 تصديقك) مصدر مضاف
 لمفعوله وحذف فاعله أي
 المشرک بالفتح (قوله جاز)
 أي التشريك (قوله وله)

السلف فان كان السلف من المشتري جاز بان قال اشتروا وشركني ثم قال بعد الشراء انقدعي
 جاز هذا في كل شيء الصنف والطعام والعروض ويسع التقدير الاجل لانه قد انشأ عليهم ما
 اه (و) ان (استوى عقداهما) أي المولى بالكسر والمولى بالفتح والمشرک بالكسر والمشرک
 بالفتح قدرا واجلا وحلولا ورهنا وجميلا (فيهما) أي التولية والشركة في الطعام قبل قبضه
 وبقي شرط ثالث وهو كون رأس المال عينا أو مثليا لا مقوما لأنه يؤل إلى القيمة فيكون
 من بيع الطعام قبل قبضه هذا مذهب أشهب النخعي وهو أحسن إذا كان مما لا يختلف
 الأغراض فيه وقصره ابن القاسم على العين لأنهم ادخلوا فيه بقصره على ما ورد وأعمال المصنف
 استغنى عن هذا بقوله واستوى عقداهما لأن المقوم يؤل إلى القيمة المؤدية إلى الاختلاف
 (والا) أي وان لم توجد الشروط المتقدمة (ف) المذکور من الأقالمة والتولية والشركة في
 الطعام (بيع كغيره) من البيوع في اشتراط اتفقا موانعه ومنها عدم قبض طعام المعاوضة
 فتمنع الأقالمة والتولية والشركة في الطعام قبل قبضه وتجوز بعده وفي غير الطعام ان لم يشترط
 نقد المشرک بالفتح عن المشرک بالكسر وقال الخطيب يعني ان غير الطعام حكمه كالطعام في انه
 لا تجوز الشركة فيه بشرط النقد وفي انه لا تكون تولية أو شركة الا إذا استوى العقدان والا
 فهو بيع مؤتلف (و) ان ابتعت شيئا معا وشركت فيه غيرك وتلف الشيء المعين قبل قبض من
 شركته نصيبه منه ضمن الشخص (المشرک) بضم الميم وسكون الشين المججمة وفتح الراء الشئ
 (المعين) بضم الميم وفتح العين المهجلة والباء أي حصته منه لاجتماعه غ هذا هو الصواب
 المشرک بلاتنا وفتح الراء وبالكاف آخره اسم مفعول أشرك الرباعي وما عداها هذا تصحيف
 وأشار به لقوله في كتاب السلم الثالث من المدونة وان ابتعت سلعة بعينها ولم تقبضها حتى
 اشركت فيها رجلا ثم هلكت السلعة قبل قبض المشرک او ابتعت طعاما فأكثته ثم اشركت
 فيه رجلا ولم تقاسمه حتى ذهب الطعام فضمائه منكما وترجع عليه بنصف الثمن عياض في قوله
 وترجع عليه بنصف الثمن دليل على انه لا فرق بين كونه نقدا ولا وانما بخلاف الحبوسة للثمن لأن
 الشركة معروفة وقبل ان كان الهلاك بينة والافقية خلاف الحبوسة في الثمن وهذا ضعيف
 (و) ان ابتعت طعاما واكتنته ثم وليته او اشركت فيه شخصاً ثم هلك الطعام قبل قبض المولى
 والمشرک بالفتح ضمن المولى او المشرک بالفتح (طعاما كتنته) أي مولى او مشرک بالكسر (وصدقك)
 أي مولى او مشرک بالكسر فيهما من اشركته او وليته في كبله ثم تلف غ تقام نصها فوقه وفيها
 بعده يسيروا وان ابتعت طعاما واكتنته ثم اشركت رجلا فيه او وليته على تصديقك في كبله
 جازوله او عليه المتعارف من زيادة الكيل او نقصه وان كثر رجوع بحصة النقص من الثمن ورد
 كثير الزيادة اه البناني جعله ز وغيره خطأ بالمولى والمشرک بالكسر وجعل المصدق هو

أي المشرک بالفتح خبر مقدم (قوله من زيادة الكيل أو نقصه) بيان المتعارف (قوله وان كثر) أي النقص (قوله رجوع) أي
 المشرک بالفتح (قوله النقص) فيه اظهر في محل الضمير للايضاح (قوله من الثمن) بيان لحصة النقص (قوله ورد) أي المشرک
 بالفتح أي البائع (قوله كثير الزيادة) من اضافته ما كان صفة (قوله جعله) أي وصدقك

(قوله من غير شرط التصديق) أى تصديق المولى والمشارك بالفتح المولى والمشارك بالكسر فى اكتياله ليس شرطاً فى ضمان الأول (قوله من غير شرط التصديق) أى اتباعاً واقتداءً بالخ لعلة من غير شرط التصديق (قوله بنصها) أى المدونة (قوله السابق) أى قولها وان ائتمت سلعة بعينها ولم تقبضها حتى اشركت فيها رجل الخ (قوله وليس فيه) أى نصها السابق الخ حال (قوله شرط التصديق) اضافته للبيان (قوله وان لم يكله) أى المشارك بالفتح الطعام (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله وقد اكتمته انت) الخطاب للمشارك بالكسر (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله وان كان ضمانه) أى الطعام (قوله من البائع) أى لولم يول أو يشرك أى لهلاكه قبل اكتياله مبالغته فى ضمان المولى والمشارك بالفتح (قوله لا منك) خطاب للمولى والمشارك بالكسر (قوله وكتب) أى سخنون (قوله مسئلة تسوء) بضم السين أى خطأ (قوله كانه) بفتح الهجر وشدانون أى سخنون (قوله رأى) أى سخنون (قوله انها من المولى) أى ٧٠٨ بالكسر (قوله حتى يكله) أى المولى بالفتح (قوله فيهما) أى المولى والمشارك (قوله

المولى والمشارك بالفتح من غير شرط التصديق اقتفاء بنصها السابق وليس فيه شرط التصديق وفى الامهات ابن القاسم ان اشركته فضمانه منكأوان لم يكله سخنون يريد وقد اكتمته انت قبل تشريكه ابو الحسن ابن يونس يريد وان كان ضمانه من البائع لا منك ابن محرز انكر سخنون المسئلة وكتب عليها مسئلة تسوء كانه رأى الضمان من المشارك بالكسر حتى يكله البائع عما نص حكى فضل فى التولية انها من المولى حتى يكله وكذلك ينبغي كونها من المشارك بالكسر فيهما وعليه جعل انكار سخنون المسئلة ابو عمران لم يعرف هذا الا من فضل ومذهب ابن القاسم انها من المولى بالفتح اذ بنقص العقد دخل فى ضمانه كشتى صبرة جزافا ابن محرز ان وجدوا فى السجل زيادة او نقصا فلم يعلمهم وعليهم اه وهو صريح فى ان الضمان ينتقل فى التولية والمشارك فى الطعام بمجرد العقد من غير شرط تصديق على مذهبه بخلاف البيع فان قلت قولها فى النص الثانى السابق ثم اشركته أو وليته على تصديقك بقيد شرط التصديق قلت هو انما يقتضى شرطه فى الزيادة والنقص لافى التالف فبما ذكرنا ظهرت فائدة إعادة المصنف الكلام على الضمان مع تقدمه (وان اشركه) أى من اشترى شيئاً شخصاً سأل أن يشركه فيها اشتراه بان قال له اشركك (حج) بضم الحاء المهملة وكسر الميم الاشارة (وان أطلق) المشارك واوه الحال وسقطت من بعض النسخ وهو اولى وصله (على النصف) للشيء المشترك فيه لانه الجزء الذى لا ترجع فيه لاحد الجانبين على الآخر فان قيد بجزءه عمل بما قيده ولم يقل احدهما على النصف مع التقييد بغيره فلا يصح جعلها للمعاينة وعلى ارجاء العنان فالمناصب المبالغته على التقييد بغيره الا ان يجعل ما قبلها التقييد بالنصف (وان سأل) أى طلب شخص (ثالث) من مشتركين فى شيء بالنصف (شركتهما) أى المشتركين فيه وهما يجلس واحد يلفظ افراداً وتثنية او يجلسين بلفظ تنسية فاشركاه فيه (فله) أى الثالث (الثالث) من المشارك فيه غ اشار به لقوله فى السلم الثالث من المدونة اذا ابتاع رجلان عبداً وسألهما رجل ان يشركاه فيه ففعلاً

وعليه) أى كونها من المولى والمشارك بالكسر صله (حج) أى فضل (قوله لم يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله هذا) أى جعل انكار سخنون كونها من المولى والمشارك بالكسر (قوله دخل) أى الطعام (قوله فى ضمانه) أى المولى بالفتح (قوله ان وجدوا) أى المشركون والمولون بالفتح (قوله زيادة أو نقصا) أى متعارفاً (قوله فلهما) راجع للزيادة (قوله وعليهم) راجع للنقص (قوله وهو) أى النص الثانى (قوله شرطه) أى التصديق (قوله وبما ذكرنا) صله ظهرت (قوله فائدة إعادة المصنف الكلام على الضمان) أى

وهى اخراج ما هنا عما تقدم (قوله مع تقدمه) أى فى قوله ضمن بائع مكبلاً عب فلعلم المصنف اشار به فاعيد المسائل هنا طعاماً أو غيره الى ان التولية والشركة والسلم فى الطعام أو غيره خارجة عن قوله وضمن بائع الخ (قوله أى من اشترى) تفسير لفاعل اشرك المستتر فيه (قوله شخصاً) تفسير لفعوله البارز (قوله فيما اشتراه) تنازع فيه اشرك ويشرك (قوله بان قال له اشركك) تصوير لا شركة (قوله لانه) أى النصف الخ لعلة جعل على النصف (قوله فان قيد الخ) مفهوم ان أطلق (قوله جعلها) أى الواو (قوله من مشتركين) بفتح الكاف له سأل (قوله بالنصف) صله مشتركين (قوله فيه) أى الشيء المشترك صله شركة (قوله وهما) أى الشريكان يجلس واحد خال (قوله بلفظ افراد) بكسر الهمزة بان قال يشركنى يا زيد اشركنى يا عمر واصله سأل (قوله أو تنسية) بان قال اشركنى (قوله فاشركاه) أى الشريكان السائل (قوله فيه) أى المشترك (قوله من المدونة) بيان السلم الثالث

(قوله الكتاب) أي المدونة (قوله أنه) أي السائل (قوله كاختلاف نصيبهما) أي المسؤولين تشبيهه في أن للسائل نصف مال الكل (قوله ثمان) لأن النصيبين اما مستويان واما مختلفان وفي كل امان يسألهما بلفظ افراد أو بلفظ تنسية وفي كل منها امانان يسألهما بمجلس أو بمجلسين (قوله له) أي السائل (قوله في ثلاث) أي سؤالا لهما بمجلس بلفظ افراد أو تنسية أو بمجلسين بلفظ تنسية (قوله في خمس) أي سؤال مختلفي النصيبين في مجلس أو مجلسين بافراد أو تنسية وسؤال مستويي النصيبين في مجلسين بافراد (قوله له) أي السائل (قوله في الاولى) يضم الهمز أي سؤال مستويي النصيبين بمجلسين بافراد ٧٠٩ (قوله منها) أي الخمس بيان الاولى

(قوله ولكل) أي من المسؤولين في الاولى (قوله وكذا) أي الاولى في ان للسائل النصف (قوله في الرابع الباقية) أي من الخمس (قوله اذا كان لاحدهما) أي المسؤولين الخ شرط في المشبه (قوله ولم تبينه) أي الثمن (قوله بان سكت الخ) تصوير لعدم الزامه (قوله علمهما) أي المولى بالفتح الثمن والمثلن (قوله فان الزمته لم يجوز) مفهوم لم تلزمه (قوله لقولها) أي المدونة (قوله ولم تسميهما) أي السلعة وثمنا (قوله له) أي الرجل (قوله أحدهما) أي الثمن والثمن (قوله وان كان) أي المقصد (قوله اذا اخفنا) أي الرجل (قوله به) أي الثمن (قوله فيها) أي المدونة خبره عدم اثر) بكسر فسكون أي عقب (قوله يلزم المولى)

فالعبد بينهما اثلا ثانيا بن محرز معنى مسئلة الكتاب انه وجدهما بمجتعين اه وان سألتهما بمجلسين بلفظ افراد فله نصف مال الكل كاختلاف نصيبهما سواء سألتهما بمجلس أو بمجلسين بلفظ افراد أو تنسية فالصور ثمان له الثلث في ثلاث ونصف مال الكل في خمس فله النصف في الاولى منها ولكل الربع وكذا في الرابع الباقية اذا كان لاحدهما الثلث وللآخر الثلثان والذي الثلث السدس والثلاثين الثلث قاله سنده (وان أوليت) شخصا (ما) أي شيئا معيناً أو موصوفاً (اشترية) هل نسك بمن معلوم ولم تبين ذلك الشيء للمولى بالفتح (عما) أي الثمن الذي (اشترية) به ولم تبينه له ايضاً (جاز) عقد التولية مع جهل المولى بالفتح بالثمن والثمن لانه معروف (ان لم تلزمه) بضم الفوقية وكسر الزاي والفاء عمل المستتر المقدر بان سكت أو شرطت له الخيار اذا علمهما (وله) أي المولى أي ان لم تشتط عليه ان المبيع لازم له بان سكت أو شرطت له الخيار اذا علمهما (وله) أي المولى بالفتح (الخيار) بين الاخذ والترك اذا علمهما فان الزمته لم يجوز فسد للجهل بالثمن والمثلن غ اشار لقولها في السلم الثالث وان اشترت سلعة ثم وليتها الرجل ولم تسهم ماله او سميت احدهما دون الآخر فان كنت الزمته اياهما لم يجوز لانها مخاطرة وقمار وان كان على غير الزام جاز وله الخيار اذا رآهما وعلم منهما عيناً كان او عرضاً او حيواناً واذا اخفنا الاختار لاخذ فعليه مثل الثمن ولو مقوماً عنده لئلا يدخله بيع ما ليس عنده قاله ابن يونس (وان رضى المولى) بالفتح (بانه) أي المبيع الذي ولاه له مبعاه (عبد) مثلاً قبل علمه بثمنه (ثم علم) المولى بالفتح (بالثمن) للمبيع الذي ولاه (فكره) المولى بالفتح اخذ العبد مثلاً لغل غلثمه اورضى بالثمن قبل علمه بالثمن ثم علم به ففكره (فذلك) أي الرد والامتناع من الاخذ اللازم للكره (له) أي المولى بالفتح لان التولية معروفة فتلزم المولى بالكسر ولا تلزم المولى بالفتح غ فيما اثر ما سبق وان اعلم انه عبد ففرضي به ثم سميت له الثمن فلم يرضه فذلك له وهذا من ناحية المعروف يلزم المولى ولا يلزم المولى الا ان يرضى وأما ان كنت بعته عبداً في يتيك عتاة دينه لم يرضه له ولا رآه قبل ذلك فالبيع فاسد ولا يكون المبتاع فيه بالخيار اذا نظره لان البيع وقع فيه على الايجاب والمكايسة ولو كنت جعلته فيه بالخيار اذا نظره جاز وان كان على المكايسة (والاضيق) من الابواب التي تشتط فيها المتاجرة (صرف) اراد به بيع العين بعين فشميل الصرف والمبادلة والمراطلة لحرمة التأخير ولو قرياً او غلبة (ثم) بلى الصرف في الضيق (اقالة) احد المتبايعين الآخر من (طعام) قبيل قبضه لانه اغتفر قبيلها الذهاب لبيته أو قربه ليأني بالثمن (ثم) بلى الاقالة في الضيق (تولية وشركة فيه) أي الطعام قبل قبضه لاغتفارا لخبر الثمن فيه ما قرب اليوم وعلة منع التأخير فيه ما نادى به لبيع دين بدين

أي بالكسر (قوله ولا يلزم المولى) أي بالفتح (قوله في يتيك) نعمت عبداً (قوله ولم تصفه) أي العبد (قوله له) أي المبتاع (قوله ولا رآه) أي المبتاع العبد (قوله وان كان على المكايسة) مبالغة في جاز (قوله به) أي الصرف (قوله فشمل) أي الصرف بالمعنى المراد (قوله الصرف) بالمعنى المصطلح عليه المتقابل للمبادلة والمراطلة (قوله لحرمة التأخير ولو قرياً او غلبة) على أضيحية الصرف (قوله لانه) أي الشأن (قوله فيها) أي اقالة الطعام (قوله فيما) أي تولية الطعام والشركة فيه

(قوله مسلم) اضم الميم وفتح الهمزة (قوله فيها) اي العروض (قوله لانه) اي تاخير رداء المال فيها (قوله لفسخ دين) اي المضمحل فيه (قوله في دين) اي رأس المال (قوله بقدر الخ) صلة التأخير (قوله فان كان) اي المفسوخ فيه (قوله اوفي حكمه) اي الحاضر (قوله ثمنه) اي الدين (قوله فتيها) اي المدونة (قوله هلاكه) اي المسلم فيه (قوله قبله) اي الاجل (قوله هذا الكلام) اي والاضيق صرف الخ (قوله وعنه) اي ابن محرز ٧١٠ صلة نقله (قوله ونصه) اي ابن محرز (قوله منها) اي التبصرة (قوله في ترجمة الاقالة)

بدل من في السلم الثالث
(قوله في القبض) اي تجب له
(قوله وفسخ الدين) اي
في الدين (قوله المتقرر في
الذمة) نعمت كاشف (قوله
فيه) اي بيع الدين (قوله
انه) اي الشان (قوله وفيه)
اي كلام ابن محرز (قوله
حيث جعل) اي ابن محرز
(قوله منته) اي الطعام
(قوله عطفها) اي التولية
على الاقالة (قوله فلم
يذكر) اي ابن محرز (قوله
كلامه) اي ابن محرز (قوله
الانه) اي ابن عرفة (قوله
وهو) اي عطف التولية
على الاقالة (قوله ونقله)
اي كلام التبصرة (قوله
عنه) اي ابن محرز (قوله
فيه) اي الطعام (قوله ان
الاقالة) اي من الطعام
قبل قبضه (قوله وانه) اي
الشان (قوله فيها) اي
الاقالة (قوله لانه) اي
الشان (قوله انه) اي
الشان (قوله فيه) اي
الطعام تنازع فيه التولية
والشركة (قوله هذه) اي

الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العرض وفسخ الدين وبيعه (قوله منها) اي الاقالة وما عطف
عليها (قوله قولها) اي المدونة (قوله اذا اقلته) اي من الطعام قبل قبضه (قوله وهذا) كله اي التوكيل والتوكيل على الدفع
أو القبض (قوله وفي سلمها) اي المدونة (قوله ثم اقلته) اي من الحنطة أو العرض قبل القبض (قوله أو وليته) اي الطعام
أو العرض (قوله أو بعتها) اي المسلم فيه (قوله ان كان) اي المسلم فيه (قوله يجوز ذلك بعه) اي قبل قبضه بان كان عرضا

(قوله بشرط) صلة تؤخر (قوله أو بغيره) أي الشرط (قوله لانه) أي عقد التولية أو الأقالة أو البيع مع التأخير (قوله ولا تفارقه) أي المقتال أو المولى بالفتح أو المبتاع (قوله من الطعام) أي قبل قبضه (قوله به) أي رأس المال (قوله به) أي رأس المال (قوله تعلم) بضم العين (قوله من الطعام) أي قبل قبضه

(قوله ومن العروض) أي قبل قبضها (قوله والتولية) أي في الطعام قبل قبضه (قوله لانه) أي الامام ما لم يرض الله تعالى عنه (قوله به) أي استواء حكمها (قوله والعرض المسلم فيه) أي قبل قبضه (قوله فيها) أي الأقالة (قوله فيها) أي المدونة (قوله لانه) أي الأقالة من المبيع المعين وذكره لئلا يجهل خبره (قوله في الآخر) بفتح الخاء المججمة أي ابتداء الدين بالدين

* (فصل المراجعة) *

(قوله مراجعة) أي ذابح (قوله جواز امر جوحا) مبين لنوع جاز بدليل والاحب خلافه (قوله وإذا) أي شعول ما زاد وما نقص وما ساوى صلة قال (قوله تعرفه) أي بيع المراجعة (قوله يبيع) جنس (قوله مرتب عنه) الخ (فصل مخرج ما عدا المراجعة) (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله بانه) أي الرد

بالعيب (قوله وكانهم) بفتح الهاء وشد النون أي ابن عبد السلام وخليل وجرام (قوله والمراد بخلافه يبيع المماكسة) فهو عام أريد به خاص (قوله أحب) أي من باقي أقسام البيع (قوله وعياض) عطف على ابن رشد (قوله فلا يشمل خلافه) أي هذا اللفظ تفريع على والمراد الخ (قوله بعض العلماء) فاعل كراهة مضافة لفقوله (قوله لانه) أي يبيع المراجعة (قوله ومشاحة) عطفت على نوع (قوله ولا يبيع الاستئمان) عطفت على يبيع المراجعة

لم يميز ذلك أن تؤخر بالثمن من وليته أو اقلته أو بعته يوما أو ساعة بشرط أو بغيره لانه دين في دين ولا تفارقه حتى تقبض الثمن كالصرف ولا يجوز أن تقبضه من الطعام وتفارقه قبل قبض رأس المال ولأن يعطيك به جملا أو رهنا أو يحوالك به على أحد أو يؤخر لك يوما أو ساعة لانه يمس يدنا في دين ويبع الطعام قبل قبضه فان أخر له حتى طال انقضت الأقالة وبقي الطعام المبيع ينسحب على حاله وان نقض قبضه ان تفارقه فلا بأس به اه فعلم من هذا ان الأقالة من الطعام ومن العروض والتولية وبيع الدين حكمها سواء لانه صرح به والشركة حكمها حكم التولية بلا اشكال وفسخ الدين في الدين هو اشد من بيع الدين فيكون حكم الجميع واحدا على مذهب المدونة وهذا في الأقالة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه وما في المبيع المعين فيجوز التأخير فيها قال في ما وان ابتعت من رجل سلعة معينة ونقدته عنها ثم اقلته واقتربت على ان تقبض رأس مالك أو أخرته به الى سنة جاز لانه يبيع حادث والأقالة تجرى بجري البيع فيما يحل ويحرم اه كلام الخطر والله اعلم بالصواب البنائي الترتيب هنا انما هو بين الصرف وابتداء الدين بالدين فشددوا في الصرف وخففوا في الآخر واما ما بينهما فلا ترتيب بينهما من هذه الحيتية وانما هو من جهة قوة الخلاف وضعفه انظر الخط

* (فصل) في بيان احكام بيع المراجعة * (جاز) البيع حال كونه (مراجعة) جواز امر جوحا أي ثمن مبني على الثمن الذي اشتراه به اما بن زيادة عليه او نقص عنه وقد يساويه ولذا قال ابن عرفة في تعريفه المراجعة يبيع مرتب عنه على ثمن يبيع تقدمه غير لازم مساواته له قال فخرج بالاول أي قوله مرتب عنه على ثمن يبيع تقدمه يبيع المساومة والمزايدة والاستئمان والثاني أي قوله غير لازم مساواته له الأقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على القول بانه يبيع الخط بقول الشارح هو أن يبيع السلعة بالثمن الذي اشتراه به وزيادة يرجع معلوم يتفقان عليه غير جامع لخروج ما يبيع مساويا ونقص ونقصه قوله في التوضيح معناه أن يخبر البائع المشتري بما اشترى السلعة به ثم يبيده شيئا ونقصه لابن عبد السلام وكانهم تكلموا على ما هو الاغلب الظاهر من تسميته مراجعة والله أعلم البنائي والظاهر ان اطلاق لفظ المراجعة على ما يشمل الوضعية والمساواة مجرد اصطلاح وان المفاعلة على غير بابها كسافر وعافاه الله تعالى (والاحب) أي الاحسن الاول (خلافه) أي يبيع المراجعة والمراد بخلافه يبيع المماكسة والمساومة لقول ابن رشد البيع على المماكسة والمكايسة احب الى اهل العلم واحسن عندهم وعياض في التبيين ان لم يوع باعتبار صورها اربعة يبيع مساومة وهو احسنها ويبيع من ايدته ويبيع مراجعة وهو اضيقها ويبيع استئمان واستئمانه لا يشمل خلافه يبيع المزايدة لكراهته بعض العلماء لانه فيه نوع من السوم على سوم الاخر قبل الركون ومشاحة بين القلوب ولا يبيع الاستئمان لجهل أحد

(قوله والا) أى وان لم يصدق ويبين (قوله فيه) أى يبيع المراجعة (قوله شروطه) أى يبيع المراجعة (قوله نزوع) أى ميل (قوله فيه) أى يبيع المراجعة (قوله ولذا) أى كثرة الشروط الخ (قوله لكثرة الخ) على تكره (قوله من البيان) بيان ما (قوله لئله) أى يبيع المراجعة (قوله لا بقيته) ٧١٢ أى المقوم المعين (قوله بئنه) أى يبيع المراجعة (قوله لانه) أى يبيع ما ليس

المتبايعين الثمن غ في التوضيح يبيع المراجعة محتاج الى صدق وبيان والا كل الحرام فيه بسرعة لكثرة شروطه ونزوع النفس فيه الى الكذب ولذا قال ابن عبد السلام كان بعض من اقيناه يكره للعامة الاكثر من بيع المراجعة لكثرة ما يحتاج اليه المبتاع من البيان اه ومال المازرى لمنعه ان اقتصر ادر المراجعة لاجزاء الربح لفكرة حساسية وتجاوز المراجعة على مثل عن مثل بل (ولو على) مثل عن (مقوم) معين كشر اء دار بعبوان معين ثم يبيعها بمثلها وزيادة فلهومة من حيوان وغيره لا بقيته هذا مذهب ابن القاسم واشاد بولوا الى قول اشهب بمنعه على مقوم موصوف ليس عند المشتري للنهي عن بيع ما ليس عند بائعه لانه سلم حال ومفهوم مقوم ان المثل غير العين لاختلاف في المراجعة عليه مع ان اشهب خالف فيه أيضا كافي التوضيح فلهذا اراد بالمقوم مقابل العين فيشمل المثل غير ما فالتناسب ابدال مقوم بغير عين في ق عن ابن القاسم ان نقصد في العين ثيابا جاز ان يربح عليها الا على قيمتها كما أجرنا لمن ابتاع بطعام أو عرض ان يبيع مراجعة عليه اذا وصفه ابن يونس لانهم لم يقصدوا الى بيع ما ليس عنده والمراد انه اشتراه بمقوم معين وباعه مراجعة على مثله لا على قيمته وهو وان ادى الى بيع مقوم مضمون على غير وجه السلم لكن عقد المراجعة ادى اليه كما اشار اليه ابن يونس بقوله لانهم لم يقصدوا الخ وتخصيص المصنف للاختلاف بالمقوم تبس في ابن الحاجب واعترضه في ضيق بانه وهم لنص اشهب فيها على المنع في الجميع بل لو لم ينص عليه لكان لازماله لامتناع السلم الحال فيه ما و قاله ابن راشد وابن عبد السلام (وهل) جواز بيع المراجعة على مثل المقوم المعين عند ابن القاسم (مطلقا) عن التقييد بكون المثل عند المشتري ابقاء الكلامه على ظاهره (او) محله عنده (ان كان) مثل المقوم (عند المشتري) بالمراجعة أى في ملكه والا فلا تجوز المراجعة عليه فيوافق ابن القاسم اشهب على هذا التأويل في الجواب (تأويلان) الاول للخصم ومن وافقه والثاني للقايسى محلهما في مقوم ليس عند المشتري وهو قادر على تخصيصه والامتنع اتفاقا كدوم معين في ملك غيره له زنة عليه وأما مضمون او معين في ملك المشتري مراجعة فيجوز اتفاقا (وحسب) بضم الحاء المهملة وكسر السين على المشتري بالمراجعة من غير بيان ما يربح له وما لا يربح له وانما وقع على ربح العشرة احد عشر مثلا ونائب فاعل حسب (ما) أى فعل (له) عين (أى) أثر وصفة (قافعة) أى مشاهدة بجماسة من الخواص الخ (كصبغ) البناني الظاهر انه يشمل المصبوغ بذكره قران اذا لم يكن من عنده والعمل ان كان استأجر عليه فيحسب اصله وربحه زيادة على ثمن الساعة الذي اشتراه به فان كان عمله بنفسه او عمل له بلاجرة فلا يحسبه ولا ربحه (وطأرن) بفتح الطاء المهملة وسكون الراءى نقش في الثوب بجزر أو غيره بآبرة (وقصر) بفتح القاف وسكون الصاد المهملة أى تبيض للثوب (وخياطة وفتل) بفتح الفاء وسكون القوقبة لخصو حريز (وكدر) بفتح الكاف وسكون الميم أى دق للشقة لتصفق وتحسن (وقطرية)

عنده سلم حال أى فقيه غرر خارج عن موضع الرخصة (قوله فيه) أى يبيع المراجعة على مثل غير عين (قوله فلهذا) أى المصنف (قوله فيشمل) أى المقوم بالعرف المراد (قوله غيرها) أى العين (قوله فالتناسب الخ) تقرير على مع ان اشهب خالف فيه أيضا (قوله ان نقد) أى دفع (قوله في العين) أى بدلها بعد شرائه بها (قوله غلينا) أى مثل الثياب (قوله عليه) أى مثله (قوله لانهم) أى المتبايعين (قوله انه) أى بائع المراجعة (قوله اشتراه) أى المبيع (قوله وهو) أى يبيعه على مثله (قوله وان ادى الخ) حال (قوله واعترضه) أى التخصيص (قوله بانه) أى تخصيص المقوم بالاختلاف (قوله وهم) بفتح الهاء أى خلط (قوله فيها) أى المدونة (قوله لكان) أى منه على مثلي غير عين (قوله له) أى اشهب (قوله فيهما) أى المقوم والمثل (قوله الكلامه) أى ابن القاسم (قوله عنده) أى ابن القاسم (قوله والا)

أى وان لم يكن في ملكه (قوله محلهما) أى التأويلين (قوله وهو) أى المشتري الخ حال (قوله والا) أى وان لم يقدر على تخصيصه (قوله منع) بضم فكسر (قوله كقوم معين في ملك غيره) تشبيه في الاتفاق على المنع (قوله من غير بيان الخ) صله المشتري (قوله انه) أى الصبغ (قوله والعمل) عطف على المصبوغ به (قوله أصله) أى الصبغ (قوله عمل) بضم العين

(قوله في النكت) خبر مقدم (قوله ما في الكتاب) أي المدونة أي من حسب نحو الصبيغ ورجمه (قوله وظف) بفتحات مدخلا
أي وزع وفرق (قوله ثمنا) مقبول رقم (قوله ولا أثر له شاهد) حال (قوله وأجرة حملها) ٧١٣ عطف على الأبل (قوله فهو)

أي الجوزة تفريع على
تفسيره بالأبل وبأجرة حملها
(قوله بينهما) أي الأبل
وأجرة حملها (قوله الثاني)
أي الأجرة (قوله قيد) بفتحات

مثقلا (قوله واستحسنه)
أي تقييد النعمي (قوله
وهو) أي التقييد (قوله

يرد) بضم ففتح (قوله يكون
سعر البلد الخ) صلة تقييد
(قوله بان النقل الخ) صلة

يرد (قوله أنه) أي الشأن
(قوله كونه) أي النقل
(قوله فان لم تعد اجزئهما)

مفهوم اعتمد اجزئهما
(قوله كنوليم ما بنفسه)
تشبيه في عدم الحسب

(قوله اصل) أي لارجمه
(قوله بين) أي البائع (قوله
له) أي المشتري (قوله ذلك)

أي توظيف اجرة البيت
عليه وعلى المبيع (قوله
ويرضى) أي المشتري

(قوله فان اعتمد الخ)
مفهوم لم يعتمد (قوله
ولكنه) أي قول عبد الوهاب

استدل على وجهه ابن
الحاجب لرفع إيهامه معادلة
الأول وأورجته عليه

(قوله فيه) أي قول عجمي فان
اعتمد حسب أصله دون
رجمه على مذهب المدونة

مخ في الموطن (قوله أنه) أي قول عبد الوهاب (قوله مقابل) أي لقول ابن الموار (قوله وهكذا في الشيخ) تأييد
لمافي الشرح (قوله ثلاثة أقوال) أحدها لا يحسب أصله ولا رجمه وثانيها يحسب أصله ولا رجمه وثالثها يحسب أصله لارجمه

للثياب بالمدى لتأين وتذهب خشونتها في النكت لو تولى الطرز والصبيغ ونحوهما فلا يجوز أن
يحسبه ويحسب له الرمح لأنه يصير كمن وظف على ساعته غنما باجتماده فأنما يصح ما في الكتاب إذا
كان قد استأجر على ذلك أه ابن يونس بعض أصحابنا أنما يصح ما في الكتاب في الصبيغ
والخطاطة والقصارة إذا كان قد استأجر على ذلك غيره فان عمل ذلك بيده أو عمله له غيره بالأجرة
فلا يجوز أن يحسبه ويحسب له الرمح إلا أن يبين ذلك كله والأفوهو كمن وظف على سلخ اشتراها
غنما أو رقم على سلعة ورثها أو وهبت له غنما (و) حسب (اصل ما زاد في المتن) أي قيمة المبيع ولا أثر
له شاهد ولا يحسب رجمه (كحمله) بفتح الحاء المهملة أي الأبل التي تحسب الاحمال وأجرة
حملها فهو من ترك بينهما والمراد هنا الثاني قاله الشاذلي وقال غيره الجوزة بالغنم الأبل وبالظم
الاحمال والجوز بلاتاء الموادج سواء كان بها نساء أم لا فإذا اشتراها بعشرة واستأجر على
حملها بجمعة وعلى شدها وطيبها بجمعة فأنه يحسب العشرة التي اشتري بها ورجمها ويحسب
عشرة الحمل والشد والطي دون رجمها وقيد اللغوي الجوزة بكونها زادت في القيمة بأن حملت
من بلاد رخص إلى بلاد غلا لرغبة المشتري فيها حينئذ فان حملت لمسا ولا تحسب وان حملت
من بلاد غلا لم يدرخص فلا يبيعها إلا ببيان ذلك وان لم يحسب الحمل لأن الرغبة تنقل فيها حينئذ
واستحسنه من المارزي وهو ظاهر المصنف إلا إذا أراد بما زاد ما شأنه ذلك كظاها لطلاق ابن يونس
وابن رشد وغير واحد ابن عرفة ويرد تقييد اللغوي يكون سعر البلد المقتول إليه أغلى بان النقل
للتجبر مظنة ذلك ولا يطل اعتبار المظنة بقوت الحكمة على المعروف أه والحاصل أن اللغوي
اعتبر حصول الزيادة بالفعل ومقتضى إطلاق غيره أنه يكفي كونه مظنة للزيادة وهو المذهب
(و) حسب كراه (شدد وطى) اعتمد اجزئهما ولا يحسب لدرج فان لم تعد اجزئهما فلا يحسب
كنوليم ما بنفسه (و) حسب اصل (كراه بيت السلعة) وحدها لاله ولولا لم تكن تبعافلا يحسب
لأنه توظيف عليها إلا أن يبين له ذلك ويرضى قاله الجلاب (والا) أي وان لم يكن للفعل عين قائمة
ولا أثر في زيادة في القيمة ولم تعد اجرة الشد والطي ولم يكن البيت لخصوص السلعة (لم يحسب)
اصل ذلك ولا رجمه وشبهه في عدم الحساب فقال (ك)اجر (سما لم يعد) بضم أوله فان
اعتبد أن لا يشتري المتاع إلا بواسطة حسب اجرة دور رجمه على مذهب المدونة والموطأ
واختاره ابن المواز وقال عبد الوهاب يحسب رجمه أيضا وصححه ابن الحاجب ولكنه لا يعادل
الأول قاله عجمي وفيه نظر فان الذي في الشارح أن ما في المدونة والموطأ أنما هو فيما لم يعد وهو
منطوق المصنف وأما ان اعتمد وهو مفهومه فيحسب أصله لارجمه عند ابن المواز وقال
عبد الوهاب يحسب أصله ورجمه واختاره ابن محرز وظاهر الشارح أنه مقابل وهكذا في الشيخ
من أقاده عب البناني حاصل ما ذكره أن السمسار إذا لم يعتد بان كان من الناس من يتولى
الشراء بنفسه فقيمة ثلاثة أقوال ومذهب المدونة والموطأ لا يحسب لاهو ولا رجمه كذا في
التوضيح وعليه مشي المصنف هنا وأما ان اعتد بان كان المتاع لا يشتري إلا بهما فقال
ابو محمد وابن رشد يحسب أصله دون رجمه وقال ابن محرز يحسب هو ورجمه وأما شرط جواز

(قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشد النون ٧١٤ اي المصنف (قوله حوم) بفتح الحاء مثقلا اي اراد (قوله مقصلا ومجلا) حالان من

بيع المراجعة بقوله (ان بين) بفتحات مثقلا اي فصل البائع ابتداء (الجميع) اي جميع ماصرفه في البيع بان بين ما يحسب ويربح له وما يحسب ولا يربح له وما لا يحسب واشترط الربح على الجميع غ الشرط راجع لقوله وجاز مراجعة وكانه حوم على اختصار الخمسة التي ذكرها عياض في التميميات اذ قال لا يخلو بيع المراجعة من وجه من خمسة احدها ان بين جميع ماصرفه ما يحسب وما لا يحسب مقصلا ومجلا ويشترط ضرب الربح على الجميع فهذا وجه صحيح لازم للمشتري فيما يحسب وما لا يحسب ويضرب الربح على جميعه بشرطه (او) اجل ماصرفه ابتداء ثم (فسر) البائع (المؤنة يقال هي) اي السلعة قامت على (مائة) من الدراهم مثلا (اصلها) اي ثمنها (كذا) اي غائون مثلا (وجملها) من محل كذا الى محل كذا (كذا) اي خمسة مثلا وصيغها خمسة وطرزها خمسة وطيها وشدتها خمسة وشرط الربح فيما يربح له خاصة عياض الثاني ان يفسر ذلك ايضا وبفسر ما يحسب ويربح عليه وما لا يربح عليه وما لا يحسب بجملة ثم يضرب الربح على ما يجب ضربه عليه خاصة فهذا صحيح جائز ايضا على ما عقده (او قال) ابيع (على المراجعة وبين) بفتحات مثقلا البائع ما يربح له وهو ثمن او اجرة ماله عين فائدة وما لا يربح له وهو ما زاد القيمة وليس له عين فائدة وما لا يحسب وممثل للمراجعة فقال (كربح العشرة احد عشر ولم يقصلا) اي المتبايعان حين البيع (ماله ربح) وما لا يربح له عياض الوجه الثالث ان يفسر المؤنة فيقول هي على مائة رأس ماله كذا ووزنها في الجمل كذا وفي الصبيغ والقصادة كذا وفي الشد والطي كذا وابعها على المراجعة العشرة احد عشر والجملة احد عشر ولم يقصلا ولا شرط ما يوضع الربح عليه مما لا يوضع ولا ما يحسب مما لا يحسب في الثمن والمذهب جواز هذا وفض الربح على ما يجب له واسقاط ما لا يحسب في الثمن ولما كان قوله العشرة احد عشر يحتمل غير المراد بين المراد وضابطه فقال (وزيد) بكسر الزاي نائب فاعله (عشر الاصل) اي الثمن الذي اشترى به السلمة وماله عين فائدة اي اذا قال بربح العشرة احد عشر فانه يزداد على ماله ربح عشرة فاذا كان الاصل مائة زيد عليه عشرة وان كان مائة وعشرين زيد عليه اثنا عشر وليس معناه ان يزداد على العشرة احد عشر فاذا كان الاصل عشرة يصير احد وعشرين وشبهه في زيادة عشر الاصل في الجملة لانه في المشبه به يؤخذ وفي المشبه به يسقط فقال (والوضعية) اي الخطيئة من الاصل ان شرطت فهي (كذلك) اي ربح العشرة احد عشر مثلا في انه يزداد على الاصل عشرة واكن يسقط واحد من المجموع فاذا قال بوضعية العشرة احد عشر فانه يزداد على العشرة عشرة او واحد عشر ويسقط واحد منها او احد فهو جزء من احد عشر جزءا وهو اقل من العشر الذي هو واحد من عشرة وان قال بوضعية العشرة عشرة ونضع نصف الاصل والاثون وضع ثلثاه واربعون ثلثه ارباعه وضابطها ان زادت على الاصل ان يجزأ الاصل اجزاء بعدد الوضعية وينسب ما زاده عدد الوضعية على الاصل الى عدد الوضعية ويمثل تلك النسبة بمحط من المشتري من تلك الاجزاء وان ساوته أو نقصت عنه وضابطها ان تضعها له وتنسب عدد الوضعية لمجموعهما ويمثل تلك النسبة بمحط من الاصل فان قال بوضعية العشرة عشرة فزد على الاصل مثله وانسب الوضعية لمجموعهما يكن نهقا فاسقط نصف الاصل وان قال بوضعية العشرة خمسة فزد خمسة على عشرة

جميع فهم ما بفتح ما قبل آخرهما او من فاعل بينهما فهما بكسره (قوله بشرطه) اي علا به (قوله قامت على) بشد الباء (قوله وفض الربح) مصدر مضاف لافه وله عطف على جواز (قوله واسقاط) عطف على جواز (قوله بين) بفتحات مثقلا (قوله وضابطه) عطف على المراد (قوله وماله عين فائدة) اي اجره عطف على الثمن (قوله انه) اي الشان (قوله عشرة) نائب فاعل يزداد (قوله لانه) اي الذي دلخ عليه في الجملة (قوله في المشبه به) صلة يؤخذ (قوله شرطت) بضم فكسر (قوله في انه يزداد الخ) صلة كاف التثنية (قوله واحد) بيان لعشرها (قوله فهو) اي المسقط (قوله وهو) اي الجزء من احد عشر جزءا (قوله وضابطها) اي الوضعية (قوله الى عدد الوضعية) صلة ينسب (قوله ويمثل تلك النسبة) صلة يحط (قوله وان ساوته) اي الوضعية الاصل (قوله وانقصت) اي الوضعية (قوله عنه) اي الاصل (قوله ان تضعها) اي الوضعية (قوله لانه) اي الاصل (قوله لمجموعهما)

(قوله رد) بضم الراء (قوله يتراضيا) اى المتبايعان (قوله ان يكون) اى الخيار (قوله على خلافه) اى التعبير بالكذب والغش (قوله وذلك) اى التعبير بالكذب والغش (قوله لتحقيقا) راجع ليكره (قوله اترك شرائه) جواب لو (قوله فيه) اى المبيع (قوله في الجواهر) خبر مقدم ٧١٦ (قوله يلزمه) اى البائع (قوله علم) بضم العين (قوله غبطة) اى رغبة (قوله وفيها)

فى الفتن ولم يحسب له ربح وان لم يفت رد البيع الا ان يتراضيا على ما يجوز اه فظاهره الخيار مع عدم الفوات ويمكن ان يكون المراد بهذا التأويل والله اعلم وقد تبع المصنف اصحاب التأويلين فى التعبير هنا بالكذب والغش فاصلاح كلامه على خلافه افساده وكلام الاثمة وذلك مصرح به فى كلام عياض وأبى الحسن ونقله فى التوضيح والموافق وقد علمت ان ابن رشد قال بالفساد وأنه خلاف التأويلين المينيين على الصحة ونص أبى الحسن قال ابن رشد مستلثان خرجنا عن الاصل فى بيع المراجعة لم يحكم فيها بحكم الكذب ولا الغش ولا يحكم العيب احدهما هذه والثانية من باع مراجعة على مائة قد علمه ولم يبين ما قدده والله اعلم فى الجواب (تاويلان ووجب) على كل بائع مراجعة أو غيرها (تبيين ما يكره) بفتح الباء والراء أى المشتري فى ذات مبيعته أو وصفه لو اطاع عليه المشتري تحقيقا أو ظنا أو شككالترك شرائه أو قلت رغبته فيه فى الجواهر يلزمه الاخيار عن كل ما لو علم المتابع به اقلت رغبته فى الشراء ابن عرفة يجب ذكر كل ما لو علم قلت غبطة المشتري وفيما لورضى عيا اطاع عليه بعد الشراء لم يكف بيانه حتى يذكر شرائه سالما على السلامة منه اه فان تحقق البائع عدم كراهة المشتري فلا يجب عليه البيان ولو كرهه غيره البناني مسائل يوع المراجعة ثلاثة أقسام غش وكذب وواسطة فالغش فى ست كماهى فى الفتن عدم بيان طول زمان اقامته عنده وكونها ببلدية أو من تركه والصوف غير التام حين شراء الغشم واللبس غير المنقص عند المصنف وارث البعض والكذب فى ست أيضا عدم بيان تجاوز الزائف والركوب واللبس المنقص وهبة معتادة والصوف التام حينه والثمره المؤثرة حينه والواسطة فى ست أيضا ثلاث لا ترجع لغش ولا كذب عدم بيان ما قدده والاهام والاجل ويترددينهما ثلاث على الخلاف فيها عدم بيان الاقالة والتوظيف والولادة عنده فالبعض شبهه بخنا وشبهه فى وجوب البيان فقال (كما قدده) أى الثمن الذى دفعه المشتري للبائع وهو خلاف ما عقده) أى عقد الشرايه (مطلقا) عن التقييد بحال مخصوص سواء عقد على ذهب ونقد فضة أو عكسه أو عقد على عين ونقد عرضا أو عكسه وسواء باع مراجعة بمثل ما عقده أو نقد وقيل لا يجب اذا لم يزد عن صرف الناس وان باع على ما نقد قيل يجب عليه البيان وهو ظاهر المذهب وقيل لا يجب والاول هو الذى مشى عليه المصنف ورجحه فى الشامل وعطف الثانى عليه بقيل فيها من ابتاع سلعة بالف درهم وأعطى فيها مائة دينار أو ما وزن أو يكال من عرض أو طعام أو ابتاع بذلك ثم نقد عينه أو جنسا سواه مما يكال أو وزن من عرض أو طعام فليس بين ذلك كله فى المراجعة ويضربان الربح على ما أحباهما عقد عليه أو نقده اذا وصفه ابن يونس يريد اذا كان الطعام الذى عقده به البيع جزا فالانه اذا كان مكى لا نقد غيره دخله بيع الطعام قبل قبضه ثم قال فيها وكذلك ان نقد فى العين ثيابا جازا أن يربح على الثياب اذا وصفها الا على قيمتها كما أجزا لمن ابتاع بطعام أو عرض أن يبيع مراجعة عليها اذا وصف ولم يجز أشبه المراجعة على عرض أو طعام لانه من يبيع ما ليس عنده لغير أجل السلم فيها لا ين القاسم كل من ابتاع بعين أو عرض

اى المدونة (قوله لورضى) اى المشتري (قوله اطاع عليه بعد الشراء) أى ثم اراد بيعه (قوله لم يكف) اى العيب لم يرد الشراعه (قوله يترك) اى البائع (قوله منه) اى العيب (قوله فلا يجب عليه) اى البائع (قوله ولو كرهه) اى العيب (قوله غيره) اى المشتري (قوله واسطة) اى بين الغش والكذب (قوله اقامتها) اى السلعة (قوله عنده) اى البائع (قوله كونها) أى السلعة عطف على طول (قوله أو من تركه) عطف على بلدية (قوله والصوف غير التام) عطف على طول (قوله وارث البعض) عطف على طول (قوله واللبس غير المنقص) عطف على طول (قوله وارث البعض) عطف على طول (قوله والركوب واللبس المنقص) عطف على تجاوز (قوله وهبة معتادة) عطف على تجاوز (قوله والصوف التام) عطف على تجاوز (قوله حينه) اى الشراء (قوله والاجل) عطف على ما قدده (قوله بينهما) اى

الغش والكذب (قوله عنده) اى البائع (قوله عكسه) أى عقد على فضة ونقد ذهبا (قوله عكسه) أى يكال عد على عرض (قوله فيها) أى المدونة (قوله من عرض الخ) بيان ما (قوله بذلك) أى ما يوزن أو يكال (قوله ويضربان الربح على ما أحبا) أى المتبايعان (قوله هما عقد عليه الخ) بيان ما (قوله فيما) أى المدونة

(قوله بكال) نعت عرض (قوله من عين او عرض) بيان خلافه (قوله رد) بضم الراء (قوله له) أى المتاع (قوله والا) أى وان لم يكن خيرا له (قوله بالاول) أى ما عقد عليه (قوله وبالثاني) أى ما نقده (قوله أو قصره) أى لزوم بيانه (قوله وناول) بفتح ناء (قوله بفتح مثقلا أى حمل (قوله عليه) أى لزوم بيانه سواء كان بالاول أو بالثاني صلة ناقول (قوله أصله) ٧١٧ أى قاعدة ابن القاسم (قوله ينظر)

بضم فسكون ففتح (قوله رد) بضم الراء (قوله بهده) أى الاجل (قوله ان اشترطه) أى المشتري الاجل (قوله لان له) أى الاجل الخ علة وجوب بيانه (قوله لان الا لاحق الخ) علة لوجوب بيانه (قوله ولان الرضا الخ) عطف على لان الخ (قوله فيها) أى المدونة (قوله فليبينه) أى عند بيعها (قوله قبيلها) بكسر القاف (قوله ذلك) أى قبيلها بالثمن (قوله قبضها) ماض أو مصدر متصل بفعله (قوله استبعد) بضم المنة وكسر الموحدة (قوله لانه) أى التأجيل (قوله لانه) أى الشان (قوله لما كان له) أى المشتري (قوله انه) أى القيمة الحالية (قوله في دين) أى الثمن (قوله المؤخر) (قوله وان كانت) أى السلعة (قوله عنده) أى البائع (قوله الطرى) أى الجديد الذى لم تطل اقامته (قوله سوقها) أى قيمة السلعة (قوله بين بفتح مثقلا (قوله والا) أى وان لم يتغير سوقها ولا بدنها ولم تنب (قوله يحمل)

يكال أو يوزن ونقد خلافه من عين أو عرض وباع ولم يبين رد الآن يتسك المتاع ببيعه وان فانت السلعة بتغير سوق أو بدن أو بوجه من الوجوه ضرب المشتري الربح على ما نقده البائع على الجزء الذى أربحه فى كل مكيل أو موزون ان كان خيرا له والا فله القمك بما عقد البائع به أفاده الخط ق انظر قوله مطلقا فإنه على غير قول مالك رضى الله تعالى عنه البنائى الاطلاق وظاهر المدونة ابن عرفة عياض من نقد غير ما به عقد في لزوم بيانه في بيعه بالاول أو بالثاني أو قصره على بيعه بالاول قولان لظاهرهما مع الواضحة ونص الموازنة وتناول فضل عليه المدونة والواضحة ١١ أبو الحسن ابن رشد لم يحكم ابن القاسم فى هذه المسئلة بحكم الكذب ولا بحكم الغش والصواب على أصله فى مسئلة الكذب أن ينظر الى ما نقده فان كانت قيمته مثل ما عقد عليه أو أكثر فلا كلام للمشتري لان ما ابتاع به خيرا له وان كانت أقل وأبى البائع أن يضرب له الربح على ما نقده رد الى قيمة سلعته ما لم ترد على ما أخذها به وما لم تقص عن قيمة ما نقده البائع فلا ينقص هذا على أصله فى الكذب وأما على ما فى الكتاب فقبحه اشكال على أصولهم ١١ (و) وجب بيان (الاجل) للثن الذى دفعه للبائع بعده ان اشترطه فى الشراء لان له حصه من الثمن بل (وان اشترى على) شرط (النقد) أى تجبيل الثمن ثم تراصيا على تاجيله لان الا لاحق للعقد كالأوقع فيه ولان الرضا بالاجل بعد البيع دليل على زيادة فى الثمن فيها من ابتاع ساعة الى أجل فليبينه فان لم يبينه فالبيع مردود فان قبلها المتاع بالثن الى الاجل فلا خير فيه ولا أحب له ذلك الان تقوت فباخذ البائع قيمته يوم قبضها المتاع ولا يضرب له الربح على القيمة فان كانت القيمة أكثر مما ناعها به فليس له الا ذلك أى الثمن مجلا ١١ واختلف الشيوخ فى قوله فالبيع مردود فقبل أراد اذا اختار المشتري الرد وقيل يفسح وان رضى بالنقد واسعه بعد لانه حق للخلوق وقوله فان قبلها المتاع بالثن الى الاجل فلا خير فيه فحوه فى كتاب محمد ومعناه انه لا يجوز لانه لما كان لرد السلعة اذهى فائمة صار التأخير بالثن انما اتفق عليه من أجل ترك القيام الذى كان له أن يقبله فهو من باب السلف الذى يجزى نقعا مكن وجده عيبا فى سلعة فصاله البائع لا ترد هاو أو تأخر بالثن الى أجل فان هذا سلف جرت فاعاله ابن يونس ونقل أبو الحسن عن ابن بشير أنه ان رضى المشتري بتججيل الثمن صح البيع كانت السلعة فائمة أو فائمة وان رضى البائع بالتأجيل فان كانت السلعة فلا يصح لوجوب القيمة عليه حاله فان أخره صار فسخ دين فى دين وان كانت فائمة فقولان للمتأخرين أفاده الخط (و) وجب بيان (طول زمان) إقامة المبيع عنده لرغبة الناس فى الطرى دون العتيق وظاهره تغير سوقها أم لا بارت عنده أم لا وللخفى ان تغير وقها أو تغيرت فى نفسها أو بارت بين والا فلا ابن عرفة الصلة على عن ابن حبيب ان طال مكته فليبين وان لم يحل سوقها فان لم يقبل وفات رد الى القيمة ولا ابن رشد ان طال مكته المبيع عنده فلا يصح مرابحة ولا مساومة حتى يبين وان لم يحل اسواق لان التجارى الطرى أرغب وأحرص لانه اذا طال مكته حال عن حاله وتغير وقد تشامون بها النقل خروجها

بضم الحاء المهملة أى يتغير (قوله وفات) أى المبيع (قوله رد) بضم الراء (قوله يحمل) بضم الحاء (قوله التجار) جمع تاجر (قوله فى الطرى) صلة أرغب (قوله لانه) أى المبيع (قوله حال) أى تغير (قوله وتغير) تفسير لحال (قوله بها) أى السلعة التى طالت اقامتها

(قوله فهو) أي ترك البيان (قوله بغير المبتاع) أي بين الرد والتسك (قوله الدلسة) بضم الدال وسكون اللام أي الغش (قوله قديمة) أي طالت أقامتها عنده ٧١٨ (قوله ليري) بضم فسكسر (قوله ومنها) أي الدلسة (قوله ومنه) أي التديس (قوله أي

ابن عرفة ونحوه للصلي والمازري وابن محرز وابن حارث وغيرهم ثم قال ابن رشد فان باع مراهجة أو مساومة بعد الطول ولم يبين فهو غش بخير المبتاع في القيام ويفرم الأقل من الثمن أو القيمة في الفوات عيبا من الدلسة في بيع المساومة أن تكون السلعة قديمة فيدخلها في السوق ليري أنها طرية مجلوبة ومنها أن يبيع في التركة ما ليس منها وكذا أظهاره للمشتري أنها طرية وإن لم يدخلها السوق ومنه ادخال بعض أهل السوق بعض ما يحافونه للنداء عليه كوارد على السوق (و) وجب بيان (تجاوز) النقد (الزائف) أي المعيب بنقص وزن أو غش أو رداء معدن أو سكة أي رضا البائع به وقوله أياه سواء كان كل الثمن أو بعضه وظاهره كالدونة وابن عرفة اعتيد تجاوزه أم لا فيما من ابتاع سلعة بدراهم نقد أو ثمن آخر بالثمن أو نقد وحط عنه ما يشبهه حطيطه البيع أو تجاوزه دونها زائفا فلا يبيع مراهجة حتى يبين ذلك ابن يونس فان لم يبين تأخير الثمن كان كمن نقد غير ما عقد أصبغ فان فانت ففيها القيمة وان لم يبين ما حط عنه فان حطه البائع لزمه البيع والأخير فان فانت فالقيمة ما لم يتجاوز الثمن الأول وان لم يبين تجاوز الزائف فكمن نقد غير ما عقد (و) وجب بيان (هبة) من البائع بعض الثمن للمشتري (اعتيدت) بين المتبايعين فان لم يبينها فان كانت قائمة وحط البائع ما وهب له من الثمن دون ربحه لزمته قاله محققون وقال أصبغ لا يلزمه حتى يحط بربحه أيضا فان فانت لزمته ان حطه باتفاقهما فان لم تعتد لكثرتهما فلا يجب بيانها في المدونة ان ابتاع سلعة بمائة فنددها واقتراهما وهبت له المائة فله أن يبيع مراهجة وان ابتاع سلعة فوهبها للرجل ثم ورثها منه فلا يبيعها مراهجة أبو الحسن وكذا لو باعها ثم ورثها وقوله في الأولى افتراق ليس بشرط (و) وجب في بيع المراهجة وغيره بيان (انها) أي السلعة غير البلدية المشتبهة ببلدية مرغوب فيها أكثر (ليست بلدية) أي مصنوعة ببلد البيع وان كانت بلدية مشتبهة بغيرها المرغوب فيها أكثر وجب بيان أنها بلدية (أو من التركة) يحتمل أنه عطف على بلدية أي يجب بيان أنها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في سلعة التركة ولم تكن منها ففي التسيطة من باع ثوبه في تركة تباع فيها الثياب فلم يبتاع رده اذا علم وكذلك فيما جلب من رقيق أو حيوان أو دابة وصاح عليه الصالح فليأخذه رده اذا علم ويحتمل عطفه على ليست بلدية أي يجب بيان أنها من التركة اذا كانت منها والنقوس تزدها وتنقر من حوائج الميت وهذا ليس خاصا بالمراهجة فان لم يبين نفس في المسئلةين (و) ان ابتاع حاملا وولدت عنده وأراد بيعها وجب بيان (ولادتها) عنده أمة كانت أو غيرها ان لم يبيع ولدها معها بل (وان باع ولدها معها) لأنه لا يفتضى ولادتها عنده وكذا يجب بيان تزويجها ولو طلق ولم تلدوا شعر قوله ولدت بان وطء السيد لا يجب بيانه الا أن تكون بكرًا واقتضاها وقيسده في المدونة بالرائعة فان لم يبينه فكذب يلزم المشتري ان حط عنه ما ينوب الاقتضا وربحه وفي المقدمات ولادتها عنده عيب وطول أقامتها عنده الى ولادتها غش وخديعة ونقصها بالتزويج والولادة كذب في الثمن وقد لا توجد كلها الا قد تلد بائرا ثمائها فان باعها بلا بيان فله اقيام باي هذه العلال الثلاث مادامت قائمة فان أسقط البائع عنه الكذب وربحه فله القياس

رضا البائع به) أي الزائف
تفسيره تجاوزه (قوله وقوله)
أي البائع (قوله أياه) أي
الزائف (قوله سواء كان)
أي الزائف (قوله تجاوزه)
أي الزائف (قوله فيما) أي
المدونة خبر مقدم (قوله
ثم آخر) بضم فسكسر مثقلا
(قوله حط) بضم الحاء المهملة
(قوله عنه) أي المبتاع
(قوله ذلك) أي التأخير أو
الحط أو التجاوز (قوله لزمه)
أي المشتري (قوله والا) أي
وان لم يحطه البائع (قوله
خير) أي المبتاع (قوله فان
كانت) أي السلعة (قوله
من الثمن) بيان ما (قوله
لزمته) أي السلعة المشتري
(قوله فان لم تعتد) أي الهبة
مفهوم اعتيدت (قوله في
المدونة) خبر مقدم (قوله
يبيع مراهجة) أي على
المائة (قوله في الأولى)
بضم الهاء أي مسئلة هبة
جميع الثمن (قوله ولم تكن)
أي السلعة (قوله منها) أي
التركة (قوله حاملا) وأولى
حائلا وحملت وولدت عنده
(قوله لأنه) أي يبيع ولدها
معها (قوله وقيسده) أي
وجوب بيان الاقتضا
(قوله فان لم يبينه) أي
الاقتضا (قوله فان

باعها بلا بيان) أي مع وجودها كلها (قوله فله) أي المشتري (قوله العلال الثلاث) أي الغش والعيب والكذب بالعيب
(قوله مادامت) أي السلعة (قوله عنه) أي المبتاع (قوله فله) أي المبتاع (قوله وان فانت) أي السلعة (قوله فان كان) أي الفوات

(قوله لفظ) أي البائع (قوله عنه) أي المبتاع (قوله ارشده) أي العيب (قوله هو) أي قيامه بالغش (قوله له) أي المبتاع (قوله من قيامه) أي المبتاع (قوله اذ عليه) أي المبتاع (قوله فعليه) أي المبتاع (قوله وان كان) ٧١٩ أي الموقوف (قوله فقيامه) أي المبتاع (قوله وان كان) أي

المبتاع (قوله وان كان) أي

العيب الذي حدث عنده

(قوله خبير) أي المبتاع

(قوله في ردها) أي الامة

(قوله الحادث) فاعل نقص

(قوله ومنايه) أي الارش

عطف عليه (قوله من

الربح) بيان منابه (قوله

ولا ولد لها) حال (قوله لاجل

العيب والغش) علة وليس

للبائع ان يلزمه اياها (قوله لم

يبلغ حد التفرقة) كالتفسير

للمراء بصغير (قوله جبرا)

بضم فكسر أي المتبايعان

(قوله جميعهما) أي الام

وولدها (قوله يرد البيع)

بضم دفع (قوله وان فانت)

أي الامة (قوله خير) أي

المبتاع (قوله الفرض)

بفتح الفاء وسكون الزاء

(قوله كل) أي من الشجرة

والغرم (قوله يوم الشراء)

صلة أبرت (قوله منها)

أي الثمرة المؤبرة والصوف

الناعم (قوله من الثمن) بيان

حصة (قوله أنه) أي

الشخص (قوله وعليه) أي

الاصل الخ حال منه (قوله

عليها) أي الغرم الخ حال منها

(قوله عليه) أي البايع

(قوله وان وجب عليه الخ)

حال (قوله على الثمن الذي

أقبل منه) صلة متبوع

وذكره تذييل خبره

بالعيب والعش وان فانت فان كان من مقونات الرد بالعيب كبيعها وادها كما فان شاء قام
بالعيب لفظ عنه ارشده وما ينوبه من الربح وان شاء رضى بالعيب وقام بالغش اذ هو أنفع له من
قيامه بالكذب اذ عليه في الغش الاقل من الثمن الصحيح والقيمة وأما في الكذب فعليه الاكثر
من الثمن الصحيح وربيحه والقيمة ما لم تزد على الكذب وربيحه وان كان مقونا بالغش دون الرد
بالعيب كحالة السوق وحدوث عيب قليل فقيامه بالغش أنفع له وان كان من العيوب المتوسطة
خير في ردها وما نقصها الحادث وأما كذا والرجوع بارش العيب القديم ومنابه من
الربح وبين الرضا بالعيب ويقوم بحكم الغش فتد الى الاقل من قيمتها أو المسمى ابن عرفة وان
اجتمع العيب والغش والكذب مثل شرائه جارية ولا ولد لها في زوجها وتلد عنده أولاد ثم
يبيعها بكل الثمن دون ولدها ولم ينسأ ان اولادها فوله عيب وطول أقامتها الى ان ولدت غش وما
نقص التزويج والولد من قيمتها كذب فان لم تقف فليس للمشتري الا الرد ولا شيء عليه أو حبسها
ولا شيء له وليس للبائع ان يلزمه اياها بخطط شيء من غشها لاجل العيب والغش وان فانت يبيع
ولا طالب له بالعيب وطلبه بحكم الغش أنفع له من طلب حكم الكذب فيغرم الاقل من قيمتها
أو المسمى وان فانت بجوالة سوق أو نقص يسير فله ردها بالعيب أو الرضا به ويقوم بحكم
الغش فيغرم الاقل من قيمتها أو المسمى لانه أحسن له من حكم الكذب وان فانت بعيب مفسد
أي متوسط خبير في ثلاثة أوجه ردها وما نقصها العيب عنده أو أمسا كها والرجوع بقيمة
العيب ومنابه من الربح أو يرضى بالعيب ويقوم بحكم الغش فيغرم الاقل من قيمتها أو المسمى
لانه أحسن له من حكم الكذب فان لم يرددها والولد صغير لم يبلغ حد التفرقة جبرا على جميعها في
ملك واحد ويرد البيع وان فانت بقوات عينها أو ما يقوم مقامه خبير في الرجوع بقيمة العيب
ومنابه من الربح أو الرضا بالعيب وطلب حكم الغش اه وقوله وان لم يرد والولد صغير الخ راجع
للاقسام قبله الخ فيم ادين الرد وعدمه لان الفرض انهم اولدت عنده وباعها دون ولدها (و) ان
اشترى شجرة مثمرة بثمرة مؤبرة وجدتها أو غنما عليها صوف ناعم وجزء وأراد يبيع كل من الجهة
وجب عليه بيان (جدثة أبرت) بضم الهاء وكسر الموحدة مشددة يوم الشراء (و) بيان جز
صوف تم يوم الشراء لان لكل منهما حصته من الثمن ومفهوم أبرت أنه اذا اشترى الاصل وعليه
ثمرة غير مؤبرة أو الغنم عليها صوف غير ناعم وجد الثمرة بعد طيمها وجز الصوف بعد قلمه فلا يجب
عليه البيان وان وجب عليه بيان طول الزمان وهو كذلك كما في المدونة فان لم يبين جد المؤبرة
وجز التام فكذب (و) وجب بيان (اقالة مشترية) أي المبيع من الجهة على الثمن الذي أقبل منه
بان اشتراه بثمرة وباعه بخمسة عشر ثم أقاله فان أراد يبعه بجهة على الخمسة عشر وجب بيانها
قال في المدونة ومن ابتاع سلعة بعشرين دينارا ثم باعها بثلاثين ثم أقال منها فلا يبيع من الجهة الا
على عشرين لان البيع لم يتم بينهما حين أقاله اه فان لم يبين فكذب (الا) أن تكون الاقالة
(بزيادة) على الثمن المقاس منه بان اشتراه بثمرة ثم باعها بخمسة عشر ثم أقاله بعشرين (أو
نقص) عنه بان أقاله في المثال باثني عشر فلا يجب بيانها في يبعه من الجهة بعشرين أو اثنى عشر
لانه يبيع مؤثف قال في المدونة ومن باع سلعة من الجهة ثم ابتاعها باقل مما باعها به أو أكثره يبيعها

(قوله بيانها) أي الاقالة (قوله لانه) أي الاقالة بزيادة أو نقص وذكره تذييل خبره

(قوله الآخر) بكسر الخاء المجهمة (قوله لانه) أى ابتاعها باقل أو أكثر (قوله وجعلها) أى المدونة (قوله من غيره) أى من ابتاعها منه (قوله لانه) أى الذى باعها

مراجعة على الثمن الآخر لانه لما حدث ابن محرز ظاهره ولو ابتاعها من ابتاعها منه وجعلها
فضل على ابتاعها من غيره كقول ابن حبيب وظاهر كلامها أنه لو اشتراها منه بمثل الثمن فلا
يباع الا على الثمن الاول وصرح به اللغوى ونصه ابن القاسم من اشترى سلعة ثم باعها من رجل
مراجعة ثم استقاله منه بمثل الثمن فلا يبيع الا على الثمن الاول وان استقال باكثر أو اقل جازان
يباع على الثانى وقال ابن حبيب لا يبيع الا على الاول استقال منها أو اشتراها باكثر أو اقل
والاول أحسن فله البيع على الثانى (و) ان اشترى دابة وركبها ركوبا منقوصا ثم أراد بيعها
مراجعة وجب بيان (الركوب) المنقص للدابة التى أريد بيعها مراجعة (و) ان اشترى ثوبا ولبسه
لباسا منقوصا ثم أراد بيعه بمراجعة وجب بيان (اللباس) المنقص للثوب الذى أريد بيعه مراجعة
فان لم يبين فكذب فيها (و) ان اشترى سلعة فى صفقة واحدة بثمن واحد ثم قسمه عليها وأراد
بيع شيئا منها بمراجعة وجب عليه بيان (التوظيف) أى قسمة الثمن عليها وان الثمن الذى أراد أن
يباع عليه بالمراجعة بتوظيفه ان كانت السلع الموظف عليها بمختلفة بل (ولو) كان الموظف عليه
(متفقا) فى الصفقة كشيئين متفقين جنسا وصفة لانه لئلا يخطئ فى توظيفه ويزيد فى ثمن بعضها
لاستحسانه والامر بخلافه وأشار بولوى قول ابن نافع بعدم وجوب بيان التوظيف على المتفق
لانه شأن التجار فيدخلون عليه وبهم سدا يخرج المثلثى فلا يجب بيان التوظيف عليه عند بيع
بعضه مراجعة حيث اتفقت اجزؤه فان لم يبين فى مسئلة المصنف فهل كذب أو غش خلاف
وظاهر قى ترجيح الثانى وينبغى انه غش فى المتفق لانه لا يملكه شرعا وكذلك وكذب فى المختلف
لاحتمال خطئه واستثنى من المبالغ عليه فقط فقال (الا) اذا كان المبيع (مسلم) متفق فى
الجنس والصفة فلا يجب بيان التوظيف عليه لان آحاده غير مقصودة لغيرها بالعقد عليها وانما
قصدها اتصف بالصفة المشترطة ولذا اذا استحق المسلم فيه كله أو بعضه لا يفسخ السلم ويرجع بمثل
ما استحق وقيد فيه بعدم وجوب بيان التوظيف على المسلم فيه به باخذه بمثل الصفة المشترطة
لا أدنى منها واللغوى بان لا يكون بهض المأخوذ أجود مما فى الذمة ولو اشترى اثنان سلعة مقومة
واقتسماها فلا يبيع أحدهما بمراجعة الا بميثاق لم تكن من سلم متفق ومن اشترى ربعا واستقله
ثم أراد بيعه بمراجعة (لا) يجب عليه بيان أخذ (غلة ربع) بفتح الراء وسكون الواو حدة أى منزل
معد للسكنى به ومثله الارض والشجر والبناء غير الربع والحلوان قال فيها ومن ابتاع حواتم
أو حيوانا أو ربعا فاعطاهما وحلب الغنم فليس عليه ان يبين ذلك فى المراجعة لان الغلة بالضممان
أو بالحسن اطر قوله لان الغلة بالضممان وهذا ليس بما يعلى به كونه لا يبين اللغوى فى النخل اذا
كانت غلته أكثر من نفقته ~~كانت له~~ ولا يجب النفقة وان كانت النفقة أكثر حسب
الفضل وان اتفق ثم باع بمراجعة قبل ان يغفل حسب النفقة التى أنفق فى سقيها وعلاجها اه
وبيناه ان كلامها يقتضى ان بائع المراجعة يستبد بالغلة ويحسب النفقة فى الثمن مطلقا وحدها
أن تفصل كما فصل اللغوى اه الواو غنى الصواب تقييد عدم وجوب البيان بعدم حدوث ما يؤثر
نفقة فى المبيع أو ما يختلف الانغراض به وشبهه فى عدم وجوب البيان فقال (كذلك) كميل
شرائه ساعة ابتاع بعضها أولا ثم اشترى باقىها من شريكه فيها ثم أراد بيعها بمراجعة فلا يجب

له بمراجعة على ثمنها الذى
اشترأها به اولا (قوله
والاول) أى قول ابن القاسم
(قوله على الثانى) أى الزائد
على ثمن المراجعة والتناقص
عنه (قوله فيها) أى الدابة
والثوب (قوله ثم قسمه)
أى الثمن (قوله عليها) أى
السلع (قوله لانه قد يخطئ
فى توظيفه) علة وجوب
بيانه مع اتفاقها (قوله
لاستحسانه) أى البعض
للازيادة فى ثمنه (قوله لانه)
أى التوظيف (قوله عليه)
أى التوظيف (قوله وبهذا)
أى التعليل باحتمال الخطا
فى توظيفه صله يخرج (قوله
الثانى) أى غش (قوله لانه)
أى ترك البيان (قوله المبالغ)
أى المتفق (قوله عليه)
أى المتفق من سلم (قوله
وقيد) بفتح حاء متعلا (قوله
فيها) أى المدونة (قوله
باخذه) أى المسلم فيه صله
قيد (قوله واللغوى) أى
وقيد اللغوى (قوله فلا يبيع
أحدهما) أى ما خصه
بالقسمة (قوله ان لم تكن)
أى السلع (قوله فيها) أى
المدونة (قوله وهذا) أى
كون الغلة بالضممان (قوله
كانت) أى الغلة (قوله
له) أى بائع المراجعة (قوله
وحققها) أى المدونة (قوله اولا) بشد الواو صلة ابتاع

عليه بيان ذلك اللهم اذالم يزدني شراء الباقي لدفع ضرر الشركة والاوجب بيانه ابن رشد
لا يجوز لمن اشترى سلعة بجملة أن يبيع نصفها امرأحة بنصف ثمنها حتى يبين ولن اشترى نصف
سلعة في صفقة ثم اشترى نصفها الثاني في صفقة أخرى يبيعها بجملة ولا يبين وأخرج من عدم
وجوب البيان فقال (لا) يقتضي وجوب بيان تكميل الشراء (ان ورت) البائع (بعضه) أي
المبيع واشترى باقيه وباع البعض الذي اشتراه امرأحة فيجب عليه أن يبين أنه ورث باقيه (وهل)
وجوب البيان (ان تقدم الارث) على الشراء لانه يزدني ثمن الباقي ليكمل له ما ورث بهضه فان
تقدم الشراء فلا يجب البيان قاله القاسبي (أو) وجوب البيان ثابت (مطلقاً) عن التقييد
بتقدم الارث فيجب ولو تقدم الشراء لانه قد يزدني ثمن البعض لترقبه ارث باقيه قاله أبو بكر بن
عبد الرحمن في الجواب (تاويلان) في فهم قولها وان ورث نصف سلعة ثم ابتاع نصفها فلا يبيع
حتى يبين لانه اذا لم يبين دخل في ذلك ما ابتاع وما ورث واذا بين فاعاد يبيع البائع على ما ابتاع
ابن يونس فان باع ولم يبين حتى فانت فالمبيع نصفه مشترى فيعضى بنصف الثمن ونصف الربح
ونصفه موروث فيه الاقل من القيمة او ما يقع له من الثمن والربح وان كانت فاعاد فللمشترى
رد الجميع والتسليمه وعلم مما تقدم أن المبيع امرأحة انما هو النصف المتباع لان النصف
الموروث لا يباع امرأحة لانه لا ثمن له قاله ت التبتاني موضوع المسئلة في المدونة انما هو
اذا باع النصف المشتري فقط امرأحة وفيه وقع التأويلان للقاسبي وأبي بكر بن عبد الرحمن
وبه شرح وغيره انظر (ان غلط) بائع امرأحة على نفسه فأخبر (بنقص) عن ثمن السلعة
(وصدق) بضم الصاد وكسر الهمزة مشددة أي صدقه المشتري منه في غلظه (أو) لم يصدق
(وأثبت) البائع غلظه بيينة أو ظهر بكتابة على السلعة وحلف معها (رد) المشتري السلعة
وأخذ نفسه (أو دفع) المشتري للبائع (ما يبين) انه ثمنها (وربحه) اذا كان المبيع قائماً (وان فات)
المبيع عند المشتري بزيادة أو نقص لا يجوز التسوق (خير) بضم الخاء المجهدة وكسر الهمزة مشددة
(مشتريه) أي المبيع بالمرأحة (بين) دفع الثمن (الصحيح ورجحه) للبائع (و) دفع (قيمة) أي
المبيع المقوم ومثل المثلي وتعتبر قيمته (يوم يبعه) لهجة العقد وفي الموطأ يوم قبضه وعلمه درج
ابن الحاجب (مالم تنقص) قيمته (عن الغلط ورجحه) فان نقصت عنه لزمته بالغلط ورجحه طوي
أي وما لم يزد على الصحيح ورجحه كما في المدونة فعليه أن يبينه ~~لكن~~ تباع عبارة ابن الحاجب
التباني لا يحتاج لهذه الزيادة لانه حيث خير المشتري فاعلم انه لا يختار الا الاقل (وان كذب)
البائع في اخباره بالثمن بزيادة بان قال خمسين وهو أربعون (لزم) المبيع (المشتري ان حطه) أي
انقص البائع الكذب أي القدر الذي زاده وهو عشرة في المثال (وربحه) فان لم يحطه فلا يلزمه
ويخير بين التسك والرد (بخلاف) حكم (الغش) ككتابه على المبيع أكثر من ثمنه وبيعه
بالمرأحة على ثمنه وبيعه ما ورثه موهباً ما انه اشتراه وكتمه طول اقامته عنده فلا يلزم المشتري
ويخير بين التسك والرد مع القيام والغش ايهام وجوده مقصود مقصود وجوده أو تقدم وجود
مقصود فقله لا تنقص قيمته لهما أي فقد مقصود الوجود ولا وجود مقصود الفقد والاحتراز
بقوله لا تنقص قيمته الخ عن العيب وذلك انهم فرقوا في باب المرأحة بين الغش والعيب
بان ما يكره ولا تنقص القيمة له يسمى غشاً كطول اقامة السلعة وكونه غير بلدية أو من اتركه

(قوله عن ذلك) أي فقد ما يقصد وجوده أو وجود ما يقصد فقده (قوله من يبيع المساومة الخ) بيان غيرها (قوله في أن المشتري بخير) صله كاف التشبيه (قوله اشمل) أي اشمله العيب الذي لم يدلس به (قوله لكن يبيع) أي المصنف الخ إشارة إلى الاعتذار عنه (قوله إلا أن ابن رشد الخ) استدراك على الاستدراك لرفع إيهامه رفع المأخذة عن المصنف (قوله بزيادة في الثمن) صورة الكذب (قوله أو الغش) عطف على الكذب (قوله قبل قبض المشتري) صله هلاك (قوله فضعفانها) أي السلة (قوله من البائع) أي في المراجعة وفي غيرها من المشتري (قوله فيها) أي المدونة (قوله لشبه المراجعة البيع القاسد) أي الذي لا يثقل ضمانه لمشتريه لا بقبضه إشارة للفرق بين المراجعة وغيرها (فصل في بيان ما يتناول به البيع الخ) * (قوله وحكم) عطف على ما (قوله وشراء) عطف على بيع ٧٢٢ (قوله امرية) يفتح العين المهملة وكسر الراء وشدة المنة تحت أي الثمرة الموهوبة وهي

وما تنقص القيمة يسمى عيبا كالعيوب المتقدمة والمراد بكون القيمة لا تنقص للغش عدم نقصها باعتبار ذات المبيع فقط بقطع النظر عن ذلك بخلاف العيب فان ذات المبيع ناقصة غالبا فاله طفي (وان فأت) الساعة بتمام أو نقص أو حواله سوق (ففي الغش) يلزم المشتري (أقل) أمرين (الثمن) الذي يبعث به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربح على الأقل (وفي الكذب خير) بضم الخاء المججمة وكسر التحتية مشددة البائع (بين) أخذ (الصحيح ورجحه أو قيمتها) أي الساعة (ما لم تزد) قيمتها (على الكذب ورجحه) فان زادت عليه ورجحه فيلزم المشتري الكذب ورجحه فقط لرضا البائع به وجعل ضمير خير للبائع هو الذي في ابن الحاجب والشرح وح ويدل عليه قوله ما لم تزد على الكذب ورجحه اذ لو كان الخيار للمشتري لم يكن لهذا التقييد معنى اذله دفعها ولو زادت على الكذب ورجحه لانه يدفعها باختياره ولانه لا يختار الا الأقل (ومدلس) يبيع (المراجعة) أي المدلس فيها (ك) المدلس في يبيع (غيرها) أي المراجعة من بيع المساومة والمزايدة والاستئمان في أن المشتري بخير بين الرد ولا شيء عليه والتسك ولا شيء له إلا أن يدخل عنده عيب طفي لوقال وعيب المراجعة كغيرها كان اشمل لكن تبع عبارة ابن رشد إلا أن ابن رشد أتى في آخر كلامه بما يدل على العموم فجاء كلامه حسنا انظر في ق ابن يونس فتفرق المراجعة من غيرها في هلاك السلة في الكذب بزيادة في الثمن يريد أو الغش قبل قبض المشتري فضعفانها من البائع كما قال فيم الشبه المراجعة البيع القاسد والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل) * في بيان ما يتناوله البيع وما لا يتناوله وحكم بيع الثمرة وشراء العرية بخير صها والجائحة ابن عاشر لم يحضر في وجه مناسبة بعض البعض كما يظهر لي وجه مناسبة هذا الفصل لما قبله من وعب وجه مناسبة ما قبله أن المراجعة زيادة في الثمن تارة ونقص منه أخرى والتناول زيادة في الثمن وعدمه نقص منه ووجه مناسبة الاربعة المجموعة فيه ان ما يتناول أولا الثمر ومناسبة لبيعها ظاهر كسراء العرية والجائحة لتعلق الجميع بالثمار (تناول) تناولا شرعا لجرى العرف به (البناء والشجر) أي العقد أو هبة عطف على بيعا (قوله أو تحيضا) عطف على بيعا (قوله خضر) يفتح الخاء وكسر الضاد المجهمين والذي سمعته من فم الشيخ بكسر فسكون (قوله ومقتضاه) أي قولهم التي بها البناء والشجر (قوله تناولهما) أي البناء والشجر (قوله حرهما) أي البناء (قوله تناوله) أي الحر (قوله يؤتيه) أي تناول الحر

على أصحها (قوله بخير صها) بكسر الخاء المججمة وسكون الراء واهمال الصاد أي قدرها من الثمر الخاف بالجزر صله شراء (قوله والجائحة) أي العاهة التي تصيب الثمر المبيع قبل تنافس طيبه عطف على ما (قوله بعضهما) أي التناول وبيع الثمرة وشراء العرية والجائحة (قوله هذا الفصل) أي المشتل على الاربعة المذكورة (قوله لما قبله) أي فصل المراجعة صله مناسبة أي ومن شأن المصنفين اعتبار المناسبة بين ما يجمع في ترجمة وبين التراجم (قوله مناسبة) أي هذا الفصل (قوله ما قبله) أي المراجعة (قوله ونقص منه) أي الثمن في قسم الوضعة (قوله وعدمه) أي التناول (قوله منه) أي الثمن (قوله الاربعة) أي التناول وبيع الثمرة وشراء

العرية والجائحة (قوله فيه) أي هذا الفصل (قوله يتناول) بضم الباء (قوله أولا) بسكون الواو (قوله يتناول الثمر) اسم ان (قوله ومناسبة) أي الثمر (قوله لبيعها) أي الثمر (قوله كسراء العرية) تشبيه في ظهور المناسبة (قوله لتعلق) أي البيع والشراء والجائحة بالثمار على ظاهر (قوله لجرى الخ) علة تناول (قوله به) أي التناول صله جريان (قوله عليه ما) أي البناء والشجر (قوله بيعا) خبر كان (قوله كان) أي العقد (قوله أو هبة) عطف على بيعا (قوله أو تحيضا) عطف على بيعا (قوله خضر) يفتح الخاء وكسر الضاد المجهمين والذي سمعته من فم الشيخ بكسر فسكون (قوله ومقتضاه) أي قولهم التي بها البناء والشجر (قوله تناولهما) أي البناء والشجر (قوله حرهما) أي البناء (قوله تناوله) أي الحر (قوله يؤتيه) أي تناول الحر

(قوله اذا لم يكن شرط الخ) شرط في تناول البنية والشجر الارض وتناول الارض البناء والشجر (قوله بخلافه) أي تناول
(قوله فيهما) أي تناول البناء والشجر الارض وتناول الارض البناء والشجر (قوله فيها) أي الارض (قوله فالاولى) بفتح
الهمزة الخ تفرع على وتناولت الارض البذر (قوله تقديمه) أي البذر (قوله فيها) أي الارض (قوله هذا) أي عدم
تناول الارض المدفون فيها (قوله انه) أي الشأن الخ بيان مذهب ابن القاسم بحذف من (قوله جب) بضم الجيم وشبه
الموحدة (قوله وهو) أي المدفون في الارض المبعة (قوله ان ادعاء) أي البائع المدفون بالارض (قوله وأشبهه) أي المدفون
(قوله أن يكون) أي المدفون (قوله له) أي البائع (قوله والا) أي وان لم يشبهه ٧٢٣ تكون المدفون للبائع أو لم يذعه البائع

(قوله سبيله) أي حكم
المدفون (قوله سبيل) أي
حكم (قوله لمن ارضه) بيان
ما (قوله كل وجهل) بضم
الجيم ولو مصدرية (قوله
فلا تتناولوه) أي المدفون
(قوله في أن محله) أي المدفون
الخ بيان لسبيل اللقطة
(قوله فيخرج ما كان من
أصل الخلق الخ) أي فلا
تتناوله الارض ويكون
لمشترها (قوله يسقط) أي
الثمر (قوله ويسمى) أي
تعلق طلع الذر على ثمر
الانثى (قوله لفاحا) بكسر
اللام والقاف واهمال الحاء
(قوله وهو) أي التابير (قوله
بروز) خبره (قوله وسواء)
أي في عدم تناول الشجر
الثمر المؤبر (قوله وتناولوه)
أي الشجر (قوله به) أي
عدم تناول الارض ثمر شجرها
المؤبر (قوله وهو) أي

يتناول لفظ الشجر الاغصان والاوراق والعروق واستحقاق البقاء مغروسا ٨١ ومعلوم
سريان عروق بعض الشجر الى بعيد من أصله (وتناولتها) أي العقد على الارض البناء
أو الشجر الذي بها اذا لم يكن شرط ولا عرف بخلافه فيما (لا) تتناول الارض (الزرع) الذي بها
(و) تناولت الارض (البذر) المغيث فيها فالاولى تقديمه على قوله لا الزرع (و) لا تتناول
الارض شيئا (مدفونا) فيها الخط هذا هو المعلوم من مذهب ابن القاسم انه لاحق للمبتاع فيما
وجد تحت الارض من بئر أو جب أو حرام أو حجارة قال في البيان وهو للبائع ان ادعاء أو شبهه أن
يكون له ميراث أو غيره والا كان سبيله سبيل اللقطة ويخير المبتاع في مسئلة البئر والجيبين
نقص البيع والرجوع بقيمة ما استحق من أرضه وشبهه في عدم تناول فقال (كل وجهل) رب
المدفون فلا تتناولوه الارض ويكون سبيله سبيل اللقطة في أن محله بيت المال وأشعر قوله مدفونا
بقصد دفعه فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالحجارة المخلوقة في الارض والبئر العادية أي
القديمة المنسوبة لعماد وكل قديم يسمى عاديا (ولا) يتناول (الشجر) أي العقد عليه الثمر
(المؤبر) بضم الميم وفتح الهمزة والموحدة مثقلة هو كلة (أو أكثره) وتابير النخل لتعلق طلع
الذر على ثمر الانثى ثلاثا يسقط ويسمى اقحا أيضا الباجي وهو في الثين وما لأزهره بروز جمع
الفرعة عن أصلها وفي الزرع بروزه على وجه الارض وسواء وقع العقد على الشجر صريحا أو
تناوله العقد على الارض صرح به في الجلاب ومفهوم أكثره شيئا أن النصف وينقص عليه
والاقل وهو يتبع الاكثر غير المؤبر في تناوله الشجر ولا يجوز للبائع استثناءه على المشهور كما في
شفعة بناء على أن المستثنى مشترى وصحح اللغني جوازها على أنه مبيى وان تنازعا في التأبير
وعدمه في حال العقد فقال ابن المواز القول للبائع وقال ابن القاسم للمبتاع (الا لشرط) من
المبتاع تناول المؤبر ولا يجوز شرط تناوله بعضه لانه قصد البيع الثمر قبل بدو صلاحه ولذا يجوز
شرط بعض المزهى وشبهه في عدم الدخول الا بشرط فقال (ك) ثمر غير النخل (المنعقد) أي البارز
عن موضعه فلا يتناولوه العقد على أصله الا لشرط من المبتاع (و) كمال العبد (الكامل الرق
لما لا واحد فلا يتناولوه العقد على العبد الا لشرط من مبيعه سواء اشتراطه لنفسه أو للعبد
ويبقى بيده حتى يتزرعه المشتري وجواز اشتراطه للمبتاع مقيد بكونه معلوما له وكون ثمنه معلوما

الاقل (قوله في تناوله) أي المؤبر (قوله لشجر) فاعل تناول (قوله استثناءه) أي الاقل المؤبر (قوله شفعتها) أي المدونة
(قوله جواز) أي استثناء القليل المؤبر (قوله على انه) أي المستثنى (قوله وان تنازعا) أي المتبايعان شجرهما ثمر (قوله
بعضه) أي المؤبر (قوله لانه) أي شرط تناوله بعضه (قوله ولذا) أي التعديل بقصد بيع الثمر قبل بدو صلاحه فلا يجوز (قوله
فلا يتناولوه) أي مال العبد (قوله سواء اشتراطه) أي المبتاع مال العبد (قوله ويبقى) أي المال (قوله بيده) أي العبد (قوله
اشتراطه) أي مال العبد (قوله للمبتاع) أصله اشتراط (قوله مقيد) خبر جواز (قوله بكونه معلوما له) أي مال العبد (قوله) أي المبتاع
(قوله ثمنه) أي العبد

(قوله فان أبهم) أي المبتاع (قوله في اشتراطه) أي مال العبد (قوله ولم يبين الخ) تفسير لا بهم (قوله هو) أي مال العبد (قوله له) أي المبتاع (قوله يبعه) أي العبد (قوله بعضه) أي مال العبد (قوله كبيع صبرة الخ) أي يبعها واستثناء بعضه انشبه في المنع (قوله يجوز) أي اشتراط بعض مال العبد (قوله ماله) أي العبد (قوله وهو) أي ماله (قوله بدرهم) ماله اشترى (قوله نقدا) أي حالة حال من دراهم على جوازه (قوله فذلك) أي الشراء للعبد المستثنى فيه ماله (قوله ان يستثنى) أي يشترط (قوله ماله) أي العبد (قوله ولو عينا) أي ولو كان الثمن عينا (قوله والثمن عين) حال (قوله ولو لاجل) أي ولو كانت العين لاجل (قوله لانه) أي المال (قوله وهو) أي الجواز (قوله بن) بكسر المنة مفعلة أي ظاهر (قوله لنفسه) أي المشتري (قوله يبعه) أي مال العبد (قوله به) أي الثمن (قوله منه) أي كلام ابن رشد ٧٢٤ (قوله انه) أي الشان (قوله على انه) المال (قوله الا بهام) أي سكوت المشتري عن

كون مال العبد المشتري
للعبد أو للمشتري (قوله اذا
باع) أي أحد الشر يكتن
في عبد (قوله من شريكه)
أي له (قوله استثنى) أي
اشترط (قوله نصفه) أي
مال العبد (قوله ذلك) أي
بيع ماله في العبد لشريكه
(قوله مقاسمة له) أي شريكه
(قوله وأما اذا باعه) أي
أحد الشر يكتن في العبد
ماله فيه (قوله ماله) أي العبد
(قوله يفسد البيع) أي
ولورضى البائع أن يسلم ماله
لمبتاعه بدليل مقابله بما ياتي
(قوله وفي سماع أشهب)
عطف على في هذه الرواية
(قوله من كتاب الشركة)
بيان لسماع أشهب (قوله
وهو) أي الفساد الآن
يسلم الخ (قوله دليل) أي
مدلول (قوله من كتاب

يباع به ماله وقيل لا يشترط هذا فان أبهم في اشتراطه ولم يبين هل هو له أو للعبد فبيع يبعه عند
ابن أبي زيد فلا يجوز اشتراط بعضه للعبد عند ابن القاسم كبيع صبرة وبعض زرع وبعض
حلبة سمف وقال أنهم يجوز ونص المدونة ومن اشترى عبدا واستثنى ماله وهو دنانير ودراهم
ودين وعروض ورقيق بدرهم نقدا أو إلى أجل فذلك جائز أبو الحسن ابن يونس يجوز لمشتري
العبد ان يستثنى ماله ولو عينا وسماء والثمن عين ولو لاجل لانه للعبد لا للمبتاع وهو بين من قول
مالك في الموطأ وقال ابن رشد ولو اشترط مشتري العبد ماله لنفسه لا للعبد فلا يجوز ان يشترطه الا
بما يجوز يبعه به اهـ ويؤخذ منه انه يحكم على انه للعبد عند الا بهام ابن رشد اذا باع ماله في
العبد من شريكه فلا اختلاف في جواز بيعه استثنى البائع ماله أو لم يستثنه وفي نصفه لباعه
فكان ذلك مقاسمة له قاله مضمون وأما اذا باعه من غير شريكه ولم يستثن المبتاع ماله فبطل يفسد
البيع وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في هذه الرواية وفي سماع أشهب من كتاب الشركة
وقيل يفسد الا أن يرضى البائع أن يسلم ماله لمبتاعه وهو دليل مافي سماع عيسى من كتاب العتق
ومثله في رسم كتب من سماع ابن القاسم اهـ ونقله أبو الحسن ولم يزد عليه ومن بعضه حوا اذا بيع
بعضه الرقيق وله مال فان ماله يبق بيده لا يتزعه بائع ولا مشتريته في نفسه على نفسه يوم حرمته فان
مات أخذ ماله نصفه وعطف على المشبه في عدم الدخول مشبه آخر فيه فقال (و) (كرخافة)
بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام وبالفاء أي ما يخلف بعد جز (الفصيل) بالقاف واهمال الصاد
أي الذي يقصل ويجز من الزرع فلا يتناول العقد عليه خلفته فليس اشترطه الا الجزء الاولى التي
وقع العقد عليها الا بشرط من مشترطه بشرط كونها مأمونة بأن كانت بارض سقي بتفسير مطر
واشتراط جميعها وعدم اشتراط بقاء الاصل حتى يحجب لانه حينئذ لا خلفه له ولانه يبيع الحب
قبل وجوده وعدم اشتراط بقاء الخلفة الى أن تحجب وأن يبلغ الاصل حد الانتفاع به وان
اشترى الخلفة بعد شراء أصلها اشترط فيه جميع الشروط المتقدمة قاله البناي (وان أبر) بضم
الهمز وكسر الموحدة مشددة (النصف) أو ما قرب منه من الثمرة لم يؤبر نصفها الاخر

(العتق) بيان لسماع عيسى (قوله ومثله) أي مافي سماع عيسى (قوله ونقله) أي كلام ابن رشد (قوله
وله مال) حال (قوله فان ماله) أي المبيع (قوله لا يتزعه) أي مال المبيع (قوله ينفق) أي المبيع (قوله منه) أي ماله (قوله
فان مات) أي المبيع (قوله أخذ) أي مال المبيع (قوله ويجز) عطف تفسير (قوله من الزرع) بيان الفصيل (قوله عليه) أي
الفصيل (قوله لمشتريه) أي الفصيل (قوله الاولى) بضم (قوله الا بشرط من مشترطه) أي الفصيل لخلفته فهي له (قوله
كونها) أي الخلفة (قوله واشترط جميعها) أي الخلفة عطف على كونها (قوله وعدم) عطف على كونها (قوله لانه) أي الاصل
(قوله حينئذ) أي حين اشتراط تحببه (قوله ولانه) أي اشتراط بقاء الاصل حتى يحجب (قوله وان يبلغ الاصل الخ) عطف على
كونها (قوله اي شرط) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله فيه) أي شراء الخلفة (قوله منه) أي النصف

(قوله من الثمرة) بان للنصف (قوله فيما) اي الدار (قوله كذلك) اي الباب في التركيب في محله (قوله سوار) بفتح السين جمع سارية اي اعمدة (قوله اخرجهم) اي غير الثابت (قوله يهدمه) اي باب الدار (قوله به) اي الهدم (قوله هدمه) اي الباب (قوله على البائع) خبر بئأوه (قوله اذا كان) اي الباب (قوله به) اي الباب بعد بئأوه (قوله البائع يبي) (قوله والا) اي وان كان يبي به بعد بئأوه عيب منقص لها (قوله اعطه) اي البائع (قوله ابتاعه) اي البائع (قوله فان ابى) اي المبتاع دفع قيمة المبتاع ((قوله فان ابى) اي البائع ان يدفع قيمة العيب (قوله تركا) بضم فكسر ٧٢٥ اي المتبايعان (قوله ان علمه) اي المتاع الذي لا يخرج من الباب الابهدمه (قوله لزمه) اي المبتاع (قوله اخرجهم) اي المتاع (قوله والا) اي المتاع وان لم يعلمه (قوله غصني) بفتح النون من غصن بلانون لاضافته (قوله اخرجهم) اي القرنين من الغصنين (قوله لا يقطعهما) اي الغصنين (قوله فانهم) اي الغصنين (قوله قيمتهما) اي الغصنين اهل الظاهر ارض نقص الشجرة بقطعهما (قوله لانه) اي الشان (قوله ين يلهما) اي الضربين (قوله وان اخلفا) اي الضربان (قوله حدث) بضم الحاء المهملة وشد الدال (قوله دخلت) اي الشجرة (قوله بعلمه) اي دخولها (قوله وان وقع) اي في المبيع (قوله وان تقدم) اي العموم مبالغة في القضاء به (قوله وله) اي البائع غيرهما اي الدار والحائوت حال (قوله فهو) اي غيرهما (قوله)

(فلكل) من النصف المؤبر وان نصف غير المؤبر (حكمه) فالأمر بالبائع ما لم يشترطه المبتاع وغيره للمبتاع وهذا اذا كان المؤبر في فخلات وغيره في فخلات أخرى فان كانا شائعين فهل الثمرة للبائع أو للمبتاع أو يخير البائع في تسليم جميع الثمرة للمبتاع وفي فسخ البيع أو البيع مقسوخ أربعة أقوال وقال ابن العطار لا يجوز البيع الا بعد رضا احدهما بتسليم الجميع للأخر (ولكلهما) أي لكل من المتبايعين اذا كان الاصل لاحدهما والآخر للآخر (الاخر) أي البائع (و) تناوات (الدار) أي العقد عليها الشيء الثابت (فيم بانقل حسن العقد عليهم الا غير وان كان شأنه الثبوت (كباب) مر كب في محله (ورف) كذلك لا مخلوع ولا مهيأ التركيب بدار جديدة كما يفيد ابن عرفة ولا ما نقل كدلوو بكرة وصخر وزاب معد لا صلاحها وحجر وخشب وسوار وازيار وحيوان فان لم يمكن اخرجهم من باب الابهدمه فقال ابن عبد الحكم لا يقضى على المبتاع به ويكسر البائع جزاره ويذبح حيوانه وقال أبو عمران الاستحسان هدمه وبئأوه على البائع اذا كان لا يبي به عيب منقص اقيمة الدار بعد بئأوه والا فليل المبتاع اعطه قيمة مناعه فان ابى قبل للبائع اهدم وابن واعط قيمة العيب فان ابى تركا حتى يصطلحا وقال ابن عبد الرحمن ان علمه المبتاع حال العقد لزمه اخرجهم والا فان كان الهدم يسير افعله البائع واصلحه قال بعضهم جواب أبي عمران اكل وأبين وأبين أبي زمين في ثور ادخل قرنيه بين غصني شجرة وتعذر اخرجهم الا بقطعها فانهم ما يقطعان ويؤدى رب الثور قيمتها وقد تقرر انه اذا اجتمع ضرران وتساويا فان لم يصطلحا بئأوه الحالك ما ين يلهما وان اختلفا تركب اخيهما واذا حدث الدار أو الارض بشجرة شرعية مثلا دخلت في العقد ما لم يصرح بعلمه كشجرة فلان وان وقع عموم وخصوص حكم بالعموم وان تقدم كعبته جميع أملاكه بقربة كذا وهي الدار والحائوت مثلا وله غيرهما فهو للمبتاع أيضا لان ذكر الخاص بعد العام مقرونا بحكمه لا يخصه اذ شرط التخصيص منافاة الحكم في الارشاد يتبع العقار كل ما هو ثابت من مرافقه كالابواب والرفوف والاسلام المؤبدة والاحصاص والميازيب لاما هو منقول الا المقتات البرزلي لو قال المشتري للبائع اعطني عقد شرا فكل لزمه دفعه له وفأدته اذا طرأ الاستحقاق رجع المشتري على من تسلمه منهما التلا ينكر البائع الاول البيع وله في الاستحقاق الرجوع على غريم الغريم وكذا في الردعيب والعمل اليوم على اخذ النسخة وهو الحزم

مقرونا اي الخاص حال منه (قوله بحكمه) اي العم (قوله لا يخصه) اي العام (قوله في الارشاد) خبر مقدم (قوله من مرافقه) اي العقار بيان ما (قوله لاما هو منقول) مفهوم ما هو ثابت (قوله عقد) بفتح العين أي وثيقة (قوله لزمه) اي البائع (قوله دفعه) اي العقد (قوله له) اي المبتاع (قوله وفأدته) اي عقد الشراء (قوله منهما) اي بائعه وبائع بائعه بيان من (قوله وله) اي المبتاع (قوله النسبة) أي من العقد (قوله الحزم) باهمال الحاء أي الاحوط أي خشية ان يدعى على البائع الثاني انه باع ملك غيره بالتوكيل أو التعدي ويؤخذ منه الثمن

(قوله وفي طر ابن عات) خبر مقدم (قوله وثائقه) أي الملك (قوله ويلزمه) أي البائع (قوله ذلك) أي دفع الوثائق أو نسخها (قوله فان أي) أي البائع دفع الوثائق ونسخها (قوله جبره) أي البائع (قوله وان لم تظهر) أي الوثائق (قوله مورث) بفتح فسكون فكسر أي موروث (قوله ٧٢٦ من موضع كذا) بيان مورث فلان (قوله انه) أي المورث (قوله وعدمه) أي

وفي طر ابن عات من ابتاع ملكا يجب على البائع دفع وثائقه التي اشترى بها ونسخها بخطوطا
البيضة التي فيها ويلزمه ذلك فان أي وظهرت الوثائق جبره الحاكم على دفعها ونسخها وان لم
تظهر فلا ممتناع الخمار بين امضاء البيع وردة الرجوع بمنه فص عليه ابو محمد ترتيب المهدة
واذا كتب الموثق اشترى فلان جميع مورث فلان من موضع كذا وهو المجلس فظهر انه الربيع
لزم البيع فيما يظهر كمن حافل بقضين الحق الذي عليه يوم الجمعة غدا في ظنه فاذا هو خيس فان لم
يقضه الى غروب النجيم حدث افاده الحط (و) تناول الدار (وحى) أي آلة الطحن سواء
المسماة عرفا حونا او مجرد الرحى التي تدور باليد (مبذبة) مسفلاها (بفوقانيتها) التي تدور
وقطحن (و) تناول الدار (سلبا) بضم السين وفتح اللام مثقلة (سمر) بضم السين وكسر الميم
مشددة (وفي) تناول سلم (غيره) أي المسمر وعدمه (قولان) الاول لابن زرب وابن العطار والثاني
لابن عتاب ومحلها اذا كان السلم لا بد منه لرقى عرفها نقلة ابن عرفة عن المتبسطي (و) تناول
(العبد) أي الرقيق ذكر ا كان أو أثنى (ثياب مهنته) بفتح الميم على الانصاع وسكون الهاء أي
الخدمة سواء كانت عليه أو لا وثياب الزينة لا تدخل الا بشرط او عرف فان لم يكن له ثياب مهنته
فقبل يلزم البائع ان يكسوه ثياب مهنته مثله وقبل لا يلزمه ابن عرفة مع ابن القاسم ان يبعث
الخارية وعالميا حتى وثياب لم يشترطها بائع ولا ممتناع فهي للبائع وما لا تنزير به فهو لها ابن رشد
اذا كان الحلي والثياب للبائع لزمه كسوة مثاها المدة وقيل لا يجب ذلك عليه ان لم يشترطه
المبتاع فان اشترطه لزمه اه (و) ان شرط البائع عدم دخول ثياب مهنته (هل يوفى) بضم
التحتية وفتح الواو والقائمة فلا (بشرط عدمها) أي ثياب مهنته (وهو الاظهر) عند ابن رشد
من الخلاف ونصه فالذي يوجب القياس والنظر في الذي باع الخارية على ان ينزع ما علم من
الثياب ويبيعها عريانة ان يكون بيعه جائزا وشرطه عاملا لازما لا بشرط جائز لا يؤل الى غرر
ولا خطر فيمن ولا يمتحن ولا يجوز الى ربا ولا سرام فوجب ان يجوز ويلزم بقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم وهو قول عيسى وروايته عن ابن القاسم ان الرجل اذا
اشترط ان يبيع عريانة فله ذلك وبه مضت الفتوى بالاندلس اه (اولا) يوفى بشرط
عدمها فيبطل الشرط ويصح البيع ابن بشير مع اشهب واشترط البائع اخذ الخارية عريانة
يبطل شرطه وعليه ان يعطيها ما يوادها ابن مغيث وهو الذي جرت به الفتوى وبه علم ان المثل
ليس للتردد لان الخلاف للمتقدمين فلو عبر بخلاف لاخلاف الترجيح لكان اقرب الى
اصطلاحه والله اعلم وشبه في عدم التوقية بالشرط ست مسائل فقال (ك) شرط مشترعا قبل
طبيع (مشترط زكائما) أي غير (لم يطب) حين شرائه على بائعه فيصح البيع ولا يوفى بالشرط لانه
غير اذا يعلم مقدار ما يركب به ويحب زكائه على مشتريه لحدوث سبب وجوبها وهو الطبيب
وهو في ملكه هكذا نقله في ضيع عن المتبسطي واعترضه ج في التزاماته باهرين احدهما ان
الحكم في هذه فساد البيع كما يدل عليه كلام العينية والنوادر وابن يونس وإي الحسن وسند

التناول (قوله الاول) أي
التناول (قوله والثاني) أي
عدم تناول (قوله ومحلها)
أي القولين (قوله نقله) أي
القيد (قوله كانت) أي
ثياب المهنة (قوله عليه) أي
الرقيق وقت بيعه (قوله
اولا) بسكون الواو (قوله
وثياب الزينة الخ) مفهوم
ثياب مهنته (قوله فهي)
أي الحلبة والثياب التي
عليها (قوله البيضة) بفتح
الموحدة وشدة الذال المجمة
أي المعدة للخدمة (قوله
عاملا) أي معمولابه (قوله
يجوز ويلزم) أي شرطه (قوله
وهو) أي جوازه ولزمه
(قوله وروايته) أي عيسى
عطف على قول (قوله وبه)
أي الجواز وال لزوم صلة
مضت (قوله مع اشهب)
أي ما لكا رضى الله تعالى
عنهما (قوله وبه) أي ما ذكر
صلة علم بضم العين (قوله
فلو عبر) أي المصنف (قوله
على بائعه) صلة مشترط (قوله
لانه) أي الشرط (قوله
فأين ك) أي الثمر (قوله
زكائه) أي الثمر (قوله
وجوبها) أي الزكاة (قوله
وهو) أي سبب وجوبها

(قوله وهو) أي الثمر (قوله في ملكه) أي المشتري (قوله هذه) أي الصورة (قوله فساد البيع) أي لجهل قدر وصبر
المبيع (قوله به) أي فساد البيع (قوله عليه) أي البائع

(قوله لانه) أى الشان (قوله على انه) أى الشان (قوله يشترطها) أى البائع الزكاة (قوله انه) أى شرطها (قوله به) أى جواز شرطها على المشتري (قوله فاشترطها) أى الزكاة (قوله عليه) أى المشتري (قوله لانه) أى شرطها على المشتري (قوله وهى) أى العهدة معتادة حال (قوله عليه) أى البائع (قوله ان الذى عند المصنف) ٧٢٧ أى صحة البيع والغاء الشرط (قوله

ومن العيب) عطف على
من الاستحقاق (قوله وهى)
أى مالا عهدة فيه (قوله
بعد العقد) صلة اسقط
(قوله وقبل ظهوره) أى
العيب (قوله بعده) أى
العقد (قوله يقوم) أى
يفهم (قوله منها) أى المدونة
(قوله سواء كان) أى
النطق بعدم القيام بالعيب
(قوله فيها تجوز فيه) أى
الرقيق (قوله وما لا تجوز
فيه) أى غير الرقيق (قوله
وتشوه) أى ما فى الموازية
(قوله منها) أى المدونة (قوله
بينهما) أى ما يقوم منها وما
فى الموازية وصلها (قوله
أن الاستبراء) أى المواضعة
(قوله وجهه) أى فرق أى
محمد صالح (قوله بانه) أى
الشان صلة وجهه (قوله
أسقطه) أى حقه (قوله
فهى) أى اسقاطه واتشه
لتأنيث خبره (قوله من
العيوب) بيان ما (قوله بعد
بدو صلاحها) صلة مشتري
(قوله وهذا) أى الحكم
بعصمة البيع والغاء الشرط
(قوله وسماح) عطف على

وصرح به ابن رشد قال ح ولم ارم من صرح بعصمة البيع وبطلان الشرط الا المصنف فى ضيق
والثانى ان الذى فى المتبعية ومحتصرها لابن هرون مانصه الثانية من باع على ان لاز كاه عليه
قلت وهكذا نقله المواقى عن المتبلى وهو غير مانقله عنه المصنف قال ح وهو مشكل لانه
يقتضى ان البائع هو المشتري للزكاة على المشتري واشترط البائع الزكاة على المشتري صحيح
على كل حال لانه ان كان الزرع قد طاب فالزكاة على البائع وقد نص ابن القاسم على انه يجوز
ان يشترطها على المشتري وقد قال ابن رشد انه اجوز للبيع وصرح به غير واحد وان كان الزرع
لم يطب فالزكاة على المشتري ولولم يشترطها البائع فاشترطها عليه صحيح لانه من الشروط التى
يقتضيها العقد (و) كشرط بائع (ان لا عهدة) ثلاث اوسنة فى بيع رقيق وهى معتادة ومحكوم
بها من السلطان فيما فى شرطه ويصح بيعه والذى اختاره اللخمي التوفيقية بالشرط ولا عهدة
عليه وذ ك ر ح فى التزاماته ان الذى عند المصنف قول قوى ايضا وامام هذه الامور وهى
ضمان المبيع من الاستحقاق فلا ينفع اشتراط عهدها سواء كان المبيع رقيقا أو غيره ومن
العيب ولا ينفع اشتراط عهدها الا فى الرقيق بشرط عدم علم عيبه وطول اقامته عنده وكلام
المصنف فى غير مالا عهدة فيه وهى الاحدى وعشرون مسألة المتقدم فلا عهدة فيه والشرط
فيها مؤ ك كد الخط فى التزاماته واذا أسقط المشتري حقه من القيام بعيب بعد العقد وقبل
ظهوره فقال أبو الحسن فى اسقاط المواضعة بعده يقوم منها أن من تطوع بعد الشراء بان لا قيام
له بعيب يظهر فى المبيع فانه يلزمه سواء كان فيما تجوز فيه البراءة أو ما لا تجوز فيه وفى كتاب ابن
الموازى فرق بين ما تجوز فيه البراءة وما لا تجوز فيه وتشوه فى الصلح منها أبو محمد صالح الفرق بينهما
أن الاستبراء بغير عوض وما فى الموازية والصلح بعوض ووجه الخط بانه اذا أسقطه بعوض
فهى معاوضة شجوه لانه المشتري لم ير ما يظهر له من العيوب وأما اذا أسقطه بغير عوض فلا
محظور فيه (و) كشرط (ان لا مواضعة) فى بيع أمة رائنة أو وخش أقر بانه بعدم استبرائها
من وطئه قبل بيعها فيبطل الشرط لحق الله تعالى ويصح البيع وتجب مواضعها (أو) شرط
أن (لا جناحة) توضع عن مشتري الثمرة بعد بدو صلاحها وقبل طيها فيلغى الشرط ويصح البيع
ظاهره ولو فيها عاهدة أن يجاح وهذا قول مالك رضى الله تعالى عنه فى كتاب ابن المواز وسماح ابن
القاسم وعليه اقتصر ابن رشد فى البيان والمقدمات ونقل اللخمي وأبو الحسن عن السليمانية
فساد البيع لزيادة الغرر (أو) شرط البائع شيأ بمن مؤجل على مشتريه (ان لم يأت) مشتريه
(بالثمن) المؤجل (لكذا) أى عند استمالة شعبان مثلا (فلا بيع) مستمر بين المتبايعين فيلغى
الشرط ويصح البيع ويكون الثمن مؤجلا الى ذلك الاجل الذى سمياه وان مضى ولم يأت
المشتري بالثمن فلا يرفع البيع وليس للبائع الامطالبة المشتري بثمانه قال فيما ومن اشترى سلعة
على انه ان لم يتقدم ثمنها الى ثلاثة أيام وفى موضع آخر الى عشرة أيام فلا بيع بينهما فلا يجزى ان

كأب (قوله وعليه) أى قول مالك رضى الله تعالى عنه صلة اقتصر (قوله شيأ) مفعول البائع (قوله على مشتريه)
تنازع فيه شرط مؤجل (قوله فيها) أى المدونة (قوله على انه) أى المشتري (قوله ان لم يتقدم) أى يدفع المشتري لبايعها (قوله
بينهما) أى المتبايعين

(قوله على هذا) أى الشرط (قوله ذلك) أى البيع بشرط أن لم يتقدالى كذا فلا يبيع بينهما (قوله جاز) أى مضى (قوله وظاهرها) أى المدونة (قوله فى الحال) أى حال العقد بلا تأخير لا جمل (قوله أميا) بضم فسكسر مثة لا أى غير كاتب (قوله فيوجد) أى الرقيق مسلما (قوله به) أى الشرط (قوله آل) عند الهمز أى رجوع وصار (قوله به) أى الشرط (قوله صحته) أى البيع (قوله به) أى الشرط (قوله انه) أى الثانى (قوله فهو) أى تردد تفرع على أى عدم التوفيق بشرط عدم ثياب المهنة (قوله لما قبل المكاف) أى وهل يوفى ٧٢٨ بشرط عدم هار هو الاظهر اولا (قوله سواء كان) أى الثمر (قوله لمن الشجر)

يعقد ا على هذا فان نزل ذلك جاز البيع وبطل الشرط وغرم الثمن الذى اشترى به اه أى الى الاجل عياض على هذا جعلها أكثرهم وظاهرها ان المشتري يجبر على نقد الثمن فى الحال (أو) شرط (ما) أى شرطا (لا غرض فيه) للمشتري (ولا مابة) أى لا تزيد قيمة البيع بوجوده ولا تنقص بعدمه ككون الرقيق نصرا أميا أو أميا فيوجد مسلما أو كانبا فىلغى الشرط ويصح البيع ابن رشد الشرط فى البيع على مذهب مالك رضى الله تعالى عنه اربعة أقسام قسم يبطل به البيع وهو ما آل البيع به الى اخلال بشرط من شروط صحته وقسم يبطل به البيع مادام المشترط متمسك به وقسم يجوز البيع به ويلزم الوفاء به وهو ما لا يؤل الى فساد ولا يجز الى حرام وقسم يجوز البيع به ولا يجوز الوفاء به وهو ما كان حراما خفيقا لم تقع له حصة من الثمن (وهصح) بضم فسكسر مثة لا أى عدم التوفيق بشرط عدم ثياب المهنة وهو القول الثانى المشار اليه بقوله اولا وقرر فى انه الراجح فى جواب هل يوفى اولا (تردد) فهو راجح لما قبل المكاف (وصح بيع ثمر) بفتح المثناة والميم سواء كان لخل أو غيره من الشجر (ونحوه) أى الثمر كقمح وشعير وفول وخس وكراث (بدا) أى يظهر (صلاحه) جزافا (ان لم يستتر) الثمر بكلمته ولا يورقه كبلج وعنب الحط يعنى انه يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مع اصله أو منفردا على قطعه أو ببقية بشرط ان لا يستتر فى كماله كبلج وعنب فان استتر فيها كبر مجرد عن أصله وحظيرة مجردة عن سبلها وجوز ولو مجرد عن قشره جزافا فلا يجوز الباعى لاختلافه أنه لا يجوز أن تفرد الحظيرة فى سبلها بالشرع دون السبل وكذا لاختلاف الجوز واللوز والباقي لا يجوز أن يفرد فى البيع دون قشره على الجزاف مادام فيه وأما شراء السبل اذ ليس ولا يتفحصه الماء فجاز وكذا لاختلاف الجوز والباقي اه فلم منه انه يمنع شراء الجوز ونحوه بمجرد عن قشره ولو بعد قطعه جزافا ويجوز شراءه مع قشره ولو باقيا فى شجره اذ بدو صلاحه وتقدم ن ماله صوان يكتفى رؤية صوانه (و) صح بيع ثمر ونحوه (قبله) أى بدو صلاحه فى ثلاث صور بيعه (مع اصله) أى الذى كور من الثمر ونحوه واصل الثمر الشجر والزرع الارض فيصح بيع الثمر قبل بدو صلاحه مع شجره وبيع الزرع قبله مع أرضه (أو) ببيع اصله من شجر أو أرض أو (الحق) بضم الهمز وكسر الحاء ببيع الثمر قبل بدو صلاحه أو الزرع كذلك (أو) ببيع الثمر والزرع وحده غير ملحق ببيع أصله قبله (على) شرط (قطعه) أى الذى كور من الثمر ونحوه فى الحال أو قريبا منه بحيث لا يزيد ولا ينقل عن طوره الى طورا آخر فيجوز (ان تقع) الذى كور من الثمر ونحوه

بيان غيره (قوله جزافا) بيان لنوع بيعه (قوله مع اصله) أى الشجر (قوله أو منفردا) أى عن أصله (قوله على قطعه) أى جذمه أى المنفرد (قوله أو ببقية) أى المنفرد على أصله الى تمام طيبه (قوله ان لا يستتر) أى الثمر (قوله فيما) أى اكمامه (قوله جزافا) أى حال كون بيعه جزافا (قوله انه) أى الثمن (قوله تفرد) بضم فسكون ففتح (قوله فى سبلها) حال من الحظيرة (قوله بالشرع) صله تفرد (قوله دون السبل) كالتفسير لتفرد (قوله مادام فيه) أى واما اذا فصل عنه بدرسه ونذر به مثلا فيجوز بيعه جزافا (قوله واما شراء السبل) أى مجموع حبه وقشره جزافا (قوله فعلم) بضم العين (قوله منه) أى كلام الباعى (قوله انه) أى الشأن (قوله جزافا) بيان

لنوع شرائه (قوله أى الذى كور) تفسير للضمير (قوله من الثمر ونحوه) بيان الذى كور (قوله والزرع) كالزهر عطف على الثمر (قوله الارض) عطف على الشجر (قوله قبله) أى بدو صلاحه (قوله أولا) بشد الواو (قوله كذلك) أى الثمر فى كون بيعه قبل بدو صلاحه (قوله قبله) أى بدو صلاحه صله ببيع الثمر والزرع وحده (قوله أى الذى كور) تفسير للضمير (قوله من الثمر ونحوه) بيان الذى كور (قوله منه) أى حال بيعه (قوله منه) أى حال بيعه (قوله بحيث لا يزيد الخ) تصور لقرىبا منه (قوله الذى كور) تفسير للضمير المستتر فى تقع (قوله من الثمر ونحوه) بيان الذى كور

(قوله فان لم ينتفع به الخ) مفهوم ان تقع (قوله لانه) أي يبعه على قطعه قبل الانتفاع به (قوله وهذا) أي كون المبيع منتفعا به (قوله وذكره) أي شرط الانتفاع (قوله هنا) أي في الثمر وان لم يكن خاصا به (قوله حد الضرورة) اضافته اليه ان (قوله من المتبايعين) صله اضطر (قوله من أهل بالدهم) أي المتبايعين صله أيضا (قوله فلا يصح) أي بيع الثمر أو الزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق بأصله على تبعيته أو على الإطلاق (قوله وضمن الثمرة) أي ٧٢٩ المبعة وحدها غير ملحقه بأصلها على تبعيتها (قوله وال) أي وان

فأت (قوله مثله) أي الثمر (قوله ان علم) بضم العين أي قدر الثمر (قوله والام) أي وان لم يعلم قدر الثمر (قوله قيمته) أي ما تدرجه الشجرة عادة (قوله وهذا) أي كون ضمانها من بائعها مادامت معلقة على أصلها (قوله في شرائها) أي الثمرة (قوله مضى) أي بيعها (قوله قيد) بفتحين مثقلا (قوله المنع) أي منع بيع الثمر قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق ببيع أصله بشرط تبقية (قوله يكون الضمان من المشتري) صله قيد (قوله على النقد) أي نجعل الثمن (قوله لانه نارة بيع) أي ان لم تنجح الثمرة (قوله ونارة) أي ان أجحت (قوله قبل بدو صلاحها) صله اشترى (قوله فان ورثه) أي أصلها (قوله ولم يفتن) بضم الباء وفتح المهملة (قوله قبله) أي الابار (قوله فيها) أي الثمرة وأصلها (قوله قبله) أي الابار (قوله فان اشترى الأصل بعد الابار) أي وبعد شراء ثمره قبله على التبقية (قوله بعد) بضم

كالزهو والحصرم فان لم ينتفع به فلا يصح بيعه لانه فساد واضاعه وان هذا شرط في كل مبيع وذكره هنا خشية الغفلة عنه (و) ان (اضطر) بضم همزة الوصل والطاء المهملة وشدة الراء أي احتجج بكافي التوضيح عن اللغوي ولولم تبلغ الحاجة حد الضرورة (له) أي المذكور من الثمر ونحوه من المتبايعين أو أحدهما (و) ان (لم يفتن) بضم التميمية وفتح القوقية واللام آخره هو أي لم يكثر وقوعه والدخول (عليه) من أهل بالدهم وصرح ببقائه وم على قطعه فقال (لا يجوز بيع الثمر والزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق بأصله (على) شرط (التبقية) له على أصله حتى يتم طيبه (أو) على وجهه (الإطلاق) عن التقييد بقطعه أو بقيته فلا يصح وضمن الثمرة من البائع ما امت في رؤس الشجر فان جذعها المشتري رطباً رديماً أو غراره بعينه ان كان باقياً والارد مثله ان علم والارد قيمته وهذا في شرائها على تبقيتها واما في الإطلاق فان جذعها مضى بالثمن على قاعدة المختلف فيه كافي ات وغيره البناء قيد اللغوي والسيوري والماليزي المنع هنا يكون الضمان من المشتري أو من البائع على النسبة لانه نارة بيع ونارة سلف فان شرط الضمان على البائع وبيع بغير شرط النقد جاز ابن رشد اذا اشترى الثمرة على جذعها قبل بدو صلاحها ثم اشترى أصلها جازله ابقاؤها بخلاف شرائها على التبقية ثم شراء أصلها فلا بد من فسخ بيعها فساد شرائها فلا يصح شراء أصلها فان ورث أصلها من بائعها فلا يفسخ شرائها اذا يمكن ردّها على نفسه فان ورثه من غيره بائعها وجب فسخ شرائها ولو اشترى الثمرة قبل الابار على البقاء ثم اشترى الأصل ولم يقطن له حتى ازدهت او غت بغير الزهوم مضى البيع وعليه قيمة الثمرة لانه بشرائه أصلها صار قابضاً لها وفاتت بتمامه اعنده ولو اشترى الثمرة قبل الابار ثم اشترى أصلها قبله ايضا فسخ البيع فيهما لانه بمنزلة من اشترى بخلافه على ابقاء الثمرة للبائع وهو لا يجوز فان اشترى الأصل بعد الابار فسخ البيع في الثمرة فقط (وبدوه) أي الصلاح (في بعض) ثمر (حائط) ولو في ثمر شجرة واحدة (كاف في) خمسة بيع (جنسه) كخيل او تين أو غنم أو زمان في الحائط الذي بدا فيه صلاح البعض وفي مجاوره مما يتلاحق طيبه عادة في زمان قريب وقال ابن كنانة ولو بعد اذا كان لا يفرغ آخر الاول حتى يطيب اول الآخر ابن الحاجب وبدو الصلاح كاف في المجاورات في الجنس الواحد اذا كان طيبه متلاحقا وقيل وفي حوائط البلد وشرحه في التوضيح وأقره وعز القول بجواز بيع حوائط البلدي والصلاح في حائط منه وان لم تكن مجاورة لابن القصار والله أعلم ومفهوم في جنسه ان بدو صلاح البعض لا يكفي في غير جنسه فلا يصح بيع بلج بدو صلاح خوخ مثلاً وأجاز ابن رشد ان كان مال يطيب تابعه الماطاب وقال التوماني لا يكفي بدو صلاح البعض في جنسه اذا لضر على المبتاع في بقاء مال يطيب للبائع اذا لبد من دخوله الحائط لسقيه على كل حال انظر ق (ان لم يسكر) أي

٩٢ مخ في العين (قوله الاول) أي السابق بالطيب (قوله الآخر) أي المتأخر في الطيب (قوله وشرحه) أي كلام ابن الحاجب خايل (قوله رأقره) أي سلمه ولم يتعبه (قوله وعزا) أي نسب خايل في توضيحه (قوله عنه) أي البلد (قوله وان لم تكن) أي الحوائط (قوله لابن القصار) صله عزاء (قوله من دخوله) أي البائع (قوله على كل حال) أي سواء بقي لغيره ثمر شيء أو لم يبق

(قوله فان بكرت) مفهوم ان لم تسكر (قوله ماحوله) اي الحائط (قوله انه) اي الحكم (قوله كذلك) اي الذي ارزى به بعض نخله في جواز بيعه (قوله لا اراه) اي بيع غير الحائط بازها ثم جاره (قوله قال) اي الباجي (قوله ماحواليه) اي حائط النخلة التي بدا صلاحها (قوله من الحوائط) بيان ما (قوله ماحوله) كماله (بيان ثانيا) (قوله من اصحابنا) حال من مطرف (قوله قال) اي مطرف والله اعلم رضي الله تعالى عنهما (قوله بطيبها) ٧٣٠ اي الباكورة (قوله في جوازها) اي البسيع بطيبها كورة (قوله تركه)

نسب في الشجرة التي بدا صلاح بعض غيرها بزمن طويل لا يتلاحق فيه طيب غيرها فان بكرت فلا يكفي بدو صلاح غيرها في صحة بيع غيرها من جنسه ويكفي في صحة بيع غير باكورة مثلها أو أكثر ابن عرفة ابن حارث انه قد وافى الحائط ترهوفه فيه فخلات انه جائز بيع جميعه وان ارزى ماحوله فسمع ابن القاسم انه كذلك ان كان الزمان امتن فيه العاهات وقال ابن القاسم لا اراه حراما واجب الى حقي يزهي وقاله ابن حبيب وحكامه عن مطرف قلت ظاهر ما عزاه الباجي لمطرف المنع لا الكراهة قال اذا بدا صلاح نخلة بحائط جائز بيع ماحواليه من الحوائط ماحوله كماله في التبريد والتأخير خلاف ما طرف من اصحابنا والله اعلم قال لا يباع بطيبها غير حائطها قلت في جواز واستصحاب تركه حتى يبدو صلاحه ثالثا المنع وعزوها واضح وسمع ابن القاسم يجوز بيع الحائط في صنف واحد من الثمر يبدو صلاحه وان لم يمد كل الحائط ان كان طيبه متتابعا ولا يجوز بيعه بالثمر المبكرو ان كانت اصنافه من الثمر مختلفة فلا يباع منها الا ما طاب ولا يباع ببيع الدالية وقد طابت حبات منها في العنقود وسائرهم لم يطب والتينة كذلك ابن رشد اراد بالصف الواحد انه نخلة كله أو رمان كله ولو اختلفت اجناس ذلك اذا اقتابع طيب جميعه فربما بعضه من بعض وقال ابن كنانة وان لم يقرب بعضهم بعض اذا كان لا يفرغ آخر الاول حتى يطيب اول الآخر ثم قال وان كان اصنافا مثل عنب وتين ورمان فلا يباع ما لم يطب من صنف بطيب ما طاب من صنف آخر اتفاقا ولو قرب وتتابع الا ان يكون ما لم يطب به ما طاب على اختلاف ثم قال ابن عرفة ثم صلى في وقف بيع غير الحائط على بدو صلاح جميعه أو صلاح بعضه وهو متتابع قريب بعضهم بعض ثالثا يجوز ولو لم يقرب اذا لم ينقطع قبل بدو صلاح الثاني ورايهما يجوز يبدو صلاح ماحوله ثم قال وخامسها نقل ابن حارث مع ابن القاسم أحب الى أن لا يباع ماحوله ابن رشد وما يستعمل زهوه بنسب مرض في الثمرة وشبهه فلا يباع به الحائط اتفاقا (لا) يباع (بطن ثان) بعد وجوده وقبل بدو صلاحه (ب) يبدو صلاح بطن (أول) ومعناه أن من يباع طبا يبدو صلاحه فلا يجوز له بيع بطن ثان بعد وجوده وقبل بدو صلاحه يبدو صلاح البطن الاول ابن عرفة وسمع ابن القاسم الشجرة تطعم بطنين في السنة بطن بعد بطن لا يباع البطن الثاني مع الاول كل بطن يباع وحده ابن رشد ظاهر قوله لا يجوز وان كان لا ينقطع الاول حتى يطيب البطن الثاني وهو خلاف ما تقدم من قوله وروى ابن نافع جواز بيع البطن الثاني مع الاول ان كان لا ينقطع الاول حتى يدركه الثاني قلت بفرق بأن البطن الثاني غير موجود حين الاول ولا فرق بخلاف الصنفين فانهم امر ببيان حين بيع أولهما طيبا (وهو) أي بدو صلاح في غير النخل (الزهو) بفتح الزاي وسكون الهاء

أي البسيع (قوله صلاحه) أي الثمر (قوله فيه) أي الحائط خبر مقدم والجملة حال من الحائط (قوله يبدو صلاحه) أي الثمرة صلة يجوز (قوله وان لم يمد) أي بدو صلاح (قوله طيبه) أي غير الحائط (قوله بالثمر المبكر) أي بدو صلاحه (قوله اصنافه) أي الحائط (قوله من الثمر) بيان اصناف المختلفة (قوله الدالية) أي العنبة (قوله وسائرهم) أي باقيها (قوله كذلك) أي العنبة في جواز بيعها بطيب حبات منها دون سائرهم (قوله انه) أي الحائط (قوله ذلك) أي الصنف الواحد (قوله البسيع) أي الصنف الواحد (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله وان كان) أي الحائط (قوله من صنف) بيان ما (قوله وقف) أي توقف صحة (قوله وهو) أي الطيب الخ حال (قوله يجوز) أي بيع غير الحائط يبدو صلاح

بعضه (قوله اذا لم ينقطع) أي ما بدا صلاحه (قوله وشبهه) أي المرض (قوله الحائط) أي يبيع غيره (قوله به) أي وبضمهما ما يستعمل زهوه (قوله وسمع ابن القاسم) أي ما لك ارضى الله تعالى عنهما (قوله وهو) أي عدم الجواز حين كون البطن الاول لا ينقطع حتى يطيب البطن الثاني (قوله وروى ابن نافع الخ) بيان ما (قوله يفرق) بضم فسكون فتفتح أي بين الصنفين والبطنين (قوله طيبها) حال من أولهما

(قوله معناهما) أي الاحمرار والاصفرار (قوله وهو) أي ظهور الخلاوة (قوله فيه) أي الحد (قوله القرينان) أي اشبه وابن نافع السكارى الله تعالى عنهم (قوله فانه) أي الموز (قوله ينزع) أي يقطع من اصله (٧٣١) (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى

عنه (قوله به) أي يبعه قبل طيبه (قوله من شأنه) أي الموز (قوله فصلاحه) أي الموز (قوله له) أي القطع به (قوله وفيها) أي المدونة (قوله والقضب) بسكون الضاد المججمة (قوله مثله) أي الموز في صفة يبعه واستثناءه بطن أو بطون (قوله النوفر) بضم النون وفتح القاف (قوله النسرين) بكسر النون وإهمال السين آخره نون (قوله وعلمه) أي ورقه تفسيره لاسم قلافة (قوله الخربز) بكسر الخاء المججمة وسكون الراء وكسر الموحدة آخره زاي (قوله الضمير) بضم الضاد المججمة وفتح الميم وسكون المثناة (قوله ثما) أي مال (قوله يحو) أي يميل (قوله فحت) أي مالت (قوله وابعت) أي تهايت (قوله سائر) أي باقي (قوله به) أي سائر الثمار (قوله وفي سلمها) أي المدونة (قوله يخاف) بضم فسكون فسكون (قوله له) أي الماشري (قوله بها) أي البطون (قوله بلا شرطها) أي البطون (قوله ان يبعه) إذا بد أصلاحه (قوله ولا يشتري الخ) عطف

وبعضهما وشد الواو أي احمراره أو اصفراره أو ما في معناهما كالمخ الخضراوي (وظهر الخلاوة) في غير النخل (والتمهي) بفتح الفوقية والهاء وضم التحتية مشددة آخره همز أي الاستعداد والاقابامة (للتضج) بضم النون وسكون الضاد المججمة آخره جيم أي الطيب والاستواء إن يبلغ حدا إذا قطع فيه ووضع في الثبن أو النخالة يطيب كالوز فانه لا يطيب حتى يوضع في ذلك وسمع القرينان أي يشتري الموز قبل أن يطيب فانه لا يطيب حتى ينزع قال لا بأس به ابن رشد من شأنه أنه لا يطيب حتى يدفن في ثبن أو غيره فإذا جاز يبعه قبل طيبه إذا صلح للقطع فصلاحه له هو طيبه الذي يبيع يبعه ثم قال ابن عرفة وفيه لا بأس بشراء الموز في شجرة إذا حل يبعه ويستثنى من بطونه خمس بطون أو عشر أو ما نطعم هذه السنة أو سنة ونصفه وذلك معروف والقضب مثله (و) بدوه (في ذي النور) بفتح الذون وسكون الواو أي الورق كالورد والياصمين والنوفور والنسرين (بانفتاحه) أي انفتاح كجاءه فيظهر ورقه البناني الصواب اسقاط ذي من قوله وفي ذي الدور (و) بدو الصلاح (في البقول باطعامها) أي الاتناع بهم في الجبال الباسج بدو الصلاح في المغيث في الأرض **ك**اللفت والجزر والفجل والبصل استعلال ورقه وعظامه والانتفاع به وعدم فساد بقاعه (وهل هو) أي بدو الصلاح (في البطيخ) العبدى والخربز والتاورون والضميري (الاصفرار) بالفعل (أو التهي للتلبيخ) بقر به من الاصفرار في البواب (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لاصح ولم يذ كر صلاح البطيخ الاخضر ولعله ثلثون ليه بحمرة أو غيرها كما في قت ابن عرفة الشيخ عن ابن حبيب وقت جواز بيع الزيتون إذا شحاها الاسوداد وكذا العنب الاسود واما الابيض فبان يحو فاجبة الطيب وحد الزها في كل الثمار إذا نحت ناحية الاحمرار وانه ثبت للطيب ابن الحاجب صلاحها زوها وظهور الخلاوة ابن عبد السلام ظهور الخلاوة لم احفظه عن المتقدمين قلت للمصنف صلاح العنب دوران الخلاوة فيه مع اسوداد اسوده وحاصله في سائر الثمار ما كان الانتفاع به وفي سلمها الاول لا يباع الطيب حتى ييسر وينقطع عنه شرب الماء حتى لا ينفقه الشرب (ولاه يشتري بطون) ما يخاف ولا يتميز به من بعض (يكاسير) أي يفضي له بالانشرطها (ومقناة) بفتح الميم وسكون القاف وفتح المثناة والهمز كخيار وقناه ويجوز وقرع وكميز ابن عرفة وفي الموطن الامر عندنا في البطيخ والنشاء والخربز والجزر ان يبعه إذا بد أصلاحه جائز ولا يشتري ما يثبت حقه ينقطع عنه وليس فيه وقت مؤقت وهو معروف عند الناس الباسج الخربز نوع من البطيخ وكذا الباذنجان والقرع لانه لا يمكن بيعه أو اكلها على آخرها وهذه ثلاثة أضرب ضرب تتميز بطونه ولا تتصل كالتين والتفل والورد والياصمين والتفاح والرماني والجوز فهذا الايع جاز يظهر من بطونه بظهوره ثم ابد أصلاحه وحكم كل بطن منها يختص به وضرب تتميز بطونه وتتصل كالقصيل والقضب والقرط وضرب لا يتميز بطونه فهذاان العقد فيهما ما يظهر منهما فقط محمد بن مسامة البقول عتزل القضب ثم قال ابن عرفة لم يطى يجوز بيع المقائق والمباطح إذا بد أصلاح وانما لم يظهر ما بعده وكله لانه يشتري الى تمام طعامه ولورد

على يبعه (قوله ولا تتصل) أي بطونه به ضما يبعه (قوله من بطونه) بيان ما (قوله بظهور) صلة يباع (قوله منها) أي بطونه بيان ما (قوله وبد أصلاحه) عطف على ظهور

(قوله أن) هذا الهمز أي حضر (قوله فيه) أي الشهر (قوله فقيه) أي يبيعها بكسر (قوله منها) أي المدونة (قوله وكضرب
الاجل) أي في الجواز (قوله ولا يتقدر) أي يبيع (قوله بالتمام) أي بطونه (قوله لبقاء أصله) أهل المرام دام أصله باقيا (قوله
بعدد البطون) كخمس بطون (قوله قدر) بضم فسكون مثقال أي شراؤه (قوله فقوس) أي صغار (قوله مما عثرته في رأسه)
بيان حب (قوله وان لم يجز) أي يبيع حال ٧٣٢ (قوله مراعاة الخ) علة مضي (قوله الاطلاق) أي عن شرط التبقية والقطع

والماسمين إذا آن قطاف اوله وكله للمشتري الى آخره (قوله ولا يجوز) شراء بطون يكاسمين
ومقتضى قوله (بكسر) لاختلاف حملها بالقله فيه والكثرة فقيه غرر ابن عرفة وفي البيوع
الفاصلة منها لا يجوز بيع ما نظم المقناة شهر (ووجب ضرب) أي تقدير (الاجل) في بيع غرر
ما لا يتميز بطونه ولا تنتهي (ان استمر) أي دام اختلافه مادامت شجرته (كالموز) في بعض
البلاد وكضرب الاجل تعيين بطون ابن عرفة الباجي محمد بن مسلمة يباع غرر الموز سنتين وروى
ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهما لا أحب بيعه أكثر من سنة بالزمن الطويل ولا يصح الا
ان تكون بطونه متصلة في هذه المدة ولا يتقدر بالتمام لبقاء أصله فان تميز كل بطن من الآخر
واصلت صح شراؤه بعدد البطون وان اتصلت ولا يتميز قدر بالزمن كالجوز وروى محمد بن ائصل
نباهه فهو كالقائلي وان كان منقصة فلا خير فيه والسدر مثله يريد وما يبيع الى أن يقضى الاصل
كالقائلي فلا يجوز لأبو الحسن الموز شجرة تكون فيه عناقيد وفي العنقود ثمار قدر فقوس الخبار
صفوا لونه الأخضر فان طابت دخلته صفرة وينقلب له طعم طيب يقرب من طعم سم وعسل
ملتهوت بوجد بصر كثيرا وبسببه (ومضى يبيع حب) مع قشه قائما بارضه جزافا مما عثرته في رأسه
كقمح (أفرك) بفتح الهمز والراء بينهما ما قاما كنة أي صار فر يكاويح (قل يبيسه) وان لم يجز
ابتداء ومضى (بقبضه) أي حصده مراعاة للخلاف فيه ومفهوم بقبضه قبضه قبله ومفهوم مع
تبنيه انه ان يبيع جزافا وحده يفسخ ولو قبض ومفهوم قائما ان يبيع محصودا جائز ومفهوم جزافا
ان يبيع بكيل جائز وظاهر قوله بقبضه سواء اشتراه على الاطلاق أو على شرط التبقية وعليه
جمع وقيل لا يقوت في الثاني لا يبيسه وفيه أكرهه فان وقع وفاته فلا يرى أن يفسخ عباض
اختلف في تأويل القوات هنا فذهب أبو محمد الى أنه القبض وعليه اختصرها ومثله في كتاب
ابن حبيب وغيره الى أنه بالعقد وفي معجم يحيى ابن القاسم أنه يمضي بالبيع ابن رشد قد قيل ان
العقد فيه فوت وقيل لا يقوت بالقبض حتى يفوت بعده وهو ظاهر سألنا الاول ونصه ومن اسلم
في حائط بعينه بعد ما اوطب أو في زرع بعد ما افرك واشترط جذه حنطة أو غرا فاختذ ذلك وفاته
البيع فلا يفسخ لانه ليس من الحرام البين اه فهذه أربعة أقوال اذا اشتراه على تركه حتى
يبيس أو جرى بهذا العرف فان لم يشترطه ولم يجز العرف به فبيعه جائز وان تركه حتى يبيس اه
وفرضها في ضيق في شراؤه على الاطلاق وعلم منه أنه لا يجوز بيع بالافر الوفي الشامل والصالح
في الحنطة ونحوها والقطا الى ينسها فان بيعت قبله وبعد افرائها على السكت كره ومضى
بالقبض على آنا أول والله أعلم (ورخص) بضم الراء وكسر الخاء المجعدة مشددة أي ابيع
(الشخص) (معر) بضم الميم وسكون العين المهمل أي واهب غرة (و) شخص (قائم مقامه)
أي المعري يارث الاصول وبقي الثمرة او باش تراث ما بل (وان) قائم مقامه (باشترائه) بقبضة

(قوله وعليه) أي التعميم
خبر مقدم (قوله جمع) أي
بن الساردين (قوله الثاني)
أي يبيعه بشرط التبقية
(قوله وفيها) أي المدونة
(قوله أكرهه) أي يبيسه
الحب فر يكاويح يبيسه
(قوله الى انه) أي القوات
(قوله وعليه) أي كون
القوات (قوله القبض) صلة
اختصر (قوله اختصر)
أي أبو محمد المدونة (قوله
وغيره) أي أي محمد عطف
عليه (قوله الى انه) أي
القوات (قوله انه) أي يبيع
الحب المفرك قبل يبيسه
(قوله فيه) أي يبيع الفريك
الاخضر (قوله وهو) أي
عدم فواته بالقبض (قوله
سألنا) أي المدونة (قوله
فاخذ ذلك وفاته البيع)
هذا هو الدليل لعدم
اكتفائه باخذه واشترطه
مع فوات البيع (قوله
البين) أي المتفق عليه (قوله
اذا اشتراه) أي الفريك
(قوله على تركه) أي الزرع
قائم بارضه (قوله بهذا) أي
تركه حتى يبيس (قوله فان لم
يشترطه) أي البقاء ليبيسه

(قوله به) أي تركه يبيسه (قوله وان تركه حتى يبيس) مبالغة في جوازه (قوله وفرضها) أي المستله (قوله وعلم) بضم (الثمره)
العين (قوله انه) أي الشأن (قوله فان بيعت) أي الحنطة ونحوها (قوله قبله) أي يبيسها (قوله السكت) عن شرط القطع والابقاء
(قوله كره) أي يبيسها (قوله ومضى) أي يبيسها (قوله المتناول) بفتح الهمز والواو (قوله باشترائها) أي الاصول وباقي الثمرة

(قوله فلا يجوز شراؤها) أى العربية الخ تقرع على لعربها أو قائم مقامه (قوله من المعري له) صلة اشتراء (قوله تركت) بضم فكسر أى العربية (قوله وان كانت) أى العربية الخ حال (قوله فلا يكتفى بيس نوعها) تقرع على بشخصها (قوله ما) جنس (قوله منح) بضم فكسر أى وهب فصل مخرج ما بيع أو ورث أو نحوهما (قوله من ثمر) بيان ما فصل مخرج ما منح من غيره (قوله بيس) فصل مخرج ما منح من ثمر لا بيس (قوله هي) أى العربية (قوله منح) بفتح فسكون (قوله هي) أى العربية (قوله قال) أى سعيد (قوله اطلاق الروايات) بحقل الروايات المطلقة ويحقل إضافة المصدر لرفعها وزيادة ٧٣٣ الباء فى مفعوله لتقوية (قوله لها)

أى العربية (قوله يمنع كونها) أى القرية الخ خبر اطلاق (قوله الاعطاء أو التخل) لان البيع انما هو للثمرة المنوطة (قوله لصاحب العسرية) أى معريها (قوله يبيعها) أى يشتريها (قوله يخرصها) بكسر الخاء المجهمة أى قدرها بالخرصة يبيعها (قوله من التمر) بالثنا وسكون الميم بيان لخرصها (قوله لفظ رخص) اضافته للبيان (قوله الرخصة) أى الترخيص (قوله وسجوها) أى العربية (قوله لاستثنائها) أى العربية (قوله الثمر) بفتح المثناة والميم (قوله بالثنا وسكون الميم) (قوله الربا من) أى ربا الفضل وربا القساء (قوله والمزانية) أى بيع مجهول معلوم من جنسه (قوله وبيع الطعام) أى بالثنا وسكون الميم لا يخفى أن هذا دخل فى الربا من (قوله اقتصر) أى ابن الحاجب (قوله عن الرجوع فى الهبة)

(الثمر) التى اعري بعضها (فقط) أى دون اصلها فلا يجوز شراؤها بخبرها الغير معر بها ومن قام مقامه ونائب فاعل رخص (اشتراء ثمره) معرقة من المعري له بفتح الراء أو من قائم مقامه بارت أو ثمره وقت ثمره بوجه (تيس) بشخصها ان تركت على اصلها وان كانت حين شرائها رطبة فلا يكتفى بيس نوعها (كلوز) وجوز وبلغ وعنب وتين وزيتون بغير مصر (لا) ان كانت لا تيس (كلوز) ورماد وخوخ وتفاوح وكعنب وبلغ وتين مصر (تنبيهات) * الاول ابن عرفة العربية ما منح من ثمر بيس وروى المازرى هي هبة الثمرة عياض منح ثمر التخل عامما الباجى هي التخل الموهوب ثمرها فى البخارى عن سعيد بن جبير رضى الله تعالى عنه قال العرب انما تخل نوب قت اطلاق الروايات باضافة البيع لها يمنع كونها الاعطاء أو التخل روى مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص اصحاب العربية ان يبيعها بخبرها من الثمر وثبت لفظ رخص فى حديث مسلم والبخارى وابن داود وغيرهم الباجى الرخصة عند الفقهاء تخصيص بعض الجملة المخطورة بالاباحة وسجوها رخصة لاسنة ائمتنا من قوله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الفرح حتى يدوم صلاحه ولا تبعوا الفرح قبل صلاحه بالتمر * الثانى ابن عرفة ابن الحاجب بيع العربية مستثنى من الربا من المزانية وبيع الطعام نسيئة قلت اقتصر عن الرجوع فى الهبة وهو مكره وأجوز * الثالث ابن عرفة ابن حارث بيع العربية بخرصها من صنفتها الى الجداد جائزا اتفاقا وقال ابن بشير فى شراء العربية تسلاية اقوال الجواز بالخرص والعين والعرض وهو المشهور والمنع الا بالخرص والثالث منع شرائها بشئ لئلا ينسب عن العود فى الهبة وعن الربا وعن بيع الرطب بالتمر وقال ابن العربى فى عارضته جوز مال الله رضى الله تعالى عنه يبيعها بكل شئ وقيل لا يجوز بيعها بالخرص الا بالعين والعرض كأنه رأى أن الرخصة كانت فى صدر الاسلام للحاجة فلما توسعت الناس سقطت الحاجة ففسق الحكم وقيل أيضا لا يجوز الا بالخرص منها رابع ابن عرفة فى قصر رخصة شرائها على القر والعنب أو على كل ما يبيع ويتجر ثلثها هذا ونكره فيما لا يتجر وقضى بالقبض * الخامس عدى المصنف رخص للمرخص فيه بنفسه توسعا والاصل تعديه اليه بقى وأشار لشروط الرخصة فقال (ان) كان المعري (لفظ) حين هبة الثمرة (ب) لفظ (العربية) أن قال أعريت هذه الثمرة مثلافان قال وهبتك مثلاف لا يجوز قصر الرخصة على مورد (و) ان كان (بدا) أى ظهر (صلاحها) أى الثمرة حال شرائها بخبرها لاحتال اعرائها (و) ان كان شراؤها (بخرصها) بكسر الخاء المجهمة أى قدرها بالكيل حرزا وتحميना لا بأزبد منه ولا

أى لم يقل والرجوع فى الهبة (قوله وهو) أى لرجوع (قوله من صنفتها) بيان لخرصها (قوله الى الجداد) باهمال الدالين واجهاهما أى جذ الثمرة المعتاد (قوله جائز) خبر بيع (قوله والعين والعرض) واوهما بمعنى أو (قوله بشئ) أى سواء كان خرصا أو عرضا (قوله وعن الربا) أى ربا الفضل وروى بالتأخير (قوله جوز) بفتح مثناة (قوله يبيعها) أى شراء العربية (قوله كأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله سقطت) أى زالت (قوله العلة) أى الحاجة (قوله فسقط) أى زال (قوله وقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله منها) أى صنفت الثمرة

(قوله فانه) أي شراءها بعين أو عرض (قوله) أي جواز شرائها بعين أو عرض (قوله قوله) أي المصنف (قوله فانه) أي جواز شرائها بعين أو عرض (الخ) تفريع على بخرصها (قوله ٧٣٤) و(قل) أي من بخرصها عطف على أكثر (قوله وثبت) أي نقصها عن بخرصها

(قوله منه) أي المعري
المشتري بالخبر (قوله
فيها) أي الثمرة (قوله وان لم
يثبت) أي نقص الثمرة عن
بخرصها (قوله ضمن) أي
المعري (قوله ولو جرد
أي كان الخبر جرداً أو
ادنى من العربية (قوله في
هذا) أي الأدنى (قوله
فتبين) أي المدونة (قوله
شروطه) أي شراء العربية
(قوله أولى) بفتح الهمز
(قوله الأولى) بضم الهمز
(قوله لعله) أي ابن يونس
الخ لعله الأرجح عنده (قوله
ترجيح) مفعول نقل (قوله
واقتراره) أي ترجيح ابن
الكاتب عطف على نقله
(قوله) أي ابن يونس (قوله
بأنه) أي الترجيح (قوله قيد
الاقطاط) أصالة للبيان
(قوله إذا كان الخ) خبر قيد
(قوله فانه تعدد) أي المعري
بالفتح (قوله انه) أي تعدد
الانظ (قوله وهذا) أي
شروط تعدد الاقطاط (قوله إذا
كان) أي الشراء لدفع
الضرر (قوله) أي المعري
بالكسر (قوله بدخول
المعري) بالفتح صلة الضرر
(قوله وتطالع) أي المعري
بالفتح عطف على دخول

(قوله ما لا يجب) أي المعري بالكسر (قوله اطلاع) أي المعري بالفتح (قوله بكفايته) أي المعري بالفتح (قوله فلا الضرر
يجوز شرائها) أي العربية (قوله ويجوز) أي شرائها بالتجبر (قوله فترع) بفتح فاء (قوله جواز) أي شراء العربية

(قوله) أي المعض المشتري (قوله مؤته) أي البعض المشتري (قوله إذا كان) أي غير كل الحائط (قوله للمعري) الفتح صلة بيع (قوله يجوز له) أي المعري بالكسر (قوله على قول ابن القاسم) صلة يجوز (قوله لانه) أي الشأن (قوله شراؤه) أي العربية (قوله وهو) أي بيع الاصل (قوله فيعدل) يفتح اللام الا الى أي جواز شراؤها (قوله ٧٣٥ العائين) أي دفع الضرر والمعروف

المصرف فقال (فيشتري) المعري بالكسر أو من قام مقامه (بعضها) أي الثمرة كمنه بها بحرصه لشروط المتقدمة لدفع ضرره به أو لكفاية مؤته وشبهه في الجواز فقال (ك) شراؤه غير (كل الحائط) إذا كان خمسة أوسق مع باقي الثمر وط لدفع الضرر والمعروف (و) كشرائه المعري بالكسر عريته بخوصها بعد (بيعه) أي المعري بالكسر (الاصل) أي الشجر الذي عليه الثمرة الممرقة للمعري بالفتح أولغيره فيجوز للمعروف عبد الحق يجوز له شراء العربية وإن باع أصل حائطه على قول ابن الناعم لانه يجوز شراؤها ولو جهين للرفق ولدفع الضرر وهو صادق بن باع الاصل دون الثمرة فيعدل بكل من العائين ومن باع الثمرة مع الاصل فيعدل بالمعروف فقط كما نقله ابن يونس ونصه إذا باع المعري أصل حائطه وثمرته جاز له شراء العربية لانه رفق بالمعري اه وعلى هذا جله غ و ق فائلا في كلام المصنف نقص والله اعلم (وجاز لك) يارب الحائط (شراء) غير (اصل) لغيرك (في حائطك بخوصه) بكسر التاء المجهمة أي قدره غير الحوز (ان قصدت) يارب الحائط بشراء ثمرته الاصل (المعروف) بمالك الاصل (فقط) أي لا ان قصدت دفع الضرر فلا يجوز للرباين والمزانية ويشترط للجواز ايضا بقية شروط جواز شراء العربية الممكنة هنا فيها اذ ملك رجل نخلة في حائطه ذلك شرا ثمرتها بخوصها ان اردت رفقها بكنائك اياه وان كان لدفع ضرر دخوله فلا يجزى واراه من يسع القربى بالعرب لانه لم يعرفه شيأ أبو الحسن هذه ليست عربية ولا يقال انخرم احد الشر وط الذي هو ان يشترى امرءا اه فيقهم من كلام أبي الحسن ومن قولها كالعربية ان شروط العربية معتبرة وأنه لو كان له نخلة ان ارا كثر جاز شرا ثمرتها ان لترد على خمسة أوسق وقوله فلا يجزى لفظة كراهة وارا ديب المنع بدليل قوله من يسع القربى بالرطب (وبطلت) العربية (ان مات) معريه بالكسر او احاط بماله دين او جن او مرض جنونا او مرضا متصلا بموته (قبل الحوز) من المعري بالفتح للعربية لانها عطية وكل عطية ثمرتها حوزها قبل حصول مانع لمعطيا (وهل هو) أي الحوز المشتري في حصة العربية قبل المانع (حوز الاصول) أي الاشجار سواء كانت ثمرة او لا أي تخليته المعري بالكسر بين المعري بالفتح وبينها (او) هو حوزها (ان يطلع) بفتح التحتية وسكون الطاء الملهمة وضم اللام او بضم التحتية وكسر اللام وعلى كل فضاء يظهر (غيرها) أي الاصول في الجواب (تاويلان) في فهم قولها وان مات المعري قبل ان يطلع في الخلل شيء وقيل ان يجوز المعري عريته او مات وفي الخلل غير يطب بذلك باطل وللورثة زده ويكون ميراثهم وفي هباتهم عن ابن القاسم ان وجهه مات ادمته او ثمر نخلة عشرين سنة جاز اذا حوز الاصل والامة أو حاز ذلك له اجنبي الحط يعني ان الشيوخ اختلفوا في تاويل المدونة في حوز العربية فهم من تناولها على ان الحوز فيه الحوز الاصول وان لم تطلع الثمرة والى هذا ذهب ابو عمران وابن مالك ومنهم من تناولها على ان الحوز مجموع شيتين حوز الاصول وان يطلع الثمرة فلا حاز الاصول ولم تطلع الثمرة ثم مات المعري بطلت

أي بالفتح (قوله او مات) أي المعري بالكسر (قوله فذلك) أي الاعراء (قوله زده) أي الاعراء (قوله ويكون) أي الثمر المعري (قوله لهم) أي الورثة (قوله وفي هباتهم) أي المدونة (قوله وجهه) أي الواهب الموهوب له (قوله جاز) أي التملك (قوله حوزة) بفتح منقلا أي الواهب الموهوب له (قوله ذلك) أي الاصل والامة (قوله له) أي الموهوب له (قوله فيها) أي العربية أو المدونة (قوله تناولها) بفتح منقلا أي فهم المدونة (قوله ثم مات المعري) أي بالكسر

العربية ولو طلعت الثمرة ولم يحز الاصول ومات المعري بطلت وهو مذهب المدونة عند ابن القطان
وفضل وجماعة فهذه ان الأثر يلان هذا اللذان اشار المصنف اليهما وفي المسئلة قول ثالث
لا شهب ان الحوز باحد الا من اما حوز الاصول او ان اطلع ثمرتها وهذا لم يذكره المصنف
كيفية ذلك من كلامه في توضيحه وعلى ذلك مشى في الشامل وقال و بطلت بموت معري
قبل حوزها وهل هو قبض الرقاب او مع طلوع ثمرتها كالهبة والصدقة ناو وقال اشهب
ابارها او قبض رقبته او عن ابن القاسم طيبها اه وقوله كالهبة والصدقة يعني انهما لا يتم
حوزهما الا بقبض الاصول وطلوع الثمرة وهذا ناو يل ابن القطان وتناول ابن رزق المدونة
على ان الهبة والصدقة بخلاف العربية وانه يكنى فيها حوز الاصول فقط والله اعلم ابن رشد
اختلف في الحيازة اتى تصحيح العربية للمعري ان مات المعري فقال ابن حبيب هو قبض الاصل
وقد طالع فيه الثمر قبل موته واختلف الشيوخ في ناو يل ما في المدونة في ذلك وهل الهبة
والصدقة كالعربية ام لا فقال ابن القطان قول ابن حبيب تفسير لما فيها في العربية والهبة
والصدقة وقال ابن مروان وابن مالك قول ابن حبيب خلاف ما فيها من معنها للمعري
والموهر ب له بقبض الاصول في حياة المعري وان لم تطلع فيها الثمرة على ظاهر ما في كتاب الهبة
والصدقة وهو اظهر التأويلات على ما فيها وقال اشهب اذا برت النخل قبل موت المعري صحت
للمعري لانه لا يمنع من الدخول الى عريته واما ان قبض الاصول وحازها فهي له وان لم تؤبر اه
فيتعين تفسير يطلع في كلام المصنف يظهر سواء ضبط بضم التحتية مع كسر اللام او بفتحها مع
ضم اللام ثلاثيا او رباعيا من باب اكرم اونس في القاموس طلع الشمس والكوكب طلوعا
ظهر كاطلع (وزكاتها) اي العربية ان كانت خمسة اوسق فاكثر (وسقيا) حتى تفتنى (عل
المعري) بالكسر من ماله لانها ولو اعراها قبل طيبها وان نقصت عن خمسة اوسق (كثات) بضم
الكاف وكسر الميم مشددة من ثمر المعري بالكسر لان الزكاة لا تجب الا في خمسة اوسق فاكثر
(بخلاف الواهب) ثمره قبل طيبها فلا زكاة ولا سقى عليه فهما على الموهر ب له ان كانت خمسة
اوسق فاكثر فان رهبها بعد طيبها انزكاتها على واهبها لوجوبها عليه قبل هبتها وكذا سقيا اذ
لا كبير منقعة فيه حينئذ فيما زكاة العربية وسقيا على رب الخائط وان لم تبلغ خمسة اوسق الا مع
بقية خائطه اعراها بؤاشاتها او تخللا معينة او بجميع خائطه ابو الحسن ابن يونس ابو محمد يدريد
ويعطيه بجميع ثمره الخائط ويكون عليه ان يزكيا من غيره وفي التوضيح من وهب ثمره خائطه
فسقيا وزكاتها على الموهر ب له الا ان تكون الهبة بعد الا زكاتها فذلك على الواهب اه
ابو الحسن مما يطبق به من وهب رضية فراضا على الواهب وقيل على الموهر ب له حكمهما
ابن بشير (وتوضيح) بضم القوقية وفتح الصاد المجمة أى تسقط عن المشترى من الثمن حصنة
ما اصابته (جائحة) اي مهلكة (الثمار) بكسر المثلثة جمع ثمره والمراد به انهما مطلق الثابت
لا المعنى المصطلح عليه وهو ما يجزى من اصله مع بقائه ابن عرفة الجائحة ما تلف من مجوز
عن دفعه عادة قدرا من ثمر الثبات بعد بيعه اه البناى انظر قوله بعد بيعه فانه لا حاجة اليه
لكونه ليس من حقيقة الجائحة فان كانت مراده تعريف الجائحة هنا قلت سياتى ما يحتاجه في
قول المصنف وخبر العامل في المساقاة فانه لا يسع نفسه بل المساقاة فقط ومثل للثمار فقال

(قوله ولم يحز) أى المعري له
بالفتح (قوله ومات المعري) أى
بالكسر (قوله قبل موته)
أى المعري (قوله ثلاثيا)
راجع لمفتوح الماء (قوله
رباعيا) راجع لضمومها
(قوله من باب اكرم) راجع
للمضموم (قوله اونس)
راجع للمفتوح (قوله من
ماله) أى المعري بالكسر
(قوله لامنها) أى العربية
(قوله عليا) أى الواهب
(قوله فهما) أى السقى
والزكاة (قوله فيها) أى
المدونة (قوله من الثمن)
بيان حصنة (قوله بها) أى
الثمار (قوله هنا) أى في
مبحث وضع الجائحة (قوله
وهو) أى المعنى المصطلح عليه
(قوله بقائه) أى اصله
مغروسا بارضه (قوله ما) أى
شئ جنس اختلف فصل
مخرج ما لم يتلف (قوله من
مجهوز عن دفعه) بيان
ما انفصل مخرج ما تلف من
مقدور على دفعه (قوله
قدرا) مقدور اختلف (قوله
من ثمر) الخ بيان قدرا (قوله
بعد بيعه) صلة اختلف (قوله
قلت سياتى ما يحتاجه في
قول المصنف وخبر العامل
الخ) اقول هذا تفصيل في
المفهوم فلا بأس به (قوله
ومثل) بفتحات منقلا

(قوله فجعل) اى غ (قوله قال) اى غ (قوله ان يبعث) اى الثمار (قوله فيها) اى المدة المعتادة (قوله فيها) اى المدة المعينة (قوله وضعها) اى الجائحة (قوله مع انه) اى الشان (قوله ان كان هذا) ٧٣٧ اى وضع الجائحة (قوله لان له) اى المشتري

(قوله وقال) اى الخط (قوله وعارض) اى الخط (قوله لا قضاءه) اى ويقتل لنتهى طيبها (قوله انما) اى الثمرة (قوله قال) اى الباجى (قوله فى ذلك) اى المبسقى لفظ انصارته (قوله ان فيه الجائحة) بيان مقتضى رواية مخنون يحذف من (قوله لانها) اى رواية مخنون (قوله فتوضع) اى الجائحة (قوله لانها) اى العربية (قوله ولا تخبرها) اى العربية (قوله عن ذلك) اى كونها مبسقة (قوله هذا) اى وضع جائحة العربية (قوله لا قيام له) اى المعرى بالكسر (قوله بها) اى الجائحة (قوله اما ان اشتراها) اى عريته (قوله بخاتمتها) اى العربية (قوله من المعرى) بالفتح اتفاقا لانه بائعها (قوله ثم اشتراها) اى المعرى الاوسق (قوله منه) اى المعرى بالفتح (قوله فاجبج) اى الخاططة (قوله بها) اى الجائحة (قوله وليس) اى اخذ الثمرة فى مهر (قوله جائحة) اى المهر (قوله وهو) اى وضع جائحة المهر (قوله ودججه) اى وضع جائحة المهر (قوله واستحسنه) اى وضع جائحة المهر (قوله فكان ينبغي) اى كلام الخط (قوله

(كلموز والمقاني) بالثنية جمع مقنأة وجعل غ الثمار على ما يدخر كالتمر بالمشاة والغلب والتين فجعل الكاف للتشبيه قال ونبه بالوز على ما لا يدخر وبالمقاني على ما له بطون ان يبعث على التبقية الى انتم اطيبها بل (وان يبعث) الثمار (على) شرط (الجذب) بالجمام لئلا مالها أى القطع واجبجت فى مدة جذها المعتادة او بعد هاولم يتمكن من جذها فيه المانع او شرط ان يجذها شيئا فى مدة معينة واجبجت فيها فقد سأل ابن عبدوس عن مخنون عن وجه وضعها مع انه لاسقى على البائع فقال معناه ان المشتري شرط ان ياخذها شيئا بعد شئ على قدر حاجته فلو دعاه البائع الى اخذه فى يومه فلا يجاب اليه ويحمل المشتري افاده هب البائى قوله واجبجت فى مدة الخ هذا التقييد هو الذى يدل عليه ما نقله ابن عبدوس عن مخنون وهو الموافق لقول المصنف وبقيت لينتهى طيب الكنه خلاف ظاهر قواها توضع فيه الجائحة ان بلغت الثالث وقول التوفى ان كان هذا لان له سقيا لحفظ بقائه بحاله لا لحدوث زيادة فيه فله وجه كسفى القصير لبقائه بحاله لان زيادة فيه نقله ابن عرفة وهو يفيد ان ما اشتراه على الجذب اذا باقه فاجبج بعد ايام الجذب انه فيه الجائحة ولذا حمل ح كلام المصنف هنا على عمومته أى ولو اجبجت بعد مدة الجذب المعتادة وتتمكن من جذها كظاهر المدونة وقال انه الراجح وعارض ما هنا بقوله بعدد ويقتل لينتهى طيبها لاقتضائه انما اذا انتهى طيبها واحتملت الى التأخير لبقا وطوبتها كالعنب فلا جائحة فيها الباجى وهو مقتضى رواية اصبح عن ابن القاسم انه لا ير اى الباقى لفظ النصرة قال ومقتضى رواية مخنون ان توضع الجائحة فى ذلك ح فكان ينبغي للمصنف ان يمشى على مقتضى رواية مخنون ان فيه الجائحة لانها هى الجارية على مذهب المدونة فيما اشترى على الجذب لى اخرى والله اعلم ان كانت الثمار المستقرة من غير عريته بل (وان) كانت (من عريته) أى المشتري التى اشتراها بخبرها ثم اجبجت فتوضع عن المعرى بالكسر المشتري لانها مبيعة فلها حكم المبيع ولا تخبر بها الرخصة عن ذلك هذا هو المشهور وقال اشهب لاقيام له بها لان العربية معروفة ومحمل الخلاف اذا عر اختلات ثم اشترى عريته بخبرها اما ان اشتراها بعين او عرض بخاتمتها من المعرى بالفتح اتفاقا واما ان اعراه او سقما من خاطط ثم اشتراها منه فاجبج وليبق الامتداد تلك الاوسق فلا قيام للمعرى بالجائحة اتفاقا انظر ضيغ والشارح بنائى (لا) توضع جائحة ثمرة اخوثة فى (مهر) ثم اجبجت فلا قيام للزوجة بها عند ابن القاسم لبناء النكاح على المكارمة وليس بيعا حقيقة وقال ابن الماجشون توضع جائحته ابن رشد وهو المشهور ورده ابن يونس واستحسنه ابن عبد السلام فكان ينبغي للمصنف ان يعقد ترجيح هؤلاء الاشياخ وأن يشير الى هذا القول بان يقول على الارجح والاطهر والاحسن قاله الخط البنائى وفيه نظر بل قد كر كلام ابن رشد ونصه بعد قول العتبية قال ابن الماجشون فى الذى يزويج المرأة بقرعة قد ايدى اصلاحها فاجبجت كلها ان مصيبتها من الزوج وترجع المرأة عليه بقيمة الثمرة الخ ابن رشد قول ابن الماجشون هو القياس على ان الصداق عن البضع وقد قال مالك رضى الله تعالى عنه أشبه شئ بالمبيع النكاح فوجب

٩٣ من فى الخ) تفرع على قوله ابن رشد وهو المشهور الخ (قوله وفيه) أى كلام الخط (قوله يرتج) بضم الباء وقع الواو (قوله فاجبجت) أى الثمرة (قوله ان مصيبتها) أى الثمرة

(قوله فيه) اي النكاح (قوله وهو) اي البضع (قوله بقيتها) اي الثمرة (قوله وقد فأت) اي البضع (قوله وهو) اي الرجوع
 يصدق مثلها (قوله به) اي الرجوع (قوله ولذا) اي كون تشهير ابن رشد الرجوع بقيمة الثمرة على القول به لا يصدق المثل
 ولم يشهر قول ابن الماجشون بالرجوع على قول ابن القاسم بعدمه صلا لم يتعرض (قوله له) اي كلام ابن رشد (قوله وفي لغوها)
 اي الجائحة (قوله لبنائها) اي النكاح ٧٣٨ (قوله وثبوتها) اي الجائحة (قوله لانها) اي الثمرة المدفوعة مهر

الرجوع بالجائحة فيه وقوله ان الثمرة اذا اُجبت كلها ترجع للمرأة على الزوج بقيتها هو
 المشهور في المذهب ووجهه ان الثمرة لما كانت عوض البضع وهو مجهول رجعت بقيتها
 والقباس أن ترجع عليه بصدق مثلها لان عوض المهر البضع وهو مجهول وقد فأت بالصدق
 وهو قول مالك في رواية اشهب رضى الله تعالى عنهما اهالمقصود منه فأت تراشهر كون
 الرجوع بقيمة الثمرة على القول به لا يصدق المثل ولم يشهر انهم ترجع بالجائحة الذي هو مقابل
 قول ابن القاسم كانهما ح قنأمله ولذا لم يتعرض له ابن عرفة ونصه وفي لغوها في النكاح
 لبنائها على المعروف وثبوتها لانها عوض قول ابن القاسم وابن الماجشون وصوبه الصقلي
 والخمسي وشروط وضع جائحة الثمار (ان بلغت) الثمرة الجائحة (ثلث) الثمرة المبسعة (المكيلة)
 في الكيل وثلث الموزونة في الوزن وثلث المعدودة في العدان كانت الثمرة صنفا واحدا
 (ولو) كانت الثمرة الجائحة من أحد صنفين مبسعين معا (كصيفاني) بفتح الصاد المهملة
 وسكون التحتية فاهم له فنون مكسورة فثلاثة تحتية صنف من الثمر (وبرني) بفتح الموحدة
 وسكون الراء وكسر النون فتحتية صنف آخر منه واجب أحدهما وهو ثلث مجموعهما فتوضع
 جائحته ولا ينظر لثالث كبل الجاح وحده فيه او ما يبيع مما يطعم بطونا كالقثاني والورد والباسين
 ومن الثمار مما لا يجزى ولا يدخر وهو مما يطعم في كرة الا ان طيبه يتفاوت ولا يجزى أوله على
 ما يتفاوت كالتماح والمان والوخ والموز والارج والتسين فان أجمع شيء منها انظر فان كان
 ما أصابته الجائحة منه قدر ثلث الثمرة في الثبات فاكثري أول مجناه أو وسطه أو آخره حط من
 الثمن قدر قيمته في زمانه من قيمة باقيه كان في القيمة أقل من الثلث أو أكثر وان كان الجاح أقل
 من ثلث الجميع في كيل أو وزن لا في القيمة فلا توضع فيه جائحة نافذة قيمته على الثلث أو نقصت ثم
 قال وأما ما يبيع من الثمرة مما يبيع ويدخر ويترك حتى يجذب جميعه مما يجزى كالخل والعنب
 أولا كالزيتون واللوز والفسق والجوز فاصابت الجائحة قدر ثلث الثمرة فاكثري كيل أو وزن
 أو عدد لا في القيمة وضع عن المبتاع قدر ذلك من الثمن وان أجمع أقل من ثلث الثمرة في المقدار
 فلا يوضع عنه له شيء ولا تقويم في هذه الاشياء وان كان في الحائط أصناف من الثمر برني
 وصيفاني وعجوة وقسم وغيرها واجب أحدها فان كان قدر الثلث في الكيل من الأصناف
 وضع من الثمن قدر قيمته من جميعها فان كان على ثلث الثمن أو نقص وان اشترى أول جزء من
 القصيل فاجب ثلثه ان ثلث الثمن موضوع بغير قيمة ولو اشترى خلقته كان كالمقاني ان أجمع
 قدر ثلثه من أوله أو من خالفته على ما ذكرنا من التقويم البنائي فصريح كلامها ان الجنس
 الواحد يعتبر ثلث جميعه اتفاقا لا ان ابن القاسم يعتبر ثلث المكيلة واشهب ثلث القيمة

(قوله وصوبه) اي قول ابن
 الماجشون (قوله وهو) اي
 الجاح (قوله مجموعهما) اي
 الصنفين (قوله فيها) اي
 المدونة خبر مقدم (قوله
 يجزى) بضم ففتح متغلا
 اي لا يجزى قدره وهو على
 اصله (قوله يدخر) بضم الياء
 ففتح متغلا (قوله تنظر) بضم
 فكسر (قوله منه) اي
 المبسوع (قوله حط) بضم ففتح
 متغلا (قوله قيمته) اي الجاح
 (قوله من قيمة باقيه) اي
 مجموع قيمته وقيمة باقيه (قوله
 كان) اي الجاح (قوله نافذة)
 اي زادت (قوله قيمته) اي
 الجاح (قوله نقصت) اي
 قيمته عن الثلث (قوله ثم
 قال) اي في المدونة (قوله
 من الثمرة) بيان ما (قوله مما
 يبيع الخ) بيان ما ايضا (قوله
 ويدخر) بضم فسكون ففتح
 (قوله ولا) اي ولا يجزى
 (قوله وضع) بضم فكسر
 (قوله من الثمن) بيان قدر
 ذلك (قوله عنه) اي المشتري
 (قوله له) اي الجاح (قوله
 فان كان) اي الجاح (قوله

وضع بضم فكسر (قوله من الثمن) بيان قدر قيمته اي الجاح (قوله من جميعها) اي قيمة جميع
 الاصناف (قوله نافذة) اي زاد قدر قيمته (قوله خلقته) اي القصيل (قوله ان أجمع قدر ثلثه الخ) نص صريح بوجه الشبه ايضا
 (قوله من التقويم) بيان ما (قوله كلامها) اي المدونة (قوله لان ابن القاسم) استدل بالث على يعتبر ثلث جميعه اتفاقا لرفع
 ايهامه الاتفاق على اعتبار الكيل

(قوله والى خلافه) اى ائمه صلوات الله عليهم اجمعين (قوله وانواع مختلفة) حال (قوله منها) اى الانواع (قوله او ثلث الثمرة) اى كيلها (قوله واما ان كان) اى المسيح (قوله بثلث ثمرة) اى كيلها ٧٢٩ (قوله ثلث الثمرة) اى كيلها (قوله الثانى) اى

ذى الاصناف (قوله منه) اى
المسيح (قوله معاقلة المرأة
الرجل) اى مساواة دية
برحها دية جرحه (قوله
الثمرة) اى التى يبعث ثم
اجبت (قوله الجائحة) اى
وضعها (قوله فيه) اى وضع
جائحته وعدمه (قوله قال)
اى الباجى (قوله وان) بعد
الهمز اى حضر وان (قوله
لا يتركه تاركه) الاسوق
يرجوها او اشغل بعرض له
اى فيباح قبل قطعه (قوله
هكذا) اى الذى حكى عن
سحنون (قوله لما حكاه ابن
الحاجب وغيره عن سحنون)
اى من وضع جائحة ما ترك
لنصارته (قوله كلاه) بفتح
الميم مشى كلامه بالون
لاضافته (قوله فقوله) اى
المصنف (قوله على انه) اى
الشان (قوله الاول) اى
المبقي لتناهى طيبه (قوله
وانه) اى المصنف (قوله فى
القسم الثالث) اى المتروك
لرجاء سوق او لشغل (قوله
ما ذكره المصنف هنا) اى
من شرطه فى وضع الجائحة
تقديمها لتناهى طيبها (قوله
اولا) بشد الواو (قوله
المتقدمين) اى فى كلام ابن
الحاجب (قوله وهو) اى

والى خلافه اشوا المصنف بولوه هكذا النقل فى المسيحية الباجى وان كان المسيح جنسا واحدا
وانواعه مختلفة فاصيب نوع منها فلا خلاف بين اصحابنا ان الاعتبار بثلث جميع المسيح وهل
يعتبر بثلث قيمته او ثلث الثمرة وروى عن ائمه ان الاعتبار بثلث القيمة واما ان كان نوعا
واحدا فهو على ضرب بين احدهما ما يحبس اوله على آخره كالتمر والعنب فهذه الاخلاص فى
المذهب ان الاعتبار فى جائحته بثلث ثمرة وان كان مما لا يحبس اوله على آخره كالقمح والبطيخ
والخوخ والتفاح والرمان فاعتبر ابن القاسم فيه ثلث الثمرة وائمه بثلث القيمة اه لا خلاف
ائمه فيما لا يحبس اوله على آخره وفى ذى الاصناف خلاف ما يوهمه قصر المصنف له على
الثانى وفى الجواهر ان كان المسيح جنسا واحدا مختلف الانواع فاصيب نوع منه فلا اعتبار
بثلث الجميع باتفاق الاصحاب ثم لم يفسر فى رواية محمد بن مالك وابن القاسم وعبد الملك رضى
الله تعالى عنهم ثلث الثمرة وفى رواية عن ائمه بثلث القيمة اه ومثله لابن الحاجب وابن عرفة
والتوضيح وغيرهم * (فائدة) * ابن رشد الثالث عند مالك رضى الله تعالى عنه يسير الا فى الجائحة
ومعاقلة المرأة الرجل وما تحمله العاقلة وزيد قطع ثلث ذنب الفحيسة واستحقاق ثلث دار
(و) عطف على بلغت فقال ان (بقيت) بضم الموحدة وكسر القاف مشددة اى تركت الثمرة
على اصلها (الينتهى طيبها) الخط فى التوضيح المستل على ثلاثة اقسام احدها ان يكون الثمرة
محتاجة الى بقائها فى اصولها ليكمل طيبها ولا خلاف فى ثبوت الجائحة فيما قاله ابن شاس
الثانى ما لا يحتاج الى بقائه فى اصولها فام طيبه ولا لنصارته كالتمر والباقى والزرع فلا جائحة فيه
باتفاق الثالث ان يتناهى طيبها ولكن يحتاج الى التأخير لبقائه وطوبى بها كالعنب المشتري بعد
بدو صلاحه وحكى ابن الحاجب فيه قول ابن الباجى مقتضى رواية اصيب عن ابن القاسم انه
لا يراعى البقاء لحفظ النضارة وانما يراعى بكمال الصلاح قال ويجب ان يجزى هذا الجزى كل
ما كان هذا حكمه كالقصيل والقضب والبقول والتمرط فلا توضع جائحة فى شئ من ذلك قال
ومقتضى رواية سحنون ان توضع الجائحة من جميعه وحكى ابن يونس عن سحنون اذا تناهى
العنب وان قطافه لا يتركه تاركه الاسوق يرجوها او لشغل بعرض له فلا جائحة فيه ابن
عبد السلام هذا بخلاف لما حكاه ابن الحاجب وغيره عن سحنون خليل وفى كل كلام سحنون
على اختلاف بحث لا يخفى الخط لان الكلام الاول فى ابقائه لحفظ نضارته والثانى فى وقائه
لشغل مشتربه او لسوق يرجوها واقه اعلم فقوله وبقيت لينتهى طيبها يدل على انه انما توضع
الجائحة فى القسم الاول وانه مشى فى القسم الثالث على مقتضى رواية اصيب عن ابن
القاسم ويظهر ان ما ذكره المصنف هنا خلاف قوله الاول وان يبعث على الجذلا سيما وقد قال ابن
عبد السلام عقب ذكره القولين المتقدمين واشار بعض الاندلسيين الى اجراء هذين القولين
فما ينبغ قبل بدو صلاحه او بعده على ان يجزى مشتربه وهو ظاهر اه وثقه فى التوضيح قال
فيه ونص فى المدونة على انه لو اشترى ثمرة على الجذ فقيم الجائحة اذا بلغت الثلث كالتل
لا كاليقل اه ثم قال الخط والحق ان كلامه الاول بخلاف الثانى وان الرابع هو الاول فكان

اجراؤها فيه (قوله وثقه) اى كلام ابن عبد السلام (قوله قال) اى المصنف (قوله فيه) اى التوضيح (قوله ان كلامه) اى
المصنف (قوله الاول) اى قوله وان يبعث على الجذ (قوله الثانى) اى وبقيت لينتهى طيبها

(قوله ان فيه) أى القسم الثالث (قوله لانها) أى رواية صنفون (قوله هو) أى القسم الثالث (قوله اخرى) أى بوضع الجائحة
 أى ما يسع على الجذ (قوله انه) أى المشتري ٧٤٠ (قوله باقواها) أى على اصلها التناهي طيب المادكة اصلها (قوله

يذهب للمصنف ان يشى على مقتضى رواية صنفون ان فيه الجائحة لانها هى الجارية على مذهب
 المدونة فيما اشترى على الجذ بل هو اخرى والله أعلم وعطف على بلغت فقال (و) ان (أوردت)
 بضم الهمز وكسر الراء الثمار بالشراء دون أصلها (أو) اشترى بوحدها بعد بدو صلاحها
 كما فى ابن الحاجب ثم (الحق) بضم الهمز وكسر الحاء أى اشترى (اصلها) قال فى التوضيح املوا
 اشتراها وحقها قبل بدو صلاحها على القطع ثم اشترى أصلها فله ابقاؤها ولا جائحة (لا) توضع
 الجائحة فى (عكسه) أى الفرع السابق وحشرها أصلها واحدة ثم شراؤها (أو) شراؤها (معها)
 أى أصلها فى عقد واحد اتفاقا فى هذه وعلى أحد قولين فى عكسه (ونظر) بضم النون وكسر
 الظاء المججمة أى نسب قيمة (ما أصيب) بضم الهمز وكسر الصاد المهملة بالجائحة (من
 البطون) نحو المقتاة وما فى حكمها لا يحبس أوله على آخره بيان لما (الى) مجموع قيمته وقيمة
 (ما بقى) سليما من الجائحة وتعتبر قيمة كل من المصاب والسالم (فى زمنه) هذا ضعيف والذى يجب
 القومى به اعتبار قيمة كل منهما يوم اصابه الجائحة (ولا) تعتبر قيمة كل منهما (يوم البيع)
 خلافا لابن ابي زمنين أفاده عب البنا فى قوله هذا ضعيف بقيد انه موجود وكلام أبى الحسن
 يمدد انه لا قائل به فانه قال على قولها فان كان الجراح مما لم يجمع قدر ثلث الثبات وضع قدره وقبل
 ما قيمة الجراح فى زمنه ماضيه هل قوله فى زمنه ظرف للتقويم وهو الظاهر ثم قال فيكون الحكم
 أن يعتبر كل بطن فى زمنه ولم يأتوا لحد من الشيوخ وان كان هو الظاهر وانما اختلفوا
 هل يراعى فى التقويم يوم البيع أو يوم الجائحة واما الاستثناء على القول به فانهما هو لتحقيق
 المقدار الذى يقوم والتقويم يوم البيع أو يوم الجائحة على أن يقبض فى أوقاته هذا هو ظاهر
 كلامهم اه والمعنى انه بعد انتهاء البطون ينظر كم يساوى كل بطن زمن الجائحة على أن
 يقبض فى أوقاته (ولا يستعمل) بضم القمية وفتح الجيم بتقويم السالم (على الاصح) عند
 عبد الحق من الخلاف بل يؤخر تقويمه حتى تنتهى البطون ليحقق مقدار كل بطن ثم تعتبر قيمة
 كل بطن يوم الجائحة وتجمع القيم وتنسب قيمة الجراح لجموعها وعمل ثالث النسبة يحيط من
 الثمن قلت أو كثرت (و) ان اكثرت دارا من الخيل أو غيره مئثرة مريبة وشروطها المكثري
 واجبت الثمرة (فى) وضع الجائحة فى الثمرة (المزهوة) من الخيل أو ظهرت حلاوتها من غيره
 (التابعة) قيمتها (الكرام الدار) مثلاً والقندق أو الأرض التى بها الخيل والشجر وكثرت
 بشرط الثمرة لا مكثري بان كانت قيمتها ذات مجموعها مع الكرام نظراً لكونها ثمرة متباعدة وعنده
 نظر التبعيتها والوضع انما هو ثمرة مقصودة بالبيع (تأويلان) ومفهوم المزهوة ان غيرها
 التابع المشترط للمكثري لا توضع جائحته اتفاقاً وانما يجوز اشتراطه بأربعة شروط تبعيته
 للكرام بكونه مثلاً واشترط جميعه وطبيعته قبل انقضاء مدة الكرام وقصد دفع الضرر بتصرف
 المكثري اليه ومفهوم التابعة ان المزهوة المشترطة فى الكرام غير تابعة توضع جائحتها اتفاقاً
 وقيمة التقويم أن تقوم الثمرة وحدها والسكفي وحدها بدو ثمرة وتجمع القيمتان وتنسب
 قيمة الثمرة لجموعهما ويحيط عن المكثري مثل نسبة ما من الكرام قاله ابن يونس (وهل هى) أى

الى مجموع الخ) صلة نسب
 (قوله انه) أى اعتبار قيمة
 كل فى زمنه (قوله فانه) أى
 ابا الحسن (قوله قولها) أى
 المدونة (قوله الجراح) أى
 نسبته (قوله ما لم يجمع) أى
 مع ما اجمع أى لجموعهما
 (قوله ثم قال) أى ابو الحسن
 (قوله يتأول) أى يفهم (قوله
 هذا) أى اعتبار قيمة كل بطن
 فى زمنه (قوله وان كان هو
 الظاهر) حال (قوله الاستثناء)
 أى بالتقويم (قوله والتقويم)
 أى اعتبار القيمة (قوله انه)
 أى الشان (قوله بعد انتهاء
 البطون) صلة ينظر (قوله
 لجموعها) أى القيم (قوله
 وعمل) صلة يحيط (قوله او
 ظهرت) عطف على مزهية
 اشبه الفعل (قوله لمن غيره)
 أى الخيل (قوله قيمتها) أى
 الثمرة (قوله لجموعها) أى
 قيمة الثمرة (قوله نظر الكرام)
 ثمرة متباعدة) عنه وضع
 جائحتها (قوله وعنده) أى
 الوضع (قوله لتبعيتها) أى
 الثمرة فى البيع الدار (قوله
 غيرها) أى المزهوة (قوله
 التابع) نعمت غير (قوله
 المشترط) بفتح الراء لغت
 غير (قوله اشتراطه) أى
 غير المزهوة (قوله بكونه
 ثلثاً) أى من مجموع الكرام
 على تقوم (قوله وتنسب) عطف على تقوم

الجائحة

بضم فتحات مثلاً (قوله وتجمع) عطف

(قوله لم يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله الى انه) اي الاول (قوله وهو) اي الاول (قوله وعزاه) اي الاول (قوله وهو) اي الثاني (قوله واستظهره) اي الثاني ٧٤١ (قوله في ذلك) صلة فرق (قوله من حتى التوفية) بيان ما

واضافته للبيان (قوله وقيد)

بفتحات مثقلا (قوله

بعدم معرفته) صلة تعد

(قوله عرف) بضم فكسر

مخففا اي السارق (قوله

وان كان) اي السارق (قوله

عنه) اي المبتاع (قوله ونقله)

اي التقييد بعدم المعرفة

(قوله عدمه) بضم فسكون

اي فقر السارق (قوله غير)

حال من هاء عدمه (قوله

يسره) اي السارق (قوله

انه) اي السارق المعدم

الذي لا يري يسره عن قرب

جائحة والجللة خبر الظاهر

(قوله وهو) اي يكون

السارق المعدم غير مرجو

يسره عن قرب جائحة (قوله

ثلاث عشرة الخ) كذا في

الخط ولعله تحريف فان

المذكور بعده عشرون

(قوله به) اي ما لا يستطاع

دفعه (قوله في وضعه) صلة

كاف التشبيه (قوله عليه)

اي كون التعيب كالتقص

(قوله وبفهم) بضم الباء

وفتح الهاء (قوله منسه) اي

كلام ابن رشد (قوله انه)

اي الشان (قوله يقرر) بضم

فسكون ففتح (قوله هنا)

اي في التعيب (قوله فان

كان) اي نقص قيمتها (قوله

الجائحة ما) أي شيء متاف للثمرة (لا يستطاع) بضم أوله (دفعه) عنها (كسماوى) بفتح السين المهملة وخنة الميم أي منسوب للسماء لكونه من رافعها بلا عمد لا يدخل لمخلوق فيه كبر بفتح الموحدة والراء أو سكونها وورج وجراد ونج ومطر (وجيش) وسلطان جائر وليس منها السارق وعليه الأكثر (أو) هي ما لا يستطاع دفعه (سارق) لم يعرف وهذا ابن القاسم (خلاف) في التوضيح الأول عليه الأكثر وأشار ابن عبد السلام إلى أنه المشهور وهو لابن نافع وعزاه الباجي لابن القاسم في الموازية والثاني لابن القاسم في المدونة وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد فاقالا لافرق بين فعل الآدمي وغيره في ذلك لما بقي على البائع من - في التوفية وقيد الشيخ والقاسم كون السارق جائحة بعدم معرفته فان عرف قيمته المبتاع بعوض ما عيرق وان كان معدما ولا يوضع عنه شيء من الثمن ونقله في التوضيح ابن عرفة لظاهر في عدمه غير مرجو يسره عن قرب انه جائحة وهو ظاهر المدونة الخط في المسائل الملقوطة الجوائح ثلاث عشرة النار والريح السموم والنج والفرق بالسبل والبرد والمسير الغالب والمطر المضر والدود والقحط والعفن والجراد والجيش الكثير واللص والجليد والغبار المفسد والقنأ أي يمس الثمرة مع تغيب لونها أو القشام وهو مثل القنأ والجرحش أي ضور الثمر والشوبان أي تآكلها والشعرخة أي عدم جريان الماء في الشماريح فلا يطرب الثمر ولا يطيب (وتعيمها) أي الثمرة بما لا يستطاع دفعه (كذلك) أي نقص قدرها في وضعه ان بلغ النقص الثلث لكن الثلث في المشبه في القيمة لعدم نقص الذات الخط نص عليه ابن رشد في سماع أبي زيد من كتاب الجوائح ويفهم منه انه ينظر هنا إلى نقص قيمتها فان كان قدره شهرا ووضعه والا فلا في ضيق فان لم تملك الثمرة وتعميت بغبار أصابها أو ربح أسقطها قبل تناضى طبعها فنقص منها في البيان المشهور انه جائحة فينظر إلى ما نقص هل بلغ الثلث فيوضع أم لا وقال ابن الماجشون ليس جائحة وهو أحد قولى ابن القاسم وانما هو عيب فيجوز المبتاع بين القسمة بلا شيء والرد كذلك (وتوضع) بضم القوقية وفتح الضاد المجهمة الجائحة (من العطش) ان كانت الثلث بل (وان قلت) بفتح القاف واللام مشددة عنه لان سقيها على بائنه فاشبهت ما فيه حق توفية وظاهر المصنف ولو قلت جدا ولا ابن رشد لا يوضع القليل الذي لا يخطبه له وشبهه في وضعها وان قلت فقال (ك) جائحة (البقول) بضم الموحدة والقاف كنس وكزبرة وهندبا ولساق ابن عبد البر ما لم يكن نافعها الا باله (والزعفران والريحان) بفتح الراء (والقرط) بفتح القاف وسكون الراء واهمال الطاء أي العشب الذي تأكله الدواب عياض واره ليس يعربى وأما بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة تحلى يجعل في ثقب الاذن للزينة وبقضها واهتمام الطاء فهو غير يدبغ به الجلد فاذاه الخط وضبطه في القاموس بضم القاف وذكره معاني من النبت ومنها الحلى الذي يجعل في شهمة الاذن وقال انه فارسي (والقضب) بفتح القاف وسكون الضاد المجهمة فرودة عياض أي القصة التي تطم للدواب وهو القتب اذا كان يابس او قال الاصمعي اذا جفت فهي القضب (وورق التوت) الذي

قولى بفتح اللام (قوله كذلك) اي بلا شيء (قوله عنه) اي الثلث (قوله لان سقيها) اي الثمرة (قوله فاشبهت) اي الثمرة (قوله ولو

قلت جدا) اي جائحة العطش (قوله ما لم يكن) اي الجراح

يعان به دوذا الحرير ولومات الدود فهو جائحة في الورق فلم يشتره فسخه عن نفسه كمن اكثري
 حاسما وقد قانخلا بالمدولم يحدد من يسكنه (ومغيب) بضم الميم وفتح الغين المججمة والتخمية
 مشددة (الاصل كالجزر) بفتح الجيم والزاى فراه وبكسر الجيم أيضا ويقال له في المغرب
 الاسفندرية ولا فرق في هذه بين كون جائحتها من العطش أو غيره فلو قال ومطلقا في كالبقول
 الخ لا فاد هذا والفرق بين الثمار والبقول ان جزا البقول شيئا فشيئا فلا يضبط قدرها وان العادة
 سلامتها من غير العطش وان العادة انه لا يقال في الثمار ايجبت الا اذا ذهب ثلثها وفي قوله
 ومغيب الاصل اشعار بجواز بيعه وهو كذلك لكن بشرط قلع بعضه ورؤيته كان حوضا أو أكثر
 وقيل لا يباع الا المقلوع وقيل تكفي رؤيته ما ظهر منه ويدخل في مغيب الاصل جذرة قصب
 السكر تباع وحدها أو مع كراء أرضها ولا يجوز اشتراط بقائها بعد فراغ مدة السكر ان طوع
 له المكوى بذلك جاز ويجوز اشتراطها للمكوى لانها من ماله قاله ابن اب البناني جعل مغيب
 الاصل كالبقول فعوقولها وأما جائحة البقول الساق والبصل والجزر والفجل وغيرها فيوضع
 قليل ذلك وكثيره اه ابن عرفة جعل الجزر والفجل من البقول نحو نقل النخعي وغيره المتيطي
 أما المقاشي والبطيخ والاذنجان والقرع والفجل والجزر والموز والورد والياسمين والخسيري
 والعصبي والفلول الاخضر والبلبلان فحكمها كلها حكم الثمار اى فيسه الثلث وروى محمد
 عن أشهب ان المقاشي كالبقول يوضع قليلها وكثيرها وما قدمناه أشهر وبه القضاء اه فانظره
 مع ما تقدم والله أعلم (ولزم المشتري باقيا) أى الثمار السالم من الجائحة بحصته من الثمن ان أكثر
 بل (وان قل) الباقي اتفاقا فالمبالغة لجر دفع التوهم وفرق بين الجائحة والاستحقاق بذكرها
 فكان المشتري دخل عليها وبوقوع العقد في الاستحقاق على غير ملوك (وان اشترى) شخص
 (اجناسا) من الثمار كخيل وعنب وتين في صفقة (فاجب بعضها) جنسا منها كله أو بعضها أو
 أكثر كذلك (وضعت) بضم الواو وكسر الصاد المججمة الجائحة عن المشتري (ان بلغت قيمته)
 أى الجنس الجاح (ثلث) مجموع قيم (الجميع) أى الذى أوجب والذى سلم (و) ان (أوجب) بضم
 الهمز وكسر الجيم (منه) أى الجنس الجاح (ثلث مكيته) أى الجاح (وان تناهت الثمرة) المبيعة
 بعد بدو صلاحها على الحد في طهيها ثم أجيبت (فلا جائحة) موضوعه عن المشتري وأما لو
 اشتراها بعده على أخذها شيئا فاشيا فاجبت فتوضع جائحتها على مذهب المدونة وقد تقدم وشبهه
 في عدم وضع الجائحة فقال (كالقصب الحلو) فلا جائحة فيه على المشهور ولأنه انما يباع بعد طيبه
 بظهور خلونه وان لم يتكامل البناني هذا مذهب المدونة يصنون قال ابن القاسم توضع جائحة
 القصب الحلو وهو أحسن ابن يونس هو القياس ابن حبيب توضع جائحة القصب غير الحلو اذا
 بلغت الثلث وانظر هل هو القصب الفارسي (ويابس الحب) المبيع بعده يسه أو قبله على قطعه
 وبقى الى يسه فاصابته جائحة فلا توضع (و) ان ساق ربيح طاع عاملا يعض ثمره فاجب (خير)
 يضم الخاء المججمة وكسر القصة مشددة (العامل في المساقلة) أى العقد على خدمة الشجر
 يعض ثمره اذا اصابته الفجرة جائحة (يعنى سقى الجميع) أى الجميع وطالم يبيع بالجزء المساق عليه
 (أو تركه) أى فسح عقد المساقاة عن نفسه (اذا أوجب الثلث فأكثر) ولم يبلغ الثلث وكان الجاح
 مشاعا فان كان مبيعا الزمعه سقى ما عداه فان بلغ الجاح الثلثين خيرا العامل سواء كان الجاح

(قوله فهو) أى موته (قوله)
 قولها) أى المدونة (قوله)
 السالم) نعت باقيا (قوله)
 بحصته) أى الباقي صلة لزم
 (قوله من الثمن) بيان حصته
 (قوله فالمبالغة) الخ تقرير
 على اتفاقا (قوله فرق) بضم
 فكسر مخففا (قوله بتكررها)
 أى الجائحة (قوله فكان
 المشتري) بفتح الهمز وشد
 النون (قوله عليها) أى
 الجائحة (قوله بوقوع الخ)
 عطاف على بتكررها (قوله)
 كذلك) أى كله أو بعضه
 (قوله في طهيها) صلة تناهت
 (قوله بعده) أى بدو صلاحها
 (قوله هذا) أى عدم وضع
 جائحة القصب الحلو (قوله)
 وهو) أى وضع جائحة
 القصب الحلو (قوله هو) أى
 وضع جائحة القصب الحلو
 (قوله فاصابته جائحة) أى
 بعد يسه (قوله العقد) جنس
 (قوله على خدمة الشجر)
 فصل مخرج العقد على غيرها
 (قوله يعض ثمره) فصل
 مخرج العقد على خدمة
 الشجر بنية أو عرض (قوله)
 يعنى سقى الجميع) صلة خير
 (قوله بالجزء المساق عليه)
 صلة مسقى (قوله فان كان)
 أى الجاح (قوله ما عداه)
 أى الجاح

(قوله منه) أي الثمر (قوله عند ابن القاسم) صلة يضع (قوله وروايته) أي روايته عن مالك رضي الله تعالى عنه ما (قوله وهو) أي الوضع (قوله بناء الخ) صلة يضع (قوله وروى ابن وهب) أي عن مالك رضي الله تعالى عنه ما (قوله على أنه) أي المستثنى (قوله بالاولى) بفتح الهمز * (فصل اختلاف المتبايعين) * (قوله بنقد) ٧٤٣ صلة متبايعان (قوله لأن فعله) أي متبايع علة

بما عقب الالف قوله بفتح
الباء أي لم تبدل ألفا
سكون ما قبلها (قوله عقبها)
أي الالف (قوله لعلال
فعله) أي بائع (قوله وهو)
أي فعله (قوله ببدال) صلة
اعلال (قوله تحركها) أي
الياء صلة ابدال (قوله أنه)
أي المصنف (قوله به) أي
الثنى (قوله بديل) صلة أراد
واضافته للبيان (قوله بان
قال أحدهما عين الخ) تصوير
لاختلافهما في جزئه (قوله
ولا يئنه لاحدهما) حال
حذف ثله من الاول (قوله
كلهما) أي في فسخ البيع
(قوله في يده) أي حوز
المشتري صلة فوات (قوله
بفسخ سوق) صلة فوات
(قوله لصحته) أي البيع علة
اعتبار قيمتها يوم بيعها (قوله
لشهره) أي العوض الخ علة
لكأن أحسن (قوله وهو)
أي كلام هج (قوله لقاعدة)
اضافته للبيان (قوله وخالف)
عطف على الموافق (قوله علم)
بضم العين (قوله إنما) أي
السلعة (قوله وهذا) أي علم
أنه لو كانت مثلية الخ من
قوله قيمتها (قوله لا يمكن
أي لزوم القيمة مطلقا) قوله
تت عطف على كون (قوله

شأنها أو مينا (و) شخص بائع ثمرة بعد بدو صلاحها (مستثنى) بكسر الزون (كيل معلوم)
كعشرة أو سوق (من الثمرة) المبيعة على أصولها بخمسة عشر درهما مثلا (تجاح) بضم الفوقية
أي الثمرة (بما) أي القدر الذي (يوضع) عن المشتري وهو الثلث (يضع) بفتح التحتية والضاد
المجمعة البائع من الكيل المستثنى (عن مشتريه) أي الثمر (بقدره) أي الجاح منه عند ابن
القاسم وروايته وهو المشهور بناء على أن المستثنى مشتري وروى ابن وهب لا يضع عنه من
المستثنى شيئا بناء على أنه بقي ويضع عنه من الدراهم فلوباغ ثمرة ثلاثين أردنا بخمسة عشر
درهما واستثنى عشرة أردب واجب ثلث الثلاثين وضع عن المشتري ثلث الدراهم وثلاث
المستثنى على المشهور ومهمة هو كمال أنه لو استثنى جزأنا كربع لوضع الجائحة عن
المشتري بالاولى وهذا متفق عليه فلذا تركه وان تنازعنا في حصول الجائحة فعلى المشتري
اثباتها وان تنازعنا في قدرها قبل القول للبائع وقيل للمبتاع وأصل يضع يوضع بكسر الضاد
لغذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم أبدلت الكسرة قسمة اناسبة العين الحقة والله سبحانه
وتعالى أعلم

* (فصل) * في بيان أحكام اختلاف المتبايعين (ان اختلاف) الشخصان (المتبايعان) لشئ
بنقد أو غيره بضم الميم وفتح الفوقية مثق متبايع بيا عقب الالف لأن فعله ببيع بفتح الباء
وأي بائع فهو بالهمز عقبها لعلال فعله وهو باع ببدال اليائه ألفا تحركها عقب فتح وصاله
اختلف (في جنس الثمن) الظاهر أنه أراد به مقابل الثمن بديل التشبيه الا في قوله كقوله بان
قال أحدهما عين والاخر عرض (أو) اختلافا في (نوعه) أي الثمن بان قال أحدهما ذهب
والاخر ورق ولا يئنه لاحدهما (حالفا) أي المتبايعان كل على نفي دعوى الاخر وتحقيق
دعوى نفسه مقدما للنفي على الاثبات (وفسخ) بضم فكسر أي البيع سواء قامت السلعة
أو فوات ونكولهما كلفهما فإد المشتري للبائع السلعة ان لم تقف (ورد) أي يرد المشتري
للبائع (مع الفوات) للساعة في يده بتغير سوق فاعلى (قيمتها) أي الساعة معتبرة (يوم بيعها) أي
الساعة لصحته هج لو قال عوضها بدل قيمتها كان أحسن لشهوله مثل المشلى عب وهو
الموافق لقاعدة القيمة في المقوم والمثل في المثل وخالف لقولك علم من قوله قيمتها إنما لو
كانت مثلية لرد مثلها وهذا على اعتبار المفهوم لكن يعارضه عموم المنطوق فنلزم القيمة مع
القوات مطلقا مثليا كان أو مقوما وهو ظاهر ما في التوضيح وغيره ويؤيده كون المعترض
القيمة يوم البيع مع أنه ليس به أول زمن نساط المشتري على المبيع وقوله أيضا عن بعضهم يوم
ضمتها المشتري وفي حاشيته إشارة له حال ظاهره في المثل والمقوم لشبه البيع هنا بالقاسد إذ المروض
أحدهما يقول الاخر وان حلف أحدهما ونكل الاخر فلا يفسخ وبقي الخالف على الناكل
(و) ان اختلافا (في قدره) أي الثمن بان قال البائع عشرة والمشتري ثمانية حاشا وفسخ على

يعارضه) أي المفهوم (قوله المنطوق) أي قوله ورد قيمتها (قوله مثليا كان) أي المبيع (قوله وهو) أي لزوم القيمة مطلقا (قوله
ويؤيده) أي لزوم القيمة مطلقا (قوله تعليله) أي اعتبار يوم البيع في النقوم (قوله وقوله) أي تت عطف على كون (قوله
له) أي ضمان القيمة مطلقا (قوله قال) أي حاولو (قوله لشبه الخ) علة مقدراى وهو كذلك

(قوله ما لم يفت) أي المثنى (قوله من الثمن) بيان ما (قوله يشبهه) بفحان مثله لا أي المصنف (قوله في انهما) أي المتبايعان صلة
شبيهه (قوله في جنسه) أي المثلون (قوله مطلقا) أي فاقا المثلون ولم يفت (قوله في قدره) أي المثلون (قوله في جنس الثمن ونوعه)
أي بان يراد من الثمن المعقود عليه الذي يشبههما (قوله راجع لجميع ما تقدم) أي الاختلاف في الجنس والاختلاف في النوع
والاختلاف في القدر أي بقصر الثمن على مقابل المثلون (قوله به) أي الثمن (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله نفيا) أي المدونة
(قوله انظر الباني) نصه عقب ما تقدم ٧٤٤ فالاقسام ثلاثة طرفان وواسطة والواسطة الاختلاف في السمرات والمحمولة

فيه قولان هل هو من الاول
او من الثاني فالصفة كالكيل
بلا خلاف وانما هو في السمرات
والمحمولة وهو ظاهر التوضيح
أي الصلابة خلاف ما لا ين
يونس ونصه ابن حبيب اذا
اختلفا في الصفة كجديد ووسط
وكسرا او بيضاء وقد اتقد
البائع وتفرقا صدق البائع
بيمينه ولم يجعله كاختلافهما
في جنسهن وقال فضل بن
مسلمة يجازيان ويفسخ
كاختلافهما في جنسهن اه
بجمل خلاف ابن حبيب
وقضل في مطلق الصفة
وقوله وقد اتقد البائع الخ
هو معني قول النجاشي
الاختلاف في الصفة
كالكيل لجعله قبض الثمن
مع التفرق فواتا مصادقا
البائع لان التنازع في
المثلون وتصدق المشتري
الاتي في التنازع في الثمن
وفي العتبية اذا قبض البائع
الثمن وهو دينار ثم اختلفا
في المثلون فسمع يحيى ابن
القاسم بصدق البائع بيمينه لقبضه الدينار ابن رشد هذا خلاف قول ابن القاسم فيه لانه لم ير
النقد فواتا ثم قال من جعل قبض السلعة فواتا جعل قبض الدينار فواتا ومن لم ير قبض السلعة فواتا لم ير قبض النقد فواتا لان
يغيب عليه البائع وقيل الا ان يطول زمن غيبته عليه والقياس لا فرق ان غاب عليه بين الطول وعدمه (قوله سن) بضم السين
وشد النون (قوله حلف) أي بانهما (قوله فاقول له) أي المشتري (قوله تحالفهما) أي المتبايعين (قوله وان لم يختلفا في الثمن)
حالف (قوله ولعله) أي تحالفهما

الرواية

الرواية
النقد فواتا ثم قال من جعل قبض السلعة فواتا جعل قبض الدينار فواتا ومن لم ير قبض السلعة فواتا لم ير قبض النقد فواتا لان
يغيب عليه البائع وقيل الا ان يطول زمن غيبته عليه والقياس لا فرق ان غاب عليه بين الطول وعدمه (قوله سن) بضم السين
وشد النون (قوله حلف) أي بانهما (قوله فاقول له) أي المشتري (قوله تحالفهما) أي المتبايعين (قوله وان لم يختلفا في الثمن)
حالف (قوله ولعله) أي تحالفهما

(قوله وانما قصد) أى فى الرواية (قوله انه) أى الشان (قوله عنده) أى أبى اسحق (قوله وكذا) أى اختلافهما فى قدر الاجل فى حلقهما والقسخ ان لم تفت وتصدق المشتري بيمينه ان فأت (قوله على هذا) أى اختلافهما فى أصل الاجل (قوله وقوله الاتى والقول لثانى الرهنية الخ) جواب ما يتوهم من منافاته لما هنا من تحالفهما والقسخ (قوله لان الثمن يزيد بعد الرهن والجميل وينقص بوجودهما) على ان يكون الاختلاف فيهما كالاختلاف فى قدر ٧٤٥ الثمن (قوله وهذا) أى كون الثمن يزيد بعدهما وينقص بوجودهما

يزيد بعدهما وينقص بوجودهما (قوله وان كان الخ) حال (قوله بقولها) أى المدونة (قوله جاز) أى مضى وزم (قوله لانه) أى أخذه الرهن أو الجميل (قوله الاجراض) أى بكلامها (قوله على المصنف) أى ابن الحاجب فى جعله الاختلاف فى الرهن والجميل كالاختلاف فى قدر الثمن المقتضى لزيادته بعدهما ونقصه بوجودهما (قوله انه) أى الشان (قوله لو كان) أى الثمن (قوله به) أى الرهن أو الجميل (قوله متعديا) أى بأخذ الرهن أو الجميل فيخبر موكله فى امضاء تصرفه ورده (قوله ولم يذكرها) أى الاختلاف فى قدر الثمن أو فى الثمن أو قدر الاجل أو الرهن أو الجميل (قوله مسئلتى) بفتح الناء مشى مسئلة بلاون لاضافته (قوله ويجعل) عطف على يذكر (قوله ذلك) أى حلقهما والقسخ (قوله فى الاولين) أى الاختلاف فى الجنس والاختلاف فى النوع (قوله وفى هذه الجنس) أى

الرواية وانما قصد انه لا يصح مدعى النصف فى الربع وليتكم على تمام التحالف ولم يقل أبو اسحق بقوله وانما قصد انهما اذا ادعى البائع انه باع النصف وقال المبتاع لم اشتري الا الربع وسكت عنه فانظر هل يستويان عنده أولا والاظهر عنده لى الفرق بينهما ولا اختلاف انهما لا يتحالفان ولا يتفاضلان اذا كان البائع هو الذى ادعى بيع النصف وانما الخلاف هل يتحالفان ويتفاضلان أم لا اذا كان المبتاع هو الذى ادعى شراء النصف لان الجملة قد تزيد فى ثمنها من حصة المشتري أن يقول لأرضى أن أخذ الربع بالسوم الذى اشتريت به النصف والبائع اذا أخذ منه الربع بالسوم الذى رضى أن يبيع به النصف لم يكن له حصة أفاده الخط (ار) اختلاف فى (قدر أجل) الثمن بان قال البائع الى شهر والمشتري الى شهرين فان لم تفت السلعة تحافوا وتفاضلوا فان قالوا للمشتري ان أشبهه وكذا ان اختلافهما فى أصل الاجل بان قال البائع حالا والمبتاع الى اجل قاله فيه ما لم يتكلم المصنف على هذا وان اختلافهما فى انتمائه قاله قول منكره ان أشبهه وسيد كره المصنف أفاده الخط (أو) اختلافهما فى وقوع البيع بشرط (رهن) لثى فى الثمن المؤجل وعدمه وقوله الاتى فى الرهن والقول لثانى الرهنية محله فى تنازعهما فى سلعة معينة هل هي رهن أو ودعية ولم يتعرض مدعى الرهنية ليكون عقد البيع او القرض او غيرهما اشترط فيه رهنيتها أم لا فالوضع مختلف عيج ويحتمل عطف رهن على المضاف اليه أى تنازعا فى قدر رهن (أو) تنازعهما فى وقوع البيع بشرط (جميل) بالثمن المؤجل أى أصله بان قال البائع بعتك بكذا الاجل كذا بشرط جميل وقال المبتاع لا بشرطه أو قدره كبه منك على جميلين وقال المشتري على واحد قال فى التوضيح لان الثمن يزيد بعد الرهن والجميل وينقص بوجودهما وهذا هو الظاهر وان كان وقع فى المذهب ما يدل على ان الرهن لاصحة له من الثمن ومثله لابن عبد السلام محتمل بقولها ومن امره أن يسلم لك فى طعام ففعل وأخذ رهننا أو جميلنا بغير أمر لم يجز لانه زيادة توثق اه ابن عبد السلام واليك النقطة فى وجه الاعتراض على المصنف اه ووجه النقطة انه لو كان يختلف به الثمن لسكان الوكيل متعديا اه قاله طنى وأفاد حكم اختلافهما فى قدر الثمن أو فى الثمن أو فى قدر الاجل أو الرهن أو الجميل فقال (حلقا) أى المتبايعان فى كل من القروع الخمسة (وفسخ) لبيع وليند كرها مع مسئلتى الاختلاف فى الجنس والنوع ويجعل جواب السبعة حلقا وفسخ اعموم ذلك الاولين مع بقاء المبيع وفواته من غير نظره دعوى شبهه وفى هذه الجنس حلقهما والقسخ مع بقائه فقط كما يأتى وأما مع فواته فيضمن بالثمن الذى ادعاه من يعمل بشبهه على ما يأتى ولعل الفرق ان الاختلاف فى جنس الثمن أو نوعه اختلاف فى ذاته بخلاف الاختلاف فى الجنس فانه اختلاف فى شئ زائد على الذات اما الرهن والجميل والاجل فظاهرهما فى قدر ثمن ومثمن

٩٤ من فى الاختلاف فى قدر الثمن أو فى الثمن أو فى الاجل أو الرهن أو الجميل (قوله مع بقائه) أى المبيع (قوله وأما مع فواته) أى المبيع (قوله فيضمن) بضم الباء أى المبيع (قوله يعمل) بضم الباء (قوله الفرق) أى بين الاختلاف فى جنس الثمن أو نوعه والاختلاف فى أحد الخمسة (قوله فى ذاته) أى الثمن

(قوله اتفاقهما) أي المتبايعين (قوله أصل كل) أي من الثمن والمثمن (قوله الفسخين) أي الفسخ لاختلافهما في الجنس أو النوع والفسخ في اختلافهما في أحد الخمسة (قوله فهو) أي أن حكمه بالخ تبريع على في الفسخين (قوله عند ابن القاسم) صلة قيد (قوله والفرق) أي بين اختلاف المتبايعين واللعان (قوله لا لأول) أي قول ابن القاسم (قوله الخلاف) أي في اشتراط الحكم في الفسخ وعدمه (قوله فيما الخ) خبر فائدة (قوله فله ذلك) أي الرضا ولا يفسخ (قوله لا عند غيره) أي ابن القاسم (قوله انهما) أي المتبايعين (قوله وكأشهما) أي المتبايعين (قوله ولو في حق المظالم) مبالغة في الفسخ ظاهر وباطن (قوله فلو وجد) أي المظالم (قوله له) أي المظالم ٧٤٦ (قوله بعد الفسخ) تنازع فيه وحدوا قرر (قوله فله) أي المظالم (قوله به) أي حقه

(قوله وعثرته) أي الخلاف في كون الفسخ ظاهرا وباطنا في حق المظالم أو ظاهرا وباطنا فيه (قوله ويجعل) أي وطورها له (قوله وأمكنه) أي وطورها المتبايع (قوله وهو أي منع وطونها المتبايع المظالم (قوله ان الفسخ الخ) بيان للمشهور بحدف من (قوله في حقه) أي المتبايع المظالم (قوله لا خذله) أي المتبايع (قوله ان يبيعه) أي المبيع (قوله فيه) أي المبيع فوت (قوله فليس له) أي البائع (قوله تلكه) أي المبيع (قوله وبانهما) أي المتبايعين عطف على بان (قوله بان الحكم الخ) عطف على بان (قوله ربح) بضم فكسر مثقلا (قوله الشافعي) أي كون الفسخ ظاهرا فقط (قوله القولين) أي الفسخ ظاهرا وباطنا والفسخ ظاهرا وباطنا (قوله تصرفه) أي البائع (قوله وان كان) أي البائع (قوله فأنكره) أي البائع (قوله فاجاب) أي ابن أبي زيد (قوله فله) أي البائع (قوله فاجاب) أي ابن أبي زيد (قوله لا تحل

لانه) أي البائع (قوله فأنكره) أي البائع (قوله فاجاب) أي ابن أبي زيد (قوله لا تحل عليه) أي المشتري (قوله فليخلفه) أي البائع المشتري على عدم شرائه منه (قوله ويبرأ) أي البائع (قوله بضم ففتح مثقلا (قوله هذا) أي الخلف على عدم الشراء (قوله منه) أي المشتري (قوله له) أي البائع (قوله قبلها) بكسر الموحدة (قوله والا) أي وان لم يقبلها البائع (قوله انه) أي الشان (قوله عليه) أي التسليم (قوله أولا) بشد الواو (قوله يوقف) بضم فسكون فكسر أي البائع (قوله عليه) أي عنها الاول (قوله فهو) أي الموقوف له

(قوله ذلك) أي عدم حمله للبائع (قوله به) أي جواب ابن أبي زيد صلة تفهم (قوله أعضل) أي تعب الطبيب في مداوانه (قوله المفصل) أي في البائع بن كونه مظلوماً فيفسخ ظاهره وباضنه وظالماً ظاهره فقط ٧٤٧ (قوله الحن) أي أقوى وأبلغ (قوله في

القروع الخمسة فقط) أي الاختلاف في قدر الثمن أو في الثمن أو الاجل أو الرهن أو الجمل (قوله فيها) أي القروع الخمسة (قوله تصديقه) أي المشتري (قوله بالشرطين) أي دعواه الاشبه وحلفه (قوله كذا) أي فواته يبدل مشتريه (قوله فان اشبه البائع وحده) مفهوم ان ادعى الاشبه (قوله صدق) أي البائع (قوله فان فات بعضه) أي المبيع مفهوم ان فات المبيع كله (قوله ماسلكه) أي المصنف (قوله لدالته) أي ماسلكه (قوله عند القوان الخ) صلة ترجيح (قوله على دعوى البائع) صلة ترجيح (قوله وان اشبه) أي البائع مباغته (قوله ولما وافقه) أي ماسلكه (قوله عطف على لدالته) (قوله قولها) أي المدونة (قوله ان أتى) أي المبتاع (قوله كذبه) أي المبتاع (قوله فان أتى) أي البائع (قوله وقول المارزي) عطف على قولها (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله المصوب) بكسر الواو (قوله ليدل) أي قوله وصدق مدعى الاشبه (قوله الى هذا) أي ايهام انهم اسواء

لا تحل للبائع وانما ذلك اذا لم يقبلها اه أبو علي به تفهم ما يشكل والدام الذي أعضل وان صاحب القول المفصل هو الذي اصاب المفصل والاجوبة التي ذكرها ر ضعيفة لان قوله في الاول مع قطع النظر عن كذب الكاذب هو الموجب لكون الفسخ ظاهراً فقط وقوله في الثاني لما تراضى على الحلف الخ يقال عليه ان الصادق في نفس الامر انما رضى بحلف الكاذب المجزء عن بيان كذبه فاذا وجد بينة أو اقر له خصمه فهو كالقرار بعد الصلح على الانكار وهو يقيد الفسخ بظاهره فقط ويرد الثالث بان القضاء يعم المال وغيره وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انما انا بشر مثلكم وانكم تحتمه سمون الى ولعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض فاقضى له على فهو ما سمع فن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من نار وشبهه في الفسخ ظاهراً وباطناً حكم به فقال (كنا كلهما) أي المتبايعين عن الجين في المسائل السبع فيفسخ البائع ظاهراً وباطناً حكم به (وصدق) بضم فكسر منقلاً شخص (مشتري) في القروع الخمسة فقط (ان ادعى) المشتري (الاشبه) أي المعتاد فيها الاشبه البائع أيضاً لا (و) ان (حلف) المشتري على نفي دعوى البائع وبحقه دعواه فيه او حمل تصديقه بالشرطين (ان فات) المبيع كله بيده بجحالة سوق فاعلى وهل كذا ان فات يبدل بانه قولان فان اشبهه البائع وحده صدق ان حلف وان لم يشبهه واحد منهما حلفاً ومضى بالقيمة فان فات بعضه فليس حكمه طفي ماسلكه هو الصواب لدالته على ترجيح دعوى المشتري عند القوان وموافقة الشبهه على دعوى البائع وان اشبهه ولموافقة قولها من باع جارية ففانت عند المبتاع فقال بائعها بعثت بامانة دينار وقال المبتاع بخمسة سين فان المبتاع مصدق بيمينه ان أتى بما يشبهه كونه ثمنها اليوم ابتاعها فان تبين كذبه حلف البائع ان ادعى ما يشبهه فان أتى بما لا يشبهه أيضاً فعلى المبتاع قيمته اليوم ابتاعها اه وقول المارزي ان فات يبدل المشتري وادعى الاشبه صدق وان لم يبدع الا البائع صدق وان ادعى ما لا يشبهه فالحاق وقضى بالقيمة اه ولو قال وصدق من ادعى الاشبه كما قال المصوب لم يبدل على ما ذكرنا بل يوهم انهم اسواء لانه لا حلفاً على الآخر وهو خلاف مشهور المذهب وقد أشار س الى هذا ومن العجب ان ح مع تحقيقه ارضى ما قال المصوب وان نسخة مشتركة تصحيفاً لا يعنى ان محل التحالف والتفاسخ اذا دعيا معاملاً يشبهه أو ما يشبهه أما ان ادعى أحدهما وحده ما يشبهه فانه يصدق بشرط الحلف والقوان اه بخلاف المشهور والله الموفق (ومنه) أي القوان الذي تضمنه فان (تجاهل) أي دعوى البائع والمبتاع جهل قدر (الثمن) الذي وقع البيع به قاله في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام وقرره غ وت كلام المصنف وفائدته تبدل المشتري باليمين فنهى قال مالك رضى الله تعالى عنه ان مات المتبايعان فورثتهما في القوت وغيره مكانهما ان ادعوا معرفة الثمن فان تجاهلاه وتصادقا على البيع حلف ورثة المبتاع انهم لم يعاوه ثم يحلف ورثة البائع انهم لم يعاوه ثم ترد فان فات بتغير سوق فاعلى لزمث ورثة المبتاع بقيمتها في ماله ابن يونس بدلت ورثة

الخ (قوله وفائدته) أي كون تجاهل الثمن فواتاً (قوله فقيهاً) أي المدونة (قوله تجاهلاه) أي المتبايعان الثمن (قوله ترد) بضم ففتح أي السلعة (قوله في ماله) أي المبتاع

(قوله فاشبهه) اى تجاهل الثمن (قوله قوائمه) اى السلعة (قوله بايدهم) اى ورثته المبتاع (قوله وكذا) اى تجاهل الورثة (قوله لوتجاهله) اى الثمن (قوله فى التبذنه) اى باليمين (قوله فظهر كون التجاهل قوتا) تفريع على نصها ونص ابن يونس وعبد الحق (قوله وان ما قاله الخ) عطف على كون (قوله وانه) اى ما قاله ابن عبد السلام ومن تبعه عطف على كون (قوله له ابو) بضم النون والموحدة وشذ الوأى بعد ٧٤٨ (قوله المفاعلة) اى تجاهل (قوله تقريره) اى الشارح (قوله وبه) اى قول ابن يونس

لمبتاع باليمين لان مجهلة الثمن عندهم كالفوت فاشبهه قوائمه بايديهم وكذا لوتجاهله المبتاعان لبدئ المبتاع باليمين ولا فرق بين المتبايعين وورثتهما والعله فى التبذنه ان مجهلة الثمن كالفوت طئ فظهر كون التجاهل قوتا وان ما قاله ابن عبد السلام ومن تبعه صواب وانه احسن من قول الشارح اى وما يصدق فيه مدعى الشبهه مثل ان يقول أحد المتبايعين لاعلم لى بما وقع عليه المتبايع ويقول الآخر وقع بكذا فان من ادعى المعرفة يصدق فيما يشبهه وكذا الواو ١٥ انبوا المفاعلة عن تقريره وما قاله ابن يونس نحو ولعبد الحق وبه تعلم ان قول ابن عرفة قول ابن عبد السلام مجهلة الثمن فوت يردبانه لو كان فوت المار دت فيه السلعة وقد قال فيها ان حلف ورثة المبتاع حلف ورثة البائع وردت السلعة غير ظاهر وكأنه لم يستحضر قول ابن يونس وعبد الحق وغيرهما ولذا نسب ذلك لابن عبد السلام فقط وقد الم من بما قلناه كله وتنبه للصواب وردت فى كبرى تقرير الشارح بما قلناه (وبدئ البائع) باليمين فى صورتيهما فهما هاهو المشهور اذ الاصل استحباب ملكه والمشتري ادعى خروجه عنه وظاهره ان ورثته ينزلون منزلته وظاهره الوجوب وهو كذلك على أحد قوانين حكاهما ابن بشير وابن شاش وابن الحاجب واستقر به فى التوضيح فانه (وحلف) أى يحلف من توجهت عليه يمين من المتبايعين (على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه) ويقدم النفي على الاثبات فيقول فى تنازعهما فى قدر الثمن ما بعتهم اثنى عشر ولقد بعتهم اثنى عشر ولا يكتفى اقتضاره على النفي لاحتمال انه باعها بتسعة مثلا والمشتري ما بعتهم اثنى عشر ولقد بعتهم اثنى عشر ولا يقتصر على النفي لذلك هذا مذهب ابن القاضى سند وجوز الاثبات قبل نكول الخصم لانه تباع للنفي فلو كانت اليمين على الاثبات وحده فلا تكون الا بعد نكول الخصم د ويحلف عليهم ما بالتصريح او بالمفهوم بان يأتى بصريح نفيها او باتباعها بكذا او ما بعتها او ابعثها بكذا او ابعثها او ابعثها بكذا فقط (وان) اتفاقا على التأجيل بشهر مثلا (اختلعا) اى المتبايعان (فى انتهاء الاجل) لاختلافهما فى مبدئيه بان قال البائع اول الشهر والمبتاع منتصفه ولا يئنه لاحدهما وفات السلعة (فالقول) المحكوم به (لمنكر) بضم فسكون فكسر (التقضى) بفتح القوقية والقاف وكسر الضاد المججمة مشددة أى انقضاء الاجل مشتريا كان أو بائعا يمينه ان أشبهه سواء أشبهه الاخراج لان الاصل عدم انقضائه فان أشبهه الاخر فقط فقوله يمينه فان لم يشبهه أيضا حلفا ومضى بالقمة فان لم تقف السلعة حلفا وفسخ فان اقاما يمينتين متعارضتين عمل يمينه البائع لتقدمها تاريخا قاله د وسكت المصنف عن اختلافهما فى أصل الاجل فان كان المبيع قائما حلفا وفسخ الاعرف به وان فات عمل بالعرف والاصدق المبتاع يمينه فى الامد القريب الذى لا تتم مة فيه كما افاده بقوله فى الاقرار وقبل لـ لـ مثل فى بيع لا قرض والاصدق البائع

وعبد الحق صله تعلم (قوله غير ظاهر) خبران (قوله وكأنه) بفتح الهاء مشد النون اى ابن عرفة (قوله اذا) اى عدم استحضاره قول ابن يونس وعبد الحق وغيرهما عله نسب أى ابن عرفة (قوله ذلك) اى كون التجاهل قوتا (قوله الم) بفتحات مثقلا (قوله تنبه) بفتحات مثقلا اى من (قوله تقرير الشارح) اى المتقدم (قوله بما قلناه) اى من نبوه عن المفاعلة (قوله فى صور) صله بدا (قوله هذا) اى بدء البائع (قوله اذ الاصل الخ) عله بدئ البائع (قوله خروجه) اى المبيع (قوله عنه) اى ملك البائع (قوله وظاهره) اى المصنف (قوله ان ورثته) اى البائع (قوله منزلته) اى البائع (قوله الوجوب) اى لبدء البائع (قوله واستقر به) اى الوجوب (قوله لذلك) اى احتمال انه ابتاعها بتسعة مثلا (قوله هذا) اى حلف كل على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (قوله لانه)

اى الاثبات (قوله عليهم) اى الاثبات والنفي (قوله بان يأتى) يحصر تصوير للمفهوم (قوله لان الاصل عدم انقضائه) عله ان القول لمنكر تقضيه (قوله به) أى الاجل (قوله وان فات) اى المبيع (قوله عمل) بضم فسكون (قوله والا) اى وان لم يكن عرف (قوله صدق) بضم فسكون مثقلا (قوله والا) أى وان ادعى المشتري اجلا بعيدا فيه تهمة

(قوله وفيها) اى المدونة (قوله نقده) اى حلول الثمن (قوله صدق) اى المبتاع ٧٤٩ (قوله ان ادعى) اى المبتاع (قوله

والا) اى وان ادعى المبتاع
احلا بعيدا يتم فيه (قوله
مدعيه) اى الامد المعروف
(قوله من اطلاق القول)
بيان ما (قوله قبل المفارقة)
صلة قبض (قوله وافقه) اى
العرف (قوله لانه) اى
العرف (قوله لانه) اى المشتري
دفع الثمن مقبول قوله (قوله
في الاولى) بضم الهذلى
اعتماد دفع الثمن قبل اخذ
التمن (قوله لجرانه) اى
العرف (قوله هذا) اى
التنصيص السابق (قوله
ودلالة) عطف على شهادة
(قوله الساعه) مفعول
التسليم (قوله في الثانية) اى
جران العرف بالدفع قبل
الاخذ وبعدمه (قوله
لاقراره) اى المشتري (قوله
انه) اى المشتري (قوله انه)
اى الشأن (قوله ان كان) اى
المبيع (قوله صدق) اى
اى فى دعواه دفع الثمن (قوله
به) اى دفع الثمن (قوله صدر)
بفتحات مثقلا (قوله انه)
اى البائع (قوله اختلفا) اى
المقايمة (قوله فى القبض)
اى الثمن او ثمن (قوله فان)
قامت بينه) اى بالقبض
(قوله وقد ثبت) اى العرف
بقبض الثمن قبل البيئونه
(قوله وان لم يكن) بضم
الموحدة (قوله قوله) اى
المشتري فى دفع العوض

بينه وفيها فى كتاب الوكالة ان ادعى البائع نقده والمبتاع تأجيله صدق ان ادعى اجمالا قريبا
لا يتم فيه والاصدق البائع الا ان يكون المبتاع اليه السلعة امدد معروف فالقول قول
مدعيه واقتصر تحت وح على ما فى تضمين الصانع من اطلاق القول للبائع وقد تقدم
(و) ان اختلفا (فى قبض) اى دفع (الثمن) بان ادعاه المبتاع وانكره البائع (أو) اختلفا فى
قبض (السلعة) بان ادعاه البائع وانكره المبتاع ولا يثبت مدعى القبض (فالاصل بقاءهما)
اى الثمن عند المشتري والسلعة عند بائعه (الا لعرف) بقبض الثمن أو السلعة قبل المفارقة
فالقول لمن وافقه بيمينه لانه كشاهد (كلهم أو يقول بان) اى انفصل المشتري (به) عن البائع
ان قبل بل (ولو كثر) فمدق المشتري لموافقه دعواه العرف حين انفصاليه (والا) اى وان لم
يكن به سواء اعتمد دفع الثمن قبل اخذ الثمن فقط أم اعتمد قبله وبعدمه (الا بعمل) بقوله
انه دفع الثمن (ان ادعى دفعه) اى الثمن (به) الاخذ (السلعة) لدعواه ما يخالف العرف فى الاولى
وانقطاع شهادته فى الثانية لجرانه بالدفع قبل الاخذ وبعدمه الحط هذا كله اذا كان
المشتري قبض السلعة فى التوضيح عن البيان اذ لم يقبض المشتري الثمن وادعى انه دفع الثمن
فلا خلاف انه لا يعتبر قوله (والا) اى وان لم يدع دفعه بعد الاخذ بل قبله والعرف الدفع
قبل البيئونه كما هو الموضوع (فهو يقبل) دعوى المشتري الدفع لشهادة العرف فى الاولى
ودلالة تسليم البائع له السلعة فى الثانية (أو) يقبل قوله (فيها والشان) اى العرف ان يقبض
قبل اخذه وهذا لا يشكل مع موضوع المسئلة فانه اى الدفع قبل البيئونه (أو) لا يقبل
مطلقا جرى عرف بالدفع قبل الاخذ فقط أو به وبالدفع بعده لاقراره بقبض المبيع واشتغال
ذمته بيمينه فلا يبرأ بدعواه دفعه (أقوال) ثلاثة واشعر قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ الخ
انه قبض السلعة فان لم يقبضها وادعى دفع ثمنها فلا يقبل قوله اتفاقا قاله الشارح وت وهو
ظاهر حيث لم يجز العرف بخلافه ووافقه البائع على عقد البيع وتنازعا فى قبض ثمنه ومفهوم
كلهم أو يقول انه ان كان كدار صدق مشتريان وافقه العرف وأما الزمن طولا يقضى العرف
به صدر به ذانى الشامل ونحوه قول ح دخل تحت كافى كلهم ما اذا طال الزمن طولا يقضى
العرف انه لا يصبر اليه بترك القبض (أو) ثم ما ذكره المصنف بعد قوله الا لعرف مخالف للقول
الباب ان اختلفا فى القبض فالاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف
عمل عليه (أو) وهو المطابق لما يجب به القنوى فالمناسب للاقتصار عليه وترك التنصيص الذى
بعضه مخالف لما بان يقول عقب قوله الا لعرف فيعمل بدعوى موافقه ويحذف ما عداه فانه
عب البنائى قوله ما ذكره المصنف بعد قوله الا لعرف مخالف لاقول الباب الخ غير صحيح بل
ما ذكره المصنف هو نقص ما فى الباب وقد ساقه الحط شاهد الكلام المصنف وفيه التمهيل للعرف
بالعم ونحوه وتفرع اختلاف عليه مثل ما فعله المصنف ونص الحط قال فى الباب: الخامسة
ان يختلفا فى القبض والاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل عليه
وقد ثبت فيما يباع بالاسواق والعم والخبز والفاكهة وشبه ذلك فان قبضه مبتاعه وبان به
فالقول قوله فى دفع العوض وان لم يكن به فالقول قوله أيضا عند ابن القاسم وقول البائع فى
رواية اشهب وقال يحيى بن عمر القول قول المشتري فيما قل وقول البائع فيما كثر واما غير ذلك

(قوله من الساع والحيوانات) بيان غير ذلك (قوله فلا يقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله منه) أي المشتري (قوله قبضه) أي مئمنه (قوله انه) أي بانه (قوله بطلب) صلة تادر (قوله في رسم) خبر مقدم (قوله اليه) أي البائع (قوله اذا قام) أي المشتري (قوله انه) أي البائع (قوله دفعها) أي السلعة (قوله وان قام) أي المشتري (قوله به) أي البيع (قوله فهو) المشتري (قوله مصدق) بفتح لดาล (قوله القبض) مقبول اقتضاء (قوله والتخلف) عطف على اقتضاء (قوله لقبضه) أي الثمن (قوله منه) أي المشتري (قوله فلا يقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله منه) أي البائع (قوله دعواه) أي البائع (قوله بعده) أي الاشهاد بقبضه (قوله انه) أي البائع (قوله لم يقبضه) أي الثمن ٧٥٠ (قوله منه) أي المشتري (قوله وانه) أي البائع (قوله أشهد على نفسه) أي يقبضه

من السلع والحيوانات والعقار فالقول فيه قول البائع مع مئمنه ما لم يعض من الزمان ما لا يمكن الصبر اليه كعشرين عاما وفحوا ابن بشير وذلك راجع الى العادة اه (واشهاد الشخص (المشتري) على نفسه (ببقاء الثمن) في ذمته (مقتضى) بضم الميم و كسر الصاد المججمة (لقبض) المشتري (مئمنه) أي الثمن وهي السلعة عرفا فلا يقبل منه دعوى عدم قبضه (وحلف) بفتح حاء مثقلا المشتري (بأنه) انه اقبضه المئمن (ان يادر) المشتري بطلب المئمن بعد اشهاد كعشرة الايام فان لم يادر فليس له تخليفه الخط في رسم الكراه والاقضية من سماع اصبح ان اشهاد المشتري على البائع بدفع الثمن اليه مقتضى لقبض السلعة اذا قام بعد شهر فاكثرا فالقول قول البائع انه دفعها بيمنه وان قام بالقرب كالجعة فالقول قول المشتري انه لم يقبضها وعلى البائع البينة وفي المسائل الملقوطة من باع عرضا أو حيوانا الى أجل وكتب به وثيقة فلما حل الاجل انكر المشتري قبض السلعة فهو مصدق الان تعين البينة قبضه اه وشبهه في اقتضاء الاشهاد القبض والتخليف بشرط المبادرة فقال (كاشهاد البائع) على نفسه (بقبضه) الثمن من المشتري فهو مقتضى لقبضه منه فلا يقبل منه دعواه بعده انه لم يقبضه منه وانه اشهد على نفسه لثبته به واعتقاده فيه الخبر وتشر يفاله بين الناس وله تخليف المشتري ان يادر بعد الاشهاد الخط وبذا اتفق بعض المالكية في القرض عب وأما اشهاد البائع باقباض المبيع فالظاهر انه كاشهاد المشتري باقباض الثمن فيجوز فيه تفصيله فان كان التنازع بعد شهر من الاشهاد حلف البائع وان قرب كالجعة حلف المشتري انه لم يقبض المبيع وانظر ما بين الجعة والشهر ولو اشهد المشتري على نفسه بقبض المئمن ثم ادعى انه لم يقبضه فالظاهر انه تخليف البائع ان يادر قال صرح جرت العادة بكتب الوصول قبل القبض فاذا ادعى السكاتب عدمه حلف المقبض ولو طال الامر أفاده عب البنائي قوله وأما اشهاد البائع باقباض المبيع الخ يعني ان اشهاد البائع بدفع المبيع للمشتري ثم قام يطلب المبيع منه ففي هذه ان تمام بعد شهر مصدق البائع بيمنه وفي القرب الثمن لا يأتبع ثم قام يطلب المبيع منه وفي الاولي القول للمشتري بعد شهر وللبيع في القرب انه لم يقبض الثمن وهذا يقتضي ان اشهاد المشتري بدفع الثمن بخلاف الاشهاد ببقائه في ذمته وعلى هذا اقتصر ح وخش وفيه نظر فان ابن رشد في سماع اصبح سوى بين ما في

منه (قوله ثبته) أي البائع (قوله به) أي المشتري (قوله واعتقاده) أي البائع (قوله فيه) أي المشتري (قوله له) أي المشتري (قوله وانه) أي البائع (قوله وبذا) أي اقتضاء اشهاد البائع بقبضه (قوله في القرض) أي اذا اشهد المقرض على نفسه من المقرض ثم طلبه منه وادعى انه أشهد على نفسه بدون قبض لثبته بمقرضه وحسن ظنه به (قوله فيه) أي اشهاد البائع بدفع الثمن (قوله تفصيله) أي اشهاد المشتري بدفع الثمن (قوله لوصول) بضم الواو أي الوثيقة التي يكتب فيها وصل من فلان لفلان ماله علمه من اجرة عقارا وقرض أو فتن ساعة وتفتح بفتح المؤجر أو المقرض أو البائع (قوله عدمه) أي القبض (قوله المقبض) بضم فسكون فكسر أو ففتح (قوله ثم قام)

أي البائع (قوله منه) أي المشتري (قوله ثم قام) أي المشتري (قوله منه) أي البائع (قوله في هذه) أي اشهاد القولين المشتري بدفع الثمن ثم قيامه بطلب المبيع من بانه (قوله ان قام) أي المشتري (قوله وفي الاولي) بضم الهمز (قوله وهذا) أي الكلام المتقدم (قوله لاشهاد) أي المشتري (قوله ببقائه) أي الثمن (قوله في ذمته) أي المشتري (قوله وعلى هذا) أي الخالف صلة اقتصر (قوله وفيه) أي الخالف نظر (قوله بينهما) أي اشهاد المشتري بدفع الثمن واشهاده ببقائه في ذمته (قوله فانه) أي ابن رشد (قوله من ان القول للبائع) بيان ما (قوله مطلقا) أي مع القرب والبعده

القولين فانه بعد ان ذكر ما في سماع اصبح من ان القول للبائع مطلقا لكن يحاف مع القرب
من الاشهاد لامع بعده وهو الذي مشى عليه المصنف ذكر مائه وقيل ان حل الاجل صدق
البائع يمينه في دفع السلعة وان كان بالقرب صدق المشتري يمينه ولو كان أشهد على نفسه بالثمن
وكذا لو أشهد المبتاع بدفع الثمن ثم قام يطلب السلعة بالقرب الذي يتأخر فيه القبض ويستغل
فيه الايام والجمعة ونحو ذلك فالقول قول المشتري وان بعد كشهر فالقول قول البائع وهذا
ظاهر قول ابن القاسم في الدمياطية وهو اظهر من رواية أصبغ هذه ثم وجهه ونقله ابن عرفة
وفي ربيع التونسي رواية أصبغ في كتاب ابن يونس بعد ذكر الخلاف مانصه أبو اسحق والاشبه
انه اذا أشهد على نفسه بالثمن ان البائع مصدق في دفع السلعة اذا الغالب ان احد الاشهاد على
نفسه بالثمن الا وقد قبض العوض اه وبه تعلم صحة حمل قول المصنف واشهاد المشتري بالثمن
الحل على اشهاد يمينه بيمينه واشهاد بدفعه كان اشهاد البائع بدفع المبيع يعني ان يكون
مثله اشهاد يمينه في ذمته على وجه السلم وذكر ز اشهاد المشتري على نفسه بقبض الثمن ثم
ادعى عدمه وبهذا يتم في المسئلة ست صور اشهاد المشتري بالثمن في ذمته أو بدفعه أو بقبض
المن والاشهاد البائع بان المبيع في ذمته أو بدفعه أو بقبضه منه وقوله عن صرح حلف المقبض
ولو طال الخ مثله في الخرشى وظاهره ان المقبض اسم فاعل وان القول قول مدعى الدفع وهو غير
ظاهر لشهادة العرف الاخر ونقل أحمد بابا عن المعيار ان العرف جرى بان المقترض لا يقبض
السلف حتى يأتي بوثيقة القبض قال فيه كون القول للمقترض انه لم يقبض وهل يمين أم لا
خلاف وعليه فالمقبض في كلام الناصر بالفتح اسم مقول ليوافق ما ذكر والله أعلم (و) ان
اختلفا (في) وقوع البيع (بالب) والخيار فالقول قول (مدعيه) أي البت لانه الغالب ولو
مع قيام المبيع ان لم يجر عرف بالخيار وحده فان اتفاقا على الخيار وادعاء كل لنفسه خاصة فالحال
ثم هل يفسخ أو يكون بقاء قولان لابن القاسم وشبه في تقديم القول فقال (كمدعي) بضم الميم
وكسر العين (الصحة) للبيع فالقول قوله دون مدعي فساد ولا يختلف الثمن بهما بديل ما يليه
بان قال أحدهما وقع حضور الجمعة والاخر بين الاذان الثاني والسلام منها وقات المبيع قاله
أبو بكر بن عبد الرحمن وحذاق أصحابه في التيطبة ان ادعى أحدهما في السلم انه لم يقبض باله
أجلا وان رأس ماله تأخر بشرط شهر أو كذبه الاخر فالقول قول مدعي الحلال منهما يمينه
الا ان تقوم للاخر بينة على فساد ففسخ السلم ويرد البائع رأس المال الشيخ أبو بكر بن عبد
الرحمن القول قول من ادعى الحلال اذا فانت السلعة فان كانت قائمة فالحالمان ويتفاهضان
والى هذا ذهب حذاق أصحابه وقال بعض القرويين القول قول مدعي الصحة فانت السلعة أولم
تنت اه وحمل كون القول قول مدعي الصحة (ان لم يغلب الفساد) للبيع في عرفهم فان غلب
في عرفهم فالقول قول مدعيه (وهل) القول مدعي الصحة ان لم يغلب الفساد سواء اختلف
الثن بهما ام لا والقول قوله في كل حال (الا أن يختلف بهما) أي الصحة والفساد (الثن) أي
العوض الشامل للثن كدعوى أحدهما بيع الام وحدها والولد وحده قبل انغارها والاخر
بهما معا ودعوى أحدهما ان الثمن جبر والاخر انه دراهم الخط وكدعوى البائع انه باعها
بمائه مثلا والمش- ترى انه يقيمتا أو بما يظهر من السعر (ف) كما لا اختلاف في (قدرة) أي الثمن

(قوله من الاشهاد) صلة
القرب (قوله لامع بعده)
أي الاشهاد (قوله ذكر) أي
ابن رشد خبران (قوله صدق)
بضم فكسر (قوله وان
كان) أي التنازع (قوله ثم
قام) أي المبتاع (قوله بعد)
بضم العين (قوله وجهه)
بفتح متحلا أي ابن رشد
قول ابن القاسم (قوله انه)
أي المشتري (قوله وبه) أي
ماتة- دم صلة تعلم (قوله على
اشهاد) أي المشتري (قوله
يقتانه) أي الثمن (قوله بيمينه)
أي المشتري (قوله ثم ادعى)
أي المشتري (قوله عدمه)
أي قبض الثمن (قوله قال)
أي أحمد (قوله لانه) أي
البت الغالب (قوله ان لم يجر
عرف بالخيار وحده) بان
جرى بالبت وحده أو جرى
بهما فان جرى بالخيار وحده
فالقول لمدعيه (قوله وقع)
أي البيع (قوله منها) أي
الجمعة (قوله فان غلب) أي
الفساد (قوله بهما) أي
الصحة والفساد

(قوله في حلفهما) صلة كاف التشبيه (قوله واشبهه) اي المتشترى (قوله بان الغالب بيعهما) صلة اعترض (قوله فهو) اي المثال (قوله بالام) أي بيعها (قوله وهو) اي التمثيل (قوله من ان التقرير الخ) بيان المذهب (قوله يمثل) بضم ففتح مثقلا (قوله أجل) بضم فكسر مثقلا ٧٥٢ (قوله فان باب السلم الخ) علمه المناسب الخ (قوله اذ يكتفي الصحة في الجلة) فيه ان أحد

قال الغالب فيه الصحة
 قال قول لمدعيها وقال س هو
 صحيح على دعواهما ولكنه
 يفسخ ان لم يجمعاهما فليس
 اختلافهما فيه بالصحة
 والفساد فكيف تعلل صحة
 التمثيل بكفاية الصحة في الجلة
 وتعلل الصحة في الجلة بكفاية
 فرضها في المثال (قوله في يده)
 اي المسلم اليه (قوله يظن)
 بضم ففتح (قوله تصرفه) اي
 المسلم اليه (قوله فيه) اي
 الزمن (قوله بها) اي العين
 (قوله واتقاعه) اي المسلم
 اليه (قوله بها) اي العين
 (قوله ما) نكرة مؤكدة
 طولا اي سواء كان يظن
 تصرفه فيه بها واتقاعه
 فيه بها أم لا (قوله بغيره)
 اي المسلم اليه (قوله عليها)
 اي العين (قوله في باب البيع)
 صلة كاف التشبيه (قوله
 من قيمة أو مثل) بيان ما (قوله
 عرف) بضم فكسر اي اعتيد
 (قوله من مثل تلك السلعة)
 بيان ما (قوله يقرر) بضم الباء
 وفتح القاف والراء الاولى
 (قوله في بيعهم) بضم الباء وفتح
 العين المهملة والميم الاولى
 مثقلا (قوله في أول الكلام)

في حلفهما والفسخ ان لم يفت المبيع وتصديق المشتري ان فات واشبهه وان أشبهه البائع وحده
 صدق ان حلف وان لم يشبه حلفا ولزم المبتاع القيمة وهذا ظاهر حيث أشبه مدعي الصحة فان
 كان المشبه مدعي الفساد فالظاهر انه لا يعتبر شبهه ويحلفان ويفسخ مع القيام وتلزم القيمة يوم
 القبض لفساد البيع (تردد) فان غلب الفساد فالقول لمدعيه سواء اختلف الثمن بينهما أم لا هذا
 ظاهر كلامهم واعترض د وس تمثيلهم لاختلاف الثمن بادعاء أحدهما بيع الام والولد
 والاخر بيعهما معا بان الغالب بيعهما معا فهو ومما غلبت فيه الصحة فالقول قول مدعيها هذا
 فظ د ولفظ س اطبقوا كلهم على التمثيل للصحة والفساد بالام مع ولدها ودونه وهو غير لائق
 بالمذهب من ان التقرير منهي عنه بفساد ويفسخ ان لم يجمعاهما في ملك ويمكن ان يمثل
 بدعوى أحدهما بيع عبد غير آبق والاخر بيع آبق وأشار وقال د المناسب التمثيل بدعوى
 أحدهما ان رأس مال السلم أجل الى شهر والاخر الى ثلاثة أيام فان باب السلم يغلب فيه الفساد
 واختلاف الاجل يختلف به الثمن عجم التمثيل ببيع الام والولد صحيح حيث لم يجمعاهما في ملك
 اذ يكتفي الصحة في الجلة اذ المثال يكتفي فرض صحته الثاني قول ز كدعوى أحدهما ان الثمن
 خروالاخر دراهم هذا من اختلاف الجنس لا القدر فلا ينزل عليه قوله فكذلك قدره فلو قال الآن
 يختلف بمافدكهولشلهما وهذا هو الموافق لعبارة ابن بشير كافي ق (و) الشخص (المسلم)
 بضم فسكون ففتح أي المدفوع (اليه) رأس مال السلم المتنازع مع المسلم بكسر اللام في قدر
 المسلم فيه أو به أو قدر الاجل أو رهن أو حيل (مع فوات) رأس المال (العين) في يده (بالزمن
 الطويل) الذي يظن تصرفه فيه بها واتقاعه فيه بها على المشهور وقال ابن بشير طولا
 وقال التونسي بغيره عليها (أو) فوات (الساعة) المفعولة رأس مال مقومة كانت أو مثلية ولو
 بحواله سوق وخبر مسلم اليه (كالمشتري) في باب البيع (فيقبل) بضم فسكون ففتح (قوله) أي
 السلم اليه (ان ادعى) المسلم اليه شيئا مسلما فيه أو به أو أجلا أو رهنا أو حيلة (مشتريا) ما يسلم
 الناس فيه أو به أو له أو يتوثقون به رهنا أو حيلة سواء أشبه المسلم أم لا وان أشبهه المسلم وحده
 قضى له بيمينه (وان ادعى) أي المسلم والمسلم اليه معا (مالا يشبهه) والمستثناة بجاهلها من كون
 الاختلاف مع فوات العين بالزمن الطويل أو السلعة حلقا وفسخ ان اختلفا في قدر رأس المال
 أو الاجل أو الرهن أو الحيل ويرد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة أو مثل وان اختلفا
 في قدر المسلم فيه (فسلم وسط) بماء عرف الاسلام فيه من مثل تلك السلعة كان وسطا في القدر
 أو في الوجود وظاهره بلايين كذا ينبغي ان يقرر هذا المحل فيعلم في أول الكلام ويخصص
 قوله فسلم وسط بالاختلاف في قدر المسلم فيه وان اختلفا في جنس أو نوع المسلم فيه أو به حلقا
 وفسخ فان تنازعا قبل فوات رأس المال حلقا وفسخ ولو تنازعا في قدر المسلم فيه (و) ان اختلفا
 في (موضعه) أي المسلم فيه الذي يقبض هو فيه (صدق) بضم فكسر مثقلا (مدعى موضع

اي قوله ان ادعى مشبه ايجعله شاملا لاختلاف في جنس أو قدر المسلم به أو فيه أو الرهن أو الحيل (قوله فان عقده
 تنازعا قبل فوات رأس المال) مفهوم مع فوات رأس المال (قوله يقبض) بضم فسكون ففتح نائب فاعله ضمير المسلم فيه فلذا أبرزه
 (قوله فيه) اي الموضع

(قوله اى المسلم) بضم الميم
وكسر اللام (قوله
الاختلاف) اى فى موضعه
(قوله فان تنازعا) اى فى
موضعه (قوله قبله) اى
فوات رأس المال (قوله
مطلقا) اى اشبهها أو أشبهه
أحدهما أولا (قوله احتياجه)
اى الفسخ (قوله اشترط)
بضم التاء وكسر الراء (قوله
أيله) اى التى بين مصر والشام
(قوله عقبة برقة) اى التى بين
مصر والمغرب (قوله بها) اى
مصر (قوله بامر) صلة انشاء

عقده) اى المسلم بيمينه (والا) اى وان لم يدع أحدهما موضع عقده بان ادعيا معا غيره (قال بائع)
اى المسلم اليه تصدق بيمينه ان أشبهه سواء أشبهه المشتري أيضا أم لا فان أشبهه المسلم وحده صدق
بيمينه (وان لم يشبهه واحد) منهم ما فى دعواه (تحالفا) اى المسلم والمسلم اليه كل على نفي دعوى
صاحبه وتحقيق دعواه (وفسخ) بضم فس كسر الميم وكلامه حيث حصل الاختلاف بعد
فوات رأس المال فان تنازعا قبل حلقه أو فسخه مطلقا والظاهر احتياجه لمحكم لان الموضع
كالاجل وتقدم احتياج الفسخ بالاختلاف فيه الى حكم وشبهه فى الثبوت شرعا فقال
(كفسخ ما) اى سلم اشترط فيه ان المسلم فيه (يقبض) بضم الياء وفتح الباء (بمصر) وأريد بها
جميع عملها وهى طولا من البحر المالح لغر سكندرية والعريش الى اسوان بضم الهمزة وسكون
السين آخره فوله مدنية يا قصى الصعيد وعرض من عقبة أيلة الى عقبة برقة فان أريد بها
المدنية المعينة فقط فأشار اليه بقوله (وجاز) شرط ان يقبض المسلم فيه (بالفسطاط) بضم الفاء
اى مصر العتيقة سميت به لانشائها موضع فسطاط عمرو بن العاص رضى
الله تعالى عنه بامر أمير المؤمنين الامام عمر بن الخطاب رضى الله
تعالى عنه (وقضى) بضم فس كسر الميم رأى دفع المسلم فيه (بسوقها)
اى السلعة المسلم فيها من الفسطاط ان كان لها
سوق (والا) اى وان لم يكن لها سوق
(نفي اى مكان) من الفسطاط
يقضى المسلم فيه
الا لعرف خاص
فيعمل به

* (تم الجزء الثانى ويليه الجزء الثالث أوله باب فى بيان أحكام السلم الخ) *

(فهرسة الجزء الثاني من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل)

صحيحة

- ٥٢ فصل في النكاح
 ٧٩ فصل في بيان اسباب الخيارات واحكامه
 ٩٦ فصل في خيار الامة بكال عتة ماتحت عبد
 ٩٩ فصل في بيان احكام الصداق
 ١٦٩ فصل في بيان احكام القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما
 ١٨٢ فصل في الخلع
 ٢٠٢ فصل في بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به
 ٢٠٦ فصل في بيان اركان الطلاق وما يتعلق به
 ٢٨٣ فصل في احكام الاستنابة على الطلاق
 ٢٩٥ فصل في احكام رجعة المطلقة طلاقا رجعا وما يتعلق به
 ٣٠٧ (باب في الايلاء وما يتعلق به)
 ٣٢٣ (باب في الظهار واحكامه وما يتعلق به)
 ٣٥٥ (باب في احكام اللعان)
 ٣٧١ (باب في العدة وما يتعلق به)
 ٣٨٥ فصل في مسائل زوجة المفقود وما يناسبها
 ٤٠٣ (باب في احكام واقسام الاستبراء ومن يلزمه والمواضعة وما يتعلق به)
 ٤١٥ فصل في بيان احكام ثداخل العدة والاستبراء
 ٤١٩ (باب في احكام الرضاع)
 ٤٣٠ (باب في النفقة بالنكاح والملاك والقراية)
 ٤٤٧ فصل في نفقة الرقيق والداية والقريب وخادمه والحضنة وما يتعلق به
 ٤٦٠ (باب في البيع)
 ٥٣٧ فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام الخ
 ٥٨٥ فصل في بيان احكام بيع الاتجال
 ٦٠٣ فصل في بيان احكام مسائل بيع الغينة
 ٦٠٩ فصل في البيع بشرط الخيار
 ٧١١ فصل في بيان احكام بيع المراهمة
 ٧٢٢ فصل في بيان ما يتناول البيع وما لا يتناوله وحكم بيع الثمرة وشراء العربية بغيرها
 والجماعة
 ٧٤٣ فصل في بيان احكام اختلاف المتبايعين

(تمت)

